اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام (اليونسكو)

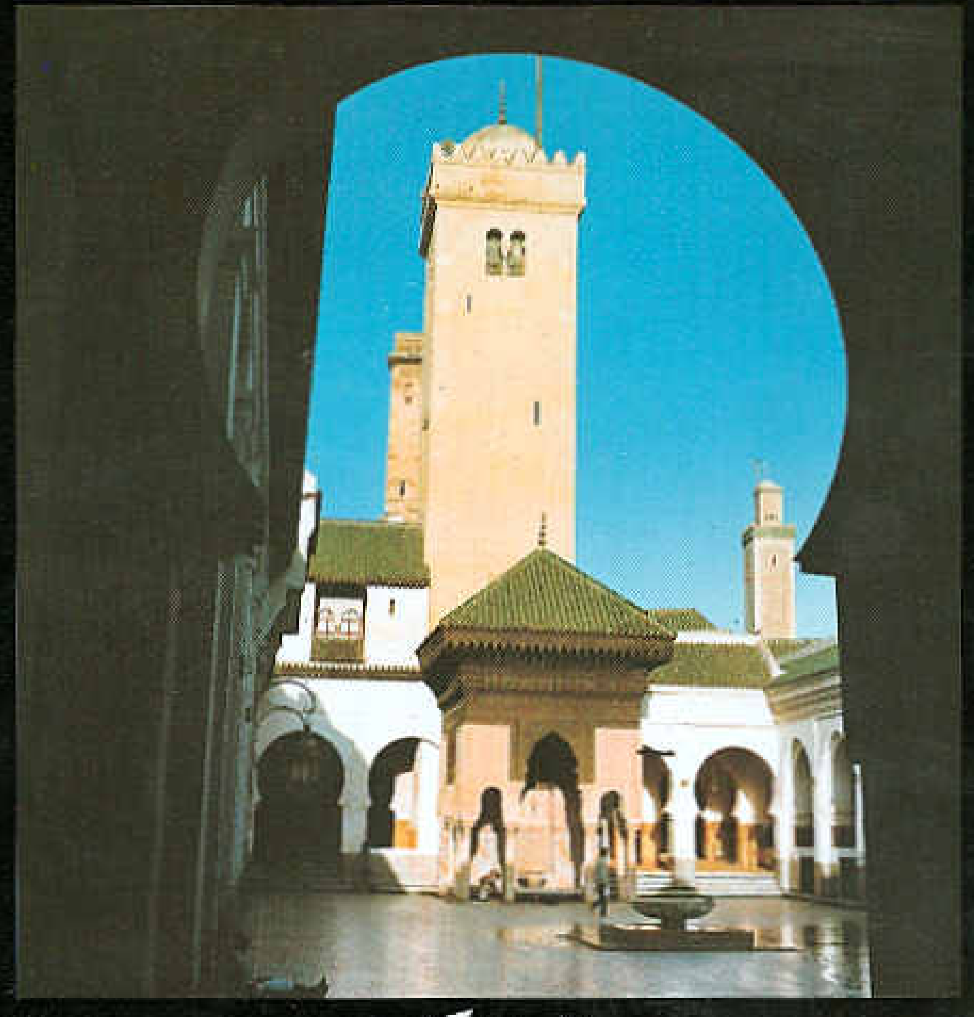
تاريخ أفريقيا العام

المجلد الثالث

أفريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر

المشرف على المجلد: م. الفاسي

بالاشتراك مع: إ. هربك



اليونسكو

تَارِيخ
أفْرِيقيَا
العَام

اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)

تاريخ أفريقيا العام

المجلد الثالث

أفريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر

المشرف على المجلد : م. الفاسي
بالاشتراك مع : إ. هربك

اليونسكو

صدرت الطبعة الأولى من هذا المجلد
باللغة الانكليزية سنة ١٩٨٨
عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٧، ميدان فونتنوا، ٧٥٧٠٠ باريس
الطباعة: حسيب درغام وأولاده – المكلس، لبنان

ISBN Unesco 92-3-601709-6

الطبعة الثانية، ١٩٩٧

المحتويات

تمهيد

بقلم السيد أحمد مختار أمبو
المدير العام لليونسكو (١٩٧٤-١٩٨٧)

لقد ظلت الأساطير والآراء المسبقة بمختلف صورها تخفي عن العالم لزمن طويل التاريخ الحقيقي لأفريقيا. فقد اعتبرت المجتمعات الأفريقية مجتمعات لا يمكن أن يكون لها تاريخ. وعلى الرغم من البحوث الهامة التي اضطلع بها منذ العقود الأولى من هذا القرن روّاد مثل ليو فروبينيوس وموريس دُلافوس وأرتورو لابريولا، فإن عدداً كبيراً من الأخصائيين غير الأفريقيين المتشبثين بمسلّمات معيّنة قد ظلوا ينحازون إلى القول بأن هذه المجتمعات لا يمكن أن تكون موضوعاً للدراسة العلمية، مستندين في قولهم هذا بصفة خاصة إلى نقص المصادر والوثائق المكتوبة.

وإذا كان من الممكن أن تعتبر الألياذة والأوديسا بحق مصادر أساسية لتاريخ اليونان القديمة، فإن ذلك كله يقابله إنكار كل قيمة للتراث الأفريقي الشفهي، الذي يُعتبر بمثابة ذاكرة جماعية ينتظم في نسيجها الكثير من الأحداث التي تميزت بها حياة شعوب أفريقيا. وقد اقتصر الاهتمام عند كتابة تاريخ جزء كبير من أفريقيا على مصادر خارجة عن أفريقيا، فانتهى ذلك إلى رؤيا لا تكشف عن المسار المرجح لشعوب أفريقيا عبر تاريخها، بل تعبّر عن رأي البعض في الطريق الذي لا بد وأن يكون هذا المسار قد سلكه. ونظراً لأن «العصر الوسيط» الأوروبي هو الذي كان يُتخذ في الغالب منطلقاً للدراسة ونقطة للإحالة، فإن أساليب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية والنظم والمؤسسات السياسية في أفريقيا لم تكن تُدرس إلاّ من منطلق المقارنة مع ماضي أوروبا.

وقد كان ذلك في الواقع رفضاً للاعتراف بأن الأفريقي مبدع لثقافات أصيلة ازدهرت

واستمرت تسلك عبر القرون مسالك خاصة بها، لا يستطيع المؤرخ أن يدركها إلّا إذا تخلى عن بعض آرائه المسبقة وإلّا إذا جدّد منهجه.

كذلك يبدو أن القارة الأفريقية لم تُعتبر قط كياناً تاريخياً له ذاتيته المتميزة، وإنما انصبّ التأكيد بصفة خاصة على كل ما من شأنه أن يعزّز الرأي القائل بوجود انفصام منذ الأزل بين «أفريقيا بيضاء» و «أفريقيا سوداء» تجهل كل منهما الأخرى. وكثيراً ما صُوِّرت الصحراء الكبرى على أنها فضاء منيع يحول دون امتزاج الإثنيات والشعوب وتبادل السلع والمعتقدات والتقاليد والعادات والأفكار بين المجتمعات التي تقوم على الجوانب المختلفة من تلك الصحراء. وبذلك رسمت الدراسات حدوداً مصطنعة صارمة بين حضارتي مصر القديمة والنوبة وبين حضارات الشعوب جنوبي الصحراء الكبرى.

حقيقة أن تاريخ أفريقيا شمالي الصحراء كان أكثر ارتباطاً بتاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط من تاريخ أفريقيا جنوبي الصحراء، ولكن من المعترف به الآن على نطاق واسع أن حضارات القارة الأفريقية – عبر لغاتها وثقافاتها المتنوعة – تشكّل بدرجات مختلفة الروافد التاريخية لمجموعة من الشعوب والمجتمعات التي تربط بينها روابط عريقة.

وهنالك ظاهرة أخرى أضرّت كثيراً بالدراسة الموضوعية للماضي الأفريقي. وأنا أعني هنا ما اقترنت به تجارة الرقيق والاستعمار من ظهور أفكار عنصرية جامدة عن الأجناس تولّد عنها الازدراء وعدم الفهم، وكانت من شدة الرسوخ بحيث امتد تشويهها إلى مفاهيم كتابة التاريخ ذاتها. فمنذ أن بدأ استخدام عبارات مشحونة بأفكار معيّنة، مثل «البيض» و «السود» لتمييز نوعين من البشر هما المستعمرون منظوراً إليهم كنوع ممتاز من ناحية وأهالي المستعمرات من ناحية أخرى، صار لزاماً على الأفريقيين أن يقاوموا عبودية مزدوجة، اقتصادية وسيكولوجية. أما وقد صار الأفريقي موسوماً بلون بشرته، وتحوّل إلى سلعة بين السلع، وسُخِّر للأعمال التي لا تتطلب إلا القوة العضلية، فقد أصبح يمثّل في أذهان قاهريه ماهية جنسية خيالية، هي ماهية الزنجي المنحطّة التي توهموها. وأدى هذا التصنيف الزائف إلى الهبوط بتاريخ الشعوب الأفريقية في عقول الكثيرين إلى مستوى التاريخ الإثني، الذي لا يمكن فيه تجنب التزييف في تقدير الوقائع التاريخية والثقافية.

وقد تطوّر الوضع كثيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أن أخذت البلاد الأفريقية، وقد نالت استقلالها، تشارك مشاركة فعالة في حياة المجتمع الدولي وفي العلاقات المتبادلة التي هي أساس حياة هذا المجتمع، فتزايد حرص المؤرخين على دراسة أفريقيا بمزيد من الدقة والموضوعية والتفتح الذهني، وأخذوا يستعينون بالمصادر الأفريقية ذاتها، وإنْ لم يخل ذلك بطبيعة الحال من التحفظات التي رسخت بحكم العادة. أما الأفريقيون أنفسهم فقد بدأوا يشعرون، إذ يمارسون حقهم في المبادرة التاريخية، بحاجة عميقة إلى أن يعيدوا إلى مجتمعاتهم صفتها التاريخية على أسس راسخة.

ومن هنا كانت أهمية «تاريخ أفريقيا العام»، الذي تبدأ اليونسكو إصداره في ثمانية مجلدات.

ولقد راعى الأخصائيون الذين جاءوا من بلاد عديدة وساهموا في المؤلّف أن يرسوا أولاً أسسه النظرية والمنهجية. ومن ثمّ حرصوا على أن يعيدوا النظر في التبسيطات المخلّة التي نتجت عن

تصور خطي ضيق للتاريخ العالمي، وعلى أن يبرزوا من جديد حقيقة الأحداث التي وقعت كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً. وجدّوا في استخلاص المعطيات التاريخية التي تيسّر تقصّي تطور مختلف الشعوب الأفريقية بما لها من خصوصية اجتماعية ثقافية.

وفي هذه المهمة التي تتميز بالجسامة والتعقيد والعسر نظراً لتنوع المصادر وتشتّت الوثائق، سارت اليونسكو على مراحل. فكانت المرحلة الأولى (١٩٦٥-١٩٦٩) لتجميع الوثائق والتخطيط للكتاب، حيث تمّ القيام بأنشطة ميدانية في المواقع: ما بين حملات لجمع التراث المنقول، وإنشاء لمراكز التوثيق الإقليمية المخصصة لهذا التراث، وجمع للمخطوطات غير المنشورة بالعربية و«الأعجمية» (اللغات الأفريقية المكتوبة بالحروف العربية) وحصر للمحفوظات، وإعداد «دليل لمصادر تاريخ أفريقيا» بالاستناد إلى محفوظات ومكتبات البلدان الأوروبية، وهو الدليل الذي نشر في أحد عشر مجلداً. ومن ناحية أخرى، نُظمت لقاءات لتمكين أخصائيين من القارة الأفريقية ومن القارات الأخرى من مناقشة القضايا المنهجية ووضع الخطوط العريضة للمشروع بعد فحص دقيق للمصادر المتاحة.

ثم كانت مرحلة ثانية امتدت من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١ وخُصصت لتحديد شكل المؤلَّف وربط أجزائه المختلفة بعضها ببعض. وفي هذه الفترة اضطلع اجتماعان دوليان للخبراء عُقدا في باريس (١٩٦٩) وأديس أبابا (١٩٧٠) بدراسة وتحديد المشكلات التي تتعلق بصياغة الكتاب ونشره، وهي: ظهوره في ثمانية مجلدات، وطبعه طبعة رئيسية بالانجليزية والفرنسية والعربية، وكذلك ترجمته إلى لغات أفريقية مثل السواحيلية والهوسا والفولانية واليوروبا واللينغالا. ومن المتوقع كذلك إعداد ترجمات بالألمانية والروسية والبرتغالية والأسبانية والصينية، فضلاً عن إصدار طبعات ميسّرة للجمهور الأفريقي والدولي على نطاق أوسع[(١)].

وخصصت المرحلة الثالثة للصياغة والطبع. وقد بدأت بتشكيل لجنة علمية دولية من ٣٩ عضواً، ثلثاهم من الأفريقيين والثلث الآخر من غير الأفريقيين، عليها أن تنهض بالمسؤولية الفكرية عن مؤلَّف «تاريخ أفريقيا العام».

ولما كان المنهج المتّبع يتّسم بالجمع بين عدة تخصصات، فقد تميّز بتعدد المناحي النظرية وتعدّد المصادر. وينبغي أن يُذكر في مقدمة ذلك علم الآثار، الذي يفتح كثيراً من المغاليق في تاريخ الثقافات والحضارات الأفريقية، والذي بفضله أصبح من المتفق عليه اليوم أن أفريقيا كانت على أرجح الاحتمالات مهد البشرية، وأنها كانت مسرحاً، في العصر الحجري الحديث، لواحدة من أولى الثورات التكنولوجية في التاريخ. كما بيّن علم الآثار أيضاً أن مصر كانت موطناً لحضارة من أكثر الحضارات القديمة تألقاً في العالم. ثم ينبغي بعد ذلك ذكر مصدر بالغ الأهمية ألا وهو التراث الشفهي، الذي استُهين به في الماضي، لكنه يتجلى اليوم كأداة لا تُقدَّر بثمن لاكتشاف

---

(١) صدر المجلّد الأول بالعربية والأسبانية والبرتغالية والصينية والإيطالية والكورية، وصدر المجلد الثاني بالعربية والأسبانية والبرتغالية والصينية والكورية والايطالية، وصدر المجلّد الرابع بالعربية والاسبانية والبرتغالية والمجلد السابع بالأسبانية.

تاريخ أفريقيا، ويتيح تتبع مسيرة شعوبها المختلفة في المكان والزمان، ومن ثمّ تفهم الرؤيا الأفريقية للعالم من داخلها، وإدراك السمات الأصيلة للقيم التي ترتكز عليها ثقافات القارة ومؤسساتها.

وإننا لنشعر بالامتنان للجنة العلمية الدولية المسؤولة عن هذا التاريخ العام لأفريقيا ولمقرّرها وللمشرفين على مختلف المجلّدات والفصول ولمؤلفيها لأنهم ألقوا ضوءًا جديداً على ماضي أفريقيا في مجموعه وبشكله الأصلي، وتجنبوا كل نزعة قطعية في دراسة المسائل الجوهرية، مثل تجارة الرقيق، ذلك «الجرح النازف أبداً» الذي نتجت عنه عملية من أقسى عمليات الترحيل في تاريخ البشرية وأدى إلى تفريغ القارة من جزء من قواها الحيوية، في حين أنه لعب دوراً حاسماً في الازدهار الاقتصادي والتجاري لأوروبا؛ ومثل الاستعمار بكل ما ترتب عليه من نتائج في نواحي الاقتصاد والسكان والنواحي النفسية والثقافية؛ ومثل دراسة العلاقات بين أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى والعالم العربي؛ وعملية إزالة الاستعمار والبناء الوطني التي ما زالت تحرّك العقول والعواطف في أناس لا يزالون أحياء ولا يزال بعضهم يمارس نشاطه كاملاً. وقد عُولجت جميع هذه المسائل بروح الحرص على التزام الأمانة والدقة، وهما ليسا أهون ما في الكتاب من مزايا، إذ إن له كذلك مزية كبرى، هي أنه يطلعنا على آخر تطورات معارفنا عن أفريقيا ويعرض الثقافات الأفريقية من وجهات نظر شتى، ويقدّم رؤيا جديدة للتاريخ، فيبرز لنا بذلك مناطق النور والظل دون أن يخفي اختلاف الآراء بين العلماء.

إن هذا المؤلَّف الجديد إذ يبيّن قصور مناهج البحث التي ظلت تستخدم زمناً طويلاً في دراسة أفريقيا، فإنه يدعو إلى تجديد وتعميق تناولنا للإشكالية المزدوجة المتعلقة بكتابة التاريخ وبالذاتية الثقافية، وبما يجمع بينهما من روابط متبادلة. وهو مثل أي مؤلَّف تاريخي قيّم يفتح الطريق لبحوث جديدة متعددة.

وقد حدا ذلك باللجنة العلمية الدولية بدورها إلى أن تحرص – بالتعاون الوثيق مع اليونسكو – على إجراء دراسات تكميلية للتعمق في عدد من المسائل التي تتيح رؤية أكثر وضوحاً لبعض الجوانب في ماضي أفريقيا. ومن شأن هذه البحوث التي تصدر ضمن سلسلة «اليونسكو – دراسات ووثائق – تاريخ أفريقيا العام»[٢] أن تكون تكملة مفيدة لهذا المؤلَّف. وسوف يتابع هذا الجهد كذلك عن طريق إعداد دراسات عن التاريخ الوطني أو دون الإقليمي.

إن هذا «التاريخ العام» يلقي الضوء في الوقت نفسه على وحدة تاريخ أفريقيا وعلى علاقاتها بالقارات الأخرى – وخاصة الأمريكتين ومنطقة الكاريبي. فلقد دأب بعض المؤرخين لفترة طويلة على عزل مظاهر التعبير الإبداعي لدى أحفاد الأفريقيين في الأمريكتين وتصنيفها تحت عبارة جامعة غريبة باسم الخصائص الأفريقية، أو «الأفريقيات». وغني عن الذكر أن مؤلفي «التاريخ»

(٢) نشرت ثمانية مجلّدات في هذه السلسلة: عمران مصر القديمة بالسكان وفك رموز الكتابة المروية؛ تجارة الرقيق في أفريقيا من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر؛ العلاقات التاريخية عبر المحيط الهندي؛ كتابة تاريخ أفريقيا الجنوبية؛ تصفية الاستعمار في أفريقيا؛ أفريقيا الجنوبية والقرن الأفريقي؛ أسماء السلالات والمواقع الأفريقية؛ العلاقات التاريخية والاجتماعية – الثقافية بين أفريقيا السوداء والعالم العربي من ١٩٣٥ وحتى الآن؛ منهجية التاريخ الأفريقي المعاصر؛ أفريقيا والحرب العالمية الثانية؛ العملية التربوية وكتابة التاريخ في أفريقيا؛ ليبيا القديمة.

الذي نحن بصدده لا يعتنقون هذه النظرة. فلقد رأوا الرأي الصائب في مقاومة الرقيق الذين رحلوا إلى أمريكا، وفي ظاهرة «التهجين» السياسي والثقافي، وفي اشتراك أحفاد الأفريقيين دوماً وعلى نطاق واسع في كفاح حركة الاستقلال الأمريكي الأولى وفي حركات التحرير الوطنية، وأدركوا هذه الأمور على حقيقتها باعتبارها محاولات قوية لتأكيد الذاتية أسهمت في صياغة المفهوم الشامل للإنسانية. وإنه لمن الواضح اليوم أن التراث الأفريقي قد أثر بدرجات متفاوتة في أساليب الشعور والتفكير والتخيل والعمل في عدد من بلدان نصف الكرة الغربي، كل حسب موقعه. فمن جنوب الولايات المتحدة حتى شمال البرازيل مروراً بمنطقة الكاريبي، وعلى ساحل المحيط الهادي، تبدو الآثار الثقافية المنقولة عن أفريقيا واضحة في كل مكان. بل إنها في بعض الحالات تشكل الأسس الجوهرية للذاتية الثقافية لعدد من أهم القطاعات بين السكان.

كما يبرز هذا المؤلَّف على نحوٍ واضح ما لأفريقيا من علاقات بجنوب آسيا عبر المحيط الهندي، وما قدمته من مساهمات أفريقية لغيرها من الحضارات عن طريق العلاقات المتبادلة.

وإني لعلى اقتناع بأن ما تبذله شعوب أفريقيا من جهود لنيل استقلالها أو توطيده ولتأمين تطورها وترسيخ خصائصها الثقافية حريّ بأن يتأصل في وعي تاريخي مجدد يؤثّر تأثيراً عميقاً في حياة أصحابه ويتناقلونه جيلاً بعد جيل.

وإن ما تلقيته من تعليم، وما حصّلته من خبرة كمعلّم ورئيس، منذ بدايات الاستقلال، لأول لجنة أُنشئت لإصلاح برامج تعليم التاريخ والجغرافيا في بعض بلاد أفريقيا الغربية والوسطى، قد أتاح لي أن أقدّر كم هو ضروري لتعليم النشء وإعلام الجمهور أن يُوجد كتاب للتاريخ أعدّه علماء يعرفون من الداخل مشكلات أفريقيا وآمالها، ويملكون القدرة على النظر إلى القارة ككل.

ولهذه الأسباب مجتمعة، ستعمل اليونسكو على أن ينشر هذا التاريخ العام لأفريقيا على نطاق واسع وبلغات عديدة، وعلى أن يكون أساساً لإعداد كتب للأطفال وكتب مدرسية وبرامج إذاعية وتلفزيونية، وبهذا يمكن للنشء والتلاميذ والطلاب والكبار في أفريقيا وخارجها أن يكونوا صورة أفضل عن ماضي القارة الأفريقية وعن العوامل التي تفسّر هذا الماضي، وأن يتوصلوا إلى فهم أصدق لتراثها الثقافي ولإسهامها في التقدم العام للإنسانية. فهذا الكتاب جدير إذن بأن يشجع التعاون الدولي ويوطّد تضامن الشعوب فيما تطمح إليه من عدالة وتقدم وسلام؛ أو هذا على الأقل هو ما أرجوه بكل إخلاص.

ويبقى لي أن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء اللجنة العلمية الدولية ومقررها والمشرفين على مختلف المجلدات وللمؤلفين وجميع الذين ساهموا في إنجاز هذا المشروع الضخم. فإن ما قاموا به من عمل وما قدّموه من مساهمة هو خير دليل على ما يمكن أن ينجزه في الإطار الدولي الذي تتيحه اليونسكو رجال جاءوا من آفاق متباينة تحفزهم نية صادقة واحدة وعزيمة واحدة إلى خدمة الحقيقة الخالصة، فتمكنوا من إنهاء مشروع تكاد أهميته العلمية والثقافية أن تكون بلا حدود. كما أقدم شكري كذلك الى المنظمات والحكومات التي مكّنت اليونسكو، بفضل هباتها السخية، من أن تصدر هذا الكتاب بلغات مختلفة وأن تكفل له ما يستحقه من انتشار عالمي النطاق في خدمة المجتمع الدولي بأكمله.

التأريخ

تقرّر اتباع النظام التالي في كتابة التواريخ:

ففيما يتعلق بما قبل التاريخ، يمكن اتباع إحدى طريقتين لكتابة التواريخ:

– إما بالإشارة إلى الحاضر، باعتبار سنة الأساس + ١٩٥٠، وتكون كل التواريخ سلبية بالقياس إليها ويرمز لها بالحرفين ق.ح. (قبل الحاضر)؛

– أو بالإشارة إلى مستهل التاريخ الميلادي، وعندئذ يسبق التاريخ بعلامة + أو بعلامة –. وفي حالة التأريخ بالقرون يتبع القرن بعبارة «الميلادي» أو بعبارة «قبل الميلاد».

وفيما يلي بعض الأمثلة:

(١) ٢٣٠٠ ق.ح. = – ٣٥٠

(٢) ٢٩٠٠ ق.م. = – ٢٩٠٠

١٨٠٠ ميلادية = + ١٨٠٠

(٣) القرن الخامس قبل الميلاد

القرن الثالث الميلادي

عرض المشروع ·

بقلم الأستاذ بثويل أ. أوغوت
الرئيس السابق للجنة العلمية الدولية
لتحرير تاريخ أفريقيا العام

طلب المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشرة من المدير العام الشروع في تحرير تاريخ عام لأفريقيا. وقد عُهد بهذا العمل الضخم إلى لجنة علمية دولية أنشأها المجلس التنفيذي في ١٩٧٠.

وتتكون هذه اللجنة، وفقاً لنظامها الأساسي الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو في ١٩٧١، من ٣٩ عضواً (الثلثان من الأفريقيين والثلث الباقي من غير الأفريقيين) يشتركون في اجتماعاتها بصفتهم الشخصية ويعيّنهم المدير العام لليونسكو لمدة صلاحية اللجنة.

وكانت المهمة الأولى للجنة تحديد الخصائص الرئيسية للمصنَّف. وقد حددتها في دورتها الثانية على النحو التالي:

- إن هذا التاريخ، ولئن كان يستهدف بلوغ أرفع مستوى علمي ممكن، لا يتوخى شمول كل شيء وإنما هو مصنَّف يجمع بين عناصر شتى دون تعصب لرأي معيّن. وسيتكون في أحيان كثيرة من عرض للمشكلات مع توضيح للوضع الراهن للمعارف والاتجاهات الأساسية للبحث، ولا يتقاعس عن التنويه، عند الاقتضاء، بتباين المذاهب والآراء. وهو بذلك يمهد السبيل لوضع مؤلفات لاحقة.
- تُعتبر أفريقيا كلاً واحداً. والغرض هو إظهار العلاقات التاريخية بين مختلف أجزاء القارة التي غالباً ما كانت تخضع لتقسيمات فرعية كثيرة في المؤلفات التي ظهرت حتى الآن. وتحظى الصلات التاريخية لأفريقيا مع القارات الأخرى بالعناية التي تستحقها، وتُحلَّل تلك الصلات من زاوية المبادلات والمؤثرات المتعددة الأطراف على نحوٍ يبرز بصورة ملائمة إسهام أفريقيا في تاريخ البشرية.

• إن «تاريخ أفريقيا العام» هو، قبل كل شيء، تاريخ أفكار وحضارات ومجتمعات ومؤسسات. وهو يقوم أساساً على مصادر متعددة بالغة التنوع يدخل فيها التراث الشفهي وأشكال التعبير الفني.

• يُنظر إلى هذا التاريخ أساساً من الداخل. ففضلاً عن كونه مصنَّفاً علمياً، فهو أيضاً إلى حد بعيد انعكاس أمين لكيفية رؤية المؤلفين الأفريقيين لحضارتهم. وعلى الرغم من إعداد هذا التاريخ في نطاق دولي واستعانته بجميع المعارف العلمية المتوفرة حالياً، فإنه سيمثل أيضاً أحد العناصر الأساسية في التعرف على التراث الثقافي الأفريقي وسيبرز العوامل التي تسهم في وحدة هذه القارة. ويشكل هذا الاتجاه نحو رؤية الأشياء من الداخل الجانب الجديد في هذا المصنَّف، ويمكنه أن يضفي عليه، فضلاً عن مزاياه العلمية، قيمة كبيرة بالنسبة للأحداث الراهنة. وإذ يظهر هذا التاريخ الوجه الحقيقي لأفريقيا، فإنه يمكن أن يقدم، في عصر تهيمن عليه ضروب المنافسة الاقتصادية والتقنية، تصوراً خاصاً للقيم الإنسانية.

وقد قررت اللجنة أن يصدر هذا المصنف، الذي يتناول ما يربو على ثلاثة ملايين سنة من تاريخ أفريقيا، في ثمانية مجلّدات يقع كل منها في حوالى ٨٠٠ صفحة من النصوص، ويتضمن عدداً من اللوحات والصور الفوتوغرافية والخرائط والرسوم الخطية.

ويُعيَّن مشرف رئيسي لكل مجلد يساعده، عند الاقتضاء، واحد أو اثنان من المشرفين المعاونين. وتنتخب اللجنة المشرفين على المجلّدات من بين أعضائها أو من غير أعضائها بأغلبية الثلثين. ويُناط بالمشرفين إعداد المجلّدات وفقاً للقرارات التي تتخذها اللجنة والخطط التي تضعها. ويكون المشرفون مسؤولين من الناحية العلمية أمام اللجنة، أو أمام مكتبها بين دورات انعقادها، عن مضمون المجلدات وعن الصياغة النهائية للنصوص وعن الصور، وبوجه عام، عن جميع الجوانب العلمية والفنية للمصنَّف. ويكون المكتب هو المرجع الأخير في إقرار المخطوط النهائي، ويقوم برفعه إلى المدير العام لليونسكو عندما يرى أنه أصبح معدًّا للنشر. وتظل المسؤولية الكاملة عن المشروع إذن منوطة باللجنة، أو بالمكتب بين دورات انعقاد اللجنة.

ويحتوي كل مجلّد على قرابة ثلاثين فصلاً. ويحرر كل فصل مؤلِّف رئيسي يساعده عند الاقتضاء معاون أو اثنان. وتختار اللجنة المؤلفين بعد الاطلاع على بيانات المؤهلات والخبرة الخاصة بهم. ويُفضَّل المؤلفون الأفريقيون بشرط أن يكونوا حائزين على المؤهلات المطلوبة. وتحرص اللجنة بوجه خاص على أن يُراعى قدر المستطاع في اختيار المؤلفين أن تكون جميع مناطق القارة وكذلك جميع المناطق التي لها علاقات تاريخية أو ثقافية مع أفريقيا ممثلة تمثيلاً عادلاً.

وبعد أن يعتمد المشرف على المجلَّد نصوص مختلف الفصول ترسل إلى جميع أعضاء اللجنة لكي يقدموا تعليقاتهم عليها. وفضلاً عن ذلك، يُعرض النص المرسل من المشرف على المجلَّد على لجنة قراءة لدراسته، وتُعيَّن هذه اللجنة من بين أعضاء اللجنة العلمية الدولية، تبعاً لاختصاصات الأعضاء. وتُكلَّف لجنة القراءة إجراء تحليل متعمق لمضمون الفصول وشكلها. وبعدئذ يتولى المكتب إقرار المخطوط بصورة نهائية.

وقد تبيّن أن هذه الإجراءات التي قد تبدو طويلة ومعقدة هي إجراءات لازمة لأنها تضمن

أكبر قدر من الدقة العلمية لمؤلَّف «تاريخ أفريقيا العام». فقد حدث فعلاً أن رفض المكتب بعض المخطوطات أو طلب إدخال تعديلات هامة عليها أو حتى عهد إلى مؤلف آخر بإعادة تحرير أحد الفصول. وأحياناً يُستشار أخصائيون في فترة معيّنة من فترات التاريخ أو في مسألة معيّنة من أجل وضع اللمسات النهائية لأحد المجلّدات.

ويصدر المؤلَّف بادئ الأمر في طبعة ذات غلاف مقوّى باللغات الانجليزية والفرنسية والعربية، وطبعة عادية باللغات ذاتها فيما بعد. وتصدر طبعة مختصرة من المؤلَّف بالانجليزية والفرنسية تتخذ أساساً للترجمة إلى اللغات الأفريقية. وقد اختارت اللجنة العلمية الدولية السواحلية ولغة الهوسا كأول لغتين أفريقيتين يُترجَم إليهما المؤلَّف.

ومن المزمع أيضاً العمل، بقدر المستطاع، على أن يُنشر تاريخ أفريقيا العام في عدة لغات واسعة الانتشار على الصعيد الدولي (ومنها الأسبانية والألمانية والايطالية والبرتغالية والروسية والصينية واليابانية، الخ...).

فالأمر يتعلق إذن، كما نرى، بمشروع ضخم يشكل تحدّياً هائلاً بالنسبة لمؤرخي أفريقيا والأوساط العلمية بوجه عام، وكذلك بالنسبة لمنظمة اليونسكو التي تشمله برعايتها. ذلك أنه ليس من المتعذر أن نتصور مدى تعقيد مهمة مثل تحرير مصنَّف عن تاريخ أفريقيا يغطي في المكان قارّة بأكملها وفي الزمان الثلاثة ملايين عام الأخيرة ويلتزم بأرفع المعايير العلمية ويستعين، كما ينبغي، بأخصائيين ينتمون إلى بلدان وثقافات ومذاهب فكرية وتقاليد تاريخية مختلفة. إنه لمشروع قاري ودولي وجامع لفروع العلم على أوسع نطاق.

وأود في النهاية أن أنوه بأهمية هذا المصنَّف بالنسبة لأفريقيا والعالم أجمع. ففي الوقت الذي تكافح فيه شعوب أفريقيا من أجل اتحادها وتحقيق قدر أكبر من التعاون من أجل صنع مصائرها، يمكن للمعرفة الصحيحة بماضي أفريقيا وللوعي بالروابط التي توحّد ما بين الأفريقيين من ناحية، وبين أفريقيا وسائر القارّات من ناحية أخرى، أن ييسّرا إلى حد بعيد التفاهم المتبادل بين شعوب الأرض، بل وأن ينشرا على الأخص المعرفة بتراث ثقافي هو ملك للبشرية جمعاء.

الفصل الأول

أفريقيا في إطار تاريخ العالم

إيفان هربك

لو أن زائراً من كوكب غير كوكبنا نظر إلى العالم القديم في بداية القرن السابع من التاريخ الميلادي، ثم عاد إلى زيارته بعد خمسة قرون – بحلول عام ١١٠٠م – لخلص بالتأكيد إلى أن العالم بأسره كان في طريقه إلى اعتناق الإسلام.

ففي إبّان زيارته الأولى لم يكن عدد أنصار النبي محمد ﷺ الذي كان يبشر بدين الإسلام الجديد في مدينة مكّة الصغيرة الضائعة في قفار الصحراء العربية المترامية الأطراف يبلغ المائة، وكان هؤلاء يناضلون في سبيل البقاء ضد عداء متزايد من أبناء عشيرتهم. وبعد خمسة قرون كان أصحاب هذه العقيدة يعيشون في أراضٍ تمتد من ضفاف نهر الأبرو والسنغال والنيجر غرباً إلى نهري سيحون والهندوس (السند) شرقاً، ومن نهر الفولغا في قلب القارة الأوروبية الآسيوية إلى ساحل أفريقيا الشرقي.

وكان المسلمون يؤلفون أغلبية السكان في المناطق الوسطى من هذه الأراضي، بينما كانوا في بعض المناطق الطرفية المحيطة حكاماً وتجاراً يوسعون بنشاطهم حدود دار الإسلام. وعلى الرغم من أن العالم الإسلامي كان قد فقد بالفعل وحدته السياسية السابقة، بعد أن انقسم إلى عدة دول مستقلة، بل وفقد بعض أراضيه (في شمال أسبانيا، وفي صقلّية، ورقعة صغيرة في فلسطين ولبنان أيضاً في نهاية هذه الفترة بالضبط)، فقد ظلّ يمثّل ثقافة وحضارة متجانستين إلى حد بعيد، ولم تكن قدراته الإبداعية قد استنفدت طاقاتها بحال من الأحوال.

ولم يبق الإسلام في أثناء هذه الفترة دين العرب وحدهم؛ ذلك أن هذا الدين الجديد أظهر قدرته على إقناع أقوام وشعوب تنتمي إلى أصول شديدة الاختلاف واستيعابها، وصهرها في بوتقة مجتمع ثقافي وديني واحد. وتمكن الإسلام الذي ولد في أرض الشمس المحرقة بشبه الجزيرة

العربية من التأقلم فيما بعد في مناطق مختلفة من العالم، ومع شعوب شتى بينها من الاختلاف ما بين فلاحي فارس ومصر وأسبانيا، والبدو الرحل من البربر والصوماليين والأتراك، وقبائل الأفغان والأكراد من سكان الجبال، ومنبوذي الهنود، وتجار السونينكه، وحكام كانم على سبيل المثال. وقد أصبح الكثير من هذه الشعوب بدوره أنصاراً أشداء للإسلام أخذوا مشعله من أيدي العرب وراحوا ينشرونه في اتجاهات جديدة.

فلا عجب إذن أن يبهر مثل هذا الإنجاز العظيم زائرنا الخيالي القادم من الفضاء البعيد، مثلما أدهش كثيراً من المؤرخين الذين لم يترددوا في تسمية الفترة الممتدة من القرن السابع الميلادي إلى القرن الحادي عشر الميلادي، بل وإلى ما بعده، «العصر الإسلامي». وهذه التسمية لا تعني أن الشعوب الإسلامية كانت تسيطر على العالم بأسره أو أنها كانت تمارس نفوذاً سياسياً أو دينياً أو ثقافياً حاسماً خارج محيطها، بل ينبغي فهمها في إطار علاقاتها مع المناطق الثقافية الأخرى، وبمعنى أن العالم الإسلامي كان في تلك الفترة أكثر المناطق حيوية وتقدماً في كثير من ميادين النشاط البشري. ومن الخطأ بطبيعة الحال أن نغضّ من أهمية التغييرات التي كانت تطرأ في مناطق أخرى أو أن نقلّل من قيمة إنجازات شعوب أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا في الفترة ذاتها، لأن بذور تطورات لاحقة تركت بصماتها على مصير العالم كانت موجودة بالفعل في تلك المناطق.

ازدهار الحضارة الإسلامية

كان للفتح العربي أوجه شبه كثيرة بكل الفتوحات الأخرى التي عرفها العالم، لكنها كانت أيضاً تختلف عنها جميعاً من نواح متعددة. أولاً، وعلى الرغم من أنهم كانوا يندفعون بإلهام من تعاليمهم الدينية، فإن العرب لم يكونوا يتوقعون من حيث المبدأ أن تدخل الشعوب التي انتصروا عليها في مجتمعهم الديني، وسمحوا لها بأن تحتفظ بمعتقداتها الدينية القديمة. غير أن جلّ سكان المدن اعتنقوا الإسلام بعد بضعة أجيال، بل وكان الذين بقوا على معتقداتهم ينزعون إلى استعمال اللغة العربية كأداة ثقافية مشتركة. وإذا كان الفتح العربي قد تحقق على يد قوة عسكرية مؤلفة من الرعاة، فإن قادة هذه القوة كانوا من التجار الحضريين الذين سبق لهم التعرف على ثقافة الأراضي التي تمّ فتحها. وقد بقيت الأمبراطورية التي أنشأها العرب متماسكة لمدة طويلة على عكس الأمبراطوريات التي أسسها غيرهم من الرعاة. ولم يتخذ العرب أيضاً اللغات والأديان المحلية على عكس المغول مثلاً، ولكنهم فرضوا لسانهم والولاء لهم على مختلف الشعوب التي انتصروا عليها.

وقد أسفرت الفتوحات العربية في القرنين السابع والثامن للميلاد عن أثرين شديدي الأهمية ودائمين: كان أولها وأشدهما أهمية إنشاء دولة كبرى جديدة في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى. أما الأثر الثاني فلم ينشأ بنفس السرعة والدويّ اللذيْن صاحبا الأثر الأول، ولكنه لم يكن يقل عنه في أهميته، ويتمثل في ظهور ثقافة عالمية جديدة داخل هذه الدولة.

وقد أُرسيت دعائم الدولة العربية الكبرى كنظام أمبراطوري بسرعة قلما كان لها نظير في التاريخ. ففي غضون قرن واحد منذ ظهور العرب على الساحة الدولية، دانت لهم الأراضي الممتدة

من جبال البيريني على حدود فرنسا إلى جبال بامير في آسيا الوسطى. وأُدمجت أسبانيا وأفريقيا الشمالية ومصر والأراضي التي كانت تابعة لبيزنطة سابقاً جنوبي جبال طوروس والأمبراطورية الفارسية شرقاً في أمبراطورية مترامية الأطراف كانت تضاهي أمبراطورية روما في أوج مجدها.

وتمكّن الفاتحون العرب من المحافظة على وحدة الأراضي التابعة لهم طوال أكثر من قرن بقليل. وبعد منتصف القرن الثامن الميلادي بدأت مناطق مختلفة تشق عصا الطاعة، وأخذ غير العرب من المسلمين يؤكدون حقهم في مشاركة العرب في تصريف شؤون الدولة والمجتمع. ففي الغرب، ظفرت كل من أسبانيا وأفريقيا الشمالية ومن بعدهما مصر بالاستقلال على نحو تدريجي، ومضى كل منها في طريقه الخاص. وفي الشرق ظهرت أُسر حاكمة شتى من أصول فارسية وتركية (لكنها فارسية بثقافتها) لم تلبث أن آلت إليها السيادة في الأقاليم الشرقية للخلافة. وبحلول نهاية القرن الحادي عشر للميلاد كانت الأمبراطورية العربية الأصلية قد فقدت عظمتها، وحلّ محلّها خليط عجيب من دول صغيرة وسلطات إقليمية وأُسر متناحرة كان قليل منها من أصل عربي.

وهكذا تحولت الأمبراطورية العربية التي شيّدها الفاتحون الأوائل إلى العالم الإسلامي الذي شهدته العصور الوسطى؛ كان عالماً لا أمبراطورية؛ عالماً سياسياً يتألف من دول مستقلة سياسياً يعادي بعضها بعضاً في كثير من الأحيان، ولو أنها كانت على وعي بانتمائها إلى هوّية مشتركة تميزها عن بقية أنحاء العالم؛ كانت دولاً إسلامية لا عربية خالصة؛ وكانت مبنية على عقيدة دينية مشتركة وليس على صلات عرقية.

وتمثلت النتيجة الدائمة الثانية للفتح العربي الأصلي في خلق ثقافة عالمية جديدة داخل هذا المحيط الإسلامي. فقد استخدم العرب كلاً من عقيدتهم الإسلامية الجديدة وبسالتهم العسكرية لإقامة أمبراطورية، لكن الثقافة التي أتوا بها من موطنهم الصحراوي كانت تفتقر إلى التطور وتتميز بالبساطة. ورغم أن مساهمة العرب الثقافية كانت مهمة من جوانب متعددة، فقد كانت محدودة النطاق بالمقارنة مع التراث الكلاسيكي أو الهيليني أو الفارسي الغني الذي كان موجوداً في البلاد التي فتحوها. وبالإضافة إلى الإسلام، أسهم العرب بلغتهم كأداة رئيسية للإدارة والآداب والعلوم، كما أسهموا بشعرهم وقيمهم الجمالية.

وكانت الحضارة المتميزة الغنية التي تفرّد بها العالم الإسلامي في أوج ازدهاره ثمرة مزيج من التراثات المختلفة لجميع الشعوب التي اعتنقت الإسلام أو عاشت تحت نفوذه. ولم ترث هذه الحضارة المنجزات المادية والفكرية لمنطقتي الشرق الأدنى والبحر الأبيض المتوسط فحسب، بل إنها أخذت عناصر كثيرة من أصول هندية وصينية واستوعبتها ثم نقلتها إلى ربوع أخرى.

غير أنه من الخطأ أن ننظر إلى الحضارة الإسلامية على أنها مجرد خليط من عناصر ثقافية مستعارة ومتنافرة، ففي بداية الأمر كان من الطبيعي أن تؤخذ سمات كثيرة بصورة مباشرة دون إدخال أي تغيير عليها، لكنها مُزجت تدريجياً ووُسّع نطاقها وتطورت إلى أنماط جديدة كان لها دورها كموارد وحوافز لإبداع إسلامي في مجالات العلوم والتعبير الفني والتجديد التكنولوجي. وعلى هذا النحو ظهرت الحضارة الإسلامية بنمطها المتميز الذي يتواءم مع الروح العالمية الجديدة والنظام الاجتماعي الجديد.

العوامل الجغرافية والاقتصادية

يرجع ازدهار هذه الحضارة إلى عدة عوامل مؤاتية تتداخل جدلياً فيما بينها. فلقد أُقيمت الأمبراطورية الإسلامية في المنطقة التي كانت مهداً لأقدم حضارة شهدها العالم. وقد وجد فيها الفاتحون العرب تقاليد عريقة للحياة في المدن والاقتصاد الحضري، فاغتنموا هذه الفرصة بسرعة وأسسوا كثيراً من المدن الجديدة إلى جانب الإقامة في المدن القديمة ذاتها. وهذا الطابع الحضري للعالم الإسلامي والحضارة الإسلامية هو الذي ميّز اختلافهما إلى حد بعيد عن الغرب المسيحي في أوائل العصور الوسطى. وكان لوجود عدد كبير من المدن الآهلة بالسكان في الأمبراطورية الإسلامية أهمية فائقة بالنسبة لاقتصاد الأمبراطورية ككل، وبالنسبة لعلاقاتها التجارية مع مناطق أخرى من العالم القديم بوجه خاص. وكانت أهم مراكز الحياة الاقتصادية والثقافية تقع في قلب الأراضي الإسلامية، بينما كانت أوروبا الغربية تقدم آنذاك صورة تختلف عن ذلك تمام الاختلاف بمجتمعاتها الريفية المتناثرة التي كانت تشهد أنشطة اقتصادية وثقافية تكاد لا تستحق الذكر. وعلى هذا فإن الإتجاهات الرئيسية للنمو الاجتماعي والاقتصادي في العالم الإسلامي كانت معاكسة تماماً للاتجاهات التي تميّز بها تاريخ أوروبا في الفترة ذاتها.

وقد أدّى إدخال مثل هذا العدد الكبير من البلدان في الأمبراطورية الإسلامية إلى خلق الظروف اللازمة لتوسيع الأنشطة التجارية على نطاق كان من المستحيل بلوغه حين كانت المنطقة مجزأة سياسياً. ومنذ أواخر القرن السابع للميلاد إلى نهاية القرن الثاني عشر أصبحت الأمبراطورية الإسلامية أشبه بمنطقة للتجارة الحرّة، وأصبحت السلع المنتجة في ناحية من هذه الأمبراطورية تعرض في غيرها من الأنحاء مما أدّى إلى توحيد السلع الاستهلاكية المتاحة لعدد كبير ومتنوع من السكان في مناطق شاسعة. وأسهم العالم الإسلامي أيضاً، بموقعه في منتصف الطريق بين الشرق والغرب، في نشر التجديدات التكنولوجية بين الشعوب المجاورة. وكان النشاط التجاري المتزايد بين مختلف المناطق في داخل العالم الإسلامي وفي خارج حدوده حافزاً للإنتاج المحلي للسلع كي تباع في أسواق المناطق الأخرى. وكان أيضاً حافزاً للتقدم التقني على الصعيدين التطبيقي والنظري، مثل الملاحة وما يتصل بها من المجالات كبناء السفن وعلم الفلك والجغرافيا، كما كان حافزاً للتقدم في مجال الممارسات التجارية والمصرفية.

ويرجع الازدهار الاقتصادي الذي بدأ في القرن الثامن للميلاد واستمر لبضعة قرون في معظمه إلى تدفق المعادن الثمينة إلى الأراضي الواقعة في وسط الشرق الأدنى. وقد قام الأمويون بسك الدينار الذهبي لأول مرّة في نهاية القرن السابع للميلاد. وكان يُتداول أساساً في الأقاليم التي كانت مملوكة لبيزنطة من قبل، بينما بقيت الأراضي الشرقية منطقة تداول للنقود الفضية بصورة تقليدية لوقت طويل. وتسبّب تزايد الكميات المتوافرة من الذهب في القرن التاسع للميلاد في تغيير النظام النقدي المتبع في الأمبراطورية الإسلامية؛ إذ انتقلت البلدان التي لم تكن تتعامل إلا بالعملات الفضية منذ أقدم العصور إلى التعامل بعملات من المعدنيْن، وأخذت جميع دور ضرب العملة في الأقاليم الشرقية للخلافة تسك الدنانير الذهبية. وكانت الأوضاع مختلفة في الجزء الغربي من العالم الإسلامي؛ فقد بقيت العملة الفضية متداولة في المغرب وفي المناطق الإسلامية من أسبانيا

لمدة طويلة، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو أن مناجم الذهب لم تكن في متناولها. ولم يبدأ هذا الوضع في التغير إلاّ في القرن العاشر للميلاد مع تزايد كميات الذهب المستوردة من السودان الغربي بأفريقيا الغربية، إلى أن بلغ أوجه بإصدار الدينار المرابطي الذي أصبح عملة معترفاً بها دولياً[1]. وترتّب على سك كميات كبيرة من العملات الذهبية والفضية الممتازة نتائج كثيرة بالنسبة للحياة الاقتصادية في البلدان الإسلامية. وكان تزايد استهلاك السلع حافزاً للإنتاج، لكنه أدى في الوقت ذاته إلى ارتفاع شديد في الأسعار.

من الناحية الجغرافية كانت الأمبراطورية الإسلامية تتمتع علاوة على ذلك بموقعها المركزي في قلب العالم القديم. واكتسب المسلمون تفوقاً حاسماً في التجارة مع المناطق البعيدة بفضل سيطرتهم على المنطقة الفاصلة بين المنطقتين البحريتين الكبيرتين: البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. بل إن امتداد العالم الإسلامي من شواطئ المحيط الأطلسي إلى حدود الصين قد خلق بذاته وضعاً فريداً، إذ كان هو المنطقة الوحيدة بين المناطق الثقافية الكبرى التي تملك صلات مباشرة مع كل المناطق الأخرى: مع بيزنطة وأوروبا الغربية والهند والصين. وأتاح له هذا الموقع الجغرافي أن يتصل بالمناطق الكبرى المتاخمة لحدوده وبشعوب جديدة: في السهول النهرية داخل المناطق الأوروبية الآسيوية وفي آسيا الوسطى وعبر الصحراء في الساحل السوداني وفي جنوب شرق آسيا. وكانت تلك هي المناطق التي انتشر فيها الإسلام بعد الموجة الأولى للفتوحات، متبعاً بصورة أساسية الطرق الرئيسية للتجارة البرية مع المناطق البعيدة – الطريق القارّي الكبير، طريق السهوب والصحاري والواحات الممتد من آسيا الوسطى إلى غرب أفريقيا – والطريق البحري المؤدي إلى البلدان المتاخمة للمحيط الهندي وإلى شرق آسيا.

وبحكم هذا الوضع المركزي أصبح العالم الإسلامي مؤهلاً للقيام بدور الوسيط أو الجسر الموصل بين كل المناطق الأخرى في العالم القديم. وكانت السلع التجارية – التي كانت تُنقل بالطرق البرية والبحرية – تصحب معها كثيراً من الأفكار والمفاهيم الجديدة والابتكارات المستحدثة في مجالات التكنولوجيا والعلوم. وقد لقي بعضها قبولاً لدى الشعوب الإسلامية وحدها، ولكن عدداً أكبر منها نُقل لمسافات بعيدة داخل المناطق المجاورة. ورغم أن الطرق التي سلكتها هذه التأثيرات الثقافية أو المادية والتواريخ الفعلية التي وقعت فيها لا تزال غير معروفة على وجه الدقة في معظم الحالات، فليس ثمة شك في أنها نُقلت بالفعل. وهكذا صار الورق واحداً من أولى المنتجات الهامة التي انتقلت من الصين إلى أوروبا عبر الأراضي الإسلامية. وكان الورق اختراعاً صينياً في بداية الأمر، ثم أُدخل إلى الأمبراطورية الإسلامية على أيدي أسرى حرب صينيين جُلبوا إلى سمرقند في عام ٧٥١ للميلاد. وقام هؤلاء الصينيون من صناع الورق بتعليم المسلمين تقنية إنتاجه، وأصبحت سمرقند أول مكان تقوم فيه صناعة للورق خارج الصين. وانتشرت الصناعة من هناك إلى بغداد ثم إلى الجزيرة العربية وسوريا ومصر حتى وصلت أخيراً إلى المغرب (في القرن التاسع الميلادي) وإلى أسبانيا الإسلامية (في النصف الأول من القرن العاشر

(١) انظر سي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٨١.

للميلاد). وأصبحت مدينة شاطبة (Játiva) في الأندلس المركز الرئيسي لهذه الصناعة، ومنها انتقلت في القرن الثاني عشر الميلادي إلى كتالونيا (قطالونية) التي كانت أول بلد أوروبي ينتج الورق. ولا حاجة بنا لإبراز الآثار البعيدة المدى لانتشار واحد من الاختراعات الكبرى بالنسبة للثقافة والحضارة بوجه عام.

وبطريقة مماثلة استعمل المسلمون التعداد العشري في وقت مبكر (منذ القرن الثامن للميلاد)، وهو اختراع هندي سُمّي بالأعداد العربية في الرياضيات (وكانوا هم يسمّونها الأعداد الهندية)؛ وفي وقت ما بين أواخر القرن التاسع وأواسط القرن العاشر الميلاديين عرف العالم الغربي هذا النظام. وتيسّر للمسلمين بفضل استعمال الأعداد تطوير الجبر الذي كان من فروع الرياضيات، ولم يكن حتى ذلك الحين موضوعاً لأي دراسات منهجية جادة؛ ثم أصبحت الرياضيات الجبرية هي الأساس الذي كان يستحيل بدونه تطوير الفروع الحديثة للرياضيات والعلوم الطبيعية.

العالم الإسلامي وأفريقيا

ولننتقل الآن إلى الحديث عن أفريقيا والشعوب الأفريقية في إطار العالم الإسلامي وحضارته. وسنعرض أولاً لتلك المناطق من القارّة التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأمبراطورية الإسلامية نتيجة لموجة الفتوحات الأولى، ونعني بها مصر وشمال أفريقيا؛ ونوجّه عنايتنا بعد ذلك إلى المناطق التي تأثرت بطرق مختلفة بالإسلام أو بالشعوب الإسلامية وإن لم تكن قد أُدمجت سياسياً في أي من الدول الإسلامية الكبرى التي كانت قائمة وقتئذ.

ويقدم لنا تاريخ مصر الإسلامية فيما بين القرن السابع وأواخر القرن الحادي عشر الميلاديين صورة أخّاذة لتطور إقليم هام يقع بعيداً عن مركز الخلافة إلى أن أصبح القلب النابض لأمبراطورية هي الأمبراطورية الفاطمية؛ فبعد أن كانت مصر مجرد مخزن للغلال أصبحت أهم مركز للتجارة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي؛ وبعد أن كان وضعها هو وضع القريب الفقير في مجال الأنشطة الفكرية الإسلامية أصبحت واحداً من المراكز الرئيسية في حياة العرب الثقافية. وفيما يخص المناطق الأخرى من أفريقيا، لعبت مصر دوراً متعدد الجوانب؛ إذ كانت هي النقطة التي انطلقت منها الفتوحات العربية في المغرب خلال القرن السابع الميلادي، وغزوات الهلاليين في القرن الحادي عشر للميلاد. وأدّت الأولى إلى نشر الإسلام في أفريقيا الشمالية، بينما أدّت الثانية إلى صبغها بالصبغة العربية. ومن مصر شرع العرب البدو في زحفهم إلى الجنوب شاقّين طريقهم شيئاً فشيئاً في داخل النوبة، وبذلك عبّدوا الطريق أمام سقوط الممالك المسيحية وتعريب مناطق السودان المتاخمة للنيل فيما بعد. وعلى الرغم من أن مصر فقدت طابعها المسيحي خلال هذه الفترة واعتنقت أغلبية السكان الإسلام، فإن بطريركية الإسكندرية استمرّت في الاحتفاظ بهيمنتها على الكنائس التي تؤمن بملة اليعاقبة في النوبة والحبشة، بل وكانت تتحول أحياناً إلى أداة للسياسة المصرية في تلك البلاد.

وينبغي ألا يغرب عن الأذهان أيضاً أن مصر كانت هي المحطة الأخيرة لأعداد كبيرة من الرقيق من الأفارقة السود الذين كانوا يُستجلبون من النوبة (طبقاً لمعاهدة البَقْط الشهيرة) والحبشة

ومنطقتي السودان الغربي والأوسط. وقد برز من بين صفوف هذه البضاعة البشرية التعيسة عبد اسمه كافور أصبح فيما بعد الحاكم الفعلي للبلاد. وكان آلاف غيره ينخرطون في القوات المسلحة التي كان لها نفوذ كبير في السياسة الداخلية؛ على أن الأغلبية العظمى لهؤلاء الرقيق كانت تُستخدم في أداء أعمال متواضعة.

وكان لا بد من انتظار القرنين الميلاديين الثاني عشر والثالث عشر حتى يتسنى لمصر لعب دور رئيسي كمدافع عن الإسلام في وجه الصليبيين الأوروبيين والغزاة المغول؛ غير أن هذا الدور ما كان لمصر أن تنهض به إلّا بفضل التماسك السياسي والاقتصادي الذي عرفته إبّان القرون السابقة.

وفي المغرب واجه الفتح العربي مقاومة شديدة من البربر، ولم يتم إخضاع الأقاليم الرئيسية إلا في نهاية القرن السابع للميلاد. وهنالك اعتنقت أغلبية البربر الإسلام؛ ومع أنهم كانوا يكرهون هيمنة العرب السياسية، فقد كسب الإسلام من بينهم مناصرين جدد أشداء ساعدوا في نشره عبر مضيق جبل طارق وعبر الصحراء. وكان المحاربون البربر يؤلفون الجانب الأكبر من جيش المسلمين الذي فتح أسبانيا باسم الأمويين، ومن جيوش الأغالبة التي انتزعت صقلّية من قبضة البيزنطيين، ومن قوات الفاطميين في حملاتهم المنتصرة في مصر وسوريا.

وكانت أفريقيا الشمالية تحتل موقعاً استراتيجياً جوهرياً في العالم الإسلامي من الناحيتين السياسية والاقتصادية. فمن المغرب انطلقت الجيوش التي فتحت أسبانيا وصقلّية مع ما ترتب على ذلك من نتائج بالنسبة لتاريخ الجزء الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، وكان حلقة وصل مهمة بين الحضارات تدفقت عبرها تأثيرات مختلفة في كلا الاتجاهين. ووضع الحكم الإسلامي المغرب من جديد في فلك اقتصاد عالمي واسع النطاق أدى فيه دوراً بالغ الأهمية. وخلال هذه الفترة مرّ المغرب بنمو ديمغرافي جديد شمل توسع العمران في المدن وازدهاراً اقتصادياً وتجارياً جديداً.

وكان دور البربر من الزاوية الدينية مزدوجاً. أولاً، لأن تقاليدهم في الديمقراطية والمساواة أدّت بهم في وقت مبكر جداً إلى مناصرة تعاليم الطوائف الإسلامية التي نادت بهذه المبادئ. وعلى الرغم من أنه تمّ القضاء على حركة الخوارج البربر بعد أن ازدهرت لعدة قرون ومن أنها بقيت قائمة في مجتمعات قليلة، فإن روح الإصلاح والاتجاه الشعبوي بقيا جزءًا لا يتجزأ من الإسلام في المغرب. وتجلّت هذه الروح في الحركتين الكبيرتين اللتين قام بهما المرابطون والموحّدون، وكذلك في انتشار الطرق الصوفية.

ويتمثل الدور المهم الثاني الذي اضطلع به البربر – من الزاويتين الإسلامية والأفريقية معاً – في قيامهم بنشر الإسلام في مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ ذلك أن قوافل التجار البربر التي كانت تذرع الصحراء الكبرى إلى مناطق الساحل والسودان الأكثر خصوبة لم تكن محمّلة بالسلع فحسب، وإنما كانت تحمل أيضاً الأفكار الدينية والثقافية الجديدة التي لقيت صدى في نفوس طبقة التجار بادئ الأمر، وفي بلاطات الأفارقة فيما بعد[٢]. وأتت موجة ثانية من

(٢) للمزيد من المعلومات بشأن انتشار الإسلام، انظر الفصل الثالث من هذا المجلّد.

موجات نشر الإسلام في منطقة الحزام السوداني في القرن الحادي عشر للميلاد مع ظهور حركة المرابطين التي هي حركة دينية بربرية أصيلة. ولم يتبدد قط أثر الإسلام الذي نشره البربر- بما ينطوي عليه من روح إصلاحية - في السودان، وبرز على نحوٍ بالغ الوضوح في حركات الجهاد التي وقعت في القرن التاسع عشر الميلادي.

وكان الانفتاح على الصحراء الكبرى ومنطقة السودان هو الذي أعطى شمال أفريقيا أهميته الخاصة بالنسبة لاقتصاد العالم الإسلامي. وتسبب ذهب السودان - عندما بدأ يتدفق إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط بكميات مطردة الازدياد- في إحداث ازدهار اقتصادي أتاح لكثير من الدول في الغرب الإسلامي أن تنتقل من نظام العملة الفضية إلى العملة الذهبية. وتزايد استغلال مناجم الملح في الصحراء الكبرى لتلبية الطلب المتزايد على هذه المادة التي لا غنى عنها في مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. وتذهب دراسات موثوق بها أُجريت مؤخراً إلى أنه من المحتمل أن تكون التجارة مع المناطق الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء قد استمرّت لعدة قرون تدرّ أرباحاً أفضل مما كانت تدرّه غيرها من فروع التجارة الخارجية للعالم الإسلامي[٣].

وكانت منطقة السودان الواقعة في غرب أفريقيا من المناطق الأفريقية التي لم يفتحها العرب أو غيرهم من الشعوب المسلمة، ولم تكن لذلك تابعة للخلافة في أي وقت من الأوقات. بيد أنها تأثرت على نحوٍ متزايد دوماً بالعالم الإسلامي عن طريق الصلات التجارية والثقافية، فأصبحت إلى حد ما جزءًا من بنيته الاقتصادية. وحدث ما يشبه ذلك مع بعض الاختلافات الهامة في المنطقة الساحلية لأفريقيا الشرقية؛ فمنذ أقدم العصور كان التجار يتوافدون إلى هذه المنطقة من جنوب شبه الجزيرة العربية وبلاد فارس لأغراض تجارية. وبعد ظهور الإسلام وقيام الأمبراطورية الإسلامية أُنشئت شبكة تجارية واسعة في المحيط الهندي تحت سيطرة المسلمين الذين كان أغلبهم من العرب والفرس. وكانت هذه الشبكة تمتد من الخليج العربي الفارسي[٤] والبحر الأحمر (فيما بعد) إلى الهند والملايو وأندونيسيا وجنوب الصين، كما كانت تشمل ساحل أفريقيا الشرقية وجزر القمر وأجزاء من جزيرة مدغشقر. وكان ازدهار المدن الساحلية المنتمية إلى هذه الشبكة يتوقف إلى حد كبير على الوضع الاقتصادي العام لمنطقة المحيط الهندي برمتها، وعلى وضع البلدان الإسلامية بصفة خاصة. ونظراً إلى أن هذا الاقتصاد كان في حالة نمو مطّرد خلال الفترة موضع الدراسة، خاصة بعد أن أخذ الفاطميون في تنمية علاقاتهم التجارية مع منطقة المحيط الهندي، فقد قامت المستوطنات الساحلية في شرق أفريقيا، بما كانت تصدّره من ذهب وحديد وجلود وغيرها من السلع، بدور أكبر أهمية في الشبكة بأسرها. ولم تستفد هذه المدن الساحلية من هذه العملية في رفاهها المادي فحسب، بل إن الإسلام كديانة وثقافة استفاد منها بصورة غير مباشرة مسهماً بذلك في ازدهار الثقافة السواحيلية خلال القرون اللاحقة.

وما من ريب في أن النمو السريع للقوة الإسلامية ألحق أضراراً بالغة باقتصاد الحبشة عن

(٣) إي. أشتور (E. Ashtor)، ١٩٧٦، ص ١٠٠-١٠٢.

(٤) التسمية الرسمية هي «الخليج الفارسي».

طريق عزلها عن البحر الأحمر واحتكار التجارة في المناطق المجاورة. وكان لذلك أيضاً تأثيره في المجال السياسي إذ انقسمت الحبشة سياسياً وتطرق الضعف إلى السلطة المركزية للدولة طوال أكثر من قرنين. وكان من نتائج سيطرة المسلمين على المناطق الساحلية انتقال مركز الدولة الحبشية نحو الجنوب، وتوسعها بصورة أشد نشاطاً في هذا الاتجاه. وأصبحت هذه المناطق الجنوبية بدورها المركز الذي بدأت فيه صحوة دولة الحبشة المسيحية في القرن التاسع للميلاد. ومنذ القرن العاشر الميلادي استفتحت حقبة جديدة في تاريخ التوغّل الإسلامي داخل الحبشة على أيدي التجار المسلمين من جزر دحلق وزيلع، وبُدئ أيضاً في تأسيس الدول الإسلامية الأولى في الأجزاء الجنوبية مما يُعرف الآن باسم أثيوبيا. وهكذا تضافرت عوامل مختلفة لخلق الظروف اللازمة لاستثارة الصراع الطويل الذي نشب بين المسلمين والمسيحيين خلال القرون التالية من أجل السيطرة على المنطقة الأثيوبية.

وإذا أردنا أن نلخّص الدور الذي لعبه ظهور الأمبراطورية الإسلامية فيا يخص أفريقيا خلال القرون الخمسة موضع الدراسة، فستكون النتيجة كما يلي:

- أصبحت السواحل المتوسطية للقارّة، من برزخ السويس إلى مضيق جبل طارق، وكذلك السواحل الأطلسية المجاورة لها، جزءًا لا يتجزأ من العالم الإسلامي. ولم تعد هذه المناطق إلى الأبد تشكل جزءًا من العالم المسيحي، بل إنها استخدمت كنقاط انطلاق للتوسع الإسلامي في أسبانيا وصقلّية من ناحية، وفي الصحراء الكبرى والمنطقة السودانية في غرب أفريقيا من ناحية أخرى.
- في شمال شرق أفريقيا، تسببت الأمبراطورية الإسلامية في إضعاف الدول المسيحية في النوبة والحبشة وإن لم يتم لها فتح أي منهما. ورغم أن النوبة بدأت تخضع بصورة متزايدة لسيطرة اقتصادية وسياسية من جانب مصر الإسلامية، كما بدأ العرب البدو يتوغلون في داخلها إلى أن فقدت صبغتها المسيحية فيما بعد، فقد احتفظت الحبشة بوجودها كوحدة سياسية وثقافية مستقلة وإن تحتّم عليها أن تطوّع علاقاتها الخارجية على ضوء النفوذ الإسلامي المتزايد فيما حولها.
- أُقيمت الصلة عن طريق الشبكة التجارية بين الصحراء الكبرى وأجزاء ضخمة من السودان وبين المجال الاقتصادي الإسلامي، ولعبت صادراتها الرئيسية إليه –وهي الذهب والرقيق– دوراً متزايد الأهمية. وتوغل الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية بمحاذاة طرق التجارة، وأصبحا تدريجياً جزءًا من أساليب الحياة الأفريقية.
- في شرق أفريقيا، كان دور التجارة الدولية التي يسيطر عليها المسلمون مماثلاً لذلك، مع فارق هام وهو أن التجار المسلمين كانوا يقصرون أنشطتهم على المستوطنات الساحلية ولم يتوغل النفوذ الإسلامي إلى الداخل. ومع ذلك فمن الجلي أن الطلب المتزايد في البلاد الإسلامية وفي الهند على ذهب زيمبابوي قد أدّى إلى إدخال تعديلات على منطقة الزامبيزي. كذلك أُدمجت أجزاء من مدغشقر وجزر القمر ضمن الشبكة التجارية الكبرى في المحيط الهندي.

يتضح إذن أنه في خلال القرون الخمسة الأولى من العصر الإسلامي، أصبحت أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية واقعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت تأثير الأمبراطورية الإسلامية الجديدة. وأعان ذلك على إخراج بعض المناطق من عزلتها السابقة عن العالم الخارجي، وأتاحت الاتصالات الخارجية إمكانية التبادل والاقتباس الثقافي. وأدى إسلام الطبقات الحاكمة في بعض دول غرب أفريقيا الشرقية إلى صهر العلاقات التي تربط بين هذه الدول والمناطق وبين العالم الإسلامي. وفي غرب أفريقيا حيث كانت ثمة دول قائمة قبل مجيء الإسلام، كان توسع هذه الدول وتحوّلها إلى أمبراطوريات كبيرة يعكس في جوهره على ما يبدو رد فعل لتطور التجارة مع شمال أفريقيا[٥].

وكانت لاتصالات العالم الإسلامي مع أفريقيا المدارية أهميتها من ناحية أخرى: إذ تشكل الكتابات التي وضعها الجغرافيون والمؤرخون العرب مورداً فريداً لا غنى منه من المعلومات عن هذه المناطق[٦]. ولولا هذه الكتابات لكانت معارفنا أقل بكثير –أو لما عرفنا أي شيء على الإطلاق تقريباً– عن الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية لكثير من الشعوب الأفريقية خلال فترة حاسمة من تاريخها. ولا ينبغي لنا أن نغفل هذا الجانب بدوره في التقييم العام للتفاعل بين العالم الإسلامي وأفريقيا.

أفريقيا وأوروبا القرون الوسطى
خلال عصر الانتقال

حين بدأ النبي محمد ﷺ يدعو إلى الدين الجديد في شبه الجزيرة العربية البعيدة، كان شبه الجزيرة الغربي الذي يُعرف باسم أوروبا من الكتلة القارية الأوروبية – الآسيوية الضخمة مقسماً إلى ثلاث مناطق تختلف عن بعضها البعض أشد الاختلاف من حيث مراحل تطورها بصورة عامة: الأمبراطورية البيزنطية، والأقاليم الرومانية السابقة في أوروبا الغربية التي أصبحت تخضع لسيطرة شعوب جرمانية مختلفة، وأخيراً الجزء الواقع شرق نهر الراين وشمال الدانوب وهو الجزء الذي كانت تسكنه شعوب جرمانية وسلافية كان كثير منها لا يزال يتنقل بحثاً عن مواطن دائمة.

الأمبراطورية البيزنطية

تستطيع الأمبراطورية البيزنطية وحدها أن تدعي أنها كانت استمراراً للتقاليد الإغريقية الرومانية وأنها بنت دولة جديرة بهذا الإسم، أي دولة توافرت لها إدارة تتصف بالكفاءة وكانت تتمتع باقتصاد نقدي مزدهر ودرجة عالية من الأنشطة الثقافية في مجالات عديدة. وبعد أن قُدِّر للأمبراطورية أن تجتاز المحن التي تسببت في إحداثها أولى المهجرات الكبرى للشعوب، استطاعت في القرن السادس الميلادي – في عهد جوستينيان – أن تستولي من جديد على معظم المناطق

(٥) ج.د. فيج (J.D. Fage)، ١٩٦٤، ص ٣٢.

(٦) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الأول، الفصل الخامس، اليونسكو، لتقييم هذه المصادر.

الوسطى والغربية من البحر المتوسط وأن تستعيد سيطرتها عليها وأن تحوّل البحر المتوسط مرة أخرى إلى بحيرة بيزنطية. وانطلاقاً من أقاليمها الآسيوية ومصر – وهي المناطق التي تأثرت بالهجرات أقل من غيرها – حاول البيزنطيون فتح طرق التجارة إلى الشرق من جديد براً (طريق الحرير الأكبر إلى الصين) وبحراً (عبر البحر الأحمر إلى الهند). ولكن هذه المحاولات أُحبطت على أيدي الدولة العظمى الأخرى في المنطقة ونعني بها أمبراطورية الفرس الساسانيين التي كانت تحكم جميع المناطق الايرانية – السامية الرئيسية باستثناء الطرف السوري من الهلال الخصيب. واستمرّ الصراع بين هاتين الأمبراطوريتين منذ منتصف القرن السادس الميلادي إلى الثلث الأول من القرن السابع الميلادي مع تناوب الغلبة بين البيزنطيين والفرس، وإن كان هؤلاء الأخيرون قد ظفروا باليد العليا في نهاية المطاف.

وانتهى هذا الصراع المرير بإنهاك كلا الجانبين مالياً وعسكرياً إلى درجة أنهما أصبحا بعد ذلك بوقت قصير عاجزَيْن عن مواجهة الهجمات التي شنتها القوة الدينامية الجديدة للعرب المسلمين. وأدت هذه الهجمات إلى اختفاء الأمبراطورية الساسانية إلى الأبد بينما خسر البيزنطيون عدداً من أهم الأقاليم التابعة لهم، فكان أن خسروا سوريا ومصر إبّان الموجة الأولى للفتح العربي، ثم خسروا شمال أفريقيا بأكمله بحلول أواخر القرن السابع للميلاد.

وتقلّص القتال بين العرب والبيزنطيين طوال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين إلى مناوشات على الحدود في آسيا الصغرى وشمالي سوريا دون تغيير ذي بال في توازن القوى، حتى وإن كانت الأمبراطورية البيزنطية قد تمكنت من غزو أجزاء من سوريا والعراق خلال فترات التمزق السياسي في المناطق الشرقية من الخلافة.

وعندئذٍ حلّ محل العرب – وكانوا قد أُنهكوا كقوة سياسية – الأتراك السلاجقة الذين استأنفوا التقدم الإسلامي في آسيا الصغرى، واستولوا على الجانب الأكبر منها بصورة نهائية في أواخر القرن الحادي عشر للميلاد. وكان هذا الهجوم الإسلامي الجديد أحد الأسباب الرئيسية للحروب الصليبية.

وفيما يخص أفريقيا، توقفت الأمبراطورية البيزنطية عن أن تلعب فيها دوراً له قيمة تذكر خلال القرن السابع الميلادي. فقد اقتُطعت مصر بسرعة خاطفة، ولم تُكلَّل المحاولات المتفرقة التي بُذلت لإعادة غزوها من البحر بالنجاح، وبقيت بعض المناطق الساحلية من شمال أفريقيا في أيدي البيزنطيين حتى أواخر هذا القرن نفسه؛ ويرجع السبب في تأخر طرد البيزنطيين من هذه المناطق إلى الفتنة الكبرى التي نشبت بين العرب مما اضطرهم إلى إيقاف هجومهم لبضعة عقود. ولم تكن الكنيسة الأرثوذكسية التي كانت الكنيسة الرسمية لدى البيزنطيين تتمتع بالقوة في الأقاليم الافريقية في أي وقت من الأوقات لأن المصريين ظلّوا أوفياء لإيمانهم بمذهب المونوفيزية أو مذهب اليعاقبة (المذهب القائل بأن للمسيح طبيعة واحدة) كما ظلّ سكان المدن الواقعة في شمال أفريقيا أوفياء للكنيسة الرومانية. وبعد الفتح الإسلامي فقدت الكنيسة الأرثوذكسية إلى الأبد ما كان لها من نفوذ خلال القرون السالفة. ومع أن النوبة لم تكن جزءًا من الأمبراطورية البيزنطية في أي وقت، فقد ظلّ نفوذ بيزنطة الثقافي والديني قوياً فيها بصورة نسبية حتى بعد الفتح العربي لمصر، وخاصة في

«ماكوريا» (أو المقرّة) الدولة الوسطى من دول النوبة المسيحية الثلاث التي كانت قد اعتنقت – دون الدولتين الأخريين – مذهب الأرثوذكس الشرقيين. وكانت الإدارة فيها تتبع نهج البيروقراطية البيزنطية، وكان أبناء الطبقات العليا يتشبهون في ثيابهم بأهل بيزنطة ويتحدثون باللغة اليونانية. ولكن الصلات التي كانت تربطها بدين بيزنطة وثقافتها أخذت تضعف تدريجياً. وفي أواخر القرن السابع للميلاد أدخل ملك ماكوريا (أو مقرّة) مذهب المونوفيزية أو مذهب اليعاقبة في بلاده التي كانت قد أصبحت وقتئذٍ موحّدة مع دولة نوباديا في الشمال[٧]. وأدّى هذا التغيّر إلى تعزيز الروابط مع أقباط مصر، وبصورة جزئية مع سوريا وفلسطين حيث وجد المسيحيون النوبيون صدى لمعتقداتهم المونوفيزية أو اليعاقبية.

وخلال صراعها ضد الفرس، كانت بيزنطة مهتمة بإقامة تحالف مع إثيوبيا (الحبشة) المسيحية رغم اعتناقها مذهب المونوفيزية أو مذهب اليعاقبة. ولكن التوسع العربي منع البيزنطيين من الوصول إلى البحر الأحمر ووضع حدًّا لتجارتهم مع الهند؛ وبذلك أصبح هذا التحالف مستحيلاً وغير عملي. وبعدما تحوّلت المسيحية المونوفيزية (اليعقوبية) أكثر فأكثر إلى رمز للدولة والأمة الإثيوبية، وأصبحت تنظر بعين العداء إلى الإسلام وإلى شكل آخر من أشكال المسيحية في وقت معاً، طوّرت لنفسها هوية أصيلة خاصة بها دونما إشارة إلى النماذج البيزنطية سواء أكان ذلك في اللاهوتية أو في مجالات التعبير الفني والأدبي.

أوروبا الغربية

عندما ننتقل إلى الأقاليم الغربية للأمبراطورية الرومانية السابقة، أي ما يسمّى عادة «أوروبا الغربية»، فإننا نجد فيها وضعاً يختلف تماماً عن وضع بيزنطة عشية الفترة التي نعرض لها. ذلك أن الأراضي الواقعة غرب نهر الراين وجنوب جبال الألب، بما في ذلك أجزاء من الجزر البريطانية، أصبحت كلها في الفترة ما بين القرنين الرابع والسابع للميلاد مسرحاً للهجرات الكبرى للشعوب الجرمانية.

وتسبّبت هذه الهجرات في تخريب أوروبا الغربية إلى حد بعيد؛ فقد تدهورت الحياة في المدن، وأصبحت الحياة الاجتماعية محصورة إلى درجة كبيرة في تجمّعات سكانية صغيرة. ولم تعد حضارة أوروبا الغربية حضارة مدن، بل أصبحت حضارة مستوطنات زراعية صغيرة لم تكن تحتفظ إلّا بصلات واهية فيما بينها.

وتسبّبت الفوضى التي عمّت الحياة في تحويل أوروبا فيما بين القرنين الخامس والعاشر للميلاد إلى مجموعة من الأقطار الصغيرة المنفصلة. وكانت مجتمعاتها تعيش في حقيقة الأمر داخل الغابات وفي السهول، حيث كان الناس يكافحون في يأس من أجل البقاء حتى يجيء موسم الحصاد التالي. وكان الحصول على ما يكفي من الطعام في كل يوم امتيازاً لا يحظى به إلّا قلّة من كبار القوم وأشدّهم بأساً.

---

(٧) حول موضوع الديانة الأرثوذكسية ومذهب المونوفيزية أو مذهب اليعاقبة في منطقة النوبة، انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الثاني، الفصل الثاني عشر؛ والمجلّد الثالث، الفصل الثامن، اليونسكو.

وكان من العسير على هذه المجتمعات أن تأخذ بأسباب الحضارة التي عرفتها المدن القديمة.

وخلال هذه الفترات المضطربة، أصبح تطور التجارة متعذراً سواء على النطاق المحلي أو مع الأقطار البعيدة. وأسفر الميل إلى الاكتفاء الاقتصادي الذاتي على جميع المستويات عن اختفاء المبادلات السوقية والاقتصاد النقدي تدريجياً. ومع تزايد ندرة النقود أصبح ثمن السلع والخدمات الأساسية يؤدّى بالمنتجات الزراعية. ومن أجل ذلك أصبحت الأرض وامتلاكها المصدر الرئيسي للثروة والسلطة بجانب الحرب. وعمد الفلاحون الذين يعملون في هذه الأراضي إلى الدخول في أنواع مختلفة من العلاقات التعاقدية مع ملاك الأراضي طوعاً أو جبراً، وكانوا يعطونهم الجزء الأكبر من منتجاتهم مقابل أمنهم والدفاع عنهم ضد أعدائهم الأجانب أو المحليين. وهكذا ظهر تدريجياً النظام الإقطاعي الذي تميزت به حركة التاريخ في أوروبا لعدة قرون لاحقة.

وخلال القرن السابع للميلاد، حين كان على الأمبراطورية البيزنطية أن تحارب غزاتها من الشمال والجنوب، كانت أوروبا الغربية – التي لم تكن مهدّدة بعد بأعداء من الخارج – تملك القدرة على أن تعيد تنظيم نفسها في وحدات إقليمية مستقرة بدرجات متفاوتة. ففي الغرب كان الفيزيقوط يسيطرون على شبه الجزيرة الايبيرية برمّتها؛ وفي بلاد الغال وما جاورها، كان الإفرنج الميروفينجيون قد فرضوا سلطتهم؛ وفي إنجلترا كان الأنجلوسكسون قد أسسوا ممالكهم. وكانت إيطاليا موزّعة في نهاية هذا القرن بين البيزنطيين في الجنوب والقبائل اللومباردية الجرمانية التي كانت قد وفدت مؤخراً في الشمال. وخلال القرون اللاحقة، اعتنقت جميع الشعوب الجرمانية في أوروبا الغربية العقيدة الكاثوليكية؛ وبذلك كانت أوروبا الغربية – التي كانت منقسمة على نفسها إثنياً وسياسياً واقتصادياً – قد اكتسبت بحلول القرن السابع عنصر الوحدة الدينية والثقافية.

وفي أوائل القرن الثامن للميلاد، اقتطع الفتح العربي البربري لأسبانيا القوطية قسماً كبيراً من أراضي الغرب اللاتيني. وقد نجح الإفرنج في صدّ تقدّم قوات المسلمين في بلاد الغال، لكن هجمات العرب وغاراتهم على المناطق الساحلية في جنوب فرنسا وإيطاليا استمرت لأكثر من قرنين، مما أسهم في إشاعة جو من الاضطراب العام في منطقة البحر الأبيض المتوسط. غير أنه تمّت في نهاية هذا القرن نفسه على يد الكارولينجيين المحاولة الأولى – التي كانت هي المحاولة الوحيدة الناجحة لفترة طويلة – لتوحيد أوروبا الغربية سياسياً؛ فقد وحّد أسلاف شارلمان أراضي الإفرنج من جبال البيريني إلى نهر الراين، وصدّوا هجمات الشعوب الجرمانية الأخرى القادمة من الشرق. وقام شارلمان (٧٦٨م – ٨١٤م) بضم معظم أراضي الجرمانيين الشرقيين إلى دولته، وأوقف السلافيين عند حدود نهر الايلب. وخضع النصف الشمالي من إيطاليا وبعض الأراضي في شمال أسبانيا لسيطرة الإفرنج، ولم يكن من الغريب أن يُنصَّب شارلمان – أقوى ملك في الغرب اللاتيني – أمبراطوراً عام ٨٠٠م. لكن أجزاء كثيرة من أوروبا الغربية بقيت خارج أمبراطوريته: الجزر البريطانية وجلّ الأراضي الأسبانية الخاضعة لحكم المسلمين وجنوب إيطاليا الذي كان لا يزال بين أيدي البيزنطيين واللومبارديين.

وترتبط بشارلمان الفرضية الشهيرة التي وضعها المؤرخ البجليكي هنري بيرين، والتي أثارت

مناقشات حادة بشأن العلاقة بين ظهور الأمبراطورية الإسلامية ومصير أوروبا الغربية[٨]. وتتحصل فرضية بيرين بوجه عام فيما ذهب إليه من أن سيطرة روما على التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط لم تنته بسبب غارات «القبائل الجرمانية الهمجية» إبّان القرن الخامس الميلادي، ولكنها انتهت نتيجة لقيام الأمبراطورية الإسلامية. وقد أدّى انتزاع العرب لشمال أفريقيا والأقاليم الشرقية من أيدي بيزنطة إلى فصل الشرق عن الغرب بصورة نهائية؛ ولهذا اضطرّت أوروبا إلى الانطواء على نفسها والاكتفاء بمواردها الخاصة؛ واختفى اقتصاد الميروفنجيين البحري ليحلّ محلّه اقتصاد الكارولنجيين القارّي المحصور باليابسة؛ وتردّت أوروبا الغربية من ثمّ في أحضان الفقر والهمجية. ويرى بيرين أنه «لولا محمد، لما وُجد شارلمان»: ووفقاً لهذا الرأي، يبدو مؤسس أوروبا الغربية كرمز للتقهقر والانكفاء لا لعظمة جديدة، وكان حكمه من ثم إيذاناً بتغيير في مصير الغرب اللاتيني. ولم يتم التغلب على الركود إلّا بعد القرن العاشر للميلاد مع ظهور حركة عمرانية جديدة في أوروبا أدّت في نهاية المطاف إلى نشأة المجتمع الحديث.

وعلى الرغم من أن معظم المؤرخين انتهوا إلى رفض هذه الفرضية، فإن ميزتها الرئيسية تتمثّل في لفت الانتباه إلى بعض المشكلات الهامة المتعلقة بالتغييرات التي طرأت على اقتصادات القرون الوسطى، وإلى نشأة الإقطاع الأوروبي، كما تتمثّل في توجيه عناية المؤرخين إلى تأثير العرب وهيمنتهم على شمال أفريقيا في التطورات التي حدثت في أوروبا؛ وهو موضوع ظلّ مهملاً لمدة طويلة.

وسواء أكانت الفتوحات العربية قد تسببت في سدّ منافذ البحر الأبيض المتوسط أمام أوروبا وإيقاف كل مبادلاتها التجارية مع الأصقاع البعيدة، أم أنها تسببت في تقليص حجمها فحسب – وذلك هو محور الخلاف –، فإن هذا يبدو أمراً ثانوياً بالنظر إلى موطن الضعف الرئيسي في فرضية بيرين، وهو القول بأن هذا الإيقاف قد أدّى إلى نتائج بمثل هذه الجسامة. ذلك أن التجارة مع البلدان البعيدة، أيّاً كانت أرباحها أو حجمها، لم يكن لها الدور الحاسم الذي ينسبه بيرين لها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا الغربية؛ ولم يكن من الممكن بالتالي أن يسفر توقفها عن تغييرات بمثل هذا العمق في الحياة الاقتصادية؛ أضف إلى ذلك أن المزارع الكبيرة المكتفية ذاتياً التي شكّلت تهديداً خطيراً لوجود المراكز الحضرية ذاته في الأمبراطورية كانت موجودة قبل الفتوحات الجرمانية والعربية بوقت طويل.

إن الأثر المستديم الذي أحدثته الفتوحات العربية والإسلامية في أوروبا لم ينتج عن المواجهات العسكرية أو عن توقف التجارة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، لكنه نتج عن بقاء الحكم الإسلامي لسنوات طويلة في أسبانيا وصقلّية. فمن خلال التجديدات التي أتى بها العرب إلى هاتين المنطقتين أُدخلت محاصيل جديدة وأساليب وتقنيات زراعية جديدة ومفاهيم جديدة – لا سيّما في مجالات العلوم والفلسفة – إلى أوروبا التي كانت أقل تطوراً في تلك المجالات بالمقارنة بالعالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن النهضة الأوروبية بدأت في وقت لاحق – ابتداء من القرن

(٨) هـ. بيرين (H. Pirenne)، ١٩٣٧؛ أ.ف. هافيجهيرست (A.F. Havighurst)، ١٩٥٨.

الثالث عشر للميلاد – فقد أُرسيت الأسس التي قامت عليها حينما كانت الحضارة الإسلامية في قمة ازدهارها فيما بين القرنين الثامن والثاني عشر الميلاديين.

أوروبا الشرقية والشمالية

وفي بقية أنحاء أوروبا – فيما وراء الحدود الرومانية القديمة عند نهري الراين والدانوب – فتحت هجرات «القبائل الجرمانية» صوب الغرب الطريق أمام التوسع السلافي الذي اتخذ اتجاهين رئيسيين: أحدهما نحو الجنوب عبر الدانوب إلى بلاد البلقان، والآخر نحو الغرب في الأراضي التي توجد فيها اليوم بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية. وفي البلقان، اجتاز أسلاف اليوغوسلافيين والبلغار نهر الدانوب في القرن السادس للميلاد، ثم هاجموا الأقاليم البيزنطية في أوروبا، حيث استقروا تدريجياً، وغيّروا بذلك واقعها السياسي والإثني تغييراً تاماً.

وقد أدّت الشعوب السلافية لعدة قرون نفس الدور الذي قامت به شعوب أفريقيا السوداء بالنسبة للعالم الإسلامي، إذ أصبحت مصدراً للرقيق[٩]. فعندما كان السلافيون يقعون ضحايا للحروب أو الغارات المستمرة التي كان يشنّها عليهم جيرانهم الجرمانيون في الغالب الأعم، أو ضحايا للحروب المهلكة فيما بينهم، كان يُحتفظ بهم في الأسر لا لمجرد استخدامهم كيد عاملة في أوروبا فحسب، بل ولتصديرهم إلى البلدان الإسلامية أيضاً. وكان الذين يقعون أسرى في أوروبا الوسطى يُرسلون عبر مملكة الإفرنج إلى أسبانيا المسلمة، بينما كان الذين يقعون في الأسر في البلقان يُباعون في أغلب الأحيان لحساب تجار البندقية لشمال أفريقيا. وكان العرب يسمونهم «الصقالبة» (مفردها: الصقلبي)، ويستخدمونهم في الجيش والإدارة، أو في الحريم بعد خصيهم[١٠]. وسرعان ما اتسع لفظ «الصقالبة» في الأندلس حتى أصبح يشمل العبيد الأوروبيين أياً كانت جنسيتهم، لكنه احتفظ بمعناه الأصلي في بلدان المغرب وفي مصر على عهد الفاطميين. وفي مصر بالذات كان لصقالبة البلقان دور هام إذ شاركوا كجنود ورجال إدارة في ترسيخ أركان الأمبراطورية الفاطمية وتوسيع رقعتها[١١]. وكان أشهرهم جوهر فاتح مصر ومؤسس القاهرة وجامعة الأزهر. وعلى الرغم من أنهم اندمجوا سريعاً من الوجهتين الإثنية والثقافية في المجتمع الإسلامي في بلدان المغرب ومصر، فقد أسهموا في صنع تاريخ هذه المناطق من شمال أفريقيا إبّان القرنين العاشر والحادي عشر للميلاد.

وحين اعتنقت أغلبية الشعوب السلافية الدين المسيحي، أصبحت تعتبر أمماً أوروبية

---

(٩) إنه لأمر ذو دلالة أن لفظ «عبد» مشتق في جميع لغات أوروبا الغربية (esclavo, escravo, slave, sklave, esclave، الخ) من اسم الجنس Slav وهو الإسم الذي كانت مختلف الشعوب السلافية تطلقه على نفسها. ويشير هذا إلى أنه خلال الفترة التي تكوّنت فيها اللغات الوطنية الأوروبية والتي تتزامن مع الفترة موضع الدراسة، كان أسرى الحرب من السلافيين يشكّلون أغلبية العبيد في أوروبا الغربية.

(١٠) تحرّم الشريعة الإسلامية الخصي، لكنه كان يمارس في أوروبا بالفعل وبصورة رئيسية في مدينة فيردان حتى أن رينهارد دوزي (Reinhard Dozy) نعتها بأنها كانت «مصنعاً للخصيان».

(١١) انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلّد.



الشكل ١٠١ – العالم القديم (٢٣٠/٨٤٥ م) (المصدر: إ. هربك)

«متحضرة» وتوقفت عمليات بيع السلافيين كرقيق في الخارج. وفي أواخر القرن الحادي عشر الميلادي كانت بوهيميا وبولندا وكرواتيا وبلاد الصرب وبلغاريا دولاً قائمة بالفعل، بينما كانت مملكة كييف الواقعة شرق هذه البلاد قد حققت الوحدة بين أغلبية الشعوب السلافية الشرقية.

وفيما بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين ظهرت في أوروبا مجموعة أخرى من شعوب جاءت من وراء المناطق التي تقطنها أمم البحر الأبيض المتوسط، وهي شعوب الفيكينغ (أو النورمانديين) الغزاة والفاتحين والتجار – المغامرين الذين كانوا يأتون من البلاد الاسكندنافية على متن سفنهم التي كانت تمتاز بتقدمها التقني لمهاجمة المناطق الساحلية، بل وبعض المناطق الداخلية الواقعة بمحاذاة الأنهار. وتواصلت هجماتهم وغاراتهم عدة سنوات محدثة دماراً هائلاً حتى ساد جو من انعدام الأمن في كثير من البلدان من بينها الجزر البريطانية وفرنسا. ووصل بعض النورمانديين (الذين كان العرب يسمّونهم «المجوس» إلى الجنوب حتى الأندلس بل وحتى بلاد المغرب. وفي أوروبا الشرقية كان الفيكينغ (الذين كانوا يُعرفون هناك باسم «فارياغ») يجمعون بين شن الغارات والتجارة، وقد أنشأوا متاجرهم على ضفاف الأنهار الروسية. وانحدر الفيكينغ مع مجرى نهر الفولغا حتى بحر قزوين واتصلوا ببلدان الخلافة الإسلامية، وكانوا يقومون بنهب المناطق الواقعة عبر القوقاز تارة، ويسافرون كتجار لبيع الفراء والسيوف والرقيق حتى بغداد ذاتها تارة أخرى.

وباستثناء الغارة التي سلفت الإشارة إليها على السواحل المغربية في ٨٥٨م أو ٨٥٩م – وكانت هذه مجرد حدث عارض – لم يكن للنورمانديين اتصال مباشر بأفريقيا قبل القرن الحادي عشر للميلاد. وقد استقرّت جماعة من النورمانديين بصورة دائمة في شمال فرنسا (بإقليم نورمانديا) وأسّسوا فيها دولة قوية. وفي عام ١٠٦٦م فتح هؤلاء النورمانديون أنفسُهم انجلترا واقتطعوا لأنفسهم دولة أخرى في جنوب إيطاليا. ومن هناك قاموا بفتح صقلّية التي كانت خاضعة آنذاك للمسلمين، ثم استخدموها كقاعدة لمواصلة توسعهم الذي كان يستهدف شمال أفريقيا في جانب منه. وطوال قرن من الزمان كان للنورمانديين المقيمين في صقلّية دور هام في التاريخ السياسي لشمال أفريقيا المسلم.

وتأثرت أوروبا الغربية تأثراً عميقاً بهجمات المسلمين في الجنوب وغارات النورمانديين في الشمال. فقد كان من المستحيل تقريباً مواجهة هذه الهجمات الفجائية التي كانت تُشنّ على عدد كبير جداً من الأماكن بمقاومة مركّزة ومنظّمة؛ وأُلقيت بالتالي مسؤولية تنظيم الدفاع على عاتق سادة الإقطاع المحليين، فأصبحوا – بسبب ذلك – يتمتعون باستقلال متزايد عن حكامهم وملوكهم وأباطرتهم الإسميين؛ بل إنهم أصبحوا أغنى وأقوى من هؤلاء في كثير من الأحيان. وكان هذا الاضمحلال التدريجي للسلطة المركزية قد بدأ منذ منتصف القرن التاسع للميلاد، وكان له أثره في تعزيز الاتجاه إلى التمزق الإقطاعي الذي كان موجوداً من قبل.

وبحلول القرن الحادي عشر الميلادي كانت أوروبا تتمتع بأمن نسبي من جديد وانتهت الغارات والهجرات الخطيرة مع ما كانت تحدثه من اضطرابات؛ وبدأت الخارطة الإثنية تأخذ شكلها النهائي إلى حد ما في أجزاء كبيرة من القارة. وابتداء من ذلك الوقت أصبح تغيير الحدود السياسية كما أصبح ظهور الدول أو اختفاؤها يرجع في المقام الأول إلى سياسات الأسر الحاكمة وتطلعاتها وليس إلى هجرة شعوب بأكملها.

ولعلنا لا نجتنب الصواب إن وصفنا الفترة الممتدة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين في أوروبا بأنها كانت عصر الانتقال أو التحول، بمعنى أن أوروبا جديدة تختلف اختلافاً شديداً عن أوروبا العصور القديمة برزت إلى الوجود خلال هذه القرون.

كذلك وجدت أمم جديدة كانت تعيش في العالم القديم خارج دائرة نفوذ الإغريق والرومان – ولم تكن تُعتبر بالتالي جزءًا من أوروبا – مكانها في المجتمع الأوروبي عن طريق اعتناق المسيحية وقيمها الثقافية والانضمام إلى النظام السياسي المشترك. وبعدما كانت القارة مجزأة من الناحية السياسية – وبقدر أكبر من الناحية الاقتصادية – إلى وحدات صغيرة لا يحصيها العد، بدأت تعرف منذ القرن الحادي عشر الميلادي وعياً غامضاً، وإنْ كان متزايد القوة، بتضامن ديني وثقافي وخاصة في مواجهة العالم الإسلامي. إلّا أن هذا الوعي لم يكن من القوة بحيث يحول دون نشوب النزاعات بين الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية، أو يعصم من حدوث الانشقاقات الكبرى التي وقعت في أواسط القرن الحادي عشر الميلادي.

وشهد القرن الحادي عشر للميلاد فوق ما تقدم جميعه نهاية الفترة الانتقالية في الاقتصاد، ومنذئذٍ أصبح نظام الأقنان هو النمط السائد في مجال الإنتاج في أوروبا خلال القرون الوسطى التي شاعت فيها أيضاً روابط التبعية؛ وبذلك أُرسيت البنية الاجتماعية السياسية لما سُمّي بالإقطاع عن حق. وانتهى ركود الزراعة الذي استمرّ لمدة طويلة في بعض أنحاء أوروبا الغربية والشمالية، عن طريق عمليات تجديدية تمثّلت في استخدام المحراث الثقيل والحقول غير المسيّجة والدورة الزراعية الثلاثية. وأتاحت هذه التجديدات في مجموعها تحسين أساليب إنتاج الأغذية. وظهرت كذلك تقنيات جديدة في مجال الإنتاج الصناعي مثل استخدام الطاقة المائية في صناعة النسيج أو في تشغيل المطارق والمنافخ مما أدى إلى إنتاج كميات أكبر ونوعيات أفضل من الحديد والأدوات الحديدية. وأصبح النقل بالطرق البرية أكثر سهولة ويسراً بفضل اختراع العمود الأفقي الذي يتيح استخدام العربات الطويلة وربط الخيول بالعربة على نحوٍ أفضل؛ كما تحقق تقدّم كبير في صناعة السفن.

وتُولى أهمية مماثلة لنهضة المدن الأوروبية بعد انحطاط دام قروناً عديدة. وتستلفت صحوة المدن الإيطالية، وخاصة منها موانئ البندقية وأمالفي وبيزا وجنوه، الأنظار أكثر من غيرها. فقبل حلول القرن العاشر الميلادي كان تجار هذه المدن قد بدأوا بالفعل في تطوير تجارتهم مع الأمبراطورية البيزنطية ومع البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا والشرق الأدنى، وكانوا يقومون بتصدير الأخشاب والمعادن والرقيق وباستيراد السلع الكمالية مثل الأقمشة الحريرية والتوابل، وكذلك الكتان والقطن وزيت الزيتون والصابون. وخلال القرن الحادي عشر الميلادي كانت الجمهوريات التجارية الإيطالية تهيمن بالفعل على التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكانت البندقية – أنشط هذه الجمهوريات – قد حصلت من أمبراطور بيزنطة على امتياز يسمح لها بحرية التجارة مع جميع الموانئ البيزنطية، وكانت تحتكر أو تكاد عمليات النقل البحري بحيث أصبحت بيزنطة مستعمرة تجارية لأهل البندقية.

وفي القرن الحادي عشر للميلاد أصبحت أوروبا الغربية – التي ظلّت حتى ذلك الحين تصارع من أجل البقاء في وجه غزوات عديدة – تملك قوات تكفيها للتخلي عن موقفها الدفاعي والاستعداد للانتقال إلى الهجوم.

وبدأ الهجوم في صقلّية، ففيما بين ١٠٦٠م و ١٠٩١م استردّ النورمانديون الجزيرة بأكملها من حكامها العرب، وأسسوا فيها دولة قوية انطلقوا منها لمهاجمة سواحل شمال أفريقيا ومدنها. وسقطت طليطلة، وكانت من أهم المدن الإسلامية في أسبانيا، في أيدي المسيحيين عام ١٠٨٥م. وعلى الرغم من أن تدخلات البربر المرابطين والموحدين وضعت بعد ذلك حدًّا للهجوم المسيحي لأكثر من قرن، فإن هذا التاريخ يعتبر مع ذلك البداية الحقيقية لعملية «الاسترجاع بالعنف» التي دفعت مسلمي أسبانيا إلى اتخاذ موقف الدفاع بصورة متصلة.

وبحلول نهاية هذا القرن كانت الحملة الصليبية الأولى – التي كانت أول حملة جادّة عبر البحر وشاركت فيها شعوب أوروبية مختلفة – قد حقّقت أول نجاح تحرزه عن طريق غزو بيت المقدس وبعض مدن المشرق الأخرى. وطوال فترة تصل إلى مائتي عام تقريباً حاول الأوروبيون – الذين كان أعداؤهم المسلمون يسمونهم الفرنجة، والذين كانوا مدفوعين في بداية الأمر بمشاعر الحماس الديني المخلص ثم بدأت تحرّكهم فيما بعد المصالح الدنيوية للسادة الإقطاعيين وتجار إيطاليا – إدخال منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في دائرة نفوذهم. ولكن الهجمات المضادة التي شنّها المسلمون نالت تدريجياً من قوة الممالك اللاتينية في المشرق على الرغم من تتابع الحملات الصليبية، ونجحت بحلول نهاية القرن الثالث عشر الميلادي في طرد آخر الصليبيين من فلسطين. وفي غضون ذلك، أصبحت الأمبراطورية البيزنطية – التي كان الغربيون ينظرون إليها بعين الحسد والعداء – الضحية الرئيسية للحملات الصليبية إذ خرجت منها وهي أشد ضعفاً مما كانت عليه من قبل. وكان النصر الفعلي في هذا الصراع الطويل الذي دام قرنين من نصيب المسلمين ومن بعدهم الجمهوريات الإيطالية التي أصبحت قوى تجارية عظمى.

وقد أسهبنا في الصفحات السابقة في عرض مختلف النتائج التي ترتبت على وجود المسلمين في السواحل الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط في شمال أفريقيا بالنسبة لأوروبا الغربية. وعلى الرغم من أننا لا نتفق مع فرضية بيرين تمام الاتفاق، فإن الحقيقة التي سجّلها التاريخ هي أن حوض البحر الأبيض المتوسط لم يعد بعد الفتح العربي منطقة ثقافية كبيرة واحدة مثلما كان طوال القرون العشرة السابقة، ولكنه أصبح مقسماً بين المنطقة الأوروبية (أو المسيحية)، والمنطقة العربية البربرية (أو الإسلامية) اللتين كانت لكل منهما ثقافتها واتجاهاتها الخاصة.

وأصبحت أفريقيا في نظر أوروبا الغربية مقترنة بالعالم الإسلامي لأن الغارات والغزوات الكبرى كانت تنطلق من هذه المنطقة، كما كانت تجيء منها تأثيرات وأفكار جديدة شتى. وحينما تزايدت العلاقات التجارية بين الساحلين الشمالي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط فيما بعد، كانت أفريقيا التي أصبح الأوروبيون يعرفونها لا تزال هي أفريقيا المسلمة. فلا عجب إذن أن تقترن أفريقيا في وعي الأوروبيين بعدو المسيحية اللدود، وأن ينظروا إلى سكانها ويعاملوهم –

أياً كان لونهم – على هذا الأساس[١٢]. وقد ترتّب على انعدام الاتصالات المباشرة بين أوروبا وأفريقيا خارج حدود المحيط الإسلامي نشوء صورة بالغة التشوُّه بالضرورة للقارّة ولسكانها السود بنوع خاص. وتوضح بعض الدراسات الحديثة، ولا سيّما الدراسات التي أجراها ج. دُفيس و ف. دي ميديروس[١٣]، كيف أسهم هذا الجهل وافتراض اقتران الأفارقة السود بالمسلمين معاً في تشكيل صورة الأفارقة السود في أذهان الأوروبيين باعتبارهم تجسيداً للخطيئة والشر والدونية. وفي هذه الفترة المبكّرة من القرون الوسطى ظهرت مواقف الأوروبيين السلبية، كما ظهر تعصبهم ضد الشعوب السوداء وعداؤهم لها؛ وتعزّز ذلك فيما بعد بسبب تجارة الرقيق والاسترقاق.

أفريقيا وآسيا والمحيط الهندي

نظراً لأن الجوانب العامة لدور المحيط الهندي في تاريخ أفريقيا – وخاصة ما كان منها ذا طبيعة جغرافية أو أوقيانوغرافية – قد نوقشت في المجلّد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام»[١٤]، فسوف نقتصر هنا على عرض التطورات التي تتسم بالأهمية في الفترة ما بين القرنين السابع والحادي عشر للميلاد.

وخلال العقدين الأخيرين أُقيمت ندوات متخصصة وأُجريت دراسات جماعية لبحث مشكلة العلاقات بين مختلف الأجزاء التي تتألف منها منطقة المحيط الهندي[١٥]؛ وكانت السمة المشتركة بين هذه الأنشطة كلها هي لفت الانتباه إلى المشكلات الماثلة ووضع توجيهات تسترشد بها البحوث التي ستُجرى في المستقبل بدلاً من تقديم إجابات نهائية عن عدد كبير من الأسئلة التي بقيت دون حل حتى الآن، والتي تنطوي على أهمية فائقة بالنسبة لتاريخ أفريقيا والجزر المجاورة لها.

ونكتنف هذه المشكلات التي لم تُحل الفترة موضع الدراسة أكثر من غيرها. وترجع الصعوبة الرئيسية إلى أن مصادفات غريبة شاءت أن تكون معارفنا عن تاريخ المحيط الهندي والعلاقات التي كانت قائمة بين البلدان الواقعة على ضفافه مرتكزة – على خلاف الفترتين السابقة واللاحقة – على شواهد هزيلة.

وتتألف هذه الشواهد حتى الآن من روايات قليلة متناقلة في معظمها أوردها مؤلفون مسلمون

(١٢) كانت تسمية Moors (ومشتقات أخرى من الأصل اللاتيني Mauri) تعني المسلمين والسود معاً لمدة طويلة ولم يتم التمييز بين البيض والسود (White Moors and Black Moors بالانجليزية) إلاّ فيما بعد؛ انظر ج. دفيس (J. Devisse)، ١٩٧٩(أ) الصفحتان ٥٣ و ٥٤ والحواشي الواردة في الصفحة ٢٢٠.

(١٣) المرجع السابق، الصفحة ٤٧ وما بعدها؛ و ف. دي ميديروس (F. de Medeiros)، ١٩٧٣.

(١٤) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الثاني، الفصل الثاني والعشرون، اليونسكو.

(١٥) انظر بوجه خاص د.س. ريتشاردز (D.S. Richards) (مشرف على التحرير)، ١٩٧٠؛ و م. مولات (M. Mollat)، ١٩٧١؛ وندوة سان دُني، ١٩٧٢؛ و هـ.ن. تشيتي (H.N. Chittick) بالاشتراك مع ر.إي. روتبرغ (R.I. Rotberg) (مشرف على التحرير)، ١٩٧٥؛ اليونسكو، ١٩٨٠.

بعد القرن العاشر الميلادي، ومن اكتشافات أثرية متناثرة لسلع مجلوبة من آسيا على ساحل شرق أفريقيا وفي الجزر، ومن تشابهات معيّنة في الثقافة المادية. وتتفاقم صعوبة الوضع نتيجة لعدم توافر المادة التاريخية من جنوب الهند وجنوب شرقي آسيا اللذين يقلّ ما نعرفه عنهما بكثير عما نعرفه عن البلدان الإسلامية في غرب الهند. وهناك صعوبة أخرى تتعلق بتحديد التواريخ؛ ذلك أننا نجد في أفريقيا نباتات من أصل آسيوي لا شك فيه، كذلك تحتوي لغات أفريقية معيّنة – ولا سيّما السواحيلية – على كثير من الكلمات الدخيلة؛ ولكن تحديد الوقت الذي أُدخلت فيه على وجه الدقة يثير مشكلات عسيرة. وفيما يخص المشكلات والمسائل التي لا تزال تنتظر الحل، قد يكفي أن ننظر إلى القائمة الطويلة المدرجة في التقرير الصادر عن الاجتماع الذي عقدته اليونسكو لتدارس العلاقات التاريخية عبر المحيط الهندي(١٦) كي نقدر ضخامة البحوث التي ينبغي إجراؤها قبل أن تبرز أمام أعيننا صورة أكثر وضوحاً للعلاقات المتبادلة في هذه المنطقة.

التجارة الإسلامية

بيّنا فيما سبق من هذا الفصل المكانة الهامة التي احتلتها الأمبراطورية الإسلامية في مجال العلاقات بين القارات. ولسنا نريد أن نعود هنا إلى تعداد العوامل التي كان لها دور في إرساء هيمنتها في مجالات الاقتصاد والتجارة والملاحة وغيرها.

وقد كان المحيط الهندي – على خلاف البحر المتوسط – محيطاً للسلام بوجه عام. وقلما كانت الحروب تعكّر صفو العلاقات التجارية القائمة بين شعوبه منذ أزمنة مبكرة رغم أنها لم تكن دائماً مواتية لجميع أطرافها على قدم المساواة. ومن الجليّ أن المصالح التجارية الدائمة كانت أقوى من الطموحات السياسية العابرة، وأن السعي إلى التبادل الاقتصادي كان أقوى من التناحر السياسي. وقد شهد حوض البحر الأبيض المتوسط إبّان المراحل الباكرة من القرون الوسطى اشتباك الدول الإسلامية والمسيحية في صراع دائم؛ ومع أن الاتصالات التجارية لم تتوقف تماماً قط، فإن حالة الحرب لم تكن مواتية للتجارة بوجه عام. ولكن التوسيع الإسلامي في المحيط الهندي لم يكن له – على العكس من ذلك – تأثير سلبي على أنشطة العرب والفرس في مجال التجارة، لأن التجار كانوا حريصين على ألّا تمسّ الدعوات النشيطة للتبشير بالدين الجديد بالعلاقات التجارية القائمة.

غير أن ذلك لا يعني أن العلاقات التجارية في منطقة المحيط الهندي كانت مثالية. فإلى جانب تجارة الرقيق التي كانت تقترن بأعمال شبه حربية وباستخدام العنف في كثير من الأحيان، كانت القرصنة موجودة طوال هذه الفترة على نطاق واسع؛ وإنْ كان يتعيّن علينا أن نشير إلى أن هذه القرصنة لم تبلغ في أي وقت من الأوقات ما بلغته في البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تستعر بدافع من العداءات الدينية، بل وكانت تجد في هذه العداءات مبرّراً لها.

وقد تدخلت عوامل سلبية أخرى لتنال من الازدهار الدائم لأنشطة المسلمين التجارية. ففي النصف الثاني من القرن التاسع للميلاد وقع حدثان تسبّب كلاهما في إعاقة تجارة المحيط الهادي بصورة خطيرة.

---

(١٦) اليونسكو، ١٩٨٠.

أما أولها فهو ثورة الزنج الكبرى التي شبّت في منطقة جنوب العراق والخليج العربي / الفارسي فيما بين ٢٥٢هـ / ٨٦٦م و ٢٧٠هـ / ٨٨٣م[١٧]؛ وخُرب فيها عدد من أهم الموانئ – البصرة والأُبلّة وعبدان – وقطعت بغداد عن الوصول إلى البحر، ولاذ تجار هذه الموانئ ممن نجوا من المذابح بالفرار إلى داخل البلاد أو إلى موانئ أخرى، وفُقد عدد كبير من السفن. ولأكثر من خمسة عشر عاماً مُنيت التجارة البحرية في هذه المناطق بالكساد من جرّاء الحاجة إلى رؤوس الأموال التجارية والبضائع والسفن.

ووقعت الضربة الثانية التي أصابت التجارة الإسلامية في الوقت نفسه تقريباً خلال عام ٢٦٥هـ / ٨٧٨م حين عمدت قوات المتمرد الصيني هوانغ تشاو إلى تخريب كانتون وذبح عدد كبير من التجار الأجانب كان معظمهم من البلدان الإسلامية. وقد نجا بعض التجّار من الهلاك على ما يبدو؛ إذ يؤخذ مما قاله راوية هذه الكارثة أن المتمردين ضيّقوا الخناق على الربابنة العرب، وفرضوا ضرائب غير قانونية على التجّار واستولوا على ممتلكاتهم[١٨].

وليس من الممكن بطبيعة الحال أن تقع كارثتان بهذا الحجم دون أن يكون لهما تأثير على التجارة الإسلامية عن طريق البحار. وقد مرّت الموانئ الواقعة على طرفي الخليج الفارسي بفترة من التدهور، وفي الشرق كان التجّار المسلمون يُؤْثرون التوقف في كالا (على الشاطئ الغربي من شبه جزيرة الملايو) التي كانت في ذلك الوقت جزءًا من أمبراطورية شري ويجايا في سومطره (أنظر ص ٤٨ أدناه) والالتقاء بنظرائهم من الصينيين هناك.

ورغم كوارث القرن التاسع الميلادي، والميول الاحتكارية لحكام شري ويجايا، عادت التجارة الإسلامية فجدّدت نشاطها تدريجياً وبدأت في استرداد أهميتها السابقة على مهل. بل ولم تنجح بعض الكوارث التي جاء بها القرن العاشر للميلاد (مثل تخريب البصرة على أيدي القرامطة من شرق شبه الجزيرة العربية عام ٣٠٨هـ / ٩٢٠م، وحرق الأسطول العماني بأكمله عام ٣٣٠هـ / ٩٤٢م على أيدي حاكم البصرة التي كانت محاصرة بهذا الأسطول، والزلزال الذي دمّر سيراف عام ٣٦٦هـ / ٩٧٧م) في وقف تحركات السفن الإسلامية عبر المسالك البحرية في المحيط الهندي.

وشهد القرن الحادي عشر للميلاد تغيراً رئيسياً في التجارة الإسلامية نتج عن تدهور الخلافة العباسية في الشرق الأوسط وظهور الفاطميين في الوقت نفسه على أرض شمال أفريقيا. فقد وضع ذلك حدًّا للمنافسة القديمة بين الطريق الذي ينتهي في الخليج العربي / الفارسي والطريق الذي يمرّ بالبحر الأحمر لصالح هذا الأخير بعد عدة قرون لعب خلالها دوراً ثانوياً في تجارة المحيط الهندي.

لقد تحدّثنا حتى الآن عن دور المسلمين من العرب والفرس في العلاقات المتبادلة في المحيط الهندي؛ فماذا عن دور الآخرين، من الأفارقة والهنود والأندونيسيين والصينيين؟ وهل كان التبادل الثقافي والمادي فيما بينهم يتمّ عن طريق اتصالات مباشرة أو غير مباشرة؟

(١٧) انظر الفصل السادس والعشرون من هذا المجلّد.

(١٨) ج.ف. حوراني (G.F. Hourani)، ١٩٥١، ص ٧٧–٧٩.

وهذان السؤالان يقودان إلى سؤال آخر: ألسنا نبالغ أو نغالي في تقدير الدور الذي لعبه المسلمون في المحيط الهندي لمجرد أن الشواهد والوثائق عن أنشطتهم هي أكثر من غيرها بكثير في الآونة الراهنة؟ لن يتسنى لنا أن نتوصل إلى إجابة قاطعة عن هذا السؤال إلّا عن طريق الدراسة المتأنية للشواهد المتوافرة دون استثناء؛ وقد أعان اكتشاف بعض الحقائق والجوانب الجديدة حول هذا الموضوع بالفعل في وضع تقييم أفضل للدور الذي لعبه غير المسلمين في علاقات المحيط الهندي. على أن الصورة العامة لهيمنة المسلمين على هذه المنطقة لم تتأثر على ما يبدو بالاعتراف بالأدوار التي اضطلعت بها شعوب أخرى.

وهذا أمر طبيعي، ذلك لأن تفوّق التجارة الإسلامية لم ينشأ من فراغ، ولكنه يعكس ديناميات البنية الاجتماعية الاقتصادية للعالم الإسلامي برمّتها خلال تلك القرون، بالإضافة إلى موقعه الجغرافي الملائم عند مفترق الطرق بين القارّات. وحسبما أشرنا إليه فيما سبق، لم يكن في مقدور أي من المناطق الثقافية في العالم القديم أن تحافظ في تلك الفترة على اتصالات دائمة مع سائر مناطقه الأخرى؛ وكانت المنطقة الإسلامية هي الوحيدة التي قامت بتكوين شبكة تجارية فيما بين القارات بالفعل. وكانت الفترة الواقعة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين هي على وجه التحديد الفترة التي تطورت فيها هذه التجارة فيما بين القارات إلى أن بلغت مرحلة نضجها، حتى وإنْ كانت لم تحقق أعظم توسعاتها إلّا في وقت لاحق.

التجارة الصينية

ولننتقل الآن إلى مساهمات أمم أخرى، وسنعرض أولاً للصينيين لسبب رئيسي هو أنه تتوافر لدينا بالفعل دراسات موسّعة عن أنشطتهم في المحيط الهندي وعن اتصالاتهم مع أفريقيا[(١٩)].

وكانت اتصالات الصينيين في العصر القديم والقرون الوسطى مع المناطق الرئيسية الأخرى في العالم القديم – الهند وغرب آسيا والبلدان الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط – قد أُرسيت كلها تقريباً من خلال تجارة التصدير التي كانت أهم سلعة فيها هي الحرير، ثم الأواني الخزفية فيما بعد.

ورغم أن الصين كانت تملك بالفعل في عهد أسرة تانغ الحاكمة (٦١٨م – ٩٠٦م) المعارف والوسائل التقنية اللازمة للقيام برحلات بحرية عبر مسافات طويلة في المحيط الهندي، فإنها لم تستخدم سفنها في التجارة فيما وراء شبه جزيرة الملايو. ويرجع غياب الصين عن المحيط الهندي إلى أسباب ثقافية ومؤسسية[(٢٠)]. وفي القرون السابقة على ظهور الإسلام مباشرة، كانت سيلان (سري لانكا الآن) هي المركز الرئيسي للتجارة البحرية بين الصين وغرب آسيا. وكانت السفن القادمة من شامبا أو الدول الأندونيسية تبحر حتى سيلان؛ ومن سيلان في اتجاه الغرب كانت التجارة في أيدي الفرس وأبناء أكسوم.

وأُتيح للصينيين أن يتعرفوا على المحيط الهندي عن طريق وسطاء من الهنود والفرس، ثم من

(١٩) انظر ج.ج.ل. ديوفندك (J.J.L. Duyvendak)، ١٩٤٩؛ وت. فليزي (T. Filesi)، ١٩٦٢ و ١٩٧٠.

(٢٠) وانغ غونغو (Wang Gungwu)، ١٩٨٠.

العرب في وقت لاحق. ومن المحتمل أنهم لم يكونوا على علم بوجود قارّة أخرى على الجانب الآخر من المحيط. وقد أُخذت الروايات المتناثرة التي وردت في مصادر أدبية صينية عن الأفارقة وعن أفريقيا من روايات إسلامية على ما يبدو. ونتيجة لذلك كان الصينيون يحسبون أن الأفارقة رعايا للحكام المسلمين، وأن بلادهم تشكّل جزءًا من الأمبراطورية العربية[٢١]. أما السلع الأفريقية التي كانت محل رغبة وإعجاب في الصين فكان من الممكن الحصول عليها بسهولة عن طريق التجّار الأجانب الذين كانوا يفدون بسفنهم إلى الموانئ الصينية.

وكان من أهم السلع الأفريقية التي كانت تصل إلى الصين العاج والعنبر والبخور والمر، بالإضافة إلى الرقيق من الزنج[٢٢]. وقد ذكر ابن لاكيس في روايته المعروفة عن هجوم شعب الواق–واق على قنبلو (بمبا Pemba) في عام ٣٣٤هـ/ ٩٤٥– ٩٤٦م أن الصينيين طلبوا أيضاً عظام ظهور السلاحف وجلود الفهود[٢٣].

وذهب البعض لفترة قصيرة إلى أنه يمكن تتبع تاريخ شرق أفريقيا انطلاقاً من الخزف الصيني[٢٤]. وقد عُثر حقيقة على كمية ضخمة من أواني الخزف الصيني في المدن الساحلية بشرق أفريقيا، وهذا يعني أن هذه الأواني كانت تشكّل حتماً جزءًا مهماً من صادرات صينية إلى أفريقيا. كذلك عُثر في الصومال وجنوب شبه الجزيرة العربية على بقايا تتماثل تماماً مع الأواني المكتشفة في ساحل أفريقيا الشرقية؛ ويوحي ذلك كله بأننا نستطيع أن ننظر إلى المنطقة الغربية من المحيط الهندي برمّتها على أنها كانت تشكّل منطقة واحدة متجانسة بالنسبة للواردات من هذا النوع[٢٥]. غير أن الجانب الأكبر من أواني الخزف الصيني يرجع إلى فترة لاحقة للقرن الحادي عشر للميلاد. ويوجد وضع مماثل بالنسبة للعملات الصينية التي عُثر عليها في الساحل. وهكذا تشير الدلائل إلى أن السلع الأفريقية كانت تشكل جزءًا دائماً من الواردات الصينية منذ العصور القديمة، في حين أن وصول البضائع الصينية بكميات كبيرة إلى أفريقيا لا يمكن إرجاعه إلاّ إلى فترة لاحقة للقرن الحادي عشر. وحسبما قلناه آنفاً، لم يكن التبادل بين الصين وأفريقيا مباشراً ولكنه كان يمرّ عن طريق الشبكة التجارية الإسلامية في المحيط الهندي.

التجارة الهندية

لا تزال مشكلة دور الهند في المحيط الهندي، وخاصة إبّان الأعوام الألف الأولى من التاريخ الميلادي، قائمة برمّتها حتى الآن، وهي تتعلق في المقام الأول بمشاركة الهنود في التجارة الدولية

---

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) انظر الفصل السادس والعشرين من هذا المجلّد.

(٢٣) بُزُرْك ابن شهريار، ١٨٨٣–١٨٨٦م؛ انظر الفصل الخامس والعشرين أدناه.

(٢٤) السير مورتيمر ويلر (Sir Mortimer Wheeler)، حسبما أورده عنه ج.س.ب. فريمان–غرينفيل (G.S.P. Freeman-Grenville)، ١٩٦٢(أ)، ص ٣٥.

(٢٥) المرجع السابق.

وبالنفوذ الهندي في أجزاء مختلفة من هذه المنطقة. ولم تتيسر مهمة حلّ هذه المشكلة المعقدة نتيجة لانعدام الشواهد المستقاة من مصادر هندية عن الفترة موضع المناقشة انعداماً تاماً تقريباً.

وفي مقدمة الملاحظات التي تتبادر إلى الذهن ذلك الاختلاف الشديد بين التأثير الهندي في الأجزاء الشرقية والأجزاء الغربية من منطقة المحيط الهندي؛ ففي كل مكان من جنوب شرقي آسيا يتبدى نفوذ الثقافة الهندية بجلاء في المجالات المادية والروحية معاً، وذلك بغض النظر عن أن تأثير المسلمين قد طغى عليه داخل أنحاء معيّنة – في حقيقة الأمر – خلال مرحلة لاحقة. وفي الجانب المقابل من المحيط الهندي لا يوجد شيء يمكن أن يُقارَن ببورو بودور أو بملاحم رامايانا الجاوية القديمة أو انتشار الهندوكية في بالي أو تسرّب كلمات من السنسكريتية في عشرات من اللغات وما إلى ذلك. ويبدو وكأن الهنود قد أقاموا خطاً يمتد من الشمال إلى الجنوب عبر المحيط الهندي، وقرّروا عن عمد أن يتجهوا بأبصارهم صوب الشرق وحده وأن يحولوها بعيداً عن الغرب. ولا بدّ وأن يكون هذا قد حدث في وقت ما في منتصف الأعوام الألف الأولى؛ وفيما يخص القرون الأولى من التاريخ الميلادي، تتوافر أدلة كثيرة على أن السفن الهندية كانت تتردد إبّانها بين الهند والأجزاء الغربية من المحيط، وعلى وجود نفوذ هندي في أثيوبيا، بل وحتى في النوبة؛ غير أن هذه الفترة المجيدة في تاريخ الأنشطة البحرية الهندية لم تستمر طويلاً كما لاحظ د. ك. كسواني بحق[٢٦]. ومهما يكن فقد كان تأثير الثقافة الهندية في هذا الجزء من أفريقيا أضعف مما كان عليه في جنوب شرق آسيا، ولا وجه للمقارنة بينهما. وفيما بعد، وفي الوقت الذي ازدهرت فيه المدن الساحلية في شرق أفريقيا، بدأ الهنود يلعبون دوراً أكبر فأكبر في التجارة بين أفريقيا والهند، ولكن الأوان كان قد فات ولم يعد ثمة متسع لأن تؤثّر الثقافة الهندية تأثيراً عميقاً في المجتمع الساحلي الذي كان قد اعتنق الإسلام بالفعل.

وفي الفترة ما بين القرن السابع والقرن الحادي عشر للميلاد، تضاءلت العلاقات بين أفريقيا والهند على ما يبدو إلى أدنى مستوياتها[٢٧]. غير أن الاتصالات استمرّت قائمة وكانت تتعلق في معظمها بتبادل البضائع. وقد كان العاج يحتل دائماً مكان الصدارة بين السلع الأفريقية التي كانت تُصدَّر إلى الهند. وكانت تجارة العاج مزدهرة في العصور القديمة بالفعل، ولا يكاد يخلو مصدر عربي من الإشارة إلى هذه الحقيقة في معرض الحديث عن ساحل أفريقيا الشرقي. وقد ذكر المسعودي (المتوفى في ٣٤٥هـ/ ٩٥٦م) أن العاج المجلوب من شرق أفريقيا كان يُصدَّر إلى الهند والصين، وأضاف أن عمان كانت المركز الرئيسي لهذه التجارة. ويؤكد هذا ما ذهبنا إليه من قبل من أنه لم يكن هناك اتصال مباشر بين أفريقيا والهند في تلك الفترة[٢٨]. أما فيما يخص سلع

(٢٦) انظر د.ك. كسواني (D.K. Keswani)، ١٩٨٠، ص ٤٢.

(٢٧) تتوافر الأدلة عن أنشطة القراصنة الهنود الذين كانوا يتخذون من سوقطرة مركزاً لهم خلال تلك الفترة، ولكن القراصنة لا يقومون عادة بدور روّاد الثقافة. المقدسي، ١٨٧٧، ص ١٤؛ والمسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، المجلّد ٣، ص ٣٦–٣٧؛ انظر ج.ف. حوراني، ١٩٥١، ص ٨٠.

(٢٨) انظر ج.س.ب. فريمان–غرينفيل (G.S.P. Freeman-Grenville)، ١٩٦٢(أ)، ص ٢٠١–٢٠٢، الذي يناقش الأسباب التجارية والبحرية التي تكمن وراء انعدام الاتصالات المباشرة.

التصدير الأخرى، فلا يتوافر دليل من هذه القرون بشأنها؛ وعلينا مع ذلك أن نتذكر أن التقرير الشهير الذي كتبه الإدريسي (المتوفى في ٥٤٩هـ/ ١١٥٤م) عن صادرات أفريقيا من الحديد إلى الهند يتعلق – على الأرجح – بفترات سابقة، وأنه يتناول بالتالي الفترة موضع البحث. وقد لعب هذا المنتج الأفريقي دوراً هاماً في تطوير فرع من فروع الصناعة الهندية وهو إنتاج السيوف المصنوعة من الصلب. ومن الظاهر أن هذه كانت إحدى الحالات النادرة لبضائع أفريقية مُصدَّرة لم تكن تدخل في عداد السلع الأولية؛ ومن اللازم أن ننوه هنا بأن أفريقيا لم تكن تُصدِّر الحديد الخام (الذي كان يشكِّل شحنة بالغة الضخامة بالنسبة لحمولات السفن المعاصرة على أية حال) بل كانت تقوم بتصدير منتج مُصنَّع هو – على الأرجح – تماسيح الحديد[٢٩].

ورغم أنه حدث في فترات لاحقة أن أصبح كثيرون من أصل أفريقي ممن كانوا قد استُجلبوا كرقيق شخصيات مرموقة من أصحاب المكانة في الهند، فإن فترتنا هذه لم تشهد شيئاً من ذلك. وما من شك في أن أعداداً من الرقيق الأفارقة كانت تُصدَّر إلى الهند عن طريق شبه الجزيرة العربية أو فارس، إلاّ أنه لم تُكتشف أية وثائق أو أدلة أخرى تتعلق بهذا الموضوع حتى الآن. ولا تتوافر لدينا أيضاً شواهد كافية عن تحركات سكانية للهنود في الاتجاه المضاد صوب أفريقيا. على أنه توجد في كثير من روايات التراث الشفهي التي تتردد في الساحل إشارات عديدة إلى قوم يسمّون دبولي (وادبولي) يُعتقد أنهم وصلوا إلى الساحل حتى قبل مجيء الشيرازيين أي قبل القرن الثاني عشر للميلاد، وتُنسب إليهم بعض المباني القديمة؛ كما يظن أن اسمهم مأخوذ من ميناء الديبول الكبير (دبهول) الذي يقع عند مصب نهر السند (الهندوس)[٣٠]. ويثور خلاف شديد حول تاريخ وصولهم إلى الساحل، إذ ترجعه بعض روايات التراث إلى ما قبل دخول مدن الساحل في الإسلام؛ وتربط روايات أخرى بين هذا التاريخ وبين إدخال الأسلحة النارية، أي أنها ترجعه إلى وقت لاحق. ولم تحفظ السجلات سوى اسم واحد يُنسب إلى الدبولي وكان لرجل نصَّبه البرتغاليون سلطاناً على كِلوه عام ١٥٠٢م.

ولا ينفي هذا كله احتمال أن يكون أناس من أصل هندي قد توطنوا في الساحل – كتجّار على الأرجح – خلال فترات أسبق عهداً؛ إلاّ أنه لم يكن من الممكن على أي حال أن تكون أعدادهم كبيرة وإلاّ لحُفظ عنهم قدر أكبر من الشواهد الملموسة في المصادر المكتوبة أو في الثقافة المادية. ومع أن اللغة السواحيلية تتضمن في الواقع قدراً كبيراً من الكلمات الدخيلة الهندية الأصل، فقد استحال علينا حتى الآن أن نحدّد الفترة التي أُدخلت فيها هذه الكلمات. ونظراً لتزايد الوافدين من الهنود في القرون اللاحقة – حسبما تثبته الوثائق المتوافرة بالتفصيل – فإنه يبدو أن هذه الكلمات الدخيلة قد استُعيرت في فترة حديثة نسبياً؛ ولم يكن ذلك ولا ريب خلال الفترة موضع المناقشة.

---

(٢٩) الإدريسي، ١٩٧٠، المجلّد ١، إقليم ١/٨، ص ٦٧–٦٨.

(٣٠) انظر ج.م. غراي (J.M. Gray)، ١٩٥٤، ص ٢٥–٣٠؛ وج.س.ب. فريمان–غرينفيل (G.S.P. Freeman-Grenville)، ١٩٦٢(أ)، ص ٢٠٢–٢٠٣.

الاتصالات مع أندونيسيا

بينما كانت الاتصالات بين أفريقيا من ناحية والصين والهند من ناحية أخرى اتصالات غير مباشرة في معظمها على ما أشرنا إليه، كانت توجد في الجانب الآخر من المحيط الهندي منطقة واحدة خلّفت آثاراً لا يتطرق إليها الشك في أجزاء معيّنة من أفريقيا على الأقل. وقد تمّ الاعتراف منذ وقت طويل بدور أندونيسيا في إعمار مدغشقر؛ ومن المهام الرئيسية التي يضطلع بها التاريخ الملغاشي في الآونة الراهنة إلقاء الأضواء على عملية المزج بين العناصر الأندونيسية والأفريقية في الثقافة الملغاشية. ولما كانت هذه المشكلة وما إليها من المشكلات المماثلة قد نوقشت في فصول أخرى من هذا المصنَّف[٣١]، فسوف نقتصر هنا على الموضوعات التي كان لها تأثير مباشر في القارة الأفريقية.

ومن الجليّ الآن أن تأثير الأندونيسيين في قارّة أفريقيا كان مبالغاً فيه. ولا يوجد دليل واحد على أن الأندونيسيين توغلوا مباشرة في شرق أفريقيا على نحوٍ يماثل ما حدث في جزيرة مدغشقر. ولم تُكتشف حتى الآن بيانات أثرية أو لغوية أو جسدية تدل على وجود الأندونيسيين لفترات مطوّلة. أما النظرية التي قال بها هـ. ديشان (H. Deschamps)[٣٢] – والتي تتحصل في أن أسلاف الملغاشيين أقاموا في ساحل أفريقيا قبل أن يتوطنوا في مدغشقر وأنهم اختلطوا بالأفارقة أو تزاوجوا معهم – فإنها لا تستند إلى دليل. وقد وسّع ريموند كنت هذه الفرضية، وزعم أنه كان ثمة هجرة من أندونيسيا إلى شرق أفريقيا قبل وصول الجماعات الناطقة بلغة البانتو، وأن الأندونيسيين والبانتو نسجوا علاقات واختلطوا فيما بينهم في الداخل خلال فترات لاحقة، وأن السكان الأفروملغاشيين كانوا ثمرة هذا الاختلاط؛ ثم تسبَّب توسّع البانتو إلى المناطق الساحلية في إجبار أولئك السكان على الهجرة إلى مدغشقر[٣٣].

وقد بُنيت هذه النظريات على أساس الاعتقاد بأن الأندونيسيين كانوا غير قادرين على الهجرة دون توقف عبر المحيط الهندي. وتعزيزاً بهذا الاعتقاد تُذكر أماكن أخرى كمحطات كانوا يتوقفون فيها مثل جزر نيكوبار وسري لانكا والهند وجزر اللاكاديف والمالديف؛ وهكذا يُنظر إلى هجرة الأندونيسيين على أنها كانت سلسلة وثبات قصيرة نسبياً من جزيرة إلى جزيرة، مع وقفات معيّنة في الهند وشرق أفريقيا. وهذا التصور ليس مستحيلاً أو غير محتمل في حد ذاته؛ ولكن هذه الوقفات كانت حتماً لفترات قصيرة إلى حدٍ ما لأن الأندونيسيين لم يتركوا آثاراً يمكن اقتفاؤها تدلّ على وجودهم في تلك الأماكن.

وقد قيل الكثير، وخاصة في كتابات ج.ب. مُردوك، عما يسمّى «المجمع النباتي الماليزي» الذي يتألف من نباتات مثل الأرز والموز والقلقاس واليام (نوع من البطاطا) وشجرة ثمرة الخبز

(٣١) انظر الفصل الخامس والعشرين من هذا المجلّد؛ وانظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الثاني، الفصل الثامن والعشرين، اليونسكو.

(٣٢) هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٦٠.

(٣٣) ر.ك. كنت (R.K. Kent)، ١٩٧٠.

وغيرها من النباتات التي أصبحت تشكّل الغذاء الرئيسي لأعداد كبيرة من الأفارقة. ويعتقد مُردوك وآخرون أن هذا المجمع جلبه إلى مدغشقر خلال الأعوام الألف الأولى قبل التاريخ الميلادي مهاجرون من أندونيسيا كانوا قد سافروا بمحاذاة ساحل جنوب آسيا قبل أن يصلوا إلى ساحل شرق أفريقيا. وبغض النظر عن المشكلة المعقّدة التي تتعلق بالمصدر الأصلي لهذه النباتات، فلا بدّ وأن نشير إلى أن انتشار النباتات الزراعية لا يتوقف على هجرات مادية يقوم بها الأشخاص الذين كانوا أول من بدأ في زراعتها أو الذين كانوا يزرعونها في وقت سابق، حسبما يتضح بجلاء من انتشار بعض المحاصيل الأمريكية في أنحاء غرب أفريقيا ووسطها بعد القرن السادس عشر للميلاد. ولكن هذا لا ينفي بطبيعة الحال احتمال أن تكون بعض نباتات جنوب شرقي آسيا قد أُدخلت فيما بعد إلى القارّة الأفريقية من مدغشقر.

وما من شك على أي حال في أن الأندونيسيين كانوا ملّاحين يتمتعون بالقدرة والبراعة، وفي أنهم كانوا يقومون انطلاقاً من مواطنهم الجزرية برحلات كثيرة في جميع الاتجاهات. وإلى جانب أنهم قد يكونون أول من افتتح التجارة البحرية مع الصين، فقد كانوا نشيطين بوجه خاص في الطرق البحرية صوب الهند. وفي سومطرة وجاوة، ظهرت خلال النصف الثاني من الأعوام الألف الأولى للميلاد دول بحرية عظمى مثل أمبراطورية شري ويجايا في سومطرة (من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر للميلاد) والدولة التي أسّستها أُسرة شيلندرا الحاكمة (القرن الثامن للميلاد) في جاوة والتي استولت في وقت لاحق أيضاً على السلطة في شري ويجايا [٣٤].

ولا يعنينا هنا سوى تلك الجوانب من تاريخها التي تتعلق بالوضع العام في منطقة المحيط الهندي من ناحية، واتصالاتها المحتملة مع أفريقيا من ناحية أخرى. وكانت دولة شري ويجايا، التي اتخذت أول مركز لها في جنوب شرقي سومطرة قد ظهرت كقوة بحرية في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي. واستمر توسعها الإقليمي والتجاري خلال القرون اللاحقة؛ وعندما بدأت الروايات الأولى التي كتبها الجغرافيون العرب والفرس في الظهور إبّان القرن العاشر للميلاد، كان حاكم شري ويجايا قد أصبح في نظرهم هو «المهراجا» الأعظم، أقوى وأهم ملك في المطقة بأسرها أو «ملك الجزر الواقعة في البحار الغربية». وقد فرض حكام شري ويجايا سيطرتهم على موانئ التصدير الرئيسية في المنطقة، وضمنوا بذلك احتكاراً واسع النطاق لتجارة التوابل. وأعطتهم السيطرة على مضيق ملاكّا (Malacca) ميزة ضخمة إذ كان يتعيّن على سفن التجارة البحرية أن تمرّ من خلاله وأن ترسو في موانيه. وظلّت العلاقات مع الشولا في جنوب الهند من ناحية، ومع الصين من ناحية أخرى مستمرة وودية حتى الربع الأول من القرن الحادي عشر للميلاد.

وبعد تدمير الجالية التجارية الإسلامية في الصين بصورة توشك أن تكون تامة عام ٢٦٥هـ/ ٨٧٨م (انظر ص ٤٢ أعلاه) وما تبع ذلك من تدهور في التجارة المباشرة بين المسلمين والصينيين، اغتنم حكام شري ويجايا هذه الفرصة السانحة ليزجّوا بأنفسهم في هذا المجال المربح؛ وكانت السفن الإسلامية المتجهة صوب الشرق تلتقي بالسفن الصينية المتجهة صوب الجنوب في

(٣٤) انظر د.ج. هول (D.G. Hall)، ١٩٦٤، ص ٥٣ وما بعدها.

ميناء كالا الواقع على مضيق ملاكّا (Malacca) والذي كان يخضع لسيادة أمبراطورية شري ويجايا. وفي الوقت نفسه كانت سفن شري ويجايا تشترك في تجارة المحيط الهندي؛ وقد دُوِّنت الاتصالات الوثيقة التي كانت تجري مع جنوب الهند في نقوش داخل بعض الأديرة والمدارس البوذية في نِغا باتام. وفيما يخص الرحلات إلى غربي المحيط الهندي، تتوافر لدينا نصوص عربية قليلة ولكنها تنطوي على أهمية بالغة. وأول هذه النصوص هي الرواية الذائعة الصيت عن هجوم شعب الواق–واق على قنبلو (بمبا) عام ٣٣٤هـ/ ٩٤٥–٩٤٦م[٣٥].

وقد خلص الرواية مما ذكره من أن إتمام الرحلة من مواطنهم إلى شرق أفريقيا قد استغرق عاماً كاملاً إلى أن جزر الواق–واق تقع قبالة الصين، كما أوضح ج. فِرّان أن مؤلفي المسلمين كانوا يعتقدون أن اصطلاح الواق–واق يعني إقليمين أو شعبين: أحدهما في مكان ما من الجزء الجنوبي الغربي من المحيط الهندي بما في ذلك مدغشقر وساحل أفريقيا جنوبي سوفاله، والآخر في جنوب شرقي آسيا فيما يُعرف اليوم باسم أندونيسيا[٣٦]. وقد رويت عنهم خرافات وحكايات عديدة أضاف إليها بعض المؤلفين ممن جاءوا فيما بعد قدراً كبيراً من التفاصيل المتناقضة إلى أن أصبحت الصورة شديدة الاختلاط. ولكنه يبدو أن أحداً لم يولِ اهتماماً حتى يومنا هذا لتلك المصادفة الغريبة التي تتمثّل في أن الواق–واق تظهر دائماً في المؤلفات الجغرافية العربية في معرض الحديث عن المناطق التي كان شعب من أصل أندونيسي / مالاوي يعيش فيها مع زنوج أو كان يجاورهم أو يختلط بهم. ويؤكد هذا على ما يبدو ما قاله البيروني [٣٧] من أن سكان جزيرة الواق–واق كانوا من السود وأنه كان يعيش بجوارهم شعب آخر من البيض يشبه الأتراك (وهو الإسم النمطي الذي كان المسلمون يطلقونه على الأعراق المغولية). وكان البيروني يقصد أجزاء من جنوب شرقي آسيا، والواق–واق في رأيه هي إما غينيا الجديدة (ايريان) حيث يوجد حتى الآن موضع يسمّى فاق فاق، أو بعض جزر المولوكا التي كانت مأهولة جزئياً بالميلانيزيين، أو كلاهما؛ ولأن كثيراً من مؤلفي المسلمين لم يكونوا قادرين أو حريصين دائماً على تحديد الأصل الإثني لشعب الواق–واق، فإنه يتعيّن من ثمّ أن تحلّل كل إشارة فردية إلى هذا الاصطلاح في إطار سياقها الخاص قبل استخلاص مغزاه المحتمل.

وفي هذه الحالة تشير بعض التفاصيل التي وردت في رواية ابن لقيس دون شبهة إلى جنوب شرقي آسيا باعتبارها موطن شعب الواق–واق المشار إليه. ونظراً لأننا نعرف أن أمبراطورية شري ويجايا كانت في هذه الفترة الدولة البحرية الكبرى في شرق المحيط الهندي، فليس من المستبعد أن نرى في هذه الحملة التي أُوفدت لمسافة بعيدة محاولة لتوسيع منطقة الشبكة التجارية لشري ويجايا بغية الوصول بصورة مباشرة إلى مصادر السلع الأفريقية على نحوٍ يسمح بتجنب الاحتكار

(٣٥) أنظر بُزُرك ابن شهريار، ١٨٨٣–١٨٨٦، ص ١٧٤–١٧٥؛ وتوجد ترجمة كاملة لهذه الرواية في المجلّد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام»، ص ٧٦٨–٧٦٩، اليونسكو، وينبغي أن يكون نص الجملة الثانية منها كما يلي: «وأنهم وافوهم... في نحو ألف قارب فحاربوهم (سكان قنبلو) حرباً شديداً ولم يقدروا عليهم».

(٣٦) ج. فِرّان (G. Ferrand)، ١٩٢٩؛ وللرجوع إلى أحدث مناقشات جرت حول هذا الموضوع، انظر ج.ر. تيبتس (G.R. Tibbets)، ص ١٦٦–١٧٧.

(٣٧) البيروني، ١٨٨٧، ص ١٦٤؛ للترجمة الانجليزية، انظر ١٨٨١، الجزء الأول، ص ٢١٠–٢١١.

الإسلامي. وقد لا تكون هذه هي أول رحلة من هذا النوع، ومن الممكن أن تكون هذه الحملات قد بدأت في الوقت الذي كانت أنشطة المسلمين التجارية تعاني فيه من قيود ثقيلة الوطأة نتيجة لثورة الزنج، بالإضافة إلى طرد التجّار الأجانب من موانئ الصين في النصف الثاني من القرن التاسع للميلاد. كذلك لا يزال التساؤل عن مدى العلاقة بين هذه الحملات – وقد أكد الإدريسي أن زيارات السفن الأندونيسية لشواطئ أفريقيا ومدغشقر خلال القرون اللاحقة أيضاً – وبين الموجات الجديدة من الهجرات الأندونيسية إلى مدغشقر خلال القرنين العاشر والثاني عشر للميلاد يثير مشكلة لم يُعثر لها على حلّ حتى الآن. وليس من المستبعد من ناحية أخرى أن تكون هذه الهجرات متصلة بطريقة ما بالغزوات أو الغارات التي كان الشولا في جنوب الهند يشنونها على شري ويجايا خلال النصف الأول من القرن الحادي عشر الميلادي والتي أدّت إلى إضعاف الدولة إلى حدّ بعيد، وكان من الممكن أن تتسبب في دفع السكان إلى الهرب أو الهجرة. وترجع صعوبة التوصل إلى نتائج أكثر ثبوتاً إلى نقص المصادر الكافية عن تاريخ شري ويجايا.

الخلاصة

بالمقارنة بالفترة السابقة، تعرضت الاتصالات المتبادلة بين القارة الأفريقية وبين أجزاء أخرى من منطقة المحيط الهندي لتغييرات كمية ونوعية معيّنة من حيث مداها وطبيعتها.

أولاً، نستطيع أن نلاحظ تزايداً مطرداً في وجود شعوب الشرق الأوسط في أنحاء المنطقة كافة، وخاصة في ساحل أفريقيا الشرقي. فقد كان العرب والفرس قادرين هناك على تطوير أنشطتهم التجارية التي كانت أُسسها قد أُرسيت من قبل خلال القرون الأولى من التاريخ الميلادي. وكان هذا التوسع الجديد مرتبطاً بصعود الخلافة كقوة عظمى تعمل على تحقيق وحدة سياسية وثقافية واقتصادية. وفي هذا الإطار أمكن للمسلمين احتكار التجارة في شرق أفريقيا ووصلوا إلى مركز السيطرة على العلاقات الخارجية لهذه المنطقة. ورغم أن هذه الاتصالات أسهمت ولا ريب في ازدهار بعض المدن الساحلية كمراكز للتجارة الدولية كما أدّت إلى نشأة طبقة من أصحاب الأعمال الأفارقة، فينبغي ألاّ يغيب عن بالنا أن أعداداً ضخمة من الرقيق كانت تُصدَّر في الوقت نفسه إلى خارج القارّة للإسهام في اقتصادات بلدان آسيوية مختلفة معظمها في الشرق الأوسط.

ثانياً، كان هناك تدهور ملحوظ في الاتصالات المباشرة مع الهند. فقبل القرن السابع الميلادي كانت السفن الأثيوبية تتّجر مع بعض الموانئ الهندية؛ وتنطوي الكميات الكبيرة من العملات الهندية (كوشان) التي عُثر عليها في أثيوبيا على شهادة إضافية بوجود هذه العلاقات، كما تشهد بها آثار متعددة طبع بها النفوذ الهندي ثقافة أثيوبيا المادية والفكرية. ولا يلاحظ شيء من هذا في الفترة الواقعة بين القرنين السابع والحادي عشر للميلاد. ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى انتقال التجارة بين الهند وأثيوبيا إلى أيدي المسلمين الذين فرضوا ثقافتهم على هذه العلاقات.

ثالثاً، رغم غلبة المسلمين في المحيط الهندي كان الأندونيسيون لا يزالون قادرين على المحافظة على اتصالاتهم مع مدغشقر، بل ومع أجزاء من الساحل الأفريقي، فإن تأثيرهم في الجزء الرئيسي من القارة كان ضئيلاً حتماً. ومن الواجب أن تُؤخذ تأكيدات بعض العلماء عن المساهمات الحاسمة

للأندونيسيين في الثقافة الأفريقية على أنها فروض لا تعززها أدلة كافية. ولكن الوضع يختلف تمام الاختلاف بالنسبة لحالة مدغشقر بالطبع لأن صلة الأندونيسيين بها واضحة تمام الوضوح.

ونتناول الآن الدور الذي نهضت به شعوب من أصل أفريقي في إطار المحيط الهندي. وعلينا أن نضع نصب أعيننا، ونحن نعرض لتقييم هذا الدور، أن جزءًا بالغ الضآلة من قارة أفريقيا، ونعني به القطاع الساحلي الضيق، هو الذي كان دون غيره على اتصال بالعالم الخارجي في تلك الفترة. كذلك كان عدد الأفارقة الذين أتيحت لهم أي فرصة لممارسة أي نوع من النفوذ أو للتعرض لأي نوع من النفوذ محدوداً جداً بالضرورة؛ وكانت الأوضاع السائدة تختلف من ثمّ أشد الاختلاف عن الوضع السائد في غرب أفريقيا حيث وُجدت اتصالات مشتركة بين الثقافات على نطاق أوسع وأعمق. ورغم ذلك كله لم يكن دور أفارقة الساحل الشرقي للقارة ضئيلاً بحال من الأحوال، بل كانوا هم الذين أسهموا على العكس بنصيب وافر في إحداث تغييرات عميقة في مصائر أمبراطورية عظمى. وقد كان لثورة الزنج، التي كانت ثورة اجتماعية حقة، نتائج بعيدة المدى في كثير من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ إذ أدّت إلى الإطاحة بوحدة الأمبراطورية الإسلامية نتيجة لانسلاخ أقاليم كبرى من الخلافة، ومهّدت الطريق لسقوط النظام العباسي القديم. وأسفرت الأزمة السياسية التي واكبت ثورة الزنج عن تعميق الهوّة بين الطبقات الاجتماعية، وبدأت الطبقات الغنية - بدافع من خوفها على امتيازاتها - تستعين بالجيوش المحترفة المؤلفة من الأتراك وغيرهم من المرتزقة باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على حفظ النظام؛ وآذن ذلك بقدوم عهد جديد في تاريخ المسلمين في الشرق الأوسط. وقد لقّنت الثورة الطبقات الإسلامية الحاكمة درساً: فلن نشاهد بعد الآن في الشرق الإسلامي مشروعات واسعة النطاق تعتمد على حشد العمال العبيد، كما توقف، على ما يبدو، استغلال العبيد في الزراعة والري؛ وأدّى هذا بدوره إلى ظهور الإقطاع في القرن التالي باعتباره الأسلوب السائد في الإنتاج في البلاد الإسلامية الشرقية؛ وبذلك حلّ الاستغلال الإقطاعي محلّ الاستغلال العبودي. ولا يُعرف حتى الآن ما إذا كان قد نتج عن ذلك تناقص في أعداد العبيد المستجلبين من أفريقيا بسبب انعدام الإحصاءات اللازمة. وكان من نتائج ثورة الزنج على ما يبدو تعميق المشاعر العنصرية في هذه الفترات، فقد أصبح يُنظر إلى السود الأفارقة بازدراء رغم تعاليم الإسلام؛ وظهرت في الأدب الإسلامي موضوعات كثيرة لم تكن معروفة من قبل تعكس موقفاً سلبياً تجاه السود.

وثمة جوانب أخرى من تاريخ أفريقيا خلال هذه الفترة ترجع في جزء منها إلى التفاعل بين مختلف مناطق المحيط الهندي. وينبغي أن نذكر منها نمو مشاركة المدن الواقعة على ساحل شرق أفريقيا في التجارة البحرية الدولية. فعلى الرغم من أن الملاحة كانت تخضع لسيطرة تجار أجانب، فإن المنتجين والمصدّرين كانوا أفارقة من سكان الساحل. ومع أن ازدهار الحضارة السواحيلية لم يبلغ أوجه في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية إلّا في القرون اللاحقة، فقد أُرسيت دعائمه في هذه الفترة التي نعرض لدراستها.

الفصل الثاني

ظهور الإسلام واتساع الأمبراطورية الإسلامية

محمد الفاسي وإيفان هربك

حاولنا في الفصل الأول النظر في أهم الأحداث التي وقعت في العالم القديم فيما لها من صلات بتاريخ أفريقيا خلال الفترة ما بين القرنين الأول والخامس الهجريين / السابع والحادي عشر بعد الميلاد. وتبيّن لنا من بحثنا أن المجتمع الإسلامي كان من أكثر القوى دينامية خلال تلك الفترة وذلك في مختلف أنشطته الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

ويهدف هذا الفصل إلى وصف ظهور الإسلام واتساعه السياسي وتطور عقائده وذلك تيسيراً لفهم القضايا التاريخية والعقائدية التي سنعالج في هذا المجلّد أو في غيره من مجلّدات «تاريخ أفريقيا العام».

ملاحظات تمهيدية

لا يصحّ من وجهة النظر الإسلامية القول بأن الرسول محمد ﷺ هو مؤسس الإسلام أو أنه كان يدعو إلى دين جديد. فليس الإسلام إسماً لدين جديد عرَّف به محمد لأول مرّة وإنما محمد خاتم سلسلة من الرسل الذين أكّد كل منهم من جديد ما دعا إليه من سبقه من الرسل. وأساس ذلك هو الشريعة الإسلامية القائلة بأن الله منذ أن خلق البشر بعث إليهم رسلاً يهدونهم سواء السبيل في الدنيا ليهيّئوا أنفسهم للفوز بنعيم الآخرة؛ ولمّا رأى أن الناس قد اكتمل استعدادهم لتقبّل آخر وحيه ولفهم وتقدير الشريعة التي ينبغي أن تحكم السلوك في كل مجال، اقتضت حكمته تعالى أن يختار لهذا الدور عربياً من أهل مكة يُسمّى محمداً بن عبد الله ينتسب لقبيلة قريش.

وقد بعث الله قبل محمد ﷺ كثيراً من الرسل نذكر في مقدمتهم ابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام؛ وقد دعوا جميعاً إلى عبادة الربّ الواحد كما أمرتهم بذلك الكتب المنزلة عليهم.

ويُسمّى من آمنوا بهؤلاء الرسل وبكتبهم، من يهود ونصارى، «أهل الكتاب» وينزلهم الإسلام منزلة خاصة لإيمانهم ببعض الحقّ المنزل. وقضى الله ألاّ يعبد الناس إلا إياه باعتباره رب العالمين، ولذلك تركّزت جميع رسائل الأنبياء على مبدأين اثنين هما التوحيد والعالمية. وكان أول من أوتي الرسالة هذه هم اليهود. إلاّ أنهم انحرفوا عنها خلال تاريخهم إذ ادّعوا دون حق تفرّدهم دون غيرهم بعقيدة التوحيد. ولتصحيح هذا الانحراف عن الرسالة الأصلية، بعث الله عيسى عليه السلام الذي أعاد للتوحيد وجهته العالمية. غير أن أتباعه النصارى انحرفوا من بعد اليهود عن عقيدة التوحيد حين جعلوا من عيسى ابن الله. فعهد الله إلى محمد برسالة تبليغ التوحيد الخالص إلى الناس كافة. فليس محمد إذن مؤسس الإسلام الذي كان قد أُنزل من قبل[1] ولكنه خاتم الأنبياء والرسل. ويؤمن الإسلام بجميع الأنبياء الذين بلّغوا رسالات ربهم. ويرى الإسلام أن عيسى نبي من البشر حتى وإنْ شاءت قدرة الله تعالى أن يولد ولادة غير معهودة. وإنما مثله كمثل آدم أبي البشر. وما ينبغي أن يُستخلص من ولادته أنه على أي شيء من الربوبية. وتحظى أمه سيدتنا مريم العذراء بأكبر التكريم في أعين المسلمين. ويرى المسلمون أن عيسى لم يقتله اليهود، وإنما رفعه الله إليه ولم يكن عيسى بحاجة إلى تكفير عن خطيئة آدم لأن الله قد غفر له قبل إخراجه من الجنة إلى الأرض.

وقد أكّد محمد نفسه أنه بشر كسائر البشر ودعا أتباعه إلى التفريق بين بشريته ونبوّته. فقد قال ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر... أنتم أعلم بأمر دنياكم[2]». ولكن لما كان من غير المتصور أن يتصرف محمد، رسول الله، بما لا يتفق مع مشيئة ربه، فقد استقرّ في الاعتقاد الإسلامي الإيمان بسداد نصحه في شؤون الدنيا أيضاً. وسنعود فيما بعد لموضوع السنّة ومكانتها.

حياة محمد

ليس بوسعنا، نظراً لضيق المكان، أن نستعرض هنا حياة محمد بالتفصيل. ونظراً لكثرة المراجع التي تعالج هذا الموضوع بمختلف اللغات فإننا سنقتصر على ذكر الأحداث الأساسية.

كانت شبه الجزيرة العربية مأهولة في أوائل القرن السابع الميلادي بعدد كبير من القبائل المستقلة سياسياً التي تجمع بينها أواصر اللغة والثقافة، وكان أكثر سكانها من البدو الرُّحّل. ومع ذلك فقد كان يسكن في جنوب شبه الجزيرة وفي كثير من الواحات أناس يشتغلون بالزراعة. وكان يوجد على امتداد الطرق التجارية المؤدية من شواطئ المحيط الهندي إلى شواطئ البحر الأبيض

(١) أنظر سورة القصص، الآية ٥٣ من القرآن حيث يقول أهل الكتاب «إنه الحق من ربنا، إنا كنا من قبله (القرآن) مسلمين»

(٢) ليس من الصحيح إذن تسمية المسلمين بـ«المحمديين» أو تسمية الإسلام بـ«المحمدية». فهذه الكلمات أدخلت في اللغات الأوروبية على غرار البوذية والمسيحية وهي ديانات يُقدِّس مؤسسوها على أنهم يتمتعون بصفات الربوبية.

المتوسط بعض المدن التي يشتغل أهلها بالتجارة مع احتفاظهم بأعراف وعادات البدو. وكانت مكة أهم مركز تجاري وديني في شبه الجزيرة. وكانت عبادة الأصنام ديناً لأكثر الناس قبل الإسلام فكانوا يتخذون من الأحجار والأشجار والآبار آلهة يعبدونها أو يتقربون بها إلى الآلهة. وكان منهم من يعبد الكواكب كالشمس أو الزهرة، وكانت لديهم أيضاً فكرة وجود رب أعلى يُسمّى الله، ولكنه لم يكن محلّ عبادة، على عكس اللات التي كانت، فيما يبدو، أكثر حظوة. وكانت بعض هذه الأصنام موجودة بالكعبة. وبصفة عامة كان العرب في تلك الأزمنة، سواء كانوا من البدو أو الحضر، قلما يهتمون بأمور الدين الذي لم يكن في نظرهم إلاّ جانباً من جوانب أعراف أخرى ترجع إلى أسلافهم.

وكان يوجد أيضاً في شبه الجزيرة العربية جماعات كبيرة من اليهود، كان كثير منهم من العرب الذين اعتنقوا اليهودية وكانوا يعيشون في واحات ولهم بنية قبلية مماثلة لبنية العرب المتبعين لدينهم القديم. وكانت المسيحية قد دخلت إلى شبه الجزيرة في وقت مبكر. وكانت مراكزها الرئيسية في نجران بجنوب شبه الجزيرة وعلى حدود الصحراء في بلاد ما بين الرافدين وشرق الأردن. وكان يوجد في جميع المدن نصارى يعيشون في عزلة بينما كان يعيش في الصحراء رهبان متوحدون.

إلا أن أول من خاطبتهم الرسالة المنزلة على محمد هم العرب الكافرون. وقد ولد محمد بمكة بعد وفاة أبيه وما طال الزمن حتى توفيت أمه أيضاً. وعاش حتى سن الأربعين تاجراً. وكان يتمتع بسمعة طيبة حيث كان مشهوداً له بالصدق والأمانة. وفيما عدا ذلك لم يكن يتميز في شيء على أقرانه التجار. وفي نحو عام ٦١٠ بعد الميلاد أتاه أول وحي من ربه وجاءه جبريل بأمره بدعوة الناس إلى الإسلام، وكان غرض أول ما أُنزل من القرآن الدعوة إلى وحدانية الله والسعي للآخرة وتحذير الناس من إغفال الدين والإقبال على الدنيا. كما قررت الآيات الأولى مبادئ المساواة بين جميع الناس دون تمييز بسبب مكانتهم الاجتماعية أو ثروتهم. وعندما بدأ محمد دعوته والتفّت حوله جماعة من المؤمنين خاف أشراف مكة من التجار ورجال المال من محتوى الرسالة الثوري ورأوا فيها تهديداً لامتيازاتهم. كما كانوا يخشون أن تفقد مكة، وهي المركز الديني العريق بما استودعته من حرم الكعبة، من شأنها بسبب الدين الجديد. وكان الحج السنوي الذي يجمع الآلاف من العرب الوافدين من جميع الفجاج مصدر ربح كبير لتجار مكة. ورغم أن محمداً لم يطمح في أول دعوته إلى أي زعامة سياسية في مكة، فإن صفاته الخلقية والعقلية المؤيّدة بنبوّته واتصاله بالله، جعلت منه منافساً خطيراً في أعين الأشراف. من أجل ذلك كان تاريخ محمد وأتباعه حتى عام ٦٢٢ بعد الميلاد تاريخ اضطهاد تعرّضت فيه حياة النبي نفسه للخطر. وفي ظل هذه الظروف أمر الرسول ﷺ كثيراً من أتباعه، ومن بينهم إحدى بناته وزوجها، بالهجرة إلى الحبشة المسيحية حيث استقبلهم النجاشي استقبالاً كريماً[٣]. إن فكرة الخروج من بلاد يغلب عليها الظلم والقهر والطغيان، والهجرة إلى مكان يستجمع فيه المسلمون قواهم قبل عودتهم لتجديد

---

(٣) انظر الفصل التاسع عشر من هذا المجلّد.



الشكل ١،٢ رسم تصويري للحرم المكي: تصوّر هذه اللوحة، التي صنعت في ازنك، الحرم المكي بمآذنه السبع. ويُرى في وسط الحرم الكعبة التي أقامها ابراهيم عليه السلام وجعل في زاوية منها الحجر الأسود. وعلى كل مسلم حجّ البيت مرّة على الأقل في حياته إن استطاع إليه سبيلاً. وكتبت أعلى الرسم آيات القرآن التي تفترض الحجّ على المؤمنين. وكتبت على جوانب الرسم بالخط النسخي أسماء الأبواب (حقوق الطبع محفوظة للمتاحف الوطنية (اللوفر) – باريس).



الشكل ٢،٢ رسم تصويري للمسجد النبوي بالمدينة: نفس نوع اللوحة السابقة. وتصوّر مسجد المدينة المنوّرة الذي بني في مكان ببيت الرسول ﷺ الموجود قبره تحت المصلّى. ويزور كثير من المسلمين المسجد النبوي بعد قيامهم بالحج أو العمرة ولعلّ أحد الزوار هو الذي أهدى هذين الرسمين المعلّقين على حائط من حيطان المسجد منذ القرن السابع عشر الميلادي (حقوق الطبع محفوظة للمتاحف الوطنية (اللوفر) – باريس).

محاولة الحياة بمقتضى المبادئ الإسلامية، فكرة أساسية طالما تكررت في تاريخ كثير من الحركات التجديدية الإسلامية. وعندما اشتدّت الوطأة على محمد وأصحابه هاجروا من مكة إلى يثرب التي سُميت من بعد «مدينة النبي» ثم المدينة فقط على سبيل الاختصار. وكان ذلك عام ٦٢٢ من التاريخ الميلادي واعتبرت واقعة الهجرة مبتدأ للتقويم الإسلامي. ويُسمّى الرحيل عن مكة إلى المدينة بالهجرة، وهي لفظة شاعت ترجمتها بمعنى «هروب» وهذا خطأ لأن فعل هجر يعني الترك والإعراض عن الشيء. وهو هنا يعني «الإعراض عن وشائج الجاهلية والروابط القبلية السابقة وإقامة روابط جديدة».

يُسمّى أتباع محمد من أهل المدينة «بالأنصار»، بينما يُسمّى الذين هاجروا معه من أهل مكة «بالمهاجرين». وكل من أولئك وهؤلاء أصحاب محمد ﷺ. وفي السنوات التالية – وحتى وفاته عام ١١هـ/ ٦٣٢م – وطّد محمد دعائم أمّته وأدار شؤونها، وهزم أعداءه المشركين من أهل مكة وبسط سلطانه، بالدعوة الحسنة حيناً وبالجهاد طوراً، على أحزاب القبائل المتظاهرة عليه. وقد عاد إلى مكة منتصراً وفاتحاً وزعيماً سياسياً ودينياً لا ينازع سلطانه أحد. وعندما انتقل محمد إلى الرفيق الأعلى كان قد أصبح سيد شبه الجزيرة العربية في معظمها وكان يعدّ العدّة لنشر الإسلام خارجها.

تعاليم القرآن

نزل القرآن في مكة والمدينة نجوماً، آيات جمعت من بعد في سور عددها ١١٤ يتفاوت طولها وتؤلف بجملتها القرآن. وليس القرآن كتاباً كتبه محمد. فكلمة القرآن تعني القراءة والتلاوة. وكل ما فعله محمد هو تلاوة كلام ربه الذي أملاه عليه الملاك جبريل عليه السلام. «فالقرآن كلام إلهي خالص، وهو في الوقت نفسه وثيق الصلة بباطن شخصية الرسول محمد ﷺ. إنه كلام الله يتدفق من خلال وجدان الرسول»[٤]. وعلى عكس الاعتقاد السائد، فإن القرآن ليس «إنجيل» المسلمين؛ فمكانة القرآن في الإسلام مختلفة كل الاختلاف، وهي عند المسلمين تماثل مكانة المسيح عند المسيحيين؛ أي هو كلمة الله. وإذا كان التراث الذي يروي أفعال وأقوال المسيح قد أُدمج في الإنجيل ليكون العهد الجديد، فليس القرآن «المنزل بالوحي» هو الذي يروي أفعال وأقوال النبي محمد ﷺ، وإنما الحديث. فليس من الجائز على الإطلاق إذن أن نحاول إخضاع نص القرآن للنقد كما حدث بالنسبة للإنجيل، بينما يجوز اتخاذ موقف نقدي تجاه الحديث، وقد فعل العلماء المسلمون ذلك منذ قديم الزمان.

والقرآن كتاب جامع شامل يهدي الإنسان في صلاته بربّه وفي علاقاته مع غيره من الناس. وفي القرآن كل ما ينبغي أن يؤمن به المسلم. وأول مبدأ يجب عليه اعتقاده هو التوحيد، أي الإقرار بوحدانية الله بعبارة قصيرة مبتسرة لا نكاد نجدها في أي دين آخر وهي «لا إله إلا الله، محمد

(٤) ر. فضل الرحمن (R. Fazlur Rahman)، ١٩٦٦، ص ٣٣ وما يليها.

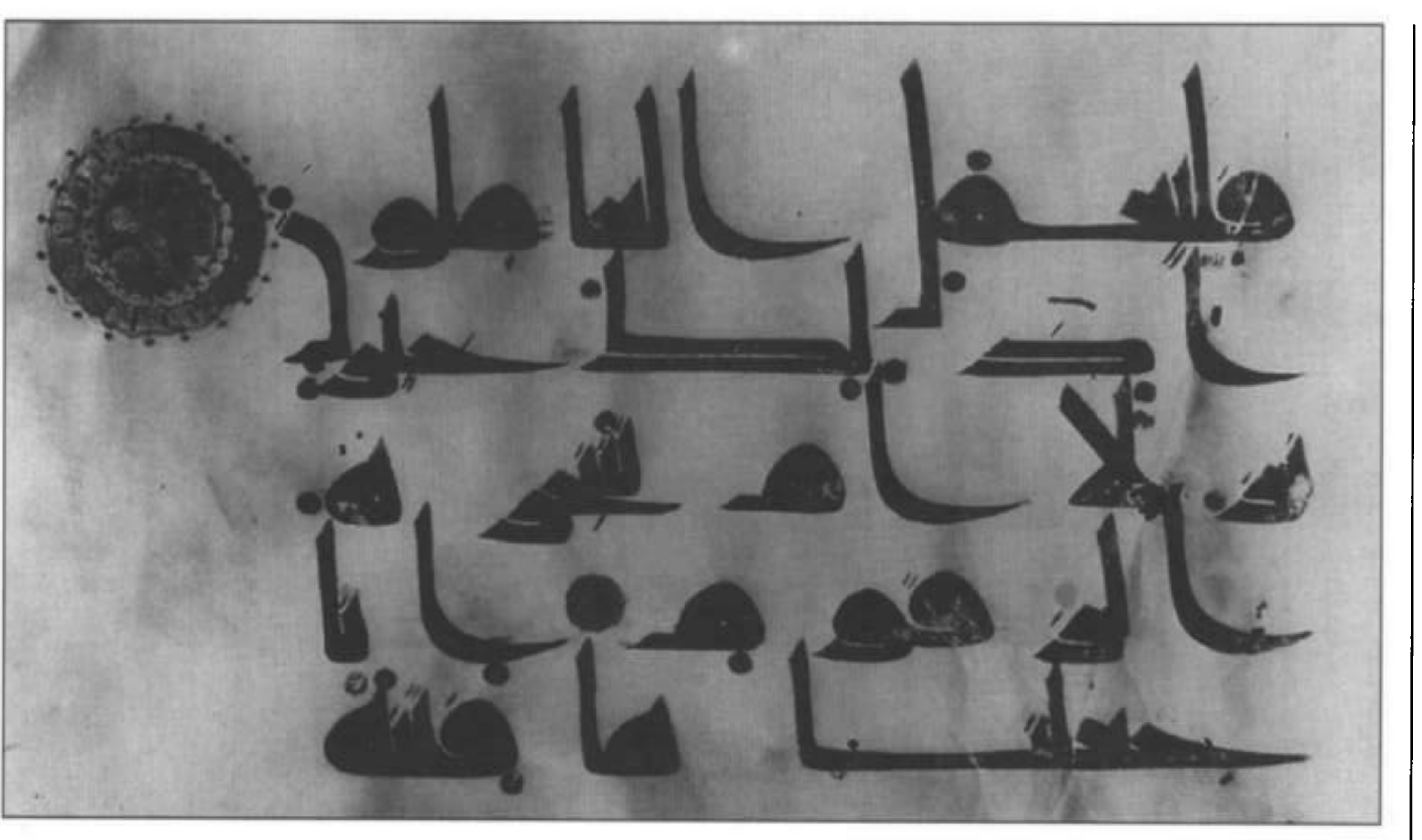
رسول الله». وكل ما يقتضيه الإسلام ممن يريد الدخول فيه النطق بهذه الشهادة. والإيمان بنبوّة محمد جزء لا يتجزأ من العقيدة إذ لا كمال للإسلام بدون رسالته.

فالشهادة أول ركن من أركان الإسلام الخمسة. والركن الثاني هو وجوب أداء المسلم الصلاة خمس مرات في اليوم، فبالصلاة تتعلق قلوب المؤمنين بربها طوال اليوم. ويُستحبّ أداء الصلوات جماعة وفي صفوف متساوية، ويؤديها المسلمون وهم جميعاً مستقبلون القبلة. ولا تصحّ الصلاة إلا بالطهارة والوضوء الذي يسبقها؛ فهي إذن لها في الواقع قيمة صحية إذ تدعو إلى النظافة كما أنها تحث الناس على الانضباط الجماعي.

والركن الثالث للإسلام هو الصيام، وهو إمساك عن كل الملذات (من طعام وشراب وجماع) من طلوع الفجر (لا من شروق الشمس كما يقال أحياناً) إلى غروب الشمس خلال شهر رمضان، الشهر العاشر من السنة القمرية. وينبغي الإشارة إلى أنه رُخّص للمريض والمسافر والحامل التي تخاف على نفسها أو على من في بطنها، ولمن يجد مشقّة في عمله وللجندي في الحرب الإفطار، شريطة قضاء المدة التي أفطر في وقت آخر من العام. فالصوم إذن فعل من أفعال الزهد والتنسك وهو، بوصفه هذا، يقوّي الحياة الروحية. وهو أيضاً يعلّم الأغنياء تحمّل آلام الجوع مما يدعوهم إلى الرحمة بالفقراء الذين يعانون من الجوع طوال العام.

أما الركن الرابع فهو إلزام اجتماعي في غاية الأهمية. وهذا الركن هو الصدقة الإلزامية التي تسمّى الزكاة والتي تفرض على المؤمنين إعطاء الفقراء والمساكين نسبة معلومة من الأموال التي حال عليها الحول. وتتراوح هذه النسبة من ٢,٥٪ إلى ١٠٪. وهذه الزكاة التي تؤكد أهمية الصدقة والإحسان كانت أيضاً ضرورية في الأزمنة الأولى للإسلام لإعاشة المجتمع الذي يتألف في جانب كبير منه من مهاجرين فقراء ومحتاجين لا مورد لهم. وكانت تجمع بمعرفة الجماعة الإسلامية (الأمة) وتوزّع على الفئات التي ذكرها القرآن. والزكاة أقرب ما تكون إلى التأمين الاجتماعي الحالي الذي تكفله الدولة.

والركن الخامس هو الحج إلى بيت الله الحرام بمكة. وبجانب المعاني الدينية التي ينطوي عليها الحج، فإنه يتجلّى فيه أيضاً حرص الإسلام على تحقيق التعارف بين الناس كلما تيسّر ذلك. وفي الحج تتجلّى عالمية رسالة الإسلام كأوضح ما تكون العالمية. ويقدم المسلمون من جميع فجاج الأرض ليجتمعوا في شهر ذي الحجة بمكة لأداء شعائر الحج إحياءً لذكرى تضحية سيدنا ابراهيم الذي ابتلاه ربه وأمره بذبح ابنه. والحج واجب على كل مسلم ومسلمة إن استطاع إليه سبيلاً متى أمّن على نفسه في الطريق وعلى صحته. ويجب أيضاً أن يكون قاصد الحج قادراً على أن يترك لأهله ما يكفيهم من مؤونة خلال غيبته. من أجل كل ذلك فإن عدد الحجّاج القاصدين بيت الله كل عام قليل بالقياس إلى مجموع عدد المسلمين. ومع ذلك فإن الحج هو أكبر تجمّع بشري متعدد الجنسيات يحدث اليوم على سطح الأرض. ويجد الحجّاج خلال الأيام القليلة التي يستغرقها الحج الدليل البيّن على انتمائهم إلى أمة كبيرة في العالم تجمعها أخوة الإسلام دون تمييز بسبب العنصر أو اللغة. فالحاج يحس إحساساً عميقاً بالقيم الإسلامية ويكون جديراً، عند عودته إلى بلاده، بالتقدير اللائق بشخص وطأت أقدامه الأرض التي عاش فيها النبي محمد والتي نزل فيها القرآن.



الشكل ٢،٣ آيات من القرآن الكريم المكتوبة بالخط الكوفي، من القرن التاسع الميلادي (العباسية – العراق).
(حقوق الطبع محفوظة لمخطوطات ويرنر فورمان – لندن).

وتبيّن سورة النساء (الآية ١٣٥) عدداً من المبادئ الأخرى لإيمان المسلم، حيث يقول تعالى:
«يا أيها الذين آمنوا، آمِنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نُزِّل على رسوله والكتاب الذي أُنزل من قبله ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضلّ ضلالاً بعيداً».

ويُعدّ الإيمان بيوم الحساب ركناً أساسياً من العقيدة الإسلامية. فمآل البشر جميعاً أن يُبعثوا بعد موتهم يوم الحساب. فالأموات جميعاً ينتظرون قيام الساعة في قبورهم بينما الأنبياء والشهداء يذهبون مباشرة إلى الجنة. فإذا جاء يوم النشور بُعث جميع الناس من مرقدهم ليحاسبوا أمام الله بما كسبوا من الأعمال فيُبعثون إلى الجنة أو يُرسلون إلى النار.

كذلك نجد في القرآن أوامر ونواهي تتعلق بالحياة الدنيا. فهو يحرّم أكل الخنزير وبعض الحيوانات الأخرى وشرب الخمر مثلاً. وفي سورة الإسراء (الآيات من ٢٣ إلى ٤٠) تحثّ على التحلّي بالخصال الحميدة في حياتنا اليومية وتنهي عن الإسراف والتبذير والتكبّر والاستخفاف بالغير وتأمر المؤمنين بالعدل والإحسان.

وإذا كان الرق يُعتبر نظاماً معترفاً به، فإنه يجب معاملة الرقيق معاملة حسنة والسماح لهم بالتزوج وتشجيعهم على شراء حريتهم. إذ يحث الإسلام على تحرير الرقبة المؤمنة[٥].

ويقرر الإسلام المساواة بين الرجال والنساء. ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام «النساء شقائق الرجال». وقد حجبت هذا الجانب الجميل من الدين الإسلامي عادات وأعراف بعيدة كل البعد عن الدين. ولكن المرأة في ظل الشريعة تمتعت دائماً بوضع قانوني يغبطها عليه، حتى عهد قريب، كثير من النساء اللواتي يعشن في ظل أنظمة دينية أخرى. فقد قرر الإسلام للمرأة حق المقاضاة وحق التصرف في أموالها دون احتياج لإذن زوجها. وعلى خلاف الأنظمة التي تلزم المرأة تقديم مهر لزوجها، فإن الزوج في الإسلام هو الملزم بأن يقدّم لزوجته مهراً وبعض الهدايا، وهذا كله يصبح ملكاً خاصاً للمرأة.

ويبيح الإسلام للزوج أن يتزوج أربع نساء. ويمثّل ذلك تقدماً بالنسبة للعهود السابقة على الإسلام، حيث لم يكن هناك أي قيد على عدد الزوجات. ثم إن الإسلام اشترط في التعدد شروطاً يمكن اعتبارها خطوة نحو الإلغاء أو على الأقل نحو تقليل هذه الظاهرة الاجتماعية. وهذا ما يستبين بوضوح من هذه الآية القرآنية: «وإن خفتم ألّا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألّا تعدلوا فواحدة» (سورة النساء، الآية ٣)، ومن الآية: «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» (سورة النساء، الآية ١٢٩)[٦].

---

(٥) انظر تحليل موقف الإسلام من الرق في الفصل السادس والعشرين من هذا المجلّد.

(٦) يرى المفكر المصري الشهير، الشيخ محمد عبده (المتوفى عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م) استناداً إلى هذه الآيات أن القرآن يكاد يوجب زوجة واحدة. انظر: ر. ليفي (R. Levy)، ١٩٥٧، ص ١٠١.

الشريعة والفقه

الإسلام ليس ديناً فحسب، فهو أيضاً منهج حياة كامل يُعنى بكل مناشط الحياة الإنسانية. ونجد فيه تعاليم مناسبة لكل ظروف الحياة: الفردية والاجتماعية، المادية والمعنوية، الاقتصادية والسياسية، القومية والدولية[٧].

والشريعة هي مدوّنة قواعد السلوك المفصّلة؛ فهي تشتمل على التعاليم التي تنظّم العبادات وعلى قواعد السلوك والحياة. وهي تتمثل في قوانين تحظّر وتجيز وتبيّن الحق من الباطل. وإذا كان كل الأنبياء قد أتوا بدين واحد، فإن كلاً منهم جاء بشريعة مختلفة تلائم ظروف عصره وقومه. ولما كان محمد هو آخر الأنبياء، فإنه جاء بالشريعة النهائية التي تنطبق على البشرية جمعاء في كل العصور التالية. وبذلك أُلغيت الشرائع السابقة لتحلّ محلها شريعة محمد الكاملة.

ومصادر الشريعة الإسلامية هي القرآن والسنّة (الحديث)، وهي أقوال وأفعال النبي محمد كما رواها ونقلها أصحابه. وقد تمّ دراسة آلاف الأحاديث بالتفصيل وجمعها بمعرفة علماء في شكل مجموعات أهمها أحاديث البخاري (المتوفي عام ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م) ومسلم (المتوفي عام ٢٦١هـ/ ٨٧٥م).

ويُسمّى العلم الذي يقنّن أحكام الشريعة ويفسّرها «الفقه» ويسمّى العلماء العاكفون عليه «الفقهاء». والفقه هو أول العلوم الإسلامية.

وبعد الفتوحات الكبرى، دخلت في الإسلام بلدان كثيرة تختلف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عن العهود السابقة، فصادفت الأمة الإسلامية مشكلات عديدة. كذلك ظهرت مشكلات أخرى بسبب إقامة دولة شديدة الاختلاف عن الدولة الأولى التي أقيمت في المدينة وأكثر تعقيداً منها. ولمّا كان القرآن نادراً ما يعالج الحالات الخاصة وإنما يضع المبادئ العامة التي تحكم حياة المسلمين، فإنه سرعان ما اتضح أن الأجوبة عن هذه المشكلات التي تواجهها الأمة لا ينبغي التماسها في الكتاب العزيز ولا في أحاديث الرسول ﷺ. وبذلك انضاف مصدران جديدان لمصدر الشريعة الإسلامية، أولها القياس، ويتمثّل في مقارنة الحالة التي يُلتمس لها حلّ بحالة أخرى مماثلة تمّ من قبل البتّ فيها بالاستناد إلى القرآن أو إلى حديث معيّن. وثانيهما اتفاق الرأي بين العلماء (الإجماع) فيما يتعلق بحلّ مشكلة من المشكلات.

وبين القرنين الثاني الهجري (الثامن الميلادي) والثالث الهجري (التاسع الميلادي) انكبّ علماء كبار من مختلف المراكز الفكرية في العالم الإسلامي – لا سيّما في المدينة وبغداد – على تدوين الفقه الإسلامي حتى أخرجوه في مجموعة متماسكة. ولقد اختلفت طرائقهم في التصدي لهذا العمل الجليل مما أدّى إلى نشأة أربعة مذاهب سُميت بأسماء مؤسسيها – الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي – الذين أُطلق عليهم تكريماً لهم لقب الأئمة. وهذه المذاهب الأربعة السنّية لا تختلف فيما بينها إلاّ في الفروع وما ينبغي تسميتها بالطوائف. ولقد وضع كل واحد من مؤسسي هذه المذاهب فقهه على أساس المبادئ المبيّنة أعلاه وأضاف غيرها، ولا خلاف بين الأئمة الأربعة في

(٧) ك. أحمد، ١٩٧٦، ص ٣٧.

اعتماد القرآن والحديث الصحيح وإنما هم يختلفون فقط في اجتهاداتهم.

ولئن تغيّر مجال انتشار هذه المذاهب خلال التاريخ، فقد استقر الآن كل واحد منها في منطقة معيّنة. ويغلب المذهب الحنفي على المناطق التي حكمتها الدولة التركية مثل تركيا وسوريا والعراق وآسيا الوسطى وشمال الهند وباكستان. ويغلب انتشار المذهب الشافعي على شواطئ المحيط الهندي وما بين جنوبي شبه الجزيرة العربية وشرقي أفريقيا حتى أندونيسيا. أما المذهب المالكي فقد انتشر في شمال أفريقيا والأندلس وفي غرب السودان ووسطه. وأخيراً فإن المذهب الحنبلي الذي كان منتشراً من قبل في سوريا والعراق يكاد ينحصر الآن في العربية السعودية.

ولا تتعلق الفوارق بين هذه المذاهب الأربعة بالأصول ولكنها تتعلق على الأخص بتفاصيل بشأن الشعائر وببعض الجوانب الثانوية للشريعة. ومن السمات الأساسية للشريعة الإسلامية نظرها إلى كل الأفعال والتصرفات وفقاً للمفاهيم التالية: الواجب والمندوب والمباح والمكروه والمحظور. والشريعة الإسلامية في مجموعها مفعمة باعتبارات دينية وأخلاقية مثل تحريم التعامل بالربا والإثراء بطرق غير مشروعة والميسر وغيره من أنواع القمار. ويحضّ الشرع على الإنصاف في العقود وعلى التزام الاعتدال واجتناب التطرف.

وثمة ميزة أخرى تميّز الفقه عن غيره من النظم القانونية، فهو من صنع وتفصيل فقهاء مستقلين. إنه ليس امتداد نظام قانوني كان من قبل وإنما أصبح الفقه نفسه قانوناً. فلم تضطلع الدولة فيه بدور المشرّع ولم تصدر فيه قوانين ولم تكن هناك، لفترة طويلة، قوانين رسمية صادرة عن أجهزة الدولة، بل كانت القوانين مدوّنة في كتب العلماء التي كانت تعتمد مراجعَ في الحكم والقضاء.

والإسلام، بوصفه بنية دينية، لم يعمد أبداً – حرصاً على مبادئه القائمة على المساواة وتمسكاً بروحه – إلى استحداث أي شكل من أشكال التنظيم الخارجي أو أي نوع من التدرج الطبقي. فلا كهنوت ولا كنيسة. وكل امرئ هو إمام نفسه ولا وسيط بين المؤمن وربه. ولذلك فإنه مع اعتبار الإجماع أساساً سليماً من أسس الفقه لم تكن له هيئة أو مجلس لإصدار أحكامه.

وكان التوصل إلى الإجماع يتم بطريقة غير رسمية، بأن ينتشر الرأي أو القول ولا يخالفه أهل النظر من العلماء، أو بعد جدال وخلاف يدوم فترة طويلة أحياناً بين الفقهاء والمجتهدين قبل التوصل إلى اتفاق في الرأي. وهكذا استمر توسع الفقه الإسلامي في جميع المجالات بفضل عدد من العلماء البارزين والمفكرين اللامعين يحدوهم الحديث الشريف: «أطلب العلم من المهد إلى اللحد».

غير أن العلماء، لحرصهم على تغطية شتى فروع الحياة اليومية وكل تفاصيل العبادة وإيجاد حكم لكل واقعة من وقائعها، بالغوا في الاهتمام بظاهر الشرع ولم يتركوا مكاناً كافياً للتعبّد الفردي. وكردّ فعل لهذه النزعة الفكرية والشكلية قام التصوّف[(٨)]. وكانت قد ظهرت نزعة قوية إلى الزهد والتصوّف بين المسلمين الأول. وقبل القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي

(٨) من كلمة صوف، إشارة إلى الرداء المصنوع من الصوف الذي يلبسه الصوفيون.

اضطلع كثير من كبار المتصوفة بدور إيجابي في تقوية الإيمان بالإسلام. ولكن بعض أتباع المتصوفة نزعوا إلى إهمال الفرائض الدينية التي نصّت عليها الشريعة إذ اعتبروا أنفسهم غير ملزمين بالفرائض الواجبة على سائر المسلمين. وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي قام حجة الإسلام الغزالي المتوفي عام ٥٠٥هـ / ١١١١م ببيان التصوف الصحيح وأكد ضرورة التقرب الفردي إلى الله وواجب الالتزام بفرائض الشريعة كليهما، باعتبارهما عنصرين من عناصر الحياة الدينية الإسلامية لا يمكن الفصل بينهما. وبعد مرور وقت بدأ المتصوفة ينتظمون في جمعيات وطرق حول أساتذة روحيين يُسمّون المشايخ. وأقدم هذه الطرق «القادرية» التي أسسها عبد القادر الجيلاني (المتوفي عام ٥٦١هـ / ١١٦٦م) في بغداد والتي سرعان ما اكتسبت مريدين في مختلف البلاد الإسلامية. وبمرور الوقت تكاثرت الطرق حتى أصبح كل مسلم تقريباً ينتمي لهذه الطريقة أو تلك ويشارك في طقوسها الصوفية التي تُسمّى «الذكر».

وينبغي تمييز هذه الطرق الجديرة بالاحترام والمعترف بها عن عبادة الأولياء المعروفين بـ«المرابطين» في المغرب. فقد استغل عدد من هؤلاء المرابطين سذاجة مسلمين بسطاء وزعموا أنهم يأتون بمعجزات وأخذوا يكتبون التمائم والحروز ويدّعون أنه ليس بينهم وبين الله حجاب، وأنهم يستطيعون من ثم القيام بدور الشفيع. وليس أبعد عن الإسلام من هذا الزعم وهذا الادعاء لأن كل مسلم إمام نفسه، وما ينبغي أن يعبد إلاّ الله، والله لا يُتوسّل إليه بشفاعة أحد. إن الإسلام يجعل الإنسان مستقلاً تماماً عن كل الكائنات ولا يرجو أحداً إلاّ الله. وبذلك يتبيّن أن عبادة الأولياء أمر نشأ في الدين والدين منه براء.

الفرق الإسلامية

كانت أسباب نشأة معظم الفرق في الإسلام في البداية ذات طابع سياسي؛ وما نشأت الخلافات المذهبية إلاّ من بعد.

وكان أهم أمر اختلف عليه المسلمون الأُوَل هو خلافة محمد ﷺ، لا باعتباره رسولاً – لأنه آخر الرسل – ولكن باعتباره إمام الأمة الإسلامية. ولقد ذكر الرسول ﷺ مراراً خلال حياته أن النظام المناسب لإدارة شؤون المسلمين هو الشورى أو التشاور، اي ما يُسمّى اليوم بالديمقراطية. وبعد وفاته بُويع خلفاؤه من بعده باختيار الأمة. وأُطلق على الخلفاء الأربعة الأُوَل الذين خلفوه – أبي بكر وعمر وعثمان وعلي – اسم الخلفاء الراشدين. وكانوا ينتمون كلهم إلى قريش. وكان بينهم وبين الرسول ﷺ صلات مصاهرة. وكان علي فضلاً عن ذلك ابن عمه. ولما قُتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان على يد جماعة من المسلمين الذين نقموا عليه عدداً من إجراءاته السياسية، بُويع علي بن أبي طالب في المدينة، العاصمة آنذاك، ليخلفه. إلاّ أن البعض، وبخاصة معاوية، عامل سوريا، رفضوا مبايعته، فنشبت الحرب بين أنصار علي وأنصار معاوية. وحقناً للدماء، قبل الإمام علي الاحتكام إلى هيئة من عضوين أحدهما ينوب عنه والثاني عن معاوية، ولكن كثيراً من أنصار علي رفضوا هذا الحلّ وخرجوا عليه فأُطلق عليهم اسم «الخوارج». وكانوا يرون أن التحكيم

ليس في صالح علي وأنه بذلك خيانة لله الذي لا حكم إلاّ له. وخلال القرنين الأول والثاني الهجريين / السابع والثامن الميلاديين – وحتى بعد ذلك – قام الخوارج بثورات كثيرة على الخلفاء وعلى الحكومة المركزية لبني أمية ثم لبني العباس لا سيّما في العراق وشبه الجزيرة العربية وإيران والبلاد المجاورة. ولم يلبث الخوارج أن انقسموا إلى فرق شتى متباعدة آراؤها على الصعيدين النظري والعملي. ومع ذلك فقد كانت لها صفات مشتركة. فقد كانت كلها تؤكد على أهمية الأعمال فضلاً عن الإيمان، وكانت تعتبر مرتكب الكبائر كافراً مرتداً وأنه يستحق بذلك القتل. وكانوا يرون رأياً خاصاً في الإمامة. فلا يرون ما يراه عامة المسلمين من قصرها على قريش ولا على آل علي. بل كانوا يذهبون إلى جواز تولية الخلافة أيّا مسلم ولو كان عبداً أسود، متى ما توفرت فيه صفات التقوى والأمانة والعلم. وقد استهوت هذه النزعات الديمقراطية، القريبة من الفوضى أحياناً، كثيراً من الناس الذين كانوا يشكون من الحكومة لسبب من الأسباب. ورغم تحلّيهم بهذه الروح الديمقراطية وبصفات التقوى والورع، فإن الخوارج لم يكونوا محلّ رضا من الأمة لعدم تسامحهم تجاه غيرهم من المسلمين، لذلك لم ينتشر مذهبهم وظلوا أقليات في الأقاليم الشرقية للخلافة. وفي المغرب الإسلامي وجدت فرق الخوارج والإباضية والنكارية والصفرية آذاناً صاغية لمذاهبهم بين ظهراني البربر الساخطين على حكم بني أمية الجائر[٩].

أما المسلمون الذين نصروا عليّا، وظلّوا معه فكانوا يرون أن الخلافة – وكانوا يفضلون تسميتها بالإمامة – يجب أن تبقى في آل النبي، في ذريّة علي من فاطمة بنت الرسول عليها السلام. وسُمّي هؤلاء المسلمون «بشيعة علي». وبينما كان الخوارج لا يشذّون عن مذهب جماعة المسلمين إلاّ في المسائل السياسية والأخلاقية، ذهب الشيعة إلى مدى أبعد وأضافوا مذاهب جديدة عديدة إلى المضمون الديني البحت. ومن ذلك أنهم رفضوا اعتماد «الإجماع» أصلاً من أصول الشرع. واستعاضوا عنه بنظرية تقول بأن لكل زمان إماماً معصوماً يكلفه الله مهمة هداية البشرية. وكان الإمام الأول هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم الذين تبعوه من ذرّيته. ويرون في الأئمة رجالاً اصطفاهم الله ليهدوا الخلق رحمة من الله بعباده. ويُفترض فيهم التمتع بصفات تعصمهم عن المعصية والآثام وأورثوها من لدن آدم بواسطة محمد عليه السلام. ولذلك فإنهم هم وحدهم المؤهلون لإمامة الأمة. ويرى الشيعة أن الإمام الأخير الذي دخل «الغيبة» والذي لا يزال إماماً للناس وهادياً رغم غيبته، سيظهر يوماً في صورة المهدي ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

وقد انقسم الشيعة إلى فرق عديدة تتعارض فيما بينها في مسألة من يكون الإمام الغائب. وكانت الفرقة التي اضطلعت بالدور التاريخي الأكبر هي الفرقة «الإثنا عشرية» التي ترى في محمد بن الحسن المهدي، وهو الثاني عشر من ذريّة علي، الإمام المنتظر الذي غاب عام ٢٦٦هـ / ٨٨٠م. وقلعة هذه الفرقة من الشيعة اليوم هي إيران التي أصبح فيها مذهبها دين الدولة منذ القرن الحادي عشر الهجري / السادس عشر الميلادي. كذلك نجد جماعات شيعية هامة في العراق وسوريا ولبنان والهند. وفي عهد الخلافة العباسية كان أفراد هذه الطائفة أكثر عدداً لا سيّما في المدن الكبرى.

(٩) انظر الفصول الثالث والتاسع إلى الثاني عشر من هذا المجلّد.

وثمة طائفة أخرى تفرّعت عن الشيعة وتسمّى «الإسماعيلية»، تعترف بالإمام السابع، إسماعيل، ولذلك سُميت بالسبعية. وبجانب الآراء المشتركة بين جميع الطوائف الشيعية، نادى الإسماعيليون بمجموعة آراء ترتكز أساساً على الأفلاطونية المحدثة ومن ذلك نظرية الفيض التي تفيد أن المبدأ الأول (الله سبحانه وتعالى) انبثق عنه العقل الكلي ثم النفس الكلية ثم المادة والعالم. ويقابل النبي العقل الكلي بينما يقابل الإمام النفس الكلية. وقد اجتهد أصحاب هذه الطائفة في تفاسيرهم للقرآن على استجلاء باطن النص الذي لا ينكشف إلّا للخاصة. وظلّ الإسماعيليون مدة طويلة منظّمين في جمعيات سريّة. وخرجت الطائفة من نطاق السريّة عندما تولّى الفاطميون الحكم. وكان الفاطميون من أكثر فرق الشيعة نجاحاً في التاريخ حيث أسسوا دولة تمتد من المحيط الأطلسي إلى سوريا والحجاز[١٠]. ومن أواخر من ينتسب إلى الإسماعيلية دروز لبنان وسوريا ثم طائفة الحشيشيين الإرهابية التي اشتد نشاطها بين القرنين السادس والثامن الهجريين / الثاني عشر والرابع عشر الميلاديين، لا سيّما في إيران ولبنان وفي الشرق الأوسط بوجه أعم.

وانتهى الصراع بين المسلمين بانتصار أهل السنّة والجماعة الذين يشكلون اليوم زهاء ٩٠٪ من المسلمين في العالم. أما الفوارق بين أهل السنّة والشيعة فهي التالية: أصول أهل السنّة والجماعة هي القرآن وحديث الرسول ﷺ وإجماع الأمة والقياس، وأصول الشيعة هي القرآن وأحاديث الرسول ﷺ وأحاديث الأئمة وإجماع الأئمة ثم العقل. ويحج الشيعة إلى بيت الله الحرام بمكة كما يحبون زيارة مشهدي علي وابنه الحسين في النجف وكربلاء في العراق، ومشهد الإمام الرضى بمدينة مشهد بإيران.

على أن ذرية علي وفاطمة عليهما السلام المسمّون بـ«الشرفاء» لم يأخذوا جميعاً بمذاهب الشيعة. فأكثر الشرفاء كانوا ولا يزالون سنّيين. وفي كثير من بلدان العالم الإسلامي التي تقلّد فيه الحكم سلاطين وأمراء شرفاء مثل دولة الأدارسة والسعديين والعلويين في المغرب والهاشميين في الحجاز والعراق والأردن، أخذ هؤلاء الشرفاء بمذاهب أهل السنّة والجماعة ولم يزعموا لأنفسهم أي صفة من الصفات التي ينسبها الشيعة للأئمة.

على أن الاعتقاد في مجيء المهدي يشترك فيه أيضاً، بحماس أقل، أهل السنّة، وهو شائع على الأخص بين العامة حيث يعتقدون أن المهدي، الذي سيكون بشيراً بعودة المسيح، سيرجع إلى الأرض لينشر فيها العدل بعد أن ملئت ظلماً وجوراً. وقد ظهر في بلاد إسلامية مختلفة بين حين وحين، على مر العصور، رجال اعتبروا أنفسهم واعتبرهم الناس مهديين، أمثال المهدي السوداني محمد بن عبد الله، ومهدي الصومال محمد بن عبد الله.

موقف الإسلام من غير المسلمين

يميّز الإسلام تمييزاً واضحاً بين غير المسلمين المنتسبين لنظام ديني قائم على الكتب المقدسة والذين يُسمّون «بأهل الكتاب» وبين غير المسلمين من المشركين والوثنيين أو أتباع الديانات

(١٠) انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلّد.

التقليدية. ولا يلزم الإسلام أتباع الديانات السابقة وأتباع الرسل السابقين من اليهود والنصارى، الذين أوتوا الكتاب، باعتناق الإسلام. وقد شمل هذا التسامح الزرادشتيين وأتباع بعض الديانات القديمة في الشرق الأوسط كالصابئين بل وأتباع الديانات الهندوسية والبوذية. أما فيما يتعلّق بالكفّار والمشركين، وبخاصة من لم يتلقوا أي رسالة، فقد كان على الرسول محمد عليه السلام وخلفائه دعوتهم إلى الإسلام ومحاربتهم عند إعراضهم. وكانوا يُخَيّرون بين الإسلام والقتال؛ وعند هزيمتهم كانوا يُؤسرون أو يُسترقون.

وهناك كثير من الأفكار الخاطئة عن الجهاد. وقد شاعت ترجمة الكلمة، ولكن خطأً، بمعنى الحرب المقدسة، وهذا مفهوم دخيل على معنى الكلمة، إذ تعني بذل أقصى الجهد المستطاع. وخير ما يوضح بجلاء المعنى الحقيقي للجهاد هو قول رسول الله ﷺ، وقد عاد من غزوة: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ألا وهو جهاد النفس».

أما الجهاد بمعنى القتال فقد مال الناس ولا سيما الخوارج، في العصور الأولى، إلى أن يجعلوا منه الركن السادس للإسلام، ولكن ذلك لم يلق القبول عامة. ويرى أصحاب المذاهب – باستثناء الحنبلي – أن الجهاد واجب إلزامي إذا اجتمعت شروط معيّنة، منها أن يبدأ الكفّار بقتال المسلمين، وأن تكون هناك فرص معقولة للنجاح. وقد يكون الجهاد في بعض الظروف فرضاً على كل فرد حتى على العبيد والنساء والولدان، والأمر كذلك إذا هاجم العدو أرضاً إسلامية. فكل من يتخلى عن أداء هذه الفريضة آثم منافق.

ولم يكن الغرض الأساسي للفتوحات التي قامت بها الدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ إدخال الشعوب المغلوبة في الدين، لأن معظمها كانت تدين بديانات منزّلة كاليهود والنصارى والزرادشتيين. وكانت تُفرض عليهم الجزية، ومتى ما أدّوها أصبحوا ذميين دون الاضطرار إلى التخلي عن دينهم. فلم يكن غرض الجهاد إدخال الأفراد أو الجماعات في الدين، وإنما كان غرضه الأساسي توسيع آفاق الدولة الإسلامية التي يحكمها شرع الله. ومن هنا نشأت التفرقة بين «دار الإسلام» و«دار الحرب». ولا يُقصد بدار الإسلام أو العالم الإسلامي أن جميع سكانه من المسلمين. ولكن المراد أن النظام الاجتماعي والسياسي الذي يحكمه هو الإسلام، وأن الديانة الإسلامية هي الديانة الرسمية. أما «دار الحرب» فهي نقيض «دار الإسلام» وهي العالم الذي لم يخضع لدولة الإسلام ومآل هذا العالم – من الناحية النظرية – الزوال والذوبان في العالم الإسلامي بنص القرآن: «هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون» (٩: ٣٣).

ومع ذلك فقد بدأت تقوم اعتباراً من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، بعد انهيار الخلافة الإسلامية وانقسامها إلى دويلات، علاقة مسالمة بين دار الإسلام ودار الحرب. ولم يعد غزو هذه الدار الأخيرة أمراً عاجلاً وإنما أُجّل لزمن المسيح المنتظر. وبذلك أصبحت العلاقات السياسية والتجارية مع الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية يحكمها الاعتراف بانتماء بعض هذه الدول إلى فئة وسيطة هي «دار الصلح». فهذه هي الفكرة التي اعتمدت كأساس قانوني للتعامل السلمي مع الدول غير الإسلامية. كذلك اتخذت إجراءات أخرى لتسهيل الاتصالات مع هذه

الدول. فكان من الممكن أن يمنح رئيس الدولة الإسلامية جوازاً يسمّى «أماناً» لمن يرغب من رعايا الدول غير الإسلامية القدوم إلى «دار الإسلام» (كان هؤلاء يُسمّون المستأمنين). ولقد سهّل ذلك التبادلات الدبلوماسية، بل وسمح لكثير من التجار الأوروبيين وغيرهم بالإقامة في ديار الإسلام.

توسع الإسلام؛ عظمة الخلافة وتدهورها

ذكرنا في الفصل السابق بعض جوانب ازدهار الدولة الإسلامية وتأثيرها على مختلف أجزاء أفريقيا. ونقدّم فيما يلي عرضاً موجزاً لتاريخ الخلافة منذ وفاة الرسول محمد ﷺ حتى نهاية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. ولمّا كان تاريخ الأجزاء الأفريقية من العالم الإسلامي قد عولج بصورة وافية في عدد من فصول هذا المجلّد، فسوف نولي عنايتنا بالأحرى لما حدث في الأقاليم الشرقية. وهذا العرض التاريخي ضروري لا بسبب أهمية العالم الإسلامي باعتباره منارة الثقافة في تلك الفترة فحسب، ولكن أيضاً بل وبالأحرى لأن التحولات التاريخية التي حدثت في بلاد الفرس وشبه الجزيرة العربية وفي البلدان المتاخمة كان لها تأثير مباشر على منطقة المحيط الهندي ومن ثمّ على بعض أجزاء شرق أفريقيا.

لقد بدأ في عهد الخلفاء الراشدين – أبي بكر وعمر وعثمان وعلي[١١] – انتشار العرب المسلمين خارج الجزيرة العربية. وانتصرت القبائل العربية، التي كفّت عن الاقتتال والتناحر بعد أن ألّف بين قلوبها الإيمان، انتصاراً كبيراً في بضع سنوات على دولتي بيزنطة وفارس العظيمتين بقيادة مجموعة من القوّاد العسكريين المكّيين اللامعين. ولم يحتج المسلمون إلى أكثر من عامين ليغزوا سوريا ويضطروا الأمبراطور البيزنطي وجيوشه إلى الجلاء عنها عام ١٥هـ / ٦٣٦م. أما فتح فارس فقد كان أطول مدة. وقد لقي العرب بعض الهزائم أول الأمر، ثم انتصروا انتصارات رائعة. وفتحت معركة القادسية واحتلال عاصمة المدائن عام ١٦هـ / ٦٣٧م أمام العرب كل سهول العراق الخصبة غربي دجلة. وبعد توطيد القاعدتين الجديدتين البصرة والكوفة، انطلقت منهما الجيوش الإسلامية إلى هضاب إيران تلاحق الجيوش الفارسية المندحرة. ثم كانت معركة نهاوند عام ٢١هـ / ٦٤٢م، التي قضت على الدولة الساسانية قضاءً مبرماً. فاحتلّ المسلمون أطرافاً أخرى من إيران وتوغلوا صوب الشرق حتى بلغوا عام ٢٩هـ / ٦٥٠م تخوم الهند وشمال العراق وأرمينيا وجيحون.

وبعد فتح سوريا انطلقت الجيوش الإسلامية إلى مصر التي كانت أرضاً أيسر فتحاً واستولى المسلمون على مصر السفلى وعلى عاصمتها الإسكندرية استيلاءً كاملاً عامي ١٨هـ / ٦٣٩م و ٢١هـ / ٦٤٢م ففقدت بذلك بيزنطة إقليماً من أغنى أقاليمها. ثم اتخذت مصر قاعدة انطلاق جديد للفتوحات الإسلامية المتجة نحو شمال أفريقيا[١٢].

---

(١١) أبو بكر: ١١هـ / ٦٣٢م – ١٣هـ / ٦٣٤م؛ عمر: ١٣هـ / ٦٣٤م – ٢٣هـ / ٦٤٤م؛ عثمان ٢٣هـ / ٦٤٤م – ٣٥هـ / ٦٥٦م؛ علي: ٣٥هـ / ٦٥٦م – ٤٠هـ / ٦٦١م.

(١٢) انظر الفصول السابع والثامن والتاسع من هذا المجلّد.

وكان من أهم أسباب الانتصارات الخاطفة التي حققها المسلمون ما كانت تعانيه دولتا فارس والروم من انهيار مالي وعسكري من أثر حروب طويلة متلاحقة. يضاف إلى ذلك أن البيزنطيين لم يكونوا محبوبين من رعاياهم الأقباط والساميين لأنهم أثقلوهم بالضرائب. وكانوا يضطهدون كنائسهم ويرون أنها خرجت عن الدين المسيحي بقولها إن المسيح ذو طبيعة واحدة. وكان الحال في الدولة الساسانية مماثلاً إلى حد بعيد حيث كان يسكن أقاليم العراق الخصبة مسيحيون ناطقون باللغة الآرامية ومعارضون للفئة الحاكمة الماجوسية. وكانت الدولة الساسانية قبيل انقضاض العرب عليها قد تمزقت وتهلهل بنيانها السياسي والعسكري بسبب حروب المتنافسين على السلطة. وبصفة عامة فإن سكان معظم البلدان المفتوحة لم يقاوموا الفاتحين العرب لأنهم لم يكونوا ليخسروا كثيراً أو ليخسروا على الإطلاق بتغيير الحاكمين. بل لقد لقي المسلمون في كثير من الحالات ترحيباً حاراً.

ولقد توقف توسع الدولة العربية الإسلامية بعض الوقت بسبب الفتنة الكبرى التي نشبت بعد مقتل عثمان بين أنصار علي وأتباع معاوية والتي انتهت بمقتل علي، وتولي الأمويين السلطة عام ٤١هـ/ ٦٦١م. وما أن توطدت لمعاوية دعائم السلطة حتى استؤنفت الفتوحات في اتجاه أفريقيا الشمالية بقيادة عقبة ابن نافع، ونحو الشرق حيث تم احتلال جميع إقليم خراسان (شمال شرقي إيران وأفغانستان) وعُبر نهر جيحون بين عامي ٤٣ و ٥٤هـ/ ٦٦٣ و ٦٧٤م. وفي تلك الفترة وصلت الجيوش العربية مرتين إلى أسوار العاصمة البيزنطية دون أن تستطيع الاستيلاء عليها. وبعد فترة طويلة جرت محاولة ثالثة أحسن إعداداً عام ٩٨هـ/ ٧١٦-٧١٧م فهاجم العرب القسطنطينية بحراً وبراً ولكن دون نجاح. وكان الأتراك العثمانيون هم من آل إليهم في النهاية ضم قلعة المسيحية الشرقية هذه إلى العالم الإسلامي في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي.

وفي عهد الخليفتين عبد الملك (٦٥- ٨٦هـ/ ٦٨٥- ٧٠٥م) والوليد الأول (٨٦- ٩٦هـ/ ٧٠٥- ٧١٥م)، جرت حملة ثانية من الفتوحات في مختلف الجبهات؛ في الغرب أُخضع المغرب كله واحتُلّت أسبانيا؛ وفي الشمال الشرقي احتُلّت آسيا الوسطى وما وراء النهر. وبلغت الجيوش العربية نهر السند (الهندوس) واستولوا على إقليم السند وضموه إلى أراضي الخلافة. وأفضت الحملات إلى ما وراء القوقاز إلى ضم جورجيا وأرمينيا إلى الدولة الإسلامية. ثم أوقف الإفرنج الزحف الإسلامي نحو الغرب، وأوقف الترك الخازار محاولات تقدّمه في شمال القوقاز. وظلّت جبال البرانس والقوقاز حدوداً للأمبراطورية الإسلامية مدة طويلة[١٣].

وهكذا كانت الدولة العربية بعد مائة سنة من وفاة الرسول ﷺ قد ضمّت أراضي واسعة أصبحت صلب دار الإسلام. وفي تلك الفترة كان العرب يتولون الحكم فيها بلا منازع ويشكّلون الطبقة الحاكمة وحدهم. وقضت سياسة بني أمية بالإبقاء على هذا الحال وفرض الضرائب على

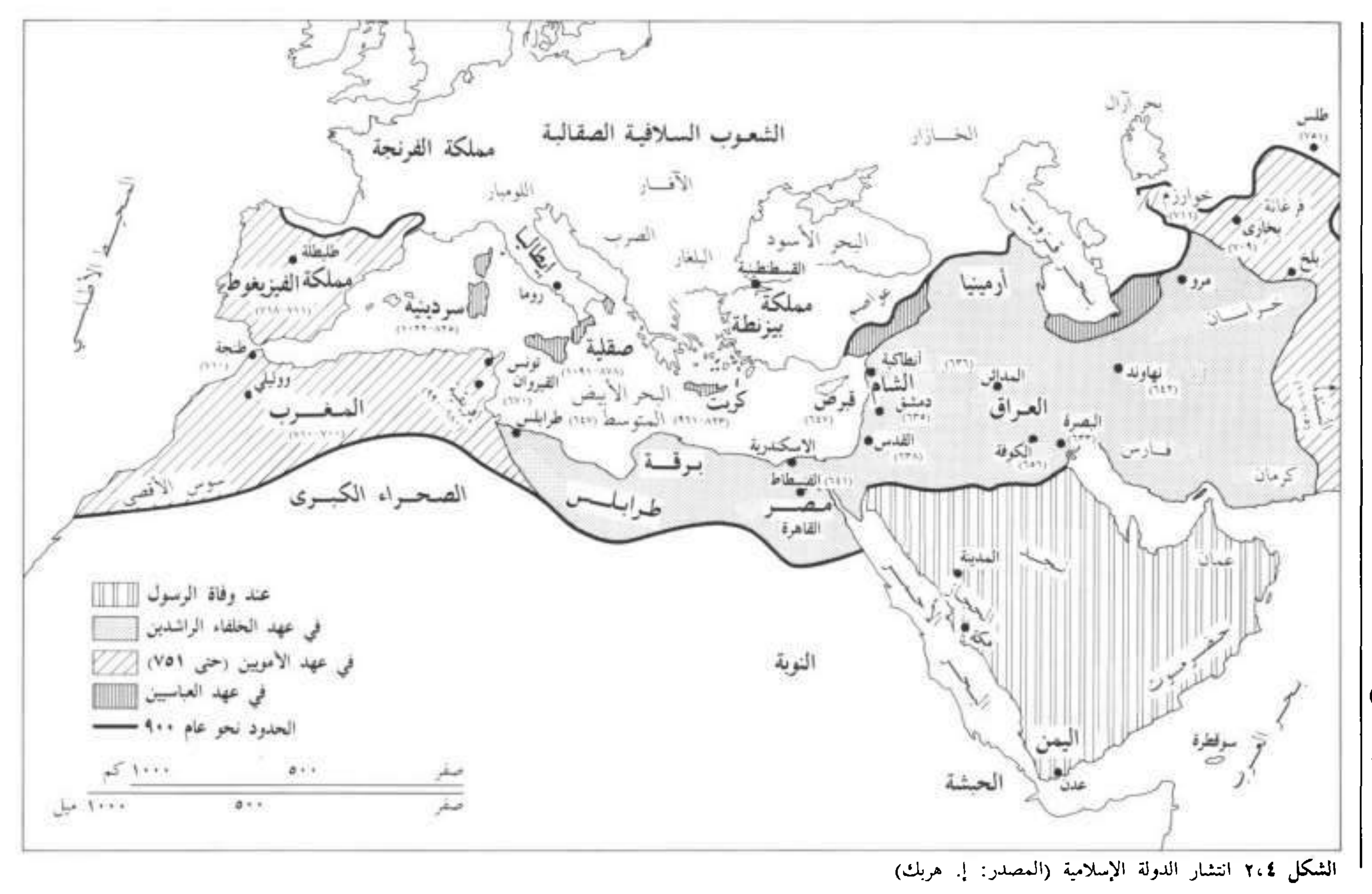
(١٣) يبدو أن شارل مارتل لم يهزم عام ١١٤هـ/ ٧٣٢م جيشاً عربياً بالمعنى الصحيح وإنما فصيلة من الجنود أغارت على بواتييه. وفيما يتعلق بالحملات على الخازار، يمكن للمرء أن يتساءل ما إذا كانت تستهدف الاستيلاء على سهوب روسيا الجنوبية.

غير المسلمين جميعاً وإعفاء العرب المسلمين من دفعها، بل وصرف جرايات لهم من بيت المال. ولذلك لم تكن الطبقة العربية الحاكمة تنظر بعين الرضا إلى دخول سكان الأراضي المغلوبة في الإسلام أفواجاً. بل فرضت على كل مسلم جديد أن يكون مولى لقبيلة عربية وأن يدفع الضرائب رغم إسلامه، كما كان الحال من قبل. وفي مقابل ذلك وُظّف عدد متزايد من أبناء الشعوب المغلوبة كالفرس والأقباط والآراميين في سوريا والعراق في وظائف الإدارة التي ازداد تشابكها. ولم يستطع العرب، الذين لم تهيؤهم بساطة حياتهم البدوية لذلك، مواجهة مشكلات الإدارة الضخمة الناجمة عن مواصلة التوسع. لذلك عمدوا إلى الأخذ بالنظم الإدارية البيزنطية والساسانية التي كانت قائمة بالفعل في الأقاليم، وتركوا للمسلمين الجدد من أبناء تلك البلاد أمر تسييرها. وقد كانت أهم أسباب الأزمة التي أفضت إلى سقوط الأمويين وظهور دولة جديدة، هي دولة بني العباس، تتمثل في التناقضات القائمة نتيجة استئثار أقلية بالسلطان السياسي وبالمزايا الاقتصادية بينما حرمت الأغلبية من ذلك رغم إسلامها. وقد يسّر انتصار العباسيين التأييد الذي حظوا به من جميع الناقمين، ومعظمهم من المسلمين العجم الذين كانوا يطالبون بحقهم في ظل أمة قامت على مبدأ المساواة بين المؤمنين. وقضت الثورة العباسية على «الدولة العربية» – التي تُسمّى دولة بني أمية أحياناً – وفتحت عهد الأمبراطورية الإسلامية التي يتفاضل فيها الناس بالتقوى وليس بالجنسية. وفقد العرب وضعهم المميز الذي اكتسبوه بوصفهم أول من حملوا لواء الإسلام. ولكن اللغة العربية ظلّت لغة الدولة والعلم تستخدمها الشعوب غير العربية استخداماً واسعاً. وكانت سوريا وعاصمتها دمشق، في عهد الأمويين، قلب الدولة؛ ورغم أن الأقاليم الشرقية لم تهمل مطلقاً فإن الدولة كانت بطبيعة الحال أكثر اهتماماً بعالم البحر الأبيض المتوسط، مصر وشمال أفريقيا وأسبانيا.

ولم يكن نقل العاصمة من سوريا إلى العراق، حيث اتخذ العباسيون من بغداد عاصمة لهم عام ١٤٤هـ/ ٧٦٢م، مجرد انتقال جغرافي لمركز ثقل الدولة، بل كان ذلك رمزاً وإيذاناً بعهد جديد. وبدلاً من التركيز على العروبة كما فعل الأمويون، جعل خلفاؤهم العباسيون من الإسلام أساساً لنظام حكمهم وأصبح نشر الدعوة إلى الإسلام من أول مهام إدارة الخلافة.

وخلال القرن الأول من حكم العباسيين استمرت رقعة الخلافة في الاتساع وإن يكن ذلك بقدر أقل من الماضي. فضُمّت أقاليم القزوين، وفي ٢١٢هـ / ٨٢٧– ٨٢٨م شرعت دولة الأغالبة التابعة لهم في غزو صقلّية. ومن الجهة الأخرى كانت دولة بني العباس عند ابتدائها أقل اتساعاً من الدولة الأموية لأن أسبانيا الإسلامية لم تكن جزءًا منها في أي وقت. إذ كان واحد من سلالة الأمويين قد أسّس فيها منذ عام ١٣٨هـ/ ٧٥٦م دولة مستقلة تماماً حكمت أسبانيا مدة قرنين ونصف. وخلال الخمسين سنة الأولى من حكمهم، فقد العباسيون سلطانهم على جميع أقاليم أفريقيا غرب مصر ليسيطر عليها الخوارج والأدارسة. وفي عام ١٨٤هـ/ ٨٠٠م أصبح ابن الأغلب، حاكم إفريقية، مستقلاً تقريباً عن الخلافة وأسّس دولة جديدة[١٤]. إن أسباب التفكك

(١٤) انظر الفصل العاشر من هذا المجلّد.



الشكل ٢.٤ انتشار الدولة الإسلامية (المصدر: إ. هريك)

التدريجي للأمبراطوريات الكبرى القديمة معروفة: وهي أن من المتعذر، بالاعتماد على وسائل الاتصال المتاحة آنذاك، أن تمارس السلطة المركزية مراقبة فعلية على أمبراطورية مترامية الأطراف تتألف من بلاد ذات سكان متفاوتة درجات نموهم الاقتصادي والثقافي، وميل حكام الأقاليم بالتالي إلى الانفصال عن السلطة المركزية. وفي حالة الدولة العباسية زاد من تأثير هذه الأسباب العامة وجود حركات انفصالية لطوائف مختلفة اقترنت في كثير من الأحيان بثورات وانتفاضات ذات صبغة اجتماعية.

ومع ذلك فقد استطاع الخلفاء، بما أُوتوه من دراية وحنكة، أن يملكوا زمام أمور الدولة حتى نهاية النصف الثاني من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. ولكن بعد قيام ثورة الزنج[١٥] أخذت أمارات التفكك المحتوم تظهر ثم استفحلت الأمور مع ظهور دويلات محلية في إيران وآسيا الوسطى وفي شبه الجزيرة العربية وسوريا. وفي القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي سقط قلب الدولة العباسية ذاته، العراق، في أيدي دولة بني بويه الشيعية التي جعلت من خلفاء بني العباس مجرد دمى. وفي الغرب أسس الفاطميون خلافة منافسة وأخذوا في تنفيذ مشروعات كبيرة تهدف إلى الاستيلاء على العالم الإسلامي بأسره. ولم يفلحوا تماماً في ذلك ولكنهم فصلوا سوريا ومصر وشبه الجزيرة العربية عن الدولة العباسية. وفي عام ٣١٧هـ/ ٩٢٩م اتخذ الأمير الأموي الأندلسي عبد الرحمن الثالث لقب «أمير المؤمنين». فوجد بذلك خلال فترة من الزمن ثلاثة خلفاء في الإسلام. وفي منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي حرّر الأتراك السلاجقة السنّيون العباسيين من نير البويهيين ولكنهم لم يعيدوا للخلفاء العباسيين سلطانهم السياسي المفقود.

لقد كان لأتراك آسيا الوسطى منذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي وزنهم في بلاد الشرق الأوسط الإسلامية. فكانت جيوش الدول الإسلامية تتألف بشكل رئيسي من فرسان من الأتراك، وسرعان ما آل إلى القواد الأتراك الأمر في تنصيب الأمراء وعزلهم. على أن العنصر الجديد في غزو السلاجقة هو أن الشعب التركي بأكمله أقدم على غزو الجزء الأكبر من آسيا الغربية لصالحه، وكان ذلك بداية الهيمنة التركية على التاريخ السياسي والعسكري لأجزاء كبيرة من العالم الإسلامي. وأخذ الأتراك لواء الدعوة من أيدي العرب وراحوا ينشرون الإسلام في مختلف الجهات. وكان أسلاف السلاجقة، غزناويو أفغانستان، قد أقدموا على غزو الهند في غرب نهر السند (الهندوس). وحذت حذوهم دول أخرى حتى أن ظهرت أقواهن وهي دولة المغول الكبار في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وأمكنها القول بحق إن معظم أراضي الهند أصبحت خاضعة لدار الإسلام.

وقد أضاف السلاجقة أنفسهم إلى العالم الإسلامي أراضي شاسعة في آسيا الصغرى والشرقية الوسطى التي كانت تشكل الأمبراطورية المسيحية البيزنطية والتي وقفت مدة طويلة عقبة كؤوداً في سبيل المدّ الإسلامي. وخلال القرون التي تلت وقع باقي الأمبراطورية بين أيدي دول تركية

(١٥) انظر الفصلين الأول والسادس والعشرين من هذا المجلّد.

أخرى، وبلغت الحملة الإسلامية الجديدة التي شنّها الأتراك أوجها باستيلاء السلطان محمد الفاتح الثاني على القسطنطينية عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م.

وفي القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي وقع العالم الإسلامي بجملته، باستثناء المغرب والأندلس، تحت سيطرة أسر حاكمة تركية أو تركية مغولية أعطت الإسلام عنفواناً جديداً. وقد رأى المؤرخ الكبير ابن خلدون في غلبة الأتراك شبه الشاملة آية من آيات رعاية الله للمسلمين. وقد اقتضت حكمته تعالى، في عهد كان يمرّ فيه العالم الإسلامي بأزمة أضعفته وحرمته من وسائل الدفاع، أن يتخذ من الأتراك رجالاً يبعثون في الإسلام المستضعف حياة جديدة ويعيدون للمسلمين وحدتهم[١٦].

وعلى صعيد الفكر الديني، كان العهد العباسي هو فترة نشوء فروع جديدة من العلوم الدينية ولا سيّما الفقه وعلم الكلام. ولم ينشأ هذان العلمان في هدوء ووئام، وإنما تشكلا من خلال المساجلات الشديدة التي كانت داخل الأمة الإسلامية ذاتها ومع خصومها ولا سيّما النصارى والزنادقة.

ويحظى «المعتزلة» بمكانة خاصة في نشأة الفكر الإسلامي وتطوره. والمعتزلة مفكرون إسلاميون تأثروا بالفلسفة اليونانية، وحاولوا وضع موارد العقل في خدمة الإسلام وأن يأخذوا، لذلك، هذه الأسلحة من أيدي خصومهم ليردّوها إلى نحورهم. ويُوصَف المعتزلة أحياناً في النصوص الأوروبية بأنهم «مفكرون متحررون» أو بأنهم ليبراليون، وتلك صفات غير صحيحة. والمعتزلة لم تكن طائفة، وكانت تضمّ بين أتباعها سنّيين وشيعيين على السواء، وكانوا يحاولون عرض عقائد الإسلام بشكل مقبول لا للمؤمنين فحسب، وإنما لمن يأخذون بالنهج العقلاني أيضاً. وكانوا يسعون كذلك إلى عرض المعتقدات الدينية بشكل منهجي. وكانت أهم الموضوعات التي يتناولها المعتزلة تتصل بذات الله وبطبيعة القرآن والعلاقة بين العبد وربه. وكانوا يؤكّدون على وحدة الله ووحدانيته ونفي التشبيه. وفيما يتعلّق بالقرآن كانوا ينكرون قدمه ويقولون إنه مخلوق. كذلك كان لهم اعتقاد خاص فيما يتعلق بالعدل الإلهي. وكانوا يجدون إشكالاً في التوفيق بين الإيمان بالقدر والإيمان بالعدل الإلهي ويرون أن الإنسان لا يمكن أن يُعاقَب على أفعال قضى الله عليه بارتكابها. وكانوا يرون أن الله لا يحب الشر ولا يمكن أن يقضي به وأن الإنسان بالتالي هو الذي يخلق الشر. وقد أصبح مذهب الاعتزال مدة من الوقت خلال النصف الأول من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي المذهب الرسمي للدولة العباسية. وخلال تلك الفترة حاول المعتزلة بتزمتٍ شديد حمل العامة على اعتناق أفكارهم، إلاّ أن نجمهم الذي سطع فترة وجيزة سرعان ما أفل وجاء عهد اضطهادهم والقضاء عليهم. ومع ذلك فقد كان للمعتزلة، رغم رفض آرائهم الأساسية، دور كبير في تطوير عقائد السنّة. فالمعتزلة، بحملها أهل السنّة على إعادة النظر في بعض القضايا الأساسية، مسؤولة مباشرة عن الصياغة النهائية لعقائد أهل السنّة ممثلة في تعاليم كبار علماء الكلام أمثال الأشعري (المتوفي عام ٣٢٤هـ/ ٩٣٥م) والباقلاني (المتوفي عام ٤٠٣هـ/ ١٠١٣م).

(١٦) ابن خلدون، ١٨٦٧، الجزء الخامس، ص ٣٧١.

وكان هؤلاء العلماء السنّيون يعيشون ويعملون في عهد لم تكن فيه آفاق الإسلام السنّي ولا الخلافة العباسية مشرقة على الإطلاق. فكان الفاطميون يحكمون نصف العالم الإسلامي ويهددون باقيه تهديداً عقائدياً وسياسياً. وكان التشيّع قد انتشر داخل الأمبراطورية العباسية نفسها حيث كان خلفاؤها تحت وصاية بني بويه، وكان بعض الملوك الصغار الشيعيين ونسلهم يحكمون بعض أطراف شبه الجزيرة العربية وسوريا وشمال إيران.

لم يُعِد ظهور السلاجقة للإسلام وحدة أراضيه فحسب، وإنما صاحبه انبعاث ديني سنّي كبير. والذي يجدر استرعاء النظر إليه هو أن هذا التجدد السنّي ومناهضة الفرق ظهرا في وقت واحد تقريباً؛ في الشرق مع السلاجقة وفي الغرب مع المرابطين. وفي كلتا الحالتين كان المدافعون عن عقيدة أهل السنّة هم شعوب بدوية من أطراف العالم الإسلامي حديثة العهد بالإسلام. وقد تجلّى حماس الأتراك والبربر الديني وانتصاراتهم العسكرية في استئناف القتال على الحدود مع المسيحيين، في الأناضول وفي أسبانيا.

الخاتمة

شهدت نهاية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي في العالم الإسلامي تغيّرات مثقلة بالعواقب في كثير من المجالات. فعلى الصعيد السياسي اتفقت نهاية القرن مع استحكام غلبة الأتراك على المناطق الشرقية وغلبة البربر على المغرب. أما الفاطميون الذين بلغت قوتهم أوجها في منتصف القرن، فقد خسروا بانتهائه أقاليمهم المغربية لصالح بني زيري وبني هلال، كما خسروا سوريا وفلسطين. ولكنهم احتفظوا بالسلطة في مصر وفي منطقة البحر الأحمر. وكان لحملة السلاجقة على البيزنطيين في آسيا الصغرى رد فعل في أوروبا الغربية تجلّى في الحرب الصليبية الأولى. وإذا كان الإفرنج الصليبيون لم يستولوا على كثير من أراضي المسلمين، إلّا أن دخول المسيحيين في الأرض المقدسة وشواطئ البحر الأبيض المتوسط المطل على آسيا أدخل عاملاً جديداً في الشرق الأدنى. وقد احتاج المسلمون إلى ما يقرب من قرن لإجلاء النصارى عن القدس وإلى قرن آخر لتصفية آخر بقايا الدول المسيحية.

وفي أسبانيا الإسلامية هدد احتلال طليطلة عام ٤٧٨هـ/١٠٨٥م والحملة المسيحية التي أعقبته على «ملوك الطوائف» وجود الإسلام في الجزيرة الإيبيرية لأول مرة. وقد استُبعد الخطر مؤقتاً بفضل تدخل المرابطين البربر. وفي المنطقة الوسطى من البحر الأبيض المتوسط فقد المسلمون صقلّية نهائياً.

ولم تكن التغيرات التي حدثت في الاقتصاد والتجارة أقل أهمية، فمع ظهور السلاجقة أصبح نظام «الإقطاع» السمة المميزة للحياة الاقتصادية وللبنى الاجتماعية والسياسية في كثير من أجزاء العالم الإسلامي. ومهما تكن التفسيرات والتأويلات المعطاة لهذا النظام، فإن من الواضح أنه اعتُمد في بناء نظام للإنتاج يناظر في تصنيفه نظام الإقطاع الأوروبي. ومع أن هذا النظام تأخر ظهوره بشكل واضح في المغرب ومصر، فإنه أصبح عالمياً وأصبح السمة الغالبة للاقتصاد حتى القرن الثاني عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

كذلك شهد القرنان الهجريان الرابع والخامس / العاشر والحادي عشر الميلاديان تحوّل منافذ تجارة المحيط الهندي تدريجياً من الخليج العربي / الفارسي إلى البحر الأحمر، أي نحو منطقة النفوذ الفاطمي. وكانت مصر أول من استفاد من هذا التحول وأصبحت لمدة طويلة أهم مركز للنقل التجاري بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. وفي الفترة نفسها كانت الجمهوريات التجارية الإيطالية تحتكر الجزء الأوروبي من التجارة العابرة كما أنها أصبحت سيدة الطرق البحرية في الجانب الشرقي للبحر الأبيض المتوسط الذي اختفت منه التجارة البحرية الإسلامية اختفاءً تامًّا تقريباً.

لقد سبق أن أشرنا إلى انتصار مذهب أهل السنّة في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. وعلى الرغم من أن المذهب الشيعي فقد كثيراً من تأثيره جغرافياً ودينياً، فإنه بقي في كثير من مناطق العالم الإسلامي؛ إلاّ أن ذهاب ريح الفاطميين بمر الزمان أفقد المذهب الشيعي ركائزه القوية، وكان عليه أن ينتظر طويلاً حتى جاءت الدولة الصفوية في فارس التي أعانته على استرجاع مكانته حين اتخذت منه مذهب الدولة.

وقد أسهم كثيراً في انتصار مذهب أهل السنّة في ذلك العهد عاملان، أولها هو إنشاء المدارس – وهي مؤسسات للتعليم الديني العالي – لإعداد العلماء. ومن البديهي أنه كانت توجد بعض مدارس من هذا النوع في الشرق قبل ظهور السلاجقة، ولكن من المعترف به عامة أن هذه الدولة هي التي قامت، بإيعاز وزيرها نظام الملك المتوفى عام ٤٨٥هـ / ١٠٩٢م، بنشر هذه المدارس في معظم البلاد الإسلامية حتى أصبحت معاهد للعلوم الشرعية يعترف بها الجميع. وقد أُسست هذه المدارس لمواجهة المؤسسات المماثلة التي أنشأها الفاطميون في مصر ولتشديد مناهضة الدعوة الإسماعيلية. وقد سُميت «المدرسة» بحق قلعة السنّية القويمة. أما العامل الثاني الحاسم فهو الاعتراف بالتصوّف وإدماجه في الإسلام وتعدّد الطرق الصوفية التي انتسب إليها العلماء واستطاعوا بذلك توجيه قادتها ومريديها في طريق السنّة الصحيحة. كذلك كان التصوّف السنّي الذي تأخذ به الطرق الصوفية المعترف بها يركّز على الكمال الخلقي ويدعو إلى جهاد النفس (الجهاد الأكبر) باعتباره الركن الأساسي للقيم الاجتماعية الإسلامية ويؤكد بصفة خاصة على قيم الإحسان والإيثار.

الفصل الثالث

مراحل تطور الإسلام وانتشاره في أفريقيا

محمد الفاسي وإيفان هربك

مقدمة عامة

يندرج الإسلام – وكذلك البوذية والمسيحية – في فئة الأديان التبشيرية، أي الأديان التي يُعتبر فيها نشر الحقيقة وهداية «غير المؤمنين» واجباً يضطلع به مؤسس الدين ومن ثم المجتمع كله. ويسمّي المسلمون عملية الهداية هذه الدعوة، وهي كلمة تعني في هذه الحالة الدعوة إلى اعتناق الدين الإسلامي.

وقد نص العديد من السور القرآنية على واجب دعوة غير المسلمين إلى اعتناق الإسلام، ومن ذلك مثلاً: «أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن...» (سورة النحل، الآية ١٢)، أو «... وقل للذين أُوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولّوا فإنما عليك البلاغ...» (سورة آل عمران، الآية ١٩). وترد مثل هذه المواعظ في سور عديدة أخرى.

لقد أصبح الإسلام في عهد محمد ديناً للعرب، وكان على الخلفاء الأولين أن ينشروا هذا الدين الجديد خارج حدود شبه الجزيرة العربية. وهناك واجه المسلمون وضعاً مختلفاً، فبينما كان أغلب العرب مشركين قبل دخولهم في الإسلام، كان سكان البلدان المجاورة مسيحيين ويهوداً وزرادشتيين ويُعتبرون من وجهة نظر الإسلام من أهل الكتاب، أي أصحاب كتب مُنزلة، ومن ثم فهم يعتنقون أدياناً توحيدية سماوية، وإن كانت غير كاملة. ولم يكن المسلمون ملزمين بإدخال هذه الشعوب في الإسلام أو القضاء عليها، وذلك نظراً لأن الإسلام ينهى، من الناحية الايديولوجية، عن إرغام الناس على اعتناقه. وهو يرى أن الدعوة إليه تتمثل في وجود الإيمان المطلق الذي يتجسد في طريقة عيش المجتمع الإسلامي. ومما لا شك فيه أن العرب لم يحاولوا في

فتوحاتهم الكبرى إكراه أهل الكتاب على الدخول في الإسلام.

وعلى الرغم من أن العديد من العلماء أثبتوا بشكل واضح أن صورة المحارب العربي المسلم الذي يشهر سيفاً في يد ويحمل القرآن في اليد الأخرى ليست إلاّ ضرباً من الأساطير، فإن هذه الصورة ما زالت ترد في المؤلفات الشعبية عن الإسلام ويصدقها الناس بشكل عام في الأقطار غير الإسلامية. وقد جاء هذا الفهم الخاطئ نتيجة للاعتقاد بأن الحروب التي شُنّت لتوسيع نطاق سيطرة المسلمين لتشمل البلاد غير الإسلامية كانت تستهدف أيضاً إدخال سكان تلك البلاد في الإسلام[1]. والواقع أن الفكر السياسي في الإسلام يفرض الإبقاء على السلطة السياسية في أيدي المسلمين غير أنه لا يفرض الدخول في الإسلام على كافة رعايا الدولة الإسلامية. ولم تكن الفتوحات التي تمّت في القرن الأول الهجري تستهدف إدخال الناس في الإسلام بقدر ما كانت ترمي إلى توسيع رقعة دار الإسلام. وقد اهتمّ المسلمون بضم الناس من غير المسلمين إلى حظيرة الدولة الإسلامية، وهو ما كانوا يرون فيه تحقيقاً للمصير الذي اختاره الله للبشر، أكثر من اهتمامهم بإدخال أولئك الناس في الإسلام[2]. وكان إدخال الناس في الإسلام أمراً مرغوباً فيه من الوجهة الدينية، ولكن ليس بالضرورة من الوجهة الحكومية.

وفي الواقع، كان أهل الكتاب يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال الذاتي فيما يخص كافة شؤونهم الدينية شريطة أن يؤدّوا الجزية. وكان المسلمون معفيين من تأدية هذه الضريبة، وكان المحاربون العرب المسلمون وأسرهم يتقاضون جرايات من الديوان ويتمتعون أيضاً بمكانة اجتماعية ممتازة. وكان الانتماء إلى دين المنتصرين ينطوي على منافع ومزايا واضحة لم تكن لتغيب عن أنظار الشعوب المغلوبة، وذلك مما جعل العديد من هؤلاء الناس يدخلون في الإسلام. وفي عهد الأمويين تزايد دخول الناس في الإسلام إلى حد كبير ونجم عن هذا التزايد نقص خطير في ريع الضرائب في العديد من الأقاليم، مما أدّى إلى اعتماد سياسة رسمية تحول دون دخول المزيد من الناس في الإسلام، وذلك بإلزام المسلمين الجدد بمواصلة تأدية الخراج والجزية. ولم يتوقف تطبيق هذه السياسة لفترة قصيرة إلاّ في عهد الخليفة الورع عمر بن عبد العزيز (٩٩هـ/ ٧١٧م – ١٠١هـ/ ٧٢٠م) الذي يُنسب إليه القول المشهور «إن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً»[3]، ولكن عاد تطبيق هذه السياسة فيما بعد متخذاً شكل تمييز ضد المسلمين الجدد. واستمر هذا الوضع إلى أن كان عهد العباسيين الذي تمّ فيه دمج المسلمين الجدد كأعضاء لهم كامل الحقوق في المجتمع الإسلامي وفقد العرب مكانتهم الممتازة كطبقة حاكمة.

ولم يكتمل دخول معظم سكان منطقة الشرق الأدنى في الإسلام إلاّ في القرنين الثاني والثالث للهجرة / الثامن والتاسع للميلاد، ومن ثم فقد انقضت فترة طويلة بين الفتح العسكري لهذه المنطقة ودخول سكانها في الإسلام. ويرجع دخول هؤلاء الناس في الإسلام لأسباب متعددة، فمنهم من

---

(١) ت.و. أرنولد (T.W. Arnold)، ١٩١٣، ص ٥.

(٢) إي. غولدزيهر (I. Goldziher)، ١٩٢٥، ص ٢٧.

(٣) ابن سعد، ١٩٠٤–١٩٤٠، المجلّد الخامس، ص ٢٨٣.

استهوته تعاليم الإسلام ببساطتها واستقامتها، ومنهم من أراد التخلص من دفع الخراج والجزية، ومنهم من أراد الانتماء إلى الطبقة الحاكمة والمشاركة مشاركة كاملة في الثقافة الإسلامية الناشئة.

غير أنه تبق هناك حقيقة ثابتة، وهي أن الفتح العربي أدّى – لا بصورة فورية بل على المدى البعيد – إلى دخول غالبية سكان منطقتي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الإسلام. كما أدّى الحكم العربي الإسلامي إلى تهيئة ظروف سياسية ودينية واجتماعية وثقافية شجّعت على دخول الناس في دين الفئة الحاكمة دون أن يقتضي الأمر التجاء هذه الفئة إلى القوة.

الجزء الأول

انتشار الإسلام في شمال أفريقيا

محمد الفاسي

مصر

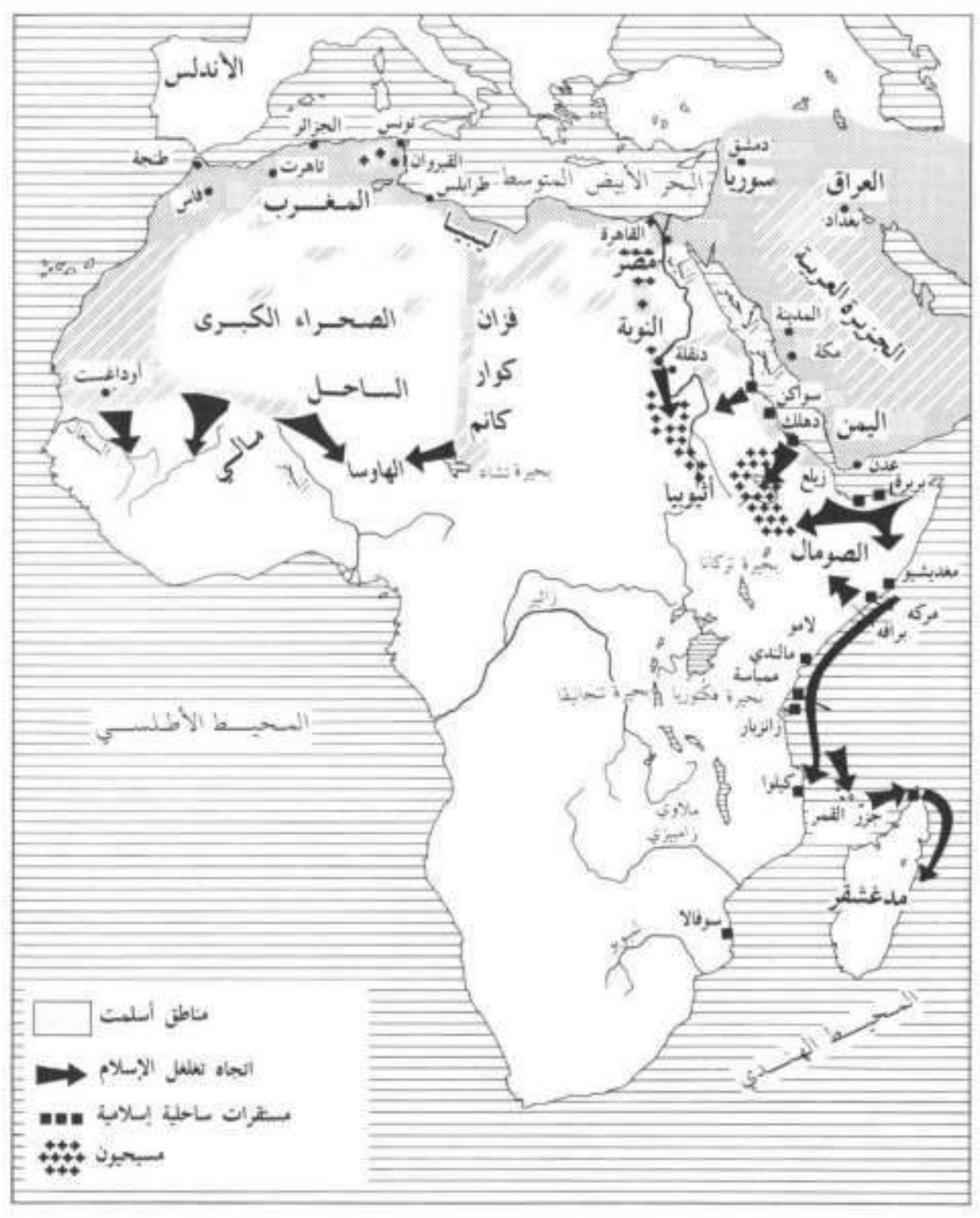
إن أول بلد فتحه العرب في أفريقيا هو مصر التي كانت آنذاك إقليماً بيزنطياً. وقد تمّ هذا الفتح في وقت قصير نظراً لقلة عدد الحاميات العسكرية البيزنطية التي كانت موجودة في مصر، ولأن أهلها الأقباط لم يقاوموا الفاتحين العرب بل رحّبوا بهم ورأوا في مجيئهم تحريراً للأقباط من النير البيزنطي[٤]. وقد كان الأقباط يعانون من وطأة الضرائب ومن أشكال الاستغلال الأخرى فضلاً عن الاضطهاد المسلّط عليهم من الكنيسة البيزنطية الأرثوذكسية الرسمية باعتبارهم من معتنقي مذهب الطبيعة الواحدة. وقد تفاقم هذا الظلم قبيل الفتح العربي من خلال المحاولات الرامية إلى منع الأقباط من ممارسة طريقتهم الخاصة في العبادة ومن خلال الاضطهاد المتواصل الذي تعرّض له رجال الدين الأقباط.

ويمكن القول إن هذا الصراع بين الكنيستين المسيحيتين في مصر قد سهّل إلى حد ما اعتناق بعض المصريين للإسلام في مرحلة مبكرة. ولا بد أن السواد الأعظم من المسيحيين كانوا عاجزين عن فهم تلك المجادلات اللاهوتية التي لا نهاية لها والتي تميّزت بشدة إبهامها وطابعها الميتافيزيقي، وأنهم كانوا بدون شك يشعرون بالسأم والحيرة إزاء عبثيتها. ولذلك تحوّل العديد من الأقباط إلى دين آخر يعرض عليهم الإيمان بإله واحد وبرسوله، وذلك مما يفسّر الانتشار السريع للإسلام في بداية الفتح العربي[٥]. ولئن عانى الأقباط من حين لآخر في العهود اللاحقة من اضطهاد بعض الولاة المتعصبين، مما اضطر العديد منهم إلى التخلي عن دينهم، فإن تلك الحالات كانت حالات استثنائية وليس قاعدة عامة. ومن مفارقات الأمور أن الرعايا غير المسلمين كانوا في

---

(٤) انظر الفصل السابع من هذا المجلّد.

(٥) وحتى قبل اكتمال الفتح كان الآلاف من الأقباط قد اعتنقوا الإسلام، وبعد ذلك كان العديد منهم يدخلون في الإسلام كل عام. جان دي نيكيو (Jean de Nikiou)، ١٨٨٣، ص ٥٦٠؛ ساويرس بن المقفع، ١٩٠٤، ص ١٧٢–١٧٣.



الشكل ٣،١- المناطق التي أُدخلت في الإسلام في حوالى عام ٥٠٠ هـ/١١٠٠ م
(المصدر: إ. هربك)

عهد الفاطميين الأيوبيين – وهما سلالتان تعتبران حاملتين للواء الإسلام – يتمتعون بحرية دينية قلما شوهدت في العهود السابقة أو اللاحقة. وكان من نتيجة هذا التسامح الذي جمع بين المسلمين والمسيحيين أن اختفت اللغة القبطية تدريجياً من الحياة اليومية وحلّت محلها اللغة العربية. وفي القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي لم يكن يتقن اللغة القبطية إلاّ الفئة المتعلمة من رجال الدين، بل أصبح من الضروري ترجمة كتب الطقوس الدينية إلى العربية كي يفهمها أفراد الفئة الدنيا من رجال الدين وكذلك عامة الناس من المسيحيين. وقد شغل الأقباط وظائف كثيرة في جهاز الدولة والتزموا جباية الضرائب واضطلعوا بالمهام المالية والإدارية، غير أنهم لم ينفردوا بهذه الأمور بل شاركهم فيها العديد من المسيحيين الآخرين (الأرمن) واليهود[٦].

وتعزّز أيضاً انتشار الإسلام واللغة العربية في مصر عن طريق التدفق المستمر للبدو العرب القادمين من شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب والذين استقروا في مصر للعمل بالزراعة واختلطوا مع أهلها الأقباط فزاد بذلك عدد الناطقين بالعربية وعدد المسلمين. وثمة عامل آخر من العوامل التي دفعت الناس إلى اعتناق الإسلام ألا وهو تفاقم الفساد والانحلال لدى رجال الدين الأقباط ابتداء من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي مما أدّى بهم إلى إهمال الاحتياجات الروحية والأخلاقية للناس. وفي القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي تحوّلت أسقفيات بأكملها إلى الإسلام لافتقارها إلى القساوسة، وذلك لأن الصراع بين المرشحين المتنافسين على منصب بطريك الاسكندرية استغرق وقتاً طويلاً لم يعيّن خلاله أي قساوسة جدد[٧].

وهكذا كان انتشار الإسلام في مصر عملية معقّدة إلى حد ما تمت تحت تأثير عوامل شتى: الايمان الديني الصادق، والمنافع الضريبية والاجتماعية، والاضطهاد، وانحطاط الكنيسة القبطية، وتدفق المسلمين من الخارج. ونجم عن ذلك كله أن أصبحت مصر في عهد المماليك تضم أغلبية مسلمة وأقليتين قبطية ويهودية.

بلاد المغرب

كانت الأوضاع الدينية في شمال أفريقيا غربي مصر في عهد المد الإسلامي أكثر تعقيداً مما كان عليه الحال في مصر. وكان سكان المدن والسهول الساحلية الذين اصطبغوا بالصبغة الرومانية يدينون بالمسيحية منذ عهد بعيد بينما بقي معظم البربر في المناطق الداخلية على دينهم التقليدي، وذلك على الرغم من أن بعض سكان الجبال اعتنقوا الدين اليهودي. ومنذ العهدين الروماني والبيزنطي كان التشيّع الطائفي سائداً بين البربر الذين اعتنقوا المسيحية، وقد ثار الدوناتيون والسيركومسيليون – وهما طائفتان تقولان بالمساواة بين البشر وببساطة العقيدة – عدة مرات على السلطات الكنسية وامتنعوا عن دفع الضرائب فعبّروا بذلك عمّا يتميز به البربر من حب للاستقلال وكره لسلطة

(٦) انظر سي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٨٣، ص ٨٧ وما يليها؛ ج. فايت (G. Wiet)، ١٩٣٢، ص ١٩٩.

(٧) أورد ج.م. وانسليبن (J.M. Wansleben)، ١٦٧٧، وإي. رُنودو (E. Renaudot)، ١٧١٣، وصفاً تفصيلياً لهذا الانحطاط.

الدولة[٨]. ويجري الحديث بالتفصيل عن القصة المثيرة للفتح العربي وعن المقاومة الشرسة التي أبداها البربر في مكان لاحق من هذا المجلد، ومن ثم فلا حاجة للحديث عن هذا الأمر الآن[٩]. وسنكتفي في هذا الفصل بالحديث عن انتشار الإسلام في بلاد المغرب.

إن المعلومات المتوافرة لدينا عن انتشار الإسلام في هذه المنطقة قليلة نسبياً، كما أن المعلومات التي أوردتها الروايات العربية فيما بعد عن الفترة الأولى من هذا الانتشار للإسلام جاءت محرّفة تحت تأثير أسطورة عقبة، وهي الأسطورة التي حوّلت ذلك القائد العسكري العظيم إلى داعية مسالم. غير أن مما لا شكل فيه أن عقبة بن نافع، عندما أسس مدينة القيروان عام ٥٠هـ/ ٦٧٠م، فإنه لم ينشئ بذلك قاعدة عسكرية فقط بل أيضاً مركزاً هاماً من مراكز إشعاع الإسلام ونشره. وحتى في إفريقية، أي تونس حالياً، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الخلافة منذ القرن الأول الهجري والتي كانت السيادة العربية فيها أكثر استقراراً منها في بقية بلاد المغرب، فإن عملية نشر الإسلام بين السكان كانت بطيئة نسبياً. ففي العديد من المناطق، ولا سيما منطقة الساحل والمناطق الجنوبية ومنطقة المزاب، ظلّ المسيحيون الذين اصطبغوا بالصبغة الرومانية يشكلون غالبية السكان على مدى قرنين بعد الفتح العربي. وخلال القرون اللاحقة ظلّت بعض المناطق النائية، بل وبعض المدن مثل قرطاج وتونس، تضم جيوباً صغيرة من المسيحيين، وذلك في المزاب في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، وفي قفصة في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، وفي بعض قرى نفزاوة في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي[١٠]. وفي مدينة توزُر ظلّت الجماعة القديمة من السكان المسيحيين موجودة حتى القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي[١١]. وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي كانت هناك سبع وأربعون أسقفية في مجمل بلاد المغرب، وكان السلاطين الحفصيون في مدينة تونس في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي يختارون حرسهم الخاص من أفراد الجماعة الصغيرة من أبناء البلاد المسيحيين، الذين كانوا يتميزون تماماً عن التجار المسيحيين الأجانب[١٢]. غير أن اهتمام الملاحظين في القرون اللاحقة بتلك البقايا المسيحية يُعتبر دليلاً على أن أولئك المسيحيين كانوا بالفعل في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي يعيشون في وسط أغلبية مسلمة. كما أن بعض الوثائق البابوية من ذلك القرن تعرب عن الأسف لقلة الأساقفة، ومن ثم تشهد أيضاً على اضمحلال المسيحية في شمال أفريقيا في ذلك العهد[١٣]. وإن استمرار هذه

(٨) فيما يخص الأوضاع في العهدين الروماني والبيزنطي انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الثاني، الفصل التاسع عشر، اليونسكو.

(٩) انظر الفصل التاسع من هذا المجلّد.

(١٠) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٥١–١٩٥٢، ص ٤٢٤ وما يليها. انظر أيضاً ع. محجوبي، ١٩٦٦.

(١١) هـ.ر. إدريس (H.R. Idris)، ١٩٦٢، الجزء الثاني، ص ٧٦١.

(١٢) ليو أفريكانوس (أو جان ليون الأفريقي) (Leo Africanus)، ١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ٦٧.

(١٣) ت.و. أرنولد (T.W. Arnold)، ١٩١٣، ص ١٢٦–١٢٧.



الشكل ٣،٢ – تفاصيل من زخرف المنبر المصنوع من خشب الأرز المنقوش في جامع القيروان

الجماعات المسيحية من أهل البلاد في البقاء كل تلك الفترة الطويلة يدحض بقوة النظرية القائلة بوجود إكراه على اعتناق الإسلام، ذلك أنه في تلك المنطقة، كما في غيرها، كان الانتقال التدريجي من دين إلى دين ناجماً عن ظروف اجتماعية عامة. ومما لا شك فيه أن الدعوة إلى الدين التي قام بها علماء الدين المسلمون والأتقياء القادمون من القيروان ومن المراكز الإسلامية الأخرى قد ساعدت على دخول الناس في الإسلام. وكما هو الشأن في المناطق الأخرى من العالم الإسلامي، فإن انتشار الإسلام بين سكان المدن كان أسرع منه في الأرياف.

وعلى الرغم من أنه لا تتوافر لدينا معلومات كافية تمكّننا من أن نحدد بدقة سبب وكيفية اعتناق قبائل البربر للإسلام (وقد كان هناك عشرات من هذه القبائل)، فإنه يمكننا على الأقل أن نحدد بعض الاتجاهات العامة التي ميّزت المراحل المتعاقبة لهذه العملية. في المرحلة الأولى، تمّ إخضاع العديد من قبائل البربر وأُدخلت في الإسلام بعد أن قاومت الجيوش العربية مقاومة شرسة. واكتسى اعتناق الإسلام في تلك الظروف طابعاً رسمياً إلى حد كبير، وربما اقتصر على زعماء العشائر وشيوخها الذين اعترفوا على هذا النحو بسلطة السادة الجدد. وحالما كانت الجيوش العربية تنسحب أو تُطرد – وهو ما حدث مرات عديدة في القرن الأول الهجري / السابع الميلادي – فإن البربر كانوا يعودون إلى معتقداتهم الأصلية معتبرين أنفسهم في حل من كل ولاء سياسي أو ديني. وقد حمل هذا الأمر ابن خلدون على إبداء ملاحظته الشهيرة من أن البربر ارتدّوا عن دينهم قرابة اثنتي عشرة مرة خلال السنوات السبعين الأولى من اتصالهم بالإسلام[١٤]. وفي سنة ٨٤هـ / ٧٠٣م، وعندما كان آخر تمرّد للبربر بقيادة الكاهنة على وشك أن يُسحق، أرسلت هذه المرأة الباسلة أبناءها إلى معسكر المسلمين وأمرتهم باعتناق الإسلام ومناصرة العرب. وإن من الصعب معرفة ما إذا كان قرارها هذا ناجماً عن قناعتها بعدم جدوى الاستمرار في المقاومة أو عن رغبتها في الإبقاء على زعامة بربر جراوة في سلالتها، أو عن كلا الأمرين معاً.

وعندما أدرك العرب في نهاية الأمر أنهم لن يستطيعوا إخضاع البربر بالقوة[١٥] عمدوا إلى تغيير نهجهم؛ وهكذا أخذ الوالي الشهير موسى بن نصير يختار الشبان ذوي الأصل النبيل من بين الأسرى فيطلق سراحهم على أن يعتنقوا الإسلام، ثم يعيّنهم في مناصب عالية في الجيش[١٦]. ولم تلبث هذه السياسة أن أعطت ثمارها، إذ حذا الكثير من المحاربين البربر حذو زعمائهم والتحقوا بالجيوش العربية. ومما ساعد العرب في جهودهم الرامية إلى إدخال البربر في الإسلام نجاحهم في غزو أسبانيا الذي ترتّب عليه مباشرة تقريباً أن انضمت إلى صفوفهم أعداد كبيرة من البربر المتحمسين للمشاركة في الغزو والحصول على نصيبهم من الغنيمة. وكانت أغلبية الجيش الإسلامي في أسبانيا من البربر الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً، وكان قائده الأعلى، طارق، من البربر أيضاً. وهكذا فلم يمض وقت طويل على سحق آخر حركة كبيرة قام بها البربر لمقاومة

---

(١٤) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٢١.

(١٥) صاح الوالي العربي حسان بن النعمان قائلاً: «إن إخضاع أفريقيا أمر مستحيل».

(١٦) المقري، ١٨٤٠–١٨٤٣، الجزء الأول، ص ٦٥.

العرب والإسلام حتى التحق آلاف منهم بجيوش أعداء الأمس واعتنقوا دينهم. غير أن هذا الاعتناق للإسلام لم يشمل سوى أقلية من السكان، إذ إن أجزاء كبيرة من الجزائر والمغرب، بحدودهما الحالية، ظلت خارج نطاق السيطرة الفعلية للعرب، كما أن الإسلام لم يتغلغل في المناطق الجبلية إلّا بعد فترة طويلة.

بيد أنه يمكن القول إن الإسلام حقق في العهود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن الثامن الميلادي انتشاراً هاماً بين سكان المدن والأرياف وحتى قبائل الرُّحّل، إلى حد ما، في السهول والمناطق الساحلية. وفي تلك الفترة بالذات بدأ يتبلور الموقف المميز للبربر إزاء العرب والإسلام: فلئن كان البربر على استعداد لاعتناق الإسلام، وحتى قبول الثقافة العربية، وهو ما أقدموا عليه بالفعل بأعداد ضخمة، فإنهم كانوا يرفضون الخضوع السياسي لبيروقراطية أجنبية تمثّل عاهلاً بعيداً وتنطوي على التمييز ضد المسلمين الجدد، إذ هي تفرض عليهم ضرائب باهظة كما لو كانوا كفّاراً. يضاف إلى ذلك شعور بالظلم انتاب المحاربين البربر في أسبانيا الذين أُعطيت لهم أراضٍ أقل خصباً على الرغم من أن مشاركتهم في الفتح كانت مساوية على الأقل لمشاركة العرب فيه.

وهكذا فقد مُهّد السبيل للمرحلة التالية التي اتخذت فيها مكافحة البربر للسيطرة الأجنبية شكلاً ايديولوجياً في الإطار الإسلامي. وللتعبير عن اعتراضهم على الاضطهاد المسلط عليهم من العرب السنّيين، أخذوا يتحولون إلى تعاليم الخوارج الذين يمثّلون أقدم طائفة سياسية دينية في الإسلام.

لقد كانت التعاليم السياسية والدينية للخوارج قائمة على الديمقراطية والتزمّت والأصولية، وفي هذه الأمور جميعاً كان معتنقو تلك التعاليم على طرفي نقيض مع الخلافة السنّية المطلقة. وتتجلى مبادئ المساواة عند الخوارج في طريقة اختيار الإمام: فهم يرون أنه ينبغي تعيين الإمام عن طريق الانتخاب لا الوراثة وأنه يمكن لكل مؤمن ورع، نقي الخلق والإيمان ولا تشوبه شائبة، أن يشغل منصب الإمامة سواء أكان هذا الشخص عربياً أم غير عربي، عبداً أم حراً[١٧].

وبعد قيام الخوارج في الأقاليم الشرقية من الخلافة بعدة حركات تمرّدية ضد الأمويين، تعرّض هؤلاء الخوارج الذين لم يلبثوا أن انقسموا إلى طوائف متناحرة، لقمع وحشي. وهاجر بعض من نجا منهم إلى شمال أفريقيا هرباً من الاضطهاد ولنشر مذهبهم. وقد وجدوا هناك آذاناً صاغية لدى البربر الذين أقبل الكثيرون منهم على اعتناق هذا المذهب واستخدموه كسلاح ايديولوجي ضد السيطرة العربية. وكان مبدأ المساواة بين جميع المؤمنين متفقاً مع البنية الاجتماعية والمثل العليا للبربر وكذلك مع تطلعات المعارضين منهم للضرائب الباهظة والمعاملة السيئة التي كانت تفرضها عليهم البيروقراطية العربية. كما أنهم أُعجبوا بالتعاليم القائلة بأنه، لما كان المسلمون جميعاً سواسية، فإن حياة الترف والتفاخر بالثراء يعتبران من الآثام وأنه ينبغي للمؤمنين حقاً أن

(١٧) يتعارض هذا المبدأ مع مبدأ الشيعة الذين يصرّون على أنه لا يمكن أن يشغل منصب الإمامة إلّا أفراد من سلالة الرسول عن طريق ابنته فاطمة وزوجها علي، وكذلك مع مبدأ أهل السنّة الذين يرون أنه لا يمكن أن يشغل هذا المنصب إلا أفراد من قبيلته قريش المكية.

يتوخّوا الاعتدال والتواضع في حياتهم، وأن يحسنوا إلى غيرهم، وأن يلتزموا الأمانة المطلقة في حياتهم الخاصة وفي معاملاتهم التجارية. ومما لا فيه أن هذا العنصر التحشمي كان له أثره العميق لدى الفلاحين وشبه الرُّحّل من البربر الذين كانوا يحيون حياة الكفاف ويستنكرون ترف الطبقات الحاكمة العربية وفجورها. ولقد لقي مذهب الخوارج من التأييد لدى البربر ما لم يلقه في أي مكان آخر من العالم الإسلامي، وهو ما قال عنه رينهارد دوزي بحق: «وأخيراً وجد الخوارج في شمال أفريقيا ما وجده أتباع كالفن في اسكتلندا من ظروف مؤاتية»[١٨].

وقد انتشر مذهب الخوارج – بصيغتيه الرئيسيتين الإباضية والصفرية – بشكل أساسي بين السكان البربر في منطقة السهوب الممتدة من طرابلس الغرب شرقاً إلى جنوب المغرب غرباً مروراً بجنوبي إفريقية، وأثّر بوجه خاص على البربر من مجموعة قبائل زناتة الكبيرة[١٩]. وفي أواسط القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي أنشأ الخوارج دولتين دينيتين هما إمامة تاهرت التي كانت تحظى بالولاء من جميع الإباضيين، من طرابلس إلى جنوب الجزائر، والإمامة الصفرية، الأقل أهمية، في سجلماسة. وظلت هاتان الدولتان خارجتين عن سلطة الحكومة العباسية المركزية والولاة الأغالبة شبه المستقلين في إفريقية إلى أن دمّرها الفاطميون في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي[٢٠].

ومن الواضح أن اعتناق جموع البربر لمذهب الخوارج يعود في الأصل إلى معارضتهم الاجتماعية والوطنية لسيطرة الفئات الحاكمة العربية. ولم يكن هذا الإقبال من جانب البربر على مذهب الخوارج بأي حال موجّهاً ضد الإسلام، بل كان – على العكس من ذلك – تعبيراً عن قبولهم الإسلام ديناً لهم. كما أن ما قام به العديد من الشيوخ والعلماء الإباضيين من نشاط متواصل للدعوة إلى الإسلام أصبح نابعاً من إيمان عميق وليس مجرد تحوّل سطحي إلى الدين الجديد.

وبالمثل، لم تكن مقاومة البربر موجّهة ضد العرب المسلمين بصفتهم تلك، بل فقط ضد الفئة الحاكمة منهم. وكان البربر يعارضون بشدة أن يُفرض عليهم قسراً أو تعسفاً حكم أو حكام من الخارج، غير أنهم كانوا على استعداد لاختيار رؤساء لهم من المسلمين من غير البربر. وقد حدث ذلك بالنسبة للفارسي ابن رستم في تاهرت، وإدريس، من سلالة علي، في المغرب، وعبيد الله الفاطمي عند بربر كتامه. وتمّ اختيار جميع هؤلاء الرجال لا بحكم تزعمهم للمقاومة ضد الحكومة فحسب، بل أيضاً للمكانة التي كانوا يحتلونها من الناحية الإسلامية. وهذه الحقيقة تقدّم دليلاً آخر على أن أولئك البربر كانوا متمسكين بالإسلام وأنهم كانوا يسعون إلى إضفاء طابع إسلامي على مقاومتهم، سواء عن طريق مذهب الخوارج (ابن رستم) أو مذهب السنّة (إدريس) أو مذهب الشيعة (عبيد الله).

وجرت هناك أيضاً محاولات لتأسيس دين بربري بحت في مواجهة الإسلام، كان من أشهرها وأكثرها دواماً محاولة البربر من قبيلة برغواطة – وهي فرع من قبيلة مصمودة – الذين كانوا يعيشون

(١٨) ر. دوزي (R. Dozy)، ١٨٧٤، الجزء الأول، ص ١٥٠؛ انظر أيضاً أ. برنار (A. Bernard)، ١٩٣٢، ص ٨٩.

(١٩) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٥٧؛ انظر أيضاً الفصل الثالث عشر من هذا المجلّد.

(٢٠) انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلّد.

في سهول ساحل الأطلس في المغرب بين سلا وآسفي. وقد أعلن زعيمهم، صالح بن طريف، نفسه نبياً عام ١٢٧هـ/ ٧٤٤- ٧٤٥م ووضع قرآناً باللغة البربرية ومدوّنة للشعائر والقواعد الدينية يستندان بصورة رئيسية إلى العادات المحلية. وعلى الرغم من أن الدين البرغواطي كان على هذا النحو خارجاً عن حظيرة الإسلام، فإن النفحة الإسلامية كانت واضحة فيه، كما أنه كان يمثل واحدة من أطرف المحاولات الرامية إلى «بربرة» الدين الذي جاء من المشرق إلى بلاد المغرب.

إن هذه الهرطقة لقيت كثيراً من الإقبال لدى البربر المغاربة. وقد نصّب صالح نفسه حاكماً لدولة مستقلة عن الخلافة، واستمرّ خلفاؤه في السيطرة على جزء كبير من الساحل الأطلسي حتى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. ونجح هؤلاء في الدفاع عن دينهم ودولتهم ضد جميع الهجمات من الخارج، وذلك إلى أن قهرهم المرابطون الذي مات مؤسس دولتهم، عبد الله بن ياسين، وهو يقاتل أولئك الهراطقة.

وفي مناطق أخرى من شمال المغرب كان الإسلام قد نجح كثيراً لدى قبائل أوربة وكناسه وغماره وغيرها في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، بيد أن الدفعة الحقيقية التي أدّت إلى نشر الإسلام على نحوٍ أعمق وأكثر رسوخاً في تلك المناطق كانت، على ما يبدو، أثناء حكم الأدارسة[٢١]. فقد رحّب البربر بحماس بمؤسس تلك الدولة - وهو من سلالة علي - نظراً لأن الإيمان بالبركة الخاصة الموروثة في سلالة النبي كان قد ترسخ لدى جموع المؤمنين في المشرق والمغرب على حد سواء. وعندما دُعي إدريس لقيادة حركة المقاومة ضد العباسيين اغتنم هذه الفرصة، وبعد أن أعلن نفسه خليفة (عام ١٧٢هـ/ ٧٨٨م) شنّ هجوماً على البربر الذين لم يدخلوا في الإسلام بغية حملهم على اعتناقه. وواصل ابنه إدريس الثاني من بعده تطبيق هذه السياسة بحيث تمّ في القرن الثاني نشر الإسلام على نطاق واسع في شمال المغرب باستثناء منطقة برغواطة الهرطقية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه، بعكس ما ذهب إليه بعض العلماء[٢٢]، فإنه لا يمكن اعتبار الأدارسة سلالة شيعية نظراً لأنهم لم يقوموا قط بالدعوة إلى المذهب الشيعي. وساعد أيضاً على إدخال البربر في الإسلام في عهد الأدارسة الهجرة المتواصلة للعرب من الأندلس وإفريقية إلى مدينة فاس التي أسّست حديثاً وكان لها في الجزء الغربي من بلاد المغرب دور مماثل للدور الذي اضطلعت به القيروان في المناطق الشرقية.

وقد اكتمل نشر الإسلام في بلاد المغرب كافة في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، ولم تبق هناك إلا جماعات صغيرة من المسيحيين واليهود في بعض المناطق والمدن فضلاً عن بعض القبائل من البربر القاطنين في المناطق الجبلية النائية والذين ظلّوا متشبثين بمعتقداتهم القديمة، وذلك في حين لم يكن قد تمّ بعد إخضاع «الهراطقة» البرغواطيين. بيد أن الظروف السياسية والاجتماعية شهدت في تلك الفترة تغيرات كان لها تأثير عميق في الوضع الديني بكامله.

وكان للفاطميين في هذه التغيرات دور حاسم وتناقضي في آن معاً. ذلك أن الفاطميين،

(٢١) فيما يخصّ بداية عهد هذه الأسرة الحاكمة، انظر الفصل العاشر من هذا المجلّد.

(٢٢) مثل ب.ك. حِتّي (P.K. Hitti)، ١٩٥٦، ص ٤٥٠-٤٥١.

باكتساحهم لدولتي الخوارج في تاهرت وسجلماسة وبقمعهم لحركات التمرد العديدة التي قام بها الخوارج، وجّهوا ضربة قاضية لمذهب الخوارج عند البربر، غير أنهم لم يتمكنوا مع ذلك من أن يستميلوا إلى مذهبهم الشيعي جماهير البربر الذين تحوّلوا بدلاً من ذلك إلى السنّة، وبوجه خاص إلى المذهب المالكي. أما من بقوا من الخوارج فقد انسحبوا إلى المناطق النائية (المزاب أو الزاب وجبل نفوسة وغيرهما) أو تخلّوا تدريجياً عن عقيدتهم وتحوّلوا إلى المذهب المالكي الذي كان قد ترسّخ في مدينة القيروان في إفريقية وفي بعض مناطق المغرب. ولم يعد مذهب الخوارج المذهب الإسلامي الخاص للبربر نظراً لأنه كان حينذاك قد فقد مبرّر وجوده كوسيلة للتعبير عن معارضة البربر للسيطرة الأجنبية. كما أنه لم تبق هناك سيطرة أجنبية في بلاد المغرب بعد أن نقل الفاطميون مركز أمبراطوريتهم إلى مصر، تاركين بلاد المغرب لحكم الولاة الزيريين البربر الذين لم يلبثوا أن أعلنوا استقلالهم وولاءهم للخلافة السنّية في بغداد. وبعد ذلك بقليل دخل الجزء الغربي من بلاد المغرب تحت سيطرة المرابطين البربر الذين قضوا على آخر أثر للخوارج والشيعة والهرطقة البرغواطية في تلك المنطقة ورسّخوا سيطرة المذهب المالكي السنّي الإسلامي على نحوٍ حاسم وقاطع.

الجزء الثاني

انتشار الإسلام في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى

إيفان هربك

لما كانت أسلمة شمال أفريقيا هي نتيجة الفتح العربي الكبير، فإنه كثيراً ما يُعتقد أن نشر هذا الدين في أفريقيا المدارية قد تم بالطريقة نفسها، اي أن السكان المحليين، وقد غزاهم العرب (أو البربر)، أُرغموا بعد ذلك على اعتناق الإسلام. وكثيراً ما يُذكر غزو المرابطين لغانا على أنه المثال الأكثر تعبيراً لهذا الأسلوب عن نشر الإسلام، ولكن بعض الدراسات الحديثة أوضحت –كما سنرى فيما بعد– أن هذا التفسير لا يؤيده أي دليل. فالواقع أن الدور الذي لعبه فتح هذه البلاد على يد غزاة مسلمين قادمين من الخارج دور لا يستحق الذكر، اللهم إلاّ في السودان الشرقي حيث كان للاستيطان العربي الواسع النطاق دور حاسم في نشر الإسلام. ولكن حتى في هذه الحالة لم يتحول السكان المحليون إلى الإسلام إلا بعد ذلك بوقت طويل. وكان غزو المجتمعات الأفريقية من قِبَل الدول المحلية التي اعتنقت الإسلام عاملاً مهماً في تشاد وجنوب أثيوبيا، على الرغم من أن التوسع الأخير لأمبراطورية أمهرة المسيحية في القرن التاسع عشر الميلادي كان له تأثير في انتشار الإسلام أكثر عمقاً وأكثر استمراراً من تأثير الأعمال العسكرية التي جرت في القرون السابقة[٢٣]. ولكن انتشار الإسلام في المناطق المختلفة من أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى أخذ مسلكاً مختلفاً جداً، كما سنرى فيما يلي.

(٢٣) آي.م. لويس (I.M. Lewis)، ١٩٧٤، ص ١٠٥-١٠٩.

الصحراء الكبرى

لقد أُتيح لبربر الصحراء الغربية الاتصال بالإسلام إمّا عن طريق المحاربين العرب الذين غزوا بلادهم انطلاقاً من السوس الأقصى، أو عن طريق التجار المسلمين الذين راحت قوافلهم القادمة من سجلماسة أو من مدن أخرى في السوس الأقصى تجتاز الطرق التجارية للصحراء الغربية بعد الفتح العربي للمغرب مباشرة. ولا شك أن هذه الاتصالات أدّت إلى إسلام بعض البربر الذين كانوا يعملون كمرشدين ومرافقين يحرسون القوافل. ولقد كان تأثير الثقافة الإسلامية على السكان المحليين أكثر عمقاً وقوة في المراكز التجارية والسياسية القليلة الموجودة في المناطق التي استقرّ فيها التجار بصفة دائمة.

وتتمثل أقدم المعلومات المتاحة لنا عن الاتصالات بين العرب والبربر الصحراويين في رواية عن حملة عقبة بن نافع في جنوب المغرب. في عام ٦٣هـ/ ٦٨٢م هاجم عقبة بن نافع بربر مسوفة في جنوب السوس الأقصى ثم انسحب بعد أن أخذ بعض الأسرى[٢٤]. ويبدو أن هذه الحملة قد وصلت حتى وادي درعة. ورغم الإشادة كثيراً بهذه الحملة فيما بعد في أسطورة عقبة، فإنه يبدو أنها كانت فقط عملية استطلاعية مماثلة لتلك التي اضطلع بها نفس هذا القائد العربي عام ٤٧هـ/ ٦٦٦- ٦٦٧م جنوبي طرابلس صوب فزان وكوار[٢٥]، وإنه لاحتمال بعيد حقاً أن تكون هذه الغزوة السريعة قد أدّت إلى اعتناق السكان المحليين للإسلام.

ولا تختلف كثيراً عن ذلك حملات موسى بن نصير، حاكم إفريقية الأموي، الذي قام بين عامي ٨٧هـ/ ٧٠٥- ٧٠٦م و ٩٠هـ/ ٧٠٨- ٧٠٩م بغزو وإخضاع بربر الغرب، وقيل إنه حوّل معظمهم إلى الإسلام. فهو أيضاً دخل السوس الأقصى بل ووصل إلى سجلماسة وإلى مدينة درعة على حدود إقليم قبيلة مسوفة[٢٦]. ولكن المصادر نفسها تفيد بأن فتح السوس الأقصى بصفة نهائية واعتناق سكانها الإسلام لم يتمّا إلاّ في الثلاثينات من القرن الثامن الميلادي إثر حملة حبيب بن ابي عبيده[٢٧]. وقد عاد الجيش العربي بكثير من الأسرى وكمية وفيرة من الذهب. وكان بين الأسرى عدد كبير من أبناء قبيلة مسوفة، وهذا يوضح أن هؤلاء البربر رفضوا اعتناق الإسلام.

وقد توقفت الحملات العسكرية العربية على الصحراء الكبرى الغربية بعد ثورات البربر الكبرى التي حدثت في الأربعينات من القرن الثامن الميلادي والتي أفضت إلى زعزعة السيطرة العربية وإلى فوضى عامة في المغرب.

---

(٢٤) ابن خلدون، ١٩٢٥-١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٢١٢؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣٣٠؛ ن. ليفتزيون (N. Levtzion) وج.ف.ب. هوبكنز (المشرف على التحرير) (J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٢٦.

(٢٥) ابن عبد الحكم، ١٩٤٧، ص ٦٣-٦٥؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٥-٤٦؛ ن. ليفتزيون (N. Levtzion) وج.ف.ب. هوبكنز (المشرف على التحرير) (J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢.

(٢٦) البلاذُري، ١٨٦٦، ص ٢٣٠.

(٢٧) البلاذُري، ١٨٦٦، ص ٢٣١-٢٣٢؛ ابن عبد الحكم، ١٩٤٧، ص ١٢٢-١٢٣؛ ابن عذاري، ١٩٤٨-١٩٥١، الجزء الأول، ص ٥١؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٦.

ويبدو أن أوائل البربر الصحراويين الذين تأكد اعتناقهم الإسلام هم بنو لمتونة، حيث يقول ابن خلدون إنهم قبلوا الإسلام بعد فتح العرب لأسبانيا بقليل، أي في العقد الثاني من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي. ويتحدث الزهري، من ناحيته، عن إسلام بني لمتونة ومسوفة وجدالة في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك (١٠٦هـ / ٧٢٤م – ١٢٥هـ / ٧٤٣م)[٢٨]، بيد أنه يبدو أن إسلام هذه الأقوام البربرية ظلّ طوال قرون تالية مجرد غلالة رقيقة على السطح، فتاريخ بداية الحركة المرابطية كله دليلاً ساطعاً على سطحية إسلامهم.

بلاد السوادن الغربي والأوسط

لقد انتشر الإسلام عبر الصحراء حتى السودان الغربي حتى قبل أن يتحول المغرب والصحراء كلية إلى الإسلام. ويقول الزهري إن زعماء مدينة تادمكة التجارية، وهم بربر بني تانملك، تحولوا إلى الإسلام بعد شعب غانا بسبع سنوات حيث اضطروا إلى ذلك تحت تأثير اعتناق غانا للإسلام[٢٩]. ومن الممكن تماماً، بطبيعة الحال، أن يكون «التحوّل» قد تمثّل، في هذه الحالة، في فرض مذهب المرابطين السنّي على قوم كانوا يعتنقون من قبل مذهب الخوارج. فقد تردّد على تادمكة منذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي التجار الإباضيون القادمون من شمال أفريقيا وأضحت المدينة مركزاً من أهم مراكز بث الدعوة الإسلامية بين السكان السودانيين. ومن المرجح أن يكون أبو زيد القائد الشهير لثورة الخوارج على الفاطميين في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، قد ولد في تادمكة[٣٠].

وهذا يقودنا إلى تناول دور الخوارج، وبخاصة طائفة الإباضية، في نشر الإسلام في السودان. لقد ألقت بحوث حديثة أجراها ت. ليفتسكي عن الإباضية في شمال أفريقيا وفي الصحراء الكبرى والسودان أضواء جديدة على الأنشطة التجارية وأنشطة الدعوة التي اضطلع بها هؤلاء المسلمون المترمّتون. ومن الواضح تماماً اليوم أن التجار الإباضيين دخلوا السودان قبل السُنّيين بزمن طويل، ومن المحتمل جداً أن يكون بعضٌ من أوائل من أسلموا من السودانيين لم يعتنقوا الإسلام إلاّ بفضل جهود الدعوة التي قام بها الإباضيون. ولكن معظم المصادر العربية الكلاسيكية لم تورد ذكراً لهذه الأنشطة، إذ إن مؤلفيها، وهم مسلمون سنّيون، كانوا متحيزين ضد الهراطقة[٣١]؛ ولسنا نعرف منها شيئاً، إلا بشكل متفرق أو بطريق غير مباشر، عن الوجود الإباضي في

(٢٨) الزهري، ١٩٦٨، ص ١٢٦ و ١٨١؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٢١؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٠.

(٢٩) الزهري، ١٩٦٨، ص ١٨١–١٨٢؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٨١، ص ٤٤٣.

(٣٠) ابن حماد، ١٩٢٧، ص ١٨ و ٣٣–٣٤؛ وانظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلّد.

(٣١) أبدى البكري، ١٩١٣، ص ٢٤ (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩١–٩٢) أسفه فقط على موت عربي قيرواني، أي مسلم سنّي، من بين الضحايا العديدين لغزو المرابطين مدينة أوداغست ولم يذكر شيئاً عن المذبحة التي تعرّض لها بربر زناتة الإباضيين في معظمهم.

السودان[٣٢]. ولكن كتابات المؤلفين الإباضيين من شمال أفريقيا حافلة بالمعلومات عن شبكة التجارة الإباضية في الصحراء الكبرى وفي السودان من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي وما بعده. وهنالك شواهد في كثير من المدن السودانية، مثل غانا وغاو وأوداغست وتادمكة وغيارو وزافنو وكوغه، على وجود مستقرات فيها لتجار إباضيين جاءوا من تاهرت وورجلة وجنوبي تونس وجبل نفوسة. وقد حكم الخوارج المنتمون إلى الطائفة الصفرية سجلماسة – وهي محطة من أهم المحطات الشمالية التي تنتهي إليها طرق القوافل – حتى القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي؛ وكانت أسرة بني خطاب الإباضية في زويلة (فزان) تسيطر على الطرف الشمالي لطريق التجارة الهام الواصل بين ليبيا وحوض بحيرة تشاد. وإن الصورة التي تبرز من البحوث الحديثة تظهر لنا مدى اتساع هذه العلاقات التجارية. وإذا كانت الكتابات عن أنشطة الدعوة التي اضطلع بها هؤلاء التجار قليلة، فإنه يحق للمرء أن يفترض أن وجودهم طيلة قرون في أهم المراكز السودانية مارس تأثيراً دينياً على السكان المحليين، وأن أول من اعتنقوا الإسلام هم بداهة شركاؤهم السودانيون. ولكنّا من الناحية الأخرى لا نجد أي آثار باقية للمعتقدات الدينية للمذهب الإباضي في منطقة الحزام السوداني. ويبدو أن المعمار الديني هو ما يمكن أن نجد فيه تأثيراً إباضياً أكثر عمقاً: فأشكال المآذن الموجودة حالياً في أماكن عدة من السودان مأخوذة أصلاً من جنوبي تونس، بينما المنابر المستطيلة تُعد نسخاً من المنابر في المزاب، المركز الرئيسي للإباضية ابتداء من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي[٣٣].

قد اختفت التأثيرات الإباضية الأولى في الصحراء الجنوبية والسودان الغربي تحت ضغط المرابطين الذين دعوا إلى الإسلام السنّي وعملوا على انضمام المسلمين السودانيين إلى المذهب المالكي. وفي الفترة نفسها، أي في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، أسهم غزو شمال أفريقيا والتخوم الشمالية للصحراء الكبرى على يد بدو بني هلال في أفول نجم الجماعات الإباضية، وأدّى إلى فقدانهم بصفة نهائية لمركزهم الراجح في تجارة القوافل. وثمة واقعتان غريبتان يمكن تفسيرهما على أنهما أصداء للنفوذ الإباضي السابق في المنطقة الواقعة خلف الصحراء. فأسطورة «دَورا» المستمدة من تراث الهاوسا تروي قصة شخص يدعى أبا يزيد (أو بايجيد) «ابن ملك بغداد» والجد الأسطوري لأسر الهاوسا الحاكمة. ويبدو أن أسطورة «أبا يزيد» هذه لها صلة ما بالقائد الشهير لثورة الخوارج ضد الفاطميين، أبي يزيد، الذي قتل عام ٣٣٥هـ / ٩٤٧م. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تاريخياً القول بأن هاتين الشخصيتين ليستا إلّا شخصية واحدة، فإنه يمكن مع ذلك أن يُرى في هذه الأسطورة صدى بعيد لتراث إباضي في السودان، خاصة وأننا نعرف أن أبا يزيد، التاريخي، ولد لأم سودانية في تادمكة (أو غاو)[٣٤].

(٣٢) يشير ابن بطوطة، ١٩٦٩، ص ٣٩٥، إلى وجود جماعة من الإباضيين البيض في زغاري. ومع أن «تاريخ السودان»، ١٩٠٠، ص ٦١، يتحدث عن سنّي علي (من صنغاي) على أنه من الخوارج، فإنه يبدو أن هذا اللفظ يأخذ هنا المعنى العام للهراطقة. انظر ت. هودجكين (T. Hodgkin)، ١٩٧٥، ص ١١٨، الحاشية رقم ٣.

(٣٣) ج. شاخت (J. Schacht)، ١٩٥٤.

(٣٤) هـ.ر. بالمر (H.R. Palmer)، ١٩٢٨، الجزء الثالث، ص ١٣٢ وما يليها؛ و.ك.ر. هالام (W.K.R. Hallam)، ١٩٦٦؛ ونقد أ. سميث (A. Smith)، ١٩٧٠.

ويروي الدرجيني (القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي)، وهو مؤلف إباضي من المغرب، نادرة عن أبي جده الذي سافر نحو عام ٥٧٥هـ/ ١١٧٩ - ١١٨٠م إلى السودان وهناك هدى ملك مالي إلى الإسلام. وهذه النادرة تذكرنا بقصة البكري المعروفة عن اعتناق أحد ملوك مالال الإسلام، ولا بد أن ذلك حدث قبل أن يكتب البكري مؤلفه (أي قبل عام ٤٦٠هـ/ ١٠٦٨م). ويوضح هذا الفارق الزمني بين التاريخين أننا هنا أمام كذبة بيضاء من جانب الدرجيني الذي ينسب إلى جده نجاحاً حققه داعية مجهول [٣٥]. ولكن ذلك لا ينتقص شيئاً من أهمية الرواية، من حيث أنها تعد دليلاً على أنشطة الدعوة الأولى للإباضيين ولخلفهم خلال القرون التالية.

ومن الصعب تقييم فعالية هذه الموجة الأولى من الإسلام وعمقها. وبأخذ حالة الإسلام في فترات أقرب عهداً في الاعتبار، يمكن للمرء أن يفترض أن الإسلام الأول، بصفة عامة، كان يشتمل على عناصر عدة من عقائد مختلفة سابقة على الإسلام ومعروفة في المغرب منذ نهاية العهد الروماني (اليهودية، المسيحية) وعلى عناصر باقية من الديانات البربرية والأفريقية. ولا عجب أن هذه العناصر الباقية من الديانة الأفريقية القديمة والطابع «المهجين» لهذا الإسلام الأول في الصحراء الكبرى والسودان قد أفزعت المصلحين السنّيين المتشددين (وبخاصة أتباع المذهب المالكي) أمثال ابن ياسين. وقد اقتضى الأمر عدة قرون قبل أن يحرز الإسلام السنّي، الذي دعت إليه سلسلة طويلة من المصلحين والموجهين، بعض النجاح.

ولا نزاع في أن للإباضيين مزية أنهم كانوا أول من دعا الشعوب السودانية إلى الإسلام؛ وحتى إذا كان من المتعذر قياس مدى نجاحهم - ويبدو أنه لم يكن كبيراً - فإنهم وضعوا الأساس الذي أُتيح لدعاة الإسلام من بعدهم أن يقيموا عليه بنية أكثر متانة ورسوخاً.

وكان اقتران الإسلام بالتجارة ظاهرة معروفة في أفريقيا جنوب الصحراء، فكانت الجماعات الأكثر نشاطاً في التجارة خلال القرون التالية - الديولا والهاوسا والدياخنكة - بين أول من تحولوا إلى الإسلام عند اتصال بلدانهم بالمسلمين. ويكمن تفسير هذه الظاهرة بعوامل اجتماعية واقتصادية. فالإسلام، بوصفه ديناً ظهر في مجتمع مكة التجاري، ودعا إليه نبي كان هو نفسه لفترة طويلة يعمل بالتجارة، يقدّم مجموعة من المبادئ والتعاليم الأخلاقية والعملية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة التجارية. وقد ساعدت هذه المجموعة من القواعد الأخلاقية على تنظيم العلاقات التجارية وضبطها وقدّمت ايديولوجية توحّد بين أفراد مختلف الجماعات العرقية، فساعدت بذلك على ضمان الأمن والائتمان، وهما مطلبان من المطالب الأساسية للتجارة عبر مسافات بعيدة. فالإسلام، كما قال بحق أ.ج. هوبكنز، «ساعد في المحافظة على ذاتية أعضاء شبكة أو مؤسسة متفرقين في منطقة شاسعة، وفي بلدان أجنبية في كثير من الأحيان؛ وأتاح للتجار

---

(٣٥) ج. م كووك (J. M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٩٥-١٩٦؛ ت. ليفتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٩، ص ٧٢-٧٣؛ ج. شاخت (J. Schacht)، ١٩٥٤، ص ٢١-٢٥؛ ن. ليفتزيون (N. Levtzion) وج. ف. هوبكنز (المشرف على التحرير) (J. F. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٦٨-٣٦٩.

التعرف على بعضهم البعض، ويسّر من ثم التعامل بينهم. ونصّ على جزاءات للإلزام باحترام قواعد سلوك تساعد على توافر الثقة والائتمان[٣٦].

وقد نزع المسلمون في تلك الفترة الأولى إلى تكوين مجتمعات صغيرة متفرقة على امتداد طرق التجارة الرئيسية في كل منطقة الساحل والسودان. وفي بعض المدن الرئيسية، مثل غانا وجاو، كان التجار والمسلمون – الواقع أنهم كانوا فئة واحدة في معظم الأحوال – يعيشون في أحياء منفصلة، متمتعين أحياناً بنوع من الاستقلال السياسي والقضائي. وقد استمر هذا الوضع حتى عهد قريب نسبياً، لا في المراكز التجارية فحسب، ولكن أيضاً في بعض القرى حيث كان المسلمون يؤثرون العيش بمنأى عن الأغلبية الكافرة، تحت ولاية شيوخهم القضاة.

وفي أحيائهم هذه شيّدوا المساجد ولم يلبثوا أن تميزوا عن باقي السكان ببعض العادات والأعراف المرتبطة بممارسة دينهم، مثل الصلوات الخمس كل يوم، والملبس وامتناع بعض المسلمين الورعين امتناعاً تاماً عن تناول الخمر.

وهكذا ظهر الإسلام في بادئ الأمر، لا في شكل اعتناق جماهيري للإسلام في نطاق تتسع حدوده داخل منطقة متصلة، ولكن بالأحرى في شكل مجموعة جيوب حضرية إسلامية في مراكز التجارة والسلطة السياسية قلما يمتد تأثيرها إلى سكان الريف[٣٧]. وقد شكلت هذه المستقرات الإسلامية، الكائنة على امتداد الطرق التجارية وفي المراكز الكبرى، القواعد اللازمة لنشر الإسلام فيما بعد.

وطبيعي أنه لم يكن لدى جميع التجار المسلمين الوقت أو الرغبة لنشر الدعوة بين السكان المحليين. ولكن في أعقاب التجار ومع نمو التجمعات الإسلامية في كثير من مناطق السودان، جاء عدد من علماء الدين المسلمين الذين كانوا بصفة عامة أكثر اهتماماً بالأنشطة الدينية منهم بالأنشطة التجارية. وقد بدأوا بممارسة مهام دينية مختلفة لصالح الجماعات الإسلامية المتوطنة، ثم أضافوا إليها ممارسات التطبيب والعرافة وصنع التمائم والأحجبة وبيعها. وبذلك اكتسبوا نفوذاً واحتراماً بين غير المسلمين الذين كانت لهم معتقدات دينية غير قصرية، وكثيراً ما كانوا يلتمسون عون علماء الدين هؤلاء في محاولاتهم التعامل مع عالم ما فوق الطبيعة. وكان هذا الجانب من أنشطتهم المتصل بالسحر والخرافة هو الذي يمثّل في نظر غير المسلمين في أقطار السودان عامل الجاذبية الرئيسي في الإسلام. إذ كان تفسير الأحلام والمداواة بفعل الإيمان والتكهن بالمستقبل، والإيمان بفعالية الصلاة – ولا سيما التماساً لسقوط المطر – ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهم[٣٨].

وكان على الإسلام منذ ظهوره في أفريقيا الغربية أن يكافح الأعراف والممارسات غير الإسلامية. فالانضمام إلى هذا الدين الجديد لم يعنِ أبداً، في نظر أغلبية من اعتنقوه، التخلي التام

---

(٣٦) أ.ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ٦٤.

(٣٧) ب.د. كورتين (P.D. Curtin)، ١٩٧٥، ص ٤٨.

(٣٨) ج.هـ. فيشر (J.H. Fisher)، ١٩٧٧، ص ٣١٦، ولكن بعض رجال الدين لم يهتموا بنشر الإسلام بين من لم يعتنقوه قدر اهتمامهم بالمناداة باحتكار بعض السلطات الخفية لجماعتهم. انظر ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٦٨–١٩٧٥، الجزء الأول، ص ١٣٣.

عن كل الممارسات غير الإسلامية المقترنة بدينهم القديم. والواقع أن الكثيرين، في البداية، قبلوا الإسلام لأن الزعماء المسلمين الأول كانوا يفسّرون الإسلام تفسيراً متحرراً وكانوا من ثم متسامحين للغاية تجاه بعض الممارسات غير الإسلامية.

وكانت الفئة الاجتماعية الثانية التي اعتنقت الإسلام – بعد التجار – هي فئة الحكّام ورجال الحاشية. وفي حين ان اعتناق التجار السودانيين الإسلام عن طريق اتصالهم بأقرانهم من شمال أفريقيا جرى تدريجياً ودون ضجيج على مدى سنوات، ولذلك لم يثر فضول المؤلفين المسلمين الذين نستند إليهم، كان اعتناق واحد من الحكام الإسلام يستلفت دائماً انتباههم بوصفه حدثاً يستحق التسجيل كنصر للإسلام. ولذلك فإن لدينا معلومات أوفى عن إسلام الأُسر المالكة وبلاطها؛ وفضلاً عن ذلك فإن بيان التواريخ يتيح لنا أن نضع هذه العملية في إطار زمني موثوق به نسبياً.

ومن المسلّم به عامة أن أول حاكم في السودان الغربي يعتنق الإسلام هو وار ديابي حاكم تكرور على نهر السنغال الأدنى. فقد اعتنق الإسلام حتى قبل صعود نجم المرابطين في العشرينات من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. ويقول البكري إنه تعهّد بنشر الدين الجديد في البلد المجاور، سيلا[٣٩]. وقد انضم ابنه لابي، في عام ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م، إلى يحيى بن عمر في محاربة بني جدالة الثائرين. وعلى الرغم من أنه يُطلق اليوم على السكان الذين يتحدثون الفولبة في حوض السنغال الأدنى اسم «توكولور» (وهو اسم لا يستخدمونه هم أنفسهم)، وهو تحريف لـ«تكرور»، فإنه ليس من المؤكد أنهم كانوا يسكنون هذا البلد من قبل في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. والأمر الأكثر احتمالاً هو أن تكرور القديمة كان يقطنها السوننكة[٤٠]. على أن اسم تكرور أصبح، في القرون التالية، يدل عامة في شمال أفريقيا ومصر على كل بلدان السودان الغربي والأوسط الإسلامية. ولسنا نعرف حتى الآن ما إذا كان مردّ ذلك إلى أن تكرور كان أول بلد اعتنق الإسلام في أفريقيا الغربية أم إلى أن سكان تكرور في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، وكانوا في ذلك الوقت يتكلمون الفولبة (الفولانية) من قبل، بدأوا يفرزون طبقة علماء الدين المسلمين الذين اضطلعوا بذلك الدور الهام في تحويل مجموع سكان السودان الغربي إلى الإسلام[٤١].

على أنه حدث في زمن سابق على عهد المرابطين، نحو عام ٤٠٠هـ / ١٠٠٩–١٠١٠م، أن تحوّل حاكم محلي في غاو (كاو–كاو) إلى الإسلام، وهو الرئيس الخامس عشر «ديا كوسوي»[٤٢]. ولا يروي البكري ظروف هذا التحول ولكنه يقول إنه عندما كان يُنصَّب رئيس جديد في غاو،

---

(٣٩) البكري، ١٩١٣، ص ١٧٢؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٦؛ ن. ليفتزيون (N. Levtzion) وج.ف.ب. هوبكنز (المشرف على التحرير) (J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٧٧.

(٤٠) وار ديابي هو إسم علم سوننكي، انظر ك. مونتي (C. Monteil)، ١٩٢٩، ص ٨. لم تبدأ هجرة السكان الناطقين بلغة الفولبة إلى بلاد حوض السنغال الأدنى إلا في وقت لاحق.

(٤١) انظر يو. النقر (U. al-Naqar)، ١٩٦٩.

(٤٢) تاريخ السودان، ١٩٠٠، ص ٥.

كان يُقدّم إليه سيف ودرع ونسخة من القرآن، يقال إنها مرسلة إليه من الخليفة بوصفها شعارات للسلطة. ويضيف البكري أن الملك كان يعتنق الدين الإسلامي ولا يولي السلطة العليا لأحد آخر إلا إذا كان مسلماً[٤٣].

ولكن من الواضح أن طقوس البلاط في غاو، التي وصفها البكري، كانت غير إسلامية في جوهرها. وهذا النمط من الإسلام، باعتباره الدين الرسمي الملكي مع بقاء جمهرة السكان غير مسلمين، ومع بقاء طقوس البلاط محتفظة بطابعها التقليدي القديم، استمرّ وقتاً طويلاً في كثير من الدول السودانية، وكان دليلاً على التوازن الدقيق للغاية الذي كان موجوداً دائماً بين الإسلام وبين البنية الدينية المحلية.

ويرجع إلى تلك الفترة نفسها أيضاً ما سبق أن أشرنا إليه من تحوّل ملك مَلل، وهي من أقدم مقاطعات مالينكة، إلى الإسلام. وقد استمال هذا الملك إلى الإسلام، حسبما يقول البكري، واحدٌ من المقيمين المسلمين جلبت دعواته وصلواته للبلد أمطاراً طالما انتظرها. فأصبحت الأسرة المالكة والبلاط مسلمين عن قناعة، بينما ظلّ باقي السكان متمسكين بدينهم القديم[٤٤]. وأعلن هذا الملك على الملأ ولاءه للدين الجديد، وسُمّي «المسلماني»؛ بينما كان على ملك الوقان، من قبل، أن يخفي إسلامه على رعاياه.

ويرجع ظهور أول مستقر للإسلام في السودان الأوسط إلى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي مع تحوّل مَلل كانم إلى الإسلام[٤٥]. إذ نجد في محرم (امتياز) حماي جلمي (٤٧٢هـ/ ١٠٨٠م – ٤٩٠هـ/ ١٠٩٧م) ما يلي: «إن أول بلد من بلاد السودان دخله الإسلام هو إقليم بورنو. وقد تمّ ذلك على يدي محمد ابن ماني، الذي عاش خمس سنوات في بورنو في عهد الملك بولو... وأربع عشرة سنة في عهد الملك حماي. وضمّ بورنو إلى الإسلام بفضل الملك حماي... ونشر الملك حماي ومحمد ابن ماني الإسلام في الخارج لكي يبقى حتى يوم القيامة»[٤٦]. وتجدر الإشارة إلى أنه في عهد بعض أسلاف حماي (منذ بداية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) كان يعيش في البلاط عدد من علماء الدين المسلمين يلقّنون الحكام أنفسهم تعاليم الإسلام ويدرسون معهم آيات من القرآن، ولكن أحداً من الملوك لم يكن يجاهر بإسلامه. ولذلك كان البكري، وهو يكتب قبل جيل من عهد حماي، لا يزال يعتبر كانم مملكة «زنوج يعبدون الأوثان» على الرغم من تعرضهم لتأثيرات المسلمين، كما يشهد بذلك وجود بعض اللاجئين الأمويين «وهم على زي العرب وأحوالهم»[٤٧]. وقد حجّ ابن حماي وخليفته دونامه(٤٩٠هـ/

(٤٣) البكري، ١٩١٣، ص ١٨٣؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٠٨–١٠٩.

(٤٤) انظر الحاشية رقم ٣٥.

(٤٥) انظر د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٨.

(٤٦) هـ.ر. بالمر (H.R. Palmer)، ١٩٢٨، الجزء الثالث، ص ٣؛ وكذلك الطبعة الجديدة لهذا الكتاب، ١٩٣٦، ص ١٤ وما بعدها.

(٤٧) البكري، ١٩١٣، ص ١١؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٨٢؛ وانظر الفصل الخامس عشر من هذا المجلّد.

١٠٩٧م - ٥٤٥هـ/ ١١٥٠م) إلى مكة مرتين ومات غرقاً في المرة الثانية[(٤٨)].

وبيدو أن تغلغل الإسلام حقاً لأول مرة في السودان الغربي والأوسط حدث في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي؛ في مختلف المناطق من حوض السنغال الأدنى إلى شواطئ بحيرة تشاد، قبل الحكام والرؤساء الإسلام ديناً، وبذلك اكتسب الدين الإسلامي اعترافاً رسمياً في المجتمعات الأفريقية. كذلك شهد ذلك القرن إسلام أشهر دول السودان وأقواها في ذلك الوقت، ونعني به إسلام غانا.

ولطالما شاع اعتقاد بأن إسلام غانا يرجع إلى غزو المرابطين عام ٤٦٩هـ/ ١٠٧٦م. ولكن الدراسات الحديثة لباحثين مثل د. كونراد و هـ.ج. فيشر و ل.أ. سانه و م. هيسكت[(٤٩)] أثارت شكوكاً قوية في صحة هذا الاعتقاد وأصبح هناك ميل متزايد إلى الاعتقاد بأن هذا الغزو لم يحدث أبداً وأن هاتين الدولتين كانتا دائماً على علاقات ودية. وهكذا تسنى لمصدر جدير بالثقة أن يكتب مؤخراً: «يبدو كأمر أكثر رجحاناً أن سوننكة غانا كانوا على علاقات طيبة مع المرابطين الصحراويين، وأنهم أصبحوا بالأحرى حلفاءهم لا أعداءهم، وأن المرابطين إنما أقنعوهم بوسائل سلمية باعتناق الإسلام السنّي ديناً لأمبراطورية غانا[(٥٠)]. وتفيد مصادر عربية مختلفة، ولا سيّما البكري، أن العاصمة كانت تضم في الفترة السابقة على عهد المرابطين جالية إسلامية هامة، لا من التجار فحسب، ولكن أيضاً من رجال البلاط والوزراء. وهكذا تعرّض قادة غانا وقتاً طويلاً من قبل للتأثير الإسلامي؛ ومن المحتمل أيضاً أن يكون الإسلام قد ظهر أولاً في غانا بصورته التي نادى بها الخوارج. ومن الممكن إذن أن يكون تحويل سكان غانا إلى الإسلام على يد بني لمتونة عام ٤٦٩هـ/ ١٠٧٥م (أثناء الغزو المرابطي الذي أشار إليه الزهري[(٥١)]) قد تمثّل ببساطة في فرض الإسلام السنّي المالكي على مجتمع إباضي، كما حدث من قبل مع سكان أوداغست. ولا شك أن أكبر نجاح حققه تدخل المرابطين هو تحويل الملك وبلاطه إلى الإسلام[(٥٢)].

كذلك بدأ الباحثون يرفضون الرأي القائل بأن غزو غانا وإرغامها على اعتناق الإسلام أدّى إلى حركة هجرة جماعية للسوننكة المعارضين للإسلام والذين قيل إنهم آثروا التخلي عن ديار أجدادهم على التخلي عن معتقداتهم الدينية القديمة[(٥٣)]. صحيح أنه حدثت بالفعل حركة هجرة، ولكن بما أنه لم يكن هناك غزو ولا إرغام على الإسلام فإنه ينبغي تلمّس أسباب هذه الهجرة على صعيد آخر.

---

(٤٨) ديوان سلاطين بورنو؛ هـ.ر. بالمر (H.R. Palmer)، ١٩٣٦، ص ٨٥-٨٦.

(٤٩) د.سي. كونراد (D.C. Conrad) و هـ.ج. فيشر (H.J. Fisher)، ١٩٨٢ و ١٩٨٣؛ ل.و. سانه (L.O. Sanneh)، ١٩٧٦؛ م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٨٤.

(٥٠) م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٨٤، ص ٢٣.

(٥١) الزهري، ١٩٦٨، ص ١٨٠ وما بعدها؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١١٩.

(٥٢) هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٨٤، ص ٢٦.

(٥٣) يُعدّ هذا الرأي ركيزة للنظرية القائلة بأن أجداد شعوب أكان التي تقطن جمهورية غانا الحالية (بفترض أن أكان هي تحريف لغانا) جاؤوا من غانا القديمة بعد غزو المرابطين.

ومن الخطأ طبعاً عدم الاعتراف بتأثير المرابطين العميق وبالتغييرات التي أحدثها تدخلهم في السودان. ولكن هذه التغييرات كانت ذات طابع مختلف تماماً عن تلك التي افترضها القائلون بفكرة الهجرة. فقد تفرّق سكان غانا السوننكة فعلاً، ولكن ذلك كان استمراراً لعملية بدأت قبل ذلك بفوت طويل؛ فقد أخذ التجار السوننكة الذين أسلموا (الونقارة – أو الونغرة – في المصادر العربية) يقيمون تدريجياً شبكة تجارية واسعة في الساحل وفي جنوبه حتى تخوم الغابات المدارية. ولم يكونوا معارضين أبداً للإسلام بل إنهم، على العكس، أسهموا كثيراً في نشره في المناطق الإسلامية من السودان، التي لم يدخلها العرب ولا البربر قط. وقد أصبح السوننكة الذين هاجروا من ديا على نهر النيجر إلى مركز جديد في دياخابه على نهر بافنغ يُعرفون بعد ذلك باسم الدياخنكه. واتخذوا لغة المالينكة لغة لهم وأقاموا مجتمعاً وثيق الترابط كانت فيه الأنشطة التجارية والأنشطة الدينية تسير جنباً إلى جنب[٥٤]. وأقام تجار آخرون من أصل سوننكي، ولكنهم يتكلمون في الغالب لغة المالينكة، شبكات تجارية جديدة: الديولا صوب الجنوب أساساً، والماركه في منعطف النيجر، واليارسه في دول نهر فولتا. وينتمي تاريخهم والدور الذي لعبوه في نشر الإسلام، في معظمه، إلى القرون اللاحقة، ولكن هذه العملية إنما اكتسبت زخمها الأول في الفترة التي أعقبت مباشرة تدخل المرابطين في غانا.

ولا شك أن الأنشطة الإسلامية في جنوب الصحراء زادت قوة بعد تدخل المرابطين. ويعزى إسلام حماي ملك كانم أحياناً إلى تأثير المرابطين، ولكن ذلك يبدو غير محتمل. فقد تحوّل ملوك سودانيون آخرون إلى الإسلام، كما رأينا، قبل مجيء المرابطين. ويبدو أنه في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي بلغت دينامية التطور، الذي بدأ من قبل في دول سودانية كثيرة، مرحلة كان فيها الانضمام إلى الإسلام يتيح بعض المزايا للطبقات الحاكمة ولمجموعة متزايدة العدد من التجار المحليين. وقد تحددت هذه المزايا بمزيد من الوضوح في القرون التالية، خلال الفترة التي شهدت ازدهار الأمبراطوريات السودانية الكبيرة: أمبراطورية مالي وصُنغاي.

ولقد كانت اعتبارات المصلحة العامة التي أدّت إلى انتشار الإسلام بدرجة ما في الأمبراطوريات غير الإسلامية اعتبارات داخلية وخارجية. فكانت الدوافع الخارجية ذات طابع تجاري، ذلك أن وظيفة هذه الدول، من الناحية الاقتصادية، كانت تتمثل في مراقبة تجارة السودان مع شمال أفريقيا واستغلالها. وكان للطبقة الحاكمة مصلحة حقيقية في أن تظهر بصورة إسلامية – بتنظيم بلاطها وبأداء الحج – لكي تقيم علاقات طيبة مع عملائها وشركائها في شمال أفريقيا وتنميتها[٥٥]. وعلى الصعيد الداخلي كانت إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه الملوك هي ضمان ولاء الأقوام والعشائر المشركة التي أخضعوها لسلطانهم والتي كانت عباداتها المتوارثة عن الجدود وأعرافها تختلف كلية عن تلك التي تدين بها الأسرة الحاكمة. فبدا أن اعتناق الإسلام،

(٥٤) فيما يتعلق بالدياخنكه، أنظر ل.و. سانّه (L.O. Sanneh)، ١٩٧٩؛ ب.د.كورتين (P.D. Curtin)، ١٩٧١.

(٥٥) ك. كوكري فيدروفيتش (C. Coquery - Vidrovitch)، ١٩٦٩، وخاصة الصفحة ٧٣.



الشكل ٣،٣ – المناطق التي أُدخلت في الإسلام، نحو عام ٩٠٠ هـ/١٥٠٠ م (خريطة إ. هربك)

ذلك الدين ذي الطابع الشامل، يمكن أن يقدّم حلاًّ مناسباً؛ فبُذلت جهود لغرس هذا الدين، على الأقل بين زعماء العشائر والأعراق الأخرى، ولإقامة رابطة دينية جديدة تجمع بينها. كما أن اتساع أمبراطورياتهم زاد من صعوبة إدارة أقاليمهم إدارة فعّالة، وبذلك أصبح من الضروري الاستعانة بالكتبة المسلمين وغيرهم من الأشخاص المتعلمين للعناية بالمراسلات وتصريف شؤون الدولة. وقد كان لرجال الدين المسلمين تأثير كبير في البلاطات الملكية، فمهّدوا بذلك الطريق لاعتناق الملك وأسرته الإسلام فيما بعد.

وليس ذلك يعني أن الملوك كانوا بالضرورة مسلمين شديدي الورع أو عميقي الإسلام، فقد كان عليهم أيضاً أن يراعوا الأعراف المحلية والمعتقدات التقليدية لأغلبية رعاياهم غير المسلمين الذين كانوا يرون في ملوكهم تجسيداً أو واسطة لقوى عليا أسمى من الطبيعة. ولم يكن لدى أحد من الحكام السلطة السياسية لفرض الإسلام أو الشريعة الإسلامية دون التأثير بذلك على ولاء غير المسلمين له. وهذا يساعد على تفسير وجود الكثير من الشعائر والطقوس الوثنية في بلاط ملوك مسلمين مثل مانسا مالي وأسكيا صنغاي، أولئك الرجال الذين أدّوا فريضة الحج وكانوا يُعتبرون مسلمين ورعين في نظر الجميع.

وقد اعتنق الحكام في أمبراطورية مالي الإسلام في أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي في عهد خلف سونجاته (أو سونديانه). وبينما يقول ابن بطوطة وابن خلدون أن هذا البطل مؤسس الأمبراطورية اعتنق الإسلام[٥٦]، يؤكّد التراث المالينكي الشفهي المنقول بقوة على اعتباره ساحراً وثنياً وينكر تحوّله إلى الإسلام. ولكن ابنه وخلفه «المانسا أولي» قد أدّى الحج من قبل في عهد السلطان المملوكي بيبرس (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م – ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م). وفي عهده حقّقت مالي توسعاً في بلاد الساحل وأمّنت لنفسها السيطرة على مدن ولاته وتمبوكتو وغاو التجارية ودخلت بذلك في اتصال أكثر مباشرة مما كان في القرون السابقة مع الشعوب التي تحوّلت إلى الإسلام[٥٧]. ومنذ ذلك الحين أصبح أداء الملك للحج تقليداً دائماً لدى ملوك مالي. وقد تحدّدت ملامح الصورة الإسلامية للأمبراطورية في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي في عهد المانسا موسى (٧١٢هـ/ ١٣١٢م – ٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م) وفي عهد أخيه المانسا سليمان (٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م – ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)، اللذين شجّعا على بناء المساجد ونشر المعرفة بالإسلام. وقد أثنى شاهد عيان، هو ابن بطوطة، على حماس مسلمي مالي في حفظ القرآن وأداء الصلوات في المساجد. والإحساس العام الذي يخرج به المرء من قراءة رواية ابن بطوطة هو أن مالي كانت في منتصف القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي بلداً تأصلت فيه جذور الإسلام واتّبع سكانه تعاليم الإسلام الرئيسية. ولا يذكر ابن بطوطة أي ممارسات دينية وثنية كما أنه لم يشر إلى أي شيء

(٥٦) ابن بطوطة، ١٩٦٩، الجزء الرابع، ص ٤٢٠؛ ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ١١٠؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣١٠ و ٣٤٤.

(٥٧) انظر ج.ل. تريو (J.L. Triaud)، ١٩٦٨، ص ١٣٢٩ وما يليها.

تحظّره الشريعة الإسلامية فيما عدا عُرْي النساء[٥٨].

وقد شجّع الأمن العام الذي ساد في تلك الفترة، التي بلغت فيها أمبراطورية مالي أوجها، ازدهار التجارة مع السودان الغربي. فنظّم التجار المسلمون شبكات تجارية مختلفة عبر الأمبراطورية كلها بل وفيما يتجاوز حدودها. وتزايد اعتناق المالينكة للإسلام وكذلك الجماعات الإثنية الأخرى مثل الفولبة في وادي السنغال وفي ماسينا. وكان من التطورات الهامة ظهور ونمو طبقة محلية من علماء الدين تركّزت في أهم المراكز السياسية والتجارية، في نياني وغاو، ولكن على الأخص في جينه وتمبوكتو. وهناك دلائل كافية على أن معظم العلماء المسلمين في تمبوكتو كانوا – حتى القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي على الأقل – من أصل سوداني وقد درس كثير منهم في فاس، وكان علمهم الإسلامي وحماسهم الديني عظيمين بدرجة أثارت إعجاب الزوار الأجانب[٥٩]. وكانت المناصب الرئيسية (القضاة والأئمة والخطباء) في تمبوكتو يشغلها مسلمون من السود جاءوا من داخل أمبراطورية مالي. وقد ساد وضع مماثل في جينه وكذلك في ياغا (ديا) التي أثنى ابن بطوطة على سكانها بوصفهم «قدماء في الإسلام وطلب العلم»[٦٠]. ولقد كان ظهور طبقة من العلماء ورجال الدين المسلمين الذين ينتمون إلى أصل سوداني حدثاً مهماً في تاريخ الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ كان معناه في الواقع أن الإسلام سينشر إذن على يد أناس من أهالي البلاد يعرفون اللغات والأعراف والمعتقدات المحلية؛ ومن شأن هذه المعرفة أن تيسّر أنشطتهم في الدعوة وأن تكفل لهم نجاحاً أعظم مما أحرزه إخوانهم في الدين من شمال أفريقيا إبّان العهود السابقة. وهكذا لم يعد الإسلام في نظر الأفارقة دين الأجانب البيض، بل أصبح من خلال تولّي الأفريقيين أنفسهم تدريس مبادئه وحملهم له ديناً أفريقياً.

وكان تأثير هذه الطبقة الجديدة من علماء الدين الأفارقة يُحسّ على نطاق واسع، وامتدّ حتى السودان الأوسط. فحتى القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي كانت المنطقة الممتدة من بحيرة تشاد حتى حوض النيجر الأوسط، وبخاصة إقليم الهاوسا، تشكّل منطقة صعبة أمام انتشار الإسلام قلما شملتها أنشطة الدعوة. وبعد ذلك، في عهد «ساركي» ياجي حاكم كانو «جاء الونقاره (الونغره) من ميلي حاملين الدين الإسلامي»[٦١]. وقد حكم ياجي، وفقاً لتأريخ بالمر، من عام ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م إلى ٧٨٧هـ / ١٣٨٥م؛ ولكن كتاب أصل الونغاريين للقرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي، الذي اكتشف مؤخراً، يؤكّد أن رجال الدعوة هؤلاء وصلوا إلى كانو في عهد محمد رومفا (٨٦٧هـ / ١٤٦٣م – ٩٠٤هـ / ١٤٩٩م) بعد أن تركوا بلدهم الأصلي

(٥٨) ابن بطوطة، ١٩٦٩، ص ٤٢٣–٤٢٤؛ وقد صادف عُرْياً مماثلاً في جزر المالديف دون أن يشكك في صدق إسلام سكانها.

(٥٩) انظر تاريخ السودان، ١٩٠٠، ص ٧٨–٨٤.

(٦٠) ابن بطوطة، ١٩٦٩، الجزء الرابع، ص ٣٩٥.

(٦١) وقائع كانو، في مؤلف هـ.ر. بالمر (H.R. Palmer)، الجزء الثالث، ص ١٠٤.

عام ٨٣٥هـ / ١٤٣١-١٤٣٢م[٦٢]. ولمّا كانت صعوبات تحديد التسلسل الزمني لتاريخ الهاوسا المبكر معروفة تماماً، فليس مما يثير الدهشة أن يختلف الباحثون في تحديد تاريخ دخول الإسلام في بلاد الهاوسا. ورغم الحجج التي ساقها محرّر كتاب أصل الونغاريين، فإنه يبدو أن وصول هؤلاء المسلمين منذ القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي في عهد ياجي - وليس في عهد رومفا بعد ذلك بقرن - هو الأكثر رجحاناً. وقد وُصف ياجي في وقائع كانو كمسلم متشدد يرغم رعاياه على الصلاة. ووُصف كثير من الحكام الذين حكموا فيما بين وفاته وبين تولّي رومفا السلطة كمسلمين يُسمّون بأسماء إسلامية[٦٣]. وفي عهد الحاكم السابق مباشرة على حكم رومفا، جاء مسلمون من الفولبه (الفولانيين) من ميلّي حاملين معهم كتباً في علم الكلام وأصول اللغة، بينما لم يكن لدى المسلمين الهاوسا من قبل كتب في الشريعة والسنّة[٦٤].

ومن الممكن بطبيعة الحال، أن تكون بلاد الهاوسا قد استقبلت عدة موجات من المسلمين الونقاره (الونغره) في فترات مختلفة وأن يكون ممثلوهم الأُوَل قد نجحوا في نشر الإسلام بين التجار خاصة، بينما دعت المجموعة المشار إليها في الوقائع إلى الدين الجديد بين الطبقات الحاكمة[٦٥].

وبدأت تستقر في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي تقاليد إسلامية قوية. فقد غيّر ثلاثة رؤساء مهمين، وربما متزامنين، وهم محمد ربّو في زاريا، ومحمد كوراو في كاتسينا، ومحمد رومفا في كانو، طابع التطور لدى الهاوسا بإدخال الإسلام إلى المنطقة أو بترسيخه فيها. ولسنا نعرف شيئاً عن محمد ربّو عدا أنه كان أول حاكم (سركي) مسلم لزاريا. ويُذكر الحاكم التالي لكاتسينا، ابراهيم سورا، بأنه كن حاكماً صارماً يلقي في السجن بمن يرفضون الصلاة، بينما كان ابنه علي يسمّى «المرابط» (من أصحاب الرباط). وقد وقع كثير من هؤلاء الحكام تحت تأثير المصلح الإسلامي الكبير، محمد المغيلي الذي حرّر، بطلب من رومفا، «التزامات الأمراء» كدليل لسلوك الحكام المسلمين[٦٦]. وهناك أيضاً روايات عن وصول شرفاء (من نسل النبي) إلى كانو في ذلك الوقت، وقد أدّى وجودهم إلى تقوية الإيمان والقضاء على بعض آثار الوثنية الباقية. إذ كان الإسلام لا تزال تشوبه في ذلك الوقت عدة أعراف وممارسات محلية، وكان بعض الحكام يطلبون إرشاداً للسلوك القويم، لا من المغيلي فحسب ولكن أيضاً من العالم المصري الشهير، السيوطي[٦٧].

---

(٦٢) م.أ. الحاج، ١٩٦٨، ص ٧ وما بعدها.

(٦٣) يكمن الضعف الرئيسي الذي يشوب كتاب أصل الونغاريين في أنه يخلط بين وصول الونقاره (الونغره) ووصول المصلح المغيلي الذي جاء في نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي.

(٦٤) وقائع كانو، في مؤلف هـ.ر. بالمر (H.R. Palmer)، ١٩٢٨، الجزء الثالث، ص ١١١.

(٦٥) انظر س.أ. بالوغون (S.A. Balogun)، ١٩٨٠، ص ٢١٣-٢١٤.

(٦٦) فيما يتعلق بالمغيلي، انظر أ.أ. بطران، ١٩٧٣.

(٦٧) كتب السيوطي في خطابه إلى ابراهيم سورا: «لقد أُبلغت أن بعض سكان جوبير المرضى يضحون بعبد أو أمه معتقدين أنهم يفتدون بذلك أنفسهم من الموت»؛ انظر ت.هودكين (T. Hodgkin)، ١٩٧٥، ص ١١٩.

ولكن الإسلام، حتى بعد هذه المحاولات الرامية إلى دعمه، لم يكن بحال يلقى قبولاً عاماً. فقد أصبح دين جماعات صغيرة من التجار ورجال الدين المحترفين، وكان تأثيره في بلاط الملوك سطحياً بينما ظلّ عامة السكان على ولائهم لمعتقداتهم القديمة. بيد أن مفاهيم الإسلام ومواقفه أصبحت تدريجياً أكثر شيوعاً، مما خلق وضعاً من إسلام «مهجن». وكان من العوامل الهامة في زيادة انتشار الإسلام في تلك المناطق من السودان، قبوله بنفس راضية من قبل تجار الهاوسا الذين أصبحوا أنشط طبقة من التجار المسلمين بعد الديولا. فبفتح طرق تجارية في اتجاه البلاد المنتجة للكولا في المناطق الخلفية لساحل الذهب (غانا الحالية) – حيث قابلوا تجار ديولا المتجهين شرقاً – حمل هؤلاء التجار الإسلام حتى مشارف الغابات.

وخلال القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي زاد وضع الإسلام تدعماً بفضل سياسة أسكيا محمد حاكم صنغاي، وبفضل رحيل الحكام من كانم إلى أمبراطورية بورنو، وطول حكم إدريس ألاومه. ومن المعتقد أن تدخّل هذا الحاكم في مندارا لصالح أحد محميه مهّد الطريق لإدخال الإسلام في هذا البلد، وربما اعتنق التوبو الإسلام في ذلك الوقت. وأصبحت باغرمي، الحديثة النشأة، دولة إسلامية في القرن نفسه. وبعد فترة من الوقت، استطاع عبد الكريم، باستلهام مثال باغرمي، أن يحقق التحام واداي في دولة إسلامية، على الأقل اسماً.

وقد شهدت تلك الفترة أيضاً حملة إسلامية في سينغامبيا، على الطرف الآخر من المنطقة السودانية. في بداية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي كان سكان غامبيا يُعدّون في معظمهم من المسلمين[٦٨]. على أن الإسلام زاد انتشاراً في النصف الثاني من ذلك القرن مع تقدم التوكولور في فوتا تورو. وفي كل مكان على الساحل تقريباً كان رجال الدين المسلمون (الذين يسميهم البرتغال «بيكسيريم») يتنقلون ناشرين الدين الإسلامي ويحرّمون أكل لحم الخنزير ويوزّعون الأحجبة والتمائم. وكان يوجد على شواطئ غامبيا ثلاثة أربطة (مدارس) متخصصة في إعداد علماء الدين الذين كانوا يوفدون بعد ذلك للدعوة في كل البلدان المجاورة[٦٩].

كذلك واجه تقدم الإسلام، بطبيعة الحال، بعض العقبات. فقد قاوم شعب الموسي في منعطف النيجر انتشار الإسلام فترة طويلة على الرغم من اتصالهم به من قبل في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي عندما هاجموا ونهبوا تمبوكتو بل وولاته[٧٠]. وفي نهاية القرن التالي أعلن عليهم اسكيا محمد الجهاد لأنهم رفضوا الإنذار الذي وجّهه إليهم للانضمام إلى الإسلام. على أن هزيمة جيش ملك الموسي ذاتها لم تقنعه بالتخلي عن دينه القديم، وقد حذا حذوه معظم رعاياه. ولم يبدأ دخول التجار المسلمين (اليارسة) ممالك الموسي إلاّ بعد القرن الحادي عشر

(٦٨) د. باتشيكو بيريرا (D. Pacheco Pereira)، ١٩٥٦، ص ٦٩–٧٣.

(٦٩) م.ف. دي ب. سانتارم (M.F. de B. Santarem)، ١٨٤٢، ص ٢٩.

(٧٠) بيد أن من الممكن، في ضوء البحوث الحديثة، التساؤل عما إذا كان قوم الموسي هؤلاء هم سكان حوض نهر فولتا نفسهم. انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الرابع، الفصل التاسع، اليونسكو.

الهجري / السابع عشر الميلادي، ولم يتحول بعض قبائل الموسي إلى الإسلام إلاّ في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

وكان البمبره الذين يقطنون أمبراطورية مالي القديمة يشكلون تجمعاً معزولاً آخر يدين بالديانة القديمة. وكانت ثقافة مالي الإسلامية ذاتها في انحسار منذ تدهور الأمبراطورية، حيث أن المالينكه، وقد فقدوا ممتلكاتهم الخارجية وابتعدوا عن التجارة الصحراوية، كانوا يعيشون في مقاطعات صغيرة (كانو) دون إدارة مركزية أو حياة حضرية. كما أن الإسلام، وقد تخلّت عنه الطبقة السياسية، لم يعد ممثلاً إلا في فئة التجار (الديولا) أو علماء الدين (الموريبة)[٧١].

وعلى الرغم من ذلك كله كان الإسلام في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي مترسخاً بصفة عامة على امتداد الحزام السوداني، من الأطلسي إلى بحيرة تشاد وفيما وراءها. فكانت الطبقات الحاكمة في جميع الدول الكبرى، وفي معظم الدول الأصغر، مسلمة، على الأقل اسماً. وفي جميع المدن وكثير من القرى كانت تعيش مجتمعات أفريقية إسلامية تنتمي في أصلها إلى أعراق مختلفة، وكان بعضهم مسلمين بالإسم فقط، ولكن كان كثير منهم رجال علم ورعين متفتحين وعلى اتصال بالعالم الأوسع في شمال الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من أن هذا الدين العالمي لم يصل إلى أغلبية الفلاحين إلا قليلاً، فإنه أصبح، بعد قرون عدة من الوجود، ظاهرة مألوفة وعنصراً من عناصر الصورة الثقافية في غرب أفريقيا.

النوبة ومناطق السودان النيلية

كان انتشار الإسلام في النوبة والسودان النيلي، ولا يزال، عملية مستمرة. فعلى الرغم من أن النوبة كانت على اتصال بالإسلام منذ الفتح العربي لمصر في أوائل القرن الأول الهجري / السابع الميلادي، فقد عاق انتشار الإسلام فيها وجود الدول النوبية المسيحية وتمسك النوبيين بدينهم المسيحي. وقد حاول المسلمون من مصر عام ٣١هـ / ٦٥١–٦٥٢م غزو النوبة بل وتوغلوا فيها حتى دنقله، ولكن مقاومة النوبيين الضارية أجبرتهم على طلب عقد هدنة. وكانت المعاهدة التي أُبرمت والتي تعرف باسم البقط[٧٢]، ميثاق عدم اعتداء، يسمح للدولة المقُرّة النوبية بالاحتفاظ بوضعها كدولة مستقلة. وكانت تمنح رعايا كلا الطرفين حق التنقل والاتجار بحرية في إقليم الطرف الآخر، وتنص على وجوب حماية أرواح مسلمين في النوبة[٧٣]. وقد ظلّت هذه المعاهدة سارية طوال ستة قرون، وتلك فترة طويلة نادرة بالنسبة لاتفاق دولي. وهي تبيّن أيضاً أن المسلمين تخلّوا عن فكرة احتلال النوبة؛ فقد كانوا أكثر اهتماماً بوضع حدّ للغارات النوبية وبإبقاء البلد كمنطقة نفوذ. وعلى الرغم من أنه جرت أحياناً محاولات لتحويل الحكام إلى الإسلام (في بداية فترة حكم الفاطميين في مصر مثلاً)، فإن السياسة العامة للحكومات المصرية الإسلامية

---

(٧١) ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٨١، ص ٦١٤ و ٦٤١.

(٧٢) فيما يتعلق بـ «البقط»، انظر الفصل الثامن من هذا المجلّد.

(٧٣) لم يذكر هنا سوى الأحكام ذات التأثير المباشر على توسع الإسلام.

كانت تتمثّل في ترك المملكة المسيحية تعيش في سلام.

وقد فتحت العلاقات الودية التي قامت بين الحكام المصريين والملوك النوبيين الأبواب أمام دخول التجار المسلمين. وكان هناك تجار عرب يقيمون منذ زمن طويل في عاصمة المقرّة، حيث كانوا يعيشون، كما جرت العادة في كل المنطقة السودانية، في أحياء خاصة بهم. ولا يبدو أن هؤلاء التجار كانوا دعاة متحمسين للدين الإسلامي؛ ولكنهم مع ذلك أدخلوا المبادئ الأولية لهذا الدين الجديد في منطقة كانت حتى آنذاك مسيحية تماماً.

وكان تحويل النوبة إلى الإسلام، وكذلك تعريبها، من عمل أناس مختلفين تماماً. فقد بدأت جماعات البدو العربية تنتقل في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي من مصر العليا صوب النوبة مختارة أساساً المنطقة بين وادي النيل وساحل البحر الأحمر. وفي القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي كانت قد استقرّت بالفعل في أقصى شمال النوبة، وكان بعض النوبيين المقيمين شمالي الجندل الثاني قد اعتنقوا الإسلام.

وكان ساحل البحر الأحمر طريقاً آخر لدخول الإسلام، وإنْ يكن أقل أهمية من وادي النيل. فكان التجار العرب قد بدأوا يقيمون في مدن ساحلية مثل عيذاب وباديع وسواكن منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي. وكان يسكن في المنطقة الخلفية قبيلة بجه البدوية الشرسة التي أزعجت مصر العليا فترة طويلة بغاراتها المتكررة. وقد حاولت الحكومات الإسلامية تهدئتها بمعاهدات مماثلة لتلك التي عقدت مع النوبيين، ولكن نظراً لأن بجه لم يكن لها أي تنظيم سياسي مركزي، فإن هذه المعاهدات لم تكن تلزم سوى بعض جماعاتها. وقد سمح زعماء بجه مع ذلك بإقامة تجار مسلمين في أراضيهم ففتحوا بذلك المنطقة أمام نفوذ الإسلام.

وقد تدعّم هذا النفوذ بهجرة جماعات من البدو العرب إلى إقليم بجه حيث ارتبطوا عن طريق المصاهرة بالأسر الحاكمة لبجه، وأصبح أبناؤهم رؤساء لبعض جماعات بجه. وتكرّرت هذه العملية على مدى فترة طويلة، وبذلك استطاع المسلمون أن يفرضوا نفوذهم. وقد حدثت نفس الظاهرة في النوبة وأدّت إلى قيام أسر إسلامية قوية النفوذ. وقد أسهم فتح طرق تجارية، ما بين القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والسابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، تربط وادي النيل بموانئ البحر الأحمر مروراً بإقليم بجه، في تشجيع إسلام السكان المحليين. وتعرّبت تدريجياً جماعات بجه المقيمة في أقصى الشمال، الحدارية والعبابدة، بل واختلقت لنفسها سلاسل نسب عربية؛ ولكن عقائدهم العتيقة لم تختف تماماً وراء مسحة الإسلام. أما الجماعات الأخرى فكانت أقل إحساساً بنفوذ العرب المسلمين؛ بيد أن الأمر انتهى بها هي الأخرى إلى قبول الإسلام، أو على الأقل بعض تعاليمه. ويمكن القول بأن أغلبية قوم بجه كانوا يعتبرون أنفسهم، ويعتبرهم إخوانهم في الدين، مسلمين، ولكن مع استمرار بقاء كثير من الممارسات والعقائد القديمة.

وفي تلك الفترة شهد شمال النوبة تدفق المهاجرين العرب بصورة لا تنقطع؛ وحتى نهاية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، أي طوال بقاء مملكة المقرّة كدولة مستقلة، كانت هذه الهجرة تتمّ بالأحرى على شكل تسلل تدريجي لجماعات صغيرة من البدو. وبتدخل المماليك في النزاعات الداخلية للأسرة المالكة، تحوّل ملوك النوبة إلى أتباع لهم أو مجرّد دمى. وقد اختار

المماليك، كملك للنوبة، عام ٧١٥هـ / ١٣١٥م، أميراً كان قد اعتنق الإسلام؛ وكان هذا الحدث نذيراً بأفول نجم المسيحية في النوبة. وبانتقال السلطة إلى أيدي ملك مسلم، تحوّلت النوبة من «دار حرب» إلى «دار إسلام»، وتوقف دفع الجزية لحكام مصر المسلمين[٧٤]. وهكذا وضع إسلام الحكام نهاية للمعاهدة (البقط).

وقد ساعد تفكك المملكة النوبية الشمالية، الذي أسهم فيه كثيراً دخول رجال القبائل العربية من قبل، على التغلغل العربي الكبير حتى المراعي الغنية فيما وراء الصحراء النوبية. ومع أن هؤلاء البدو العرب كانوا يقولون إنهم مسلمون، فإنه ليس ثمة ما يحمل على الاعتقاد بأن إسلامهم كان بأي حال أقل سطحية من إسلام غيرهم من البدو الرحّل. ومن الصعب اعتبارهم دعاة متحمسين لدينهم. ولكن نهاية الأسرة المالكة المسيحية، وبالتالي نهاية المسيحية كدين للدولة، ساعدا كثيراً على تحوّل السكان المستقرين في وادي النيل إلى الإسلام. وثمة عوامل أخرى ساعدت على أفول نجم المسيحية في النوبة، أهمها عزلتها المتزايدة عن العالم الخارجي وتدهور حال المسيحيين في مصر، إذ كان يجيء منها معظم كبار رجال الدين المسيحيين. على أن المسيحية لم تُكتسح دفعة واحدة، ولكنها ظلّت على قيد الحياة فترة طويلة قبل أن تنوء بعبء ما أصابها هي من وهن. وقد احتلّ الإسلام مكانها تدريجياً. وفي دولة علوة الجنوبية قاومت المسيحية حتى القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي قبل أن تنهار تحت وطأة القبائل العربية والفونج معاً.

وفي ذلك الوقت كان البدو العرب قد دخلوا الجزيرة، الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض، وبوتانه الواقعة بين نهر عطبرة والنيل الأزرق. وهناك أقاموا في منطقة علوة المركزية وفي سنار، وتقدموا صوب الجنوب حتى جزيرة أبا على النيل الأبيض. وقد تغلغلوا بالطريقة نفسها في كردفان وجنوب دارفور.

وفي أعقاب هؤلاء البدو العرب جاء علماء الدين المسلمون. وقد قدموا من بلاد الإسلام الأقدم عهداً أو كانوا قد درسوا فيها، وكانوا أول من أتى إلى هذا البلد ببعض مبادئ الشريعة. وكان أقدم هؤلاء الدعاة الورعين يمنياً، هو غلام الله بن عيد، الذي وصل إلى منطقة دنقلة في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، فوجد المسلمين غارقين في الجهالة لعدم وجود معلمين[٧٥]. وخلال القرون التالية بدأ الدعاة من الطرق الصوفية يقيمون في السودان ويسهمون في الدعوة للإسلام. وقد نجحوا في تحويل الفونج إلى الإسلام، وهم قوم سود البشرة ينتمون أصلاً إلى حوض النيل الأزرق الأعلى. وقد لقي الإسلام تشجيعاً في عهد ملوك الفونج وهاجر إلى مملكتهم كثير من العلماء والرجال الورعين. واعتباراً من القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي استقرّت الحدود الجنوبية للإسلام على طول خط العرض ١٣. وقد اقترنت عملية نشر الإسلام بعملية تعريب تركت بصماتها على جزء كبير من البلد[٧٦].

---

(٧٤) ابن خلدون، ١٨٦٧، الجزء الخامس، ص ٩٢٢–٩٢٣.

(٧٥) ي.ف. حسن، ص ١٥٤–١٥٥.

(٧٦) فيما يتعلق بانتشار الإسلام في منطقة النيل السودانية، انظر ج.س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٤٩.

القرن الأفريقي

دخل الإسلام أثيوبيا باستخدام طريقين تجاريين رئيسيين يؤديان من جزر دهلك وزيلع إلى داخل البلاد. واعتنق أهل جزر دهلك الإسلام في أوائل القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي؛ وفي الوقت نفسه بدأ أناس مسلمون – من خارج القارة في معظمهم ومن أصل عربي أو غير عربي – يقيمون في أماكن مختلفة من ساحل البحر الأحمر. وانطلاقاً من هذه المراكز انتشر الإسلام بين السكان المحليين وبخاصة البدو في منطقة الساحل، ولكن تأثيره ظلّ محدوداً حتى القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي.

وتشهد النقوش والكتابات العربية العديدة التي وُجدت في جزر دهلك بثراء وأهمية الجالية الإسلامية التي تحولت فيا بعد إلى سلطنة حقيقية[٧٧]. ومع ذلك لا يبدو أن هذه الجزر لعبت دوراً هاماً في دخول الإسلام في أثيوبيا. وكانت العقبة الرئيسية هي ترسّخ جذور الكنيسة المسيحية في شمال البلاد، بين السكان الناطقين بالتيغرية والأمهرية. ولا شك أن الرؤساء رحّبوا بالتجار المسلمين الذين أقاموا على الساحل (إذ كانت دهلك، لفترة طويلة، المنفذ التجاري الوحيد للمملكة الأثيوبية) ولكنهم حظّروا عليهم نشر دينهم. ومع ذلك فقد لوحظ في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي أن جاليات إسلامية قد استقرّت فعلاً في المراكز الكبرى وعلى امتداد الطرق التجارية الرئيسية. وكانت التجارة في أثيوبيا، ولا سيّما تجارة القوافل عبر المسافات الطويلة، يحتكرها منذ ذلك الوقت تجار مسلمون، ذلك أن المجتمع المسيحي كان ينظر دائماً بامتهان إلى الأنشطة التجارية والحرفية[٧٨]. وقد وُجدت آثار جاليات إسلامية قديمة في إقليم تيغري المسيحي[٧٩]؛ ومن المرجّح أن هؤلاء التجار كان بوسعهم التنقل بحرّية وكان مسموحاً لهم بأن يقيموا مع أُسرهم وخدمهم في المملكة المسيحية[٨٠].

والغالب أن جزر دهلك كانت نقطة دخول الجاليات الإسلامية إلى شمال أثيوبيا، ولكن حركة التغلغل في الجنوب، أي في إقليم شوا، لا بدّ وأنها انطلقت من زيلع، وهو ميناء هام على خليج عدن. وكانت زيلع، في هذا السياق، أكثر أهمية من دهلك لأن ذلك الجزء الجنوبي من أثيوبيا هو ما كان للإسلام أن يؤدّي فيه دوراً حاسماً.

وكانت الحالة في المنطقة الداخلية المواجهة لزيلع مختلفة جداً عن الحالة في الشمال: إذ كانت منطقة حدود بين المسيحيين والمسلمين الذين دخلوا هناك في صراع لاستمالة جماهير السكان المحليين المشركين إلى دينهم. وقد اقترن هذا التنافس الديني بصراع من أجل السيطرة السياسية والاقتصادية استمرّ عدة قرون.

---

(٧٧) فيا يتعلق بهذه الكتابات والنقوش، انظر ب. ملموسي (B. Malmusi)، ١٨٩٥؛ وج. عثمان، ١٩٧٤(أ) و (ب).

(٧٨) انظر م. عبير (M. Abir)، ١٩٧٠، ص ١٢٣.

(٧٩) م. شنايدر (M. Schneider)، ١٩٦٧.

(٨٠) فيا يتعلق بالأسر المسلمة التي كانت خاضعة للأقوام المحلية في الحبشة، انظر المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الثالث، ص ٣٤.

وترسّخ الإسلام بقوة خلال القرنين الثاني الهجري / الثامن الميلادي والثالث الهجري / التاسع الميلادي على شواطئ خليج عدن، ثم أخذت أهميته السياسية والدينية تتزايد باطراد في المنطقة عامة ولا سيّما في داخل البلاد. وكانت الظروف التي يسّرت اتساع النفوذ الإسلامي داخلية (تدهور المملكة المسيحية) من جهة، وخارجية (اتساع سلطة الفاطميين في منطقة البحر الأحمر، وما اقترن به من ازدهار التجارة) من جهة أخرى. وتزايد عدد التجار المسلمين الذين توجّهوا إلى جنوب البلاد ليؤسّسوا جاليات صغيرة ووحدات سياسية، وبذلك مهّدوا الطريق لقدوم علماء الدين المسلمين الذين عُنوا بتحويل السكان المحليين إلى الإسلام.

وبدأت المدن التجارية الإسلامية الأولى والإمارات الإسلامية على خليج عدن تتوسع على امتداد هضبة هرر في نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. وفي بداية القرن التالي كان توسّع الإسلام قد أدّى إلى إقامة سلطنات إسلامية بين السكان الناطقين باللغات السامية والكوشية في المنطقة. وتفيد نشرة وقائع تاريخية عربية محلية أن أول أمير لسلطنة شوا بدأ يباشر الحكم منذ أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، ولكن الأرجح أن تأسيس هذه الدولة يرجع فقط إلى أوائل القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي[٨١]. وكانت الأسرة الحاكمة تقول بأنها من سلالة أُسرة المخزومي المكية المعروفة. وكان يوجد أيضاً في هذه المنطقة إمارات أخرى من أصل عربي لا ينحدر حكامها من سلالة المخزومي.

وكان من أهم الممالك الإسلامية مملكة إيفات التي زعم ملوكها أيضاً أنهم من نسل أسرة النبي محمد ﷺ عن طريق أبي طالب؛ وقد ضمّ أعظم سلاطينها، عمر ولاسما، سلطنة شوا عام ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م.

وتشير مصادر عربية وأثيوبية إلى وجود ثلاث ممالك إسلامية على الأقل، فضلاً عن مملكة إيفات وهي: مملكة دَوارو غربي منطقة هرر، ومملكة شرقه في منطقة أروسي، ومملكة بالي جنوبي دَاوارو. وقد ذُكرت فيما بعد دول أخرى مثل هدبا أرَبابني وداره. واشتهرت هديا اعتباراً من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي بسوقها للرقيق[٨٢]. وسادت دولة إيفات زمناً طويلاً بفضل الموقع الاستراتيجي الذي كانت تحتله على طريق التجارة الهام المؤدّي من زيلع إلى أقاليم أمهرة ولسته وإلى إمارات إسلامية أخرى.

وعلى الرغم من أن أباطرة بني سليمان عملوا – اعتباراً من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي – على ضم دول وإمارات الجنوب الإسلامية تدريجياً، فإن تجارة القوافل في الهضبة ظلّت إلى حد بعيد في أيدي المسلمين.

وإذا ما استثنينا التجار ورجال البلاط، فإن من الصعب تقييم مدى وعمق انتشار إسلام بين السكان المحليين خلال تلك القرون الأولى. فوقائع تاريخ سلطنة شوا لا تشير إلى تحولات هامة إلى الإسلام داخل البلاد إلا في بداية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، ولا سيّما في

(٨١) أ. تشيرولّي (E. Cerulli)، ١٩٤١، ص ٥–١٤؛ وانظر الفصل العشرين من هذا المجلّد.

(٨٢) العمري، ١٩٢٧، ص ٢٠ وما يليها.

التلال السفحية الشرقية لهضبة شوا. وفي منطقة هرر تشهد كتابات ونقوش عربية ترجع إلى القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي بوجود جاليات إسلامية هامة، وهو ما يؤكد أهمية هرر كمركز لنشر الإسلام في المنطقة(٨٣). ولا شك أن الإسلام فقد خلال الحملة المسيحية صوب الجنوب بعض نفوذه واتباعه، ولكنه ظل دين جماعات إثنية عديدة لم تتأثر مباشرة بهذه الحملة، مثل العفر والصوماليين. وعندما أعلن الإمام أحمد غران الجهاد ضد أثيوبيا المسيحية في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، استطاع أن يحشد في جيشه مقاتلين من العفر والصوماليين من سكان السهول، وكذلك أقواماً مختلفين يتكلمون السامية والكوشية من الهضبة ممن كانوا زمناً طويلاً تحت النفوذ الإسلامي. وإذا كانت هذه المحاولة لإقامة أمبراطورية أثيوبية إسلامية قد فشلت في النهاية، فإن مناطق الحدود الأثيوبية الشرقية والجنوبية ظلّت مرتبطة بقوة بدار الإسلام(٨٤).

وإذا كان من الممكن ترسم المراحل الأولى لتوسع الإسلام في أثيوبيا بالاستعانة بوثائق كتابية، فإن ذلك ليس ممكناً بالنسبة لبداية اعتناق الصوماليين للإسلام. صحيح أن لدينا بيانات جمعها جغرافيون عرب عن مدن ساحلية مثل زيلع وبربره ومقديشيو براوه وماركه، بل ولدينا بعض نقوش وكتابات مؤرخة أتت من هذه الأماكن، غير أنه لا يمكننا فيا يتعلق بانتشار الإسلام في داخل البلد، حيث تعيش جماهير الصوماليين، إلاّ أن نكوّن فكرة تقريبية اعتماداً على روايات تاريخية. وليس من شك في أن جماعات الصوماليين المقيمة على ساحل خليج عدن كانت منذ وقت مبكر على اتصال بالمسلمين. ويبدو أن أول من هاجروا إلى المدن الساحلية كانوا تجاراً من العرب والفرس تزوجوا بنساء من أهل البلاد واندمجوا في نهاية الأمر في السكان الصوماليين. وقد جاءوا معهم بالدين الإسلامي وأثروا على الصوماليين في هذه البلدان وفي المناطق المجاورة مباشرة، فتحولوا تدريجياً إلى الإسلام. ولكن الأمر تطلّب عدة قرون حتى يكتسب تأثير هؤلاء المسلمين طابعاً أكثر دواماً. وهناك روايات صومالية تفيد أن الشيخ دارود إسماعيل الذي جاء من الجزيرة العربية أقام بين بني دير، وهي أقدم عائلة صومالية، وتزوج واحدة منهم وأصبح بعد ذلك جد عشيرة كبيرة تحمل اسمه، عشيرة دارود. وليس من الممكن تأريخ هذا الحدث على وجه اليقين، ولكن ثمة اتفاقاً عاماً على حصره في الفترة ما بين القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. وثمة رواية أخرى بشأن وصول عربي آخر، بعد ذلك بنحو قرنين، هو الشيخ إسحاق، المؤسس المفترض لأسرة إيساق الصومالية، والذي استقر في الغرب من بني داروداً(٨٥). وإذا كان الكثير من سمات هؤلاء الشيوخ تبدو أسطورية، فإن من الواضح أن هذه الروايات تعكس في الواقع فترة نشر مكثف للإسلام بين صوماليي الشمال، كما تشهد بنماء عشائر دارود وإيزاك واتساعها في نفس تلك الفترة تقريباً. وقد أدّى ظهور أسر

(٨٣) الأب أزايس (R.P. Azaïs) و ر. شامبرد (R. Chambord)، ١٩٣١، الجزء الأول، ص ١٢٥-١٢٩.

(٨٤) فيا يتعلق بإسلام أثيوبيا، انظر ج.س. تريمنهام (J.S. Trimingham)، ١٩٥٢.

(٨٥) أ. تشيرولّي (E. Cerulli)، ١٩٥٧-١٩٦٤، الجزء الأول، ص ٦٠-٦١.

عشائرية كبيرة توحدها أواصر الإسلام إلى إطلاق القوى الدينامية الداخلية، وحفز حركة هجرة عامة لهذه الجماعات إلى داخل القرن الأفريقي صوب الجنوب عامة. ومن المرجح أن العشائر التي اعتنقت الإسلام من قبل عملت، في حركات الهجرة هذه، على هداية الجماعات الناطقة بالصومالية التي لم يكن الإسلام قد وصلها بعد. ولكن من المتعذر تحديد مدة هذه العملية تحديداً يقينياً.

ولقد عرف الصوماليون الذين يعيشون على ساحل المحيط الهندي الإسلام عن طريق المدن الساحلية (مقديشيو، براوه، ماركه) مثلما حدث مع أقرانهم في الشمال. في النصف الأول من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي كان عدد كبير من التجار المسلمين، من العرب وغيرهم، قد أقاموا في هذه المدن. وقد تبعهم مهاجرون عديدون آخرون جاءوا في موجات متعاقبة من شبه الجزيرة العربية وفارس بل والهند. وأسفر اندماجهم في النهاية مع السكان المحليين عن ظهور ثقافة ومجتمع عربيين – صوماليين مختلطين. ولم يكن المجتمع متماثلاً في جميع المدن الساحلية، ولكن أهم سماته المشتركة كانت هي طابعه الإسلامي. ولما كانت هذه المدن الساحلية هي أساساً مراكز تجارية، فلا بد أنها كانت على اتصال منتظم بالصوماليين في داخل البلاد. وليس من الممكن القول بما إذا كانت هذه الجماعات قد لعبت في نشر الإسلام دوراً يماثل في أهميته دور جماعات الشمال التي ترسّخ الإسلام في نفوسها.

ومن السمات المميزة لنشر الإسلام بين الصوماليين أنه لم يقترن بعملية تعريب. صحيح أن الصوماليين فخورون بتراثهم الذي ينسب أصلهم إلى أسر عربية عريقة، وأن لغتهم تضم الكثير من الاقتباسات من العربية، ولكنهم لم يفقدوا مطلقاً ذاتيتهم الإثنية، على عكس ما حدث في شمال أفريقيا أو في المنطقة النيلية من السودان. وربما يفسّر ذلك بأن العرب لم يهاجروا مطلقاً بشكل جماعي إلى القرن الأفريقي، ولكنهم هاجروا بالأحرى كأفراد، تجار أو علماء دين، سرعان ما اندمجوا تماماً في المجتمع الصومالي[٨٦].

ساحل أفريقيا الشرقي والجزر

تناولت فصول أخرى من هذا المجلّد بالتفصيل مسألة وصول العرب والفرس المسلمين إلى ساحل أفريقيا الشرقي وجزر القمر ومدغشقر وإقامتهم فيها[٨٧]. وسنكتفي هنا بانتشار الإسلام في هذه المناطق؛ ومن هذه الزاوية نجد أن المنطقة تبدو، في الفترة التي تعنينا، في صورة مختلفة جداً عما رأيناه في الأجزاء الأخرى من أفريقيا المدارية. فالإسلام، الذي تسنّى له في الحزام السوداني أو بين الصوماليين أن يستميل تدريجياً أقواماً بأسرها وأن يؤثّر بدرجة ما في حياة الجماعات الإثنية

(٨٦) تصوملت تدريجياً أسر عديدة من أصل عربي؛ وهكذا فإن عشيرة مكرى التي كان رئيس قضاة مقديشيو يختار دائماً من بين أفرادها، استبدلت باسمها اسماً صومالياً هو رير فقيه (Rer Fakih)، انظر ج.س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٦٢، ص ٢١٥.

(٨٧) انظر الفصلين الحادي والعشرين والخامس والعشرين من هذا المجلّد.

الأفريقية، لم يكن له التأثير نفسه على السكان الناطقين بالبانتو وغيرهم من شعوب شرق أفريقيا. صحيح أنه ازدهر فيها، ولكن فقط كدين مهاجرين قادمين من وراء البحار يعيشون في جماعات مغلقة في مستقرات ساحلية أو جزرية. ويقدم علم الآثار، وتدعمه في ذلك مصادر عربية، أدلة كافية على الطابع الإسلامي لمدن ساحلية عديدة تمتد من لامو إلى موزمبيق، ولكنه يؤكد في الوقت نفسه أن الإسلام لم يتغلغل إلى داخل البلاد وأن هذا الدين لم يكن له تأثير في جماعات البانتو ولا في أي جماعة عرقية أخرى حتى القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. فالإسلام لم يحقق نجاحاً إلا بين سكان الساحل الذين كانوا على اتصال مباشر بالمهاجرين العرب و/أو الفرس الذين أقاموا في المدن، بل إن هناك تقارير تفيد أن القرى القريبة من المستقرات الإسلامية كانت هي نفسها مأهولة بكفّار يعانون من غارات تجار الرقيق[٨٨].

ولا شك أن مجتمع المدن الساحلية كان إسلامياً ولكنه لم يكن عربياً. فالمهاجرون الذين لم يكونوا قط كثيري العدد، كانوا يتزوجون بنساء أفريقيات ويندمجون في السكان المحليين. وكان خلفهم، ذوو الدم المختلط، سرعان ما يتخلون عن العربية ليتكلموا السواحيلية التي أصبحت تدريجياً اللغة المشتركة لكل الجماعات الإسلامية على امتداد الساحل. ولكن العنصر الإسلامي في شرق أفريقيا ظلّ زمناً طويلاً يمثّل أقلية صغيرة تتطلع إلى المحيط أكثر مما تتطلع إلى أفريقيا نفسها.

وكان ثمة استثناء من هذه القاعدة العامة هو تغلغل التجار المسلمين، السواحيليين في معظمهم، إلى داخل موزمبيق الحالية وزيمبابوي. وتدل الخزفيات الصينية والفارسية التي ترجع إلى القرنين السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي والثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، التي وجدت في زيمبابوي، على علاقات تجارية مع المستقرات الساحلية وخاصة مع كيلوه ومراكزها الأمامية في الجنوب مثل سوفاله.

وفي وقت لاحق، اعتباراً من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي والذي شهد نهاية احتكار كيلوه وسوفاله لتجارة الذهب، دخل التجار المقيمون في انغوش وموزمبيق في تجارة مزدهرة مع أمبراطورية موتابا الناهضة. وإن المصادر البرتغالية التي تعود إلى القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي الزاخرة بروايات عن وجود الآلاف من التجار الموريين العاملين بنشاط في أمبراطورية موتابا والذين أحسّ البرتغاليون بمنافستهم لهم إحساساً مريراً. كذلك يدلّ على أهمية التجار المسلمين في الأمبراطورية أن الزوجة الثانية لأمبراطور موتابا كانت وزيرة لشؤون المسلمين. وكان معظم هؤلاء التجار من الأفارقة السود، إما من المهاجرين السواحيليين القادمين من المراكز الساحلية القديمة في الشمال، أو من السكان المحليين الذين استمالتهم حياة التجارة الدولية المميزة للمجتمعات الحضرية الإسلامية.

ولم يترك مسلمو الساحل الذين تغلغلوا داخل جنوب شرق أفريقيا أي تراث إسلامي يمكن تمييزه بين شعوب المنطقة. والواقع أن الأفارقة الذين يعيشون داخل البلاد لم يتقبلوا الإسلام ديناً على الرغم من اتصالاتهم بالمسلمين على مدى قرون. ويبدو أن الفكرة التقليدية القائلة بأن انتشار

(٨٨) انظر ابن بطوطة، ١٩٦٩، الجزء الثاني، ص ١٩٣.

الإسلام كان يأتي في أعقاب أنشطة التجار المسلمين لا تنطبق على هذه المنطقة لأسباب لم يتسنَّ حتى الآن استجلاؤها.

على أن مسلمي الساحل دللوا على روح أكثر نزوعاً إلى نشر الدعوة في جزر القمر. ويقال إن الشيرازيين، الذين تنسب إليهم وقائع تاريخ كيلوه تحويل المدينة إلى الإسلام، أقاموا أيضاً في أنجوان، كما أن التراث المحلي في الجزر يؤكد ذلك بشكل عام. وليس التأريخ لهذه الأحداث مؤكداً ولكن من المرجح أن يكون المسلمون الأُوَل قد وصلوا في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي تقريباً؛ وقد امتزجوا، كما حدث في المناطق الأخرى، بسكان الجزر المحليين الملغاشيين والأفارقة، وأسفر ذلك عن ظهور قوم عُرفوا باسم انتالاوترا (شعب البحر) يتكلمون لهجة سواحيلية أثراها العديد من الكلمات المستعارة من اللغة الملغاشية. وتفيد دراسات حديثة أن اعتناق أهل جزر القمر الإسلام بصفة نهائية جرى في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي[٨٩].

وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي أُحرز خلال العقود القليلة الماضية في دراسة الإسلام في مدغشقر، فإن الأسئلة التي لم تجد إجابة لها لا تزال أكثر من تلك التي قُدّمت إجابات عنها. وليس ثمة شك في أن المسلمين، سواء كانوا من أصل عربي أو – على الأرجح – من أصل سواحيلي، أقاموا ابتداء من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي على الساحل الشمالي الغربي وفي الجزر الصغيرة القريبة المواجهة له، حسبما يتضح من دراسات الآثار والتراث والروايات المنقولة عن البرتغاليين. فثقافة المستوطنين الأُوَل تتشابه في جوانب عديدة مع ثقافة الساحل الأفريقي الشرقي بين لامو وكيلوه. وقد ازدهر على الساحل الشمالي الشرقي، فيما بين القرنين الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي والثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، شكل من الحضارة السواحيلية القديمة التي ظهرت في الشمال الغربي. ومارس السكان الذين أسلموا في هذه المستوطنات التجارة مع شرق أفريقيا والخليج العربي /الفارسي وجنوب شبه الجزيرة العربية وشرق الهند، مصدّرين إليها، خاصة، الأواني المصنوعة من كلوريت الشست. وقد انتشر هؤلاء السكان من الشمال الشرقي على طول الساحل الشرقي حتى فور دوفين. ويبدو أن المد والجزر في حركة هجرة المسلمين كان يحكمه تطور الشبكة التجارية للمحيط الهندي وبخاصة في شرق أفريقيا.

ويقول تراث بعض الجماعات الملغاشية، لا في الشمال فقط، ولكن أيضاً وعلى الأخص في الجنوب الشرقي، بانحدارها من أصل عربي. وأهم هذه الجماعات الزفيرامينيا والأُنجاتسي والانتيمورو. وقد اندمج المهاجرون العرب تدريجياً في سكان مدغشقر المحليين، وكان كل ما بقي من حضارتهم الإسلامية هو الكتابة العربية (سورابي)، وبعض ذكريات غير واضحة من القرآن، وبعض الممارسات الاجتماعية الدينية معظمها في مجال الضرب بالرمل (للتكهن بالغيب) والسحر. وكان الكتبة والعرّافون (الأومبياسي) المتخصصون في كتابة السورابي وفك رموزها موضع تبجيل واحترام – فاحترام الكلمة المكتوبة سمة إسلامية مميزة – غير أنه ليس هناك أي آثار لمؤسسات أو لمساجد. ولذا فإنه يصعب اعتبار هذه الجماعات مسلمة.

(٨٩) انظر س. روبينو (C. Robineau)، ١٩٦٧.

ولكن المسلمين في الشمال، نظراً لاتصالهم المستمر بالعالم الإسلامي الخارجي، ولتعزيز وضعهم بوصول موجات جديدة من المهاجرين، حافظوا على دينهم بل ونشروه بين بعض جيرانهم من أبناء مدغشقر. وقد تأكد الطابع الإسلامي العميق لهذه المستقرات بروايات الزوّار البرتغال الأُوَل، الذين تحدّثوا عن الكثير من المساجد وعن شيوخ وقضاة يمثّلون السلطة السياسية والدينية. وكما كان الأمر في جزر القمر، كان سكان هذه المدن / الدول يُعرفون باسم أنتالاوترا، وهو اسم لا يزال يُستخدم حتى اليوم للإشارة إلى سكان مدغشقر الذين اعتنقوا الإسلام.

وينبغي، في الختام، التأكيد على أن الإسلام لم يؤدّ في مدغشقر الدور نفسه الذي اضطلع به في الأجزاء الأخرى من أفريقيا المدارية، حيث أصبح مع مرور الوقت دين جماعات عرقية بأسرها وأثّر تأثيراً عميقاً في المجتمعات الأفريقية. فهو لم يفرض أبداً ثقافته على الثقافة الملغاشية، بل إنه يمكن، على النقيض من ذلك، أن نلاحظ في الأجزاء القصية من الجزيرة عملية عكسية، هي اندماج السكان المسلمين في الوسط الثقافي المحلي(٩٠).

الخاتمة

خلال الفترة ما بين القرنين الهجريين الأول والعاشر / السابع والسادس عشر الميلاديين ترسّخ الإسلام في أجزاء كبيرة من أفريقيا. ولم يكن انتشاره عملية خطّية ومتماثلة في جميع المناطق، ذلك أن الأساليب والطرق والوسائل المستخدمة تباينت بحسب المناطق. ويمكن بشكل عام أن نتميز الأنماط التالية لنشر الإسلام:

- الفتح العربي لمصر ولشمال أفريقيا؛ فعلى الرغم من أنه لم يقترن بتحويل السكان المحليين الأقباط والبربر إلى الإسلام كرهاً، فإنه خلق مع ذلك ظروفاً اجتماعية واقتصادية أدّت إلى قبوله لدى غالبية السكان المحليين.
- لعبت أنشطة المسلمين التجارية، أولاً في التجارة عبر مسافات بعيدة أو عبر البحار، ثم في التجارة الإقليمية، دوراً حافزاً على نشر الإسلام في كثير من مناطق أفريقيا المدارية. وكان العملاء الأُوَل تجاراً من العرب (من شبه الجزيرة العربية أساساً في الشرق) والفرس (في المنطقة ذاتها) والبربر (في الغرب). واعتباراً من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، عُني الأفارقة المسلمون (جماعات السوننكة، والمالينكه، والفولانيين، والكانمبو، والهاوسا، الخ...) بأنشطة الدعوة.
- كان علماء الدين أول من نشر الإسلام بين الصوماليين، بينما تمثّل إسهامهم في المناطق الأخرى في تعميق إيمان شعوب أسلمت من قبل (غرب أفريقيا وشرق السودان)، وفي زيادة نشر الإسلام في أعقاب التجار.

---

(٩٠) نُوقشت مشاكل الإسلام وتأثيره في مدغشقر في كتاب ب. فيرين (المشرف على التحرير) (P. Verin)، ١٩٦٧، وفي الفصل الخامس والعشرين من هذا المجلّد. انظر أيضاً «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الرابع، الفصل الرابع والعشرين، اليونسكو.

- في المنطقة النيلية من السودان جاء الإسلام في أعقاب دخول العرب البدو؛ أما في الصومال فكانت هجرات بعض العشائر إلى الجنوب عاملاً أسهم في نشر الدين الجديد بين جماعات أخرى.

وفي شمال أفريقيا والنوبة وأثيوبيا، واجه المسلمون القادمون ديناً توحيدياً منافساً، هو المسيحية. واختلفت مقاومة المسيحيين المحليين للإسلام تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية المحلية. ففي المغرب، حيث كان المسيحيون لا يمثلون سوى أقلية (من أصل أجنبي أو مختلط في معظمها)، كان اعتناق الإسلام أكثر شمولاً، ولم يعد للمسيحية وجود في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. وفي مصر استغرقت العملية زمناً أطول، ولم تتسارع خطاها إلا في عهد الفاطميين؛ ولم يكن اعتناق الإسلام في أي وقت شاملاً، إذ إن نحو ١٠٪ من المصريين لا يزالون تابعين للكنيسة القبطية.

أما في النوبة المسيحية، فإن تأثير الإسلام ظلّ ضئيلاً حتى نهاية القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، ولكن المسيحية اختفت تدريجياً خلال القرنين التاليين وحلّ محلّها الإسلام. وفي المرتفعات الأثيوبية فقط استطاع المسيحيون المقاومة ولم ينجح دخول التجار المسلمين سلمياً، ولا الحملات العسكرية التي نظمتها الدول الإسلامية في جنوب الهضبة، في زعزعة ولاء الأثيوبيين لدين آبائهم. وعلى الرغم من أن المسيحية خرجت منتصرة من هذا الصراع الذي دام قروناً، فإنها ظلّت موقعاً أمامياً منعزلاً وسط المحيط الإسلامي.

الفصل الرابع

الإسلام كنظام اجتماعي في أفريقيا منذ القرن السابع الميلادي

زكري دراماني- إيسيفو

يمثّل الإسلام، باعتباره ديناً، أي بوصفه جزءًا لا يتجزّأ من الثقافة الروحية والاجتماعية، أحد الجوانب الأساسية للحضارات الأفريقية الحديثة حتى أن كثيراً من سكان هذه القارة يعتبرون الإسلام وأفريقيا في أحيان كثيرة بمثابة كيان واحد. ولا حرم فالصلة بين أفريقيا والإسلام عريقة في القدم، ويعود تاريخها إلى ما قبل الهجرة عندما أمر الرسول بعض صحابته من المسلمين الأوائل بالهجرة إلى الحبشة ليلتجئوا إلى النجاشي حاكم أكسوم الذي استقبلهم بحفاوة بالغة، وكان فيهم بعض قرابة رسول الله. ولم تكد تمضي ثماني سنوات على وفاة الرسول حتى ترسّخت قدم الإسلام في مصر أرض الكنانة إيذاناً بفتح شمال القارة الأفريقية الذي سيكتمل خلال القرن التالي.

لقد جاء الإسلام إلى أفريقيا يحمله العرب، الذين عرفوا في الجاهلية أنماطاً مختلفة من الحياة الثقافية التي انبثقت من الصحراء والمدن والتي حاول الروم والفرس والنصارى واليهود التأثير عليها. وقد انتشرت الدعوة الإسلامية باللغة العربية التي أنزل الله بها كتابه (إنّا أنزلناه قرآناً عربياً). وفضلاً عن اعتبارات الاعتزاز بهذه اللغة فقد تولّد إحساس بأنها أوجدت ثقافة عربية واحدة[1]. وكان من أثر ذلك أن أصبح الإسلام أداة هيمنة ثقافية أسفرت عن مواجهات مع ثقافات مترسخة الجذور في أصناف أخرى من المجتمعات. ويتضح ذلك بوجه خاص في مجتمعات

(١) بغية الوقوف على فكرة واضحة عن آثار هذا التعظيم للغة العربية، ينبغي التذكير بالجهد الهائل الذي بذل خلال القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي لترجمة أهم ما أنتجته الثقافات السابقة على ظهور الإسلام إلى هذه اللغة، وفي هذا جوانب للشبه مع ما قامت به شعوب مسيحية ناطقة باللاتينية قبل ذلك بثلاثة أو أربعة قرون.

وثقافات الشرق الأدنى التي خضعت للإسلام، وذلك بالنظر لما كان لديها من تراث مكتوب. فنحن في غنى إذن عن الإسهاب في هذا الموضوع هنا. أما الثقافات والمجتمعات الأفريقية، فهي أصعب معالجة. ذلك أن رواية العلم عندها والطابع الضمني لحياتها الثقافية الغنية والعريقة – شأنها في ذلك شأن كثير من المجتمعات غيرها – تضطران المرء في كثير من الأحيان إلى نشدان الوقائع الشاهدة على حياتها من مصادر خارجة عنها. وفي حالة أفريقيا بالذات فإن المصدر هو كتب التاريخ العربية التي تشوبها مواقف مسبقة ومسلّمات ايديولوجية ينبغي تحديدها واستجلاؤها حتى لا يبدو تاريخ أفريقيا مرة أخرى وكأنه تاريخ يفتقر إلى أية أصالة ذاتية، أو أن يبدو في فترات طويلة منه وكأنه تاريخ من صنع الآخرين، أي تاريخ أرض لم تكن إلا ممراً للغزاة ومادة للاستغلال وتربة لبذور حضارات تأتيها من خارجها. ولمّا كان سكانها السود لم يتنزّل عليهم كتاب على غرار ما نزّل على أهل الشرق الأدنى والحبشة، فقد صُنّفوا منذ البداية في عداد الشعوب التي ليس لها حرمة مثل التي حظي بها أهل الذمة في الإسلام، فباتت لغاتها وثقافاتها لا تكاد تستحق الاحترام[٢].

الإسلام والشعوب الأفريقية وثقافاتها

إن دعوة الإسلام القوية إلى الوحدة لا تتنافى نظرياً مع قبول التنوع الثقافي. والإسلام يؤكد وحدة الجنس البشري ويرى أن البشر كلهم من نفس واحدة خلقها الله. فكلّهم من ذريّة آدم الذين عقد الله معهم الميثاق القديم. وهذا الجوهر التوحيدي للإسلام لا يثير على هذا المستوى النظري من العمومية أي إشكال للأفارقة إلا أنه يثير مشكلات بالغة الجدّية للأقباط والأحباش، وبصورة عامة لأهل الكتاب من النصارى واليهود. وتشير سورة «المائدة» [٣] إلى وجود اتصال تاريخي من بعد ابراهيم، من خلال موسى ثم عيسى ثم محمد، بوصفهم ثلاثة رسل لرب واحد، إلا أن أتباع موسى وعيسى أخفقوا في تحمل الأمانة. أما محمد فقد تشدّد في اقتضاء رعاية أوامر الله لعلمه بأن الإنسان ميّال لاتباع الهوى، وليقينه بأن دعوته هي الأخيرة في التسلسل التاريخي.

ويسهل إدراك هذا الطابع التوحيدي في الإسلام والقبول به من جانب غير المسيحيين واليهود، ولكنه يتضمن مستوى ثانياً من التعامل مع الإسلام يؤكد أهمية الالتزام بالشعائر التي تدل على انتماء الفرد إلى أمة إسلامية واحدة ويمنع ممارسة أية شعائر دينية أخرى غير مفروضة في القرآن. أما واجبات المسلم فهي معروفة وتتلخص في الأركان الخمسة للإسلام التي هي الشهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقامة الصلوات الخمس كل يوم، وصيام شهر رمضان، وأداء الزكاة التي يُعال منها الفقراء واليتامى، والحج إلى بيت الله مرة في العمر على الأقل لمن

(٢) إن أهمية القضية تنعكس في حدة النقاشات التي دارت عنها في الندوة العربية – الأفريقية التي عقدها في داكار، من ٩ إلى ١٤ أبريل / نيسان ١٩٨٤، المعهد الثقافي الأفريقي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، وكانت عن موضوع «العلاقات بين اللغات الأفريقية واللغة العربية» وقد خلصت الندوة عموماً إلى أن الاتصال باللغة العربية لم يضر بأية لغة أفريقية، وهي وجهة نظر لا نتفق معها مطلقاً.

(٣) السورة ٥ من القرآن الكريم.

استطاع إليه سبيلاً. وهنا أيضاً فإن وحدة الإيمان والشعائر الدينية، والتضامن بين الأخوة المؤمنين، وحسن الضيافة، وحس العدالة النابع من الإحساس بالانتماء إلى جماعة واحدة، كل ذلك لا يثير أية إشكالات نظرية جدية. وتتواءم المثل العليا الاجتماعية للمسلمين المؤمنين مع الفطرة البشرية حيث تدعو إلى التعاضد والضيافة والكرم والوفاء بالالتزامات تجاه أبناء الأمة أولاً وتجاه المجتمعات الأخرى أيضاً، وتدعو إلى كبح زمام الشهوات. كما تتيح المثالية الإسلامية إمكانية تجاوز الذات والسمو بها عن طريق الجهاد[٤] (الحرب المقدسة، على سبيل التعميم) والشهادة. فمجمل هذه الخصائص تعبّر عن الجوهر التوحيدي للإسلام وتميّز طابعه الفريد. ومن الواضح أن هذه الروح الجماعية تنسجم مع التقاليد الأفريقية العريقة على صعيد التنظيم الاجتماعي. فالنصوص الإسلامية تتوافق مع الأعراف الأفريقية: فقد روى البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الإسلام أن تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف»[٥]، وعنه أيضاً أنه قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[٦]. فالجوهر التوحيدي موجود جنباً إلى جنب مع الإحساس الشخصي الحقيقي بالمسؤولية الأخلاقية، فلا يؤخذ أحد بجريرة غيره، وكل فرد مسؤول عما يفعل، وبذلك يتفاعل إحساس المرء بالانتماء إلى جماعة واحدة وبأنه جزء من كل تفاعلاً جدلياً مع اهتمام كل فرد بمصيره وحرصه على أداء واجباته. فالمؤمن واعٍ بعلاقته الشخصية مع الله الذي سيحاسبه على أفعاله.

ولا بد من الإشارة، منذ البدء، إلى أن اعتناق الإسلام هو فعل شخصي، وإذا كان ينبغي أن يكون ذلك فعلاً مسؤولاً، فلا بد من أن يكون المرء حرًّا في خياره. فالقرآن يحرّم الإكراه سواء كان معنوياً أو مادياً. إلا أنّه يبقى أيضاً فعلاً لا ارتداد عنه ولا رجعة فيه، فهو بمثابة تحوّل «اجتماعي» من جانب الفرد يدل على انضمامه إلى جماعة جديدة وانقطاعه عن أية جماعة اجتماعية – ثقافية أخرى. وهذه نقطة أساسية فيما يخص العلاقات بين العالم الإسلامي من جهة والمجتمعات والثقافات الأفريقية من جهة ثانية. أما الظروف التاريخية فإنها تختلف بالطبع بحسب الزمان والمكان. وإذا كان من غير الممكن أول الأمر إجبار أي أفريقي غير مسلم على اعتناق الإسلام، فإن وضعه الديني – باعتباره لا يستند إلى كتاب منزل – كان يجعله أعزل تماماً أمام أحكام الإسلام ولا يتمتع بأية حماية إزاء الأمة الإسلامية.

وها نحن نقترب إذن من تناول مسألة العلاقات على مستوى ثالثٍ أخطر شأناً وهو مستوى القوانين. وقد مرّت، بهذا الخصوص، زهاء ثلاثة قرون قبل أن تُسنّ في العالم الإسلامي أحكام قانونية مستوحاة من القرآن والسنّة. وصيغت هذه الأحكام استناداً إلى تدوين كل أقوال الرسول وأفعاله وسلوكه في مأكله ومشربه وملبسه وأداء الفروض الدينية والتعامل مع المؤمنين وغير المؤمنين[٧]. وتضم

(٤) إن المعنى الحرفي لكلمة الجهاد هو «بذل الجهد للوصول إلى غرض معين»، انظر الفصل الثاني من هذا المجلد.

(٥) البخاري، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٣٧.

(٦) النووي، ١٩٥١، الصفحات ٢١ و٣٣ و٣٦ و٤٢ و٤٣.

(٧) ر. بلاشير (R. Blachère)، ١٩٦٦، ص ٩٢.

الشريعة أحكام القرآن[٨] بالإضافة إلى النواهي والشروح الفقهية. وهناك أربعة مذاهب فقهية في تأويل الشريعة يختلف بعضها عن بعض في درجة التزامها بحرفية النصوص وفي مدى تشددها. ومن الخصائص المهمة بالنسبة للنقاش عن العلاقة بين الإسلام والمجتمعات الأفريقية أن المذاهب التي انتشرت في غرب القارة الأفريقية لم تكن هي نفس المذاهب التي انتشرت في شرقها. فاصطبغ غرب القارة، من المغرب إلى أفريقيا الغربية، بالمذهب المالكي على نحو عميق الغور ويكاد أن يكون مقتصراً عليها. وقد أمعن فقهاء المالكية في التشديد على جانب التزمّت في هذا المذهب الذي كان أميل إلى الشكلية من بعض المذاهب الفقهية الأخرى، وجعلوه مقترناً بالسنّة، ولا سيّما بعد الانتصارات التي حققتها المالكية في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. وقد اضطلع هؤلاء الفقهاء بدور بالغ الأهمية وخصوصاً خلال الفترة من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي حتى القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي. أما في شرق القارة، فإن المذهب الشافعي الذي كانت قد ترسّخت دعائمه في مصر كان أقل تشدداً وقد غلب على منطقة القرن الأفريقي وعلى الساحل الشرقي من أفريقيا. ولعل هذا الفرق بين شرق القارة وغربها يفسّر جوانب الاختلاف في العديد من التفاصيل الدقيقة.

وأخيراً، فإنه ينبغي أن يضاف إلى ذلك أن القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي شهد حركة في اتجاهين لم يكونا متناقضين إلا ظاهرياً. فمن ناحية، تزايد الاتجاه السنّي قوة بعد أن سيطر الأتراك على بغداد وقد انتصر هذا الاتجاه في نهاية المطاف وكان أميل إلى فرض نمط موحّد سواء في مجال ممارسة سلطة الدولة أو في مجال تدريس العلم أو في ممارسة شعائر دينية واحدة. ومن ناحية ثانية، أخذت تظهر من جديد تيارات صوفية بعدما لقيته من معارضة وكانت تسعى إلى التعبير عن مشاعر دينية عن طريق التنسك والزهد في الحياة الدنيا، وكان المغرب هو أول بلد احتضن هؤلاء الصوفيين[٩]. وقد أخذت الطرق الصوفية تظهر ابتداء من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، وكانت أولاها هي القادرية المرتبطة ببغداد. أما في المغرب فقد انتشرت الطريقة الشاذلية على يدي الجزولي في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي واضطلعت بدور سياسي وديني في آن واحد. وقد كان لكل من هذين الاتجاهين اللذين شهدهما القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي آثار عميقة على العلاقات بين الإسلام والمجتمعات الأفريقية. فزاد الاتجاه الأول الذي غلب عليه المذهب المالكي من تزمّت المجتمع الإسلامي في تعامله مع التقاليد الثقافية الأفريقية، بينما نجح الآخر نجاحاً باهراً في نشر نزعة تبجيل «الأولياء» الصالحين من ذوي البركات الشبيهة بالبركات التي تُعزى للحجاج بعد أدائهم لفريضة الحج. فأخذ هؤلاء «الأولياء» يتولّون مهمة الإشفاء وحلّوا محلّ الكهنة في المجتمع، الأمر الذي أدّى إلى إضفاء الطابع الإسلامي على بعض الجوانب العريقة في الحياة اليومية للأفارقة. وكان هؤلاء الأولياء

(٨) يحدد القرآن الأحكام القانونية التي تنظم حياة الفرد المسلم في إطار الأمة. وترد آيات المعاملات وعددها زهاء ٥٠٠ بصورة رئيسية في سور البقرة والنساء والمائدة.

(٩) يقول هـ. ماسيه (H. Massé) ١٩٦٦، في الصفحة ١٧٥: «لم يبلغ تبجيل الأولياء الصالحين في أي بلد مسلم آخر الشأن الذي بلغه في المغرب، ويمكن القول دون أيما تردد إن هذه النزعة تمثل جوهر تديّن سكان الأرياف ولا سيّما النساء، وتقترن به طقوس تقديس الأرواح في الأشياء وفي الطبيعة».

والصالحون يبدون في نظر البسطاء، المستعدين دائماً لتصديق المعجزات، أقرب إليهم من الصورة المهيبة والمترفعة التي يقدّمها لهم الإسلام عن الله. والأكثر أهمية من ذلك هو أن نزعة تبجيل الأولياء المحليين أبطلت أحياناً واجب الحج إلى مكة كما أنها انطوت في بعض الأحيان على نزعة أقدم في المجتمعات الأفريقية. وهكذا ظهرت في المغرب أولاً، ثم في غرب أفريقيا بعد القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي بوجه خاص، شخصية الولي الصالح (المسمّى بالمرابط)[١٠] والتي احتلّت مكانة بارزة في المجتمعات الإسلامية غربي أفريقيا.

وبذلك فإن تطور الفقه الإسلامي الذي كان يتعهده فقهاء تدعمهم الدولة، وظهور التصوف هما أمران أكثر لصوقاً بحياة المجتمعات الأفريقية من مسائل العقيدة أو أداء الشعائر الدينية. ولم يتم اللقاء بين القارّة الأفريقية وهذه القضايا العقائدية بنفس السهولة التي تمّت بها لقاءات سابقة أخرى لها. فالأمر كان ينطوي، في هذا الصدد، على خطر الخلط بين تقاليد الحياة الاجتماعية لمنطقة الشرق الأدنى وبين العقيدة الإسلامية.

وكان هناك خطر في أن تجري الأمور على مستوى رابع هو مستوى محاكاة النموذج العربي على الصعيد الثقافي، مما يعني ضمناً نكران التقاليد الثقافية الأفريقية والتبني الكامل للقيم العربية سواء باعتبارها محمودة وأرقى أو أن يتم ذلك بالإكراه. وكان هناك، ضمن هذا السياق، احتمال التباس التعريب بنشر الإسلام.

ولنا أن نقدّر ذلك حتى قبل الشروع في تحليل توطّد دعائم الإسلام كنظام اجتماعي في أفريقيا. لقد كانت هذه العملية بمثابة تلاقٍ بين شعوب وثقافات ومجتمعات ذات تقاليد مختلفة وكانت نتائج هذا التلاقي رهينة بمدى قدرة كل جانب على التمييز بين ما هو ثقافي صرف وما هو ديني عام. أي أن المسألة كانت تتمثل في نهاية المطاف بمدى قبول المجتمعات والثقافات الأفريقية التي لم تكن سلبية البتة للتأثيرات الجديدة الوافدة من الشرق[١١]. ومجمل القول إن أي تناول للإسلام بوصفه نظاماً اجتماعياً لا بدّ أن يتطرق لدراسة ظاهرة انتشار الإسلام والفتوحات، وظاهرة التلاقي بين الشعوب. ولم يكن بد أن ينشأ عن التجاور الجغرافي تجاور بين مسلمين من أصول شتى وبين المسلمين وغير المسلمين وذلك ضمن نطاق الرقعة الإسلامية التي طُرح في إطارها السؤال التالي: هل توجد وحدة أم لا، وإذا كانت هناك وحدة، فهل هي من نسيج واحد متماثل الأجزاء أم أنها وحدة في إطار التنوع؟

---

(١٠) لا تدل كلمة «المرابط» في المغرب على نفس المعنى الذي تدل عليه في أفريقيا السوداء. فالمقصود بها في المغرب هو مؤسس الطريقة ومزاره، بينما تعني في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية أي شخص على قدر من المعرفة بالقرآن والآثار الدينية الأخرى، ويستخدم هذه المعرفة للتوسط بين الإنسان وربه، مع استغلاله للتراث الشعبي في المجال الديني وقيامه بإعداد التعاويذ. ويعتبره الناس عالماً بشؤون الدين وساحراً وشافياً.

(١١) لقد بُنيت كثير من الفرضيات والمقالات على هذا الموضوع، وتساءل الناس عن وجود إسلام أسود وتجاهلوا ما في هذا الدين من قوة توحيد وغلّبوا ما فيه من جوانب اجتماعية دنيوية على الجوانب الغيبية واللاهوتية. ويرد في هذا الفصل المخصص للنظام الاجتماعي رأي واضح فيما انتهى إليه البحث في هذا المضمار.

القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي: فترة التعايش الميسّر

كثيراً ما يُحتجّ بشدة مقاومة البربر لبعض أشكال نشر الدين الإسلامي[١٢]، لدعم القول بأن فتح أفريقيا السوداء كان يتّسم بالعنف. وفي الواقع، فإن تقدّم العرب نحو الجنوب كان يتوقف بعض الوقت كلما واجهوا مقاومة يصعب التغلب عليها، وذلك في سياقات تاريخية وسياسية كانوا يجهلون طبيعتها أو لا يعرفون عنها إلّا القليل ولم يكن من السهل السيطرة عليها. وهذا ما يفسّر تقدّمهم المحدود جداً في أرض النوبة وباتجاه فزان وكوار والسوس والصحراء الغربية[١٣]. فاتّبع القادة في هذه المناطق نفس السياسة التي اتُّبعت شمالي جبال البرانس أو في آسيا الوسطى: فإدراكهم للمخاطر التي كانت تنطوي عليها الهزائم العسكرية الكبيرة جعلهم يقتصرون على عمليات اختراق تقوم بها مجموعات صغيرة. وعلى الرغم من لهجة الانتصار التي كانت تُروى بها هذه العمليات فيما بعد، فإن آثارها لم تكن ذات شأن كبير ولم تكن نتائجها في أغلب الحالات إلا حلولاً وسطى كانت تمثّل وسيلة مأمونة لتزويد المسلمين بالعبيد[١٤] ولا تعكّر السلام الذي كان يعيش في ظله سكان الجنوب. أما نشر الإسلام في شمال القارة، في مصر والمغرب، فإنه اتخذ على الأمد البعيد أشكالاً تتناولها فصول أخرى في هذا المجلّد[١٥].

وفي الواقع، فإن عملية تغلغل الإسلام في القارة السوداء اتصفت خلال هذه الفترة بجوانب بالغة التعقيد وخالية من مظاهر العنف أساساً، وهذا ما تبيّنه دراسات حديثة عديدة[١٦]: وقد لعب بربر الصحراء أو من اعتنق منهم الإسلام والتجار الإباضيون أو الصفريون وممثلو المصالح الفاطمية أدواراً مختلفة ليس للعنف فيها دور يُذكر. وتتباين الآراء حتى بشأن الأساليب التي كان يتبعها المرابطون في تعاملهم مع الشعوب السوداء في أواخر هذه الفترة الأولى. وقد كان هناك ميل كبير ولا شك للاعتماد على الكتابات التاريخية التي وضعها العرب أو البربر والتي كانت تطغى عليها نبرة انتصار المؤمنين على الكافرين حتى ولو كان هؤلاء الكفّار من «أهل الكتاب». كما يغلب عليها تمجيد بعض الأبطال الذين كان عقبة بن نافع أوسعهم شهرة في ما يُروى من القصص.

وقد أثار هذا الوضع نقاشاً مكتوماً وحاذقاً ينطوي على افتراضات ايديولوجية متباينة ويتعارض

---

(١٢) انظر الفصل الثالث من هذا المجلد.

(١٣) انظر الفصل الثالث من هذا المجلد.

(١٤) ذكر ابن عبد الحكم أن ملك النوبة كان يسلّم ٥٠٠ عبد سنوياً لأسوان، وأن الفزّان وكوار كانا يسلمان ٣٦٠ عبداً (التفت لرمزية هذا العدد) أي ما بين ١٣٠٠ و ١٥٠٠ عبد سنوياً (ص ٦٣، طبعة ١٩٤٨).

(١٥) انظر الفصول الثالث والسابع والتاسع من هذا المجلد.

(١٦) انظر الفصل الثالث من هذا المجلد. وانظر ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٨١، و د.سي. كونراد (D.C. Conrad)، و هـ.ج. فيشر (H.J. Fisher)، ١٩٨٢ و ١٩٨٣. فقد حاول هؤلاء المؤلفون أن يثبتوا أن أساليب المرابطين لم تتسم بالشدة التي نسبت إليهم حتى الآن. انظر نص البحث الذي قدمه ز. دراماني-إيسيفو (Z. Dramani-Issifou)، ١٩٨٣(أ)، والذي أُلقي أمام الندوة العربية الأفريقية في داكار عام ١٩٨٤ وعنوانه «العلاقات التاريخية بين اللغة العربية واللغات الأفريقية». انظر الحاشية رقم ٢ من فصلنا هذا، وانظر أيضاً الحاشيتين ١١ و ٢٦ في كلمتنا المشار إليها. انظر أيضاً أ. ر. با (A. R. Ba)، ١٩٨٤.

فيه اتجاهان، أو بالأحرى تفسيران، في شرح العملية التاريخية التي اعتنقت فيها الإسلام منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا. وعلى العموم، فإن مؤرخي المشرق والشرق الأوسط، سواء كانوا عرباً أو عجماً، ومؤرخي المناطق الأفريقية التي خضعت للنفوذ الثقافي للشرق الأوسط (مثل مصر والسودان وليبيا وتونس) ومؤرخي باقي أنحاء المغرب الكبير المتخصصين، فضلاً عن ذلك، في الدراسات الإسلامية، يجدون صعوبة في القبول بمقولة أن الفتح العربي كان تمهيداً لاعتناق الناس للدين الجديد، أو هم يرفضون هذه المقولة جملةً وتفصيلاً. ويستندون في رأيهم هذا إلى أن الإسلام لا يبيح الإكراه في الدين. أما الأخصائيون الآخرون في تاريخ أفريقيا، وكلهم تقريباً – كالفئة الأولى – من الأخصائيين في قضايا الإسلام وتوسعه، فإنهم ينقسمون بين من يدعمون تحليلاتهم بالارتكاز إلى ظاهرة الفتوحات وأولئك الذين يقبلون بها كحقيقة واقعة إلا أنهم يتناولونها بأبعادها التاريخية الصحيحة ويستشرفونها في الأفق الطويل. وتتكوّن الفئة الثانية من غربيين، وأخصائيين أفارقة ينتمون إلى المناطق الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، وإلى حد ضئيل جداً من مؤرخين من بلاد المغرب الكبير (ولا سيّما المغرب) من المتخصصين في الدراسات عن البربر. ترى هل هذا النقاش مجرّد خلاف أكاديمي؟ إننا لا نرى ذلك بل نرى أنه نقاش مهم لفهم مجمل العوامل الانسانية – الاجتماعية والثقافية – التي أدّت بالعرب إلى الاحتكاك بالشعوب الأفريقية. وخلاصة القول إننا نرى أن تلاقي هذه الشعوب كان في البداية مسألة سياسية واقتصادية أكثر من كونه مسألة دينية.

وفي الواقع، كان العالم الإسلامي في القرون الأولى مشغولاً في شمال الصحراء بأمور تختلف كل الاختلاف عما كان يشغله في جنوب الصحراء وشرق أفريقيا.

فكانت الاعتبارات الاستراتيجية في الشمال على قدر كبير من الأهمية سواء بوصف هذه المنطقة منطلقاً للمزيد من التوسع باتجاه أسبانيا وجزر البحر الأبيض المتوسط وإيطاليا، أو بوصفها قاعدة منيعة للدفاع ضد عودة القوات المسيحية المحاربة التي ظلّت تشكّل مصدراً دائماً للخطر.

ومن هاتين الزاويتين احتلّت مصر مكانة ذات أهمية عالمية لم تخف على البيزنطيين. فكان من الضروري استبقاء مصر ضمن «دار الإسلام» وحمل أهلها بوسائل شتى على عدم نقض الاتفاق الذي أبرم بينهم وبين الجحافل العربية عند مقدمها إلى مصر. ونظراً لإحكام ومتانة تنظيم المجتمع الإسلامي في هذه الحالة اضطرّ النصارى واليهود إلى الانخراط بوصفهم من «أهل الذمة».

أما البربر، فقد احتلّوا في بضعة قرون مساحات شاسعة بين المحيط الأطلسي ونهر النيل. وكانوا يفرضون سيطرتهم عليها ويتنقلون في أرجائها على ظهور الجمال. وكانت أنماط الحياة التي يمارسونها متباينة إلى حد كبير وتتدرج من الحياة الحضرية تماماً إلى البداوة بأكمل أشكالها[١٧]. كما اضطرّوا في شمال القارة إلى التكيف مع متطلبات دار الإسلام العسكرية فالسياسية؛ ورغم الجهود المبذولة لحماية الدين القويم من الآثار الخطيرة – والمستديمة – لنزعة التلفيق بين المعتقدات الدينية، فقد سُمح للبربر أن يحافظوا فترة طويلة – ضمن حدود الإسلام – على درجة من الأصالة

(١٧) انظر الفصل التاسع من هذا المجلد.

وقدر من التميّز اللغوي. كما روعي وقتاً طويلاً اتباعهم أعرافاً لم تكن لتغير شيئاً من المعالم الأساسية للحياة الإسلامية. ويورد ابن خلدون مثالاً حياً عن ابن تومرت، حيث يقول: «وكان يسمّى أسافو ومعناه الضياء لكثرة ما يسرج من القناديل بالمساجد لملازمتها»[١٨]. فابن تومرت كان يبدي إذن ولعاً تقليدياً لدى البربر بالأضواء وهو أمر أشار إليه القديس أوغسطين أيضاً[١٩]. وبالإمكان إيراد أمثلة أبلغ من ذلك على استمرار هذه الأعمال. وفي بعض قبائل الأوراس ومنطقة القبائل ووادي النيل والأطلس، احتفظ البربر بلغتهم وعاداتهم التي تنبع منها أصالتهم. فالعرف والتنظيم القضائي غير القرآني يشكّلان مثلاً سمتين مميزتين للقانون لدى البربر على نحو ما يتمثل هذا القانون في أداء اليمين جماعة إقامة للحجة وكما تجسده الأحكام وأنواع العقوبات المعروفة باسم «ايقانون» (لقانون) وتحكيم أفراد أو «مجلس» أهل القرية المعروف بالجماعة للبت في الخصومات. وربما ساعدت هذه العادات التي لا تتعارض مع أحكام القرآن على مقاومة الجهود المبذولة لحمل الجميع على الانضواء تحت لواء المذهب المالكي في عهد المرابطين[٢٠]، وعلى أي حال، فإن هذه الخصائص تجلّت في دولة الموحّدين. ومقابل هذه الحرية النسبية[٢١]، لم يعترض بربر الشمال على اندماجهم وكانوا يقدّمون مساعدتهم العسكرية، وإن كانت هذه المساعدة مادة للمساومة فيما بين الأمراء المتنافسين ولا سيّما خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين / العاشر والحادي عشر الميلاديين. وبعد المواجهات الكبرى التي شهدها القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، أصبح اندماج بربر الشمال جغرافياً وسياسياً من واقع الحال إلى حد ما، وكان ذلك أمراً حيوياً للعالم الإسلامي[٢٢].

أما المناطق الواقعة جنوب الأطلس وفي أفريقيا الشرقية، فلم تكن مهدّدة بخطر كبير يستدعي اتباع سياسيات مماثلة. فالأغلبية العظمى من البربر البدو، في الغرب، اعتنقت الإسلام في وقت قصير. ولم تسهب المصادر العربية في هذا الشأن. فحتى ابن خلدون يناقض نفسه حين يقول: «إن لمتونه دخلت الإسلام بعد فتح الأندلس»[٢٣]، ثم يقول في مكان آخر «أن ظهر فيهم الإسلام في عهد المائة الثالثة بعد أن كانوا على دين المجوسية»[٢٤]. وكما يبيّن ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، فإن البحوث التي أُجريت حتى الآن تدل، فيما يبدو، على أن انتشار الإسلام بين البربر الذين

(١٨) ابن خلدون، ١٩٢٥-١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ١٦٣.

(١٩) بشأن النهي عن إقامة الحفلات مع اشعال الشموع في المقابر. انظر ج.ب. ميني (محرر) (J.P. Migne)، ١٨٤٤-١٨٦٤، الجزء الثالث والثلاثين، ص ٩١.

(٢٠) أعراف الناس وأعمالهم المألوفة مقبولة في الفقه المالكي طالما أنها لا تتنافى مع الإسلام. وبفضل هذا المبدأ، رُوعيت عادات البربر في شمال أفريقيا.

(٢١) انظر الفصل الثالث والتاسع من هذا المجلد.

(٢٢) انظر الفصل الثالث والتاسع من هذا المجلد.

(٢٣) ابن خلدون، ١٩٢٥-١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ٦٥.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٦٧.

كانوا على احتكاك بالسود بدأ في الفترة ما بين عامي ١١٧ و١٢٢ هجرية / ٧٣٥ و ٧٤٠ ميلادية. إلا أن هذا لم يكن غير البداية لأن بربر المسوفه كانوا يقاومون الإسلام خلال العقد نفسه[٢٥]. وهكذا، فإن عملية الاندماج تمت بدون استعجال ولا ضغوط، حتى أن ابن بطوطة يشير في وقت لاحق، في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، إلى أن جوانب عدة من التقاليد الاجتماعية عند بربر الصحراء لم ينلها أي تغيير البتة، الأمر الذي أذهله بالغ الذهول كإنسان مسلم: فلم يكن الالتزام بالشريعة الإسلامية التزاماً حازماً صارماً، ناهيك عما كان عليه الحال فيما يخص قواعد الزواج ومبادئ الحياء العربية[٢٦].

لذلك فقد كانت لدى المسلمين أسباب قوية للتروي في دخولهم إلى مناطق من القارة كانت آهلة بأقوام يتمتعون بذاتية ثقافية واجتماعية متينة – أدهشت أكثر من مؤلف بتجانسها – وكانت فيها، بعكس ما كان يُعتقد ويُكتب عنها فترة طويلة، دول عريقة تضاهي في وقتها الدول التي كانت قائمة في شمال أفريقيا أو أوروبا الغربية في الفترة عينها. فكانت البقعة الممتدة من أراضي سونتكه غرباً والمارّة عبر أراضي زغاوه أو أراضي كانمبو في الوسط والمنتهية بأراضي الناطقين بلغة البانتو شرقاً تمثّل عالماً فاجأ المسلمين الذين سرعان ما ألّفوا مجلّدات في وصف جوانبه الإثنوغرافية. فلم يسعَ المسلمون إلى حمل أهل هذه المناطق على اعتناق الإسلام كما أنهم كانوا أقل من ذلك حرصاً على أن يتخلى هؤلاء عن ممارساتهم الدينية والثقافية والاجتماعية قبل القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. فقد اكتفوا بالتعايش كتجار مع هؤلاء السكان لفترة طويلة لم تكن تخلو من الفائدة بالنسبة لهم. كما كان لأغلبهم خلالها علاقات ودية مع الأمراء والتجار السود. إضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسة لم تخل من الفائدة حتى من الوجهة الدينية. ولقد أصبحنا على معرفة أفضل بالطرق التي اهتدى بها أمراء وتجار وادي السنغال[٢٧] إلى الإسلام في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي على أغلب الظن. كما نعرف أيضاً كيف جرت الأمور في غاو. وقد وضع المؤرخ ابن الصغير عام ٢٩٠هـ / ٩٠٢– ٩٠٣م كتاباً عن أخبار الأئمة الرستميين في تاهرت يذكر فيه أنه كانت هناك، بين عامي ١٥٩ و ١٦٦هـ / ٧٧٦– ٧٨٣م، علاقات تجارية بين تاهرت وغاو التي ادّعى حاكمها الإسلام[٢٨].

أما في كانم، فربّما تحوّل حكّامها إلى الإسلام خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، وذلك حتى قبل أن تزول دولتهم باستيلاء حماي على الحكم[٢٩] (٤٧٨– ٤٩٠هـ / ١٠٨٥– ١٠٩٧م)، وهو الحاكم الذي يُرجّح أن دوره لم يزد عن مجرد الترويج لمذهب أهل

(٢٥) انظر الفصلين الثالث والحادي عشر من هذا المجلد.

(٢٦) انظر ج.ل. مورو (J.L. Moreau)، ١٩٨٢، ص ٩٩.

(٢٧) انظر الفصلين الثالث والثالث عشر من هذا المجلد.

(٢٨) انظر ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٥٥ و ٥٦؛ والفصل الثالث من هذا المجلد؛ وت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٢، ص ٥٠٥؛ و ز. دراماني إيسيفو (Z. Dramani-Issifou)، ١٩٨٢، ص ١٦٢–١٦٤.

(٢٩) انظر د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٧، ص ٩٩.

السنّة. وفي حالة صحة مثل هذا الترجيح، فإن ما فعله شبيه بما كان يفعله المرابطون غرباً في الفترة نفسها. ومن المرجح أن التجارة في منطقة بحيرة التشاد لعبت دوراً مهماً في انتشار الإسلام نحو الجنوب. وكان اعتناق الدين الجديد يمثّل إلى حدّ ما وسيلة للإفلات من خطر الاسترقاق الذي ازدهرت تجارته على الطريق بين بحيرة التشاد والبحر الأبيض المتوسط منذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي كما ذكر اليعقوبي(٣٠). وكان هذا الموقف يشكّل نوعاً من التغيّر الاجتماعي في المجتمعات الأفريقية لم يكن يتوقعه الإسلام إلا أنه كان مهماً دون شك(٣١). وربّما لم يكن للتجارة الدور عينه حينذاك في منطقة شرق أفريقيا التي شهدت انكماشاً في تجارة الرقيق بعد أن اندلعت ثورة الزنج التي اكتسحت العراق في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي(٣٢). وفيما عدا بعض الكتابات الوصفية المفيدة مثل كتابات المسعودي، فإننا لا نجد حتى الآن معلومات جديرة بالثقة عن الساحل الشرقي لأفريقيا ومدغشقر، على غرار المعلومات المتوافرة عن غربي أفريقيا وجنوبها.

وهكذا زحف الإسلام على أرض أفريقيا قبل القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي بدون حرب ولا إكراه في دعوته(٣٣). ولم يكن لهذا التقدم آثار حاسمة على دار الإسلام لأنه لم يكن يأمن الارتداد، وكان ألصق ما يكون بالأمراء والتجّار منه بالمزارعين. ولكنه يمكن القول على الأقل بأن إنجازات رئيسية تحققت قبل بذل الجهود الكبيرة لتوسيع رقعة دار الإسلام ابتداءً من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. وقد حقق التعايش نتائج باهرة بأكثر مما قد يبدو عليه الحال حتى وإن كان ذلك قد اقترن بمساومات كبيرة. ولطالما كان يُكتفى بإسلام أحد الأمراء إسلاماً اسميًا. ومن الأمثلة البليغة على مثل هذه الحالات ما يورده الكتّاب العرب في مواضع عدة عن اعتناق ملك ملال للإسلام(٣٤). وقد عُلم من بعد بكثير من العجب أن ملك مانسا مالي لم يكن يمتلك إلا معرفة سطحية عن قواعد الحياة الإسلامية عند مروره بالقاهرة وهو في طريقه إلى الحج(٣٥). وإذا كان هذا هو حال الأمراء الذين سرعان ما كان الفقهاء الورعون ينتقدون إسلامهم «الزائف»، فماذا يقال عمن كان يسرع إلى اعتناق الإسلام من التجّار عند التتابع

(٣٠) انظر ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٨-٤٩.

(٣١) هذه الواقعة في غاية الأهمية التاريخية بالنسبة لمنطقة تشاد. وتشهد على ذلك كثرة الإشارات الواردة في المراجع حتى عصرنا الحديث والتي تدل على بيع الرقيق المجلوب من مناطق وسط أفريقيا.

(٣٢) انظر الفصلين الأول والسادس والعشرين من هذا المجلد.

(٣٣) لقد تطرق عدد كبير من الباحثين الذين استعانوا بفرضيات البحث الملائمة لجملة المشكلات الناشئة عن العلاقات بين سكان المناطق الأفريقية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وسكان الصحراء وبلاد السودان (طبيعة هذه العلاقات وتكون الدول والتسلسل الزمني الخ...) ومن بين هؤلاء الباحثين يجدر ذكر ت. ليفيتسكي (T. Lewicky)، ١٩٧٦؛ ج.كي-زيربو (J.Ki-Zerbo)، ١٩٧٨؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢؛ ز. دراماني-إيسيفو (Z. Dramani-Issifou)، ١٩٨٢. ويوجد كثير من الباحثين غيرهم لم نذكر أسماءهم إلا أننا نسترعي انتباه القارئ بوجه خاص إلى جودة الاستقصاء العلمي الذي قام به باحثان شابان سنغاليان هما ي. فول (Y. Fall)، ١٩٨٢، ص ١٩٩-٢١٦ و أ. ر. با (A. R. Ba)، ١٩٨٤، في أطروحته عن شعب التكرور.

(٣٤) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٠٢ و ١٩٥ و ١٩٦، وانظر الفصل الثالث من هذا المجلد.

(٣٥) العمري، استشهد به ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢٧٥.

السريع فيصبحون شركاء أوفياء في تعاملهم التجاري مع ضعف في الإيمان على الأرجح. أما في العالم الريفي، فلم تكن هناك أي نية للمساس بمعتقداته وعاداته لأن ذلك كان سيخل بنظام اجتماعي كامل وبأنماط انتاجه. ومع ذلك فإنه لا يستبعد أن الحكّام الذين اعتنقوا الإسلام كانوا يجدون في ذلك منفعة لهم بالتأكيد على غرار ما فعله أحد ملوك الكونغو مع المسيحية في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، فكان اعتناقهم للإسلام وسيلة للتملص من الالتزامات العديدة التي تنطوي عليها ممارستهم لسلطة في أفريقيا مع ما كان يقابل ذلك من مراكز قوى مضادّة ومنظمة تقوم بدور الرقيب على ممارسة هذه السلطة، وللانفراد في الوقت نفسه بالتمتع، دون رعاياهم، بالفوائد التي كانوا يجنونها من انتمائهم إلى هذا الدين. وطالما لم تبرز جنوب الصحراء مراكز قوى دينية مهمة فقد وطد الإسلام شيئاً ما دعائم السلطات القديمة بل حتى السلطة الملكية، وهذه المسألة جديرة بأن تُدرس دراسة جادة.

وترد في المصادر العربية صور أخرى من حلول وسطى أكثر أهمية. فكثيراً ما تتكرر الإشارة الشائعة إلى فكرة اختفاء الذهب عند اعتناق منتجيه الإسلام. ولو كان الأمر كذلك إذاً لكان كارثة على سكّان الشمال (بوصفهم الزبائن) وعلى الملوك الذين كانوا الوسطاء. والواقع أن المسلمين لم يحاولوا حمل منتجي الذهب على الدخول في الإسلام فقد كان عددهم كبيراً[٣٦]. وفي القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي جرى التفكير في إضفاء شكل قانوني على هذا الوضع الاستثنائي؛ ويذكر العمري أن مانسا مالي كان يعفي في دولته رعايا الأديان التقليدية من دفع الجزية، ولكنه كان يستخدمهم في مناجم الذهب[٣٧]. ويبدو أن هذا الوضع ظلّ على حاله حتى فترة متأخرة. غير أن السبب الجوهري وراء كل ذلك في الواقع هو أن عمليات التنقيب عن الذهب وإنتاجه كانت تصحبها بعض ممارسات السحر وترتبط بمجموعة من المعتقدات التي يمكن أن نتلمس آثاراً لها إلى الآن[٣٨].

وهذه الحالة في مجال تعدين الذهب تشبه الحالة في مجال تعدين الحديد الذي قد يشكّل مثالاً أوضح على هذه الأوضاع. وتشير كتابات في وصف علاقات القوى إلى الصلة الوثيقة التي كانت قائمة في مناطق عديدة بين السلطة الملكية وأرباب المصاهر والحدّادين. ثم إن صورة «الحدّاد» ترتبط بمجال السحر الذي تكتسب فيه شخصية صانع الحديد قوى رهيبة. وقد أصبح نموذج هذه الشخصية، مع مرور الوقت، هو النقيض لنموذج شخصية «المرابط» الورع. ولقد استرعى الباحث السوفييتي أولديروغه (Olderogge) الانتباه منذ عام ١٩٦٠ إلى هذا التضاد، واتبع في تفكيره منطقاً مشابهاً للمنطق الوارد أعلاه[٣٩].

أما «المرابط» – أو الحافظ للشريعة الإسلامية – فكان عليه أن يقضي على نفوذ الحداد. وقد

(٣٦) انظر الفصل الرابع عشر من هذا المجلد.

(٣٧) العمري، استشهد به ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢٨٠ و ٢٨١.

(٣٨) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٤.

(٣٩) د. أولديروغه (D. Olderogge)، ١٩٦٠، ص ١٧ و ١٨.

بيّن أ.ر.با (A.R.Ba) في أطروحته المعنونة «التكرور في القرنين الميلاديين العاشر والحادي عشر»، أن انتشار الإسلام وترسّخه، حتى ولو انحصر في نطاق الحواضر ولم يستقر أمره، قد صاحبه تصدّع في التحالف الذي كان قائماً في السابق بين السلطة الملكية والعاملين في صناعة الحديد. فحرم هؤلاء أولاً أي نفوذ سياسي وإن ظلوا مرهوبي الجانب بسبب سلطتهم المرتبطة بالسحر وبدورهم الاقتصادي، ثم أصبحوا يشكّلون تدريجياً جماعة معزولة في المجتمع تفصلها المحظورات عن غيرها من الجماعات مع احتفاظهم برهبة الجانب. كما أنهم لم يُعزلوا عن الحياة الاقتصادية نظراً للدور الأساسي الذي كانوا يضطلعون به في هذا المجال. غير أنهم أصبحوا شيئاً فشيئاً أقرب ما يكونون للطبقة المغلقة، وبلغ انعزالهم دينيًا واجتماعيًا في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي حدًّا لا يستهان به. وكان الازدراء الذي يعانون منه يقترن بالخوف النابع من قدراتهم السحرية وشهرتهم التي شاعت منذ أمد بعيد بوصفهم أناساً ذوي بأس. ولعلّ هذا المثال دليل على الوقت الطويل الذي استغرقته عملية توطّد النظام الاجتماعي الإسلامي وبطء هذه العملية ومدى الحذر الذي كان يرافقها عندما كانت تواجه لأول مرة مثل هذه العادات المترسّخة، كما أنه يتيح لنا قراءة مختلفة عن المواجهات التي حصلت بين السوماورو المحاط بمجموعة من «الحدادين الوثنيين الأشرار» وبين سونجاتا (سوندياتا) الذي كان أيضاً حدّاداً إلا أنه لم يكن يخضع للضغوط التي كان يمارسها عليه اتباع الديانات التقليدية الأفريقية. ومن هنا تنبع أهمية الخلاف النظري الذي ثار بشأن مدى انتماء سونجاتا (سونديانا) نفسه إلى الإسلام.

وانتهى الأمر بجماعات التجّار المسلمين التي كانت تستوطن جنوب الصحراء إلى الاستقرار في هذه المنطقة ضمن أقليات كان الإسلام قد تغلغل إلى صفوفها إلى حدّ لا بأس به عن طريق الأفارقة دون أن تكون هي المهيمنة. وقبلت هذه الجماعات أن يعاملها الحكّام المحليون على غرار ما كانت تُعامل به الأقليات المسيحية واليهودية في بلاد الإسلام، إلا أنها ربّما كانت تُعفى من الضريبة. وهذا ما يفسّر انتعاش أحياء المسلمين بالقرب من المدن الملكية. وكانت لهذه الأحياء في أحيان كثيرة مساجدها الخاصة بها، إلا أنها لم تكن مصدراً لأي ضغط على مجمل السكّان الآخرين.

ومن الواضح أن دور الإباضيين[٤٠] في هذه الفترة كان بارزاً. وقد تعجب لحسن معاملتهم للسود على ما كان بينهم وبين غيرهم من المسلمين من مشاكسات ومشاحنات. ولعلها أثر من آثار التعامل الطويل عبر القرون بين بربر الصحراء والسكان السود.

وتبين المصادر الإباضية التي ظهرت إلى النور مؤخراً بعد أن طمستها السلطات السنّية مدة قرون[٤١]، ما كانت عليه الأمور. فهي تورد أمثلة ناطقة على قدر كبير من التسامح الديني مع الثقافات الأفريقية المشبعة بالديانة التقليدية الموسومة «بالوثنية» ومع ممارساتها الاجتماعية — وهذا التسامح ما كان ليقبل به على الأرجح فقهاء المالكية.

ويعد القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي الذي سطع فيه نجم الفاطميين والذي كان فترة

(٤٠) مؤسس هذه الفرقة عبد الله بن إباض، وسُمّي أتباعه انتساباً إليه.

(٤١) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، مصنفات مختلفة (انظر البيليوغرافيا)، وانظر الفصل الحادي عشر من هذا المجلد.

مهمة بالنسبة لأفريقيا، تغيّرت الأحوال في كل مكان في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي الذي شهد انتصار الأصولية السنّية وانبثاق ظواهر دينية كانت أقل استعداداً للتسامح مثل حركة المرابطين فيما يتعلق بجوانبها الأفريقية على الأقل. وقد شهد القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي تشدّداً في مواقف المسلمين تجاه الثقافات والمجتمعات الأفريقية حتى في شرق القارة. وكان ذلك بداية لفترة ثانية انصبّت فيها الجهود الإسلامية بصورة متزايدة على توحيد أنماط الحياة في المناطق الخاضعة لسلطة المسلمين.

التوترات الاجتماعية والثقافية التي رافقت انتشار الإسلام بعد منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي

أسباب التوتر

لو حُمل على الظاهر الأثر المروي والذي يفيد أن «الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلاب»، إذن لما كان للصلات بين الإسلام والشعوب الأفريقية أي مستقبل، وذلك لأن الكلاب مظهر مشهود من مظاهر الحياة اليومية في المجتمعات الأفريقية. ومع ذلك يجدر التنويه بتنفير الإسلام من الإفراط في رعاية الكلاب بل قد نهى عن أكلها.

وخلاصة القول، إن الأمر كله كان يتوقف في المجال الاجتماعي على مدى قابلية المجتمعات لتغييرات عرضها أو فرضها الإسلام عليها ما دامت لم تكن توجد أي عقبة دون قبول المعتقد الإسلامي الداعي إلى الإيمان بالله الواحد.

لقد كانت المجتمعات الأفريقية السوداء التي نفذ إليها الإسلام مجتمعات ريفية تربطها صلات حميمة بالأرض وبجميع عناصر البيئة المحيطة بها مباشرة (كالمعادن والنباتات والماء والهواء). وبإمكان المرء أن يجد في هذه الثقافات الريفية المبنية على الرواية الشفهية أوجه شبه بينها وبين جوانب اجتماعية وثقافية للمجتمع العربي الجاهلي. وهذا لا يعني أن البنى الاجتماعية للعالم الإسلامي كانت تشبه البنى الاجتماعية الأفريقية. فالمجتمعات الأفريقية لم تكن تعرف صورة العائلة الصغيرة – المتكوّنة من رجل وامرأة وأطفال – كنواة لبنيتها وكوحدة قائمة بحدّ ذاتها. بل إن الشكل الأساسي لهذه البنية كان يتمثل في الأُسر الكبيرة التي ينحدر أفرادها من جد واحد وتربطهم ببعضهم علاقات القرابة وملكية الأرض ويوحّدهم إحساس قوي بالتضامن الاقتصادي. ولا مجال هنا لسرد المسار التاريخي الذي أدى إلى انتشار هذا الشكل الأساسي للوجود الاجتماعي في مجموعات كانت تصل أحياناً إلى حد الانقسام إلى مجموعات ثانوية ينتمي كل أفرادها إلى جد مشترك – قد لا يكون له وجود في الحقيقة – أو يستغلون أرضاً مشاع. المهم في الأمر أن هذه الجماعات على اختلاف حجمها تعتبر روابطها – حتى ولو كانت وهمية – بمثابة روابط دينية تجمع بين الأسلاف والأحياء بل وحتى الأطفال الذين لم يولدوا بعد، في سلسلة من الأجيال المتعاقبة

ترتبط برباط مقدس بالتربة والماء والغابة التي توفّر لهم الغذاء، وتقتضي صوراً من التقديس. ولم يكن بالإمكان تفكيك هذه البنى الاجتماعية الدينية دون تقويض مجمل دعائم التوازن في حياة هذه المجتمعات. وقد كان لدى هؤلاء الناس إحساس بالوحدة نتيجة وعي تاريخي امتدّ لفترة طويلة لديهم بماضيهم المشترك وبطء وتيرة التغيّرات التي كانوا يتعرّضون لها. وكانت توجد، إلى جانب هؤلاء، مجتمعات أخرى أكثر تعقيداً كانت الظروف الجغرافية – الاقتصادية الموائمة قد يسّرت لها مراكمة ثروات كانت تتيح لها رعاية فئات اجتماعية متخصصة في أداء مهام متميزة. فكانت بعض هذه الفئات ذات طابع اجتماعي اقتصادي تتكفل بتطوير تقسيم العمل، بينما كانت فئات اجتماعية دينية أخرى تحافظ، عن طريق ممارسات السحرة والعرّافين والمطببين بالأعشاب والشفعاء بين العالم المرئي والعالم الغيبي، على التماسك الاجتماعي الذي كان سيتصدع بفعل تقسيم العمل لو لم تكن هذه الفئات موجودة؛ كما كان هناك أيضاً فئات أخرى تمثّل تنظيماً سياسيًّا أرقى بكثير مما كان شائعاً في المجتمعات الريفية البحتة. وكان العالم في نظر الإنسان الأفريقي في جميع هذه الأحوال ساحةً لمواجهة ضخمة بين قوى ينبغي إما التعوّذ منها أو تسخيرها. ويصيب جوزيف كي–زيربو حين يصف ذلك قائلا: و «في هذا اليمّ من التيارات العارمة والمتصارعة جعل الانسان من نفسه سمكة ليقدر على العوم»[٤٢]. وانطلاقاً من بنيتين مختلفتين كانت إحداهما أميل إلى التركيبة الحضرية بينما ظلّت الأخرى ريفية، اتخذت المجتمعات الأفريقية أشكالاً تتباين إلى حد كبير تبعاً لأنماط عيش السكّان إن كانوا ممن يعيشون في مناطق السافانا أو الغابات أو من أهل المدن أن من أهل البداوة أو مزارعين أو من مربي الماشية أو ممن يعملون في الصيد والجني أو ينتمون إلى جماعة حضرية. وفي أكثر الأحيان كانت وحدة التصوّر الديني للعلاقات الاجتماعية تغلب على الفروق المادية، وظل دور الأم أو المرأة مهماً في توارث الملكية. وظلّت أشكال الحياة بعيدة عن شكل العشيرة والأسرة المنتسبة للأب التي يعرفها العرب والتي تتوافق معها الشريعة الإسلامية توافقاً شبه كامل.

لقد كان هذا هو المجال الذي نشأت فيه بالطبع التوترات والخلافات، ولا سيّما عندما اشتدت رغبة الفقهاء المسلمين، في غرب أفريقيا خصوصاً، في حثّ الأفارقة على الالتزام الأمثل بالمجتمع «الإسلامي النموذجي» كما كانوا يفترضونه بينما قد لا يكون ذلك النموذج إلا نموذج الشرق الأدنى. وقد اتخذت هذه التوترات أشكالاً تختلف إلى درجة كبيرة بين منطقة وأخرى وبحسب الفترات وكذلك بحسب علاقات القوة بشتى صورها والتي كان الجانب العددي فيها أول الجوانب، وذلك فيما بين المسلمين وغير المسلمين، وكذلك فيما بين المسلمين القادمين من الشرق والشمال وباقي المسلمين الأفارقة. ولذلك فإن المرء يجد نفسه إزاء تاريخ غني ومعقد عندما يسعى إلى تقييم مدى نجاح أو إخفاق الإسلام في تغيير مجتمعات أفريقيا السوداء.

وفيما يخص مجرى الحياة في المدن، فربّما كان من الممكن في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، كما هو الحال في رواندا[٤٣] اليوم، أن ينسلخ الشخص عن نسبه الريفي وأن يغيّر اسمه

(٤٢) ج.كي. زيربو (J.Ki. Zerbo)، ١٩٧٨، ص ١٧٧.

(٤٣) ك. كاغابو (K. Kagabo)، ١٩٨٢.

ويندمج في جماعة جديدة مسلمة تهيئ له كل ما يحتاج إليه، فيحيا في إطارها ويكوّن في الوقت المناسب عائلة جديدة على أُسس ايديولوجية جديدة. فتغيير الاسم يسهّل، من الناحية الاجتماعية، الانتقال من الجماعة الأصلية إلى جماعة المسلمين(٤٤). ويبدو أن هذا الانتقال كان سهلاً في منطقة الساحل بأفريقيا، إلا أنه لا يدل على حدوث قطيعة تامة: فكان كل اسم إسلامي يؤخذ ويحرّف لفظه بحسب اللهجات الأفريقية – فيصبح اسم محمد أحياناً «مامادو» بينما يُنطق اسم علي بضم آخره (عليو)(٤٥) – ويضاف الاسم الإسلامي إلى بقية الأسماء الأفريقية؛ ولا تكتسب هذه الأسماء صفة إسلامية إلّا بعد مرور وقت طويل ووفقاً لقواعد بالغة الدقة. فقد كان الامتزاج على هذا المستوى عملية بطيئة، سواء كان المعنيون فيها ملوكاً أو تجاراً أو من سكّان الأرياف، واستغرقت وقتاً امتدّ إلى ما بعد القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. غير أن الأمر لم يكن على هذه الحال في مناطق أخرى من القارة جرت فيها عملية تغيير الأسماء على نطاق واسع وبصورة مؤثّرة(٤٦). وقد انقسم المسلمون أنفسهم بشأن الموقف الذي كان يتعين اتخاذه إزاء التقاليد الاجتماعية الثقافية الأفريقية. فكان الفقهاء الوافدون من الشمال والفخورون بمعارفهم وبالمجتمع الذي يمثلونه، يميلون إلى إنكار التصرفات «الشاذة» التي كانوا يجدونها في مجتمعات السود ويجدون فيها دليلاً على انتماء هذه المجتمعات إلى عالم غريب عن الإسلام وينبغي النهي عنها. أما المسلمون السود من أبناء هذه المجتمعات والذين كانوا يحرصون على حسن معاشرة بني جلدتهم كأقليات صغيرة تحظى بالتسامح، فإنهم لم يكونوا يرون في الشعائر الدينية الأفريقية عقبة حقيقية تحول دون قبول الإسلام؛ وقد يذهبون مذهباً بعيداً في تسامحهم، وهذا ما كان يجعل مسلمي الشمال يتهمونهم بالتساهل والتواطؤ بل وخيانة الإسلام. ومع ذلك فإن هذه الفئة، كما سنرى، هي التي أتاحت للإسلام، أكثر من الفئة الأولى، أن يحقق إنجازاته الأكثر قدرة على الدوام وذلك خلال الفترة الممتدة بين القرنين السادس والعاشر الهجريين / الثاني عشر والسادس عشر الميلاديين.

ولقد كان تشدّد الفقهاء سبباً في نشوب توتر حاد بشأن تغيير قواعد التوريث لإحلال الانتساب إلى الأب محل الانتساب إلى الأم، وهو ما يقضي به القرآن. ولم تجر حتى الآن أية دراسة شاملة لإظهار المراحل المتعاقبة لهذا الخلاف الذي ظهر، ولا شك، منذ القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وتجسّد بأشهر صوره في فتوى المغيلي التي سنشير إليها فيما بعد: فقد صرّح المغيلي بأن من يرفض تطبيق الشريعة الإسلامية ويتصرف بالميراث على أساس النسب إلى الأم ليس مسلماً(٤٧). وأول من تعرّض للضغط بوضوح في هذا الشأن هم ذوو السلطة.

---

(٤٤) في الصومال كان هذا التغيير شاملاً.

(٤٥) ابن عاشور، ١٩٨٥. هذه الظاهرة ليست خاصة بالأفارقة السود، فالبرابرة أيضاً يحرفون اسم محمد إلى حمّو وحما وموح الخ... كما يحرّفون فاطمة إلى طامو وطيا الخ.

(٤٦) نجد أمثلة مشابهة تماماً في حالة تنصّر الناس في رواندا–بوروندي بعد عام ١٩٣٠م.

(٤٧) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٢٤.

وتكشف كتب الأنساب عن تأرجح بين هذين الشكلين من التوارث[٤٨].

ولعلّ عدم التلاؤم بين مجتمع وآخر تجلّى في أقوى صوره فيما يخص مفهوم ملكية الأموال. وقد أظهر البكري عند كلامه على «القرارات الغريبة» لعبد الله بن ياسين[٤٩] نفورَ المالك الفرد ذي النزعة الفردية من أشكال الملكية «الجماعية» ونفورَه من مسألة المساواة وإعادة توزيع الملكية والتي كان يحاول فرضها مؤسس المرابطين. وهذا ما يفسّر أيضاً أن المسلمين الذين تعوّدوا أشكال الثروة الفردية والعائلية والحضرية لم يفهموا أن الأفارقة شركاء في الأرض والعمل ومحاصيل الحصاد. وتطرح فتوى المغيلي مرة أخرى بشدة مشكلة ملكية الأموال كما أن إجابته كانت هذه المرة أيضاً إجابة حاسمة وراديكالية[٥٠].

أما أخفّ صور الاحتجاج على «سوء أخلاق الأفارقة» فلم تكن ذات أثر يذكر أيضاً، سواء ما تعلق منها بالحرية المفرطة من سلوكية النساء، وعدم اكتراثهن بلبس الحجاب[٥١]، أم بتجرّد أجساد المراهقين، ولم يكن بوسع المؤلفين العرب إلاّ تسجيل[٥٢] أو إنكار[٥٣] «القبائح» التي كان يندى لها جبينهم.

فعلى جميع هذه المستويات التي كانت تنطوي عليها الأشكال التنظيمية لكل من المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الأفريقية المسلمة وغير المسلمة، وهي أشكال كان يصعب التوفيق بينها، ظلّت الاختلافات قائمة طوال الفترة بين القرنين السادس والعاشر الهجريين / الثاني عشر والسادس عشر الميلاديين. ولربّما وجد بعضهم في هذه الأشكال المتعارضة للحياة الاجتماعية دليلاً على تنافي الإسلام مع الأديان الأفريقية التقليدية.

دور الملوك الأفارقة

إن الملوك الأفارقة، سواء كانوا مسلمين أو من المؤالفة قلوبهم للإسلام في منطقة تكرور إبّان القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، أو في مالي إبّان القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي مثلاً، قد ارتضوا بصدر رحب تقسيماً للمناطق الإدارية والعمل يهيئ لهم ما يحتاجونه من إداريين في المدن التي دخلت الإسلام كلياً أو جزئياً، بينما ظل الريف معيناً لا ينضب لليد العاملة الزراعية الطيّعة التي لم يستعجل الملوك حملها على الإسلام. ولعلّ في تقسيم الإسلام الأرض إلى «دار الإسلام» يسكنها أهل الإيمان، وإلى «دار كفر» أو «دار حرب» مأهولة بغير المؤمنين، ما يبيح هذا الوضع. ولعلّ في قصر الدعوة إلى الإسلام على الأمراء توقعاً في أنهم سيحملون رعاياهم على

---

(٤٨) المصدر السابق، ص ٣٤٤ على سبيل المثال.

(٤٩) البكري، ١٩١٣، ص ٣١٩ وما يليها. انظر الفصل الثالث عشر من هذا المجلد.

(٥٠) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤١٠ وما يليها.

(٥١) إن الإسلام لا يجبر على التحجب، والحجاب الشرعي غير الذي نشهده في بعض البلدان الإسلامية.

(٥٢) ابن بطوطة حسبما استشهد به ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣١١.

(٥٣) المغيلي حسبما استشهد به ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٣١.

اعتناق الإسلام في الأمد البعيد. وهذا التركيز على الراعي قبل الرعية هو ما كانت تفعله المسيحية في أوروبا خلال تلك الفترة أيضاً(٥٤).

ومهما يكن من أمر فإن الملوك الأفارقة – حتى أولئك الذين اعتنقوا الإسلام – لم يظهروا حماساً مفرطاً في حمل الناس على الدين الجديد. ومع ذلك فقد كثرت المحاولات، سواء من جانبهم أو من جانب مستشاريهم المسلمين المنتمين إلى المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي والسياسي وفقاً للنموذج الإسلامي. وقد بلغ الأمر حدّ اتهامهم أحياناً بالتقليد الثقافي. ومن الأمثلة التي تخطر على البال مثال المانسا كانكو موسى الذي رجع من المشرق مصطحباً معه المهندس المعماري الذي يُعرف باسم الساحلي؛ أو مثال أسكيا محمد الأول أو محمد رومفا مؤسس الأسرة الحاكمة في كانو، اللذين كانا يستعينان بفقيه تلمسان المغيلي، أو بالسيوطي المصري؛ أو مثال المانسا سليمان، ملك مالي (٧٤٢هـ/ ١٣٤١م – ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م) الذي كان صديقاً للسلطان المريني أبي عنان الذي كان يجتذب الفقهاء المالكيين إلى بلاطه. ويجنح كثير من المؤلفين إلى تصديق ما ذهب إليه الإدريسي فيما نقل عنه برنارد لويس «انه يكاد لا يوجد عندهم رجال عظام ولا فقهاء، وأن ما يعمله ملوكهم من الحكم والعدل إنما يتلقّونه من الوافدين عليهم من رجال الشمال»(٥٥). ولعلّ هذا الرأي لا يعير اهتماماً لمسألتين أساسيتين: أولاهما أن مثل هذا الرأي لا يراعي جانب الظروف ويعزز الفكرة الخطيرة التي تفيد أن ما من شيء مهم يمكن أن يأتي من أفريقيا ذاتها وإنما يأتي دائماً من خارجها. والأكثر من ذلك، وهذا ما هو أخطر، فإن النظر إلى الأمور على نحو ما يفعل الادريسي يعني تجاهل حقيقة هي أن المجتمعات الأفريقية ابتدعت قبل احتكاكها بالإسلام بفترة طويلة أشكالاً من التنظيم السياسي أصبحت تتوافر لدينا عنها اليوم معلومات أفضل في حين أن المسلمين والمسيحيين ظلوا لا يعرفون عنها شيئاً لقرون طويلة. فلم يكن من الممكن نبذ أساليب ممارسة الحكم التي كانت جزءاً لا يتجزأ من الحس الديني الأفريقي دون موافقة المجتمع ككل ودون الانضواء التام تحت راية الإسلام. وقد سبق أن أشرنا إلى ما رواه كل من البكري والدرجيني على اختلاف في روايتيهما عن دخول ملك ملّال الإسلام في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي(٥٦). فقد اعتنق هذا الملك الإسلام في ظروف مأساوية جداً، بعد فترة جفاف طويلة، راجياً رب الإسلام أن يغيثه بالمطر لاستحياء قومه. وكان سلوكه هذا متسقاً مع النموذج الأفريقي لممارسة الحكم. وكانت آثار هذا التغيير للدين جسيمة إذ إنه أدّى إلى تدمير كل أدوات ديانة الأسلاف ومطاردة السحرة وتقويض تقاليد عريقة في القدم. وجاء رد فعل الشعب في صيغة غير متوقعة تقول: «نحن رعاياك، فلا تغير ديننا!». ولنا

---

(٥٤) تجنباً للإسراف في المقارنات التاريخية حسبنا أن نسجل أوجه تشابه عديدة بين أساليب دعوة المسيحية والإسلام للمجتمعات الوثنية. ومع ذلك فإن ما أبدته الدعوة المسيحية من عنف في حمل الشعوب السلافية (الصقالبة) والشمالية (الاسكندنافية) على التنصر أمر لا مثيل له.

(٥٥) ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٨٢، ص ٦١.

(٥٦) ج.م. كروك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٠٢ و ١٩٥ و ١٩٦.

أن نتساءل ألم يكن الملوك السود يأخذون من المجتمع الإسلامي بجانب إيمانه برب واحد ما كان يناسبهم ويعينهم على إدارة شؤون ممالكهم؟ ألم تكن محاولات «التحديث» هذه سلسلة من المساعي لإقامة توازن بين «وطأة» التقاليد الأفريقية السابقة على الإسلام و «متطلبات الدين الجديد»؟

ولنا أن نتساءل اعتماداً على أمثلة محددة عن مدى تحقق سياسة الاستيعاب الإسلامي التي كان يتبعها الملوك. فالقرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي يُعتبر لدى مدوّني تاريخ المناطق الواقعة جنوب الصحراء بأفريقيا الفترة التي بلغت فيها امبراطورية مالي أوج مجدها حيث كانت تتمتع بازدهار اقتصادي ملحوظ وبتنامي نفوذها السياسي على المستوى الدولي بفضل إقامة علاقات دبلوماسية مع المغرب ومصر، وبشكل أخصّ بفضل توطد أركان الإسلام فيها. وبذلك فإن هذه الامبراطورية تمثل انتصاراً للإسلام نوّه به جان–لوك مورو قائلاً: «لقد افتتح الإسلام، مع قيام امبراطورية مالي، عهداً جديداً غربي بلاد السودان، وكان هذا يعدّ، إلى حد ما، بمثابة محرّك لانبثاق مجتمع جديد»[٥٧]. ويصف جوزيف كي–زيربو المانسا موسى بأنه كان «مسلماً صادق الإيمان عزّز الدعوة إلى نشر الإسلام»[٥٨].

ومع أنه لا يُشك في صدق إسلام المانسا موسى، وهو الملك الذي أدّى فريضة الحج، ودون نكران حقيقة رسوخ الإسلام إلى حدّ ما، لا سيّما في المدن، إلا أننا نعتقد أن هذين المؤلّفين بالإضافة إلى آخرين غيرهم، قد ضللهم الحجم الكبير نسبيًّا من الوثائق المتوافرة عن مالي إبّان القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي[٥٩]، وكذلك نبرة التفاخر وتمجيد الانتصار التي تتسم بها المصادر العربية والسودانية – البربرية التي يعود عهدها إلى القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي. ثم إن ج. كي–زيربو نفسه يعترف بأن «... الفلاحين (الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة لسكان مالي) احتفظوا بإيمانهم بوجود الروح في كل شيء، وكان المانسا يتقبل منهم ذلك مقابل طاعتهم له ودفعهم للضرائب»[٦٠]. ولا نرى، فضلاً عن ذلك، كيف يكون المانسا موسى قد عزّز الدعوة إلى نشر الإسلام في حين أنه لم يعلن الجهاد، شأنه في ذلك شأن ملوك مالي جميعاً الذين لم يدعوا إلى الجهاد.

ولنلقِ نظرة على الأوضاع بعد قرن ونصف من تلك الفترة حيث نجد في نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي وخلال القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي أمثلة تدل على رغبة بعض علماء المسلمين في تحقيق تغيير جذري في العادات الأفريقية، وأمثلة أخرى تدل على تردد الملوك في الخضوع لهذه الضغوط.

إن الأسكيا محمد الذي تولى السلطة بالقوة، بذل جهوداً كبيرة لاستيعاب الناس سياسياً واجتماعياً استيعاباً يتفق وتعاليم القرآن. وقد لجأ إلى كل الوسائل التي يوفّرها الإسلام من أجل

(٥٧) ج.ل. مورو (J.L. Moreau)، ١٩٨٢، ص ١٠٣.

(٥٨) ج.كي–زيربو (J.Ki-Zerbo)، ١٩٧٨، ص ١٣٦.

(٥٩) ابن بطوطة، العمري، ابن خلدون، الخ...

(٦٠) ج.كي–زيربو (J.Ki-Zerbo)، ١٩٧٨، ص ١٣٦.

إضفاء الشرعية على الانقلاب الذي جاء به إلى سدّة الحكم. وبعد أن اطمأن إلى دعم علماء تمبوكتو قام بأداء فريضة الحج في نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، كما اكتسب بفضل لقب الخلافة نفوذاً دينياً على بلاد السودان، وكان على المستوى الداخلي لا يكاد يستشير إلا العلماء المسلمين. وإزاء الصعوبة التي واجهها في حل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن جزء مما خلّفه سلفه سُني علي الأكبر، استفتى أربع مرات ثلاثة من كبار الفقهاء هم عبد الله الانسماني (من تاكيده) والسيوطي والمغيلي. ويبدو أن الأخير كان أكثرهم اجتهاداً. فقد حرّر المغيلي بناءً على طلب الأسكيا ما يشبه الدليل لسلوك الحاكم المسلم المثالي وعنوان هذا الدليل هو: «أجوبة على أسئلة الأمير الحاج عبد الله بن أبي بكر»[٦١]. كما ألّف المغيلي بناءً على طلب ملك أسود آخر هو محمد رومفا (٨٦٧هـ/ ١٤٦٣م – ٩٠٤هـ/ ١٤٩٩م) ملك كانو «رسالة الملوك» (صدرت في بيروت بعنوان محرّف هو «تاج الدين فيما يجب على الملوك»). ولحرص أسكيا محمد على الاقتداء بالخلفاء، فإنه اتخذ شعارات السلطان في المشرق المتمثلة في خاتم وسيف ومصحف، كما حدّد الجمعة يوماً لاستقبال الناس، وأعلن الجهاد ضد الكفّار مرات عدة لم تكلل بالنجاح. غير أنه لم يوفق أكثر ممن سبقه من ملوك مالي في الابتعاد عن التقاليد الأفريقية التي كانت تلزمه الإبقاء على سمات السلطان المأثورة عن الأجداد منذ عهد ملك الشي (Shi)، وهي الطبل والنار المقدسة، واتّباع قواعد بالغة الدقة في اللبس وتصفيف الشعر واكتساء الرداء الملكي، وطريقة لَم البصاق الملكي وتعيين كاهن أكبر (يسمّى «هُري فاريما») في أعلى المراتب الإدارية لأداء شعائر عبادة الأجداد والجنّ.

ولم يعمل أسكيا محمد بنصيحة المغيلي الذي دعاه إلى محاربة المنافقين المحيطين به. وظلت آراء المغيلي حبراً على ورق في غرب أفريقيا حتى جاء عهد عثمان دان فوديو الذي جعل منها منهجاً وسلاحاً حارب به الأمراء الذين لم يعودوا يفيدون في نشر الإسلام.

وفي عهد دولة بورنو التي حلّت محل دولة كانم، كانت بلاطات الحكّام (الماي) الذين كانوا يُعتبرون فعلاً بمثابة آلهة حية، تكتظ بالعلماء المسلمين. وقد حاول هؤلاء العلماء في عهد علي بن روناما (٨٧٧ هـ/ ١٤٧٢م – ٩١٠هـ/ ١٥٠٤م) أن يحملوا الأعيان على رعاية تعاليم القرآن، الأمر الذي انصاع له السلطان بينما لم يطاوعهم فيه الأعيان. كذلك انحصر العمل بالقضاء الإسلامي داخل المدن بينما ظل عرف الجماعات الأفريقية سارياً خارجها. وفي بلاد الهاوسا التي دخلت الإسلام في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي على أيدي الدعاة الفولانيين الماندنك، لقي الأمراء والدعاة نفس الصعوبات في حمل أهل الأرياف بل وأهل المدن على الدخول في الإسلام. وبعد زيارة المغيلي لكاتسينا (كاشنه) التي حاول فيها أن يخلص إسلام الهاوسا مما كان يشوبه من مظاهر الفتور «اقتلعت أشجار كانت محل عبادة الوثنيين، وأقيمت مكانها مساجد». وكان نمط الحياة المتبع في الشرق الأدنى هو الشكل السائد في المجتمع الإسلامي الذي انتشر فيه الحريم وتحجّب النساء واستخدام الخصيان وتطبيق نظام مالي قائم على أحكام القرآن، وما إلى ذلك. إلا

---

(٦١) ز. دراماني–إيسيفو (Z. Dramani-Issifou)، ١٩٨٢، ص ٣٤–٤٠.

أن هذه التغيرات لم تستمر طويلاً. ولعلّ ما أظهره الملوك من فتور همة لم يكن في نهاية الأمر إلا دليلاً على شعورهم بأن حمل الناس بالقهر على مراعاة الشرع قد يؤدي إلى تنفير الناس من الإسلام.

أما جوانب التقدم الأكثر أهمية والتي حققها الإسلام خلال هذه القرون، فإنها تمت على أدنى مستويات البنية الاجتماعية وبمعزل عن إرادة هؤلاء الملوك. فقد كان التجّار الأفارقة الونقاره (الونغره) والديولا وغيرهم من الدعاة المسلمين من شتى المشارب هم الذين يحملون الدعوة إلى سكّان الأرياف والمدن النائية حتى مشارف الغابات. ولأسباب مفهومة، فإن هذا الانتشار البطيء للإسلام لم يؤدِ إلى مواجهة مباشرة مع العادات السارية في المجتمعات التي أصبحت تنشأ بين صفوفها مجموعات صغيرة من المسلمين. فقد ظلت هذه المجتمعات مثلاً تنتج مواد ذات صبغة ثقافية منسجمة مع تقاليدها. ويشهد على ذلك الاكتشاف الذي جرى في السنوات الأخيرة لفن صنع التماثيل من الفخار في وسط مالي المسلمة[٦٢].

النتائج

إن الأوضاع الحالية للبحوث تجعل من الصعب جداً إجراء تقييم لنتائجها التي تثير الارتباك بتناقضاتها.

لا شك أن الإسلام أدخل فن الكتابة وتقنيات الكيل والميزان[٦٣] إلى المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. فإلى أي مدى أثّر هذان التجديدان يا ترى في العادات السابقة؟ وما هي العادات التي كانت متّبعة في مجالات صون آثار الماضي والعدّ والمعارف الرياضية؟

ويمكن القول بحق بأن الكتابات العربية جنوب الصحراء لم تهتم على ما يبدو بالثقافات الأفريقية ولغاتها. ومن الضروري، لتأكيد ذلك، أن يتم تحقيق وتقويم محتويات المكتبات، التي تجرى دراستها الآن في كل من موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر والتشاد والسودان. كما ينبغي أن تجرى دراسة علمية لتطوّر بعض اللغات الأفريقية التي وقع اتصال بينها وبين اللغة العربية. ولعلّنا لا نحيد عن الصواب إذا قلنا أن المتفقهين باللغة العربية جهلوا الثقافات الأفريقية إما لأنها ثقافات «وثنية» أو لأنهم، بكل بساطة، لم يكونوا يعلمون بوجودها؛ وقد أظهروا، في هذا الصدد، أنهم لم يكونوا أكثر تبصراً من أغلبية المبشرين المسيحيين الذين جاؤوا بعدهم بقرون. وقد لا يكون من الإنصاف اعتبار هذا الجهل تعبيراً عن ازدراء متعمد للمجتمعات والثقافات الأفريقية.

---

(٦٢) بشأن هذا الفن انظر ب. دي غرون (B. de Grunne)، ١٩٨٠؛ انظر أيضاً La rime et la raison، ١٩٨٤، و«تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، اليونسكو،الصور الواردة في الصفحات ١٨٧ و١٨٨ و١٩٠ و١٩٣ من الطبعة الفرنسية.

(٦٣) ج. دُفيس و د. روبرت–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣، ص ٤٠٧–٤١٩.

ويمكن القول بأن هؤلاء العلماء الذين كانوا ينتمون إلى شمال الصحراء ولم يكونوا على معرفة، في أغلب الحالات، بالمنطقة حتى القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي – ولو ان هذا قد لا يصدق على شرق أفريقيا – قد وفدوا إلى الجنوب حاملين معهم همومهم وشواغلهم الخاصة. ويبدو أنهم لم يعودوا، بعد القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، يتصفون بنفس الألمعية التي كانت تتصف بها الثقافة العربية الإسلامية في عصر ازدهارها، إلا أن المغرب مثلاً، كان يضمّ، فيا يبدو، عدداً من المفكّرين الكبار في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي. وقد يُعزى ذلك إلى جفاف نبع فروع علمية كثيرة في العالم الإسلامي آنذاك، بينما ظلّ بعضها الآخر مستمراً في الازدهار. وقد يُعزى الأمر أيضاً إلى المغالات في تقليد فقهاء العهود السابقة غلواً جعله يطغى على نزعة الاجتهاد. ومن أجل الوصول إلى استنتاجات سليمة، فإنه ينبغي التريث بعض الوقت حتى يتم تحليل آلاف المخطوطات التي لم تُدرس بعد وإن كانت قد صنّفت. وسنحتاج مثلاً إلى الاطّلاع على الكنوز الموجودة في مكتبة القرويين في فاس والمكتبة الملكية بالرباط حيث يوجد كثير من مخطوطات تمبوكتو ومؤلفات عن أفريقيا.

وقد نرى، في الوقت الحالي، أنه كان من البديهي أن يفكّر أهل العلم من أقوام المالينكة والفولانيين والسوننكة والبربر والزنوج – البربر، من أمثال موريباغا كانكوي الجيني، وباغايوغو، وكاتي، وابن دنصل الفولاني وأحمد بابا وابن المختار غومبيل التمبوكتيين وغيرهم من المتمسكين بالإسلام ظاهره وباطنه، ويكتبوا بالعربية وأن يستخدموا هذه اللغة في تدوين حواشيهم على كتب التراث الإسلامي. ولا شك أن هذه المركزية الإسلامية جعلت جامعات تمبوكتو تبدو أقل تألقاً مما يتمناه الأفارقة السود اليوم إذ إنها تكاد تخلو حسب معارفنا الحالية من أي أثر لماضيهم الثقافي[٦٤].

ولا يبقى بعد هذا إلا أن نورد ملاحظة واحدة هي أن علماء المسلمين كانوا يعيشون في عالم خاص بهم ويمثّلون أقلية بالنسبة لجموع أتباع الديانة الأفريقية التقليدية. وكانوا يرون من واجبهم أن يهدوا هذه الجموع إلى الإسلام وأن يحملوهم على التزام أنماط أخرى للحياة؛ وبذلك فإنهم لم يكونوا مهيئين للاضطلاع بدور مؤرخين متنوّرين لماضي أفريقيا ولا حتى أن يكونوا مراقبين متعاطفين مع أسلوب حياة المجتمعات المحلية التي كانوا يعتبرونها «وثنية».

ولعلّ هذا هو المجال الذي تأخر فيه البحث أكثر مما في غيره ويلقى فيه الباحثون أكبر قدر من الصعوبة في الالتزام بالموضوعية.

نشر الإسلام – التعريب

قد تكون كانم وشرق أفريقيا هما المنطقتين اللتين شهدتا بوادر آخر التحولات التي تعرضت لها المجتمعات الأفريقية، ونقصد بذلك التحوّل الذي تم بمقتضاه «تعريب» أصول وماضي هذه المجتمعات. وسرعان ما سلكت أفريقيا الغربية السبيل عينه.

فعندما حاول النتابون المعنيون بدولة كانمبو الملكية في القرن السابع الهجري / الثالث عشر

(٦٤) ر. درامانى–إيسيفو (Z. Dramani-Issifou)، ١٩٨٢، ص ١٩٦–٢٠٣.

الميلادي إيجاد نسب شريف للحكّام، فإنهم لم يتوانوا عن إحداث بدعة عظيمة تمثلت في التماس أصولهم في المشرق بل وفي روايات التوراة[٦٥]. وكان ذلك بداية فكرة لاقت رواجاً هائلاً وأحدثت تغييراً عميقاً في العلاقات الثقافية بين المجتمعات الأفريقية والعالم الإسلامي. فأصبح لزاماً على أي حاكم أن ينتسب إلى أصل من المشرق وصارت الأصول الشريفة تُردّ كلها إلى المشرق ولم يعد يمكن الحديث عن أي نسب رفيع ما لم يكن متصلاً بالنبي أو أهل بيته أو صحابته. وشُرع في إعادة كتابة تاريخ أفريقيا – وهي ليست البتة آخر مرة يتم فيها ذلك ! وجاء ذلك «التاريخ الجديد» بمثابة ضربة للنزعة المهلهلة السخيفة الرامية إلى ردّ أصول المجتمعات الأفريقية إلى قوى كونية أو حيوانية كانت تتشدق بها هذه المجتمعات أحياناً.

وانتشرت كتب الأنساب بعد القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي في شرق أفريقيا حيث أصبحت سلاحاً من أسلحة الصراع الإيديولوجي فيما بين التيارات الإسلامية المتعارضة وفيما بين الأُسر الحاكمة حتى القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي[٦٦]. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لاستجلاء حقيقة هذه المؤلفات. وكان التحوّل الذي طرأ على القصص الخاصة بأصول الماندنغ في غرب أفريقيا تحوّلاً هائلاً[٦٧]، شأنها في ذلك شأن القصص عن أصول مؤسسي الواغادو. واكتشفت تدريجياً كل جماعة مسلمة، مهما كان حجمها، جَدًّا تنتسب إليه ووفد من شبه الجزيرة العربية. وعزّز ذلك إلى حد كبير نظرية مستمدة من التوراة تنسب أصل سكان أفريقيا إلى منطقة الشرق الأوسط مع كل ما تتضمنه فكرة الانتشار من الآثار. كما عزّز ذلك عادة انتحال أصول بيضاء – عربية وفارسية في هذه الحالة – لكل من له شأن في أفريقيا وحتى إذا كان ذلك يعني الحط من قيمة أعرق الثقافات الأفريقية أصالة. وكان ذلك بداية لانطماس تاريخ أفريقيا الذي زاده الأوروبيون فيما بعد طمساً وتعتيماً.

ولم تفلت في نهاية الأمر أية أُسرة أو جماعة بارزة من منطق «التعريب» هذا[٦٨]. وفي القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، أخذ أهل اليارسه في بوركينا فاسو يدّعون بدورهم الانتماء إلى أصول عربية عندما بدا لهم أن الخطر يحيق بتفوّقهم التجاري الذي كان قد بدأ قبل قرنين من ذلك ويهدد الوضع المتميز الذي أصبحوا يتمتعون به بعد أن توصّلوا إلى تفاهم تاريخي حقيقي مع قبائل الموسى في واغادوغو[٦٩]. وحتى قبائل البتسيليو التي كانت تقطن مناطق قصية في وسط مدغشقر والتي لم يكن لديها أي تراث إسلامي، انبهرت «بالنموذج الحضاري» الإسلامي وأخذت تنتحل أصولاً عربية لأمرائها. ولم يقتصر هذا الأمر في مدغشقر على هذه القبائل وحدها[٧٠].

(٦٥) د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٧.

(٦٦) م. روزنستروش (M. Rozenstroch)، ١٩٨٤.

(٦٧) أ. كوند (A. Conde)، ١٩٧٤.

(٦٨) د. هاماني (D. Hamani)، ١٩٨٥.

(٦٩) ك. أسيمي (K. Assimi)، ١٩٨٤.

(٧٠) إي. دي فلاكور (E. de Flacourt)، ١٩١٣.

وفي نهاية المطاف، فليس هناك ما يدعو إلى الدهشة إزاء هذه الثقة والافتتان بالإسلام. وينبغي لهذه الظاهرة أن تُدرس بعيداً عن الانفعال وذلك بالنظر لأهميتها ولأن المجتمعات الأفريقية التي دخلت الإسلام قد غلبت عليها خلال عدة قرون «فتنة المشرق».

لقد كان هذا «التحذلق الانتسابي» طريقة لتزكية وتأصيل إسلام المنتسبين إلى العرب، كما كان يضمن للفئات الأرستقراطية التي بدأت تنشكل «حقوقاً تاريخية». وقد اتسمت هذه الظاهرة، ولا سيّما في المنطقة الواقعة بين بحيرة التشاد ونهر النيل، إلى حدّ أصبحت فيه هي الشكل العادي لعملية تعريب العديد من الجماعات ودخولها في الإسلام. وتشكّل قبائل المابا مثالاً جيداً على هذه الحالة. فقد كان الإسلام ينتشر في منطقة كانم عندما وصلتها قبائل البولالا وساعدوا في نشر نفوذه باتجاه الشرق عن طريق احتكاكهم بشعوب أخرى، بضمنها قبائل المابا التي لم تتعرض، حتى الفترة من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي إلى القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، لأي تأثير إسلامي. إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير عندما حلّ أو يقال أنه حلّ بين ظهرانيهم شخص عربي اسمه جامع (أو جمعة؟) كان يدّعي أنه من أصل عبّاسي، وذلك في نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي. وتزوج جامع هذا امرأة من إحدى عشائر المابا وكان لمصاهرته المابا دوره في تيسير الأمور. ومع الانتشار التدريجي للدين الجديد، أخذت بعض عشائر المابا تدّعي الانتماء إلى أصل عربي. ولم يكن للاتصالات التي كانت موجودة بين العرب والسكّان المحليين قبل انتشار الإسلام أية صبغة دينية أو ثقافية إذ إنها كانت قائمة بصورة رئيسية على تجارة العبيدة والاتجار بالذهب والعاج. وكانت القبائل العربية تطلق اسم «امباي» (البدائيون) على أفراد المابا، بينما كان السكان الأصليون يطلقون على ضيوفهم اسم «ارامغو» (المتوحشون، أو البرابرة أو الفوضويون). ولم تكن تجمع بين الفئتين حتى ذلك التاريخ لغة واحدة أو إطار ديني واحد. ولكن سرعان ما تزوج العرب من كبار أُسر المابا وأصبحوا شبه مقيمين وتبنوا تقاليد المابا الإسلامية، وكان التأثير متبادلاً بين الطرفين. وتعلّم المابا لغة العرب حتى يتيسر لهم فهم القرآن. وكان الدين يأمر بأداء الشعائر الإسلامية واحترام لغة القرآن. ومع انتشار تعليم مبادئ الإسلام لم يعد المابا يكتفون «بتقليد النموذج العربي الذي يتضمنه الإسلام بل وأصبحوا يتمثلون بالعرب أيضاً. وفي كل عشيرة، كان الرئيس الذي يتولى الحكم ويحافظ عليه بالقوة يسعى لانتحال أصل له في ديار العرب والإسلام. وكانت شجرة النسب تمتدّ حتى تتصل في أغلب الحالات بأهل بيت النبي. وقد يكتفي تواضعاً بالانتماء إلى أحد صحابته من الخلفاء الراشدين الأربعة». ويضيف عيسى خيار قائلاً «إن تبني دين العرب وتقاليدهم ولغتهم والتقارب مع الشعوب العربية الإسلامية الأخرى كان يمثّل اتجاهاً غلّاباً في مجتمع المابا بأسره»[٧١].

وقد كان لاعتناق الإسلام والتعريب آثار بالغة الأهمية على مجتمع المابا. فقد سعت قبائل المابا على نحوٍ غير واعٍ إلى إعادة كتابة تاريخها باختلاقها أنساباً وهمية وتغييرها أسماء أفرادها تغييراً كاملاً. ويفسّر هذا التغيير الجماعي إلى حد ما للأسماء ما يواجهه مؤرّخو اليوم من صعوبة في دراسة

(٧١) ع.هـ. خيار (I.H. Khayar)، ١٩٧٦، ص ٤٣ و ٤٤.

تعاقب أحداث الماضي. ويتصف من وجهة النظر التي تهمّنا مثال المابا بالأهمية من عدة وجوه. فقد كان نظام القيم الثقافية الخاصة بهم كما هو عند قبائل الودايان عموماً هو الأساس المعتمد ولم يمنعه ذلك من التعايش مع الأخلاق الإسلامية. إلا أن الإسلام، بفعل ما اكتسبه من حيوية ثقافية نتيجة نظام تعليمي يعتمد الكتابة والرواية، كان يميل إلى التفوّق على هذه القيم الاجتماعية الثقافية التقليدية وإزاحتها، الأمر الذي جعلها تنحسر لتبقى في حالة كمون.

وربّما كانت الحلقة الأخيرة هذه في سلسلة التحوّلات التي أحدثها الإسلام في حياة المجتمعات الأفريقية أكثرها أهمية. فقد أدّى هذا التحوّل إلى تفكّك ثقافي كامل لهذه المجتمعات التي بسط عليها الإسلام سلطانه، وإلى انبثاق «عروبة زنجية» تبدو وكأنها تناقض تاريخي، وإلى إفقار ثقافي للأمة الإسلامية. ولم تكن ردود فعل المجتمعات الأفريقية مشابهة لردّ فعل مجتمع المابا. فكانت هذه المجتمعات تقوّم الضرر الذي تتضمنه البدائل المعروضة أو المفروضة عليها، وهذا ما دفع بها أحياناً إلى رفض الإسلام. وكانت المجتمعات التي تعرضت لهذه المشكلة أكثر من غيرها في النهاية هي المجتمعات التي ظلّت بمعزل عن هذه التحولات التي أحدثها الإسلام فأصبحت تعاني منها نتيجة لما كانت تلقاه معتقداتها من ازدراء، ولشيوع ايديولوجية كانت لا تنظر إلى هذه المجتمعات إلا بوصفها معيناً لا ينضب للعبيد الذين كان المستفيدون الرئيسيون منهم هم أتباع الإسلام ودول من أفريقيا السوداء كانت ضالعة في تجارة الرق. وهذا ما أدى في حالات كثيرة إلى ظهور عدم الثقة الذي أدّى ببعض المجتمعات الأفريقية إلى أن تقف من الإسلام موقف الرفض والمواجهة السافرين.

انقطاع حبل الحوار: أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وبداية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي

تمثل الفترة بين أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وأوائل القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي مرحلة مهمة في تاريخ غربي أفريقيا. وقد وُصفت هذه الفترة بحق بأنها منعطف تاريخي. إلا أننا نفضّل أن نعتبرها فترة بين عهدين أعقبت فترة طويلة غنية نشأت ونمت خلالها أهم الدول في منطقة جنوب الصحراء الكبرى كما شهدت مواجهة بين نظرتين إلى العالم هما نظرة الأديان التقليدية في القارّة الأفريقية ونظرة الإسلام. وكانت هذه الفترة الوسطى أيضاً بداية لفترة أقصر من الفترة التي سبقتها اتسمت بالاضطرابات الحادة والتذبذب وتوقف فيها في الظاهر انتشار الإسلام، بل وانحسر فيها الإسلام في كثير من المناطق. والانطباع الرئيسي الذي يتولد لدى المرء عن هذه الفترة اللاحقة هي أن أغلبية الشعوب الأفريقية التي كانت قد احتكّت بالإسلام انقلبت إلى أصولها. وكانت هذه الفترة الوسطى ضرورة تاريخية حين يحلل المرء دور الإسلام بوصفه قوة محرّكة في سياق العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الأفريقية، وهو دور كان يبدو أكثر خطورة في المناطق التي كانت دعائم الإسلام فيها أقل رسوخاً من غيرها من

المناطق: فباسم الإسلام تحكمت أقلية أفريقية مسيطرة في مجتمعات زراعية مستقرة، وباسمه تحوّلت مناطق كاملة من القارة إلى مستودعات يجلب منها العبيد.

وقد اتخذ رد الفعل المضاد للإسلام هذا أقوى أشكاله في ظل امبراطورية صنغاي في عهد سُنّي علي (٨٦٨هـ/ ١٤٦٤م - ٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م). ولم يكن ذلك موجهاً ضد أشخاص معينين وإنما ضد تأثير الايديولوجية التي كانوا يدعون إليها والتي كانت تعتبر متنافية مع القيم التقليدية الأفريقية. وقد ساعدت بعض الظروف على شنّ ما ينبغي وصفه بهجوم مضاد.

فخلال الربع الأخير من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي وخلال السنوات الأولى من القرن التالي، ضعفت السلطة المركزية في مالي حتى كادت تنقرض تماماً بعد أن كانت مصدر التماسك السياسي بين شتى شعوب المملكة. ونتيجة للتجاوزات التي كان يرتكبها بعض حكّام مالي، وجدت الدول الموالية والمناطق والأرياف والمراكز الحضرية النائية عن العاصمة أن ابتعادها عن السلطة المركزية ييسّر لها التحرّر منها. وبدأ أهل الحضر الأغنياء وأصناف الناس المخضرمين الذين كان الإسلام قد نظمهم في تركيبة اجتماعية جيدة، يتصرفون وكأنهم في جمهوريات ذات حكم ذاتي تكاد تتمتع بالاستقلال في نشاطها التجاري. وكان هذا هو حال جينّي وولاته وتمبوكتو مثلاً. وفي عهد مملكة صنغاي الجديدة التي ورثت عن طريق الغزو الأقاليم الشرقية في مالي، تدهورت العلاقات بين سُنّي علي وهذه المدن تدهوراً سريعاً لتصل إلى حالة من النزاع الخطير، وعلى الأخص مع مدينة تمبوكتو. ومع أن النزاع شبّ نتيجة أسباب اقتصادية واستراتيجية، إلا أن العامل الحاسم فيه كان يتعلق على ما يظهر بأمر هيمنة السلطة الملكية. ولم يستطع سُنّي علي، وهو الامبراطور الساحر الذي تربّى في ظل فكرة تعظيم الملك الأفريقي - والذي كان يوصف بكلمة «دالي» (أي الأعلى) - أن يطيق تحدي علماء تمبوكتو، الذين كانوا علاوة على ذلك من الأجانب، لسلطته المستمدة من قوى غيبية والتي كانت تعترف له بها الأغلبية الساحقة من رعاياه الذين كانوا يؤمنون بالأديان التقليدية الأفريقية[٧٢]. وكان معظم سكان تمبوكتو من البربر والزنوج - البربر المولدين ومن الفولانيين. لذلك تعرّض علماء هذه المدينة لتعذيب شديد أثار سخط مؤلفي التواريخ[٧٣]. وقد تميز عهد سُنّي علي بإخضاع تمبوكتو وصعود نجم غاو[٧٤] وبالارتداد، إلى حدّ ما، عن الإسلام والعودة إلى الديانة التقليدية الأفريقية. وفي هذا السياق دون غيره يفسّر استيلاء الأسكيا محمد في ٨٩٨هـ/ ١٤٩٣م على السلطة بالقوة رغبة في ترسيخ «الخيار الإسلامي» إلى الأبد.

وباستثناء فترتين هما عهد الأسكيا محمد الأول (٨٩٨هـ/ ١٤٩٣م - ٩٣٤هـ/ ١٥٢٨م) وعهد الأسكيا داود (٩٥٦هـ/ ١٥٤٩م - ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م) اللذين أبديا من جديد بعض

(٧٢) أ. كوناري-با (A. Konaré-Ba)، ١٩٧٧.

(٧٣) تاريخ السودان، ١٩٠٠، ص ١٠٥ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٥؛ وتاريخ الفتاش، ١٩١٣-١٩١٤، ص ٨٠ و ٨٤ و ٩٤.

(٧٤) ز. دراماني-إيسيفو (Z. Dramani-Issifou)، ١٩٨٣(أ).

الاهتمام بالإسلام، فإن أهم ما اتسم به تاريخ نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي هو الغزو المغربي. فقد أدّى انهيار الإطار السياسي وتفكك النسيج الاجتماعي إلى اضمحلال شأن مدن صنغاي بشكل نهائي. ودفعت عمليات مقاومة قوات الاحتلال المغربية طوال ما يناهز عشر سنين بالناس إلى الهجرة نحو الجنوب ولا سيّما نحو دِندى بصورة رئيسية. وقد نظّم هؤلاء الناس أنفسهم في دويلات مستقلة ذات بنى اجتماعية – دينية مستمدّة من تقاليد الأسلاف ولم تحتفظ بشيء من الإسلام إلا في أسمائها.

وقد ألف أحمد بابا التمبوكتي ٩٦٣هـ/ ١٥٥٦م – ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م) كتاباً بعنوان «معراج الصعود إلى نيل حكم مجلب السود» في الفترة بين ١٠٠١هـ/ ١٥٩٣م و ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م) يعرض فيه أبعاد الاضطرابات الاجتماعية التي كانت تثور نتيجة للغزو المغربي وتزايد الاسترقاق في أوائل القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي. وقد استفتى تجّار توات أحمد بابا في أمر استعباد وبيع بعض أهل مملكة صنغاي، فانتهز الفقيه الفرصة ليصف الأوضاع الاجتماعية والدينية التي كانت سائدة في الجزء الأعظم من بلاد المناطق النيجيرية الواقعة في بلاد السودان في أوائل القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي. ومع حرصه على التزام أحكام الإسلام ورغبة في الدفاع عن السكّان الذين كانوا يقعون ضحايا الأسر غير المشروع، بيّن المؤلف في هذا الكتاب كيف أن النشاط الاقتصادي آنذاك كان يعتمد بصورة رئيسية على الاتجار بالعبيد السود عبر الصحراء الأفريقية. ولفت الأنظار إلى مدى تفاوت إسلام شعوب هذه المنطقة التي انحسر فيها الإسلام انحساراً واضحاً.

ومن الأمور الأكثر دلالة على هذا الانحسار التخبط الاجتماعي والديني الذي رافق الفراغ السياسي الذي نشأ على أثر زوال دولة صنغاي ومظاهر الفوضى التي وسمت الغزو المغربي ونشأة مملكة «أرواحية» أي مبنية على أساس الايمان بوجود الأرواح في كل الأشاء وتدعي جهاراً الالتزام بقيم أفريقية. وهذه المملكة هي مملكة البانانا (أو البامبارا) التي ظهرت في سيغو خلال القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي. وكان السبب في ذلك هو اضمحلال «قوة المملكة الإسلامية» بالإضافة إلى تفسّخ نسيجها الحضري وتفشي الرفض الصريح للإسلام الذي بدأ في الأوساط الريفية منذ القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي على الرغم من مساعي مناسي (جمع مانسا) مالي وأساكي (جمع أسكيا) صنغاي.

لقد كان تلاقي الإسلام وأفريقيا من أغنى التجارب التي خاضتها البشرية عبر التاريخ. فقد دعا الإسلام الناس إلى «اختيار مجتمعي». أما الصدى لهذه الدعوة، فقد تباين باختلاف المكان والزمان عبر القارّة السوداء. وكان جوهر القضية في هذه التجربة أمراً في غاية الأهمية إذ إنه لم يكن أكثر ولا أقل من عملية من شأنها أن تؤدي إلى تغيير العقليات وتصورات العالم والسلوك. فالمسألة كانت مسألة استبدال المرء ثقافة بثقافة أخرى أو أن يصبح، بكلمة موجزة، إنساناً آخر. وقد قبلت مناطق أفريقيا المحاذية للبحر الأبيض المتوسط بالبديل الإسلامي رغم ما أبدته من مظاهر المقاومة بين القرن الأول الهجري / السابع الميلادي وبداية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي. وما ان اعتنقت هذه المناطق الإسلام حتى أخذت في التعرّب.

أما في سائر أنحاء أفريقيا، فإن الإسلام لم يلق الظروف التاريخية التي واتت نجاحه في شرق القارة وشمالها وفي أسبانيا. لم يكن الإسلام غازياً كما لم يكن يمسك تماماً بزمام السلطة التي اضطر إلى أن يتركها في أيدي حكام كانوا لا يزالون مشبعين بالتقاليد الأفريقية – وإن كانوا يتصرفون أحياناً تصرّف الـ «غرباء» عن الشعوب التي يحكمونها وذلك بتغييرهم دينهم، وفي أحيان كثيرة بفضل الأرباح التي كانت تدرّها عليهم تجارة الرقيق. ومع ذلك فقد أحرز الإسلام نتائج مهمة على الصعيد الديني في جنوب الصحراء وفي شرق أفريقيا. ومع حلول القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، لم يكن الإسلام قد توصل بعد إلى حل جامع شامل يمكّنه من استيعاب المجتمعات السوداء وثقافاتها في «دار الإسلام» دون إشكال. ولم تكن الفترة القصيرة التي أعقبت ذلك أوفر حظاً في التوصل إلى مثل هذا الحل. وفي النهاية، فإن الاندماج الاجتماعي تحقق في جوانب عديدة خلال أحداث كبرى طرأت في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. فهذه الأحداث الكبرى هي التي جعلت من الإسلام في بعض المناطق ظاهرة شاملة تعبّر تعبيراً كاملاً عن الحياة الاجتماعية والثقافية للشعب.

الفصل الخامس

شعوب السودان: تنقّل السكّان

فرنسوا دي ميديروس

المشكلة والمصادر

في المرحلة الحالية من تدوين تاريخ أفريقيا، تُعتبر دراسة تنقّل السكّان الذي أفضى إلى استقرار شعوب المنطقة السودانية من غرب أفريقيا مهمة لا غنى عنها وإن كانت بالغة التعقيد.

ويكتنف السياق الذي تُطرح فيه هذه المسألة ضباب مجادلات تضفي كثيراً من الأهمية على افتراضات مسبقة بشأن التفوّق الثقافي لبعض مجموعات وافدة من الشمال والشرق. وهذه مشكلة جديرة باهتمام بالغ ويجب وضعها في الاعتبار دائماً خلال بحثنا بقدر ما تتعلق بالأساليب التي تُتبع في تناول تاريخ أفريقيا وباتجاهاته الرئيسية؛ فهي تتطلب الدأب على التفكير النقدي وبذل جهد لا يقل عن ذلك لتفهّم مشاعر الآخرين.

ويحتل موضوع تنقّل السكان مكان الصدارة في معظم الكتب والدراسات عن تاريخ أفريقيا؛ فهو يرد عادة في المقدمة قبل تناول أي موضوع آخر بالتفصيل، إلى جانب مفهوم «الهجرات» الشائع. وقد أدّت مساحة السودان الشاسعة إلى التنقل وإقامة الصلات والتبادل؛ ونظراً لانعدام شواهد جغرافية وزمنية ثابتة يمكن الارتكاز عليها، فإنه يوجد إغراء قوي بالاستناد إلى التأثيرات الخارجية. وبالمثل كثيراً ما يُستخدم التراث الشفهي الذي يرجع إلى أقدم عهود شعوب السودان في محاولة لإثبات قيام صلة بين ثقافاتها وثقافة أسلاف مهيبين. وأخيراً، فإن موضوع «الهجرات» ذاته قابل لتفسيرات جديدة تستخدم فيها، ضمن أساليب أخرى، مناهج البحث المقارن، بقصد

اكتشاف ما تنطوي عليه وقائع وحقائق تاريخ أفريقيا من أنماط وبنى يرجع أصلها إلى ثقافات أقدم عهداً وتعد نماذج نُسج على منوالها.

إن الافتراض الحامي، الذي أستعين به في تعليل تطوّر الثقافات الأفريقية في العصور القديمة، استُخدم على نطاق واسع كإطار ملموس للتفسير[١]. وطبقاً لهذه النظرية، فإن «الحاميين» كانوا شعباً أفريقياً متميزاً عن سائر السود القاطنين بأفريقيا جنوب الصحراء من حيث العنصر (القوقازي) والفصيلة اللغوية. ولذلك فإن الفرع الشمالي من «الحاميين» قد يشمل سكّان الصحراء من البربر والتوبو والفولانيين. ويميز الافتراض «الحامي» تمييزاً واضحاً بين «الحاميين» الرعويين والسود الزراعيين باعتبارهما فئتين متميزتين ومحددتين تمام التحديد.

وبسبب القرابة «الطبيعية» بين الحاميين وبين الشعوب التي أسست حضارة ما بين النهرين والحضارة المصرية في الشرق الأوسط، فإن الحاميين يُعتبرون وراء كل تقدم وتجديد عرفتها أفريقيا. وبناءً على ذلك فإن مهنة رعي الماشية وتربيتها يُنسب إليها التفوّق الثقافي. ويقال إن هؤلاء الرُّحَّل البيض قد نقلوا عناصر «الحضارة» إلى السود المستقرين[٢].

وقد تعمّد اعتناق نظرية الانتشار الحضاري هذه مؤلفون مثل م. دُلافوس و هـ.ر. بالمر و ي. أورفوي بصفة خاصة، قدموا كثيراً مما نعرفه عن شعوب السودان[٣]؛ بل إن أورفوي مقتنع بأن «البيض قد جلبوا بذور نوع متفوق من التنظيم» إلى أفريقيا[٤]. وتعكس عملية التدوين المعاصر لتاريخ أفريقيا وعياً بالافتراضات الأيديولوجية المسبقة التي تنطوي عليها هذه المسلّمات والتي تخضع في الوقت الراهن لنقد منهجي[٥]. غير أنه لا بدّ من التسليم بأن كثيراً من المعطيات الاعتباطية من هذا القبيل لا تزال شائعة في الكتب التعليمية وغيرها من المؤلفات. فعلى الرغم من أنه يجري الآن التصدي جدّياً لهذه النظريات وتأثيرها، فإن الأصعب من ذلك بكثير هو أن تُستبدل بنظريات جديدة تستند إلى نتائج بحوث غدت الآن أكثر دقة وأشد صرامة.

وتنشأ مجموعة أخرى من المشكلات عن افتقارنا إلى الأدوات الملائمة لمعالجة هذا الموضوع بصورة وافية. فالفترة قيد البحث – من القرن الأول الهجري / السابع الميلادي إلى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي – تندرج عادةً تحت عنوان «العصور المظلمة»[٦]. وعلى الرغم من توسيع نطاق دراسات تاريخ أفريقيا مؤخراً، لا يزال ما لدينا من معلومات عن العصور القديمة منه غير مكتمل.

(١) يحاول ر. كورنفان (R. Cornevin)، ١٩٦٠، ص ٧٠ و ٧١، تفسير اللفظين «تشامي» و «حامي»، لكنه يؤيد اللفظ الأول؛ انظر سي.ج. سيليغمان (S.G. Seligman)، ١٩٣٠ و ١٩٣٥.

(٢) سي.ج. سيليغمان (S.G. Seligman)، ١٩٣٠.

(٣) م. دُلافوس (M. Delafosse)، ١٩١٢؛ هـ.ر. بالمر (H.R. Palmer)، ١٩٣٦؛ ي. أورفوي (Y. Urvoy)، ١٩٣٦ و ١٩٤٩.

(٤) ي. أورفوي (Y. Urvoy)، ١٩٤٩، ص ٢١ و ٢٢.

(٥) و. ماك غافي (W. Mc Gaffy)، ١٩٩٦؛ إي.ر. ساندرز (E.R. Sanders)، ١٩٦٩.

(٦) انظر عناوين مؤلفات أي.ف. غوتييه (E.F. Gautier)، ١٩٣٧؛ و ر. موني (R. Mauny)، ١٩٧١.

صحيح أن الفتح العربي لشمال أفريقيا كان بداية عهد شهد صلات كان من المتوقع أن تسفر عن نشر معلومات أكثر صحة من تلك التي كانت تُبثّ في القرون السابقة. بيد أنه يتزايد اليوم وضوح أوجه القصور في المصادر المكتوبة المستمدّة من الجغرافيين العرب[٧]. فقد كُتبت تلك المصادر انطلاقاً من وجهة النظر السائدة في بيئتهم الثقافية، فجاءت مفتقرة إلى التسلسل وفيها ثغرات كثيرة فيما يتعلق بمسألة شعوب السودان على وجه التحديد. وكان معظم مؤلفيها من المشارقة مثل اليعقوبي الذي لم يذهب قط إلى ما وراء دلتا نهر النيل؛ فكان يتعين على بعضهم أن يراعوا مصالح سادتهم الذين أوفدوهم لجمع المعلومات وأن يضعوا في الاعتبار خططهم التوسعية، وذلك شأن ابن حوقل الذي عمل لحساب الفاطميين. ولا شك في أن البكري هو المؤلف الذي ثبت أنه قدم أهم ما كتب في هذا الموضوع؛ ولكنه لم يعرف البلدان التي وصفها وهو مقيم في الأندلس، والوقائع التي رواها مستمدة بصفة رئيسية من كتب مؤلفين سابقين (ويعود جلّ الفضل في ذلك إلى السجلات الرسمية لخلافة قرطبة) ومن روايات من سألهم من المسافرين[٨]. ومن المرجح تماماً أن أيًا من هؤلاء الكتّاب لم يزر السودان قبل ابن بطّوطة (القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي).

غير أنه يمكن تناول هذا الموضوع من زاوية أخرى. وتعدّ مجموعة ج.م. كووك ومجموعة ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز من المصادر العربية، إلى جانب الدراسات المنفردة، مؤلفات مرجعية قيّمة، خاصة في هذا الوقت الذي تجري فيه بحوث ميدانية[٩]. ويثير التراث الشفهي اهتماماً كبيراً في جميع أنحاء أفريقيا. ومن شأن أساطير الواغادو وروايات مدوّني التواريخ والنسابين من مالي وبلاد «الماندينغو» وتراث الصنغاي والزرما والهاوسا والفولانيين والموسى، بالإضافة إلى ما يجري حالياً من أعمال التنقيب عن الآثار في المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى تشاد، أن تمكّننا من تناول الموضوع بمزيد من روح النقد ومن توسيع آفاق معارفنا عنه.

والمنطقة قيد البحث مترامية الأطراف. و«بلاد السود» (بلاد السودان) – التي يطلق عليها اليوم بشكل إجمالي اسم السودان – لا تشمل أحواض السنغال والنيجر والتشاد فحسب، بل تشمل أيضاً أجزاء من منطقة السافانا والغابات الواقعة إلى الجنوب من تلك الأحواض. ولا توجد بشأن هذا الموضوع سوى مواد وثائقية قليلة ولا يزال البحث فيه في مرحلته الأولى. وتجرى حاليًا أعمال تنقيب أركيولوجي في كونغ (ساحل العاج أو كوت ديفوار) وبيغو (غانا) وبورا (بوركينا فاسو)؛ولكن إذا استثنينا تاروغا وإيفه في نيجيريا، لا يضاهي العمل في هذه المواقع ما أُنجز في تيشيت أو تغداوست أو كومبي صالح أو في بلاد الدوغون. والواقع أن هذه الثروة من البحوث الأثرية التي أُجريت في منطقة الساحل توفر مواد قيّمة لإعادة النظر في علاقات السودان بأطرافه

---

(٧) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الأول، الفصل الخامس، اليونسكو.

(٨) انظر الفصل الرابع عشر من هذا المجلد.

(٩) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥؛ ن. ليفتزيون (N. Levtzion) و ج.ف.ب. هوبكنز (المشرف على التحرير) (J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١.

الصحراوية، وهي علاقات لا يمكن تجاهلها. ويتيح لنا ذلك بدوره إلقاء نظرة على ظروف معيشة شعوب السودان في بيئتها وكيفية انسجامها معها واكتسابها لثرواتها الثقافية.

الحدود الشمالية

اعتدنا زمناً طويلاً على أن ننظر إلى منطقة جنوب الصحراء من خلال ما قد يسمّى بـ«منظار الإسلام»، أي الاقتصار في رؤية تاريخها على نظرة مجتمع المسلمين المستقرّين في شمال أفريقيا، والذي يعتبر مصدرنا الرئيسي لما كتب في هذا الموضوع. ولا شك في أن الفترة الإسلامية والوضع الجديد الذي ترتب عليها في المغرب يمثلان مرحلة رئيسية من مراحل معرفتنا لمنطقة جنوب الصحراء. وتندرج دراسة شعوب السودان أولاً في هذا الإطار نظراً لأن الثقافة والمجتمع العربيين الإسلاميين ينقلان صوراً للشروط المحدّدة لعلاقتها بالسودان. وهذه مادة تاريخية مفيدة، والمصادر العربية تحظى بالقبول المقترن باحترام الكلمة المكتوبة التي تنال التقدير البالغ لدى «أهل الكتاب». غير أننا إذا ابتعدنا قليلاً عن هذا الموقف الشائع للغاية وجدنا أن معرفة السودان وشعوبه تؤثر فيها وتحددها كثيراً شواغل العالم الإسلامي في مشرقه ومغربه.

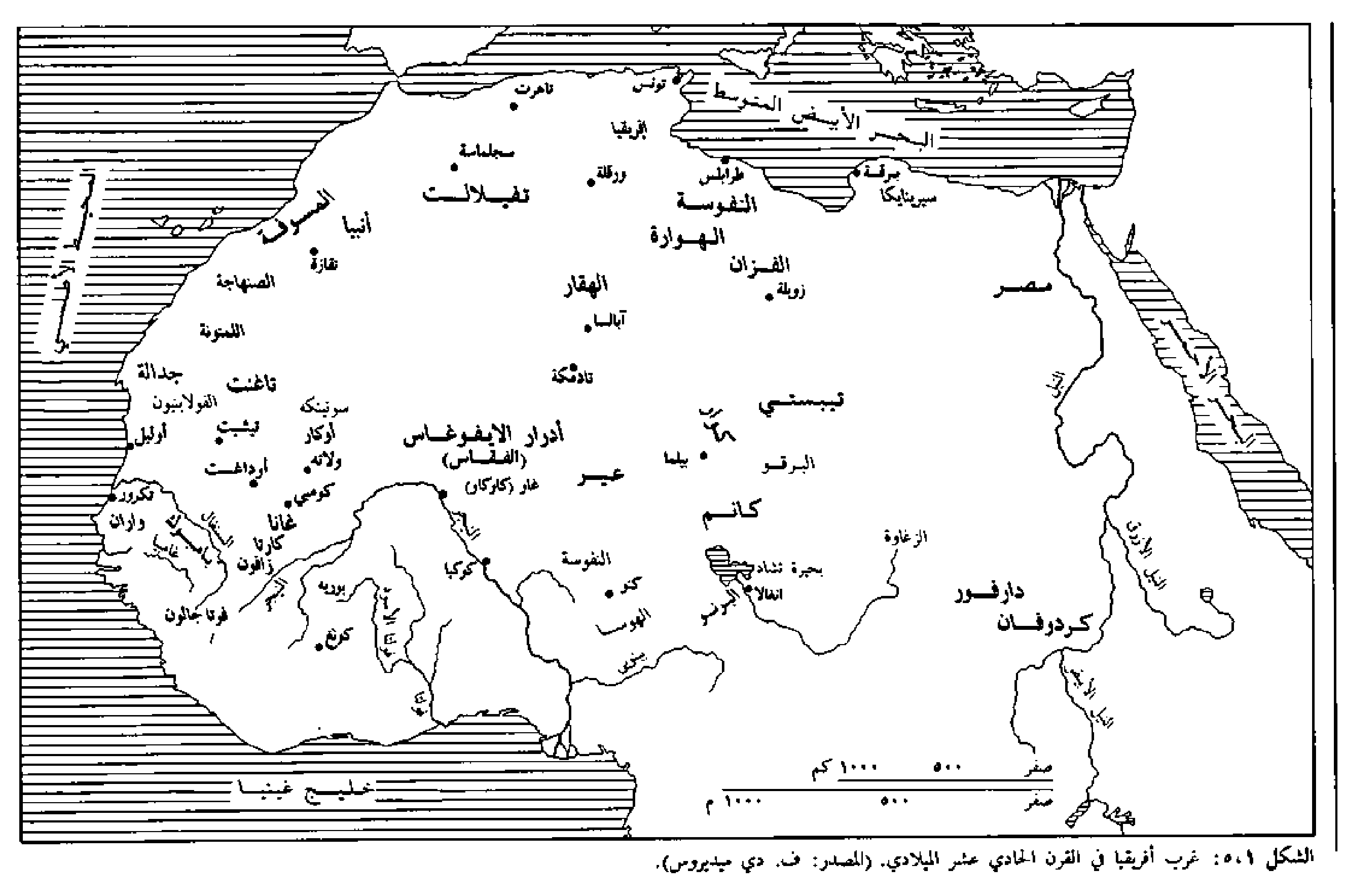
ويرجع الميل إلى رؤية «بلاد السود» (بلاد السودان) من وجهة نظر شمال أفريقيا إلى عهد بعيد للغاية، فقد نشأ في العصور القديمة حينما كان «العالم المعروف» حول حوض البحر الأبيض المتوسط يعتبر المركز الجغرافي للعالم. ولم يطرأ على هذه الأوضاع تغيّر جوهري خلال العهد الإسلامي. وفضلاً عن ذلك، فإن هيمنة الشمال فيما يتعلق بمعرفة أفريقيا جنوب الصحراء تتجلى، حتى القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي على الأقل، في عدة مؤلفات معاصرة من المؤكد أن مؤلفيها لم يكونوا من مؤيدي نظرية الانتشار الحضاري. ونتيجة ذلك هي اختلال التوازن المتمثل في وفرة الكتابات عن التجارة عبر الصحراء في العصور القديمة والقرون الوسطى من جهة، ونقص خطير في معرفتنا للشعوب السوداء خلال الفترة نفسها من جهة أخرى. بيد أن هذه الحقيقة ذاتها سبب كاف يدعونا إلى دراسة المداخل الشمالية إلى السودان، التي تتصل عبر الصحراء ببلاد البربر.

وقد أدّى البربر دوراً هاماً في غرب أفريقيا فيما يتعلق بتنقّل السكّان. فمنذ عصور ما قبل التاريخ كانوا في نشاط دائب في الصحراء، وحتى في أطرافها الجنوبية. ويقال إن أسلافهم في صحراء فزّان، وهم الغرامانت، كانوا يعملون بنشاط كوسطاء بين ولاية إفريقية وبلاد السودان خلال العهد الروماني[10].

وكان البربر، الذين لم تكن منطقتهم قط في الحقيقة جزءًا من المنطقة التي حكمتها الدول المهيمنة التي تعاقبت على شمال أفريقيا، من القرطاجنّيين إلى بيزنطة، قد وجدوا أن قدرتهم على الانتقال صوب الصحراء تتحسن بزيادة عدد ما لديهم من الإبل. وسواء سبق أن نجم عن نزعة البربر إلى الحرية إنشاء ممالك وإمارات تستقر شعوبها بعيداً في الشمال أو تكوين اتحادات كبرى

---

(١٠) انظر ر.سي.سي. لو (R.C.C. Law)، ١٩٦٧ (أ وب).



الشكل ٥،١: غرب أفريقيا في القرن الحادي عشر الميلادي. (المصدر: ف. دي ميديروس).

لدويلات سكّانها رُحّل بجوار الصحراء أو في الصحراء ذاتها، فقد أدّت هذه النزعة إلى إظهار معارضة طويلة العهد للنفوذ العربي الجديد تبدّت في أشكال شتى من المقاومة يخص منها بالذكر الترحيب الذي حظيت به بدعة الخوارج[١١].

والواقع أن الإمارات والمراكز التي كان يحكمها الخوارج هي التي بادرت بالتجارة مع السودان منذ أواخر القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي. واشترك في تلك الأنشطة بصورة أو بأخرى سكّان جبل نفوسة وورقلة وتاهرت وسجلماسة[١٢].

وفي الغرب شكل البربر اتحاداً كبيراً من الدويلات أسماه الفزاري (القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي) دولة أنبيا، ومن المرجّح أنها كانت مكوّنة من قبائل مسوّفة ولمتونة وجدّالة[١٣]. وقد صنّفهم اليعقوبي في عداد الصنهاجة الذين أدّوا دوراً هاماً في جميع أنحاء الصحراء الغربية. ولا بد من أن هذا التجمّع الضخم كان على صلة بالمنطقة التي حكمتها غانا في الجنوب. وهناك مجموعة أخرى من البربر كانت متاخمة لبلاد السودان، هي مجموعة الهوّارة الذين قدموا أصلاً من ولاية طرابلس الغرب. وتفادياً للخضوع للفاتحين رحلوا صوب الغرب واشتركوا، بينما هم يعبرون بلاد المغرب، في مختلف حركات التمرّد على السلطة العربية. وفي القرن الثاني الهجر / الثامن الميلادي اعتنقوا مذهب الخوارج. وبعد حركة أبي يزيد – وهي آخر حركة تمرّد للخوارج[١٤] – التي اشتركوا فيها تشتت شملهم غرباً وشرقاً بينما فرّ بعضهم صوب الجنوب. وخلال تلك الفترة ورد ذكر وجودهم في فزّان.

وكان الهوّارة أيضاً في منطقة الهقار، كما تشهد بذلك الصلة بين الاسم الإثني للهوّارة والاسم الجغرافي الهقار. وقد روى ابن خلدون، مؤرّخ البربر، أن جماعة من البربر عبرت الصحراء واستقرت بجوار اللمطة الملثّمين الذين كانوا يعيشون بالقرب من مدينة كاوكاو (غاو) في بلاد السودان[١٥].

وأدت صنهاجة دوراً فعّالاً في التجارة عبر الصحراء التي كانت تسلك الطريق الغربي؛ وفضلاً عن ذلك فإن هذا يفسّر نشوء مركز تجاري في موقع كان مأهولاً سابقاً، وأصبح يُعرف منذ ذلك الحين باسم أوداغست، سرعان ما سيطر عليه اللمتونة وسكنه في القرنين الثالث الهجري / التاسع الميلادي، والرابع الهجري / العاشر الميلادي، البربر المنتمون إلى تلك المنطقة والسود وتجار وافدون من الشمال. وكان هناك طريق يصل بين أوداغست وسجلماسة التي كانت محطة كبيرة للقوافل من منطقة تفيلالت بجنوب المغرب.

---

(١١) انظر الفصلين الثالث والعاشر من هذا المجلد.

(١٢) انظر الفصل الحادي عشر من هذا المجلد.

(١٣) انظر ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٢.

(١٤) انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.

(١٥) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٢٧٥ و ٢٧٦؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣٣٠ و ٣٣١.

وفي الشرق أدّى البربر الإباضيون دوراً مماثلاً في التجارة عبر الطرق المؤدية إلى منافذ ولايتي إفريقية وطرابلس الغرب، واشتركوا في تجارة الرقيق الذين كانوا يُجلبون من بلاد الزغاوة في كانم. وكانت زويلة عاصمة البربر محور تلك التجارة ومركزاً لحشد الرقيق ريثما يتم إرسالهم إلى الشمال.

وعندما كتب اليعقوبي عن تلك التجارة لم يزعجه كثيراً أن الإباضية المسلمين كانوا يتّجرون في الوثنيين السود؛ ولم يبد سوى قليل من الدهشة لعلمه أن «ملوك السودان يبيعون السودان من غير سبب ولا حرب»[١٦]. ومن ثم يبدو أن النخاسة لم تكن نشاطاً عابراً يمارسه وكلاء هذه التجارة على فترات متقطعة، بل كانت نشاطاً اقتصادياً مستمراً يتوقف على احتياجات السوق في المغرب ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، أي يتوقف على قوانين العرض والطلب. وبذلك كان هؤلاء البربر الإباضيون، المنشقّون من وجهة النظر الدينية لاعتناقهم مذهب الخوارج، مندمجين تماماً من الناحية الاقتصادية في العالم الإسلامي. هذا وقد مكّنهم وضعهم المتميز في علاقاتهم مع السودان من الاضطلاع بدور حلقات الوصل الدينامية داخل تجمّع عربي – بربري كبير امتدّ حتى الصحراء الجنوبية.

ومن بين مجموعات البربر الصحراويين، فإن الطّوارق – وذلك هو الاسم الذي سنعرفهم به فيما بعد – كان لهم وضع خاص. وكانت منطقتهم قريبة نسبيًّا من بلاد السودان. وقد كوّنوا عدداً من اتحادات الدويلات واحتلّوا أراضي تمتد من منطقة غدامس في الصحراء الشمالية إلى النيجر وما وراءه. وكانت مواقع استقرارهم الرئيسية في مرتفعات الهقار وعير وأدرار الإيفوغاس (الفقاس). وعلى الرغم من اعتناقهم الدين الإسلامي فقد تمكّنوا من الاحتفاظ بجوانب أساسية لثقافتهم، مثل لغتهم «تماشغ»، وكتابتهم «تيفيناغ» ونظامهم الاجتماعي الذي يشمل طبقات المحاربين ومعلّمي الدين ودافعي الجزية والرقيق والحرفيين. ويدّعون في رواياتهم عن أصلهم أن لهم شجرة نسب مما يدل أيضاً على هويتهم الثقافية الأكيدة. والطّوارق، طبقاً للروايات المتناقلة بينهم، ينحدرون من سلالة تِن هينان وهي امرأة من تفيلالت. ويقال إن هذه الملكة، جدة نبلاء الكيل ريله، وصلت الهقار وهي تمتطي ناقة بيضاء ومعها خادمتها تكامة، جدة الداغ رالي. ويبدو أن هذه الروايات تؤكّدها أعمال التنقيب التي أُجريت في عامي ١٩٢٩ و١٩٣٣ بمقبرة أثرية في أبالسا غرب الهقار. وقد كشفت تلك التنقيبات الأثرية عن كمية كبيرة من الأشياء التي ترجع إلى القرن الرابع الميلادي، مما قد يشير إلى وجود طريق قديم بين جنوب المغرب والهقار في زمن كانت تستخدم فيه الإبل[١٧].

ومن الناحية الأنثروبولوجية، يحتلّ الطوارق مركزاً وسيطاً بين الصحراء والسودان. وهم يتألفون من مجموعتين: أولئك الذين يعيشون في منطقة تاسيلي ناجر والهقار في الشمال، والفرع

---

(١٦) اليعقوبي، ١٩٦٢، ص ٩؛ ج.م. كوك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٢ و٤٨؛ انظر أيضاً الفصلين الحادي عشر والخامس عشر من هذا المجلد.

(١٧) م. ريغاس (M. Reygasse)، ١٩٤٠؛ و١٩٥٠، ص ٨٨–١٠٨؛ م. غاست (M. Gast)، ١٩٧٢؛ انظر أيضاً «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل العشرين، اليونسكو.

الجنوبي منهم، الأوليميد (اللمطة) والكل وي في منطقة العير الذين تزاوجوا مع شعوب الهاوسا السوداء. وفي تلك الظروف لا بدّ من أنه كان للشعوب السوداء بعض التأثير الثقافي على الطّوارق. ويلاحظ هـ.ت. نوريس أن الطوارق يمارسون نوعاً من العرافة يُسمّى تاتشتشلت («الأفعى») بسؤال تلك الحية طبقاً لصيغ معينة للكلمات[١٨]. ويظهر الثعبان أيضاً في عدة ظروف أخرى، وله معنى غامض: فمع أن وظيفته هي الحماية، نجده يظهر في الأحلام كنذير شؤم. وانطلاقاً من مقارنة ذلك بأسطورة مشابهة رواها البكري ونسبها إلى شعب الزافقاوه السوداني، يشير المؤلف إلى وجود صلات ثقافية بين الطّوارق وغانا[١٩].

وتوجد شعوب سوداء في الصحراء الشرقية والوسطى وخاصة في الغرب. وشعوب الغرب، أي الحراطين، هم عادة من جملة سكان واحات جنوب المغرب وموريتانيا. ولا تزال مسألة أصلهم مثار جدل: فقد عُرفوا باسم البربر السود[٢٠]. وتلقي النهوج الجديدة لتناول موضوع سكان الصحراء القدماء ضوءًا مختلفاً على تلك القضية بحيث لا يمكن تناولها إلا في إطار دراسة شاملة لدور البيئة الصحراوية في تطوّر شعوب غرب أفريقيا. وهناك دلائل معقولة على أنهم عيّنات باقية من الشعوب السوداء التي انتقلت إلى الجنوب منذ أقدم العصور.

محاولات اندماج الشعوب الأفريقية في بوتقة السودان

إذا نظرنا إلى مسألة شعوب السودان انطلاقاً من معطيات خارجية، أي فقط على أساس تصورات ومصالح مجتمعات منطقة البحر الأبيض المتوسط على امتدادها من المغرب نحو الشرق، فإننا نتعرض لخطر تشويه آفاق دراسة بيئة غرب أفريقيا على وجه التحديد وشعوبها. ولا بدّ من أن تكون نتائج مثل هذا التحليل غير مكتملة. صحيح أن المعلومات التي بحوزتنا لا تزال مجزأة على الرغم مما أُحرز من تقدم، ولا يزال هناك كثير من الأسئلة بلا إجابات. ومع ذلك سنحاول أولاً تحديد المنطقة التي تنظّمت فيها المجتمعات الأفريقية واتخذت بناها خلال الفترة المعنية. وعلينا في هذا المسعى أن نلتجئ إلى نتائج الدراسات التي تستند إلى أحدث تقنيات البحث، مثل علم بيئة العصور القديمة وعلم اللقاحات الأحفورية وعلم الآثار. وقد نتمكن من التوصّل إلى بعض الافتراضات السليمة عن طريق الجمع بين مساهمات تلك العلوم وبين المعلومات الأسهل منها منالاً والمستمدّة من التراث الشفهي ومن المصادر العربية. ومن أمثلة ذلك الدراسات التي أُنجزت في موريتانيا بشأن الصحراء فيما قبل التاريخ وفي العصور التالية. وأبرز المناطق بهذا الصدد هي

(١٨) هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧٢، ص ٨ و ٩.

(١٩) البكري، ١٩١١، ص ١٧٣، و ١٩١٣، ص ٣٣٠.

(٢٠) انظر ج. كامبس (G. Camps)، ١٩٦٩، ص ١١-١٧، و ١٩٧٠، ص ٣٥-٤٥؛ هـ. فون فليشهاكر (H. Von Fleichhacker)، ١٩٦٩.

الأدرار وتاغنت وأوكار. والبحوث التي أجراها هناك هـ.جز هوغو و ب. مونسون[٢١] يمكن اعتبارها نموذجاً لما يتطلبه إحراز تقدم في دراسة مسألة تنقّل السكان في أجزاء أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء. وهي تتعلق مباشرة بالجزء الغربي من «بلاد السود»، وتتيح آفاقاً تبشّر بفهم مجموعات نموذجية كالفولانيين والسونِنكة[٢٢]. ودراسة تنقّلات هذه المنطقة تعيدنا إلى العصر الحجري الحديث في الصحراء، وخاصة إلى الحدث الجغرافي المناخي الهام المتمثل في جفاف تلك المنطقة وتصحّرها. وقد دخلت تلك العملية مرحلتها النشطة في حوالى الألف الرابع قبل الميلاد، وأحدثت تغييرات اجتماعية وتاريخية هامة أثّرت في القارة بأسرها. ومن الثابت اليوم أن خريطة توزيع السكان بالصحراء في العصر الحجري الحديث تختلف بصورة ملحوظة عن الوضع الذي أعقب ذلك التغيّر المناخي، وهناك أدلّة مقبولة على وجود أغلبية مستقرة من السكان السود. وربّما اتسمت فترة الألف الأول الميلادي باستمرار وجود مجتمعات من المزارعين السود كانت تشكّل النواة المركزية الراسخة وسط الرُّحّل من البربر الليبيين ثم البربر. ومارس الرُّحّل من البربر ضغطاً أدى إلى نشوء حركة انتقال تدريجي نحو الجنوب، أي صوب الموطن الذي اتخذت الشعوب السوداء من معظمه مستقرًّا لها. لذلك يتعين علينا أن ننظر فيما إذا كانت هذه الافتراضات تمكّننا من فهم أصول الفولانيين والسوننكة في منطقة الساحل، وما يكتنفها من مسائل يثار حولها كثير من الجدل.

ويعيش الفولانيون على مساحات شاسعة من سافانا غرب أفريقيا. ووجودهم في عدة مناطق بين السنغال والكامرون يضفي أهمية على مسألة أصلهم ومختلف مراحل هجراتهم[٢٣]. وأسلوب معيشتهم يجعلهم أحياناً يبدون وكأنهم على هامش الجماعات الأخرى، مما يحدو بتلك الجماعات إلى الاعتقاد بأن الفولانيين أناس غير مستقرين أساساً وأنهم لا يكفون عن «النزوح والهجرة». وذلك يفسر إلى حد بعيد السبب الذي جعل أصحاب نظرية الانتشار الحضاري يتخذون الفولانيين مادة خصبة يستخدمونها في عرض مجموعة متنوعة من النظريات «الحامية». وجرى البحث عن منشأ الفولانيين في أشكال شتى من المناطق، داخل أفريقيا وخارجها؛ فرأى البعض أن أسلافهم ربّما كانوا هم الغجر أو سكان اليونان القدماء (البيلازجيون)، ورأى دُلافوس أن أسلافهم من اليهود السوريين. ورأى بعض آخر أنهم أتوا من الهند، وذلك استناداً إلى ما يُفترض من قرابة بين اللغتين الفولانية والسيريرية وبين اللغات الدرافيدية؛ ووجد آخرون أوجه شبه من الناحيتين الأنثروبولوجية والاجتماعية بين الفولانيين من الآدماوا وبين الإيرانيين القدماء؛ ويرى البعض أن أصلهم يرجع إلى العرب البربر؛ بينما يرى آخرون أنهم نوبيون أو أثيوبيون أو أنهم على أية حال

---

(٢١) ب. مونسون (P. Munson)، ١٩٦٨ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠؛ هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot) وآخرون، ١٩٧٣؛ هـ.ج. هوغو، ١٩٧٩.

(٢٢) بشأن الظروف الجغرافية لهذه المنطقة، انظر سي. توبيه (C. Toupet)، ١٩٧٣.

(٢٣) أُلفت كتابات كثيرة عن الفولانيين؛ انظر سي. سيدو (C. Seydou)، ١٩٧٧.

ينتمون أصلاً إلى شرق أفريقيا، وينسبونهم إلى نوبة كردفان[٢٤].

ومعظم هذه النظريات تؤيدها حجج لغوية وأنثروبولوجية مختلفة. ولا تُعتبر أي نظرية منها مقنعة حقاً. وهي جميعها تشترك في طرح الافتراض «الحامي» المسبق القائل بأن تكوين دول السودان الكبرى يُعزى أساساً إلى عوامل خارجية أسهمت بها شعوب رعوية مثل الفولانيين. وهذه الأفكار لا تؤيدها الدراسات الحديثة التي تُجمع كلها على أن ظاهرة الفولانيين تندرج في سياق منطقة غرب أفريقيا وتشكّل جزءًا لا يتجزأ من الجغرافيا البشرية لتلك المنطقة ومن تطوّرها التاريخي وثقافتها. ولا يمكن حل قضية منشئهم أو هجراتهم إلا في هذا السياق. ومن وجهة النظر اللغوية، يتبين من معرفة لهجاتهم بصورة أفضل أنه لا شك في أن الفولفولدة لها أساس أفريقي وأنه توجد بينها وبين الوولوف والسيرير أوجه تشابه، وإن كان هذا الأساس قد طُعِّم ببعض العناصر السابقة على عهد البربر. أما فيما يتعلق بمنشئهم، فإن الدلائل تشير إلى وجودهم في جنوب موريتانيا في بداية التقويم الميلادي. وقد اكتُشفت في أسماء المواقع الجغرافية بمنطقتي براكنة وتاغنت في موريتانيا أوجه شبه مدهشة مع الفولفولدة وتأثيرات قوية لتلك اللغة. وتوحي هذه المجموعة من الافتراضات بأن الفولانيين ينحدرون من سلالة رعاة الماشية الذين توجد أدلة على أنهم عاشوا في موريتانيا أثناء الألف الثالث والألف الثاني قبل الميلاد. وفي الفترة التي تناولها بالبحث رحلوا مع الشعوب السوداء في الوقت نفسه صوب وادي السنغال، وأدّوا دوراً في تكوين بعض الدول مثل دولة تكرور. وكان وجود الفولانيين في غرب أفريقيا واضحاً بصفة خاصة في فوتا تورو في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، وإن لم يرد ذكرهم صراحة في المصادر العربية قبل المقريزي أو قبل صدور «وقائع كانو» (من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي إلى القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي).

وينبغي الآن التطرق إلى الاسمين الإثنيين الفولانيين البيول[٢٥] والتوكولور: يطلق الفولانيون على أنفسهم اسم بولّو (بصيغة المفرد) وفولبه (بصيغة الجمع). وجميع من يتحدثون لغتهم – البولار أو الفولفولدة – يسمون «هال–بولارن». والتعبير الأخير يستخدمه أيضاً سكّان فوتا تورو الذين تشير إليهم المصادر الأوروبية باسم توكولور. وعندما اتصل أخصائيو الاثنوغرافيا وغيرهم من العلماء إبّان العهد الاستعماري بالفولبه في السنغال، شرعوا في إطلاق اسم الفولبه (الفولانيين، البيول) الأصليين على رعاة الماشية، بينما اقترحوا اطلاق اسم التوكولور على الجماعات المستقرة الناطقة بنفس اللغة على اعتبار أنهم مجموعة اثنية مختلفة. وعلى الرغم من اختلاف عادات المجموعتين، فإن تلك الاختلافات ترجع إلى عوامل اجتماعية اقتصادية لا علاقة لها إطلاقاً بالاعتبارات الاثنية واللغوية أو الثقافية. ومن سخرية القدر أن الفولبة في المنطقة التي كانت منطلقاً

(٢٤) هذه الافتراضات المختلفة كتب عنها ل. توكسييه (L. Tauxier)، ١٩٣٧؛ د.ج. ستيننغ (D.J. Stenning)، ١٩٥٩.

(٢٥) التعبير «فولاني» شائع في مؤلفات من كتبوا عن أفريقيا بالانجليزية والتعبير «بيول» شائع في مؤلفات من كتبوا عنها بالفرنسية. ويرجع جلّ السبب في ذلك إلى أن الفرنسيين التقوا بهؤلاء الناس في سياق (السنغال) احتفظوا فيه باسمهم الذي يطلقونه على أنفسهم، بينما التقى بهم الانجليز في شمال نيجيريا حيث اعتمد أرباب السلطة السياسية اسمهم بلغة الهاوسا، أي «الفولانيين».

لهجراتهم صوب الشرق، أي وادي السنغال (فوتاتورو)، يسمّون باسم غريب عليهم[٢٦].

وإذا نحينا جانباً ما هناك من تخمينات وافتراضات بشأن أصل الفولانيين وهجراتهم فيا قبل التاريخ، فيكاد ينعقد الإجماع اليوم على التسليم بأن الفولانيين أتوا خلال العصور التاريخية من منطقة فوتا السنغالية، وبأن المجموعة السنغالية، المجاورة لأقربائهم الأقربين – أي السيرير والوولوف – ينبغي اعتبارها نواة انتشرت منها وهاجرت نحو الشرق والجنوب مجموعات أخرى تتكلم بلغة البولار أو الفولفولده.

وتحرّك الفولانيون نحو ماسينه بين القرنين الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي والتاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، مارّين بديومبوغو وكارتا. ومن الجدير بالملاحظة أن الفولانيين استقرّوا نتيجة لاتصالات تدريجية. وهكذا استقرّت في فوتا جالون مجموعات صغيرة وأُسر جاءت من فِرلو وفوتا تورو. وبذلك حدثت عملية اندماج بطيئة بين الفولانيين وبين الشعوب التي كانت هناك قبل وصولهم[٢٧]، وذلك نتيجة للمبادلات فيما بين الفريقين. ولم تكن تنقّلات الفولانيين تشبه الغزوات في شيء، ومن ثم لم تكن متوافقة مع السيناريو المعتاد «للنظريات الحامية» بشأن التحوّل الذي شهدته البنى الاجتماعية العتيقة للشعوب السوداء بفعل عناصر «حامية بيضاء». وتنطوي مسألة أصل الفولانيين وتنقلاتهم على أهمية حاسمة بالنسبة لتاريخ شعوب غرب أفريقيا نظراً لأنها تعني كافة المجموعات في السودان من غربه إلى شرقه. غير أنه من الضروري إجراء مزيد من الدراسة لجوانب أخرى لعلاقات الفولانيين بهذه المجموعات، وخاصة الوولوف والسيرير والسوننكه و«الماندينغو»، وكذلك علاقاتهم بمملكة غانا القديمة.

وفُسّر تأسيس غانا، شأنه في ذلك شأن أصل الفولانيين، على أساس نظرية الانتشار الحضاري، وذلك استناداً إلى ما قاله مؤلفو التأريخات؛ فيرى دُلافوس أن غانا أسسها سوريون – فلسطينيون حلّوا بين سوننكة الأوكار قادمين من سيرينايكا (برقة) بعد أن كانوا قد توقفوا في طريقهم في منطقة العير ومنطقة النيجر السودانية. ومن المفترض أن هؤلاء الأجانب هم أيضاً أسلاف الفولانيين، وقيل إنهم أسسوا دولة غانا القوية في القرن الثالث الميلادي. ويُفترض أن السوننكه السود، بقيادة ملكهم الأول (Tunka) كاياماغان سيسّه، أجبروا البيض على التقهقر إلى تاغنت وغرغل والفوتا قرب نهاية القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي[٢٨].

والغريب أن هذه الرواية تبدو وكأنها صحيحة على ضوء أساطير مملكة واغادو. ووفقاً للروايتين اللتين سجلها ش. مونتيي فان دينا، مؤسّس مدينة كومبي عاصمة واغادو، إنما هو من أصل يهودي يعود إلى النبي (أيوب) طبقاً للرواية الأولى ومن أصل ايراني (يعود إلى الصحابي

(٢٦) «الفوليه» يسميهم الماندينغو «فولا»، ويسميهم الهاوسا «فولاني» (بصيغة المفرد، با-فلاني) ويسميهم الكنوري وعرب السودان «الفلاّتة» ويسميهم العرب «الفولانيين».

(٢٧) ت. ديالو (T. Diallo)، ١٩٧٢.

(٢٨) م. دُلافوس (M. Delafosse)، ١٩١٢، الجزء الثاني، ص ١٩٨ وما يليها.

سلمان الفارسي) طبقاً للرواية الثانية[٢٩]. غير أن الاتفاق الذي يوحي به ذلك ظاهري أكثر منه حقيقي نظراً لأنه يتبين من تحليل قصص واغادو أنها لا تقوم على أساس تاريخي. ويكمن مغزى هذه القصص في مجالات أخرى، وخاصة في المجالين الديني والاجتماعي. ومن تلك الزاوية فهي لا تتفق مع التفاصيل الظرفية التي تتضمنها نظرية الأصل السوري – الفلسطيني لمؤسسي غانا.

ويبدو الآن من الثابت أن أغلب سكّان الصحراء في العصر الحجري الحديث كانوا من السود الذين يمكن العثور على آثارهم حتى منطقة الأدرار. ولما أصبح المناخ أكثر جفافاً، انتقل السكّان البيض (البربر الليبيون) صوب الجنوب إلى أن تصدّى لهم فلاحون سود منظمون يُذكر منهم فلاحو دار تيشيت أسلاف سوننكة غانا. وتدل حصول دار تيشيت على أن السود كانوا حقاً منظمين على نحوٍ يؤهلهم لمقاومة ضغط الرّحّل من البربر الليبيين. وبالنظر إلى هذه العوامل يبدو من المحتمل أن تأسيس دولة منظمة مثل غانا المشار إليها في المصادر العربية يرجع إلى الألف الأول قبل الميلاد، وليس من المستحيل أن يكون افتراض وقوع مرحلة شبكا بين – ١٠٠٠ و – ٩٠٠ افتراضاً جديراً بالتصديق، وذلك حسبما يقترح أ. باثيلي في تفسيره لأبحاث مونسون[٣٠].

وافتراضات أن غانا أسسها سكان سود في عهد قديم جدًّا، وأن موقعها الأصلي في الصحراء خلال العصر الحجري الحديث كان بمنطقة في الشمال أبعد من موقع غانا خلال مراحلها اللاحقة، ليست افتراضات جزافية محضة، وخاصة بالنظر إلى أن استمرار وجود عناصر «متبقية» منذ الفترة العربية حتى العصر الحاضر يزيد مصداقية تلك الافتراضات كثيراً. وهذا على أية حال هو الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الدور الذي عزاه الجغرافيون العرب إلى الغنغارا – وانغارا والبافور، ويمكن استخلاصه بصفة خاصة من وجود الحراطين السود المتفرقين في أنحاء الصحراء إلى يومنا هذا.

بل إنه يتبين من دراسة النصوص العربية والروايات المتناقلة أن السود كانوا في العصور التاريخية يسكنون في منطقة تقع إلى الشمال أبعد كثيراً من المنطقة التي يسكنون فيها اليوم. فقد كانوا يسيطرون على مناطق تاغنت وأوكار والحوض وتيريس والأدرار. وبتحليل تلك النصوص والروايات يمكن تحديد موقع السوننكة في تاغنت والحوض وتحديد موقع أسلاف السيرير والفولانيين في أنحاء أخرى من موريتانيا الحالية. وقبل ذلك كان السيرير والفولانيون يعيشون معاً في جنوب موريتانيا ثم في فوتاتورو[٣١]. وبينما بقي الفولانيون في وادي السنغال، انتقل السيرير جنوباً نحو الأراضي التي يعيشون عليها اليوم في منطقة سينه–سالوم.

وكثيراً ما جرى التركيز بلا مبرر على الشقاق بين البربر الرّحّل وبين الشعوب السوداء المستقرة. ومع أنه لا يمكن إنكار الصدامات التي وقعت بين هاتين الفئتين، فينبغي ألا ننسى أن ضرورات الحياة الاقتصادية والسياسية قد حدت بها في الوقت نفسه إلى التعايش والتعاون فيما بينها بصورة وثيقة للغاية. ولهذا لم يعد من الصواب تفسير العلاقات بين البيض والسود في منطقة

(٢٩) ش. مونتيي (C. Monteil)، ١٩٥٣، ص ٣٧٠–٣٧٣ و ٣٨٩–٣٩٦.

(٣٠) ع. باثيلي (A. Bathily)، ١٩٧٥م، وخاصة الصفحات من ٢٩ إلى ٣٣.

(٣١) انظر ت. ديالّو (T. Diallo)، ١٩٧٢.

الساحل بالاقتصار على المواجهات العنصرية والدينية بين المجموعتين[٣٢].

ولا يكفي أن يُعزى تفوّق السوننكه إلى مجرد الضغط الذي مارسه البربر، ولا سيّما المرابطون؛ فهناك عدة عوامل أدت إلى ذلك أهمها العامل المناخي. وكان موطنهم الأصلي – واغادو المشار إليها في أسطورة السوننكه – في منطقة مناخها غير مستقر ولكن موقعها حسن من الناحية التجارية. وتخبرنا أسطورة واغادو أن شعب واغادو أسرع بالرحيل صوب الجنوب بعد جفاف استمرّ سبع سنوات. ويبدو أن تلك الكارثة المناخية، التي تذكّرنا بالجفاف الذي حدث في السبعينات من القرن العشرين الميلادي، كانت أهم سبب لتفرّق السوننكه. وقادتهم هجراتهم على امتداد مساحات مترامية من السودان الغربي، من غامبيا حتى بلاد الصنغاي، غير أن مجموعة كبيرة جدًّا منهم بقيت بموطنهم الأصلي في منطقتي الأوكار والحوض حيث أسسوا دولتهم الأولى، غانا القديمة. ولا يزال يتعذر حتى وضع ترتيب زمني تقريبي لتلك الأحداث، بيد أنه لا شك إطلاقاً في أن هجرات السوننكه استمرّت طوال عدة قرون.

نشوء الدول السودانية المهيمنة

ظهرت خلال الألف الأول الميلادي مجتمعات منظمة تعاقبت في السودان الأوسط والشرقي وتطورت فصارت دولاً حقيقية أصبح بعضها – مثل كانم وغانا – دولاً بالغة القوة. وكانت مجتمعات أخرى أقل حجماً وامتداداً، مثل الهاوسا والصنغاي والتكرور، لا تزال في طور التكوين. وعندما وصل المسلمون السودان خلال القرون الأولى للإسلام، وجدوا أنفسهم في مواجهة هذه المجموعات وتعيّن عليهم التوصّل إلى تفاهم معها. وعلى الرغم من أنه لا تزال توجد ثغرات في معارفنا المتعلقة بمراحل تكوين تلك الدول، فيمكننا متابعة تطورها بوجه عام عن طريق التركيز على المجموعات التي كوّنت غانا وكانم.

ويحتلّ شعب الكانوري مكانة خاصة بين أقدم مجموعات السودان المتجانسة، وترجع نشأته إلى الفترة التي أعقبت جفاف الصحراء. فقد تراجعت الشعوب السوداء الزراعية إلى ما حول المنخفض المتخلّف من بحيرة تشاد، وتوزّعت على كل من جانبي تلك المنطقة ذات المناخ القاسي، أي المثلث الذي تحده الخطوط الموصلة بين بُركو وأزبين وتشاد. وبينما استقرّت الشعوب المسمّاة بشعوب اللغات التشادية – مثل الهاوسا – غرب تلك المنطقة، استقرّت شرقها المجموعات الناطقة بلغات التيدا–دازا، وخاصة الكانوري والكانمبو والزغاوة. وتعزو الروايات المحلية تأسيس دولة كانم إلى بطل عربي هو سيف بن ذي يزن الذي سيطر على مجموعة الماغومي الرحّل، المستقرّين شمال شرقي بحيرة تشاد[٣٣].

---

(٣٢) ج. دُفيس (J, Devisse)، ١٩٧٠؛ س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. and R.J. McIntosh)، ١٩٨١.

(٣٣) انظر الفصل الخامس عشر من هذا المجلد.

وأُقيمت امبراطورية غانا في السودان الغربي على أساس إثني عريض جدًّا: فقد كانت الأُسرة الضخمة من الناطقين بلغات الماندن تنتشر على منطقة تمتد من أراضي الغابات الجنوبية حتى منطقة الساحل المتاخمة للصحراء. وكانت مملكة غانا تقع في الجزء الشمالي المأهولة بالسوننكه الذين كانوا على اتصال بالرُّحَّل البيض في الصحراء. وتفيد الروايات المتناقلة التي جمعت في تمبوكتو بعد تأسيس غانا بألف عام تقريباً أن أول أسرة حاكمة لذلك البلد كانت من البيض.

وقد يبدو من دواعي الدهشة مدى التكرار الذي تتحدث به الروايات المتناقلة الصادرة عن المجتمعات السودانية نفسها عن أسلافهم البيض. ويثير ذلك التساؤل بشأن الأصل الذي أخذت عنه بنى الدول في السودان. بيد أن العهد المتأخر الذي ترجع إليه تلك الروايات ووضع المجتمعات السوداء التي صدرت عنها يجيبان بعض الشيء عن ذلك التساؤل: فكل ما تفعله تلك الروايات هو أنها تسقط على الماضي بعض الحقائق التي كانت معاصرة لتلك المجتمعات. والحقيقة أن الروايات المتناقلة عن الأسلاف البيض تظهر في سياق تؤدي فيه مجموعات البربر الشمالية دوراً بارزاً.

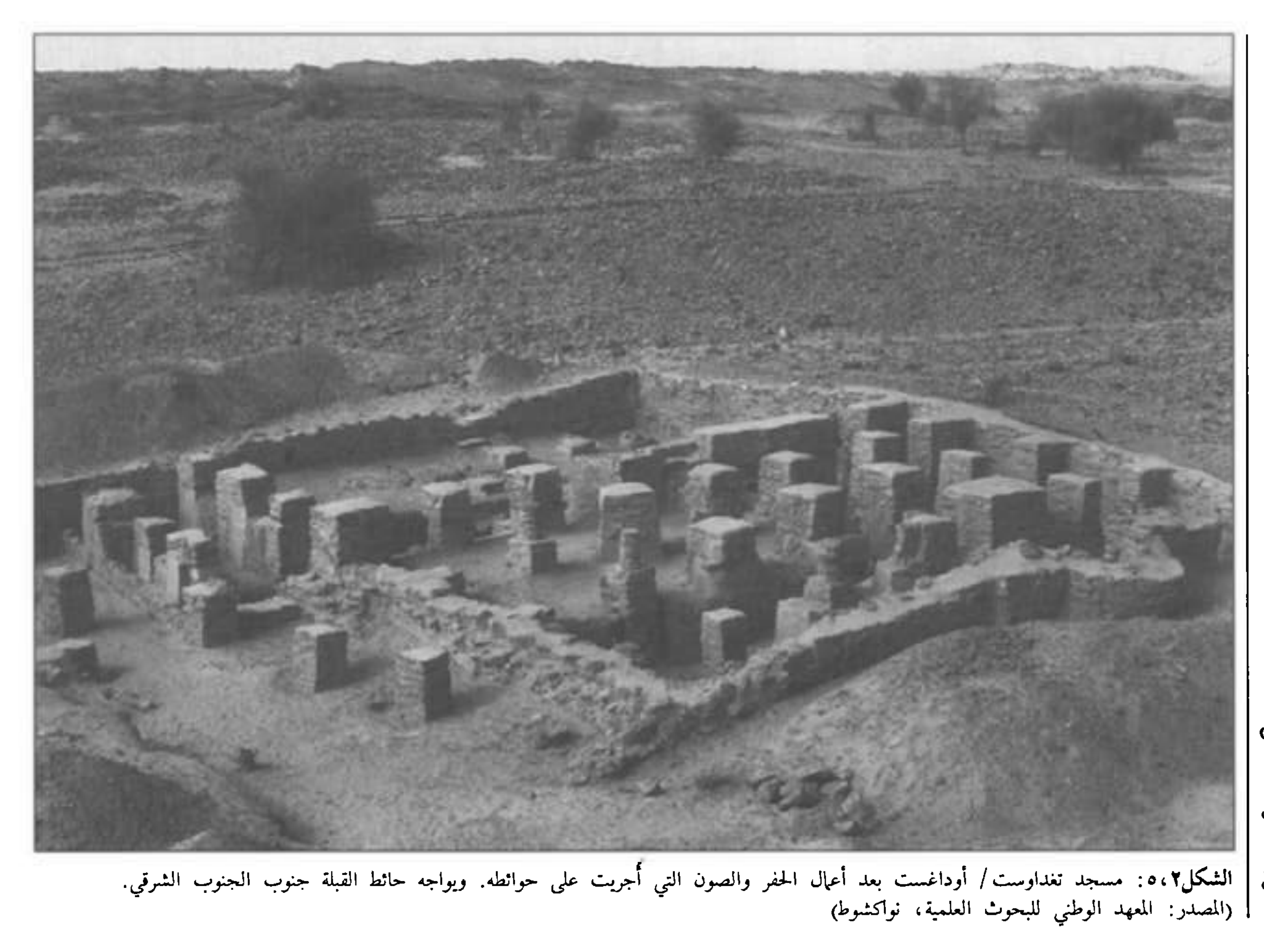
وقد اتخذ المؤلفون العرب من هذه المسألة المحددة موقفاً يزوّدنا ببعض المعلومات القيّمة بهذا الصدد: فقد شاع في العالم الإسلامي اتجاه عام نحو نسبة الطبقات الحاكمة لمجموعة أو أسرة ما إلى النبي وصحابته وبذلك يُعطى مسوّغ شرعي لسلطانهم[٣٤]. غير أن المؤلفين العرب قبل منتصف القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي لم يشيروا قط إلى أصل أبيض للأُسر التي حكمت الدول السودانية، سواء بصدد حديثهم عن غانا أو التكرور أو صنغاي. أما البكري، الذي يزوّدنا بمعظم معلوماتنا عن غانا إبّان القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، فهو يزيل كل شك في هذه المسألة ويقول: إن غانا كان يحكمها ملك مجوسي أسود[٣٥]. ولم يعرض الكتاب لموضوع الأصل الأبيض بالتفصيل حتى زمن الإدريسي (القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي)[٣٦]، ومن ثم يندرج هذا الموضوع في سياق تزايد انتشار الإسلام في السودان. وفضلاً عن ذلك كان الإدريسي أول من أرّخ الأحداث التي أعقبت غزو المرابطين الذي كان في طليعته البربر الصنهاجة من الصحراء الغربية. ويوضح التفحص النقدي للروايات المتناقلة ولنصوص الكتّاب العرب قبل البكري على السواء أسباب اكتساب موضوع الأصل الأبيض مثل هذه الأهمية؛ وفي الوقت نفسه، فإن الجهود التي بُذلت للتكتم عليه تكشف عن أهمية الافتراض المضاد.

ودول السودان أنشأتها الشعوب السوداء على وجه التحديد. وكانت تلك الشعوب على اتصال بالبربر في الحافة الجنوبية من الصحراء، وقد أقامت علاقات معقدة مع هؤلاء الجيران ذوي الأصل الأبيض. ومن المؤكّد أن المزارعين السود تقهقروا أصلاً تحت ضغط الرعاة الرُّحَّل

(٣٤) انظر الفصل الرابع من هذا المجلد.

(٣٥) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٩ و ١٠٠.

(٣٦) المرجع السابق، ص ١٣٣.



الشكل ٢،٥: مسجد تغداوست/ أوداغست بعد أعمال الحفر والصون التي أُجريت على حوائطه. ويواجه حائط القبلة جنوب الجنوب الشرقي.
(المصدر: المعهد الوطني للبحوث العلمية، نواكشوط)

واستقروا بمناطق من الساحل مناخها أقل قسوة، بيد أنهم نظموا أنفسهم بعد ذلك بحيث أصبحوا أقدر على مقاومة ذلك الضغط. واكتشف السودانيون ما يملكونه من الإمكانيات السياسية والاجتماعية اللازمة للتصدي للأخطار التي تتهددهم من الصحراء. غير أنه سادت حالة من العداء الدائم لأن امبراطورية غانا القوية كانت، ابتداءً من عام ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م فصاعداً، في وضع مكّنها من السيطرة الاقتصادية على أوداغُست بفضل أنشطة الزناتة الذين أتوا من شمال أفريقيا، ومكّنها بالتالي من فرض هيمنتها السياسية. وبعد مرور قرن من الزمان، وتحت ضغط المرابطين، فقدت غانا تفوّقها الأكيد على بقية الدول السودانية. وعلى الرغم من ذلك فإن حالة التوتر التي كانت سائدة بين البربر والشعوب السوداء لم ينجم عنها اجتياح البربر للدول السودانية لأن تلك الدول كانت قد بنت لنفسها تنظيماً وطيداً.

أساس ازدهار الدول السودانية

نشأت دول السودان وتطورت في الفترة قيد البحث بفضل استخدام أدوات وتقنيات معينة مكّنت مَن امتلكوا ناصيتها من فرض حكمهم على المجموعات الصغيرة من المزارعين والرعاة في منطقة الساحل. ويبدو أن عاملين أدّيا دوراً حاسماً في هذا الصدد هما: امتلاك الحديد واستخدام الخيل والإبل.

وقد أشارت دراسات، لم تكتمل بعد، عن المعادن في أفريقيا السوداء إلى الصلة بين الحديد وتكوين الدول السودانية الكبيرة. فالحديد، فضلاً عن أهميته للصيد والزراعة، يُعدّ عاملاً من عوامل القوة العسكرية إذ يتيح لمن يملكه تفوّقاً تقنياً على الآخرين. وفيما يتعلق بالسودان، فإن دور الجيش كان حاسماً في تكوين الدول مثل دولة كانم أو دولة غانا. ويتزايد ما يُبدى من الاهتمام بالتراث الشفهي المتعلق بتجارة الحديد وبالحدّادين الذين يشكّلون فئة من الأشخاص ذات قوة تتخذ أشكالاً شتى. ومن الممكن أن يلقي ذلك ضوءًا على الدور الذي لعبه الحديد في العصور القديمة؛ غير أن مسألة بداية اكتساب تلك التقنيات وانتشارها مسألة أكثر تعقيداً من ذلك بكثير وقلّما تناولتها الدراسات.

ويوجد في هذا الشأن افتراضان، أولهما مؤداه أن الحديد وصل إلى السودان من الشرق الأوسط عن طريق وادي النيل عبر مروى التي كانت مركزاً مهمًّا ومزدهراً لصناعة المعادن[٣٧]. ومن هناك انتشر جنوباً وغرباً في منطقة السافانا. وطبقاً للافتراض الثاني، قدِم الحديد من شمال أفريقيا إذ أتى به إلى السودان الفينيقيون والقرطاجيون (القرن الخامس قبل الميلاد)، ويسوق تأييداً لهذا الافتراض الأسلحة المصوّرة في الرسوم الصخرية التي اكتشفت في الصحراء. ولكن الأشياء التي عُثر عليها في نوك، في منطقة تقع جنوب هضبة جوس بشمال نيجيريا، تقف شاهداً على أن صناعة

(٣٧) بشأن هذه المسألة، انظر الفصلين الحادي عشر والحادي والعشرين من المجلد الثاني لـ «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو.

الحديد كانت موجودة في أفريقيا السوداء في العصور القديمة. وكان الحديد يُستخدم فعلاً على نطاق واسع في القرن الثالث قبل الميلاد. وتشير هذه الوقائع الجديدة إلى ضرورة إعادة تقييم النظريات السابقة وتوحي بوجود عدة طرق أمكن من خلالها دخول الحديد إلى أفريقيا، وذلك بدون استبعاد إمكانية نشوء وتطوّر بعض مراكز صنع الحديد محليًّا.

ومثلما سلفت الإشارة إليه مراراً وتكراراً، يوجد ارتباط وثيق بين الحديد واستخدام الخيل لأنهما كانا كلاهما متصلين بتكوين دول السودان الكبيرة. ومن المعروف أنه كانت توجد خيول في الصحراء أثناء النصف الثاني من الألف الثاني والقرون الأولى من الألف الأول قبل الميلاد. بيد أنها كانت تتبع تحركات السكّان إذ وُجد فرس المغرب في شمال أفريقيا بينما وُجد فرس دنقلة في الجنوب الشرقي. وقد استُخدم فرس المغرب (أو المغولي) بغرب أفريقيا في منطقة الحوض وفي الساحل بمنطقة تمتد حتى جرمة. غير أنه منذ بداية التقويم الميلادي، استُعيض عن الفرس في المواصلات عبر الصحراء بالجمل، وهو حيوان أشد مقاومة لقسوة ظروف الصحراء. وأدّى الجمل دوراً مهماً في إرساء دعائم السلطة السودانية من تكرور حتى كانم. وفي كافة أنحاء منطقة الساحل انتشرت تربية الإبل التي كانت تستخدم في نقل الملح وخطف الرقيق، وذلك فضلاً عن استخدامها لأغراض عسكرية[٣٨].

معالم حضارة أصيلة

في الوضع الراهن لمعارفنا عن شعوب السودان، يُخصّص جزءٌ كبير جداً من الدراسات والأبحاث التي تُجرى حالياً لدراسة التجارة بين هذه الشعوب وبين شركائها في الشمال – البربر والمغاربة – على حساب التجارة المحلية داخل المجتمعات السوداء نفسها. ويصدق هذا القول بقدر أكبر على العلاقات بين دول الساحل الكبيرة وبلدان منطقتي السافانا والغابات[٣٩]. والمواد الوثائقية المتاحة في هذا المجال قليلة، ولا تساعد المعلومات المتوافرة حاليًّا على تحقيق توازن مقبول في هذا الميدان. بيد أننا يمكننا تحليل وضع الدول السوداء في ميزان القوى الذي نجم على هذا النحو عن طريق الاتصال بين شعبي البربر والمغاربة وبين السود في بلاد السودان من خلال العلاقات بينهما عبر الصحراء. والانطباع السائد هو أن تلك العلاقات تمثلت في عملية استغلال واسعة النطاق لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء من جانب الدول الشمالية الأفضل منها تجهيزاً، والتي كانت لديها مجموعة أكثر تنوّعاً وتطوّراً من الأجهزة والتقنيات المأخوذة عن عالم البحر الأبيض المتوسط الذي كان يعجّ بالاختراعات الحديثة من جميع الأنواع.

وحسبنا لإثبات ذلك ظاهرة قديمة وثابتة نسبيًّا مثل الرق، على الأقل بالنسبة لبعض المناطق. وبالمثل، يبدو أن قسماً كبيراً من شبكة الطرق التجارية أقامه ذوو الغلبة المغاربة وبربر الصحراء

(٣٨) بشأن إدخال مختلف الحيوانات للمرة الأولى وأهميتها، انظر هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot)، ١٩٧٩.

(٣٩) انظر الفصل الرابع عشر من هذا المجلد.

الذين أنشأوا المحاور الرئيسية. فنحن نجدهم عند المنافذ الشمالية وعلى المسارات التي كانت توجد بها محطات في مواضع متفرقة. وكانت تثور صراعات مريرة من أجل السيطرة على الطرق وكانت الدول المهيمنة في زمن معين تحاول أن تكفل ظروف أمان مرضية من أجل انتظام تجارة كثيراً ما كانت تدرّ أرباحاً وفيرة. ومن ثم يثور التساؤل عن كيفية تصرّف دول السودان إزاء ذلك الوضع بالنظر إلى الظروف العديدة المؤاتية لشعوب الشمال وما يترتب عليها من اختلال التوازن لصالحهم. ويمكن أن تُلاحَظ أنشطة الدول السوداء على ثلاثة مستويات: زيادة قوتها، وفرض سيطرتها الحقيقية على القطاع الخاضع لسلطتها، واتّباعها سياسة تتفق مع مصالح شعوبها.

وتقدم أوصاف البكري لملوك غانا وكاوكاو (غاو) سلسلة من التفاصيل التي تبين كيف كانت الملكية تعظَّم في كل من المملكتين لحفز الشعب على إجلالها. وكان ملك غانا يتميز بملبس شعائري خاص به: فلا يلبس المخيط غيره وغير ولي عهده، وهو أيضاً يجعل على رأسه الطراطير المذهّبة عليها عمائم القطن الرفيعة ويتحلى بالعقود والأساور. وكان الملك يجلس لإقامة العدل وسط احتفال رسمي مهيب يتّسم بنظام وترتيب صارمين أفاض البكري في وصفهما. ويذكر البكري ممارسة ذات أهمية كبرى لما تنطوي عليه من متضمنات دينية، إذ يقول: فإذا دنا أهل دينه منه جثوا على ركبهم ونثروا التراب على رؤوسهم[٤٠]. غير أن هذه العادة التي تكاد تتنافى مع قواعد الإسلام كان يُعفى منها المسلمون إذ كان سلامهم عليه مجرد تصفيق باليدين. وأخيراً، فهو يصف الطقوس الفخيمة لجنازة الملك وعادة دفن بعض خدمه معه، وما كان يقدم إليه في هذه المناسبة من ذبائح وقرابين، والقبة العظيمة التي كانوا يعقدونها له من خشب الساج؛ كل هذا ساعد على جعل الملكية مؤسسة مقدسة جديرة بالإجلال والتوقير.

وفيما يتعلق بملك كاوكاو (غاو)، يروي البكري أن وجبته كان يصحبها طقس خاص: فالنساء يرقصن على ضرب الطبول، ويتوقف كل نشاط في المدينة أثناء وجبة الملك التي يُعلن للعامة عن انتهائها بالجلبة والصراخ[٤١].

ويبدو أن الملكية المقدسة كانت من المعالم الثقافية المحددة للدول السوداء الكبرى من بلاد السودان، على الأقل خلال الفترة الإسلامية. وقد بُذلت محاولات لاستخدام سمات هذا النوع من الملكية لدعم نظرية الانتشار الحضاري. بيد أنه في سياق سودان العصور الوسطى الذي كان في مواجهة عالم إسلامي متجانس نسبيًا، تبرز هذه المؤسسة بوصفها مؤسسة محلية أصيلة؛ ومن ثم فمن الحقائق ذات المغزى أن الجغرافيين العرب لا يصفون، مثلاً، وضع حاكم أسلم وانضم للمسلمين مثل حاكم تكرور. ويمكن كذلك اعتبار مثل هذه المؤسسة أداة فعّالة في أيدي تلك المجتمعات لحكم دولها، وخاصة في حالة الممالك التي بسطت هيمنتها على منطقة مترامية الأطراف مثل غاو وغانا.

وفي حين أن ملوك السودان كانوا ذوي سلطة وقوة داخل دولهم، التي حكموها بحزم عن

(٤٠) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٩ و ١٠٠.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٠٨.

طريق مؤسسة مناسبة، فقد كانت لهم في الوقت نفسه بعض السيطرة على العلاقات الخارجية. ويمكن أن تُفسَّر على هذا النحو علاقات غانا مع البربر الذين حكموا في أوداغست منذ أن أسسها اللمتونة في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. فقد وسّع حكّام غانا حدودهم في جميع الاتجاهات ابتداء من أواخر القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي فصاعداً. وكان في وجود مركز تجاري للبربر في الطرف الجنوبي الأقصى للصحراء حافز إلى ممارسة التجارة مع الشمال، ومن هذه الزاوية كان لمدينة أوداغست ما يبرر وجودها. ومع ذلك فقد كان يتعين أن يظل دور هؤلاء التجار ضمن حدود تتوافق مع سيادة غانا، وحسبهم أن يكونوا سماسرة ووسطاء في حركة تجارية يُرجَّح أن النهاية الحقيقية لمسارها نحو الجنوب كانت في غانا. ويمكن أن يشكّل تزايد مطالبهم وقوة اللمتونة في أوداغست خطراً يهدد دولة غانا التي بلغت أوج سلطانها في القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. ويفسّر ذلك تنصيب حاكم من السوننكه لكي يكبح، منذ ذلك الوقت فصاعداً، سلطة اللمتونة. ويبدو أن إدارة السوننكه قد وفت بالغرض منها بكفاءة بالغة بالنظر إلى أن السود استطاعوا الاحتفاظ بسيطرتهم على الوضع في أوداغست إلى أن عمد المرابطون، وقد غضبوا على تحالفهم مع غانا، إلى تدميرها في سنة ٤٤٦هـ / ١٠٥٥م[٤٢].

ولا تنفصل السيطرة على الوضع السياسي عن إحكام السوننكه قبضتهم حقًّا على مجمل القطاع الاقتصادي في المنطقة الخاضعة لسلطتهم. ويتمثل أحد الشروط اللازمة لهذه السلطة في التكتم على مصادر ازدهارها. فقد فرض حكّام غانا مراقبة صارمة وفعّالة في هذا المجال الهام، ولا سيّما فيما يتعلق بمصدر الذهب وكيفية الحصول عليه. وليس من المستحيل أن ذلك يرجع إلى عهد موغل في القدم. وقصة كقصة «الاتجار الصامت» بالذهب، التي راجت على نطاق واسع تجاوز حدود أفريقيا، ربّما استخدمت، ضمن أغراض أخرى، كوسيلة لصرف الأنظار والتعمية[٤٣].

وكان حاكم غانا، في جهوده الرامية إلى إدارة دفة المعاملات التجارية جنوب الصحراء، يتبع سياسة ذكية؛ فقد فرض ضريبة تُؤدَّى عند إدخال البضائع أو إخراجها من أراضيه. وكان على التجّار أن يدفعوا الضريبة على [حمار] الملح مرتين: ديناراً واحداً عند إدخاله ودينارين عند إخراجه. وبذلك كانت غانا محور توزيع الملح، أحد المنتجات الحيوية في أفريقيا جنوب الصحراء. وطبقاً لما رواه البكري، كان ملك غانا يحتفظ لنفسه بجميع ندرات الذهب المستخرجة، حتى لا يكثر بأيدي الناس فتهبط قيمته[٤٤]. ونظراً لأنه كان يفهم جيداً العمليات الاقتصادية التي كانت غانا محوراً لها، عمد إلى احتكار سلعة حيوية كالذهب. وهكذا نظّم العالم الأسود اقتصاده التجاري بحيث يصمد أمام قوة منتجي الملح، إذ كان الملح يُقايَض بالذهب.

---

(٤٢) انظر البكري في المرجع السابق، ص ٩١ و٩٢. انظر الفصل الثالث عشر من هذا المجلد.

(٤٣) بشأن «الاتجار الصامت»، انظر ب.ف. دي موراييس فارياس (P.F. de Moraes Farias)، ١٩٧٤.

(٤٤) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥ ص ١٠١.

ومن المستبعد والحالة هذه أن يكون البربر الليبيون هم الذين علّموا السود في غانا تلك التجارة وشتى جوانب نظام المبادلات الاقتصادية المترتب عليها حسبما ذُكر أحياناً. ومن المفترض أن البربر الليبيين لم يسهموا بفكرة قيام تلك التجارة فحسب، بل أسهموا أيضاً بتقنياتها – بما في ذلك تجارة الرقيق – وتسببوا في نشوء دولة غانا. ومثل هذا الافتراض يستبعده تماماً ما كان حكّام السودان يمارسونه من سيطرة على القطاع التجاري في بلادهم. وتزوّدنا حالة سيفووا كانم بالمعلومات في هذا الصدد. فعندما خلفوا حكّام الزغاوة (أسرة دوغوا) بعد أن دخلت كانم في الإسلام، أدركوا أن التطور الديني للبلاد يمكن أن يشكّل خطراً على اقتصادهم الذي كان ينهض أساساً على تجارة الرقيق. ذلك أن الإسلام يحرّم استرقاق المسلم الحرّ. وكما أوضح د. لانج في مقالته عن توسّع الإسلام والتغيّرات السياسية التي طرأت على كانم من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، واصل السيفووا ممارسة نوع من السيطرة السياسية الاقتصادية يذكّرنا بممارسات أسلافهم غير المسلمين خلال عهد الزغاوة[٤٥].

وأبدى ملوك السودان براعة سياسية فائقة في علاقاتهم مع العالم الإسلامي وثقافة جميع شركائهم الشماليين الذين كانت لهم معاملات معهم، فقد استغلوا لمصلحتهم قدرات المسلمين الذين كانوا يترددون على دولهم. وطبقاً لما رواه البكري، كان ملك غانا يختار تراجمته وصاحب بيت ماله ووزراءه من المسلمين[٤٦]. وهكذا كان يعهد ببعض قطاعات إدارته لمسلمين متعلمين متوقعاً منهم قدراً من الكفاءة. وحاول في مقابل ذلك أن يهيئ لهم ظروفاً تيسّر ممارستهم لشعائر دينهم. وكانت توجد في غانا، مثلما كانت توجد في غاو، مدينة مجاورة لمدينة الملك يسكنها المسلمون وفيها اثنا عشر مسجداً لكل منها إمامه ومؤذنه ومقرئه. كما كان يقيم فيها فقهاء وعلماء. وأخيراً لم يكن المسلمون يُجبرون على مراعاة العادات التي تتنافى مع معتقداتهم الدينية.

أما فيما يتعلق بحاكم غاو، فقد كان من المفترض أن يكون مسلماً. وفضلاً عن ذلك فإن رموز السلطة الملكية التي كانت تقدم إليه عندما يتبوّأ مكان السلطة كانت تشمل، إلى جانب الخاتم والسيف، مصحفاً، و«يزعمون» – طبقاً لرواية البكري – «أن أمير المؤمنين بعث بهذه الهدايا إليهم»[٤٧]. ولكن حقيقة أن الملكين كانا يحكمان شعوباً تمارس الأديان التقليدية بحرية تؤدي إلى طرح مسألة علاقات السودان بالعالم الإسلامي في هذه الفترة الأولى للدخول في الإسلام[٤٨].

ويمكن إجمالاً اعتبار قيام دول السودان في منطقة الساحل (المطابقة للجزء المعروف آنذاك من بلاد السودان) بمحاولات متواصلة للسيطرة على بيئتها بطريقة تتسم بالمسؤولية إحدى خصائص تلك الدول. وعلى هذا النحو يمكننا أن نشهد نشوء ثقافة متميزة، وذات جذور راسخة في عالم الدين

(٤٥) د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٨، ص٥١٣؛ انظر الفصل الخامس عشر من هذا المجلد.

(٤٦) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٩.

(٤٧) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٤٨) بشأن هذه القضايا، انظر الفصول الثالث والرابع والثامن والعشرين من هذا المجلد.

التقليدي. وفي كثير من الأحيان سُخِّر عالم الدين التقليدي هذا، بفعالية وبدون ضجيج، للتشكيك في كثير من المعطيات التي جاءت مع ادعاءات وهيبة مجتمع بدا ظاهريًا أنه أفضل منه تجهيزاً.

خاتمة

تترتب على دراسة تنقّل السكّان أولاً وقبل كل شيء إعادة النظر بعين نقدية صارمة في المفاهيم الشائعة بشأن «هجرات» الشعوب السوداء عبر مسافات بعيدة. وتنقّل شعوب السودان قبل القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي لا يمت بصلة إلى التنقّل الفوضوي على مساحات شاسعة.

ويرجع أول مستقر إلى نهاية العصر الحجري الحديث عندما أصبحت الصحراء التي كانت مزدهرة فيما مضى جدباء قاحلة بعد أن ظلّت طويلاً تعاني «نزع الموت». وتعيّن على السود الذين كانوا يمثلون أغلبية سكان الصحراء أن ينسحبوا جنوباً نحو منطقة الساحل للبحث عن ظروف ملائمة للزراعة. وقد تركوا أراضيهم لمجموعات من الرعاة الرُّحّل المتخصصين الذين استطاعوا أن يتكيفوا للظروف الجديدة بينما واصلوا محاولتهم فرض حكمهم على شعوب منطقة الساحل، وممارسة ضغوط متكررة عليهم. ووجدت شعوب منطقة الساحل هناك مجموعات سوداء أخرى تحالفت معها من أجل التصدي للخطر الذي يتهددهم من الشمال. وقد أعطى ذلك دفعة قوية للنمو التدريجي لوحدات اجتماعية سياسية متفاوتة الأحجام امتدت من كانم في الشرق إلى تكرور في الغرب خلال الفترة التي سبقت وصول الإسلام إلى السودان.

وعندما بلغ المسلمون الصحراء السودانية وجدوا أنفسهم في مواجهة مجموعة من الدول التي كان بعضها قد توطدت أركانه وبعضها الآخر لا يزال في طور التكوين. وكانت مملكة السوننكه القوية في غانا تهيمن على مجموعة الماندينغو الكبيرة التي كانت منتشرة في المنطقة الواقعة بين نهري السنغال والنيجر، بينما تشكّلت في الجزء الشرقي من دلتا النيجر الداخلية نواة لما صار بعد ذلك مملكة الصنغاي. وقد سيطرت تلك المملكة على حركة النقل على نهر النيجر وعلى الطريق الذي يربط النيجر بشمال أفريقيا عبر أدرار الإيفوغاس (الفقاس) والهقار. وعلى الجانب الآخر لبحيرة تشاد كان الساو عاكفين على دعم مركزهم وقد حصلوا على الوسائل اللازمة لسياسة الغزو التي اتّبعوها في وقت لاحق. وكان من شأن الخيل والإبل أن تعينهم في توسعهم المنتظم باتجاه الشمال حيث أخذوا مكانهم بين الكانوري الذين كانوا في بداية ظهورهم كمجموعة.

وأدخل وصول الإسلام في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي عاملاً جديداً أدى في القرن الذي أعقبه إلى تنشيط المبادلات الاقتصادية والثقافية. بيد أن العامل الديني هو الذي كان مقدراً له أن يؤدي قبل كل شيء دوراً هامًا في التطوّر السياسي والاجتماعي للمنطقة الممتدة من بلاد المغرب إلى السودان.

وكانت الفترة من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي إلى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي فترة حاسمة بالنسبة لشعوب السودان. فبفضل التنظيم السليم لملكياتها وبناها المركزية القوية، استطاعت أن تدرك أهمية التجارة مع دول البحر الأبيض المتوسط الأفريقية وشعوب

الصحراء الكبرى. غير أن شعوب السودان حرصت دائماً على الاحتفاظ بسيطرتها على المعاملات التجارية للحيلولة دون أن يحكم الوسطاء الصحراويون قبضتهم على التجارة ومصادر ازدهارها. ومع ذلك فإنها، وقد أدركت المنافع الثقافية والاقتصادية التي تُجنى من وجود شركائها الشماليين، اتخذت موقفاً ينطوي على قدر كافٍ من التسامح إزاء وجهات نظرهم ومطالبهم الدينية، بل ذهبت إلى حد الدخول في الإسلام وإن ظلت جذورها متأصلة في تقاليدها الدينية الخاصة. وبذلك استطاع القادة السودانيون، وقادة غانا على الأخص، الصمود لمنافسة جيرانهم الصنهاجة الذين كانوا يشكّلون جزءًا من حركة المرابطين في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. وحال ذلك دون زوال دولهم تماماً على الرغم من انقضاض المرابطين عليها وأفول نجمها لفترة مؤقتة. وعلى هذا النحو نجحت الدول السوداء في الحفاظ على هويتها المميزة وأمنت بذلك أسس حضارة دائمة تجلت مظاهر تطورها اللاحق في مالي وامبراطورية الصنغاي وحواضر الهاوسا.

مذكرة من مقرر اللجنة العلمية الدولية

يجري حاليًا إحراز تقدم سريع ثابت الخطى في البحوث الخاصة بصناعة تعدين الحديد في أفريقيا في العصور القديمة. وانتهى عهد المجادلات النظرية الكبرى بشأن انتشار هذه الصنعة. وقد أثبتت اليوم الحفائر والتأريخات المحققة أن الحديد كان يتم إنتاجه – عن طريق عملية اختزال في أفران – في كثير من أنحاء القارة قبل الميلاد بخمسة قرون على الأقل. وقد حُدّدت الآن مواقع يرجع تاريخها إلى تلك الفترة ليس في نيجيريا وحدها بل أيضاً في منطقة العير في النيجر وفي مالي حالياً، وفي الكامرون وتنزانيا ورواندا وبوروندي. وبالطبع، تُعدّ هذه قائمة مؤقتة بالنظر إلى أنه في كل سنة تقريباً تغيّر نتائج البحوث الجديدة معالم الصورة بأكملها متحدية افتراضات تتعلق بانتشار تلك الصناعة على نطاق شامل أو محدود. وكان الحديد يُنتج أيضاً في منطقتي منعطف السنغال ومنعطف الليمبوبو وفي غانا منذ القرون الأولى بعد الميلاد. ويعمل اليوم كثير من الباحثين الأفريقيين والملغاشيين على دراسة هذه المسألة بالمنطقة الممتدة من موريتانيا إلى مدغشقر. والأهمية التكنولوجية التي تُعلّق على إنتاج الحديد على هذا النحو في أفريقيا القديمة عن طريق عملية التصنيع المباشر، قد أبرزتها شتى الاجتماعات، مثل الاجتماعات التي عقدت عام ١٩٨٣ بجامعة كومبييني والكوليج دي فرانس في باريس (نشرت وثائق محاضرها) وبجامعة باريس الأولى (وثائق محاضرها قيد النشر)[٤٩]. كما تجري البحوث في الوقت نفسه بشأن تاريخ صناعة المعادن. وبُدئت أيضاً الأعمال الأساسية لتنقيح قائمة المفردات الوصفية لهذه التكنولوجيات، التي تركت أعداد مفرطة منها غامضة وتعوزها الدقة في الماضي.

(٤٩) نشرت وثائق محاضر اجتماع كومبييني، ولكن ليس بأكملها ولا بصورة مرضية؛ أما وثائق محاضر اجتماع الكوليج دي فرانس فقد نشرت بعنوان: «صناعات التعدين الأفريقية» «Métallurgies africaines» (١٩٨٣، أبحاث جمعية المتخصصين في الدراسات الأفريقية Mémoires de la Société des Africanistes، العدد ٩؛ الناشر: نيكول إيشار)؛ وأما وثائق محاضر اجتماع جامعة باريس الأولى، فلا تزال قيد النشر.

الفصل السادس

الشعوب الناطقة بالبانتو وانتشارها

ساموبري لوانغا-لونييغو ويان فانسينا

إن معظم الشعوب القاطنة في الثلث الجنوبي من القارة الأفريقية، من ساحل الكامرون – نيجيريا غرباً إلى ساحل الصومال – كينيا شرقاً وحتى ميناء بورت اليزابيث جنوباً، تتكلم مجموعة من اللغات وطيدة الصلة فيا بينها تُعرف بلغات البانتو.

عائلة لغات البانتو

تتكوّن العائلة اللغوية للبانتو مما يزيد على أربعمئة لغة جميعها مشتقة من لغة موروثة واحدة تعرف بـ «البانتو الأولى». وتلك حقيقة ثبتت بما لا يدع مجالاً للشك استناداً إلى ما بين هذه اللغات من أوجه شبه معجمية وصوتية وصرفية ونحوية لا يمكن أن تُعزى إلى مجرد الصدفة أو الاستعارة. فلا بد من افتراض وجود نَسب مشترك بينها. ولنأخذ مثلاً الكلمة التي تعني «الناس» (people بالانجليزية و gens بالفرنسية) في اللغات التالية: الدوالا: *bato*، الفانغ: *boto*، التيو: *baaru*؛ الكونغو: *bantu*، المونغو: *banto*، البوشونغ: *baat*، اللوبا: *bantu*، الرواندا: *abantu*؛ الشونا: *vanhu*؛ الهيريرو: *abandu*.

فهذه الألفاظ كلها تتبع نسقاً واحداً. ومن البيّن أنها مشتقة جميعها من الصيغة المكونة من الجذر «ntu–» والبادئة «– ba» التي تدل على الجمع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلافات بين هذه اللغات تتخذ شكلاً منتظماً، الأمر الذي يمكن استخلاصه من مقارنات أخرى. فمثلاً -t- في الموضع الثاني من الجذر يتحول دائماً إلى -r- في لغة التيو. وهذا يلغي امكانية حدوث التشابه أو

الاستعارة على نحو اتفاقي. وقد وُضع مسرد للبانتو الأولى يضم أكثر من خمسمائة جذر[١] تتبع جميعها أنساقاً صوتية منتظمة.

ولكن مفردات اللغة إنْ هي إلا جانب واحد من جوانبها. ويمكن أن نجد أيضاً أوجه تناظر وظيفي، حتى في تفاصيل النظام الصرفي للغات البانتو. ففي المثل الوارد أعلاه تحكم البادئة المطابقات الصرفية وتنتمي هي ذاتها إلى فئة محددة من البوادئ. فالبادئة المناظرة الدالة على المفرد «-mu» تشكل بانضمامها إلى الجذر اللفظ الذي يعني «شخص». ونظام المطابقات، وتكوين النعوت، وجميع أنواع الضمائر، وتقسيم الفعل إلى بادئة وعلامة مميزة وزائدة وسيطة وجذر وامتداد ونهاية، ووظائف هذه العناصر، والثوابت، واشتقاق الأسماء من الأفعال –كل هذه متشابهة في لغات البانتو مثلما تتشابه البنى النحوية في اللغات المشتقة من اللاتينية. وقد أُلّف بالفعل كتاب في القواعد المشتركة للغات البانتو[٢]. وما قيل عن الصرف ينطبق على النحو وعلى نظام الأصوات الكلامية (النظام الفونولوجي) أيضاً. وعلى ذلك فجميع الشواهد تثبت أن ما يزيد على أربعمائة لغة تنتشر في ثلث مساحة أفريقيا تستمدّ أصولها من لغة قديمة واحدة. وغني عن البيان ما لهذه الظاهرة الواسعة النطاق من متضمنات تاريخية.

أصول لغات البانتو وفروعها

من المؤكّد أن ظاهرة العلاقات التي تربط بين لغات البانتو كانت ملفتة للنظر. فمنذ بداية القرن السادس عشر الميلادي أثار دهشة البحّارة البرتغاليين الأول ما لاحظوه من روابط لغوية بين سكان مملكة الكونغو وسكان الساحل الشرقي للقارة. وفي عام ١٨٦٢م كان فيلهم بليك[٣] أول من اعتبر الناطقين بلغات البانتو مجموعة قائمة بذاتها وأطلق عليها اسم عائلة «البانتو» بسبب بنية الكلمات الدالة على «الناس»، ومنذ ذلك التاريخ حظيت مسألة البانتو باهتمام علماء الانثروبولوجيا واللغة والمؤرخين وغيرهم ممن حاولوا تفسير أصول الشعوب الناطقة بالبانتو وتحركاتها. وفي ١٨٨٦م وضع هـ.هـ. جونستون نظرية لتحديد الموطن الذي ظهرت فيه اللغة الأولى ولتقصي تاريخ توسّعها الجغرافي. وكانت دراسته التي نُشرت بين عامي ١٩١٩م و ١٩٢٢م أول محاولة جادة لتعيين أصول البانتو وتحديد مراحل تفرقهم. فقد استخدم أدلة لغوية لتحديد موطن أسلاف البانتو في منطقة بحر الغزال «على غير بعيد من بحر الجبل إلى الشرق من كردفان شمالاً أو في حوض نهري البينوى وبحيرة التشاد غرباً». وفي رأيه أن أول نزوح للبانتو اتجه شرقاً نحو جبل إلغون ومنه إلى الضفاف الشمالية لبحيرة فكتوريا وتنزانيا القارية وغابات زائير، ثم بدأ أول غزو لهم على نطاق

(١) جمع م. غاثري (M. Guthrie)، ١٩٦٧–١٩٧١، البيانات المتوافرة. قارنه مع أ. إي. ميوسين (A.E. Meeussen)، ١٩٦٩.

(٢) ك. ماينهوف (C. Meinhof)، ١٩٠٦. يجري إعداد كتاب جديد في النحو المقارن بمركزي لايدن وترفورين.

(٣) و.هـ.إي. بليك (W.H.I. Bleek)، ١٨٦٢–١٨٦٩.

واسع في وسط أفريقيا وجنوبها زهاء عام – ٣٠٠[٤].

وفي سنة ١٨٨٩م قدّم كارل ماينهوف برهاناً دامغاً (صوتياً) على وحدة لغات البانتو. ومنذ ذلك الحين أخذ اللغويون المتخصصون في البانتو يزيدون معارفنا عن عائلة لغات البانتو[٥]. وقد وضعوا نظريتين لتفسير أصول الشعوب الناطقة بهذه اللغات. فرأى جوزيف غرينبرغ أنه لا بدّ أنهم ظهروا بمنطقة التباين الشديد في لغات البانتو، وحدّد موطنهم استناداً إلى هذه النظرية في منطقة بنوى الوسطى في نيجيريا إلى الشمال الغربي من الرقعة الواسعة التي ترسخت فيها لغات البانتو[٦].

ولما لم يحظَ هذا الاستنتاج بقبول عالم لغات البانتو الكبير مالكولم غاثري، فقد تناولته دراسة متأنية في تاريخ لاحق. ولكن جميع اللغويين يعتبرونه اليوم استنتاجاً دقيقاً. ويرجّح غاثري بشدة أن يكون موطن ظهور «البانتو الأولى» في التقارب الأكبر بين لغات البانتو، أي حول أحواض نهري الكونغو والزمبيزي مع تركّزها بمقاطعة شابا في زائير[٧]. وهاتان النظريتان المتعارضتان لعالمين مرموقين من علماء اللغة اتخذهما كثير من الأخصائيين أساساً لنظرياتهم الخاصة عن أصول شعوب البانتو وانتشارها.

وانطلق المؤرّخ الشهير رولاند أوليفر من رأي مؤداه أن افتراضي غرينبرغ وغاثري متكاملان، فقدم نظرية لامعة تقسم انتشار شعوب البانتو من موطنهم الأصلي في غرب أفريقيا إلى الجنوب الأفريقي إلى أربع مراحل هي: (١) هجرة سريعة جداً لمجموعات صغيرة تتحدث لغات سابقة على البانتو الأولى بمحاذاة المجاري المائية في الكونغو (زائير) متجهة من غابات وسط الكامرون وأوبانغي إلى الأحراش الواقعة جنوب مناطق الغابات الاستوائية في زائير؛ (٢) توطيد تدريجي لاستيطان هذه الشعوب المهاجرة ثم انتشارها عبر حزام الأحراش الجنوبي الذي يمتدّ من الساحل إلى الساحل ويضمّ منطقة أفريقيا الوسطى بين مصبّ نهر الكونغو (زائير) في زائير على الساحل الغربي ونهر روفوما في تنزانيا على الساحل الشرقي؛ (٣) تغلغل البانتو السريع في المناطق الأكثر رطوبة شمالي وجنوبي منطقة انتشارهم جانبيًا في الماضي؛ (٤) احتلال بقية مناطق أفريقيا التي يقطنها البانتو حاليًا، وهي عملية بدأت أثناء الألف الأول قبل الميلاد ولم تنتهِ إلاّ قرب منتصف الألف الثاني الميلادي[٨].

ومنذ سنة ١٩٧٣م أثبتت ثلاثة أفرقة من علماء اللغة تعمل كل منها على حدة أن غاثري كان على خطأ. ويعتمد ثلاثتهم نهوجاً متشابهة (تنهض على دراسة المفردات اللغوية) ولكنهم لا يستخدمون

---

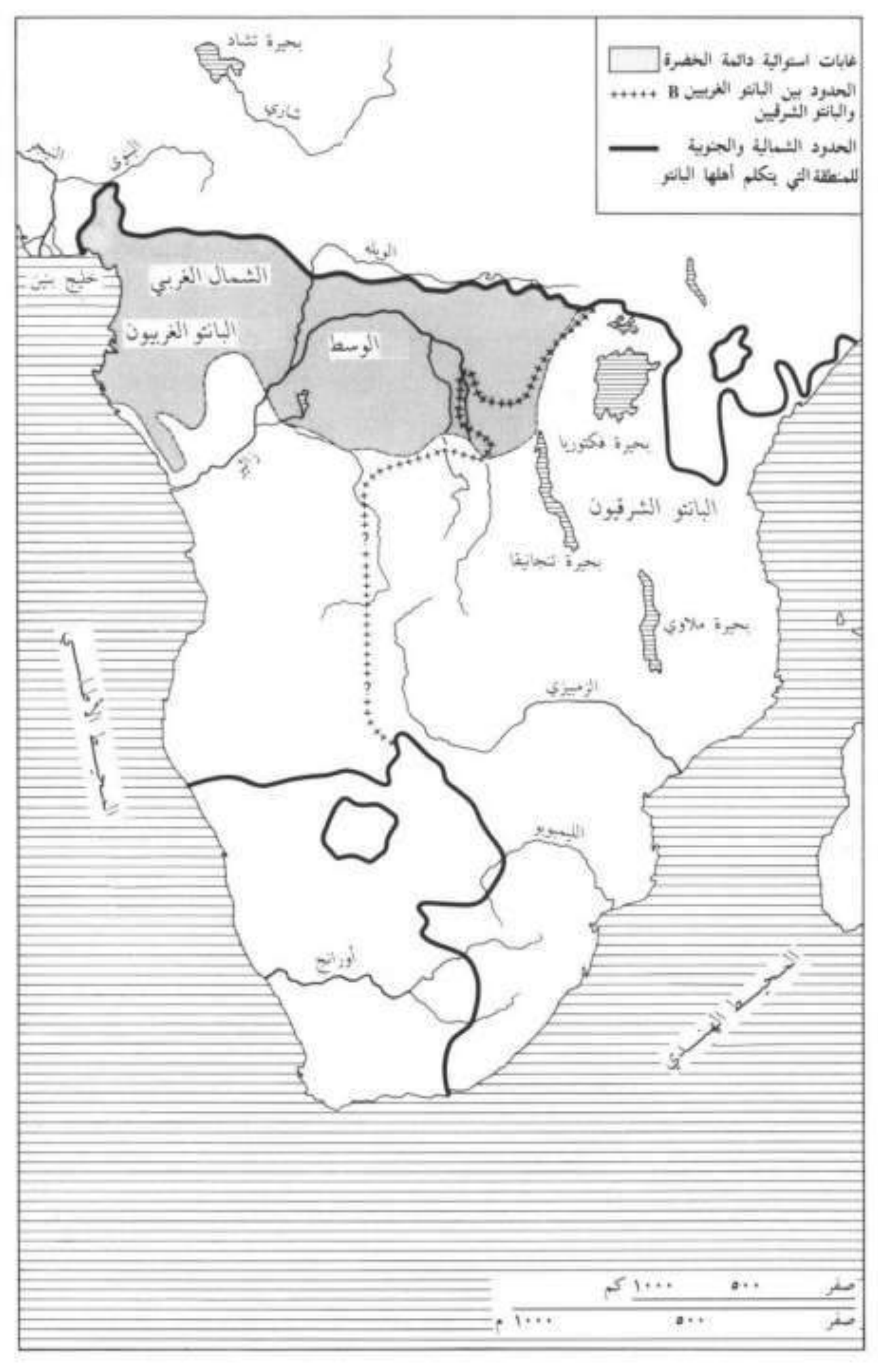
(٤) هـ.هـ. جونستون (H.H. Johnston)، ١٩١٩–١٩٢٢.

(٥) ك. ماينهوف (C. Meinhof) ١٨٩٩. وللملخص تاريخي وببليوغرافيا، راجع ي. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٩–١٩٨٠.

(٦) ج.هـ. غرينبرغ (J.H. Greenberg)، ١٩٧٢.

(٧) م. غاثري (M. Guthrie)، ١٩٦٢.

(٨) ر. أوليفر (R. Oliver)، ١٩٦٦. تخلى أوليفر عن هذه النظرية تماماً منذ بضع سنوات، راجع ر. أوليفر، ١٩٧٩.



الشكل ٦،١: مناطق انتشار البانتو (المصدر: ج .فانسينا)

المعطيات نفسها. والواقع أن إحدى هذه الدراسات تتخذ من معطيات غوتري منطلقاً لها.

وعلى ذلك فقد ثبت أن لغات البانتو ظهرت في الغرب. والوضع الأمثل هو أن تُكتشف الفروع التي تنتمي إلى العائلة بغية تتبع الطرق التي تشعبت من خلالها هذه اللغات وتطورت. وفي النهج المقارن لعلم اللغة التاريخي تتمثل المهمة الأولى في بناء شجرة نسب يكون فيها الجدّ الأكبر للعائلة هو السلف المباشر لأسلاف الفروع التي تكون بدورها أسلافاً لأجداد الفروع اللغوية وهلمّ جراً. ومن أجل تحقيق ذلك يجب إجراء مقارنات واسعة النطاق بين المفردات اللغوية الأساسية (إحصاءات مفردات) والظواهر النحوية. ولم يقترح أحد حتى الآن تفريعاً نسبياً لمجموعة لغات البانتو يقوم على أدلة متينة يمكن قبولها، وذلك بسبب ما يسمّيه علماء اللغة «ظاهرة التلاقي» أي الاستعارات المكثفة فيما بين لغات البانتو منذ زمن سلفها المشترك وحتى يومنا هذا. ومن الصعب غاية الصعوبة أن نميز بين أوجه الشبه المستعارة وأوجه الشبه التي يعود تاريخها إلى السلف الواحد لفرع مشترك. ولهذا الأمر بالذات أهمية كبيرة لدى المؤرخين إذ إنه يثبت أن مجموعات مختلفة ناطقة بالبانتو ظلّت باستمرار على صلة وثيقة بجيرانها ولم يحدث قط أن انعزل بعضها عن بعض.

وتستخدم الدراسات الجارية في الوقت الراهن الحاسبات الإلكترونية وتقوم ببناء نماذج للتشعب النسبي على أساس عناصر مقارنة من المفردات الأساسية أو — منذ عهد قريب جدًا — على أساس عناصر نحوية[٩]. ومن المتفق عليه الآن عموماً بين علماء اللغة هو أنه كانت هناك مجموعتان رئيسيتان من لغات البانتو أولاهما المجموعة الغربية الموجودة بصفة رئيسية في مناطق الغابات الاستوائية، والثانية هي المجموعة الشرقية التي تمتدّ من أوغندا إلى رأس الرجاء الصالح.

وبالإضافة إلى ذلك فإن اللغات المنتمية إلى المجموعة الشرقية ترتبط فيما بينها ارتباطاً أوثق مما تفعل لغات المجموعة الغربية. ومؤدّى ذلك أن انتشار المجموعة الشرقية بدأ في مرحلة متأخرة عن انتشار المجموعة الغربية وكان أسرع منه، هذا إذا افترضنا أن معدل التغيير ومقدار الالتقاء كان واحداً في كلتا الحالتين، وهو ما لا يصدق بالضرورة. وفي الطرف الآخر للمقياس الزمني، من المتفق عليه عموماً أن عدداً من التجمعات السلالية الصغيرة تمتدة أصولها إلى الماضي اللغوي الحديث نسبيًا؛ من ذلك مثلاً مجموعة سلالية من مجموعات الكونغو ومجموعة سلالية تنتمي إلى منطقة البحيرات الكبرى. وقد أتاحت دراسات أُجريت حديثاً تقصّي أصول هذه المجموعات الصغيرة بدقة متزايدة.

ولم ينتظر الخبراء نتائج هذه الدراسات حتى يقسموا لغات البانتو إلى فروع، فمنذ سنة ١٩٤٨م بدأ غاثري في تطبيق ما أسماه نظاماً عملياً للتصنيف فضم مجموعات من اللغات المتجاورة جغرافياً في مناطق «تشابه»[١٠] على أساس المقارنة بين المعطيات المتوافرة. وكان هذا التقسيم إلى

(٩) ي. باستين (Y. Bastin) وأ. كوبيه (A. Coupez) وب. دي هالو (B. de Halleux)، ١٩٨١. ويمكن بمقارنة نوعي البيانات الوصول إلى نتائج شبه مؤكدة في حالة التوافق. وتختلف تماماً مجموعة البانتو الغربية عن المجموعة الشرقية؛ وداخل المجموعة الغربية تتمايز الفئة الفرعية الشمالية الغربية بوضوح عن فئة الغابات الوسطى. ويجري توسيع برنامج معالجة المعلومات بالحاسب الإلكتروني كلما تجمّعت معطيات جديدة.

(١٠) م. غاثري (M. Guthrie)، ١٩٤٨.

فئات تقسيماً مؤقتاً يُقصد به تحقيق أغراض عملية، ولكنه أثبت من الفائدة ما جعله يُستخدم في كثير من الأحيان حتى الآن. وقد أُعطيت كل منطقة من مناطق التشابه حرفاً فيما بين الـ A والـ T يُتبع برقم لكل مجموعة أصغر ورقم ثان يدل على اللغة ذاتها. وعلى ذلك فإن الرمز A70 يشير إلى ما يُسمّى مجموعة لغات «الباهويين» والرمز A74 يدل على لغة الفانغ.

ومن وجهة النظر التاريخية، يُفترض مسبقاً أن هذا التصنيف غير ذي قيمة، الأمر الذي يؤيده ما يُبذل باستمرار من جهود دائبة لوضع نظام للتصنيف التاريخي يمكن الاعتماد عليه. فحتى المجموعات الفرعية المشار إليها بأرقام لا تكون دائماً قابلة للمقارنة. وفوق ذلك فإنه ما من نظام عملي للتصنيف يصلح لأغراض المحاجة التاريخية. فمثلاً كون لغة البانغا في الغابون ولغة البوبي في جزيرة ملابو تنتميان إلى المجموعة A30 لا يمكن الاستناد إليه للقول بأن لغات البوبي قد نشأت أصلاً على السواحل التي احتلّها شعب البانغا، أو أن هذا الشعب قد أتى أصلاً من هذه الجزيرة. وبعبارة أخرى ليس للفئات اللغوية قيمة الدليل التاريخي.

ولكن يلاحظ بشكل عام أن بعض المناطق تطابق الحقائق الورثية أكثر من غيرها. ومن بين المناطق التي ينتني فيها ذلك يمكن ذكر المنطقة B (الغابون / الكونغو)، وهي المنطقة D السابقة لدى غاثري والتي أُعيد منذ زمن طويل تصنيفها في الفئتين D و J؛ كما يمكن ذكر المنطقتين F و P وإن كان هذا يستند إلى أدلة أقل وضوحاً. وعلى الرغم من خطورة المساوئ التي ينطوي عليها تطبيق نظام غير ذي قيمة من وجهة النظر التاريخية، فإن علماء اللغة يمانعون في استخدام نظام من الرموز أو المصطلحات التي تستند إلى المعطيات الوراثية قبل أن يتم تحديد فروع عائلة لغات البانتو بصورة حاسمة.

ومن المتوقع أن تستغرق هذه المهمة وقتاً طويلاً، وذلك أولاً لأن البيانات المتوافرة حاليًا، حتى فيما يتعلق بالمفردات الأساسية، لا تشمل إلا نصف مجموع لغات البانتو تقريباً في حين أن أقل ما يجب توافره من أجل التوصّل إلى نتائج يُعتدّ بها هو الترميز اللغوي السليم وقدر أكبر من المفردات ومخطط للبنية النحوية لكل لغة. ولو كانت هذه الشروط مستوفاة لأمكن العمل بثقة. وعلى ذلك فالمقتضيات الأساسية لعمل ذي نتائج حاسمة حقاً هي مجموعة شاملة من المعاجم وكتب النحو، وتلك أدوات لا يوجد منها إلا قليل جداً في الوقت الراهن. فالجانب الأكبر من التراث اللغوي للشعوب الناطقة بالبانتو لم يُسجّل بعد. وثمة صعوبة أخرى هي أن لغات البانتو تطورت في معظم تاريخها بعملية تمايز لغة واحدة أو عدد محدود من اللغات، في أفضل الأحوال، عن أصل جميع اللغات (النواة) بحيث لا يمكن مقارنة مجموعات من اللغات فيما بينها كما يتسنى ذلك مثلاً في حالة اللغات الهندو–أوروبية. وسيلزم على المدى الطويل الحصول على معرفة تفصيلية بجميع لغات البانتو تقريباً –ولا سيّما في المنطقة الغربية– وذلك من أجل وضع البانتو في منظورها التاريخي السليم[11]. فليس هناك حل آخر.

(١١) يرد أفضل وصف لهذه العملية في ب. هاينه (B. Heine)، ١٩٧٣؛ انظر أيضاً ب. هاينه و هـ. هوف و ر. فوسين (B. Heine, H. Hoff, R. Vossen)، ١٩٧٧.

الألسنية والتاريخ

من الحقائق التي لا جدال فيها أن للمعطيات اللغوية متضمنات تاريخية. فظاهرة وجود عائلة واحدة من لغات منتشرة في رقعة بهذه السعة لا بدّ وأن يكون لها دلالة تتجاوز ما هو ظاهر للعيان. ولكن ما هي هذه الدلالة على وجه التحديد؟ يفترض جميع الذين كتبوا في هذا الموضوع أن هذه اللغات قد انتشرت نتيجة لهجرة الناطقين بها. وهناك أيضاً نزعة إلى المقاربة بل الخلط بين اللغة والثقافة والعرق. ويأمل الكثيرون في أن يكتشفوا مجتمعاً من البانتو أو ثقافة للبانتو أو فلسفة للبانتو تكون باقية حتى يومنا هذا على الرغم من التوسّع الجغرافي الذي انطلق من مركز أصلي واحد إلى أطراف القارة الأفريقية، وعلى الرغم أيضاً من آلاف السنين التي استمرّ فيها هذا التوسّع. ولكن ما هو مدى صحة هذه الافتراضات؟

وأياً كانت الحال، فإن معادلة اللغة بالثقافة والعرق أمر لا يمكن إقامة الدليل عليه، وتلك حقيقة ليس من الصعب إثباتها. فلغة البيرا مثلاً تتكلمها مجتمعات من المزارعين والقنّاصين في غابات شمال شرقي زائير، كما يتحدث بها صيادون أقزام على صلة وثيقة بهم أو بغيرهم من المزارعين القريبين. فهناك إذن مجموعتان إثنيّتان مختلفتان تنطقان بلغة واحدة. وهذه اللغة يستخدمها أيضاً مزارعو البيرا الذين يعيشون في مناطق السافانا ويختلف أسلوب معيشتهم اختلافاً كبيراً عن أسلوب معيشة البيرا من سكان الغابات[١٢]، ومن ثم فنحن هنا بصدد لغة واحدة لا يمكن ربطها بثقافة واحدة. وعلى العكس من ذلك، توجد كل ثقافة من هذه الثقافات وكل أسلوب من هذه الأساليب المعيشية في مجتمعات تتكلم بلغات مختلفة وتعيش في مجتمعات مجاورة للمجتمعات السكّانية سالفة الذكر. فالبيرا الذي يقطنون الغابات ينتهجون أسلوب المعيشة نفسه الذي ينتهجه الواليسه الذين يتكلمون لغة من لغات السودان الأوسط. وللأقزام – البيغمى نفس أسلوب معيشة الصيادين الأقزام – البيغمى الذين يتحدثون لغات سودانية، ومربّو الماشية يعيشون مثل غيرهم من مربي الماشية الذين يتكلمون لغة السودان الأوسط أو البانتو أو حتى لغات نيلية. وعلى ذلك فإنه لا يوجد أي تناظر دقيق بين اللغة والثقافة.

قد يقال بالطبع إن الحالات المشار إليها يمكن تفسيرها بكل بساطة. فالأقزام أخذوا بلغة المزارعين الذين تعاملوا معهم. والمزارعون القادمون من الغابات اعتمدوا ثقافة أهل السافانا عندما هاجروا إلى السافانا، إلا إذا كانوا قد عاشوا أولاً في السافانا ثم كيفوا أنفسهم لظروف الحياة في الغابة بعد ذلك. غير أن هذه كلها أمور قليلة الأهمية. وأهم ما في الأمر هو أنه كانت توجد في الأصل جماعة واحدة تتكلم تلك اللغة وكانت تصحّ عندئذٍ المطابقة بين الثقافة واللغة والعرق. ويمكن بالطبع ذكر كثير من الحالات الأخرى التي تتداخل فيها الثقافة واللغة والعرق. بل يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك والقول بأن الجماعة الأصلية المتحدثة بالبيرا ربّما لم تكن وحدها – بين الجماعات المنتمية إلى عرقها – التي تنفرد بأسلوب عيش معيّن أو ببناء مجتمعي مميز أو بأشكال ثقافية خاصة، بل لا بدّ أنها كانت تتقاسم كل هذا مع جماعات ناطقة بلغات أخرى.

(١٢) م.أ. برايان (M.A. Brayan)، ١٩٥٩، ص ٨٩ و ٩٠.

وعلى الرغم من أنه كان هناك في البداية جماعة من البانتو تتكلم البانتو الأولى وتنتمي إلى «عرق» معين ولها أسلوب عيش متميز، فالأمر ليس واضحاً تمام الوضوح لأن المعطيات تشير إلى أنه في حين كان العمل الرئيسي لهذه الجماعة هو صيد الأسماك، يُحتمل أن عدداً من فروعها كان يعتمد في عيشه على الزراعة لا على صيد الأسماك. وفضلاً عن ذلك فإن اللغات هي مصدر معلوماتنا الوحيد فيا يتعلق بثقافة البانتو الأولى. ومن المحتمل جداً أنه كانت توجد في ذلك الوقت حالات مثل حالة البيرا، بل لا بدّ أنها كانت قائمة فعلاً في وقت لاحق بالنظر إلى أن جماعات محلية تخلّت عن لغاتها وشرعت تتحدث بلغة من لغات البانتو.

أما الافتراض الثاني المتعلق بانتشار عائلة اللغات عن طريق الهجرة فأساسه ليس بالمتانة التي يبدو بها. فإذا أخذنا اللغات المنحدرة من اللاتينية مثلاً وجدنا أنها لم تنتشر عن طريق الهجرات الواسعة لسكّان لاتيوم، وإنما توجد مجموعة كبيرة من الآليات الاجتماعية اللغوية التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في التمركز الجغرافي للغات ومن أهمها استبدال اللغة. فقد يحدث أن يتعلّم شعب لغة أجنبية ويصبح ثنائي اللغة تماماً، ثم يترك لغته الأصلية ويحتفظ باللغة الأجنبية. وهذا هو ما حدث في حالة السِكياني في الغابون، فقد أتقنوا لغة المبونغوي وبدأوا يفقدون لغتهم الأصلية. وينطبق ذلك أيضاً على سكّان المنطقة الغربية من رأس الرجاء الصالح وجنوب ناميبيا، الذين فقدوا لغتي الخوي والسان ولا يتكلمون الآن إلا الأفريقانية. وتأتي هذه التغييرات نتيجة لعلاقات القوى الاجتماعية الثقافية. فالامبراطورية الرومانية كانت وراء انتشار اللغات المنحدرة من اللاتينية، والأمبراطورية الصينية بما صاحبها من دفق الهجرة المستمرّ من الشمال أدّت إلى «تصيين» جنوب الصين، أي إلى تبنّيه اللغة الصينية. والعمليات الديموغرافية تؤدي دوراً كذلك. فالنورمانديون الذين غزوا انجلترا تخلوا عن استعمال اللغة الفرنسية عندما استوعبهم الشعب الذي أخضعوه والذي كان يفوقهم عدداً. وكان الشيء نفسه قد حدث من قبل في إقليم نورماندي ذاته عندما أخذوا باللغة الفرنسية. كذلك يمكن أن تؤثر الهيمنة التجارية أو الثقافية على تطوّر الأمور. فقد تبنّى السِكياني لغة المبونغوي لأنها كانت لغة التجارة. ومما يفسّر انتشار الفرنسية في بلجيكا في القرن الثامن عشر الميلادي أن فرنسا كانت لها السيطرة الثقافية في أوروبا آنذاك. ويمكن أن نلاحظ في نهاية الأمر أنه كثيراً ما تولّد الروابط التجارية والاجتماعية والسياسية بل والدينية لغات مشتركة جديدة مشتقّة من لغة لها هيبتها، مثال ذلك اللغات السائدة (koines) واللغات الهجين (créoles) واللغات المختلطة (sabirs). وبالنظر إلى ظاهرة الالتقاء المكثف التي نشهدها في لغات البانتو، فإن هذا النوع من الظروف لا بدّ أن يكون قد نشأ أكثر من مرة. وفي زمن أقرب إلينا يمكن أن نذكر اللنغالا أو السواحيلية أو المونوكيتوبا باعتبارها لغات تجارة تنتمي إلى فصيلة اللغات الهجين.

ومن أجل التوصّل إلى تفسير أدق لانتشار لغات البانتو، يجب على المؤرخين أن يستندوا إلى القياس وأن يضعوا نصب أعينهم جميع الآليات الاجتماعية اللغوية المتصلة بالموضوع. فلا يمكنهم أن يعزوا كل شيء إلى الهجرة. وأيّاً كان الأمر، فبالنظر إلى كثافة السكان المحتملة قبل بدء التاريخ الميلادي، فليس بوسعهم الدفع بوجود تحركات سكانية واسعة النطاق، إذ الأرجح هو أن التفوّق الديموغرافي المحلي أو الميزات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية هي التي

يمكن أن تلقي الضوء على هذه الظاهرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التاريخ الطويل لانتشار لغات البانتو واتساع نطاقه قد يحملاننا على افتراض أن هذه العوامل التي نعرفها بالقياس قد أدى معظمها إن لم يكن كلها دوراً في مرحلة أو أخرى من مراحل هذا التطوّر.

والواقع أنه لا يمكن استعمال المعطيات اللغوية إلا في مجال واحد هو إعادة بناء جماعة البانتو الأولى على أساس ما يبيّنه معجمها اللفظي. والمعجم اللفظي ينتمي بالطبع إلى فترة بكاملها وليس إلى لحظة زمنية معينة، إذ إن البانتو الأولى ذاتها تطورت وانقسمت إلى لهجات مختلفة وتمايزت تمايزاً كبيراً عن سائر اللغات الشقيقة. فمفردات البانتو التي تستخدم اليوم[١٣] يرجع أصلها إلى مجموعة البانتو الضيقة التي تسمّى «البانتو المشتركة» وهي الأقرب إلينا زمنيًا. وفي حين تيسّر لنا الأدلة المتوافرة أن نعيد بناء المفردات من حيث الشكل، فإن ذلك لا ينسحب على المعنى نظراً لأن المعنى يتغير مع الوقت ويمكن أن يختلف كثيراً في الوقت الراهن من لغة إلى لغة. فمثلاً الجذر *kùmù* يعني «المداوي» بل «العرّاف» في الشرق، ويعني «الزعيم» في الغرب، ويعني «الثري» في إحدى مجموعات اللغات الغربية (A70). ومن الممكن بطبيعة الحال أن نربط بين هذه المعاني ونفترض أن الرئيس لدى جماعة البانتو الأولى كان ثرياً ومداوياً وعرّافاً. ولكن النتيجة قد تكون مصطنعة شيئاً ما مما يحدو بنا إلى اختيار معنى «الزعيم» وهو صحيح وإن كان ينقصه التحديد.

غير أنه يمكن أن نستنتج من المفردات القديمة أن الجماعة التي كانت تتكلم لغة البانتو السلفية كانت تزرع اليام وغيره من الجذور بل والحبوب. وكان الماعز هو الحيوان المستأنس الوحيد المعروف لديهم. وكانوا أيضاً يصطادون الحيوانات البرية ولا سيّما الخنزير الوحشي ولكن تخصصهم كان في صيد الأسماك. ومن الممكن كما رأينا أنه كانت هناك لغة مشتركة بين جماعتين تختلفان نسبيًا في طريقة المعيشة. وكانت علاقات النسب تشكّل مبدأ رئيسيًا في التنظيم الداخلي، كما أن الجماعة كان لديها الخبراء والقادة ورجال الدين. وكانت مفاهيم الأسلاف والإيمان بالسحر قائمة ومتوطدة، بل ويمكننا أيضاً أن نكوّن فكرة عن موقف الجماعات التي كانت تمنح الزوجات من الجماعات التي كانت تتلقاها. ولكن لا يزال هناك مجال واسع جداً لا بدّ من استكشافه فيما يتعلق بالمفردات اللغوية. وإذا جرت الأمور على ما يرام فبوسعنا أن نتوقع تحقيق وصف أوفى لهذا الجانب من المسألة.

ويمكننا، عندما نقرن بين المفردات اللغوية والمعطيات الأثرية ومعرفة الأصول الجغرافية للجماعة، أن نحدد تاريخاً لبداية انتشار البانتو. فنحن بصدد مجتمع ينتمي إلى العصر الحجري الحديث كان يقوم بنشاط زراعي (مثل زراعة الحبوب) ولكنه لم يكن يألف تقنيات تصنيع المعادن. ويمكننا ذلك من حصر جماعة البانتو الأولى في الفترة ما بين −١٠٠٠ (أو ما قبلها) و−٤٠٠[١٤].

---

(١٣) م. غاثري (M. Guthrie)، ١٩٦٧–١٩٧١، الجزء الثاني؛ أ.إي. ميوسين (A.E. Meeussen)، ١٩٦٩.

(١٤) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٨، ص ٦٠–٦٨ و٧٨–٨٠؛ ب. دي ماريه وف. نسوكا (P. de Maret, F. Nsuka)، ١٩٧٧، يدرسون مسألة تصنيع المعادن.

والانتشار ذاته كان عملية طويلة جداً، إذ إنه حتى في القرن التاسع عشر الميلادي لم يكن قد اكتمل تماماً في شرق أفريقيا[١٥]. ومع ذلك فقد أتى الرحالة العرب الأوائل بكلمات من لغة البانتو كانت دارجة على الساحل الشرقي لأفريقيا. فكانت هناك إذن منذ القرن الثامن الميلادي جماعات ناطقة بالبانتو تستوطن شواطئ المحيط الهندي. ومؤدى ذلك أن توسّع البانتو لم يكن يشمل ثلث القارة فحسب، بل كان أيضاً يمتد على فترة زمنية تبلغ ألفي أو ثلاثة آلاف سنة. فليس من الغريب والأمر كذلك أننا لا نملك بشأن الكيفية التي تمّ بها هذا الانتشار سوى أدلّة عامة جداً وكثيراً ما تكون شديدة التباين!

الألسنية وعلم الآثار

إن المنحى الذي اتبعه العلماء واضح ويتبين من الطريقة التي حددوا بها بداية انتشار البانتو. ويجب التنقيب في المعجم اللفظي بحثاً عن معلومات يمكن أن يؤكّدها ما يعثر عليه في المواقع الأثرية. ويمكن أيضاً، وإن لم يكن بنفس الدرجة من الحسم، مقارنة الأدلة الأثرية المتبقية من حركات الهجرة الواسعة بما هو معروف عن انتشار لغات البانتو.

ومن المفترض نظرياً أن يقودنا هذا المنحى إلى الحل. غير أننا عندما نجد أن الأخصائيين في موضوع اللغات الهندية – أوروبية لا يزالون يؤمنون بنظريات شديدة التباين في مجال اختصاصهم حيث وصفت جيداً جميع اللغات وأجري من الحفائر ما يفوق كثيراً ما أُجري منها في أفريقيا، يتضح أن مهمة إعادة تركيب عمليات الانتشار ليست مهمة سهلة أو سريعة. وثمة عدد من المشكلات الواضحة في هذا الصدد. فيمكن أن يعود تاريخ موقع من العصر الحديدي المبكر إلى ما بعد الحركة الأولى لانتشار لغات البانتو، ولكن هذا لا يعني أن معرفة صهر الحديد اقتصرت بعد ذلك على الشعوب الناطقة بالبانتو والقاطنة في هذا الثلث من أفريقيا. ونحن لا يمكننا أن ننسب جميع مواقع العصر الحديدي تلقائياً إلى الجماعات الناطقة بالبانتو. وثمة أدلة في شرق أفريقيا على الانتشار السريع لنوع من الآنية الفخارية يعود إلى العصر الحديدي المبكر، وبما أن جميع المواقع توجد في رقعة انتشار لغات البانتو الشرقية، فقد اتخذت هذه الصدفة (وهي في الواقع مجرد صدفة) برهاناً على أن هذه الآنية الفخارية هي الآثار الأركيولوجية لتوسّع البانتو[١٦]. غير أنه يلاحظ في المقام الأول أنه لم يعثر إلا على قليل جداً من الآثار في مناطق أخرى من أفريقيا الناطقة بالبانتو. وفي المقام الثاني، لن يقلّ عن ذلك جدارة بالقبول اعتبار هذا الانتشار السريع للحديد إنما يرجع الفضل فيه إلى حدّادين وفخّارين ربّما لم يكونوا سوى قلة ضئيلة بين السكّان الذين استقروا في وسطهم.

ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن علم الآثار ليس بوسعه إثبات أي لغة كان يتحدث بها هؤلاء

(١٥) كما يتضح في حالة الأمبوغوي في تنزانيا.

(١٦) خاصة د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧، ص ١٠٢–٢٣٠، ولا سيما ص ٢١٠–٢٣٠.

الذين صنعوا الآنية الفخارية أو استخدموها أو زرعوا الحبوب أو صنعوا الأدوات المعدنية أو الحجرية أو العظمية التي عثر عليها في المواقع. غير أنه يمكن من جهة أخرى المقارنة بين المعطيات اللغوية والمعطيات الأثرية وكلّما ارتفع مُعامل الارتباط زادت قيمتها البرهانية.

وليس هذا مجال استعراض مواقع العصر الحديدي المبكر نظراً لأن فصولاً مختلفة من المجلد السابق عالجت هذا الموضوع. وحسبنا هنا أن نلاحظ أن أقدم مواقع الشعوب الناطقة بالبانتو ترتبط بلا شك بأدوات تنتمي إلى العصر الحجري الحديث، وأن مواقع العصر الحديدي في جنوب ووسط وشرق أفريقيا ربّما اقترنت بآثار تركها سكّان يتكلمون البانتو[١٧].

انتشار أقوام البانتو

هناك نظريتان لتفسير أسباب انتشار أقوام البانتو انطلاقاً من مواطنهم الأصلية. تقول أولاهما أن التخلي عن اقتصاد هش يقوم على القنص وجمع الطعام إيثاراً لاقتصاد يقوم على الزراعة ترتّب عليه انفجار سكاني أدى بدوره إلى هجرات تسعى إلى العثور على حيّز حيوي. وقد كتب عالم الآثار ميريك بوسنانسكي حوالى عام ١٩٦٢م أن هجرات أقوام البانتو من غرب أفريقيا إلى وسطها كانت تضم جماعات زراعية وأن الحركة اشتدّت بعد أن انتشرت التقنيات الزراعية (زراعة الموز واليام) التي أتى بها الأندونيسيون بين شعوب الغابات في وسط أفريقيا فيما بين −٤٠٠ و+ ٢٠٠[١٨]. وتنهض النظرية الثانية على فكرة الغزو وتربط بين انتشار البانتو وبداية العصر الحديدي فتقول إن تشغيل الحديد أدى إلى تحسين أدوات الزراعة مما يسّر الإنتاج الزراعي ومكّن البانتو من السيطرة على الأقوام القاطنة في المناطق التي استوطنوها. ويؤكد سي.سي. ريغلي، وهو من أشد المدافعين عن هذه النظرية، أنهم «كانوا أقلية مسيطرة متخصصين في الصيد بالحراب وكانوا يجتذبون إليهم باستمرار مريدين جدداً... لما كانوا يشتهرون به من مهارة فائقة في جلب اللحوم ومن قدرة على دفع جماعات المغامرين إلى الهجرة في كل اتجاه حتى أصبح شبه القارة الجنوبي بأكمله يستعمل الحديد ويتحدث لغة البانتو»[١٩]. وقياساً على نسق الهجرات التي حدثت في القسم الثاني من الألف الراهن، يمكن استنباط أسباب أكثر جدية لتفسير التحركات المستمرّة لأقوام البانتو عبر أفريقيا جنوبي خط الاستواء أثناء الألف الأول الميلادي. وربّما أن المجاعة والبحث عن ظروف معيشية أفضل في شكل أرض أكثر ملاءمة للزراعة والرعي، وكذلك الأوبئة والحروب ومجرد روح المغامرة، كانت كلها من الأسباب التي أدّت إلى التحركات الأولى لأقوام البانتو، ولكن هذه العوامل لم تلق قدراً كافياً من الاهتمام حتى الآن.

وإذا تطرقنا إلى نظريات الانفجار السكّاني والغزو، فتنبغي ملاحظة أن ظهور الزراعة كان

(١٧) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصلين الخامس والعشرين والسابع والعشرين، اليونسكو.

(١٨) م. بوسنانسكي (M. Posnansky)، ١٩٦٤.

(١٩) سي.سي. ريغلي (C.C. Wrigley)، ١٩٦٠، ص ٢١٠.

عملية تدريجية ولم يحلّ فوراً في أفريقيا الواقعة جنوبي خط الاستواء محل الاقتصاد القائم على الصيد وجمع الثمار. فهذان النوعان من الاقتصاد كان يكمل أحدهما الآخر كما يحدث حتى الآن في بعض أنحاء أفريقيا. وعلى ذلك ينبغي ألا يُنظر إلى بداية الزراعة على أنها كانت تحوّلاً حاسماً، إذ إنها كانت بالأحرى عملية تطورية لم يكن من شأنها أن تسفر فوراً عن ثورة ديمغرافية تؤدي بدورها إلى هجرة أقوام البانتو على نطاق واسع بحثاً عن مجال حيوي أشد اتساعاً. فتشغيل الحديد لم يحدث تغيّراً في الزراعة إلا بالتدريج لأن هذا المعدن لم يكن يُنتج في البداية إلا بكميات صغيرة في مواطن البانتو. ولم تُحدِث صناعة الحديد بأي حال ثورة في الزراعة أثناء العصر الحديدي المبكر. فحتى بداية القرن العشرين كان معظم عمليات إزالة الغابات والآجام يتم بالحرق، كما أن عصا الحفر المدببة ظلت تُستخدم في أفريقيا حتى أيامنا هذه. وما أصدق ذلك من باب أولى على العصر الحديدي المبكر. ولا شك أن تشغيل الحديد أدخل تحسيناً كبيراً على الأسلحة التي كان البانتو يستخدمونها في ذلك الوقت، ويخص بالذكر من الأسلحة الجديدة الرماح والسهام ذات الرؤوس الحديدية، ولكن أغلب الظن أنها ظلت لزمن طويل بعد ابتكارها لا تُعتبر أفضل من رؤوس السهام الحجرية أو العظمية أو من الحراب والهراوات الخشبية وأنها لم تجعل أصحابها أكثر عدوانية.

ولم يتخذ انتشار البانتو شكل الهجرة الجماعية من منطقة إلى أخرى، والأرجح أنهم كانوا ينتقلون بأعداد صغيرة من قرية إلى قرية مجاورة، وأحياناً يعودون إلى قراهم الأصلية. وتكررت هذه العملية مرات ومرات حتى بلغت الأجيال المتعاقبة جميع أنحاء أفريقيا جنوبي خط الاستواء، وربّما امتدّت هذه التحركات على مدى ألف سنة أو يزيد. فينبغي لنا ألا نتصور أن هجرات البانتو اتخذت شكل تقدم خطّي وحيد الاتجاه في حركة مستمرة إلى الأمام؛ بل يُرجّح، على العكس من ذلك، أن تكون هذه التحركات قد سارت في اتجاهات شتى على مدى آلاف السنين.

وإزاء كل هذه الاعتبارات، ما الذي يمكن أن نقوله اليوم بشأن انتشار البانتو؟ كانت لغة البانتو الأولى يتحدثها أقوام يعيشون في منطقة حدية من الناحية الايكولوجية من حيث أنها كانت بيئة غنية بقدر ما كان سكانها قادرين على استغلالها. ومن المحتمل أن هجرة الفائض من السكان قد بدأت من هنا على الأقل بأعداد قليلة. وفضلاً عن ذلك، كانت تحدث كل عشر سنوات تقريباً تحركات لقرى بكاملها بهدف الاقتراب من الحقول المستصلحة حديثاً. وأغلب الظن أن ولوجهم الغابات كان يتم بالتدريج. ويبين توزيع لغات المناطق الشمالية الغربية التي تختلف اختلافاً شديداً عن لغات وسط الغابات الاستوائية[٢٠]، أنهم تفرقوا في ثلاثة اتجاهات رئيسية أولها على امتداد ساحل البحر نحو الجنوب وعبر البحر نحو جزيرة ملابو. وربّما كان أثناء هذه التحركات الأولى أن بلغوا مصب نهر الغابون. واتجهت الحركة الثانية مندفعة نحو أطراف الغابة شرقاً وبلغت على أقل تقدير نهر السنغا. أما الحركة الثالثة فقد نفذت إلى داخل الغابات انطلاقاً من نقاط مختلفة على حوافها، إما بسبب التقدم الطبيعي للزراعة أو ربّما عن طريق نشاط صيادي الأسماك في نهر السنغا.

(٢٠) هناك خط فاصل واضح في التصنيف اللفظي والنحوي.

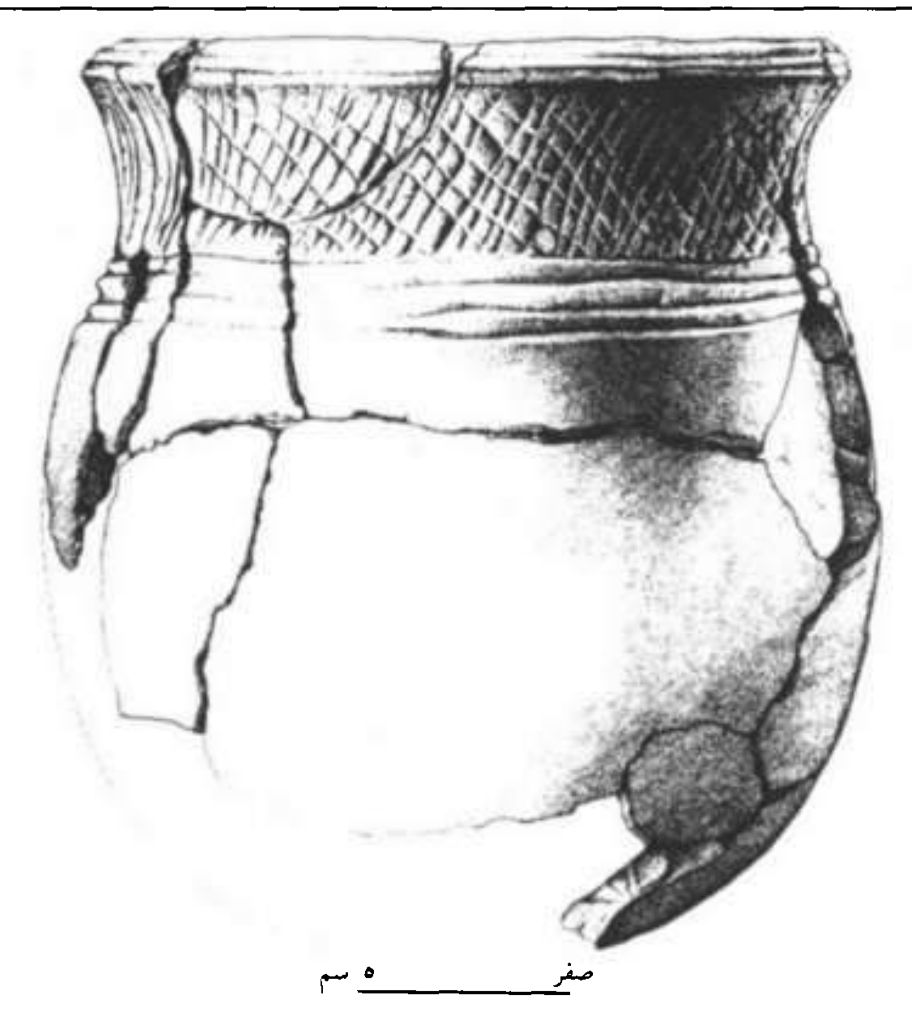
وكان أو إنجاز حققته أقوام البانتو هو سيطرتهم على البيئة الحراجية في زائير. وقد تمت عملية تسربهم إلى الغابة على مرحلتين: أولاهما من الشمال إلى الجنوب حيث كانوا يكتفون باتباع المجاري المائية والأشرطة الغرينية الضيقة؛ والثانية من خلال القضاء التدريجي على الغابة الأصلية على أيدي المزارعين من أقوام البانتو الذين كانوا يتقدمون على جبهة عريضة.

ونحن لا نعرف إلا النزر اليسير عن التاريخ الزراعي والحديدي المبكر لمنطقة جماعات البانتو الأولى الغربية. غير أنه يُعتقد أن منطقة زائير الاستوائية كانت مركزاً مستقلاً للتطوّر الزراعي الناشئ عن الاهتمام الشديد باليام وزيت النخيل[٢١]. وفي جزيرة ملابو بدأ في القرن السادس الميلادي التطور الزراعي القائم على إنتاج زيت النخيل، ويُرجّح أن بداية الزراعة في سائر المنطقة الاستوائية تزامنت مع هذا التطوّر. ففي منطقة كاساي / ستانلي بول بزائير وجدت آثار حضارة من العصر الحجري الحديث في هيئة معاول حجرية ثقيلة واسطوانات من الحجر وفؤوس من الحجر المصقول وقدائم وآنية فخارية. ومن المعتقد أن البانتو كانوا يزرعون اليام وزيت النخيل، وإن لم توجد على ذلك شواهد مباشرة نظراً لأن هذه الأنشطة لا تخلّف آثاراً يستطيع علماء الآثار أن يعثروا عليها.

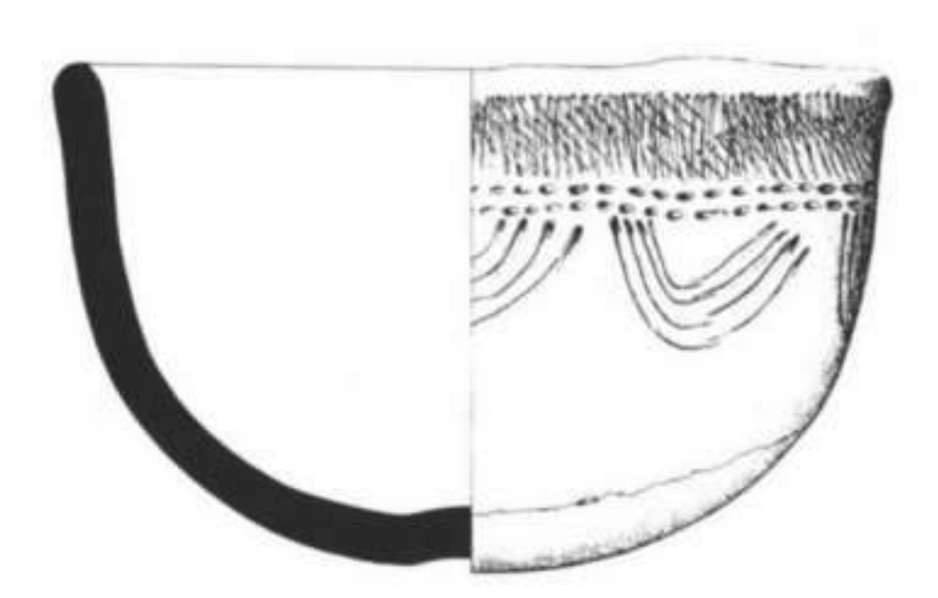
وثمة تراثان هامان في زائير يعود تاريخهما إلى العصر الحديدي المبكر هما تراث كاساي / ستانلي بول وتراث شابا/كيفو الشرقية. ففي منطقة جماعات البانتو الأولى الغربية (وهي موطن تراث كاساي / ستانلي بول) لم تجر حتى الآن أية حفائر في أي موقع طباقي على الرغم من أنه عثر في السطح على كميات كبيرة من آنية فخارية ذات تجويف في قاعدتها وتعود إلى العصر الحديدي المبكر. ومن دواعي الأسف أنه لم يتسنّ الحصول على تواريخ متقايسة (إيسومترية) في هذه المنطقة، ولكن يمكن افتراض أن تشغيل الحديد فيها لم يسبق بكثير ظهوره في منطقة شابا/كيفو الشرقية حيث أمكن التأريخ بالكربون المشع للقرن الرابع الميلادي في شابا وللألف الأول الميلادي في كيفو. وفي حين تعطي المواقع الطباقية في شابا تأريخاً واضحاً لبداية العصر الحديدي، فإن مواقع كيفو لا تفعل ذلك إذ اتضح أن مواقع أخرى مماثلة في رواندا وفي بوهايا (تنزانيا) حُدّد لها تاريخ أبكر يعود إلى زهاء ٣٠٠ أو ٥٠٠ عام قبل الميلاد (انظر الشكلين ٦،٢ و٦،٣).

لقد بدأت التجديدات الزراعية التي حدثت في المنطقة الغربية للبانتو الأولى من الداخل، وعلى الرغم من أنها شجعت على حدوث تحركات سكانية، فمن الصواب الظن بأن معظم هذه التحركات جرى داخل حدود المنطقة. ولما كانت المنطقة الاستوائية لا تهيئ الظروف المؤاتية لتحرك السكّان، فالمحتمل هو أن مجموعة البانتو ظلت حتى نهاية الألف الأول الميلادي أكثر استقراراً من المجموعة الرئيسية الثانية. ومن المؤكّد، برغم قلة الشواهد الموجودة في هذه المنطقة، أن البانتو كانوا يستعملون الحديد في الألف الأول الميلادي، ولكن من غير المحتمل أن يكونوا قد طوروا استعماله بدرجة يترتب عليها تحسّن في فلاحة المزارع يؤدي إلى انفجار سكاني يدفع بدوره إلى التوسّع، أو ينجم عنها انقلاب في فنون الحرب يشجع سكان المنطقة الغربية على القيام بغزوات

(٢١) ج.د. كلارك (J.D. Clark)، ١٩٧٠، ص ١٨٧–٢١٠.



الشكل ٦،٢: نموذج شبه كامل لإناء فخاري من العصر الحديدي القديم (أوريوي) عُثر عليه فوق الحفرة المعروفة بمقبرة موتارا الأول سيموجيشي في روريمبو بموقع روتاري في رواندا (عن ف. فان نوتن، ١٩٧٢).



الشكل ٦،٣: كسر فخار من العصر الحديدي القديم (أوريوي) عُثر عليه في كابوي برواندا (عن ف. فان نوتن، ١٩٨٣).



الشكل ٦،٤: مزرعة موز في روتاري (رواندا)
(عن ف. فان نوتن، المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى، تيرفورين، بلجيكا).

خارج منطقتهم.

غير أنه نظراً للتوزيع العام لمجموعات لغات البانتو، لا بدّ أنه كان هناك تقدم أكبر في اتجاه الشرق على أطراف الغابات قاد أسلاف لغات البانتو الشرقية إلى منطقة البحيرات الكبرى. وليست هناك معطيات أخرى تثبت هذه النظرية أو تدحضها. ولا توجد أي من لغات البانتو الشرقية في هذه المناطق، وإن كان بعض اللغات التي يُنطق بها في السودان وفي الجزء الشرقي من جمهورية وسط أفريقيا قد تنتمي إلى هذه المجموعة. والشيء الوحيد الكبير الاحتمال هو وجود مجموعة اللغات الشرقية. وفضلاً عن ذلك انتشرت في أثناء هذه المرحلة الأولى أسلاف لغات أخرى مما ينطق به البانتو الغربيون، وخاصة من اللغة الأم لمجموعة لغات الغابة الوسطى في اتجاه الأراضي الواقعة فيما وراء نهري أوبانغي وزائير. وبما أن هذه المنطقة بها مساحات شاسعة من المستنقعات تعدّ الثانية في العالم من حيث مساحتها ومن شأنها أن تعوق أي تقدم مباشر، فلا بدّ أنهم انتهجوا الطريق الشمالي الواقع إلى الشمال من دونغو أو الطريق الجنوبي الواقع إلى الجنوب من مصب السنغا. ويشير التوزيع الجغرافي للغات هذه المجموعة إلى أن طريق الجنوب هو الذي وقع عليه الاختيار وأن لغة الأسلاف ربما كانت اللغة المتداولة في المنطقة الواقعة بين نهر الأليما والغابة على الضفة اليمنى لنهر زائير / الكونغو. وانتشرت هذه اللغات فيما بعد في جميع أنحاء الغابة على أيدي صيادي السمك الذين دخلوها عبر الأنهار المتشعبة على شكل مروحي في المنطقة بأسرها،

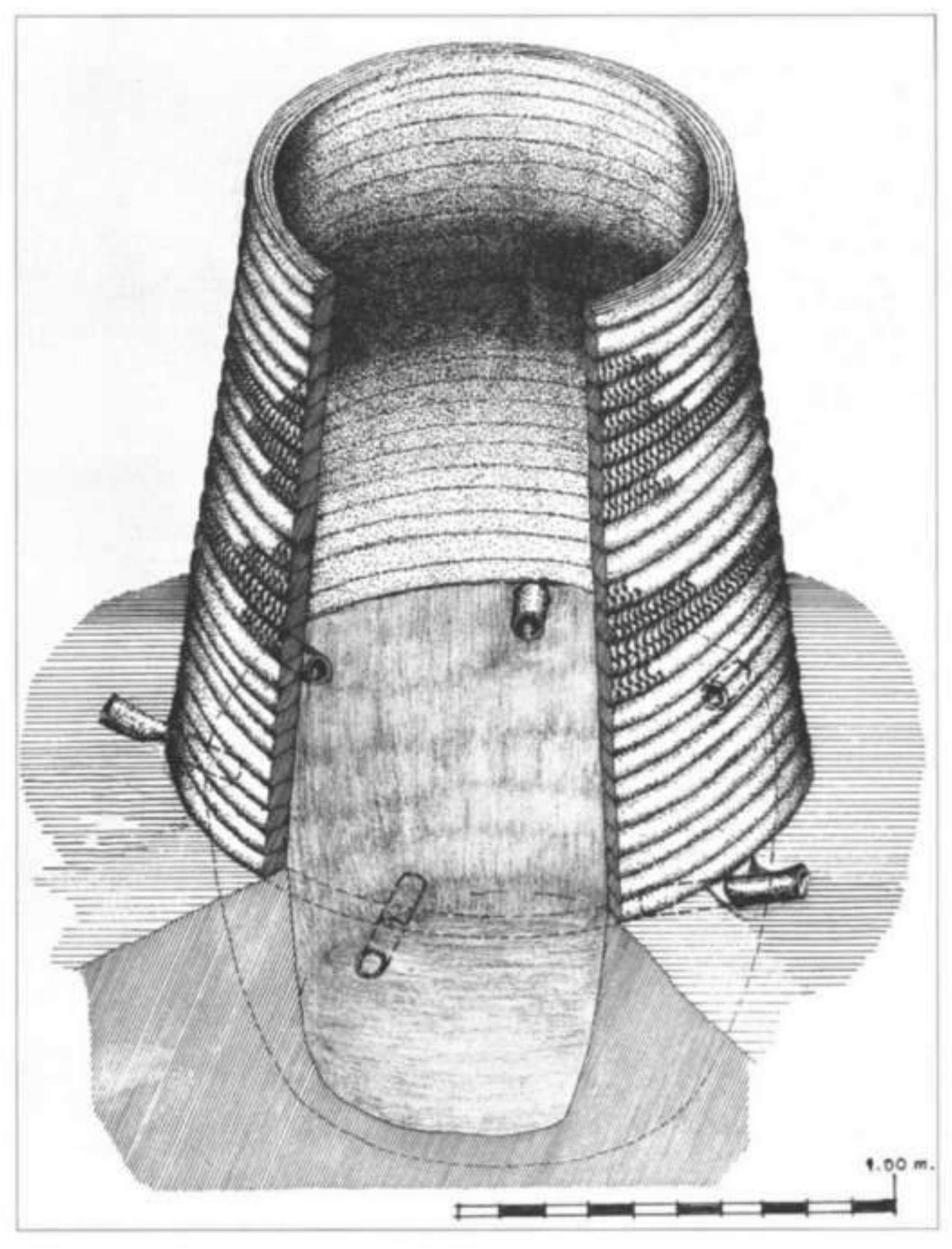
وكذلك على أيدي بدو رُحّل كانوا يتنقلون بين القرى.

وكانت هذه المنطقة الواقعة بين الأليا والغابة تضم خليطاً من الغابات والسافانا، شأنها شأن المنطقة التي يُعتقد أن جماعات البانتو الأولى ظهرت فيها. ولكن اللغات انتشرت في بيئات شديدة التباين مما يُرجّح أن هذا الانتشار كان ينقطع أحياناً أو تبطؤ حركته على الأقل. فلا بدّ أن بعض الجماعات تكيفت تدريجياً للحياة في السافانا قليلة المياه مثلما هو الحال في هضاب باتيكي. أما في الشرق فقد وُجدت المياه بكميات مفرطة وربّما تكيفت بعض المجتمعات لحياة المستنقعات في ذلك الوقت أو في فترة لاحقة. ولكن معظم اللغات كان يتكلمها أقوام آثروا العيش في الغابات يزرعون الأرض أو يصطادون الأسماك. غير أن بعض اللغات وصلت حتى إقليم كاساي الأدنى في بيئة بالغة الثراء بالموارد المائية، ولكن تنحسر فيها الغابات فتغدو أشرطة ضيقة على ضفاف الأنهار وهو نمط آخر من البيئات التي تجتمع فيها السافانا والغابة. وفي هذه المرحلة الثانية انتشرت لغات أخرى في الجنوب والجنوب الغربي على أطراف الغابة التي تمتدّ في تلك المنطقة من الشمال إلى الجنوب، وبعد ذلك في زائير الأدنى في بيئة تتميّز بنوع جديد من التناوب بين الغابات والسافانا.

ولم تبق في هذا الجزء من منطقة لغات البانتو الغربية أية آثار للغات أصلية. فكيف إذن أمكن استيعاب تلك اللغات الأصلية على هذا النحو؟ لا شك أن إقامة الجماعات الناطقة بالبانتو في قرى قد جعلتهم يتفوقون على أقوام من القناصين وجامعي الثمار ينقصهم الاستقرار. فأصبحت القرية مركزاً للرقعة التي تحيط بها ونما تأثير لغتها تبعاً لذلك ومع إعادة تنظيم الرقعة المعنية. وكانت القرى تستحث التجارة (في المنتجات الزراعية) والتزاوج، وتجذب إليها بلا شك الفضوليين الذين كانوا يرون فيها حاضرة هامة. وهذا التصور مستساغ جداً في حالة الغابة، وما من شك أنه يجب استكماله، فيما يخص المناطق الأخرى، بتصوّر الانتشار السريع للغات على ضفاف الأنهار الكبرى والشواطئ البحرية عن طريق صيادي الأسماك. ومن المفارقات أن هؤلاء الناس، على الرغم من تحركاتهم المستمرّة، كانوا ينزعون إلى بناء قرى كبيرة نسبياً يمكن في ظروف مؤاتية أن تتحول إلى مستقرات دائمة. فلا بدّ أنهم أثّروا في حياة المزارعين من حولهم إما بصورة مباشرة أو من خلال مبادلتهم الأسماك والآنية الفخارية والملح مقابل منتجات القنص وجمع الثمار. وتمكّننا نظرة إلى الخريطة من القول يقيناً بأن التجانس اللغوي الشديد في الحوض الأوسط يعود الفضل فيه إلى صيادي السمك بسبب اتصالاتهم المكثفة بأقوام الزراع. فقد وقفت هذه الاتصالات في وجه النزوع إلى الانقسام اللغوي وعززت التلاقي بين اللغات ولا سيّما فيما يتعلق بالنحو.

ولا نعرف متى تجاوزت لغات البانتو الغربية في انتشارها الحدود الجنوبية للغابة، كما أننا لا نعرف ما إذا كان هذا الانتشار قد سبق انتشار صناعة الحديد في هذه المنطقة أو كان لاحقاً له. كذلك فإن أحدث المعطيات لا تقدم لنا شواهد قاطعة بشأن انتشار هذه اللغات بعد ذلك جنوبي الكاساي الأدنى وزائير الأدنى.

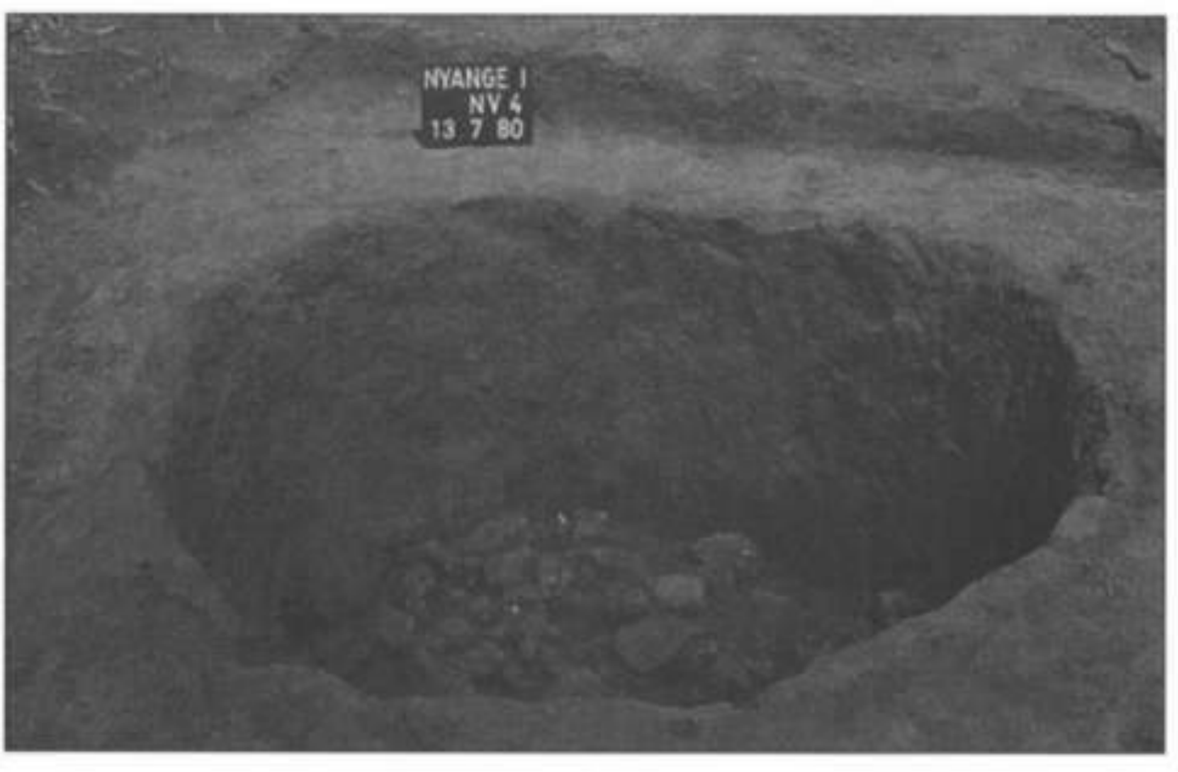
وجرى في تلك المنطقة الكثير من التحركات اللغوية المتأخرة. ففي الشمال، خاصة بين الأوبانغي والزائير، ومن بانغي إلى نهر الويله، يمكن أن نستشف انطلاق عدة حركات في اتجاهات مختلفة. وفي بعض الحالات، أزاحت لغات البانتو مجموعات لغوية أخرى (مثل مجموعة



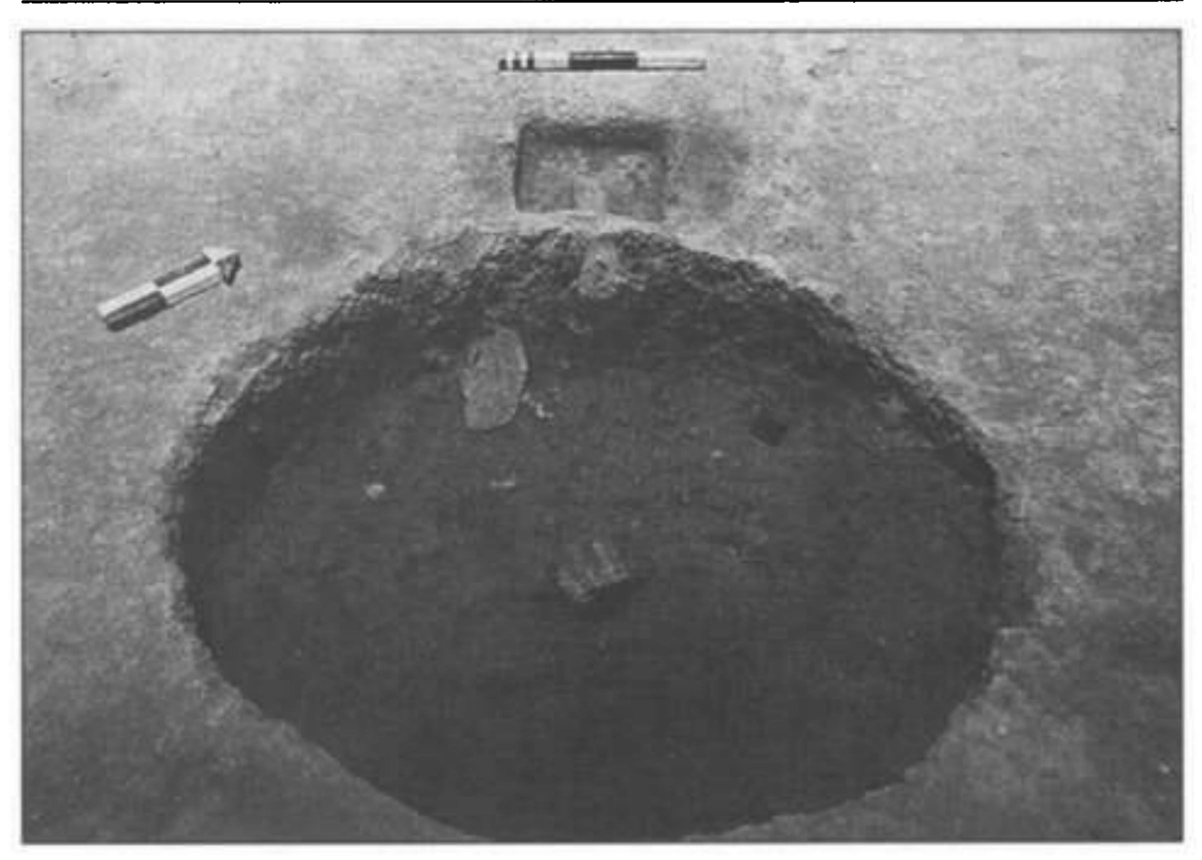
الشكل ٥،٦: نموذج فرن من العصر الحديدي القديم في رواندا: نياروهنجري ١
(عن سي. فان غروندربيك وإي. روش و هـ. دوتريلبونت و ب. كرادوك، المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى، تريفورين، بلجيكا).



الشكل ٦،٦: آثار فرن من العصر الحديدي القديم: كابوي ٣٥
(عن سي. فان غروندربيك و إي. روش و هـ. دوتريلبونت، ١٩٨٣).



الشكل ٦،٧: آثار فرن من العصر الحديدي القديم: نياروهنجري ١.
(عن سي. فان غروندربيك و إي. روش و هـ. دوتريلبونت، ١٩٨٣).

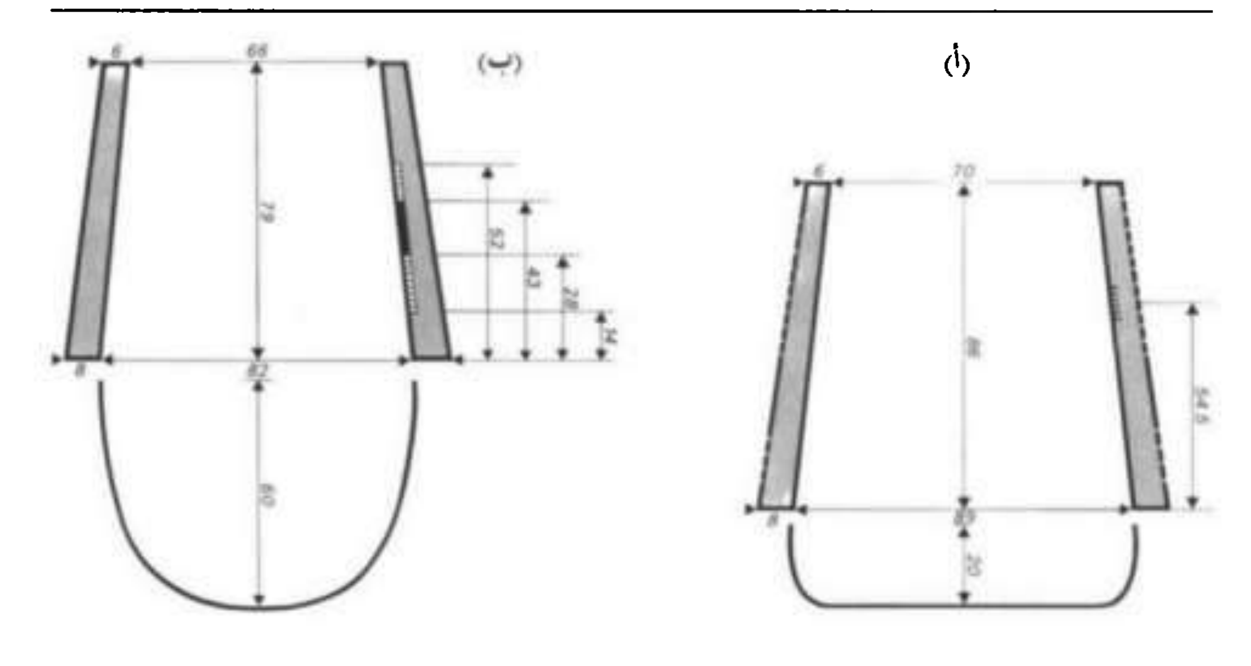


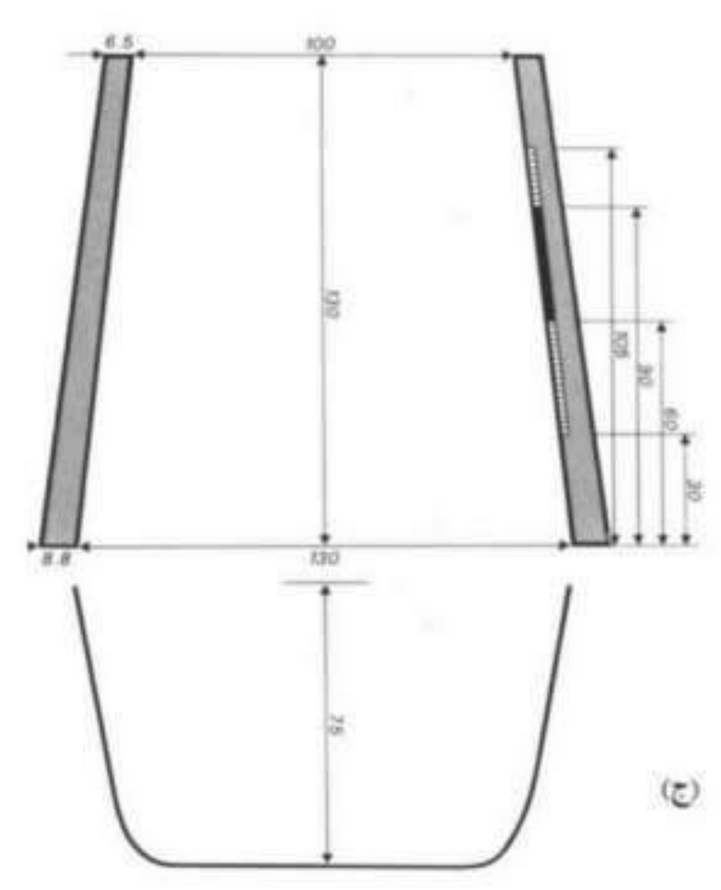
الشكل ٨،٦: آثار فرن من العصر الحديدي القديم: جيزاغارا ٦
(عن سي. فان غروندربيك و إي. روش و هـ. دوتريلبونت، ١٩٨٣).

مبا-موندونغا من ليسالا إلى كيسانغاني)؛ وفي حالات أخرى، تضاءل تأثيرها في مواجهة لغات السودان الأوسط، ولا سيّما في ايتوري حيث تأثرت مجموعة كبيرة من لغات البانتو بالبنية النحوية لتلك اللغات. وكانت هناك أيضاً حالات حدث فيها تبادل بين اللغات.

وقد وضع عالم اللغة كريستوفر إهريت نظرية مؤداها أن اللغات السودانية انتشرت حتى بلغت الجنوب الأفريقي ولكنها استوعبت في التوسّع الذي حققته لغات البانتو في وقت لاحق. وفي رأيه أن البانتو الأول الشرقيين استقرّوا على الضفاف الغربية لبحيرة تنجانيقا من خلال ثلاث موجات متعاقبة من السكان فيما بين - ٦٠٠ و- ٤٠٠، وهم «الليغا-غوها» الذين استوطنوا الجزء الشرقي من زائير، إلى الغرب من وادي الصدع (الريفت) الغربي، والبانتو من أهل البحيرات الذين احتلوا الأراضي التي تشغلها اليوم رواندا وبوروندي وغرب أوغندا وجنوبها (وربّما أجزاء من الحزام الممتد بين البحيرات في تنزانيا)، و«التولي» الذين عاشوا في منطقة شاسعة في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها. وانقسم التولي فيما بعد إلى مجموعتين هما البيلا والبمبيلي، فتشمل الأولى جميع الأقوام التي تنطق بإحدى لهجات البانتو في كينيا وبعض أنحاء تنزانيا، وتشمل الثانية الشعوب الناطقة بالبانتو في معظم أنحاء ملاوي وموزمبيق وزامبيا الشرقية وجنوب شرقي أفريقيا بأسره.

وبحلول نهاية الألف الأول قبل الميلاد، كانت جماعات البيلا والبمبيلي هذه قد تحولت إلى كيانات تختلف عن أسلافها البانتو الأول الشرقيين الذين كانوا يقطنون الأراضي الواقعة إلى الغرب





الشكل ٦،٩ (أ – ج): مقاطع لأفران من العصر الحديدي القديم في منطقة بوتاري في رواندا – (أ) جيزاغا ٦ (+ ٢٥٥) (ب) كابوي ٣٥ (+ ٣٢٠) (ج) نياروهنجري ١ (+ ٣٨٠).
(المصدر: «صناعة تعدين الحديد القديمة في رواندا وبوروندي»، جامعة كومبيني، ١٩٨٣).

من بحيرة تنجانيقا، وانتشرت بسرعة هائلة في أفريقيا الشرقية والجنوبية أثناء القرنين أو القرون الثالثة الأولى من الألف الأول الميلادي، ومن سلالة هذه الجماعات ينحدر السكان الحاليون الناطقون بالبانتو في هذه المناطق(٢٢).

ولم يتبع أي من علماء اللغة نظرية إهريت ربّما لأنها لا تستند بعد إلى أسس متينة. فلئن كانت بعض الشواهد الأثرية تؤيد بعض عناصر هذه النظرية، فمن الجدير بالذكر أنه لم تجر حتى الآن أية بحوث أثرية عن العصر الحديدي المبكر في المنطقة الواقعة غربي بحيرة تنجانيقا والتي كان يعتبرها إهريت المنطقة التي تفرّق منها البانتو الأول إلى جماعات مختلفة. غير أن علينا أن نسلّم بأننا لا نعرف بعد كيف أصبحت لغات البانتو لغات سائدة في شرق أفريقيا. فالبيئة كانت جديدة تماماً وكان أهلها متفوقين تقنياً على الجماعات الناطقة بالبانتو، ولا شك أن بعضاً منهم كان يتكلم لغات السودان الأوسط، على الأقل في الجزء الشمالي الغربي من المنطقة.

وعلم اللغة لا يلقي الضوء على انتشار لغات البانتو الشرقية قدر ما يفسر ما حدث قبل ذلك. ويبين لنا علم الآثار أن صناعة الحديد كانت متقدمة في هذه المنطقة منذ القرون الأخيرة السابقة على التقويم الميلادي، وأنها انتشرت من البحيرات الكبرى إلى ترانسفال وناتال أثناء القرون الأولى الميلادية(٢٣). ومن المغري بالطبع أن نتصور حركة لغوية مناظرة تنطلق من البحيرات الكبرى إلى مقاطعة رأس الرجاء الصالح، وأن نخلص إلى أن التفوّق التقني هو الذي أدى إلى هيمنة لغات البانتو في جميع أنحاء المنطقة، وأن هذا التفوّق كان يشمل الزراعة وتربية الحيوانات في الجنوب. ولكن ينبغي أن نلتزم جانب الحذر. فكثير من لغات شرق أفريقيا ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن بعد تصنيفها بوضوح، وذلك باستثناء لغات جنوب نهر الليمبوبو ولغات الشونا جنوبي الزمبيزي. وينبغي لنا، فضلاً عن ذلك، ألا ننسى أن لغات البانتو الشرقية تمتدّ أيضاً نحو الغرب في جنوب شرقي زائير وفي زامبيا. وما زالت هناك بعض الشكوك بشأن وضع مختلف اللغات جنوبي زائير الأدنى وحتى ناميبيا. فأقل ما يمكن أن يقال بصدد هذه اللغات هو أنها تأثرت تأثراً شديداً بلغات البانتو الشرقية، وأن مناطق انتشارها التي لم يستكشفها علم الآثار إلا قليلاً لا تخضع لتوزيع الثقافات المعروف بالنسبة للعصر الحديد المبكر.

وعلى ذلك يمكن أن نوافق الأستاذ إهريت عندما يقول إن هذه اللغات ظهرت أول ما ظهرت غربي بحيرة تنجانيقا، ثم انتشرت شمالاً وجنوباً. ويمكن أيضاً أن نفترض أن المهد الأول لهذه اللغات كان في أقصى الشمال أو في الكاساي الأعلى أو أعالي نهر الزمبيزي. وإن لم يثبت شيء بعد بما لا يدع مجالاً للشك.

وفي هذه المنطقة تظهر بوضوح آثار من لغات أخرى في لغات البانتو المنتشرة في أقصى

---

(٢٢) سي. إهريت (C. Ehret)، ١٩٧٣.

(٢٣) ن.ج. فان دير ميروي (N.J. Van Der Merwe)، ١٩٨٠، ص ٤٧٨–٤٨٥، وخاصة ص ٤٨٠؛ ولآخر التطورات راجع م. هول وج.سي. فوغل (M. Hall, J.C. Vogel)، ١٩٨٠؛ وب. شميت (P. Schmidt)، ١٩٨١، ص ٣٦.

الجنوب والتي استعارت قسماً من مفرداتها وصوتياتها من لغتي الخوي والسان. وفي شرق أفريقيا يبيّن التوزيع الجغرافي للغات أن تطورها قد اعترته اضطرابات خطيرة. فهناك تداخل كبير بين لغات البانتو وغيرها من اللغات، وفي ماضٍ قريب حدث أن حلّت لغات من غير لغات البانتو محل هذه اللغات والعكس بالعكس. ولم يتمّ انتشار لغات البانتو دون انتكاسات ! بل الأرجح أنها عرفت انتكاسات ظلّت آثارها قروناً وشملت أنحاء كبيرة من المناطق التي كانت تتكلم البانتو. ولكن إذا كان الأمر كذلك فمن المتوقع العثور على آثار هذه اللغات الأخرى كما حدث بالنسبة إلى تأثيرات السودان الأوسط في شرق زائير.

وتنتهي دراستنا لانتشار البانتو حوالى سنة + ١١٠٠ تقريباً، عندما كان البانتو قد استقرّوا في معظم أنحاء أفريقيا شبه الاستوائية (التي لا يزالون فيها) وعلى الأخص عندما أخذت ثقافاتهم تكتسب سمات إقليمية محددة. وليس من الممكن في الحالة الراهنة للبحوث أن نحدد بدقة أصول البانتو ولا أسباب انتشارهم في جميع أنحاء أفريقيا شبه الاستوائية طولاً وعرضاً. ومن المؤكّد أنه مع تعمّق البحوث اللغوية وامتدادها إلى عدد أكبر من لغات البانتو سوف يُكشف عن الكثير من الحقائق الجديدة نظراً لوجود عدد كبير من اللغات التي لا تزال معرفتنا بها قليلة. ومن المؤكد أيضاً أنه سوف يمكن آنذاك تطوير هذا البحث.

وفي النهاية يجب التأكيد من جديد على ضرورة الفصل بين المعطيات اللغوية والمعطيات الأركيولوجية. فهي ضرورة يمليها الحرص على تجنّب الخلط بين القيم البرهانية لمختلف التخصصات، وأيضاً – وذلك هو الأهم – درء الخطر الفكري المتمثل في خلق أسطورة قد تكون قوية ولكنها لا تنهض على أساس، وقد يميل المرء عند سماع كلمة «بانتو» إلى إضفائها على واقع إثني أو قومي، في حين أنها لا تعدو أن تكون تسمية لغوية، فهذا اللفظ لا يشير إلى شعب أو مجتمع أو ثقافة. وربّما كان بليك مفرط البراعة في اختيار هذه التسمية وعلينا أن نتجنب عواقب هذا الإفراط. فكما نشأت الأسطورة «الحامية» من خلط بين مفاهيم اللغة والثقافة والعرق، فإن خلطاً مماثلاً من شأنه بالتأكيد أن يولّد أسطورة بانتوية.

ملاحظة للناشر

يضم هذا الفصل مجموعتين من الأفكار نظراً لأنه من تأليف أخصائيين لهما تكوين علمي مختلف وآراء متباينة. ومن دواعي الدهشة أن الكاتبين توصّلا إلى اتفاق في الرأي بشأن أهم المسائل مما يثبت أن سنوات من المناقشات المثمرة أسفرت عن إحراز تقدم حقيقي في دراسة مسألة البانتو. غير أنه ظلت هناك نقطة خلاف واحدة بينهما حول نظرية ينادي بها أحدهما وهو س. لوانغا–لونييغو الذي يخالف رأيه رأي معظم الأخصائيين في هذا المجال. لذلك فنحن نورد فيما يلي ما كتبه المؤلف نفسه بصددها في بحثه الأصلي:

استناداً إلى براهين أثرية، أبديتُ مؤخراً رأيي بأن الناطقين بلغات البانتو احتلوا منذ أزمنة مبكرة للغاية قطاعاً واسعاً من الأراضي يمتد من منطقة البحيرات الكبرى في شرق أفريقيا إلى

شاطئ الأطلسي في زائير، وأن ما يُفترض من تحركهم من غرب أفريقيا إلى وسطها وشرقها وجنوبها لم يحدث بالمرة[٢٤].

فالشواهد تشير إلى أن شعوباً ذات سمات زنجية كانت تعيش في أفريقيا جنوبي الصحراء منذ العصر الحجري الوسيط وأن الشعوب الناطقة بلغات البانتو تنحدر من هذه السلالة الزنجية. ومن الممكن أن تكون لغات البانتو قد تطورت على أثر التفاعل بين جماعات سوداء بدائية شتى حدثت بينها استعارات متبادلة أدت إلى ظهور لغات «بانتو» جديدة انطلاقاً من مزيج من لغات زنجية مختلفة. وهذا لا ينفي بالطبع العامل الوراثي الذي يشير إلى وجود أصل واحد للأقوام ذات اللغات المتقاربة، ولكن ينبغي التشديد على أن العامل الوراثي الذي يسوقه علماء اللغة تفسيراً لأصل أو أصول أقوام البانتو ليس بأي حال العامل الوحيد دون غيره.

وتشير الشواهد الأثرية إلى وجود عدة مناطق استقرّ فيها السود الأصليون في أفريقيا جنوب الصحراء حيث حدث تأثير متبادل بين الجماعات السوداء أسفر عن نشوء لغات جديدة تماماً. وفي غرب أفريقيا يقوم أقدم دليل على وجود أقوام سود في «ايوو ايليرو» في غرب نيجيريا حيث عُثر على جمجمة سوداء أولية يعود تاريخها إلى الألف العاشر قبل الميلاد (– ٩٢٥٠). وفي أماكن أخرى من غرب أفريقيا عُثر في موقع أسيلار في مالي على جمجمة ذات سمات زنجية يرجع تاريخها إلى أوائل الألف السابع قبل الميلاد (– ٦٠٤٦). ووجدت أيضاً آثار زنجية أولى في روب بشمال نيجيريا وفي كيتامبو بشمال غانا، وأُرِّخت الأولى بالألف الثاني قبل الميلاد (– ١٩٩٠ – ١٢٠) وأُرِّخت الثانية بالألف الرابع قبل الميلاد. وفي شرق أفريقيا يبدأ الوجود الزنجي في الظهور في أواخر عصر البليستوسين وبداية الهولوسين. وفي إيشانغو في شرق زائير «ظهرت في أفريقيا أقوام زنجية أصلية تنحدر من سلالة أقدم عاشت في العصر الحجري القديم»[٢٥] فيما بين – ٩٠٠٠ و – ٦٥٠٠، وأُرِّخت بقايا الهياكل العظمية الزنجية في كانغا (كينيا) بالألف الثالث قبل الميلاد. وفي منتصف البليستوسين[٢٦] بدأ يظهر في الجنوب الأفريقي الزنوج الذين يمثلهم إنسان بروكن هيل في زيمبابوي وهياكل تويتبلاتس وكهف بوردير، وكذلك بقايا هياكل عظمية من العصر الحجري المتأخر عُثر عليها في رأس الرجاء الصالح بجمهورية جنوب أفريقيا[٢٧]. وتشير البقايا الزنجية التي اكتُشفت في أوكهيرست ومخبأ متجيس الصخري وفي بامباندياناللو وليبارد كوبجه إلى وجود الزنوج في معظم أنحاء الجنوب الأفريقي منذ البليستوسين المتأخر وأوائل الهولوسين[٢٨]. وعلى ذلك فإن أسلاف البانتو كانوا منتشرين بصورة كبيرة في أفريقيا جنوبي الصحراء منذ منتصف العصر الحجري.

(٢٤) س. لوانغا–لونييغو (S. Lwanga-Lunyiigo)، ١٩٧٦.

(٢٥) ج. دي هاينزيلين (J. de Heinzelin)، ١٩٦٢.

(٢٦) د.ر. بروثويل (D.R. Brothwell)، ١٩٦٣.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) ب. واي–أوغوسو (B. Wai-Ogosu)، ١٩٧٤.

وسواء كانت أصول البانتو في غرب أفريقيا أو منطقة بحر الغزال في جمهورية السودان أو في أحواض نهري الكونغو والزامبيزي أو في منطقة البحيرات في شرق أفريقيا، فهناك حقيقة واحدة تبدو راسخة وهي أنه، مهما كانت أصول الناطقين بلغات البانتو، فإنهم تركوا مواطنهم الأصلية وتمكنوا أخيراً من طرد أو استيعاب الخويسان وربّما اللغات السودانية أيضاً في مناطق واسعة في أفريقيا جنوبي خط الاستواء. وقد أنجزوا الجانب الأكبر من هذه العملية فيما بين نهاية العصر الحديدي المبكر وبداية الألف الثاني الميلادي.

الفصل السابع

مصر من الفتح العربي إلى نهاية الدولة الفاطمية (١١٧١م)

تيري بيانكي

مقدمة:

كان العرب قد فتحوا أقاليم شاسعة في سوريا وبلاد ما بين النهرين قبل دخولهم مصر التي اجتذبهم إليها ما عُرف عنها من وفرة خير أسطورية لريفها ووفرة سكان تميزوا بالجد والمثابرة. وعن طريق هذا البلد تسنى للاسلام الاتصال بأفريقيا بعد أن استكمل تنظيمه وتحقق له النصر. ولقد احتفظت مصر الى اليوم بهذا الدور الحيوي في الوساطة بين الشرق العربي والقارّة السوداء.

ومنذ سقوط البطالسة، تلك السلالة الحاكمة الغريبة عن البلاد من حيث الأصل واللغة، لم يقم على أرض مصر مركز للحكم. فكانت مستعمرة زراعية يستغلها الرومان ثم البيزنطيون، انتجت جانباً كبيراً من الحبوب التي كانت تقدم غذاء لجماهير الشعب في عواصم الامبراطورية. ولذا كان رخاؤها أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لأمن الحكام.

وفي غضون القرنين الأولين بعد الفتح الاسلامي لم تطرأ سوى تغييرات طفيفة. بيد أن التوجيهات التي أصدرتها الحكومة المركزية في المدينة ثم في دمشق وأخيراً في العراق، تنوعت تبعاً لما إذا كان هدفها الرئيسي هو إغراء الأقباط باعتناق الاسلام أو على العكس تحقيق حصيلة هامة من الضرائب المفروضة عليهم من الذهب أو الغلال.

ومنذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي أبدى من تولوا السلطة في مصر ميلاً الى عدم

الاستجابة لمطالب الخلفاء. وبذا بدأت حقبة جديدة من التاريخ شهدت الارتقاء ببطء نحو الحكم الذاتي ثم الاستقلال وأخيراً الى مرتبة السلطة الامبراطورية. وقد جاء انتقال السلطة على هذا النحو من بغداد إلى الفسطاط أولاً ثم الى القاهرة، على أثر تحوّل الطرق التجارية من الخليج وبلاد ما بين النهرين إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط ووادي النيل والبحر الأحمر. وبذا قُدِّر لبلاد النوبة والمناطق الواقعة في أعماق أفريقيا، والتي كانت مجهولة حتى ذلك الحين، أن تضطلع – بفضل مصر – بدور نشط في المبادلات التجارية لعالم البحر الأبيض المتوسط.

إخضاع مصر

الفتح

كانت مصر البيزنطية خاضعة لسلطة دوق «أوغسطي» مقره الاسكندرية. وقُسمت البلاد إلى خمس دوقيات تضم كل منها مديريتين (Eparkhia) تتكون كل منها بدورها من عدة أقسام (Pagarkhia). وهذا التقسيم الهرمي الدقيق لأراضي البلاد، الذي يعكس درجة عالية من التنظيم الاجتماعي القائم على وجود فئة حاكمة وأخرى محكومة، إنما قُصد به تيسير جباية الضرائب النقدية والعينية، وتحصيل الأنونا (Annona)[1] أو ضريبة القمح ثم دفع نفقات إرسالها إلى القسطنطينية التي كان يتعين توريد مليونين ونصف المليون هكتولتر من القمح إليها قبل حلول العاشر من شهر أكتوبر/تشرين الأول من كل عام.

وعُهد بالمحافظة على الأمن في الريف إلى قوات محلية حُشد أفرادها من بين أبناء أسر قبطية احترفت الخدمة العسكرية؛ بيد أن هذه القوات الضرورية لتعزيز سلطة جباة الضرائب، لم تكن ذات قيمة عسكرية تذكر فضلاً عن بطء حركتها. فتعين إحاطة المدن بأسوار تكفل حمايتها الفعالة من غارات البدو.

وكانت الدولة البيزنطية تؤثر بعنايتها سكان الاسكندرية الذين يتكلمون اليونانية وينتمون الى الكنيسة الملكانية (الأرثوذكسية الشرقية) ويشبهون سكان القسطنطينية من حيث الثقافة وأسلوب المعيشة. كما عُهد بالحكم في الأقاليم إلى كبار الموظفين من اليونانيين أيضاً وأسر كبار ملاك الأراضي المتأغرقين.

أما طبقة الفلاحين الأقباط فقد احتفظت بالتراث اللغوي لمصر الفرعونية. وتمسكت بالمونوفيزية (مذهب الطبيعة الواحدة للمسيح) رافضة المذهب الخلقيدوني للملكانيين. فكانت هناك كنيستان لكل منها بطريركها. وقد تجلى تديّن الأقباط في الميل الشديد إلى حياة الرهبانية. وهو إتجاه عززه فرار جموع غفيرة من عبء الضرائب الفادح. وكان النشاط الريفي وعلى الأخص حياة

(١) الأنونا (Annona): القمح الذي كانت بعض الولايات، ومنها مصر وشمال أفريقيا، ترسله إلى روما حين كانت عاصمة الامبراطورية ثم إلى القسطنطينية من بعد، ليقوم الأباطرة بتوزيعه على الشعب.

النسك في الصحراء على أطراف المناطق الزراعية من القيم المكرسة بينما كانت المدن، ولاسيما الاسكندرية، رمزاً للفوضى والانحلال والهرطقة.

وفي عام ٦١٩م فتح الفرس مصر بلا عناء وبقوا فيها زهاء عشر سنوات اضطهدوا خلالها اليونانيين وأعضاء الكنيسة الملكانية، بينما أظهروا قدراً من المودّة للأقباط. وبعد رحيلهم حاول علماء اللاهوت التابعون للدولة البيزنطية الحصول على اعتراف عام بمذهب يسع الكنيستين قبوله، بيد أن هذه المحاولة باءت بالفشل وبدأ الاضطهاد من جديد. وعلى ذلك فقد جاء الفتح العربي في وقت استبد فيه السخط بسكان مصر على السلطة النائية في القسطنطينية وممثليها المحليين في الاسكندرية. ذلك أن هؤلاء السكان لم يكن في استطاعتهم أن يشعروا بالانتماء السياسي أو الديني أو اللغوي إلى الدولة البيزنطية.

ودخل القائد العربي عمرو بن العاص مصر على رأس جيش صغير في ذو الحجة (١٨ ديسمبر / كانون الأول ٦٣٩م). وكفل له فتح سورية قبل ذلك مباشرة اتقاء أي هموم بري يشنه البيزنطيون. واحتل عمرو بن العاص العريش والفرماء وأخذ يتقدم في اتجاه الجنوب الغربي بمحاذاة الفرع الشرقي للدلتا الى أن بلغ بلبيس ثم عين شمس شرقي الموقع الذي يتفرع النيل عنده مكوناً الدلتا. وكانت بابل مصر (باب اليون)، أشد المدن البيزنطية المحصنة مناعة بعد الاسكندرية، تقع الى الجنوب على الشاطىء الأيمن كذلك في مواجهة جزيرة الروضة.

وكان على رأس الدفاع البيزنطي البطريرك الخلقيدوني قورش Cyrus (المقوقس) والقائد العام ثيودورس. وقام عمرو بعد تلق التعزيزات بحملات في منطقتي الفيوم والدلتا مع فرض الحصار على بابل مصر (باب اليون) التي سقطت في جمادي الآخرة (٢٠ أبريل / نيسان ٦٤١م). وفي رجب (٢٠ يونيو / حزيران ٦٤١م) بدأ حصار الاسكندرية، مركز القوة البيزنطية البحرية في جنوبي البحر الأبيض المتوسط. وقد انتهى الأمر بهذه المدينة الضخمة المحصنة التي يقطنها ستمائة ألف نسمة الى الاستسلام، فاحتلها العرب في شوال (٢١ سبتمبر / أيلول ٦٤٢م). وكانت الحزازات الحزبية التي مزقت شمل اليونانيين، وكراهيتهم للأقباط لاعتبارات دينية، من العوامل التي يسّرت مهمة الغزاة. ولم تتمكن الصفوة البيزنطية من أن تستحث روح المقاومة الشعبية كما لم تقدم القسطنطينية، حاضرة الدولة / المساعدة الكافية.

واختار عمرو عاصمة للولاية مدينة بابل مصر (باب اليون) التي تقع بين الدلتا ومصر الوسطى، نابذاً بذلك التقليد الذي استنه اللاجيون وهو اتخاذ ثغر الاسكندرية مركزاً للحكم. فأنزل القبائل العربية شمالي الحصن، وشيّد مسجداً كفل، بوصفه مركز التجمع الديني والسياسي، توطيد وحدة المدينة الجديدة التي سميت الفسطاط أو فسطاط مصر. ولا تتيح لنا الوثائق استعادة صورة هذه المدينة الأولى التي يُرجّح أنها كانت معسكراً حلت محله تدريجياً دور مشيدة من اللبن أولاً، ثم من الطوب النضج والحجارة بعد ذلك. واستقرت جماعات غير غربية في الحمراء، بجوار القبائل.

واصبحت الاسكندرية منذ ذلك الحين وحتى العصر الفاطمي مدينة ثانوية الأهمية خاضعة لمراقبة حكومة الولاية لها عن كثب. فقد كان هناك احتمال لإنزال قوات بيزنطية الى مينائها تكفل

إقامة رأس جسر في وسط موالٍ لبيزنطة. وهو ما حدث فعلاً عام ٢٥هـ/ ٦٤٥-٦٤٦م، إذ استطاع الأسطول الامبراطوري أن يعود الى احتلال المدينة لفترة وجيزة ولم يكن استردادها بالأمر السهل على المسلمين بقيادة عمرو الذي استُدعي مرة أخرى لهذا الغرض.

ومن الصعب إعطاء صورة واضحة لنظام الضرائب الذي فرضه العرب على مصر عند الفتح، لأن المؤلفات القديمة مثل كتاب البلاذري أوردت روايات متعارضة يُستفاد منها تارة أن مصر أرضٌ فُتحت صلحاً(٢)، وتارة أخرى أنها فُتحت عنوةً(٣). في الحالة الأولى تبقى الأرض بيد زارعيها مع التزامهم، في سبيل الاحتفاظ بها، بدفع ضريبة عينية تُسمّى الخراج(٤) أحياناً، بالاضافة الى ضريبة شخصية نقدية تُسمّى الجزية(٥) أحياناً. وكان عليهم أن يؤدوها لقاء إعطائهم الأمان على أنفسهم دون أن يعتنقوا الاسلام. أما في الحالة الثانية، فتؤول الأرض الى جماعة المسلمين الذين كان لهم أن يستخدموا من شاءوا من الفلاحين الذين أُبقي على حياتهم بعد الهزيمة في فلاحة هذه الأرض كأُجراء أو مزارعين.

وربما أمكن تفسير هذا الخلط بحرص الرواة على الجمع بين أحداث متتالية ومتباعدة من حيث الزمان والمكان في إطار تكييف قانوني واحد. فلقد استطاع الجيش البيزنطي أن يستأنف القتال، بينما احتفظ الأقباط بأراضيه بفضل استسلام القوات المحلية في الأقاليم. وفي حالات أخرى التمس الحكام المسلمون المبررات لرفض إقطاع عرب القبائل مساحات من الأرض، نظراً لأن تولي الأقباط زراعتها كان يكفل للانتاج مزيداً من الانتظام.

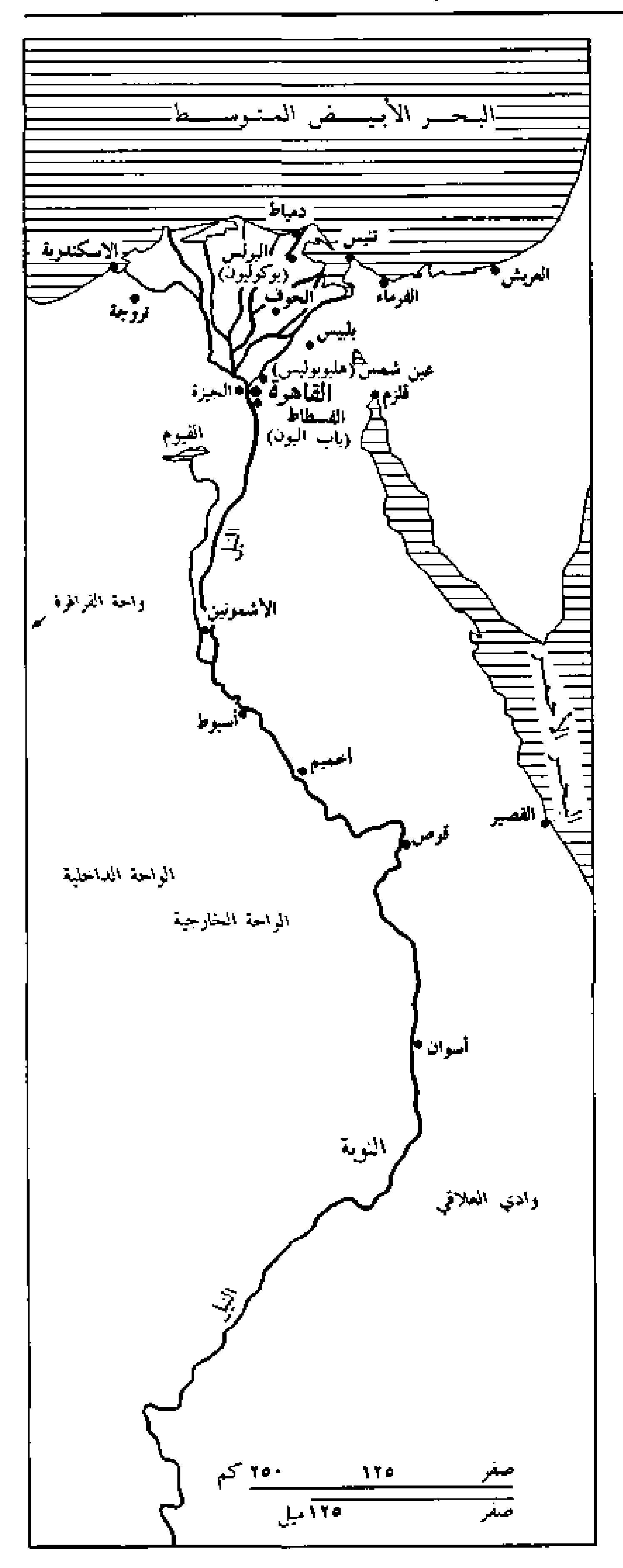
ولا يُستبعد أن تكون أوجه الغموض في الوضع الناجم عن الفتح قد استُغلت. فاتُّخذت معاهدات الصلح حجة لدفع المطالب العقارية لرؤساء العرب، كما يُحتمل أن تكون قد جرت تذكرة الأقباط المتقاعسين عن أداء الالتزامات المفروضة عليهم بأن الأراضي التي فُتحت بحد السيف يمكن أن تُنتزع من أيديهم. ويختلف مبلغ الجزية التي فرضت على المسيحيين واليهود تبعاً للنصوص مع تراوحه بين دينار وأربعة دنانير في السنة تُؤدّى عن كل ذكر تزيد سنّه على أربعة عشر عاماً؛ أما الضريبة العينية المقررة استناداً الى المساحة المزروعة، فكانت تتضمن توريد الحبوب والزيت والخل وأحياناً الكساء أو الماشية. وكانت المؤن ترسل الى شبه الجزيرة العربية عن طريق القناة التي تصل النيل بالبحر الأحمر؛ كما أن جزءًا كبيراً من الذهب الذي يُجبى كان يرسل الى الخليفة. وقد عمدت السلطات أول الأمر إلى تحديد مجمل مبلغ الضرائب المفروضة على كل قسم من الأقسام الإدارية تاركة للجباة والكنيسة أمر توزيع العبء بين الأفراد والملاك الزراعيين. وفي

(٢) يقال إن مدينة قد فُتحت صلحاً إذا استولى المسلمون عليها بعد استسلام أهلها (دون إراقة دماء).

(٣) يقال إن مدينة قد أُخذت عنوة إذا استولى عليها جيش المسلمين بقوة السلاح بعد رفض أهلها الاستسلام.

(٤) الخراج: ضريبة عقارية، كانت تؤدى عيناً في بعض الأحيان وكانت مفروضة على الأرض الزراعية التي لم تكن مواتاً عند الفتح الاسلامي؛ أما الخراج بمدلوله الواسع فهو يعني الضرائب العقارية في مجموعها.

(٥) الجزية: ضريبة على الرؤوس كانت مفروضة على غير المسلمين من الذميين خاصة الذين كانت إقامتهم الدائمة في دار الاسلام قائمة على التسامح؛ وفي مقابل ادائهم الجزية كانوا يُعفون من التزامات الجندية ويتمتعون بحق ممارسة شعائر دينهم بما لا يلفت الأنظار، وبحماية الحاكم المسلم لهم.



الشكل ١،٧: مصر العربية (نقلا عن ج. دوبي، ١٩٧٨)

هذا النظام الضريبي بمستوييه ما يفسر التباين بين الواقع الذي ورد وصفه في البرديات اليونانية من العهد العربي، والأطر النظرية التي شكلها المؤرخون العرب لذلك من بعد. ولما أدرك الخليفة عثمان بن عفان الخطر الذي يمثله والٍ تحت إمرته جيش ويتحكم في الذهب اللازم لمواجهة أعباء الخلافة والقمح الذي تستهلكه عاصمتها، أشار على عمرو بن العاص أن يتخلى عن إدارة شؤون المال في مصر لعبد الله بن سعد الذي كانت له الولاية على الصعيد، على أن يحتفظ هو بالمسؤولية السياسية والعسكرية. فرد عمرو على ذلك قائلاً ما معناه إنه يرفض أن يمسك بناصية البقرة بينما غيره يستدرّ لبنها، وهو رد يضعه في مصاف الولاة الرومان والبيزنطيين. فجعل عثمان عبد الله بن سعد بمفرده والياً على مصر كلها عام ٢٣هـ/ ٦٤٤م.

وفي عام ٣١هـ/ ٦٥٢م أرسل عبد الله بن سعد حملة الى النوبة (السودان الحالي) بلغت دنقلة جنوبي الشلال الثالث. وقد أبدى أهلها القريبون من الكنيسة المونوفيزية المصرية مقاومة شرسة. وفتّت دقة الرماة النوبيين الذين عمدوا إلى إصابة الخيالة العرب في حدقاتهم في عضد الغزاة كما ثبّط فقر البلاد عزيمتهم فآثروا التفاوض. ونص البقط(٦) الذي أبرم بين الجانبين على أن يقدم النوبيون العبيد مقابل المواد الغذائية والمنسوجات. وقد اعتبر فقهاء المسلمين هذا البقط اتفاقاً تجارياً – وليس معاهدة سياسية – تم التفاوض بشأنه على قدم المساواة مع حفنة من المهج. وظلت هذه المعاهدة التي عُدّلت أكثر من مرة، سارية المفعول الى نهاية العصر الفاطمي. وعلى الرغم مما وقع أحياناً من أحداث – يُذكر منها غارات السلب والنهب التي شنّها النوبيون على مصر العليا والمنازعات التي نشبت حول مناجم الذهب أو الزمرد –، فقد بقيت البلاد الواقعة جنوبي أسوان مستقلة.

ولم يكن المسلمون يجدون صعوبة في الاستيلاء على الأقاليم الشاسعة التي يقوم تدرج تنظيمها السياسي والاجتماعي على التباين الثقافي؛ ولكنهم مُنوا بالفشل حين واجهوا شعوباً تتميز بتجانسها النسبي. ولقد جعل عدولهم عن فتح النوبة من مصر العليا مؤقتاً «أقصى المعمورة» وأدى إلى تأخر دخول الاسلام أفريقيا النيلية الى عصر المماليك.

الأمويون في دمشق

أفضى اتخاذ دمشق مقراً للخلافة في عام ٤١هـ/ ٦٦١م الى انتقال مركز السلطة في الدولة الاسلامية الى الشمال. وأدت الحرب البحرية بين العرب والبيزنطيين، التي بدأت بالنصر الذي أحرزه البحارة المصريون في معركة ذات الصواري عام ٣٥هـ/ ٦٥٥م، إلى إنزال ضربة قاصمة بتجارة البحر الأبيض المتوسط التي تحولت منذ ذلك الحين من البحر الأحمر الى الخليج والطرق البرية التي كانت، بالنسبة لمصر، تمتد من الشرق الى الغرب لا من الشمال الى الجنوب.

(٦) البقط: من اللاتينية pactum، يكاد يكون المعاهدة الثنائية الوحيدة التي أبرمها العرب مع شعب رفض اعتناق الاسلام؛ وبموجبها تعهد النوبيون بتقديم العبيد الى المسلمين لقاء القمح وربما النبيذ والمنسوجات، وقد أُبرمت هذه المعاهدة عام ٦٥١–٦٥٢م في عهد عثمان بن عفان، وجُدّدت وعُدّلت أكثر من مرة، حتى عام ١٢٧٦م، وهو التاريخ الذي أخضعت فيه جيوش بيبرس النوبة لحكم مماليك مصر.

وحلّت طرق جديدة للتجارة الكبرى محل غيرها وربطت بين آسيا الوسطى والجنوبية من جهة والعراق والعالم البيزنطي من جهة أخرى، سواء عن طريق نجاد آسيا الداخلية أم عن طريق الملاحة عبر المحيط الهندي والخليج ثم دجلة أو الفرات. وأُغفل أمر البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية والنوبة ومصر العليا؛ وأصبحت أكثر الطرق التجارية حركة في مصر هي الطرق الممتدة عبر الدلتا من الغرب الى الشرق والتي ربطت المغرب الاسلامي بالمناطق الوسطى من الدولة الاسلامية.

وقد بدأت الأزمة التي أدت من بعد إلى تولي معاوية الخلافة عام ٣٥هـ/ ٦٥٦م، بمقتل الخليفة عثمان في المدينة. وأفضت هذه الأزمة الأولى من أزمات النمو التي شهدتها الأمة الإسلامية إلى انقسامها إلى جماعات متناحرة بصدد العلاقة بين أحكام الدين والسلطة السياسية أو بشأن الخلافة. وهذا الانفصام المبكر للوحدة العربية الاسلامية أتاح للمسلمين الجدد من شتى الأجناس أن يندمجوا بيسر وسهولة في إطار بنية مرنة الروابط، وكفل لهذا الدين تفادي الوقوع فريسة المشاحنات حول المراتب أو ضحية للعنصرية والاستعلاء على الغير. وتمكنت مختلف الشعوب لدى اعتناقها الاسلام من أن تحتفظ بمقوماتها الثقافية الأصلية التي كانت تتمسك بها. فالأقباط الذين كانوا يدينون بمذهب مسيحي يتسم ببساطته وأصالته وطابعه العاطفي وكانوا قد رفضوا اللاهوت النظري للبيزنطيين، أدخلوا على الاسلام السني الذي لا تقلقه هواجس معينة رغبةً متسلطة في الاحتفاظ بصلتهم بالأشخاص العزيزين لديهم والذين رحلوا عن هذا العالم. فالمدافن (القرافات) تقف شاهداً على الحدود غير الواضحة المعالم بين الحياة الدنيا والآخرة، شأنها شأن مدينة الموتى في الدولة القديمة.

وقد بدأ التمرد الذي أفضى إلى مقتل الخليفة عثمان، زعيم فريق الأمويين، في صفوف الجنود العرب في مصر؛ وإن كانت هذه الولاية قد أسهمت من خلال الدور الذي اضطلع به حاكمها عمرو في إحباط طموحات الخليفة علي في صفين وأذرح على السواء. وبعد وفاة عمرو حل محله عتبة أخو معاوية في حكم مصر عام ٤٤هـ/ ٦٦٤- ٦٦٥م. ومن ثم لم يكن للشيعة قط أتباع كثيرون في مصر، رغم ما يبديه مسلمو مصر دائماً من إعزاز لذكرى أهل البيت.

وحين دخل العرب مصر أخذوا عن البيزنطيين نظام الدولة الذي كانوا قد أقاموه. فأبقوا على اللغة اليونانية وعلى جباة الضرائب والتقسيم الاداري والعملة المستخدمة؛ فاستمر العمل بالنظام الذي كان قائماً من قبل وسُخّر لخدمة حكام البلاد الجدد بدلاً من حكام القسطنطينية. واحتفظت الكنيسة المونوفيزية بدورها كوسيط بين الدولة وسكان الريف وكذلك بين الدولة والأفراد. بيد أنه بمضي الزمن على الوجود العربي لم يعد للتقيد بالماضي ما يجيزه. فتمت في مرحلة أولى الاستعاضة بآيات قرآنية عن الشعارات المسيحية التي كانت الدولة البيزنطية تضرب عملتها بها أو تضعها على البردى المستخدم في الدواوين. وفي عام ٨٧هـ/ ٧٠٦م تقرر استخدام اللغة العربية في تحرير الوثائق الرسمية في أنحاء الدولة الاسلامية كافة. وقد ظهرت مخطوطات البردى المحررة باللغتين العربية واليونانية في مصر على أثر الفتح وظلت هذه الممارسة متبعة حتى عام ١٠٢هـ/ ٧٢٠م؛ وتُشاهَد نصوص محررة باللغة اليونانية حتى نهاية القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي. وفي الربع الأول من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي تحولت مصر تماماً الى استخدام اللغة العربية. بيد

أن اللغة القبطية بقيت حية في الريف طوال قرنين من الزمن بعد ذلك، كما استمر استخدامها في الطقوس المونوفيزية القبطية (اليعاقبة) زمناً أطول. وابتداء من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي أخذ المؤرخون المصريون، سواء من الخلقيدونيين أو المونوفيزيين، يدوّنون الأخبار باللغة العربية. وعلى ذلك فخلافاً للفرس أو الأتراك الذين اعتنقوا الاسلام مع احتفاظهم بلغتهم الوطنية أو عودتهم الى استخدامها من جديد، ومن ثم تمتعوا باستقلالهم الثقافي، اندمج المصريون في العالم الناطق باللغة العربية والممتد من المحيط الأطلسي الى بلاد ما بين النهرين. وهذا العالم الذي نشأ في العصر الوسيط بحدوده التي لا تطابق حدود أية امبراطورية سابقة كما لا تطابق حدود أية وحدة طبيعية، لا يزال قائماً حتى اليوم تندمج فيه الحضارة المصرية لأول مرة ضمن حيّز أوسع من وادي النيل. وهذا العالم الناطق باللغة العربية متحرر من أي ضغط ديني، إذ إن الكثيرين من غير المسلمين يتكلمون العربية، على خلاف الذين يتكلمون التركية أو الفارسية فهم قلة.

وفي عهد الخلافة الأموية لم يقطن ريف مصر سوى القليل من العرب، ولم يثر وجود الجنود المسلمين بين المصريين في المدن – وكانت غالبيتهم من اليمنيين – أية مشكلة. فسرعان ما تم الامتزاج الثقافي بين الجانبين وتسنى لهما معاً الأخذ بأسلوب معيشة حضرية كانت من قبل قاصرة على الطبقات المتأغرقة. وقد ازداد عدد الأفراد الذين لا يشاركون في الإنتاج الزراعي؛ ومنهم الجند الذين يتقاضون رواتبهم من الديوان (الخزانة)، ورجال الإدارة والصنّاع الحرفيون العاملون في خدمة الحاكم، والقادة العسكريون وموظفو الضرائب؛ علماً بأن أسلوب المعيشة الحضرية كان يتطلب نفقات متزايدة. وابتداء من العقد التاسع الهجري / أوائل القرن الثامن الميلادي، قلت الفتوح ولم يعد في الامكان اعتماد الخزانة على الغنائم. فازداد عبء الضرائب وانطوت جبايتها على الاجحاف بسكان الريف.

وقد اتسمت مقاومة المطالب الضريبية بطابع سلبي في أول الأمر، على نحو ما حدث في العصر البيزنطي. فكان الفلاحون يهجرون القرى التي أدرجت أسماؤهم في سجلاتها ويختفون أو يصبحون رهباناً للإفلات من الجزية. وعندما مد الأمير عبد العزيز بن مروان نطاق الجزية بحيث شمل الرهبان ٦٥م هـ/ ٦٨٥م – ٨٥هـ/ ٧٠٤م)، لجأ الأقباط الى اعتناق الاسلام. فكان على الحكام المسلمين أن يختاروا بين تشجيع الناس على اعتناق الاسلام بما يترتب عليه من انخفاض في إيرادات الضرائب، وتعديل أحكام القانون بحيث يُعفى المسلمون الجدد من الجزية، تفادياً للتحايل على أدائها باعتناق الاسلام. وقد رفض قره بن شريك، الذي تولى السلطة السياسية والمالية في البلاد من عام ٩٠هـ/ ٧٠٩م الى عام ٩٥هـ/ ٧١٤م، أن يعفي من الجزية من أسلم من الأقباط، وعمل على ملاحقة الهاربين كما فرض بالاضافة الى ذلك ضرائب استثنائية لتمويل الحرب البحرية ضد بيزنطة. وعمل على زيادة الانتاج باستغلال الأراضي المراحة وإدخال زراعة قصب السكر. وأمر الخليفة سليمان بن عبد الملك من تولى حكم مصر بعد بن شريك بما مؤداه أن يستدّر اللبن الى أن ينضب وأن يريق الدماء الى أن تنفذ. أما الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩هـ – ٧١٧م / ١٠١هـ – ٧٢٠م)، فقد كفل حلاً قانونياً لمشكلة من يعتنقون الاسلام، إذ كان مسلماً حريصاً على تشجيع الدخول في هذا الدين: ففرق بين شخص المسلم حديثاً – الذي أُعفي من

الجزية، وبين الأرض - التي بقي حكمها على ما كان عليه واستمر التزام زارعها بدفع الخراج حتى ولو اعتنق الاسلام.

ونظراً لتزايد عبء الضرائب الواقع على كاهل أهل الريف المصري وامتناع السبل المعتادة للتهرب منها، فقد شب أول تمرّد للأقباط عام ١٠٧هـ/ ٧٢٥م. فأنزل الحكام المسلمون قبائل قيس العربية في الدلتا، وجاء هؤلاء وعددهم زهاء عشرة الاف رجل تصحبهم اسرهم على ثلاثة أفواج متتالية. وقد قصد بذلك تيسير السيطرة على مناطق الريف وموازنة استيطان اليمنيين الذين كانوا يشكلون الفئة الغالبة عند الفتح. وبدافع الحرص على كفالة التوازن كذلك بالحدّ هذه المرة من نفوذ الكنيسة المونوفيزية لليعاقبة، أعيدت الى الملكانيين كنائسهم عام ١٠٧هـ/ ٧٢٥م. وتم تنصيب بطريرك خلقيدوني بالاتفاق مع بيزنطة، وإن كان أسطول بيزنطة قد شن هجوماً على تنيس عام ١٠١هـ/ ٧٢٠م أعقبه هجوم ثانٍ عام ١٨هـ/ ٧٣٦م. وكان الجمع بين العمل الحربي والتفاوض، والحرص على إيجاد التوازن بين ضغط الفئات الاجتماعية المختلفة، سمتين مميزتين للسياسة العربية في العصور الوسطى.

الثورات الكبرى في بداية عهد الخلافة العباسية

تمت الاطاحة بالأمويين عام ١٣٢هـ/ ٧٥٠م باغتيال آخر خلفائهم في مصر في أغسطس / آب من ذلك العام. وكانت الحروب التي دارت بين قبائل قيس واليمنيين في سهوب سوريا قد حوّلت انتباههم عن الخطر الماثل في ازدياد التذمّر في صفوف المقاتلين المسلمين غير العرب ولاسيما في خراسان. وقد أدى نجاح التمرد الذي انطلقت شرارته الأولى ونما من هذه المقاطعة الايرانية البعيدة الى تغيير التوازن الجغرافي للامبراطورية الإسلامية. ونقل مقر الخلافة الى بلاد ما بين النهرين فيما وراء الحدود التاريخية للعالم الهلنستي والروماني بعيداً كل البعد عن مصر. وأفل نجم دمشق كمركز مستقل للسلطة. وهجرت وجوه قريش، لاسيما الأشراف، مكة والمدينة ثقة منهم بأن الخلفاء العباسيين سوف يحسنون استقبالهم، وازدادت أهمية الدور الذي تضطلع به الفسطاط على الصعيد الاقليمي واتسع نطاقه بوصفه حلقة وصل بين السلطة النائية في بلاد ما بين النهرين وبين البحر الأبيض المتوسط الذي تفصلها عنه السهوب الشاسعة.

وقد توالت حركات التمرد في مصر من عام ١٥٠هـ/ ٧٦٧م الى عام ٢٥٤هـ/ ٨٦٨م بصورة لا تكاد تنقطع. وكان استبدال الموظفين المسيحيين بالموظفين المسلمين على المستوى المحلي، لاسيما في المدن الصغيرة في الدلتا، هو سبب ثورات الأقباط إذ كان ذلك عاملاً إضافياً لإثارة سخطهم الناجم عن إحساسهم بأنهم غرباء في وطنهم. ونتيجة لذلك، حاول المسيحيون فيما بين عام ١٥٠هـ/ ٧٦٧م و ١٥٥هـ/ ٧٧٢م طرد الموظفين المسلمين بالقوة. وفي عام ٢١٧هـ/ ٨٣٢م تمردت في منطقة البرلس بشمال الدلتا فئة من الفلاحين الأقباط البسطاء ولم يكن قمع تمردهم بالأمر اليسير. وكانت تلك آخر مرة يحمل فيها المسيحيون وحدهم السلاح ضد الحكام المسلمين في مصر، ففي جميع الثورات اللاحقة انضموا الى المسلمين في حركات قادها هؤلاء.

وابتداء من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي صار عرب القبائل والجند مصدر القلاقل

الرئيسية، إذ انطفأت جذوة الحماس الأول. وأصبحت العمليات الحربية تجري داخل الأراضي الاسلامية. وكثيراً ما كانت تُوجّه ضد الفلاحين الفقراء ولم يعد في الإمكان تمويل هذه العمليات من غنائم الحرب. وتعيّن دفع رواتب الجند في وقت السلم وتحمّل نفقات إضافية في وقت الحرب. وكان ولاء الجند مرهوناً بانتظام دفع رواتبهم. ولم يكن في الإمكان التعويل على الجيوش المحلية نظراً لامتزاج أفرادها التام بأهل البلاد، فجيء بالقوات من بلاد ما بين النهرين مع تحمّل نفقات باهظة في سبيل ذلك. وفي عام ١٩٣هـ/ ٨٠٩م وقع تمرد في الفسطاط دفع الحاكم الى أن يشيّد في العام التالي مقراً له خارج المدينة على التل الذي أقيمت عليه قلعة القاهرة فيما بعد.

واحتفظ عرب القبائل الذين استقروا على حواف الدلتا بأسلوب حياة رعوية شبه بدوية. وكانوا يتطلعون الى استخدام الحقول التي يزرعها الأقباط للمرعى ورفضوا دفع الخراج عن الأراضي التي يحتلونها. ومن جهة ثانية تحول عرب آخرون إلى فلاحة الأرض آخذين بأسلوب معيشة الأقباط وعاداتهم بحيث كان من الصعب التمييز بينهم إذ تشبّه الأقباط بدورهم بالعرب والمسلمين. كما جمع بينهم التذمر من جباة الضرائب.

وقد ورد ذكر مشاركة عرب القبائل في الانتفاضات إبتداء من عام ١٦٩هـ/ ٧٨٥م فصاعداً وظلت منطقة الحوف، الدلتا الشرقية، في حالة تمرّد حتى عام ١٩٤هـ/ ٨١٠م. وسادت الفوضى مصر من عام ١٩٨هـ/ ٨١٤م الى عام ٢١٧هـ/ ٨٣٢م، فلم تعد سلطة الفسطاط معترفاً بها إلا جنوبي الفسطاط في مصر الوسطى والعليا. وأقام اللاجئون من قرطبة الاسبانية دولة في الاسكندرية وسيطروا على غرب الدلتا، بينما شكلت المنطقة الشرقية من الدلتا من تنيس الى بلبيس والفرماء كياناً آخر قائماً بذاته. وحسبنا القول، دون حاجة الى الدخول في التفاصيل، إن إعادة الأمن الى نصابه عام ٢١٧هـ/ ٨٣٢م تطلبت إرسال أربعة آلاف جندي تركي ومجيء الخليفة المأمون الى مصر. وابتداء من العام التالي استُبعد العرب من الدواوين فأُعفوا من الخدمة العسكرية، ومن ثم لم يعد لهم الحق في تقاضي رواتب من الدولة.

وكان مصير المنحدرين من نسل عرب الفتح أمراً من ثلاثة. فأبناء الأسر الارستقراطية وأسر التجار التي جاءت من شبه الجزيرة العربية وعرب القبائل الذين استقروا حول المدن القديمة أو في المدن التي أُنشئت في العراق أو مصر أصبحوا من أهل الحضر. فأفادوا بوصفهم موظفين أو قضاة أو تجاراً من النمو الاقتصادي للمدن ومن الرخاء الذي نجم عن اتساع الأسواق وانفساح المجال لنشاطهم، وهو رخاء كانت تغذيه إيرادات الضرائب التي كانت تُجبى من أهل الريف.

ومن جهة ثانية، امتزجت جماعات أخرى كما ذكرنا بسكان البلاد الأصليين في الريف وشاطرتهم عبء الضرائب. وأخيراً فقد ظل كثير من العرب على بدواتهم إذ كان منهم شبه الرّحّل الذين أقاموا على حواف المناطق الزراعية كما هي الحال في مصر، أو أولئك الذين يعيشون حياة البداوة التامة ولا يكفّون عن الترحال عبر السهوب. ولما كانوا قد أُبعدوا من الجيش، فقد عادوا إلى العيش على هامش المجتمع مع خضوعهم رغم ذلك لقوانين السوق التي تحدد ثمن الحبوب التي يستهلكونها. وكانوا يظهرون الحقد والازدراء إزاء ترف أهل الحضر الذي لم يكن في متناولهم. ولم يلبثوا أن انضموا الى مطالب المتمردين الحسنيين والقرامطة فاستطاعوا بنهبهم القوافل

والأماكن المقدسة في المدن العزلاء أن يستولوا على الممتلكات التي تجمعت على أثر الحروب التي شنها أسلافهم في الماضي. وهكذا أفضى الفتح العربي بعد مضي قرنين إلى وضع وجد أبناء الفاتحين أنفسهم في ظله في عداد المتمتعين بمزايا النظام وضمن المستغَلّين والمستَبعَدين على السواء.

استقلال مصر

الطولونيون

بدأ في عهد الخليفة المعتصم (٢١٨هـ/ ٨٣٣م - ٢٢٧هـ/ ٨٤٢م) استخدام العبيد الأتراك جنوداً في بلاد ما بين النهرين بأعداد مكنتهم من السيطرة على الجيش وبسط نفوذهم الى الادارة المدنية والمالية وحكومات الولايات. وصار سلطان الخلفاء صورياً إزاء ازدياد نفوذ حرس القصر الذين صاروا يولّون الخلفاء ويعزلونهم كما يريدون. وعُهد بحكم الولايات أو مجموعات من الولايات إلى أقارب الخليفة أو إلى القادة الأتراك الذين ظلوا يقيمون في بغداد أو سامراء وانتدبوا بدورهم ذوي قرباهم لممارسة السلطة الفعلية في الولاية. وعلى هذا النحو فان أحمد بن طولون الذي وصل الى مصر عام ٢٥٤هـ/ ٨٦٨م بتفويض من صاحب الولاية الأصلية باكباك قد وُلّي صلاة مصر (السلطة السياسية والعسكرية على الولاية) دون خراجها (السلطة المالية وسلطة جباية الضرائب) الذي وليه ابن المدبّر.

وكان ابن طولون، وسنّه في ذلك الوقت ثلاثة وثلاثون عاماً، يتميز مثل أقرانه الأتراك بمؤهلات عسكرية ممتازة، إذ كان قد أمضى سبع سنوات في الخدمة في صفوف الجيش في طرسوس اشترك خلالها في محاربة البيزنطيين. بيد أنه تميز عنهم بثقافته الدينية والأدبية الواسعة. وقد سخّر ذكاءه طوال حياته لخدمة طموح لا حد له وقلّما لجأ الى القوة الغاشمة. وفي عام ٢٥٨هـ/ ٨٧٢م أفضت المكائد التي دُبّرت في سامراء الى نقل ابن المدبّر الى سوريا.

وكان على ابن طولون أن يبدأ بمعالجة الموقف في صعيد مصر حيث نشبت ثلاث ثورات في عامي ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م و ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م فقد ثارت الأطماع حول مناجم الذهب الواقعة في وادي العلاقي جنوب شرقي أسوان وكذلك بصدد عبيد النوبة. وفي عام ٢٢١هـ/ ٨٣٦م جُدّدت المعاهدة المبرمة مع النوبة واستُقبل أولاد الملك في الفسطاط وبغداد. كما أُبرمت معاهدة أخرى مع الرُحّل الذين تقع مواطنهم بين وادي النيل والبحر الأحمر. وأقام أحدهم في أسوان. وفي ظل هذه الظروف أسلمت مدن الصعيد وأقيمت روابط تجارية جديدة مع البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية أو مع المغرب عن طريق الدروب المفضية اليه من الواحات. وفي عام ٢٥٩هـ/ ٨٧٣م لجأ ابن الصوفي، أخطر المتمردين شأناً، الى شبه الجزيرة العربية بعد هزيمته. ولم يمض وقت طويل على ذلك حتى قتل العمري الذي كان يسيطر على مناجم وادي العلاقي. فتم بذلك تأمين سبل الاتصال بالجنوب.

وقد تجمعت لابن طولون أموال ضخمة استغلها في تكوين جيش يسعه الاعتماد عليه في الخارج. فأرسله الى طرابلس لإخماد تمرّد وقع فيها. وكان على وشك دخول سوريا في عام ٢٥٦هـ / ٨٧٠م إثر الاستيلاء فيها على الخراج الذي أرسله الى العراق. بيد أن حاشية الخليفة فضلوا تسوية المسألة بدون مساعدته نظراً لأن طموحه بدأ يثير المخاوف. لقد كان بيد ابن طولون قمح مصر وذهب النوبة وعبيدها، كما كان الخليفة بحاجة إلى الخراج الذي يرسله الى العراق لدفع رواتب الجند، في حين أن ابن طولون لم يكن بحاجة الى الخلافة. فكان أمام حاكم مصر القوي حلان مغريان: فإما أن يستقل عن الخليفة كما فعل أمراء شمال أفريقيا ويحتفظ بالخراج لتمويل جيشه، أو أن يتدخل في الشؤون الداخلية للعراق. وفي عام ٢٥٦هـ / ٨٧٠م تولى الحكم خليفة جديد هو المعتمد الذي أقام أخاه الموفق على الجزء الشرقي من الدولة. وحصل ابن طولون من الخليفة على سلطة جمع الخراج في سوريا وقيليقية، وفي مقابل ذلك كان يرسل الخراج مباشرة من مصر الى الخليفة لمواجهة احتياجاته الشخصية. غير أن الموفق – الذي كان يواجه حركتي عصيان خطيرتين إحداهما تمرّد بني الصفّار في فارس والأخرى ثورة الزنج، العبيد السود، في جنوب العراق – رأى أن الأموال التي ترد من مصر غير كافية. ويبدو أن ابن طولون كان يرسل كل عام الى الخليفة ٢،٢ مليون دينار وأنه أرسل في عام ٨٧٦م مبلغاً إضافياً قدره ٢،١ مليون دينار الى الموفق، وذلك من مجموع إيراد الضرائب البالغ ٣،٤ مليون دينار، وإن صح أنه كان في الوقت نفسه يبني قناة للمياه ومستشفى ومدينة جديدة شمال شرقي الفسطاط بها ثكنات لجنده وقصر وجامع فسيح على طراز جامع سامراء. وعلى ما ذكره ابن تغري بردى، فإن هذه الإنشاءات قد شيدت بفضل الذهب المستخرج من مقبرة فرعونية اكتُشفت على مقربة من الفسطاط، والذي بلغ وزنه ما يقدر بمليون ونصف المليون من الدنانير أو ربما مليونين ونصف المليون. فهل كانت تلك قصة مختلقة قُصد بها تبرير رفض بذل المزيد من العون للموفق الذي كان يخوض غمار حرب قاسية لإنقاذ الخلافة؟ أياً كان الأمر، فإن الموفق أعد جيشاً لطرد ابن طولون من مصر. بيد أن جند الموفق تفرقوا في الرقة نظراً لأن رواتبهم لم تكن قد دفعت.

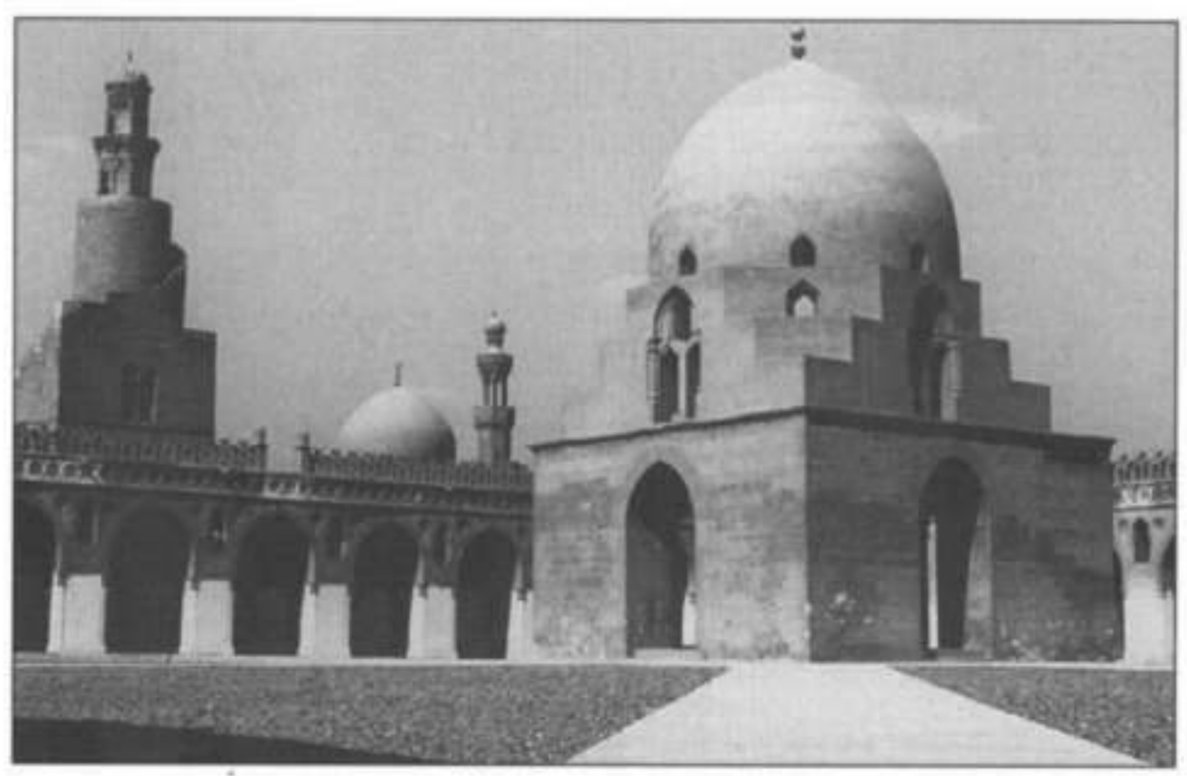
وفي عام ٢٦٤هـ / ٨٧٨م غزا ابن طولون سوريا دون أن يلق مقاومة الّا في أنطاكية، وما كاد يقيم على طرسوس في قيليقية حاكماً أُسيء استقباله فيها، حتى اضطر الى العودة الى مصر حيث خرج ابنه العباس على طاعته. وقد اقتيد الأمير الشاب اسيراً الى الفسطاط في شهر رمضان ٢٦٨هـ (فبراير / شباط ٨٨٢م)، ووجه ابن طولون، الذي استتب له الأمر بلا منازع في مصر وسوريا، الدعوة الى الخليفة سراً لكي يقيم في الفسطاط. بيد أن الخليفة أُعيد الى عاصمته بعد محاولة للهرب وأُجبر على توقيع وثيقة تنص على خلع ابن طولون. فجمع ابن طولون في دمشق، في شهر ذي القعدة ٢٦٩هـ (مايو / أيار ٨٨٣م)، القضاة والفقهاء والأشراف الذين يمثلون الشعب المسلم في مصر وسوريا وقيليقية، وحصل على تأييدهم لشرعية الجهاد ضد الموفق، بالنظر إلى أن الضغوط التي يمارسها الموفق على الخليفة تبطل أي وثيقة تصدر عن الخلافة. ولم يمتنع عن التأييد سوى ثلاثة مصريين منهم قاضي الفسطاط. وفي شهر رمضان ٢٧٠هـ (مارس / آذار ٨٨٤م)، ولم يكن قد مضى عام كامل على ذلك، مرض ابن طولون ومات في الفسطاط.

وخلفه ابنه خمارويه الذي توصل الى ضم طرسوس والجزيرة (شمالي بلاد ما بين النهرين) الى إمارته، وفي عام ٢٧٣هـ/ ٨٨٦م اعترف الخليفة للطولونيين بالولاية على مصر وسوريا لمدة ثلاثين سنة. وفي عام ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م تزوج الخليفة المعتضد قطر الندى ابنة خمارويه في أفخم احتفالات عرس شهدها التاريخ العربي. وقد عاد هذا الزواج عليه بمليون دينار. وقُتل خمارويه في دمشق عام ٢٨٢هـ/ ٨٩٦م تاركاً خزانة الولاية خاوية. وأجهزت ولاية إبنيه جيش ثم هارون على ما بقي لهذه الأسرة من نفوذ فعجزت عن الدفاع عن سوريا ضد القرامطة. وقد عرفت هذه الطائفة العلوية الاسماعيلية التي نشأت في بلاد ما بين النهرين في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي كيف تستغل حفيظة عرب القبائل الذين أجبروا على العودة الى الصحراء بعد أن أصبحت جيوش الخليفة من الأتراك أو السود. فبدأ البدو يشنون غزواتهم على سوريا ابتداء من عام ٢٨٩هـ/ ٩٠٢م وأفلحوا بقيادة ابن طغج في القضاء على جيش الطولونيين في دمشق دون مشقة. واستغل قائد عباسي هو محمد بن سليمان ظروف هذه الهزيمة فدخل سوريا وأنزل هزيمة ساحقة بالقرامطة في ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م، ثم وحف على الفسطاط فدخلها في ٢٠ ربيع الأول ٢٩٢هـ (١٠ يناير/ كانون الثاني ٩٠٥م)، ولم يكن قد مضى على مقتل هارون بن خمارويه وقت طويل.

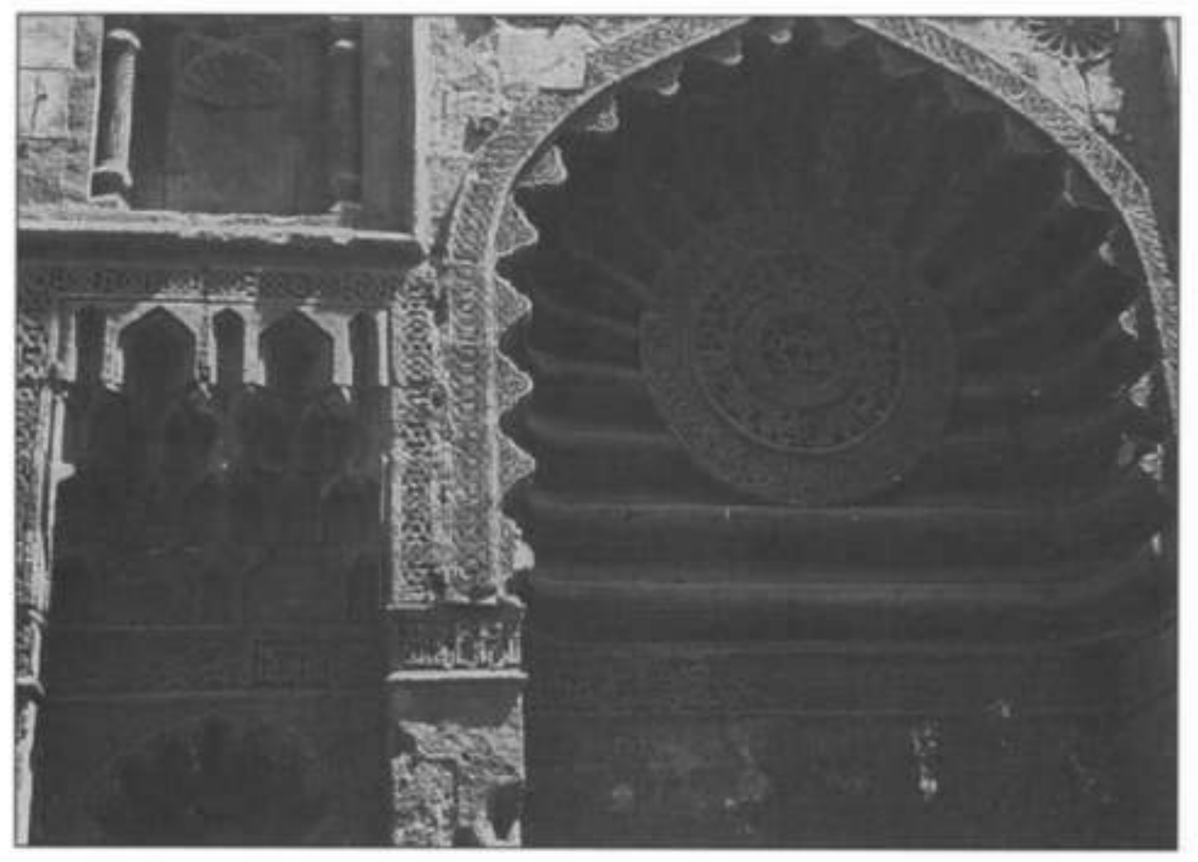
وتتيح رواية الكندي لأخبار الطولونيين تبيّن وضع اجتماعي بعيد عن الاستقرار. فلقد أصبحت السلطة السياسية بعد موت ابن طولون سلطة واهنة، إذ تهددتها الأخطار من جانب أنداد الحاكم وذوي قرباه، ومن جانب قادته الذين كانوا يدركون حقيقة الأساس العسكري لشرعيتها. فكان إذا ما خُلع الحاكم بايعت هذه الفئة خلفه وحملت رجال الدين على تبرئة الحاكم الجديد من مسؤولية العنف الذي يكون قد اقتُرف في سبيل الاستيلاء على السلطة أو أفضى الى مقتل سلفه. فكل عمل يعزّز السلطة السياسية الفعلية والقادرة على ممارسة الحكم كان عملاً مستحسناً من الناحيتين الأخلاقية والقانونية. ويُستشف من هذا التوافق السهل في الآراء عدم مبالاة رجال الدين في الواقع بأسانيد شرعية سلطة حكام الولايات ما دام الدعاء للخليفة في خطبة الجمعة قائماً[7]. وأخذت الروابط بين المجتمع المدني والتنظيم العسكري تنفصم. فكان استبدال قاض أو إمام بغيره على نحو مفاجىء كفيلاً بأن يحدث في الأسواق اضطراباً يفوق ما يحدثه تغيير حاكم، فمدينتا الفسطاط ودمشق، شأن سائر مدن الولايات التي يتشكل سكانها من الصناع والتجار من ذوي الكسب القليل والفكر المترمّت، كانت تساور أهلها الريبة في أمر الحكام الطولونيين الذين يتسم سلوكهم وثقافتهم بإرخاء الزمام للرغبات على غرار ما عُرف عن الفرس. وهذه الطبقة المتوسطة الناشئة جعلت من ارتيادها المساجد شعاراً لها (أهل المسجد)[8]، وأخذت تتطلع الى تولي مهام القضاء على أنه من دلائل الارتقاء الاجتماعي. وأخذت تراقب عن كثب الطبقات الدنيا (أسفل الناس) من أبناء الفلاحين والجند الذين لم يندمجوا تماماً في المجتمع

(٧) الخطبة: وكان يلقيها الخطيب من فوق منبر الجامع الكبير في صلاة الجمعة مع الدعاء للخليفة المعترف به في الدولة، والدعاء عند الاقتضاء للأمير الذي يستمد منه حاكم المدينة سلطانه.

(٨) أهل المسجد: يقصد بهم الذين يترددون يومياً على المساجد وهم عادة من التجار وأصحاب الحرف والفقهاء.



الشكل ٧،٢: مسجد ابن طولون في القاهرة: منظر جزئي لصحن المسجد، والمئذنة والميضأة
(المصدر: اليونسكو/ أ. خليل)



الشكل ٧،٣: مسجد فاطمي من القرن الحادي عشر الميلادي. زخارف الواجهة.
(المصدر: ج. دُفيس)



الشكل ٧،٤: مقبرة من العصر الفاطمي في الفسطاط
(المصدر: ج. دُفيس)

الحضري وتشي بها لدى الحكام إذا اقتضى الأمر.

وثمة وجه آخر من أوجه القصور عاب الأسرة الحاكمة تمثّل في جيشها غير القادر على الاضطلاع بأعباء حماية إقليم شاسع ومجابهة جيوش قيليقية التي عركت القتال نتيجة خوض المعارك المستمرة، في حين كان جيش الطولونيين يعوزه التجانس إذ ضم جنداً من الأتراك والديلم والسود واليونانيين ومن البربر المنتمين الى الأقوام التي أخذت تستوطن الدلتا، كما كانت الدلتا الشرقية من قبل مصدر الجند من عرب القبائل شبه الرُحّل الذين تكون منهم حرس مرهوب الجانب.

غير أن أوجه الضعف سالفة الذكر لا ينبغي لها أن تحجب النمو الفائق الذي حققه الاقتصاد المصري آنذاك. ولعل العنف الذي ابداه الجيش العباسي في نهب الفسطاط وتدمير منشآتها الطولونية، فيما عدا المسجد الكبير، دليل على إدراك أمر هذا النمو وخطورته على السيادة العراقية.

عودة هشة الى حظيرة السيادة العباسية: انتشار الفوضى

شهدت مصر منذ سقوط الطولونيين عام ٢٩٢هـ/ ٩٠٥م والى أن أسندت الولاية الى محمد بن طغج عام ٣٢٣هـ/ ٩٣٥م سلسلة من الاضطرابات ليس ثمة ما يدعو إلى سردها. فقد توالى الحكام الذين انحصرت مهامهم في الشؤون العسكرية والسياسية، بينما وطدت أسرة الماذرائي مكانتها على رأس الادارة المالية وبلغ سلطانها حداً مكّنها من أن تعارض تعيين بعض الحكام. أما الجيش الذي لم يكن يتقاضى رواتبه بصورة منتظمة، فقد انصرف الى السلب والنهب. وحتى يأمن سكان الفسطاط شر الجند، طالبوا على لسان رجال الدين بنقل القوات إلى الجيزة وهو طلب عزوه أن البربر كانوا يهددون المدينة. فقد استوطنوا الضفة اليسرى للنيل والدلتا والفيوم وكانوا يعملون لحساب أسرة الفاطميين الاسماعيلية الحاكمة في إفريقية. وكان الجيش المصري في عهد الطولونيين يضم فصائل من البربر إلى جانب الفئات الأخرى من الجند، ولم يسرح سوى عرب القبائل. وقد أثار هذا التنوع العرقي مشكلات فيما يتصل بكفالة النظام فنشبت بين «المشارقة» و «المغاربة» معارك عنيفة كانت مقدمة للصدامات الكبرى التي شهدها العصر الفاطمي.

وقد ازدهر في مصر في نهاية عصر الطولونيين وما تلاه من فوضى نظامان قانونيان يُعتبران من الخصائص المميزة للنصف الثاني من العصر الوسيط من التاريخ العربي، وهما نظام الإقطاع[٩]. ونظام الوقف[١٠]. فقد كانت الرواتب النقدية والعلاوات العينية المستحقة للجند تقع على عاتق

---

(٩) **الإقطاع**: هو تفويض يمنحه حاكم لأحد الضباط أو الموظفين المدنيين بجباية الضرائب في نطاق دائرة اختصاص مالي وذلك على سبيل المكافأة على خدمة أداها للدولة، وهذا الامتياز قابل للنقض.

(١٠) **الوقف**: تصرف قانوني ذو طابع ديني يقوم به مالك ارض أو عقار لقصر الانتفاع بريعه على مؤسسة دينية أو ذات نفع عام أو اجتماعي و / أو على ذرّيته على نحوٍ غير قابل للتصرف. والسند المنشىء للوقف الذي يُحرّر طبقاً لصيغة معينة والذي يُشترط لصحته دافع ديني أو خيري، يتضمن النص على تعيين ناظر للوقف وتحديد المستفيدين. وكان للقاضي في حال وقوع نزاع أن يكفل احترام مقاصد الواقف المشروعة. وكان الهدف من وقف الممتلكات الخاصة تفادي مصادرة الحاكم لها أو تجريد اليتامى من ملكيتها قبل بلوغهم سن الرشد.

الولايات التي يعملون بها. فإذا استدعت اضطرابات تواجد الجيش كانت الدوائر المالية أول من يتأثر بذلك؛ ومن وجهة أخرى كان نقل الأموال الى جهات قاصية لمواجهة احتياجات جيش كبير يشكل مهمة عويصة. وتحقيقاً للامركزية المهام المالية، كان قائد الجند يُفوَّض سلطة جباية الضرائب في نطاق قطاع إداري من الريف مع التزامه بتدبير بعض أو كل نفقات معيشة الجند الخاضعين لإمرته والذين قد يكونون أحياناً من عبيده. وكان من شأن نظام الاقطاع توثيق ارتباط القائد العسكري بالإقليم الذي يُعهد إليه بالدفاع عنه مع إعفاء حكومة الولاية من هذا العبء.

ومما لا ريب فيه أن من الاقطاعات المدنية ما تقرر لصالح القائمين بالادارة المالية من أمثال أفراد اسرة الماذرائي، وذلك ضماناً لتقديمهم الأموال لخزانة الدولة. ومن المحقق أن ذلك قد أتاح لهم جمع ثروات طائلة (فقد أمكن مصادرة مليون دينار كانت لهم) من الأراضي والعقارات؛ وهي ثروة تجمعت خلال فترة وجيزة وكانت موضع حسد الحكام. وقد لجأت أسرة الماذرائي الى وقف ممتلكاتها لتضمن انتقالها الى ورثتها دون سواهم.

وقد ترتب على هذين النظامين أن أثقلت المدن كاهل الريف بزيادة الضرائب على المحاصيل الزراعية، تاركة للفلاح ومن يعولهم من أهل بيته حد الكفاف على أحسن الفروض. ولم يكن في استطاعته أن يدّخر شيئاً. ومن جهة أخرى، فإن المراكز المكتسبة لم تكن قابلة للتغيير، كما كان مجال تصرف السلطات المركزية أو الاقليمية محدوداً. بينما كفّ الفلاحون في ذلك العصر عن اللجوء الى استخدام العنف أو على الأقل عن القيام بثورات واسعة المدى. ويُعزى ذلك إلى مراقبة الريف على نطاق أوسع نتيجة لنظام الإقطاع والتفوق العسكري الحاسم للجنود المحترفين على المدنيين المسلحين على أثر ظهور تقنيات جديدة للقتال قائمة على استخدام السيوف أو الرماح.

الأخشيديون وكافور

وصل الى الفسطاط في شعبان ٣٢٣هـ (يوليو / تموز ٩٣٥م) محمد بن طغج الذي عُيّن حاكماً لمصر ووُلّي صلاتها وخراجها معاً. ولقد تسنى له الجمع بين هاتين الصلاحيتين، خلافاً للعرف المتبع منذ سقوط الطولونيين، بفضل مؤازرة الفضل بن جعفر بن الفرات الذي كان مفتشاً للضرائب في مصر وسوريا. وكان ابن الفرات من قبل وزيراً لابن رائق، أمير أمراء بغداد العباسي وصهراً له، ثم عمد الى مصاهرة ابن طغج كذلك. وشرع ابن الفرات في تقويض دعائم النفوذ المالي لأسرة الماذرائي ولكن المنية عاجلته عام ٣٢٦هـ / ٩٣٨م. وتولى ابنه جعفر بن الفضل الوزارة في أواخر عهد كافور ثم عاد فتولاها بعد فترة طويلة في عهد الخليفة العزيز. وكان من المألوف في ذلك العصر أن تقوم أسرة عراقية، من مموّلي الدولة والملتزمين، بمصاهرة حاكم أو قائد من الاتراك أو الفرس. وقد حمل بنو الفرات وغيرهم من المموّلين معهم من بغداد إلى القاهرة مناخاً ثقافياً مؤاتياً للمذهب الشيعي، مهّد للدعوة الفاطمية بطريق غير مباشر.

وكان ابن طغج، وهو حفيد جندي تركي من حرس سامراء وابن أحد حكام دمشق السابقين، قد تولى عدة مراكز قيادية قبل مقدمه. وعندما تقلّد مهامه في الفسطاط وعُهد إليه بحماية الجانب الغربي من الدولة العباسية من هجوم فاطمي وشيك، مُنح الاستقلال الذاتي في حكم

إمارته. وفي عام ٣٢٧هـ/ ٩٣٩م مُنح لقب الإخشيد، بناء على طلبه، وهو اللقب التقليدي لأمراء فرغانة ومعناه الخادم. وقد تعيّن عليه منذ بدء ولايته على مصر عام ٣٢٣هـ/ ٩٣٥م أن يجابه البربر الذين كانوا قد احتلوا جزيرة الروضة المواجهة للفسطاط وأحرقوا مخازن السلاح بها وأقلوا راجعين الى إفريقية ثم عادوا الى مصر / ٣٢٤هـ/ ٩٣٦م في جيش فاطمي لمهاجمة مصر، بيد أنهم هزموا. وكان ثراء إفريقية وما تتلقاه من ذهب عن طريق الصحراء وعلاقاتها بالأندلس وصقلّية، قد أفضى الى حركة تجارية هامة مصدرها البحر الأحمر، وتعدّدت الدروب الموازية لساحل البحر الأبيض المتوسط والتي كانت تربط شمال أفريقيا بالدلتا والواحات ومصر العليا. وهي دروب كان من الصعب السيطرة عليها عسكرياً.

وجرياً على تقليد عُرف عن الطولونيين، كان ابن طغج يعتبر سوريا جزءًا متمماً لولايته. وتعيّن عليه أن ينازع القادة العسكريين المخلوعين من مناصبهم في بلاد ما بين النهرين السيطرة على هذا الإقليم الذي كانوا يرون فيه تعويضاً لهم عما فقدوه. من ذلك أن ابن رائق، إذ طرد من بغداد على يد مساعده بجكم، حاول غزو سوريا عام ٣٢٦هـ/ ٩٣٨م، وبعد معارك غير حاسمة تصاهر ابن رائق وابن طغج وتقاسما الولاية، فآل جنوبها الى الإخشيد بينما كان شمال سوريا ودمشق من نصيب أمير أمراء بغداد السابق. وفي عام ٣٣٠هـ/ ٩٤٢م، دبّر ناصر الدولة الحمداني أمير الموصل مقتل ابن رائق وأرسل أخاه علي، الذي لُقب من بعد بسيف الدولة، لاحتلال حلب. وفي نفس الوقت لجأ الخليفة المتقي، ازاء تهديد الأمير التركي توزون له في بغداد، الى الرقة حيث جاءه ابن طغج يدعوه الى الإقامة في الفسطاط كما فعل بن طولون من قبل. ثم عاد الخليفة الى بغداد حيث أرسى الأمير الفارسي معز الدولة في عام ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م دعائم حكم علوي دام قرناً ودان فيه الأمر للأسرة البويهية. وتوفي بن ضغج في ذلك العام بعد أن قبل إبرام صلح مع أمير حلب الحمداني. ولكن أنوجور بن الإخشيد استأنف القتال، وفي عام ٣٣٦هـ/ ٩٤٧م اقتسم سوريا مع الأمير الحمداني الذي تم الاعتراف له بالولاية على جند[11] قنسرين وحلب وجند حمص. بينما احتفظ الحاكم الإخشيدي الى جانب مصر بأجناد الرملة – فلسطين وطبرية – الأردن ودمشق. وقد ظلت هذه الحدود قائمة مدة قرن ونصف القرن، باستثناء فترات قصيرة.

وكان ابن طغج قد عيّن على رأس جيشه خصياً أسود يدعى كافور، تميّز بشخصية رائعة قوامها الجمع بين كفاءات عسكرية وإدارية ودبلوماسية لا ريب فيها والتمسك بأهداف الدين القويم. وإذ جيء به إلى قوص عبداً لم يتجاوز سن الطفولة، فقد تجاوب على نحو لم يسبق له مثيل مع جماهير الشعب في الفسطاط وكان يحلو له الاختلاط بهم. وتولى كافور شؤون الدولة الإخشيدية بعد موت ابن طغج في عهد كل من ابنيه أنوجور (٣٣٤هـ/ ٩٤٦م – ٣٤٩هـ/ ٩٦١م) وعلي (٣٤٩هـ/ ٩٦١م – ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م). ومارس السلطة في مصر وجنوبي سوريا بصفة رسمية بلقب الأستاذ من عام ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م حتى وفاته عام ٣٥٧هـ/ ٩٦٨م مع اعراف الخليفة العباسي له بذلك.

---

(١١) «الجند»: وحدة الاختصاص الإقليمي للتجنيد.

وقد اتسم عده كافور بتناقص الأمن في مصر وسوريا. فبالاضافة الى تهديدات الفاطميين من جهة الغرب، جدّت نزعة عدوانية لدى النوبيين في الجنوب حيث شنّوا هجوماً على الواحات عام ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م وعلى أسوان عام ٣٤٥هـ/ ٩٥٦م. كما عمد بدو شبه الجزيرة العربية وسوريا إلى مهاجمة قوافل الحجاج. ويرى بعض المؤرخين أن الفاطميين، نظراً لانشغالهم الشديد بقمع حركات التمرد في شمال أفريقيا، عمدوا الى شن غارات متكررة على مصر بواسطة حلفائهم من القرامطة والنوبيين خاصة. كما ينبغي من ناحية أخرى الربط بين هذه الأحداث وبين شح المواد الغذائية المتكرر في مصر في ذلك العصر نتيجة لقلة مياه الفيضانات. فالبدو والنوبيون على السواء كانوا يبتاعون ما يلزمهم من الحبوب، وعندما كان ارتفاع الأسعار في مصر يبلغ حداً مجحفاً بهم كانوا يلجأون الى قوة السلاح ليقتاتوا بثمن بخس.

ولذا عمل كافور على تعزيز الجيش، باستحداث تجنيد العبيد السود الذين كانوا يبتاعون في أسواق صعيد مصر. بيد أن هؤلاء «الكافورية» لم يتسن لهم قط الاندماج بصورة تامة مع الجند «الإخشيدية» من الغلمان البيض، الترك أو الديلم، بل صارت هناك فئتان متميزتان على عداء فيما بينهما. وكان كافور قد أبعد من كان يخشى مزاحمتهم له من قدامى رفاقه في السلاح واشترى ولاء الآخرين بإقطاعهم الممتلكات الشاسعة. ولم يفلح قادة الجيش بعد موته في اختيار خليفة له من بينهم فأسلسوا قيادهم لمناورات ابن الفرات. لذلك لم يكتب لنظام الحكم الذي استحدثه كافور البقاء من بعده. ولو كان بين القادة العسكريين المجتمعين في الفسطاط في ربيع عام ٣٥٨هـ/ ٩٦٩م رجل يتميز بشخصية كافور، لظهرت على ضفاف النيل قبل قيام دولة المماليك بثلاثة قرون دولة تضارعها.

مصر الامبراطورية

أئمة مصر الفاطميون الثلاثة الأُوَل

في أوائل صيف عام ٣٥٨هـ/ ٩٦٩م أحرز القائد الفاطمي جوهر انتصاراً في المعركة التي دارت على ضفتي النيل شمالي الفسطاط، أتاح له دخول هذه المدينة وإجبار قادة الإخشيدية والكافورية على الفرار الى سوريا. وفي عجز هؤلاء عن الاتحاد وتنظيم الدفاع عن البلاد في مواجهة البربر ما يفسر هزيمة كان يسعهم تفاديها بفضل ما أُوتوا من تفوق لا نزاع فيه في فنون القتال. وقد مهد لانتصار الفاطميين دُعاة توفرت لهم أموال طائلة ومارسوا تأثيرهم النفسي على رأي عام كان يعاني البلبة من جراء الفراغ السياسي الذي ساد بعد موت كافور كما خدّرت حواسه مجاعة خطيرة. ويسّرت أمر هذا النصر الميول العلوية لأعيان الفسطاط من العراقيين. وقد جاء اللجوء الى قوة السلاح تتويجاً لعملية طويلة استهدفت زعزعة أركان الدولة في مصر. فأُتيح للمعز وخلفائه — بفضل المهارة في خوض الصراع السياسي والعقائدي — أن يحققوا نتائج باهرة على الرغم من تدني مستوى جيوشهم.

وتمثلت مهمة جوهر إثر فتحه مصر بأمر مولاه الإمام الفاطمي المعز، الذي بقي في إفريقية، في إنجاز أمرين استعداداً لمقدمه وهما: إنشاء عاصمة تليق بمكانة الخليفة وإقرار الأمن في البلاد. فأسس القاهرة شمالي الفسطاط وشيّد قصراً للإمام وجامعاً ملحقاً به، يُعرف اليوم باسم الجامع الأزهر، وثكنات لمختلف قوات الجيش. وقد عجّل جوهر بذلك اذ ما أن حل عام ٣٦٠هـ/ ٩٧١م حتى كانت أولى المباني قد أنجزت، وكتب جوهر الى الخليفة يدعوه إلى حاضرة ملكه الجديدة.

أما تحقيق أمن مصر فقد كان أصعب منالاً. ولا بد في هذا الصدد من إيراد نبذة عن المذهب الفاطمي لبيان موضعه من الصراعات العقائدية لذلك العصر. فقد كان المعز يدّعي انتسابه الى الحسين بن فاطمة بنت النبي محمد وعلي خليفة الرسول الروحي. وكان مبدأ النسب هو الحجة التي تذرّع بها العلويون في تمرّدهم على الأمويين، إذ أخذوا عليهم اضطهادهم لأهل البيت، ثم في تمرّدهم على العباسيين الذين اتهموهم باغتصاب ميراث أهل البيت. وإلى جانب الشيعة الإمامية التي تعترف باثني عشر إماماً من نسل علي، كانت هناك الشيعة الاسماعيلية التي لا تعترف الا بسبعة أئمة وتجسدت فيها أشد المطالب الدينية والاجتماعية للحركة اتصافاً بالجذرية. أما فرقة القرامطة المتفرعة عن الاسماعيلية، فقد هددت الحكم الثيوقراطي للعباسيين بقوة السلاح في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. وهي إذ شككت في الشعائر الدينية السائدة والقواعد الأخلاقية المتبعة في نطاق المجتمع والأسرة، تلاقت دعوتها مع المطامح الدفينة لجميع الذين لم يتسن لهم الاندماج في محيط العلاقات الحضرية الجديدة. غير أنه لم يكن لها أن تحظى بتأييد الطبقات البورجوازية باستثناء نفر من النخبة الفكرية. وكان سبيلها الوحيد إلى البقاء إثر هزيمة عسكرية هو أن يكون لها كيان سياسي على رقعة الأرض التي تسيطر عليها، وأن تضع قوتها العسكرية في خدمة الأطماع الأجنبية.

وتنتمي الحركة الفاطمية الى الاصل نفسه بيد أنها انفصلت عن القرامطة في أوائل القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، عندما بسط هؤلاء نفوذهم على سوريا. فقد رحل عبيد الله المهدي الإمام الفاطمي عن سلمية الى إفريقية حيث أسس خلافته. واستولى خلفاؤه على الجزء الأكبر من شمال أفريقيا وصقلّية بفضل الولاء التام الذي أكنّه لهم بعض جماعات البربر، ثم تأهبوا لفتح مصر تمهيداً للمرحلة التالية وهي فتح بغداد. وما كان المذهب الذي يدعون اليه ليصدم مشاعر المصريين قط، إذ لم يكن من شأن بعض الفروق الثانوية فيما يخص الشعائر، أو المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، أو الأخذ بمواقف أخلاقية صارمة في أمر النساء، أن يكون مدعاة للنفور من جانب أهل الفسطاط السنيين المحبين فضلاً عن ذلك للتقرب من أهل البيت. وقد وعد جوهر في كتاب الأمان الذي وجهه إلى شعب الفسطاط بإعادة مناسك الحج واستئناف الجهاد وصيانة المساجد وتقرير الرواتب لسدنتها. فلم يواجه أية معارضة دينية. واستبقى القاضي القائم في منصبه فظل يباشر مهامه في مسجد عمرو. وإن كان من الصحيح أنه الى جانب المذهب المعلن القريب من الإمامية الاثني عشرية، كان هناك مذهب آخر باطن قاصر على من لُقّنوا أسراره.

إلّا أن القرامطة الذين أدانوا علناً إقامة الشعائر الدينية ولاسيما مناسك الحج، لم يتقبلوا جوار الفاطميين. وكانت الحجة التي تذرّعوا بها لمحاربتهم هي تعرّض سوريا لغزو جيش من البربر

أرسله جوهر في الشهور التي أعقبت سقوط الفسطاط. فقد استولى القائد الكتامي جعفر بن فلاح على منطقة كانت خاضعة من قبل لنفوذ الإخشيديين هي منطقة الرملة وطبرية ودمشق. واستغل جعفر ضعف مقاومة الحمدانيين بعد موت سيف الدولة وناصر الدولة، فجرّد جيشاً على أنطاكية التي كان البيزنطيون قد احتلوها لتوّهم. بيد أن جعفر اضطر الى استدعاء جيشه نظراً لشن القرامطة هجوماً عليه في دمشق باسم الخليفة العباسي في بغداد بغية استعادة السيطرة على سوريا. وكانوا بعد موت كافور قد جعلوا هذه الولاية ضمن دائرة نفوذهم. وقد قتل جعفر بن فلاح عام ٣٦٠هـ/ ٩٧١م، وتم جلاء الفاطميين عن سوريا. ولم يفلح جوهر في صدّ القرامطة الذين حاصروا القاهرة إلاّ بعد عناء.

وفي رمضان ٣٦٢هـ (يونيو/ حزيران ٩٧٣م)، دخل الإمام المعز عاصمته الجديدة وحلّ بقصره. وفي ربيع عام ٣٦٣هـ/ ٩٧٤م هاجم القرامطة القاهرة مرة أخرى ولكن الأمير عبد الله، ابن المعز، صدّهم فتقهقروا الى سوريا التي اضطروا الى الرحيل عنها كذلك. واستتب الأمن في ربوع المشرق من جديد؛ وفي الشمال تسنّى للملاحة التجارية في البحر الأبيض المتوسط أن تنشط بفضل اتفاق أُبرم مع بيزنطة؛ أما في الجنوب، فقد جُدِّد «البقط» المبرم مع العاهل المسيحي للنوبة. والواقع أن التجارة تمثل الدور الرئيسي الذي قُدّر للدولة الفاطمية أن تنهض به. وكان تأثير يعقوب بن كلّس مستشار المعز حاسماً في هذا الصدد. وابن كلّس يهودي عراقي تعاطى التجارة في سوريا واعتنق الاسلام في عهد كافور، وكان من مخبري المعز إبّان فتح مصر ثم تولى الوزارة طوال الجزء الأكبر من فترة حكم العزيز، ابن المعز، وتعمق في دراسة المذهب الاسماعيلي. وقد انتهج سياسة خارجية حصيفة، وفضّل مساندة بعض المحميات في سوريا على الدخول في عمليات عسكرية باهظة التكاليف، وحرص بصفة خاصة على حسن سير العلاقات الاقتصادية. وكانت له تجارة غلال في هذه الولاية أتاحت استيراد القمح لمصر في سني القحط بل وتصديره إلى بيزنطية. وما زالت تجارة الحبوب هذه، التي كانت تجارة ميمونة، غير معروفة تماماً للمؤرخين في حين أنه تسنى بفضل الوثائق التي عُثر عليها في جنيزة مصر القديمة، دراسة نشاط التجار اليهود في الفسطاط. وهو نشاط تمثل في مبادلات تجارية عبر مسافات بعيدة قوامها سلع مرتفعة أو باهظة الثمن؛ وربطت هذه التجارة جنوب أوروبا وشمال أفريقيا بالمحيط الهندي والقرن الأفريقي. كما كان التجار الاسماعيليون من ناحية أخرى نشطين في اليمن والهند وكذلك في سوريا؛ وقد أحلّوا في المدن التي اتخذوها محطات تجارية لهم جماعات تدين بمذهبهم.

وبعد هزيمة القرامطة وانتهاء المجاعة في مصر، تسنى استئناف الحج عام ٣٦٣هـ/ ٩٧٤م، ودُعي للخليفة الفاطمي في مكة والمدينة اللتين أصبحتا تتلقيان مؤنتهما من القمح من وادي النيل. وشارك الحجاج من شتى بقاع العالم الاسلامي في تمجيد الأسرة الحاكمة في القاهرة.

وفي عهد العزيز (٣٦٥هـ/ ٩٧٥م - ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م)، عرفت مصر الهدوء والرخاء. وشمل إشعاعها جنوبي البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية والمناطق الوسطى والجنوبية من سوريا. وقد اتسمت السياسة التي اتبعت في هذه الولاية الأخيرة بالحذر الشديد حتى وفاة ابن كلّس في عام ٣٨١هـ/ ٩٩١م، ولاسيما إزاء طرابلس التي كانت تمثل على

الساحل الحدود المشتركة مع ممتلكات الحمدانيين والبيزنطيين كما كانت تتيح تصريف جزء من القمح السوري. ولكن العزيز تورط اعتباراً من عام ٣٨٢هـ/ ٩٩٢م حتى وفاته عام ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م في عمليات تتسم بالمجازفة. فهاجم أمير حلب الحمداني وحماته البيزنطيين الأقوياء، معتمداً في ذلك على جيش شهد إصلاحات عميقة اعتباراً من عام ٣٦٩هـ/ ٩٨٠م بتزويده بقوات من الفرسان الأتراك المدرّبين وبفضل تحسين هندسة الحصار. وعُيّن العزيز حاكماً فاطمياً لدمشق وطارد بدو فلسطين. وقد حالف النصر قادته، بيد أنه في الشهور التي سبقت وفاته حاول عبثاً حشد جيش قوي لمنازلة البيزنطيين بنفسه.

وقد خلّف العزيز لابنه الحاكم بأمر الله، الذي تولى الحكم من عام ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م الى عام ٤١١هـ/ ١٠٢١م، وضعاً أسوأ مما كان يبدو. ذلك أن الفسطاط والقاهرة اللتين تألفت منهما الحاضرة المزدوجة لأغنى امبراطورية في ذلك العصر، قد شهدتا تزايداً سكانياً هائلاً. وذاع عنهما أن الذهب يتدفق في أرجائها أنهاراً، وتوافدت عليهما جموع الجند من البربر والأتراك والسود والتجار العراقيون والسوريون والصنّاع الحرفيون وأئمة المساجد والموظفون. فقد ترتب على أموال الخراج المتأتية من الولايات والضرائب المفروضة على التجارة المارة عبر أراضي مصر أن تراكمت كميات من ذلك المعدن النفيس. بيد أن العبء الرئيسي للضرائب، ذهباً أو عيناً، كان يتحمله أهل الريف في مصر أو الصنّاع الحرفيون في مدن الأقاليم. وكان الملتزمون وموظفو الضرائب يحصّلون جزءًا كبيراً من ذلك لحسابهم الخاص؛ ونظراً لأن كثيراً من هؤلاء كانوا يهوداً أو مسيحيين، فقد أثار ذلك لدى أهل الفسطاط السنّيين ردّ فعل تمثّل في النفور من الأقليات، وهي ظاهرة كانت محسوسة فعلاً منذ عده بن كلّس. وكان لدى رجال البلاط في القاهرة وكبار الموظفين والقادة العسكريين وكبار التجار من القدرة الشرائية ما كان يجعل الطلب على الأغذية عندما يلوح خطر القحط يفوق كثيراً ما هو معروض منها فيستفحل ارتفاع الأسعار. وعندئذ كان شح المواد الغذائية يمتد الى الأسواق المحيطة مفضياً الى تصرفات عدوانية من جانب البدو وسكان الأقاليم.

وقد أدى ارتقاء الأتراك السريع في مناصب الجيش، وما عاد عليهم من وراء ذلك من مزايا مالية، إلى إثارة حسد قبائل البربر الذين استولوا على السلطة بعد موت العزيز مستغلين صغر سن الحاكم بأمر الله. وقد تحالف الجند المشارقة، إزاء ما لاقوه من اضطهاد، مع الخصيان الصقالبة والموظفين المسيحيين والعراقيين للتخلص من البربر.

وكان الحاكم بأمر الله هو آخر عاهل عربي عرفه التاريخ يمارس السلطة المطلقة على امبراطورية شاسعة. فلم يتخذ وزيراً بل اكتفى برئيس للديوان اضطلع في الوقت نفسه بدور الوسيط بين الإمام ورعاياه. وما لبث أن عدل عن تعيين قائد دائم للجيوش مكتفياً بإسناد هذه المهام إلى قائد يُعيَّن للفترة التي تستغرقها العمليات الحربية، وأمر بإعدام عدد من القضاة غير النزهاء ولكنه عندما كان يصادف قاضياً طاهر الذيل كان يحترم استقلاله إلاّ فيما ندر. وقد شهد الحاكم في شبابه تطفل حاشية العزيز؛ ولولا حماية معلمه برجوان له في مناسبة لاحقة لقتله الكتاميون. وكان يكنّ الكراهية والازدراء لرجال القصر طوال حياته؛ وكان يحب التردد على الفسطاط وأسواقها وأحيائها الشعبية وكانت له، على عكس أبيه وجده، اتصالات مباشرة بالتجار والصنّاع من أهل السنة. فأدرك

العبء الذي أثقل كاهل البلاد من جرّاء ترف رجال البلاط وإثرائهم السريع، كما أدرك الحاجز الذي أقامه كبار رجال الدولة مدنيين وعسكريين بين العاهل ورعيته. فحاول التخلص من هذه الفئة من الوسطاء بإعدامه جميع من شك في نزاهتهم أو اشتمّ منهم رائحة الطموح الشخصي. بيد أنه فشل في مسعاه إذ لم يجد صدى لذلك لدى أهل الفسطاط السنّيين. وحاول ايضاً أن يجد حلاً للتوتر الناجم عن الحكم المطلق. بيد أن اتزانه العقلي بلغ من الضعف ما أعجزه عن الصمود لذلك: فطغت عليه نوبات من الجنون المضحك تارة أو الدموي القائط تارة أخرى

وافتقرت سياسته الدينية الى التماسك. فبعد أن حاول تغليب شعائر المذهب الفاطمي في الفسطاط، سعى إلى كسب تأييد السنّيين بحمل المسيحيين واليهود على اعتناق الاسلام وإقامة المساجد في مواضع معابدهم. بل إنه أمر بهدم كنيسة القبر المقدس في مدينة القدس عام ٣٩٩هـ/ ١٠٠٩م. وفي الفترة نفسها – أي من ٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م الى ٤٠٤هـ/ ١٠١٣م – أبدى تسامحاً إزاء شعائر أهل السنة وعيّن معلمين سنيين في دار العلم التي أنشأها[١٢]. ثم عدل عن ذلك الى تحريم الشعائر السنّية، وفي عام ٤٠٨هـ/ ١٠١٧م ترك لنفر من الفرس حرية القيام بالدعوة الفاطمية، فباءت تلك المحاولة بالفشل إذ إن من لم يفلح من دعاته في الاختباء كان مصيره القتل. وفي العام التالي شهد الحاكم بأمر الله بعينيه نهب الجنود السود أحياء الفسطاط الشمالية. وإذ ساوره شعور غامض بفشل محاولته تأسيس نظام ملكي مباشر قائم على التأييد الضمني للطبقات المتوسطة السنية في المدن، بدون وساطة الدواوين والجيش، فقد ما كان يكنه من اهتمام بالفسطاط وشرع يتنزه فوق تلال المقطّم يخلو فيها الى نفسه، وأجاز لليهود والمسيحيين الراغبين في الارتداد عن الاسلام الذي كان قد فرض عليهم اعتناقه قبل عشر سنوات أن يفعلوا ذلك. ودبرت حاشيته ذاتها مقتله لخشيتها من عمليات تطهير جديدة وادعت اختفاءه. وقد أنشأ نفر من أتباع مذهبه طائفة الدروز في سوريا.

وكانت القبائل العربية مصدر اضطرابات عديدة في عهد الحاكم. ففي طرابلس، أثار أبو ركوة الأموي تمرد البربر الزناتة والعرب من بني قرّه. وبعد انتصاره على عدة جيوش فاطمية هددت قواته الفسطاط عام ٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م. فأبدى سكان المدينة عندئذ ولاءهم للحاكم بأمر الله فكشفوا أمر بعض الخونة بين رجال البلاط وفي صفوف الجند من البربر. وقد أُسر أبو ركوة بمساعدة النوبيين وأُعدم في مكان قريب من القاهرة. وإزاء أمارات العجز التي ظهرت على الجيش الفاطمي، ونظراً لأعباء استخدامه التي كلفت خزانة الدولة مليوناً من الدينارات، فإنه حين قام ابن الجراح أمير فلسطين الطائي بتنصيب خليفة حسني من أهل مكة في الرملة، اشترى الحاكم بأمر الله ولاء نفر من المقربين لابن الجراح وأفلح في إعادة الخليفة غير الشرعي الى مكة دون حاجة الى الاستعانة بالجيش. كما جاء فتح مدينة ومقاطعة حلب عام ٤٠٧هـ/ ١٠١٦م نتيجة جهود دبلوماسية ماهرة.

---

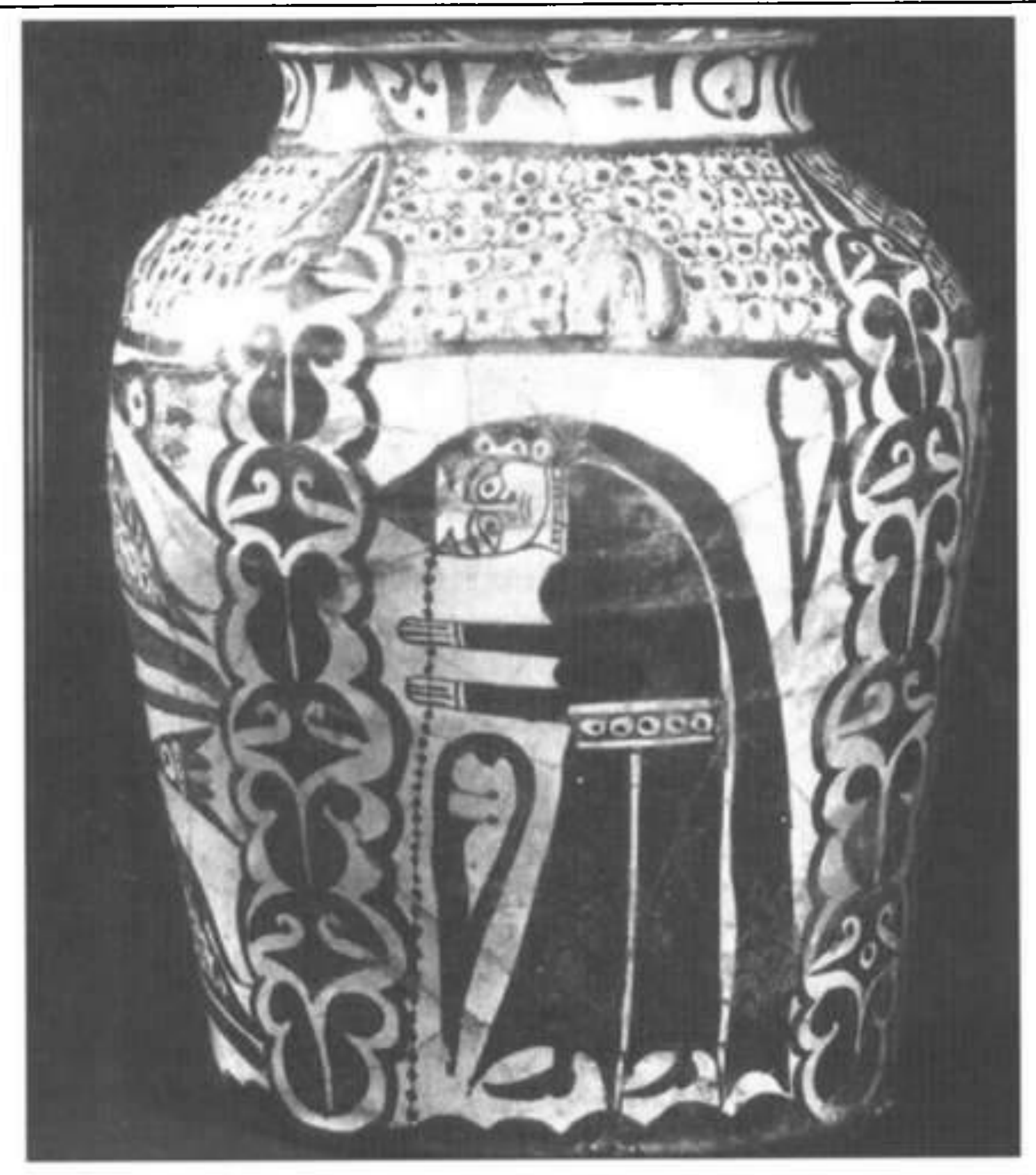
(١٢) «دار العلم»: مؤسسة للتعليم الديني والدعوة المذهبية مزودة بمكتبة، أسسها الإمام الفاطمي الحاكم بأمر الله، وهي من بعض الوجوه شبيهة بالمدارس السنية التي أسسها السلاجقة فيما بعد لتولي نشر المذهب السائد.

الأزمة الكبرى للقرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي

لم تعد السياسة المتبعة في عهد الظاهر (٤١١هـ/ ١٠٢١م) - ٤٢٧هـ/ ١٠٣٦م) ثم في عهد ابنه المستنصر (٤٢٧هـ/ ١٠٣٦م - ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م) وليدة إرادة الإمام بل نتيجة للتفاعل المتشعب للضغوط التي تمارسها جماعات ذوي المصالح الذاتية. وقد ظلت حال الدولة تتدهور بصورة مطردة حتى عام ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م نتيجة أوجه القصور التي ورد ذكرها آنفاً. فقد كان الجيش يضم جنداً ينتمون إلى أعراق شتى كثيراً ما كانت متنابذة وتختلف أوضاعها تبعاً لما إذا كانت تنتمي الى البربر أو العرب أو الغلمان أو العبيد السود أو المرتزقة. وكان الجيش في زمن السلم يستنفد الجانب الأكبر من إيرادات الخزانة العامة. أما عند اشتراكه في المعارك، فقد كان يتعيّن فضلاً عن ذلك تزويد الجندي بمطيته وأسلحته ودفع راتب إضافي له. وكانت الجندية تمثل ضماناً لدخل تقدمه الدولة أكثر منها احترافاً لفنون القتال. وتضمنت أوامر الحكام تكرار الحث على أن تُشطب من سجلات الرواتب العامة ذرّية الجند الذين لم يعودوا في خدمة الدولة، بيد أن هذه الأوامر لم تكن تطبق بحذافيرها في الواقع. وكان لكل جماعة عرقية ديوان خاص يتولى إدارة شؤونها. ونظراً لأن الأموال المتوافرة للخزانة العامة لم تتزايد مع تكاثر المستحقين - من أفراد أسرة الإمام الكبيرة ومن الأشراف والموظفين والجند - كان الصراع بين المصالح قائماً على الدوام. وأعمل الجند السلب والنهب في الريف والضواحي، وبذلك أصبح الجيش المصدر الرئيسي لانعدام الأمن بدلاً من أن يكون عاملاً من عوامل حفظ النظام.

وغصّت المدن بالسكان. فعمدت جماهير الشعب التي طُردت من الريف نتيجة تسلل البدو الى سكنى المدافن، وهجر الأعيان الأحياء الخارجية التماساً للأمن وسط الفسطاط أو القاهرة. وكان التجار يترقبون حلول موعد الأعياد الاسلامية الكبرى بالقلق نظراً لأن الجماهير كانت تعيث نهباً في الأسواق المغلقة. وتفاقم النقص الغذائي وكثر وقوعه. فكان سكان المدن ينتزعون من الفلاحين دواب الحرث والأراضي التي تغمرها المياه حيث كان كبار رجال الدولة يقومون بتربية القطعان الضخمة من المواشي، إذ كانت وفرة النقد في المدن تساعد على ازدياد استهلاك اللحوم. وما أن كان «الأمل» يلوح في شح مياه الفيضان حتى يرتفع ثمن القمح نتيجة المضاربات. وقد نجح الجرجرائي الذي تولى الوزارة من ٤١٨هـ/ ١٠٢٧م الى ٤٣٧هـ/ ١٠٥٤م في الحد من الغلاء بتوحيد أسعار الحبوب وتشجيع التنافس بين الخبّازين على خفض الأسعار. ولكن قادة الجند بل والإمام نفسه كانوا يختزنون الحبوب ويعمدون الى المضاربة.

وساد عدم الاستقرار سكان المناطق الواقعة على حواف الصحراء بصفة عامة؛ فعقدت القبائل الثلاث الكبرى في سوريا، وهي طيء وبنو كلب وبنو كلاب، حلفاً في عام ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م واتصلت رسلهم بقبائل الدلتا وطرابلس الغرب. واختفت العداوات القديمة إزاء نمو نزعة التضامن التي أملاها تشابه الظروف إذ كان هدف الجميع هو أن يطلقوا قطعانهم للرعي في الأراضي المزروعة وأن ينهبوا المدن عندما يتيسر لهم ذلك. وربما أمكن تفسير هذه الظاهرة بتغيرات مناخية نجم عنها ازدياد الجفاف شتاء. وقد نجح القائد الفاطمي الدزبري، بدون تأييد يذكر من القاهرة، في التصدي للقبائل في سوريا. أما في مصر العليا فقد استُغلت فرصة خيانة ابن باديس



الشكل ٧،٥:مصر: زهرية (العصر الفاطمي) من الخزف اللامع من القرن العاشر الميلادي (المصدر: فرير غاليري، واشنطن)

الزيري لإبعاد بني هلال وبني سليم، الذين عاثوا في الصعيد تخريباً، إلى طرابلس وإفريقية (٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م).

وفي عام ٤٥١هـ/ ١٠٥٩م أحرز الفاطميون نصرهم الدبلوماسي الأخير؛ إذ قام قائد تركي يُدعى البساسيري بالقبض على الخليفة العباسي القائم وإرساله الى معتقل وأمر بالدعاء في الخطبة للخليفة المستنصر في مساجد بغداد. غير أنه لم يمضِ على ذلك بضعة شهور حتى نجح طغرل بك أمير السلاجقة السنيين، سادة المشرق الجدد، في أن يسترد بغداد ويعيد القائم إلى منصب الخلافة. وانقلب الوضع عام ٤٦٢هـ/ ١٠٧٠م عندما اعترف القائد الفاطمي ناصر الدولة، الذي تمرّد في الاسكندرية، بالخليفة العباسي واعتقل المستنصر في القاهرة وطلب معونة السلاجقة، وكاد أن يقضي على الدولة الفاطمية في هذه المناسبة.

وأفضت مجاعة كبرى، بدأت عام ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م واستفحل أمرها من عام ٤٥٧هـ/ ١٠٦٥م فصاعداً، إلى هلاك عدد كبير من سكان مصر. وباع المستنصر كنوز الأسرة الحاكمة، ولم يُكتب له البقاء الا بفضل الصدقات. وأخذ الصرح بأسره ينهار إذ قوّضت أركانه كثرة الطفيليين الذين آواهم. وفي عام ٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م استنجد الإمام ببدر الجمالي حاكم فلسطين الأرمني. فلما جاء الى القاهرة في جمادي الأولى ٤٦٦هـ (يناير/ كانون الثاني ١٠٧٤م)، قام هذا المحارب الشرس بإعدام كبار الضباط وشتّت القوات المنشقة وأنشأ حول نواة من جنوده الأرمن جيشاً جديداً قليل العدد عالي الكفاءة. وحصل بدر الجمالي على لقب وزير مع تخويله كامل السلطات. فتوجه الى صعيد مصر حيث قمع السود الذين عاثوا فيه تخريباً، وعاد عام ٤٦٨هـ/ ١٠٧٦م للدفاع عن القاهرة وصدّ الهجوم الذي شنّه عليها حليف السلاجقة التركي أتسيز. وطرد بربر اللواته من الدلتا عام ٤٦٩هـ/ ١٠٧٧م وباع ٢٠ ألفاً من نساء تلك القبيلة في الأسواق. وفي غضون ذلك هاجم سوريا ولم يتمكن من استرداد دمشق بيد أنه ثبّت دعائم السيطرة الفاطمية على ثغور فلسطين. وعمل على تحصين مدن سوريا باحاطتها بأسوار من الحجارة. وإليه يُعزى تشييد أبواب القاهرة الفاطمية الثلاثة الضخمة التي ما زالت قائمة حتى اليوم.

وحتى يتيح للفلاحين استئناف زراعة حقولهم التي عمّها الخراب، أعفاهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات. وأصلح التقسيم الإداري للبلاد وأعاد تنظيم الدولة والجيش على أسس جديدة مما كفل للحكم الفاطمي البقاء لمدة قرن آخر. وقد تحدث القلقشندي وغيره من الكتاب في مؤلفاتهم عن الدولة التي أسفرت عنها إصلاحات الجمالي، عند وصفهم لمؤسسات الدولة الفاطمية وأدائها، على أنها دولة شديدة الاختلاف عن الدولة الفاطمية الأولى.

القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، احتضار الدولة الفاطمية

أفضت الأزمة التي شهدتها الفترة الممتدة من ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م الى ٤٦٨هـ/ ١٠٧٦م الى القضاء على الدولة الفاطمية. فلم يعد يُدعى للمستنصر في أي من إفريقية أو مكة أو حلب أو دمشق. وأخذت مصر بكيانها الجديد المحدود بوادي النيل تبلى من الجراح التي أثخنتها. واستعادت الاسكندرية رخاءها بفضل المبادلات التجارية مع إيطاليا. وأصبحت قوص، عاصمة الصعيد، مركزاً لتسويق الرقيق الأسود القادم من النوبة وتوابل الهند. وقد تُوفّي بدر الجمالي ثم المستنصر في عام ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م. فأعلن الفضل بن بدر الجمالي خلافة صبي من أبناء المستنصر يدعى الحسن بينما سدّ على شقيقه الأكبر نزار الجدران حيًّا. وقد اعترف حسن بن الصبّاح الذي تزعم الدعوة الاسماعيلية في أراضي السلاجقة بإمامة نزار، وأفضت حركته المعروفة بحركة الحشاشين والتي انتشرت خارج مصر، شأنها شأن حركة الدروز، الى اختفاء الدعوة الفاطمية التقليدية[١٣].

(١٣) الدعوة: وتعني أياً من مذاهب الشيعة، وكثيراً ما يكون المذهب الاسماعيلي أو الفاطمي، ويتولى نشره دعاة يعملون في الخفاء أو فيما يشبه الخفاء، كما تعني هذه الكلمة في الوقت نفسه وسائل الدعاية المسخرة لخدمة هذه المذاهب.

وقد دام عهد المستنصر زهاء ثلاثة ارباع القرن بينما توالى على الحكم ستة خلفاء في الفترة الممتدة من بعده الى نهاية حكم الفاطميين والتي تكاد الاّ تعدو سابقتها طويلاً. ولم يمارس أيّ من هؤلاء السلطة الفعلية كما لم يكن لأي منهم يد في اختيار خلفه، إذ كانت السلطة في يد وزراء من رجال الجيش: استولى بعضهم على السلطة بحد السيف بينما ورثها آخرون عن آبائهم. وكان بعض هؤلاء من أمثال طلائع بن رزّيك وزراء رائعين بينما لم يعدُ غيرهم أن يكون لصاً محدث نعمة. وفي بلد اختفت منه فيما يبدو تعاليم المذهب الفاطمي، جاهر هؤلاء الوزراء بمعتقدات دينية شتى. فالأفضل كتيفات، حفيد بدر الجمالي، أقرّ الإمامية الاثني عشرية وعيّن أربعة قضاة، واحداً لكل من المذاهب الأربعة. أما رضوان فكان سنّياً وأنشأ مدرسة شافعية في الاسكندرية. إلاّ أن الشعب لم يكن ليكترث فيما يبدو بمذاهب الحكام الدينية، ولم يكن الالتفاف حول الأسرة الحاكمة الا بدافع الزهو المرتبط بوقوع مركز الحكم الاسلامي في الأراضي المصرية. ولم يفضِ إلى إثارة امتعاض المصريين سوى أمر واحد هو تولي بهرام غير المسلم منصب الوزارة مع حمله لقب «سيف الاسلام».

وبعد إنقضاء ثلاث سنوات على وفاة بدر الجمالي دخل الفرنجة الأراضي الاسلامية وأطاحوا بالسلاجقة واستولوا على القدس عام ٤٩٢هـ/ ١٠٩٩م، كما هزموا الفاطميين هزيمة ساحقة في عسقلان. وقد بقي الوضع على هذه الحال سنين طويلة باستثناء بعض المناوشات. ولم يقم بين الفرنجة والفاطميين تفاهم فعلي بل كان هناك بالأحرى لدى الفاطميين قدر من عدم الاكتراث يسهل تفسيره. ففي القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي كانت الدولة الفاطمية تستمد مواردها من جباية الجزية نقداً ومن تجارة الحبوب. وكان عليها أن تسيطر على أقاليم شاسعة وتحتفظ بمنطقتي البقاع وحوران في سوريا. وقد انهارت أسعار الحبوب في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي نتيجة للخسائر الفادحة في الأرواح التي تعرض لها السكان في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، ولا ريب أيضاً نتيجة لاتساع رقعة الأراضي المزروعة إثر تغيّر مناخي جديد في سوريا. أما الذهب فكان أندر في سوريا، بينما كان متداولاً بصفة خاصة فيما بين الهند والغرب. فما كان على الفاطميين إلا أن يسيطروا على وادي النيل والمراكز التجارية البحرية في فلسطين التي كان التجار الايطاليون يترددون عليها قدر ترددهم على الاسكندرية. لذلك جشدت قوات الجيش في جنوب فلسطين وفي مصر استعداداً لمواجهة السلاجقة الساعين الى إعلاء راية المذهب السنّي في القاهرة من جديد. وكان وجود الصليبيين في سوريا يشكل حاجزاً بين السلاجقة ومصر وعاملاً لتحول تجارة البحر الأحمر نحو وادي النيل، ومن ثم فهو أمر مفيد في نظر الفاطميين. وإلى أن استقر نور الدين في دمشق عام ٥٤٩هـ/ ١١٥٤م لم يبد هناك أي تضامن اسلامي في سبيل طرد الفرنجة من سوريا. وعلى ذلك فإن مصر التي لم يكن يضيرها هذا الوجود ألاّ من الناحية الأدبية، ما كانت لترى أن الأمر يعنيها أكثر مما يعني سائر الدول الاسلامية.

وقد شرع نور الدين، اعتماداً على جيش قوي، في استعادة سوريا من جديد. فكان أمام الدولة الفاطمية الهزيلة ذات الجيش المنقسم الى أعراق متنافسة أن تختار بين سياسة تقوم على

مؤازرة القوى المناهضة للصليبيين، وهي سياسة تعرّضها لضربات الفرنجة، أو على العكس الاستعانة بهؤلاء على نور الدين الذي أراد أن يتبنى مشروع السلاجقة الرامي إلى إعادة الاسلام السنّي الى مصر. وقد أخذت الجماعات المتنازعة على الحكم في القاهرة بالحلين على التوالي، بل وبهما معاً أحياناً، على أمل الاحتفاظ بالسيطرة على الموقف. فعجلت بذلك اضمحلال الدولة.

وفي عام ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م خرج الصليبيون عن حيادهم إزاء مصر واستولوا على عسقلان. إذ إن استقرار نور الدين في سوريا الوسطى دفعهم الى التماس ما يعوضهم عن ذلك في مصر. وتمثل الشاغل الأول للوزراء الفاطميين، الذين كثيراً ما كانوا من حكام قوص السابقين، في حماية الطريق الرئيسي الجنوبي الذي يربط البحر الأحمر بالاسكندرية عبر مصر العليا. وكان بودّهم لو استطاعوا دفع مبالغ ضخمة من الدنانير الذهبية لنور الدين حتى يحمل عنهم عبء الدفاع عن الحدود الشرقية. ومع ذلك شنّ طلائع بن رزّيك حملتين على الأجزاء الواقعة تحت سيطرة الفرنجة من فلسطين، وخرج من ذلك ظافراً وإن لم يحقق بذلك أي كسب دائم، إذ لم يحرّك نور الدين ساكناً. وفي عام ٥٥٦هـ/ ١١٦١م شنّ الفرنجة هجوماً على مصر، أعقبته أربعة حملات أخرى تم بعضها بدعوة ممن تولوا مقاليد الوزارة في مصر، وذلك حتى عام ٥٦٤هـ/ ١١٦٩م. ولم يكن إلّا في عام ٥٥٨هـ/ ١١٦٣م أن اصطدم الفرنجة بقوات نور الدين بقيادة شيركوه وابن أخيه صلاح الدين. وافضى الحنث بالوعود ونقض الأحلاف وخيانات الوزير ابن سلّار والخليفة العاضد إلى عقم العمليات الحربية، مما حدا بشيركوه الى أن يتخذ لنفسه منصب وزير الفاطميين عام ٥٦٤هـ/ ١١٦٩م. وما لبث أن مات وحلّ محله صلاح الدين.

وعلى ذلك كان آخر الوزراء الفاطميين قائداً كردياً سنّياً من أتباع أمير دمشق التركي السنّي نور الدين، الذي كان يذكر اسمه في المساجد بعد إسم الإمام العاضد. ولم يكن ذلك وضعاً يستسيغه العاضد قط فكلّف خصيًّا يدعى جوهر، باغتيال صلاح الدين. وعندما أحيط الوزير علماً بذلك أمر بإعدام جوهر؛ فتمرّد حرس القاهرة من الجند السود. ودارت معركة ضارية، واضطر العاضد الى استنكار موقف الجنود السود الذين كانوا يضحون بحياتهم في سبيله، فكانت مذبحة قضى فيها على الحرس. إلّا أن صلاح الدين الذي ارتأى في بقاء الخلافة الفاطمية الصوري ما يخدم مآربه، رفض الاطاحة بها رغم لوم نور الدين. ولكن في عام ٥٦٦هـ/ ١١٧١م دعا فارسي في الخطبة للخليفة العباسي علناً، وهكذا اختفت إمامة الفاطميين في مصر دون حاجة إلى عزل العاضد. وقد أحسن هذا الأخير صنعاً بأن مات ميتة طبيعية في الوقت المناسب. وهكذا زالت من المسرح السياسي دولة دامت قرنين دون أن يتأثر سكان القاهرة لذلك قيد أنملة.

الآثار الاسلامية في مصر قبل عام ٥٦٦هـ/ ١١٧١م

يرجع إنشاء معظم الآثار العربية الجميلة التي يشاهدها زائر القاهرة الى عصر الأيوبيين والمماليك. في القاهرة القديمة ومحافظات مصر، فإن الآثار المعمارية للعصر الوسيط فيما قبل الحروب الصليبية – ما عدا بعض الاستثناءات في الأقصر وقوص والاسكندرية – كانت بصفة عامة من المنجزات المسيحية. ومع ذلك فقد خلّفت القرون الخمسة الأولى من الوجود العربي في مصر للأجيال التالية



الشكل ٧،٦: زبدية (العصر الفاطمي) من القرن الحادي عشر الميلادي
(المصدر: فرير غاليري، واشنطن)

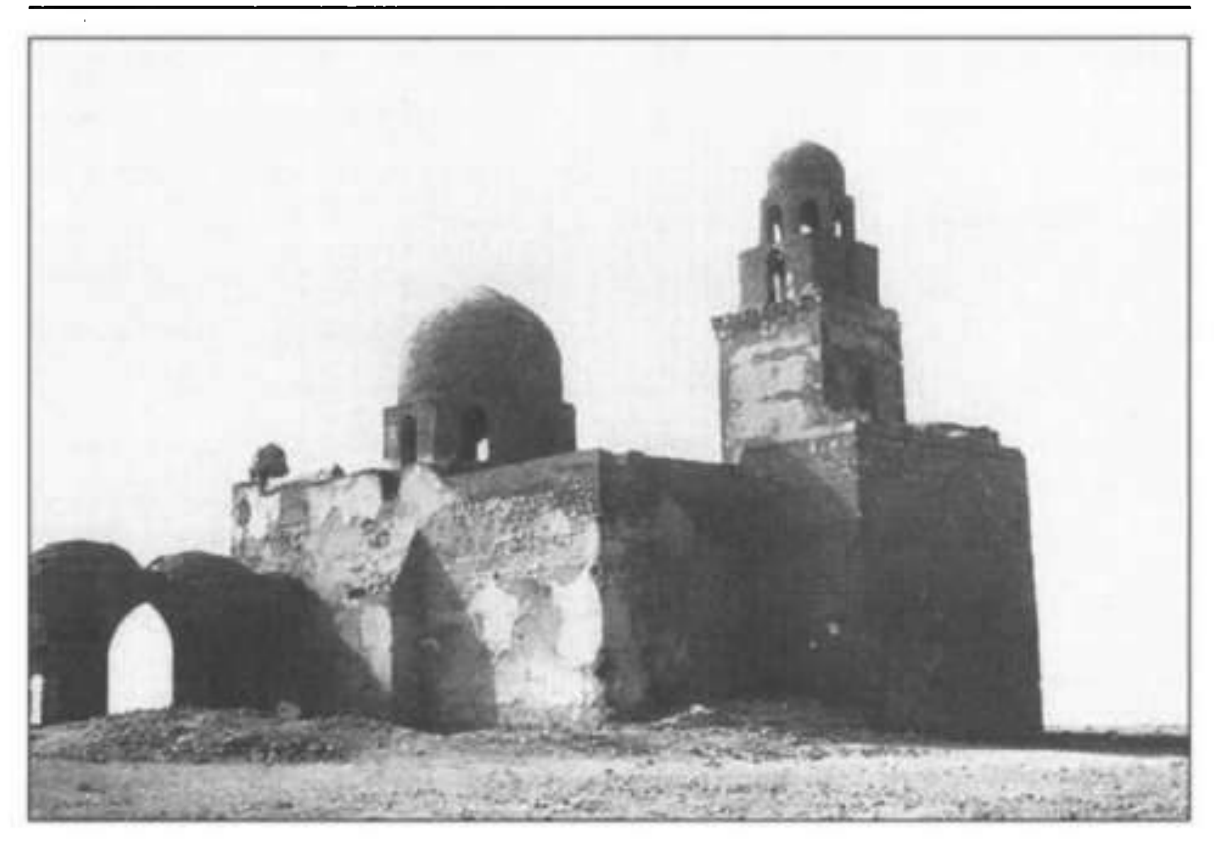
عدداً قليلاً من المباني التي كثيراً ما أُدخلت عليها تعديلات هامة ولكنها تتميز بالجلال لضخامتها وطرازها، وللقوة الروحية التي أُضيفت عليها لدى تأسيسها أو اكتسبتها على مرّ التاريخ.

وثمة أربعة مساجد كبرى أسسها أربعة من حكام مصر العظام أو شيدّت بناء على طلبهم. فمسجد الفسطاط الكبير شيّده الوالي عمرو بن العاص عام ٢٠- ٢١/ ٦٤١- ٦٤٢م بجوار النيل مباشرة. ولم يحتفظ هذا المسجد، الذي جرى توسيعه وتعديله وتحديثه مراراً، بأية آثار ظاهرة لحالته الأولى. والأمل معقود على أن تقوم هيئة الآثار المصرية التي أجرت فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥م أشغالاً هامة ألقت الضوء على التعاقب الزمني لعمليات التوسع في مساحة الجامع، بنشر ما أعدته بصدد هذه الأشغال من تقارير وصور فوتوغرافية يمكن أن تكون مصدراً لمزيد من المعلومات.



الشكل ٧،٧: باب النصر: أحد أبواب سور المدينة الفاطمية
(المصدر: «مساجد القاهرة»، ج فييت، ص٨؛ تصوير البير شقير؛ حقوق الطبع محفوظة، هاشيت، باريس).

وفي عام ٢٦٥هـ/ ٨٧٩م أنشأ أحمد بن طولون فوق هضبة القطائع شمال شرقي الفسطاط الجامع الكبير الذي يحمل اسمه (انظر الشكل ٢،٧). وهذا الجامع يفوق سابقه بكثير من حيث الصون كما كان أقل منه كثيراً تعرضاً للتعديل، بالنظر الى أن الناس لم يقبلوا عليه إقبالاً تاماً. وهو يهيىء وسط المدينة التي تعج بالحركة والضوضاء حيزاً يسوده السكون والخشوع في إطار من الجمال المعماري المتميز بالصرامة ودقة النسق. وقد قدم المؤرخ البريطاني ك.أ.سي. كريسويل وصفاً تحليلياً لهذه المجموعة فسيحة الأرجاء من المباني؛ إذ تحيط بالصحن شبه المربع الذي يبلغ طول ضلعه نحو ٩٢ متراً عقود رشيقة أُقيمت بطول أربع ظلات تتكون الظلة الواقعة جهة القبلة منها من خمس بوائك بينما تتكون الظلات الثلاث الأخرى من بائكتين؛ ولأول مرة يتأكد دور فسطاط مصر بوصفها إحدى العواصم الزمنية والروحية للعالم الاسلامي، بقيام قائد تركي ورع بتأسيس هذا



الشكل ٧،٨: جامع الجيوشي – منظر عام للجهة الشرقية
(حقوق الطبع محفوظة للدكتور فيهرفاري، مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، لندن).

الصرح الرائع من الطوب النضج، الذي يحمل الطابع العميق لتأثير الأساليب الآسيوية.

وعندما أسس جوهر الصقابي القاهرة عام ٣٥٩هـ/ ٩٧٠م من أجل مولاه المعز لدين الله، أقام في وسط العاصمة الجديدة شمالي القطائع مسجداً كبيراً يُعرف الآن في العالم بأسره باسم الجامع الازهر. ويسترعي الانتباه ما هناك من فرق واضح بين ما يزخر به هذا الجامع من حركة ونشاط وما يتسم به جامع ابن طولون من سكون وعزلة يسلبان لبّ الزائر. لقد كان مؤسسو القاهرة أفريقيين؛ واكتسبت أفريقيا ثقافة الإسلام على يد علماء الأزهر. وأدى نجاح هذه المؤسسة في أن تكون المكان الأثير لنشر المعارف الإسلامية بين الشعوب العربية وغير العربية إلى توسيع المبنى عدة مرات، بحيث لا يقف اليوم شاهداً على المخطط الفاطمي الأصلي سوى صحن المسجد. وهذه المباني التي أضيفت على التوالي هي بمثابة سجل لتاريخ مصر بأسره وتاريخ الدور الذي اضطلعت به فيما وراء حدودها. ومؤدى ذلك أن تشييد القاهرة كان منطلقاً لتجربة حافلة.

وفي عام ٤٠٠/ ١٠١٠م أتم الحاكم بأمر الله بناء جامع كبير في الأرباض الشمالية لمدينة القاهرة. وتقف مواقع المباني الأربعة سالفة الذكر شاهداً على انتقال مركز ثقل عواصم مصر المتتالية خلال الثلاثة القرون ونصف القرن الأولى من العصر الإسلامي نحو الشمال الشرقي بصورة مطردة. غير أن جوهر الصقلبي كان قد حدد المركز الحقيقي للعاصمة وإنْ لم يفطن الحاكم بأمر الله الى ذلك ولم يقدر قط للجامع الذي شيده ما قدر للأزهر من مكانة؛ ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القاهرة والمنطقة الواقعة بينها وبين الفسطاط بوجه خاص مقر المباني الرئيسية التي شيّدها الحكام

الأيوبيون والمماليك للأغراض العامة. أما جامع الحاكم بأمر الله الذي ظل مهجوراً ردحاً طويلاً من الزمن، فقد أعيد ترميمه ليؤمّه أبناء الطائفة الاسماعيلية.

وأدخل الوزير بدر الجمالي الأرمني الأصل استخدام الحجارة في تشييد مباني القاهرة التي كانت حتى ذلك الحين تُبنى من الطوب. وإليه يُعزى إعادة بناء أسوار العاصمة وتشييد أبوابها الضخمة التي يسع المرء أن يشهد روعة ثلاثة منها ما زالت قائمة حتى اليوم وهي: باب زويلة الواقع الى الجنوب من المحور الرئيسي الذي يصل شمال القاهرة الفاطمية بجنوبها، وباب الفتوح الواقع الى الشمال من هذا المحور ذاته؛ وباب النصر (أنظر الشكل ٧،٧) في الشمال الشرقي. ويتسم التصميم المعماري لهذه الأبواب بالمهارة إذ تُوخّي فيه جلال المظهر والكفاءة الحربية على السواء. كما اتسم إنجازها بالإحكام بفضل العناية الكبيرة في تقضيب الحجارة. ذلك أن أبناء أرمينيا كانوا قد حافظوا في جبالهم النائية على كامل تراث البنائين البيزنطيين الذين شيدوا كثيراً من كنائس سوريا وآسيا الصغرى. وقد قُدّر لهذا التراث أن يُنشر مرة أخرى خلال القرن الثاني عشر الميلادي في ربوع المشرق الخاضعة لحكم الفرنجة أو المسلمين على السواء.

وثمة أربعة مساجد أخرى دون ذلك أهمية يرجع تاريخ إنشائها الى الحقبة الثانية من العصر الفاطمي. فمسجد الشهيد الجيوشي الذي أُنشيء عام ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م فوق تلال المقطم يبدو وكأنه ساهر على أمر الأموات والأحياء من أهل هذه المدينة الكبيرة. ويُلاحَظ هنا أيضاً أن هذا الجامع بطرازه غير المألوف في مصر يتسم بأوجه شبه بكنائس أرمينيا (أنظر الشكل ٨،٧). وفي عام ٥١٩/ ١١٢٥م أنشيء جامع الأقمر، وهو جامع صغير يقع على الطريق الرئيسي في القاهرة بين جامع الحاكم والجامع الأزهر. وكانت واجهة هذا الجامع من الحجر المنحوت وبوابته المزخرفة فاتحة تغيّر ثوري في الطرز المعمارية للمباني الدينية. أما ضريح السيدة رقية الرمزي، الذي أقيم عام ٥٢٧هـ/ ١١٣٣م في المدافن الواقعة جنوب شرقي جامع ابن طولون، فيقف شاهداً على رغبة الحكام الفاطميين في اجتذاب الحجاج من محبي أهل البيت من كل حدب وصوب الى القاهرة. ولقد كان هذا الدافع السياسي والديني ذاته هو الذي حدا بالوزير صالح طلائع إلى انشاء الجامع المعروف باسمه جنوبي باب زويلة في عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م ليكون مثوى لرأس الحسين بن علي. وتحاكي واجهة هذا الجامع الجميلة بعض عناصر جامع الأقمر مع تطويرها وتعديلها بما يتمشى وذوق أهل ذلك العصر. وهي تقدم الدليل على أوجه التقدم السريع للعمارة الدينية في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي وتُعدّ البشير بازدهار هذا الفن في عهد الأيوبيين والمماليك.

خاتمة

في عام ٥٦٦هـ/ ١١٧١م، بعد مضي خمسة قرون على فتح العرب لمصر، كان هذا البلد أغنى بلاد الشرق. وبلغ إنتاج مصانعه من الخزف والزجاج والنسيج والمصنوعات المعدنية أو الخشبية من الكمال حداً لا يبارى. واحتفظت الزراعة فيه بخصائصها التي تميزت بها منذ آلاف السنين مع إدخال محاصيل جديدة جاءتها من آسيا. وتحققت إنجازات معمارية دينية وحربية مهيبة؛ وكانت

القرون التالية أكثر خصباً. وأخذ ادب عربي ينمو باطراد ويتخلص شيئاً فشيئاً من طابعه المحلي. وقد اضطلع العراقيون والسوريون المقيمون في العاصمة المصرية بدور مهم في هذا الصدد، بيد أن نوعية المصنفات التاريخية والمصنفات التي تتضمن وصفاً لسمات القطر المصري الخاصة أضفت على هذا الأدب أصالته. وفي هذا المجال كذلك ألفت أعظم الأعمال خصباً في عهد لاحق.

بيد أن التطبع بهذه الثقافة الجديدة لم يكن سريعاً ولا تاماً. فقد بقي جانب كبير من الشعب، من فلاحي مصر العليا أو الصنّاع الحرفيين من سكان مدن الأقاليم، على دينهم المسيحي. أما سكان الفسطاط السنيين، فقد أظهروا عدم مبالاة بالصراع على السلطة بين القادة العسكريين الذين كثيراً ما كانوا في الأصل عبيداً، على رأس جند من أعراق وأخلاط شتى. وكانت هناك شخصية مصرية – لم يعرض لها سوى عدد محدود من المؤلفات – آخذة في النضوج ببطء لا يساير ما شهدته الفسطاط والقاهرة من نمو سريع. ومع ذلك فإن علماء مصر وأعلام الصوفية فيها هم الذين كان لهم الفضل في توجيه مسلمي أفريقيا في القرون التالية.

وقد حان الوقت لقيام المؤرخين بتجميع كافة البيانات التي تتيح وصف نشأة هذا التيار العميق حتى لا يبقى تاريخ مصر قاصراً على سيرة حكامها المتعاقبين.

الفصل الثامن

النوبة المسيحية في أوج ازدهار حضارتها

س. ياكوبيلسكي

الصلات الأولى بمصر الإسلامية

أدّى ظهور مملكة مسيحية قوية في جنوب الشلال (الجندل)[١] على ضفتي النيل إلى فتح آفاق مؤاتية لتطور سكان النوبة. وقد تحقق لهذه المملكة ما بلغته من الرخاء الاقتصادي بفضل عاملين، أولهما الاتحاد بين مملكة النوبة في الشمال، وعاصمتها «فرس»، ومملكة المقرّة في الوسط، وعاصمتها دنقلة العجوز، وما صاحب ذلك من نشوء حكومة مركزية قوية. وثانيهما هو تنظيم العلاقات مع مصر المجاورة تنظيماً يبشّر بالخير، بمقتضى معاهدة عُرفت بمعاهدة «البقط»، أُبرمت على أثر غزو دنقلة بجيش قاده عبد الله بن سعد بن أبي سرح عام ٦٥١م. وأكثر معلوماتنا عن هاتين الواقعتين في تاريخ النوبة مستمد من روايات المؤرخين والرحّالة العرب، ولم تؤكدها الحفائر الأثرية بعد إلّا جزئياً. وسوف نتناول هذين العاملين بمزيد من التفصيل[٢].

(١) فيما يتعلق بالفترات الأسبق من تاريخ النوبة المسيحية، انظر: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الثاني، الفصل الثاني عشر، اليونسكو.

(٢) للمعالجات التفصيلية الرئيسية للفترة موضع الدراسة هنا، انظر: ج.و. كروفوت (J.W. Crowfoot)، ١٩٢٧؛ يو. مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٨؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٥٤ و ١٩٧١(أ) و ١٩٧٨(أ)؛ ب.ج. تريجر (B.G. Trigger)، ١٩٦٥؛ أو. ميناردوس (O. Meinardus)، ١٩٦٧؛ إي. هوفمان (I. Hofmann)، ١٩٦٧؛ ي.ف. حسن (Y.F. Hasan)، ١٩٧٣؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥ و ١٩٨١(أ)؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٣٣–٥٠٧؛ أ. عثمان (A. Osman)، ١٩٨٢ (أ).

ويبدو أن النوبة الشمالية والنوبة الوسطى كانتا وقت الغزو العربي متحدتين تحت حكم قليدوروت، ملك دنقلة. ومن ثم فقد أبرم عبد الله بن سعد بن أبي سرح معاهدة واحدة فقط – هي تلك التي أُبرمت في دنقلة – متجاهلاً نوباديا (النوبة)، ومع أن تنظيم علاقات سليمة مع هذا البلد قد يبدو أكثر أهمية نظراً لمجاورتها لمصر مباشرة. وكانت معاهدة «البقط» معاهدة من نوع خاص فريد لم يسبق له مثيل في العالم الإسلامي. وهي تمثّل في حقيقتها هدنة أو اتفاق عدم اعتداء. وقد حُفظ نصها الكامل في «خطط» المقريزي[٣]، حيث نجد أن النص يحدّد نقاط الاتفاق التالية: يمتنع العرب بمقتضى شروط الاتفاق عن مهاجمة النوبة؛ ويتمتع أهالي كل من البلدين بحرية العبور في أراضي البلد الآخر للزيارة دون الإقامة فيها، وفي هذه الحالة يتعهد البلد المعني بالمحافظة على سلامة أهالي البلد الآخر وأمنهم. كما تضمن الاتفاق بندًا ينص على تسليم الفارّين بين البلدين. ويتعهد النوبيون بالعناية بالمسجد المشيّد في دنقلة العجوز كي يستخدمه من يزور البلاد من المسلمين. كما فُرض على النوبة أن تدفع جزية سنوية لوالي أسوان هي عبارة عن ٣٦٠ عبداً. ويذكر مصدر آخر (علي خليفة حميد بن هشام البحيري)[٤] أن المعاهدة قضت بأن يقدّم العرب في مقابل هؤلاء العبيد ١٣٠٠ أردب من الحنطة، و ١٣٠٠ كنير[٥] من الخمر ومقادير محددة من الكتان والأقمشة الأخرى. ويضفي هذا كله على المعاهدة بعض صفات العقد التجاري. وقد استمر الالتزام بهذه الهدنة من حيث المبدأ طوال القرون الخمسة التالية من عصر الحضارة المسيحية في النوبة، وكانت في أوائل عهدها حاسمة الأهمية بالنسبة لاستتباب السلم وفرص ازدهار البلاد في زمن كانت الجيوش العربية فيه تحتل مناطق شاسعة من شمال أفريقيا وأسبانيا وتهدّد بيزنطة.

وفيما يتعلق بالتاريخ الذي اتحدت فيه المملكتان النوبيتان، فإن هناك افتراضاً يجدر ذكره[٦]، يسند فضل التوحيد إلى جهود الملك مرقوريوس، الذي اعتلى العرش في عام ٦٩٧م، وهو تاريخ أمكن تحديده استناداً إلى اللوحة التذكارية لتأسيس كاتدرائية فرس، التي دوّنها الأسقف بولس والمؤرخة في العام ٧٠٧م، وتشير إلى السنة الحادية عشرة من حكم هذا الملك[٧]. ويبدو أن الملك مرقوريوس، بعد أن وحّد مملكته، وجّه اهتمامه بصفة رئيسية إلى تحقيق الوحدة الدينية في

---

(٣) انظر: ب. فوران (P. Forand)، ١٩٧١، ص ١١٤ و ١١٥؛ ي.ف. حسن (Y.F. Hasan)، ١٩٧٣، ص ٢٢-٢٤؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥، ص ٦٤٠-٦٤٢.

(٤) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥، ص ٦٤٢ و ٦٤٣؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٥٢.

(٥) لمعرفة مقدار ذلك تقديراً، انظر ل. توروك (L. Török)، ١٩٧٨، ص ٣٠١، الحاشية رقم ٣.

(٦) انظر: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلّد الثاني، الفصل الثاني عشر، ص ٣٣٣-٣٣٤، اليونسكو. وفيما يتصل بتاريخ التوحيد، انظر مثلاً: ل.ب. كيروان (L.P. Kirwan)، ١٩٣٥؛ يو. مونيريه دو فيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٨، ص ٨٠؛ ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٦٥(أ)، ص ١٦؛ س. ياكو بييلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٧٢، ص ٣٥ و ٣٦؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ٤٥٣ و ٤٥٤؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ٧١ و ٧٢؛ انظر أيضاً ل.ب. كيروان (L.P. Kirwan)، ١٩٨٢.

(٧) س. ياكوبييلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٧٢، ص ٣٦-٤٦؛ ج. كوبينسكا (J. Kubinska)، ١٩٧٤، ص ١٤-١٩.

كافة أرجاء النوبة، فسعى في بداية القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي إلى إخضاع الكنيسة النوبية لبطريركية الإسكندرية المونوفيزية («القائلة بالطبيعة الواحدة للمسيح»).

ولا شك في أن توحيد أراضي النوبة، ثم التوحيد الديني، أي إيجاد إطار شامل مشترك تحت سلطة كنيسة مصر المونوفيزية يضم مملكة النوبة المتحدة ومملكة علوة (ألوديا) في الجنوب (التي لا نعرف عن تاريخها في ذلك العصر إلا النزر اليسير) وأثيوبيا، قد هيأ الظروف المؤاتية لازدهار النوبة. كما أن عدم تعرّض البلاد لأي خطر حقيقي من جانب العرب وإمكانية مواصلة النشاط التجاري مع مصر واستمرار الاتصالات مع بيزنطة، أو على الأقل مع القدس التي كانت قبلة الحجّاج، كل ذلك أدّى إلى تطور ثقافة نوبية مرهفة وأصيلة في الفترة التالية. ويتضح ذلك في نمو واكتمال حضارة راقية ذات تقاليد معمارية وثقافية خاصة، ترتبط بقدر متساو مع التقاليد القبطية والتقاليد البيزنطية، مع بروز التأثير البيزنطي كمصدر إدارة الدولة، وتنظيم البلاط الملكي، وفي مجال العمارة والفنون والحرف.

على هذا النحو شهدت نهاية القرن الثامن الميلادي دخول النوبة في عصر ازدهارها الذي استمرّ حتى بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي، وتأثّر إلى حد بعيد بتوافر ظروف اقتصادية ملائمة، كان من أهم عناصرها الارتفاع النسبي لمنسوب مياه النيل، الذي أتاح للزراعة النوبية فرصة الازدهار والرخاء[٨].

وتأتي معلوماتنا عن الأحداث السياسية لهذا العصر في المقام الأول من المصادر العربية؛ وهي تتعلق بصفة خاصة بمملكة النوبة المتحدة، التي كانت حدودها تبدأ من «القصر» شمالاً (على مسافة بضعة كيلومترات جنوبي أسوان) وتمتد جنوباً حتى المنطقة الواقعة بين الشلالين الخامس والسادس (الأبواب)؛ حيث تلتقي بالحد الشمالي لمملكة علوة (ألوديا) وعاصمتها «سوبا»، قرب مدينة الخرطوم الحالية.

ونكاد لا نعرف شيئاً عن مملكة علوة هذه. وقد نقل المقريزي[٩] عن ابن سليم الأسواني رواية تقول إن سوبا كانت مدينة ذات أبنية فخمة وحدائق غنّاء وكنائس تفيض ذهباً. ويروي أيضاً أن ملك علوة كان أعظم شأناً من حاكم المقرة، وله جيش عظيم، وأن الأراضي التي يحكمها كانت أكثر خصباً وثراء. وتوشك الحفريات الأثرية الأخيرة لبعثة المعهد البريطاني لشرق أفريقيا في «سوبا» أن تؤكد هذه الروايات عن روعة هذه المدينة وبهائها[١٠]. وقد ظهرت إلى النور مؤخراً مجموعة من الكنائس والمباني الأسقفية المشيدة بالآجر الأحمر، ولكنها لا تمثّل إلا جانباً بالغ الصغر من الصورة في مجموعها.

---

(٨) ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(أ)، ص ٥٦٩؛ ب.ج. تريجر (B.G. Trigger)، ١٩٧٠، ص ٣٥٢.

(٩) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥، ص ٦١٣؛ انظر أيضاً أ. ج. أركيل، ١٩٦١، ص ١٩٤ و ١٩٥؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٦١، ص ١١ و ١٢.

(١٠) ستظهر في دورية Azania التقارير الأولية عن هذه الحفريات، التي تواصلها البعثة البريطانية منذ عام ١٩٨١. وفيما يتعلق بالأعمال السابقة، أنظر: ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٦١.

والمعطيات التي بحوزتنا لا تقيم الدليل على وجود اتحاد بين علوة بالمقرة، وإنْ كان من المعروف أن البلاطين كانت تربطها علاقات قربى في منتصف القرن العاشر الميلادي. وقد تحدّث ابن حوقل الذي جاب علوة في حوالى ٩٤٥-٩٥٠ عن هذه العلاقات، وأورد بهذا الخصوص ذكر الملكين اسطفانوس بن الملك جورجيوس الثاني، ملك النوبة، وسلفه يوسيبيوس[١١]. وفي منتصف القرن الثامن الميلادي، وصف كاتب السير القبطي يوحنا الشماس، الملك قرياقوس بأنه حاكم مملكة النوبة بأكملها «حتى أقصى أقاصي المعمورة جنوباً»[١٢]. ولكن يبدو من روايات أخرى أحدث عهداً أن علوة لم تنضم إلى مملكة النوبة المتحدة إلا انضماماً مؤقتاً، وأنها كانت طوال عصر النوبة المسيحية تقريباً تشكّل كياناً مستقلاً.

شرق النيل وغربه

كان يحدّ مملكة النوبة شرقاً أراضٍ تسكنها قبائل البجة. وكانت هذه القبائل بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين عاملاً هاماً في تشكيل العلاقات السياسية في هذه البقعة من العالم. فكانت تشكل على الدوام نوعاً من الخطر على جنوب مصر، التي كانت قبل ذلك تعاني من غارات البليميين، وهم قوم من البجة الرحّل في الصحراء الشرقية.

وبحلول أوائل القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، كان معظم أقوام البجة القاطنين في منطقة مرتفعات البحر الأحمر لا يزالون من «الوثنيين»، وإن كان بعضهم قد تنصر اسمياً، في حين تأثر البعض الآخر منهم – وخاصة في الشمال – بالإسلام. ونتيجة للمنازعات المستمرة على الحدود، أرسل الخليفة المعتصم في عام ٨٣١م حملة تأديبية ضد البجة، انهزم فيها هؤلاء وأُرغم قائدهم قانون بن عبد العزيز على الإقرار بسلطان الخليفة عليه. وكانت المعاهدة التي أُبرمت بين الطرفين بهذه المناسبة مطابقة في بعض بنودها لمعاهدة «البقط»، ولكنها تختلف عنها تماماً من حيث مدلولها. فقد أُلزم البجة بمقتضاها بدفع جزية سنوية لا يقابلها أي ضمان من الطرف العربي، ومُنح العرب حق الاستيطان في أراضي البجة، الذين وجد حاكمهم نفسه آنئذٍ في مركز التابع[١٣].

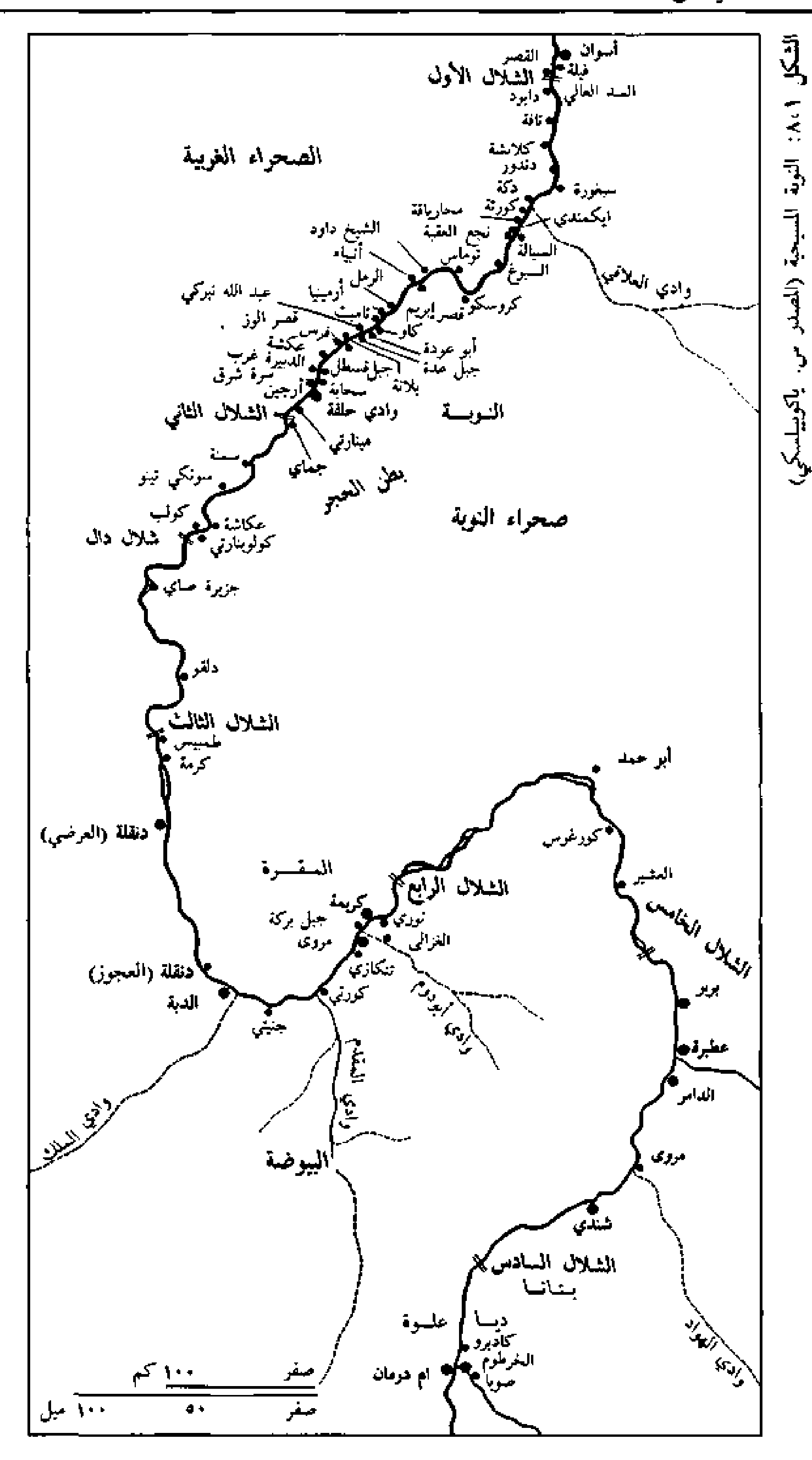
ولم تضع هذه المعاهدة نهاية للأعمال العدائية، بل خلقت وضعاً أدّى إلى مزيد من الصراع. فقد كانت الأراضي التي تقطنها هذه القبائل المترحّلة زاخرة بمناجم الذهب، وخاصة في منطقة وادي العلاقي، مما أدّى إلى زيادة تغلغل العرب فيها. واندلعت الحرب من جديد في منتصف القرن التاسع الميلادي وانتهت باضطرار قائد البجة الشهير علي بابا إلى الخضوع أمام قوات عربية كاسحة

---

(١١) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ١١٧ و١١٨. واسم الملك اسطفانوس مثبت أيضاً في عبارة جدارية في مروى. وبهذا الخصوص انظر يو. مونيريه دو فيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٨، ص ١٥٧.

(١٢) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ٧٥-٧٧.

(١٣) و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٥٥٣ و ٥٥٤؛ ي.ف. حسن (Y.F. Hasan)، ١٩٧٣، ص ٣٨-٤١؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ٩٢ و ٩٣.



الشكل ١:٨: النوبة المسيحية (المصدر من: باكويلسكي)

يقودها محمد القمّي. وتروي بعض المصادر العربية أن الجزية أصبحت بعد تلك الهزيمة تعادل نحو ٢٤٠٠ غرام من الذهب سنوياً[١٤].

وكان من الطبيعي، إزاء هذا التهديد الدائم، أن يلجأ البجة إلى النوبيين طلباً للحماية. وهنا تتضارب الروايات العربية، ولكن يبدو أن اشتراك الجيوش النوبية بصورة أو بأخرى في المعارك السابقة الذكر أمر لا شك فيه. بل إن ابن حوقل روى أن علي بابا والملك النوبي يرقي (جورجيوس) أسرا معاً واقتيدا إلى الخليفة المتوكل في بغداد[١٥]. وسوف نعود إلى موضوع إقامة الملك يرقي (جورجيوس) في بغداد لاحقاً. وأياً كان الأمر، فإن مملكة النوبة شهدت، حتى في أوج ازدهارها، حروباً مستمرة على طول البحر الأحمر فيما وراء حدودها الشرقية.

وأما علاقات النوبة مع القبائل القاطنة إلى الغرب من وادي النيل، فقد سارت في اتجاه مغاير. ورغم قلة معلوماتنا في هذا الصدد، فإنه يبدو، استناداً إلى رواية ابن حوقل، أنه كانت تعيش في أرض على مسيرة أيام عديدة من وادي النيل عبر الصحراء الرملية جماعات من الرعاة عُرفوا بالجباليين (أهل المرتفعات) والأحادبين، لعلهم كانوا يقطنون جبال النوبة الجنوبية وشمال كردفان. ويقال إن الأحادبين كانوا يدينون بالمسيحية[١٦]. وقد ثبت فعلاً وجود صلات لغوية واضحة بين بعض الجماعات القاطنة في جبال النوبة (دير، دلنج) وفي دارفور (برجيد، ميدوب، تندجور) وبين الناطقين باللهجات النوبية في وادي النيل[١٧]، وهو ما يثبت قيام اتصالات أو هجرات فيما بينهم. وقد أيدت الحفائر الأثرية جزئياً وجود اتصالات بين مملكة النوبة وذلك الجزء من السودان. ومن أمثلة ذلك ما عُثر عليه في عين فرح (شمال دارفور) من الأواني الفخارية المسيحية من العصر النوبي الكلاسيكي ومن نوع أحدث بعض الشيء في كورو تورو في تشاد[١٨]. ويروي ابن حوقل أن هذين الشعبين كانا خاضعين لسلطة ملك المقرة أو ملك علوة[١٩].

ولا يمكن أن نستبعد أن كردفان ودارفور كانتا هما مصدر العبيد الذين كان على النوبة أن تقدمهم إلى مصر بمقتضى شروط البقط. ونحن لا نعرف إلى أي مدى كانت تجارة الرقيق أقرب إلى المشروع الذي تديره الدولة النوبية منها إلى أن تكون ركناً من أركان الاقتصاد[٢٠]، كما أننا لا

(١٤) وفقاً لما ذكره الطبري (توفي عام ٩٣٠م)؛ انظر ج. فانتيني (G.Vantini)، ١٩٧٥، ص ٩٩، و ١٩٨١(أ)، ص ٩٥.

(١٥) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥، ص ١٥٨، طبقاً لما ورد في كتابات ابن حوقل (توفي عام ٩٨٨م).

(١٦) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ١٤٠ و ١٤١.

(١٧) إي. زيهلارز (E.Zyhlarz)، ١٩٢٨ (ب)؛ ر. ستيفنسون (R. Stevenson)، ١٩٥٦، ص ١١٢؛ ر. ثيلوول (R. Thelwall)، ١٩٧٨، ص ٢٦٨–٢٧٠؛ و ١٩٨٢. وفيما يخص لغات السودان بشكل عام، انظر ج. هـ. غرينبرغ (J. H. Greenberg)، ١٩٦٣ (ب) و ر. ستيفنسون، ١٩٧١.

(١٨) ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(أ)، ص ٥٧٢؛ ر. موني (R. Mauny)، ١٩٧٨، ص ٣٢٧، الحاشية رقم ٢. وفيما يتعلق بفخار النوبة وخزفها في تيبه (تشاد)، انظر أ.د. بيفار و ب.ل. شيني (A.D. Bivar, P.L. Shinnie)، ١٩٧٠، ص ٣٠١.

(١٩) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥، ص ١٦٥ و ١٦٦.

(٢٠) و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٥٠٥.

نعرف إلى أي مدى استوطن النوبيون المناطق الغربية من جمهورية السودان الحالية.

دنقلة وفرس ومدن أخرى

تقع دنقلة العجوز على الضفة الشرقية للنيل، في منتصف المسافة بين الشلالين الثالث والرابع، وقد كانت عاصمة لمملكة النوبة المتحدة. ويمكن تتبع تطور هذه المدينة على ضوء نتائج الحفريات التي أجرتها البعثة البولندية في الموقع منذ عام ١٩٦٤. وقد وصف أبو صالح مدينة دنقلة في أوائل القرن الحادي عشر الميلادي بأنها مقر عرش الملك، وأنها مدينة كبيرة على ضفاف النيل المبارك، تضم كنائس كثيرة ودوراً كبيرة وطرقاً واسعة. ودار الملك سامقة بها قباب عدة مبنية بالآجر الأحمر وتشبه مباني العراق[٢١]. ويبدو أن نتائج الحفريات تؤيد قيام علاقة بين العراق ودنقلة[٢٢]. وتتألف المدينة اليوم من أطلال تمتد على مساحة ٣٥ هكتاراً، وتتوارى فيها بقايا الأبنية القديمة تحت الإنشاءات المتخلفة عن العصر الإسلامي (من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي حتى القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي). وكان وسط المدينة مبنياً على مرتفع صخري ومحاطاً بأسوار ضخمة. والى الشمال كانت تمتد المدينة المسيحية التي تضم مجمع الكنائس الذي اكتشفته البعثة الأثرية البولندية (وقد أدى هذا الاكتشاف إلى إعادة النظر تماماً في النظريات التي كانت تُطرح حتى ذلك الحين بشأن فن العمارة الدينية في النوبة، كما سترد تفاصيل ذلك فيما بعد). والى الشمال من ذلك كان يمتد مجمّع سكني يعود إلى ما بين القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي والقرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. وتتميز البيوت التي كُشف عنها في هذا الموقع بتنظيم للمساحات لم يكشف عن مثيل له حتى الآن، وبتجهيزات وظيفية متطورة (تركيبات للإمداد بالمياه وحمامات مزوّدة بنظام للتدفئة) وبزخارف داخلية تضم صوراً جدارية.

ويُردُّ إلى بداية القرن الثامن الميلادي تاريخ بناء القصر الملكي الضخم ذي الطابقين، المشيّد على بروز صخري يقع إلى الشرق من وسط المدينة. ويبلغ ارتفاع هذا المبنى حوالى ١١ متراً، وكان يضم قاعة العرش في طابق التشريفات الذي كان مزيناً بالصور الجدارية (وهذا ما جعل علماء الآثار يعتقدون خطأً أن البناء كان كنيسة) (الشكل ٢، ٨). وفي عام ١٣١٧م تحوّل البناء على يد سيف

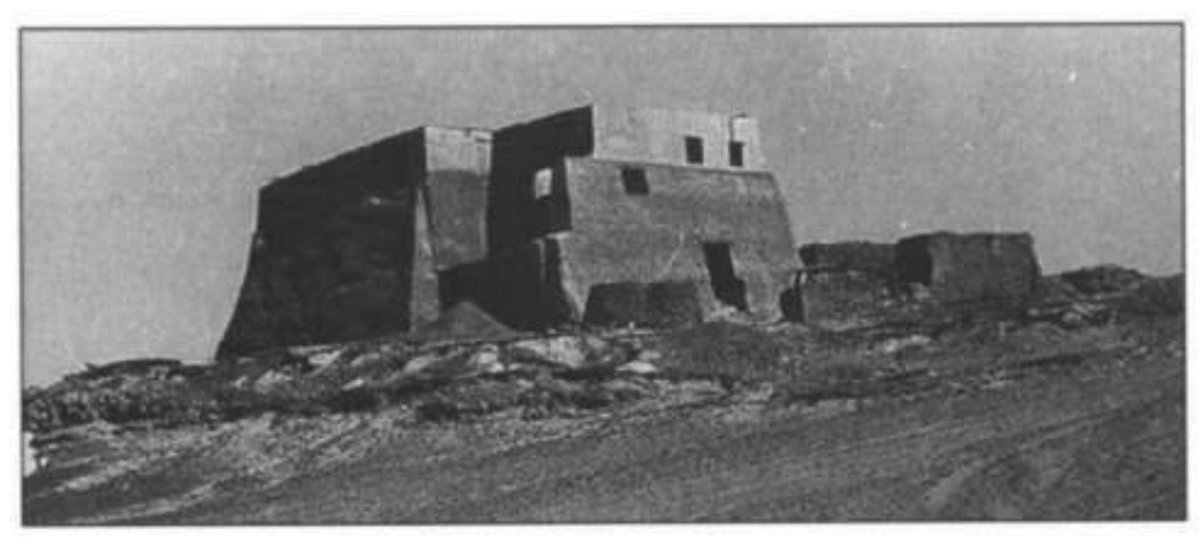
---

(٢١) ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٦٦(أ)، ص ٢٩٠؛ انظر أيضاً أبو صالح، ١٩٦٩، ص ١٤٩ و ١٥٠؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥، ص ٣٢٦.

(٢٢) لمعرفة نتائج الحفريات، انظر ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٦٦(أ)؛ س. باكوبيلسكي و أ. أوستراس (S. Jakobielski, A. Ostrasz)، ١٩٦٧–١٩٦٨؛ س. باكوبيلسكي و ل. كرزيزانياك (S. Jakobielski, L. Krzyzaniak)، ١٩٦٧–١٩٦٨؛ س. باكوبيلسكي، ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٧٨ و ١٩٨٢(أ) و ١٩٨٢(ج)؛ ب.م. غارتكيفيتش (P.M. Gartkiewicz)، ١٩٧٣ و ١٩٧٥؛ و. غودليفسكي (W. Godlewski)، ١٩٨٢(أ)؛ وقد نُشرت التقارير عن الحفريات في «دراسات وأعمال» (Études et Travaux) بدءًا من المجلّد الثامن (١٩٧٣)؛ وستنشر التقارير الأخيرة في «أعمال مركز أبحاث أركيولوجيا البحر المتوسط التابع لأكاديمية العلوم البولندية» (وارسو).

صفر ٥ ١٠م

الشكل ٨،٢: مبنى المسجد في دنقلة العجوز بحالته الراهنة. أعلى: تصميم الطابق العلوي وبه قاعة عرش الملك التي حوّلت إلى مسجد في عام ١٣١٧م. أسفل: القطاع الشرقي – الغربي من المبنى. مقياس الرسم ١: ١٠٠ (أعدّه سان ميديكزا).



الشكل ٨،٣: المبنى الملكي في دنقلة العجوز، الذي حُوّل إلى مسجد في عام ١٣١٧م.
(المصدر: مركز أبحاث أركيولوجيا البحر الأبيض المتوسط، أكاديمية العلوم البولندية، وارسو).

الدين عبد الله إلى مسجد ظلّ يُستعمل لأغراض دينية حتى عام ١٩٦٩م. ومع أن البناء هُدم وأُعيد بناؤه مراراً وتغيّر شكله الخارجي عبر العصور (الشكل ٨،٣)، إلا أن قاعة العرش به هي القاعة الوحيدة من نوعها التي ظلت على حالها عبر القرون في كافة مناطق العالم التي خضعت في يوم من الأيام لنفوذ بيزنطة الثقافي. وأغلب الظن أنها بُنيت على مثال قاعة عرش القصر الكبير في القسطنطينية، التي لا نعرفها إلا من الأوصاف المتناقلة عنها[٢٣].

وثمة مواقع هامة أخرى لم تُستكشف بعد في المنطقة التي كانت في الماضي المقرّة، ومن المحتمل أن جزيرة صاي[٢٤]، التي كانت مقرًّا لإحدى المطرانيات (الأسقفيات)، كانت تعتبر من المراكز الهامة في الفترة التي نتناولها بالدراسة.

غير أن المعلومات المتوافرة لدينا عن الجزء الشمالي من المملكة (نوباديا سابقاً، وتسمّيها بعض المصادر أيضاً إقليم «مريس») أوفر وأدق، بفضل الاكتشافات التي أسفرت عنها الحفائر الأثرية التي أُجريت أثناء الحملة الكبرى التي نظّمتها اليونسكو في الفترة ١٩٦١– ١٩٦٦م[٢٥] لإنقاذ آثار النوبة من الغرق في مياه بحيرة النوبة (بحيرة السدّ العالي).

فجزيرة فرس، التي استكشفتها البعثة البولندية في تلك الفترة أيضاً[٢٦]، بكاتدرائيتها الرائعة وكنائسها وقصورها وأديرتها المتجمعة في وسط المدينة والمحاطة بحزام من الأسوار الأقدم عهداً، كانت قد ظلّت محتفظة بدورها كمركز ديني، ثم تعزّز هذا الدور عندما رُفعت فرس إلى مركز المطرانية الكبرى (مقر كبير الأساقفة) واعتلى كرسي المطرانية (الأسقفية) فيها نوبي اسمه كيروس (٨٦٦م– ٩٠٢م)، نجد صورة رائعة له تزين جدران كاتدرائية فرس (الشكل ٨،٤). وظلّت فرس مقر كبير المطارنة (رئيس الأساقفة) حتى أواخر القرن العاشر الميلادي، وكان بطرس الأول (٩٧٤م– ٩٩٩م) آخر من حمل هذا اللقب.

وأغلب الظن أن فرس احتفظت أيضاً بدورها كمركز إداري، إذ كانت مقر الوالي (Eparch) الذي كان يتولى باسم الملك إدارة شمال المملكة، وكانت واجباته تتعدّى إدارة

---

(٢٣) و. غودليفسكي (W. Godlewski)، ١٩٨١ و ١٩٨٢(أ).

(٢٤) ج. فيركوتر (J. Vercoutter)، ١٩٧٠؛ يو. مونيريه دو فيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٨، ص ١٦٢–١٦٦؛ ب.م. غارتكييفيتش (P.M. Gartkiewicz)، ١٩٨٢(أ)، ص ٨١–٨٣.

(٢٥) يوجد ملخص ببليوغرافي عن حملة اليونسكو في ل.أ. كريستوف (L.-A. Christophe)، ١٩٧٧؛ وللاطلاع على الاكتشافات الحديثة وعلى ببليوغرافيا جديدة عن المواقع التي جرت فيها حفريات الاستكشاف أثناء حملة إنقاذ النوبة، انظر ج. لوكلان (J. Leclant)، ١٩٥٨ – ١٩٧٤ و ١٩٧٥ – ١٩٨٣؛ وانظر أيضاً و.ي. آدامس (W. Y. Adams)، ١٩٦٦ و ١٩٧٧، ص ٨١–٩٠؛ ف. هنكل (F. Hinkel)، ١٩٧٨؛ وللاطلاع على كتالوغ (قائمة حصر) لجميع المواقع الأثرية في أراضي السودان، أنظر ف. هنكل (F. Hinkel) ١٩٧٧.

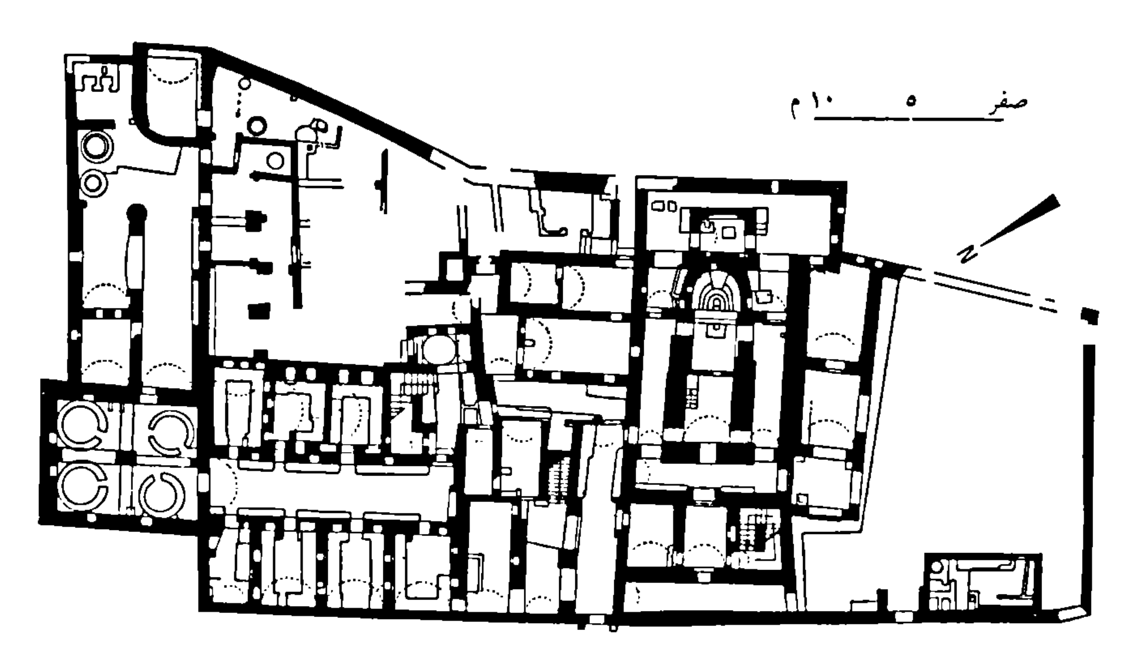
(٢٦) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل الثاني عشر، اليونسكو، ول. ميكالوفسلكي، (K. Michalowski) ١٩٦٢ (ج) و ١٩٦٧ و ١٩٧٤، (وتوجد في ص ٣١٢–٣١٤ من الكتاب الأخير ببليوغرافيا كاملة خاصة بالموقع)؛ س. باكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٧٢؛ ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٧٩؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٠ (أ)؛ م. مارتنز–كزارنيكا – M. Martens Czarnecka)، ١٩٨٢ (أ)؛ م.ب. غارتكييفيتش (M.P. Gartkiewicz)، ١٩٣٨.



الشكل ٨،٤: صورة كيروس مطران فرس (٨٦٦م - ٩٠٢م): لوحة جدارية من كاتدرائية فرس
(المصدر: مركز أبحاث أركيولوجيا البحر الأبيض المتوسط، أكاديمية العلوم البولندية، وارسو)



الشكل ٨،٥: تصميم الموقع المسيحي في الدبيرة غرب (24-R-8). والمناطق بالخطوط السوداء تحدد مواقع أقدم المباني (عن ب. ل. شيني، ١٩٧٥).



الشكل ٨،٦: تصميم «قصر الوز»، وهو مجمع دير نوبي (عن ب.م. غارتكيفيتش، ١٩٨٢ (أ)).

المقاطعة لتشمل المسؤولية عن اتصالات المملكة مع مصر، بالإضافة إلى منصب الخازن الأول[٢٧]. وكانت الإدارة النوبية، سواء على مستوى المملكة أو على المستوى المحلي، تستخدم عدداً من الموظفين التابعين للبلاط الملكي. وكان هؤلاء الموظفون يحملون ألقاباً يونانية استُعملت في العهد البيزنطي في مصر وشمال أفريقيا، وإن لم تكن وظائفهم مطابقة بالضرورة لوظائف نظرائهم البيزنطيين. وكانت تلك الألقاب[٢٨]، مثل: الخادم domestikos، والخادم الأول protodomestikos، والياور meizon، وكبير الياوران protomeizoteros، والتشريفاتي nauarchos، ورئيس الديوان primikerios وغيرها توجد جنباً إلى جنب مع ألقاب كثيرة أخرى لا نجدها إلا في اللغة النوبية القديمة[٢٩].

ويرى بعض الدارسين أن مقر الوالي انتقل فيما بعد إلى حصن قصر ابريم[٣٠] وهو الموقع الأثري الوحيد الذي لم تغمره مياه بحيرة النوبة (بحيرة السدّ العالي) لأنه يقع على مرتفع صخري. وهذا الموقع محل تنقيب دقيق حالياً من جانب بعثات تابعة لجمعية استكشاف مصر[٣١]. وقد استخرجت في قصر ابريم كمية وفيرة من الاكتشافات والقطع الأثرية ومئات من قطع المخطوطات التي تحتوي على كتابات دينية وأدبية ورسائل ومستندات، وذلك بالإضافة إلى الكاتدرائية والأطلال المعمارية للمدينة.

ومن المواقع المهمة أيضاً مدينة جبل عدّة[٣٢]، وهي مدينة كبيرة تقع على مسافة ١٢ كيلومتراً تقريباً إلى شمال فرس على الضفة الشرقية للنيل. ويُعتقد أن سكان هذه المدن كانوا يُعدّون بالآلاف، في حين كانت توجد مراكز أصغر حجماً، مثل قورتة وكلابشة وساباغورة والمخمندي والشيخ داود، جرى تحصين معظمها في عصور سابقة ولا يتجاوز سكان كل منها بضع

(٢٧) ل. توروك (L. Török)، ١٩٧٨، ص ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٣ و ٣٠٤؛ وفيما يتعلق بواجبات الوالي، انظر بشكل خاص و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٦٤ و ٤٦٧؛ ج.م. بلوملي و و.ي. آدامس (J.M. Plumley, W.Y. Adams)، ١٩٧٤، ص ٢٣٨؛ وفيما يخص لباس الوالي، انظر ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٧٤، ص ٤٤ و ٤٥.

(٢٨) يو. مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٨، ص ١٨٩-١٩٢؛ ل. توروك /(L. Török)، ١٩٧٨، ص ٣٠٥-٣٠٧.

(٢٩) ج.م. بلوملي (J.M. Plumley)، ١٩٧٨، ص ٢٣٣؛ أ. عثمان، ١٩٨٢ (ب)، ص ١٩١-١٩٧.

(٣٠) انظر ج.م. بلوملي (J.M. Plumley)، ١٩٧٥ (أ)، ص ١٠٦؛ وهناك رأي آخر يعبر عنه و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٨٢، ص ٢٩. إلا انه لا شك في انّ «قصر ابريم» كان مقر الوالي في اواخر الفترة المسيحية.

(٣١) تظهر تقارير القائمين بالحفريات بانتظام في Journal of Egyptian Archaeology ابتداء من المجلد ٥٠ (١٩٦٤). انظر أيضاً ج.م. بلوملي (J.M. Plumley)، ١٩٧٠ و ١٩٧١(أ) و ١٩٧٥(أ) و ١٩٧٥(ب) و ١٩٧٨ و ١٩٨٢(ب) و ١٩٨٢(ج) و ١٩٨٣؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٨٢؛ ر. أندرسون (R. Anderson)، ١٩٨١؛ ب.م. غارتكييفيتش (P.M. Gartkiewicz)، ١٩٨٢(ب).

(٣٢) ن.ب. ميليه (N.B. Millet)، ١٩٦٤ و ١٩٦٧؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٩٤ و ٥١١ و ٥٣٥ و ٥٣٦.

مئات(٣٣). وكان يوجد أيضاً مراكز أصغر من ذلك، نعرفها على الأخص عن طريق الكشوف الأثرية - مثل تاميت وأرمينّا وميرتي والدبيرة غرب (الشكل ٨،٥)، أو «عبد الله نيركي»(٣٤)، قدّمت لنا معلومات ثمينة عن الحياة اليومية في النوبة المسيحية القديمة. وتوجد أيضاً أديرة ذات طراز متميز خاص بهذه الفترة، مثل دير قصر الوز (الشكل ٨،٦) والرمل في شمال النوبة، أو الغزالي في المقرّة، في الصحراء غير بعيد من مدينة مروعا الحالية(٣٥).

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من وفرة المواد الأثرية، إننا لا نعرف عن سمات الحضارة النوبية في الفترة موضوع البحث سوى أقل القليل. وتعطينا المواقع التي استكشفت، كموقع الدبيرة غرب أو أرمينّا، صورة لمجتمع مزدهر يتمتع بقدر مدهش من الحرية والمساواة، حيث لم تكن الاختلافات في المركز الاجتماعي تنعكس بالضرورة في الآثار المادية التي خلفتها الحضارة(٣٦). وقد ظلّت حياة السكان تعتمد في تلك الفترة على نتاج المزارع الصغيرة. وكان الفلاحون، على خلاف ما كان يحدث في مصر، ينتجون عدة محاصيل في السنة، أهمها الشعير والدخن. ويُعتقد أن البلح كان أيضاً ذا أهمية اقتصادية كبيرة. ويبدو واضحاً أن رقعة الأرض المزروعة قد اتسعت اتساعاً جلياً، وخاصة في جزر الشلال الثاني وفي بطن الحجر(٣٧). وكان المزارعون في تلك الفترة يربّون الماشية والأغنام والحمير والدجاج، ثم أدخلوا بعض الخنازير ضمن قطعانهم.

وكانت معظم الأراضي الزراعية مقسمة إلى حيازات صغيرة، ولكن النوبيين كانوا في الواقع

---

(٣٣) و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٨٨ و ٤٩٤ و ٤٩٥؛ ب.م. غارتكيفيتش (P.M. Gartkiewicz) ١٩٨٢(أ)، ص ٥٩؛ وفيما يخص البيبلوغرافيا المتعلقة بمواقع معينة، أنظر ل.أ. كريستوف (L.A. Christophe)، ١٩٧٧.

(٣٤) س. دونادوني (المشرف على التحرير) (S. Donadoni)، ١٩٦٧؛ ب.ج. تريجر (B.G. Trigger)، ١٩٦٧؛ ك.ر. ويكس (K.R. Weeks)، ١٩٦٧؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٦٤ و ١٩٦٥(أ)؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٥؛ ب.ل. شيني وم. شيني (P.L. Shinnie, M. Shinnie)، ١٩٧٨؛ ب. فان مورسيل (B. Van Moorsel)، ١٩٧٠(أ)؛ ب. فان مورسيل وج. جاكيه وهـ.د. شنايدر (B. Van Moorsel, J. Jacquet, H.D. Schneider)، ١٩٧٥؛ ل. كاستيليوني وج هاجنوكزي ول. كاكوزي ول. توروك (L. Casiglione, G. Hajnóczi, L. Kákosy, L. Török)، ١٩٧٤-١٩٧٥.

(٣٥) ج. سكانلون (G. Scanlon)، ١٩٧٠ و ١٩٧٢؛ يو. مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٥-١٩٥٧، الجزء الأول، ص ١٣٢-١٤٢؛ ب.ل. شيني وهـ.ن. شيتيك (P.L. Shinnie, H.N. Chittick)، ١٩٦١؛ انظر و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٧٨ و ٤٧٩؛ س. ياكوبيلسكي (S. Jakobeilski)، ١٩٨١، ص ٤٢ و ٤٣.

(٣٦) و.ي. آدامس، ١٩٧٧، ص ٥٠١.

(٣٧) ب.ج. تريجر (B.G. Trigger)، ١٩٧٠، ص ٣٥٥.

مزارعين مستأجرين للأرض التي كانت كلها، حسب القانون، ملكاً للملك[٣٨]. وكان النظام الضريبي يعتمد أساساً على ضريبة الأراضي (وربما على ضرائب أخرى)؛ وكان رجال الدين على الأرجح هم الذين يحصّلونها[٣٩]. وأغلب الظن أن الأديرة النوبية كانت تمتلك كذلك ضياعاً تستمد منها دخلها.

وكانت القرى والمدن الصغيرة تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي، وكان الحرفيون النوبيون يوفّرون معظم أدوات الاستعمال اليومي. ومن أروع المصنوعات التي أنتجتها هذه الفترة بكميات كبيرة تلك الأواني الفخارية المزينة بزخارف دقيقة، والتي تفوق الصناعة المصرية في الفترة ذاتها دون أن تقلّدها. وقد شهدت نهاية القرن الثامن الميلادي ظهور أسلوب جديد في صنع الخزف، عُرف باسم الخزف المسيحي الكلاسيكي[٤٠]، تميّز بثرائه بالأشكال الجديدة (مختلف أنواع الآنية والقصاع والجرار) وبالزخارف زاهية الألوان والرسوم المنمّقة لورود وحيوانات. وثمة من يرى في هذا الأسلوب تأثيراً بيزنطياً أو حتى فارسياً[٤١]، بينما يعتقد آخرون أن بعض الزخارف التي تتخذ شكل الإكليل أو الأشكال الهندسية المتداخلة نُقلت عن عناصر زخرفية كانت مستخدمة في المخطوطات القبطية المعاصرة[٤٢]. ويكشف الأسلوب المسيحي الكلاسيكي عن قدر من الشبه بأسلوب العصر المروي يزيد كثيراً عما يربطه بأي نمط زخرفي آخر عرفته القرون الخمسة الفاصلة بين العصرين[٤٣]. وربما كان لازدهار فن الخزف النوبي المحلي أسباب خارجية. ففي وقت من الأوقات في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي وأوائل القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، لوحظ انخفاض ملموس في كمية الأواني الفخارية المصرية التي استوردتها النوبة، ولا سيّما الدنان (وما كانت تحتويه من نبيذ) التي كانت تنتجها الأديرة القبطية في صعيد مصر. وكان من نتائج تولّي العباسيين الخلافة في بغداد زيادة اضطهاد الأقباط وفرض قيود إضافية على الأديرة المصرية[٤٤].

وكان من أشهر مصانع الفخار التي عرفتها النوبة مصنع فرس[٤٥]. ولكن لا بدّ أنه كان يوجد مركز رئيسي آخر لصنع الفخار في دنقلة العجوز نفسها أو على مقربة منها، أدخل بعض التعديل

(٣٨) ل. توروك (L. Török)، ١٩٧٨، ص ٢٩٦–٢٩٩.

(٣٩) و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٥٠٣.

(٤٠) قدم الاستاذ و.ي. آدامس عرضاً واسع التفصيل لأنماط فخار النوبة؛ انظر و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٢(ب) و ١٩٦٧–١٩٦٨ و ١٩٧٠ و ١٩٧٠. وفيما يتعلق بعينيات النمط «المسيحي الكلاسيكي»، انظر الموجز الذي يقدمه و.ي. آدامس، ١٩٧٧، ص ٤٩٥–٤٩٩؛ انظر أيضاً ف.سي. ليستر (F.C. Lister)، ١٩٦٧؛ م. رودزيفيتش (M. Rodziewicz)، ١٩٧٢؛ ك. كولودزيبشيك (K. Kolodziejczyk)، ١٩٨٢.

(٤١) ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(أ)، ص ٥٧٠؛ ١٩٦٥، ص ٢٦٨.

(٤٢) ك. فايتزمان (K. Weitzmann)، ١٩٧٠، ص ٣٣٨؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٩٦.

(٤٣) و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٩٦.

(٤٤) ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(أ)، ص ٥٧٠.

(٤٥) و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٦٢(أ).



الشكل ٨،٧: كأس زجاجية وجدت في كاتدرائية فرس
(المصدر: مركز أبحاث أركيولوجيا البحر الأبيض المتوسط، أكاديمية العلوم البولندية، وارسو).

على نمط الزخرفة. وقد وُجدت أيضاً نماذج من الفخاريات المماثلة لذلك في دير الغزالي[٤٦]، جنوب الشلال الرابع.

وكان الكثير من مراكز إنتاج الفخار المحلية ينتج أوعية الاستخدام المنزلي، مثل جرار التخزين وآنية الطهي والقواديس المستعملة في الساقية (دولاب الري). وكان إنتاج الفخار المسيحي الكلاسيكي في القرنين الثالث الهجري / التاسع الميلادي والرابع الهجري / العاشر الميلادي كافياً لسدّ احتياجات البلاد الداخلية تماماً. ولم يبدأ ظهور الخزف المستورد من مصر (خزف أسوان) إلى جانب المصنوعات المحلية إلا في القرن الحادي عشر الميلادي، وهو ما ينطبق أيضاً على الخزف العربي ذي الطلاء البرّاق، الذي لم يقلّد في النوبة مطلقاً[٤٧].

ومن الصناعات المهمة الأخرى في العصر المسيحي الكلاسيكي صناعة النسيج. وكانت

(٤٦) ب.ل. شيني و هـ.ن. شيتيك (P.L. Shinnie, H.N. Chittick)، ١٩٦١، ص ٢٨ و ٢٩.

(٤٧) و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٩٩؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(أ)، ص ٥٧٠.

المنتجات الرئيسية تُصنع من الصوف أو وبر الجمال[٤٨]، على خلاف النسيج المصري الذي كان يعتمد أساساً على الكتان. وكانت أغلب القفاطين الصوفية النوبية مزينة بخطوط ذات ألوان زاهية متعاقبة، وأحياناً برسوم على شكل مربعات. وهذه القفاطين شديدة الشبه بما نراه في الصور الجدارية النوبية في فرس وغيرها. وتشير الكشوفات الأثرية إلى أن قصر إبريم كان بلا شك من أهم مراكز صناعة النسيج.

وكان الحرفيون النوبيون يصنعون أيضاً أدوات حديدية (فؤوساً ومدى، الخ.) ومصنوعات جلدية وشتى أنواع الحصر والسلال وغير ذلك من المنتجات الفنية المضفورة من ألياف النخيل تضفيراً بديعاً (الأحذية والحصر والأطباق). ولا تزال هذه الحرف التقليدية قائمة حتى يومنا هذا.

وإلى جانب هذه المنتجات المحلية، تشير الثقافة المادية للفترة موضوع البحث إلى أن النوبيين استخدموا كذلك كثيراً من المصنوعات المستوردة من الخارج. فبالإضافة إلى ما كان يرد إلى النوبة من مصر بمقتضى معاهدة البقط (القمح والشعير والنبيذ والكتان والأقمشة والملبوسات)، أثبتت الشواهد الأثرية أنها كانت تستورد من مصر أيضاً مختلف أنواع المصنوعات الزجاجية. غير أن التنوع الكبير الذي نلاحظه في أشكال الأواني الزجاجية المكتشفة وأساليبها الزخرفية – طريقة شغل الزجاج وقصه وتطبيق الزخارف عليه وتلوينه – دليل على تعدد المصادر. ومن الأواني الشعائرية التي اكتشفت في كاتدرائية فرس كأس قربان بديعة مصنوعة من الزجاج الأرجواني الداكن (الشكل ٧،٨)[٤٩].

وكانت أكثر المبادلات التجارية في النوبة تتم بالمقايضة، إذ لم يكن يوجد في البلاد نظام نقدي، باستثناء شمال النوبة حيث كانت العملات المصرية تستخدم في التجارة مع العرب. فكان على النوبة أن تسدد نقداً قيمة وارداتها من الخارج، في حين كانت المعاملات بالنقد في داخل المملكة ممنوعة، كما يتضح من إنشاء حدود صارمة (هي في الواقع حدود جمركية) في المكس العليا (عكاشة) في منطقة بطن الحجر كانت تفصل منطقة التجارة الخارجية عن داخل البلاد[٥٠]، حيث كانت التجارة مع الخارج تخضع تماماً لسيطرة الملك. وكانت أهم صادرات النوبة تتألف بصفة رئيسية من الرقيق، وإن كانت المنتجات التقليدية، مثل الذهب والعاج والجلود، تحتل دون شك مكاناً له أهميته في تجارتها الخارجية. ولا ريب كذلك في أن منطقة دنقلة كانت – عن طريق كردفان ودارفور – على اتصال بالتجار العاملين عبر طرق التجارة في بلدان السودان الأوسط والغربي في أفريقيا الغربية.

(٤٨) إي. بيرغمان (I. Bergman)، ١٩٧٥، ص ١٠-١٢؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(ب)، ص ٢٥٩؛ ج.م. بلوملي و و.ي. آدامس و إي. كروفوت (J.M. Plumley, W.F. Adams, E. Crowfoot)، ١٩٧٧، ص ٤٦ و ٤٧.

(٤٩) موجودة حالياً في متحف السودان الوطني. انظر ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٦٤(أ)، ص ١٩٦. وفيما يتعلق بالزجاج في النوبة المسيحية، انظر و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٩٩ و ٥٠٠.

(٥٠) ل. توروك (L. Török)، ١٩٧٨، ص ٢٩٦؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(ب)، ص ٢٦٠-٢٦٢؛ وفيما يتعلق بالتجارة، انظر أيضاً ر.موني (R. Manny)، ١٩٧٨، ص ٣٣٥.

التاريخ السياسي ابتداء من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي

إن أفضل مصادر معلوماتنا عن الأحداث السياسية في تلك الفترة هي كتابات المؤلفين العرب: اليعقوبي والطبري وابن حوقل وابن سليم الأسواني (وقد زار الأخيران بلاد النوبة شخصياً). وهناك أيضاً بعض المصادر المسيحية مثل: كتابات ساويرس أسقف الأشمونين وكتابات أبي صالح الأرمني (وكلاهما اعتمد على وثائق قبطية)، وميخائيل السوري الذي استعان بالوقائع التي سجّلها ديونيسيوس بطريرك أنطاكية[٥١].

وفي العقد الثالث من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، استغلت النوبة فرصة اضطراب الأوضاع في مصر بسبب النزاع على الخلافة بعد وفاة هارون الرشيد وامتنعت عن دفع البقط. وما أن تولّى ابراهيم (المعتصم) الخلافة في عام ٨٣٣م حتى اتخذ عدة تدابير لإعادة إقرار النظام في أرجاء الدولة، من بينها خطاب أرسله إلى زكريا ملك دنقلة يطلب منه أن يستأنف تأدية الجزية السنوية، بالإضافة إلى سداد كل متأخرات هذه الجزية عن الفترة السابقة. ولم يكن في استطاعة ملك النوبة أن يلبي هذا الطلب، فقرّر إيفاد ابنه جورجيوس – وهو الذي أصبح بعد ذلك ملكاً على النوبة، ربما في ٨٥٦م[٥٢] – مبعوثاً إلى بغداد للتفاوض مع الخليفة ولكي يستطلع في الوقت نفسه قوة العباسيين العسكرية[٥٣]. ونُصّب جورجيوس وليًّا لعهد العرش النوبي قبل رحيله إلى بغداد في صيف عام ٨٣٥م بصحبة عدد من الأساقفة وبعض أفراد الحاشية. وكانت سفارته إلى الخليفة العباسي حدثاً منقطع النظير ونصراً سياسياً كبيراً لمملكة النوبة المسيحية، أذاع شهرتها في الشرق الأدنى بأجمعه. وانتهت السفارة بعقد معاهدة ثنائية عدّلت فيها شروط البقط، وأصبحت الجزية بمقتضى الشروط الجديدة لا تدفع إلا مرة كل ثلاثة أعوام، وأُلغيت المتأخرات. وحصل جورجيوس من المعتصم على هدايا وفيرة، وعاد إلى دنقلة في عام ٨٣٧م، حيث صاحبه يوسف بطريرك الاسكندرية طوال جزء من طريق عودته.

وقد نقلت أخبار هذا الحدث عدة مصادر، وإن كانت الروايات تختلف فيما بينها. فبعض المؤلفين يزعم أن المعاهدة أُبرمت في القاهرة قبل عام ٨٣٣م، أو أن جورجيوس قد سافر إلى بغداد مرتين، ثانيتهما في ظروف سيئة – باعتباره أسيراً – مع الملك علي بابا ملك البجة في عام ٨٥٢م؛ إلا أن هذه الرواية مبهمة[٥٤].

ولدينا من عهد الملك جورجيوس الأول – الذي حكم طويلاً – وصف تفصيلي للأحداث التي

---

(٥١) جميع هذه المصادر وردت مترجمة في ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥. وبالنسبة للأحداث في هذه الفترة انظر يو. مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٨، ص ١٠٣–١١٥.

(٥٢) س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٧٢، ص ٩٢–٩٩. وقد وضع هذا التاريخ موضع الشك من جانب ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ١١٢، الذي يقترح تصحيح هذا التاريخ بسنة ٨٣٩م.

(٥٣) انظر ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥، ص ٣١٧.

(٥٤) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٠(ب)؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٥٥؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(أ)، ص ٥٧٨ و ٥٧٩.

وقعت في العقد السابع من القرن التاسع الميلادي. ويتعلق هذا الوصف بالحملة التي قادها العربي الفقيه والباحث عن الذهب أبو عبد الرحمن العمري إلى قلب النوبة على رأس جيشه الخاص، حيث نجح في أن يستولي لبعض الوقت على بعض مناجم الذهب القريبة من أبو حمد. وقد جرّد الملك جورجيوس جيشه بقيادة ابن اخته نيوتي لردّ الغزاة، فاشتبك مع قوات العمري عدة مرات ثم انتهى به الأمر إلى عقد اتفاق معه. وعندئذ اتّهم الملك جورجيوس نيوتي بالخيانة، وأرسل ضده ابنه الأكبر ثم ابنه الأصغر زكريا. وعقد زكريا حلفاً مع العمري، ثم استعان ببعض رجاله على قتل نيوتي غدراً. وتحوّل زكريا بعد ذلك إلى محاربة العمري وأرغمه على الانسحاب شمالاً إلى ديار البجة. وهناك دخل العمري طرفاً في صراعات أخرى، وبعد حين قُتل غيلة على يد رجال أرسلهم أحمد بن طولون.

ولم تكن حملة العمري تعبّر عن سياسة مصر الرسمية تجاه النوبة، إلا أنها مع ذلك قدّمت الدليل الواضح على محاولات العرب أن يتغلغلوا بعيداً في أراضي النوبة، بقصد ضمان تدفّق الذهب من جنوب البلاد إلى مصر، كما كان الشأن في النزاع الذي قام بينهم وبين البجة. وقد روى المقريزي تفاصيل مغامرة العمري، التي يرجّح أن يكون قد جمعها من كتابات سابقة، وأخبر فيها عن ملوك النوبة وتقاليد الأُسر الحاكمة فيها.

وقد حكم جورجيوس الأول النوبة حتى عام ٩١٥م، حيث تتفق عدة مصادر على أنه عمّر طويلاً، إذ أمكن تحديد تاريخ وفاته من إهداء منقوش باللغة القبطية وُجد على عارضة كنيسة تقع على المنحدر الجنوبي لكوم فرس، أنشأها عام ٩٣٠م الوالي ايزو (عيسى)، الذي كان يحكم المنطقة في العام الخامس عشر(٥٥) من حكم الملك زكريا الثالث، خليفة جورجيوس. والواقع أن أحقية زكريا بوراثة العرش النوبي لم تستند إلى كونه ابن جورجيوس، وإنما إلى أنه كان في الوقت نفسه ابن بنت أخت الملك؛ أي ابن أخت نيوتي، الذي كان صاحب الحق الأول في وراثة العرش. وبعد موت نيوتي أصبح زكريا الوريث الوحيد. وكان نظام وراثة العرش في مملكة النوبة يستند بصفة مطلقة إلى مبادئ النسب الداخلي (زواج الأقارب) والانتساب إلى الأم. ولكن نظراً إلى أن الزواج بين أولاد العم أو أولاد الخالة كان شائعاً(٥٦)، فكثيراً ما كان يحدث أن يخلف الابن أباه على العرش النوبي.

ويرد في النقش القبطي المذكور أعلاه كذلك ذكر مريم، أم الملك، التي تحمل أيضاً لقب «الملكة الأم» الذي كان من الألقاب المهمة المستعملة في البلاط (ويناظر لقب نونن Nonnen الذي نصادفه بعد ذلك في النصوص النوبية القديمة)(٥٧). ونصادف «ملكة أم» أخرى – هي

(٥٥) عند نشر هذا النص، (س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٦٦(ب)، ص ١٠٧–١٠٩؛ ١٩٧٢، ص ١١٠–١٣) وقع خطأ مؤداه الإشارة الى السنة «العاشرة» بدلاً من «الخامسة عشرة»، والرقم الأخير هو الصحيح. وقد أدى ذلك بالتالي إلى تحديد خاطىء لتاريخ وفاة جورجيوس الأول بسنة ٩٢٠م (وهو التاريخ الذي شاعت الإشارة إليه) بدلاً من التاريخ الصحيح، وهو سنة ٩١٥. انظر س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٨٢(ب)، ص ١٣٢، الحاشية ١٢٧.

(٥٦) أ. كرونينبرغ و و. كرونينبرغ (A. Kronenberg, W. Kronenberg)، ١٩٦٥، ص ٢٥٦–٢٦٠؛ انظر أيضاً س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٧٢، ص ١١٣.

(٥٧) أ. عثمان (A. Osman)، ١٩٨٢(ب)، ص ١٩٣.

«مارتا» – ماثلة تحت حماية مريم العذراء في أحد رسوم فرس الجدارية[٥٨] التي ترجع إلى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. ولا تدلنا هذه التسمية على أهمية النسب الأمومي في نظام وراثة العرش فحسب، بل إنها تعكس أيضاً – على الأرجح – تقليداً قديماً يسند إلى أم الملك دوراً مهماً في بلاط النوبة المروية[٥٩].

ويبدو أن القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي كان، شأنه شأن النصف الثاني من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، فترة رخاء في النوبة. ولم يعكّر هذا الرخاء على ما يبدو سوى الفيضان الكبير لنهر النيل الذي أجبر السكان في بعض مناطق النوبة (نوباديا) على الانتقال للتوطن في أماكن أخرى؛ غير أن الدولة النوبية التي كانت أسسها الاقتصادية قد رسّخت بثبات نجحت في التغلب على هذه الصعوبات. وتدلّ الأحداث التاريخية على أن المملكة النوبية كانت وقتئذٍ قوية حقاً، دون أن تكون تلك القوة قاصرة على الجانب العسكري وحده.

وفي ٩٥٦م اندلعت الحرب الساخرة من جديد بين النوبة ومصر. ولم يكن العرب في هذه المرة هم البادئون بالاعتداء، بل كان النوبيون هم الذين هاجموا أسوان ونهبوها. ولم تلبث حملة تأديبية مصرية أن وصلت إلى قصر ابريم؛ غير أن ذلك الانتصار كان قصير العمر[٦٠]، ففي عام ٩٦٢م احتلّ النوبيون جزءًا كبيراً من صعيد مصر حتى أخميم. ولا شك في أن هذا التغلغل كان نتيجة للحالة السائدة في مصر في عهد آخر سلاطين الفسطاط الأخشيديين (٩٣٦م– ٩٦٨م)، وربما كان القصد منه أن يساعد على انتصار الفاطميين في مصر، إذ إن النوبة ظلّت بعد ذلك على علاقة طيبة بهم.

ولم ينتهِ احتلال النوبيين لمصر بوصول الخليفة الفاطمي إلى السلطة في ٩٦٩م. ولعل الأمر اقتصر على تعديل حدود المنطقة المحتلة، بحيث بقيت إدفو ضمن الأراضي النوبية، إذ إن هذه المدينة ظلّت حتى منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي مركزاً مهماً للثقافة النوبية[٦١]. وكانت تلك هي أيضاً الفترة التي أعاد النوبيون فيها بناء دير القديس سمعان الشهير قرب أسوان[٦٢].

وأكثر معلوماتنا عن هذه الفترة مستمدة من كتابات ابن سليم الأسواني، أُسندت إليه نحو عام ٩٦٩م مهمة (سفارة) إلى ملك النوبة جورجيوس الثاني. وقد استقبل الملك السفارة العربية

---

(٥٨) يوجد هذا الرسم الجداري حالياً في المتحف الوطني السوداني بالخرطوم. انظر ل. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٦٤(أ)، ص٢٠٣، اللوحة ٤٢(ب) (XLIIb)؛ ١٩٦٧، ص ١٥٤–١٥٧، اللوحة ٧٧–٧٩، ١٩٧٤، ص ٤٨؛ ج. لوكلان و ج. لوروا (J. Leclant, J. Leroy)، ١٩٦٨؛ اللوحة ٥١، م. مارتنز (M. Martens)، ١٩٧٢، في اماكن متفرقة من الكتاب، ب. روستكوفسكا، ١٩٧٢، ص ١٩٨–٢٠٠.

(٥٩) س. دونادوني (S. Donadoni)، ١٩٦٩؛ ب. روستكوفسكا (B. Rostkowska)، ١٩٨٢(ب).

(٦٠) للاطلاع على دراسة تفصيلية لهذه الأحداث، انظر ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ١٦١؛ ج.م. بلوملي (J.M. Plumley)، ١٩٨٣، ص ١٦١.

(٦١) يو مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٨، ص ١٢٤ و ١٢٥.

(٦٢) يو. مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٢٧، ص ٢٤–٣٦.

استقبالاً حسناً، غير أن النوبة كانت وقتذاك من القوة بحيث استطاع الملك أن يرفض دفع الجزية التي ينص عليها البقط واعتناق الإسلام[٦٣].

التطورات الدينية

تعرّض الأقباط مرة أخرى في مصر للاضطهاد المكثّف، في أواخر القرن العاشر الميلادي، إبّان خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي (٩٦٦م- ١٠٢١م). ولم تتدخل النوبة لمصلحة الكنيسة القبطية المصرية في بادئ الأمر، ربما بسبب صداقتها السياسية مع الفاطميين أو لأسباب أخرى، ولكن النوبيين فتحوا حدودهم بعد حين لاستقبال اللاجئين من مصر، الذين هاجر منهم عدد ضخم إلى النوبة.

وكانت الكنيسة في النوبة في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي تنهض بدور مهم في شؤون البلاد، ومما يؤيد ذلك أنه عندما وصلت السفارة العربية إلى دنقلة في عهد الملك جورجيوس الثاني، عقد الملك مجلساً من المطارنة (الأساقفة)[٦٤] لاتخاذ قرار بشأن الردّ الذي يُعطى للعرب. وقد أصبح الملك بعد ذلك يؤدي دور الوسيط في الشؤون الكنسية، كما حدث مثلاً عندما توسط، بناء على طلب السلطات الأثيوبية، لدى البطريرك فيلوثاوس (٩٧٩م- ١٠٠٣م) بشأن ترشيح كبير مطارنة يحظى بموافقة أثيوبيا[٦٥]. ويبرهن هذا المثال على توافق المصالح بين الكنيسة والدولة في ذلك العهد، فضلاً عن كونه مؤشراً على انتساب كنيسة النوبة إلى مذهب المونوفيزية (القائل بالطبيعة الواحدة للمسيح) والعلاقات الودية التي كانت قائمة بين النوبة وأثيوبيا.

وقد أيّدت الاكتشافات الأثرية وجود خمس من المطرانيات (الأسقفيات) النوبية السبع التي ذكرتها المصادر العربية، وهذه المطرانيات الخمس هي: قورتة وقصر ابريم وفرس وصاي ودنقلة. وأكمل البيانات المتعلقة بتاريخ أي مطرانية هي تلك التي جُمعت عن فرس، حيث وُجدت قائمة بأسماء المطارنة منقوشة على أحد جدران الكاتدرائية، وأمكن بواسطتها، بالإضافة إلى عدد من شواهد القبور والكتابات المتناثرة على الجدران، تحديد[٦٦] تسلسل زمني متصل لكبار رجال الكنيسة في هذه المطرانية منذ تاريخ تأسيسها في القرن الأول الهجري / السابع الميلادي حتى عام ١١٧٥م. وكما سبق البيان، فإن خمسة من مطارنة القرنين الثالث الهجري / التاسع الميلادي والرابع الهجري / العاشر الميلادي كان كل منهم يحمل لقب كبير مطارنة باخوراس (أي فرس).

(٦٣) لم يتبق من هذه الكتابات إلاّ الاقتباسات التي وردت في كتابات المقريزي ولبن عبد السلام المنوفي. ومن المصادر الأخرى كتابات المسعودي، وابن الفقيه، واليعقوبي، انظر ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٥.

(٦٤) أ.و. ميناردوس (O. Meinardus)، ١٩٦٧، ص ١٥٠.

(٦٥) يو. مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٣٨، ص ١٢٥؛ أ.ج. آركيل (A.J. Arkell)، ١٩٦١، ص ١٩٠؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ١٢٣ و ١٢٤.

(٦٦) س. ياكوبيلسكي، ١٩٦٦(أ)؛ ١٩٧٢، ص ١٩٠-١٩٥؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١، (ب).

وبفضل الصور الشخصية المرسومة للمطارنة والمحفوظة هناك، والتي وُجدت منها سبع عشرة صورة، فإننا نعرف الآن بالضبط نوع وشكل ملابس مطارنة النوبة على مدى مختلف الفترات التاريخية(٦٧). وربما تؤلف الكتابات التي اكتشفت على جدران فرس وسونكي تينو وتاميت مصدراً للمعلومات عن مختلف الرتب في سلّم المراكز الكنسية.

وتثبت الصفة المونوفيزية (القائلة بالطبيعة الواحدة للمسيح) للكنيسة النوبية من البيانات العديدة عن فرس وغيرها من المطرانيات خلال القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. ومن ناحية أخرى، فإن الدلائل المستمدة من فرس تشير إلى حدوث شيء من انحراف الولاء أو تعدّل صفته في نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي وبداية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. في الفترة ما بين عام ٩٩٧م– ٩٩٩م، نجد اثنين من المطارنة يشغلان عرش مطرانية باخوراس في الوقت نفسه، وهما: بتروس الأول (٩٧٤م– ٩٩٩م) ويؤانّس الثالث (٩٩٧م– ١٠٠٥م). وقد يكون التفسير المنطقي لذلك هو أن المطران يؤانّس كان ينتمي إلى مذهب مختلف عن مذهب بتروس كبير مطارنة فرس القائل بالطبيعة الواحدة، أي أن يكون يؤانّس مطراناً للمذهب اليوناني (الرومي) الملكاني. بيد أن الوضع غامض، كما أن الافتراض المطروح استناداً إلى الأدلة المستمدة من فرس(٦٨) يثير مناقشات حامية بين الدارسين المتخصصين كما يثير بعض الشكوك(٦٩). ومع ذلك فإن هناك عدداً من الحقائق التاريخية التي يجدر ذكرها هنا تأييداً للرأي القائل بأن المطرانية تحوّلت إلى أيدي الملكانيين. فمطرانية يؤانّس تأتي في أعقاب وفاة العزيز (الخليفة الفاطمي العزيز بالله) الذي كان يحابي الملكانيين صراحة في مصر، إذ كانت زوجته (أو خليلته) تنتمي إلى ذلك المذهب. وقد عيّن العزيز بالله أحد أخويها، وهو جيريمياس، بطريركاً لبيت المقدس، وأصبح أخوها الآخر، أرسينيوس، بطريركاً للملكانيين في مصر(٧٠). ومن المرجح أن يكون الملكانيون قد استفادوا إلى حد بعيد من تساهل الخليفة إزاءهم، وأن جهودهم لاسترجاع بعض كراسي المطرانيات قد كُلّلت بالنجاح في بعض الأحيان. وهناك خليفتان ليؤانّس على عرش المطرانية في فرس – هما ماريانوس (١٠٠٥م– ١٠٣٦م) ومركوريوس (١٠٣٧م– ١٠٥٦م) – تصفهما النقوش بأنهما «ابنا» يؤانّس. ويمكن فهم هذه الصفة على أنها تعني اعتناقهما لمذهبه نفسه. وثابت أن ماريانوس، المعروف من اللوحة الرائعة التي رُسمت له في كاتدرائية فرس (والموجودة حالياً في المتحف الوطني في وارسو–

---

(٦٧) ل. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٧٤، ص ٤٦؛ م. مارتنز – تشارنتسكا (M. Martens Czarnecka)، ١٩٨٢(أ)، في مواضع متفرقة من الكتاب؛ س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٨٢(ب).

(٦٨) ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٦٧، ص ٩١–٩٣، ١٩٧٠، ص ١٤؛ س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٧٢، ص ١٤٠–١٤٧؛ ج. كوبينسكا (J. Kubinska)، ١٩٤٧، ص ٦٩–٨٦.

(٦٩) ب. فان مورسيل (P. Van Moorsel)، ١٩٧٠(ب)، ص ٢٨١–٢٩٠؛ ت. ساف. سوديربرغ (T. Save Söderberg)، ١٩٧٠، ص ٢٣٨ و ٢٣٩؛ م. كراوس (M. Krause)، ١٩٧٠ و ١٩٧٨؛ ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٧٩، ص ٣٤ و ٣٥.

(٧٠) ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٠(أ)، ص ٨٣ و ٩٣ و ٢٢٣؛ ١٩٨١(أ)، ص ١٤٥–١٤٧؛ و.هـ.سي. فرند (W.H.C. Frend)، ١٩٧٢(ب)، ص ٢٩٧–٣٠٨؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٨(أ)، ص ٥٧١.



الشكل ٨،٨: صورة ماريانوس، مطران فرس (١٠٠٥م–١٠٣٦م): لوحة جدارية من كاتدرائية فرس
(المصدر: مركز أبحاث أركيولوجيا البحر الأبيض المتوسط، أكاديمية العلوم البولندية، وارسو)

بولندا) (الشكل ٨،٨)، وقد توفي في قصر إبريم، حيث عُثر على شاهد قبره. ويمكننا أن نستنتج من النص المنقوش على هذا الشاهد[٧١] أنه جاء إلى فرس بعد أن كان قد قضى عامين مطراناً في مطرانية أخرى. ويرد في النص أيضاً أنه كان «مبعوثاً من بابل مصر» (باب اليون، أي القاهرة القديمة)، وهو ما يتفق تماماً مع لون بشرته الفاتح حسبما تصوّره لوحة فرس الجدارية.

ونحن لا نعرف الكثير عن طبيعة الطقوس الكنسية في النوبة. ومن المحتمل أن تكون اليونانية قد ظلّت أهم لغة في الكنيسة، لكونها في الوقت نفسه لغة مشتركة في العالم المسيحي بأكمله في ذلك الزمان[٧٢]. وإلى جانب اللغة اليونانية كانت اللغة القبطية مستخدمة أيضاً على نطاق واسع في الكتابات الكنسية والنقوش الرسمية وعلى شواهد القبور؛ غير أن الأرجح أنها كانت تُستخدم غالباً بين ظهراني المجتمعات المحلية القبطية العديدة داخل النوبة. ومنذ منتصف القرن العاشر الميلادي فصاعداً طرأت في النوبة زيادة كبيرة في النصوص المكتوبة باللغة المحلية المعروفة باسم «النوبية القديمة» (والتي تُسمّى أيضاً «النوبية الوسيطة أو نوبية القرون الوسطى»)، وهي لغة انحدرت منها لهجة «الماهاس» التي يتكلم بها اليوم النوبيون على ضفاف النيل، وتنتمي إلى مجموعة اللغات السودانية الشرقية. وكانت النوبية القديمة تُكتب بالأبجدية القبطية (وهذه بدورها محوّرة عن الأبجدية اليونانية) مع إضافة أربع علامات زائدة تناظر أصواتاً نوبية متميزة.

وأقدم نص معروف التاريخ ومكتوب بالنوبية القديمة هو نص جداري من عام ٧٩٥م دوّنه في كنيسة وادي السبوع قسيس من فرس يدعى بترو[٧٣]. وتتميز النصوص المكتوبة بالنوبية القديمة التي وصلت إلينا بأنها ذات صفة دينية في جانبها الأكبر؛ وتشمل الكتابات المدوّنة بهذه اللغة نصوصاً كنسية (مقتطفات من الأناجيل)، ومنتخبات تضم تراجم القديسين وأقوالهم (ومن بينها رواية معجزة القديس ميناس)[٧٤] والعظة المنسوبة إلى القديس خريسوستوم[٧٥] وكتب صلوات وترنيمة للصليب والمجموعة الملفتة للنظر بثرائها من الخطابات والوثائق القانونية التي عُثر عليها مؤخراً في قصر إبريم[٧٦]، بالإضافة إلى قدر لا يستهان به من الكتابات على الجدران باللغة النوبية أو بخليط من اليونانية والنوبية. ولهذه المواد كلها أهمية كبرى، لا من وجهة النظر التاريخية

(٧١) ج.م. بلوملي (J.M. Plumley)، ١٩٧١(ب).

(٧٢) فيما يتصل باللغات في النوبة المسيحية بصفة عامة، انظر ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧٤؛ س. باكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٧٢، ص ١٢–١٦؛ و.هـ.سي. فرند (W.H.C. Frend)، ١٩٧٢(أ)؛ و.ي.آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٤٨٤–٤٨٦؛ ت. هاج (T. Hägg)، ١٩٨٢.

(٧٣) ف.ل. غريفيث (F.L. Griffith)، ١٩١٣، ص ٦١؛ إي. زيهلرز (E. Zyhlarz)، ١٩٨٢(أ)، ص ١٦٣–١٧٠.

(٧٤) إي.أ.و. بادج (E.A.W. Budge)، ١٩٠٩؛ ف.ل. غريفيث (F.L. Griffith)، ١٩١٣، ص ٦–٢٤. وفيما يتعلق بأدب النوبة القديم، انظر سي.د.ج. مولر (C.D.G. Müller)، ١٩٧٥ و ١٩٧٨. (B.M. Metzger) وفيما يخص الطبعات الأساسية للنصوص الأخرى، انظر ف.ل. غريفيث، ١٩٢٨؛ ب.م. ميتزغر (B.M. Metzger)، ١٩٦٨؛ ج. بارنز (J. Barns)، ١٩٧٤؛ ج.م. براون (G.M. Browne)، ١٩٨٢(أ).

(٧٥) ج.م. براون (G.M. Browne)، ١٩٨٣.

(٧٦) انظر ج.م. بلوملي (J.M. Plumley)، ١٩٧٥(أ) و ١٩٧٨؛ ر. أندرسون (R. Anderson)، ١٩١٨.

والدينية فحسب، وإنما أيضاً من وجهة النظر اللغوية، إذ إن معارفنا بمفردات اللغة القديمة ونحوها لا تزال ضئيلة[٧٧]، كما أن معظم النصوص التي عُثر عليها حديثاً لم يُنشر بعد.

ولا يتوافر كثير من المعلومات التاريخية عن الجانب الأكبر من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. فالتاريخ يسجّل أن الملك رفائيل حكم حوالى عام ١٠٠٢م، وتذكر التواريخ العربية ثورة أبي ركوة ضد الفاطميين حوالى عام ١٠٠٦م، عندما هرب إلى النوبة بعد هزيمته في مصر. وقد أدّى ذلك إلى زج النوبة مرة أخرى في شؤون جارتها الشمالية. غير أنه خلال حكم الفاطميين لمصر الذي امتد مائتي عام (٩٦٩م- ١١٦٩م)، كان البلدان يتعايشان بصفة عامة في حالة سلام، وحافظت النوبة على علاقات ممتازة مع مصر أثناء حكم الخليفة المستنصر (١٠٣٦م- ١٠٩٤م). بل إن النوبيين آنئذ كانوا يُجنّدون في الجيش الفاطمي، وزاد عددهم في ذلك الجيش في عهد المستنصر فبلغ خمسين ألفاً. وقد استمدّت هذه المعلومات من كتابات ناصري خسرو الذي زار مصر والنوبة عام ١٠٥٠م[٧٨].

أما المعلومات عن الكنيسة النوبية المستقاة من تاريخ البطاركة المونوفيزيين[٧٩]، فإنها تتعلق بصفة رئيسية بفترة نشاط البطريرك السادس والستين، خريستودولوس (١٠٤٧م- ١٠٧١م). وكانت السنوات العشر الأولى من فترة تولّيه منصب بطريرك الاسكندرية هي الفترة التي حدثت فيها العودة إلى اضطهاد الأقباط بما ترتّب عليه من إغلاق كنائسهم بمرسوم من الوزير اليازوري (١٠٥١م- ١٠٥٩م). وقد أرسل خريستودولوس - الذي سجن بعض الوقت - اثنين من المطارنة المصريين كمبعوثين إلى ملك النوبة طالباً عونه ووساطته، فأرسل الملك عن طريق هذين المطرانين أموالاً لدفع الفدية لإطلاق سراح البطريرك. وبعد بضعة عشر عاماً عُيّن كبير مطارنة جديد للنوبة، هو فيكتور الذي سكن دنقلة. وكان من الممكن أن تؤدّي اتصالات خريستودولوس بملوك النوبة إلى دعم الكنيسة المونوفيزية التي تعرضت سيادتها للخطر فترة من الزمن، كما يتجلى من مثال فرس. بيد أن البطريرك كان قد أصبح آنئذٍ على علاقة أفضل بوزير مصر، بدر الجمالي. وفي البعثة التالية التي خرجت من البطريركية إلى ملك النوبة، وعلى رأسها مركوريوس، مطران واسم، مبعوثاً، أرسل الوزير مبعوثه الخاص سيف الدولة كي يحصل على موافقة الملك على تسليمه الخائن كنز الدولة، حيث نجح في ذلك بالفعل. واستقبل الوزير بدر الجمالي بعد ذلك بفترة قصيرة (١٠٨٠م) في القاهرة ملك النوبة السابق سالومون (سليمان)، الذي كان قد اعتزل عرشه لصالح ابن أخته جورجيوس الثالث حتى يتمكن من تكريس حياته للرهبنة. ثم لدينا بعد ذلك أخبار عن الملك النوبي بازيليوس الذي كان يحكم البلد في عام ١٠٨٩م.

---

(٧٧) ف.ل. غريفث (F.L. Griffith)، ١٩١٣؛ إي. زيهلارز (E. Zyhlarz)، ١٩٢٨(أ) و١٩٣٢؛ ب. هـ. سترابكر (B.H. Stricker)، ١٩٤٠؛ ف. هنتز (F. Hintze)، ١٩٧١-١٩٧٧؛ ج.م. براون (G.M. Browne)، ١٩٧٩-١٩٨١، ١٩٨٢(أ).

(٧٨) ي.ف. حسن (Y.F. Hasan)، ١٩٧٣، ص ٤٦؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٨١(أ)، ص ١٢٩.

(٧٩) المصدر هو سيفيروس (ساويرس أبو البشر بن المقفع)؛ انظر ج. فانتيني، ١٩٧٥، ص ١٨٩ و ٢٠٩-٢١٨.

وبعد سقوط الفاطميين (١١٧٠م)، أخذت العلاقات بين النوبة ومصر تسوء بسرعة. وفي الوقت نفسه تقريباً حلّت نهاية العصر الذهبي للنوبة. وكانت الاصطدامات المسلّحة بجيوش السلطان صلاح الدين الأيوبي هي فاتحة الفترة التالية (المسماة بالفترة المسيحية المتأخرة) في تاريخ النوبة.

الفنون والعمارة

العمارة

كان القرنان الرابع والخامس الهجريان / العاشر والحادي عشر الميلاديان في النوبة فترة مؤاتية إلى أبعد حد لتطور الفنون والعمارة. ولا يمكن فهم العمارة في النوبة بدون الدراسة المسبقة لعمارتها الدينية[٨٠]. فقد كان بناء الكنائس هو أهم مظاهر العمارة في العالم المسيحي بأكمله، ويتجلى فيه على أكمل صورة فن البناء والمفاهيم المعمارية لتلك الفترة. وتبدو المادة التي تحت أيدينا في هذا الصدد بالغة الثراء، فهناك أكثر من ١٢٠ كنيسة معروفة في نوباديا (النوبة) وقرابة ٤٠ كنيسة في المقرة[٨١]. وكان من نتائج هذا التوزيع غير المتساوي للكنائس المعروفة في النوبة (وقد كشفت الحفريات عن جميع الكنائس الشمالية تقريباً) قبول الفكرة القائلة بأن العمارة الدينية النوبية مستقاة من الكنائس من نوع البازيليك وحده الذي كان سائداً في شمال البلاد[٨٢]. وعندما اكتشفت البعثة البولندية الكنيسة القديمة في دنقلة، وطابقت رسمها التصميمي بالرسم الخاص بكنيسة أعمدة الجرانيت وبالرسم الخاص بالكنيسة الصليبية[٨٣]، عندئذ فقط اتضح أن العمارة الدينية النوبية كان يسودها اتجاهان متساويان في الأهمية – هما نمط التصميم المركزي والنمط البازيليكي المستطيل – وأن كلاً منهما كان له تأثيره على مباني الكنائس المختلفة. وتتجلى الاتجاهات الرئيسية في العمارة أول ما تتجلى في المباني الضخمة التي أُنشئت في المراكز الثقافية والإدارية التي كانت تضم المطرانيات أيضاً، مثل دنقلة العجوز وفرس وقصر إبريم. وقد أصبح نمط عمارة هذه المدن الكبيرة نموذجاً يُحتذى إلى حد

---

(٨٠) ج.س. ميلهام (G.S. Mileham)، ١٩١٠؛ س. كلارك (S. Clarke)، ١٩١٢؛ يو. مونيريه دوفيلار (V. Monneret de Villard)، ١٩٣٥–١٩٥٧، الجزء الثالث؛ و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٦٥(ب)؛ ب.م. غارتكيفيتش (P.M. Gartkieicz)، ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٢(أ) و ١٩٨٣؛ س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٨١.

(٨١) نشر و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٦٥(ب)، «قائمة حصر» بكل الكنائس المعروفة في النوبة، كما توجد الاستنتاجات العامة في و.ي. آدامس، ١٩٧٧، ص ٤٧٣–٤٧٨.

(٨٢) و.ي. آدامس (W.Y. Adams)، ١٩٦٥(ب).

(٨٣) ب.م. غارتكيفيتش (P.M. Gartkiewicz)، ١٩٧٥. وقد أجرى غارتكيفيتش دراسة وافية عن الهندسة المعمارية لهذه الكنائس (دنقلة ٢). وستنشر هذه الدارسة في المجلد رقم ٢٧ الصادر عن مركز أركيولوجيا البحر الأبيض المتوسط، أكاديمية العلوم البولندية. انظر أيضاً س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٨٢(ج)، والحاشية رقم ٢٢ من هذا الفصل.

ما في المناطق الأخرى من البلاد، وإن كانت هذه المناطق لا تتمتع إلا بإمكانيات تنفيذ ومواد بناء محدودة. وقد أفضى تطور فن العمارة خارج المدن الكبيرة إلى التصميم الذي يُسمّى «التصميم النوبي» والذي نجده بصفة رئيسية في تصاميم الكنائس التي أُقيمت في شمال النوبة إبّان الفترة المسيحية الكلاسيكية والفترات المتأخرة. وتتضح في هذا النمط غالبية تفاصيل الترتيب والتزيين الداخليين، ومبنى الكنيسة فيه عادة مستطيل الشكل، اتجاهه شرقي – غربي، تقسمه أرصفة أو أعمدة إلى صحن وجناحين. ويوجد جزء كبير من الصحن مغلق من الناحية الشرقية بقوس أمامي به منبر نصف دائري، ويحتوي على مكان الكهنة القائمين بالقداس (ويسمّى الهيكل) الذي يتوسطه مذبح. وهناك على جانبي القوس الأمامي أو النتوء غرفتان، الشمالية منهما تُستخدم للاجتماعات والصفوف الكنسية أو لمجلس الكنيسة، والجنوبية هي بيت المعمودية(٨٤). وتتصل الغرفتان معاً بممر ضيّق يمتد خلف النتوء الذي يتوسطهما، وتوجد في الجزء الغربي من الكنيسة غرفتان مبنيتان عند الركنين، تحتوي الجنوبية منهما –كقاعدة عامة– على سلّم، في حين أن الغرض من الغرفة الشمالية لا يزال غامضاً. ويتجه مدخلا الكنيسة من الجنوب ومن الشمال مباشرة إلى الجناحين، وتقوم منصة للقراءة في الطرف الشمالي من الجزء الأوسط من الصحن.

وهناك في العمارة الدينية بأكملها فترات وخطوط تطور معيّنة تأثّرت أيضاً بعناصر جاءت من خارج النوبة، ويمكن تمييزها على النحو التالي(٨٥):

الفترة الأولى

المرحلة الأولى: التأثير الأجنبي الأول على العمارة الدينية النوبية.

كانت الكنائس تقام على أساس تصميم مستطيل وحيد المحور وثلاثي الأجنحة. وكانت تُبنى عادة من الآجر وتغطّى بسقوف خشبية محملة على أعمدة من الآجر.

المرحلة الثانية: تطور نشاط البناء. إنشاء الكاتدرائيات الكبيرة من الحجارة المربعة المنحوتة أو من الآجر المشوي.

بقي التصميم على حاله، بثلاثة أو خمسة أجنحة وسقوف مُحمّلة على أعمدة. وإلى جانب ذلك، استمرت تقاليد البناء بالآجر في المباني الأصغر حجماً. وبدأ أيضاً استحداث غرف التخزين ذات الشكل البرميلي. وقد تطور خلال هذه المرحلة أبرز الأشكال النمطية للمبنى الكنسي النوبي، حسبما ورد وصفه آنفاً.

الفترة الثانية

أدّى تطور أنماط الكنائس، مقترناً بالتأثيرات المعمارية الأرمنية والبيزنطية، إلى تحوّل كامل في

(٨٤) ترد مناقشة بيوت المعمودية النوبية بالتفصيل في و. غودليفسكي (W. Godlewski)، ١٩٧٨ و ١٩٧٩.

(٨٥) وفقاً لما أورده ب.م. غارتكيفيتش (P.M. Gartkiewics)، ١٩٨٠، ١٩٨٢(أ)، ص ٧٣–١٠٥.

المفاهيم المتعلقة بأشكال المساحات في المباني. وقد تطور خلال هذه الفترة اتجاهان: فبينما ظلّ الأسلوب التقليدي محافظاً على بقائه في الأقاليم، ظهر في العاصمة أسلوب جديد رسمي للمباني يتميز بتصميم مركزي. وكان الآجر المشوي يُستخدم على نطاق واسع. وقد بنيت خلال هذه الفترة في دنقلة كنيسة أعمدة الجرانيت، وهي ذات تصميم صليبي مدرج في داخل تصميم بازيليكي الشكل. وفي هذه الفترة بلغت العمارة النوبية قمة إمكانياتها الإبداعية. وتعتبر كنيسة الضريح (صليبية الشكل) في دنقلة العجوز – التي أُقيمت وفق تصميم الصليب اليوناني – نموذجاً للمفاهيم الأصيلة التي طوّرها المعماريون النوبيون مع الاستفادة من الإنجازات المعمارية في العالم المسيحي الأوسع نطاقاً. ولا شك في أن دنقلة أصبحت في تلك الفترة المركز الرئيسي للأنشطة المعمارية في النوبة (الشكل ٩، ٨).

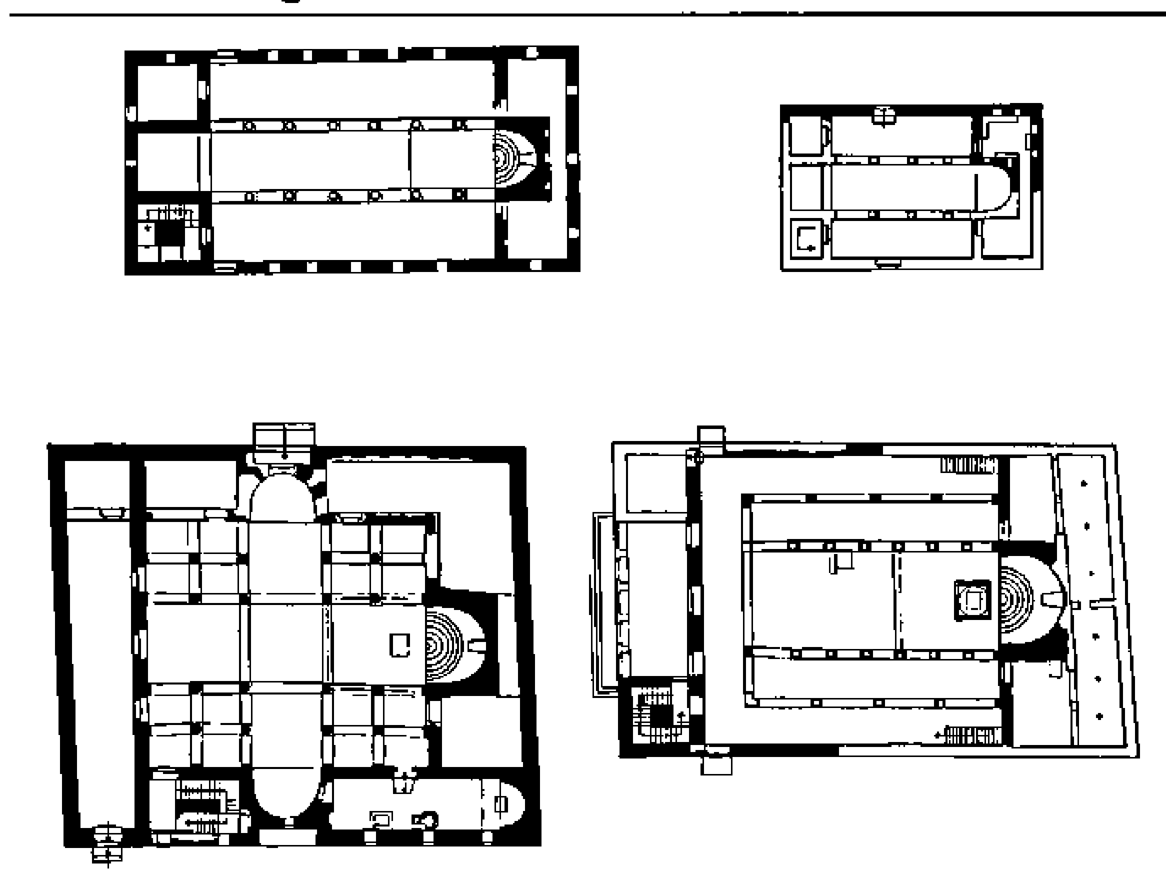
الفترة الثالثة

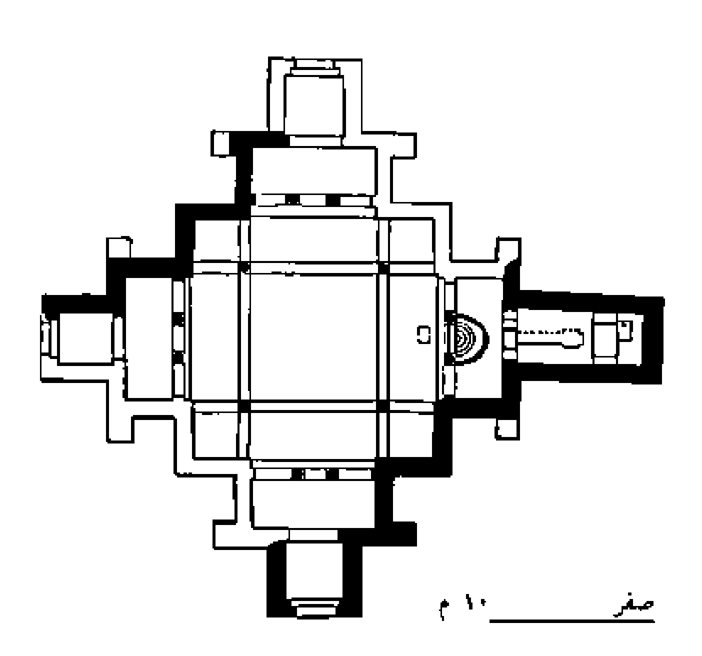
يتعذر في هذه الفترة تمييز التيار الأساسي في خط التطور، إذ إن أنشطة البناء توزعت بين مراكز متعددة استوعبت تأثيرات متنوعة مستمدة بصفة رئيسية من أصل بيزنطي. وكانت السمة العامة المشتركة في ذلك الوقت هي إدخال الغطاء المقبب في أواخر القرن العاشر الميلادي، وهو مفهوم معماري ارتبط بالنهج الجديد لشكل كنيسة أصبح المحور الرأسي فيها هو الذي يضطلع بأهم الأدوار، وأدّى إلى تحوّل في شكل كل من الكنائس المستطيلة (البازيليكية) والكنائس ذات التصميم المركزي، بإضافة قباب في الجزء الأوسط والاستعاضة عن الأعمدة بدعامات من الآجر الذي شاع استخدامه مرة أخرى. وإلى جانب إعادة بناء الكنائس القديمة، بدأ إنشاء كنائس أخرى جديدة نتجت أشكالها عن تبسيطات متنوعة وتعديلات تمثّل حلولاً نوبية للمشكلات المعمارية (الشكل ١٠، ٨).

الفن الكنسي

في نهاية القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، أصبحت الزخرفة الداخلية الشائعة في المباني الدينية هي الرسم الجداري التصويري، الذي حلّ محل الزخرفة المعمارية (الاسكفات، وعوارض الأبواب، ورؤوس الأعمدة المزخرفة بالنقوش البارزة). وتصوّر الرسوم التي اكتشفت في فرس[٨٦] – بالإضافة إلى الصور العديدة للسيد المسيح ومريم العذراء – أشكالاً للقديسين والملائكة، ومناظر من العهدين القديم والجديد من الكتاب المقدس، وصوراً شخصية للأعيان المحليين تبينهم تحت حماية الشخصيات المقدسة. وقد أتاحت دراسة هذه المجموعة من الصور

(٨٦) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل الثاني عشر، ص ٣٣٦ و ٣٣٧؛ اليونسكو، ل. ميكالوفسكي (K. Michalowksi)، ١٩٦٤(ب) و ١٩٦٦(ب) و ١٩٦٧ و ١٩٧٠ و ١٩٧٤؛ ك. فايتزمان (K. Weitzmann)، ١٩٧٠؛ ج. فانتيني (G. Vantini)، ١٩٧٠(أ)؛ م. مارتنز (M. Martens)، ١٩٧٢ و ١٩٧٣؛ م. راسار (M. Rassart)، ١٩٧٢؛ ج. فانتيني، ١٩٨١(ب)؛ س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٨٢(د)؛ ن. بوميرانتسيفا (N. Pomerantseva)، ١٩٨٢.





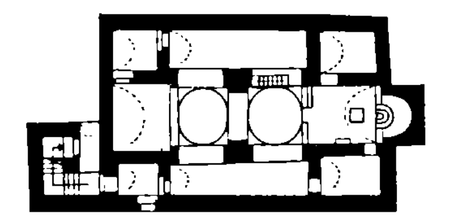
الشكل ٨،٩: الفترة الثانية في تطور معمار الكنائس النوبية. أعلى: أسلوب فن العمارة التقليدي في الأقاليم (B2)؛ كنيسة دير في غزالي والكنيسة القائمة على المنحدر الجنوبي للكوم في فرس. في الوسط: خط التقدم، الاتجاه الرئيسي، المرحلة الأولى (A3)؛ مثال لترتيب المساحات والتصميم المركزي (كنيسة أعمدة الجرانيت في دنقلة العجوز) أو المستطيل (الكاتدرائية الكبرى في قصر إبريم). أسفل: مثال للاتجاه الرئيسي في المرحلة الثانية (A4)، «الضريح» في دنقلة العجوز، وهي كنيسة صليبية الشكل (عن ب.م. غارتكيفيتش، ١٩٨٢(أ)).

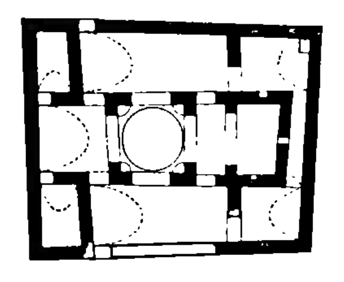
تكوين فكرة متماسكة عن تطور الرسوم الجدارية في النوبة، التي تميزت بالاختلاف في وسائل تعبيرها عما كان متبعاً في هذا الفرع الفني في البلدان المجاورة.

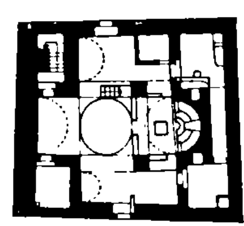
وقد أمكن بفضل المواد المكتشفة في فرس تمييز أساليب الرسم المختلفة ووضعها في ترتيبها الزمني. ويرد في المجلّد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام» ذكر لبعض هذه الأساليب، التي ساد من بينها الأسلوب البنفسجي في نهاية القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، وأعقبه الأسلوب البنفسجي المتأخر والأساليب الوسيطة في أوائل القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، والأسلوب الأبيض في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، ومن أمثلته صورة كبير المطارنة الأول، الأسقف كيروس (الشكل ٨،٤). وقد ألهمت اللوحات الجدارية لهذه الفترة الباكرة جيلاً جديداً من الفنانين النوبيين المحليين، الذين خلقوا في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي مدرستهم الخاصة في الرسم. وكانت أهم السمات المميزة لهذه المدرسة الأشكال الزخرفية التي طورت العناصر الأجنبية بطريقة متميزة لتشكل نوعاً من الزخرفة انفردت به النوبة[٨٧]، والألوان المختارة التي اختصت بها كل فترة. وعلى هذا النسق نجد أنه في بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، بعد إعادة تكسية داخل كاتدرائية فرس بالجص، جرى تطوير أسلوب جديد يطغى فيه اللونان الأصفر والأحمر. وكان ذلك هو الوقت الذي حدث فيه التخلي عن الاتجاه الواقعي للأسلوب الأبيض وتفضيل تصوير الملامح تصويراً مثالياً تخطيطياً إلى حد بعيد، مع إظهار التطريز والزينة في ثياب الشخصيات المصوّرة. ومن أمثلة هذا الأسلوب صورة الملك جورجيوس الأول، التي أضيفت في بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي إلى المجموعة التي تضم صور العذراء والحواري في صدر كاتدرائية فرس. وبعد إعادة البناء الكبرى للكاتدرائية في أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، بدأ ابتكار أسلوب الألوان المتعددة الأول الذي أصبح من أوسع الأساليب انتشاراً في النوبة الشمالية كما تشهد بذلك كنائس متعددة، مثل كنائس عبد الله نيرقي وسونكي تينو وتاميت[٨٨]. ويتميز هذا الأسلوب بالألوان الزاهية وتفاصيل الزخرفة الثرية في تصوير الثياب والتيجان وغيرها من العناصر التي تتضمنها الصورة. ومن أبرز الأمثلة على هذا الفن الجديد بين الثمانية والأربعين رسماً التي نعرفها صورة المطران ماريانوس (الشكل ٨،٨) التي رسمت في السنوات الأولى من القرن الحادي عشر الميلادي. وإلى نفس الفترة ترجع الصورة الرائعة الذي تمثّل ميلاد المسيح والموجودة حالياً في متحف السودان الوطني في الخرطوم (اللوحة ٨،١١). وهي أكبر لوحة جدارية في النوبة، ونجد فيها الدليل على أن الفنان النوبي قد أتقن فن رسم المناظر التي تضم شخصيات كثيرة على مستويات

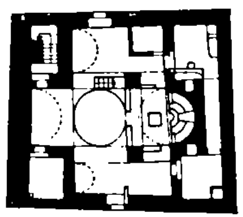
(٨٧) م. مارتنز تشارنتسكا (M. Martens-Czarnecka)، ١٩٨٢(أ) و(ب) و(ج).

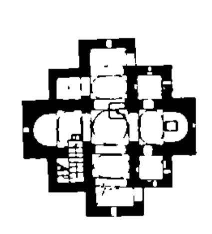
(٨٨) ب. فان موسيل و ج. جاكيه و هـ. شنايدر (P. Van Moorsel, J. Jacquet, H. Schneider)، ١٩٧٥، ص ٥٤–١٣١؛ س. دونادوني و س. كورتو (S. Donadoni, S. Curto)، ١٩٦٨؛ س. دونادوني، ١٩٧٠؛ س. دونادوني وج. فانتيني (S. Donadoni, G. Vantini)، ١٩٦٧ – ١٩٦٨؛ س. دونادوني (مشرف على التحرير)، ١٩٦٧، ص ١–٦٠.

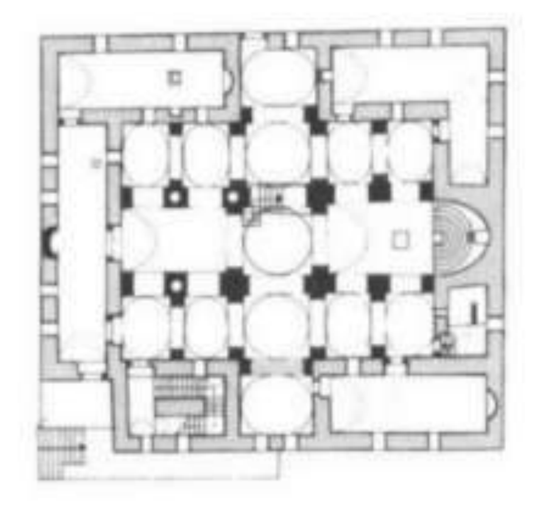


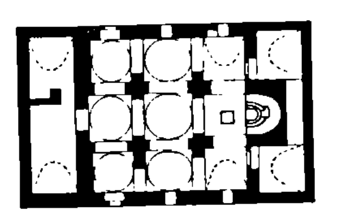


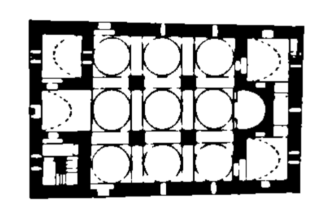






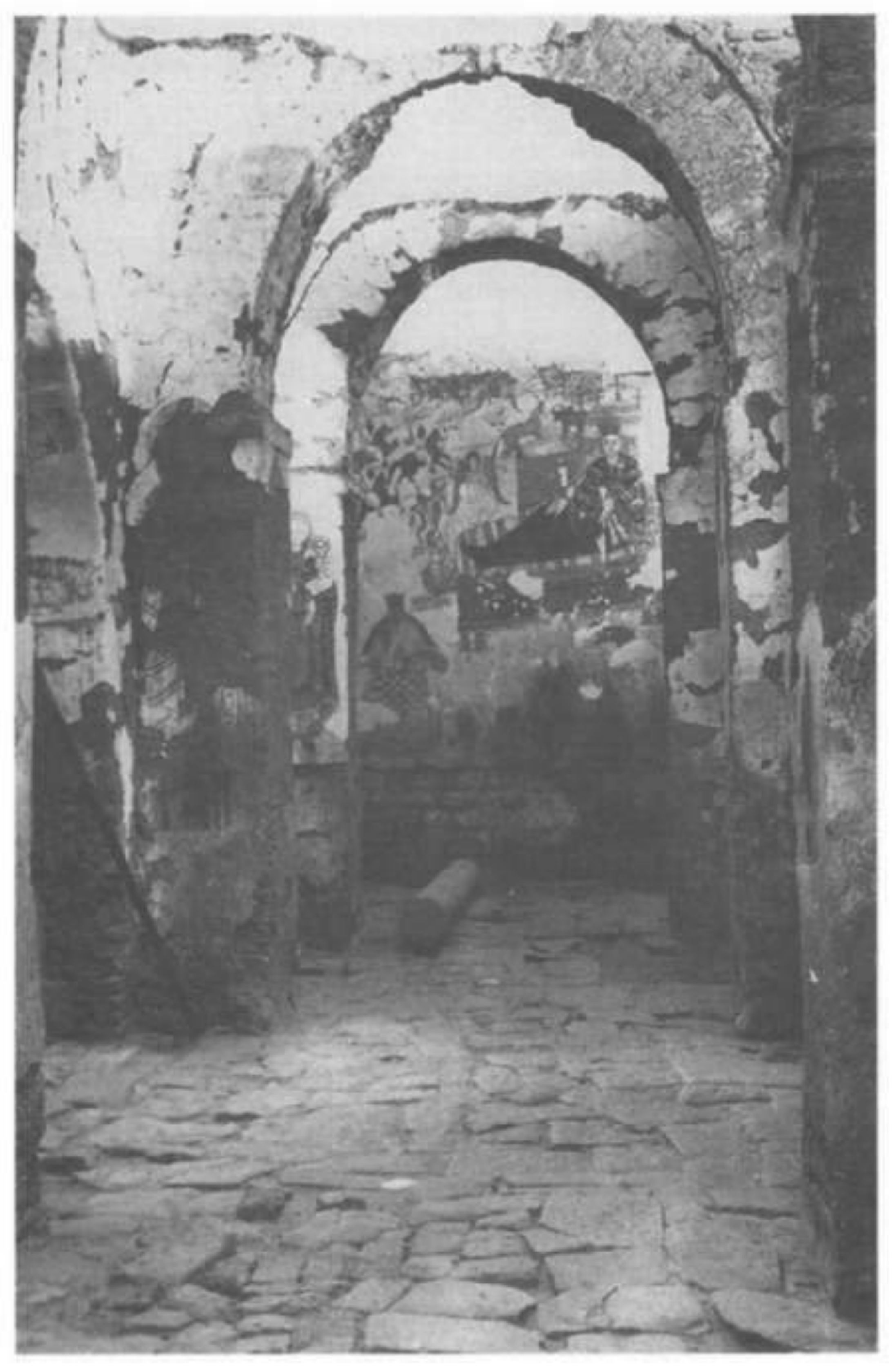






صفر ٥ ١٠ م

الشكل ٨،١٠: الفترة الثالثة في تطور معمار الكنائس النوبية. أمثلة من الكنائس التي طُوّرت وفقاً لاتجاهات مختلفة. أعلى: C1– تصميم متأثر بنمط البازيليكا المقببة (البازيليكا في تاميت)؛ الصف الثاني: C2– تصميم متأثر بشكل الصدفة المزدوجة (كنيسة في نجع العقبة) أو نمط الصليب داخل مربع (كنيسة في سونكي تينو)؛ الصف الثالث: C3– تصميم متأثر بنمط القبة والصليب (كاتدرائية فرس التي أعيد بناؤها في أواخر القرن العاشر الميلادي، وكنيسة الملائكة في تاميت)؛ الصف الأسفل: C4– تصميم متأثر بتكوين القاعة المتعددة المحاور (كنيسة القديس رافائيل في تاميت وكنيسة كاو) (عن: ب.م. غارتكيفيتش، ١٩٨٢(أ))



الشكل ٨،١١: منظر الجناح المصالب الشمالي لكاتدرائية فرس مع لوحة الميلاد الكبرى المرسومة بأسلوب تعدد الألوان الأول (حوالى عام ١٠٠٠ م).
(المصدر: مركز أبحاث أركيولوجيا البحر الأبيض المتوسط، أكاديمية العلوم البولندية، وارسو).

متعددة، الواحد منها فوق الآخر. فليس هناك تكوين شرائطي (من أشرطة عديدة) من النوع الذي يميز الفن المصري، بل نمط لجماعات متعددة (الملوك الثلاثة في قصة الميلاد، والرعاة والملائكة والملائكة الطائرة في السماء) يقوم بينها تداخل وترابط وثيق من حيث الموضوع والشكل[٨٩].

وفي تلك الفترة بدأ الرسامون النوبيون في تصوير النبلاء المحليين تحت حماية السيد المسيح أو السيدة العذراء أو الملاك ميخائيل. وقد طبقت هنا قاعدة أسلوبية تقضي بالمحافظة على اللون الحقيقي لبشرة الشخصيات غير الدينية، على خلاف تصوير القديسين والسيد المسيح الذين كانوا يُرسَمون دائماً بوجوه بيضاء اللون[٩٠].

وقد استمر أسلوب الألوان المتعددة حتى نهاية الفترة المسيحية في النوبة؛ حيث أُطلق على تطوراته اللاحقة أسماء: أسلوب الألوان المتعددة الثاني (النصف الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي)، وأسلوب الألوان المتعددة الثالث (القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي)، والأسلوب المتأخر (القرون السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي – التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي).

وقد تأيد الترتيب الزمني الذي حُدِّد لرسوم فرس باكتشاف لوحات جدارية أخرى تزيّن المباني النوبية – وبلغ ذلك درجة يمكن الاستناد إليها كأساس لتحديد التواريخ[٩١]. وقد كانت دراسات الرسوم النوبية في هذا الصدد سابقة على نظيرتها التي تناولت الرسوم القبطية في مصر، والتي لم يتم حتى الآن استكمال فهرستها أو تصنيفها.

وفي الرسوم النوبية الخاصة بالفترة المسيحية الكلاسيكية، يمكن للمرء أن يرى بوجه عام سيادة التأثير البيزنطي (الذي يتجلّى حتى في غزارة التزيين)، وإن كان ذلك لم يحلّ بالكامل محل العناصر القبطية التي تسود الفترات الأكثر تبكيراً[٩٢]. غير أن التعبير الرئيسي عن هذا الفن يفصح عن سمات محلية يتفرد بها نمط الرسوم النوبية.

---

(٨٩) ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٧٤، ص ٣٩. انظر أيضاً ك. ميكالوفسكي، ١٩٦٧، ص ١٤٣–١٤٨.

(٩٠) انظر س. ياكوبيلسكي (S. Jakobielski)، ١٩٨٢(د)، ص ١٦٤ و ١٦٥؛ ب. روستكوفسكا (B. Rostkowska)، ١٩٨٢(أ)، ص ٢٩٥.

(٩١) انظر بشكل خاص م. مارتنز – تشارنيتسكا (M. Martens - Czarnecka)، ١٩٨٢(ج).

(٩٢) فيا يتعلق بالمؤثرات على لوحات فرس الجدارية، انظر ج. لوكلان و. لوروا (J. Leclant, J. Leroy)، ١٩٦٨؛ ك. فايتزمان (K. Weitzman)، ١٩٧٠؛ ب. دو بورغيه (P. Du Bourguet)، ١٩٧٠، ص ٣٠٧ و ٣٠٨؛ م. راسّار (M. Rassart)، ١٩٧٢، ص ٢٧٤ و ٢٧٥؛ ١٩٧٨؛ ب. روستكوفسكا (B. Rostkowska)، ١٩٨١؛ م. مارتنز تشارنيتسكا (M. Martens-Czarnecka)، ١٩٨٢(د)، ص ٥٩–٧٣.

وهنا يجدر التشديد على الثراء الايقونوغرافي[٩٣] لهذا الفرع من الفن في النوبة، الذي يشير إلى معرفة عميقة بأقدم تقاليد الفكر المسيحي وبنص الكتاب المقدس. فقد ظلّت النوبة في عصرها الذهبي عضواً هاماً في ديار المسكونة المسيحية (العالم المسيحي)[٩٤]. وكانت على اتصال (يتجلى أثره على الأقل في الفن والمعمار المحليين) لا بأقباط مصر فحسب، وإنما على الأرجح أيضاً مع أثيوبيا كذلك ومع محيط الثقافة البيزنطية بأكمله، من أرمينيا إلى سوريا وفلسطين، وظلّت تستمد الإلهام من جميع هذه المصادر، مبدعة خلال تلك العملية شخصيتها الثقافية الخاصة المتميزة.

---

(٩٣) من بين عدد كبير من المقالات عند هذا الموضوع، انظر ت. غولغوفسكي (T. Golgowiski)، ١٩٦٨ و١٩٦٩؛ ب. فان مورسيل (P. Van Moorsel)، ١٩٦٦ و ١٩٧٠(ب) و ١٩٧٢ و ١٩٧٥؛ إي. دينكلر (E. Dinkler)، ١٩٧٥؛ ت. دوبرشنيتسكي (T. Dobrzeniecki)، ١٩٧٣–١٩٧٥ و ١٩٧٤ و ١٩٨٠؛ ل. توروك (L. Török)، ١٩٧٥، ج. كوبينسكا (J. Kubinska)، ١٩٧٦؛ و.هـ.سي. فرند (W.H.C. Frend) ١٩٧٩؛ أ. كاشيفيتش (A. Lukaszewicz)، ١٩٧٨ و ١٩٨٢؛ إي. لوكيزي–فالي (E. Lucchesi-Falli)، ١٩٨٢؛ و. غودليفسكي (W. Godlewski)، ١٩٨٢ (ب)؛ وانظر أيضاً الحاشية رقم ٨٦ في هذا الفصل. وفيما يتعلق بدراسة المسائل الأيقونية، انظر بشكل خاص ك. ميكالوفسكي (K. Michalowski)، ١٩٧٤، ص ٤٢–٦٣ (البيليوغرافيا ص ٣١٢ و ٣١٣)؛ ١٩٧٩، ص ٣٣–٣٨؛ ب. روستكوفسكا (B. Rostkowska)، ١٩٨٢ (أ)، ص ٢٩٥–٢٩٩.

(٩٤) ديار المسكونة Oikoumene (من اليونانية oikouménê، ومعناها «المناطق المسكونة»)؛ وهي عبارة استخدمها الجغرافيون القدامى للدلالة على الجزء المأهول من الأرض، تمييزاً له عن الأرض في مجموعها.

الفصل التاسع

فتح شمال أفريقيا ومقاومة البربر

حسين مؤنس

يجد القارىء في المجلد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام» لمحة أولى عن البربر ومنشئهم وبنيتهم الإثنية وبعض خصائصهم[1]. على أنه بالنظر إلى أن هذا هو أول فصل يتناول موضوع المغرب (شمال أفريقيا الاسلامي عدا مصر)، فقد يكون من المفيد الآن تعريف القارىء بالبربر كما وجدهم العرب عند فتحهم المغرب من عام ٢١هـ/ ٦٤٢م فصاعداً.

ويرى بعض الكتاب الحديثين في لفظ «المغرب» مفارقة تاريخية إذ يطلق اليوم على جزء واحد فحسب من الأرض المعنية. وكان ابن خلدون منذ ستة قرون مضت (٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م – ٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م) يرى الرأي نفسه إذ اعتبر أن لفظ المغرب ليس اسماً علماً بقدر ما هو تعريف جغرافي. غير أنه أردف قائلاً إنه أصبح في زمانه اسماً علماً للمنطقة التي يطلق عليها[2].

وقد استهل إي.ف. غوتييه كتابه المعنون *Le passé de l'Afrique du Nord. Les siècles obscurs* (تاريخ شمال أفريقيا – القرون المظلمة) بفصل يبعث عنوانه على الاندهاش «بلد بلا اسم»[3]. والأرجح أنه اختار هذا العنوان على سبيل الدعابة حيث أن المغرب («غرب» بلاد الإسلام» كان في الواقع، تاريخياً وجغرافياً، اسماً واضحاً ودقيقاً لقسم من العالم واضح الحدود، وهو ذلك الجزء من شمال أفريقيا (عدا مصر) الذي يمتد شمال الصحراء الأفريقية الكبرى.

---

(١) أنظر الفصول السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر من المجلد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو.

(٢) ابن خلدون، ١٩٥٦-١٩٥٩، الجزء الرابع، ص ١٩٣.

(٣) إي.ف. غوتييه (E.F. Gautier)، ١٩٣٧، ص ٧.

وكان شمال أفريقيا (أو المغرب) يُعتبر الى عهد قريب، باستثناء بضعة جيوب من الأرض الصالحة للزراعة، أرضاً مجدبة من الصخور والرمال، وكان يُظن أن جدب الأرض نفسه (كما هو الحال في شبه الجزيرة العربية) جعل من سكانها شعباً أبياً وحراً وباسلاً. وواقع الأمر أن المغرب ليس إقليماً فقيراً بأي حال. فالحزام الساحلي يزخر بالموارد المائية والنباتية؛ والمنحدرات الشمالية لجبال الأطلس تتيح أراضي رعوية مشجّرة ممتازة وتنمو فيها أشجار الزيتون الجيدة. كما يتمتع الساحل وسفوح الجبال في الشمال بكل ما يتسم به المناخ المتوسطي من الاعتدال، وهو ما ينعته ابن خلدون بعبارة «مزاج التلول». أما مرتفعات الأطلس العليا فتكسوها الأحراج والغابات ويمتد على طول الساحل الأطلسي شريط من الأراضي الخصبة.

وتتسم جبال الأطلس بكثرة غاباتها وأراضيها الزراعية ومراعيها، فتجمع بذلك بين طابعي الوفرة والجمال. وكانت تلك الجبال مهداً لواحد من أكثر الشعوب بسالة وأقواها احتمالاً على وجه الأرض، ألا وهم البربر. وكان ابن خلدون سخياً غاية السخاء في ثنائه على جمال وروعة «مواطن البربر» التي يضمّنها ليبيا وقسماً لا يستهان به من الصحراء الكبرى.

بعد هذا الوصف الموجز للبيئة الجغرافية، ينبغي أن نورد كلمة عابرة عن المصادر العربية والحديثة المكتوبة عن فتح العرب لشمال أفريقيا. فلا يزال يوجد عدد من النصوص العربية القديمة التي كتبها مؤرخون مشاهير مثل البلاذري وابن عبد الحكم وابن الأثير وابن عذاري والمالكي والدباغ وابن خلدون وأبو العرب تميم والنويري؛ وتُعدّ جميعها مصادر قيمة للمعلومات الجديرة بقدر كبير من الثقة[٤]. ومع ذلك فهي تتضمن أحياناً تناقضات وتواريخ غير صحيحة وتضاربات يمكن عزوها الى فجوة تزيد على قرنين وتفصل بين الفتح ذاته وأول مصنّفات هؤلاء المؤرخين. ومعظم هؤلاء المؤرخين يمكن اعتبارهم مجرد مدوني وقائع وكتّاب حوليات ينقصهم الكثير من روح النقد، وذلك باستثناء ابن خلدون الذي يُعدّ مؤرخاً حقيقياً لم يخلّف لنا مواد وقائعية صحيحة فحسب، بل زوّدنا أيضاً بتفسير منطقي لتاريخ البربر. على أن هؤلاء المؤرخين جميعهم كانوا عرباً وكانت وجهة نظرهم وجهة نظر الفاتحين، وتبقى وجهة نظر المقاومة البربرية مجهولة حتى وإن حفظت بعض آثار تقاليدهم في كتب التاريخ العربية.

وحتى عهد قريب جداً، كان الباحثون الفرنسيون والأسبانيون (والإيطاليون فيما يتعلق بليبيا) ينفردون بإجراء الدراسات المتعلقة بشمال أفريقيا، وشملت أعمالهم كامل تاريخ المغرب انطلاقاً من العصور القديمة وحتى الاستقلال. ولئن كان ينبغي لنا أن نقرّ بالأعمال الرائعة التي اضطلع بها هؤلاء المؤرخون من نشر المصادر العربية وترجمتها وشرحها، وبإسهامهم بقسط وافر في توضيح عدد من المشكلات التاريخية المتنوعة، فإنه ينبغي التذكير بأن معظم أعمالهم يرجع تاريخها الى العهد الاستعماري وأن شروحهم تنزع كثيراً إلى خدمة أهداف السياسات الاستعمارية التي يُذكر منها على سبيل المثال هدف دمج الجزائر واعتبارها جزءًا من الدولة الفرنسية. أما اليوم، فبفضل الجهود الجادة التي بذلها المؤرخون العرب وغيرهم خلال العشرين عاماً الماضية، تجاوز جيل جديد من

(٤) انظر قائمة المراجع.

المؤرخين أحكام المؤرخين الفرنسيين بشأن جميع كبريات المشكلات التاريخية لشمال أفريقيا الاسلامية[٥].

ويوجز الباحث الأمريكي ادموند بيرك الثالث الرأي السائد بين المؤرخين بشأن هذا التطور في العبارات التالية: ظلت دراسة تاريخ شمال أفريقيا الى عهد قريب جداً حكراً يكاد المؤرخون الفرنسيون أن يستأثروا به. أما المؤرخون الناطقون بالانجليزية القلائل الذين تجرؤوا على تناول شؤون المغرب بالدراسة والبحث، فقد اقترفوا مجازفة إذ كانوا دائماً معرضين للاتهام بقصور القدرة على الاطلاع على الكتابات الفرنسية الوفيرة... وكان أهم عامل في نشوء هذا الوضع هو عامل توزيع الأدوار الاستعمارية. وهكذا تأكد عملياً، من خلال قصر بصر التقاليد الوطنية فيما يتعلق بدراسة العالم الاسلامي، المثل القائل بـ«أن أهل مكة أدرى بشعابها»[٦].

على أن الجهود الجبارة التي بذلها المؤرخون الفرنسيون جديرة بأقصى التقدير والاحترام، حتى وإن لم تتسن الموافقة على كثير من الشروح التي قدّمها مؤرخون مرموقون نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر هنري فرونيل و ش. ديهل و إي. مرسييه و إي. ف. غوتييه و هـ. باسيه و ويليام و جورج مارسيه و ر. برونشفيغ و إي. ليفي-بروفنسال و ش. أ. جوليان[٧].

البربر عشية الفتح العربي

اكتشف العرب في بداية فتحهم لشمال أفريقيا أن البربر كانوا، شأنهم شأن العرب، منظمين في قبائل. وكانت هذه القبائل تنقسم الى فئتين: البُتْر والبرانس.

ومن الغريب أن اسمي هاتين المجموعتين ظهرا لأول مرة في زمن الفتح العربي ولم يردا قبله قط. فابن عبد الحكم، أول مدون لوقائع الفتح، يتحدث بأسلوب واقعي عن البرانس والبتر، ولكن ستيفان غسيل في مدونته البالغة التفصيل للتاريخ القديم لشمال أفريقيا لا يذكر اياً من هذين الاسمين كما لا يذكرهما شارل ديهل في المؤلف التاريخي الضخم الذي كتبه عن أفريقيا البيزنطية[٨].

إن لفظي البُتْر والبرانس يبدوان عربيين، فالبرانس هم أولئك الذين يرتدون البرنس، وهو رداء سبق للعرب أن عرفوه قبل قدومهم الى أفريقيا، حيث يقال إن عمر بن الخطاب قد ارتداه؛

---

(٥) انظر: ع.م. العبادي و م.ي. الكتاني، ١٩٦٤؛ هـ.هـ. عبد الوهاب، ١٩٦٥-١٩٧٢؛ ج.م. أبو النصر، ١٩٧١؛ هـ. جعيط، ١٩٧٣؛ هـ. الجنحاني، ١٩٦٨؛ ع. العروي، ١٩٧٠ و ١٩٧٧؛ ح. مؤنس، ١٩٤٧؛ م. الطالبي، ١٩٧١؛ س. زغلول، ١٩٦٥؛ م. بريت (M. Brett)، ١٩٧٢؛ م. شوراكوف (M. Churakov)، ١٩٦٠ و ١٩٦٢؛ ج. وانسبرو (J. Wansbroug)، ١٩٦٨.

(٦) إي. بيرك الثالث (E. Burke III)، ١٩٧٥، ص٣،٦.

(٧) انظر قائمة المراجع.

(٨) س. غسيل (S. Gsell)، ١٩١٣-١٩٢٨؛ سي. ديهل (C. Diehl)، ١٩٨٦، من الممكن أن هذا التصنيف أدخله على العالم الناطق باللغة البربرية الكتّاب العرب الذين ابتكروا هذه المصطلحات على أساس واقع الحياة التي ألفوها في الشرق الأوسط حيث كان العرب أنفسهم ينقسمون الى مجموعتين كبريين.

أما البُتْر فهم وفقاً للكتّاب العرب من سلالة رجل اسمه مادغيس الأبتر. ولكلمة «أبتر» مفرد «بتر» ثلاثة معان: فهو إما رجل بلا ذرية، أو رجل تنقصه يد أو ساق، أو رجل عاري الرأس. وما دام من المستحيل أن ينحدر البتر من رجل بلا ذرية، فلا يبق لنا سوى تفسير واحد هو أن مادغيس، جد البتر، سمي الأبتر لأنه لم يكن يلبس قلنسوة.

وأيا كان الحال فليس بوسعنا أن نقبل أياً من هذه الشروح اللغوية. وكل ما يمكننا التسليم به هو أن ابن خلدون، مؤرخ البربر، كتب استناداً الى شهادة الباحثين العرب والبربر في علم الأنساب، يقول إن البربر كانوا ينقسمون الى كتلتين منذ عهود سحيقة، وإن عداءهما المتبادل وتنازعهما المستمر كان يشكل الظاهرة السائدة طوال تاريخها قبل مجيء الاسلام وبعده.

ويستند هذا التصنيف، وفقاً لرأي إي.ف. غوتييه، الى الاختلاف في طريقة العيش بين البرانس والبتر، حيث كان البرانس قوماً مستقرين يقطنون الجبال بينما كان البتر أولاد مادغيس من البدو الرُّحّل يجوبون السهول. وذلك افتراض يغلب عليه، على الرغم من استهوائه لكثير من الباحثين، طابع التخمين بدرجة يتعذر معها قبوله دون تفحص علمي دقيق[(٩)]. ومع ذلك فمن المحتمل أن التصنيف الى مجموعتين كبريين إنما يعبّر فعلاً عن مشاعر البربر من سكان المغرب فيما يتعلق بأسلاف كل منهما. وقد يبدو أن النسابين البربر والعرب توصلوا الى هذا التقسيم بطريق الاستدلال وراعوا فيه مع ذلك وقائع التاريخ.

ويقول ابن خلدون إن الزناتة والمطغرة والنفزاوة كانت أهم عصب قبائل البتر في زمن الفتح العربي. ويبدو أن الزناتة كانت لهم الولاية على غيرهم ويقال إن اسمهم اطلق على جماعات البتر الرُّحّل كافة. وكان زنانة اسماً لحفيد رجل يُسمّى مازيغ، كما يبدو أن البرانس هم أيضاً من سلالة مازيغ. ومازيغ معناه «رجل حر»[(١٠)].

ووفقاً لابن خلدون أيضاً، كان أهم عصب قبائل البرانس في زمن الفتح العربي الأوربة والهوارة والصنهاجة[(١١)].

على أنه ما أن ننتقل الى دراسة الفتح العربي وتاريخ شمال أفريقيا تحت السيادة الاسلامية، حتى تظهر قبائل جديدة وتجمعات قبلية جديدة يثبت أنها كانت أكثر أهمية من القبائل سالفة الذكر. ومع ذلك فمن الجدير بالملاحظة أيضاً أن جداول الأنساب التي يوردها ابن خلدون قد أعدت في فترة لاحقة من المؤكد أنها كانت بعد القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي أو الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وليس قبلها، وذلك لأغراض تتعلق بالسياسة أو الخلافة.

وتحتوي الجداول ذاتها على كثير من التناقضات وتتغير تبعاً لمصدرها. ويثير التوزيع الجغرافي

(٩) الصفحات من ٢٢٧ الى ٢٣٩ من إي.ف. غوتييه (E.F. Gautier)، ١٩٣٧؛ ولكن انظر ر. برونشفيغ (R. Brunchwig)، ١٩٤٧؛ والصفحات من ٤ الى ٦، الجزء الأول؛ هـ.ر. إدريس، ١٩٦٢.

(١٠) يؤثر بعض البحاثة المغاربة من الأجيال الأحدث، اسم «ايمازيغن» (جمع أمازيغ) الذي يبهرهم رنينه ومعناه، على اسم «البربر» الذي يرون – بغير وجه حق – أنه ينم عن التحقير. فالبربر اسم علم فقد كل معاني لفظ Barbaroi.

(١١) الصفحات من ٢٨٢ الى ٢٩٦ من الجزء الرابع من ابن خلدون، ١٩٥٦–١٩٥٩.

للقبائل مشكلة أخرى، فقد ينتمي إلى القبيلة أو عصبة القبائل عدد من الفروع والبطون التي تفرقت في مختلف أنحاء المغرب لاسيا بعد غزوة بني هلال في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي(١٢).

لذلك يحسن بنا، تفادياً للخطأ، أن نقتصر على الخطوط العريضة للتقسيم القبلي للبربر في زمن الفتح العربي وحتى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي.

وكان البرانس ينقسمون في زمن الفتح العربي إلى عدد من المجموعات الكبيرة مثل الصنهاجة والكتامة والتلكاتة والأورابة والمصمودة أو المصامدة. وكان الزناتة يسكنون برقة أو قورينة وطرابلس، وينتشرون جنوباً حتى جبل نفوسة وواحات الفزان. وكانت عصب القبائل المهيمنة هي الهوارة واللواتة والنفوسة والزغاوة.

وكانت هذه المجموعات تحكم أيضاً القسم الشرقي مما يُسمّى الآن بالجزائر وهي منطقة كانت تُعرف في زمن العرب باسم منطقة الزاب. وكانوا يحتلون مراعي على السفوح الشمالية لجبال الأطلس الأوسط حتى نهر مولويا. وكان ذلك موطن المجموعة الكبيرة من القبائل المعروفة باسم المكناسة الذين انتشروا جنوباً حتى المنطقة الخصبة لواحات تفيلالت.

وكان الكتامة والصنهاجة يسكنون المغرب الأوسط بما فيه جبال الأوراس وبلاد القبائل (القبيلي الكبرى) ويعيشون في مناطق حول تاهرت وتلمسان. وكان هذا الموطن المشترك لعدد من المجموعات الكبرى كالكتامة الذين أسهموا في إنشاء الخلافة الفاطمية، والتلكاتة مؤسسي إمارتي بني زيري؛ والأورابة الذين لعبوا دوراً مهماً في تأسيس إمارة الإدريسيين في شمال المغرب، وذلك بالاضافة إلى عدد من القبائل الأصغر. ويصف ابن خلدون جميع هؤلاء الصنهاجة من سكان المغرب الأوسط بأنهم «الطبقة الأولى من الصنهاجة» وكانت هناك جيوب أخرى من الصنهاجة في غربي المغرب، أكبرها الهسكورة الذين كانوا يعيشون في جبال الأطلس العليا في أرض المصامدة؛ وفي وقت لاحق ضمت الصنهاجة قواتها إلى قوات المصامدة واندمجوا فيهم لكي ينشئوا معاً دولة الموحدين.

وكانت مجموعة أخرى من الصنهاجة تسكن منطقة تمتد من الصحراء جنوب وادي درعة إلى الشريط الصحراوي الذي يمتد على طول الساحل الأطلسي حتى نهر السنغال. وكانت أهم المجموعات التي تتألف منها هي اللمتونة والمسوفة والجدّالة والجزولة وبني وارث، ولمطة وطرقة الذين كانوا في الواقع قوام شعب الطوارق المشهورين الذين ظلوا سادة الصحراء الكبرى حتى يومنا هذا. وكانت كل هذه المجموعات من الرُحّل الذين يربّون الإبل(١٣).

ويطلق ابن خلدون على هذه المجموعة من الصنهاجة اسم «الطبقة الثانية من الصنهاجة».

ويستبعد بعض النسّابين الكتامة تماماً من الصنهاجة ومن البربر في مجموعهم، إذ يعتبرونهم من أصل عربي وينسبونهم إلى سلالة حميرية كانت تقطن في جنوب شبه الجزيرة العربية.

---

(١٢) انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.

(١٣) انظر الفصل الثالث عشر من هذا المجلد.

بيد أن أهم مجموعة من البرانس كانت المصمودة أو المصامدة. فقد كانوا يسيطرون على غربي المغرب كله باستثناء بضعة جيوب من الصنهاجة والزناتة. وكانت أهم فروع هذه المجموعة هي الغمارة (في منطقة طنجة وفي كل أنحاء الريف) والبرغواطة الذين حكموا وادي سيبو بالاشتراك مع الأورابة. وكان المصامدة يسكنون المناطق الجبلية من مرتفعات الأطلس العليا وسهل السوس الخصب الذي يمتد بين سلسلتي الأطلس الى الجنوب من جبال سروا. وهم مؤسسو حركة الموحدين الدينية ودولتهم التي تولت بعد ذلك توحيد المغرب وأسبانيا[١٤]. ومن بين القبائل الكبيرة نسبياً والداخلة في مجموعة قبائل الهتاتة والهيلانة (أو الأيلانة) والأوريكة والمزرجة والمسفيوة والدوغاغة والهرغة وأهل تين ملال والسودة والغنفيسة وبنو ووزغيت والفتواكة والمستانة.

وليس ما ورد فيما تقدم سوى عرض بالغ الايجاز لما كان عليه البربر ومجموعاتهم في زمن قدوم العرب إلى شمال أفريقيا. وقد قاوم بعضهم العرب بينما تحالف مع العرب بعض آخر منهم ودخلوا في الإسلام أثناء فترة الفتح الطويلة.

ويكاد يكون جميع البربر قد استمروا على عباداتهم القديمة يؤمنون بقوى الطبيعة. وكان العرب ينعتونهم بالمجوس أي «عبدة النار»، وإن كان هذا اللفظ يعني عادة في سياق أوائل التاريخ الإسلامي مجرد «الوثنيين».

ولم تنتشر المسيحية على نطاق واسع بين البربر؛ فلم يعتنقها سوى سكان الحزام الساحلي الذين كان العرب يسمونهم «الأفارقة». وكان هؤلاء سكاناً هامشيين قوامهم مزيج من البربر والقرطاجنيين المتطبعين باللاتينية ومن الرومانيين والإغريق. وكانوا لا يشكلون سوى أقلية صغيرة بالمقارنة بالمجموعات البربرية القوية التي تعيش في المناطق الداخلية[١٥]. ولم يكن انتشار المسيحية الا طفيفاً بين البربر، بالمعنى الصحيح لكلمة البربر، ولم تستقر في المناطق الداخلية باستثناء زبوغيتانيا وبيزاسينا. وفضلاً عن ذلك، كان مسيحيو أفريقيا البيزنطية منقسمين الى فرق وطوائف منشقة؛ فقد ظلّ البربر زمناً طويلاً يجدون في المسيحية وسيلتهم الى الاتحاد ضد الهيمنة الرومانية وكانوا يعتنقون هرطقات مثل الأريوسية والدوناتية اللتين اتخذتا موقف المعارضة من مذهب كنيسة روما. وقد نشأ وضع مماثل في زمن لاحق لمعارضة السياسيات الدينية البيزنطية.

واعتنق اليهودية أيضاً عدد كبير منهم وإن لم تلعب تلك الديانة الدور الذي أسنده إليها بعض الكتّاب. ومع ذلك فقد انتشرت في جميع أنحاء شمال أفريقيا، ومعظم اليهود المولودين في شمال أفريقيا ينحدرون من سلالة أولئك الذين دخلوا في هذه الديانة قبل قدوم الاسلام[١٦].

(١٤) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الثاني، اليونسكو.

(١٥) عن الأفارقة، طالع ت. ليفيتسكي، (T. Lewicki)، ١٩٥١-١٩٥٢.

(١٦) انظر هـ. سيمون (H. Simon)، ١٩٤٦، و هـ.ز. هيرشبرغ (H.Z. Hirschberg)، ١٩٦٣ و ١٩٧٤.

المرحلة الأولى من الفتح: فتح قورينة وطرابلس

أبرمت في عام ٢٠هـ/ ٦٤١م معاهدة الاسكندرية بين عمرو بن العاص والبطريرك قورش، آخر حاكم بيزنطي لمصر، إقراراً بفتح العرب لإقليمه. وبعد ذلك بوقت وجيز، في ١٦ شوال ٢١هـ (١٧ سبتمبر/ أيلول ٦٤٢م)، جلت آخر حامية بيزنطيةعن مدينة الاسكندرية.

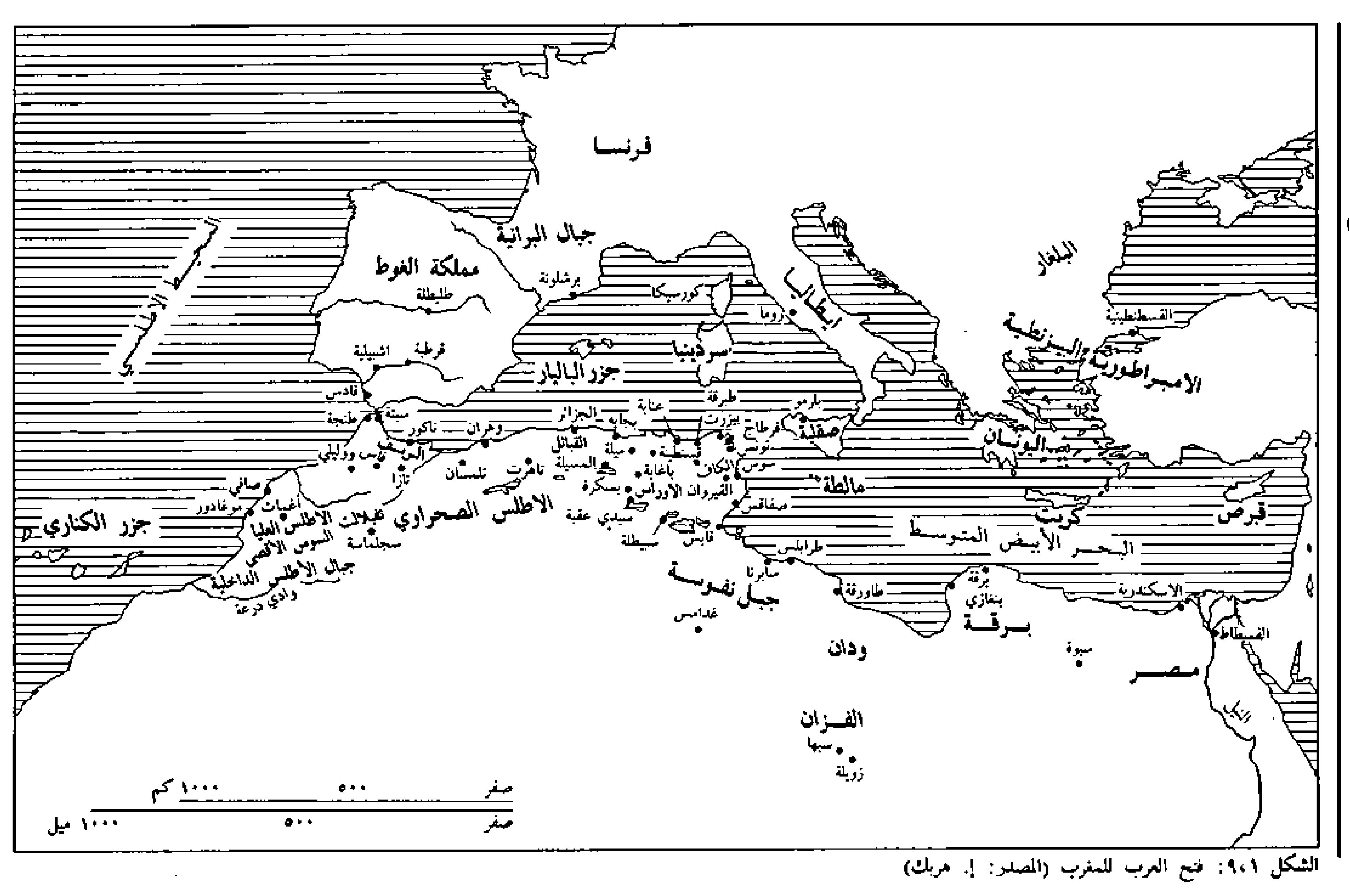
بيد أن عمرو بن العاص، فاتح مصر، رأى من الضروري أن يستولي أيضاً على قورينة بالنظر الى أنها كانت، شأنها شأن طرابلس، تابعة لإقليم مصر منذ آخر تنظيم أدخله الامبراطور موريتيوس تبريوس (٥٨٢م — ٦٠٢م) على الامبراطورية. وفي مستهل عام ٢٢هـ/ ٦٤٣م زحف عمرو على قورينة واستولى عليها دون أن يواجه مقاومة تذكر. فلم يجد أمامه لا الإغريق ولا الروم (البيزنطيين) وإنما وجد جماعات من بربر اللواتة والموارة. ولكن هؤلاء انتهى أمرهم الى التسليم والموافقة على دفع جزية قدرها ١٣٠٠٠ دينار سنوياً شكلت من ذلك الوقت فصاعداً قسماً من الجزية المستحقة على مصر(١٧).

وفي الوثائق المرجعية العربية، يشار الى قورينة أحياناً باسم انتابلس (أي المدن الخمس) كما يطلق عليها كذلك اسم قورينة، وهو تحريف طفيف للاسم الإغريقي Cyrène. وسرعان ما اختفت بعد ذلك جميع الأسماء السابقة لهذه المنطقة ليحل محلها اسم جديد أطلقه العرب، الا وهو برقة، وكان اسماً يُطلق على مدينة صغيرة بالمنطقة (هي مدينة المرج المعاصرة).

وفي الوقت ذاته أرسل عمرو نائبه نافع بن عبد القيس لاحتلال زويلة، وهي واحة صغيرة تقع بين قورينة والفزان وما زالت قائمة حتى اليوم على بعد مسافة قصيرة من سبها. وكانت زويلة تبعد عن برقة بمسافة طويلة ولكن يبدو أنها كانت في تلك الايام أهم نقطة للتزود بالماء على الطريق المؤدية الى الفزان. وترينا هذه الواقعة كيف رأى العرب منذ البداية ضرورة فتح المنطقة الداخلية بالاضافة الى السهل الساحلي. وترك نافع بن عبد القيس حامية في زويلة والتحق بعمرو بن العاص في برقة، ورجع كلاهما إلى مصر في شهر رجب ٢٢ (أبريل/ نيسان أو مايو/ أيار ٦٤٣م).

وبعد مرور عام واحد، رجع عمرو بن العاص ومعاونوه الى شمال أفريقيا ليخطوا خطوة جديدة في فتحها. وكان هدفهم طرابلس التي كانت في ذلك الوقت تشكل، شأنها شأن برقة، جزءًا لا يتجزأ من مصر البيزنطية. وكان من الضروري الاستيلاء على ميناء طرابلس بأسوارها العالية وتجارتها المزدهرة؛ فقد كانت السفن الإغريقية ترسو فيها لاقتناء منتجات المنطقة من الزيتون وزيت الزيتون والصوف إذ كانت المنطقة مشهورة بجودة أغنامها. واستولى عمرو على طرابلس بعد حصار لم يدم طويلاً. واستكمالاً لعمليات الفتح، شن هجومين، الأول بقيادة بُسر بن أبي أرطاة على صبرة أو صبراطة، آخر المدن الكبرى في غربي طرابلس، بينما استولى الآخر بقيادة عبد الله بن الزبير على ودّان، أكبر واحة في ظهير طرابلس. وكان احتلال ودّان يرادف في الواقع الاستيلاء على منطقة نفوسة الجبلية. وفي ذلك الوقت كان جبل نفوسة يكسوه غطاء نباتي وفير

(١٧) الصفحات ١٧٠ والتالية لها من ابن عبد الحكم، ١٩٢٢.



الشكل ٩،١: فتح العرب للمغرب (المصدر: إ. هربك)

وبساتين أشجار الزيتون والمراعي، كما كان معقل اتحاد نفوسة.

وهكذا وضع عمرو بن العاص اللمسة الأخيرة لفتحه مصر. وأصبحت الحدود الغربية للإقليم في مأمن من العدو. وفيما وراء تلك الحدود يمتد إقليم بيزاسينا البيزنطي الذي يناظر على وجه التقريب موقع تونس اليوم.

أولى الغارات على إفريقية

في سنة ٢٧هـ/ ٦٤٧م، شنّ عبد الله بن سعد والي مصر الجديد هجوماً على بيزاسينا. وكان حاكم أفريقيا البيزنطية آنذاك الأكسرخس (نائب البطريرك) جرجير الذي كان قد أعلن استقلاله قبل بضعة أعوام وفصل الإقليم عن بقية الامبراطورية. وكان جيشه يضمّ عدداً كبيراً من المرتزقة والبربر. والتقى الجيشان العربي والبيزنطي على غير بعيد من سبيطلة وانتهت المعركة بانتصار حاسم؛ فقد قُتل الأكسرخس جرجير وأُسرت ابنته مع عدد كبير من أعضاء أُسرته واحتُلت سبيطلة، ولجأ كثيرون من البيزنطيين إلى قرطاجنة وسوسة وغيرهما من الموانئ وغادر الكثيرون منهم أفريقيا الى غير رجعة.

وعاد عبد الله بن سعد إلى مصر بعد انتصاره وكان قد تخاصم مع ضباطه، بيد أن أرتال الجيش العربي شنّت غارات في جميع الاتجاهات عبر البلد وأسرت آلاف الجنود لاسيما في ثيسدروس، وهي قلعة رومانية أو مسرح (تُعرف اليوم باسم الجم). ولما وجد أهل أفريقيا أنفسهم تحت رحمة عبد الله بن سعد، استغاثوا به والتمسوا منه أن يقبل فدية ضخمة مقابل رحيله. وأغراه ذلك العرض فقبله وتسلم الفدية وغادر البلد. وانتهت الحملة في سنة ٢٨هـ/ ٦٤٩م.

المرحلة الثانية من الفتح

ربما كانت حملات عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد المراحل التمهيدية أو التحضيرية لفتح المغرب حيث اكتسب منها العرب بعض الإلمام بالبلد وسكانه، وجنى منها بعض من شاركوا فيها خبرات مفيدة. ومنذ حملة عمرو بن العاص ظلت حامية دائمة تحتل برقة واستقرت حامية أخرى أصغر منها في ودّان. غير أن جميع مشروعات المسلمين للفتح شُلّت حركتها لفترة تقارب الإثني عشر عاماً بسبب الفتنة الكبرى التي احتدمت فيما بين العرب أثناء الفترة الواقعة بين أواسط خلافة عثمان (٢٤هـ/ ٦٤٤م - ٣٦هـ/ ٦٥٦م) وتسلّم معاوية بن أبي سفيان مقاليد الخلافة في سنة ٤١هـ/ ٦٦١م.

وما أن استتب السلم داخل الدولة العربية حتى أصدر معاوية، الخليفة الجديد ومؤسس الدولة الأموية، أمراً بدفع الفتح قدماً على جميع الجبهات. وفي سنة ٤٣هـ/ ٦٦٣م، عيّن معاوية نصيره عقبة بن عامر الجوهاني حاكماً على مصر كما عيّن معاوية بن هديج الساكوني قائداً أعلى للجيش العربي الذي كان عليه أن يستأنف فتح المغرب.

وفي أثناء هذه الفترة، تطورت الظروف في صالح العرب في أفريقيا. فقد حاول البيزنطيون، منتهزين فرصة غياب العرب الطويل، أن يفرضوا سلطتهم من جديد على تلك الربوع. وأرسل الأمبراطور قسطنطين الثاني (٦٤١م - ٦٦٨م) اكسرخساً جديداً هو البطريق نيقيفور، بعد أن أصدر إليه أوامر بأن يفرض على الإقليم ضرائب تعادل قيمتها قيمة الفدية التي كان أهله قد دفعوها للعرب. ورفضها السكان لا لشيء إلاّ لأنهم كانوا عاجزين تماماً عن دفعها. فنشأ عن ذلك توتر كان لا بد أن يفضي إلى المجابهة المسلّحة. وفي هذا الظرف ظهر جيش معاوية بن هديج في الأفق سنة ٤٥هـ/ ٦٦٥م. وهزم معاوية نيقيفور بسهولة وأرغمه على أن يلوذ بأسوار هدروميتوم (سوسة) ثم شنّ عليه هجوماً برتل من الفرسان بقيادة عبد الله بن الزبير. واستولى الفرسان العرب على سوسة وأُجبر نيقيفور على الإبحار. واستولى المسلمون على جلولة (كولوليس) وبنزرت وجزيرة جربة، الواحدة تلو الأخرى، بل إنهم تجرأوا سنة ٤٦هـ/ ٦٦٦م للمرة الأولى على شنّ غارة على ساحل صقلّية.

وفي سنة ٥٠هـ/ ٦٧٠م، أقال الخليفة معاوية ابن هديج وعيّن عقبة بن نافع قائداً أعلى للقوات العربية في شمال أفريقيا. وكان لهذا التعيين أثر حاسم في سير الفتوح. فانطلاقاً من الودّان، قام عقبة برحلة طويلة عن طريق الفزان وجنوب كوار، وعمد حيثما حلّ إلى ترسيخ نفوذ الإسلام فشيّد المساجد وترك الحاميات والدعاة الى الإسلام؛ ثم تحرك من جديد الى الشمال حتى غدامس حيث التحق به ١٠٠٠٠ من الفرسان أرسلهم إليه معاوية لمعاونته في مهمته الجديدة. واستهل أعماله بالهجوم على آخر الحصون البيزنطية القائمة بين قابس والمكان الذي قرر أن ينشىء فيه القاعدة العسكرية والمركز السياسي (المصر) لإقليمه. ثم شرع بدون توانٍ في تأسيس عاصمته التي سماها القيروان ومعناها «مخيم» أو «ترسانة».

وبدأ بناء المدينة. وتقول الرواية إن عقبة أتى بهذه المناسبة كثيراً من المعجزات؛ فقد هدته السماء إلى إتجاه القبلة، وأمر الأفاعي وغيرها من المخلوقات المؤذية بمغادرة المنطقة فصدعت بالأمر. ذلك جزء من أسطورة سيدي عقبة، أول ولي صالح مسلم لأفريقيا. وبتأسيس القيروان، وهي واحدة من أقدم مدن الإسلام وأمجدها، وُلد أول إقليم إسلامي في شمالي أفريقيا. وأطلق عليه اسم إفريقية وكانت مساحته آنذاك تقارب نفس مساحة تونس المعاصرة.

وبعد أن أنشأ عقبة بن نافع على هذا النحو قاعدة للانطلاق وزوّد الإقليم بعاصمة، شرع في التحضير لحملته، بيد أنه فوجىء بخبر إقالته من منصبه (سنة ٥٦هـ/ ٦٧٥م). وقد برهن خلفه دينار بن أبي المهاجر، الذي شغل المنصب من ٥٦هـ/ ٦٧٥م الى ٦٣هـ/ ٦٨٢م، على أنه من ألمع الرجال الذين قادوا فتح العرب للمغرب. ذلك أنه أدرك لدى قدومه الى أفريقيا أن الوضع قد تغيّر قليلاً في غير صالح العرب. فقد خرج الأمبراطور البيزنطي قسطنطين الرابع (بوغوناتوس) منتصراً من أول هجوم كبير شنّه العرب ومن الحصار الذي ضربوه على قسطنطينية في عهد الخليفة الأموي معاوية. وقرر قسطنطين اغتنام فرصة هذا الانتصار لاسترجاع قسم من أراضيه المغتصبة. فاسترجع قبرص وبعض جزر بحر إيجه وأرسل مبعوثين لإعادة أواصر الصلة مع من تبقى من البيزنطيين في قرطاجنة وفي أجزاء أخرى من الإقليم السابق. وبعد أن انتهى المبعوثون من مهمتهم

هذه حصلوا على التأييد لقضية بيزنطة من جانب أعظم زعماء البربر آنذاك، ألا وهو كَسيلَة قائد قبيلة الأورابة واتحاد قبائل الصنهاجة الذي كان يبسط سيادته على كامل المغرب الأوسط(١٨).

وعندما أطلع أبو المهاجر على الوضع في إفريقية، قرّر وفقاً لسنة القادة العرب في عصره أن يلتقي بالعدو في أول فرصة ممكنة فقاد جيشه فوراً إلى أرض الأورابة في منطقة تلمسان. ولما حل بها حاول أن يلتقي بالعدو قبل الدخول في المعركة. وتقابل مع كسيلة ونجح في كسب ثقته إذ شرح له دين الإسلام وأكد له أنه إن دخل فيه وناصر قضيته فسيغدو هو وجميع أفراد قبيلته أعضاء كاملي الحقوق في المجتمع الاسلامي.

واقتنع كسيلة واعتنق الاسلام هو وجميع أفراد عشيرته. وكانت سنة ٥٩هـ/ ٦٧٨م سنة مجيدة في تاريخ تحوّل المغرب الى الإسلام. وفي العام التالي، ٦٠هـ/ ٦٧٩م، أرسل أبو المهاجر بمعاونة حليفه القوي جيشاً بقيادة نائبه شارق بن سميز المرادي لفتح شبه الجزيرة التي تُسمّى اليوم إقليبية أو جزيرة باشو ولكنها حملت اسمه «جزيرة شارق» لعدة قرون. وبعد الاستيلاء على شبه الجزيرة هذه، هجم أبو المهاجر على قرطاجنة واستولى على ميلا، وهي قلعة استراتيجية للبيزنطيين تقع على غير بعيد من سيرتا (قسنطينة الحالية).

ولم يمض وقت طويل على هذا الفوز حتى أُقيل أبو المهاجر من قيادته وعُيّن عقبة من جديد عاملاً على إفريقية وقائداً أعلى للجيش العربي في الغرب، وذلك على أثر وفاة معاوية وتولي ابنه يزيد مقاليد الخلافة سنة ٦١هـ/ ٦٨٠م. ولا ريب في أن تعيين عقبة بن نافع مرة أخرى على رأس الجيش العربي الفاتح في الغرب كان أعظم حدث من أحداث الفتوح العربية لشمال أفريقيا، فقد أمر بترميم مدينة القيروان وإصلاح جامعها وأعلن عن عزمه فتح المغرب بأسره للإسلام. وبعد أن ترك حامية قوامها ٦٠٠٠ رجل في العاصمة، زحف بجيش مؤلف من ١٥٠٠٠ فارس فضلاً عن بضعة آلاف من بربر كسيلة.

غير أنه، بدلاً من انتهاج الطريق اليسيرة على امتداد السهول الساحلية، توغّل في جبال الأوراس بهدف الهجوم على قبائل البربر في عقر دارهم. فشنّ أولى هجماته على مدينة باغاية التي كانت من قبل مركز طائفة الدوناتية المنشقة في عهد البيزنطيين، وفعلاً كان لا يزال يوجد عدد كبير من المنشقين المسيحيين في هذه المنطقة محصنين في معقلهم الجبلي هرباً من البيزنطيين. وعند اقتراب عقبة، اتحدوا مع جيرانهم البربر في محاولة لإيقاف زحف الغزاة ولكن بلا جدوى، فقد انهزموا ولاذ من بقي منهم على قيد الحياة بالفرار للاحتماء في الجبال. فتركهم عقبة هناك وشأنهم خشية ضياع وقت نفيس، وانسحب الآف من البربر والمسيحيين (تطلق عليهم النصوص العربية اسم الروم) بسرعة في إتجاه الغرب. وترك عقبة باغاية وراءه واستولى على ماسيلا بشن هجوم عاصف عليها وعبر مضائق الأوراس وخرج منها بالقرب من تاهرت وفوجىء هناك بوجود آلاف البربر اللواتة والهوّارة والزغواغة والمطاطة والزناتة والمكناسة، في انتظاره تعاضدهم فرقة كبيرة من الروم، فانقض عليهم عقبة وفضّ جموعهم في معركة ضروس.

---

(١٨) أورد ابن الأثير عن محمد بن يوسف الوراق هذا الاسم «كَسِيلَة».



الشكل ٩،٢: قسم من التحصينات البيزنطية لمدينة تبسة: قوس كاركلا الذي كان في الأصل وسط المدينة الرومانية وأصبح في عهد البيزنطيين الباب الشمالي لمدينة صغيرة محاطة بالأسوار فتحها العرب في النهاية. (المصدر: م بريت)

وخرج عقبة من هذا الانتصار بسمعة القائد الذي لا يعرف الهزيمة فاعتنق آلاف البربر الإسلام إذ بهرتهم انتصاراته وشخصيته، والتحقوا في أفواج غفيرة بجيشه. وغادر منطقة تاهرت وغزا المنطقة المحيطة بتلمسان، موطن كسيلة ورجاله من قبيلة الأورابة. وأشار أبو المهاجر على عقبة بألا يهاجم هؤلاء القوم نظراً لأنهم دخلوا في الإسلام ولأن زعيمهم كسيلة كان صديقه وحليفه. بيد أن عقبة أغفل النصيحة القيمة التي أسداها إليه ذلك الرجل المخلص واكتسح بلاد الأورابة وتوغل فيها بجحافل جنوده مما أثار حنق كسيلة الذي كبح جماح غضبه مبيّتاً الثأر في الوقت المناسب.

ثم عبر عقبة نهر الملويا واجتاز مضيق تازا الاستراتيجي وزحف على تنجيس (طنجة) حيث اتصل به يوليان[١٩] حاكم المدينة وأشار عليه بالتحول نحو الجنوب وفتح أراضي البربر. وسرّع عقبة الخطى نحو المعاقل الجبلية للمصامدة أمراء قمم الجبال، فلاذوا بالفرار من الرعب وانسحبوا الى وادي درعة حيث لاحقهم وكبدهم هزيمة ساحقة. ثم تحرك نحو الشمال الشرقي وعبر منطقة تفيلالت وانعطف تجاه الغرب نحو أغمات أوريكة حيث بنى مسجداً ثم أمر ببناء مسجد آخر في نفيس وهي قرية تقع على النهير الذي يحمل نفس الاسم.

ومن هناك، سار عقبة في اتجاه الجنوب الغربي وبلغ الساحل الأطلسي في سافي (شمال

(١٩) لقد تأكد اليوم أن يوليان ليس اسم علم بل هو لقب Comes Julianus أي كونت يوليا ترادوكتا (الاسم السابق لتريفا) وكان دون شك قوطياً غريباً. ولذلك نجد يوليانا آخر في زمن فتح أسبانيا (انظر كتاب ج. فالني .J Vallvé، ١٩٦٧).

الصويرة) قرب قرية إغيران يتوف (رأس غير). وتروي الأساطير أنه خاض غمار البحر راكباً جواده، وقال إنه بلغ نهاية العالم وهو يقاتل في سبيل الله، وإنه إذا لم يواصل زحفه فلأنه لا توجد أرض أخرى يُدخلها في حظيرة الإسلام.

وكانت سفرة العودة مفجعة. فكان الرجال قد نال منهم التعب وأمضهم الحنين الى أُسرهم بعد حملة طال أمدها، فسمح عقبة لمن أراد أن يعجّل عودته ولم يبق له في النهاية سوى ٥٠٠٠ رجل. وكانت تلك الفرصة التي يترقبها كسيلة للأخذ بثأره. فبينما هم يمرون بمنطقة تلمسان مسقط رأسه، تخلى عن معسكر عقبة وهرع الى وسط جبال الأطلس حيث اتصل بالمسيحيين الذين كانوا قد لاذوا بها واتفق معهم على التربّص بعقبة في أحد سهول تهوذة جنوب بسكرة، فوجد عقبة نفسه محاصراً بما يقارب ٥٠٠٠٠ رجل وأبدى بسالته المعهودة، فترجل هو وأبو المهاجر وبقية رفاقه وانقضّ على الأعداء فلاقى حتف الشجعان وقُتل جميع رجاله تقريباً في ذو الحجة ٦٣هـ (أغسطس / آب ٦٨٣م).

وذُعر المغرب كله من هذا الخبر المفجع. فانتاب الهلع قلوب المسلمين في القيروان، وسارعت الحامية الى ترك المدينة متجهة نحو الشرق وزحف إليها كسيلة واستولى عليها. ولم يرتد كسيلة عن الإسلام ولكنه أعلن ولايته على المدينة التي عامل سكانها العرب بالحسنى. وهكذا انتهت ملحمة عقبة بكارثة ولكن إفريقية لم يخسرها الإسلام. وخضعت لأول مرة في تاريخها لحكم رجل من سلالة بربرية خالصة هو كسيلة زعيم الأورابة.

غير أن حملة عقبة لم تكن مغامرة عقيمة، فهي تُعدّ على الرغم من نهايتها المفجعة أهم حملة اضطلع به المسلمون في المغرب وأكثرها حسماً. فلقد كان البربر يخشون بأس ذلك الرجل، ولكن نهايته الباسلة جعلت منه ولياً صالحاً ومجاهداً شهيداً. وأصبح ضريح سيدي عقبة حرماً مقدساً يحظى بأعظم إجلال في شمال أفريقيا كافة.

بداية مقاومة البربر

وترتب عن حملة عقبة أثر جانبي يتسم بأهمية بالغة، فقد تيقن البربر أن الهجوم العربي كان موجهاً ضدهم ولم يكن هجوماً على البيزنطيين وحدهم. وأصبح من الواضح أن هدف العرب كان يتمثل في إحتواء البربر وأراضيهم ضمن أمبراطوريتهم ومجتمعهم الديني. ولئن لم تعترض جماهير البربر على اعتناق الإسلام، فإن قادتهم كانوا يأبون الاندماج في أمبراطورية دولة أجنبية. وجاء انتصار كسيلة ليعبّر لأول مرة عن تلك المشاعر، فقد كان كسيلة سعيداً بصداقة العامل العربي أبي المهاجر والتحالف معه، ولكنه كان يرفض الخضوع لخليفة يحكم من مركز قصيّ. ومن ناحية أخرى، لم يكن بوسع الأمويين أن يتخلوا عن سيادتهم على الإقليم الجديد لزعيم محلي حتى وإن كان مسلماً. بيد أن الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٦هـ / ٦٨٥م – ٨٦هـ/ ٧٠٥م) لم يكن آنذاك في وضع يمكنه من إرسال الإمدادات الى أفريقيا، وإن لم يخطر على باله قط أن يتفاوض مع كسيلة.

ولم يكن إلاّ في ٦٩هـ / ٦٨٨م أن استأنف جيش حديد بقيادة زهير بن قيس إعادة فتح

الإقليم الذي خسره المسلمون. وكان كسيلة قد أسس مملكة بربرية تضم الأوراس وجنوب قسنطينة والجانب الأكبر من إفريقية (٦٨هـ/ ٦٨٧م - ٧١هـ / ٦٩٠م) فشعر بأن وجوده في القيروان لا يكفل له الأمن إزاء اقتراب الجيش العربي الجديد، وقرر التربّص بالعدو في مامّة وهي قرية صغيرة تقع بين القيروان ولاريبوس وسكانها من الهوارة.

وكانت معركة مامّة معركة حاسمة. وتمكن العرب الذين كانوا قد غدوا آنذاك سادة فنون الحرب من هزم كسيلة وقتله (٧١هـ/ ٦٩٠م). وتكبد البربر خسائر فادحة، وطارد العرب الفارين منهم وتوغلوا وراءهم في المغرب حتى نهر مولوية أحياناً. ومُني الأورابة بهزيمة ساحقة وكانوا آنذاك من أقوى قبائل البربر، وتخلوا عن أرباض تلمسان واستقروا شمال نهر سيبو بجوار وليلي (Volubilis). وسقط العديد من المدن المحصنة في أيدي زهير ومنها Sicca Vaneria (شيكاهارية - مدينة الكاف اليوم).

ولم يطل زهير الإقامة في إفريقية بعد انتصاره، إذ مكث عاماً واحداً قرر بعده الرحيل. إلاّ أنه بينما هو في طريقه الى مصر، رسى أسطول بيزنطي عند برقة واحتلها مغتنماً فرصة انشغال العرب في حرب ضد كسيلة. ولم يكن زهير بعيداً عندما علم ذلك، فسار بطليعة جيشه الى برقة تتبعه بقية أفراد الجيش، بيد أنه لقي حتفه في معركته مع البيزنطيين.

وسبّب خبر هذا الانتصار البيزنطي للخليفة عبد الملك قلقاً بالغاً، غير أنه لم يكن قبل مضي أربع سنوات أن تمكن من إرسال القوات العسكرية اللازمة الى إفريقية نظراً لكثرة المشكلات الملحة التي كان عليه أن يحلّها في أماكن أخرى. وعيّن الخليفة عاملاً جديداً، هو حسان بن النعمان الذي حشد جيشاً كبيراً وخصص مجموع الدخل المتأتي من الضرائب المفروضة على مصر لمواجهة تكاليف الحملة الجديدة، إذ كان قد عقد العزم على إتمام فتح المغرب بصفة نهائية.

وكان حسان يهدف في المقام الأول إلى إلحاق الهزيمة بالبيزنطيين ومن ثم منعهم من عقد أي تحالف مع البربر. وعندما وصل الى القيروان، زحف على قرطاجنة ودمّر ميناءها لكيلا تستطيع السفن البيزنطية الدخول إليه، ثم أرسل في جميع الاتجاهات أرتالاً من الجيش عهد إليها بطرد آخر من تبق من الروم، فلاذ معظم هؤلاء بجزر البحر الأبيض المتوسط ودارت معارك عنيفة حول استفورة (أو سطفورة) وعلى شبه الجزيرة التي تقع فيها Hippo Diarhytus (بنزرت) و Hippo Regius (عنابة، Bône) وطبرقة، وكانت كلها مدناً محصنة ومستعمرات بيزنطية سقطت جميعها في أيدي العرب.

وبعد أن حقق حسان ابن النعمان هذه الإنجازات، اعتبر أن مهامه العسكرية قد انتهت وعكف على تنظيم الأراضي. غير أنه لم يكد يرجع إلى القيروان حتى بلغه خبر مزعج لم يكن يتوقعه: ذلك أن إمرأة بربرية كان العرب يلقبونها بالكاهنة (وذلك هو الاسم الذي عُرفت به في التاريخ)، وكانت زعيمة قبيلة الجرواة في جبال الأوراس، قد حشدت جميع الزناتة المقيمين بالمنطقة وأعلنت أنها ستقذف بالعرب خارج إفريقية. وكانت الكاهنة دون ريب إمرأة رهيبة، فقد كانت تجمع بين صفات الملكة وصفات الساحرة، وكانت ذات بشرة سمراء وشعر غزير وعينين واسعتين. ويقول مدوّنو الوقائع إنها عندما كانت تملكها سورة غضب أو يصيبها مسّ من

شياطينها كانت تحمر عيناها ويقف شعر رأسها. لقد كانت بالفعل واحدة من تلك الشخصيات التي تنمو حولها الاساطير[٢٠].

وكان قد انتابها القلق، باعتبارها زعيمة قبيلة زناتية هامة، إزاء الانتصار غير المنتظر الذي حققه كسيلة زعيم الصنهاجة الذي بسط سيطرته على المنطقة المجاورة لمنطقتها. وعندما هزمت جيوش العرب الجديدة الصنهاجة وكادوا يسيطرون على المغرب برمته، زادت مخاوفها فعقدت العزم على تحدّي العرب.

وفوجيء حسان بنبأ ثورتها ولكنه سرعان ما تأهب للهجوم على هذا العدو الجديد. وكانت الكاهنة تتوقع أن يستولي العرب على باغاية التي قد يتخذونها قاعدة للهجوم عليها في الأوراس، فاحتلتها على الفور وبذلك أوصدت عليهم أبواب الدخول الى أراضيها. وتقدم حسان حتى مسكيانة، وهي قرية صغيرة تقع على النهير الذي يحمل نفس الاسم على غير بعيد من معسكر الملكة — الساحرة. وفي ٧٧هـ/ ٦٩٦م، شنّ هجومه فانقض الجراوة على العرب بعنف جعل العرب يتراجعون مخلّفين وراءهم مئات الضحايا ونحو ٨٠ أسيراً. وبلغ عدد الضحايا درجة حدت بواحد من أقدم مدوّني الوقائع، وهو ابن عبد الحكم، إلى وصف وادي مسكيانة بأنه «وادي الكارثة». وارتدد حسان على أعقابه حتى برقة وانسحبت الكاهنة، مكتفية بما حققته من نصر، إلى جبالها بدلاً من الزحف على القيروان.

وظناً منها أن همّ العرب الوحيد هو تحقيق الغنائم، فقد انتهجت استراتيجية إحراق الزرع وأمرت بتدمير جميع المحاصيل المتزرعة بين الأوراس وإفريقية. وأثارت هذه السياسة حنق السكان المستقرين ضدها فلم يلبثوا أن أوفدوا رسلاً إلى حسان طالبين منه أن يخف الى نجدتهم. وتفاقم الوضع في العام التالي، ٧٨هـ/ ٦٩٧م، عندما أرسل الأمبراطور البيزنطي لبونتيوس (٦٩٥م — ٦٩٨م) أسطولاً تولّى نهب قرطاجنة وقتل فيها كثيراً من المسلمين.

ولم تصل الإمدادات إلى حسان إلاّ في عام ٨٠هـ / ٦٩٩م. وكان الخليفة عبد الملك قد أضجره طول الكفاح من أجل افريقيا فقرر توجيه ضربة قاصمة. لذلك كان الجيش الذي زحف به حسان ضد الكاهنة أعظم جيش شهدته المنطقة، وكانت الجيوش العربية تعززها آلاف البربر الذين ينتمي معظمهم الى البتر.

ودارت آخر معركة بين حسان والكاهنة في عام ٨٢هـ/ ٧٠١م. ولقيت الملكة حتفها وشُتّتت فلول جيشها. وسرعان ما طلب بربر الأوراس العفو وحصلوا عليه شريطة تزويد العرب بالمقاتلين لجيوشهم. وقد أُرسل الى حسان ١٢٠٠٠ رجل وضعهم تحت قيادة ابني الملكة المهزومة. واعتنق جميع هؤلاء المقاتلين الإسلام، بمن فيهم الأميران الشابان.

وهكذا كان حسان محقاً في إحساسه بأن مقاومة البربر قد قُضي عليها وعاد الى القيروان. وكانت الخطوة التالية هي التحقق من أن البيزنطيين لن يستطيعوا العودة أبداً. ولهذا الغرض أمر بتدمير قرطاجنة عن آخرها، وتحقق له ذلك في عام ٨٣هـ/ ٧٠٤م. وهكذا كانت نهاية ما شهدته هذه المدينة في ماضيها المجيد.

---

(٢٠) انظر محمد الطالبي، ١٩٧١.

بيد أنه كان يتعذر على إفريقية الاستغناء عن ميناء هام. واختار حسان موقع ميناء فينيقي قديم هو Tarses (ترشيش) يقع جنوب غربي قرطاجنة على ضفة خليج ضحل، وأمر ببناء ميناء جديد في هذا الموقع. وأرسل إليه الخليفة من مصر ألفاً من الأقباط المتخصصين في فن تصميم الموانى لإعانته على رسم الخطط. وحُفرت قناة وأُنشئت ساحة لبناء السفن (دار الصناعة أو الترسانة). وهكذا أُنشىء ميناء تونس ودُشّن في العام نفسه (٨٣هـ/ ٧٠٢م). وبعد مضي ثلاثين سنة على ذلك التاريخ، تولى عبيد الله بن الحبحاب (١١٦هـ/ ٧٣٤م- ١٢٣هـ/ ٧٤١م) تحويله الى مدينة عظيمة حقاً وأمر بتوسيع دار الصناعة وبناء أرصفة جديدة وشجع الناس على الهجرة الى المدينة وإعمارها. وجعل من تونس مركزاً للمعسكرات الكبرى المعدة للجيوش العربية المرابطة في المنطقة وحوّل مسجدها إلى مسجد جامع وهو جامع الزيتونة الشهير الذي يندرج في عداد أهم الأماكن المقدسة في العالم الاسلامي.

وفي تلك الأثناء، كان حسان قد شرع في إرساء النظام الإداري للإقليم الإفريقي الجديد الذي ضمنه منطقة طرابلس من مصراته في الشرق الى تاورغا في الغرب، ومنطقة إفريقية بالمعنى الصحيح من قابس الى عنابة، ومنطقة الزاب من عنابة حتى أعالي نهر شليف (جنوب مدينة الجزائر). وأصبحت هذه المنقطة في مجموعها تُعرف باسم إقليم أفريقيا. وكان المغرب الأوسط يمتد الى الغرب من شليف، وفيا وراءه يقع المغرب العربي. وكان هذان ينتميان نظرياً إلى الأمبراطورية الإسلامية، وكانت تقيم هناك فعلاً مجتمعات محلية إسلامية، بيد أن أحداً لم يسمع عن المغربَيْن منذ وفاة عقبة وحتى ضمها الفعلي الى الخلافة في عهد موسى بن نصير وأبنائه.

وكان حسب حسان في الوقت الراهن أن ينظم إقليم إفريقية على منوال النظام الاداري المطبق في كافة أنحاء الإمبراطورية الإسلامية. وكان هذا النظام يقتضي الإبقاء في كل مكان على التقسيمات الادارية القائمة. فعلى رأس كل إقليم يعيّن المسلمون عاملاً (حاكماً) يعيّن بدوره والياً (نائب حاكم) لكل منطقة. وكانت الضرائب تمثل عموماً قرابة ١٠٪ من دخل الأفراد. وفي إفريقية حيث لم يكن هناك في الواقع مسيحيون أو يهود يُفرض عليهم دفع الجزية، فإن مصدر الدخل هذا الذي كان يتسم بأهمية بالغة في سائر الأقاليم (كما في مصر مثلاً) كان يكاد يكون منعدماً في إفريقية.

وكانت إفريقية تشبه الجزيرة العربية من حيث التنظيم القبلي لمجتمعيها. ففي الجزيرة العربية، كان الحكام يفرضون على كل قبيلة ضريبة تعادل نحو ٢٪ من ثروتها الجماعية في شكل إبل وغنم. وكانت هذه الضريبة تُسمّى الصدقة وكان يجبيها المصدّق. وكان جباة الضرائب هؤلاء يرسلون إلى القبائل مرة أو مرتين في العام. فطبق حسان نفس المبدأ على المناطق الصحراوية والجبلية في إقليمه. غير أنه، نظراً لأنه كان على الحكومة أن تعيّن قاضياً لكل مجموعة من القبائل وترسل دعاة أو معلمين لتعليم السكان مبادىء الإسلام ولإمامة الصلوات، فإنها لم تكن تجني من القبائل أي دخل حيث أن أجور هؤلاء الموظفين كانت تُؤدّى من الصدقة.

ومهما كان الحال، فقد جهّز حسان إقليمه الأفريقي ببنية أساسية إدارية متينة. ولا غرو إن أصبح هذا الاقليم، نظراً للمساحة الجغرافية التي وصفناها فيما تقدم، حجر الزاوية لكامل الصرح

العربي في شمال أفريقيا. وغدت القيروان – بفضل جامعها الذي جُدِّد تماماً على يدي حسان واحداً من أهم مراكز علوم الإسلام والثقافة الإسلامية.

وعلى الرغم من أن العرب لم يفرضوا أية سلطة على المغربَيْن، فإن الإسلام كان ينتشر بانتظام هناك بفضل الدعاة الذين وُجدوا بكثرة في كل أنحاء الإقليم بما في ذلك منطقة السوس في أقصى جنوب المغرب. ولدينا من الوثائق الجديدة بالثقة ما يؤكد أن البربر كانوا آنذاك يبنون المساجد في كل مكان ويجهّزون المساجد الجامعة بمنابر لصلاة الجماعة. وصُحّح الوضع حينما كانت القِبْلَة لا تتجه نحو مكة على وجه التحديد. ويقال إن منبر جامع اغمات هيلانا في جنوب مراكش ظل يُستخدم مُنذ عام ٨٥هـ/ ٧٠٤م[٢١].

فتح المغرب الغربي

لم يشغل حسان بن النعمان منصبه فترة تكفيه لاتمام أعماله. ففي ٨٥هـ/ ٧٠٤م حلّ محله موسى بن نصير، وهو رجل في الستين من العمر طموح وغريب الطبع كان يحظى بحماية والي مصر عبد العزيز بن مروان. وقد قدم إلى إفريقية مفعماً بالنشاط على الرغم من تقدم سنه وأبدى تعطشاً مذهلاً إلى المغامرة والفتح والمجد. وشرع في شنّ حملاته فور وصوله إلى القيروان. وكان يريد إخضاع المغربَيْن الأوسط والغربي معوِّلاً على تحقيق غنائم وافرة منهما. ولكنه لم يجد هناك لسوء حظه من كنوز الذهب والحجارة الكريمة مثل ما وجد في بلاد فارس أو العراق بعد فتحها، ولم يعثر إلاّ على الرجال وأَسْرهم وقطعانهم.

ووقع اختيار موسى في حملته الأولى على جبل يقع جنوب طبرقة وهو جبل زغوان (Zengitanus). وكانت منطقة تعيش فيها بعض فروع الهوارة والجراوة الذين لم يعلنوا بعد عن ولائهم، فهاجمهم بشراسة وأسر منهم الكثيرين. وقد أدخلت هذه الضربة القاصمة الرعب في قلوب البربر من أقصى الأطلس الأوسط إلى أقصاه. فشرعت هذه القبائل في الفرار في اتجاه المغرب الغربي وطاردهم موسى. وبعد أن استولى على بضع قرى وقبائل في الريف حيث كانت بنات كسيلة قد التجأن، احتل موسى طنجة ومنح حمايته لسبتة وحاكمها يوليان. وأرسل موسى من هناك أبناءه الأربعة وبضعة من ضباطه الآخرين على رأس أرتال متحركة لاكتساح المغرب الغربي في جميع الاتجاهات فلحقوا بقبائل المصمودة الأبيّة على وادي درعة وهزموها.

واستسلم معظم بربر المغرب الغربي واعتنقوا الإسلام. وأنشأ موسى ثلاثة أقاليم جديدة وهي: المغرب الأوسط وعاصمته تلمسان، والمغرب الأقصى وعاصمته طنجة، والسوس الأقصى.

وعيّن موسى على كل إقليم عاملاً يقيم في عاصمته وتؤازره حامية قوية مؤلفة من عرب وبربر. ولكي يضمن طاعة الشعب المهزوم أخذ عدداً كبيراً من المقاتلين كرهائن وجنّدهم في جيش المسلمين وعيّن ابنه مروان عاملاً على طنجة وخصص له ١٧٠٠٠ جندي من المصامدة. وفي وقت لاحق أحلّ طارق بن زياد محل مروان.

---

(٢١) أ. ليفي بروفنسال (E. Lévi Provençal)، ١٩٥٦، ص ٢٢.

وهكذا أتمّ موسى فتح كامل المغرب، وكان ذلك عملاً باهراً. بيد أنه استخدم أساليب قاسية ستكلف المسلمين فيما بعد ثمناً باهظاً. وعاد موسى الى القيروان في ٩١هـ/ ٧١٠م. واستُدعي في العام التالي ليكلف بأخطر مهمة في حياته، ألا وهي فتح شبه الجزيرة الأيبيرية (الأندلس).

فتح شبه الجزيرة الأيبيرية (الأندلس)

لا يمكن لأي دراسة لفتح المسلمين لشمال أفريقيا أن تغفل الدور البارز الذي لعبه البربر في فتح شبه الجزيرة الأيبيرية وإسهامهم في تاريخ أسبانيا الإسلامية، ومن ثمّ في الهيمنة الاسلامية على البحر الأبيض المتوسط.

ويشكل تاريخ أسبانيا المسلمة وحضارتها صرحاً هائلاً أرسى أسسه العرب والبربر معاً. فأول قائد عسكري مسلم اضطلع بعملية استطلاع في جنوب شبه الجزيرة لاستكشاف إمكانيات الفتح (سنة ٩١هـ/ ٧١٠م) هو طريف بن زرعة بن أبي مدرك. وكان طريف ينتمي الى جيل شباب البربر الذين أسلموا وتشربوا التفكير العسكري الذي لقنهم إياه حسان بن النعمان وموسى بن نصير. ووُفّق طريف في هذه المهمة وأُطلق اسمه على ميناء صغير في جنوب أسبانيا هو طريفة. كما أن القائد المسلم الذي كان أول من قرر فتح أسبانيا، طارق بن زياد بن عبد الله بن ولغو، كان من البربر وكان جده عبد الله ينتمي الى قبيلة الورفجومة وهي فرع من النفزة. وكان قد أسلم على يدي عقبة وعمل تحت إمرته.

وسبق أن ذكرنا أن موسى كان قد عيّن طارقاً بن زياد عاملاً على إقليم طنجة أو المغرب الأقصى الذي يشغله اليوم الجزء الجنوبي من المملكة المغربية. وكان يقود جيشاً قوامه ١٧ ٠٠٠ رجل أغلبهم من الصنهاجة.

وعبر طارق المضيق بهذا الجيش وبعض الفصائل العربية، ونزل قرب النتوء الصخري الذي أصبح يحمل اسمه: جبل طارق. وفي شوال ٩٢هـ (أغسطس / آب ٧١١م)، أحرز انتصاره العظيم على الجيوش القوطية الغربية في المعركة التي قُتل فيها رودريك، آخر ملك قوطي غربي[٢٢]. وهجم طارق على طليطلة فوراً بفرسانه البربر البسلاء. وبعد مسيرة جادة طوى فيها أكثر من ٥٠٠كم، استولى على عاصمة القوطيين فاستغل بذلك كافة مزايا انتصاره الأول. ولم يكد يمضي شهر واحد، في ذي الحجة ٩٢هـ (سبتمبر / أيلول ٧١١م)، حتى كان طارق – أول قادة البربر العظماء في العالم الإسلامي الغربي – قد وضع حداً لسلطة القوطيين الغربيين في شبه الجزيرة واستهل بذلك عهد أسبانيا الإسلامية.

---

(٢٢) لم يحدد موقع المعركة بصورة نهائية قط. وأقرب الاقتراحات الى التصديق ضفاف وادي لبتة أو Jerez de la Frontera أو Laguna de la Janda. بيد أن إي. أولاغوية (I. Olagüe)، ١٩٧٤، أقام الدليل في الفصل الثاني من مؤلفه أن المعركة دارت رحاها قرب نهر Guadarranque على غير بعيد من جبل طارق.

ولم يلبث موسى بن نصير أن التحق بطارق فأتم أعماله الحربية بجيش قوامه ١٨٠٠٠ رجل معظمهم من العرب. والتقى القائدان في طلبيرة، وعُهد الى طارق وجنوده البربر بفتح شمال غربي أسبانيا، فشرعوا في ذلك ولم تمض ثلاثة أشهر، في عام ٩٣هـ/ ٧١٢م، حتى كانوا قد اكتسحوا الأراضي الممتدة من شمال نهر أبرو الى جبال البرانس وضموا إليها أرض الباسك المنيعة. وهناك تركوا فيه مفرزة بإمرة مونوسا، أحد المعاونين البربر الذي قُدّر له أن يلعب دوراً حاسماً في الحملات التي شنّها المسلمون على جنوب فرنسا. وقبل انتهاء مدة قيادته في أسبانيا، فتح طارق بجنوده البربر كامل المنطقة التي ستُعرف فيا بعد باسم قشتالة القديمة واحتل أماية واشترقة وأخيراً ليون.

وفي أعقاب تلك الانتصارات الباهرة في أسبانيا، سارع البربر بالآلاف الى دخول شبه الجزيرة الأيبيرية، وبلغ حرصهم على ذلك درجة جعلت بعضهم يعبرون المضيق على متن جذوع الأشجار. واشتركوا فور وصولهم في فتح بقية شبه الجزيرة وفي الحملة التي شنّها المسلمون على جنوب فرنسا. أما معركة بواتيه التي وضعت حداً لانتصارات المسلمين في بلاد الغال، فقد دارت في خريف عام ١١٤هـ/ ٧٣٢م. ومكث آلاف البربر في جنوب فرنسا طوال الأربعين سنة التالية[٢٣]. واستقر كثيرون غيرهم في أسبانيا (الأندلس، الاسم الذي أطلقه العرب على أسبانيا الاسلامية)، وتزوجوا من عربيات أو من أيبيريات وأصبحوا أندلسيين مسلمين. وانتشرت جاليات البربر في جميع أنحاء شبه الجزيرة وكانت ذريتهم تعرف باسم المولّدين (أندلسيين من أب عربي أو بربري ومن أم أيبيرية) وكان هؤلاء يشكلون ٧٠٪ من سكان أسبانيا المسلمة. وقد خلّف لنا هؤلاء الأندلسيين من أصل بربري قائمة لا حصر لها من مشاهير قادة الجيش والوزراء وعلماء الدين والمخترعين والشعراء والفنانين.

البربر بعد الفتح العربي

ما أن انتهى فتح العرب لشمال أفريقيا بعد أن استغرق زمناً طويلاً (٦٤٢م - ٧١١م)، حتى وجدنا أنفسنا أمام بلد جديد كل الجدة يجتاز سكانه فترة تحوّل في بناهم الاجتماعية بل والإثنية، وفي طريقة عيشهم وأساليب تفكيرهم بل وفي تصورهم للعالم. وقد انفصمت علاقاتهم السياسية والروحية والثقافية مع العالم المسيحي طوال قرابة عشرة قرون. فمن سواحل المحيط الأطلسي الى برقة، كان سكان المنطقة يرنون بأبصارهم نحو عالم الشرق الاسلامي والعربي واكتسبوا شيئاً فشيئاً، ومع دخولهم في الإسلام والعروبة، شعوراً بالانتماء الى هذا العالم؛ وبلغت قوة هذا الشعور وعمقه درجة جعلت بعضاً من أهم الجماعات تبدأ في التفاخر بأجداد عرب عاشوا قبل الاسلام. وفي وقت لاحق، تولّى النسّابة المحترفون إعداد أشجار نسب تضم أسلافاً عرباً وكان البربر يقبلونها كواقع لا جدال فيه.

(٢٣) انظر ج. رينو (J. Reinaud)، ١٩٣٦؛ ج. لاكام (J. Lacam)، ١٩٦٥؛ ج. دو ري (G. de Rey)، ١٩٧٢.

ومن دواعي الدهشة ما كان للإسلام من إغراء لا يقاوم في نفوس البربر، فقد دخلوا في هذا الدين أفواجاً أثناء الفتوح، وإن لم يكن اعتناقهم الإسلام في البداية سوى اعتناق شكلي. وقد واصلوا الدخول في الإسلام لأن مبادئه الواضحة واليسيرة اجتذبتهم إليه. وطوال فترة الفتوح، استقر المهاجرون العرب في شتى أنحاء شمال افريقيا وكانوا يفدون رافعين راية السلام ويحظون بالترحيب أينما حلّوا. وأُقيمت مستقرات عربية كبيرة في كثير من نواحي منطقة برقة وإقليم إفريقية ومكثوا هناك طويلاً لاسيما في إقليمي إفريقية والمزاب. وكان قسم لا يستهان به من هؤلاء المستوطنين ينتمي الى اتحاد تميم العربي الكبير. وقد انحلت هذه المستوطنات العربية في عهد الأغالبة (١٨٤هـ/ ٨٠٠م – ٢٩٦هـ/ ٩٠٩م) واستوعبها السكان المحليون شيئاً فشيئاً.

ومن جانب آخر، استقر عدد من الجماعات العربية الصغيرة، وأحياناً أُسر أو أفراد، وسط قبائل البربر حيث كان يُنظر إليهم على أنهم معلمون، وكانوا يباشرون مهام الأئمة أو القادة الدينيين. وكانت هذه القيادة الروحية تتحول في كثير من الأحيان الى قيادة سياسية كذلك، إذ كان الإمام العربي يغدو قائد القبيلة السياسي. وقد ترتب على ذلك أحيانا أن المستوطن العربي تحوّل بدوره الى مواطن بربري. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك أسرة بني صالح بن منصور اليمني. ففي ٩١هـ/ ٧١٠م، أهداهم الخليفة عبد الملك منطقة نكور (في ضواحي الحسيمة الحالية شمال المغرب)، فاستقروا فيها وامتزجوا بالسكان المحليين وانتهى الأمر بقبائل البربر الى اعتبارهم أمراء. كما أن بني سليمان بن عبدالله بن الحسن، وهي أسرة من سلالة النبي عليه السلام، استقروا على غرارهم في منطقة تلمسان حيث أسسوا بالتعاون مع البربر المحليين عدداً من الإمارات العربية البربرية، بينما انهمك أبناء أعمامهم الإدريسيون في فاس في نشر الإسلام في المغرب الغربي من ١٧٢هـ/ ٧٨٩م فصاعداً.

وكثيراً ما كان المستوطنون العرب ينتمون الى الخوارج الذين كانوا يقاومون حكم الأمويين. وكانوا يدعون لمبدأ المساواة الذي لقي قبولاً حسناً لدى جماعات البربر.

إن الفتوحات العظيمة التي مكنت العرب من التوسع خارج شبه الجزيرة العربية قد تحققت تحت راية الدين الإسلامي الجديد. وفي ذلك العصر الأول كانت الهوية العربية والهوية الإسلامية تتطابقان في المعنى. وتلك النزعة الى اعتبار الانتماء الإثني والانتماء الديني صنوين، بدلاً من أن تختفي مع اعتناق شعوب البلدان المفتوحة دين الإسلام، دامت بل تدعمت مع تولي الأمويين الحكم. وكانت الدولة الأموية في واقع الأمر مملكة عربية على رأسها نبلاء مكة القريشيين الذين ناوؤا النبي عليه السلام ولم يسلموا إلاّ في نهاية المطاف. وكان هؤلاء النبلاء يحكمون الدولة الإسلامية لصالحهم في المقام الأول دون مراعاة للمبادىء الديمقراطية التي دعا إليها الإسلام، واستمروا في معاملة المسلمين الجدد من غير العرب على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية لا يتمتعون بنفس حقوق العرب لاسيا في مجال جباية الضرائب. وحرصاً على الاحتفاظ بامتيازاتهم ودخولهم، لم يبد الخلفاء الأمويين قط – باستثناء الخليفة التقي عمر بن عبد العزيز (٩٩هـ/ ٧١٧م – ١٠١هـ/ ٧٢٠م) – استعدادهم لمنح المسلمين الجدد حقوقهم كأعضاء في الأمة الإسلامية أو معاملتهم على قدم المساواة مع العرب. وكانت تلك السياسية هي السبب في إثارة أزمة النظام

الأموي العميقة التي أدت إلى سقوط الدولة الأموية في منتصف القرن الثاني الهجري / السابع الميلادي. وكما يحدث كثيراً في تاريخ الأمم، وجدت التوترات الإثنية والإجتماعية متنفساً لها في حركات الانشقاق الديني. وقد توافرت جميع الظروف المؤاتية لذلك في حالة البربر. فقد انتهج آخر العمال الأمويين سياسة فظة ما لبثت أن أثارت ردود فعل معادية، إذ كانوا يعتبرون البربر شعباً منهزماً لا يمكن حكمه إلاّ بالقوة، على الرغم من أنهم كانوا جميعاً تقريباً قد أسلموا وقاتلوا في سبيل الإسلام، وكانوا بالتالي يعتبرون أنفسهم مواطنين كاملي الحقوق في الدولة الإسلامية على قدم المساواة مع العرب. وكان البربر يشكون من أنهم لم ينالوا لقاء خدماتهم حسن الجزاء (وكان ذلك واضحاً غاية الوضوح في أسبانيا حيث وُزعت عليهم أقل الإقطاعات خصباً). لذلك أعرض المغرب عن المذهب السنّي الذي يمثل سياسة الأمويين الرسمية واعتنقوا مذهب الخوارج[٢٤]. ونجح الخوارج في بث جماعات منهم في جميع المناطق، بما في ذلك المناطق الجبلية مثل جبل نفوسة جنوب طرابلس. وقد أُنشئت مراكز الانشقاق هذه من جانب البربر ومن جانب العرب على حد سواء، فتضافر الفريقان على مهاجمة إدارة الأمويين. وعلى ذلك لم تكن حركة التمرّد التي قامت في عام ١٢٣هـ / ٧٤١م ضد الأمويين في المغرب الغربي، في ظل إدارة العامل عبيد الله بن الحجاب، ثورة البربر ضد العرب من أجل طردهم من المغرب، كما أكد الكثيرون، بل كانت ثورة إسلامية ضد الإدارة الأموية. وستتضمن فصول أخرى من هذا المجلد تفصيلات عن حركة التمرد هذه.

(٢٤) انظر الفصلين الثالث والعاشر من هذا المجلد.

الفصل العاشر

استقلال المغرب

محمد الطالبي

تمرد المغرب واستقلاله

المغرب تحت حكم الأمويين

في أعقاب معركة بواتييه (١١٤هـ/ ٧٣٢م)، ولّى عهد القوة الجاذبة التي استقطبت الى فلك دمشق عدداً متزايداً من الولايات سواء من الشرق أم من الغرب. فبعد مضي ثمانية أعوام على تلك الحرب، أي في ١٢٢هـ/ ٧٤٠م، بدأ التيار العكسي نتيجة رد الفعل النابذ الذي أدى الى تأسيس عدد من الدول المستقلة. ففي الفترة الممتدة من ٧٨هـ/ ٦٩٧م الى ١٢٢هـ/ ٧٤٠م تعاقب ثمانية ولاة على القيروان، العاصمة الإقليمية التي كانت تدار منها كل الأراضي الإسلامية الواقعة الى الغرب، من لبدة شرقي طرابلس الى ناربون وراء جبال البيرني. ولم يدم حكم دمشق المباشر لهذه المنطقة الشاسعة من خلال القيروان إلاّ نيفاً وأربعين عاماً. وقد تبدو فترة كهذه غير ذات شأن إذا قيست بفترات السيطرة الرومانية أو الفندالية أو البيزنطية. بيد أن نتائجها فاقت نظائرها كثيراً من حيث مغزاها ودوامها. فما سبب ذلك؟ إن أرجح سبب يكمن في أن السكان المحليين، وإن كانوا قد رفضوا الهيمنة الأجنبية، أبدوا تأييدهم الصادق للقيم التي أتى بها الإسلام. ومما زاد التزامهم بتلك القيم عمقاً، كما سنرى لاحقاً، أنها أسهمت على نحوٍ حاسم في تحريك وحفز القوى الكامنة وراء الكفاح في سبيل الحرية.

تصاعد الغضب

لكي نفهم الميلاد العسير للمغرب الجديد، المغرب المستقل الناشيء عن الفتح، ينبغي أن نميّز بوضوح بين الحقيقة القرآنية والتفسير التاريخي للقرآن. ذلك أن كل تفسير ينطوي دوماً على قدر من سوء التفسير. وكانت النتيجة في هذه الحالة، أن مبدأ الأخوة الذي كان ينبغي أن يسود علاقات المسلمين فيا بينهم، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو المكان، لم يكن يطبق في واقع الأمور إلاّ قليلاً. لا شك أنه لم تكن توجد عنصرية قائمة على عقيدة أو مبدأ، كما لم يكن هناك أي فصل فعلي. غير أنه أيًّا ما كان الأمر، فإن العرب كانوا يميلون الى أن يعتبروا البربر مجرد «حثالة الأرض»[1]، ويروّجون بشأنهم أحاديث[2] مهينة لا يقلل من ضررها وبشاعتها أن زيفها لم يكن يدع مجالاً لأي شك. ومع ذلك يجب أن يُضاف، توخياً للإنصاف وتلافياً لتضليل الرؤى، أن بعض أكارم العرب كانوا يحاولون أن يرفعوا من شأنهم بأن يختلقوا لهم أصلاً عربياً بعيداً[3]، وهو أصل يمني في الغالب. لقد كان القصد، الى حد ما، هو الاستعانة بنسب خيالي كثيراً ما كان له وزن حاسم في تلك الأيام، للتوصل الى استقطابهم ودمجهم وجعلهم أخوة للعرب[4]. ويقف ذلك شاهداً على أوجه التردد والغموض التي كانت تشوب سلوك العرب إزاء البربر.

وقد شُوهد هذا التردد أيضاً على المستوى السياسي. فقد عمد حسّان بن النعمان، عملاً بسياسة أبي المهاجر دينار حليف كسيلة وصديقه، إلى ضم البربر الى جيشه وإشراكهم في الفيء. أما خلفه موسى بن نصير (٧٩هـ/ ٦٩٨م – ٩٥هـ/ ٧١٤م)، فقد استمال جماعات كبيرة من البربر وأحاط نفسه بعناصر كثيرة موالية له، منهم طارق بن زياد فاتح أسبانيا، واستأنف في الوقت نفسه السياسة الحازمة التي كان يتوخاها عقبة بن نافع لإقرار السلم. ثم نصّب الخليفة سليمان بن عبد الملك (٩٦هـ/ ٧١٥م – ٩٩هـ/ ٧١٧م) محله محمد بن يزيد، وزوّده، فيا زوّده به، بتعليمات صارمة في مجال العدالة الجبائية. وازداد هذا الاتجاه رسوخاً على يد الخليفة الشديد الورع عمر بن عبد العزيز (٩٩هـ/ ٧١٧م – ١٠١هـ/ ٧٢٠م)، إذ اجتهد واليه – وكان مولى[5] وزاهداً في آنٍ معاً – في نشر الإسلام وإظهاره في أبهى حلله. ولكن خلافة عمر بن عبد العزيز كانت للأسف قصيرة الأمد. وأُوفد الى القيروان، بعد وفاته، حاكم جديد هو يزيد بن أبي مسلم الذي تدرّب على القسوة في مدرسة الحجاج في العراق. في سبيل الابقاء على الدخل من الجباية، الذي كان قد انخفض كثيراً بسبب اعتناق الكثيرين للدين الإسلامي، قرر يزيد بن أبي مسلم، مخالفاً في ذلك القرآن نصاً وروحاً، أن الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً يجب عليهم الاستمرار في دفع الجزية[6]، وتمادى في إهانة كرامة حراسه من البربر الى حد وسم

(١) ابن خلدون، ١٨٦٧، الجزء السادس، ص ١٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٧، ١٨١ – ١٨٩؛ أما عن «الحديث»، فانظر الفصل الثاني من هذا المجلد.

(٣) ياقوت، ١٨٦٦ – ١٨٧٣، الجزء الأول، ص ٣٦٩.

(٤) ابن خلدون، ١٨٦٧، الجزء السادس، ص ١٨٧.

(٥) «المولى»، وجمعها «الموالي»: مسلم غير عربي يعيش في كنف قبيلة عربية.

(٦) «الجزية»: ضريبة الرأس التي يدفعها الذميون (المسيحيون واليهود ومن إليهم).

أيديهم. فكان رد فعلهم ان اغتالوه (١٠٢هـ/ ٧٢٠ - ٧٢١م). وكانت هذه أولى بوادر تصاعد الغضب؛ وحق لابن خلدون أن يرى فيها أيضاً أولى بوادر فكر الخوارج في المغرب[٧].

وسارت الأمور منذ ذلك الوقت من سيىء إلى أسوأ. وبما أن المجال لا يتسع هنا لذكر كل الأحداث، فسنقتصر على أن نورد بالكامل نصاً يتضمن موجزاً رائعاً لتظلّمات البربر. ولا يُستبعد أن يشكل هذا النص بالفعل محتوى الخطاب الذي تركه وفد على رأسه ميسرة - كمحاولة أخيرة - لهشام بن عبد الملك (١٠٥هـ/ ٧٢٤م - ١٢٥هـ/ ٧٤٣م). وقد عمد ميسرة، وقد باءت كل مساعيه بالفشل، الى إشعال شرارة التمرد التي سجلت بداية استقلال المغرب:

«خرج مَيسرة في بضعة عشر إنساناً حتى يقدم على هشام، فطلبوا الإذن، فصعب عليهم، فأتوا الأبرش، فقالوا: أبلغ أمير المؤمنين أن أميرنا يغزو بنا وبجنده، فإذا اصاب نفلهم دوننا وقال: هم أحق به، فقلنا: هو أخلص لجهادنا، لأنا لا نأخذ منه شيئاً، إن كان لنا فهم منه في حل، وإن لم يكن لنا لم نرده. وقالوا: إذا حاصرنا مدينة قال: تقدموا وأخّر جنده، فقلنا: تقدموا فإنه إزدياد في الجهاد، ومثلكم كفى إخوانه، فوقيناهم بأنفسنا وكفيناهم. ثم إنهم عمدوا إلى ماشيتنا، فجعلوا يبقرونها على السّخال يطلبون الفراء البيض لأمير المؤمنين، فيقتلون الف شاة في جلد، فقلنا: ما أيسر هذا لأمير المؤمنين! فاحتملنا ذلك، وخلّيناهم وذلك. ثم إنهم سامونا أن يأخذوا كل جميلة من بناتنا فقلنا: لم نجد هذا في كتاب ولا سنة، ونحن مسلمون، فأحببنا أن نعلم، أعن رأي أمير المؤمنين ذلك أم لا»[٨].

مذهب الخوارج: مذهب ثوري

كان مَيسرة، الملقب بالحقير، سقّاء بربرياً اعتنق مذهب الخوارج الصفرية. وكان مذهب الخوارج في عصر الأمويين أعتى القوى الثورية. وكان وليد الفتنة[٩] أو الأزمة الكبرى التي زعزعت الأمة الإسلامية عقب مقتل عثمان (٣٥هـ/ ٦٥٦م)، وضع أولاً باعتباره فلسفة دينية سياسية ظلت محوراً مشتركاً لكافة أشكال مذهب الخوارج وتمثلت في مبدأ انتخاب الإمام، القائد الأعلى للأمة، دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو بلد الإقامة، بل يعهد بالسلطة للأفضل «ولو كان عبداً حبشياً أجدع الأنف»[١٠].

ويمكن تقسيم الجماعات الرئيسية في حركة الخوارج الى أربع جماعات هي: - مرتبة تنازلياً بحسب تطرّفها الثوري - الأزارقة والنجدات والصفرية والإباضية. أما الأزارقة، أشد تلك الجماعات عنفاً، فقد أبيدوا في الشرق قرابة عام ٨١ هـ/ ٧٠٠م، على يد الحجاج الذي عرف بشدة البأس. وكان النجدات قد اختفوا تقريباً من الساحة السياسية قبل ذلك ببضع سنين، نحو

---

(٧) ابن خلدون، ١٨٦٧، المجلد السادس، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٨) الطبري، ١٩٦٢ - ١٩٦٧، الجزء السادس، ص ٢٥٤ و ٢٥٥.

(٩) «الفتنة»: الثورة أو الحرب الأهلية فيما بين المسلمين.

(١٠) الربيع بن حبيب، «المسند»، رقم ٨١٩؛ أ.ج. فينسينك وآخرون (A. J. Wensinck et al.)، ١٩٣٣ - ١٩٦٩.

عام ٧٤هـ/ ٦٩٣م، قبل أن يتم فتح المغرب، ومن ثم فلم يبق على الساحة سوى الصفرية والإباضية. وثمة من الدلائل ما يبرهن على أن دعاة الجماعتين قد سلكوا الطريق باتجاه الغرب نحو عام ٩٥هـ/ ٧١٤م. وسارت الأمور كلها كما لو كانوا قد تقاسموا مناطق العمل: فانتشر دعاة الصفرية الى الغرب من القيروان، ودعاة الإباضية الى الشرق منها.

فما الذي كان في جعبتهم؟ كانت لديهم استراتيجية ثورية وُضعت وجُرِّبت في الشرق، وعقيدة موائمة لتلك الاستراتيجية. وكانت استراتيجيتهم تجمع بين القعود[١١]، وهو النشاط المضاد السري تحت ستار «التقية»[١٢] وهي مسلك الكتمان، والخروج[١٣]، أي إطلاق الثورة العلنية في الوقت المناسب. أما عقيدتهم فهي تؤكد المساواة المطلقة بين المسلمين كافة، وعدم شرعية سلطة الأمر الواقع، سلطة الأمويين المفروضة عنوة. وهي تدين تلك السلطة الجائرة التي اقترفت انتهاكات متكررة للقرآن روحاً ونصاً فيما يتعلق بالجباية وبغيرها من الأمور. وتستند كل الموضوعات الرئيسية لدعوتهم الى أحاديث نبوية يوردها «المسند»[١٤] الإباضي لابن أبي الربيع وغيره من المصنفات. أما الصفرية فلم يصل إلينا منها أي مصنف وإن أمكن القول، دون خشية من خطأ، بأن الجماعتين لم تكن بينهما عداوة وأنهما كانتا متفقتين فيما هو أساسي. وعلى ذلك فإن التمرّد ضد تسلّط الأمويين لم يكن يُدعى إليه على أنه حق فحسب، بل أيضاً واجب ديني لا بد من أدائه.

يضاف الى ذلك أن مذهب الخوارج كان جذاباً أيضاً بسبب زهده وصرامته. ومن نافلة القول إن التكامل كان تاماً بين المذهب من جهة، والبيئة النفسية والاجتماعية الاقتصادية أو المادية من جهة أخرى. كما كان للوسط الجغرافي دوره أيضاً. فكما كتب ر. دوزي، في بضع كلمات لم تفقد شيئاً من قوتها على الرغم من مرور قرن على كتابتها: «لقد وجد مذهب الخوارج أخيراً في المغرب التربة الخصبة التي وجدها مذهب كلفن في اسكتلندا»[١٥]. غير أنه، فضلاً عن هذا التكامل الذي يكاد يكون تكاملاً بيولوجياً، فإن سرّ نجاح مذهب الخوارج يكمن خاصة في أن البربر كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالوضع الى حد لا يطاق. فكانوا يشعرون بالكبت والإهانة والاضطهاد. ولم تجد شكاياتهم أي إهتمام في دمشق، فكانت العاصفة وشيكة الانفجار، وتراكم بارود الضغائن في القلوب. ففعل المفجر الصفري الإباضي مفعوله.

(١١) «القعود»: أعمال تخريبية ترمي إلى إضعاف النظام القائم.

(١٢) «التقية»: إخفاء العقيدة الحقيقية تفادياً للاضطهاد.

(١٣) «الخروج»: الانتقال من السرية إلى الثورة المعلنة.

(١٤) «المسند»: مجموعة أحاديث مرتبة حسب رواتها لا حسب موضوعاتها.

(١٥) ر. دوزي (R. Dozy)، ١٩٣٢، الجزء الأول، ص ١٤٩.

الانتصارات والنكسات

وهكذا تولى مَيْسرة قيادة التمرّد تحت لواء الصفرية (١٢٢هـ/ ٧٤٠م)، ومُنح لقب الخليفة[١٦] عملاً بالمبدأ الذي يقضي بأن السلطة العليا إنما يُعهد بها إلى الأفضل دون تمييز بسبب اللون أو المرتبة الاجتماعية. ولكن خلافة أول خليفة بربري كانت جد قصيرة. فقد خُلع ثم أُعدم على أثر تراجعه أمام العدو ولجوئه إلى طنجة. ثم وُلّي بعده خالد بن حميد الزناتي الذي أحرز نصراً مؤزراً في «معركة الأشراف» (١٢٣هـ/ ٧٤١م) التي كانت بمثابة مذبحة مهينة قُتل فيها عدد كبير من أشراف العرب. وفي أواخر السنة نفسها، أعقب ذلك نصر آخر لا يقل عنه روعة ولا كمالاً، على ضفاف نهر سيبو، حيث قُتل كلثوم بن غياض الذي كان قد أُرسل من الشرق في عجالة على رأس جيش كبير لإنقاذ الوضع. وكانت كل الدلائل تشير عندئذ إلى أن دولة بربرية توحّدها الصفرية وتوطّد ركائزها، سوف ترى النور في المغرب عما قريب.

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. فبينما كان النصر وشيكاً، تسرّبت الخلافات إلى صفوف المنتصرين. وفي السنة التالية لم يكن هناك جيش واحد بل جيشان متنافسان عند أسوار مدينة القيروان المحاصرة: جيش أقام معسكره عند «الأصنام» يقوده عبد الواحد الهوّاري، وآخر بقيادة عكاشة اختار «القرن» معسكراً له. وهُزم الجيشان الواحد تلو الآخر على نحو لم يكن متوقعاً البتة، على يد حنظلة بن صفوان (في مطلع ١٢٥هـ/ ٧٤٣م). وهلّل العرب لانتصارهم حتى المشرق حيث قارن الليث، وهو المنافس المصري لمالك مؤسس المذهب المالكي، هذا النصر بالنصر الذي أحرزه المسلمون ضد قريش في موقعة بدر.

الخريطة السياسية الجديدة والعلاقات الخارجية

الممالك الصفرية

خرج المغرب من الزوبعة بخريطة تغيرت كل معالمها. فلئن كانت القيروان قد صمدت للعاصفة، فإن جميع مناطق المغرب الوسطى والغربية أفلتت نهائياً من وصاية الشرق.

وترتب على ديمقراطية الخوارج، مقترنة بحرصهم المفرط على حرية تقرير المصير وبما لديهم من تعصّب قبلي، نشوء دول متعددة على أنقاض السلطة المركزية العربية المنهارة. ونحن لا نكاد نعرف شيئاً عن صغريات تلك الدول ذات المعالم المتغيّرة والأعمار غير المحددة. ولم تفلت من طي النسيان سوى كبريات الممالك التي لعبت دوراً مهماً وتركت بصماتها على أحداث التاريخ.

وأولى تلك المملكات التي تأسست في المغرب الأقصى على شواطىء المحيط الأطلسي بين سلا وآزمور، هي مملكة التامسنا، التي اشتهرت باسم التحقير الذي أُطلق عليها وهو «مملكة

(١٦) ابن عبد الحكم، ١٩٤٧، ص ١٢٤ و ١٢٥؛ ابن عذارى، ١٨٤٨ - ١٨٥١، الجزء الأول، ص ٥٣؛ ابن خلدون، ١٨٦٧، الجزء السادس، ص ٢٢١.

البرغواطة». وكان مؤسسها الزناتي طريف قد اشترك في الحملة الصفرية ضد القيروان، وشهدت هذه المملكة بلوغ العصبية القومية البربرية أقصى حدودها. صحيح أن الخارجية الصفرية قد أتاحت التحرير السياسي، ولكن السيطرة الروحية للإسلام، أي الخضوع لأفكار مستوردة من الخارج، بقيت قائمة. فكان أن قرر رابع ملوك بني طريف، وهو يونس بن الياس (٢٢٧هـ / ٨٤٢م - ٢٧١هـ / ٨٨٤م)، في سبيل زيادة تحرير شعبه، أن يعطيه ديناً قومياً على غرار دين الإسلام. فجعل من جده صالح بن طريف نبيًا ونسب إليه قرآناً باللغة البربرية، وفرض جملة من الشعائر ومن التحريات الغذائية أشد صرامة من نظائرها في الإسلام ومن ثم تبدو أرقى منزلة منها. وكان المقصود في واقع الأمر هو نوع من التحرير الثقافي الذي يرمي إلى إكمال تحرير سياسي تحقق بالفعل. ولعلّ في ذلك ما يشبه إجمالاً بعض الظواهر المعاصرة لمحو آثار الاستعمار. ونجح بنو طريف في المحافظة على استقلالهم وعلى أصالتهم عدة قرون، ويشهد بذلك أنه حتى أعداؤهم من المسلمين السنّيين لم يسعهم إلّا أن يشيدوا ببطولتهم وبسمو أخلاقهم.

وفي ذات الوقت الذي نشأت فيه مملكة التامسنا، شهد المغرب الأوسط نشأة مملكة تلمسان (١٢٤هـ / ٧٤٢م - ١٧٣هـ / ٧٨٩م) التي أسسها أبو قرّة، الذي كان أبوه يدعى دونوس[١٧] (Donnus) مما يدل على أصله المسيحي. وكان أبو قرّه هو الآخر قد اشترك في الهجوم الفاشل على القيروان. ولقد رقي، فيما يخبرنا ابن خلدون[١٨]، الى مرتبة الخليفة، وإن لم تدم مملكته الزناتية بعده طويلاً، وفي ١٥ رجب ١٧٣هـ (٨ ديسمبر / كانون الأول ٧٨٩م)، انتقلت تلمسان دون مقاومة إلى سلطة الأدارسة.

وتأسست في سجلماسة المملكة الصفرية الثالثة - وهي مملكة بني واسول التي اشتهرت باسم بني مدرار - (١٤٠هـ / ٧٥٧م - ٣٦٦هـ / ٩٧٦م)، في موقع قديم على يد بربر مكناسة. وعاشت هذه المملكة، التي شملت حدودها واحات تفيلالت وامتدت حتى درعة، في هدوء إجمالاً حتى قدوم الفاطميين (٢٩٦هـ / ٩٠٩م). وكان عبيد الله المهدي، الإمام الفاطمي، قد دخل سجلماسة متخفياً في زي التجار، حيث قُبض عليه وسجن بعد فترة من التردد. وفي أواخر ٢٩٦هـ (سبتمبر / أيلول ٩٠٩م)، جاء أبو عبد الله الداعي فهاجم المدينة وخلصه من الأسر. وقُتل أمير سجلماسة اليسع بن مدرار ونُصّب محله والٍ فاطمي لم يستطع البقاء في السلطة أكثر من خمسين يوماً. واستعاد بنو واسول السلطة في المدينة وتمكنوا من حكمها على الرغم من كل الصعاب، متخلّين في تلك الأثناء عن مذهب الصفرية الى مذهب الإباضية ثم الى المذهب السني آخر الأمر، وذلك الى أن طردهم الزناتيون من بني خزرون يساندهم بنو أمية من أسبانيا. وكانت سجلماسة على الأخص ميناء صحراوياً كبيراً ومحطة على طريق تجارة الذهب ومركزاً للمبادلات بين بلاد أفريقيا جنوبي الصحراء وبين المغرب والمشرق[١٩]. وقد خلّفت مدينة سجلماسة التي لم يعد لها

(١٧) ابن خزم، ١٩٢٦، ص ٥١.

(١٨) ابن خلدون، ١٨٦٧، الجزء السادس، ص ٢٦٧.

(١٩) انظر الفصل الحادي عشر من هذا المجلد.

اليوم وجود، ذكرى مركز تجاري عظيم يشيد الجغرافيون بمنازلها الغناء (القصور) وبازدهارها السابق. ومما يؤسف له أن أعمال التنقيب التي شُرع فيها في الموقع قد توقفت[٢٠].

الممالك الإباضية

كان مجال نفوذ الإباضية في البداية قاصراً على طرابلس، فلم يكن وضعهم يدعو إلى الارتياح. ذلك أن الدفاع عن طرابلس، التي كانت تحتل موقعاً حساساً على طريق الاتصال بين الشرق والغرب، كان أمراً حيوياً للحفاظ على الصلة بين القيروان ومقر الخلافة. لذلك لم تستطع أية مملكة إباضية معترف بها رسمياً أن تستمر طويلاً في طرابلس. وكما سبق أن أوضحنا، جاءت الثورة بادىء ذي بدء من الغرب وكانت ذات نزعة صفرية وبقيادة زناتية. أما الإباضيون، الذين كانوا أكثر اعتدالاً ومن ثمّ أشد حذراً من غيرهم، فقد بدأوا باتخاذ موقف الترقّب المحض. فنظموا صفوفهم أولاً وفقاً لمذهبهم الذي يوصي «بالقعود» و«الكتمان» في انتظار الوقت المناسب.

وحان هذا الوقت المناسب سنة ١٢٧هـ/ ٧٤٥م. في هذا العام كانت دمشق فريسة للفوضى والاضطراب، بينما كانت القيروان قد سقطت بين يدي عبد الرحمن بن حبيب الذي سيرد الحديث عنه في قسم لاحق من هذا الفصل. فقد ارتكب ابن حبيب خطأً عندما أمر بإعدام زعيم الإباضيين في ولاية طرابلس، عبد الله بن مسعود التجيبي، وكان في ذلك الإذن «بالخروج»، أي بالثورة المعلنة. وأحرز الزعيمان الإباضيان، عبد الجبار بن قيس المرادي والحارث بن تليد الحضرمي - وهما عربيان - الانتصار تلو الانتصار حتى استوليا في النهاية على ولاية طرابلس بكاملها. ولكنهما لم ينجوا، شأنهما في ذلك شان أقرانهما من الصفريين، من لعنة الفرقة والاختلاف، ووُجدا قتيلين وقد اخترق سيف كل واحد منهما جسم الآخر. وتولى زمام الأمور بعدهما اسماعيل بن زياد النفوسي، وهو بربري، فهدد مدينة قابس، الا أن الحظ لم يكن حليفه إذ تمكن عبد الرحمن بن حبيب من هزيمته في ١٣١هـ/ ٧٤٨ - ٧٤٩م واستعادة طرابلس حيث بطش بالإباضيين في سبيل استئصال المرطقة من تلك الولاية.

غير أن ذلك لم يجدِ نفعاً، ولم يُقضَ على الإباضية نهائياً إذ لم يتجاوز الأمر عودتها إلى حالة «القعود» - النشاط السري - مستندة الى البنى الملائمة «للكتمان» و«التقية»، بما يضمن لها البقاء وتحيّن فرصة جديدة «للظهور» في الوقت المناسب. ولقد عادت الى الظهور العنيف مرتين بعد ذلك. ففي ١٣٧هـ/ ٧٥٤م انتهزت الإباضية مناخ الفوضى الذي تبع مقتل عبد الرحمن بن حبيب فاستعادت الحكم في طرابلس، ومنها توجه أبو الخطاب نحو القيروان التي كان قد احتلها في تلك الأثناء برير ورف جومة الصفريون من جنوب تونس وعاملوا أهلها معاملة قاسية. وفي صفر ١٤١هـ (يونيو/ حزيران - يوليو/تموز ٧٥٨م)، دخل المدينة وولّى عليها عبد الرحمن بن رستم

(٢٠) بدأت أعمال التنقيب هذه بناء على تعليمات محمد الفاسي، وزير التربية الوطنية آنذاك، ثم هجرها أخلافه برغم ما كانت تبشّر به من نتائج ملموسة. ومما يخصه بالذكر محمد الفاسي أنها أتاحت اكتشاف قنوات لنقل المياه مطلية من الداخل وتنمّ عن مستوى حضاري متقدم.

الذي أسس مدينة تاهرت في تاريخ لاحق. وأخيراً خفقت رايات الخوارج في أنحاء المغرب كافة. فهل كانت نهاية ارتباطه بالمشرق؟ كلا. في ربيع الأول ١٤٤هـ (يونيو/ حزيران – يوليو/ تموز ٧٦١م)، جاء محمد بن الأشعث ليغرس راية العباسيين السوداء في القيروان. غير أن التمرّد عاد بعد عشر سنوات بعنف نادر المثيل. واشترك فيه معظم قادة الخوارج، ومنهم أبو قرة وابن رستم، ولكن دون أن يتمكنوا من المحافظة على تحالفهم. وفي النهاية فإن الإباضي أبا حاتم وحده، الذي قدم من طرابلس، هو الذي ضيّق الخناق على عاصمة إفريقية حتى أن أهلها اضطروا إلى أكل قططهم وكلابهم. وفي ١٥٥هـ/ ٧٧٢م سقطت المدينة من جديد بين أيدي الإباضيين وقد أنهكتها المجاعة، وإن لم يدم ذلك إلاّ بضعة أشهر. في ١٩ جمادي الثانية ١٥٥هـ (٢٧ مايو/ أيار ٧٧٢م)، جاء يزيد بن حاتم المهلّبي فوضع حداً لجهود الإباضيين الرامية إلى الاستيلاء على السلطة في الجزء الشرقي من المغرب.

وكانت الدولة الإباضية الوحيدة التي استطاعت أن تنظم شؤونها لفترة زمنية طويلة هي الدولة الرستمية في تاهرت (١٤٤هـ/ ٧٦١م – ٢٩٧هـ/ ٩١٠م)، التي أسسها الفارسي عبد الرحمن بن رستم الذي استطاع أن يفرّ من القيروان عندما اجتاحها ابن الأشعث. وقرابة عام ١٦٠هـ/ ٧٧٨م، ارتقى إلى مرتبة الإمام وسرعان ما بلغ إشعاعه الشرق حيث عمد قسم من أتباع الإباضية الى تزويده بدعم مالي كبير أسهم في تعزيز دولته الفتية. ولم تتعرض السلالة الحاكمة التي أسسها، على الرغم مما شابها من انقسامات خطيرة، لأية تحديات حقيقية. وكانت الدولة الرستمية تمتد – في مرونة الصلة الدموية المتقطعة التي تربط بين أتباع الإباضية – من المغرب الأوسط حتى جبل نفوسة. على أن هذه الدولة ذات الحدود التقريبية لم تكن قط منظمة تنظيماً قوياً، وكانت سلطة الإمام خارج مدينة تاهرت ذاتها سلطة روحية أكثر منها سلطة دنيوية. وقد أرسى الرستميون علاقات صداقة متينة مع الأمويين في أسبانيا على الرغم مما بين الفريقين من الاختلافات عقائدية، وتوخّوا إزاء جيرانهم شرقاً وغرباً حياداً مليئاً بالحذر. ولم يحد عن هذا الاتجاه سوى الإمام عبد الوهاب (١٦٨هـ/ ٧٨٤م – ٢٠٨هـ/ ٨٢٣م) الذي عادى الأغالبة بمساندته – دون جدوى – جهود أتباعه من جبل نفوسة للاستيلاء على طرابلس (١٩٦هـ/ ٨١١ – ٨١٢م). وفي عام ٢٨٣هـ/ ٨٩٦م، لم تحرك دولة تاهرت ساكناً عندما سحق ابراهيم الثاني بربر نفوسة في موقعة مانو، وهم الذين كانوا رأس حربة المملكة والسند المخلص لإمامها.

تراجع مذهب الخوارج وتأسيس دولة الأدارسة

لم يدخل مذهب الخوارج وحده الى المغرب. في الفترة عينها تقريباً، اكتسب مذهب الاعتزال[٢١] من الاتجاه الواصلي عدداً من الأنصار، حتى أن الإباضيين اضطروا إلى تعبئة أفضل علمائهم لمنافستهم في جدالات كلامية على رأس العموم شهدت قدراً كبيراً من الشعبية وظلت حاضرة في الأذهان أمداً طويلاً. بل إن إمارة للمعتزلة استطاعت أن تستقر في أيزردج، غربي

(٢١) الاعتزال: مذهب من مذاهب الفكر الديني الإسلامي. انظر الفصل الثاني من هذا المجلد.

تاهرت، يحكمها البربري ابراهيم بن محمد المعتزلي. فهل كانت تلك هي الإمارة الوحيدة؟

لقد أهملت الدعاية الشيعية المغرب في بادىء الأمر حين قصرت دعوتها على الشرق. ولكنها بدأت منذ أواسط القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي تشكل مزاحماً كفوّاً لمذهب الخوارج الذي سجل انحساراً خطيراً. ولعلّ السبب في هذا المنعطف يكمن في فشل الثورة التي أشعلها محمد النفس الزكية في مكة سنة ١٤٥هـ / ٧٦٢م، وفي حملة القمع الدموي التي تلت ذلك. فقد كان على كثير من العلويين، شاءوا أم لم يشاءوا، أن يبحثوا عن ملجأ في بقاع أخرى. واستقر بعضهم في المغرب حيث قاموا بدعوة سياسية دينية مكثفة، ساعدتهم فيها الى حد كبير الهالة التي تحيط بنسبهم إلى الرسول عليه السلام. فقد جاء الداعيتان أبو سفيان والحلواني في ١٤٥هـ / ٧٦٢م وأقاما على مشارف إفريقية غرباً حيث شرعا في تمهيد طويل الأجل لقدم الفاطميين. كما يُرجّح أن أخاً لمحمد النفس الزكية كُلّف مهمة الاستطلاع والدعاية في المغرب. وبذلك بدأت النزعة الديمقراطية التي أرسى أركانها الخوارج تفسح في المجال لمذهب هو نقيضها تماماً، وهو الحكم الديني الشيعي الذي ينادي بأن السلطة العليا يجب أن يمارسها الإمام لصالح الجميع اسناداً الى حق إلهي أضفته عليه نسبته إلى الرسول عن طريق علي وفاطمة.

إن هذا التطور العقائدي هو الذي يفسر نجاح الأدارسة. فبعد فشل ثورة فخ (١٦٩هـ / ٧٨٦م) طرد من المشرق إدريس الأول أخ النفس الزكية، وانتهى بعد مروره بطنجة «التي لم يجد فيها ضالته»[٢٢] الى وليلي (Volubilis) وهي مركز قديم للحضارة المسيحية حيث استقبله هناك بالترحيب زعيم بربر أورابة، المعتزلي عبد الحميد، في الفاتح من ربيع الأول ١٧٢هـ (٩ أغسطس / آب ٧٨٨م). وبعد ستة أشهر من ذلك عقدت له البيعة، فبادر فورها بحملة واسعة النطاق للتوسع ونشر الإسلام. وسرعان ما فتحت له تلمسان أبوابها، وازداد خطره على الخليفة العباسي إلى درجة أدت بهذا الأخير إلى تدبير قتله (١٧٩هـ / ٧٩٥م) على يد طبيب يدعى الشماخ اليماني، أُرسل خصيصاً من بغداد لهذه الغاية وساعده فيها إبراهيم بن الأغلب وكان أنذاك عاملاً على الزّاب. ولكن هذا الاغتيال لم يكن حلاً إذ ترك إدريس الأول جاريته البربرية كنزة حاملاً. وسُمي الابن باسم والده، وحُكمت إمارته نيابة عنه ريثما تُعقد له البيعة. ولكن بغداد لم تسلّم بالأمر على الفور. ذلك أن علوياً، حتى وإن كان نصف بربري، وفي بلاد قاصية ومغمورة، قد يشكل خطراً عليها. فحاولت الخلافة من خلال القيروان وعن طريق المؤامرات والرشاوي أن تقضي على الخطر في مهده. ودفع راشد، الرفيق المخلص لإدريس الأول وأفضل سند لإدريس الثاني، حياته ثمناً لذلك، وربما كان الحرص على تجنب مساوىء وصاية طويلة الأجل سبباً في قرار تولية إدريس الثاني في أسرع وقت، إذ بويع له فعلاً منذ ١٨٧هـ / ٨٠٣م وإن كنا لا نعلم بالتحديد لأي منصب، ولعله في منصب الإمام وفقاً لمذهب الزيدية. ولكن ذلك لم يضع حداً للمؤامرات والدسائس؛ في ١٩٢هـ / ٨٠٨م، أمر إدريس الثاني بإعدام إسحاق بن محمد بن عبد الحميد، زعيم بربر أورابة الذين كان لهم الفضل في نجاح والده، بتهمة تواطئه مع العدو الأغلبي.

---

(٢٢) ابن أبي زرع، ١٩٣٦، الجزء الأول، ص٧.

فهل كانت تهمة حقيقية أم مجرد رغبة في التحرر؟ وهل أراد العاهل الشاب الإفلات من وصاية حياته البربر بنزوحه في السنة التالية الى الضفة الشمالية من وادي فاس وأقر فيها مقامه وأحاط نفسه بعناصر عربية؟ وبمرور الزمن هدأت العداوة بين الأغالبة والأدارسة، إذ كان كل منهما غارقاً لأذنيه في مشكلاته الداخلية، وبات واضحاً أن الأدارسة لا يشكلون أي خطر على جيرانهم ولا على الخلافة من باب أولى. بل سرعان ما نسوا مذهبهم الشيعي فتركوه إيثاراً للمذهب السنيّ عليه. وبذلك أصبح المغرب في واقع الأمر مقسماً إلى ثلاث مناطق نفوذ هي: الأغالبة في الشرق، والخوارج في الوسط، والأدارسة في الغرب.

وكانت سياسة إدريس الثاني استمراراً لسياسة إدريس الأول. وإنطلاقاً من وليلى ثم من فاس، تمثلت تلك السياسة في مواصلة نشر الإسلام وفي التعريب وفي توسيع حدود المملكة في إطار منطقة النفوذ المذكورة. ففرض إدريس الثاني الاعتراف بسلطته على المصامدة في الأطلس الأعلى واحتفظ بتلمسان في دائرة نفوذه واستولى على النفيس في الجنوب، ولكنه فشل في الغرب أمام مقاومة قبائل البرغواطة التي كانت تحكم السيطرة على مرتفعات تامسنا الممتدة على ساحل المحيط الأطلسي.

وكان عندما وافاه الأجل (في جمادي الثانية ٢١٣هـ (سبتمبر / ايلول ٨٢٨م) على رأس مملكة كبيرة ومزدهرة، قسمها بين سبعة من أبنائه العشرة. ولئن اتضح في النهاية أن هذا التقسيم كان بمثابة الكارثة، فإنه لم يكن في البداية تقسيماً كلياً كما اعتقد البعض. فلقد آل الى محمد (٢١٣هـ / ٨٢٨م - ٢٢١هـ / ٨٣٦م) الابن الأكبر لإدريس الثاني، حق السلطة على المملكة كلها فضلاً عن مدينة فاس التي كانت حصته من القسمة، فبقيت المملكة موحدّة نظرياً، وكان اخوته، وقد أصابوا نصيباً وافراً، تابعين له وخاضعين لسلطته من حيث المبدأ. ولكن هذا النظام لم يسر كما ينبغي في واقع الأمر، وحلّ التفكك محل جهود التوحيد والتوسع التي بذلها إدريس الأول وإدريس الثاني. وبوفاة يحيى الثاني (٢٤٥هـ / ٨٥٩م) الذي اشتهر خاصة بانحلاله وسوء سلوكه، أفلتت سلطة الدولة من أيدي بني إدريس وآلت الى بني عمومتهم ببلاد الريف من بني عمر بن إدريس. ومن ذلك الحين فصاعداً تفاقمت الأزمة وصارت الأمور الى مجرد سلسلة طويلة من الصراعات الداخلية والاضطرابات والنزاعات الدامية، لم تعرف نهايتها إلاّ بانقراض دولة الأدارسة سنة ٣٧٥هـ / ٩٨٥م. وبعد أن اختفت هذه الدولة من المغرب، برز من الأدارسة في الأندلس، في ٤٠٧هـ / ١٠١٦م، خليفة على قرطبة لم يدم حكمه طويلاً، وهو علي بن حمود، من سلالة بني عمر بن إدريس.

غير أن الخاتمة التعيسة، والطبيعية في نهاية الأمر، لدولة الأدارسة ينبغي ألاّ تخفي علينا الدور البالغ الأهمية الذي لعبته في مصير المغرب الأقصى. فعلى الصعيد السياسي، كان للأدارسة الفضل الأول في ظهور وعي وطني مغربي يمكن تقفّي آثاره إلى أيامنا هذه. فهم الذين صنعوا المغرب ومنحوه أول عاصمة له، وهي مدينة فاس، التي أدت في الغرب الأقصى من المغرب الدور نفسه الذي أدته القيروان في إفريقية وقرطبة في أسبانيا. وبفضل ليفي بروفنسال، نعرف اليوم أن فاس تدين بتأسيسها أولاً لإدريس الأول الذي بنى في ١٧٢هـ / ٧٨٩م جزء المدينة الواقع على الضفة اليمنى لوادي فاس، التي يسكنها البربر. وهي تدين بعد ذلك لإدريس الثاني الذي أنشأ في

١٩٣هـ/ ٨٠٩م، قبالة تلك المدينة الأولى، مدينة جديدة على الضفة اليسرى كانت أفضل تخطيطاً[٢٣] (أنظر الشكل ١٠،١). وفي بداية الأمر كانت كل من المدينتين محاطة بسور خاص بها ولم يتم توحيدهما إلّا بمقدم المرابطين. وكانت فاس تحظى بموقع ممتاز على المحور الرئيسي المار من الشرق الى الغرب على إمتداد وادي تازة، وتنعم بالماء الوفير والأخشاب وحجارة البناء وطين الفخار، فشهدت نمواً عظيماً وكانت موضع فخر الأدارسة. فلقد شكلت المركز الروحي للدولة الجديدة، وكانت ولا تزال مركزاً فكرياً من الطراز الأول.

ولم تكن دولة الأدارسة، التي نشأت أولاً في وسط بربري، دولة عربية تماماً كما لم تكن الدولة الرستمية دولة فارسية. غير أن مدينة فاس، وقد استقبلت أفواجاً من اللاجئين من القيروان وقرطبة، سرعان ما أصبحت مركزاً للتعريب استقطب أناساً كثيرين. فمنذ ١٨٩هـ/ ٨٠٥م، استقبلت المدينة خمسمائة فارس من القيسيين والأزد والمدلج وبني يحصب والصدف، وفدوا من إفريقية والأندلس. وكان من بين هؤلاء أن شكل إدريس الثاني أول حاشية عربية له وهو ينشىء مقره الجديد الذي استقبل في ٢٠٢هـ/ ٨١٧ - ٨١٨م أفواج الذين نجوا من ثورة أرباض قرطبة، ثم في ٢١٠هـ/ ٨٢٥ - ٨٢٦م جماعات جديدة من المهاجرين من إفريقية. وأخيراً في ٢٤٥هـ/ ٨٥٩م، أسست مهاجرة قيروانية جامع القرويين الذي لم يفقد شهرته قط وأدى دوراً حاسماً في تاريخ المغرب الديني والثقافي. وبذلك أصبحت فاس، في محيط بربري، عاصمة عربية سياسياً وفكرياً. وانطلاقاً من هذا المركز، شهد التعريب ونشر الإسلام ازدهاراً عظيماً بفضل الاندماج والاشعاع أكثر منه نتيجة للحرب. وعلى الرغم من أن الأدارسة كانوا أصلاً من الشيعة الزيدية، فإنهم لم يبذلوا فيما يبدو جهداً يذكر لفرض مذهبهم، بل يبدو أنهم ساعدوا على انتشار مذهب مالك، علامة المدينة المنورة، ربما لأنه لم يخف تعاطفه مع العلويين ولا سيما أيام ثورة النفس الزكية شقيق إدريس الأول. وبذا أصبح المذهب المالكي في ظل حكم الأدارسة المدرسة المسيطرة في المغرب.

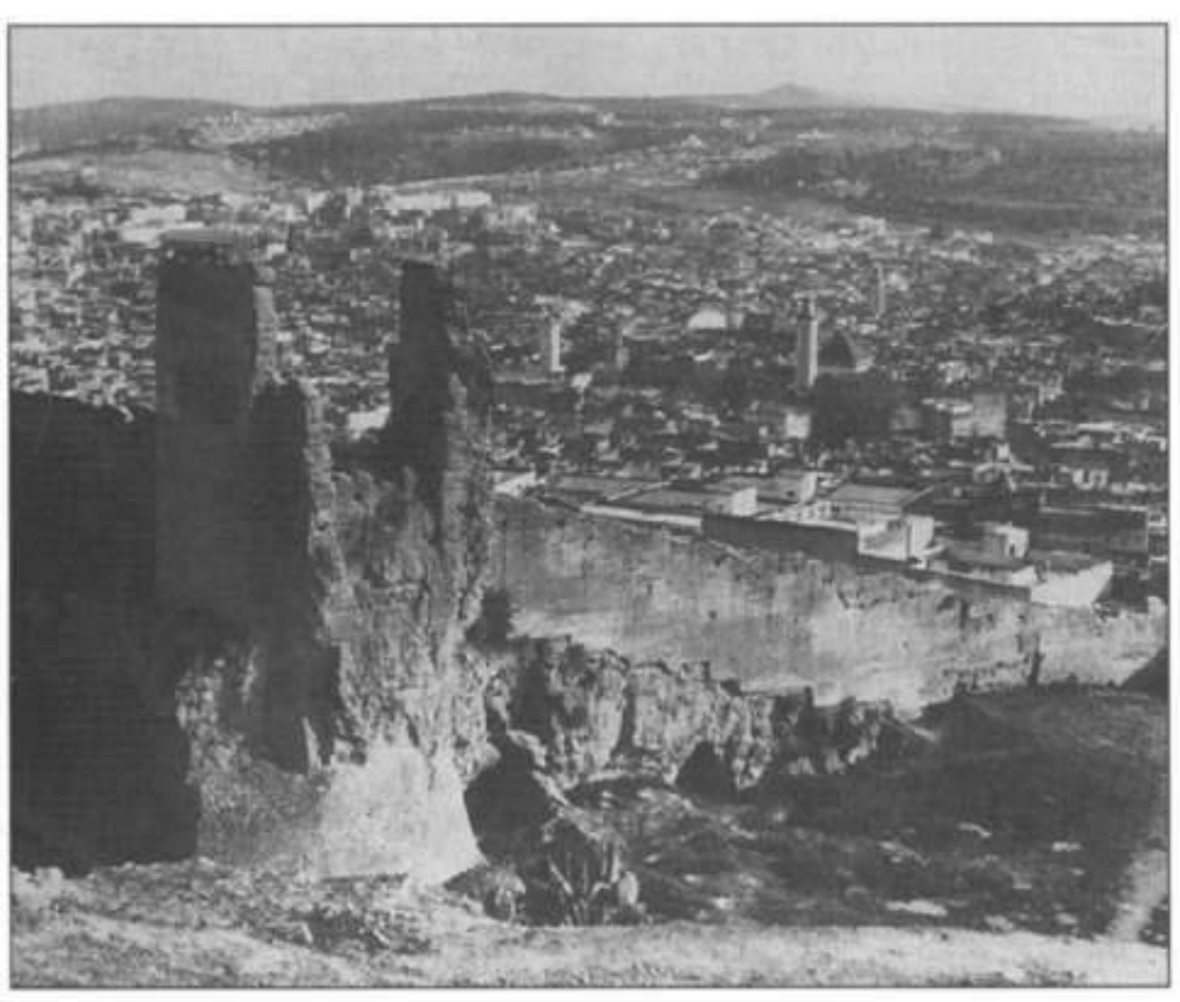
يضاف إلى ذلك أن نجاح الأدارسة شكّل ما يشبه العدوى. فجاء آخرون من سلالة عليّ ينافسون الخوارج في المغرب الأوسط منافسة أتت أكلها. ويعدد اليعقوبي، الذي زار المنطقة بين ٢٦٣هـ/ ٨٧٦م و ٢٧٦هـ/ ٨٨٩، ما لا يقل عن تسع إمارات علوية[٢٤]. ولم تكن الحدود بين تلك الدول صارمة أو حاجزة بطبيعة الحال. فعلى الرغم من الاختلافات والنزاعات على الصعيد السياسي، كان هناك رواج كبير لتنقّل الناس والسلع - وما يصاحب ذلك من انتقال للأفكار - في جميع الاتجاهات.

المحاولة الأولى لاستقلال إفريقية

غداة «معركة الأشراف» (١٢٢هـ/ ٧٤١م). بدأ عرب المغرب يدركون عمق الهوة التي تفصل بينهم وبين إخوانهم في المشرق. فبعد أن أُهينوا وصُدموا من جراء هزيمتهم، تعرضوا على أيدي «المشارقة»

(٢٣) أ. ليڤي بروفنسال (E. Lévi-Provencal)، ١٩٣٨.

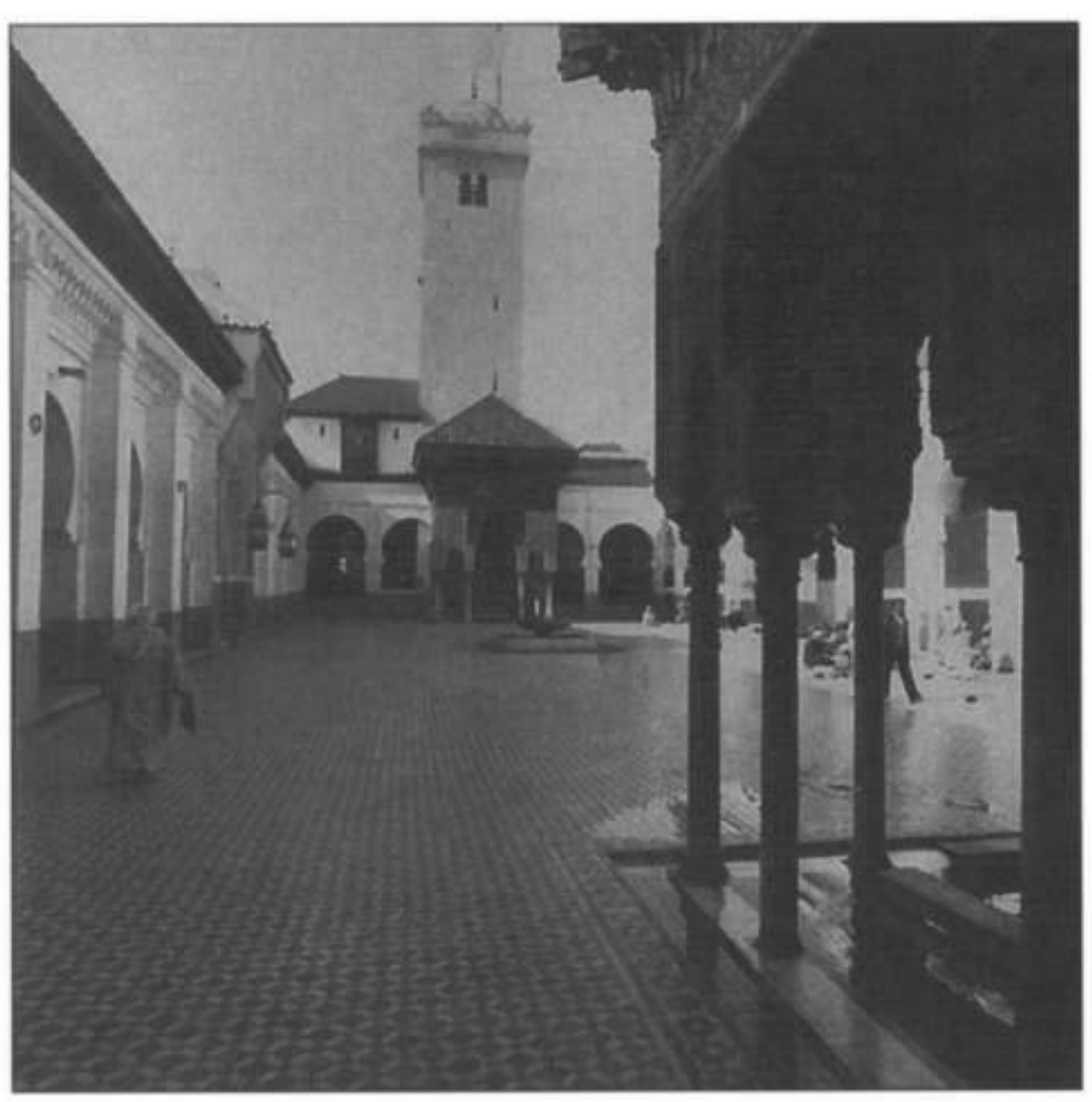
(٢٤) اليعقوبي، ١٨٧٠ - ١٨٩٤.



الشكل ١٠،١ : منظر عام لفاس، يظهر في مقدمته السور الخارجي للمدينة، الذي أعادت بناءه عدة سلالات حاكمة متعاقبة. (المصدر: محمد الفاسي)

الذين أُرسلوا لنجدتهم، لاحتقاركان حتى ذلك الحين مقصوراً على البربر وحدهم. فعلى ضفاف نهر الشلف، كاد جيش إفريقية – بقيادة حفيد لعقبة بن نافع فاتح المغرب، هو حبيب بن أبي عبيدة – أن يدير سلاحه أمام أعين البربر ضد الإمدادات «الأجنبية» الوافدة من الشرق بقيادة كلثوم بن عياض وابن عمه بلج بن عياض، لشدة ما عانوه من استفزاز وامتهان جارح، حتى أن عبد الرحمن بن حبيب اقترح رداً على ذلك منازلة بين والده وبلج، وكاد الصدام أن يحدث بين الفريقين. وهذا الحادث، فضلاً عن دلائل أخرى كثيرة متطابقة، يكشف لنا عن ظاهرة أساسية لفهم التطورات اللاحقة للوضع، ولاسيما نمو الشعور بوطنية حقيقية لدى العرب المغاربة، وخاصة العرب من الجيلين الثاني والثالث الذين ولد أكثرهم في المنطقة ولم يروا المشرق في حياتهم. إن هذه الظاهرة هي التي تفسّر لنا سلسلة طويلة من الأحداث ما كان يمكن تفسيرها لولا ذلك.

فيمكن من ثم أن يُفهم على نحو أفضل كيف أن عبد الرحمن بن حبيب، الرجل الذي كان يجسّد كرامة إفريقية في مواجهة بلج، نجح في أن يطرد من القيروان حنظلة بن صفوان (المكلّل بالنصر على البربر ولكنه «أجنبي» برغم ذلك)، وأن ينشىء أول دولة مستقلة في شرقي المغرب (١٢٧هـ/ ٧٤٤م – ١٣٧هـ/ ٧٥٤م). فلا شك أنه كان على اتفاق مع قادة جيش إفريقية؛ إذ

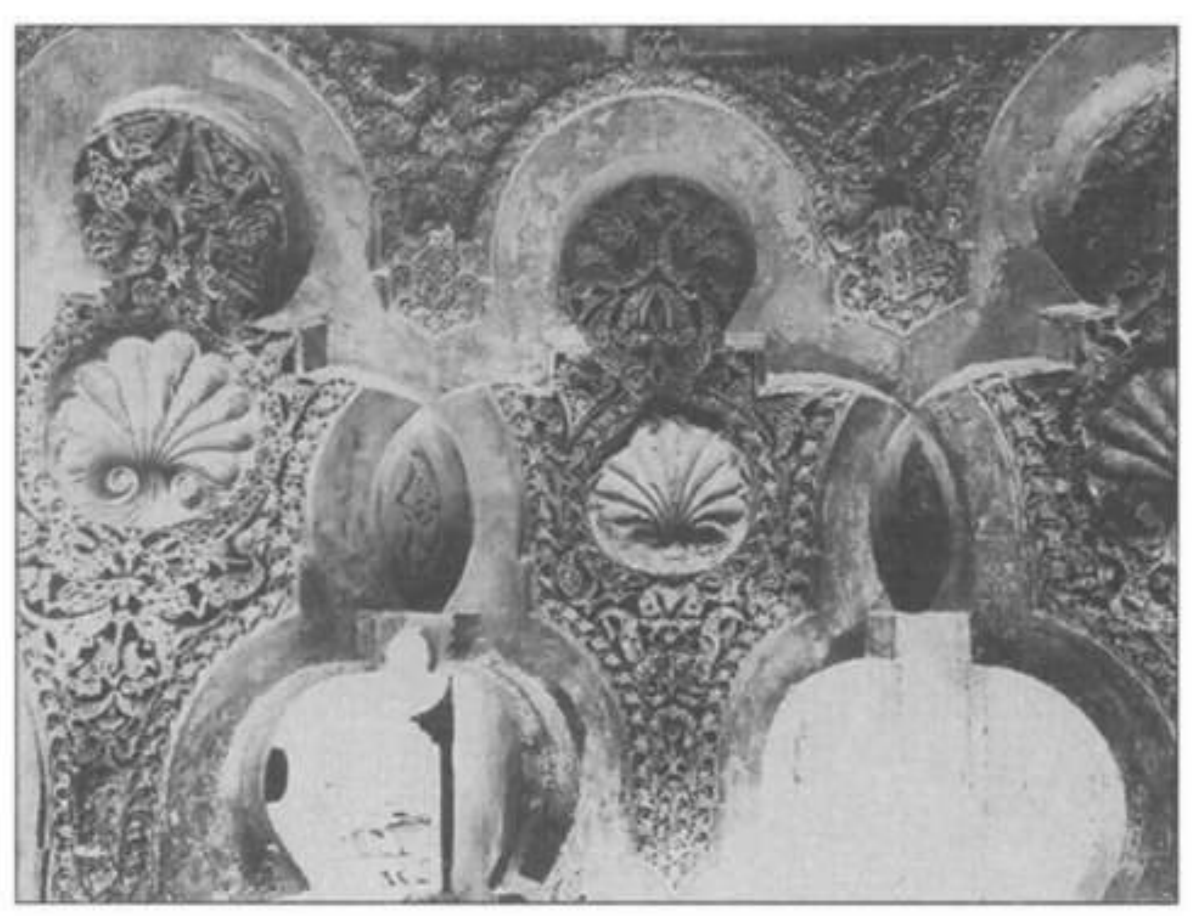


الشكل ٢.١٠: مئذنة جامع القرويين في فاس.
(المصدر: وزارة الثقافة المغربية، الرباط)

ما أن حل بتونس قادماً من أسبانيا حيث دبّر مكيدته، حتى وُلّي الحكم. وعاد جيش إفريقية الى قوته بعد أن كان مهزوماً مستهاناً به، ولم تنتكس له راية تحت قيادته[٢٥] وأثار الرعب في كل مكان. وفي ١٣٥هـ/ ٧٥٢ – ٧٥٣م، شن هجوماً مظفَّراً على صقلّية وسردينيا وتلمسان.

وما كان عبد الرحمن بن حبيب ليحيد عن التعايش مع الخلافة – أي مع دمشق وهي في الرمق الأخير، ثم مع بغداد – وهو الذي كان يحكم دولة اتجاهها عربي ومذهبها سنّي، أي مذهب حريص على الوحدة الروحية للأمة. ولم ير غضاضة في مبايعة الخليفة العباسي؛ ونعني بذلك أنه اعترف رسمياً بالنظام الجديد على أمل أن يحصل في مقابل ذلك على اعتراف قانوني بسلطته يؤكد ويدعم استقلالاً تحقق في الواقع. وأبدى السفاح (١٣٢هـ/ ٧٥٠م – ١٣٦هـ/

(٢٥) ابن عذاري، ١٨٤٨ – ١٨٥١، الجزء الأول، ص ٦١.



الشكل ١٠،٣: قبة البراديين في مراكش: مقطع من زخارفها الداخلية
(المصدر: ج. دُفيس)

٧٥٤م) ما يشبه القبول الضمني بهذا التطور في العلاقات بين بغداد والقيروان. ولكن خلفه أبو جعفر المنصور (١٣٦هـ/ ٧٥٤م – ١٥٨هـ/ ٧٧٥م) كشف بوضوح عن إرادته العودة بالأوضاع إلى نصابها وخاصة ما يترتب على ذلك على صعيد الجباية وما اعتادت بغداد أن تحصل عليه من العبيد. وكان عبد الرحمن بن حبيب أدرى من غيره بالتبعات الجسيمة لتلك المطالب، فرد بعنف على الخليفة بأن إفريقية مسلمة كلها اليوم ولا يجوز فيها سبي العبيد ولا ابتزاز مال السكان، وألّا يطلب منه أية أموال[٢٦]. وكانت القطيعة التي تلاها بعد فترة وجيزة مقتل عبد الرحمن بن حبيب وإجهاض أول محاولة للاستقلال. وانتهت الأمور الى موجة من الفوضى حاول الخوارج الإباضيون استغلالها لصالحهم دون نجاح طويل الأمد.

الأغالبة

تمكن أبو جعفر المنصور من إعادة إفريقية الى كنف الخلافة لمدة أربعة عقود أخرى (١٤٤هـ/ ٧٦١م – ١٨٤هـ/ ٨٠٠م). ولم تعرف البلاد نظاماً أو سلماً طيلة هذه العقود الأربعة إلّا عندما

(٢٦) ابن الأثير، ١٨٨٥ – ١٨٨٦، الجزء الخامس، ص ٣١٤.

استطاع المهلبيان الأولان (١٥٥هـ/ ٧٧٢م - ١٧٤هـ/ ٧٩١م)، بعد فشل المحاولة الإباضية الثانية للاستقرار في القيروان، أن يفرضا وجودهما بفضل ما كانا يتمتعان به من قدرة وخبرة. وارتسمت في عهدهما معالم أُسرة حاكمة غير أنها لم تكتمل؛ فمنذ ١٧٨هـ/ ٧٩٤م، بلغت حدة الصراع بين فصائل الجند المتطاحنة في سبيل الاستيلاء على السلطة مدى تعذّر معه تماماً حكم إفريقية التي أصبحت مصدر مشكلات لا نهاية لها للخلافة تستنزف خزائنها استنزافاً ثقيل الوطأة. ومن جهة أخرى، ضعفت شيئاً فشيئاً قدرة بغداد على التدخل العسكري، فقرر هارون الرشيد، أخذاً بمشورة هرثمة بن أعين، أن يمنحها طوعاً استقلالاً كانت ستأخذه عنوة لولا ذلك. وسهل تطبيق هذا القرار إلى حد كبير وجود الشخص المناسب في الوقت المناسب ألا وهو إبراهيم بن الأغلب مؤسس دولة الأغالبة (١٨٤هـ/ ٨٠٠م - ٢٩٦هـ/ ٩٠٩م).

لم يكن ابراهيم بن الأغلب شخصية مجهولة. فقد حكم والده إفريقية (١٤٨هـ/ ٧٦٥م - ١٥٠هـ/ ٧٦٧م) ومات بها. وكان هرثمة بن أعين حاكم إفريقية آنذاك (١٧٩هـ/ ٧٩٥م - ١٨١هـ/ ٧٩٧م) قد عين ابراهيم عاملاً على الزّاب (١٧٩هـ/ ٧٩٥م) فبرهن لتوّه على إخلاصه للعباسيين بالمشاركة على نحوٍ فعال في محاربة الأدارسة. وفي ١٨١هـ/ ٧٩٧م رُقّي والياً، ولم يلبث أن أُتيحت له فرصة أخرى ليبرهن على التزامه وولائه. ففي تيار التصارع الذي استهله تمرد تمّام، العامل على تونس، تصرف ابراهيم بن الأغلب تصرف النصير للشرعية فهزم المتمرد وأعاد الى منصبه الوالي الشرعي محمد بن مقاتل العكي الذي كان هزيل الشخصية. فهل كان تدخله هذا منزهاً عن الغرض أم قائماً على حسابات دقيقة؟ وأيّاً كانت دوافعه، فإن الأكيد في الأمر أنه طُلب إليه بإلحاح أن يحل محل محمد بن مقاتل العكي. ولم يقبل ذلك العرض إلاّ بشرط أن يكون تولّيه الإمارة على نحوٍ دائم لا رجعة فيه، وأن تكون الإمارة لخلفه من بعده. وفي مقابل ذلك عرض تخليه عن الإعانة البالغة ١٠٠٠٠٠ دينار والتي كانت تُدفع لإفريقية من خراج مصر؛ وأن يدفع لبيت المال في بغداد أتاوة سنوية قدرها ٤٠٠٠٠ دينار. وقبل هارون الرشيد الاتفاق الذي كان في مجمله مجزياً للطرفين. فلم تكن إفريقية لتبقى طويلاً في وضعها الاستثنائي خارج حركة الاستقلال التي بدأت في ١٢٢هـ/ ٧٤٠م بثورة ميسرة. غير أن استقلالها تحقق عن طريق المفاوضات دون انشقاق عن بغداد أو قطيعة معها.

وخصص الأمراء الثلاثة الأوائل للدولة الجديدة كل جهودهم لتعزيز أركانها. ولا شك أنهم لم يستطيعوا تجنّب تمرد جندهم. وكانت أكبر حركات التمرّد التي كادت تطيح بعرش الأغالبة تلك الحركة التي دبّرها منصور التنبيذي (٢٠٩هـ/ ٨٢٤م (٢١٣هـ/ ٨٢٨م). وكان فشله في نهاية الأمر فاتحة عهد من الهدوء والنضج تمتعت إفريقية خلاله بازدهار يُضرب به المثل. فقد خلّف أبو ابراهيم أحمد (٢٤٢هـ/ ٨٥٦م - ٢٤٩هـ/ ٨٦٣م) وراءه ذكرى الأمير المثالي الذي كرّس ذاته لصالح رعيته. فقد بنى رباطات[٢٧] عديدة لحماية الساحل كما زوّد القيروان بالمياه بواسطة خزانات لا تزال تثير الإعجاب إلى يومنا هذا. وبلغت الدولة عصرها الذهبي في عهد إبراهيم

(٢٧) «الرباط»: انظر مختلف معاني هذا المصطلح في الفصل الثالث عشر من هذا المجلد.

الثاني (٢٦١هـ/ ٨٧٥م - ٢٨٩هـ/ ٩٠٢م) قبل أن تبدأ مرحلة تدهور سريع. فقد بدأ عهده في ظروف مؤاتية للغاية وتمتع شعبه بعدالة صارمة وإدارة حكيمة. غير أنه للأسف كان مصاباً بمرض السودة وبدأ يفقد رشده شيئاً فشيئاً. فكثرت تصرفاته الخرقاء وأخطاؤه السياسية مما أفسح مجالاً خصباً للدعاية الشيعية.

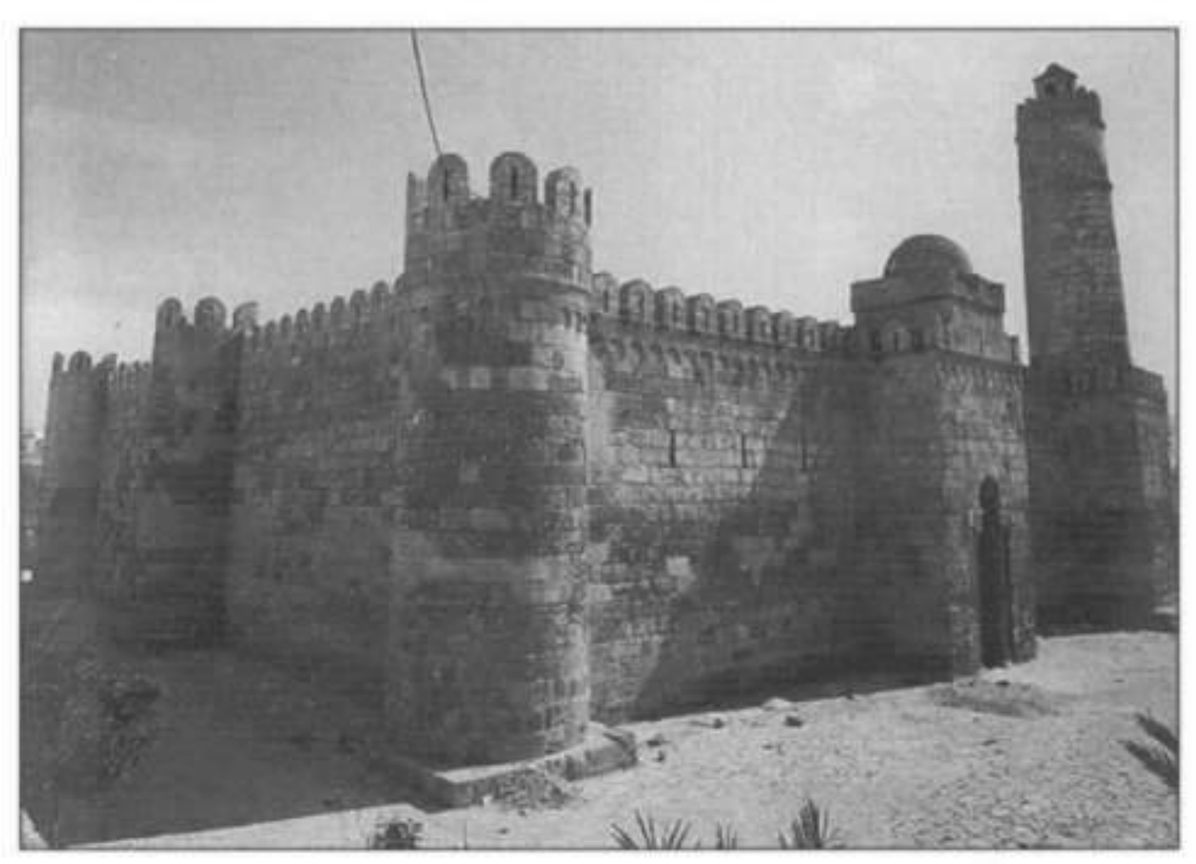
وكانت تلك الدعاية، التي قام بها أبو عبد الله الداعي بين بربر كتامة في بلاد القبائل، تبشّر بظهور المهدي المنقذ الذي سيقيم على وجه الأرض جنة عدالة تشرق فيها «شمس الله» من الغرب فتنشر أشعتها على الجميع. ونجحت الدعاية؛ وهكذا عصفت بدولة الأغالبة - التي كانت لها إمكانيات مادية ضخمة ولكن يعوزها التأييد الشعبي - موجات متتالية تجتاحها من الجبال المقفرة لتغزو السهول الموسرة. ووقع الصدام الحاسم قرب الكاف في الأربس في ٢٢ جمادي الثانية ٢٩٦هـ (١٨ مارس/ آذار ٩٠٩م). وفرّ زيادة الله الثالث حاملاً الثروات التي جمعها أجداده، وهرب ليلاً على نور المشاعل من مقر الإمارة المترف، مدينة رقّادة التي أسسها جده والتي تعرضت للسلب والنهب فور هروبه.

إن حركة الاستقلال التي سردنا تفاصيلها لم تكن مقتصرة على المغرب؛ فقد تعرضت الأندلس لثورة تكاد تكون مطابقة لها. ولئن كانت حركة الخوارج لم تمسّها إلاّ قليلاً، فقد نشب الصراع فيها خاصة بين العصبيتين القبليتين العربيتين، بين قيس وكلب، وكانت بينهما عداوة تقليدية. وبدا في أول الأمر أن النصر كان حليف يوسف بن عبد الرحمن الفهري (١٢٩هـ/ ٧٤٧م - ١٣٨هـ/ ٧٥٦م) من أبناء عمومة عبد الرحمن بن حبيب. غير أن جهوده أُحبطت في نهاية الأمر على يد شخصية فذة، الأموي عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك، الذي كانت أمه راح سبيّة بربرية من قبيلة نفزة، وكان قد جاء إلى المغرب لاجئاً فاستطاع إثر مغامرات رهيبة أن ينفذ الى الأندلس حيث أسس بها إمارة مستقلة. وفي سنة ٣١٦هـ/ ٩٢٩م، حوّل ثامن أمراء هذه السلالة - عبد الرحمن الثالث - الإمارة الى خلافة، وكان إذ ذاك أوج مجد الأندلس المسلمة.

العلاقات الخارجية

كان للمغرب في العصور الوسطى، مع امتداده الأسباني، دوران ينبعان من واقع انفتاحه نحو الشمال على العالم المسيحي، أرض التجارة والجهاد، ونحو الجنوب على أفريقيا جنوبي الصحراء مصدر الذهب. ودخل المغرب بمقدم العرب مرحلة نشيطة من تاريخه اتسمت بالتوسع الجغرافي والاقتصادي، وهو توسع كان عنيفاً وسلمياً في وقت معاً.

وتوقفت نهائياً في ١٤٤هـ/ ٧٣٢م انطلاقة التوسع فيما وراء جبال البيريني. واضطر أُمراء قرطبة بعد ذلك إلى ممارسة جهاد دفاعي يرمي إلى التصدي للضغط المسيحي على حدودهم الشمالية. وتقف خسارة برشلونة نهائياً، منذ عام ١٨٥هـ/ ٨٠١م، شاهداً على مدى نسبية النجاح الذي ترتب عن هذا الجهاد. وجاءت آخر حملة مغربية باتجاه أوروبا في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي انطلاقاً من القيروان. فقد انتهز زيادة الله الأول (٢١٠هـ/ ٨١٧م - ٢٢٣هـ/



الشكل ١٠،٤: (أ) و (ب) – رباط سوس. أسفرت أعمال التنقيب عن أنه بُني على أسس يرجع تاريخها إلى فترة ما قبل الإسلام. (المصدر: المعهد الوطني للآثار والفنون، تونس)
١٠،٤ (أ) – مشهد للسور الخارجي، ويُرى باب الدخول الوحيد وبرج المئذنة

٨٣٨م)، في سبيل تخفيف الضغط على إفريقية التي كانت تتعرض لتمرد متواصل من جانب الجند، الفرصة التي أتاحها له أوفيميوس بطريرك صقلّية ليتدخل في الجزيرة على الرغم من معارضة أغلبية الفقهاء الذين كانوا يحرصون على احترام المعاهدات التي كانت تربط بين المملكتين. وقاد الهجوم أحد القضاة المؤيدين لفكرة التدخل وهو أسد بن الفرات. وسرعان ما تبين أن الغزوة التي التقت فيها جيوش بيزنطة وجيوش القيروان غزوة شاقة وعسيرة، إذ بدأت في ٢١٢هـ/ ٨٢٧م ولم تنته إلّا بعد نصف قرن بالاستيلاء على سيراقوزه (٢٦٤هـ/ ٨٧٨م). وفي تلك الأثناء كان الأغالبة قد استقروا في جنوب إيطاليا بإقليم كالابزيا واستخدموها قاعدة لمناوشة كثير من المدن الجنوبية. وكانت أقسى الهجمات على مشاعر المسيحيين جميعاً الهجمة التي استهدفت روما من ناحية البحر في ٢٣ أغسطس/ آب ٨٤٦م. وبعد ثلاثة أشهر من حرب مدمرة لم تنجُ منها الأماكن المقدسة، انتهت المأساة في طريق العودة بغرق السواد الأعظم من الجيش في عاصفة بحرية. وزادت حدة الذعر الذي تملك جنوب إيطاليا برمته عندما نزل بها ابراهيم الثاني في رجب ٢٨٩هـ (يونيو/ حزيران ٩٠٢م) ليقود العمليات بنفسه، تدفعه رغبة جنونية في بلوغ مكة مروراً بروما وبيزنطة. وانتهت المغامرة بعد بضعة أشهر عندما أُصيب الأمير بمرض الزحار الذي أودى بحياته على مشارف كوزنسا في ١٧ من ذي القعدة ٢٨٩هـ (٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٩٠٢م).



الشكل ٤،١٠: (ب) – ساحة داخلية تبين طابقي المبنى، وتقع القبة الصغيرة فوق المدخل الرئيسي.

وبدأ الانسحاب منذ ذلك الحين. ومما يذكر أن هذه الأحداث قد أفضت إلى نشوء إمارة إسلامية صغيرة أسسها جمع من المرتزقة كانوا في البداية يعملون لحساب الأمراء الايطاليين. واستطاعت أن تحافظ على بقائها في مدينة باري من ٨٤٧م الى ٨٧١[٢٨].

غير أن هذه الصدامات العنيفة التي تندرج في عداد زلّات التاريخ ليس أكثر، يجب ألّا تخفي علينا وجود علاقات سلمية ومثمرة لم تنقطع حتى أثناء تلك الحروب. وبعد نصف قرن من الصدامات تخللته نحو عشرين حملة حربية بين ٨٤هـ/ ٧٠٣م و ١٣٥هـ/ ٧٥٢م واستهدفت في معظمها صقلّية وسردينيا، حلّ في غربي البحر الأبيض المتوسط نصف قرن من السلام التام (٧٥٢ م – ٨٠٧ م)، بل أُبرمت رسمياً اتفاقات هدنة وتُبودلت سفارات لعل أشهرها سفارة أُوفدت في ربيع عام ٨٠١م من بغداد مروراً بالقيروان إلى بلاد الغال الكارولينجية أثناء حكم شارلمان. فعلى نقيض ما اعتقد هـ. بيرين، لم تحدث قطيعة بين امبراطورية محمد وامبراطورية شارلمان[٢٩]. واستمرت التجارة بل وشملت ايضاً سلعاً استراتيجية مثل النحاس والحديد والأسلحة – التي كانت إفريقية تصدرها إلى صقلّية – على الرغم من حظر الكنيسة لتلك المبادلات من ناحية، واحتجاجات الفقهاء عليها من ناحية أخرى. وفي خضّم حرب

(٢٨) راجع ج. موسكا (G. Musca)، ١٩٦٤.

(٢٩) انظر، فيما يتعلق بنظرية هـ. بيرين (H. Pirenne)، الفصل الأول من هذا المجلد.



الشكل ٥، ١٠ : حوض رقادة الكبير قرب القيروان؛ التحصينات الضخمة كانت بمثابة مصدّات للأمواج التي تحدثها الرياح.
(المصدر: المعهد الوطني للآثار والفنون، تونس).

صقلّية، واصلت كل من نابولي وآمالفي وغايبيتا والبندقية وجنوة وغيرها من الموانى مبادلاتها التجارية مع المغرب ولم تتردد في إبرام تحالفات معه. ومن الأحداث ذات الدلالة الخاصة في هذا السياق أنه، في عام ٢٦٦هـ / ٨٨٠م وعلى مقربة من جزر ليباري، مُني أسطول أغلبي بهزيمة ساحقة. وقد انتهى إلى علمنا بهذه المناسبة أن كميات الزيت التي تم الاستيلاء عليها آنذاك كانت من الضخامة بحيث تسبّبت في إنهيار لم يسبق له مثيل في أسعار هذه السلعة في بيزنطة. ويتضح من ذلك أن الأسطول لم يكن سوى أسطول تجاري كان يتجه نحو الساحل الإيطالي فباغتته عاصفة، مما يدل على أن الشبكات التي عُرفت منذ العصور القديمة استمر تشغيلها وظلت قائمة على الرغم من كل الاضطرابات. ويمكن جمع عدد كبير من الدلائل الأخرى التي تشير كلها في الإتجاه نفسه. ولعل أحد هذه الدلائل جدير بذكر خاص: وهو أن براءات البابا يوحنا الثامن كانت مكتوبة على رق البردى الاسلامي.

وكانت العلاقات مع أفريقيا جنوبي الصحراء في الفترة التي تعنينا في مأمن من العنف. صحيح أن أفريقيا كانت مصدر الرقيق، ولكن هذه التجارة لم تكن بالضرورة نشاطاً عنيفاً في سياق تلك الحقبة، كما لم تكن مقتصرة على أفريقيا. فلقد كانت نابولي ايضاً تبيع البيض – الصقالبة[٣٠] – إلى المغرب، كما اشتهر دور مدينة فردان في تجارة العبيد الخصيان. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن كلمة esclave مشتقة من كلمة sclavius في لاتينية العصور الوسطى، وتلك بدورها مشتقة من slavus (السلافي). وكان السلافيون، الذين كانوا يباعون تحت تسمية slavons أو esclavons (صقالبة) يشكلون في العصور الوسطى أيدي عاملة وافرة وخنوعة. فسواء في القيروان أم في قرطبة، كان السود الذين يُشترون من جنوب الصحراء يُستخدمون على الأخص في الجيش ومن ثم فقد أسهموا بقسط فعال في توسع إفريقية في صقلية وفي جنوب إيطاليا وعززوا في الداخل سلطة الأمراء الأغالبة والأمويين.

ويعود تاريخ المبادلات التجارية مع أفريقيا جنوبي الصحراء إلى زمن موغل في القدم وكانت في معظمها تتبع محورين رئيسيين أحدهما شاطىء المحيط الأطلسي والآخر ينتهي الى زويلة في جنوب ليبيا، بيد أن حجمها كان متواضعاً. وأضفى دخول المغرب في الدائرة العربية الإسلامية منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، كثافة على تلك التجارة لم يعرف لها مثيل من قبل. وكان المحور التجاري الرئيسي يربط بين أوداغست (تغداوست؟) وسجلماسة التي كانت بمثابة ينبوع حقيقي لتوزيع الذهب الوارد من بلاد السودان. ونحن نعرف الدهشة التي اعترت التاجر والجغرافي ابن حوقل[٣١] أثناء زيارته لأوداغست في ٣٤٠هـ / ٩٥١م عندما اطلع على صك بمبلغ ٤٢٠٠٠ دينار وقّعه لحساب تاجر من تلك المدينة زميل له من سجلماسة. ويبين وجود مثل هذا الصك، فضلاً عن قيامه شاهداً على ضخامة الصفقات التي كانت تُعقد بين هذين المركزين التجاريين، أن النظام المصرفي الذي أجاد غويتاين دراسته فيما يتعلق بالشرق من خلال وثائق الجنيزة[٣٢] كان مطبقاً أيضاً في النشاط التجاري للغرب الإسلامي. وانطلاقاً من سجلماسة كانت الطرق تتفرع صوب فاس وطنجة وقرطبة، وصوب تلمسان وتاهرت، وصوب القيروان وصوب الشرق. ثم كانت تمتد بعد ذلك نحو أوروبا عبر صقلّية وإيطاليا، وعبر شبه الجزيرة الأيبيرية، أو على نحوٍ أكثر مباشرة، على حد تعبير ش. كورتوا، عبر «طريق الجزر» على امتداد سواحل سردينيا وكورسيكا لتصل الى بروفانس بفرنسا[٣٣].

وفي هذا السياق من التنقّل الكثيف للأشخاص والسلع، كان التاجر الثري يجمع أحياناً بين

---

(٣٠) أخبرني السيد محمد الفاسي «أنه لا تزال توجد في بيوت فاس الى اليوم غرفة بالطابق الأول تسمى «الصقلبية» كانت مخصصة للرقيق البيض (الصقالبة)».

(٣١) ابن حوقل، ١٩٣٨، ص‌ص ٩٦ – ٩٧؛ ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٦٨ (أ)؛ ج.م. كووك (J. M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧١.

(٣٢) س.د. غويتاين (S.D. Goiten)، ١٩٦٧.

(٣٣) ش. كورتوا (C. Courtois)، ١٩٥٧.

تجارته وبين العمل كسفير أو سياسي ذي نفوذ. وذلك ما حدث بالفعل «لمحمد بن عرفة، وهو رجل مرموق وسيم وكريم، أوفده بهدية ثمينة الى ملك السودان أفلح بن عبد الوهاب» (٢٠٨هـ/ ٨٢٣م - ٢٥٨هـ/ ٨٧١م) إمام تاهرت[٣٤]. وبعد ذلك تبوّأ محمد بن عرفة، الذي كان يملك ثروة طائلة، أرفع المناصب في العاصمة الرستمية. وكانت السفارة التي كلف بها أقدم سفارة معروفة لدينا في تاريخ الدبلوماسية بين المغرب وأفريقيا جنوبي الصحراء.

المجتمع والثقافة

الكثافة السكانية والتنوع السكاني

لم يشهد المغرب في العصور الوسطى كثافة سكانية بالدرجة التي شهدها في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، مما يسهم في تفسير توسعه فيما وراء شواطئه. ومن جهة أخرى كانت الحركة السكانية تتجه وقتئذٍ، على عكس ما سوف يحدث لاحقاً، نحو استقرار الرّحل الذين كانوا يشغلون المغرب الأوسط ومشارف الصحراء على الأخص، ونحو التعمير. وقد جاء إنشاء العواصم الأربع الكبرى السياسية والثقافية للبلاد - القيروان وتاهرت وسجلماسة وفاس - نتيجة لقدوم العرب والاسلام. وفي القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي بلغ مجموع سكان القيروان بالتأكيد بضع مئات من الآلاف؛ ويقدر ابن حوقل أن سجلماسة لم تكن دون القيروان من حيث عدد السكان أو الازدهار[٣٥]. غير أن التركّز الحضري لم يكن بنفس الدرجة في كل مكان؛ فكان الجزء الشرقي من المغرب وصقلية الأندلس أكثر المناطق إعماراً. وإذ يتعذر ذكر كل المراكز الحضرية الكبرى، فحسبنا أن نذكر على سبيل المثال أن سكان قرطبة قُدّر عددهم في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي بمليون نسمة[٣٦].

وكان المجتمع يتميز بشدة تنوعه؛ ففي المغرب كانت القاعدة السكانية تتكون من البربر الذين تناولهم الفصل السابق بالبحث والذين يتسمون هم أنفسهم بتنوع شديد. أما الأندلس فكانت غالبية سكانها من الأيبيريين والقوط. وانضم إلى أولئك وهؤلاء، ولاسيما في شمال المنطقة وفي جنوبها، مختلف العناصر الدخيلة. ولم يكن العرب حتى أواسط القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي يوجدون بأعداد كبيرة. فكم كان عددهم في إفريقية؟ بضع عشرات من الآلاف أو ربما مائة أو مائة وخمسين الفاً على الأكثر. وكانوا أقل من ذلك في الأندلس، بينما لم يكن لهم وجود يذكر في سائر أنحاء المغرب، حيث لم يُدرَك هذا الوجود إلا في تاهرت وسجلماسة وفاس. وانتشر البربر، من شمال المغرب الأقصى خاصة، بدورهم باتجاه شبه الجزيرة الأيبيرية حيث كان

(٣٤) ابن الصغير، ١٩٧٥، ص ٣٤٠؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٥٦.

(٣٥) ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ٩٦.

(٣٦) أ. ليفي بروفنسال (E. Lévi-Provencal)، ١٩٥٠ - ١٩٥٣، الجزء الثالث، ص ١٧٢.

عددهم يفوق عدد العرب. وينبغي أن يضاف إلى هذه العناصر، عنصران إثنيان آخران وإن كانت معرفة أهميتها العددية ودورهما الخاص أشد صعوبة: فهناك من جهة أوروبيون - لاتينيون وجرمانيون وأيضاً سلافيون - يُعتبرون في جملتهم صقالبة؛ وهناك من جهة أخرى زنوج نجدهم مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بحياة الأُسر الثرية أو يسيرة الحال، وكانوا كما سبق ذكره، يعملون في قوات الحراسة الخاصة للأمراء.

الطبقات الاجتماعية

كان المجتمع في الغرب الاسلامي في العصور الوسطى، مثلما كان في أواخر العصر القديم، يتكون من ثلاث فئات من الناس: العبيد، والعبيد السابقين ويعرفون عادة بالموالي، والأحرار بالولادة.

وقد شهد عدد العبيد زيادة هامة في المراكز الحضرية الكبيرة على حين كاد وجودهم ينعدم في المناطق التي تغلب عليها البداوة والتنظيم القبلي. وإذا اعتبرنا أن عددهم في العواصم الكبرى لإفريقية وأسبانيا يُقدّر بخمس عدد السكان، فيخيل إلينا على ضوء النصوص المتوافرة أنه دون الواقع. ومثلما هو الحال بالنسبة لسائر الطبقات الاجتماعية، فإننا نجد بينهم السعداء والتعساء. فنجدهم في الحريم - محظيات بيض أو سود، أو خصيان - كما نجدهم في كل قطاعات الحياة الاقتصادية على شتى المستويات بدءًا بالمشرف الثري الذي يدير ثورة سيده، إلى الفلاح الكادّ أو الخادم التعيس المتخصص في جلب الماء والحطب. إلاّ أن وضع العبيد بصورة عامة لم يكن وضعاً يُحسدون عليه على الرغم مما تنص عليه أحكام الشريعة لهم من ضمانات ومن مظاهر النجاح الفذّ الذي حققه بعضهم. بيد أن دورهم الاقتصادي كان دوراً بالغ الأهمية إذ كانوا يمثلون آلات العمل في ذلك العصر. فثمة ما يوحي بوضوح، في الجزء الشرقي من المغرب وفي أسبانيا، أن جانباً كبيراً من الأيدي العاملة من الخدم والحرفيين والأيدي العاملة الريفية، خاصة كلما تعلق الأمر بأملاك شاسعة تشمل أحياناً عدة قرى، كان في وضع استعباد أو أشبه بالإستعباد. ومع ذلك فإن وضع العبيد، مهماً كان قاسياً، لم يكن نهائياً بل كان الانعتاق أمراً ممكناً. فنحن نعرف إلى أي مدى يؤكد القرآن على فضائل تحرير العبيد؛ ومن ثم فإن عدد العبيد كان يتضاءل باستمرار بفضل الآثار المتضافرة لتحرير العبيد ولشراء الحرية وانتقالهم بالتالي إلى فئة أخرى لا تقل أهمية وهي فئة الموالي. فكانت ظاهرة التحول الإجتماعي الحقيقي تعمل في صالح تحررهم.

إن الموالي الذين تُحرّرت رقابهم، على الرغم من تحرّرهم في نظر القانون، دأبوا على البقاء حول سيدهم السابق باعتبارهم من أتباعه. وتشمل تسمية الموالي أيضاً كثيراً من بسطاء الحال، من غير العرب، كانوا يلجأون طوعاً إلى حماية شخصية ذات جاه من العرب فيحملون نسبه القبلي ويصبحون بذلك من رجاله. وكان كل من السادة والأتباع يجنون ثمار العلاقات العضوية القائمة على الولاء[٣٧]، إذ ينتفع التابع بحماية سيده بينما يزداد السيد هيبة وسلطاناً بزيادة عدد أتباعه.

وتنقسم جمهرة الأحرار بدورها إلى طبقتين: الخاصّة، وهي أقلية أرستقراطية ذات نفوذ

(٣٧) الولاء: العلاقة التي تربط بين السيد وعبده الحالي أو السابق.

وذات ثراء في كثير من الأحيان، والعامّة التي تضم أغلبية البسطاء. وتشكل الخاصّة الطبقة الحاكمة. وكانت معالمها غير واضحة إذ تضم الأشراف بالنسب أو بالسيف وطليعة المفكرين وسائر من واتاه الحظ بوجه عام. وكان ثراء بعضهم ثراء فاحشاً، مثل أُسرة ابن حميد وهي أُسرة وزراء أغالبة كوّنوا ثروة هائلة من تجارة العاج. وكانت العامّة تتكون من جموع الفلاحين وصغار الملاك والحرفيين وتجار الحوانيت وجموع من الأجراء العاملين في فلاحة الأرض أو في المدينة على السواء. وكانت أدنى طبقاتها تكاد تعيش في إملاق تام. غير أن الأمل في الإرتقاء الى طبقة الخاصّة لم يكن مقطوعاً ولم تكن توجد أية بنية قانونية جامدة تحول دون ذلك.

التداخل الديني العرقي

كانت هناك، فضلاً عن الحدود الإثنية والاجتماعية، حدود أخرى ذات طبيعة دينية لا تتفق معها بالضرورة. في فترة الفتح الإسلامي كان هناك تعايش في المغرب بين الديانة التقليدية واليهودية والمسيحية. وجاء الإسلام ليكسب أتباعاً في جميع الأوساط حتى أصبح في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي يحظى بالأغلبية بلا جدال. ولكن لئن كانت الديانة التقليدية شبه منقرضة فقد احتفظت اليهودية والمسيحية بأتباع كثيرين بين السكان المحليين، هم من يُسمَّون بالذمّيين الذين يعيشون في ظل حماية الإسلام ويتمتعون، فضلاً عن حرية ممارسة الشعائر الدينية، بوضع ضريبي وقانوني خاص بهم. وفي أسبانيا كان يرأسهم الـ comes الذي كان يُعرف أحياناً باسم المدافع defensor أو الحامي protector. وبإستثناء فترات نادرة وقصيرة من التوتر، كان المسلمون والذمّيون يعيشون نمط الحياة نفسه ويتعايشون عادة في تفاهم لا بأس به، كما تبينه لنا جلياً قصص عديدة. فالتاريخ لا يسجل أية مظاهر تترد ديني أو أي عزل للأقليات الدينية، بل على نقيض ذلك بلغ الاندماج درجة أدت أحياناً ببعض المسيحيين، ولاسيما من الأوساط الشعبية، الى تبجيل حقيقي للزهاد المسلمين المرموقين الذين يجاورونهم. وتحقق هذا التآلف أيضاً على مستوى أعمق داخل الأُسر. فالجواري – وهي الأمات اللائي تزوجن من مسلمين واحتفظن بديانتهن المسيحية أو اليهودية – كن كثيرات. وكان الأطفال الذين أثمرتهم هذه الزيجات المختلطة يتبعون بصفة عامة ديانة الأب، وإن وُجدت أحياناً حالات غريبة من الاتفاق اتبعت فيها البنات ديانة الأم في بعض الأوساط في جزيرة صقلّية.

كذلك كان من سمات الغرب الاسلامي إبّان العصور الوسطى أنه لم يأبه بالتحيز العنصري القائم على اللون. فلئن كان صحيحاً أن العرب كانوا يعتبرون أنفسهم أعلى مرتبة كما سبق أن ذكرنا، فإنهم كانوا يختلطون بالأجناس الأخرى دون تحسب. ولم تكن الجواري السود أقل قدراً من غيرهن من الأمات، بينما كان المولّدون ينتشرون في سائر مستويات السلّم الاجتماعي دون أن تشوب علاقاتهم بغيرهم مشاعر النقص. وعلى ذلك كان التنوع الديني العرقي عنصراً من عناصر البنية الأساسية للخلية الأسرية. ومن ثم تداخلت السلالات بمدى ما تطورت إليه علاقات النسب بين الناس على اختلاف أديانهم وأجناسهم، على الرغم مما يضفيه النظام العربي على الأب من دور مهيمن. وكان من طبيعة الأمور أن يترتب على ذلك فقدان دم الأشراف قدراً من

وزنه ولونه. وقصارى القول إن المجتمع الأسباني – المغربي المتسامح إلى درجة تثير الدهشة في العصور الوسطى التي اشتهرت بالتعصب، والمتّسم بشدة التنوع والاختلاف (في أعلى طبقاته كما في أسفلها) – كان يؤلف شبكة من الكيانات التي تجمع بين خصائصها المميزة لها وبين الروابط الوثيقة فيما بينها بفضل نظام كامل من العلاقات المتعددة والمتشعبة.

اللغة والفنون والعلوم

كانت هناك لغات كثيرة تُستعمل في الغرب الاسلامي في الفترة التي تعنينا. فكانت توجد أولاً اللغات البربرية شديدة الاختلاف فيما بينها وواسعة الانتشار في المغرب بأسره، ولاسيما في الأرياف والمرتفعات الجبلية التي كان من الصعب نفاذ العربية إليها. غير أن هذه اللغات لم تستطع عبور البحر الأبيض المتوسط مع الجيوش الغازية. ذلك أنه لم يعثر لها على أثر في الأندلس ولا في صقلّية حيث كانت اللغات المحلية في مواجهة اللغة العربية وحدها. وفي الأندلس تطورت لغة رومانسية أندلسية مشتقة من اللاتينية واستخدمت على نطاق واسع سواء في الأرياف أو في المدن. كما نجد آثار لغة رومانسية إفريقية يُرجّح أنها كانت كثيرة التداول في الأوساط المسيحية الحضرية[٣٨]. غير أن هذه اللغات المحلية كانت جميعها مقتصرة على الكلام وحده، بينما كانت اللغة الوحيدة الثقافية المكتوبة هي اللغة العربية. فلم يكن يستخدمها المسلمون وحدهم بل والذميون أيضاً، الذين استطاع بعضهم – كاليهودي ابن ميمون[٣٩] – أن يعبّروا بالعربية عن فكر بالغ العمق.

وكانت المراكز الثقافية كثيرة. فكان لكل العواصم وكل المدن الكبيرة شعراؤها وأدباؤها وفقهاؤها. وكان يحدث أحيانا أن يُستدعى أشهر الفقهاء حتى من أقاصي جبال نفوسة، كما فعلت تاهرت حين هددتها حركة الاعتزال. غير أننا لم نجمع معلومات تتسم بقدر من الدقة إلاّ عن أشهر ثلاثة مراكز، كانت بلا جدال أكثر المراكز إشعاعاً، وهي القيروان وقرطبة وفاس. وفيها كانت الآداب، كما في كل الغرب الاسلامي، تستمد جانباً كبيراً من وحيها من المشرق. فكان الاعجاب بنفس الشعراء ونفس الأدباء الذين كانوا يُعتبرون قدوة يُقتدى بها. وكانت الرحلات التي تجمع بين فضائل الحج ومتعة الدراسة وسيلة لقيام اتصال وثيق ومستمر بين عواصم المغرب وعواصم المشرق. وكان المغاربة على نحوٍ خاص يكنّون لأساتذتهم المشارقة إعجاباً يقارب التقديس. وكان تنقّل الناس والأعمال الأدبية يتم بسرعة تثير دهشتنا، سيما وأن الطرق كانت طويلة ووعرة بل وخطيرة كذلك. ولعل أفضل مثل على وجود الثقافة المشرقية في قلب الغرب الاسلامي كتاب «العقد الفريد»، رائعة الأديب القرطبي ابن عبد ربه (٢٤٦هـ/ ٨٦٠م – ٣٢٨هـ/ ٩٣٩م)[٤٠] التي تتضمن مختارات من مؤلفات كتاب شرقيين فحسب، حتى أن الصاحب بن عبّاد، وزير بني بويه المشهور والأديب الذي عاش في النصف الثاني من القرن الرابع

(٣٨) ت. ليفيتسكي (T. Levicki)، ١٩٥٣.

(٣٩) ابن ميمون (المتوفى في ١٢٠٤م)، طبيب وفيلسوف شهير، من مواليد قرطبة.

(٤٠) ابن عبد ربه، (١٨٧٦م).

الهجري / العاشر الميلادي، صاح وهو يتصفح «العقد الفريد»: «بضاعتنا رُدّت إلينا».

ومع ذلك فإن القيروان وقرطبة وغيرهما من العواصم كان لها شعراء وأدباء، لئن لم يبلغوا شهرة الأعلام الشرقيين، ما كانت أعمالهم لتشوّه «العقد الفريد»، ويذكر منهم من قرطبة الشاعر إبراهيم بن سليمان الشامي، مداح عبد الرحمن الثاني (٢٠٧هـ/ ٨٢٢م - ٢٣٨هـ/ ٨٥٢م)، وفرج بن سلام الذي كان واضع قواميس وشاعراً وطبيباً والذي ارتبط خلال زيارة له الى العراق بعلاقات صداقة مع الجاحظ (توفي سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م)، فأدخل مؤلفاته الى أسبانيا وخاصة كتاب «البيان والتبيين»، وعثمان بن مثنى (١٧٩هـ/ ٧٩٥م - ٢٣٧هـ/ ٨٦٦م) الذي أحضر معه من الشرق ديوان أبي تمام أستاذه في الشعر. وكان سلطان الشعر سائداً في إفريقية ايضاً شأنها شأن سائر أراضي الإسلام، وكان الجميع يقرض الشعر ولو قليلاً. بل إن بعض الأمراء كانوا يترنمون بالقوافي؛ فقد ألف أحدهم، وهو محمد بن زيادة الله الثاني (توفي في ٢٨٣هـ/ ٨٩٦م) كتابين من المختارات لم يبق لها أثر للأسف، وهما «كتاب راحة القلب» و«كتاب الزهر». ولنذكر أيضا «لقيط المرجان» و«رسالة الواحدة» و«قطب العدد»، وقد فُقدت ثلاثتها أيضاً وكانت لأبي اليسر الكاتب (توفي سنة ٢٩٨هـ/ ٩١٠ - ٩١١م) الذي قاد ديوان البلاط لحساب الأغالبة ثم الفاطميين. وكان لعاصمة الأغالبة أيضاً فقهاء اللغة الذين اشتهروا على أثر التصنيف الذي وضعه لهم الزبيدي في كتابه «طبقات النحويين». غير أنه يلاحظ، على ما انتهى إليه علمنا، أن الفلسفة التي كانت قد بدأت تتبوأ مرتبة مرموقة في المشرق بفضل الكندي (توفي نحو عام ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م) لم تلق قبولاً حسناً ولن تلقاه في المغرب الاسلامي. فالمكانة التي أفسحها سيدي عقبة للدفاع عن الاسلام ما كانت لتتفق وحرية في التفكير مثيرة للشبهات الى هذا الحد. وكانت الفلسفة فضلاً عن ذلك لا تزال تخطو خطواتها الأولى، وخاصة بفضل ابن مسرة (توفي سنة ٣١٩هـ/ ٩٣١م)[٤١]، وذلك حتى في أسبانيا حيث ستزدهر في وقت لاحق على أيدي أعلام ذوي شهرة عالمية.

ولم تكن الهوايات في العالم الإسلامي إبّان العصور الوسطى تقتصر على قرض الشعر أو الاهتمام بالفلسفة من وقت لآخر. فكانت هناك هواية الشراب - إذ إن بعض المشروبات المسكرة مثل النبيذ لم تكن تندرج في عداد المحرّمات لدى بعض المذاهب - والغناء والرقص ولاسيما في بلاط الحكام وفي الأوساط الأرستقراطية والبرجوازية. وكانت هناك جملة مراسيم - أطلعتنا عليها الأعمال الأدبية - تحدد آداب السلوك الواجب اتباعها في مثل هذه الظروف. ولم تشذ إفريقية، ولا أسبانيا خاصة، عن هذه القاعدة. فكانت الجواري المدرّبات في مدارس الرقص والغناء في المدينة أو بغداد محل طلب كبير، وكان أجرهن يبلغ أحياناً مبالغ طائلة. ولم يكن الطلب على مشاهير الموسيقيين الملحنين أقل إرتفاعاً، ويُذكر من هؤلاء زرياب (١٧٣هـ/ ٧٨٩م - ٢٣٨هـ/ ٨٥٢م) الذي كوّن ثروة خاصة وفيرة وكان له نفوذ كبير. وكان زرياب أسود اللون وأحد موالي العباسيين، وقُبل بوصفه هذا في مدرسة الغناء والموسيقى المشهورة التي كان يديرها إسحاق الموصلي

---

(٤١) انظر هـ. أسين بالاثيوس (H. Asin palacios)، ١٩١٤.

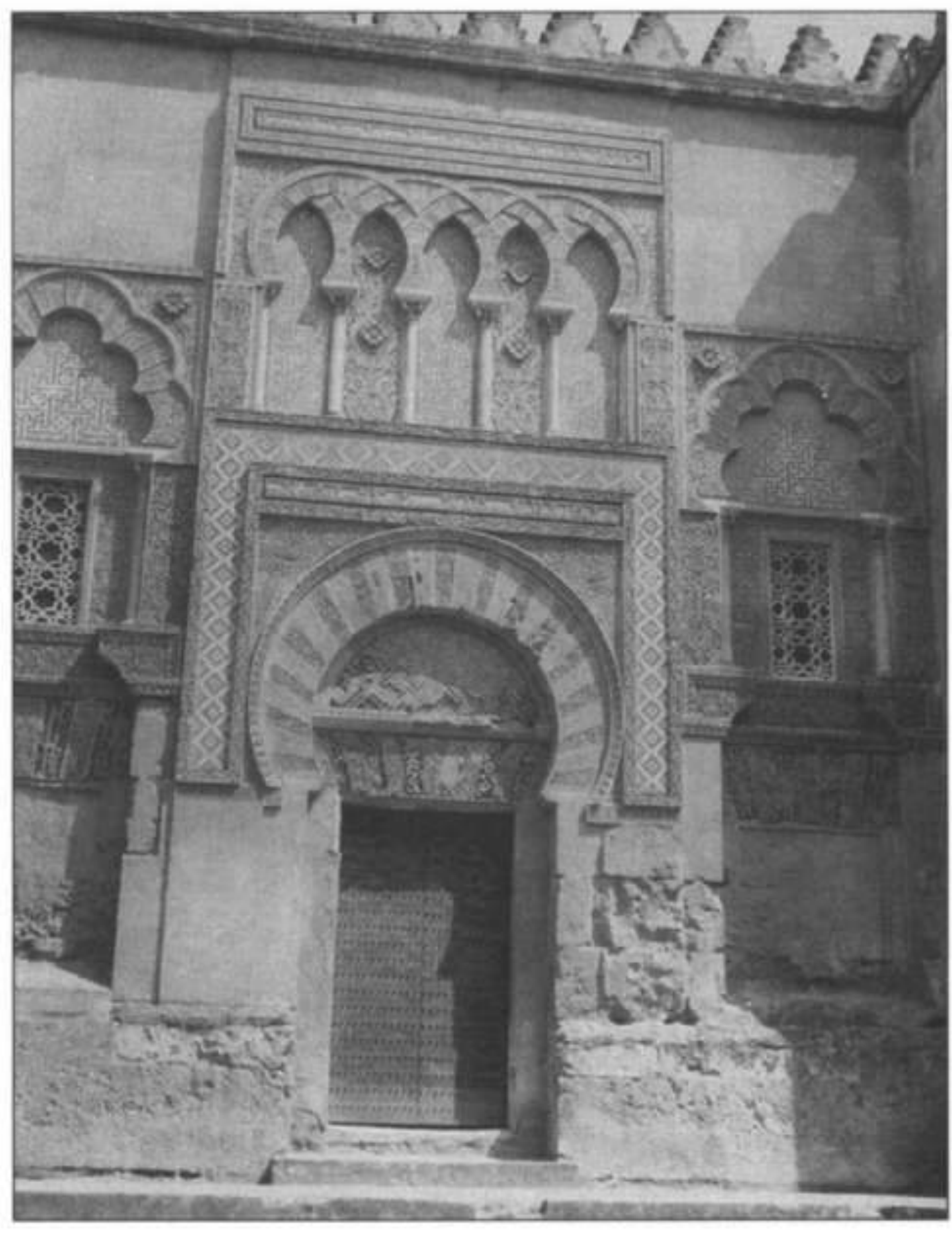
(١٥٠هـ/ ٧٥٧م – ٢٣٥هـ/ ٨٥٠م)، وبفضل ما حققه من اتقان للفن وما أبداه من مواهب سرعان ما أثار غيرة استاذه واضطر الى الهجرة. وبعد أن أمضى زمناً في القيروان، سافر الى قرطبة بدعوة من الحَكَم الأول (١٨٠هـ/ ٧٩٦م – ٢٠٦هـ/ ٨٢٢م) الذي أوفد لاستقباله مغني البلاط اليهودي منصور. وتوفي الحَكَم في تلك الأثناء فاستقبله خلفه عبد الرحمن الثاني (٢٠٦هـ/ ٨٢٢م – ٢٣٨هـ/ ٨٥٢م) الذي خصّه بتكريم يليق بالأمراء. وقلب زرياب أساليب حياة البلاط ونخبة المجتمع إذ حمل معه الى الأندلس روح الأدب والمجاملة. وعلّم الرجال والنساء آداب المائدة وفنون التجميل وتصفيف الشعر وارتداء الملابس في أوقاتها وفي مناسباتها. وطغت موسيقاه، التي استفادت من تحسينات أدخلها بنفسه على الآلات، على كل الألحان السابقة حتى أنها وصلت الينا عبر قرون من الزمن. ذلك أن «المالوف» الذي لا يزال رائجاً اليوم في المغرب، و«الفلامينكو» الأسباني، إنما هما من الأصداء البعيدة لثورته الموسيقية[٤٢].

أما العلوم فلم تبلغ في تلك الفترة في أسبانيا مرحلة النضج. غير أن مدرسة الطب في القيروان، بفضل أساتذة مثل إسحاق بن عمران وزياد بن خلفون (توفي سنة ٣٠٨هـ/ ٩٢٠ – ٩٢١م)، كانت تحظى بقدر من الشهرة. ولنقل أخيراً إننا ندين للقرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، فضلاً عن الإنجازات المعمارية العسكرية أو الأميرية، باثنين من أروع معالم التراث المعماري الإسلامي، هما جامع القيروان الذي يعود الفضل في إقامته الى الأغالبة بوجه خاص، وجامع قرطبة الذي أسسه عبد الرحمن الأول في ١٦٩هـ/ ٧٨٥م، ولم يتخذ أبعاده النهائية إلاّ بعد قرنين من ذلك في ظل حكومة قوية كان على رأسها ابن أبي عامر (٣٧٧هـ/ ٩٨٨م). ولنذكر أيضاً أن مسجد القرويين الجامع في فاس، الذي يحظى بشهرة واسعة، أسسته إمرأة من القيروان في ٢٤٥هـ/ ٨٥٩م.

الفكر الديني

طوال العصور الوسطى، كانت الثقافة في معظمها من اختصاص رجال الدين، أي من اختصاص الفقهاء في حالة العالم الإسلامي. ففي القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، لم تحقق أية مدرسة نصراً كاملاً، مما ترك مجالاً لشيء من حرية التعبير وعنف المشاعر. ومن المفارقات أن قرطبة كانت العاصمة التي شهدت أقل قدر من تلك الحرية. فلقد كانت حرية التعبير في تاهرت مثلاً أكثر منها في قرطبة كما يخبرنا ابن صغير، مع أنها كانت تحت سيطرة الإباضيين الذين عُرفوا بالتشبث بآرائهم. أما القيروان، فإننا نعلم أن جامعها الكبير كان، حتى منتصف القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي على الأقل، مفتوحاً لحلقات الإباضية والصفرية والمعتزلة تدافع فيها عن آرائها «المبدعة» أو «المهرطقة» وتدرّسها على مرأى ومسمع من السنّيين. إلاّ أن التسامح، رحباً كان أم محدوداً، لم يكن بالطبع يعني اللامبالاة بأي حال.

(٤٢) عن زرياب، انظر أ. ليفي – بروفنسال (E. Lévi-Provencal)، ١٩٥٠ – ١٩٥٣، الجزء الثاني، ص ١٣٦ وما يليها.



الشكل ٦،١٠: باب وطيقان معمّاة بالواجهة الغربية لجامع قرطبة.
(المصدر: محفوظات فيرنر فورمان، لندن)

فلقد كانت مقارعة الأفكار حية وحادة، وكانت تؤدي أحياناً إلى مشاجرات عنيفة. فمن ذلك مثلاً أن أسد بن الفرات (توفي سنة ٢١٣هـ/ ٨٢٨م)، زعيم أهل السنة في زمانه بدون منازع، أجبر ابن الفراء، زعيم مذهب المعتزلة، على التراجع لتوه بوابل من الضرب بحذائه بعد أن تجرأ على معارضته في وسط حلقته بشأن موضوع رؤية الله في الآخرة(٤٣).

لقد كان القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي بالفعل زمناً اشتد فيه الشغف بالشريعة والكلام، وكان خصباً واسعاً من البناء والتنظيم فيما يخص الحاضر والمستقبل. وعلى ذلك فقد تعاقبت فيه التأكيدات والإنكارات وتقارعت الحجج يدحض آخرها أولها، شفهية كانت أم مكتوبة، ولكنها دائماً شديدة اللهجة عنيفة الاستنكار. وكان المعتزلة الذين كانت لهم السلطة في القيروان ينهلون من منابع الجدلية، بينما يواجههم السنّيون أصحاب الأغلبية بسلاح التشبث بالتقاليد. ومؤدى ذلك أن الصراع كان قد بدأ منذ ذلك الوقت بين التجديد والأصالة. وسنعمل قريباً على نشر بعض الكتابات الجدلية التي ستستحضر في أذهاننا الأجواء التي كانت تسود القيروان في ذلك الوقت.

فقيما كان النقاش يا ترى؟ في مسألة الإرجاء مثلاً، أي في الإيمان والنجاة. وهل الإيمان مجرد يقين قلبي غير منظور أم هو نشاط وممارسات ظاهرية؟ وتتراءى من وراء هذا النقاش المجرد والميتافيزيقي مشكلات عملية تتعلق بالسياسة والقيم الأخلاقية. وكانت تناقش بالطبع مسألة القدر، أي حرية الإرادة والجبر. إن مسألة القدر هذه التي كانت قضية مركزية وبنيوية للاعتزال أسالت كثيراً من المداد في كل الأديان وفي كل المذاهب الفلسفية، دون أن يستطيع أحد أن يحسم أمرها. ونعلم اليوم أن هذه المشكلة كانت تثير مشاعر الجماهير في إفريقية وأن الناس كانوا يتزاحمون تحت جدران رباط سوس وغيره من المحافل ليشهدوا المنازلات الخطابية. كما كان الاهتمام كبيراً بجملة من المشكلات الأخرى مثل صفات الله ورؤيته في الآخرة وطبيعة القرآن وما الى ذلك. وعلى ذلك كان الكلام في صميم كل المناقشات حتى أتخمت بها حياة الناس. لقد كان القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، على نحو ما، قرناً متشبعاً بالفكر.

وفي زمن لاحق، ابتداء من منتصف ذلك القرن عندما طرد سحنون (١٦٠هـ/ ٧٧٧م – ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م) «علماء الهرطقة» من الجامع الكبير في القيروان وبدأ الفكر التقليدي يسود، لم تهدأ الخلافات مع ذلك. فقد انبثقت أو تفاقمت داخل المذهب السني، كما لم تكن الانشقاقات أقل خطورة في صفوف الإباضية أو الصفرية.

وأمام هذه الخلفية من المشاعر المتأججة ومن المجادلة والصراع، برزت شخصيات بعض الفقهاء الذين لمع نجمهم: ففي الأندلس برزت شخصيات عيسى بن دينار (توفي سنة ٢١٢هـ/ ٨٢٧م)، وعبد الملك بن حبيب (توفي سنة ٢٣٨هـ/ ٨٥٢م)، وبرزت على الأخص شخصية المولى البربري يحيى بن يحيى الليثي (١٥٢هـ/ ٧٦٩م – ٢٣٤هـ/ ٨٤٩م)؛ وفي القيروان سطع نجم كل من أسد بن الفرات (١٤٢هـ/ ٧٥٩م ٢١٣هـ/ ٨٢٨م) وغريمه سحنون بن سعيد

(٤٣) محمد الطالبي، ١٩٦٦، ص ٢٢٠.

التنوخي. وكان لهم جميعاً، باستثناء أسد الذي نسبه الحنفيون الى مذهبهم، الفضل في انتصار المالكية في الغرب الإسلامي. وقد أدى سحنون بخاصة دوراً حاسماً في هذا التطور. فقد حددت «المدوّنة» التي حررها، وهي موسوعة قانونية ضخمة، تعاليم الإمام مالك وفرضتها نهائياً. وكان لسحنون، الذي كان بدوره معلماً موقراً، عدد هائل من التلاميذ والأتباع. فقد كانوا فيما انتهى إلينا نحو سبعمائة من حملة لواء العلم في كل مدينة. وقد أضاء نور علمهم، فضلاً عن إفريقية بطبيعة الحال، الأندلس على نحو خاص، حيث تهافت الأسبان بأعداد كبيرة على دروس سحنون. لذلك كان الحديث عنهم في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي في القيروان شبيهاً بالحديث عن الاسكتلنديين والألمان في باريس في حقبة لاحقة من التاريخ. وقد أورد عياض في كتابه «المدارك» أسماء سبعة وخمسين فقيهاً أندلسياً نقلوا إلى بلادهم تعاليم الأستاذ القيرواني ونشروا فيها أهم مؤلفاته: «المدونة»[٤٤].

لقد كانت الفترة التي استعرضناها هنا بإيجاز حاسمة بالنسبة الى مصير المغرب. فقد حصلت هذه المنطقة من أفريقيا على استقلالها في ذلك العصر، ورسمت خطوط حدودها التي ظلت في مجملها إلى ايامنا هذه، وحددت المعالم الرئيسية لتكوينها الثقافي والروحي.

---

(٤٤) محمد الطالبي، ١٦٢.

الفصل الحادي عشر

دور الصحراء الكبرى وأهل الصحراء في العلاقات بين الشمال والجنوب

تاديوز ليفيتسكي

سندرس في هذا الفصل تاريخ الصحراء الكبرى والدور الذي لعبته في العلاقات بين شمال أفريقيا والسودان في الفترة من القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. وتنحصر مصادر المعلومات المتاحة لنا لاستعراض ماضي الصحراء في هذه الفترة – إذا تركنا جانباً دراسة الآثار والتراث المنقول – في المصادر المكتوبة العربية الأصل. وترجع المعلومات التي تقدمها لنا عن الصحراء الكبرى إلى القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، وقد كانت في البداية قليلة للغاية. ولم تصبح أكثر تواتراً إلا في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي لتصل إلى ذروتها في القرنين الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي والسادس الهجري / الثاني عشر الميلادي بظهور مؤلَّفين جغرافيين عظيمين للبكري والإدريسي يزخران بمعلومات عن الصحراء والسودان[1].

البيئة والسكّان

ليست حدود الصحراء الكبرى واضحة المعالم، نظراً لأن الانتقال إلى الصحراء، في الشمال كما في الجنوب، يحدث عامة بصورة تدريجية. غير أنه بوضع العوامل الجغرافية (وخصوصاً المناخ) في الاعتبار، يمكن تحديد حدود الصحراء على النحو التالي: في الشرق يتمثل الحد الطبيعي للصحراء

(١) ولهذا السبب فإننا نتجاوز قليلاً الحدود الزمانية الموضوعة لهذا المجلد.

(بما فيها الصحراء الليبية) في نهر النيل، وفي الغرب في المحيط الأطلسي. وفي الشمال تمتد الصحراء إلى الهضبة الليبية وصحراء سرت وجبل نفوسه وشط الجريد وشط ملغير وجبال أطلس الصحراوية ووادي درعة، فتضم بذلك المراكز التجارية في شمال الصحراء، مثل فزّان وغدامس ووادي ريغ وورغلة وسجلماسة، التي ازدهرت بفضل التجارة مع «بلاد السود» (بلاد السودان). أما الحدود الجنوبية للصحراء فتمرّ تقريباً بمصبّ نهر السنغال وأعلى منعطف نهر النيجر وتشاد (ضامة هضبة إنيدي Ennedi) لتصل ثانية إلى النيل عند خط عرض ١٦ شمالاً تقريباً. ويؤدي جفاف الهواء ونقص الماء، وهما الظاهرتان الأساسيتان في المناخ الصحراوي، إلى قلة المراعي في الصحراء وتناثرها، وإلى ندرة مناطق أشجار النخيل والبساتين وذلك باستثناء الصحراء الشمالية. وقد أسهمت هذه الظروف في كون سكّان هذه الصحراء، في بداية العصور الوسطى، كما هم اليوم، قليلي العدد، وفي جعل المناطق الصحراوية الشاسعة، مثل المجابة الكبرى في غرب الصحراء والصحراء الليبية، باستثناء أماكن قليلة جداً، غير مأهولة بالمرة. بيد أن الصحراء لم تكن، رغم ذلك، حاجزاً فقط، بل كانت أيضاً حلقة اتصال بين بلدان أفريقيا الشمالية والسودان. والواقع أنها كانت تلعب دوراً بالغ الأهمية في العلاقات، وخاصة التجارية، بين الشمال والجنوب. فكانت طرق القوافل، القليلة والصعبة، التي تتخلل هذه الصحراء، طرقاً مألوفة في العصر الإسلامي لتجّار من المغرب وإفريقية ومصر ومختلف المراكز التجارية في الصحراء الشمالية. وكان الدور الرئيسي في هذه التجارة بين بلدان الشمال والسودان يقوم به على وجه التحديد تجار شمال أفريقيين ومصريون، إلى جانب تجّار من البربر الإباضيين آتين من بلاد الجريد وسجلماسة.

وكان سكّان الصحراء، من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، يتألّفون من عناصر شديدة الاختلاف. فكان يقطن الصحراء الغربية والوسطى أقوام من أصل بربري مختلطون أحياناً بدم أفريقي من السود. أما الصحراء الشرقية، بما فيها الصحراء الليبية، فكان يسكن جزءها الشمالي سكّان هم أيضاً من أصل بربري بينما كان يقطن جزءها الجنوبي أقوام أشبه بالزنوج ينتمون إلى جماعات مختلفة من التوبو، مثل الزغاوة والتبدة، والدزة. وكانت هذه الأقوام تصل في الشمال إلى واحة كُفرة وواحة تيزربو، أي حتى خط عرض ٢٦ تقريباً. ويجدر أن نلاحظ أن بعض الحقائق الانثروبولوجية والثقافية المتعلقة بالتوبو تشير إلى حدوث اختلاط هام ليبي بربري. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن الصحراء لم تكن خالية، في الفترة التي نُعنى بدراستها في هذا الفصل، من عرب توجد بينهم عناصر حضرية ورعاة رُحّل.

وكان سكّان الصحراء البربر الذين لعبوا دوراً مهماً للغاية في إقامة العلاقات بين شمال أفريقيا ومصر من ناحية والسودان من ناحية أخرى، ينتمون إلى فرعين من البربر، هما فرعا صنهاجة وزناتة. وكان الصنهاجة على الأخص رُحّلاً يربّون الأغنام والخراف والماعز. أما الزناتة وجماعات البربر الأخرى القريبة من هذا الفرع، مثل مزاتة ولواتة، فكان جزء منها من الرُحّل وجزء من السكّان المستقرّين. ويُرجّح أن فئات من هذه الجماعات هي التي أسست، في فترة لاحقة في الغالب للسيطرة الرومانية، الواحات الجميلة في سوف ووادي ريغ وورغلة وتيديكلت والتوات في الصحراء الجزائرية. إذ كان من بينهم حفرة آبار متمرسون حفروا فيها قنوات في باطن الأرض

لاستجماع الماء وتوصيله، يطلق عليها في العربية الفصحى قنوات وفي اللغة الدارجة في جنوب الجزائر فقارات. وحفروا فيها أيضاً آباراً أرتوازية. وهذان أسلوبان قديمان جداً في شمال أفريقيا. وقد وُصفت لنا هذه الآبار الأرتوازية في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي بقلم المؤرّخ العربي ابن خلدون الذي أشار إلى وجود مثل هذه القنوات في ضياع التوات وغرارة وورغلة وريغ[٢]. ويبدو أن الزناتيين الذين وجدهم الغزاة العرب في إقليم طرابلس تعلموا فن حفر الفقارات والآبار الأرتوازية من الليبيين – البربر سكان الصحراء الشرقية القدماء. أما الآبار الأرتوازية في الواحات المصرية فقد أشار إليها ضمناً أوليمبيودور، وهو كاتب إغريقي من كتّاب القرن الخامس الميلادي. وينبغي التنبيه أيضاً أن هيرودوت (القرن الخامس قبل الميلاد) أشار إلى كثرة ووفرة إنتاج أشجار النخيل التي تنمو في أوجيلة وفي فزان حيث كان يعيش الغرامانت.

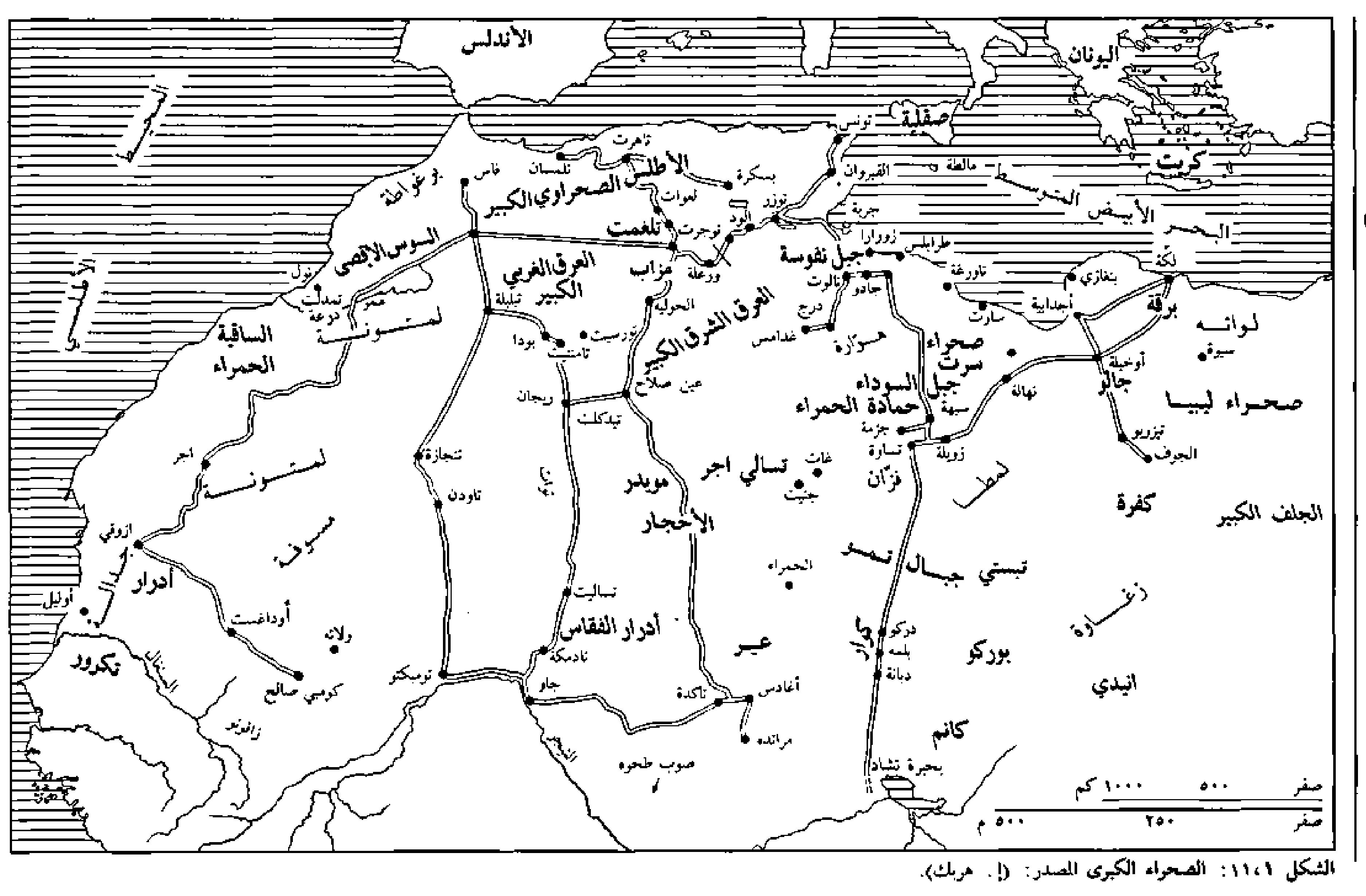
وفي الفترة موضوع دراستنا هنا، كان التوبو في النصف الجنوبي من الصحراء الشرقية هم وحدهم الذين لا يزالون على دينهم التقليدي، ذلك أن كل أهالي الصحراء الآخرين، ربّما باستثناء عدد من زناتة الصحراء الشمالية، الذين اعتنقوا اليهودية، تحوّلوا تباعاً إلى الإسلام. فقد بدأ اعتناق البربر من سكان الصحراء للإسلام في النصف الأول من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي. وكما يقول ابن خلدون، لم تعتنق جماعة لمتونة الصنهاجية، الذين كانوا يعيشون حياة الرّحّل في الصحراء الغربية، الإسلام إلا بعد فترة من فتح العرب لأسبانيا، أي في النصف الأول من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي[٣]. ونجد أقوال ابن خلدون تأكيداً لها في فقرة من كتاب الجغرافيا للزهري (نحو عام ٥٤٦هـ / ١١٥٠م) حيث يقول إن المرابطين، أي جماعة لمتونة في الصحراء الغربية، تحوّلوا إلى الإسلام إبّان عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥هـ / ٧٢٤م – ١٢٥هـ / ٧٤٣م)، في الوقت نفسه الذي اعتنق فيه سكان واحدة ورغلة الإسلام[٤].

ومن المحتمل جداً أن يكون صنهاجة وزناتة من أهالي الصحراء قد اعتنقوا في البداية، مثل بربر شمال أفريقيا، الإسلام السنّي، ولكن عندما عمد بربر شمال أفريقيا بعد ذلك، بسبب الاضطهاد السياسي والضرائب من جانب الخلفاء الأمويين، إلى نبذ مذهب السنّة وانضموا (وبخاصة الجماعات المنبثقة عن زناتة)، في منتصف القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي تقريباً، إلى طائفتين من الخوارج أعداء السنّة، هما طائفة الصفرية (الذين يمثّلون النزعات المتطرفة) وطائفة الإباضيين (ذوي النزعات الأكثر اعتدالاً)، انضم الصحراويون من زناتة، وعلى الأقل بعضهم، إلى هاتين الطائفتين أيضاً. على أن الصحراويين من صنهاجة الذين دانوا بالإسلام بشكل غير واضح منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي لم يصبحوا سنيين إلاّ في منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي

(٢) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الثالث، ص ٢٨٦.

(٣) المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٦٥؛ ن. ليفتزيون وج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٢٧.

(٤) الزهري، ١٩٨٦، ص ١٨١؛ ن. ليفتزيون وج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٩٩



الشكل ١١،١: الصحراء الكبرى المصدر: (إ. هريك).

تقريباً، بفضل دعوة المرابطين. أما البربر الذين ينحدرون من أصل زناتي والذين كانوا يعيشون في نجوع صحراء إقليم طرابلس وسوف ووادي ريغ وورغلة فقد انضمّوا منذ وقت مبكر إلى الإباضية، وهي المذهب الذي اعتنقه إخوانهم بربر الشرق والوسط الذين أقاموا عدة إمامات أو دول، بدءًا بإمامة صغيرة أسستها عام ١٢٥هـ / ٧٤٣م جماعات من هوارة ونفوسه وزناتة في شمال غرب إقليم طرابلس، وانتهاء بالإمامة الرستمية في تاهرت التي انتُخب أول رئيس لها، عبد الرحمان بن رستم، إماماً في عام ١٦٢هـ / ٧٧٦–٧٧٧م. وقد ظلت هذه الإمامة قائمة حتى عام ٢٩٧هـ / ٩٠٩م حيث سقطت أمام جيش أبي عبد الله الشيعي، الذي أسس على أنقاض هذه الدولة وأنقاض دول إسلامية أخرى في شمال أفريقيا الامبراطورية الفاطمية القوية(٥).

وقد اعترف كل بربر شمال أفريقيا الإباضيين بهيمنة إمامة تاهرت، التي كانت تضم في الجنوب واحتي وادي ريغ وورغلة. وكانت سدراته، وهي مدينة في واحة ورغلة، هي التي هرب منها آخر إمام رستمي لتاهرت، بعد غزو الجيش الفاطمي لهذه المدينة؛ وقد جرى التفكير هناك فترة من الوقت في إعادة الإمامة الإباضية.

وقد استقرّت مكناسة، الذين اعتنقوا المعتقدات الصفرية، في تفيلالت في جنوب شرق المغرب الحالي، حيث أسسوا دولة صفرية صغيرة أصبحت عاصمتها هي مدينة سجلماسة التي أُنشئت عام ١٤٠هـ / ٧٥٧–٧٥٨م. وسرعان ما أصبحت هذه المدينة، التي كانت تحكمها أسرة بني مدرار والتي كانت تقع في مدخل الصحراء، مركزاً كبيراً للتجارة مع السودان، حيث ظل الرؤساء الصفريون يحكمون حتى منتصف القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. وعلى الرغم من الاختلافات في المعتقدات، كانت العلاقات بين الأسرة الإباضية الحاكمة لتاهرت والأمراء الصفريين في سجلماسة ودية جداً. وتشير المصادر العربية في الواقع إلى تحالف عن طريق الزواج بين هاتين الأسرتين الحاكمتين في أواخر القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي وبداية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. ولعل الدور المتعاظم الذي كانت تلعبه مدينة سجلماسة في التجارة عبر الصحراء هو الذي كان الباعث على هذا التقارب.

وأخيراً، فإن بعض جماعات زناتة التي كانت تعيش في جنوب غرب الجزائر الحالية وفي النجوع الصحراوية انضمّت إلى طائفة المسلمين المعتزلة أو الواصلية المعارضة مثل الخوارج(٦) لمذهب أهل السنّة. ويمكن التكهّن بأن الإقليم الذي تحتله زناتة المعتزلة كان يضم، من ناحية، الهضاب المرتفعة الواقعة جنوب تيارت، ومن ناحية أخرى، منطقة المزاب التي كان سكانها من الواصليين قبل أن يتحوّلوا إلى الإباضية.

وكانت مدينة سجلماسة في تفيلالت، وهي عاصمة دولة بني مدرار الصفرية، محطة نهائية لطريق للقوافل يربط شمال أفريقيا بمملكة غانا القديمة، «بلاد الذهب» كما يقول الجغرافيون العرب في القرون الوسطى. وكان يمر من هناك طريق تجاري يتجه إلى مدينة تاهرت (تُسمّى اليوم تيارت)، عاصمة

---

(٥) انظر الفصلين الثالث والثاني عشر من هذا المجلد.

(٦) انظر الفصل العاشر من هذا المجلد.

إمامة الرستميين الإباضية التي أصبحت منذ حكم الإمام الأول، بين عام ١٦٠هـ / ٧٧٦– ٧٧٧م وعام ١٦٨هـ / ٧٨٤– ٧٨٥م، مركزاً سياسيًا واقتصاديًا هامًا. فكانت هناك سوق كبيرة تجتذب العديد من تجّار شمال أفريقيا، الإباضيين أو غيرهم، بل وتجتذب أيضاً تجّاراً عرباً مقدامين من القيروان والبصرة والكوفة. وقد عرفنا ذلك بفضل ابن الصغير، وهو مؤرّخ من تاهرت، كان يكتب في أوائل القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي[7]. وكان هناك طريق يربط تاهرت بالسودان الغربية ويمرّ بسجلماسة ليصل إلى غانا. وكان طريق آخر يربط تاهرت بمدينة غاو؛ وكان يُستخدم بالفعل قبل وفاة الإمام الرستمي عبد الوهاب في ٢٠٨هـ / ٨٢٣م[8]. ويبدو أن هذا الطريق كان يمر بواحتي وادي ريغ وورغلة اللتين كانتا تشاركان أيضاً في تجارة تاهرت مع السودان. وقد استمرّ الإباضيون الصحراويون يُعنون بالتجارة مع السودان حتى بعد سقوط دولة بني رستم في ٢٩٧هـ / ٩٠٩م.

وإلى جانب تجار وادي ريغ وورغلة الإباضيين، كان الإباضيون من غدامس وزويلة (في فزّان) ينظمون، بمساعدة تجّار بلاد الجريد الإباضيين (في جنوب تونس) والتجّار من جبل نفوسة، أسفاراً بعيدة إلى أقاليم سودانية مختلفة. وكان التجّار البربر الذين يُعنون بهذه العلاقات ينتمون عامة إلى طوائف مختلفة من الزناتة. أما الصحراويون من أصل صنهاجي فكانوا يعملون في كثير من الأحيان كمرشدين ومرافقين للقوافل التي يجهزها تجّار شمال أفريقيا من سجلماسة أو تاهرت أو تلمسان أو القيروان أو طرابلس، والتي كان يكفل أمنها رؤساء صنهاجة أوداغست أو تادمكه أو غيرهما.

بعد هذا الاستعراض السريع للأحوال الإثنية والدينية والاقتصادية لسكّان الصحراء، علينا الآن أن نُعنى بتاريخ المناطق المختلفة في الصحراء خلال الفترة التي يتناولها هذا المجلد.

الصحراء الليبية

كانت أربع واحات من الصحراء الليبية، هي الخارجة والداخلة والفرافرة (فرفارون حسب الجغرافيين العرب في القرن الوسطى) والبحرية (بهناسة الواح)، تشكّل منذ الفتح العربي لمصر دولة إسلامية صغيرة تحكمها أسرة آل عبدون التي يرجع أصلها إلى بربر لواته. وقد ذكر هذه الدولة للمرة الأولى العالم الجغرافي والفلكي الفزاري في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، حيث أسماها «عمل واح» أو «بلاد الواحات»[9]. وفي فترة لاحقة، في أواسط القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، قدم المسعودي وصفاً وجيزاً لبلاد الواحات، استناداً إلى رواية يرجع تاريخها إلى عام ٣٣٠هـ / ٩٤١– ٩٤٢م. فقد تربّع على عرشها أمير من البربر يدعى عبد الملك بن مروان كان لديه تحت إمرته عدة آلاف من الفرسان. وفضلاً عن بربر لواته، كان

(٧) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٤.

(٨) المصدر السابق، ص ٢٥.

(٩) المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الرابع، ص ٣٩؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٢.

يوجد في بلاد الواحات سكّان مسيحيون عديدون من أصل قبطي وكذلك عرب رُحّل ينتمون إلى قبيلة بني هلال. وكان أُمراء هذه الدولة يقيمون في قسمين من واحة الداخلة، يُسمّى أحدهما القلّمون والآخر القصر. وكانت هناك عدة طرق تربط بلاد الواحات بمدن مصر المختلفة من ناحية، وبواحة سنترية (سيوه) من ناحية أخرى. وكانت الواحات تضم الكثير من النخيل وأشجار الفاكهة المختلفة، كما تضم مناجم لحجر الشبّ(١٠).

وكان هناك طريق يستغرق مسيرة عشرة أيام يربط واحة بهناسة ألواح (البحرية) بواحة سنترية أو سيوه (الأمونية قديماً) التي كانت في الفترة من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، مركز التقاء لكل طرق الغرب. وكان أهمها يربط سنتريه بمصر من جهة، وبالمغرب وكوار من جهة أخرى. ويحدّثنا الإدريسي عن طريق كان يربط سنتريه بميناء لكه (شرقي طبرق) ويقول إن سنتريه كانت غنية بأشجار النخيل وأشجار الفاكهة. ويبدو أن سنتريه ظلّت طويلاً مستقلة عن مصر. فلم تُضم إلى إقليم الإسكندرية إلاّ في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي(١١).

وكان يوجد في الجزء الأقصى من بلاد الواحات إقليم غني جداً، يُسمّى واحدة صبرو، كان الوصول إليه صعباً للغاية، «ولم يتسنّ أبداً لأحد (في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) الوصول إليه، باستثناء عدة مسافرين كانوا قد ضلّوا طريقهم في الصحراء(١٢). ويضيف المؤلف غير المعروف لكتاب الجغرافيا المعنون «كتاب الاستبصار» الذي ألف عام ٥٨٧هـ / ١١٩١م، أن هذا الإقليم، الذي أسماه واه ضبر (وهو ما ليس إلا تحريفاً لـ«واحة صبرو»)، كان غنيًّا جدًّا بالنخيل والحبوب وكل أنواع الفاكهة، وكذلك بمناجم الذهب(١٣). وليس ذلك، في رأينا، سوى إشارة إلى تجارة الذهب مع السودان الغربي الذي كان الذهب يصل منه فيما مضى إلى مصر. وأدقّ من ذلك بكثير كانت المعلومات التي قدمها الإدريسي الذي يتحدث عن أطلال مدينة كانت من قبل مزدهرة ومأهولة، تسمى شبرو، لا يوجد فيها سوى بعض النخيل ويرتادها العرب في رحلاتهم. وشمال شرقي هذه المدينة كانت توجد بحيرة يقيم خيامهم على ضفافها أُناس رُحّل يُسمّون الكوار (التبيين أو التوبو؟). وشمال هذه المنطقة كانت توجد واحة سنترية (سيوه) ومدينة زاله (زلّه)(١٤).

وبالنظر إلى خريطة للصحراء الليبية، نرى أن الواحة الهامة الوحيدة في هذه الصحراء التي يتفق موقعها تماماً مع البيانات التي قدمها الجغرافيون العرب القدماء عن صبرو (ضبر، شبرو)

(١٠) المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الثالث، ص ٥٠–٥٢.

(١١) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٤١–٤٢؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٦.

(١٢) البكري، ١٩١١، ص ١٥–١٧؛ ١٩١٣، ترجمة، ص ٣٨–٤٠.

(١٣) كتاب الاستبصار، ١٩٥٢، ص ٣٣–٣٦.

(١٤) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٤١؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٥.

(يبدو أن مصدر هذا الاسم هو الكلمة القبطية تشبرو، أي «قرية»)، هي مجموعة واحات كفرة. ففيها يكثر الماء، وينتشر على شكل مستنقعات وبحيرات تروي المزارع الغنية. ويُزرع فيها نخيل البلح وأشجار التين وأشجار الليمون وكذلك الحبوب. وينتمي سكّانها الحاليون إلى الزاوية، البربر المستعربين، الذين جاءوا من الشمال في أواسط القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي. وقد وجد الفاتحون فيها شعباً غير مسلم (كفره؛ كفار = غير مؤمنين) ينتمي إلى التبيين (التوبو) كان قد أنشأ فيها دولة صغيرة. وبعد غزو الزاوية لكفره، انسحب السكّان التبيون المحليون إلى هضبة تبستي، اللهم إلا أن يكون القادمون الجدد قد أفنوهم. وليس باقياً اليوم من هذا الشعب، في واحات كفره، سوى بضعة مئات من أصل تبي، أسلموا كلية وأخضعوا للعرب. أما البحيرة التي ذكر الإدريسي أنها توجد في شبرو تحت سفح جبل وعر، فنجدها تحت سفح جبل بوزيمه (بزيمه) في الواحة التي تحمل نفس الاسم[١٥].

وواحة كفره هي في الغالب الواحة التي كان يمر بها طريق قوافل قديم يربط مصر بغانا قبل القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، والتي يشير إليها ابن حوقل في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. وكان هذا الطريق يستخدم من قبل أيام أحمد بن طولون (٢٥٤هـ / ٨٦٨م - ٢٧٠هـ / ٨٨٤م). ويبدو أن هذا الطريق، بعد أن يصل حتى كفره، كان يتجه بعد ذلك صوب وادي النموس والوادي الكبير ليمر داخل فزّان ومنها إلى الكوار وغاو وأخيراً إلى غانا[١٦]. وهو في الغالب نفس الطريق الذي يتحدث عنه ابن الفقيه (٢٩٠هـ / ٩٠٣م) في فقرة من بحثه المستمدّ على الأرجح من مصدر أكثر قدماً حيث يقول: «وإذا جاوزت بلاد غانه إلى أرض مصر انتهيت إلى أمة من السودان يقال لها كوكو ثم إلى أمة يقال لها مراوة ثم إلى واحات مصر بملسانة»[١٧].

ومرندا هي مرنديت، وهي نبع هام جنوب أغادس. أما ملسانه، فربّما يجب النظر إليها على أنها هي نفس جبل علساني أو علسانا الذي أشار إليه الإدريسي، والذي هو نفسه على الأرجح هضبة الجلف الكبير الواقعة غربي واحدة الداخلة.

وكانت هنالك مسيرة عشرة أيام، عبر سهل رملي يندر فيه الماء، تفصل سنتريه (أو سيوه) عن مجموعة واحات أوجيله (أجيله لدى المؤلفين القدماء) المشهورة بنخيلها وبلحها. ويندرج في هذه المجموعة، فضلاً عن واحة أوجيله ذاتها، مدينة وواحة جالو. وكانت عاصمة هذا الإقليم، كما يقول البكري، هي مدينة ارزاكيه التي كانت تضم عدة مساجد وأسواق. وكان الإقليم كله عامراً بالقرى وينتشر في أرضه النخيل وأشجار الفاكهة. وكان البلح يُصدّر من أوجيله إلى مدينة أجدابيه (أجدبيه). وكان سكّان أوجيله على الأرجح من أصل بربري ويتألفون من جماعات من لواته، مثل

---

(١٥) انظر ت. ليفيتسكي (T. Lewiciki)، ١٩٣٩(أ) و ١٩٦٥(ج). وفيا يتعلق بحركات هجرة التبيين (التوبو)، انظر ج. شابيل (J. Chapelle)، ١٩٥٧.

(١٦) ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ٦١؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٤٥.

(١٧) ابن الفقيه، ١٨٨٥، ص ٦٨؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٧.

سكان ستريه وبرقه. فسلالة السكّان القدامى، البربر عرقاً ولغةً، يحملون اليوم اسم الأوجيليين. وينوّه الإدريسي بأن عاصمة أوجيله كانت، على الرغم من صغرها، كثيرة السكّان وكان سكّانها يعملون بنشاط في التجارة. فالواقع أن أوجيله كانت ملتقى عدة طرق تجارية ومركزاً مهماً يقع على طريق يؤدي إلى السودان. فمن طريق هذه الواحة كان الناس يدخلون إلى كثير من أرض السودان نحو بلاد كوار وبلاد كوكو [غاو](١٨).

ونحن لا نعرف شيئاً عن تاريخ أوجيله في القرون الأولى من الإسلام. وليس من المستبعد أن تكون قد ظلت مستقلة. أما بعد ذلك، في الفترة ما بين الثالث الهجري / التاسع الميلادي والقرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، فكانت قد صارت جزءًا من إقليم برقه العربي.

وفي غرب واحة أوجيله وإقليم برقة، كان يمتد إقليم سُرت أو سِرت الذي يضم كل الجزء الشرقي من إقليم طرابلس. وهو إقليم صحراوي تمتد فيه الصحراء، المعروفة بصحراء سرت، حتى السرت الكبير. ويدين هذا الإقليم باسمه لمدينة سرت، وهي مدينة كبيرة بها مسجد وعدة أسواق، وتحيط بها أشجار النخيل وكان سكانها – الذين يعملون بالتجارة – يتكلمون «لهجة ليست بالعربية ولا بالفارسية ولا البربرية ولا القبطية»(١٩). ويتساءل المرء ما إذا لم تكن تلك اللهجة هي البونيقية القديمة.

وكان إقليم سرت يضم في هذه الفترة مقاطعتين، الأولى، وهي سرت ذاتها، تمثّل المنطقة الساحلية، بينما تمثّل الثانية، وهي ودّان (على اسم مدينة في واحة جفره الحديثة)، المنطقة الداخلية. وتُعرف المقاطعة الأولى بأرض سرت (بلاد سرت)، بينما كانت ودّان لا تزال تعتبر، في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي – السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، مقاطعة (عملاً) وأرضاً (بلداً) متميزين. وكان يقطن هاتين المقاطعتين من إقليم سرت جماعة مزاته البربرية، التي كان جيرانها هم اللواته في برقه والهوارة في إقليم طرابلس الأوسط. وكان الحد الغربي لإقليم مزاته يمرّ قريباً من تورغه (حالياً تاورغه) بينما كان الإقليم يمتد في الجنوب إلى ما وراء جبل السوده (جبل سوده)، الذي كان سكّانه، في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، في حالة حرب مع بني مزاته. وكان هؤلاء يشكّلون فيما مضى غالبية سكّان ودّان، التي يلاحظ فيها مع ذلك وجود جماعتين عربيتين أيضاً. وكانت مدينة تاجرفت الصحراوية مأهولة بالمزاتيين المختلطين بالعرب، وكانت واحة زلها (أو زلّه) تشكّل في هذه الفترة أيضاً جزءًا من إقليم مزاته، حسبما جاء في مقطع من مؤلف البكري(٢٠).

وقد انضمّ بنو مزاته في إقليم طرابلس الشرقي إلى مذهب الإباضية منذ وقت مبكر. والواقع أن مقاطعة سرت كانت تشكّل إقليماً من أقاليم الدولة الإباضية التي لم تُعمّر طويلاً والتي أسسها في إقليم طرابلس الإمام أبو الخطّاب عبد الله بن السمح المعافري (١٣١هـ / ٧٤٧–٧٤٨م إلى ١٣٥هـ / ٧٥٢–٧٥٣م). وبقيت الإباضية بعد ذلك طويلاً في إقليم طرابلس وظلّ بنو مزاته

---

(١٨) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ١٣٢؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٩.

(١٩) البكري، ١٩١١، ص ١١.

(٢٠) المصدر السابق، ص ١١ و ١٢.

يتبعونها حتى نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. وقد غزا مدينة ودّان عام ٢٦هـ / ٦٤٦- ٦٤٧م قائد عربي يدعى بسر بن أبي أرطة، وفرض على سكّان هذا البلد جزية باهظة بلغت ٣٦٠ من الرقيق. وعندما رفض سكان ودّان تقديم الجزية فيما بعد، قاد عقبة بن نافع الشهير حملة جديدة ضد هذا الإقليم في ٤٦هـ / ٦٦٦- ٦٦٧م، واستأدى هذه الجزية من جديد بعد أن عاقب الملك[٢١]. وكان هناك طريق يربط مدينة ودّان بمدينة مغمداس (ماسماداس سيلوروم لدى القدماء) الواقعة على شاطئ البحر المتوسط، وبمدينة جرمه (غرمه القديمة). وهذا الطريق هو الذي كان يُستخدم، على الأرجح، لاستجلاب العبيد الذين يمثلون الجزية التي يدفعها أهالي ودّان للعرب. وكان هؤلاء أسرى من السود يأتون من بلاد كوار وتبستي وكانم. ومن الراجح أن نقل هؤلاء الأسرى كان يتم باستخدام الطريق نفسه الذي استخدمه الغرامانت القدامى، كما يقول هيرودوت، في مطاردة ساكني المغارات الاثيوبيين[٢٢]. وكانت تجارة ودّان مع «بلاد السود» قائمة طوال تلك الفترة؛ وكان الطريق بين ودّان وبلاد السود يخترق مدينة زويلة في فزّان.

وكان طريق آخر يربط ودّان بأوجيله ويمر عبر مدينة زلها (زلّه) التي كان يوجد بها قدر كبير من التمر. وكانت هذه المدينة أيضاً محطة تقع على الطريق المؤدي من شمال إقليم طرابلس إلى فزّان وإلى «بلاد السود». وكما يقول البكري (الذي يردد على الأرجح ما كتبه محمد بن الورّاق)، كان المزاتيون يسكنون هذه البلدة[٢٣]؛ غير أن الإدريسي، الذي يسمّي هذه البلدة زاله، يقول إن سكّانها كانوا ينتمون إلى الهوارة، مضيفاً أنهم كانوا تجّاراً[٢٤].

ولا تتحدث المصادر العربية كثيراً عن حمادة الحمراء وعن الجبال التي تحيط بها، وذلك باستثناء البكري الذي يقدم وصفاً للطريق الموصلة من مدينة جادو (جدو أو جيادو) التجارية، عاصمة الجزء الشرقي من جبل نفوسه، إلى مدينة زويلة التي كانت مستودعاً مهماً للقوافل على الطريق المؤدي إلى بلاد كوار وإلى بلاد السود الأخرى[٢٥]. على أن القوافل كانت تسير ثلاثة أيام عبر الصحراء قبل أن تصل إلى تيري أو تيرا، وهي بلدة تقع على سفح جبل ويكثر بها النخيل[٢٦].

(٢١) ابن عبد الحكم في: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢ و ١٣.

(٢٢) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل العشرين، اليونسكو.

(٢٣) البكري، ١٩١١، ص ١٢؛ ١٩١٣.

(٢٤) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٤١ و ٤٢؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٩.

(٢٥) البكري، ١٩١١، ص ١٠؛ ١٩١٣، ص ٢٦-٢٧؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٦٣ و ٦٤.

(٢٦) تعني كلمة «تيري» في لغة البربر «كتابة». غير أنه بإضافة نقطة إلى الحرف العربي الثالث من الكلمة (أي الراء)، يمكن الحصول على كلمة بربرية أخرى هي «تيزي» وتعني «سفح». وربما كان هذا هو سفح مزده (موستي فيكوس القديمة)، وهو محطة تقع على أقصر طريق يؤدي من مدينة طرابلس وجبل نفوسه إلى فزّان. ووفقاً لمجموعة الأخبار الإباضية، كان «منزل» (محطة) تيري موجوداً بالفعل في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي؛ وفي تلك الفترة كان هناك سكّان من الإباضيين.

وعلى الحدود الغربية لحمادة الحمراء، بين هذه الهضاب والكثبة الشرقية الكبرى، توجد واحة غدامس الصحراوية ومدينتها. وهذا المكان، الذي كان في العصور القديمة المحطة الهامة في الصحراء (سيدامس أو كيدامي عند القدماء)، يدين بأهميته إلى موقعه الجغرافي. فقد كانت هذه المحطة في الواقع الباب الذي يمر منه التجّار المتّجهون من إقليم طرابلس إلى بلاد السود. كما كان يمر بغدامس الطريق الذي يربط مدينة شروس التجارية في جبل نفوسه ببلاد تكرور. ولا يزال يُشار اليوم إلى طريق، على مقربة من شروس، يوصل إلى غدامس ويحمل اسم «طريق السودان». ولعلّ هذا الطريق هو الذي يتحدث عنه ياقوت (وفقاً لمصدر يرجع إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي) والذي كان يتجه صوب إقليم يسمّى زافونو (ديافونو)، يقع في حوض السنغال الأعلى(٢٧). وقد وصف البكري طريقاً يبدأ من طرابلس ويجتاز جبل نفوسه وغدامس ليصل أخيراً إلى تادمكه في السودان الغربي(٢٨). ومن المرجح أن هذا الطريق كان يمر، بعد أن يترك غدامس، عبر إقليم البربر الأزقار (اليوم تاسيلي أجّر) الذي كان يبعد عن غدامس بمسيرة ١٨ يوماً، على حد قول الإدريسي(٢٩).

وكان سكان غدامس يُعنون منذ القدم بممارسة زراعة محدودة (حيث كان يُزرع البلح على الأخص)، وكذلك بالتجارة عبر الصحراء. وقد ظهرت هذه المدينة منذ وقت مبكر جداً في المصادر العربية التي ترجع إلى العصور الوسطى. والواقع أن المؤرّخ العربي ابن عبد الحكم يتحدث عن استيلاء القائد العربي عقبة بن نافع على غدامس في عام ٤٦هـ / ٦٦٧م(٣٠). وكان سكان المدينة يتألفون من عدة طوائف من البربر، ذُكرت إحداها، التناوتة، من قبل في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي. على أن لغة البربر لا تزال تُستخدم في غدامس.

ويبدو أن أهالي غدامس، الذين تحوّلوا إلى المسيحية منذ القرن السادس الميلادي، اعتنقوا منذ وقت مبكر جداً مذهب الإباضية، في الفترة نفسها، فيما يبدو، التي اعتنقه فيها جيرانهم في الشمال، أي آل نفوسه الذين كانوا يسكنون جبل نفوسه الحالي والذين كانت تربطهم بهم علاقات وثيقة. ففي بداية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، اتجه سكانه إلى اعتناق المذاهب المنشقّة (لطوائف الإباضية الخلفية والنكارية)، ولم تعد الإباضية – الوهبية النقية إلا بفضل تدخل مسلّح

(٢٧) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٧٠–١٧٢، وحول زافونو انظر ت. ليفيتسكي (T. Lewiciki)، ١٩٧١(أ).

(٢٨) البكري، ١٩١١، ص ١٨٢؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٦.

(٢٩) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢١؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٥٣. الأزقار هم بربر قرّان الرّحل أو طوارق أجر. الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٦.

(٣٠) ابن عبد الحكم، ١٩٤٧؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢.

من أهالي نفوسه. وفي هذه الفترة كان سكّان غدامس تحت حكم المشايخ الإباضيين[٣١].

وعلى مسافة قريبة شرقي غدامس توجد واحة ومدينة درج (درج أو أدرج في الوقائع الإباضية) التي كانت مركزاً هاماً للبربر – الإباضيين. وليس من المستبعد أن يكون اسم درج مستمدًّا من اسم بني إدرج (وهكذا يجب تصحيح الكتابة الخاطئة «تدرج») الذين هم فرع من التناته، والذين ذكرهم ابن حوقل إلى جانب بني وَرجمه ويُوليت وجماعات أخرى من زناتيي جنوب تونس[٣٢]. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن طريقاً يمرّ بسناون ودرج كان يربط غدامس بمدينة نالوت (أو لالوت) الواقعة في الجزء الغربي من جبل نفوسه.

بين فزّان وبحيرة تشاد

في جنوب إقليم طرابلس توجد المنطقة الصحراوية الكبيرة لفزّان، وهي مجموعة واحات تحدُّ حمادة الحمراء والأطراف الممتدة من تبستي في الشمال، وتاسيلي أجر في الغرب والصحراء الليبية في الشرق.

أما الحضارة القديمة للغرامانت فلم تختفِ قبل الفتح العربي للمغرب، ولدينا اليوم من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد (استناداً إلى تأريخ بعض الحفائر عن طريق الكربون ١٤) أن هذه الحضارة لم تختفِ إلا في الفترة بين القرنين الثاني الهجري / الثامن الميلادي والرابع الهجري / العاشر الميلادي على يد الفاتحين العرب. وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن السبب الرئيسي لسقوط الحضارة الغرامانتية هو الحملة المظفرة التي قام بها القائد العربي ابن الأشعث الذي غزا مملكة زويله في فزّان الشرقية عام ١٤٥هـ / ٧٦٢– ٧٦٣م وقتل سكان العاصمة. على أنه ينبغي التنويه بأن مملكة زويله عاشت بعد هذه الصدمة وأنها كانت موجودة في أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي كدولة مستقلة.

ولم تكن مملكة زويله تضم سوى جزء فقط من فزّان الشرقية الحالية. وقد أُسست في أواخر القرن الأول الهجري / السابع الميلادي أو في أوائل القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي[٣٣]. أما بقية فزّان، فكانت تشكّل ما بين القرنين الثاني الهجري/ الثامن الميلادي والسادس الهجري / الثاني عشر الميلادي مملكة مستقلّة هي وريثة مملكة الغرامانت التي أشار إليها المؤلفون العرب في القرون الوسطى تحت اسم فزّان[٣٤].

وقد ظهرت هذه الدولة في المصادر العربية عام ٤٦هـ / ٦٦٦– ٦٦٧م. فالواقع أنه ورد في

(٣١) حتى القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، كان سكان غدامس لا يزالون يعتنقون مذهب الإباضية. وهم اليوم جميعاً من السنيين الورعين.

(٣٢) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ١٠٤؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewiciki)، ١٩٥٩.

(٣٣) من المعروف أن مدينة زويله لم تكن قد وُجدت بعد وقت حملة عقبة بن نافع في إقليم طرابلس عام ٤٦هـ / ٦٦٦– ٦٦٧م.

(٣٤) كانت هذه المملكة في حرب ضد المزاتيين أهالي إقليم طرابلس الشرق. ويبدو أن هذه الحرب أسهمت أيضاً، إلى جانب حملة ابن الأشعث على مدينة زويله، في سقوط الحضارة الكرمانتية القديمة.

المؤلف التاريخي لابن عبد الحكم أن عقبة بن نافع اتجه بعد فتح مدينة ودّان نحو مدينة جرمه، عاصمة فزّان الكبرى، التي استسلم ملكها واعتنق أهلها الإسلام. واتجه عقبة بعد ذلك نحو «قصور» فزّان الأخرى فمضى حتى أقصاها، ناحية الجنوب[٣٥].

واعتباراً من نهاية القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، أصبح سكّان فزّان إباضيين واعترفوا، في البداية، بسيادة أئمة تاهرت الرستميين. غير أنهم كانوا في فترة من الوقت من أنصار الخارجي الإباضي خلف بن السمح. وفي زمن اليعقوبي (في أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي) كانت فزّان تشكل دولة واسعة يحكمها رئيس مستقل.

ويذكر اليعقوبي أيضاً عاصمة فزّان التي كانت مدينة كبيرة[٣٦]. والمقصود، على الأرجح، هو مدينة جرمه التي كانت مزدهرة طوال مئات من السنين، حتى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. وفي تلك الفترة كانت توجد أيضاً، بجانب جرمه، مدينة كبيرة أخرى هي تساوة، كان السود (أهالي فزّان؟) يسمّونها، كما يقول الإدريسي، «جرمه الصغيرة»[٣٧]. وتذكر المصادر العربية أيضاً بلداناً أخرى في فزّان. فيذكر البكري من بين هذه البلدان مدينة تُسمّى تامرما تقع على الطريق الموصل إلى جادو في جبل نفوسه. وهي غير معروفة لنا بالمرة. ونعتقد أنه يجب أن نصحح اسمها ونقول «تامزوا» (تامزيوا) كما تبينها خرائطنا. وهي مدينة تعرفها المصادر الإباضية تحت اسم تامزاوت. كذلك يذكر البكري مدينة سبحا الكبيرة التي يجب اعتبار أنها هي سبهة الواردة في خرائطنا، وهي العاصمة الحالية لفزّان. وكان يوجد في سبحا مسجد كبير وعدة أسواق. وتذكر وقائع التاريخ الإباضية هذه المدينة تحت اسم شباهه[٣٨].

وكان سكّان فزّان في العصور الوسطى يتألفون من جماعات عرقية مختلفة تكوّن شعباً يُسمّى فزّان[٣٩]. ويذكر ابن حوقل في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي شعباً من البربر يُسمّى أجار فزّان يصنّفه بين قبائل زناته[٤٠]. ويبدو أن القسم الأول من هذا الاسم يجب الربط بينه وبين اسم بلدة آجر أو آجّار الحالية في فزّان التي تقع على مسافة قريبة من تساوه. وفضلاً عن أهالي فزّان (أو الفرانه)، كان يوجد أيضاً في هذه المنطقة طوائف أخرى من البربر. ويذكر البكري «بنو كلدين» (أو كِلدين) الذين كانوا يقطنون مدينة تامرما (تامزوا) هم والفزانة[٤١]. ومن المرجّح أن

---

(٣٥) ابن عبد الحكم في: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢ و ١٣.

(٣٦) اليعقوبي، ١٩٦٢، ص ٩.

(٣٧) الإدريسي؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٠.

(٣٨) البكري، ١٩١١، ص ١١.

(٣٩) اليعقوبي، ١٩٦٢.

(٤٠) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ١٠٤.

(٤١) البكري، ١٩١١، ص ١٠.

بني كلدين هم نفس الكِلدين الذين قال عنهم ابن خلدون إنهم يرتبطون بصلات نسب بالهوّارة[٤٢].

وقد تحوّل سكّان جرمه (وسكان كل «قصور» فزّان الأخرى فيما يبدو)، الذين دانوا بالمسيحية منذ عام ٥٦٩م، إلى الإسلام بعد الفتح العربي عام ٤٦هـ / ٦٦٦-٦٦٧م. وشاركوا بعد ذلك في الحركة الإباضية في إقليم طرابلس (عام ١٢٦هـ / ٧٤٣-٧٤٤م) وتكبدوا خسائر، مثل الإباضيين في ودّان وفي زويله، على إثر حملة القائد العباسي ابن الأشعث في ١٤٥هـ / ٧٦٢-٧٦٣م. وفي زمن الإمام الرستمي عبد الوهاب بن عبد الرحمن (المتوفي عام ٢٠٨هـ / ٨٢٣م) كان الفزّانة قد اتبعوا الإباضية، فوقائع التاريخ الإباضية تذكر أشخاصاً مرموقين عديدين من فزّان ممن عاشوا في هذه الفترة[٤٣].

ويبدو أن إباضيي فزّان انضمّوا، في بداية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، إلى المنشق الإباضي خلف بن السمح الذي ثار على أئمة تاهرت الرستميين ونجح في أن يبسط سيطرته على مجمل إقليم طرابلس تقريباً، باستثناء جبل نفوسه، الذي ظل سكانه، الذين كانوا يمارسون الشعائر الإباضية – الوهبية، على ولائهم للرستميين[٤٤]. بيد أن فزّان أصبحت تُعدُّ من جديد، في النصف الأول من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، بلداً ينتمي سكّانه إلى الإباضية – الوهبية.

ويرجع اسم الدولة الثانية التي كانت موجودة في فزّان في الفترة ما بين القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي والقرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، وهي مملكة زويله، إلى مدينة زويله التي كانت عاصمة لها. وهي لم يرد لها ذكر في زمن حملة عقبة بن نافع داخل إقليم طرابلس وكوار عام ٤٦هـ / ٦٦٦-٦٦٧م، ولكن المصادر ذكرتها لأول مرة بعد ذلك بقرن، أثناء الحروب التي قامت بين العرب من أهل السنّة والبربر الإباضيين. فبعد الانتصار الذي أحرزه ابن الأشعث في ١٤٤هـ / ٧٦١-٧٦٢م على أبي الخطاب، إمام إفريقية الإباضي، استولى الجيش العربي على مدينة زويله التي قُتل سكّانها البربر بالسيوف وقُتل زعيمها عبد الله بن هيان الإباضي. وعلى الرغم من هذه الأحداث، ظلّت زويله فترة طويلة بعد ذلك مركزاً هاماً للإباضية، إذ يشير اليعقوبي إلى وجود سكّان إباضيين فيها، في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، يشتغلون بزراعة نخيل البلح وبالتجارة مع بلاد السودان[٤٥].

ويبدو أن مدينة زويله هُجرت في أوائل القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، ربّما على أثر حرب خاضتها ضد مزاتة إقليم طرابلس الشرقي. وهذه هي، على الأرجح، الحروب التي يشير إليها الإدريسي الذي يحدّثنا عن إنشاء زويله (والأمر يتعلق بالأحرى بإعادة تعمير هذه المدينة) في

---

(٤٢) ابن خلدون، ١٩٢٥-١٩٥٦، الجزء الأول، ص ١٧٧.

(٤٣) ت. ليفيتسكي (T. Lewiciki)، ١٩٥٧، ص ٣٤١.

(٤٤) المصدر السابق، ص ٣٤٢.

(٤٥) اليعقوبي، ١٩٦٢، ص ٩؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٢.

عام ٣٠٦هـ/ ٩١٨م. ويقول الإدريسي إن زويله أسست لتُتخذ مقاماً لعبدالله بن الخطّاب الهواري وأسرته[٤٦]. ويشير ابن حوقل (نحو عام ٩٨٨م) إلى أن أسرة بني الخطاب يرجع أصلها لا إلى الهوارة ولكن بالأحرى إلى مزاته. فبنو الخطاب كانوا ينتمون في الواقع إلى بني مزلياكوش، وهم طائفة من مزاته[٤٧].

وكانت الموارد الرئيسية لفزّان (ونقصد هنا منطقة جرمه ومنطقة زويله) هي الزراعة، وبخاصة زراعة النخيل والحبوب. ونحن ندين بمعظم هذه المعلومات للبكري، الذي يتحدث عن عدد كبير من أشجار نخيل البلح في تامرما (تامزوا) وفي تساب وزويله، ويقدم وصفاً لزراعة الحبوب التي تُروى بالاستعانة بالجمال. وهو يشير أيضاً إلى زراعة النبات الذي يعطي صبغة النيلة في تساب[٤٨]. كذلك يشيد الإدريسي بنخيل البلح في زويله ويتحدث عن زراعة النخيل والذرة والشعير في تساوه[٤٩]. أما عن طريقة الري، فإن ج. ديبوا يقدّر أن تقنية الفجارات (آبار استجماع المياه في باطن الأرض) انتشرت في فزّان في آخر العصر الروماني[٥٠]. ويقدم المؤلفون العرب بعض المعلومات عن ري الزراعات. فكما يقول البكري، كانت الأراضي المزروعة في زويلة تُروى باستخدام الجمال (يتعلق الأمر هنا بآبار يُستخرج ماؤها بأوعية تسحبها الحيوانات ولا تزال تُستخدم في فزّان)، ويقول الإدريسي إن ري أشجار النخيل والذرة البيضاء والشعير (في جرمه وتساوه) يتم باستخدام آلة تسمّى انجافه ويسمّيها سكّان المغرب خطّاره[٥١].

وإلى جانب الزراعة كان جلّ نشاط فزّان هو التجارة عبر الصحراء. فالواقع أن هذا البلد هو من الناحية التاريخية أهم طريق اتصال، بعد النيل، مع البلدان الواقعة في جنوب الصحراء. إذ كان الغرامانت يجلبون من قبل منتجات من بلدهم ومن داخل أفريقيا، مثل البلح والعاج والأحجار الكريمة المسماة الغرامانتية، إلى موانئ إقليم طرابلس: ليبتس ماجنا (لبده) وأويا (طرابلس) وصبراته (زواره). ومنذ فجر العصر الإسلامي، عكف أهل فزّان أيضاً على تجارة الرقيق الأسود. وكانت العلاقات التجارية تباشر على امتداد طريق قديم جداً يعرفه الغرامانت منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وكان يربط طرابلس ومدن ساحل إقليم طرابلس الأخرى، وبكوار وكانم في وسط أفريقيا. وكان يمر بمدينة زويله وجبل نفوسه التي كانت أهم مدنه، جادو، لا تزال تضم في القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي

(٤٦) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٧-٣٨؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٢.

(٤٧) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ١٠٤.

(٤٨) البكري؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٥ و ٣٦.

(٤٩) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٥ و ٣٦.

(٥٠) ج. ديبوا (J. Despois)، ١٩٦٥.

(٥١) البكري، ١٩١١، ص ١١؛ الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٥. والأمر يتعلق بالشادوف الذي لا يزال يُستخدم في فزّان ويُسمّى خطّاره.

عدة أسواق وسكّاناً عديدين من اليهود. وبسبب التجارة عبر الصحراء أقام في زويله، إلى جانب البربر الإباضيين، أناس من أصول مختلفة للغاية، ينتمون إلى خراسان والبصرة والكوفة. وكان تجّار زويلة يصدّرون على الأخص الرقيق الأسود المجلوب من السودان من بين أهالي ميري ومُرّو وزغاوه وغيرهم ممن ينتمون في معظمهم إلى جماعة تيده - دازه التبية[٥٢].

وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، يصف البكري ثلاثة طرق كانت تربط مدينة زويله بإقليم طرابلس على وجه التحديد وبمصر. فكان الأول يتجه صوب مدينة جادو ثم إلى طرابلس. وكان الثاني يربط زويله بمدينة أجدابيه الواقعة على التخوم الشرقية لإقليم طرابلس. وكان الثالث يربط زويله بالفسطاط، عاصمة مصر. ويشير البكري كذلك إلى طريق قوافل يمتد من مدينة زويله إلى بلاد كانم، على مسيرة أربعين يوماً من هذه المدينة[٥٣].

ويوجد جنوبي جبال تمّو، التي تشكّل الحدود الجنوبية لفزّان، سلسلة من الواحات تيسّر الاتصال مع كانم. وذلك هو أجمل طريق للقوافل في الصحراء الكبرى رغم وجود منطقة كثبان تقع بين بلمه وديبلاّ (دبيله). وقد استُخدم هذا الطريق منذ عهد قديم للغاية. وأشهر واحات هذه السلسلة هي كوار بفتح الكاف (كَوار أو كُوار لدى جغرافيي العصور الوسطى العرب وكاوار على خرائطنا). وكانت هذه الواحات معروفة منذ قرون بفضل التجارة عبر الصحراء التي كانت تمارس على امتداد هذا الطريق. وفي عام ٤٦هـ/ ٦٦٦- ٦٦٧م، عندما استولى عقبة بن نافع على كل قصور فزّان وهو يتجه من الشمال إلى الجنوب، أبلغه السكان أنه توجد فيا وراء هذه المنطقة قصور كوار التي كانت عاصمتها (القصبة أو غصبه)، المسمّاة خاوار (لدى البكري) قلعة كبيرة جدًّا[٥٤].

ونحن ندين لابن عبد الحكم وكذلك لليعقوبي بوصف وجيز لكوار، ولكن الإدريسي هو الذي قدم لنا فيا بعد معلومات أكثر تفصيلاً. ويذكر الإدريسي، من بين هذه المدن، القصبة (العاصمة) التي هي خاوار نفسها التي تحدث عنها ابن عبد الحكم، والتي كانت بالأحرى بلدة قليلة الأهمية في زمن هذا الجغرافي. أما قصر أم عيسى الذي حدد الإدريسي مكانه بمسيرة يومين صوب الجنوب من القصبة، فيجب، في رأينا، اعتبار أنه يشير إلى نفس قرية أشنومه التي ذكرها ناختيغال، والتي هي اليوم مكان لا يتسم بأي أهمية[٥٥].

(٥٢) اليعقوبي، ١٩٦٢، ص ٩؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٢.

(٥٣) البكري، ١٩١١، ص ١١؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٦٣ و ٦٤.

(٥٤) ابن عبد الحكم في: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢ و ١٣؛ البكري، ١٩١٣، ص ١٢. ويبدو أن خاوار كانت هي ذاتها جيسبي (غيسبي) في كوار الشمالية، على مسافة عدة كيلومترات جنوب غربي أني المذكورة في خرائطنا. ويبدو أن اسم جيسبي (غيسبي) ليس سوى تحريف للاسم العربي القصبة أو غصبة.

(٥٥) ج. ناختيغال (G. Nachtigal)، ١٨٧٩-٨٩، الجزء الأول، ص ٥١١. وليس الاسم العربي لهذا القصر، وهو قصر أم عيسى، سوى تبديل وتغيير في حروف الاسم أشنومه (Asche-n-umma بدلاً من Aysa-n-umm). ويعتبر ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ١٤١، أن هذا المكان هو بلمه الحالية ذاتها.

وعلى مسافة أربعين ميلاً عربياً، أي نحو ٨٠ كيلومتراً، من قصر أم عيسى، يحدد الإدريسي مكان مدينة أنكلاس التي كانت أهم مدن كوار، سواء بالنظر إلى وضعها التجاري أو باعتبارها مقراً للرئيس المحلي(٥٦). ويمكن اعتبار أن أنكلاس هي ذات بلدة دِركي، التي كانت وقت إقامة ناختيغال في كوار مقرّ ملك هذا البلد. وهذه البلدة (التي تُسمّى دِركو عند أهل تيدا) هي كما يقول ناختيغال أقدم وأهم بلدة في كوار.

وآخر بلدة من بلدان كوار التي يتحدث عنها الإدريسي (الذي يسرد الأماكن المأهولة من هذا البلد متّجهاً من الشمال إلى الجنوب) هي مدينة تَمَلْمه (أو تَلَمْله) الصغيرة الواقعة في الجزء الجنوبي من البلاد. ويمكننا أن نعتبر، مع ج. مارقوارت، أن تلمله هي ذاتها بِلمه (أو بالأحرى بِلماء) الحديثة(٥٧).

ويقول اليعقوبي إن بلاد كوار كان يقطنها في أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي سكان مختلطون، يتألفون من مسلمين من كل مكان يغلب عليهم البربر(٥٨). والمقصود هنا هو التجّار البربر الإباضيون الذين ينتمون أصلاً إلى فزّان وجبل نفوسه وودّان. وبجانب البربر (وكذلك التجّار العرب على الأرجح) كان يعيش في كوار أهل البلد الأصليين الذين ينتمون إلى جماعة التبيين (تيده–دازه). وهم الذين يتحدث عنهم الجغرافي العربي ابن سعيد (قبل عام ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م) الذي يسمّي سكان كوار «بالسود» ويقول إنهم اتبعوا أعراف البيض(٥٩). وكان هؤلاء السكان في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي قد اعتنقوا الإسلام ويُرجَّح أنهم كانوا من الإباضيين.

أما موارد سكّان كوار الذين كانوا، حسبما تفيد مصادر عربية، يعيشون بالأحرى في يسر، فكانت تتمثل في الزراعة (التمور) واستغلال مناجم حجر الشب والتجارة، وبخاصة تجارة الرقيق الأسود. كذلك كان الناس يربّون الجمال لاستخدام التجّار المحليين ويُعنون بصيد وتمليح الأسماك التي كانت توجد بوفرة في بحيرة كبيرة تقع على مقربة من أبزَر. على أن المصدر الرئيسي لثراء سكّان كوار كان يتمثل في المناجم التي تحوي نوعاً من الشب المعروف باسم شب كوار الذي يطري الإدريسي على نقائه الفائق(٦٠). ويحدد هذا المؤلِّف موقع هذه المناجم في جنوب كوار، في

(٥٦) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٩؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٣ وما بعدها. ويقول ر. موني (R. Mauny)، ١٩١٦، إن المقصود هو كَلَلَه الحديثة.

(٥٧) ج. مارقوارت (J. Marquart)، ١٩١٣، ص ٨٠.

(٥٨) اليعقوبي في: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٢.

(٥٩) ابن سعيد في: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٩٢ و ١٩٣.

(٦٠) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٩؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٣.

انكلاس وأبزَر وفي الغرب حتى منطقة البربر الغربية وغربي ورغله. على أن ر. موني، الذي يتساءل عن وجود مناجم شب كوار الشهيرة هذه التي أشير إلى وجودها في أماكن لا نعرف فيها اليوم سوى ملاحات، يعتقد أن الإدريسي كان يقصد سلفات الصودا التي هي شب بمعناه الواسع والتي تمثل اليوم مجرد منتج ثانوي لاستغلال ملاحات كوار. ففي بلمه يمكن أن تصل نسبة السلفات التي يحتويها الملح إلى ٧٩٪. وهكذا، حسبما يقول ر. موني «لم يكن هناك ما يمنع [...] عندما كان للشب قيمة تجارية كبيرة (كان يستخدم في العصور الوسطى لتثبيت الأصباغ على الأقمشة) من جمع الملح الذي يحتوي على أعلى نسبة من السلفات على حدة، ومن بيع هذا المنتج تحت اسم الشب»[٦١].

وباستثناء الشب، كانت تجارة الرقيق هي المصدر الرئيسي لثراء سكان كوار. فعن طريق كوار، كان العبيد السود يتدفقون على أسواق جرمه وزويله وودّان، حيث كانوا يصدرون منها إلى بلاد المغرب وإفريقية وكذلك إلى مصر. ويبدو أن هذه التجارة كانت موجودة منذ القدم وأنها كانت تُمارَس بمعرفة الغرامانت.

وليس تاريخ كوار القديم وفي العصور الوسطى معروفاً لنا. ويبدو أن هذا البلد كان في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي بلداً مستقلاً. وفي وقت لاحق أُخضع سلطان كوار لمملكة زغاوه أو كانم التي سنتحدث عنها بعد قليل. وعلى أي حال فقد كان هذا هو وضع ذلك البلد في زمن ياقوت (٦١٧هـ / ١٢٢٠م)[٦٢].

فإلى جانب الكواريين التبيين والبربر الإباضيين الذين كانوا يسكنون قرى كوار مع عدد من التجّار العرب، كان يوجد أيضاً في هذه المنطقة من الصحراء بربر رُحّل من لمطة، كان معظمهم يتنقل في الصحراء الغربية، وعلى الأخص جنوب سوس. ويقول اليعقوبي[٦٣] إن هؤلاء اللمطيين أهالي الصحراء الوسطى كانوا يسكنون في الأراضي الواقعة بين كوار وزويله والتي تمتد صوب أوجيله. ويبدو أنهم دخلوا فيما بعد في تركيبة التوبو أو التيده–دازه، أو أنهم انسحبوا واتجهوا صوب هضبة عير لينضموا إلى الطوارق في هذا الإقليم.

وكان التبيون أو التيده – دازه – الزغاوه، الذين يشغلون اليوم، ومنذ عهد قديم جدًّا، واحات كفره في الصحراء الليبية وبلاد كوار، يشكّلون أيضاً سكان الجنوب الأقصى من فزّان وهضبة جادو ومرتفعات تبستي. وكانوا يسكنون أيضاً، وما زالوا حتى اليوم، إقليم بورغو (وبوديليه وبحر الغزال) الذي يشكّل حوضاً صحراوياً شاسعاً شديد الانخفاض يفصل تبستي عن تشاد، كما يسكنون مرتفعات إنيدي (Ennedi)، وأخيراً شمال الوادي وشمال غربي دارفور. وتحمل جماعة التبيين التي تسكن هذه المناطق الأخيرة، حتى وقتنا هذا، اسم الزغاوه. ويبدو أن هذا الاسم كان هو الاسم الذي استخدمه الجغرافيون العرب آنذاك للإشارة إلى كل فروع التبيين تقريباً؛ وذلك

(٦١) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ١٤١ و ٣٣٤–٣٣٦ و ٤٥٢.

(٦٢) ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣م، الجزء الثالث، ص ١٤٢.

(٦٣) اليعقوبي، ١٩٦٢م، ص ٩.

باستثناء كوار وواحة كفره اللذين وصف الإدريسي سكّانها الرُحّل بـ «رُحّل كوار»[٦٤].

ويجب أيضاً أن نضيف أن المؤلف العربي وهب بن منبه، الذي كان يكتب قبل عام ١١٠هـ/ ٧٢٨م، ذكر، إلى جانب الزغاوه، شعب كُران السوداني الذي يجب أيضاً أن ينطق اسمه «غران». وهذا الاسم لا يزال قائماً اليوم. وهو اسم أطلقه العرب على الدازه، وهم فرع من التبيين يعيشون شمال وشمال شرق بحيرة تشاد[٦٥].

أما اسم الزغاوه، الذي ذكره وهب بن منبه (كإسم فيما يبدو للفرع الشمالي من التبيين، أي التيده) بين تسميات الأقوام التي انحدرت من سلالة حام الوارد في التوراة، إلى جانب الكرانيين والنوبيين والأحباش والبربر وزنوج أفريقيا الشرقية، فليس مجهولاً للمؤلفين العرب الآخرين في العصور الوسطى. فهو مذكور بين أسماء الأماكن السودانية في مؤلَّف عالم الفلك محمد بن موسى الخوارزمي (المتوفي عام ٢٢٠هـ/ ٨٣٥م أو ٢٣٢هـ/ ٨٤٦م)[٦٦]. ويذكر اليعقوبي أهالي الزغاوه بين العبيد الذين كانوا يصدرون من زويله[٦٧]. ويتحدث عن هذا الشعب بشكل أكثر تفصيلاً في مؤلفه التاريخي حيث يقول: وهم النازلون بالموضع الذي يُقال له كانم ومنازلهم أخصاص القصب ولهم ملك[٦٨].

ويبدو أن كانم أقامت علاقات مع الإباضيين في جبل نفوسه منذ عهد قديم جداً. فالواقع أننا نعرف أن أبا عبيدة عبد الحميد الجناوني، الذي كان حاكماً لجبل نفوسه تحت كنف أئمة تاهرت الرستميين، والذي عاش في النصف الأول من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، كان يعرف، فضلاً عن اللغة البربرية والعربية، لغة كانم (اللغة الكانمية)[٦٩]. وينبؤنا الجغرافي العربي المهلبي (المتوفي عام ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) أن الزغاوه كانوا شعباً سودانيًا يعيش في جنوب المغرب. وقد أنشأوا فيه دولة مترامية الأطراف تمتد حدودها إلى النوبة؛ وبين هاتين المملكتين كانت هناك مسيرة عشرة أيام[٧٠].

---

(٦٤) الإدريسي، ١٨٦٦م، ص ١٢–١٥؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٥.

(٦٥) ابن قتيبه، ١٨٥٠، ص ١٢ و ١٣؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٥١؛ ج. شابيل (J. Chapelle)، ١٩٥٧.

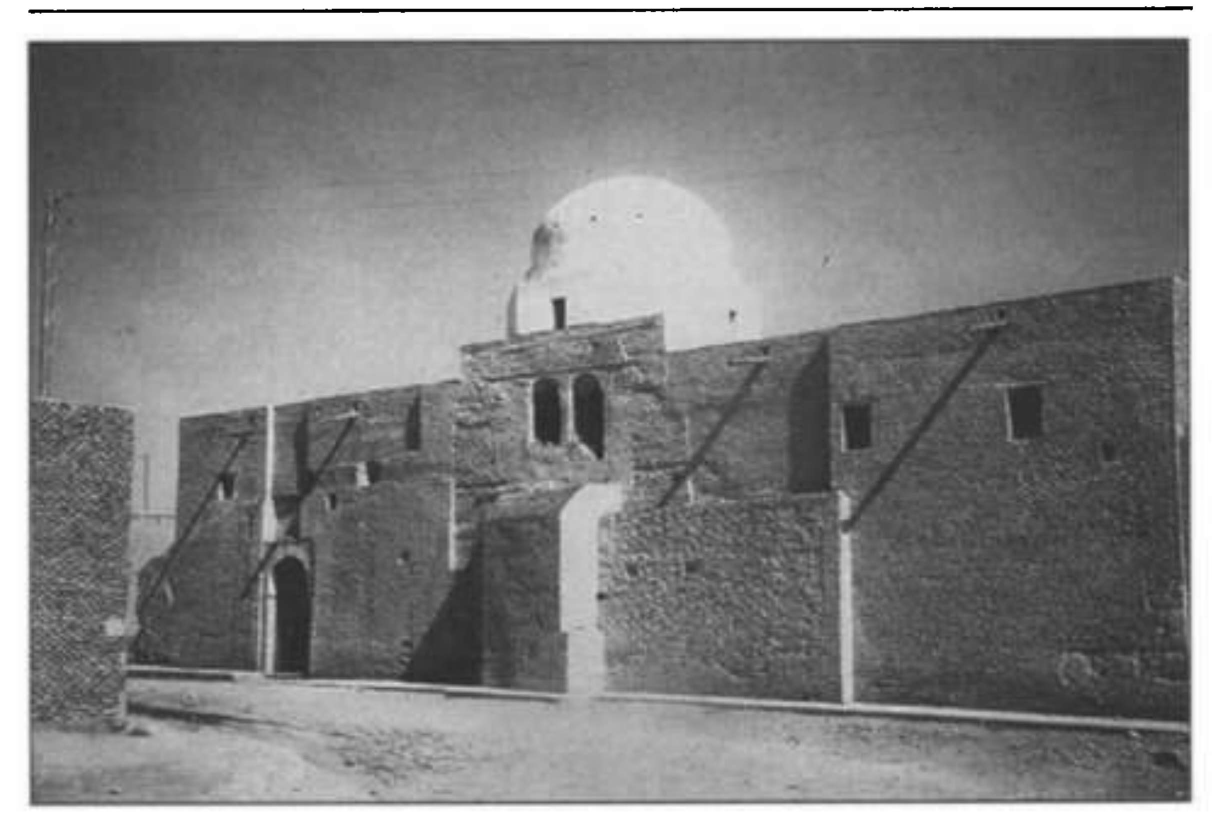
(٦٦) الخوارزمي، ١٩٢٦، ص ٦؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٧.

(٦٧) اليعقوبي، ١٨٩٢، ص ٣٤٥؛ ١٩٦٢، ص ٩.

(٦٨) اليعقوبي، ١٨٨٣، ص ٢١٩؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢١.

(٦٩) انظر ت. ليفيتسكي (T. Lewiciki)، ١٩٥٥، ص ٩٢ و ٩٣ و ٩٦.

(٧٠) ياقوت، ١٨٦٦– ١٨٧٣م، الجزء الثاني، ص ٩٣٢. حسبما جاء في فقرة أخرى من وصف الزغاوه، يقول المهلبي إنه بين الزغاوه ومدينة دنقله في النوبة، كانت توجد عشرون محطة؛ المهلبي، استشهد به ياقوت، الجزء الأول، ص ٢٧٧.



الشكل ١١،٢: مسجد من القرن العاشر في مدينة توزير، بلاد الجريد
(المصدر: م. بريت)

وكانت مملكة الزغاوه أو كانم تمتد من جهة الشمال حتى بلمه والقصبة في كوار. ولم تكن بلاد الزغاوه (يتعلق الأمر هنا بكانم) بلاداً صحراوية وكان سكّانها يعيشون على زراعاتها، وبخاصة الذرة البيضاء والبقول. وكانوا يمتلكون أيضاً قطعاناً من الخراف والأبقار والجمال والخيول. وفي الوقت الذي كان يكتب فيه المهلبي، كان الزغاوه في كانم لا يزالون كفّاراً: فكانوا يقدسون ملكهم الذي كانوا يعبدونه من دون الله. وكانوا يعيشون عراة ويغطّون عوراتهم فقط بجلود الحيوان، فيما عدا الملك الذي كان يلبس سروالاً من الصوف ولباساً من حرير سوس (المغرب)[٧١].

ويبدو أن ابن حوقل يعتبر أن بلاد الزغاوه هي كانم ذاتها. فهو يشير إلى وجود طريق يربط بلاد الزغاوه (كانم) بفزّان، أي على ما يبدو بجرمه، عاصمة هذا البلد؛ ويقول إن المسافة بين فزّان وزغاوه تستغرق مسيرة شهرين، وهو ما يبدو لنا مغالى فيه[٧٢].

ولم تكن كانم مجهولة للبكري الذي يقول إن هذا البلد كان يقع فيما وراء صحراء زويلة، على

(٧١) انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٧١ و١٧٣.

(٧٢) ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ٩٢؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج .ف .ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٤٦.

مسيرة أربعين يوماً من هذه المدينة. وكان السكّان آنذاك «وثنيين»[٧٣].

وقد كرّس الإدريسي، الذي زوّدنا بوصف مفصّل جداً للصحراء والسودان، مقاطع عديدة من مؤلّفه للزغاوه وكانم (وهو يفرّق بين هذين العرقين). فكانت كانم مملكة يسكن ملكها مدينة مانان. وكان جنود ملك كانم لا يرتدون أي ملابس، كما كان حالهم في زمن المهلبي، قبل ذلك بمائة وخمسين عاماً. ويذكر الإدريسي، فضلاً عن مانان، مدينة أخرى من كانم هي أنجيمي (نجيمي على خرائطنا). وعلى مسيرة ستة أيام من أنجيمي كانت توجد مدينة الزغاوه، أو بالأحرى مركز الزغاوه الذي كانت تعيش حوله فروع عدة من هذا الشعب الذي كان يربي الجمال. ولا يقول لنا الإدريسي شيئاً عن الوضع السياسي لهذا التجمع للتُبيين، الذي يُرجّح أنه لم يكن تابعاً آنذاك لملك كانم. ويشير الإدريسي، في حديثه عن الزغاوه، إلى أن إقليمهم مجاور لإقليم فزّان؛ وهو، بهذه الطريقة، يدمج بلاد كوار في الأقاليم التي يقطنها الزغاوه[٧٤]. ويتحدث الإدريسي في فصل آخر عن مركزين للزغاوه، هما مركز سغاوه (وهو على الأرجح نفس اسم سكاوه، الذي يطلق على الزغاوه في جنوب الوادي الحالي) ومركز شامه (ربما يكون هو تن–شامان الوارد في خرائطنا، في شمال أغادس). وكانت موارد هذين الفرعين من الزغاوه تعتمد على تربية الحيوان (كانوا يتغذون على الألبان والزبد واللحوم من قطعانهم) وعلى زراعات الذرة البيضاء. وكان يعيش بين الزغاوه في شامه وسغاوه جماعة من أصل بربري تُسمّى سدراته. وهي مجموعة من أناس رُحّل يشبهون الزغاوه في كل أساليب معيشتهم. وهكذا كانت في طريقها إلى الاندماج في التبده – دازه – الزغاوه[٧٥].

الصحراء الشمالية

تضم الصحراء الشمالية كل المنطقة الواقعة بين جبال أطلس في الشمال ومرتفعات الأحجار (المقار) في الجنوب، غرب وجنوب غرب غدامس. وهي إقليم توجد فيه، وسط مرتفعات حمادة الجيرية وكثبان رمال العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير (بلاد العطش) آبار وواحات جميلة جداً (بلاد البيار). وعلى تخوم الزراعات (وهي في المقام الأول أشجار النخيل) توجد قرى محصّنة

(٧٣) البكري، ١٩١١، ص ١١؛ ١٩١٣، ص ٢٩؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٦٤. ويبدو أن البكري قد استمدّ هذه المعلومة من مصدر سابق على القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، وربّما من مؤلّف جغرافي لابن الورّاق (المتوفي عام ٣٦٢هـ / ٩٧٣م)؛ ذلك أنه كان قد أصبح من الممكن، في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، الحديث عن بدء انتشار الإسلام في هذا البلد الذي اعتنق سكّانه الإسلام بصفة نهائية بعد عام ٥٠٠هـ / ١١٠٧م.

(٧٤) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٣ وما بعدها؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١١٤ وما بعدها.

(٧٥) الإدريسي، ١٨٦٦؛ انظر: ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١١٩ و ١٢٠.

تُسمّى القصور. وقد أنشأها، مثلما أنشأ بساتين النخيل والفقارات التي ترويها، طوائف مختلفة إباضية ومعتزلة وحتى يهودية من الفرع البربري الكبير من الزناته.

ويمكن تقسيم هذه الواحات إلى ثلاث مجموعات: الواحات الشرقية التي هي منطقة الآبار الأرتوازية والتي تتجمع تحت سفح جبال أطلس؛ الواحات الغربية التي ترويها فقارات والتي تشكّل شريطاً طويلاً يبلغ نحو ١٢٠٠ كيلومتر يمتد بين جبال أطلس الصحراوية في فقيق من جهة وتيدكلت من جهة أخرى؛ وفي منتصف الطريق بين هاتين المجموعتين توجد مجموعة هامة ثالثة من الواحات: المزاب.

وتعد واحة سوف أكثر واحات هذه المجموعات الثلاث تطرفاً ناحية الشرق، وهي توجد وسط الرمال على الطريق المؤدي من الجريد إلى توغُوت ووَرْغلة. وكانت هذه الواحة منذ بدء السيطرة العربية على شمال أفريقيا، إن لم يكن قبل ذلك، محطة هامة على الطريق التجاري الذي يربط جنوب تونس، الذي كان يسكنه البربر الإباضيون في القرون الثاني الهجري / الثامن الميلادي – السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، بمراكز البربر الإباضيين في وادي ريغ ووَرْغلة وكذلك السودان. ونحن لا نعرف الوقت الذي أُقيمت فيه بساتين النخيل والقرى في سوف. وترد أول إشارة إلى هذه الواحة في وقائع التاريخ الإباضية التي أسمتها سوف أو أسوف. وكانت سوف في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي يسكنها البربر الإباضيون الذين كانت لهم علاقات وثيقة مع شط الجريد، وبخاصة مدينة توزير. وكان سكّان سوف ينتمون إلى الفروع المختلفة المنحدرة من الزناته أو القريبة من هذه الأُسرة من البربر (مثل اللواته). ولنضف أيضاً أنه في شمال سوف، من جهة إقليم نفزاوه، كان يعيش في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي قوم رُحّل هم بنو موليت الذين ينتمون أيضاً إلى الزناته[٧٦].

وعلى مسافة نحو مائة كيلومتر غربي واحة سوف، تتتابع واحات هامة عديدة في وادي ريغ تقع في ممر تحاتّي يبلغ عرضه عشرين كيلومتراً. وفي الحقبة التي تعنينا هنا، كان ينتشر على طول وادي ريغ، الذي نعرفه بفضل المصادر العربية (وبخاصة وقائع التاريخ الإباضية) باسم ريغ أو أريغ، الكثير من المدن والقرى المحصنة (القصور). وبعد ذلك، في زمن ابن خلدون (القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي) كان يوجد منها نحو ٣٠٠. ونحن نعرف أسماء الكثير من هذه الأماكن، مثل أجلو الغربية وأجلو الشرقية وتيجيت وقصر بني نوبه وتيغورت (توجرت الحالية) ووغلانه. وفضلاً عن هذه المدن الخمس، تذكر لنا المصادر الإباضية مدناً كثيرة أخرى أقل أهمية ويصعب التعرّف عليها، ربّما باستثناء تين تامرنا التي هي في الغالب تامرنا، وتين سليمان (سيدي سليمان) الواقعة شمال توجرت وواحة أقوق.

---

(٧٦) ليس تاريخ سوف معروفاً لنا. بيد أننا نعلم أن سارة اللواتية، وهي امرأة إباضية شهيرة عاشت في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، تنتمي أصلاً إلى هذه الواحة. وهذه هي الفترة التي مرّت فيها بواحة سوف قافلة إباضية عائدة من تادمكه (في أدْرار الفقاس أو الإيفوغاس، شمال غاو) وهي ذاهبة على الأرجح إلى توزير.

وقد سمي وادي رِيغ أو أريغ نسبة إلى بربر رِيغه، وهم طائفة من المغراوة التي تنتمي إلى الأسرة الزناتية الكبيرة. على أنه كان يوجد أيضاً إلى جانب بربر ريغه جماعات أخرى من الزناتية، مثل بني ورتيزالن وبني وِليل وبني زَلغين وبني إيتوفه والمغراوة وبني يَنْجاسن وبني لَنْت. وبين البربر الآخرين الذين كانوا يسكنون في وادي رِيغ أو يعيشون عيشة الترحال على مشارف هذه الواحات، ينبغي أن نذكر أيضاً بني وَرْماز (وَرْزمار) والجماعات الثلاث البدوية الأعراف: بني وَرْسفان وبني غُماره (أو غمره) وبني سِنْجاسن. وليس من المستبعد أن يكون هؤلاء هم أنفسهم بني سِنْجاس، وهم الفرع المغراوي الذي كان لا يزال يسكن وادي ريغ، كما يقول ابن خلدون، في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي.

ونحن لا نعرف شيئاً يذكر عن تاريخ وادي رِيغ قبل القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. ويُرجع السكان الأصليون لهذا البلد منشأ آبارهم إلى ذي القرنين، أي الإسكندر الأكبر. بيد أن واحات وادي رِيغ لم يرد لها ذكر أبداً على لسان القدماء، وهي على الأرجح لاحقة للسيطرة الرومانية على شمال أفريقيا. فأول إشارة إلى هذا البلد في المصادر المكتوبة ترتبط بالزعيم البربري البدوي الكبير يبيب بن زَلْغين الذي عاش في عهد الإمام الرستمي أفلح بن عبد الوهاب (٢٠٨هـ / ٨٢٣م – ٢٥٧هـ / ٨٧١م).

وفي النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، كان سكّان وادي ريغ يتألفون بوجه خاص من طوائف مختلفة من المغراوة الإباضيين. وفي عام ٤٧١هـ / ١٠٧٨– ١٠٧٩م نشبت حرب أهلية كانت السبب في خراب هذه المجموعة من الواحات. وقد اندلعت حرب أخرى في وادي ريغ في ٥٠٢هـ / ١١٠٨– ١١٠٩م. وينبغي أن نذكر أيضاً أن واحات وادي رِيغ لعبت دوراً هاماً، في القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، في حياة الإباضيين من شمال أفريقيا.

وأهم واحة بين كل الواحات الشرقية للصحراء الشمالية هي وَرْغلة، أو وارجلان أو وارقلان لدى الجغرافيين العرب في العصور الوسطى. وليس منشأ وَرْغلة معروفاً لنا. فليس لدينا في الواقع أي معلومات عن هذه الواحة قبل الفتح العربي. بيد أنه ليس من المستبعد أن يكون قد وجد في هذا المكان، في العهد المتأخر للامبراطورية البيزنطية، ضيعة تشكل محطة على طريق القوافل الذي يربط نوميديا بإقليم الهقار وربّما أيضاً بمنعطف نهر النيجر. وهذا الطريق هو الذي كان يُستخدم في التجارة، التي كانت محدودة على الأرجح في العصور القديمة، بين نوميديا والصحراء الوسطى. ويمكن أن نجد اسم وَرْغلة في اسم قبيلة آل أُوركليان المورية المشار إليها في القرن السادس الهجري في مؤلّف كوريبوس[٧٧]. فربّما كان أناس من هذه القبيلة هم الذين بنوا بعض مساكن وَرْغلة في فترة سابقة على الفتح الإسلامي. وإلى جانب هذه المساكن البدائية، كان يوجد في واحة وَرْغلة بلدات أو مدن حقيقية عدة كانت قائمة بالفعل وقت وصول أُوَل العرب إلى المغرب،

---

(٧٧) كوريبوس (Corippus)، ١٩٧٠، ص ١٢٨؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٦، ص ١٠.

أي في أواسط القرن الأول الهجري / السابع الميلادي. ويشير ف. لارجو[٧٨] إلى إحدى عشرة مدينة أو قرية كانت موجودة في تلك الحقبة في واحة وَرْغلة ولا تزال أطلالها باقية.

وقد ذكرت وَرْغلة في المصادر العربية تحت اسم وَرْقلان لأول مرة في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبدالملك (١٠٥هـ/ ٧٢٤م - ١٢٥هـ/ ٧٤٣م). وفي هذه الفترة، كما يقول الزهري، تحوّل سكّان وَرْغلة إلى الإسلام[٧٩].

ويبدو أن سكان وَرْغلة اتّبعوا منذ وقت مبكر، شأنهم شأن كل البربر الآخرين تقريباً، مذاهب الخوارج تعبيراً عن الاحتجاج على ظلم الحكومة القائمة. فصاروا إباضيين بالانضمام إلى فرع الخوارج الأكثر اعتدالاً، وسرعان ما أقاموا علاقات وثيقة مع أئمة تاهرت الإباضيين[٨٠].

أما مدينة سَدْراته (أو سِدراته) فيبدو أنها كانت عاصمة واحة وَرْغلة فيما بين القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والسادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. ويرجع اسم هذه المدينة في أصله إلى بربر سَدْراته الذين كانت طائفة أخرى منهم تعيش في إقليم مزاب على مشارف بسكرة. وتقع أطلال سدراته على مسافة ١٤ كيلومتراً جنوب مدينة وَرْغلة. وقد وجدت بين هذه الأطلال آثار مسجد ومقبرة للإمام يعقوب بن أفلح، آخر الأئمة الرستميين، الذي فرّ إلى وَرْغلة بعد استيلاء الجيش الفاطمي على تاهرت عام ٢٩٦هـ/ ٩٠٨م[٨١]. وفي عام ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م حاصر الجيش الفاطمي مدينة سَدْراته فهجرها سكّانها وخرجوا لاجئين إلى كريمة (اليوم قارة كريمة جنوبي وَرْغلة).

وفيما بعد، في زمن البكري (القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي)، كان يوجد في واحدة وَرْغلة سبعة «قصور» كان أكبرها يُسمّى في اللغة البربرية أغْرن أنيكمن، وهو اسم غير معروف بالمرة للمؤلفين الإباضيين. وإلى جانب هذه المدن و«القصور»، تذكر المصادر المكتوبة بلدات أو قرى بربرية عدة توجد في واحة وَرْغلة، مثل فجوها وقصر بكر (أو تِين بكر أو قصر بني بكر) وأَغْلام وتين إمصيوين وتين باماطوس وتَماواط وإفران.

ولدينا أيضاً، بفضل المصادر المكتوبة وبخاصة وقائع التاريخ الإباضية، بعض المعلومات عن التكوين السكّاني لواحة وَرْغلة في الفترة من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. وقد رأينا من قبل أن اسم الواحة مستمدّ من قبيلة آل أوركليان أو وارجلان، وهي فرع من زناتة أسّس الواحة، كما يقول ابن خلدون. وقد سبق أن ذكرنا أنه بين سكان وَرْغلة القدامى كان هناك أيضاً طائفة من سدراتة، وهم فرع من لواتة. وينبغي أن نذكر أيضاً، بين البربر الآخرين من سكان الواحة، بني ياجرين (ياغرين) الذين أسماهم ابن حوقل ياكرين (تُقرأ ياغرين)، والتِّناوته المعروفين في غدامس، وبني وَرْزمار الذين كانت طائفة

(٧٨) ف. لارجو (V. Largeau)، ١٨٧٩، في مواضع مختلفة.

(٧٩) الزهري، ١٩٦٨، ص ١٨٠ و ٣٤٠.

(٨٠) انظر ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٦، ص ٩-١١.

(٨١) انظر م. فان برشم (M. Van Berchem)، ١٩٥٢، ١٩٥٤.

منهم تعيش عيشة البدو الرّحّل على مشارف وادي ريغ، وقبيلة بني ورتيزالن الكبيرة التي كانت تسكن قبلاً هي الأخرى وادي ريغ[٨٢]. وفيا عدا البربر الإباضية أو الوهبية أو النكارية، لم تكن وَرْغلة خالية من المسلمين السنيين المالكيين الذين كان الإباضيون يسمّونهم أحياناً الأشعريين. ولنضف إلى ذلك أن ياقوت يشير، في وصفه الوجيز لوَرْغلة، إلى وجود جماعة عرقية إلى جانب البربر تُسمّى المجّانة[٨٣]. وهم مسيحيون أفريقيون من أصل روماني هاجروا إلى وَرْغلة بعد سقوط تاهرت، متّبعين خطى الإمام الرستمي الأخير الذي كانوا خدامه الأوفياء[٨٤]. ويبدو أن سكان ريغ ووَرْغلة البربر كانوا قد أصبحوا مختلطين بدرجة كبيرة مع السود قبل القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي[٨٥].

وكانت كل قرى ومدن واحة وَرْغلة جزءًا من إقليم كان يُسمّى، في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، إقليم وارجلان. وفي بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، كان يوجد في واحة وَرْغلة رئيس يقيم في تاغيارت. ويذكر الوسياني رئيساً لتاغيارت يُدعى اسماعيل بن قاسم، كان يوجد بجانبه في وَرْغلة ولاة ورجلان الذين كانوا بلا شك تابعين لهذا الرئيس. وفي النصف الأول من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، كان يوجد في وَرْغلة ٢٣ متولياً كانوا على الأرجح يتولون إدارة القرى، بيد أن اختصاصاتهم غير معروفة لنا[٨٦].

وإلى جانب الرئيس والولاة، تشير المصادر الإباضية إلى وجود وجهاء (ينتمي إليهم في الغالب كبار التجّار في المقام الأول) يُسمّون الأعيان والأكابر. كان ذلك هو الحال في بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي.

وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن مجالس السكّان لكل القرى في واحة وَرْغلة كانت تؤدي دوراً معيناً في هذه الواحة. على أن هذه المجالس اجتمعت مرة في قرية تماوات. وبعد سقوط الأئمة الرستميين، الذين كان سكّان وَرْغلة يعترفون بسيادتهم، أصبحت هذه الواحة مستقلة تماماً، رغم جهود الفاطميين الذين حاولوا فتحها في النصف الأول من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، وذلك على الأرجح بسبب أهميتها الاقتصادية. وفيا بعد، كانت وَرْغلة في فترة معينة تابعة لأسرة بني حماد. فقد عين السلطان الحمادي الناصر بن علناس (٤٥٤هـ / ١٠٦٢م – ٤٨٢هـ / ١٠٨٩م) حاكماً في هذه الواحة.

وكان دور وَرْغلة التجاري عظيماً، نظراً لأن هذه المدينة كانت نقطة الانطلاق للطريق الذي

(٨٢) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ١٠٣ و ١٠٤.

(٨٣) ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣، الجزء الرابع، ص ٩٢٠.

(٨٤) انظر ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٦، ص ٧٩–٩٠.

(٨٥) من المفروض أن الوضع من حيث الأجناس في وَرْغلة ووادي ريغ في تلك الفترة كان مشابهاً للوضع في بداية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي الذي وصفه جان ليون الأفريقي، حيث يقول في «وصف أفريقيا»: «إن الناس في غالبيتهم زنوج ... لأن هؤلاء الناس لديهم الكثير من الجواري السود اللاتي ينكحونهن إلى حد أن أصبح لهم منهن أطفال سود». انظر: ليون الأفريقي (Leo Africanus)، ١٩٥٦، ص ٤٣٧ وما بعدها.

(٨٦) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٦، ص ١٠ و ١١.



الشكل ١١،٣: إحدى واحات المزاب
(حقوق الطبع محفوظة لمحفوظات فيرنر فورمان).

يسلكه كل تجّار شمال أفريقيا والتجّار المصريين الذين يذهبون إلى السودان الغربي. ولنبحث الآن علاقات وَرْغلة مع المراكز التجارية الكبرى لشمال أفريقيا ومع أسواق السودان الغربي والأوسط.

في منتصف القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي تقريباً، كان يوجد طريق مباشر يمر ببلدة لغوات ويربط وَرْغلة بتاهرت، بينما كان يوجد طريق تجاري آخر بين ورغلة ومدينة سجلماسة التي تمثّل المحطة النهائية الشمالية الأكثر أهمية لطرق القوافل بين أفريقيا الشمالية والسودان الغربي، ومحطة الوصول للذهب والرقيق القادم من غانا ومن إقليم ونجرة. ولم تكن وَرْغلة في البداية سوى إحدى المحطات على الطريق الكبير بين السودان ومصر؛ وكان هذا الطريق يمرّ في إقليم طرابلس وبلاد الجريد متجهاً ناحية وَرْغلة ثم سجلماسة. بيد أن تجّار ورغلة سرعان ما أخذوا يشتركون بصورة نشطة في تجارة سجلماسة مع بلاد السودان الغربي التي يوجد بها الذهب. والواقع أن الجغرافيين العرب يشيرون كثيراً إلى وجود تجّار من وَرْغلة فيها، قادمين فيما يبدو بطريق سجلماسة، وإن كان لا يُستبعد أن يكون هؤلاء التجّار قد وصلوا إلى غانا وونقارة باستخدام طريق تادمكه وكاو–كاو (غاو)[٨٧].

---

(٨٧) ترد أقدم إشارة إلى الطريق المباشر الموصل بين مصر وسجلماسة في الوقائع الإباضية لأبي زكريا الوارجلاني (القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي) وتتعلق بحدث وقع في أوائل القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. وكان هذا الطريق يمر في توزر ووَرْغلة ليصل مباشرة إلى سجلماسة؛ انظر: ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٠.

وكان ثمة طريق آخر يربط إقليم المزاب (زيبان على خرائطنا) بمدينة وَرْغلة و «بلاد السود». وهو معروف لنا بفضل الإدريسي الذي يقول إن بلح إقليم المزاب كان يصدر إلى السودان باستخدام هذا الطريق(٨٨).

وكان الطريق التجاري التالي هو طريق وَرْغلة – تلمسان الذي نعرفه بفضل البكري. ويشير البكري أيضاً إلى طريق يربط عاصمة الدولة الحمادية، قلعة أبي طويل (قلعة بني حماد)، وهي اليوم أطلال وتقع على مسافة ٣٠ كيلومتراً من برج أريريج بمدينة وَرْغلة(٨٩).

ويبدو أن الطريق الأكثر قدماً والأكثر مباشرة الذي كان يربط وَرْغلة، ومن خلالها كل المغرب، بالسودان هو الطريق المؤدي من وَرْغلة إلى تادْمكة في أدْرار الفقاس (الايفوغاس) (توجد اليوم أطلال السوق على مسافة ٤٥ كيلومتراً من قرية كيدال) ومن هناك إلى مدينة غاو. ويقول البكري إن نقطة البداية لهذا الطريق كانت تادمكه، حيث يتجه منها إلى القيروان مروراً بوَرْغلة وقصطيلية (توزر)(٩٠). ونحن نعرف، بفضل المصادر الإباضية، أن التجارة بين وَرْغلة وتادمكه كانت قائمة بالفعل في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي وأن إحدى سلع هذه التجارة كانت الملابس التي كانت تُتبادل مقابل الذهب(٩١).

وفضلاً عن طريق وَرْغلة – تادمكه – غاو، كان هناك أيضاً طريق كبير آخر عبر الصحراء يربط مدينة وَرْغلة بأسواق السودان الغربي. وأودّ أن أتكلم هنا عن طريق وَرْغلة – وغانا. وقد كان هذا الطريق أهم بكثير من طريق وَرْغلة – تادمكه لأن مدينة غانا كانت مستودعاً كبيراً للذهب الآتي إليها من مناطق بمبوك وبوريه الحاوية للذهب. وكان طريق وَرْغلة – غانا يمر بمدينة سجلماسة في إقليم تافيلالت الذي كان مستودعاً تجارياً صحراوياً هاماً، وكان المدخل الحقيقي للسودان. وكان ملوك سجلماسة (الذين ينتمون إلى بني مكناسة القريبين من الزناتيين) قد اعتنقوا مذهب الطائفة الصفرية، القريب جداً من مذهب الاباضية، مع الإبقاء في الوقت نفسه على علاقات قويمة مع أئمة تاهرت الرستميين. ويبدو أن طريق وَرْغلة – سجلماسة كان يمر بالغولية (القليعة). أما الجزء الثاني من طريق وَرْغلة – غانا، فإنه كان يتجه، بعد أن يخرج من سجلماسة، نحو مدينة تامدولت في السوس الأقصى (تامدولت واحة على خرائطنا في جنوب غرب المغرب). وهذا الطريق معروف لنا بفضل البكري، الذي يذكر لنا أيضاً اسمي محطتين تاليتين هما إزيل التي

---

(٨٨) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٤٤؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٠٨.

(٨٩) البكري، ١٩١١، ص ١٨٢؛ ١٩١٣، ص ٣٤٠؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٦.

(٩٠) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٤–٨٧؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٦، ص ٣٢–٤١.

(٩١) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٩ و ٩١. وهذا هو فيما يبدو الطريق نفسه الذي سلكه كيداد، والد أبي يزيد مخلد، في الذهاب إلى تادمكه وغاو. وقد ولد أبو يزيد في تادمكه نحو عام ٢٧٢هـ/ ٨٨٥م. انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.

هي كيدبا إجيل ومدينة أوْداغست، وهي سوق هامة تقع في جنوب موريتانيا الحالية، حيث توجد اليوم أطلال تغداوست[٩٢]. ويقول الزهري إن الطريق من سجلماسة إلى غانا كان يمر أيضاً في مدينة أزوقي (أزوجي) في إقليم الأدْرار الموريتاني[٩٣]. وكان هنالك أيضاً طريق آخر يربط وَرْغلة بغانا مروراً بتادمكه. وكان الطريق المباشر بالدرجة الأولى الذي يربط وَرْغلة بتاهرت يمر بإقليم المزاب وبتلغمنت ولغواط، أي بالمجموعة الوسطى من واحات الصحراء الشمالية التي تقع بين وادي ريغ ووَرْغلة من جهة والتوات – غراره من الجهة الأخرى.

ويقول ابن خلدون إن اسم المزاب مأخوذ من اسم جماعة زناتية أسست قرى هذا الإقليم. بيد أن بني مزاب وإقليم المزاب ذاته كانوا معروفين من قبل للإباضيين في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي بالاسم المعرّب «مصعب». والواقع أن وقائع التاريخ الإباضية تذكر بني مصعب وجبل مصعب (المزاب على خرائطنا). وكان بنو مصعب يعتنقون في الأصل مذهب المعتزلة ولكنهم تحولوا فيما بعد (في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) إلى الإباضية.

ومن بين البلدات التي أنشأها الزناته في الصحراء الشمالية، ينبغي أن نذكر قلعة تَلْغمنت (وهي اليوم تِلغمت أو تِلرهمت) ومدينة لغواط المعروفة قبلاً في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي باسم الأغواط التي كانت تحت سيطرة رئيس الزناته، الخير بن محمد بن خزر الزناتي.

ومن المدن الهامة الأخرى في هذه المنطقة قصر الجولية، التي هي اليوم تاوريرت المانيه والتي كانت على الأرجح حلقة الوصل بين وَرْغلة وطريق سجلماسة. ويبدو أيضاً أن الطريق المؤدي من وَرْغلة إلى تادمكه كان يتفرع عند الغولية. وقد ذكر البكري الجولية تحت اسم القلعة. وكانت مدينة آهلة بالسكان «تضم مسجداً وبقايا بعض آثار قديمة»[٩٤]. وتقع الغولية شرق العرق الغربي الكبير، على جبل مخروطي الشكل كان فيما مضى، كما يُستفاد من التراث المحلي، محاطاً بحقول واسعة تُزرع فيها حبوب ونخيل كثير ويرويها ٢٤ فقارة.

وتتكون المجموعة الغربية من واحات الصحراء الشمالية من غراره والتوات وتيديكلت، التي تبدو وحدتها الجغرافية واضحة بجلاء. وغراره، بين هذه المجموعات الثلاث، هي الأكثر سكاناً والأكثر غنى بالماء وأشجار النخيل. وتشكّل توات «طريقاً من أشجار النخيل» على امتداد أكثر من ٢٠٠ كيلومتر بين بودا وتاوريرت؛ وهي أقل سكّاناً من غرارة ولا يزيد عدد النخيل في هذه المجموعة من الواحات على نخيل غراره سوى زيادة طفيفة. أما تيديكلت فلا يوجد فيها سوى نصف عدد أشجار نخيل غراره. وتُروى واحات المجموعة الغربية عن طريق قنوات في باطن الأرض لاستجماع وتوصيل المياه تُسمّى فقّارات.

(٩٢) البكري، ١٩١١، ص ١٥٥ وما بعدها؛ ١٩١٣، ص ٢٩٥ وما بعدها؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١. وفيما يتعلق بتحليل البيانات التي ذكرها البكري، انظر: ف. مونتي (V. Monteil)، ١٩٦٨. انظر أيضاً الجزء التالي.

(٩٣) الزهري، ١٩٦٨، ص ١٩٠ وما بعدها؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٩٥–٩٨.

(٩٤) البكري، ١٩١١، ص ٧٧؛ ١٩١٣، ص ١٥٦ و ١٥٧.

ولا نكاد نعرف شيئاً عن تاريخ غرارة والتوات وتيديكلت حتى القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي. ومن المفترض بصفة عامة أن كل هذه الواحات أُنشئت في فترة حديثة، ما بين القرن السادس الميلادي بالنسبة لغرارة، والقرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي بالنسبة لبعض واحات تيديكلت. وقد وجد في تمنتيت، في التوات، وَثَن من حجر له رأس كبش، وهو ما يسمح لنا بالاعتقاد بأن هذا المكان سكن فيه قبل الإسلام أناس ليبيون – بربر جاءوا في الغالب من ليبيا الشرقية حيث اقتبسوا، ربّما من سيوه، عبادة آمون الذي له رأس كبش. كذلك اقتبس هؤلاء القادمون الجدد من الليبيين الشرقيين فن حفر الفقّارات.

أما عن تهويد البربر الصحراويين، فقد بدأ على الأرجح في القرن الثاني الميلادي وكان نتيجة لتشتت يهود برقة الذين لاذوا بالفرار إلى موريتانيا والصحراء بعد القمع الروماني الذي أمر به ترايانوس. وفي وقت لاحق كانت هناك هجرة يهودية جديدة إلى غراره والتوات. ويُستفاد من التراث المنقول أنه جرى بناء معبد في تمنتيت عام ٥١٧م، وأن معبداً آخر بني عام ٧٢٥م[٩٥].

وقد حدثت موجة نزوح جديدة من بعض طوائف الزناتيين إلى غرارة وتوات في منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. وكان سبب هذه الحركة الثانية هو غزو بني هلال وكذلك غزو المرابطين للمغرب، الذي فرّ على أثره بعض البربر، الزناتيين وغيرهم من مسلمين أو مهودين، إلى الصحراء.

الصحراء الوسطى

في وسط الصحراء، جنوبي الجولية ووَرْغلة، توجد هضبة من أراضٍ مرتفعة تُسمّى مرتفعات الأحجار أو الهقار، وتتمثل ملحقاتها في تاسيلي–آجر في الشمال الشرقي والمويدير في الغرب. وتوجد هضبتان أخريان تشكلان امتداداً للهقار ناحية الجنوب وهما عير وأدرار الفقاس (أو الايفوغاس). وكان يسكن هذه المناطق الصحراوية في الفترة من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي جماعات مختلفة من البربر من سلالة الفرع المسمّى بالصنهاجة الذين كانوا أجداد الطوارق الحاليين. ولم تكن توجد في الهقار أو تاسيلي–آجر في تلك الفترة أي مدينة كبيرة أو بستان نخيل ذي أهمية.

وعلى العكس من ذلك، كانت توجد في أدرار الفقاس (الإيفوغاس) وعير، حسبما تنبؤنا المصادر العربية للعصور الوسطى، مدن حقيقية يشتغل سكانها بالتجارة بينما كانت أشجار النخيل والحدائق إما غير موجودة بالمرة، كما كان الحال في تادمكه في ادرار، وإما ضئيلة الأهمية.

وتدين مرتفعات تاسيلي–آجر باسمها للبربر الآجّر أو الأزجر، الذين يقدم لنا الإدريسي أقدم

(٩٥) بشأن التهويد، انظر: هـ.ز. هيرشبرغ (H.Z. Hirschberg)، ١٩٧٤، المجلد الأول؛ وقد ناقش دور اليهود التجاري م. ابيتبول (M. Abitbol)، ١٩٨١.

وصف لهم[٩٦]. وحسبما يقول هذا المؤلف، الذي يسمّي الآجر بالأزقار (أزجار)، كان هؤلاء قوماً جمّالين يوجد مركزهم السياسي، الذي يُحتمل أن يكون جهة غات أو جانيت الحاليتين، على مسيرة ١٨ يوماً من غدامس و ١٢ يوماً من مدينة تساوه في فزّان. ويبدو أن هذا الطريق الأخير هو نفس طريق «المركبات الغرامانتية» القديم، الذي كان يربط فزّان بغاو، خلال فترة الألف الأول قبل الميلاد، ماراً بإقليم آجر والهقار وأدرار الفقاس (الايفوغاس). وتدل على وجود هذا الطريق القديم اكتشافات أباليسا والكثير من النقود القديمة التي وُجدت في هذه المناطق.

أما طريق أزقار–غدامس (الذي كان يبدأ، على ما يرجّح، جهة غات أو جانيت)، فإنه يفترض أن يكون هو نفس الجزء الشمالي من طريق تادمكه–غدامس الذي وصفه البكري في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. بيد أننا لا نعرف على وجه الدقة أماكن المحطات التي كانت موجودة على هذا الطريق.

ونحن لا نعرف إلا النزر اليسير عن تاريخ الهقار في الفترة من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. ويُستفاد من التراث المحلي أنه كان يسكن هذا الإقليم، قبل الإسلام، قوم وثنيون يتكلمون لغة الطوارق يسمّون إيسبيتن (أو إسّبيتن، المفرد أسّبت)، وكانت لهم زراعة سابقة على زراعات الطوارق (أشجار التين والكروم والنخيل) ومياه للري. وتقول قبيلة داق–غالي الحالية إنها سليلة هؤلاء الإيسبيتن والمالكة الحقيقية للأرض. وتعرّض إقليم الهقار فيما بعد لغزو اللمطيين ثم الهوارة الذين أعطوا الإقليم اسمهم (بتغيير بين الواو المشددة والقاف، حسبما قال ابن خلدون). ووفقاً لهذا المؤلف، اجتاز جزء من الهوارة الرمال واستقرّوا إلى جانب اللمطيين الملثمين «الذين كانوا يسكنون بالقرب من مدينة كاو–كاو (غاو)، في «بلاد السود»[٩٧]. ويقول ابن بطوطه الذي اجتاز إقليم الهقار إن سكّانه كانوا يضعون حجاباً على الوجه[٩٨]. ويبدو أن وصول هوارة الهقار إلى الإقليم الذي يسكنونه حالياً كان مرتبطاً بالهزيمة التي أنزلها بهوارة الأوراس الأمير الفاطمي المعز عام ٣٤٢هـ/ ٩٥٣م وبتشتت هؤلاء الثوار الذين فرّ بعضهم إلى «بلاد السود» صوب إقليم الهقار الحالي. وتذكر المصادر العربية مناطق (أو أماكن) كثيرة من هضبة عير كانت معروفة من قبل في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. فيذكر اليعقوبي بين الممالك المستقلة في دولة كاو–كاو السودانية (عند منعطف نهر النيجر)، ثلاث ممالك تقع على الأرجح في عير. وهي ممالك مرنده والمزبن (المربر في المخطوط) وتكركرين (تدكرير في المخطوط)[٩٩].

وأولى هذه الممالك، التي نعرفها أيضاً من «كتاب البلدان» لابن الفقيه الهمداني (المكتوب نحو

(٩٦) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٦ وما بعدها؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢١–١٢٢.

(٩٧) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٢٧.

(٩٨) ابن بطوطه، ١٩٦٩، الجزء الرابع، ص ٤٤٤ وما بعدها؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٠٤.

(٩٩) اليعقوبي، ١٨٨٣، ص ٢١٩؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢١.

عام ٢٩٠هـ / ٩٠٣م) ثم بفضل المؤلفات الجغرافية لابن حوقل والإدريسي، يرجع اسمها إلى المدينة الصغيرة والنبع (المعروفة اليوم بارنده) الواقعة جنوبي أغادس. ولا تزال توجد هناك اليوم بقايا قرية قديمة وجدت فيها، كما يقول ر. موني، آثار مسبك قديم للنحاس[١٠٠]. وينقل ابن الفقيه إن شعب المرنده كانوا يسكنون فيما وراء كاو–كاو وكان بلدهم (أو بالأحرى عاصمته) يشكل محطة على الطريق الكبير الواصل من جاو إلى واحات مصر عبر الصحراء[١٠١]. وفي النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، ذكر ابن حوقل مرنده كمحطة على الطريق المؤدي من غانا إلى أجدابية في برقة. وكانت تقع على مسيرة شهر من مدينة كاو–كاو (غاو) وتُعدّ المحطة التالية (بعد غاو) على هذا الطريق الذي كان يمر بعد ذلك في مدينة زويلة في إقليم فزّان[١٠٢]. ويقول الإدريسي إن مرنده كانت مدينة آهلة بالسكّان، و «ملجأً ومسكناً للوارد والغادي من رحالتهم». غير «أن المسافرين، كما يقول المؤلّف نفسه، كانوا نادراً ما يمرّون بها»[١٠٣].

أما المزين، فإنما تدين بتصحيح اسمها لـج. ماركوارت الذي يعتبر أنها هي أزين أو أزيين[١٠٤]. وكان ذلك، كما يقول هـ. بارث، الاسم القديم لمنطقة العير الذي استخدمه السكان السود أو المخلطون لهذا الإقليم والذي كان لا يزال يُستخدم في زمن ذلك الرحّالة، أي في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي[١٠٥].

وتسمّى المملكة الثالثة التي ذكرها اليعقوبي تكركرين وهو جمع المؤنث في اللغة البربرية لتكركارت (Takarkart)، وهي تسمية نجدها في تكركارت (Tacarcart) الظاهرة على خرائطنا. ويوجد هذا الجرف في منتصف الطريق بين مدينة تهوة ومدينة أغادس، في منطقة لا تخلو من الشواهد على حضارة قديمة. ويتحدث ابن بطوطه في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي عن سلطان من البربر يدعى التكركري كان على خلاف مع سلطان تاكدّه (حالياً أزلك في جنوب غرب عير). وجاء في جزء آخر من كتاب ابن بطوطة أن السلطان المشار إليه يحمل اسم الكركري، بدون الإضافة البربرية «تا» الواردة في صدر الاسم[١٠٦].

وإلى جانب أزيين التي هي، كما رأينا أعلاه، الاسم القديم لمنطقة عير، تذكر بعض المصادر

(١٠٠) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ١٣٨.

(١٠١) ابن الفقيه، ١٨٨٥، ص ٦٨؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٧.

(١٠٢) ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ٩٢؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٤٦.

(١٠٣) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٤١؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢٥.

(١٠٤) ج. ماركوارت (M. Marquart)، ١٩١٣، P. lxxxviii et cix-cx vi.

(١٠٥) هـ. بارث (H. Barth)، ١٨٥٧–١٨٥٨، الجزء الأول، ص ٣٨٢.

(١٠٦) ابن بطوطه، ١٩٦٩، المجلد الرابع، ص ٤٤٢؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٠٣.

العربية كذلك هذا الاسم الأخير. فنجده لدى البكري على شكل هِيْر أو هَيْر[١٠٧]. والصيغة العربية الحديثة لهذا الاسم هي أهير، وفي التماشك عير.

ولم تكن مرتفعات أدرار الفقاس (الإيفوغاس) هي الأخرى مجهولة للجغرافيين العرب القدامى وذلك على الأخص بفضل مدينة تادمكه (يبقى منها اليوم آثار السوق الواقعة على مسافة ٤٥ كيلومتراً شمال قرية كيدال الحالية) التي كانت مركزها السياسي. وكانت تادمكه تشكّل أيضاً محطة هامة على طريق القوافل المؤدي من غاو إلى غدامس وإلى مدينة طرابلس. وكانت على مسيرة ٩ أيام من غاو، وبينها وبين غدامس مسيرة أربعين يوماً عبر إقليم سغمارة وأربع صحراوات نجد وصفاً لها لدى البكري[١٠٨].

وكان أهالي سغمارة هم البربر الذين يقطنون منطقة تمتدّ شمال تادمكه أو بالأحرى شمال شرقها حتى نقطة تقع على مسيرة ٦ أيام (أي نحو ١٢٠ كيلومتراً في خط مستقيم) من أطلال السوق. وكانوا يسكنون أيضاً الإقليم التابع لتادمكه والواقع جنوب هذه المدينة في مواجهة مدينة غاو. ويعتبر هـ. لهوت أن هذه الجماعة هي نفسها الطوارق الأسِكمارين (ومفردها أسِكمار) الذين يعيش جزء منهم حتى الآن عيشة البدو في أدرار الفقاس (الإيفوغاس)[١٠٩].

وكانت تادمكه موجودة من قبل في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، وكانت مركزاً تجارياً هاماً يؤمّه بوجه خاص تجّار من البربر الإباضيين من وَرْغلة وإقليم الجريد وجبل نفوسه يترددون على هذه المدينة للحصول على الذهب الذي يأتي بكميات كبيرة من البلاد التي تحتوي على مناجم للذهب بالقرب من غانا. وكانت أيضاً مستودعاً للسلع المغربية، وبخاصة الملابس التي كانت تصل باستخدام طريق وَرْغلة. وكانت تادمكه أحسن بناءً من غانا وجاو، غير أنها لم تكن بها زراعات[١١٠].

وفي القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، كانت تادمكه تمثّل دولة يحكمها ملوك ينتمون إلى بني تاناك (وهم فرع من الصنهاجة). ويقول ياقوت إن هذه الدولة كانت تسمّى تادماك، وتحمل عاصمتها اسم زَكران، ويجب تصحيح هذا الاسم إلى أكرام (أو أجرام). بيد أن سكّان هذه المدينة لم يكونوا من فرع البربر الصنهاجيين، بل كانوا ينتمون إلى الزناته. وبينما كان سكان العاصمة الزناتيون مسلمين إباضيين منذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، لم يعتنق صنهاجة تادماك الإسلام إلا في عام ٥٠٣هـ/ ١١٠٩–١١١٠م[١١١].

وقد اكتُشفت في موقع قديم، هو تساليت، آثار استغلال قديم للنحاس ولمعدن يشابه لحدّ ما

(١٠٧) البكري، ١٩١١، ص١٩٣؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٧.

(١٠٨) البكري، ١٩١١، ص ١٨١–١٨٢؛ ١٩١٣، ص ٣٣٩–٣٤٣؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٥ و ٨٦.

(١٠٩) هـ. لهوت (H. Lhote)، ١٩٥٥، ص ١٢٦ وما بعدها.

(١١٠) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٦ و ٨٧.

(١١١) ياقوت، ١٨٦٦–١٨٤٣، الجزء الثاني، ص ٩٣٨؛ انظر: ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٨١، ص ٤٣٩–٤٤٣.

التركواز كان يُستخدم قديماً في صنع «الآليّ جاو» الشهيرة. وفي رأينا أن المقصود هو المدينة المسمّاة تَسلا أو تَسلي التي ذكرها الزهري. إذ يقول هذا الجغرافي إن مدينة تَسلا / تَسلي كانت تقع على مسيرة ٩ أيام من تادمكه. وهذه التفاصيل تسمح لنا بأن نقابل بين هذه المدينة ومدينة تَساليت الموجودة على خرائطنا والتي تقع على مسافة ١٨٠ كيلومتراً شمال السوق في خط مستقيم. وكان سكّان تَسلا / تَسلي وكذلك أهالي تادمكه في حرب ضد سكّان غانا، وقد اعتنقوا الإسلام عام ٥٠٣هـ / ١١٠٩م[١١٢].

وعلى مسيرة ستة أيام من تادمكه، كان يوجد، على حدّ قول البكري، إقليم يسمّى تُوتَك أو تَوتَك، حيث توجد في باطن الأرض مناجم للملح[١١٣]. ويرجع اسم إقليم تُوتَك إلى فرع من الصنهاجة نعرفه من قائمة قبائل البربر التي ذكرها ابن حوقل[١١٤]. ونحن لا نعرف موقع هذا الإقليم على وجه الدقة. وقد يكون على الباحث أن يقابل بين اسم هذا الإقليم وكذلك اسم قبيلة تُوتَك، وبين اسم تَيتوك، وهو قسم من أشراف الطوارق يسكن حالياً أهْنيت، ذلك الإقليم الذي يقع شمال أدْرار الفقاس (الإيفوغاس) وشمال غربي تَمانْراسِت.

الصحراء الغربية

نحن نعرف الوضع العرقي والسياسي لهذا الجزء من الصحراء، الذي يمتد غرب أدرار الفقاس (الإيفوغاس) وجنوب المغرب حتى المحيط الأطلسي، بفضل المصادر العربية للفترة من القرن الأول الهجري / السابع الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي.

وتتعلق أقدم المعلومات المتوافرة بحملة القائد عقبة بن نافع في جنوب المغرب. فقد دخل هذا القائد السوس الأقصى عام ٦٢هـ / ٦٨٢م بل واجتاز الحدود الجنوبية لهذا الإقليم، وتوغل في الصحراء حيث «هاجم المسوفة ثم عاد أدراجه بعد أن أخذ عدداً كبيراً من الأسرى»[١١٥].

ونحن لا نعتقد أن حملة عقبة بن نافع كان غرضها فتح العرب لجنوب المغرب والصحراء الغربية بصفة دائمة وتحويل أهلها إلى الإسلام، على الرغم من أن أحد المؤرّخين العرب في العصور الوسطى يتحدث عن تحوّل بربر جنوب المغرب المتمين لجماعة جزوله إلى الإسلام تحت ضغط هذا القائد. ويبدو أن الأمر كان يتعلق بالأحرى بحملة استكشافية صوب المناطق الحاوية للذهب في السودان الغربي، تشبه الحملة التي قام بها عقبة بن نافع نفسه عام ٤٧هـ / ٦٦٦–

(١١٢) الزهري، ١٩٦٨، ص ١٨١–١٨٢؛ ن. ليفتزيون وج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٩٨–٩٩.

(١١٣) البكري، ١٩١١، ص ١٨٣؛ ١٩١٣، ص ٣٤٤؛ ن. ليفتزيون وج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٧.

(١١٤) ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ١٠٦؛ ن. ليفتزيون وج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٥٠؛ انظر: ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٥٩.

(١١٥) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦.

٦٦٧م بغرض تفحّص الطريق التجاري المؤدي من ساحل إقليم طرابلس إلى بحيرة تشاد عبر فزّان وكوار.

وبعد خمسة وعشرين عاماً من حملة عقبة بن نافع، فتح الحاكم العربي الجديد لإفريقية، موسى بن نصير، الجزء الأكبر من أراضي المغرب الحالي وأحلّ فيه السلام وحوّله إلى اعتناق الإسلام. فبين عام ٨٧هـ/ ٧٠٥–٧٠٦م وعام ٩٠هـ/ ٧٠٨–٧٠٩م وصل موسى بن نصير إلى إقليم السوس الأقصى الذي اعتنق سكانه الإسلام واستقبلوا مروان، ولد موسى بن نصير، كحاكم للإقليم.

على أن فتح هذا الإقليم بصفة نهائية وتحوّله إلى الإسلام لم يتحققا إلا في عهد حاكم إفريقية الذي يدعى عبيد الله بن الحجاب (١١٦هـ/ ٧٣٤م – ١٢٢هـ/ ٧٤٠م) على أثر حملة القائد العربي حبيب بن أبي عبيدة. ولم تكن هذه الحملة موجّهة ضد جنوب المغرب فحسب، بل كانت موجّهة أيضاً ضد السودان الغربي. وعاد حبيب بن أبي عبيدة من هذه الحملة منتصراً مصطحباً معه العديد من الأسرى وكمية ضخمة من الذهب[١١٦].

ويبدو أن ابنه اسماعيل واصل الحملات ضد البربر الذين يعيشون عيشة البدو في الصحراء الغربية. وهذه الحملات هي على الأرجح ما يتحدث عنه الطائفي الإسلامي الكبير، أبو الخطاب الأزدي (أو الأسدي)، الذي لقي حتفه عام ١٤٥هـ/ ٧٦٢م أو ١٤٧هـ/ ٧٦٤م. فقد اقتبس في رواية من رواياته نقلها ابن الفقيه العبارة التالية عن القائد العربي المشترى بن الأسود: «غزوت بلاد أنبيّا عشرين غزوة من السوس الأقصى فرأيت النيل (المقصود هنا هو نهر السنغال) بينه وبين الدجو الأجاج كثيب»[١١٧].

وفي هذه الرواية يظهر أيضاً لأول مرة اسم أنبيّا (على أن نطقه هذا ليس مؤكداً) للدلالة على الأقاليم الواقعة بين السوس الأقصى ونهر السنغال. وقد جاء هذا الاسم بعد ذلك في مؤلف للفزاري (نحو عام ١٧٢هـ/ ٧٨٨م) نقل المسعودي (المتوفي عام ٣٤٥هـ/ ٩٥٦م) جزءاً منه للإشارة إلى الأراضي الواقعة بين سجلماسة ومملكة غانا، أي تقريباً الصحراء الغربية بأكملها[١١٨]. ووفقاً لما جاء في مقطع آخر من مؤلف ابن الفقيه، يمتد هذا الإقليم على طول مسيرة ٧٠ ليلة عبر سهول وصحراوات[١١٩]. ويتحدث اليعقوبي عن أنبيّا في آخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي على أنهم قوم من البربر من جماعة صنهاجة (زناجا) تمتد بلادهم من سجلماسة حتى مدينة ومملكة غُشت البربرية (أوداغست لدى المؤلفين الآخرين) الواقعتين على التخوم الجنوبية الشرقية للأقاليم التي تعنينا هنا[١٢٠]. كل ذلك يبين أن هذا

(١١٦) فيما يتعلق بهذه الحملات انظر: ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٠.

(١١٧) ابن الفقيه، ١٨٨٥، ص ٦٤؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٧.

(١١٨) المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الرابع، ص ٣٧ وما بعدها؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٢.

(١١٩) ابن الفقيه، ١٨٨٥، ص ٨١؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٨.

(١٢٠) اليعقوبي، ١٨٩٢، ص ٣٦٠؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢٢.

الاسم الغامض كان يكمن وراءه أقدم اتحاد لبربر الصحراء الغربية. ويقول ابن خلدون إن هذا الاتحاد كان يتألف من مسوفه ولمتونه وجداله؛ ويرجع تاريخ انهياره، حسبما يقول هذا المؤرّخ، إلى عام ٣٠٦هـ/ ٩١٩م[١٢١]. وهذا الاتحاد هو على وجه التحديد ما كانت وُجّهت ضده سابقاً الحملات العربية التي نظمها الوالي عبيد الله بن الحبحاب.

بيد أنه يبدو أن هذه الحملات لم تستمر إلا وقتاً قصيراً وأنه تمّ التوصّل بقدر من السرعة إلى تفاهم بين مسلمي شمال أفريقيا ورؤساء اتحاد أنبيتا، وهو ما أتاح إقرار السلام في أقاليم الصحراء الغربية. وأدى ذلك إلى خلق ظروف مؤاتية للتجارة عبر الصحراء في هذه الأقاليم ولنشر الدين الإسلامي، وخاصة على يد تجّار شمال أفريقيا الذين كانوا في الوقت نفسه مبعوثين يدعون إلى الدين الإسلامي. وهذه الفترة القصيرة هي، في رأينا، ما تشير إليه كلمات ابن خلدون التالية: «أثناء فتح إفريقية والمغرب (على يد العرب)، دخل بعض التجّار الجزء الغربي من بلاد السودان ولم يجدوا فيها ملكاً أقوى سلطاناً من ملك غانا»[١٢٢].

وقد أدت هذه العلاقات بين المغرب الإسلامي والسودان الغربي إلى شيء من التقارب بين تجّار شمال أفريقيا والبربر البدو في الصحراء الغربية؛ وكانت الموجات الأولى لتحوّل البربر في هذه المناطق إلى الإسلام أثراً من آثار هذا التقارب.

وكان أول رئيس صنهاجي يتولى الحكم في الصحراء الغربية هو تيلوتان بن تيكلان (أو إتلوتان بن تَلاكاكين) الذي ينتمي إلى قبيلة لمتونه. ويقول ابن أبي زرع إنه حكم كل الصحراء وكان أكثر من عشرين ملكاً من ملوك السودان يدفعون له جزية. وكانت بلاده تمتد على مساحة «يستغرق كلّ من طولها وعرضها سفر ثلاثة أشهر». وكان يستطيع تجهيز ٠٠٠ ١٠٠ من الجمال الأصيلة. وقد طال ملكه وتُوفّي في الثمانين من عمره، عام ٢٢٢هـ/ ٨٣٧م. وخلفه حفيده الأثير بن باتن، الذي تولى الملك حتى تُوفّي عام ٢٨٧هـ/ ٩٠٠م. وكان آخر ملك لدولة صنهاجة هو ولد الأثير، تميم، الذي تولى حكم هذه القبائل حتى عام ٣٠٦هـ/ ٩١٨م. وقد قُتل على أيدي أعيان الصنهاجة الذين ثاروا عليه. وعلى أثر ذلك حدث انشقاق بين قبائل الصنهاجة، ولم تتحد هذه القبائل من جديد إلا بعد ١٢٠ عاماً تحت قيادة الأمير أبي عبد الله محمد بن تيفات (تيفاوت) المعروف باسم تارسينا، وهو أحد رؤساء لمتونه (٤٢٦هـ/ ١٠٣٥م). ولم يدم حكمه سوى ثلاث سنوات. وجاء بعد ذلك صهره، يحيى الجدّالي، وأصلح رئيس اتحاد الصنهاجيين. وبفضله تحوّلت قبائل الصنهاجة التي لم تسلم حتى ذلك الوقت إلا إسلاماً سطحياً إلى مذهب السنّة على يد الداعية عبد الله بن ياسين الجزولي الذي جاء به الأمير يحيى بن ابراهيم من رحلته في شمال أفريقيا[١٢٣].

---

(١٢١) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٢٨. فيما يتعلق بأصل اسم «أنبيتا» انظر هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧٢، ص ٧٢.

(١٢٢) ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٣٢.

(١٢٣) ابن أبي زرع، ١٨٤٣–١٨٦٦، ص ٧٦، فيما يتعلق بابن ياسين وبداية عهد المرابطين، انظر الفصل الثالث عشر من هذا المجلد.

ووفقاً لرواية لابن خلدون، كانت السيادة لدى الصنهاجة معقودة أولاً للمتونيين الذين كانت لهم بالفعل مملكة كبيرة في زمن الأمير الأموي عبد الرحمن (١٣٩هـ/ ٧٥٦م - ١٧٢هـ/ ٧٨٨م). ويسرد ابن خلدون بعد ذلك أسماء ملوك الدولة الصنهاجية حتى أوراكن بن أُرتنتك[١٢٤].

ويذكر مصدر آخر استشهد به ابن خلدون أشهر ملك للصنهاجة تربّع على مُلك «الصحراء كلها» خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. وكان يدعى تِيَنْزوه بن وَنْشيك بن بيزار، المسمّى أيضاً بَرويان بن ونشيك بن إزار. ويبدو أن هذا الأمير هو نفس الأمير المعروف للبكري باسم تين يَروتان بن وِيستو بن نَزار الذي حكم بين عامي ٣٥٠هـ/ ٩٦١م و ٣٦٠هـ/ ٩٧١م[١٢٥]. ويذكر ابن حوقل الملك تَنبَروتان بن إسفِشار الذي يسمّيه «أمير كل الصنهاجيين» والذي ربّما كان هو نفس الأمير المقصود في الحالتين السابقتين[١٢٦].

وبعد اجتياز إقليم أنبيّا، يصل المرء، كما يقول اليعقوبي، إلى المنطقة المسماة غُست التي كانت تمثل مملكة وثنية كان ملكها يشن غارات على بلاد السود[١٢٧]. وكان بعض سكان هذه المنطقة سكّاناً مستقرّين. والمقصود هنا هو مدينة ومملكة البربر الأكثر شهرة لدى المؤلفين العرب القدامى تحت اسم أوداغست التي كانت مركزاً تجارياً هاماً يبعد مسيرة عشرة أيام عن مدينة غانا. ونحن ندين بهذه المعلومات للجغرافي والرحّالة العربي ابن حوقل الذي مرّ بأوداغست عام ٣٤٠هـ/ ٩٥١-٩٥٢م والذي يضيف إلى ذلك أن أوداغست كانت تفصلها مسيرة شهرين عن سجلماسة[١٢٨]. ووفقاً للمهلبي (الذي كتب في أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي)، كانت أوداغست هي اسم إقليم واسع وكذلك اسم عاصمة هذا الإقليم، وكانت تقع على مسيرة أكثر من أربعين يوماً من سجلماسة عبر الرمال والصحارى. وقد جاء في فقرة أخرى من نفس المصدر أن أوداغست كانت تضم أسواقاً جميلة، وكان المسافرون يتوافدون عليها من كل جانب؛ وكان سكّانها مسلمين، ورئيسها رجلاً من قبيلة الصنهاجة[١٢٩].

ويقول البكري إن دولة أوداغست كانت في الفترة من ٣٥٠هـ/ ٩٦١م إلى ٣٦٠هـ/ ٩٧١م، تحت إمرة الملك تين يَروتان، الذي ينتمي إلى قبيلة الصنهاجة، والذي كانت امبراطوريته تمتدّ على مسافة تستغرق مسيرة شهرين. وهكذا يبدو أن مملكة أوداغست كانت تنتمي خلال فترة من الوقت إلى اتحاد قبائل الصنهاجة.

---

(١٢٤) ابن خلدون، ١٩٢٦-١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٢٣٦.

(١٢٥) المصدر السابق؛ البكري، ١٩١١، ص ١٥٩.

(١٢٦) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ٩٨؛ ١٩٣٨، ص ١٠٠.

(١٢٧) اليعقوبي، ١٨٩٢، ص ٣٦٠؛ ١٩٣٧، ص ٢٢٦ و ٢٢٧؛ ١٩٦٢، ص ٣١.

(١٢٨) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ٩٠-١٠٠؛ ويعتقد ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٦٨(أ)، أن ابن حوقل لم يدخل أوداغست مطلقاً.

(١٢٩) انظر: د. روبير و س. روبير و ج. دُفيس (مدير التحرير) (D. Robert, S. Robert et J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١٩ و ٢٠.

وكان أكثر من عشرين ملكاً من الملوك السود يعترفون بملك أوداغست سيدا. وقد اعترف ملك أوداغست البربري في وقت لاحق (وحتى عام ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م) بسيادة ملك غانا (على عكس لمتونه ومسوفه وجداله التي كانت مستقلة عن هذه الدولة السوداء). وكانت أوداغست في تلك الفترة مدينة كبيرة تضم سكاناً عديدين وافري الثراء يتألفون من العرب والبربر (وهم أفراد ينتمون إلى قبائل نفوسه ولواته وزناته ونفزاوة وكذلك بركجانة وغيرها). وفي سوق أوداغست «المليئة بالناس في كل وقت» كانت قراضة الذهب تستخدم في دفع ثمن ما يُشترى[١٣٠].

وكانت المدينة مشيدة في سهل كثير الرمال عند أسفل جبل خالٍ من النبات؛ وكانت تحيط بها الحدائق وأشجار النخيل. وأوداغست هي، فيما يبدو، نفس تغداوست، تلك الأطلال الواقعة جنوب غربي تشيت (على مسافة ٢٠٠ كيلومتر تقريباً) وغرب وشمال غرب كومبي صالح (أو غانا القديمة) التي كانت تبعد عنها بنحو ٤٠٠ كيلومتر[١٣١].

وفي النصف الأول من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، كانت مملكة أوداغست البربرية، والإسلامية فيما يبدو، خاضعة لمملكة غانا الوثنية السودانية. وبهذه الحجة هوجمت أوداغست وفتحت على أيدي قبائل لمتونه ومسوفه وجدالة المنتمية إلى اتحاد الصنهاجيين القديم الذي تحوّل في أواسط القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي إلى دولة للمرابطين.

وكانت غالبية سكان الصحراء الغربية في الفترة من القرن الأول الهجري / السابع الميلادي إلى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي تتألف من بربر من فرع الصنهاجة (لمتونه ومسوفة وُجدّالة). وكان أهالي لمتونة وجُدّالة يسكنون في أقصى جنوب بلاد الإسلام، على مقربة من السود، وكانوا يشكّلون جزءًا من دولة الصنهاجة الكبرى – أنبيّا. ويقول الإدريسي إن اللمتونيين كانوا أصحاب إقليم تازُكّاغت (الساقية الحمراء الحالية)[١٣٢]. وكانت أراضيهم تضم كذلك في الشمال إقليم نول في جنوب المغرب[١٣٣]. وفي الجنوب تصل إلى إيزال (أو إيزل) التي تقابل كيدية أجيل على خرائطنا. وعلى مسافة أبعد في الجنوب، نعرف منطقة تسمّى لمتونة تقع شمال غربي منطقة تاغنت في جنوب شرق موريتانيا. وقد احتلّ اللمتونيون أيضاً، عام ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤–١٠٥٥م تقريباً، إقليم أدرار الموريتاني (أدرار تمار) الذي سُمّي بعد ذلك جبل لمتونه. وكان إقليماً تغطّيه أشجار من نخيل البلح زرعها شعب استقرّ في هذه الأماكن منذ زمن بعيد، هم البَفور الذين ورد ذكرهم في روايات محلية وفي بعض المصادر البرتغالية.

---

(١٣٠) البكري، ١٩١١، ص ٥٠–٥٣.

(١٣١) فيا يتعلق بحفائر تغداوست انظر: د. روبير (D. Robert)، ١٩٧٠؛ د. روبير وس. روبير وج. دُڤيس (مدير التحرير) (D. Robert, S. Robert et J. Devisse)، ١٩٧٠؛ سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٩.

(١٣٢) اسم «تازُكّاغت» (أصله تازُجاغت) هو مؤنث الكلمة البربرية «أزجاغ» وتعني «طريق». أما اسم «الساقية الحمراء» فمعناه معروف. وهذا البلد معروف لدى ابن خلدون ومركزه، الحمراء، موجود على خريطة ابراهام كريسك (Abraham Cresques) (القرن الرابع عشر الميلادي) باسم الامارا.

(١٣٣) نول، أو بالأحرى نول لمطة، لا تزال موجودة اليوم في سهل وادي نون حول غولمين، في جنوب غرب المغرب، بين جبال أطلس الخلفية ووادي درعة. انظر: ف. مونتي (V. Monteil)، ١٩٦٨، ص ٩٧ و ٩٨.

وكان مركز جبل لمتونة هو مدينة أزوقي التي نشأت خلال القرنين الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي والسادس الهجري / الثاني عشر الميلادي حول قلعة المرابطين التي تحمل هذا الإسم. وكانت هذه المدينة محطة هامة على الطريق المؤدي من سجلماسة إلى السودان الغربي. وكانت تُسمّى لدى السود كوكدم (الإدريسي) أو كاكدم[١٣٤]. والمقصود هنا هو أزوقي الموجودة على خرائطنا، وهي بلدة صغيرة بها أطلال قديمة للمرابطين وما قبل المرابطين، توجد في شمال موريتانيا غير بعيد عن مدينة أتار الحديثة[١٣٥].

وكان بنو مسوفة يسكنون الصحراء في المنطقة التي يمر بها الطريق الذي يربط مدينة سجلماسة بمدينة غانا. ولم تكن لهم أي مدينة باستثناء مدينة وادي درعة أو تيومتين الواقعة على مسيرة خمسة أيام من سجلماسة[١٣٦].

وفي أواسط القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، وصل بنو مسوفة في الجنوب إلى مدينة أزوقي. وفي الجنوب الشرقي استولوا على ملاّحة تغازة؛ وكان يمر بهذه البقعة طريق القوافل المؤدي إلى ايوالاتن (أو ولاته)، وهي مكان هام للتجارة يقع على التخوم الجنوبية للصحراء الغربية، وكان يخضع في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي لملوك مالي.

وفي جنوب غرب الإقليم الذي يحتلّه بنو لمتونه كانت تقيم، في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وبعد ذلك، جماعة بني جدّالة الصنهاجية التي هي على الأرجح من سلالة الغتولبين القدماء. ويقول البكري إنهم كانوا يسكنون شمال حوض السنغال الأدنى وفي المنطقة المجاورة للبحر الذي لم يكن يفصلهم عنه أي أقوام آخرين. وبذلك كان الجدّاليون يسكنون الجزء الجنوبي الغربي من موريتانيا الحالية ويحتلّون كذلك مشارف جبل اللماع (الرأس الأبيض)[١٣٧].

وفيما يتعلق بسكان مملكة أوداغست، فقد كان معظمهم من البدو الرُّحل وكانوا ينتمون إلى الصنهاجة (زناغه) بالمعنى الدقيق. وكان سكان العاصمة يتألفون، كما رأينا من قبل، من سكان إفريقية الأصليين ومن أناس ينتمون إلى بني بركجانة ونفوسة ولواته وزناته وعلى الأخص نفزاوة؛ وكان يوجد بها أيضاً، ولكن بأعداد قليلة، أناس ينتمون أصلاً إلى مختلف المدن الإسلامية الكبرى. وهم تجّار إباضيون ينتمون إلى مجموعات مختلفة كانت تقيم في جبل نفوسة وبلاد الجريد وفي واحات سوف وورْغلة ووادي رِيغ. والواقع أن المصادر الإباضية تذكر أحياناً أسفار التجّار الإباضيين الذين كانوا يفدون من هذه المناطق إلى أوداغست.

ويُستفاد من الحفائر الأثرية ومن التراث الذي جمعه علماء فرنسيون أن بعض أماكن الصحراء

(١٣٤) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٥٩ و ٦٠؛ ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣، الجزء الرابع، ص ٢٢٩.

(١٣٥) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٥٥(أ).

(١٣٦) يقول ف. مونتي (V. Monteil)، ١٩٦٨، ص ٩٠، إن هذه المدينة كانت توجد في منطقة تاجونيت الحالية، على مسافة ٢٠ كيلومتراً شمالي عقفة درعه.

(١٣٧) يذكر سي. إي. دو فوكو (C.E. de Foucauld) (١٩٤٠) قبيلة من الطوارق المرابطين من العبر وأزاوغ تسمى أغدالن. ويبدو أن الأمر يتعلق هنا بسلالة الجداليين الذين يرجعون إلى أوائل العصور الوسطى.

الغربية لم تكن تخلو من جماعات من الزرّاع الذين عاش خَلَفُهم إلى وقتنا هذا، وذلك إلى جانب السكان من البدو الرُّحّل. ونحن لدينا بعض كتابات برتغالية ترجع إلى القرنين التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي والعاشر الهجري / السادس عشر الميلادي يمكن بفضلها معرفة جنسية هؤلاء الزرّاع. فقد كانوا ينتمون، كما تفيد هذه الوثائق، إلى جماعتين مختلفتين. فكان الزرّاع البيض يُسمّون بَفور أو أبوفور (في التراث المحلي بافور) والزرّاع السود يسمّون البربر (بربره، برابر، بربروس) وكانوا قريبين من السوننكه.

وقد تركت أقدم هذه الأقوام عدداً كبيراً من أطلال القرى والمواقع الأثرية في إقليم أدرار الموريتاني[١٣٨]. وتُنسب هذه المواقع القديمة، حسب التراث المحلي، إلى شعب لا يُعرف كنهه يُسمّى بفور أو أبوفور كان يقطن إقليم أدرار الموريتاني قبل وصول بني لمتونه بقليل[١٣٩]. وتقول بعض تلك الروايات إن أهالي بفور كانوا من البيض (وهو ما نعتبره أكثر الاحتمالات رجحاناً) الذين ينتمون إلى جماعة زناته البربرية[١٤٠]. ويُستفاد من التراث الموريتاني المنقول أن السكان الأصليين غير المسلمين لإقليم ادرار تمار كانوا زرّاعاً وإليهم يرجع فضل زراعة أشجار النخيل الأولى في أدرار. وفي رأينا أنه يمكن اعتبار أن بني بفور هم نفس قبيلة بافار الليبية (المورية) التي كانت نشطة في غرب شمال أفريقيا في القرنين الميلاديين الثالث والرابع. وقد هاجروا بعد ذلك إلى موريتانيا الحالية ونقلوا ثقافتهم واسمهم لسكان إقليم أدرار تمار الذي كان لا يزال يحمل في بداية القرن السادس عشر الميلادي اسم «جبل بافور» كما جاء في فصل من رواية فالنتيم فرنانديس (Valentim Fernandes)[١٤١].

ووفقاً للمصادر العربية في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي («كتاب الاستبصار» والزهري) كان السود الذين يسمّون البربر أو البربره (الجمع العربي برابر) يمثّلون سكان إقليم زافونو السوداني، المسمّى اليوم ديافونو. وكانوا جزءًا من الجناوة، أي السود، ويسكنون أيضاً، كما يقول الزهري، المنطقة الوسطى من الصحراء (المقصود بها على الأرجح صحارى وسهوب جنوب شرق موريتانيا) والأقاليم القريبة من غانا وتادمكه (شمال غاو) التي كان سكانها يغزون أراضيهم كي يأخذوا منها الرقيق. وكان لهم ملوكهم وكانوا يلبسون الجلود، وذلك أمر طبيعي لدى شعب يتألف لحدّ ما من البدو الرُّحّل. وكان البربر يعتقدون أنفسهم أنبل الشعوب السودانية

---

(١٣٨) انظر ر. موني (R. Mauny)، ١٩٥٥(أ).

(١٣٩) انظر أ.ج. لوكاس (A.J. Lucas)، ١٩٣١؛ سي. مودا (C. Modat)، ١٩١٩.

(١٤٠) تؤكّد هذه الروايات فقرة هامة من «كتاب البيان المغرب» لابن عذارى المراكشي (أوائل القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي)، الذي يقول في حديثه عن حملات ابن ياسين، مؤسس دولة المرابطين، ما يلي: «كان يوجد بالقرب من بني لمتونه هضبة تسكنها قبائل بربرية غير مسلمة. فدعاها عبد الله بن ياسين إلى اعتناق الإسلام؛ فرفضت. فأمر يحيى بن عمر بمهاجمتها؛ فأغار عليها بنو لمتونة وأخذوا منها أسرى اقتسموهم فيما بينهم».

(١٤١) ت. مونو و ب. دو سينيفال (T. Monod et P. de Cenival)، ١٩٣٨، ص ١٥٤؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٨.

ويزعمون أن ملوك غانا ينتمون إلى قبيلتهم[١٤٢].

وهكذا يبدو أن البربر جزء من السوننكه. أفلا يمكن تقرير مطابقة البرابر لشعب أسود يُسمّى البربر كان يسكن قديماً، على حد قول التراث المحلي المنقول، مدينة تشيت في الجزء الجنوبي الشرقي من موريتانيا؟ إن بعض المراقبين يماثلون هذا الشعب الأسطوري بشعب من الزرّاع سود البشرة يُسمّى البربر في وقائع التاريخ البرتغالية القديمة، ويظهر في القرنين الميلاديين الخامس عشر والسادس عشر في إقليم أدرار الموريتاني، بجانب «الزنغ» أو زناغه (الصنهاجة) البربر.

ذلك هو تاريخ الصحراء الكبرى وجغرافيتها التاريخية في الفترة من القرن الأول الهجري / السابع الميلادي إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. ونحن لن نعرض منه سوى الوقائع الأساسية محيلين القارئ إلى المصادر العربية والدراسات المتخصصة التي تعالج هذه الفترة.

(١٤٢) كتاب الاستبصار، ١٨٥٢؛ الزهري، ١٩٦٨، ص ١٨١.

الفصل الثاني عشر

بروز الدولة الفاطمية

إيفان هربك

تأسيس الأسرة الفاطمية: دور كتامة

في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، كان جزء كبير من الغرب الإسلامي (المغرب وأسبانيا) قد خرج فعلاً عن طوق السيطرة الفعلية للخليفة العبّاسي في بغداد، فكان الأمويون قد وطّدوا أقدامهم في الأندلس، وكانت الأسرة الإدريسية تسيطر على بعض المدن وبعض جماعات البربر في الغرب الأقصى الإسلامي (المغرب الأقصى) وعلى التخوم بين الأراضي المزروعة والصحاري، وكان عدد من دول الخوارج المستقلة يمتد من جبل نفوسة إلى سجلماسة. وكان الأغالبة في إفريقية هم وحدهم الباقون على ولائهم لبغداد ولكن روابطهم بالعبّاسيين، بعد مرور مائة عام من الاستقلال الفعلي، كانت مجرد روابط شكلية[1].

وعلى الصعيد الديني – وينبغي ألا ننسى أن المجالين السياسي والديني في الإسلام يتداخلان تداخلاً وثيقاً – كان المغرب منقسماً بين شرعية السنّة، حيث كانت القيروان إحدى قلاع المذهب المالكي، وبين أهل النحل من طوائف مختلفة من الخوارج (الإباضية والصفرية والنكارية). وعلى الرغم من أن الإدريسيين ينتمون إلى أُسرة علي، وأن إقامة دولتهم سبقتها دعاية شيعية، فإنه يبدو أن معتقدات المذهب الشيعي، حسبما طُوّرت في الشرق، كانت قليلة الانتشار بل وكانت أقل اتباعاً في مملكتهم.

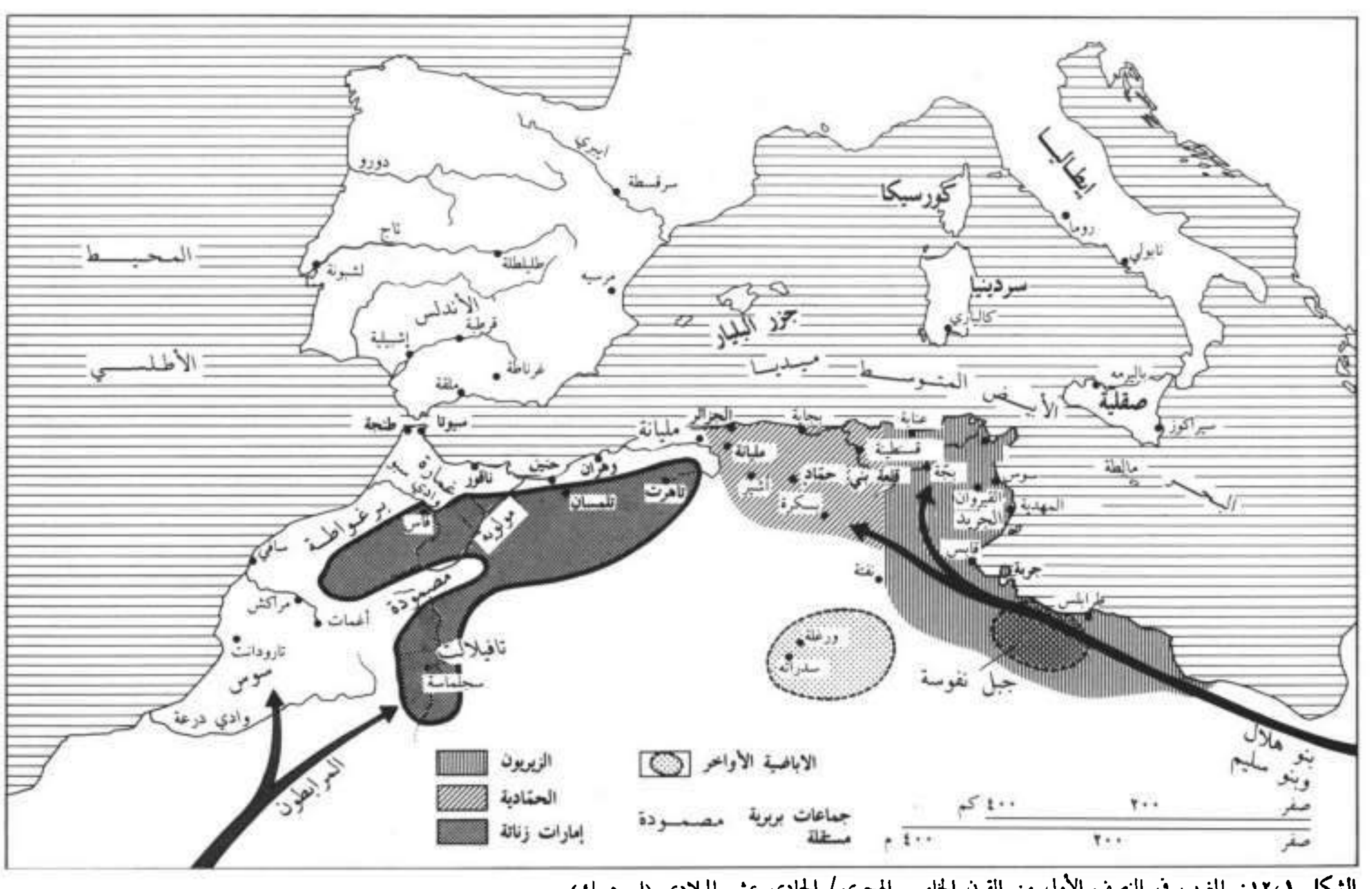
(١) انظر الفصل العاشر من هذا المجلد.

وقد تغيّر كل ذلك بقدوم طائفة قوية ونشطة للغاية من الشيعة، هي الإسماعيلية، إلى شمال أفريقيا في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. فمن العناصر الأساسية للعقيدة الشيعية الاعتقاد بأن إمامة الأمة الإسلامية هي حق لسلالة محمد من خلال ابنته فاطمة وزوجها علي، رابع الخلفاء. فالإمام الشيعي، خلافاً للخليفة السنّي، ورث عن محمد لا السيادة الدنيوية فحسب بل وكذلك الحق الاستئثاري في تفسير الشريعة الإسلامية، باعتبار الأئمة معصومين لا يخطئون. وقد خلف علي، الإمامة الأول، ابنه الحسن ثم ابنه الآخر الحسين الذي استمرّت الإمامة في سلالته. وثمة عنصر آخر من نظرية الإمامة هو الاعتقاد بأن آخر الأئمة الظاهرين لم يمت بل لجأ إلى مكان خفي سيخرج منه في الوقت المناسب بوصفه المهدي، ليعيد الإسلام الحق ويغزو العالم بأسره و «يملأ الأرض عدلاً وإنصافاً بعد أن ملئت جوراً وطغياناً». غير أنه فيما يتعلق بمسألة من يكون آخر إمام ظاهر ومن يكون أول إمام مستتر (وبذلك يكون هو المهدي)، ينقسم الشيعة إلى جماعات عدة. وغالبية هذه المجموعات ترى أن الإمام المستتر هو الإمام الثاني عشر، محمد، الذي اختفى عام ٢٦٤هـ / ٨٧٨م دون أن يترك خلفاً. وتُعرف اتباعها بالإثني عشرية ويؤلفون اليوم غالبية الشيعة.

وبينما تتفق جماعة أخرى مع الإثني عشرية فيما يتعلق بالتسلسل حتى الإمام السادس، جعفر الصادق، فإنها تختلف معها عند هذه النقطة، قائلة بإمامة الابن الأكبر لجعفر، اسماعيل (المتوفي عام ١٤٤هـ / ٧٦٠م)، مفضلة إياه على أخيه موسى بن جعفر الذي تعترف به غالبية الطائفة. وهكذا أصبح اسماعيل (ثم ابنه محمد) في نظرهم الإمام السابع، الإمام المستتر، ومن ثم أخذت الطائفة اسم الإسماعيلية، كما يُعرف اتباعها أيضاً بالسبعية.

ويكتنف الغموض تاريخ هذه الطائفة وكيفية نشوء معتقداتها الخاصة التي تميزها عن باقي الشيعة. وكما يحدث غالباً في الطوائف المنشقّة، انقسمت الحركة الإسماعيلية إلى عدة فروع، وكانت إحدى نقط الخلاف الرئيسية تتعلق بطبيعة الأئمة. فمن جانب كان هناك أولئك الذين ظلوا متمسكين بالعقيدية الأصلية فظلوا على ولائهم للإمام المستتر محمد بن إسماعيل، وكانوا يعتقدون أن علياً ومحمداً بن اسماعيل نبيّان وأن الثاني، عندما يعود إلى الظهور بوصفه المهدي المنتظر، سيأتي بشريعة إسلامية جديدة. وكان الجناح الآخر، وهو الذي انبثق منه الفاطميون، يقبل النظرية القائلة بوجود أئمة ظاهرين على رأس المجتمع الإسلامي. وكانت النظرية الفاطمية الرسمية تقول بأن سلالة الخلفاء الفاطميين تسبقها سلسلة من الأئمة المستترين من سلالة محمد بن اسماعيل. ولكن نظريتهم، خلال الفترة الأولى من حكمهم في شمال أفريقيا، اتسمت بسمة غريبة: فكان لثاني الخلفاء الفاطميين، وهو القائم بأمر الله، وضع خاص وكان يعتبر المهدي الذي يبشّر بعهد القضاء على الظلم والطغيان. وعندما تبدّدت بوفاته الآمال التي كانت معقودة عليه، عندئذٍ فقط احتلّ شخص الإمام، بوصفه زعيماً دنيوياً وروحياً، مكاناً مركزياً في الفكر الاسماعيلي، وزُحزِح شخص المهدي إلى الصفوف الخلفية.

وقد نظم الإسماعيليون دعوة سياسية ودينية تُعدّ من أذكى الدعايات وأكثرها فعالية. فبدأ زعماؤهم يرسلون مبشّرين (دعاة) من الأماكن التي اعتزلوا فيها، وكان من أهمها سلمية في



الشكل ١٢،١: المغرب في النصف الأول من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي (إ. هربك).

سوريا، ليدعوا إلى مذهبهم ويبشّروا خاصة بعود قريب للإمام المستتر بوصفه المهدي المنتظر. وقد كسبوا اتباعاً عديدين في أقاليم مختلفة من العالم الإسلامي، في جنوب العراق وفي البحرين، وفي بلاد فارس وكذلك في اليمن. فقد استهوى المذهب الإسماعيلي طبقات اجتماعية مختلفة غير راضية عن النظام القائم، بما قدمه من وعود بعهد جديد من العدالة الاجتماعية والإصلاح اللذين لم تُحدَّد بوضوح ملامحها، يحلّ مع ظهور المهدي. وفي كل منطقة استغلّ الدعاة بمهارة مظالم محددة يعاني منها سكّانها، وفي بعض الأنحاء نجحوا في إقامة دول صغيرة ولكن دعوتهم لم تحقق في أي مكان مثل ما حققت من نجاح في شمال أفريقيا، وأولاً بين بربر كتامة. وكان الفاطميون وحدهم، من بين كل فروع الشيعة الإسماعيلية، هم من استطاعوا تأسيس امبراطورية والحفاظ عليها إذ دامت أكثر من قرنين ودنت تماماً من بلوغ الهدف الشمولي لعقيدتهم[٢].

وكان بنو كتامة البربر يسكنون منطقة القبائل الصغرى بين جيجلي وسطيف وقسنطينة، على أقصى الحدود الشرقية لما كان يُشكّل من قبل موريتانيا الرومانية. ومع أن الأغالبة كانوا يعتبرون أنفسهم سادة هذه المنطقة رسميًا، فإنهم نادراً ما حاولوا ممارسة حقوقهم عليها، بحيث كان بنو كتامة مستقلين تقريباً. ويقول ابن خلدون «إن الأغالبة لم يخضعوهم لسيطرتهم أبداً»[٣]. وعلى الرغم من أن تدخّل الأغالبة كان محدوداً إلى أقصى درجة، فإن بني كتامة كانوا يكنّون كراهية شديدة للفاتحين والحكّام العرب لإفريقية، وهي كراهية كشفوا عنها بإيوائهم في كثير من الأحيان للعديد من الفارّين من جند الأغالبة.

وقد أتاحت الهدنة بين الأغالبة والرستميين في تاهرت، في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، فرصة للأغالبة لبدء محاولة جديدة لإخضاع بني كتامة. فبدأت جيوشهم تحتلّ بعض المواقع المحصّنة على مشارف منطقة بني كتامة المستقلّة. ومع فقدان الأمل في المساعدة من بني رستم، أخذ نفوذ مذهب الخوارج بين بني كتامة يضمحل على أنه لم يكن قوياً جداً في أي وقت، مما فتح الطريق أمام الدعوة الإسماعيلية. ولم تكن المعتقدات الشيعية مجهولة تماماً في المغرب، إذ كان داعيتان، هما أبو سفيان والحلواني، قد قاما خلال القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي بحملة دعاية قصيرة ولكنها كُلّلت بالنجاح في تلك المناطق[٤].

وأكثر دواماً كانت الأنشطة التي اضطلع بها داعية آخر من أصل يمني، هو أبو عبد الله الشيعي الذي أُرسل إلى بني كتامة في أواخر القرن، وكانت هذه الأنشطة في النهاية ذات أهمية حاسمة. فقد تعرّف ببعض شيوخ كتامة أثناء تأديتهم الحج في مكة ثم رافقهم إلى بلدهم عام ٢٨٠هـ / ٨٩٣م. ولسنا نرى بوضوح أي جاذبية خاصة يمكن أن يمارسها المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي دعا إليه

(٢) المؤلفات عن الاسماعيلية كثيرة الحدّ ما، وأهم الدراسات وأحدثها هي تلك التي أجراها ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٤٠؛ و. إيفانوف (W. Ivanow)، ١٩٥٢؛ أ.س. تريتون (A.S. Tritton)، ١٩٥٨؛ و. مادلونغ (W. Madelung)، ١٩٦١؛ س.م. شتيرن (S.M. Stern)، ١٩٦١.

(٣) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ٣١.

(٤) ف. دشراوي (F. Dachraoui)، ١٩٦٤.

أبو عبد الله على بني كتامة. فمن الصعب أن نتميز أي طابع اجتماعي واضح في الفرع الفاطمي من المذهب الاسماعيلي. ففي المغرب كان أتباعه يستغلّون السخط العام لدى السكّان المحليين، وإلى حد ما نزعة بني كتامة التوسعية، ولكن هؤلاء البربر أنفسهم لم يستوعبوا هذا المذهب مطلقاً. وبعد أن تولى الفاطميون السلطة في المغرب، ثم بعد ذلك في مصر، لم يجروا أي تغيير اجتماعي ولم يقصدوا أبداً إجراء أي تغيير، بل إن كتاباتهم النظرية لا تتضمن أي ذكر لاهتمامات من هذا القبيل. وكان الفرع الآخر من الإسماعيليين، قرامطة البحرين وشرقي شبه الجزيرة العربية، هو الذي تجسدت فيه الأفكار الاجتماعية الأولية للحركة، التي تنادي بمُثُل العدالة الاجتماعية والمساواة. ولم يكن هناك أي شيء يميز، على الصعيد الاجتماعي، نظام حكم الفاطميين عن النُظم الإسلامية الأخرى[٥].

وأيًّا كانت الأسباب، فإن أغلبية بني كتامة لم تلبث أن استمالتها دعوة أبي عبد الله لصالح نسل علي وفاطمة، المُمثَّل آنذاك في شخص الإمام عبيد الله. وفي بضع سنوات اتحدت مختلف عشائر بني كتامة في جيش قوي تُوحِّد صفوفَه العصبيةُ المقرونة بالولاء للإمام الفاطمي باعتباره المهدي المنتظر الذي يقدّر له أن يخلّص العالم من أيدي الطغاة، سواء أكانوا الأغالبة أم سادتهم العبّاسيين النائين في بغداد.

وبدأ القتال الحاسم ضد الأغالبة عام ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م عندما نزلت قوات بني كتامة من جبالها إلى سهول إفريقية. وهُزمت جيوش الأغالبة بسهولة، وبعد عدة سنوات كان الجانب الأعظم من إفريقية في يد أبي عبد الله؛ وزاد من تعاطف السكّان مع قضيته، السياسة الضريبية التي اتّبعها، حيث أعلن عدم قانونية كافة الضرائب غير الشرعية، وردّ إلى أهالي الأمصار التي فتحت الغنائم التي استولى عليها بنو كتامة. وكان زيادة الله الثالث، آخر أمراء بني الأغلب، قد عمد، على العكس، إلى زيادة عبء الضرائب على رعاياه من أجل تمويل جيشه، وقد أثار ذلك سخطاً شديداً بين الجماهير. واستولى أبو عبد الله على القيروان، عاصمة إفريقية، بعد حملة طويلة. وعندما رأى زيادة الله أن هزيمته محققة لا محالة، غادر مقرّه في رَقّادة وهرب إلى مصر. وهكذا انتهى عهد الأغالبة في تاريخ شمال أفريقيا.

وبعد النجاحات الأولى التي حققها أنصاره في إفريقية، قرّر الإمام عبيد الله الذي كان يعيش حتى ذلك الوقت في سلمية في سوريا أن ينتقل إلى المغرب. وبدلاً من أن يلحق بأبي عبد الله في إفريقية، توجّه إلى سجلماسة، عاصمة دولة بني مدرار الخارجية، في جنوب المغرب. وكان ذلك إجراء غريباً ظلّ حتى اليوم دون تفسير مقنع. فما هي الأسباب التي دعت الإمام إلى أن يستقرّ في هذه المنطقة الواقعة في أقصى الغرب، بين ألدّ أعداء الشيعة، بينما كانت توجد بالفعل منطقة كبيرة تخضع لسيطرة أتباعه؟ هل كان يريد أن ينشئ مركزاً ثانياً في سجلماسة وأن يضع يده على الذهب الذي يتدفق عليها من السودان؟[٦]. وأيًّا كانت مقاصده، فإن أليساع بن مِدرار فرض عليه الإقامة الجبرية بعد وقت قصير من وصوله ثم ألقاه في السجن بعد ذلك.

(٥) ك. كاهن (C. Cahen)، ص ١٣–١٥.

(٦) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠.

وفي عام ٢٩٦هـ/ ٩٠٩م قاد أبو عبد الله جيش بني كتامة إلى سجلماسة لتحرير سيده؛ وخلال هذه الحملة، وبمساعدة السكّان المحليين، هزم بني رستم في تاهرت. وسلّمت سلجماسة دون قتال، وتمّ تحرير عبيد الله[7]. وفي العام التالي دخل عبيد الله دخول الظافرين رقّادة حيث نودي به «أميراً للمؤمنين» (وهو لقب الخليفة) و «المهدي»، وكان هذا يعني، حسب المذهب الإسماعيلي، نهاية الطغيان وبدء عصر «ذهبي» جديد.

ولا يزال أصل عبيد الله، وبالتالي الفاطميين، يكتنفه الغموض. ففيما يتعلق بشرعية دعاواهم ينقسم المؤرّخون المسلمون إلى معسكرين. فينكر خصوم الفاطميين أنهم من نسل علي وفاطمة ويعتبرونهم دجّالين؛ وتجدر الإشارة إلى أن حقيقة نسبهم لم تكن مطلقاً موضع نزاع قبل عام ٤٠٢هـ/ ١٠١١م، وهو التاريخ الذي نشر فيه خليفة بغداد العبّاسي بياناً موقعاً من عدد من أعيان السنيين والشيعة من بينهم كثير من الأشراف، يعلن زيف دعاوي الفاطميين[8]. وفي وقت لاحق نجد بين القائلين بشرعية دعواهم مؤرخين حتى من أعيان السنّيين أمثال ابن الأثير وابن خلدون والمقريزي. فالأمر يتعلق بمسألة معقدة لم يتسنّ حتى للبحث الحديث أن يقدم إجابة مقنعة بشأنها[9]. ولكن الأهم هو أن أتباعهم المباشرين في شمال أفريقيا كانوا يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأنهم، أي الفاطميين، من سلالة علي.

وقد استقرّ عبيد الله المهدي، الذي تولّى الحكم من عام ٢٩٧هـ/ ٩٠٩م إلى عام ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م، في رقّادة أولاً، ولكنه بدأ بعد قليل في بناء عاصمة جديدة – المهدية – على الساحل الشرقي حيث انتقل إليها عام ٣٠٨هـ/ ٩٢٠م. وفي وقت لاحق، بعد ثورة أبي يزيد، أسس الخليفة المنصور (٣٣٤هـ/ ٩٤٦م – ٣٤١هـ/ ٩٥٣م) عاصمة جديدة شرقي القيروان، هي صبرة – المنصورية، التي تم بناؤها عام ٣٣٧هـ/ ٩٤٩م. وهناك أقام خلفاؤه حتى عام ٣٦٢هـ/ ٩٧٣م، حينما غادرها المعز، آخر الفاطميين في شمال أفريقيا، بصفة نهائية قاصداً مصر.

وكان في إنشاء دولة شيعية في شمال أفريقيا تكريس لانقسام العالم الإسلامي إلى ثلاث امبراطوريات متعادية: الخلافة العبّاسية في بغداد، والخلافة الفاطمية في شمال أفريقيا، والإمارة الأموية في أسبانيا. على أنه بعد ذلك بقليل، عام ٣١٨هـ/ ٩٢٩م، عمد أمير قرطبة الأموي، عبد الرحمن الثالث، وقد وجد نفسه في مواجهة خليفتين – واحد هرطيق في تونس، وآخر سنّي بعيداً في بغداد – إلى إعلان نفسه خليفة. وبذلك وُجد، خلال فترة من الزمن، ثلاثة خلفاء في الإسلام. وبانهيار الخلافة الأموية عام ٤٢٢هـ/ ١٠٣٢م نقص هذا العدد إلى اثنين ثم عاد، بانتهاء دولة الفاطميين، إلى خليفة واحد عام ٥٥٦هـ/ ١١٧١م، هو الخليفة العبّاسي في بغداد.

---

(٧) يقول بعض المؤرخين السنّيين إن عبيد الله قُتل في السجن وأن أبا عبد الله لم يجد فيه سوى خادمه الذي قدمه إلى أتباعه على أنه المهدي الحقيقي. انظر ابن خلّكان، ١٨٤٣-١٨٧١، الجزء الثالث، عن عبيد الله.

(٨) عرض بعض المؤرخين نص البيان، انظر: ب.هـ. مامور (P.H. Mamour)، ١٩٣٤، ص ٢٠١ وما بعدها.

(٩) فضلاً عن الدراسات المذكورة في الملاحظة الهامشية رقم ٢ أعلاه، انظر أيضاً: و. إيفانوف (W. Ivanow)، ١٩٤٢، ١٩٥٢؛ الحمداني، ١٩٥٨؛ م. كانار (M. Canard)، ١٩٦٥.



الشكل ١٢،٢: منظر جوي لشبه جزيرة المهدية (في السنوات ١٩٧٠) - كليشيه كاهية
(صورة مقدّمة من مكتب الطوبوغرافيا وإعداد الخرائط، تونس).

الصراع من أجل السيطرة في شمال أفريقيا

إذا كانت الإطاحة بدولة الأغالبة واحتلال إفريقية بمعناها الضيّق قد تمّا في وقت قصير نسبيًا، فإن فتوحات الفاطميين اللاحقة في المغرب كانت أشد صعوبة وأكثر بطئاً. ويرجع ذلك إلى عدم استتباب الأمن داخل مملكتهم من جهة، وإلى ضيق القواعد التي ترتكز عليها قوتهم العسكرية من جهة أخرى.

وكان لا بدّ للمذهب الشيعي الإسماعيلي الجديد من أن يثير اضطرابات في منطقة تتقاسمها من قبل السنّية المالكية ومذهب الخوارج بصيغتيه الإباضية والصفرية. فكل هذه الجماعات لم تقبل حكم الفاطميين إلا على مضض. وكثيراً ما أبدت معارضتها التي كانت تُقمع بصرامة أو تحتوى بالرشوة. وكانت قلعة المعارضة السنّية هي القيروان، المركز الشهير للسنّية المالكية التي ظل تأثيرها على السكّان في الحضر والريف قوياً لم ينتقص. وعلى الرغم من أن الجماعات السنّية لم تعمد أبداً إلى ثورة سافرة، فإن مقاومتها السلبية وإمكانية انضمامها إلى قوات الخوارج الأكثر تطرفاً أسهمتا في خلق المصاعب للأسرة الحاكمة. وكان الخلفاء يعربون صراحة عن ازدرائهم للسكّان المحليين بل وكرههم لهم، ويمكن المرء أن يفترض أن هذه المشاعر كانت متبادلة[١٠].

فمنذ البداية كان الفاطميون يعتبرون شمال أفريقيا مجرد منطلق لإجراء فتوحات جديدة صوب الشرق بغية اقتلاع جذور العبّاسيين والحلول محلّهم وتحقيق أحلامهم في فرض سيطرتهم الشاملة. وقد فرضت عليهم هذه المشروعات المسرفة في الطموح الإبقاء على قوات مسلّحة قوية ومكلفة في البر والبحر على السواء. وعلى الرغم من أن الداعية أبا عبد الله كسب في البداية تعاطفاً هائلاً بإلغاء ضرائب غير قانونية عدة، فإن هذه السياسة سرعان ما غُيّرت، وأعادت الدولة الفاطمية من جديد عدداً من الضرائب غير المشروعة، المباشرة وغير المباشرة، ومن رسوم المرور وغيرها. ويجد المرء في وقائع التاريخ صدى لذلك السخط العام الذي أثارته السياسة الضريبية التي انتهجها الحكّام «الذين كانت كل الذرائع لجرّ وبرّ السكان مقبولة في نظرهم»[١١].

وكان الوضع العسكري هشّاً في البداية، حيث كان بنو كتامة وبعض فروع أو عشائر صنهاجة الأخرى هم وحدهم المساندون للأسرة الحاكمة. ولم يكن من الممكن، فضلاً عن ذلك، السيطرة على هذه الفرق القبلية إلا ببذل الوعود لها بتمكينها من النهب وأخذ الغنائم، فإن لم تجد وفاء بمطامعها كانت تنزع إلى الثورة. وقد ظهر هذا الميل إلى الثورة من قبل، بعد تولّي عبيد الله الملك بعامين، عندما قُتِل أبو عبد الله وأخوه بتدبير من عبيد الله، لأسباب غير واضحة لنا[١٢].

وردًا على ذلك هبّ بنو كتامة ثائرين وأعلنوا تنصيب مهدي جديد، كان طفلاً؛ وسرعان ما أُخمدت هذه الثورة بعد إراقة الكثير من الدماء. ومع أنه يُعتقد عامة أن بني كتامة كانوا يشكّلون

---

(١٠) انظر الأمثلة العديدة لهذا الموقف في م. كانار (مشرف على التحرير) (M. Canard)، ١٩٥٨.

(١١) ابن عذارى، ١٩٤٨–١٩٥٣، الجزء الأول، ص ١٨٦ وما يليها.

(١٢) ثار النزاع بين المهدي وداعيته إما لأن الأخير كانت لديه شكوك في أنه هو المهدي المنتظر، وإما لأن المهدي كان خائفاً من قوة أبي عبد الله العظيمة ومن مواهبه وقدراته على الإقناع والاستمالة.

الدعامة الأساسية لقوة الدولة الفاطمية – ولا شك في أنهم ساعدوها في فتوحاتها للمغرب ومصر وأدّوا فيها دوراً لا ينبغي التقليل من أهميته –، فإن هناك أمثلة عديدة على ثوراتهم وعدم وفائهم وما أثاروه من اضطرابات. وكان من الطبيعي تماماً في مثل هذه الظروف أن يتجه مؤسس الدولة وجهة أخرى بحثاً عن أناس أجدر بالثقة يجنّدهم لجيشه. وقد وجدهم في أقوام سلافية من شبه جزيرة البلقان: الصقالبة (مفردها صقلبي) كما سمّاهم العرب، فقد عملوا كحرس في عهد الأغالبة الأواخر، ولكن عهد عبيد الله وخلفائه المباشرين هو الذي أصبحت فيه قوات الصقالبة الدعامة الثانية – والأكثر ثباتاً – للنظام الفاطمي العسكري بل والإداري(١٣). وكان الصقالبة، ومعظمهم من السلافيين الجنوبيين (الدلماسيين والصرب والبلغار، الخ...)، قد جاءوا إلى شمال أفريقيا بطرق مختلفة إما كرقيق يجلبه تجّار بنادق ويبيعونه، وإما كأسرى أخذوا في الغارات التي شنّها العرب على شواطئ البحر الادرياتيكي. وقد لعبوا دوراً في الامبراطورية الفاطمية يماثل دور الجند – الرقيق الأتراك في الأجزاء الشرقية من العالم الإسلامي، وعملوا لا كفوات من الصفوة فحسب، بل وأيضاً كمديرين وحكّام ورجال في البلاط، إذ كانوا معروفين ببسالتهم العسكرية وكذلك بولائهم. وقد وصل بعضهم إلى أعلى المناصب، مثل جوهر، الفاتح المنتظر لمصر ومؤسس القاهرة ومسجد الأزهر وجامعته. وفي عهد المعز عُيّن اثنان من الصقالبة، قيصر ومظفّر، حاكمين للإقليمين الغربي والشرقي على التوالي من شمال إفريقيا، وكان هناك كثيرون آخرون في الحاشية القريبة من الخلفاء.

وكانت مساعدة هذين الفَيْلقين من القوات – بني كتامة والصقالبة – هي التي أتاحت للملكة القاطمية الصغيرة في إفريقية أن تتحوّل إلى امبراطورية تمتدّ من الأطلسي إلى سوريا، وإلى دولة كبرى من دول البحر الأبيض المتوسط في القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. أما الأفارقة السود فلم يلعبوا نفس الدور الذي اضطلعوا به فيما بعد، أثناء المرحلة المصرية. بيد أنه كان منهم من عملوا فعلاً في الجيش، حيث كانوا يُعرفون بالزويليين نسبة إلى سوق الرقيق الكبيرة في فزّان. وهذا يشير إلى منطقة تشاد باعتبارها بلدهم الأصلي(١٤).

وعلى الرغم من أن الفاطميين يعتبرون الأسرة الحاكمة الأولى التي أقامت الوحدة السياسية لكل شمال أفريقيا (إفريقية والمغرب)، فإن النظرة الفاحصة تبين مدى ضعف سلطتهم في غربي إفريقية بمعناها الدقيق. وسيكون من المملّ أن نسرد أو نصف جميع الحملات التي شُنّت في المغرب أثناء خلافة عبيد الله والقائم والمنصور (٣٣٤هـ/ ٩٤٦م – ٣٤١هـ/ ٩٥٣م) والمعز (٣٤١هـ/ ٩٥٣م – ٣٦٥هـ/ ٩٧٥م). فكثير من المناطق أو المدن التي أخضعتها جيوش الفاطميين اقتضى الأمر إعادة فتحها مراراً، حيث كان السكّان المحليون أو الزعماء أو الأمراء ينتهزون دائماً أول فرصة للتحرّر من السيطرة الأجنبية. فتاهرت، التي تمّ الاستيلاء عليها لأول مرة عام ٢٩٥هـ/ ٩٠٨م، اقتضى الأمر إعادة فتحها في عام ٢٩٩هـ/ ٩١١م ثم مرة أخرى في

(١٣) فيما يتعلق بدور الصقالبة في الامبراطورية الفاطمية، انظر: إي. هربك (I. Herbek)، ١٩٥٣.

(١٤) ابن حماد، ١٩٢٧، ص ٣٤ و ٣٥.

عام ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م، وفاس، التي تم الاستيلاء عليها أولاً في عام ٣٠٨هـ/ ٩٢٠م، أعيد فتحها عدة مرات في ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م و ٣٢٤هـ/ ٩٣٥-٩٣٦م و ٣٤٧هـ/ ٩٥٨م. والأمر كذلك بالنسبة لسجلماسة حيث تعاقب عليها الحكّام الفاطميون وأمراء بني مدرار. وحتى الأوراس، وهي منطقة قريبة جداً من إفريقية، لم تخمد الاضطرابات فيها إلا عام ٣٤٢هـ/ ٩٥٣م.

وهناك مناطق كثيرة في شمال أفريقيا لم تخضع أبداً لسلطة الفاطميين. فبعد الاستيلاء على تاهرت، فرّ آخر إمام رستمي مع قومه إلى وَرْغلة حيث ظل الإباضيون مستقلين، دون أن يحاولوا مع ذلك إقامة إمامة جديدة، بل إنهم توسّعوا حتى منطقة مزاب. كما أن جبل نفوسة، وهو قلعة قديمة للإباضية، لم يتمّ غزوه أبداً، وكان طوال القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي مركز دولة مستقلة صغيرة.

وخلال القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، ظلّ كل الشريط الممتد على الحافة الشمالية للصحراء في أيدي بني زناته الذين كانوا يسيطرون على أماكن وصول قوافل التجارة من منطقة بحيرة تشاد وغاو. ولم يستطع الخلفاء الفاطميون في أي وقت فرض سيطرتهم على هذا الجزء من المغرب؛ وكانت سجلماسة، وهي أقصى نقطة لوصول التجارة ناحية الغرب، هي المكان الذي حاول فيه الفاطميون النهل من دفق الذهب السوداني الذي كانوا بحاجة ماسّة إليه لتنفيذ خططهم الطموحة في غزو الأقاليم. ويبدو أن السيطرة على طريق الذهب الغربي كانت هي، وليس استعمار المغرب بأكمله، الهدف الرئيسي لسياستهم في شمال أفريقيا[١٥].

وكانت محاولات الفاطميين تطبيق هذه السياسة تلق دائماً مقاومة من القوى المحلية النابذة لهم ومن الأعداء الخارجيين الذين انضموا معاً في معارضة مشتركة للأُسرة الشيعية الحاكمة. فالتنافس التقليدي بين الصنهاجيين والزناتيين والبربر بسبب اختلافاتهم في أساليب المعيشة وفي المصالح التجارية والولاء الديني، سرعان ما أصبح جزءًا من الصراع الأوسع نطاقاً الذي نشب في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي بين القوّتين الإسلاميتين الغربيتين الكبريين — الأمويين في أسبانيا والفاطميين في إفريقية. فهاتان الامبراطوريتان اللتان لم تكن لهما حدود مشتركة، خاضتا مع ذلك صراعاً مميتاً من أجل السيطرة من خلال حلفائها البربر؛ فبينما كان الزناتيون، وبخاصة بنو مغراوة الأشد بأساً بينهم، يمثّلون بصفة عامة (كانت هناك بعض استثناءات) مصالح ودعاوي خلفاء قرطبة، وقفت قوات الصنهاجة، وبخاصة بني زيري، موقفاً حازماً إلى جانب الفاطميين[١٦]. وخلال قرن ونصف من الزمان عرف الحلفان المتعاديان نجاحات وانتكاسات متعاقبة، ولكن تحالف الصنهاجة — الفاطميين كانت له اليد العليا طوال بقاء قاعدة القوة الفاطمية قائمة في إفريقية (حتى

---

(١٥) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١٤٤.

(١٦) فيما يتعلق بالتنافس بين الصنهاجة والزناتة، انظر: هـ. تيراس (H. Terrasse)، ١٩٤٩-١٩٥٠، الجزء الأول؛ ل. غولفان (L. Golvin)، ١٩٥٧؛ هـ.ر. إدريس (H.R. Idris)، ١٩٦٢؛ أ. ليفي-بروفنسال (E. Levi-Provencal)، ١٩٥٠-١٩٥٣، الجزء الثاني.

العقد الثامن من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي). فخلال هذه الفترة وصلت جيوشهم مرتين على الأقل إلى غرب المغرب: في عام ٣٢٢هـ / ٩٣٤م أعاد جيش فاطمي بقيادة ميسور الصقلبي فتح فاس وتوطين الإدريسيين في أقاليمهم تحت حماية فاطمية. وعلى نطاق أوسع كانت حملة جوهر عام ٣٤٧- ٣٤٨هـ / ٩٥٨- ٩٥٩م، فبجيش ضخم من بني كتامة والصنهاجة بقيادة زيري بن مناد، أخضع جوهر أجزاء هامة من المغرب تمتد حتى المحيط الأطلسي باستثناء طنجة وسبته اللتين ظلّتا في أيدي الأمويين. وحتى هذا النصر الكبير لم يفضِ إلى فرض سيطرة فاطمية دائمة على تلك المناطق النائية، ذلك أنه بعد نحو ثماني سنوات كان على جوهر أن يقوم بحملة ثانية على المنطقة نفسها لإعادتها من جديد تحت سيطرة سادته. وبعد ذلك بفترة قصيرة، عندما تركّز جلّ القوات الفاطمية في الهجوم على مصر، أفلت المغرب الغربي ليدخل في فلك الأمويين، وضاع إلى الأبد من الفاطميين وأتباعهم بني زيري.

وفي خلفية الصراع بين الفاطميين والأمويين وبين الصنهاجة والزناتة كان يلوح منذ البداية طيف التطلع إلى ذهب السودان وإلى السيطرة على المحطات النهائية لطرق القوافل. وقد بدأ الباحثون مؤخراً في تقدير آثار هذا العامل بالنسبة لتاريخ شمال وغرب أفريقيا، وبخاصة لتفسير تاريخ الفاطميين[١٧].

لقد أشير من قبل إلى السخط المتزايد من جانب طبقة عريضة من السكان إزاء الاضطهاد الضريبي والديني الذي عمد إليه الفاطميون. وحتى السنوات الأخيرة من حكم القائم، لم تأخذ تظاهرات الإعراب عن هذا السخط أي شكل خطير. وكان من اليسير إخماد الثورات والاضطرابات المحلية العارضة. ثم فجأة، في عام ٣٣٢هـ / ٩٤٣- ٩٤٤م، اندلعت ثورة مخيفة أو بالأحرى ثورة حقيقية أوشكت أن تدمر الدولة الفاطمية بأسرها. وكان قائدُها هو أبو يزيد مخلد بن كيداد الذي يطلق عليه عادة صاحب الحمار (حيث اشتهر بركوب الحمار) الذي ولد إما في تادمكة أو في غاو (كاو-كاو) في السودان لتاجر زناتي من بلاد الجريد وجاريته السوداء[١٨]. وقد تفوّق أبو يزيد منذ شبابه الباكر كباحث ومعلّم في العقائد الإباضية، وسرعان ما أصبح واحداً من قادة فرع النكارية، الذي يمثّل الجناح الإباضي الأشد تطرّفاً. وعندما فرض عبيد الله المهدي السيطرة الشيعية، كرّس أبو يزيد كل ما أوتي من قوة الحماس الخطابي والتبشيري ومن نفوذ متعاظم لتعبئة مشاعر الناس للقضاء على الأسرة الحاكمة الآثمة. ومن بلاد الجريد، حيث أثار نشاطه الإثاري ريبة السلطات، هرب إلى المغرب الأوسط. ودعا بين بربر جبال الأوراس وجموع الفلاحين في السهول إلى جهاد ضد الفاطميين، مقترحاً إقامة دولة ديمقراطية يتولى قيادتها مجلس من المشايخ الورعين وتُسيِّر أمورها وفقاً للمذهب الخارجي. وقد كسب قدراً من الدعم من الأمويين في الأندلس ودخل في تحالف كان بالأحرى غير وطيد مع البورجوازية المالكية السنّية في القيروان.

---

(١٧) كان البحث الرائد في هذه المشكلة لج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، انظر أيضاً سي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٨١.

(١٨) ابن حماد، ١٩٢٧، ص ٣٣ بشأن تادمكة؛ ابن خلدون، ١٩٢٥-١٩٥٦، الجزء الثالث، ص ٢٠١ بشأن غاو.

واكتسح جيشه المكوّن من مقاتلين متعصبين سهول إفريقية بعد ستة أشهر من بدء الثورة السافرة، وغزا القيروان (عام ٣٣٣هـ/ ٩٤٤م) وهزم قوات الفاطميين في عدة معارك شرسة. وبعد ذلك فرض أبو يزيد حصاراً لمدة عشرة شهور على المهدية، القلعة الأخيرة للحكم الفاطمي، التي كان يدافع عنها الخليفة القائم بقواته من بني كتامة والصقالبة. وأصبحت السيطرة الشيعية في شمال أفريقيا على حافة الهاوية[١٩].

ولكن حصاراً طويل الأمد يقوم به جيش غير محترف يؤدي دائماً إلى إضعاف قوته ومعنوياته، فبدأت قوات أبي يزيد المؤلفة من حشود قبلية تتفرق وتعود إلى ديارها. على أن موت القائم نفسه في عام ٣٣٤هـ/ ٩٤٦م لم يحسّن وضع الثورة المتدهور.

وسرعان ما اتخذ الخليفة الجديد، المنصور، خطوات فعّالة لإخضاع الثائرين؛ وبقوات جديدة معظمها من صقلّية أعاد غزو القيروان، وبعد حملة استمرّت ستة أشهر ألحق بجيش الخوارج هزيمة حاسمة. واستمرّ أبو يزيد يدافع عن نفسه بآخر من تبقى له من أنصار طوال عام في جبال الهدنه؛ وفي عام ٣٣٦هـ/ ٩٤٧م قضى نحبه متأثراً بما أصابه من جراح في مناوشة مع قوات الفاطميين. واستمرّ القتال عاماً آخر مع ابنه فضل، ولكن بعد موت هذا الأخير أخذت موجات الثورة تنحسر تدريجيًا.

وكانت ثورة أبي يزيد هي أكبر ثورة اندلعت ضد الفاطميين وكادت تنجح في الإطاحة بحكمهم. وقد اندلعت ثورة جديدة قام بها الإباضيون الوهبيون في عام ٣٥٨هـ/ ٩٦٨- ٩٦٩م بقيادة أبي خزر في بلاد الجريد والمزاب وإقليم طرابلس، وكانت معظم قواتها من بربر مزاته ولكنها لم تهدد سيطرة الفاطميين تهديداً خطيراً حيث تمّ إخمادها بعد وقت قصير[٢٠].

وكان انتصار المنصور على أبي يزيد فاتحة لبدء تدهور نفوذ الخوارج تدريجياً في شمال أفريقيا. بل لقد تسارع هذا التدهور بعد الغزو الذي تمّ على يد بني هلال في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي؛ وانسحب الإباضيون الأشد صرامة إلى بعض مناطق نائية، بينما تحوّل معظم الإباضيين تدريجياً إلى مذهب أهل السنّة.

سياسة الامبراطورية: صقلية والبحر الأبيض المتوسط ومصر

ورث الفاطميون عن سلفهم الأغالبة اهتمامهم بجزيرة صقلّية. فقد أمضى الأغالبة أكثر من سبعين عاماً، من ٢١٢هـ/ ٨٢٧م إلى ٢٨٩هـ/ ٩٠٢م، في العمل على فرض سيادتهم التامّة على صقلية، وظلّت الجزيرة طوال المائتي عام التالية تشكّل جزءًا من العالم الإسلامي[٢١]. وكانت بداية عهد الفاطميين في الجزيرة غير مبشّرة بالخير، إذ إن حاكمين متتالين أرسلهما عبيد الله بعد عام

---

(١٩) فيما يتعلق بالثورة، انظر: ر. لوتورنو (R. Le Tourneau)، ١٩٥٣.

(٢٠) ابن خلدون، ١٩٢٥-١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ٥٤٨.

(٢١) بشأن تاريخ صقلية في العصر الإسلامي، انظر المؤلّف الكلاسيكي لـم. أماري (M. Amari)، ١٩٣٣-١٩٣٩.

٢٩٧هـ/ ٩٠٩م طُردا من الجزيرة من قبل السكّان المحليين الذين عمدوا في عام ٣٠٠هـ/ ٩١٢م إلى انتخاب حاكم من بينهم هو أحمد بن قرهب. وقد أعلن هذا الحاكم ولاءه للخليفة العبّاسي وأرسل أسطوله في حملتين ضد إفريقية. غير أنه مُني بهزيمة في محاولته الثانية. وبعد أربع سنوات من حكم مستقلّ، تخلّت قوات ابن قرهب عنه، وسُلّم إلى الخليفة الفاطمي الذي أمر بإعدامه في عام ٣٠٤هـ/ ٩١٦م. وحينذاك فقط عادت صقلّية من جديد إلى أملاك الفاطميين، ولكن الجزيرة كانت في العقود الثلاثة التي أعقبت ذلك مسرحاً لاضطرابات كثيرة كادت أن تتحوّل إلى حرب أهلية. فقد عاشت عناصر السكّان المسلمين المختلفة، أي العرب (من الأندلس ومن شمال أفريقيا) والبربر، في احتكاك مستمرّ زادته تعقيداً الحزازات التي تُعزى إلى التنافس القديم بين يمنيي جنوب شبه الجزيرة العربية (بمن فيهم الكلبية) وعرب الشمال. ولم يتحسّن الوضع ويستتبّ النظام إلا بعد عام ٣٣٦هـ/ ٩٤٨م عندما بعث الخليفة بالحسن بن علي الكلبي (توفي عام ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م) والياً. وفي عهده وعهد خلفه من أُسرة الكلبية، أصبحت صقلّية الإسلامية إقليماً مزدهراً اكتسب في الوقت نفسه استقلالاً ذاتيًّا متزايداً.

وقد أعاد المسلمون تنظيم صقلّية بشكل أفضل محتفظين بما أقامه البيزنطيون من أُسس متينة. فخففوا إلى حد ما من عبء الضرائب البيزنطية الثقيل، وقسموا الكثير من الإقطاعات إلى مزارع صغيرة يزرعها الفلّاحون المستأجرون أو المالكون زراعة كثيفة، كما أثْروا الزراعة في صقلّية إذ أدخلوا تقنيات وزراعات جديدة. وينوّه الكتّاب المسلمون بوفرة المعادن والخامات المعدنية مثل ملح النشادر الذي كان سلعة ثمينة للتصدير. وتلك هي الفترة التي بُدئ فيها في زراعة الموالح وقصب السكّر وأشجار النخيل والتوت. كذلك استمرّت زراعة القطن فترة طويلة فلم تختفِ إلا في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. على أن الزراعات المخصصة للبيع حققت تقدماً أكثر أهمية: فكان البصل والسبانخ والبطّيخ وخضروات أخرى تُصدَّر من صقلّية إلى أوروبا الغربية.

وكانت التجارة مع إفريقية تتسم كذلك بأهمية كبيرة، فكان البلدان يتبادلان منتجات أساسية: زيت إفريقية مقابل الحبوب والخشب من صقلية. وهذه السلعة الأخيرة، التي كان نقصها واضحاً في البلدان الإسلامية الأخرى، ساعدت الأغالبة، ومن بعدهم الفاطميين، على بناء أساطيل قوية والظهور على المسرح كقوى بحرية كبيرة في وسط البحر الأبيض المتوسط. وكانت صقلّية أيضاً المصدر الرئيسي للبحّارة المتمرسين الذين يعملون على أساطيل الفاطميين (والزيريين فيما بعد).

وقد هيأت السيطرة على صقلّية للفاطميين الهيمنة الاستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت باليرمو قاعدة بحرية هامة. ولتمويل مشروعات فتوحاتهم المكلفة كان الخلفاء الفاطميون يعتمدون على المغانم التي يكسبونها من الغارات التي تشنّها مراكب القرصنة أو الدولة ذاتها على شواطئ أوروبا المسيحية وأسبانيا الإسلامية. فمنذ عهد عبيد الله أحتّت مالطة وسردينيا وكورسيكا وجزر البليار وغيرها بقوّة الأسطول الذي ورثه عن الأغالبة. وكان أسطول الفاطميين نشطاً بصورة خاصّة بين عامي ٣٠٩هـ/ ٩٢٢م و ٣١٦هـ/ ٩٢٩م حين كان يُغير كل عام تقريباً على شواطئ البحر الأدرياتيكي وعلى شاطئ البحر التيراني وجنوبي ايطاليا (وخاصة تارانتو وأوترانتو). كذلك حققت حملة عام ٣٢٣هـ/ ٩٣٤- ٩٣٥م نجاحاً ضخماً، فقد هاجم الأسطول الشاطئ الجنوبي

لفرنسا واستولى على جنوة وساحل شواطئ كالابريا وحمل غنائم وأسرى لبيعهم كرقيق. ويبدو أن ثورة أبي يزيد أدّت إلى تقليص هذه الأنشطة البحرية إلى أن جاء عهد المعز حيث بلغت الغارات من جديد نطاقاً أوسع. في عام ٣٤٤هـ/ ٩٥٥–٩٥٦م أغار أسطول الفاطميين على شواطئ أسبانيا الأموية، وبعد ذلك بعام حقق جوهر نصراً عظيماً على أسطول البيزنطيين ونزلت قواته في جنوب إيطاليا. ولكن أسطوله تشتت بفعل عاصفة شديدة وتكبد بعض الخسائر في رحلة العودة. وكان تفوّق الفاطميين البحري في البحر الأبيض المتوسط عظيماً إلى حد أن ابن خلدون قال في حنين وتوق إلى الماضي، بعد مضي عدة قرون، أنه «لم يكن بوسع المسيحيين أن ينزلوا إلى البحر شيئاً حتى ولو لوحاً من الخشب»[٢٢].

وقد أدخل احتلال صقلّية الفاطميين بطبيعة الحال في صراع مع البيزنطيين الذين كانوا يسيطرون على الجزيرة من قبل. ونظراً لازدياد قوة الفاطميين البحرية ونتيجة لتغير الوضع السياسي في البحر الأبيض المتوسط، سرعان ما انزوى البيزنطيون في موقف دفاعي وكان عليهم أن يلتمسوا هدنة معهم. وكان الامبراطور البيزنطي قد عقد من قبل، في عهد عبيد الله، معاهدة تعهّد بمقتضاها أن يدفع جزية سنوية قدرها ٢٢٠٠٠ قطعة ذهب، وكان الخليفة، من جانبه، يريد دعم موقفه في مواجهة البيزنطيين بمحاولة عقد تحالف مع البلغار: فزارت بعثة بلغارية بلاط الخليفة في المهدية ولكن سفينتهم، ويرافقتهم السفراء الفاطميون، وقعت أثناء رحلة العودة في الأسر على يد البيزنطيين وأخفق بذلك مشروع التحالف. ثم أطلق الإمبراطور البيزنطي سراح سفراء الخليفة، فقام الخليفة، عرفاناً بهذا العمل الشهم، بتخفيض الجزية المفروضة على بيزنطة إلى النصف.

وحاول الامبراطور، أثناء ثورة قام بها الأهالي البيزنطيون في أجريجنتي في صقلّية في عهد القائم، دعم الثوّار ولكن دون كبير نجاح. وفي عهد المعز، أثناء الحرب مع الأمويين الأسبان الذين حصلوا على قدر من الدعم من قبل البيزنطيين، عرض الامبراطور على الخليفة أن يسحب قواته إذا أبدى المعز استعداده لعقد هدنة طويلة الأجل معه. فرفض المعز، ولكنه بعد فترة عرف فيها أسطوله بعض النجاح وبعض الفشل، وافق على استقبال سفراء بيزنطة وعقد هدنة لمدة خمس سنوات (في عام ٣٤٦هـ/ ٩٥٧–٩٥٨م)[٢٣]. وبعد بضع سنوات رفض البيزنطيون الاستمرار في دفع الجزية وعاودوا القتال في صقلّية. بيد أن جيشهم مُني بهزيمة فادحة في معركة راميتا وهُزم أسطولهم في المعركة البحرية التي دارت في المضائق عام ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م. وأسفرت المفاوضات التي أعقبت هذه الهزيمة عن عقد معاهدة سلام في ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م، إذ أراد المعز أن يأمن جانبهم أثناء الحملة المصرية.

لقد كانت فكرة الامبراطورية كامنة في ايديولوجية الاسماعيلية، وكان الفاطميون هم أبرز أبطالها. فكانوا وحدهم، من بين كل فروع الشيعة الإسماعيلية، هم الذين دنوا تماماً من بلوغ

(٢٢) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ٢٠٢.

(٢٣) انظر س.م. شتيرن (S.M. Stern)، ١٩٥٠.

الهدف العالمي لأيديولوجينهم. وكانوا يعتبرون مملكتهم في شمال أفريقيا مجرد مرحلة تحضيرية وقاعدة ضرورية على طريق إقامة امبراطورية اسماعيلية عالمية تحكمها سلالة النبي وفقاً لمكنون النظرية الإسماعيلية. وكانت السيطرة على قلب بقاع الإسلام –أي المنطقة الممتدة من مصر إلى إيران– لا السيطرة على منطقة إفريقية والمغرب الطرفية، هي التي يمكن أن تجعل مشروع الامبراطورية العالمية أقرب إلى التحقيق. ومع ذلك فقد كان الخلفاء على قدر كافٍ من الموضوعية ليروا أنه ينبغي في تلك المرحلة أن تشكّل هذه المنطقة الأخيرة قاعدتهم الاستراتيجية والاقتصادية. وكانت موارد شمال أفريقيا – البشرية والمادية على السواء– هي التي أتاحت في الواقع للأُسرة الحاكمة أن تبدأ زحفها المظفَّر إلى الشرق.

فما إن وطّد عبيد الله المهدي حكمه في إفريقية، حتى رأى – بشيء من التسرّع – أن الوقت قد حان لفتح مصر، فبعث بحملتين بقيادة ابنه القائم في ٣٠١- ٣٠٢هـ / ٩١٣- ٩١٥م و٣٠٧- ٣٠٩هـ / ٩١٩-٩٢١م. وبعد انتصارات أُحرزت في البداية وأوصلت جيش القاطميين إلى ما وراء الإسكندرية وحتى أبواب الفسطاط، وفي مرة أخرى حتى الفيوم، انتهت هاتان الحملتان بتكبد هزائم فادحة. وفي الحملة الثانية دُمِّر أسطول الفاطميين بأسره. وكانت النتيجة الملموسة الوحيدة هي احتلال برقة بصفة مستمرّة، وهو ما هيأ منطلقاً هاماً لغزوات تالية. وقام القائم بعد تولّيه العرش بحملة ثالثة على مصر عام ٣٢٥هـ/ ٩٣٥م ولكنها فشلت هي الأخرى. وكانت هذه الإخفاقات المتكررة تُعزى أساساً إلى عدم كفاية موارد الأُسرة الحاكمة في أوائل عهدها. واقتضى الأمر نحو نصف قرن حتى يتحسّن الوضع الاقتصادي والعسكري والسياسي للدولة الفاطمية إلى درجة تكفل نجاح محاولة غزو جديدة. وفي تلك الأثناء دخلت إفريقية والمقاطعات التابعة لها مباشرة (صقلّية وأجزاء من الجزائر وليبيا) في فترة ازدهار لم يسبق له مثيل يرجع لحد ما إلى دورها كمركز من أهم المراكز التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يُعزى من جهة أخرى إلى سيطرتها على الذهب المستورد من غرب السودان. وأصبح جيش الفاطميين وأسطولهم أداتين فعّالتين بفضل الخبرات المكتسبة في الكثير من الحملات في المغرب والحوض الأوسط للبحر الأبيض المتوسط حيث كشف كثير من قوّاد الجيش والبحرية عن صفات قيادية فذّة. وأخيراً، وليس ذلك بأقل شأناً، استطاع الفاطميون إقامة نظام مركزي فعّال جداً للإدارة كفل حسن سير خدمات الإمدادات لقوّاتهم المسلّحة.

وأتاحت هذه الإنجازات، وكذلك انتصارات جيوش الفاطميين في المغرب، للخليفة الرابع، المعز، إعداد وشنّ الهجوم النهائي على مصر. وتمّ الغزو الذي خُطّط له بعناية والذي يسّرته أيضاً الدعاية السياسية البارعة دون صعوبة كبيرة على يد جوهر، الذي دخل الفسطاط في ١٢ شعبان ٣٥٨هـ (١ يوليو/ تموز ٩٦٩م). وبعد فتح الفسطاط بقليل، شرع جوهر في بناء عاصمة جديدة، هي القاهرة[٢٤]. وفي العام التالي وضع أساس الجامع الأزهر. وبعد أربع سنوات من الفتح، في عام ٣٦٢هـ/ ٩٧٣م، انتقل المعز من إفريقية إلى القاهرة جاعلاً من مصر مركز

(٢٤) سُمّيت كذلك لأنه في يوم تأسيسها كان كوكب المريخ (القاهر) في صعود.

امبراطورية ظلّت قائمة بعد وفاة مؤسسيها الأصليين ودامت أكثر من خمسة قرون[٢٥]. وقد كان لنقل مركز الفاطميين هذا إلى الشرق آثار عميقة متعددة الجوانب بالنسبة لتاريخ شمال أفريقيا.

العودة إلى هيمنة البربر[٢٦]

في القتال العنيف لمكافحة ثورة أبي يزيد، برهنت تلكتة، وهي فرع من الصنهاجة يتزعمها زيري بن مناد، على ولائها لقضية الفاطميين. وعرفاناً بذلك أعطى الخليفة لزيري، بعد هزيمة أبي يزيد، السلطة على كل الصنهاجة وإقليمهم[٢٧]. وخلال الفترة الباقية من الوجود الفاطمي في المغرب، قاد زيري وابنه بُلُقّين عدة حملات مظفّرة ضد الزناته ومغراوة في المغرب الأوسط والغربي، إما وحدهما أو في تحالف مع القوّاد الفاطميين. وفي وقت لاحق، في عهد المعز، عُهِد إلى بني زيري بحكم المغرب الأوسط (أشير وتاهرت وبغاية ومسيلة ومزاب) وحكم المدن التي أسسوها (الجزائر ومليانة وميديا).

وكان من الطبيعي، والحالة هذه، أن يعمد الخليفة، قبل رحيله بصفة نهائية إلى مصر عام ٣٥٩هـ/ ٩٧٢م، إلى تعيين بُلُقّين بن زيري[٢٨] قائماً مقامه على كل القطاع الغربي من الامبراطورية. وعلى الرغم من أن هذا الحدث لا يبدو لأول وهلة إجراء ثورياً، فإنه فتح في الواقع عهداً جديداً في تاريخ شمال أفريقيا. فحتى مجيء بني زيري، كانت جميع الأسر الحاكمة الرئيسية من أصل شرقي: الأدارسة وبنو رستم وبنو الأغلب والفاطميون. فكان بنو زيري هم أول بيت حاكم من أصل بربري؛ وفضلاً عن ذلك فإنهم دشّنوا تلك الفترة من تاريخ المغرب التي آلت فيها السلطة السياسية في المنطقة لأسر حاكمة من البربر فقط (المرابطين والموحّدين وبني زيّان وبني مرين والحفصيين).

وتمثّل تغيير آخر، وإن يكن أقل أهمية، في صعود نجم الصنهاجة. فكان الجيش الفاطمي الذي أُرسل لغزو المشرق يتألف في معظمه من بني كتامة؛ ومنذ ذلك الوقت أصبح لبني كتامة وجودهم في شتى أنحاء مصر وفلسطين وسوريا كقوّاد أو كمتمردين أو مواطنين عاديين. وقد فتح خروج المحاربين من بين كتامة الطريق أمام البربر الصنهاجة لتوطيد هيمنتهم وتدعيمها على الجزء الشرقي من المغرب.

وفي عهد الولاة الثلاثة الأُوَل من أُسرة بني زيري – بُلُقّين (٣٦١هـ/ ٩٧٢م – ٣٧٣هـ/ ٩٨٤م) والمنصور (٣٧٣هـ/ ٩٨٤م – ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) وباديس (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م –

(٢٥) فيما يتعلق بتاريخ الفاطميين في مصر، انظر الفصل التاسع من هذا المجلد و«تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الخامس عشر، اليونسكو.

(٢٦) تُعدّ دراسة هـ.ر. ادريس (H.R. Idris)، ١٩٦٢، أحدث الدراسات وأكثرها تفصيلاً لفترة ما بعد الفاطميين؛ انظر أيضاً ل. غولفان (L. Golvin)، ١٩٥٧.

(٢٧) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ٥٣٩ و ٥٤٠.

(٢٨) قُتل زيري بن مناد عام ٣٦٠هـ/ ٩٧١م في معركة ضد بني مغراوة.

٤٠٦هـ / ١٠١٦م) – ظلّت العلاقات مع الفاطميين سوية بوجه عام، فكانت الجزية تُدفع للقاهرة بانتظام وكان الأمراء يرسلون في المناسبات هدايا ثمينة إلى الخلفاء الذين أحاطوا الأمراء مع ذلك بممثلين لهم كان دورهم هو مراقبة هؤلاء الأمراء. وقد حاول بنو زيري في الوقت نفسه الحصول على مزيد من الاستقلال الحقيقي دون إنكار السيادة الرسمية للفاطميين. وكان هؤلاء بطبيعة الحال مدركين لهذه النزعة، ولكنهم، لأسباب شتى، لم يريدوا لها أن تنتهي إلى قطيعة سافرة، ولذلك كانوا يستخدمون أحياناً وسائل أكثر التواءً لتذكير أتباعهم بواجب الطاعة. فعندما عزل المنصور ممثلاً قوياً للفاطميين في إفريقية وأعلن أنه ليس مجرد حاكم إداري يمكن تغييره بجرة قلم، لم يعقب ذلك رد فعل سافر من جانب القاهرة. ولكن داعياً أُرسل إلى بني كتامة يحرّضهم على الثورة على المنصور (عام ٣٧٥هـ / ٩٨٦م). وبعد عدة سنوات من القتال أُخمدت الثورة بقسوة مروّعة وأُعدِم الداعي. وفقد بنو كتامة كل قوة سياسية أو عسكرية في المنطقة وتدعمت بذلك سلطة بني زيري. وعلى الرغم من أن باديس أبدى مزيداً من الخضوع للقاهرة وكُوفِئ على ذلكَ بمنحه إقليم برقة، فإنه لم يلقَ أي مساعدة من القاهرة عندما أعلن عمّه حمّاد استقلاله. ويبدو أن الفاطميين، بانهماكهم المتزايد في شؤون سياسة المشرق، أخذوا يفقدون تدريجياً اهتمامهم بالأجزاء الغربية من الامبراطورية، ومن الصعب أن نحدد ما إذا كان ذلك يرجع إلى التدهور الاقتصادي لإفريقية أو إلى عدم قدرة الفاطميين على التدخّل فيها عسكرياً أو إلى كليهما. وعندما حدثت القطيعة النهائية أخيراً، في منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، لم يردّ الفاطميون بتدخّل مباشر، ولكن بطريقة ملتوية، إذ أرسلوا حشوداً من العرب الرّحّل ضد أتباعهم السابقين.

وواصل الأميران الأولان من بني زيري، بُلُقّين والمنصور، شنّ حملة عنيفة ضد الزناتة وحماتهم الأمويين في الغرب. ففي عهد بُلُقّين تمّ طرد الزناتة من المغرب الأوسط وأعاد الأمير فتح كل إقليم المغرب تقريباً باستثناء مدينة سبته الأموية. وما إن انسحب جيشه حتى بدأ الزناتة في المنطقة بين طنجة ونهر مولوية يذكرون من جديد اسم خليفة قرطبة في خطبهم. وقام المنصور في بداية حكمه بمحاولة غير موفقة لإعادة سيطرته على فاس وسجلماسة (٣٨٥هـ / ٩٨٥م)؛ وبعد أن انهمك في مواجهة تمرّد بني كتامة وأدرك أن الاحتلال الكامل للقطاع الغربي من المغرب بسكّانه المتمردين أمر يتجاوز امكانياته، عدل عن شنّ هجوم على تلك المنطقة ووجّه اهتمامه بدرجة أكبر إلى دعم الإقليم الأوسط، إفريقية.

وشهد عهد باديس بعض التغييرات العميقة التي تركت أثرها على الخريطة السياسية للمغرب. وكان أولها هو الحملة القوية التي شنّها الزناتة (وبخاصة المغراوة) الذين هاجموا المغرب الأوسط في ٣٨٩هـ / ٩٩٨– ٩٩٩م ووصلوا حتى طرابلس. وفي الوقت عينه تمردت جماعات الزناتة التي تعيش في إقليم بني زيري بل وانضمّ إليها بعض أعضاء الأسرة الزيرية. وأمكن إنقاذ الموقف بفضل البسالة العسكرية التي تحلّى بها حمّاد بن بُلُقّين، عم باديس، الذي قام بحملات قوية وأخضع المغرب الأوسط وطرد الزناتيين حتى منطقة المغرب الحالي. واضطرّ باديس إلى أن يعطي عمّه إقطاعات كبيرة في المغرب الأوسط حيث أسس حمّاد عاصمته الخاصة، قلعة بني حمّاد،

التي تُعدّ من أروع الآثار في شمال أفريقيا. بل إن موقعها الاستراتيجي كان أفضل من موقع أشير، المركز الأصلي لبني زيري، حيث كانت تتحكم في طرق تجارية هامة وفي منطقة شاسعة. وبعد فترة قصيرة أعلن حماد استقلاله (عام ٤٠٥هـ/ ١٠١٥م) وقطع العلاقات مع الفاطميين محولاً ولاءه إلى العبّاسيين. وبذلك انشقّت أسرة الصنهاجة إلى شطرين، بني زيري الذين احتفظوا بإفريقية ذاتها، وبني حماد الذين حكموا المغرب الأوسط. وعلى الرغم من أنه تسنى لباديس، ومن بعد وفاته، لخلفه المعز (٤٠٦هـ/ ١٠١٦م - ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م)، إنزال الهزيمة بحماد، فإنهما اضطرّا إلى الاعتراف باستقلاله؛ وأعقب ذلك سلام غير مستقر بين الفرعين.

وأدى تغيير حماد لوجهة ولائه إلى إحياء نشاط أهل السنّة. فقد عارض معظم السكّان في إفريقية والمغرب الأوسط دائماً الشيعة الإسماعيلية، وهي الديانة الرسمية للفاطميين والزيريين، ولكن هذه المعارضة كانت بالأحرى سلبية. غير أنه وقعت في العام الأخير من حكم باديس المذابح الأولى للشيعة في باجة وتونس، وتبعتها بعد ذلك مذابح أوسع نطاقاً في القيروان وأماكن أخرى في إفريقية، حيث قُتل الآلاف من الشيعة ونُهبت بيوتهم. وهذه الحركة التي عبّرت عن مشاعر جماهير السكّان في الحضر والريف أوضحت بجلاء للمعز، منذ بداية حكمه، المخاطر التي تنطوي عليها إقامة حكومة طائفية تُفرض على سكّان ينتمون عامة إلى أهل السنّة. وهذا لا يعني أن مسألة الدين كان لها الدور الأهم في القطيعة التي وقعت بين الزيريين والفاطميين في منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، ولكنها كانت بالتأكيد عاملاً أسهم في قرار المعز بالتخلي عن ولائه للفاطميين في القاهرة والعودة إلى المذهب السنّي. وتدل سياسة بني حماد دلالة واضحة على أن تقلّب الولاء بين العبّاسيين والفاطميين كانت تحدوه أسباب أخرى غير دينية. فقد تحوّل حمّاد، مؤسس الأسرة، إلى الولاء للفاطميين في السنوات الأخيرة من حكمه، بينما تحوّل ابنه القائد (٤١٩هـ/ ١٠٢٨م - ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م) مرتين خلال خمس أو ست سنوات، جاعلاً ولاءه أولاً للعبّاسيين ثم بعد ذلك للفاطميين.

فوحدة المغرب، التي سعى إليها الفاطميون ولكنهم لم يحققوها أبداً بصفة دائمة، لم تعمّر بعد رحيلهم إلى المشرق. فقد أثبتت النزعات الانشقاقية لدى البربر ومعارضتهم للمركزية السياسية أنها أقوى من محاولات الزيريين الضعيفة لمتابعة السياسات التوحيدية التي انتهجها سادتهم. في النصف الأول من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، كانت الخريطة السياسية للمغرب بالصورة التالية: (١) في الشرق، في إفريقية، كانت إمارة بني زيري تمثّل الدولة الأكثر تقدماً التي تتمتع بالاستقرار نسبيّاً؛ (٢) وفي غرب إمارة بني زيري كان بنو حمّاد قد أقاموا دولتهم المستقلة التي كانت في حرب دائمة مع الزناتيين، وفي بعض الأحيان مع بني زيري؛ (٣) وبعد انسحاب الفاطميين وسقوط الخلافة الأموية في أسبانيا، انتهزت جماعات شتى من الزناتة الفرصة لتأسيس عدد من الدويلات المستقلة في تلمسان وسجلماسة وفاس وأماكن أخرى. ولم تشكّل هذه الجماعات مطلقاً أي تنظيم سياسي مركزي، وإنما كانت تمثّل بالأحرى جماعة لغوية وإثنية يوحّد بينها فقط عداؤها للصنهاجة؛ (٤) وعلى ساحل الأطلسي استطاع البرغواطة المارقون المحافظة على استقلالهم في مواجهة هجمات بني زيري ثم بعد ذلك هجمات الزناتة؛ (٥) وفي شمال

المغرب اتخذت غمارة موقفاً مماثلاً، بل وزادت من دعم استقلالها بعد أفول نجم الأمويين؛ (٦) وفي جنوب المغرب، كانت قبائل مصمودة العديدة، في جبال الأطلس والسوس، تشكّل مجتمعات مستقلة صغيرة لا يربط بينها أي تنظيم على مستوى أعلى (انظر الشكل ١،١٢).

وبصفة عامة كان حال البربر يشبه ما كان عليه قبل الفتح العربي، فكان العنصر العربي ممثلاً فقط في المدن، وقد تضاءلت قوّته تدريجياً كلّما اتجهنا من الشرق إلى الغرب. وكذلك كان حال البنيان السياسي: ففي إفريقية كان نظام الدولة هو الأكثر تطوّراً، ولكن المجتمعات في الأجزاء الغربية من المغرب لم تكن وصلت بعد إلى مستوى دول.

وقد شهد الوضع الديني تغييرات عميقة في فترة ما بعد الفاطميين: ففي منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي كان المغرب بمجمله منطقة يسودها مذهب أهل السنّة ولا أثر فيها للشيعة مع وجود جيوب صغيرة ينتشر فيها مذهب الخوارج. وهذا التغيير يمكن أن يفسّر بأنه أثر مباشر لعودة السيطرة السياسية إلى أيدي البربر. ففي هذه الظروف فقد مذهب الخوارج مبرّر وجوده كأيديولوجية لمقاومة البربر للفاتحين العرب وللأسر الحاكمة السنّية. ومن سخرية القدر أيضاً أن الفاطميين، الذين يُعدّون من أقوى وأنجح الأسر المالكة الشيعية، أسهموا، بإنزالهم خسائر وهزائم فادحة بالخوارج في شمال أفريقيا، في فتح الطريق أمام الانتصار النهائي للسنّية المالكية في المغرب الشرقي والأوسط. فبعد هزيمة أبي يزيد لم يعد لمذهب الخوارج وجود كقوة سياسية في شمال أفريقيا. فهو، إذ بقي قائماً فقط في مجتمعات محيطية صغيرة، نهج سياسات دفاعية أكثر منها هجومية. ولكن الانتصار على الخوارج لم يخدم قضية الشيعة وإنما هيأ الفرصة فقط لنهضة أهل السنّة.

غزو بني هلال وبني سليم

عندما عمد المعز بن باديس الزيري في النهاية، عام ٤٣٩هـ/ ١٠٤٧م، إلى قطع العلاقات مع سيده الفاطمي المستنصر واعترف بالخليفة العبّاسي في بغداد، متحوّلاً بذلك عن العقيدة الشيعية إلى العقيدة السنية، اتخذ انتقام الفاطميين منه شكلاً فريداً. فنظراً لتعذّر إرسال جيش لإخضاع التابع الجامح، أشار الوزير اليزوري على سيده بأن يعاقب الصنهاجة بتسليم إفريقية لجماعة العرب الرّحّل المنتمين إلى بني هلال وبني سليم، الذين كانوا يعيشون آنذاك في مصر العليا.

وكان من الواضح أنه ليس من العسير إقناع زعماء القبيلتين بالهجرة صوب الغرب، إذ كانت هذه الهجرة تعد بمغانم كبيرة وبمراعٍ أفضل من مراعي مصر العليا. ولما كان العرب الرّحّل معروفين بأنهم يشكّلون عنصراً متمرداً وغير منضبط، فلا بدّ أنه كان من الواضح تماماً منذ البداية أنهم لن يعيدوا شمال أفريقيا تحت السيطرة الفاطمية ولن يكوّنوا هناك دولة تابعة تأتمر بأمرهم. ولم يكن ذلك الإجراء من جانب الفاطميين محاولة لاسترداد الأقاليم الضائعة، وإنما كان مجرد عمل انتقامي ضد بني زيري كما كان وسيلة للتخلّص من الرّحّل المتمردين غير المرغوب فيهم.

وبدأ العرب يهاجرون في عام ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠–١٠٥١م، وقاموا في المرحلة الأولى بنهب

وتخريب إقليم برقة، ثم تحرّك بنو هلال بعد ذلك صوب الغرب تاركين إقليم برقة لبني سليم الذين بقوا هناك عدة عقود قبل الرحيل ثانية. وعندما ظهرت طلائع بني هلال في جنوب تونس، لم يتسنّ للمعز، الذي لم يكن يعلم شيئاً عن خطّة اليزوري، أن يدرك على الفور أي كارثة تحل ببلاده. بل إنه، على العكس، حاول حشد الغزاة في خدمته كحلفاء يمكن الاستعانة بهم، فزوج إحدى بناته لأحد كبار زعماء بني هلال. وبدعوة منه غادر معظم بني هلال برقة، وسرعان ما اجتاحت حشودهم الجزء الجنوبي من إمارة بني زيري. وعندما رأى المعز أن نهب المدن والقرى أخذ في التزايد، فقد كل أمل في أن يجعل من هؤلاء الرّحل العنصر الرئيسي في جيشه. وحاول وقف غاراتهم، ولكن جيشه الذي كان يتألف إلى حدّ بعيد من السود، هُزم رغم تفوّقه العددي في عدة معارك أشهرها معركة حيدران في منطقة قابس عام ٤٤٣هـ/ ١٠٥١–١٠٥٢م[٢٩]. وسقطت مناطق الريف وأهم القرى بل وبعض المدن في أيدي زعماء البدو وزاد انتشار الفوضى وانعدام الأمن. وعلى الرغم من أن المعز زوج ثلاثاً من بناته لأمراء من العرب، فإن ذلك لم يوقف التخريب المستمر لبلاده؛ كما أن عودته إلى طاعة الفاطميين عام ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤–١٠٥٥م لم تعد عليه بأي نفع. وأخيراً اضطرّ المعز عام ٤٤٩هـ/ ١٠٥٧م إلى التخلي عن القيروان وإلى اللجوء إلى المهدية التي أصبحت العاصمة الجديدة لدولته التي انكمشت إلى حد بعيد. وأعقب ذلك مباشرة نهب القيروان تماماً على يد بني هلال، وكان ذلك كارثة لم تبرأ منها المدينة أبداً.

وعندما غزا العرب المغرب الأوسط حاول بنو حمّاد، المقيمون في القلعة، والذين دخلوا شيئاً فشيئاً في معمعة صراعات التنافس بين القبائل، الاستفادة من الصعوبات التي يواجهها أبناء عمومتهم بني زيري. فشنّوا هجوماً على إفريقية بمساعدة قسم من بني هلال مما أدى إلى وقوع عمليات تخريب جديدة. وفي عام ٤٥٧هـ/ ١٠٦٥م تكبّد الأمير الحمادي الناصر، وهو على رأس حلف كبير بين البربر وبني هلال (من الصنهاجة والزناتة وجماعتين من بني هلال هما بنو أثبج وبنو عدي)، هزيمة نكراء في معركة سبيبه ضد جماعات أخرى من العرب (بني رياح وبني زغبة وبني سليم). وعلى الرغم من أن هذه الهزيمة لم يكن لها آثار مباشرة عنيفة تماثل آثار هزيمة بني زيري في حيدران، فإن سطوة بني هلال أخذت تشتدّ تدريجياً حتى اضطرّ الناصر إلى التخلي عن عاصمته، القلعة، ليلجأ إلى بجايه التي كانت قد أُسست قبل ذلك بقليل، وإلى أن يترك للبدو الجزء الجنوبي من بلاده. وأصبحت بجايه العاصمة الجديدة لأسرة بني حماد، لتسقط – شأنها شأن المهدية – في أيدي الموحّدين بعد ذلك بنصف قرن. وفي تلك الأثناء احتلّ العرب البدو، الذين كانوا قد جاءوا بأسرهم وقطعانهم، جزءًا كبيراً من إفريقية ومن وسط المغرب حيث أسسوا إمارات مستقلة عديدة. وكانت هذه الإمارات في حروب مستمرّة ضد بعضها البعض وضد ما تبقّ من دولتي بني زيري وبني حمّاد أو ضد دول صغيرة أخرى قامت على أنقاض الدول السابقة، مما زاد في الفوضى الشاملة والتدهور الاقتصادي. وظلّت سيطرة بني هلال على البلد دون منازع حتى عاد النظام بقدوم الموحّدين، في منتصف القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي.

---

(٢٩) انظر: م. بريت (M. Brett)، ١٩٧٥.

ذلك هو بإيجاز تاريخ هجرة بني هلال كما تنقله إلينا المصادر العربية المعاصرة أو اللاحقة. وقد كان ابن خلدون أول مؤرّخ يبرز الدور التخريبي الذي قام به البدو الذين يقارنهم «بسحابة من الجراد النهم»[٣٠]. وقد انضم معظم المؤرخين في العصر الحديث إلى هذا الرأي، بل لقد أكّد بعضهم على الجوانب السلبية لوصول العرب الرُّحّل بأن أطلقوا عليه «الكارثة الهلالية» وبالإشارة إلى ما كان لهذا الحدث من آثار وخيمة بالنسبة لتاريخ شمال أفريقيا.

وقد حاول البعض مؤخراً مراجعة الرأي القائل بالكارثة الهلالية واعادة بحث بعض المسائل المتصلة بها. وتفيد هذه البحوث أن العرب الرُّحّل لم يكونوا بهذه الكثرة وأن غزوهم لم يكن له هذا القدر من الآثار التخريبية، وأنه قبل وصولهم كانت قد ظهرت بالفعل بوادر تدهور اقتصاديات ومجتمعات شمال أفريقيا[٣١]. وعلاوة على ذلك، فإن هجرة العرب من مصر تُعتبر اليوم هجرة تُعزى أساساً إلى الحالة الاقتصادية (جفاف ووبيل ومجاعة في عهد المستنصر) وليس إلى اعتبارات سياسية[٣٢]. وقد أسهم البحث في توضيح الكثير من النقاط وصُحح إلى حد ما الرأي المنحاز القائل بأن بني هلال هم المسؤولون الوحيدون عن تدهور الأحوال في شمال أفريقيا.

وينبغي مع ذلك التأكيد على أن وصول جمع كبير – أيّاً كان عدده على وجه التحديد – من العرب الرُّحّل كان نقطة تحوّل في تاريخ شمال أفريقيا من جوانب عدة. فعلى الرغم من أن عملية التعريب كانت قد قطعت بالفعل شوطاً بعيداً، على الأقل في إفريقية، فإن جماعات ناطقة بالبربرية ظلّت تسكن أجزاء كبيرة من الريف وتزرعها. وبينما ذاب العرب الذين غزوا المنطقة مرة أولى في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي في السكّان البربر، بدأ بنو هلال وبنو سليم عملية عكسية، لا كسياسة متعمدة ولكن بحكم التعايش الضروري بين السكّان المستقرّين والرُّحّل. واضطرّت بعض جماعات الزناتة، وبخاصّة بني مرين، أن تنسحب نحو الغرب لتفسح مكاناً للعرب. وإذا كان هؤلاء لم يتغلغلوا في المناطق الساحلية ولا في المرتفعات الجبلية التي أصبحت مأوى للبربر المتوطنين، فإن سهول النصف الشرقي من المغرب سقطت تدريجياً تحت نفوذهم. وترجع غالبية اللهجات العربية السائدة اليوم في ريف شمال أفريقيا إلى لغة بدو بني هلال وبني سليم. أما عن نشر الإسلام في شمال أفريقيا فإن إسهامهم فيه، إذا وجد، لا يكاد يذكر، ذلك أن إسلامهم هم أنفسهم كان سطحياً إلى حد ما وأن سكّان المناطق التي غزوها كانوا قد أسلموا بالفعل منذ عدة قرون.

أما عن الأضرار التي تسبّب فيها قدومهم، فإن هناك اتفاقاً عاماً على الاعتقاد بأنها واسعة النطاق، حتى وإن كان تعبير «الكارثة» يبدو مغالى فيه. فلا شك أن وجود آلاف من البدو الرُّحّل

(٣٠) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ٣٥.

(٣١) انظر الخلاف بين سي. بونسيه (C. Poncet)، ١٩٥٤ و١٩٦٧ من ناحية وبين هـ.ر. ادريس (H.R. Idris)، ١٩٦٨(أ) و ١٩٦٨(ب) وسي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٦٨ من ناحية أخرى.

(٣٢) انظر الدراسة الحديثة التي أجراها ر. دغفوس (R. Daghfus)، ١٩٨١.

ومعهم قطعانهم كانت له آثار بالغة الأهمية على الحياة الاقتصادية للبلد، وأن مناطق رعيهم قد اتسعت على حساب الأراضي المتزرعة. وهكذا اختلّ التوازن الذي كان قائماً من قبل بين العناصر المستقرّة والعناصر المترحّلة في شمال أفريقيا، وظلّ هذا الاختلال عدة قرون، وكانت النتيجة أن الزرّاع تخلّوا عن أجزاء عديدة من الأراضي الخصبة وتركوها للبدو.

وربّما لم تكن الفوضى التي أعقبت بطبيعة الحال سقوط دول بني زيري ثم بني حمّاد شاملة بقدر ما وصفها ابن خلدون، نظراً لأن الزعماء العرب العديدين الذين أقاموا دويلاتهم الخاصة أعادوا النظام إلى حدّ ما. ولكن من المؤكّد أن وجود ذلك العدد الكبير من الجماعات العربية المستقلّة وغير المنضبطة كان بشكل عام سبباً لعدم استتباب الأمن.

وعلى الرغم من أن الأضرار التي لحقت بالقيروان وبمدن أخرى من جرّاء الغزو العربي كانت خطيرة، فإن تأثير هذا الغزو على العلاقات الخارجية كان أشدّ خطراً، إذ أصبحت هذه العلاقات خاضعة للأمزجة المتقلبة لدى البدو الجوّالين. وكان تدهور المدن في الداخل أسرع نسبياً، وبينما قُدّر للقيروان أن تفقد الكثير من أهميتها السابقة، تلاشى تدريجياً وجود قلعة بني حماد. كذلك انتشرت الفوضى في مصر بسبب عودة الرُّحّل إليها، حيث خرب اللواته العائدون من برقة شمال وغرب البلاد واجتاحوا الدلتا.

وكانت أهم ضحايا الاضطراب الذي بلغ أشدّه بسبب البدو هي إمارات بني زيري وبني حمّاد التي تقلّص وجودها في النهاية في الشريط الساحلي حول المهدية وبجاية. فقد أدّى تقدّم العرب الرُّحّل في الداخل إلى اتجاه البربر الصنهاجة نحو البحر، بل وساعد على دعم الانقسام بين الداخل والساحل. وانتشرت القرصنة فيما تبقّى من إمارات بني زيري وبني حمّاد. وأصبحت بجاية، بحكم وضعها المتميّز على المهدية (التي كانت تعوزها الأخشاب اللازمة لبناء السفن)، مركزاً بحريًّا هامًّا ودخلت في تجارة نشيطة مع مناطق أخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط ولا سيّما مدن ايطاليا. واستطاع بنو حمّاد، في بداية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، غزو جزيرة جربة والسيطرة عليها.

لقد تزعزع اقتصاد شمال أفريقيا بشكل خطير. وإذا كنّا نفضّل اليوم التحدّث عن تسلل لا عن غزو هلالي، فإن النتائج كانت واحدة. فالاقتصاد الزراعي والمستقرّ الذي كان سائداً في شرق المغرب أفسح المجال تدريجياً لاقتصاد تغلب عليه العناصر الرعوية المترحّلة، وكانت هذه ثورة حقيقية ترك لنا البكري والإدريسي وثائق كافية عنها. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه التغييرات العميقة في الجزء الشرقي حدثت في الوقت نفسه الذي راحت فيه المناطق الغربية تخضع لتأثير جماعة أخرى من البدو الرُّحّل، هم الموحّدون. وكلا الحدثين فتح فصلاً جديداً في تاريخ المغرب.

الفصل الثالث عشر

المرابطون

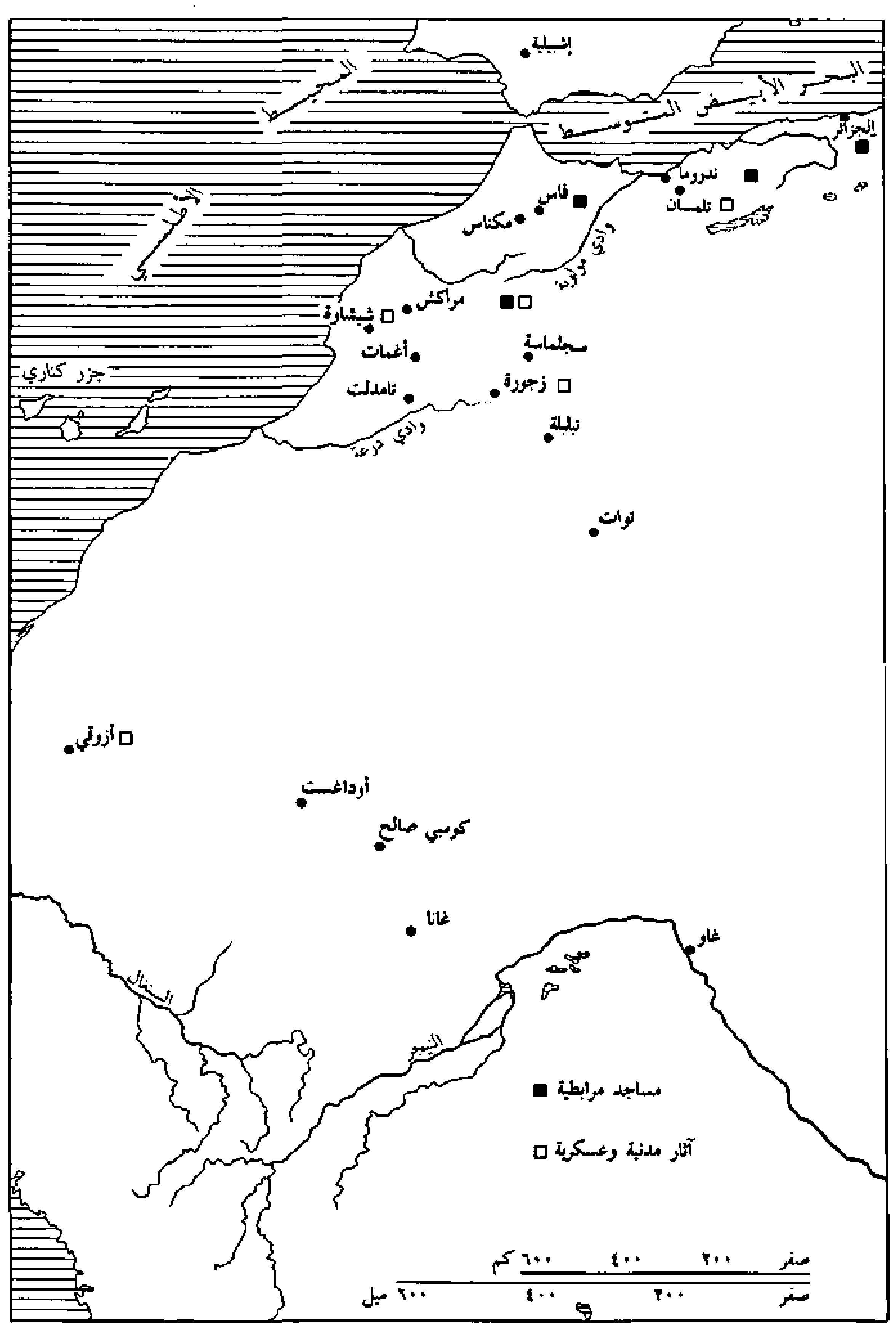
إيفان هربك وجان دُفيس

بينما بدأ بنو هلال وبنو سليم يدخلون شمال أفريقيا من جهة الشرق[1]، بدأت تظهر في هذا الوقت تقريباً في الطرف الآخر من المغرب حركة ثانية، هي حركة بربر الصحراء الذين استطاعوا في وقت قصير غزو الجزأين الغربي والأوسط من هذه المنطقة. وكانت كل من هاتين الحركتين المتزامنتين، حركة المرابطين في الغرب وحركة بني هلال في الشرق، تعبيراً عن دينامية البدو الرّحل، وأدّت كلتاهما إلى فرض سيطرة البدو الرّحل، لفترة من الوقت، على مجتمعات مستقرّة وعلى دول قائمة. ويبدو أن مثال المرابطين وبني هلال هو على وجه التحديد ما أوحى للمؤرّخ المغربي الكبير، ابن خلدون، بفكرة التفوّق العسكري للبدو الرّحل على السكان المتوطنين، وهي الفكرة التي تُعدّ إحدى الدعائم الأساسية لنظريته الاجتماعية التاريخية.

الأصول السياسية والاقتصادية والدينية لحركة المرابطين

تقصّ الرواية المقبولة عامة عن منشأ حركة المرابطين كيف طلب يحيى بن ابراهيم، أحد زعماء بربر جُدّالة التي تعيش في الصحراء الغربية، وهو في طريق عودته من الحج في مكّة، إلى أبي عمران

(١) انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.



الشكل ١٣،١: أمبراطورية المرابطين: المدن والآثار
(ج. دُنيس)

الفاسي ((المتوفي عام ٤٣٠هـ/ ١٠٣٩م)، وهو فقيه مالكي مرموق من القيروان[٢]، أن يعيّن له شخصاً يرافقه ليعلّم الدين الإسلامي الحق لقومه الذين لا يعرفون منه سوى مبادئ غير كافية. ونظراً لأنه لم يتسنّ لأبي عمران أن يجد أحداً في القيروان يقبل الذهاب للعيش في الصحراء بين الصنهاجة الغلاظ، فقد نصح يحيى بأن يذهب إلى أحد تلاميذه القدامى، وهو وجاج بن زَلْوي (أو زَلّو) اللمطي، في ملكوس بالقرب من سلجماسة، ويلتمس مساعدته. ولكن وجاج رشح له، كأصلح شخص يستطيع في نظره الاضطلاع بهذه المهمة، تلميذه عبد الله بن ياسين الجزولي، الذي كانت أمه من أهل الصحراء[٣].

وهناك رواية أخرى نقلها القاضي عياض (المتوفي عام ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م) وابن الأثير (المتوفي عام ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م) لا تذكر يحيى بن ابراهيم ولا أبا عمران الفاسي، وإنما تذكر حاجًا آخر من جُدّالة، يُدعى جوهر بن سكم قصد وجاج مباشرة وهو في طريق عودته من مكة وطلب إليه أن يوفد شخصاً ليعلّم قومه الإسلام وتعاليمه. وكان وجاج قد بنى في سهل السوس داراً للدراسة والعبادة كانت تسمّى دار المرابطين. ومن بين أعضاء هذه الدار اختار وجاج عبد الله بن ياسين الذي كان «رجل علم وورع»[٤].

ورغم هذه الاختلافات بين المصادر فإن النقاط التالية تظل ثابتة، وهي: سطحية إسلام صنهاجة الصحراء الغربية؛ عزم بعض زعماء جُدّالة على معالجة هذه الحالة؛ الدور الذي أدّاه الحج في جعل هؤلاء الناس يدركون ضعف مستوى إسلام مواطنيهم؛ الصلة القائمة بين حركة المرابطين والمذهب المالكي المجاهد، والممثلة في العلاقة بين أبي عمران والوجاج وعبد الله بن ياسين.

وكل هذه العناصر تبيّن أن الدين لعب دوراً حاسماً في بزوغ نجم حركة المرابطين. ولما كانت كل حركة دينية تنبعث في إطار اجتماعي محدد وتعكس توتراته وتناقضاته، فإنه ينبغي تحليل كل

---

(٢) فيما يتعلق بأبي عمران، انظر: هـ.ر. إدريس (H.R. Idris)، ١٩٦٥، ص ٥٤؛ ولا بد إذن أن تكون زيارة يحيى بن ابراهيم قد تمت قبل وفاة أبي عمران. وقد ذكر كتاريخ لها عام ٤٤٤هـ/ ١٠٢٥- ١٠٣٥م عند ابن عذاري، ١٩٤٨-١٩١٥، المجلد ٣، ص ٢٤٢، وأشير في «الحلل الموشية»، ١٩٣٦، ص ٩، إلى أنها جرت عام ٤٤٠هـ/ ١٠٤٨- ١٠٤٩م، وعلى ذلك يكون ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣٦٥، و ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣١١ قد أخطآ التاريخ.

(٣) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٥؛ ف. مونتي (V. Monteil)، ١٩٦٨، ص ٥٩ و ٦٠؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٨٧؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٧١.

(٤) انظر: هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧١، ص ٢٥٥ و ٢٥٦؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٢٥ و ١٢٦؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٠١-١٠٣.

الظروف التي حكمت نشأتها لكي نحدد، قدر الإمكان، بواعثها وأسبابها الحقيقية(٥).

في النصف الأول من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، كانت منطقة المغرب وامتدادها جنوباً حتى نهر السنغال يقطنها البربر الذين كانوا منقسمين آنذاك إلى زُمَر عديدة متعادية تتقاتل فيما بينها. وقد كان المغرب نفسه خلال القرن السابق محل صراع بين القوّتين الكبريين في الغرب: الأمويين في أسبانيا والفاطميين. ولم تكن هاتان الأسرتان الحاكمتان تتدخلان مباشرة في حلبة الصراع إلا في مناسبات نادرة، تاركتين لحلفائهما من البربر خوض المعارك بدلاً منهما. وبصفة عامة (وكانت هناك استثناءات) كانت تمثل الأمويين جماعة الزناتة، بينما كان الفاطميون، وخاصة بعد نقل عاصمتهم من إفريقية إلى مصر، يجعلون هذه المهمة للزيريين الصنهاجة الذين اتخذوهم نوّاباً لهم(٦). وكان أحد الأهداف الرئيسية لهذا الصراع هو ضمان التحكّم في الطرق التجارية المؤدية إلى السودان الغربي و/أو التحكّم في تجارة الذهب. على أن تفكك الخلافة الأموية في أسبانيا لم يخفف في شيء من ضراوة هذا الصراع، إذ واصلت إمارات زناتية عدة في المغرب لحسابها الخاص محاربة الزيريين بل والتناحر فيما بينها في كثير من الأحيان. واستقرّ بنو إفرن في سلا وتَدْلة، بينما أخذ بنو مَغْراوة الذين حصلوا على استقلالهم عن الأمويين منذ عام ٣٩٠هـ / ١٠٠٠م يبسطون تدريجياً سيطرتهم بدءاً من فاس حتى سجلماسة وأغْمات وتامدولت ومناطق وادي دَرْعة التي كان يسيطر عليها حتى ذلك الحين صنهاجة الصحراء. وهذه الصراعات المستمرّة والفوضى السائدة جعلت الحياة اليومية لا تطاق وحالت دون أي نشاط اقتصادي طبيعي في عهد الزناتيين(٧). ويبدو أن النزعة الإقليمية البربرية بلغت ذروتها في هذه الفترة. وأحس بعض الرؤساء والقادة الأكثر شعوراً بالمسؤولية أن من الضروري إجراء تغيير جذري. ولم يكن من الممكن، في الظروف السائدة آنذاك، أن يحقق وحدة البربر سوى حركة تستلهم الإسلام.

وكان الوضع في جنوب المغرب بين صنهاجة الصحراء الملثمين مماثلاً تماماً. فكان هؤلاء الصنهاجيون الرُّحّل (المتميزون عن الصنهاجيين المستقرّين في إفريقية) ينتمون إلى ثلاثة فروع

---

(٥) يميل بعض الباحثين العصريين إلى التقليل من شأن الجوانب الدينية للحركة، ويردونها بذلك إلى مجرد صراع على مصالح مادية بين البدو الرّحّل والسكان المستقرين، أو بين جماعات مختلفة من البربر، انظر: أ. بل (A. Bel)، ١٩٠٣، ص ٧؛ هـ. تيراس (H. Terrasse)، ١٩٤٩–١٩٥٠، الجزء الأول، ص ٢١٧ وما بعدها؛ ج.ب. فيلا (J.B. Vilà)، ١٩٥٦، ص ٥٧؛ وكذلك وجهات النظر المعارضة لدى ب.ف. دي مورايس فارياس (P.F. de Moraes Farias)، ١٩٦٧، ص ٧٩٨ و هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧١، ص ٢٦٧ و ٢٦٨. ويحاول الفصل الحالي أخذ جميع جوانب الحركة في الاعتبار وتفسيرها تفسيراً جدلياً باعتبارها عوامل مترابطة.

(٦) انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.

(٧) ابن أبي زرع، ١٨٤٣–١٨٤٦، الجزء الأول، ص ٧١ و ٧٢، حيث يصف بالتفصيل تدهور الحالة السياسية والاقتصادية خلال الربع الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. ويروي ابن عذاري، ١٩٤٨–١٩٥١، الجزء الرابع، ص ١٠ (ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٢١٩ وما بعدها): «أن ابن ياسين أدهشه وهو يجتاز المغرب عائداً من الأندلس أن يلاحظ انقسام البلد إلى قبائل عديدة متعادية. وكان البربر يتصرفون بنفس طريقة ملوك الطوائف في الأندلس إن لم يكن بطريقة أشد سوءًا. وقد قال له أحد أفراد قبيلة مصمودة ردًّا على سؤال وجهه إليه عمّا إذا كان هؤلاء الناس لا يؤمنون بالله وبمحمد: «نعم، ولكن أحداً بيننا لا يقبل أن يكون فرد من قبيلة أخرى أعلى منه».

رئيسية: بني مَسّوفة في الشمال والشرق (في وادي دَرْعة، والحوض وتَغازة)، وبني لَمتونة في الوسط والجنوب (في الادرار وتاغنْت) وبني جُدّالة في الغرب في الصحراء الأطلسية[٨]. وكان بربر الصحراء الغربية معروفين حتى بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي باسم أنبيّا[٩]، ولسنا نعرف حتى الآن على وجه اليقين ما إذا كان هذا الاسم يشير إلى اتحاد لم تتضح صورته لفروع الصنهاجة الرئيسية الثلاثة[١٠]، أم كان تسمية أخرى لفرع من بينها.

على أن القول بأن محاولات جرت في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي لتوحيد الصنهاجة – ربما رغبة في إحكام السيطرة على طرق التجارة أو إجراء فتوحات في السودان – يؤيده ابن حوقل والبكري حيث يذكران اسم تين–بَرّوتان (أو تين–يَرّوتان) «ملك جميع الصنهاجة» أو «سيد أوداغست» من عام ٣٤٠هـ / ٩٥١م إلى ٣٥٠هـ / ٩٦١م[١١]. وعلى الرغم من أن أياً من المؤلفين لا يبيّن الفرع الذي ينتمي إليه تين–بَرّوتان، فإن من المرجح أنه كان من لَمتونة[١٢]. وأما طبيعة وأهمية هذا الاتحاد فلم يُذكر عنها شيء في أي مكان ولم يبيّن أحد ما إذا كانت فروع الصنهاجة الثلاثة الرئيسية قد اشتركت فيه.

وكما يقول ابن أبي زرع، وهو مؤلّف أحدث نسبياً (كان يكتب عام ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م تقريباً)، شهدت الصحراء الغربية بعد ذلك فترة طويلة من الفرقة والاضطراب والفوضى، حيث لم يكن باستطاعة الصنهاجة أن يتفقوا على رئيس واحد لهم إلى أن ظهر الأمير أبو عبد الله محمد المعروف باسم تارشنا اللمتوني، الذي جعلوه ملكاً لهم[١٣]. على أن البكري يذكر تارَشنا (أو تارَشْنا) اللمتوني على أنه رئيس لمتونة الذي قُتل في مكان ما بالسودان وهو يحارب السود[١٤]، على الأرجح قبيل نهضة المرابطين. وقد خلفه بعد وفاته في رئاسة الصنهاجة صهره يحيى بن

---

(٨) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ٦٤؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ص ٣٣٢؛ ويعدّد ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مدير التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٣٢٧، سبع قبائل صنهاجية: جُدّالة ولَمتونة ومَسّوفة وتزيلة وتارقة وزغاوة ولمطة، ولكن يبدو أنهما يعتبران القبائل الثلاثة الأولى فقط «من جنس الصنهاجة»، أما الباقون «فأخوة لهم».

(٩) لم يقدم حتى اليوم تفسير مقنع لهذا الاسم.

(١٠) ذلك هو رأي ج. ماركوارت (J. Marquart)، ١٩١٣، ص ٣٢٥.

(١١) ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ١٠٠ و ١٠١؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٣ و ٧٤؛ البكري، ١٩١٣، ص ١٥٩؛ ف. مونتيّ (V. Monteil)، ١٩٦٨، ص ٥٣ (يعطي هذا المؤلف الأخير تواريخ خاطئة ٣٤٠هـ / ٩٦١م و ٣٥٠هـ / ٩٧١م).

(١٢) تدل علاقاته الوثيقة مع بلاد السودان والإشارة إليه على أنه «ملك أوداغست» على أنه كان يقيم في الجزء الجنوبي من الصحراء كما كان حال قبيلة لمتونة.

(١٣) ابن أبي زرع، ١٨٤٣–١٨٤٦، الجزء الأول، ص ٧٦؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢٣١؛ ويأتي على ذكره أيضاً ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٢٣٦؛ و ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣٣٣.

(١٤) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٤؛ ف. مونتيّ (V. Monteil)، ١٩٦٨، ص ٥٩؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٨٦.

ابراهيم الجدالي – وهو الذي أمر بمجيء عبد الله بن ياسين لدى الصنهاجة[١٥].

وعلى الرغم من أن هذه الرواية لا تعلو فوق مستوى الشك في أن تكون محاولة لاحقة لتسويغ الفترة من تاريخ الصنهاجة السابقة على عهد المرابطين[١٦]، فإنها تعكس بصفة عامة الظروف الفوضوية التي كانت سائدة في جنوب المغرب حيث تعاقبت فترات قصيرة من الوحدة بين فروع الصنهاجة المختلفة وفترات أطول من الانقسام والتنافسات والصراعات العنيفة. فلم يستطع أي اتحاد أن يفرض هيمنته في الصحراء بصورة مستقرّة، وكانت التغييرات على رأس هذه الاتحادات كثيرة ومتواترة[١٧].

ولم يكن هذا الوضع السائد بين جماعات الصنهاجة المختلفة دون تأثير على رخائها الاقتصادي. وإذا كان وضع الراعي المترحّل هو نمط الحياة الأساسي لغالبية صنهاجة الصحراء، فإن تجارة القوافل بين المغرب والسودان مروراً بإقليمهم كانت تمثل بالنسبة لهم مصدر إيرادات إضافية له أهميته. فقد كان رؤساؤهم يستفيدون كثيراً من السيطرة على الطرق والمراكز التجارية فيحصّلون الضرائب والرسوم ويتلقّون الهدايا مقابل الحماية والخدمات التي يقدمونها.

وحتى الربع الثالث من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، كان اتحاد الصنهاجة، الذي تولى تين-بَروتان إدارة شؤونه بحزم، يسيطر على مناجم ملح أوليل البالغة الأهمية، ويحتكر تجارة الملح المارة بأوداغست متجهة إلى غانا. ومع أن بعض الشواهد الأثرية تبين أن مدينة أوداغست لم تكن قد بلغت بعد أوجها في تلك الفترة، فإنها كانت مع ذلك مركزاً هاماً للتجارة يخضع لرئيس الصنهاجة ويغلب الصنهاجة على سكانها[١٨]. بيد أنه بعد عام ٣٦٠هـ/ ٩٧٠م بدأت تجارة أوداغست تقع تحت سيطرة الزناتيين والتجّار العرب من إفريقية. ولم تُوضَّح ظروف هذا التغيير توضيحاً كاملاً ولكن الواقع هو أن الصنهاجة ظلوا، حتى غزو المرابطين لهذه المدينة عام ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م، مستبعدين كلية تقريباً من هذه التجارة المربحة. وكانت ضربة قاسية أخرى قد أصابت رخاء الصنهاجة، وهي افتتاح منجم ملح جديد في تانْتِيال (تغازة)، إذ بدأ يوفّر الإمدادات لغانا ومناطق أخرى من السودان محطماً بذلك احتكار أوليل لهذه التجارة.

على أن ضعف الصنهاجة في أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي وأوائل القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، أتاح لبربر مغراوة في سجلماسة فرض سيطرتهم على مساحات واسعة من المراعي واحتلالها في دَرْعة وأغمات وتامدولت، وهي مناطق ذات أهمية حيوية للاقتصاد البدوي لجماعات الشمال الصنهاجية المختلفة[١٩].

---

(١٥) يوضح ابن أبي زرع، ١٨٤٣–١٨٤٦، المجلد الأول، ص ٧٦ أنه مضى ١٢٠ عاماً بين حكم تين-بَروتان وحكم تارشنا، ولكن هذه المدة تبدو مغالى فيها. أما البكري فلا يذكر أي تاريخ.

(١٦) انظر ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٧٨، ص ٦٥٣–٦٥٥؛ ١٩٧٩، ص ٩٠.

(١٧) يشير التراث الموري إلى ١٦ اتحاداً من هذا النوع في الصحراء الغربية خلال القرون الثلاثة الأخيرة؛ ف. دو لا شابيل (F. de la Chapelle)، ١٩٣٠، ص ٤٨.

(١٨) انظر ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١٢١ و ١٢٢.

(١٩) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٢٥٧.

وهكذا كان صنهاجة الصحراء الغربية في النصف الأول من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي قد فقدوا إلى حدّ بعيد سيطرتهم السابقة في الشمال، وكذلك في الجنوب حيث كان البربر الزناتيون الذي يكنّون لهم عداوة متوارثة قد استولوا لا على المحطات النهائية للطرق الممتدة عبر الصحراء (سجلماسة وأوداغست) فحسب، بل وأيضاً على أحسن مراعيهم.

وإذا بحثنا الآن الحالة الدينية السائدة في الجزء الغربي الأقصى من العالم الإسلامي عشية نهضة المرابطين، فإننا لا نلاحظ وجود مجموعة مختلفة من أهل النحل أو من الطوائف والفرق فحسب، بل نلاحظ أيضاً درجات متباينة من الإسلام تتراوح بين معرفة سطحية للغاية بالمبادئ الأساسية لهذا الدين لدى بربر الصحراء والجبال، وبين وجود مؤسسات إسلامية متطورة جداً في بعض المدن والمناطق.

وكانت أبرز الطوائف المهرطقة هي طائفة بَرْغواطة، وهي قبيلة من البربر كانت تعيش في سهول المغرب المطلة على الأطلسي بين سلا وسافي. وقد أُرسيت أُسس ديانتها منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي من قبل «نبيّ» يُدعى صالحاً، وكان قد حرّر قرآناً باللغة البربرية وصاغ مجموعة مذهبية تختلط فيها المعتقدات البربرية القديمة بعناصر إسلامية. ورغم بعض محاولات متفرقة قام بها الأدارسة والأمويون والفاطميون لاستئصال شأفة هذه الهرطقة، لم يتسنّ أبداً قهر بَرْغواطة. وكان الجهاد ضدها واجباً دائماً بالنسبة لأهل الرباط (وهو معبد محصّن) الذي تمّ بناؤه في سلا للتصدي لغاراتهم على «بلاد الإسلام»[٢٠].

وفي منطقة السوس بجنوب المغرب، وكذلك في جبال الأطلس وفي وادي درعة، كانت تعيش جماعات شيعية مختلفة التسميات. وكانت أهم طائفة مارقة عن السنّة ظهرت بين البربر هي طائفة الخوارج وعلى الأخص الإباضيين[٢١]. وعلى الرغم من أن دور الخوارج السياسي في أقاليم المغرب المنتمية إلى حوض البحر الأبيض المتوسط تدهور بعد مجيء الفاطميين وإحباط ثورة أبي يزيد في إفريقية، فإن وضعهم ونفوذهم ظلا قويين في الصحراء وفي السودان، وبخاصّة بوصفهم تجّاراً ودعاة[٢٢]. ولأسباب معينة اجتذب المذهب الإباضي الفرع الزناتي من البربر بصفة خاصة، بينما كان الصنهاجة أكثر نزوعاً إلى اعتناق المذهب الشيعي ثم المذهب المالكي السنّي.

وتتفق جميع المصادر العربية القديمة المتاحة لنا فيما يتعلق بظهور حركة المرابطين على سطحية إسلام شعوب الصحراء مؤكّدة على جهلها وإهمالها للدين. وكان يوجد بطبيعة الحال بين الرؤساء والقادة أشخاص على دراية أكثر تعمّقاً بالإسلام وأناس أدّوا فريضة الحج في مكة، بل وفقهاء سعوا إلى رفع المستوى الديني لمواطنيهم. وكان يوجد في جنوب المغرب بعض المراكز الصغيرة للمالكية المجاهدة، مثل دار المرابطين التي رعاها وجاج بن زَلّو، ولكنه يبدو أن الجهود التي بذلوها قبل مجيء عبد الله بن ياسين لم تؤت أي ثمار حقيقية.

---

(٢٠) انظر: ر. لو تورنو (R. Le Tourneau)، ١٩٥٨، والفصل الثالث من هذا المجلد.

(٢١) انظر الفصول العاشر والحادي عشر والثاني عشر من هذا المجلد.

(٢٢) انظر الفصلين الثالث والحادي عشر من هذا المجلد.

ونحن نعرف كيف أسهم الحج إلى مكة والسفر عبر البلاد الإسلامية الأكثر تقدماً في توسيع الأفق الديني والثقافي للزائرين الورعين الآتين من أطراف العالم الإسلامي. فكان الحجّاج يدركون الفارق العميق بين الإسلام السطحي لشعوبهم والإسلام المطبّق في قلب العالم الإسلامي(٢٣). وعلى مرّ التاريخ كان الحج تجربة حافزة لأكثر من مصلح وأكثر من «مجدّد» من المغرب والصحراء ومنطقة الحزام السوداني.

وخلال النصف الأول من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، عرف العالم الإسلامي نهضة للإسلام السنّي القويم، من المغرب غرباً حتى إيران شرقاً. وهذه النهضة كانت في المقام الأول ردة فعل قوية لمحاولات بعض الأُسر الحاكمة الشيعية مثل الفاطميين والبويهيين، التي عاش جزء كبير من البلاد الإسلامية تحت سيطرتها، فرض معتقداتها الخاصة على أقوام تعتنق مذهب أهل السنّة(٢٤). وفي هذا الصراع الايديولوجي ضد الشيعة وغيرها من المذاهب الهرطقية، قام فقهاء شمال أفريقيا المالكيون بدور رئيسي، وبخاصة أولئك الذين كانوا ينتمون منهم إلى القيروان، القلعة القديمة للمالكية(٢٥). فقد شجّع فقهاء المالكية بني زيري على الخروج من فلك الفاطميين والاعتراف بالسيادة العليا على المجتمع الإسلامي للعبّاسيين، كما أوحوا بتنظيم مذابح لشيعة إفريقية، ساعين بذلك إلى استئصال أي هرطقة أو أي مذهب غير مذهبهم من المنطقة(٢٦). وكان من أبرز شخصيات القيروان وأنشط المالكية وأكثرهم جهاداً أبو عمران الفاسي، وهو الرجل الذي زاره زعيم جُدّالة يحيى بن ابراهيم في القيروان عام ٤٣٠هـ / ١٠٣٨–١٠٣٩م.

أنشطة ابن ياسين الإصلاحية الأولى

لسنا نعرف الشيء الكثير عن الحياة التي عاشها عبد الله بن ياسين قبل أن يُوفَد إلى صنهاجة الصحراء. وينتمي ابن ياسين إلى قبيلة جَزُّولة، وهي فرع من بربر جنوب المغرب، وتنتمي أمه إلى قرية تماماناوت على طرف الصحراء المجاورة لغانا(٢٧). وتنقل بعض المصادر اللاحقة أنه درس مدة سبع سنوات في الأندلس(٢٨)، غير أن البكري الذي عاش في الفترة نفسها تقريباً أبدى تحفظات شديدة فيما يتعلق

(٢٣) انظر الملاحظة الهامشية رقم ٩٤ في الفصل الثامن من هذا المجلد.

(٢٤) انظر الفصل الثاني من هذا المجلد.

(٢٥) فيما يتعلق بالمالكية في إفريقية، انظر هـ.ر. إدريس (H.R. Idris)، ١٩٥٥، ١٩٧٢؛ ح. مؤنس (H. Monès)، ١٩٧٢.

(٢٦) «وافق عام ٤٣٠هـ / ١٠٤٨م الانتصار الكامل للمدرسة المالكية في الغرب»، إي ليفي–بروفنسال (E. Lévi-Provençal)، ١٩٤٨، ص ٢٥١.

(٢٧) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٥.

(٢٨) ابن عذاري، ١٩٦٧، الجزء الرابع، ص ١٠؛ «الحلل الموشية»، ١٩٣٦، ص ١٠.

باتّساع معارفه بالقرآن وبالشريعة الإسلامية[٢٩]. كما أن وضعه في دار المرابطين التي كان يديرها وجاج لم يُوضح تماماً. ويبدو أنه استمرّ يدين بالطاعة لوجّاج، مدير المدرسة والزعيم الروحي، حتى وفاة هذا الأخير، وهو ما يوحي بأنه كان بالأحرى في وضع تبعية. ولكن اختيار وجّاج إياه للذهاب إلى الصنهاجة ولتعليمهم يعني بالتأكيد أنه كان يدرك تماماً علمه الديني وقوة خُلقه[٣٠].

وليس تاريخ أنشطة ابن ياسين الإصلاحية لدى صنهاجة معروفاً إلا في خطوطه العريضة، فتأريخ الأحداث غير مؤكّد ومشوّش وتكتنفه على الأقل فترتان طويلتان (الأولى بين عام ٤٣٠هـ / ١٠٣٩م وعام ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م، والثانية بين ٤٤٦هـ / ١٠٥٤م و ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) ليس لدينا عنهما أية معلومات محددة. ومن الممكن التمييز بين مرحلتين في أنشطة ابن ياسين في الصحراء: مرحلة أولى، حاول فيها تقوية أو تقويم إيمان بني جُدّالة ونجح في جمع عدد من الأتباع حوله. وقد بدأت هذه المرحلة في نحو عام ٤٣٠هـ / ١٠٣٩م وانتهت عام ٤٤٥هـ / ١٠٥٣م بمواجهة عنيفة بين المصلح وقادة جُدّالة أسفرت عن طرده. ومرحلة ثانية، استمرت حتى وفاته عام ٤٥١هـ / ١٠٥٩م، وأصبح فيها بنو لمتونة الدعامة الأساسية لحركة المرابطين.

في الفترة الأولى، وقد كسب ابن ياسين حماية يحيى بن ابراهيم، سارت الأمور سيراً مرضياً نسبيًّا، ويقول القاضي عياض بالنص: «لقد أقنعه (أي أقنع ابراهيم) هو وقومه بقبول شرعة حياته ومثله... وطلب وفرض الالتزام الدقيق والصارم بإصلاح الممارسات المنافية للقانون وبإنزال العقاب الشديد (بمن) يرفضون اتباع منهج التعليم الشرعي. وظلّ يحظى بكرم ضيافة هذه القبائل إلى أن نال بينهم وضعاً مرموقاً وحتى أعلنوا الإيمان الحقيقي»[٣١].

ومن هذه الفترة الطويلة لم يُسجّل سوى حدثين هامين: شنّ هجوم ضد بني لمتونة الذين هُزموا في عقر جبالهم (الأدرارا)، وتأسيس مدينة أرت–أنّا التي كان يجب أن تُراعى فيها، وفقاً لمفاهيم ابن ياسين الداعية إلى المساواة، أن تكون جميع المنازل ذات ارتفاع واحد[٣٢].

وبعد أكثر من عشر سنوات قُضيت بين بني جُدّالة، وقع ابن ياسين في خلاف مع الفقيه جوهر بن سَكَم واثنين من أشراف جُدّالة، هما عيار وإنتكو. ويبدو أن هذا النزاع كان مرتبطاً

---

(٢٩) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٩ و ١٧٠. وينبغي مع ذلك ألا ننسى أن هذا المؤلف والعالم الأندلسي البارز كانت لديه بعض الآراء المتحيّزة ضد بربر الصحراء الذين يُسمون بالغلظة.

(٣٠) وفقاً لقول القاضي عياش الذي يستشهد به هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧١، ص ٢٥٦: «كان عبد الله بن ياسين مشهوراً بأنه رجل علم وورع».

(٣١) انظر: هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧١، ص ٢٥٦. وتورد مصادر أخرى أقوالاً مماثلة.

(٣٢) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٥. على الرغم من أنه يشار بصفة عامة إلى أرت–أنّا على أنها هي أرتان الحالية، وهي بئر يقع بين تِشِيت ووَلاته في شرق موريتانيا، فإن هناك بعض اعتراضات ذات منحى أركيولوجي تنقض هذا الافتراض. انظر: د. جاك مونييه (D. Jacques-Meunier)، ١٩٦١ .أرتان هي اسم مكان واسع الانتشار، انظر: هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧١، ص ٢٥٨.

بخلافات دينية كما كان مرتبطاً بصراع على السلطة بعد وفاة يحيى بن ابراهيم الجدالي[٣٣].

وربّما لم تجد طلبات ابن ياسين المتشددة فيما يتعلق بالانضباط وبمراعاة كل الواجبات الدينية، ومعتقداته المترمّتة النازعة إلى المساواة، الاستجابة التي كان ينتظرها، فهو كمعلّم لا يعرف التسامح، كان يبدي امتهاناً للقيم الاجتماعية والحرمات التي يتمسك بها الصنهاجة. وخلال الصراع على الخلافة الذي أعقب وفاة يحيى، انضمّ ابن ياسين فيما يبدو إلى جانب مُطالب بها عاثر الحظ[٣٤]، فأُكره على ترك منزله في أرت-أنّا[٣٥]. وهذا الحدث في مجموعه يبيّن أن سلطات ابن ياسين كانت بالأحرى محدودة ولم تكن تتيح له أن يفرض إرادته.

وقد حظي ابن ياسين، أثناء الأزمة وبعدها، بالمساندة التامة من أستاذه وجّاج الذي عمد، رغم استهجانه لتطرّف تلميذه ولتجاوزاته التي أُريقت بسببها الدماء، إلى دعم موقفه وتوجيه تأنيب شديد إلى كل من رفضوا طاعته. وبُعث وجّاج بابن ياسين من جديد إلى الصنهاجة ولكن لدى بني لمتونة هذه المرة، وكان رئيسها هو يحيى بن عمر. ولدى بني لمتونة وجد ابن ياسين الدعم السياسي اللازم لتحقيق أهدافه. وكان ذلك تحوّلاً حاسماً في تاريخ الحركة المرابطية يُفسّر إلى حدّ بعيد علو شأن لمتونة في نطاق الحركة. حدث كل ذلك قبل عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م، ويبدو أنه كانت هناك في هذه الفترة توترات خطيرة بين جُدّالة ولَمتونة، ترجع غالباً إلى خلافات سياسية بشأن اتجاه الحركة في المستقبل[٣٦].

ويمكن اعتبار انسحاب ابن ياسين ثم عودته في مهمة ثانية بمثابة نوع من الهجرة، إذ تبدو بعض أفعاله كإحياء لممارسات تعود إلى أوائل عهد الإسلام. وكان من مظاهر هذه العودة إلى الأصول تعديل التكتيكات العسكرية التقليدية للبربر بهدف تعزيز مكانة المفاهيم الأصيلة للجهاد[٣٧].

تحوّل حركة إصلاحية إلى جهاد

كثيراً ما اعتبر بنو لمتونة، بسبب وضعهم المهيمن في داخل الحركة، ممثلين بالدرجة الأولى للمرابطين. وقبل أن نتابع تاريخ الحركة، ينبغي لنا أن نتناول المشكلة التي يطرحها أصل لفظة «المرابطون».

حتى عهد قريب كانت الكلمة لا تزال تعتبر اشتقاقاً من رباط (المرابطون تعني أصحاب

(٣٣) لسنا نعرف بوضوح ماذا حدث لذلك الرجل الذي استقدم ابن ياسين إلى صنهاجة الصحراء. ويقول بعض المؤرّخين إنه كان قد تُوفّي عندما طرد بنو جُدّالة ابن ياسين، ويقول آخرون إنه تُوفّي قبل «الانسحاب إلى الجزيرة»، انظر الجزء التالي.

(٣٤) أ.م. العبادي، ١٩٦٠، ص ١٤٩؛ هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧١، ص ٢٦٠-٢٦٢.

(٣٥) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٥: «لقد رفضوا (بنو جُدّالة) الاستماع إلى نصائحه وانتزعوا منه إدارة الخزانة العامة، وهدموا منزله وراحوا ينهبون كل ما يحوي من أثاث ومتاع».

(٣٦) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١١٥، الحاشية رقم ١٠.

(٣٧) انظر بهذا الشأن التحليل الثاقب الذي أجراه ب. دي موريس فارياس (P. de Moraes Farias)، ١٩٦٧، ص ٨١١-٨١٧، وبعض ملاحظات هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧١، ص ٢٢٦، الحاشية ٤٥.

الرباط) أو من رابطة – وهي كلمة تُفسَّر بأنها تعني «موقعاً محصّناً على الحدود أو على الساحل» أو «مركزاً محصّناً يُكرّس للشعائر الدينية أو لممارسات الزهد و/أو لنشر الإيمان». وليس لهذا التفسير من أساس يقوم عليه سوى قصة مؤلّف عربي لاحق هو ابن أبي زرع (تُوفّي بعد عام ٧٢٦هـ/١٣٢٦م) ومفادها أن ابن ياسين، بعد خلافه مع جُدّالة، أوى إلى جزيرة أقام فيها رابطة، مع سبعة من رفاقه، وأنه علّم في هذا المكان تلاميذ عديدين آخرين سمّاهم المرابطين بسبب انضمامهم إلى هذه الرابطة[٣٨]. ويذكر ابن خلدون، هو أيضاً، اعتزال ابن ياسين في جزيرة ولكنه لا يورد أي إشارة إلى رباط بمعنى حصن أو منسك[٣٩]. ولا يذكر أي من المصادر الأقدم عهداً وجود مثل هذا البناء، «وإن المرء ليتساءل عن أسباب قبول معظم المؤرّخين لقصة ابن أبي زرع على عواهنها» حسبما أشار بحق ب. دي موورايس فارياس[٤٠].

وقد تخلّت المدرسة الحديثة، التي يمثلها أ.م. العبادي و أ. هويسي ميراندا و ب. دي موورايس فارياس و هـ.ت. نوريس و أ. نوث و ن. ليفتزيون و ف. ماير[٤١]، بصفة نهائية عن الرأي القائل بأن كلمة المرابطين تعني «أصحاب الرباط». ويبدو أن الكلمة مشتقّة من «ربط» التي يقارب معناها في القرآن «الجهاد على الوجه الصحيح»، ولكنها تشير أيضاً إلى فكرة التقوى والإخلاص لقضية الإسلام. ومن الممكن أيضاً أن تشير كلمة رباط إلى مجموع تعاليم الإسلام (دعوة الحق) التي وضعها ابن ياسين للصنهاجة[٤٢]. وليس من المستبعد أن تكون كلمة المرابطين مشتقّة بطريقة أو بأخرى من «دار المرابطين» التي أقامها وجّاج والتي عاش فيها ابن ياسين قبل أن يعكف على مهمته.

وقد جاء الدليل القاطع على أنه لم يتم بناء أي رباط (مركز طليعي محصّن) في جزيرة على يد بعثة علماء الآثار التي أوفدها المعهد الأساسي لأفريقيا السوداء (Institut fondamental de l'Afrique noire) إلى جزيرة تيدرا أمام شواطئ موريتانيا عام ١٩٦٦م. إذ لم يُكتَشف أي أثر لأي رباط في هذه الجزيرة. كما أن تشييد مبنى من النوع الذي ذكره ابن أبي زرع في الجزيرة يتعذر مادياً

(٣٨) ابن أبي زرع، ١٨٤٣–١٨٤٦، الجزء الأول، ص ٧٩؛ انظر الانتقادات التي يوجّهها إلى هذا المصدر أ. هويثي ميراندا (A. Huici Miranda)، ١٩٥٩(أ)، ص ١٥٥ وما بعدها؛ ١٩٦٠، ص ٥١٣ وما بعدها.

(٣٩) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٢٣٨؛ ويبين النص أن أعضاء الجماعة كانوا يعيشون في بيئة طبيعية من الأدغال وأنهم لم يبنوا شيئاً يشبه رباطاً أو رابطة.

(٤٠) ب. دي موورايس فارياس (P. de Moraes Farias)، ١٩٦٧، ص ٨٠٥.

(٤١) انظر قائمة المراجع.

(٤٢) المعنى الأول لكلمة ربط هو «أوثق، شدّ»، ومعنى رباط هو «شريط واصل، حزام»، وكانت «رابطة» تعني «وثاق، صلة» قبل أن تأخذ إلى جانب ذلك معنى «اتحاد، عصبة»، الخ... ويرد تحليل لتطوّر المعنى الذي يؤدي إلى فكرة «المركز الطليعي المحصن» وغير ذلك من المعاني المشابهة في مؤلف ب. دي موورايس فارياس (P. de Moraes Farias)، ١٩٦٧، ص ٨١٣ وما بعدها؛ كما يرد بمزيد من التفصيل في مؤلف ف. ماير (F. Meier)، ١٩٨١، ص ٨٠ وما بعدها.

بحكم عدم وجود صلصال أو أحجار[٤٣]. أما اعتزال ابن ياسين وأتباعه الأول في جزيرة في البحر فيظل مرجحاً، إذ قابلنا بين نص ابن أبي زرع ونتائج البحوث التي أُجريت في تيدرا. ومن ثم فإن قول ابن خلدون بأن المرابطين الأول كانوا يعيشون وسط أجمات قول لا يمكن إسقاطه كلية.

وليس من الممكن تحديد تاريخ اعتزال ابن ياسين في الجزيرة – وهو محاكاة واعية لهجرة النبي محمد – على وجه الدقة: ويُرجّح أنه حدث قبل عام ٤٤٤هـ/ ١٠٥٢م، طالما أن أتباع ابن ياسين كانوا بعد ذلك بعام قد بدأوا يهاجمون مدينة سجلماسة. وعندما خرج ابن ياسين من عزلته ووجد بين بني لمتونة، وبخاصة لدى الأسر المترعمة لها، في شخص يحيى بن عمر وأخيه أبي بكر، أوفى مناصريه، دخلت الحركة مرحلة حاسمة. فمن حركة إصلاحية تحوّلت إلى حركة مجاهدة عقد أعضاؤها العزم على نشر المذهب، عن طريق الإقناع أو الجهاد، بين باقي الصنهاجة بل وبين أقوام آخرين. وإذا كان ابن ياسين قد أراد منذ البداية أن يضفي على حركته طابعاً «يسمو على الفوارق القبلية»، فإن المرابطين ظلوا، كما كانوا، ينتمون إلى فروع متمايزة من البربر. فكانت قيادة الحركة في يد اللمتونيين ورئيسهم يحيى بن عمر الذي أسند إليه ابن ياسين القيادة العسكرية مع منحه لقب أمير. وتقبلت الفروع المؤسسة الأخرى، وهم بنو مَسّوفة وبنو جُدّالة (على الأقل في فترة أولى)، هذه القيادة العليا. أما أعضاء القبائل الأخرى فقد تُركوا بدرجة ما تحت سلطة رؤسائهم التقليديين، وظلوا محاربين «قبليين» رغم أنهم كانوا قد أصبحوا يقاتلون تحت لواء الإسلام.

ونشأ نوع من السلطة المزدوجة، ذلك أن ابن ياسين لم يكن يُعنى فقط بالشؤون الدينية والقانونية للجماعة، بل كان يتولى أيضاً إدارة بيت المال ممارساً بذلك السلطة العليا، حتى على يحيى بن عمر نفسه[٤٤]، بل إنه شارك شخصيًا في الحملات العسكرية.

ولم يكن توحيد الصنهاجة بالمهمة اليسيرة: فبنو جُدّالة الذين هُزموا على يد لمتونة بعد عودة ابن ياسين إلى الصحراء، وانضمّوا اضطراراً إلى الحركة، ظلوا يكنّون العداء وانشقّوا بمجرّد أن سنحت لهم الفرصة. فبينما كان جلّ جيوش المرابطين يحارب في جنوب المغرب، أعلن الجداليون الثورة، فكلف يحيى بن عمر بالذهاب لقمعها ولكن دون نجاح، إذ حاصروه في أزوقي في الأدرار[٤٥]. وقُتل أول «أمير» للمرابطين (عام ٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م) في معركة تَبفاريلاّ التي هزم فيها جيشه رغم تعزيزه بقوات لأبي بن وار–دیابي، رئيس التكرور[٤٦]. ولم يقم المرابطون بأي محاولة أخرى لمحاربة جُدّالة، ولكن العلاقات بين القبيلتين ظلّت متوترة. على أن أفراداً من هذه القبيلة اشتركوا في وقت لاحق في حملات مرابطية في المغرب، وكان بنو جُدّالة يُعدّون من بين المرابطين الصادقين. أما

(٤٣) انظر: هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot)، ١٩٦٦، ص ٥٥٥ وما بعدها و ١٠١٩ وما بعدها؛ ب. دي مورايس فارياس (P. de Moraes Farias)، ١٩٦٧، ص ٨٢١–٨٤٣؛ وانظر التلخيص الجامع للمسألة بقلم أ. غاوديو (A. Gaudio)، ١٩٧٨، ص ٥٢–٥٥.

(٤٤) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٦ و ١٦٧ .أمر ابن ياسين بجلد يحيى الذي أذعن للأمر حتى قبل أن يعرف السبب.

(٤٥) توجد أزوقي على مسافة ١٥ كيلومتراً من آثار التي بناها، حسبما يقول البكري، أخو يحيى، ينو بن عمر. انظر بهذا الشأن: ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٨١ (الشكل رقم ١٣٠٢).

(٤٦) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٧ و ١٦٨. بشأن تكرور، انظر: ع.ر. با (A.R. Ba)، ١٩٨٤.

العلاقات بين الحركة وبني مَسُّوفة فأقل وضوحاً، ويقول ابن خلدون إن صراعاً نشب بين هؤلاء وبني لمتونة، ولكن يبدو أنه سُوّي سريعاً، وقد ظلت مَسُّوفة ولمتونة، خلال انتصاراتهما اللاحقة، حليفتين صلبتين. وفيما يتعلق بفروع البربر الأخرى، تمّ إخضاع بني لمطة بعد مولد الحركة بقليل وانضموا إلى قضية المرابطين مثلما انضمّ إليها بعض أعضاء الزناته والمصمودة.

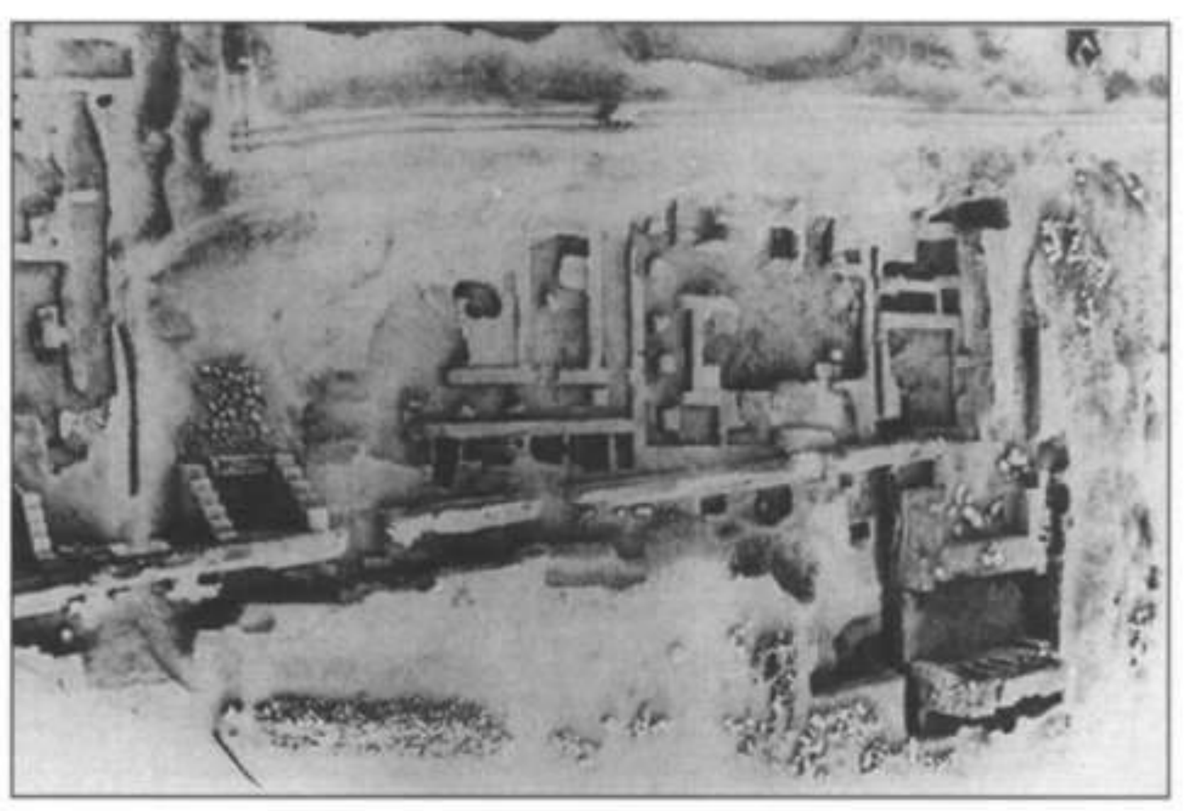
وعلى الرغم من كل الخلافات الداخلية والنزعات الانفصالية، فإن النظام السياسي والديني الجديد ووجود مصالح مشتركة حملا البربر الصنهاجة على الاتحاد. فكان من يعيشون منهم على امتداد الطرق التجارية يودّون السيطرة على هذه المحاور الرئيسية وعلى التجارة التي تمر عن طريقها. وكانت قبائل الشمال المتحالفة، وهي لمطة وجزولة(٤٧) ومعهما قسم من لمتونة، تريد إعادة غزو المراعي الخصبة الواقعة بين جبال الأطلس والصحراء. وفي كلتا الحالتين كانت زناته هي العدو المشترك. وإذا لم يكن بنو زناته يعتنقون جميعهم مذهب الهوارج، فإنه كان لهذا المذهب أتباع بينهم وكانت هرطقة هؤلاء تهيّئ للمرابطين المالكيين سبباً إضافياً لمهاجمتهم. ولقد كان الغزو المرابطي إلى حد ما ثأراً لصنهاجة الصحراء من هؤلاء الزناتيين الذين سيطروا في الفترة السابقة على غرب المغرب. وتدين الانتصارات الأولى للمرابطين بالكثير للوضع القريب من الفوضى الذي ساد في المغرب في عهد أُسر مغراوة الحاكمة التي استَقْبل العديد من رعاياها الغزاة على أنهم محررون يضعون حدًّا لما يعانونه من اضطهاد(٤٨). وخلال خمس سنوات، من عام ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م إلى ٤٥١هـ/ ١٠٥٩م، عُني المرابطون بالعمل على تحطيم سيطرة الزناتيين في شمال غرب أفريقيا. وشُنّت الحملات الأولى مباشرة ضد أقاليم زناته في وادي درعة، قبل أن تُوجَّه إلى سجلماسة التي شكا سكّانها لابن ياسين من اضطهاد رئيسها المغراوي مسعود بن وانودين. فبعد فشل محاولة للوصول إلى تسوية سلمية، غزا المرابطون المدينة وقتلوا مسعوداً ونصّبوا واحداً من ذويهم حاكماً. وإذ استولى جيش المرابطين بذلك على المحطة النهائية الشمالية لطريق القوافل عاد موجّهاً حملته ضد أوداغست في الجنوب. وبعد غزو هذه المدينة، قتلوا دون رحمة سكّانها الزناتيين. وهكذا سقط المنفذ الثاني لطريق الصحراء في أيدي المرابطين ممّا كفل لهم في الوقت نفسه السيطرة على التجارة في الجزء الغربي من المنطقة(٤٩).

وفي تلك الأثناء ثار سكّان سجلماسة، إذ كانوا غير راضين عن النظام الصارم الذي أقامه المرابطون المتزمّتون، وقتلوا الحامية الصغيرة الموجودة في المدينة. وكان من اللازم إرسال حملة جديدة لإعادة الأمور إلى نصابها. وفي غياب القسم الأكبر من جيش المرابطين وقع انفصال بني جُدّالة، الذي سبقت الإشارة إليه، في الجنوب ومقتل يحيى بن عمر. وقام الجناح الشمالي بقيادة

(٤٧) بين الزعماء الروحيين للحركة، كان وجاج من لمطة وابن ياسين من جزولة.

(٤٨) منذ مجيء الفاطميين قام المالكية في شمال أفريقيا بدور المدافعين عن السكّان المظلومين، وقد ظل المرابطون، على الأقل في فترة أولى، أوفياء هذا التقليد واكتسبوا تعاطفاً كبيراً بإلغاء كل الضرائب غير المشروعة.

(٤٩) فيما يتعلق بالغزو وآثاره على الموقف الاقتصادي عموماً في المغرب والصحراء والسودان، انظر: ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١٥٢ وما بعدها.



الشكل ١٣،٢: مراكش: حفريات قصر المرابطين الأوّل
(المصدر: ج. تيراس)

أبي بكر، الذي أصبح الأمير الجديد بعد وفاة أخيه يحيى، بإعادة غزو سجلماسة ومراعي درعة.

وخلال السنوات التالية دلّل ابن ياسين على أنه ليس مصلحاً ورعاً ومحارباً شديد المراس فحسب، بل وأنه أيضاً سياسي ذكي. فبإجراء دبلوماسي بارع توصّل دون قتال إلى إخضاع بربر مصمودة في جبال الأطلس. كذلك دخلت مدينة أغمات الهامة، ومعها كل منطقة السوس، في فلك سيطرته (عام ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) بعد مفاوضات طويلة. ودعماً لهذا الحلف الجديد تزوج أبو بكر زينب، إحدى كريمات سيد أغمات. وأتاح هذا الاتحاد للمرابطين احتلال مناطق واسعة من جنوب المغرب دون إراقة دماء. وغني عن القول أن مختلف المذاهب والديانات المارقة التي كانت مزدهرة في هذه المنطقة من المغرب استؤصلت جميعاً، بينما أخذ المذهب المالكي يفرض نفسه في صورته المرابطية.

بيد أن المرابطين تلقّوا في كفاحهم ضد ألد أعداء السنّة، وهم بنو برغواطة، أول لطمة لهم؛ فقد هُزموا عام ٤٥١هـ/ ١٠٥٩م وقُتل ابن ياسين في ظروف يكتنفها الغموض في المعركة التي وقعت قرب كوريفَلَت[٥٠]. فخلفه أبو بكر بن عمر على رأس جماعة المرابطين.

وعلى الرغم من أن وفاة مؤسس الحركة أثارت أزمة وقتية (يقال إن بني مسوفة ثاروا حينذاك)، فإن صلابة العمل الذي أنجزه ابن ياسين تتجلى في أن الحركة بأسرها، بدلاً من أن تتفكك، استعادت بعد فترة قصيرة قوة جديدة بل ومزيدة أتاحت لها أن تواصل بنجاح نشر المذهب الجديد وتوسيع فتوحاتها.

(٥٠) البكري، ١٩١٣، ص ١٦٨. ويقع هذا المكان على مسافة ٤٠كم تقريباً جنوب الرباط.

وبعد اختفاء ابن ياسين، تحوّلت الجماعة الدينية إلى مملكة. ونظراً لأن السلطة الروحية بدأت تفقد من أهميتها السابقة[٥١]، فقد احتلّ دور الأمير مكان الصدارة، وأسس الأمير أسرة حاكمة. ونشأ في الوقت نفسه تدرج للمراتب، فآل المكان الأول في المملكة إلى لمتونة، فرع الحكّام، حتى أصبح المرابطون يُسمّون في كثير من الأحيان اللمتونيين المرابطين أو ببساطة اللمتونيين. واحتُفِظ بلقب المرابطين للفروع الثلاثة المؤسسة في حين لم يكن أعضاء القبائل الأخرى، مثل الجزوليين واللمطيين والمصموديين، الخ...، يعتبرون مرابطين وإنما أتباعاً (الحشم). ويشهد هذا القصر الاحتكاري للقب على الفروع المؤسسة على ظهور طبقة أرستقراطية.

وكان «الملثمون» تعبيراً آخر يشير إلى المرابطين؛ ويرجع أصله إلى العرف التقليدي الذي اتّبعه صنهاجة الصحراء بوضع حجاب على أسفل الوجه. وكان حمل هذا الحجاب يعتبر في الأندلس امتيازاً للمرابطين الحقيقيين. وكان محظوراً على كل من ليس صنهاجيًا[٥٢]. وكان نوعاً من الزي أو من خصوصية في الزي تختص به الطبقة الحاكمة.

وليس تاريخ السنوات العشر الأولى من حكم أبي بكر (حتى عام ٤٦٢هـ/ ١٠٦٩م) معروفاً جيّداً، ولسنا نعرف شيئاً محدداً عن أنشطة المرابطين خلال تلك الفترة[٥٣]. وربّما اقتضى الأمر فترة طويلة من الزمن لدعم السلطة الجديدة ولحلّ الأزمات التي كان لا مناص من أن تحدث في اتحاد حديث التكوين يجمع بين أقوام ذوي تقاليد استقلالية عريقة.

وكان إنشاء مراكش، التي أصبحت العاصمة الجديدة لجبال الأطلس في الشمال عام ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م، فاتحة لفصل جديد في تاريخ الحركة المرابطية[٥٤]. ولهذا التاريخ أيضاً دلالته حيث أن هذه الفترة هي التي حدث فيها انشقاق الحركة إلى جماعتين: جماعة في الجنوب بقيادة

---

(٥١) خلف ابن ياسين كزعيم ديني سليمان بن عدو، وهو رفيق آخر لوجاج بن زلوي. وكان هناك في ذلك الوقت فقهاء آخرون مثل الإمام الحضرمي أو قاضي أزوقي أو لمتاد اللمتوني، ولكن أحداً منهم لم يصل إلى اكتساب ما كان لمؤسسي الحركة من نفوذ ومكانة. انظر: هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧١، ص ٢٦٧ و ٢٦٨.

(٥٢) انظر: إي. ليفي-بروفنسال (E. Levi-Provençal)، ١٩٣٤، ص ٢٠٠-٢١٨. وقد عُني عدد من المؤلفين بمسألة منشأ ودور الحجاب لدى بربر الصحراء؛ انظر: ر. كورسو (R. Corso)، ١٩٤٩؛ ج. نيكولايسن (J. Nicolaisen)، ١٩٦٣؛ ج.هـ. كينان (J.H. Keenan)، ١٩٧٧؛ هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧٢، ص ١٩-٤١؛ ف. مايْر (F. Meier)، ١٩٨١، ص ١٤٣-١٦٣.

(٥٣) إن القول بأن معاصري هذه الأحداث أنفسهم كانوا يجهلون عنها كل شيء تقريباً يؤكده البكري (١٩١٣، ص ١٧٠) حيث يكتب قائلاً إن «امبراطوريتهم اليوم (عام ٤٦٠هـ/ ١٠٦٧- ١٠٦٨م) مجزأة وقوتهم مفرقة. وهم يقيمون اليوم في الصحراء».

(٥٤) تبين مصادر عربية عديدة أن مراكش أُنشئت عام ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م، وقد ظلّ هذا التاريخ مقبولاً لزمن طويل. وقد قام إي. ليفي-بروفنسال (E. Levi-Provençal)، ١٩٥٧؛ وأ. هويثي ميراندا (A. Huici Miranda)، ١٩٥٩(ب)، وج. دُفيردان (G. Deverdun)، ١٩٥٩-١٩٦٦، بفحص نقدي لجميع الوثائق الأدبية والأثرية الموجودة وأتاح لهم ذلك تحديد التاريخ الجديد.

أبي بكر، والأخرى في الشمال وعلى رأسها ابن عم أبي بكر، يوسف بن تاشفين(٥٥). وقد حدث هذا الانشقاق تدريجياً ودون قصد مسبق؛ فحتى قبل إتمام بناء مراكش، استُدعي أبو بكر إلى الصحراء حيث كانت هناك خلافات خطيرة بين لمتونة ومسوفة تهدد وحدة الحركة. وكُلِّف يوسف بن تاشفين بأن يحل محله في الشمال وعُهد إليه بمهمة مواصلة الحملة ضد الزناتيين(٥٦). وبعد تسوية النزاع في الصحراء، عاد أبو بكر إلى الشمال ليتولى من جديد رئاسة الحركة كلها. غير أن يوسف بن تاشفين كان في تلك الأثناء قد دَعَّم موقفه واشترى عدداً من الرقيق الأسود من السودان ومن المسيحيين الذي أُخذوا كأسرى في أسبانيا لكي يعزز قواته، بحيث لا يعتمد فقط على المحاربين الصنهاجة. ولم يكن بطبيعة الحال مستعدًّا على الإطلاق للتخلي لابن عمه عن سلطته التي ترسّخت، حتى وإن كان لا يزال يعترف برئاسته عليه. ولأسباب مختلفة، عدل أبو بكر عن ممارسة حقوقه(٥٧) وتخلى كرامة عن سلطته ليوسف. وقد وقعت هذه الأحداث، وفقاً للتسلسل الزمني المعدل، عام ٤٦٥هـ/ ١٠٧٢م. وحينذاك عاد أبو بكر بصفة نهائية إلى الصحراء ولم يرجع بعد ذلك مطلقاً إلى الشمال. ولكنه ظل مع ذلك مُعتَرفاً به كرئيس للامبراطورية المرابطية كلها حتى وفاته عام ٤٨٠هـ/ ١٠٨٧م. وظل دينار المرابطين الذهبي يُسكّ حتى ذلك التاريخ باسم أبي بكر بن عمر، واستمرّ يوسف بن تاشفين نفسه يدين اسميًّا بالولاء لابن عمّه(٥٨).

فتوحات الشمال

ما بين عامي ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م و ٤٧٦هـ/ ١٠٨٣م، كان جيش المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين قد فتح تدريجيًّا المغرب والمناطق الغربية من الجزائر. فقد سقطت مدينة فاس عام ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م وتبعتها مدن أخرى في السهل المطلّ على الأطلسي. وبعد سبع سنوات كان قد تمّ فتح تلمسان ووهران. وفي عام ٤٧٦هـ/ ١٠٨٣م أمّنت قوات المرابطين لنفسها السيطرة على مضيق جبل طارق بالاستيلاء على سبته. وكانت أسبانيا الإسلامية تداعب آنذاك خيال المحاربين الصحراويين.

---

(٥٥) يبيّن الشكل التالي (بطريقة مبسطة) سلسلة نسب أمراء المرابطين الأول:



(٥٦) انفصل أبو بكر في الوقت نفسه عن زينب، التي تزوجت يوسف بن تاشفين وجاءت له بمهر كبير.

(٥٧) كان أبو بكر نفسه يعلن أنه لا يستطيع العيش خارج الصحراء؛ انظر «الحلل الموشية»، ١٩٣٦، ص ١٥. وإذا كان هذا التعلق بحياة البداوة قد لعب دوراً مؤكداً في قرار أبي بكر، فإنه ينبغي ألا ننسى أن قوّاته المسلحة كانت أضعف كثيراً من قوات ابن عمّه.

(٥٨) لم يظهر اسم ابن تاشفين على قطع النقود إلا بعد عام ٤٨٠هـ/ ١٠٨٧م، وهو التاريخ الذي أصبح فيه، اسماً وفعلاً، ملك المرابطين الأوحد.

في شبه جزيرة إيبيريا كانت الخلافة الأموية المزدهرة من قبل قد تهاوت في العقود الأولى من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. ومن رمادها انبعثت مجموعة دول صغيرة بدّدت جهودها في معارك اقتتل فيها الأشقّاء، وكانت غير قادرة على مقاومة المحاولات القوية من جانب دول الشمال المسيحية الساعية إلى إخضاعها. وهكذا تكوّنت ما لا يقل عن ٢٠ دولة صغيرة في أقاليم ومدن مختلفة، وكان يحكمها أمراء أو ملوك يشار إليهم عامة باسم ملوك الطوائف.

وبلغت الحملة المسيحية أوجها مع غزو طليطلة عام ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م، وسرعان ما اتضح بجلاء أن المسيحيين يستهدفون ابتلاع ملوك الطوائف كلية وأنهم لن يقنعوا بتبعيتهم وبما يقدمون إليهم من جزية. وبدأ الفقهاء المسلمون يتزعجون من هذا الوضع الذي ينذر باكتساح الإسلام وحضارته من الأندلس. ولما كان الملوك المسلمون الصغار عاجزين تماماً عن أي مقاومة جدية لتقدّم المسيحيين، فإنه لم يعد أمامهم إلا أن يطلبوا النجدة من الخارج. وفي تلك الفترة كانت القوة الوحيدة القادرة على التصدي لهذه المهمة هي مملكة المرابطين التي كانت آنذاك في قمة قوتها وكانت مشهورة بأنها تشكّل فيلقاً دينيًا نذر نفسه للجهاد. وبناء على دعوة من المعتمد، أمير إشبيلية العبادي، عبر جيش المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين مضيق جبل طارق عام ٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م[٥٩]. وبعد زحف دون مقاومة عبر جنوب أسبانيا، أنزل الجيش المرابطي بقوات قشتالة التي يقودها الملك ألفونس السادس هزيمة مذهلة في الزلّاقة بالقرب من بطليوس[٦٠]، فعمّت موجة من الحماس أرجاء الأندلس. وعاد يوسف إلى المغرب حسبما وعد من قبل. وبوفاة أبي بكر، بعد ذلك بعام، أصبح يوسف، اسماً وفعلاً، سيد الامبراطورية.

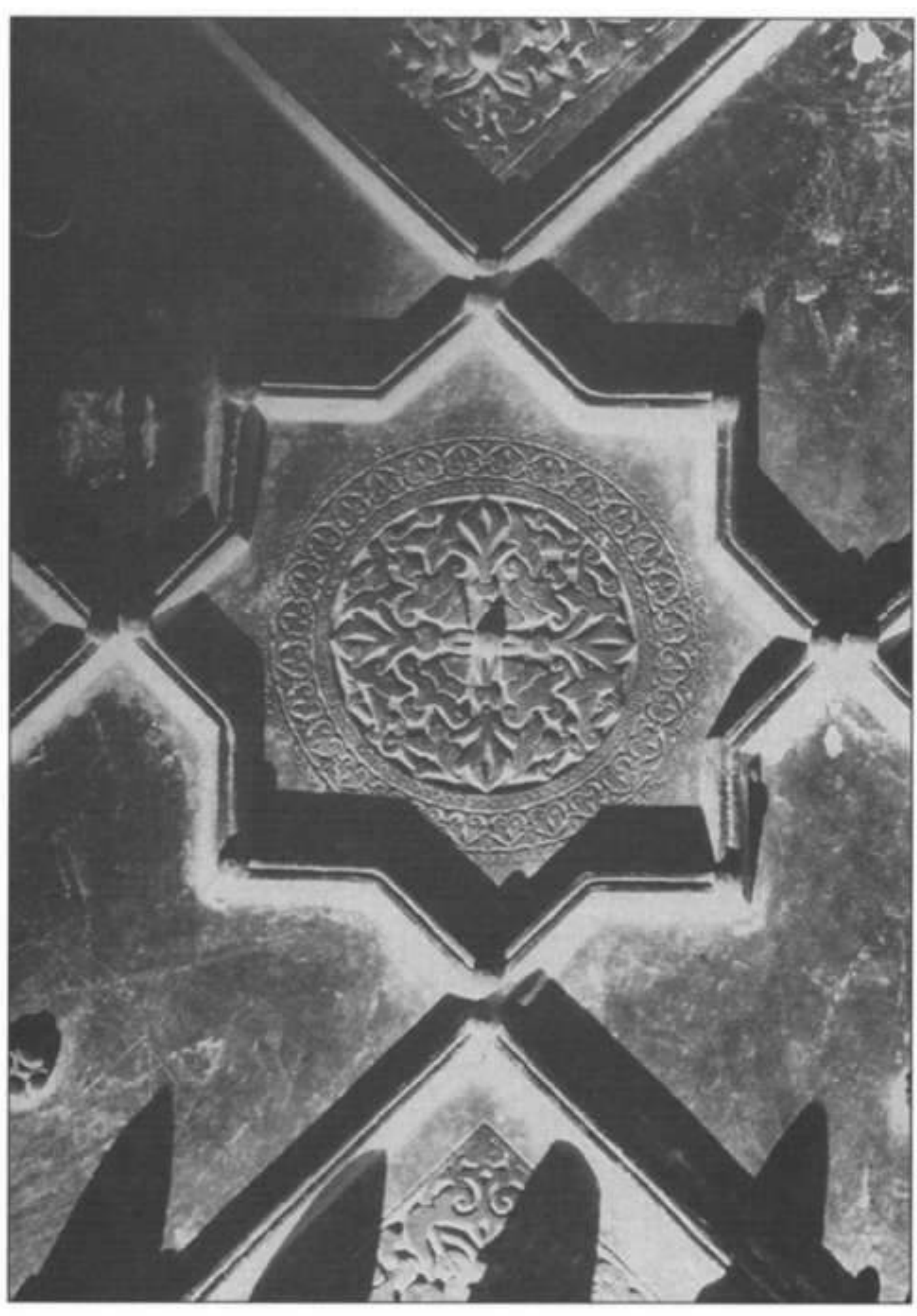
ومع ذلك فإن المشاكل الخطيرة التي واجهت أسبانيا الإسلامية كانت بمنأى عن أن تكون قد سُوّيت بصفة نهائية. فبعد قليل من انسحاب ابن تاشفين، استأنف المسيحيون هجماتهم مستغلّين حدوث خلافات جديدة بين الملوك الصغار. ونوشد المرابطون التدخّل من جديد وأحرزوا انتصاراً آخر عام ٤٨١هـ/ ١٠٨٨م في معركة لييط. بيد أن ملوك الطوائف أعربوا في سفور عن عدائهم لمحرريهم الذين لا يقل خوفهم منهم عن خوفهم من أعدائهم المسيحيين. وغادر ابن تاشفين الأندلس للمرة الثانية.

وكان صبره قد نفد، وفي عام ٤٨٣هـ/ ١٠٩٠م عاد من جديد، ولكنه في هذه المرة كان فاتحاً أكثر من أن يكون حليفاً. إذ عمد، تعضده فتوى موقعة من فقهاء عديدين مغربيين وأندلسيين[٦١]، إلى

(٥٩) يرد نص رسالة الدعوة لدى المقري، ١٨٥٥–١٨٦١، الجزء الثاني، ص ٦٧٤. وقد قال المعتمد، ردًّا على المشنّعين به الذين كانوا يستشعرون خطر استيلاء المرابطين على السلطة في الأندلس، إنه يفضل أن يكون جمّالاً في أفريقيا على أن يكون راعي خنازير في قشتالة.

(٦٠) فيما يتعلق بهذه المعركة، انظر إي ليفي–بروفنسال و إ ي. غارسيا غوميس و ج. أوليفر أسين (E. Levi-Provençal, E. Garcia Gomes. J. Oliver Asin)، ١٩٥٠.

(٦١) ليس هناك من لم يساند الحرب التي شنّها ابن تاشفين على ملوك طوائف الأندلس. ويصدق ذلك حتى على الغزالي، العالم العراقي الكبير (المتوفى عام ٥٠٥هـ/ ١١١١م). على أن ذلك لم يمنع الفقهاء المرابطون من إحراق كتبه فيما بعد.



الشكل ١٣،٣: (أ) – زخارف مرابطية: تفاصيل زخارف باب برونزية (فاس)
(المصدر: اليونسكو/دومينيك روجيه)



الشكل ١٣،٣: (ب) – زخارف مرابطية لباب يرجع الى عصر المرابطين، ومطرقة الباب من البرونز (فاس) (المصدر: اليونسكو/دومينيك روجيه)

توجيه حملة ضد ملوك الطوائف المتهمين بجرائم شتى في حق الإسلام، مثل التعاون مع المسيحيين والرشوة وجباية ضرائب غير شرعية وغير ذلك. وسار جيش المرابطين على نهج محدد فغزا أو احتلّ كل المدن الرئيسية. وفي عام ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م كانت كل أسبانيا الإسلامية قد ضُمّت، باستثناء طليطلة التي ظلت في أيدي المسيحيين، وسرقسطة، حيث أذن لأسرة بني هود بأن تحتفظ بالسلطة وبأن تكون دولة حاجزة. ونُحّي كل الملوك المسلمين[٦٢]، وأُعيدت وحدة أسبانيا الإسلامية، تحت سيطرة المرابطين هذه المرة[٦٣].

وفي الشرق، لم تصل فتوحات المرابطين إلا إلى مدينة الجزائر ومشارفها القريبة. وقد ظلت أسباب عدم تغلغل المرابطين أكثر من ذلك شرقاً إلى إفريقية وتوقفهم هناك دون تحقيق توحيد المغرب كله غير معروفة. ومن المؤكد أنهم لم يقابلوا العرب من بني هلال الذين كانوا في تلك الفترة يجوبون المناطق الواقعة في أقصى جنوب إفريقية وشرق الجزائر. ولا شك أن الدول الحمادية في المناطق الوسطى من الجزائر قاومت زحف المرابطين، بل ووقعت معارك حول تلمسان خرج منها الحماديون منتصرين، ولكن يبدو أن المرابطين ترددوا قليلاً في أن يهاجموا بعنف قوماً ينتمون إلى نفس الفرع من الصنهاجة الذين ينتمون هم أنفسهم إليه. بيد أنه يبدو أن التفسير الأكثر رجحاناً هو أن تدهور الأوضاع في أسبانيا الإسلامية كان دائماً يستحوذ بالدرجة الأولى على اهتمام يوسف بن تاشفين؛ ونظراً لأنه لم يكن لديه قوات عديدة بما يكفي لشنّ الحرب في جبهتين، ولأنه كان يدرك ما يتمتع به المرابطون من شهرة كمجاهدين في سبيل الإسلام، فقد اختار شنّ الحملة ضد المسيحيين.

وهكذا فإن ما كان في البداية مجرّد حركة إصلاحية محلية بين بربر الصحراء، أصبح امبراطورية تمتدّ بين نهري ابيري والسنغال؛ وتضم هذه الامبراطورية، على امتداد نحو ٣٠ درجة من خطوط الطول، مناظر طبيعية ومناطق إنتاج وتراث ثقافي متنوّعة للغاية، من أخصب السهول في أسبانيا والمغرب إلى الصحاري الموريتانية.

الوضع الجديد في جنوب الصحراء

إن معرفتنا بالأوضاع في جنوب الأمبراطورية المرابطية أقل بكثير، لسوء الحظ، من معرفتنا بأوضاع الجزء الشمالي. فندرة المصادر جعلت كل شيء صعباً؛ فالمصادر المكتوبة مستمدّة من المؤلفات التاريخية العربية البعيدة كثيراً عن مسرح الأحداث من حيث المكان وأحياناً من حيث الزمان أيضاً؛ أما المصادر الشفهية فقد تعرضت لتبديلات وتنقيحات عديدة بدأنا نعرف كيف ندرسها دراسة نقدية، ولكنها لا تزال تجعل استخدام هذه المصادر غير ميسور؛ والأولى صادرة عن

(٦٢) نُفي المعتمد، أمير إشبيلية، إلى المغرب حيث عاش مقيّداً بالأغلال وفي حالة عوز مطلق إلى أن مات في أغمات عام ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م. وهو يعبّر عن كربته في قصائد مؤثرة تعد من روائع الشعر العربي.

(٦٣) لم تسقط بلنسية، التي أسس فيها رودريغو دياس دي بيبار – الملقب بالسِيد، وبطل الملحمة الأسبانية الكبرى – إمارة مستقلة، في أيدي المرابطين إلا في عام ٤٩٥هـ / ١١٠٢م.

مسلمي الشمال، والثانية عن السود من بلاد الساحل، الذين لا يعتنقون بالضرورة، حتى عندما يكونون قد أسلموا، وجهات نظر المسلمين في شمال القارة.

ولسنا نعرف على وجه اليقين الوضع الذي كان قائماً في وادي السنغال. ويبدو أنه مما لا شك فيه الآن أن المراكز الهامة التي نمت فيها المدن والأسواق لم تكن على شواطئ البحر وإنما كانت بعيدة في الداخل. ومن المعروف اليوم، بفضل الحفائر، أن سينتيو-بارا[٦٤] موقع له أهميته منذ القرنين الخامس والسادس من الميلاد[٦٥] وأن أوغو كانت مركز تجمّع سكاني هام وكان يصهر فيها الحديد في القرن التاسع الميلادي[٦٦]. ويذكر كل من البكري والإدريسي اسم سيلا بأشكال مختلفة؛ ففي منطقة كايدي توجد بلدات كثيرة تحمل هذا الاسم. ويُستشفّ من مقال حديث[٦٧] أن موقع إحدى هذه البلدات – سيلا ريندااو – يرجع إلى الفترة التي نتحدث عنها هنا، وتبيّن آثار شغل الحديد التي وجدت فيها – والتي لم يُحدَّد بعد تاريخها على وجه الدقة ولكنها على الأرجح قديمة – أهمية الاستقصاءات التي ينبغي الاضطلاع بها في هذه المنطقة[٦٨]. وتشير أعمال التنقيب أو البحوث المجراة منذ عدة سنوات، سواء من الناحية الموريتانية للنهر أو من الناحية السنغالية، إلى أهمية المعلومات التي ستستمدّ من البحث الأركيولوجي خلال العقود القادمة[٦٩].

ومع عدم وضوح النصوص وصعوبة تفسيرها فإننا نعلم عن طريق البكري والإدريسي أن سيلا وتكرور، اللتين لم يحدد بعد موقعها بدقة كافية، كانتا تقتسمان السيطرة الاقتصادية على مجرى نهر السنغال الأوسط، في القرنين الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي والسادس الهجري / الثاني عشر الميلادي[٧٠]. وهكذا تتضافر كل الشواهد لتبين لنا بصورة قاطعة أن هذه المنطقة

---

(٦٤) تطرح كتابة الاسم مشكلة. إذ يكتبه ج. تيلمانس و أ. رافيزيه (G. Thilmans et A. Ravisé)، ١٩٨٣، سينتيو «Sintiou» وفقاً لقواعد النطق الفرنسي، بينما يكتبه ي. فال (Y. Fall)، ١٩٨٢، وغالبية المؤلفين السنغاليين سينكو «Sincu».

(٦٥) ج. تيلمانس و أ. رافيزيه (G. Thilmans et A. Ravisé)، ١٩٨٣.

(٦٦) انظر ب. شافان (B. Chavane)، ١٩٨٥.

(٦٧) ي. فال (Y. Fall)، ١٩٨٢.

(٦٨) د. روبير-شاليكس و م. سونيان (D. Robert-Chaleix et M. Sognane)، ١٩٨٣.

(٦٩) ب. تانديا (B. Tandia)، ١٩٨٢–١٩٨٣، بين أعمال كثيرة أخرى. وفيما يلي أهم النتائج التي أسفر عنها تنقيب أجري في يونيو / حزيران عام ١٩٨٢ في موريتانيا، من سيليبابي إلى بوغية: اكتشاف عدد هام من أوانٍ خزفية ذات تحزيزات تشبه خزفيات سينكو-بارا التي يعتبر أنها ترجع إلى القرنين الخامس والسادس الميلاديين؛ وقد وجدت مثل هذه الخزفيات، من الناحية السنغالية، في كاسكاس وسينتيو-بارا وماتام وأوغو وباكل؛ ومن الناحية الموريتانية، في مواجهة المواقع السابقة على وجه التحديد، في ٢٠ مكاناً، وقد يكون ذلك مؤشراً ثقافياً بالغ الأهمية؛ واكتشاف كمية كبيرة من أسطوانات لف الحبال (انظر ر. موني (R. Mauny)، ١٩٥٥؛ ج. تيلمانس (G. Thilmans)، ١٩٧٩، ص ٢٩) في ٣٧ موقعاً من الناحية الموريتانية (في كثير من الحالات في الناحية السنغالية)؛ واكتشاف آلاف من قواعد أفران صهر الحديد (انظر د. روبير شاليكس وم. سونيان D. Robert-Chaleix و M. Sognane، ١٩٨٣).

(٧٠) ع.ر. با (A.R. Ba)، ١٩٨٤.

الوسطى من النهر كانت، ما بين القرنين الميلاديين السادس والثالث عشر، ذات نشاط كبير، وبخاصة في مجال الصيد، وذات قوة لا نجد لها سوى أصداء ضعيفة في المصادر المكتوبة والتراث الشفهي المنقول. ولا يزال الأمر يتطلب بحوثاً طويلة للوصول إلى نتائج ستكون بالتأكيد رائعة.

وإلى الجنوب قليلاً من هذه المنطقة، نعرف الآن بصورة أحسن نسبيًّا، بفضل ت. ليفيتسكي، مملكة ظلت طويلاً في دائرة الظل، هي ديافونو (زافون أو زافونو)؛ فنعرف أن هذه المملكة أصبحت إسلامية في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وأنها كانت تقع على وجه التقريب صوب ملتقى نهري كولومبيني والسنغال[٧١].

ويُرجّح أن مدينة أزوقي، التي كانت نشطة بين أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي وأواسط القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، حسبما يُستفاد من البحوث الأولى التي أجريت فيها[٧٢]، لعبت دور محطة هامة جدًّا بالنسبة لهذه «المجموعة السنغالية»[٧٣].

وكل هذه المعلومات التي تمّ الحصول على معظمها منذ أقل من خمسة عشر عاماً لا تتيح لنا بعد الوقوف على التاريخ الدقيق لهذه المنطقة، الكبيرة الأهمية باتصالاتها مع المرابطين. ويطرح البحث الحديث الذي أجراه عبد الرحمن با[٧٤] فرضيات مغرية بشأن وجود قديم جداً لأسر حاكمة تحالفت مع منتجي الحديد، وحاربتها – هي وحلفاءها – قوات من المسلمين السود (من التكرور) السابقين على المرابطين، وربّما أيضاً من الديافونو. ولم تكن سيلا قد أسلمت بعد في القرن الحادي عشر الميلادي.

وقد بدأت الحياة السياسية لهذه المنطقة تخرج من الظل، على الأقل على مستوى الافتراضات. ولا يزال من الصعب معرفة ما إذا كانت سيلا أم تكرور أم ديافونو هي التي مارست أكبر سيطرة على مرور الذهب القادم، كما نعرف، من مناطق أكثر تغلغلاً في الجنوب بين فالاميه وبافنج والمتّجه إلى مناطق أقصى الشمال. وسنرى فيما بعد[٧٥] أن إقامة المرابطين في جنوب موريتانيا الحالية كانت لها آثار مؤكّدة على جغرافية تجارة الذهب وعلى التسابق بين المدن الواقعة على نهر السنغال والمنافسة فيما بينها.

فهل وجد المرابطون على ضفاف السنغال أمراء أسلموا من قبل وكان البربر على اتصال بهم منذ بدء نشر الإسلام في هذه المنطقة، أم أنهم شرعوا في تحويل مدن نهر السنغال الأوسط إلى الإسلام وعززوا انتشاره؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكتسي أهمية كبيرة. وتنزع آخر دراسات

---

(٧١) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧١(أ)؛ ويقدم ليفيتسكي تدوين الاسم بالعربية على أنه زافون أو زافونو.

(٧٢) ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٨١.

(٧٣) تطرح كتابة المؤلفين العرب لاسم هذه المدينة مشكلات كبيرة. فتبعاً للمخطوطات وتبعاً لما تشتمل عليه من الحروف المتحركة نجد لدينا كتابات مختلفة كثيرة للاسم.

(٧٤) ع.ر. با (A.R. Ba)، ١٩٨٤.

(٧٥) انظر الفصل الرابع عشر من هذا المجلد فيما يتعلق بالمسارات التي وصفها الإدريسي والتي تضفي أهمية كبيرة على وادي السنغال بالمقارنة بالطرق القديمة التي كانت تنتهج في القرنين السابقين.

أُجريت(٧٦) إلى القول بأن اعتناق الإسلام سابق على عهد المرابطين وأنه أدى إلى سقوط أسرة حاكمة تكرورية أقدم عهداً كانت شديدة الارتباط بأصحاب مسابك الحديد «الوثنيين» والسحرة. ولا يزال الأمر يتطلب بحوثاً كثيرة بهذا الشأن، ولكن البحث يتقدم بخطى سريعة. وعلى أية حال فإن من الواضح الآن أن الإسلام لعب دوراً هاماً للغاية خلال القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي في وادي السنغال(٧٧)، وأن التفاهم بين المرابطين والملوك السود المسلمين كان له في الغالب تأثير هام في ضمان نجاح محاربي الشمال الملثمين؛ فقد وجد هؤلاء في الوادي محاربين وعبيداً وذهباً(٧٨).

وعلى مسافة أبعد ناحية الشرق كانت الأوضاع بالتأكيد أقل مواتاة للمرابطين. فمن المعروف الآن أن الجزء الداخلي من النيجر كان منطقة مبادلات تحضرت قبل مجيء الإسلام(٧٩). وكان معظم الذهب المنتج، حتى في مناطق الغابات، يُجمّع على الأرجح في هذه المنطقة، وكان التجّار السود الذي يجمعونه على علاقات بغانا في الشمال، وربّما أيضاً بغاو في بعض الأحيان، منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي على الأكثر. وكان الأمراء الذين يحكمون هاتين المدينتين ينظّمون بيع المعدن النفيس إلى الشمال. ولم يكن حاكم غانا مسلماً وقت توسّع المرابطين، حتى وإن كان على علاقات ممتازة مع المسلمين. وكان هؤلاء يقيمون بأعداد كبيرة، كما أثبتت البحوث التي أُجريت في كومبي صالح (غانا القديمة)(٨٠)، في هذه المدينة التجارية حيث كان أمير غانا يستقبلهم بسرور، وحيث كانوا يستطيعون إقامة الصلاة في مسجد فخم، منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي بلا شك(٨١). وكانت مجموعة غانا – الجزء الداخلي من دلتا النيجر –

(٧٦) ع.ر. با (A.R. Ba)، ١٩٨٤. انظر أيضاً رسالة دكتوراة الدولة التي قدمها مؤخراً (ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦) عمر كان في داكار، فهي تبين بوضوح، بالرجوع إلى تراث منقول سوننكي، أن تجّاراً سوننكه (أو جولا) أدخلوا الإسلام في جنوب نهر السنغال في القرن العاشر الميلادي، وربّما منذ القرن التاسع الميلادي. وهناك إحدى عشرة أسرة مرابطية سوننكية من فوتا–تورو تزعم اليوم أن أصولها تعود إلى تلك الفترة. ويشير عمر كان إلى أن كلمة جولا (Jula) يشتق منها فعل Julde (أي يصلي) وفعل Julaade (أي يتاجر). وحتى اذا لم يكن هؤلاء التجار السوننكه سوى مرشدين لتجار مسلمين من الشمال، فان دخول الإسلام الى أفريقيا الذي يعزى اليهم يسبق بكثير عهد المرابطين. وهذا ما تقوله أيضاً بوضوح شديد وبطريقة أخرى الرواية التي يوردها البكري.

(٧٧) نحن نعرف إشارة البكري (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٠) إلى وجود لابي (؟)، ابن وار ديابي، رئيس التكرور، عند أبي بكر عام ١٠٥٦م. وهذا يدل، فيما يبدو، على أن التكرور كانت في ذلك الوقت مسلمة منذ جيلين على الأقل.

(٧٨) انظر فيما يلي الفصل الرابع عشر، وبخاصة فيما يتعلق بالنظم المتنافسة في ذلك الوقت انطلاقاً من مدن نهر السنغال ومن غانا.

(٧٩) س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. Mcintosh et R.J. Mcintosh)، ١٩٨٠(ب)؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢.

(٨٠) س. بيرتييه (S. Berthier)، ١٩٨٣. انظر أيضاً: حوليات المعهد الموريتاني للدراسات العلمية، السنة الثانية (Annales de l'Institut mauritanien des études scientifiques).

(٨١) وهو ما يسمح بالاعتقاد به التحديد التاريخي، باستخدام الكربون ١٤، لأقدم فترات يرجع إليها تنظيم المدينة ومسجدها.

التي نُظمت قبل عهد المرابطين بزمن طويل والمعادية بالتأكيد للصنهاجة، معتادة على التعامل مع تجار إفريقية[٨٢]. ومن ثم فإن حدوث صدام بين المرابطين والمجموعة الغانية يعد أمراً مرجحاً، لا سيما وأن المرابطين كان لديهم، بحكم التقارب الجغرافي ذاته، الذي عرفوا كيف يستغلونه، حل بديل للوصول إلى الذهب عن طريق مدن نهر السنغال. غير أنه من الصعب جداً، في الوقت الحالي، تحديد الشكل الذي ربما اتخذه هذا الصدام.

إذ يقتضي الأمر، للإجابة عن هذا السؤال، أن نحدد أولاً على وجه الدقة شكل ومدى انتشار الإسلام في الساحل، عندما اتسعت الحركة المرابطية. وتتيح لنا كل البحوث اليوم الاعتقاد بأن أول جهاد متضافر رشيد في سبيل نشر الإسلام هو من عمل الصحراويين – المرابطين – ويرجع إلى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي[٨٣]. أما في القرنين أو الثلاثة قرون السابقة فكان تقدم الإسلام، على الأرجح، أقل انتظاماً ويرتبط بوجود تجّار الشمال وبالتحضّر[٨٤].

ولعلّه يحقّ لنا أن نعتبر أن ثمة مرحلة أولى من إسلام «فردي» جداً في بعض الأحيان، وربّما «رسمي» في حالة الفاطميين[٨٥]، وبالتالي ايديولوجي جداً، تركت أثرها بصورة متفاوتة على موانئ التجارة الصحراوية دون أن تؤثر كثيراً في الريف، ودون أن تُبذل جهود كبيرة للتعليم والتنشئة الدينية. وإلى هذه الفترة ترجع المجتمعات الأولى في أوداغست وغانا، وربّما تادمكه وغاو وكذلك، على الأرجح، مدن أخرى من مدن نهر السنغال أو من الدلتا الداخلية؛ وربّما يجب أيضاً نسبة القصة الشهيرة عن تحوّل ملك ملاّل إلى الإسلام إلى هذه الفترة.

لقد أخذ المرابطون دورهم كمصلحين ومعلّمين لمذهب السنّة مأخذ الجدية التامة[٨٦]. وهم لم يبدأوا من الصفر، ولكنهم أعطوا، ربّما للمرة الأولى، بُعداً جغرافياً للمجتمع الإسلامي لأفريقيا الغربية: فقد أصبحت حدود هذا المجتمع من بعدهم أكثر وضوحاً. ولا شك أن الهزة التي حدثت في جنوب الصحراء نتيجة للغزو المرابطي كانت هائلة، على أنها اقترنت فضلاً عن ذلك بحملة السنّية المضادة الشاملة التي ميزت القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، بعد الانتصارات الشيعية في القرن السابق. وبالاستناد إلى هذه الخلفية ينبغي أن تُقيّم العلاقات مع غانا.

وقد اعتنقت غانا الإسلام رسميّا بعد غزوها أو تحوّلها إلى السنّية المالكية في آخر القرن

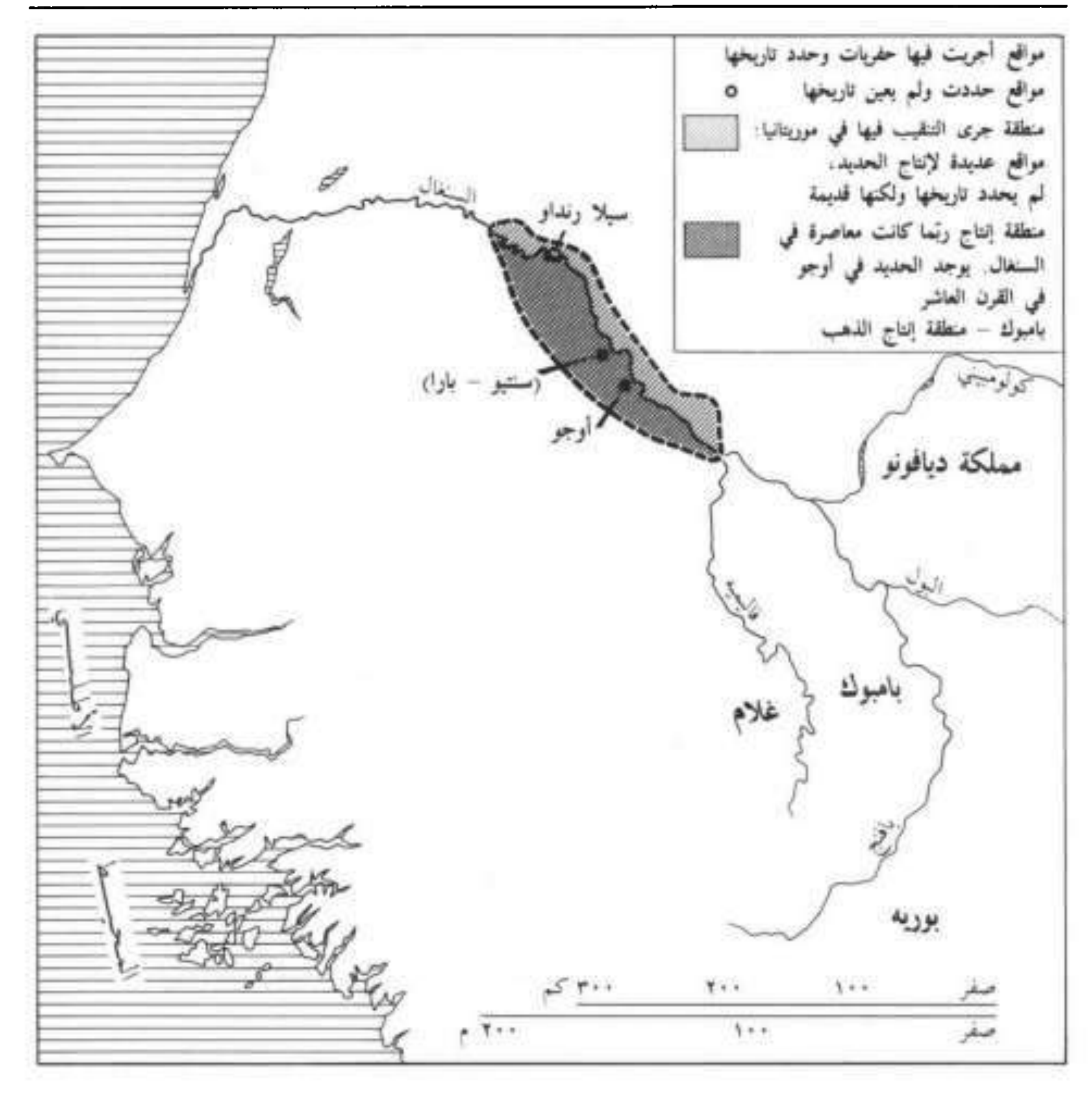
(٨٢) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠.

(٨٣) ابن سماك، ١٣٨١، في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣٦٤.

(٨٤) انظر الفصل الثالث من هذا المجلد.

(٨٥) إشارة إلى حالة أوداغست الجاري بحثها. انظر أيضاً الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.

(٨٦) انظر الفصل الثالث من هذا المجلد.



الشكل ١٣،٤: بلاد السنغال في عصر المرابطين

الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، وربّما أسهمت أيضاً في تحوّل تادمكة إلى السنّية[٨٧]. ولم تقدم البحوث الأثرية حتى الآن سوى مؤشرات غير واضحة: صحيح أنه وجدت في العمق – على مسافة ٥ أمتار تقريباً من السطح الحالي – آثار تدمير محتمل؛ وصحيح أن أبعاد المسجد قد تغيرت بعد آخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي؛ وصحيح أن

(٨٧) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٢٠ (نص الزهري): «في المنطقة المجاورة لغانا، على مسيرة ١٥ يوماً، توجد مدينتان، الأولى هي سيلا، والثانية تادمكة. وبين هاتين المدينتين مسيرة ٩ أيام. وقد أصبح سكان المدينتين مسلمين، بعد سكان غانا بسبع سنوات، بعد حروب بينها وثورات عديدة. وللتغلّب عليهم طلب أهالي غانا مساعدة المرابطين». ويستشهد ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٩، ص ١٦٦، بهذا النص مقدماً كتابة أخرى للاسم الأول (Silla) وهي N-S-La. انظر أيضاً د.سي. كونراد و هـ.ج. فيشر (D.C. Conrad et H.J. Fisher)، ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

المدينة التجارية الكبيرة الواقعة في المكان المسمّى كومبي صالح بلغت أروع ازدهارها في القرنين السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي والثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي[٨٨]. وهذه المؤشرات تسير في اتجاه تدمير عمد إليه المرابطون الذين لم يكن لديهم أي سبب لمراعاة خصومهم الزناتيين في هذا المكان مثله مثل أوداغست[٨٩]. ولكن لا تزال تنقصنا أدلة قاطعة، وعلى أي الأحوال فإن الهجوم المحتمل وقوعه لم يؤدِّ، كما هو الحال بالنسبة لأوداغست، إلى اختفاء المدينة التجارية، بل على العكس. ولا تزال هناك أسئلة أساسية موجّهة لعلم الآثار وعلمائه؛ ولا يبدو، الآن، أنها تهم الكثيرين.

وإذا كان قد حدث صدام، فماذا كان مصير العاصمة الملكية[٩٠]؟ هل ينبغي الاعتقاد بأنها تراجعت صوب الجنوب أم أنها اعتنقت الإسلام هي الأخرى؟ وماذا كانت العلاقات بعد ذلك مع السوسو المجاورين في الجنوب الذين تقول نصوصهم، التي ترجع إلى القرنين الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي والتاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، أنهم هزموا غانا التي أصابها الضعف[٩١]؟ وهكذا فإن ما ينقصنا معرفته الآن بدرجة كبيرة هو مصير «المجموعة الغانية» في علاقتها بالدلتا الداخلية[٩٢]. وهذا أمر يؤسف له حقاً.

ولا يتردد ر.م.أ. بُدو في اعتبار التحركات الحربية التي ربّما تأثرت بها منطقة الساحل السبب الذي أدّى إلى احتلال أو إعادة احتلال مواقع هامة في دلتا النيجر الداخلية[٩٣]، وكذلك إلى إقامة قوم تيليم في مواقع التولوي (Tolloy) القديمة على جرف مرتفعات باندياغاره[٩٤]. بل إن بعض المؤلفين يعتقدون أن تأثير الهزة وصل تدريجيًا إلى أقاليم تشاد[٩٥].

وكان أمراء غاو مسلمين منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي[٩٦]. وفي نهاية القرن

---

(٨٨) س. بيرتيه (S. Berthier)، ١٩٨٣.

(٨٩) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠.

(٩٠) انظر الحجج المقدمة ضد الغزو المفترض لغانا بمعرفة المرابطين في د.سي. كونراد وج. فيشر (D.C. Conrad et H.J. Fisher)، ١٩٨٢.

(٩١) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣٤٣ (ابن خلدون، ص ٣٨٨) (المقريزي): الترجمات تستحق مراجعة واعية جداً. فالنصوص، بالنظر إلى صعوبتها، تحتمل قراءات مختلفة جداً عن مقاصد المؤلف.

(٩٢) انظر الفصل الرابع عشر من هذا المجلد.

(٩٣) ر.م.أ. بُدو و ت.س. كونستاندسي–وسترمان و ل. هاكبورد و أ.ج. لانج و ج.د. فاندر فالس (L. Hacquebord, T. S. Constandse-Westerman, R. M. A. Bedaux J. D. Van der Waals, A.G. Lange)، ١٩٧٨.

(٩٤) ر.م. بُدو و ر. رولان (R.M. Bedaux et R. Rolland)، ١٩٨٠.

(٩٥) هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧٢. ولم يحظَ هذا التفسير باتفاق إجماعي من الباحثين. ولا يزال الأمر يتطلب الكثير من البحث بشأن هذه المسألة.

(٩٦) المهلبي (المتوفى عام ٣٨٠هـ / ٩٩٠م) حيث استشهد به ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٧: «يعلن ملك البلد إسلامه أمام رعيته ويعلن كثير منهم أيضاً إسلامه». وفيما يتعلق بالدور الذي لعبته تاهرت في هذا المجال، انظر ت. ليفيتسكي (L. Lewicki)، ١٩٦٢.

الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، ظهرت آثار، يصعب تفسيرها هي الأخرى، لعلاقات مع أسبانيا في ظل المرابطين. فقد وُجدت شواهد مقابر ملكية[٩٧] في مقبرة غاو-سانيه، شمال غاو. ويبدو أن أقدم نصبين من هذه الشواهد منحوتان من رخام آتٍ من أسبانيا[٩٨]. ومن المؤكد أنهما لملكين مسلمين وفي الغالب من السنيين. ولسنا نعرف عنها الكثير حتى الآن[٩٩].

بل إننا لا نعرف على وجه الدقة مصير جهود أبي بكر الرامية إلى تحويل الساحل إلى الإسلام. فتاريخ وفاته ومكانه يختلفان حسب المصادر اختلافاً كبيراً[١٠٠]. كما أن المصادر الشفهية في موريتانيا غير دقيقة[١٠١].

فالكلمة الأخيرة كما نرى بمنأى عن أن تكون قد قيلت، ولا يزال تاريخ المرابطين[١٠٢] يكنّ مفاجآت كبيرة، حتى فيما يتعلق بجانبه الديني: فلأول مرة شكّل عالم سني مترابط جبهة شاملة وحدًّا لدار الإسلام، في مواجهة عالم من السود الذين يتبعون نظماً دينية مختلفة؛ وفي مواجهة هذه المجتمعات التي يعتبرها الإسلام وثنية، يصبح التسامح أو التغاضي أمراً لا محل له. وهذا الوضع الجديد كان يحمل في طياته تطورات هامة للقرون التالية.

تنظيم حيّز يمتد من نهر الإيبر إلى نهر السنغال: فشل المرابطين

كانت اقتصاديات الجزء الشمالي من الكتلة المرابطية قد بلغت درجة عالية من التنظيم قبل الغزو الصنهاجي. وقد بدأت تستفيد من تدفق الذهب من أفريقيا الغربية. ولطالما كُتب أن غزوات المرابطين خرّبت الواجهة الغربية لأفريقيا. ولكن البحوث التي أُجريت في السنوات الأخيرة أثبتت، على العكس، أن الإدماج الاقتصادي لمناطق الساحل في اقتصاديات الشمال كان حينذاك قويًّا جدًّا. وبدل

(٩٧) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١١١ وما بعدها.

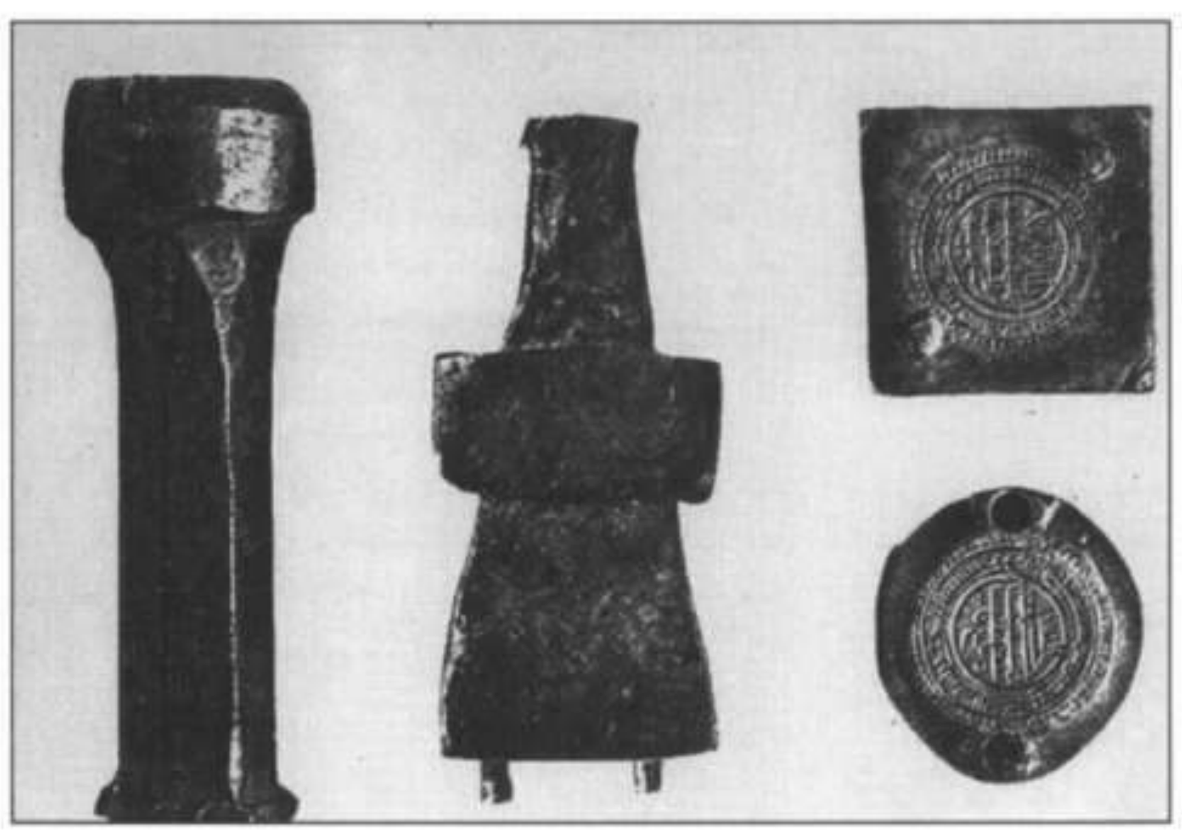
(٩٨) ج. سوفاجيه (J. Sauvaget)، ١٩٤٩، ص١٢٣-١٤١. انظر أيضاً م.م. فيريه (M.M. Viré)، ١٩٥٨، ص ٣٦٨-٣٧٦.

(٩٩) يُعِدّ م. دي مورايس فارياس (M. de Moraes Farias)، من جامعة برمنغهام، الذي قدّم من قبل إسهامات قيمة لتاريخ المرابطين، دراسة شاملة للشواهد الموجودة في منطقة الساحل، بالتعاون مع باحثين ماليين وموريتانيين وفرنسيين؛ ومن المنتظر أن نعرف بفضله الكثير عن هذه النصب خلال عدة سنوات. انظر أيضاً ج.أو. هُنويك (J.O. Hunwick)، ١٩٨٠.

(١٠٠) يرد أول ذكر لوفاة أبي بكر، دون تحديد التاريخ، في نص يرجع إلى القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٧٦). ويحدد ابن الأثير في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٩٤) تاريخ هذه الوفاة بعام ٤٦٢هـ / ١٠٦٩-١٠٧٠م. وفي القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، يتردد المؤلفون بين عام ٤٦٩هـ / ١٠٧٦-١٠٧٧م وعام ٤٨٠هـ / ١٠٨٧-١٠٨٨م. وكذلك يُلاحظ تردد كبير في تاريخ وفاة عبد الله بن ياسين: بين ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م و ٤٥٢هـ / ١٠٦٠م.

(١٠١) أ. ولد الباخ (A. Ould el-Bah)، ١٩٨٢.

(١٠٢) هناك بحثان هامان يُنتظر أن ينجزهما المؤرخان الفرنسيان ف. لاغاردير (V. Lagardère) و أ. نيغر (A. Nègre) اللذين نشرا من قبل دراسات تحضيرية هامة.



الشكل ١٣،٥: (أ) – عملة نقدية مرابطية وأدوات لسك النقود، وجدت في الجزائر
(المصدر: وزارة الثقافة والسياحة الجزائرية)



الشكل ١٣،٥: (ب) – قطع نقود مرابطية من الذهب
(حقوق الطبع محفوظة لـ: برنار نانتيه)

إنشاء محطات جديدة، أو دعم الموجود منها على طرق الاتصال بين السنغال والمغرب، على أن هذه الطرق كانت تشهد حركة تنقل كبيرة جدًا[١٠٣]. وهناك رأي سائد بين بعض المؤرخين بأن المجموعة المرابطية اقتسمت، بكل معنى الكلمة، اقتساماً وديًا بين أبي بكر ويوسف بن تاشفين. ولكن استمرار سك النقود باسم أبي بكر في دار السك في سجلماسة حتى وفاته يقدم نفياً أول لهذا الرأي؛ واكتشاف دنانير في موريتانيا سُكّت في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي في الأندلس يقدم تكذيباً ثانياً[١٠٤]: إذ يعني الانتقال في الامراطورية الشاسعة، من الشمال إلى الجنوب. وفضلاً عن ذلك كيف يمكن أن يكون الأمر على خلاف ذلك طالما كان الشمال في حاجة شديدة إلى ذهب الجنوب[١٠٥]؟ يجب إذن اعتبار الواجهة الأطلسية الممتدة التي تضم بلداناً ذات اقتصاديات متكاملة مجموعة واحدة من الناحية الاقتصادية. ومن الراجح أن الطلب على «منتجات الجنوب» قد تزايد حتى منتصف القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. ولا شك أن بقاء هذه الوحدة الاقتصادية لم يمنع من وجود إدارتين، إحداهما في مراكش والأخرى في الساحل؛ ومن وجود جيشين، أحدهما في الجنوب ظل محافظاً على تقليد ركوب الجمال، والثاني يمتطي الجياد فقط منذ أواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي[١٠٦]، وربّما من وجود نمطين مختلفين من الحياة السياسية[١٠٧]. ولكن الوحدة الاقتصادية تجد شهادة قوية بوجودها في المصادر. وقد استفاد جنوب المغرب من هذا الازدهار. ويشير الإدريسي ببلاغة إلى هذا الثراء بالنسبة لأغمات – وريكة الواقعة على مسافة قصيرة من منطقة تين – عمل حيث ولدت حركة الموحدين، فيقول: «إن سكّان أغمات من الهوارة، هم عرب تبربروا بحكم الجوار. وهم تجّار أغنياء يعيشون في يسر ويدخلون بلاد السود بقوافل من الجمال تحمل قناطير مقنطرة من السلع: النحاس الأحمر والنحاس الملون والأغطية والملابس الصوفية والعمامات والمعاطف والمصنوعات الزجاجية والصدف والأحجار الكريمة والتوابل بأنواعها والعطور والمشغولات من الحديد المطرق... ولم يكن هناك في عهد الملثمين (المرابطين) من هم أغنى وأيسر من أهالي أغمات. وكانوا يضعون على أبواب منازلهم علامات تبيّن مقدار ثروتهم». ولم تكن أغمات وحدها المستفيدة من الازدهار الاقتصادي. إذ كان كل الجزء الجبلي من المغرب يقدم، أكثر من ذي قبل، النحاس والحديد والفضّة للتصدير؛ وقد قامت معارك حامية في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي بين أنصار

(١٠٣) انظر الفصل الرابع عشر من هذا المجلد. وتعد أزوقي، في موريتانيا الحالية، وتبلبله في شرق المغرب، وزجورة وتامدولت في جنوب المغرب، من بين المدن الهامة التي يرجح أن يكون بناؤها قد تم على أيدي المرابطين. وفيا يتعلق بأزوقي، انظر ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٨١؛ وبشأن تبلبله، انظر ف.د. شامبو (F.D. Champault)، ١٩٦٩؛ وبشأن زجورة انظر ج. مونييه و سي. ألان (J. Meunié, C. Allain)، ١٩٥٦؛ وبشأن تامدولت انظر ب. روزنبيرغر (B. Rosenberger)، ١٩٧٠(ب).

(١٠٤) ج.س. كولين و أ. و. بابكر و ن. غالي و ج. دُفيس (G.S. Colin, A.O. Babacar, N. Ghali et J. Devisse)، ١٩٨٣.

(١٠٥) انظر الفصل الرابع عشر من هذا المجلد، وبخاصة الشكل رقم ١٤،٤ لدور السك المرابطية.

(١٠٦) تفاصيل مقتبسة من ف. لاغاردير (V. Lagardère)، ١٩٨٣.

(١٠٧) انظر ما سبق، ص ٣٨٤ و ٣٨٥.

المرابطين وأنصار الموحّدين من أجل السيطرة على المناجم[١٠٨]. وكشفت الحفائر التي أُجريت في منطقة شيشاوه[١٠٩]، غربي مراكش، عن ثراء المساكن في عهد المرابطين؛ فالزخارف الجصية[١١٠] والزخارف المطلية[١١١] جديرة بأن تضاهي بغيرها مما وجد في الشمال وفي الجنوب.

على أن الرخاء الاقتصادي الذي لا يصل بداهة إلا إلى بعض الأوساط الحضرية والقريبة من السلطة ساعد بطبيعة الحال على انتشار ترف تفاخري أحياناً، كان على الموحّدين أن يدينوه بشدة. ويرجع كثير من المساجد المزخرفة ببذخ إلى هذه الفترة (انظر الشكل ١٣،١)؛ ولكن هناك أيضاً، من هذه الفترة، آثار مدنية جميلة صمد بعضها للزمن حتى عصرنا هذا، مثل نافورة مراكش. وليس هناك من مدينة أفضت إلينا بآثار هامة أكثر من مراكش، التي تعتبر البنيان الحضري الأكثر أصالة للمرابطين. ويقدم لنا الإدريسي صورة شيّقة للمدينة وقت إنشائها: «(إنها) مقامة على رقعة أرض مستوية، وليس حولها سوى ربوة صغيرة تسمّى إجالّز كانت تؤخذ منها الأحجار المستخدمة في تشييد قصر «أمير المسلمين»، علي بن يوسف بن تاشفين، وهو قصر يُعرف باسم دار الحجر. وفي هذه المنطقة لا توجد أحجار سوى في هذا التل. لذلك شُيّدت المدينة بالطين والطوب الأحمر والآجر»[١١٢]. وقد أتاحت البحوث الأثرية العثور على القصر المذكور، وهو بالنسبة للفترة المعنية «تحفة معمارية» في هذه المنطقة[١١٣]، كما ساعدت على إعادة تكوين جزء من تصميم المسجد المرابطي واستخراج نافورة رائعة الزخرفة منحت للسكّان من أجل الوضوء[١١٤]. وكانت قمة الزخرفة المرابطية المتميزة بالبذخ في أقصى الشمال توجد في أسبانيا على نهر الإيبر في قصر الجعفرية في سرغسطة، ولم يعد باقياً منه سوى بعض أجزاء من عقود البناء.

كذلك أصبحت مراكش، على حد قول ج. ويت و أ. ليفي–بروفنسال[١١٥]، مركزاً أدبيًّا مرموقاً تابع فيه شعراء البلاط القادمون من أسبانيا مهنتهم التي بدأوها لدى ملوك الطوائف[١١٦]،

---

(١٠٨) يقول م. الحاج صادق، ١٩٨٣، ص ٧٣ و ٧٤، عن الترجمة الفرنسية لنص الإدريسي انها ممتازة ودقيقة جداً.

(١٠٩) ب. روزنبيرغر (B. Rosenberger)، ١٩٧٠(ب)؛ ب. بيرتييه (P. Berthier)، ١٩٦٢، ص ٧٥–٧٧.

(١١٠) ب. بيرتييه (P. Berthier)، ١٩٦٢، يقول إنها يمكن مقارنتها بأخرى في أسبانيا من الفترة نفسها. انظر سي. إيويرت (C. Ewert)، ١٩٧١ (عرض تقدم به ب. روزنبيرغر (B. Rosenberger) في مجلة «هسبيريس تامودا» (H.T.)، العدد رقم ١٢، ١٩٧٢، ص ٢١٩–٢٢١).

(١١١) لا شك أن الزخارف الهندسية المطلية باللون الأحمر على خلفية بيضاء والموجودة في شيشاوه ذات صلة بالزخارف الموجودة في مراكش في الفترة نفسها. ويجب أن نتساءل ما إذا كان يمكن أن تكون لها صلة بزخارف ولاته.

(١١٢) م. الحاج صادق، ١٩٨٣، ص ٧٥.

(١١٣) ج. مونييه و هـ. تيرّاس (J. Meunié et H. Terrasse)، ١٩٥٢، ص ١١–١٩ و ٢٠ و ٢١: زخارف مصوّرة تضاهي زخارف شيشاوه.

(١١٤) هـ. تيرّاس وج. مونييه وج. دُفيردان (H. Terrasse, J. Meunié et G. Deverdun)، ١٩٥٧.

(١١٥) ج. ويت (G. Wiet)، ١٩٦٦، ص ٢٣٠ و ٢٣١؛ إي. ليفي–بروفنسال (E. Levi-Provençal)، ١٩٤٨، وعلى الأخص ص ٢٣٩–٣١٨.

(١١٦) بعد المؤلف الشهير ل هـ. بيريس (H. Pérès) (١٩٥٣)، يمكن الرجوع إلى س. خالص (S. Khalis)، ١٩٦٦.

والتي قضى عليها غزو المرابطين للأندلس وما صحبه في البداية من نزعة متشددة. على أن التشدد المبدئي، الذي أثار التحفظات الشديدة من جانب البكري مثلاً تجاه المرابطين، خفّت حدته مع الوقت في الأفعال والسلوك. ونُقلت الثقافة الإسلامية السائدة آنذاك إلى المغرب، لأول مرة على هذا النطاق الواسع. ونُقل معها الترف وحب حياة البذخ: وكان ذلك محل لوم للمرابطين من خصومهم. بيد أن التشدد الشرعي من جانب الفقهاء، حلفاء الأسرة الحاكمة، الذي كثيراً ما يتناقض مع ما تنمّ عنه الحياة البرّاقة في مراكش من تساهل، لم يختف، ففرض مذهباً مالكيًّا تعتريه الشكوك أحياناً – ولهذه الحقيقة أهمية بالغة بالنسبة لتاريخ الإسلام في الغرب بما في ذلك أفريقيا – ولكنه أثار أيضاً، بمغالاته، الكثير من ردود الفعل المعادية[١١٧].

وقد أبرزت دراسات ف. لاغاردير مؤخراً عمق الكراهية التي أثارتها في أسبانيا والمغرب، وربّما على نطاق أوسع من ذلك، السياسة العدائية التي فرضها الفقهاء المالكيون على الأسرة الحاكمة. وقد هاجم المالكيون بوجه خاص أعمال الغزالي التي أُدخلت آنذاك في الغرب والتي أزعجت نزعتها التصوفية الفقهاء المناصرين للمرابطين. وثمة خطاب موجّه من الملك المرابطي أبي مروان عبد الملك بن عبد العزيز في نوفمبر / تشرين الثاني ١١٤٣م إلى قاضي بلنسية قبل مباشرة أعماله، يوضح بجلاء اتجاه السلطة آنذاك ومخاوفها: «وعندما تصادف كتاباً هرطيقاً أو تقابل شخصاً أتى بأعمال مارقة فاحذره وبخاصة مؤلفات أبي حامد الغزالي. وعليك أن تتقفى آثارها حتى تمحي ذكراه كلية، عن طريق حكم بالحرق «autodafé» (وضعنا الكلمة بين علامات تنصيص لأنها لا تبدو لنا ملائمة تماماً) لا يتوقف، وعليك إجراء عمليات تفتيش، ومطالبة من ترتاب في أنهم يخفون شيئاً منها بأداء اليمين». وقد تسمّم الجو في العقود الأخيرة من حكم المرابطين بفعل القمع الذي مارسه الفقهاء المالكيون بمساندة الأمراء. وهذا القمع أضفى طابعاً من الحق على الانتقادات الموجّهة، وبخاصة من حركة الموحّدين الوليدة، إلى السلطة الحاكمة. بل إن شرعية هذه السلطة نفسها بدت موضع شك بتأثير تفسير نص للغزالي كان شائعاً جداً كما يقول ف. لاغاردير: «ليست الفترة السابقة على الإسلام سوى ضلال وعمى. وبفضل النبوّة جاء دور الحق والطريق القويم. وقد أعقب النبوّة الخلافة والخلافة الملكية، ثم تحوّلت هذه إلى الاستبداد والصلف والزهو. ولما كنا نلاحظ الاتجاه الإلهي إلى إعادة الأمور إلى مبتداها، فإنه يترتب على ذلك أن الحق والنبوّة سيشهدان بالضرورة إحياءً جديداً بفضل القداسة...».

وكان هذا يعني بوضوح أن السلطة الحاكمة، المستبدّة الصلفة والمغترة، ليس لها، رغم التأييد الشكلي من الفقهاء المالكيين، تبرير سلالي ولا قيمة دينية ترتكز عليها[١١٨]. وفي مثل هذا السياق تأخذ المعارضة «المتمسكة بشرعية العبّاسيين»، ذات النزعة الوحدوية والقريبة من تطلعات

---

(١١٧) بيّن ف. لاغاردير (V. Lagardère) (١٩٨١) أن المرابطين الذين استهواهم في وقت من الأوقات الانفتاح على الشافعية والصوفية، عادوا، مع علي بن يوسف بن تاشفين، إلى تشدد لا تسامح فيه.

(١١٨) النصوص المذكورة مقتبسة من ف. لاغاردير (V. Lagardère)، ١٩٨٣.

ابن تومرت الغزالية، مزيداً من الأهمية(١١٩).

ويدرس ف. لاغاردير، في سلسلة مقالات، ضعف الإدارة المرابطية(١٢٠) فيقول إنها قلّما وُجدت على المستوى المحلي: فكانت السلطة تمارس من خلال الأقارب والعملاء. وسرعان ما ظهرت من جديد، في أكثر من حالة، وبخاصة في مجال الضرائب، العيوب التي أخذها المرابطون على ملوك الأندلس وندّدوا بها في أوقات البداية الفاضلة. والصرامة البادية في مجال الفقه وفي إجراءات التحقيق والتفتيش(١٢١) لم تستطع أن تخفي اضطراباً مذهبيًا، وما كانت الثورات بظاهرة نادرة. وقد أخذت الثورة التي قُدّر لها أن تطيح بالأسرة المالكة تنتشر وتنمو في جبال الأطلس دون أن تستطيع السلطة المرابطية أن تفعل شيئاً أكثر من محاولة احتوائها لأطول وقت ممكن. والسلاح الذي استخدمه يوسف بن تاشفين ضد ملوك الطوائف في آخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي بدأ يرتدّ إلى نحور المرابطين الذي اتُّهموا بدورهم بممارسة القمع والظلم والرشوة والفجور، وكذلك بالتساهل في أمور الدين. ولم يستطع جهاز الدولة المرابطية الزاخر الصمود للهجوم الساحق الذي أحسن بالتأكيد تنظيمه، والذي شنّه الموحّدون ضدهم في قواعدهم الجبلية.

لقد قسا التاريخ طويلاً على المرابطين، الذي حُمّلوا كل الأخطاء الممكنة واتّهموا بالتدخّل «كهمجيين» في عالم أسباني قامت فيه تسويات بين المسلمين والمسحيين على أساس من التنازلات أو التراجعات. فأفسدوا الكثير من المصالح بما يصعب معه الصفح عن غزوهم للبلاد؛ وأدخلوا أعداداً ضخمة من الوجوه الجديدة، بما في ذلك بعض السود، لكي لا يثيروا التوجّس والعداء. وسيكون من المفيد جداً، في الأعوام القادمة، أن نرصد الحركة التي بدأت بالفعل لردّ الاعتبار إلى هذه الأسرة الحاكمة ولتلمّس تقدير أكثر اتزاناً لدورها التارخي. ولعلّ مما يثير الاهتمام حقاً الآن، محاولة تقدير الأثر الذي خلّفه المرابطون في الذاكرات الجماعية. فالتجربة التي بدأت بالفعل في هذا المجال بمعرفة باحث موريتاني شاب تبين مدى فائدة وقيمة مثل هذه التحقيقات إذا أُجريت بصفة منهجية(١٢٢).

(١١٩) يؤكّد ف. لاغاردير (V. Lagardère)، ١٩٨١، ص ٥٣، على أن ابن تومرت تلميذ من تلاميذ أبي موسى عيسى بن سليمان الرفراغي، المنتمي إلى إقليم تادِله، تشبّع بتعليم شرقي يترع إلى التأمل؛ وحتى إذا كان الموحّدون لم يستندوا إلى نصوصه، فإن التقارب يثير الاهتمام.

(١٢٠) ف. لاغاردير (V. Lagardère)، ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٣. وهناك أعمال أخرى في الطريق.

(١٢١) تركت إدانة أعمال الغزالي، التي أُحرقت بناء على أمر المرابطين، ظلاً بغيضاً يخيّم على صورة ملكهم (ف. لاغاردير (V. Lagardère)، ١٩٨٣).

(١٢٢) انظر أ. ولد الباح (A. Ould el-Bah)، ١٩٨٣.

الفصل الرابع عشر

التجارة والطرق التجارية في غرب أفريقيا

جان دُفيس

منذ عشرين عاماً أدخلت البحوث تغييرات هامة على ما لدينا من قواعد بيانات لدراسة هذا الموضوع. فقد أسفرت تلك البحوث عن اكتشافات أثرية كثيرة ولا سيّما جنوبي الصحراء، وخطا علم المسكوكات خطوات واسعة نتيجة لإجراء دراسات مختبرية على العملات الإسلامية وخاصة في الفترة التي نحن بصددها. كذلك أحرز تقدم على أثر القراءة النقدية للمصادر المكتوبة وتطبيق مناهج التاريخ الاقتصادي على تلك العصور البعيدة. ويكاد جميع ما أُجري مؤخراً من دراسات يلقي ظلالاً كثيفة من الشك على نتائج كانت منذ عقدين تؤخذ على أنها قضايا مسلّمة؛ كما أحدثت تلك الدراسات تغييراً جذرياً في روح البحث ذاتها وفتحت أمام البحث آفاقاً جديدة بعيدة الأثر.

وينبغي لنا منذ البداية أن نحتاط لأمرين يتعلق أولهما بالمنهج: فظهور اكتشافات أثرية جديدة ليس كافياً في حدّ ذاته للربط بين شتى مجموعات ما يُكتشف من أدلة. ومن ثم ينبغي للتحليل الجزئي والإيمان بصحة المسائل الصغيرة أن يفسحا في المجال لمقتضيات التاريخ الاقتصادي بمناهجه الإحصائية أو على الأقل بأساليبه التسلسلية، وبحرصه على النظرة الشاملة وعلى العمل في إطارات واسعة.

ويتعلّق الأمر الثاني، الذي بدونه يظلّ جانب كبير من التفكير الذي ننتهجه تفكيراً يكتنفه الغموض، بمسألة أولية هي مسألة المصطلحات. فمن الأمور المسلّم بها عموماً، والتي لا تؤثّر تأثيراً مباشراً في موضوع هذا الفصل، أنه وُجد – في أفريقيا وفي غيرها من القارات – في مرحلة مبكرة للغاية تتضمن بالتأكيد الفترة التي نبحثها، اقتصاد قوامه تجارة محلية تنهض على مقايضة السلع الاستهلاكية أو المنتجات المصنوعة محلياً. أما الاقتصاد الذي يقوم على تجارة عبر مسافات بعيدة يتولى أمرها تجار، فهو رهن بوجود طلب على عدد معيّن من المنتجات النادرة والمكلفة (ويُذكر منها الملح والكولا والذهب والحنطة والأقمشة والنحاس) والتي كان يتعين قدومها من

«أماكن أخرى». فهذه السلع، وغيرها كثير، كانت تشكّل عماد تجارة لم تصبح عبر صحراوية إلا بعد أن أصبح الطلب في الشمال مكمّلاً – دون سواه – لنظيره في الجنوب. وذلك أمر ينبغي ألّا يغرب عن البال أبداً. فالاحتياجات الجديدة لمنتجات جديدة يمكن أن تنشأ بين شركاء في تجارة تفصل بينهم مسافات بعيدة عبر طرق قائمة بالفعل. أما التجارة الخطرة عبر مسافات شاسعة فلا يمكن أن يكون لها وجود إلا بحافز من ضرورات قصوى.

غير أن دراستنا لتطور تجارة الذهب عبر الصحراء تقتضي منا في المقام الأول، لكي يكون لها مغزى، أن نتذكر مفهومين رئيسيين هما مفهوم الطلب على العملة ومفهوم عرضها[1]. فالطلب على رمز تجاري ينشأ عندما توجد الرغبة في الحصول على وسيلة تحافظ مؤقتاً على حرية اختيار الطرف الذي يبيع منتجاً لقاء رمز لا يكون بالضرورة هو المنتج الذي يقدّمه المشتري. وقد بيّن علم الآثار وبيّنت المصادر المكتوبة وجود رموز كهذه (مثل الصلبان النحاسية الصغيرة والأشياء الحديدية وقطع النسيج) في كل أنحاء أفريقيا أثناء الفترة موضع البحث. وذلك بدرجة من الوضوح تتيح لنا ألا نعيد فتح باب المناقشة في الموضوع. فقد كانت أفريقيا تألف الحاجة إلى رموز تستخدمها كعملة، كما كانت تعرف قيمة الذهب وكيف تكوّن منه احتياطياً تدخره للسنوات العجاف.

ومؤدّى ذلك أن التجارة عبر الصحراوية لم تكن ظاهرة سرمدية، بل هي بوصفها عبوراً سنوياً لقوافل من الجمال بحثاً عن الذهب في الجنوب نشأت وتطورت بطرق يتعيّن علينا إدراكها ودراستها، كما قد طرأت تغيرات هامة ينبغي لنا تتبعها على أفضل وجه نستطيعه.

الصحراء، حيّز فاصل تباعدت أطرافه منذ العصر الحجري الحديث

الطرق الممكنة لعبور الصحراء

اتّسمت الفترة الممتدة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين بأهمية حاسمة فيما يتعلق بالروابط عبر الصحراوية. وكان ذلك عندما نمت خطوط الاتصال المنتظمة، عبر طرق تغيّرت على مر السنين، بين اقتصادات أمم البحر المتوسط، بطلبها على الذهب بوجه خاص، وبين نظائرها بمنطقة الساحل في جنوب الصحراء وبمناطق السافانا التي تصلها بدورها بمنطقة الغابات، حيث كان الملح يُستخدم ولكن لا يُنتج منه إلا قليل. غير أن أصول هذه الرحلات ظلّت موضع نقاش أمداً طويلاً.

ولقد قُدّمت مؤخراً حجج أثبتت وجود وحدة ثقافية بين صحراء الصيادين وبين أطرافها

(١) للاطلاع على فكرة الطلب والعرض فيما يخص العملة، انظر سي. تشيبولاّ (C. Cipolla)، ١٩٦١؛ ج.ب. هينُكان (G.P. Hennequin)، ١٩٧٢ و ١٩٧٤. ويمكن تقدير مستوى «الطلب» عليها بالاستعانة بمصادر وصفية مختلفة نُذكر منها ما يُعثر عليه من قطع نقدية ومن بقايا الذهب والفضة التي يكشف عنها علماء الآثار. أما «العرض» فيتصل مباشرة بمختلف الشواهد المتمثلة في العملات المسكوكة. ويُدرس العرض في الوقت الحاضر باستخدام منهج محسن لعلم المسكوكات التقليدي وباتباع نهج جديد كل الجدة إزاء المسكوكات ينهض على السلاسل الاحصائية. ومنذ عدد من السنوات أثرت التجارب المختبرية تأثيراً حاسماً في نتائج البحوث.

الجنوبية أثناء فترات مبكرة للغاية[٢]، وإن كانت هذه الوحدة لا تعني إلا منطقة وادي النيل والصحراء الوسطى من الهقار إلى تيبستي ومرتفعات الأطلس الصحراوية؛ فهي تترك خارج دائرة النقاش تماماً ما يشكل الآن جنوبي غربي الجزائر وموريتانيا ومالي[٣]. فبالنسبة لهذه المناطق الأخيرة، أثبت هـ.ج. هوغو بوضوح أن الصحراء عاشت حياة نشطة في العصر الحجري الحديث قبل الألف الثالث قبل الميلاد حين أدّى اشتداد التصحر إلى إحباط ما سبق أن بُذل من جهود: ومن الشواهد على ذلك الكميات الكبيرة من الكسر الخزفية التي وُجدت فيها[٤]. وقد غدت الصحراء صعبة العبور مع تباعد خطوط تساوي المطر شمالاً وجنوباً.

وعندما ننظر إلى خريطة تساوي المطر اليوم (الشكل ١٤،١) ندرك اتساع المساحة المغطاة بمراع فقيرة أو بالغة الفقر، والتي تفصل بقرابة ألف كيلومتر بين منطقتي المراعي الأجود في الشمال وفي الجنوب. ومن المرجح أن تلك الأوضاع لا تختلف كثيراً في جوهرها عن نظائرها التي سادت منذ ١٥٠٠ أو ١٦٠٠ سنة[٥]، وإن كانت قد جدّت حالات تدهور محلية لا تحصى أدّت إلى تفاقمها في عدة مواضع[٦] وإلى ما حلّ في السنوات الأخيرة من أزمات طرحت من جديد مشكلة ازدياد التصحر في منطقة الساحل جنوبي الصحراء.

فباستثناء بضعة مواضع يتقارب فيها خطّا تساوي المطر ٥٠ مم في الشمال وفي الجنوب، نلاحظ أن عبور الصحراء يقتضي إما وجود آبار أو واحات يمكن التعويل عليها، أو السفر على ركائب مقتصدة في استهلاك الماء[٧] ونقل جانب كبير مما يتطلبه بقاء البشر من الماء[٨]. وعبور الصحراء في مثل هذه

(٢) ج. لكلان و ب. هوارد (J. Leclant et P. Huard)، ١٩٨٠؛ انظر الاستنتاجات بوجه أخص، ص ٥١٧–٥٢٨.

(٣) المرجع السابق، الخريطة الواردة في ص ٨٠.

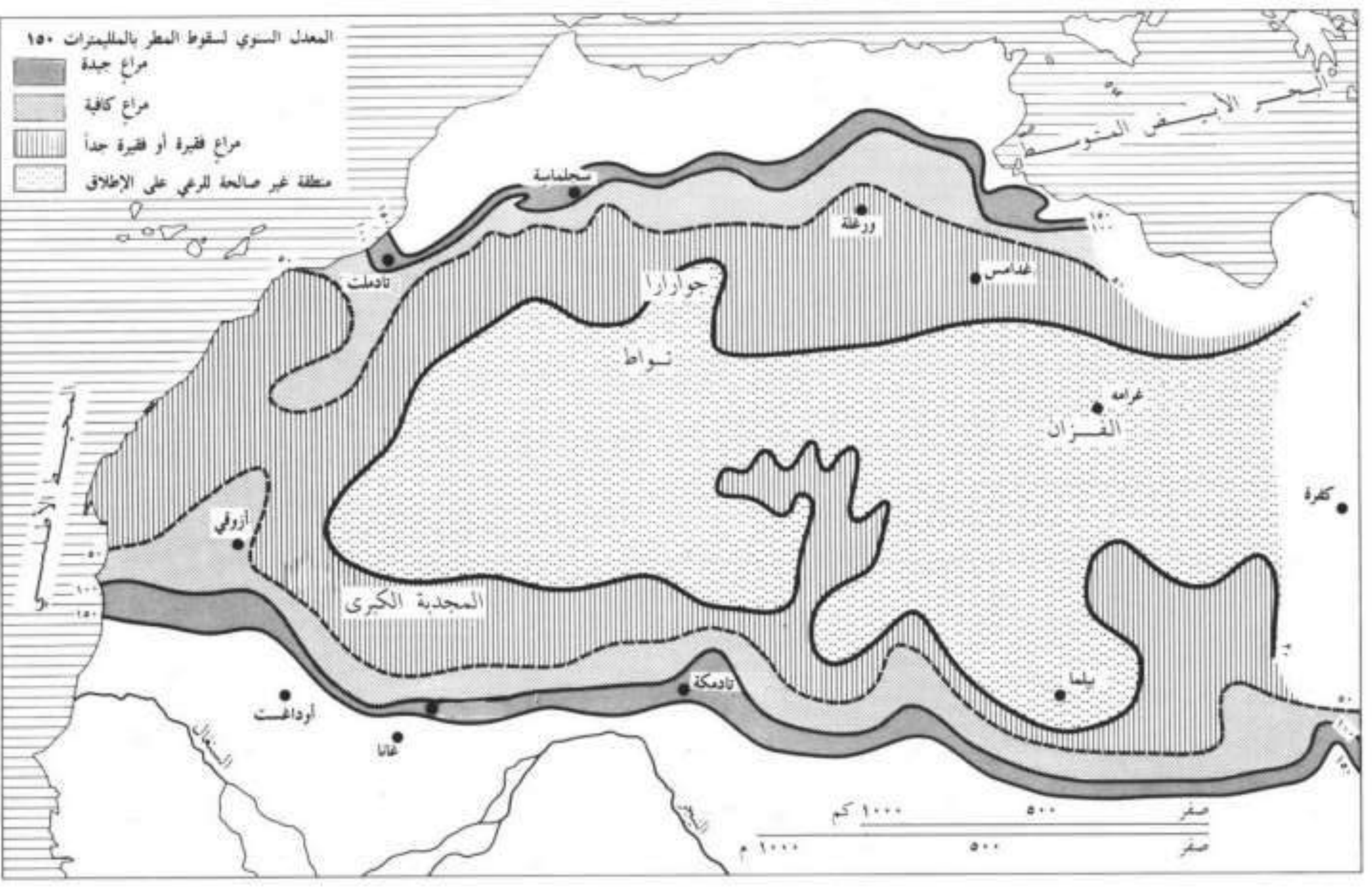
(٤) هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot)، ١٩٧٩، وخاصة ص ٢١٣ وما يليها و ص ٦٧٣ وما يليها؛ ج.ب. روزيه (J.P. Roset)، ١٩٨٣؛ (Revue de géographie et de gémorphologie dynamique) عدد خاص ١٩٧٦؛ ر. كوبر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٨؛ ندوة نواكشوط، ١٩٧٦؛ سي. توبيه (C. Toupet)، ١٩٧٧.

(٥) بلغت اليوم الكتابات عن التطورات المناخية للصحراء درجة عالية من التركيب والشمولة (synthèse)؛ انظر مثلاً فيما يتعلق بالنتائج البشرية لهذه التطورات: ر. كوبر (R. Kuper) (مشرف على التحرير)، ١٩٧٨؛ هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot)، ١٩٧٩؛ ج. لكلان و ب. هوارد (J. Leclant et P. Huard)، ١٩٨٠؛ وبشأن التغيرات التي طرأت على ظروف المعيشة، انظر الصفحات الأخاذة في ت. مونو (T. Monod)، ١٩٥٨، عن «المجابة الكبرى». انظر أيضاً س.إي. نيكلسون (S.E. Nicholson)، ١٩٧٩، ص ٣١–٥٠؛ وتُعدّ الخلاصة التي كتبها س.إي نيكلسون في ١٩٧٦ بحثاً هاماً. ويمكن عموماً تتبع التقدم الذي أحرزته البحوث في تاريخ التطور البيئي في غرب افريقيا في نشرة الـ Asequa (داكار).

(٦) ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert Chaleix et al.)، ١٩٨٣، يحتوي على دراسة مفصلة للتطور التاريخي لمستوى المياه الجوفية في أوداغست والأسباب المحتملة لتدهوره.

(٧) فيما يتعلق بالجمل ومكانته في التاريخ، انظر ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٢٨٧ وما يليها؛ سي. دو لسبيني (C. de Lespinay)، ١٩٨١.

(٨) ت. مونو (T. Monod)، ١٩٧٣ (أ)، ص ٣١، حيث يثبت أن الصحراء الكبرى هي أشد الصحراوات جدباً وقساوة، فنسبة ٦٠٪ من مساحتها جرداء تضم مناطق مجردة من أي غطاء نباتي تبلغ مساحتها ما يعادل ١٥٪ من المساحة الاجمالية للصحراء.



الشكل ١٤،١: المنطقة الصحراوية التي كان يتعين عبورها: خريطة تبين خطوط تساوي المطر (نقلا عن هوغو، ١٩٧٩ وغودينهو، ١٩٥٦)

الظروف مجازفة خطيرة من المؤكّد أنه لا يقدم عليها لا من تدفعه إلى ذلك أسباب قوية.

وهذه الملاحظة التي يتفق عليها اليوم جميع الباحثين تجعل المناقشات القديمة حول عمليات العبور الصحراوية الكبرى في أزمنة بعيدة(٩) مناقشات نظرية بعض الشيء وغير مجدية. ذلك أنه، حتى إذا ثبت يوماً أنها تحققت، فإن التباعد المحتوم لحافتي الصحراء(١٠) لا بدّ أن يكون قد أدّى – بحلول نهاية ما يُعرف عادة باسم العصور القديمة – إلى تعذّر، إن لم يكن استحالة، ذلك العبور في رحلة واحدة متصلة(١١). ومن الشعوب التي لعبت دوراً هاماً في الاتصالات عبر الصحراء، أقوام ربما كانوا يتحدثون لغة البربر، استقروا في الصحراء في ظروف وتواريخ لا نعرف عنها إلا القليل. وإن كانت تلك التواريخ تقع بين القرنين الرابع والسابع الميلاديين(١٢). كما لا نعرف إلا القليل عن الدور الاقتصادي لتلك الأقوام الصحراوية قبل القرن الثامن الميلادي، وإن كان ذلك لا يصلح أن يكون سبباً لإنكار وجود صلات جزئية – عن طريقهم – بين شمال أفريقيا ومواضع غائرة في قلب الصحراء(١٣)، أو حتى في جنوب الصحراء ومنطقة الساحل. وكانت اتحادات «البربر» في القرنين الميلاديين الخامس والسادس(١٤) أول من أتيحت لهم إمكانية محاولة العبور بفضل الانتشار السريع للجمال على مدى عدد من القرون(١٥). ذلك أن الجمل كان الحيوان الوحيد الذي يمكّن الناس من القيام برحلات يتراوح طولها بين ألف وألفي كيلومتر، أي المسافة الفاصلة بين حافتي الصحراء. فلا المركبات (التي لم يعد الكثيرون يعتقدون أنها كانت تستخدم في الأغراض التجارية)(١٦) ولا الخيل (التي كانت الصحراء آنذاك حديثة عهد بها)(١٧)، ولا الحمير (تلك الحيوانات زهيدة التكاليف التي ألفتها الصحراء)، ولا

(٩) انظر مثلاً أو. دو بويغودو (O. du Puygaudeau)، ١٩٦٦؛ ص ٣٧ وما يليها.

(١٠) فيما يتعلق بنتائج هذا التباعد بين حافتي الصحراء في الجنوب، انظر الدراسات الشيقة التي أعدها س. دافو وسي. توبيه (S. Daveau et C. Toupet)، ١٩٦٣؛ سي توبيه (C. Toupet)، ١٩٧٧. وفي هذه المراجع أمثلة إيضاحية للفترة التي نحن بصددها.

(١١) تعارض أحدث المؤلفات بشدة وجود علاقات تجارية منتظمة عبر الصحراء الكبرى بعد نهاية العصر الحجري الحديث، انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل العشرون، اليونسكو؛ ج. ديزانج (J. Desanges)، ١٩٧٦، ص ٢١٣ و ٣٧٤؛ ج. كامبس G. Camps، ١٩٨٠، ص ٦٥ وما يليها.

(١٢) انظر هـ.ت. نوريس (T.H. Norris)، ١٩٧٢؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٨؛ ج. كامبس (G. Camps)، ١٩٨٠؛ الفصل الحادي عشر من هذا المجلد.

(١٣) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، ص ٥١٤–٥١٥.

(١٤) «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، ص ٥٠٨، اليونسكو و ج. كامبس (G. Camps)، ١٩٨٠. كذلك نوقش احتمال وجود يهود يتحدثون لغة البربر في هذه المناطق.

(١٥) تذكر روايات صدرت مؤخراً (سي. دو لسبيني (C. de Lespinay)، ١٩٨١؛ هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot)، ١٩٧٩، ص ١٤٥) أنه لم يُعثر على أي أثر لعظام جمال في مواقع صحراوية أُرجع تاريخها بدقة الى العصر الحجري الحديث، وأن تصوير الجمال في الرسوم والنحوت لا يأتي الاّ في وقت لاحق.

(١٦) ج. كامبس (G. Camps)، ١٩٨٠، ص ٦٥؛ هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot)، ١٩٧٩، ص ٥٦٦ وما يليها.

(١٧) هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot)، ١٩٧٩، ص ١١١ وما يليها.

ثيران الجر البطيئة التي تشهد بوجودها الفنون الصخرية[١٨]، كانت تلبّي احتياجات تجارة صعبة وثقيلة تمر عبر مسافات بعيدة. وكانت السمة المميزة للقوافل، على الأقل ابتداء من القرن العاشر الميلادي، عدد دواب الحمل التي تتألف منها وضخامة حمولاتها التي كانت تُقايض بالسلعة الرئيسية التي كان يُسعى إليها في جنوب الصحراء، ألا وهي الذهب.

وكان من الاعتبارات الهامة في تلك الرحلات، اختيار الطريق التي تنطوي على أدنى قدر من المخاطر. ويتبيّن بوضوح من الجهد الذي بذله المؤلفون العرب في القرون الميلادية العاشر والحادي عشر والثاني عشر في وصف دقائق وتفاصيل طرق التجارة عبر الصحراء، أن أي ارتجال في عملية الاختيار هذه كان يمكن أن يفضي إلى كارثة. وكانت هناك مناطق عبور مفضلة أملت اختيارَها الظروفُ المادية، وكُرّست بحكم العادة. ويُشار في بعض الأحيان إلى وجود طريق ساحلية (إذ يشير إليها البكري في القرن الحادي عشر الميلادي دون أن ينسب إليها أهمية حقيقية)[١٩]، وقد أسفرت البحوث الحديثة عما كان يكتنفها من صعاب، ومن ثم من مخاطر: ذلك أنه لا يوجد أي أثر لوجود بشري في المنطقة الساحلية الجرداء الواقعة بين خطي العرض ٢٦° شمالاً و ٢٤° شمالاً، حتى في العصر الحجري الحديث[٢٠].

وعندما نتّجه نحو الشرق، إلى ما هو الآن موريتانيا، نجد أن من عوامل تيسير السفر في تلك المنطقة تقارب خطّي تساوي المطر ٥٠مم في الشمال والجنوب، في المكان الذي وُجد به موقع أزوقي. وإذا تحركنا شرقاً إلى أبعد من ذلك وجدنا وادي سورا وغرارة وتوات في الشمال، التي لم تلبث أن اجتذبت انتباه رجال القوافل[٢١]. وكان من شأن الأهمية الفريدة لهذا الطريق أن جعلت منه موضعاً لعبور معظم القوافل ابتداء من القرن العاشر فصاعداً. وكان من الضروري، عندما نتحرك مسافة أبعد نحو الشرق، الذهاب إلى ورقلة (وَرْغله) في المزاب، ثم الانحدار جنوباً إلى أدرار الايفوغاس (الفقاس) ووادي تيلمسي[٢٢] بهدف بلوغ طريق يضاهي سابقه في سهولته. غير أن ورقلة (وَرْغله) لا يرد اسمها في كتب التاريخ حتى القرن الثامن الميلادي[٢٣]؛ ويحتمل أنها

---

(١٨) هـ.ج. هوغو (H.J. Hugot)، ١٩٧٩، ص ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٦٧٥. يعتقد هوغو في الأهمية التاريخية للمركبات التي تجرها الثيران، غير أنها لا تبدو صالحة للتجارة عبر الصحراء، وإن كان من المحتمل أنها (كما يبين هوغو بوضوح في صفحة ٥٧٣) لعبت دوراً في نقل مواد يذكر منها الخشب والصلصال والقصب عبر مسافات بعيدة، ولاسيما في أراضي السافانا بجنوب منطقة الساحل.

(١٩) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٥.

(٢٠) ن. بتيمير (N. Petitmaire)، ١٩٧٨، ص ٣٢٧؛ ويكمله ج.سي. روسو و ن. بتيمير (J.C. Rosso et N. Petitmaire)، ١٩٧٨.

(٢١) انظر ج.ل. إشاليه (J.L. Echallier)، ١٩٧٠، الذي يرجع قيام أولى المستوطنات في توات وغرارة الى القرن العاشر الميلادي.

(٢٢) يبين ج.ب. بلانك (J.P. Blanck)، ١٩٦٨ أن وادي تيلمسي ربما كان لا يزال جافاً قبل بدء التاريخ الميلادي بـ ٥٥٠٠ سنة، وأنه كان كذلك بالتأكيد قبل عشرة آلاف سنة.

(٢٣) ت. ليفتيسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٦.

كانت آنذاك محطة على الطريق من تاهرت إلى غاو[٢٤]. وعلى مقربة منها نشأت ونمت مدينة ايسدراتن (سدراته) ملاذ الإباضيين الذين أخرجهم من تاهرت انتصار الفاطميين في بداية القرن العاشر الميلادي. ولم تعش إسدراتن طويلاً في بيئتها المعادية[٢٥]. ولكن المزاب حيث نشأت المدن وتطورت في القرن الحادي عشر الميلادي[٢٦]، وورقلة (وَرْغلة)، التي سادها الرخاء منذ القرن العاشر الميلادي، شكّلتا مركز قيام علاقات تجارية عبر الصحراء يضاهي توات.

وفي الربع الأخير من القرن الثامن الميلادي، أدرك الناس في تاهرت أن «الطرق المفضية إلى السودان قد انفتحت أمام تجارتهم وأعمالهم»[٢٧]. وبناء على ذلك يمكن تأريخ أول تحرك نحو إقامة اتصالات مع «بلاد السودان» ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي؛ غير أن هذه الاتصالات لم تتوثق أواصرها ولم يظهر ما يشهد بقيامها حتى القرن العاشر الميلادي. فعلى حين أن الناطقين بلغة البربر كانوا أول من جرّبوا انتهاج الطرق عبر الصحراوية، فإن فتح هذه الطرق للتجارة المنتظمة كان يتطلب حوافز اقتصادية وعزائم بشرية لم تكد تاهرت أن تشهد أول بوادرها. «فالظروف الطبيعية» لم تكن تكفي وحدها لإنشاء الطرق، وإنما يلزم نشوء احتياجات اقتصادية لهذا الغرض.

وبمزيد من التحرك نحو الشرق يزداد وضوحاً وجود اتصالات مبكرة كلما اقتربنا من نهر النيل. غير أن ما نُشر حتى الآن من كتابات لا يتيح لنا رسم طريق بالغ التحديد. ولا يزال الدور الذي قام به الغرامانتيون موضع جدال[٢٨]. ومن المعتقد الآن أنه كانت هناك تجارة بين فزّان ومنطقة بحيرة تشاد، وأن كوار زوّدت الجنوب بالملح[٢٩]؛ ومع ذلك فليس بمقدورنا بعد أن نرسم نسقاً لأية تجارة ربما كانت قائمة بين الشعوب القاطنة جنوب بحيرة تشاد[٣٠]. ومن المحتمل أنه كان هناك طريق يصل بين تشاد وطرابلس، استُخدم في تصدير العبيد ابتداء من تاريخ يستحيل تحديده؛ تلك هي النتيجة التي نخرج بها من قراءة اليعقوبي الذي وصف ما كانت عليه الأوضاع في منتصف القرن التاسع[٣١].

(٢٤) المرجع السابق، ص ١٢.

(٢٥) هُجرت المدينة أثناء القرن الحادي عشر الميلادي.

(٢٦) هـ. ديديّون و ج .م. ديديون و سي. دونّاديو و ب. دونّاديو (H. Didillon, J.M. Didillon, C. Donnadieu et P. Donnadieu)، ١٩٧٧، ص ٣٢؛ أ. رافيرو (A. Ravereau)، ١٩٨١.

(٢٧) ت. (T. Lewicki)، ١٩٦٢.

(٢٨) انظر ر.سي. سي. لو (R.C.C. Law)، ١٩٦٧ (ب)؛ ج. ديزانج (J. Desanges)، ١٩٦٢ و ١٩٧٦؛ ج. كامبس (G. Camps)، ١٩٨٠.

(٢٩) د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٨، ص ٤٩٧–٤٩٩.

(٣٠) ج.ب. ليبوف و أ.م.د. ليبوف وف. ترينن–كلوستر و ج. كورتان (J.P. Lebeuf, A.M.D. Lebeuf, F. Treinen-Claustre et J. Courtin)، ١٩٨٠؛ ج.ب. ليبوف (J.P. Lebeuf)، ١٩٨١. وفي هذا الموجز الأخير، يرى المؤلف أنه في القرن التاسع الميلادي انتقلت جماعات من الصيادين الذين يستخدمون الرماح القصيرة نحو الجنوب انطلاقاً من شمال بحيرة تشاد.

(٣١) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٩. انظر د. لانج و س. بيرتو (D. Lange et S. Berthoud)، ١٩٧٧، ص ٣٤ و ٣٥ اللذين يقدمان فروضاً تبدو معقولة للغاية.

ومع اقترابنا من النيل نجد أن شبكات الطرق أقدم عهداً بكثير على امتداد النهر وعلى طول طريق موازٍ له إلى الغرب وتكتنفه سلسلة الواحات. وكانت هناك أيضاً روابط بين الشرق والغرب تصل بين الواحات والنهر[٣٢]، وطرق قوافل تصل النهر بالبحر الأحمر منذ العصر الهلينستي على أقل تقدير[٣٣]. ولم يتغير شيء منذ الأيام الأولى لمصر الفرعونية وحتى الفترة التي نحن بصددها، اللهم إلا إذا استثنينا عاملاً واحداً هو العلاقات مع النوبة. فقد جمّد هذه العلاقات عهد (بقط bakt) أُبرم بين حكام مصر المسلمين وبين سلالة ماقرة (مقرّة) لمصلحة الطرفين[٣٤]، ينص على إمداد الشمال بعدة مئات من العبيد السود وظلّ يُنفّذ بدرجة معقولة من الدقة حتى عهد المماليك. وربما كان الحاجز النوبي قد منع مسلمي مصر من الوصول مباشرة إلى حوض التشاد عن طريق دارفور. وظلّت الأوضاع على تلك الحال حتى القرن الرابع عشر الميلادي، الأمر الذي كان له مغزى اقتصادي عميق. ومع أن ذلك لم يمنع حكام مصر المسلمين قط من الوصول إلى مخزون الذهب في وادي العلاقي وفي النوبة، فإنه عقّد صلاتهم ببلاد السودان. وكان الطريق الوحيد طريقاً قديماً عُرف قسمه الأول جيداً في العصور القديمة، وكان يمتد من النيل حتى واحة سيوة. وفي القرنين الميلاديين الخامس والسادس، أقام عدد من الرهبان الأذكياء عبر هذا الطريق تجارة في آثار القديس ميناس الذي يقع ديره في أرباض الاسكندرية[٣٥]. وتشير دراسات مختلفة إلى أن هذا الطريق كان يمتد إلى أن يخترق واحة كفرة[٣٦]، ويُحتمل أنه كان يعبر الكوار بعد ذلك من الشرق إلى الغرب ماراً بالقصبة (جيزابي)[٣٧] حتى يصل إلى مرنده وغاو.

ويتحدث اليعقوبي عن هذا الطريق في القرن التاسع الميلادي بأسلوب مبهم ولكن في صيغة المضارع[٣٨]. وبعد ذلك بقرن واحد كان ابن حوقل يعتبر أن هذا الطريق قد هُجر لما كان ينطوي عليه من أخطار[٣٩]. وتنمّ الأوصاف التي يقدمها ابن حوقل عن حدوث تغيّرات ذات شأن. فنحن إذا رسمنا خريطة شاملة (الشكل ٢، ١٤) للطرق التي يصفها، وجدنا أنه لم يقتصر على اعتبار أن الطريق «المصري» قد تدهور وإنما «تجاهل» أيضاً وجود روابط تصل بين المناطق التي كان

---

(٣٢) فيما يتعلق بشبكة الطرق انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل العشرون، اليونسكو.

(٣٣) فيما يتعلق بتطور هذه الصلات مع البحر الأحمر في عهد الفاطميين، انظر ج.سي. غارسان (J.C. Garcin)، ١٩٧٦، ص ٧١ وما يليها.

(٣٤) انظر ل. توروك (L. Török)، بخصوص البقط. وفيما يتعلق بالعصر الفاطمي، انظر أ.ب. بشير، ١٩٧٥. انظر أيضاً الفصل الثامن في هذا المجلد.

(٣٥) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧١ (أ٩)، ص ٣٨ وما يليها.

(٣٦) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٥ (ج).

(٣٧) د. لانج و س. بيرتو (D. lange et S. Berthoud)، ١٩٧٧، ص ٣٣. وبشأن هذا الطريق انظر أيضاً الفصل الحادي عشر من هذا المجلد.

(٣٨) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٩.

(٣٩) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ٣٨ و ١٥٣.

يقطنها الإباضيون وبين السودان[٤٠]، وكرّس اهتمامه للطريق «الفاطمي» الواصل بين سجلماسة وغانا. وهو يقول بصراحة فضلاً عن ذلك إن هذا كان أنشط طريق «في أيامه»[٤١]. وما أن يمر هذا الطريق عبر غانا إلى جنوبها حتى تتخبط المعلومات التي يقدمها عنه ابن حوقل، مع تحديد مواقع وهمية وذكر مسافات يكتنفها الغموض. وبالإضافة إلى ذلك، حرص ابن حوقل على ألّا يبيّن على الخريطة التي ألحقها بنصّه، ما ذكره من أسماء (سامة، كوغا، غيارو، كزم) وردّدها من جاؤوا بعده، واكتفى بالقول بأن هذه المنطقة تضم «الأقاليم التي يمتلكها السود»[٤٢].

وينبغي أن ينبهنا ذلك إلى أمر هام ألا وهو أن كل ما له علاقة بوصف الطرق إنما يتسم بطابع سياسي وينبع من خيارات يشاؤها المؤلّف. ويتجلى ذلك بشكل صارخ في حالة الطريق المصري القديم الذي قال عنه في سنة ٩٨٢– ٩٨٣م مصدر فارسي عنوانه «حدود العالم» أن قطعه يستغرق ثمانين يوماً، وأنه لم يكن به سوى موضع واحد يتوافر فيه الماء والعلف، وأن التجار المصريين كانوا يتهجونه لنقل الملح والزجاج والرصاص إلى بلاد السودان[٤٣].

ومن المحتمل أن إغفال ابن حوقل للطريق المصري لم يكن مبعثه مجرد عوامل أيديولوجية وسياسية، بل كان يعكس تغيرات اقتصادية حاسمة طرأت بين القرنين الميلاديين التاسع والعاشر. ذلك أن البكري والإدريسي، المؤرخين العظيمين للطرق عبر الصحراوية، لم يذكرا طريق مصر، الأمر الذي يدل على أن شيئاً ما لا بدّ وأن يكون قد حدث بين القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وأدّى إلى هجرانه.

والواقع أن أحداثاً رئيسية وقعت بين طرابلس وتشاد والمحيط الأطلسي في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر. أما المنطقة الأخرى، المحيطة بنهر النيل، فقد كُتب لها مصير يختلف عن ذلك كل الاختلاف.

الحياة في منطقة الساحل كما تدل عليها بحوث أثرية أُجريت مؤخراً[٤٤]

أُجريت مؤخراً في غرب أفريقيا بحوث على الحديد والنحاس[٤٥] تكفي وحدها لإلقاء ظلال من الشك على معظم الأفكار السائدة عن التغيّرات السابقة على ظهور المسيحية. فقد أثبتت تلك التجارب أنه، أثناء الفترة التي سبقت عمليات العبور التجارية الكبرى للصحراء، كانت هاتان السلعتان الأساسيتان متداولتين في الأسواق عبر مسافات بعيدة في جنوب الصحراء دون تدخل

(٤٠) المرجع السابق، ص ٦٨ حيث ينعت الإباضيين والنكّارين بالنفاق والعقوق والانشقاق.

(٤١) المرجع السابق، ص ٥٨.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٦١.

(٤٣) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ص ٦٩.

(٤٤) انظر ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢، حيث ترد ببليوغرافيا حديثة وخريطة بالمواقع، انظر س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J.McIntosh)، ١٩٨١.

(٤٥) انظر س. برنوس و ب. غولتكيه (S. Benus et P. Gouletquer)، ١٩٧٤، ١٩٧٦؛ و د. كالفوكوريّسي و ن. ديفيد (D. Calvocoressi et N. David)، ١٩٧٩، و د. غريبنار (D. Grebenart)، ١٩٨٣.

من جانب شمال القارة[٤٦]. وإذا نظرنا إلى خريطة المواقع[٤٧] التي تحدّث عنها علماء الآثار مؤخراً وحدّدوا تواريخها، عرفنا أشياء تبعث على الدهشة عن أهمية وادي النيجر الأوسط ومنطقة السنغال في تلك الاكتشافات الأخيرة.

فقد اكتُشفت مواقع يرجع تاريخها إلى ما قبل القرن الخامس الميلادي في منطقة باندياغارا – تولّوي (من القرن الخامس إلى القرن الثاني قبل الميلاد) ومنطقة جنّة – جينو (المرحلة الأولى من – ٢٠٠ إلى +٥٠ والمرحلة الثانية من +٥٠ إلى +٤٠٠) ومنطقة بيغو، وتضم أدلة على أنه كان يوجد آنذاك نشاط مكثف في تلك المناطق الثلاث.

وفيما يتعلق بالقرون الخامس والسادس والسابع الميلادية، أثبتت أعمال التنقيب أنه، دون اعتبار للتأثيرات الوافدة عبر الصحراء، كان هناك نشاط في وادي السنغال[٤٨] وفي النصف الجنوبي من ذلك البلد على السواء. كما وُجد نشاط يسترعي الانتباه في المنطقة الممتدة من نياني إلى توندیدارو على طول وديان النيجر وحتى موقع نيامي الحالية. وتكشّف أيضاً نشاط بالغ في مرندة وايفة ومواقع في ساحل العاج (كوت ديفوار). ومؤدّى ذلك أنه، قبل أن تظهر أية علامات على وجود تجارة صحراوية رائجة، انتظمت في منطقة الساحل حياة جماعية تتضمن تشغيل المعادن وتقسيم العمل والتجارة. ويمكننا اليوم أن نقول، دون أن نخشى تخطيئاً من جانب البحوث المقبلة، إن جميع البنى الأساسية للاستقرار والحياة الاقتصادية كانت قائمة أثناء «قرون الظلام»[٤٩] هذه في وديان السنغال والنيجر، وربما أيضاً في مناطق واقعة إلى جنوبها.

وعندما ننتقل إلى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، نرى أن الأمر الجديد الوحيد فيما عدا التطور العادي (الذي يجدر القول إنه استمرّ في القرنين الميلاديين العاشر والحادي عشر) تمثّل في نشوء مدن تجارية في الشمال (تغداوست وكومبي صالح). وسادت الاتجاهات نفسها القرنين الميلاديين العاشر والحادي عشر اللذين شهدا نشوء أزوقي ثم ولاته وتواصل نمو النشاط في منطقتي السنغال والنيجر.

وتدعم الدراسة المفصّلة للآثار التي اكتُشفت في المواقع المذكورة اعتقادنا بأن البحوث في سبيلها إلى بعث ثقافات هامة ازدهرت في منطقة الساحل؛ ثقافات شاهدها واتصل بها التجار القادمون من

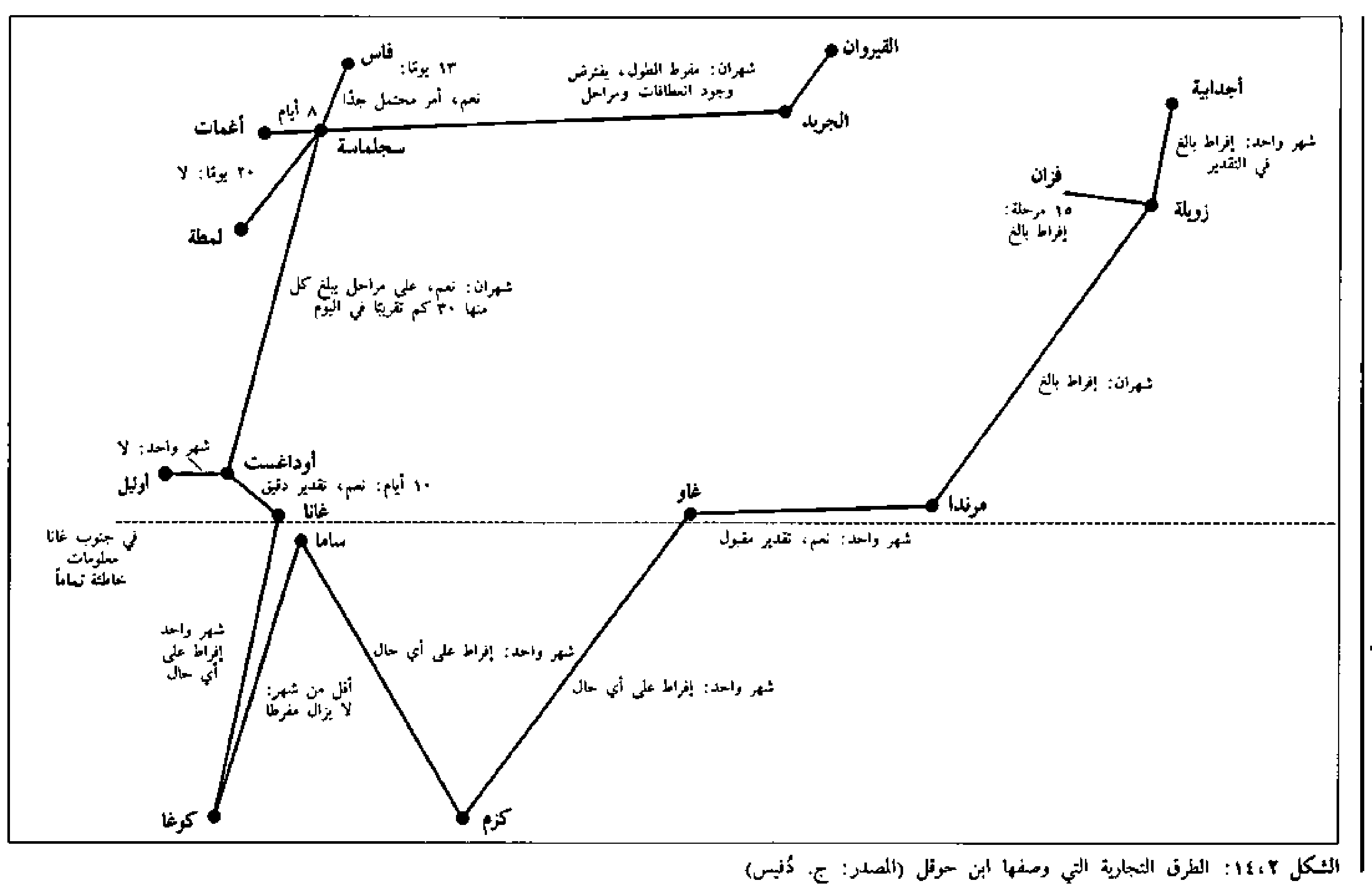
---

(٤٦) انظر على الأخص ر.ج. ماكينتوش و س.ك. ماكينتوش (R.J. McIntosh et S.K. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب) و ١٩٨١.

(٤٧) انظر ر.ج. ماكينتوش و س. ك. ماكينتوش (R.J. McIntosh and S.K. McIntosh)، ١٩٨١؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢.

(٤٨) أسفرت بحوث قريبة العهد جداً ولم تُنشر بعد، عن الشاطىء الموريتاني لنهر السنغال، عن محصول وفير من الحقائق الجديدة المثيرة للدهشة. ومن المهم في هذا الصدد أن نتابع عن كثب المنشورات المقبلة للمعهد الموريتاني للبحوث العلمية.

(٤٩) بطبيعة الحال، ليست هذه القفزة الى الوراء في معارفنا برهاناً على أننا كنا بين القرنين الخامس والسابع في «بداية» الحياة المنظمة والتجارة والتنمية الثقافية في الساحل الأفريقي. فحسبنا الاكتشافات قريبة العهد فيما يتعلق بالحديد والنحاس، لكن نحذّر من الوقوع في خطأ الحكم على هذا النحو مرة أخرى. فهذه الاكتشافات تلقي ظلالاً من الشك على البيانات التي قدمها ج. أنكانده (J. Anquandah)، ١٩٧٦، في وصفة للتطور الاقتصادي بمنطقة الساحل.



الشكل ١٤،٢: الطرق التجارية التي وصفها ابن حوقل (المصدر: ج. دُفيس)

الشمال. وبالنسبة للفترات السابقة على القرن السابع الميلادي، أسفرت أعمال التنقيب في كل من توندیدارو[٥٠] وجنّة – جينو[٥١] وياندياجارا[٥٢] عن حصاد وفير. وتتسم التعليقات التي أبداها س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش بأهمية بالغة فيما يتعلق بتجارة النحاس والحديد في دلتا النيجر الداخلية[٥٣]. ولئن كانت المعلومات عن مختلف مناطق السنغال أقل تفصيلاً[٥٤]، فإن اتساع مساحة المناطق التي جرت فيها أعمال التنقيب ترتّبت عليه تقديرات لكثافة الاستيطان بين النهر وبين غامبيا أثناء الألف الأول الميلادي[٥٥]، وهي تقديرات قد تثير الجدل ولكن لا يمكن إغفالها. أما موقع سينتيو – بارا، الذي لم تنشر نتائج أعماله كلها بعد، فقد وُجدت فيه معدات برونزية تثير الاهتمام البالغ[٥٦]. ولا يزال اكتشاف عدد كبير من أسطوانات صنع الحبال في مواقع على النهر من الحداثة بحيث يتعذر تفسيره على وجه اليقين؛ غير أنه ينمّ هو الآخر عن درجة عالية من التطور التقني[٥٧]. وبالنسبة للقرنين الثامن والتاسع الميلاديين، وربما أيضاً لتواريخ سابقة، تمخضت أعمال التنقيب في تغداوست عن آثار وفيرة ومتماسكة تدل على تعدين سبائك النحاس التي يرجّح أن إحدى موادها الخام كانت تأتي من أكجوجت[٥٨]. ووجدت هناك أولى الأدلة الأثرية على استخدام طريقة القولبة الشمعية أثناء الفترات المبكرة نفسها[٥٩]، ولا شك أن هذا النشاط التعديني المحلي، الذي يبدو أنه واصل

(٥٠) ج.ف. ساليج وي. بيرسون وأي. باريّ وب. فونتيس (J.F. Saliège, Y. Person, I. Barry et P. Fontes)، ١٩٨٠، تواريخ بالكربون الاشعاعي مصححة وبالغة الدقة: ١٣٣٠ق ح–٤٠ و ١٢٤٥ق ح–٤٠، أي بين + ٦٢٠ و + ٦٥٥.

(٥١) س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh and R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب). وفقاً لرأي هذين المؤلفين وُجدت حياة حضرية في هذا الموقع ابتداء من القرن الثاني الميلادي. وهما يقدران مساحة المدينة في حوالى ٩٠٠ الى ١٠٠٠ ميلادية بأربعين هكتاراً.

(٥٢) ر.م.أ. بُدو (R.M. Bedeaux)، ١٩٧٢.

(٥٣) يخص بالذكر أنه كانت هناك واردات نادرة من النحاس في الفترتين الأولى والثانية (من ٥٠ الى ٤٠٠ ومن ٤٠٠ الى ٩٠٠) من الواضح أنها لم تكن نتيجة للتجارة عبر الصحراوية؛ س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh and R.J. McIntosch)، ١٩٨١ (ب)، ص ٧٦. ويسوق المؤلفان الحجة نفسها في ص ٤٤٤ و ٤٤٥، وذلك فيما يتعلق بالحديد الذي لم يكن يُنتج محلياً ويُحتمل أنه كان يقايض عليه مع متجه في أعالي النهر.

(٥٤) انظر ج. تيلمانس و سي. ديكامب و ب. خياط (G. Thilmans, C. Descamps et B. Khayat)، ١٩٨٠.

(٥٥) ف. مارتان و سي. بيكر (F. Martin et C. Becker)، ١٩٧٤ (ب). انظر المصدر الجغرافي الوطني للسنغال (Atlas National du Sénégal)، ١٩٧٧، الصحيفة رقم ٨، صفحة ٥١، لمعرفة المواقع قبل التاريخية في سنغامبيا.

(٥٦) أ. رافيزيه و ج. تيلمانس (A. Ravisé et G. Thilmans)، ١٩٧٨ و ١٩٨٠.

(٥٧) يسجل ج. تلمانس (G. Thilmans)، ١٩٧٩، اكتشافات في ٤٢ موقعاً، أسفرت عشرة منها عن أكثر من عشرة نماذج. وقد اكتُشفت أيضاً على ما يبدو اسطوانة لصنع الحبال في تغداوست، انظر د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠.

(٥٨) انظر سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٩، ص ١٣٦ وما يليها؛ ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Rober-Chaleix et al.)، ١٩٨٣؛ ج. بوليه (J. Polet)، ١٩٨٥؛ د. روبير – شاليكس، قيد النشر؛ ب. سيزون (B. Saison)، قيد النشر.

(٥٩) د. روبير–شاليكس (D. Robert-Chaleix)، قيد النشر.

النشاط الذي انصبت عليه دراسات ن. لامبير[٦٠]، قد لعب دوراً اقتصادياً فيما بين الأقاليم في وقت مبكر للغاية.

وأخيراً، فإننا عندما نجمع ما لدينا من معلومات، وهي لا تزال نادرة، عن التكيف للبيئة وتربية الماشية والزراعة والطعام نجد أن البحوث الأثرية قد أسفرت مؤخراً عن عدد من النتائج الهامة حتى بالنسبة لهذه الفترة السابقة على القرنين الميلاديين الثامن والتاسع. في جنة -جينو، كان يُؤكل السمك ونوعان من لحم البقر وربما الأرز أيضاً[٦١] في تلك الفترة المبكرة، إذ وجدت شواهد على الأرز وعلى سلالة من الدخن[٦٢]، يرجع تاريخها إلى ما بعد سنة +٤٠٠ وقبل سنة +٩٠٠ (المرحلة الثانية). غير أنه يبدو أن الأجل المتوقع كان لا يزال قصيراً إذا استندنا في الحكم على ما عُثر عليه من هياكل عظمية: فستة منها يُرجّح أن أصحابها لم يعيشوا أكثر من ٢٥ سنة، وواحد تجاوز الثلاثين، وثلاثة بين ٣٠ و٣٥ سنة، وواحد بين ٤٥ و٥٥ سنة[٦٣]. وفي تغداوست وُجدت كميات وفيرة من لحم البقر منذ فترة مبكرة (القرن الثامن الميلادي أو قبله)؛ وكانت الطيور - الدجاج الحبشي - والحيوانات الداجنة أو الماشية تشكل جانباً مهماً من الغذاء[٦٤]. وفي نياني وُجدت شواهد على الذرة الرفيعة في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، وعلى العدس في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين على الأرجح[٦٥].

وعلى ذلك فإن جميع الدلائل تشير اليوم إلى أن المجتمعات التي كان أهل الشمال سيلقونها عبر الصحراء كانت مجتمعات متماسكة حسنة التنظيم، أنشأت المدن وكانت تمارس التجارة عبر مسافات بعيدة أحياناً. ومن الجدير بالذكر بصدد هذه النقطة الأخيرة أنه يُرجّح أن شبكات تجارة الملح ربما وُجدت منذ تلك الفترة[٦٦]. وينبغي لنا في هذا السياق أن نذكر ما سبق أن نقلناه عن «حدود العالم» وما قاله المهلّبي أيضاً من أن الثروة الرئيسية لأمراء غاو تتمثل فيما لديهم من احتياطي الملح[٦٧].

(٦٠) انظر ن. لامبير (n. Lambert)، ١٩٧١.

(٦١) س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J.McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)، ص ١٨٨.

(٦٢) المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٦٣) المرجع السابق، ص ١٧٧ وما يليها.

(٦٤) ج. دُفيس و د. روبير-شاليكس وآخرون (J..Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣.

(٦٥) و. فليبو فياك (W. Filipowiak)، ١٩٧٩، ص ١٠٧ و ١١٣.

(٦٦) ج. د. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠: بين ساحل المحيط الأطلسي ونهر النيجر كانت تاغنت في موريتانيا وأوداغست محطتين هامتين، ويُحتمل أنه كانت هناك تجارة مماثلة بين كوار وتشاد (د. لانج و س. بيرتو (D. Lange et S. Berthoud)، ١٩٧٧)، وبين هضبة عير والمناطق المتاخمة وهلم جرا. وذلك أيضاً هو رأي س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)، ص ٤٤٦، اللذين يعتقدان دون دراسة لمزيد من السجلات، أن تجارة الملح كانت مزدهرة في جنوب الصحراء من القرن الخامس الميلادي فصاعداً.

(٦٧) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٨.

الأوضاع في شمال الصحراء الكبرى

حسبنا لهذه الغاية أن نختار من بين سمات الأوضاع في شمال الصحراء الكبرى العناصر التي ربما كانت تتسم بأهمية بالنسبة للتاريخ الاقتصادي[٦٨] ولتاريخ الاتصالات عبر الصحراء.

وتعنينا في المساحة التي يشغلها المغرب اليوم خمس مناطق كان يسكن إحداها، وهي منطقة السهول الواقعة على المحيط الأطلسي وجانب كبير من مرتفعات الريف، أقوام ظلّت مستقلة أمداً طويلاً. فقد تصدّت قبائل البرغواطة، أبرز هؤلاء الأقوام، لجميع محاولات إخضاعها على الأقل إلى أن حلّ عهد المرابطين. ولعبت تلك القبائل دوراً ما، لم يُفهم جيداً بعد، من خلال علاقاتها التجارية مع أسبانيا المسلمة على الأخص، وإن كان يبدو أنها لم تربطها أية صلة بمنطقة الساحل. أما الإدريسيون الذين انقسموا إلى عدة فروع حاكمة، فلم يكتفوا بالسيطرة على الشمال –حول فاس، العاصمة التي أنشأوها، ومكناس– بل سيطروا أيضاً على جبال الأطلس الوسطى. ويمكن القول، استناداً إلى ما نشر حتى الآن من دراسات، إنه لم تربطهم بأفريقيا السوداء أي صلات[٦٩]. ووُجدت في الشمال سلسلة من الموانئ، من سبتة إلى حنين، كفلت روابط متصلة من خلال التجارة الساحلية مع أسبانيا المجاورة: وكانت تلك الموانئ تعتمد دائماً وبصورة مباشرة على اقتصاد الأندلس[٧٠]. ولدى المؤلفين العرب، اشتهر وادي السوس، الذي يفصل بين الأطلس الأعلى والأطلس الصغير، بأراضيه وفيرة الانتاج[٧١]. وكان في هذا المكان أن نشأت تامدولت[٧٢] كأول محطة رئيسية متقدمة على الطرق المتجهة نحو الجنوب، ونشأت حتى القرن العاشر الميلادي مدن أخرى كثيرة على جانبي الأطلس وفي وادي درعة. وأخيراً، كانت سجلماسة (التي يورد البكري عدة صيغ متضاربة لقصة تأسيسها) قد بدأت تنشأ على الجانب الصحراوي للأطلس الأوسط، بالتأكيد قبل أن يبدأ النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي، لتكون بمثابة محطة القوافل التي كانت تذرع الصحراء إلى الشمال وإلى الجنوب[٧٣].

وكان الجنوب، حسبما يقول جميع المؤلفين، عالم كبار الجمّالين، سادة الصحراء، الذين لم

---

(٦٨) للاطلاع على الاتصالات التجارية بين مناطق في شمال القارة، انظر سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٣.

(٦٩) د. يوستاش (D. Eustache)، ١٩٧٠–١٩٧١. وفقاً للكتالوج الذي بذل هذا المؤلف جهداً كبيراً في إعداده، لا يوجد أثر لقيام الادريسيين بسك الذهب، وتلك حجة قوية ولكنها لا تكفي للبت في مسألة الاتصالات مع الجنوب.

(٧٠) امتد النفوذ الأسباني في القرن العاشر الميلادي، إذا كان لنا أن نصدق ابن حوقل، حتى بلغ سيبو على الساحل الأطلسي؛ انظر ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ٧٧.

(٧١) ابن حوقل، ١٩٤٦، ص ٨٩.

(٧٢) ب. روزنبيرغر (B. Rosenberger)، ١٩٧٠ (ب)، ص ١٠٦؛ وقد وجدت هذه المدينة في القرن العاشر الميلادي؛ ويرد ذكرها أيضاً عند اليعقوبي.

(٧٣) يقول اليعقوبي (انظر ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٨) إن هذه المدينة الواقعة في «بلاد السود» يمكن بلوغها في حوالى خمسين يوماً. ويرى ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ٩٧، أنها وجدت منذ القرن العاشر الميلادي، وأن تجارة سجلماسة مع الجنوب «لم تنقطع».

يعرفوا الخبز ولا الزراعة وكانوا يعيشون في تكافل وثيق مع جمالهم. وكان منهم بنو مسوفة الذين ذكرهم ابن حوقل في القرن العاشر الميلادي والذين كانت لديهم معرفة ممتازة بالطرق وكانوا يسيرون محجبي الوجوه ويعبرون الصحراء شتاء[٧٤]. وقبل ذلك بقليل ذكر ابن الفقيه قبيلة لمطة التي اشتهرت بصنع التروس «التي كانوا يسقونها سنة كاملة في اللبن الحامض وكانت السيوف ترتد عن سطوحها»[٧٥]. ومن المعتقد أن هذه التروس هي ما أشار إليه ر. موني بلفظة «adargues» وأسهب في الكتابة عنها[٧٦]. وقد تناول ت. ليفيتسكي بالبحث مؤخراً مسألة دخول هذه الجماعات في الإسلام[٧٧]، وإن كان لا يزال هناك الكثير من البحث الذي ينبغي إجراؤه حول هذا الموضوع الصعب.

وما إن هدأت ثائرة البربر، ولا سيّما في عهد الأغالبة، حتى علا شأن إفريقية؛ ومن أهم ما يعنينا في هذا المقام، بصدد الاتصالات عبر الصحراوية، وجود دنانير مسكوكة ينبغي أن تحظى باهتمامنا[٧٨]. ولدينا لهذا الغرض استقصاء أجراه أ.س. ايرنكرويتز[٧٩] بشأن ٤٥ ديناراً من دنانير الأغالبة أسفر عن أنها كلها على درجة ممتازة من النقاوة[٨٠] (٩٨,٩٩ في المائة في المتوسط). ويتبين من التصنيف الزمني لها أن أقلها نقاوة يرجع تاريخها إلى بداية القرن التاسع الميلادي، وأن درجة النقاوة ارتفعت كثيراً بعد سنة ٨١٧م، وأن القطع التي صنعت من الذهب الخالص (١٠٠٪) سُكّت بين عامي ٨٤١م و ٨٦٣م[٨١]. وهكذا استطاع الأغالبة الحصول على الذهب اللازم لأغراض السك. وما زلنا لا نعرف ما إذا كان جانب كبير من هذا الذهب قد توافر على أثر فتح جزيرة صقلية[٨٢]، أو أنه أُحضر من «بلاد السودان» في القرن التاسع الميلادي[٨٣]، ولا يزال

---

(٧٤) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ١٠٠.

(٧٥) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٥٤؛ ويرجع تاريخ النص الى سنة ٩٠٣م.

(٧٦) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١.

(٧٧) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٠.

(٧٨) لم يلق هذا الموضوع إلاّ إهتماماً سطحياً في ج. دُنيس، ١٩٧٠، ص ١٤٠.

(٧٩) أ.س. ايرنكرويتز (A.S. Ehren Kreutz)، ١٩٦٣.

(٨٠) المرجع السابق، ص ٢٥١، لم يكن فيها إلاّ واحد تبلغ نسبة الذهب فيه ٨٣٪ فقط، وستة تتراوح النسبة فيها بين ٩٥٪ و٩٧٪؛ و٢٢ تبلغ النسبة فيها ٩٩٪؛ وثلاثة من الذهب الخالص (١٠٠٪).

(٨١) المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(٨٢) يقدم هذا الفرض م. طالبي، ١٩٦٦، ص ٢٥٠ و ٢٥١.

(٨٣) يؤكد المرجع السابق في صفحة ٤٥٨ ارتفاع نسبة السود بين حراس الأمير، وصحيح أنه يحتمل أنهم أتوا من تشاد عبر طريق تصدير العبيد المشار اليه فيا تقدم. وأيا كان الأمر، فإن قدوم السود الى إفريقية تؤكده بطريق غير مباشر دراسة أُجريت مؤخراً عن ممتلكات كاتدرائية مونريال في صقلّية بعد الفتح النورماندي في القرن الحادي عشر الميلادي، ذلك أن القوة العاملة بالكاتدرائية كانت تضم عدداً من مسلمي إفريقية السود؛ انظر هـ. بيرشيه و أ. كورتو و ج. موتون (H. Bercher, A. Courteaux et J. mouton)، ١٩٧٩.

الموضوع محل نقاش المؤرخين[٨٤]. فمن جهة، ليس لدينا بالنسبة لعصر الأغالبة من النتائج ما بدأت تكشف عنه البحوث المختبرية الهامة التي يجريها ر. مسيير (R. Messier) على دنانير الفترات اللاحقة[٨٥]. وهناك من جهة أخرى قلة الوثائق وصعوبة تفسيرها. وقد أكّد ت. ليفيتسكي، في دراساته الكثيرة عن الإباضية[٨٦]، أنهم كانوا يشكلون حاجزاً سياسياً وأيديولوجياً أمام نفاذ الأغالبة إلى الجنوب؛ غير أنه لم يقل أو يثبت قط أنهم، على الرغم من احتكارهم التجارة على الطرق الصحراوية، لم يبيعوا الذهب لحكام القيروان. وينسب البكري في القرن التاسع الميلادي إلى عبد الرحمن بن أبي عبيدة الفهري حفر الآبار على طريق تامدولت – أوداغست. وكان عبد الرحمن قد استولى على الحكم في إفريقية سنة ٧٤٧م[٨٧]. وتقول أحد المصادر التي نشرت مؤخراً إنه نهب مدينة تلمسان وأخضع المغرب بأسره في ١٣٥هـ/٧٥٢–٧٥٣م[٨٨]. ويُنسب إلى الفهري أيضاً أنه قام بحملة إلى بلاد الذهب في تاريخ سابق على ذلك – حوالى سنة ٧٤٣م – يُزعم أنها كانت بتحريض من حاكم إفريقية[٨٩]. وحتى إذا كانت تلك الحملة قد شُنّت بالفعل، وأنه قد ترتّب عليها حفر الآبار (كان أقصاها إلى الجنوب واقعاً عند خط العرض ٢٣ على أكثر تقدير)، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أنه أُنشئ طريق تجاري إلى أوداغست (على خط العرض ١٧) وإلى بلاد الذهب[٩٠]. ويبدو من الغريب أن إفريقيّا يؤثر استكشاف طريق غربي على استكشاف طريق أيسر منالاً يمر بالمزاب. وليس من الممكن الآن أن نعرف بالتفصيل ما يحتمل وجوده من صلات اقتصادية بين إفريقية وغرب أفريقيا في القرنين الميلاديين الثامن والتاسع، أو حتى ما إذا كان للأغالبة سياسة متماسكة في هذا الشأن. وأقصى ما يمكن الذهاب إليه هو أن نفترض، بدرجة من اليقين تقل أو تزيد، أن الحكام الإباضيين بالمنطقة الممتدة من جنوب طرابلس – جبل نفوسه – إلى الموقع الذي يشغله اليوم غرب الجمهورية الجزائرية، حاولوا بأنفسهم في ذلك الوقت أن ينظّموا اتصالات عبر صحراوية منتظمة. وذلك أمر يشير إليه وجود الذهب في إفريقية، كما يضفي على هذا الافتراض مزيداً من المصداقية أننا نعلم يقيناً بوجود صلات بين تاهرت وغاو. وبذلك تكون تاهرت واحداً من الأدلة الرئيسية على

(٨٤) يرى هـ. جعيط و م. طالبي و ف. دشراوي و م.أ. مرابط (بدون تاريخ)، ص٥٧، أن الاتصالات بأفريقيا السوداء لا تزال تنتمي الى عالم الفروض. ويعتقد م. طالبي، ١٩٦٦، ص١٧٣، أن ارتفاع مستوى النشاط في إفريقية في القرنين الميلاديين العاشر والحادي عشر، على نحو ما ورد ذكره في خطابات من تجار يهود درسها س.د. (S. Goitein)، ينتج عن أن مستوى النشاط نفسه كان موجوداً بالفعل في القرن التاسع الميلادي. ومؤدى ذلك أن الذهب الأفريقي كان يستورد آنذاك.

(٨٥) انظر الحاشية رقم ١٢٧ من هذا الفصل.

(٨٦) ترد البيلوغرافيا أساساً في ج. دُفيس، ١٩٧٠، ص ١٢٤.

(٨٧) انظر أ. ليفي–بروفنسال (E. Lévi-Provençal)، ١٩٦٠.

(٨٨) هـ.ر. ادريس (H.R. Idriss)، ١٩٧١، ص ١٢٤.

(٨٩) ابن عبد الحكم، ١٩٢٢، ص ٢١٧.

(٩٠) انظر س. دافو (S. Daveau)، ٩٧٠، ص ٣٣–٣٥.

أول اتصالات عبر صحراوية منتظمة نعرفها. وكانت تلك الاتصالات مع غاو، وليس مع غانا، ومن المعقول أن نتساءل عما إذا لم يكن تجار تاهرت قد حاولوا تزويد غاو بالملح الذي كان أمراؤها يخزنونه بقصد بيعه. ويجب أخيراً أن نذكر أن إمام تاهرت صاهر بني مدرار السجلماسيين على أمل أن يناله نصيب في تجارة الطريق الغربي المتنامية.

وعلى ذلك فإنه بالنسبة للقرنين الثامن والتاسع الميلاديين، وإلى أن تتوافر للباحثين وثائق أفضل وخاصة من خلال عمليات تنقيب في سجلماسة وتاهرت، سنظل مضطرين إلى الاقتناع بالفروض فيما يتعلق بإنشاء المدن الواقعة على النهايات الشمالية لطرق التجارة عبر الصحراوية (تامدولت وسجلماسة وتاهرت وورقلة (ورجله) ومدن الجريد)، وبشأن تنظيم القوافل عبر الصحراوية في مرحلة مبكرة.

ومن ثم يجب علينا أيضاً أن نؤكّد على الفور، كما فعلنا في حالة طريق مصر، على أن جميع مُعاملات المشكلة تتغير مع الأوصاف التي قدّمها ابن حوقل الذي يشير إلى أوضاع سادت في منتصف القرن العاشر الميلادي، وكذلك مع الأوصاف التي قدّمها البكري الذي يتحدّث أحياناً هو الآخر – من خلال استعاراته من الورّاق الذي ألف أعماله في القرن العاشر الميلادي – عن الأوضاع في ذلك القرن. وكل الدلائل تحدونا إلى أن نفترض أن الأحداث الحاسمة التي أدّت إلى نشوء تجارة عبر صحراوية منتظمة قد وقعت في القرن المذكور أو أثناء الفترة الممتدة من سنة ٨٥٠م إلى سنة ٩٥٠م.

أي تجارة؟ وبحثاً عن أي سلع؟

عندما ننظر إلى فترة الألفي سنة السابقة على القرن الثامن الميلادي انطلاقاً من ذلك القرن نجد أنها زادت الصعوبات الجغرافية التي تحول دون الاتصال بين المنطقتين اللتين بحثناهما لتونا؛ غير أنه في مقابل ذلك، كانت وسيلة نقل بالغة النفع في عبور الصحراء – وهي الجمل – قد توافرت لها منذ عدد من القرون.

ومع ذلك ظلّت هناك حلقة أساسية مفقودة: ما الذي كان يمكن الحصول عليه في الجانب الآخر من الصحراء؟ فبالنسبة للجنوب، ربما كان الجواب عن هذا السؤال: لا شيء يذكر! ذلك أن الاحتياجات من طعام شديد التباين مع طعام سكان بلدان البحر الأبيض المتوسط كانت تلبيتها من المناطق الجنوبية المجاورة أيسر منالاً من تلبيتها من الشمال الواقع على الطرف الآخر من الصحراء الكبرى. كذلك فإنه، ولئن لم يكن الملح متوافراً بكثرة، فقد كانت توجد منه إمدادات كافية نسبياً بفضل توافر تقنيات إنتاجه ونقاط جمعه وصنعه. ولعل من واجبنا ألا نتيح للمصادر العربية اللاحقة لابن حوقل أن تضلّلنا بما تتركه من انطباع بأن منطقة الساحل الأفريقي كانت محرومة تماماً من الملح وتقع تحت رحمة تجار الشمال فيما يتعلق بإمدادات هذه السلعة.

ذلك أنه، وإن لم يمكن إنكار الفرق الشاسع بين أسعار الملح المستورد من الشمال[٩١] وبين

(٩١) ج. دُفيس، ١٩٧٠، ص ١١١ وما يليها، مع التعديلات الطفيفة الواردة هنا.

الأسعار التي كانت متداولة في بلدان البحر الأبيض المتوسط، فإن هناك ظلالاً طفيفة ينبغي إضفاؤها على الصورة. فابن حوقل والبكري والإدريسي يُجمعون ثلاثتهم على أن أوْليل واصلت إنتاج الملح وتصديره. ويقول ابن حوقل إنها كانت المنجم الرئيسي في جنوب الصحراء[٩٢]، على حين أورد البكري وصفاً للحياة في المنطقة المنتجة للملح والتي يأكل أهلها لحم السلحفاة البحرية[٩٣] في جزء من الساحل الذي يوجد به العنبر الرمادي[٩٤]، ويبيّن الإدريسي أن المنجم لا يزال يلعب دوراً إقليمياً هاماً، وأن إنتاجه الذي كانت تنقله مراكب تمخر عباب «النيل» كان يبلغ كل أنحاء «بلاد السود»[٩٥]. وكل الدلائل التي يردّدها ابن حوقل ومن جاء بعده من المؤلفين تشير إلى أن تجار الشمال – الذين كانوا في البداية عملاء لأوْليل واضطروا بعد ترك هذا المنجم إلى التوجه إلى أوداغست (الواقعة عند موقع ممتاز من حيث توافر الماء على الطريق بين الساحل وبين وادي النيجر) – اكتشفوا بالتدريج وسيلة لاختصار هذا الطريق، وذلك باستخدام احتياطيات الملح الموضوعة على طريق الشمال – الجنوب المار بوسط الصحراء، وبذلك وجدوا طريقة لممارسة ضغط متزايد على سوق الملح في الجنوب وحذوا حذو غانا وأوداغست في تكثيف الانطباع بوجود طلب غير مُلبّى، بينما كانت الحقيقة أن الضغط كان يزداد على بيع سلعة يُحتكر استخراجها ونقلها. غير أن تاريخ الملح واستهلاكه في مناطق السافانا والغابات لا يزال يتعين علينا تدوينه، ومن المرجح أن هذا الإنتاج قد نجح في تجنب ضغط الشمال. كما أن الجنوب لم يكن في حاجة إلى مزيد من النحاس (بخلاف الرأي الذي ساد قبل عشرين سنة)، أو إلى مزيد من الحديد الذي كان ينتج بالفعل بطريقة مشتتة ولكن بمقادير كافية. ومؤدّى ذلك أن أي طلب على السلع إنما كان يأتي من الشمال أكثر مما كان يأتي من الجنوب.

وفيما يتعلّق بغرب أفريقيا والفترة التي نحن بصددها، فمن المرجّح أن الطلب على العبيد قد بولغ في تقديره مبالغة شديدة. وقد بيّن كلود كاهن منذ عام ١٩٦٤م أن قيمة التجارة عبر مسافات بعيدة، وفقاً لمصادر عربية من القرنين الميلاديين التاسع والعاشر[٩٦]، يمكن تقديرها بوضوح من حيث هامش الربح الحقيقي فيها مع مراعاة مدى ما تتعرض له من أخطار. كما بيّن أن تجارة الرقيق لا يبدو عموماً أنها كانت مصدر أرباح ضخمة[٩٧]، وإن كان يقول إن استيراد العبيد كان أمراً لا غنى عنه «لمقتضيات الرخاء الاقتصادي العام... الذي كان يتطلب ويتيح استخدام

(٩٢) ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ٩١. والواقع أنه فيما يبدو لا يعرف منجماً غيره.

(٩٣) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٢٦٠.

(٩٤) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٩٥) المرجع السابق، ص ٤٠٧.

(٩٦) سي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٧٧، ص ٣٣٩. المصدران اللذان درسا هما: «تبصّر التجارة» (العراق، القرن التاسع الميلادي) و «محاسن التجارة»، تأليف أبو الفضل الدمشقي.

(٩٧) المرجع السابق، ص ٣٤١. كانت الأثمان بالغة الارتفاع هي الاستثناء، إذ كانت أسعار البيع تتراوح عموماً بين ٣٠ ديناراً و ٦٠ ديناراً.

قوى عاملة متزايدة كانت أيسر سبل الحصول عليها تجارة الرقيق»[٩٨]. وعلى ذلك فإن الاتجار في الرقيق كان يشكّل نشاطاً أكيداً، وإن لم يكن فيما يبدو أهم القوى الاقتصادية الدافعة ومن ثم فهو لا يفسّر نشوء التجارة عبر الصحراء. ومن المرجّح أن الطلب السنوي عليهم كان محدوداً[٩٩]، وكانت تجارتهم أفضل تنظيماً في الربع الشمالي الشرقي للقارة منها في الربع الشمالي الغربي.

وبديهي أن الشمال لم يكن يعاني من احتياجات غذائية؛ ذلك أن بعد الشقة وتباين الأطعمة الأساسية لم يكن من شأنها حفز الناس إلى عبور الصحراء سعياً إلى الدخن أو إلى الكولا (التي لم تظهر في الشمال إلا بعد القرن الثالث عشر الميلادي)، أو إلى الفلفل الذي كان التجار العرب يأتون به من آسيا، إذ لم تسوّق «أنواع الفلفل» الأفريقي إلا في وقت لاحق وعلى نطاق ضيّق. وبالمثل، ليس هناك ما يشير إلى أن الناس كانوا يتوجهون إلى الجنوب سعياً إلى الأقمشة المصبوغة باللون النيلي، فضلاً عن أنه ليست هناك أدلة على أن تلك الأقمشة كانت تنتج على نطاق واسع قبل القرن الحادي عشر الميلادي[١٠٠].

وعلى ذلك لم يعد أمامنا لتفسير نشوء التجارة عبر الصحراوية سوى السلعة التي تحدّث عنها جميع المؤلفين العرب وأعارها كل المؤرخين اهتمامهم: تلك هي الذهب. وقد كُتبت عن هذا الموضوع نصوص بالغة الكثرة منها الغث ومنها السمين. وليس الأمر الذي يعنينا في هذا المقام أركيولوجياً أو إثنولوجياً وإنما هو اقتصادي: تحديد الزمن الذي أدّى فيه الطلب على الذهب في الشمال إلى إقامة علاقات تجارية منتظمة مع منطقة الساحل، والظروف التي حدث فيها ذلك والأغراض التي دفعت إليه.

وكان العالم الإسلامي، وخاصة بعد ما أُدخل من إصلاحات في نهاية القرن السابع الميلادي، مستهلكاً رئيسياً للذهب في حين أن إنتاجه من هذا المعدن كان ضئيلاً نسبياً، وكان يتصرف إزاء المناطق المتاخمة له باعتبارها منطقة طلب شاسعة. وكان من الأرجح أن يأتي الذهب أثناء تلك الفترة من آسيا والنوبة ومن إعادة استخدام كنوز الفراعنة، لا من غرب أفريقيا ولا من المنطقة التي تشغلها اليوم زيمبابوي[١٠١]. فغرب العالم الإسلامي، باستثناء إفريقية في ظل حكم الأغالبة (كما رأينا)، لم يسكّ

---

(٩٨) المرجع السابق.

(٩٩) ان مثال البقط (Bakt) المبرم بين النوبة ومصر يبعث على التفكير، إذ كان يقضي بتسليم خمسمائة عبد على الأكثر عند أسوان كل سنة مقابل سلع يحتاجها البلاط النوبي.

(١٠٠) إن ذلك كله أمر شديد الاحتمال فيما يتعلق بالروابط بين شمال أفريقيا و «بلاد السودان». وربما يجدر تعديله بعض الشيء فيما يتعلق بطرابلس: فذكر ابن حوقل لإنتاج الأقمشة الصوفية وتصديرها في أجدابيه (ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ٦٣) يثير سؤالاً بصدد الدور الممكن لشت كوار على نحو ما جاء بحق في د. لانج و س. بيرتو (D. Lange et S. Berthoud)، ١٩٧٧.

(١٠١) توجد ببليوغرافيا طويلة ومملة عن هذه المسألة. ومن الأعمال حديثة العهد التي يجدر الرجوع اليها: سي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٧٩، و ١٩٨٠. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن ر. سمرز (R. Summers)، ١٩٦٩، يرى أن تعدين ذهب الجنوب كان قد بدأ في القرن السادس الميلادي وبلغ مرحلة متقدمة من التطور في القرن الثامن الميلادي، وأنه موّن تجارة تصدير سنوية ضخمة من القرن العاشر الميلادي فصاعداً. غير أنه ما من أحد أجرى حتى الآن، استناداً الى هذه الحقائق، دراسة اقتصادية شاملة عن تسويق ذهب شبيهة بالدراسة التي أجراها الكثيرون منا عن ذهب غرب أفريقيا.

الذهب قبل حلول القرن العاشر الميلادي[١٠٢]، غير أنه أصبح منذ ذلك التاريخ فصاعداً مستهلكاً رئيسياً للذهب في أغراض سك العملة. وكان منذ ذلك التاريخ أيضاً (ولم يكن هذا بمحض الصدفة) أن غدت المعلومات عن إنتاج الذهب الأفريقي – ومصدرها فضلاً عن ذلك كتّاب الغرب الإسلامي لأول مرة – أقل اتساماً بالطابع الأسطوري أو الوهمي وأكثر دقة من وجهة النظر الجغرافية.

ويجدر بنا في هذا الموضع أن نتطرق بإسهاب إلى مسألة جانبية هي أن جميع المنظرين المسلمين بشأن سك الذهب كانوا يفرّقون بصورة أساسية بين الذهب والفضة في حالتها الخام غير المنقاة وبعد أن يسكّا في عملات. في مكة قبيل الهجرة، كان الذهب الخام يعرف باسم «التبر» والذهب المسكوك يعرف باسم «العين»[١٠٣]. وفي مقال نُشر في عهد قريب نسبياً[١٠٤]، يجري ر. برونشنيغ التفرقة نفسها بين التبر أو السبيكة والدنانير. ومن شأن هذه الحقيقة البسيطة أن تملي علينا الحذر من ترجمة لفظة التبر إلى تراب الذهب. ومن الجدير بالتعليق ملخّص لتواتر لفظتي «التبر» و «الذهب» في المصادر التي ترجمها ج.م. كووك[١٠٥].

في نظر الكتّاب الأوائل، ومنهم الفزاري وابن الفقيه[١٠٦]، تشير لفظة «الذهب» إلى الذهب الخام، بما في ذلك الذهب «الذي ينمو كما ينمو الجزر»[١٠٧]. وبالنظر إلى الأهمية الكبرى التي تُعلّق عموماً على ما كتبه البكري عن هذه النقطة، فقد طلبنا من باحث تونسي شاب بمعارفه اللغوية الممتازة، أن يزوّدنا بترجمة دقيقة قدر الإمكان لذلك النص[١٠٨]، نوردها فيما يلي:

«S'il est trouvé dans toutes les mines de son pays une portion[109] d'or, le roi en trie[110] le meilleur; mais il en laisse aux gens les déchets d'or natif[111]. Sans

(١٠٢) في عهد قريب جداً، سي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٧٠.

(١٠٣) ج.ب. هينّكان (G.P. Hennequin)، ١٩٧٢، ص ٧ و ٨، ملاحظة ٥.

(١٠٤) ر. برونشفيغ (R. Brunschwig)، ١٩٦٧.

(١٠٥) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥.

(١٠٦) المرجع السابق، ص ٤٢ و ٥٤.

(١٠٧) في وقت لاحق، يقول العمري في القرن الرابع عشر الميلادي أن جذور التجيل هي «تبر» (ج.م. كووك J.M. Cuoq، ١٩٧٥، ص ٢٧٣)، حتى وإن تحدث في موضع تال عن استخراج الذهب (ج.م. كووك J.M. Cuoq، ص ٢٨٠).

(١٠٨) السيد نور الدين غالي الذي يحضّر رسالة دكتوراه في التاريخ. وفيما يلي النص الأصلي للبكري: «وإذا وجد في جميع معادن بلاده الندرة من الذهب استصفاها الملك وإنما يترك منها للناس هذا التبر الدقيق ولولا ذلك لكثر الذهب بأيدي الناس حتى يهون. والندرة تكون من أوقية الى رطل ويذكر أن عنده منه ندرة كالحجر الضخم».

(١٠٩) يؤكد غالي أن كلمة الندرة تشير الى كتلة من الذهب الخالص ممزوجة بالركاز.

(١١٠) تشير اللفظة العربية «استصفى» الى «أخذ صفوة الشيء أو أفضله».

(١١١) العبارة العربية «التبرة الدقيقة». ارجع في لفظة «تبرة» الى «المنجد في اللغة والأعلام» (بيروت، ١٩٧٥) حيث تعرّف بأنها «ما كان من الذهب غير مضروب أو غير مصوغ أو في تراب معدنه».

cela l'or [112] pur entre les mains des gens deviendrait trop abondant jusqu'à baisser de valeur. La parcelle va de une *ukiya* à un *ratl*. On rapporte qu'il en a une chez lui, «semblable à une énorme pierre»[113].

وتقدّم لنا هذه الترجمة حلاً جديداً لتفسير زوج الألفاظ «تبر – ذهب». فقد وجد السيد غالي في جميع المؤلفات التي اطّلع عليها معنى لفظة «التبر» الموضح أعلاه: ذهب عليّ، غير مسكوك ولا مصوغ ربّما كشذرات أو تراب؛ وهو في جميع الحالات الذهب في حالته الأولية بخلاف الذهب المصوغ الذي تستخدم بصدده لفظة الذهب[١١٤]. وفي مقابل ذلك نجد أن لفظة «الذهب» تشير في كل حالة إلى عملية تهذيب تستهدف الحصول على المعدن في أنقى صوره، سواء كان ذهباً أم فضة[١١٥]. وعلى ذلك فإن التمييز بين الذهب غير المصوغ و«لب المعدن الخالص» بعد أن يُنقّى من الشوائب يبدو لنا أنه يكفي تماماً لفهم النص الذي كتبه البكري. وفي موضع تالٍ من هذا النص يذكر البكري أن النغارتة يتاجرون في التبر[١١٦]. ولا يمكن أن يوجد سوى تفسير واحد لهذا التناقض: هو أن التبر الذي يُترك لأفراد ربّما كان يسوّقه تجّار متخصصون، النغارتة (أسلاف الونغرة؟)، الذين يعملون بعيداً عن رقابة الحاكم. ولكن كيف نعلّل إذن تفسير البكري نفسه[١١٧] الذي يقول بأن الحاكم كان ينظّم تداول الذهب باحتفاظه بالقطع الكبيرة منه حتى لا تهبط قيمته نتيجة لفرط توافره؟ وهل لنا أن نفترض أن التضارب في شؤون الاقتصاد كان أمراً مألوفاً في غانا؟ لا نظن ذلك. فالتمييز التقليدي بين القطع الكبيرة من المعدن وترابه لا يصمد للتحليل، إذ إن التمييز الحقيقي كان من نوع آخر: فلفظة «الذهب» تشير إلى الذهب «الخالص» الذي كان الحاكم يحتفظ به لنفسه وكان يُستخدم في سك النقود. وإلا فكيف كان لكاتب أندلسي عاش في القرن الحادي عشر الميلادي وتربّى ونشأ في وسط ثقافي عربي أن يعبّر عن نفسه بأسلوب آخر؟ أما «التبر» فقد كان ذهباً «طبيعيًا»، على مستوى رفيع من الجودة هو الآخر، يسوّق بعيداً عن القنوات الخاضعة لسيطرة الحاكم.

---

(١١٢) اللفظة العربية المستخدمة في هذه الحالة هي «الذهب» للتمييز بين مفهومها ومفهوم اللفظة السابقة.

(١١٣) ترجمت هذه الفقرة في مكان آخر على النحو التالي: ف. مونتي (V. Monteil)، ١٩٦٨، ص ٧٣ «Si l'on découvre dans n'importe quelle mine du royaume de l'or natif, le roi met la main dessus; il ne laisse à ses sujets que la poudre d'or...» و ج.م. كووك (J.M. Cuoq) ١٩٧٥، ص ١٠١: Si l'on découvre dans les mines du pays de l'or en pépites, le roi se le réserve; il abandonne alors à ses sujets la poudre d'or...».

(١١٤) يورد ر. بلاشير و م. شويمي و سي. دُنيزو (R. Blachère, M. Chouémi et C. Denizeau)، ١٩٦٧، الجزء الثاني، ص ٩٨٤، اقتباساً ربما أخذ من ابن عبد الحكم، نصه: «تبادل مع زُرازه تبراً لقاء ذهب».

(١١٥) في شرح الفعل ذهب يورد «المنجد في اللغة والأعلام» ص ٢٤٠ معنى هذا نصه: «وجد الذهب بكثرة في معدنه فدهش وكأنه زال عقله».

(١١٦) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ص ١٠٢.

(١١٧) المرجع السابق، ص ١٠١.

وبعد انقضاء قرن على ذلك، أمدنا الإدريسي – الذي كان ذا علم واسع ومعرفة ممتازة (على عكس ما قاله عنه كثيرون) – بتفاصيل جديدة[١١٨]. فوفقاً لروايته، كان تجّار الشمال يأخذون التبر من تكرور[١١٩]، وكان الونغرة يورّدون التبر الذي كان يسك في ورقلة (ورغلة)[١٢٠]. ويزيل نص الإدريسي أي شك قد يساورنا: فالونغرة لم يكن بمقدورهم أن يعملوا خارج سلطان حاكم غانا.

ويبدو لنا أنه، على حين أن المقابلة المطلقة، من حيث الشكل الهندسي، بين «الشذرات» باعتبارها مدلول لفظة «الذهب» وعبارة «تراب الذهب» باعتبارها مدلول لفظة «التبر» تجرّد المناقشة من جانب كبير من حيويتها، فإن التمييز في هاتين اللفظتين بين الذهب الخام والذهب المسكوك يترك بابها مفتوحاً. والمرجّح أن المناقشة لن يحسمها نهائياً إلا إعداد بطاقات بمواضع استخدامها وترجمتها في كل حالة. وريثما يتحقق ذلك، نود أن نقترح فروضاً أخرى قد تساعد على حسم المشكلة.

وأخيراً، فإن لفظة «ذهب» لا تستخدم إلا قليلاً في المصادر العربية التي تتحدث عن غرب أفريقيا. فهي وإن وجدت في مصادر القرنين الميلاديين الثامن والعاشر، لا تكاد ترد في مؤلفات لاحقة للبكري باستثناء مصدرين ينتميان إلى القرن الرابع عشر الميلادي[١٢١]. ويلاحظ في مقابل ذلك استمرار ورود لفظة «تبر» على نحو يستثير الانتباه[١٢٢]. وربّما وجدنا تفسير ذلك لدى كل من ابن خلدون[١٢٣] وابن حجر العسقلاني[١٢٤]، ولا سيّما ثانيهما الذي يقول إن التبر يعني الذهب غير المعالج.

ومن الآن فصاعداً، لن نتردد من جانبنا في الاستعاضة عن المدلولين «تراب – شذرات» بالمدلولين «ذهب غير معالج – ذهب منق أو مصوغ»، بالنظر إلى أن هذا التمييز الأخير أهم بكثير من وجهة نظر التاريخ الاقتصادي.

وإذا خطونا خطوة أخرى في هذا التحليل، ربّما استطعنا أن نفهم السبب الذي من أجله

---

(١١٨) انظر ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٦، دراسة مدعمة بالوثائق.

(١١٩) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ص ١٢٩.

(١٢٠) المرجع السابق، ص ١٦٤.

(١٢١) في نهاية المطاف، ليس العمري (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢٦٤ و ٢٦٥) أوضح بكثير من البكري، إذ يقول: إن السلطان يخضع البلد موطن «التبر»، ولكنه إذا غزا إحدى مدن «الذهب» توقف الإنتاج. ويغدو هذا التمييز واضح المغزى إذا قبلنا لفظة «الذهب» على أنها تشير حقاً الى «ذهب الحكومة».

(١٢٢) المسعودي (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٦٢)؛ ابن حوقل (ج.م. كووك، ١٩٧٥، ص ٧٥)؛ البكري (ج.م. كووك، ١٩٧٥، ص ٨٤ و ١٠١ و ١٠٢)؛ الإدريسي (ج.م. كووك، ١٩٧٥، ص ١٢٩–١٦٤)؛ أبو حامد الغرناطي (ج.م. كووك، ١٩٧٥، ص ١٦٩) وهلمّ جراً، حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي.

(١٢٣) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ص ٣٤٧ وما يليها.

(١٢٤) المرجع السابق، ص ٣٩٤.

استعيض بالتدريج – في سياق الحديث عن «بلاد السودان» – عن لفظة «الذهب» بلفظة «التبر». ومن المحتمل أن «التبر» قد غدا في نهاية المطاف يعني ذهب غربي أفريقيا أياً كان شكله (ذرات أو تراب أو شذرات أو سبائك) وبغضّ النظر عن أصوله الاجتماعية الاقتصادية، باعتباره نوعية محددة من الذهب على درجة من النقاوة تؤهله لأن يستخدم في سك النقود مباشرة دون تنقية. وهو لم يكن بحاجة إلى تنقية لأنه ذهب خالص لا يحتوي إلا على قليل من الشوائب. والواقع أن البحوث المختبرية[١٢٥] قد أسفرت عن أن هذا الذهب يحتوي على فضة ونسبة ضئيلة من النحاس[١٢٦]. بل إن ر.أ.ك. مسيير يقترح استخدام هذه النسبة الضئيلة من النحاس كوسيلة لتمييز الدنانير المسكوكة من ذهب السودان عما عداها من الدنانير التي درسها[١٢٧]. ويؤيد النتائج التي توصل إليها مسيير ويضفي عليها مزيداً قليلاً من الدقة ما نجريه الآن من تحليلات مختبرية للذهب قادم من فاليميه ولعدد من دنانير المرابطين[١٢٨]؛ فقد وجدنا نسباً من النحاس قريبة من النسب التي نشرها، كما وجدنا آثاراً مميزة – برغم ضآلتها – من البلاتين لم يذكرها مسيير[١٢٩].

ومن الواضح أن هذه المشكلة اللغوية ذات الصلة بالاقتصاد مشكلة معقدة؛ ولكن سيتعين يوماً حسمها بصفة نهائية.

فإذا كانت لفظة «التبر»، كما نعتقده، تشير حقاً (على الأقل من القرن الحادي عشر الميلادي فصاعداً) إلى نوعية ذهب غربي أفريقيا الذي يمكن استخدامه مباشرة دون تنقية أو مزج لأغراض سك النقود، فسوف يفسّر لنا ذلك السبب الذي حدا بالبكري أن يقول إن ذلك الذهب هو أفضل ذهب في العالم، كما يفسّر تلهّف الناس على الحصول عليه. ويؤكد استقصاء أُجري مؤخراً في محفوظات جنوة، أن أهل هذه المدينة كانوا ينزعون هم أيضاً بعد القرن الرابع عشر الميلادي إلى استخدام لفظة التبر للدلالة على نوعية الذهب[١٣٠].

وتشهد المصادر العربية بأن الذهب كان يوجد في غرب أفريقيا في أشكال مصوغة؛ غير أنه يبدو أن أرباب السلطة في جنوب الصحراء، مسلمين كانوا أم من غير المسلمين، لم يحوّلوا هذا الذهب قط، حتى بعد سنة ١٠٥٠م، إلى نقود. وحتى يومنا هذا، لم يُعثر في جنوب الصحراء على

---

(١٢٥) ر.أ.ك. مسيير (R.A.K. Messier)، ١٩٧٤.

(١٢٦) أثناء أعمال التنقيب التي أجريت في تغداوست، عثرنا في طبقة يرجع تاريخها الى القرن التاسع الميلادي على جزء من بوتقة انغرست فيه قطعة صغيرة من الذهب مكسوة بطبقة من أكسيد النحاس.

(١٢٧) ر.أ.ك. مسيير (R.A.K. Messier)، ١٩٧٤، ص٣٧؛ تقل نسبة النحاس الموجودة في هذا الذهب عن ١,٥٪ مما يستبعد، في نظر المؤلف، أنه أضيف بقصد الخلط.

(١٢٨) سينشر هذه الدراسات عما قريب المعهد الموريتاني للبحوث العلمية.

(١٢٩) إنني مدين بفضل الحصول على هذه المعلومات للسيد س. روبير (S. Robert) الملحق بالمعهد الموريتاني للبحوث العلمية.

(١٣٠) ج.أ. كانتشليري (J.A. Cancellieri)، ١٩٨٢. يكتب المؤلف (ص ١٤) أنه لا اللفظة القديمة paliola ولا اللفظة الحديثة tibar بعد سنة ١٤٠٠م تشير على وجه التحديد الى تراب الذهب؛ وفي صفحة ١٦ يستنتج أنه ذهب غير منق عيار ٢١ قيراطاً؛ ويقول في صفحة ٢٠ عن التبر إنه ذهب خام لم تحسّن درجة نقاوته.

أي أثر لدار أو قالب لسك العملة، الأمر الذي يقودنا إلى طرح عدد من الأسئلة الجوهرية في مجال التاريخ الاقتصادي. فنحن إذا عرفنا الطريقة التي يُستخرج بها هذا الذهب من آلاف الحفر المتباعدة يتبادر إلى أذهاننا السؤال: هل كان استخدام الذهب مباشرة في سك النقود أمراً ممكناً في الجنوب؟ ألم يكن هذا الذهب، حتى إذا سُكَّ في نقود لا يتجاوز وزنها أربعة جرامات، ذا قوة شرائية تفوق كثيراً متطلبات التجارة المحلية هنا (مثلما كان الحال أيضاً بالنسبة للمعاملات المحلية السائدة في مجتمعات البحر الأبيض المتوسط في الفترة عينها[١٣١])؟

غير أنه وفقاً لفقهاء المسلمين، كان استخدام الذهب المصوغ أو السبائك أمراً مشروعاً في جميع أنواع المعاملات في الجنوب والشمال على السواء. وقد اجتمع رأي المنظّرين المسلمين على أنه ينبغي ألّا يكون هناك أي فرق من حيث القيمة في التبادل بين الدنانير المضروبة في مختلف دور سك النقود – باستثناء ما يتبين منها انخفاض نسبة الذهب فيه – أو بين الدنانير وسبائك الذهب[١٣٢]. وبطبيعة الحال، كان الذهب المصوغ ذو النوعية الجيدة مشمولاً بهذا النظام المتّبع في مراقبة التبادل.

وفي الشمال، وخاصة من القرن العاشر الميلادي فصاعداً، غدت القاعدة المعمول بها أن تتولى السلطات أمر سك العملة[١٣٣]. وقد جاء ذلك في جانب منه نتيجة لزيادة طموح الدول الإسلامية في الغرب إلى الهيمنة والتوسّع الإقليمي، ولما أحرزته الإدارة في تلك الدول من تقدّم؛ وجاء في جانب آخر نتيجة للأوضاع الاقتصادية الشاملة في الغرب في مجموعه. ونشأت التجارة تلبية للاحتياجات السنوية من العملة وبناء على أمر الأُسر الحاكمة التي كانت تسك نقوداً من الذهب، في شمال أفريقيا أولاً ثم في إسبانيا بعد ذلك (الحكّام الأغالبة في إفريقية في القرن التاسع الميلادي؛ والفاطميين في إفريقية في القرن العاشر الميلادي؛ والأمويين في أسبانيا في القرن العاشر الميلادي؛ والفاطميين في مصر بعد سنة ٩٧٠م؛ وبني زيري ومن بعدهم المرابطين في إفريقية). غير أنه بطبيعة الحال لم يكن إلا بعد أن تولّى الفاطميون ثم الأمويون ثم المرابطون سك العملات على نطاق لم يسبق له مثيل في الغرب الإسلامي، أن ظهرت للعيان حيوية التجارة عبر الصحراوية.

من كان الوسطاء بين الإنتاج المتفرق للتبر في الجنوب وبين مستهلكيه الذين ازدادوا تنظيماً

---

(١٣١) انظر ب. غريرسون (P. Grierson)، ١٩٦١، ص ٧٠٩.

(١٣٢) ج.ب. هينُكان (G.P. Hennequin)، ١٩٧٢، يرد في الحاشية ٤، ص ٩، أن المعادن النفيسة احتفظت دائماً تقريباً بدورها – خارج نطاق سك العملات – باعتبارها سلعة يقبلها الجميع ويمكنها منافسة النقود المسكوكة». ويستطرد هينُكان قائلاً (ص ١٠) «إن سك المعادن يجعل منها رمزاً نقدياً إذ يعطيها نوعاً من القيمة المضافة. ولا تزال تلك القيمة المضافة موجودة من حيث النوعية على الأقل».

(١٣٣) لا يتردد المرجع السابق نفسه (ص ٩) في القول: «إن السبب في وجود النقود بالمعنى الذي نفهمها به، هو ما تتخذه السلطات بصددها من إجراءات»، وفي الحاشية ٢، ص ٩: «إن كون رمز نقدي مقبولاً دون قيد أو شرط في أداء المدفوعات المستحقة للسلطات كافٍ في حد ذاته لضمان مقبوليته في المعاملات الخاصة، حتى وإن لم تؤد هذه المقبولية بالضرورة الى القضاء فوراً على أدوات التبادل المنافسة وبالتالي الى احتكار صنعة الرمز المفضّل».

باطّراد في الشمال؟ لقد عرضت المصادر العربية هذا الأمر على أنه قضية مسلّمة: إن غانا هي التي اضطلعت بهذه المهمة. غير أنها لا تنبئنا بشيء عن الخطوات التاريخية التي أفضت إلى ذلك الوضع؛ لا شيء عن الوجود المحتمل لسماسرة أو وسطاء (أولئك التجّار الذين لم يرد ذكرهم على الأرجح حتى القرن العاشر الميلادي) بين مستخرجي الذهب والملك، أو بين مستخرجي الذهب وتجّار آخرين.

لقد بُذلت مؤخراً محاولات لتقدير طاقة السك السنوية لدى أسبانيا الأموية. وينبغي بطبيعة الحال أن تؤخذ تلك التقديرات بشيء من الحذر. ومع ذلك فإن هناك حقيقة ثابتة مؤداها أنه في سنة ١٠٠٩–١٠١٠م، وهي سنة تحققت فيها عمليات سك مكثفة[١٣٤]، ضُرب ٤٠٠٠٠ دينار استُخدم فيها نحو ١٦٠ كيلوغراماً من الذهب؛ وذلك رقم هائل بالقياس إلى العدد الضئيل من النماذج المحفوظة اليوم في مقتنيات المتاحف[١٣٥]. ويعتقد المؤلف نفسه أن سك النقود في مصر الطولونية لم يتجاوز بين عامي ٨٧٩– ٨٨٠م و ٩٠٤– ٩٠٥م مائة ألف دينار[١٣٦]، أي نحو ٤٠٠ كيلوغرام من الذهب. وليس من الممكن التوصّل إلى تقديرات دقيقة لاحتياجات السك السنوية في الشمال استناداً إلى هاتين المجموعتين من الأرقام التقريبية. وقد يمكن افتراض أن هذه الاحتياجات قد تأرجحت حول طن واحد على أقصى تقدير حتى عندما ندخل في حسابنا اعتبار المنافسة والمزاحمة (التي كانت تعمل – بإلغائها تأثير المنافسين الآخرين – لصالح مستفيد واحد تمثّل على التوالي في الفاطميين والأمويين والزناتيين والمرابطين، دون ذكر لبني زيري الذين يصعب تحليل أوضاعهم).

وأيًّا كانت الحال، وحتى عندما نأخذ في الحسبان الحاجة إلى صوغ الحلي وتكوين المدّخرات والخسائر السنوية من النقود، فمن الصعب أن نتصوّر إمكانية تجاوز المستورد سنوياً من الذهب طنين أو بلوغه ثلاثة أطنان على أقصى تقدير. ولعلّ هذه الأرقام تجعل نظائرها التي وضعها موني سنة ١٩٦١م[١٣٧] تبدو مرتفعة بعض الشيء. وعندما نحدد متوسط احتياجات الشمال السنوية من الذهب ابتداء من القرن العاشر الميلادي فصاعداً بثلاثة أطنان (وذلك رقم اعتباطي ومفرط الارتفاع بالتأكيد)، يتبيّن لنا أن نقله لم يكن مهمة مستحيلة إذ يتراوح بين ثلاثين وأربعين حمولة جمل. ويتركنا التكاثر الواضح في أعداد المسافرين والمعلومات المستقاة من المصادر العربية بانطباع مؤداه أن هذه الأرقام مفرطة في تواضعها وأن القوافل كانت تشتمل على عدد أكبر من الجمال، على الأقل في

(١٣٤) أ.س. ايرنكرويتز (A.S. Ehrenkreutz)، ١٩٧٧، ص ٢٧٠.

(١٣٥) توجد أسباب لا تحصى لاختفاء قطع النقد، انظر ب. غريرسون (P. Grierson)، ١٩٧٥.

(١٣٦) انظر ج. دُنيس (J. Devisse)، ١٩٧٠.

(١٣٧) الإنتاج السنوي المقدر للتصدير: بوريه: أربعة أطنان: غلام: ٥٠٠ كيلوغرام؛ بورا لوبي: ٢٠٠ كيلوغرام؛ ساحل الذهب وساحل العاج: أربعة اطنان؛ كبيله (في سيراليون): ٣٠٠ كيلوغرام (ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٣١٠–٣٢٢). ويجدر القول بأن هذه التقديرات تستند الى الأرقام الدالة على الانتاج الحالي. وتتجه دراسة أجراها مؤخراً «السيد كيتيجا» الى الأخذ برأي مؤداه أن الانتاج بمنطقة بورا في بوركينا فاسو بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، يرجح أنه لم يتجاوز قط ٥٠ كيلوغراماً في المتوسط سنوياً (ج. ب. كيتيجا (J.B. Kiethega)، ١٩٨٣).

رحلتها المتجهة نحو الجنوب، وأن عددها كان كبيراً كل سنة. وتتبين لنا بوضوح في هذا الصدد صعوبة كتابة تاريخ كمّي لتلك الفترات المبكرة[١٣٨]. وأيًّا كان الأمر، فأمامنا الآن مشكلة الخلل المادي الواضح بين وزن المواد المنقولة عبر الصحراء من الشمال إلى الجنوب (ومن ثم عدد الجمال في الرحلة المتّجهة نحو الجنوب)، والوزن الأصغر كثيراً في رحلة العودة. ويتعلق السؤال المطروح بما كان يُفعل بالجمال الزائدة على حاجة تلك الرحلة؟ هل كانت تؤكل لحومها؟ أم كانت تباع في منطقة الساحل مما يترتب عليه زيادة عددها بسرعة كبيرة؟ يتضح من ذلك أنه يتعين بحث هذا الموضوع.

وسواءً أخذنا بالرقم «الأدنى» الذي نقترحه – أي حوالى ثلاثة أطنان – أم بالأرقام التي قدمها ر. موني، فإن هذه الكميات (وهي كميات زهيدة بالنسبة للأوضاع الاقتصادية الراهنة) جديرة بأن تُبدى بشأنها بعض الملاحظات. ذلك أن بلوغها هذا الحد من الانخفاض لا يفسّر فحسب ما كان هنالك من منافسة ضارية للسيطرة على الطرق ومدى ضرورة أو فائدة مراقبتها والاحتراس من نهب القوافل، وإنما يفسّر أيضاً مدى حاجة كل محطة من المحطات النهائية الشمالية على طرق نقل هذا الذهب إلى رحلات سنوية منتظمة تقوم بها قوافل عبر الصحراء إذا كان لها أن تكفل مصداقية ما تسكّه من نقود (بالنظر إلى أن مسلمي الغرب لم يكن لديهم أي مصدر آخر ذي شأن للحصول على الذهب). وبالمثل يمكننا الآن أن ندرك سبب حدوث اضطراب في سعر الذهب عندما أحضر المانسا كنكو موسى في وقت لاحق نحو طنّ من الذهب إلى القاهرة. ولعلّه من العبث والحالة هذه أن نفترض قدوم سيل من الذهب من غرب أفريقيا كل عام.

ومن الممكن أيضاً أن نضع تقديرات تقريبية جداً للعمل الذي يتطلبه استخراج تلك الكميات اللازمة للتصدير سنوياً – ربّما بالإضافة إلى كميات مماثلة من الذهب للاستهلاك المحلي – إذا تذكرنا أن كمية الذهب المستخرجة من الحفرة الواحدة تتراوح بين ٢,٥ غرام و ٥ غرامات. وعلى ذلك كان يتعين التنقيب سنوياً فيما يتراوح بين ٢٤٠٠٠٠ و ٤٨٠٠٠٠ حفرة، الأمر الذي يقتضي حشد مقادير كبيرة من القوى العاملة. وحتى إذا أدخلنا في حسابنا محصول الذهب من الغرين التبري، فإن هذا النشاط الذي لم يكن سوى نشاط موسمي، لا بدّ وأن يكون قد تطلب حشد مئات الألوف من سكّان غرب أفريقيا كل سنة ما أن ارتفع الطلب وغدا منتظماً.

فمتى بدأ انتظام تجارة القوافل السنوية لجلب الذهب اللازم لدور السك الإسلامية؟ بوسعنا أن نستبعد النصف الأول من القرن الثامن الميلادي الذي شهد عدداً من الاضطرابات في الشمال، ومحاولات مترددة لعبور الصحراء، وشنّ غارات ربّما كانت ملفتة للأنظار دون أن تستطيع ترك أثر يذكر. ومن جهة أخرى فإن إمكانية قيام تجارة منتظمة تبدأ جدّيًّا في النشوء في النصف الثاني من القرن الثامن وفي القرن التاسع الميلاديين، وهي الفترة التي أُسست فيها سجلماسة أو طُوّرت، وكانت تاهرت يسودها الرخاء وتجارة الإباضيين آخذة في النمو. ولئن كنّا لا نستطيع بعد أن ندلي بإجابة حقيقية عن هذا السؤال، فإنه يبدو لنا أن هذه الفترة يمكن أن تكون فترة التجارة الخطرة

(١٣٨) من الجدير بالملاحظة أيضاً أنه حتى إذا أخذنا برقم قريب من رقم ر. موني (R. Mauny)، أي نحو ٦ الى ٧ أطنان سنوياً، فإن ذلك لن يفسح في المجال هو الآخر الّا لعدد قليل من دواب الحمل العائدة الى الشمال.

والوجلة التي يرد ذكرها في نصوص اليعقوبي أو حتى ابن حوقل. وقد يجدر بنا أن نورد في هذا المقام ما كتبه ابن حوقل، من مرحلة أقرب عهداً بكثير، من أنه سمع «تنبروتان بن اسفشار، الذي كان آنذاك أمير صنهاجة كلها، يقول: وكان ملك صنهاجة أجمع أن يلي أمرهم منذ عشرين سنة، وأنه لا يزال في كل سنة يرد عليه قوم منهم زائرين له لم يعرفهم...». وقد أسفرت عمليات التنقيب في تغداوست، التي لا بدّ أن تكون هي موقع أوداغست القديمة، عن معلومات قيّمة بشأن ذات الفترة – القرنين الميلاديين الثامن والتاسع – التي تشحّ عنها المعلومات[١٣٩]. وقد سبق أن أشرنا إلى تعدين النحاس الذي وُجدت منه بقايا وفيرة: بواتق وقوالب شمعية وخبث وسبائك صغيرة. ويعني ذلك وجود تجارة وبيع منتجات وإن لم يدل على قيام اتصالات عبر الصحراء[١٤٠]. ولا شك أنه كان هناك انتاج للذهب[١٤١] وأن هذا الذهب كان بالضرورة يأتي من الجنوب. ذلك أن وجود فلكات المغازل[١٤٢] ينمّ عن وجود غزل وربّما عن وجود القطن، وإن كنّا لا نستطيع الآن أن نذهب في القول إلى أبعد من ذلك بالنظر إلى ندرة هذه الأشياء في تلك الفترة. كذلك فإنه مما يثير عدداً من المسائل الهامة وجود نوع من الأواني الفخارية المزينة بالطلاء الأبيض[١٤٣] تميز به القرنان الثامن والتاسع الميلاديان بوجه خاص، إذ إنه يذكّرنا بعض الشيء بأوان مماثلة وجدت في النوبة في العصر المسيحي (الشكل ١٤،٣)[١٤٤].

والأشياء المستوردة من الشمال أكثر إثارة للاهتمام. ولا يوجد منها الكثير بعد، ولكنها تقف شاهداً على حدوث تجارة عبر الصحراء. وكان قد عثر من قبل على أحجار كريمة وشبه كريمة

---

(١٣٩) فيما يتعلق بالتطور التاريخي للموقع، انظر ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرين (J. Devisse, D. Robert-Chaleix, et al.)، ١٩٨٣؛ ج. بوليه (J. Polet)، تحت الطبع؛ د. روبير–شاليكس (D. Robert-Chaleix)، تحت الطبع؛ ب. سيزون (B. Saison)، تحت الطبع.

(١٤٠) ينمّ وجود كميات كبيرة من المحار المستورد من ساحل المحيط الأطلسي (د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩؛ و ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٩)، عن قيام اتصالات منتظمة مع الساحل. وقد سبق أن أشرنا الى إمكانية استخدام النحاس المستورد من أكجوجت.

(١٤١) د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩؛ أجزاء من بوتقة تحتوي على جسيمات من الذهب؛ ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٠ ص ٦٨٨: كفة ميزان صغير لوزن الذهب؟ ج. دُفيس (J. Devisse) (تقرير لم ينشر): جزء من بوتقة يحتوي على ذهب مكسو بالنحاس.

(١٤٢) د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩؛ ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٩؛ ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣. ويقول هـ. هوغو (H. Hugot) في رسالته التي أعدها عن العصر الحجري الحديث الصحراوي (١٩٧٩) إن فلكات المغازل وجدت بالصحراء في العصر الحجري الحديث.

(١٤٣) انظر ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٩، ص ٥٤٨ و ٥٤٩ على سبيل المثال. ورد ذكره في تقارير أعمال الحفر وكان لا يزال يصنع في القرن العاشر الميلادي. وتختلف هذه الأنواع من الأواني الفخارية عن نظيرتها التي عثر عليها في جنة–جينو (س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)، ص ٤٥٣) أو في كوغا (ورد ذكرها في المرجع السابق).

(١٤٤) انظر س. ونيغ (S. Wenig) (١٩٧٨)، الجزء الأول، ص ١٣٢، اللوحتين ٩٨ و ٩٩، ص ١٣٣، واللوحة ١٠٠؛ الجزء الثاني، ص ٣٢١، اللوحة ٢٨٥، ص ٣٢٢، اللوحة ٢٨٨.



الشكل ١٤،٣: نموذج من الأواني الفخارية المصنوعة محلياً شُكّل على غرار الأواني المشكّلة على دولاب الخزاف والمستوردة من المغرب (التاريخ المحتمل: من القرن العاشر الى القرن الثاني عشر الميلادية).
(المصدر: ج. دُفيس)

(سيتطرق إليها النقاش بمزيد من التفصيل فيما بعد)، كما وُجدت أوان خزفية مبرنقة. وقد أجريت دراسة متأنية عن مصادر هذه الأشياء ولكنها لم تسفر بعد عن استنتاجات قاطعة باستثناء حالة واحدة، هي أن بعض الكسر الخزفية التي عُثر عليها في الطبقات الدنيا للموقع آتية من إفريقية[١٤٥]. كما أننا نعرف الآن أن الأواني الزجاجية قد أتت عبر الصحراء[١٤٦].

وهذه «السلع» الثمينة التي عُثر عليها في تغداوست والتي لم تتحدد مصادرها بصفة قاطعة، وإن كنا نعرف أنها أتت من الشمال بكل تأكيد، نتجت عن عملية شراء أو بالأحرى عن عملية مقايضة. ولا شك أن تاريخ الطبقات التي وُجدت فيها يرجع إلى ما قبل سنة ٩٠٠م. ولا شك أيضاً أنها أول دليل على قيام اتصالات عبر صحراوية في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين.

وقد حان الوقت الآن، وقد جمعنا أطراف المناقشة، لكي نبيّن الكيفية التي يُرجّح أن الأمور تطورت بها بين سنتي ٩٠٠م و ١١٠٠م أو ما حولها.

(١٤٥) ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٩، ص ٦٨٨؛ ج. دُفيس و د. روبير-شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣؛ سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٩.

(١٤٦) ج. بوليه (J. Palet)، ١٩٨٠، ص ٩٢؛ سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٩.

تطور التجارة عبر الصحراوية من سنة ٩٠٠م إلى سنة ١١٠٠م

ازدياد الحاجة إلى العملة: الفاطميون في إفريقية، المنافسة الأموية، المرابطون

في نهاية القرن السابع الميلادي، أراد الحكّام الأمويون في الشرق أن يضعوا في متناول الأمة التي تضم رعاياهم، عملة تتفق مع روح الدين الجديد وتتسم بالقوة الاقتصادية في آن معاً. وقد عاش العالم الإسلامي طوال قرنين وهو يؤمن بفكرة نظرية مؤداها وجود وحدة أيديولوجية تتمثل في عملة تُسك باسم الخليفة الأوحد الذي يُعترف بخلافته ويتخذ من دمشق ثم من بغداد مقراً لحكمه. وعلى ذلك فإنه في نظر المسلم (يشهد بذلك نص للمقريزي في القرن الثالث عشر الميلادي) كانت العملة علامة على مفهوم معين للسلطة إلى جانب كونها ظاهرة واضحة من ظواهر الحياة الاقتصادية[١٤٧].

وكان سكّ النقود في العالم الإسلامي -كما كان عند الرومان- امتيازاً ينفرد بأمره الحكّام[١٤٨] وينظمون شؤونه بدرجات متفاوتة من الصرامة. ولم تكن ثمة أية علاقة بين هذا الاحتكار لسك النقود[١٤٩] وبين التداول المشروع للعملة المضروبة[١٥٠]، بالنظر إلى أن الرموز التي تُقبل في المعاملات ظلّت أمراً تتفق عليه الأطراف المعنية. وواضح أنه كان من الأنسب استخدام نقود جديرة بالثقة استناداً إلى ما تُوخّي من نزاهة في سكّها. وبالنظر إلى أن النقود التي ينفرد الحاكم بأمر سكّها كانت تمثّل الرموز اللازمة للتعامل بين الحاكم ورعيته، فقد كان من الممكن أيضاً في الأوضاع المثلى قبولها كحكم يصلح للمعاملات الاقتصادية. وفي أوضاع كهذه كانت النقود تقف شاهداً على عظمة من أمر بسكّها ونزاهته، وكانت تحمل على وجهيها تمجيداً لله ورسوله وللأسرة الحاكمة.

ويورد الشكل ١٤،٤ خريطة تبين مواقع دور سك الذهب قبيل استيلاء الفاطميين على

(١٤٧) وضع المؤلفون المسلمون، ولاسيما من القرن العاشر الميلادي فصاعداً، نظريات عن استخدام النقود. ويقول ر. برونشفيغ (R. Brunschwig) (١٩٦٧، ص ١١٤)، الذي أجرى دراسة متأنية حول هذه المسألة إن أحد أوائل هؤلاء المؤلفين، ابن مِسكَويه، أثبت في سنة ٩٨٠م أن الحياة الجماعية وتقسيم العمل ترتب عليها نشوء الحاجة الى أدوات للجزاء والمكافأة، اتسع نطاق استخدامها فيا بعد ليشمل الأجر على العمل واقتناء أشياء أخرى، وغدت تُقبل دون نقاش. وكان من الضروري أن تكون هذه الأدوات أو الأشياء نادرة، وقد وقع الاختيار على الذهب لهذه الغاية نظراً لبقائه وسهولة صهره. ويستطرد ر. برونشفيغ (١٩٦٧) قائلاً إن ابن خلدون ذكر أن وظيفة النقود هي صون الثروة وأنه ينبغي تداولها باعتبارها معياراً للقيمة ولا ينبغي الاحتفاظ بها كملكية شخصية. ويتحدث القرآن الكريم بالمعنى نفسه عندما يقول (سورة التوبة، الآية ٣٤) «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشّرهم بعذاب أليم».

(١٤٨) ينزع بعض المؤرخين (ج.ب. هينّكان (J.P. Hennequin)، ١٩٧٢، ص ٩) الى اعتبار أن النقود قد سُكّت نتيجة للقرارات التي تتخذها السلطات ليس إلّا.

(١٤٩) فيا يتعلق بهذه النقاط، انظر ب. غريرسون (P. Grierson)، ١٩٧٥، ص ١٣٠ وما بعدها.

(١٥٠) يدور جدل كثير بين المؤرخين حول ما اذا كان سكّ النقود أضفى على المعدن قيمة مضافة فعلية أو مجرد قيمة مضافة معنوية (بسبب الثقة التي يضعها الناس في القطع النقدية). وأياً كان الأمر، فإن كل الحكومات، سواء أكانت في الغرب أم في بيزنطة أم في العالم الإسلامي، سعت الى فرض حقها في سكّ المعدن الذي تشاؤه. وقد نشأت عن ذلك بين الحكومات منافسات، وإن لم تكن منازعات، ليست لها علاقة مباشرة تذكر بالقيمة الحقيقية لعملاتها. انظر ج.ب. هينّكان (J.P. Hennequin)، ١٩٧٢، ص ١٠.

السلطة، ويمكن أن نستمدّ منها معلومات وفيرة. فقد كانت هناك دار في القيروان بين أيدي الأغالبة ودار في مصر الفسطاط يتولى أمرها الأخشيديون. وكان معظم الذهب يُسكّ إما في الشام / فلسطين تحت إشراف الاخشيديين، أو في الأقاليم التي ظلت تحت حكم العبّاسيين. في أثناء تلك الفترة لم تُسكّ مقادير كبيرة من الذهب لا في أسبانيا ولا في شمال قارة أفريقيا. ذلك أن الأمويين في أسبانيا[١٥١]، والإدريسيين فيما يُعرف الآن باسم المغرب، كانوا يستخدمون الموارد المحلية في سكّ دراهم من الفضة[١٥٢]. وفيما يتعلق بالنقود الفضية، اكتسبت دار أخرى لسكّ العملة قدراً من الأهمية (الشكل ٥، ١٤) في سجلماسة التي شهدنا أيضاً نمو الدور الاقتصادي الذي كانت تضطلع به. ومن المؤكّد أن تلك الدار كانت تتلق ذهباً من الجنوب وان لم تسكّه. وكان من شأن السياسة التي انتهجها الفاطميون فيما يتعلق بالذهب إحداث تغيير جذري في تلك الأوضاع[١٥٣]، حيث شهد القرن العاشر الميلادي إنشاء دور لسكّ الذهب في أماكن لم توجد بها من قبل، وذلك تحت إشراف الأسرتين المتنافستين: الفاطميين في إفريقية والأمويين في أسبانيا (الشكل ٦، ١٤)[١٥٤].
وبالنظر إلى أن الفاطميين كانوا منافسين للعبّاسيين في الشرق، زاعمين أن خلافتهم قد حلّ بها الانحطاط ومعلنين عن عزمهم توحيد العالم الإسلامي الذي سلك به العبّاسيون طريق التفكّك والانحلال[١٥٥]، فقد رأوا أن ذلك يخوّلهم، ايديولوجياً، حق سكّ الذهب. وكان الفاطميون أول من يقدم في تاريخ الإسلام على سكّ نقود ذهبية صادرة عن الخليفة ينافسون بها السلطات المعترف بها حتى ذلك التاريخ؛ وكانوا يقصدون بنقودهم هذه أن يثبتوا ما للسلطة الجديدة من قوة ومجد[١٥٦]. ولم تكن هذه مهمة هينة؛ فعلى الرغم من أن نقود العبّاسيين قد نال منها الضعف وهبط مستوى نقاوتها، فإن نقود أولئك الذين كانوا يحكمون مصر باسم العبّاسيين ظلت على مستوى رفيع

---

(١٥١) فيما يتعلق بشروط سكّ النقود وقواعده وأشكاله، انظر الدراسة المستفيضة التي أجراها ب. غريرسون (P. Grierson)، ١٩٧٥.

(١٥٢) م. بارثيلو (M. Barcelo)، ١٩٧٩، ص ٣١٣. لم يُسكّ الذهب في أسبانيا بين سنة ١٢٧هـ/ ٧٤٤ – ٧٤٥م وسنة ٣١٦هـ/ ٩٢٨م، أي لمدة ١٨٩ سنة. واستؤنف سكّ الدنانير في سنة ٣١٦هـ/ ٩٢٨م (انظر ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠ ص ١٤٨). وثمة حقيقة أعمق مغزى من ذلك هي أن النقود القليلة التي سُكّت في أسبانيا بين سنة ٩٣هـ/٧١١–٧١٢م وسنة ١٢٧هـ/ ٧٤٤ – ٧٤٥م، سُكّت على غرار النموذج الإفريقي (نسبة الى إفريقية) ومن ثم لم تعط الأندلس أي استقلال سياسي أو اقتصادي.

(١٥٣) انظر الشكل ١٤، ٤ المصادر: د. يوستاش (D. Eustache)، ١٩٧٠–١٩٧١؛ ب. روزنبيرغر (B. Rosenberger)، ١٩٧٠ (أ). وقد أخذت التأريخات من دور سكّ الفضة بالمغرب Basequa، ١٩٧٨، العدد ٥٢–٥٤، ص ١٩. جبال أوام: أحد التأريخات + ١٠٢٠ ± ٩٠= بين سنة ٨٤٠م وسنة ١٠٢٠م. زجوندر في التيزي نتست: + ١٢٥٠ ± ٩٠= بين سنة ٦١٠م وسنة ٧٩٠م.

(١٥٤) ج. دفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠ و١٩٧٩ (ب). انظر الشكل ١٤، ٦. انظر أيضاً سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٣، الخريطة رقم ٧.

(١٥٥) انظر أي. ليفي–بروفنسال (E. Lévi-Provençal)، ١٩٥٠–١٩٥٣، الجزئين الثاني والثالث، ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠.

(١٥٦) م. كانار (M. Canard)، ١٩٤٢–١٩٤٧.

من النقاوة[١٥٧]. فإذا كان للنقود الذهبية الفاطمية أن تفرض ذاتها، فإنه كان يتعين عليها أن تبعث على الثقة والاطمئنان بدرجة تضاهي بها النقود المصرية إن لم تفقها[١٥٨]. ومن الواضح أن حاجة الفاطميين إلى الذهب كان مبعثها ثلاثة عوامل هي: عامل الأيديولوجيا، وعامل الواقعية السياسية، وعامل الواقعية الاقتصادية[١٥٩]. وعلى ذلك تتسم نقودهم بأهمية لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الاقتصادية الأفريقية بالنظر إلى أنها بدأت حرباً أيديولوجية في مجال العملة في الغرب الإسلامي لم يكن لها أن تنتهي بانتهاء سلطانهم[١٦٠].

ويتبيّن من دراسة النقود الفاطمية أنه، ما إن توصل الخلفاء الفاطميون إلى تذليل الصعوبات الخطيرة التي نشأت في منتصف القرن العاشر الميلادي، حتى شرعوا يبذلون قصارى جهدهم لسكّ نقود على درجة عالية من النقاوة من ثم يكوّنون احتياطياً من المعدن النفيس ورأسمال دولي من المصداقية. وكانت هذه سياسة شاملة جديرة بأن تحظى بدراسة أكثر تأنياً مما حظيت به حتى الآن[١٦١]. فمنذ سنة ٩٥٣م، وعلى الأخص منذ سنة ٩٧٥م، كان هناك طلب على الدنانير التي تُسكّ باسم الفاطميين، سواء في سجلماسة أم في المهدية، من جانب تجّار منتشرين في مناطق بلغت الشرق، وذلك بالنظر إلى الجودة التي انفردت بها[١٦٢].

---

(١٥٧) بصدد هذه النقاط، التي أصبحت مؤخراً موضوعاً لدراسات جادة للغاية، انظر سي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٦٥، أ.س. ايرنكرويتز (A.S. Ehrenkreutz)، ١٩٦٣ (قيمة دنانير الأغالبة، ص ٢٥٠؛ قيمة دنانير الأخشيديين، ص ٢٥٧ و٢٥٨؛ مقارنة شاملة هامة لمعايير النقاوة بين الدنانير الشرقية والدنانير الغربية، ص ٢٦٤) وكان أ.س. ايرنكرويتز، ١٩٥٩، قد بيّن من قبل (ص ١٣٩ وما يليها) الضعف النسبي لعملية سك العملة العباسية: فبعد منتصف القرن التاسع الميلادي هبط مستوى نقاوتها أحياناً الى ٧٦٪ وإن وُجد عدد قليل من الدنانير التي تتراوح نسبة نقاوتها بين ٩٥٪ و ٩٩٪. ولوحظ من جهة أخرى أن الدنانير الأخشيدية التي فحصت (ص ١٥٣) كانت على درجة ممتازة من النقاوة، إذ كان اثنان منها يحتويان على نسبة ٩٦٪ من الذهب، وأربعة على ٩٧٪، و ١٢ على ٩٨٪، و ١٠ على ٩٩٪.

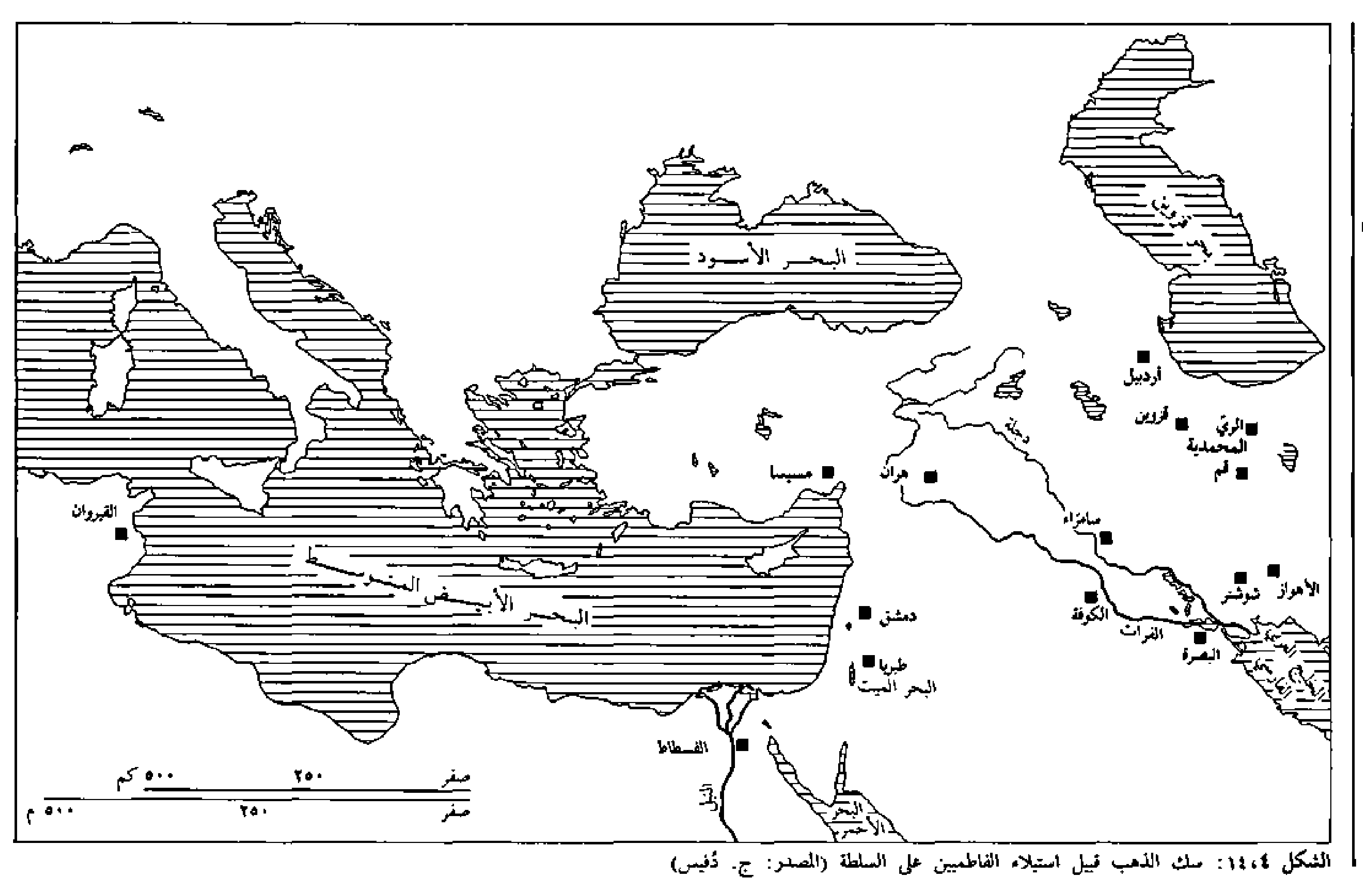
(١٥٨) يجب ألاّ يغرب عن البال أنه حتى سنة ٩٦٩م ظلت مصر الهدف السياسي والاستراتيجي الثابت للفاطميين.

(١٥٩) كانت إفريقية –رغم صادراتها– تعاني من عجز في ميزانها التجاري يقتضيها تصدير العملات المسكوكة (انظر س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٧٣)، وذلك نتيجة لاستيرادها الغلال من صقلية (م. بريت (M. Brett)، ١٩٦٩، ص ٣٤٨) والمنتجات الشرقية الباهظة التكاليف من مصر.

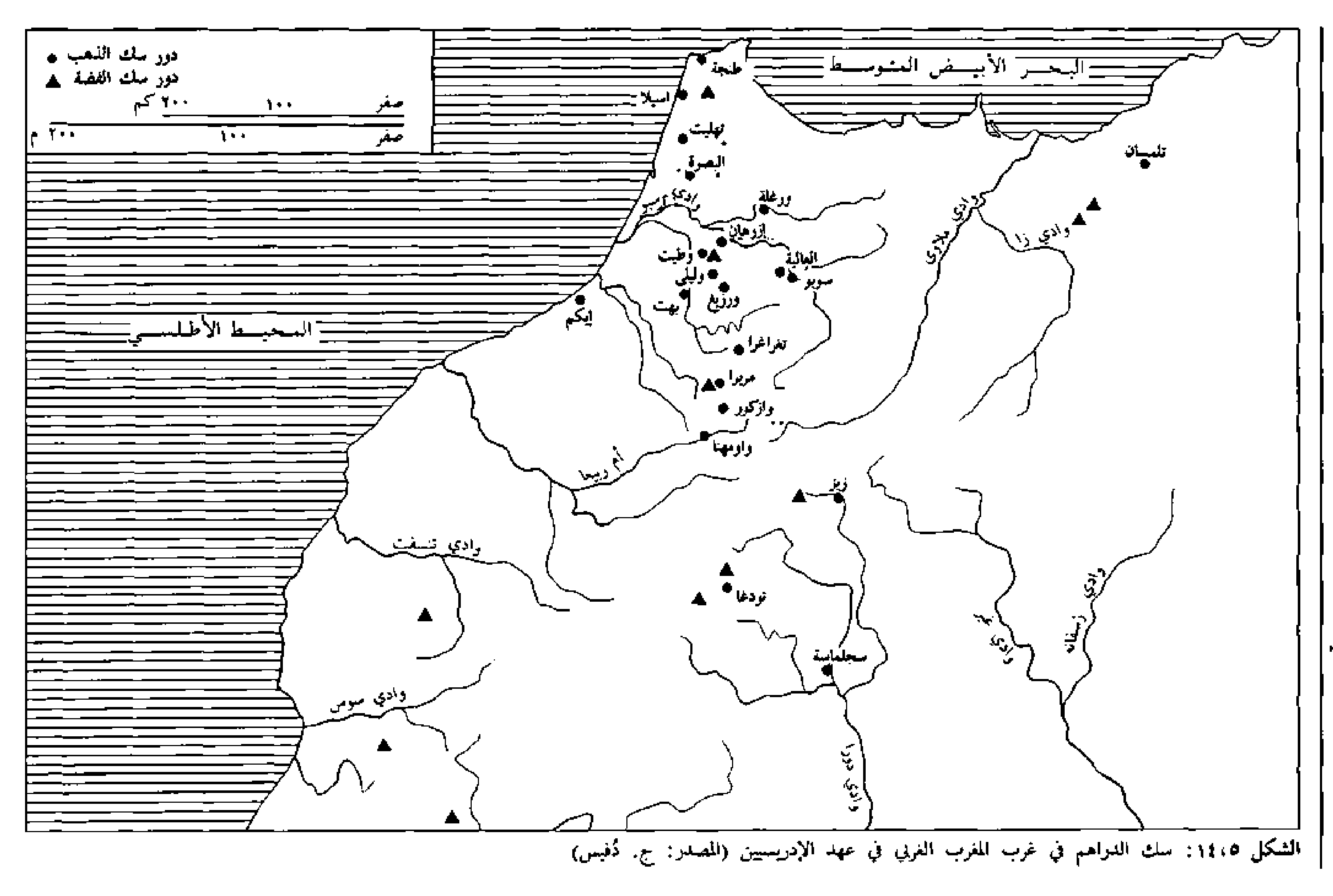
(١٦٠) انظر أ. لونوا (A. Launois)، ١٩٦٤، بصدد الفترة التي تنتهي بانتهاء عهد المرابطين؛ ولـ. بن رمضان، ١٩٧٨، بصدد عهد الموحدين.

(١٦١) يبين أ.س. ايرنكرويتز (A.S. Ehrenkreutz)، ١٩٦٣، قيمة الدنانير المسكوكة وخاصة بعد سنة ٩٥٣م (ص ٢٥٦ و ٢٥٧). كذلك يلقي الجدول الذي يورده هذا المؤلف عن الدنانير المسكوكة في مصر بعد سنة ٩٦٩م كثيراً من الضوء على هذا الموضوع: فكثير من النقود يحتوي على ما يتراوح بين نسبة ٩٧٪ و ١٠٠٪ من الذهب (ص ٢٥٩). وتكشف مقارنة هذه الدنانير بدنانير الأغالبة (ص ٢٥٧) عن حرص الفاطميين على مجاراة أسلافهم إن لم يكن التفوق عليهم. انظر ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠. كذلك يكرس ف. الدشراوي، ١٩٨١، بضع صفحات لموضوع سك العملة.

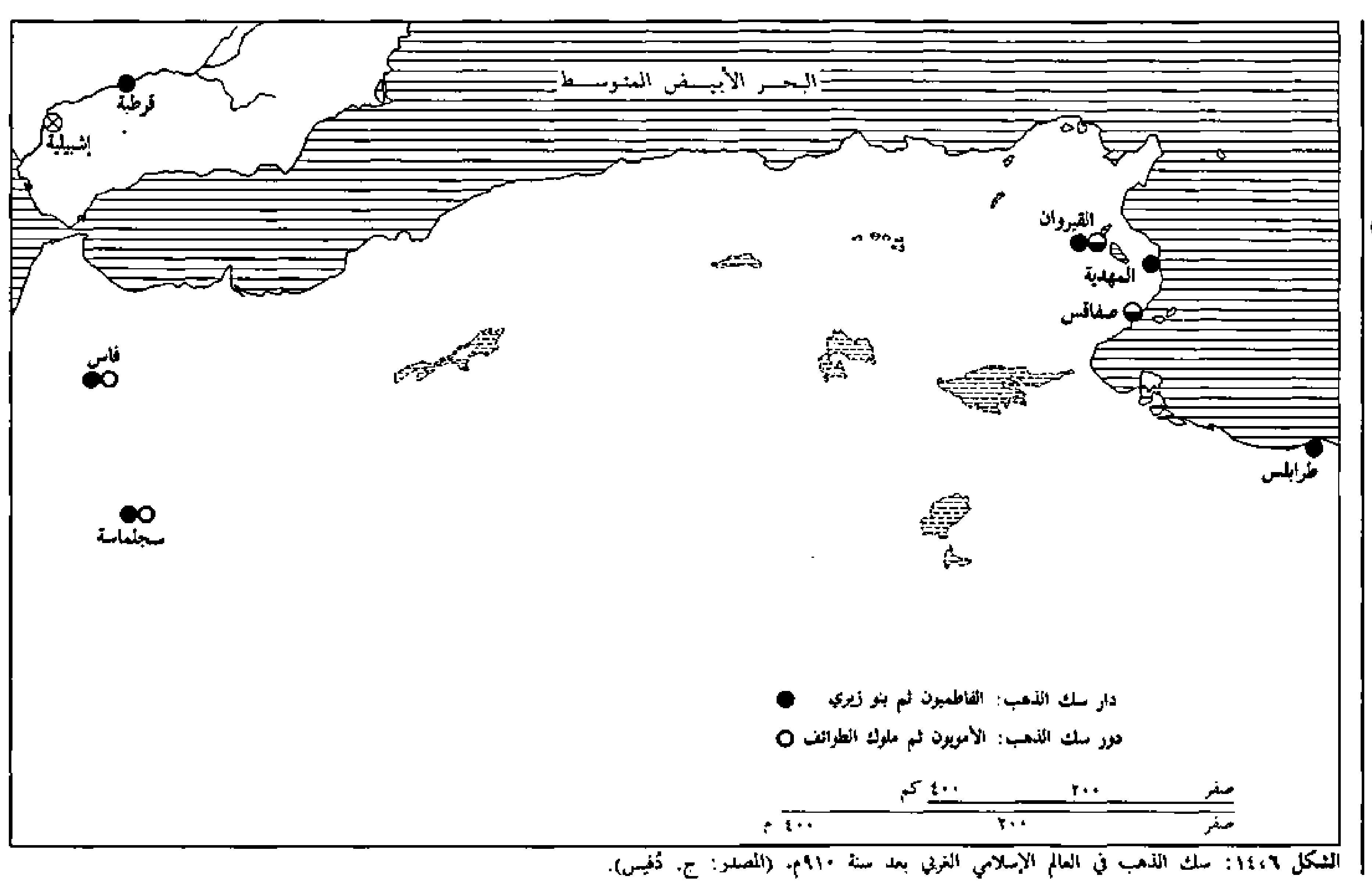
(١٦٢) س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٦٧، ص ٢٣٤؛ ١٩٧٣، ص ٣٠. انظر أيضاً دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١٤٤.



الشكل ١٤،٤: سك الذهب قبل استيلاء الفاطميين على السلطة (المصدر: ج. دُفيس)



الشكل ١٤،٥: سك الدراهم في غرب المغرب العربي في عهد الإدريسيين (المصدر: ج. دُفيس)



الشكل ١٤،٦: سك الذهب في العالم الإسلامي الغربي بعد سنة ٩١٠م. (المصدر: ج. دُفيس).

وليس ثمة ما يدعونا إلى الدهشة اليوم، وقد تجمّعت لدينا كل هذه المعطيات، من أن الفاطميين سعوا إلى توفير إمدادات كبيرة من النقود الذهبية تلبية لطلب ساهموا هم أنفسهم في ايجاده وربّما لم يكن ذا طابع اقتصادي في المقام الأول[١٦٣]. كما ينبغي ألاّ نندهش لما بذله الفاطميون من جهود لتنظيم تجارة الذهب عبر الصحراء على أسس لم تُعهد من قبل. وكنت قد اقتنعت بصواب هذا الرأي منذ سنة ١٩٧٠م[١٦٤]، وجاءت نتائج البحوث التي أُجريت في تغداوست لتؤكّد ما كنت قد توصلت إليه من نتائج في ذلك التاريخ. فقد عُثر على أوزان زجاجية (الشكل ١٤،٧) تعود كلها إلى الفاطميين وبعضها على مستوى طبقي يتيح تأريخ الموقع الذي وجدت فيه[١٦٥]. وكان تاريخ وصولها إلى تغداوست متفقاً مع تاريخ بلوغ المدينة أوج نشاطها الاستيرادي وذروة نموّها الحضري. وليس مما يثير دهشتنا اليوم أن نقرأ ما كتبه المهلبي في الربع الأخير من القرن العاشر الميلادي، أي في زمن لم يكن فيه تفوّق الفاطميين قد واجه تحدياً بادياً بعد: فقد اعتنق أهل أوداغست الإسلام في عهد المهدي عبيد الله[١٦٦]. ولن نتردد في أن نقول اليوم إنه على الرغم من أن الفاطميين قد وجدوا دائماً صعوبة في شق طريقهم عبر ورقلة (وَرْغلة) وتادمكة، أي عبر طريق الإباضيين إلى «بلاد السود» (أفريقيا السوداء)، فقد جعلوا من طريق سجلماسة – غانا الطريق الرئيسي إلى ذهب السودان طوال قرنين من الزمان على الأقل، كما ظل هذا الطريق سبيلهم إلى التزوّد بالذهب لسكّ العملة وبالأموال التي اقتضتها حروبهم[١٦٧]. وفضلاً عن ذلك فإنهم طالما بقوا في إفريقية، بعد هزيمة أبي يزيد، كانوا يسكّون نقوداً تبعث الثقة في نفوس التجّار[١٦٨].

غير أن المقاومة الضارية التي شنّتها الخلافة الثالثة من قرطبة ضد هيمنة الفاطميين، وما حققه عملاء قرطبة من نجاح بعد رحيل الفاطميين إلى مصر، وتحويل الذهب إلى أسبانيا أو على الأقل إلى القسم الغربي من المغرب العربي، وانتقال دار السك في سجلماسة إلى الأمويين، كل ذلك يشهد

(١٦٣) إن مراعاة «دبلوماسية الذهب» التي انتهجها الفاطميون تضاهي في أهميتها مراعاة التدفق الطبيعي للاقتصاد. وكانت «دبلوماسية الذهب» هذه تطبّق إما على نحو مباشر وعلني كما في «الرحلة» المصرية سنة ٩٦٩م أو بالمرور عبر الوكلاء والعملاء. وكانت تستهدف رفع لواء الأسرة الحاكمة وإظهار مجدها، وهو أمر بلغ حرص الفاطميين عليه درجة حدت بهم الى تعيين دعاة معتمدين. غير أن سياستهم المالية حققت تكثيفاً شديداً للنشاط الاقتصادي في إفريقية في النصف الثاني من القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الميلاديين. انظر فيما تقدم س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٦٧ و١٩٧٣؛ م. بريت (M. Brett)، ١٩٦٩.

(١٦٤) ج. دُفيس، ١٩٧٠، ص ١٤١ وما يليها.

(١٦٥) فيما يتعلق بهذه القطع الزجاجية، انظر فصلاً بقلم لونوا دُفيس في ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣. وقد أثير جدل كثير حول هذه الأوزان الزجاجية لا بالنسبة للأوزان المنتمية الى الفترة التي نحن بصددها ولكن بالنسبة للأوزان التي صنعها الفاطميون أثناء وجودهم في مصر: انظر ب. بالوغ (P. Balog)، ١٩٨١ و م.ل. بيتس (M.L. Bates)، ١٩٨١.

(١٦٦) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٦.

(١٦٧) كان بفضلهم أن ورد في كل من ابن حوقل والبكري أحسن وصف – بين أوصاف سائر الطرق – لطريق سجلماسة أو تامدولت الى بلاد السود عبر طرق عدة. وسوف نتطرق الى هذه النقطة فيما بعد.

(١٦٨) يعطي س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٦٧، ص ٢٣٧ وما يليها، أمثلة بالغة التحديد على هذا النجاح.



الشكل ١٤،٧: تغداوست/ أوداغست: وزن زجاجي فاطمي، القرن العاشر
(المصدر: المعهد الموريتاني للبحوث العلمية، نواكشوط)

على أنه بحلول العقد الأخير من القرن العاشر الميلادي على أقصى تقدير لم يكن قد طرأ أي تغيير على الطلب السنوي على الذهب، ولكن الفاطميين لم يعودوا يجنون ثمار إمداداته. وهنا أيضاً يتعيّن علينا أن نترقّب أية معلومات قد تسفر عنها أعمال التنقيب[١٦٩] أو البحوث المختبرية. ويرجع تاريخ آخر الأوزان الفاطمية التي عثر عليها حتى الآن في تغداوست إلى بعيد سنة ١٠٠٠م على أقصى تقدير وربّما إلى تاريخ أسبق. ويرى ر.أ.ك. مسيير أن الدنانير المسكوكة في إفريقية تحتوي على «ذهب سوداني»، وأن ذلك لا ينطبق على الدنانير الفاطمية التي سُكّت في مصر[١٧٠]. ويحدد المؤلّف تاريخ

(١٦٩) من الجدير بالذكر في هذا المقام أنه لم يُحفر سوى أقل من خُمس المساحة المبنية بشكل متجانس (١٢ هكتاراً)، وبالتأكيد أقل من ثلثي مجمّع الأطلال الموجود حول نوداكة والذي يتسم بأهمية تاريخية بالغة.

(١٧٠) ر.أ. ك. مسيير (R.A.K. Messier)، ١٩٧٤، ص ٣٨ و ٣٩؛ تحتوي الدنانير في مصر على نسبة من النحاس تفوق النسبة التي كانت تحتويها لو أنها مسكوكة من «الذهب السوداني».

حدوث هذا التغيير بسنة ١٠٤٧م، أي في الوقت الذي انشقّ فيه بنو زيري على الفاطميين. وهو يرى أن ٤٧٪ من الدنانير التي سُكت قبل ذلك التاريخ كانت تحتوي على ذهب غربي مقابل ٢٤٪ للفترة الواقعة بعده[١٧١]. ونحن نعتقد أن النتائج ستكون أعمق مغزى، حتى بالنسبة لبني زيري، إن وضع الفاصل الزمني حوالى سنة ١٠٠٠م، ذلك أن كل الدلائل تشير إلى أن إمدادات الذهب الغربي إلى إفريقية قد توقفت بعد سنة ٩٩٠م، وأن هذا التغيّر الجذري في الطرق التي كانت تعبرها تجارة الذهب كانت له بالنسبة لإفريقية عواقب تتردد أصداؤها في جميع كتابات س.د. غويتاين[١٧٢].

وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن العاشر الميلادي تغيّراً جذرياً في سكّ المسلمين للنقود الذهبية على أثر الازدهار الذي عرفته نقود أسبانيا[١٧٣]، وبداية تنبّه لم يسبق له مثيل إلى أهمية التجارة الدولية من جانب أقرب أجزاء أفريقيا الغربية إلى ساحل المحيط الأطلسي.

وعندما اتخذ الحكّام الأمويون في أسبانيا لقب الخلافة وقرروا سكّ الذهب بعد سنة ٩٢٩م، لم تكن النقود التي سكّوها على درجة مقبولة من الجودة ولم تصبح جيدة حقاً إلا بعد سنة ٩٨٧-٩٨٨م. وفي سنة ٩٨٨-٩٨٩م ظهرت دنانير سُكّت في سجلماسة لحساب الأمويين[١٧٤]، ولكن سكّ النقود ظل يتركز في معظمه في قرطبة تحت أعين السلطات.

ولكي نقدر الأهمية العالمية لهذه الظواهر، ينبغي لنا أن نلقي نظرة سريعة على ما كان يجري في أوروبا المسيحية. فعلى الرغم من أنه لم يُعثر حتى الآن في الغرب على نقود ذهبية كثيرة قادمة من العالم الإسلامي، فإن البحوث الجارية الآن تعطينا فكرة أكثر وضوحاً عن علاقة الغرب بسكّ الذهب في ديار الإسلام. فقد بيّن ك. كاهن الأهمية التي اتّسمت بها في أنحاء الغرب كافة قطعة النقد المنقوشة دون أن تحمل صورة ما، والتي أطلق عليها الغربيون اسم منكوس «mancus» (من المصدر «نقش» في اللغة العربية، واسم المفعول المشتق منه «منقوش»)[١٧٥].

وكان من المعتقد أن أسبانيا المسيحية لم تبد اهتمامها بالدنانير إلا في زمن متأخر نسبياً – في

---

(١٧١) المرجع السابق، ١٩٧٤، ص ٣٩.

(١٧٢) س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٦٢، ص ٥٧٠؛ كان كثير من الذهب والفضة يُصدّر الى مصر. وتتحدث خطابات حررها تجار يهود يعيشون في تونس عن انحطاط التجارة بين سنتي ١٠٣٠م و ١٠٤٠م، على حين كانت خطابات حررت في بداية القرن لا تزال تتحدث عن الرخاء. وحوالى سنة ١٠٤٠م، جاء في خطاب وأن الغرب برمته لم يعد منذ الآن ذا قيمة تذكره (س.د. غواتاين، ١٩٦٦، ص ٣٠٨-٣٢٨). ولا نتفق بشأن هذه النقطة مع م. بريت (M. Brett) الذي لا يزال ينسب الى غزو بني هلال لتونس إحداث «كارثة خطيرة» في حياتها الاقتصادية (م. بريت (M. Brett)، ١٩٦٩، ص ٣٤٨). ويعارض ر.أ.ك. مسيير (R.A.K. Messier) أيضاً هذا الرأي، ١٩٧٤، ص ٣٥.

(١٧٣) ج. دفيس، ١٩٧٠، ص ١٤٦ وما يليها.

(١٧٤) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(١٧٥) ك. كاهن (C. Cahen)، ١٩٦٥، ص ٤١٧-٤١٩؛ ١٩٨٠.

القرنين الميلاديين الحادي عشر والثاني عشر[(١٧٦)]، ومع ذلك فقد ذُكر أن غاليسيا وأستوريا رغبتا في الحصول على نقود ذهبية في بداية القرن التاسع الميلادي وفي الربع الأخير من ذلك القرن على التوالي. وكان هدف المسيحيين هو امتلاك نقود تمكّنهم من شراء السلع الفاخرة من مسلمي الجنوب الذين كان بمقدورهم وحدهم أن يبيعوهم إياها. ويذهب بنا المصنف الرائع الذي أعدّه ب. بوناسي مؤخراً[(١٧٧)] إلى أبعد من ذلك كثيراً. فالنقود الذهبية الآتية من الجنوب كانت معروفة في قطالونيا سنة ٩٧٢م؛ وبعد سنة ٩٩٦م يزداد عدد الإشارات إلى تلك النقود، وبين سنة ١٠١٠م وسنة ١٠٢٠م انهال عليها سيل من الذهب. وفيما بين سنتي ١٠١١م و ١٠٢٠م كان ٥٣٪ من عمليات بيع الأملاك وشرائها يتم بالنقود الذهبية مقابل واحد في المائة بين سنتي ٩٧١م و ٩٨٠م[(١٧٨)]. وتتوزّع الإشارات إلى المنكوس (mancus) التي سجلها بوناسي على النحو التالي: ٩٨١- ٩٩٠م: ٧٨؛ ٩٩١- ١٠٠٠م: ١٠٧١؛ ١٠٠١- ١٠١٠م: ١٢٢٠؛ ١٠١١- ١٠٢٠م: ٣١٥٣. ويذكر المؤلف أن الفجاءة التي اتسمت بها تلك الظاهرة أدهشت الناس آنذاك[(١٧٩)]. ويخلص بوناسي من ذلك إلى أن نقوداً ذهبية حقيقية كانت تُتداول في قطالونيا المسيحية في الفترة الأخيرة من العصر الأموي[(١٨٠)]، وإلى الاعتقاد هو أيضاً بأن مقادير كبيرة من الذهب استُجلبت من بلاد السودان لكي يتسنى سكّ هذه النقود. وقد استطاع القطالونيون في ١٠١٨م، بفضل تدفق الذهب على هذا النحو، أن يسكّوا نقودهم الذهبية الخاصة بهم لأول مرة منذ القرن التاسع الميلادي. غير أن الأضاع لم تلبث أن تدهورت بعد سنة ١٠٢٠م[(١٨١)].

وحسبنا أن نقارن بين هذه النتائج ونظائرها التي عرضناها سنة ١٩٧٠م لكي ندرك توافقاً زمنياً بالغ الوضوح. ويفضي ذلك بالمؤرّخ الاقتصادي إلى استنتاجين هامين: أولها أنه، مهما صغرت مقادير الذهب التي استوردت، فقد استُهلكت على الفور في سكّ النقود، وأن هذه النقود قد تمّ التداول بها بسرعة بالغة[(١٨٢)]. وعلى ذلك فهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن جزءًا من الذهب الأفريقي قد أُحيل، على الأقل بحلول القرن الثاني عشر الميلادي، إلى نقود ذهبية غربية. والاستنتاج الهام الثاني هو أن الحاجة إلى الذهب كانت من الشدّة بحيث بلغت

---

(١٧٦) ج. غوتييه دالشيه (J. Gautier-Dalché)، ١٩٦٢.

(١٧٧) ب. بوناسي (P. Bonnassie)، ١٩٧٥، ص ٣٧٢ وما يليها.

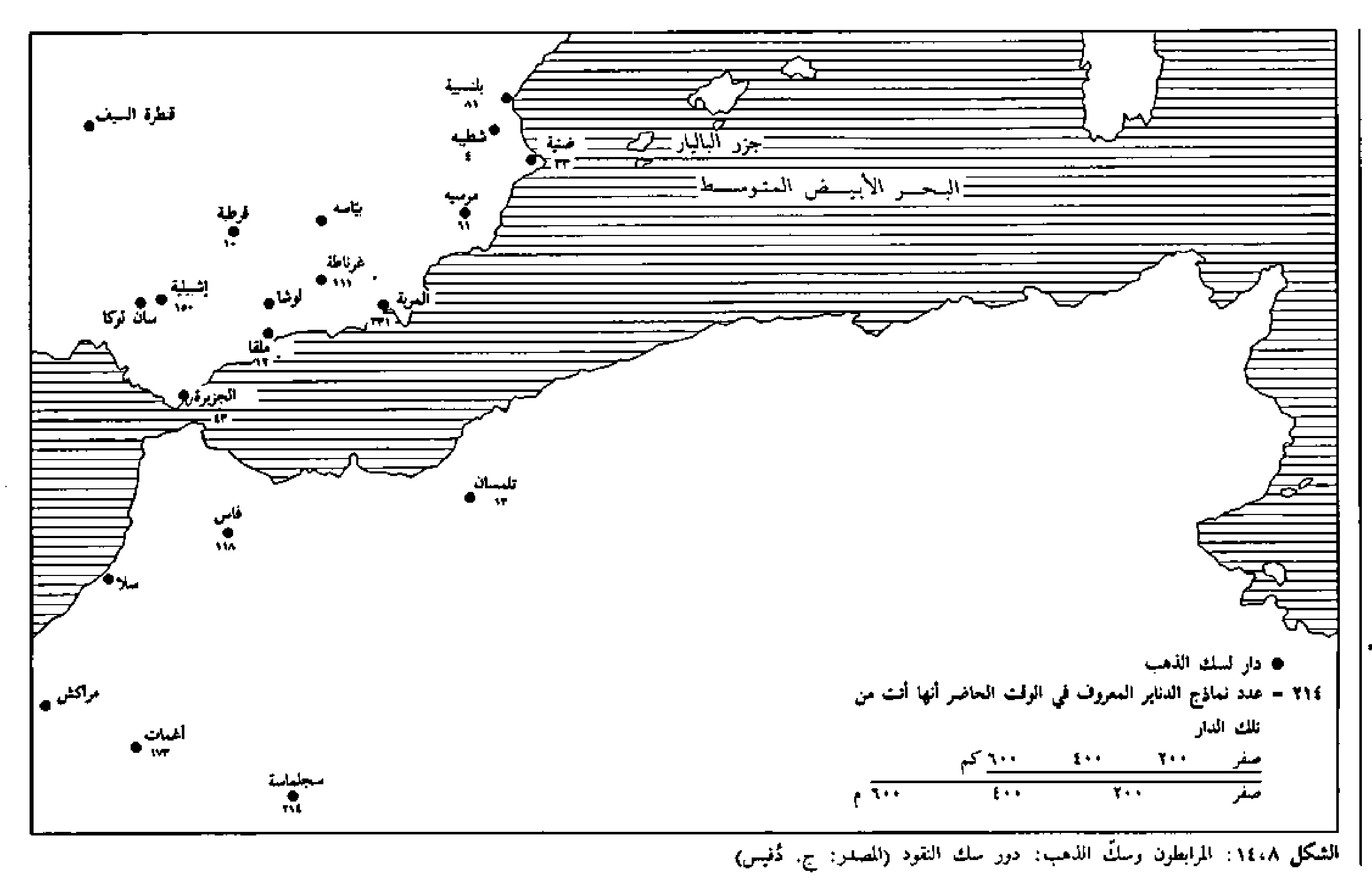
(١٧٨) المرجع السابق، ص ٣٧٣.

(١٧٩) المرجع السابق، ص ٣٧٤، حيث يقدم قدراً وفيراً من التفاصيل. وهناك إشارات الى منكوس من الذهب (mancus): وفي ١٠١٠م استخدم في وزن تلك العملات المنقوشة وزن أسباني مقابل (pensum) (ص ٣٧٦). وكان من الممكن التعرف على الدفعات المتعاقبة من النقود التي سكّها حكام قرطبة (ص ٣٧٨) بحيث عرفت قيمة كل منها.

(١٨٠) المرجع السابق، ص ٣٧٨ وما يليها.

(١٨١) المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(١٨٢) يوضح ب. بوناسي (P. Bonnassie)، ١٩٧٥، كيف كان أهل قطالونيا يحصلون على الذهب. وهو لا يستبعد إمكانية أن بعضاً منه يعود الى الجنوب أداء لأثمان سلع اشتروها.



الشكل ١٤،٨: المرابطون وسكّ الذهب: دور سك النقود (المصدر: ج. دُفيس)

«نفاذية الحدود» درجة تدعو إلى القلق. ومن شأن هذا كله أن يلقي مزيداً من الضوء على أسباب المنافسة الضارية بين بلاد الإسلام الغربية للحصول على ذهب أفريقيا.

وكانت قصة الأمويين مع الذهب أقصر أمداً من قصة الفاطميين معه، ولكنها ساهمت بطبيعة الحال في الإبقاء على ضغط ارتفاع الطلب على إنتاج الذهب الأفريقي وعلى التجارة عبر الصحراوية. وعمد ملوك الطوائف أيضاً إلى سكّ مقادير قليلة من النقود الذهبية بصعوبة وعلى نحو تعوزه الكفاءة. ولم تتحسن الأوضاع حقاً إلا بمقدم المرابطين في وقت لاحق. وليس لنا في هذا المقام أن نتناول اقتصاد المرابطين وسكّهم النقود إلا لنبيّن أن هذه المرحلة الأخيرة من الفترة التي نحن بصددها ربّما كانت أبدع المراحل وأهمها في تاريخ الاتصالات عبر الصحراوية، وإن كانت من عدة أوجه أقل المراحل حظاً من حيث علمنا بها.

ونحن لا نكاد نلقي نظرة على خريطة الأماكن التي كان المرابطون يسكّون فيها الذهب (الشكل ١٤،٨) حتى يتضح أمامنا عدد من التجديدات الهامة. فقد خلا النصف الشرقي من المغرب العربي تماماً من دُور سكّ النقود؛ فلم يوجد بتلمسان ذاتها إلا دار غير ذات أهمية تذكر. وفي المقابل فإن الأراضي التي يشغلها المغرب في الوقت الحاضر – باستثناء سهول الأطلسي إلى الجنوب من وادي سيبو – كان بها عدد لا بأس به من تلك الدور. فكانت تسك الذهب المدن الواقعة في نهايات الطرق عبر الصحراوية (سجلماسة وأغمات ونول لمطة)، وكذلك مدينتا فاس ومراكش، العاصمتان، ومدينة سيلا الاستراتيجية (الشكل ١٤،٨). وكانت هناك سبع دور لسكّ النقود في القسم الغربي من المغرب و ١٤ داراً في أسبانيا[(١٨٣)]، الأمر الذي ينتقل بنا بعيداً عن الفترات المبكرة بما سادها من تركيز لنشاط سكّ النقود وإشراف عليه، ذلك إذا لم نأخذ برأي مؤداه أن الحكومة كانت أقدر على فرض مراقبتها ومن ثم بوسعها أن تنشئ تلك الدور في مواقع أكثر تباعداً وأشد تفرقاً.

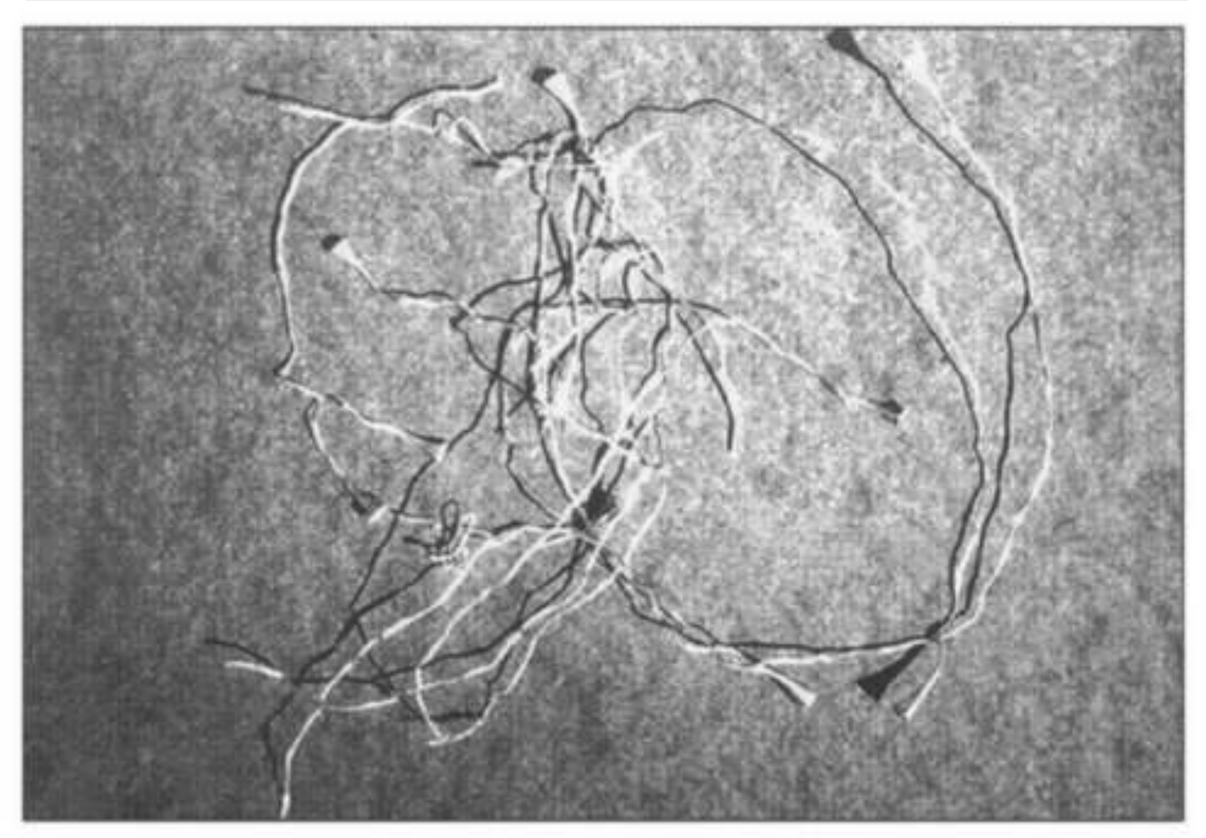
وتتفق آراء جميع المؤلفين الذين درسوا موضوع سكّ النقود على أنه كان بالتأكيد نشاطاً وفير الإنتاج. ويذكر أحدثهم، ر.أ.ك. مسيير[(١٨٤)]، أنه بين سنة ٤٥١هـ/ ١٠٥٩م و ٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م، كانت النقود تُسكّ في أفريقيا قبل فتح الأندلس، وأن أولى الدنانير سُكّت في سجلماسة في ٤٤٨هـ/ ١٠٥٦–١٠٥٧م. وينبغي أن نضيف إلى المجموعة التي نشرها ذلك المؤلف ستة دنانير عُثر عليها في موريتانيا[(١٨٥)]. ويمكن القول عموماً أن سكّ النقود بلغ درجة عالية من الإنتاج بعد سنة ١١٠٠م.

---

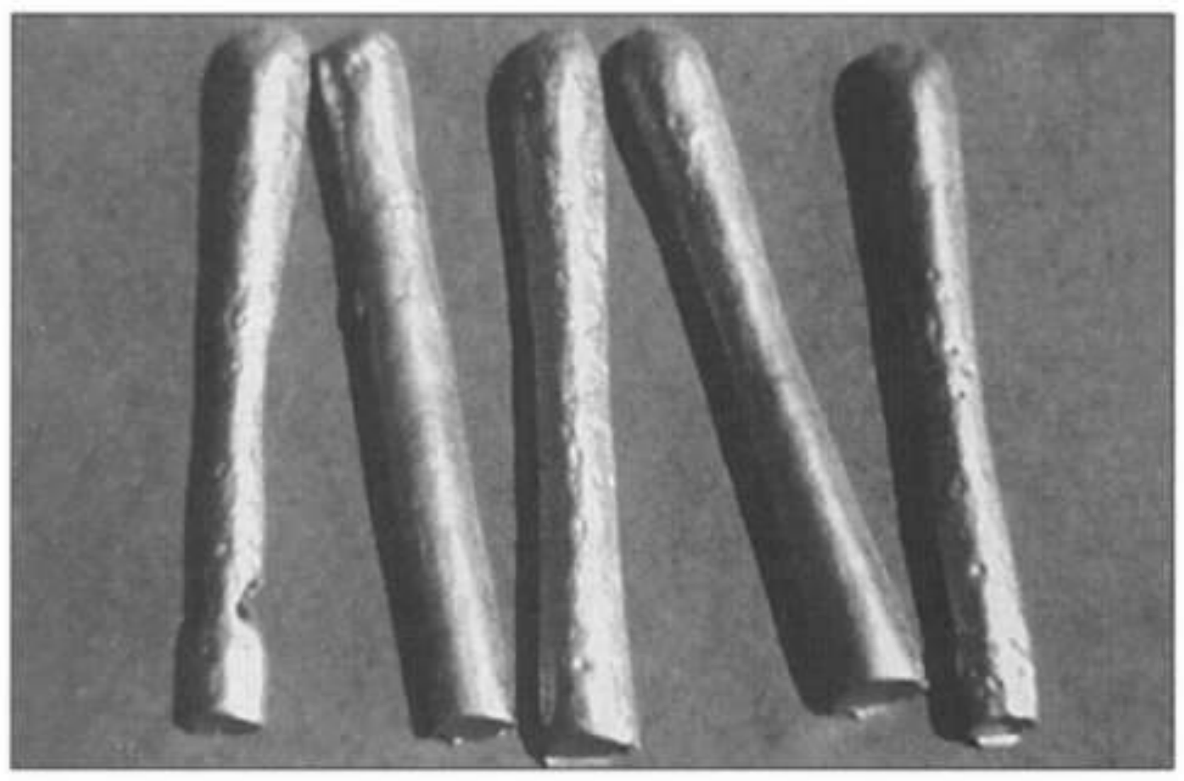
(١٨٣) ر.أ.ك. مسيير (R.A.K. Messier)، ١٩٨٠: من بين ١٥٠٣ دنانير درست، أتى ٦٦٣ ديناراً من دور السك المغربية (٢١٤ ديناراً من سجلماسة و١٧٣ من أغمات، و١١٨ من فاس، و٧٨ من نول و٧٦ من مراكش و١٣ من تلمسان)، على حين أتى ٨٤٠ ديناراً من دور سكّ أسبانية. وبطبيعة الحال نشير هذه الأرقام الى قطع النقد التي اكتشفت واحتفظ بها وليس الى مجموع القطع التي سكت أثناء الفترة.

(١٨٤) المرجع السابق.

(١٨٥) ج.س. كولان و أ. أو. بابكر و ن. غالي و ج. دُفيس (G.S. Colin, A.O. Babakar, N. Ghali et J. Devisse)، ١٩٨٣. هناك أيضاً دينار منقوش بالخط النسخي. (ورد في أ. لونوا (A. Launois)، ١٩٦٧).



الشكل ٩،١٤: تغداوست/أوداغست: أسلاك ذهبية مسحوبة على حجر سحب
(المصدر: المعهد الموريتاني للبحوث العلمية، نواكشوط)



الشكل ١٠،١٤: تغداوست/أوداغست: أنصاف سبائك من الذهب وجدت في الموقع
(المصدر: برنار نانتيه)

وعندما ننتقل من الجانب الكمي إلى الجانب النوعي، دون أن نفترق عن ر.أ.ك. مسيير[١٨٦]، نجد أن مستوى النقاوة كان أدنى من نظيره في عصر الفاطميين، إذ كانت النقود تحتوي على مقدار معين من الفضة (يتجاوز ١٠ في المائة أحياناً) ومن النحاس. وكانت هناك فروق يعتد بها بين دفعة سكّ وأخرى، ولكن وجود خليط من الذهب والفضة والنحاس حدا بمسيير إلى الاعتقاد بأن الذهب ذهب سوداني، ولا سيما بالنسبة لعمليات السكّ التي نُفّذت في سجلماسة[١٨٧] وغيرها من مقار دور السك المغربية، علماً بأن الدنانير الأسبانية كانت في ٥١ في المائة من الحالات ذات تركيب مختلف.

وكان من شأن وفرة النقود المسكوكة وانتظام انتاجها، اللذين لم يكن لهما مزاحم في مكان آخر بما في ذلك مصر الفاطمية (التي حرمت دون شك آنذاك من الذهب السوداني)، أنْ جعل دنانير المرابطين (لأول مرة في الإسلام الغربي) عملة قوية اقتصادياً، وإن لم تعد تبلغ مستويات النقاوة التي بلغتها نقود الفاطميين[١٨٨]. فقد كان الغرب يصرّ على الحصول على «marabotins»[١٨٩]، وبعد سنة ١٠٧٠م كانت مناطق نفوذ الفاطميين نفسها حريصة على أن تكون لديها دنانير مرابطية[١٩٠].

ولكي نختم نقاشنا لمشكلات سكّ العملة، يبقى أمامنا أن نوجه إلى أنفسنا عدداً من الأسئلة بالغة الصعوبة ولا توجد عنها في الوقت الحاضر أية إجابات محددة.

هل كان ذهب أفريقيا الغربية يعالج قبل تصديره إلى الشمال؟ إن البكري يتحدث عن تنقية الذهب ولكنه يربط بين ذلك وبين تصدير الأسلاك اللازمة للزركشة[١٩١]. وكما رأينا فيما تقدم، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن «التبر» لم يكن يُنقّى – الأمر الذي يلقي ضوءًا على تحليل ر.أ.ك. مسيير – وأنه كان يستخدم في دور سكّ النقود على ما هو عليه. وأقصى ما كان يمكن أن يحدث له هو صهره في الجنوب من أجل تيسير نقله. وقد عثرنا على أسلاك من الذهب في تغداوست، وكانت مسحوبة على حجارة سحب اكتُشفت هي الأخرى (الشكل ٩، ١٤). ومن الواضح أنها كانت

(١٨٦) ر.أ.ك. مسيير (R.A.K. Messier)، ١٩٧٤.

(١٨٧) على أنه نشأت بضع مشكلات: انظر أ. هويثي–ميراندا (A. Huisi-Miranda)، ١٩٥٩ (أ) بصدد نشوء أزمة في ٤٦٩هـ/ ١٠٧٥–١٠٧٦م).

(١٨٨) ظلت الدنانير المصرية، في ظل ظروف ليس هذا مجال الخوض في تفاصيلها، تتسم بجودة ممتازة حتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي (أ.س. ايرنكرويتز (A.S. Ehrenkreutz)، ١٩٦٣، ص ٢٥٩). ثم فقدت بعضاً من قيمتها منذ ذلك التاريخ فصاعداً، مما يرجح أنه ساعد على رفع قيمة مسكوكات المرابطين.

(١٨٩) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٢.

(١٩٠) س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٦٧: جاء في خطاب كُتب في المهدية سنة ١١٠٠م أنه كانت هناك صعوبة كبيرة في الحصول على الذهب. ويتحدث هذا الخطاب عن إرسال مائة دينار سكّت في أغمات سنة ١٠٨٨م (ص ٢٣٥). وكان من الأيسر على أصحاب المصارف اليهود في الفسطاط أن يجروا حساباتهم بالدنانير المرابطية من أن يجروها بالدنانير الفاطمية (ص ٢٣٦). انظر أيضاً روايات أخرى شيقة وردت في س.د. غواتاين، ١٩٧٣.

(١٩١) ج. دُفيس، ١٩٧٠، ص ١١٨.

معدّة لأعمال الزخرفة[١٩٢] مما يؤكّد قول البكري على ما يبدو. فإذا كان الذهب يُصهر في جنوب الصحراء، فبأي شكل كان يُصدّر في النهاية؟ كسبائك صغيرة تُجزّأ عند وصولها إلى قطع غفل تمهيداً لتحويلها إلى نقود[١٩٣]؟ أم هل كانت تُجزّأ على هذا النحو قبل تصديرها إلى الشمال؟ إن فكرة تصدير السبائك، أو حتى القطع الغفل المعدة لصنع النقود، فكرة يزيد من جاذبيتها أنه لم تكن هناك مشكلة تنقية تذكر، وأن الذهب كان يمكن استخدامه دون تنقية أو خلط ودون شديد قلق على مستوى نقاوته. وقد عثرنا في تغداوست على خمسة من أنصاف السبائك الذهبية مع قطع ذهبية وفضية أخرى (الأشكال ١٠، ١٤ و ١١، ١٤)[١٩٤]. وكانت أنصاف السبائك الخمسة قد جُزّئت عند خط النصف تقريباً. وكانت إما قد صُبّت في قناة سبك في الرمل أو في قالب سبائك، وكان بأحدها متضمّنة صغيرة من النحاس. فهل كان الغرض من هذه السبائك صياغة الذهب محلياً[١٩٥]، أم تقسيمها إلى قطع غفل لصنع النقود[١٩٦]؟ وأخيراً فقد عثرنا، فضلاً عن هذه الأشياء، على اسطوانة من الذهب زنتها ١,٧٥ جرام وذات سطح مطروق وغير منتظم[١٩٧].

كل هذه أسئلة لا تزال تنتظر الجواب اليوم. ولعلّنا نتوصّل إلى الإجابة عنها، وعن أسئلة كثيرة غيرها، بفضل ما قد نجده من قطع أخرى، وبفضل الدراسات المختبرية والبحث التاريخي المقبل.

طرق التجارة وطرق نقل الذهب والاتصالات التجارية جنوبي الصحراء

من العوامل التي تساعد على دراسة حركات الانتقال عبر الصحراء، بالإضافة إلى الشواهد الأثرية، المصادر التي كتبت بالعربية في الشمال وخاصة أثناء الفترة الممتدة من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر الميلاديين. ولقد سبق لنا أن بيّنّا إلى أي حد كانت جغرافية «بلاد السودان» كما عرضها ابن حوقل موجزة وسطحية. وعلينا الآن أن نتطرق بالبحث إلى الإسهامات الرئيسية لكل من البكري والإدريسي. ويجدر بنا ألا نحاول أن نختار بينهما مقدماً بل نسعى بالأحرى إلى أن نفهم

(١٩٢) لم يُنشر بعد. وسوف ينشر في وقت لاحق. الإحالة Teg 66 MIV 43 and 44. يبلغ طول أحد هذه الأسلاك ١٥,٥سم.

(١٩٣) فيما يتعلق بتقنيات السكّ، انظر ب. غريرسون (P. Grierson)، ١٩٧٥، ص ١٣٩ وما يليها، مما يتيح لنا طرح تلك الأسئلة. أما ج.ب. هينكان (J.P. Hennequin)، ١٩٧٢، ص ١٣، فيصف عملية السكّ على النحو التالي: «لم يكن يقطع من وزن معين من المعدن سوى عدد معين من قطع النقد».

(١٩٤) Teg 66 MIV 26, 27, 28, 47 and 48.

(١٩٥) يتضمن هذا الكنز خاتمين وقرطاً وقلادة حباتها من الذهب.

(١٩٦) يتضح من موازين شتى (تتعلق بالمثقال وبدينار الفاطميين في أواخر القرن العاشر الميلادي وبأوزان زجاجية عثر عليها في تغداوست) أن هذه السبائك يمكن أن تنتج في المتوسط عدداً أقصاه ٣٦ ديناراً وأدناه ٢١ ديناراً. وذلك بطبيعة الحال رقم افتراضي بحت. وإجمالاً كان ممكن لأنصاف السبائك الخمسة أن تنتج في مجموعتها ما بين ١٠٠ و ١٥٠ ديناراً تبعاً للظروف.

(١٩٧) لا يناظر هذا الوزن أي جزء معروف من الدينار. فهل من الممكن أن تكون كفة ميزان يستخدم في صياغة الذهب؟.

الاهتمامات والمعلومات التي أثرت فيها أثناء الكتابة.

لقد قدم البكري قائمة بمصادر معلوماته تنفرد بمنطقها الخاص[١٩٨]. وقد عرضنا في الشكل ١٢، ١٤ الطرق الرئيسية السبعة التي تصل بين «بلاد السودان» وشمال القارة، وذلك استناداً إلى مصادر مختلفة للمعلومات. فقد ذكر مصدران فيما يتعلق بالطريق رقم ١: أولهما أحد معلمي البكري، أحمد بن عمر العذري[١٩٩] الذي توفي في ألمرية سنة ١٠٨٥م، والثاني الكاتب محمد بن يوسف الورّاق (٩٠٤– ٩٠٥م / ٩٧٣– ٩٧٤م) الذي ولد وعاش في أسبانيا وعرف أفريقيا من إفريقية وكان على صلة بالأوساط الإباضية. ويعترف البكري بأنه اقتبس من الورّاق أول رواية له عن أوداغست[٢٠٠]. كذلك زوّد البكري بمعلومات عن أوداغست – عن طريق الورّاق – كل من أبو بكر أحمد بن خلوف الفاسي وأبو رستم الذي ولد وعاش في جبل نفوسه[٢٠١]. ويتبين من ذلك أن ما كتبه البكري عن أوداغست كان مدعماً بوثائق جديرة بقدر كبير من الثقة.

والواقع أننا، عندما نقارن المعلومات الواردة عن الطريق رقم ١ بما يقوله البكري عن الطريق رقم ٢، نجد أن الفروق الضخمة ربّما كان مردّها أوجه تضارب هامة في معلوماته. وبالنسبة للطريق رقم ٧، مدّه بمعلومات عن تِيرَقّا، التي تبعد عن رأس الماء بمسافة تستغرق ستة أيام، عبد الملك بن نخّاس الغرفه الذي قدم أيضاً المعلومات المتضمنة في الموجز المخصص لبغرات، الواقعة على نهر النيجر بالقرب من تِيرَقّا وعلى الطريق الواصل بين غانا وتادمكة[٢٠٢]. وقدم شخص آخر هو علي عبد الله المكي[٢٠٣] معلومات عن سامة الواقعة على مسافة أربعة أيام من غانا. وأخيراً، قدم مؤمن بن يومار الهواري معلومات عن الطريق الممتد من نقطة غير مؤكّدة على ساحل موريتانيا (حيث كانت السفن تقضي فصل الشتاء) إلى نول؛ وتحدّث أيضاً عن المسافة الممتدة من أغمات إلى نول[٢٠٤].

وأسلوب العمل الذي ينتهجه البكري أسلوب واضح. فبالنظر إلى أنه لم تكن لديه وسيلة مباشرة للتحقق من صحة المعلومات التي يستند إليها، فقد عرضها كما أتته من مصادره الواحد تلو الآخر دون أن يتمكن من مقارنتها بعضها ببعض.

وقد تجاهلنا هنا الطرق الواقعة إلى أقصى الشرق والتي وصفها البكري. وكان أحدها يتجه من جدّو أو أجدابية إلى كانم[٢٠٥] عن طريق زويلة (وهي محور هام من محاور الاتصالات عبر

---

(١٩٨) ت. ليفينسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٥ (ب).

(١٩٩) أي. ليفي–بروفنسال (E. Lévi-Provençal)، ١٩٦٠ (ب)، ص ١٥٧.

(٢٠٠) ج. دفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١١٠ وما يليها.

(٢٠١) ت. ليفينسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٥ (ب)، ص ١١. وفيما يتعلق بظروف السفر على هذا الطريق، انظر فيما تقدم الفصل الحادي عشر. ولم يستتب الأمن فيه إلاّ في سنة ٣٠٦هـ/ ٩١٩م على الأرجح.

(٢٠٢) ت. ليفينسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٥ (ب)، ص ١١ و ١٢.

(٢٠٣) المرجع السابق، ص ١٢.

(٢٠٤) المرجع السابق.

(٢٠٥) البكري، ١٩١٣.



الشكل ١١، ١٤: تغداوست/أوداغست: سلسلة فضية (يُرجّح أنها تعود الى القرن الثاني عشر الميلادي) عُثر عليها أثناء أعمال التنقيب. ومن دواعي الأسف أن هذه السلسلة قد فقدت في أحد المختبرات.
(المصدر: ج. دُفيس)

الصحراوية) وتستغرق رحلته أربعة وخمسين يوماً[٢٠٦]. ولم يعره البكري كبير أهمية وإن كان ذلك لا يعني أنه لم يكن هاماً. ولم يكن هذا الطريق مرتبطاً بالطرق الأخرى، بل ولا بالطريق الذي يفضي من غدامس إلى طرابلس، عن طريق جبل نفوسه، في عشرة أيام[٢٠٧]، والذي كان يرتبط هو ذاته بتادمكة وغاو وغانا. وكان هناك طريق آخر يفضي، في عشرين يوماً، من أوداغست إلى واحات نهر النيل عن طريق واحة سبوة، وبذلك يبلغ نظاماً نيلياً قُدّم له وصف مستفيض.

وإذا عدنا إلى الغرب وجدنا، مع الاستعانة بالخريطة، أن الأوصاف التي يقدمها البكري تلقي الضوء كل منها على الأخرى. فخط السير رقم ١ كان الطريق «الملكي» – الذي توجد عنه معلومات وفيرة – من تامدولت إلى أوداغست[٢٠٨]. ولم تكن هناك اتصالات كثيرة مع أوداغست: فالرحلة بينها وبين غانا كانت تستغرق ١٥ يوماً[٢٠٩]، وبينها وبين القيروان ١١٠ أيام[٢١٠]، ويُرجّح أن هذا الرقم الأخير مقدّر على ضوء التقدير الأقرب إلى الواقعية والذي يحدد بـ ١١٠ أيام المسافة الممتدة من غاو إلى وَرْغلة مروراً بتادمكة[٢١١]. وفي اتجاه الجنوب، يبدو أن أوداغست كانت تشكّل نهاية طريق مسدود. وفيما يتعلق بالطرق المنطلقة من سجلماسة والتي لم تكن معلومات البكري عنها على الدرجة نفسها من الدقة – خط السير رقم ٢ على خريطتنا – والتي كانت تنحرف نحو الشرق بحثاً عن الملح في تاتِنتال[٢١٢] على الأخص، فإنها لم تكن تنتهي عند أوداغست بل عند غانا[٢١٣]. والغريب في الأمر أنه وفقاً لما يقوله البكري، لم تكن أوداغست مرتبطة لا بالمدن الواقعة على نهر السنغال ولا بأوْليل؛ ويبدو ذلك في كلتا الحالتين أمراً بعيد الاحتمال بالنظر إلى أنه كان يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لمدن السنغال إذا وضعنا في الاعتبار أن البكري نفسه كان قد قال في موضع آخر إن سيلا كانت تزاحم غانا في تجارة الذهب[٢١٤]. أما بالنسبة للمسافة الممتدة من أوْليل إلى نول، فإن

(٢٠٦) المرجع السابق، ص ٢٧ وما يليها. يقول البكري إن «بلاد السود» تبدأ عند زويلة.

(٢٠٧) المرجع السابق، ص ٣٤٠ وما يليها.

(٢٠٨) المرجع السابق، ص ٢٩٦ وما يليها. فيما يتعلق بخط السير هذا، انظر التفسير الجغرافي الكامل الذي يقدمه س. دافو (S. Daveau)، ١٩٧٠، مصحوب بخريطة. وكان من الضروري، للوصول من أوداغست الى سجلماسة عبور تامدولت؛ البكري، ١٩١٣. ويؤكد س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٦٧، ص ٢١٢، على أنه بالنظر الى أن الوضع دُرس من وجهة نظر القاهرة، كانت القوافل القادمة في القرن الحادي عشر الميلادي من غرب أفريقيا تمر عبر سجلماسة والقيروان؛ وبالمثل يقتبس س.د. غواتاين، ١٩٧٣، ص ٣٠ و ٥٠ و ١٥١، ثلاثة نصوص من القرنين الميلاديين الحادي عشر والثاني عشر تبين أن الطريق القادم من الغرب كان يمر بسجلماسة.

(٢٠٩) البكري، ١٩١٣، ص ٣١٧. ومن الجدير بالذكر أنه يقدم هذه المعلومات في نص يرجع تاريخه بلا منازع الى القرن الحادي عشر الميلادي ولم يذكره الورّاق.

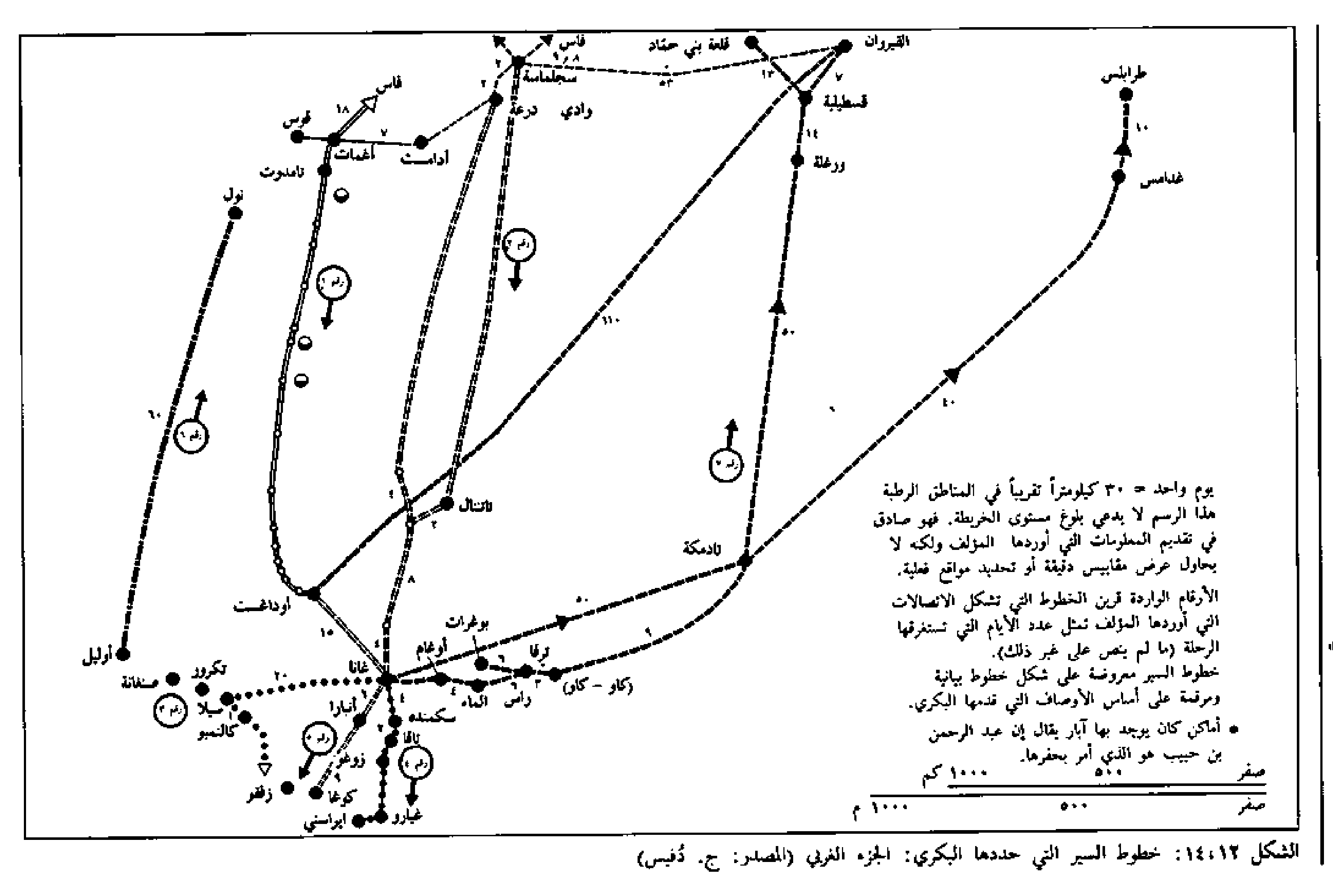
(٢١٠) المرجع السابق، ص ٣٠٣.

(٢١١) المرجع السابق، ص ٣٢٨ وما يليها.

(٢١٢) لا يعطي هذا الاسم الّا البكري.

(٢١٣) البكري ١٩١٣، ص ٣٢٢.

(٢١٤) المرجع السابق، ص ٣٢٤ و ٣٢٥.



الشكل ١٤:١٢: خطوط السير التي حددها البكري: الجزء الغربي (المصدر: ج. دُفيس)

استقلالها مردّه استقلال مصدر المعلومات (خط السير رقم ٦).

وكان نظام غانا أكثر من ذلك تعقيداً واكتمالاً. وهو يدلّ على أن الاتصالات بهذه المدينة كانت تتسم بأهمية بالغة وأن البكري كانت لديه معلومات غزيرة عنها، ولكن هنا أيضاً كان العرض مصمماً على أساس مصادرها. في الجنوب كان هناك خط سير يقود إلى غيارو. وتختلف آراء المؤرّخين بشأن مواقع الأماكن المبينة على خط السير رقم ٤[٢١٥]. كذلك يحتدم الجدل حول خط السير رقم ٥، ويقول البعض إن كوغا كانت إلى الغرب، على حين يذهب بعض آخر إلى أنها كانت تبعد عن ذلك كثيراً نحو الشرق[٢١٦].

ويرد وصف منطقة السنغال بصدد خط السير رقم ٣؛ غير أننا نلاحظ هنا أيضاً غموضاً في تحديد المواقع والمسافات. فمن قلنبو، آخر مدينة يرد ذكرها، كان الطريق يفضي إلى «الجنوب». وكان هذا هو موطن الزفقو الذين يقترح ت. ليفيتسكي أن نرى فيهم أولئك الذين دعاهم ياقوت في تاريخ لاحق الزافون وأقرهم في كولومبين، غربي ديارا الحالية، ومن ثم إلى الشرق من المدن التي يذكرها البكري[٢١٧]. بل إن ليفيتسكي يظنّ أن هؤلاء القوم لعبوا في القرن الحادي عشر الميلادي دوراً هاماً في تجارة الذهب مع مناطق الشمال[٢١٨]. وعلى مسافة أبعد في اتجاه الجنوب، كانت توجد أقوام وثنيون آخرون. وفي حالة خطوط السير رقم ٣ و ٤ و ٥ تعاني معلوماتنا من نقص لا يكاد يمكن تداركه، يضار به العمل النقدي ويتمثل في تضارب المعلومات الأساسية التي يستخدمها البكري. ومن دواعي الأسف أنه لم يكن أول من فعلوا ذلك أو آخرهم. ومما يندرج في عداد المعجزات أنه ترك لنا – دون أن يغادر أرض أسبانيا قط – كل هذه التفاصيل لنقيّمها وننقدها. ومع ذلك كله فإنه يتعين علينا أن نتخذ موقفاً نقدياً من تلك المصادر، موقفاً يجعله أمراً لا غنى عنه ترتيبُها ذاته.

وإذا تركنا غانا عن طريق مجموعة خطوط السير رقم ٧، فكثيراً ما يصادفنا المزيد من الصعوبات الخطيرة في التفسير: فمن الجدير بالملاحظة مثلاً أن المدن الواقعة إلى الشمال والشرق والجنوب تبعد عن غانا بمسيرة أربعة أيام. ومما يثير الاهتمام هنا هو أن المسافة المجزأة من غانا إلى غاو (سبعة عشر يوماً) مسافة أقصر مما ينبغي، كما لو كان المؤلّف لم يتلقّ إلا قدراً ضئيلاً من المعلومات الغثة؛ كما تجدر بالملاحظة أن العبارة «عودة إلى الشمال» تقترن بوصف المسافات الممتدة إلى ورقة (ورغلة) والجريد وإفريقية وغدامس وطرابلس. ولا يرد هنا اسم لأي مصدر مباشر للمعلومات وإن كان يتبين من الرواية المعروضة أن هذه الطرق ظلت تُستخدم[٢١٩] على الأقل إلى

---

(٢١٥) فيما يتعلق بسمكندة (المرجع السابق، ص ٣٣٤؛ الشعب: شعب الباكام الذي يسير أفراده عراة) انظر ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ١٢٦. ولا تزال الفرنتل المبينة على خط السير هذا غير معروفة (البكري، ١٩١٣، ص ٣٣٢: بلد أهلها غير مسلمين حيث استُقبل المسلمون استقبالاً حسناً).

(٢١٦) البكري، ١٩١٣، ص ٣٢٤ وما يليها؛ يبين البكري أن كوغا كانت تستورد الأصداف والملح والنحاس.

(٢١٧) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧١ (أ). يقدم ليفيتسكي حججاً سليمة.

(٢١٨) المرجع السابق، ص ٥٠٦.

(٢١٩) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٩، ص ١٦٤–١٦٦؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٧٢.

أن سيطر المرابطون على الجزء الغربي منها، وأن هذا الاستخدام لم يقتصر على الاتجاه من الجنوب إلى الشمال. وتشكّل هذه الشبكة الشرقية «انطلاقاً من غانا» كلاً متماسكاً من طرفها الجنوبي إلى قلعة بني حماد[٢٢٠] – ومن ثم يستنتج أن المعلومات يرجع تاريخها إلى القرن الحادي عشر الميلادي – وإلى طرفها الغربي عند طرابلس[٢٢١]. وثمة احتمال قوي بأن هذه الرواية تشكّل معلومات يعوّل عليها بالنسبة للقرن الحادي عشر الميلادي، قبل عصر المرابطين. ويذكر البكري طريقاً موازياً يصل بين تادمكة وغدامس وكان يستخدم في البحث عن أحجار شبه كريمة، وسوف نرى فيما بعد أن من المرجّح جداً أنه يمكن تحديد هذا الطريق تحديداً كاملاً[٢٢٢].

ووفقاً لما يقوله البكري كان هناك أمر جدير بانتباهنا يحدث في تادمكة. فهو يقول إن الدنانير التي يستخدمها السكّان مصنوعة «من الذهب الخالص»[٢٢٣] وتتسم بكونها «chauves» (تلك هي اللفظة التي استخدمها دو سلان (De Slane) كترجمة حرفية للفظة العربية «صلاع»). ويمكننا أن نفترض، استناداً إلى أسلوب الكتابة الذي ينتهجه البكري ودون مجانبة للصواب، أن هذه الدنانير كانت غفلاً ومعدة للتصدير إلى الشمال ولم تُضرب بعد. والمفروض في هذه الحالة أن لفظة «صلاع» هي عكس لفظة «منقوش» التي صادفناها فيما تقدم. ومؤدى ذلك أن هذا لم يكن سكًا للنقود بل خطوة على طريق عملية السك، وأن دُور ضرب العملة كانت توجد في الشمال.

وعلى ذلك فإننا نميل، دون الغض من قيمة النصوص التي نحن بصددها، إلى اتخاذ موقف تمييز ونقد انتقائي، وإلى أن ندرس عن كثب الطابع الأعراضي لتلك المعلومات، أي، باختصار، إلى الاعتقاد بأن هذه المصادر – شأنها شأن غيرها – ينبغي أن تُحقّق على ضوء التحريات الشفهية والأركيولوجية. أما مناهج الإدريسي وأهدافه والمعلومات التي يقدمها، فتختلف اختلافاً بيّناً عن نظائرها لدى من سبقوه[٢٢٤]. فالإدريسي لا يقنع بإعطاء وصف مبني على الملاحظة والاختبار (empirical) ومستمدّ من «ملفاته» لمجموعة من الطرق التي لا تؤلف كلاً متماسكاً. فهو يشرع في وصف أفريقيا انطلاقاً من إطار محكم من الأقاليم وأقسام الأقاليم. وعلى حين أنه يعطي أطوال المسافات بالأيام على غرار من سبقوه (مقتبساً منهم أحياناً ومن مصادر مشتركة استعانوا بها أحياناً أخرى)، فإنه يعالج المعلومات بأسلوب يختلف عن أسلوبهم تمام الاختلاف[٢٢٥] (الشكل ١٣، ١٤).

وكما فعلنا من قبل، فإن من الممكن إلقاء نظرة سريعة على خطوط السير الشرقية. فأولاً، يدرس الإدريسي في القسم الثالث من الإقليم الأول، بكثير من المبالغة في المسافات، مجموعة من

---

(٢٢٠) البكري، ١٩١٣، ص ١٠٥ وما يليها.

(٢٢١) تحديد متماسك للغاية لمنطقة إفريقية من جانب البكري، ١٩١٣، ص ٤٩.

(٢٢٢) لا غرو أن مجموعة المعلومات المتعلقة بالاتصالات بالشمال انطلاقاً من جاو ترد كلها في رواية منفصلة: انظر البكري، ١٩١٣، ص ٣٢٤ وما يليها. يذكر البكري أسماء تجار متخصصين في غاو: البُرْزغانيون.

(٢٢٣) البكري، ١٩١٣، ص ٣٣٩.

(٢٢٤) فيما يتعلق بمناهجه، انظر الدراسة الهامة التي أجراها ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٦.

(٢٢٥) انظر الشكل١٣، ١٤.

الاتصالات البرية، عبر كوار، من نهر النيجر إلى نهر النيل. وتحتوي هذه الدراسة على معلومات جديدة تقتضي دراسة نقدية متأنية. وبالمثل فإن القسم الثالث من الإقليم الثاني مكرّس (هنا أيضاً مع مغالاة شديدة في تقدير المسافات) لوصف طرق في وسط الصحراء تشكّل منفذاً للشمال عبر غدامس؛ وتبدو هذه الشبكة لدى الإدريسي أكثر استقلالاً بكثير عن طريق تادمكة – ورقلة (وَرْغلة) مما هي عليه في أوصاف البكري. ويبدو غير ذي أهمية تذكر وصف القسم الرابع من الإقليم الثاني المكرّس لصحراء النيل ونهر النيل. وعلى ذلك فإن الأمر الذي يستثير الانتباه هنا هو الاهتمام المكرّس في القرن الثاني عشر الميلادي للاتصالات بين النيجر والنيل وبين النيجر والتشاد، والعودة إلى إضفاء مزيد من الاستقلال على الطريق «الليبي» الذي ينتهي عند غدامس وطرابلس. وإذا أكدت البحوث المقبلة هذه الملاحظات، فإن ذلك سوف يكون أمراً جديداً حقاً.

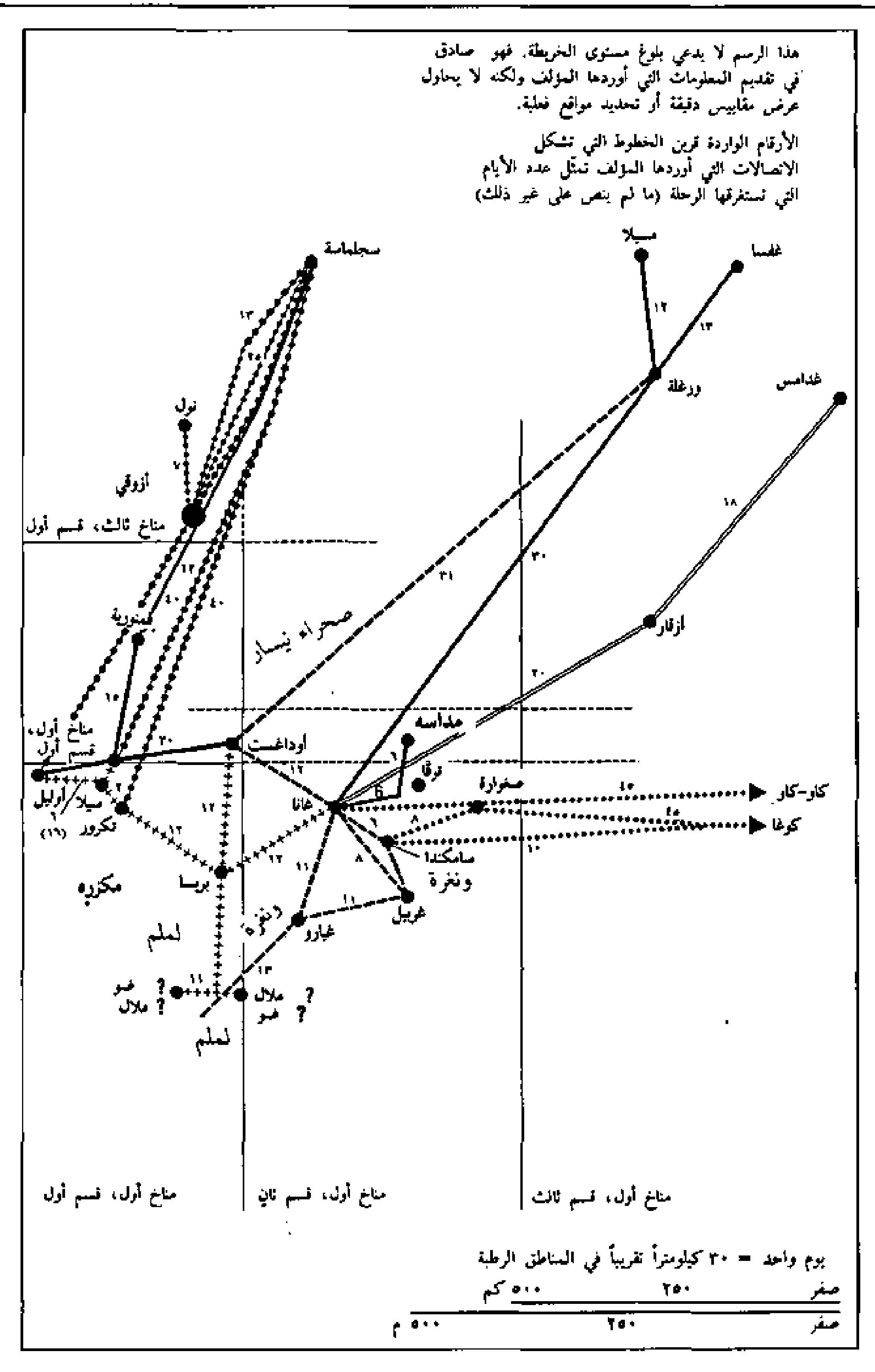
وتغدو المقارنات مع البكري شيّقة للغاية إذا رجعنا إلى القسمين الأول والثاني – وبصفة استثنائية إلى القسم الثالث – من الأقاليم الأول والثاني والثالث. فالطريق الجنوبي الكبير الذي خصّه البكري بالذكر قد اختفى. وفي الشمال، حلّت سجلماسة محل تامدولت[٢٢٦]، ربّما بسبب العراقيل التي ظل البرغواطة يضعونها في سبيل حركة الانتقال. وعندما نتجه جنوباً نتجنب أوداغست بل وغانا ذاتها. والأمر الجديد الهام في هذا الصدد هو أننا نأتي مباشرة إلى مدن نهر السنغال على الرغم من الصعوبات الكأداء التي ينطوي عليها عبور قمنورية أو صحراء نيسار. ويستغرق الوصول إلى تلك المدن الواقعة على نهر السنغال، والتي يوجد فيها الذهب، نحو أربعين يوماً. وتبلغ أربعين يوماً أيضاً المدة اللازمة للوصول من سيلا أو تكرور إلى سجلماسة، وكذلك من أوّليل إلى سجلماسة عن طريق قمنورية وأزوقي. وصحيح أنه في حالة واحدة فقط – مردّها خطأ في النقل أو مجرد خطأ – يستغرق الطريق عبر أزوقي وقتاً أطول، وأن بلوغ الشمال انطلاقاً من السنغال يستغرق وقتاً مجموعه اثنان وخمسون يوماً: وهنا نجدنا أقرب إلى التقديرات التي وضعها ابن حوقل من قبل. وعلى ذلك ستعد قضية مسلّمة من الآن فصاعداً مسألة وجود طريق من سجلماسة إلى نهر السنغال عبر أزوقي.

ويحدّد الإدريسي موقع أوداغست بعيداً نحو الشرق بحيث تستغرق الرحلة إليها من أوّليل شهراً كاملاً. والاتصالات معها أقل أهمية بكثير مما كانت عليه قبل قرن أو قرنين. غير أنه واضح أنها، ولئن كانت أدنى أهمية من الناحية الاقتصادية من مدن الأسواق الواقعة على نهر السنغال، فقد ظلت تقيم صلات يتعين علينا ألا نغفلها. ويقول الإدريسي إن أوداغست كانت تبعد عن غانا بمقدار اثني عشر يوماً، بالمسافة نفسها عن بريسا التي كانت هي الأخرى تشكّل معبراً للتجارة مع الجنوب.

ولنتوقف برهة عند طريقة كتابة هذا الاسم الأخير. إن Barîsâ (بريسا) ليست إلا طريقة لكتابته؛ ويمكن اقتراح طرق أخرى يذكر منها Bur.y.sî. ويجدر بنا أن نذكر أنه في الكتابة العربية لا تختلف كثيراً هذه الطريقة الأخيرة (Bur.y.sî بُريسي) عن Y.r.s.nî (يرسني) التي أوردها البكري.

---

(٢٢٦) لا شك أن المصادر تؤكد غلبة سلجماسة في القرن الحادي عشر الميلادي. انظر س.د. غويتاين (S.D. Goitein)، ١٩٧٣، ص ٣٠-١٥١.



الشكل ١٣، ١٤: خطوط السير التي حددها الإدريسي: الجزء الغربي
(المصدر: ج. دُفيس)

وفضلاً عن ذلك فإن هذا القول يصدق أيضاً على غرنتل – Gh.r.n.t.l (البكري) و Gh.rbil– غربيل (الإدريسي). وبوسعنا أن نبسط المشكلة بعض الشيء من حيث أنه من المشروع في كلتا الحالتين أن نماثل بين الأماكن التي يذكرها المؤلفان في كلا الحالتين مع فروق بسيطة في الخط بينهما.

وكانت بَريسا – أو بُريسي – لدى الإدريسي، شأنها شأن يرسني لدى البكري، موقعاً جنوبياً هاماً؛ فقد كانت مركزاً متقدماً للاتصال مع بني لملم وبني ملال. غير أن الإدريسي يمتاز بمزيد من دقة الوصف بالمقارنة بسلفه. كذلك تتصل بَريسا، في غضون اثني عشر يوماً كذلك (لا بد أن يكون هناك أمر غريب في ذلك)[٢٢٧]، بشبكة طرق نهر السنغال عن طريق تكرور. وبذلك تصبح تكرور حلقة وصل في كلتا الشبكتين الموجودتين الى الشمال عبر المدن الواقعة على نهر السنغال، وعبر أوداغست وغانا على السواء. ومن جهة أخرى لم يكن البكري على هذه الدرجة من الدقة في وصفه للدور الذي نهضت به يرسني[٢٢٨]. ولكننا أيضاً عندما تتجه نظرتنا الى الأمور من الجنوب الى الشمال، من بريسا، تتخذ غلبة تكرور على وادي السنغال الأوسط وسيطرتها على تجارة الذهب مظهراً جديداً، إذ يبرز آنذاك ما طرأ من تغيرات على توازن تنظيم صادرات الذهب خلال قرن من الزمان.

وتتسم شبكة غانا، التي نُقلت برمتها الى القسم الثاني من الإقليم الأول، بمزيد من الخلط في التفاصيل (كما لو كان قد جدّ على «ملفّ» المواد فيض من المعلومات المتناقضة)، وفي الوقت نفسه بمزيد من الواقعية فيما يتعلق ببعد المسافات. غير أن معطياتها المتعلقة بالصلات مع الشرق، الى غاو بل والى منعطف النيجر، تتسم بعدم الدقة؛ ومن غانا الى الشمال الشرقي أو العكس، كانت المسافة الى ورقلة (وَرْغلة) تبلغ ثلاثين يوماً (دون التوقف في محطة تادمكة) والى غدامس ثمانية وثلاثين يوماً.

ويقول الادريسي إن كل القسم الثاني من الاقليم الأول، بما في ذلك الونقارة والمدن الواقعة على منعطف النيجر حتى تيرقا، كان واقعاً تحت سيطرة غانا[٢٢٩]. وعلى ذلك يمكننا أن نفترض أنه كانت هناك شبكتان رئيسيتان تتنافسان في الحصول على الذهب، تتمحور إحداهما حول المدن الواقعة على نهر السنغال وتنتهي، مروراً بأزوقي[٢٣٠]، عند سجلماسة. ولسنا بحاجة الى بذل كثير من الجهد لكي نرى في ذلك انعكاساً لتفوق المرابطين الذين تحالفوا مع تكرور، أو حتى للسياسية

(٢٢٧) عُرف رسامو الخرائط العرب بأنهم كانوا مولعين بمثل هذه التوليفات التي ينبغي أن تثير فينا روح النقد أو الرفض. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أن غانا وغيارو وغربيل تفصل كل منها عن الأخرى أحد عشر يوماً، وأن تيرقا وسمكندة وغانا تفصل كل منها عن الأخرى ستة أيام. ولا شك أن هناك أمثلة أخرى وأنها كانت جميعاً مصدراً لأخطاء جسيمة.

(٢٢٨) غير أنه يقول (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٠٣)، «ومن يرسني يجلب السودان العجمي المعروفون ببني نغمارته تجار التبر».

(٢٢٩) يتحدث الإدريسي عن ثراء المدينة الإسلامية حيث يعيش تجار أغنياء (ج.م. كووك (J.M. Cuoq) ١٩٧٥، ص ١٣٣).

(٢٣٠) قد يندهش البعض من أن أزوقي يرد ذكرها (عن وجه حق بالنظر الى الأهمية التي اكتسبتها بعد فتوح المرابطين) دون أن يرد أي ذكر لأماكن مثل تبلبله، وهي واحة ربما كانت تملك آنذاك مرافق للتجارة مع الشمال (د. شامبو (D. Champault)، ١٩٦٩، ص ٢٣ وما يليها). غير أنه صحيح أيضاً أن الإدريسي يتحدث عن أزوقي باعتبارها مدينة يسودها الرخاء ولكنها صغيرة (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٦٤).

التي انتهجوها. أما الشبكة الثانية فكانت تغطي بلاد النيجر وتسيطر عليها غانا، وأوثق ارتباطاً بورقلة مما كانت عليه في الماضي[٢٣١].

وهل كانت هذه صورة صادقة ووافية لما حدث منذ القرن العاشر الميلادي أم كانت نظرة عابرة إلى برهة وجيزة؟ ألسنا أمام جغرافية أكثر اتساماً، في نهاية المطاف، بالطابع الأيديولوجي منها بالطابع الاقتصادي، ربما كان مما يجانب الصواب أن نضع فيها ثقة عمياء[٢٣٢].

إن خطوط السير التي رسمها الإدريسي، وتختلف اختلافاً بيِّناً فيما يخص منطقة الصحراء بأكملها عن الخطوط التي رسمها سلفه، لا تشكل المادة الجديدة والحاسمة التي ربما كان يمكن توقعها، بعد قرنين من الاتصالات، بالنسبة للمناطق الواقعة جنوبي السنغال والنيجر. وثمة تفسيرات كثيرة ممكنة لذلك، أرجحها أن السود لم يدعوا للتجار القادمين من الشمال كثيراً من فرص التجوال[٢٣٣]، وأن حركة اعتناق الاسلام التي كانت صادقة وواسعة النطاق عند منعطف السنغال وفي غاو في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي كانت لا تزال وجلة مترددة في جنوب هذه المناطق. وأياً كان الأمر، فإن الادريسي، شأنه في ذلك شأن من سبقوه، ينبغي ألّا يُعوَّل عليه في الحصول على رواية مفصلة عن حياة السود الى الجنوب من النهرين[٢٣٤]. ومرة أخرى تبرز أهمية مبحث الأعراض: فلا ينبغي لنا أن نولي المعلومات المتكررة (حتى وإن أضيف إليها) عن المناطق المتوغلة في الجنوب القدر نفسه من الثقة الذي نوليه ما يجدّ من معلومات عن عبور الصحرا.

وكما رأينا منذ البداية، كانت مواقع المراكز التجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسقوط الأمطار. ذلك أنه كان يتعين توافر قدر كاف من الماء لدواب الحمل ولجميع الأنشطة التي كان يقوم بها عدة آلاف من الرجال. ومن دواعي الأسف أن معرفتنا بالتطورات البيئية في منطقة الساحل ما زالت معرفة بدائية. ومن جهة أخرى، تثير الأركيولوجيا فيضاً من الأسئلة (الشكل١٤، ١٤). فنحن نود أن نعرف كل ما يمكن معرفته عن سجلماسة، غير أن علينا أن نقنع في الوقت الراهن بالمصادر المكتوبة التي تكاد لا تسهم بشيء عن التجارة عبر الصحراوية. ويصدق هذا القول على أغمات، ولكن لدينا قدراً أكبر من المعلومات عن تامدولت بفضل ب. روزنبيرغر[٢٣٥]. وقد زودنا ت.

---

(٢٣١) قارن هذه الدراسة للطرق التجارية بالدراسة التي أجراها ج. أو هَنويك وسي. ميّاسو وج.-ل. تريو (J.O. Hunwick, C. Meillassoux et J.L. Triaud)، ١٩٧٩.

(٢٣٢) إن مثلاً واحداً يكفي ليحدونا الى الحذر. فعلى الرغم من عدم ورود أي تقدير لطول المسافة بين سجلماسة وغانا، يعطي الإدريسي (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٢٩، ١٤٩) وصفاً مسهباً لمجابة نيسار التي كان عبورها يستغرق أربعة عشر يوماً دون أن يكون بها مصدر ماء، وهي منطقة تهبّ فيها الرياح محمّلة بالرمال. وبالمثل، يقول الإدريسي في وصفة لأزوقي (ج.م. كووك، ١٩٧٥، ص ١٦٤) إنها محطة على الطريق الى سيلا أو تكرور أو غانا.

(٢٣٣) إن حرص الإدريسي، شأنه شأن البكري من قبله، على ذكر المدن التي كان المسلمون يُستقبلون فيها استقبالاً حسناً يوحي بأن هذه المعلومات كانت تتسم بأهمية بالغة.

(٢٣٤) غير أنه، كما سوف نرى فيما يلي، كانت بعض المعلومات الجديدة عن دول التكرور على سبيل المثال تعبر الصحراء. بل لقد ظهرت ملاحظات جديدة عن مدن لا تزال «كافرة» مثل ملال.

(٢٣٥) ب. روزنبيرغر (B. Rosenberger)، ١٩٧٠ (أ)، ص ٧٩.

ليفيتسكي بتقرير ذي طابع علمي رفيع عن اتصالات ورقلة (وَرْغلة) بجميع أجزاء غرب أفريقيا ووسطها[٢٣٦]، أي أننا لا نعرف الّا القليل عن نشاط المدينة قبل القرن الحادي عشر الميلادي حينما كانت لها صلات بسجلماسة[٢٣٧] وتادمكة وغانا و «بلاد الذهب»[٢٣٨]. والى الشمال كانت لها اتصالات تجارية بشط الجريد وقلعة بني حماد؛ كما يرجح أن ورقلة (وَرْغلة) كانت على اتصال – عبر طرق القوافل – بمنطقة تشاد. ونحن نعلم عن غدامس في الوقت الحاضر أكثر مما تنبئنا به النصوص المكتوبة، وما أقله[٢٣٩]. ومن دواعي الأسف أنه، فيما يتعلق بالاتصالات عبر الصحراوية، لم يكن ما زودتنا به البحوث الأركيولوجية في الجزء الشمالي من أفريقيا من معلومات عن القرنين الميلادي العاشر والحادي عشر يفوق كثيراً ما زودتنا به عن القرنين الميلاديين الثامن والتاسع.

ومن دواعي الغبطة أن الوضع أفضل من ذلك على الجانب الآخر من الصحراء. فنحن نعرف الآن، بالنسبة لأزوقي، أن الموقع شهد نشاطين رئيسيين ساد أحدهما الفترة من القرن العاشر الى القرن الثاني عشر الميلادي وساد الثاني الفترة من القرن الخامس عشر الى القرن السابع عشر الميلادي[٢٤٠]. وتشير الدراسات الجارية الى أن عاصمة المرابطين المذكورة في النصوص سوف تمدنا بمعلومات شيقة.

وفيما يتعلق بأوداغست، تبرز النتائج التي أفضى إليها البحث أن الموقع كان لمدينة كبيرة في القرنين الميلادي العاشر والحادي عشر. فمنذ القرنين الثامن والتاسع الميلادي، بدأ هناك نشاط صناعي في وسط غير حضري. وفي القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، بدأ المكان يتخذ شكل مدينة لها شوارعها وميادينها ومسجدها ونمت فيها الملكية الخاصة للمباني وتجارة السلع الفاخرة، على الأقل في الأحياء التي كان يقطنها التجار المغاربة؛ وحدث ذلك بقدر من السرعة ولكن دون أن يقترن بتغير ثقافي أساسي كما يتضح من الاستمرارية التي اتسم بها الانتاج المحلي من الأواني الفخارية. وقد لاحظ جميع من قاموا بأعمال تنقيب هناك حدوث توقف في حياة المدينة في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، وأنها مع ذلك استأنفت نشاطها على أسس مختلفة منذ ذلك التاريخ[٢٤١]. وقد أكد هذه التواريخ ما أجري من عمليات التأريخ على طريق الاشعاع بالكربون ١٤، والأوزان الزجاجية التي عُثر عليها وتحليل الأشياء المستوردة. وكانت أوداغست

(٢٣٦) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٦.

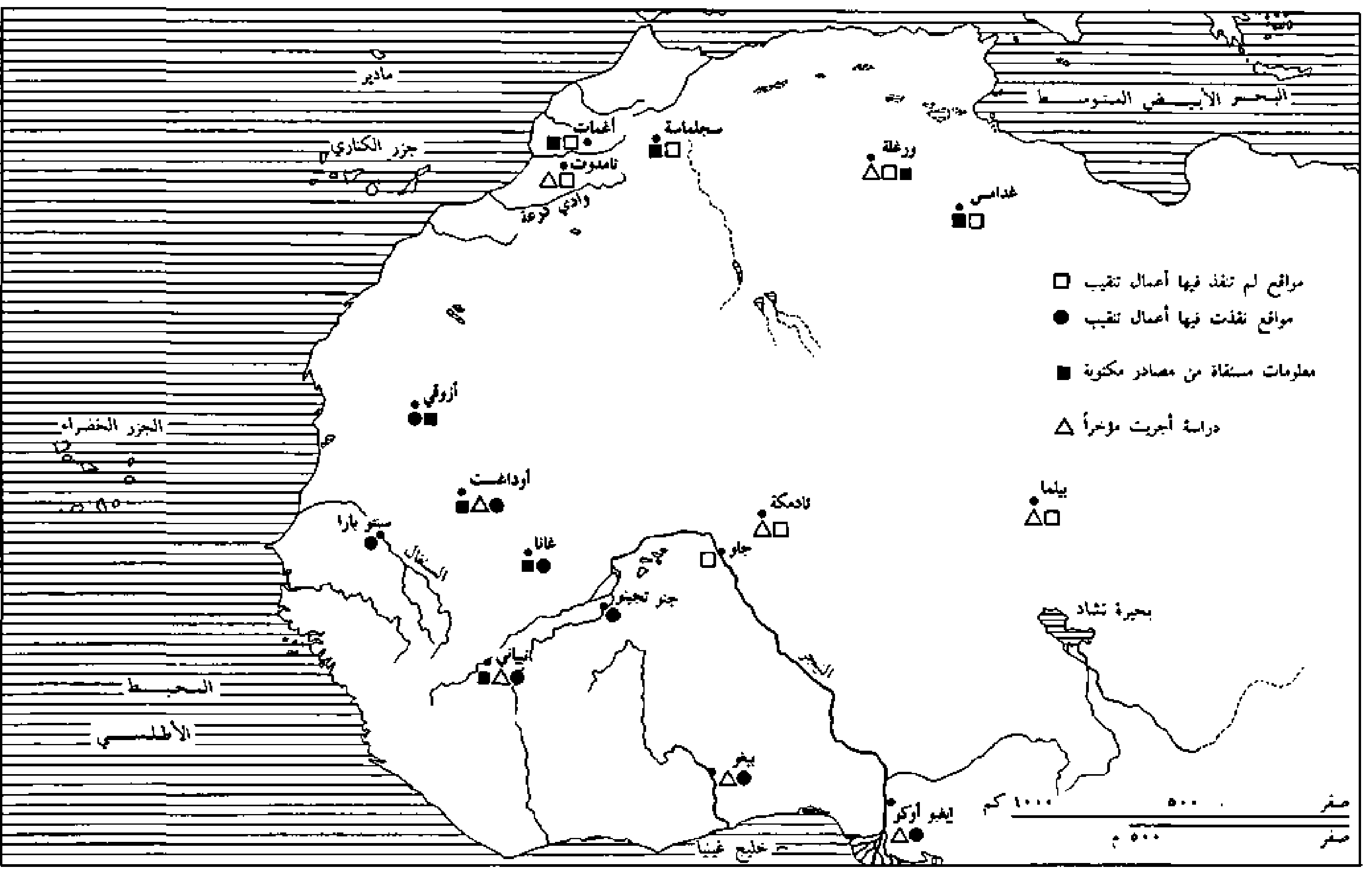
(٢٣٧) المرجع السابق، ص ١٦.

(٢٣٨) المرجع السابق، ص ٤٢ و ٤٣: في القرن العاشر الميلادي ذهب إباضي من شط الجريد الى غانا ومن غانا الى غويارا (حققت على أنها غيارو)، وهناك وجد أن السكان يسيرون عراة، وقد مات في تلك المدينة (ص ٥١ و ٥٢: مناقشة عن موقع غيارو).

(٢٣٩) يجري ن. غالي دراسة عن هذا الموضوع في جامعة باريس ١.

(٢٤٠) ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٨١.

(٢٤١) جُمعت هذه المعلومات ونوقشت في سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٩؛ ج. دُفيس و د. روبير – شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣؛ ج. بوليه (J. Polet)، ١٩٨٥؛ د. روبير– شاليكس D. Robert-Chalex) تحت الطبع؛ ب. سيزون (B. Saison)، تحت الطبع.



الشكل ١٤،١٤: مواقع التجارة عبر الصحراوية، من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر (المصدر: ج. دُفيس)

مدينة تأوي عدة آلاف من السكان وتزخر بالنشاط في القرنين العاشر والحادي عشر الميلادي، ولا بد أن تكون قد حلت بها كارثة في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي. وتخرج الأسباب الرئيسية لانحطاطها عن دائرة الفترة التي نحن بصددها وعن نطاق الموضوعات التي نناقشها(٢٤٢).

كذلك مكنتنا أعمال التنقيب التي أجريت في غانا (كومبي صالح) من قياس الفترة الطويلة التي شُغل فيها ذلك الموقع. فالأنشطة التي جرت فيه من القرن الثامن حتى القرن الخامس عشر الميلاديين(٢٤٣) متراصة على طبقات يعلو بعضها بعضاً بسمك يربو على سبعة أمتار، كما اكتُشف بالتدريج مسجد ضخم اتخذت تدابير لصونه. ولم يعثر بعد على العاصمة الملكية التي يتحدث عنها البكري، ولم يكتشف إلّا عدد ضئيل من الأشياء المستوردة من الشمال؛ غير أنه لا نزاع في وجود أدلة على اتصالات قامت بينها وبين أوداغست.

وتقع سينتيو – بارا في منطقة تاريخية ذات أهمية بالغة(٢٤٤) عُثر فيها على كثير من آثار حياة حضرية مبكرة(٢٤٥). ولا تكفي الدراسات التي أُجريت حتى الآن لتمكيننا من الربط بين هذا الموقع والمواقع التي ذكرها كل من البكري والإدريسي. وقد عُثر هناك على آثار لتشغيل المعادن محلياً يرجع تاريخها الى القرنين الميلاديين الخامس والسادس، وكذلك على آثار كثيرة تدل على إنتاج محلي لأوانٍ فخارية عالية الجودة(٢٤٦). ومن ثم ينبغي ألا يغرب عن بالنا ما قاله الإدريسي عن تكرور وبَريسا، حيث أُقيمت اتصالات مع تجار من الشمال: فنحن نعلم ما يعنيه ذلك من خبرتنا في تغداوست، ويتبين من اكتشاف كسر فخار مطلي بالبرنيق في سينتيو – بارا أن الانتظار لن يكون عبثاً(٢٤٧).

أما نياني فقد شهدت حياة مزدهرة في فترة لاحقة للفترة التي تعنينا والتي لم يعثر بصددها على آثار محددة لاتصالها بشبكة الطرق عبر الصحراوية(٢٤٨). ومع ذلك فمن المؤكد أن المدينة قد وُجدت، ويرجح أنها كانت تتاجر في سلع مع المناطق المجاورة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عما إذا

---

(٢٤٢) انظر بوجه خاص ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣.

(٢٤٣) د. روبير و س. روبير و ب. سيزون (D. Robert, S. Robert et B. Saison)، ١٩٧٦؛ انظر أيضاً التقارير السنوية عن أعمال التنقيب المودعة لدى المعهد الموريتاني للبحوث العلمية؛ س. بيرتييه (S. Berthier)، ١٩٨٣.

(٢٤٤) انظر فيما تقدم وصف الطرق وخريطة المواقع.

(٢٤٥) ب. شافان (B. Chavane)، ١٩٨٠.

(٢٤٦) أ. رافيزيه و ج. تيلمانس (A. Ravisé et G. Thilmans)، ١٩٧٨، ص ٥٧. تواريخ حددت بالكربون ١٤ الاشعاعي: ٥٨٧ ± و ١٠٥٠ ± ١٢٠؛ ج. تيلمانس و أ. رافيزيه، ١٩٨٠.

(٢٤٧) ج. تيلمانس و د. روبير و أ. رافيزيه (G. Thilmans, D. Robert et A. Ravisé)، ١٩٧٨.

(٢٤٨) ليس هذا رأي و. فيليبوفياك (W. Filipowiak)، ١٩٧٩، ص ١٨٩، الذي يعتقد أن التجار العرب وصلوا في القرن العاشر الميلادي وأدخلوا البناء بقوالب الطوب النيء وزراعة عدد من الخضروات في نياني. ولدينا بعض التحفظات على هذه التفسيرات، ولا سيما فيما يتعلق بالربط بين البناء بالطوب النيء ووصول التجار العرب.

لم يكن من الممكن مطابقتها بملال التي يتحدث عنها البكري.

والبحوث الجارية في جنة – جينو على طبقات حُددت بعناية فائقة وبتأريخات مؤكدة، بسبيلها الى الكشف عن نتائج بالغة الجدّة. فقد وُجدت بالفعل مدينة على هذا الموقع بين سنة ٤٠٠م وسنة ٩٠٠م، على مقربة من جنة الحالية(٢٤٩)، وحققت هذه المدينة تطورات عظيمة أثناء الفترة التالية من سنة ٩٠٠م الى سنة ١٤٠٠م(٢٥٠). ومن دواعي الأسف أن النتائج التي ظهرت حتى الآن، وهي نتائج ذات أهمية بالغة بالنسبة للتجارة الإقليمية، تكاد لا تمت بصلة الى التجارة عبر الصحراوية.

ولم تسفر بحوث بيغو بعد عن قدر مماثل من الأدلة كما لا تتيح وضع هذا العدد من الفروض. غير أن مجرد وجود آثار عن أول عهدها بالنشاط ترجع الى القرن الثاني الميلادي يدل على أنه لم يعد من الممكن تجنّب السؤال عما إذا لم تكن السلع تُتداول في منطقة السافانا على مقربة من حواف الغابات في زمن أبكر مما كنا نظن حتى الآن(٢٥١).

وتطرح أسئلة مماثلة النتائج المثيرة لكثير من الجدل والتي أسفرت عنها بحوث مثمرة ورائعة أجريت في إيغبو – أوكوو(٢٥٢). فقد تساءل ثيرستان شو – يعارضه في ذلك كثير من زملائه – عما إذا لم تكن قد قامت اتصالات بين هذه المنطقة الشديدة القرب من دلتا النيجر وبين الشمال منذ القرن التاسع الميلادي.

وتجمع البحوث التي أُجريت مؤخراً على ضرورة إدخال تعديلات جذرية على تاريخ التبادل التكنولوجي والتجاري؛ فبفضل هذه البحوث لم يعد ينظر الى غرب أفريقيا على أنها منطقة تابعة لمناطق الشمال بواسطة الاتصالات عبر الصحراوية. غير أنه حتى إذا هبطنا على هذا النحو بالتجارة عبر الصحراوية الى مستواها الصحيح زمنياً وكمياً، فإنها ستظل تتسم مع ذلك بأهمية بالغة. وسوف يتسنى من الآن فصاعداً الذهاب الى أبعد مما ذهبنا إليه من قبل، وبتعقل أكبر، في سبر غور التغيرات التي أحدثتها في جميع مجالات النشاط في جنوب الصحراء وشمالها.

والنتائج التي حققتها البحوث الأركيولوجية هنا وهناك تؤثر في التاريخ الاقتصادي وفي تاريخ التجارة عبر الصحراوية، ومما يؤسف له بمرارة أننا لا نزال نفتقر الى معلومات عن غاو(٢٥٣)

---

(٢٤٩) س.ك. ماكينتوش ور.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)، ص ١٩٠: تلك هي المرحلة الثالثة من شَغْل الموقع.

(٢٥٠) المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل الحياة الحضرية على هذا الموقع (المرجع السابق، ص ١٩١ و ١٩٢).

(٢٥١) م. بوستانسكي (M. Posnansky)، ١٩٧٦. توجد في حي دوينفور شواهد على تشغيل الحديد منذ القرن الثاني الميلادي.

(٢٥٢) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٠ و ١٩٧٠ (أ)؛ أو. ايكيم (O. Ikime) (مشرف على التحرير)، ١٩٨٠؛ انظر الفصلين السادس عشر والثامن عشر من هذا المجلد.

(٢٥٣) وذلك برغم البحوث الرائعة التي أجراها سي. فلايت (C. Flight) (جامعة برمنغهام).



الشكل ١٥،١٤: تغداوست/أوداغست: مصباح يضيء بالزيت، له خزان ومزيّن بأشكال محورة؛ فخار مطلي باللون الأخضر أصلح فيه طرف البزباز (المصدر: المعهد الموريتاني للبحوث العلمية، نواكشوط).

وتادمكة(٢٥٤) وبِلمة(٢٥٥)، بل وعن منطقة العير(٢٥٦)، لكي لا نقول المزيد عن المدن الواقعة في شمال الصحراء. وأياً كان الأمر، فإن القيمة التاريخية لأعمال التنقيب التي تجري على مواقع المدن التي تربطها صلة – حتى وإن كانت غير مباشرة – بالتجارة عبر الصحراوية، يبدو أنه قد تم إثباتها الآن، ولكل منا أن يستخلص منها ما شاء من الدروس.

والصورة المنطبعة في أذهاننا حالياً عن التجارة عبر الصحراوية في القرن الحادي عشر الميلادي صورة لا تطابق الواقع وربما اتسمت بطابع تبسيطي مفرط بالنظر إلى عدد الأسئلة التي لا تزال بلا جواب ولاسيما فيما يتعلق بالاقتصاد؛ وبالنظر ايضاً الى أن يتضح من أولى النتائج التي أسفرت عنها البحوث الأركيولوجية أن كل شيء في مجال تبادل المنتجات والتكنولوجيا، بل والأزياء والتأثيرات، إنما هو أكثر تعقيداً وتنوعاً مما كان يظن من قبل.

ومع ذلك فإن المصادر المكتوبة ونتائج البحوث التكنولوجية تمكننا بالفعل من تكوين فكرة مؤقتة عن المنتجات التي كانت تعبر الصحراء. ومن المؤسف أن المعلومات الواردة في المصادر العربية (والتي تعكس اهتمامات مصدّري المنتجات من الشمال)، والمعلومات التي تزّودنا بها الأركيولوجيا (والتي تكشف لنا عن مشتريات المستهلكين في الجنوب) لا تتفق فيما بينها دائماً ولا حتى في كثير من الأحيان. فالبكري يذكر أن أوداغست كانت تستورد القمح والتمر والزبيب باسعار باهظة وأن

(٢٥٤) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٧٠: لا يوجد، إن وجد، الاّ قليل من المعلومات قبل القرن العاشر الميلادي. وفي ذلك الوقت أرسل تاجر إباضي ستة عشر كيساً يحتوي كل منها على ٥٠٠ دينار، أي ما مجموعة ٨٠٠٠ دينار، من تادمكة الى الجريد. ويرى ليفيتسكي ص ١٦٥ و ١٦٦، أن المدينة ربما كانت في ذلك الوقت في أيدي الزناتة.

(٢٥٥) توضح المقالة التي نشرها د. لانج و س. بيرتو (D. Lange et S. Berthoud)، ١٩٧٧، والتي تكثر الإشارة اليها، مدى الفائدة التي ينتظر أن تحققها البحوث الأركيولوجية في كوار.

(٢٥٦) س. برنوس و ب. غوليتكيه (S. Bernus et P. Goutelquer)، ١٩٧٤. هذا على حين أن النتائج كانت رائعة فيما يتعلق بتعدين النحاس قديماً.

مشتري هذه السلع هم الغرباء الوافدون من الشمال[٢٥٧]؛ غير أن الأركيولوجيا لم تمدّنا بالأدلة التي تثبت ذلك. مع ذلك فإن ما يقوله البكري يفتح الطريق لإجراء بحوث هامة عن تجارة التمر الذي يبدو أنه عبر الصحراء في وقت مبكر جداً، وربما أيضاً عن الطريقة التي كانت تُزرع بها أشجار النخيل. وعلى حين أنه ما من نص يذكر شيئاً – فيما يتعلق بأوداغست – عن سلع فاخرة كانت تستورد لزبائن مرفّهين – أولئك الذين كانوا يستهلكون القمح والتمر – فإن أعمال التنقيب تكشف عن كثير من الحقائق في هذا الشأن. فجميع المواقع التي نُفذت فيها تلك الأعمال[٢٥٨] تثبت حدوث زيادة كبيرة في استيراد السلع شبه الفاخرة (مصابيح زيت مطلية بالبرنيق – انظر الشكل ١٥، ١٤) و السلع الفاخرة (الكؤوس والزهريات والمباخر المطلية والأكواب المزينة) أثناء تلك الفترة ذاتها. فقد عثر على آلاف القطع التي تقف شاهداً على قيام تجارة في سلع مرتفعة الثمن. ولم يُعثر حتى الآن على أشياء مماثلة في أي من المواقع الكائنة الى الجنوب: فلا غاو[٢٥٩] ولا سينتيو – بارا[٢٦٠] ولا نياني[٢٦١] ولا جنة – جينو[٢٦٢] تقدم لنا أشياء قريبة من تحف تغداوست التي ذكرناها لتونا. وينطبق هذا القول على الزجاج الذي كان – أثناء تلك الفترة – يستورد الى تغداوست في أشكال بالغة التنوع (قوارير وزهريات وأكواب واقداح – انظر الشكل ١٦، ١٤[٢٦٣]) ولكنه يندر أن يوجد في المواقع الأخرى التي جرت فيها بحوث حتى الآن. ويدفع ذلك ب. سيزون الى التأكيد مؤيداً، بحجج قوية، بأنه حتى فتات الزجاج كان يستورد بانتظام ليصهر محلياً ويُصنع منه الخرز الذي كان، شأنه شأن غيره من أدوات الزينة، موضع طلب شديد من جانب الحسناوات[٢٦٤].

ولكي تكتمل الصورة عن هذه التجارة عبر الصحراوية في سلع فاخرة تُجلب من أجل زبائن

(٢٥٧) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٨٣ و ٨٤. ولا شك أن أرباح هذه التجارة كانت كبيرة للغاية على الرغم من أن عملاء هذه السلع النادرة ومستهلكيها كانوا مسلمين شأنهم شأن بائعيها.

(٢٥٨) سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٩، ص ١٥٥؛ ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٩؛ ج. بوليه (J. Polet)، ١٩٨٠؛ د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩؛ زيادة قدرها ١٧ في المائة في القرن العاشر الميلادي؛ ج. دفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢: كانت ٥٥٪ من هذه السلع المستوردة تخص الفترة بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين.

(٢٥٩) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٥٢.

(٢٦٠) ج. تيلمانس و د. روبير و أ. رافيزه (G. Thilmans, D. Robert et A. Ravisé)، ١٩٧٨.

(٢٦١) و. فليبوفياك (W. Filipowiak)، ١٩٧٩.

(٢٦٢) س.ك. ماكينتوش، ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب).

(٢٦٣) سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٠: أشياء عثر عليها إما كاملة أو بحيث يمكن إعادة تركيبها؛ انظر الفصل الذي كتبه فاناكر في ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرين (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢: ٤٢ في المائة من الأشياء الزجاجية التي عُثر عليها يرجع تاريخها الى الفترة بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين.

(٢٦٤) ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٩، ص ٦٥٩ وما يليها. عُثر على كثير من قوالب الخرز أثناء أعمال التنقيب (انظر مثلاً ب سيزون، ص ٥١٠).



الشكل ١٦،١٤: تغداوست/أوداغست: قدح زجاجي مستورد، ربما من إفريقية أو مصر (؟) (ترميم: معهد الزجاج في مينز، جمهورية ألمانيا الاتحادية)
(المصدر: المعهد الموريتاني للبحوث العلمية، نواكشوط)

قدموا من شمال أفريقيا لكي يقيموا في منطقة الساحل، لا بد من إضافة الفضة الى قائمة القمح والتمر والزبيب والآواني الفخارية والزجاجية. وكانت الفضة أيضاً تُشغّل في تغداوست(٢٦٥)، شأنها على الأرجح شأن الأحجار الكريمة وشبه الكريمة التي كانت تُتداول خارج أوداغست. وقد بدأ تداول الأحجار الكريمة وشبه الكريمة قبل سنة ٩٠٠م واتسع نطاق تجارتها في وقت لاحق تبعاً لاحتياجات استهلاكية متنامية، وتشهد الأماكن التي أتت منها تلك الأحجار على حقائق بالغة الأهمية.

(٢٦٥) ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٠؛ مجوهرات فضية: اللوحة رقم ٦، ص٥٩٥؛ د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩: خرزة من الفضة، وفي الكنز الوارد ذكره أعلاه، سوار من الفضة وثلاثة أقراط. ومما تجدر ملاحظته هنا أنه وفقاً للبكري (١٩١٣، ص ٣١٩) كانت الكلاب التي يقتنيها بلاط غانا تُلبس أطواقاً من الذهب والفضة وعليها أجراس مصنوعة من نفس المعدن.

فالعقيق الحقيقي الذي أتى من مصر العليا كان نادراً[٢٦٦]. ويتسم الأمازونيت بأهمية أكبر؛ فلئن كان ت. ليفيتسكي لا يدرجه في قائمة الأحجار التي ذكرها المؤلفون العرب[٢٦٧]، فإن البحوث الأركيولوجية قد أسفرت، فيما يتعلق بالفترة التي نحن بصددها، عن اكتشاف أجزاء كثيرة من قطع الأمازونيت ذات أهمية بالغة[٢٦٨]. فالمناجم الوحيدة التي تحقق وجودها حتى الآن تبعد كثيراً عن غرب أفريقيا، في الشمال الشرقي من تيبستي[٢٦٩] وفي فزّان[٢٧٠]. وعلى ذلك فإن اكتشاف عدد كبير من أجزاء من ذلك الحجر الأخضر الجميل في غرب أفريقيا إنما ينمّ عن وجود طريقة ما لنقله على امتداد تلك المسافة من الشمال الشرقي الى الغرب، وإن كانت دراسة أجريت منذ عهد قريب جداً قد أسفرت عن وجود رسابات صغيرة من الأمازونيت بمنطقة تيجيكجا في موريتانيا[٢٧١]. أما الياقوت الجمري[٢٧٢]، فكان يأتي من المغرب؛ وقد بيّن ت. ليفيتسكي أن بعضاً منه كان يُستورد من مصر أثناء العصر الفاطمي، وأنه عُثر على قطعة جميلة منه في تغداوست[٢٧٣]. وفيما يتعلق بالحجر الذي أطلق عليه البكري اسم تازي – ن – سمت[٢٧٤]، فإن ليفيتسكي على حق في رفضه لترجمة هذا الاسم بـ «العقيق» كما اقترح ر. موني[٢٧٥]، غير أن ترجمته هو لهذا الاسم بـ «الينع» تطرح هي الأخرى عدداً من المشكلات. فيتعين أولاً، لكي نستبعد نهائياً أسطورة استيراد الينع الهندي، أن نؤكد أن الينع يتوافر بكثرة في أفريقيا، وخاصة في

(٢٦٦) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٧ (أ)، ص ٥٩ وما يليها. وُجد بعض منه، دون تأريخ أو تحديد للطبقات، في ركام القبور في كيلي والولاجي في مالي، حيث أجرى ديبلاني (Desplagnes) أعمال تنقيب (انظر أ.م.د. ليبوف و ف. باك (A.M.D. Lebeuf et V. Paques)، ١٩٧٠، ص ١٤).

(٢٦٧) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٧ (أ).

(٢٦٨) أ.م.د. ليبوف و ف. باك (A.M.D. Lebeuf et V. Paques)، ١٩٧٠، ص ١٤: ركام مقابر كيلي، غير مؤرخة؛ سي. ڤاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٠؛ ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٠؛ ج. بوليه (J. Polet)، ١٩٨٠، ص ٩١؛ د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩، وعلى الأخص فيما يتعلق بيواكير وجود أوداغست كمدينة.

(٢٦٩) ب. هوارد (P. Huard)، ١٩٦٦، ص ٣٨١.

(٢٧٠) ت. مونو (T. Monod)، ١٩٤٨، ص ١٥١ وما يليها.

(٢٧١) س. أمبلار (S. Amblard)، ١٩٨٤، ص ٢١٦.

(٢٧٢) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٧ (أ)، ص ٥٦ و ٥٧: يقال له أيضاً باللغة العربية «البجادي».

(٢٧٣) TEG 1963, MIV 409. وفضلاً عن ذلك يمكننا أن نتساءل في نهاية المطاف عما اذ لم يكن ذلك حجراً آخر، إذ إن ت. ليفيتسكي (T. Lewicki) (١٩٧٦ (أ)، نقلاً عن ياقوت) يتحدث عن نوع من الزرجون، الذي يوجد منه صنف أحمر (الكورندم أو الألومينا المتبلّر) الذي يتسم بالصلابة الشديدة ويُخلط بينه وبين الياقوت أحياناً. ويقول ليفيتسكي إن البكري يتحدث عن منجم يقع على طريق سجلماسة– أغمات ويوجد به هذا الحجر بوفرة.

(٢٧٤) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١١٩، اللاحظة ٢: «نوع من الحجر الذي يشبه العقيق وتمتزج فيه أحياناً ألوان الأحمر والأصفر والأبيض».

(٢٧٥) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٧ (أ)، ص ٥٣ و ٥٤.

وادي النيل الأوسط(٢٧٦)، بحيث لا يكون من دواعي الدهشة، بغض النظر عن بعد المسافات، أن نجد له في غرب أفريقيا آثاراً تتعلق بالفترة موضع بحثنا(٢٧٧). غير أن التعريف الذي يقدمه البكري أنسب كثيراً للخلقيدونية منه للينم؛ وقد وجدت في تغداوست عدة عينات من الخلقيدونية تعني الفترة موضع البحث(٢٧٨). وعندما نتذكر أن مرتفعات المقار(٢٧٩) هي المكان الذي اقترحه ليفيتسكي كمصدر للحجر الذي ذكره البكري، وأنه يوجد بها مقلع للخلقيدونية، فمن الأرجح أن نتوصل الى هذه النتيجة. وفيما يتعلق بالغرض من هذه الأحجار التي حظيت بتقدير عظيم في غرب أفريقيا في القرنين الميلاديين العاشر والحادي عشر(٢٨٠)، كان ب. سيزون – بالنسبة للنتائج التي أسفرت عنها بحوث تغداوست – أول من أثبت أهمية الحلي التي تضم معاً المعادن والأحجار والأصداف(٢٨١). وربما ينبغي لنا أخيراً أن نشير الى استيراد الأصداف، التي لا نعلم إلاّ القليل عن تاريخ تداولها عبر الصحراء. فقد ظهرت في تغداوست في حوالى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين(٢٨٢)، وبدأنا نجد آثاراً للاتجار فيها في الشمال في القرن الحادي عشر الميلادي(٢٨٣).

ويجدر بنا أن نردد ما سبق وقلناه من أنه في حالة أوداغست، كانت تلك السلع تُستورد بطبيعة الحال لزبائن من الشمال؛ وعندما اختفى هؤلاء الزبائن بعد سنة ١١٠٠م على أقصى تقدير، لم تلبث السلع الفاخرة أن اختفت هي الأخرى. ومن جهة النظر هذه يبدو أن أوداغست لم تكن

(٢٧٦) س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٧٣، ص ٢٨٣: في سنة ١٠٤٦م أرسلت شحنتان من الينم من الإسكندرية الى تونس.

(٢٧٧) أ.م.د. ليبوف و ف. باك (A.M.D. Lebeuf et V. Paques)، ١٩٧٠، ص ١٤: متوافر في كيلي ولاجي، بدون تاريخ. ولم توجد منه آثار ذات قيمة في تغداوست: ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٩؛ ج. بوليه (J. Polet)، ١٩٨٠؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢. وقيل أنه وجدت قطعة ينم في جنة – جينو (س.ك. ماكنتوش و ر.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)، ص ١٩٠) بالنسبة للفترة من +٤٠٠ الى +٩٠٠م.

(٢٧٨) سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٠: خمس عشرة عينة؛ ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٠: عينات كثيرة؛ ج. بوليه (J. Polet)، ١٩٨٠ و د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢.

(٢٧٩) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٧ (أ)، ص ٥٤: بين اين أوزال وتتيساو، على طريق فرعي بين غدامس وتادمكة.

(٢٨٠) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١١٩، الملاحظة رقم ١، أكدتها البحوث الأركيولوجية بما لا يدع مجالاً للشك.

(٢٨١) ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٠، ص ٣٨٥ وما يليها: خرز متقن الصنع من الخلقيدونية والينم، جواهر اسطوانية الشكل من الأمازونيت، رقائق وشظايا وما الى ذلك.

(٢٨٢) سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٩: يرجع القرن العاشر الميلادي؛ د. روبير (D. Rober)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩: القرن العاشر الميلادي؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨١: يرجع القرن التاسع الميلادي.

(٢٨٣) س.د. غويتاين، ١٩٦٧، ص ١٥٤: كانت الأصداف توجد بالفعل بين السلع التي وصلت الى موانىء في إفريقية؛ ص ٢٧٥: وصلت بعض الأصداف الى ميناء طرابلس في الشتاء، وكان متسلم السلع يشتكي من أن سوقها ليست رائجة في ذلك الفصل من السنة؛ ص ٣٧٣: في سنة ١٠٥٥–١٠٥٦م بيع نصف بالة من الأصداف من القيران بمبلغ يعادل ٥٥ ديناراً.

(أو لم تكن إلّا في حالات استثنائية للغاية) مركزاً لإعادة توزيع السلع المجلوبة الى الجنوب، وإنما كانت بالأخرى مركزاً لتجارة الذهب المشغول[٢٨٤] والجلود المدبوغة والمزخرفة والعنبر القادم من ساحل الأطلسي[٢٨٥]، وربما الصمغ[٢٨٦] والمنتجات المستوردة من الشمال، والتي يمثل الملح السلعة الوحيدة التي كان يعاد تصديرها على نطاق واسع.

وواضح أن الصورة التي تتراءى لنا عن هذه التجارة تزداد تعقيداً بازدياد معرفتنا بتفاصيلها. ولنا الآن أن نطرح سؤالاً ينبغي ألّا يغرب عن بال الباحثين، عما اذا كانت قد وجدت أم لم توجد بمدن الساحل عموماً «طبقة متوسطة» على درجة كافية من الثراء ولها من الأذواق ما للمغاربة على نحو ما، بحيث يوجد طلب على السلع الفاخرة موضع البحث. وإجابتنا عن هذا السؤال في الوقت الحاضر إجابة حذرة، والأرجح أن تكون سلبية بالنسبة للفترة التي تعنينا، وكانت أوداغست استثناء من القاعدة، ويُحتمل أنها كانت أيضاً مركزاً هاماً لتعدين النحاس وكانت تستورد المواد الخام، ويبدو أنها كان تركب منها أشابات معقدة وتصنع منها سلعاً فاخرة للاستهلاك – حلياً ومداليات[٢٨٧] – أو لإعادة التصدير. ويعتقد د. روبير أن أوداغست ربما كانت مصدر الأسلاك النحاسية التي كانت تستخدم كعملات في غانا[٢٨٨].

ولا شك ان النتائج التي تتمخض عنها أعمال التنقيب الحالية في أوداغست سوف يوجد ما يناظرها في جميع المواقع التي تجري فيها أعمال مماثلة في المستقبل. ويبيّن ذلك الى أي حد لا بد أن تكون استنتاجاتنا الحالية فيما يتعلق بالتجارة عبر الصحراوية استنتاجات مؤقتة: فقد كانت تلك التجارة أكثر تبدّلاً وأكثر تعقيداً وتناقضاً مما كان يُظن في الماضي. وفيما يتعلق بالجانب الشرقي من الصحراء، أثبت د. لانج و س. بيرتو أن تجارة كوار، التي كانت تتمثل في تصدير التمر والملح الى الجنوب وتصدير الشب الى الشمال وحتى ورقلة (وَرْغلة)، كانت لا تقل عن ذلك تعقيداً في تلك الفترة ذاتها[٢٨٩].

وعلى ذلك يحق لنا أن نتساءل عما اذا لم تكن تلك التجارة – تحت قناع مبادلة الملح بالذهب «المهيبة» – تجارة متبدّلة غير مستقرة، تخضع لتغير الأذواق وتحوّل ميزان القوى، وأقل ثباتاً مما توحي به النصوص والطابع غير المتبدّل للطرق التجارية ذاتها، وأن نتساءل أيضاً عما إذا كان بوسعها حقاً تغيير أساليب المعيشة وأذواق السكان على جانبي الصحراء.

---

(٢٨٤) تشير النصوص الى حقيقة أثبتها ما أسفرت عنه أعمال التنقيب هي أن أوداغست اشتركت بالتأكيد في اصطياد المارية وفي تصدير الجلود بل وربما أيضاً في تصدير تروس لمطة الشهيرة التي يتحدث عنها ابن حوقل، ١٩٦٤، ص ٩١. انظر البكري، ١٩١٣، ص ٣٠١.

(٢٨٥) لم تتوقف قط التجارة مع الساحل. وتشهد بذلك كثرة عدد الأصداف التي يذكر منها الأندارا سنلبس والسيمبيوم.

(٢٨٦) البكري، ١٩١٣، ص ٢٩٩.

(٢٨٧) سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٠، ص ١١٠ وما يليها، ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٩.

(٢٨٨) د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩ و ٢٥٩ و ٢٨٤.

(٢٨٩) د. لانج و س. بيرتو (D. Lange et S. Berthoud)، ١٩٧٧، ص ٣٢–٣٥.

لقد آن الأوان لكي نعود أدراجنا الى تجارة الذهب ذاتها. وترد لدى البكري ثلاث إشارات تتعلق أولاها بأوداغست، وتشكل الأخريان جانباً من وصفه لخطي سير منفصلين تماماً عما عداهما (رقمي ٤ و ٥ في الشكل ١٢، ١٤). وكان خط السير الأول يصل بين غانا وغيارو[٢٩٠]، ويتطلب أربعة أيام الى سَمَكَندة، ثم يومين الى تاقة، ثم يوماً واحداً الى ساعد لـ «نهر النيل» تعبره الجمال عبر مخاضة. ومن هناك يفضي الطريق الى أرض الغرنتيل[٢٩١] حيث لا يقطن المسلمون، وإن كان البكري يقول إنهم استقروا في برسنة على مسافة قصيرة الى الغرب. أما خط السير الثاني، الذي يفوق الأول في غموضه[٢٩٢]، فكان يتجه من غانا الى كوغا، حيث كانت توجد أفضل مناجم (معادن) الذهب. فكيف لنا إذن أن نفسر حركات البحث عن الذهب التي انخرط فيها التجار المسلمون – وأشار إليها نص البكري – فقادتهم بعيداً نحو الجنوب على اتصال يكاد يكون مباشراً مع مناطق التعدين؟ يبدو أن الدافع إليها كان اقوى كثيراً مما يدل عليه نص الإدريسي بعد مضي قرن من الزمان (الشكل ١٧، ١٤) حين رأى أن طريقي تسويق الذهب الرئيسيين كانا أكثر وضوحاً وتنظيماً.

فقد كان الطريق الأول يعمل – في مدن تقع على مسافة بعيدة نسبياً الى الشمال، مثل تكرور وتابعتيها بريسا وسيلا – بمثابة رابط بين تجار من الشمال وتجار سود كانوا يخضعون لتكرور ويتجولون بين المدن الواقعة تحت سيطرتها[٢٩٣]. ومؤدى ذلك أنه كان هناك نظام تجاري يخضع لإشراف السود في تكرور بمنطقة لم يكن بها شيء من ذلك القبيل قبل قرن واحد، حتى وإن كان البكري قد أشار من قبل الى أن سيلا كانت تحاول آنذاك أن تنافس غانا[٢٩٤]. ولئن كانت بريسا، الطرف الجنوبي من هذا النظام، وعلى بعد اثني عشر يوماً[٢٩٥] من كل من غانا وأوداغست وتكرور، يمكن تحديد موقعها بوضوح على أعالي نهر السنغال، فإنها تقع مع ذلك خارج مناطق استخراج الذهب.

وإذا قارنا بين روايتي المؤلفين فيما يتعلق بمواقع غيارو – إرسنة وغيارا – بريسا، وجدنا أن رواية الإدريسي تحدد مواقع مراكز تجارة الذهب بعيداً الى الشمال، وتقلل في الوقت نفسه مساحة المنطقة المتاحة للتجار المسلمين القادمين من الشمال الى أفريقيا السوداء بحثاً عن الذهب فيها. ويمكن أن تكون هناك عدة تفسيرات لما طرأ على الموقف من تغيرات. وبوسعنا الآن أن تدخل في اعتبارنا أن تنظيم تكرور (بعد سنة ١٠٥٠م بطبيعة الحال) قد أحدث تغييراً جذرياً في جغرافية

---

(٢٩٠) يكتب ابن حوقل هذا الاسم: غريو أو غريوا؛ ويكتبه الكبري: غيارو؛ ويكتبه الادريسي: غياره انظر ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٠١ و ١٠٢.

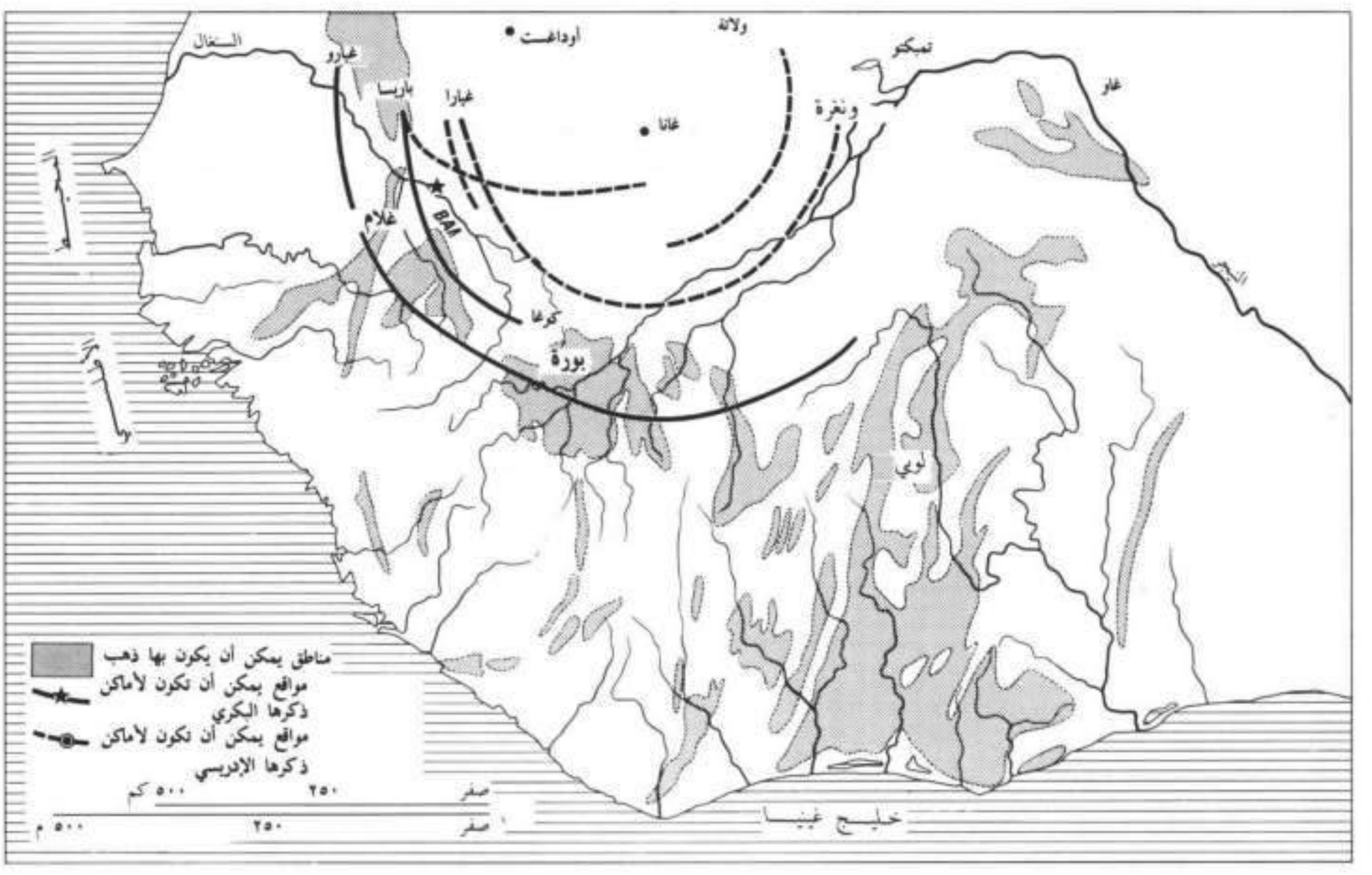
(٢٩١) يكتب البكري هذا الاسم: غرنتل؛ ويكتبه الإدريسي: غربل أو غربيل.

(٢٩٢) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٠٤.

(٢٩٣) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٢٩٤) المرجع السابق، ص ٩٦: «كان لدى ملك سيلا مملكة شاسعة عامرة بالسكان، وتكاد تضاهي مملكة غانا».

(٢٩٥) وليس أحد عشر يوماً كما يقول – خطأ في هذه الحالة – ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٣٠.



الشكل ١٤،١٧: مناطق إنتاج الذهب في غرب أفريقيا (المصدر: ج. دُفيس)

حركات نقل الذهب. ويتعين علينا أن نذكر، لكي نقدر هذه التغيرات حق قدرها، أنه وفقاً للإدريسي كان الطريق من تكرور الى الشمال يفضي مباشرة الى أزوقي وسجلماسة.

ويصف الإدريسي بعد ذلك نظاماً ثانياً لتسويق الذهب تسيطر عليه غانا[٢٩٦]. وتمثلت نقطتا هذا النظام الواقعتان الى أقصى الجنوب في غربيل وغيارا[٢٩٧]. وكانت غيارا، التي تبعد عن غانا مسيرة أحد عشر يوماً تقع – استناداً الى هذه المعلومات – على قوس دائرة يمر بالباولة (البولة)، أحد روافد السنغال، والدلتا الداخلية للنيجر؛ ويبدو من الصواب إيثار الباوله على دلتا النيجر، وإن كان ذلك يخلق مشكلة أخرى تتمثل في التقريب المفرط بين غيارا وبريسا، وبالتالي بين نظامي تكرور وغانا المتنافسين. ومن الجدير بالذكر ايضاً أن هذا ربما جعل من بريسا وغيارا محطتي انطلاق للنظامين في إتجاه منطقتي التعدين غلام وبمبوك[٢٩٨]. والى الشرق كان الونغرة (الونقارة) يحتلون أراضي شاسعة يتوافر فيها الذهب بكثرة. وإن الأبعاد التي يعطيها الإدريسي لتلك الأراضي (٤٨٠كم × ٢٤٠كم)، والمسافة التي يذكرها (ثمانية أيام) بين غانا وأراضي الونغرة، والموقع الذي يحدده لتيرَقّا، إحدى مدن الونغرة التي كانت تابعة لغانا، وتصدير الونغرة ذهبهم إلى المغرب والى ورقلة (وَرْغلة)، كل هذا يوحي بأن تلك الأراضي تناظر بالضبط دلتا النيجر الداخلية بين أقصى نقطة لها الى الجنوب على مقربة من بوري وأرباض تيرَقّا. وعلى الرغم من أن ذلك تحديد فضفاض جداً للدلتا الداخلية، فهو يتطابق مع النص. غير أننا – مرة أخرى – لسنا في منطقة إنتاج الذهب[٢٩٩].

ويجدر التأكيد على ضرورة إجراء بحوث تزيد كثيراً عما أُجري منها حتى الآن بشأن التجار السود الذين تذكرهم المصادر بدءاً بالبكري. وربما تساءلنا عن مدى صحة المقابل الذي يعطيه كووك للفظة «العجم» (غير العرب) في ترجمته[٣٠٠] للفقرة التي يتحدث فيها البكري عنهم؛ غير أن المهم في الأمر هو أن هؤلاء التجار الذين يُسمَّون بنو نغمران أو نمغمراته[٣٠١]، قَرَن أحد النُسّاخ[٣٠٢] مرة بينهم وبين الونغمراته، الأمر الذي أثار كثيراً من

---

(٢٩٦) المرجع السابق، ص ١٣٧: «تخضع جميع البلاد التي ذكرناها لتونا لحاكم غانا؛ فهي تزوده بكل ما يحتاج اليه وهو يشملها بحمايته.

(٢٩٧) يسمي البكري أول هذين المكانين غرنتل ويسمي الثاني غيارو.

(٢٩٨) من الجدير بالملاحظة أن ج.ل. تريو (J.L. Triaud) انتهى، وهو بصدد تفسير المعطيات التي قدمها البكري، الى استنتاجات بشأن غيارو شبيهة بالاستنتاجات التي نعرضها في تفسيرنا لمعطيات الادريسي (انظر ج. أو. هنويك و سي. ميّاشو و ج.ل. تريو (J.O. Hunwick, C. Meillassoux et J.L. Triaud)، ١٩٨١؛ انظر أيضاً ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ١٢٤).

(٢٩٩) في هذا الصدد أيضاً نتفق تمام الاتفاق مع استنتاجات س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨١.

(٣٠٠) ج.م. كووك (J.M. CUoq)، ١٩٧٥، ص ١٠٢؛ البكري، ١٩١٣، ص ٣٣٣.

(٣٠١) أود أن أشكر على هاتين القراءتين السيد نور الدين غالي الذي استخرجها من المخطوطات المرونة.

(٣٠٢) المكتبة الوطنية في باريس، المخطوط رقم ٢٢١٨، ص ٢٤٠، معلومات قدمها السيد غالي.

الجدل بالنظر الى أن هؤلاء التجار، حسبما أجمع عليه كل المترجمين، كانوا يبيعون الذهب[٣٠٣]. وبطبيعة الحال سوف يأتي اليوم الذي يتعين فيه دراسة موضوع الونغرة برمته[٣٠٤] وأماكن إقامتهم والدور الاقتصادي الذي لعبوه. ويجب أخيراً ألا يغرب عن بالنا أن التجار السود ورد ذكر وجودهم، وإن لم يرد اسمهم على لسان البكري والإدريسي، في غربيل وغيارا وبريسا، وفي تكرور وغانا وغاو.

وسوف يكون ادعاء من جانبنا لو أننا زعمنا أن لدينا إجابات نهائية عن جميع هذه الأسئلة البالغة الصعوبة. وأقصى ما يمكن أن نفعله هو استرعاء الانتباه الى عدد من الحقائق. ففي عصر ابن حوقل كانت المناطق النائية التي يكتنفها الغموض الشديد، حيث كان يعيش السود ويجدون الذهب، يقال إنها يفصلها عن غانا شهر واحد. وعندما جاء البكري قصرت تلك المدة، ثم نصل بمقدم الإدريسي الى حلٍّ يبدو معقولاً. وفي الوقت نفسه، فإنه كلما اقتربنا من هذا الحل قوي لدينا الانطباع بأن هؤلاء التجار من الشمال، ومصادر المعلومات التي لجأ إليها من نقتبسهم من المؤلفين، لم يكونوا على اتصال مباشر بمناطق تعدين الذهب، وإنما كان اتصالهم بتجار سود بدأنا لتوّنا نعرف شيئاً عنهم. وينبغي لنا مع ذلك كله أن نضع في اعتبارنا الغرض الذي ينطوي عليه الفرق بين تقديري البكري والإدريسي للمسافات، والذي يتمثل في أن هؤلاء التجار قد انسحبوا نحو الشمال بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين مع زيادة تنظيم ردود فعل «السودان»، مسلمين كانوا أم غير مسلمين، على الضغوط التي كان يمارسها تجار الشمال على منطقة الساحل منذ القرن العاشر الميلادي. ومن جهة أخرى، فإن الفرض المضاد قد يكون أقرب إلى الدقة: فلم يكن لدى ابن حوقل سوى معرفة واهية للغاية ببلاد السود على الجانب الآخر من منطقة الساحل. أما البكري فقد ظل يبالغ – على الرغم من تفوق علمه – في تقدير المسافات التي كان يقطعها التجار نحو الجنوب، وكان الادريسي أقرب الى الحقائق الواقعة التي لم تتغير منذ البداية وكانت تقف شاهداً على تصميم الحكام السود على ألاّ يطلقوا حرية الوصول الى مناجم الذهب أو حتى حرية الاتجار في الذهب. ولا يزال يتعين إجراء الكثير من الدراسات والبحوث للبت في أي هذين الفرضين هو الأقرب الى ما حدث بالفعل.

الآثار الثقافية لنمو التجارة عبر الصحراء الكبرى

لم يكد يتغير شيء فيما يتعلق بأذواق الأطعمة ومصادرها. فقد اكتفى الشمال – ولم يكن لديه سوى مجال محدود لكي يصدر الى الجنوب المعارف المتعلقة بزراعة محاصيله الغذائية وقمحه وتمره، أو أذواقه بالنسبة للأطعمة – بأن يصدر بأثمان باهظة الى التجار «الأجانب» الذين

(٣٠٣) يقترح السيد غالي الترجمة التالية «Les Nunghamarata (ou W n. gh. m. rat. ou W. n. gh.m. ran) qui sont commerçants (variante: ils sont commerçants) apportent l'or au pays et à ce qui est limitrophe».

(٣٠٤) يظهر هذا الاسم للمرة الأولى لدى الإدريسي. ويقترح السيد غالي أن يكتب بالحروف اللاتينية هكذا Wankāra.

استقروا في جنوب الصحراء منتجات الشمال التي كانوا في حاجة إليها. وقد أحرز التمر، من بين السلع التي كانت تُنقل الى الجنوب، نجاحاً أكثر دواماً من النجاح الذي أحرزه القمح[٣٠٥].

وباستثناء البستنة في الواحات، عاش أهل الصحراء دون زراعة. ويقول الإدريسي إن الصحراء اتسع نطاقها نتيجة للتصحر ولاسيما في إتجاه الجنوب[٣٠٦]. وكان الغذاء الأساسي لسكان هذه المنطقة يتألف من قطع من لحم الجمال المجفف ولبن النياق والأعشاب البرية[٣٠٧]. وكانت هذه الشعوب لا تعرف الخبز وتتوخى الاقتصاد في استهلاك الماء. وكان لحم الثعابين يُضاف الى هذا الغذاء الأساسي في الأماكن التي كانت تكثر فيها الثعابين وتشح فيها المياه، مثل مجابة نيسار[٣٠٨] والمنطقة الواقعة في شمال غاو[٣٠٩]. وتكاد المصادر لا تذكر شيئاً عن القنص على الرغم من أنه كان بالتأكيد مصدراً رئيسياً من مصادر الغذاء[٣١٠].

وعلى الرغم من أن أوداغست كانت تشكل جزءًا من هذه الصحراء أو المنطقة الشديدة الجفاف، فقد كانت موقعاً فريداً بالنظر الى مستوى المياه الجوفية فيها. وكان يوجد بها في القرن العاشر الميلادي نظامان غذائيان «طبقيان»: نظام الأغنياء[٣١١] الذين قدم معظمهم من الشمال وكانوا يأكلون خبز القمح وفواكه مجففة أو محلية (التين والكروم) ولحم البقر والضأن (الذي كان متوافراً بكثرة ولم يكن باهظ الثمن)؛ ونظام الفقراء، ومعظمهم من السود وكانوا يأكلون الذرة

(٣٠٥) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٣١؛ وفقاً للإدريسي كان يفترض عموماً أن سجلماسة وتوات وورقلة (ورغلة) مناطق تصدير.

(٣٠٦) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٤٦ وما يليها.

(٣٠٧) فيما يتعلق بالمكان الذي كان يحتله جمع الطعام، انظر ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٢٢٨ وما يليها.

(٣٠٨) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٤٨-١٤٩.

(٣٠٩) الإدريسي في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٥١ و ١٥٢. كان هذا وطن السغاوة (الزغاوة؟) الذين كانوا يشربون اللبن ويأكلون الزبد واللحم الذي كانوا يحصلون عليه من النياق والجمال، ولم يكن لديهم إلّا قليل من الخضر، ولم يكن لديهم أي قمح وكانوا يزرعون قليلاً من الدخن.

(٣١٠) البكري، ١٩١٣، ص ٣٢١، لا يذكر القنص إلّا بصدد المنتجات التي كان يغلها وكانت قابلة للتصدير: جلد اللمط (المارية) وفراء ثعلب الصحراء. وفي جنة - جينو عثر س.ك. ماكنتوش ور.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، بالنسبة للفترة المبكرة، على بقايا تماسيح وسلاحف وطيور كانت تستخدم كغذاء (١٩٨٠ (ب)، ص ١٨٨). انظر ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٢٥٧ و ٢٥٨.

(٣١١) سبق لنا أن استرعينا الانتباه الى إقبالهم على البذخ، الذي كانت تقف شاهداً عليه كمية ونوعية كثير من الأشياء المستوردة وكذلك الأشياء الفاخرة المقتناة في البيوت. وثمة كشف دقيق لم تبلغ عنه البحوث الأركيولوجية في اي موقع آخر بمنطقة الساحل وقد ينطوي على الدليل القاطع: فقد عُثر في تنداوست على عدد من مراود الكحل المنحوتة من خشب غير قابل للعطب.

البيضاء[٣١٢] (الدخن) بعد تحويلها الى عجائن أو فطائر محلاة بالعسل المستورد من الجنوب[٣١٣]. وهنا أيضاً تؤكد نتائج البحوث الأركيولوجية ما جاء في النصوص؛ فقد عثرنا على أطباق، ذات تجاويف صغيرة، يبلغ قطرها زهاء عشرة سنتيمرات وتُستخدم نظائرها حتى اليوم في الجنوب لطهو حلقات الفطير المصنوعة من الدخن. وبعد أن رحل تجار الشمال في القرن الثاني عشر الميلادي، ربما على اثر غزو المرابطين للمدينة، كان أهلها يعيشون اساساً، وفقاً للإدريسي[٣١٤]، على لحم الجمال المجفف بكمله الكمء، وهو نوع من الفطر كان يتوافر في المنطقة لبضعة أسابيع كل سنة. ويبدو أن المدينة قد ظلت، طالما بقيت، تتبع نفس العادات الغذائية السائدة في البلاد المحيطة.

والى الغرب، بعد أن نعبر نهري السنغال والنيجر، وفي كوار الى الشرق، كان كل شيء يمت بصلة الى الطعام يختلف عن ذلك تمام الاختلاف. فقد كان الغذاء الأساسي للأهالي يتألف من الذرة (الدخن) التي كانت تُزرع على نطاق واسع[٣١٥]؛ والأرز[٣١٦] والسمك الطازج أو المملح[٣١٧] أو المعالج بالدخان[٣١٨]، ولحم البقر ولبنه، ولحم الضأن والماعز ولبنها على نطاق أقل[٣١٩]. ولم يطرأ أي تغير حقيقي في غضون ثلاثة قرون أو أربعة، اللهم الا إضافة التمر ولحم الجمال المجفف الى الأطعمة المعهودة. وفي المناطق المنتجة للدخن، كانت التقاليد الغذائية من

(٣١٢) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٤٩. تلك هي الذرة البيضاء (الدخن) وليست الذرة الرفيعة (انظر ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٢٣٨ وما يليها). فقد كانت الذرة الرفيعة أندر وجوداً، والمناسبة الوحيدة التي عُثر عليها فيها في أعمال تنقيب كانت في نياني (ر. فيليبوفياك (W. Filipowiak)، ١٩٧٩، ص ١٠٧) ويعود تاريخها الى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين. وفي حالة أوداغست، أسفرت أعمال التنقيب عن عدد أكبر نسبياً من مخازن الغلال، ومن دواعي الأسف أنها كانت دائماً فارغة من الحبوب بالنسبة للقرون التي تعنينا هنا. والكثرة التي يتواتر بها وجود معدات طحن (رحى وطواحين) بالنسبة لتلك الفترات لا تدع مجالاً للشك في أنه كان هناك استهلاك للغلال.

(٣١٣) فيما يتعلق بالعسل، انظر ر. موني (R. Rauny)، ١٩٦١، ص ٢٩٢.

(٣١٤) ج.م. كووك (J.M. CUoq)، ١٩٧٥، ص ١٤٩.

(٣١٥) البكري، ١٩١٣، ص ٣٢٤ و ٣٢٥.

(٣١٦) س.ك. ماكنتوش و ر.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)، ص ١٨٨؛ ر.م. أ. بُدو وآخرون (R.M.A. Bedaux et al.)، ١٩٧٨.

(٣١٧) الإدريسي (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٣١): يشكل السمك، الذي كان يتوافر بكثرة، «طعام معظم «السودان» الذين كانوا يصطادونه ويملّحونه».

(٣١٨) فيما يتعلق بإمكانية وجود دُور لتقديد السمك في القرنين الميلاديين الرابع والخامس، انظر س.ك. ماكنتوش و ر.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب).

(٣١٩) من دواعي العجب أن البكري يلاحظ عدم وجود الماعز والضأن في سيلا، على نهر السنغال، على حين أن البقر كان يتوافر بكثرة (البكري، ١٩١٣، ص ٣٢٤ و ٣٢٥). وبين سنتي ٥٠م و ٤٠٠م، كان لحم البقر والسمك عنصرين هامين في غذاء أهالي جنة–جينو (س.ك. ماكنتوش و ر.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب٩، ص ١٨٩)، ولم يظهر الضأن والماعز إلا بعد سنة ٩٠٠م (ص ١٩١). وكان ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٢٨٠، قد أشار الى أن إدخال الضأن طويل الصوف في منطقة الساحل يبدو حدثاً قريب العهد.

الاتزان والاستقرار نتيجة لطول الممارسة، ومن الملاءمة للبيئة[٣٢٠]، بحيث لا تحتمل أي تغيير. وكثيراً ما ترد الاشارة ايضاً الى استهلاك جعة الدخن في هذه المنطقة الغذائية الثالثة[٣٢١]، ونعتقد أننا عثرنا على بقايا منها في تغداوست، وإن كان يتعين التحقق من ذلك بالفحوص المختبرية.

وكانت المناطق الغذائية الثلاث شديدة التميز والانفصال فيا بينها، وظلت كذلك حتى القرن الثاني عشر الميلادي على الأقل على الرغم مما كان هناك من اتصالات[٣٢٢]. وعلى ذلك فلا يكاد يكون من الغريب في شيء أن أياً من التطورات الهامة في التقنيات الزراعية[٣٢٣] التي حدثت في الشمال لم تبلغ الجنوب حيث ظلت الأساليب الزراعية، بحسن ملاءمتها لبيئتها، على حالها طوال قرون.

وبالمثل، لم يُفضِ إدخال تقنيات وأشياء معينة الى استيعابها في ثقافات الجنوب. فقد عُثر في تغداوست على أفران ربما بلغت درجة حرارتها أو تجاوزت ١٠٠٠ درجة مئوية[٣٢٤]، وتشبه في تشكيلها الأفران التي وجدت في صبرة المنصورية، في تونس، ويرجع تاريخها على الأرجح الى العصر الفاطمي وكانت تستخدم في صنع الزجاج. وربما وجدت علاقة ما بين تلك الأفران وبين صناعة الخرز أو صهر أشابات النحاس؛ ولا شك أنها استخدمت فيا بذل من محاولات متكررة لطلي الفخار بالبرنيق الملون. غير أن الأفران لم تبق بعد أن هبت عاصفة المرابطين ولم يُعاد بناؤها بعد ذلك الحدث، ولا يبدو أنه صنعت أفران مماثلة لها في أماكن أخرى. ومن الواضح أن الأمر لم يكن أمر افتقار الى القدرة التقنية أكثر مما كان فيا يتعلق بإنتاج الأواني الفخارية[٣٢٥]، بل إن السبب يكمن في أن هذه الأفران لم تكن شيئاً حيوياً لا غنى بالنسبة للحياة التي كان يحياها أهل الساحل أو جيرانهم الى الجنوب.

ولم يتبع استيراد كميات من مصابيح الزيت عالية الجودة سوى محاولات ضعيفة لتقليدها[٣٢٦]. ونحن لا نعرف يقيناً ماذا كانت أشكال الاضاءة المستخدمة في الجنوب.

وكان لوصول الأواني الفخارية المشكلة بدولاب الخزاف والمطلية تأثير كثيراً ما ظهر على الأشكال المنتجة محلياً. ولئن كان من اليسير إدراك هذا التأثير، فإن القيود التقنية لا بد وأنها حالت دون التقليد المحض المتبادل فيا بين طريقتي الإنتاج الآلية والبدوية. غير أن هذه السلع المستوردة لم تحدث تغييراً يعتد به في كمية ما تنتجه مصانع الفخار المحلية التي كانت تأخذ بتقنيات وزخارف وأشكال يعود بنا تاريخها الى آلاف السنين. وأقصى ما حدث هو أن الطلب الهائل من جانب أناس لديهم قدرة شرائية كبيرة استحث الإنتاج في أماكن وُجدت بها جاليات كبيرة من

---

(٣٢٠) س.ك. ماكنتوش ور.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب).

(٣٢١) على سبيل المثال الإدريسي في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٣٢.

(٣٢٢) يقف اصرار البكري، وأكثر منه الإدريسي، وابن بطوطة بعدهما بوقت طويل، على صفات غذاء «السودان»، شاهداً في حد ذاته على أن منطقة الساحل كانت تشكل حدوداً بين أنظمة غذائية متباينة.

(٣٢٣) ل. بولينس (L. Bolens)، ١٩٧٤.

(٣٢٤) سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٧٠، ص ١٢٤ وما يليها.

(٣٢٥) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨١ (أ).

(٣٢٦) ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٠، ص ٥٠٥.

تجار الشمال. وبتجه رأينا في الوقت الحاضر، بالنظر الى أطنان الكسر الفخارية التي عُثر عليها في تغداوست، الى أن الإنتاج المحلي قد تلق بالفعل مثل هذه الدفعة. ولا شك أن ذلك وضع البيئة أمام مشكلات خطيرة، غير أن استمرار الأشكال والزخارف والتقنيات إنما يدل على الاستقرار الثقافي للسود الذين كانوا ينتجون هذه الأواني الفخارية، حتى وإن كان ذلك لزبائن مسلمين جاؤوا من الشمال. فبغض النظر عن تقليد بضعة أشكال وزخارف، ظلت منطقة إنتاج الأواني الفخارية في أفريقيا السوداء مستقلة عن نظيرتها في الشمال(٣٢٧). ولم يكن الشمال هو الذي أعطى الجنوب ولعه الشديد بأن يصنع من الطين النضج تماثيله الصغيرة بأشكال بشرية (اللوحة ١٨,١٤) وحيوانية، ذلك الولع الذي يسفر اليوم عن اكتشافات متزايدة الروعة(٣٢٨). وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه جمع من بعض المواقع القديمة حصاد وفير يزوّدنا بمادة للبحث والتفكير تفوق المادة التي زوّدتنا بها القطع الرائعة التي أنتجت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين.

ومن المرجح أذن أن نمو الاتصالات عبر الصحراوية، والطلب الشديد على الذهب والجلود في الشمال، والطلب المتواضع على منتجات الشمال (عدا الملح) في الجنوب، لم تترتب عليها تغييرات مهمة في الثقافة أو في أساليب معيشة الشعوب القاطنة في الشمال أو في الجنوب قبل أن يحل القرن السابع الميلادي.

ولنا اليوم أن نعتقد أن هذه العوامل لم تكن مسؤولة كذلك عن انتقالات هامة للتكنولوجيا الأساسية في حالة المعادن مثلاً، إما لإن هذه الانتقالات كانت قد حدثت قبل نشوئها، أو لأن الجنوب كان قد وجد منذ زمن طويل طريقه إلى أساليبه الخاصة لإنتاج المعادن. فنتيجة لأعمال التنقيب نعرف أيضاً فيما يتعلق بالنحاس، الذي كان قد بدأ شغله في جنوب الصحراء منذ ما لا يقل عن ألف سنة قبل نمو الاتصالات التي نحن بصددها، أن تقنيات الإنتاج – التي يذكر منها استخدام قوالب الشمع المهدر، وصنع التماثيل البرونزية المرصصة(٣٢٩)، وصهر المعادن – طورت

(٣٢٧) لا تزال هناك بحوث كثيرة يتعين إجراؤها في هاتين المنطقتين، فكثيراً ما يتعجل الباحثون في تحديد مسار تفكيرهم بجمود في مجالات تعينا التقنيات المختبرية على أن نطور معارفنا بشأنها تطويراً كبيراً. ومن المسائل التي لا نزاع عليها حتى الآن أن الأشكال الموجودة في أفريقيا السوداء أشكال محلية، وأن الزخارف المطلية الرائعة التي عثر عليها في جنة–جينو (س.ك. ماكنتوش و ر.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب) ص ٢٣٠ و ٢٦١ و٤٥٣) ليست تقليداً لشيء من الشمال، وأن للكؤوس ثلاثية أو رباعية الأرجل التي وجدت في نياني ونلم أصلاً مشتركاً ينبغي إجراء البحوث بشأنه. فهذا اذن مجال لا يزال علينا أن ندرس جلّ جوانبه أن لم يكن كلها.

(٣٢٨) اكتشفت أشياء كثيرة في تغداوست سوف يُنشر عنها في الصحف المتخصصة. انظر د. روبير (D. Robert)، ١٩٦٦، والصورة المرافقة لهذا المقال. انظر أيضاً س.ك. ماكنتوش و ر.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)، الشكل ١٤,١٨، اللوحة ٩ و ص ١٨٩. وتدل الأشياء التي عُثر عليها مؤخراً في النيجر على أنه لا تزال في انتظارنا عدة مفاجآت.

(٣٢٩) أ. رافيزيه و ج. تيلمانس (A. Ravisé et G. Thilmans)، ١٩٧٨. تعد التماثيل البرونزية المرصصة مجال بحث قائم بذاته؛ فهناك بالفعل دلائل على وجودها في سينتيو–بارا وتغداوست وايغبو–أوكوو. ولكن الاتجاه (إن وجد) الذي سار فيه تداول هذه التقنية غير معروف في الوقت الحاضر. وقد صنعت التماثيل البرونزية المرصصة أيضاً في أسبانيا والمغرب أثناء العصر الحجري الحديث، غير أنه ليس من الممكن أن نستخلص من ذلك أية نتائج مؤكدة بشأن مسارات انتشارها.



الشكل ١٨، ١٤: تغداوست/أوداغست: منظر جانبي لنموذج لم يسبق له مثيل لتمثال صغير بشكل بشري يرجع تاريخه إلى ما قبل اعتناق أهل هذه المنطقة الإسلام وقد نقشت علامات الشعر ومواضع العينين والفم بسويقة جوفاء، وغُلّف الطين النضج بطبقة من المغرة (المصدر: برنار نانتيه).

في جنوب الصحراء بين القرنين الميلاديين السادس والثامن، وإن كنا لا نستطيع بعد أن نقول إن كانت هذه اخترعات محلية.

غير أن هناك ثلاثة مجالات يرجح فيها أن انتقال التكنولوجيا – وليس من الشمال الى الجنوب فحسب – كان «ثابتاً» وبعيد الأثر حقاً. فقد أثبت المقال المشهور الذي نشره ج. شاخت(٣٣٠) منذ زمن طويل، بالنسبة للعمارة، ما كشفت عنه بحوث ت. ليفيتسكي بالنسبة للمبادلات الإنسانية والاقتصادية: تأثير النماذج الإباضية وعبورها الصحراء. وتلك حقائق من الواضح أنها لا تنطبق على العمارة وحدها وإن كان من الخطر أن نستنتج الكل من الجزء، كأن نستنتج مثلاً أن إدخال تصاميم بناء المساجد معناه أن جميع مهارات البناء قد انتقلت من الشمال الى الجنوب.

ومع ذلك فالناس لا يزالون في أحيان كثيرة يتشبثون بفكرة (مردّها قراءة ساذجة للمصادر) مؤداها أن العمارة كعلم قد جاء بها الى السودان المانسا كانكو موسى بعد أدائه فريضة الحج. وفي ذلك خلط بين إقامة آثار ومساجد وقصور معينة والتخطيط الاسلامي المحض وبين في تنظيم الفراغ الحيوي الذي يعدّ بداية المعمار. فقد غدا البناء بالطين – بعد أن ظل متوارياً زمناً طويلاً وراء

(٣٣٠) ج. شاخت (J. Schacht)، ١٩٥٤. يحتاج هذا البحث بطبيعة الحال الى قدر من المراجعة، ولكنه يشكل مادة غنية للتأمل والنقاش.

صلف البناء بالحجارة[٣٣١]، ثم البناء بقوالب الأسمنت وألواح الصفيح المموجة من بعده - موضع اهتمام شديد ودراسات جادة[٣٣٢]. وقد استخدم في إقامة أقدم مبنى في تغداوست كثير من الطوب المقولب الذي وجدت جدران مبنية منه على جميع جوانب المبنى. ويسبق فن البناء بالطين[٣٣٣] وربما أيضاً بالطوب[٣٣٤] زمن قيام اتصالات مكثفة عبر الصحراء. ولا غرو في ذلك إذا علمنا المكانة الهامة التي كان يحتلّها معمار الطوب المقولب في ثقافة نَجْدَه وفي نوبة العصور القديمة والوسطى[٣٣٥]: وليس من المجازفة أن نقول إن قارة أفريقيا قد أتقنت منذ عهد مبكر جداً طريقة استخدام هذه المواد المناسبة سهلة التشكيل.

ومن المحتمل أن المسلمين أحضروا معهم الى جنوب الصحراء، فضلاً عن الإسلام، تصاميمهم الخاصة لإقامة البيوت، وأحضروا معهم على الأخص التخطيط الحضري الذي تنفرد به المدينة الإسلامية. ويُرى هذا التغيير بوضوح في تغداوست إذ لم تلبث الشوارع والبيوت المسيّجة أن حلّت محل التخطيط البالغ البساطة السابق عليها، وذلك في نهاية القرن التاسع وأثناء القرن العاشر الميلادي. وقد نتساءل فضلاً عن ذلك عما إذا لم تكن بعض التكنولوجيات قد عبرت الصحراء من الجنوب الى الشمال. فعندما أُجريت أعمال تنقيب في قصر المرابطين بمراكش عُثر على جدار يتألف من قسمين مبنيين بالحجارة ويفصل بينهما حاجز من الدبش الطيني المرصوف[٣٣٦] وعثرنا في تغداوست على جدران تمت بصلة الى الدبش المرصوف، مما يجعلنا نتساءل عما اذا لم يكن المرابطون قد استخدموا في مراكش أسلوباً اقتبسوه من الصحراء أو من منطقة الساحل[٣٣٧]. والسؤال جدير بأن يُطرح لسبب واحد هو أنه يثير على الفور سؤالاً آخر ينبع منه ويتعلق بزخارف

(٣٣١) ينبغي إجراء مراجعة شاملة، لهذا السبب وحده، للآراء المسلم بها عن الدور الذي اضطلع به كانكو موسى. فقد استخدم الحجر في معمار تغداوست وكومبي صالح الذي يرجع تاريخه الى القرنين الميلاديين العاشر والحادي عشر. كذلك شُيّدت من الحجر المساجد التي وجدت في هذين الموقعين ويعود تاريخها الى ما قبل القرن الرابع عشر الميلادي.

(٣٣٢) ل. بروسان (L. Prussin)، ١٩٨١؛ والدراسة الرائعة في هذا المجال التي أنجزها، ر.ج. ماكنتوش (R.J. McIntosh)، ١٩٧٦.

(٣٣٣) س.ك. ماكنتوش و ر.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)، ص ١٨٩ وما يليها: وجدت آثار لِبان من الطين. ر.م.أ. بدو وآخرون (R.M.A. Bedaux et al.)، ١٩٧٨: كان التولوي يبنون مخازن غلالهم من قوالب طوب اسطوانية. ويرى ل. بروسان (L. Prussin)، ١٩٨١، أن البيت المستدير المبنى من قوالب اسطوانية مشكلة بأساليب شبيهة بأساليب تشكيل الأواني الفخارية هو أنسب أنواع البيوت لاحتياجات أفريقيا.

(٣٣٤) ج. بوليه (J. Polet)، ١٩٨٠، ص ٣٣٠. كان من شأن استخدام قوالب الطوب أن وضّح الخطوط ومكّن من إدخال الأركان. وفيما يتعلق بمعمار الطوب الرائع، أنظر ل. بروسان (L. Prussin)، ١٩٨١ و ر.م.أ. بيدو وآخرين (R.M.A. Bedaux et al.)، ١٩٧٨، ص ١١٣.

(٣٣٥) Dictionnaire archéologique des techniques، الجزء الأول، ص ١٦٧.

(٣٣٦) ج. مونييه و هـ. تيرّاس (J. Meunié et H. Terrasse)، ١٩٥٢، ص ١٠ و ١١. شُيّدت هذه القلعة الحجرية (قصر الحجر) في ثلاثة أشهر (أ. هويثي ميراندا (A. Huici Miranda)، ١٥٩ (أ)).

(٣٣٧) تتسم أعمال التنقيب في أزوقي، من وجهة النظر هذه، بأهمية بالغة.

الجدران. فقد شاع في تغداوست في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين زخرف خال من النقش ومطلي بالأحمر والأبيض فوق طبقة رقيقة جداً من الطين. وربما كان من الصواب أن نربط بين هذا الزخرف وبين نظيره ذي النقوش الذي وُجد في كل من مراكش وشيشاوة وأُرجع تاريخه الى عصر المرابطين، وأن نتساءل عن مصدر زخارف ولاته[٣٣٨] وغدامس[٣٣٩] التي لا تزال مشهورة حتى اليوم.

كذلك تدور مناقشات منذ أمد طويل حول دخول الغزل والقطن الى جنوب الصحراء. وحسبنا في هذا المقام أن نتحدث عما يتعلق بالفترة التي نحن بصددها. وعلى الرغم من أن النصوص لا تفتأ تتحدث عن عري أهالي السودان، فإن ذلك يرجع بالأحرى الى أسلوب تفكير المؤلفين وخلفياتهم الاجتماعية أكثر مما يرجع الى معرفة موضوعية لما يلبسه السود. وعلى ذلك فليس من دواعي الدهشة أن يعدّ العري وعدم وجود ديانات توحيدية صنوين لـ «انعدام الحضارة». والبحوث الأركيولوجية لا تمدّنا في الوقت الحاضر بإجابات مؤكدة. فلئن كانت فلكات المغازل قد وُجدت في تغداوست في أزمان مبكرة للغاية، فهي لم تتوافر بكثرة إلاّ في الفترات اللاحقة للقرن الثاني عشر الميلادي[٣٤٠]. ومن المحتمل أن أهالي تغداوست كانوا يرتدون الملابس القطنية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي[٣٤١]، ويبدو أن غبار طلع نبات القطن الذي وُجد في أوغو[٣٤٢] بالسنغال يرجع تاريخه إلى حوالى تلك الفترة. ويقول البكري، في وصفه لمنطقة المدن الواقعة على نهر السنغال، إن المآزر القطنية الصغيرة، المصنوعة في تيرنكا التي لم يكن يكثر فيها القطن[٣٤٣]، كانت تقوم في سيلا مقام العملة.

وإذا جمعنا معاً ما ورد بالنصوص من معلومات، فلن نجد مناصاً من الظن بأن الملابس القطنية كانت في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين لا تزال تعدّ سلعاً فاخرة تنمّ عن الانتماء الى طبقة اجتماعية معينة[٣٤٤]. ومن جهة أخرى فإنه وفقاً لـ ر. بُدو كان منعطف النيجر مركز

---

(٣٣٨) ج.ج. دوشمان (G.J. Duchemin)، ١٩٥٠.

(٣٣٩) أ.م. رمضان، ١٩٧٥، ص ١٣٥-١٣٧.

(٣٤٠) يضم ج. دُفيس و د. روبير-شاليكس وآخرون (J. Devisse et D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣، نتائج فحص أجراه د. روبير-شاليكس لـ ١٥٥ فلكة مغزل مزخرفة عثر عليها في تغداوست.

(٣٤١) د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠، ص ٢٠٩.

(٣٤٢) ب. شافان (B. Chavane)، ١٩٨٠، ص ١٣٩.

(٣٤٣) البكري، ١٩١٣، ص ٣٢٥ و ٣٢٦.

(٣٤٤) الإدريسي (ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ص ١٢٩): في سيلا وتكرور كان العامة يلبسون الصوف والأغنياء يلبسون القطن؛ وفي جاو (الإدريسي مقتبساً في ج.م. كووك ١٩٧٥، ص ١٣٩) كان العامة يرتدون جلود الحيوان، والتجار يرتدون ملابس من قماش منسوج، والنبلاء (؟) ملابس خاصة (أزر). وفي أزوقي (الإدريسي مقتبساً في ج.م. كووك ١٩٧٥، ص ١٦٤) كان الناس يلبسون ملابس صوفية (وكانت ملابس التجار في غاو تُعرف باسم القداور). أما ر.م.أ. بُدو ور. بولاند (R.M.A. Bedaux et R. Bolland)، ١٩٨٠، فينتهيان إلى استنتاجات مختلفة عن ذلك تمام الاختلاف.

نشاط مكثف منذ القرن الحادي عشر الميلادي فصاعداً[٣٤٥]. وتنطوي هذه المسألة الصعبة على مغزى كبير بالنسبة لتاريخ الاتصالات عبر الصحراوية؛ فقد تعني، فيما يتعلق بالفترة موضع البحث، أن الأقمشة استمر استيرادها على نطاق واسع من الشمال حتى القرن الثاني عشر الميلادي: غير أن باب النقاش ما زال مفتوحاً[٣٤٦].

وفي الأوضاع الراهنة تفوق المسألة الثالثة سابقتيها صعوبة وغموضاً. ويتمثل السؤال فيما إذا لم يكن الظهور المفاجىء للطلب على الذهب قد أدى في القرن العاشر الميلادي إلى انتقال نظام الموازين الإسلامي إلى جنوب الصحراء[٣٤٧]. ذلك أن وجود موازين قادرة على وزن مقادير صغيرة في تغداوست منذ الأزمنة الأولى[٣٤٨] (الشكل ١٩، ١٤)، ووصول الأوزان الزجاجية الى تغداوست وغاو وكومبي صالح[٣٤٩]، وربما أيضاً أوزان أخرى الى أماكن غيرها[٣٥٠]، يحدوان بنا إلى الإدلاء بإجابة حذرة ولكنها على قدر معقول من الإيجابية، ومؤداها أن إرساء أسس نظام للموازين ربما تبع الطلب على الذهب في الشمال في القرن العاشر الميلادي. ولكن أي نظام كان ذلك النظام؟ لقد كان تأثير الفاطميين واضحاً غاية الوضوح في الأوزان الزجاجية التي وجدت في

---

(٣٤٥) ر.م.أ. بِدو و ر. بولاند (R.M.A. Bedaux et R. Bolland)، ١٩٨٠، ص ١٥. غير أن الحجج التي يقدمانها تتعلق بالقرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، ومن المحتمل أن تكون قد طرأت تغييرات كثيرة في خلال قرنين من الزمان.

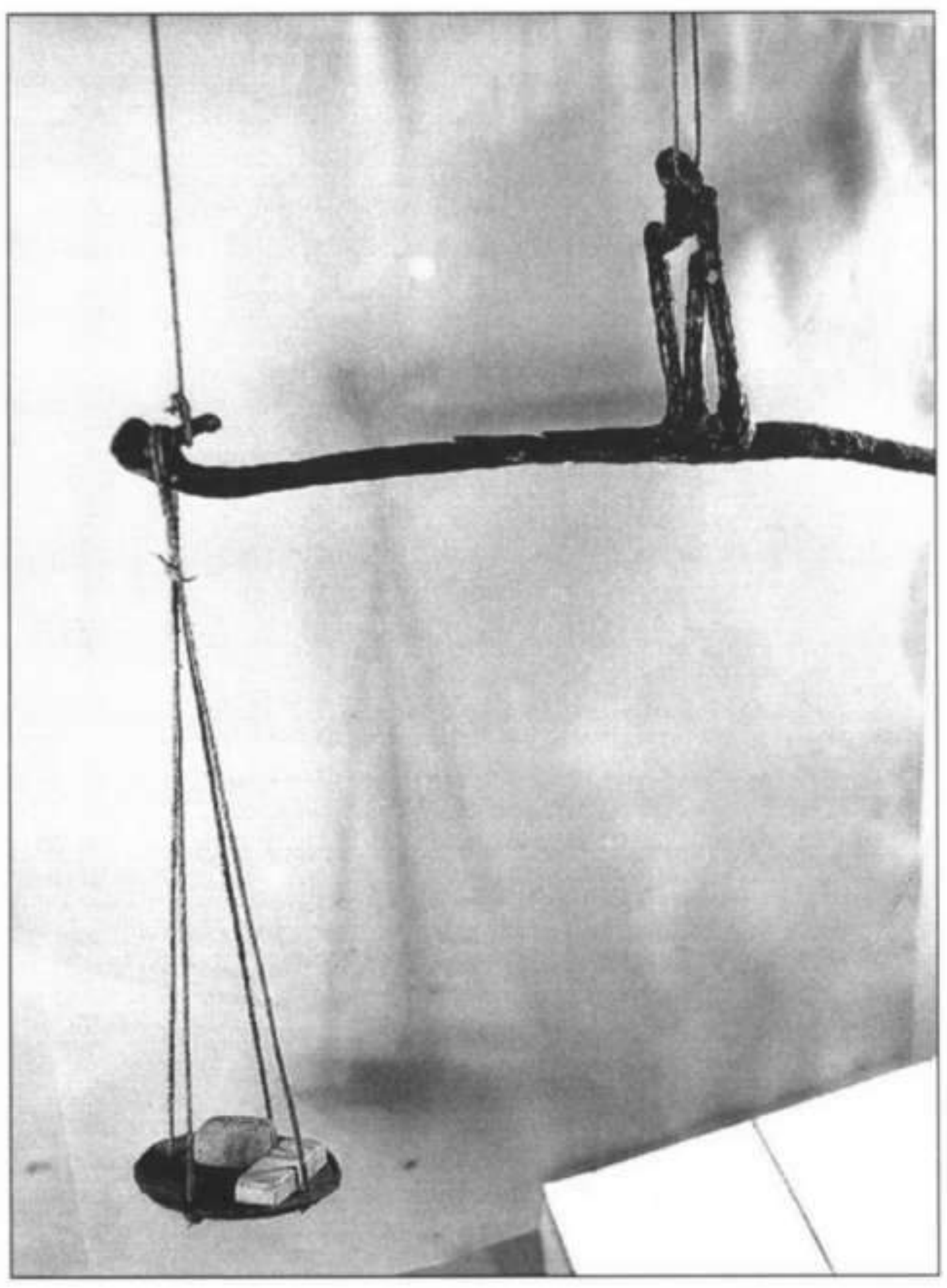
(٣٤٦) لا يوجد في جنة–جينو أثر للقطن؛ وتنتمي فلكات المغازل التي عُثر عليها هناك الى آخر مراحل تطور الموقع.

(٣٤٧) يضم ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرون (J. Devisse et D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣، مقالاً عن هذا الموضوع أعده ج. دُفيس استناداً الى دراسة أجرتها السيدة أ. لونوا (A. Launois). وجدير باهتمام خاص البحث الذي أجراه بكفاءة بالغة ت.ف. غرار: انظر ت.ف. (T.F. Garrard)، ١٩٧٥ و ١٩٨٠.

(٣٤٨) ب. سيزون (B. Saison)، ١٩٧٠، ص ٦٨٨.

(٣٤٩) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٤١٥، ملاحظات أولية: وُجدت أوزان كومبي صالح في جزء من التل الأركيولوجي نعرف أن تاريخه ربما يرجع الى ما بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، أو الى القرن الثالث عشر الميلادي على أقصى تقدير. وعلى ذلك فهي أوزان أحدث من أوزان تغداوست. وتزن العينتان الكاملتان ٠,٦٥ غرام و ٢,٤٣ غرام على التوالي، وربما تزن الثلاث الأخرى ٤,١٠ غرام و ٦,٥٤ غرام و ٧,٨ غرام. ولا تحمل أي منها أي نقش. وقد اختفت تلك الأوزان الآن. وبالنسبة لغاو، توجد عينتان تزنان ٥,٧٧ غرام و ١٠,١٢ غرام على وجه التقريب. وهذه الأوزان يتعذر كثيراً إدراجها في أي نظم معروفة.

(٣٥٠) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٤١٦: كومبي صالح، في نفس الظروف الاستراتيغرافية: أوزان مقاديرها ١٤,٨٥ غرام (من الحجر) و ١٤,٤ غرام (من النحاس) و ٢٠,٤٢ غرام (من الحديد) و ٢٠,٢٤ غرام (من الحديد). وبالنسبة لغاو: وزنان مقدارهما ١٤,٩ غرام (من النحاس) و ٩,٣٧ غرام (من النحاس) يؤرخهما موني بالقرن الثاني عشر الميلادي. ووجد في جنة–جينو وزن (؟) (س.ك. ماكنتوش و ر.ج. ماكنتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب) مقداره ٧ غرامات تقريباً ويطرح مشكلات كثيرة. ويساورني الشك في الوقت الحاضر في علاقته بالنظام الاسلامي.



الشكل ١٤،١٩: تغداوست/أوداغست: أحد الموازين التي اكتشفت وتولّى ترميمها متحف الحديد في نانسي بفرنسا. حديد مطروق، صناعة محلية (التاريخ المحتمل: القرن الحادي عشر – القرن الثاني عشر الميلاديين) (المصدر: المعهد الموريتاني للبحوث العلمية، نواكشوط).

تغداوست، فهل لم تكن هناك بعد ذلك نظم أخرى قادمة من أسبانيا أو من دولة المرابطين[٣٥١]؟

ولنتطرق في خاتمة المطاف إلى النتائج التي حققها للدول المعنية تحسين التجارة عبر الصحراوية.

ففي الجنوب، إما نتيجة لاعتناق الإسلام أو لنشوء حاجة اقتصادية إلى قيام نظام دولة، من الواضح أن أمراً ما قد حدث (كان له أثر قوي في تكرور وغانا وربيا في غاو وفي أماكن غيرها) فأدى إلى دعم مركز الحكام وأضفى عليهم مكانة وسلطاناً وشرعية جديدة.

وفي الشمال، لا شك أن الذهب قد أتاح إقامة أجهزة للدولة أقوى من ذي قبل. فقد استمد منه الفاطميون والأمويون، والمرابطون بوجه أخص، سلطة دعمت استقلالهم ونفوذهم. كما أن ازدهار فن بالغ الروعة والأصالة يمكن عزوه إلى الثروة التي وفرها الذهب لهذه الأسر الحاكمة ولاسيا للمرابطين في المغرب. ففي غضون قرنين من الزمان اكتسب الغرب الإسلامي أهمية بالغة حتى في سياق التاريخ الداخلي للعالم الاسلامي.

وتاريخ الاتصالات عبر الصحراوية لا يعدو أن يكون مؤشراً بين عدة مؤشرات جيدة للتجديد المتواصل للبحوث الخاصة بأفريقيا. ذلك أن كل اكتشاف يتطلب إعادة ترتيب عناصر الصورة. فاكتشاف النحاس في موريتانيا ومنطقة والعير أدى في غضون عقدين من الزمن إلى قلب سلسلة كاملة من الأنساق الراسخة رأساً على عقب. فما الذي عساه أن يحدث عندما يولى اهتمام جاد لنطاق تصدير القصدير من باوتشي في الازمنة القديمة، أو عندما تسفر البحوث الجدية بشأن معالم الحدود بين حوضي التشاد والنيل عن أن الاتصالات بين الشرق والغرب كان نصيبها الإهمال الخطير بسبب تكريس الجهود للاتصالات بين الشمال والجنوب؟

وعلى ذلك فقد حاولنا أن نفتح سبلاً جديدة للبحث، وأن نرصد نتائج ما أُجري من بحوث، وأن نقترح مسارات للبحث وموضوعات للدراسة، أكثر مما حاولنا رسم صورة «نهائية» مرضية للأوضاع. فلعقود طويلة قادمة سيظل هذا التاريخ في حاجة الى أن تُحلَّل عناصره وتُركَّب مرات ومرات على ضوء بحوث لا تزال على بداية الطريق الى ما سوف تسفر عنه من نتائج. فما من موضوع آخر بوسعه أن يكشف لنا بوضوح أكبر عن أهمية البحوث الأركيولوجية؛ وما من موضوع آخر يستطيع أن يجعل الناس أكثر حذراً وأشد تواضعاً في تقدير أهمية ما يحرزونه من نتائج.

---

(٣٥١) من المعروف جيداً عن النظم الاسلامية أنها متنوعة إذ يوجد منها الضعيف المرتبط بالقطع النقدية كما يوجد منها القوي. من ذلك مثلاً (س.د. غواتاين (S.D. Goitein)، ١٩٦٧) أن النظام المرجعي لجنيزة (مخزن في الكنيس اليهودي) القاهرة هو التالي: الدرهم = ٣,١٢٥ غرام، الرطل = ٤٥٠ غراماً، الأوقية = ٣٧,٥ غرام، القنطار ٤٥ كيلوغراماً. أما النظام الذي طبقه خلفاء أسبانيا (أي. ليفي-بروفنسال (E. Lévi-Provençal)، ١٩٥٠-١٩٥٣، الجزء الثالث، ص ١٤٣ وما يليها) فهو: الأوقية = ٣١,٤٨ غرام، الرطل = ٥٠٤ غرامات. وتختلف هذه الموازين ذاتها باختلاف السلعة التي يتعين وزنها؛ في أسبانيا كان القنطار يساوي عموماً ٥٠ كيلوغراماً، وربع القنطار يساوي «أرّوبا» arroba، من العربية الربع)، وهو وزن هام للغاية؛ وكان الدرهم هنا يساوي ٣,١٤٨ غرام. ومؤدى ذلك أنه يجب علينا حيثما أمكن أن نعيد تركيب النظام الذي ينتمي إليه ما نجده من أوزان، وذلك هو ما حاولنا أن نفعله بالنسبة لتغداوست ٣ استناداً إلى ما وجدناه بها من أوزان.

الفصل الخامس عشر

منطقة التشاد عند مفترق الطرق

ديرك لانغي
بالتعاون مع: باوارو و. باركيندو

كانت منطقة بحيرة تشاد، التي تقع في إقليم السافانا، مأهولة منذ قبل بداية العصر المسيحي بشعوب تشتغل بالرعي والزراعة. فالى الشمال، حيث تتحول السافانا تدريجياً الى صحراء، يغلب على السكان طابع البداوة وإن وجدت أيضاً واحات تقطنها مجتمعات مستقرة. والى الجنوب، ولاسيما على امتداد شواطىء الأنهار التي تصب في بحيرة تشاد، توجد ثقافات مستقرة في معظمها. وقد أدت زيادة نسبة الجفاف في الصحراء وتقلص بحيرة تشاد الى قدوم أناس آتين من جهات شتى نحو البحيرة الآخذة في الانكماش. وعلى ذلك فإن خلفية تاريخ المنطقة يشكلها تلاقي أناس قادمين من مناطق لم تعد قادرة على مدهم بأسباب الحياة ومحاولاتهم التكيف لبيئة وظروف متغيرة.

وربما كان من الأصوب، لكي ننفذ إلى جوهر الحقائق التاريخية، أن نقدم عرضاً دقيقاً للتغيرات المناخية التي طرأت أثناء الفترة موضوع البحث. غير أننا لا نعرف إلّا النزر اليسير عن مناخ منطقة الساحل أثناء الألف من العصر المسيحي. ومع ذلك يوجد عدد من الدلائل على أن الأحوال المناخية كانت في مجملها أفضل أثناء تلك الفترة منها في الوقت الحاضر. ومن الجدير بالذكر بنوع خاص أنه، في الفترة الواقعة بين القرن الثالث وبداية القرن الثالث عشر من العصر المسيحي، كانت مياه بحيرة تشاد تتدفق بصورة شبه مستمرة إلى بحر الغزال مما يدل على أن مستوى مياه البحيرة كان أعلى من ٢٨٦ متراً[1]. وفضلاً عن ذلك يرى ج. مالي، على ضوء

(١) ج. مالي (J. Maley)، ١٩٨١، ص ٦٥ و ١٠١. يبلغ مستوى مياه بحيرة تشاد في الوقت الحاضر ٢٨٢ متراً.

معطيات شتى، أنه كانت هناك في منتصف الألف الأول فترة رطبة وأن منطقة الساحل مرّت بمرحلة جفاف في القرن الحادي عشر الميلادي[٢]. وعلى ذلك لا بد أن منطقة التلاقي بين السكان المستقرين والأهالي البدو كانت تمتد نحو الشمال الى مسافات أبعد مما هي عليه في الوقت الراهن.

وبالإضافة الى ذلك لا يمكن التسليم بأن منطقة بحيرة تشاد كانت دائماً عند ملتقى طرق التجارة والتفاعلات المثمرة. فالتواريخ التي نعرفها اليوم فيما يتعلق بانتشار تقنيات معالجة الحديد تدل على أن بعض سكان المنطقة ظلوا طويلاً في عزلة عن اتجاهات التجديد الرئيسية. ويبدو أن الفاصل الرئيسي في هذا المجال لم يكن بين الشمال والجنوب بقدر ما كان بين الغرب والشرق. فمن المعروف اليوم أنه الى الجنوب من منطقة العير، عند إكنه وان أبران، كانت تقنيات صهر الحديد معروفة في – ٥٤٠ + ٩٠[٣]، وهو تاريخ يتفق عن كثب مع – ٤٤٠ ± ١٤٠، التاريخ الذي اتضح في تاروغا (ثقافة النوك) في وسط نيجيريا[٤]. وفي منطقة ترميت، الواقعة بين منطقة العير وبحيرة تشاد، يبدو أن معالجة الحديد كانت تمارس في القرن السابع قبل الميلاد[٥]، بينما لم تطبق تقنياته في أماكن أخرى إلّا بعد ذلك بوقت طويل. ففي كورو تورو، بين بحيرة تشاد وتيبستي، اكتُشفت آثار حضارة قوامها تعدين الحديد عرفت بالاسم العربي «الحداد» لتلك الصنعة وازدهرت بين القرنين الرابع والثامن الميلاديين. وتدل الأواني الفخارية المطلية التي عُثر عليها في هذين الموقعين على وجود صلة وثيقة بينهما وبين اثنتين من حضارات وادي النيل، هما حضارتا مروى والنوبة أثناء فترتها المسيحية[٦]. وتتوافر معلومات أخرى بصدد المنطقة المحيطة بالشواطئ الجنوبية لبحيرة تشاد. فوفقاً لتأريخات لا يعوّل عليها كثيراً، وُجد الحديد في موقع دايما الرئيسي حتى القرن الخامس أو السادس الميلادي ولم تطبق تقنيات صهر الحديد إلّا في وقت لاحق[٧]. ويتبين من هذه البيانات الأركيولوجية القليلة عن الحديد أن منطقة بحيرة تشاد لم تبرز – قبل تأسيس كانم – بوصفها عامل توحيد بقدر ما برزت بما اتسمت به من فروق ومستويات تنمية متباينة.

ويبدو أنه بدأت حوالى منتصف الألف الأول الميلادي عملية تغيّر أسرع وأشد روعة أطلقها، ربما عن طريق غير مباشر، ظهور الجمال في المنطقة قادمة من شمال أفريقيا أو على الأرجح فيما يبدو من وادي النيل، واستخدامها من جانب الزغاوة والتوبو. فقد استطاع الجمل، بتفوقه الشديد على الحصان في القدرة على التكيّف للظروف الطبيعية السائدة في الصحراء، أن يجعل قطع مسافات

---

(٢) المرجع السابق، ص ٦٥ و ٢٧٨.

(٣) د. غريبنار (D. Grebenart)، في رسالة شخصية.

(٤) ب. فاغ (B. Fagg)، ١٩٦٩؛ انظر أيضاً ر. تيلكوت (R. Tylecote)، ١٩٧٥.

(٥) ج. كيشون وج. ب. روزيه (G. Quéchon et J. P. Roset)، ١٩٧٤، ص ٩٧.

(٦) ف. ترينن – كلوستر (F. Treinen - Claustre)، ١٩٧٨، ص ٣٣٠–٣٣٣؛ انظر أيضاً ب. هوارد (P. Huard)، ١٩٦٦؛ ي. كوبنس (Y. Coppens)، ١٩٦٩.

(٧) ج. كونّاه (J. Connah)، ١٩٧١، ص ٥٧. بعد أن أعاد المؤلف تقييم التأريخات السابقة، فإنه يقترح + ٥٠م كتاريخ لدخول الحديد موقع دايما (ج. كوناه، ١٩٨١، ص ١٤٦ و ١٤٧).

طويلة عبر الصحراء أمراً ممكناً غاية الامكان، فضلاً عن قدرته على نقل حمولات ثقيلة نسبياً. وكانت الظروف الطبيعية السائدة في المنطقة الواقعة بين فزان ومنطقة بحيرة تشاد مؤاتية بوجه خاص لعبور الصحراء، إذ هيأت طريقاً مثالياً للقوافل سلسلة واحات صغيرة وعدد من الوقوب المائية فضلاً عن وجود واحة كوار الشاسعة عند منتصف الطريق.

وكانت هناك فرصة ثانية للتجارة مع وادي النيل عن طريق دارفور وكردفان. وبالنظر الى عدم وجود أية بيانات أركيولوجية دقيقة بشأن تلك الطرق، فلا يسع المرء إلّا أن يلجأ الى الفرضيات؛ ويبدو أن التجارة مع وادي النيل كانت أنشط في الفترة المبكرة منها في الفترة المتأخرة. ومن جهة أخرى، فمما لا شك فيه أن وجود مملكة قديمة في فزّان، هي مملكة الغرامانت، كانت عاملاً رئيسياً في تنظيم التجارة عبر مسافات بعيدة[٨]، وإن كان من المتعذر هنا أيضاً التوصل إلى نتائج إيجابية مؤكدة بالنظر الى عدم وجود أدلة بشأن واحتي فزّان وكوار الجنوبيتين حيث يمكن أن ترى بالعين المجردة بقايا تحصينات تاريخها غير معروف على وجه اليقين[٩].

ومع ذلك يبدو أن الطريق الصحراوي الأوسط كانت تطرقه منذ القرن السابع الميلادي قوافل صغيرة من فزّان، وذلك نظراً لأن القائد العربي المشهور عقبة بن نافع كان قد وجد صعوبة في التقدم حتى كوار – وهو ما تؤكده مصادر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي أنه قد فعل – ما لم يكن التجار البربر أو الزغاوة قد ارتادوا الطريق من قبله[١٠]. ومن المؤكد أن واحة كوار[١١] لم تكن الغاية النهائية لتلك القوافل؛ وما من شك في أن هؤلاء التجار قد تجاوزوها الى منطقة بحيرة تشاد. وفي أزمنة لاحقة اكتسب الطريق الصحراوي الأوسط مزيداً من الأهمية على أثر قيام تجارة منتظمة بين منطقة بحيرة تشاد وساحل البحر المتوسط في أعقاب الفتوح الإسلامية ونشوء دول إسلامية في شمال أفريقيا ثم في الصحراء بعد ذلك.

وفي الجنوب، نشأت حول بحيرة تشاد مجموعة كاملة من العوامل التي تشمل، الى جانب التوسع التجاري، تطوير أسلحة وأدوات أفضل ونشوء أساليب حياة جديدة تلبي مقتضيات ظروف متغيرة، أدت الى تأسيس وتوسيع نطاق كيان سياسي ضخم، هو كانم–بورنو، له من القدرة على توحيد الصفوف والتجديد ما ساعده على تشكيل مصير المنطقة بأسرها حتى بداية العصر الاستعماري. غير أنه يجدر بنا، قبل البدء في وصف تأسيس ذلك الكيان السياسي والمراحل الأولى لتطوره بمزيد من التفصيل، أن نقدم عرضاً موجزاً ومتسقاً زمنياً عن الشعوب الرئيسية (أو عن المجموعات اللغوية عند الافتقار الى معلومات دقيقة عن تلك الشعوب) التي عاشت في المنطقة الواقعة بين النيجر الأدنى وجبال دارفور.

(٨) ر.س.سي.لو (R.C.C. Law) ١٩٦٧ (ب).

(٩) د. لانج و س. بيرتو (D. Lange et S. Berthoud)، ١٩٧٧؛ انظر أيضاً هـ. زيغرت (H. Ziegert)، ١٩٦٩.

(١٠) كتب اثنان من المؤلفين عن حملة عقبة بن نافع الى كوار: ابن عبد الحكم، ١٩٢٢، ص ٩٥؛ والبكري، ١٩١١، ص ١٣ و ١٤. وعلى حين كتب أولهما قبل سنة ٢٥٧هـ/ ٨٧١م، فإن الثاني كتب مؤلّفه سنة ٤٦٠هـ/ ١٠٦٨م وإن كان قد استند في جانب من روايته الى مصادر سابقة. انظر الفصلين التاسع والحادي عشر من هذا المجلد.

(١١) يرجح أن اسم «كوار» بربري الأصل ويعني «السود أو الزنوج». ونجد هذا المعنى في اللهجة العربية (الحسّانية) (في موريتانيا) حيث كانت لفظة كوري (وجمعها كوار) تدل على الأفارقة السود غير العبيد.

شعوب منطقة التشاد ولغاتها

يمدّنا الجغرافيون العرب بمعلومات تلقي الضوء على المراحل التاريخية الأولى لأفريقيا. فقد انصب اهتمامهم على تحديد أدق لصورة ممكنة للعالم (صورة الأرض)، مما حدا بهم إلى جمع معلومات جغرافية عن البلاد الإسلامية وعن الأراضي الواقعة فيما وراء العالم الاسلامي. ومع ذلك ينبغي لنا أن نتوخى الحذر في تقبل هذه المعلومات بالنظر الى أن معظمهم لم تطأ قدمه أرض أفريقيا السوداء وإنما جمعوا معلوماتهم من تجار يعوزهم الحياد ومن حجاج أفارقة كان كثير نهم قد تركوا أوطانهم منذ زمن طويل ولم يكونوا بالتالي في وضع يؤهلهم لمعرفة الأوضاع الراهنة فيها. وكثيراً ما كان الجغرافيون العرب يستخدمون في وصفهم للشعوب الأجنبية صيغاً أدبية ويطلقون عليها أسماء أجناس عوضاً عن أسمائها الحقيقية[١٢]. وعلى ذلك فنحن نصادف دائماً إشارات الى «الزنج» في شرق أفريقيا، وإلى «الأحباش» من أثيوبيا و «السودان» في غرب أفريقيا، دون أية محاولة جادة لتحديد خصائص تلك الشعوب. وعمد بضعة مؤلفين إلى أن يذكروا – الى جانب أسماء الأجناس – أسماء إثنية نقلوها عن أشخاص مسافرين وكثيراً ما يطرح التعرف عليها مع ذلك عدداً من المشكلات. وفضلاً عن ذلك فإن تحديد الجغرافيين للأماكن التي كانت تعيش فيها تلك الكيانات الإثنية يختلف اختلافاً بيّناً من مؤلّف الى آخر. ولم يكن إلاّ بعد أن وضع ابن سعيد «كتاب الجغرافية» في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي أن توافرت معلومات بالغة الدقة عن منطقة بحيرة تشاد[١٣]، وهي معلومات لا نجد لها نظيراً إلاّ في الأزمنة الحديثة.

ويذكر معظم الجغرافيين العرب السابقين على ابن سعيد شعب الزغاوة عندما يشيرون الى السودان الأوسط (وهو تعبير يُستخدم هنا كرادف لـ «منطقة التشاد»). وحتى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، كان المؤلفون العرب المطلعون يرون أن الزغاوة سيطروا على كانم، غير أن الإدريسي، الذي كتب في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، يقدم تفاصيل تبرز طبائعهم البدوية الصرف[١٤]. ومن جهة أخرى نجد أن مؤلّفي العصر الحديث كثيراً ما يتجاهلون الدروس المستفادة من المصادر السابقة فيغضون من شأن الدور الذي قام به شعب الزغاوة إما باعتبارهم جماعة هامشية[١٥] أو بالنظر إليهم على النقيض من ذلك على أنهم جماعة واسعة الانتشار، شأنهم في ذلك شأن شعب التوبو في الوقت الحاضر[١٦]. وكما سنرى فيما بعد، مرّ شعب الزغاوة بالفعل بتحولات جذرية نتيجة لتغير السلالة الحاكمة في كانم في وسط النصف الثاني من

---

(١٢) فيما يتعلق بمزايا المصادر العربية عن هذه الفترة، انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الأول، الفصل الخامس، اليونسكو.

(١٣) د. لانج (D. Lange)، ١٩٨٠.

(١٤) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ٣٣ و ٣٤؛ الترجمة، ص ٣٩–٤١.

(١٥) انظر على سبيل المثال ي. أورڤوا (Y. Urvoy)، ١٩٤٩، ص ١٦؛ أ. سميث (S. Smith)، ١٩٧١، ص ١٦٨ و ١٦٩.

(١٦) م. ج. توبيانا (M.J. Tubiana)، ١٩٦٤، ص ١٨.

القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. فعلى أثر قدوم السلالة الجديدة إلى كانم، لم يعد التوازن الإثني والنسبة بين الأقوام المستقرة والأقوام البدوية ما كان عليه من قبل قدومها.

ويتضمن المصدر الداخلي الرئيسي «ديوان سلاطين بارنو» مدوّنة بمجموعة إثنية يتعذر التحقق من صحتها على ضوء ما تقدمه المصادر الخارجية. فحتى نهاية القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، كان مؤرخو البلاط الملكي يبذلون جهداً كبيراً لبيان أسماء المجموعات الإثنية التي تنتمي إليها أمهات الملوك المتعاقبات. فنحن نعلم مثلاً أنه في القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، كان ملوك كانم يتزوجون نساء من شعوب التومغرة والكاي والتوبو[١٧]. واليوم يطلق اسم التومغرة على عشيرة تعيش وسط التيدا والكانمبو والكانوري. ويشير اسم الكاي الى إحدى عشائر الكانوري، بينما التوبو هو اسم الجنس الذي يطلقه المتحدثون بلغة الكانمبو على التيدا – دازا. ووفقاً لأرجح الافتراضات، تشير الروايات الواردة في «الديوان» الى تحالفات عن طريق التزاوج بين ملوك كانم وبين مختلف الجماعات البدوية التي رأى الملوك الأوائل في براعتها الحربية سنداً لهم في ترسيخ سلطتهم.

وإلى الشرق، يحدد الإدريسي بين الزغاوة والنوبة موقع التاجو الذين يرجع تاريخ نشأتهم على الأرجح الى الماضي البعيد ويبدو أن المؤلفين السابقين قد غفلوا أمرهم[١٨]. ووفقاً للروايات المنقولة التي جمعها الرحالة الألماني غوستاف ناتشيغال، كان الداجو – الذين يرجح أن يكونوا هم أنفسهم التاغو – هم الذين أطلقوا أولى مراحل تطور دارفور الى دولة ذات بنية منظمة[١٩]. وكان التأثير البدوي أقل وضوحاً في هذه المنطقة منه حول بحيرة تشاد. ومما يدل على أن الداجو ينتمون بالأحرى الى أصل نيلي، التوزيع الحالي لمجتمعاتهم الصغيرة بين هضبة واداي وتلال النوبة، والروايات التي يتناقلونها بشأن أصولهم، وأسلوبهم المستقر في الحياة. ويبدو مع ذلك أنهم كانوا في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي واقعين تحت ضغط الزغاوة الذين كانوا قد استُبعدوا من السلطة في كانم وكانوا يسعون الى إعادة تأسيس كيان سياسي متماسك عند الطرف الجنوبي للطريق عبر الصحراوي الكبير الذي كان يصل بين منطقة دارفور وبين مصر[٢٠]. والواقع أن الداجو تنازلوا عن السلطة للتنجور وليس للزغاوة، ولم يقاوموا الاستيعاب إلاّ بالانسحاب الى مناطق لجوء. وعلى نقيض ذلك استطاع الزغاوة أن يحافظوا على تماسكهم الإثني على الرغم مما طرأ على مراعيهم من تقلص شديد نتيجة لتوسع التيدا – دازا (التوبو). ويستطيع عرب تشاد والسودان أن يتعرفوا حتى يومنا هذا على الهوية المميزة للزغاوة (الذين يسمون أنفسهم «بري»)

(١٧) د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٧، ص ٢٧–٣٢؛ الترجمة، ص ٦٧–٦٩.

(١٨) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ١٣ و ٤٠؛ الترجمة، ص ١٥ و ٤٧.

(١٩) غ. ناتشيغال (G. Nachtigal)، ١٨٧٩–١٨٨١، الجزء الثالث، ص ٣٥٨؛ وللاطلاع على الترجمة الانجليزية التي أعدها أ.ج.ب. فيشر و هـ.ج. فيشر (A. G. B. et H.J. Fisher)، انظر غ. نختيغال، ١٩٧١–١٩٨٠، الجزء الرابع، ص ٢٧٣ و ٢٧٤. انظر أيضاً «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل السادس عشر، اليونسكو.

(٢٠) يطلق على هذا الطريق في اللغة العربية اسم «درب الأربعين». ويرد له وصف في ر. س. أوفاهي (R.S.O'Fahey)، ١٩٨٠، ص ١٣٩–١٤٤، حيث يبرز المؤلف أهميته بالنسبة لفترات أحدث.

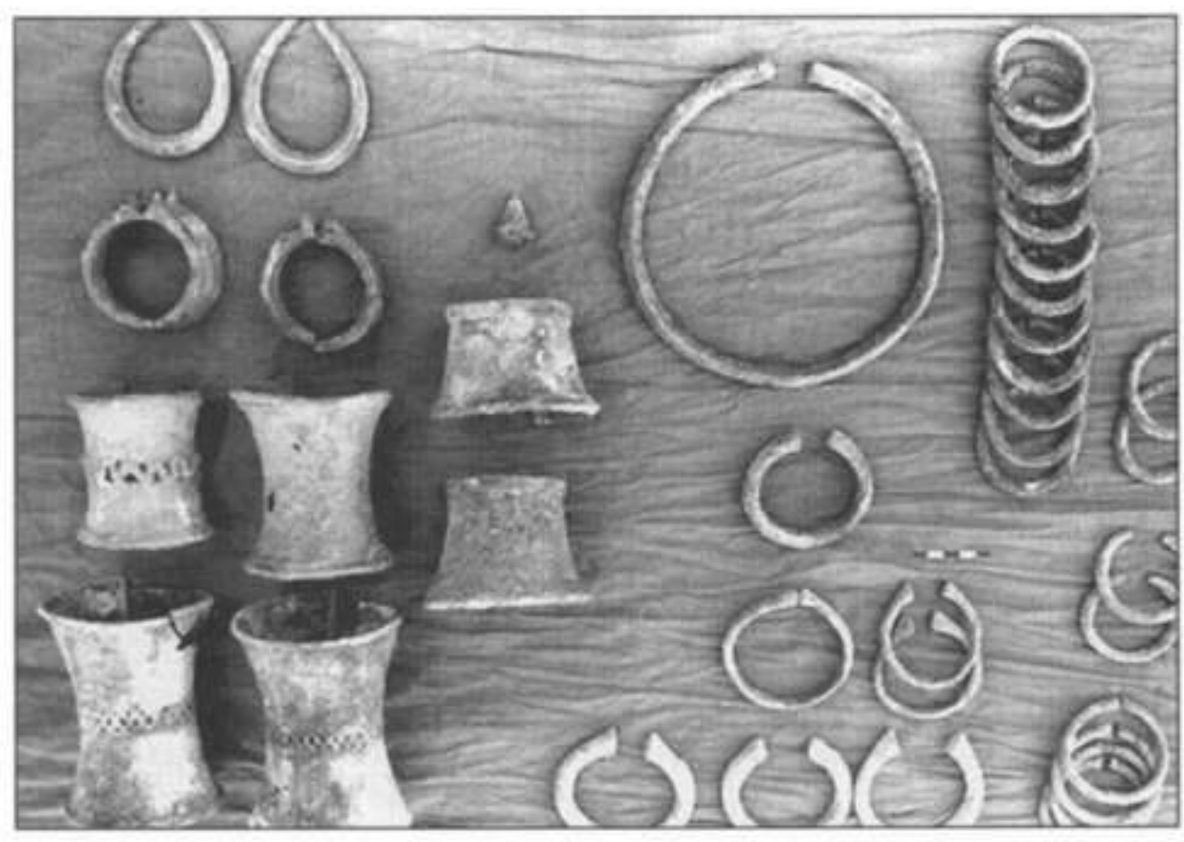
والغُرهان (الدازا)، على الرغم من أنه لم يبق منهم سوى جماعات صغيرة متفرقة لم تعد تبدو متحدة إلاّ في أعين المراقب الخارجي.

واستناداً الى مصدر يرجع تاريخه الى النصف الأول من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، يمدّنا ابن سعيد بعدد من التفاصيل البالغة القيمة عن منطقة بحيرة تشاد. ذلك أن «كتاب الجغرافية» يبين بوضوح أنه، في زمن دونامه ديبلامي (حوالى ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م – ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م)، لم يكن شعب كانم (الكانمبو) قد طرد بعد أسلاف بودوما وردّهم الى جزر بحيرة تشاد، ومن الصواب أن نفترض أن المنطقة التي يقطنها الكوتوكو كانت تمتد الى ما وراء أراضي الطّفل (فيركي لاندز) على السهل الطمي للشاري الأدنى. وابن سعيد، إذ يحدد بدقة بالغة مواطن عدة مجموعات إثنية، يعطي انطباعاً بأن وادي كومادوغو يوبه كانت لا تزال تقطنه مجتمعات بيدية (استوعبتها الكانوري فيما بعد أو ردتها الى أراضي النغيزيم)، وبأنه على الجانب الآخر من بحيرة تشاد كانت الكوري (التي تعد اليوم أحد عناصر البودوما) لا تزال تقطن الأرض اليابسة الواقعة الى شمال مدخل بحر الغزال. والى جنوب البحيرة كانت تعيش الكوتوكو تحت اسم يبدو أنه يندرج في مجموعة أسماء الكانمبو[٢١]. ومؤدى ذلك أن الكانمبو كانوا في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي شعباً ذا شأن في جميع هذه المناطق، وأن من الممكن أن نقبل بسهولة الفكرة القائلة بأنه في الأزمنة السابقة كانت المنطقة التي تقطنها شعوب تتحدث اللغات التشادية تمتد على جزء كبير من كانم وبورنو. غير أنه ربما كان من التسرع الزعم بأن أوائل المزارعين بالمنطقة كانوا جميعاً لا يتحدثون سوى لغات تشادية، ومن الخطأ أن نفترض أن جميع من كانوا يتحدثون لغات صحراوية، بما في ذلك الكانورية البدائية، لم تكن لهم سوى مهنة واحدة هي تربية الماشية.

والى الجنوب من بحيرة تشاد، في منطقة السهول الطمية للشاري الأدنى، اتصل الكانمبو بحضارة قديمة امتازت بفنونها التصويرية الرائعة[٢٢]. ونحن نعلم من أعمال التنقيب الأركيولوجي التي أجراها ج. كوناه في موقع داياً أن سكان السهول الطمية كانوا في أوائل عهدهم يمارسون اقتصاداً مختلطاً قبل العصر المسيحي حيث كانوا يشتغلون بالزراعة جنباً الى جنب مع تربية الماشية وصيد الأسماك. ووفقاً للمؤلف نفسه تميزت الفترة التالية، التي استُهلت مع بداية العصر المسيحي، بتطبيق تقنيات تشغيل الحديد. وكان لهذا التجديد الهام تأثيره المباشر على الانتاجية وعلى عملية الاستقرار: ذلك أن تكثيف الأنشطة الزراعية، ولا سيما زراعة الأراضي التي تنحسرعنها الفيضانات، كان من شأنه أن ينقل الأنشطة الأخرى – تربية الماشية وصيد الأسماك – الى المرتبة الثانية من حيث الأهمية. ويكشف ظهور معار قوالب الطين أثناء هذه الفترة الثانية عن أن سكان

(٢١) د. لانج (D. Lange)، ١٩٨٠.

(٢٢) ج.ب. ليبوف و أ. م. ديتوربيه (J.P. Lebeuf et A.M. Detourbet)، ١٩٥٠؛ ج.ب. ليبوف و أ. ليبوف (J.P. Lebeuf et A. Lebeuf)، ١٩٧٧. من دواعي الأسف أن البحوث الأركيولوجية التي أجراها ج.ب. ليبوف تغفل تمام الأغفال أمر الترتيب الزمني.



الشكل ١٥،١: أشياء برونزية أسفرت عنها أعمال التنقيب في هولوف (شمال الكامرون)
(المصدر: أ. هُل (A. Holl))



الشكل ١٥،٢: جرّة فخارية بدائية صنعت في شكل بشري ووجدت في هولوف (شمال الكاميرون)
(المصدر: أ. هُل (A. Holl))



الشكل ١٥،٣: تل ديغيس، في أقصى شمال الكاميرون
(المصدر: أ. هُل (A. Holl))

دايما كانوا قد أخذوا بأسباب الحياة المستقرة التي لا تتفق مع أساليب حياة البداوة. وفي أثناء الفترة الثالثة التي امتدت من حوالى سنة ٧٠٠م الى حوالى سنة ١٠٥٠م، بدأ سكان السهول الطمية يتمتعون بحياة أقل تقشفاً: إذ ظهرت لديهم لأول مرة مصنوعات يدوية مختلفة جلبتها اليهم تجارة عبر مسافات بعيدة، كما ظهرت قبل مجيء الإسلام اليهم بوقت طويل آثار صناعة الغزل. وأثناء هذه الفترة أيضاً تلقى دفعة جديدة إنتاج الأشياء التي تتخذ شكل البشر أو الحيوان، كما بدأ صنّاع الأواني الفخارية في دايما لأول مرة إنتاج جرار فخارية بالغة الضخامة يعتبرها اليوم سكان المنطقة العلامة المميزة «للسّاو». ويتعلق تجديد هام آخر بالتحصينات. فقد اكتشف ج. كونّاه في دايما بقايا حفرة تحيط بمتاريس المساكن، ويرجح أنه ربما أُقيمت جدران دفاعية على متاريس أخرى بقصد حماية السكان[٢٣]. ومن المؤكد أنه ليس من المغالاة في شيء أن نرى في ظهور التحصينات أولى علامات خطر خارجي سوف يؤثر فيما بعد بدرجة ملحوظة على حياة المزارعين الذين يفلحون سهل الشاري. ومن اليسير نسبيًّا أن نرى هذا الخطر متمثلاً في توسع شعوب كانم (الكانمبو).

وبعد قضاء قرون عديدة تحت السيطرة السياسية والثقافية لكانم – بورنو، يستخدم الكوتوكو، السكان الحاليون للسهول الطمية، لفظة «ساو» أو «سو» للاشارة الى أسلافهم،

(٢٣) هذا العرض للتعاقب الزمني لـ «ثقافة دايما» يتبع عن كثب ما أخذ به ج. كونّاه (G. Connah)، ١٩٨١، ص ٨٩–١٩٦.

وبالنظر الى أن هذه اللفظة ذاتها يتواتر ورودها في كل منطقة حلّت فيها شعوب كانم محل من سبقوهم من سكان المنطقة، فربما كان من الصواب أن نفترض أنها تنتمي أصلاً الى مجموعة تسميات كانمبو وأنها استخدمت في كل مكان للدلالة على السكان الأصليين الذين لم يستطيعوا مقاومة الاستيعاب[٢٤]. وعلى ذلك فإن عبارة «حضارة الساو» يجب أن تستخدم في معناها الدقيق للدلالة من ناحية على ثقافة أسلاف الكوتوكو المعروفة جيداً إلى حد ما –وهو المعنى الذي استقر عليه استخدامها في الوقت الحاضر[٢٥]– وللدلالة من ناحية أخرى على الثقافات السابقة لكومادوغو يوبه والجزء الجنوبي من بحر الغزال. غير أنه، لا توجد أي أوجه تشابه بين هذه الكيانات الثلاثة، والقرابة اللغوية وحدها هي التي يمكنها إضفاء مظهر الوحدة على هذه الجماعات المتباينة.

ومع ذلك فإن علم اللغة المقارن يستطيع أن يمدّنا، فيما يخص فترات أكثر قدماً، بعدد من المؤشرات البالغة الأهمية. فمن المسلم به اليوم أن اللغات التشادية تشكل فرعاً من الأسرة الأفروآسيوية (أو الحامية السامية) الكبرى. ولا شك أن الاتساق بين مجموعة اللغات التشادية يمكن إرجاعه الى مراحل التطور الطويلة التي مرت بها اللغات الأولى في بيئة جغرافية مؤاتية للاتصالات والمبادلات اللغوية. ومن الممكن أن نفترض أن الظروف بلغت مستواها الأمثل في مختلف المناطق الجنوبية للصحراء الوسطى عندما كانت تلك المناطق تتلقى قدراً كافياً من الأمطار أثناء فترات الرطوبة. في بداية الألفية الثالثة قبل الميلاد بدأت ظروف المعيشة تمر بمرحلة تدهور سريع، ويُحتمل أن الشعوب التي كانت تتحدث اللغات التشادية الأولى اضطرت آنذاك الى أن تنسحب الى مناطق أبعد في إتجاه الجنوب، وإن كان من غير المستبعد تماماً أن انسحابها من تِبيري والمناطق المجاورة لها وقع أثناء فترات أحدث. ويُرجّح أن اتصالها بجماعات الأفارقة السود قد ترتب عليه فقدانها التدريجي لخصائصها السودانية – المتوسطية. واليوم نجد ان جماعات مختلفة ممن يتحدثون باللغات التشادية قد استقرت في مناطق لجوء تقع بين النيجر وهضبة واداي. ومن بين هذه الجماعات لم ينجح في تحقيق دينامية جديدة سوى جماعة الهاوسا مما ترتب عليه مزيد من التوسع للغتهم. غير أن تاريخ «الانطلاقة الاقتصادية» لمدن – دول الهاوسا إنما يندرج في فترة لاحقة[٢٦].

والأسرة اللغوية الرئيسية الثانية في منطقة التشاد هي الأسرة النيلية الصحراوية. ولغات هذه الأسرة، بخلاف اللغات الأفروآسيوية، لا يتجاوز انتشارها نطاق أفريقيا السوداء. وأبعد لغات هذه المجموعة في اتجاه الغرب هي لغة الصنغاي التي ينطق بها سكان جميع المناطق الواقعة على امتداد نهر النيجر، من جنة الى غايا. غير أنه توجد الى الشمال أيضاً جماعات صغيرة من المزارعين (السودانيين) الذين يفلحون أراضي الواحات وبضع جماعات من الجمّالين البدو (المنتمين الى

(٢٤) في منطقة دايا لم يستخدم الكوتوكو اللغة الكانورية إلّا منذ بضعة أجيال.

(٢٥) من الجدير بالملاحظة أن كونّاه يفرّق بوضوح بين ثقافات سهول الفيركي (السهول الطميية) وثقافات كومادوغو يوبه، التي لم تعد تستخدم لفظة «ساو» للدلالة على ثقافة حددت معالمها أركيولوجياً.

(٢٦) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الحادي عشر، اليونسكو.

أصل بربري) الذين يتكلمون لهجات مختلفة عن الصنغاي[٢٧]. وتتألف المجموعة الفرعية الثانية في الأسرة النيلية الصحراوية من لغات صحراوية (الزغاوة والتيدا – دازا والكانمبو – كانوري)[٢٨]. وقد توقفت اليوم جميع الاتصالات بين لغة الصنغاي واللغات الصحراوية، وإن وجد كثير من الأشكال المفرداتية المشتركة بين مجموعتي اللغات مما يدل على أن الرعاة السودانيين (وربما أيضاً المزارعين السودانيين) الذين كانوا يتكلمون لغات نيلية صحراوية كانوا قد احتلوا جزءًا كبيراً من المنطقة الواقعة بين المنعطف الكبير للنيجر وجبال إنيدي. ومن المرجح أن الاستمرارية الجغرافية لهذه العملية قد أوقفها التأثير المتضافر للتصحّر وزحف البربر الليبيين أثناء القرون الأخيرة السابقة على العصر المسيحي[٢٩]. والى الغرب، على حين أن الشعوب التي تتكلم الصنغاي الأولى سوف تشرع في تأسيس كاو – كاو غاو، فإن الشعوب التي تتكلم اللغات الصحراوية البدائية فرضت سيطرتها على كانم. وليس من الصعب تفسير الفروق الضئيلة نسبياً في داخل مجموعة اللغات الصحراوية على ضوء التاريخ اللاحق لكانم، ولاسيما تطور العلاقات بين السلطة المركزية ومختلف جماعات «البدو الصحراويين السود»[٣٠].

مملكة الزغاوة

يرد أول ذكر لكانم في المصادر المكتوبة في نص كتبه اليعقوبي سنة ٢٥٨هـ/ ٨٧٢م. ويقول هذا المؤلف إن كانم كانت في زمنه تحت حكم شعب يُدعى شعب الزغاوة (على الأرجح)[٣١]. ويرد ذكر هذا الشعب أيضاً على لسان ابن قتيبة (توفي سنة ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م) استناداً الى تقرير يرجع تاريخه إلى بداية القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي[٣٢]. وفي نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، يمدّنا مؤلّف عربي آخر، هو المهلبي، بقدر كبير من المعلومات عن ملك الزغاوة

(٢٧) ر. نيقولاي (A. Nicolai)، ١٩٧٩.

(٢٨) التصنيف اللغوي المتبع هنا هو تصنيف ج.هـ. غرينبرغ (J.H. Greenberg)، ١٩٦٣ (ب). فعلى الرغم من أن ب.ف. لاكروا (P.F. lacroix)، ١٩٦٩، يجادل في إدراج الصنغاي في أسرة اللغات النيلية – الصحراوية، فقد أثبت ر. نيقولاي (في دراسة قيد الإصدار) أن العلاقات بين الصنغاي واللغات الصحراوية إنما هي أوثق حتى مما كان يظن غرينبرغ.

(٢٩) وفقاً لـ ب. مونسون (P. Munson)، ١٩٨٠، ص ٤٦٢، غزا المحاربون البربر الليبيون منطقة ذار تيشيت (موريتانيا) في القرن السابع قبل الميلاد. وقد وجدت شواهد على وصول البربر الليبيين الى منطقة العير في ٧٣٠م ± ٤٠ (موقع ايوالن الى الجنوب من جبل غريبون) (ج.ب. روزيه (J. Roset) في رسالة خاصة.

(٣٠) استخدم هذا التعبير ج. شابيل (J. Chapelle)، ١٩٥٧، وفيما يتعلق بتطور العلاقات بين كانم والجماعات البدوية توجد معلومات أدق في «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل العاشر، اليونسكو. كذلك يمكن الاستفادة من الرجوع الى المقالين التاليين اللذين يحتويان على معلومات أحدث: د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٨ و ١٩٨٢(أ).

(٣١) اليعقوبي، ١٩٨٣، الجزء الأول، ص ٢١٩ و ٢٢٠؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٥٢.

(٣٢) ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ١٤؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤١.

يتضح منها أن حدود مملكته كانت هي حدود مملكة كانم[٣٣] ذاتها. ولم يتوقف حكم الزغاوة لكانم إلّا سنة ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م، عندما انتقلت السلطة في الدولة نفسها الى أسرة جديدة – السيفويين – فطردت الزغاوة في اتجاه الشرق الى منطقة لا يزالون يوجدون بها حتى اليوم[٣٤].

لكن، ما هو الدور الحقيقي الذي لعبه الزغاوة في تأسيس كانم؟ يقول اليعقوبي إن مختلف شعوب غرب أفريقيا الذين سمع عنهم استولوا على ممالكهم بعد نزوحهم على مدى فترة طويلة من الشرق الى الغرب: «وأما السودان فصارت لهم عدة ممالك. وأول ممالكهم الزغاوة، وهم النازلون بالموضع الذي يقال له كانم، ومنازلهم أخصاص القصب وليسوا بأصحاب مدن. ويُسمّى ملكهم كاكُره. ومن الزغاوة صنف يقال لهم الحوضيين، ولهم ملك هو من الزغاوة»[٣٥].

وربما أمكن أن نستنتج مما جاء صراحة في هذا النص أن الزغاوة كانوا من أوائل سكان كانم، وإن كان يُعتقد أن ذلك أمر بعيد الاحتمال ما لم يتوافر مزيد من الشواهد عليه. ويبدو أن الإشارة الى حوضيين[٣٦] باعتبارهم عشيرة خاصة من الزغاوة تدل على أن الزغاوة لم يكونوا بحال شعباً متجانساً.

ويبدو محتملاً أنه كانت هناك أرستقراطية مسيطرة جاء منها ملك كانم وملك الحوضيين على السواء، وأضفت اسمها على مجموعة الشعوب المستقرة في كلا البلدين.

وبعد مضي قرنٍ، يزودنا المهلبي بنقطة هامة مؤداها أن الزغاوة (بالمعنى الواسع للاسم) كانت تضم شعوباً كثيرة. وهو، وإن لم يكن يشير الى ارستقراطية مسيطرة (الزغاوة «الحقيقيين»)، يؤكد بشدّة على ما كان يتمتع به ملكهم من سلطة مطلقة: «[والزغاوة] يعظّمون ملكهم ويعبدونه من دون الله تعالى ويتوهمون أنه لا يأكل الطعام، ولطعامه قومة عليه سراً يدخلونه الى بيوته لا يعلم من أين يجيئونه به. فإذا اتفق لأحد من الرعية أن يلقي الإبل التي عليها زاده قتل لوقته في موضعه [...] ويده مطلقة في رعاياه ويسترق من شاء منهم [...] وديانتهم عبادة ملوكهم يعتقدون أنهم الذين يحيون ويميتون ويمرضون ويصحون»[٣٧].

وكما سبق أن ذكرنا، يُرجّح أن هذه السلطة العظيمة التي كان يتمتع بها ملك الزغاوة، والتي يمكن تبيّنها من رواية اليعقوبي بدقتها الفائقة، ومن الطقوس الملكية البالغة التفصيل على ما جاء في وصف المهلبي، إنما هي نتيجة لعدد كبير من العوامل. ومن غير المحتمل أيضاً أن تأسيس كانم جاء نتيجة لغزوة واسعة النطاق شنتها مجموعات شتى من المهاجرين كما زعم بعض المؤلفين. واقرب الافتراضات الى الحقيقة هو أن مجموعة صغيرة من الناس هي التي استهلت، عبر تفجير صراع

---

(٣٣) المهلبي، في ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣، الجزء الثاني، ص ٩٣٢؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٩.

(٣٤) د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٧، ص ١٢٤–١٢٩. وفيما يتعلق بالزغاوة في العصر الحديث، انظر ج.م. توبيانا (J.M. Tubiana)، ١٩٦٤.

(٣٥) اليعقوبي، ١٨٨٥، المجلد الأول، ص ٢١٩ و ٢٢٠؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٥٢.

(٣٦) من الممكن، كما يقترح بعض مؤلفي العصر الحديث أن اسم «الحوضيين» هذا يشير الى الهوسا.

(٣٧) المهلبي، في ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣، الجزء الثاني، ص ٩٣٢، ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٩.

عنيف، عملية تكوين دولة في منطقة عرفت تقنيات تشغيل الحديد منذ القرن الرابع الميلادي (ثقافة الحدادين)، ولم يكن امتلاك الخيل فيها مجرد علامة من علامات المكانة الرفيعة، بل كان أيضاً ضماناً لتفوق القدرة على القتال. وبالتدريج، نجحت هذه الجماعة – التي لا شك أنها الزغاوة – بفضل أسلحتها الحديدية واتصالاتها الخارجية برغم بدائيتها، في أن تخضع لسلطانها الشعوب الزراعية والرعوية التي تعيش في المنطقة الواقعة جنوب شرقي كوار، بين بحيرة تشاد وبحر الغزال[٣٨]، والتي ستعرف فيا بعد باسم كانم. ويُرجّح أن ارستقراطية الزغاوة المسيطرة لم تنشأ إلاّ في وقت لاحق، وإن كان مؤدى هذا الافتراض أن الزغاوة في مجموعها ربما لم تكن تختلف إثنياً عن الجماعات الأكبر من المزارعين والرعاة الذين أخضعتهم لسلطانها في البداية. ويبدو أنه لم يكن إلاّ في مرحلة متأخرة جداً، أي في زمن المهلبي، أن اندمجت جماعات إثنية شتى لتؤلف كيان دولة واحدة.

وفي منتصف القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، ميّز الإدريسي بين مملكة الزغاوة ومملكة كانم، وقدم على ذلك أدلة ضلّلت كثيراً من المؤرخين عن الدور الذي لعبه الزغاوة في منطقة بحيرة تشاد. والواقع أنه، إذا درست معاً روايات الإدريسي عن السودان الأوسط، اتضح أنه يضع جنباً الى جنب معلومات تتعلق بفترتين مختلفتين في تاريخ كانم: فترة سيطرة الزغاوة وفترة السيفويين. فبدلاً من أن يرى المؤلّف هاتين المجموعتين من المعلومات من منظور ترتيبها الزمني، نجده يسقطها على مستوى جغرافي[٣٩]. أما ابن سعيد، الذي كتب في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، فهو يحدد موقع الزغاوة الى الشرق من كانم على مقربة من الداجو – حيث يعيشون اليوم – ويقول إن معظمهم كان يعيش في ذلك الوقت تحت حكم ملك كانم[٤٠]. ونجد في النهاية، على ضوء هذه المجموعة من المعلومات، أن من الأيسر تفسير ظهور الزغاوة بنشوء دولة كانم ونموها، من أن نفترض أن مجموعة إثنية سابقة من الزغاوة، متجانسة ومتميزة عن سائر المجموعات التي تعيش في المنطقة، هزمت المجتمعات الأصلية فتسببت بذلك في نشوء أول وأكبر دولة تؤسس بين نهري النيل والنيجر.

وبوسعنا أن نخطو خطوة أخرى على هذا الدرب من التفكير. فإذا كان صحيحاً أن تاريخ كانم وتاريخ الزغاوة ظلاّ يشكلان كلّاً لا يتجزأ حتى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، فبإمكاننا أن نستنتج أن أول ذكر للزغاوة، الذي جاء على لسان وهب بن منبه (توفي حوالى ١١٢هـ / ٧٣٠م) يدل على أن دولة كانم كانت قائمة بالفعل في زمانه. وكان وهب بن منبه واحداً من أشهر المحدّثين في اليمن في العصر الأموي، وقد نقل روايته ابن قتيبه (٢١٣هـ/ ٨٢٨م – ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م). ويرد في النص فضلاً عن الزغاوة ذكر النوبة والزنج وفزّان والحبشة والأقباط والبربر[٤١]. وأهم ما تنبغي ملاحظته هو أنه، وفقاً لهذا الدليل المبكر، كان الزغاوة مميزين عن أهل فزّان (خلفاء

---

(٣٨) يتعلق الأمر هنا بمصب بحيرة تشاد، الذي ينبغي عدم الخلط بينه وبين رافد النيل الأبيض الذي يحمل الاسم نفسه.

(٣٩) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ١٢–١٥ و٣٣ و٣٤؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٤١–١٥١.

(٤٠) ابن سعيد، ١٩٧٠، ص ٩٦؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤١.

(٤١) ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ١٢ و١٣؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٤.

الغرامانت) وعن البربر. وتردّد ذكر الزغاوة مرة أخرى في بداية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي على لسان الجغرافي العظيم الخوارزمي (توفي نحو ٢٣١هـ / ٨٤٠م) الذي يظهرهم على خريطته الى الجنوب من فزّان ومن مملكة علوى النوبية[٤٢]. وبعد ذلك بقرن كما رأينا، يُحلّ اليعقوبي مملكة الزغاوة في كانم. ولو لم يكن المهلبي قدّم في وقت لاحق وصفاً تفصيلياً لمملكة الزغاوة دون أن يذكر كانم، لأغرانا ذلك بتفسير إشارة اليعقوبي الى كانم على أنها تعني أن سكان المنطقة قد أتموا مرحلة هامة في عملية استقرارهم. وتشير كل الدلائل في واقع الأمر الى أن وراء مفهوم الزغاوة ومفهوم كانم إنما تكمن حقيقة تاريخية واحدة: ذلك أن رجوع أول ذكر للزغاوة الى بداية القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، يدل بالتأكيد على أن هذه الدولة الكبيرة الواقعة عند الطرف الجنوبي للطريق الصحراوي الأوسط إنما كانت قائمة بالفعل آنذاك. وفضلاً عن ذلك فإنه، إذا صح أن المحدّثين المحليين في كانم كانت لديهم في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي معرفة واسعة بأنساب الملوك وأن آثار تلك المعرفة تنعكس على «ديوان سلاطين بارنو» وعلى المعلومات التي نقلها الينا المقريزي في بداية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، فباستطاعتنا أن نحدد تاريخ نشوء دولة كانم على أنه قبيل هجرة الرسول[٤٣]. وتشهد الحملة التي قام بها عقبة بن نافع إلى كوار أثناء الأيام الأولى للفتح العربي، بأهمية المبادلات بين شمال هذه المنطقة وجنوبها. ولا شك أن التحكم في هذه المبادلات كان في أيدي دولة سودانية تخرج عن نطاق النفوذ العربي.

ويذهب بعض المؤلفين، مستندين بدرجة كبيرة الى التراث المنقول، إلى أن الساو كانوا السكان الأصليين لكانم، وأنهم وقعوا منذ تاريخ مبكر تحت ضغط الشعوب البدوية الموجودة الى الشمال[٤٤]. ويقول أصحاب هذه النظرية إن شعب الساو كان يحيا حياة مستقرة في مجتمعات قروية – إن لم يكن في بلدات صغيرة محصّنة – في ظل زعامات منظمة منذ زمن بعيد. ويُظن أن الزغاوة البدو قد تعلموا منهم، بعد أن أخضعوهم، أشكال التنظيم السياسي التي مكنتهم من تأسيس دولة واسعة الأرجاء.

ومع ذلك فالواقع أنه ما من افتراض تستند إليه هذه النظرية في تأسيس كانم ينهض على أساس متين: فلا التقسيم الحاد الى شعوب بدوية وأخرى مستقرة، ولا التمييز بين شعوب أصلية وأخرى دخيلة، وأهم من هذا وذلك، لا افتراض وجود شعب أو ثقافة تدعى الساو منذ تاريخ مبكر، يُعدّ رأياً يمكن الدفاع عنه. فالساو يرد ذكرهم في مصادر مكتوبة لأول مرة في منتصف القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي (الديوان)[٤٥] ويتردّد ذكرهم على لسان عدد من مؤلّفي

(٤٢) الخوارزمي، ١٩٢٦، ص ٦؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٤.

(٤٣) د. لانج (D. lange)، ١٩٧٧، ص ١٤١–١٤٣.

(٤٤) ي. أورفوا (Y. Urvoy)، ١٩٤٩، ص ١٧–٣٠؛ ج.س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٢٦، ص ١٠٥ و١٠٦ و١١١؛ ج.د. فاج (J.D. Fage)، ١٩٦٩، ر. كوهين (R. Cohen)، ١٩٢٦.

(٤٥) يسجل «الديوان»، بصدد الروابط الزواجية التي كان يعقدها ملوك كانم، وبالنسبة للقرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، أسماء بعض «عشائر» كانم المستقرة، ويبدو أنها تعود الى الظهور وسط سكان كانم الحاليين (انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل العاشر، اليونسكو).

القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي: وفي ذلك الوقت كان اسم «الساو» يُستخدم للدلالة على شعوب استقرت الى الشرق والجنوب الشرقي من بحيرة تشاد، ويُرجّح أنها كانت تتكلم لغات تشادية. ولم يكن إلاّ أثناء مقاومتهم على مدى فترة طويلة لتوسع كانم – بورنو، أن طورّت هذه الشعوب أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي التي أضفت عليهم طابعهم المميّز. وعلى ذلك فمما يجانب التوافق الزمني أن ننسب الى السكان الأصليين لكانم القديمة تلك الخصائص التي طوّرها في أزمنة متأخرة نسبياً سكان بورنو الأصليون (في غربي بحيرة تشاد).

وفضلاً عن ذلك، فإنه ما من سبب يدعونا الى افتراض وجود تقسيم حاد – وخاصة فيا يتعلق بالخصائص الإثنية – بين البدو والسكان المستقرين، أو بين السكان الأصليين والسكان الدخلاء، في زمن كانم القديمة. فمن التعسّف المطلق مثلاً أن نقول بأن سكان كانم الأصليين – شأنهم شأن الساو – كانوا يتكلمون لغة تشادية. وعلى نقيض ذلك ربما وجدت هناك درجة من القرابة الثقافية بين الجماعات المستقرة وجماعات البدو، على نحو ما نراه حتى يومنا هذا بين شعب كانمبو المستقر وبين بدو التوبو والدازا (إذ ينطقون بلغات صحراوية وثيقة الصلة فيا بينها). وإذا قبلنا هذا الرأي استطعنا أن نفهم كيف تمكنت ارستقراطية مثل ارستقراطية الزغاوة (الذين يتكلمون اليوم لغة صحراوية) من أن تسيطر على سائر السكان دون أن يظهر بوضوح أمام مراقبين أجانب أتوا في زمن لاحق، ما هناك من تقسيم بين جماعتين من الشعوب. ويستنتج من رواية المهلبي – وهي الرواية الوحيدة التي تورد معلومات عن أسلوب المعيشة – وجود تعايش سلمي بين المزارعين والرعاة الذين تركوا للملك – فيا يبدو – سلطة اتخاذ القرارات الملزمة: «وبيوتهم خصوص كلها وكذلك قصر ملكهم.... ويده مطلقة في رعاياه ويسترق من شاء منهم. أمواله المواشي من الغنم والبقر والجمال والخيل، وزروع بلدهم أكثرها الذرة واللوبيا ثم القمح، وأكثر رعاياه عراة مؤتزرون بالجلود، ومعايشهم من الزروع واقتناء المواشي»[٤٦].

ولا يصور هذا النص مملكة الزغاوة على أنها كل متجانس تام التجانس. بل على العكس من ذلك يقول المؤلف منذ البداية إنها تتألف من «أمم كثيرة»، الأمر الذي يوحي بتعايش جماعات إثنية مختلفة في إطار دولة واحدة. ويبدو أنه في نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، حققت مملكة الزغاوة توسعاً كبيراً فلم تعد محصورة في المنطقة التي تقطنها شعوب بينها صلة قرابة وتتكلم لغات صحراوية: فلئن كانت كانم، بالمعنى الدقيق للاسم، الواقعة بين بحيرة تشاد وبحر الغزال، قد ظلت مركز المملكة، فإنها فرضت سلطانها على الشعوب التي كانت تعيش في المناطق المحيطة بها. ويقول المهلبي أن قطعها طولاً أو عرضاً كان يستغرق مسيرة خمسة عشر يوماً. ويقول هذا المؤلف نفسه – بصدد حديثه عن كاو – كاو– إن مملكة الزغاوة كانت أكبر ولكن مملكة الكاو – كاو كانت أشد رخاء[٤٧]. ولا نزاع في أنه منذ ذلك الحين، أسهمت أكبر دولة في السودان الأوسط بقسط وافر في توسيع نطاق اللغات الصحراوية وفي الدمج الثقافي للشعوب المجاورة. ولم

---

(٤٦) المهلبي، في ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣، الجزء الثاني، ص ٩٣٢، ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٩.

(٤٧) المرجع السابق، الجزء الرابع، ص ٣٢٩؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٧ و ٧٨.

يكن إلّا في وقت لاحق أن قامت مدن – دول الماوسا على حدودها الغربية وتكونت مملكة باغيرمي الى الجنوب الشرقي من بحيرة تشاد، في الأرض التي تقطنها شعوب تنطق بلغات السارا – بونغو – باجيرميه، فأسهمت بدورها في توسيع نطاق ثقافات سودانية أخرى(٤٨).

وفي كانم، حدث في ذلك الوقت تطور هام آخر هو زيادة عدد المجتمعات المستقرة مقترناً بنشوء مدن صغيرة. وقد كتب اليعقوبي في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي يقول صراحة إن الزغاوة لم تكن لديهم مدن(٤٩). غير أن المهلبي الذي كتب بعد ذلك بأكثر من قرن، يعطينا اسمي بلدتين هما مانان وترازكي(٥٠). ونحن نعرف بوجود بلدة مانان أيضاً من «الديوان»، كما أن ابن سعيد يقول في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي إنها كانت عاصمة «الأسلاف الوثنيين» للسيفويين(٥١). ومع ذلك فهناك من الأدلة ما يثبت أن ملوك كانم كانوا في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي والنصف الأول من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، يأخذون زوجاتهم الرئيسيات من جماعتين بدويتين هما التومغرة والتوبو. ولم يكن إلّا في النصف الأول من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، في عهد دونامه ديبلامي (حوالى ٦٠٧هـ / ١٢١٠م – ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م) أن حققت الجماعات المستقرة تفوقها في نهاية المطاف. وكان هذا التطور يسير جنباً الى جنب مع التوسع في نشر الاسلام.

التوسع في نشر الاسلام

لا تمدّنا المصادر المكتوبة إلّا بالنزر اليسير من المعلومات التي تتعلق مباشرة بانتشار الاسلام في كانم أو في المناطق المجاورة لها، الأمر الذي يضطرنا الى الالتجاء الى فئات من المعلومات تكوّن منها صورة بالغة البعد عن الدقة للعملية التي أسفرت أولاً عن تحوّل ملوك الأسرة القديمة إلى الإسلام، ثم إلى سقوط الزغاوة وقدوم السيفويين. وفيما يتعلق بالنشأة الأولى لكانم، من الثابت أن الإسلام لم يلعب أي دور في تأسيس هذه الدولة السودانية أو في المراحل الأولى لتطورها. وفي

(٤٨) فيما يتعلق بتكوين دول – مدن الموسا، انظر أ. سميث (A. Smith)، ١٩٧٠، و«تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الحادي عشر، اليونسكو. وفيما يخص أصول الباجيرمي، ربما تعيّن علينا قبول تاريخ يسبق كثيراً التاريخ الذي تقترحه الروايات المنقولة. ذلك أن «الديوان» يقول إن عبد الله بن الكاداي (حوالى ٧١٣هـ / ١٣١٣م–٧٣٧هـ/١٣٣٧م) شنّ حرباً على زعيم باجيرمي (الفقرة رقم ٢١). ويبدو من المؤكّد فضلاً عن ذلك أن اسم «بكارمي» الذي يعطيه ابن سعيد (منتصف القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي) يشير هو الآخر إلى الباجيرمي (ابن سعيد، ١٩٥٨، ص ٤٩)؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢١٧.

(٤٩) اليعقوبي، ١٨٨٣، الجزء الأول، ص ٢١٩ و ٢٢٠، ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٥٢.

(٥٠) المهلبي، في ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣، الجزء الثاني، ص ٩٣٢. وفي كوار، يذكر المهلبي مدن بلمة وقصبة (نفس المرجع). أما جادو، الواقعة الى الشمال على مسافة بعيدة من الطريق عبر الصحراوي العظيم، فربما كانت في ذلك الوقت محطة على طريق ورقلة (وَرْغلة).

(٥١) ابن سعيد، ١٩٧٠، ص ٩٥؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢٠٩.

كوار، في أقصى شمال السودان الأوسط، مرّ الإسلام مرور العابرين مع الحملة التي قادها عقبة بن نافع بعيد منتصف القرن الأول الهجري / السابع الميلادي، ومن المرجح أنه لم يترك فيها أثراً باقياً. ولم يكن إلاّ في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، عندما اعتنق الاسلام بربر فزّان وكوار، أن شرع الإسلام في بلوغ المناطق الواقعة إلى الجنوب.

واعتنق سكان فزّان في البداية، شأنهم شأن قبائل بربرية كثيرة، شكلاً من بدع الإسلام هو الإباضية وغدوا بذلك أحلاف الخوارج. وكانت فزّان، في موقعها على الطرف الشمالي لطريق القوافل المار بالصحراء الوسطى، تسيطر على الجانب الأكبر من التجارة بين منطقة بحيرة تشاد – وواحات كوار من باب أولى – وبين العالم الإسلامي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى ذلك فمن المحتمل جداً أن يكون أول أشكال الإسلام التي نشرها التجار البربر في جنوب الصحراء هي الإباضية. ومن الشواهد غير المباشرة على تأثير الإباضيين في كانم، معلومة وصلتنا عن أبي عبيدة عبد الحميد الجناوني، أحد حكام جبل نفوسة، وهي منطقة لا تزال الإباضية توجد بها حتى اليوم. ومؤدى هذه المعلومة أن هذا الحاكم، الذي عاش في النصف الأول من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، كان يعرف لغة كانم فضلاً عن البربرية والعربية[٥٢]. ولا شك أنه تعلم تلك اللغة أثناء زيارة قام بها الى السودان الأوسط.

وتغير الوضع في فزّان في بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، عندما أمسكت بزمام السلطة فيها أسرة جديدة هي أسرة بني خطاب: فبعد هذا الحدث لم يعد الجغرافيون العرب يتحدثون عن هرطقة بربر فزّان، ومن المرجّح أن التغيّر السياسي جاء معه بتغيّر في الاتجاه الديني. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الانتقال من الاباضية الى المذهب السنّي حدث بالسرعة نفسها في المناطق الواقعة الى الجنوب وإن كانت مقاومة الخوارج قد انتهى بها الأمر هناك أيضاً الى التلاشي.

والواقع أن ليس هناك ما يمكن قوله على وجه التحديد بصدد هذه النقطة، ومن الجدير بالذكر أن اليعقوبي – وإن قدم أدلة على وجود مذهب الإباضية في زويلة (عاصمة فزّان)[٥٣] – يكتفي عند حديثه عن سكان كوار بالقول بأنهم كانوا مسلمين: «ووراء زويلة على خمس عشرة مرحلة مدينة يقال لها كوّار بها قوم من المسلمين من سائر الأحياء أكثرهم بربر يأتون بالسودان»[٥٤].

ويتضح من هذا النص أن سكان كوار كانوا في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي من البربر الذين يشتغلون أساساً بتجارة الرقيق. والشعوب الأخرى التي يرد ذكرها ربما كانت شعوباً سودانية ويحتمل، حتى في هذا التاريخ المبكر، أن يكونوا هم التوبو الذين يعيشون هناك اليوم الى جانب الكانوري. ولا شك أن معظم الرقيق الذين جلبهم تجار كوار البربر

(٥٢) الشمّاخي، «كتاب السّير»، نقلاً عن ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٤، ص ٣٠٩ و ٣١٠، انظر أيضاً ت. ليفيتسكي، ١٩٦٩، ص ٩٧، ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٦٧.

(٥٣) اليعقوبي، ١٨٩٢، ص ٣٤٥؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٩.

(٥٤) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٩.

الى فزّان قدموا من كانم، حيث كان ملك الزغاوة «يسترق من شاء من رعاياه»[٥٥]. ويقول اليعقوبي نفسه: «وبلغني أن ملوك السودان يبيعون السودان (رعاياهم؟) من غير سبب ولا حرب»[٥٦]. غير أن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً إذا قبلنا الرأي القائل بأن ملك كانم كان يحتاج الى أعداد كبيرة من الرقيق لأغراض التجارة مع الخارج[٥٧]. والأرجح أنه كان يأسر معظم هؤلاء من بين أفراد الشعوب المجاورة، ولم يكن من صالحه أن ينتشر الإسلام بينهم بالنظر الى أن قواعد الإسلام تحرّم تماماً استرقاق المسلم الحر.

ومع ذلك يبدو أن ملوك كانم كانوا في ذلك الوقت قد أقاموا علاقات دبلوماسية مع الدول الإسلامية في شمال أفريقيا. وترد المعلومات التالية في المصادر المتوافرة: في سنة ٣٨٢هـ/ ٩٩٢م، تلقى ابن الخطّاب، حاكم زويلة، هدية من بلد من «بلاد السودان» لم يذكر اسمه على وجه التحديد[٥٨]. وإن أمكن بالنظر الى الموقع الجغرافي لزويلة أن نفترض صواباً أنه كانم؛ وفي السنة نفسها تلقى المنصور، سلطان إفريقية الزيري (٣٧٣هـ/ ٩٨٤م – ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م)، هدية أرسلها بلد من «بلاد السودان» لا يُذكر اسمه[٥٩]. وفي سنة ٤٤٢هـ/ ١٠٣١م، تلقى أحد خلفائه، المعز (٤٠٦هـ/ ١٠١٦م – ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م)، هدية من العبيد أرسلها ملك من ملوك «السودان»[٦٠]. وليس باستطاعتنا التأكد من أن ملك كانم هو الذي استهل هذه البعثات الدبلوماسية[٦١]، ولكننا نعرف أنه كان على الأقل على اتصال غير مباشر بإفريقية بالنظر الى أنه، وفقاً للمهلبي، كان يرتدي ملابس مصنوعة من حرير سوس[٦٢]. وفيما يتعلق بفترة لاحقة، يخبرنا ابن خلدون أن ملوك كانم كانوا على صلة ببني حفص (٦٢٥هـ/ ١٢٢٨م – ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م) منذ أن أُنشئت دولتهم، ويذكر على الأخص أن أرسل في سنة ١٢٥٧م «ملك كانم وزعيم بورنو» الى السلطان الحفصي المستنصر (٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م – ٦٧٥هـ/ ١٢٧٧م) زرافة اثار نبأ

(٥٥) المهلبي، في ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣، الجزء الثاني، ص ٩٣٢.

(٥٦) اليعقوبي، ١٨٩٢، ص ٣٤٥.

(٥٧) يُرجح أن عدد العبيد الذين كانت كانم تصدرهم الى الشمال كان كبيراً. فقد جاء في عدة مصادر أن زويلة، الواقعة على الطريق بين كانم وطرابلس، كانت أكبر مركز لتجارة الرقيق في الصحراء (اليعقوبي، ١٨٩٢، ص ٣٤٥؛ الاصطخري، ١٨٧٠، ص ٤٠؛ البكري، ١٩١١، ص ١١؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٩ و ٦٥ و ٨١.

(٥٨) ابن عذارى المراكشي، ١٩٤٨–١٩٥١، الجزء الأول، ص ٢٤٧؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢١٩ و ٢٢٠.

(٥٩) ابن عذارى المراكشي، ١٩٤٨–١٩٥١، الجزء الأول، ص ٢٧٥.

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) لدينا معلومات بالغة التفصيل عن علاقات دبلوماسية قامت في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي بين بورنو وطرابلس: فقد بعث ملك بورنو برسائل مكتوبة وبهدايا الى حكام طرابلس؛ انظر د. جيرار (D. Girard)، ١٦٨٦.

(٦٢) المهلبي، في ياقوت، ١٨٦٦–١٨٧٣، الجزء الثاني، ص ٩٣٢.

وصولها ضجة كبيرة في تونس[٦٣]. ولا غرابة في أن يتقرب الملك، الذي كان واحداً من أهم موردي العبيد وكانت له بعض القدرة على احتكار اقتنائهم في بلده، الى أهم زبائنه. ولا شك أن أهميته الاقتصادية كانت تفوق في أعين الحكام المسلمين، أية اعتراضات قد تراودهم بصدد موقفه الديني.

ولم يكن من الممكن أن تستمر زمناً طويلاً علاقات التجارة مع بلاد شمال أفريقيا والاتصالات المتكررة مع التجار المسلمين دون أن يتمكن الإسلام من إحراز تقدم كبير في أوساط البلاط وبين قطاعات معينة من السكان. وربما كان من الخطأ أن نتصور اعتناق كانم للإسلام بالتدريج على أنه عملية متصلة لا انقطاع فيها: فمن الغريب أن نتصور ارستقراطية الزغاوة تقعد عن محاولة صدّ حركة كانت تهدد بتقويض دعائم النظام الاقتصادي الذي كانت سلطتهم تنهض عليه جزئياً على الأقل. ومن المهم أن نذكر في هذا الصدد ما جاء في «الديوان» من أن أركو بن بولو (حوالى ٤١٤هـ/ ١٠٢٣ – ٤٥٩هـ/ ١٠٦٧م)، أحد ملوك الزغاوة الأخر[٦٤]، قد أنشأ مستعمرات من العبيد في عدد من واحات كوار بل وفي زيلاء بجنوب منطقة فزّان التي تشكل اليوم جزءاً كبيراً من ليبيا. وتلك معلومات يتعذر بطبيعة الحال التحقق من صحتها[٦٥]، وإن لم يكن من الصعب أن نفهم أن يضطر أركو بن بولو، مدفوعاً بغريزة البقاء، الى فرض سلطانه على جماعات البربر في كوار من أجل دعم سيطرته على نشاطهم التجاري والتبشيري على السواء. ولا يذكر مؤلّفو «الديوان» بالطبع الدوافع التي حدت بكانم الى احتلال كوار، ولكنهم يقحمون ذكر مسجد سكدام (سجدين) الذي يمكن أن يُؤخذ على الأقل دليلاً على أهمية «المسائل الدينية». ونحن نعرف فضلاً عن ذلك أن ملك غانا كان في تلك الفترة نفسها ينشر سلطانه على أوداغست، المركز التجاري الهام[٦٦]. وقد لا يكون اقتران هذين التطورين أمراً اتفاقياً محضاً.

وكان خليفة أركو أول ملك مسلم لكانم. ويرد اسمه في «الديوان» بثلاث صيغ مختلفة: لادسو، وسو (أو سوا)، وحو (أو حوّاء)، ولا شك أن الصيغة الأخيرة، حو (أو حوّاء) التي أدخلت على النص في زمن لاحق، هي الصيغة الصحيحة. وقد اكتفى مؤلفو «الديوان»، عند حديثهم عن حدث هام في تاريخ منطقة تشاد هو اعتلاء حاكم مسلم عرش مملكة كانم، بعبارة موجزة أشد الإيجاز إذ كتبوا أن «الخليفة قد نصبّه» («الديوان»، الفقرة رقم ١٠). ولا تتيح لنا

---

(٦٣) ابن خلدون، ١٨٤٧–١٨٥١، الجزء الأول، ص ٢٦٢ و ٤٢٩؛ انظر ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣٥١.

(٦٤) ثبت أن بنو دوكو الذين يرد ذكرهم في «الديوان» هم أنفسهم الزغاوة الذين تذكرهم المصادر الخارجية؛ انظر د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٧، ص ١١٣–١٢٩.

(٦٥) عثر في فزّان على آثار أركيولوجية تدل بوضوح على وجود مبكر لشعوب سودانية في تلك المنطقة: ذلك أن غاندرما، على مقربة من تراغن، ومبيلي، الى الشمال من قاطرون، هما تحصينات لا شك أنها أُقيمت بناء على أوامر ملوك كانم (د. لانج و س. بيرتو (D. Lange et S. Berthoud)، ١٩٧٧، ص ٣٠–٣٢ و ٣٧ و ٣٨)، غير أن التواريخ غير مؤكدة.

(٦٦) البكري، ١٩١١، ص ١٨٠؛ انظر أيضاً ج. دفيس (J. Devisse)، ١٩٧٠، ص ١٥٢ وما يليها.

طريقة تقلّد الحكم هذه، أو الصيغة غير المألوفة لاسم أول ملك مسلم، افتراض تحوّله الى الإسلام، بل من المرجّح كثيراً على العكس من ذلك أنه، بعد وفاة أركو (في زيلاء)، قدّم الفريق المناصر للإسلام في الأسرة القديمة أقوى مرشح أمكن تقديمه مع مراعاة قواعد الخلافة السارية أنذاك. وليس بوسعنا، بالنظر الى عدم وجود أدلة أخرى، أن ننفي احتمال أن حو (أو حوّاء) كانت في الواقع، وعلى ما توحي به مؤشرات أخرى، امرأة تحمل الاسم المسلم حواء[٦٧]. ولم يحكم هذا الملك (أو هذه الملكة) سوى أربع سنوات وخلفها عبد الجليل الذي دام حكمه أربع سنوات هو الآخر. وكان الملك التالي، حمّاي، أول ملوك أسرة حاكمة جديدة هي أسرة السيفويين[٦٨]. ويقف قصر المدة التي حكم فيها كل من حو (أو حوّاء) (حوالى ٤٥٩هـ/ ١٠٦٧م - ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م) وعبد الجليل (حوالى ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م - ٤٦٧هـ/ ١٠٧٥م) على الطرف النقيض من طول المدة التي حكمها أسلافهم: فوفقاً لما جاء في «الديوان»، حكم أيوما لمدة عشرين سنة (حوالى ٣٧٦هـ ٩٨٧م - ٣٩٧هـ/ ١٠٠٧م)، وحكم بولو لمدة ست عشرة سنة (حوالى ٣٩٧هـ/ ١٠٠٧م - ٤١٤هـ/ ١٠٢٣م)، وحكم أركو لمدة أربع وأربعين سنة (حوالى ٤١٤هـ/ ١٠٢٣م - ٤٥٩هـ/ ١٠٦٧م)[٦٩]. ومن الممكن أن يفسر قصر المدد التي حكم أثناءها آخر ملوك الزغاوة على أنه دليل على وجود أزمة خطيرة؛ فبعد انقضاء فترة حِضانة طويلة وحلول مرحلة حاسمة في نمو سلطة الاسلام، شرع المسلمون في تقويض استقرار نظام الحكم القديم ثم أحدثوا بعد ذلك تغيّراً سياسياً حاسماً[٧٠].

مقدم السيفويين

من غريب المصادفات أن تغيُّر الأسرة الحاكمة في كانم، الذي حدث نحو سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٥م[٧١]، لم يرد ذكره بوضوح في أي من المصادر المتوافرة. ونتيجة لذلك لا توجد أية طريقة نثبت بها على وجه اليقين تعاقب الأحداث التي أفضت الى تغيُّر الأسرة الحاكمة ولا ما ترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية محددة. وبالنظر الى ندرة المعلومات المتاحة عن هذه الفترة على الرغم من عظيم أهميتها، فإن علينا أن نتوصل الى نتائج انطلاقاً مما لدينا من شواهد على قلتها. وتتمثل أولى الخطوات في إثبات أنه حدث بالفعل تغيُّر في تلك الفترة، يليها الاجابة عن السؤال:

(٦٧) إذا كان أول حكام كانم من المسلمين في حقيقة الأمر امرأة، فليس من العسير أن نفهم ما بذله مسجلو الأحداث من جهد لإخفاء اسمها الحقيقي (د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٧، ص ٢٩ و ٣٠ و ٦٧ و ٦٨.

(٦٨) وقع جميع الكتّاب السابقين، وقد ضللتهم فقرة وردت في «الديوان» (رقم ١١)، في خطأ تمثل في الخلط بين دخول الاسلام في كانم وتغيّر الأسرة الحاكمة بها.

(٦٩) يبدو أنه ينبغي أن يُعطى للترتيب الزمني الوارد في «الديوان» وزن أكبر مما يُعطى للتقرير المتعلق باحتلال كوار.

(٧٠) لا يمكننا أن نستبعد تماماً امكانية أن أول حاكمين مسلمين لكانم كانا من الإباضيين.

(٧١) حصلنا على هذا التاريخ بجمع مدد الحكم التي وردت في «الديوان» (د. لانج (D. Lange)، ص ٨٣-٩٤).

«من هم السيفويون؟» مما قد يتيح لنا أن نلقي بعض الأضواء على المغزى الشامل لما وقع من أحداث.

والفقرة التي يخصصها «الديوان» لعبد الجليل تعقبها عبارة غريبة فات معناها الحقيقي معظم المؤرخين: «هذا ما كتبناه عن خبر بني دوكو ثم قصدنا بعد ذلك الى كتب خبر بني حمّي أصحاب الإسلام»[٧٢].

وكانت هذه العبارة، حتى بعد أيام هنريخ بارث[٧٣]، تؤخذ على أنها لا تشير إلّا الى اعتناق الاسلام – وليس الى تغيّر الأسرة الحاكمة – وذلك نظراً لأن مؤلفي «الديوان» يذكرون في فقرة تالية أن الملك التالي، حمّاي، كان ابناً لعبد الجليل. غير أننا رأينا فيما تقدم أن حو (أو حوام) كان مسلماً (كانت مسلمة) شأنها شأن خلفها عبد الجليل، ولم يكن ذلك ليخفى عن انتباه مسجلي الأحداث. ومن ثم فإن العبارة المقتبسة لا بد أنها تشير الى شيء أكثر من مجرد الدخول في الإسلام.

وكان أحد مؤلفي القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، ابن فضل الله العمري، هو الذي أقر تتابع الأحداث، إذ كتب يقول استناداً الى قول الشيخ عثمان الكانمي، أحد أقرباء ملكهم المقربين: «وأول من نشأ الاسلام فيها [في كانم] الهادي العثماني ادعى أنه من ولد عثمان بن عفان وصارت بعده [أي كانم] لليزنيين من بني ذي يزن»[٧٤].

والواقع أن اليزنيين الذين يشير إليهم العمري إن هم في حقيقة الأمر إلّا السيفويون الذين يشتق اسمهم من اسم سيف بن ذي يزن. ويقول المؤلف صراحة إن استيلاء السيفويين على السلطة كان قد سبقه دخول الإسلام.

وبعد ذلك بوقت طويل، في بداية القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، يقدم محمد بيلّو مزيداً من المعلومات عن مقدم السيفويين في مرحلة معينة من تاريخ كانم. وهو يشير الى جماعة من البربر غادرت اليمن وقطعت الرحلة كاملة الى كانم: «ثم وافوا كانم واستوطنوها ووجدوا في هذا البلد عجماً تحت حكم اخوانهم الطوارق يقال لهم أمكيتا وغلبوهم على البلد وأقبلت دولتهم أيام استوطانهم البلد حتى ملكوا أقاصي البلاد من هذا القطر»[٧٥].

وأول ما نلاحظه هو أن المؤلف يميز بين جماعتين إثنتين من أصل أجنبي حكمتا كانم الواحدة

---

(٧٢) «ديوان سلاطين بورنو»، الفقرة رقم ١١.

(٧٣) في منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، زار الرحالة الألماني هنريخ بارث (Henrich Barth) بورنو وجزءاً من كانم وأحضر معه عند عودته النسختين الوحيدتين الموجودتين من «الديوان». ونحن مدينون لبارث أيضاً بأول تاريخ نقدي لكانم – بورنو، يستند الى معرفة مباشرة للبلد ذاته والى نصوص أصلية معاً.

(٧٤) الفقرة مقتبسة من كتاب «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» تأليف شهاب الدين ابن فضل الله العمري، «الباب التاسع» (المترجم). (العمري، ١٩٢٧، ص ٤٤ و ٤٥؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢٥٩).

(٧٥) نص من كتاب محمد بيلّو المتوفي ١٨٣٧م، ١٩٥١، ص ٨).

تلو الأخرى(٧٦). وهذه الفقرة كفيلة في حد ذاتها بأن تجعلنا نعتقد أن المؤلّف يشير الى تغيُّر الأسرة الحاكمة في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. والنقطة الحاسمة هي أنه يجعل الجماعة الثانية – وليس الجماعة الأولى – هي التي تقدم من اليمن، موطن سيف بن ذي يزن، السلف الذي وهب اسمه للسيفويين. ولا بد أن بيلّو عرف أن الأسرة التي كانت لا تزال تحكم بورنو في أيمه كانت تزعم أنها أتت من اليمن، وأنها لم تكن هي التي أسست كانم كما يُفهم من «الديوان» ومن التراث الشعبي، بل جماعة أخرى كانت هي أيضاً، حسب رأيه، من أصل أجنبي.

وفيما يتعلق بالأصل البربري المزعوم لحكام كانم المتعاقبين، يجب ألا يغرب عن البال أن بيلّو الّف كتابه بعد مضي زهاء ثمانمائة سنة من وقوع الأحداث التي يعرض لها، وأن دور البربر في السودان الأوسط كان قد نما نمواً عظيماً أثناء تلك الفترة، سياسياً ودينياً على حد سواء. ويبدو أن أسطورة أصل السيفويين كانت في المقام الأول من تأليف علماء مسلمين أتى معظمهم الى كانم في أوائل عهودها من المناطق التي لا تزال الروايات الحميرية حية فيها. ولا بد أن رجال الدين قد تأثروا في صياغتهم للأسطورة بالقصص والتراث الشعبي المحليين، ولا سيما ما كان منها يعرض لحركات الهجرة من الشمال الى الجنوب(٧٧).

ويشهد ابن سعيد في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي على قدم التراث الذي ينزع الى إخفاء تغيُّر الأسرة الحاكمة بصبّ مزيد من الاهتمام على اعتناق الاسلام. فهو يزودنا، استقاء من مصادر ترجع الى حكم دونامه ديبلامي (حوالى ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م – ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، بأولى الأدلة على أنه وجدت في كانم أسرة تزعم الانتماء الى سيف بن ذي يزن: «.... وفيها سلطان الكانم المشهود بالجهاد وأفعال الخير، محمدي من ولد سيف بن ذي يزن. وكانت قاعدة جدوده الكفرة قبل أن يسلموا مدينة مانان، ثم أسلم منهم جدّه الرابع على يد فقهاء الإسلام في بلد الكانم»(٧٨).

فالجد الأكبر لمحمد بن جيل (= دونامه / أحمد بن سلمامه / عبد الجليل = دونامه ديبلامي) كان في واقع الأمر حمّاي (نحو سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٥م – ٤٧٨هـ/ ١٠٨٦م)، ولم يكن حمّاي، كما رأينا، أول حاكم مسلم لكانم، كما لم يكن بأي حال قد تحوّل الى الاسلام من جديد. والنقطة الوحيدة التي ترد في هذه الفقرة ولها صلة مباشرة بتغيُّر الأسرة الحاكمة هي تحوّل العاصمة من مانان الى نجيمي.

ويعطينا جغرافي عربي آخر، البكري، في سنة ٤٦٠هـ/ ١٠٦٧ – ١٠٦٨م، حداً أدنى

---

(٧٦) في زمن محمد بيلّو، كان السيفويون قد غادروا كانم منذ ثلاثة قرون ونصف القرن واستقروا في بورنو الى الغرب من بحيرة تشاد. ويعرف ذلك بيلّو، الذي تولى «خلافة» سوكوتو غربي بورنو، إذ يقول إن مجموعة البربر القادمة من اليمن (السيفويين) وصلوا إلى كانم وليس إلى بورنو.

(٧٧) انظر ب. باركيندو (B. Barkindo)، ١٩٨٥.

(٧٨) ابن سعيد، ١٩٧٠، ص ٩٥؛ ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٢١١.

لتاريخ دخول الإسلام إلى كانم وتاريخ تغيّر الأسرة الحاكمة: «وبين زويلة وبلد كانم أربعون مرحلة، وهم وراء صحراء زبولة لا يكاد أحد يصل إليهم. وهم [سكان كانم] سودان مشركون ويزعمون أن هناك قوماً من بني أمية صاروا إليها عند محنتهم بالعباسيين وهم على زي العرب وأحوالها»[٧٩].

ونحن لا نعلم علم اليقين بأي فترة تتعلق هذه المعلومات، وإن كانت لا يمكن أن تقع بعد ٤٦٠هـ/ ١٠٦٨م[٨٠]. ووفقاً للترتيب الزمني الذي يُستنتج من «الديوان» كانت تلك السنة في الواقع هي نفس السنة التي اعتلى فيها العرش في مملكة كانم أول ملك مسلم، وكان لا يزال ينتمي الى أسرة الزغاوة الحاكمة القديمة. وبالنظر الى أن البكري كان يعيش في الأندلس القاصية، فلم يكن باستطاعته حتى في أفضل الظروف أن يكون قد عرف الحدث آنذاك[٨١]، وأقل من ذلك احتمالاً علمه بتغيُّر الأسرة الحاكمة الذي لم يحدث إلّا في سنة ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م. وعلى ذلك فإن إشارته الى سكان كانم «الوثنيين» تتفق تمام الاتفاق مع المعلومات الواردة في «الديوان». أما «سلالة بني أمية» الذين كانوا «على زي العرب» – ومن ثمّ لم يكونوا عرباً – فلا بد أنهم كانوا جماعة من البربر الذين أخذوا ببعض عادات العرب (ولم يكونوا أفارقة سود على أي حال). وربما كانت هذه الجماعة قد اجتذبت إلى نفسها الانتباه بتمردها على السلطة، ومن المحتمل جداً أنها كانت إحدى القوى التي أسهمت فيما بعد في نجاح الفريق المناصر للإسلام في الأسرة الحاكمة القديمة قبل أن تتسبب في سقوط تلك الأسرة.

وكان يتعين على الأدريسي – بين سائر المؤلفين العرب – عندما كتب سنة ٥٤٩هـ/ ١١٥٤م – أن يعطينا أدق وصف للتغيرات التي حدثت في كانم، وفي المناطق المجاورة لها، في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. فبالنظر الى أنه وقت كتابته لم يكن قد مضى على سقوط الزغاوة أكثر من ثلاثة أرباع القرن، كانت في متناوله وفرة من المعلومات التي انتقل أكثرها إليه شفاهة واستقى بعضاً منها أيضاً من مصادر مكتوبة. غير أن الذي حدث هو أنه خلط بين كل ما جاءه من معلومات وأقحم تفاصيل من محض خياله. وعلى ذلك فإن وصفه لـ «بلاد السودان» يجب أن يؤخذ بأكبر قدر من الحذر.

ومع ذلك فنحن نخرج من خضّم المعلومات التي يقدمها الإدريسي بأن «كانم» و «الزغاوة»

(٧٩) البكري، ١٩١١، ص ١١ .إن عدم ذكر هذا النص لكوار (الواقعة في جنوب زويلة) ربما اتخذ حجة لتأييد الرواية الواردة في «الديوان» (الفترة رقم ٩) ومؤداها أن أركو (حوالى ١٠٢٣م – ١٠٦٧م) ضمّ كوار الى كانم. غير أنه ينبغي ملاحظة أن النص لا يورد ذكر الزغاوة كذلك. ملاحظة الكاتب المتعاون: يقدم ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٦٤، ترجمة خاطئة لنهاية الفقرة المتعلقة بسلالة الأمويين، مؤداها أنهم لا يزالون «على زي العرب وأحوالها».

(٨٠) يستند البكري في روايته إلى معلومات شفهية يرجع تاريخ بعضها الى فترة تسبق مباشرة الوقت الذي كان يكتب فيه، كما يستند الى مصادر مكتوبة أهمها، فيما يتعلق ببلاد السودان، مصنّف كتبه يوسف الوراق (٢٩٢هـ/ ٩٠٤م – ٣٦٣هـ/ ٩٧٣ – ٩٧٤م).

(٨١) كتب البكري في سنة ٤٦٠هـ/ ١٠٦٧ – ١٠٦٨م. فإذا جمعنا مدد فترات الحكم التي يوردها «الديوان» وجدنا أن حو (أو حوّاء) لا بد أن تكون قد تولت السلطة في الشهر الثامن من سنة ٤٦٠ هجرية.

كانا في أيامه كيانين منفصلين. فكل الدلائل كانت تشير الى أن الزغاوة لم يعودوا يحكمون كانم، وكانوا على ما يبدو يعيشون في بؤس بعد أن فقدوا امتيازاتهم القديمة وكان معظمهم يحيا حياة البداوة. والمؤلف لا يذكر شيئاً عن حكام كانم الجدد، وإن أوحت تعليقاته بأن الزغاوة كانوا من رعاياهم. ويكتنف الغموض نفسه عاصمة كانم إذ يذكر مانام وتجيمي كلتيهما، وتبدو الأولى أهم المدينتين، وإن كان لا يتضح من السياق إن كانت هي العاصمة. ولا ترد بالنص اية معلومات عن الأوضاع الدينية[٨٢].

ويستنتج مما تقدم أن تغير الأسرة الحاكمة الذي يشير اليه محمد بيلّو، وتولي اليزنيين زمام السلطة على نحو ما يذكره العمري، لا بد أنهما حدثا في الفترة الفاصلة بين زمن البكري (٤٦٠هـ/ ١٠٦٧ - ١٠٦٨م) وزمن الإدريسي (٥٤٩هـ/ ١١٥٤م). وعلى ذلك يكون تغير الأسرة الحاكمة قد تزامن مع طرد الزغاوة من كانم. وهذا هو أقصى ما نستطيع الذهاب إليه استناداً الى المصادر الخارجية، غير أن تحليل ما جاء في الديوان يتيح لنا حصر مدى تواريخ هذا الحدث الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتاريخ السودان الأوسط في بداية حكم حمّاي (حوالى ٤٦٧هـ/ ١٠٧٥م - ٤٧٨هـ/ ١٠٨٦م)، وذلك بالنظر الى أن سلفه عبد الجليل كان آخر ملوك بني دوكو وكان حمّاي أول ملوك بني حمّاي. وعلى هذا فإن التمييز بين هذين البيتين الملكيين يعني وجود انقطاع حاد في التسلسل الأسري لا يتزامن مع دخول الاسلام.

فمن كان اذن حكام كانم الجدد؟ إن «الديوان» لا يمدنا بجواب عن هذا السؤال: إذ على حين يربط المؤلّفون سلالياً بين حمّاي وبين سلفه، فهم لا يقولون شيئاً عن انتمائه الأسري الحقيقي[٨٣]. ومع ذلك فإن تراث كانم وبورنو المنقول، والذي دوّن في عهد قريب، يقول عموماً إن الأسرة الحاكمة الجديدة كانت من سلالة سيف بن ذي يزن[٨٤].

وقد علق عدة مؤلفين على أصل هذه الأسرة الجديدة. فاقترح عبد الله سميث أنها كانت نتاج عالم بدوي أو شبه بدوي، وربما كانوا من التوبو الذين تحالفوا مع قبائل أخرى من خلال روابط زواجية ومن أجل الإمساك بزمام السلطة. ويبدو أن ذلك هو رأي جون لافرس أيضاً[٨٥]. ويعتقد كل من نور الكالي وباوورو باركيندو أنهم كانوا من أصل محلي ولكنهم حاولوا إضفاء أصل أجنبي على أنفسهم بقصد اكتساب المكانة[٨٦].

---

(٨٢) الإدريسي، ١٨٦٦، ص ١٢-١٥ و ٣٣-٣٥. ويرد تحليل لهذه الفقرة أكثر تفصيلاً في د. لانج (D. Lange)، ص ١٢٤-١٢٩.

(٨٣) كانت أمه تنتمي الى الكاي (الكويام)، وهم شعب غير معروف الأصل، وكان اسمها تكراما. وربما كان المقطع «تا» ينم عن تأثير البربر. ويسفر تحليل اسم حُمّاي نفسه عن إمكانية اشتقاقه من اسم «محمد» وقد حذف منه الحرف الأول، م، والحرف الأخير، د، وأضيف إليه مقطع آخر في نهايته على سبيل التدليل والتحبب كما هو شائع حتى اليوم لدى الطوارق وغيرهم من الشعوب التي اعتنقت الاسلام بتأثير من البربر.

(٨٤) انظر أ. سميث (A. Smith)، ١٩٧١، ص ١٦٥ و ١٦٦.

(٨٥) المرجع السابق، ص ١٦٦ و ١٦٧، ج. إي لافرس (J.E. Lavers)، ١٩٨٠، ص ١٩٠.

(٨٦) ن. الكالي، ١٩٨٠، ص ٢ وما يليها، ب. باركيندو (B. Barkindo)، ١٩٨٥.

ونحن نعرف أنه كان أثناء حكم حمّاي أو خلفائه أن نشأت النسبة الى السيفويين. وكان سيف بن ذي يزن بطلاً يمنياً تقول الأسطورة إنه طرد الأثيوبيين من اليمن في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي. ومن المعروف أيضاً أن بربر شمال أفريقيا يحرصون على الانتساب الى اليمن لكي يميزوا أنفسهم عن العرب العدنانيين في نجد والحجاز. وكان هذا الموقف من جانبهم في مجال الأنساب يناظر موقفهم المتمثل في اعتناق مذهب الخوارج فيما يتعلق بشؤون الدين.

غير أنه يجدر التذكير بأن سيف بن ذي يزن حقق شهرته على أثر قتاله ضد شعب أفريقي. وكان موضوع الحرب بين المسلمين والعرب البيض (حتى قبل بعث النبي!) وبين أفارقة سود يؤمنون بديانات تقليدية (وإن كان الاثيوبيون في واقع الأمر مسيحيين!) موضوعاً يثير خيال فئات معينة من العرب. وفي مصر انتهى الأمر بهذا الموضوع الى أن غدا رواية شعبية حقيقية تشيد بقوة سيف بن ذي يزن وبما أبداه من شجاعة في معاركه التي لا تحصى ضد «السود الكافرين»[87].

ولا يزال من غير المؤكد ما إذا كان أولئك الذين أدخلوا هذا المفهوم الأنسابي الغريب في الوسط الأفريقي الأسود للسودان الأوسط على وعي بمتضمناته العنصرية. ومما لا شك فيه أنهم كانوا من البربر؛ إذ كانت الأسطورة الحميرية لا تزال رائجة في شمال أفريقيا. وقد وجد هـ. ت. نوريس أن قصة البطولة الحميرية قصة قديمة يتداولها البربر من أهالي شمال أفريقيا والصحراء[88]. وأولئك الذين يتباهون باسم سيف بن ذي يزن لا يمكن أن يكونوا سودانيين أو عرباً، إذ كان كلاهما يتمتع بأنساب رفيعة وجديرة بالتقدير على حين كان البربر فخورين بأصلهم الحميري اليمني. ولا شك أن رجال الدين المسلمين البربر الذين أسهموا في عرض النسبة إلى السيفويين قد أغراهم ما هناك من شبه في المعنى أو الاستخدام بين «كانم» التي كانت تعني جنوب تيدا–دازا، وبين «اليمن» التي كثيراً ما كان العامة يستخدمونها قاصدين بها الجنوب[89].

وكل ما يسعنا قوله في هذا المقام هو أن السيفويين يبدو أنهم كانوا ينتمون الى سلالة تختلف عن سلالة الزغاوة الذين سبقوهم في حكم كانم، وأن توليهم السلطة من بعدهم لم يكن ذا صلة بدخول الإسلام بالنظر الى أن حمّاي لم يكن أول حكام كانم المسلمين. وعلى الرغم من عدم وجود دليل ملموس على أن السيفويين لم يكونوا من أصل محلي، فليس هناك بالمثل أي شاهد مقنع بأنهم كانوا كذلك.

وقد تبين أن نشر الإسلام في السودان الأوسط بدأ بتحول سكان كوار اليه وأنهم هم الذين كانوا أهم عامل من عوامل انتشاره فيما بعد في مملكة الزغاوة. وفي زمن حمّاي (حوالى ٤٦٧هـ/ ١٠٧٥م – ٤٧٨هـ/ ١٠٨٦م)، كان التغلغل التدريجي للإسلام في مختلف قطاعات السكان مستمراً منذ ما لا يقل عن قرنين. ووجدت السلطات السياسية في نهاية الأمر أنه لا يسعها أن

---

(٨٧) أثبت ر. بارت (R. Paret)، ١٩٢٤، ص ٨٨، أن الصيغة المكتوبة لهذه القصة يرجع تاريخها إلى بداية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي. ومن المؤكد أن الصيغ المتناقلة إنما تعود الى تواريخ أسبق من ذلك بكثير.

(٨٨) هـ.ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧٢، ص ٢٨.

(٨٩) انظر ج.ف. لافرس (J.E. Lavers)، ١٩٨٠، وب. باركيند (B. Barkindo)، ١٩٨٥.

تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا التطور بالنظر الى أنه كان سيفضي حتماً الى تقويض سلطة الملك المطلقة على رعاياه ويسهم في الوقت نفسه في إضعاف مركز ارستقراطية الزغاوة. ولقد رأينا أنه يُحتمل أن الملك كان يحتكر اقتناء العبيد، ومن ثم فقد كان من صالح التجار البربر بطبيعة الحال أن يفكّوا هذا الاحتكار الملكي لكي يتسنى لهم الوصول مباشرة الى مصدر الإمدادات. أما ارستقراطية الزغازة فمن الممكن اعتبارها وسيلة الملك إلى فرض سلطانه على عامة شعبه. ومن جهة أخرى كان من صالح مختلف الشعوب المندمجة في المملكة أن تعتنق الإسلام لكي يحميها من السلطة التعسفية التي كان يمارسها الملك. غير أنه في نهاية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، كان الإسلام لا يزال محصوراً في الدوائر الضيقة المتمثلة في البلاط الملكي والارستقراطية. ولم يكن إلاّ بعد ذلك بوقت طويل، أي في زمن دونامه ديبلامي (حوالى ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م – ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، عندما أصبح الاسلام أداة لسياسة توسعية، أن استطاع أن يعبر الشقة الفاصلة بين الارستقراطية الحاكمة وبين الشعوب المحكومة ويغدو ديانة شعبية بحق[٩٠].

وتولى حمّاي السلطة في كانم نحو سنة ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م. وفي تلك الفترة نفسها كانت حركة المرابطين البربر في الصحراء الغربية تندفع جنوباً في طريقها الى غزو غانا حيث أقامت في الحكم أسرة مسلمة[٩١]. والى الشرق، أسفرت حركة المرابطين بعد فترة وجيزة عن تولي أسرة مسلمة جديدة الحكم في كاو–كاو (غاو) على الشاطىء الشرقي للنيجر[٩٢]. وليس مجانبة للصواب أن نفترض أن الحركة التي قادها حماي في السودان الأوسط كانت إحدى النتائج التي ترتبت على الفورة الدينية التي قامت – في سياق اقتصادي مختلف – بين البربر الغربيين. غير أنه بخلاف الأسرتين الجديدتين في غرب السودان، اندمج سيفوبو كانم في سياق أفريقي فحققوا بذلك استمرار نظام الدولة الذي ورثوه. وكان ملوك السيفويين يبذلون قصارى جهدهم، بعد مضي قرن ونصف القرن من توليهم السلطة، لمحو آثار أصولهم الحقيقية فأقاموا صلة مباشرة بينهم وبين الزغاوة، أسلافهم في الحكم. وفي النهاية أثبتت مؤسسات الدولة أنها أقوى من أي نزعات إقليمية.

(٩٠) يرد في د. لانج (D. Lange)، ١٩٧٨، عرض أكثر تفصيلاً لنظرية تراجع الإسلام في بداية عصر السيفويين.

(٩١) وفقاً للزهري، تم فتح المرابطين لغانا في ٤٦٩هـ/ ١٠٧٦ – ١٠٧٧م. انظر الزهري، ١٩٦٨، ص ١٨٢ و١٨٣. انظر أيضاً الفصل الثالث عشر من هذا المجلد.

(٩٢) ج.أو. هنويك (J.O. Hunwick)، ١٩٨٠.

الفصل السادس عشر

منطقة غينيا: الحالة العامة

(كُتب هذا الفصل سنة ١٩٧٧)

ثيرستان شو

سبق لي أن وصفتُ الألف الميلادي في غرب أفريقيا بأنه «الألف الصامت»[١]. وتوهتُ آنذاك بمدى خطورة هذا الصمت بالنسبة لمعرفتنا بالتاريخ بالنظر الى أن هذا الألف لا بد أن يكون قد شمل الفترات التكوينية التي لم يكن هناك غنى عنها لما نشأ بعد ذلك من ممالك ومراكز دينية يمكننا إدراك وجودها في نهاية ذلك الألف أو بداية الألف الذي تلاه. والأبعاد الزمنية لهذا الألف الصامت هي في معظمها من العمق بحيث يتعذر على التراث المنقول بلوغها[٢]؛ أما الشواهد الأثرية، فهي تطلعنا على معلومات عن بضعة الآلاف السابقة على بدء التاريخ الميلادي تفوق ما تكشفه لنا عن الألف الميلادي الأول. ويرجع ذلك جزئياً الى الصدفة أو الى طبيعة المواقع التي تم استكشافها أركيولوجياً، ولكنه ربما يقف من جانب آخر شاهداً حقيقياً على تغيُّر في أسلوب الحياة التي كان الناس يحيونها ترتب عليه أن غدت مخلفاتهم أقل وضوحاً في أعين المنقبين عن الآثار. ومن جهة أخرى فنحن لا نبدأ، فيما يخص القرون التالية، الحصول على معطيات تاريخية فحسب، بل إن إقتران الآثار الغنية بمؤسسات مركزية اجتماعية وسياسية قد اجتذب انتباه الأثريين ومؤرخي الفنون على السواء. وأياً كان الأمر، فإنه يتعين علينا أن نلم بأطراف الصورة قد رالمستطاع، وربما

(١) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الأول، الفصل الرابع والعشرين، اليونسكو.

(٢) د.ب. هينيج (D.P. Henige)، ١٩٧٤.

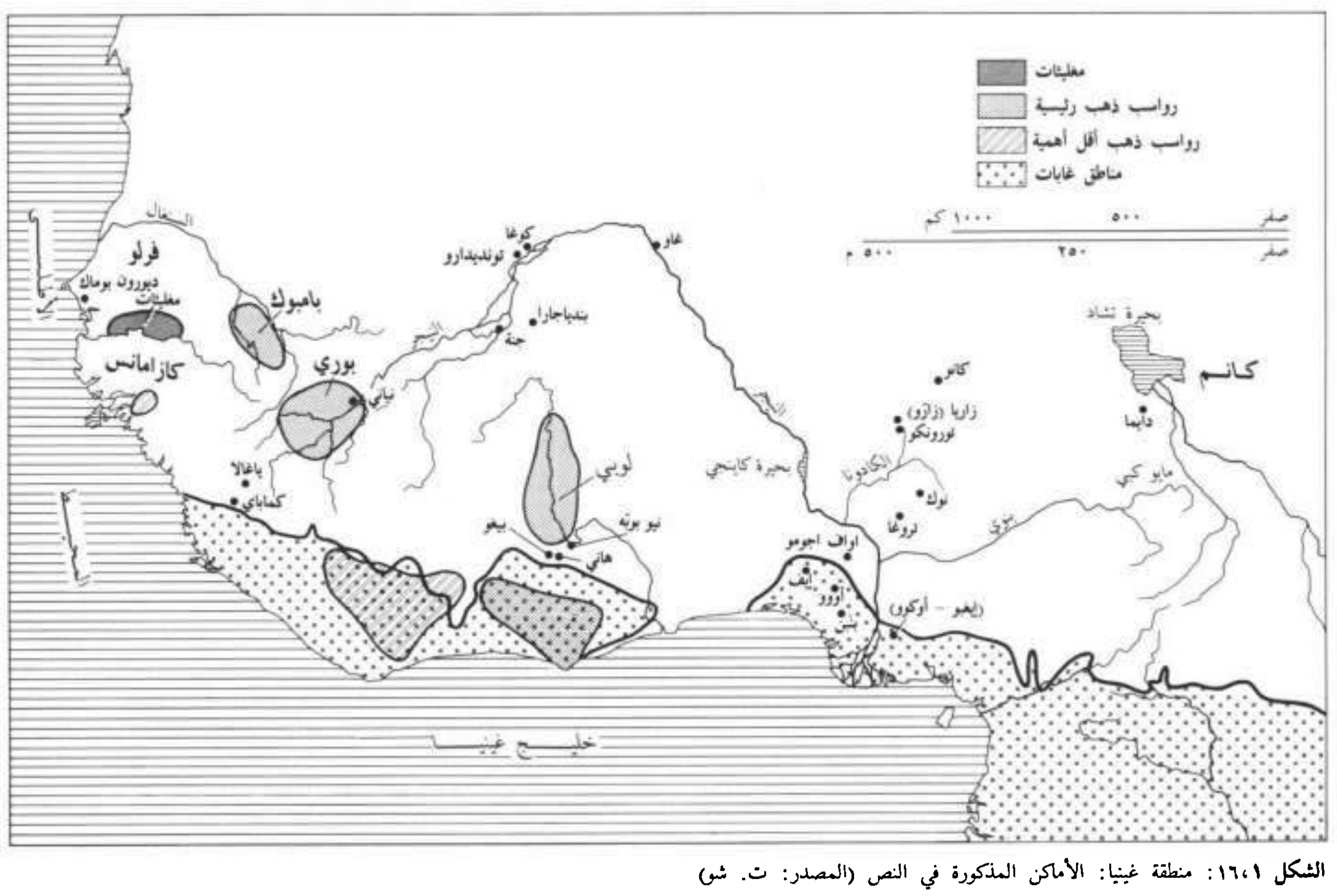
لا يتجاوز ذلك أحياناً تسجيل ما لدينا من معلومات دون أن نتمكن من تفسيرها بوضوح أو التوليف بينها في إطار رؤية شاملة.

التوسع الزراعي

التطورات المبكرة

يتمثل تغيّر أسلوب الحياة الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للفترة التي تعنينا، في الانتقال من أسلوب تنهض المعيشة فيه على القنص وجمع الثمار وصيد الأسماك إلى أسلوب قوامه الزراعة وتربية الماشي – أو على الأقل يعتمد في معظمه على هذه الأنشطة – إذ إنه حتى مع التطور الكامل للنظم الزراعية لم يتوقف القنص وجمع الثمار وصيد الأسماك عن الاسهام في توفير الغذاء، وإن لم يكن ذلك بصفة رئيسية. وعند النظر في هذا التغيّر فيما يتعلق بمنطقة غينيا، ينبغي لنا ألّا نعتبره قطيعة حادة مع الماضي أو أسلوباً جديداً كل الجدة وفد فجأة الى المنطقة، كما حدث في أجزاء كثيرة من شرق أفريقيا وجنوبها. فالمرجّح أن الزراعة وإنتاج الغذاء قد مرّا بمراحل كثيرة؛ وربما كانت أولى الأنشطة المخططة لغرس بذور الغلال الأفريقية المحلية جنوبي الصحراء، أو في الجزء الجنوبي لما هو اليوم الصحراء ذاتها، مجرد اضطرار يائس من جانب جماعات مستقرة أو شبه مستقرة من صيادي الأسماك أثناء فترة جفاف متزايد. فأمثال هؤلاء الناس ربما كانوا قد اعتادوا كسب عيشهم بالجمع بين ما يستمدونه من طعام من موارد مائية متوافرة في مواطنهم، وبين حبوب يجمعونها من النجيليات البرية التي تنبت في المناطق المجاورة. ومن المرجّح أنه، مع تناقص المساحات المائية المتوافرة لصيد الأسماك، عمد هؤلاء الناس الى زيادة مقادير الغذاء المتأتية من هذه الحبوب. ومع الجفاف المطرد تناقصت كثافة النجيليات البرية هذه مما اضطرهم الى الانتقال مسافات أبعد لجني ما تنتجه من حبوب. والناس ينزعون دائماً الى التشبث بأساليب الحياة التي ألفوها، والتكيف المنطقي اللازم لمواصلة اتّباع تلك الأساليب في ظروف كهذه يتمثل في افتعال نمو النجيليات بمزيد من الوفرة وعلى مسافات أقرب الى مقار السكن، وذلك بغرس البذور على مقربة من البحيرات والأنهار الآخذة في التقلص. ولم تكن كشفاً جديداً معرفة أن الحشائش وكثيراً غيرها من النباتات إنما تنمو من البذور التي تخلفها على الأرض محاصيل السنة السابقة، ويعرف ذلك حق المعرفة أولئك الذين يحصلون على الطعام من النباتات البرية. وكل ما في الأمر أنه لم تكن بهم حاجة من قبل الى افتعال تلك العملية نظراً لأن الطبيعة كانت تتولى ذلك نيابة عنهم. وكان هذا الغرس الاصطناعي يُعدّ في البداية مجرد وسيلة مؤقتة، ثم نمت بمرور الزمن الحاجة الى الاعتماد عليه. ومؤدى ذلك أنه لم يكن هناك تحول مفاجىء من القنص وجمع الثمار وصيد الأسماك الى الزراعة، وإنما تغيّر تدريجي في نسب مختلف أنواع الطعام[٣]. وما

(٣) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٤؛ ج.د. كلارك (J.D. Clark)، ١٩٧٦، ص ٩٢ و ٩٣.



الشكل ١٦،١: منطقة غينيا: الأماكن المذكورة في النص (المصدر: ت. شو)

أن شارك الانسان بانتظام في توليد الحشائش المنتجة للحبوب، حتى بدأت تطرأ عليها تغيرات ورثية. وترتب على ذلك تهجينها وتحسينها لأغراض زراعتها وحصادها واستهلاكها من جانب البشر[٤].

ومن الأمثلة الأخرى التي توضح كيف أن الانتقال من جمع الثمار الى الزراعة لم يكن انتقالاً مفاجئاً مثال استغلال زيت النخل، أهم المحاصيل الشجرية في منطقة غينيا. فليست هناك سوى خطوات صغيرة تفصل بين جمع الجوزات البرية الساقطة من الشجرة، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الحيوانات البرية من استهلاك جميع الجوزات الساقطة، وتسلّق الشجرة لقطف كل ما عليها من الجوزات، وإعطاء قدر من الحماية لغرسات نخل الزيت الطبيعية ضد الحيوانات البرية أو حرائق الأدغال أو الأعشاب، وتمليك الأفراد أو الأسر حق الانتفاع بأشجار أو مجموعات أشجار معينة، وأخيراً الغرس المتعمد لجوز النخيل. ومن ذلك يرى أن ليس ثمة ما يدعو إلى أن يأتي التغير فجأة. غير أنه في مرحلة ما من مراحل التطور حدث انتقال من جمع الثمار البرية الى إنتاج الغذاء على نحوٍ مخطط له.

بقاء صيادي العصر الحجرة

لا شك أنه في بداية القرن السابع الميلادي كان إنتاج الطعام، وليس القنص أو جمع الثمار ، هو الوسيلة المعيشية الأساسية في معظم أنحاء المنطقة التي نحن بصددها، وذلك دون استبعاد وجود جماعات متفرقة من الناس، في أقاليم السافانا والغابات على السواء، كانت لا تزال تمارس القنص وجمع الثمار. وربما كانت ذكرى تلك الجماعات لا تزال ماثلة في القصص الشعبية التي يتداولها عامة الناس (mmoatia)[٥] بغابات الأمانتي (الأشانتي) في غانا الحديثة. وتشمل البيانات الأركيولوجية المعروفة لنا الآن عدداً من الأمثلة على أقوام ظلوا يطبقون تقنيات العصر الحجري المتأخر بعد انقضاء وقت طويل على انتقال شعوب أخرى الى المعادن يصنعون منها أدواتهم وأسلحتهم. فالانسان الذي عاش في الآلاف الأولى للعصر الحجري المتأخر لم يعرف الآنية الفخارية ولا الفؤوس المصنوعة من الحجر المصقول، ولا شك أنه كان يعيش على القنص وجمع الثمار وصيد الأسماك؛ أما إنسان الجزء الأخير من العصر الحجري المتأخر (الذي يُعرف أحياناً باسم العصر الحجري الحديث) فيبدو أنه كان منتجاً للغذاء، وإن كان اقتناؤه الآنية الفخارية والفؤوس المصنوعة من الحجر المصقول لا يكفي في حد ذاته لافتراض ذلك. فيحتمل جداً على سبيل المثال أن الشعوب التي عاشت في القرن الحادي عشر الميلادي وخلّفت وراءها أدواتها الحجرية في ملاذ ياغالا الصخري، في سيراليون، كانت في معظمها تعيش على القنص وجمع الثمار[٦].

---

(٤) ج.ر. هارلان وج.م.ج. دي فيت و أ.ب.ل. ستملر (J.R. Harlan, J.M.J. De Wet et A.B.L. Stemler)، ١٩٧٦ (ب)، ص ٦-٩.

(٥) ر.س. راتراي (R.S. Rattray)، ١٩٢٧، ص ٢٥-٢٧.

(٦) ج.هـ. آثرتون (J.H. Atherton)، ١٩٧٢؛ انظر أيضاً «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل الرابع والعشرين، اليونسكو.

ومن الصعب دائماً الحصول على أدلة مباشرة على الزراعة، وهو أمر يتوقف في معظمه على الصدفة والحظ. ومن جهة أخرى، فإن الأدلة غير المباشرة عرضة لاختلاف التفسير، فحفر الجرش الموجودة على أسطح الصخور يكاد يستحيل تأريخها، والمجارش المتنقلة وأحجار الجرش يمكن أن تكون قد استخدمت لأغراض أخرى غير إعداد الطعام؛ وقلما تبق مصانة أدوات خشبية مثل الهاون ويد الهاون. ومع ذلك فقد عُثر في رواسب غرينية كان يبحث فيها عن القصدير في وسط نيجيريا على عصا غليظة حسنة التشكيل يبلغ طولها نحو ١,٢٥ متر وقطرها نحو ٧,٥ سم، وأُخذت على أنها مدقة جرن أو أداة هرس، واسفر تأريخ عينة من خشبها بالكربون ١٤ المشع عن أنها ترجع الى القرن التاسع الميلادي(٧).

المحاصيل

كانت أهم الحبوب في إقليم السافانا هي الدخن اللؤلؤي (Pennisetum americanum) والذرة الصفراء (Sorghum bicolor) ونوعان من حشيشة سان أوغستين (Digitaria iburua و Digitaria exilis). وفي فوتا جالون دجّنت حشيشة برية (Brachiaria deflexa)، وكان الأرز الأفريقي (Oryza glaberrima) شائعاً في الجزء الغربي من منطقة غينيا. وفي إقليم السافانا الجنوبي واقليم الغابات الشرقي، كان اليام الأفريقي المدجن –ولا سيما اليام المر (Dioscorea cayanensis) واليام الأبيض (Dioscorea rotundata)) يشكل الغذاء الأساسي. وربما كان الجمع بين أغذية مستمدة من اليام وزيت النخل وبروتينات متأتية من السمك ولحوم المعز والحيوانات القزمة وحيوانات الأدغال (بما في ذلك الحلزون) واحداً من العوامل التي أدت الى تعمير جنوب نيجيريا(٨).

الأمراض

وبحلول القرن السابع الميلادي أيضاً، بلغ تكاثر جينه الكريّة المنجلية مستوى يكفي لتزويد السكان بقدر كبير من الوقاية ضد الملاريا. وفي البداية، أدى إدخال الأساليب الزراعية وأساليب الحياة المقترنة بها الى زيادة وقوع الملاريا(٩). ذلك أن فرق القنص المتنقلة والمؤلفة من نحو خمسة وعشرين شخصاً تشكل، إذا قورنت بتجمعات السكان الزراعيين المستقرة، أرضاً أقل خصباً بكثير لنشوء أي مرض متوطن واستمراه. وفضلاً عن ذلك فإنه بالنسبة الى الملاريا المنجلية Falciparum malaria، تعد الظروف الناشئة عن إزالة أشجار الغابات تمهيداً لممارسة النشاط الزراعي، ظروفاً

(٧) ب.اي.ب. فاغ (B.E.B. Fagg)، ١٩٦٥.

(٨) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٢، ص ١٥٩.

(٩) ف.ب. ليفينغستون (F.B. Livingstone)، ١٩٥٨؛ س.ل. ويزنفيلد (S.L. Wiesenfeld)، ١٩٦٧؛ د.ج. كورسي و ج. ألكساندر (D.G. Coursey et J. Alexander)، ١٩٦٨. وللوقوف على أدلة أساسية على الكرية المنجلية، انظر س.ب. بوهرر (S.P. Bohrer)، ١٩٧٥.

مؤاتية لانتشار المرض. ويرجع ذلك الى أن بعوضة الأنفيل Anopheles gambiae، الناقل الرئيسي للملاريا المنجلية، لا تجد في الغابات البدائية سوى عدد قليل من الأماكن المؤاتية لتكاثرها بالنظر الى أن المستنقعات لا تتكون عادة على دبال أرض الغابة المغطى بأوراق الشجر، وإن تكونت فإنها تكون من الظلمة بحيث لا تناسب عادات بعوضة الأنفيل التي تُؤْثِر وضع بيضها في برك مشمسة أو جيدة الاضاءة. ومن جهة أخرى فإن وقوب الماء المشكوكة ونفايات المنازل (كبقايا القرع المهملة) التي تعد سمة من سمات القرى الزراعية تهيي أرضاً خصبة لتوالد البعوض، كما أن أسقف القش في الأكواخ وطُنُفها تزوده بأماكن اختباء معتمة أثناء النهار. ونحن لا نعرف بالضبط متى حدثت طفرة جينة الكريّات المنجلية أو كيف حدثت. فالطفل الذي يتلقى تلك الجينة من كلا أبويه يموت من فقر الدم المنجلي قبل أن يبلغ سن المراهقة؛ والطفل الذي لا يتلقاها من أي من أبويه يكون شديد التعرض للموت من الملاريا قبل أن يبلغ سن الرشد؛ أما الطفل الذي يتلقاها من أحد أبويه فلن يموت من فقر الدم المنجلي بل ستتكون لديه أيضاً، والى حد كبير، مناعة ضد الملاريا. وعندما يكون معدل الإصابة بالجينة الكريّة المنجلية مرتفعاً بين مجموعة من السكان، فإن ذلك يكون دائماً في أماكن توطن الملاريا؛ ذلك أنها استطاعت أن تبلغ تلك المستويات العالية من النمو – على الرغم من آثارها المميتة عند انتقالها من الأبوين – نظراً للوقاية التي تتيحها ضد الملاريا. وقد أسفرت الحسابات عن أنها لا بد قد استغرقت ما لا يقل عن ألف وخمسمائة سنة في بلوغ المستويات التي سجلتها في شمال شرقي نيجيريا؛ وربما كان معدل نموها أبطأ في المناطق الأقل رطوبة. ويتدرج معدل وقوعها في غرب أفريقيا مع الانتقال من الجنوب الى الشمال، فيبلغ أقصى ارتفاعه بالقرب من الساحل وينخفض بالتدرج في اتجاه الشمال.

أنواع الزراعة وأنماط الاستقرار

وعلى ذلك يمكننا أن نتصور أنه، في بداية الفترة التي نحن بصددها، كانت تنتشر على نطاق واسع جماعات من المزارعين القرويين. وفي بعض الحالات (انظر أدناه) كانت كثافة السكان وبيئة المنطقة بحيث تتيحان الاستقرار الدائم الذي يمتد على أجيال عديدة؛ وفي مناطق أخرى كانت الاحتياجات الغذائية لجماعة السكان تبلغ حداً يصبح معه الانتقال الى منطقة لم تفلح بعد أو لم تفلح منذ عهد قريب أوفر، من حيث الجهد اللازم، من السعي الى اراضي تتسم بالخصوبة اللازمة ولكنها تقع على مسافات متزايدة البعد عن القرية؛ وعلى هذا النحو تطور نظام إراحة الأرض لمدد طويلة. وفي الحالات التي ظلت فيها القرية تحتل البقعة نفسها من الأرض على مدى أجيال، وظلت البيوت المصنوعة من الطين تُبنى على بقايا البيوت التي سبقتها كل عشر سنوات أو عشرين سنة[١٠]، كان مستوى القرية يرتفع عن مستوى الأرض المحيطة بها فينشيء ربوة. وقد بدأ الأثريون يدركون كيفية التعرف على هذه الربى، واستُكشف بالفعل بعض منها، غير أنه سوف يتعين بذل جهد يفوق كثيراً ما بذل حتى الآن قبل أن نستطيع رسم صورة متماسكة عن فلاحي

(١٠) ر.ج. ماكينتوش (R.J. McIntosh)، ١٩٧٤.

القرى الذين بنوها، حتى فيما يتعلق بمنطقة واحدة محددة. ذلك أن التنقيب في موقع واحد لن يمدّنا إلاّ بقدر ضئيل من المعلومات.

والنوع الآخر من مواقع القرى لا يمكن التعرف عليه بنفس القدر من السهولة، إذ ليس هناك ما يشهد على وجوده سوى كسر مبعثرة من الخزف على سطح أرض قُلّبت منذ عهد قريب بقصد فلاحتها. وموقع كهذا لا تمكن رؤيته من خلال الغطاء النباتي إلاّ في بعض الحالات التي تبدي فروقاً بين أجزاء هذا الغطاء. غير أنه، حتى عندما تُكتشف مواقع مثل هذه القرى، فالأرجح ألا تعود أعمال التنقيب بنفس القدر من الفائدة بالنظر الى ضآلة عمق الطبقات. وذلك هو السبب في أن ما نعرفه عن القرى المبكرة للفلاحين المتجولين أقل مما نعرفه عن المواقع التي كان يقطنها في العصر الحجري المتأخر قناصون وجامعو ثمار اعتادوا التردد مراراً على الملاذات والنتوءات الصخرية التي يسهل التعرف عليها ودراستها. وكثيراً ما كانت هذه الكهوف والملاذات الصخرية تُستخدم بصفة مؤقتة من قبل مزارعين قدموا في وقت لاحق، وكانوا يستخدمون الحديد، كملاذ أو مكان للسكنى أثناء فترات النشاط الزراعي وقلما استخدموها كمواقع سكنى دائمة. وتُستثنى من ذلك كهوف التلّم الموجودة على منحدر بندياغارا في مالي الحالية، حيث أُجريت دراسات متعمقة على ما وُجد بالكهوف من قطع أثرية وهياكل عظمية[١١]. وينسب شعب الدوغون الذين يعيشون في المنطقة في الوقت الحاضر ما وُجد في الكهوف من بقايا الى شعب التلّم ولكنهم يقولون إن الكهوف كانت خالية من السكان عندما وصلوا اليها من الغرب. وقد أسفرت تأريخات الكربون ١٤ المشع عن أن شغل التلّم للكهوف لم يبدأ إلاّ في نهاية الفترة التي نحن بصددها، ودام قرنين أو ثلاثة قرون. وكان الافتراض في الماضي أنهم هاجروا شرقاً الى موقع يوركينا فاسو الحالية، وأنهم أسلاف الكوروميا الذين يعيشون هناك في الوقت الحاضر. غير أن الدراسات الأنثروبولوجية الطبيعية للهياكل العظيمة لكل من الكوروميا والتلّم تشير الى أن الشعبين يختلفان وراثيا فيما بينهما.

انتشار التعدين

صناعة الحديد

كان الفلاحون يستخدمون الحديد الذي كان يصهر على نطاق واسع في كل أنحاء منطقة غينيا في ذلك الوقت. وكان اختزال ركاز الحديد قد بدأ يمارس في بعض أجزاء المنطقة منذ ألف سنة. وقد أسفرت تأريخات الكربون ١٤ المشع التي أجريت في موقع تاروغا المقترن «بثقافةالنوك» والموجود حالياً في نيجيريا عن أن اختزال ركاز الحديد كان يمارس هنا ك على الأقل منذ القرن الرابع قبل الميلاد[١٢]. وقد

(١١) ب.ت. بازوين–سيرا (B.T. Baziun-Sira)، ١٩٦٨؛ ج. هويزينغا (j. Huizinga)، ١٩٦٨: ف. ويلّيت (F. Willlett)، ١٩٧١، ص ٣٦٩.

(١٢) ف. ويلّيت (F. Willett)، ١٩٧١، ص ٣٦٩.

أجريت أعمال تنقيب في موقع لاختزال ركاز الحديد في هاني، بغانا، وقد أسفر سبر التأريخ بالكربون ١٤ المشع الذي أجري على الفحم النباتي المقترن بالخبث وأجزاء من قصبات الأفران عن نسبتها إلى القرن الثاني الميلادي[١٣]. وتقترن تأريخات الكربون ١٤ المشع في القرن السابع الميلادي بأفران لاختزال ركاز الحديد في نيجيريا عند سفح تل دالا في كانو[١٤]، وفي وادي كوماني بالقرب من زاريا[١٥]. ويرجع تأريخان آخران أسفرت عنهما أعمال تنقيب أحدث في هذه المجموعة من الأفران الى القرنين الميلاديين الثامن والعاشر، مما يشير الى أن هذه المنطقة القريبة من مصدر جيد لركاز اللاتريت الصلب ظلت لعدة قرون مركزاً تقليدياً لاختزال ركاز الحديد[١٦]. والى الجنوب من نهر النيجر، الى الغرب من نقطة التقائه بنهر البنوي، أُرخت مجموعة من أفران اختزال ركاز الحديد في أوفه ايجومو في القرنين التاسع والثاني عشر الميلاديين، وأسفر تأريخ المستوى الذي هُجرت عنده تلك المواقع عن القرن الرابع عشر الميلادي[١٧].

مواقع السكنى

وبالاضافة الى الأفران الفعلية لاختزال ركاز الحديد يعرف الآن عدد من مواقع السكنى التي تقدم شواهد على استخدام الحديد منذ بداية التاريخ الميلادي، وشواهد أكثر منها كثيراً على استخدامه منذ منتصف الألف الأول الميلادي. وعلى الرغم من أن التواريخ ليست في تبكير تواريخ أفران صهر الحديد التي وجدت في تاروغا، فإن ربى المساكن الموجودة في قسم وادي النيجر الذي غمرته مياه بحيرة كاينجي وفي وادي كادونا القريب، أعطت في إحدى الحالات تاريخاً مبدئياً هو – ١٣٠[١٨]، وفي حالة أخرى تاريخين هما + ١٠٠ و + ٢٠٠[١٩]، وفي حالة ثالثة + ٢٠٠[٢٠]. ويقع في القرن السادس الميلادي أول تاريخ لسكنى كل من عاصمة مالي المفترضة في نياني[٢١] وايفة[٢٢]. وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة لأقدم تاريخ حصل عليه حتى الآن لاستخدام الحديد في

(١٣) م. بوسنانسكي ور.ج. ماكينتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٦٥ و ١٦٦.

(١٤) ف. ويليت (F. Willet)، ١٩٧١، ص ٣٦٨.

(١٥) م. بوسنانسكي، ور.ج. ماكنتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٧١.

(١٦) ج.أ.ج. ستون (J.E.G. Sutton)، ١٩٧٦ و ١٩٧٧.

(١٧) م. بوسنانسكي ور.ج. ماكنتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٧٢، ١٩٠.

(١٨) سي. فلايت (C. Flight)، ١٩٧٣، ص ٥٤٨.

(١٩) ب.م. فاغان (B.M. Fagan)، ١٩٦٩ (ب)، ص ١٥٣.

(٢٠) معلومات لدى المؤلف، لم تنشر بعد.

(٢١) و. فيليبوفياك وس. ياسنوش ور. وولاغيفيتش (W. Filipowiak, S. Jasnosz et R. Wolagiewicz)، ١٩٧٠؛ د.ت. نياني (D.T. Niane)، ١٩٧٠؛ ف. ويلِت (F. Willett)، ١٩٧١، ص ٣٦٥؛ انظر أيضاً ج. ليسغانغ (G. Liesegang)، ١٩٧٥.

(٢٢) ب.م. فاغان (B.M. Fagan)، ١٩٦٩ (ب)، ص ١٥٤.

منطقة التقاء البنوي والمابو والكبي في الكاميرون(٢٣). وفي مواقع دايا في شمال شرقي نيجيريا، الى الجنوب من بحيرة تشاد، يقع التاريخ المقدّر قبل ذلك بقليل(٢٤). وأصعب من ذلك قليلاً تفسير تواريخ الكربون ١٤ المشع التي نشرت بصدد مواقع «ساو» المجاورة في شمال الكاميرون وفي جمهورية تشاد(٢٥). فبعض الأكوام الصدفية في نهر كازامانس بالسنغال الحديثة بدأت تتراكم منذ أوائل الفترة التي تعنينا نتيجة لعادات جمع الطعام التي كان يتبعها أناس يستخدمون الحديد. وتشير البحوث إلى أن قاطني تلك المنطقة كانوا هم أسلاف الديولا، سكانها الحاليين(٢٦). وبالإضافة الى جمع المحار، كان يُمارس صيد الأسماك من المحيط وتُقتنى المعز والماشية الداجنة، ويبدو محتملاً أن الأرز كان قد أصبح غذاء أساسياً وأن زراعته جعلت السكنى الدائمة لمواقع الاستيطان أمراً ممكناً. ويبدو أن الأكوام الصدفية في ديورون بوماك، في دلتا السالوم بالسنغال، بدأت قرب أواخر القرن الثامن الميلادي مع تكثيف استغلال موارد الحيوانات الصدفية المائية منذ بداية القرن الحادي عشر الميلادي. وحلت نهاية هذا الاستغلال بعد الفترة التي تعنينا، ربما في الوقت الذي حل فيه السيرير نيومينكا في القرن الخامس عشر الميلادي محل الماندنغ في سكنى السواحل(٢٧).

ومثلما هو مرجح أن أسلوب حياة قوامه القنص وجمع الثمار استمر زمناً طويلاً في أماكن كثيرة بعد أن بدأت ممارسة الزراعة، فمن المرجح أيضاً أن انتشار تكنولوجيا الحديد لم يتم بصورة متكافئة. فعلى حين أن أول ظهور لهذه التكنولوجيا في تاروغا يرجع – حسب معارفنا الحالية – الى عدة قرون قبل الميلاد، توجد أماكن أخرى في منطقة غينيا لم تطبق فيها إلاّ بعد ألف سنة أو أكثر من ذلك التاريخ. وأثناء تلك الفترة ربما كانت هناك حالات لأناس لا يزالون يطبقون تكنولوجيا العصر الحجري المتأخر ويعيشون على غير بعيد من أناس آخرين يستخدمون الحديد. ونحن لا نعرف إلاّ القليل حتى الآن عن العلاقة بين مثل هذه الجماعات التي كانت قد بلغت مستويات متفاوتة – أي ما إذا كانت قد قامت بينها علاقات تبادل سلمية، أو ما إذا كانت بينها مجابهات، أو ما إذا كانت قد شغلت مناطق مختلفة أو بيئات ملائمة متباينة ولم تقم بينها علاقات تذكر. ومن أمثلة هذا النوع من المواقف ما يمكن أن يشاهد في شمال سيراليون، حيث أعطت أعلى الطبقات في موقع كاماباي، التي تحتوي على أدوات حديدية وعلى خبث وآنية فخارية، تواريخ في القرنين السابع

(٢٣) سي. فلايت (C. Flight)، ١٩٧٣، ص ٥٥٠.

(٢٤) ب.م. فاغان (B.M. Fagan)، ١٩٦٩ (ب)، ص ١٥٣؛ ج. كونّاه (G. Connah)، ١٩٧٦.

(٢٥) أ. ليبوف وج.ب. ليبوف (A. Lebeuf et J.P. Lebeuf)، ١٩٧٠؛ سي. فلايت (C. Flight)، ١٩٧٣، ص ٥٥٢ و٥٥٣.

(٢٦) أو. ليناريس دي سابير (O. Linares de Sapir)، ١٩٧١؛ ف. ويليت (F. Willett)، ١٩٧١، ص ٣٦١؛ سي. فلايت (C. Flight)، ١٩٧٣، ص ٥٤٥.

(٢٧) سي. ديكامب وج. تيلمانس وي. توميريه (C. Descamps, G. Thilmans et Y. Thommeret)، ١٩٧٤؛ سي.أ. ديوب (C.A. Diop)، ١٩٧٢؛ م. بوسنانسكي ور.ج. ماكينتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٨٤–١٩٣.

والثامن الميلاديين، على حين أنه يبدو أن تكنولوجيا العصر الحجري المتأخر ظلت مطبقة في ياغالا حتى القرن الحادي عشر الميلادي[٢٨]. وطبقاً لما قاله الزهري، الجغرافي الذي عاش في القرن الثاني عشر الميلادي، كان سكان غانا القديمة يشنّون الغارات على أناس لم يكن لديهم حديد بل كانوا يحاربون بعصي من الأبنوس، أي بأسلحة لا وجه للمقارنة بينها وبين السيوف والحراب التي كان يقاتل بها شعب غانا[٢٩]. ولن نتمكن من الحصول على صورة صحيحة تاريخياً عن انتشار استخدام الحديد في غرب أفريقيا الى أن نستكشف ونؤرخ عدداً أكبر كثيراً من المواقع المنتمية الى الفترة التي تعنينا والموزعة في أماكن نموذجية. فقبل أن يُكتشف موقع صهر الحديد في هاني، الذي يرجع تاريخه الى القرن الثاني الميلادي (انظر صفحة ٤٧٨ أعلاه)، كان أقدم حديد معروف في غانا الحديثة يوجد في موقع نيوبويبه[٣٠] الذي يرجع تاريخه إلى قرب نهاية القرن الثامن الميلادي. ولم يكن إلاّ منذ عهد قريب أن بدأت البحوث الأركيولوجية في منطقة دلتا النيجر البالغة التخصص. ولم يُكتشف هناك حتى الآن أي موقع ينتمي الى العصر الحجري، ويأتينا أول تاريخ لسكنى المنطقة من نهاية القرن التاسع الميلادي[٣١].

وعلى الرغم من انعدام التكافؤ في انتشار المعارف المتعلقة بتشغيل الحديد، فبوسعنا ان نسلّم بأنه، بحلول بداية الفترة التي نحن بصددها، كان الحديد يشغَّل على نطاق واسع؛ وبحلول نهاية تلك الفترة لم يعد هنالك سوى بضعة جيوب تمارس فيها تكنولوجيا العصر الحجري، وإن كان من المحتمل أن ظلت تُستعمل بعض الأدوات الحجرية[٣٢]. غير أنه في معظم أجزاء المنطقة لم تحتفظ الذاكرة الشعبية بأية آثار لاستخدام الفؤوس الحجرية المصقولة. وعندما كان يتصادف وجودها في الأرض كانت تُعزى الى أصل رعدي، إذ كانت تعدّ صواعق نزلت من السماء يصحبها البرق، وتحمّل مسؤولية ما يلحق بالأشجار والأبنية من أضرار. وقد غدت بوصفها هذا محل إجلال بإعتبارها نواقل ورموزاً للقوة الإلهية ومن ثم وجدت طريقها الى هياكل معابد نيامه وسانغو والحكام القدامى (oba) لبنين. وفي جنوب الكوت ديفوار (ساحل العاج) توجد أشكال فريدة من هذه الفؤوس التي يرجح أنها كانت ذات مغزى طقسي لا مغزى وظيفي[٣٣].

---

(٢٨) ج.هـ. آثرتون (J.H. Atherton)، ١٩٧٢؛ ف. ويليت (F. Willett)، ١٩٧١، ص ٣٥١.

(٢٩) ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٧٣، ص ١٤؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins) (مشرف على التحرير) ١٩٨١، ص ٩٨.

(٣٠) ر.ن. يورك (R.N. York)، ١٩٧٣.

(٣١) م. بوسنانسكي و ر.ج. ماكينتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٧٠ و ١٨٩ و ١٩٠.

(٣٢) ر.س. راتراي (R.S. Rattray)، ١٩٢٣، ص ٣٢٣؛ م.د.و. جفريز (M.D.W. Jeffreys)، ١٩٥١، ص ١٢٠٨؛ د. ولیامز (D. Williams)، ١٩٧٤، ص ٧٠.

(٣٣) ب. هولاس (B. Holas)، ١٩٥١.

التجارة المحلية

لا شك أن واحداً من أهم آثار انتشار الحديد كان زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي. فالمعازق وغيرها من الأدوات اللازمة لاستصلاح الأراضي لا بد أنها يسّرت إيجاد الفوائض الزراعية التي تتيح قدراً أكبر من تقسيم العمل والتخصص الحرفي، والتطور الحضري في نهاية المطاف وإعالة بلاط ملكي أو كنسي. ولا بد أن هذه العملية كانت عملية بطيئة، ويتعين علينا إلّا نفترض أن «الضغط السكاني» الناجم عن أسلوب الحياة الزراعي كان بالضرورة هو السبب، أو حتى أحد الأسباب، في الاتجاه نحو تكوين الدول. ومن جهة أخرى لا بد أن تكون زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي قد أدت الى نشوء نظم محلية للتبادل تنهض على وجود فوائض وتخصصات حرفية معينة. وكان اختلاف البيئات عاملاً من عوامل تعزيز مثل هذه النظم نظراً لأن منتجات بيئة معينة يمكن تبادلها مقابل منتجات بيئة أخرى. فقد تُبادل منطقة نهرية سمكها المجفف مقابل حبوب تُزرع في منطقة بعيدة عن النهر، وقد تُتبادل لحوم حيوانات الأدغال المقتنصة في منطقة السافانا مقابل أغذية لا تتوافر إلّا في الغابات. وقد تعمد منطقة تصهر الحديد باستغلال مواردها الغنية بركازه الى إعطاء المنتجات الحديدية مقابل آنية فخارية تُصنع في منطقة غنية بالفخار المناسب. وتنمو تلك الشبكات بالتدريج، وربما تقطع منتجات منطقة ما – عن طريق عدة وسطاء – مسافات تزداد بعداً باطراد. من ذلك مثلاً أن جوز الكولا الذي يزرع في مناطق الحراج الجنوبية قد يُقدّم مقابل زبد الكريته الذي ينتج في الشمال. ولا تزال عمليات التبادل هذه تتسم بالأهمية وقد تتبع نسقاً يرجع الى أكثر من ألف سنة مضت. وربما كان لنظم التبادل المحلية هذه أهميتها في تطوير السلطة المركزية بالنظر الى أنها، ما أن غذيت بالثروة الإضافية المتأتية من التجارة عبر مسافات بعيدة، حتى أضافت سلطة هائلة الى السلطة التي كان يملكها من قبل الزعيم الذي يشرف على مقايضة تلك الموارد[٣٤]. ولا شك أن هذه العملية شكلت أهم تطور في منطقة غينيا أثناء الفترة التي تعنينا بالنظر الى أن مجسات التجارة عبر الصحراوية الأكثر تطوراً بدأت آنذاك تتصل بنظم التبادل القائمة بالفعل. ولم يكن من شأن توسع شبكات التجارة على هذه النحو أن يؤدي الى هجران نظم التبادل المحلي القائمة؛ فكما رأينا بصدد منطقة أخرى، ينزع تطور آليات التجارة الى أن يكون عامل إضافة أكثر منه عامل تعاقب[٣٥].

ومثلما كان تطور النظم الزراعية ونشاط صهر الحديد يعوزهما التكافؤ، لا شك أن الأمر كان كذلك فيما يتعلق بتطور شبكات التبادل. وحيث لا تحقق نظم التبادل تطوراً هاماً، سيفتقر الوضع الى أحد حوافز تركيز السلطة وتكوين الدولة، الأمر الذي أسهم في الابقاء في غرب أفريقيا على كثير من المجتمعات التي لا تعيش في ظل دولة. فبصدد ثقافات منطقة الغابات الاستوائية في أمريكا الجنوبية، أُجريت دراسة متأنية للطريقة التي أدى بها افتقار المنطقة الى التجانس (بعكس الصورة التي تتركها الانطباعات السطحية) الى قيام التجارة عبر مسافات بعيدة، وللكيفية التي

(٣٤) ر. هورتون (R. Horton)، ١٩٧٦، ص ٧٥ و ١١٠–١١٢.

(٣٥) ت.و. بيل (T.W. Beale)، ١٩٧٣، ص ١٤٣.

عجزت بها الحروب الأهلية عن اعتراض سبيلها وإفسادها[٣٦]. أما الدراسات التي أجريت عن التجارة في غرب أفريقيا فهي تنزع الى التركيز على التجارة الخارجية[٣٧]، ومع ذلك يُرجّح أن تبادل المنتجات الطبيعية بين مناطق ايكولوجية مختلفة في غرب أفريقيا، إنما هو نشاط قديم العهد.

التجارة الخارجية

تمدّنا المغليثات السنغالية الغامبية بواحد من أهم الشواهد على تركيز شكل من أشكال الثراء مصحوباً على الأرجح بتركيز في السلطة الاجتماعية والسياسية. وهناك منطقة بيضية الشكل تقريباً، يبلغ طولها ٣٥٠ كيلومتراً من الشرق الى الغرب وعرضها ١٧٥ كيلومتراً من الشمال الى الجنوب (تقع على وجه التقريب في ١٣°–١٦° غرباً و ١٣°– ١٤° ٣٠' شمالاً وتتميز بعدد الآثار المغليثية الموجودة بها. ويناظر توزيعها عن كثب أحواض نهري غامبيا وسالوم الأوسط والأعلى وروافدهما. وقد تم في هذه المنطقة تعداد ما يربو على زهاء ٢٨٠٠٠ حجر ضخم منتصب[٣٨]. وفي موقع واحد لا أكثر (سينه–سالوم)، يوجد زهاء ٩٠٠ حجر تنتظم في أربع وخمسين دائرة. وتتألف كل دائرة من أحجار منتصبة يتراوح عددها بين عشرة أحجار وأربعة وعشرين حجراً، ويتراوح ارتفاع الحجر عن الأرض بين نصف المتر وقرابة ثلاثة أمتار (أنظر الأشكال ١٦،٢ و ١٦،٣ و١٦،٤). وأكثر أشكال الأحجار تواتراً هو الشكل الاسطواني، ومنها ما هو مربع وما يتخذ مقطعه شكل حرف الـD وما يستدق نحو قمته، ولكن جميع أحجار الدائرة الواحدة من نوع واحد. ومعظم الأحجار مسطّحة القمة وإن كان بعضها تعلوه حفرة أو نتوء. ويتراوح القطر الداخلي للدائرة بين أربعة أمتار وسبعة أمتار. وتضم معظم الدوائر صفاً من الأحجار الماثلة على الجانب الشرقي يمتد من الشمال الى الجنوب. وأروع هذه الأحجار أندرها وهي تُعرف باسم «حجار القيثارة»، وهي منحوتة على شكل حرف الـV من كتلة واحدة من حجر اللاتريت.

وقد أسفرت أعمال التنقيب التي أجريت إبّان السنوات الأخيرة في بعض هذه الدوائر بوضوح عن أنها جنائزية في طابعها، إذ كُشف فيها عن عدد من المدافن الفردية والجماعية. وأسفر التأريخ بالكربون ١٤ المشع عن ثلاثة تواريخ واقعة في القرنين السابع والثامن الميلاديين. وتبيّن من الفحص الدقيق وجود أربعة أنواع من الآثار: دوائر المغليثات، والربى الحجرية (يتصدرها الى الشرق عادة صف من الأحجار شأنها شأن دوائر المغليثات)، ودوائر الأحجار (لا تضم أحجاراً مغليثية منتصبة وإنما كتلاً اللاتريت تظهر بالكاد فوق الأرض)، والربى الترابية[٣٩].

---

(٣٦) د.و. لاثراب (D.W. Lathrap)، ١٩٧٣.

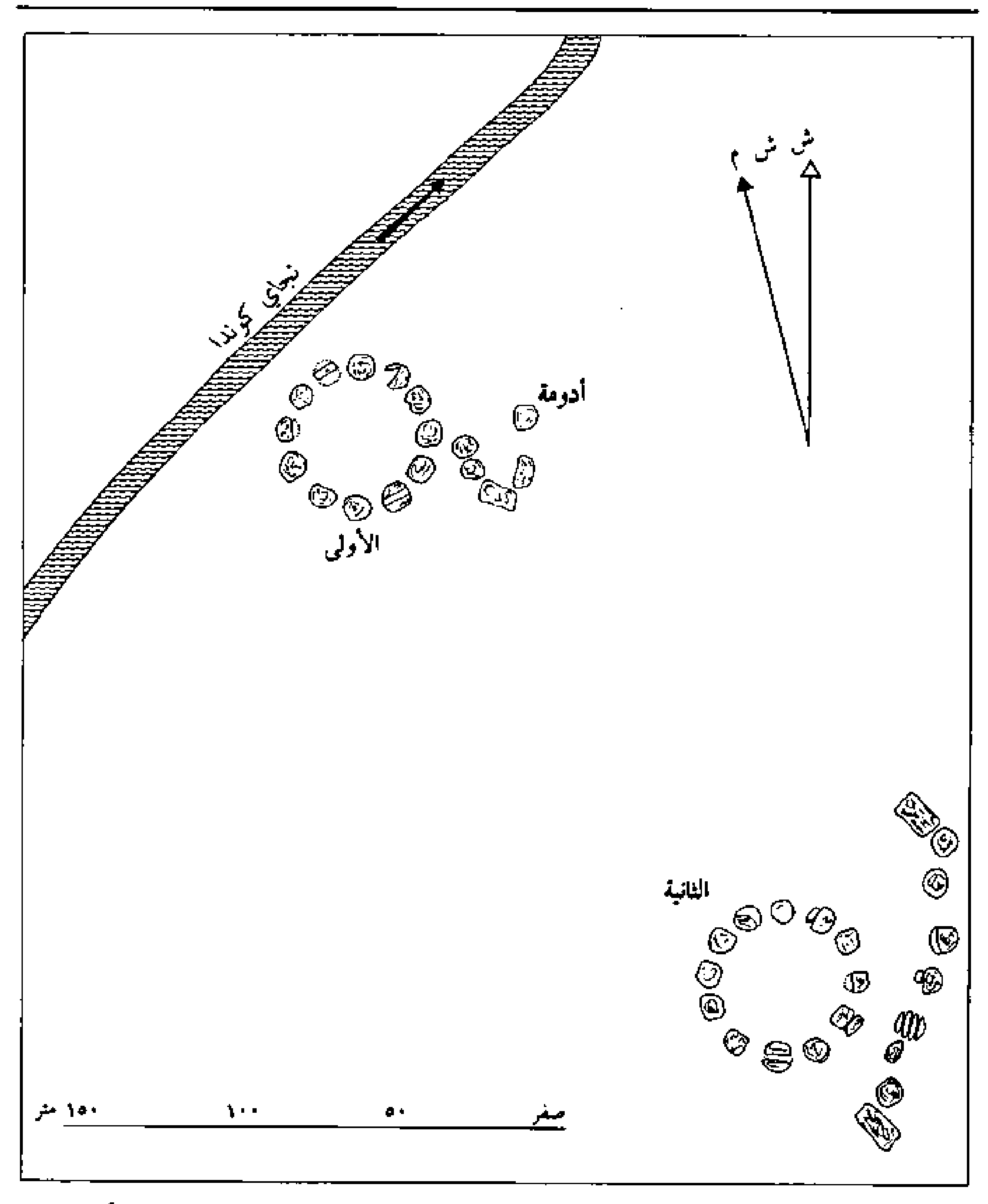
(٣٧) ل. سندستروم (L. Sundstrom)، ١٩٧٤؛ أ.ج. هوبكنز (A.F. Hopkins)، ١٩٧٣.

(٣٨) ف. مارتان وسي. بيكر (F. Martin et C. Becker)، ١٩٧٤ (أ).

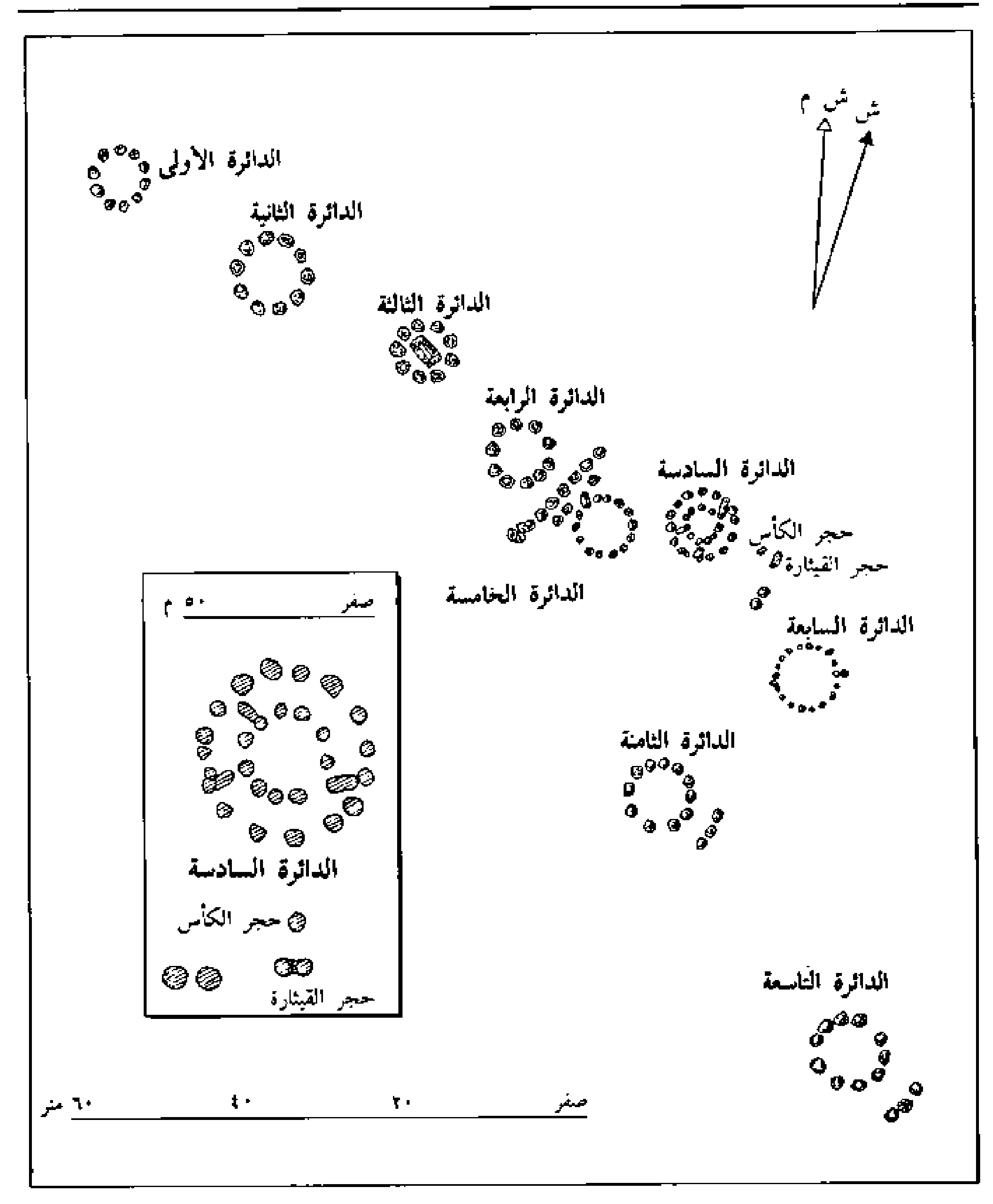
(٣٩) ب. أوزان (P. Ozanne)، ١٩٦٦؛ ب.أو. بيل (P.O. Beale)، ١٩٦٦؛ د. إيفانس (D. Evans)، ١٩٧٥؛ ج. تيلمانس وسي. ديكامب (G. Thilmans et C. Descamps)، ١٩٧٤ و١٩٧٥.

ش ش م
الرابعة
صفر ١٠ ٢٠ متر
صفر ٥ ١٠
الثالثة
الحادية عشرة
العاشرة
الدائرة الأولى
التاسعة
الثامنة
السابعة
الدائرة السادسة
السادسة
الثانية
الخامسة
الأولى

الشكل ١٦،٢: خريطة موقع واتسو
(المصدر: ت. شو)



الشكل ١٦،٣: دائرتان في واسّو وقد ظهرت الحجارة الخارجة عن كل منها الى الشرق كاملة تقريباً (المصدر: ث. شو)



الشكل ١٦،٤: حجر القيثارة في كيربانش

(المصدر: ت. شو)

ومن الممتع التأمل فيا أتاح توجيه كل هذا الجهد البشري نحو قطع هذه الآلاف من الأعمدة الحجرية ونقلها وتنصيبها. فلأن هذه الآثار قد نُحتت من الغطاء السطحي لحجر اللاتريت الغني بالحديد، ذهب البعض الى أن من أقاموها هم شعب جمع ثروته من صهر الحديد وتزويد الجماعات المحيطة به. وربما كانت تلك هي الحقيقة، ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإن أحداً لم يعثر بعد على أفران الصهر ولا على المواقع التي كان يعيش فيها ناصبو المغليثات. ومن شأن هذا الطابع أحادي الجانب للشاهد الأركيولوجي أن يجعل من الصعب في ظروف معارفنا الراهنة محاولة إعادة تشكيل الأوضاع تاريخياً. وثمة اقتراح ثانٍ لتفسير المغليثات السنغالية الغامبية مؤداه أن موقعها قد حُدّد استراتيجياً بغرض تمكين سكان المنطقة من مراقبة تجارة الذهب المستخرج من مناجم بوري وبامبوك[٤٠]. وإذا كان تحديد تاريخ القرن الثامن الميلادي صحيحاً، فإن هذه النظرية سابقة للأوان في هذه المنطقة القاصية الى الغرب إذ لم تكن التجارة العربية المندفعة نحو الشمال قد بلغت بعد من القدرة ما يمكّنها أن تمارس تأثيراً بعيداً الى الغرب. فعلى الرغم من أن العرب فتحوا المغرب في أوائل القرن الثامن الميلادي، فإن انشغالهم العاجل بعد ذلك كان منصباً على أسبانيا القوطية في الغرب أكثر منه على إقامة مراكز تجارية ثابتة في المغرب[٤١]. وإذا كان صحيحاً أن المغليثات ترجع إلى تاريخ سابق على تاريخ نشوء التجارة العربية وتدين بوجودها مع ذلك لتصدير الذهب الى الشمال، فلعله ينبغي لنا أن نعتبر أن شعب البربر في الصحراء كانوا هم الوسطاء في تجارة مع شمال أفريقيا في العصر البيزنطي. وإن كانت تجارة كهذه قد وجدت، فسوف تسهم في تفسير السرعة النسبية التي أقر بها العرب علاقاتهم التجارية مع غرب السودان ما أن غدا احتلالهم لشمال أفريقيا أكثر استقراراً.

وتوجد بوادي السنغال الى الشمال من منطقة المغليثات منطقة بها ربى كبيرة الحجم عُثر في بعضها على آنية فخارية تضاهي ما عُثر عليه في منطقة المغليثات. وقد أُحصي ما يربو على أربعة آلاف منها أسفرت أعمال التنقيب في بعضها – شأنها شأن المغليثات – عن قبور متعددة تحتوي على وفرة من الأشياء الجنائزية التي يذكر منها خرز من الذهب أو من العقيق الأحمر، وحلي من الذهب ومن النحاس وأسلحة حديدية، كما وجدت بها أوعية من صنع المغرب تشهد بوجود علاقات تبادل مع الشمال. وعلى الرغم من أن واحدة من أكثر الربى إبتعاداً الى الجنوب قد أُرّخت، بواسطة الكربون ١٤ المشع، بالقرن الثامن الميلادي[٤٢]، فالمعتقد أن معظمها يرجع تاريخه الى القرن العاشر الميلادي[٤٣]. كذلك أُجريت أعمال التنقيب في ربى أخرى تحتوي على أشياء ثمينة، وذلك في وادي النيجر الأعلى فيما وراء سيغو، وفي كوغا، عند بداية المنعطف الكبير

(٤٠) م. بوسنانسكي (M. Posnansky)، ١٩٧٣، ص ١٥١.

(٤١) ر. أوليفر وب.م. فاغان (R. Oliver et B.M. Fagan)، ١٩٧٥، ص ١٥٧؛ انظر أيضاً الفصلين التاسع والحادي عشر من هذا المجلد.

(٤٢) م. بوسنانسكي ور.ج. ماكينتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٨٤ و ١٨٥.

(٤٣) م. بوسنانسكي (M. Posnansky)، ١٩٧٣، ص ١٥٢.

للنيجر، وُجدت ربوة بها أحجار منتصبة أُرجع تاريخها الى حوالى + ١٠٠٠[٤٤]. وفي منطقة منعطف النيجر الأوسط ذاتها، توجد مغليثات تونديدارو التي نهبها وخرّبها جامعو الأثريات المحدثون ولم تجر فيها أعمال تنقيب علمية قط وربما يرجع تاريخها الى الفترة نفسها، وهي تشهد بوجود تجارة في الذهب كانت تهبط النيجر قادمة من مناجم الذهب في بورية[٤٥]. ومن المهم في هذا الصدد أن نذكر أن تطور كومبي صالح (غانا القديمة)، بوصفها نقطة تجميع للذهب القادم من هذا المصدر والموجّه نحو التجارة عبر الصحراوية، يبدأ في تاريخ لا يتجاوز القرن الثامن الميلادي. فقرب نهاية ذلك القرن كانت غانا قد ذاع صيتها بوصفها «أرض الذهب»، حتى بلغ بغداد، كما يشهد بذلك ما جاء عنه على لسان الفزاري[٤٦]. ويُرجّح أن كومبي صالح وأوداغست كانتا مركزي تجميع للذهب القادم من مناجم بامبوك، وربما كان تفوق تنظيم طرق التجارة الخاصة بهما هو الذي أدى الى تدهور الأهمية الاجتماعية والسياسية للجماعات التي كانت من قبل تستغل مصادر الذهب الواقعة الى الغرب.

وثمة من الدلائل ما يشير الى أنه، قبل أن تنشأ الطرق المارّة بتغازه وسجلماسة، كان أول طريق عبره ذهب غرب أفريقيا ليبلغ العالم العربي يمر مباشرة بمصر من خلال واحتي الداخلة والخارجة[٤٧]. وربما وجدنا تأكيداً لوجود هذا الطريق في ثلاثة تواريخ بالكربون ١٤ المشع في القرون السادس والسابع والعاشر الميلادية في موقع مرنده بمنطقة العير على الطريق بين غاو ومصر[٤٨]. فقد وجدت هناك أكوام من النفايات استُخرج منها حوالى ٤٢٥٠٠ بوتقة تشهد بالأنشطة التي مارستها مستوطنة من الحرفيين. وقد اختلفت الآراء بصدد المعدن الذي كان يُشغل في هذا الموقع[٤٩]. إذ منها ما ذهب الى أنه النحاس ومنها ما رجّح الذهب، غير أن الدليل المحسوس الوحيد حتى الآن يتمثل في تحليل لبقايا وجدت ببوتقة وتشير الى أنه كان النحاس وليس الذهب[٥٠]. ومن المهم بطبيعة الحال أن ننمي معارفنا كثيراً بشأن مرنده بهدف تأكيد التواريخ وتضييق الشقة بينها، وعلى الأخص بهدف تكوين فترة عن مصدر المواد الخام التي تستخدم، والغاية التي تستهدفها المنتجات المصنعة، وهوية الحرفيين، والإشراف السياسي والاقتصادي على تنظيم التجارة. فإذا كان حرفيو مرنده يعملون في شغل الذهب، فلا بد أن المادة الخام كانت تنتقل

(٤٤) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ١٠٩ و ١١٠.

(٤٥) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٧٠، ص ١٣٣-١٣٦.

(٤٦) ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٧٣، ص ١٣؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins) مشرف على التحرير)، ١٩٨١، ص ٣٢.

(٤٧) ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٦٨ (أ)، ص ٢٣١ و ٢٣٢.

(٤٨) هـ. لوت (H. Lhote)، ١٩٧٢ (أ) و ١٩٧٢ (ب)؛ سي. ديلبيرياس و م.ت. غيّيه و ج. لابيري (C. Delibrias, M.T. Guilllier et J. Labeyrie)، ١٩٧٤، ص ٤٤ و ٤٥؛ م. بوسنانسكي و ر.ج. ماكينتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٨٣.

(٤٩) هـ. لوت (H. Lhote)، ١٩٧٢ (أ) و ١٩٧٢ (ب)؛ ر. موني (R. Mauny)، ١٩٧٣، ص ٧٦٣ و ٧٦٤.

(٥٠) ر. كاسترو (R. Castro)، ١٩٧٤.

من بامبوك وبوريه عبر مسافات بعيدة (اذ من غير المحتمل أن مناجم ذهب أشانتي في غانا الحديثة كانت تسهم آنذاك في تلك التجارة)، وتكون عندئذ قد قطعت نصف الطريق الى مصر. وفضلاً عن ذلك، فإنه إذا كانت البواتق التي لم يوجد بها أثر للنحاس قد استخدمت لصهر الذهب، فلماذا إذن لم يُعثر منها على كميات مماثلة في كومبي صالح وأوداغست وولاته والسوق وأماكن غيرها عُرف أنها كانت مناطق تجميع للذهب في التجارة عبر الصحراوية؟ وأين كان مصدر النحاس؟ لقد حاول الباحثون طويلاً أن يتعرفوا على موقع «تاكيده» الذي أورد وصفه ابن بطوطة في القرن الرابع عشر الميلادي باعتباره مصدر النحاس الموجود في جنوب الصحراء. واعتقد أنها لا بد أن تكون هي آزليك الواقعة على بعد ١٥٠ كيلومتراً الى الشمال الغربي من مرنده[٥١]، حيث عُثر على أطلال ووجدت كميات وفيرة من الخبث والقوالب التي تشهد بالأهمية التي كانت آزليك تتسم بها بوصفها موقعاً لتشغيل النحاس. وعلى الرغم من الزعم السابق بأن مصدر النحاس وجد على بعد ١٣ كيلومتراً الى الشمال الشرقي لآزليك[٥٢]، ومن البحوث الأحدث التي كشفت عن وجود رواسب نحاس بالمنطقة[٥٣]، فإن بعض المؤلفين يعتقدون بأن ركاز النحاس هذا لم يكن يكفي للاستغلال ولا بد أن النحاس الذي كان يُشغل في آزليك كان نحاساً مستورداً، علماً بأن تواريخ الكربون ١٤ المشع لآزليك (القرنين الميلاديين الثاني عشر والسادس عشر) لاحقة لنظائرها في مرنده[٥٤].

وثمة أدلة كثيرة أوردها الكتّاب العرب، من البكري فصاعداً، على أن النحاس كان أحد السلع الهامة التي تُصدّر الى منطقة غانا. فقد كان يستخدم كعملة في تاكيده وكانم في القرن الرابع عشر الميلادي[٥٥]. ويروى أن قافلة متجهة نحو الجنوب واجهتها صعوبات في المجابة الكبرى بموريتانيا في أوائل القرن الثاني عشر الميلادي، وكانت تحمل ألفي قضيب من النحاس فألقي بها في البحر[٥٦]. ومع أن الذهب كان السلعة التي يفضل تجار القوافل العابرة للصحراء أن يحصلوا عليها من غرب أفريقيا، فقد كان بوسعهم الحصول على منتجات أخرى قيمة وتدرّ أرباحاً كثيرة، ويخص بالذكر منها العاج والعبيد، وذلك من أماكن لا يتوافر فيها الذهب مثل الجزء الشرقي من منطقة غينيا. فهل يمكن القول بأن اجتماع هذه الحقيقة مع الوقت المبكر الذي مُورست فيه أنشطة تشغيل النحاس في مرنده، وما يترتب على ذلك من وجود طريق تجاري قديم يصل مباشرة الى مصر، يسهم في تفسير التواريخ المبكرة التي أسفر عنها الكربون ١٤ المشع بالنسبة للأشياء التي عُثر عليها في ايغبو–أوكوو التي توجد في أقصى جنوب الجزء الشرقي من منطقة غينيا[٥٧].

(٥١) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ١٤٠ و ١٤١ و ٣٠٨ و ٣٠٩.

(٥٢) ج. لومبار و ر. موني (J. Lombard et R. Mauny)، ١٩٥٤.

(٥٣) س. برنوس و ب. غولينكيه (S. Bernus et P. Gouletquer)، ١٩٧٦.

(٥٤) م. بوسنانسكي و ر.ج. ماكنتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٨٣.

(٥٥) ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٧٣، ص ١٢٠.

(٥٦) ت. مونو (T. Monod)، ١٩٦٩؛ سي. فلايت (C. Flight)، ١٩٧٣، ص ٥٤٤.

(٥٧) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٠ و ١٩٧٥ (أ) و ١٩٧٧.

بدايات الاتجاه نحو المركزية

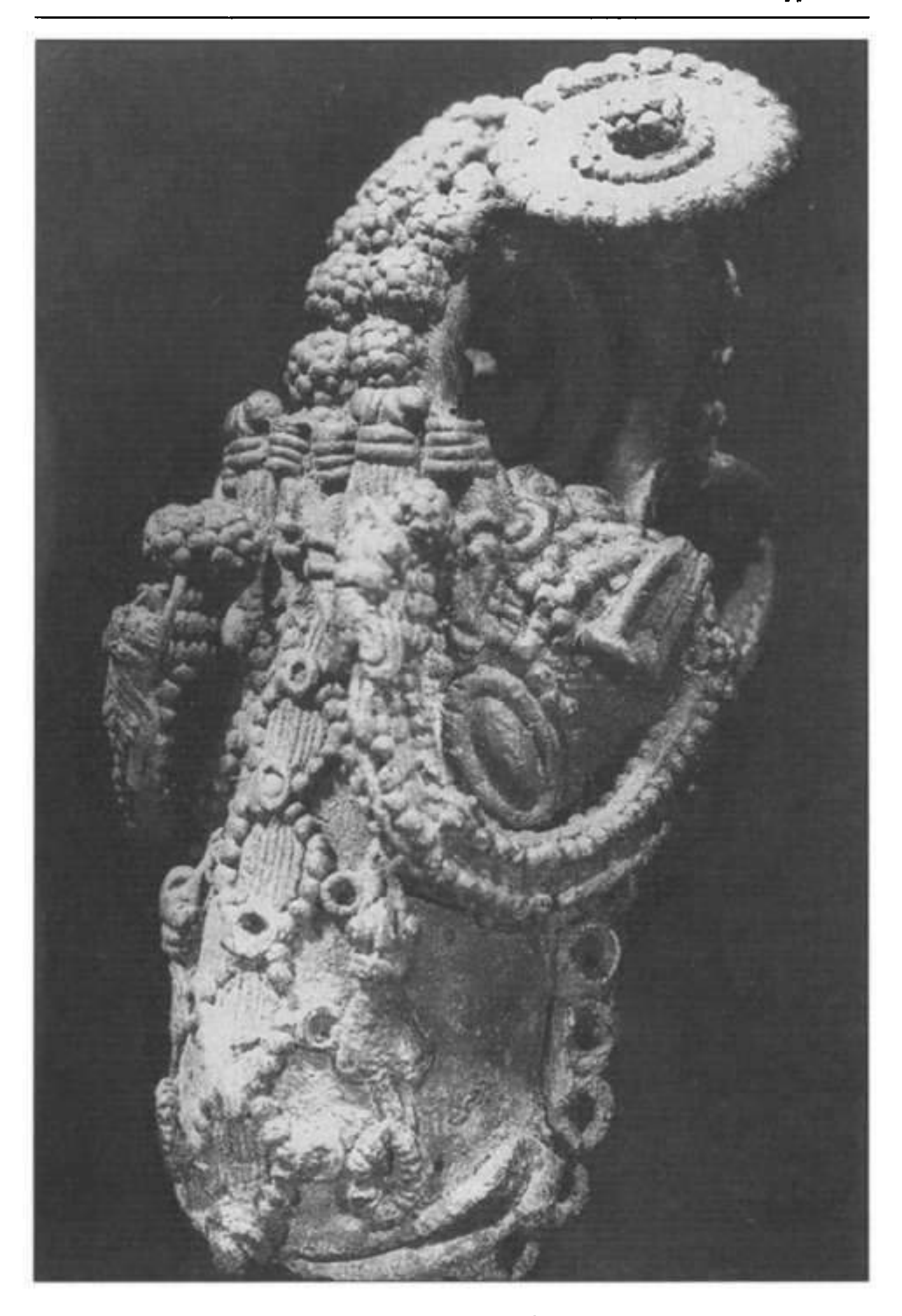
إيغبو–أوكوو

تقع إيغبو–أوكوو على بعد زهاء ٣٥ كيلومتراً الى الجنوب الغربي من أونيتشا، المدينة التجارية الكبيرة الواقعة على الضفة الشرقية لنهر النيجر والتي تأثرت بنيتها السياسية ببنين. وهناك، قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، كان رجل يحفر صهريج ماء في فناء بيته فراعه أن يرى عدداً من الأشياء البرونزية على عمق ضئيل. وقد وجدت تلك الأشياء فيا بعد طريقها الى متحف الآثار في لاغوس بنيجيريا. وأدرجت مصلحة الآثار النيجيرية ذلك الموقع في عداد المواقع التي يُزمع إجراء أعمال التنقيب فيها. وأُجريت تلك الأعمال بعد إنتهاء الحرب وأسفرت عن وجود ثلاثة مواقع متجاورة: أولها مخزن أو ضريح يضم شعارات ملكية وأشياء طقسية تُركت فيه لسبب أو لآخر دون أن تُمس. وكان الموقع الثاني غرفة دفن مبطنة بالخشب وتخص شخصية هامة. أما الموقع الثالث فكان مطرح نفايات أُودع عدداً من الأشياء الطقسية. وقد عُثر في المخزن على أكثر من سبعين قطعة كبيرة من النحاس والبرونز وقرابة ٥٠٠ قطعة صغيرة، وفي غرفة الدفن على ١٩ قطعة كبيرة و ٣٢ قطعة صغيرة، وفي مطرح النفايات على ١٣ قطعة كبيرة و ٨٧ قطعة صغيرة. كما ضم المخزن ما يربو على ٦٠ ٠٠٠ خرزة، وضمت غرفة الدفن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ خرزة. ووجدت في المواقع الثلاثة جميعاً آنية فخارية كثيرة الزخارف وذات طراز مميز، وتتسم بثراء خاص في حالة ما وجد منها في مطرح النفايات. ومن الواضح أن الأشياء التي عُثر عليها لم تكن للاستعمال اليومي من جانب عامة الناس، وتدل المعاملة التي خصت بها الشخصية التي أُودعت غرفة الدفن على أنها كانت تتمتع بامتياز يفوق كثيراً ما كان لسائر أفراد الجماعة. وربما كان الامتياز الذي يمنح لكبار أصحاب الألقاب (ozo) في نظام الألقاب الذي كانت تطبقه إيغبو، وربما كان اللقب الذي يمنح للملك الكاهن (eze nri) نفسه الذي ظل يتمتع حتى السنوات الأولى للقرن الحالي بسلطان طقسي وديني عظيم على أجزاء كبيرة من الإيغبو لاند، وإن لم تكن له أية سلطة سياسية. وكان أهم جوانب وظيفته يتعلق بمحصول اليام وخصوبة الأرض ويتمثل في إزالة التلوث الطقسي الذي يأتي على أثر إتيان المحظورات وفي فض المنازعات. ففي عصر ما قبل العلم، عندما كانت ظواهر كالخصوبة والتقلبات الجوية أموراً لا تكاد تفهم أسبابها، ليس مدعاة للدهشة أن يحاول الناس التحكم فيها – بما لها من تأثير حيوي على معيشتهم – بطريقة دينية. وقد حدث ذلك في المرحلة التي كان فيها الانسان يقتنص الحيوانات ويجمع الثمار، وكان التأكيد آنذاك على وفرة القنائص ونجاح القنص. وعندما تحول الإنسان الى الزراعة انتقل التأكيد إلى إنتاجية الأرض نفسها وما يؤثر فيها من عوامل، وعلى ذلك من الجدير باهتمام المجتمعات الزراعية أن تخصص لذلك موارد معينة، وفي حالات كثيرة أن تعين أشخاصاً تعهد إليهم بأن يكفلوا خصوبة الأرض. وترتبط على نحو وثيق بهذه العملية عادة تركيز الثروة الاجتماعية والسلطة السياسية. ومن المرجح – على الرغم مما قد يكون هناك من تباين في المظاهر – أنها كانت أيضاً جزءًا لا يتجزأ من تطور ممالك غينية ومؤسسات مركزية أخرى.

ولسنا نعرف أن إيغبو–أوكوو كانت تستورد سلعاً أخرى غير المعدن اللازم لصنع الأشياء



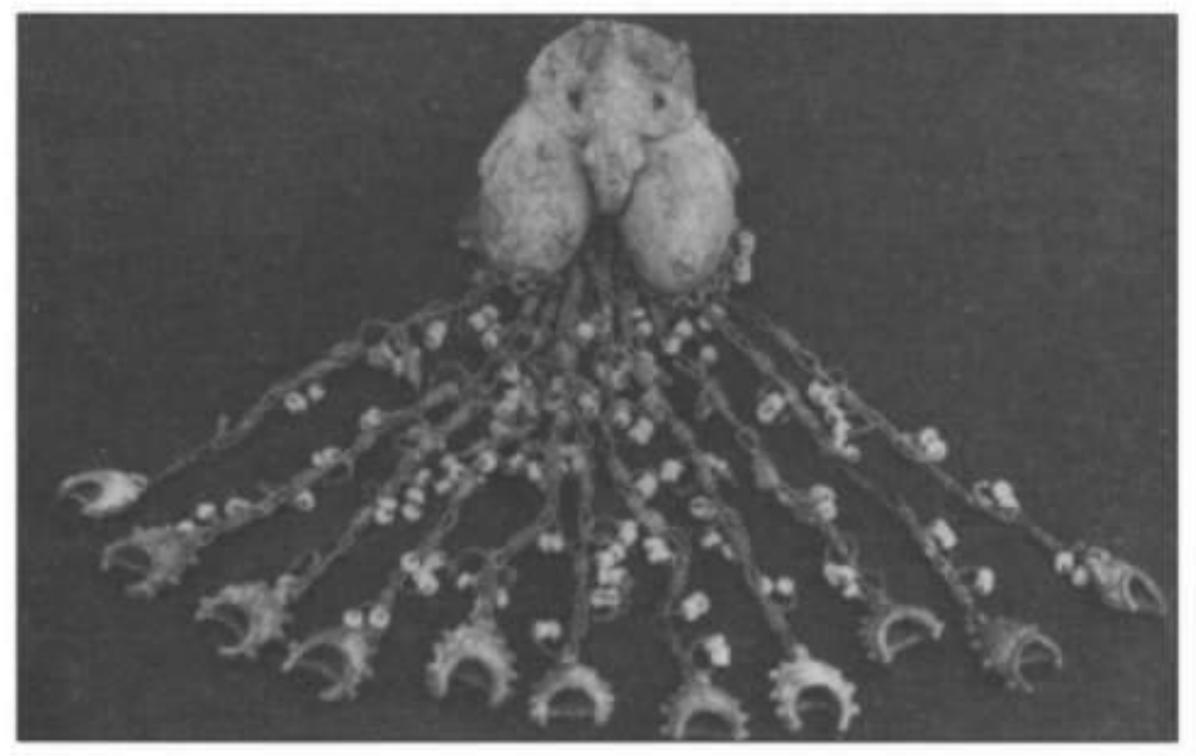
الشكل ١٦،٥: الأشياء التي أسفرت عنها أعمال التنقيب في إيغبو – أوكوو
(المصدر: اللجنة الوطنية للمتاحف والآثار، لاغوس)
١٦،٥ (أ): رأس برونزية صغيرة متدلية – منظر جانبي (الارتفاع: ٧،٥ سم)



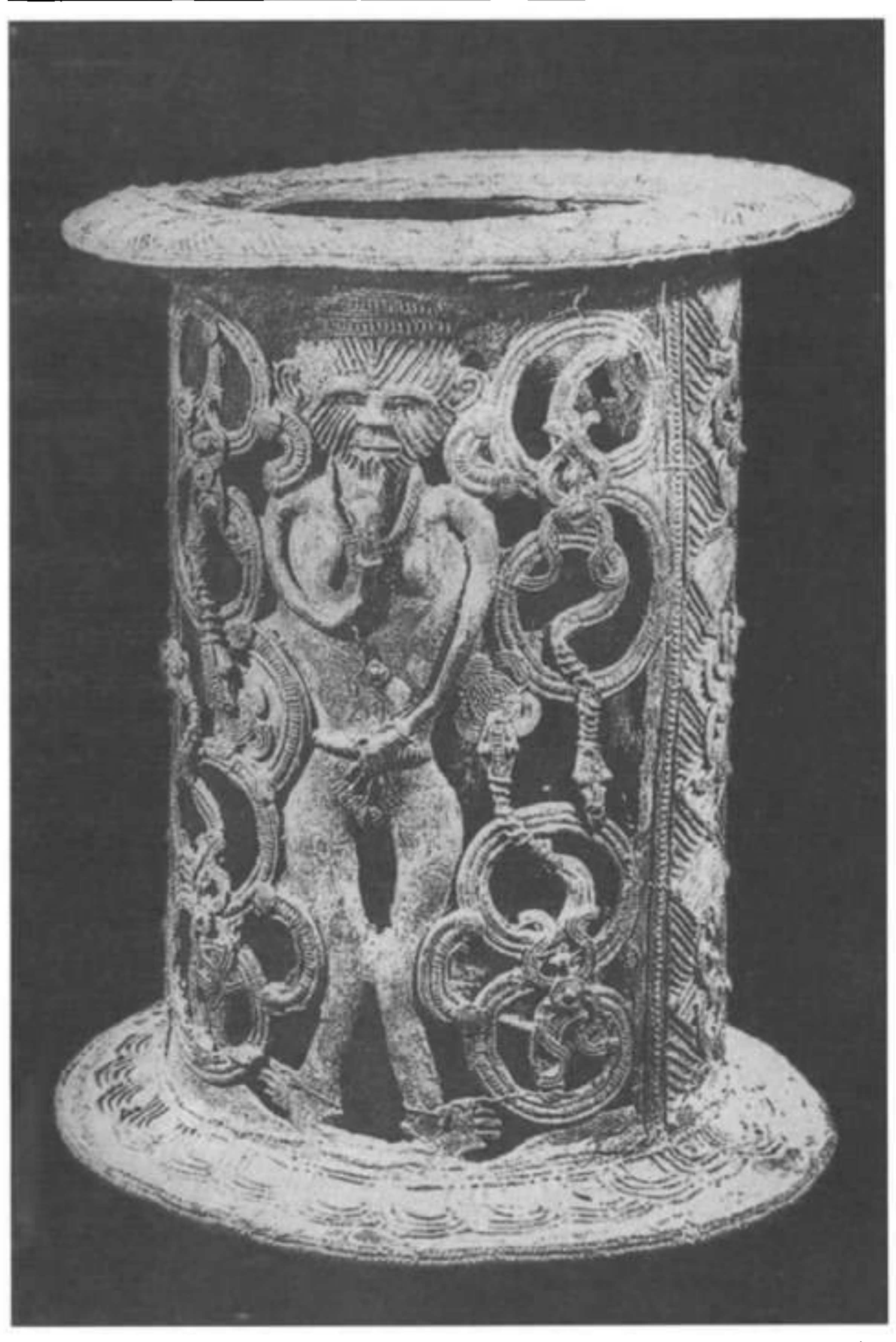
الشكل ١٦،٥ (ب): متدلية برونزية تمثل رأس كبش مزخرفة (الارتفاع: ٨,٥ سم)



الشكل ١٦،٥ (ج): جمجمة نمر برونزية معلاة على قضيب نحاسي (الطول: ٢٤ سم)



الشكل ١٦،٥ (د): حلية برونزية متدلية على شكل طائر وبيضتين تضم جليجلات وخرزات مثبتة في سلاسل من أسلاك نحاسية (الارتفاع: ٢١,٥ سم)



الشكل ١٦،٥ (هـ): زبدية برونزية اسطوانية (الارتفاع: ٢٠ سم)



الشكل ١٦،٥ (و): زبدية برونزية مثبتة على قاعدة (الارتفاع: ٢٧,٥ سم)



الشكل ١٦،٥ (ز): محارة برونزية يعلوها حيوان (الطول: ٢٠ سم)



الشكل ١٦،٥ (ح): زبدية برونزية على شكل هلال (الطول: ١٤ سم)

البرونزية وغير الخرز الزجاجي. وما نعرفه عن الخرز الزجاجي لا يكفي لتزويدنا بشاهد أكيد على التاريخ. فالقطع البرونزية مشكلة على طراز يختلف تمام الاختلاف عن طرازي بنين وايفه، ويقف على حدة بحيث يتعذر الاستعانة بالسمات الطرازية في تأريخها. ولا مناص لنا إذن من العودة الى تواريخ الكربون ١٤ المشع : فالخشب المأخوذ من مقعد مرصع بالنحاس وجد في غرفة الدفن يرجع تاريخه إلى زمن يقع بين القرن الثامن وأوائل القرن الحادي عشر الميلاديين. وحُددت ثلاثة تواريخ لفحم نباتي وجد في مطرح النفايات تناظر الفترة نفسها؛ غير أن تأريخاً لقطعة من المصدر نفسه وقع في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر الميلاديين، وهو شبيه بالتاريخ الذي حُدِّد للقطع البرونزية الأخرى الوحيدة التي استخرجت ويمكن مقارنتها بالقطع التي وجدت في إيغبو-أوكوو[٥٨]. وقد أُبديت اعتراضات على إمكانية التعويل على أقدم التواريخ التي حُدِّدت بالكربون ١٤ المشع لإيغبو-أوكوو[٥٩]، ولكن كثيراً منها يستند الى حجج خاطئة[٦٠].

وبالنظر الى أنه لا يوجد في نيجيريا إلّا قدر ضئيل جداً من النحاس[٦١]، والى أننا لا نعرف مواقع قديمة كان يستغل فيها ذلك المعدن، فإن تاريخاً يقع في القرن الحادي عشر الميلادي أو قبله يعني أن النحاس كان يُستورد براً من الشمال. ولا شك أنه كانت هناك واردات أخرى مثل الخرز الزجاجي وسلع قابلة للتلف كالملح الذي لم يبق له أثر. ولم يكن لدى شرق نيجيريا أي ذهب تصدّره لقاء ما تستورده، لذلك فمن المحتمل أن مثل هذه السلع الفاخرة المستوردة كان ثمنها يدفع عاجاً وعبيداً. ويعترض البعض قائلين إنه لا يوجد في أي مكان آخر في غرب أفريقيا يقع على هذا البعد الى الجنوب أي دليل على وجود تجارة عبر مسافات طويلة أثناء الفترة التي تسفر عنها تأريخات الكربون ١٤ المشع. وتلك حجة يتعين احترامها وإن وجب علينا أن نتذكر أن أقدم طريق حصل العالم العربي من خلاله على ذهب غربي السودان كان يصل غانا القديمة بمصر عبر الواحتين الداخلة والخارجة (انظر صفحة ٥٢١ اعلاه). ولم يكن إلّا بعد أن غدا ذلك الطريق بالغ الخطورة بعد منتصف القرن التاسع الميلادي أن طوّر الطريق الغربي القادم من المغرب. وفي العصر الروماني المتأخر والعصر البيزنطي، كان هناك «طريق للعاج» يصل بين طرابلس ومنطقة بحيرة تشاد من خلال أضيق معبر صحراوي، ومن المحتمل أن العرب قد استخدموا هذا الطريق كذلك. وفي القرن الحادي عشر الميلادي ذكر البكري أن النحاس كان يُصدّر الى بلاد السود في الجنوب[٦٢]. وقد أُرِّخت بحوالي +١١٠٠ بقايا القافلة التي كانت تحمل ألفي قضيب نحاسي وواجهتها

(٥٨) د.د. هارتل (D.D. Hartle)، ١٩٦٧ و ١٩٦٨.

(٥٩) ب. لوال (B. Lawal)، ١٩٧٣؛ د. نورثرب (D. Northrup)، ١٩٧٢.

(٦٠) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٥ (أ).

(٦١) أبدى م.أ. أونويجيوغوو (M.A. Onwuejeogwu)، ١٩٧٤، شكه في صحة هذا القول، انظر ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٥ (أ)، ص ٥١٣.

(٦٢) ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٦٨ (أ)، ص ٢٣١ و ٢٣٢؛ ر.سي.سي.لو. (R.C.C. Law)، ١٩٦٧ (ب)؛ البكري، ١٩١٣، ص ٣٠٦ و ٣٠٧؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، (مشرف على التحرير)، ١٩٨١، ص ٦٩.

صعوبات في المجابة الكبرى (انظر صفحة ٥٢٢ أعلاه). وعلى ذلك فإن هناك أدلة وفيرة ليس فحسب على وجود تجارة – بشكل عام – عبر الصحراء أثناء الفترة التي أسفرت تأريخات الكربون ١٤ المشع عن انتماء الأشياء التي عثر عليها في إيغبو–أوكوو اليها، بل أيضاً على وجود تجارة في النحاس. والسؤال الوحيد الذي لا يزال ينتظر الجواب هو عما إذا كانت تلك التجارة قد توغلت جنوباً حتى إغبو–أوكوو. ولن نستطيع التحقق من ذلك إلاّ إذا أجريت أعمال تنقيب في مواقع أخرى بالمنطقة ولها العمر نفسه. وثمة إمكانية أخرى ينبغي ألا تغرب عن بالنا وأن يجري تقصيها في بحوث مقبلة، وهي احتمال قدوم النحاس من المنطقة المحتوية على معادن في حوض نهر نياري في شمال نهر زائير الأدنى مباشرة[٦٣].

وربما وجدت بعض الأدلة المؤيدة لفكرة توغل التجارة عبر الصحراوية في الجنوب بحلول القرن الحادي عشر الميلادي، وذلك في تأريخين بالكربون ١٤ المشع حصل عليهما من حي نياركو في بيغو، بغانا الحديثة، التي أصبحت مركزاً عظيماً لتجميع ذهب أشانتي الذي يصدر نحو الشمال الى جنه[٦٤].

إيفه

بلغت ثقافة إيفه أوجها خارج الفترة التي تعنينا، ذلك أن مقارنة خمسة وعشرين تاريخاً أسفر عنها الكربون ١٤ المشع في سبع مواقع مختلفة أُجريت فيها أعمال تنقيب، تشير إلى أنه يمكن تحديد الفترة من منتصف القرن الثاني عشر الى منتصف القرن الخامس عشر الميلاديين باعتبارها أعظم فترات تبليط الأرضيات بكسر الخزف، الذي قد يقف في حد ذاته شاهداً هاماً على الملابسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أحلّت إيفه مكان الصدارة بمنطقتها[٦٥]. ووفقاً للتأريخ بالطاقة الحرارية الضوئية – إن كان لنا أن نثق بهذه التقنية – ينتمي إنتاج الرؤوس النحاسية الشهيرة وغيرها من القطع النحاسية المصبوبة الى النصف الثاني من فترة الثلاثمائة سنة هذه[٦٦]. ومع ذلك فإن تطوير مؤسسات سياسية ودينية مركزية لها من الثروة ما يمكّنها من رعاية الإنتاج الفني البارز لا يتم بين عشية وضحاها. وعلى ذلك فمن المهم أن تُراعى الظروف التي تفضي الى تلك التطورات، ولأن هذه المرحلة التكوينية تدخل في إطار الفترة التي نحن بصددها، فإن علينا

(٦٣) ب. مارتان (P. Martin)، ١٩٧٠، ص ١٤٣؛ ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٥ (أ)، ص ٥١٣.

(٦٤) م. بوسنانسكي ور.ج. ماكينتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٦٦. وتشير بحوث أُجريت بعد كتابة هذا الفصل الى أن موقع «التل» في جنة–جينو، على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب شرقي المدينة الحالية، كان يوجد به سكان أثناء الفترة من – ٢٠٠ الى + ١٤٠٠. وتلقي نتائج هذه البحوث كثيراً من الضوء على نشوء جنة وتطورها. انظر ر.ج. ماكينتوش (R.J. McIntosh)، ١٩٧٩؛ ر.ج. ماكينتوش و س.ك. ماكينتوش (R.J. McIntosh et S.K. McIntosh)، ١٩٨١؛ س.ك. ماكنتوش (S.K. McIntosh)، ١٩٧٩؛ س.ك. ماكينتوش ور.ج. ماكنتوش، ١٩٨٠(أ) و ١٩٨٠(ب).

(٦٥) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٨، ص ١٥٧–١٦٣.

(٦٦) ف. ويليت وس.ج. فليمنغ (F. Willett et S. Fleming)، ١٩٧٦.

أن نوليها بعض الاهتمام. وتتصل مسألة «ازدهار إيفة» بمسألة أخرى أوسع منها نطاقاً وحيّرت ألباب عدد من الكتّاب[٦٧]، هي مسألة النمو الحضري لليوروبا عموماً.

ويمكننا التسليم بأنه أثناء الألف الأول من العصر المسيحي، عُمّرت بالتدريج المناطق الحراجية لنيجيريا بسكان يمارسون زراعة قوامها اليام ونخل الزيت. وفي مناطق السافانا الواقعة مباشرة شمالي الغابات، يُرجّح أن الغذاء الأساسي للسكان كان يتألف من اليام والذرة البيضاء الشائعة ومن الأرز الأفريقي في بعض المناطق، وأن اليام استبدل في مناطق السافانا الشمالية بالدخن الصغير. وعلى مدى نحو ثلاثين جيلاً ظلت إزالة أشجار الأدغال والإنتاج الزراعي يكتسبان مزيداً من الكفاءة بفضل الأدوات المعدنية المصنوعة من الحديد المنتج محلياً. وعلى الرغم من أن البحوث الميدانية وأعمال التنقيب لم تجر في يوروبالاند على نطاق يكفي لتأكيد صحة هذه الصورة، فقد حُدّدت ستة تواريخ بالكربون ١٤ المشع تقع في الفترة من القرن السادس الى القرن العاشر الميلاديين وتقدم شواهد إيجابية على سكنى تلك المناطق[٦٨].

وكان هؤلاء السكان يتسمون على الأرجح بثلاث خصائص، أولاها أنهم، شأنهم شأن جميع السكان الزراعيين المستقرين في الأزمنة قبل العلمية، يشعرون بأن عليهم أن يفعلوا شيئاً في إطار ممارساتهم الزراعية يواجهون به تقلبات الجو وتغيرات غلة المحاصيل التي لم يفهموا أسبابها حق الفهم، وليضمنوا خصوبة الأرض وإنتاجية المحاصيل. وهذه كلها أمور يُعتقد أنها تتوقف على رضى قوى خارقة، والأشخاص العاديون لا يشعرون بقدر من الثقة يمكنهم من مواجهة مثل هذه القوى المنطوية على أخطار أو قد لا يجرؤون على ذلك، ومن ثم يسعدهم أن يحيلوا تلك المهمة الى أخصائيين لا يساورهم هذا االنوع من الوجل أو التردد ويزعمون أن لديهم المعارف والخبرة اللازمة لذلك. ومن هنا أهمية الشعائر وكهنتها في حياة المجتمع.

والخصيصة الثانية هي أن هذه الجماعات ينمو حجمها بالتدريج. ولا يحدث ذلك بطريقة آلية أو بسرعة، ولكنه يحدث على أي حال. وقد تكون هناك نكسات مردها سنوات المجاعة والأمراض التي يسببها الاستقرار الدائم ولا يتعرض لها بالطريقة نفسها ممارسو القنص وجمع الثمار. غير أن معدل المواليد ينزع الى الارتفاع، وتميل نساء المزارعين الى إنتاج وتربية أطفال يفوقون عدداً نظراءهم لدى القناصين وجامعي الثمار. ويؤثر هذا النمو السكاني بدوره في الممارسات الزراعية ويعدلها في اتجاه مزيد من الكفاءة في استغلال مختلف المناطق الايكولوجية.

والخصيصة الثالثة هي أن هذه الكفاءة المتزايدة في استغلال الموارد يُرجّح أن تكون قد أفضت الى التخصص في مختلف المناطق الايكولوجية، بما يترتب عليه من تبادل للمنتجات فيما بينها (كما سبق أن ذكرنا، ص ٥١٥)، ومن شأن ذلك أن يعزز إنشاء نظام معترف به للتبادل الداخلي[٦٩]. والتكامل فيما بين الموارد المستغلة في مختلف المناطق الايكولوجية يشجع التخصص المهني والتكامل

(٦٧) لا سيما و.ك. باسكوم (W.K. Bascom)، ١٩٥٥ و إي كرابف-أسكاري (E. Krapf-Askari)، ١٩٦٩.

(٦٨) ف. ويليت (F. Willet)، ١٩٧١، ص ٣٦٦.

(٦٩) ر. ماك سي. آدمز (R. Mc C. Adams)، ١٩٦٦، ص ٥٢.

الاقتصادي ومن ثم تغدو العلاقة بين قطاعات المجتمع المتجاورة جغرافياً علاقات تكافلية. ونشوء وضع كهذا يعزز إقرار ترتيبات لإعادة التوزيع. وسوف نرى فيما بعد كيف أن إيفه ربما كانت تحتل مكانة خاصة في شبكة التبادل هذه.

ويبدو أن الظروف التي سادت في غرب النيجر كانت تختلف عن نظيرتها في شرقه حيث كان الفلاحون يشعرون بدرجة من الأمن تتيح لهم أن يعيشوا في مساكن متناثرة وسط أراضيهم الزراعية. فعلى حين أنه نادراً ما توجد الحواجز الترابية الدفاعية لدى الإيغبو، نجدها شائعة لدى الإيدو واليوروبا مما يدل على أنه، لسبب لا يسعنا الآن إلّا أن نخمنه، حدت الاحتياجات الدفاعية بفلاحي غربي النيجر إلى أن يعيشوا معاً في قرى تبعد عن مزارعهم مسافة يمكن قطعها سيراً على الأقدام. وعلى ذلك فإن النظام الإجتماعي الذي نشأ وتطور لدى الشعوب التي تتحدث اليوروبا والإيدو كان يختلف تمام الاختلاف عن نظيره لدى الإيغبو. ولأن أناساً ينتمون إلى سلالات مختلفة كانوا يعيشون جنباً إلى جنب، أصبحت حقوق الجيرة تنافس حقوق القرابة ثم تتفوق عليها. وكان من شأن حقوق القربى أن تهدد تضامن أهل القرية فيما يتعلق باحتياجاتهم الدفاعية، وكان يُخَفِّف من حدة الأثر الهدام لهذه الالتزامات بأن يُعهد الى سلالات معينة بوظائف محددة في حياة الجماعة، كتزويدها بزعيمها أو بقائد حروبها أو بمؤرخ أحداثها أو بالمتحدث بلسانها أو بكاهنها. وعلى هذا النحو كانت الزعامة تتحول عادة الى سلطة دائمة. والسلطة الدائمة تتطلب بدورها - عندما يتسع نطاقها - معاونين ومجموعة من الإداريين للمساعدة في أدائها لوظائفها[٧٠]. ولكن هل نحن وضعنا العربة أمام الحصان؟ هل الذي حدث هو أن اليوروبا كانوا قد طوّروا نظاماً إجتماعياً تدرجياً (بالقياس الى نظام الإيغبو المفكك) يزداد فيه باطراد تركيز ثمار الإنتاج في قمة الهرم الاجتماعي وطبقاته العليا، وأن ذلك هو الذي أدى الى تفاقم وتعاظم المنافسة بين قطاعات المجتمع للتحكم في ثمار الإنتاج وربما أيضاً في وسائل الإنتاج متمثلة في امتلاك الأرض؟

فإذا كان الذي حدث هو أن احتياجات الدفاع هي التي جمّعت في قرى سكاناً زراعيين مبعثرين، فماذا كانت طبيعة الخطر الذي يتهددهم؟ هل بلغت كثافة السكان درجة أوجدت بينهم تنافساً حقيقياً على الأرض الزراعية المتوافرة بحيث كانت جماعة تتهدد بقاء جماعة غيرها؟ أم هل أن الخطر جاء من الخارج نتيجة للتفوق التجاري والعسكري لدولتي مالي والصنغاي في الشمال؟ إن إحدى الصعوبات التي تواجهنا هنا هي أننا لا نعرف ما يكفي عن التواريخ التي بُنيت فيها في بلاد اليوروبا تلك الحواجز الترابية المختلفة. ولن يكون من الصعب إعداد برنامج بحث أركيولوجي بهدف الكشف عن هذه الحقائق. وباستثناء الجدار الداخلي القائم في بنين والذي يرجع تاريخه الى القرن الميلادي الرابع عشر أو الخامس عشر، يبدو أن معظم المتاريس الموجودة في المنطقة التي يتحدث أهلها لغة الإيدو قد أُقيمت كلها تلبية لمقتضيات داخلية وأنها تتسم بطابع الحدود الفاصلة[٧١]. ربما كانت الحقيقة تتمثل في أن المتاريس الدفاعية لم يبدأ بناؤها في بلاد اليوروبا إلّا بعد أن بدأ الإحساس

(٧٠) ر. هورتون (R. Horton)، ١٩٧٦.

(٧١) ج. كوناه (G. Connah)، ١٩٧٥، ص ٩٨-١٠٦؛ ب.ج. دارلنغ (P.J. Darling)، ١٩٧٤ و ١٩٧٦.

بالضغوط الخارجية، كما حدث بالتأكيد بعد سنة ١١٠٠م: وعندما بلغ نطاق نفوذ دولة مالي أقصاه، كان هذا النفوذ يمتد على طول نهر النيجر الى مسافة مائة كيلومتر من أبعد مستوطنات اليوروبا شمالاً. ولا يسعنا إلّا أن نخمّن الكيفية التي مُورست بها تلك الضغوط في البداية، وإن كان الأرجح هو أن الطلب كان على الرقيق. ولا شك أن مملكة مالي شنّت غزوات على الجنوب بهدف الحصول على العبيد ولكننا لا نزال نجهل التاريخ الذي امتدت فيه شرقاً حتى بلغت شمالي بلاد اليوروبا. وكانت غزوات أسْر العبيد أشد في السودان الأوسط منها في غرب السودان لأن السودان الأوسط لم يكن ينتج الذهب[٧٢]. وكما سبق أن ذكرنا، فمن المحتمل أن نظام التبادل التجاري الذي كانت ترسل عبره الى مناطق الغابات منتجات، مثل زبد الكريته القادم من السافانا الشمالية، لمبادلتها بجوز الكولا، على سبيل المثال، كان سابقاً على أي تجارة عبر مسافات بعيدة. وما إن نشأ نظام التبادل هذا، وترتب على الاتصالات فيما بين المناطق الشمالية أن استطاعت تلك المناطق عرض سلع أخرى آتية عبر مسافات بعيدة، حتى أُضيفت تلك السلع الى زبد الكريته وغيرها من المنتجات، وهكذا استُحث عرض مقابل لمزيد من المنتجات الآتية من الجنوب.

وعندما تنشأ من جهة الحاجة إلى الشعائر التي تكفل خصوبة الأرض ووفرة المحاصيل، والى الكهنة الذين يقيمونها باعتبارهم متخصصين في «الادارة الفلاحية الخارقة للطبيعة»، وتنشأ من جهة أخرى الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات إعادة التوزيع، فإن في ذلك إيذاناً بنشوء مركز ديني عما قريب[٧٣]. وربما سلّمنا بأن وظيفة الكاهن يمكن أن تُؤدّى على مستوى القرية، ولا يزال الأمر كذلك في كثير من الحالات، غير أنه حيث يكون هناك تطور نحو إنشاء نظم للتبادل، قد ينزع هؤلاء الأخصائيون الى اتخاذ مقارهم في مراكز تلك النظم. وبالمثل قد يكفي لتلبية احتياجات إعادة التوزيع وجود نظام تبادل تجاري، غير أنه حيث يوجد رجل دين يتوسط لاكتساب رضى القوى فوق الطبيعية لكفالة خصوبة الأرض ورفاه الناس، فسوف يتوقع أجراً على خدماته، بطريق مباشر أحياناً، وفي أحيان أخرى على شكل قرابين تُقدّم الى القوى الإلهية، وفي معظم الأحيان بمزيج من الأسلوبين يتعذر فيه التمييز بينهما. وهكذا قام المركز الديني الذي يؤدي فيه وظيفة إعادة التوزيع كل من المعبد والقصر، كل من رجل الدين والحاكم (alafin أو oba)، والشواهد على اشتراك حاكم (أوني، oni) ايفه في النشاط التجاري أقل من الشواهد على إشتراك حاكم (أوبا، oba) بنين فيها: وربما كان مرد ذلك الى انهيار الهيمنة التجارية لايفه في القرن الميلادي الخامس عشر أو السادس عشر، والاضطرابات التي نجمت عن حروب اليوروبا في القرن الميلادي التاسع عشر، وانعدام عنصر الاستمرار في التقاليد. وكان أوبا (oba) بنين يتحكم في جميع الأنشطة التجارية التي يضطلع بها أفراد خارج بنين، وكان يملك وحده أثمن السلع التجارية بما في ذلك العبيد وجلود النمور والفلفل ولب النخل والمرجان ومعظم العاج. غير أن واحداً من أناشيد العرافة اليوروبية يعطينا فكرة عابرة تتمثل في إشارة الى أودودووا، البطل

(٧٢) ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٧٣، ص ١٧٤-١٧٨.

(٧٣) ب. ويتلي (B. Weatley)، ١٩٧٠ و ١٩٧١.

المؤسس لايفه وأول حاكم (oni) لها، بوصفه تاجراً اغتنى من تصدير جوز الكولا المنتج محلياً وكان يستورد الخيول من الشمال[٧٤].

وكانت إيفه تقع في مركز نتوء شمالي بالغابة[٧٥] وفي قلب منطقة تتسم بالتنوع الايكولوجي. وبالنظر إلى وقوعها على أرض خصبة بالغابة، فقد كان من السهل الوصول الى مناطق السافانا في الشمال والى المنطقة الساحلية في الجنوب، وكذلك الى واد نهري كبير (نهر النيجر) والى عدد من المجاري المائية الأقل أهمية والمتدفقة جنوباً نحو المحيط الأطلسي. ويتبين لنا من ذلك كيف استطاعت إيفه أن تتطور الى مركز رسمي يُرى فيه الحاكم (oni) على أنه شخصية مقدسة وتُؤدى له الأتاوات والضرائب على التجارة المحلية، ويحتل مكان القيادة بالنظر الى مكانته الرفيعة في النظام الديني. وكان تركيز السلطة الدينية وفوق الطبيعية على هذا النحو ينطوي على إمكانات ممارسة هيمنة اقتصادية وعلى قوة سياسية حقيقية. وعلى ذلك فعندما بدأ يشتد الطلب التجاري من الشمال، كانت إيفه في وضع يؤهلها للاستفادة منه. ومن المحتمل أن آسري العبيد القادمين من الشمال كانوا يجدون من الصعب شنّ الغارات على سكان الغابات الذين كان يسهل عليهم نصب الكمائن لهم، وكان أهل القرى قادرين على حماية أنفسهم. ومن ثم وجد الراغبون في اقتناء العبيد من دواعي الحكمة أن يشتروهم من السلطات المحلية المستقرة بهذه المناطق بدلاً من أن يأسروهم. وفي مرحلة لاحقة توصل تجار الرقيق الى نفس النتيجة بالنسبة لحافة الغابة الملاصقة للساحل الأطلسي. وأُضيفت تجارة الرقيق الى ما كان هناك من استرقاق محلي، وزاد ذلك من ثراء وسلطة الحاكم وحاشيته التي نمت وتطورت مع نمو النظام وتطوره. فحيث أُقحمت التجارة الخارجية على المجتمعات الأفريقية التي ليس لديها من المنتجات الطبيعية المطلوبة –كالذهب مثلاً– ما تصدره ولكن بدأت فيها عملية تركيز سياسي، كان الرقيق أيسر سلعة يمكن تصديرها[٧٦]. وأشد التقديرات تحفظاً لعدد العبيد الذين صُدّروا الى شمال أفريقيا عبر الصحراء في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، هو عشرة آلاف كل سنة[٧٧]. وتوجد شواهد كثيرة على أن هذه التجارة كانت قائمة منذ قرون عديدة. وحتى إن كانت الأعداد السنوية أقل أثناء الفترة التي ازدهرت فيها إيفه، فمن المرجح أن هذه التجارة كانت مع ذلك المصدر الرئيسي لثرائها. ولئن كنا لا نستطيع أن نفترض أن التماثيل الكثيرة المصنوعة من البرونز أو الطين النضج، والتي عُثر عليها في إيفه وتمثل أشخاصاً مقيّدين أو مكمّمين، أو جثثاً قطعت رؤوسها، أو رؤوساً أو أطرافاً فُصلت عن أجسادها، كانت كلها تمثل عبيداً، فمن المرجح أن الأمر كثيراً ما كان

(٧٤) ر. هورتون (R. Horton)، ١٩٧٩، ص ١٠١، نقلاً عن و. أبيمبولا (W. Abinbola)، ١٩٧٥.

(٧٥) كان ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٣، أول من أبرز الأهمية التي ينطوي عليها هذا الموقع، ثم زاد عليه ر. هورتون (R. Horton)، ١٩٧٩، في وقت لاحق.

(٧٦) ج.د. فاج (J.D. Fage)، ١٩٧٤.

(٧٧) أ.ج.ب. فيشر و ه.ج. فيشر (A.G.B. Fischer et H.J. Fischer)، ١٩٧٠، ص ٦٠؛ «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصول من السادس الى العاشر، اليونسكو. انظر أيضاً ر.أ. أوستن (R.A. Austin)، ١٩٧٩.

كذلك. وإذا كان الرق جزءًا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي والتجاري ومصدراً للأيدي العاملة التي كانت توضع في خدمة البلاط وأغنياء التجار والموظفين، فمن المحتمل أيضاً أنه كان مصدر الضحايا الشعائرية التي كانت تقدم في سبل الحفاظ على صحة الملك وثرائه، وصحة وثراء رعاياه الأحرار. ومن المحتمل أن ثمن العبيد الذين كانوا يُباعون لتجار الشمال كان يُؤدّى ملحاً، غير أنه عندما استقر أمر العلاقات التجارية وأدى ذلك بدوره الى تنمية ثروة الحاكم (oni) وسلطانه، أُضيفت سلع فاخرة الى ما يستورد من الشمال تُعرض مقابلها منتجات محلية. فأدرجت في عداد الواردات الغالية الثمن سلع كالنحاس الأحمر والنحاس الأصفر والأقمشة والخرز والأساور والسيوف والخيول. وفي منتصف القرن الثاني عشر الميلادي، يدرج الإدريسي أيضاً بين السلع المصدّرة من جنوب المغرب الى «بلاد السودان» التوابل والعطور والأدوات الحديدية المصنّعة[٧٨]. ونحن لا نعرف كيف أُدخلت واستقرت حرف قولبة النحاس وصنع الخرز الزجاجي. ويحتمل أن حاكماً (oni) طلب من أحد التجار الشماليين المقيمين أن يستدعي معلماً يلقن عبيده الخاصين تلك الحرف، ويُحتمل أيضاً أن يكون أحد هؤلاء التجار قد قرر أن يزيد أرباحه بإنشاء مؤسسة لصنع الخرز محلياً بدلاً من أن يستورد الخرز والأساور والخلاخيل الجاهزة. وأيا كان التعريف الذي نعطيه لعبارة «الرقيق»[٧٩]، فإن رؤية نظام الرق على أنه الأساس الجوهري للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تمخض عن فنون إيفه، لا ينبغي مطلقاً أن يغض من شأن هذه الفنون. فنحن نعلم أن نظام الرق كان الأساس الذي نهض عليه الانتاج الفني في عصر اليونان الكلاسيكية، دون أن يقلل ذلك من تقديرنا له. فلم يكن ثمة بد من تأدية ثمن النحاس والصُفر بطريقة أو بأخرى نظراً لأن هذه المواد تكاد تكون عديمة الوجود في نيجيريا. وما أكثر الكتابات العربية التي تتحدث عن تصديرها الى غرب أفريقيا عبر طرق القوافل الباهظة التكاليف الممتدة من الشمال، على نحو ما ذكرنا بصدد الحديث عن إيغبو–أوكوو[٨٠]. ويُرجّح أن السلع الفاخرة الغريبة الأخرى كانت هي أيضاً مرتفعة الثمن، ولكن بالنظر الى أنها كانت سلعاً قابلة للتلف، فليس من الضروري بالقدر نفسه أن نبحث عن كيفية أداء أثمانها. ومن المحتمل أن تجارة جوز الكولا ترجع الى عهد قديم جداً[٨١]. وأن الكولا والعاج أسهما في دفع تلك الأثمان[٨٢]. ومع ذلك فمن الصعب أن يتطرق تفكيرنا الى شيء آخر غير الرقيق يصلح لأن يكون سلعة التصدير الأساسية[٨٣]. والقول بأن

---

(٧٨) ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٧٣، ص ١٤١.

(٧٩) م. ماسون (M. Mason)، ١٩٧٣، ص ٤٥٢.

(٨٠) ث. شو (R. Shaw)، ١٩٧٠، ص ٢٧٨ و ٢٧٩.

(٨١) ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٧٣، ص ١٨١.

(٨٢) أ. أوبايمي (A. Obayemi)، ١٩٧٦، ص ٢٥٨.

(٨٣) أ.ج.ب. فيشر و هـ.ج. فيشر (A.G.B. Fischer et H.J.Fischer)، ١٩٧٠؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٧ (ب)؛ ١٩٧١ (ب)، ص ٦٥٧؛ ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٣٧٩؛ أ.ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ٧٨ و ٨٣.

التجارة قد لعبت دوراً هاماً في تكوين دولة إيفه لا يعني أن وجود الملكية كان رهناً بوجود المشتغلين بتلك التجارة[٨٤]. غير أنه، ما أن تتوصل التجارة الخارجية الى حقن نظام التبادل المحلي بفائض ثروة، حتى تضيف قدراً هائلاً إلى سلطة الزعماء الذين بيدهم أمر توزيعها.

وثمة عدد من الإشارات إلى التأثير المتأتي من الشمال والذي يُذكر من نتائجه القول بأن أوباتالا، خالق البشر، كان «أبيض البشرة»[٨٥]، والتقنية المطبقة في صب النحاس الأصفر[٨٦]، ووضع مجموعة تماثيل «تسويده» (Tsoede) البرونزية على طول نهر النيجر. وربما كان معظم هذه التماثيل البرونزية يرجع أصلاً الى أووو (Owo)[٨٧]، وواحد منها على الأقل الى إيفه، غير أنه يمكن تفسير وجودها على الحدود الشمالية لبلاد اليوروبا بأنه دليل على أهمية الحركة القادمة من ذلك الاتجاه[٨٨].

وتنوه إشارات أخرى بوجود صلات شمالية فيما يتعلق بفنون إيفه ومعمارها ترجع في نهاية المطاف الى شمال أفريقيا في العهود الرومانية البيزنطية المتأخرة وفي بداية الحقبة العربية. ورؤي هذا التأثير في استخدام الزخارف الضفيرية والوردية الشكل[٨٩] في البيوت المزودة بنظام لجمع مياه الأمطار[٩٠] والمبنية على طراز البيوت الرومانية ذات الردهات، كما يُرى في الأرضيات المغطاة بكسر الخزف والشبيهة بالأرضيات المزينة بالفسيفساء[٩١].

وربما كانت أوجه الشبه هذه قد وجدت بمحض الصدفة، وكانت أشياء مثل الحلي الضفيرية والوردية قد نشأت مستقلة عن نظيراتها؛ كذلك فإن البيوت المزوّدة بنظم لجمع مياه الأمطار والأرضيات المغطاة بكسر الخزف ربما كانت حلولاً تتعلق بالتصميم الهندسي في مناخ تسوده حرارة الشمس وضوؤها الساطع والأمطار الغزيرة الموسمية. غير أنه عندما تؤخذ هذه الاشارات مجتمعة، فإنها تدل بالفعل على احتمال حدوث تأثير قادم من الشمال، وإن كان ذلك لا يعني ابتعاث «الافتراض الحامي» القديم الذي فُنّدت حججه، كما لا يعني بالضرورة حدوث موجة وراء موجة من الغزوات الواسعة النطاق[٩٢]. وربما كان صواباً أن نرى هذه الأشياء، مقترنة بالروايات المتعلقة بالأصول، على أنها دليل على فرض أسرة أجنبية حاكمة سلطانها وإن كان ذلك ايضاً ليس أمراً

---

(٨٤) أ. أوبايمي (A. Obayemi)، ١٩٧٦، ص ٢٥٨ و ٢٥٩.

(٨٥) ف. ويليت (F. Willett)، ١٩٧٠، ص ٣٠٤.

(٨٦) د. وليامز (D. Williams)، ١٩٧٤، ص ١٧٩–٢٣٠.

(٨٧) د. فريزر (D. Fraser)، ١٩٧٥.

(٨٨) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٣.

(٨٩) أ. إيو (E. Eyo)، ١٩٧٤، ص ٣٧٩ و ١٣٩. وربما أيضاً في شكل السمكة ذات الأرجل في فن اليوروبا وفن بنين؛ د. فريزر (D. Fraser)، ١٩٧٢.

(٩٠) ف. ويليت (F. Willett)، ١٩٦٧، ص ١٢٦؛ ج. كونّاه (G. Connah)، ١٩٦٩، ص ٥١.

(٩١) ج. كونّاه (G. Connah)، ١٩٦٩، ص ٥٠.

(٩٢) س. أو. بيوباكو (S.O. Biobaku)، ١٩٥٥، ص ٢١–٢٣.

محتوماً[٩٣]. كما لا تستطيع هذه الإشارات الى وجود اتصالات مع عالم بعيد كل البعد عن عالم بلاد اليوروبا أن تبرهن على صحة الفكرة القائلة بأن فنون إيفه لم تكن فنوناً محلية حقاً. فمن المرجح أن قولبة النحاس الأصفر وصنع الخرز قد ظلا امتيازاً ملكياً، ومن المحتمل أن صناعة الخرز كانت تقترن بالحاجة الى صنع التيجان المزينة بالخرز لحكام بلاد اليوروبا الستة عشر الذين خولتهم إيفه حق التتوج بها[٩٤].

وإذا ما اعتبرنا أن بداية أوج ازدهار إيفة القديمة كانت إبّان القرن الثاني عشر الميلادي، فإننا نجد توافقاً مع التاريخ المحتمل لنفاذ الطلب التجاري القادم من عالم الشمال الى بلاد اليوروبا والذي تمكنت إيفه من استغلاله والاستفادة منه. وربما كانت امبراطورية مالي أبعد مسافة من أن تستطيع تقديم هذا الحافز، وكان علينا بالأحرى أن نفكر في دول الهوسا المبكرة التي لعبت العوامل الاقتصادية في قيامها دوراً بالغ الأهمية[٩٥]. ونحن نعلم أنه في تاريخ لاحق تخصص الزازّو في شنّ الغارات الهادفة الى أسر العبيد من الجنوب، وربما كان موقع تورونكو الحضري المهجور في الوقت الحاضر هو الذي كان يؤدي ذلك الدور في فترة سابقة، ذلك أنه يقع على مسافة لا تزيد على ٣٠٠ كيلومتر من تادا، الواقعة على نهر النيجر. ومن دواعي الأسف أن معارفنا الأركيولوجية بدول الهوسا المبكرة لا تزال ضئيلة، وأن موقع تورونكو لم يُستكشف بعد.

(٩٣) ف. ويلّيت (F. Willett)، ١٩٦٠، ص ٢٣٢؛ و. فاغ (W. Fagg)، ١٩٦٣، ص ٢٥؛ د. فريزر (D. Fraser)، ١٩٧٢، ص ٢٩٠.

(٩٤) أ. أوبايمي (A. Obayemi)، ١٩٧٦، ص ٢١٥.

(٩٥) ر.س. سميث (R.S. Smith)، ١٩٦٩، ص ١٨٧ و ١٨٨.

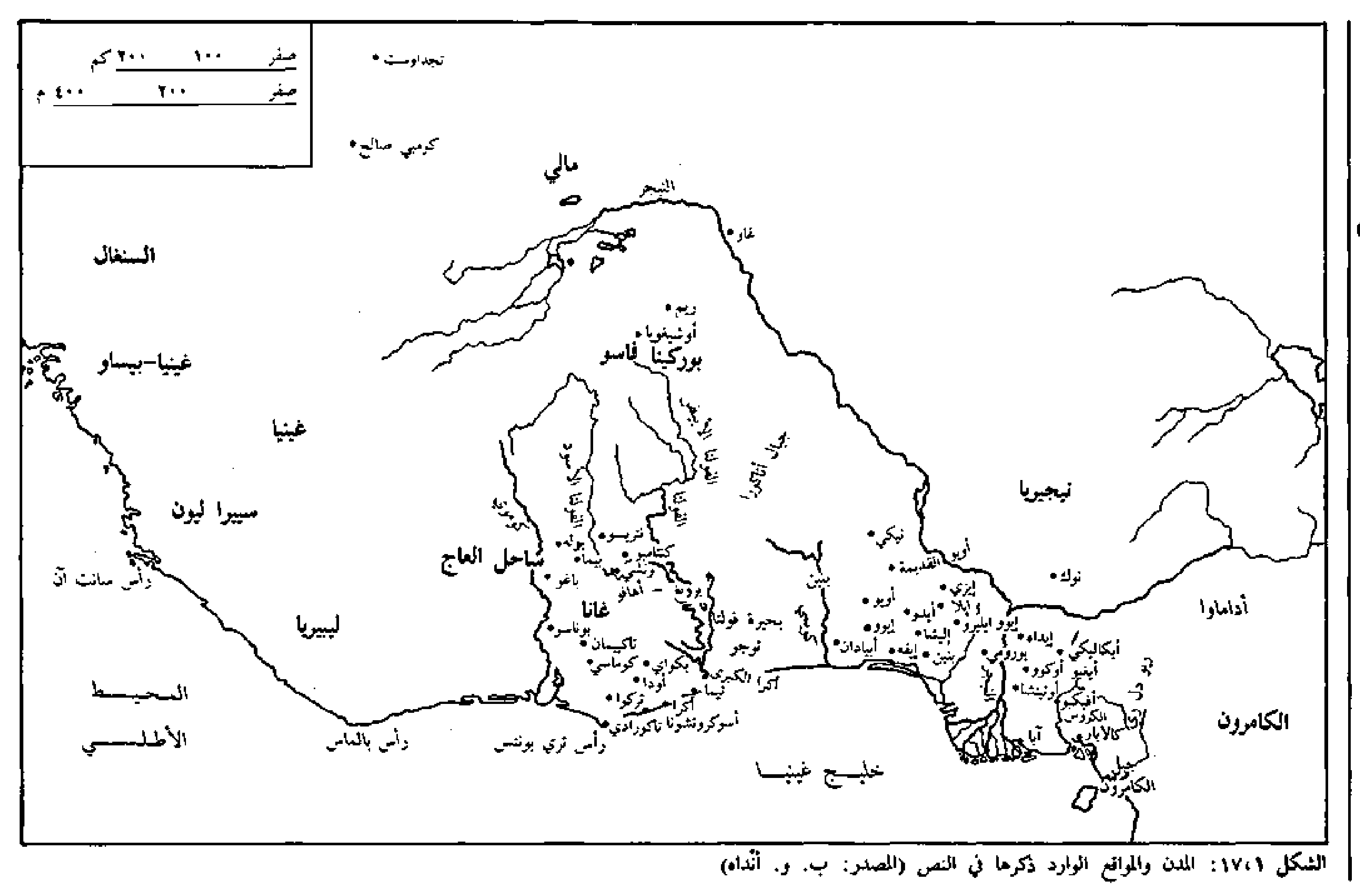
الفصل السابع عشر

الحزام الغيني: الشعوب التي عاشت بين جبل الكاميرون وكوت ديفوار (ساحل العاج)

باسيه و. أنداه
بالتعاون مع جيمس ر. أنقوانده

من وجهة النظر التاريخية البحتة، كانت الفترة الواقعة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين، فترة صامتة في تاريخ المناطق الساحلية والداخلية لغينيا السفلى. فمن جهة، لا يرد عنها شيء يذكر، إن ورد، في الوثائق الأوروبية أو العربية التي لا تبدأ تتناول هذه المنطقة بالبحث إلّا منذ القرن الميلادي الثالث عشر أو الرابع عشر والقرن الميلادي السادس عشر على التوالي. ومن جهة أخرى، فإن التراث الشفهي المنقول الذي يمكن التعويل عليه نسبياً فيما يتعلق بالقرون الأحدث، يغدو مثاراً للشك كلما توغلنا في الماضي. غير أنه يمكننا الاستعانة به، جنباً الى جنب مع ما نستقيه من معلومات من الفنون والأركيولوجيا وما يتصل بهما من مصادر أنثروبولوجية (ولغوية بصفة خاصة)، في إلقاء ضوء جديد على هذه الفترة المبكّرة من تاريخ غينيا السفلى. ففنون بعض شعوب غينيا السفلى تمدّنا بالفعل بمعلومات مفيدة عن مظهر الناس والكيفية التي كانوا يتدثرون بها، وعن أشكال أسلحتهم ومبانيهم في فترات مختلفة، كما تزوّدنا بمقياس زمني مستقل لتاريخ هذه الشعوب.

وسوف نعمد فيما يلي من أجزاء هذا الفصل الى فحص ما جاء في تلك المصادر من معلومات عن أنواع البيئات التي كانت تسود منطقة غينيا السفلى بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين، وعمن كان سكانها أثناء تلك الفترة، وإلى أي جماعات متميزة لغوياً ومجتمعياً كانوا



الشكل ١٧،١: المدن والمواقع الوارد ذكرها في النص (المصدر: ب. و. أنداه)

ينقسمون، وعن أساليب الحياة التي كانوا يأخذون بها. كما سنبحث أشكال العلاقات التي كانت قائمة بينهم وبين جماعات أخرى، ومن أي أناس كانت تتألف تلك الجماعات الأخرى.

البيئة الطبيعية

يقصد بساحل غينيا السفلى عادة تلك الرقعة الممتدة من رأس بالماس – على الحدود بين شمال ليبيريا وكوت ديفوار (ساحل العاج) – الى الكاميرون (الشكل ١٧،١). وهي تنقسم الى منطقتين طبيعيتين. فالنصف الغربي يمتد من رأس بالماس الى نهر بنين ويتسم بالاستواء والخلو من التضاريس البارزة، على حين أن المنطقة المغمورة تمتد على طول ٦٤٠ كيلومتراً من نهر بنين الى جبل الكاميرون.

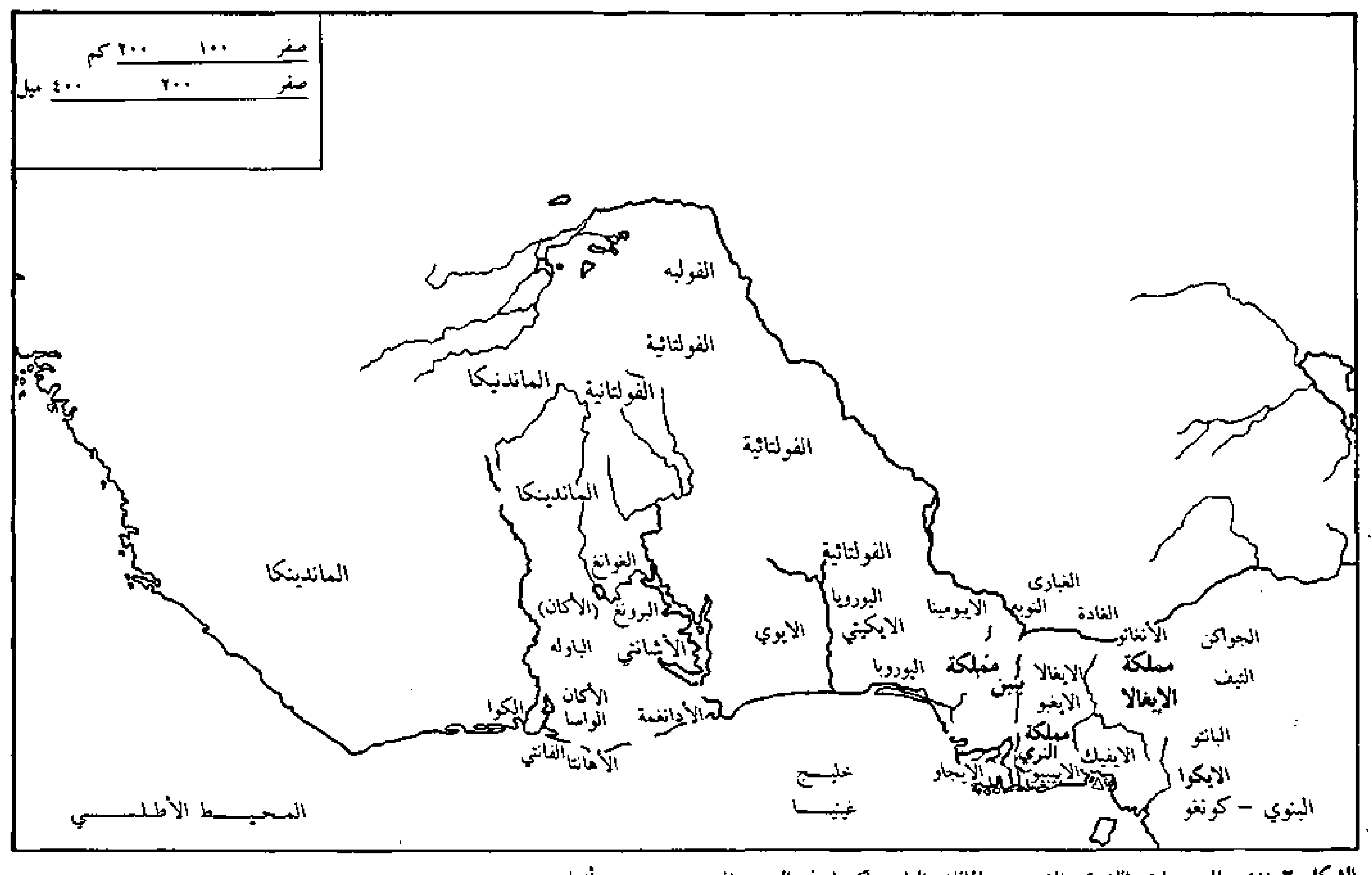
وتتألف الرقعة المستوية من سهول ساحلية شاسعة ومسطحة تقريباً، ومن جداول نهرية كثيراً ما يجرفها تيار ساحلي يتحرك من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي. وفيما بين رأس ثري بوينتس (Three points) ونهر الفولتا، تقترب هضاب منخفضة من الساحل وتوجد الكثبان متناثرة بين المصبات الخليجية ومصبات الأنهار. وفي مقابل ذلك تتألف المنطقة المغمورة من دلتا النيجر الغاطسة والتي تشتمل على عدة مصبات في البحر، ومن حواجز رملية لا تكف عن التغير يكوّنها تيار ساحلي متجه نحو الشرق، ومن مصاب خليجية يذكر منها نهر الكروس والريو دِل ريي وتنتشر عليها المستنقعات.

وفي أجزاء من المنطقة الساحلية الى الغرب من منطقة دلتا النيجر توجد بعض الأجرف والبحيرات الشاطئية الضحلة التي تفصلها عن المحيط تلال رملية. وفي غانا ونيجيريا توفر حوافز رملية متفاوتة الاتساع وقاية فعالة للملاحة في البحيرات الشاطئية.

وشاطىء القارة شمالي البحيرات الضحلة شاطىء صخري توجد به منحدرات صخرية شاهقة في أماكن كثيرة، وتنزع المستقرات الحديثة الى شغل المواقع المرتفعة، على حين توجد أكثر القرى القديمة على مستوى البحيرات الشاطئية.

ووراء الشريط الساحلي، توجد سهول ومرتفعات الأشانتي الجنوبية في غانا والهضاب المنخفضة في توغو وجمهورية بنين. وقد ظلت مرتفعات الأشانتي زمناً طويلاً واحداً من أكثف أجزاء غرب أفريقيا سكاناً، وذلك على الأخص لوفرة مياهها وخصوبة تربتها وموقعها الهامشي بالنسبة إلى غابات السافانا الى الشمال، التي تحدّها إلى الغرب حافة الجرف الرملية لحوض الفولتا والطرف الجنوبي لجبال توغو. وتعود غابات السافانا إلى الظهور على طول الساحل الى الغرب من تاكورادي ثم تتحول إلى سافانا حقيقية على سهول أكرا وتمتد الى الشمال الشرقي على طول الممر الجاف للجبال. وعلى الحافة الخارجية لدلتا الفولتا الصغيرة نسبياً يوجد المنغروف ونباتات المستنقعات. أما النباتات المكشوفة على السهول فمردها أساساً إلى قلة الأمطار. وهناك فروق ملحوظة في أنواع التربة بين سهول أكرا ودلتا الفولتا وفي داخل السهول ذاتها.

وتشكل دلتا النيجر في مجموعها كتلة هائلة من الرواسب المختلطة على حين أن دلتا الفولتا صغيرة بالقياس الى طول النهر. والى الشرق من النيجر يوجد نطاق عريض من الصخور الرسوبية



الشكل ١٧٠٢: المجموعات اللغوية والشعوب والممالك الوارد ذكرها في النص (المصدر: ب. و. أنداه)

يضم حوض الأَنمْبرة في الشمال وحوض نهر الكروس في الجنوب.

وتتسم سهول غينيا السفلى بتنوع في مناخها ونباتاتها يفوق كثيراً تنوع أشكال أرضها. «فالممر الجاف» الشرقي يعبر السهول من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي ويبلغ المتوسط السنوي لمجموع أمطاره أقل من ١١٤٠مم وينتشر هطولها من الشمال حتى البحر، كما تسقط في وادي النيجر. والى الشرق مباشرة من جبال أتاكورا في توغو، تزيد متوسطات الأمطار السنوية على ١٢٧٠مم على طول الحد الفاصل حتى نيكي، غير أن المجموع يقل بسرعة في إتجاه الشمال. والى الجنوب الشرقي من الممر يرتفع المجموع الى أكثر ١٥٢٥مم. وتتجلى آثار معدلات الأمطار هذه في أنساق الغطاء النباتي، فتوجد الغابات المرتفعة في المناطق الواقعة شرقي ابيادان وجنوبي الخط الفاصل، وتغطي الجزء الأكبر من السهول أحراج سافانية مكشوفة. ويرجّح أن وجود هذه النباتات المكشوفة قد أسهم في نشوء الدول الكبيرة نسبياً في هذه المنطقة (مثلاً في بلاد اليوروبا وجمهورية بنين الحديثة).

علم اللغة والتاريخ المبكر

تدل الشواهد الأثرية، ولاسيما الشواهد التي وجدت على السطح أو في المقابر (مثلاً، إيفه وبنين في نيجيريا) والتي كشفت عنها أعمال التنقيب (مثلاً، أسوكروشونا وكيتامبو ونتيريسو في غانا؛ كهوف أوجويلّه–أوتورو وإيوو إيليرو ومآوي آفيكبو الصخرية في نيجيريا)، على أن منطقة الساحل والغابات في غينيا السفلى، التي تقطنها الآن شعوب تتكلم الكوا والبنوي–كونغو، كان قد سكنها فلاحون وسبقهم إليها صيادون منذ عدة آلاف خلت من السنين. وعلى الرغم من أن الشواهد الأثرية واللغوية (قياس أعمار اللغات) تشير الى وجود علاقات مادية وثقافية عامة بين السكان السابقين ونظرائهم الحاليين، فإن هذه العلاقات لا يزال يتعين تحديدها على وجه الدقة. ويزداد هذا التحديد ضرورة بالنظر الى أن بعض السكان الحاليين يتداولون روايات عن أصولهم تنزع الى إثبات أنهم وفدوا إلى مناطق سكناهم الحالية منذ عهد قريب نسبياً.

وتشير الدراسات اللغوية الى أن الجانب الأكبر من الحزام الغابي بأفريقيا الغربية، الذي يشغل مساحة تمتد على مسافة ١٦٠٠كم من وسط ليبيريا الى ما وراء النيجر الأدنى في نيجيريا، تشغله شعوب تتكلم مجموعة من اللغات المتصلة فيما بينها والتي توجد بينها أوجه شبه أساسية في مفرداتها وتراكيبها. وهذه اللغات هي أسرتا الكوا والبنوي–كونغو الفرعيتان، المنتميتان الى أسرة لغات النيجر–كونغو.

وأهم هذه المجموعات اللغوية (من حيث عدد الناطقين بها) في المنطقة الوسطى هي الأكان (التشوي، الفانتي... الخ)، والغوانغ التي تسود في غانا وكوت ديفوار والغا والأدانغمة (الدانغمة) في جنوب غانا، والإيوي التي تسود في توغو وجمهورية بنين ويُنطق بها أيضاً في جنوب شرقي غانا. ووفقاً لغرينبرغ[1] فإن أعضاء الأسرة الفرعية كوا الشرقية هي اليوروبا–ايغالا، ومجموعة النوبه (بما في

(١) ج.هـ. غرينبرغ (J.H. Greenberg)، ١٩٥٥ و١٩٦٣ (أ).

ذلك النوبه والغباري والإغبيره الغادية)، والايدو، ومجموعة الإيدوما (بما في ذلك الإيدوما والأغاتو والإيالا)، والإيغبو، والإيجو. أما الناطقون بالبنوي-كونغو فهم يعيشون في شمال نهر الكروس مباشرة وعلى امتداد أجزاء منه، وهم يضمون مجموعات الإيبيبيو والإفيك والإيكوي وكذلك التيف.

وإذا كانت أوجه الشبه في المفردات والتراكيب التي تخص كل واحدة من مجموعات اللغات هذه تدل على وجود لغة أولى مشتركة لكل مجموعة، فمعنى ذلك أن الشاهد اللغوي يشير إلى وجود اتصال ثقافي مبكر بين المناطق التي توجد بها: الكوا في جزء كبير من غابات غينيا، والبنوي-كروس في الأجزاء الشرقية من غابات غينيا وأراضي السافانا المتاخمة لها، وما أعقب ذلك من تنوعات حدثت في تواريخ مبكرة ولكنها غير معروفة.

ويُستدل من دراسات علم اللغة المقارن على أن الأكان، وكذلك الأنيي والباوله والشاكوسي، والنزيما والأهنتا، تنتمي الى مجموعة تانو الفرعية التي لا تنتمي اليها لغات الغوانغ والآبوري والبليبي. وتشير هذه الدراسات أيضاً إلى أن لغات الفولتا-كوموي (مجموعة الأكان) تشكل مجموعة سلفية حقيقية لكثير غيرها من مجموعات الكوا الفرعية، وأن لغات التوغو الباقية تتميز عن مجموعتي الإيوي والغا-أدانغمة، وأن مجموعات الأكان والإيوي والغوانغ والغا-أدانغمة تشكل مجموعة أقل ارتباطاً بمجموعات لغات الكوا في جنوب نيجيريا.

وينظر الى ملتقى النيجر والبنوي عموماً على أنه المركز الذي نشأت فيه أو تفرقت منه الشعوب الناطقة بلغات الكوا الشرقية، على حين يُظنّ أن متكلمي لغات البنوي-كونغو وفدوا الى هذه المنطقة من الشرق في عهد أحدث. ويُستدل من دراسات استطلاعية في قياس أعمار اللغات على أن التقسيم بين مجموعات الكوا الرئيسية لا بد أنه يعود الى ماضٍ بعيد[٢]. وعلى الرغم من أن الاستدلال على تواريخ محددة قد لا يُعد إلّا ضرباً من ضروب التخمين، فإن وجود أوجه شبه في معالم ثقافية رئيسية لمتكلمي هذه اللغات وشواهد على أنها تأثرت من وقت لآخر بعوامل متشابهة، تشير قطعاً الى أن شعوب هذه المنطقة قد عاشت فترة طويلة في حالة تشعّب مستقر[٣]. كذلك يمكن القول عموماً بأن لغات الكوا لغات شديدة التميز وتختلف عن مجموعات اللغات المحيطة بها والأكثر منها انتشاراً، بل إنها يمكن أن تكون لغات خلّفتها سلالات لغوية كانت من قبل أكثر انتشاراً.

ويبدو كذلك أنه لا توجد حدود واضحة بين بعض لغات الكوا (الايغبو على سبيل المثال) والبنوي-كروس التي تحدّث عنها غرينبرغ والتي يذكر منها الإيبيبيو والإفيك والكيله. فهناك كما ذكر وليامسون، بعض لغات البنوي-كونغو (مثل الجوكون) التي لا توجد بها نظم النوع الاسمي، على حين أن بعض لغات الكوا مثل الدوغاما والايدو لها نظم كهذه[٤]. ومن جهة أخرى يبدو أن لغات الايغبو والإفيك، نظراً لأنها كانت على اتصال وثيق فيما بينها على مدى فترة

---

(٢) انظر ر.ج. آرمسترونغ (R.G. Armstrong)، ١٩٢٦ و ١٩٦٤ (ب).

(٣) ر.ج. آرمسترونغ (R.G. Armstrong)، ١٩٦٤ (ب)، ص ١٣٦.

(٤) ك. وليامسون (K. Williamson)، ١٩٧١، ص ٢٥٢.

طويلة، ربما تبادلت قدراً من الاستعارات غير البادية، حتى في مفرداتها الأساسية.

وفضلاً عن ذلك تشير الأدلة التاريخية الجغرافية إلى أن الغابات التي كانت قد عمّرت بالفعل كانت تقف عائقاً في سبيل نفاذ شعوب متأخرة إليها. وعندما كان يتحقق ذلك، لم يكن يتم في شكل هجرات جماعية غفيرة، وإنما كان ينحصر بالأحرى في جماعات صغيرة يُرجّح أنها كانت، حتى وإن مارست تأثيراً ثقافياً كبيراً، تُستوعب لغوياً بل ومادياً أحياناً من جانب السكان المحليين.

وإلى جانب الجماعات الاثنية الرئيسية، مثل الأكان–باوله في غانا وكوت ديفوار والبيني (متكلمي الإيدو) واليوروبا والإيغبو والإيجو في نيجيريا، كانت منطقة غينيا السفلى تقطنها جماعات أخرى مجاورة للجماعات التي ذكرناها. وكان يحدث أحياناً أن تتشابك الجماعات الإثنية الكبيرة والصغيرة على نحو لا يتسنى معه التمييز أو الفصل بينها، وكانت بعض الجماعات تتداخل في بعضها الآخر، وكان هناك فيما بينها قدر كبير من التأثير الثقافي المتبادل.

ساحل الذهب بين سنة ٦٠٠م وسنة ١١٠٠م

من الواضح أن الفترة الواقعة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين في ساحل الذهب (جنوب ووسط غانا في الوقت الحاضر) كانت فترة تكوينية وفترة انتقال بين مجتمعات قرى قبل تاريخية سابقة على القرن السابع الميلادي من جهة، ومجتمعات حضرية تجارية رفيعة التكنولوجيا التي ظهرت سنة ١٢٠٠م وما بعدها من جهة أخرى. والغموض البادي الذي يكتنف الفترة من ٦٠٠م الى ١١٠٠م ليس مردّه الى خلوها من الأحداث (نظراً لأن الحقبة قبل التاريخية السابقة، والواقعة بين – ١٥٠٠ و + ٥٠٠ كانت في أنحاء كثيرة من البلاد حافلة بعناصر المعلومات)، ولكن مردها بالأحرى إلى القلة النسبية لما وجهه الباحثون إليها من اهتمام

الخلفية قبل التاريخية

في أثناء الألفين الأول والثاني قبل الميلاد كانت أجزاء مختلفة من غابات وسافانا ساحل الذهب يقطنها قرويون يبنون بيوتهم من الطين والخشب والحجر أو قوالب اللاتريت، ويمارسون اقتصاداً معيشياً يجمع بين صيد الأسماك والقنص وجمع الثمار أو «زراعة» اليام ونخيل الزيت والفواكه واللوبيا والكرز واللوز ورعي البقر قصير القرنين والمعز[*]. وعلى حين أن الشواهد على رعي الماشية قوية وواضحة، فإن الشواهد على فلاحة الأرض أو زراعة المحاصيل شواهد واهية، وذلك على الأخص لأنه يتعذر إجراء بحوث نباتية أركيولوجية في الترب الاستوائية. غير أن هناك مع ذلك من الشواهد التكنولوجية – يذكر منها الفؤوس الحجرية المصقولة والمعازق الحجرية اللازمة لقطع الأخشاب وإزالة الأدغال وتهيئة التربة – ما لا يسعنا معه إلّا أن نفترض أنه كانت هناك منذ تاريخ مبكر زراعة درنات يذكر منها اليام المحلي وحبوب مثل الذرة الأفريقية والدخن.

(٥) سي. فلايت (C. Flight)، ١٩٦٧ و١٩٧٦.

وقد تم حتى الآن إجراء أعمال تنقيب في ٨٠ في المائة من مواقع القرى المعروفة والتي يشار اليها باسم «مجمّع كينتامبو»، اسم الموقع النموذجي الذي اكتُشف في منطقة البرونغ. وتتراوح مساحة القرى التي أُجريت فيها تلك الأعمال بين ٢٠٠٠م٢ (مومونه–برونغ) و ١١٥٣٠٠م٢ (بوياسه، قرب كوماسي) و ٢١٠٠٠م٢ (موقع كينتامبو كي). ومن هذه القرى ما كان يبلغ، من حيث مساحته وتعداد سكانه، مبلغ قرى غانا الحديثة. وتشير الاقتصادات التكنولوجية والمعيشية للقرى قبل التاريخية إلى نزعة قوية نحو التكيّف للبيئة والتخصص بين أهاليها، فثمة من الشواهد ما يدل على أنه كانت هناك أحياء مخصصة لورش صانعي الآنية الفخارية، وأخرى لناحتي الأدوات الحجرية، وثالثة لطاحني الحبوب، وما الى ذلك. كذلك توجد في مجمّع كينتامبو أولى الشواهد على التماثيل الفخارية في ساحل الذهب. وليس ثمة من الأسباب ما يدعو الى الظن، كما يفعل كولن بينتر بقرنه الغوان بمجمّع كينتامبو[٦]، بأن كل المجتمعات التي خلّفت آثاراً مادية في المجمّع المذكور كانوا يتكلمون لغة واحدة في جميع المناطق. بل من الممكن أن أيّاً من لغات الأكان والغوان والغا–دانغمة الأولى، إن لم يكن كلها، كان مستخدماً بحلول الألف الأول قبل الميلادي. ويسفر الربط بين نتائج الدراسات اللغوية التي أُجريت على الباوله والأنيي والبيا والأكان وبين نتائج البحوث الأركيولوجية، عن إمكانية (لا تزال يتعين التحقق من صحتها) مؤداها أن لغة الأكان الأولى نشأت وتطورت في مناطق الغابات والسافانا الواقعة على جانبي الأجزاء الوسطى والجنوبية للكوت ديفوار وساحل الذهب، وأن مجمّع كينتامبو الذي حُددت مواقعه في كلا البلدين، ربما كان المناظر الأركيولوجي لجماعات تتكلم لغة الأكان وتتكيف لبيئة المنطقة ولا تعرف حدوداً كالحدود التي تفصل اليوم بين كوت ديفوار وغانا[٧].

وتشير نتائج البحوث الأركيولوجية التي أُجريت في سهول أكرا الى أن الجماعات التي عاشت في العصر الحجري المتأخر على القنص وجمع الثمار وصيد الأسماك وكانت تمارس اقتصاداً قوامه جمع الأصداف وصنع الآنية الفخارية، كانت نشطة في منطقة بحيرة غاو الشاطئية (تيما) بين الألفين الرابع والثاني قبل الميلاد[٨] وأنها شرعت في وقت لاحق في إنشاء مستوطنات زراعية قروية يشهد عليها في مجمّع كينتامبو موقع قرية كريستيان الكائن على مقربة من جامعة غانا في ليغون. وفي موقع لادوكو عُثر على آثار لصناعة رقائق الصوان مقترنة بصناعة الآنية الفخارية المزينة يرجع عهدها الى العصر الحجري المتأخر وتقع مباشرة دون طبقة ترجع الى عصر الحديد، وتوجد بها بقايا آنية فخارية شركشريتية من طراز الدانغمة، وبقايا من خرز البوكسيت أُرّخت بالكربون ١٤ المشع بالفترة ١٣٢٥م–١٤٧٥م[٩].

وعلى حين أن الحركات المحدودة النطاق للناس والتجارة والمبادلات الثقافية تُعدّ ظاهرة

---

(٦) سي. بينتر (C. Painter)، ١٩٦٦.

(٧) ف. دولفين (F. Dolphyne)، ١٩٧٤.

(٨) ج.سي. دومبرونسكي (J.C. Dombrowski)، ١٩٨٠.

(٩) ج. أنقوانده (J. Anquandah)، ١٩٨٢.

طبيعية في تطور معظم المجتمعات وينبغي أن ينظر اليها على أنها كذلك، فإن الفكرة القديمة القائلة بأن هجرة جماعات غفيرة من الناس من مكان الى مكان آخر يمكن أن تتخذ وسيلة لتفسير أصولهم الإثنية والثقافية لا تصلح نهجاً مقنعاً إلّا في حالات نادرة. وبناء على ذلك فإن الآراء القديمة التي تزعم أن الأكان هاجروا أصلاً من مصر أو من غانا القديمة، أو أن الغا–دانغمة هاجروا اصلاً مما هو الآن جمهورية بنين ونيجيريا، إنما هي آراء يتعذر إثبات صحتها[١٠].

ومن المعالم الرئيسية للتطور الثقافي لشعوب ساحل الذهب، نشوء وتطور تكنولوجيا الحديد. ذلك أن الأخذ بهذه التكنولوجيا كان عاملاً حاسماً في إرتقاء المجتمع من مرحلة عزلة واقتصاد زراعي قروي إلى مرحلة تتسم بالكفاءة التكنولوجية الرفيعة، والزراعة واسعة النطق، وتنوّع الصناعات والحرف، وتعقّد نظم التجارة والنظم الاجتماعية السياسية. وتأتينا أولى الشواهد على تكنولوجيا الحديد من بيغو (١٠٥م– ٢٥٥م) وأبام، وبونو مانسو (٢٩٠م– ٣٥٠م). وقد أسفرت أعمال التنقيب في هذه المواقع عن بقايا أفران وخبث وآنية فخارية، وعن فحم نباتي يمكن استخدامه في أغراض التأريخ.

الشواهد المتعلقة بالفترة من ٦٠٠م الى ١٣٠٠م

وُصفت الفترة من سنة ٦٠٠م الى سنة ١٣٠٠م بأنها «العصر المظلم» في تاريخ ساحل الذهب، بمعنى أن ما نعرفه عنها أقل كثيراً مما نعرفه عن أي من فترات الأربعة آلاف سنة الأخيرة. غير أن الشواهد المتوافرة تحدو بنا الى افتراض أنها كانت في جوهرها فترة تكوينية بدأ أثناءها إرساء أسس بناء المجتمع. ونظراً للقلة النسبية للشواهد اللازمة لإعادة بناء تاريخ هذه الفترة، يتعين علينا أن نفسح في المجال لقدر من التعميم أو التقدير الاستقرائي المستند إلى معلوماتنا عن فترات سابقة أو لاحقة، وكذلك للاستعانة بالأدلة الاستنتاجية.

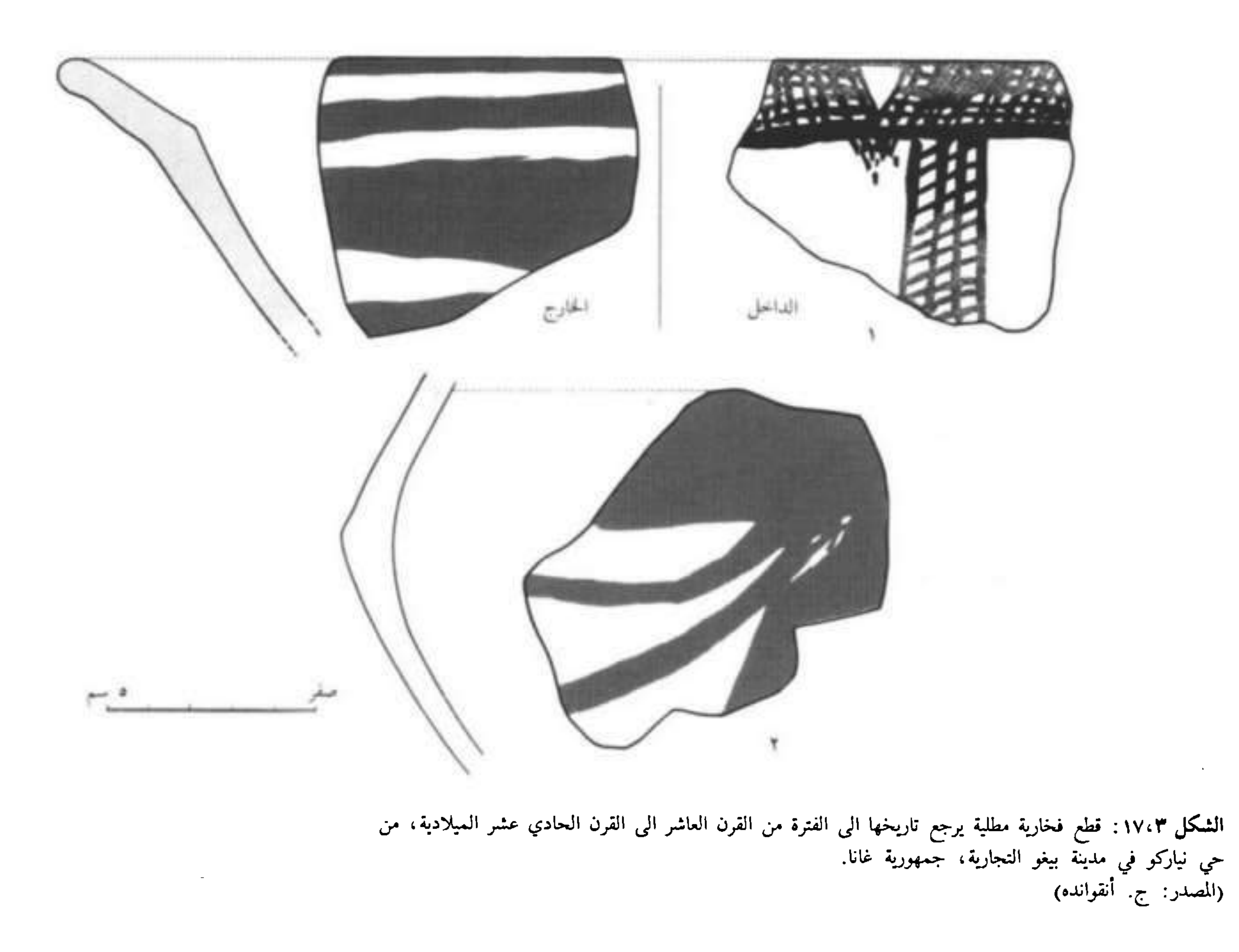
بلاد الأكان

يرجع عهد مأوى أموري الصخري قرب بونو مانسو الى تاريخ (٣٧٠م– ٥١٠م) يسبق قليلاً تاريخ الفترة التي نحن بصددها. غير أن هذا التاريخ يتفق مع تاريخ مُحدّد لصهر الحديد في أبام (بونو مانسو). ويتداول البرونغ الذين يعيشون في بونو مانسو وتاتشيامان روايات إثنية تاريخية توحي بأنهم ينتمون أصلاً الى مأوى أموري الصخري. وفي كل عام، يستعيد برونغ التاتشيامان، بمناسبة عيد الآبو، روايات أصولهم في أغنية تجري بما يلي:

نحن ننحدر من أموري،
خالق الأقدمين؛
نحن أبناء أمّنا الأرض الحمراء
نحن ننحدر من أموري.

وتشير الشواهد المتأتية من الآنية الفخارية ومن التواريخ التي أسفرت عنها أعمال التنقيب في

(١٠) انظر م.اي.كروب–داكوبو (M.E. Kropp-Dakubu)، ١٩٧٦؛ أ.أ. بواهن (A.A. Boahen)، ١٩٧٧.



الشكل ١٧،٣: قطع فخارية مطلية يرجع تاريخها الى الفترة من القرن العاشر الى القرن الحادي عشر الميلادية، من حي نياركو في مدينة بيغو التجارية، جمهورية غانا.
(المصدر: ج. أنقوانده)

أمووي الى أن برونغ منطقة بونو مانسو بدأوا منذ حوالى القرن السادس الميلادي في إقامة مستقراتهم الدائمة التي سوف تفضي في وقت لاحق إلى إنشاء المستوطنات الحضرية الأولى والمستوطنات الحضرية في بونو مانسو[11].

أما موقع بونوسو فيحمل تاريخاً مبكراً يقع داخل الفترة التي تعنينا. وقد أسفرت أعمال التنقيب التي أجريت هناك[12] عن وجود آثار لصناعة صهر الحديد وخبث وأدوات حديدية وآنية فخارية مزينة بخطوط مرسومة بأسنان المشط. وقد أُرّخ هذا الموقع بالكربون ١٤ المشع بالفترة ٦٦٠م– ١٠٨٥م. ويؤكد التراث المنقول لبرونغ وتشي أن قبائل أجدادهم خرجت من حفرة في الأرض في بونوسو بالقرب من ونشي بمساعدة حيوان رباعي الأرجل شبيه بالخنزير يدعى وانكيبي. وتذكر تلك الروايات المأثورة بونوسو على أنها المكان الذي أنشأ فيه الأسلاف مستوطناتهم المركزية قبل أن ينتقلوا الى موقع عاصمتهم الأولى في أهويني كوكو (ونشي القديمة).

وثمة موقع ثالث للبرونغ ينتمي الى هذه الفترة، وهو المستوطنة الحضرية الأولى في بيغو، ويسميها التراث المنقول باسم مؤسسها الأسطوري إفوا نياركو. وتمتد ضاحية نياركو، التي يُرجع الكربون ١٤ المشع تاريخها إلى الفترة ٩٦٥م– ١١٢٥م[13]، على مساحة تبلغ حوالى كيلومتر مربع واحد. وكشفت أعمال التنقيب التي أُجريت هناك عن بقايا أدوات حديدية وأشياء نحاسية وعن آنية فخارية مزيّنة بزخارف الطلاء وتشبه آنية نيوبوبه في القرن التاسع الميلادي (الأشكال من ١٧،٣ إلى ١٧،٥). والمعلومات المحصّلة من نياركو تعكس في مجموعها الاتجاهات العامة للفترة ٦٠٠م– ١١٠٠م، أي التخصص الحرفي والتكنولوجي مقترناً بنمو حضري أولي، وربما أيضاً ببدايات صناعة العاج وتجارة التصدير التي ستزداد أهمية أثناء القرون اللاحقة. ذلك أن سجل البحوث الإثنية الأركيولوجية يشير الى منطقة البرونغ على أنها إحدى مناطق الأكان الرائدة فيما يتعلق بتطورات العصر الحديدي في مجالات الفلاحة والتعدين والنمو الحضري وتكوين الدول والتجارة عبر مسافات بعيدة[14]. وتعدّ الفترة ٦٠٠م– ١١٠٠م بالنسبة للبرونغ، مهما كانت قلة الشواهد المتعلقة بها، فترة إعداد نشط للعصر الذي سوف يشكل أوج حضارة البرونغ.

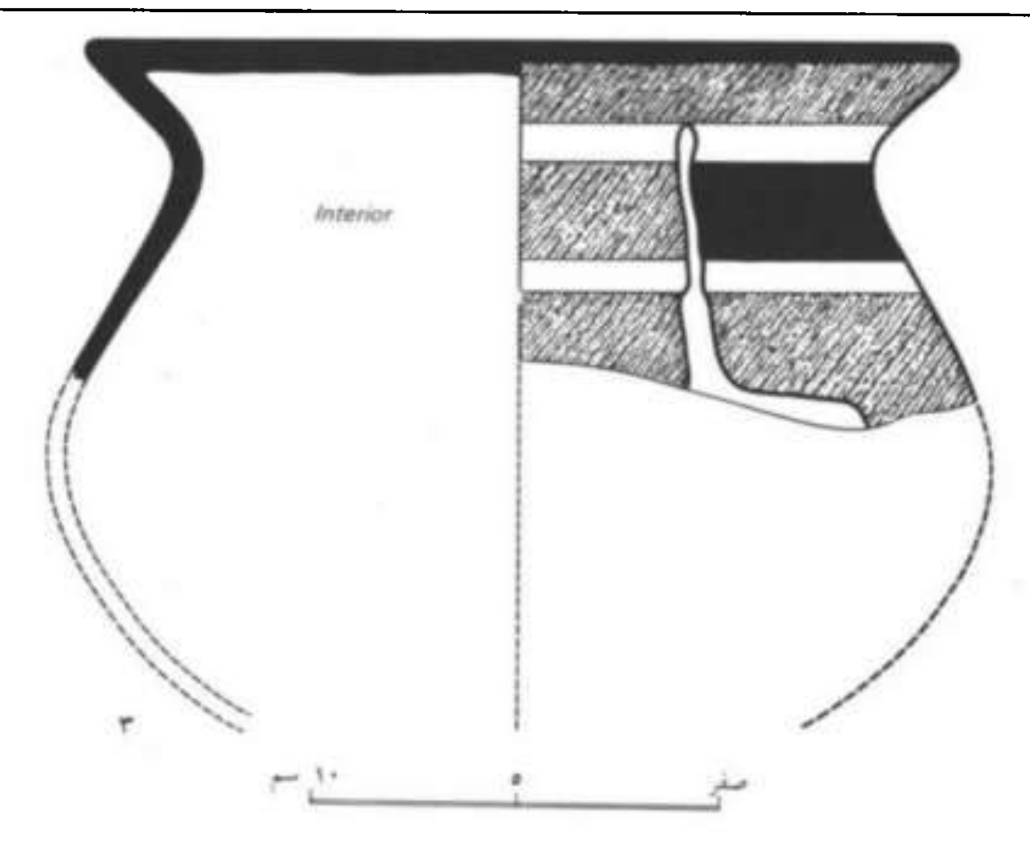
وتشتهر منطقتا الأشانتي والواتا بمواقعها البارزة فوق قمم المرتفعات، والتي ظلت الأماكن الأثيرة لإقامة مستوطنات عصر الحديد أثناء الفترة من بدء العصر المسيحي الى سنة ١٥٠٠م. وأهم هذه المواقع موقع نكوكوا بووهو (بالقرب من كوماسي) وبكواي وكوابونغ وأويواسي منكي هيل ونسوتا وتركوا ونتيريكوروم وأودومبارار بيبو. ويبدو أن هذه المواقع كانت مستوطنات قروية محاطة بسياجات. وقد اكتُشفت فيها بقايا كثيرة لآنية فخارية ذات شفاه متدلية وأجسام وحواف زاخرة بالزخارف. ويُعثر مع الآنية أحياناً على خبث الحديد وأجزاء من أفران ومخلّفات من العصر

(١١) ك.إفاه–جيامفي (K. Effah-Gyamfi)، ١٩٧٨.

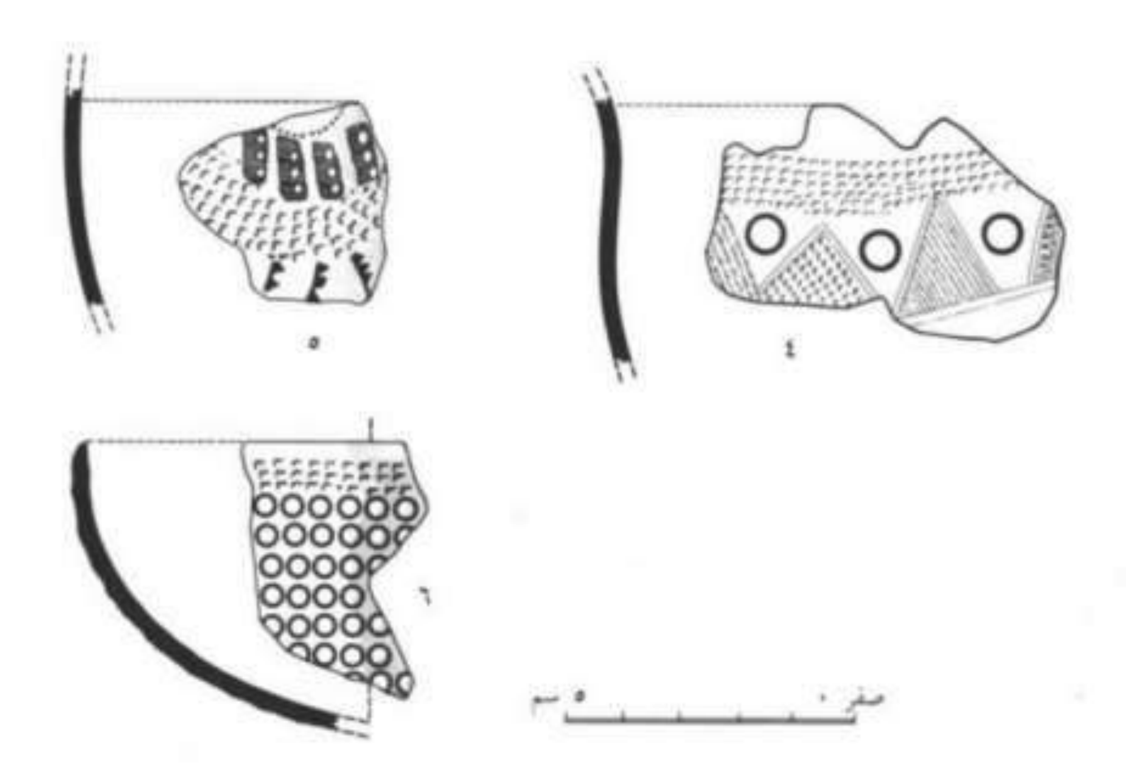
(١٢) ج. بواشي–أنساه (J. Boachie-Ansah)، ١٩٧٨.

(١٣) ل.ب. كروسلاند (L.B. Crossland)، ١٩٧٦.

(١٤) ج. أنقوانده (J. Anquandah)، ١٩٨٢.



الشكل ١٧،٤: إناء فخاري يرجع تاريخه الى الفترة من القرن الميلادي السابع الى القرن الميلادي التاسع، مزين بزخارف الطلاء، من نيوبوبيه، جمهورية غانا.
(المصدر: ج. أنقوانده)



الشكل ١٧،٥: قطع فخارية يرجع تاريخها الى الفترة من القرن السابع الى القرن التاسع الميلادية مزينة بزخارف مختومة، من نيوبوبيه، جمهورية غانا (نقلا عن ر.ن. يورك، ١٩٧٣)

الحجري يذكر منها الفؤوس الحجرية المصقولة وخرز الكوارتز والميكروليثات وحجارة الجرش، وأحياناً –كما في أودومبارارا– خرز البوكسيت. وعلى الرغم من أنه ما من موقع من هذه المواقع قد استُكشف وأُرّخ بالكربون ١٤ المشع كما ينبغي، فإن الآنية الفخارية العتيقة التي تميزها، تحلّها في وقت يسبق بكثير الفترة من ١٦٠٠م الى ١٩٠٠م، عندما كان المتبع بين خزافي بلاد الأكان هو إنتاج الآنية ذات الأشكال الهندسية المعقدة والمزججة بطلاء في لون الدخان يُستعاض به عن الزخارف المصورة التي كانت ترسم من قبل على أجسام الآنية. ويقول أوليفر ديفيز[١٥] إن مواقع قمم المرتفعات في منطقتي أشانتي وواتسا مواقع «قروسطية» (تنتمي الى القرون الوسطى)، وهو تعبير لا يصلح في السياق الثقافي لأفريقيا. وفي موقع نكوكوا بووهو على مقربة من كوماسي، يبدو أن نمط الآنية الفخارية التي وُجدت على قمم المرتفعات يتبع زمنياً فترة مجمّع كينتامبو، مما يشير إلى أن الآنية الكثيرة الزخارف بهذه المنطقة تنتمي الى الفترة من ٦٠٠م الى ١١٠٠م أو ما حواليها. وحسبنا الشواهد التي تقدمها تكنولوجيا الحديد المطبقة في هذا المجمّع لكي ندرك طابع إرساء الأسس الذي تميزت به تلك الفترة ومهّد للحقبة الهامة من النمو الحضري وتكوين الدول والتجارة عبر مسافات طويلة، التي عُثر على شواهد لها في أدانسه ودنكييرا وأشانتي (الشكلان ١٧،٦ و ١٧،٧).

وتتميز منطقة آكييم مانسو وأكواتيا بإنتاجها للمعادن القيّمة الصالحة للتصدير. غير أن أهميتها بالنسبة للأركيولوجيا تكمن في تحصيناتها الترابية[١٦] التي تتمثل في سدود مرتفعة من الطين المجفّف تقام حول كل قرية لأغراض الدفاع. والى الجانب الداخلي للسد، كان يوجد خندق أو حفرة عميقة. وهذه التحصينات الترابية سمة من سمات أكواتيا ومانسو وأودا وأبودوم وكوكوبين ودوميابرا، وهلم جرّاً. وقد أجريت أعمال تنقيب في عدد من المواقع المحصنة بغية التحقق من افتراضين قدما لتوضيح وظائفها، يتمثّل أولها في أنها بنيت لأغراض الدفاع، ويتمثل الثاني في أنها كانت سياجاً لمعسكرات عمل أُقيمت لاستغلال رواسب الذهب الطمية في وادي بيريم[١٧]. والاتجاه الأقوى يرجّح الرأي القائل بأنها دفاعية على الرأي القائل بمعسكرات العمل. وقد أسفرت أحدث الدراسات الإثنوغرافية الأركيولوجية عن وجود آنية فخارية كثيرة الزخارف وذات حواف متدلية (تشبه آنية مجمّع قمم المرتفعات في أشانتي / واتسا)، مع شواهد على صهر الحديد والفؤوس الحجرية المصقولة وأحجار الجرش[١٨].

الغوان

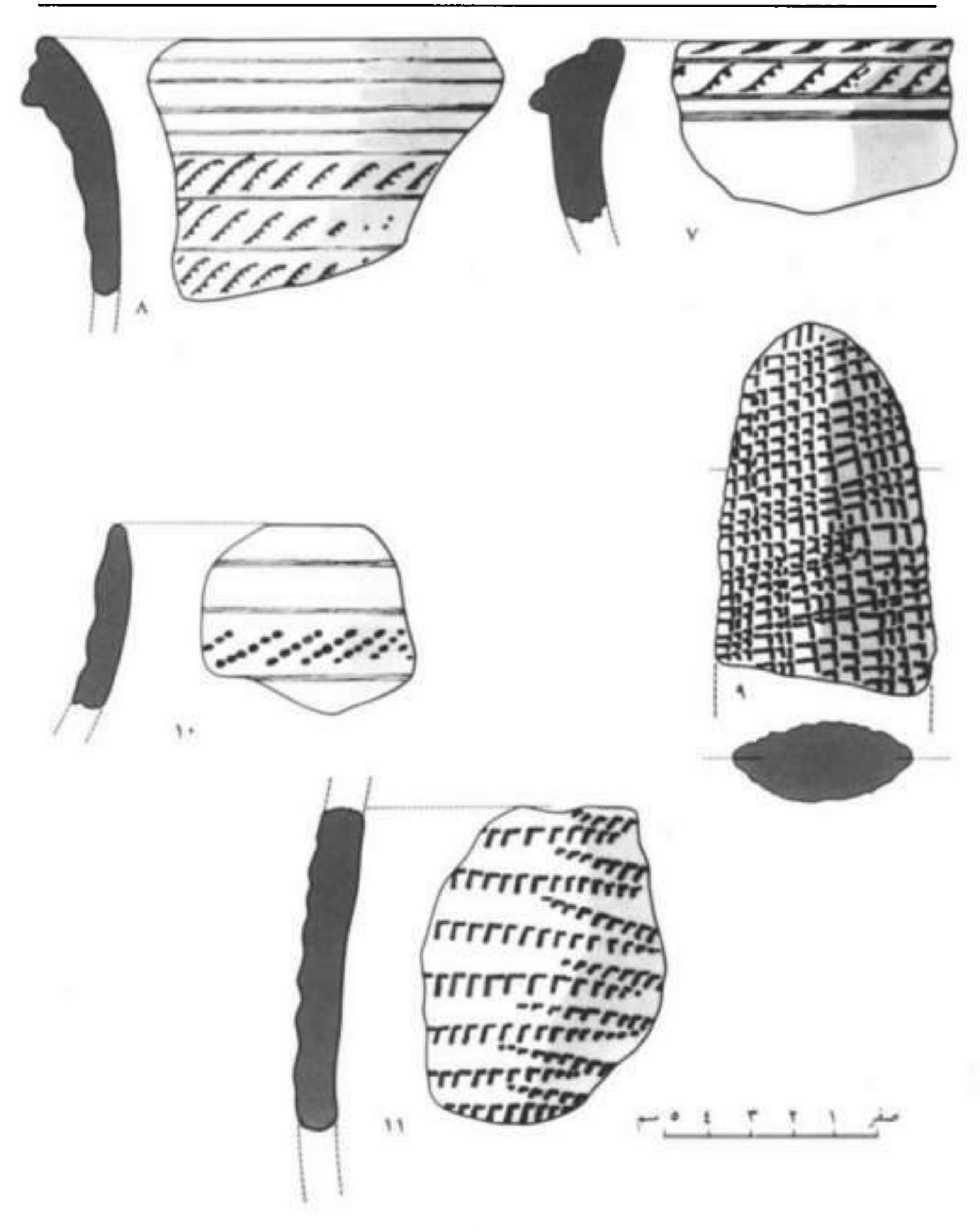
تذكر الروايات المنقولة أن بلاد الكواهو كانت واحدة من المناطق التي يشغلها أناس يتكلمون الغوان، وذلك قبل أن يصل شعب الأدانسه الى المنطقة، وأن هؤلاء الغوان السابقين على الأكان

(١٥) أو. ديفيز (O. Davies)، ١٩٦٧.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) ب. أوزان (P. Ozanne)، ١٩٧١.

(١٨) د. كياغا–موتيندوا (D. Kiyaga-Mutindwa)، ١٩٧٦.



الشكل ١٧،٦ (رقم ٧ و ٨): آنية فخارية ذات بزباز مدلّى وبدن حافل بالزخارف من الفترة الثانية (حوالى ٥٠٠م الى ١٢٠٠م) في نكوكوا بووهو، بالقرب من كوماسي، جمهورية غانا.
(المصدر: ج. أنقوانده)

الشكل ١٧،٧ (الأرقام ٩، ١٠، ١١): مواد تنتمي إلى حضارة الكينتامبو «في العصر الحجري الحديث» في الفترة (حوالى – ١٥٠٠–٥٠٠) في نكوكوا بووهو، بالقرب من كوماسى، جمهورية غانا. أدوات الخزّاف
(المصدر: ج. أنقوانده)

كانوا يدعون الكوديابه بسبب نزوعهم الى اقتصاد معيشي قوامه نخل الزيت. وتورد الروايات ذكر عدد من الزعماء الروّاد الذين قادوا الغوان في سعيهم الى إنشاء مستوطنات بالمنطقة، منهم آدمو بانكو وبراتسم دياوو وأودياوا وكوسا بريمبونغ وياو أويرى. ويقال إنه، حوالى سنة ١٢٠٠م، أقام المستوطنون الغوان الذين كانوا يشغلون سهول أفرام عاصمتهم في غانيبوافو حيث حكمت أسرة أتارا غوان سهول أفرام. وأُقيم مركز تجاري في جوافو أبوتان حيث كانت تُمارس تجارة نشطة مع سكان الحزام السوداني في العاج والكولا والماشية والملح والرقيق[١٩]. ولا يزال يتعين على البحوث الأركيولوجية أن تتحقق من صحة هذه الروايات. غير أنه قد أُجري عدد من أعمال التنقيب في كهف بوسومبرا (والمعتقد أن اسم الكهف له صلة باسم إله الغوان) وفي المآوي الصخرية في أبريكو وتيتيوابوو وأكيبكيبابوو[٢٠]. وقد أسفرت أعمال التنقيب هذه، مع تأريخات بالكربون ١٤ المشع، عن أن هضبة الكواهو كانت تقطنها في حوالى الفترة من ١٠٠٠م الى ١٣٠٠م جماعات شتى من القناصين وصيادي الأسماك والرعاة وزارعي نخل الزيت الذين كانوا ينتجون آنية فخارية مزججة بطلاء في لون الدخان[٢١].

وثمة منطقة أخرى، هي كييربونغ داوو، ركزت فيها البحوث الأركيولوجية على الغوان. والأهالي الأصليون في داوو أكوابيم يتكلمون الغوان وإن كانت لغتهم وثقافتهم قد طغت عليها في الأزمنة الحديثة لغات وثقافات شعبي الأكوامو والأكوابيم أكان. ويميز منطقة داوو وأووكوغوا وجود كثير من الربى الكبيرة التي تشكلت من النفايات المبعثرة التي طرحها السكان المحليون على مدى فترات طويلة والتي أرّخها الكربون ١٤ المشع بحوالى ١٤٠٠م–١٦٠٠م. وكشفت أعمال التنقيب التي أُجريت في تلك الربى عن بقايا أشياء يذكر منها آنية فخارية مستوردة من شاي، وحلي من العاج، وأمشاط من العظم، وقطع أخرى من النحاس والحديد، وتماثيل طينية من طراز «أكوابا» ذات رؤوس مسطحة[٢٢]. وعلى الرغم من أن تاريخ الربى يأتي متأخراً بعض الشيء عن الفترة التي تعنينا في هذا المقام، فإن السياق الثقافي المقترن بربى أكوابيم المنتشرة في كل مكان يشير الى عملية لإرساء الأسس مهدت لنشوء دولتي أكوابيم هيل–غوان الحديثتين.

الغا والدانغمه

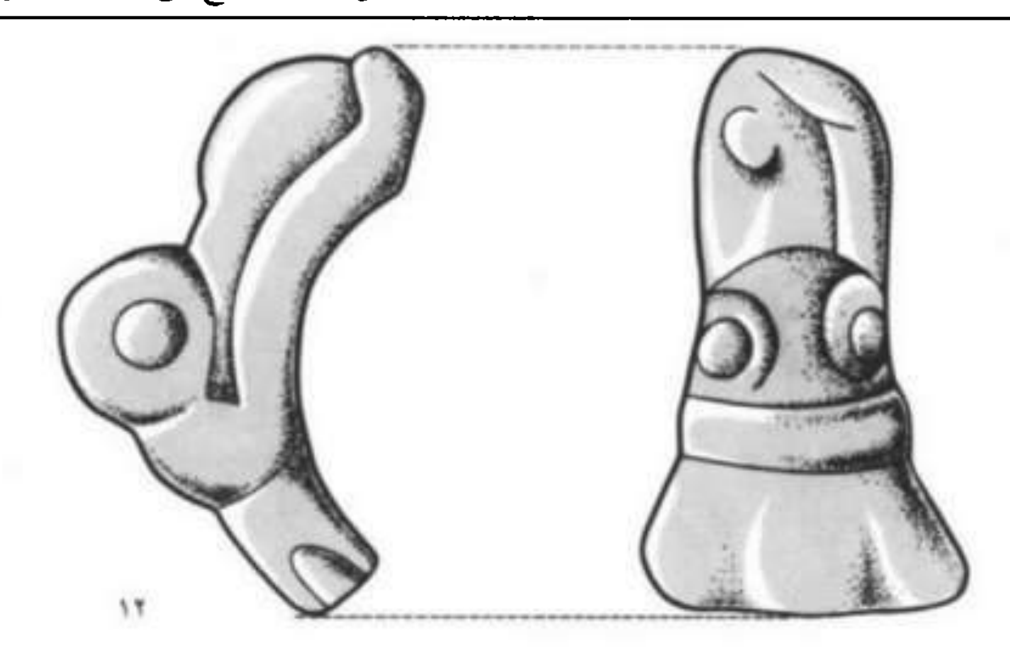
تشير الدراسات الموضوعية الخالية من تحيّزات الروايات المنقولة المشوّهة، والتي أُجريت على الجوانب الأركيولوجية والإثنية اللغوية لسهول أكرا، إلى أن شعبي الغا والدانغمه ربما كانا قد شغلا

(١٩) ج.ر. واليس (J.R. Wallis)، ١٩٥٥.

(٢٠) ف.ب. موسوندا (F.B. Musonda)، ١٩٧٦.

(٢١) أ.ب. سميث (A.B. Smith)، ١٩٧٥، سي.ت.شو (C.T. Shaw)، ١٩٤٤.

(٢٢) ت.شو (T. Shaw)، ١٩٦١.



الشكل ١٧،٨: كان خزّافو الشاي دانغمه من شيريكيسشريته في العصر الحديدي الوسيط في سهول أكرا (جمهورية غانا) ورثة شعوب العصر الحديدي من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادية فصنعوا آنية فخارية مزينة بأشكال مؤسلبة لرؤوس بشر وحيوانات داجنة.
(المصدر: ج. أنقوانده)

مستوطنات على تلك السهول مدة تتراوح بين ألف وألفي سنة[٢٣]، بل إن من الممكن أن نذهب إلى حد الافتراض بأن هذين الشعبين نشآ أصلاً على سهول أكرا. ويحتوي عدد من المواقع التي لم تؤرخ بعد، ويذكر منها غبيغبي وأكرا الصغرى وبرامبرام ولولوفو، على ركام مستوطنات بها عدد كبير من الآنية الفخارية التي لم تُستورد من أوروبا، مما يرجّح أنها تعود الى فترة سابقة على سنة ١٤٠٠م. صحيح أن هناك مواقع مستوطنات في أياواسو، عاصمة أكرا الكبرى، وفي لادوكو وشاي، يرجع عهدها الى ١٥٥٠م– ١٩٠٠م، أهم فترات النمو الحضري وتكوين الدول والنظم التجارية المعقدة (الشكل ١٧،٨). غير أن موقعي لادوكو وشاي وُجد بها عدد كبير من قرى الاستيطان التي يرجع عهدها الى الفترة ٦٠٠م– ١٤٠٠م، ويُذكر منها شيريكيشريته وأدووكو وتيتدوا وبيانويو وهيوويو. وتشير آخر البحوث التي أُجريت في بلاد الدانغمة على سهول أكرا، إلى أنه بين سنة ١٠٠٠م وسنة ١٣٠٠م كان الدانغمه المستقرون في منطقة برامبرام وداوهينيا وشاي

(٢٣) مسألة أصل الغا والدانغمه مسألة يثور حولها الجدل. فالنظرية القائلة بأنهم هاجروا من منطقة داهومي ونيجيريا نظرية روّجها شيوخ بلاد الدانغمه التقليديون الذين يذكر منهم كارل ريندورف، ونوا آكونور أغواى آزو، و د.أ. بوبلامبو، ونينه لومو الثاني (من أدا)، و س.س. أودونكور (من كروبو)، ولانيمو أوبتا الثالث (من دوريبومو)، وشاي. ويؤيد هذهالنظرية علماء يذكر منهم م.إي. كروب – داكوبو، وإي.أو. أبرونتي، وايرين أودوتيى، ولويس ويلسون.

يتبعون أسلوب اقتصاد معيشي (قوامه الرعي وصيد الأسماك واستخلاص الملح وزراعة المدرجات بالذرة الأفريقية)، ونظاماً اجتماعياً ثيوقراطياً مهّد لنشوء مجتمع حضري في الفترة ١٣٠٠م–١٩٠٠م عند موقعي شاي ولادوكو، وقيام حضارة طورت علماً أعشابياً، وتقاليد في مجال الموسيقى والأمثال والفلسفة من نوع «الكلاما»، ونظاماً يجمع بين الحكم الثيوقراطي والملكي[٢٤].

بلاد الإيوى

انحصر الجانب الأكبر من أعمال البحوث التي أجريت في بلاد الإيوى في استكشافات على سطح الأرض في أماكن مثل فومه دوغامه وباتور وأميدزوفه – أفاتيمه و ووسوتا وأكبافو. ويقدم بعض هذه المواقع شواهد مشتركة على وجود مستوطنات كانت تشغّل الحديد. وتمتد تقاليد تشغيل الحديد في مواقع أكبافو و ووسوتا وكانييمه على عدة قرون وتؤيد وجودها شواهد أركيولوجية لم تؤرخ بعد. غير أنه توجد عدة مواقع في منطقة الفولتا تنتج، كما سبق أن ذكرنا، ميكروليثات وفؤوساً حجرية مصقولة ومعازق حجرية، مما يدل على أن شغل هذه المواقع استمر فترة طويلة تمتد حتى الأزمنة الحديثة. وليس ثمة من الأسباب ما يدعونا الى ألا نقرن بين سكان إيوى اليوم وبين المواد الثقافية الراجعة الى العصرين الحديدي والحجري المتأخر، والتي تنتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء بلاد الإيوى.

المستوطنات الحضرية القديمة

تدل الشواهد المتوافرة على وجود ما لا يقل عن نوعين رئيسيين من المستوطنات الحضرية في غانا الحالية قبل مقدم الأوروبيين: المراكز التجارية مثل بيغو والعواصم السياسية مثل بونو مانسو. وقد نمت المستوطنات التي كانت في معظمها مراكز تجارية عند ملتقى التاين والفولتا (في غانا الحالية)، ويرجع الفضل في نموها الى حد كبير الى العناصر المهاجرة إليها وإلى التجارة عبر مسافات بعيدة. وتشير بحوث أركيولوجية محدودة إلى وجود مثل هذه المستوطنات في أماكن يُذكر منها كيتاره وبيغو وبيكو وأولد بيا وبويبي.

ولا يزال يتعين علينا أن نستكشف تفاصيل تطور الجماعات المحلية والمهاجرة إلى هذه المواقع وما نشأ بينها من علاقات بإجراء أعمال التنقيب المنتظمة. غير أن الشواهد الحالية من مواقع مثل جاكبوازى تشير الى أن هذه المنطقة كانت قبل وصول الماندن (الماندنغو) إليها عامرة بالسكان بدرجة معقولة وتضم عدداً كبيراً من المستوطنات ومجموعات من المجتمعات المترابطة التي كانت قد أقامت من قبل شبكة من العلاقات التجارية والتبادلية المحلية ربما كان قوامها مقايضة الأغذية والمحاصيل الزراعية.

وأسفرت الأعمال التي أجريت في بيغو عن أن ثقافة هذه المدينة كان يغلب عليها طابع البرونغ، وعن شواهد تدل على تأثيرات خارجية هامة. ويصف بوسنانسكي أحياء المدينة القديمة بأنها تتكون من ربى أكثرها على شكل حرف L أو شكل مربعات مفرغة يتراوح ارتفاعها بين متر

(٢٤) ج. أنقوانده (J. Anquandah)، ١٩٨٢.

ومترين وقد يصل طولها الى عشرين متراً. وكان أكبر الأحياء، حي البرونغ، يتألف من عدة مئات من الربى التي كانت تمتد على طول مسافة تزيد عن الكيلومتر الواحد. ويفصل بين كل حي وآخر مسافة تتراوح بين كيلومتر واحد وكيلومترين ويوجد بين كل حيّين نتوء لاتريتي مكشوف يقال إن السوق كانت تقام عنده[٢٥].

وبيا وبوفه من المراكز التجارية الأخرى الهامة التي يرجّح أنها نمت في المنطقة العامة نفسها وقت وجود بيغو، ويرجع جلّ الفضل في ازدهارها الى تجارة النيجر الأوسط في المنطقة. وقد سبقت المرحلة الحضرية في بيغو (بيو) مباشرة مرحلة زراعية رعوية يرجع عهدها الى ٣٥٠٠ سنة خلت. وكانت المجتمعات المعنية تعيش في مستوطنات كبيرة وتستخدم أدوات من نوع الكيِنتامبو في العصر الحجري الحديث. وتشير الشواهد، ولاسيا الآنية الفخارية، الى أنه قبل منتصف الألف الثاني الميلادي (وخاصة القرنين الميلاديين الحادي عشر والثاني عشر) كانت المستوطنات الموجودة على مقربة من بيغو (والتي وُجدت في بيغو في المرحلة قبل الحضرية) مستوطنات في معظمها لجماعات البونو المحلية.

ويقول بوسنانسكي إن بيغو كانت سابقاً مركزاً كبيراً قبل مقدم التجارة عبر مسافات بعيدة، وكان أهلها يستغلون الأراضي الخصبة في أغراض الزراعة، وذلك منذ عهد يرجع الى القرن الثاني الميلادي. وشملت المحاصيل المتزرعة أنواع اليام ونخل الزيت، التي أضيفت إليها الذرة الرفيعة والدخن فيما بعد. وبمضي الزمن اندمجت مع البرونغ (الأكان) شعوب تتكلم لغات فولتاوية ولغة الماندنغو وتمارس أنشطة مختلفة[٢٦].

وقد وُجدت بيغو بوصفها مركزاً تجارياً منذ القرن الحادي عشر الميلادي، وإن لم تبلغ أوجها الاّ بحلول القرن الرابع عشر الميلادي. ويبدو أنها كانت تضم آنذاك قرابة خمسمائة مجمّع سكني تأوي نحو خمسة آلاف نسمة. وكانت تشتمل على خمسة أحياء متمايزة إقليمياً أكبرها حي البرونغ الذي يربو قطره على نصف كيلومتر. هذا وكانت الأراضي الزراعية لسكانها تمتد الى ما وراء المدينة ذاتها بكثير.

وعلى الرغم من انعدام تجانس سكان بيغو، فالمرجح أن معظمهم كان من أصل محلي (برونغ. وبانتيرا). ولا نعرف شيئاً يذكر عن طبيعة المجتمع، اللهم إلاّ ما يمكننا استنتاجه من الحياة التقليدية للأكان الحاليين. وتشير الروايات المنقولة مع ذلك الى وجود عبيد بالمنازل ونظام عشائر دينامي. كما تدل الأشياء المودعة بالقبور واختلاف طرق الدفن على تنوع المواقف الدينية من معاملة الموتى.

وليس من الواضح كيف أُسست بونو مانسو (الواقعة على بعد ١٦ كيلومتراً شمالي تاكيمان)، شأنها في ذلك شأن كثير غيرها من المستوطنات القديمة. وتوحي الروايات الشفهية المتناقلة بأن موقع بونو تأسس على أيدي جماعة من الناس كانوا يوماً يقطنون مأوى صخرياً يُعرف باسم

(٢٥) م. بوسنانسكي (M. Posnansky)، ١٩٧٣، ص ١٥٦-١٦٢.

(٢٦) م. بوسنانسكي (M. Posnansky)، ١٩٨٠.

آموري، ربما حوالى القرن الخامس الميلادي. ووفقاً لإفّاه - جيامفي، تدين بونو بالكثير فيما يتعلق بنموها وأهميتها لاندماج عدد من الزعامات السابقة في المنطقة في دولة واحدة قرب نهاية الألف الأول الميلادي[٢٧]. ولم تكن بونو مانسو أقدم القرى والمدن الكبيرة بالمنطقة؛ وكل ما في الأمر أنها كانت أولى المستوطنات التي أحرزت تفوقاً على سائر مستوطنات المنطقة بفضل الدور الهام الذي لعبته بوصفها مقر حكم ملوك البونو. وتوافرت لبونو رواسب غنية بالأنويت وبيو (عقيدات من اللاتريت تصلح لصهر الحديد). وقد أسفر البحث الأركيولوجي بالفعل عن وجود ما لا يقل عن خمسة مواقع صناعية لتشغيل الحديد تقع كلها على مسافات متساوية من الأنهار ومجاري المياه. ويرجع تاريخ أحد هذه المواقع الى القرن الرابع الميلادي، ولكن يرجّح أن بعضها يرجع تاريخه الى المرحلة الحضرية. غير أنه كما رأينا بالنسبة لأموري، فإن بقايا الآنية الفخارية القليلة المقترنة بالموقع الذي أُرّخ في هذه الفترة المبكرة، مطابقة للبقايا التي وُجدت في الرواسب القديمة بموقع بونو مانسو، مما يوحي بأن المكان الذي شغله الموقع المذكور فيما بعد كان قد استخدمه مجتمع من أسلاف مؤسسي العاصمة.

وكانت بونو مانسو تقع ايضاً عند منطقة التقاء السافانا بالغابات حيث أمكن على الصعيد الإقليمي تبادل سلع السافانا وسلع الغابات. أما على الصعيد التجارة الدولية فقد كانت بونو مانسو أبعد نقطة إلى الجنوب تستطيع دواب الحمل أن تسافر اليها دون أن تتعرض صحتها للخطر، ومن ثم المنطقة التي تجري فيها مبادلة السلع الأجنبية بالسلع القادمة من مناطق غانا الجنوبية. ولم تكن المنطقة التي تقع فيها بونو مانسو مصدر الذهب الغريني الذي كان تجار الماندنغو يحرصون على الحصول عليه فحسب، بل كانت أيضاً مصدر جوز الكولا.

وبخلاف بيغو لم يُعثر في بونو على شواهد على وجود أي حي أجنبي. ومؤدى ذلك أن سكان بونو كانوا، إثنياً، أكثر تجانساً من سكان بيغو. وعلى حين أن التنظيم المركزي لبونو كانت له سيطرة فعالة على الأنشطة التجارية، فإنه يبدو أن تجارة بيغو كانت لها اليد العليا على تنظيمها السياسي.

ويستنتج إفّاه-جيامفي من دراسته للآنية الفخارية أن بونو مانسو ربما كانت مستوطنة قديمة للأكان. كما يرى أن منطقة بونو مانسو ربما كانت تقع على الحدود بين الجماعة التي تأخذ بالثقافة الأكانية الخالصة الى الجنوب، وبين الجماعات غير الأكانية والأكانية الخليط إلى الشمال وإلى الشمال الغربي على التوالي[٢٨]. ويشير ذلك، مقترناً بالشواهد اللغوية، إلى توافر عنصر الاستمرار لكثير من الجماعات الإثنية الثقافية منذ الخمسمائة سنة الأخيرة أو ما نحوها.

(٢٧) ك. إفّاه-جيامفي (K. Effah-Gyamfi)، ١٩٧٥.

(٢٨) المرجع السابق.

بلاد اليوروبا بين سنة ٦٠٠م وسنة ١١٠٠م

انحصرت البحوث الأركيولوجية في بلاد اليوروبا حتى الآن في موقعي إيفه وأويو، علماً بأنه لا ينتمي الى الفترة التي تعنينا سوى المرحلة الحضرية لإيفه. وتشير الشواهد الأركيولوجية، وتؤيدها في ذلك الروايات المنقولة، الى أن نمو إيفه مرّ بثلاث فترات رئيسية متميزة تحدث عنها أوزان بشيء من التفصيل[٢٩].

ويبدو أن المدينة اليوروبية التقليدية كانت تتألف من عدة مجمّعات سكنية يتكون كل مجمّع منها من بيوت بنيت حول مجموعة من الأفنية المشكوفة مختلفة الأحجام وتحتوي على أوعية لتلقّي مياه الأمطار من أسطح البيوت. غير أنه كانت هناك فروق هامة بين مختلف المدن تنعكس فيها اختلافات التاريخ والايكولوجيا. بل إنه إذا كان جونسون على صواب، فإن هذه الفروق قد تعكس أنماطاً مختلفة من النمو، فهو يرى أن إيفه تمثّل المدن التي نمت بالتدريج. وقد بدأت أمثال هذه المدن بجدار واحد فقط على حين أن الأراضي الزراعية المحيطة بها تحميها إيغبو-إيله التي هي عبارة عن حزام كثيف من الغابات التي لم تمسّ إلّا لاستخدامها لأغراض دفن معينة. وفي وقت لاحق، عندما اكتسبت إيفه من الأهمية ما يعرّضها لخطر حصار يطول أمده، شُيّد جدار خارجي لحماية الأراضي الزراعية[٣٠].

ويرى عدد من المؤرخين أن إقرار نظم الملكية المقدسة ربما كان من أهم عوامل نمو المجتمعات الحضرية والسياسية. ويرى ويتلي فضلاً عن ذلك أن الملكية المقدسة نظام أُدخل نتيجة لتأثيرات خارجية ولم ينشأ داخلياً على أثر إعادة توزيع السلطات في مجتمع اليوروبا[٣١]. وعلى الرغم من أننا لا نعرف بالضبط كيفية انتشار هذه النظم، فهي يُنظر إليها على أنها مصدر دفع قوي نحو تطوير الأشكال الحضرية. غير أن هذا الباحث نفسه يعترف بأن مدن اليوروبا لا بد وأن تكون قد نشأت وتطورت بصورة عفوية أو ذاتية، وليس عن طريق عملية قسرية، وأنها جاءت نتيجة لعملية عضوية من التمايز الطبقي الاجتماعي المستحثّ من الداخل ولم تكن امتداداً لأنساق رمزية وتنظيمية نشأت وتطورت في أماكن أخرى. وتلك نظرية لا يمكن إثبات صوابها أو خطئها إلّا بإجراء دراسات أركيولوجية منظمة على عدد من مواقع المدن والقرى المناسبة في المنطقة. غير أن النظم السياسية التي لعبت الملكية المقدسة في تطويرها دوراً هاماً إنما هي نظم بنين ونُري.

ويعتقد أليسون أنه ربما وجدت علاقة بين التماثيل الحجرية لبلاد اليوروبا والفن الكلاسيكي لإيفه، وإن اختلف أسلوب تلك التماثيل عن تماثيل إيفه المصنوعة من النحاس أو من الطين النضج. ونحن نجدها في حدود مائة كيلومتر من إيفه في غابة يوروبا الوسطى وفي إيزي (على بعد زهاء ٩٠ كيلومتراً الى الشمال من إيفه) على حافة منطقة الغابات. ويوجد عدد من تماثيل إيزي في قريتين تقعان الآن في منطقة السافانا التي تضم ما لا يقل عن تسعة مواقع[٣٢].

---

(٢٩) ب. أوزان (P. Ozanne) ١٩٦٩.

(٣٠) س. جونسون (S. Johnson)، ١٩٢٤.

(٣١) ب. ويتلي (P. Wheatley) ١٩٧٠.

(٣٢) ب. أليسون (P. Allison)، ١٩٦٨، ص ١٣ وما يليها.

وفي أحجام مقدسة في إيفه تنتصب بين الجدران الخارجية تماثيل طبيعية تصور أشخاصاً زنوجاً ومشكّلة من الغرانيت أو النايس المحلي، أبرزها تمثالان يُعرفان بـ «إيدينا» و «أوري». ويوجد في أجمة قريبة منفصلة تمثال ثالث من الستياتيت (حجر الطلّق) يصوّر امرأة راكعة، وتُوصف الطريقة التي عولج بها بأنها تشبه بعض أساليب اليوروبا الحديثة في الحفر على الخشب. وتتجمع تشكيلة أخرى من الأشياء الحجرية حول تمثالي الغرانيت وفي مواضع أخرى أُزيلت أشجارها في أجمة «أوري».

ويوجد في أماكن أخرى من إيفه عدد من الأحجار المنحوتة المنتصبة، أروعها عمود ممشوق منحوت من الغرانيت يُعرف باسم «أوبا أورانميّان» (صولجان أورانميّان) الذي كان واحداً من أولاد أودودووا ومؤسس أويو. وقد رُمّم هذا الحجر (الذي يبلغ ارتفاعه ٥,٥ امتار) وزُيّن بصفوف من الأوتاد الحديدية ثلاثية الشعب. وفي ساحة السوق الرئيسية ينتصب أوبا أوغون (صولجان أوغون)، إله الحرب والحديد، بارتفاع ١,٨ متر، الذي يتخذ شكل عصا اسطوانية.

وتمثالا إيدينا وأوري هما النموذجان الوحيدان للتماثيل المصنوعة من الحجر الصلب في إيفه. أما إشورى في بلاد إيكتي – على بعد زهاء ثمانين كيلومتراً الى الشمال الشرقي – فتوجد بها مجموعة من المنحوتات بينها وبين تمثالي إيدينا وأوري أوجه شبه واضحة: من ذلك مثلاً تماثيل أبا إيبيتو (ومجموعها ثمانية) التي تشبه هذين التمثالين في وقفتها وفي قلاداتها وأساورها وأرديتها، وإن كانت تتسم بمزيد من الأسلبة. وبالإضافة الى تماثيل إشورى، توجد تماثيل حجرية أخرى تظهر عليها صلة القرابة مع تراث إيفه كائنة في حدود مسافة تبلغ نحو خمسين كيلومتراً من إيفه، ويذكر منها كوتو الى الغرب وإيكيرون الى الشمال وإيفون الى الشمال الغربي.

وعُثر في إيفه ذاتها على عدد من الرؤوس المخروطة المشكّلة من الطين النضج. وتبدي كلها قدراً من الصلة بأسلوب التماثيل الحجرية في إيفه. وتتكشف بالتدريج شواهد على وجود تأثير أوسع نطاقاً، إذ وُجدت في بنين الى الشرق، وحتى جمهورية بنين الشعبية وتوغو الى الغرب، أجزاء من أرضيات مغطاة بكسر الخزف تماثل أرضيات إيفه. غير أن أليسون يرى أن أصول التماثيل الحجرية لا يمكن إرجاعها إلّا الى إيفه نفسها.

وأكبر مجموعة من التماثيل الحجرية في بلاد اليوروبا توجد بمدينة إيزي التي يقطنها الإيغبومينا، وهي مدينة تقع على حافة الغابة، وإن كانت جبهة السافانا الزاحفة ماثلة عموماً على بعد بضعة أميال الى الشمال، بل وقد غزت الغابة بالفعل في كثير من المواضع المحلية المحدودة. والتاريخ الحديث لإيزي مرتبط بأويو أكثر مما هو مرتبط بإيفه.

غير أنه لا يكاد يوجد أي شك في أن التماثيل الحجرية إنما هي مخلّفات أناس شغلوا المكان من قبل. وهذه التماثيل التي يطلق عليها سكان إيزي اسم إرِى (Ere) يربو عددها على الثمانمائة، وإن كان لا يسعنا القطع بذلك نظراً لأن كثيراً منها قد بُترت أطرافها وقطعت رؤوسها. ويظهر أنها قد نُحتت كلها في الستياتيت (حجر الطلق) الذي يبرز فوق السطح على غير بعيد من المدينة. والتمثال الكامل يبلغ ارتفاعه عموماً ٦٠ سنتيمتراً، وإن كان طولها يتراوح بين ٢٠ سنتيمتراً وقرابة ١٣٠ سنتيمتراً.

وعلى الرغم من أن إيغبومينا مناطق السافانا يدّعون أنهم يرتبطون تاريخياً بأويو، فإن أول أورانغون (رئيس أعلى) لايلا، إحدى مدن إيغبومينا الغابات، كان وفقاً للروايات المتناقلة واحداً من أحفاد أودودووا السبعة المذكورين في قصة تفرقهم من إيفه لأول مرة، وفي آخر مجابهة مع الأويو القاطنين عبدان، انحازت إيلا الى صف الايكيتي والايليشا وغيرهم من يوروبا الغابات.

وتقرن الروايات تلك الأشياء بأناس شغلوا المنطقة من قبل وهزمهم الأويو واستعمروهم وكانوا شعباً غابيًّا يعيش داخل المجال الثقافي لايفه، ويمكن اكتشاف تأثيره في عدد من الملامح المتشابهة للتماثيل.

ومن المؤكد أن التماثيل الطبيعية المشكّلة من الطين النضج والنحاس والموجودة في إيفه والتي أُرّخت بقدر من اليقين بالقرن الحادي عشر الميلادي – الثاني عشر الميلادي، وكذلك مقاعد الكوارتز ومثلثات الغرانيت الرائعة، قد أُبدعت في إطار الشعائر التي كانت تُمارس تكريماً لأسلاف ملك (Oni) إيفه. ويحمل تمثال إيدينا الطبيعي، المصنوع من الغرانيت النايس، من العلامات ما يشير الى انتمائه الى الفترة نفسها والى مصدر إلهام مماثل. ومما يدل على أن تماثيل إيزي، التي يربو عددها على الثمانمائة، إنما هي تماثيل لشخصيات ملكية، أنها ترتدي لباس رأس وحلياً أخرى معقدة وأن معظمها يجلس على مقاعد. والأسلوب المتبع في تشكيلها أقل واقعية من الأسلوب المتبع في تشكيل تماثيل إيفه وربما كانت تنتمي الى تاريخ لاحق.

ومن الأهمية بمكان أن نعرف أي روابط – إن وجدت – زمنية أو غير زمنية، تربط بين التماثيل الحجرية من جهة وتماثيل الطين النضج والبرونز من جهة أخرى، وأي علاقات توجد بين هذا التراث من التماثيل الحجرية وبين غيره من التراثات الموجودة في أجزاء أخرى من غرب أفريقيا. وسوف يتطلب جانب من هذا المسعى إجراء عمليات استطلاع أركيولوجية وأعمال تنقيب في المستوطنات التي وُجدت في منطقتي إيزي وإيجارا قبل الأويو، كما سوف يتطلب إجراء دراسة جيو – أركيولوجية للمصادر التي أُخذت منها المواد الخام. وأخيراً فإن إجراء دراسات إثنوغرافية، ولاسيما على تماثيل الخشب والطين النضج، سوف يساعد على معرفة ما هناك من علاقات تقنية بين تراث التماثيل الحجرية وغيره من التراثات.

وقد لاحظ ويلّيت، فيما أجراه من بحوث على فن إيفه، اشتراك تماثيل إيفه مع تماثيل النوك[٣٣] في كثير من السمات العامة، وإن كانت تماثيل إيفه أكثر اتجاهاً نحو النزعة الطبيعية. وهو يفترض أيضاً أن الأسلوب الطبيعي لتمثيل الأذنين في إيفه ربما كان الأساس الذي تنهض عليه الأمثلة الحرة لفنون بنين. وهو يعتبر أن هذا الشاهد وغيره من الشواهد المماثلة تدل على قيام علاقات واستمرارية عبر الزمان والمكان بين التراثات الفنية لغرب أفريقيا على امتداد ما يربو على ألفي سنة[٣٤]. وسواء أكان ما ذهب اليه ويلّيت صواباً أم لا، فإن اليوروبا يبدون وكأنهم نقطة انطلاق منطقية لدراسة الشعوب

(٣٣) يبدو أن بعض الصفات التي اتسم بها فن النوك كانت تؤذن بمجيء «مجتمع إيفه»، على الأقل فيما يتعلق بتقاليد الآنية الفخارية والتماثيل الصغيرة. بل إن من الممكن أن الأدوات الحديدية و/ أو معرفة تشغيل الحديد قد انتقلت من النوك الى إيفة، وإن لم يستبعد أن تكون مثل هذه المعرفة قد جاءت من مروي أو من شمال غربي أفريقيا. ومع ذلك فالشواهد المتوافرة في الوقت الحاضر لا تؤيد وجهة النظر هذه.

(٣٤) ف. ويلّيت (F. Willett)، ١٩٦٧.

الساحلية والداخلية لغينيا السفلى. ومن الملامح الرائعة لثقافتهم نسق بالغ التطور من أنساق المستوطنات الحضرية، ولغة مشتركة تقترن بها تفرعات لهجية، وتطلع شعوبهم إلى تاريخ وأصل مشتركين، وعبادة مجموعة مشتركة من الآلهة مع وجود تنوعات محلية وفروق في مواضع الاهتمام، وأخيراً، تراث فني على درجة رفيعة من الصقل والتعقيد. ويبدو فضلاً عن ذلك أن اليوروبا لم يكونوا غرباء عما تحقق في وقت لاحق من تأسيس عدد من الممالك المجاورة مثل بنين ونوبه، بل لقد اضطلعوا في تأسيسها بدور هام.

ويزداد الدور الرئيسي الذي لعبه شعب اليوروبا وضوحاً عندما ننظر الى الحركات الأولى للسكان في جنوب نيجيريا. ويبدو أولاً أنه كان هناك انتشار لجماعة اليوروبا–إيغالا، بدأ مبكراً وامتدّ على فترة طويلة نحو الغرب والجنوب انطلاقاً من موضع نشأتهم في مكان ما في الجزء الشمالي الشرقي لموطنهم الحالي. ثانياً، تفيد الروايات التي يتناقلها الإيغالا أن هذا الشعب استقر مبكراً على الضفة الشرقية لنهر النيجر، طارداً الإيدوما في اتجاه الشرق والشعوب المتكلمة بالإيغبو في اتجاه الجنوب. ويبدو ثالثاً أن وضع الإتسكيري في الجزء الجنوبي الغربي من دلتا النيجر يدل على أن توسع هذه الجماعة من اليوروبا قد وقع قبل توسع الناطقين بالإيدو في إتجاه الساحل.

ويُستدل من الشواهد ايضاً على أن متكلمي الايجو شنّوا غزوة مبكرة على دلتا النيجر في اتجاه الجنوب[٣٥]. ويبدو أن هذه الغزوة قد أعقبتها في وقت لاحق حركة لمتكلمي الايدو نحو الجنوب انحرفت بعدها نحو الشرق، وتلا ذلك توسع عام للإيغبو نحو الجنوب في المرتفعات الكائنة غربي النيجر، تبعته اندفاعة أخرى للإيغبو نحو الضفة الشرقية للدلتا كانت لا تزال جارية أثناء فترة نمو تجارة الرقيق. وفي عهد قريب جداً توافرت شواهد على توسع في إتجاه الشرق قام به الإيغبو ضد شعوب تتكلم البنوي–كونغو وتقطن شمالي نهر الكروس ربما في تاريخ لاحق لتجارة الرقيق[٣٦]. وتوسع الايغبو في هذا التاريخ المتأخر يقترن جزئياً بارتفاع الضغط السكاني على المرتفعات الشرقية. ومن المحتمل أن هذه الحركات قد وقعت في نفس الوقت الذي وقعت فيه سلسلة أخرى من الحركات تتحدث عنها الروايات المتناقلة وينمّ عنها تمازج مجموعات اللغات في منطقة الدلتا. وتوحي الروايات المتناقلة ايضاً بأن شعوب الايدو توسعوا في تاريخ متأخر داخل الدلتا الوسطى، وبأن شعوب الإيجو انتشروا من مركز في الدلتا الغربية كانوا يشغلونه في الماضي، متجهين نحو الشرق حيث تصدّت لهم في النهاية شعوب الإيبيبو التي تتكلم البنوي–كونغو.

وتشير الروايات المتناقلة عن أصل اليوروبا والشواهد الأركيولوجية على السواء الى أن منطقة إيفه هي المنطقة التي بدأت فيها شعوب اليوروبا تبدي دلائل لا يتطرق إليها الشك على أنها قد حققت هوية إثنية محددة. وتذكر هذه المصادر وغيرها من المصادر التاريخية أن إيفه هي أقدم مستوطنة يوروبية معروفة حتى الآن، وأنها كانت تحت حكم ملوك (onis) مارسوا سلطة روحية على منطقة أوسع كثيراً ولفترة طويلة من الزمن. وبالاضافة الى ذلك كانت مستوطنات إيفه بمثابة

(٣٥) ر.ن. هندرسون (R.N. Henderson)، ١٩٧٢.

(٣٦) ج.آي. جونز (G.I. Jones)، ١٩٦١.

نقاط انطلاق لمؤسسي أويو وخمس مدن يوروبية كبيرة أخرى، ولأولئك الذين استبدلوا أسرة محلية حاكمة في بنين حوالى القرن الميلادي الرابع عشر أو الخامس عشر. وتشير الروايات الى أن تأسيس إيفه جاء نتيجة لأن جماعة متفوقة بما كان لديها من أسلحة حديدية نجحت في إقحام نفسها وسط جماعة محلية تُدعى الإيغبو.

وأيا كان التفسير النهائي لأصول إيفه وبداياتها، فمن الواضح أنها كانت بين القرنين الميلاديين السابع والحادي عشر تحتل مكان الصدارة ثقافياً وسياسياً بين اليوروبا وشعب البيني المجاور. وقد أرّخت بعض التماثيل البرونزية يقيناً بمنتصف القرن الحادي عشر الميلادي. ومن الممكن، وإن لم يقم على ذلك برهان بعد، أن تكون بعض القطع المشكّلة من الطين النضيج أقدم عهداً بكثير من القطع البرونزية. وقد زودتنا بحوث أركيولوجية حديثة العهد ببعض الحلقات المفقودة في معارفنا عن تاريخ اليوروبا أثناء هذه الفترة الحاسمة.

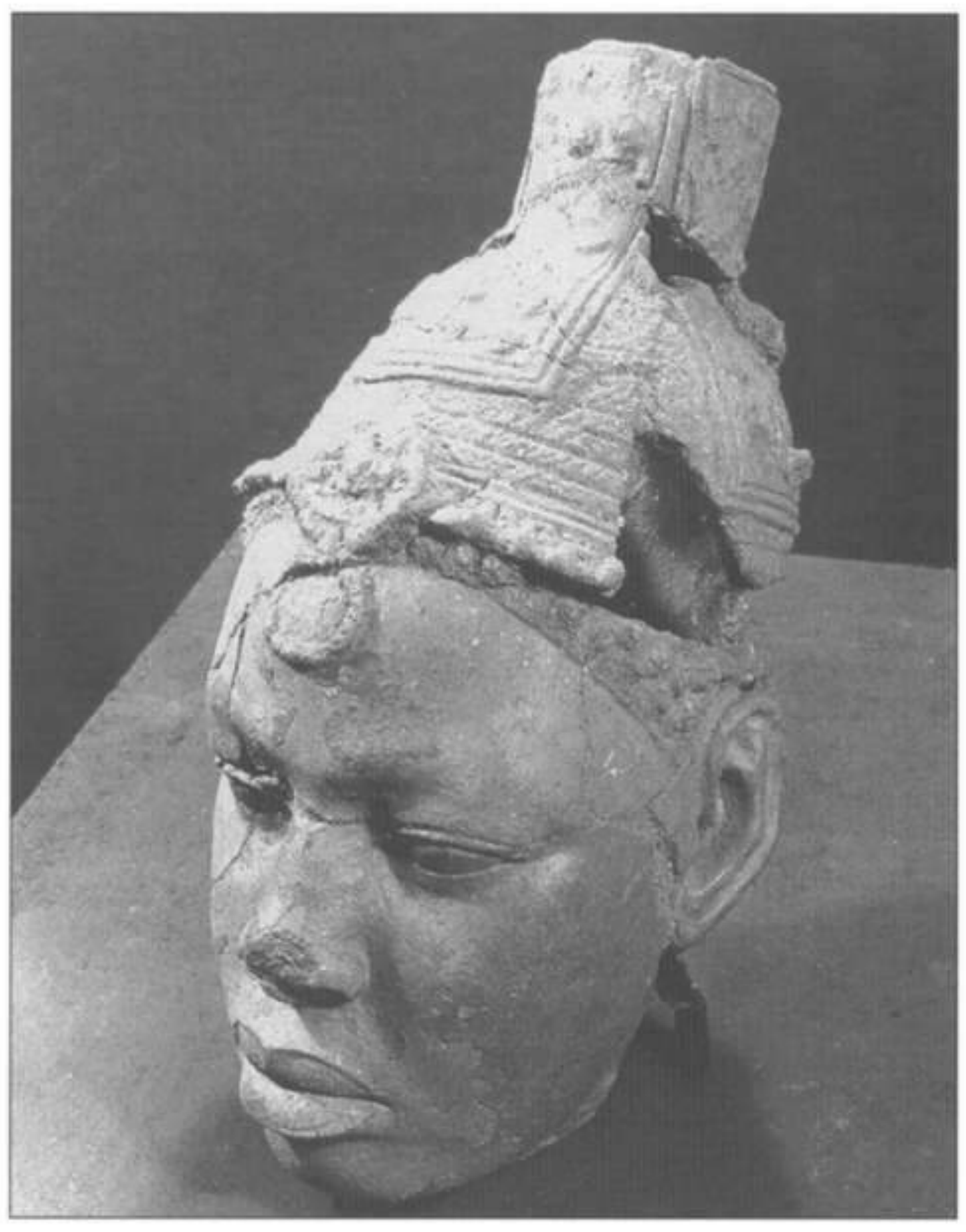
وقد جذب ليو فروبنيوس انتباهنا الى الأهمية التاريخية والأركيولوجية الفذة لإيفه، والى التماثيل الطبيعية الهامة التي عُثر عليها هناك، حتى وإن كانت بحوثه الأركيولوجية التالية غير كافية إذا حُكم عليها بالمعايير الحديثة، ولم يعد تفسيره لأصل إيفه اليوم مقبولاً[٣٧]. فقد أجرى فروبنيوس معظم بحوثه في أجمة أولوكون، وهو موقع يتميز بما فيه من خرز السيجي المصنوع من الزجاج الأزرق. وأثبت التحليل بتفلور الأشعة السينية أن نماذج هذا الخرز التي عُثر عليها في كومبي صالح وتغداوست غاو مطابقة لخرز إيفه[٣٨]. وأقل ما يشير اليه ذلك هو أنه وجدت في الماضي صلة بين إيفه وبين هذه المدن السودانية، كذلك تدل الشواهد الأركيولوجية، تؤيدها الى حد كبير الروايات المتناقلة، على أن نمو إيفه قد مرّ بثلاث فترات كبرى متمايزة. في المرحلة الأولى التي يرجع تاريخها الى – ٣٥٠، لم تكن إيفه تبعاً لما جاء بالروايات سوى مجموعة متناثرة من ثلاثة عشر كفراً[٣٩] تقع في أرض حسنة الصرف للغاية داخل حدود وادي إيفه، وكان يشغلها قرويون يمتهنون الفلاحة. وتمثلت المرحلة الهامة التالية في تأسيس إيفه القروسطية، حيث أن الجماعات التي اكتظت بها تلك المنطقة لا بد وأنها كانت ذات تنظيم اجتماعي أكثر تعقيداً من نظيره بالكفور المستقلة في إيفه السابقة عليها.

وليس واضحاً ما إذا كان النمو الحضري والتغيّرات الاجتماعية التي يدل عليها ذلك التطور قد جاءت نتيجة لاتفاق اختياري بين المجتمعات المعنية أو أنه فرضها نظام جديد وافد من الخارج، كما لا نعلم بالضبط متى وقعت تلك التغيرات، وإن كان الفحم النباتي المستخرج من طبقات قروسطية في إيته ييمو قد أُرّخ بالسنوات ٩٦٠م و ١٠٦٠م و ١١٦٠م. وبالنظر الى أن هذا الفحم ربما كان بقايا متخلفة من مرحلة مبكرة في نمو إيفه، فإن لدينا إحساساً قوياً بأن بعضاً على الأقل من هذه التطورات الحاسمة – برغم تبكيرها – لمدينة إيفه ذاتها ولسكانها وقعت في زمن ما بين القرنين الميلاديين السابع والحادي عشر. وعلى ما يبدو، كان في زمن ما أثناء تلك الفترة أن أنشئت شبكة

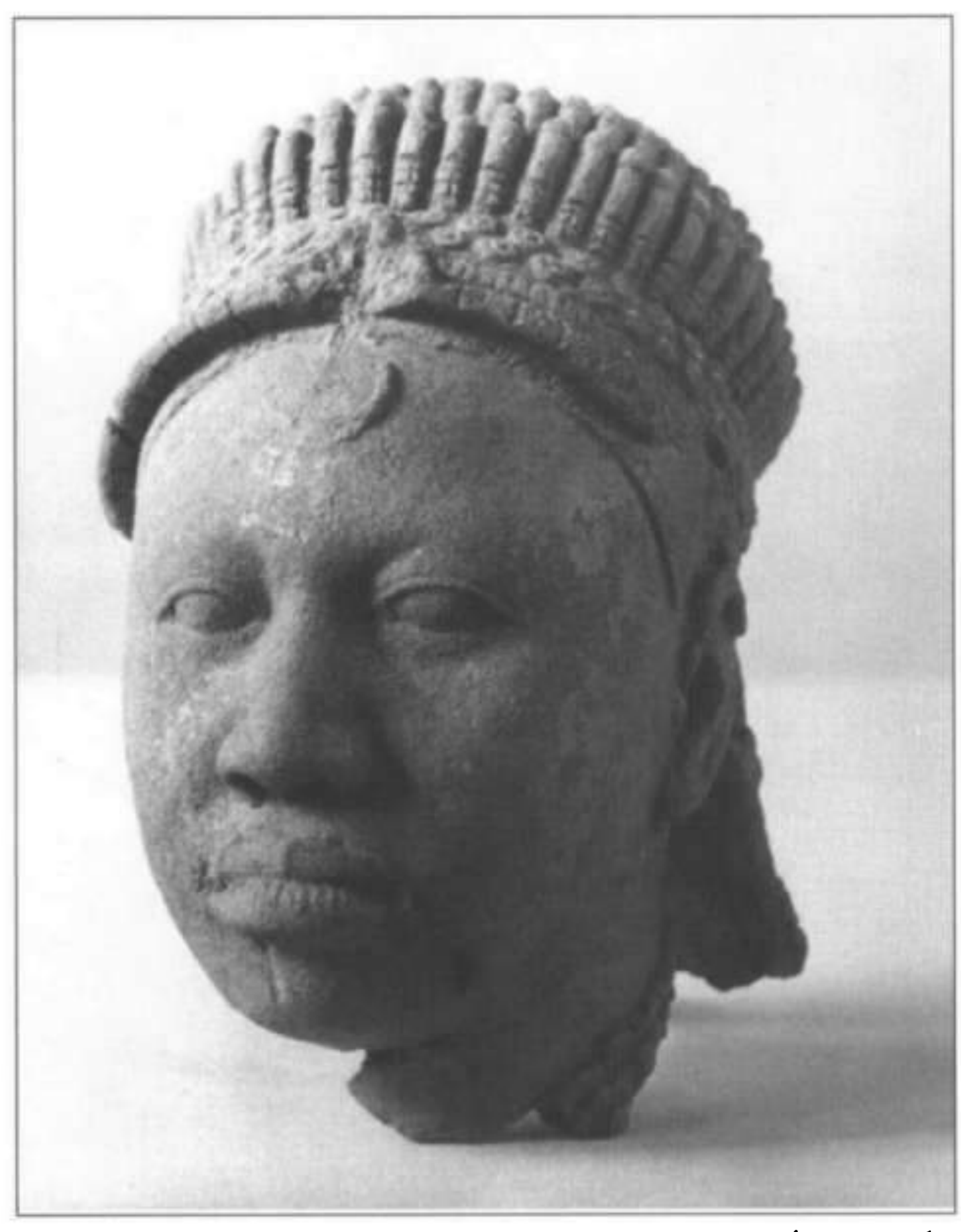
(٣٧) ف. ويلّيت (F. Willet)، ١٩٧٣، ص ١١٧.

(٣٨) سي.سي. دافيسون و ر.د. جياك و ر.د. كلارك (C.C. Davison, R.D. Giaque et R.D. Clark)، ١٩٧١.

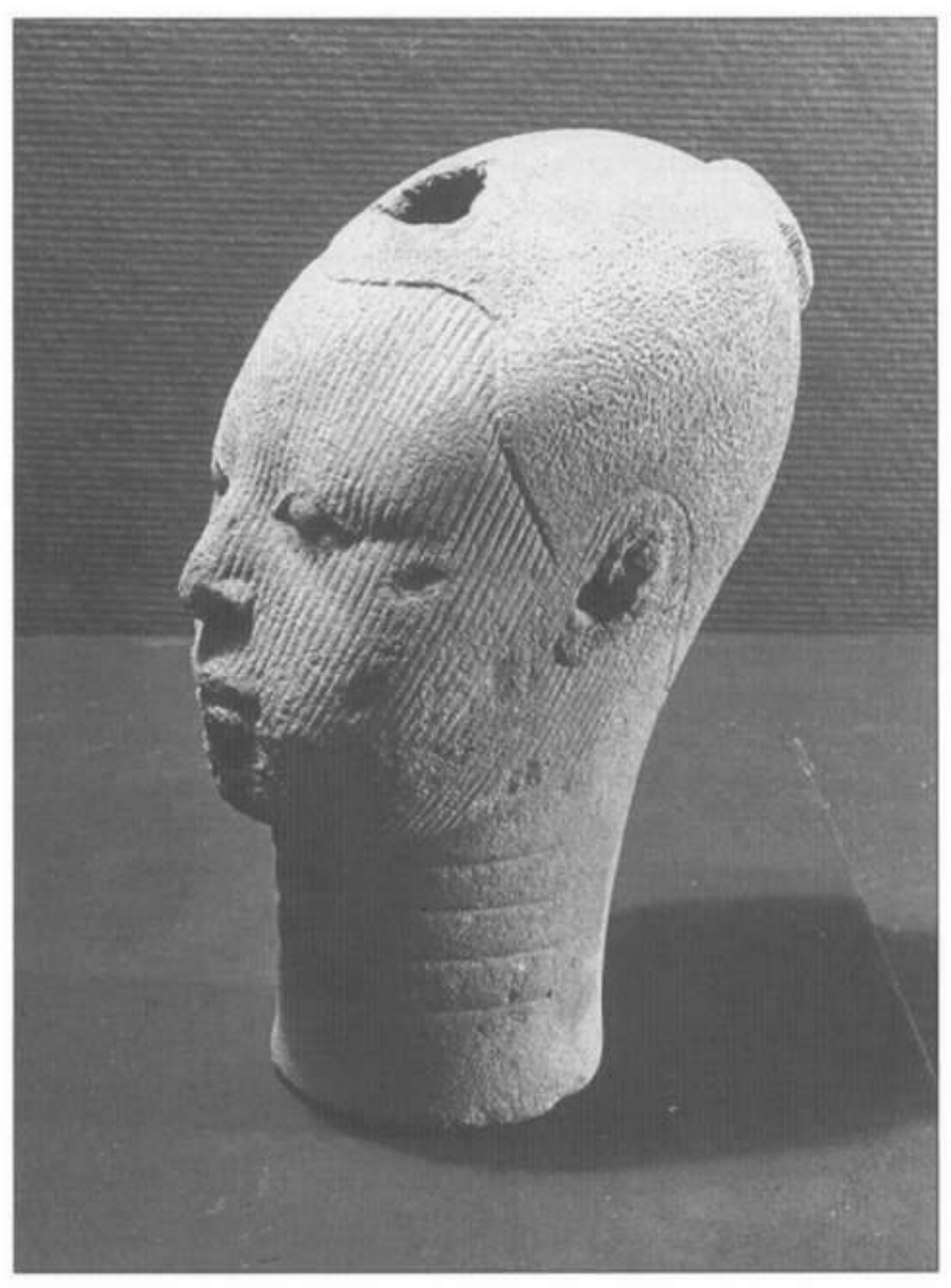
(٣٩) ب. أوزان (B. Ozanne)، ١٩٦٩، ص ٣٢.



الشكل ١٧،٩: رأس من الطين النضج تنتمي الى تمثال للملك (Oni)، استخرجت من إيتاييمو، إيفه (الارتفاع: ٢٦,٣ سم)
(المصدر: فرانك ويليت، حقوق الطبع محفوظة)



الشكل ١٠، ١٧: رأس من الطين النضج تنتمي الى تمثال، ربما كان لملكة، استخرجت من إيتاييمو، إيفه (الارتفاع: ٢٣,١ سم)
(المصدر: فرانك ويليت، حقوق الطبع محفوظة)



الشكل ١١.١٧: رأس من الطين النضج عثر عليها بالقرب من طريق إيفوارا، إيفه (الارتفاع: ٢٢,٥ سم).
(المصدر: فرانك ويليت، حقوق الطبع محفوظة)

الطرق – الباقية حتى اليوم – الموصّلة الى إيده وأويو القديمة، والى بنين عن طريق إيلشا.

كذلك يرجع تاريخ تراث التماثيل الطبيعية التي وُجدت في إيفه الى ما لا يقل عن سنة ٩٦٠ ± ١٣٠. كما وُجد أيضاً في كل من إيفه وبنين خرز زجاجي دقيق الصنع. ويبدو أن الآنية الفخارية المنزلية التي وُجدت في إيفه أدق صنعاً من نظيرتها لدى النوك، لاسيما بمعنى أن زخارفها كانت أكثر تنوعاً وتتضمن أثلاماً (خطوطاً مستقيمة ومتعرجة بزوايا حادة ونقطاً محفورة وتصاميم منحنية الخطوط) وصقلاً وطلاء وأشكالاً دحروجية (استخدمت في رسمها أخشاب أو خيوط مضفّرة). كذلك استخدمت في أعمال الزخرفة قوالح أو كيزان الذرة أو اسطوانات من الفخار.

بنين

أسفرت أعمال التنقيب التي أجراها كونّاه عن أن أسوار بنين كانت خطوطاً من ردوم ترابية متشابكة تحدد الأرض ولم تكن تحصينات دفاعية[٤٠]. وهي تشير أيضاً الى أن مدينة بنين، شأنها شأن إيفه، ربما كانت أصلاً عدداً من الجماعات الصغيرة التي تعيش متجاورة على أرض حراجية أزيلت أشجارها. وكانت كل مستوطنة من مستوطنات بنين تدين بالولاء للحاكم (oba)، وإن ظلت لها أرضها الزراعية محاطة بجرفها وحفرتها. وكانت المدينة محاطة بجدار داخلي أحدث وبجدار خارجي أقدم. وتشير أعمال التنقيب الى أن الجدار الداخلي لم يُشيّد قبل القرن الرابع عشر الميلادي، والأرجح أنه أُقيم في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي. وكشفت المقاطع التي أُخذت منه عن أنه طمس مواقع بناء سابقة واخترق أعمالاً ترابية كانت قائمة من قبل[٤١].

أما الجدار الخارجي فتنسبه الروايات المتناقلة الى الحاكم أوغوولا في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي. وتؤكد الشواهد الأركيولوجية على وجه اليقين أنه أقدم عهداً من الجدار الداخلي. وفحص بقايا الجدار المرئية على السطح لا يسفر فحسب عن أنه أقدم من الجدار الداخلي، بل أيضاً عن أنه ربما يرجع الى تاريخ ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر الميلاديين. ويقف المدى الذي تذهب اليه تلك الأسوار الدفاعية، ولاسيما الدخلية منها، شاهداً على وجود حكومة مركزية قوية في ذلك الوقت.

وتلقي الضوء على هذه الفترة من تاريخ بنين أيضاً شواهد مستقاة مما بقي من آثار فنية تدعمها روايات متناقلة، كما يتضح مثلاً من الملخص المفيد الذي أعده دارك لما سبق أن بذل من جهود في دراسة فنون بنين وتقنياتها[٤٢]. ويبدو أنه، سواء أنتقلنا من المعلوم الى المجهول (أي انطلاقاً من النوع البالغ الأمثلية من الرؤوس البرونزية التي ظل صنعها مستمراً حتى بعد سنة ١٨٧٩م والتي تعد أحدث الآثار الباقية)، أو انطلقنا من قبول الفرض القائل بأن أقدم الرؤوس البرونزية لبنين

(٤٠) ج. كونّاه (G. Connah)، ١٩٧٥، ص ٢٣٤.

(٤١) المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(٤٢) ب.ج.سي. دارك (P.J.C. Dark)، ١٩٧٣.

هي الرؤوس الأقرب شبهاً الى الرؤوس البرونزية لإيفه، فإنه يتضح أن الترتيب الزمني الناتج يكاد يكون واحداً في الحالتين شريطة أن تُقبل روايات متناقلة معينة باعتبارها مصدراً لمعالم صادقة.

ووفقاً لنظرية دارك، بدأت الفنون المنزلية، بما في ذلك بعض المنحوتات الخشبية، في عهد إرِه ثاني حكام أسرة أوجيسو السابقة على الأسرة الحاكمة في الوقت الراهن. فإذا كان صحيحاً ما يراه معظم دارسي تاريخ بنين، من أن الأسرة الحالية التي أسسها أورانميان، أحد أمراء إيفه وربما كان شخصية خيالية، تعود الى + ١٣٠٠[٤٣] أو الى ما قبلها بقليل، وإذا قبلت الرواية القائلة بأنه كان هناك قبل ذلك التاريخ سبعة عشر حاكماً من الأوجيسو[٤٤]، فإن إرِه يكون قد بدأ عهده بين سنة ٩٠٠م وسنة ٩٨٠م (على افتراض أن متوسط فترة حكم هؤلاء الملوك تراوحت بين عشرين وخمس وعشرين سنة[٤٥]).

ويذكر دارك أن إرِه هو الذي أنشأ تقليد وضع الرؤوس الخشبية التذكارية على أضرحة الأسلاف وتقاليد العرش الملكي (ekete)، ومقعد الرئيس المستطيل (agba)، والمروحة المستديرة المصنوعة من الريش (ezuzu)، والصندوق المستدير (ekpoken) المصنوع من لحاء الشجر والجلد، والسيوف شعار السلطة (ada و eben)، والخلاخيل المزينة بالخرز (eguen) والباقات (odigba) والتاج البسيط غير المزيّن. كذلك ينسب الى عهد إرِه تكوين رابطات الحفّارين (igbesanmwan) والنجارين (onwina)[٤٦]. وكان الحفّارون يُعترف لهم بأنهم فنانون يشتغلون على الخشب والعاج، بينما كان النجارون يعدون حرفيين ينتجون أدوات غير مزينة للاستعمال المنزلي اليومي، مثل الأطباق الخشبية والطاسات والهاونات ومدقاتها[٤٧].

وإذا صح ذلك فمعناه أن مجتمع بنين كان قد بلغ في عهد إرِه مرحلة تعيّن عندها إنشاء تنظيمات رسمية للفنانين والحرفيين. ويبدو فضلاً عن ذلك أن التسليم بدور الأسلاف في التأثير على شؤون الأحياء كان يشكّل جزءًا من معتقدات بنين، ويشهد بذلك صنع الرؤوس الخشبية التي كانت تستخدم لأغراض تذكارية. وعلى ذلك يمكن القول بأن صنع الرؤوس التذكارية سبق قدوم

(٤٣) ر.إي. برادبوري (R.E. Bradbury)، ١٩٥٩.

(٤٤) ج. أغاريفبا (J. Egharevba)، ١٩٦٠، ص ٧٥.

(٤٥) يُرجع ج. إغاريفبا (J. Egharevba)، مؤرخ بلاط بنين، بداية عهد الأوجيسو الى التاريخ الأول، وإن كان يرى أن عهد الأسرة الحالية بدأ ١٣٠ عاماً قبل التاريخ الذي يراه دارك (Dark)، وهو سنة ١٣٠٠م. وإذا كان إغاريفبا قد أجرى حساباته على أساس وحدات زمنية تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ عاماً عندما حدد طول فترة حكم الأوجيسو، لكان عليه أن يحدد بداية حكم إرِه بين سنة ٨٥٠م و ٧٢٠م. وإذا كانت التواريخ التي حددها إغاريفبا للفترات التي حكم فيها ملوك أوزولوا، الذين كانوا يحكمون وقت قدوم البرتغاليين إلى أوفونراموين، تواريخ صحيحة – ويرى معظم الباحثين أنها كذلك – فمن الممكن أن يبلغ عدد الملوك الذين حكموا أثناء فترة مدتها ٤٣٣ عاماً واحداً وعشرين ملكاً، مما يترتب عليه أن حكم كل منهم كان أطول قليلاً من عشرين سنة في المتوسط. ويمكن الحصول على نفس هذا المتوسط إذا اعتبرنا أن الملوك الستة والثلاثين الأول في هذه الأسرة الحالية حكموا بين سنتي ١١٧٠م و١٩١٣م. وهذا ما يسجله إغاريفبا. انظر ج. إغاريفبا، ١٩٦٠ .

(٤٦) ب.ج.سي. دارك (P.J.C. Dark)، ١٩٧٣، ص ٨.

(٤٧) ج. إغاريفبا (J. Egharevba)، ١٩٦٠.

تقنية سبك النحاس الأصفر، الذي ينسب الى عهد أوغوولا، بما يتراوح بين ٣٥٠ و ٤٥٠ سنة، ومن ثم وجد قبل البدء في صنع مجموعة الرؤوس التذكارية البرونزية التي لا تزال باقية حتى الوقت الحاضر. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نعرف بالتأكيد تاريخ البدء في إنتاج مجموعة الرؤوس البرونزية في بنين، يرى دارك وجوب إرجاع ذلك الى زمن ما في حوالى الربع الأول من القرن الرابع عشر الميلادي، وذلك إذا قبلنا أن عهد حكم الأوجيسو بدأ سنة ٩٥٠م. فإذا كانت فترة الأوجيسو قد بدأت في تاريخ سابق، فربما أُرجع إنتاج الرؤوس البرونزية إلى تاريخ سابق كذلك (ربما كان القرن الثالث عشر الميلادي).

وأياً كان الأمر، فإنه حتى إذا لم تكن البيانات الزمنية المتوافرة حالياً عن الأوجيسو بيانات دقيقة، فلا يزال من المعقول افتراض أن فن النحت كان قد استقر قبل مجيء الأسرة الحاكمة بزمن طويل، وأن صنع الرؤوس الخشبية لتزيين أضرحة الأسلاف كان يندرج في عداد الأنشطة التي يضطلع بها الحفّارون، ومن ثم يكون الجو قد تهيأ لإدخال صناعة الرؤوس البرونزية حفاظاً على ذكرى الملوك الأسبقين. وفضلاً عن ذلك، فإنه على الرغم من أن تشغيل البرونز قد أدخل في بنين في عهد أوغوولا، فهناك من الروايات ما يقول إن أعمالاً فنية من البرونز كانت تُرسل قبل عهده من إيفه الى بنين، وإن كنا لا نستطيع القول كم من الوقت استمر ذلك. غير أنه ما من رأس برونزية في مجموعة بنين تحمل طابع الرؤوس التي صنعها فنانو إيفه. وهناك مع ذلك بضعة أشكال أخرى يقال إنها ذات طابع إيفي قوي، وقد تمثل كل ما بقي حتى اليوم من الأشياء التي أُرسلت من إيفه إلى بنين[٤٨]. ويلاحظ دارك أنه لا توجد في إيفه أية قطعة تماثلها، ولكن ذلك لا يعني أن مثل هذه القطع لم تكن تصنع هناك[٤٩].

وعلى ذلك فإن نهضة مدينة بنين جاءت أساساً فيما يبدو نتيجة لنجاح شعب يستخدم الحديد في استغلال رائع لبيئته. وعلى الرغم من أنه لا يزال من الصعب أن نعين بدقة أصول مدينة بنين، فربما كانت تلك الأصول ترجع الى أوائل الألف الحالي. ويُستدل أيضاً من شبكة الجدران الترابية المعقدة على أن المدينة، شأنها شأن إيفه، خرجت الى حيز الوجود نتيجة لعملية بطيئة من اندماج قرى متفرقة كانت تدين بالولاء لسلطة مركزية واحدة، الى أن جمعها الأوبا إوّارى في القرن الخامس عشر الميلادي في وحدة حضرية حقيقية لها تحصيناتها الدفاعية.

وعلى الرغم مما تزعمه بعض الروايات من أن شعب الإيدو قدموا إلى موطنهم الحالي من مصر منذ زمن غير بعيد، وأنهم التقوا هنا بأناس من السودان، فإن الشواهد اللغوية تشير إلى أن الإيدو يشغلون موطنهم هذا منذ قرابة أربعة آلاف سنة. وطوال معظم هذه الفترة كانت مستوطنة القرية

---

(٤٨) ف. ويلّيت (F. Willett)، ١٩٦٧، اللوحات ٨٩ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩.

(٤٩) ب.ج.سي. دارك (P.J.C. Dark)، ١٩٧٣، ص ٨ و ٩. لا بد أن إمدادات النحاس الأصفر المتوافرة لسبّاكيه كانت ضئيلة للغاية الى أن بلغ البرتغاليون ساحل غينيا، الأمر الذي ربما اضطرهم إلى صهر أشياء قديمة بهدف الحصول على المواد اللازمة لصنع أشياء جديدة. لذلك فعلى حين أنه يمكن أن تكون أقدم الرؤوس البرونزية التذكارية الباقية قد صنعت بعد عهد أوغوولا، فمن المؤكد أنه لن يكون من الصواب إرجاع تلك الرؤوس إلى فترة سابقة على عهد أوغوولا.

تشكل الوحدة السياسية التي يملك فيها الرجال زمام السلطة تبعاً لنظام تدرجي قوامه السن والطبقة. وكانت تلك الوحدات تتمتع بالاستقلال الذاتي سياسياً وثقافياً واقتصادياً.

ويبدو أن هذا النسق البسيط من أنساق التنظيم الاجتماعي قد حلّ محله نظام ملكي ووحدات سياسية أكثر تعقيداً. ولم تتضح بعد العوامل التي أدت الى تطور نسق جديد من التنظيم السياسي في البنى القروية السابقة. ويرى بعض الأخصائيين أنه حدث بتأثير من شعوب يوروبية مجاورة ذات حضارة أعرق وظلت تعيش طوال سنوات كثيرة في ظل نظام ملكي أو وحدة سياسية مركزية. ويرى آخرون أن هذا النسق جاء نتيجة لتطور مستقل حققته وحدات سياسية كبيرة نسبياً في المنطقة. ومن الواضح أيضاً أن نشوء مستوطنات كبيرة في منطقة الايدو كان يقترن بتغيرات في مستوى التنظيم السياسي. فمن المعروف أنه، بين حوالى القرن العاشر والقرن الثالث عشر الميلاديين، أحرزت مدن يذكر منها أودو وأورومي وبنين تقدماً نحو النمو الحضري.

وأعقبت هذه المرحلة الأولى فترة «فرز وانتقاء» اقترن بها تنافس سياسي شديد بين تلك المدن والزعامات الأولى (حوالى سنة ١١٧٠م) ترتّب عليه مقدم أسرة يوروبية غريبة الى بنين واستقرارها فيها كأسرة حاكمة. ويبدو أن هذه الأسرة الجديدة أدخلت تطورات أتاحت لبنين أن تبرز باعتبارها أعظم المستوطنات الحضرية في المنطقة[٥٠].

ويمكننا أن نقول بحق إن نهوض بنين وتطورها الاجتماعي الثقافي قد سجل بداية الحضارة البينية. ومن معالم هذه الحضارة تنظيم سياسي مركزي، ونظام دفاعي فعال، وتجارة خارجية، واتباع دين معين، وأخيراً وليس آخرا، ازدهار فنون وحرف تتسم بجمال الذوق والتعقيد.

إيغبو–أوكوو و «مملكة» النِّري

استخرجت أول مجموعة من التماثيل البرونزية النيجيرية في بلاد الايغبو شرقي النيجر. ففي أثناء عمليات تنقيب منظمة استُخرج زهاء مائة تمثال برونزي ذات مظهر متميز في إيغبو–أوكوو، وهي مستوطنة صغيرة في شمال بلاد الايغبو بجنوب شرقي نيجيريا، وفي إزيرا التي تقع على بعد ٢٤ كيلومتراً الى الشرق من إيغبو–أوكوو[٥١].

ووجدت بين الأشياء التي عثر عليها في إيغبو–أوكوو وإزيرا، قطع برونزية نقشت عليها خطوط متوازية، وأشياء مختلفة وصفت بأنها رؤوس عصي، وتماثيل بشرية صغيرة ذات خلاخيل وخطوط متوازية، وأنياب فيلة، وقطع برونزية تمثل ذباباً وخنافس ويرقات جنادب (جراد؟) ورؤوس حيوانات يذكر منها النمور والفيلة والكباش والقرود والحلزون والأصلة. ووُجدت آلاف كسر الفخار وقطع كاملة منه، وقاعة دفن شاغلها في وضع جلوس وسط قرابين كثيرة يخص بالذكر منها الخرز.

ومعظم التماثيل البرونزية التي وُجدت في إيغبو–أوكوو تماثيل صغيرة باستثناء بعض الأوعية

(٥٠) أ.ف.سي. رايدر (A.F.C. Ryder)، ١٩٦٩، ص ٧–٩ .

(٥١) ت. شو (T. Shaw)، ١٩٧٠.

التي يبلغ قطرها نحو ٤٠سم. وهي لا تضم سوى عدد محدود من التماثيل البشرية، بما في ذلك رأس ذات وجه مزدوج، ومتدلية على شكل وجه، وتمثال فروسي، وتماثيل تزين واجهتي مذبحين. والخصوصية التي تنفرد بها إيغبو-أوكوو تتجاوز مجرد الزخارف السطحية، إذ تضم المجموعة عدة أشياء يبدو أنه تعكس إتجاهات ثقافة مادية خاصة بجنوب شرقي نيجيريا.

وتضم فنون الجنوب الغربي عناصر أيقونوغرافية كثيرة يذكر منها زخارف زهرية مستديرة، وأخرى هلالية ذات لوالب مزدوجة، ونسور مبسوطة الجناحين. ولعل وجودها في إيغبو-أوكوو ينبيء بظهور هذه التقاليد في الجنوب الغربي نظراً لأن الموقع أُرِّخ بالقرن التاسع الميلادي، أي فترة سابقة على إيفه التي كان يفترض أنها تسجل بداية التقاليد النيجيرية العظيمة في مجال تشكيل المعادن.

وفضلاً عن ذلك فإن المحتوى المعدني لتماثيل إيغبو البرونزية يتميز بصفات خاصة، إذ هو عبارة عن برونز مرصّص يختلف اختلافاً كبيراً عن نظيره في الجنوب الغربي. وجميع الأشياء التي عُثر عليها في إيغبو-أوكوو، بما في ذلك المصنوعات الفخارية والزجاجية والحديدية والنحاسية، ربما كان مصدرها قبر واحد من حكام إيغبو القدامى، كان يمارس سلطانه على المنطقة الشمالية من بلاد إيغبو وما وراءها.

وقد أسفرت دراسة متأنية أجراها أونويجيوغوو لما عثر عليه من قطع أركيولوجية عن وجود أوجه شبه وثيقة بين الحياة فيما قبل التاريخ والحياة الحاضرة[٥٢]. ذلك أن أونويجيوغوو استند الى نوعين من الشواهد فضلاً عن معلومات متفرقة استقاها من الروايات المتناقلة بين النِّري وما عرف عن انتشار سلالتهم في بلاد الإيغبو، في محاولة منه لإعادة تشكيل التنظيم الاجتماعي السياسي لشعب النِّري من أقدم الأزمنة المعروفة حتى القرن الثامن عشر الميلادي. وكانت أهم النتائج التي توصل اليها هي أن نِّري الايغبو-أوكوو والمناطق المجاورة قد أقاموا نظام دولة ينهض على استغلال الجوانب الطقسية للرموز[٥٣].

وتشير جميع الشواهد، الأركيولوجية وغير الأركيولوجية، الى أن النِّري فرضوا هيمنتهم وسلطانهم في بلاد الإغبو منذ القرن التاسع الميلادي، معتمدين في ذلك على الاستغلال الفعال للأيديولوجيات والمباديء والرموز الدينية. فقد أُحيلت الرماح والهراوات والأقواس والسهام والسيوف والمعازق إلى أدوات طقسية، على حين قرنت المحرمات والموبقات بسفك الدماء فكبح جماح النزوع الى الحرب. وحققت مملكة النِّري أغراضها الاستعمارية والتوسعية بإيفاد جماعات من شعب النِّري الى مستوطنات أخرى، وضمنت ولاء سكان تلك المناطق الجديدة للإيزي نِّري بجعلهم يقسمون اليمين الشعائري. ولم تُفرض إرادة الايزي نِّري عن طريق القوى العسكرية وإنما من خلال الطقوس والجزاءات السرية.

وتنسب الروايات المتناقلة الى مملكة النِّري على وجه التحديد أصل المؤسسات السياسية المحلية، ولاسيما جمعية الأوزو، وهي رابطة تدرّجية للرجال، ولا يزال التكريم يقدم لهذه المملكة في احتفالات تقام فيها الطقوس وتمنح الألقاب. وكانت السلطة تفوّض لحاكم الايزي نِّري، ويتولى كفالة الارتباط بمجال نفوذه قساوسة متنقلون يطهرون النفوس مما اقترفته من موبقات

(٥٢) م.أ. أونويجيوغوو (M.A. Onwnejeogwu)، ١٩٧٤.

(٥٣) المرجع السابق.

ويضفون حقوق الزعامة. والمركزية السياسية للنْري فريدة من نوعها لدى الايغبو، ونحن لا نفهم حق الفهم علاقتها بأشياء مثل محافل الأوزو. وعلى الرغم من أنه لم يتبق شيء من سلطان الإيزي نْري، فلا يزال للجمعيات التدرّجية دورها في اتخاذ القرارات المحلية بغض النظر عما هو قائم من أجهزة حكومية، كالأجهزة الإستعمارية التي وُجدت في الماضي أو الوطنية القائمة حالياً.

وقد امتد نفوذ النْري الى ما وراء المنطقة الشمالية من بلاد الايغبو ليبلغ المستوطنات الواقعة على الضفة الغربية لنهر النيجر ومجتمعات خضعت لسيطرة بنين التاريخية على النيجر الأدنى. وتعد الأونيتشا نموذجاً لثمرة التقاء أسلوب السياسية المستوحى من النْري ونظيره المستوحى من البيني، إذ يشكل ناتج التوليف بينهما بنية منظمة يكتنفها اللبس والإبهام(٥٤).

وقد وُجدت الأجراس، التي تعد رمزاً أساسياً من رموز القوة والسلطان، في قبور شخصيات هامة. وتقف الأشياء التي عُثر عليها في إيغبو–أوكوو وفي إزيرا شاهداً نموذجياً على طقوس ظلت تمارس حتى أوائل هذا القرن. وكانت إزيرا مركزاً هاماً من مراكز الوحي الإلهي والمكان الذي تخلد فيه الأرواح الراحلة الى الراحة، الأمر الذي يؤكد ما كان يقترن بمفهوم الجرس البرونزي من معاني القوة المتعددة.

وتوجد طائفة كبيرة من الظواهر المماثلة في مناطق مجاورة بجنوب شرقي نيجيريا. ففي شمال تلك المنطقة، كانت الأجراس الملكية تندرج في عداد الأشياء التي توضع في قبور ملوك الإيغالا. وفي المناطق الشرقية لإيغبو، الواقعة تحت هيمنة الآرو، كانت رسل تحمل مجموعات من الأجراس تعلن نبأ وصول الشخصيات الهامة، وكان الزعماء الذين يعيشون على الحدود بين إيغبو وإيغالا يستخدمون أجراساً خاصة، وفي هذه المناطق، كانت الأجراس تشكل عنصراً ثابتاً في الموجودات التي عُثر عليها في جميع الأضرحة.

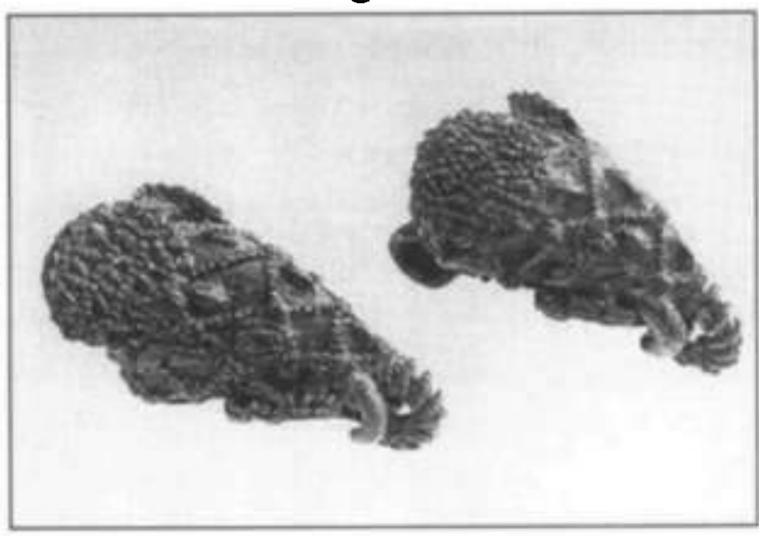
وعلى ضوء الأشياء التي اكتشفت في إيغبو–أوكوو، تشير بحوث أُجريت موخراً استناداً الى تحليل الأساليب والدراسات الإثنو – تاريخية إلى أنه ربما وُجدت حقاً مجموعة جنوبية شرقية من التماثيل البرونزية التي يمكن تمييز مفاهيمها البصرية عن نظائرها الجنوبية الغربية. فعدد من الأشياء البرونزية الجنوبية الشرقية المحفوظة في متاحف بنيجيريا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ودول أوروبية أخرى، يذكّر بالأشياء التي سبق أن وجدت في إيغبو–أوكوو وتتفق في قيمها الثقافية المادية مع القيم التي كانت تأخذ بها مؤسسات الايغبو السياسية والدينية التقليدية. ويشكل الجرس عنصراً غالباً في تلك القطعة البرونزية مجهولة الأصل التي عُثر عليها في نيجيريا(٥٥).

---

(٥٤) ر.ن. هندرسون (R.N. Henderson)، ١٩٧٢، ص ٢٩٧.

(٥٥) ن.سي. نيهر (N.C. Neaher)، ١٩٧٩. من الموضوعات الجديرة بالدراسة الجادة إمكانية نشوء صناعة التماثيل البرونزية في الجنوب الشرقي نتيجة لبرنامج لتشكيل اللثي، نظراً لوجود شواهد مستندة على عدة جماعات كانت تستخدم صموغ الأشجار في أغراض التشكيل. فالإغبيرا والتيف والايغالا كانوا يستغلون أنواع المطاط المشتقة من تين المطاط المحلي. والتماثيل التي تنسب الى الجماعتين الأوليين يتجلى فيها طابع مادة ممتازة. ومن الجدير بالاهتمام أن أول ما نُشر من أعمال دارسي التماثيل البرونزية للإيغبو وردت به فكرة استخدام لثى المطاط في أغراض التشكيل. وتتركز تقنية اللثي في مناطق تتوافر فيها النباتات والأشجار المدرة للمطاط – أي مناطق السافانا. وقد تسنّى التعرف على أكثر من عشرين صنف من أصناف تين المطاط في نيجيريا وحدها.

الشكل ١٢،١٧ (من أ الى و) – الأشياء التي عثر عليها في أعمال التنقيب التي أجريت في إيغبو – أوكوو
(المصدر: تيرستان شو، حقوق الطبع محفوظة)



الشكل ١٢،١٧ (أ): حليتان متدليتان برونزيتان على شكل رأس فيل يفترض أنهما أتيا من إيغبو إيزايا (الارتفاع: ٧,٤ سم).



الشكل ١٢،١٧ (ب): رأس صولجان برونزية مزخرفة يفترض أنها آتية من إيغبو إيزايا (الارتفاع: ١٤,٥ سم).



الشكل ١٢،١٧ (ج): حلية متدلية برونزية على شكل رأس كبش (الارتفاع: ٨,٩ سم).



الشكل ١٢،١٧ (د): أعمال التنقيب في إيغبو – أوكوو: إناء من البرونز محاط بحبال، ومعه قاعدة برونزية تتخذ مذبحاً (في الخلف إلى اليسار)، وجدت في مستودع الشعارات الملكية (مقياس الرسم: قدم واحد طولاً).



الشكل ١٢،١٧ (هـ): إناء كروي في مستودع الشعارات الملكية (الارتفاع: ٢٩ سم).



الشكل ١٢،١٧ (و): إناء فخاري حافل بالزخارف وجد في مستودع النفايات في إيغبو – أوكوو (الارتفاع: ٤٠،٦سم).

وهناك بضعة أوجه شبه بين طريقة صب البرونز في كل من إيغبو–أوكوو وإيفه وبنين، يذكر منها استخدام زخارف قوامها رؤوس الأكباش والفيلة، وإن لم يكن لذلك مغزى هام بالنسبة لتاريخ الفن. وربما كان الأهم من ذلك بالأحرى تفاصيل الزخرفة والبناء. من ذلك مثلاً أن صفوف النقط المستطيلة التي تشبه السلم وتوجد بين خطوط متصلة، ظاهرة مشتركة بين أسلوب الإيغبو–أوكوو وأسلوب «القناصة» المتبع في التماثيل البرونزية للنيجر الأدنى. كذلك أسفرت التحاليل التي أجراها فيرنر عن أن معظم تماثيل النيجر الأدنى المحفوظة في متحف برلين مصنوعة، شأنها شأن تماثيل إيغبو–أوكوو، من برونز حقيقي[٥٦]، على حين أن قطع بنين تكاد تكون كلها من النحاس الأصفر الذي ازدادت فيه نسبة الزنك على مر الزمن.

(٥٦) أو. فيرنر (O. Werner)، ١٩٧٠.

وهذه جميعاً حجج يبدو أنها تؤيد الرأي الذي ذهب إليه وليام فاغ من أنه كانت توجد في الأعمال المعدنية لغرب أفريقيا مجموعتان رئيسيتان من التقاليد: مجموعة إيفه/ بنين ويوروبا الحديثة في وسط نيجيريا، ومجموعة أخرى قوامها استخدام خيوط دقيقة من الشمع واللثى في صناعة النماذج. والى أن عرفت تواريخ إيغبو-أوكوو، لم يكن واضحاً أي هذه التقاليد سبقت سائرها الى الاستقرار. ويبدو الآن أن تقليد إيفه/ بنين اقتحم منطقة كانت تأوي تقليداً مختلفاً وأقدم عهداً. كذلك من الممكن جداً، على نحو ما بيّنا صحته بالنسبة للتقليد المتأخر لتشغيل المعادن، أن تقليد تشغيل الحديد في إيغبو-أوكوو كان متميزاً من نظيره في إيفه/ بنين والنوك.

ويتبين بوضوح من أعمال التنقيب التي أُجريت في إيغبو-أوكوو أن تشغيل الحديد في جنوب شرقي نيجيريا إنما يرجع تاريخه إلى القرن التاسع الميلادي على الأقل، وأن هناك من الأسباب ما يدعونا بقوة الى الاعتقاد بأنه أقدم عهداً من ذلك. وكانت الحدادة وما زالت مهنة تتطلب المهارة وكثيراً ما ظلت وقفاً على جماعات وسلالات معينة. وأشهر حدادي الإيغبو في الأزمنة الحديثة هم أولئك الذين ينتمون الى أكوا (شرقي أونيتشا) والذين كانوا فيما يبدو يحصلون على ركاز الحديد في البداية من سبّاكيه الايغبو في أودي (شرقي أكوا) ولم يتلقوا إمدادات من الحديد الأوروبي إلّا بعد مضي وقت طويل. وفي أوساط الإيغبو وجدت مراكز تعدين أخرى لدى الأبيريبا، والإيغبو الشرقيين على ضفاف نهر الكروس، وكان منهم سبّاكو الحديد والحدادون ومشغّلو النحاس الأصفر الذين كانوا يعيشون بالقرب من مرتفعات أوكيجوى-أروشوكو، ولدى حدادي النكويرّي في الجزء الجنوبي من هذه المنطقة[٥٧].

وأسفرت أعمال تنقيب أُجريت في منطقة أكوا عن خمسة عشر ناقوساً حديدياً وسيف حديدي يشبه السيوف التي لا يزال يصنعها حدّادو أكوا، وعن عدد كبير من النواقيس البرونزية المصبوبة، وعن أشياء أخرى لا يمكن بسهولة نسبتها الى حدّادي أكوا ويعود تاريخها الى + ١٤٩٥ ± ٩٥[٥٨].

وليس من الواضح كيف كانت العلاقات الزمنية الثقافية بين إيفه وإيغبو-أوكوو، وإن كان ويلّيت يعتقد أن من الممكن أن تكون تواريخ إيفه أسبق بكثير مما نعرفه اليوم، وأنها كانت أقرب كثيراً الى النوك مما تدل عليه (من القرن العاشر الميلادي الى القرن الثاني عشر الميلادي) الشواهد المتوافرة في الوقت الحاضر[٥٩]. بل إنه إذا كان خرز إيفه هو ذاته خرز «الأكوري» الذي وجد في ساحل غينيا، على نحو ما تشير اليه الشواهد الاثنوغرافية في جنوب نيجيريا وما يراه فروبنيوس[٦٠]، فيمكن إذن أن نتصور أن خرز إغبو-أوكوو الزجاجي كان يُصنع في إيفه. وإذا كان الأمر كذلك فسيكون معناه أن ثقافة إيفه إنما ترجع الى نفس التاريخ الذي يرجع إليه ما عُثر عليه

(٥٧) د. نورثرب (D. Northrup)، ١٩٧٢.

(٥٨) د.د. هارتل (D.D. hartle)، ١٩٦٦، ص ٢٦، ١٩٦٨، ص ٧٣.

(٥٩) ف. ويلّيت (F. Willett)، ١٩٦٧.

(٦٠) ل. فروبنيوس (L. Frobenius)، ١٩١٢، ص ٣١٨ و ٣١٩.

من آثار إيغبو-أوكوو (القرن التاسع الميلادي). وإذا كانت بعض الأشياء التي وُجدت في مدافن دايما في حوض التشاد تدل على وجود اتصالات تجارية بين إيفه ودايما، فمن المرجح جداً أن يكون للتوازي الثقافي توازٍ زمني مقابل. ومؤدى ذلك أنه لا يُستبعد أن إيفه ترجع الى القرن السادس الميلادي على أقل تقدير(٦١).

ويتجلى فيما أسفرت عنه أعمال التنقيب من قطع برونزية وخرز ما كان يتسم به الاقتصاد من ثراء وما كان يتحلى به صانعو التماثيل البرونزية من مهارة فنية فائقة. ويتبين منه الى أي مدى كانت المنطقة تشكل جزءاً من شبكة تجارية دولية. ويرى شو أن بعض الخرز كان يُستورد من البندقية، وإن كان معظمه قد استورد من الهند عن طريق شمال أفريقيا، وأن هذه المستوردات كانت تشكل جزءًا من نشاط تجاري متشابك وواسع النطاق يضم بين سلعه النحاس. ويرى المؤلف أن المواد الخام اللازمة لصناعة التماثيل البرونزية – أي النحاس الأحمر والبرونز المرصص – كانت تستورد من مناجم النحاس في تاكيدّه وفي أماكن أبعد منها توغلاً في الصحراء(٦٢). ولئن كان من المحتمل جداً أن مثل هذه التجارة الدولية كانت قائمة، فمن الجدير بالاهتمام ما ذكره أوتويجيوغوو من أن تلك المواد كانت متوافرة في إباكاليكي وكلابار، وبالتالي فإن من المحتمل أنها أتت من هذه المناطق(٦٣). وإذا كان الأمر كذلك فمن المسائل المهمة التي ينبغي حلّها ما يتمثل في أي من هذين المصدرين – المحلي أو الأجنبي – استغله حرفيو إيغبو – أوكوو أولاً ومتى كان ذلك.

ويرى شو، نظراً لعدم وجود شواهد تثبت عكس ما يراه، أن من المعقول افتراض أن تماثيل إيغبو-أوكوو البرونزية كان الايغبو يصنعونها إما في إيغبو-أوكوو نفسها أو في أماكن أخرى من بلادهم. غير أنه يدفع بأن المواد الخام والتقنيات المستخدمة كانتا تستوردان من الخارج. فمن رأيه أن تقنية القولبة الشمعية المستخدمة في صب البرونز تقنية معقدة يُرجح أنها قدمت الى غرب أفريقيا أما من مصر القديمة أو من بلاد ما بين النهرين(٦٤). وإذا كان الأمر كذلك، فإن أنصار هذه الفكرة هم الذين يتعين عليهم إثبات صحتها. ذلك أن الحجة القائلة بأن التقنية تقنية بالغة التعقيد، ومن ثمّ لا يمكن أن تكون قد توصل الى اكتشافها وحدهم الإيغبو-أوكوو أو أي من جيرانهم من سبّاكي البرونز في غرب أفريقيا (الساو جنوبي بحيرة تشاد وسباكي الذهب في غانا)، لا يمكن إقامتها برهاناً على ذلك.

وكثيراً ما يُنظر الى الثقافات المادية لإيغبو-أوكوو وإيفه وبنين القديمة على أنها تمثل ذروة تطور عصر الحديد في المنطقة. وقد أسفرت أعمال التنقيب عن وجود شعوب كانت لديها أدوات

(٦١) ج. كوناه (G. Connah)، ١٩٨١، ص ١٧٣ وما يليها. ويبدو من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن هناك انقطاعاً في تراث إيفه في مجال أعمال النحت الحجرية وصناعة الزجاج وبعض السمات المعمارية (أرضيات الكسر الخزفية) يشبه الى حد كبير ما لوحظ من انقطاع ثقافي في دايما (التماثيل الطينية وأرضيات الكسر الخزفية) حدث في تاريخ يقع بين القرنين السادس والتاسع الميلاديين.

(٦٢) ت.شو. (T. Shaw)، ١٩٧٥ (أ)، ص ٥١٣.

(٦٣) م.أ. أونويجيوغوو (M.A. Onwuejeogwu)، ١٩٧٤.

(٦٤) ت.شو (T. Shaw)، ١٩٧٥ (أ).

وأسلحة حديدية قادرة على جعل الغابات تدرّ ثروات ضخمة، وتحسن استخدام أفكار التنمية الحضرية والتنظيم الاجتماعي والديني. وكانت تلك الشعوب فضلاً عن ذلك تقيم علاقات تجارية مع العالم العربي، وربما كانت هذه العلاقات وسيلتهم الى معرفة فنون صب المعادن بطريقة القولبة الشمعية، غير أنه لا يمكننا القطع بشيء في هذا المجال. وعلى الرغم من ذلك كله، فربما كانت ذروة التطور التي ذكرناها تعكس جهلنا بالواقع التاريخي نظراً لأن الصدفة المحض كانت إلى حد ما مسؤولة عن وقوفنا عليها. ويمكن القول بعبارة أخرى إن هذه الذروة لا يمكن بعد دراستها في السياق العام للتطور الشامل للثقافة المادية للعصر الحديدي في جنوب نيجيريا. وكما لاحظ كونّاه بحق، فالى أن يتسنى لنا ذلك يجدر بنا أن نذكر أنها ربما لم تكن أعلى ذرى الانجاز، ومن المرجح جداً أنها لم تكن الذروة الوحيدة(٦٥).

ومن مجمّعات صب البرونز الأخرى التي تقتضي منا أن نستكشفها مجتمع مروج الكاميرون الى الشرق من نيجيريا. فقد جرت التقاليد بقرن النواقيس بمقاليد الرئاسة في جميع أنحاء تلك المنطقة، وربما كانت عنصراً لا غنى عنه في نظام لتبادل الهدايا بين الحكام المحليين. ويشبه عدد من نماذجها النماذج النيجيرية، ولاسيما النموذج الذي يحمل حول وسطه زخارف مقسمة شأنه شأن الناقوس خزامي الشكل الذي وُجد في ممر نهر الكروس. وتميل نواقيس الكاميرون الى أن تكون أكبر حجماً وأكثر سمكاً، وهي تحمل زخارف متميزة تنفرد هي بها. وإذا وُجد أي وجه للتناظر بينها وبني الأساليب النيجيرية، فمن الأرجح أن تتمثل في تشابهها المدهش مع التماثيل البرونزية الموجودة في منطقة أداماوا في شمال شرقي نيجيريا على حدودها مع الكاميرون. وأخيراً، توجد أوجه تناظر محيّرة– بصرية وموضوعية – بين بعض التماثيل البرونزية الكاميرونية، ونماذج الساو، ومجموعة تماثيل الايغبو–أوكوو. وأوجه التناظر هذه جديرة بأن تفحص عن كثب قبل أن يتسنى لنا معرفة ما اذا كانت قد تلقت تأثيرات من جنوب شرقي نيجيريا(٦٦).

الأكْونشي

توجد في الجزء الشمالي من وادي نهر الكروس، وعلى بعد قرابة خمسمائة كيلومتر شمالي إيفه شواهد على تراث فني فريد من التماثيل المنحوتة من الحجر الصلب. ويبدو أن هذه التماثيل، التي تُعرف باسم الأكْوانشي، قد صنعها أسلاف جماعة صغيرة من بانتو الايكوا تعيش في الشمال وتتألف على وجه التحديد من قبائل النّتا والنّسيلي والنّام والأبانيوم والأكاغو.

ولئن كان صحيحاً أنه حيثما وجدت صخور مناسبة في غرب أفريقيا كثيراً ما كانت الجلاميد الطبيعية وشظايا الصخر تتخذ موضوعات للعبادة، فمن الصحيح أيضاً أنه، باستثناء بضع حالات في بلاد اليوروبا، ينحصر نحت الحجر الصلب في أشكال بشرية في منطقة صغيرة لا تزيد مساحتها

(٦٥) ج. كونّاه (G. Connah)، ١٩٧٥، ص ٢٤٨.

(٦٦) ن.سي. نيهر (N.C. Neaher)، ١٩٧٩.

على الف كيلومتر مربع على الضفة اليمنى لنهر الكروس الأوسط. وتقع هذه المنطقة في زاوية منفرجة يكوّنها نهر الكروس مع أحد روافده هو الإوابون، فهناك سجل أليسون في سنتي ١٩٦١م و ١٩٦٢م ٢٥٩ حجراً نحتت بدرجات متفاوتة من الاتقان لتمثل أشكالاً بشرية. كذلك وُجدت مجموعات من الحجارة الصغيرة المنحوتة على شكل أسطواني أو إهليلجي في مواقع من هذه المنطقة مسكونة في الوقت الحاضر أو كانت كذلك فيا مضى[٦٧].

وتعرّف أليسون على الحجارة المنحوتة في ستة وعشرين موقعاً رئيسياً على أرض تشغلها ست جماعات فرعية إثنية من الايكوا كانت من قبل مستقلة، وفي تسعة مواقع أخرى وُجد بها نحو ستة عشر حجراً، فرادى أو أزواجاً. ووجد أكبر المجموعات وأكثرها فناً وأصالة في أرض النّتا (خمسون حجراً)، والنّيسيلي (تسعون حجراً)، والنّام (أربعة وتسعون حجراً). كما وُجد أربعة وعشرون حجراً في ثلاثة مواقع في أرض الأكاغو، وإن كانت المهارة الحرفية فيها أدنى مستوى والأسلوب أقل أصالة. فقد نُحتت تماثيل النّتا والنّام وأحسن تماثيل النسيلي من البازلت، بينما نحتت تماثيل الأبانيوم والأكاغو من حجر جيري صدفي؛ كما وجدت منحوتات من هذا الحجر أيضاً في قرى كانت تقطنها النّيسيلي. ومن المرجح أن نحت الحجر الجيري أيسر ولكن النتيجة تأتي أقل اتقاناً وأكثر تأثراً بالتقلبات الجوية.

ويشير النّتا والنّيسيلي الى أحجارهم باسم «الأكْوانشي» ومعناه «الموتى المدفونون»، أما النّام وغيرهم فلا يسمونها سوى «الأتار» أي «الحجارة»، أو «الأتابْتال» أي «الحجارة الطويلة». وقد تسنى حتى الآن التمييز بين ثلاثة أساليب: (١) أسلوب النّتا الذي يتسم بشكل أسطواني وثلم واضح يفصل بين الرأس والجسد، (٢) وأسلوب النّام حيث يقع الاختيار على الجلاميد الضخمة وتغطى بطبقة سخية من الزخارف المتقنة، (٣) وأسلوب النّيسيلي الذي يقترب من أسلوب النّتا وإن كان الأول ينتج بين آن وآخر منحوتات ذات أصالة فريدة. وربما كانت تلك الأساليب تنطوي أيضاً على مغزى زمني.

وتتحدث الشعوب التي تأخذ بثقافة الأكْوانشي (بمن فيهم النّدي) أشكالاً متمايزة، وإن كانت مترابطة، من إحدى لغات بانتو الايكوا[٦٨]. وفي الفترة التي سبقت عصر الاستعمار مباشرة كانت تلك الشعوب منقسمة الى فريقين متحاربين ما زالا يحمل كل منهما للآخر قدراً من العداء. وفي الأزمنة الحديثة كانت شؤون كل جماعة يتولاها شيوخها، وكان الشباب ينظمون في فئات أعمار تحت إمرتهم. وكان هناك ايضاً رؤساء قساوسة (Ntoon) يعهد إليهم بوظائف دينية وطقسية. وكان نطاق سلطة الرئيس الديني يتراوح بين قرية واحدة والمجموعة الفرعية برمتها.

وقد حاول أليسون أن يتتبع الى الوراء سلالة نسب هؤلاء الرؤساء الدينيين في حالة شعب النّتا. واقتناعاً منه بأن الأقدمية كانت من بين المؤهلات التقليدية لاختيار الرئيس الديني، فهو يرجّح أن مدة شغل هذا المنصب لم تكن تتجاوز قرابة عشر سنوات في المتوسط. ويعتقد أليسون، لأسباب لها ما يبررها، أن الأكْوانشي كانت أنصاباً تذكارية لمؤسسي السلالة. غير أن تفسيره لمدى

(٦٧) انظر ب. آليسون (P. Allison)، ١٩٦٨ و ١٩٧٦.

(٦٨) د. كراب (D. Crabb)، ١٩٦٥.

حياة السلالة باعتباره امتد على ما يتراوح بين أربعة قرون وخمسة قرون إنما يستند الى وجهة نظر وظيفية جامدة الى النظام الاجتماعي للإيكوا، مؤداها أنهم كانوا دائماً منتظمين في جماعات صغيرة تمارس قدراً من المساواة. وثمة تفسير بديل أقرب الى العقل للمعطيات التاريخية المتوافرة في الوقت الحاضر، ومؤداه أن الشعب كان يعيش في ظل مملكة كبيرة لا تختلف كثيراً عن ممالك البيني واليوروبا. بل إن صناعة تماثيل الأكوانشي التذكارية (الموتى المدفونين) إنما تدل على وجود مثل هذه التنظيمات الاجتماعية السياسية بما اتسمت به من قوة ومركزية وبما كان تحت إمرتها من قوى بشرية كافية. وإذا كان الأمر كذلك فإن معناه أن متوسط حكم الملوك كان يتراوح بين عشرين سنة وثلاثين سنة، وأن اصول الأكوانشي قد ترجع بالتالي الى تاريخ يقع بين آخر قرنين أو ثلاثة قرون من الألف الميلادي الأول وبين أول قرنين أو ثلاثة قرون من الألف الميلادي الثاني، أي حوالى الفترة نفسها التي عاش فيها الإيغبو-أوكوو. ويبدو أن بدء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي كان له أثر سيىء في حياة تلك الدولة إذ أدى الى تجزئها الاجتماعي وتدهور فنونها. وقد استمرت صناعة التماثيل الحجرية في أشكال متدنية حتى الأزمنة الحديثة، ويتخذ معظم التماثيل اليوم شكل كتل خشبية اسطوانية.

وليس من غير المحتمل أن الكتابة «النسيبيدية» التي كان يستخدمها الإكوا كانت إحدى منجزات هذه الحضارة المبكرة في تلك المنطقة. ويشاهد على أحجار معينة رمز نسيبيدي على شكل طوق يمثل العملة التي كانت في الماضي تصنع من ورق المانيلا ويدل على الثراء. ودولة كهذه لا بد وأن كان لديها أساس اقتصادي متين ينهض على الزراعة والتكنولوجيا ويستخدم فيه الحديد. وليس مما ينافي العقل أن نفترض من المعالم الهامة في حياة تلك الدولة تجارة تجري عبر مسافات بعيدة وتربطها بشعوب الشمال (التيف والجوكون ومن إليهم) وبشعوب أخرى في الغرب (الإيغبو-أوكوو وشعوب دلتا النيجر والبيني وإيفه) وفي الشرق (الشعوب التي تتكلم لغات البانتو)، وإن لم تكن هذه كلها إلّا تخمينات تستند الى أساس منطقي. ومما لا شك فيه أن الأمر يتطلب التعجيل بأعمال تنقيب أركيولوجي إذا كان لنا أن نسدّ الثغرات الهامة في تاريخ دولة ومجتمع الأكوانشي.

تجارة العصور المبكرة

يبحث هذا القسم مستوى التنمية الذي بلغته شعوب هذه المنطقة ولاسيا فيا يتعلق بالتماثيل المشهورة المصنوعة من الفخار ومن أشابه النحاس والتي يعتقد عموماً أنها ترجع الى العصور الوسطى، وفيا يتعلق أيضاً بالمدن والمناطق الريفية والنظم الاجتماعية السياسية التي أتاحت لهذا الفن البقاء. ومن دواعي الأسف أنه، ولئن كانت الأسئلة دقيقة نسبياً، فإن الاجابات المتأتية من شتى المصادر المتوافرة ليست كذلك. وكما ذكر من قبل، فإن معظم شعوب الأكان والإيوي والغا-أدانغمة واليوروبا والإيدو والإيغبو ومن اليهم ممن نعرفهم اليوم كانوا في القرنين الميلاديين الحادي عشر والثاني عشر، وربما أبكر من ذلك بكثير، يشغلون تقريباً نفس أجزاء غينيا السفلى التي يعيشون فيها في الوقت الحاضر. وكان اليوروبا على الأخص يقطنون في ذلك الوقت مناطق حضرية ويشهد بذلك ما

أسفرت عنه أعمال التنقيب في مدن مثل إيفه وأويو القديمة وإليشا[٦٩]. ويصدق مثل هذا القول على الايدو كما يتضح من نتائج أعمال التنقيب في بنين. كذلك نجحت أقوام أخرى، يذكر منها الايغبو–أوكوو في نيجيريا والبونو مانسو في غانا، في إنشاء دول ذات نظم معقدة.

وكانت تلك المدن تتميز عن سائر المستوطنات من حيث حجمها النسبي وتشكيلها وتنظيمها الاجتماعي وبنيتها ووظائفها. فقد كانت أكثر تركيزاً وأشد كثافة سكانية. ونمت تلك المدن مع مرور الوقت وأصبح لديها تشكيلة متنوعة من الحرفيين المتخصصين الذين ينتجون سلعاً لأغراض تتجاوز متطلبات الاستهلاك المحلي ويتطلب صنعها جلّ وقتهم إن لم يكن كله. وسرعان ما غدت ممارسة مجموعة متنوعة من الحرف المعقدة على الصعيد التقني، مثل تشغيل المعادن وصنع الخرز والصباغة، العلامة المميزة لكثير من مدن غرب أفريقيا. وبلغ من شأن عدد كبير منها أن كان لديها أسواق كبيرة تحتل مواقع استراتيجية فيها على بعد مسافات تيسّر حصولها على موارد ازدهارها.

وكان لكثير من مدن غرب أفريقيا الواقعة في أحزمة الغابات والسودان وسهوب الساحل (والتي يذكر منها إيفه وبنين وأوشونغو وإيداه ويوغوروغو في نيجيريا؛ ونوتسه في توغو) أسوار أو خنادق دفاعية تشكل أيضاً حدوداً فاصلة بين الحضر والريف. وترتب على حجم بعض المدن وتعقد نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أن ازدوجت أو تعددت روابط الولاء لدى سكانها في حين أن سكان القرى كانوا أكثر تجانساً في ولائهم لزعمائهم ولمجالسهم ولحياتهم الزراعية المشتركة.

والواقع أن بلوغ هذا المستوى الحرج من المعارف التكنولوجية والمعيشية الذي أتاح إعالة مجموعات كثيفة من السكان، والتوصل الى تلك المستويات من التخصص الوظيفي في التنظيم الاقتصادي التي جاء وصفها في هذا القسم، لا بد وأن يكون قد شجع ممارسة أنواع مختلفة من التجارة عبر مسافات بعيدة. ونحن إذا نظرنا إلى هذا التطور من زاوية التكنولوجيا، فربما لن يكون أنفع ما نكتشفه التجارة القائمة على الاتصال المباشر، أو التبادل الذي يعوزه التنظيم الواضح، أو القيمة الموحدة لمواد معينة، وإنما هو الموضع أو المكان (أي التحليل المكاني) الذي كان يتم فيه الإنتاج، والوقوف على طابع تلك الأماكن.

وفي كثير من المجتمعات الزراعية البدائية في غرب أفريقيا، كانت تُسوَّق على امتداد مئات الكيلومترات فؤوس حجرية مصقولة (تُعرف محلياً في غانا باسم نيام أكومي). وقد وجدت في منطقة كبيرة من جنوب غانا فؤوس من الحجر الأخضر المأخوذ من سلسلة مرتفعات بياني. وكانت المبارد الحجرية المنتمية الى ثقافة الكينتامبو، والتي تقدم لنا أولى الشواهد على وجود نشاط زراعي في غانا حوالى – ١٥٠٠، تصنع من المرل الدولوميتي الذي يبدو واضحاً أنه كان سلعة يُتاجَر فيها عبر مسافات بعيدة بالنظر الى أنه قد عُثر عليه في سهول أكرا وشمال غانا على السواء[٧٠]. ففي

(٦٩) ب. أوزان (P. Ozanne)، ١٩٦٩.

(٧٠) سي. فلايت (C. Flight)، ١٩٦٧.

كوماسي كشفت أعمال التنقيب التي أجراها نونو عن وجود «مصنع» فؤوس من الحجر المشحوذ على ضفاف نهري ويوي وبوروبورو[٧١]. ومن أهم الأدلة على وجوده رسوم تخطيطية لفؤوس حجرية وأثلام على منكشف الصخر حيث كان يجري شحذ الحجر وصقل الفؤوس، ولا يزال علينا أن نعرف توزيع تلك الفؤوس. وفي ريم، بالقرب من واهيغويا في بوركينا فاسو، تقترن مستويات العصر الحجري المتأخر / عصر الحديد بالأماكن التي توجد فيها مصانع الفؤوس، ويبدو أن الموقع كان مركزاً رئيسياً لبيع الفؤوس لأهالي منطقة تنقصها المواد الخام[٧٢]. وأياً كان الأمر فإن المسافة الكبيرة التي تنتشر الفؤوس والمبارد المصنوعة من الحجر الأخضر على امتدادها تدل على تجارة عبر مسافات بعيدة أكثر من دلالتها على شبكة تبادل محلية.

وهناك أيضاً شواهد من العصر الحديدي تدل على تجارة محلية في الآنية الفخارية في غانا، يكشف عنها العثور في نسيج الآنية على أنواع من الطمي غريبة عن المنطقة التي وُجدت فيها الآنية. فقد ذكر يورك أن عدداً من الآنية المتميزة التي وُجدت في نيويوبه كانت مصنوعة من طين أُخذ من مصادر تفصلها عن الموقع مسافة قد تصل الى مائة كيلومتر. ومن أمثلة ذلك إناء وُجد في بيغو ويدخل معجون الميكا في صنعه[٧٣]، بل لقد تحدث برايدي عن انتشار أوسع إذ كانت آنية من المنطقة العليا لغانا تباع في المنطقة الشمالية حيث لم يكن يصنع محلياً إلّا قليل من الفخار[٧٤]. وربما تجاوزت أهمية التجارة في هذه الآنية مجرد الدلالة على وجود اتصالات ثقافية على الصعيد الإقليمي لتبين لنا أنه قلّ من بين المجتمعات الزراعية ما كان يتمتع باكتفاء ذاتي. ويرى هذا المؤلف أن بدايات التجارة عبر مسافات بعيدة في غرب أفريقيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستغلال موارد الحجر والفخار المذكورة وكذلك المعادن. ومن الواقعي أن نفترض أنه وجدت منذ العصر الحديدي المبكر شبكة معقدة واسعة النطاق للتجارة عبر مسافات بعيدة تنطلق من بضعة مواضع مركزية تقع في مناطق ايكولوجية متمايزة وتصل بين الجماعات الساحلية والجماعات الزراعية الداخلية من جهة، كما تربط من جهة أخرى بينها وبين الشعوب القاطنة في الجنوب والمجتمعات الرعوية في الشمال.

الخلاصة

إن التشكيلة المتنوعة من الحرف التي ثبت وجودها في مواقع مثل إيغبو–أوكوو إنما تدل على إنفاق مقادير كبيرة من رأس المال الإجتماعي، كما تشير الى وجود تكنولوجيا متطورة والى تجمّع الثروة

(٧١) ر.ب. نونو (R.B. Nunoo)، ١٩٦٩.

(٧٢) ب.و. أنداه (B.W. Andah)، ١٩٧٣.

(٧٣) ر.ن. يورك (R.N. York)، ١٩٧٣، ص ٩٢ و ١٥٠. ١٥١. وقد أثبت كل من ماتيوسن (Mathewson) وفلايت (Flight) وجود زبدية كيسوتو (وهي زبدية كروية صغيرة ذات حافة مخرزة بعض الشيء، وهي مصنوعة من مادة داكنة متميزة) على مساحة دائرية نصف قطرها ٩٠ كيلومتراً حول نقطة التقاء الفولتا الأسود والفولتا الأبيض. وهما يُرجعان تاريخياً هذه الآنية الى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين.

(٧٤) ب. برايدي (B. Priddy)، ١٩٧٣، ص ٣.

وتأسيس زعامة (ربما كانت) ذات طابع شعائري والى المشاركة في نوع ما من أنواع التجارة. ويرى شو أن الكميات الكبيرة من الأشياء النحاسية التي استخرجت أثناء الحفريات ربما كانت تُستخدم كعملة، وأن النحاس الذي استخدم في صناعة التماثيل البرونزية كان ينتمي بالضرورة الى أصل عبر صحراوي، على حين أن نسبة كبيرة من الـ ١٦٥٠٠٠ خرزة التي استُخرجت ربما كانت صناعة هندية، وربما أتى بعضها من مدينة البندقية، وإن كان تاريخ + ٩٠٠ تاريخاً سابقاً لأوانه لافتراض اتصالات مع تلك المدينة[٧٥]. وتوجد أقرب مصادر النحاس التي يمكن تصورها في منطقة أزليك (تاكيدّه)، بالقرب من مرتفعات العير (بالنيجر) ونيورو (بمالي). غير أنه لا سبيل الى أن نعرف بالضبط مصدر النحاس الذي استخدم في صنع تماثيل إيغبو–أوكوو البرونزية، أو ما إذا كانت مكوناتها قد تطلبت تجارة مع شمال أفريقيا عبر مسافات بعيدة، أو ما إذا كان النحاس قدم من أحد المصادر السودانية. والواقع أن النحاس والرصاص يوجدان في أباكاليكي، كما يوجد القصدير في أفيكبو وكالابار[٧٦]. ويؤكد أونويجيوغوو أنه عثر على آثار لنشاط تعديني قديم في تلك المناطق[٧٧]. وإذا كان أونويجيوغوو على صواب فالأرجح أن هذه المناطق الأقرب كانت هي مصدر النحاس. وأيا كان المصدر، فإن الكميات الكبيرة من الأشياء المصنوعة من النحاس التي وجدت في جنوب نيجيريا والتي يعود تاريخها الى ما قبل + ١٣٠٠ تدل على أنه وُجدت طوال خمسمائة سنة على الأرجح قبل ذلك التاريخ تجارة واسعة النطاق. وتشير الجودة الحرفية الفائقة والتجارة عبر مسافات بعيدة التي تنم عنها تلك المواد الى وجود اقتصاد زراعي متطور ربما يدعمه القنص وصيد الأسماك وقادر على إنتاج فائض اجتماعي هائل. وقد أسفرت عن قدر كبير من المعلومات التي تؤيد هذه الحقيقة كل من الأشياء التي عُثر عليها في إيغبو–أوكوو والدراسات المتعمقة التي أجراها أونويجيوغوو على مجتمع النِّري.

ومن المحتمل فضلاً عن ذلك أن التجارة عبر مسافات بعيدة في السلع الفاخرة التي يتوقف تداولها على وجود طبقات اجتماعية مميزة كانت توجد حتى خارج الأسواق المحلية. فمن الممكن مثلاً أنها كانت تتم على أيدي تجار متجولين يقومون بزيارة القصور الملكية والبيوت التي كان يمتلكها أناس مرموقون ويترددون على الأسواق في الأوقات التي تقام فيها. وكما رأينا، تطورت في بعض الأماكن تجارة إقليمية منتظمة في سلع خاصة يذكر منها الملح والقماش والمعادن والخرز والآنية الفخارية والأدوات الحجرية، وذلك منذ أواخر العصر الحجري الحديث وأوائل العصر الحديدي. وحتى هذه التجارة الاقليمية ربما لم يترتب عليها دائماً نشوء أسواق جديدة كل الجدة بل هي بالأحرى أنشأت خطوط اتصال أكثر انتظاماً بين أسواق محلية كانت موجودة من قبل، وإن أقيمت في مواسم معينة. من ذلك مثلاً أن التجارة الإقليمية في الملح يرجع تاريخها على الأقل الى العصر الحديدي المتأخر (١٣٠٠م– ١٦٠٠م)، وكانت تأتي من الصحراء الى السودان ومن المناطق

(٧٥) ت.شو. (T. Shaw)، ١٩٧٠، الجزء الأول، ص ٢٢٥–٢٦٧.

(٧٦) م.أ. أونويجيوغوو (M.A. Onwuejeogwu)، ١٩٧٤.

(٧٧) المرجع السابق.

الساحلية الى مناطق الغابات. وقد أصاب عدة مؤرخين عندما أكدوا أن تجارة كهذه لا بد أنها كانت تدل على ضرورة جغرافية في جنوب شرقي نيجيريا[٧٨]، ذلك أن أجزاء كبيرة من دلتا النيجر كانت من السبخية والملوحة بحيث تقصر دون إعالة الزراعة أو تربية الماشية على نطاق واسع. ومن جهة أخرى كانت المناطق الخلفية تفتقر الى رواسب الملح بحيث وجدت كلتا المنطقتين فائدة في تبادل الملح والسمك المجفف مع فائض الزراعة والمنتجات الحيوانية، ويقول جونز «إن روايات أندوني وبوني تشير الى وجود صناعة استخلاص الملح عن طريق الغليان في بوني قبل وصول التجار الأوروبيين...»[٧٩]. وليس من المستبعد أن تكون تجارة كهذه بين المناطق الساحلية والمناطق الخلفية قديمة قدم إعمار المناطق الساحلية، لاسيا وأن من المحتمل أن سكان تلك المناطق إنما قدموا من المناطق الخلفية.

وقد أدت واحدة على الأقل من شبكات التجارة الاقليمية التي أُنشئت لتبادل السلع بين منطقة الدلتا والمناطق الخلفية الى إنشاء شبكات تسويق خطية على امتداد الخلجان والأنهار المنطلقة من منطقة الدلتا[٨٠].

وكانت التجارة الإقليمية في الخرز تتجه من الشرق الى الغرب أكثر مما كانت تتجه من الشمال الى الجنوب. فقد أُطلق اسم «أكوري» على وضع من الخرز الذي لم يتسنّ قط تحديد مصدره ولكنه كان سلعة يتاجر فيها عبر مسافات بعيدة حول خليج غينيا.

كذلك نشأت شبكات التجارة حول مراكز صناعة النسيج وبلغت درجة كبيرة من الإتقان في «حقبة إيغبو–أوكوو الثقافية» وظلت قائمة حتى الأزمنة الحديثة. ومن أمثلة ذلك أن أهل بنين كانوا يستخدمون في القرن السادس عشر الميلادي قماشاً يشبه في أوصافه القماش الذي وُجد في إيغبو–أوكوو، وكانوا في القرن التالي ينسجون ويستوردون ويصدّرون كميات كبيرة من الأقمشة التي كان بعضها من صنع الإيغبو (مثل الأكويتي في جنوب بلاد إيغبو، الذين طالما اشتهروا بأقمشتهم القطنية المزخرفة[٨١]. ومع ذلك يبدو أن أهم شبكات التجارة الإقليمية في المناطق الخلفية من بلاد إيغبو منذ بداية حقبة الايغبو–أوكوو، كانت تلك التي تعني تجارة الحديد وغيره من المعادن والتي ربما أسهم فيها حدادون متنقلون.

(٧٨) إي.ج. ألاغوا (E.J. Alagoa)، ١٩٧٠، ص ٣٢٥–٣٣٠؛ د. نورثرب (D. Northrup)، ١٩٧٢.

(٧٩) ج.آي. جونز (G.I. Jones)، ١٩٦٣، ص ٣٥.

(٨٠) المرجع السابق، ص ١٣؛ يو. أوكوو (U. Ukwu)، ١٩٦٧، ص ٦٥٠.

(٨١) د. فورد وج.آي. جونز (D. Forde et G.I. Jones)، ١٩٥٠، ص ٤٣.

الفصل الثامن عشر

شعوب غينيا العليا
بين كوت ديفوار والكازامانس

باسيه و. أنداه

على الرغم من أن كثيراً من العلماء والباحثين يرون أنه قامت في أزمنة مختلفة من الماضي قبل التاريخي والتاريخي علاقات أساسية وحميمة بين غينيا العليا وغرب السودان، فما من أحد بيّن بوضوح طبيعة هذه العلاقات ومجراها عبر الزمن وبالنسبة لأجزاء مختلفة من ساحل غينيا. وترتب على ذلك – كما حدث في حالة ظواهر تاريخية مماثلة في تاريخ أفريقيا – أن نشأت افتراضات كثيراً ما اختلفت فيما بينها، إما باختلاف نوع البيانات التي اتخذت أساساً لها و / أو باختلاف الطريقة التي اتبعها الباحثون في تفسير تلك البيانات.

من ذلك مثلاً أن هناك من يعتقدون أن إعمار ساحل غينيا العليا جاء نتيجة للنزوح المستمر لجماعات السكان من المناطق الداخلية الى المناطق الساحلية. وحتى في داخل هذا النهج في التفكير، تختلف الآراء حول الوقت الذي بدأ فيه ذلك النزوح. فماكّول مثلاً يُرجعه الى – ٥٠٠٠ عندما بدأت الصحراء تعاني من جفاف متزايد وتدفق أسلاف المانده (الماندينغ) – حسب رأيه – الى منطقة الساحل ليطبقوا فيها المعارف الزراعية[١]. ويرى أ.أ. كورّيا أن دول غرب السودان مارست في هذا الصدد ضغطاً حاسماً، وهو يُرجع تاريخ نزوح جماعات السكان نحو المناطق الساحلية الى القرن الثالث الميلادي[٢]. وفي الطرف النقيض، يعتبر و. رودني أن هذه الحركة قد

(١) د.ف. ماكّول (D.F. McCall)، ١٩٧١.

(٢) أ.أ.م. كورّيا (A.A.M. Corrêa)، ١٩٤٣.

سرّعتها أحداث سياسية وقعت داخل الدول السودانية[٣] في فترة حديثة نسبياً، مما لا يعود بها حتى الى القرن العاشر الميلادي.

ولا شك أن هذه الآراء، التي تعتبر أن معظم شعوب ساحل غينيا العليا أقوام طردوا من مواقعهم الأصلية بالمناطق الداخلية، آراء تحظى بقبول واسع النطاق. ومع ذلك فلا يزال يتعين علينا أن نثبت بوضوح كيف كانت تلك الشعوب التي تقطن هاتين المنطقتين الشاسعتين ترتبط فيما بينها مادياً ولغوياً وثقافياً في فترات حاسمة شتى من التاريخ، ومن كان يمارس تأثيراً حاسماً على من ومتى حدث ذلك ولأي الأسباب.

وفي هذه الدراسة التقييمية للتاريخ الثقافي لساحل غينيا العليا حوالى الفترة الواقعة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين، مُحّصت المعلومات المتأتية من أعمال التنقيب الأركيولوجي ومن المصادر المكتوبة والشفهية، كما دُرست البيانات اللغوية وغيرها من البيانات الأنثروبولوجية بغرض الوقوف على ما يلي: طبيعة الأرض وخاصة ما في باطنها من موارد؛ والجماعات البشرية بالمنطقة؛ واللغات التي كانوا يتكلمونها؛ وتنظيمهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وانطلاقاً من ذلك بُذلت محاولة لتحديد نوع الروابط التي كنت قائمة بين شعوب ساحل غينيا العليا والشعوب التي كانت تعيش الى الشمال منهم في ذلك الوقت. وتم ذلك بإجراء تقييم نقدي لمختلف الافتراضات يستهدف على الأخص تعليل إدخال تشغيل الحديد وتأسيس المجتمعات التي تنتظم في دول تتبع نظماً إجتماعية اقتصادية راقية ومعقدة وقادرة على إقامة الصروح المغليثية.

الإطار الايكولوجي

تشير عبارة «غينيا العليا» في هذا السياق الى النصف الغربي من الأراضي الساحلية لغرب أفريقيا من نهر السنغال الى رأس بالماس. أما المنطقة الممتدة من رأس بالماس الى الكاميرون فتعرف باسم «غينيا السفلى». وعلى ذلك فإن ساحل غينيا العليا هو الجزء الجنوبي من المنطقة الساحلية لشمال غربي أفريقيا الممتدة من مضيق جبل طارق الى ليبيريا. وعلى حين يتميز الجزء الشمالي من هذه المنطقة بما فيه من جبال وهضاب وما يقترن بها من أحواض وأغوار، فإن منطقة غينيا العليا تشتمل على أحواض رسابية وسهول ساحلية. وتسقط الأمطار بكميات معتدلة في منطقة السنغال وغامبيا ثم تزداد حتى تصل إلى أكثر من ٢٠٠سم في السنة كلما اتجهنا نحو سيراليون وليبيريا. وينعكس نسق هطول الأمطار على نظام التصريف؛ ففي جنوب السنغال تمتلىء المجاري المائية على مدار السنة ويزداد عددها كلما اتجهنا جنوباً. ومعظم هذه الأنهار المملتلة بالماء تتميز بقصر طولها.

وتتدفق التيارات السطحية الساحلية (وأهمها تيار الكناري) متجهة الى الجنوب على طول الساحل الشمالي الغربي لأفريقيا نحو الرأس الأخضر الى أن تلتقي بالتيار الاستوائي الشمالي المتدفق نحو الغرب. والى الجنوب يتدفق تيار غينيا الدافىء نحو الشرق على طول ساحل ليبيريا.

(٣) و. رودني (W. Rodney)، ١٩٦٧.

والوحدات الجغرافية التي تشاهد في هذه المنطقة هي السينيغامبيا؛ ومنطقة سيراليون–غينيا بين الكازامانس وكاب ماونت (وهو ما يعتبره رودني غينيا العليا)، ومنطقة ليبيريا بين كاب ماونت وكاب بالماس.

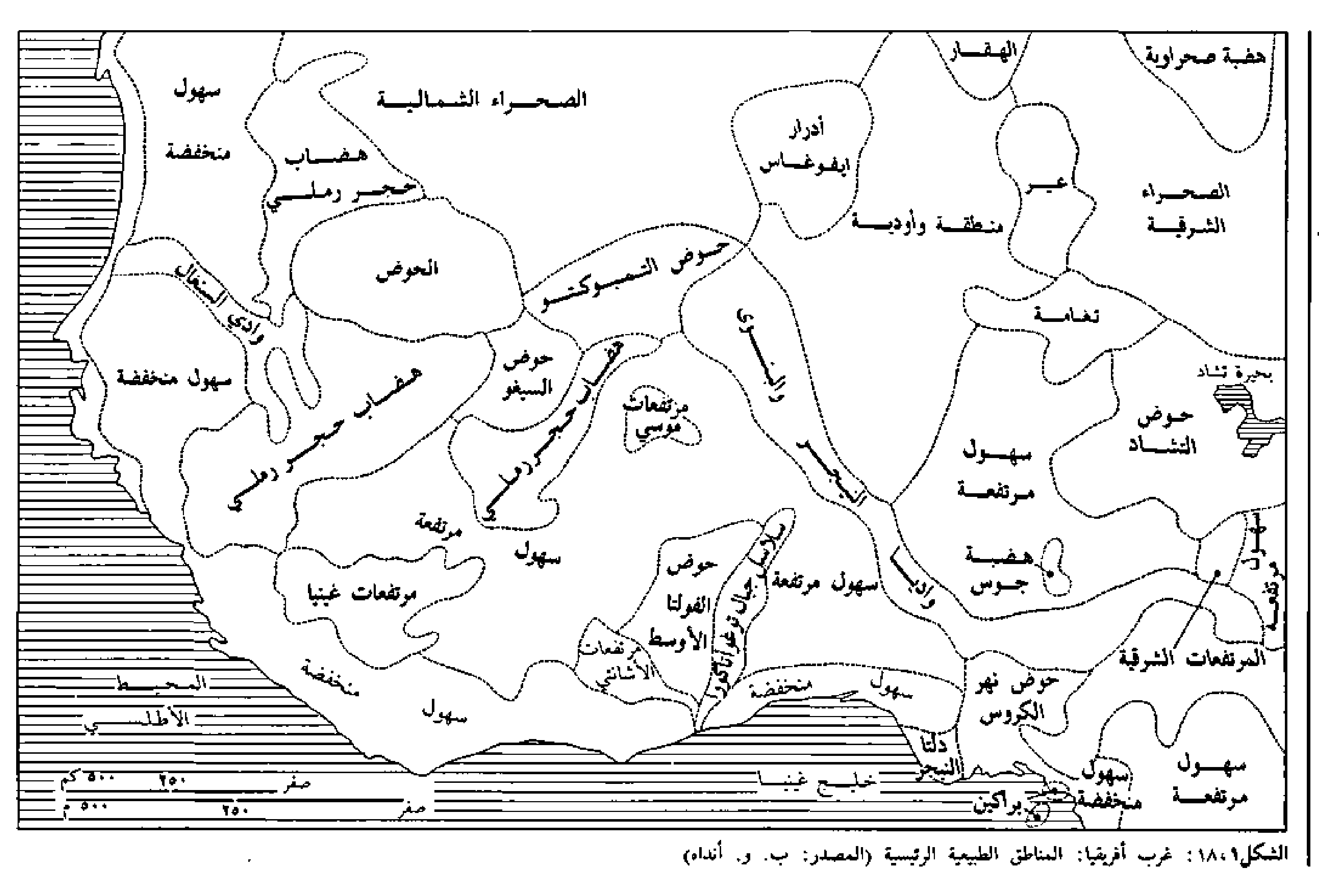
وفي المنطقة الداخلية، يُعدّ وادي السنغال أحد المعالم الفيزيوغرافية الهامة للسينيغامبيا. وتوجد الى جانبي الوادي شمالاً وجنوباً سهول ساحلية منخفضة وفي الشمال الغربي منه هضبة من الحجر الرملي تضم منطقة الحوض. أما في منطقتي سيراليون وليبيريا، فإن المَعْلم الرئيسي هو مرتفعات غينيا. والى الجنوب من ذلك تمتد سهول ساحلية منخفضة بلا انقطاع حتى غانا، بينما توجد سهول مرتفعة الى الشمال والغرب. وعند الطرف الشرقي من السهول المرتفعة خارج منطقة غينيا العليا، يوجد حوض الفولتا الأوسط ومرتفعات الأشانتي بينما توجد في مواجهة الجزء الشمالي الأوسط هضبة الحجر الرملي التي تقع مباشرة الى الجنوب من حوضي السيغو وتمبوكتو.

ويقع معظم السينيغامبيا في داخل منطقة السافانا التي يسودها مناخ وغطاء نباتي من النمط السوداني. ويشمل ذلك جانباً كبيراً من غامبيا الوسطى ووادي الكازامانس الأوسط اللذين يتميزان بتربة بالغة الخصوبة. وتتسم الأجزاء الجنوبية من هذه المنطقة بشدة كثافة سكانها. ومنطقة الكازامانس الأدنى هي أشد مناطق السينيغامبيا رطوبة ومن ثم فهي أكثفها حراجة. وعلى الرغم من أنها أقل حرارة من المناطق الداخلية فهي تعاني من شدة الرطوبة. ومع ذلك فهي توفر للشعوب المتباينة التي تقطنها –ومعظمهم من الماندنك (أو الماندينكا أو الماندِه، «الماندينغو») والديولا والفلوب والبينوك والبَلَنْته – أغنى الأراضي خصوبة وأروع المناظر الطبيعية في السينيغامبيا بأسرها.

وهضاب الحجر الرملي القائمة في القطاع الغربي من غينيا العليا تتميز بخط حواف متفاوت الانحدار. وعلى حين أن الجزء الشمالي من موريتانيا صحراء جدباء، فإن وادي السنغال يمثل بفضل رواسبه الغرينية المنطقة الرئيسية الوحيدة التي اجتذبت اليها مستوطنات بشرية. ومن المواضع الأخرى التي استقرت بها جماعات سكانية خط الينابيع عند سفح المنحدر والوديان العميقة في قعره. أما نهرا السنغال وغامبيا فتغذيها «وديان» (خلجان) متدفقة من منحدر هضاب الحجر الرملي.

ويشكل غرب السودان المناطق الداخلية الغائرة من سيراليون–غينيا بساحل غينيا العليا. ويتراوح الغطاء النباتي بين السافانا الحراجية والغابات المطيرة (الاستوائية) في الجنوب ومستنقعات المنغروف في بعض المناطق الطرفية الساحلية، مروراً بأراضي السافانا المشجرة في الداخل.

ويمكن تقسيم المنطقة فضلاً عن ذلك الى أبع مناطق طبيعية: سهل غينيا (أو السهل الساحلي الذي يضم منطقة جبلية)؛ وأراضي التلال المرتفعة المتاخمة للسهل؛ ومرتفعات فوتا جالون؛ وحوض النيجر الأعلى. ومن السمات المميزة للسهل الساحلي أن ارتفاعه دون الـ ١٥٠ متراً، والمعدل السنوي لسقوط الأمطار فيه يزيد على ٢٥٠سم، وغطاءه النباتي يتمثل في الغابات ومحاصيل السافانا الزراعية التي يخص بالذكر منها منتجات النخل والفول السوداني والأرز والكولا، وتختلف عن المحاصيل الرئيسية للمناطق المتاخمة التي تتسم بمعالم طبيعية مختلفة كل الاختلاف.



الشكل ١٨،١: غرب أفريقيا: المناطق الطبيعية الرئيسية (المصدر: ب. و. أنداه)

وتمثل مرتفعات فوتا جالون (التي يزيد ارتفاعها على ١٢٥٠ متراً) الامتداد الجنوبي الغربي لهضبة الماندن (الماندينغ) الحجرية الرملية، التي تقع بين منطقة الحوض الى الشمال من حوض النيجر الأعلى في الجنوب وتوجد كلها تقريباً داخل حوض تجمّع المياه. وفي البداية، استخدم الانسان وديان هذه الهضبة المتقطعة لإنشاء المستوطنات الزراعية، واستُخدمت فيما بعد كمعابر لمربي الماشية وبناة الأمبراطوريات الفولانيين.

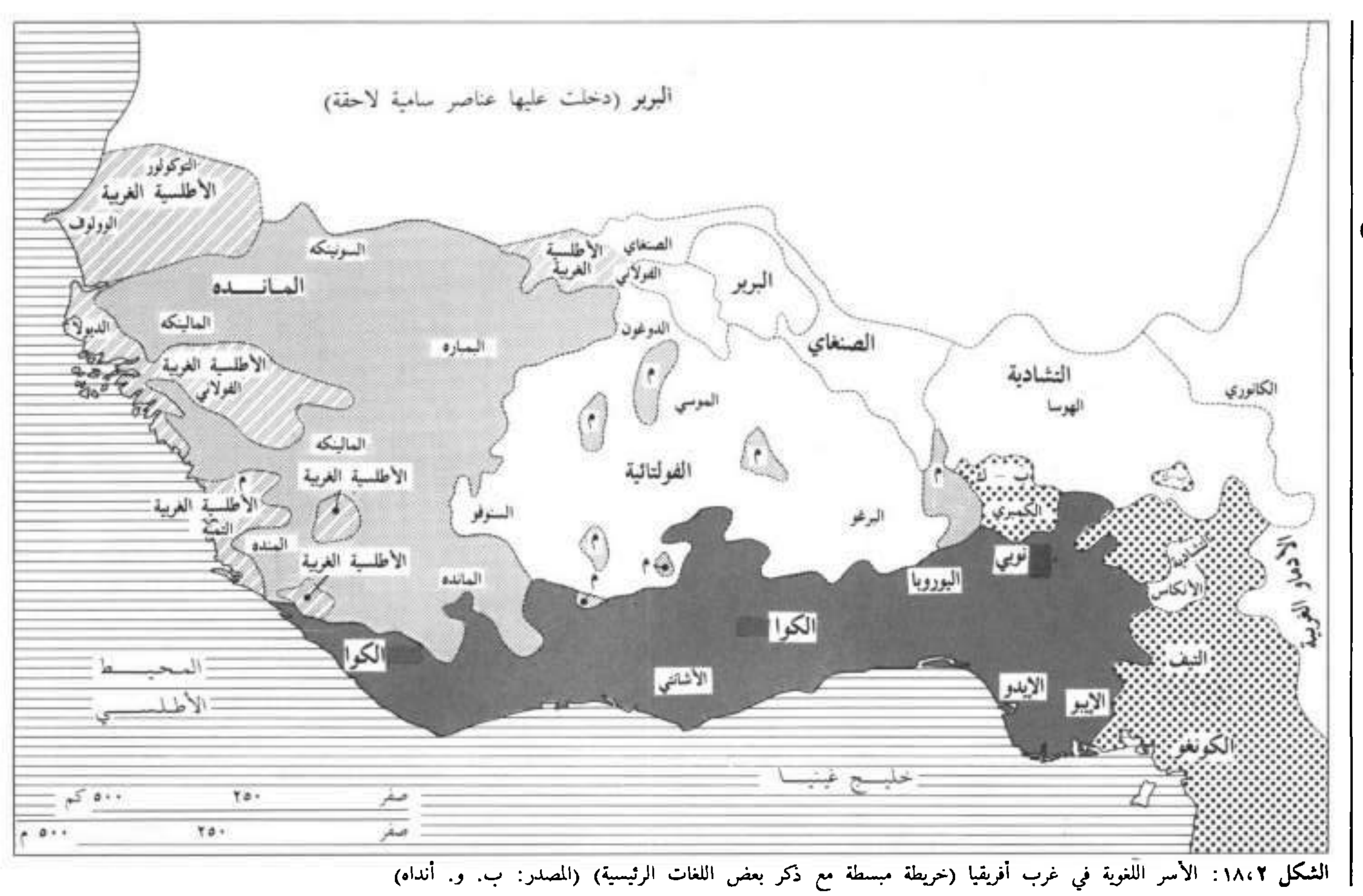
وإلى الشمال من هذه المرتفعات يوجد حوض النيجر الأعلى الذي يصرف مياهه في نهري النيجر والسنغال على السواء. ويتوزع الذهب على نطاق واسع في الطبقات السفلى الصخرية لحقب ما قبل الكمبري التي طالما استغلها سكان المنطقة. وانطلاقاً من جزيرة شيربرو نحو الجنوب، يتألف الساحل في معظمه من شواطىء رملية منخفضة توجد بها مصاب أنهار كثيراً ما تحرفها التيارات الساحلية المتجهة من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي.

ويمتد خط الساحل بالقسم الليبيري مسافة ٥٦٠ كيلومتراً على طول المحيط الأطلسي بين نهري مانو وكافالا. ومناخ ليبيريا مناخ مداري رطب، ويبلغ المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيها أقصاه على طول الساحل ليصل الى ٥٠٠سم. ومن وجهة النظر الطبوغرافية توجد ثلاث مناطق رئيسية تتجه من الشرق الى الغرب بمحاذاة خط الساحل: حزام ساحلي يتراوح عرضه بين ٦٤ و ٨٠ كيلومتراً ويتسم عموماً بالانخفاض ويميزه ما يوجد به من بحيرات شاطئية ضحلة وشواطىء رملية بيضاء ومستنقعات المنغروف؛ ثم حزام من الغابات المطيرة بالغة الكثافة يرتفع تدريجياً حتى يبلغ ٣٣٠ متراً فوق سطح البحر؛ وأخيراً هضبة شاسعة متموجة يبلغ ارتفاعها زهاء ٦٦٠ متراً. وتوجد أعلى مواقع المنطقة – جبال نيمبا ووالو – في الشمال على مقربة من الحدود الغينية.

والتربة بالغة الخصوبة عموماً، وإن كانت عرضة للتصلّب لفيض أملاحها المعدنية. ونباتاتها هي نباتات أفريقيا المدارية المميزة، حيث تمثل غاباتها الدائمة الخضرة أعظم ما يوجد منها بالقارة وتحتوي على نحو ٢٣٥ نوعاً مختلفاً منها عدد من المحاصيل الغذائية الطبيعية أو البرية: البن والموالح والكاكاو والأناناس والأفوكاته (شجرة المحامي) والكسافا والأرز.

وأهم ما يميز المنطقة الساحلية، التي تبدأ من داكار في جنوب السنغال مارّة بغينيا وغينيا بيساو والجانب الأكبر من سيراليون، وجود المصاب الخليجية الموحلة والمطمورة لأنهار تتدفق نحو الغرب (السالوم وغامبيا وكازامانس على سبيل المثال). ووديانها الرئيسية مأهولة بالسكان بدرجة معتدلة إذ تتوافر لها مساحات شاسعة من التربة الغرينية وكميات كافية من المياه لمحاصيل كالفول السوداني ونخل الزيت. غير أن الأراضي العارضة بين الوديان تعاني بدرجات متزايدة كلما اتجهنا نحو الداخل من اللاتريت في قشرتها الأرضية.

ويتألف المنظر الطبيعي بين مرتفعات غينيا والمناطق الساحلية من سهول مقطعة تنحدر في اتجاه شمالي/ شمالي شرقي – جنوبي/ جنوبي غربي نحو البحر انطلاقاً من حوض تجمّع المياه. وتقع فريتاون على شبه جزيرة (توجد بها قمم قد يبلغ ارتفاعها ٦٠٠م) تحمي المرفأ من الرياح الجنوبية الغربية. وربما كانت شبكات الأنهار المعقدة والمتعددة، والسهول المنخفضة، والأراضي السبخة، واشتداد حركات المد والجزر، واتساع الرفرف القاري، هي المعالم الجغرافية التي تركت أعظم الآثار



الشكل ١٨،٢: الأسر اللغوية في غرب أفريقيا (خريطة مبسطة مع ذكر بعض اللغات الرئيسية) (المصدر: ب. و. أنداه)

التاريخية في كل من مناطق غينيا وسيراليون وليبيريا. ويوجد بالمنطقة الساحلية الممتدة بين غامبيا وكاب ماونت ما يزيد على أربعة وعشرين نهراً رئيسياً تتدفق عموماً في اتجاه غربي أو جنوبي غربي وكانت تشكل مع روافدها طرقاً مائية هامة لسكان هذه المنطقة. ولا يوجد في ليبيريا نهر واحد (صَغُر أو كَبُر) صالح للملاحة لأكثر من بضعة كيلومترات أو يمكن دخوله من البحر نظراً لوجود حواجز رملية وشُعَب صخرية محفوفة بالأخطار.

التشكيلة اللغوية والإثنية

تنتمي شعوب غينيا العليا الى ثلاث مجموعات فرعية لغوية رئيسية تنتمي بدورها الى أسرة لغات النيجر–كونغو: الماندنك والأطلسية الغربية والكوا (الشكل ٢، ١٨).

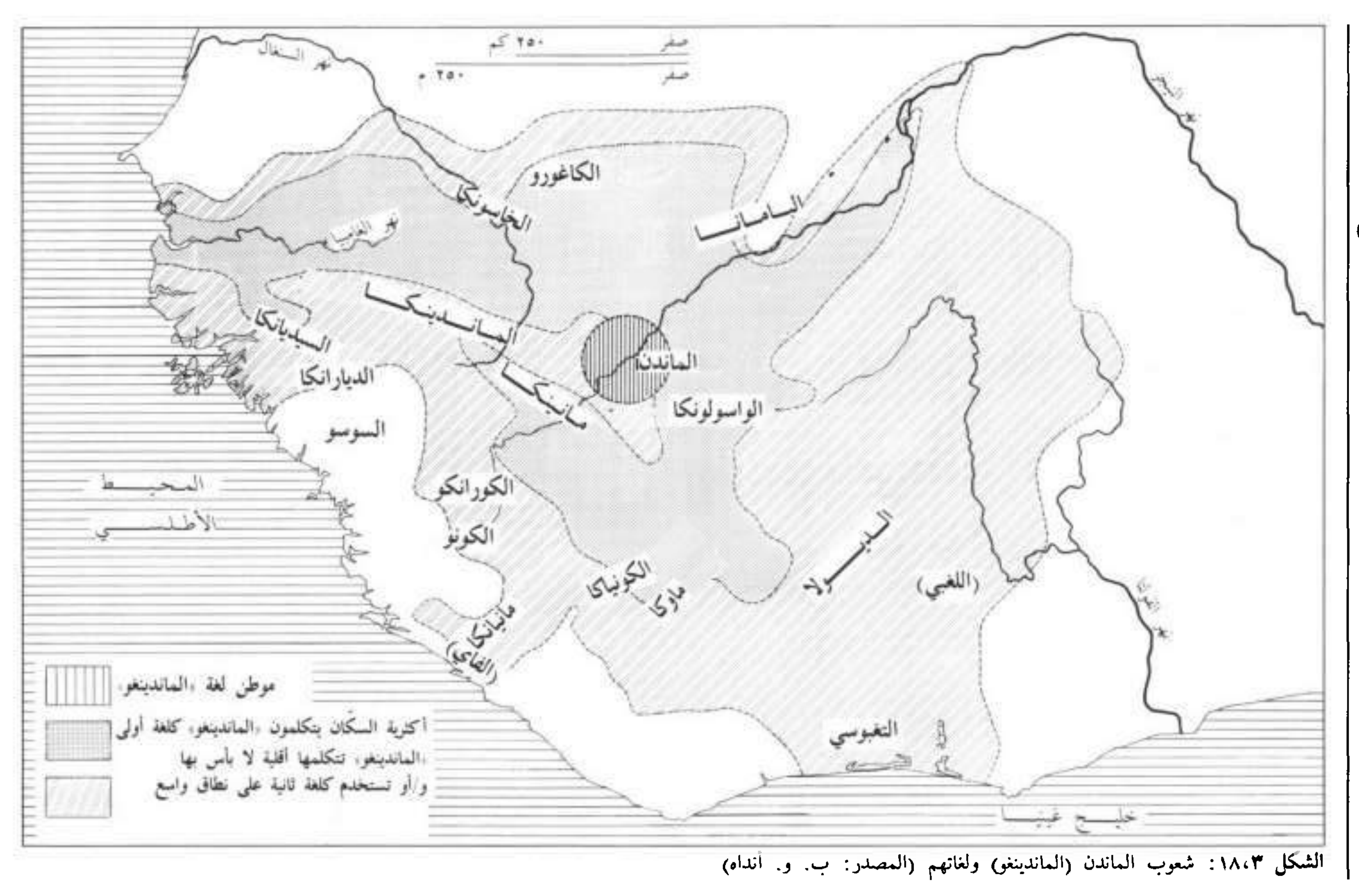
مجموعة الماندنك

تعد الماندنك – التي تشكل مجموعة من زهاء خمس وعشرين لغة تمتد من بوسا في نيجيريا إلى غامبيا في الغرب، ومن سوننكه في الشمال إلى فاي كونو في الجنوب – أكثر هذه المجموعات الفرعية استقراراً وأوسعها انتشاراً. وفي داخل مجموعة الماندن الفرعية تحتل البوبو–فنغ (السَّيا)، المتداولة في بوركينا فاسو حالياً، موقعاً يكتنفه قدر من الابهام، في حين أن سائر لغات الماندن تنقسم عموماً الى مجموعتين: المجموعة الشمالية (أو الشمالية الغربية)، والمجموعة الجنوبية (أو الجنوبية الشرقية)[٤]. ودرجات القرابة النسبية فيما بينها واضحة بالنسبة لكثير منها. فالمجموعة الفرعية الجنوبية الغربية، الداخلة في المجموعة الشمالية الغربية، تشمل لغات يذكر منها المنده والكبِلّه واللوما المستخدمة في سيراليون وليبيريا وغينيا، على حين أن المجموعة الفرعية الشمالية من المجموعة نفسها تضم السوننكه والماندنكا (البمباره والمالينكه والديولا وهلم جرّاً) والسوسو – بالونكه والفاي كونو وعدداً آخر من اللغات. أما المجموعة الجنوبية فكان يُعتقد الى عهد قريب أنها تتألف من مجموعتين فرعيتين منفصلتين: المجموعة الجنوبية التي تضم المانو وبضع لغات أخرى أقل انتشاراً منها وتستخدم في ليبيريا وساحل العاج (كوت ديفوار)، والمجموعة الشرقية التي كانت تشتمل على عدد من اللغات الصغيرة المنعزلة (البوسا والبيسا والسامو) والمتفرقة في بوركينا فاسو وشمال بنين وغرب نيجيريا؛ غير أنه ثبت اليوم أن كلتا المجموعتين الفرعيتين ترتبطان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً ومن ثم تشكلان مجموعة واحدة[٥].

وتتسم الماندنكا، التي تعد مجموعة فرعية من مجموعة الماندنك الغربية، بثلاث خصائص فريدة هي: كثرة عدد الناطقين بها واتساع نطاقها الجغرافي وتماسكها النسبي. وكانت منطقة

(٤) انظر سي.س. بيرد (C.S. Bird)، ١٩٧٠؛ و.إي. وِلْمرز (W.E. Welmers)، ١٩٧٣؛ ر. لونغ (R. Long)، ١٩٧١؛ م.ل. مورس (M.L. Morse)، ١٩٦٧؛ أ. بروست (A. Prost)، ١٩٥٣ و ١٩٨١.

(٥) أ. بروست (A. Prost)، ١٩٨١، ص ٣٥٤ و ٣٥٥.



الشكل ١٨،٣: شعوب الماندن (الماندينغو) ولغاتهم (المصدر: ب. و. أنداه)

الناطقين بالماندنك تشكل قلب الدول السودانية الغربية المبكرة التي يرجع تاريخ أولاها، وهي أمبراطورية غانا، إلى أكثر من ألف سنة خلت. وتقول الروايات المتناقلة إن توسع الماندنك فيما يعرف اليوم اليوم بغامبيا حدث أثناء حكم النسدياتا (السنجاته) في القرن الثالث عشر الميلادي، وأن المستوطنات التجارية الى الجنوب يرجع تاريخها إلى القرن الرابع عشر الميلادي، إن لم يكن إلى ما قبل ذلك.

والتوزيع الجغرافي للناطقين بالماندنك يحتمل عدة تفسيرات تاريخية. فبالنظر الى أن معظم الماندنك لم يكن يمثلهم سوى الماندنكا، فقد ظل الاعتقاد سائداً لزمن طويل بأن الموطن الأصلي لجميع الماندنك كان يقع في منطقة السنغال–النيجر العليا في مالي الحالية. وكان يُظن فضلاً عن ذلك أن سائر متكلمي الماندنك لم يكونوا إلاّ نتيجة لموجات هجرة متعاقبة انطلقت من هذا الموطن الأصلي[٦]. ويبدو هذا صحيحاً في حالة الحركات السكانية التالية (المعروفة باسم التشتت الثاني للماندن) التي اتجه معظمها نحو الجنوب ونحو الغرب.

ويمكننا من جهة أخرى أن نفترض أن الماندن (أو الماندن الأصليين) بدأوا حركات هجرتهم من موطن قبل تاريخي يقع في مكان ما على مقربة من بحيرة تشاد، وبعد عبورهم النيجر واصلوا طريقهم عموماً في اتجاه الغرب أو الجنوب الغربي. ومن الأرجح أن هذه الهجرات قد وقعت قبل هجرات الناطقين بالغور (الفولتائية) أو هجرات الناطقين بالكوا. ويفهم من الروايات المتناقلة للبيسا (البوسانسه) والموسى–داغومبا أن البيسا وجدوا في مواقعهم الحالية قبل تأسيس دول الموسى–داغومبا بزمن طويل[٧]. وتتحدث عنهم الروايات المتناقلة للبوسا (في نيجيريا) باعتبارهم قدموا من الشرق[٨].

ويشير ذلك كله الى أن الشعوب الناطقة بالماندن والتي تعيش الآن متفرقة في بوركينا فاسو وبنين ونيجيريا ليست أقصى الفروع الشرقية لتوسع للماندن انطلق من الغرب، وإنما هي بقايا الهجرات الجنوبية للماندن المتجهة من الشرق الى الجنوب الغربي، ويشهد بذلك ما بينهم من صلات لغوية وثيقة[٩].

أما فيما يتعلق بالتسلسل الزمني، فإن فِلْمرز يرى أن لغات الماندن تمثل أبكر انشقاق من أسرة النيجر–كونغو، مؤرخاً إياه بحوالى –٣٣٠٠؛ وهو يفترض أن الانشقاق بين الماندن الجنوبيين والماندن الشماليين الغربيين حدث حوالى –١٦٠٠[١٠]. غير أنه لما كانت هذه التأريخات تنهض

---

(٦) انظر يان فانسينا و ر. موني و ل.ف. توماس (J. Vansina, R. Mauny et L.V. Thomas)، ١٩٦٤ (ب)، ص ٩١.

(٧) وفقاً للروايات المتناقلة، أسس دولتي الداغومبا والموسى ابن لأحد صيادي الماندينغو ولامرأة من فولتا، مما يدل على أن الماندنك (الماندينغو) وجدوا هناك في تاريخ سابق على تأسيسها. انظر أ. بروست (A. Prost)، ١٩٤٥، ص ٥٠ و ٥١؛ ١٩٨١، ص ٣٥٧؛ ج. غودي (J. Goody)، ١٩٦٤، ص ٢١١ و ٢١٢.

(٨) تتصل هذه الرواية بأسطورة كسرى؛ انظر ب. ميرسييه (P. Mercier)، ١٩٧٠، ص ٣١٧.

(٩) أ. بروست (A. Prost)، ١٩٨١، ص ٣٥٧ و ٣٥٨.

(١٠) و.أي فلمرز (W.E. Welmers)، ١٩٥٨.

على قياس أعمار اللغات، وهو منهج يتعرض اليوم لنقد متزايد من جانب علماء اللغة، فإنه يتعين توخي أقصى درجة من الحذر في قبولها.

ومع ذلك فليس هناك شك في أن أجزاء من ليبيريا وساحل العاج (كوت ديفوار) كانت أثناء الفترة التي يتناولها هذا المجلد تقطنها أقوام من متكلمي لغات الماندن المنتمين الى المجموعة الجنوبية. أما شعوب الماندن الأخرى – الفاي والكونو والمنده والسوسو والكبلّه – غيرزه واللوما/ توما، الخ، فلم يهاجروا في عدة موجات نحو الساحل إلاّ أثناء القرون الخمسة أو الستة الأخيرة، وسوف يرد وصف حركات هجرتهم في المجلد التالي[11].

المجموعة الأطلسية الغربية

في مقابل التجانس الداخلي النسبي لمجموعة الماندن الفرعية، يعتبر عدد من المؤلفين[12] أن المجموعة الأطلسية الغربية التي حددها غرينبرغ والتي تتواجد أيضاً في منطقة السافانا، تتسم بتباين نسبي وتطمس عدداً من المراحل التاريخية ومن المجموعات الفرعية الأخرى الهامة كمجموعة لغات الميل. ومن جهة أخرى فإن انفصال هذه المجموعة تصنيفياً عن لغات الكوا يبدو أمراً تعسفياً، على الأقل من حيث أنه ينزع الى إخفاء أوجه تشابه بارزة بين لغات مستخدمة في مناطق جغرافية مختلفة مثل التناظر الوثيق بين مفردات الميل والأكان. غير أنه مما يحتمل الجدل والنقاش ما قاله دالبي من أن مجموعات اللغات الأطلسية الغربية قد لا تربط بينها أية علاقات.

وكما يلاحظ فلمرز بحق، فإنه إذا كانت المجموعة الأطلسية الغربية تمثل فرعاً بالغ القدم من أسرة النيجر–كونغو، فمن حق المرء أن يتوقع صعوبة بالغة في استشفاف أوجه قرابة بين لغات هذه المجموعة، ومن ثم أن يشك في وجود مبرر لادراج لغات معينة فيها[13].

ويرى سابير أن المجموعة الأطلسية الغربية تتألف من لغات شتى يتكلمها سكان المناطق الساحلية الممتدة من الحدود السنغالية الموريتانية في الشمال الغربي الى الحدود بين سيراليون وليبيريا في الجنوب الشرقي[14]. والحالة الاستثنائية الوحيدة هنا هي البولار (أو الفولفوده) التي ينطق بها شعب من شعوب السافانا يعيش في منطقة تمتد من شمال السنغال الى شمال الكاميرون ومنطقة التشاد. ويلاحظ سابير فضلاً عن ذلك أنه على النقيض من البولار (وبدرجة أقل، على النقيض من الوولوف في السنغال والتمنه في سيراليون)، نجد أن معظم اللغات الأطلسية الغربية تتكلمها مجموعات سكانية صغيرة نسبياً وكثيراً ما تكون معزولة تتراوح أعدادها من حوالى ٢٠٠٠٠٠ نسمة (مثل الديولا والكيسي) الى بضع مئات من الأشخاص (مثل الكوبيانا)[15].

(١١) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الثاني عشر، اليونسكو.

(١٢) يذكر منهم د. دالبي (D. Dalby)، ١٩٦٥.

(١٣) و.إي. فلمرز (W.E. Welmers)، ١٩٧٣، ص ١٧.

(١٤) ج.د. سابير (J.D. Sapir)، ١٩٧١، ص ٤٦.

(١٥) المرجع السابق.

ويرى سابير أنه باستثناء بعض الخصائص النوعية، مثل نظم النوع الإسمي ولواحق الأفعال، لا يوجد سوى قليل مما يميز المجموعة برمتها بوضوح. ومن الواضح أن ما هناك من تباين بين لغات المجموعة كلها هو الذي حدا ببعض الباحثين (مثل دالبي) الى الشك في وجود علاقة بين اللغات الداخلة فيها. ويبدو مع ذلك أن وسترمان قدم براهين على وجود أوجه تناظر تربط بين الميل ولغات أطلسية غربية أخرى[١٦]. وعلى الرغم من قلة عدد هذه البراهين فقد بلغت من الوضوح درجة تتيح لنا أن نفترض وجود مجموعة سلالية غير واضحة المعالم، وإن كانت تربط بين أفرادها وحدة أكيدة. ويتحدث سابير عن إحصاء مفرداتي مبني على المتشابهات (وهو تعبير ازدرائي يشير الى النظائر الظنية)، بيّن بدقة ووضوح وحدة لغات الميل وما يميزها عن المجموعات الفرعية الرئيسية وبعض مستويات القرابة فيما بينها[١٧].

مجموعة الكوا

يرى غرينبرغ أن مجموعة لغات الكوا مستخدمة في حزام يبلغ عرضه ٣٢٠ كيلومتراً في المتوسط، ويمتد الى نحو ٢٢٤٠ كيلومتراً على طول ساحل أفريقيا الغربية من منروفيا (ليبيريا) في الغرب، مارًّا بساحل العاج (كوت ديفوار) وغانا وتوغو ومنطقة تقع بين بنين وغرب دلتا النيجر[١٨]. والتجميعات الوسطية (middle-range groupings) التي يذهب اليها غرينبرغ مقبولة في جوهرها، حتى وإن كانت تطمس مجموعات لغوية مستقلة مثل النوبي وتخفي أوجه تناظر مفرداتية وثيقة بين مجموعات مستخدمة في مناطق جغرافية مختلفة يذكر منها لغات الميل والأكان. من ذلك مثلاً أن أهم أربع من لغات الكوا في الوقت الحاضر من حيث عدد الناطقين بها – (١) الأكان (التشوي والفانتي) السائدة في غانا؛ (٢) الايوي السائدة في توغو وجمهورية بنين الشعبية والمستخدمة أيضاً في جنوب شرقي غانا؛ (٣) اليوروبا السائدة في غرب نيجيريا؛ (٤) الإيغبو السائدة في شرق نيجيريا – لغات مقطعية تتسم بتنغيماتها الموسيقية[١٩]. ولئن كان صحيحاً أن نسبة غرينبرغ للغات مثل الكرُو والإيجو الى الكوَا لا تزال غير نهائية، فإن الإيجو مثلاً تبدو وثيقة الصلة بكل من اليوروبا والأكان بنفس الدرجة التي ترتبط بها هاتان الأخيرتان فيما بينهما. والواقع أنه تجري دراسات تفصيلية، وإن لم تزل بعد في مهدها، تشير الى أن الجانب الأكبر من الحزام الغابي لغرب أفريقيا، الممتد على أكثر من ألف ميل من وسط ليبيريا الى ما يتجاوز النيجر الأدنى في نيجيريا، يحتله أقوام يتكلمون مجموعة من اللغات المتصلة فيما بينها وذات أوجه شبه كامنة في مفرداتها وبنيتها. وإذا كان ذلك يشير الى وجود لغة أولى مشتركة، فإن الشواهد اللغوية تدل هنا على وجود سلسلة متصلة من الثقافات المبكرة في أجزاء كثيرة من هذا الحزام الغابي، وعمليات

(١٦) د. وسترمان (D. Westermann)، ١٩٢٨.

(١٧) ج.د. سابير (J.D. Sapir)، ١٩٧١، ص ٤٩.

(١٨) ج.هـ. غرينبرغ (J.H. Greenberg)، ١٩٦٣ (أ).

(١٩) م.هـ. ستيورات (M.H. Stewart)، ١٩٧١.

انفصال وتنوع لاحق تمت في تاريخ مبكر لم يعرف بعد. ويبدو أن العلاقات سالفة الذكر، وكثيراً غيرها من العلاقات في داخل مجموعة لغات الكوا، متباعدة فيما بينها على الأقل قدر التباعد القائم بين بعض اللغات المستخدمة في أقصى الشرق من المنطقة والمنسوبة الى الكوا وبين اللغات التي تنتمي بوضوح الى البنوي-كونغو.

وتشير الشواهد التاريخية والجغرافية فضلاً عن ذلك إلى أن الشعوب اللاحقة لم يكن من السهل عليها أن تنفذ الى داخل الغابات، وأن مثل هذا النفاذ، في حالة حدوثه، لم يتخذ شكل حركات هجرة جماعية ضخمة بل اقتصر على جماعات صغيرة كانت، حتى وإن مارست تأثيراً ثقافياً عظيماً على جماعات السكان المحليين، تُستوعب لغوياً في تلك الجماعات. ويبدو أنه لم يكن إلاّ في أقصى الغرب أن استطاع أهل الشمال أن ينفذوا بأعداد كبيرة وينشئوا زعامات مقاتلة، مثل زعامات المنده في سيراليون، التي نقلت أسرة لغات الماندن الى المناطق الساحلية.

الافتراضات

يرى الكثيرون أن أهم الموضوعات التي ينبغي أن تتناولها الدارسة التاريخية لهذه المنطقة هو موضوع المجابهة التاريخية بين طلائع الشعوب التي تتكلم الميل في المناطق الساحلية وبين الشعوب التي تتكلم الماندن والتي جاءت من مناطق المرتفعات الداخلية أثناء عملية توسعها[٢٠].

ومن الصواب القول إنه، في أوائل فترة الاتصالات مع الأوروبيين وأثناء القرون اللاحقة، كانت هذه المنطقة غاصة بحركات الهجرة وتشهد زيادات كبيرة في أعداد السكان وتنافساً بين مختلف الجماعات على أثر انتقال الشعوب الداخلية الى مناطق الغابات المنخفضة على الساحل بحثاً عن الأرض وسعياً الى التجارة. ومما لا شك فيه كذلك أن تسلل الجماعات التي تتكلم الماندن من الشرق أسهم في هذه العملية بقسط وافر.

ومع ذلك، يظل عدد من المشكلات الأساسية يعترض سبيل الجهود الرامية الى ربط هذه الظواهر بالتاريخ الاجتماعي الثقافي الأوسع للمنطقة في الفترة السابقة على القرن الخامس عشر الميلادي، وعلى الأخص في أواخر الألف الأول وأوائل الألف الثاني الميلاديين. فليس من الواضح مثلاً ما إذا كانت غزوة الماندن قد حدثت في القرن الرابع عشر الميلادي كما يفترض ليفنغستون، أم في القرن الخامس عشر الميلادي كما يرى لامب، أم في القرن السادس عشرالميلادي كما يرى هير[٢١]. ويتصل بهذا الأمر فضلاً عن ذلك ما هناك من خلافات على الشكل الذي اتخذته تلك الغزوة والتأثير الذي تركته على الأهالي المحليين. فعلى حين يرى هير أنها لم تكن سوى حرب قصيرة أعقبها استيعاب الغازين في المجتمعات المحلية، يرى آخرون أنها كانت حركة هجرة

(٢٠) هـ. بومان و د. وسترمان (H. Baumann et D. Westermann)، ١٩٤٨؛ ج.ب. موردوك (G.P. Murdock)، ١٩٥٩؛ م. دُلافوس (M. Delafosse)، ١٩٣١؛ ب.إي.هـ. هير (P.E.H. Hair)، ١٩٦٨ (أ)؛ و. رودني (W. Rodney)، ١٩٦٧.

(٢١) ف.ب. ليفنغستون (F.B. Livingstone)، ١٩٥٨؛ ف. لامب (F. Lamp)، ١٩٧٩؛ ب.إي.هـ. هير (P.E.H. Hair)، ١٩٦٨ (أ).

واسعة النطاق وذات آثار حاسمة، وأحياناً عواقب وخيمة، بالنسبة للأهالي المحليين.

من ذلك مثلاً أن رودني ولامب يعزوان الى تلك الغزوة تدمير حضارة الساب (ويشملون البولوم والتمنه والليمبا والباغا والنالو الذين يعرف عنهم اليوم أنهم كانوا يتكلمون لغات الميل) الذين ذاع صيتهم كفنانين وحرفيين(٢٢). غير أن البعض يرون أيضاً أن الماندن أدخلوا كثيراً من المهارات الجديدة التي يذكر منها تقنيات تشغيل الحديد ونسج القطن وفنون الحرب، وأعطوا دفعة قوية لمؤسسات كانت قائمة من قبل مثل الجمعيات السرية البورو والراغبنله والسيمو.

ويستند ليفنغستون الى دراسات تحليلية للدم، ولا سيما التوزيع المتناظر لورثة الكريّة المنجلية لدى جماعات إثنية معينة تمارس الزراعة المكثفة في غرب أفريقيا، ليقول إن أول من اتجه من متكلمي الماندن نحو الغرب (في القرن الرابع عشر الميلادي حسب رأيه) كانوا صيادين ومحاربين في المقام الأول، وأن الموجات اللاحقة من الماندن المهاجرين أدخلوا زراعة الأرز في نفس الوقت الذي أدخلوا فيه الأدوات الحديدية اللازمة للزراعة المكثفة للمناطق الغابية بعد قطع أشجارها وحزمها وحرقها. وهو يرى أن هذا الأسلوب الزراعي بدأ في المناطق الغابية الحدّية في مرتفعات غينيا، ثم انتشر ببطء بين شعوب المناطق الغابية المنخفضة(٢٣).

ويقرن ليفنغستون بين انتشار هذا الأسلوب وبين الهجرات التالية لمتكلمي الماندن القادمين من غرب السودان. ووفقاً لهذا الرأي، هيأ إدخال هذا الأسلوب الزراعي الجديد الى المناطق الغابية ظروفاً بيئية مؤاتية لبعوضة الملاريا، الأمر الذي عزّز القدرة الانتقائية لورثة الكريّة المنجلية.

ويتمثل الرأي الذي لا يزال سائداً في أن شعوب المناطق الساحلية لم يكن لديهم كثير من أنشطة الزراعة أو سباكة الحديد قبل قدوم الشعوب التي تتكلم الماندن إليهم، في تاريخ لا يرجع الى ما هو أبعد من القرن السادس عشر الميلادي، ونشرها في وسطهم وترتبت على ذلك كله زيادة كبيرة في أعداد السكان.

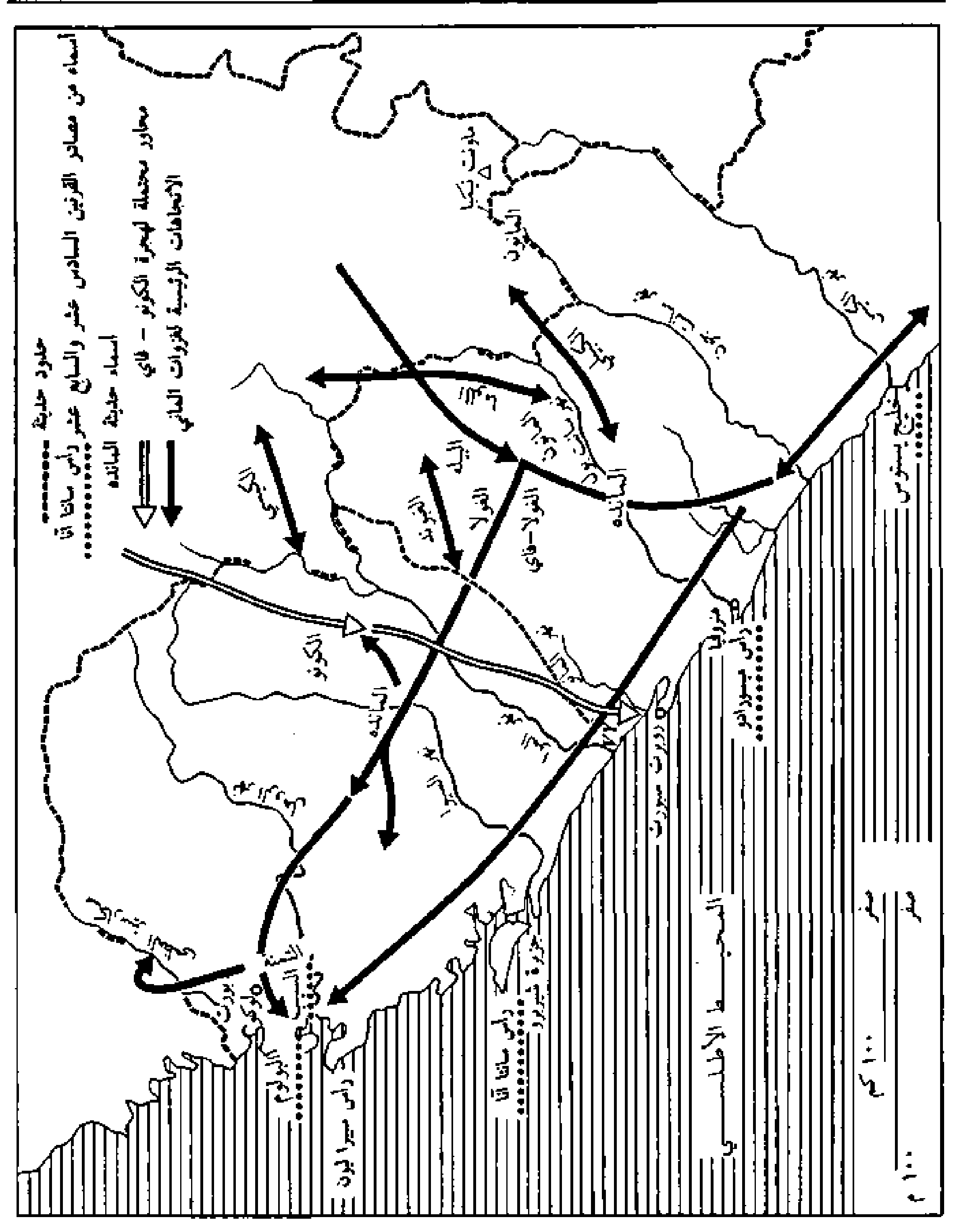
وثمة طرح مغاير لهذه الفرضية يُرجع مقدم الماندن إلى تاريخ أبكر من ذلك كثيراً وينسب إليهم تأثيراً حضارياً أعظم من ذلك بكثير، إذ يعزو إليهم إدخال الزراعة وتشغيل الحديد والنظم الاجتماعية السياسية المتطورة والتجارة عبر مسافات بعيدة، وما يقترن بذلك من نظم اقتصادية وتنظيم حرفي أكثر تعقيداً. ومن المزاعم الأخرى في هذا الصدد أن دول غرب السودان، وقد هددها خطر البدو البربر، بدأت تمارس ضغوطاً أفضت الى تدفقات سكانية نحو الساحل في تاريخ مبكر للغاية هو القرن الثالث الميلادي، وأن هذه الحركة مستمرة حتى اليوم، وأنه توجد على نحو ما سلسلة من الطبقات السكانية المتعاقبة(٢٤). فإنطلاقاً من الساحل توجد أولاً بقايا الشعوب الأصلية، وفي سيراليون يوجد شعب البولوم الذي يقترن عن كثب بشعبي الكيسي والكريم ويتكلم ثلاثتهم لغات متقاربة. ويبدو أن أسماء الأماكن تشير الى أن كثيراً من البقاع التي تحتلها

---

(٢٢) و. رودني (W. Rodney)، ١٩٦٧؛ ف. لامب (F. Lamp)، ١٩٧٩.

(٢٣) ف.ب. ليفنغستون (F.B. Livingstone)، ١٩٥٨، ص ٥٥٣.

(٢٤) أ.ل. مابوغونجه (A.L. Mabogunje)، ١٩٧١، ص ٧-٩.



الشكل ١٨،٤:
حركات الجماعات السكانية
في منطقة غينيا العليا
(المصدر: ب. و. أنداه)

اليوم شعوب المنده والكونو والفاي كان الكيسي يقطنونها من قبل. وعلى طول الحدود الليبيرية الحالية يعيش شعب الغولا الذين يتكلمون، شأنهم شأن الآخرين، واحدة من لغات الميل الجنوبية ذات نظام للنوع الإسمي شبيه بنظام البانتو. ويوجد نظام النوع الإسمي أيضاً لدى الليمبا، وكثيراً ما يضمهم تصنيف واحد مع سائر متكلمي الميل في أسرة اللغات الأطلسية الغربية.

وفي تاريخ لاحق أتى الباغا والتِمْنه، وهما شعبان متصلان فيما بينهما اتصالاً وثيقاً ويتكلمان إحدى لغات الميل الشمالية، فاستقرا على مسافة قصيرة نحو الداخل. ويبدو أن هؤلاء التِمْنه، ومعهم النالو واللاندوما والكوكولي الى الشمال، يمثلون طبقة ثانية لاحقة أطلق عليها اسم «ما قبل الماندينغا». وعلى ذلك فإن التِمْنه والكيسي والليمبا والباغا واللاندوما جميعاً من أوائل سكان فوتا جالون. ونزعوا أخيراً، بعد أن أبعدهم عن ديارهم حوالى القرن الثالث عشر الميلادي شعب السوسو الذي يتكلم الماندن، الى الانتقال التدريجي نحو الغرب والجنوب ليحتلوا أرضاً أكثر خصوبة وأقرب الى المناطق الساحلية. وقد بدأ السوسو – الذين احتلوا مكانهم – هم أيضاً يتحركون نحو الساحل مع تكاثر عددهم.

وبقي السابي واللاندوما في المناطق الخلفية مباشرة لموطن النالو والباغا؛ ولكن التِمْنه انتهى أمرهم إلى الاندفاع جنوباً الى مصب نهر سييراليون فقسموا البولوم الى قسمين في القرن السادس عشر الميلادي وغدوا واحدة من أقوى الجماعات في ساحل سييراليون.

وربما كان الباغا واللاندوما والتِمْنه شعباً واحداً الى أن فصلهم السوسو بعضهم عن بعض. فالباغا الذي يحتلون غينيا في الوقت الحاضر، بسبيلهم الى أن يُستوعبوا في السوسو. أما التِمْنه، نظراؤهم في سييراليون، فقد احتفظوا بهويتهم ونجحوا في استيعاب عدد من أفراد البولوم الساحليين وكذلك من أفراد اللوكو والكوارانكو والفولبه، بل وعدد من السوسو في المناطق الداخلية.

وقد عمد موردوك، بتركيز اهتمامه على جوانب الاقتصاد والايكولوجيا والبنى الاجتماعية، الى تقسيم المنطقة إلى قسمين: (١) السينيغامبيا التي تمثل كتلة متجانسة من متكلمي اللغات الأطلسية الغربية الذين يتميزون باتباعهم نظام الانتماء الى سلالة الأم، والزراعة المكثفة للمحاصيل السودانية، وإقامة اتصالات ثقافية مؤاتية مع السودان؛ (٢) المنطقة الممتدة من ساحل غينيا إلى قرب نهر الساساندرا والتي تقطنها مجموعة من السكان تُعرف باسم «الكرو والماندن الخارجيين»، وهما شعبان متصلان فيما بينهما اتصالاً وثيقاً، تاريخياً واجتماعياً، وإن كانوا يتكلمون عدداً كبيراً من لهجات الماندن والكوا (الكرو) واللغات الأطلسية الغربية (الميل)[٢٥].

وفيما بعد، أبدى دازيفيدو رأياً مؤداه أن قسماً صغيراً (في جنوب سييراليون وشمال غربي ليبيريا) من هذه المنطقة الأخيرة، يتميز الى حد ما عن الأقسام الأخرى بالتعدد الكبير في لغاته، وبتاريخه المتسم بتدفق جماعات سكانية شتى، وقيام اتحادات قبلية تتخطى الحدود اللغوية الغير واضحة المعالم. وهو يطلق على هذه المنطقة الفرعية اسم «منطقة غرب الأطلسي الوسطى»، وذلك بهدف إبراز السمات التاريخية والإثنوغرافية التي يبدو أنها تميز هذه المجموعة الساحلية من

---

(٢٥) ج.ب. موردوك (J.P. Murdock)، ١٩٥٩.

الجماعات الاثنية عن شعوب مناطق الإعمار المجاورة[٢٦].

وثمة رأي بديل وأقرب فيما يبدو الى الصواب مؤداه أن تشغيل الحديد وممارسة الزراعة كانا قد استتب أمرهما في بعض أجزاء غينيا العليا قبل مقدم «الماندينغو»، ولم يزد «الماندينغو» إلى ذلك إلاّ إضافة بعض العناصر السودانية الى النظام الزراعي والنظام الاجتماعي السياسي للسكان الأصليين. ويتضح مما تقدم أنه لا تزال ثمة حاجة إلى إيجاد أجوبة قاطعة لعدد من الأسئلة المتعلقة بالتاريخ الثقافي لهذه المنطقة. ويخص عدد من هذه الأسئلة التواريخ التي قدمت فيها تلك الشعوب جنوباً من غرب السودان؛ ومن كانت تلك الشعوب ومن أي البقاع جاءت والى أيها ذهبت؛ وطبيعة هذه الحركات وأية تغييرات أو تعديلات ترتبت عليها إن كان قد ترتب عليها شيء. ونحن نود أن نعرف على وجه التحديد متى بدأت زراعة المحاصيل الأصلية في غينيا العليا ومتى أدخلت عليها عناصر سوادنية، وكم كانت أهميتها النسبية؛ وكيف عرف تشغيل الحديد وعرفت التجارة عبر مسافات بعيدة، وأية نتائج ترتبت على تلك المعرفة.

وقد ظلت عملية الاتصال الثقافي جارية في هذه المنطقة طوال عدة قرون قبل غزو الماني الشهير لها، وكانت هذه الاتصالات تتمثل في أن شعوباً تتكلم لغات شتى وتأخذ بثقافات مختلفة انتقلت الى منطقة غابية ساحلية قليلة السكان وهناك تمازجت. ويجد أنصار هذا الرأي سنداً لرأيهم في توافر بعض الشواهد على أن معظم الوحدات الاثنولغوية – التي تحدثت عن وجودها بالمنطقة الساحلية المدونات الأوروبية التي يقع تاريخها بين ١٤٤٠م و ١٧٠٠م – لا تزال موجودة اليوم بنفس التتابع، وإن كانت مواقعها ومساحة أراضيها قد تغيرت بعض الشيء. ومما يقال بحق كذلك أن هذا لا يعني بالضرورة أن جماعات حديثة تتشابه أسماؤها أو لغاتها أو مواقعها مع نظائرها لدى الثقافات الإثنية الماضية، تنتمي على نحو مباشر، سلالياً أو ثقافياً، إلى تلك الثقافات؛ ذلك أن المنطقة تعرضت لتغيرات حاسمة عبر قرون.

السينيغامبيا

تشير الشواهد الأثرية في منطقة السينيغامبيا الى أن موقعي اللوديا والوولوف في الكازامانس الأدنى كانا محتلين في تاريخ مبكر يرجع الى الألف الأول قبل الميلاد. وحتى + ٢٠٠ كان الاستيطان متفرقاً ويشمل أناساً يعيشون في مخيمات صغيرة منصوبة على كثبان رملية منخفضة.

ويرى ليناريس دي سابير أن الناس قدموا الى السينيغامبيا من الشرق نظراً لأن آنيتهم الفخارية تشترك في بعض تقنياتها الزخرفية، كالأثلام الخطية المموجة، «مع الآنية الفخارية التي ترجع الى العصر الحديث، والتي تنتشر على نطاق واسع في المنطقة الواقعة بين كاب فير وجنوب الجزائر بل فيما وراء ذلك من أفريقيا الوسطى»[٢٧]. وقد تأقلم هؤلاء السكان الذين استقروا على الساحل،

---

(٢٦) و.ل. دازيفيدو (W.L. D'Azevedo)، ١٩٦٢.

(٢٧) أو. ليناريس دي سابير (O. Linares de Sapir)، ١٩٧١، انظر أيضاً، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل الرابع والعشرين، اليونسكو.

فيا بعد، للحياة الساحلية، الأمر الذي يشهد به وجود بقايا الرخويات. ويذهب دي سابير، بطريق الافتراض، الى أن هؤلاء السكان بدأوا زراعة الأرز المغمور بالماء في ذلك الوقت (أي بين – ٢٠٠ و+ ٢٠٠)[٢٨]. ويعود الفضل في هذا التأقلم الجديد الحاسم، الى مستوطنين جدد ربما كانوا أسلاف الديولا الذين قدموا من الجنوب وطردوا من كان بالمنطقة من سكان أقل منهم عدداً نسبياً.

وفي أثناء المرحلة الرئيسية الثالثة لاحتلال المنطقة، كان الأهالي يربّون الأغنام و/أو المعز المدجنة. كذلك استمر وجود البقر، وكانت الأسماك أكثر عناصر الغذاء شيوعاً.

وفي المرحلة الرابعة والأخيرة التي حددت، ظهر حيوانان مدجنان آخران، هما الخنزير والكلب. والآنية الفخارية تشبه عموماً نظيراتها في الفترة السابقة، وإن كان السلطانية صغيرة الغطاء لم يعد يصنعها الأهالي آنذاك كما لم يعد يصنعها شعب الديولا في الوقت الحاضر. ويفسر دي سابير ما أسفرت عنه أعمال التنقيب الأركيولوجي من شواهد، ولاسيما الآنية الفخارية، بأنه يدل على أن الديولا توصلوا الى احتلال جميع الوديان الغرينية الواقعة بين دلتا نهر الكازامانس ونهر السندروغو أثناء المراحل الثلاث الأخيرة.

وبالإضافة الى الكازامانس، كان مصب نهر السنغال بالقرب من سان لوي، ودلتا السينه–سالوم (جوال وغاندول وبانديالا) مأهولة بالمثل منذ ذلك التاريخ إن لم يكن قبله. ويرى دي سابير أنه، حتى وإن كانت بعض الربى (أكوام نفايات) التي وجدت في هذه المصاب الخليجية الأخيرة ربما تعود الى «نهاية العصر الحجري الحديث»، فإن معظمها يرجع تاريخه إلى بداية العصر الحديدي، على حين أن بعضاً منها كان لا يزال مأهولاً عند مقدم الأوروبيين. فقد وُجدت في ديونيفار إحدى هذه الربى وكانت تحتوي على أكثر من أربعين طبقة من المحار. وأسفرت أعمال تنقيب أجريت مؤخراً عن مواد من العصر الحديدي (شفرات معازق وخرز وقلائد وآنية فخارية)[٢٩]. وتوجد أوجه شبه عامة بين هذه الآنية الفخارية وما وجد منها في منطقتي الكازامانس وسان لوي. وتقنيات الزخرفة التي تنسب إلى العصر الحجري الحديث في كلا الكازامانس والرأس الأخضر يستمر إنتاجها حتى أوائل العصر الحديدي. وتشترك هاتان المنطقتان ايضاً في أوجه شبه واهية بين أشكال المواعين (الشكل الكروي والبيضي من مختلف الأحجام، والجرار متوسطة الحجم وذات الأعناق الصاعدة باتساع).

ولا يبدو أن الشواهد اللغوية تؤيد الفكرة القائلة بأن الديولا أتوا من الشرق. فهي بالأحرى تحلّ المركز الذي تفرق منه قدامى الديولا في الجنوب، بالقسم الساحلي من غينيا بيساو حيث يوجد المندياك والبلانته، وكلاهما تربطه بالديولا صلات لغوية. وهذان الشعبان، شأنهما شأن

---

(٢٨) وفقاً لما جاء في أ. بورتير (A. Portères)، ١٩٥٠، كانت السينيغامبيا مركزاً ثانوياً من مراكز انتشار الـ Oryza Glaberrima (أرز غرب أفريقيا).

(٢٩) سي. ديكامب وج. تيلمانس وي. توميريه (C. Descamps, G. Thilmans et Y. Thommeret)، ١٩٧٤؛ ج. تيلمانس وسي. ديكامب، يصدر عما قريب.

الديولا، من زرّاع الأرز المغمور بالماء ويستخدمون المجارف اليدوية الفريدة التي تعرف باسم «الكاياندو». كذلك فإن هذه الفكرة مدعاة للشك من وجهة النظر الأركيولوجية بالنظر الى أن جمع المحار وصنع الآنية الفخارية المقوّاة بالمحار ووجود بقايا الأسماك أثناء مرحلة الاحتلال الرئيسية الثانية إنما تدل على أناس من أصل ساحلي وليس على أناس قدموا من المناطق الداخلية في الشرق.

وفي حوالى + ٣٠٠ كان الديولا يستغلون الحيوانات التي تعيش بكثرة في قفوات وأودية المنغروف، ويُحتمل أيضاً أنهم كانوا يمارسون الزراعة وأنهم كانوا قد بلغوا مرحلة متقدمة من زراعة الأرز. وقد وجد كثير من معالم ثقافة الديولا التي يسهل التعرف عليها منذ مرحلة الاحتلال الرئيسية الثانية فصاعداً. وكانت جماعات منهم تعيش على كثبان رملية بالقرب من الدويان الغربينة تماماً كما تفعل اليوم وتتخلص من نفاياتها في أماكن محددة. وتحتوي الروابي التي تكونت من تلك النفايات على كسر من الفخار وأشياء أخرى شبيهة بالأشياء التي تتألف منها الحضارة المادية للديولا اليوم. وليس من المعروف ما إذا كان الديولا يدفنون قدوراً فخارية مع موتاهم بالنظر الى أنه لم يُعثر على قبور في هذه المواقع أو على مقربة منها.

وقد اكتشفت خلال السنوات الثمانين الأخيرة أو ما حواليها عدة مجّمعات ضخمة من دوائر المغليثات في منطقة السينيغامبيا، الى الشمال من نهر الغامبيا، في مساحة تزيد على ٣٠٠٠٠ كيلومتر مربع وتمتد من فارا–فيني التي تبعد عن مصب النهر بنحو ٣٦٠ كيلومتراً في إتجاه الشرق حتى تبلغ تمباكوندا في السنغال (انظر الأشكال ١٦،٢ و١٦،٣ و ١٦،٤). وكانت تلك الأحجار تقتلع عادة من التلال اللاتريتية المنخفضة التي تتناثر في منطقة السافانا هذه. وأول ما عرف منها يتألف من أحجار منتصبة وصفوف من كتل اللاتريت يتراوح عددها بين ثمان وأربع وعشرين وقد يصل ارتفاعها الى أربعة أمتار. وتتألف مجموعة منها وجدت في ديالّومبيريه، وربما كانت أعظم مراكز تجمعها التي عرفت حتى الآن، مما لا يقل عن أربع وخمسين دائرة قد يصل قطرها إلى ثمانية أمتار. غير أن قطر الدائرة الداخلي يختلف باختلاف حجم الأحجار وعددها، وتوجد الدوائر عادة في مجموعات من دائرتين أو ثلاث. والمساحات الداخلية لبعض الدوائر مسطحة ولبعض آخر مجوّفة، وإن كان معظمها محدبة بعض الشيء. وجميع أحجار أية دائرة من نفس الحجم ويتراوح ارتفاعها عادة بين متر ومترين. أما من حيث الشكل فهي عموماً أعمدة مستديرة. ولمعظم الدوائر حجران موجهان نحو الشرق تماماً، وتوجد أحياناً أحجار ضخمة قطعت على شكل حرف الـY[30].

وقد أسفرت دراسات أثرية عن أن هذه الآثار تشير الى وجود مقابر في موقعها. ويبدو أن دوائر الأحجار هذه كانت في الأصل أعلى من ذلك كثيراً ومغطاة بالرمل واللاتريت، وأن صفوفاً من الدوائر المتاخمة كانت مقابر أُسر من الملوك أو الكهنة، على حين أن المجموعات الأصغر كانت مقابر زعماء أو كهنة محليين. وثمة أيضاً ما يوحي بأن الأحجار الموجهة نحو الشرق أو التي قطعت على شكل حرف الـY، أو الأعمدة المزدوجة، قد تدلّ على عبادة الشمس.

---

(٣٠) ج. تيلمانس وسي. ديكامب وب. خياط (G. Thilmans, C. Descamps et B. Khayat)، ١٩٨٠.

وتبدو الآنية الفخارية التي وجدت مع هذه المغليثات مماثلة لنظيراتها التي عُثر عليها في روابي الراو والسينه ومناطق الساحل في السنغال[٣١]. وعلى الرغم من أن الدوائر كانت قد أُرِّخت بالقرن الرابع عشر الميلادي[٣٢]، فإن أعمال التنقيب التي أجرتها جامعة داكار في منطقة السينه–سالوم ترجعها الى حوالى + ١٠٠٠[٣٣].

واكتُشف حتى اليوم ما يربو على ٤٠٠٠ رابية منها ما يبلغ ارتفاعه خمسة أمتار وقد يصل عرضها الى أربعين متراً. وتبيّن من الروابي التي أُجريت فيها حفريات أثرية وجود عدة قبور بها، بلغت في حالة منها – هي ديورون بوماك – ٤١ قبراً[٣٤]. كما وُجدت كميات كبيرة من الأشياء التي تُدفن مع الموتى، بما في ذلك خرز مصنوع من الذهب أو من العقيق الأحمر، وأسلحة حديدية وحلي من الذهب أو النحاس، وفي قبر منها وُجدت صدرة ذهبية. ومن الممكن تأريخ ظهور الأشياء المعدنية – أي الحلي وغيرها من الأشياء الجنائزية – في هذه المنطقة بفترة تقع بين القرنين الرابع والسادس الميلاديين. غير أن الخرز المصنوع من العقيق أتى من مواقع يرجع تاريخها الى ما قبل القرن الحادي عشر الميلادي ويشير الى تداول هذه المواد وقدومها من أماكن أخرى ربما كانت في وادي النيل.

وأُجريت أعمال تنقيب في روابي أخرى في وادي النيجر الأعلى، يقع أكثرها دون سيغو، فعثر فيها على أشياء بنفس الدرجة من الوفرة والثراء. وفي كوغا، أُرِّخت رابية معها أحجار منتصبة بحوالى + ١٠٠٠[٣٥]. ومن المرجح أن هذه الوفرة كان مردها السيطرة على الموارد المعدنية والثروة الزراعية للدلتا الداخلية للنيجر.

يتضح مما تقدم أنه كانت هناك اتصالات وارتباطات هامة بين غرب السودان والسينيغامبيا أثناء فترة بناة المغليثات هذه. وقد وصف البكري، الجغرافي العربي، مقبرة أحد ملوك غانا في القرن الحادي عشر الميلادي بكونها شبيهة من بعض جوانبها بمقابر السينيغامبيا[٣٦]. ويرى بعض المؤرخين الحديثين أن مثل هذه الشواهد، وما سبق أن وضع من تأريخات تقريبية لتلك المقابر، تدل على حركة هجرة (لا يُستبعد أن يكون السوننكة أحد عناصرها) من مقر دولة غانا في غرب السودان. وتشير الشواهد المتوافرة الى أن المغليثات وما يتصل بها من إنجازات اجتماعية ثقافية كانت من صنع أسلاف الشعوب التي تعيش في المنطقة اليوم، وعلى الأخص الماندينغو والوولوف والفوليه. وفي حدود معارفنا، لم يكن يعيش هناك أثناء الفترة التي أنشئت فيها دوائر المغليثات إلاّ الديولا. ومع ذلك فإن وجود الآنية الفخارية في بعض المجتمعات (مثل مجمّع واسو) ربما دلّ على

(٣١) م. بوسنانسكي (M. Posnansky)، ١٩٧٣.

(٣٢) ج. جوار (J. Joire)، ١٩٥٥.

(٣٣) ج. تيلمانس و سي. ديكامب (G. Thilmans et C. Descamps)، ١٩٧٤ و ١٩٧٥.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) ر. موني (R. Mauny)، ص ١٠٩ و ١١٠.

(٣٦) البكري، ١٩١٣، ص ١٧٦.

تعدد الجماعات الإثنية – مع وحدة ثقافتها برغم ذلك – التي كانت تمارس أساليب الدفن هذه. وفضلاً عن ذلك فإن تنوع أساليب نحت الأحجار يقف شاهداً على تطور امتدّ حدوثه على فترة طويلة.

غينيا – سيراليون – ليبيريا

في سيراليون، يبدو أنه كان يسهل على الانسان بلوغ الكهوف والمآوي الصخرية الواقعة في مناطق السافانا المشجرة، وخاصة في مرتفعات الشمال الشرقي. فقد احتل هناك كهوفاً ومآوي يذكر منها كاماباي وياغالا وكابالا وكاكويا وينجيا وبونومبو منذ أزمنة مبكرة قبل حلول العصر الحجري المتأخر بوقت طويل. وقد تبين من أعمال التنقيب التي أجراها آثرتون في كاماباي وياغالا (وهما مأويان صخريان يقعان إلى الشمال من كاب ماونت على بعد مسافة تقل عن ٣٢٠ كيلومتراً)، والأعمال التي أجراها كون في ينجيا، أن الطبقات العليا لهذه المواقع تشير الى استخدام الحديد الذي يُؤرخ بالقرن الميلادي السابع أو الثامن، مع أن استخدام الأدوات الحجرية استمر حتى القرن الرابع عشر الميلادي على الأقل[٣٧]. ويُرجح أن من بين العناصر الغذائية الهامة للشعوب التي عاشت في هذه المنطقة منذ العصر الحجري الحديث، كان هناك زيت النخل والخروب واليام البري والطرائد والسمك والعسل والفواكه صغيرة الحجم. وقد وُجدت بإقليم كورانكو في شمال شرقي سيراليون مواقع فسيحة لسبك المعادن من دواعي الأسف أنه لم يتسن تأريخها.

وقد أُرّخ أحدث مستويين (الثالث والرابع) لكاماباي بفترة تقع بين القرنين الميلاديين السادس والتاسع بالنسبة للأول وبين السادس والعاشر بالنسبة للثاني. وكانت الآنية الفخارية التي وُجدت عند هذين المستويين، ولاسيما الآنية المحلاة بشارات مثلثة، تختلف اختلافاً بيّناً عن الآنية التي استُخرجت من مواقع أصغر حول كويدو[٣٨] وشمال شرقي بو[٣٩]. وأعقبت مستوى العصر الحديدي، على الأقل في شمال شرقي بو، حضارة أطلق عليها هيل اسم «سفادو–تانكورو» تتميز بتشغيل الحديد (يشهد به وجود الخبث وكسر من أنابيب النفخ في الأفران). وعُثر في أحد المواقع على بوتقة ذائبة جزئياً وعلى قالب يبدو أنه استخدم في صب النحاس بطريقة القولبة الشمعية. كما استخرجت مصنوعات حديدية وأدوات حجرية مشظاة من موقع يرى هيل أنه ربما استُخدم لفترة بالغة القصر كمستودع للأدوات الطقسية. كذلك يفسر وجود بعض المواقع التي لم توجد بها آنية فخارية، وإن عثر فيها على بضع أدوات حجرية، على أنه يعني أنه انتشرت بالمقاطعتين الشرقية والجنوبية صناعات شبيهة إن لم تكن مماثلة لصناعات الطبقتين الدنيا والوسطى لكهف ينجيا[٤٠].

---

(٣٧) ج.هـ. آثرتون (J.H. Atherton)، ١٩٧٢؛ سي. كون (C. Coon)، ١٩٦٨.

(٣٨) ب. أوزان (P. Ozanne)، ١٩٦٦، ص ١٥.

(٣٩) م.هـ. هيل (M.H. Hill)، ١٩٧٠.

(٤٠) المرجع السابق.

ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أنه وجدت منذ أزمنة مبكرة للغاية اتصالات بين شعوب الغابات وشعوب السافانا في هذا الجزء من منطقة غينيا العليا. وكانت التجارة عاملاً بالغ الأهمية من عوامل هذه الاتصالات والتفاعلات، وتمثلت في مقايضة الحرير والقطن وقليل من الذهب بالمحار حول الأنهار الشمالية (سكارسييس وميلاكوري على سبيل المثال). غير أنه وجدت، على نقيض ما يظنه البعض، شواهد على ازدهار الحضارات في مناطق الغابات منذ أزمنة مبكرة. ومن هذه الشواهد، تماثيل الأسلاف المصنوعة من الستيتيت (الحجر الصابوني الملمس)، التي وُجدت في سييراليون وليبيريا، والمعروفة باسمي «نوموليِ» و«بومدو»[٤١]، والمغليثات التي ورد ذكرها فيما تقدم والتي توجد أيضاً في مناطق تمتد من غينيا الى سييراليون وليبيريا. ويرى بعض الباحثين أن كلتا الحضارتين كانتا معاصرتين تقريباً لإدخال تشغيل الحديد، ومؤدى ذلك أنها أُدخلت ثلاثتها إلى مناطق الغابات[٤٢].

ويبدو أن بعض السمات التي تتصف بها الآنية الفخارية المعاصرة (مثل (الآنية الكروية الشكل وذات العنق الضيقة التي تتسع في اتجاه الحافة، وتصنع اليوم في شمال سييراليون) تواصل تقاليد بدأت في العصر الحجري الحديث وتشبه تقاليد عُرفت في فوتا جالون في غينيا. وسواء أكانت الآنية الفخارية وتشغيل الحديد قد أدخلا الى مناطق الغابات أم لا، فقد وجدت في المنطقة الواقعة بين السنغال وساحل العاج (كوت ديفوار) شواهد على قيام دولة معقدة التنظيم قبل ظهور المصادر المدوّنة بزمن طويل. وهذه الشواهد مستقلة الى حد كبير عن حضارة منطقة النيجر الأوسط.

كذلك تبدي الآنية الفخارية المنتمية الى العصر الحديدي المبكر للغابات المطيرة في ليبيريا أوجه شبه مع آنية زيمبابوي في العصر الحديدي، في النصف الأول من الألف الأول الميلادي[٤٣]. وقد تضمنت هذه المجموعة قطعاً فخارية محدّدة ومختومة ومحزمة بحبال تتخذ أشكال قدور وسلطانيات انسيابية، كما تضمنت أكواخاً من عصي وطين، ومنصّات قليلة الارتفاع، وخبثاً متخلفاً من سبك الحديد، وتماثيل فخارية صغيرة لنسوة وقطعاناً ترمز للعبادة طلباً للخصب، وخرزاً من قشر بيض النعام وأشياء نحاسية أو برونزية. ولم يعثر بعد في المجمعات الليبيرية على المصنوعات المدرجة في الفئات الثلاث الأخيرة. وتبدي الآنية الفخارية الليبيرية أيضاً أوجه شبه واضحة مع الآنية الفخارية المنتمية الى العصر الحديدي المبكر في أجزاء أخرى من غرب أفريقيا. من ذلك مثلاً أن القطع الفخارية المختومة التي وُجدت في مواقع في مالي والسنغال وغانا تشبه أنواع الآنية المناظرة بما لها من زخارف متموجة ومسننة وعناصر شكلية أخرى.

وتندرج الآنية الفخارية الليبيرية التي عُثر عليها في فئات متميزة يبدو أنها ذات دلالة لأغراض التحليل الثقافي. فمن وجهة النظر الإثنوغرافية يوجد بين آنية الماندينغو واللومو والكبلّه والمانو من أوجه الشبه ما يكفي لإدراجها معاً في فئة حضارية فرعية تنتمي الى نفس السلالة.

(٤١) ج.هـ. آثرتون و م. كالوس (J.H. Atherton et M. Kalous)، ١٩٧٠.

(٤٢) أ.ب. كَب (A.P. Kup)، ١٩٧٥.

(٤٣) ك.ج. أور (k.G. Orr)، ١٩٧١-١٩٧٢، ص ٧٧.

ويشكل ذلك في واقع الأمر سلسلة من السمات المتصلة بأشد عناصر منتجات الماندينغو تنوعاً وتعقداً وأبسط عناصر منتجات المانو. ففيما يتعلق بتصميم الأوعية وتشكيلها، تعد أوعية الماندينغو أشدها تنوعاً وتعقداً وأوعية المانو أقلها تنوعاً وتعقداً. والواقع أن الآنية الفخارية المنتمية الى اللومو والكبلّه والمانو أقل تعقداً بكثير من نظيراتها لدى الماندينغو. ويرى أور أن ذلك يتفق مع الوضع الثقافي الأكثر تطوراً للماندينغو المنتمين الى المنده المركزية (nuclear) بالمقارنة مع الماندينغو المنتمين الى ما يعرف باسم المنده الحدّية (peripheral)[٤٤]. وتبدو خزفيات بوفوتا وسامكويله رقم ١ وغبانشاي أقرب الى أسرة خزفيات الماندينغو الحدّيين، وليس هناك أدنى شك، حسبما يراه أور، في أنها سابقة عليها وإن كان يفتقر الى التسلسل في الأساليب اللازمة لتحديد درجة السبق.

والنماذج المعروفة «للبومتان» و «النومولي»، الاسمين اللذين يعطيان عادة لتشكيلة متنوعة من التماثيل الحجرية، تُعدّ بالآلاف وقد عُثر عليها على مساحة تمتد من جزيرة شيربرو الى إقليم كيسي في غينيا، نحو ٣٥٠ كيلومتراً الى الشمال، وتمتد من غرب ليبيريا إلى إقليم التِمْنه غرباً، زهاء ٢٥٠ كيلومتراً. ويبدو توافر المنحوتات مستمراً بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء المنطقة، وإن وُجدت فروق في الأساليب بين البومتان (ومفردها بومدا) التي عُثر عليها في كيسي وبين النومولي التي عُثر عليها في سيراليون. وتتسم المنطقة بغطاء نباتي غابي عالي الكثافة وتقطنها شعوب زراعية تزرع الأرز كمحصول رئيسي ولكنها تنتمي الى مجموعتين لغويتين مختلفتين. فشعب الكيسي الى الشمال وشعب البولّوم–شيربرو على الساحل يتكلمون لغات من المجموعة نفسها ولكنها تختلف اختلافاً أساسياً عن لغة الماندنك والكونو الذين يحتلون المنطقة الفاصلة بينها. والنومولي والبومتان، فضلاً عن أنها كثيرة العدد وتنتشر على مساحة واسعة، فهي ذات أحجام صغيرة تيسّر نقلها؛ وهكذا أمكن ومنذ زمن بعيد دراستها داخل المجموعات «الأوروبية» للعينات.

ويأخذ كل من آثرتون وكالاس برأي مخالف للرأي السائد الذي ينزع الى انكار قيام الماندن بصنع التماثيل الحجرية استناداً الى أنهم قدموا في زمن متأخر. فهما موقنان بأن الماندن هم نتاج اختلاط بين جماعة سكانية أصلية أبكر وعنصر أحدث هم جماعة الماندينغو. وفي رأيهما أن الجماعة الاصلية المعروفة لدى أوائل زائري المنطقة باسم الساب (بما في ذلك الشعوب الساحلية المرتبطة بهم مثل الشيربرو)، هي التي أنتجت «النومولي». ومن البراهين التي يقدمانها على ذلك أن «النومولي» تتسم بصفات بدنية هي من صفات الماندنك الشماليين، التي يذكر منها كبر الرأس والشاربان المتدليان[٤٥].

وعلى النقيض من هذا الرأي ينتهي بيرسون – من دراسات أجراها على التقاليد المحلية وأسماء الأماكن وسجلات الأحداث الأوروبية المبكرة – الى أن المنطقة التي يوجد بها «النومولي» كانت تحتلها بكاملها في ما مضى شعوب تتكلم لغات من المجموعة الأطلسية الغربية[٤٦]. ومع ذلك فإن

(٤٤) المرجع السابق.

(٤٥) ج.هـ. آثرتون و م. كالوس (J.H. Atherto et M. Kalous)، ١٩٧٠، ص ٣٠٧.

(٤٦) ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٧٢.

جميع الشواهد المتوافرة في هذا الصدد تشير الى أن توقيته لانتقال الماندنك جنوباً الى مواضعهم الحالية، والذي قال بأنه حدث قبل أربعة قرون، توقيت مفرط الحداثة. فيبدو مثلاً أنه، في المرتفعات الغابية الأبعد بحوض تجمع مياه النيجر، نجح الكيسي، على الرغم من انتمائهم إلى أصول إثنية شتى، لا في صون لغتهم فحسب بل أيضاً في الحفاظ على جانب كبير من تراثهم الثقافي، بما في ذلك نحت الحجارة الذي لا نزال نشهده حتى اليوم وإن كان في صيغة أقل إتقاناً مما كان عليه في الماضي. والشواهد الأثرية الحديثة من سيبراليون، التي تشير إلى انتشار حضارة في هذه المنطقة تجمع بين استخدام الحديد وبين تقليد متميز لصنع الآنية الفخارية في الفترة الواقعة بين القرنين الميلاديين السادس والسابع، تدل أيضاً على وجود علاقة معينة بين حضارة استخدام الحديد هذه وبين تقاليد «النومولي».

ويزعم آثرتون وكالاس، استناداً إلى أوجه شبه في الأساليب، أن أولى نماذج «النومولي» لابد أن تكون قد صُنعت نقلاً عن التماثيل الطينية التي كانت تُصنع في غرب السودان. فهما يرجّحان أن تقليد صنع «النومولي» جاء من غرب السودان في نفس الوقت الذي ظهرت فيه في كامابای أشكال متميزة من الفخار (ومن الحديد أيضاً)، أي في فترة تقع بين القرنين الميلاديين السادس والسابع[٤٧]. ولئن كان من الممكن تماماً أنه كانت تصنع تماثيل حجرية أثناء العصر الحجري المبكر، فإن هذين الباحثين لا يقدمان أية براهين على أن معرفة نحت الحجر أتت من غرب السودان الى الشمال. بل إنهما يُؤثران إغفال حقيقة أنه توجد في هذه المنطقة تماثيل خشبية (وليس تماثيل فخارية) قريبة الشبه جداً من القطع الحجرية، وإن معرفة النحت في الحجر ربما قد اكتُسبت أولاً في النحت في الخشب. والقول بأن هذه المعرفة قدمت من الخارج لا يضع في الاعتبار، بين حقائق أخرى، أن هذه التقاليد تقاليد حجرية فحسب وليست تقاليد فخارية، وأن التماثيل صُنعت بأساليب بالغة التنوّع. وأياً كان الأمر، فإنه إذا كان تشكيل الفخار هو الذي مهد الطريق لنحت الحجر، فمن دواعي العجب الشديد أنه لم يعثر مع التماثيل الحجرية على أية تماثيل فخارية (من الطين النضج) على الرغم من أن الأهالي كانوا يستخدمون الفخار في صناعة الآنية.

ويذكر آليسون أن معظم التماثيل مصنوعة من الطلق أو الستيتيت (الحجر الصابوني الملمس) وأن عدداً صغيراً منها مصنوع من شيست الكلوريت والحجر الأمفيبولي وبضعة منها مصنوعة من صخور صلبة مثل الغرانيت والدوليريت والحجر الرملي[٤٨]. ويبدو من الصواب أن نعتقد، بالنظر الى كثرة عدد التماثيل، أنها كانت تُصنع إما بجوار مصدر غني بالمواد الخام أو في أقرب بقعة ممكنة منه. وهذه الوفرة الهائلة، والتوزع على نطاق بالغ الاتساع، وكون هذه التماثيل مصنوعة من الحجر والخشب وليس من الفخار، وتعدّد الأساليب وتنوعها، كل ذلك يشير الى أن التقليد ولد محلياً وليس مستورداً من الخارج، وأنه ازدهر في أشكال شتى استجابة لضغوط وفروق محلية، ثقافية وايكولوجية. ولو كان حقاً ما يزعم آثرتون وكالاس من أن النماذج الأولى «للنومولي» صنعت نقلاً

(٤٧) ج.هـ. آثرتون و م. كالاس (J.H. Atherton et M. Kalous)، ١٩٧٠، ص ٣١٢.

(٤٨) ب. آليسون (P. Allison)، ١٩٦٨، ص ٣٧.

عن التماثيل الفخارية لغرب السودان، فمن الغريب كل الغرابة أن قاطني الغابات لم يخطر ببالهم قط أن يصنعوا مثل هذه التماثيل من الفخار. فمحاولة كهذه كانت ممكنة بل ويسيرة التحقيق بالنظر الى أن الفخار كان متوافراً ويُستخدم بالفعل في صنع الآنية. ولا يقل عن ذلك غرابة أن هؤلاء الناس، الذين بلغوا هذه الدرجة من الإجادة في تقليد الآخرين، لم يتعلموا فحسب بهذه السرعة، بل لم يلبثوا أن طبقوا درسهم الجديد على عدة أشكال تعبير ومواد محلية، ومع ذلك لم يستطيعوا بأنفسهم أن يكتشفوا الامكانيات الماثلة التي تنطوي عليها المواد الخام المتوافرة بكثرة لديهم، بل اضطروا إلى الانتظار حتى يروا تمثالاً أو تمثالين وافدين من الخارج قبل أن تنفتح أمامهم آفاق المعرفة. وإزاء الشواهد المتوافرة في الوقت الحاضر، ليس منطقياً فحسب أن «النومولي» كانت في معظمها إنجازاً مستقلاً حققه أناس ظلوا يعيشون بالمنطقة زمناً طويلاً للغاية، بل من الضروري أيضاً أن نضطلع بدراسة جادة لإمكانية مؤداها أن هذا التراث الفني / العلمي قد صُدّر الى الشمال من مصدره في الجنوب. بل قد لا يكون من باب المصادفة المحضة وجود تراث من التماثيل الحجرية في أماكن أخرى كثيرة من منطقة غينيا، مثل إيزي في بلاد اليوروبا، وثقافة الأكوانشي لدى الإكوا في منطقة نهر الكروس.

كذلك فإن التأريخات لا تؤيد الفكرة القائلة بأن معرفة صنع «النومولي» أتت من منطقة السودان عن طريق غير مباشر هو فن تشكيل الطين النضج. ففي أثناء أعمال تنقيب أركيولوجي أجريت في جنة–جينو في دلتا النيجر الداخلية، استُخرج تمثال صغير من الطين النضج من موقع أثري معروف جداً ويرجع تاريخه الى ما بين ١٠٠٠م و ١٣٠٠م[٤٩]. فإذا كان هذا التاريخ ينبىء ببداية هذا التقليد الفني في تلك المنطقة، فمؤدى ذلك أنه بدأ بعد مضي زمن طويل على ظهور تقليد «النومولي» لتشكيل الحجر في سيراليون الذي أُرّخ بطريق المقارنة على أنه يقع بين القرنين الميلاديين السادس والسابع.

والأكثرية العظمى من التماثيل بشتى أشكالها مصنوعة في صور بشر ذكر وإن لم تُصوَّر الأعضاء التناسلية إلاّ نادراً. ويتراوح ارتفاع «النومولي» النموذجي عادة بين ١٥سم و ٢٠سم، وارتفاع «البومدو» بين ٧,٥سم و ١٥سم، وإن وُجد عدد قليل منها في جميع أنحاء المنطقة يتجاوز ارتفاعه ٣٠سم. و «البومتان» عموماً اسطوانية الشكل وتتكون أساساً من اسطوانة تحيط بها رأس كروية بلا قسمات مما جعل البعض يعتبرها تصور قضيب الرجل.

ومن هذا التصوير الشكلي المبسط تطور النحت ليصور شكل بشر كامل التفاصيل. فأصبحت تحفر على الرأس –كما في حالة «الأكوانشي» الأكبر حجماً بكثير، والتي وُجدت في منطقة نهر الكروس– قسمات بشرية وأضيفت الى الجسم بروزات طفيفة تمثل الأذرع[٥٠]. كذلك وُجدت بضعة تماثيل مُؤَنثة وذات نتوءات تصور الأنثى. ووجدت أخيراً تماثيل حسنة التشكيل تصور كلا الجنسين، وإن زاد عدد الذكور على عدد الإناث. وتظهر هذه التماثيل قدراً كبيراً من التفنن في

(٤٩) ر.ج. ماكينتوش و س.ك. ماكينتوش (R.J. McIntosh et S.K. McIntosh)، ١٩٧٩، ص ٥١–٥٣.

(٥٠) انظر الفصل السابع عشر من هذا المجلد.

تصوير غطاء الرأس أو الشعر المصفف أو إضافة ندبات أو خرز الى الجسم لتزيينه. وتماثيل الذكور كثيراً ما يكون بها خرز وبعضها ذو أنوف مقوسة وأسنان مكشوفة ويحمل في يده صولجاناً أو سلاحاً. وهناك أيضاً مجموعات قليلة من «البومتان» اسطوانية الشكل تتألف من «بومدا» مركزي كبير يحيط به عدد من «البومتان» الصغيرة. وهذه التماثيل والمجموعات الأكثر اتقاناً لا توجد إلّا نادراً بين ما صنع في إقليم الكيسي بغينيا، وربما كان معظمها ينتمي أصلاً الى الكيسي الجنوبيين في سيراليون والى إقليم الكونو الذي يتاخم حدود الكيسي والماندنك على السواء.

والاعتقاد السائد بين عامة الشعب في شتى أنحاء المنطقة هو أن التماثيل ترجع الى أصل إلهي، وإن كان شيوخ الكيسي متفقين على أن أجدادهم هم الذين صنعوا «البومتان» في أزمنة سحيقة وأنها تمثل دائماً هذا السلف أو ذاك. أما الماندنك فيقرنون بين «النومولي» وبين ملاك الأراضي الأقدمين وليس بينها وبين أسلافهم هم. وعندما توجد «النومولي» تُنصّب على ضريح يقام في المزرعة حيث يعتقد أن وجودها سوف يكفل محصول أرز وفير.

والواقع أن الشواهد اللغوية تشير فيما يبدو الى أنه، منذ حوالى ٢٥٠٠ سنة مضت، كان جنوب سيراليون ومنطقة شمال ليبيريا وجزء من غينيا المتاخمة تقطنها شعوب تتكلم الميل ويرجّح أنها كانت تتوسع على حساب متكلمي الكوا. وفي حوالى هذا الوقت ذاته كانت لغات الماندنك بسبيلها الى الانتشار من أحد مواطنها على منطقة الحدود بين مالي وغينيا وتتمايز على أثر ذلك. فانتشر نحو الشمال أحد فروع الماندنك وسلف الكونو–فاي والكورانكو والمالينكه وانتهى به المطاف إلى توسع عظيم في السودان. وفي وقت لاحق انتشر في اتجاه الجنوب الغربي فرع الكونو–فاي ففصل الكيسي والغولا عن بقية الشعوب التي تتكم بلغة الميل. وفي تارخ قريب العهد جداً توسعت مجموعة أخرى من لغات الماندنك –كانت بالفعل متمايزة فيما بينها– في اتجاه الشمال الغربي، فاصلة الكيسي عن الغولا إن لم تكونا قد انفصلتا مادياً من قبل، ومجتازة الحاجز الذي كانت تقيمه الكونو–فاي. وتوسع الماندنك على هذا النحو في إتجاه الشمال الغربي (الذين عُرفوا باسم الماندنك–لوكو) قطع عليه السبيل توسع نحو الشرق من جانب شعب يعيش في شمال المنطقة ويتكلم التِمْنه[٥١]. وقد تحدث هيل عن احتمال مؤداه أن ظهور التقاليد الأركيولوجية للسفادو–تانكورو يقترن بتوسع الكونو–فاي في اتجاه الجنوب الغربي[٥٢]. غير أن ذلك يترك سؤالاً هاماً بلا جواب: لماذا يبدو توسع لغوي معين، الكونو–فاي، واضحاً للعيان بينما توسع آخر مطابق له، الماندنك–لوكو، لا يبدو كذلك؟

وليست هناك أدلة تذكر على وجود صلة مباشرة بين حركة شعب الفاي في شمال غربي ليبيريا (الذين يتكلمون إحدى لغات الماندنك الشمالية) نحو الساحل، وبين حركة شعب الليغبي نحو شرقي ساحل العاج (كوت ديفوار) على الرغم من وجود أوجه شبه لغوية بينهما. والأرجح أن الفاي دخلوا سيراليون الحالية برفقة الكونو. ويبدو أن الروايات المنقولة والتي تفيد بأن الكونو تخلّفوا عن

(٥١) ب.إي.هـ. هير (P.E.H. hair)، ١٩٦٨ (أ) و١٩٦٨ (ب) و ١٩٧٤.

(٥٢) م.هـ. هيل (M.H. Hill)، ١٩٧٢، ص ١ و ٢.

الركب روايات مضلّلة، فالأرجح أن الكونو والفاي والناطقين بلغة الداما التي انقرضت الآن، كانوا يعيشون على شريط متصل يمتد من شرقي سيراليون الى البحر ويفصل الغولا والكيسي عن سائر متكلمي الميل. وفي وقت لاحق (ربما قبل منتصف القرن السابع عشر الميلادي) يرجح أن هذا الشريط قد قطعته حركة الناطقين بالماندنك في الجنوب الغربي في إتجاه الغرب.

ولم تكن «هجرة» الفاي تقتضي بالضرورة نزوحاً أو غزواً جماعياً، بل ربما كان يكفي أن تُنشأ بالتدريج ممرات تعبرها التجارة مع عدد قليل من متكلمي الماندنك الشماليين الذين يقيمون على الساحل وعدد كبير ممن ينقلون الملح والسمك المجفف وغيرهما من السلع من الساحل الى رأس النيجر. وعلى الرغم من أن هذه الممرات قد توقف عبورها في النهاية الى حد ما، فقد بقيت لغة الفاي بالقرب من الساحل نظراً لأهميتها في التجارة ولأن الروابط مع الماندنك لم تنقطع نهائياً قط.

وقد انتهى هيل – اقتناعاً منه بأن الملح والسمك كانا يشكلان حتماً قبل بدء التجارة الأوروبية عنصرين هامين من عناصر التجارة عبر مسافات بعيدة – الى عدد من النتائج هي: (١) أن توغل متكلمي الماندنك في منطقة الغابات حتى وصولهم الى الساحل كان يرتبط بإنشاء طرق تجارية؛ (٢) أن هذه الطرق التجارية كانت ترتبط بدورها بزيادة سكان المنطقة المتأثرة بها (والعكس صحيح؟)؛ (٣) أن زيادة السكان وفرت الأساس اللازم لإنشاء نظم سياسية أشد تعقيداً تناسب قوماً يعتمدون أساساً على التجارة الخارجية وربما كانت على غرار النظم المطبقة في غرب السودان؛ (٤) أن المكانة التي احتلتها لغة الماندنك في أوساط التجار و / أو الحكام قد أسهمت في إحلال لغات الأسلاف – الكومو/الداما/الفاي – محل لغة (أو عدد من لغات) الميل التي ربما كانت مستخدمة هناك[٥٣].

ووفقاً لبحوث أُجريت مؤخراً، لم تصل جماعات الناطقين بالماندنك الى مناطق الغابات فجأة وإنما بالتدريج وفي جماعات صغيرة؛ وثمة إدراك متزايد أيضاً لأن هذا لا بد وأن يكون قد حدث في زمن أبكر بكثير مما كان يظن. ومن الأمور التي اتسمت بأهمية خاصة في هذا الصدد، الدور الذي لعبته التجارة عبر مسافات بعيدة في حث التطورات الاجتماعية السياسية الكبرى، وكذلك التأثير الذي كان يمارسه متعهدو التجارة، كالفاي مثلاً. ومن المسلّم به الآن كإمكانية حقيقية أن الفاي أتوا الى ليبيريا قبل التاريخ الذي ارتآه ي. بيرسون – سنة ١٤٥٥م – بعدة قرون[٥٤].

وتمدّنا الشواهد اللغوية بعدد من الأدلة الهامة بشأن هذه المسائل: فيقول جونز إن الكونو والفاي قد استعاروا فيما يبدو بعض الكلمات من لغات الماندنك الجنوبية الغربية (مثلاً، الألفاظ التي تُستخدم للدلالة على «السمك» و«الطير» و«القارب» و«الصندل الأحمر» و«القطن» و«الحديد»)، ويشتركون في عدد منها مع لغات الميل ولغات الماندنك الجنوبية الغربية وليس مع الماندينغو (مثل «قصير»، «الجدري»)، وكلمة واحدة يبدو أنهم لا يشتركون فيها إلاّ مع الكيسي (وهي «الفيل»). وربما كانت هذه الاستعارات ذات دلالة ثقافية؛ وإذا كان الأمر كذلك فمعناه أن

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٧١.

تطور حضارة الكونو–فاي كان عملية تدريجية للغاية تلقت إسهامات خارجية من جهات مختلفة وفي أزمنة شتى[٥٥].

وليس من الممكن في هذا الصدد أن نقتنع تمام الاقتناع بالصورة التي يقدمها بيرسون عن الحركة التي أحلّت الفاي والكومو مستقراتهم باعتبار أنها لم تكن سوى غزوة سريعة تُؤرَّخ في القرن الميلادي الخامس عشر أو السادس عشر؛ ذلك أن العمليات التاريخية التي تدوم عقوداً أو قروناً لا يسهل عزوها الى معركة واحدة أو الى عمل قائد واحد. كما أن الطرق التجارية تنشأ في معظمها نتيجة لتطور تدريجي وليس لانتصار حربي مفاجىء.

غير أن الذي يعنينا هنا بالأحرى هو انتقال الجماعات بدافع من أسباب سياسية أو اقتصادية على امتداد عدة قرون. فقد ترتب على ذلك تعديل في تكوين الجماعات السكانية نتيجة للزواج المختلط وتحول البنى الاجتماعية وانتشار اللغات أو انحسارها. وكثير من الأحداث التي يورد بيرسون وصفها يُرجّح أنها وقعت قبل التواريخ التي يحددها بقرون وبوتيرة أبطأ بكثير من الوتيرة التي يذكرها.

ويرى جونز أن عدد متكلمي الفاي ارتفع على أثر الزواج المختلط مع الأهالي المحليين، لا من متكلمي الميل وحدهم بل أيضاً من الداي الذين كانوا يحتلون، وفقاً لمصادر القرن التاسع عشر الميلادي، مساحات أكبر على الساحل. وهكذا توقف اعتبار الفاي غرباء تماماً عن المنطقة[٥٦]. وتكتسب الروايات التي تتحدث عن حركات الهجرة والغزو والتوسع الاقليمي مزيداً من المعنى عندما تقرن بطرق التجارة (التي ربما كان يكفل مدها وحمايتها أحياناً بأعمال عسكرية). فبالاضافة إلى مجموعة مركزية صغيرة من الفاي تعيش على الساحل، يرجّح أنه كانت هناك أعداد كبيرة ممن يتكلمون الفاي أو لغة قريبة منها يذرعون المنطقة جيئة وذهاباً عبر الممرات التي كانت تربط إقليم الماندنكا بالساحل. ومن المحتمل أيضاً قيام مستوطنات صغيرة تعمل بمثابة محطات على طول هذه الممرات؛ إلاّ أنه من غير المحتمل أن مثل هذه المستوطنات كانت تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي.

وفيما يتعلق بمجالات البحث التي يمكن أن تمدّنا بمزيد من الأدلة بشأن أصول الفاي، يبدي جونز ملاحظة موفقة مؤداها أنه، إذا اكتُشفت مصادر أخرى مكتوبة من القرن الميلادي السادس عشر أو السابع عشر، فمن غير المرجّح أنها ستزودنا بكثير من المعلومات الجديدة عن هذا الموضوع. وهو يظن أن الروايات الشفهية المتناقلة يمكن أن تسهم بشيء فيما يتعلق

(٥٥) أ. جونز (A. Jones)، ١٩٨١.

(٥٦) المرجع السابق، ص ١٦٢. ويضيف جونز أنه لم يحدث قط أن قُدّم تفسير للسبب الذي من أجله تستخدم لغات الماندينغو الشمالية بهذه الكثرة لأغراض التجارة، وإن أمكن عزو ذلك جزئياً الى بساطة نحوها وصرفها. غير أن النقطة التي يتعين تأكيدها هي أن الفاي اعتُمدت كلغة للتجارة وأن ذلك قد ترتبت عليه نتائج تاريخية هامة. ويلاحظ جونز أن اعتماد الفاي لغة للتجارة يبدو دليلاً على أنه كانت توجد سوق لسلع يتاجر فيها متكلمو الفاي. ويُحتمل أن الناطقين بغير الفاي أقبلوا على اتخاذ الفاي لغة مشتركة لأنهم ظنوا، على نحو ما، أنها تمثل حضارة أرقى من حضارتهم، كما يحتمل أن الفاي لم تكن تحمل من معاني الإثنية ما كانت تحمله لغات أخرى. بل إن من الممكن أن انتشار الفاي ساعد عليه انتشار المرض الذي نقله متكلمو الفاي على غرار ما قيل بشأن توسّع البانتو، غير أن هذه فكرة تكاد لا توجد بعد أية شواهد تساعد على اختبار مدى صحتها.

بموضوعات يذكر منها تقاليد سييراليون وشمال غربي ليبيريا. ويخص بالذكر كموضوع جدير بمزيد من التقصي عامل الكمارا، ويلاحظ بوجه حق عموماً أنه ربما كان من المفيد معرفة مدى انتشار استخدام أسماء الماندنك في مناطق معينة من جانب أناس لا يتكلمون الماندنك. وترتبط بذلك الحاجة الى إجراء بحوث اجتماعية انثروبولوجية قد توضح الى أي حد احتفظ الفاي بخصائص الماندنك في المجالات الاجتماعية والثقافية.

ومنطقة الفاي لم تكد تُجرى فيها بحوث أثرية. وإذا تأكدت الشواهد التي قدمها هيل على تدفق آنية فخارية متميزة إلى شمال منطقة الفاي وظهور نسق استيطان جديدة بها[٥٧]، فقد ينطوي ذلك على احتمال نشوء نظريات جديدة بشأن ظهور الفاي، وإن كان من المجازفة رسم حدود على غير أساس سوى أسلوب تشكيل الآنية الفخارية. وتظهر على بعض الخرائط التي رُسمت في أوائل القرن الميلادي السابع عشر مواقع بعض المستوطنات الساحلية، وقد يكون ذلك من الأمور التي يجدر تقصيها إن لم يكن لشيء فلمعرفة أحجام تلك المستوطنات على وجه التقريب، كما ينبغي إجراء مزيد من البحوث بشأن «النومولي»؛ ومن المهم أيضاً الوقوف على معلومات بشأن الاستخدام المبكر للحديد في هذه المنطقة.

غير أن علم اللغة هو الذي يتعين عليه أن يسهم في هذا الجهد بقسط وافر. فقد تحقق أثناء الخمس عشرة سنة الأخيرة تقدم هام في تصنيف لغات هذه المنطقة الى «مجموعات» أو «فروع»، ومن المأمول فيه الآن أن يوجه قدر من العناية الى تضييق الشقة بين تلك المجموعات واكتشاف ما هناك من عناصر مشتركة بين اللغات التي تتألف منها مختلف المجموعات. والى أن يتحقق ذلك، لن يتسنى أبداً معرفة مدى «اختلاف» الفاي عن الماندنك أو عن الكريم. والكلمات المستعارة مجال من المجالات البالغة الأهمية والجديرة بمزيد من البحوث. ومما قد يبشر أيضاً باكتشافات جديدة إجراء مقارنة بين اللهجات التي تضمها لغات الماندنك والفاي والكريم والغولا. وأخيراً قد يمكن تقديم تفسير لغوي لما هناك من تناقض بادٍ بين التوزيع الحالي لمتكلمي الميل وتوزع الأنهار التي تبدأ أسماؤها بالمقطع «ما» (Ma).

من ذلك يبدو أنه قامت منذ أزمنة مبكرة للغاية اتصالات بين الشعوب السودانية وشعوب غابات غينيا أفضت الى انتقال شعوب سودانية مثل السونكة والماندنك إلى أجزاء من مناطق الغابات المنخفضة. غير أنه يشك كثيراً في أن هؤلاء أتوا بأعداد بلغت من الارتفاع ما يمكنهم من الحلول محل السكان المحليين. بل إن الأرجح أن أكثر هذه الشعوب المحلية لم تكن تتألف من مجرد الكوا المشتغلين بالقنص وجمع الثمار وصيد الأسماك كما افترض كثيرون. ومما يجانب الحق أيضاً أن فئتي الشعوب المحلية والوافدة كانت تعاني عادة – كما يرى موردوك – من ركود ثقافي، إن لم يكن تقهقر ثقافي، نتيجة للعزلة وللظروف الايكولوجية غير المؤاتية[٥٨]. فالحقائق التاريخية تكشف بالأحرى عن تفاعل دينامي مستمر بين الجماعات التي تعيش في المنطقة ترتبت عليه تعديلات إقليمية مميزة.

(٥٧) م.هـ. هيل (M.H. Hill)، ١٩٧٢، ص ١ و ٢.

(٥٨) ج.ب. موردوك (G.P. Murdock)، ١٩٥٩، ص ٧٠ و ٧١ و ٢٥٩ و ٢٦٠.

وكان هناك قدر من العلاقة بين الأصل الاثني والانتهاء اللغوي ونوع الحياة الثقافية، غير أنها لم تكن بالضرورة بدرجة القرب أو الانتظام التي ارتآها البعض. فلئن كانت شعوب مثل الوولوف والسيرير والديولا والنالو والتِمْنة والكيسي والغولا – التي تعيش اليوم على مسافات متباعدة في المناطق الساحلية وتتكلم لغات تنتمي الى المجموعة الفرعية الأطلسية الغربية – ربما تمثل بقايا سلالة سكان المنطقة القدامى، فإن هذا لا يعني أن هؤلاء السكان القدامى كانوا أرباب ثقافة غابية «بدائية قديمة»، أو ينتمون إلى سلالة من أصل زنجي يفترض أنها كانت تقطن جميع أنحاء غرب أفريقيا فيما قبل التاريخ. كما أن الشعوب التي تتكلم الكوا وتقطن جنوب شرقي ليبيريا وغرب ساحل العاج (كوت ديفوار) لم تكن أكثر هذه الجماعات إتساماً بطابع البدائية. ذلك أن معظم الشواهد الأثرية، وما يتصل بها من شواهد توافرت حتى الآن، تقدم أدلة قاطعة على أن الزراعة الكثيفة والملكيات المركزية والنقابات الحرفية والطبقات المتوارثة والمؤسسات العسكرية ونظم التجارة والتسويق كانت معالم لحياة كثير من هذه الشعوب قبل بدء أولى الغارات والتأثيرات السودانية، وكانت كذلك بالتأكيد بين القرنين الميلاديين السابع والحادي عشر.

كذلك يبدو أن الشواهد الأثرية والإثنولوجية كليهما تؤيد الرأي القائل بوجود تفاعل دينامي بين مختلف الشعوب التي قام بينها اتصال في مختلف الأزمنة، أكثر مما تؤيد الرأي القائل بأن ظواهر هامة مثل تشغيل الحديد وتنظيم الدولة فُرضت على تلك الشعوب من جانب السودان عبر هيمنته الثقافية. وتشير هذه الشواهد الى أن الأرز كان على الساحل الغربي للمحيط الأطلسي محصولاً يتسم بقدر أكبر من الأهمية ويُزرع بدرجة من الكثافة أشد من القطن أو الدخن أو الذرة الرفيعة التي يبدو أن أنصار فكرة تفوق المنطقة السودانية يعلقون عليها أهمية مفرطة، ويحتمل أن تكون قد أُدخلت على أيدي مهاجرين من الشمال أو على أثر اتصالات به.

ويبدو أن جنوب ليبيريا وغرب ساحل العاج (كوت ديفوار) يمثلان نقطة انقسام حاد بين هذه الممارسات الزراعية. فنهر البنداما الذي يفصل بين شعبي الباوله والكرو، يمثل في الوقت نفسه الحد الشمالي لزراعة اليام زراعة مكثفة. وحيث يوجد اليام كمحصول زراعي إلى الشمال من هذا الحد، يُذكر أن جَنْيَه لا يقترن بالطقوس المعقدة التي نشهدها الدى الأغني وغيرهم من الشعوب التي تتكلم الكوا وتعيش على بعد مسافة الى الجنوب.

وعلى حين أنه الى الشمال من نهر سان بول وإلى الشرق من حافة منطقة الغابات لا يزال الأرز يمثل محصولاً أساسياً من محاصيل الزراعة الكثيفة لدى جميع شعوب منطقة وسط غربي الأطلسي، فإن زراعات سودانية مثل القطن والدخن والذرة الرفيعة لم تكد تتجاوز في انتشارها غرباً الحدود الغينية الليبيرية أو جنوباً أقاليم التِمْنه والماندنك والكورانكو والكونو في سيراليون. وهذه المحاصيل لا تزرعها في المقاطعة الشمالية الغربية لليبيريا شعوب الدي والغولا والكبلّه الغربية، إلّا حيث استقر منذ عهد قريب نسبياً أناس من «الماندينغو» أو حيث يُعرف أن تأثيرهم قد تحقق على مدى فترات طويلة في الماضي. ولم يتحقق هذا الشرط الأخير في ممر ضيق يمتد على طول نهر سان بول ويصل غرباً الى بوبورو الحالية، كما لم يتحقق في البقاع التي تقطنها شعوب الكيسي واللوما والجيو الذين تتوغل أقاليمهم في السهول المرتفعة بغينيا.

خاتمة

يصح القول بأن الوضع المعرفي الراهن فيما يتعلق بتاريخ منطقة غينيا العليا أثناء الفترة التي يتناولها هذا المجلد وضع لا يبعث على الرضى. والمادة التي عرضناها في هذا الفصل لا تعدو أن تكون محاولة لجمع ومناقشة النتائج التي أسفر عنها حتى الآن ما أُجري من بحوث أركيولوجية ولغوية بالمنطقة. ومع ذلك فالثغرات في معارفنا لا تزال تفوق الحقائق الثابتة، ونحن لا نناقش في الواقع سوى افتراضات تحتاج الى مزيد من الشواهد المؤيدة. ويقتضي منا هذا الوضع انتهاج استراتيجية بحث أكثر تنظيماً تنهض على التعاون بين أخصائيين في ميادين شتى. ولا يقل عن ذلك أهمية اتباع نهج جديد يخلو من الآراء المسبقة يمكّننا من رؤية تاريخ شعوب غينيا العليا من منظور يكشف لنا عنهم لا كمجرد أناس خضعوا لتأثيرات خارجية، وإنما كمشاركين فعليين في العملية التاريخية.

الفصل التاسع عشر

القرن الأفريقي

تيكلي – صادق ميكوريا

إذا شئنا رسم خريطة لأثيوبيا (الحبشة) في القرن السابع الميلادي، فسوف تخرج لنا معالمها غير محددة، تحمل أسماء العدد القليل من المدن والمواقع والنواحي التي يذكرها كوزماس إنديكوبليوستيس في مؤلفه المعنون «الطبوغرافيا المسيحية» الذي وضعه في منتصف القرن السادس الميلادي تقريباً. ويورد هذا الكتاب معلومات مستقاة على نحو مباشر عن عدد من المناطق المجاورة لنهر النيل والبحر الأحمر والمحيط الهندي؛ فهو يذكر، على سبيل المثال، أن المسافة «من أكسوم حتى بلاد البخور التي تُسمّى بلاد البربر تستغرق سفر أربعين يوماً أو نحوها، إذ إن بلاد البربر هذه تمتد على طول ساحل المحيط، بعيداً – لا قريباً – من ساسو، آخر بلاد الاثيوبيين»[1].

ويتحدث كوزماس أيضاً عن تجار بالمئات يجوبون تلك البلاد ويتّجرون في الماشية، والملح، والحديد؛ ولا شك في أنهم كانوا يتّجرون كذلك في المنتجات الحرفية البيزنطية، في مقابل «حبيبات الذهب» الخالص الخام. وكانت من السلع المتداولة أيضاً أنواع البهار والبخور واللبان والسنا بأنواعه. وكان ملك الأكسوميين يبسط رقابته على جانب كبير من هذا النشاط التجاري «عن طريق حاكم أغاو»، حسبما يقرره المؤلف السكندري، الذي كان هو نفسه تاجراً محترفاً. وكانت المدينتان الكبيرتان في ذلك الحين هما أكسوم وميناؤها أدوليس. ولا يوجد أي سبب يحمل على الاعتقاد بأن الأوضاع العامة في القرن السابع الميلادي تغيرت كثيراً عن حالها في القرن السادس حسبما ورد وصفه آنفاً. وإذا كانت مملكة أكسوم قد بلغت أوج عزها في القرن السابق

(١) كوزماس إنديكوبليوستيس (Cosmas Indocopleustès)، ١٩٦٨، ص ٣٦١ و ٣٦٣.

(السادس)، فلا شك في أنها لم تفقد في القرن السابع شيئاً من سلطانها، رغم افتقارنا الى المعلومات المباشرة عن هذه الحقبة الأخيرة، وإن كانت الأخطار لن تلبث أن تتراكم والإنحدار لن يتأخر بدؤه طويلاً. ومع ذلك، فإن أحد خلفاء الدولة الأموية قد صوّر في بداية القرن الثامن الميلادي ملوك العالم الأربعة على جدران قصره في «قصير عمرة» بالأردن، فكانوا هم: امبراطور القوط العربيين في أسبانيا، وامبراطور بيزنطية، وامبراطور فارس، امبراطور أكسوم. وهذا في حد ذاته خير شاهد على أهمية هذه الممالك، حتى وإن كان الخليفة المذكور قد زعم أنه غزاها وأخضعها[٢].

تدهور مملكة أكسوم

لقد ظهرت مملكة أكسوم متألقة تحت أضواء التاريخ منذ بداية القرن الثاني الميلادي، إن لم يكن منذ نهاية القرن الأول، حسبما يُستفاد من إشارة وردت في كتاب «دليل الملاحة في البحر الأحمر Périple de la mer Erythrée». وقد عرفت المملكة فترة تميزت بعظم الشأن تحت حكم الامبراطور «عيزانا» في القرن الرابع الميلادي، حيث كان رخاؤها مستمداً من تربية الحيوانات ومن الزراعة، فضلاً عن الدور الهام الذي قامت به التجارة، التي كان العاج من أهم سلعها. ففي ذلك العهد كانت المملكة، من خلال مينائها أدوليس على البحر الأحمر، تتبادل التجارة مع عالم البحر الأبيض المتوسط ومع أقطار عديدة مطلة على المحيط الهندي. وقد ساهمت هذه المبادلات الى حد كبير في النمو الاقتصادي للبلاد، وأدت مختلف الأنشطة التي ترتبت عليها الى قيام عدد من المدن، اتسمت – حسبما لاحظه ف. أنفراي – بأنها في جوهرها مدن تجارية أو مدن أسواق[٣]. ويرى أنفراي أنه يجدر النظر من هذا المنطلق إلى العديد من المواقع القديمة التي تنتشر آثارها المدفونة تحت التربة في سائر أرجاء هضبة تيغري العالية وإريتريا، ومنها: أكسوم وهينزات وهاغيرو – ديراغويه وديغوم وإينتش – ماريه وتوكوندا وأراتو وغيرها. وقد كانت تلك المدن التي تكشف عنها الحفائر الأثرية بالتدريج تمثل تجمعات سكانية واسعة عالية الكثافة، ذات مساكن متلاصقة.

ومنذ القرن الثالث الميلادي، استدعت ضرورات التجارة إيجاد عملات حملت منذئذ أسماء نيف وعشرين ملكاً على مدى عهد مملكة أكسوم بأكمله، معظمهم – من «إنديبيس» الى «هاتازا» – لم يكونوا لِيُعرفوا دون وجود هذه العملات.

وتنبىء النقوش بأحداث ذات أهمية تاريخية بالغة، مثل تدمير مروى، والتدخلات الحربية في جنوب بلاد العرب في عهد الملك عيزانا (الذي يطلق عليه في نصوص التراث اسم «أبرهة»،

---

(٢) يو. مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard)، ١٩٤٨، ص ١٧٥–١٨٠؛ ب.ك. حتي (P.K. Hitti)، ١٩٥٦، ص ٢٧٢.

(٣) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل الرابع عشر، ص ٣٩٤، اليونسكو.

ومعناه في التراث الأثيوبي: المعمّد /المستنير/ المستضيء»، الذي يستفاد من ألقابه المنقوشة على الآثار أنه «ملك أكسوم، وحمير، وكاسو، وسبأ، والحبشة، وريدان، وصالحين، وتسيامو، والبجة.»[٤].

وقد اصبحت المسيحية منذ ذلك العصر هي الديانة الغالبة، حيث استمرت في القرن الخامس الميلادي، على أيدي رهبان قدموا من الأمبراطورية البيزنطية، عمليات التبشير بالمسيحية التي كان قد بدأها المطران فرومنتيوس، المسمى أبا سلامة والذي يُطلق عليه في التراث الأثيوبي اسم «كيساتي برهان».

ولم يشهد القرن السادس الميلادي أي تراجع في النشاط التجاري، وإنما العكس هو الصحيح. فالمواقع التي خلفتها تلك الفترة عديدة، ولاسيما على حواف هضبة إرتيريا، بالاضافة الى غزارة الآثار الفخارية المستخرجة في «مطرا»، والتي تضم الكثير من الجرار المستوردة من منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويشهد على ذلك أيضاً كوزماس إنديكوبليوستيس الذي يصف أنشطة ميناء أدوليس بقوله: «مدينة الأثيوبيين... حيث نتجر نحن التجار الأغراب القادمون من الاسكندرية ومن إيلا.» وهو يذكر وجود الأفيال في أثيوبيا بكثرة، «وهي أفيال ذات أنياب ضخمة، ترسل [أي الأنياب] من أثيوبيا بالسفن الى الهند، وفارس، وبلاد حمير [اليمن] ورومانيا [أي الامبراطورية الرومانية الشرقية/ البيزنطية].

وقد شهد كوزماس خلال إقامته في أدوليس الاستعدادات الخاصة بالحملة التي قادها كالب على جنوب الجزيرة العربية، الذي بقي بعد ذلك خاضعاً للسيطرة الأثيوبية طوال سنوات عديدة[٥] حتى شهدت نهاية القرن [السادس الميلادي] انهيار الثقافة الحميرية؛ ثم جاء الفرس الساسانيون بعد ذلك وفرضوا سلطانهم على شبه الجزيرة العربية، واشتبكوا مع البيزنطيين في صراع من أجل السيطرة على تجارة البحر الأحمر[٦]، فأدى ذلك الى حرمان أكسون من عدد من منافذ تجارتها.

وتغيرت الحال كذلك في شمال غربي المملكة، الذي تطلق عليه النصوص المحلية اسم «سوبا-نوبا». فقد قامت جماعات الـ «ألوديا» و الـ «مُقرّه» و الـ «نوباديا» بتكوين دول مسيحية، يمكننا أن نفترض قيام علاقات بينها وبين مملكة أكسوم.

ويمكن القول بأن بداية القرن السابع الميلادي شهدت نقطة تحول في تاريخ أكسوم، انطوت عندها صفحة في تاريخ النفوذ الأكسومي، وبدأ عصر آخر، هو عصر التدهور الذي تندر الوثائق المتوفرة عنه، وإن لم يكن ذلك يعني أنها منعدمة تماماً. وقد واصلت المدن الأكسومية وجودها منذئذٍ على مدى فترة ما زال يتعذر تحديدها رغم قيام الشواهد الأثرية عليها. وتقدم لنا قطع النقد التي عُثر عليها في مختلف المواقع، مثل أكسوم ومطرا وأدوليس، أسماء الملوك الذين حكموا البلاد خلال القرن السابع الميلادي وخلال جزء من القرن الثامن الميلادي أيضاً دون ريب، ومنهم: ايلاّ-غاباز

(٤) إي. ليتمان (E. Littman)، ١٩١٣، ص ٤-٣٥.

(٥) كوزماس إنديكوبليوستيس (Cosmas Indocopleustès)، ١٩٦٨، ص ٣٦٨-٣٧٠.

(٦) ن.ف. بيغوليفسكايا (N.V. Pigulevskaya)، ١٩٦٩.

وأنابيب و أرماه و ياثليا و زايا–أبيبو و لامادهين و وازينا و غيرسيم و هاتازا. وتبدو رؤوس هؤلاء الملوك منقوشة على النقود التي سكّوها محاطة بكلمات بلغة «الجعيز» (وهي لغة المراسم الدينية حتى يومنا هذا). أما الوجه الآخر من العملة فيحمل نقش الصليب المسيحي (انظر الشكل ١٩،٢).

ويرد ذكر الملكين إيلّا–غاباز و أرماه في التواريخ البيزنطية والعربية، فيذكر الطبري أن ايلّا–غاباز هو جد أرماه. وتكثر النقود التي سكّها هذا الأخير في المواقع الأثرية، وهي تمثله جالساً على مقعد يعتليه في المناسبات الرسمية[٧].

وحوالى عام ٦١٥ ميلادية، أثناء حكم الملك أرماه (أو على الأرجح أثناء حكم أبيه إيلّا–تصاهام)، وقع حادث بعيد المغزى: ذلك أن عدداً من صحابة الرسول محمد صلى الله عليه وسلّم المهددين في حياتهم وجدوا الملجأ الآمن في بلاط أكسوم حيث قوبلوا بالترحاب. وكان النبي ﷺ قد قال لهم: «لو خرجتم الى أرض الحبشة فإن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه.»* وعندما أرسلت قريش الى النجاشي عبد الله بن أبي ربيعة وعمرو بن العاص» يطلبان تسليم اللاجئين رفض الملك الاستجابة لهذا الطلب، إذ رأى أن دين ضيوفه هؤلاء لا يخلو من شبه بالدين المسيحي الذي يعتنقه هو، فضلاً عن مخالفة هذا التسليم لقانون الضيافة[٨].

شهد القرن السابع الميلادي إذن ظهور الاسلام وانتشاره، وتبلور وحدة العرب حول الرسول محمد ﷺ، وتقدم فتوح الاسلام على طول سواحل البحر الأحمر. بيد أن الموقف الايجابي للمسلمين الأوائل تجاه مملكة أكسوم لم يدم إلاّ فترة قصيرة، فلم تلبث الاشتباكات أن راحت تتكرر في البحر، وأصبح ساحل شبه الجزيرة العربية هدفاً لغارات أكسومية استثارت ردود فعل من المسلمين، الذين انتهوا في القرن الميلادي الثامن الى احتلال جزر دهلك، التي كانت جزءاً من أمبراطورية أكسوم. وقد اكتشفت في هذه الجزر قبور شواهدها منقوشة بالخط الكوفي، أحدها نقش لمبارك، مؤسس الأسرة الحاكمة التي فرضت سيادتها على الأرخبيل كله في القرن الحادي عشر الميلادي[٩].

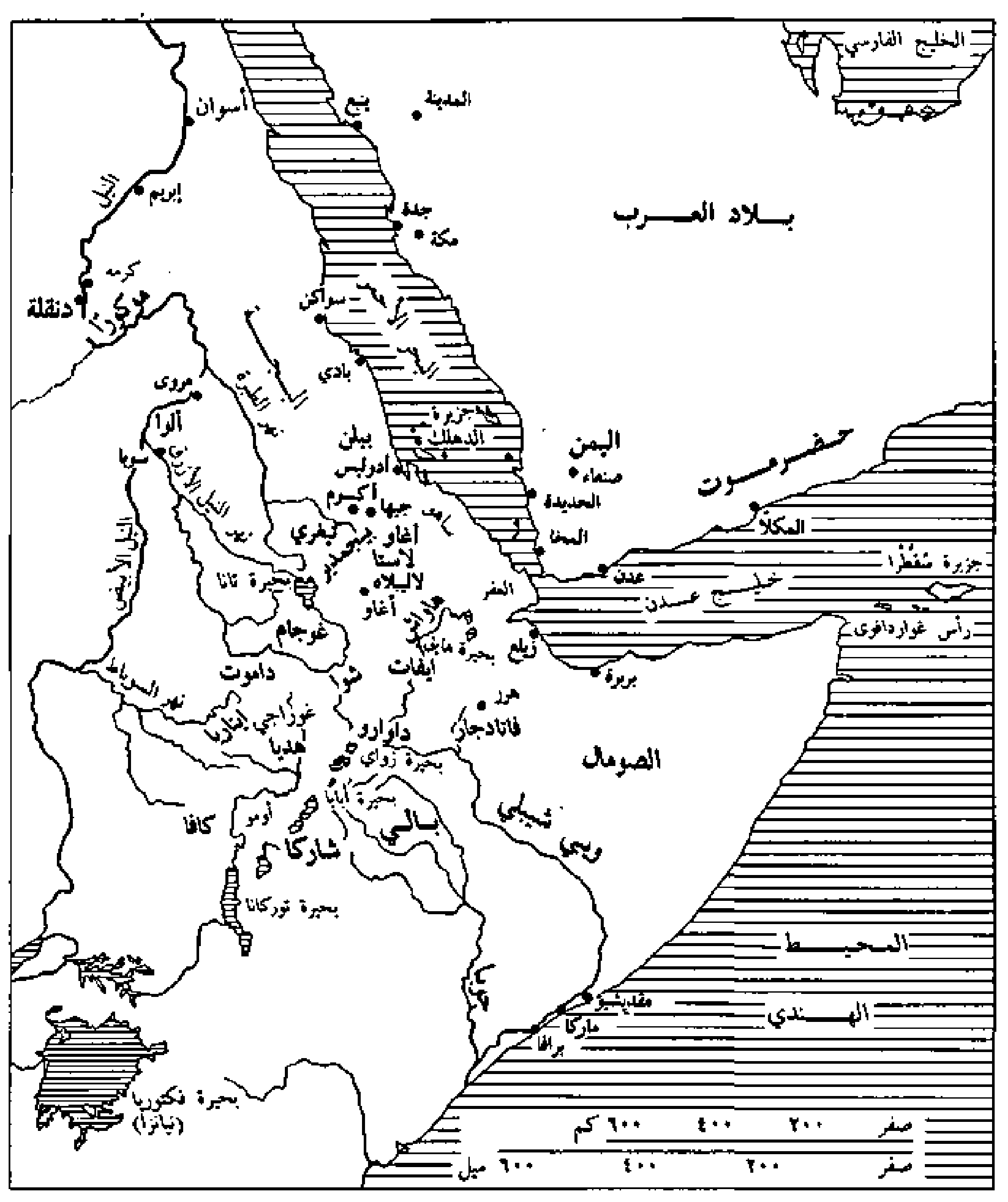
وطبقاً للدلائل المستمدة من الآثار، يمكن القول بأن أدوليس، ميناء أكسوم، قد دُمّرت حوالى القرن الثامن الميلادي، فكان ذلك إيذاناً بالقضاء على الأنشطة التجارية التي كان يتحكم فيها حتى ذلك الحين ملك أكسوم؛ ولكن التاريخ لا يكاد يحير جواباً بالمرة فيما يتعلق بالوقائع التي جرت في داخل البلاد. فهو لا يسجل سوى ضعف حاق بالسلطان الملكي، الذي يبدو –

(٧) ك. كونتي روسّيني (C. Conti Rossini)، ١٩٢٨، الجزء الأول، ص ٢٠٥–٢١٠.

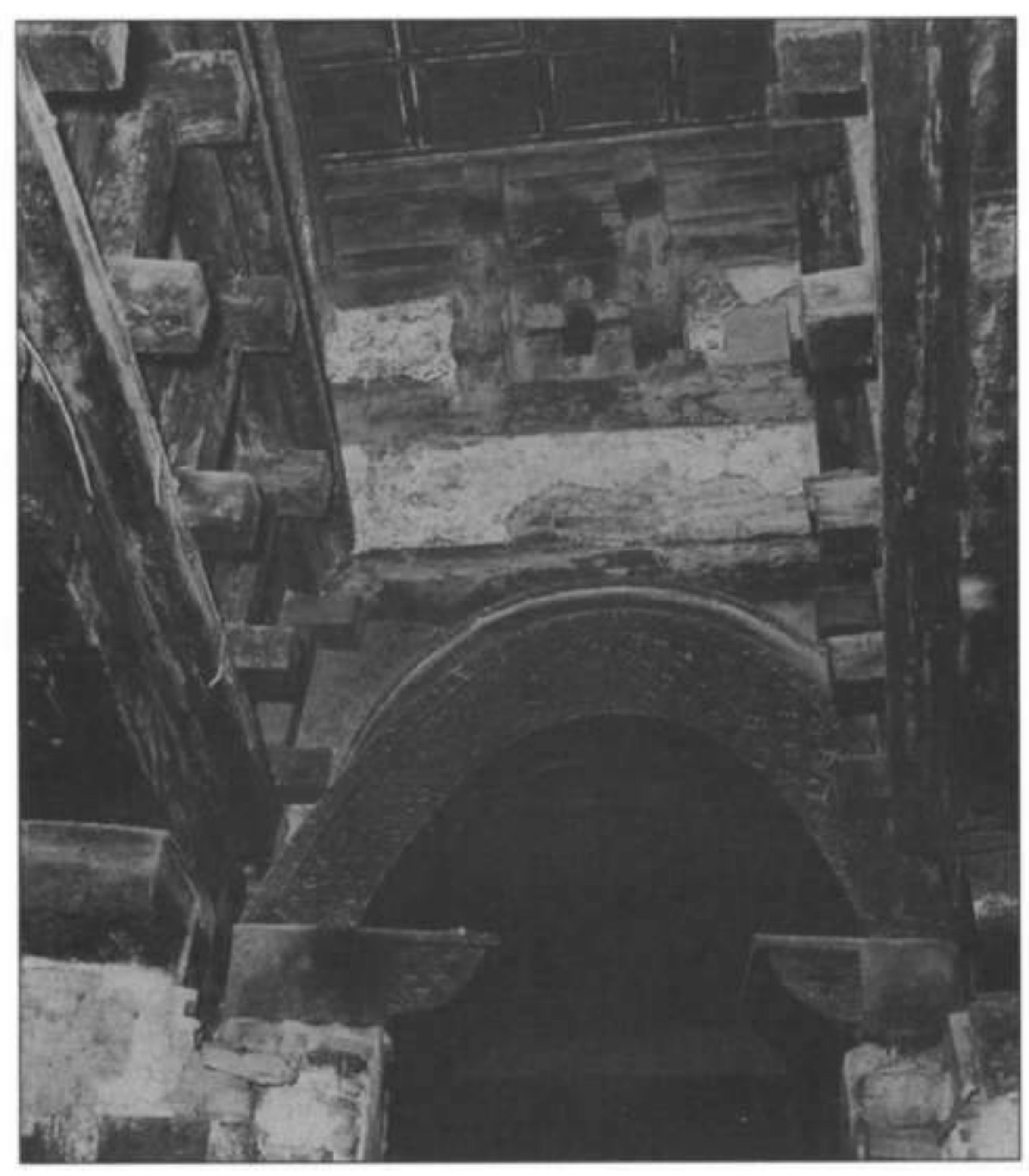
(٨) المرجع السابق، ص ٢٦٢. انظر أيضاً الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

(٩) يذكر النقش أن «مبارك» هذا توفي في يوم ١١ ذو الحجة ٤٨٦هـ (٣ ديسمبر / كانون الأول ١٠٩٣م). انظر ب. ملموسي (B. Malmusi)، ١٨٩٥؛ ج. عمان (G. Oman)، ١٩٧٤ (أ) و (ب)؛ س. تيديشي (S. Tedeschi)، ١٩٦٩.

* ابن هشام، «السيرة النبوية»، تحقيق وضبط وشرح مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، القسم الأول (الجزءان الأول والثاني)، سلسلة «تراث الاسلام»، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٣٢١–٣٤١ (المترجم).



الشكل ١٩،١: القرن الأفريقي (إ. هربك)



الشكل ٢، ١٩: داخل كنيسة تشيرقوص («القديس» مار قيرياقوص) في آغووو؛ القرن التاسع – العاشر الميلادي (مصدر الصورة: وزارة الثقافة في أثيوبيا)

للغرابة – أنه استرجع قوته لبعض الوقت بعد ذلك، وفقاً لما يقرره اثنان من المؤرخين العرب.

فاليعقوبي يذكر في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي أمر ملك مسيحي يحكم بلداً شاسعاً حاضرته هي كعبر[١٠]. وفي القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي يزايد المسعودي على الوصف الذي أورده سلفه قائلاً: «وأما الحبشة فاسم مملكتهم كعبر وهي مدينة عظيمة، وهي دار مملكة النجاشي. وللحبشة مدن كثيرة وعمائر واسعة، ويتصل ملك النجاشي بالبحر الحبشي، ولهم ساحل لهم فيه مدن كثيرة، وهو مقابل لبلاد اليمن: فمن مدن الحبشة على الساحل زيلع والدهلك وناصع، وهذه مدن فيها خلق من المسلمين إلّا أنهم في ذمة الحبشة.... دار مملكتهم.»[١١] غير أن موقع مدينة كعبر، عاصمة المملكة، لا يزال لغزاً مستغلقاً[١٢].

البجة

لا شك في أن أحد العوامل التي أسهمت في تدهور مملكة أكسوم ابتداء من القرن السابع الميلادي، ثم في القضاء عليها خلال القرن الميلادي الثامن، كان عامل الغزو الذي تعرضت له المناطق الشمالية من أثيوبيا على أيدي جماعات شعب البجة، التي انطلقت آنئذٍ «بقوة توسعية» كبيرة، حسب تعبير المؤرخ كونتي روسيني. وقد قامت واحدة من أقوى جماعات البجة، وهي جماعة الزنافيج، بغزو هضبة إرتيريا عن طريق وادي نهر بركة.

وكان شعب البجة خلال الفترات السابقة قد انتظم في عدة «ممالك» شغلت أراضي شاسعة كانت تمتد من أكسوم الى مصر العليا (صعيد مصر). وكان هؤلاء البجة يشكلون، مع البليميين الذين يذكرهم الكتّاب باللغة اللاتينية، مجموعة إثنية واحدة. وإذا كان البليميون قد عُرفوا منذ القرن الثالث الميلادي، فإن أول ذكر للبجة يظهر بالمثل في نقش يرجع الى القرن نفسه ويُنسب الى أحد ملوك أكسوم، وقد نقله كوزماس في القرن السادس الميلادي. وقد تجلّت شدة مراس البجة في القتال بصفة خاصة أثناء حكم الملك عيزانا في القرن الميلادي الرابع، حيث نجد العديد من النقوش التي ترجع الى ذلك العهد بلغة «الجعيز»، وتقليد لغة الجنوب العربي واللغة اليونانية، والتي تؤلف كلها نشرات أو بلاغات عن الحملات الخارجة ضد هذه الجماعات المشاغبة. وفضلاً عن ذلك، فإن من بين الألقاب التي منحها هذه الملك الأكسومي لنفسه لقب «ملك البجة».

ولا شك في أن احتلال البجة هذا لشمال أثيوبيا (وهو صدر الاسم الحالي: بجيمدير – أي أرض البجة) كان نتيجة لإصابة سلطان أكسوم بقدر من الضعف، بيد أن الضغوط التي راح

(١٠) اليعقوبي، ١٨٨٣، ص ٢١٩.

(١١) المسعودي، «مروج الذهب ومعادن الجوهر»، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الثاني، ص ١٨ و ١٩، المكتبة الاسلامية، بيروت، (١٩٤٨؟) (المترجم)

(١٢) حدد ك. كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٢٨، الجزء الأول، ص ٥١، مدينة كعبر بأنها مدينة أكسوم، إذ رأى في الاسم العربي تصحيفاً أدى الى التشويه. غير أن من المحتمل أن أكسوم لم تعد قائمة في ذلك الوقت بوصفها عاصمة للبلاد.

البجة يفرضونها منذئذٍ فصاعداً غدت عاملاً هاماً في الإسراع بتدهور سلطة أكسوم.

وعلى مدى الفترة الممتدة من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي الى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، تقتصر المصادر التي تتعرض للبجة على المصادر العربية، وفي مقدمتها اليعقوبي (تُوفي عام ٢٨٤هـ / ٨٩٧م)، ثم ابن حوقل والأسواني. ويمدّنا هؤلاء المؤلفون بقدر كبير من المعلومات عن الأوضاع الإثنية في شمال أثيوبيا والمنطقة الواقعة بين النيل والبحر الأحمر. ونظراً لصعوبة الكتابة العربية في ذلك الحين، مما يسمح بعديد من القراءات المختلفة، فإن العديد من الأسماء الإثنية واسماء المواقع الجغرافية تظل ألغازاً مستغلقة رغم الجهود التي بذلها العديد من الدارسين دون أن يتمكنوا إلاّ من تمييز عدد محدود من هذه الأسماء[١٣].

وابتداء من المنطقة القريبة من نهر النيل، يعدّد اليعقوبي ويحدد مواقع خمس من «ممالك» البجة، بدءًا من النيل واستمراراً في اتجاه البحر ثم نحو الجنوب. وأولى الممالك وأقربها الى ديار الإسلام في أسوان هي ناقيس، التي تسكنها شعوب متعددة لم يمكن حتى الآن فك طلاسم أسمائها التي أوردها اليعقوبي. وكانت تلك الشعوب تعيش مجاورة للمملكة الثانية المسماة باقلين (أو تافلين) والواقعة في الساحل الإريتري، وهضبة رورا والوادي الأوسط لنهر بركة. والى الشرق من باقلين كانت تقع مملكة جماعات بازين، التي يُحتمل أن تكون هي أسلاف جماعات كوناما الحالية، التي يطلق عليها جيرانها اسم جماعات بازن. أما مملكة جارين فكانت تمتد من باضع (مصوع) حتى أراضي الباقلين في اتجاه نهر بركة. وكانت «المملكة» الأخيرة تتألف من جماعات القطاعة وتمتد من باضع الى فيكون (أو فنكون). وكان هؤلاء القطاعة مسيحيين ومن ثم وجدوا أنفسهم تحت نفوذ النجاشي. وقد راح التجار العرب يتعاملون مع هذه الجماعات، ونجحوا بالتدريج في تحويلهم الى اعتناق الإسلام[١٤].

ومن بواعث الدهشة ألاّ نجد في المصادر العربية أي ذكر لجماعات التيغري التي كانت تسكن آنئذٍ منطقة إريتريا. غير أن من الممكن أن يكون الشعب المسمّى بالزنافيج، الذي ذكره كل من اليعقوبي وابن سُليم الأسواني بين جماعات البجة، هو في الحقيقة شعب التيغري، حسبما بيّنه أ. زابورسكي[١٥].

ولا يزال يوجد في إرتيريا وفي شمال التيغري تراث منقول يحفظ ذكرى تلك الجماعات الإثنية القديمة تحت الاسمين الأسطوريين روم و بالاو (وأحيانا بيليو كيلبو، وهو اسم يشيع غالباً في شبيزانا)، كما أن هناك أسماء مواقع تذكّر بوجود تلك الجماعات، وخاصة البيليو، الذين كانت تمتد سيادتهم منذ خمسة قرون أو ستة حتى منطقة الساحل. أما بنو عامر الرُّحّل، الذين يتجولون الآن في بوادي شمال إريتريا والسودان فهم أعقاب البجة السابقين[١٦].

---

(١٣) انظر ج.هـ. كرامرز (J.H. Kramers)، ١٩٥٤؛ أ. زابورسكي (A. Zaborski)، ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧١.

(١٤) اليعقوبي، ١٨٨٣، ص ٢١٧–٢١٩.

(١٥) أ. زابورسكي (A. Zaborski)، ١٩٧١، ص ١١٨ وما بعدها. وكان الزنافيج يطلقون على إلههم اسم «أكزابهير»، وهي كلمة سامية، بينما كان البجة يتحدثون لغة كوشية.

(١٦) ك. كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٢٨، الفصل الثاني عشر؛ إي. تشيرولّي (E. Cerulli)، ١٩٧١، ص ٤٢–٥٣.

وتحت ضغط جماعات البجة المحاربة هذه، هجر ملوك أكسوم وأعيانها (نبلاؤها) أكسوم إلى المناطق الجنوبية البعيدة عن خطر الغزاة؛ يضاف الى ذلك أن الحياة في منطقة الحكم الأكسومي السابقة غدت أمراً يفتقر الى الأمان والاستقرار.

ووفقاً لما سبق بيانه، فإن الأوضاع السياسية على سواحل البحر الأحمر شهدت في بداية القرن الميلادي السابع تغيراً يكاد أن يكون كاملاً. فقد تراجعت قوى الأمبراطورية البيزنطية، بعد أن غدت هي نفسها مهددة بالفتوح الفارسية، في حين راح الوجود الفارسي يتزايد وينشىء له قواعد على الساحل الأفريقي. ورغم أن علماء الآثار لم يوجهوا بعد اهتماماً كافياً لهذا الموضوع، إلّا أن هناك آثاراً في مواقع عديدة تحفظ ذكرى الوجود الفارسي. وقد كانت أثيوبيا حليفة لبيزنطة ذات القوة المتضائلة. ثم أخذ العرب يدفعون البيزنطيين الى الخلف شيئاً فشيئاً، مسجلين انتصارات حاسمة كاملة في مصر. وبذلك أصبح خلفاء الملك أرماه على العرش الأثيوبي في عزلة، ثم هبط على أثيوبيا ليل حالك لم تعد تنفذ منه سوى ومضات تاريخية خافتة. ولم تُكتشف حتى الآن أية نقوش خاصة بتلك الفترة التي تشمل القرنين السابع والثامن الميلاديين، وباستثناء نقش واحد سيء الحفر وُجد على قاعدة عرش في أكسوم، مكتوباً بلغة الجعيز ويبدو أنه ينتمي الى فترة متأخرة. وهو يذكر شخصاً يدعى «حضاني» دانئيل (مطالب بالعرش؟) ثار على مليكه ومنعه من دخول مدينته. ولا ينبؤنا هذا النقش بمعلومات يُعتدّ بها عن أحداث تلك الفترة، باستثناء أن أحد الأعيان (النبلاء) قد تمرد، وهو ما قد يدل على أن شيئاً من الضعف قد حاق بالسلطة التقليدية[١٧].

على عتبة الألف الثانية

في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، طرأ حادث كان له أثر خطير في حياة البلاد، ورد ذكره في مصدرين من المصادر العربية، هما «كتاب سير الآباء البطاركة» ورواية الجغرافي الشهير ابن حوقل.

فكتاب سير الآباء البطاركة يذكر ملكة من بنو الهموية، أصلها من الجنوب خرّبت أراضي أكسوم ودمّرت كنائسها، وطردت ملكها، الذي أرسل الى بطريرك الأقباط قسها، عن طريق الملك النوبي جرجس، يناشده أن يوفد اليه رئيس مطارنة[١٨]. ومن المعروف أن كرسي مطرانية أكسوم الكبرى كان يشغله منذ القرن الرابع الميلادي أحد كبار رجال الكنيسة القبطية في الاسكندرية؛ وفي القرن الخامس الميلادي اعتنقت أثيوبيا مذهب الطبيعة الواحدة للسيد المسيح، منضمة بذلك الى شعائر الكنيسة المصرية[١٩].

(١٧) انظر ي.م. كوبيشتشانوف (Y.M. Kobishchanov)، ١٩٦٢.

(١٨) ج. بيروشون (J. Perruchon)، ١٨٩٤، ص ٧٨–٩٣.

(١٩) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل السادس عشر، اليونسكو.

وفي نفس الفترة تقريباً، كتب ابن حوقل عن أحداث أثيوبيا ما يلي: «وأما بلد الحبشة فملكتهم مرأة منذ سنون كثيرة وهي القاتلة لملك الحبشة المعروف كان بالحضاني وهي مقيمة إلى يومنا هذا مستولية على بلدها وما جاورها من بلد الحضاني في دبور بلد الحبشة وهو بلد عظيم لا غاية له ومغاوز وبراري يتعذر مسلكها».

وفي موضع آخر، يقرر ابن حوقل – الذي ألّف كتابه حوالى عام ٣٦٧هـ / ٩٧٧م – أن هذه الملكة قد استولت على السلطة قبل ثلاثين عاماً[٢٠].

أما الملك المخلوع البائس الذي لجأ إلى إقليم الشوا الذي يصعب الوصول إليه، فإنه يرجع المصيبة التي لحقت به للغضب الالهي بسبب طرد أحد المطارنة، كما تبيّن من سطور الخطاب الذي وجهه الى الملك النوبي جرجس الثاني في الفترة التي كان فيها أبا فيلوثيوس (فلتاؤوس، ٩٧٩م–١٠٠٣م) يعتلي عرش بطريركية الاسكندرية. فقد كتب الملك يقول ما يلي: «...إن الملوك السابقين علينا قد خرقوا القانون بطرد أبا بطرس الذي انتخب انتخاباً صحيحاً وقبول المغتصب ميناس بدلاً منه... ولذلك فقد غضب الله علينا... وهبّ أعداؤنا وساقوا الكثيرين منا الى الأسر، وأحرقوا البلاد ودمروا كنائسنا... وأصبحنا مشرّدين... وقد توقفت السماء عن إرسال المطر ولم تعد الأرض تعطينا من ثمارها... ونحن الآن مثل الشياه المهجورة بلا راع»[٢١].

وبعد الوساطة التي يُحتمل أن يكون قد قام بها الملك جرجس النوبي، عيّن بطريرك الاسكندرية رجلاً يدعى أبّا دانيال مطراناً لأكسوم. إلّا أنه قبل أن يصل هذا المطران الى مقر عمله، تُوفي الملك الذي كان في ذلك الوقت، حوالى ٩٧٠م– ٩٨٠م، لا يزال يواصل كفاحه ضد الملكة المتجبرة[٢٢].

وتختلف النصوص فيا بينها حول موضوع هذه الملكة. فالبعض يزعم أنها كانت ملكة الفلاشة (اليهود الأثيوبيين)، وابنة الزعيم جدعون؛ بينما تؤكد نصوص أخرى أنها كانت حفيدة للملك ووديم–أسفيري؛ وتقول نصوص غير هذه وتلك إنها ابنة ديلنعاد –آخر ملك أكسومي– التي كانت تُعرف باسم ميسوبي–وورك[٢٣].

وتحتفظ الكنيسة الأثيوبية بذكرى هذه الملكة، مطلقة عليها لقب غوديت (البشعة) أو لقب إيساتو (الملتهبة)، ولكن دون بيان اسمها الحقيقي. وبالمثل، نجد أن اسم الملك الذي كتب الخطاب المشار اليه آنفاً قد بقي دون تحديد، وإن كان الاحتمال قوياً أن يكون هو ديلنعاد، آخر ملك أكسومي.

---

(٢٠) ابن حوقل، ١٩٦٤، الجزء الأول، ص ٥٦ و ص ١٦ (النص المترجم) «كتاب صورة الأرض» الطبعة الثانية، مطبعة بريل في مدينة ليون، ١٩٣٨، ص ٥٩.

(٢١) انظر ت.ت. ميكوريا (T.T. Mekouria)، ١٩٥٩، ص ٣٢٤–٣٣٦، Synaxaire pour la fête du 12 Hadar/20 novembre.

(٢٢) وفقاً لدراسة إي. تشيرولي (E. Cerulli)، ١٩٧١، ص ٢٥٨–٢٦٩، يبدو أن تاريخ إرسال خطاب الملك الأثيوبي إلى الملك جرجس ملك النوبة سابق على عام ٩٧٨م.

(٢٣) معنى عبارة «ميسوبي–وورك» هو «السلة المذهبة»، وهي سلة كثيرة الزخرفة مستديرة ذات أرجل، تصنع من القش المضفور، وتوضع عليها أرغفة الخبز المستديرة (انجيرا)، وهي الطبق الوطني.

واقترح كونتي روسيني قراءة كلمة «الحموية» الواردة في لقب الملكة على أنها كلمة «الداموتة»، وهو ما يمكن أن يشير الى منطقة الداموت الواقعة جنوب النيل الأزرق وجنوبه الغربي باعتبارها الموطن الأصلي للملكة المذكورة[٢٤]. ومن الممكن تفسير هذه الأحداث على أنها رد فعل من شعوب مناطق أثيوبيا الداخلية ضد توسع ملوك أكسوم المسيحيين في جنوب البلاد.

وتتضمن الموروثات الأثيوبية عن تلك الفترة الغامضة قوائم بأسماء الملوك، يرد ملخص لجوهر ما تشتمل عليه في «تاريخ حكم الامبراطور مينليك»، الذي دوّنه في مطلع القرن العشرين أحد كبار رجال الكنيسة، وهو نبوري-إيد غيبري سيلاسييه، حيث يقول: «كان كالب... ملكاً طيباً. وقد أنجب جبرا-مصقل، الذي قام يارید تحت حكمه بتأليف «الدقوة» (الترانيم الطقسية»[٢٥]. وجبرا-مصقل هو الذي أسس دبري-دامو، مجال عمل أبينا أبا-أريجاوي. وأنجب جبرا-مصقل كوستنتينوس، الذي أنجب وسين-سبغيد، الذي أنجب فيري-سيناي، الذي أنجب أديراز، الذي أنجب أكالي-ويديم، الذي أنجب قيرما-اسفيري، الذي أنجب زيرقاز، الذي أنجب دقنة-ميكائيل... الذي أنجب بحر-إيكلا، الذي أنجب قوم، الذي أنجب أسقوامقوم، الذي أنجب ليتيم، الذي أنجب تيلاتيم، الذي أنجب أودي-قوش، الذي أنجب عايزور. ولم يحكم هذا الأخير سوى نصف يوم ثم مات. وإذا تساءل أحد عن ظروف وفاته، فهي كما يلي: في يوم بداية حكمه قال: «لا تمنعوا قومي من الاقتراب مني. فليأتوا، ولينظروا في وجهي، وليحيّوني !» وهكذا تجمّع حوله وحاصره خلق كثيرون، حتى سقط تحت الأقدام ومات... وأنجب عايزور ديديم، الذي أنجب ويديم-أسفيري، الذي حكم حتى بلغ من العمر مائة وخمسين عاماً وأنجب أرماه، الذي أنجب ديناقيج، الذي أنجب ديلنعاد»[٢٦].

ومن الواضح أن هذه القائمة بأسماء الملوك المتتابعين ابتداء من القرن السادس الميلادي منحولة، إذ أنها أُلفت في تاريخ متأخر. ورغم ذلك فإنها يمكن أن تنطوي على بعض الحقائق[٢٧].

وهناك موروثات أخرى تذكر أن الملك الأخير، ديلنعاد، قد التجأ الى بلد في الجنوب، وأنه هو الذي قام في حوالى القرن التاسع الميلادي بتأسيس دير القديس اسطفانوس عند بحيرة حيق، حيث يمتد القول الى الزعم بأنه بنى مقره قرب ذلك الدير. وهناك رواية-أسطورية بلا شك ولكنها يُحتمل أن تكون انعكاساً لأحداث هامة - تقول إن ابنته تزوجت أميراً من البوجينه، تلك المنطقة القريبة من لاستا، حيث قامت بعد ذلك في القرن الثاني عشر الميلادي أسرة حاكمة جديدة[٢٨].

أما أهل لاستا هؤلاء الذين قُدّر لهم أن ينهضوا بدور ملحوظ في تاريخ أثيوبيا، فإنهم ينتمون

(٢٤) ك. كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٢٨، الجزء الأول، ص ٢٨٦.

(٢٥) ترانيم تنشد في جميع أيام الأعياد على مدار العام.

(٢٦) غيبريه سيلاسييه (Guebré Selassié)، ١٩٣٠، ص ١٦-٢٠.

(٢٧) ك. كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٠٩.

(٢٨) يستفاد من إحدى الروايات المتداولة أن نشوء هذه الأسرة الحاكمة الجديدة يرجع الى القرن الميلادي العاشر أو الحادي عشر.

إلى قدامى السكان مع الأغاو الذين ظلوا يعيشون في جنوب غرب البلاد طوال قرون عديدة. وفي كتابه المسمّى «الطبوغرافيا المسيحية»، يذكر كوزماس إنديكوبليوستيس حاكماً للأغاو في القرن السادس الميلادي[٢٩].

ومن المحتمل أن يكون فرار آخر ملوك أكسوم وأسطورة ابنته ميسوبي–وورك التي تزوجت من ميرا تيكلي هايانوت – أول ملوك أسرة زغوه الحاكمة الجديدة، وفقاً للقوائم التقليدية – من المحتمل أن يكون ذلك كله تصويراً رومانسياً لحادثة وقعت بالفعل. وعلى أية حال، فإن الفترة المجيدة للعصر الأكسومي انتهت بحلول هذه الأسرة الحاكمة الجديدة محل الأسرة الحاكمة الشرعية القديمة للعائلة العيزانية، واتخذت مقرها في وسط أثيوبيا.

وبعد كل ما حدث من دمار، أقامت هذه الأسرة الجديدة بنيانها السياسي بمجرد استقرارها في مقاطعات وسط البلاد، مع احتفاظها بالكثير من التقاليد والسمات الثقافية الأكسومية. وبلغت هذه الأسرة الحاكمة الجديدة أوج عزها في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، كما تشهد بذلك آثار الملوك العظام لأسرة زغوه، وعلى رأسهم أشهرهم، الملك لاليبيلا.

الأدب

يقوم الأدب الأثيوبي على أصول مستمدة من الكتاب المقدس والدين المسيحي. وقد أضفت عليه الدوائر الكنسية سماته الجوهرية منذ البداية. ومنذ القرن الرابع الميلادي، سادت لغة الجعيز في البلاط الملكي وفي الكنيسة، وأصبحت هي اللغة التي تنقل اليها الأعمال المترجمة التي تشغل مكاناً هاماً في هذا الأدب.

وكانت الكتب الأولى في هذا الأدب ترجمات للكتاب المقدس، أُنجزت في الأديرة التي بدأ إنشاؤها منذ أواخر القرن الخامس الميلادي. وقد استمرت جهود الترجمة على مدى القرون التالية، نقلاً عن اللغة اليونانية بصفة رئيسية. وتُرجم العهد الجديد من الكتاب المقدس نقلاً عن النص الذي اعتمده بطريرك أنطاكية، على أيدي قساوسة سوريين من معتنقي مذهب الطبيعة الواحدة الذين التجأوا في القرنين الخامس والسادس الميلاديين، إلى أثيوبيا، حيث ساهموا بقدر كبير في نشر المسيحية (الشكل ٣، ١٩).

وفيما يتعلق بالعهد القديم من الكتاب المقدس، فإنه الى جانب الأسفار الشرعية التي أقرها مجمع ترنت، قام الأثيوبيون بترجمة نصوص عديدة من الكتاب المقدس تعتبرها الكنائس الأخرى ملفقة أو منحولة، من أبرزها: «سفر اينوخ»، و «سفر اليوبيل»، و «صعود إشعيا»، و «الراعي لهرماس»، و «رؤيا اسدارس». وجدير بالذكر أن هذه الأسفار المنحولة لم تعد تتوافر لنا كاملة إلا في لغة الجعيز، أما في اللغات الأخرى فلم يبق منها سوى أجزاء متناثرة، ومن ثم نجد هذه القرون التي يلفها ضباب الغموض تسفر لنا عن إسهام من أهم الاسهامات الأثيوبية في الأدب المسيحي.

---

(٢٩) كوزماس إنديكوبليوستيس (Cosmas Indicopleustès) ١٩٦٨، ص ٣٦٠ و ٣٦١.



الشكل ١٩،٣: جامع أناجيل (نصوص العهد الجديد) خاص بأبا غريما، وبه صورة للقديس مرقس (القرن الحادي عشر الميلادي) (المصدر: وزارة الثقافة الأثيوبية).

وتشتمل قائمة الترجمات كذلك على عديد من الدراسات اللاهوتية، منها مقالة قيريلوس، المأخوذة عن مصنّف للقديس كيرلس السكندري. ومن الأعمال الأخرى التي كان لها أثر كبير في تشكيل الفكر الديني لدى رجال الكنيسة الأثيوبية ترجمة «قواعد الأنبا (القديس) باخوميوس»، مؤسس مدرسة التقشف والاعتزال والرهبنة في الشرق. وترجع الى الفترة نفسها أيضاً ترجمة كتاب «فيسيولوغوس» عن اليونانية، وهو مجموعة من المذكرات الموجزة شبه الأسطورية عن الحيوانات والنباتات والمعادن، مصحوبة باستنتاجات أخلاقية.

ويبدو أن هذه النصوص كلها قد تُرجمت قبل القرن السابع الميلادي، إلّا أن هناك ما يؤيد الظن بأن نسخاً منها قد أعيد تدوينها خلال الفترة موضوع هذا الفصل، إذ إنه خلال هذه الفترة، من القرن السابع الميلادي الى القرن الحادي عشر الميلادي، واصلت المسيحية توسعها مستندة بصفة رئيسية – وإن لم تكن مطلقة – إلى انتشار الرهبنة، التي تعتبر أهم ظاهرة في تاريخ تلك الفترة الغامضة[٣٠].

وإذا لم تكن قد وصلت إلى أيدينا من هذه الفترة أية مؤلفات أصلية، فإن هذا لا يعني أن تلك القرون كانت مقفرة تماماً من النشاط الفكري الأصيل. بل إن الأمر على العكس من ذلك، إذ إن تلك الفترة هي التي يرجّح أن تكون قد شهدت إرساء أسس الازدهار الأدبي الذي ظهر في القرن

(٣٠) إي . غيدي (I. Guidi)، ١٩٣٢، ص ١١–٢١.

الرابع عشر الميلادي. وقد قال إي. تشيرولي بحق في حديثه عن هذا الإزدهار: «إن النضوج الفني لهذه الكتابات لا يمكن بأي حال أن يمثل أدباً في بداية نشوئه، كما أن مستوى الأسلوب والتعبير يكشف عن دُرْبة وانضباط لا يمكن اكتسابهما سريعاً دون وجود تقاليد عريقة.»[٣١]

المعمار

هناك موروثات عديدة تُرجع إنشاء الأديرة الأولى في شمال البلاد الى القرنين الميلاديين الخامس والسادس، غير أن التخريب الشديد المتكرر الذي تعرضت له هذه المنطقة على مدى القرون المتتالية قد أدى الى اختفاء الجانب الأكبر من هذه المباني، وإن كانت قد بقيت منها آثار هامة في بعض المواضع[٣٢].

وتعزو المأثورات نشأة حياة الرهبنة الحقة في الأديرة الى «القديسين التسعة» (تسعاتو قدوسان) الذين تقول هذه المأثورات إنهم وفدوا من العالم البيزنطي، وتفرقوا ليستقروا في مواقع يتعذر بلوغها في أراضي أكسوم. وتقوم واحدة من أقدم منشآتهم إلى الشرق من عدوه، فوق مسطح صخري عالٍ في جبال التيغري، وتحمل اسم دبري–دامو.

فقد أُنشئت هناك في زمن سحيق كنيسة تم ترميمها أخيراً، تُعدّ واحدة من مجموعة الكنائس النادرة التي حفظت من الدمار. ويعزو الأخصائيون تاريخ إنشائها إلى القرن العاشر الميلادي تقريباً، بينما تفيد المأثورات أن أول كنيسة أُنشئت في دبري–دامو، بمبادرة من الملك جبرا–مصقل بن كالب، في القرن السادس الميلادي، في الموقع الذي اختاره أبّا زا–ميكائيل أراغاوي، أحد القديسين التسعة.

والكنيسة القائمة اليوم بناء مستطيل، طوله ٢٠ متراً وعرضه ٩,٧ متر، استُخدمت في إنشائه تقنية ملتزمة بتقاليد المعمار الأكسومي، الذي يجمع بين استخدام الحجر والخشب. وتستقر الأبواب والنوافذ داخل الأطر التي يشهدها الإنسان – على سبيل المثال – على لوحات أكسوم العملاقة، مع بروز رؤوس الدعامات، وتعاقب الأجزاء البارزة والمتراجعة التي تمثل إحدى السمات المميزة للمعمار الأكسومي. وتتكون الكنيسة من طابق واحد وأروقة تعلو الأجنحة الجانبية، بالاضافة الى تلك السمة الزخرفية المميزة التي تتمثل في سقف مكسو بالألواح الخشبية مزين بتجاويف أو أطر بها رسوم متنوعة تمثل حيوانات ورسوماً هندسية مستلهمة من التراث الشرقي الذي يرجع إلى أواخر القرن الميلادي العاشر. وقد اكتُشفت في دبري–دامو قطع عديدة مختلفة، تشهد كلها بقدم هذا المبنى[٣٣].

وإذا كانت هذه الكنيسة هي أول أثر يكشف عن نمط المباني التي أُنشئت في أواخر القرن العاشر الميلادي، فإنها لم تعد في الوقت الحالي هي الشاهد الوحيد على فن المعمار في تلك الفترة.

---

(٣١) إي. تشيرولي (E. Cerulli)، ١٩٥٦، ص ٣٥.

(٣٢) ك. كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٢٨، ص ٢١٩–٢٢٥.

(٣٣) د. ماتيوز. و أ. موردني (D. Matthews et A. Mordini)، ١٩٥٩، ص ١–٥٨.



الشكل ١٩،٤: قطعة نقود من عهد الملك «أرماه» من القرن السابع الميلادي
(المصدر: وزارة الثقافة الأثيوبية)

ذلك أن عمليات الاستكشاف التي جرت في السبعينات قد أدت إلى التعرف على كنائس أخرى في شمال أثيوبيا، تشير الدلائل الأثرية المتنوعة إلى انتمائها إلى ذلك العهد القديم الذي يتزامن مع تدهور أكسوم وما صاحبه من قيام عهد جديد شهد انتقال مركز النشاط السياسي إلى الجنوب ونمو حياة الرهبنة في الأديرة وتكوين ثقافة جديدة. والكنائس التي نشير إليها هنا باعتبارها شواهد على هذا المظهر الخاص لتطور الأمور هي كنائس زاريما وأغووو وبيراكيت[٣٤].

(٣٤) في تحرير هذه الفقرات المخصصة للآثار المعارية، اعتمدتُ إلى حد كبير على دراسات، سي. لوباج (C. Lepage).

وكنيسة زاريا مصممة على شكل صليب. وهي تقوم في قرية زاريا، الى الشرق من آتسبي، فوق هضبة التيغري الشرقية.

والكنيسة مكرسة للقديس جورج (كيدوس جرجس / [مار جرجس]). ولعلها تمثل نموذجاً باقياً للمباني ذات التصميم المربّع وأروقة الأعمدة التي تنتمي إلى العصر الأكسومي. وتمثل الزخارف المنقوشة في السقوف الخشبية فوق الأجنحة الجانبية سمة ذات أهمية خاصة، سواء من ناحية تكوينها أو من ناحية التقنية التي استخدمت في تنفيذها. ويجدر أن نشير هنا الى ظاهرة نادرة، هي ما يلاحظ في هذه الكنيسة من بقاء التيجان الخشبية (للأعمدة) ذات النقوش الدقيقة التي تزيّنها أشكال الصلبان وسعف النخيل. وطبقاً لما يذكره سي. لوباج، فإن «هذه الزخارف المنقوشة مستمدة على نحو مباشر من الفن الزخرفي للبحر الأبيض المتوسط في القرنين الميلاديين السابع والثامن، ولاسيا فن مصر القبطية. ولا يوجد في ذلك أي أثر ملحوظ لفن الزخرفة الإسلامي». ورغم أن الأمر لا يزال محوطاً بالغموض، فإن تاريخ إنشاء كنيسة زاريا–جرجس يبدو «بالغ القدم» في نظر مؤلف الدراسة التي نشير اليها هنا، حيث يذكر «أن من الممكن جداً أن يرجع هذا التاريخ إلى القرن الميلادي التاسع أو العاشر.»[٣٥].

أما كنيسة أغووو فهي كاتدرائية صغيرة من الحجر والخشب مبنية على شفا جرف، تحت طنف صخري، في منطقة آتسبي، مثل كنيسة زاريا. وعلى نسق البناء الأكسومي، تبرز من الجدران أطراف العوارض الخشبية المستديرة، كما تبدو في سقف الجناح الأوسط تجاويف أو أطر خشبية، ولكنها ليست مزخرفة مثل نظائرها في دبري–دامو. وتعلو صالات الجانب الشرقي كذلك سقوف ذات دعائم خشبية مائلة وتجاويف أو أطر ذات طابع أصيل في تجارتها. أما الفتحات الموجودة في الجدران فهي محفوفة بالأطر النمطية المميزة للعمارة الأكسومية. وتحمل هذه الكنيسة اسم تشيرقوص (قيرياقوص)، وتاريخ إنشائها المحتمل هو القرن الحادي عشر الميلادي بالنسبة لأقدم أجزائها، نظراً لأنها رممت وجددت بعد ذلك.

الكنائس المنحوتة في الصخر

إن كنائس دبري–دامو و زاريما–جرجس و أغوو–تشيرقوص التي تعرضنا لها فيما تقدم تمثّل منشآت مبنية. بيد أن شمال أثيوبيا، حيث تضرب المسيحية جذوراً عميقة، يضم عدداً كبيراً من الكنائس المنحوتة في الصخر، والتي تثير اهتماماً كبيراً لأكثر من سبب: فأصولها ترجع الى الفترة التي نتناولها هنا، كما أن لها روابط وثيقة بالعمارة الأكسومية، فضلاً عن أن بعضها قد أنشىء بأساليب جد ملفتة للنظر[٣٦].

وتوجد مجموعة هامة من هذه الآثار في منطقة غيرالتا، الى الشمال من ماكالي، بينما تتناثر كنائس أخرى في المناطق المجاورة مثل تمبين وأمباسنايت وآتسبي.

---

(٣٥) سي. لوباج (C. Lepage)، ١٩٧٣.

(٣٦) انظر ج. غيرستر (C. Gerster)، ١٩٦٨ و ١٩٧٠ و ١٩٧٤.

وتكرر هذه الكنائس في قلب الصخر صورة الأجزاء الداخلية للكنائس المبنية، بما تضمه من أعمدة، وتيجان للأعمدة، وهياكل. ويقارب عدد الكنائس المنحوتة التي حُصرت في هذه المناطق المائة وعشرين كنيسة، من أقدمها كنائس أضرحة ديغوم–سيلاسييه الثلاثة المنحوتة تحت الأرض في منطقة غيريالتا، والتي ترجع في أكثر التقديرات تبكيراً الى القرن العاشر الميلادي، وإن كانت بعض الاعتبارات الأثرية قد ترجعها إلى تاريخ أقدم بمقدار قرنين تقريباً. وقد نحتت هذه الكنائس / الأضرحة الثلاثة بعناية كبيرة في قلب الصخر، وهي متوازية. وبكل منها قبو محفور في العمق، يؤدي إليه سلم مماثل لما يوجد في القبور الأكسومية الكبيرة، ولاسيا تلك الموجودة في أكسوم وفي مطرا. والى جانب القبو، يوجد حوض تعميد محفور في الصخر أيضاً، ومشابه إلى درجة مدهشة لما اكتشفه أنفراي في موقع مطرا والذي يرجع إلى القرن الميلادي السادس أو السابع[٣٧]. والمعتقد أن هذه الكنائس / الأضرحة كانت تستخدم في الدفن. ومن بواعث الاهتمام أن هناك أطلال مبنى يرجع إلى الفترة الأكسومية توجد قريباً من هذه الكنائس.

وعلى مسافة بضعة وعشرين كيلومتراً من موقع ديغوم–سلاسييه توجد كنيسة مريم بيراكيت، القائمة على بعد مائة كيلومتر تقريباً الى الجنوب الشرقي من أكسوم في شمال غرب غيريالتا. وتمثل هذه الكنيسة نموذجاً ملفتاً للنظر لفن النحت الصخري الأثيوبي، فهي محفورة في ربوة صخرية تنهض وسط الوادي. ووفقاً لما يذكره سي. لوباج الذي خصّها بدراسة بالغة التفصيل، فإنها تُعتبر «الصيغة المحفورة لنمط من الكاتدرائيات الصغيرة ذات الطابع الأكسومي المميز». وهو يذكر كذلك أن هناك ما يبرر مقارنتها من حيث الشكل بالكنيسة المبنية القائمة في دبري–دامو.[٣٨]

ولا شك في أن أول ما يلفت النظر في كنيسة من هذا النوع هو نسبها الأكسومي. فهناك أولاً الجيرة الجغرافية، بل ووجود بقايا أو آثار أكسومية مجاورة، ثم السمات المعمارية العديدة التي تفرض ملاحظة الصفات المشتركة مع التقاليد الأكسومية، مثل صغر الحجم والنسب المعمارية، والتصميم الكاتدرائي الذي تتميز به الكنائس الصغيرة التي ترجع إلى القرنين الميلاديين السادس والسابع، والذي يلاحظ في إندا–تشيرقوص قرب أكسوم، وفي مطرا وتوكوندا وكوهايتو، فضلاً عن السقوف الأفقية والأعمدة وتيجانها. ومن شأن هذه السمات الخاصة أن تدفع المرء الى أن يرجع كنيسة مثل تلك القائمة في بيراكيت الى تاريخ قريب من العصر الأكسومي.

فن الزخرفة

إن العديد من المباني القديمة، ولاسيا تلك التي ورد ذكرها في هذا الفصل، تحتوي على زخارف منقوشة، توجد بصفة رئيسية في السقوف وعلى تيجان الأعمدة والأقواس.

ففي كنيسة دبري–دامو ما زالت توجد حتى اليوم لوحات منقوشة تزين تجاويف أو أطراً خشبية في سقف ردهة المدخل. وأغلب هذه النقوش يصور حيوانات: أسوداً ووعولاً ودربانيات

(٣٧) ف. أنفراي (F. Anfray)، ١٩٧٤.

(٣٨) سي. لوباج (C. Lepage)، ١٩٧٢.

(حيوانات من الفصيلة البقرية ذات سنام) وثعابين وجمالاً وأفيالاً وجواميس وماعز وحميراً وزرافات وفهوداً، بالإضافة إلى الحيوانات الخيالية. وتتضمن النقوش كذلك وحدات زخرفية نباتية وهندسية. ويتبدى الميل إلى الزخرفة بالمثل في تيجان الأعمدة، حيث نجد في أحيان كثيرة أن الصليب هو الوحدة الزخرفية المركزية، تحيطه ضفائر ووحدات صغيرة من السعف. وقد كان فنانو العصر القديم على دراية بالرصيد الزخرفي المستخدم في بلاد البحر الأبيض المتوسط، ولاسيما مصر القبطية. وفي كنائس زاريا ودبري–دامو وأغوورو توجد طنف ذات أطر مربعة مطابقة لتلك التي تحيط بالنوافذ، تؤلف زخرفاً معمارياً منحوتاً في الحجر. وتعد كنيسة زاريا–جرجس من أكثر المباني الأثرية زخرفة في شمال أثيوبيا.

ولا تحتفظ هذه الكنائس في حالتها الراهنة برسوم جدارية. ويثور في هذا الصدد تساؤل عما إذا كانت توجد في الأزمنة القديمة رسوم جدارية تزين الحوائط، كما حدث بعد ذلك في آثار العصر المتأخر، مثل بيتا–مريم في لاليبيلا. غير أننا لا نرى أي أثر لهذه الرسوم على جدران أقدم الكنائس المعروفة حالياً. ويبدو أن صغر مساحات الجدران لم يترك فراغاً للزخرفة بالرسوم، وإن لم يكن من المستحيل أن تكون هذه الزخرفة قد وجدت من قبل. ولدينا في هذا الصدد شهادة نقلها الطبري عن امرأة من صحابة الرسول محمد ﷺ، ذهبت إلى أكسوم في القرن السابع الميلادي، وكانت تتذكر بالاعجاب بعد عودتها إلى المدينة ما شهدته من «العجائب المرسومة على جدارن» الكاتدرائية. غير أننا لا نملك أي وثيقة، ولم يبق تحت أيدينا أي أثر من ذلك العهد القديم.

وفيما يتعلق بالمخطوطات، فإننا نعرف أن العديد من الكتب القديمة قد تُرجم من اليونانية والسيريانية ابتداء من القرن الميلادي الخامس أو السادس. فهل كانت تلك المخطوطات مزدانة بالرسوم؟ من الصعب أن نجيب عن هذا السؤال، لأننا لم نعثر على كتاب واحد أفلت من التأثير المدمر للزمن، وللإنسان أحياناً. والاستثناء الوحيد من ذلك نسختان بديعتان من جامع الأناجيل (العهد الجديد من الكتاب المقدس) محفوظتان في دير أبّا غريما القديم بالقرب من عدوه، في إقليم التيغري. وتكشف الرسوم التي تزين بعض صفحات هذين الكتابين عن قدر من النسب إلى الفن البيزنطي في سوريا. وقد أجرى عليها ج. لوروا دراسة خاصة، ورأى أن تاريخها يرجع إلى القرن الحادي عشر الميلادي.

ولا شك في أن هذين المخطوطين القديمين كانا يمثلان استمراراً لتقاليد قد نوفق ذات يوم إلى العثور على شواهد ملموسة لها في إحدى الكنائس التي لا تزال بعيدة عن أعيننا في شمال أثيوبيا[٣٩].

---

(٣٩) ج. لوروا (J. Leroy)، ١٩٦٨؛ د. ماثيوز و أ. مورديني (D. Mathews et A. Mordini)، ١٩٥٩؛ د.ر. بوكستون (D.R. Buxton)، ١٩٧١.

الفصل العشرون

العلاقات بين أثيوبيا (الحبشة) والعالم الإسلامي

إنريكو تشيرولي

إن العلاقات التي كانت قائمة منذ القدم بين شعبي ضفتي البحر الأحمر، أي العرب والأحباش، بدأت تتغير مع ظهور الإسلام، إذ تحولت منذ ذلك الوقت الى علاقات بين مسيحيين ومسلمين.

وتشير روايات مستمدة من السيرة النبوية إلى عدة وقائع جرت فيها اتصالات مبكرة بين الإسلام الناشىء والحبشة، ومنها:

- خطاب من النبي محمد ﷺ إلى النجاشي يدعوه فيها الى اعتناق الديانة الجديدة عملاً بالآية القرآنية الكريمة (سورة النساء الآية ١٦٩) التي تدعو «أهل الكتاب» إلى إعادة النظر في شخصية المسيح عيسى بن مريم على ضوء تعاليم الإسلام[١].
- بعثة عمرو بن العاص، الى الحبشة، الذي كُتب له أن يعتنق الإسلام من بعد وأن يفتح مصر. وقد أوفده كبراء مكة وكان لا يزال وثنياً إلى النجاشي للتصدي لانتشار الإسلام، إلا أنه اعتنق الديانة الإسلامية.
- هجرة جعفر بن أبي طالب، ابن عم النبي ﷺ وشقيق الخليفة علي بن ابي طالب إلى الحبشة، وقد ذهب إلى بلاط النجاشي برفقة مسلمين آخرين فراراً من أذى قريش. وجاء في بعض الآثار أنه نجح في إقناع النجاشي باعتناق الإسلام، ولجأ النجاشي إلى حيلة لتفادي غضب رعاياه المسيحيين، فأخفى في صدره آية القرآن الكريم المشار إليها أعلاه وتظاهر بأنه يقسم وفقاً للديانة المسيحية.

---

(١) انظر ف. فاكّا (V. Vacca)، ١٩٢٣–١٩٢٥.

- وربما كان هذا العمل الذي قام به جعفر بن أبي طالب سبباً فيما ادّعاه كثير من الأمراء والرؤساء في الحبشة والصومال فيما بعد من انتمائهم الى آل أبي طالبي، كما سوف نرى لاحقاً.
- هناك مجموعة أخرى من الأحاديث التي يعود عهدها إلى فجر الإسلام والتي تتعلق بالعبد المؤمن، بلال الحبشي الأصل. وقد أعتقه فيما بعد أبو بكر (الخليفة الأول)، وهو، حسبما جاء في الأحاديث، ثاني رجل يعتنق الإسلام، علماً بأن الأول كان أبا بكر نفسه. وفي الواقع، فإن أول شخص اعتنق الإسلام امرأة: خديجة زوجة النبي محمد ﷺ. وقد عين الرسول ﷺ بلالاً، وكان من أتباعه الأوفياء، مؤذناً وكلفه دعوة المؤمنين إلى الصلاة في المسجد. وظل بلال مؤذناً حتى خلافة عمر عندما ذهب مع الجيوش الإسلامية إلى سوريا حيث تُوفي ودفن.

وتشير آثار أخرى عديدة إلى الحبشي بلال والى محبة النبي إياه ولجميع أبناء جنسه. وروي أن: «من أدخل رجلاً حبشياً أو امرأة حبشية داره فإن الله يدخل فيها بركته».

وتتجلى محبة الحبش هذه في عدد من المؤلفات الأدبية العربية[٢]. ومنها مصنّف ابن الجوزي (توفي عام ٥٩٦هـ/ ١٢٠٠م) الذي يحمل العنوان التالي: «تنوير الغبش في فضل السودان والحبش». وقد كتب المؤرخ والعلامة المصري السيوطي (توفي عام ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) بحثاً خاصاً عنوانه «رفع شأن الحبشان» لخّصه فيا بعد في مؤلّفه الآخر «ازدهار العروش في أخبار الحبوش»[٣]. وهناك مصنّف آخر من هذا النوع عنوانه «الطراز المنقوش في محاسن الحبوش» كتبه محمد بن عبد الباقي البخاري المكي عام ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م.

ودرجت العادة على تضمين هذه المصنّفات فصلاً أو أكثر عن المفردات الحبشية التي يُفترض أنها وردت في القرآن الكريم وفي الأحاديث النبوية الشريفة. وبعض الألفاظ الواردة في هذه المصنّفات ليست حبشية بل هي من أصل بقي مجهولاً من الكتّاب العرب. ونجد ألفاظاً أخرى عديدة هي بدون شك من أصل حبشي (لغة الجعز). وكانت هذه الألفاظ في بداية القرن السابع الميلادي شائعة الاستعمال في شبه الجزيرة العربية[٤]. وفي بعض الحالات، كان يُضفى على كلمة عربية بحتة معنى ديني خاص تحت تأثير لفظة حبشية مشابهة. وللملاحظات اللغوية التي أبداها المؤلفون العرب أهمية بالنسبة لتاريخ اللغات الحبشية. ومنها القول المأثور إن «سين بلال هي شين عند الله»، وهو يدل على أن الانتقال من حرف «ش» الى حرف «س»

---

(٢) ب. ليويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٣٧.

(٣) أعدّ الترجمة الألمانية م. فايسفيلر (M. Weisweiler)، ١٩٢٤.

(٤) انظر أ. جيفري (A. Jeffery)، ١٩٣٨. وفي القرآن الكريم، نجد الكلمات الحبشية التالية: «مشكاة»، من مسكت (نافذة)، و «كفلين»، وهو مثنى الكلمة الحبشية كفل (قطعة، جزء)، و «برهان»، الدليل القاطع (باللغة الحبشية، النور، التنوير)، و «تابوت»، وهي كلمة حبشية تعني تابوت العهد أو صندوق، و «الحواريون» (باللغة الحبشية، تلاميذ أو رسل)، و «مصحف» (باللغة الحبشية، نسخة أو كتاب)، و «مائدة»، وملك الخ... كما أن كلمة سنا المنسوبة إلى بلال كلمة حبشية (سناي أي جميل) وكذلك كلمة منبر (مَنبر باللغة الحبشية).

في نطق اللغة الحبشية قد حدث قبل عهد بلال. وقد ذكر ذلك ابن سعد في مؤلفاته عام ٢٣٠هـ / ٨٤٤م-٨٤٥[٥].

استيطان المسلمين جزر دهلك

لم تكن العلاقات بين الدولة الإسلامية الناشئة والحبشة علاقات ودية دائماً. فمنذ أيام النبي ﷺ شنّ أحد الأساطيل الحبشية هجوماً على مرفأ الشُعيبة العربي، واضطر الخليفة عمر بعد بضع سنوات الى ايفاد أربع سفن ومائتي رجل لمحاربة «الأحباش الذين ارتكبوا أفعالاً منكرة ضد المسلمين في شبه الجزيرة العربية»[٦]، غير أنه يبدو أن هذه الحملة على الأكسوميين لم تحقق نتائج تذكر.

وطوال القرن السابع الميلادي، بقي البحر الأحمر تحت سيطرة الأحباش ولم يصبح تحت الهيمنة الإسلامية إلاّ تدريجياً. وفي عام ٧٠٢م، شن الأحباش هجوماً أخيراً على الحجاز واحتل أسطولهم جدّة فترة قصيرة مما أثار الذعر في مكة المكرمة. ولم يُعرف حتى الآن ما إذا كانت قد شنّت هذه الغزوات الجيوش الأكسومية النظامية أو القراصنة الأحباش. ومهما يكن من أمر، فلقد أثار هذا الهجوم الأخير رداً انتقامياً من جانب العرب، فاحتلوا أدوليس ودمروها[٧] واستوطنوا جزر دهلك، في خليج مصوّع قبالة أدوليس. وكانت هذه الجزر تمثل بحكم موقعها الجغرافي مفتاح التحكم في التجارة البحرية للحبشة، لأن أدوليس كانت في الواقع محطة في الطريق إلى الهند ولأن هذه التجارة كانت أحد الموارد الرئيسية لدولة أكسوم إلى جانب طريق القوافل إلى وادي النيل، مما جعل من أدوليس سوقاً للبضائع القادمة من النوبة. ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي، لم يرد الحديث عن أي هجوم بحري حبشي ولا حتى عن أي نشاط بحري بصفة عامة. ويبدو أن العرب دمروا أسطول الحبشة ولم يعد يسمع عنه شيء حتى القرن الرابع عشر الميلادي. وخلال هذه القرون، سيطر المسلمون سيطرة مطلقة على التجارة في البحر الأحمر مما زاد من عزلة الحبشة.

وقد تم إحتلال جزر دهلك في بداية العصر الأموي. واستُخدمت هذه الجزر كذلك منفى سياسياً. ولدينا أدلة على ذلك ترجع الى عهد الخليفة سليمان (٩٦هـ/ ٧١٥م - ٩٩هـ/ ٧١٧م) عندما نُفي الشاعر العربي الأحوص إلى جزر دهلك بسبب بعض قصائده الهجائية[٨].

وبعد ذلك، استُخدمت هذه الجزر في العصر العباسي قاعدة لضمان أمن الحجاج المتوجهين

(٥) ابن سعد، ١٩٠٥-١٩٢٨، الجزء الثالث، ص ١٦٥-١٧٠.

(٦) الطبري، ١٨٧٩-١٩٠١، الجزء الأول، ص ١٨٨٩.

(٧) ر. باريبيني (R. Paribeni)، ١٩٠٨.

(٨) انظر ك. بيتراشيك (K. Petrácek)، ١٩٦٠. ومن الجدير بالملاحظة أن جزيرة نوكرا استخدمت في العصر الحديث أيضاً كمنفى للسياسيين المناوئين لحكومة ايطاليا الفاشية.

الى الأماكن المقدسة في وقت كان فيه البحر الأحمر مليئاً بالقراصنة.

وفي بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، أُنشئت في جزر دهلك إمارة إسلامية مستقلة. واضطلعت هذه الدولة بدور بالغ الأهمية في التاريخ الاقتصادي للحبشة وفي انتشار الإسلام في هذه النطقة[٩]، وورثت الأنشطة التجارية التقليدية التي كانت تضطلع بها أدوليس وأقامت علاقات تجارية نشطة مع الحبشة المسيحية[١٠].

وتوجد أدلة على النشاط التجاري لسلطنة دهلك في وثيقة يهودية عربية ترجع إلى العصر الفاطمي عُثر عليها في جنيزة كنيس بالقاهرة. وتبين هذه الوثيقة أن تاجراً من منطقة طرابلس في ليبيا (يُسمّى اللبيدي لأنه مولود في لبدة) توقف في دهلك لأغراض التجارة وهو في طريقه من مصر إلى الهند وذلك قبل عام ٤٩٠هـ/ ١٠٩٧م.

وفيما يتعلق بمدة دوام سلطنة جزر دهلك وبمستوى الثقافة الإسلامية التي بلغها سكانها، لدينا مواد كثيرة تتمثل في ما يزيد على مئتي كتابة منقوشة عُثر عليها في الجزيرة الرئيسية، دهلك الكبير، وتوجد حالياً في متاحف مختلفة (مودان، وتريفيزو، وبار لو دوك، والقاهرة، وأسمرة).

ويرجع تاريخ أقدم هذه الكتابات المنقوشة إلى عام ٢٩٨هـ/ ٩١١م، ويحمل أحدثها تاريخ ٩٤٦هـ/ ١٥٣٩م. وهي مكتوبة بلغة عربية سليمة من الناحية النحوية وتتضمن عدة آيات قرآنية وفقاً للصيغ المستخدمة في ذلك العصر في البلدان الإسلامية المجاورة[١١]. كما تتيح لنا هذه النقوش أن نعيد بصورة جزئية تكوين سلالة سلاطين دهلك وأسماءهم، خاصة منذ القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي[١٢].

وبالاضافة إلى هذه الوثائق التي تشهد على استمرار وجود العرب، ينبغي عدم إهمال قول مأثور منتشر انتشاراً واسعاً في الساحل الأفريقي من خليج مصوّع حتى خليج جيبوتي ينسب إلى الفرس تشييد المعالم الأثرية وبوجه عام خزانات ضخمة للمياه. ويمكن مشاهدة آثار منها حتى الآن في دهلك الكبير وفي عدل. وربما كانت دليلاً على وجود تجار فرس أو مؤسسات تجارية فارسية على الساحل الأفريقي أو شهادة على أن ملوك ضفتي البحر الأحمر كانوا يستعينون لتشييد هذه الآثار بمهندسين فارسيين وذلك لاشتهار الفرس في العالم الإسلامي ببناء منشآت لتخزين المياه وتوزيعها. وتشير ثلاث كتابات منقوشة في دهلك إلى شخصيات تُوفيت في هذه الجزر وتنتسب لقبيلة قيس العربية التي فرضت هيمنتها، بعد سيراف التي كانت مركزاً تجارياً شهيراً، على الملاحة في الخليج العربي الفارسي في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي[١٣].

---

(٩) انظر الفصل الثالث من هذا المجلد.

(١٠) اليعقوبي، ١٨٨٣، ص ٢١٩.

(١١) فيما يتعلق بهذه النقوش، انظر ب. ملموسي (B. Malmusi)، ١٨٩٥، و ج. عمان (G. Oman)، ١٩٧٤ (ب) (حيث توجد بيليوغرافيا كاملة ومستوفاة).

(١٢) انظر ر. باسيه (R. Basset)، ١٨٩٣؛ ج. ويت و س. تيديسكي (G. Wiet and S. Tedeschi)، ١٩٦٩.

(١٣) ج. بوغليزي (G. Puglisi)، ١٩٦٩، ١٩٥٣.

الدول الاسلامية في جنوب الحبشة

حافظ الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، حتى في إطار النظام الاقتصادي الجديد للعالم الإسلامي، على الدور الذي كان يضطلع به تقليدياً في التجارة البحرية مع الهند. ولكن بالطبع سرعان ما غادر التجار المسلمون الساحل ودخلوا المناطق المجاورة للحبشة بحثاً عن بضائع لتجارتهم. وتوجد وثائق تدل على أنه كان يوجد في الشمال مركز تجاري حتى داخل أراضي مملكة أكسوم، في إندرتا على وجه التحديد، على حافة إقليم تيغري على مقربة من نهر مَربْ. وتثبت وجود هؤلاء المسلمين مجموعة من النقوش العربية يرجع تاريخها إلى الفترة الممتدة من عام ٣٩١هـ/ ٩٨١م إلى عام ٥٤٩هـ/ ١١٥٤م، وهما تاريخان يناظران فترة عظمة سلطنة جزر دهلك التي كان هذا المركز التجاري يقيم بالطبع علاقات معها[١٤].

ولئن كانت دولة أكسوم المسيحية في الشمال تمنع الإسلام من توسيع نطاق انتشاره، فقد كان الأمر على خلاف ذلك في جنوب الحبشة. هنا أيضاً أتى الإسلام من البحر وتقدم بمحاذاة الطريق الطبيعي الذي يمتد من خليج جيبوتي مروراً بمنخفض وادي حواش حتى بلغ أكثر المناطق خصباً في جنوب الهضبة الحبشية وغربها. ومرة أخرى نرى أن انتشار الإسلام سلك الطريق التجارية، وحتى يومنا هذا، فإن كلمة «نجاديه» naggadie، التي تعني باللغة الأمهرية «تاجر»، تعني «مسلم» بلغة أورومو (غالا) في جنوب الحبشة[١٥].

وهكذا اعتنقت الإسلام عدة شعوب في جنوب الحبشة، من ساحل البحر الأحمر وخليج عدن صعوداً حتى النيل الأزرق. وتشكلت على هذا النحو عدة سلطنات إسلامية، إذ ربما تحولت حكومات محلية إلى دول إسلامية. وكانت تسود في هذه السلطنات طبقة أرستقراطية وراثية من أصل عربي، أو تدّعي أنها من أصل عربي، في حين أن السواد الأعظم من الشعب كان حبشياً ويُرجّح أنه كان ينتمي الى أسرة سيداما الكوشية. وخلال الحقبة التاريخية التي تتيح لنا الوثائق التي بأيدينا أن نتتبع فيها هذه السلطنات، كانت دائماً تهيمن إحداها على الأخرى وتفرض سيطرتها عليها، على الرغم من أنها كانت تتحارب كثيراً فيما بينها. وكانت تربط هذه السلطنات من جهة أخرى علاقات – لم تكن ودية بصفة عامة – بالدولة الحبشية المسيحية التي، كما سنرى، كُتب لها أن تتقرب منها إبّان حركة توسعها.

وكانت أولى هذه السلطنات سلطنة داموت التي ذكر المؤرخ الكبير ابن خلدون أنها فرضت سيطرتها على كامل المنطقة الممتدة حتى إيفات (اوفات) (أي المنطقة الممتدة حالياً بين شوا وسهل دنكاليا الساحلي). ومن الصعب تحديد موقع هذه السلطنة بدقة لأن «داموت» اسم يطلق اليوم على منطقة تقع شمالي النيل الأزرق وجنوبي غوجام، غير أننا نجد حالات أخرى في أفريقيا الشرقية أطلقت فيها شعوب اضطرت إلى مغادرة أراضيها اسم بلدها القديم على موطنها الجديد. ومهما يكن من أمر، فأنه يُرجّح أن داموت اسم أرض كانت تقع في جنوب غربي الحبشة في أقرب منطقة من النيل الأزرق.

(١٤) انظر س. بانسيرا (C. Pansera)، ١٩٤٥؛ م. شنايدر (M. Schneider)، ١٩٦٧ و ١٩٦٩.

(١٥) انظر الفصل الثالث من هذا المجلد.

ويروي ابن خلدون أن نجاشي الحبشة المسيحية شنّ هجوماً على داموت وفتحها، وكان يعيش فيها قوم يدعى وَلَصْمع، هاجروا من ثم الى الشرق واستقروا في إيفات حيث أسست سلطنة أخرى(١٦).

ونملك عن سلطنة شوا التي كتب لها بدورها أن تفرض سيطرتها على جنوب الحبشة الإسلامية عدداً أكبر من الوثائق. وكانت هذه السلطنة تضم على الأقل المنطقة الشرقية من شوا الحالية. وكان يحكمها سلاطين ينتسبون الى قبيلة بني مخزوم الشهيرة، وهي بطن من بطون مكة كان ينتمي إليها خالد بن الوليد، من أوائل المسلمين الذين فتحوا سوريا. وتقدم أسماء السلاطين الواردة في الوثيقة المشار إليها آنفاً دليلاً على استخدام لغة حبشية من المجموعة السامية، وإن كانت تختلف عن اللغات المعروفة حتى الآن. غير أنه ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الفرضية القائلة بأن «السجل الزمني» لا يورد إلاّ الألقاب الملكية الرسمية بينما قد يكون للسلاطين اسم شخصي إسلامي كما جرت العادة منذ زمن غير بعيد عند الشعوب المسلمة في الحبشة الغربية (سلطان جنينا الذي كان يعرف عام ١٩٢٨م باسم الأورومو (غالا) أبا جعفر ومعناه «صاحب الجواد الأرقط» وكان يحمل اسماً إسلامياً هو محمد بن داود).

وتبيّن الوثيقة الآنفة الذكر أن دولة بني مخزوم حكمت شوا اعتباراً من عام ٢٨٣هـ/٨٩٦ – ٨٩٧م على الأقل، وأن سلاطينها توالوا على العرش مدة أربعة قرون حتى عام ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م عندما خلع سلطان أيفات آخر سلطان من هذه الدولة وأسرته وقتلهم(١٧). ومن بين أسماء سلاطين بني مخزوم التي نعرفها، تجدر الإشارة الى عدد منها يبدو أن لها صفة مميزة: جبرام غازي (أي السيد الرهيب) الذي امتد عهده من ٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م الى ٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م حين تنازل عن العرش لصالح أخيه ديل–غامس. ويمكن ترجمة اسم هذا السلطان ديل–غامس بـ «الجاموس المنتصر» أو «الجاموس منتصراً» طبقاً لفئة من الأسماء الملكية من الثابت أنها كانت شائعة أيضاً في الحبشة المسيحية(١٨). ومنها أن لقب السلطان «حرب أرعد» يعني «رعب الحراب»، وهو أيضاً لقب ملكي شائع في الحبشة المسيحية. ونكتفي بذكر لقب النجاشي «سيف أرعد» الذي يعني «رعب السيوف». وكان «حرب أرعد» ملكاً لشوا المسلمة عام ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م.

وينبغي التنويه أيضاً بأن النساء كن يضطلعن على ما يبدو بدور هام في ممارسة السلطة السياسية في سلطنة شوا، حسبما ورد في الوثيقة المشار اليها أعلاه، وهذا يتفق مع التقاليد الحبشية أكثر مما يتفق مع الوضع الرسمي السائد في البلدان الإسلامية الأخرى. وهكذا فإن «السجل الزمني» الخاص بشوا يبدأ بذكر التواريخ الخاصة بإحدى الملكات ثم يورد تاريخ زواج سلطانين. ويمثل الثاني من هذين الزواجين، أي قران السلطان ديل–مارّح بابنة سلطان إيفات عام ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م، محاولة للتحالف عن طريق الزواج في فترة بدأت إيفات تشكل خطراً متزايداً على شوا.

وكان تاريخ شوا، كما يظهر في «السجل الزمني»، عبارة عن سلسلة من الصراعات الداخلية

(١٦) ابن خلدون، ١٩٢٥–١٩٥٦، الجزء الثاني، ص ١٠٨.

(١٧) انظر إي. تشيرولي (E. Cerulli)، ١٩٤١.

(١٨) تولى ديل–غامس الحكم من ١٢٦٣م الى ١٢٦٩م.

بين مختلف القادة. أما على الصعيد الخارجي فقد كان عبارة عن مجموعة من الغزوات والحروب ضد الدول الإسلامية المجاورة، وخاصة ضد إيفات. ولكنه جاء في هذه الوثيقة أيضاً أن السلطان ديل مارّح التجأ عام ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م إلى نجاشي الحبشة المسيحية بعد أن خلعه وقهره أعداؤه في الداخل. ويشكل ذلك دليلاً تاريخياً هاماً يبين أن توطيد الحبشة المسيحية تحت حكم أول عاهل من سلالة السليمانيين بدأ يؤثر على سلطنة شوا التي كانت الصراعات بين الأشقاء قد أضعفتها. وفضلاً عن ذلك، يجدر بنا أن نلاحظ في هذا الصدد أن «السجل الزمني» يذكر، من بين تواريخ سلاطين شوا، تاريخ وفاة النجاشي «يكونو أملاك» وهو أول ملك للحبشة المسيحية من آل السليمانيين. كما تشير هذه الوثيقة، لأسباب مناقضة لذلك، إلى أن الخلافة العباسية سقطت على أيدي المغول عام ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م.

وفقدت سلطنة شوا استقلالها في نهاية المطاف على أثر تدخل سلطنة إيفات المجاورة. ففي نهاية الحرب الأهلية التي عصفت بشوا المسلمة من ٦٧٥هـ/ ١٢٦٧م إلى ٦٧٨هـ/ ١٢٨٠م، تدخلت سلطنة إيفات مباشرة في شؤون دولة شوا الضعيفة، وفي ٢٦ أبريل/نيسان ١٢٨٠م (١٩ من ذي القعدة ٦٧٨هـ) احتلت مركز شوا وأطاحت بهذه السلطنة.

ولما كان الطريق التجاري الذي يعبر وادي النيل قد أُقفل بصورة نهائية أمام الحبشة المسيحية وباتت الملاحة في الطريق البحري إلى الهند محدودة إلى أقصى درجة نتيجة انتشار الإسلام وتوطّده، فقد اضطر ما تبقى من مملكة أكسوم المسيحية إلى السعي إلى توسيع هذا الطريق باتجاه الجنوب أي باتجاه وسط الهضبة الحبشية. وكان أن نقلت العاصمة في مرحلة أولى من أكسوم إلى منطقة لستا المركزية. ولما استعادت دولة السليمانيين العرش، نقلت العاصمة من جديد نحو الحدود مع شوا التي كانت مسلمة في ذلك الوقت. كما أصبح دير القديس ستيفانوس على ضفاف بحيرة حيق مركزاً دينياً مسيحياً مشهوداً له قبل أن يُنقل بدوره الى أبسبو (بابرا بركان) في وسط أراضي شوا المحتلة. وحملت هذه الأحداث الحبشة المسيحية على ممارسة ضغوط شديدة على الدول الإسلامية الواقعة في الحبشة الجنوبية والتي أصبحت من ثم مهددة تهديداً مباشراً. وبينما كان مختلف السلاطين، كما سنرى فيما بعد، يعدّون وسائل الدفاع عن أنفسهم فقد نشأت كردّة فعل أيضاً حركات مستقلة يتزعمها زعماء دينيون مسلمون. وأول حركة بلغتنا أخبارها الحركة التي كان يتزعمها الشيخ محمد أبو عبد الله عام ٦٩٨هـ/١٢٩٨ - ١٢٩٩م، في عهد النجاشي ودم رعاد في الحبشة المسيحية. وهذا ما رواه المفضّل، المؤرخ المصري، وإن كان قد أضاف الى هذه الرواية بعض التفاصيل الأسطورية الشعبية. ولجأ النجاشي إلى مناورة سياسية بارعة فنجح في فصل الشيخ محمد عن عدد من أتباعه. وفي النهاية عرض عليه أن يستوطن مع أتباعه الأوفياء الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحبشة المسيحية. وهكذا فشلت حركة الشيخ محمد أبي عبد الله[١٩].

وفي هذه الأثناء، انتقلت -كما رأينا- الهيمنة على الحبشة الجنوبية الإسلامية من شوا المسلمة الى إيفات (أوفات).

---

(١٩) انظر المفضل، ١٩١٩-١٩٢٠.

سلطنة إيفات (أوفات)*

كانت أسرة ملكية تدعى باسم محلي، «وَلَصْمع»، هي التي تحكم سلطنة إيفات التي خلفت سلطنة شوا في هيمنتها على الحبشة الجنوبية الإسلامية. وقد بيّن ابن خلدون أن بني وَلَصْمع وفدوا الى إيفات أول الأمر مهاجرين من دولة داموت المسلمة القديمة. ويضاف إلى ذلك أن بني ولصمع قوم يعتزون بنسب عربي بعيد ويرون، حسبما تؤكد ذلك آثار مروية حتى يومنا هذا، أنهم ينتسبون إلى عقيل بن أبي طالب، شقيق الخليفة علي وشقيق جعفر بن أبي طالب الذي كان، كما رأينا، من أوائل المسلمين المهاجرين إلى الحبشة. وعلى العكس من ذلك، ينتسب مؤسس الدولة، عمر بن دنيا حوز[٢٠] إلى الإمام الحسن بن علي، حسبما جاء في «تاريخ بني ولصمع»، وهو كتاب وضع لمدحهم والدفاع عنهم.

غير أنه يبدو أن الجزء الأول من «تاريخ بني ولصمع» يتسم بطابع أسطوري، ومن ذلك ما جاء فيه أن عمر ولصمع حكم مدة ٨٠ عاماً وعمّر مائة وعشرين سنة، وكذلك ما روي عن الولي السلطان جمال الدين بن بازييو الذي كان يسخّر الجن حتى أن أحدهم أحضر في ظرف ساعة كتاباً من النيل، وأحضر آخر ماء من نهر حواش (وقد تكون هذه الأساطير نتيجة تأثير الأفكار الوثنية الحبشية المتعلقة بالآلهة الدنيا التي تعيش في المياه الجارية).

وأول تاريخ ورد ذكره في «تاريخ بني ولصمع» هو ٧٧٨هـ/١٣٧٦ – ١٣٧٧م. غير أن المقارنة بـ «الوقائع الحبشية» وبأقوال المؤرخين العرب تتيح الرجوع إلى تواريخ أقدم عهداً. فالسلطان صبر الدين مثلاً حارب فترة طويلة النجاشي عمدا صيون (الذي حكم من ١٣١٤م الى ١٣٤٤م). وإذا اعتمدنا، على سبيل الافتراض، ما جاء في الآثار الشعبية من أن ستاً وتسعين سنة انقضت بالإجمال بين عهد السلطان صبر الدين وعهد عمر ولصمع، أمكننا أن نرجع تاريخ تأسيس دولة ولصمع في إيفات الى نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، مع كافة التحفظات الضرورية نظراً لأوجه النقص التي تشوب الوثائق التي ذكرناها.

ثم حارب صبر الدين الحبشة المسيحية وقيل عنه، في «الوقائع الحبشية» أيضاً، أنه أكبر الملوك المسلمين الذين حكموا الجنوب. ولقب في الواقع بـ «ملك الكفار» (نجوسا علوان). وما يؤيد ذلك هو الهيمنة التي كانت تمارسها إيفات في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي بعد سقوط سلطنة شوا[٢١]. إلاّ أننا نجد في «الوقائع الحبشية»، فيما يتعلق بحرب السلطان صبر الدين،

* ورد اسمها «مملكة أوفات» في كتاب «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»، الباب الثامن وعنوانه «ممالك المسلمين بالحبشة»، تأليف ابن فضل الله العمري. المخطوطة العربية رقم ٥٨٦٨ المودعة لدى المكتبة الوطنية بباريس.

(٢٠) قد يرجع أصل هذا الاسم الى كلمة سامية حبشية تقابل كلمة «حوز» باللغة الحبشية (الجعز) فتصبح ترجمة اسم «دنيا حوز» «حلاوة العالم» (أو «لذات الجنس البشري» تقريباً). وبذلك تكون في أسماء أمراء «ولصمع» آثار حبشية قديمة. ومهما يكن من أمر، فإن اسم ولصمع ليس عربياً غير أنني لم أتمكن حتى الآن من إعادة بنائه بكلمات حبشية. وهو يتألف ربما من الكلمة السامية القديمة «وا» التي تعني «له أو «متعلق به» و«الاصباع» بمعنى «الخياشيم».

(٢١) انظر ج. بيروشون (J. Perruchon)، ١٨٨٩.

خبرين تاريخيين مفيدين للغاية. ونعلم من الأول للمرة الأولى تعاطي مسلمي الحبشة «للقات». والقات (كلمة عربية يقابلها في الأمهرية الشات). وهو شجيرة (Catha edulis) لأوراقها أثر منبه. وعرف عن المسلمين في الحبشة أنهم يتعاطون القات (الذي يضع الأسرة في حالة تيقظ طوال الليل، حسبما جاء في أغنية شعبية). وكان القات شائع الاستخدام آنذاك إلى درجة أن صبر الدين أعلن، وهو يتباهى بمآثره الحربية، أنه سيستولي على عاصمة الحبشة المسيحية و «يزرع فيها القات لأن المسلمين مولعون بهذا النبات».

أما المقطع الثاني من «الوقائع الحبشية» الذي يكتسي أهمية بالنسبة لتاريخ الحبشة، فهو المقطع الذي يروي فيه المؤرخ كيف واجه الملك المسيحي معارضة من جنوده عندما أراد، عقب انتصاره على المسلمين، استغلال الانتصارات التي حققها للتغلغل في المناطق الإسلامية وتوطيد قدم جيوشه فيها. فبعد أن حقق جنوده النصر واستولوا على الغنائم، أرادوا العودة إلى بلادهم للتمتع بثمار انتصارهم ولم يكونوا يفهمون لماذا يُطلب منهم أن يحتلوا بصورة دائمة أراضي العدو. هذه السمة النفسية مهمة لأننا سوف نشاهد حدثاً مماثلاً بعد قرنين (في القرن السادس عشر الميلادي)، وهذه المرة مع الجنود المسلمين، جنود الإمام أحمد بن ابراهيم، الذين أعربوا أيضاً عن الاشمئزاز نفسه من الاحتلال الدائم لأراضي الشعوب التي هزموها. وذكر المؤرخ الحبشي أن الجنود قالوا للملك المسيحي: «يا نجاشي، لقد قاتلت وخلصتنا من أيدي الكفار، والآن دعنا نعود الى قرانا». فأجاب النجاشي: «إنها تعود إلى مراعيها الحيوانات». وبعد مرور قرنين تحدث المؤرخ العربي بالطريقة نفسها عن الجنود المسلمين الذين قالوا لقائدهم أحمد بن ابراهيم بعد انتصارهم؛ «يا إمام المسلمين، لقد رأيت ماذا حصل. قتل الكثير منا. والعديد منا مثخن بالجراح. ولم يعد لدينا من القوت إلاّ القليل. فسيّر جيشنا إلى بلادنا. هناك سنعيد تنظيم صفوفنا»، ولكن رضخ الجنود لأوامر قادتهم في نهاية المطاف وإن كانوا قد أعربوا عن استيائهم في كلتا الحالتين[٢٢].

وكان لا بد أن يسفر تقدم الدولة السليمانية الجديدة التي تحكم الحبشة المسيحية نحو الجنوب وتوسع إيفات المسلمة إلى منطقة شوا عن تنازع بين الدولتين. وأول اصطدام بلغنا خبره ذلك الاصطدام الذي ورد ذكره في أخبار النجاشي عمدا صيون الأول. وجاء فيها على لسان العاهل الحبشي أنه هزم في بداية عهده سلطان إيفات حق الدين وقتل الأمير المسلم درادر، شقيق حق الدين[٢٣]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكتاب العربي «تاريخ بني ولصمع» لا يشير البتة إلى حق الدين أو الى هذه الحرب. ولمّا كان المؤرخ المسلم يُرجع بدء النزاع مع المسيحيين إلى عهد السلطان حق الدين الثاني الذي تولى الحكم من ١٣٧٦م الى ١٣٨٦م (أي بعد حق الدين الأول بعشرات السنين)، فقد يكون ذلك نتيجة خطأ ارتكبه المؤرخ أو خطأ ورد في المصادر كالتي استعان بها.

وأول حرب بين الحبشة وإيفات وصلتنا وثائق عديدة عنها هي الحرب التي وقعت عام

(٢٢) و. إي. كونزلمان (W.E. Conzelman)، ١٨٩٥.

(٢٣) ج.و.ب. هنتينغفورد (G.W.B. Huntingford)، ١٩٦٥.

١٣٣٢م في عهد النجاشي عمدا صيون الأول[٢٤]. فقد هاجم صبر الدين جيوش النجاشي التي كانت قد دخلت شوا ولكنه هزم بعد معركة ضارية واضطر إلى الخضوع للنجاشي. وعيّن النجاشي الأمير جمال الدين، شقيق صبر الدين، سلطاناً على إيفات ولكنه لم يتمكن من توطيد حكمه بسبب عدم شرعية سلطاته. وسرعان ما أطاحت به حركة إسلامية واسعة النطاق تولى قيادتها القاضي صالح. ونجح هذا الداعية العنيف في تنظيم رابطة من الأمراء المسلمين برز منها بصفة خاصة سلطان عدل (شرقي إيفات). غير أن النجاشي تمكن من الانتصار مرة أخرى، وكان انتصاره هذه المرة بداية عهد جديد بالنسبة للدول المسلمة الصغيرة في الجنوب، ذلك أن مركز الهيمنة انتقل من إيفات الى سلطان عدل على الرغم من أن السلطة بقيت في يد أمير ولصمع. ويمكننا القول إنه، في غضون قرنين (الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين)، انتقل المركز السياسي للاسلام الحبشي ثلاث مرات، ودوماً من الغرب الى الشرق، باتجاه حافة الهضبة: من داموت إلى شوا، ومن شوا إلى إيفات، ومن إيفات إلى عدل.

وقد ترتب على الانتصار الذي حققه النجاشي عمدا صيون على المسلمين أن قام خلفاؤه بمجموعة من العمليات العسكرية في الجنوب. وهكذا هزم النجاشي داويت الأول (١٣٨٢م – ١٤١١م) السلطان حق الدين الثاني عام ٧٧٦هـ/١٣٧٦ – ١٣٧٧م وقتله في المعركة، كما هزم خلفه، النجاشي اسحق، السلطان سعد الدين، خلف حق الدين الثاني، وشق طريقه باتجاه البحر حتى زيلع. وقد خلّفت الانتصارات التي حققها النجاشي اسحق نشيد نصر طويلاً كان يغنيه جنوده ويكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا لأنه يورد أسماء مختلف البلدان المسلمة التي اجتاحها هذا النجاشي ودمرها خلال الحرب التي خاضها ضد سعد الدين. وهذه الوثيقة الشعرية تستكمل وتوضح قائمة البلدان الاسلامية التي كانت قبل قرن قد انضمت الى الرابطة الاسلامية التي تأسست، كما رأينا، استجابة لخطب القاضي صالح الموجهة ضد النجاشي عمدا صيون. وفيما يتعلق بالمسلمين، أصبح السلطان سعد الدين، الذي سقط عام ٨١٧هـ/ ١٤١٥م وهو يحارب النصارى، بطلاً ورمزاً للجهاد الاسلامي ضد غزوات ملوك الحبشة، واتخذ الجنوب المسلم منذ ذلك الوقت اسم «برّ سعد الدين». غير أن سلطنة عدل التي باتت تتزعم الاسلام الحبشي استعادت عافيتها بعد بضعة عقود وقامت بمحاولة جريئة وصعبة لغزو شوا التي لم تكن في ذلك الوقت إقليماً مسيحياً فحسب، بل مقر النجاشي أيضاً. وكان يقود الجيش الاسلامي السلطان شهاب الدين أحمد بدلاي (الذي يدعى في «الوقائع الحبشية» أروي بدلاي أي «الوحش الضاري بدلاي»). وبعد أن حقق بدلاي عدداً من الانتصارات في البداية، هزمه النجاشي زارع يعقوب في معركة كبيرة في إيغوبًا في ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ١٤٤٥م، وقُتِل السلطان أثناء المعركة. وطارد النجاشي الجيش الاسلامي حتى نهر حواش واستولى على غنائم بدت للنصارى الأحباش رائعة للغاية، ذلك أن العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين سلطنة عدل وملوك شبه الجزيرة العربية أتاحت للمسلمين الحصول على سلع فاخرة لم يكن بإمكان الأحباش النصارى الحصول عليها في

(٢٤) انظر ج. بيروشون (J. Perruchon)، ١٨٨٩–١٨٩٠.

ذلك الوقت، لأن علاقاتهم بالعالم الخارجي كانت لا تزال مجمدّة. وهكذا تروي وثيقة مسيحية مثلاً ما يلي: «وكانت ثياب [السلطان] وثياب قادته مزخرفة بالفضة وتتلألأ من كل جانب. وكان الخنجر الذي يحمله [السلطان] على جنبه مرصعاً بالذهب والأحجار الكريمة، وكانت تميمته مزخرفة بحلي مدلاة من الذهب، وكانت الحروف المكتوبة على التميمة مطلية بالذهب. وكانت مظلته من صنع بلاد الشام وتمثل عملاً فنياً رائعاً الى درجة أنها كانت تثير إعجاب كل من نظر إليها، وكانت قد رسمت عليها ثعابين مجنّحة».

وبعد معركة إيغوبا، اتخذ سلاطين عدل، التي استمر فيها ولصمع على العرش، وهم سلاطين إيفات السابقين، داكار عاصمة لهم على حدود السهل الشرقي. وبعد ذلك ببضع سنوات حمل النجاشي اسكندر عليها حملة فدخل عدل واستولى على داكار ودمرها. غير أن جيش سلطان عدل، شمس الدين بن محمد، باغت في عام ١٤٧٥م الجيش المسيحي وهو في طريق عودته إلى إقليم شوا فهزم النجاشي اسكندر الذي لقي حتفه في المعركة. إلّا أن المسلمين لم يواصلوا جهدهم لتوطيد انتصارهم وذلك بسبب الصراعات التي كانت دائرة بين مختلف الأمراء على البلاد والتي أفضت إلى تعطيل عدل وإفقارها.

ثم نُقلت العاصمة مرة أخرى نحو الشرق، إلى أوسا في منطقة السهول المنخفضة، إلى أن نقل أخيراً السلطان أبو بكر بن محمد بن أزهر الدين عاصمة عدل إلى هرر عام ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م، وأسس هكذا دولة أمراء هرر الذين أمسكوا بزمام الحكم طوال ثلاثة قرون في الدولة الإسلامية التي أُطلق عليها منذئذٍ اسم إمارة هرر. ويرجع سبب ذلك الى أن محمد بن أبي بكر بن أزهر الدين الذي نقل العاصمة إلى الجنوب لأسباب أمنية لم يكن يملك رسمياً السلطة العليا بل أبقى على العرش أمراء دولة ولصمع وترك لهم لقب السلطان. وهكذا تفادى الطعن في شرعية حكمه وسخّر لسلطته الفعلية السلطة الاسمية للدولة القديمة. وهذا ما فعله خلفاؤه أيضاً الى أن انقرضت دولة ولصمع في ظروف غامضة.

ولم تبرح سلطنة هرر الجديدة أن مزقتها حرب أهلية واستمرت هذه الحرب الى أن برزت شخصية قوية هي أحمد بن ابراهيم الذي أصبح إماماً فيما بعد وتمكن من فرض نفوذه وجمع كافة السلطات بين يديه.

الفصل الحادي والعشرون

ساحل أفريقيا الشرقي وجزر القمر

فيدل ت. ماساو و هنري و. موتورو

يحاول هذا الفصل أن يعيد تقييم تاريخ ساحل أفريقيا الشرقي وجزر القمر، التي يُشار إليها فيا يلي، للتيسير، بعبارة «ساحل أفريقيا الشرقي وتخومه»، وذلك خلال الفترة الواقعة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين. ويستهدف الفصل تصحيح الصورة الشائهة التي رسمها المؤرخون والأثريون المنتمون الى مدرسة الفكر الاستعماري، الذين اعتمدوا على المصادر الخارجية عن المنطقة، والبيانات الناقصة، بل ومجرد الإشاعات كي يعرضوا من كل ذلك تأليفاً بدا في معظم الحالات تاريخاً للتجار والمستعمرين الأجانب، الذين يُعزى إليهم فضل تمدين الساحل وتحضيره. ولا شك في أن دور الأجانب في التاريخ المبكر لساحل أفريقيا الشرقي أمر لا يمكن إنكاره؛ ولكن هناك فرقاً كبيراً بين أن يكون الإنسان جزءاً من عملية تغير، وبين أن ينتحل لنفسه كامل المسؤولية عن هذا التغير. وإن نتائج البحوث الحديثة التي أُجريت على أساس مناهج وتقنيات علمية جديدة في مجالات الآثار والتاريخ والإثنوغرافيا، الخ، هذه النتائج التي لا يزال يتتابع ظهورها[1] لم يقتصر أمرها على توسيع قاعدة البيانات التي تستند اليها، بل إنها توضح كذلك، بخطوات بطيئة ولكنها أكيدة، أن تاريخ ساحل أفريقيا الشرقي وتخومه هو تاريخ سكانه الأفريقيين المحليين وتفاعلهم مع البيئة.

(١) يشير المؤلفان هنا ضمناً الى أعمال ج. دو ف. آلن (J. de V. Allen)، ١٩٨٢؛ م. هورتون (M. Horton)، ١٩٨١؛ هـ.و. موتورو (H.W. Mutoro)، ١٩٧٩ و ١٩٨٢ (ب).

الخليفة الجغرافية

المقصود في السابق الحالي بساحل أفريقيا الشرقي وتخومه هو تلك المنطقة من الأرض التي تمتد على وجه التقريب بين خطي طول ٣٨° شرقاً و٥٠° شرقاً، وبين خطي العرض ١١° شمالاً و٢٥° جنوباً، والتي تقع بين سواحل الصومال في الشمال وموزمبيق في الجنوب. وتخضع هذه المنطقة لتأثير نظام الرياح الموسمية، الأمر الذي ما فتيء يؤثر بصورة أو بأخرى على التطور التاريخي لمجتمعات الساحل. وإذا استثنينا شمال كينيا والصومال، فإن الجانب الأكبر من المنطقة يتميز بمعدلات أمطار جيدة وبأنواع من التربة الخصبة على نحو يظاهر الأنشطة الزراعية. ومن الممكن تقسيم هذه المنطقة إلى ثلاث مناطق بيئية – جغرافية رئيسية، هي: الجزر (مثل لامو وباتي ومافيا والدابرا والقمر، الخ...)، وشبه الجزيرة، والأراضي الداخلية. وتتميز هذه المناطق ببقايا أو آثار لمستقرات ذات طابع ثقافي متفرد يشير الى احتمال قوي أنها كانت نتاجاً لسكان أفارقة محليين. ورغم أن هذه المستقرات مهجورة اليوم إلاّ أن آثارها المادية لا تزال قائمة فوق سطح الأرض على بقايا مهدمة، تبدو واضحة في التصوير الفوتوغرافي الجوي وفي الخرائط الطبوغرافية. أما المستقرات التي كانت مؤقتة، فإن وجودها تكشف عنه السجلات الأثرية، إما بالفتحات في الأرض أو بالأكوام العالية الشبيهة بالتلال الصغيرة والتي يحيط بها غطاء نباتي كثيف ومرتفع أو بالغ الفقر والقصر.

ورغم أن المناطق البيئية التي قامت فيها هذه المستقرات تتسم اليوم بفقر غطائها النباتي وضآلة التواجد الحيواني فيها، فإن هناك شواهد كافية من المستحاثات وبقايا العظام تشير الى أن الحال كان مختلفاً عن ذلك في سنوات التكوين الأولى عندما راح السكان يستقرون في تلك المناطق. وعلى سبيل المثال، فإن نظم المصبات الخليجية التي تقع عليها مستقرات الجزر، مثل لامو وماندا وباتي وشانغا، الخ...، كانت تحيطها غابات منغروف كثيفة لم يقتصر نفعها على توفير الأمن والحماية لسكان هذه المستقرات، بل تعدى ذلك الى تزويدهم بمصدر للدخل (من بيع أعمدة المنغروف مثلاً). أما الآن فقد غدا ذلك كله خرباً تماماً تقريباً. أما ما نشهده باقياً من شبه الجزيرة على طول الساحل القاري، الذي قامت عليه مستقرات مثل جيدي وموانا ونتوابا، الخ...، فهو حزام منخفض من الشجيرات الشوكية يندرج إلى قطع من الأرض المعشبة المشجرة الرطبة المتبقية دون شك من الغابات الكثيفة التي كانت توجد من قبل، والتي قد تكون من أمثلتها اليوم غابات الكايا الموجودة في الأراضي الداخلية. فإذا انتقلنا إلى المنطقة البيئية للأراضي الداخلية، التي تتميز بمستقرات الكايا، وجدنا أنها قد تكون المثل الحي الوحيد المتبقي الذي يصوّر ما كان عليه النظام البيئي أثناء فترة الاستقرار الباكرة في المنطقة المعنية. وفيما وراء مرتفعات غابات الكايا، يتألف الغطاء النباتي من سافانا فقيرة تتدهور إلى نباتات صحراء «تاري» التي يعيش عليها اليوم الصيادون –جامعو الطعام (القانصون–الجامعون) من الواتا والرعاة من الكوافي.

هذه هي المناطق البيئية التي ظهرت فيها مستقرات شرق أفريقيا الساحلية والحضارة المقترنة بها، حتى غدت بعد حين معبراً لتكامل الإقليم بأكمله من العالم الخارجي الفسيح. وكانت هذه

المستقرات – المسماة «ميدزي» أو «ميجي» (مدن) – تغطي مساحات تصل إلى خمسين هكتاراً في قمة قوتها وازدهارها[٢]. إلاّ أنها بمرور الوقت أخذت تتدهور ببطء ولكن باطراد، حتى هجرها أصحابها تماماً تاركين إياها للطبيعة البكر. وتتناثر بقايا هذه المستقرات وآثارها اليوم في الإقليم بأكمله. وإن النظرة المدققة الى توزيعها ومواقعها الجغرافية، مقترنة بالاكتشافات الأثرية الحديثة، لتقطع بأن سكان تلك المستقرات كانوا في حالة من التفاعل المجتمعي الدائم المتبادل فيما بينهم ومع جيرانهم الأكثر بعداً. ولذا فإن «إعادة بناء» تاريخ هذه المجتمعات تتطلب إطاراً مرجعياً يتميز بمنظور إقليمي جامع بين مختلف التخصصات وتكاملي.

المشكلات

بيد أن أغلب الأعمال التي تتناول تاريخ ساحل أفريقيا الشرقي قبل الاستعمار لا تفي بهذا المنظور. ويرجع هذا الفشل بصفة رئيسية الى عاملين: المنهجية التقليدية التي أستند اليها البحث، والنهج الاستعماري لمن قاموا به. فالمنهجية تقليدية في كونها لم تحدد صراحة ماهية المشكلات البحثية التي يسعى عالم الآثار الى حلها، وكيفية توصله الى هذا الحل. وكان الهدف فيما يبدو هو تغطية أكبر عدد ممكن من المجالات، لمجرد أن هذه المجالات لم تُبحث من قبل. فلا مجال إذن للدهشة من أن نجد أنه نتيجة للعجلة الظاهرة في تناول الموضوع، فإن عدداً من هذه المستقرات لم تدرس إلاّ دراسة سطحية، أو أنها قد أُهملت بالمرة.

وفي حالات كثيرة، كان نصيب بعض المستقرات ذات الأبعاد الكبيرة لا يزيد عن حفرية واحدة أو اثنتين لكل مستقرة، كما يتبين من تقارير المواقع أو من الأعمال المنشورة. وفي هذه الحالات، كانت البيانات التي تجمع من الحفرية تُستخدم لوصف أنماط السلوك في المستقرة بأكملها. ولا شك في أن هذا نهج غير سليم، لأن السلوك البشري يتخذ أنماطاً عدة، ولا يمكن للبيانات المستمدة من حفرية أو اثنتين أن تمثل جميع أنماط السلوك في كامل المستقرة المعنية تمثيلاً صادقاً.

وينعكس الموقف الاستعماري في مجال التدوين التاريخي في أسلوب تفهم البيانات المجموعة وفي تفسير مدلولاتها على السواء. ففي المقام الأول، نجد أن الصورة الإدراكية لثقافة الساحل قد تشكلت بالإستناد الى قوائم للسمات الثقافية تمثل أفكار الأشخاص الذين وضعوا هذه القوائم ومعتقداتهم ومعاييرهم أو اتجاهاتهم الفكرية. ومعنى ذلك أن التفسير الذي أتى بعد تشكيل هذه الصورة الإدراكية، ولاسيما فيما يتعلق بما في الثقافة من تنوع وتغير، استند الى مقولة الانتشار من مراكز ثقافية أسمى وأكثر تفوقاً في الشرق الأوسط وما وراءه، بدلاً من مقولة نشوء ثقافة نتيجة لتكيف السكان لبيئتهم المتغيرة. ويرد هذا التفسير التقليدي لتاريخ مستقرات ساحل أفريقيا الشرقي وتخومه في أعمال الكثيرين من الدارسين، كما سنبين فيما بعد.

وطبقاً لما يذكره ف.ب. بيرس، فإن المستقرات التي قامت في هذه المنطقة قد أنشأها فرس

(٢) كانت كايا–مودزي–مويرو تغطي مساحة ٣٢ هكتاراً، وكايا–سنغوايا ٢٠ هكتاراً، وكايا–بومو ٢٤ هكتاراً.

وعرب، حسبما يدل عليه ما أسماه بطراز شيرازي والطراز العربي في المعمار[٣]. وذهب و.هـ. إنغرامز إلى أبعد من ذلك، مقترحاً أنه إذا كان مؤسسو هذه المستقرات من الفرس، فلا بد أنهم كانوا من معتنق المذهب الشيعي للإسلام[٤]. وزاد ل.و. هولينغسويرث على ذلك زعمه أنه، بالإضافة إلى كون هؤلاء المهاجرين من الشيرازيين، ومن ثم ذوي أصل فارسي، فإنهم قد استحثوا أيضاً إنشاء المباني الحجرية وأفكار صناعة الجير والأسمنت، وفنون نقش الخشب وتشغيله ونسج القطن[٥]. وأعرب جيمس س. كيركمان عن أفكار مشابهة، حيث انتهى من زيارة عدد من هذه المستقرات إلى القول بأن «الآثار التاريخية في شرق أفريقيا لا تنتمي الى الأفريقيين، بل إلى العرب والفرس المستعربين الذين اختلطت دماؤهم بدماء الأفارقة ولكنهم ظلوا من الناحية الثقافية منفصلين تماماً عن الأفارقة المحيطين بهم»[٦]. والفرق بين بيرس وكيركمان أن الأول يرى أن المعمار الشيرازي أو الفارسي سابق على طراز المعمار العربي، بينما يرى الثاني أن المعمار العربي هو السابق. ولا يخرج نيفل شيتيك عن هذا الإطار[٧]، فهو لا يقتصر على القول بأن هؤلاء المهاجرين من شيراز (سيراف) – الذين يزعم أنهم أنشأوا المستقرات في هذه المنطقة – كانت غالبيتهم من الرجال، بل إنه يضيف كذلك قوله إنه حتى الاقتصاد الذي قامت عليه هذه المستقرات كان أجنبي الطابع؛ «ورغم أن أصول هذه الحضارات كانت توجد في تلك الأراضي التي اعتمدت عليها اقتصادياً، إلاّ أن مدن الساحل كانت تتجه دائماً نحو البحر، مرسلة النظر عبر المنطقة البحرية الشاسعة التي تتألف من المحيط الهندي وسواحله[٨]».

وقد حرص أنصار القول بالأصول الأجنبية للمستقرات في هذه المنطقة على تأييد دعواهم باستخدام نقوش الكتابة، والأدلة الوثائقية، وأسماء الأماكن؛ ولكن براهينهم لم تكن كافية ولا مقنعة. وعلى سبيل المثال، فإن من الصحيح أن هناك نقشين كتابيين من القرن الثالث عشر الميلادي في مقديشو يحملان اسمين فارسيين، ولكن هذا أقل من أن يشكل أساساً لأي استنتاج يُعتدّ به. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت المستقرات في هذه المنطقة قد ازدهرت منذ وقت طويل في ذلك الحين.

وهناك أسماء مشابهة للأسماء الشائعة في شبه الجزيرة العربية وفي فارس، مثل «القحطاني» و«الحضرمي»، الخ...، اعتُبرت دليلاً على الأصول العربية–الفارسية لمستقرات ساحل أفريقيا الشرقي؛ ووجدت مثل هذه الأسماء في مقديشو وتونغوني في شمال تانزانيا[٩]. وينبغي أن نلاحظ هنا أن الثلاثة عشر اسماً أو نقشاً التي وُجدت في مقديشو قد خضعت لفحص دقيق، وتبين أن اثنين

(٣) ف.ب. بيرس (F.B. Pearce)، ١٩٢٠، ص ٣٩٩.

(٤) و.هـ. إنغرامز (W.H. Ingrams)، ١٩٣١، ص ١٣٣ و ١٥٣.

(٥) ل.هـ. هولينغسويرث (L.H. Hollingsworth)، ١٩٧٤، ص ٣٩ و ٤٠.

(٦) ج.س. كيركمان (J.S. Kirkman)، ١٩٥٤، ص ٢٢.

(٧) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، في جميع أعماله.

(٨) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٤، الجزء الأول، ص ٢٤٥.

(٩) انظر أ. تشيرولّي (E. Cerulli)، ١٩٥٧، الجزء الأول، ص ٢–١٠؛ ب.ج. مارتن (B.G. Martin)، ١٩٧٤، ص ٣٦٨.

منها فقط هما اللذان يذكران أشخاصاً من أصل فارسي واضح[١٠]. ورغم أن بلاطة القيشاني الوحيدة من تونغوني التي ورد ذكرها عند بيرتون لا تزال تائهة، فإن من غير المحتمل أن تكون فارسية الأصل. وحتى إذا كان أصلها فارسياً بالفعل، فإنها بمفردها لا تزوّدنا بدليل كافٍ على أن تونغوني كانت مستقرة فارسية. ونأتي أخيراً إلى الأدلة الوثائقية التي أُشير اليها لدعم النظرية القائلة بأن مستقرات ساحل أفريقيا الشرقي وتخومه قد نشأت عن أصول فارسية، فنجد أن القائمة الطويلة التي وضعها ب.ج. مارتين على سبيل المثال قد اتضح أنها لا تضم وثيقة واحدة مقنعة أو تبين وجود أي من هذه المستقرات قبل عام + ١٧٥٠[١١].

وفي محاولة لتحديد تاريخ لتأسيس الأجانب لهذه المدن الساحلية، أُخذت الاواني الفخارية المستوردة واستُخدمت باعتبارها أفضل الادلة لتحديد التاريخ. وقيل لنا في هذا الصدد إن ماندا أُسست في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وتكوه في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي – الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وكيلوه في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي إلى الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي أو السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي[١٢]. وقد ضُرب صفحاً في هذا الشأن عن تواريخ الكربون ١٤ (المستندة الى أساس علمي ومن ثم فهي أكثر موضوعية) لأن هذه التواريخ اعتُبرت مبكرة أكثر من اللازم. أما قطع الخزف المحلية، التي يمكن إمّا تحديد تاريخها بالمقارنة مع القطع المعروفة التي وجدت في المناطق المجاورة أو باختبار الاشعاع الضوئي الحراري، فإنها قد عولجت على حدة، وكأن الهدف الضمني هو الايحاء بأنها ليست من إنتاج هذه المستقرات، وحتى ولو كانت من إنتاجها فإن تواريخها ستتعارض مع النتائج التي تم التوصل اليها اعتسافاً بالفعل، وهي أنه قبل وصول الأجانب من شيراز الخ...، لم تكن توجد أية مستقرات في هذه المنطقة. ولو كان هذا هو الحال لعثرنا في المنطقة على عدد من المواقع ذات تصميم يبدو كبير الاختلاف وأجنبياً عن المنطقة، وخاصة عند مقارنته بما تضمه الطبقات الجيولوجية المتراصفة. ولكن هذا النوع من الأدلة لم يظهر الى النور بعد. وعلى سبيل المثال، فقد استُخرج من حفريات تكوه ما يزيد على خمسة ملايين شظية من الخزف المصنوع محلياً، تقابلها خمسمائة شظية من الخزف المستورد[١٣]. كما أن الحفريات في المواقع الأخرى، مثل ماندا وكايا–سنغوايا وكايامودزي مويرو وجيدي وكيلوه وشانغا ومودزي مويرو وفونغو، وغيرها كثير، قد كشفت عن غلبة ساحقة للمواد الخزفية المصنوعة محلياً على تلك المستوردة[١٤]. ولا يسع الانسان أمام هذه الخلفية

---

(١٠) ج. دو ف. آلن (J. de V. Allen)، ١٩٨٢، ص ١٠. وبعض النقوش المتأخرة عن ذلك تشير الى أصل عربي.

(١١) ب.ج. مارتين (B.G. Martin)، ١٩٧٤، ص ٣٦٨ وما يليها.

(١٢) ج.س. كيركمان (J.S. Kirkman)، ١٩٥٤، ص ١٧٤–١٨٢؛ هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٤، الجزء الأول، ص ٢٣٥–٢٣٧.

(١٣) هـ.و. موتورو (H.W. Mutoro)، ١٩٧٩، ص ٦٨–١١٠.

(١٤) ج. كيركمان (J.S. Kirkman)، ١٩٥٤؛ هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٦٧؛ م. هورتون (M. Horton)، ١٩٨١؛ هـ.و. موتورو (H.W. Mutoro)، ١٩٨٢ (أ) و (ب).

سوى أن يتساءل كيف يمكن للمستقرة أن تكون لسكان أجانب في حين أنه، أولاً لا يوجد دليل على ذلك، وثانياً فإن أغلب بقايا ثقافتها المادية تنطق بانتمائها إلى السكان المحليين.

ومن أوجه القصور المنهجي الأخرى التي تحتاج إلى اختبار تلك الطريقة التي اتبعت في تحديد تاريخ تلك المستقرات بما يتفق مع مجيء هؤلاء العرب والفرس. ذلك أن جميع المدن الساحلية قد حُدِّدت تواريخها بالاستناد الى الأواني الفخارية والخزفية المستوردة، وكان ذلك في كثير من الأحيان على أساس شظية واحدة مستخرجة من حفرة اختبار واحدة. بيد أن الحفريات الأثرية المطردة في هذه المستقرات قد استمرت تكشف عن شظايا تنتمي إلى فترات أقدم من تلك التي أُشير اليها اعلاه، حيث يتجلى المثل على ذلك في موقع تكوه، التي حُدِّد تاريخها على أساس الأواني المستوردة بالقرن العاشر أو الحادي عشر الهجري/ السادس عشر أو السابع عشر الميلادي، في حين أن هذا الموقع نفسه قد استُخرجت منه أوانٍ صينية ذات لون أخضر فاتح وأوعية إسلامية وحيدة اللون ترجع إلى الفترة من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي إلى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[١٥]. والأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي: ما هي المعايير التي استخدمت في تحديد التاريخ؟ ولماذا لم تؤخذ في الاعتبار الشظايا التي ترجع إلى الفترة من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي الى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي؟ وهل يجوز أن نضرب صفحاً عن تواريخ اختبار الكربون ١٤ لمجرد أنها لا تتفق مع خطة الانتشار المتوقعة؟

من هذا المنطلق نود أن نبرز أن اتخاذ تواريخ الأواني المستوردة أساساً لتحديد تواريخ مستقرات ساحل أفريقيا الشرقي، حسبما فعل الدارسون السابقون، أمر يستند الى بيانات ناقصة. أما المقارنات التي أجريناها بمعرفتنا لجميع التواريخ المستمدة من الأواني المستوردة مضاهاة بالتواريخ المستمدة من الكربون ١٤ (ومثال ذلك بيانات الطبقة ٣ لسنة ١١٩٥±١٣٥ لموقع تكوه)، فتنتهي إلى نتيجة مؤداها أن جميع التواريخ المستمدة من الأواني المستوردة بالنسبة للساحل ينبغي أن تعالج باحتراس يفوق كثيراً ما لقيته حتى الآن. ونود أن نؤكد أن الأواني المستوردة، مثلها في ذلك مثل جميع سلع التبادل الترفية المستوردة، كأكواب الشراب الزجاجية والخرز وكؤوس النبيذ والأقمشة، الخ...، يمكنها أن تنبئنا بالكثير عن أسلوب الحياة ونوع الاقتصاد في المجتمع المعني، وكذلك عن درجة تفاعله مع جيرانه. ولا بد أن نضمها في الاعتبار عندما نحاول وضع تقويم زمني للموقع الأثري، ولكن هذا لا يجوز أن يكون على حساب استبعاد مناهج التأريخ الأخرى العلمية الأكثر موضوعية، مثل اختبارات الكربون ١٤. ولا يجوز اعتبار أن التواريخ المحددة على أساس الأوعية المستوردة تعين الوقت الذي أنشئت فيه المستقرات، كما حدث في أحيان كثيرة.

وثانياً، فإن الضرورة تستلزم في أي بحث ميداني توضيح إجراءات أخذ العينات التي اتبعت في اختيار البيانات التي يراد تحليلها أو القطع التي يراد تحديد تاريخها. ولا يمكن

---

(١٥) هـ.و. موتورو (H.W. Mutoro)، ١٩٧٩، ص ١١١ و ١١٢.

لشظية فخارية أو خزفية واحدة مأخوذة من حفرة اختبار واحدة أو اثنتين في موقع مستقرة ما أن تُعتبر ممثلة لجميع القطع أو الشظايا الموجودة في الموقع. ويجب أن نراعي أيضاً حقيقية أن نظم المستقرات البشرية يمكن في كثير من الأحيان أن تنمو من بدايات بالغة التواضع حتى تتخذ أبعاداً معقدة. وعندما تبلغ المستقرات هذه المرحلة، فإنها تفترش عادة نطاقات بيئية أوسع، فيزيد ذلك بالتالي من تعقيدها ومن انتشار مساحتها. ولكي نفهم عملية التطور والتغير الثقافيين في هذه المستقرات، فإن علينا أولاً وقبل كل شيء أن نلاحظ أنماط سلوك المجتمعات البائدة المعنية، وأن نحرص على إخضاع قطاع عريض من المستقرة موضع البحث لإجراء الحفريات وأخذ العينات كي نحصل على بيانات تشكل تمثيلاً حقيقياً ويمكنها أن تساعدنا فيما نسعى اليه من تحليل وايضاح. حقيقة إننا لا نستطيع أن نشمل بالحفريات مستقرة بكاملها، ولكن من الضروري أن نوضح بجلاء ما نتبعه من إجراءات لتحديد مناطق المستقرة التي تجري فيها الحفريات. ويجب على الأقل أن نعطي لجميع النقاط في موقع المستقرة فرصاً متساوية في عملية الاختيار من بينها لإجراء الحفريات.

وهناك مظهر آخر من مظاهر التحيّز الاستعماري ينعكس في أنواع المستقرات التي اختيرت لدراستها. وغني عن البيان أن جميع الجهود التي بذلت في هذا الصدد في الماضي قد تركزت على المستقرات المبنية بالحجر وانحصرت فيها، ومن أمثلتها ماندا وكيلوه وتكوه وموانا وجيدي، الخ...، مع إسناد هذه المستقرات –كما سبق أن ذكرنا– إلى الأجانب، والقول بأنها تخصهم. أما المستقرات غير المبنية بالحجر فكان نصيبها التجاهل، لا لمجرد أنها اعتُبرت عديمة الأهمية فحسب، وإنما أيضاً لأنها لا تمثل «معماراً» بالمعنى الكامل للكلمة. والنقطة التي نؤكد عليها هنا هي أن المستقرات نظم ثقافية، وهي بهذه الصفة ليست ظواهر وحيدة النمط، ومن ثم لا يمكن فهم أدائها لوظائفها بالاستناد الى متغير واحد فحسب، هو هنا الانتقال المكاني–الزماني للأفكار من مراكز ثقافية أعلى إلى مراكز أخرى أدنى مرتبة. وإنما ينبغي النظر إلى هذه المستقرات في إطار مجموعة متعددة المتغيرات من الأحداث والوقائع التي لا يمكن فهمها إلاّ على أساس اعتبار متغيرات كثيرة ذات صلات وروابط سببية تحدث آثارها إما بالتكافل الشامل أو في مجموعات متغيرة. فعلينا إذن، نحن الباحثين، أن نعزل هذه المتغيرات السببية قصد التوصل إلى تحديد العلاقات التي كانت قائمة بينها. ولكي نبلغ هذه الغاية، فإن علينا دون شك أن نتغلغل إلى ما وراء المقولة التقليدية التي تمجّد التفوق العرقي للمستعمرين بأن نستخدم مقولة جديدة يمكنها أن تحل المشكلات القائمة أمامنا ضمن إطار مرجعي حددت مفاهيمه تحديداً موضوعياً.

ونظراً لعدم وجود أية بيانات أو أدلة كافية ومقنعة تؤيد القول بأن مستقرات ساحل أفريقيا الشرقي قد أنشأها أجانب، يصبح من المحتمل أن يكون المنشئون الأصليون لثقافة الساحل هم من السكان الأفريقيين المحليين. أما الأدلة على وجودهم واحتمال قيامهم بإنشاء هذه المستقرات فتنطق بها القرائن الأثرية والوثائقية التي نتناولها الآن.



الشكل ٢١،١: الحفريات في موقع ماندا

المصادر

البحوث الأثرية

رغم أن البحوث الأثرية في هذه المنطقة لا تزال في بداياتها الأولى، إلّا أن هناك دلائل كثيرة خرجت الى النور تبين أن المنطقة كانت في فترات زمنية مختلفة مسكونة بما يسمى مجتمعات العصر الحجري القديم، والوسيط، والمتأخر؛ وأعقب هذه المجتمعات سكان ينتمون الى عصري الحديد القديم والمتأخر. وقد وجدت في مواقع عديدة[١٦] أدلة على قيام مستقرات من العصر الحجري القديم والوسيط والمتأخر في المنطقة. وتعتبر متونغوي – التي تقوم إلى جانب الطريق المؤدي إلى كوالي في جنوب كينيا – واحداً من هذه المواقع التي تجري فيها حفريات سليمة بواسطة فريق من الباحثين اليابانيين من جامعة ناغويا. وتقع المستقرة على مدرج تشانغاموي، وتغطي مساحة طولها ٨٠٠ متر وعرضها ٣٠٠ متر، وتشمل ثلاثين موقعاً محلياً[١٧]. وقد أصبحت البقايا المستخرجة من الموقع وأنماط سلوك سكانه الذين صنعوها من الأمور المعروفة جيداً، وإن كانت

---

(١٦) ج. أومي (G. Omi)، ١٩٨٢؛ هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٦٣.

(١٧) ج. أومي (G. Omi)، ١٩٨٢.

مناقشتها تفصيلاً تخرج عن نطاق هذا الفصل. بيد أنه يكفي أن نقول إن مجموعة كبيرة من البقايا الثقافية قد استُرجعت، وكلها تشهد بأنه كان يوجد في هذه المنطقة لا نشاط بشري فحسب، وإنما أيضاً مستقرات بشرية ترجع إلى ما قبل القرن التاسع الميلادي الذي لا تني تتكرر الإشارة إليه.

وهناك أيضاً أدلة غزيرة على قيام مستقرات ترجع إلى عصري الحديد القديم والمتأخر في المنطقة. ويأتي في المحل الأول في هذا الصدد موقع كوالي، على طريق كينانغو على مسافة ٦ كيلومترات من مدينة كوالي الحالية. وقد استكشف روبرت سوبر هذا الموقع في منتصف الستينات، واستُخرجت منه طائفة بالغة التنوع من قطع الفخار والخزف وفضلات صهر الحديد والأدوات، الخ.، وكلها تشهد بأن الموقع كان يشغله سكان من عصر الحديد بحلول الربع الأول من الألف سنة الميلادية الأولى[18]. وتفيد التقارير بوجود بقايا مادية ثقافية ذات صلة وتنتمي الى نفس العصر قد اكتشفت في حفريات وفي مواقع سطحية في عدد من المناطق في وسط تانزانيا وكينيا وعلى سواحلها. ومن هذه المناطق جبال أوزامبارا وتلال البري الجنوبي، ومستقرات كايا مبجيكيندا (مثل كايا مودزي مويرو وكايا فونغو وكايا سينغواي، الخ.)، وغيرها كثير.

في جيدي مثلاً، استُخرج نوع خاص من الأوعية المزخرفة يرجع إلى القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي من طبقة تقع أسفل أساسات المدينة. وقد وصف هذا الوعاء بالذات بأنه وعاء مضلع مزخرف، يناظر شظايا أوعية سوداء مضلعة وجدت في الطبقات العليا في زيمبابوي الكبرى. ولا يوجد أدنى شك في الطابع الأفريقي للزخرفة والأسلوب، ولكن الشظايا أسندت – على أساس الأدلة السلبية – إلى الأورومو (غالا)، دون البانتو أو السواحيليين[19]. ووجدت في كل من أونغوجا أوكوو وماندا مواقع يرجع تاريخها إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. ولكن شيتيك يقرر أن الأوعية الإسلامية الزرقاء المصقولة هي أكثر الواردات انتشاراً، ولكنه لا يورد للأسف أي إحصاءات تتيح المقارنة مع الأوعية المحلية[20].

وفي نزواني، في جزر القمر، عُثر على مجموعة من الشظايا يرجع تاريخها على الأرجح الى عام ٤٣٠م ± ٧٠ +، مما يبين أن الجزر كانت مأهولة قبل وصول العرب، ربما بسكان أفرو- أندونيسيين، وإن لم يكن واضحاً على وجه التحقيق ما إذا كان هؤلاء السكان قد جاؤوا من مدغشقر أو من مستوطنة ساحلية في جنوب شرق أفريقيا. بيد أنه وفقاً لإشارة شبيرد الصائبة، فإنه لما كان سكان جزر القمر ناطقين بلغة البانتو، فإن الافتراض الثاني هو الأكثر رجحاناً[21]. ويضاف الى ذلك أن رواية موروثات وا – نغاريجا (موروثات سكان الجزر) تقول إنهم قد جاؤوا من أرض القارة.

وفي كيلوه، يلاحظ أن كلا الفترتين ١–أ و ١–ب (القرن التاسع الميلادي حتى القرن الثاني

(١٨) ر. سوبر (R. Soper)، ١٩٦٧، ص ١.

(١٩) ج.س. كيركمان (J.S. Kirkman)، ١٩٥٤، ص ٧٣.

(٢٠) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٥، ص ٣٧.

(٢١) ج. شبيرد (G. Shepherd)، ١٩٨٢، ص ٧.

عشر الميلادي) اللتين تسبقان الأسرة الحاكمة الشيرازية تتميزان بمواد ثقافية متجانسة، من بينها خبث صهر الحديد الشاهد على ممارسة هذه التقنية، وأدلة على صناعة الخرز والفخار، ومستحاثات أسماك[٢٢]. إلاّ أن شيتيك يستند الى آثار الفخار – التي يرى أنها تكشف عن «درجة عالية من المهارة التقنية» – ليقول إن مستقرة كيلوه لم تكن محلية النشأة. غير أن هذا التحيّز لا يمكن أخذه مأخذ الجد، إذ إن المدونات التاريخية لا ترك مجالاً للشك في أن سكان كيلوه في ذلك الوقت كانوا محليين، فضلاً عن وجود أوعية مماثلة حمراء التشطيب في مواقع أخرى على الساحل مثل أونغوجا أوكوو وماندا[٢٣]. وإذا لم تكن توجد تقارير تفيد العثور على مثل هذا الفخار في المناطق الداخلية، فإن هذا لا يعني أن هذه التقنية المستحدثة لم يكن ممكناً أن تنشأ في مدن الساحل على نحو مستقل. يضاف الى ذلك أن المناطق الداخلية لم تُدرس بعناية حتى الآن؛ والى أن تجري هذه الدراسة يكون من ابتسار النتائج أن نعتقد أن هذا النوع من الفخار كان قاصراً على الساحل.

والوعاءان التشخيصيان المحليان لهذه الفترة هما آنيتا طبخ على شكل الكيس، بهما زخرفة محفورة على الحافة أو الكتف ومصقولتان بلون أحمر. وتوجد كذلك أوعية ضحلة بحواف مدورة الى الداخل. أما الآنية المستوردة فتوجد منها شظايا مزخرفة بالحفر وباللون الأبيض ومصقولة بالقصدير[٢٤]. ومما يلفت النظر أن هناك قدراً من التشابه بين الزخرفة المحفورة على أعناق الأواني من «النوع ١» والأواني المأخوذة من جبال أوزامبارا والمميزة باسم «المجموعة جيم»، والتي يبدو واضحاً – رغم أنها بلا تاريخ – أن زمنها لاحق على زمن أوعية عصر الحديد المبكر[٢٥]. وتضم القطع الأثرية التي عُثر عليها من هذه الفترة سكاكين، ورؤوس سهام، وخطاطيف (سنانير) لصيد السمك، وأنابيب مجوفة، وأسنان ومسامير حديدية وخرزات من الكارنيليان. وكما هي الحال في ماندا، فإن الخرز الزجاجي لا يظهر قبل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي[٢٦].

وفي أونغوجا أوكوو على جزيرة زنجبار، يحدد تاريخ أقدم البقايا الفخارية بحوالى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، أن ما يناظر الفترة ١–أ في ماندا[٢٧]. ورغم القول بأن جيدي قد أنشئت في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، ومن ثم فهي تقع خارج النطاق الزمني لهذا الفصل، فإن من الملفت للنظر أن كمية شظايا الأواني الخزفية المحلية الصنع فيها تفوق نظائرها من الآنية المستوردة، مع أن الجانب الأكبر منها يتكون من شظايا ليست لها أهمية تشخيصية. وباختصار، فإن الآنية المحلية لم تكن مصقولة، وكانت نادرة النقوش أو التجاويف أو الزخارف اللونية. وتعتبر الزخارف الخطية المحفورة – من وجهة النظر المحلية – سمة مميزة لآنية السواحيلي

(٢٢) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٤، الجزء الأول، ص ٢٣٥.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٢٤) المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٣١٩.

(٢٥) المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٣٧.

(٢٦) المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٨٢ و٤٨٣.

(٢٧) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٥، ص ٣٧.

والواسانيا والأورومو، بينما تميز الزخارف المحفورة بالأظافر آنية الوانييكا، وتعتبر الزخارف المضافة طابعاً مميزاً لآنية جماعات الأورومو[٢٨]. ومن الأمور التي لا محل للمكابرة فيها وجود العنصر الأفريقي، أي الآنية المضلعة الزخرفة والأوعية نصف الكروية المستخرجة من أدنى مستويات الحفريات. وكما أوضحنا فيما تقدم، فإن هذا النوع من الآنية يرجع الى القرن العاشر الميلادي على الأقل، ويشبه الأوعية المستخرجة من مواقع أفريقيا الوسطى في زيمبابوي الكبرى ومابونغوبوي.

وتقطع ندرة الأوعية المزخرفة المضلعة في الفترة التي أعقبت إنشاء المدينة بوجود سكان محليين في الموقع قبل وصول العرب، وبأن الأساليب التقنية المحلية في صناعة الأواني الفخارية قد حلت محلها الأساليب التقنية الأجنبية، وبالتالي فإن الأوعية المستودرة التي تشمل أوعية الفخار الأزرق والأخضر المصقول (الإسلامي)، وأوعية الفخار الأصفر والأسود المصقول، والأخضر الفاتح والأزرق، والأبيض والأخضر الفاتح (الصين) أصبحت أكثر توافراً من الأوعية المحلية الصنع بعد إنشاء المدينة[٢٩]. وقد تكون أواني الطهي المزينة بنقوش الحفر بالأظافر ذات أهمية تاريخية باعتبارها دليلاً على هجرة الشعوب. وقد وجدت هذه الأواني – التي لا تزال تصنعها قبائل الغيرياما – في مدينة جيدي. وتُعتبر هذه الزخرفة بالذات الآن سمة خاصة للوانييكا[٣٠] تتميز عن الزخرفة المحفورة التي يمارسها السواحيليون[٣١].

إن الأدلة الأثرية في سائر أرجاء الساحل الشرقي لا تترك مجالاً للشك في أنه، في جميع الحالات، كان هناك سكان محليون لهم حضاراتهم الخاصة قبل مقدم العرب. وتؤيد الأدلة المتوافرة القول بأن هؤلاء السكان كانوا من البانتو، على الأقل في مناطق الساحل الوسطى والجنوبية.

المصادر المكتوبة

إن الأدلة الأثرية السابقة على الأصول المحلية للمستقرات في هذه المنطقة خلال الفترة التي نتعرض لها تلقى الدعم والتأييد من المصادر المكتوبة، ومعظمها لمؤلفين عرب، وإن كانت هناك أيضاً بعض أطراف من أخبار باللغة الصينية، ولكن استجلاء أسماء الأماكن القليلة المذكورة فيها ومن ثم معرفة مواقعها أمر بعيد عن اليقين. وقد كانت غلبة المصادر المكتوبة بالعربية أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت ساحل أفريقيا الشرقي يُعتبر طوال الفترات الماضية مستعمرة عربية–فارسية، أو ملحقاً ثقافياً للعالم الاسلامي الأكبر، انحصر دور السكان المحليين فيه في نطاق ضئيل. غير أن القراءة المدققة لأهم المؤلفات العربية وتفسيرها دون تحيّز يكشفان عن صورة تختلف تماماً عن تلك التي رسمتها مدرسة التدوين التاريخي السابقة.

وكان العرب يطلقون على سكان شرق أفريقيا جنوب نهر جوبا اسم «الزنج»، وهو اصطلاح

(٢٨) ج.س. كيركمان (J.S. Kirkman)، ١٩٥٤، ص ٧١.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣٠) كلمة الـ «وانييكا» هي اصطلاح عام يستخدم للإشارة إلى مجموعة الـ «ميجيكندا» من السكان.

(٣١) ج.س. كيركمان (J.S. Kirkman)، ١٩٥٤، ص ٧٥.

لا يزال أصله اللغوي غامضاً[٣٢]. ولا شك في أن العرب وغيرهم من المسلمين كانوا يقصدون بهذه التسمية الشعوب السوداء الناطقة بلغات البانتو والتي تعيش على سواحل شرق أفريقيا وفي أراضيه الداخلية. وبعض الكلمات الزنجية التي يوردها المؤلفون العرب تشير بوضوح الى أصولها في لغات البانتو: فالجغرافي ابن الفقيه (كتب حوالى ٢٨٠هـ/٩٠٢ – ٩٠٣م) هو أول من ذكر أن اسم الله في لغة الزنج هو «ل–ماكلوجولو»[٣٣]؛ ويورد المسعودي (تُوفي سنة ٣٤٥هـ/ ٩٥٦م) كلمة مشابهة هي «مالكنجلو»، ويذكر المطهر المقدسي (حوالى ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م) أنها «مالاكوى» و «جالوى»[٣٤]. وهذه الصيغ كلها مشتقة من كلمة «مكولو» (الشخص العظيم) في لغة البانتو، ومن تكرارها–«مكولونكولو» ومعناه «بالغ العظمة». وأقرب الصيغ الى هذا هي كلمة «أونكولونكولو» في لغة الزولو. ومما يؤيد صفة البانتو في المقصودين بـ «الزنج» كلمات أخرى، مثل «وافليمي»، بمعنى الملوك أو الزعماء، التي تتفق تماماً مع كلمة «مفالمي» (الجمع: وافالمي)[٣٥] في لغة البانتو/كيسواحيلي، ومثل كلمة «انبيلا» (كركدن) من البانتو «مبيلا» (الكيسواحيلي: بيرا أو بيا)، و «مكوانجو» (شجرة التمر الهندي أو الهندباء البرية) من الكيسواحيلي «مكوانجو». وكلتا هاتين الكلمتين يوردهما العلامة الشهير البيروني (توفي سنة ٤٤٢هـ/١٠٥٠ – ١٠٥١م)[٣٦].

والمصادر العربية التي ترجع الى هذه الفترة – ومن بينها فيض كتابات ابن الفقيه وبُزُرْك بن شهريار والمسعودي والبيروني ثم الإدريسي بعد ذلك بحين – هذه المصادر كلها لا نجد فيها أي ذكر لأي مستقرات أو مستوطنات كبيرة لنازحين من البلاد الإسلامية. فالساحل يوصف بأنه مأهول وبأنه – وهو الأهم – محكوم بسكانه من الزنج المحليين. وفي رواية المسعودي بصفة خاصة، الذي زار الساحل لآخر مرة في عام ٣٠٤هـ/٩١٦ – ٩١٧م)، هناك تأكيد على الصفة غير الإسلامية لدولة الزنج. والقصة الشهيرة التي يرويها بُزرك بن شهريار عن قيام تجار الرقيق العرب بخطف ملك الزنج تقدم دليلاً إضافياً على مسار التطور المستقل لشعوب البانتو الساحلية[٣٧]. بل إن كتابات الإدريسي (توفي سنة ٥٦٠هـ/ ١١٦٥م) المتأخرة نسبياً، والتي ضمن فيها معلومات من المصادر السابقة عليه، تعطينا انطباعاً بأن السلطان السياسي في جميع المستقرات الساحلية كان في أيدي أفارقة محليين.

ومن ناحية أخرى نجد أن جميع المصادر العربية تتحدث عن تجارة مطردة التوسع بين ساحل

(٣٢) لمعرفة أقدم تاريخ لكلمة «الزنج»، انظر ل.م. ديفيك (L.M. Devic)، ١٨٨٣، ص ١٥–٣٥؛ أ. تشيرولّي (E. Cerulli)، ١٩٥٧، الجزء الأول، ص ٢٣٣–٢٣٧.

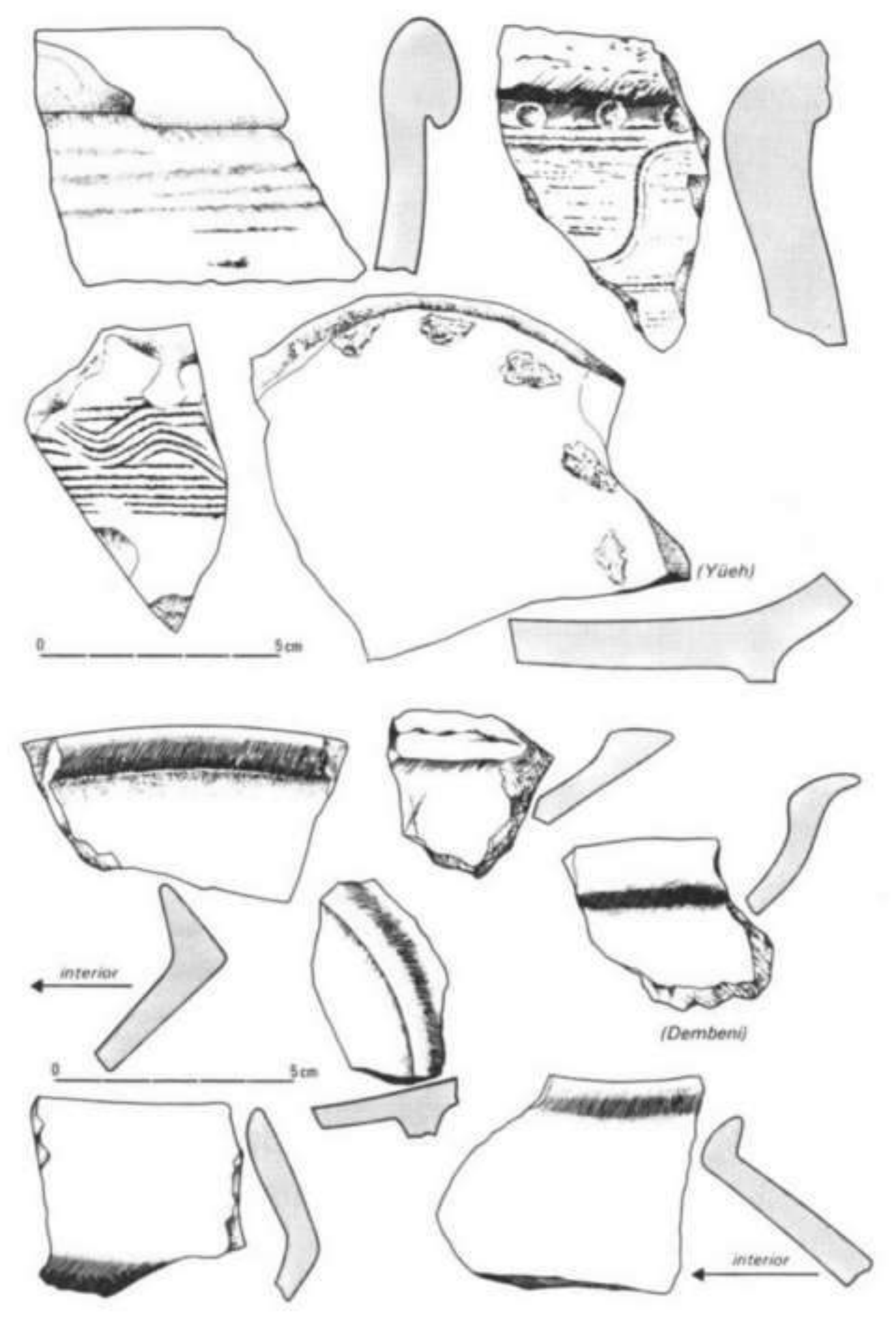
(٣٣) ابن الفقيه، ١٨٨٥، ص ٧٨.

(٣٤) المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الثالث، ص ٣٠؛ والمطهر المقدسي، ١٨٩٩–١٩١٩، الجزء الأول، ص ٦٣.

(٣٥) المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الثالث، ص ٦ و ٢٩.

(٣٦) البيروني، ١٨٨٧، ص ١٠٠؛ البيروني، ١٩٤١، ص ١٢٦.

(٣٧) بُزرُك بن شهريار، ١٨٨٣–١٨٨٦، ص ٥٠–٦٠؛ ج.س.ب. فريمان–غُرنفيل (G.S.P. Freeman-Grenville)، انظر أيضاً ب. كُنيل (P. Quennell)، ١٩٢٨، ص ٤٤–٥٢.



الشكل ٢١،٢: قطع فخار مستخرجة من مرو ديووا في جزر القمر. إلى أعلى: فخار يوويه وشرق أوسطي؛ والى أسفل: فخار أحمر ديمبيني.
(المصدر: ب. فيران)

أفريقيا الشرقي وبين الأراضي التي تحف بالمحيط الهندي، وعن زيارات منتظمة يقوم بها التجار العرب والفرس والهنود. ولم يكن هذا التفاعل بالأمر الجديد، إذ إن المؤلفين الإغريقيين والرومان في الفترة السابقة كانوا قد وصفوا بالفعل الروابط التجارية القائمة بين هذه المنطقة وبين سائر أجزاء منطقة المحيط الهندي[٣٨]. وسوف نناقش بعد قليل موضوع أهمية التجارة الدولية لتاريخ ساحل أفريقيا الشرقي وأثرها الاقتصادي والثقافي على الشعوب الأفريقية.

لقد كان زيف مدرسة التدوين التاريخي السابقة يتمثل في الخلط بين العلاقات التجارية وبين الاستقرار الدائم بواسطة الزوار و/أو تسيدهم السياسي. ولما كانت عملية الاستعمار في الأزمنة الحديثة قد اتخذت مسار التجارة – التسيد السياسي – التغير الثقافي، فقد افترضت هذه المدرسة خطأ أن الأمر نفسه لابد وأن يكون قد حدث في الأزمنة الأقدم على طول ساحل أفريقيا الشرقي، رغم عدم وجود أي أثر لدليل واحد يدعم هذه الفكرة.

أما الوجود الدائم للعناصر العربية – الفارسية بأعداد كبيرة في المستقرات الساحلية والزعم بأنها هي التي أنشأت هذه المستقرات، فلا يوجد بالنسبة لهذه الفترة سوى مؤشر واحد على ذلك، علماً بأن هذا المؤشر نفسه غامض متأرجح الدلالة. فالمسعودي ينبؤنا بأن جزيرة قنبلو (بيمبا) يسكنها «خلائق من المسلمين»، وإن كانت لغتهم هي لغة الزنج، وهو يضيف أن المسلمين فتحوا الجزيرة وسبوا أهلها. ويذكر المصدر نفسه في موضع آخر أن قنبلو يسكنها خليط من المسلمين والزنج غير المسلمين، وملكها من المسلمين[٣٩]. ولكن المؤلف لا يذكر في أي موضع أن هؤلاء المسلمين من العرب أو الفرس؛ غير ان لغتهم الزنجية تجعل من المرجح أن يكونوا جماعة من الناطقين بلغة البانتو قد أسلمت. وعلى أي حال، فقد كانت الجزيرة مسكونة بالزنج قبل الفتح الاسلامي لها.

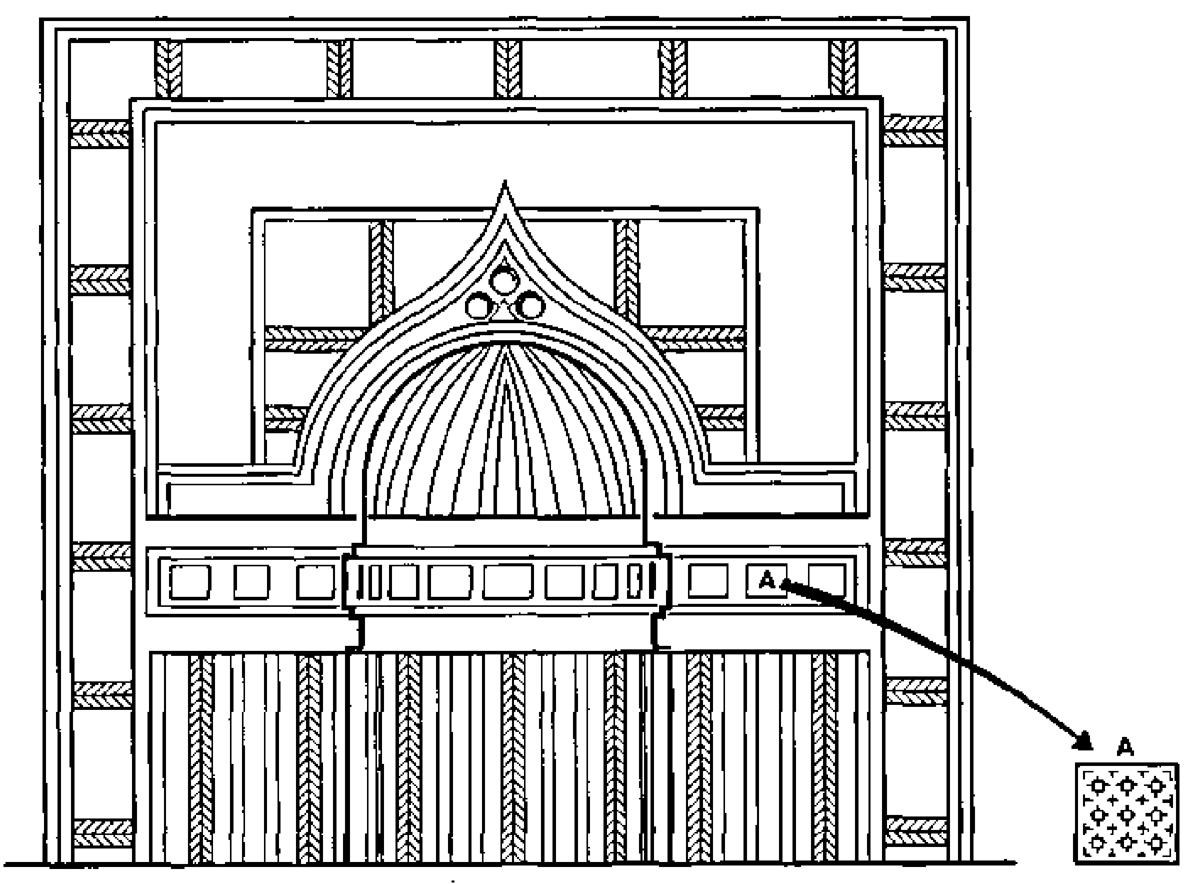
التراث الشفهي

المصدر الرئيسي الثالث لتاريخ ساحل أفريقيا الشرقي هو التراث الشفهي الذي حفظته المدوّنات المحلية في باتي ولامو وكيلوه وبعض المدن الأخرى. ويلاحظ أن هذه المدونات، التي كُتب أغلبها بالكيسواحيلية أو بالعربية، لم تسجّل إلاّ في القرن التاسع عشر الميلادي. وهناك نسخة مبكرة من «أخبار كيلوه» متضمنة في كتاب «عشر كتب لأسيا Decadas da Asia» الذي وضعه جواو دي باروش (João de Barros) في القرن السادس عشر الميلادي، وهو تاريخ أقرب كثيراً الى الفترة الأقدم. ويتضمن الكثير من هذه الموروثات محاولات لايجاد روابط بين الأسرة الحاكمة أو الطبقة الحاكمة وبين بعض الشخصيات و/أو المدن الشهيرة في تاريخ الشرق الأوسط. وهذا اتجاه شائع في موروثات كل المجتمعات الأفريقية التي اعتنقت الإسلام تقريباً، ونتيجته هي الإطالة التي لا داعي لها للتراث الأصيل بمده الى القرون الماضية، وزخرفته بالأسماء الشهيرة في بدايات العصر الاسلامي.

---

(٣٨) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل ٢٢، اليونسكو.

(٣٩) المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الأول، ص ٢٠٥؛ الجزء الثالث، ص ٣١.



الشكل ٢١،٣: مسجد دوموني انجوان الشيرازي القديم، في جزر القمر (القرن الحادي عشر الميلادي)

ملاحظات خاصة بالشكلين ٢١،٢ و٢١،٣

منذ أنجز ف.ت. ماساو و هـ.و. موتورو كتابة هذا الفصل، نفذت في أرخبيل القمر حفريات أثرية هامة، ولاسيما تلك التي قام بها هـ.ت. رايت في ١٩٨٤، و سي. أليبر و أ. أرغان و جـ. أرغان في ١٩٨٣، و سي. شانوديه و ب. فيران في ١٩٨٣.

ومن الواضح الآن أن الأرخبيل كان مسكوناً بالفعل في القرن التاسع الميلادي. وكان سكان الجزر الأربع يصنعون فخاراً أسود وأحمر يعرف باسم «ديمبيني»، وهو يشبه الذي عثر عليه ن. شينيك في المستويات الدنيا المنتمية إلى نفس الفترة في كيلوه وماندا. وهناك فخار محلي تقليدي آخر يسمى «ماجيكافو» تستخدم في تزيينه أنماط أصداف الأركا المقوسة وله بعض الشبه بالاكتشافات المستخرجة من مواقع في شمال مدغشقر.

وكان سكان جزر القمر الأوائل يتاجرون مع العالم الخارجي، وخاصة مع مدينتي سيراف وصحار، اللذين وصل عن طريقهما فخار وخزف «يوويه» من الشرق، وفخار الشرق الأوسط (المعتم المصقول بالقصدير) والأوعية الزجاجية وغيرها من القطع الفاخرة التي جاءت من الشرق الأوسط كذلك.

وكان سكان جزر القمر أصحاب ثقافة «ديمبيني» يعرفون كيفية تشغيل المعادن، ويصطادون الأسماك ويزرعون الأرز.

وفي القرن الحادي عشر الميلادي طرأت تغيرات ثقافية ملموسة، حيث بدأت المباني الحجرية في الظهور. ولا شك أن من أقدم المساجد ذلك المسجد القائم في دوموني، والذي أعيد بناؤه مرات عديدة.

وظهر في هذه المرحلة نوع جديد من فخار الشرق الأوسط، يعرف باسم «سغرافيتو»، وأصبح فخار «ماجيكافو» أكثر بساطة في زينته وزخرفته، وغدا يعرف باسم «هانيوندرو». وشاعت في هذه الفترة أوعية الطهي المصنوعة من الحجر الصابوني (ستياتيت) والمستوردة من مدغشقر. وقد عُثر أيضاً على أثقال من التي تستخدم في عملية الغزل، مما ينهض دليلاً على قيام صناعة الأقمشة.

ومع أن التراث الشفهي يمكن أن يكون جزيل الفائدة في بحث تاريخ الشعوب التي لم تعرف الكتابة بعد، إلّا أن المؤرخين لم يستثمروا هذا المصدر استثماراً كاملاً بسبب اعتمادهم على المصادر المكتوبة. ورغم أن معظم التراث الشفهي يتسم بانخفاض مصداقيته بسبب قدم الفترة التي نتناولها هنا، إلّا أنه مع ذلك يزوّدنا بمؤشرات هامة حول أصل جماعات مومباسا الثلاث («طائفة تاتو»: «وا–تشانغاموى» و «وا–كيلينديني» و «وا–تانغانا») التي تزعم موروثاتها أن أفراد هذه الجماعات كانوا هم السكان الأصليين حتى انتزع الحكام الشيرازيون سيادتهم في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي[٤٠].

ويُلاحظ أن غالبية المؤرخين لم يستخدموا هذه المصادر حتى الآن إلّا لصياغة تواريخ انتشار الشعوب والأفكار وهجرتها إلى الساحل الأفريقي، حيث ينتهي ذلك إلى استنتاج أن تاريخ الساحل وحضارته أجنبيان. فمن الضروري إذن إعادة النظر في هذا التاريخ بنهج جديد يميز العناصر المحلية في ميلاد حضارة ساحل أفريقيا الشرقي، ويبين أنها محلية في أساسها ومتوائمة مع المنطقة. وليس في هذا ما ينكر وجود إسهامات أجنبية وردت من حين الى حين، لأننا لا نعالج هنا حضارة منغلقة.

شعوب الساحل

قسّم الجغرافيون العرب ساحل أفريقيا الشرقي الى ثلاثة أجزاء: «برّ البربرة» في الشمال، و «بلاد الزنج» بين نهر ويبي شيبيلي ونقطة تقع على الساحل أمام زنجبار، و «أرض أو بلاد سوفالة» في الجنوب. أما بلاد أو جزائر «واق–الواق» الغامضة، فمن غير المعروف ما إذا كانت أبعد الى الجنوب من بلاد سوفالة على القارة الأفريقية أو ما إذا كان يقصد بها جزيرة مدغشقر، لأن الروايات عنها مختلطة غير واضحة.

وكانت «برّ البربرة» تشمل على وجه التقريب ساحل الصومال الحالي، بما فيه الجزء الشمالي المواجه لخليج عدن، حيث لا تزال توجد مدينة بربره، والجزء الممتد الى الجنوب من رأس جردفون. ولا شك في أن اسم البربر قد أطلقه العرب على الصوماليين وغيرهم من الناطقين باللهجات الكوشية في القرن الأفريقي. وكان يشار الى هؤلاء الناس أحياناً باسم «البربر السود»، تمييزاً لهم عن بربر شمال أفريقيا. وكان اسم «البربر» قد استُخدم بالفعل في كتاب «مرشد الملاحة في بحر إرتيريا» ولدى بطليموس وكوزماس انديكوبليوستيس بنفس المعنى[٤١]. ومع أن بعض الباحثين يحتج بأن الحدود بين «برّ البربرة» و «بلاد الزنج» كانت تستقر عند نهر جوبا[٤٢]، فإن هناك أدلة كافية تبين أن السكان البانتو كانوا يعيشون الى الشمال حتى نهر ويبي–شبيلي. ولا تزال

(٤٠) ج.س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٦٤، ص ١٤.

(٤١) تاريخ أفريقيا العام، المجلد الثاني، الفصل ٢٢، اليونسكو.

(٤٢) ف.ف. ماتفييف (V.V. Matveyev)، ١٩٦٠.

توجد على طول المجرى الأدنى لنهر وبي–شيبيلي جماعات ناطقة بالبانتو، مثل الشيدلا والشابيلي والدوبي والايلاي، كما أن الجماعة المعروفة باسم الغوشا تعيش إلى الشمال من نهر جوبا. ولا يزال الناس في براوة يتكلمون بلهجة الشيمبالازي، وهي إحدى اللهجات الشمالية للغة الكيسواحيلية. بيد أنه يبدو رغم ذلك أن بعض العناصر الصومالية كانت قد تغلغلت في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي أو الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي إلى المنطقة الساحلية بين مقديشو وبراوة؛ ففي منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي نجد الإدريسي يحدد مواقع خمسين قرية من قرى الحاويا –وهي جماعة صومالية– على طول ضفة نهر لم يذكر اسمه، ولعله نهر وبي–شيبيلي(٤٣). ويذكر المؤلّف نفسه أيضاً مدينة مركة باعتبارها واحدة من آخر المدن الواقعة في «برّ البربرة».

ويبدو أن «بلاد الزنج» قد اجتذبت من الاهتمام قدراً يفوق ما اجتذبته سائر أجزاء الساحل، حيث يرجع ذلك أساساً إلى تجارة الزنج النشطة مع البلدان التي تحف بالمحيط الهندي. ولا يترك الوصف الذي أورده المؤلفون العرب مجالاً للشك في أن شعوب الساحل كانت زنجية سوداء، حتى رغم ما ذكره الاصطخري (حوالى سنة ٣٤٠\هـ/ ٩٥١م) من أن الأجزاء الأقل حرارة في شرق أفريقيا يعيش فيها «زنج بيض»(٤٤). ولا يمكن القطع هنا بما إذا كان رواته الذين نقل عنهم (لأنه لم يزر أفريقيا بنفسه أبداً) يقصدون بعض الشعوب الناطقة بالكوشيه التي كانت تعيش في مناطق التلال في الداخل وتختلف عن جيرانها السود في اللون.

ولا يذكر مؤلفو ما قبل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي أي مكان ساحلي باسمه، وإنما هم يذكرون فقط تلك المستقرات التي قامت على الجزر المقابلة للساحل. وإذا استثنينا قنبلو (وهي على الأرجح جزيرة بيمبا)، التي زارها المسعودي، فإننا لا نجد سوى اسم واحد آخر ذكره مؤلف قديم، هو الجاحظ (تُوفي سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م) الذي قسم الزنج الى فرعين، هما: «القنبلو» و«اللونجويا» – ومن الواضح أن هذا الاسم الأخير تصحيف للكلمة التي تدل في لغة البانتو على زنجبار، وهي «أونغوجا»(٤٥). ويحكي المؤلّف نفسه أيضاً رواية شيّقة للغاية، لم ترد في أي موضع آخر، عن حملة بحرية قادها أمير من عمان – ولعل ذلك أن يكون قد حدث في أواخر القرن السابع الميلادي– وتمكنت من بلوغ «بلاد الزنج» حيث قضى عليها أهل البلاد.

والإدريسي هو أول مؤلف بين من كتبوا بالعربية يورد أسماء عدد من المستقرات الساحلية في بلاد الزنج وبلاد سُفالة. فبعد الناجا، آخر مدن البربر، يتحدث عن بدّونه وقرقونة باعتبارهما المستقرتين الواقعتين على الحدود مع بلاد الزنج. ولا يتضح تماماً من نص الإدريسي ما إذا كان سكان هاتين المستقرتين من الزنج أم من البربر، ولكنه يذكر أن أهل بدّونه يخضعون لحكم ملك

---

(٤٣) أ. تشيرولّي (E. Cerulli)، ١٩٥٧، الجزء الأول، ص ٤١–٤٥.

(٤٤) الاصطخري، ١٨٧٠، ص ٣٦.

(٤٥) انظر: الجاحظ، ١٩٠٣، ص ٣٦. ويمكن نطق الاسم أيضاً «لانجويا»، حيث «لا» من مقاطع السوابق القديمة في لغة البانتو.

الزنج. ويعقب ذلك – من الشمال في اتجاه الجنوب – ملنده ومنبسة (ومباسا) حيث مقر ملك الزنج، ثم البناس (أو البياس)، وهي آخر موقع في «بلاد الزنج» وتلامس بالفعل «بلاد سُفالة». ولم يمكن بعدُ تحديد موقع مدينة البناس بشكل قاطع، ولكن يبدو أنها كانت تقع عند نقطة ما بين تانغا وسادانى[٤٦].

والى الجنوب من «بلاد الزنج» تبدأ بلاد سُفالة»، التي كان العرب يسمونها «سوفالة الزنج» تمييزاً لها عن سُفالة الهندية، الواقعة بالقرب من بومباي[٤٧]. ونظراً لأن سُفالة الأفريقية كانت مشهورة بذهبها، فقد كانت تُعرف أيضاً باسم «سُفالة الذهب» أو «سُفالة التبر». ورغم أن بعض المؤلفين المتأخرين يذكرون مدينة سُفالة، فإن الجغرافيين الأوائل كانوا أميل الى أن يفهموا من هذا الاسم (الذي يعني إما «الأرض المنخفضة» أو «المياه الضحلة») أنه يشمل قطاعاً بأكمله من الساحل بين بانغاني وموزمبيق الجنوبية. وطبقاً لرواياتهم، فإن شعوب سُفالة ذات قرابة مع الزنج، وكانت تربطها مبادلات تجارية مع تجار يأتون من البلاد العربية ومن الهند. أما رواية البيروني، فإن النغمة العامة الشائعة فيها تعطي انطباعاً بأن سوفالة كانت بلاداً معروفة جيداً ويغشاها الكثيرون، لا بلاداً بعيدة غريبة. وكانت تمثل غاية الرحلات البحرية ومقصدها، إذ لم تكن هنالك سفينة تغامر بالملاحة بعدها خشية أخطار البحر. ومما يثير أكبر الإهتمام ملاحظة البيروني التي يقول فيها إن بحر الهند فيما وراء سوفالة يتصل بالمحيط الغربي (الأطلسي)[٤٨].

ولابد أن المستقرات كانت تتناثر على طول الساحل. ورغم أن «مرشد الملاحة» لا يذكر سوى رهابتا ومينوثياس، فإن من المعقول أن نتوقع وجود العديد من القرى الصغيرة المبنية بخليط الطين والقش، والتي نمت بعد ذلك حتى أصبحت مدناً معروفة، مثل مقديشو وجيدي وماندا وكيلوه وقنبلو.

وبحلول القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، كانت معظم مدن ساحل أفريقيا الشرقي مسكونة بجماعات السواحيليين. وكانت درجة الرخاء تختلف من مدينة الى أخرى تبعاً للتنظيم الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية. والأرجح أن القليل من هذه المدن هو الذي كان مبنياً بالحجر في المراحل الأولى؛ إلّا أنه مع تزايد الرخاء في المستقرات أخذت المباني الحجرية تزداد ظهوراً. ويتبين من الحفريات الأثرية أن مدينتي كيلوه ومافيا كانتا تتميزان بالبيوت المبنية من الطين والقش، وباقتصاد قائم على صيد الأسماك وبمنتجات محلية من الفخار والحديد، وبتجارة محلية محدودة[٤٩].

---

(٤٦) الإدريسي، ١٩٧٠، ص ٥٩، يحدد المسافة بين ومباسا والبناس بيوم ونصف من الملاحة في البحر. وإذا وضعنا في الاعتبار أن متوسط سرعة السفن الشراعية العربية في تلك الفترة كان يبلغ حوالى ٣ عقد بحرية (انظر ج.ف. حوراني (G.F. Hourani)، ١٩٥١، ص ١١٠ و ١١١)، فإن ذلك يعادل ما يقرب من ١٠٨ أميال بحرية (٢٠٠كم).

(٤٧) كانت «سوفالة الهندية» هي ميناء «سوربارا كا» القديم.

(٤٨) البيروني، ١٩٣٤، ص ١٢٢؛ البيروني، ١٩٣٣، ص ٧١١.

(٤٩) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٤، الجزء الأول، ص ٣٦.

التنظيم الاجتماعي

يذكر «مرشد الملاحة» قوماً متوحشين يمتازون بطول القامة وضخامة الأجسام، منظمّين تحت قيادة رؤوساء مستقلين لكل موضع على حدة[٥٠]. ونظراً لأن المرجع لا يتضمن أي إشارة خاصة باللغة، فإن هؤلاء القوم من المحتمل أن يكونوا من الناطقين بالبانتو أو بأية مجموعة لغوية أخرى.

وكانت المستقرات الساحلية تحكم على الدوام حكماً ذاتياً وتتمتع باستقلالها بصفة عامة، وتربطها ببعضها البعض علاقات تتخذ مسارات متباينة من التحالف والعداء. وقد حدث عدة مرات أن أصبحت كيلوه وباتي ومومباسا تتمتع بهيمنة متقلقلة عندما كانت تبلغ من القوة درجة تمكّنها من اقتضاء جزية أو ضريبة خضوع[٥١].

ولم يكن للتأثير الإسلامي أي دور في تشكيل نوع الحكومة التي تطورت. فقد نشأت هذه من طبيعة الظروف القائمة. وقد كان للدول - المدن البحرية وجود طويل الأمد على الساحل الأثيوبي، وكان الأساس الاقتصادي البحري للمستقرات التي نشأت على ساحل أفريقيا الشرقي يتطلب نظرة واسعة الأفق وسلطة مركزية قادرة على اقتضاء الضرائب والمكوس.

وفي دول بنادر، يبدو أن السلطة كان يمارسها في الأصل مجلس من رؤساء العشائر كما كانت الحال في مقديشو وبراوة وسيبو على مدى تاريخ تمتعها بالاستقلال، ثم أصبح أحد هؤلاء الرؤساء العشائريين «مقدماً بين أقرانه». غير أن معظم المدن الساحلية «اكتسبت» رؤساء لها، كثيراً ما كان هذا الرئيس مهاجراً عربياً أو فارسياً قبل السكان رئاسته طواعية وباختيارهم، كما حدث في باتي، لأنه - فيما يفترض - كان خارجاً عن دائرة التنافس والتنازع العشائريين[٥٢].

وقد نتج عن اختلاط السكان المحليين والمهاجرين مجتمع مهجن إثنياً ومتخصص اقتصادياً، وأدى ذلك الى نمط خاص للتمايز الاجتماعي - الاقتصادي ولتنظيم الطبقات الاجتماعية، حيث كانت كل من الجماعات المنفردة تعيش معاً في منطقتها وحيها الخاص (متا) في المدينة، بينما تعيش جماعات أخرى مختلفة في مناطق لكل منها مرتبة في السلم الاجتماعي مقابل الأخريات[٥٣]. ويشير الكتّاب العرب الأوائل، مثل الجاحظ والمسعودي، الى أن المستقرات كان يحكمها ملوك محليون منتخبون فيما يبدو، ولكل منهم جيشه الخاص.

وقد أبرز ت. سبير بحق أن التاريخ السواحيلي الذي يؤكد الجذور العربية والثقافية العربية لا يستند إلّا على تلك الطبقة أو القشرة التي نشأت وتطورت في القرن التاسع عشر الميلادي، ومن الضروري أن نذهب وراء ذلك كي نكشف عن الطبقات الأعمق، مثل تلك التي تتعلق بالسانيي والباتاوي في باتي، التي كادت أن تمحوها التطورات اللاحقة في المجتمعات وفي التقاليد. ولابد أن نسعى الى الكشف عما لهذه الآثار من معان لدى المؤرخين المتخصصين في التاريخ السواحيلي

(٥٠) ج.و.ت. آلن (J.W.T. Allen)، ١٩٤٩، ص ٥٣.

(٥١) ج.س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٦٤، ص ١١.

(٥٢) المرجع السابق، ص ١٤.

(٥٣) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٨٢، ص ٦.

إذا كان لنا أن نتمكن من الانتفاع بها في إنشاء تواريخنا[٥٤].

اللغة الكيسواحيلية

لا مفر من افتراض أن المستقرات الساحلية أو المدن الساحلية الصغيرة كان تجمع بين أناس متباينين، معظمهم من البانتو؛ وهو وضع لابد وأنه قد ساعد على تطور اللغة الكيسواحيلية. وكلمة «سواحيلي» مشتقة من الكلمة العربية «ساحل» (الجمع: سواحل)، وقد استُخدمت في البداية للدلالة على المنطقة الممتدة من مقديشو حتى لامو. أما اللغة الكيسواحيلية (ومعناها الحرفي «لغة الساحل»)، فإنها بطبيعة الحال لم تتطور إلّا فيما بعد، مع دخول العديد من الكلمات العربية والفارسية المستعارة التي صاحبت تحول أهل الساحل بالتدريج الى اعتناق الاسلام. ومن هنا فقد يكون من الأنسب أن نتحدث – على الأقل قبل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي – عن اللغة قبل الكيسواحيلية باعتبارها لغة البانتو التي شكلت الأساس الذي استندت اليه اللغة الكيسواحيلية اللاحقة في تطورها. ويرى كثير من الخبراء أن اللغة الكيسواحيلية تركزت في البداية في المنطقة الواقعة إلى الشمال من دلتا تانا وعلى طول الساحل الصومالي، ثم انتشرت من هناك نحو الجنوب[٥٥].

والنماذج التي يوردها المسعودي لبعض الكلمات الزنجية[٥٦] لا تترك مجالاً للشك فيما يتعلق بالأصل الباتنوي لهذه اللغة؛ ومن ثم فإن من المحتمل أن سكان الساحل كانوا يتكلمون شكلاً من أشكال اللغة قبل الكيسواحيلية. ولا محل للقول إطلاقاً بأن لغتهم كانت مهجنة، لأن المؤلف نفسه يذكر الفصاحة الخصيبة لهؤلاء السكان ووجود خطباء مبرزين بينهم.

ويُستفاد من مختلف الأخبار والتقارير أنه، فيما بين عامي ٨٠٠م و ١٣٠٠م، كانت توجد حوالى تسع عشرة مستقرة في شمال نهر تانا، مع وجود مستقرات أخرى في الجنوب[٥٧]، مثل مومباسا وماليندي وزنجبار وبيمبا وكيلوه وقنبلو. وقد كانت تلك المدن مهداً لتطور اللغة الكيسواحيلية، في حين تولت الهجرات اللاحقة من المنطقة الوسطية نشر اللغة في الأصقاع الأخرى.

وتشير الأدلة اللغوية التي جمعها ديريك نيرس (Derek Nurse) على نحو أكثر وضوحاً الى توليفة كيسواحيلية على طول الساحل الشمالي. ولم تترك الدراسات الأخرى مجالاً للشك في أن الكيسواحيلية لغة بانتو وثيقة القرابة بلغتي البوكومي والميجيكيندا اللتين كانتا شائعتين على طول ساحل الصومال والساحل الشمالي لكينيا. ويبدو أن الكيسواحيلية قد تطورت في هذه المنطقة مع

---

(٥٤) المرجع السابق، ص ١٩.

(٥٥) ج. دو ف. آلن (J. de V. Allen)، ١٩٨١، ص ٣٢٣؛ ت. سبير (T. Spear)، ١٩٨٢، ص ١٦؛ ١٩٧٨، ص ٢٥.

(٥٦) انظر الجزء الخاص بـ «المصادر المكتوبة» فيما تقدم من هذا الفصل.

(٥٧) ج. دو ف. آلن (J. de V. Allen)، ١٩٨١، ص ٣٢٣.

انقسام السكان الذين كانوا يتكلمون اللغة التي انحدرت منها لغات الميجيكيندا والبوكومي والكيسواحيلية، فتباينت لغاتهم بالتالي إلى لهجات منفصلة ثم إلى لغات منفصلة[٥٨].

ومع ازدياد تعقد مجتمع سكان مدن الساحل الناطقين بالكيسواحيلية، وتزايد أهمية التجارة، زاد التعامل والتفاعل مع التجار العرب، فدخلت في الكسيواحيلية مجموعة من الكلمات العربية ثم استُخدم الخط العربي في كتابتها. وانتشرت اللغة بعد ذلك على طول الساحل، يحملها التجار من الصومال وشمال كينيا، حوالى القرن التاسع الميلادي. ومع توسع التجار في نشاطهم على طول الساحل، فإنهم أنشأوا مستقرات جديدة وتفاعلوا مع المجتمعات التي استقروا فيها، وأدى ذلك بالتدريج الى تيسير اعتناق الاسلام ديناً للحاكمين[٥٩].

وتتناقض وجهة النظر هذه مع النظرية التي يدعو إليها بعض المؤرخين، الذين يعتبرون الشعوب الناطقة بالكيسواحيلية على ساحل أفريقيا الشرقي أعضاء في شتات عربي، انتشر بتأثير التجارة في مختلف أرجاء الساحل على مدى الألفي سنة الماضية. وهم يحتجون بأن الثقافة السواحيلية تتميز بسمات عربية قوية بارزة، وبأن اللغة تستخدم الكتابة العربية، وبأن المباني الحجرية والمساجد مقامة على الطراز العربي، وبأن الدين الإسلامي السائد على طول الساحل والسلوك الاجتماعي المهذب للسواحيليين كلها سمات عربية، وخاصة عند مقارنتها بالثقافات الأفريقية القائمة في الداخل.

وهذا المنظور انتشاري في جوهره، إذ أنه يفترض أن التجديد الثقافي والتطور التاريخي في شرق أفريقيا لم يكن يمكن أن يأتيا إلاّ من الخارج. كما أن هذا المنظور عنصري في افتراضه أن العرق والثقافة يرتبطان برباط لا انفصام له إلى درجة أن هذه الأفكار الجديدة لم يكن يمكن أن يحملها سوى «عرق» منفصل من المهاجرين. والواقع أن هؤلاء المؤرخين قد أغفلوا استقصاء الجذور الأفريقية المحتملة للثقافة السواحيلية، كما تنعكس في اللغة، وفي العقائد والقيم الدينية، وفي الاقتصاد والبنيان الاجتماعي[٦٠].

ويتكشف من الدراسات الحديثة للثقافة السواحيلية والمجتمع السواحيلي أن العناصر الأفريقية فيها أكثر اتضاحاً بكثير مما تزعمه دعاوى النظرة الانتشارية:

- فالبنية النحوية للغة الكيسواحيلية والجانب الأكبر من مفرداتها تربطهما قرابة وثيقة بلغتي الميجيكيندا والبوكومو، في حين أن أدب اللغة نفسه يعكس قوانين الموروث الشفهي الأفريقي؛
- والثقافة المادية السواحيلية لا توجد لها نظائرها في شبه جزيرة العرب ولا في فارس. ومعمار المباني الحجرية السواحيلية لا توجد له نظائر تفصيلية تبرر الزعم بأن منشأه الشرق الأوسط أو بلاد العرب أو فارس. وإنما هو قد تطور محلياً عن معمار الطين والقش الذي كان سائداً

(٥٨) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٨٢، ص ١٦.

(٥٩) المرجع السابق، ص ١٧ و١١٨؛ ت. سبير (T. Spear)، ١٩٧٨، ص ٢٥.

(٦٠) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٨٢، ص ٢.

على طول الساحل، وذلك بسبب زيادة الثروة الاقتصادية وبسبب التمايز الاجتماعي- الاقتصادي[٦١]. والمعمار الساحلي الذي استخدم مرات لا حصر لها باعتباره دليلاً على أن المراكز الحضرية الساحلية قد أنشأها العرب لم تستخدم فيه أي مواد لا يمكن الحصول عليها محلياً. فالمرجان والحجر الجيري المرجاني اللذين يسود استخدامهما في المباني كانا يستخرجان من المحاجر المحلية. كما كان الملاط والطلاء يصنعان من المرجان والجص المتوافرين.

- بل إنه حتى إسلام الساحل تتجلى فيه آثار قوية من الديانات الأفريقية التقليدية التاريخية، إذ تبرز فيه معتقدات الايمان بالأرواح، وبالتلبس والتقمص، وتقديس الأسلاف، والسحر والعرافة، وغير ذلك مما يمكن العثور عليه في التقاليد الاسلامية المحلية، قائماً جنباً الى جنب مع تراث الفقه الاسلامي الصحيح[٦٢].

الإسلام

يبدو أن دور المسلمين، بل وأعدادهم ذاتها، كانت موضع مبالغة من مؤرخين عديدين، وهو تحيّز قد يرجع إلى حقيقة أن معظم المصادر المكتوبة فيما قبل القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي هي مصادر عربية. ومع أن الإسلام قد بلغ الجزء الشمالي من ساحل أفريقيا الشرقي بحلول القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي وبلغ جزأه الجنوبي قبل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي بكثير، إلاّ أنه لم تظهر قبل القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي حضارة إسلامية ساحلية متميزة يمكن وصفها بأنها شيرازية[٦٣].

وقد ظلّ الإسلام فترة طويلة لا يعتنقه سوى المهاجرون من بلاد العرب أو من فارس، الذين استقروا في المدن الساحلية. ويبدو أن هؤلاء التجار المهاجرين لم يطوروا أي نشاط واسع النطاق للتبشير بدينهم، بحيث ظل عدد المسلمين من السكان المحليين أقرب إلى أن يكون محدوداً. وبالتدريج، اعتنق الإسلام بعض السكان من المحيطين بالمهاجرين مباشرة بالإضافة إلى الأفريقيين المشتغلين بالتبادل التجاري مع الأجانب. ويبين الدليل المستمد من المسعودي والذي سبقت الإشارة إليه[٦٤] أن جزيرة قنبلو كان يسكنها مسلمون ينطقون بلغة الزنج؛ ومن المسلم به عموماً أن الإسلام ضرب بجذوره في جزر شرق أفريقيا قبل أن ينتشر إلى أرض القارة نفسها.

والصورة العامة لانتشار الإسلام في هذه المناطق أقرب إلى الغموض؛ ولكن يبدو أنه حتى القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، بل وبعد ذلك، لم يكن الإسلام عاملاً ينهض بدور

(٦١) المرجع السابق؛ ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٦٦، ص١١٣.

(٦٢) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٨٢، ص ٢.

(٦٣) ج.س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٦٤، ص ١١.

(٦٤) انظر الجزء الخاص بـ «المصادر المكتوبة» فيما تقدم من هذا الفصل.

كبير يُعتَد به إلى أي درجة في تشكيل مجتمعات الساحل والتأثير عليها، إذ بقيت غالبية السكان المحليين متمسكة بمعتقداتها التقليدية، حسبما يشهد به الكثيرون من المؤلفين العرب.

ويرتبط انتشار الإسلام ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الشيرازيين. فالتراث الشفهي والتواريخ السواحيلية المكتوبة التي دُوّنت في فترة متأخرة تقول إن بعض التجار من الخليج العربي/ الفارسي، وخاصة من سيراف – وهي ميناء مدينة شيراز الشهيرة (في مقاطعة فارس الفارسية) – جاؤوا إلى شرق أفريقيا خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، وهو قول تؤيده آثار الخزف المستخرجة من ماندا وأونغوجا أوكوو[٦٥]. ومن المعروف أن بعض الأوعية المستوردة قد أُنتجت أصلاً في العراق، الذي كان جزء منه قد تعرض للغزو في عام ٢٩٠هـ/٩٠٢ – ٩٠٣م بواسطة القرامطة، وهم فئة متطرفة من الشيعة كان مركز سلطانهم في منطقة الأحساء بشبه الجزيرة العربية، على ساحل الخليج العربي/ الفارسي. ورغم عدم وجود أي دليل مباشر، إلّا أنه يبدو أن القرامطة كانوا مشاركين في التجارة مع شرق أفريقيا. فالروايات المتنوعة من كيلوه تشير إلى احتمال حدوث استعمار قرمطي للجزء الشمالي من الساحل (ساحل بنادر) في القرن العاشر الميلادي. كذلك يبدو أن الأدلة الأثرية تؤيد التأريخ التقليدي المقترن بحكاية «الأخوة السبعة»، وهي جزء من أسطورة «الرقم سبعة» التي يفترض ارتباطها بالقرامطة والتي تحدد الفترة بين ٢٧٤هـ/ ٨٨٧م و ٣١٢هـ/ ٩٢٤م باعتبارها تلك التي وقع خلالها استعمار الساحل[٦٦]. ويقول الموروث الشفهي بوجود رابطة بين دولة الأحساء القرمطية وبين تأسيس دول مقديشو وبراوة ومركة؛ وربما أيضاً أرخبيل لامو وزنجبار. ويذكر الموروث التقليدي كذلك أن كيلوه أنشئت في نفس فترة (القرن العاشر الميلادي) إنشاء مدن ساحل بينادير. غير أن هذا الافتراض يتعذر أخذه على محمل الجد البالغ، لأن كيلوه لم تبرز باعتبارها قوة رئيسية إلّا بعد ظهور ما افترض شيتيك[٦٧] أنه أسرة حاكمة أصلها من جنوب شبه الجزيرة العربية في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، في حين أن تاريخ مدن ساحل بينادير يرجع الى فترة تسبق بمائتي سنة على الأقل نشوء مدينتي كيلوه وسوفالة والمدن التي قامت في جزر القمر[٦٨].

والواقع أن أهمية الشيرازيين كقوة اجتماعية – سياسية أمر يحوطه الشك، فإن التجار الشيرازيين المهاجرين الذين استقروا على الساحل جاؤوا كأفراد، لا كأسر. ومن الطبيعي أن تجتذبهم لغة بانتوية، مع احتفاظهم في الوقت نفسه بتمايزهم عن الأفارقة. وقد تطورت تلك اللغة (الكيسواحيلية)، كما سبقت الإشارة، على ساحل بنادر، ثم تولى نظام الاتصالات فيما بين المستقرات مهمة ضمان التوحيد

(٦٥) بيد أن نفس الأوعية كان يمكن أن تبلغ ساحل شرق أفريقيا لا عن طريق تجار سيراف وحدهم، بل وعن طريق أفراد آخرين أيضاً كانوا يمارسون التجارة من مراكزهم التجارية الرئيسية. انظر في هذا الصدد ر.سي. بوويلز (R.C. Pouwels)، ١٩٧٤، ص ٦٧.

(٦٦) المرجع السابق، ص ٦٨ و ٦٩.

(٦٧) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٠، ص ٢٧٤.

(٦٨) ر.سي. بوويلز (R.C. Pouwels)، ١٩٧٤، ص ٧٠ و ٧١؛ ج.س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٦٤، ص ٣ و ٤.

العام لها في جميع المستقرات، رغم أن كلا منها طورت لهجتها الخاصة. وكانت نتيجة التفاعل حضارة بانتوية – إسلامية صاغتها عناصر عربية – فارسية مع احتفاظها بالسمات البانتوية.

وقد أسند إلى الشيرازيين فضل إدخال عمارة بالأحجار على درجة عالية من التطور، وإدخال استعمال الجير والأسمنت، وإدخال كثير من الفواكه، وصناعة النجارة، ونسج القطن، وطائفة مختلفة من العلوم، من بينها استخدام التقويم الفارسي الشمسي. ولكن القول يتجه الآن إلى أن الشيرازيين في حد ذاتهم لم يدخلوا كل هذه التجديدات، وإنما هي تطورت ثم أسرع بتطورها الرخاء الذي اسبغته التجارة. ولا نزاع في أن العرب – الفرس قد أدخلوا زراعة عدد من أشجار الفاكهة، ولكن فن البناء بالحجارة وفن النجارة كانا معروفين على طول الساحل بأكمله قبل مجيء الشيرازيين.

ومما يؤيد الموروثات الشفهية المتعلقة بالتأثير الفارسي على ساحل بنادر أن مسجد «الأربع ركون» في مقديشو يحتوي على نقش يعود تاريخه إلى عام ٦٦٧هـ/١٢٦٨ – ١٢٦٩م باسم شخص يدعى خسرو بن محمد الشيرازي[٦٩]، كما أن نقشاً على قبر من عام ٦١٤هـ/١٢١٧م يحمل اسم شخص تدل نسبته في اسمه «النيسابوري الخراساني» على أصله الفارسي[٧٠]. غير أن الأدلة ضئيلة على وجود قدر كبير من النشاط الفارسي إلى الجنوب من ساحل الصومال. ورغم ذلك فإن هناك مؤشرات على أنه، ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي فصاعداً، بدأت مجموعات من التجار – معظمهم من أبناء الزواج المختلط بين العرب – الفرس وبين السكان المحليين على ساحل بنادر – في الهجرة نحو الجنوب، حاملين معهم الثقافة العربية – الإسلامية إلى جزر زنجبار وبيمبا وكيلوه ومافيا. وقد ظلت هذه المدن شيرازية، هي والدول – المدن في أوزي وماليندي وومباسا، على الرغم من تزايد انتشار طابع البانتو فيها، الى ما بعد الغزو البرتغالي[٧١].

المعمار

يبدو أن المباني الحجرية في المستقرات الساحلية تركزت في البداية في المنطقة الواقعة شمال دلتا تانا، وهي منطقة يشار اليها باسم «سواحيليني». إلّا أنه قبل القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، كانت غالبية المباني في كثير من المستقرات تتألف – كما سبقت الإشارة – من منازل مبنية بالطين والقش، ذات سقوف مكسوة بالقش مثلما يشاهد اليوم، وهو قش مأخوذ إما من سعف نخل الموا أو من الماكوتي (وهو أوراق أشجار جوز الهند بعد ربطها في حزم). وقد استمر بناء هذا النوع من المنازل حتى في الفترات اللاحقة، وما زال مستمراً إلى اليوم في المدن الساحلية الحالية. وقد عُثر على قطاعات قصيرة من الجدران المبنية بالحجارة، ولكن لا يوجد ما يقطع بأنها أجزاء من مبانٍ أو هياكل أكبر[٧٢].

(٦٩) النطق المحلي للاسم هو «خيسارو». أ. تشيرولّي (E. Cerulli)، ١٩٥٧، الجزء الأول، ص ٩.

(٧٠) المرجع السابق، ص ٢ و ٣.

(٧١) انظر ج.س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٦٤، ص ١٠ و ١١.

(٧٢) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٤، الجزء الأول، ص ٢٣٥.

وقد نسب مؤرخون كثيرون إلى بلاد فارس وبلاد العرب أصل نشأة عمارة المباني الحجرية على الساحل. ولكننا نستبعد هذه النظرة الانتشارية مفضلين تبني شروح أقرب إلى القبول. وقد أشرنا من قبل إلى أنه لا يوجد في أي إقليم واحد من أقاليم الشرق الأدنى عدد من النظائر أو التفاصيل المعمارية المتطابقة يكفي لإمكان الجزم الواضح بالأصل الفارسي أو العربي لنشأة المباني الحجرية. فجميع المواد الخام في هذا النوع من العمارة (الحجر المرجاني، والحجر الجيري، والمرجان، والملاط) كانت على الدوام متوفرة محلياً وبكثرة، وليس هناك ما يمنع من القول بالتطور المحلي لعنصر معماري تجديدي أو مستحدث، وإن لم يكن من الممكن أن نستبعد تماماً ممارسة التجار وغيرهم من المهاجرين لقدر من التأثير في هذا الصدد[٧٣].

الأنشطة الاقتصادية

الزراعة

من الناحية الاقتصادية، كان المجتمع الساحلي كلاً حضرياً – ريفياً متصلاً، يكسب الكثيرون من أعضائه عيشهم من الزراعة[٧٤]. ولا شك في أنه كان من بينهم رعاة، وخاصة في الشمال على ساحل بنادر. وكما تنبؤنا مصادر صينية مبكرة ترجع الى القرن التاسع الميلادي، فإن سكان «ساحل البربر» كانوا يعيشون على اللحم واللبن، وعلى الدم الذي يستنزفونه من الماشية. ولا يزال أفراد قبائل الماساي حتى اليوم يمارسون شرب الدم الطازج المستنزف من الماشية.

وقد كان معظم السواحيليين مزارعين في المحل الأول، ولاسيما أولئك الذين يعيشون في المستقرات الصغيرة والمتوسطة، وإن شاركهم في ذلك بعض الذين كانوا يعيشون في المدن الأكبر حجماً كذلك. ولعل القرون الباكرة كانت تشهد انتشاراً أوسع نطاقاً بكثير في العالم السواحيلي للعادة التي ينبؤنا بها م. ييلفيساكر (M. Ylvisaker)[٧٥]، والتي يذهب بمقتضاها أهل المدن إلى الريف مدة ثلاثة أو أربعة شهور من كل عام لزراعة المحاصيل.

ونحن نجد بالفعل في المصادر العربية أقوالاً مجتزأة متناثرة عن المحاصيل والزراعات. ويبدو أن المحاصيل الرئيسية كانت الذرة البيضاء، واليام الذي يذكر المسعودي اسمه المحلي «الكيلاري». ومن النباتات الأخرى الصالحة الأكل التي كان يزرعها الزنج نبات الراسن، الذي أمكن التعرف على أنه نبات القوليوس أو زهرة الغمد[٧٦]. وكان أهل الساحل يستكملون غذائهم بالموز وجوز الهند والأرز والهندباء (التمرهندي)، بل وبالكروم أيضاً في بعض الأماكن؛ وهناك أيضاً ذكر

(٧٣) ج.م. غري (J.M. Gray)، ١٩٥١، ص ٥؛ ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٦٦، ص ١١٣.

(٧٤) ج. دو ف. آلن (J. de V. Allen)، ١٩٨١، ص ٣٣٠.

(٧٥) المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(٧٦) المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الثالث، ص ٣٠.

لقصب السكر. أما عسل النحل فليس واضحاً ما إذا كان ينتج عن تربية النحل بشكل منظم أو عن مجرد الجمع من خلايا النحل البرية.

وقد لاحظ الكاتب – الرحالة الصيني توان تشينغ شين (Tuan Ch'eng Shin) (توفي سنة ٨٦٣م) أن الحبوب الخمسة لم تكن تؤكل في بربرة، في حين لاحظ وانغ تا–يوان (Wang Ta-yüan) أن اليام كان يحل محل الحبوب في زنجبار؛ أما فاي هسين (Fei Hsin) فقد بدا له أمراً غريباً أن يزرع سكان براوة البصل والثوم ولا يزرعون القرع[٧٧].

وقد كشفت البحوث الأثرية في كيلوه أن النوع الوحيد من الحبوب الذي كان يزرع هو الذرة البيضاء، كما تدل عليه البذور المتفحمة. ولم يُعثر على أية أدوات لطحن الحبوب من الأزمنة الباكرة، ولكن أحجار الرحى الدوارة كانت تستخدم في الفترة المتأخرة كما هي تستخدم الآن، والأرجح أنها اختفت من البقايا الأثرية[٧٨].

صيد الأسماك وركوب البحر

غني عن البيان أن المجتمعات الساحلية كانت تمارس قدراً لا يستهان به من الأنشطة البحرية (صيد الأسماك، وبناء القوارب، والملاحة الشراعية). ويؤكد العديد من الكتّاب العرب على حقيقة أن الزنج من آكلي السمك، ويضيفون أنهم يسنون أسنانهم لهذا الغرض. وكان السكان على طول الساحل بأكمله يمارسون صيد الأسماك بنشاط، وإن كان يرد ذكر لبعض الأماكن التي كان فيها هذا الصيد هو الحرفة الرئيسية، كما كانت الحال مثلاً في ماليندي، حيث كان السكان يصدّرون صيدهم. ويبدو أن سكان الأجزاء الجنوبية من الساحل كانوا يعتمدون بقدر أكبر على الأطعمة البحرية التي لم تكن تقتصر على السمك، بل كانت تشمل السلاحف والرخويات كذلك. وكان الزنج على بعض الجزر يجمعون الأصداف لصنع الحلي دون أن يأكلوا محتوياتها، كما كان أهل سوفالة يمارسون الغوص لصيد اللؤلؤ.

ورغم أن بناء القوارب والملاحة أمران لا ينفصلان عن صيد السمك، فإن المؤلفين العرب لا يوردون ذكراً لهذا الجانب من أسلوب حياة الزنج. وبُزُرْك بن شهريار وحده هو الذي يورد ذكراً لزوارق عديدة كانت تحيط بالسفن العربية قرب ساحل سوفالة. وكتب المؤلّف نفسه كذلك يقول إن ربابنة السفن في المحيط الهندي كان بينهم بعض الزنج؛ وهو ما يدل على أن البانتو الشرقيين كانوا على ألفة لا بالملاحة الساحلية وحدها وإنما أيضاً بملاحة أعالي البحار[٧٩]. ويشير «مرشد الملاحة»[٨٠]

(٧٧) ب.أ. ويتلي (P.A. Wheatley)، ١٩٧٥، ص ٩٣.

(٧٨) هـ.ن. شيتك (H.N. Chittick)، ١٩٧٤، الجزء الأول، ص ٢٣٦.

(٧٩) بُزُرْك بن شهريار، ١٨٨٣–١٨٨٦، ص ٥٤؛ ومن ناحية أخرى نجد الإدريسي، ١٩٧٠، ص ٦٠ و ٦١، ينكر إنكاراً قاطعاً وجود سفن للزنج قادرة على قطع الرحلات البحرية الطويلة.

(٨٠) ج.ت. ميلر (J.T. Miller) ١٩٦٩، ص ١٦٨.

بوضوح الى استخدام القارب المعروف باسم «ضو-لا-متيبي»[٨١] في القرن الأول الميلادي على ساحل بنادير وعلى ما أصبح الآن ساحل تانزانيا. وكان يوجد بالاضافة الى «المتيبي» نوع آخر من الزوارق يُعرف باسم «نغالاوا». وهذا الأخير قارب يشكل بحفر أو تجويف جذع شجرة، ويكون في حد ذاته غير مستقر وخطر في البحر المفتوح. ولكن عدم استقراره هذا يتم التغلب عليه بإضافة أداة توازن خارجية[٨٢]. وبالاضافة إلى شرق أفريقيا، فإن هذا النوع وأسلوب بنائه يوجد أيضاً في أندونيسيا، وغرب غينيا الجديدة، ومدغشقر. ويوجد جهاز التوازن الخارجي المفرد والمزدوج كلاهما في جزر القمر، ولكن الجهاز المزدوج وحده يقتصر وجوده في شرق أفريقيا على أماكن متناثرة، وأكثر شيوعه في زنجبار وساحل تانزانيا الأوسط.

ومنشأ قارب «النغالاوا» مثار جدال. إلاّ أن الاستناد إلى التفاصيل اللغوية والبنائية يشير إلى أن «النغالاوا» قد نشأ وتطور على ساحل أفريقيا الشرقي، والأرجح أن ذلك حدث في جزر القمر بعد الفترة البرتغالية، ثم انتشر بعد ذلك إلى سائر مناطق شرق أفريقيا[٨٣].

اما القارب المخيط «متيبي» ومثيله الأصغر «ضو-لا-متيبي» فإنهما أقدم عهداً بكثير، وقد ظلا يذرعان الساحل زمناً طويلاً، ثم انقرضا كلاهما الآن، باستثناء بعض النماذج القليلة الموجودة في المتاحف. وأصل هذه القوارب موضع جدال أيضاً. ويبدو من الناحية اللغوية وكأن «المتيبي» محلي المنشأ في شرق أفريقيا، ولكن التفاصيل البنائية تشير إلى نموذج أساسي هندي، أصبح «المتيبي» شكلاً فارسياً-عربياً مطوراً عنه[٨٤]. وهناك رسوم على جدران بيت في خرائب جيدي تمثل دون شك قارباً من نوع «المتيبي»، وقد حُدد تاريخها مبدئياً بالقرن الميلادي الخامس عشر أو السادس عشر. وتوجد نقوش أخرى في كيلوه وسونغو منارا وأونغوانا ترجع تواريخها إلى ما بين القرن الميلادي الثالث عشر والقرن الميلادي الثامن عشر[٨٥]. ولعلّ هذه الرسوم والنقوش كان يقصد بها التأكيد على دور النقل بالسفن وبالتالي دور التجارة التي كان رخاء المستقرات يعتمد عليها إلى أبعد حد. ويوجد كل من «المتيبي» و «الضو-لا-متيبي» ممثلين في النقوش. وهناك فضلاً عن ذلك نقوش أخرى في فاركوا وفورت جيسوس[٨٦].

تربية الحيوان

إذا لم يكن يوجد شك في أن تربية الحيوان كانت تمارس منذ العصور القديمة في شمال نهر جوبا،

---

(٨١) «المتيبي» (القارب المخيط) منتشر على طول الساحل، ولكنه أكثر شيوعاً في الأجزاء الوسطى والجنوبية من ساحل أفريقيا الشرقي.

(٨٢) أ.هـ.ج. برنز (A.H.J. Prins)، ١٩٥٩، ص ٢٠٥.

(٨٣) المرجع السابق، ص ٢٠٥-٢١٠.

(٨٤) المرجع السابق، ص ٢١٠-٢١٣.

(٨٥) المرجع السابق، ص ٢١١؛ ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٦٤، ص ١٩٧.

(٨٦) ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٦٦، ص ١٩٧ و ٢٠٦؛ ج. هورنيل (J. Hornell)، ١٩٤٢.

فإن الوضع الذي كان قائماً إلى الجنوب من ذلك يبدو أقل وضوحاً. فمن ناحية يذكر المسعودي أن الزنج كانوا يستخدمون الماشية كثيراً للركوب (بسروج وأعنة) في الحرب – حيث كان الـ «مفاليمي» له ٣٠٠ ٠٠٠ فارس – ويذكر بُزُرْك الأغنام وغيرها من الحيوانات المستأنسة[٨٧]. ومن ناحية أخرى، يصر الإدريسي إصراراً على عدم وجود أي حيوانات لحمل الأثقال أو أي ماشية لدى سكان الساحل الشرقي، بينما نجد مؤلفين عرب آخرين لا يذكرون شيئاً بالمرة عن موضوع تربية الحيوان[٨٨]. ومن المعروف جيداً أن الأجزاء الساحلية من شرق أفريقيا تنتشر فيها حالياً ذبابة «تسي تسي»، مما يجعلها غير صالحة بالمرة لتربية الحيوان، بيد أنه ليس من المستحيل أن بعض مناطق الساحل كانت خالية من ذباب «تسي تسي» في الأزمنة السابقة، ومن ثم كان من الممكن أن تمارس فيها تربية الحيوان[٨٩].

الصيد

رغم أن الصيد كان يشكّل بالقطع جزءاً من الاقتصاد الأساسي للمناطق المعنية، فإن الأدلة المباشرة المتاحة على ذلك قليلة جداً. وكان صيد الأفيال هو أهم ما تركز عليه انتباه المؤلفين العرب؛ بل إنهم أوردوا بعض التفاصيل عن أساليبه، ولاسيما تلك التي كان يُستخدم فيها السم، إما لتسميم المياه التي كانت تشرب منها الأفيال (المسعودي) أو لتسميم الأسنان الحادة للأسلحة المستعملة (البيروني). ومن الحيوانات الأخرى التي كانت تُصاد الفهود (النمور)، والأسود، و «الذئاب» (ويبدو أنها كانت حيوانات ابن آوى)، والقردة. وكان معظم هذه الحيوانات يُصاد لأغراض التصدير (العاج والجلود). ورغم أننا لا نجد أي ذكر للصيد من أجل الطعام، فإن الأرجح أن لحوم الحيوانات المصادة (وخاصة الأفيال) كانت تستخدم طعاماً.

التعدين

كان الذهب، من بين جميع الخامات المعدنية، هو الذي اجتذب الاهتمام الرئيسي للمؤلفين العرب، وكانت سوفالة تعتبر من أشهر أراضي الذهب في العالم المعروف آنئذٍ. ومع أن الإدريسي كتب عن مدينتي جسطة ودغوطة الساحليتين (اللتين لم يمكن بعد تحديد موقعيهما ولكنهما كانتا بلا شك قائمتين في مكان ما على ساحل موزمبيق) باعتبارهما المكانين اللذين كان يوجد فيهما الذهب، إلّا أن من الجلي – استناداً إلى جميع المصادر المكتوبة الأخرى – أن مناجم الذهب الرئيسية كانت تقع في داخل أراضي سوفالة، وأن المستقرات الساحلية كانت مجرد موانىء لتصديره. ويذكر

---

(٨٧) المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، الجزء الثالث، ص ٦ و ٧؛ بُزُرْك بن شهريار، ١٨٨٣–١٨٨٦، ص ١٥١.

(٨٨) الإدريسي، ١٩٧٠، ص ٦٠.

(٨٩) يقول هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٧، ص ١٨٨، خطأً إن القوم الذين ذكر المسعودي أنهم يربون الحيوانات (ويركبونها) هم أثيوبيون (كوشيون). إلّا أن كامل السياق في الأجزاء التي تتعرض لذكر الماشية يشير دون أدنى مجال للالتباس إلى الزنج السود في الأجزاء الجنوبية من الساحل.

البيروني أن الذهب كان يوجد في بلاد سوفالة على شكل حبيبات؛ وهو نفس النوع الذي اكتشف في المجمع الأثري لزيمبابوي الكبرى.

ولم يكن الذهب يستخدم كوسيلة عامة للتبادل التجاري بين سكان الساحل الشرقي، ولكنهم كانوا على وعي تام بقيمته كعملة وكسلعة تصديرية. ومن ناحية أخرى، كانت للحديد والنحاس قيمة أكبر من الذهب لدى السكان المحليين، حيث كتب المسعودي أنهم يستخدمون الحلي المصنوعة من الحديد، بدلاً من الذهب والفضة.

والدليل الرئيسي على تعدين الحديد يقدمه الإدريسي، الذي أشار إلى أن المراكز الرئيسية لإنتاج الحديد كانت ماليندي وممباسا في الشمال، وجنطامة ودندامة في الجنوب(٩٠). وقد أصبح الحديد من سلع التصدير الرئيسية لهذه الأماكن، والمصدر الرئيسي لدخلها. ومع أنه لا يوجد أي سبب للشك في صحة ما يذكره الإدريسي، إلّا أن روايته تثير بعض المشاكل. فلم تُكتشف حتى الآن آثار لأي أفران صهر كبيرة في منطقتي ممباسا وماليندي(٩١)، كما أن جميع المؤلفين العرب لا يوردون اي ذكر لأعمال تشغيل الحديد أو إنتاج الأدوات والأسلحة الحديدية، وهي أنشطة كان قيامها أمراً طبيعياً في منطقة يقال بأنها غنية بالحديد. بيد أن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن هذه الأنشطة لم توجد على الساحل، وإنما يبدو أنها كانت تقوم على نطاق محلي وصغير. وقد لمّح الإدريسي إلى ذلك حين ذكر أنه على الرغم من أن سكان بلاد الزنج كثيرو العدد، إلّا أن أسلحتهم قليلة(٩٢). ولا بد من إجراء المزيد من البحوث الأثرية حتى يمكن جلاء هذه المشكلة الهامة.

الأنشطة التجارية

إن ساحل أفريقيا الشرقي هو أحد المناطق القليلة جنوب الصحراء الكبرى التي كانت لها منذ وقت مبكر علاقات تجارية مستمرة مع العالم الخارجي(٩٣). وقد كان قيام أمبراطورية إسلامية قوية في الشرق الأوسط منذ القرن السابع الميلادي عاملاً ساهم إلى أبعد حد في نمو التجارة في المحيط الهندي، بما فيه ساحل أفريقيا الشرقي. وكان قيام سوق متزايدة الاتساع في البلدان الإسلامية أثناء الفترة التي نتناولها هنا أمراً أتاح فرصاً جديدة أمام المستقرات الساحلية لتنمية تجارتها التصديرية. فلم يقتصر الأمر على تزايد حجم التجارة، بل تعدى ذلك إلى إضافة سلع تصدير جديدة إلى السلع التقليدية، مما ساهم في تنويع منتجات مختلف المدن الساحلية وتخصصها. وكانت التجارة أيضاً هي التي ساعدت على النمو المتمايز للمدن التي اعتمدت على نجاحها النسبي كمراكز

---

(٩٠) الإدريسي، ١٩٧٠، ص ٥٩ و ٦٠ و ٦٨ و ٦٩.

(٩١) من الجائز بطبيعة الحال أن تكون ماليندي التي يذكرها الإدريسي هي منطقة ماندا، التي كشفت البحوث الأثرية فيها عن وجود مخلفات مما يتبقى من صهر الحديد.

(٩٢) الإدريسي، ١٩٧٠، ص ٦١.

(٩٣) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل ٢٢، اليونسكو.

للتجارة. ويبدو أن وتيرة الهجرات والتجارة قد تزايدت في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، حيث كانت تلك هي الفترة التي جرى فيها إنشاء عدد من المراكز التجارية الساحلية وتوسعها، مثل مقديشو ومركة وبراوة وممباسا وماندا وأونغوجا أوكوو. وكانت المدن تقوم وتسقط فرادى تبعاً لتقلبات التجارة، فنجد جيلاً يقيم مبانيه الأنيقة بالحجارة، يعقبه جيل تالٍ يعود إلى البناء بالطين والقش. غير أنه يبدو محتملاً أن المدينتين الوحيدتين البارزتين خلال الفترة التي تناولها هنا كانتا هما ماندا في أرخبيل لامو، وقنبلو؛ أما المدن الأخرى فالظاهر أنها لم تبلغ نضجها إلاّ بعد القرن الحادي عشر الميلادي[٩٤].

ويمكن النظر الى تجارة المدن الساحلية ومبادلاتها من ثلاث زوايا مختلفة، هي: التجارة مع الأجانب؛ والتجارة في نطاق المستقرات الساحلية نفسها؛ والتجارة مع الداخل.

التجارة مع الأجانب

كانت سلع التجارة التي تجتذب العرب والفرس والهنود والأندونيسيين الى المدن الساحلية كثيرة ومتنوعة، ولكن أهمها كان العاج وأصداف السلاحف والعنبر والبخور والتوابل والرقيق والذهب والحديد. ورغم عدم وجود دليل على قيام اتصال مباشر مع الصين، فإن عدداً من المنتجات الأفريقية كان معروفاً ومطلوباً في الصين في عهد أسرة تانغ (Tang) الحاكمة (٦١٨م– ٩٠٦م). وكان ساحل أفريقيا الشرقي معروفاً بأنه مصدر خصيب للعنبر الذي بدأت الصين تعرفه في أواخر عهد هذه الأسرة الحاكمة[٩٥]. وبحلول القرن السابع الميلادي، أصبح من بين الصادرات الى الصين[٩٦] زيت الاصطرك storax الحلو، وأصداف السلاحف من بربرة، ودم التنين (رانتجات dracaena schizantha و d. cinnabari) والصبر aloes (عصير نبات). كما تذكر سجلات القرن التاسع الميلادي الصينية أن سكان بربرة كان من عادتهم أن يبيعوا نساءهم للتجار الأجانب. وقد ذكر تشاو جو–كوا (Chao Ju-Kua) في تاريخ لاحق كيف أن المتوحشين ذوي الأجسام السوداء اللامعة المصقولة من «كمر زنجي» (زنجبار) كان يجري استدراجهم بالطعام ثم اقتناصهم[٩٧]. وحسبما يرويه الإدريسي، فإن عرب عمان أيضاً كانوا يستدرجون الأطفال بتقديم التمر إليهم ثم يختطفونهم ويسترقونهم[٩٨]. كما أن القصة الشهيرة التي يرويها بُزُرْك بن شهريار عن خطف ملك الزنج توضح لنا أسلوباً آخر من أساليب الحصول على الرقيق[٩٩].

وتطرح تجارة الرقيق مشكلة تتعلق بالتفسير. ففيما يتعلق بالفترة الواقعة بين القرنين الميلاديين

---

(٩٤) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٨٢، ص ٥؛ ج. شيبرد (G. Shepherd)، ١٩٨٢، ص ٧–١٠.

(٩٥) ب.أ. ويتلي (P.A. Wheatley)، ١٩٧٥، ص ١٠٥؛ ج.س. كيركمان (J.S. Kirkman)، ١٩٥٤، ص ٩٥.

(٩٦) ب.أ. ويتلي (P.A. Wheatley)، ١٩٧٥، ص ١٠٥.

(٩٧) المرجع السابق.

(٩٨) الإدريسي، ١٩٧٠، ص ٦١.

(٩٩) بُزُرْك بن شهريار، ١٨٨٣–١٨٨٦، ص ٥١–٦٠.

السابع والثاني عشر لا يوجد في المصادر المكتوبة أي دليل مباشر على قيام الأتجار بالرقيق على طول ساحل أفريقيا الشرقي. وتبين الوقائع السابق ذكرها أن الحصول على الرقيق كان يجري باقتناص السكان المحليين واختطافهم أكثر مما كان يجري بشرائهم. غير أن هذا الأسلوب لا يمكن أن يكون فعالاً في الأجل الطويل، ولا يمكن استخدامه إلّا من حين الى حين، وهو ما لا يمكن أن يسفر إلّا عن عدد محدود من الرقيق؛ أما اتباع هذا الأسلوب بصورة مطردة أو لفترة طويلة فقد كان أمراً مستبعداً، لما يؤدي إليه من إثارة عداء أهل الساحل، وبالتالي من أثر سيء على نمو المعاملات التجارية الطبيعية.

غير أننا نجد من ناحية أخرى أن الاستخدام الكثيف والواسع النطاق للرقيق الذين أطلق عليهم اسم «الزنج» في أعمال الري في العراق الأدنى - وهم الذين قاموا في القرن التاسع الميلادي بثورة الرقيق [ثورة الزنج] المشهورة - أمر يشير فيما يبدو الى أن البلدان الإسلامية لا بد وأنها كانت تستقبل مدداً مستمر التدفق من أهل شرق أفريقيا المسترقين[١٠٠].

ومن الحلول التي يمكن طرحها لهذا التناقض الظاهر أن اسم «الزنج» كان يطلق بصورة جماعية - لسبب ما - على جميع الرقيق السود في جنوب العراق، رغم اختلاف بلدانهم الأصلية بين أثيوبيا، والقرن الأفريقي، وأجزاء أفريقيا الأخرى، مع وجود نسبة ما بينهم من أهل أفريقيا الشرقية. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن تجارة الرقيق لم يكن لها وجود على الاطلاق على ساحل أفريقيا الشرقي، إذ لا شك في أن هذه التجارة قد وجدت، ولكن حجمها لا يمكن أن يكون كبيراً، وإلّا لما غاب أمرها عن ملاحظة المؤلفين العرب. فقد أورد هؤلاء المؤلفون بيانات بالغة التفصيل عن جميع سلع التصدير والاستيراد في هذه المنطقة، ولكن أحداً منهم لم يدرج الرقيق من بينها.

وكانت موانىء شرق أفريقيا تُعرف منذ بواكر أيامها بصادراتها التي كان معظمها يتألف من المنتجات الطبيعية العريقة، كالعاج الذي وصلت صادراته حتى الصين، والعنبر، وجلود الفهود، وأصداف السلاحف. وقد بدأ تصدير الذهب، من المناطق الجنوبية، في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، بينما اعتبر الإدريسي في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي أن الحديد هو السلعة الرئيسية التي تصدرها كثير من المدن الساحلية. واشتهر ساحل بنادر بصادراته من البخور والعطور والزيوت العطرية، مثل البلسم والمر.

وفيما يتعلق بالواردات، فإن السلع الرئيسية التي سجلتها المصادر العربية والصينية هي منتجات الخزف (الإسلامية والصينية) والأقمشة والخرز والزجاج. ومع بداية القرن الثاني عشر الميلادي، كان المهاجرون من جنوب آسيا، الذين وصلوا إلى شمال مدغشقر وجزر القمر قبل بضعة قرون، قد أخذوا يصدّرون الأواني المصنوعة من الحجر الصابوني إلى كيلوه وماندا وما وراءهما[١٠١].

(١٠٠) انظر الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

(١٠١) ج. شيبرد (G. Shepherd)، ١٩٨٢، ص ١٥.

وفي كيلوه، أظهرت الحفريات الأثرية المتعلقة بفترة ما قبل عهد الأسر الحاكمة (ربما نهاية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي) أن المصنوعات المستوردة (الفخار الإسلامي والخرز الزجاجي) كانت نسبة الزجاج فيها إلى الفخار الأجنبي الصنع أكبر من نظيرتها في الفترات التالية. وقد وجدت بالإضافة إلى الخرز الزجاجي كميات من خرز الكورنيليان المستورد من كامباي في الهند. أما الفخار المستورد الى شرق أفريقيا فإن أقدمه هو فخار سغرافيتو الاسلامي المزخرف، الذي يتألف من أوعية ذات صقل مبقع على سطح قليل الانحدار، ويعد من المنتجات الإسلامية المتميزة المعروفة عن سامراء (في العراق) منذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي حتى أوائل القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. ولعل الفترة التي تتميز أكثر من غيرها بفخار سغرافيتو في شرق أفريقيا هي القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[١٠٢]، علماً بأن هذا الفخار هو أقل الأنواع الشائعة التي عثر عليها. أما أكبر الواردات من حيث الكمية، ولاسيا في جيدي، فهو الفخار المصقول الأزرق والأخضر، والخزف الأصفر والأسود، والأخضر الفاتح والأزرق، والأبيض المستورد من الصين[١٠٣]. وفي القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، يسجل دويفنداك (Duyvendak) أن الصادرات الصينية تتألف في معظمها من الذهب والفضة والنحاس والحرير والخزف والنقود المسكوكة. وقد وجدت عملات صينية في جميع أنحاء الساحل، إذ إنها استمرت تصل إلى شرق أفريقيا حتى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[١٠٤].

التجارة في نطاق المستقرات الساحلية

كانت المدن الأكبر حجماً تميل إلى ممارسة التجارة الدولية البحرية بقدر أكبر مما كانت تفعل المدن الأصغر حجماً، التي كانت تعتمد إلى حد كبير على الزراعة وصيد الأسماك. وفي الوقت نفسه، لا بد وأنه كانت توجد تعاملات كثيرة متكررة فيا بين المستقرات بصرف النظر عن أحجامها. ورغم عدم وجود سجلات تحت أيدينا للكثير من تجارة الساحل الداخلية خلال الفترة التي نستعرضها، إلاّ أن المعروف – من التقارير المنشورة – أن كيلوه كانت تتبادل التجارة مع عدد من المدن الهامة، مثل ماندا[١٠٥].

وفي ماندا، كشفت الحفريات الحديثة أن الطبقات التي يمكن إرجاع تاريخها إلى فترة القرن التاسع إلى العاشر الميلاديين تخلو من الخرز الزجاجي، مثلها في ذلك مثل كيلوه. ولا يبدو أن أيّا من ماندا أو كيلوه كانت لها تجارة يعتد بها مع المناطق الداخلية، وبالتالي فإن الخرز الزجاجي الذي يرجع إلى تاريخ مبكر يندر وجوده جداً في الداخل[١٠٦].

(١٠٢) ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٦٦، ص ٥٣.

(١٠٣) ج.س. كيركمان (J.S. Kirkman)، ١٩٥٤، ص ٩٤؛ ١٩٦٦، ص ١٨ و ١٩.

(١٠٤) ج.س. فريمان-غرنفيل (G.S.P. Freeman-Grenville)، ١٩٥٩، ص ٢٥٣.

(١٠٥) هـ.ن. شيتيك (H.N. Chitick)، ١٩٧٤، الجزء الأول، ص ٢٣٦.

(١٠٦) المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٨٣.

التجارة مع الداخل

إن مسألة الاتصالات الباكرة بين المستقرات الساحلية وبين المناطق الداخلية ما زالت تمثل مشكلة بالغة الأهمية. فمن العسير على التصور ألّا يكون قد وجد أي تعامل على الاطلاق، ولكن أحداً لم يعثر حتى الآن على أي دليل يُعتدّ به على ذلك، ولا يمكن أن نتوقع العثور على مثل هذا الدليل إلّا من علم الآثار وحده. ويبدو أن المنطقة الوحيدة التي قامت فيها تجارة يُعتدّ بها مع الداخل هي ساحل سوفالة، إذ إن الذهب الذي كان يصدر من هذا الساحل كان يأتي بصفة رئيسية مما أصبح الآن زيمبابوي. غير أن من السابق لأوانه أن نجزم بأن أهل الساحل كانوا يغامرون في تلك الفترة المبكرة بالتغلغل بعيداً في الداخل.

ومن المحتمل أنه لم تكن توجد آنئذٍ تجارة مسافات بعيدة بالمعنى المألوف. وغاية ما نستطيع تصوره هو أن السلع التي كانت تأتي من مسافات بعيدة كانت تنتقل بالمقايضة من شعب الى آخر، دون أن تنقلها قوافل مثلما أصبح يحدث في القرن التاسع عشر الميلادي. ولا بد أن المدن الساحلية كانت تعتمد على أقرب جيرانها الداخليين في الحصول على حاجتها من المنتجات الزراعية، وفي مقابل هذه المنتجات، بالإضافة إلى العاج وجلود الحيوانات، كان الفلاحون يحصلون على السمك المجفف وخرز الأصداف. ومن المحتمل أيضاً أن شعوب الداخل كانت تأتي بمنتجاتها إلى المدن أو إلى أسواق تقام دورياً فيما وراء الساحل مباشرة. غير أن هذه الاتصالات لم تترك أي آثار باقية، إذا إن أواني الساحل الفخارية منقطعة الصلة تماماً بنظائرها التي كانت تستخدم في الداخل.

خاتمة

خلال الفترة التي استعرضناها هنا، شهد ساحل أفريقيا الشرقي بدايات لعدد من العمليات التاريخية المختلفة التي لم تبلغ كامل نضجها إلّا بعد القرن الثاني عشر الميلادي. إلّا أن هذه الفترة هي التي يحتمل أن تكون قد أُرسيت فيها أسس ثقافة أفريقية، بنيت عليها بعد ذلك الثقافة السواحيلية الغنية. وقد بدأ التطور السياسي والاجتماعي لشعوب الساحل الناطقة بالبانتو يتأثر بقيام التجارة الدولية في المحيط الهندي. وقد تجلى القدر الأكبر من هذا التأثير في البداية في المجال الاقتصادي، حيث راحت بعض المستقرات الساحلية تولي وجهها صوب التجارة الأجنبية (الخارجية). وبالتدريج، أخذت الحياة السياسية والثقافية والدينية تتشرب الأفكار والقيم التي جاء بها المهاجرون من البلدان الإسلامية. وكان أول إقليم انتشرت فيه هذه المؤثرات الخارجية هو الإقليم الواقع إلى الشمال من نهر جوبا؛ ومن هناك قامت موجات جديدة من المهاجرين بحمل عناصر الثقافة المختلطة إلى الجنوب. وفي الوقت نفسه، فإن جميع المهاجرين – الذين لم يكن عددهم كبيراً في أي وقت – خضعوا بدورهم لعملية اصطباغ بصبغة البانتو. وكانت أبرز نتائج عملية التبادل والتزاوج هذه هي اللغة السواحيلية والثقافة السواحيلية، اللتين تلاحمت فيهما السمات الأفريقية الأصل مع تلك الأسيوية الأصل.

الفصل الثاني والعشرون

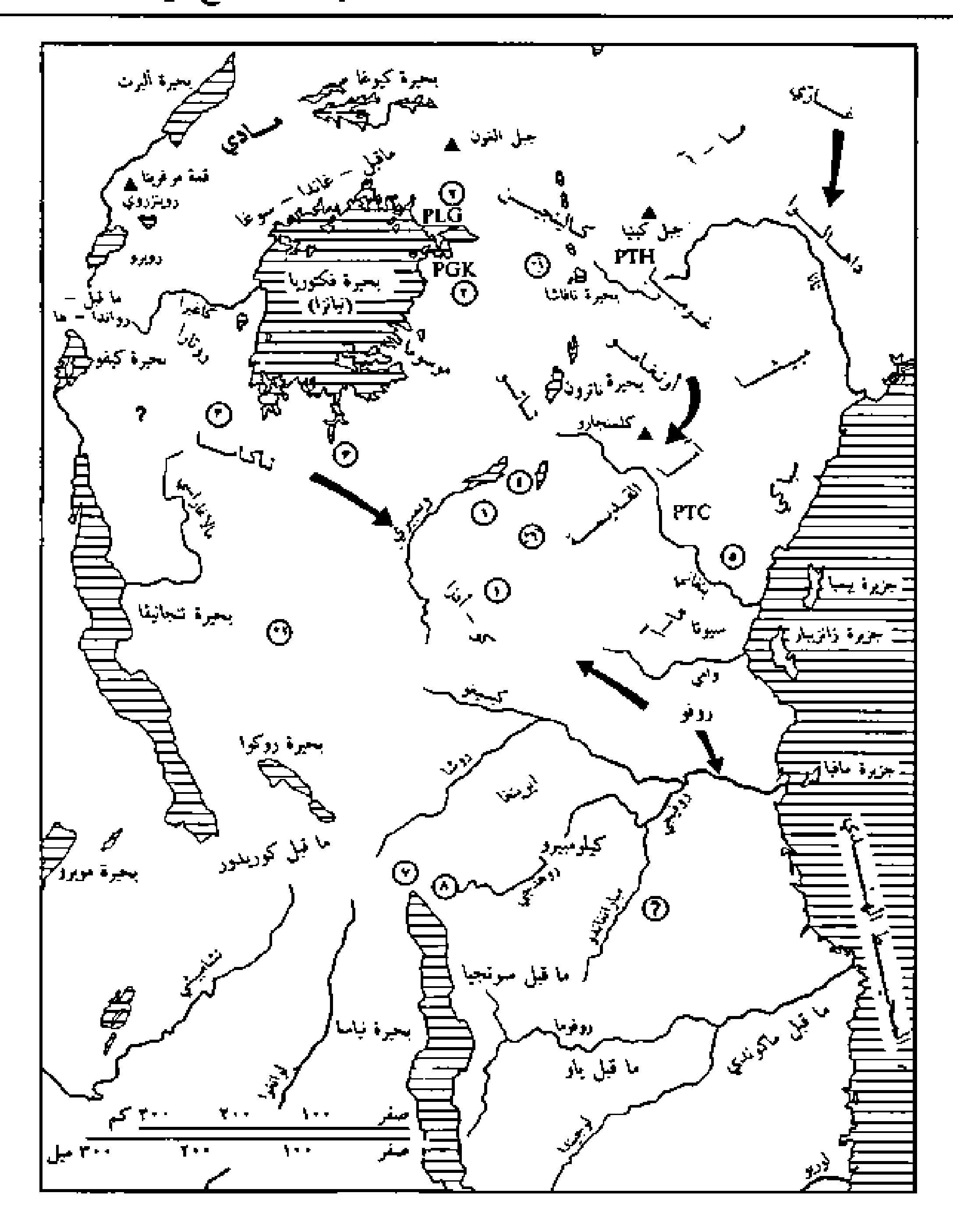
المناطق الداخلية في شرق أفريقيا

كريستوفر إهرت

إن الفترة الممتدة من القرن السابع الميلادي الى القرن الحادي عشر الميلادي يبدو بوجه عام أنها كانت فترة ترسيخ لاتجاهات سابقة الوجود في مناطق شرق أفريقيا الداخلية. فقد كانت آنئذٍ قد مضت عدة قرون منذ التحولات الإثنية والاقتصادية الكبيرة التي وقعت في باكورة العصر الحديدي، وعند بداية ذلك العصر وخلال القرنين أو الثلاثة قرون التي أعقبته، حين انتشرت مجتمعات البانتو انتشاراً واسعاً في مناطق متناثرة وبدأت ممارسة تكنولوجيا صنع الحديد على نطاق واسع. وكان مقدراً لعصر التحولات المشابهة التالي ألّا يبدأ إلّا بعد عدة قرون، ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفترة من القرن السابع الى القرن الحادي عشر الميلاديين كانت خالية من كل ما يلفت النظر. فقد حدثت خلالها توسعات إثنية جديدة غيّرت الخريطة اللغوية وفرضت تحديات جديدة على المجتمعات المستقرة. بالإضافة الى أن تراكم التغيّرات الصغيرة كان ينتهي أحياناً إلى شيء جديد يختلف اختلافاً بيّناً عن مجرد مجموع أجزائه من التغيّرات الصغيرة تلك.

حركات السكان

كانت المجموعتان السكانيتان الأوسع انتشاراً في بداية القرن السابع الميلادي هما الكوشيون الجنوبيون والبانتو. وكان للشعوب الناطقة باللغات النيلية والخويسية (الخويسانية) وجود ملموس، ولكنها كانت أقل عدداً وتأثيراً في أحداث منتصف الألف الأولى للميلاد.



الشكل ٢٢،١: مجتمعات شرق أفريقيا الرئيسية من حوالى القرن السابع، الى القرن التاسع الميلادية.
تشير الأسهم إلى الاتجاهات المحتملة للتوسعات الاثنية أثناء الفترة من القرن السابع إلى القرن التاسع أو في أعقابها

١. قانصون – جامعرن خويسان	٧. ما قبل نياكيوسا
٢. كوشيو الهضبة الجنوبيون	٨. ما قبل نجومبي
٣. كوشيو نيانزا الجنوبيون	PGK ما قبل غوسيي – كوريا (مارا)
٤. ما قبل كوشيو الأخدود الغربي الجنوبيون	PLG ما قبل لويا – غوسيي
٥. ما قبل آسو	PTC ما قبل تايتا تشاغا
٦. ما قبل رانغو	PTH ما قبل ثاجيكو

ملاحظة: رغم التشابه الكبير بين الاسمين، فان ال دما – آ.ء شعب كوشي جنوبي متمايز تماماً عن ال دما – آو، الذين كانوا ينطقون بلغة نيلية شرقية.

الكوشيّون

كان الكوشيون الجنوبيون الأوائل قد استقروا في شمال كينيا خلال الألف الثالثة قبل الميلاد، ثم انتشر بعض أحفادهم اللغويين في اتجاه الجنوب حتى بلغوا شمال تانزانيا الأوسط في أواخر الألف الثانية قبل الميلاد. ويمكن تحديد الشعوب التي كانت تنطق بلغات كوشية جنوبية مبكرة باعتبارها صانعة الثقافات الأثرية المتنوعة التي تنتمي إلى تراث السافانا الرعوي للعصر الحجري الحديث (المتأخر) في شرق افريقيا[1]. ووفقاً لما يشير إليه الاسم الأثري، فإن الكوشيين الجنوبيين كانوا منذ بداية استقرارهم يقومون بتربية الماشية، والحيوانات المستأنسة الصغيرة كذلك فيما يبدو، مثل الحمير. والأمر الذي لم يلق اعترافاً مناسباً به بعد في مجال الآثار، رغم وضوح مؤشراته في السجل اللغوي، هو أن الكثيرين من الكوشيين الجنوبيين كانوا زراع حبوب[2]، بعضهم منذ وقت مبكر جداً، يستخدمون الري وروث الحيوانات معاً لزيادة غلة محاصيلهم.

وكان الكوشيون الجنوبيون في بداية الألف الأولى قبل الميلاد مجموعة متنوعة. فعلى طول نهر تانا وفي بعض أجزاء الداخل القريب من ساحل كينيا كان يعيش الداهالو. وكان المقيمون على طول نهر تانا مزارعين فيما يبدو، مثلهم مثل البوكومو والايلوانا الذين استوعبوهم فيما بعد وحلّوا محلهم في الألف الحالية (الثانية بعد الميلاد)[3]. وهناك على الأقل مجتمع محلي واحد من الصيادين – جامعي الغذاء في منطقة ويتو الحديثة قد تبنى لغة الداهالو بدلاً من لغته الخويسية (الخويسانية) الأصلية، وإن كان قد نقل عدداً من الكلمات الخويسية (الخويسانية) التي تتضمن أصوات «الطقطقة» إلى لغته الجديدة[4].

وفي أعماق الداخل كان يسود كوشيو الأخدود الجنوبيون. وكان واحد من هذه المجتمعات – يذكره التراث الشفهي باسم مبيشا – يعيش في تلال تايتا[5]. وحول جبل كيليمنجارو وفي اتجاه الجنوب على سهوب الماساي يمكن تحديد أماكن المجتمعات الناطقة بلغة الآسا القديمة، بينما كان الكوشيون الجنوبيون الناطقون بالكوآدزا القديمة والإيرينغا والوثيقو القرابة بمجتمعات الآسا يعيشون في مواضع متفرقة من وسط تانزانيا (انظر الشكل ١، ٢٢). وكانت هذه المجتمعات الثلاثة الأخيرة تنطق بما يُحتمل أنه كان حتى ذلك الوقت أقرب الى اللهجات الخاصة بلغة واحدة. وكانت مجتمعات الآسا القديمة والكوآدزا القديمة تتعايش فيما يبدو – مثل منتجي الغذاء اللاحقين في تلك المناطق – مع جماعات من الصيادين جامعي الطعام، الذين اتخذ بعضهم لغات المزارعين ومربي الحيوانات السائدين[6]. والى الغرب من الوادي الأخدودي في تانزانيا كانت تمتد أراضي أولئك الذين أُطلق عليهم بحق اسم «شعوب الأخدود الغربي»، والذين كان امتدادهم على

(١) س.هـ. أمبروز (S.H. Ambrose)، ١٩٨٢.

(٢) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٨٠ (أ).

(٣) تشتمل الأدلة على عدد من مصطلحات الزراعة التي يبدو أن لغة البوكومو استعارتها من لغة الداهالو.

(٤) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٤ (أ)، و ١٠ و ١١ و ٦٧.

(٥) سي. إهرت و د. نيرس (C. Ehret and D. Nurse)، ١٩٨١ (أ) و (ب).

(٦) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٤ (أ)، ص ١٥.

الأرجح يشمل كل المناطق الواقعة جنوب غابات الماو في كينيا ويمتد غرباً حتى يبلغ منطقة بحيرة فيكتوريا في الجنوب الغربي، وإن كان من الراجح أيضاً أنهم أصبحوا في حوالى سنة + ٦٠٠ يتركزون في منطقتي سرينغيتي ونغورونغورو. ويُحتمل أن الكثيرين من كوشيي الأخدود الجنوبيين كانوا في القرن السابع الميلادي رعويين في المحل الأول من الناحية الاقتصادية. إلّا أنه يبدو مع ذلك محتملاً أن آخرين من بينهم كانوا يوجهون انتباههم الرئيسي إلى زراعة المحاصيل، ولاسيما حول كيليمنجارو وتلال تايتا وحواف الوادي الأخدودي.

وكانت مجتمعات الكوشيين الجنوبيين الأخرى ذات الأهمية في ذلك العصر تنطق بلغات مبوغروية. ويمكن، استناداً إلى المعطيات اللغوية، تمييز مجموعتين من المجتمعات: إحداهما مجموعة كوشيّي كيريناغا التي يبدو أنها سبقت المستوطنين من البانتو في جبل كينيا؛ ولعل هذه المجموعة هي الشعب الذي يُذكر باسم غومبا في الموروثات الشائعة حالياً في المنطقة، وربما كانوا يضمون بينهم قانصين – جامعين للغذاء إلى جانب المزارعين[٧]. أما المجموعة الثانية الناطقة بلغة مبوغو فهي مجموعة «ما–آ» القديمة، وكانت تتركز على ما يظهر آنئذٍ في شمال شرق تانزانيا، وربما إلى الشرق من الآسا القديمة وجنوب نهر بانغاني، في أجزاء من حوض وامي الأعلى حيث كانت الظروف البيئية تسمح بتربية الماشية على نطاق واسع. ويوجد في الموروث الشفهي لقوم «ما–آ» الحاليين ذكر لانتقالهم إلى هذه المنطقة من اتجاه كينيا في وقت سابق على القرن السابع عشر الميلادي[٨]. ويبدو أن «الما–آ» قد ألصقوا رواية موروثة صحيحة، ولكنها بالغة القدم، ببداية الروايات الأكثر تفصيلاً عن تاريخهم الحديث؛ لأن الأدلة اللغوية تتفق مع رواية الموروث الشفهي، ولكنها تضع الانتقال من الشمال في تاريخ أقدم بكثير من القرن السابع عشر الميلادي[٩].

الخويسيون (الخويسان)

كانت عمليات التوسع التي قام بها الكوشيون الجنوبيون على مدى الثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد قد استوعبت بالكامل كثيراً من المجتمعات الخويسانية، غير أن مجتمعات خويسية (خويسانية) أخرى استمرت في العيش، معتمدة على القنص وجمع الغذاء، الى جانب الكوشيين المنتجين للغذاء، ولكنها – أي هذه المجتمعات الخويسانية – تبنت لغة جيرانها المهيمنين. وكما سبق البيان، فإن معظم المجتمعات الناطقة بالكوشي الجنوبية يبدو أنها كانت تضم هذا النوع من الجماعات المتسبة ولكنها متمايزة اقتصادياً على مدى الجزء الأخير من الألف الأولى قبل الميلاد. وقد قام الاستثناء من ذلك حول مشارف مناطق الكوشيين الجنوبيين في وسط تانزانيا، حيث تمكنت جماعتان اثنتان على الأقل من الخويسان من الاحتفاظ بلغتيهما حتى اليوم. فقد ظل الهادزا يعيشون في وحدة متماسكة الى جوار بحيرة

(٧) المرجع السابق، ص ٢٧ و ٢٨. وهناك الآن أدلة إضافية تسمح بإسناد اللغة إلى فرع مبوغوان من الكوشية الجنوبية.

(٨) س. فايرمان (S. Feierman)، ١٩٧٤، ص ٧٤ و ٧٥.

(٩) سي. إهرت (C. Ehret) ١٩٧٤ (أ)، ص ١٣.

إياسي، في أراضي هامشية من الناحية الزراعية وغير ملائمة للماشية بسبب ذبابة التسي تسي (ذبابة النوم). ومع ذلك فإنه حتى هؤلاء يُحتمل أن يكونوا قد تأثروا تأثراً لا يستهان به في ثقافتهم المادية بجوارهم لأهل الأخدود الغربي مع حلول القرن السابع للميلاد، حيث نجدهم مثلاً يحصلون من الكوشيين الجنوبيين على أوعية فخارية من طراز السافانا الرعوية للعصر الحجري الحديث[١٠].

والمجتمع الثاني هو مجتمع السانداوي، الذين حافظوا على بقائهم بتحولهم الى الزراعة فاكتسبوا بذلك أساساً اقتصادياً للتنافس الناجح مع منتجي الغذاء الآخرين. وكانت مصادر معارفهم فيما يظهر هي الجماعات الناطقة بلغة كوادزا القديمة التي كانت تعيش في كوندوا ومناطق سانداوي الحديثة أو بالقرب منها[١١]. ومن سوء الحظ أننا لا نستطيع حتى الآن تحديد العصر الذي تحول فيه السانداوي إلى الأنشطة الزراعية، وإن كان من غير المحتمل أن يكون ذلك قد تأخر حتى القرن الثامن الميلادي كما يظن بعض الباحثين[١٢]. ومن الممكن أن يكون بدء تحول السانداوي الى إنتاج الغذاء قد حدث في وقت مبكر في الفترة من القرن السابع الى القرن الحادي عشر الميلاديين، نظراً لأن متكلمي الكوأدزا القديمة كانوا على الأرجح مستقرين في المواقع المذكورة منذ ما قبل ذلك؛ وإن كان من الممكن أيضاً أن يكون هذا التحول راجعاً إلى فترة أقرب، بين عامي ١١٠٠م و ١٧٠٠م.

الناطقون بالسودانية الوسطى

بعيداً إلى الغرب، في منطقة البحيرات الوسطى، يبدو أن المجتمعات الناطقة بالسودانية الوسطى كانت تحتل نفس المركز التاريخي الذي احتله الكوشيون الجنوبيون في الوسط والشرق من أفريقيا الشرقية. وكان الناطقون بالسودانية الوسطى رعاة ماشية وحيوانات صغيرة، وزارعي ذرة بيضاء وذرة رفيعة، وصائدي أسماك مهرة؛ وقد احتلوا مركزاً هاماً لأول مرة في المناطق القريبة من نهر النيل في أقاصي جنوب السودان وأقاصي شمال أوغندا، وربما كان ذلك حوالى الألف الثالثة قبل الميلاد. ثم انفتحت بعد ذلك جبهة جديدة لاستقرار الناطقين بالسودانية الوسطى إلى الجنوب في حوض بحيرة فيكتوريا. ولم تلق الأدلة على هذا التوسع إلّا القليل من الدراسة حتى الآن، وهي تتخذ شكلين: دراسات طلع النبات، التي تكشف عن حدوث تغيرات في الغطاء النباتي مردها إلى ممارسة الزراعة في حوض البحيرة، وتحدد زمن هذه الفترة الزراعية بأنه يرجع إلى ما لا يقل عن ثلاثة آلاف عام سابقة في مناطق تقع إلى الغرب من بحيرة فيكتوريا وفي شمالها مباشرة[١٣].

---

(١٠) س. هـ. أمبروز (S.H. Ambrose)، ١٩٨٧.

(١١) تبدو هذه العلاقة واضحة في المفردات المتصلة بإنتاج الغذاء التي يستخدمها الساناداوي، والتي تضم العديد من الكلمات المستعارة من الكوأدزا القديمة؛ غير أن هذه الأدلة لم تنشر بعد نشراً منفصلاً. انظر أيضاً: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ١٩، اليونسكو.

(١٢) انظر على سبيل المثال، ج.ل. نيومان (J.L. Newman)، ١٩٧٠.

(١٣) انظر على سبيل المثال ر.ل. كندال (R.L. Kendall)، ١٩٠٩، م.إي.س. موريسون (M.E.S. Morrison)، ١٩٦٨؛ م.إي. س. موريسون و أ.سي. هاملتون (M.E. S. Morrison and A.C. Hamilton)، ١٩٧٤. وللاطلاع على تفسير تاريخي لهذه البيانات، انظر د. شوينبرون (D. Schoenbrun)، ١٩٨٤، الحاشية ٤٧.

أما في مجال الآثار فإن الانعكاس المحتمل لهذا التوسع الثقافي والاقتصادي للناطقين بالسودانية الوسطى يتجلى في فخار كانسيوري.

وعلى غرار معاصريهم الكوشيين الجنوبيين المستقرين إلى الشرق من منطقة البحيرات الكبرى، فإن المزارعين والرعاة الناطقين بالسودانية الوسطى من أهل الثلاثة آلاف سنة السابقة على الميلاد دخلوا في علاقات وثيقة مع المجتمعات المنتجة للغذاء التي كانت تجاورهم. ومن الأدلة الواضحة على قيام هذه العلاقات ما نراه من الانتشار الواسع لفخاريات كانسيوري بين ظهراني القانصين–جامعي الثمار، على طول غرب بحيرة فيكتوريا وإلى الجنوب منها على سبيل المثال[١٤]. ولما كان الناطقون بالسودانية الوسطى ممارسين لصيد السمك ضمن أنشطتهم، فلا بد أنهم قد تنافسوا تنافساً مباشراً على هذا المصدر الرئيسي للغذاء لدى سابقيهم إلى الإقامة في حوض البحيرة، ومن المحتمل أن يكونوا قد تمكنوا على هذا النحو من اجتذاب القانصين–جامعي الغذاء إلى أساليبهم واستوعبوهم بذلك في مجتمعاتهم على نحوٍ أسرع وأكمل مما استطاعه الكوشيون الجنوبيون.

النيليون

في شرق بحيرة فيكتوريا، كان النيليون الجنوبيون هم مصدر التحدي الأول للوضع المهيمن للمزارعين الأوائل، إذ بدأ هؤلاء النيليون الجنوبيون ينتقلون نحو الجنوب مقبلين من مناطق الحدود بين أوغندا والسودان حوالى منتصف الألف الأولى قبل الميلاد، وإليهم يعزى تراث «إلمتيتا» الأثري[١٥]. وقد اتخذ النيليون الجنوبيون إقامتهم في المناطق الأكثر ارتفاعاً على طول الوادي الأخدودي الأوسط في كينيا وإلى الغرب منه، مستوعبين في مجتمعهم مجموعة كبيرة من الكوشيين الجنوبيين، ومقيمين فيما يظهر علاقات اقتصادية وثيقة مع مجتمعات القانصين–الجامعين التي كانت تسكن الغابات الموجودة على حواف الوادي الأخدودي، ومع شعب الكوشيين الجنوبيين الأكثر انصرافاً الى الرعي والذين استمروا يشغلون أرض الوادي الأخدودي نفسه[١٦]. ولابد أنهم كانوا يحصلون من علاقاتهم مع الصيادين على منتجات معينة، مثل عسل النحل، وشمع العسل، وجلود الحيوانات، مع قيامهم بتبادل الحبوب نظير الحيوانات مع رعاة الوادي الأخدودي. وبحلول القرن السابع الميلادي، كان قد برز مجتمعان متمايزان منحدران من النيليين الجنوبيين القدامى، هما مجتمع ما قبل–كالينجين شمال الماو، ومجتمع التاتو، الذي انحدر عنه الدادوغا في العصر الحديث، إلى الجنوب من تلك المنطقة. وقد تركز التاتو في البداية على ما يظهر في مرتفعات لويتا ثم انتشروا في فترة لاحقة، ولكن قبل ١١٠٠م، نحو الجنوب الشرقي من ذلك داخلين في أراضي آسا القديمة من سهوب الماساي[١٧].

(١٤) س.هـ. أمبروز (S.H. Ambrose)، ١٩٨٢، ص ١٣٣.

(١٥) المرجع السابق، ص ١٣٩–١٤٤.

(١٦) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧١، ص ٣٩ و ١١٤.

(١٧) المرجع السابق، ص ٥٥–٥٧؛ وسي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٨٠ (ب).

توسع البانتو

بيد أن التحدي الأكبر خطراً لأساليب الحياة الزراعية القديمة جاء من توسع بانتو العصر الحديدي المبكر في داخل شرق أفريقيا. ولم يكن ذلك التحدي واضحاً على الدوام بصورة مباشرة، لأن مهاجري البانتو كانوا في البداية أقرب الى انتقاء المناطق التي يستقرون فيها.

وكان أول ظهورٍ لهذه المجتمعات الزراعية الجديدة على مسرح أفريقيا الشرقية في أقصى غرب منطقة البحيرات الكبرى. وكانوا يتكلمون عدداً من اللهجات المختلفة للغة يعرفها علماء العصر الحديث باسم «ما قبل البانتو الشرقية»، ويبدو أنهم اتخذوا مستقرهم في بعض الأجزاء الغربية والوسطى والجنوبية من منطقة البحيرات قبل انتصاف الألف الأخيرة السابقة على الميلاد[١٨]. وبحلول تلك النقطة الزمنية كان هناك نوعان رئيسيان من التغير الاقتصادي يتخذان مسارهما في الجزء الشمالي الغربي من شرق أفريقيا: أحدهما هو انتشار تشغيل الحديد، بما يصاحبه من آثار على تكنولوجيا صناعة الأدوات، إذ بدأ بذلك عصر الأدوات الحجرية يبلغ نهايته في تلك المناطق في تاريخ أكثر تبكيراً من أي نظير له في سائر أنحاء شرق أفريقيا؛ أما التغير الاقتصادي فلعله كان أعظم أهمية في الأجل الطويل، ونعني به ظهور زراعة أكثر تعقيداً، بصفة رئيسية بين المجتمعات الناطقة بلغة «ما قبل البانتو الشرقية». فقد جاء البانتو وهم يعتمدون في حياتهم على زراعة اليام، ولكنهم ما لبثوا أن أخذوا يتبنون بالاضافة الى ذلك محاصيل المجتمعات الزراعية التي كانت قد سبقتهم في الجانب الشرقي من القارة، مكتسبين بذلك قدرة جديدة على المرونة في التكيف لبيئات شرق أفريقيا ذات التنوع الكبير والاختلافات العديدة فيما بينها[١٩]. ومع نهاية تلك الحقبة، كانت بعض مجتمعات البانتو الشرقيين قد بدأت تهتم اهتماماً متزايداً بتربية الماشية، متأثرة في ذلك بجيرانها من الناطقين بالسودانية الوسطى، وبالكوشيين الجنوبيين إلى الجنوب من بحيرة فيكتوريا أيضاً. يضاف إلى ذلك أن السكان من الشعب الناطق بلهجات البانتو الشرقية قد تكاثروا فيما يبدو إلى حد كبير على مدى بضعة القرون التي انقضت قبل الميلاد عن طريق استيعابهم للكثيرين من السودانيين[٢٠]، ربما أيضاً بالتكاثر الطبيعي كذلك. وفي بداية العصر الميلادي، كان البانتو الشرقيون في منطقة البحيرات والأجزاء المجاورة من شرق زائير قد أصبحوا يمثلون حجماً سكانياً كبيراً بما يكفي لتحمّل تشتت جديد شاسع إلى الخارج من مهاجري البانتو الذين اتجهوا إلى مناطق استقرار جديدة بعيدة عبر كامل مساحة شرق أفريقيا وجنوبها الشرقي.

في شرق أفريقيا ذهب بعض المستوطنين الجدد بعيداً إلى الشرق، إلى المناطق الساحلية لجنوب كينيا وأجزاء من المناطق الجبلية لشمال شرق تانزانيا، وخاصة إلى مرتفعات باري ونغولو؛ وكان أولئك هم صناع فخار كوالي. وقد انبثق من هذه الحركة الاستيطانية بعد فترة قصيرة مجموعة

(١٨) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٣. انظر أيضاً ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٨٤، للاطلاع على البيليوغرافيا الحديثة ومختلف الآراء.

(١٩) سي. إهرت (C. Ehret) ١٩٧٤ (ب).

(٢٠) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٣.

بلغت جبل كينيا مع حلول القرن الخامس الميلادي. ومن الجائز أن تكون هذه المجموعة الأخيرة من المستوطنين قد جاءت معها بلهجة البانتو الشرقية التي انحدرت منها لغات الثاجيكو التي ينطق بها السكان عبر مرتفعات كينيا الشرقية اليوم. ويلاحظ أن من الفروض المعقولة[٢١] – وإن لم يقم على ذلك الدليل الكامل بعد – وجود استمرار من الناحية الأثرية بين فخار كوالي، وفخار غاتونغ آنغ–آ الذي يرجع إلى القرن الثاني عشر الميلادي على جبل كينيا، وفخاريات أخرى أكثر حداثة. والواقع أن هذا الافتراض يتفق مع المؤشرات اللغوية كذلك. وقد يمكن القول بأن أهل مستقرة جبال باري كانوا يتكلمون اللهجة الوثيقة القرابة التي اشتقت منها لغات تشاغا، وداويدا، وساغالا اللاحقة[٢٢]. ورغم أن فخار كوالي معروف من مواقع على جبل كيليمنجارو القريب، إلّا أنه وصل هناك على الأرجح عن طريق التجارة من السكان البانتو الأوائل في باري، التي كان الفخار يستورد منها منذ زمن طويل بسبب الافتقار إلى وجود الصلصال المناسب لصنعه على جبل كيليمنجارو.

وهناك حركة انتقال مبكرة ثانية للبانتو الشرقيين إلى داخل شرق أفريقيا الساحلية، قام بها أهل الساحل الشمالي الشرقي، ربما مع حلول منتصف الألف الأولى للميلاد أو قبل ذلك. وما زال بدء هذه الحركة الاستيطانية يفتقر إلى التحديد الأثري. غير أنه مع حلول القرن السابع الميلادي، نجد أن مجموعة كاملة من مجتمعات أهل الساحل الشمالي الشرقي تمتد ربما من شمال مصب نهر تانا إلى الأراضي الداخلية وراء مدينة دار السلام الحالية في تانزانيا، ثم تنتهي إلى التجمع في مجتمعات أربعة: الساباكي في كينيا، والسيوتا إلى الجنوب من هؤلاء، والروفو في المناطق الواقعة إلى الداخل من ساحل تانزانيا الأوسط، ثم ما قبل الآسو الذين يحتمل أن يكونوا مستقرين من قبل في جبال باري الجنوبية[٢٣]. وفي عدد من المناطق، وخاصة في شمال نهر بانغاني، يمكن القول بأن هذا التوسع قد استوعب شعب كوالي الذي كان قد استقر من قبل في الأرض الداخلية من الساحل[٢٤].

وقد انتهى الأمر بعدد من مستقرات بانتو عصر الحديد المبكر إلى قيامها في أقصى الجنوب من شرق أفريقيا. فقد استقر قوم الكيلومبيرو في الوادي الذي يحمل هذا الاسم أو حوله، بينما نجد قوماً آخرين، يتكلمون لغة انحدرت منها لغات أقوام آخرين حديثين من سكان تانزانيا الجنوبية، قد استقروا في موضع أكثر بعداً نحو الجنوب، في مرتفعات سونجيا وجنوب نهر روفوما. وقامت مستقرات أخرى عند الطرف الشمالي لبحيرة ملاوي، ومن بينها مستقرات الأقوام التي نشأت عن

---

(٢١) ر. سوبرا (R. Soper)، ١٩٨٢،ن ص ٢٣٦ و ٢٣٧.

(٢٢) سي. إهرت و د. نيرس (C. Ehret and Nurse)، ١٩٨١ (ب).

(٢٣) انظر الحجج الواردة في: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ١٩، البونسكو. و «الساباكي و الروفو اسمان جغرافيان أطلقها العلماء على الشعوب التي أصبحت أسماؤها الذاتية مفقودة تاريخياً. ومن أمثال هذه الأسماء المستخدمة في هذا الفصل تاكاما ونجومبي وكيرينياغا وايرينغا وغير ذلك».

(٢٤) يتألف الدليل الذي يستند اليه هذا الاستنتاج من كلمات قديمة مستعارة من لغة ثاجيكو أو من لغة على قرابة بلغة تايتا–تشاغا، تجدها في لغات ساباكي ومن الواضح أنها لا يمكن أن تعزى الى الاتصالات التي قامت في القرون القليلة الأخيرة. وقد توجد بعض استعارات مماثلة أيضاً، على نحو نادر، في بعض اللغات الصومالية الجنوبية.

لهجاتهم لغات: نياكيوسا، وكوريدور (فيبا، ونياموانغا، ونييها، ومامبوي) ومجومبي (هيهي، وبينا، وكينغا). ولا تعرف مناطق الاستقرار الثلاثة الأخيرة هذه حتى الآن إلاّ من خلال البيانات اللغوية(٢٥).

وآخر مستقرات البانتو الشرقيين الأوائل الجديرة بالذكر هي تلك التي قامت على طول الشاطىء الغربي لبحيرة فيكتوريا، وخاصة إلى الشمال من خليج وامي، وفي الأجزاء الغربية من شمال تانزانيا الوسطى. وكان مستوطنو خليج وامي صناعاً لأنواع مختلفة من فخار أوريوي، ولعلهم كانوا القاعدة التي انبثقت منها في الأزمنة اللاحقة مجتمعات لويا-جيسو. أما المستقرة الثانية المذكورة، التي استوطن فيها صانعو فخار ليلبسو، فمن الجائز أنها كانت مؤقتة، وإن كان يحتمل من ناحية أخرى أن تكون فخاريات ليلبسو من صنع مجتمع انحدر منه الايرانجي، الذين يعيشون اليوم في منطقة كوندوا في وسط تانزانيا.

وقد تشكلت بطبيعة الحال مجتمعات أخرى للبانتو الشرقيين بين تلك الجماعات التي واصلت الإقامة في منطقة البحيرات الكبرى. ويستفاد من مجموع الحجج اللغوية والدلائل المجتمعة للموروث الشفهي ولعلم الآثار، كلها معاً فيما يتعلق بالاستمرار السكاني(٢٦)، أن القوم السابقين على سكان منطقة البحيرات، أو سكان هذه المنطقة الأوائل، كانوا يعيشون في منطقة بوكويا في الفترة الفاصلة بين الحقبتين. ولعل قوم تاكاما الأوائل أن يكونوا قد عاشوا إلى الجنوب من مجتمع البحيرات الأول، في حين أن مجتمعات أخرى، اندمجت في مجتمعات البحيرات المتوسعة في أوقات لاحقة مختلفة، وجدت لأنفسها مكاناً في رواندا وبوروندي وغيرها من المناطق الواقعة على الجانب الغربي من منطقة البحيرات.

وعلى ذلك فإنه، بحلول القرن السابع الميلادي، كانت المجتمعات الزراعية للبانتو الشرقيين تتوزع على نحوٍ متناثر وغير منتظم في مساحة واسعة من وسط وجنوب منطقة البحيرات الكبرى، وربما كان امتدادها متصلاً خلال الأرض التي تقع إلى الداخل مباشرة من السواحل الوسطى والشمالية لتانزانيا وكينيا، وفي جبال باري، وفي بقعة على منحدرات جبل كينيا، وعلى وطول الجانب الغربي لبحيرة فيكتوريا، وفي عدد من التجمعات المتجاورة في جنوب تانزانيا الوسطى؛ وربما في منطقة واحدة في شمال تانزانيا الوسطى. وكان العامل المشترك في هذا التوزيع هو الارتباط المعتاد بين استقرار البانتو وبين المناطق التي يزيد فيها معدل المطر عن ٩٠٠ - ١٠٠٠مم في السنة، أو أقل من ذلك قليلاً من وقت لآخر في المناطق المرتفعة، حيث يعوض معدل التبخّر الأكثر انخفاضاً عن الفرق في معدل المطر. وبعبارة أخرى، فإن استقرار البانتو الشرقيين في عصر الحديد الباكر يبدو أنه اتجه الى أكثر المناطق شبهاً بتلك التي جاؤوا منها: أي الأراضي المشجرة أو أراضي الغابات التي تتمتع بمعدل مطر كافٍ للزراعة القائمة على اليام، التي كانت هي الحافز إلى الحركات الأولى لانتقال البانتو من غرب أفريقيا(٢٧).

(٢٥) د. نيرس (D. Nurse)، ١٩٨٢؛ انظر أيضاً: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ١٩، اليونسكو.

(٢٦) ب.ر. شميت (P.R. Schmidt)، ١٩٧٨.

(٢٧) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٨٢ (ب).

ولا شك في أن جميع بانتو شرق أفريقيا في ذلك العصر كانت لديهم محاصيل حبوب أفريقية، ولكن نمط الاستقرار يشير الى أن زراعة اليام بقيت محتفظة بأهميتها البالغة.

وكان الأمر الذي أضفى على المناطق الأكثر رطوبة جاذبية مزدوجة هو أنها كانت بلا ريب في كثير من الأحيان قليلة الاستخدام أو غير مستخدمة على الاطلاق من جانب منتجي الغذاء المستقرين من الكوشيين الجنوبيين والنيليين، أي أماكن يمكن فيها تجنب مخاطر المنافسة المباشرة على الأرض. فعلى طول ساحل أفريقيا الشرقي كانت هناك مناطق كثيرة موبوءة بذبابة النوم (تسي تسي) ومن ثم غير جذابة للكوشيين والنيليين القائمين بتربية قطعان الماشية. وفي جنوب تانزانيا، اتجه استقرار البانتو الى المناطق المماثلة من حيث عدم ملاءمتها لتربية الحيوان، والتي لم يكن على أي حال قد بلغها توسّع الكوشيين الجنوبيين[٢٨]، في حين أنه في جبال باري وعلى جبل كينيا يمكننا أن نتصور أن مهاجري البانتو انتقلوا إلى مناطق الغابات التي تعلو السهول وحواف الغابات التي سبق إلى استغلالها الكوشيون المجاورون. ولابد أن جماعات القانصين-جامعي الغذاء كانت تمارس نشاطها في كثير من هذه المناطق؛ غير أن كونهم جامعي غذاء كان يجعلهم في مركز واضح الضعف من حيث التنافس على الموارد مع منتجي الغذاء الوافدين. وإذا استثنينا غابات المرتفعات الأكثر برودة، فالأرجح أن مجتمعات البانتو الوافدة قد استوعبت القانصين-جامعي الطعام قبل انقضاء قرون كثيرة.

وكان الاستثناء الملحوظ من نمط استقرار البانتو هو تحرك صانعي أواني الليليسو إلى أجزاء من وسط تانزانيا أكثر جفافاً بكثير. وإذا كان هؤلاء القوم قد تمكنوا من البقاء كمجتمع منفصل حتى عصور تالية، فلا بد وأن ذلك قد تطلب منهم عمليات تكيف كبيرة وسريعة لمقتضيات زراعة الغذاء على نحوٍ لم يفرض على سائر مستقرات البانتو، فتحولوا بالكامل إلى زراعة الحبوب، فضلاً عن احتمال توسّعهم توسعاً كبيراً في نسبة الغذاء التي كانوا يحصلون عليها من الصيد. وما زالت تنقصنا الأدلة التي تثبت ارتباط صانعي فخار ليليسو بأي مجتمع لاحق من المجتمعات الناطقة بالبانتو، ولذا فإن من غير الممكن حالياً متابعة هذا التاريخ الشائق المحتمل.

وفي القرن السابع الميلادي، ظلت أماكن عديدة من داخل شرق أفريقيا خالية من مستوطنات المجتمعات المنتجة للغذاء. وكانت أبرز هذه المناطق تغطي جزءًا كبيراً من غرب تانزانيا. وهناك منطقة ثانية تقع في قلب جنوب غرب تانزانيا. والأرجح أن جماعات القانصين-جامعي الغذاء الخويسانيين استمروا يمارسون حياة مستقلة عمادها جمع الغذاء في هاتين المنطقتين، بل وواصلوا ذلك في أجزاء منها في أحيان كثيرة حتى عصور طويلة لاحقة. غير أن الدراسات الأثرية اللازمة لتأييد هذا الافتراض لم يتيسّر إجراؤها بعد.

وهناك عدد قليل من مجتمعات الكوشيين الشرقيين التي كانت بارزة أيضاً في ذلك الحين، وكان موقعها بصفة رئيسية فيا أصبح الآن شمال كينيا. فعلى الجانب الشمالي من جبل كينيا كان يعيش قوم ناطقون بلغة اليأكو القديمة. وكان الكوشيون الشرقيون الناطقون باليأكو قد انتشروا

---

(٢٨) ج. ويت وسي. إهرت (G. Waite and C. Ehret)، سينشر قريباً.

إلى داخل المنطقة في وقت مبكر، وربما كان ذلك خلال الألف الأولى أو الثانية قبل الميلاد. والظاهر أنهم كانوا رعاة بصفة رئيسية، رغم توافر المعرفة لديهم بزراعة الحبوب؛ وكانوا قد استوعبوا الكوشيين الجنوبيين المبوغويين الذين سبقوهم إلى الاستقرار في شمال كينيا الأوسط[٢٩]، كما أن لغتهم قد تبناها على الأقل واحد من مجتمعات القانصين–جامعي الطعام الناطقين بالخويسانية من قبل والمقيمين على السفوح الشمالية لجبل كينيا[٣٠].

وفي حوض بحيرة توركانا كان يقيم كوشيون شرقيون آخرون، ينحدرون من مجتمعات ذات قرابة بأقوام الدانينيتش والأربوري المعاصرين في الطرف الشمالي للبحيرة، كانت قد انتشرت على نطاق واسع عبر حوض البحيرة في خلال الألف الأولى قبل الميلاد. وقد أعطى الباحثون في أيامنا هذه اسم «باز» لهذه الجماعات التي لا يوجد لها اسم آخر[٣١]، والتي يُحتمل أنها هي التي أقامت المباني الأثرية–الفلكية الموجودة في منطقة بحيرة توركانا[٣٢].

الرنديلي والصوماليون الأوائل

وفي الجهات الأبعد الى الشرق، كانت الأراضي المنخفضة الشاسعة التي تمتد من نهر تانا الى حوض شيبيلي في الصومال قد أصبحت منذ عدة قرون وطناً لأقوام الرنديلي والصوماليين الأوائل[٣٣]. وهناك مؤشرات على أن توسعهم في هذه المناطق بدأ على الأرجح حول أوائل التاريخ الميلادي وتقدم على حساب كل من جماعات عديدة من القانصين–جامعي الغذاء الذين لا نعرف لهم انتماء لغوياً محدداً، ومجتمعات الداهالو التي كانت تشتغل بتربية قطعان الماشية[٣٤]. ولكن مع حلول القرن السابع الميلادي كانت منطقتا نهري جوبا وشيبيلي قد أصبحتا ناطقتين بالصومالية في معظمها، إن لم يكن بكاملها[٣٥].

وكانت المناطق الشمالية الشرقية من الأراضي الداخلية لشرق أفريقيا تتميز عن بقية مناطق هذه الأراضي تميزاً اقتصادياً واضحاً. فهي أكثر مناطق شرق أفريقيا جفافاً، ولذلك فإنها كانت قد غدت مع حلول القرن السابع الميلادي مركزاً لظهور شكل جديد من الحياة الرعوية غالباً ما تحل فيه الجمال – الأفضل تكيفاً مع هذا المناخ – محل الماشية باعتبارها حيوانات اقتصاد الكفاف

---

(٢٩) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٤ (أ)، ص ٣٣؛ غير أن الارتباطات اللغوية للكوشيين الجنوبيين المعنيين لم تتحدد هناك.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٣٣ و ٨٨.

(٣١) ب. هاين و ف. روتلاند و ر. فوسين (B. Heine, F. Rottland et R. Vossen)، ١٩٧٩.

(٣٢) ربما كان هؤلاء القوم من النيليين الأوائل. س.هـ.أمبروز (S.H. Ambrose)، ١٩٨٢.

(٣٣) ب. هاين (B. Heine)، ١٩٧٨.

(٣٤) المؤشرات الأولى لمشروع البحث في التاريخ الصومالي الذي يقوم به حالياً سي. إهرت و م.ن. كالي (C. Ehret et M.N. Cali).

(٣٥) م.ن. كالي (M.N. Cali)، ١٩٨٠.

الرئيسية. وقد استتبعت أكثر أشكال رعي الجمال تخصصاً ظهور تطور اجتماعي جديد يتواءم معها ويتميز بنمط حياة الترحال، الذي لم يعرف آنئذٍ ولا فيما بعد في أي من أجزاء شرق أفريقيا الأكثر وقوعاً الى الجنوب. وليس هناك ما يوضح المدى الذي كان قد بلغه هذا التحول في أسلوب الحياة وأنماط الإقامة مع حلول القرن السابع الميلادي. وتشير الأدلة اللغوية الى أنه كان قد بلغ مدى بعيداً بين الرنديلي الأوائل الذين كانوا يعيشون في أشد المناطق جفافاً، وبين بعض الجماعات الناطقة بالصومالية[٣٦]. ومن ناحية أخرى، فإن الكثير من المجتمعات الصومالية كانت تعيش في جهات أفضل إمداداً بالماء، حيث كان يمكن للماشية أن تناظر الجمال. وكانت المنطقة الناطقة بالصومالية، حتى في تلك القرون البعيدة، تضم مجتمعات زراعية مستقرة على طول نهري جوبا وشبيبلي، لا شك أن الماشية كانت أكثر نفعاً لها من الجمال[٣٧]. ويمكننا أن نتوقع أن قوم الباز في حوض بحيرة توركانا كانوا يربون الجمال أيضاً، رغم احتمال أن ذلك لم يكن نشاطاً هاماً بنفس درجته لدى الأقوام التي كانت تعيش الى الشرق من البحيرة.

العنصر الأندونيسي المفترض

هناك عنصر إثني آخر ليس له حضور مباشر في الداخل، ولكن كان له أثر اقتصادي كبير في الأمد الأطول، وذلك هو العنصر الأندونيسي. فقد وصل «السابقون الملغاش» هؤلاء إلى الساحل عن طريق الممرات الملاحية للمحيط الهندي حوالى القرن الثالث الى السادس الميلادي، ولكنهم وجدوا لأنفسهم بعد ذلك مستقراً دائماً في مكان آخر، عن طريق توطّنهم في مدغشقر. غير أن من المحتمل أن يكونوا قد جاؤوا معهم ببعض المحاصيل الزراعية المميزة لجنوب شرق آسيا يتلاءم الى حد بعيد مع العديد من المناخات المحلية في شرق أفريقيا. وكان أهم هذه المحاصيل هو الموز، الذي ثبت بمرور الوقت تميزه بقابلية خاصة للتكيف مع أجواء المرتفعات الأكثر دفئاً. وكانت المحاصيل الأخرى جميعاً مماثلة للموز من حيث احتياجها الى معدل مطر مرتفع (أو إلى الري إن لم يتوفر ذلك)، ومن بينها أنواع اليام الآسيوية، والتارو، وقصب السكر. أما الأرز فيفترض أن «السابقين–الملغاشيين» هم الذين أدخلوا زراعته كذلك، إلاّ أنه – على خلاف سائر المحاصيل – لم ينتشر كثيراً فيما يبدو وراء الحزام الساحلي إلاّ في القرن التاسع عشر الميلادي[٣٨].

العمليات الإثنية

إن الاستمرار الذي شهدته فترة القرن السابع الى القرن الحادي عشر الميلاديين للاتجاهات التي سبق ترسّخها في القرون الستة الأولى الميلادية أمر يمكن تمييزه من زوايا نظر متعددة.

(٣٦) ب. هايني (B. Heine)، ١٩٨١.

(٣٧) م.ن. كالي (M.N. Cali)، ١٩٨٠.

(٣٨) سي. إهرت (C. Ehret)، قيد الاصدار.

فمن زاوية النظر الجغرافية، ظلت مختلف المجتمعات الناطقة بالبانتو في معظمها ضمن إطار الحدود البيئية الضيقة نسبياً لمناطق استقرارهم في عصر الحديد الباكر، رغم أن أعدادهم لا بد وأن تكون قد استمرت في التزايد داخل تلك المناطق، مع التوسع في استغلال امكانياتها، ربما بإزالة المزيد من الغابات مثلاً في مناطق المرتفعات والانتشار إلى أقاصي البيئات المناسبة خارج المرتفعات. وتشير الأدلة اللغوية أيضاً الى نمو يرجع الى عملية مستمرة لاستيعاب الجماعات غير الناطقة بلغة البانتو في عدد من المناطق. ففي شمال شرق تانزانيا على سبيل المثال، يبدو أن مجموعة كبيرة من الناطقين بلغة «الما–آ» القديمة قد اندمجوا في مجتمع السيوتا الأوائل كجزء من توسع مناطق السيوتا في جبال نغولو وأوزيغولا[٣٩].

كما أن أوجه الاختلاف والتمايز بين مجتمعات البانتو استمرت في التزايد. ففي بداية العصر الميلادي كان جميع بانتو شرق أفريقيا ينطقون بلهجات من لغة بانتو شرقية واحدة، ولكن إمكانات الفهم المتبادل بين لهجات البانتو المتنوعة هذه لا بدّ وأنها قاربت النهاية في القرن السابع الميلادي، ثم بلغت عملية التمايز في القرن الحادي عشر الميلادي درجة أمكن معها تمييز عدد لا بأس به من اللغات المختلفة – منها لغة الساحل الشمالي الشرقي التي تتألف في حدّ ذاتها من أربع لهجات أو مجموعات لهجات متمايزة، هي: السيوتا، والساباكي، والروفا، والآسو؛ ولغة البحيرات (لاكوسترين) في الجزء الأوسط من منطقة البحيرات الكبرى، وهي لغة تشمل على الأقل ثلاث لهجات بلغت بالفعل فيما بينها درجة من التمايز توشك أن تجعل منها لغات منفصلة عن بعضها البعض؛ ولغة التاكاما التي تشمل بدورها عدة لهجات تنطق بها عدة مجتمعات محلية تعيش إلى الجنوب من بحيرة فيكتوريا؛ ولغة الغوسي–كوريا الأولى على طول الجانب الجنوبي الشرقي من البحيرة؛ ولغة اللويا–غيسو الأولى على الشواطىء الشمالية الشرقية؛ ولغة ثاغيكو التي يُرجح أن تكون لغة صانعي أواني «غاتونغ آنغ–آ» في جبل كينيا؛ ولغة تايتا تشاغا التي ينطق بها صانعو أواني الماوري في شمال باري وكيليمنجارو وتلال تايتا، والتي تضم ثلاث لهجات، منها اثنتان سائدتان في منطقة تايتا؛ واللغات المتعددة الموجودة في أقصى جنوب تانزانيا[٤٠]. وكان قسما الساباكي والروفو من بانتو الساحل الشمالي الشرقي قد أخذوا هم أنفسهم ينقسمون الى جماعات مختلفة اللهجات قبل القرن الحادي عشر الميلادي. وكان مجتمع الساباكي الأصلي قد انقسم إلى مجتمعات السواحيليين الأوائل، والبوكومو الأوائل، والميجيكيندا الأوائل، والإيلوانا، في حين أن انتشار بعض الناطقين بالروفو في الداخل نحو أوكاغولو الحديثة أدى إلى ظهور قومي الروفو الشرقيين والروفو الغربيين المنفصلين المتمايزين.

ويمكن أيضاً أن يعزى انقسام التايتا–تشاغا إلى ثلاثة مجتمعات إلى حركة السكان في تلك القرون. والمعتقد أن قوم التايتا–تشاغا الأوائل كانوا من أوائل صناع فخار الماوري، الذي يظهر في جبال باري الشمالية في الجزء الأخير من الألف سنة الأولى الميلادية[٤١]. وتضمن الانقسام

(٣٩) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٤ (أ)، ص ١٣.

(٤٠) انظر أيضاً: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ١٩، اليونسكو.

(٤١) سي. إهرت ود. نيرس (C. Ehret et D. Nurse)، ١٩٨١ (ب).

الأول لمجموعة التابيتا–تشاغا انتقال جماعة صغيرة من الناس إلى جبال تايتا في موعد ما من أواخر هذه الألف سنة الميلادية الأولى، حيث تطورت لهجة التايتا–تشاغا التي كانوا ينطقون بها إلى لغة ساغالا الحالية. وفي فترة انتقال لاحقة من جبال باري الشمالية إلى تايتا، هاجرت الى المنطقة لهجة تايتا–تشاغا ثانية، هي التي انحدرت منها لغة الداويدا الحديثة. وقد دخلت جماعتا البانتو هاتان كلتاهما – بعد انتقالها – فترة طويلة من التبادل الثقافي مع المبيشا وقوم كوشيي الوادي الأخدودي الذين كانوا قد سبقوا إلى الإقامة في تلك التلال وحولها[٤٢]. أما سكان التايتا–تشاغا الباقون في جبال باري الشمالية فقد تطوروا مباشرة إلى التشاغا الأوائل لبداية الألف سنة الحالية، وأصبح أخلافهم بعد ذلك يمثلون المركز المحوري لما طرأ في منطقة كيليمنجارو من إعادة تنظيم اجتماعي واقتصادي في القرون التالية[٤٣].

وهناك حركات هامة للأقوام الناطقة بالبانتو يبدو أنها حدثت في منطقة البحيرات الكبرى أيضاً في النصف الثاني من الألف سنة الأولى للميلاد، وأسفرت عن توسّع كبير في المناطق التي سكنتها مجتمعات البحيرات. ولعل مجتمع البحيرات الأول أن يكون قد تشكل بين ظهراني المستوطنين من بانتو عصر الحديد الباكر في الأراضي التي كانت تكسوها الغابات الكثيفة آنئذٍ على طول الشاطىء الغربي والجنوبي الغربي لبحيرة فيكتوريا. ويعتقد أنهم كانوا صناع ذلك النوع من فخار الأوريوي المعروف من بوكوبا والذي يقترن هناك اقتراناً واضحاً بالمواقع الملفتة للنظر التي عثر فيها على آثار تشغيل الحديد. وكان الجيران الإثنيون لهؤلاء المستوطنين في الفترة الفاصلة بين العصرين يشملون الكوشيين الجنوبيين، ولعلهم من أقوام الوادي الأخدودي الذين وصلوا في انتشارهم الى الشاطىء الجنوبي لبحيرة فيكتوريا، والسودانيين الأوسطين الذين جاءت من لغتهم كلمة «البقرة» في لغة البحيرات وغيرها من الكلمات. وكانت بعض حركات الانتشار التي قام بها قوم البحيرات قد سبق حدوثها بحلول القرون الأولى الميلادية، وأسفرت عن غرس لهجات البحيرات التي قُدّر لها أن تتطور عنها بمرور الوقت لغتا رواندا–ها وكونجو في المناطق الواقعة إلى الغرب، قرب وادي الأخدود الغربي العظيم الذي يمثل الخط الفاصل بين حوض نهر الكونغو وحوض بحيرة فيكتوريا. وثمة فترة ثانية للانتشار تحدد الأدلة اللغوية زمنها بأنه سابق قليلاً على منتصف الألف الأولى للميلاد، انتشر فيها قوم ذوو أصول بحيرية نحو الشمال من بحيرة فيكتوريا. ويمكن أن تُعزى هذه الحركات الانتشارية إلى أسباب تتصل بالاستغلال المفرط للبيئة نتيجة لنمو السكان ومن ثم ازدياد المطالب الزراعية المفروضة على التربة، ونتيجة أيضاً – وهو ما قد يكون السبب الأهم – للإفراط في قطع الغابات من أجل صنع الفحم النباتي المستخدم في صهر الحديد، وهو تخصص مبكر للمنطقة أثبته علم الآثار بالبراهين الوافية[٤٤]. وقد كانت فترة التوسّع الثانية هذه التي بدأ معها تفرع مجتمع البحيرات

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) انظر: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ١٩، اليونسكو.

(٤٤) د. شوينبرون (D. Schoenbrun)، ١٩٨٤، م.سي. فان غروندربيك وآخرون (M.C. van Grunderbeck et al,)، ١٩٨٣ (أ) و (ب).

الكبرى المتبقي إلى مجموعتي المجتمعات الصغيرة للروتارا والغاندا سوغا، وذلك فيما يبدو برحيل أعداد كبيرة من القوم انتشروا شمالاً حول الجانب الشمالي الغربي والشمالي للبحيرة، مستوعبين في خلال ذلك المجتمعات المحلية للسودانيين الأوسطين التي كانت موجودة هناك من قبل، ومتطورين عن طريق هذه العملية ليصبحوا الأسلاف البعيدين لمن أصبحوا اليوم يعرفون بأنهم السكان من الغاندا والسوغا. أما مجتمع الروتارا فقد تطور بين ظهراني أولئك الذين واصلوا الإقامة دون انتقال، وبأعداد يُحتمل أنها كانت قليلة، في الأراضي الواقعة في منطقة بوكوبا وحولها[٤٥].

أما الفترة الأخيرة لحركات الهجرة من المناطق الواقعة على طول غرب بحيرة فيكتوريا، فيُحتمل أنها بدأت قرب نهاية الفترة التي يتناولها هذا المجلد. وقد شملت هذه الحركات توسّع لغة وثقافة الروتارا نحو الشمال الغربي إلى المناطق التي كان مقدراً لها أن تصبح ذات يوم نكوري ومبوروورو وبنيورو. ومن المرجح أن انتقال الأفكار والممارسات على هذا النحو كان إيذاناً بمولد عصر البانشويزي، وهي فترة لا تذكرها الموروثات الشفهية المتأخرة إلّا في صورة غائمة وأسطورية، ولكنها شهدت بدء تطبيق الأفكار السياسية والبنى الاقتصادية الأساسية للمالك التي قامت في التاريخ اللاحق.

وعلى طول الفترة التي نعرض لها هنا، استمر الناطقون باللغات النيلية والكوشية يمثلون غالبية سكان الأراضي المعشبة والسهول المرتفعة في الجزء الأوسط من داخل شرق أفريقيا، ولكن – فيما يبدو – مع تزايد أراضي النيليين الجنوبيين وتناقص أراضي الكوشيين تناقصاً كبيراً. ولعل مجتمع الدادوغا أن يكون قد تشكل أثناء تلك القرون كمجتمع يتميز بصفة خاصة بالاقتصاد الرعوي وإن لم يقتصر عليه، وذلك في المناطق الممتدة من الجانب الغربي للوادي الأخدودي في أقاصي جنوب كينيا إلى سهول ماساي تانزانيا الشمالية والوسطى[٤٦]. وقد توسع الدادوغا فيما يبدو على حساب الأقوام ذوي القرابة اللغوية الوثيقة مع الآسا القديمة والكوأدزا القديمة[٤٧]، وتعايشوا في أراضي الماساي (ماسايلاند) الوسطى مع مجتمعات محلية متخصصة لقانصين–جامعي غذاء احتفظوا بلغة الأخدود الشرقي المسماة الآسا (التي يجدر الحذر من الخلط بينها وبين لغة الآسو البانتوية) حتى عقود قريبة[٤٨]، وثمة نيليون جنوبيون آخرون من التاتو كانوا يسكنون أراضي المراعي الممتازة الواقعة جنوب غابة ماو مباشرة. وهناك مجتمع بانتو، هو السلف الذي انحدر منه السونجو، يبدو أنه كان قد وجد لنفسه مستقراً في وسط المنطقة المسكونة بالناطقين بالتاتو، إذ إن لغة السونجو الحديثة تحتوي على كلمات مستعارة تُعزى إلى اتصالات باكرة مع الدادوغا. والمفترض أن أسلاف السونجو هؤلاء استمروا يمثلون عنصراً منفصلاً في تاريخ المنطقة بممارستهم للزراعة المروية على

(٤٥) المرجع السابق.

(٤٦) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧١، ص ٥٥–٥٧.

(٤٧) تحتوي لغة الدادوغ على مجموعة كبيرة من الكلمات المستعارة من لغة الأخدود الشرقي، التي تمثل المجموعة الفرعية من الكوشية الجنوبية التي تنتمي اليها لغتا الآسا والكوأدزا.

(٤٨) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٤ (أ)، ص ١٤ و ١٥.

طول منحدرات الوادي الأخدودي، مثلما يفعل الآن أخلافهم الأحدث عهداً[٤٩].

وقد تشكّل مجتمع الكالينجين الأوائل بين ظهراني النيليين الجنوبيين الذين كانوا يعيشون إلى الشمال من غابات الماو. وانطوى تطور هذا المجتمع في القرون السابقة على سنة ١٠٠٠ ميلادية على استيعاب طويل الأجل لأقوام كوشيين جنوبيين[٥٠]، وكذلك على استيعاب عدد كبير من البانتو، حيث يبدو أن ذلك قد حدث بصفة رئيسية عن طريق زواج رجال الكالينجين بنساء من مجتمع يتكلم شكلاً مبكراً من أشكال لغة اللويا-غيسو[٥١]. ومذ نهاية الألف الأولى للميلاد بدأ الكالينجين يتوسعون في مساحة كبيرة من الأراضي الجديدة، تمتد من جبل إيلغون في الشمال الغربي حتى سلسلة نياندارو الجنوبية ومناطق الوادي الأخدودي الواقعة في كينيا الوسطى والجنوبية. وكان من التطورات الملفتة للنظر في منطقة التوسع هذه تبني لغة الكالينجين من جانب جماعات القانصين-جامعي الغذاء المتبقية في أراضي الغابات المجاورة للأخدود وفي غابات الماو كذلك. واتجهت توسعات أخرى للكالينجين نحو الغرب في الأراضي التي تسودها اليوم لغة اللويا جنوب جبل ايلغون، حيث يبدو أن عدداً من المجتمعات المحلية للبانتو والكوشيين الجنوبيين كانت قد سبقت إلى الاستقرار[٥٢].

وثمة منطقة أخرى حدثت فيها تغيرات إثنية هامة خلال الفترة السابقة على عام ١١٠٠م، تلك هي منطقة أوغندا الشمالية. فإلى الغرب من المنطقة، توسع قوم المادي – وهم سودانيون أوسطون – عبر الأراضي الواقعة إلى شرق بحيرة إدوارد وشمالها الشرقي، حيث أصبحوا عنصراً يُعتدّ به بين أقوام أوغندا الغربية الذين استوعبوا في مجتمع الروتارا الشمالي المتوسع خلال النصف الأول من الألف الثانية للميلاد[٥٣]. وبقيت جماعات أخرى من المادي تمثل السكان الرئيسيين في وسط أوغندا الشمالية حتى عصر توسع اللوو في منتصف الألف[٥٤].

وعلى الجانب الشرقي من أوغندا الشمالية كان المجتمع الرئيسي في القرن السابع الميلادي هو مجتمع الكوليالك الغربيين، الذين شغلوا الأراضي الممتدة من جبلي مورونو وناباك في الجنوب حتى حدود السودان الحديث في الشمال. ومع حلول عام + ١٠٠٠ تقريباً كانت وحدة الكوليالك الغربيين قد انهارت أمام تغلغل الأتيكير، وهم قوم ناطقون بالسودانية الشرقية، في قلب المنطقة. ويشير تكرار وجود الكلمات المستعارة من لغة الكوليالك الغربية في مفردات لغة الأتيكير الى أن هذا التوسع قد تم عن طريق الادماج على نطاق بالغ الاتساع لقوم الكوليالك القدامى في مجتمع الأتيكير المبكر[٥٥]. ولا يتيسر الجزم بالمدى الذي كان هذا الادماج قد بلغه مع حلول القرنين

---

(٤٩) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧١، ص ٥٥.

(٥٠) المرجع السابق، ص ٤٨.

(٥١) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٦، ص ١٣.

(٥٢) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧١، ص ٥٠ و ٥١.

(٥٣) يشير إلى هذا وجود كلمات مستعارة من لغة المادي في لهجات الروتارا الشمالية.

(٥٤) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ٢٠، اليونسكو.

(٥٥) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٨٢ (أ)، ص ٢٥.

الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. غير أن الأرجح أن الكولياك المتبقين كانوا في ذلك الوقت لا يزالون يمثلون عنصراً له أهميته بين السكان من حيث العدد، ولم يكونوا قد انحصروا تماماً بعد في القلاع الجبلية كما هو شأنهم في الوقت الحالي.

ويبدو أن المستوطنين من الأتيكير، الذين أدى وصولهم إلى شرق أوغندا إلى اطلاق عملية الانتقال الإثني من عقالها، يبدو أن هؤلاء المستوطنين قد جاؤوا من كتلة الأقوام النيليين الشرقيين الذين كانوا في تلك القرون يعيشون في أقاصي السودان الجنوبي، إلى الشمال مباشرة من الحدود الحالية لأوغندا. وفي أوائل الألف الأولى للميلاد كان أولئك السكان يتألفون من الأسلاف الثقافيين واللغويين لمجموعات أقوام الباري واللوتوكو، الذين لا يزالون يقيمون في بعض تلك المناطق حتى اليوم، ومن أسلاف الما–أونغامو، ومن الأتيكير أيضاً. وفي الفترة نفسها كان أسلاف أقوام الديدينغا–مورلي يعيشون فيما يبدو إلى الشمال الشرقي مباشرة من النيليين الشرقيين، على سهول أقاصي السودان الجنوبي كذلك. وكان لهم تأثير مبكر على الأتيكير قبل أن يتوسع هؤلاء الأتيكير جنوباً في أوغندا الشرقية[٥٦]، ولكنهم لم يتدخلوا تدخلاً مباشراً في الأحداث التي جرت في أوغندا الشمالية إلّا في عصور لاحقة، بعد عام ١١٠٠ ميلادية. وثمة مجموعة أخرى من الأقوام أصبحت ذات أهمية في عصور متأخرة كثيراً عن ذلك الوقت في تاريخ شرق أفريقيا، ونعني بها مجموعة اللوو، التي كانت تعيش إلى الشمال مباشرة من النيليين الشرقيين في القرن السابع الميلادي حتى القرن الحادي عشر الميلادي، ولكن إلى الغرب فيما يبدو من أسلاف الديدينغا–مورلي، في أجزاء من منطقة السدود النباتية تقع بالقرب من نهر النيل وإلى الشرق منه في السودان الجنوبي.

وكان أبرز الاستثناءات من هذه الاتجاهات إلى الانتقال الإثني التدريجي والتوسع المطرد للمجتمعات هو ظهور عنصر إثني جديد تماماً على ساحة وسط شرق أفريقيا، هو عنصر الما–أونغامو (و «الما» الذين يشملون الماساي الحاليين، لا يجوز الخلط بينهم وبين «الما–آ»، وهم قوم كوشيون جنوبيون تناولناهم فيما تقدم!). فمن نقطة منشأ تقع قرب منطقة لوتوكو في أقصى السودان الجنوبي، انتشر أسلاف مجتمع الما–أونغامو جنوباً نحو منطقتي بارينغو ولايكيبيا، الى شمال وشمال غرب جبل كينيا، مع حلول القرن الثامن الميلادي تقريباً. ويبدو أنهم في توسعهم الأصلي جنوباً قد استوعبوا كثيرين من الباز، وهم الكوشيون الشرقيون سكان الأراضي المنخفضة الذين كانوا قبل ذلك يسكنون منطقة حوض بحيرة توركانا[٥٧]. والى الجنوب من بارينغو وفي لايكيبيا كانت المجتمعات السائدة تتألف على الأرجح من الناطقين بلغتي النيلية الجنوبية والكوشية الجنوبية[٥٨]. وثمة أثر نيلي جنوبي له مغزاه يتضح في ثقافة أسلاف الما–أونغامو، وخاصة في تبني الما–أ ونغامو للختان، ولنموذج الترس النيلي الجنوبي ذي

(٥٦) ج.ج. ديمندال (G.J. Dimmendaal)، ١٩٨٢.

(٥٧) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٤ (أ)، ص ٤٠ و ٤١؛ ب. هايني و ف. روتلاند و ر. فوسين (B. Heine, F. Rottland et R. Vossen)، ١٩٧٩.

(٥٨) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧١، ص ٥٢–٥٤، يحدد موضع هذا الاستقرار في مكان أكثر بعداً إلى الجنوب مما يبدو الآن محتملاً. ولم تلق مجموعة الكلمات المستعارة من الكوشية الجنوبية في لغة الما الدراسة الدقيقة التي تستحقها حتى الآن، ومن ثم فإن لغة مصدرها البائدة يصعب تحديد موقعها الدقيق في المجموعة الكوشية الجنوبية.

الشكل البيضاوي الطويل(٥٩). ولدى بلوغهم منطقة جبل كينيا، انقسم أسلاف الما–أونغامو خلال فترة قصيرة إلى مجتمعين، فأصبح الما الخلّص بعد حين يسودون حوض البارينغو ولايكيبيا، واستمروا يتأثرون تأثراً قوياً بجيرانهم من الكالينجين في الجنوب والغرب(٦٠). أما الأونغامو القدامى فقد انتشروا جنوباً، خلال الأخدود وربما خلال الثغرة القائمة بين جبل كينيا وسلسلة نياندار وا، ليتركزوا بعد ذلك في سهول منطقة كيليمنجارو وجبل باري(٦١)، حيث أثروا على الجانب الخاص بتربية الماشية من حياة أقوام التايتا–تشاغا الذين كانوا يعيشون هناك في أواخر الألف الأولى للميلاد. وفي أوائل الألف الحالية (الثانية) للميلاد، بدأ الأونغامو يندمجون بأعداد كبيرة في مجتمع أسلاف التشاغا.

الأنشطة الاقتصادية

في مجال الاقتصاد أيضاً، نجد أن أنماط النشاط التي استقرت في القرون الأولى من الألف الأولى للميلاد استمرت تفرض قيوداً بعيدة الأثر على اتجاهات التغيّر في الفترة الممتدة من القرن السابع الميلادي الى القرن الحادي عشر الميلادي.

وكان أحد الآثار البارزة لذلك هو الارتباط القوي الذي استمر قائماً بين الانتماء الاثني وبين نمط إنتاج الطعام الذي يمارس. وكان النيليون الجنوبيون قد هاجروا إلى كينيا الغربية قبل ذلك بألف عام باعتبارهم قوماً رعاة في الغالب، يمارسون قدراً محدوداً من زراعة الحبوب. ومن أنواع المواقع التي فضّل قوم التاتو وقوم الكالينجين أن ينزلوا فيها، ومن أنواع استعارة الكلمات بينهم وبين جيرانهم(٦٢)، يبدو أن استراتيجيات المعاش لديهم بصفة عامة لم تكن قد تغيرت كثيراً، حتى مع حلول عام ألف للميلاد. وكان انتشار الما–أونغامو – وهم نيليون شرقيون – إلى الأجزاء الوسطى من شرق أفريقيا مؤازراً للاتجاه الذي يجعل اللغة النيلية مقترنة بتربية الماشية وزراعة الحبوب كمحصول معاشي. ويمثل هذا الاقتصاد، كان من المفهوم أن يدخل النيليون في نزاع من أجل الأرض مع أكثر جماعات الكوشيين الجنوبيين انصرافاً الى الرعي؛ وكان نجاح توسّع النيليين الجنوبيين يعني في غالب الأحيان استيعاب المجتمعات المحلية الكوشية التي كانت سائدة من قبل. وللسبب عينه، كان انتشار الما–أونغامو بدوره مقترناً باستيعاب النيليين الجنوبيين.

وقد ظلت المجتمعات الناطقة بالبانتو تشتغل في غالبيتها بنوع مختلف من الزراعة، سُمّي «زراعة الغرس» لأن محاصيله الرئيسية لا تنتج من البذور بل من أجزاء من نبات التكاثر نفسه تغرس في التربة.

---

(٥٩) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧١، ص ٥٣.

(٦٠) سي. إهرت (C. Ehret) ١٩٧١، ص ٧٤ و ٧٥ و ١٦٦–١٧٧، يضيف إلى أدلة هذه الاتصالات أدلة أخرى على اتصال لاحق؛ فيا يتعلق بهذه، انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ١٩، اليونسكو.

(٦١) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٤ (أ)، ص ٤٠ و ٤١؛ ر. فوسين (R. Vossen)، ١٩٧٨.

(٦٢) سي. إهرت (C. Ehret) ١٩٧١، ص ١٤٤–١٦٢.

وكانت مجتمعات البانتو على دراية كذلك بعدد متنوع من محاصيل البذور وتمارس بذارها بالفعل، ومن بينها الذرة البيضاء، والذرة الرفيعة في المناطق المرتفعة، إضافة الى أنهم كانوا يربون الماشية في كثير من الأحيان[٦٣]. إلاّ انه من الأرجح أن الأنواع الأفريقية من اليام، وهو المحصول الأساسي القديم لزراعة الغرس في أفريقيا الغربية، ظل مصدراً رئيسياً للغذاء لدى بانتو أفريقيا الشرقية الداخلية في كل مكان حلّوا به تقريباً، وذلك حتى وقت متأخر جداً من الألف الأولى للميلاد. كما أن المحاصيل الناجحة الأولى من بين مجموعة محاصيل جنوب شرق آسيا المجلوبة كان مصدرها شتلات مغروسة تحتاج إلى معدل مطر مرتفع، ومن بينها أنواع اليام الآسيوية، والتارو، والموز، وغير ذلك. ولا بدّ أن المجتمعات الناطقة بالبانتو قد تبنت هذه المحاصيل بسهولة بالغة، بالنظر الى ظروفها المناخية وإلى درايتها السابقة بزراعة الغرس. ولا شك في أن إضافة هذه المحاصيل قد زادت من نجاح اقتصادات البانتو وساعدت على تأجيل الأخذ بأي تغيير يُعتدّ به في الاستراتيجيات الزراعية.

وكانت هناك بعض الاستثناءات من هذه الاتجاهات العريضة. وفقد ورد ذكر السونجو باعتبارهم مجتمع بانتو كان يستخدم التسميد والري الواسع النطاق لزراعة عدد من المحاصيل المتنوعة في أراض تُعتبر لولا ذلك هامشية. ومن المحتمل أن النمط الذي كانوا يتبعونه كان مستلهماً من مصادر كوشية جنوبية، وأن تبنيهم لذلك النمط من الحياة يرجع الى عهد سابق بكثير على عام ١١٠٠ ميلادية. وبالمثل، يُحتمل أنه كانت هناك على منحدرات وادي كيريو في كينيا الوسطى عدة مجتمعات صغيرة غدت مع حلول عام ١١٠٠ ميلادية تتحدث بالتنوعات المميزة للغة الكالينجين الباكرة، التي تطورت إلى لهجات الماراكويت الحالية، وأن هذه المجتمعات كانت تمارس بالمثل ري أراضيها وتسميدها وتعتمد في معاشها أساساً على الزراعة الكثيفة أكثر مما تعتمد على تربية الماشية. وفي أجزاء من تانزانيا خلال الفترة ٦٠٠م - ١١٠٠م ميلادية، كانت توجد مجتمعات بانتو لا بدّ وأنها اعتمدت في حياتها على محاصيل الحبوب والبذور الأخرى أكثر من اعتمادها على اليام. وكان أحد هذه المجتمعات مجتمع الروفو الغربيين، الذي انشق نحو الغرب في أواخر الفترة منتقلاً الى أراضٍ أكثر ارتفاعاً وجفافاً، ربما في منطقة كافولو في شرق تانزانيا الوسطى، تلائم تربية الماشية وزراعة محاصيل الحبوب معاً. ومن تكيفات البانتو المحتملة والأقدم عهداً مع الظروف الأكثر جفافاً تكيف «التاكاما» القدامى، الذين اشتقت من لغتهم لغات الكيمبو، والنياموېزي-سوكوما، والريمي (نياتورو) والايرامبا. وربما كانت مناطق استقرارهم الأولى بالقرب من نهر ويمبيري الواقع في غرب تانزانيا الوسطى، أو إلى الغرب أو الشمال الغربي منه. وفي هذه الحالة يُحتمل أن اليام لم يكن محصولاً ناجحاً إلاّ في مناطق التربة الرطبة، مثل الأراضي الواقعة على طول نهر ويمبيري نفسه، ومن ثم فإن تطور الاعتماد بقدر أكبر على محاصيل الحبوب لا بدّ وأن يكون قد غدا آنئذٍ ضرورياً لتوسعات التاكاما المبكرة، وهو تطور كان قد بدأ بالفعل فيما يبدو بحلول القرن الحادي عشر الميلادي[٦٤].

---

(٦٣) سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧٤ (ب).

(٦٤) انظر أيضاً: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ١٩، اليونسكو.

وفي إحدى الحالات أدى اتضاح وامتداد الاتجاهات السابقة في زراعة الكفاف إلى ظهور نهج جديد حقاً، هو زراعة الغرس في الأراضي المرتفعة، التي جمعت بين المحاصيل القائمة والأساليب المتبعة بالفعل لتنشيء منها معاً أكثر نظم الزراعة التي ابتكرت في شرق أفريقيا خصباً وإنتاجية. وكان المحصول الأساسي الجديد هو الموز. ومن الجلي أن المعرفة بالموز كانت قد انتشرت جيداً في الأراضي الداخلية مع حلول أواخر النصف الثاني من الألف الأولى الميلادية، وذلك فيا يبدو عن طريق منطقة باري حتى بلغت جبل كينيا، لأن نفس جذر الكلمة الدال على النبات يظهر في لغة التايتا–تشاغا وفي لغة الثاغيكو، حيث استعاره من لغة الثاغيكو القديمة الناطقون بلغة الما–أونغامو القديمة في منطقة جبل كينيا، وذلك مع حلول القرن العاشر أو قبله[٦٥]. ولكن جبال باري فيا يبدو هي التي جرى فيها التحول إلى شكل ناضج من أشكال زراعة الغرس في المرتفعات، وذلك قرب نهاية الألف الأولى الميلادية أو حول ذلك. ويلاحظ أن الداويدا – الذين كانوا قد انشقوا من التشاغا – القدامى وتركوا شمال باري ليستقروا في تلال تاويتا حوالى القرن العاشر أو الحادي عشر الميلادي تقريباً – يلاحظ أن الداويدا هؤلاء قد استمروا حتى العصر الحاضر يعطون الأولوية لليام. وفي مقابل ذلك نجد أن التشاغا–القدامى المنتمين إلى القرون نفسها قد طوّروا نظاماً بالغ التعقيد للعبارات الدالة على الموز وعلى زراعة الموز على نحو يشهد بالإحلال المعاصر للموز محل اليام باعتباره العنصر الغذائي الرئيسي لديهم. وكان السبب الذي جعل زراعة الغرس في المرتفعات في شمال شرق تانزانيا منتجة بشكل خاص هو الاستخدام المنتظم المستمر للري والتسميد بالسماد العضوي الحيواني. فنجد هنا أساليب زراعية ذات أصل كوشي جنوبي قد طبقت على محصول أصله من جنوب شرقي آسيا على أيدي اقوام لديهم بالفعل تقاليد موروثة في زراعة الغرس. ومن ثم فليس من الصدفة في شيء أن يمكن تحديد القرون التي أعقبت ذلك مباشرة باعتبارها الفترة التي جرى فيها انتشار لغة مجتمع التشاغا في سائر أنحاء الجانبين الشرقي والجنوبي لكيليمنجارو.

بيد أن المعرفة بالموز لم تبلغ داخل شرق أفريقيا من ساحل كينيا أو ساحل شمال تانزانيا وحدهما، بل إن الواقع أن هذا المسلك ينبغي اعتباره مصدراً ثانوياً لهذه المعرفة. وإنما تشير الأدلة اللغوية أيضاً الى انتشار منفصل للموز نحو داخل منطقة البحيرات الكبرى من الجنوب مباشرة، من مالاوي وحوض نهر زامبيزي في النهاية، باعتبار ذلك الانتشار جزءًا لا يتجزأ من انتشار أوسع نطاقاً بكثير لهذا المحصول الجديد من منطقة الزامبيزي الأدنى خلال حوض الكونغو وعبر غرب أفريقيا كله. وقد كان هذا الانتشار الأوسع نطاقاً للموز هو الذي لقي الاعتراف به حتى الآن في دراسات علماء النبات[٦٦]. ومن المحتمل أن يكون إدخال هذا النبات نحو الجنوب عن طريق حواف شرق أفريقيا الغربية القصوى الأكثر رطوبة هو الذي أوصل المعرفة بالمحصول إلى بانتو

---

(٦٥) في لغة التشاغا–الداويدا القديمة: «ماروو»، وفي لغة الثاغيكو القديمة»: «ماريغو»، وفي لغة الما–انغامو القديمة: «ماريكو».

(٦٦) انظر بصفة خاصة ن.و. سيموندس (N.W. Simmonds)، ١٩٨٢، وأيضاً ج.بارو (J. Barrau)، ١٩٦٢، (ملاحظة من المحرر المشارك: يعتنق ج. بارو حالياً فكرة مخالفة لذلك بعض الشيء).

البحيرات الكبرى وإلى أقوام جبل إيلغون قبل عام ١٠٠٠ ميلادية بكثير. وهناك تطورات مماثلة لشيء يقارب زراعة الفرس في المرتفعات في شمال شرق تانزانيا، ظهرت بمرور الوقت في مناطق عديدة أمكن فيها زرع الموز بنجاح. ومن هذه المناطق منطقة جبل إيلغون التي يُحتمل أن يكون النبات قد انتشر منها بعد ذلك إلى البوسوغا والبوغندا(٦٧)، ومنطقة بوكويا، والمنطقة الواقعة بعيداً إلى الجنوب من ذلك، عند الطرف الشمالي لبحيرة مالاوي. غير أن التجديد المتمثل في الزراعة الكثيفة للموز يبدو في كل حالة من هذا النوع أنه كان حلاً تم التوصل اليه على نحو مستقل، وشجعت عليه احتياجات متماثلة إلى التوسع في طاقات إنتاج الغذاء في ظروف بيئية متقاربة، ونشأ – ربما باستثناء حالة جبل إيلغون – في وقت متأخر عن وقت نشوئه في حالة التشاغا، وذلك عادة خلال العصور التي استجدت منذ عام ١١٠٠ ميلادية.

واستمر طوال الفترة الواقعة من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر الميلاديين الاتجاه إلى إحلال تشغيل الحديد محل تكنولوجيا الأدوات الحجرية. ويبدو أن المعادن بلغت داخل شرق أفريقيا من اتجاهين في بداية العصر: من الغرب أو الشمال الغربي عن طريق منطقة البحيرات الكبرى، ومن الساحل الشرقي. والظاهر أن مجتمعات البانتو في مستقرات بداية الألف الأولى للميلاد كان يوجد بين ظهرانيها عاملون في تشغيل الحديد، كما يظهر أيضاً أن المعرفة بصنع الحديد قد انتشرت حول شمال جبل إيلغون حتى بلغت أقوام النيليين الجنوبيين غرب الوادي الأخدودي، ربما في وقت مناظر في تبكيره(٦٨). وفي تانزانيا الشمالية، يبدو أن بعض الكوشيين الجنوبيين كانوا يعرفون الحديد منذ الفترة الباكرة لاستقرار البانتو(٦٩). ومن المحتمل أن تكون معرفتهم بالمعادن قد جاءت من ساحل المحيط الهندي حيث كان التجار القادمون من الشرق الأدنى يقايضون الحديد في تاريخ لا يتجاوز القرن الأول أو الثاني الميلادي(٧٠). غير أن تشغيل الحديد لم يستقر في الأراضي الداخلية إلاّ ببطء، ولعله قد ظل في مناطق كثيرة لأمد طويل سلعة نادرة، تستخدم في الزينة ولكنها أثمن من أن تهدر في صنع الأدوات. ويلاحظ أن التقليد «الالمنتيتي» في صنع الأدوات – الذي يفترض أنه نتاج عمل سكان في كينيا الوسطى كانوا ناطقين بلغة نيلية جنوبية – هذا التقليد لم يلحقه الانهيار في النهاية ويختفِ إلاّ في الفترة الواقعة بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين، في وقت كان مهاجرون جدد من مستخدمي الحديد، هم الما–أونغومو، يؤكدون وجودهم ويفرضونه. أما بين ظهراني أقوام الأخدود الغربي في تانزانيا الشمالية، فإن تشغيل الحديد، يُحتمل أن يكون قد تأخر بالمثل في الحلول محل تكنولوجيا الأدوات الحجرية. ولكن الأدوات الحجرية لا بدّ وأن تكون قد أصبحت، مع حلول

---

(٦٧) أنظر أيضاً: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ١٩، اليونسكو.

(٦٨) س. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧١، ص ٤٤، يقترح هذا التوقيت التاريخي.

(٦٩) تشير إلى ذلك حقيقة أن بعض الكلمات الأساسية الدالة على الحديد وعلى تشغيل الحديد في لغات التايتا–تشاغا والسونجو والتاغيكو هي كلمات مستعارة من اللغة الكوشية الجنوبية. انظر سي. إهرت (C. Ehret) (غير منشور، ب).

(٧٠) يصف «مرشد الملاحة في بحر إرتيريا» هذه التجارة.

عام ١١٠٠ ميلادية، نادرة نسبياً في كل مكان تقريباً في أراضي شرق أفريقيا الداخلية، ربما باستثناء الأجزاء الأكثر جفافاً من حوض نهر رواها في جنوب تانزانيا الشرقي وفي أجزاء من تانزانيا الغربية حيث يحتمل أن يكون القانصون–جامعو الثمار قد ظلوا سائدين لبضعة قرون أخرى.

وبالنسبة لغالبية الأوقات والأماكن، كانت التجارة بين عامي ٦٠٠ و ١١٠٠ ميلادية نشاطاً غير منتظم يخدم الوفاء باحتياجات خاصة محدودة، مثل الحصول على الغذاء في عام مجاعة، أو التخلص من الفوائض التي تطرأ من حين الى حين، مثل أصداف بيض النعام التي كان يجمعها القانصون–جامعو الثمار ويستخدمها كثير من الأقوام في صنع الخرز. وكانت هناك أنماط معينة متكررة للتبادل، مثل تصدير أحجار الأوبزيديان (السَّبَج) من مناطق الانتاج في كينيا الوسطى حيث كانت تلك الأحجار لا تزال تُستخدم لصنع النصال الحجرية الالمتيتية حتى القرن الثامن أو التاسع الميلادي، وتسويق أصداف الكاوري من الساحل الشرقي في الأراضي الداخلية(٧١). ولكن هذه المبادلات كانت تنتقل من مجتمع محلي الى الآخر المجاور وهلم جراً دون أي نقل للبضائع عبر المسافات الطويلة يُعتد به ودون أن توجد أي أسواق منتظمة أو تجار منتظمين.

ولم يكن يوجد في القرن السابع الميلادي سوى تخصص مهني واحد، هو صناعة الحدادة. والأرجح أن هذه المهنة لم تكن موجودة في كل المواقع في مجتمعات داخل شرق أفريقيا، وأن الكثير من تلك المجتمعات كان يحصل على ما يحتاجه من الحديد عن طريق التجارة، ومن ثم لم تكن درايته تتجاوز الإلمام البعيد بعمليات الصهر أو حتى السباكة، وظلّ الأمر كذلك حتى القرون المتأخرة.

وثمة مهنة تخصصية أخرى يُحتمل أن تكون قد نشأت حوالى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، عندما انهارت جزئياً التمايزات الإثنية في صنع الفخار في مناطق كينيا الوسطى التي كان يسكنها النيليون الجنوبيون الوافدون الجدد من الما–أونغامو. فبعد هذا الانهيار بدأ نوع واحد من الفخار، هو المسمى «لانيت»، يجد طريقه إلى الاستعمال لدى عدد من الجماعات الناطقة بالنيلية(٧٢). ويبدو محتملاً أن تلك النقطة الزمنية هي التي بدأ فيها صنع الفخار يصبح –كما ظل بعد ذلك– مهنة متخصصة يمارسها بصفة رئيسية القانصون–جامعو الثمار في الأخدود والماو. ولعل ما ترتب على ذلك من زيادة اعتماد القانصين–جامعي الغذاء على علاقات التبادل مع النيليين أن يساعد في إيضاح السبب في أن توسّع الكالينجين الأوائل بعد عام ١٠٠٠م كان مصحوباً بالتبني العام للغة الكالينجين من جانب جامعي الغذاء في سائر أنحاء الأخدود.

وحسبما سبقت الاشارة، يُحتمل أن تكون قد وجدت أيضاً تجارة في الأواني الفخارية بين شمال باري وكيليمنجارو، كان البائعون فيها هم مجتمعات البانتو والمشترون هم على الأرجح الآسا الأوائل الذين عاشوا حول كيليمنجارو في تلك العصور. إلاّ أن صنع الفخار في باري وبين ظهراني صيادي الوادي الأخدودي كان من شأنه بالضرورة أن يكون عملاً يمارس بعض الوقت فقط من جانب أقوام يستهدفون في الأغلب الأعم أن يوفروا لأنفسهم احتياجاتهم المنزلية الخاصة. وعلى

(٧١) س.هـ. أمبروز (S.H. Ambrose)، ١٩٨٢؛ سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٧١، ص ٩٨.

(٧٢) س.هـ. أمبروز (S.H. Ambrose)، ١٩٨٢.

ذلك فإن وجود التخصص لم يؤد من فوره إلى ظهور أسواق منظمة ومنتظمة، ولكنه يُحتمل أن يكون قد أدى في جهات عديدة من وسط شرق أفريقيا إلى تعيين مواضع خاصة كان الناس يذهبون إليها عادة سعياً للحصول على السلع التي يحتاجون إليها. وبين كيليمنجارو ومنطقة شمال باري، التي كانت منطقة رئيسية لصنع الحديد وأواني الفخار معاً[٧٣]، يحتمل أن تكون العملية قد تطورت إلى أبعد مما تقدم، نحو إقامة أسواق فعلية منتظمة، مع أوائل الألف الثانية للميلاد[٧٤].

التنظيم الاجتماعي

من السمات العامة لمجتمعات داخل شرق أفريقيا من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر الميلاديين، صغر نطاق وحدات الإقامة أو الإستقرار والوحدات السياسية، على الرغم من التنوع الملحوظ في أسس التنظيم الاجتماعي التي اتبعها مختلف الأقوام. وقد كانت الظروف التجارية التي أدت على الساحل إلى تطور المدن غير قائمة في الداخل، كما يبدو أنه كان هناك افتقار إلى القاعدة الاقتصادية القادرة على إعالة وحدات سياسية كبيرة.

وكانت أكثر وحدات الإقامة شيوعاً في شمال الأراضي الداخلية هي جيرة من البيوت العائلية المتناثرة، وهو نموذج قديم يرجع إلى عصور الاستقرار الاولى للكوشيين الجنوبيين، ويميز أيضاً المستوطنين من النيليين الجنوبيين في الألف الأولى قبل الميلاد. وكان مهاجرو البانتو حول بداية العصر قد جاؤوا من بيئة تسودها قاعدة حياة القرية، ولكن انتشار لغة البانتو لم يؤد بالضرورة إلى إنشاء القرى. وحيثما قابل استقرار البانتو واستوعب مجتمعات محلية كوشية أو نيلية يُعتدّ بها، نجد أن النمط القديم للسكن قد مال إلى الاستمرار، كما هو الحال مثلاً في مرتفعات كينيا وفي أجزاء من تانزانيا الشمالية. ولكن المناطق الأبعد الى الجنوب تميزت بأن القرى هي النمط الشائع للسكن بين الناطقين بالبانتو.

ويبدو أن مجتمعات الكوشيين الجنوبيين كانت تتألف عادة من عشائر مستقلة بشؤونها، لكل منها رئيس عشيرة. ومن الممكن إعادة بناء نمط مماثل بين مستوطني البانتو الأوائل، يقوم على عشيرة يترأسها زعيم عشيرة بالوراثة، حيث يُعتبر ذلك نمطاً نموذجياً مميزاً[٧٥]. إلاّ أنه يبدو محتملاً أن رئاسة عشيرة البانتو كانت منصباً سياسياً فعلياً، له مسؤولياته في معظم مجالات حياة المجتمع المحلي، في حين أن رئيس عشيرة الكوشيين قد تكون وظيفته الرئيسية الاشراف على توزيع حصص الأرض المخصصة للعشيرة، وهي سلعة كان توفيرها سهلاً في تلك الأيام ذات الكثافة السكانية الأقل كثيراً من الوقت الحالي. ويلاحظ أن الاختفاء الكثير الحدوث من الاستعمال للكلمة الجذرية القديمة التي تعني «الرئيس» (ـه-كومو)[٧٦] في لغات البانتو في داخل شرق أفريقيا يشير إلى أن دور رئيس العشيرة

(٧٣) انظر إي.ن. كيامبو (I.N. Kimambo)، ١٩٦٩، الفصل الرابع، وفي مواضع متفرقة من الكتاب.

(٧٤) ل.ج. وود و سي. إهرت (L.J. Wood and C. Ehret)، ١٩٧٨.

(٧٥) ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧١، ص ٢٦٣، يعتقد أن روابط القرابة كانت أقل تماسكاً مما هو مذكور هنا.

(٧٦) تصبح هذه الكلمة «قومو» وتشير إلى «العرّافين» لا إلى «الرؤساء». انظر أدناه.

في مجتمع واحد[٨٠]. وقد يكون امتلاك مثل هذا التنظيم أمراً يفسر إلى حد بعيد ذلك النجاح المستمر لتوسع أقوام البحيرات الكبرى في مواضع متعددة خلال الألف الأولى للميلاد.

بيد أن من المحتمل أنه، مع حلول فترة توسّع الروتارا في بداية الألف الثانية للميلاد، كان قد بدأ يترسخ في منطقة البحيرات الكبرى الغربية أساس جديد لسلطة الزعامة (بل ولسلطة الملك)، ينطوي على إمكانات تجعله قادراً على دعم وحدة سياسية ذات نطاق أكبر كثيراً مما سبق. وكان ذلك الأساس هو السلطان الزعامي أو الرئاسي أو الملكي على الأعداد الفائضة من الماشية وعلى إعادة توزيعها[٨١]. ويبدو أن أول ظهور الوحدات السياسية الكبيرة بالفعل والمستندة إلى مثل هذا النوع من الاقتصاد السياسي كان في العصور اللاحقة على عام ١١٠٠ ميلادية[٨٢].

أما التطور الثاني المتعلق بالزعامة أو الرئاسة المتسلطة على الأرض قبل حلول القرن الثاني عشر الميلادي، فقد حدث على نطاق صغير جداً بين التشاغا–الأوائل الذين يرجع عهدهم إلى بداية الألف الثانية للميلاد، في توافق زمني فيما يبدو مع ظهور زراعة الغرس الناضجة في المرتفعات. وكان التطور الاجتماعي المتميز لهذا العصر في شمال باري وأجزاء من كيليمنجارو، وهو تطور توضحه المصادر اللغوية بقوة، هو استيعاب جماعات كبيرة الحجم من الآسا القدامى والأونغامو القدامى في مجتمع التشاغا الأوائل. ويمكن افتراض أن نظام زراعة المرتفعات قد أضفى ميزة إنتاجية حاسمة على التشاغا فأطلق بذلك توسّعهم، وأن الرئاسة أو الزعامة اتخذت شكلها الجديد لأن الدور الزعامي أوجد بؤرة تكامل لاستيعاب أقوام ذوي انتماءات إثنية مختلفة وبالتالي ذوي قرابات دم مختلفة. وبذلك فإن نوع الزعامة أو الرئاسة الجديد الناتج لا بدّ وأنه كان يشمل أعداداً من السكان أكبر بكثير من الوحدة النمطية للعشيرة التي سادت في الأزمنة السابقة، ولكنه ظل مع ذلك ضئيلاً بالمقارنة إلى ممالك شرق أفريقيا في القرون الأخيرة، وربما أصغر من الزعامات النمطية التي قامت في منطقة البحيرات في الفترة عينها.

بيد أنه من الجائز أن أكبر نطاق للتعاون الاجتماعي والسياسي المحتمل لم تبلغه مجتمعات المناطق الداخلية في شرق أفريقيا التي كانت زعاماتها وراثية خلال تلك القرون، وإنما بلغته أقوام النيليين الجنوبيين والما–أونغامو. وكانت نظم مجموعات العمر في تلك المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها في بناها الخاصة ولكنها تتشابه في آثارها الاجتماعية، مما جعلها تستقطب معاً جميع الشباب الذكور من جميع الجيرات التي تضم منازل الأسر أو العشائر عبر منطقة واسعة. وكانت حدود الانخراط في أي فئة عمرية مسماة بالذات تميل إلى أن تتقرر بحدود المجتمع الكبير. وكان الانتماء إلى مجموعة عمرية مشتركة يكسب الرجال القادمين من مناطق متباعدة سنداً للتعاون في الإغارة على الأقوام الأخرى في شبابهم ولحفظ الإسلام فيما بينهم عند اكتهالهم. ولعل امتلاك مثل هذه النظم أن يساعد على إيضاح السبب في أن اللغة النيلية والذاتية الإثنية النيلية مالتا إلى اقتلاع

(٨٠) بيّن أ. سوتهال (A. Southall)، ١٩٥٤، أن ظاهرة مماثلة حدثت بين الآلور في شمال غرب منطقة البحيرات.

(٨١) سبق لسي. إهرت وآخرين (C. Ehret et al)، اقتراح هذا الافتراض في بحث غير منشور تاريخه ١٩٧٢، كما اقترحه على نحو مستقل إي. بيرجيه (I. Berger)، ١٩٨١، مستنداً إلى أدلة مختلفة.

(٨٢) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ٢٠، اليونسكو.

نظيريها الكوشيين الجنوبيين والحلول محلها في الأجل الطويل. فعندما كان الصراع ينشب، أو عندما كانت تنشأ مشكلات أخرى مثل حلول المجاعة، كان يمكن للنيليين – على الأقل على وجه الاحتمال – أن يلتمسوا العون من جماعة سكانية أكبر وأكثر انتشاراً.

وفي هذا الصدد، يصبح اختفاء التنظيم العمري بين الكثيرين من بانتو شرق أفريقيا، واختفاء الختان كذلك، قضية مثيرة للاهتمام. فكما يتبين بوضوح من إعادة البناء اللغوي، كان مستوطنو عصر الحديد الباكر في مناطق الداخل يختنون الصبية ويجمعونهم داخل فئات عمرية[٨٣]، رغم أن هؤلاء الصبية كانوا على الأرجح يجمعون محلياً ويفتقرون في تشكيلهم إلى الطابع الرسمي وإلى نطاق الأدوار الاجتماعية اللذين كانت تمتلكها النظم المناظرة القائمة بين الأقوام الناطقة باللغة النيلية. ومع ذلك فإن مجتمعات البانتو المتعددة التي قامت في الألف الأولى للميلاد في تانزانيا الجنوبية – والتي احتفظت في أحيان كثيرة بسمات ثقافية قديمة اختفت من مجتمعات المناطق الموجودة في شمالها، مثل النسب الأموي والزعامة العشائرية – هذه المجتمعات أسقطت الختان وتشكيل فئات الأعمار في وقت غير محدد ولكن الأرجح أنه مبكر من تواريخها. وقد مال الختان إلى الاختفاء إلّا في الجهات التي وجد فيها جيران من المجتمعات الكوشية الجنوبية والنيلية الجنوبية التي كانت تمارس هذا التقليد أيضاً؛ كما أن نظم الأعمار مالت إلى الاستمرار بين الناطقين بالبانتو في المناطق الشمالية من الداخل حيث يمكن استشفاف تعززها بالمثال النيلي.

وقد كان هذا النوع من النفوذ قوياً في بعض الحالات، وفرض أهم تأثير له خلال الفترة من القرن السابع الى القرن الحادي عشر الميلاديين. ومن الأمثلة على ذلك نظم الفئات العمرية لدى أقوام الثاغيكو في جبل كينيا، التي يجب أن نفترض أنها استلهمت جزئياً من مصدر نيلي جنوبي يرجع في أحدث تقدير إلى عهود الثاغيكو–الأوائل[٨٤]. وثمة حالة ثانية ملفتة للنظر، هي حالة التشاغا، الذين تكشف أفكارهم الخاصة بالمجموعات العمرية عن إسهام كبير من الما–أونغامو، وربما على وجه التحديد من الأونغامو القدامى خلال فترة التشاغا الأوائل حول بداية الألف الثانية للميلاد[٨٥]. وقد انتقلت السيطرة على نظم العمر المتحولة في مجتمع التشاغا إلى يد نوع جديد من الرؤساء أو الزعماء المحليين غير العشائريين الذين استخدموا هذه النظم في أغراض الدفاع وكمصدر للأيدي العاملة، بينما نجد على جبل كينيا أن مجموعات الأجيال أصبحت بؤرة النشاط السياسي وأساس التعاون في

---

(٨٣) كانت لغة البانتو الشرقيين القدامى تحتوي على الجذور اللغوية: «–آل– («–آلوك–، «–آليك–، «–آلام–) و«–تيين–» (التي احتفظت بها لغتا التشاغا والسيوتا والمعروفة أيضاً في لغة المونغو في زائير) للدلالة على الفعل «يختن»؛ كما أن الجذر البانتوي القديم «–كولا الدال على الجماعة العمرية لم يبق حتى أيامنا هذه إلّا في لغتي الغوسي–كوريا واللويا–غيسو في شرق أفريقيا، ولكنه معروف أيضاً من بعض لغات البانتو الشمالية الغربية (وقد سبق أن أورد شرحاً خاطئاً له سي. إهرت (C. Ehret)، ١٩٦٧، ص ١٩، الحاشية رقم ٣٣).

(٨٤) سي. إهرت (C. Ehret) ١٩٧١، ص ٤٣.

(٨٥) يتشابه نظام المجموعات العمرية تشابهاً وثيقاً مع نظام الما، ولكنه لا يمكن أن يكون مشتقاً على وجه التحديد من الماساي؛ ولا يبقى أمامنا بعد ذلك سوى الاتصالات الأقدم مع الما–أونغامو، وبين الأونغامو القدامى والتشاغا الأوائل كمصدر بديل لهذا التأثير؛ وإلّا فإن نظام التشاغا يمثل احتفاظاً بنظام البانتو الأقدم عهداً بعد تعديله بواسطة نموذج الأونغامو.

مناطق أوسع شمولاً في مجموعة من المجتمعات المفتقرة إلى الأدوار السياسية الوراثية. والذي يمكن اقتراحه في هذا الصدد هو أن مجموعات الأعمار لم تكن تخدم حاجة ملحة في المناطق الأكثر وقوعاً الى الجنوب، التي لم يقابل فيها استقرار البانتو سوى سكان متناثرين من القانصين–جامعي الثمار. أما في المناطق الأكثر وقوعاً إلى الشمال، فإن ممارسات المجموعات العمرية لدى منتجي الغذاء المتجاورين عززت – أو أدت إلى – تعديل أفكار الناطقين بالبانتو؛ كما أن تبني النماذج النيلية بصفة خاصة وفر أحياناً وسيلة جديدة فعالة لاستيعاب مجتمعات غير البانتو في مجتمعات البانتو، ولمواجهة ضغوط توسّع النيليين في أواخر الألف الأولى وبواكير الألف الثانية للميلاد.

النظم الدينية

كانت غالبية أقوام الفترة من القرن السابع الميلادي الى القرن الحادي عشر الميلادي تتبع أحد نظامين دينيين رئيسيين.

فعبر جانب كبير من داخل كينيا وجنوبها مروراً بتانزانيا الوسطى كان يسود الاعتقاد في رب واحد، يُمثّل على سبيل الاستعارة بالسماء. وكان مفهوماً في هذه الديانة أن وجود الشر يُستمد عادة من العقاب أو الحكم الالهي[٨٦]. ولم تكن أرواح الأسلاف أشياء هامة تلق الاعتبار الديني. وكانت بعض أشكال هذه الديانة بين الأقوام الناطقين بالكوشية تضيف في بعض الأحيان اعتقاداً في أرواح أدنى منزلة تملك القدرة على الإيذاء، كما طوّر بعض الكوشيين الجنوبيين في الأخدود استعارة سماوية مختلفة، تربط الرب بالشمس بدلاً من السماء على عمومها. وقد اعتنق هذا الشكل الأخير للديانة قبل انتهاء العصر ببضعة قرون النيلون الجنوبيون أسلاف التاتو والكالينجين.

وفي جزء كبير من النصف الجنوبي لداخل شرق أفريقيا، وخلال جانب كبير من منطقة البحيرات الكبرى، كانت تسود ديانة مختلفة جاء بها مستوطنو البانتو في بداية عصر الحديد الباكر. وكانت تلك الديانة تتألف من مجموعة من العقائد تعترف بوجود إله خالق، ولكن ممارساتها الدينية الرئيسية كانت موجهة نحو الأسلاف. وكان الشر يُنسب في أغلب الأحيان إلى الحقد والحسد الانساني: إلى أفعال أشخاص يُطلق عليهم في الترجمات الأوروبية لأسمائهم الأفريقية لفظ «السحرة». وقد نشأت بعد حين في منطقة البحيرات طبقة جديدة من المعتقدات في الأرواح، فأصبح المتوسلون في تلك المنطقة يتوجهون على نطاق واسع إلى أرواح ذات مركز أعلى ونفوذ أبعد أثراً من أسلاف المتوسل. وربما كان هذا المستوى من الممارسة الدينية راجعاً إلى الأزمان الأولى للبحيرات في بداية الفترة التي يُعنى بها هذا المجلد[٨٧]، غير أن من المحتمل أنه لم يبدأ في اكتساب أهمية غالبة إلاّ خلال الألف الثانية للميلاد، باعتباره النظير الديني، وأحياناً رد الفعل،

---

(٨٦) للاطلاع على وصف تفصيلي لأحد أشكال هذه الديانة، انظر إي.إ ي. إيفانز–بريتشارد (E.E. Evans-Pritchard)، ١٩٥٦.

(٨٧) إي. بيرجيه (I. Berger)، ١٩٨١؛ ب.ر. شميت (P.R. Schmidt)، ١٩٧٨.

لاتساع النطاق السياسي ونموه في العصور اللاحقة.

وفي وسط داخل شرق أفريقيا حيث كانت تمارس الديانتان، كان الاتجاه في الألفي سنة الأخيرة نحو المزج بين عناصر الفلسفتين. وثمة مظهران هامان لهذا الاتجاه ينتميان إلى الفترة الواقعة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين. ففي كينيا الغربية انتشرت فكرة الأسلاف باعتبارهم بؤرة هامة للمارسات الدينية، وجاء هذا الانتشار، فيما يفترض، من سابقي اللويا–غيسو متجهاً نحو الشرق إلى سابقي الكالينجين خلال ذلك العصر، كما أن مفهوم السحر كان فيما يبدو قد أصبح جزءًا من تفسير الكالينجين للشر مع حلول نهاية الألف الأولى للميلاد[٨٨]. وفي شمال باري ومناطق كيليمنجارو المجاورة، ترسخت استعارة الرب – الشمس في الفكر الديني للتشاغا – الأوائل حوالى بداية الألف الثانية للميلاد[٨٩]. كما أن استيعاب التشاغا الأوائل لقوم الآسا القدامى أضاف فيما يبدو مفاهيم كوشية جنوبية عن الرب إلى اهتمام بقي حياً نشطاً بالأسلاف، مستمد من الجزء البانتوي من تراث التشاغا، بنفس الأسلوب الذي أدى به استيعاب قوم الأونغامو القدامى، الذي كان معاصراً لذلك، إلى إحداث تعديل رئيسي في تنظيم مجموعات الأعمار في المجتمع. ولكن العصر لا يبدو أنه قد اتسم في غير ما تقدم من الأماكن بأي تغيير كبير في القيم أو المعتقدات.

خاتمة

نخلص من كل ما تقدم الى أنه، إذا كانت الخمسمائة عام الواقعة بين عام ٦٠٠م وعام ١١٠٠م لم تمثل عصر تغيرات كاسحة في داخل شرق أفريقيا، فإنها كانت رغم ذلك فترة تميزت بأشكال متنوعة من التغيرات الأقل نطاقاً في أجزاء مختلفة من المنطقة الأوسع. واستمر التغير في الاقتصاد الداخلي يتبع في جانبه الأكبر التوزيعات الإثنية والجغرافية التي استقرت في القرون القلائل الأولى من العصر الميلادي؛ وكان من ذلك أن زراعة الغرس المصحوبة بشيء من زراعة الحبوب مالت إلى أن يمارسها الناطقون بالبانتو في الأراضي الأكثر غنى بالماء والأشجار، بينما اشتغل النيليون والكوشيون بأنشطة مختلطة متباينة تجمع بين زراعة الحبوب وتربية الماشية في المناطق الشمالية والوسطى الأكثر جفافاً. ومن المحتمل أن القانصين –جامعي الثمار الناطقين باللغة الخويسانية ظلوا محتفظين بأجزاء من تانزانيا الغربية والجنوبية الشرقية خالصة لهم تقريباً. بيد أنه يبدو واضحاً في

(٨٨) سي. إهرت (C. Ehret) ١٩٧١، ص ١٥٧. ويلاحظ أن تمييزاً منهجياً منتظماً «للسحر» عن الاستعمالات الحميدة الأخرى للطب كان قد تطور في مفردات لغة الكالينجين الأولى، ولكن من غير الممكن إعادة تشكيله بالنسبة للمرحلة النيلية الجنوبية الباكرة التي ترجع الى عهد أقدم.

(٨٩) إن استعمال الكلمة البانتوية الأقدم التي تعني «الشمس» لتسمية الرب موجود في التشاغا بمجموعها، في حين أن لغتي الداويدا والساغالا تحتفظان بالكلمة الجذرية الأقدم التي تعني «الرب» في اللغة البانتوية الشرقية، وهي «مولونغو». ومن ثم فإن هذا التحول في الاستعارة لم ينشأ في التشاغا الأولى إلّا بعد أن كان آخر انشقاق – وهو انشقاق الداويدا – قد حدث بالفعل.

الوقت نفسه أنه حدث نقل لا يستهان به للثقافة غير المادية، بل والمادية أيضاً، بين مختلف المجتمعات، وبدأ التخصص الاقتصادي يضرب جذوره في بعض الجهات؛ وقامت في عدد من الحالات اندماجات جديدة ملحوظة بين أقوام مختلفين. وقد أدى أكثر أمثلة هذه الاندماجات إلفاتاً للنظر – وهو ذوبان النيليين والكوشيين الجنوبيين والبانتو في التشاغا الأوائل – أدى إلى إيجاد مجتمع جديد حقاً ضم في بنيته أفكاراً وممارسات أساسية من كل من هذه الخلفيات الثقافية الثلاث. وأصبحت التشاغا هي لغة المجتمع الجديد، ربما لأن الناطقين بالتشاغا الأولى أو بما قبل التشاغا هم الذين كانوا روّاد زراعة الغرس في المرتفعات التي استقر على أساسها اقتصاد التشاغا.

وكان من السمات المميزة للفترة ذلك الانعزال الملحوظ لمناطق داخل شرق أفريقيا عن تيارات التغيّر البالغة النشاط والوضوح في المحيط الهندي. وكانت بعض المحاصيل الأندونيسية المصدر، مثل الموز، قد بدأت تنتشر في داخل شرق أفريقيا خلال الفترة السابقة على القرن السابع الميلادي، ولكن لا يبدو أنه قد جاءت من ذلك الاتجاه، فيما بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين، أي إضافات أخرى يُعتدّ بها إلى الثقافة وطرق المعاش. حقيقة أن زراعة الغرس في المرتفعات التي نهضت حوالى القرن العاشر أو الحادي عشر الميلادي – استجابة للظروف المحلية دون شك – استخدمت الموز محصولاً أساسياً لها، إلاّ أن الزراعة نفسها كانت بناء من أفكار وممارسات ذات اصول أفريقية أكثر قدماً من ذلك بكثير، فلم تكن تدين بشيء للمؤثرات المعاصرة لها والواردة من المحيط الهندي.

أما على الساحل فقد شهدت أنشطة التجارة نمواً كبيراً حدث في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين تقريباً. ولدينا جميع الأسباب التي تحملنا على أن نفترض أن المشاركين الأفريقيين الشرقيين المباشرين في العلاقات التجارية المتوسعة في غرب المحيط الهندي كانوا من السواحيليين الأوائل، الذين يمكننا تصورهم سكاناً للمستقرات الساحلية التي كانت تقع على الأرجح على طول ساحل كينيا الشمالية وساحل أقصى جنوب الصومال. وقد مدّ تجار تلك الفترة نطاق أنشطتهم بعيداً في اتجاه الجنوب على طوال الساحل نفسه، بالغين فيما يبدو منطقة نهر ليمبوبو حيث كانت قد وُجدت بالفعل، بحلول القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، مملكة تتمحور حول موقع مابونغوبوي، بدأت تستفيد من التجارة في ذهب زيمبابوي[٩٠]. بيد أنه يظهر أن التجارة لم تنفذ إطلاقاً الى داخل شرق أفريقيا. وقد وصلت بعض الأصداف إلى مسافة بعيدة في الداخل، مارّة عن طريق المبادلات الصغيرة النطاق من مجتمع محلي إلى آخر؛ ولكن الظاهر أن أراضي شرق أفريقيا الداخلية لم تكن تقدم شيئاً يثير اهتمام تجارة المحيط الهندي، التي لم تكن متيسّرة أيضاً على بعد كيلومترات قليلة من الساحل. وقد تمكن أقوام الداخل بوجه عام من الوفاء بما أحسوا به من احتياجات مادية على مدى الفترة بكاملها وطوال عدة قرون تالية.

وثمة تغير رئيسي آخر كانت له في الأجل الطويل أهمية كبيرة، ولكنه كان أقل تميزاً بالوضوح الصريح في داخل شرق أفريقيا، يُحتمل أن يكون قد اتخذ مساره خلال النصف الثاني من الألف

(٩٠) ت.ن. هوفمان، ١٩٨١.

الأولى للميلاد. ذلك أن الاستغلال الاكثر كثافة للأرض الذي يُستشف من أساليب الزراعة لدى غالبية مجتمعات البانتو في ذلك الزمن يشير على وجه التحديد إلى أن المناطق الناطقة بالبانتو كانت قد بدأت تصبح بالفعل مناطق تراكم سكاني. وفي الألف الثانية للميلاد، أصبحت تلك المناطق على نحوٍ متزايد بمثابة خزانات سكانية قدّر أن يفيض منها الكثير من الحركات السكانية الهامة والجانب الأكبر من تيارات التغيّر الرئيسية.

الفصل الثالث والعشرون

أفريقيا الوسطى
شمال نهر زامبيزي

دافيد و. فيليبسون

بداية عصر الحديد

مع بداية الفترة التي يتناولها هذا الفصل أساساً، كانت المنطقة التي تتعرض لها مسكونة، كلها تقريباً، بأقوام ينتمون إلى عصر الحديد المبكر، ربما كان الكثيرون منهم ناطقين بلغات البانتو. وكانت توجد في جهات كثيرة بقايا من السكان الأقدم عهداً والمتمايزين تكنولوجياً، واصلت الحياة إلى جانب أهل عصر الحديد المبكر الجدد، وإن كان الأرجح أنهم كانوا يتمايزون عنهم لغوياً كذلك[١]. وقد ورد وصف أقدم المراحل المبكرة لعصر الحديد في هذه المنطقة في مجلد سابق من مؤلف «تاريخ أفريقيا العام»[٢]. ويمكننا أن نذكّر هنا بأن علماء الآثار لا يترددون الآن في تجميع صناعات عصر الحديد المبكّر الى الجنوب من الغابات الاستوائية في «مجمع صناعي» واحد. ويختلف علماء الآثار في تصنيفهم لصناعات عصر الحديد المبكر: إلّا أن من الملائم هنا أن نلخص الترتيب التنازلي للمصطلحات التي يفضلها كاتب هذه السطور. فالكيان الثقافي في مجموعة يشار اليه باسم «المجمّع الصناعي لعصر

(١) للاطلاع على دراسة لعمليات التفاعل بين المجموعتين، انظر س.ف. ميلر (S.F. Miller)، ١٩٦٩؛ وكذلك د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧ (أ)، الفصل العاشر.

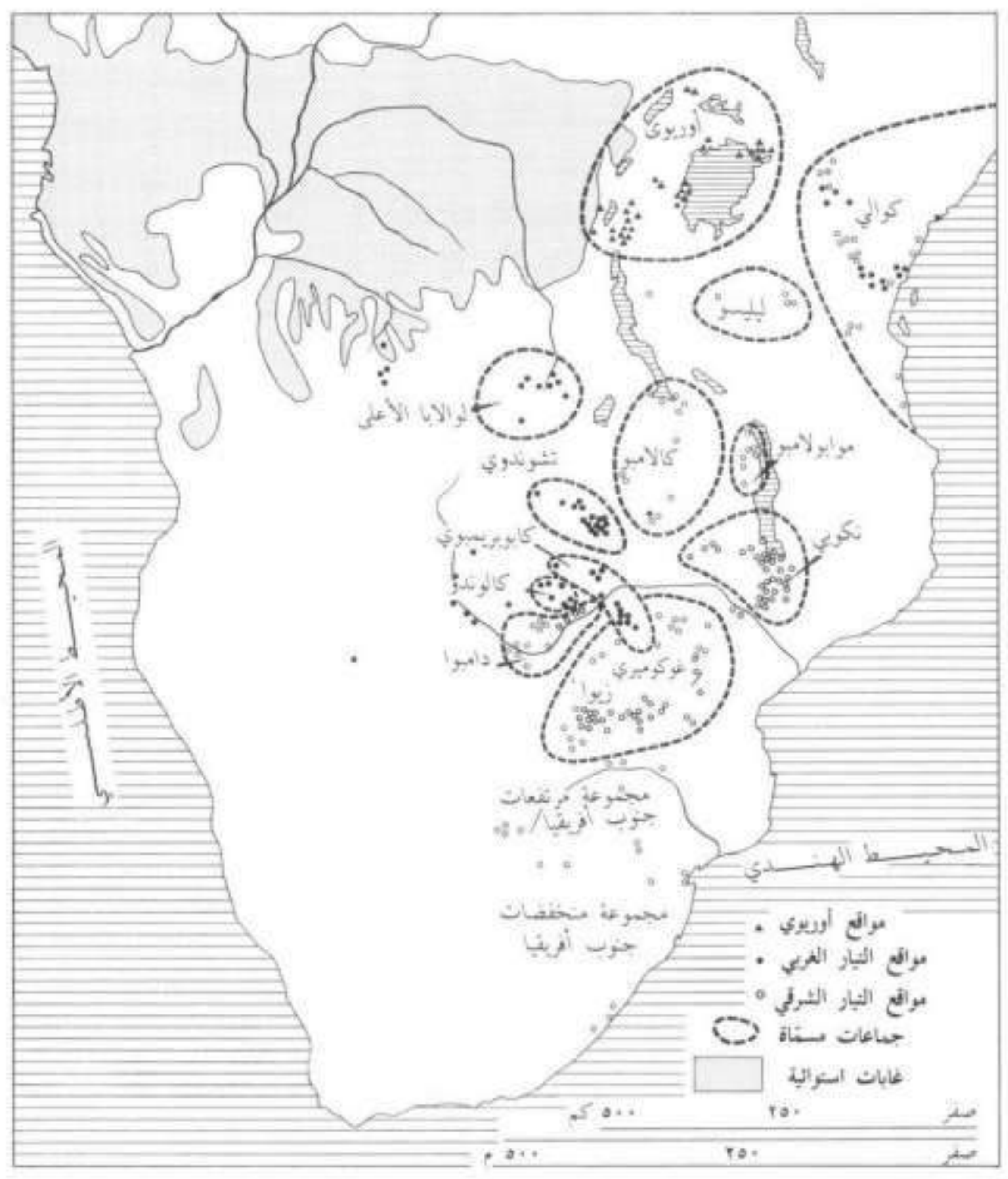
(٢) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصول ٢١ و٢٣ و٢٥ و٢٧ و٢٩، اليونسكو.

الحديد المبكر»، الذي ينقسم بدوره الى «تيار شرقي» و «تيار غربي». واستناداً الى أنماط الأوعية الفخارية المختلفة، يقوم اعتراف بوجود عدة «جماعات» محدودة جغرافياً في داخل كل «تيار» (انظر الشكل ١، ٢٣). وقد أُطلق على كل جماعة اسم، جرياً على الممارسة المقبولة لعلماء الآثار الأفريقية، وفقاً للموقع الذي تم فيه لأول مرة التعرف على الفخاريات المقترنة بها ووصفها. وقد يحدث في حالات معينة مزيد من التقسيم الفرعي لعصر الحديد المبكّر في نطاق أرض كل جماعة منفردة على حدة – ويكون التقسيم في هذه الحالة زمنياً، الى «مراحل» متتالية. ومن الضروري تكرار القول مجدداً بأنه يمكن مؤقتاً تعيين تيارين اثنين في السجل الأثري لهذا المجمّع، وبأنّه قد تمكن ملاحظة قدر من التناظر بين عمليات التوسع والتقسيم الزمني النسبي لهذين التيارين من جهة، وبين المسار المعاد بناؤه لغوياً لانتشار لغات البانتو من جهة أخرى[٣]. ويبدو أن كلا التيارين قد استُمد – على الأقل جزئياً – من مستقرات الأوريوي في منطقة ما بين البحيرات أثناء القرون الأخيرة من الألف الأولى قبل الميلاد. ويمكن بيان أن توسّع التيار الشرقي قد بدأ حوالى القرن الثاني الميلادي مع بدء ظهور تراث أوعية كوالي في المناطق الساحلية لكينيا وتانزانيا: إلّا أن الامتداد الرئيسي لهذا التيار نحو الجنوب لم يتم إلّا في القرن الرابع الميلادي، عندما حملت ثقافة عصر الحديد المبكّر إلى معظم أجزاء أفريقيا شبه الاستوائية الشرقية حتى بلغت جهات الجنوب البعيدة إلى الترانسفال وجنوب موزمبيق. وكانت هذه المرحلة هي التي حدث فيها توطن التيار الشرقي لعصر الحديد المبكر في الجهات الأكثر وقوعاً إلى الشرق في المنطقة التي تشكل موضوع هذا الفصل، أي في مالاوي وفي تلك الأجزاء من زامبيا التي تقع شرق نهر لوانغوا. وثمة توسّع لاحق للتيار الشرقي، من مركز كان يقع جنوب نهر زامبيزي فيما أصبح الآن جمهورية زيمبابوي، حدث في حوالى القرن السادس الميلادي ولكنه لم يؤثر إلّا على جزء صغير جداً من منطقتنا الحالية، هو جهة شلالات فيكتوريا في أقصى جنوب زامبيا.

ويرى كاتب هذه السطور أن عصر الحديد المبكر للناتال وجزء كبير من الترانسفال الجنوبي جدير بأن يُعزى إلى التيار الغربي. فالواقع أن التيار الغربي هو الذي ينتمي إليه عصر الحديد المبكّر في معظم المنطقة التي نناقشها هنا، وغالبية المعلومات الأثرية عن هذا التيار أقل ذيوعاً عن المعلومات الخاصة بنظيره الواقع إلى الشرق. وقد اقترح القول بأن التيار الغربي نشأ، حوالى بداية العصر الميلادي، في قطر يقع إلى الجنوب من حوض الكونغو الأدنى، عن طريق التحام أو تفاعل بين مجموعتين متمايزتين من السكان، كلتاهما ناطقتان بلغة البانتو. ويبدو أن إحدى هاتين المجموعتين قد تغلغلت خلال الغابات الاستوائية متجهة إلى الجنوب مباشرة من المركز الأصلي للغة البانتو فيما أصبح الآن الكاميرون. ويُحتمل أن تكون هذ المجموعة ممثلة في السجل الأثري بما يعرف باسم «العصر الحجري الحديث الليوبولدي» في الجزء الأدنى من زائير، الذي أعاد دراسته مؤخراً بيير دوماريه[٤]. أما المجموعة الثانية الناطقة بالبانتو فيبدو أنها – مثلها مثل التيار الشرقي المتأخر – كانت تفرعاً من مستقرات الأوريوي في منطقة ما بين البحيرات. ويمكن الاستشهاد عليها أثرياً بفخاريات النمط الأوريوي التي أفادت

(٣) د.و. فيليبسون (D.W. Philipson)، ١٩٧٦ (ب)، ١٩٧٧ (أ)، الفصل الثامن.

(٤) ب. دو ماريه (P. de Maret)، ١٩٧٥.



الشكل ١،٢٣: الثقافات الأثرية في أفريقيا الشرقية والجنوبية
(المصدر: د.و. فيليبسون)

التقارير ذات مرة بالعثور عليها قرب تشيكابا في كاساي الجنوبية (في سياق ضعيف التوثيق وغير مؤرخ للأسف الشديد)[٥]، وبالتشابهات العامة مع الأوريوي التي يتسم بها تراث فخاريات التيار الغربي بصفة عامة. والأرجح أن هذا التوسّع نحو الجنوب ونحو الغرب حول حواف الغابات هو الذي وصلت عن طريقه إلى السافانا الجنوبية الغربية الماشية والأغنام المستأنسة، وزراعة الحبوب، وربما أيضاً المعرفة بتقنيات تشغيل المعادن. ومن المحتمل أن تكون هذه التطورات قد أدت الى توسّع ثقافة عصر الحديد من منطقة الكونغو في اتجاه الجنوب عبر أنغولا إلى شمال ناميبيا، مصحوبة في ذلك بلغات البانتو القديمة التي انحدرت منها لغات حديثة مثل الموندو والهيريرو التي صنفها بيرند هايني[٦] بأنها مجموعة لغات المرتفعات الغربية. والموقع الأثري الوحيد الذي يمكن إسناده إلى مرحلة مبكرة من هذا التوسّع هو بنفيكا على ساحل المحيط الأطلسي قرب لواندا، حيث توجد في سياق يعود إلى القرن الثاني الميلادي[٧] فخاريات تتسم بتشابه قوي مع فخاريات عصر الحديد المبكّر في مناطق أخرى يشملها التيار الغربي. يضاف إلى ذلك أن هناك عناصر معينة لثقافة عصر الحديد المبكّر – هي المعرفة بصناعة الفخاريات وبرعي قطعان الماشية والأغنام – يبدو أنها نقلت إلى الناطقين باللغة الخويسانية في جنوب ناميبيا وغرب الكاب – على مسافة بالغة البعد وراء الحد الجنوبي الأقصى لتغلغل البانتو – بحلول القرن الثاني أو الثالث الميلادي تقريباً. ونظراً لصعوبة تصور أي مصدر آخر لهذه المستحدثات غير التيار الغربي لعصر الحديد المبكر، فقد يمكن تفسير تاريخها على أنه الحد الذي تم قبله توسّع هذا العصر إلى داخل أنغولا الجنوبية[٨]. ولم يتوافر حتى الآن مزيد من التفاصيل المتعلقة بالتوسّع المبكر للتيار الغربي: فالبيانات الأثرية التي لدينا الآن تسند إلى النصف الثاني من الألف سنة الأولى للميلاد، وقد جاء معظمها من الجزء الشرقي لمنطقة التيار الغربي – مثل شابا (كاتانغا سابقاً في زائير) وغرب زامبيا – حيث يبدو أن وصولها قد تأخر حتى القرن الميلادي الخامس أو السادس تقريباً.

والإطار العام المعروض فيما تقدم لا تناقضه استنتاجات خبراء لغويات البانتو المقارنة التي قد يمكن استخدامها لتشكيل أساس لإعادة بناء مسار تطور لغة البانتو. بل إن كاتب هذه السطور يرى أن الانتشار الأصلي للتيار الغربي من أراضي الكونغو إلى جنوب المجرى الأدنى لنهر الكونغو قد يكون مرتبطاً بمركز آخر ثانوي لانتشار لغة البانتو يُعتقد أن موقعه كان في هذه المنطقة بالتحديد، استناداً إلى دراسات لغوية حديثة قام بها بيرند هايني وديفيد دالبي[٩]. وهما يريان أن لسان البانتو انتشر في اتجاه

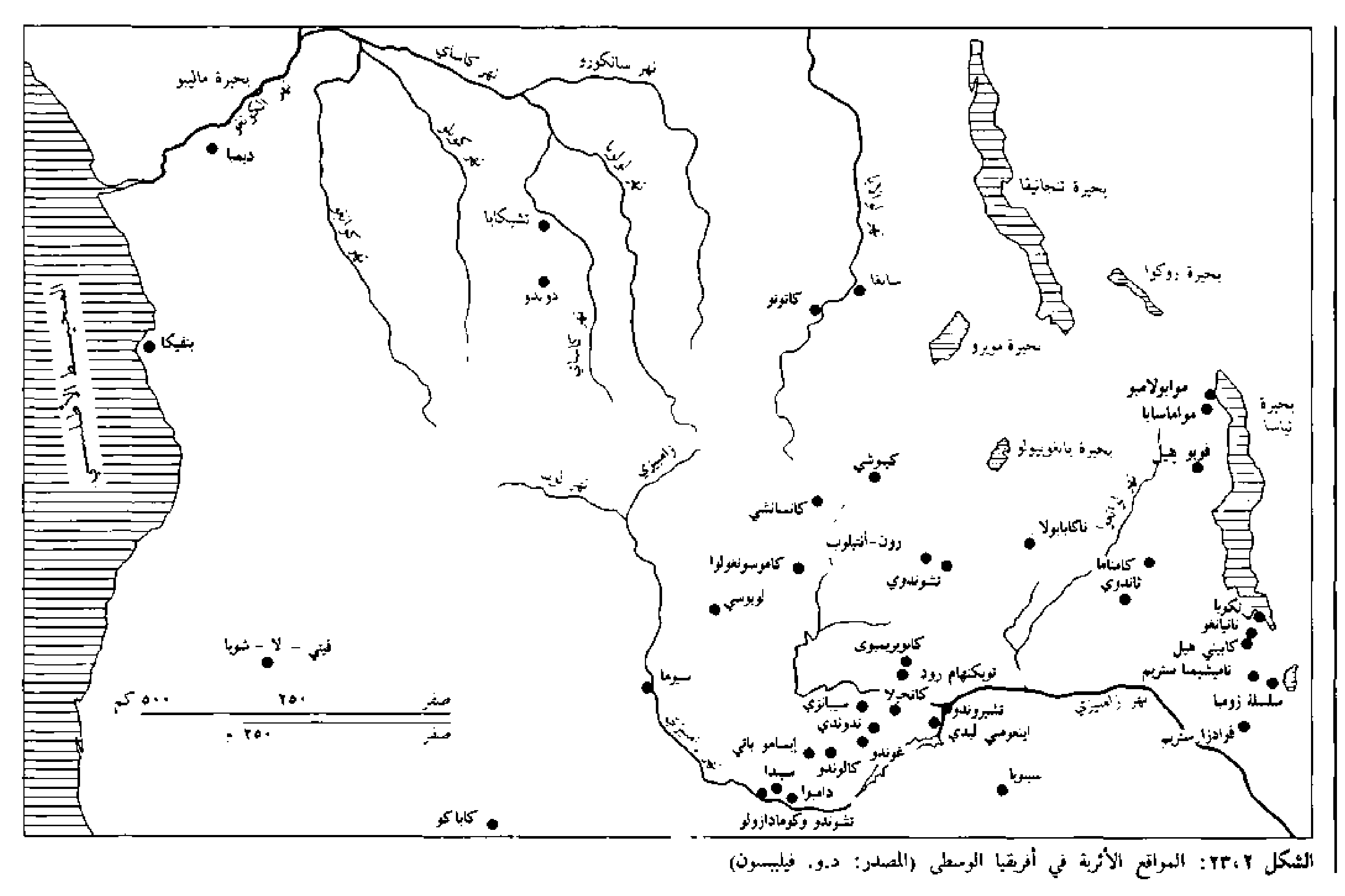
(٥) ج. ننكان (J. Nenquin)، ١٩٥٩. غير أنه تم التدليل مؤخراً على وجود شك كبير في المكان الذي عُثر فيه بالفعل على هذه المواد الفخارية.

(٦) ب. هايني (B. Heine)، ١٩٧٣؛ ب. هايني و هـ. هوف و ر. فوسين (B. Heine, H. Hoff and R. Vossen)، ١٩٧٧.

(٧) ج.ر. دوس سانتوس و سي.م.ن. إيفردوسا (J.R. dos Santos et C.M.N. Everdosa)، ١٩٧٠.

(٨) جرى تفصيل هذه الحجة في د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧ (أ)، الفصلين السادس والعاشر.

(٩) ب. هايني (B. Heine)، ١٩٧٣؛ ب. هايني و هـ. هوف و ر. فوسين (B. Heine, H. Hoff et R. Vossen)، ١٩٧٧؛ وللاطلاع على وجهات نظر بديلة وعلى بيان أكثر تفصيلاً لتلك التي يقول بها كاتب هذه السطور، انظر ل. بوكيو و ل. هيان (مشرف على التحرير)، (L. Bouquiaux et L. Hyman)، ١٩٨٠.



الشكل ٢٣،٢: المواقع الأثرية في أفريقيا الوسطى (المصدر: د.و. فيليبسون)

الجنوب مباشرة من موطنه الكاميروني عن طريق مسار ساحلي أو نهري حتى بلغ منطقة زائير السفلى الحالية. وإذا صح هذا فإن تلك كانت حركة مستقلة تماماً عن الحركة التي جاءت بلغة بانتوية أخرى على طول المشارف الشمالية للغابات إلى منطقة ما بين البحيرات. ويلاحظ أن جميع لغات البانتو المستخدمة في الازمنة الحديثة إلى الجنوب من الغابات الاستوائية تبدو مشتقة، على نحو مباشر أو غير مباشر، من مركز انتشار قريب من زائير السفلى. ويبدو أن مرحلة الانتشار الأولى من هذا المركز قد أسفرت عن نشأة لغات هي أسلاف تلك التي أسماها هايني «مجموعات المرتفعات الغربية»، التي يسود النطق بها اليوم في مرتفعات أنغولا ونحو الجنوب في ناميبيا الشمالية. وفي مراحل لاحقة كان الانتشار يتم بشكل أساسي نحو الشرق، كما سيرد وصفه أدناه.

ويقتضي تفصيل هذا الإطار العام عرض ملخص للأدلة الأثرية المستمدمة من هذه المناطق والتي تبدو منتمية إلى هذه الفترة من توسّع الناطقين بلغات البانتو. ومن المناسب أن تبدأ هذه النظرة الشاملة في زائير السفلى وأنغولا، ثم تنتقل بعد ذلك في اتجاه الشرق.

التيار الغربي لعصر الحديد المبكر

من الناحية الزمنية، فإن أولى صناعات ما قبل التاريخ الميكرة ذات الصلة بالفترة التي تتطرق إليها هنا هي تلك التي قامت في زائير السفلى والتي تعرف تقليدياً باسم «صناعة العصر الحجري الحديث الليوبولدية». وهي تتميز بالأوعية الفخارية ذات الرقاب والزخرفة المحفورة المعقدة، التي تعيد إلى الذاكرة ما نمكن رؤيته في بعض خزفيات عصر الحديد المبكر في مناطق أخرى. ولا تقترن بهذه الفخاريات أي أدوات أو آثار معدنية؛ وإنما هناك قدر وافر من «البلطات» أو الفؤوس» المشكلة من الحجر المشحوذ. وقد قام مؤخراً باستقصاء ودراسة عدة مواقع لهذه الصناعة بيير دو ماريه، الذي حصل باستخدام اختبار الكربون ١٤ على تواريخ تشير إلى عصر يقع في القرون الأربعة الأخيرة السابقة على بداية العصر الميلادي[١٠]. وهناك مواد تسند إلى هذه الصناعة وجدت في منطقة كينشاسا على الجانب الجنوبي لبحيرة ماليبو (ستانلي)، ومن هناك نحو الغرب حتى قرب ساحل الأطلسي، حيث أماكن وجودها الرئيسية هي الكهوف والملاجيء الصخرية لمقاطعة زائير السفلى، رغم أن التقارير تفيد العثور على بعض منها في مواقع مكشوفة. ومن الأمور ذات المغزى أنه لم يُعثر حتى الآن على أي أثر لهذه الصناعة في أراضي السافانا المشكوفة بقدر أكبر في أنغولا الشمالية. وعندما تقترن هذه الملاحظة بكل من الظهور الذي يبدو مفاجئاً للأدوات الحجرية المشحوذة في هذا الجزء المحدود من منطقة تندر في سائرها هذه الأدوات، وبأدلة وجود صناعات مناظرة إلى الشمال من الغابات، في غرب أفريقيا وعلى جزيرة فرناندو بو[١١]، فإن ذلك يدعم الافتراض القائل بأن «صناعة العصر الحجري الحديث الليوبولدي» قد أُدخلت الى منطقة زائير السفلى من اتجاه قادم من الشمال بصفة جوهرية.

---

(١٠) ب. دو ماريه (P. de Maret)، ١٩٧٥.

(١١) أ.ل. مارتان دِل مولينو (A.L. Martin del Molino)، ١٩٦٥.

وفي مواقع حفريات أخرى في زائير السفلى لم يتوافر بعد تحديد قاطع لأعمارها، وإن كان يمكن افتراض أنها لاحقة على مواد «العصر الحجري الحديث» المذكورة فيما سبق، أمكن العثور على فخاريات أكثر تنوعاً تتسم بأوجه تشابه أقوى مع الفخاريات المعروفة في سياقات عصر الحديد المبكر في مواقع أكثر تطرفاً نحو الشرق. ويبدو بصفة خاصة أن أوجه التشابه مع فخاريات الأوربوي المنتمية إلى منطقة ما بين البحيرات أكثر توثقاً في هذه المواد، ولاسيما ما عُثر عليه منها في كهف ديمبا قرب مبانزا نغونغو، منه في مواد «العصر الحجري الحديث الليوبولدي»[١٢]. وفي مواقع أبعد إلى الجنوب، كما سبق البيان، تُلاحظ في الفخاريات التي عُثر عليها في بنفيكا أوجه تشابه قوية مع عصر الحديد المبكر، وقد تحدد تاريخها بحوالى القرن الثاني للميلاد، وهو تاريخ يمكن قبوله منطقياً بالنسبة للمواد التي عُثر عليها في زائير السفلى أيضاً.

ومعلوماتنا أكثر ضآلة عن عصر الحديد المبكر في مناطق أنغولا الأكثر وقوعاً إلى الداخل، وفي مقاطعة كاساي (في زائير) المجاورة لها. فبالقرب من تشيكابا، على تخوم حدود كاساي الجنوبية، قام زعم بأن عمليات التعدين في وادي لوبيمبي قد أسفرت عن العثور على أربعة أوعية فخارية كاملة تقريباً، لا يبدو نمطها خارجاً عن المألوف إذا وضعت في مجموعة من أوعية فخار الأوربوي المستمدة من منطقة ما بين البحيرات[١٣]. ومن سوء الحظ أن ظروف هذا الاكتشاف سيئة التسجيل والتوثيق، وأنه لا يوجد أساس لتقدير العمر المطلق للسياق الذي حفظت فيه هذه الفخاريات. وفي موقع غير بعيد إلى الجنوب، عبر حدود أنغولا، عُثر على مجموعتين صغيرتين من الفخاريات في منطقة دوندو وحدد تاريخهما في الربع الأخير من الألف الأولى للميلاد[١٤]. وتختلف شظايا الفخار هذه اختلافاً ملحوظاً عن عيّنات تشيكابا (المفترض أنها أقدم عهداً)، ولكنها رغم ذلك تتسم بعدة سمات نمطية لعصر الحديد المبكّر، بالاضافة الى بعض الخصائص التي استمرت موجودة ولا تزال تبدو في الفخاريات الحديثة لأنغولا الشمالية. وهناك مواقع معاصرة لذلك بالمعنى الواسع ومعروفة قليلة، تقوم في أنغولا الجنوبية وناميبيا الشمالية. ومع حلول القرن السابع أو الثامن الميلادي، كانت قد قامت مستقرة كبيرة لأهل عصر الحديد عند فيتي لانشويا، قرب نقطة التقاء نهري كونيني وكونيونغاونا. ولكن المعلومات التي نشرت عن المخلفات التي عُثر عليها في ذلك الموقع تفتقر إلى القدر الكافي من التفصيل الذي يتيح لنا تقييم ما تتميز به من أوجه التشابه. وفي أقصى شمال ناميبيا، عند كاباكو بالقرب من الطرف الغربي لشريط كابريفي[١٥]، استُخرجت من موقع به آثار لتشغيل الحديد فخاريات يرى مستخرجها أنها ذات صلة بالفخاريات الأخرى المنتمية إلى التيار الغربي لعصر الحديد المبكر من الجهات الأكثر بعداً إلى الجنوب في ناميبيا، ولكننا يجب أن نؤكد أنه في الأغلب الأعم، لم تُجر أية بحوث ملائمة حتى الآن في هذا الصدد.

---

(١٢) ج. مورتلمانز (G. Mortelmans)، ١٩٦٢.

(١٣) ج. نكان (J. Nenquin)، ١٩٥٩. ومن المشكوك فيه أن تكون هذه المواد قد عُثر عليها حقاً عند تشيكابا.

(١٤) ج.د. كلارك (J.D. Clark)، ١٩٦٨، ص ١٨٩-٢٠٥.

(١٥) ب. ساندلوفسكي (B. Sandelowsky)، ١٩٧٣.



الشكل ٢٣،٣: قبر كيسالي قديم (من القرن الثامن الى القرن العاشر الميلادية)؛ موقع كاميلامبا. ومما يلفت النظر بصفة خاصة بلطة الاحتفالات والسندان الذي تستند اليه الجمجمة.
(المصدر: ب. دو ماريه، المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى)

أما أكثر معلوماتنا تفصيلاً عن أثريات التيار الغربي لعصر الحديد المبكر، فهي مستمدة من منخفض أوبمبا، في وادي نهر لوالابا في شابا[١٦]. وتقع أقدم مستقرات عصر الحديد التي اكتشفت حتى الآن في تلك المنطقة عند كاميلامبا، ويرجع تاريخها المقدر إلى القرن السادس أو السابع الميلادي تقريباً. ويكشف فخارها عن أوجه تشابه قوية مع المواد التي ترجع إلى العصر نفسه في زامبيا الغربية. وحوالى القرن العاشر الميلادي أو قبله بقليل، بدأ استخدام سلسلة واسعة الامتداد من المقابر التي دُرست في مناسبات عديدة خلال العشرين سنة الأخيرة، وأشهرها تلك التي تقع عند سانغا، على بحيرة كيسالي. ويبدو أن مقبرة سانغا قد ظلت مستخدمة حتى القرن الميلادي السابع عشر أو الثامن عشر تقريباً؛ ولكن أنماط الفخاريات المقترنة بها طوال تلك الفترة تبدو لكاتب هذه السطور مستمدة جذورها من تقاليد ترجع الى عصر الحديد المبكر.

وكان الموتى يُدفنون في وضع متمدد أو وضع إنحناء بعض الشيء، مصحوبين بكميات سخية من سلع القبور. وكانت أكثر مفردات هذه السلع تكراراً هي الأوعية الفخارية، حيث كانت تلك التي ترجع منها إلى ما قبل عام ١٣٠٠م تقريباً من طراز يُعرف باسم الكيسالي، تليها تلك التي تسند إلى التراث الكابامبي. وكانت القطع المعدنية كثيرة كذلك، من بينها حلي نحاسية معقدة التصميم مثل السلاسل، والخلاخيل، والأحزمة وأطواق العنق المبرومة. ويمثل الحديد في محتويات هذه المقابر بالفؤوس والبلطات مع أكثر مما يمثل بالأسلحة؛ وهناك أيضاً عدد من الأجراس ذات الحواف الملحومة. وكانت سبائك النحاس الصليبية الشكل ذات الأحجام المختلفة شائعة في القبور الكابامبية ولكنها نادرة في القبور الكيسالية؛ وهناك دلائل على أن هذه السبائك كانت تستخدم باعتبارها شكلاً من أشكال العملات النقدية.

وعلى مسافة ١٤٠ كيلومتراً تقريباً في الاتجاه المضاد لمسار نهر لوالابا يوجد موقع كاتوتو، حيث تقوم مقبرة أخرى مناظرة من أوجه عديدة لمقابر منخفض أوبمبا. ورغم أن نمط الفخاريات هنا متميز، إلاّ أنه ينتمي بالمثل إلى تراث من عصر الحديد المبكر، وإن كانت أوجه التشابه فيه مع أوعية الأوربوي وخزفيات زامبيا الغربية أقوى من تلك الموجودة في نمط الكيسالي. ومن الجائز أن يثبت أن كاتوتو ترجع إلى تاريخ أقدم من تاريخ مقبرة سانغا.

ومن سوء الحظ بأنه لم تكتشف حتى الآن أي مواقع للحياة المنزلية يمكن إسنادها إلى السكان الذين أقاموا مقابر أعالي نهر لوالابا. غير أن هذه المواقع الأخيرة تشهد مع ذلك بالثراء المادي والتعقيد التكنولوجي اللذين كان سكان هذه المنطقة قد أحرزوهما مع بداية الألف الثانية للميلاد. ومن الواضح أن كثافة السكان كانت قد أصبحت عالية في ذلك الوقت، كما أنه لا شك في أن من العوامل الرئيسية التي ساعدت على ذلك وجود الخامات المعدنية الفنية التي يتميز بها حزام النحاس على مسافة غير بعيدة إلى الجنوب. ووفقاً لما سيجري بيانه أدناه، فإن منطقة التعدين

(١٦) ج. نكان (J. Nenquin)، ١٩٦٣؛ ج. هيرنو و أ. دو لونغريه و ج. دو بويست (J. Hiernaux, E. de Longrée et J. de Buyst) ١٩٧١؛ ج. هيرنو و أ. ماكيه و ج. دو بويست (J. Hiernaux, E. Maquet et J. de Buyst)، ١٩٧٣؛ ب. دو ماريه (P. de Maret)، ١٩٧٧.



الشكل ٢٣،٤: قبر يعود الي الفترة الكيسالية التقليدية (من القرن العاشر الي القرن الرابع عشر الميلادية)، موقع سانغا

(المصدر: ب. دو ماريه، المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى)

هذه اجتذبت علاقات تجارية على نطاق مساحة شاسعة بين أهل عصر الحديد المبكر، على الرغم من أن التعدين ظل محصوراً في نطاق صغير نسبياً. ولهذه النتيجة أهمية خاصة نظراً لأنه، وفقاً لما يبرزه ب. دو ماريه، فإن ذلك قد وقع في منطقة «يعزو الموروث الشفهي إليها منشأ ملكية لوبا التي تنسب كثير من ممالك السافانا الوسطى أصولها إليها».

بيد أن البحوث الأثرية في منطقة حزام النحاس لم تُجرَ إلاّ في أراضي زامبيا، حيث أمكن تحديد مواقع عديد من مستقرات عصر الحديد المبكر، التي تسند إلى مجموعة تشوندوي، المسماة باسم موقع يوجد على مسافة ٤٥ كيلومتراً إلى الجنوب من ندولا[١٧]. وكانت قرى مجموعة تشوندوي بصفة عامة تقع إلى جوار الأنهار والمجاري المائية: وكانت إحداها، التي قامت عند رون أنتيلوب قرب لوانشيا، مجاورة أيضاً لمشغل نحاس يرجع إلى ما قبل التاريخ. وقد عُثر على خلاخيل نحاسية عند تشوندوي على مستوى تحدد تاريخه بما بين القرن السادس والقرن الثامن الميلاديين؛ ويستفاد من الآثار المحفورة التي خلفتها قطع مشابهة أن استخدام النحاس يرجع على الأرجح إلى أول مستقرة من عصر الحديد المبكر في المنطقة، حول بداية القرن السادس الميلادي.

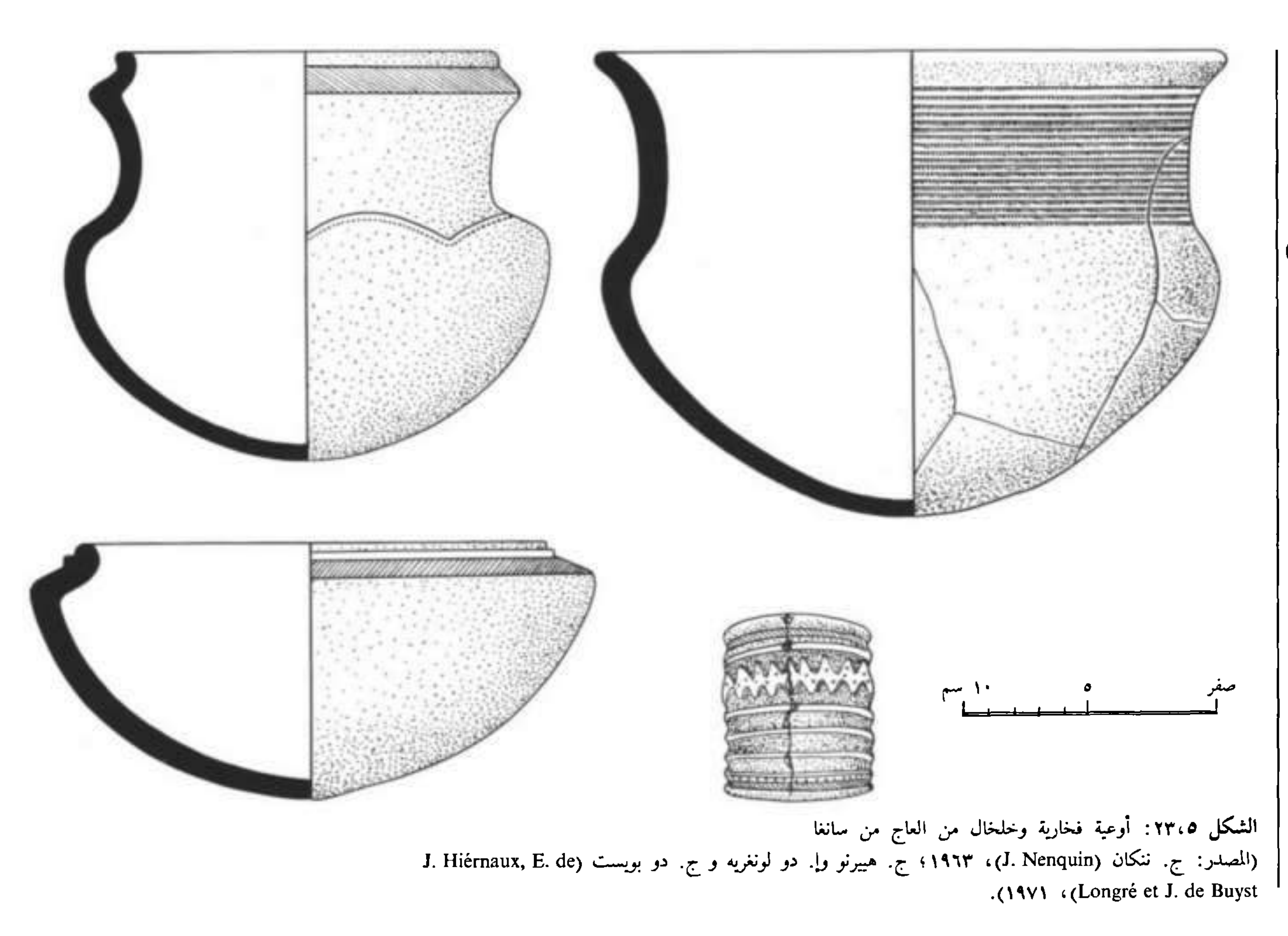
وهناك أهمية خاصة لما اكتشف في مواقع متعددة، بما فيها موقع رون أنتيلوب، من وجود شظايا فخارية من عصر الحديد المبكر ذات أنماط تتميز بها تقاليد مناطق بعيدة – مثل وادي الزامبيزي الأوسط وجنوب مالاوي – أكثر مما تتميز بها تقاليد الفخاريات المحلية لمجموعة تشوندوي. وربما كان أفضل تفسير لوجود هذه الأشياء هو أنها أدلة على قيام الاتصالات بين المجموعات. والأرجح أن هذ الاتصالات تمت عن طريق رجال (انظر ص ٧٢٤ أدناه) ارتحلوا من مناطق بعيدة إلى منطقة إنتاج النحاس كي يحصلوا على المعدن. ونظراً لوجود مبررات تدعو للاعتقاد بأن صنع الفخار كان من عمل الرجال خلال عصر الحديد المبكر في هذا الجزء من أفريقيا، فمن المرجح أن الفخار «الأجنبي» المشار إليه فيما تقدم كان من صنع هؤلاء الزوار: وبذلك تنتفي الحاجة إلى افتراض قيام أسر بكاملها بالارتحال إلى مناجم بحثاً عن المعدن أو أن أشياء هشة مثل الأوعية الفخارية كانت موضوعاً للاتجار فيها عبر مسافات شاسعة.

وإلى الغرب من حزام النحاس الرئيسي، على خط تقسيم المياه بين نهر الزامبيزي ونهر الكونغو قرب سولويزي، قام مايكل بيسون[١٨] مؤخراً بدراسة منطقة التعدين التي ترجع إلى ما قبل التاريخ عند كانسانشي. وهنا يتضح أن أول استقرار في الموقع في عصر الحديد – يرجع إلى القرن الخامس الميلادي تقريباً – يقترن بأدلة على تشغيل النحاس. والفخار هنا متميز عن فخار مجموعة تشوندوي (وإن كان النمطان يُعزيان إلى التيارات الغربية لعصر الحديد المبكر) ويشترك في عدد من السمات مع الأوعية التي عُثر عليها في مواقع متناثرة على نطاق شاسع في أراضي كالاهاري ساند (رمال كالاهاري) في زامبيا الغربية. وأكثر المواقع ثراء بالمعلومات هنا هي تلك

---

(١٧) إ.أ.سي. ميلز ون.ت. فيلمر (E.A.C. Mills et N.T. Filmer)، ١٩٧٢؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٢.

(١٨) م.س. بيسون (M.S. Bisson)، ١٩٧٥؛ وتقارير قيد الصدور.



الشكل ٢٣،٥: أوعية فخارية وخلخال من العاج من سانغا
(المصدر: ج. ننكان (J. Nenquin)، ١٩٦٣؛ ج. هييرنو وإ. دو لونغريه و ج. دو بويست (J. Hiérnaux, E. de Longré et J. de Buyst)، ١٩٧١).

التي توجد عند سيوما على مجرى الزامبيزي الأعلى، إلى الجنوب من سهل باروتزي الفيضي وغير بعيد منه، وعند لوبوسي في مقاطعة كاوما[١٩]. فهنا نجد أن الاستقرار الذي يرجع إلى عصر الحديد المبكر والمقترن بتشغيل الحديد (واستناداً إلى انطباعات الخلاخيل على الفخاريات) وتشغيل النحاس أمر مشهود به منذ القرن السادس الميلادي، إن لم يكن منذ أواخر القرن الميلادي الخامس. ووادي الزامبيزي وحده هو الذي تتيح التغطية بالبحوث على طوله تحديد توزيع هذه المواقع بصورة كاملة إلى حد ما. وتشير البحوث التي أجراها مؤخراً ن. كاتانيكوي أن المستقرات التي قامت بفعل التيار الغربي لعصر الحديد المبكر لم تتغلغل بعيداً في اتجاه تيار النهر بعد سيوما.

والمناطق الأخرى الوحيدة في زامبيا التي خضعت لاستقرار التيار الغربي هي لوساكا وهضبة المقاطعة الجنوبية، حيث تُعزى مواقع عصر الحديد المبكر إلى مجموعتي كابوريمبوي وكالوندو على التوالي[٢٠]. وفخاريات كابوريمبوي، كما هي الحال في موقع القرية التي تحمل الاسم نفسه قرب لوساكا، حيث تؤرخ فترة الاستقرار القصيرة بحوالى القرن الخامس الميلادي، تكشف عن أوجه عديدة للتشابه مع فخاريات مجموعة تشوندوي على حزام النحاس. وفي كابوريمبوي تشهد على وجود مبانٍ شبه دائمة حُفَرُ الأعمدة، وإن لم يمكن تمييز خطط المباني والفصل بينها. هناك كميات كبيرة من أنقاض مباني الداغا (الطين المعجون) يبدو أنها بقايا لأفران صهر الحديد: ويبدو أن تشغيل الحديد كان يمارس على نطاق كبير في داخل القرية أو فيا يجاورها مباشرة، ولكن النحاس لم يكن معروفاً. وكان سكان كابوريمبوي يربون قطعان الماشية، التي عُثر على عظامها خلال إجراء الحفريات.

وأفضل المعلومات لدينا عن المراحل الأخيرة لمجموعة كابوريمبوي مستمدة من موقع عند تويكنهام رود، في ضواحي لوساكا. ففي وقت ما بين القرن التاسع وأوائل القرن الثاني عشر الميلادي، كان يستخدم نوع من الفخار الرقيق ذي الزخرفة المعقدة، ينتمي بوضوح إلى تطور لنفس التقاليد التي يمثلها فخار كابوريمبوي. وكان أهل الموقع يربون الماعز المستأنسة ويصطادون الحيوانات البرية. وكما هي الحال في كابوريمبوي، كان تشغيل الحديد يمارس على نطاق كبير؛ أما النحاس فلم يظهر في تويكنهام رود إلّا في المرحلة الأخيرة من عصر الحديد المبكر. ومما يلفت النظر أن فخاريات أوثق شبهاً بفخاريات مجموعة تشوندوي تظهر في متتابعات لوساكا في الوقت نفسه. وقد وجدت في كل من كابوريمبوي وتويكنهام رود مصاف من الفخار المثقب، يتجه الظن إلى أنها ربما كانت تستخدم لتحضير الملح.

وليس من السهل تحديد الامتداد السابق لمجموعة كابوريمبوي، إلّا أن هناك فخاريات وثيقة الصلة بهذه المجموعة سجلت في مواضع شديدة التباعد، تصل غرباً حتى كهف مومبوا، ومن منطقة تشيروندو في وادي الزامبيزي. كما أن «تقليد سينويا» في الخزفيات التي ترجع إلى عصر الحديد المبكر من ناحيتي لومانغوندي وأورونغوي في زيمبابوي يبلغ من تشابهه مع نظيره من كابوريمبوي وتويكنهام رود درجة قد تجعل من الأفضل إدراجه هو أيضاً في المجموعة

(١٩) ج.أو. فوغل (J.O. Vogel)، ١٩٧٣ (أ)؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧١.

(٢٠) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٦٨ و ١٩٧٠ (ب)؛ ب.م. فاغان (B.M. Fagan)، ١٩٦٧.

نفسها[٢١]. ويلاحظ أن هذه المواقع متمايزة تمايزاً واضحاً عن المواقع المعاصرة لها والموجودة في أجزاء أخرى من زيمبابوي، وأنها ملفتة للإهتمام باعتبارها النماذج الوحيدة للتيار الغربي لعصر الحديد المبكر التي أمكن تحديدها إلى الجنوب من نهر الزامبيزي.

وعلى المقاطعة الجنوبية أو هضبة باتوكا جنوب الكافوي، يحتمل أن تكون قد أقيمت أولى مستقرات مجموعة كالوندو قبل نهاية القرن الرابع الميلادي. وقد شغلت بعض المواقع بصورة متكررة أو لفترات ممتدة، مما أدى إلى تراكم مخلفات أثرية في طبقات متتابعة عميقة. ويُلاحَظ أن الفخاريات وغيرها من مفردات الثقافة المادية تشترك في كثير من معالمها مع نظائرها الخاصة بمجموعة كابوريمبوي. وفي كالوندو ماوند (كون كالوندو)، قرب كالوموو، نجد أن الحيوانات المستأنسة (الماشية والأغنام/الماعز) لا تمثل سوى أقل من خمسي العظام التي اكتشفت، مما يشير إلى أن الصيد كان يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد. وبمجموعة كالوندو نختتم هذا العرض العام لمظاهر التيار الغربي لعصر الحديد المبكر في أفريقيا الوسطى.

التيار الشرقي لعصر الحديد المبكر

إن صناعات عصر الحديد المبكر في مالاوي وشرق زامبيا، رغم انتمائها الواضح إلى نفس المجمّع الصناعي الذي تنتمي إليه الصناعات التي سبق وصفها من المناطق الأكثر وقوعاً إلى الغرب، إلا أنها تتميز عنها تميزاً ملحوظاً. وهي تسند إلى تيار شرقي وتبدو مستمدة مباشرة من مستقرات مجموعة الأوريوي في منطقة ما بين البحيرات.

ويمكن من خلال دراسات الفخاريات تحديد شكلين يمكن التعرف عليهما في عصر الحديد المبكر في مالاوي. هذان الشكلان هما مجموعة موابولامبو في الشمال، التي تحمل اسم موقع على نهر لوفيليا، ومجموعة نكوبي في الجنوب، التي تستمد اسمها من موقع على الشاطىء الغربي لبحيرة مالاوي، شمال مانغوتشي[٢٢]. ورغم العدد الكبير من مواقع عصر الحديد المبكر التي تم اكتشافها في مالاوي، فإن طبيعة الحدود الجغرافية بين هاتين المجموعتين ومكانها أمر غير معروف جيداً. ويمتد توزيع أوعية نكوبي غرباً عبر خط تقسيم المياه إلى داخل الجزء الأكبر من جنوب شرق زامبيا الواقع إلى الشرق من نهر لوانغوا، في حين أن انتشارها في الأجزاء المجاورة من موزمبيق أمر تشهد عليه المواد التي جمعها كارل ويزي في ١٩٠٧ والتي يضمها الآن متحف الفنون الشعبية في برلين[٢٣]. وتشير التواريخ المحددة باختبار الكربون ١٤ لمواقع عصر الحديد المبكر في مالاوي الى أن إشعاعها بدأ في بواكير القرن الرابع الميلادي. وقد أمكن إحصائياً بيان أن مجموعة موابولامبو قد تكون أنشئت في تاريخ سابق قليلاً على نظيرتها الجنوبية[٢٤].

(٢١) ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٧٠؛ ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧١.

(٢٢) ب.أ. كول-كينغ (P.A. Cole-King)، ١٩٧٣.

(٢٣) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٦ (أ)، ص ١٧.

(٢٤) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٥.

وقد اقتصرت الحفريات التي درست حتى الآن في مواقع عصر الحديد المبكّر في مالاوي على حفريات اختبارية صغيرة النطاق؛ كما أن المعلومات التي أمكن استخلاصها منها قليلة. وهناك في فوبوهيل، قرب بحيرة كازوني، آثار لمنازل كبيرة مبنية بالطين على هياكل خشبية (أسلوب الأعمدة والداغا). كما عُثر على الحديد، في شكل بقايا صهر وقطع تامة الصنع، في مواقع متعددة، ولاسيما نانيانغو في ناحية نتشيو وفي سلسلة زومبا. ولكن النحاس لم يُعثر له على أثر. وعُثر على خرز الأصداف مقترناً بأوعية نكوبي في حفرة تخزين عند فوادزي ستريم، في ناحية تشيكواوا، وأمكن تحديد تاريخه بالقرن الخامس أو السادس الميلادي. والقطعة الساحلية الأخرى التي ترجع إلى سياق عصر الحديد المبكر في مالاوي هي صدفة كاوري مكسورة من موقع نكوبي متأخر على ناميتشيمبا ستريم، في منطقة موانيا. أما العظام التي أمكن التعرف عليها في هذه المواقع فهي كلها لحيوانات برية(٢٥).

وفي ناحية تشيباتا في جنوب شرق زامبيا، يبدو أنه كان هناك وجود متناثر نسبياً وقليل لإقامة قوم من عصر الحديد المبكر، ترجع إلى حوالى بداية القرن الرابع الميلادي، وإن كان يبدو أيضاً أن قوماً محليين يستخدمون الأدوات الحجرية قد ظلوا على إقامتهم هناك حتى فترة لا يستهان بها من بداية الألف الثانية للميلاد. والموقع الوحيد لقرية من عصر الحديد المبكر الذي أمكنت دراسته في هذه المنطقة حتى الآن يوجد عند كامناما، على حدود مالاوي شمال تشيباتا. وكانت القرية تغطي مساحة قدرها خمسة هكتارات تقريباً، ولكن يبدو أن الإقامة بها كانت قصيرة الأمد، إذ تُحدّد تاريخها بما بين القرن الثالث والقرن الخامس الميلاديين(٢٦).

ولما كانت مستقرات التيار الشرقي الواقعة جنوب نهر الزامبيزي تخرج عن النطاق الجغرافي لهذا الفصل، فإن من الضروري أن نوجه انتباهنا الآن الى عصر الحديد المبكر في منطقة شلالات فيكتوريا الواقعة في زامبيا الجنوبية. وقد أُطلق على هذه المجموعة اسم مجموعة دامبوا، وهو اسم موقع يوجد على مشارف مدينة ليفنغستون(٢٧). ويمتد توزّع مجموعة دامبوا على طول وادي نهر الزامبيزي، من جوار تشيروندو في إتجاه أعالي النهر حتى سيوما تقريباً، كما يمتد جنوباً إلى داخل منطقة وانكيي على الأقل، في زيمبابوي الحالية. وتحد هذا الانتشار شمالاً المناطق التي أُسندت فيها صناعات عصر الحديد المبكر الموصوفة فيما تقدم إلى التيار الغربي. ولا يكاد يوجد شك في أن مجموعة دامبوا تدين بمنشئها إلى توسّع نحو الشمال الغربي لقوم التيار الشرقي لعصر الحديد المبكر انطلاقاً من هضبة زيمبابوي. وتشير تواريخ الكربون ١٤ إلى أن الازدهار الرئيسي لمجموعة دامبوا في منطقة شلالات فيكتوريا لم يبدأ إلاّ في القرن السادس الميلادي، وهو موعد متأخر بدرجة ملموسة عن بدء استقرار أهل التيار الغربي في مناطق لا تبعد عن ذلك إلاّ بمسافة قصيرة الى الشمال.

---

(٢٥) ك.ر. روبنسون (K.R. Robinson)، ١٩٧٠ و ١٩٧٣ و ١٩٧٦.

(٢٦) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٦ (أ)، ص ٣٨–٤٥.

(٢٧) س.ج.هـ. دانيلز و د.و. فيليبسون (S.G.H. Daniels and D.W. Phillipson)، ١٩٦٩؛ ج.أو. فوغل (J.O. Vogel) ١٩٧١.

وموقع كومادزولو هو أفضل موقع معروف لمجموعة الدامبوا، وقد شُغل بين القرنين الخامس والسابع الميلاديين، ويضاهيه تقريباً في شهرته موقع دامبوا الأحدث منه قليلاً. وقد أمكن التعرف في هذين الموقعين على أربع مراحل متتابعة استناداً إلى نمطية الفخاريات، وإن كانت كل هذه الفخاريات تنتمي إلى تراث خزفي واحد متطور، أطلق عليه اسم تراث شونغوى[٢٨].

وقد استخرجت من مواقع مجموعة الدامبوا عظام ماشية وحيوانات صغيرة مستأنسة، بالاضافة إلى عظام حيوانات برية. وفسرت آثار المباني في موقع كومادزولو على أنها بقايا بيوت أعمدة–وداغا تلفت النظر بصغر حجمها وشكلها المربع. وكان اتصال المجموعة بتجارة الساحل الشرقي قد بدأ مع حلول القرن السابع الميلادي كما يتبين من شظية زجاج مستورد استرجعت من حطام أحد المنازل في كومادزولو. ومن بعض أصداف الكاوري التي وجدت في موقع تشوندوفارم القريب. غير أن الخرز لا أثر له في سياقات عصر الحديد المبكر في هذه المنطقة. أما الأدوات الحديدية المصنوعة محلياً فتشمل الفؤوس، والبلطات، والسكاكين، ورؤوس الرماح ورؤوس السهام. وعُثر كذلك على قضيب وخلخال من النحاس، مما يشير إلى قيام التجارة مع مناطق إنتاج النحاس مثل كلاّب كافوي، أو منطقة وانكيبي في زيمبابوي.

وألقت حفريات تشوندو فارم كثيراً من الضوء على عادات الدفن المحلية في عصر الحديد المبكر. ويمكن مقارنة هذه العادات بتلك التي سادت في عصر لاحق بعض الشيء في مقابر أعالي نهر لوالابا التي سبق وصفها. فكان الموتى يدفنون مكموشين بحدة في قبور فردية تشبه الحفر، بينما تحفر بالقرب منهم حُفَر مماثلة تودع فيها سلع الدفن، التي كانت تضم عادة أزواجاً من الأوعية الفخارية تشكل حاوياً مغطى لدفينة جنائزية تضم أشياء مثل الفؤوس والبلطات الحديدية، والخلاخيل الحديدية أو النحاسية، وأصداف الكاوري أو خرز الأصداف. وقد احتوت إحدى هذه الدفائن على بذرتين رُؤي بصفة أولية أنهما بذرتا قرع، بالإضافة إلى حبة فاصوليا. وقد حدد تاريخ موقع تشوندو فارم بحوالى القرن الثامن الميلادي[٢٩].

الفترة الانتقالية بين العصر الحديدي المبكر والعصر الحديدي المتأخر

في الكثير من أجزاء أفريقيا الناطقة بلغات البانتو كان نصيب مجتمعات العصر الحديدي المتأخر من الدراسة الأثرية أقل من حظ سابقاتها المنتمية إلى العصر الحديدي المبكر. وبالتالي فإنه، على الأقل بالنسبة للفترة التي تعنينا هنا، وقبل الزمن الذي أصبح فيه الموروث الشفهي مصدراً تاريخياً يُعتدّ به، تمثل القرون التالية على بداية القرن الحادي عشر الميلادي تقريباً ثغرة حقيقية في معلوماتنا عن تاريخ أفريقيا الوسطى. إلاّ أنه، رغم الافتقار إلى البيانات الكثيرة، فقد بدأت تبرز إلى الوجود صورة انقطاع حاد في التقاليد المحلية لصنع الفخار في معظم المناطق في وقت مبكر من القرن

(٢٨) ج.أو. فوغل (J.O. Vogel)، ١٩٧٢ (أ).

(٢٩) ج.أو. فوغل (J.O.Vogel)، ١٩٧٢ (ب) و ١٩٧٣ (ب).

الحادي عشر الميلادي[٣٠]. ويضم جنوب زامبيا إحدى المناطق القليلة التي يمكن فيها بيان قدر من الاستمرار خلال تلك الفترة، ولذا فإنها تمثل مكاناً ملائماً لبدء العرض العام التالي.

والمواد الأثرية ذات الصلة بالموضوع هنا هي تلك التي تُسند إلى صناعة كالومو. وثمة أسباب مقنعة لاعتبار أن تقاليد فخاريات كالومو قد تطورت عن مرحلة متأخرة من متتابعات مجموعة دامبوا في منطقة شلالات فيكتوريا[٣١]؛ إذ يبدو أن ممارسيها قد بدأوا حوالى نهاية القرن التاسع الميلادي يتوسعون من هناك إلى الشمال والشمال الغربي متجهين إلى هضبة باتوكا، حيث حلت فخارياتهم المتميزة بسرعة محل فخاريات مجموعة كالوندو المنتمية إلى العصر الحديدي المبكر. وقد لوحظ هذا التحول أولاً عند موقع كالوندو قرب كالومو، وإن كان اضطراب ترتيب طبقات الأرض هناك يحجبه نوعاً ما؛ وهو ينكشف كذلك في مواقع أبعد إلى الشمال، عند غوندو وندوندي في ناحية تشوما[٣٢]. بيد أن أفضل نموذج لصناعة كالومو في مجموعها هو ذلك المستمد عند إيسامو باتي، غرب كالومو، وهو موقع لم يسبق أن شغله أهل العصر الحديدي المبكر[٣٣].

ويبدو أن بعض قرى صناعة كالومو كانت تتألف من حلقات من البيوت الدائرية الهشة، مقامة حول مساحات مكشوفة لعلّها كانت تُستخدم حظائر للماشية. وقد ظلت تلك القرى مسكونة بصفة مستمرة أو متكررة على مدى عدة قرون.

ويبدو أن سكان مواقع صناعة كالومو هذه كانوا يمارسون تشغيل الحديد على نطاق أصغر من سابقيهم أهل العصر الحديدي المبكر. فرغم العثور على بعض البلطات والفؤوس، إلّا أن وجودها بالغ الندرة، والأدوات التي يتكرر وجودها أكثر من غيرها هي السكاكين، والشفرات، ورؤوس الحراب والسهام. وكان النحاس يُستخدم بصفة رئيسية في صنع الخلاخيل. ومن دلائل التناقص المطّرد في أهمية الصيد ما يتضح من زيادة عظام الحيوانات المستأنسة على عظام الحيوانات البرية كمية وعدداً. وهناك أدلة على زراعة الذرة البيضاء، ولكن الانطباع الذي يخرج به المرء هنا -كما هو الحال في سائر مناطق أفريقيا الشرقية والجنوبية - هو أن اقتصاد القرون الأولى من العصر الحديدي المتأخر كان يعتمد إلى حد بعيد على تربية قطعان الحيوانات المستأنسة، وأهمها الماشية. ويتضح من وجود الخرز الزجاجي وأصداف الكاوري وأصداف الكونس أن الاتصالات مع تجارة الساحل الشرقي قد أصبحت أقوى منها في الأزمنة السابقة.

وفي حوالى النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي، حلّ فجأة محل صناعة كالومو على هضبة باتوكا انتشار نحو الجنوب لصناعة أخرى متميزة، تُعرف باسم كانغيلا، ويبدو أنها نشأت في وادي كافوي الأدنى أو بالقرب منه. وقد انتشرت صناعة كانغيلا أيضاً إلى منطقة شلالات

(٣٠) ج.أ. ساتّون (J.E. Sutton)، ١٩٧٢؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٥.

(٣١) ج.أو. فوغل (J.O. Vogel)، ١٩٧٥.

(٣٢) حفريات لم تنشر وقائعها قام بها م.ب. فاغان (B.M. Fagan)؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٠ (أ).

(٣٣) ب.م. فاغان (B.M. Fagan)، ١٩٦٧.

فيكتوريا، حيث يؤرخ حلولها محل صناعة كالومو عند سيندى بحوالى مائة عام بعد الحدث المناظر لذلك فوق الهضبة: ويمكن اعتبار هذا الفاصل الزمني نتيجة لبطء انتشار صناعة كانغيلا نحو الجنوب[٣٤].

والأدلة الأثرية التي لدينا عن التطور المبكر لصناعة كانغيلا أدلة يصعب تفسيرها، لأنها تستند إلى حفريات جرت في موقعين إثنين فقط، هما سيبانزي قرب مونزي، واينغومبي إيليدي غير بعيد عن ملتقى نهري زامبيزي وكافوي. ومن المحتمل أن الإقامة في الموقع الأخير قد بدأت في القرن الميلادي السابع أو الثامن؛ ومن الجائز أن يكون الحدث المناظر عند سيبانزي قد وقع في وقت لاحق. بيد أن ترتيب طبقات الأرض والاستدلال الزمني في الموقعين غير واضحين، وإن كان يمكن الوثوق من اعتبار الفخاريات سالفة على تلك التي عُثر عليها عند كانغيلا على الهضبة قرب مازابوكا. وقد كانت قرية كانجيلا نفسها مسكونة لفترة قصيرة في حوالى القرن الخامس عشر الميلادي. ولذا فهي تمثل مرحلة متأخرة من الصناعة التي حملت اسمها. وإذا أستثنينا الفخاريات، فإن ثقافة سكانها المادية واقتصادهم يبدوان مشابهين إلى حد بعيد لثقافة صناعة كالومو المادية واقتصادها[٣٥].

وفي خارج المقاطعة الجنوبية لزامبيا، نجد أن أكثر أنماط فخار العصر الحديدي المتأخر والمتعرَّف عليه انتشاراً في زامبيا هو ذلك الذي يُنسب إلى تقليد لوانغوا، الذي يغطي توزعه كل زامبيا إلى الشمال والشرق من خط يمتد من مجرى نهر كافوي الأدنى إلى لوبومباشي، ويمتد أيضاً إلى داخل الأجزاء المجاورة في زائير ومالاوى وموزمبيق وزيمبابوي. وبذلك فإن تقليد لوانغوا يظهر في مناطق كان العصر الحديدي المبكر فيها يُنسب إلى جماعات كالامبو ونكوپى وتشوندوى وكابوبريمبوى، التي تمثل التيارين الشرقي والغربي كليهما. ويظهر هذا التقليد أول ما يظهر في السجل الأثري خلال القرن الحادي عشر الميلادي، مؤذناً بانفصام كامل ومفاجيء عن تقاليد عصر الحديد المبكر السابقة. وتوجد أفضل صورة لطبيعة هذا الإحلال وتاريخه عند تويكنهام رود وعند تشوندوي، بينما تأتي الأدلة المؤيدة من مواقع الملاجيء الصخرية في الشمال والشرق، كما هو الحال عند ناكابابولا وثاندوى. وقد استمر تقليد فخاريات لوانغوا في كامل منطقة توزعه حتى العصر الحديث، على أيدي أقوام مثل البيمبا والتشيوا والنسينغا واللوندا الشماليين[٣٦].

وهناك تمايز بالغ الوضوح بين فخاريات تقليد لوانغوا وفخاريات تقاليد العصر الحديدي المبكر السابقة، دون أن يوجد ما يشير – ولو من بعيد – إلى تطور تدريجي من واحد الى الآخر. غير أن أوعية العصر الحديدي المبكر الأقرب نمطياً إلى تقليد لوانغوا هي تلك المنتمية إلى مجموعة

---

(٣٤) ج.أو. فوغل (J.O. Vogel)، ١٩٧٣ (ج). ويشير فوغل إلى تقليد كانغيلا على أنه «تونغا مبكر»، ولكن كاتب هذه السطور يفضل تجنب إسناد أسماء قبلية إلى مواد ما قبل التاريخ.

(٣٥) ب.م. فاغان و د.و. فيليبسون (B.M. Fagan et D.W. Phillipson)، ١٩٦٥؛ ب.م. فاغان (B.M. Fagan)، ١٩٦٩ (أ)؛ د.و. فيليبسون و ب.م. فاغان (D.W. Phillipson et B.M. Fagan, 1969)، ١٩٦٩.

(٣٦) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٤.

تشوندوي. وقد اقترح البعض أن سلف تقليد لوانغوا قد يتبين أنه كان أوثق قرابة إلى فخاريات مجموعة تشوندوى منه إلى أي مجموعة أخرى من مجموعات العصر الحديدي المبكر المعروفة في الوقت الحالي[٣٧]. وأقرب التفسيرات احتمالاً من بين هذه الملاحظات الأثرية هو أن نشوء تقليد لوانغوا كان مبعثه حركة سكانية واسعة النطاق نسبياً، اشتركت فيها عائلات بأكملها، من منطقة تقع إلى الشمال أو الشمال الغربي من حزام نحاس زامبيا/شابا. وإذا كان تقليد فخاريات لوانغوا آنئذٍ (كما هو اليوم دائماً) من عمل النساء، فإن الطابع المفاجيء لظهوره قد يمكن تفسيره بافتراض أن فخاريات العصر الحديدي المبكر كانت من صنع الرجال[٣٨].

وهناك صورة مماثلة بدأت تتجلى الآن في مالاوي، حيث يبدو أن فخاريات نكوبي قد تعرضت حوالى بداية القرن الحادي عشر الميلادي لإزاحتها كي تحلّ محلها الفخاريات التي تحمل اسم كابيني هيل في ناحية تشيبو. وحوالى نفس الوقت تقريباً، حلّت أوعية مواماسابا (التي تستمد اسمها من موقع قرب كارونغا) محل أوعية موابولامبو باعتبارها نمط الفخاريات المتميز في الجزء الشمالي من البلاد. وكلا هذين النوعين من أوعية عصر الحديد المتأخر في مالاوي يبدو على قرابة بطريقة ما لأوعية تقليد لوانغوا. وكما هو الحال في زامبيا، فإننا ما زلنا لا نعرف سوى القليل عن أثريات هذه المجتمعات الأولى للعصر الحديدي المتأخر. وهناك ما يشير إلى قيام منازل الأعمدة–والداغا في بعض المواقع، وكذلك إلى قيام مبانٍ أقل دواماً تشبه في شكلها خلايا النحل. وكانت هناك مصنوعات من الحديد، ومن النحاس من حين إلى حين، مستخدمة طوال تلك الفترة. كما أن وجود الخرز الزجاجي المستورد، النادر في البداية، يتزايد باطّراد مع تقدم الفترة. وعُثر على بذور الذرة البيضاء مقترنة بفخاريات مواماسابا، في حين وُجدت عظام الماشية في عديد من مواقع العصر الحديدي المتأخر المتوزعة توزعاً واسعاً في مالاوي[٣٩]. وسوف نعود في قسم تالٍ من هذا الفصل إلى النظر في مجتمعات العصر الحديدي المتأخر هذه في مالاوي وفي النصف الشرقي من زامبيا، إلّا أننا يجب أن نورد أولاً وصفاً للوضع المتناقض الى درجة ملفتة للنظر، الذي ساد في تلك الفترة في مناطق أكثر بعداً إلى الغرب.

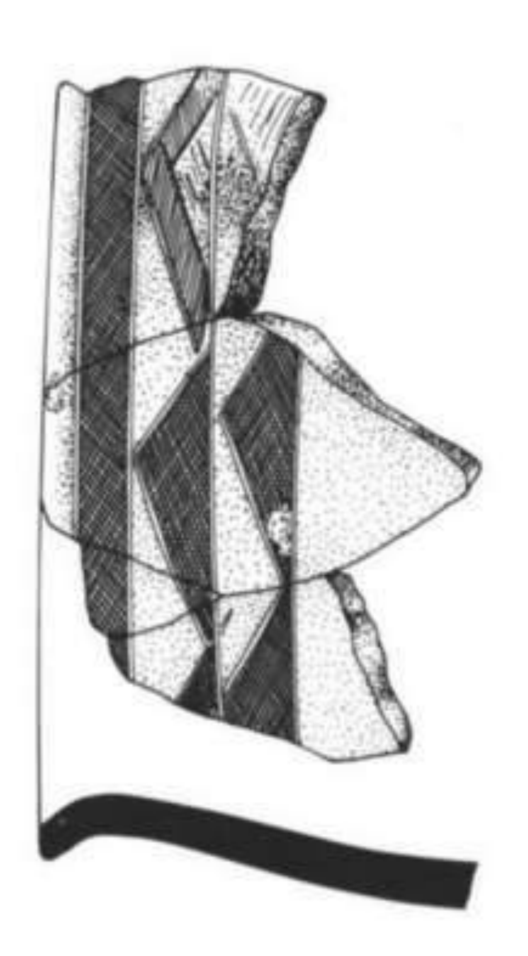
وإلى الغرب من المنطقة التي تشغلها صناعات تقليد لوانغوا تتجلى درجة أكبر كثيراً من الاستمرار من صناعات فخار عصر الحديد المبكر إلى تلك التي تنتمي إلى الألف الحالية. وعلى سبيل المثال، فإن تقاليد الفخار الحديث في مقاطعات مونغو وكابومبو وزامبيزي وموينيلونغا وكاوما في غرب زامبيا، وهي التي أُطلق عليها اسم تقليد لونغويبونغو، تكشف عن كثير من السمات المشتركة مع التقليد المحلي للعصر الحديدي المبكر، كما يتجلى في موقع لوبوسى الذي تقدم وصفه[٤٠]. وتشير البحوث الحديثة إلى أن هذه الاستمرارية يُحتمل أنها لم تكن مباشرة بالدرجة

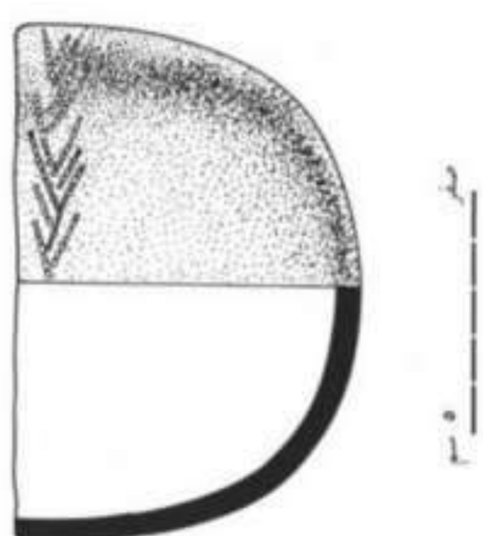
(٣٧) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٢.

(٣٨) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٤.

(٣٩) ب.أ. كول–كينغ (P.A. Cole-King)، ١٩٧٣؛ ك.ر. روبنسون (K.R. Robinson)، ١٩٦٦ (جـ) و ١٩٧٠.

(٤٠) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٤.





الشكل ٢٣،٦ : فخاريات تنتمي الى تقليد «لوانغوا» من الملجأ الصخري في «ماكوي»، في زامبيا الشرقية
(عن د. و. فيليبسون، ١٩٧٦)

التي كان ينصرف إليها الظن من قبل[٤١]، ومع ذلك فليس ثمة دليل هنا على حدوث انقطاع أو انفصام ملحوظ في السجل الأثري في فترة مبكرة من الألف سنة الحالية، على نسق ذلك الانقطاع الذي آذن بمقدم العصر الحديدي المتأخر في المنطقة الأكثر بعداً إلى الشرق. وفيما بين منطقتي تقليدي فخار لونغويبونغو ولوانغوا، في الأرض التي يشغلها حالياً قوم الكاوندى، ثمة تقليد فخاري آخر مشهود في عدد من المواقع، مثل كاموسونغولوا وكانسانشي، ويرجع تاريخه إلى ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين[٤٢].

على هذا النسق نجد أن الصورة العامة التي تبدو لأفريقيا الوسطى خلال القرن الحادي عشر الميلادي هي صورة انشقاق ملحوظ بين شرقها وغربها. في الشرق انتهت فجأة صناعات العصر الحديدي الباكر وحل محلها سواها؛ بينما استمرت نظائر هذه الصناعات بتعديل قليل نسبياً في الغرب. وإن مقابر أعالي نهر اللوالابا في سانغا وكاتوتو – التي سبق وصفها أعلاه – لهي دليل آخر على هذه الاستمرارية في النصف الغربي من منطقتنا؛ فهذه المقابر تنتمي من ناحية النمط إلى المجمّع الصناعي للعصر الحديدي المبكر، ولكنها تمثل من الناحية الزمنية قنطرة عبر الفجوة وتمتد إلى الفترة التي شغلتها في المواقع الأخرى صناعات العصر الحديدي المتأخر وهي نفس الفترة التي ينتمي إليها في الحقيقية زمن الاستعمال الرئيسي لهذه المقابر. ونجد الآن من الضروري أن نتحول عن الحجج الأثرية الخالصة كي نتأمل معنى هذه الملاحظات ومغزاها من الناحية التاريخية.

إن النقطة الأولى التي ينبغي إبرازها هي أن درجة الاستمرارية بين عصري الحديد المبكر والمتأخر في النصف الغربي من أفريقيا الوسطى أكبر كثيراً مما هو الحال في النصف الشرقي. ومما يلفت النظر أن هذا الانقسام بين الشرق والغرب لا يتفق مع التقسيمات الفرعية «القبلية» في المنطقة، كما تنعكس في المروث الشفهي الموجود حالياً. ومثال ذلك أن الأقوام التي تُنسب اصولها تقليدياً إلى أمبراطوريتي اللوندا واللوبا توجد في المواقع الشرقية والغربية على السواء. يضاف إلى ذلك أنه توجد اليوم «قبائل» تحمل اسم اللوندا وتقوم – في إحدى الحالات – بصنع فخاريات لوانغوا (لوندا كازيمبي في وادي لوابولا)، وفي حالة أخرى تصنع فخاريات تنتمي إلى تقليد لونغويبونغو المستمد من العصر الحديدي المبكر (اللوندا الغربيون في شمال غرب زامبيا)[٤٣]. فمن الواضح إذن أن مبدأ العصر الحديدي المتأخر والظهور المستذكر تقليدياً للمجتمعات التي كان يتألف منها عمليتان متمايزتان تمايزاً جوهرياً. وتؤيد ذلك المتضمنات الزمنية التي تنطوي عليها أحدث تفسيرات المروثات الشفهية، إذ إن هذه المتضمنات تشير إلى أن زمن التطورات السياسية التي تمخضت عن ظهور أمبراطورية اللوبا يعود إلى وقت مبكر، هو القرن الرابع عشر الميلادي، بل وربما القرن الثالث عشر الميلادي وهو تاريخ أحدث بدرجة ملحوظة من ذلك التاريخ الذي يثبته علم الآثار لبداية العصر الحديدي المتأخر[٤٤].

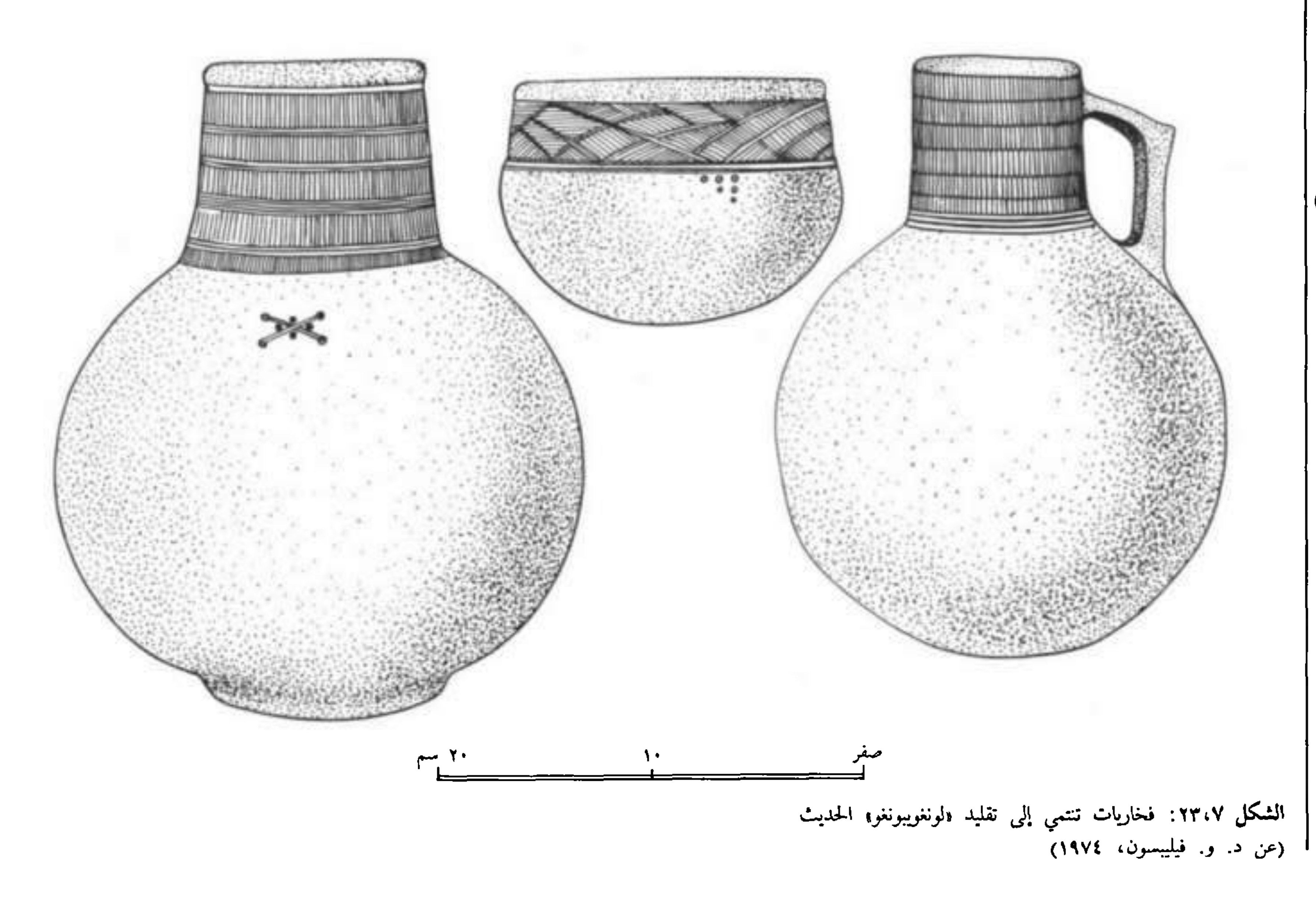
---

(٤١) ر.م. ديريكور و ر.ج. بابستين (R.M. Derricourt and R.J. Papstein)، ١٩٧٦.

(٤٢) م.س. بيسون (M.S. Bisson) ١٩٧٥.

(٤٣) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٤، و ١٩٧٧ (ب).

(٤٤) ج.سي. ميلر (J.C. Miller)، ١٩٦٧؛ د. بيرمنغهام (D. Birmingham)، ١٩٧٧.



الشكل ٢٣،٧: فخاريات تنتمي إلى تقليد «الونغويونغو» الحديث
(عن د. و. فيليبسون، ١٩٧٤)

ولا يتيسر اقتراح رابطة محتملة تبدو منطقية وذات مغزى بين العمليتين، إلّا عندما تُجرى مقارنة بين البيانات الأثرية والبيانات اللغوية. وقد لفتنا النظر فيا تقدم من هذا الفصل إلى مجموعة لغات بانتو المرتفعات الغربية، التي يرى هايني ودالبي أنها جاءت من مركز انتشار قريب من مجرى الكونغو الأدنى. وعقب استقرار لغات المرتفعات الغربية هذه، أدت تلك اللغات نفسها إلى نشأة مركز انتشار ثالث في منطقة شابا. وهذا المركز هو الذي يُرجع إليه معظم اللغويين الآن آخر شتات رئيسي للغات البانتو؛ وهو ذلك الشتات الذي أدى في سائر أرجاء النصف الشرقي من أفريقيا البانتوية إلى إدخال اللغات الوثيقة الترابط، التي يسميها هايني مجموعة المرتفعات الشرقية[٤٥]. وقد بين كاتب هذه السطور في موضع آخر أن هناك ما يبرر الربط بين نشأة صناعات العصر الحديدي المتأخر في المناطق الشرقية وبين انتشار القوم الناطقين بلغات المرتفعات الشرقية هذه[٤٦]. ويتناظر استمرار اللغات الغربية الأكثر قدماً وتنوعاً مع الدرجة الأكبر من الاستمرارية بين عصري الحديد المبكر والمتأخر في الغرب. ويتفق التوزيع الجغرافي للغات المرتفعات الشرقية مع المنطقة التي حدث فيها انفصام حاد في التسلسل الأثري في بداية العصر الحديدي المتأخر. وبالمثل، فإن الأصل الغربي للغات المرتفعات الشرقية يتفق مع أصل العديد من صناعات العصر الحديدي المتأخر، ولاسيا تقليد لوانغوا.

هذه هي صورة أفريقيا الوسطى من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلاديين حسبما يتضافر علم الآثار وعلم اللغويات على تقديمها. في جميع أنحاء المنطقة، كان أقوام عصر الحديد المبكر – الناطقون بالبانتو على الأرجح – قد استقروا مع بداية هذه الفترة، على الرغم من استمرار بقاء أقوام قانصين–جامعين للغذاء يستخدمون الأدوات الحجرية في جهات كثيرة، على علاقة تبعية مع جيرانهم المزارعين. وعلم الآثار هو المصدر الوحيد تقريباً لمعرفة مجتمعات العصر الحديدي المبكر هذه، التي قد يمكن تقسيمها إلى تيارين: شرقي وغربي، لكل منهما أصل متمايز وإن كان بين الأصلين نوع من القرابة. ومن الواضح أن تلك المجتمعات كانت مجتمعات فلاحين مشتغلين بالزراعة، ربما كانت تفتقر إلى نظم واسعة النطاق للسلطة السياسية. غير أننا نستطيع أن نستشف، قرب نهاية الألف سنة الأولى للميلاد، زيادة ملحوظة في الثروة والنشاط التجاري والكثافة السكانية في منطقة أعالي نهر اللووالابا[٤٧]. وكانت هذه المنطقة العامة هي التي بدأت منها، في حوالى القرن الحادي عشر الميلادي، عملية التوسّع السكاني التي انتهت إلى إدخال ثقافة العصر الحديدي المتأخر الى جزء كبير من شرق أفريقيا الوسطى، فاستقرت بذلك مجموعات سكانية ظهرت منها بعد ذلك المجتمعات الأكثر تقدماً المنتمية إلى العصر الحديدي المتأخر.

---

(٤٥) ب. هايني و هـ. هوف و ر. فوسين (B. Heine, H. Hoff and R. Vossen)، ١٩٧٧؛ د. دالبي (D. Dalby)، ١٩٧٥ و ١٩٧٦.

(٤٦) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٦ (ج)؛ ١٩٧٧ (أ)، الفصل الثامن.

(٤٧) م.س. بيسون (M.S. Bisson)، ١٩٧٥.

الفصل الرابع والعشرون

أفريقيا الجنوبية إلى جنوب نهر زامبيزي

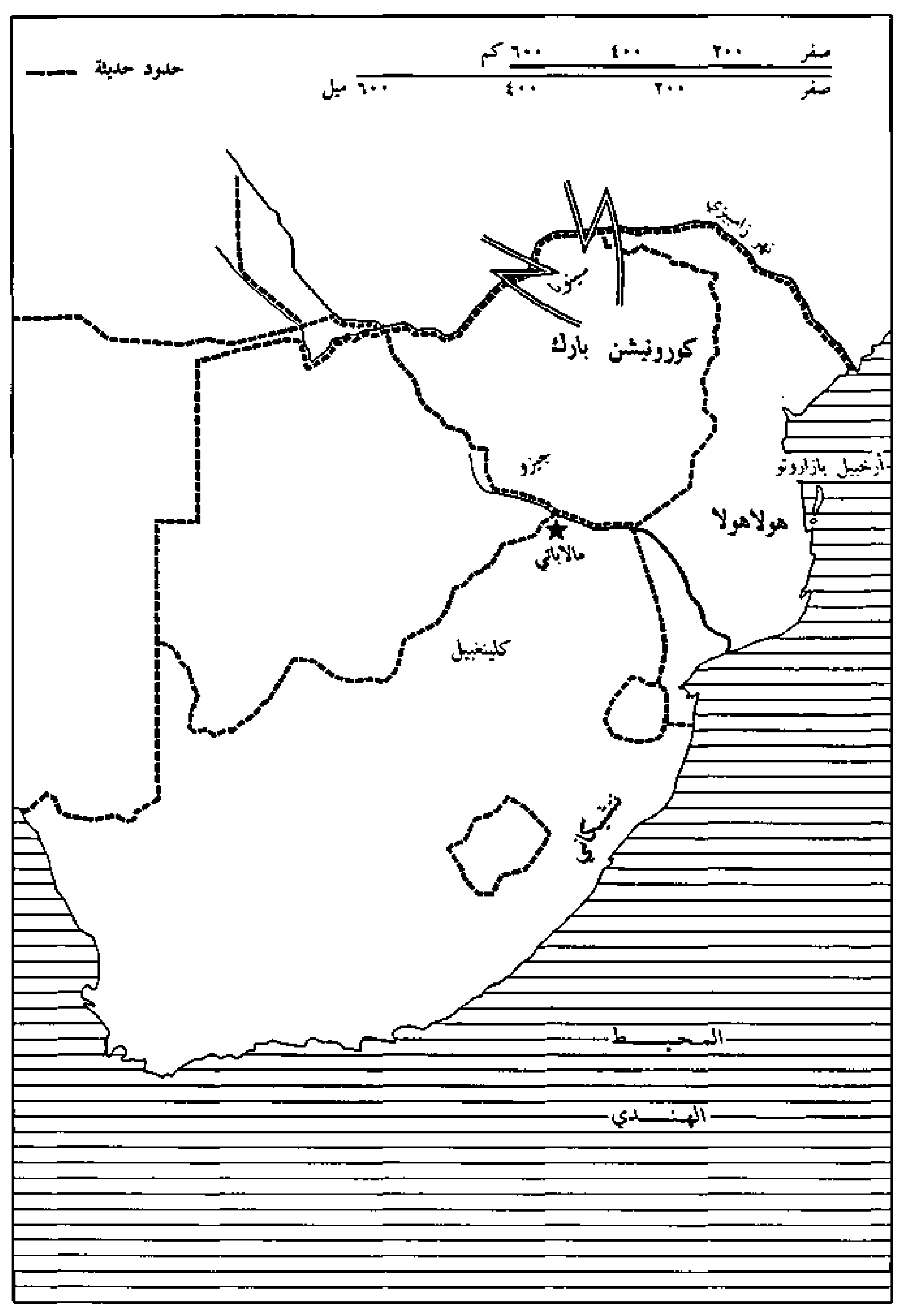
توماس ن. هوفمان

إن أهم تطور في عصر الحديد فيما قبل تاريخ أفريقيا الجنوبية حدث منذ ألف عام في حوض شاشي / ليمبوبو؛ فهنا طوّر الناطقون بالبانتو ثقافة زيمبابوي. ولإيضاح تاريخ هذا التطور وأهميته، سأعرض أولاً للحركات الإثنية التي يميزها نمط الفخاريات ونظم الثقافة التي أمكن التعرف عليها من تصميم المستقرات وتخطيطها، وسأنتقل بعد ذلك إلى تأثير التجارة الخارجية على أوضاع السياسة المحلية وما ترتّب على ذلك من تطور ثقافة زيمبابوي عند مابونغوبوى.

الحركات الإثنية والنظم الثقافية بين عامي ٧٠٠م و ١٠٠٠م

يستخدم علماء الآثار في أفريقيا الجنوبية أنماط الفخاريات لتعقب حركات أهل عصر الحديد، لأن الوحدات ذات الأنماط المتميزة تبين حدود توزيع الكيانات الإثنية في المكان والزمان. وأسباب ذلك هي: (١) أن نمط الفخاريات، باعتباره جزءًا من سلوك منمط، يجري إبداعه ونقله من خلال مجموعات من الناس؛ (٢) أن نقل نمط أو أسلوب ما يجب أن يتم جزئياً عن طريق الاتصال الشفهي؛ (٣) أنه طالما كانت شخصية صانعي النمط أو الطراز ومستخدميه واحدة، فإن انتشار ذلك النمط لا بدّ أن يمثّل أيضاً انتشار جماعة من الناس تتحدث بنفس اللغة. بيد أن هذه المجموعة من الفروض المبدئية لا تعني عدم إمكان وجود جماعة أخرى تستخدم نمطاً أو طرازاً آخر وتتكلم نفس اللغة.

وعلى أساس هذه الافتراضات، يمكن بثقة تحديد اللغات التي كان يتكلمها أهل عصر



الشكل ٢٤،١: بعض الجماعات الإثنية التي تحدّدها الأنماط الفخارية في أفريقيا الجنوبية بين عامي ٧٠٠م و ٩٠٠م: الأسماء الواردة بحروف كبيرة مذكورة في النص، وعلامة النجم تحدد موقع الجيزو في شرودا. (المصدر: ت.ن. هوفمان).

الحديد في أفريقيا الوسطى والجنوبية استناداً إلى أدلة الفخاريات، والقول بأنها كانت من أعضاء عائلة لغات البانتو. ولما كانت أقدم فخاريات عصر الحديد في هذه المنطقة تنتمي إلى مركب نمطي واحد[١]، ولما كان أحد هذه الأنماط يمكن متابعته مباشرة إلى فخاريات متكلمي لغة الشونا[٢] في العصر الحديث، فلا بدّ أن اللغة الرئيسية لكل جماعات عصر الحديد المبكر كانت لغة من لغات البانتو. وبناء على ما تقدّم من الأسباب، فإن هذه الاستمرارية الفخارية الواحدة تكفي لإثبات الرابطة بين كيانات عصر الحديد وبين لغات البانتو.

وفي بداية القرن الثامن الميلادي، كانت عدة جماعات إثنية من المتكلمين بالبانتو تعيش في أفريقيا الجنوبية (أنظر الشكل ٢٤،١). وكانت إحدى هذه الجماعات، التي أُطلق عليها إسم مدينة سينويا الحالية، قد انتقلت قبل فترة قصيرة عبر نهر الزامبيزي[٣]، ولكن أسلاف الجماعات الأخرى كانوا موجودين في تلك المنطقة من أفريقيا منذ بداية عصر الحديد[٤]. وكانت الجهة التي تهمّنا أكثر من غيرها – وهي جنوب غرب ماتابيليلاند، وشرق بوتسوانا الوسطى، وأقصى شمال الترانسفال – مسكونة في معظمها بقوم الجيزو. ويبين تسلسل الفخاريات أنهم استمروا يسكنون هذه المنطقة طوال ٢٥٠ سنة أخرى قبل أن ينتقل إلى جنوب غرب زيمبابوي قادمون جدد يُعرفون باسم ليوباردس كوبي (كوبجي الفهد). ويدل على هذه الحركة الإثنية الأخيرة انفصام رئيسي في النمط بين فخاريات الجيزو وفخاريات الليوباردس كوبجي المنتمية إلى القرن العاشر الميلادي[٥]. ففخاريات الجيزو تشمل جراراً لها أشرطة دائرية ذات أشكال نُقشت بالضغط وخطوط محفورة على الحافة السفلى، وخط خشن على الكتف، في حين أن جرار الليوباردس كوبي مزخرفة بمثلثات وحلقات وخطوط متعرجة كلها محفورة على الرقبة. وقد حدث هذا الانفصام الفخاري في نفس وقت حدوث زيادة بلغت الثلاثة أضعاف في مستقرات الجيزو المتأخرة المسماة تونسوي في بوتسوانا[٦]. وواضح أن الكثيرين من قوم الجيزو قد آثروا ترك المنطقة على الاندماج في جماعة ليوباردس كوبي الجديدة الوافدة.

ويرى بعض علماء الآثار أن انتشار قوم ليوباردس كوبي في بداية القرن الحادي عشر الميلادي كان جزءًا من توسّع واحد للناطقين بالبانتو من أفريقيا الوسطى عبر شبه القارة[٧]. بيد أن

(١) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٨٢؛ ت.م. ماغس (T.M. Maggs)، ١٩٨٠(أ) و(ب)؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧(أ).

(٢) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٨.

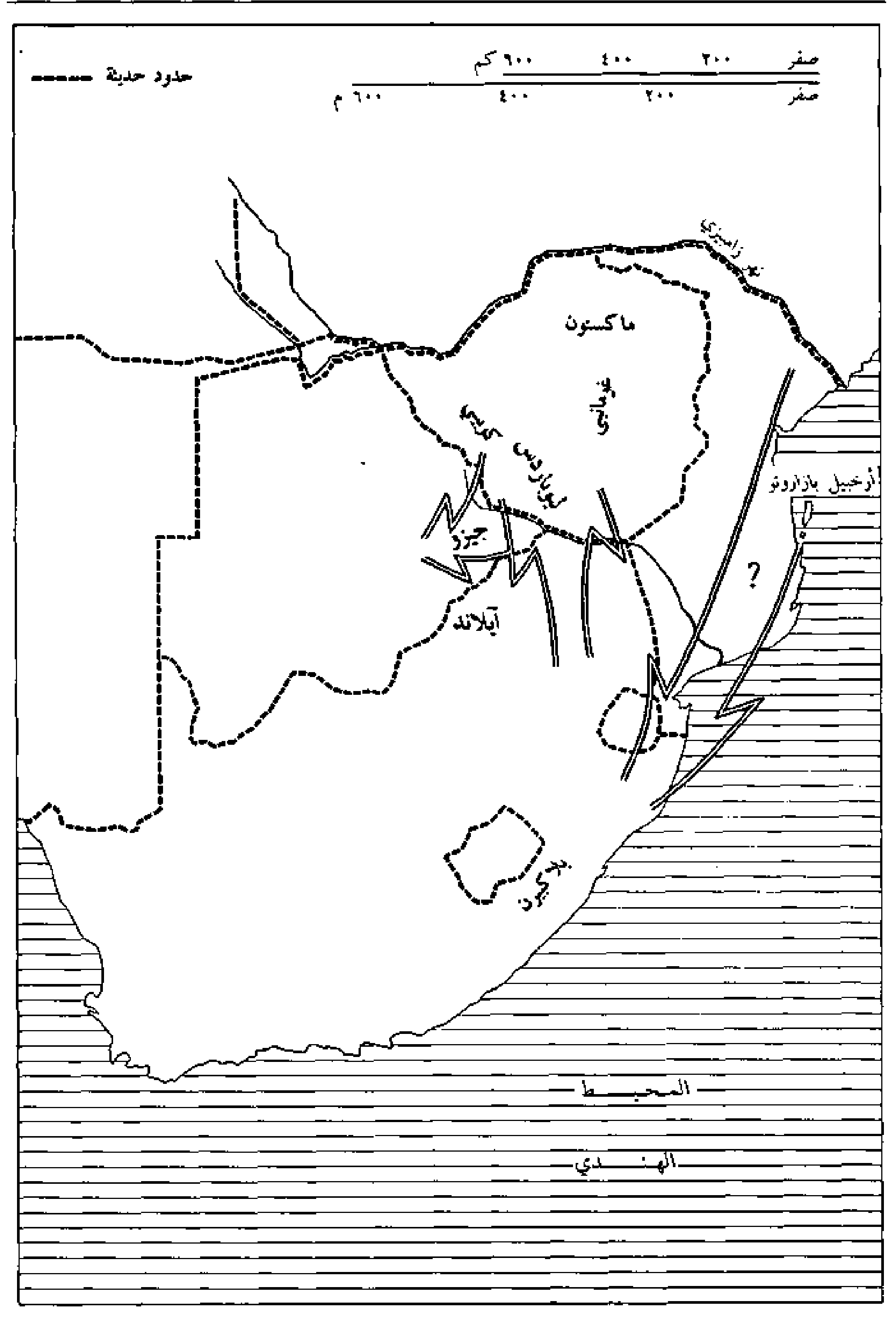
(٣) ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٧٠؛ ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٩؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧(أ)؛ ك.ر. روبنسون (K.R. Robinson)، ١٩٦٦(ب).

(٤) ت.م. إيفرز (T.M. Evers)، ١٩٨٠؛ أ.أو.م. هانيش (E.O.M. Hanisch)، ١٩٨٠ و ١٩٨١؛ ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٤(ب)؛ ت.م. ماغس و م.أ. ميكائيل (T.M. Maggs et M.A. Michael)، ١٩٧٦؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧(أ)؛ ك.ر. روبنسون (K.R. Robinson)، ١٩٦٦(أ).

(٥) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٤(ب).

(٦) ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

(٧) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧(أ).



الشكل ٢٤،٢: الجماعات الإثنية وحركات السكان في أفريقيا الجنوبية بين عامي ٩٥٠ و ١٠٠٠ للميلاد (المصدر: ت.ن. هوفمان).

فخاريات ليوباردس كوبي ليست وثيقة الصلة بالأنماط المعاصرة لها في زامبيا أو مالاوي، ولا بالنمط الجديد الذي ظهر في مواقع ذات صلة بـ«بلاكبيرن» على ساحل الناتال في القرن العاشر الميلادي[٨]. وبدلاً من ذلك، فإن فخاريات ليوباردس كوبي تشكل المرحلة الثالثة من استمرارية نمطية تشمل فخاريات كلنغبيل[٩] التي تعود إلى القرن الثامن والتاسع الميلاديين، وفخاريات القرن الخامس إلى السابع الميلادي في وسط الترانسفال[١٠]. يضاف إلى ذلك أن حلول الليوباردس كوبي محل الجيزو في جنوب غرب زيمبابوي في القرن العاشر الميلادي، ثم حلول جماعة على قرابة بالليوباردس كوبي – تُعرف باسم الغومانيي (سابقاً فترة زيمبابوي الثانية وزيمبابوي السفلى) – محل قوم الماكستون في شمال زيمبابوي في القرن الحادي عشر الميلادي، يبين أن قوم الليوباردس كوبي هؤلاء انتقلوا عبر نهر الليمبوبو، وليس جنوباً عبر نهر الزامبيزي[١١]. كما أن الجماعات ذات القرابة بالليوباردس كوبي التي لم تنتقل شمالاً، مثل الايلاند، استمرت في بعض الجهات حتى القرن الرابع عشر الميلادي[١٢]. وعلى ذلك فإن عمليات الإحلال والاستبدال السكاني حدثت في أوقات مختلفة في أفريقيا الجنوبية، ونشأت من أماكن أخرى غير أفريقيا الوسطى (أنظر الشكل ٢٤،٢).

وتمثّل فخاريات الليوباردس كوبي والغومانيي جزءًا من ذلك الأسلوب النمطي المتصل الذي سبق ذكره، والذي يربط بين لغة البانتو وأقوام عصر الحديد. وعلى ذلك فإن الليوباردس كوبي والغومانيي هم أسلاف الكثيرين من الناطقين بلغة الشونا في أيامنا هذه.

بيد أن وحدات الفخاريات المماثلة لليوباردس كوبي لا تتيح لنا سوى تحديد الجماعات السكانية. أما فهم الكيفية التي كان هؤلاء الناس يعيشون بها، فإنه يقتضينا أن نولي وجوهنا شطر البيانات الاقتصادية وغيرها. ويتبين من مواضع عصر الحديد وأنماطها، ومن القطع الأثرية المقترنة بها، أن هؤلاء القوم من ممارسي الزراعة المختلطة. وعلى سبيل المثال، كانت معظم مستقرات عصر الحديد المبكر تقع في أراضٍ متضرسة، تتقارب فيها مواضع الموارد التي يحتاجها ممارسو الزراعة المختلطة، من ماء وأشجار وتربة صالحة للزراعة ومراع . وفي مقابل ذلك كان المشتغلون بالرعي وحده يفضلون الأراضي المعشبة المفتوحة، مثل الكالاهاري، بينما كان القانصون – جامعو الثمار يشغلون ذات حين كل نوع من الأراضي تقريباً. يضاف إلى ذلك أن مستقرات عصر الحديد كانت دائمة نسبياً، إذا قورنت بالمساكن المؤقتة لمربي الماشية والقانصين الجامعين للغذاء. ويشيع

(٨) أو. دافيس (O. Davies)، ١٩٧١؛ ت.م. ماغس (T.M. Maggs)، ١٩٨٠(أ)؛ ت. روبي (T. Robey)، ١٩٨٠.

(٩) ت.م. إيفرز (T.M. Evers)، ١٩٨٠.

(١٠) ت.م. إيفرز (T.M. Evers)، ١٩٨٠؛ ر.ر. إينسكيب و ت.م. ماغس (R. R. Inskeep et T.M. Maggs)، ١٩٧٥.

(١١) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٨.

(١٢) ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٨١.

وجود مباني الأعمدة – والداغا (الداغا مزيج من الطين والروث)، كما تشير كمية الفضلات إلى أنه حتى أصغر البيوت قد ظلّت مسكونة في العادة لسنوات عديدة. ومن السمات والقطع الأثرية التي توجد في هذه المستقرات شبه الدائمة، حفر التخزين، وعلب التخزين المرفوعة، وأحجار الرحى، والفؤوس الحديدية، وهو ما يشير كله إلى تكنولوجيا متوائمة مع زراعة الحبوب. وتوجد فخاريات هذه المستقرات بأشكال وأحجام عديدة، حيث يشهد نطاق تنوعها هذا أيضاً بممارسة الزراعة، لأن معظم القانصين – الجامعين للغذاء لم يكونوا يستخدمون الفخاريات إطلاقاً، كما أن فخاريات الرعاة كانت تنحصر في عدد قليل من الأشكال الصغيرة التي يسهل حملها. أما المزارعون، فهم يحتاجون إلى أشكال وأحجام متعددة من الأوعية الفخارية، لتحضير وتقديم الأطعمة المصنوعة من الحبوب، مثل حساء الحبوب والجعة. وقد استُرجعت كذلك بعض المحاصيل الفعلية من مواقع تنتمي لعصر الحديد في هذه المنطقة: إذ وجدت على سبيل المثال ذرة بيضاء متفحمة في جيزو[13] وتوتسوي[14] وفي مواقع لليوباردس كوبي[15]، كما استُرجع نوعان من الذرة الرفيعة – هما «اليوزين» و «بنيسيتوم» – من مواقع لليوباردس كوبي[16]، وأنواع مختلفة من البقول من سينويا[17] ومواقع الليوباردس كوبي[18]. وهذه البذور تكمل البيانات الأخرى وتؤلف معها دليل وجود الفلاحة في اقتصاد عصر الحديد.

كما ينهض على وجود عنصر الرعي دليل جيد في السجل الأثري للفترة من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر الميلاديين، إذ وُجدت عظام العنزيات المستأنسة (الأغنام والماعز) في كل موقع معروف لجماعات عصر الحديد المنتمية لتلك الفترة[19]. بيد أن الفكرة الشائعة إلى عهد قريب كانت هي أن قوم ليوباردس كوبي هم أول من بدأ تربية الماشية على نطاق كبير في أفريقيا الجنوبية. وكان ذلك بدوره جزءاً من اعتقاد بوجود اقتصادين متمايزين خلال عصر الحديد: أحدهما اقتصاد لعصر الحديد المبكر يتركّز على الفلاحة، والثاني هو اقتصاد عصر الحديد المتأخر القائم على تربية الماشية[20]. غير أن البحوث الحديثة قد أثبتت خطأ هذه التفرقة الاقتصادية.

---

(١٣) أ.أو.م. هانيش (E.O.M. Hanisch)، ١٩٨٠ و ١٩٨١.

(١٤) ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٨٣.

(١٥) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٤(ب)؛ أ. ماير (A. Mayer)، ١٩٨٠.

(١٦) أ.أو.م. هانيش (E.O.M. Hanisch)، ١٩٨٠؛ ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٤(ب).

(١٧) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٩.

(١٨) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٤(ب).

(١٩) انظر مؤلفات كل من ج.ر. دينبو (J.R. Denbow) وت.م. إيفرز (T.M. Evers) وأ.أو.م. هانيش (E.O.M. Hanisch) وت.ن. هوفمان (T.N. Huffman) وج.هـ.ن. لوبسر (J.H.N. Loubser) وت.م. ماغس (T.M. Maggs) وم.ب.ج. مور (M.P.J. Moore) وت. روبي (T. Robey) وك.ر. روبنسون (K.R. Robinson) وأ.أ. فويغت (E.A. Voigt) ور. ويلبورن (R. Welbourne). وهذه المؤلفات ترد في البيبلوغرافيا.

(٢٠) ر. أوليفر (R. Oliver)، ١٩٨٢؛ ر. أوليفر وب.م. فاغان (مشرف على التحرير) (R. Oliver et B.M. Fagan)، ١٩٧٥؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧(أ).

وأسفر استطلاع واسع النطاق على الحافة الشرقية لكالاهاري في بوتسوانا[٢١] عن اكتشاف أن كلًا من مواقع جيزو القرن الثامن إلى التاسع الميلاديين ومواقع توتسوي القرن العاشر إلى الحادي عشر الميلاديين تتميز بركامات كثيفة من روث الماشية، بلغ من كثافتها أنها تزججت أحياناً نتيجة للاحتراق الداخلي[٢٢]. ويثبت من هذا إذن أن قطعان الجيزو لم تكن تقلّ في ضخامتها عن قطعان قوم ليوباردس كوبيي اللاحقين عليهم. ورغم الافتقار إلى بيانات مناظرة عن زيمبابوي، فإن قوم الجيزو على طول حافة الكالاهاري كانوا فيا يبدو يربّون قطعاناً أكثر مما كان يربيه أقرباؤهم الجيزو المقيمون إلى الشرق. وأياً كانت الحال، فإن هذا البحث يبين أن الاختلافات الاقتصادية بين مجتمعات عصر الحديد كان مردّها على الأرجح إلى قرارات متعمدة واعية اتخذتها تلك المجتمعات فيا يتصل باستغلال الفرص البيئية والسياسية المتاحة لها أكثر منه إلى تقاليد تاريخية أو ثقافية ثابتة أو جامدة.

والواقع أن ثمة بحوثاً أخرى كذلك تلقي الضوء على الثقافة المشتركة التي ميّزت معظم مجتمعات عصري الحديد المبكر والمتأخر في أفريقيا الجنوبية، وتبين أن كل أقوام عصر الحديد تقريباً كانوا يشتركون في نفس المواقف والاتجاهات إزاء الماشية، بصرف النظر عن قيامهم بتربية قطعان كبيرة أو صغيرة. ومن أجل تقييم أهمية الماشية في مجتمع عصر الحديد، انتقل الآن إلى تحليل تنظيم المستقرات.

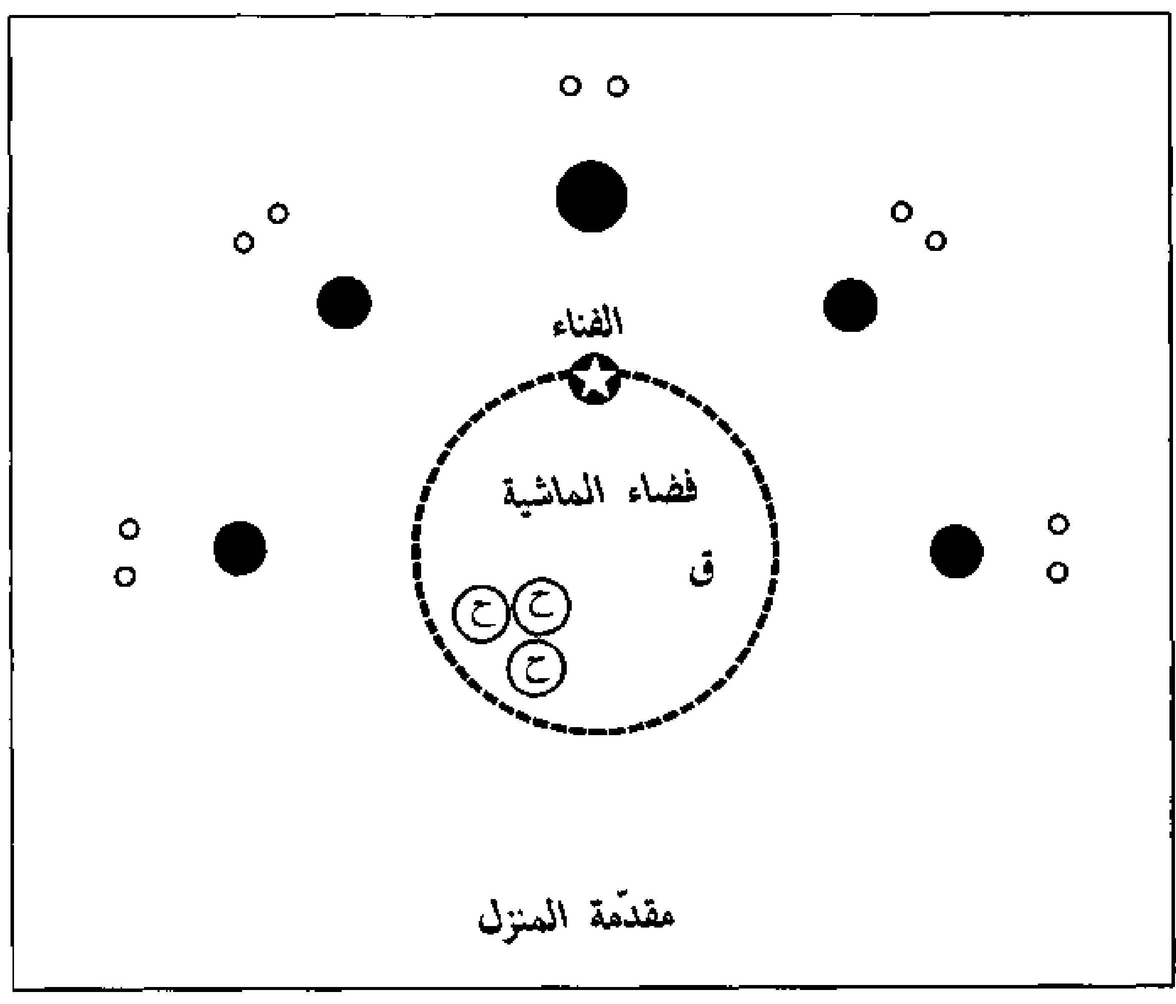
إن من الممكن استخدام التنظيم المكاني لتحديد النظام الثقافي لجماعات عصر الحديد، لأن استخدام المكان متغير ثقافي: فكل مجتمع يقسم بيئته المكانية إلى مواقع متميزة يكون من المسموح به في كل منها القيام بمجموعة محدودة من الأنشطة ذات الصلة بالثقافة المعنية. ومن حسن حظ بحوث عصر الحديد أن الانثروبولوجيين قد توصلوا مؤخراً إلى تحديد النظام الرمزي لاستخدام المكان والنظام الثقافي الذي يقوم عليه ذلك لدى البانتو الجنوبيين[٢٣].

وتتميز ثقافة تربية الماشية البانتوية بنظام من القيم المترابطة المتعلقة بدور الرجال السياسي، والإحسان لأرواح الأسلاف، ووظيفة الماشية كوسيط. وتنتمي الماشية المستأنسة في إطار هذا النظام للرجال: فهي الشكل الرئيسي للثروة، والسبيل الرئيسية للحصول على الزوجات والأطفال، وأساس النجاح والهيبة والسلطة. وتولّد هذه الأفكار نمطاً مكانياً محدداً توجد فيه ساحة الرجال في وسط المستقرة في فضاء أو حظيرة ماشية الرئيس أو الزعيم أو بالقرب منه. ويدفن الزعيم والأفراد المهمون في هذا الفضاء، كما تقع فيه أهراءات التخزين (أو الصوامع المخصصة لتخزين الحبوب) المملوكة للجماعة كلها، على سبيل الاحتياط للوقاية من المجاعة. وتقام أكواخ زوجات الرجل حول هذه المنطقة المركزية تبعاً لنظام يحدد المراكز الاجتماعية ويُعبّر عنه بنوع من الاستخدام التبادلي لمواضع اليمين واليسار. وفي المستقرات التي تضم بيوتاً مستقلة، يحدّد نظام المراكز هذا مواقع البيوت حول مقر الزعيم. ويخصص في كل بيت جانب للرجال وجانب آخر للنساء طبقاً

(٢١) ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٨٢ و١٩٨٣.

(٢٢) ج.س. بتروريث (J.S. Butterworth)، ١٩٧٩؛ ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٧٩.

(٢٣) أ. كوبر (A. Kuper)، ١٩٨٢(أ).



الشكل ٢٤،٣: التنظيم المكاني في ثقافة تربية الماشية الباتوية: يقع البيت الرئيسي عادة في أعلى المنحدر وخلف فناء الرجال وفضاء أو حظيرة الماشية، الذي يضم حفراً (ح) لتخزين الحبوب وقبوراً (ق). وتمثل الدوائر الصغيرة صوامع حبوب مرفوعة مقامة خلف المنازل المفردة.
(المصدر: ت. ن. هوفمان)

للمبدأ نفسه. ومن ناحية أخرى، فإن المواقف والاتجاهات إزاء الأنشطة المقدسة وغير المقدسة تحدّد ما يجب أن يكون في موقع أمامي وما يجب أن يكون في موقع خلفي. فمقدمة المنزل والمستقرة تخصص للأنشطة العلنية والعامة والدنيوية، بينما تخصص المؤخرة للأنشطة الخاصة والمقدسة: فعلى سبيل المثال، تحفظ الأشياء الخاصة بالأسلاف في مؤخرة الكوخ، كما أن صوامع الحبوب المملوكة ملكية خاصة (في مقابل تلك المملوكة للجماعة) تقام خلف أكواخ أصحابها؛ وتوجد مساحة مقدسة لاستنزال المطر في مؤخرة المستقرة خلف مسكن الزعيم. ونظراً لأن هذا البعد المتعلق بالمقدس / والدنيوي يجري ترتيبه على نحوٍ متعامد بدرجة تزيد أو تقل على البعد الذي يتعلق بالمركز الاجتماعي في المحل الأول، فإن أهم شخص يوجد في مؤخرة المستقرة، في الموضع الأكثر تمتعاً بالحماية. وإذا كانت مقدمة المستقرة تواجه المنحدر النازل، فإن المركز والأهمية الطقوسية يجري التعبير عنهما أيضاً بالارتفاع (أنظر الشكل ٢٤،٣).

وعلى الرغم من التنوع الكبير، فإن هذا النمط العام ينطبق على كثير من الجماعات الإثنية في

أفريقيا الجنوبية، ولكنه لا يوجد بين البانتو الأُمويين (الذين يتبعون نظام الانتساب إلى الأم) في أفريقيا الوسطى، الذين لا يمتلكون الماشية إلا قليلاً، ولا بين ممتلكي الماشية غير الناطقين بالبانتو في شرق أفريقيا. وإنما يبدو أن هذا النمط منحصر في البانتو الأبويين الذين يحصلون على الزوجات مقابل الماشية[٢٤]. فإذا كان هذا الارتباط صحيحاً، فإن وجود هذا النمط في السجل الأثري يغدو دليلاً قاطعاً على وجود نظام بانتوي متميز للقيم المتعلقة بالسياسة وبالماشية.

ورغم عدم إمكان الكشف عن هذا النمط المكاني بكامله كشفاً مادياً في سياق ما قبل التاريخ، فإن من الممكن تعيين مجموعات سمات محددة يقتصر وجودها على ثقافة تربية الماشية البانتوية. ويبدو أن حظائر الماشية المركزية أو المتوسطة الموقع المحتوية على حفر التخزين والقبور البشرية بالذات تكفي في هذا الصدد. وباستخدام هذا النوع من الأدلة، يمكن تتبع ثقافة تربية الماشية البانتوية في أفريقيا الجنوبية تتبعاً مباشراً ابتداء من الأزمنة التاريخية عوداً إلى القرن السابع. وعلى سبيل المثال، فإن السمات التشخيصية للنمط المكاني تميز مستقرات القرن الثامن عشر ذات الجدران الحجرية المنسوبة إلى ندبيلي شمال الترانسفال[٢٥]، ومستقرات القرن الثامن عشر إلى السادس عشر ذات الجدران الحجرية المنسوبة إلى الناطقين بلغة سوثو - تسوانا[٢٦]، ومستقرات القرن السادس عشر إلى الرابع عشر المنسوبة إلى المولوكو (وهو الإسم الأثري لمجتمع فخاريات سوثو - تسوانا) والخالية من الجدران الحجرية[٢٧]، ومواقع الوولانديل[٢٨] التي ترجع للقرن الرابع عشر حتى الثاني عشر، ومواقع الليوباردس كوبي[٢٩] والايلاند[٣٠] والتوتسوي[٣١] التي ترجع إلى القرن الثاني عشر حتى العاشر، ومستقرات الجيزو التي ترجع إلى القرن العاشر حتى السابع، بما فيها تلك التي كانت فيما يبدو صغيرة القطعان[٣٢]. والواقع أن هذه السمات

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) ج.هـ.ن. لوبسر (J.H.N. Loubser)، ١٩٨١.

(٢٦) د.ب. كوليت (D.P. Collett)، ١٩٧٩ و ١٩٨٢؛ ت.م. إيفرز (T.M. Evers)، ١٩٨١ و ١٩٨٤؛ س .ل. هول (S.L. Hall)، ١٩٨١؛ ت.م. ماغس (T.M. Maggs)، ١٩٧٦؛ ر.ج. ماسون (R.J. Mason)، ١٩٦٨ و ١٩٦٩؛ م.أو.ف. تايلور (M.O.V. Taylor)، ١٩٧٩ و ١٩٨٤.

(٢٧) ب.ن.س. فوردايس (B.S.N. Fordyce)، ١٩٨٤؛ أ.أو.م. هانيش (E.O.M. Hanisch)، ١٩٧٩؛ ر.ج. ماسون (R.J. Mason)، ١٩٧٤.

(٢٨) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٨٤؛ ك.ر. روبنسون (K.R. Robinson)، ١٩٦٦(أ).

(٢٩) ج.أ. غاردنر (G.A. Gardner)، ١٩٦٣؛ أ.أو.م. هانيش (E.O.M. Hanisch)، ١٩٨٠؛ ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٤(ب).

(٣٠) ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٨١؛ ج.هـ.ن. لوبسر (J.H.N. Loubser)، ١٩٨١؛ م.ب. مور (M.P. Moore)، ١٩٨١.

(٣١) ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

(٣٢) المرجع السابق؛ أ.أو.م. هانيش (E.O.M. Hanisch)، ١٩٨٠ و ١٩٨١؛ ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٧٤(ب) و ١٩٨٤.

المتغير الواحد على عدد قليل من الخصائص التي يُعتقد أنها ذات مغزى، بينما تحاول الدراسات الحديثة تحديد النمط المورفولوجي الكلي للفرد باتباع أساليب معالجة المتغيرات المتعددة. وقد أصبحت الأدلة المستمدة من الهياكل العظيمة الآن مكمّلة للأدلة المستمدة من طراز الفخاريات وتنظيم المستقرات، وهي تبيّن كلها أن قوم «ك ٢» وقوم «شرودا» كانوا من الزنوج، مثلهم في ذلك مثل معظم بانتو ما قبل التاريخ الجنوبيين الآخرين.

والأرجح أن قوم «ك ٢» و «شرودا» قد اجتذبهم إلى منطقة شاشي / ليمبوبو ما تتمتع به من موارد طبيعية. فهذه البيئة، عندما يتوفر لها معدل مطر كاف، تغدو جيدة لممارسي الزراعة المختلطة: إذ يوفر السطح المضرس من الحجر الرملي تربة صالحة للزراعة وأراضي تمتزج فيها الأشجار بالسافانا؛ كما أن درجة الحرارة الدافئة ومعدل المطر المنخفض نسبياً يثمران أعشاب سافانا عذبة، إلى جوار مورد مائي دائم تقريباً من نهري شاشي وليمبوبو. يضاف إلى ذلك أن أراضي موباني ذات الغابات الخفيفة بين النهرين تمثل مرتفعاً ممتازاً للأفيال، مما ييسّر الحصول على العاج: ولا تزال تلك المنطقة غنية بالأفيال حتى اليوم. وفوق هذا كله، فإن الأنهار التي تحمل المياه عبر أراضي الذهب الغربية في زيمبابوي تنصرف في نهري شاشي وليمبوبو قرب نقطة التقائهما، الأمر الذي يتيح استخراج الذهب الرسوبي في جوار موقعي «شرودا» و «ك ٢»[٣٩]. وسأبين الآن كيف أدّت التجارة الخارجية إلى تطور ثقافة زيمبابوي، كما سأبين فيما بعد كيف يتفوق هذا الافتراض المستند إلى أثر التجارة على سائر التفسيرات التي تؤكد دوري الدين والماشية.

التجارة والسياسة: ١٠٠٠م – ١٠٧٥م

إن الأدلة الأثرية جلية على قيام اتصالات بين تجار الساحل وبين قوم عصر الحديد في منطقة شاشي / ليمبوبو. والواقع أن «شرودا» التي ترجع إلى القرن التاسع الميلادي هي أقدم موقع في أفريقيا الجنوبية استُرجع منه عدد لا يستهان به من الخرز الزجاجي والقطع العاجية، كما أن موقع «ك ٢» استُرجعت منه كمية من العاج والخرز الزجاجي تفوق كل ما عثر عليه في جميع المستقرات الأخرى المعاصرة له مجتمعة[٤٠]. يزيد على ذلك أن علماء الآثار اكتشفوا مؤخراً في موزمبيق مواقع عدد من محطات التجارة على الساحل التي ترجع إلى الفترة ما بين القرنين الثامن والثاني عشر الميلاديين، والتي يرجّح أنها كانت مصدر الإمداد بالخرز الزجاجي لـ «شرودا» أولاً ثم لـ «ك ٢».

وقد أسفر استكشاف السهل الساحلي حول خليج فيلانكولوس وأرخبيل بازاروتو (الخليج والأرخبيل المجاوران لـ «هولا هولا» في شكل ٢٤،١) عن اكتشاف مواقع بها فخاريات فارسية

(٣٩) ت.ج. تريفور وأ.ت. ميلور (T.G. Trevor et E.T. Mellor)، ١٩٠٨؛ ومعلومات قدمها م. وانكيز، من قسم الجيولوجيا في جامعة ويتووترساند.

(٤٠) أ.أ. فويغت (E.A. Voigt)، ١٩٨٣.

وزجاج إسلامي[٤١]. وأسفرت الحفريات المبدئية في أحد هذه المواقع، «تشيبويني»[٤٢]، عن ركام يرجع إلى القرن الثامن إلى التاسع الميلادي يحتوي على أوعية مزججة وغير مزججة تشبه تلك التي عُثر عليها من الفترات المبكرة لكيلوة وماندا الواقعتين إلى الشمال على الساحل الشرقي. واحتوى ركام عصر الحديد المبكر هذا أيضاً على بضع مئات من الخرز الزجاجي المبروم والمسحوب والأصفر والأخضر والأزرق، المشابه لما عُثر عليه في «شرودا» و«ك ٢». والواقع أن بعض الخرزات الزرقاء الأنبوبية في المجموعة هي من نفس نوع أقدم الخرزات الزجاجية التي عُثر عليها في أي مكان في زيمبابوي. وعلى ذلك يبدو أن منطقة فيلانكولوس كانت تضم أقدم المحطات التجارية الساحلية في جنوب شرق أفريقيا، كما يبدو أن منطقة شاشي / ليمبوبو من أولى مناطق الداخل في أفريقيا الجنوبية التي اندمجت في شبكة تجارة المحيط الهندي.

وقد كانت المحطات الساحلية المكتشفة حديثاً، إلى جانب «شرودا» و«ك ٢»، عناصر في الشبكة التي وصفها المسعودي في القرن العاشر الميلادي، حيث ذكر «أن ملاحي عُمان... يركبون بحر الزنج حتى جزيرة «قنبلو» و«سوفالة الدمدمة»، التي تقع على أطراف بلاد الزنج والأراضي المنخفضة حولها. كما أن تجار سيراف معتادون أيضاً على الملاحة في ذلك البحر... ويمتد بحر الزنج جنوباً إلى بلاد سوفالة وواق الواق التي تنتج الذهب الكثير وغيره من العجائب... ورغم اشتغالهم الدائم بصيد الفيلة وجمع العاج فإن الزنج لا يستخدمون العاج في شؤونهم، بل يتحلون بالحديد بدلاً من الذهب والفضة... وتذهب (أسنان الأفيال)... عادة إلى عُمان، وترسل من هناك إلى بلاد الصين والهند»[٤٣].

ونحن نعرف من مصادر أخرى أن الخرز الزجاجي والأقمشة والفخار المصقول المزجج في بعض الأحيان كانت تجلب إلى أفريقيا الجنوبية والصين لمقايضة الذهب والعاج بها. ومن الأمور ذات المغزى أن هذه السلع المستوردة كانت تختلف عن الثروة التقليدية من الماشية في أمر واحد على الأقل.

في اقتصادي الجيزو والليوباردس كوبي التقليديين، كان الحفاظ على النظام الاقتصادي يقتضي التداول الدائم للملكية الماشية. فالأرجح أن الأثرياء كانوا يقرضون ماشيتهم للفقراء، وأن الأغنياء والفقراء على السواء كانوا يقايضون الماشية بالزوجات. ومن هنا فإن الثروة التقليدية لم يكن يمكن اكتنازها دون تدمير النظام الاقتصادي نفسه. وعلى عكس الماشية، كان توزيع الذهب والعاج والخرز الزجاجي والأقمشة أمراً يمكن التحكم فيه تماماً دون إضرار بالاقتصاد، لأن هذه السلع كانت قابلة للتخزين. وبالإضافة إلى قابلية التخزين هذه، فقد كانت السلع التجارية تُستورد بكميات ضخمة. وترتب على ذلك أن أصبح في إمكان الزعماء الوراثيين أن يحققوا ثراء طائلاً. وكان الثراء والسلطان السياسي مترابطين في النظام التقليدي لأنه، من بين أسباب أخرى، كلما ازداد عدد ما يعقده الزعيم من زيجات وما يعطيه من قروض، كلما ازداد عدد التحالفات التي

---

(٤١) ب.ج.ج. سانكلير (P.J.J. Sinclair)، ١٩٨١.

(٤٢) ب.ج.ج. سانكلير (P.J.J. Sinclair)، ١٩٨٢.

(٤٣) مقتبس في ب. دافيدسون (B. Davidson)، ١٩٦٤، ص ١١٥ و١١٦.

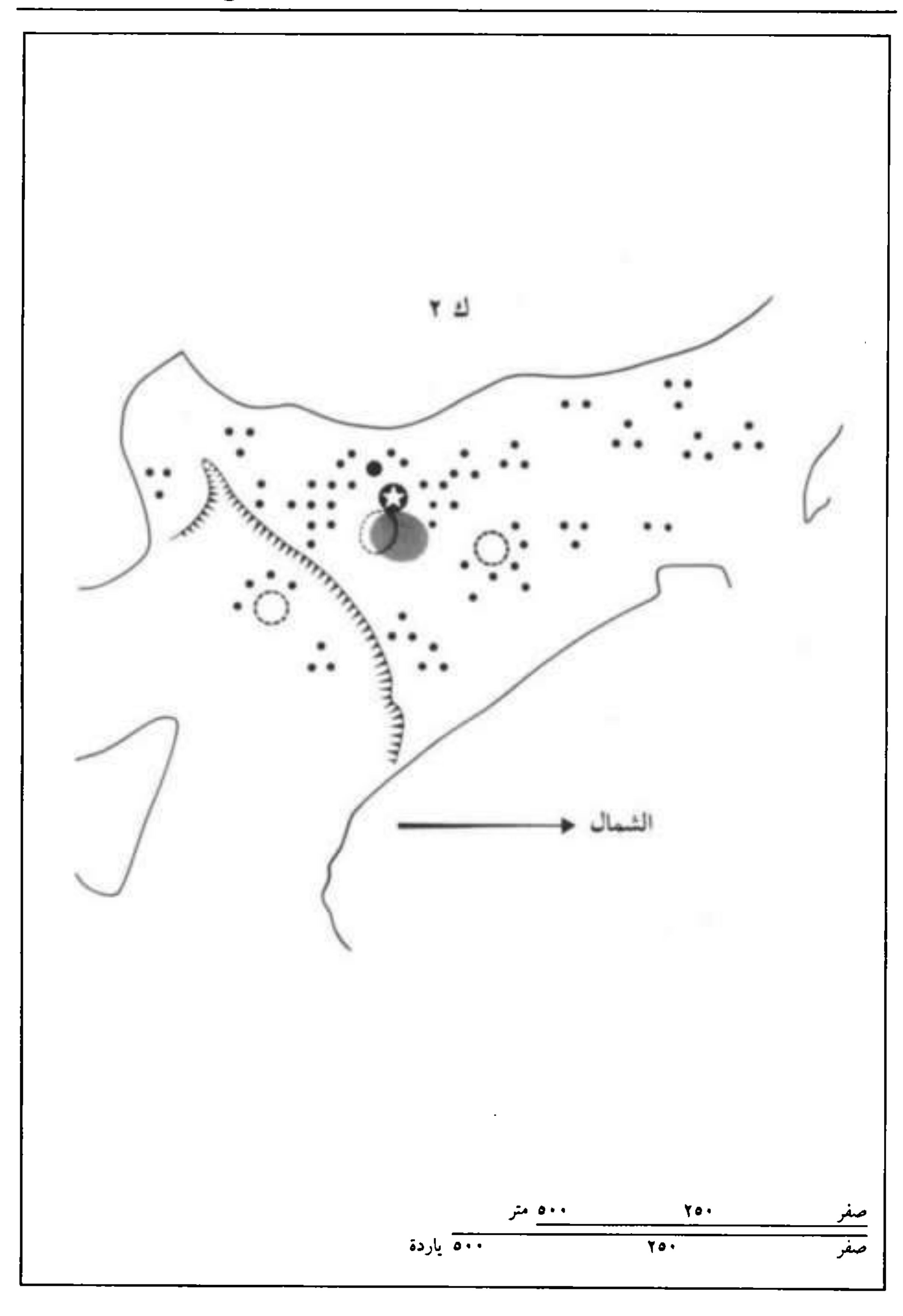
يعقدها والولاءات التي يستقطبها. ووفقاً لما تذكره الوثائق البرتغالية اللاحقة، فإن بعض السلع التجارية هذه كان يُستخدم لإمهار العرائس، ومن ثمّ فإن ترجمة هذه السلع إلى قيم اقتصادية تقليدية كانت تؤدي بالثراء التجاري إلى أن يصبح سنداً ومعززاً للسلطان السياسي.

وعندما انتقل قوم ليوباردس كوبيي إلى منطقة شاشي / ليمبوبو، فإن من المحتمل أنهم انتزعوا تجارة العاج من «شرودا» قبل أن يبلغ تأثير الثراء التجاري على مجتمع الجيزو شأواً بعيداً. بيد أن كومة فضلات فناء الزعيم أو بلاطه لدى قوم «ك ٢» تعكس حدوث زيادة ملفتة للنظر في السلطان السياسي للزعماء. وتتميز كومة فضلات الفناء في ثقافة تربية الماشية البانتوية بأنها تضم أوعية الجعة المكسورة، ورماد نار المجلس، وبقايا الماشية التي تُذبح في صورة غرامات أو ضرائب، وبقايا الحيوانات البرية التي يقتسمها الرجال أو التي تُعطى للزعيم على سبيل الجزية أو الضريبة. وكانت هذه البقايا كلها يُلقى بها في الحظيرة الوسطى أو تُحفظ إلى جوار الفناء، دون أن تخلط بأي قمامة أخرى في أي موضع آخر. ومن هنا فإن حجم كومة الفناء هو نتاج مباشر لمدى كثافة واستمرار نشاط الرجال الذي يجري في ذلك الفناء. وكانت مستقرة «ك ٢» منظمة في الأصل تنظيماً يشابه مستقرة «شرودا»: بيوت صغيرة مع حظائرها تحيط بالفناء الأوسط الخاص بالزعيم. إلا أنه مع حلول عام ١٠٢٠م، بلغت كومة الفناء في «ك ٢» درجة من الضخامة جعلتها تبتلع الحظيرة القريبة، إذ إن الماشية نقلت خارج هذه المساحة الوسطى حوالى ذلك الوقت تقريباً (الشكل ٢٤،٤). وكان نقل الحظيرة الوسطى هذا هو أول تغيير في التنظيم المكاني في ثقافة تربية الماشية البانتوية، وكان نتيجة مباشرة لتزايد النشاط السياسي وما اقترن به من تغيرات في القيمة الاقتصادية النسبية للماشية.

وبحلول عام ١٠٧٥م، كان ارتفاع كومة الفناء قد بلغ ستة أمتار تقريباً فوق الحظيرة القديمة، وكان الوادي المرتفع الذي تقع فيه مستقرة «ك ٢» قد أصبح مشغولاً بكامله. وتبين الحفريات وتواريخ الكربون ١٤[٤٤] الحديثة أن التخلي المفاجئ عن موقع «ك ٢» في ذلك الوقت اتفق مع زيادة فورية في عدد قوم «ك ٢» حول تل مابونغوبوي، الذي يبعد مسافة تقل عن كيلومتر واحد. ونظراً لأن مساحة العيش المتاحة عند مابونغوبوي كانت تزيد بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف عن المساحة المتاحة في الموقع القديم، فإن من المعقول أن نفترض أن العاصمة انتقلت إلى هناك حتى تتسع لعدد السكان المتزايد. وهناك ساحة طبيعية عند أسفل تل مابونغوبوي يُرجّح أنها ضمت الفناء الجديد، لأن هذه هي المساحة الكبيرة الوحيدة داخل وسط المدينة التي تخلو من مخلفات الإقامة (الشكل ٢٤،٥). ويشير عدم وجود أي روث للماشية في جوار الساحة إلى أن الحظيرة لم تنشأ مع الفناء؛ وهذا يدل على أن التعديل السابق في نمط استخدام المكان في موقع «ك ٢» قد رُؤيت إدامته في مابونغوبوي. ويتبين من التعديلات التالية في أسلوب استخدام المكان أن أصول ثقافة زيمبابوي نشأت هنا أكثر مما نشأت في زيمبابوي الكبرى نفسها.

---

(٤٤) ج.ف. إيلوف وأ. ماير (J.F. Eloff et A. Meyer)، ١٩٨١؛ م. هول وج.سي. فوغل (M. Hall et J.C. Vogel)، ١٩٨٠؛ أ. ماير (A. Meyer)، ١٩٨٠.



الشكل ٢٤،٤: إعادة تشكيل نمطية لمستقرة «ك ٢» حوالى عام ١٠٥٠م. ويبين النجم موقع فناء الرجال؛ والكومة الكبيرة (خفيفة التظليل) أسفل الفناء تغطي حظيرة سابقة للماشية (الدائرة المنقطة).
(المصدر: ت. ن. هوفمان)

مابونغوبوي، أول عاصمة لزيمبابوي: ١٠٧٥م - ١٢٢٠م

يختلف التنظيم المكاني لثقافة زيمبابوي من عدة وجوه عن النمط المناظر في ثقافة تربية الماشية البانتوية: فالملك هنا يعيش في مساحة محاطة بالأحجار على تل يشرف على الفناء، وليس عند قاعدة التل؛ وأفراد النخبة يُدفنون في التلال بدلاً من أرض الحظيرة؛ وزوجات الملك يعشن في مساحتهن الخاصة وليس مع الملك؛ والرجال المهمون لهم مساكن متميزة على مشارف العاصمة[٤٥]. وسأوضح الآن أن هذه السمات وغيرها ظهرت لأول مرة في مابونغوبوي.

فعندما نقلت العاصمة إلى مابونغوبوي، انتقل بعض الناس فوق التل المشرف على الفناء (الشكل ٥، ٢٤). ومن المعقول أن نفترض أن هؤلاء الناس كانوا يضمون الزعيم وآل بيته، لأنهم كانوا يعيشون عند قمة المنحدر وخلف الفناء في «ك ٢». وهذا التحول من أعلى المنحدر إلى أعلى التل يمثل أول مرة في تاريخ أفريقيا الجنوبية ينفصل فيها الزعيم انفصالاً مادياً عن أتباعه، كما يمثل أول مؤشر على قيام بنية طبقية ذات طابع رسمي.

وبعد فترة قصيرة من الانتقال من «ك ٢» إلى مابونغوبوي، بدأ طراز فخاريات «ك ٢» يتغير. وقد يقول البعض بأن هذا التغير كان علامة على ظهور قوم جدد، ولكن اختلافات الفخاريات لم تكن مفاجئة، لا من حيث الطراز ولا من حيث العدد: وبدلاً من ذلك، أخذ السطح الخارجي يزداد صقلاً، وأصبحت تصميمات «ك ٢» السابقة تزداد تعقيداً، كما أن الأنماط الجديدة لم تحل محل القديمة إلا بالتدريج. والأرجح أن هذه التغيرات لم تنشأ عن إحلال إثني، بل نتيجة لظهور أخصائيين متفرغين كل الوقت لصناعة الفخار، بسبب الزيادة الكبيرة في تعداد السكان وتطور البنية الطبقية. بيد أن الأمر يتطلب مزيداً من البحوث لإيضاح أثر التغير الاجتماعي على طراز الفخاريات.

وثمة قطع أثرية أخرى تشير إلى استمرار الاتصال مع تجار الساحل. فأقراص المغازل تظهر حوالى عام ١١٠٠م في مابونغوبوي[٤٦]. وكانت هذه الأقراص المستديرة المفلطحة تُستخدم أثقالاً لغزل خيوط القطن[٤٧]. ونظراً لأن غزل القطن كان قد أصبح في ذلك الحين حرفة مستقرة في المدن السواحيلية، فإن عجلات الغزل في مابونغوبوي، وهي أول ما عرف وجوده منها في داخل القارة، تمثل علامة على إدخال النسج على أيدي تجار الساحل، وربما على بدء تخصص حرفي آخر.

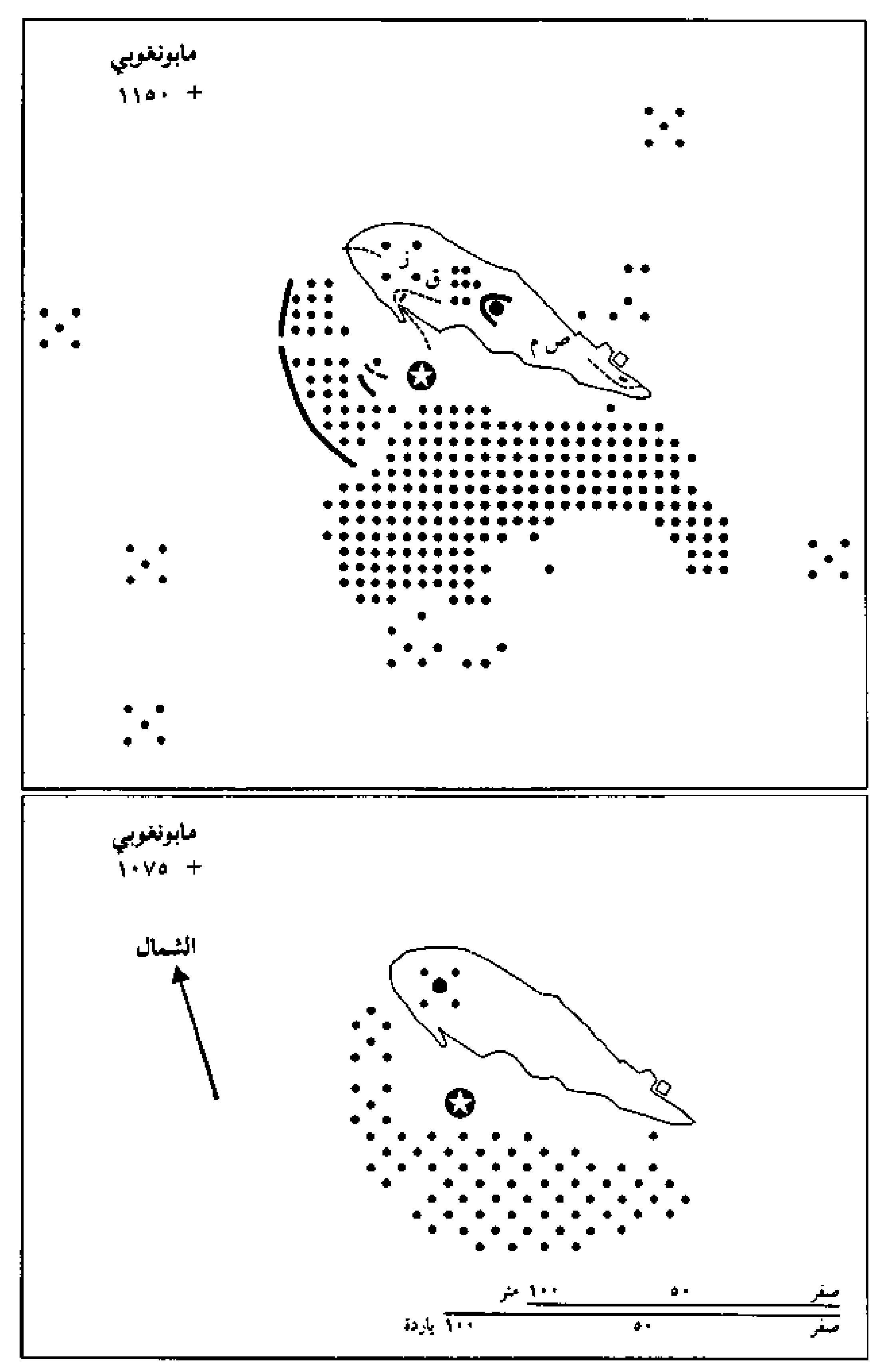
ومن المحتمل أن الذهب عند بدء قيام التجارة كان وسيلة للحصول على الثروة أكثر منه ممثلاً للثروة في حد ذاته. ولكن مع حلول عام ١١٥٠م، كانت القطع الذهبية قد بدأ صنعها محلياً. وقد وجدت في مدافن النخبة على التل الملكي[٤٨] قطع فريدة، منها كركدن، و «صولجان» مصنوع من

(٤٥) ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٨١ و ١٩٨٢.

(٤٦) أ. ماير (A. Meyer)، ١٩٨٠.

(٤٧) ب. دافيسون و ب. هاريس (B. Davison and P. Harries)، ١٩٨٠.

(٤٨) ل. فوشيه (L. Fouché)، ١٩٧٣.



الشكل ٢٤،٥: إعادة بناء منطقة لمابونغوبوي في عامي ١٠٧٥م و ١١٥٠م: النجم يبين مكان فناء الرجال؛ ز = مساحة الزوجات؛ ق = منطقة القبور؛ ص م = منطقة استنزال المطر
(المصدر: ت. ن. هوفمان)

صفائح ذهب رقيقة مبيّتة على قلب خشبي. وهذه أول مرة في عصر الحديد في أفريقيا الجنوبية يُستخدم فيها الذهب كرمز على المركز الاجتماعي؛ ومن ثم فإن ذلك أقدم دليل على أن الذهب قد اكتسب قيمة محلية في حد ذاته.

وبحلول ذلك الوقت كان التنظيم المكاني لمابونغوبوي قد تحول إلى نمط جديد تقيم فيه الجدران الحجرية حداً يفصل المساحات الهامة (الشكل ٥، ٢٤). وكان أحد البيوت ذات الجدران الحجرية يقوم مجاوراً للفناء عند أسفل التل. والأرجح أن هذا البيت كان مسكن كبير المستشارين، وهو الرجل الذي كان يتولى في ثقافة زيمبابوي تنظيم النظر في الحالات في الفناء وتنظيم المواعيد مع الملك. وكان السلّم الرئيسي يؤدّي من هذه المنطقة، خلال فتحة ضيقة، إلى قمة التل: ويُحتمل أنه كانت توجد خوابير مزدوجة في الحجر الرملي تحمل الدرجات الخشبية للسلم، مع وجود قطعة قصيرة من جدار مائل عند أعلى الممر. وثمة عيون خوابير أخرى عند القمة من الجائز أنها كانت تدعم سوراً من الأعواد يحيط بالتل ويوجه المرور إلى يمين أرض الدفن أو المقبرة. وقد أُقيمت على هذا الجانب الأيمن عدة أكواخ أمام قوس كبير من سور حجري يحيط بمجموعة أكواخ خاصة. ومن الدلائل على أن الملك كان يعيش في هذا المكان أنه عُثر فيه على قطعة من السيلادون الصيني النادر، بالإضافة إلى وجود الجدار الحجري. ويشير وجود لوحات حجرية للعبة كان يلعبها الرجال في مقدمة مجموعة الأكواخ الأمامية الى أن أفراد الحاشية الذكور كانوا يعيشون في هذا الموضع، مثل الجنود والمدّاحين والموسيقيين الذين ورد وصفهم في وثائق برتغالية لاحقة عن ملوك آخرين لزيمبابوي. ويتم بلوغ الجانب المقابل من أرض المدافن بواسطة ممر غير ظاهر يقع على الطرف الشمالي الغربي للتل. وقد استرجعت من الأكواخ الواقعة على هذا الجانب الآخر أحجار الرحى الوحيدة التي عُثر عليها على قمة التل؛ ولذا فإن الأرجح أن هذه الأكواخ كانت مساكن زوجات الملك. وعلى ذلك يكون النمط الجديد لاستخدام المكان قد تضمن تمييزاً رسمياً بين مقام الزوجات ومقام الملك وحاشيته من الرجال.

وثمة سمات أخرى تمثّل استمراراً لنمط ثقافة تربية الماشية البانتوية القديم. ومن أمثلة ذلك أن أوعية المطر الطقوسية التي كانت توجد خلف بيت الزعيم في النمط الأقدم كانت ترتبط ارتباطاً لا فكاك منه بهذا البيت، ولذا يرجّح أنها نقلت إلى قمة التل عندما انتقلت العائلة الملكية من مستقرة «ك ٢». فالمساحة المناظرة على تل مابونغوبوي خالية من بقايا الإقامة المألوفة، ورغم ذلك فإن الوصول إليها كان عن طريق ممر حجري خاص عند الطرف الشرقي من التل. فمن المحتمل إذن أن ذلك كان مركزاً قومياً لاستنزال المطر خلف مسكن الملك، مثله في ذلك مثل الساحة الشرقية في زيمبابوي الكبرى. وبالتالي، فإن الممر الشرقي الصاعد في التل يحد ظهر المدينة، والجدار الطويل الواقع على الجانب المقابل يحد مقدمتها، كما هي الحال في زيمبابوي الكبرى.

ويتبين من توزيع حطام المخلفات المهنية أن القسم الأكبر من السكان كان يقيم بالقرب من هذا الحائط الغربي، ولكن عدداً قليلاً من الأُسر كانت تعيش في مواضع مرتفعة خارج المركز الحضري (الشكل ٥، ٢٤). وفي نمط ثقافة تربية الماشية البانتوية، كان الرجال الذين يعتبرون منافسين على الزعامة، مثل أخوة الزعيم وأعمامه ومن شابههم من أصحاب الأهمية، يعيشون

عادة خارج دائرة الحماية التي يشكلها أنصار الزعيم المباشرون[٤٩]. ونظراً لأن نفس النوع من المنافسة كان لا بدّ من أن يوجد في مابونغوبوي، فمن المرجّح أن المساكن المتميزة التي قامت على حافة المدينة كان يسكنها أمثال هؤلاء الرجال المهمين.

وتتشابه هذه المساكن المتميزة مع المساكن في مستقرات النخبة القائمة على قمم التلال على مسافة قليلة من مابونغوبوي: ومنها على سبيل المثال «ليتل مك» على بعد ١٣كم؛ و «مانغوا» على بعد ٤٠كم إلى الغرب[٥٠]؛ و «مابيلا هيل» على بعد ٨٥كم إلى الشمال الغربي[٥١]؛ و «ماسيناهيل» على بعد ٩٦كم إلى الشمال الشرقي. وتقع هذه المستقرات دائماً بالقرب من قرى منخفضة الموقع من مرحلة مابونغوبوي، كان تنظيمها في ذلك الحين لا يزال مهيأ حول مساحات أو حظائر للماشية، كما هي الحال مثلاً عند متيتنغوي[٥٢]. وتمثّل هذه الأنواع المختلفة من المستقرات أفضل الأدلة الأثرية على وجود نسق سياسي هرمي ثلاثي المراتب: فالمواقع المنخفضة كان يسكنها العامة على الأرجح؛ والمواقع الصغيرة على قمم التلال كان يسكنها زعماء النواحي؛ بينما كانت العاصمة في مابونغوبوي هي السلطة العليا. فالأغلب إذن أن مساكن النخبة الواقعة على مشارف العاصمة كانت بيوت إقامة زعماء النواحي هؤلاء عندما يكونون في المدينة. وعلى هذا النحو تتضح البنية الطبقية لمجتمع مابونغوبوي في التوزيع الإقليمي للمستقرات وفي التنظيم المكاني للعاصمة.

وإن سلسلة التغيرات المتعاقبة من «ك ٢» إلى «مابونغوبوي»، وأوجه التشابه بين مابونغوبوي وزيمبابوي الكبرى تبيّن أن ثقافة زيمبابوي قد تطورت عن ثقافة تربية الماشية البانتوية في منطقة شاشي / ليمبوبو. وبناء على ذلك ينبغي اعتبار أن مابونغوبوي كانت أول عاصمة لزيمبابوي.

ويوضح هذا التتابع أيضاً دور الديانة ودور الماشية في تطور ثقافة زيمبابوي. ويعتقد بعض المؤرخين أن الـ «مبيرى» انتقلوا جنوباً عبر نهر زامبيزي وأقاموا مملكة زيمبابوي بالاستناد إلى سلطان ديانتهم قبل قيام تجارة الذهب مع الساحل[٥٣]. غير أن الأدلة الأثرية واضحة في بيان أن الحركة الإثنية الهامة جاءت من الجنوب، وأن الطقوس المعقدة التي كانت تحيط بملوك زيمبابوي صاحبت التجارة الخارجية وتعاظم السلطان السياسي ولكنها لم تسبقه. وبناء على ذلك فإن القوى الدينية الجديدة لا يمكن أن تكون قد تسببت في نشأة ثقافة زيمبابوي.

ويرى أخصائيون آخرون في الدراسات الأفريقية أن ثقافة زيمبابوي نشأت من خلال ملكية قطعان الماشية وما ترتب عليها من تطور استراتيجية الرعي لتلك المناطق الشاسعة. ويقال في هذا الصدد أنه، مع التزايد الطبيعي في أحجام القطعان، تطورت مفاهيم الملكية الخاصة فيما يتعلق

(٤٩) إي. شابيرا (I. Schapera)، ١٩٧٠.

(٥٠) م.ج. تامبلين (M.J. Tamplin)، ١٩٧٧، ص ٣٨.

(٥١) ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٦٨.

(٥٢) ك.ر. روبنسون (K.R. Robinson)، ١٩٦٨.

(٥٣) د.ب. أبراهام (D.P. Abraham)، ١٩٦٢ و ١٩٦٦؛ ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٧٣.

بالماشية. ولما كانت أفضل استراتيجية لرعي هذه القطعان الكبيرة هي استراتيجية دورة الترحّل، فإن السيطرة على المراعي البعيدة أصبحت – طبقاً لهذا الافتراض – أمراً ضرورياً، وهو ما أدّى إلى فرض ضرورة تطوير سلطة سياسية مركزية[٥٤]. وأول اعتراض على هذا التفسير هو أن قطعان الماشية لم تزد زيادة هائلة على الفور قبل تطور ثقافة زيمبابوي، لأن ركامات الروث الكثيفة والتنظيم المكاني لمستقرات الجيزو من القرن السابع الميلادي تبيّن أن المجتمعات المستندة إلى تربية الماشية كانت موجودة قبل أربعمائة سنة على الأقل من إنشاء مابونغوبوي. ويتعلق اعتراضي الثاني بدورة الترحّل المفترضة. فالمواقع العديدة لسكنى العامة والتي تحتوي على ركامات روث هامة في منطقة مابونغوبوي تنفي إمكانية وقوع أي حركات واسعة النطاق ومنتظمة لانتقال الماشية والناس إلى مراع بعيدة، لأن البقايا المادية تبيّن أن هذه المستقرات كانت مماثلة في دوامها لمجتمعات عصر الحديد المبكر.

بيد أن الأمر الذي يفوق هذه الأخطاء الموضوعية في أهميته هو ذلك الخلط بين التحول إلى المركزية السياسية وبين التغيّر الاجتماعي. فهناك العديد من المجتمعات التي استندت إلى تربية الماشية في أفريقيا الجنوبية والتي كانت ذات تنظيم شديد المركزية، مثل مجتمعات البامانغواتو والماتابيلي، والزولو، والسوازي، ومع ذلك فإن هذه المجتمعات لم تزل لها نفس القيم الثقافية التي كانت لسائر البانتو الجنوبيين، وبالتالي فقد ظلّت مستقراتها تُنظّم طبقاً لنفس الأسس التي سادت في «ك ٢» و «شرودا». ويترتب على ذلك إذن أن الثروة الخاصة من الماشية كانت على الأرجح إرهاصاً ضرورياً بتطور زيمبابوي، دون أن تكون بمفردها سبباً كافياً له.

وبذلك فإنه لا الافتراض الخاص بالماشية ولا الافتراض الخاص بالديانة يمكن أن يفسّر البيانات الحالية. ولكن افتراض التجارة الكامل، من ناحية أخرى، يفسّر الفترة الطويلة التي انقضت في تربية الماشية قبل قيام مابونغوبوي وكومة الفضلات المتضخمة في «ك ٢»، والانتقال من «ك ٢» إلى مابونغوبوي، وما أعقب ذلك من تعديلات في استخدام المكان في مابونغوبوي، واستمرار ثقافة تربية الماشية البانتوية في أجزاء أخرى من أفريقيا الجنوبية. وكما أوضح هذا الفصل، فإن التحولات عند «ك ٢» ومابونغوبوي التي أدّت إلى ثقافة زيمبابوي كانت نتيجة لتعاظم السلطان السياسي الذي أتاحته تجارة العاج والذهب.

(٥٤) ب.س. غارلاك (P.S. Garlake)، ١٩٧٨.

الفصل الخامس والعشرون

مدغشقر

باكولي دومينيكيني-راميارمانانا
(وقد قام مكتب اللجنة العلمية الدولية لتحرير
«تاريخ أفريقيا العام» بمراجعة بعض فقرات هذا الفصل)

إن تاريخ مدغشقر قبل عام ١٠٠٠ -وأحياناً قبل عام ١٥٠٠- كثيراً ما يُعتبر مجال غموض قدمت بشأنه فروض عديدة ومتناقضة على مدى عقود طوال، دون أن يمكن التوصل إلى اتفاق عام بشأنها[١]. أما المصادر المكتوبة التي ظهرت الى النور في الجزيرة فإن أقدمها لا يتجاوز القرن الثاني عشر الميلادي في قدمه، في حين أن مصادر علم الآثار بالغة الحداثة[٢]، ووسائلها محدودة جداً، إلى درجة لا تتيح لها أن تزوّدنا بنتائج موثوقة من الناحيتين الإحصائية والزمنية[٣] تجعل من الممكن إرساء عملية إعادة بناء تاريخ الجزيرة على أسس متينة. ومنذ الكتابات القديمة لـ ج. فِران، ظل استخدام المصادر غير الملغاشية قاصراً من الناحية الفعلية على الأعمال المكتوبة باللغة العربية. وأياً كانت الحال، فإن استخدام هذه المصادر يتطلب معرفة لغات عديدة لا تتوفر عادة لدى الأخصائيين في تاريخ مدغشقر، والتمكن من معارف تتجاوز عادة قدرات فرق البحث الصغيرة القائمة حالياً للبحث في هذا الميدان. ولا شك في أن الأمر يستدعي قدراً لا يستهان به

(١) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل ٢٨ والبيليوغرافيا، اليونسكو. انظر أيضاً أ. راليميهواترا (E. Ralaimihoatra)، ١٩٧١ (ب) و ١٩٧٤.

(٢) ج.ب. دمينيكيني (J.P. Dominichini)، ١٩٨١ (ب).

(٣) للاطلاع على استعراض مثير للاهتمام لهذه المسألة انظر: د. راسامويل (D. Rasamuel)، ١٩٨٥ و ١٩٨٦.

من الجرأة لكتابة تاريخ لمدغشقر من الداخل يتناول الفترة الواقعة بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين.

وقد كان هناك إغراء بالبدء في استخدام جميع المصادر الشفهية بجميع صورها التي يمكن العثور عليها اليوم في مدغشقر، وهذا هو ما فعلناه في هذا الفصل. وقد واصلت هذه المصادر بقاءها في ظل ظروف بالغة التباين. في بعض الأحيان، وخاصة في الجنوب الشرقي، نجد هذه المصادر لصيقة بوثائق مكتوبة بالخط الملغاشي–العربي («فولان أونجاتسي» أو «سورابي» (volan'Onjatsy or sarabe[٤]، وفي أحيان أخرى توجد هذه المصادر مستوعبة، على شكل بقايا أو آثار يصعب تفسيرها، في مصادر تعرضت لتعديلات كبيرة[٥]؛ وفي أحيان ثالثة تكون هذه المصادر نصوصاً ذات طبيعية رسمية إلى ابعد حد، تُستخدم في طقوس لا يزال إجراؤها مستمراً[٦]؛ وفي أحيان رابعة وأخيرة تتمثل هذه المصادر في نصوص متناثرة يفتقر سياقها إلى الوضوح ويتواصل جمعها على نحوٍ متزايد في جميع أنحاء البلاد.

إلّا أننا رغم ذلك نعتقد أن من المهم أن نبين كيف أن البحوث الجارية في الجزيرة، دون أن تثقلها إشكالية الإستعمار أو أي سعي إلى مؤازرة الشرعية المستندة إلى أساس عنصري أو تطوري، والتي تُستخدم فيها على حد سواء استخداماً صحيحاً كل من المصادر الشفهية والإسهامات الثرية من النهوج الجامعة بين مختلف التخصصات، هذه البحوث قد بدأت تفتح آفاقاً جديدة[٧]. وسوف نتجنب الدخول هنا في حلبة النقاش الحامي بين مؤيدي المجال الزمني القصير[٨] الذين يتناقص عددهم، وبين مؤيدي النطاق الزمني الأطول[٩]؛ كما سنبعد عن الجدل المغرق في الأيديولوجية حول أشكال استقرار السكان في الجزيرة ومراحل ذلك الاستقرار، وعن محاولة تحديد هوية «الفازيمبا» بكل ما هو باقٍ لإكتشافه بشأنهم. كما أننا لن نتعرض لقصص استقرار «العرب»، التي ظلت تُوخذ حرفياً لفترة طويلة على أنها روايات عن أصل الكثير من

(٤) تُبذل حالياً جهود هامة كثيرة في هذا المجال في مدغشقر نفسها، بإشراف الاستاذ لودفيغ مونته (Ludwig Munthe).

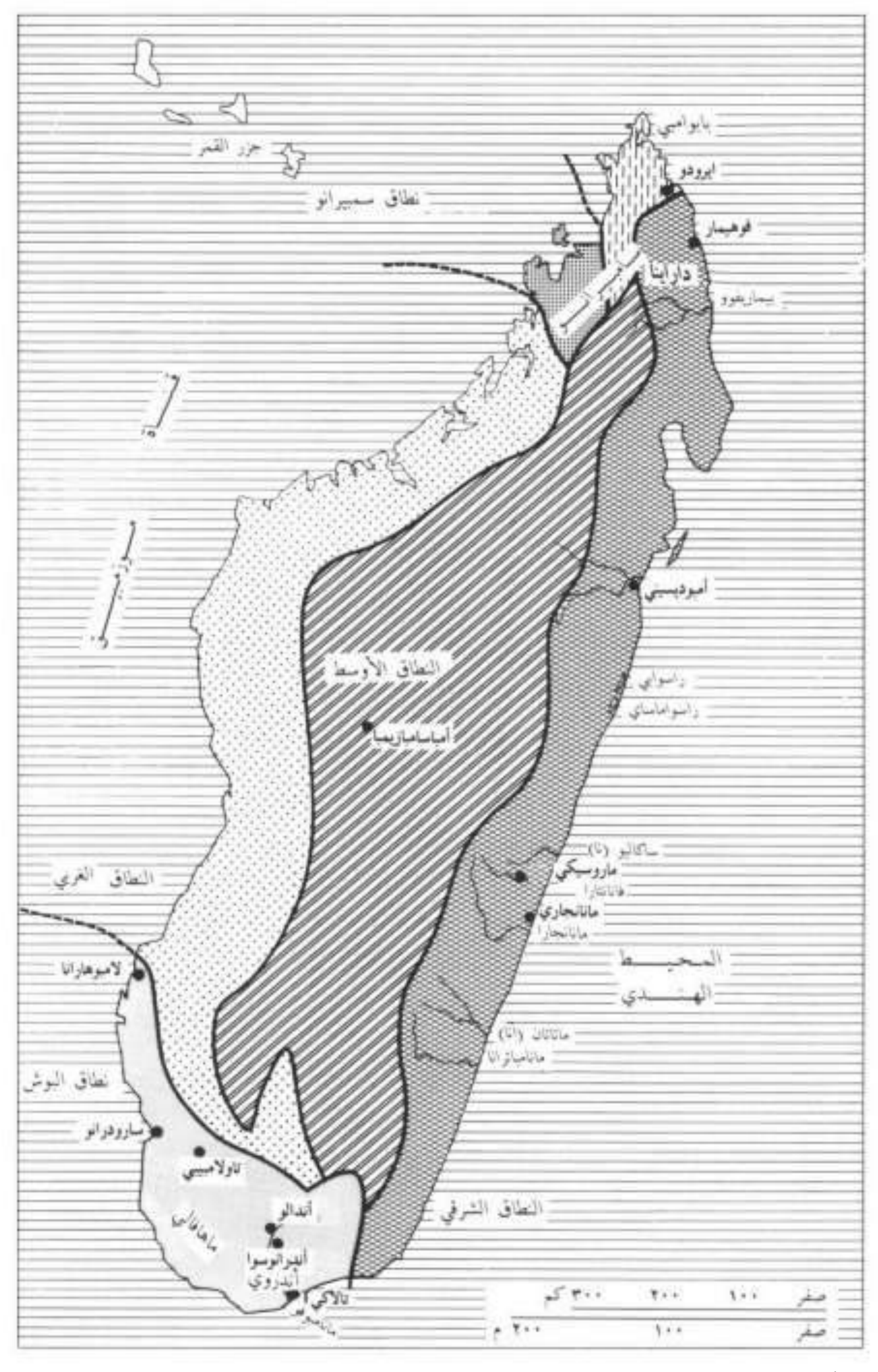
(٥) هذا هو الحال، مثلاً، بالنسبة لمصدر حدّد مكانه أخيراً في حوض مانانجارا الأدنى ب. دومينيكيني–رامیارامانانا (١٩٧٩–١٩٨٣)، وذلك بين ظهراني «الرافوبمينا أندريامانافانانا»، وهي أقلية صغيرة تقول إنها أحفاد الأسرة الحاكمة المحلية التي وجدت قبل أسرة «الزافي (ن–د) رامينيا»، التي حدد تاريخ وصولها الى شمال شرق الجزيرة بأواخر القرن الحادي عشر الميلادي. وقد تُبنت تقاليد هذه الأسرة الحاكمة الأخيرة واتسمت روايات موروثاتها على مدى ألف عام تقريباً من سيادتها المستمرة، مما أدى الى محو الجانب الأكبر من موروثات الجماعات الأقدم عهداً.

(٦) سنورد بعض الأمثلة على ذلك.

(٧) ب. دومینیکيني–رامیارامانانا و ج.ب. دومينيكيني (B. Dominichini-Ramiaramanana et J.P. Dominichini)، ١٩٧٩ و ١٩٨٣.

(٨) انظر ج. بواریه (J. Poirier)، ١٩٦٥؛ ب. أوتينو (P. Ottino)، ١٩٧٤ (أ)؛ ب. فيران (P. Vérin)، ١٩٧٤.

(٩) اقترح بيرييه دي لاباتي (Perrier de la Bathie) (كما نقل عنه هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٧٢، ص ٣٥) نطاقاً يتراوح بين خمسة قرون وأربعة آلاف سنة منذ تدمير الغابات في المرتفعات الوسطى، التي يُرجح أنها كانت آخر منطقة طرقها العمران السكاني في الجزيرة.



الشكل ٢٥،١: مدغشقر وجزر القمر

(المصدر: ب. دومينيكيني – راميارامانانا).

الجماعات الملغاشية. فهذه كلها أمور تستلزم دراسة جادة قبل أن يمكن استئناف النقاش بشأنها، في حين أن ما نسعى إليه هنا هو فتح باب المناقشة حول مسائل أخرى، باستخدام مصادر معلومات أخرى(١٠).

مشكلة فهم المصادر الشفهية

تبذل في مدغشقر الآن جهود كبيرة لجمع كل المصادر الممكنة في هذا الميدان ودراستها. وكما هو الحال في كل مجال آخر، فإن ذلك يتطلب منهجية دقيقة صارمة. وينهض اللغويون في حالة مدغشقر بدور بالغ الأهمية في سبر أغوار المعلومات التاريخية التي تحتوي عليها هذه المصادر.

وهناك مخطوط قام بتحقيقه ونقله أخيراً لودفيغ مونته(١١) لفت الانتباه بصفة خاصة إلى مجموعة كاملة من المعلومات الشديدة التناثر عن «جبار» يدعى «دارافيق»(١٢) والتي تتطلب اهتماماً ناقداً وثيقاً(١٣). وأول خطوة في هذا الصدد هي معرفة ما إذا كانت الأسماء التي توردها سلسلة الحكايات هذه للعمالقة المشار إليهم تتمتع بأي درجة من الصحة التاريخية. وإن التجانس العميق للغة الملغاشية، المستمد من وحدة أسسها الأوسترونيزية(١٤) والذي لا يرجع –كما يُدّعى– إلى توسع «المرينا» في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين – هذا التجانس يتيح لا مجرد تمييز الاستعارات من اللغات الأخرى تمييزاً سهلاً مع بيان موقعها الزمني في التاريخ الثقافي للبلد فحسب، وإنما هو يتيح كذلك العمل مؤقتاً على الأقل وبنفس الطريقة على أية موروثات منقولة باللغة الملغاشية.

---

(١٠) ب. دومينيكيني و ج.ب. دومينيكيني (B. Dominichini et J.P. Dominichini)، ١٩٨٤. ويلاحظ أن الصيغة الأولى لهذا النص (١٩٨٣)، التي تناولت عدة نقاط في المقال المشار اليه في الهامش رقم ٧ كانت موضوعاً لسلسلة من المناقشات التي جرت مع خبراء في شؤون مدغشقر، وكذلك مع خبراء في شؤون شرق أفريقيا وغرب المحيط الهندي، وخبراء في شؤون جنوب شرق آسيا وأوسترونيزيا.

(١١) ل. مونته (L. Munthe)، ١٩٨٢. والمخطوط الذي نشر هو مخطوط لـ «سورابي»، وهو يحمل رقم المرجع العلمي A6، ومحفوظ في أوسلو.

(١٢) إن الجمع المنهجي للمصادر المتعلقة «بالدارافيق» وغيره من «العمالقة» لا يزال في بداياته. وهو يكشف عن ثروة من الذكريات المتناقلة شفهياً في مختلف الأنحاء الشرقية والجنوبية.

(١٣) فيما يتعلق بمجموعة المعلومات بوضعها الراهن، فإننا نعالج هنا وثائق لا يقتصر الأمر على كونها منتزعة من سياقها فحسب، وإنما هي متحولة أيضاً –بل ومشوّهة– بالنقل والترجمة على أيدي رجال كانت درايتهم بالثقافات الشفهية عامة و/أو الثقافات الملغاشية خاصة قاصرة قصوراً واضحاً أو حتى منعدمة. وقد يبدو بداهة أن المعالجة من منطلق الأثريات اللغوية (ب. دومينيكيني–رامياراماتانا، ١٩٨٣ و ١٩٨٥) قد لا يوفر في هذه الظروف كل الضمانات التي يمكنه توفيرها في حالة الموروثات المصاغة باللغة الأم للجماعة المعنية والمجموعة جمعاً منهجياً في السياق الطبيعي الذي تعرض فيه. وأثريات اللغة نهج فيلولوجي بأوسع المعاني، يلجأ في التحليل الدلالي إلى كل من الابيتمولوجيا ومقارنة اللهجات والشفرة الرمزية للثقافة، مما يتجلى حتى في التقنيات التقليدية للمعالجة الواعية أو غير الواعية للبيانات اللغوية.

(١٤) ب. دومينيكيني–رامياراماتانا (B. Dominichini-Ramiaramanana)، ١٩٧٦.

وتتيح لنا مخطوطة أوسلو A6 وثيقة باللغة الملغاشية، يبدو بالإضافة إلى ذلك أنها أكمل روايات حكاية «دارافيفي» عن تدخله في منطقة معينة وأكثرها تماسكاً. وقد استطعنا من تحليل هذه الرواية أن نكشف عن بعض الظروف السياسية والاجتماعية التي نقلت في ظلها هذه الرواية، كما استطعنا أيضاً أن نستنتج أن كاتبيها (كاتيبو) في الجنوب الشرقي قد بذلوا عناية خاصة للحفاظ على طبيعتها الشكلية، رغم أنهم لم يترددوا في أن يحذفوا منها كل ما قد يؤثر سلبياً على سمعة «الممدِّنين» الأوائل للمنطقة التي تسند عادة إلى أسلافهم الذين «جاؤوا من بلاد العرب». وقد أمكن بذلك –كخطوة أولى– البدء في دراسة الأسماء، التي صيغ كل منها حسب التقليد الملغاشي المتبع وفقاً لقواعد دقيقة قابلة تماماً «لفك شفرتها».

وكانت أول المعلومات الواضحة التي وفرتها أسماء «العمالقة» المشار اليهم هي أن هذه الأسماء مصاغة من مزيج حصيف من كلمات ذات أصل أوسترونيزي وسنسكريتي وفارسي، ولكنها تتصل كلها بالتجارة في الأفاويه والتوابل والعطور والأعشاب الطبية[١٥]. وقد أتاح الشكل الذي اتخذته هذه المكونات المختلفة قبول هذه الأسماء في مجموعها باعتبارها صيغاً مستحدثة ظهرت في الجزيرة خلال فترة (سابقة على الاسلام) من الاتصالات بين مدغشقر وبين المناطق المعنية، كما أتاح افتراض قيام مشاركة من المناطق المعنية في مدغشقر في مبادرات جرت في المحيط الهندي في الفترة السابقة على القرن السابع الميلادي.

ويلاحظ أن كلمات «دارافيفي» و«داروفيبي» و«دارافيلي» و«فاترابايتان (تأنا)» مشكّلة انطلاقاً من كلمات بسيطة لا تزال –باستثناء كلمة «دارا»– تُستعمل في اللغة الملغاشية، ويحسن دراسة استخدامها. فكلمتا «في (م) بي»–«فيفي» تتعلقان بمنتجات غذائية وتجميلية وصيدلية؛ وقد يجدر أن نجتهد كي نجد بينها ما أسماه إتيين دو فلاكور في القرن السابع عشر الميلادي بأنه «نفائس» (costus) مدغشقر[١٦]. وإذا رجعنا في هذا الصدد الى العلوم الإثنية، تبين لنا أن هذه الفئة الأولى من المواد الغذائية كانت تشتمل –من ناحية– على منتجات من أصل حيواني مستمدة بصفة رئيسية من أجزاء من صدف الموريكس (Murex)، ولاسيما نوع «موريكس ترونكولوس» (Murex trunculus)، الذي لا يزال يستخدم حتى الآن في صورة مسحوق في الجنوب الغربي، وتشتمل من ناحية أخرى على منتجات من أصل نباتي، مستمدة بصفة رئيسية من أنواع من لحاء وصمغ «الهاياتوديندرون» (Haematodendron) أو «الماولوتشيا» (.Mauloutchia sp)[١٧]، وربما أيضاً من جذور نبات عشبي[١٨]. والى جانب هذه الفئة من الـ «في (م) بي/فيفي»، هناك مختلف سلالات الفلفل البري («بيبر باربونينسي»

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) أ. دو فلاكور (É. de Flacourt)، ١٦٦١، ص ١٣١.

(١٧) ب. بواتو (P. Boiteau)، ١٩٧٦، ص ٧١.

(١٨) المرجع السابق، ص ٦٩. انظر اسم «فيفيناتسي» أو «بولبوستليس فيرتيغالافينزيس تشيرم».

(Piper barbonense D.C.) المعروفة حالياً باسم «الفلفل الوردي»؛ و«بيبر باتشيفيلوم بيكر» (Piper pachyphyllum Baker)، و«بيبر بيريفوليوم فال» (Piper pyrifolium vahl) المشمولين باسم «دارافيلي»[١٩]. وفي بداية القرن التاسع عشر الميلادي، عرّف بارتيليمي هوغون[٢٠] هذه الأنواع بأنها «كبيب (حب العروس) العرب الحقيقي»، الذي يعتبر العرب من كبار مستهلكيه قبل أن يكونوا القائمين بإعادة تصديره كذلك.

ويأتي أخيراً الجاوي (صمغ جاوة) (Patra أو Styrax benzoin Dryander)، الذي احتفظت به الذاكرة تحت اسم «الفاترابايتان (أ نا) العملاق»، وإن كان لا يبدو أنه كان المحصول الرئيسي للتصدير من الماتاتانيا (نا)، إذ يظهر من خلال هذا الاسم أن الكيل (فاترا) من الجاوي (فاترا) كان هبة تُعطى للمشتري بمناسبة إتمام إحدى الصفقات (بايتانانا). وفي المجال الذي يهمنا هنا، لا بدّ أن ذلك المنتج الرئيسي موضوع الصفقة كان هو الـ «فيمبي»، الذي أقر علماء النبات بوفرته في الجنوب الشرقي. أما الجاوي (صمغ جاوة) نفسه، الذي يُستخدم مثبتاً للخلاصات العطرية السريعة التطاير فيزيد من قيمتها، وبذلك يحتل مركزه الممتاز في تجارة «الماتاتانيا (نا)»—فإن ميلر[٢١] يرى أنه هو نفسه الـ «كانكانوم» (cancanum) الذي ذكره الكتّاب الكلاسيكيون، والذي أدرجه «مرشد الملاحة في بحر إرتيريا» ضمن واردات شبه جزيرة العرب من «مالاو» (في الصومال حالياً). وطبقاً لما يذكره ميلو، كان «الكانكانوم» يصل إلى ذلك الميناء عبر «طريق القرفة» الذي يمر بمدغشقر وأفريقيا الشرقية «في زمن الأمبراطورية الرومانية (من − ٢٩ إلى + ٦٤١)».

وهناك منتجات أخرى يرد ذكرها في «دورة دارافيلي»، ولكن أسماءها لم تستخدم —كما في الحالات السابقة— لابتداع أسماء عمالقة. وبالأسماء الصريحة، فإن منتجات (ha)ramy Canarium madagascariense، وC. boivini وC. multiflorum Engler تعرف في أيامنا هذه باسم «بخور مدغشقر» أو «البخور الأفريقي الأبيض». أما أنواع القرفة التي تُجمع تحت اسم المكان «أمبوديسيني»، وهو تحريف محتمل للاسم الأقدم «أنداراسيني»، فقد بقيت لها آثار من أهميتها القديمة: فبعض الجماعات يجري أفرادها على أن يقوموا في احتفال رسمي بغرس أحد جذور القرفة

(١٩) تُعرف أنواع الفلفل في اللغة الملغاشية بالاسمين القديمين «فوامبيريفيري» «وتسيمبيريفيري»، اللذين يرجعان الى استعارات من اللغة السنسكريتية منذ الفترة الآسيوية في تاريخ اللغة. وتُعرف أنواع الفلفل كذلك باسم «دارافيلوفيلو» الأحدث عهداً، والذي ينحصر استخدامه في الشمال.

(٢٠) أ. هيكل (E. Heckel) ١٩٠٣، ص ١٢٠.

(٢١) ج.إي. ميلر (J.I. Miller) ١٩٦٩، ص ٣٩.

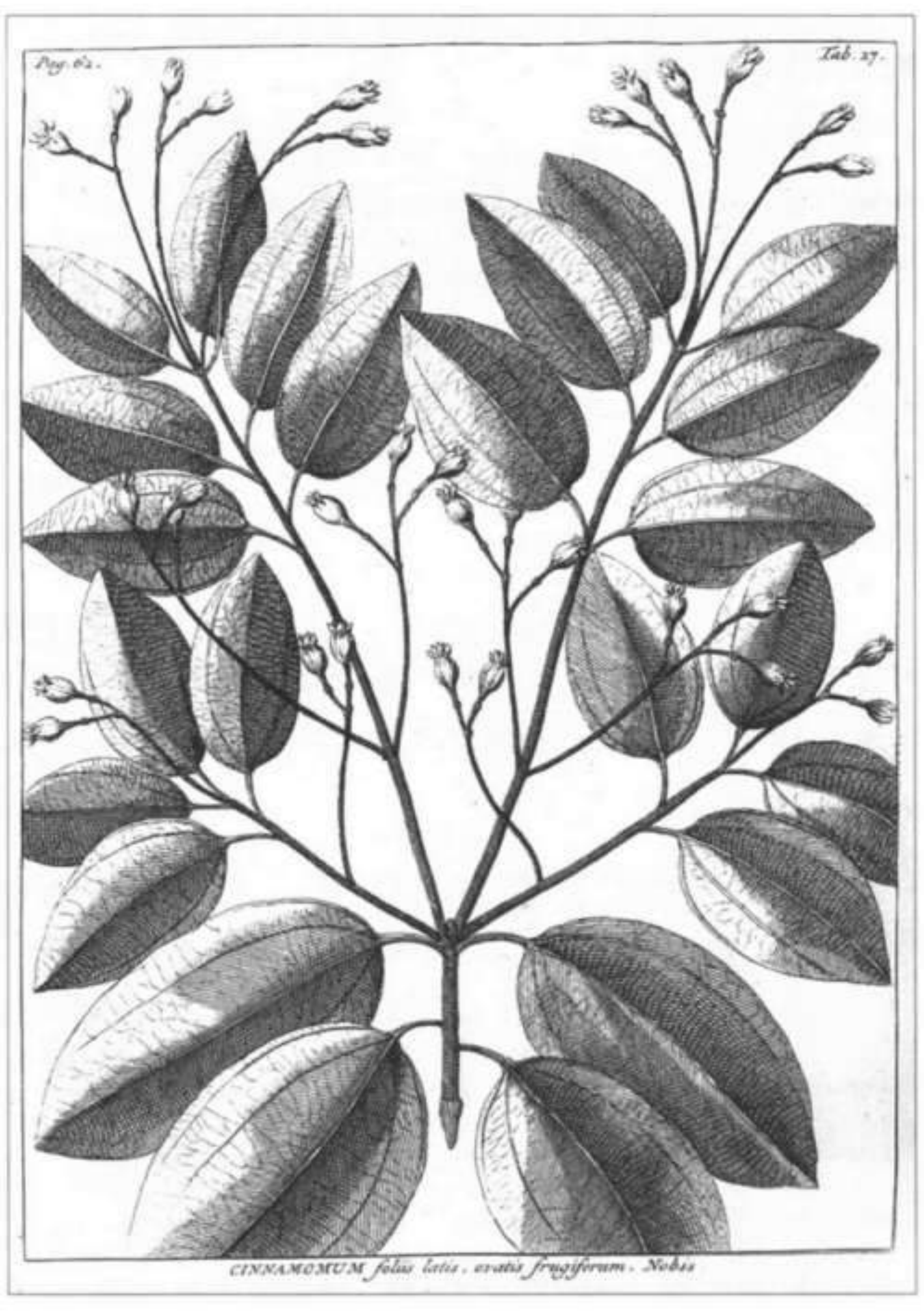
في مناسبة مولد الابن الأول للأسرة[٢٢]. فاللغويات تشير إذن الى وجود رابطة - يمكن أن تصبح واعية - بين أسماء الشخصيات «الأسطورية» التي تجسد تاريخاً قديماً بالغ التجريد وبين نباتات مدغشقر ومنتجاتها الثمينة، ولاسيا في الجزء الشرقي من الجزيرة.

وتبدو المرحلة التالية لذلك أكثر صعوبة للمؤرخ مما تقدم. فالأمر يتعلق من ناحية بمعرفة ما اذا كانت التلميحات - غير المباشرة إلى حد كبير - التي جمعها تتصف بصفة تاريخية حقيقية، وهل يمكن إدراجها في ترتيب زمني، حتى ولو كان نسبياً؛ وما إذا كان هذا الترتيب الزمني يندرج بدوره في سياق زمني موثوق لتاريخ المبادلات في المحيط الهندي؛ تلك هي النقاط التي سنبحثها فيا يلي. ومن ناحية أخرى - وهذا أمر أكثر تعلقاً بالتاريخ الداخلي للجزيرة - يحسن أن نتبين، وفقاً لترتيب زمني محتمل كذلك، تاريخ علاقات القوة بين الجماعات في الفترات القديمة من حياة الأقوام التي سكنت الجزيرة. ولا شك في أن هذا يشكل أصعب البحوث التي يمكن الإسهام بها في كتاب كهذا وأقلها تشويقاً؛ ولذلك فإننا سنلجأ في هذا «التاريخ العام» إلى التجاوز كلية عن النتائج التي تم التوصل إليها بالفعل والتي هي في سبيل النشر في مواضع أخرى فيا يتصل بهذا الجزء من البحث، وإن كان يحسن بنا أن نورد بعض السمات العامة التي يمكن أن تفيد المؤرخ.

نلاحظ أولاً أن الأسماء التي ورد ذكرها تواً يصعب استخدامها تاريخياً. فكل منها يشكل رمزاً جماعياً مركباً وليس الاسم الفردي «لبطل تاريخي»؛ فعندما يتحدث المرء عن «الدارافيفي» أو «الداروفيبي» أو غيرهما، فإنه يشير ببساطة إلى عدد من الوقائع في تاريخ الجزيرة، يُرجّح أن يكون تاريخها سابقاً على القرن الحادي عشر الميلادي. ولكن الكلمة تصف أيضاً «مجموعة معينة في وقت معين من تاريخها»؛ مثال ذلك عندما حاولت أن تحتكر إنتاج منتجات معينة وتصديرها؛ وقد تكون نفس الجماعة قد عُرفت بأسماء أخرى في أوقات أو في مناسبات مختلفة.

كما أن معاملة الأقوام باعتبارهم «عمالقة»، مثل معاملتهم على أنهم «أقزام»، هي بدورها شفرة أو رمز تحتاج الى اكتشاف مفتاحه، دون أن يخطر ببالنا أن نأخذ ذلك على أنه حقيقة تاريخية فعلية. فكما عامل الموروث الملغاشي الناس على أنهم «أقزام» في حالة قوم «الفازيمبا» كي يؤكد اضمحلالهم السياسي إلى درجة الإغفال في أجزاء مختلفة من الجزيرة، كذلك نُظر إلى الناس على

(٢٢) تشمل أنواع القرفة في الجزيرة اليوم أنواعاً من الـ «cinnamomum» التي أدخلت اليها وأنواعاً من الـ «cinnamosma» التي تشمل واحداً من «قاهري كل الصعوبات» وهو (Cinnamosma fragrans، «mandravasa-rotra»، Baillon)، الذي يصفه في كثير من الأحيان المشتغلون بالطب التجريبي والعرافون. وعندما لا يطلق على أنواع القرفة أسماء «kanely/kanelina» (بالفرنسية «cannelle») التي انتشرت في ظل الاستعمار مع تطور استغلال قرفة «Cinnamomum zeylanicum Breyn»، فإن أنواع القرفة تسمى في الحديث اليومي بصفة عامة بأسماء من أصل أوسترونيزي مثل hazomanitra (ومعناها «الخشب المعطر») و «hazomamy» (ومعناها «الخشب العذب»)، وذلك باستثناء الشمال. فهناك، رغم تأثر لغة الحديث تأثراً كبيراً بالبصمات الفرنسية، يواصل السكان تسمية أنواع القرفة باسم «داراسيني» (من الفارسية «دارصيني» (قرفة) ومعناها الحرفي «شجرة/خشب الصين» أو «ميناء الصين»)، كما في الفارسية واللغات التي استعارت منها هذه الكلمة مباشرة أو عن طريق اللغة العربية. ويبدو أن هذه هي الطريقة التي أدت على نحو غير مباشرة إلى ورود ذكر هذه النباتات في دائرة الدارفيفي من خلال اسم المكان «أمبوديسيني»، ومعناه «عند أقدام القرفة/على ضفاف القرفة».



الشكل ٢،٢٥: شجرة القرفة Cynnamomum Zeylanicum
(المصدر: ب. دومينيكيني – راميارامانانا).

أنهم «عمالقة» في حالة الدارافيني – وكذلك أيضاً بالنسبة لخصومهم – بغية إضفاء الخلود على جماعات حظيت بمكانة بلغ من سموها أن حاولت موروثات محلية كثيرة حفظ ذكراهم.

وهناك قدر كبير من الخلط يتعذر تفصيله وإيضاحه وتداركه فيما حدث من إعادة كتابة الموروثات وفي تناقضاتها وفيما حاولت إرساءه من شرعيات متضاربة. وبغير إجراء استقصاءات طويلة تنهض فيها الأنثروبولوجيا وعلوم اللغويات بدور رئيسي، قد يكون من المستحيل التوصل على نحو سريع ومباشر إلى كتابة ذلك الجزء من تاريخ الجزيرة الذي يستند إلى السمات التاريخية القليلة التي لا نزاع فيها والتي يمكن أن تستمد بصورة موثوقة من «دورة الدارافيني» وتتعلق بالتاريخ الداخلي للجزيرة. فهذه السمات تشكل عناصر لا بديل عنها فيما تتيحه من إمكانية، ولكن السؤال يظل قائماً عمن يكون هؤلاء «الدارافيني» الذين أتوا من الشمال الشرقي، والذين قيل في وقت يصعب تحديده إنهم سعوا إلى الخلاص مما تؤكد المصادر الشفوية أنه كان حالتهم التقليدية كمربين للماشية؟ يقال عنهم آنئذٍ إنهم أصبحوا، عن طريق اللباقة أو باستخدام القوة – حسب مكان الرواية وظروفها – يشتغلون بتجارة (ما مدى انتظامها؟ وعلى أي نطاق؟) يحتمل أنها كانت تحمل (باستخدام وسطاء أوسترونيزيين؟ أو فرس؟) منتجات مطلوبة في العالم الواقع إلى الشمال من مدغشقر. وجدير بالملاحظة أن مناطق الجزيرة التي تأثرت بهذه الأحداث الغامضة هي تلك الواقعة في جزئها الساحلي الشرقي وفي الجنوب.

والمنطقة الجغرافية التي تدخلت فيها جماعة الدارافيني القوية – بإغراء التوصل إلى احتكار هذه التجارة – قد أمكن بالفعل تحديدها تحديداً عريضاً بالأماكن التي جمعت فيها الموروثات التي تؤلف «الدورة» أو «الدائرة». وهي تتحدد على نحو أضيق لا بالأماكن التي حدثت فيها الأحداث والوقائع المسجلة فحسب، وإنما أيضاً بالأماكن التي لا تزال توجد فيها الإنجازات البشرية المسندة إليهم، والتي تتصل كلها تقريباً بتشغيل الكلوريت – الشيست (المحاجر والسلع المصنعة). ويتبين عندئذٍ بوضوح أن هذه المساحة – رغم أن لها امتداداً في «الماهافالي» في الجنوب الغربي (يقال إنها آخر منطقة بلغتها هجرة اختارت المضي عبر البلاد تاركة الساحل الشرقي في مكان ما جنوب مانانباترانا)[٢٣]، تمتد بصفة رئيسية من أقصى شمال الجزيرة الى حوض الماتاتانيا (نا). وإذا استثنينا الجنوب الأقصى، فإنها باختصار تضم ساحل الجزيرة الشرقي بأكمله، الذي يتميز فضلاً عن ذلك بصفة خاصة بثرائه بهذه الأفاويه والتوابل والعطريات والأعشاب الطبية؛ كما أن الظروف التي جرى في ظلها استغلال هذه الموارد (إنتاجاً وإتجاراً) تتبين بوضوح من فك رموز أسماء الأعلام، وخاصة كل تلك الأسماء المسجلة في نص المخطوط A6 الموجود في أوسلو. وقد أظهرت الاستقصاءات التي أُجريت بالفعل على طول المجرى الأدنى لنهر مانانجارا نطاق إعادة الصياغة الايديولوجية التي تعرضت لها موروثات «الرافوايمينا–أندرياماناڤانانا» عندما وصل «الزافي (ن–د) رامينيا».

ويُرجح أن ذلك الجزء من تاريخ حوض المانانجارا الأدنى اللاحق على وصول «الزافي (ن–د)

(٢٣) فيما يتعلق بأهمية بوابة المارووبايكا للانتقال بين شرق الجزيرة وغربها، انظر أ. راليميهواترا (E. Ralaimihoatra)، ١٩٦٦، ص ٥٤.

رامينيا» يأتي زمنياً بعد نهاية القرن الحادي عشر الميلادي. ورغم ذلك فإن الدارية به تبدو أساسية لكل من يسعى لفهم التطور اللاحق للتنظيم السياسي والاجتماعي في مناطق مختلفة من الجزيرة؛ كما أن هذه الدارية أمر حيوي بالمثل لكل من يريد التوصل إلى تفهم أفضل للسياق الذي تطورت ضمنه تجارة الصادرات، التي يرجح أن تكون فترات ازدهارها وانكماشها قد أثرت تأثيراً عميقاً في الفترة المبكرة.

وإذ يكشف هذا التاريخ عن الاشتراك في الأصول بين أمراء «الدارافيفي» القدامى وبين «الزافي (ن–د) رامينيا»، وعن أثر تضامنهم في تاريخ مدغشقر، فإنه يفرض علينا بذلك أن نولي وجوهنا شطر التاريخ قبل الملغاشي «للزافي (ن–د) رامينيا»، وهو تاريخ لا يزال المعروف منه نزراً يسيراً رغم الكتابات الكثيرة التي صدرت بشأنه. إلاّ أننا نستطيع بالاستناد الى بيانات موثوقة نسبياً أن نتفق على أنه، مع تحديد مساحة نشاط هؤلاء التجار الأوسترونيزيين العظام التي شملت معظم المسالك البحرية للمحيط الهندي، فإن الهجرات المتتابعة «للزافي (ن–د) رامينيا»، من سومطرة إلى شواطىء البحر الأحمر، ومن هناك الى الهند (مانغالور) ثم إلى مدغشقر، قد تعكس بالمثل الحركة العامة لتجارة الأوسترونيزيين البحرية، والتي كانت تشمل – جزئياً على الأقل – التجارة الخارجية الملغاشية من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلاديين. إلاّ أن من المستحسن – قبل محاولة المضي إلى هذا الحد – استكمال استقصائنا للحياة في مدغشقر، من خلال إسهامات الفروع العلمية التي لا تدين مصادرها الرئيسية لعلوم اللغويات إلاّ بالقليل.

اثنولوجيا النبات وعلم الآثار: هل كان تصدير المنتجات المذكورة أمراً محتملاً؟

يعتبر الغطاء النباتي الحالي لمدغشقر بوجه عام نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للنشاط البشري. ذلك أن ما حدث في بداية الألف الحالية من انقراض بعض الحيوانات (قرود الليمور الكبيرة، والنعام الكبير (aepyornis)، والسلاحف البرية الكبيرة، والتماسيح العملاقة، وأفراس النهر القزمية، الخ...) التي كانت تعيش في هذه البيئة الأصلية، والتي كثيراً ما توجد مقابرها حول عيون المياه القديمة، هذا الاختفاء يشير فيما يبدو على الأقل إلى سبق حدوث تغير كبير في غطاء الغابات، حتى إذا افترضنا أيضاً وجود فترة من انخفاض معدل المطر كي نفسر الجفاف الذي أصاب بعض المناطق. ويلاحظ فضلاً عن ذلك أن بعض المواقع التي يقع تاريخها في الفترة التي نعالجها (لامبوهارانا، + ٧٣٠ ± ٨٠؛ وتاولامبيبي، + ٩٠٠ ± ١٥٠؛ وأمباسامبازيمبا، + ٩١٥ ± ٥٠) توجد فيها آثار لصناعات بشرية (أسنان مثقوبة للزينة، وفخاريات، الخ...) يعثر عليها مصاحبة لبقايا هذه الحيوانات شبه الحفرية؛ أما الشك في تزامن نوعي البقايا هذين تزامناً دقيقاً فمصدره جهلنا بمواقعها في ترتيب طبقات التربة المتتالية[٢٤].

---

(٢٤) ج.ب. دومينيكيني (J.P. Dominichini)، ١٩٨١ (أ)، ص ٧٠.

وسواء تعلق الأمر بالغطاء النباتي أو بالغطاء الحيواني، فإن أعمال البشر في الأوقات الأخرى لم تكن على الدوام سلبية وحسب، كما يتجه الميل إلى تصويرها في أغلب الأحيان. في مجال الغطاء النباتي، نجد أن السمات المميزة للغطاء النباتي الملغاشي من حيث وفرة الأنواع المتوطنة (٨٦ في المائة) وندرة أنماط أخرى معينة (أقل من ٨ في المائة) تشهد على طول الزمن الذي انقضى على مدغشقر وهي جزيرة، وكذلك على أن الجزيرة كانت في وقت ما متصلة بقارة كبيرة تكتسي بقاياها الموجودة اليوم بغطاء نباتي بدائي مماثل. وتشير هذه الحالة إلى أن المهاجرين إلى مدغشقر، أياً كان المكان الذي جاؤوا منه، قد وجدوا بها نباتات مماثلة أو شديدة الشبه بالنباتات الموجودة في بلدهم أو بلدانهم الأصلية، والكثير منها نباتات كان يجري الاتجار بها بالفعل، أو أمكن الاتجار بها بعد حين. ويكفي للاقتناع في هذا الصدد أن يفحص المرء، مثلاً، قائمة النباتات التي وضعها دو فلاكور[٢٥]، الذي وجه انتباهاً خاصاً بطبيعة الحال إلى النباتات ذات القيمة التجارية، ومقارنتها بالقوائم التي وضعت للواردات من مصر والامبراطورية الرومانية وفارس.

وعلى ذلك فإن ما تقدم يطرح سؤالين: هل كان يجري في العصور القديمة جمع وبيع هذه النباتات والمنتجات ذات الأصل الحيواني التي احتفظت بذكراها المصادر الشفوية وخاصة في شرق الجزيرة؟ وذلك هو ما سنقوم بتحليله الآن. وهل كانت هذه النباتات والمنتجات مندرجة في منطقة تجارة شملت – قبل الإسلام وفي أوائل عهده – كل المحيط الهندي أو جزءًا منه؟ هذا هو ما سنبحثه فيما يلي. فطبقاً للتعداد الذي قام به بيرييه دو لاباتي[٢٦]، فإن ٤٨ في المائة من النباتات الملغاشية غير المتوطنة قد استوردها الإنسان. والأكثر من ذلك لفتاً للنظر، وهو أمر لا يمكن تفسيره من خلال الجغرافيا الحيوية – التي يُتوقع فيها بصورة طبيعية أن يوجد من النباتات غير المتوطنة في الغرب الذي لا يفصله عن أفريقيا الشرقية سوى قناة موزمبيق قدر أكبر مما يوجد في الشرق الذي يفصله المحيط الهندي الشاسع عن أي قارة أخرى – نقول إن من الملفت للنظر أن ٥٧,١٤ في المائة من هذه النباتات توجد في المنطقة المواجهة للرياح – وكذلك، بصفة استثنائية، في السامبيرانو (في الشمال الغربي) – في حين أن ١٤,٢٨ في المائة فقط توجد في المنطقة المحمية من الرياح، مع اشتراك المنطقتين في نسبة الـ ٢٨,٥٧ في المائة الباقية. وقد رأى بيرييه دو لاباتي أن إدخال هذه النباتات قد جرى على نحو غير مباشر من خلال النشاط البشري، بعد انقسام القارة التي كانت تنتمي إليها مدغشقر في الأصل. واستند دو لاباتي إلى ذلك كي يبرهن على نحو عابر على قدم الوجود البشري في الجزيرة[٢٧]. ولا شك في أن عمليات غرس الأنواع الثمينة وأقلمة النباتات الجديدة قد تم النهوض بها قبل تدمير الغابات، وذلك على أيدي حراجيين أو على الأقل بواسطة منظفي الأراضي الحقيقيين من الزراع المتجولين، الذين كانوا يحرصون بوجه عام على إعادة تكوين التربة والتشكيلات الخضرية.

---

(٢٥) أ. دو فلاكور (E. de Flacourt)، ١٦٦١، ص ١١١–١٤٦.

(٢٦) هـ. بيرييه دو لاباتي (H. Perrier de la Bathie) ١٩٣٦.

(٢٧) المرجع السابق، ص ١٤٣ و ١٤٤. وللاطلاع على استقصاء حديث، انظر سي. شانوديه (C. Chanudet)، ١٩٧٩.

ونظراً لأن البحوث الأثرية أقل تقدماً من بحوث الجغرافيا الحيوية أو علم الأحافير المتحجرة، فإنها لم تكشف حتى الآن إلّا عن موقع واحد ذي تاريخ سابق على الفترة التي نتناولها هنا (سارودرانو، وهو موقع صيادي أسماك في الجنوب الغربي، تاريخه + ٤٩٠ ± ٩٠)[٢٨]، وإن كانت هذه البحوث قد كشفت أيضاً عن بعض المواقع التي يقع تاريخها في فترتنا. وكما هي الحال بالنسبة لتشكيلات الغطاء النباتي، فإن هذه المواقع قد أيدت مسبقاً بعض الحقائق التي أوضحها مؤخراً فك رموز التراث الشفهي، وهو ما ينبغي أن يتيح بدوره تفسيراً على أساس أفضل لنتائج الاستقصاءات والحفريات.

وفي منطقة الشمال التي يقول الموروث إنها منشأ الدارافيفي، بين بوباومبي ودارايينا، في أدنى خليج تحميه من مد البحر المفتوح «نوسي فالاسولا» («جزيرة معقل المبعوث» أو «جزيرة الأثر الباقي»)[٢٩]، و«نوسي فيهيرينانا» («جزيرة العودة») و«نوسي كومانكوري» (جزيرة الخنازير) و«نوسي أنكومبا» (جزيرة الليمور)، توجد «إيرودو» التي تستمد اسمها من قرية حالية وتقع على النهر الذي يصب مياهه في ذلك الخليج. ونظراً لأنه لم يُجر أي تحليل للطلع النباتي، فلا يوجد حتى الآن ما يثبت أو ينقض حدوث استغلال «الدارا» وغيره من النباتات التجارية في ذلك المكان، الذي يحتفظ بذكراها في اسم «دارايينا» (الشيء الذي كان يصنع منه «الدارا»/ حيث يكثر «الدارا»). ولكن باتيستيني أوضح أن السهل الساحلي، حيث عثر على قشور بيض النعام الكبير (aepyornis) («فورومباترا»: «طائر المناطق التي جردت من غاباتها»)، «يكاد أن يكون بكامله مغطى بسافانا «ساترانا»، التي هي بالتأكيد تشكيل متدهور»[٣٠]، كما أن المنطقة الواقعة جنوب «أمباسيمينا» تحمل اسم «أنكاييي»، الذي يصف منطقة أشعلت فيها النار على أيدي منظفي الأراضي من الأعشاب الضارة ورعاة القطعان.

وقد كشفت المواقع الساحلية الثلاثة التي جرت فيها استقصاءات عن وجود سكان ينتمون إلى الثقافة نفسها، ويتميزون حسبما يذكره فيران «بأساليب صنع فخارياتهم (القدود والجرار والأوعية ذات الأرجل)، وباستخدام الكلوريت–الشيست (القدور والأوعية) واستهلاك صدفيات Pyrazus palustris». ويقدر أخصائيو الآثار أن هذا الموقع، الذي كان مستخدماً حتى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي على الأقل، كان مشغولاً بالفعل في القرن التاسع الميلادي، بل وربما منذ ما قبل ذلك في القرن السابع الميلادي[٣١]. وفي تلك الأوقات المبكرة كان صيادو الأسماك

(٢٨) ر. باتيستيني و ب. فيران (R. Battistini et P. Vérin)، ١٩٧١. وبالنسبة لتحديد التاريخ بصفة خاصة ر. باتيستيني (R. Battistini)، ١٩٧٦.

(٢٩) انطلاقاً من الاستخدام المتكرر كثيراً للجزر كحظائر للماشية في الشمال، هناك إغراء بترجمة «نوسي فالاسولو» على أنها «الجزيرة البديلة عن فِناء الماشية المسور»، ولكن مقابل ذلك عادة هو «نوسي سولوفالا»، لأن كلمة «سولو» لا توجد إلّا كاسم.

(٣٠) ر. باتيستيني و ب. فيران (R. Battistini et P. Vérin): ١٩٦٧، ص ١٤ (أ).

(٣١) تحديد التاريخ بالكربون ١٤: كيغوشي (Kigoshi): GAK 380: ١٢٠٠ ± ١٤٠ قبل الحاضر؛ GAK 692: ١٠٩٠ ± ٩٠ قبل الحاضر؛ GAK 350b: ٩٨٠ ± ١٠٠ قبل الحاضر؛ أي نطاق زمني يمتد في أقصاه من + ٦١٠ الى + ١٠٧٠.

يعرفون كيفية تشغيل الحديد والزجاج، وكانوا على اتصال بمنطقة تجارة عربية–فارسية[٣٢]. ووسط الأصداف (Pyrazus palustris و Ostrea mytoloides و Turbo، الخ...) التي كانت مخصصة دون شك بصفة رئيسية للأكل والتشغيل الحرفي (الملاعق المنحوتة من أصداف turbo)، عثر – ولكن بكميات صغيرة – على أصداف murex التي كانت توفر الـ «فيمبي»، وهو عطر لا يزال يطلبه اليوم المسلمون «الهنود» في مدغشقر، ويوجد اسمه –كما رأينا – في اسم «الدارافيفي».

وهنالك مواقع أخرى يعود تاريخها إلى الفترة التي نتناولها هنا على الأقل، توجد في أقصى جنوب الجزيرة، في أراضي «الأنتاندروي» حالياً، التي كان يظن إلى عهد قريب أنها لم تسكن إلاّ في القرن الثامن عشر الى التاسع عشر الميلادي، لأننا لا نجد مصدراً أوروبياً واحداً يشير إلى الدلائل الواضحة على عمرانها المبكر، رغم أن حجم سكانها كان كثيفاً نسبياً ويبدو أنه استمر حتى القرن السادس عشر الميلادي. وكان هؤلاء السكان يتألفون أساساً من جماعتين، كلاهما تسكنان على ضفاف نهر «مانامبوفو» (النهر ذو الفخاخ/ثقوب المياه): إحداهما في موقع «تالاكي»[٣٣] (الحسن المنظر)، على جانبي المصب، والثانية في موقع «اندرانوسوا»[٣٤] (عند المياه الجيدة) الذي تشغل جزءًا منه «ماندا (ن–د) ريفيلاهاترا (٤٦ هكتاراً)» (قلعة العظيم الذي يضفي المكانة/النظام)، عند التقاء نهر «مانامبوفو» بنهر «أندرانوسوا». ويمكن أن تضاف إلى هاتين المجموعتين مجموعة ثالثة كان مقرها في اتجاه أعلى النهر في موقع «أندارو»[٣٥] («باللحاء/بالجلد»، أو «عند أقدام دارو») وتتألف من «الماهيراني» (٢٥ هكتاراً) (النافذو البصيرة/ الأذكياء/ المهرة) و «الأمبونيفاناني» (٦ هكتارات) (أعلى الهيدرا/ الثعبان/ القبر) (مع الهيدرا الحاكمة/ الثعبان الحاكم/ القبر الحاكم)، وهي جماعة لم يُسند إليها أي تاريخ مطلق، ولكن من الجلي أنها تنتمي إلى نفس ثقافة مواقع (مابين) الأنهار والقلاع الحجرية، مثل «ماندا (ن–د) – ريفيلاهاترا – أندرانوسوا»، وترجع إلى فترة كان يمكن خلالها العثور في مواقعها المسكونة على مختلف أنواع الغطاء الحيواني تحت–الأحفوري.

ويلاحظ أن المصادر الشفهية، بما فيها «دورة الدارافيفي» – مثلها مثل المصادر المكتوبة – لا تورد ذكراً لهذه المواقع التي كان سكانها – مثل أولئك الذين سكنوا «أندرانوسوا» – جزءًا من تنظيم إقليمي له احتفالات طقوسية تشترك فيها مختلف الجماعات (كما يتبين من طبيعة بقايا الزيبو التي عُثر عليها في كومة المخلفات عند أندرانوسوا)[٣٦]، ولكنه اختفى دون أن يترك أي أثر في

---

(٣٢) ر. باتيستيني و ب. فيران (R. Battistini et P. Vérin)، ١٩٦٧، ص ١٤ (أ). ويكرر ب. فيران (P. Vérin)، ١٩٧٥، نص عام ١٩٦٧ ولكنه يستعيض عن عبارة «من القرن الثامن الى القرن التاسع» بعبارة «من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر» دون أي إيضاح آخر.

(٣٣) ر. باتيستيني و ب. فيران و ر. راسون (R. Battistini, P. Vérin et R. Rason)، ١٩٦٣.

(٣٤) سي. راديميلاهي (C. Radimilahy)، ١٩٨٠ و ١٩٨١.

(٣٥) سي. راديميلاهي (C. Radimilahy)، ١٩٨٠.

(٣٦) د. راساموِيل (D. Rasamuel)، ١٩٨٣.

المنطقة، التي لا يعرف سكانها الحاليون أي شيء عن أسلافهم البعيدين هؤلاء. وتبدو نتائج التأريخ بالكربون ١٤ مثيرة للاهتمام[٣٧]؛ إذ إنها تشير إلى فترة تقع بين + ٩٤٠ و+ ١٣١٠ كحدود قصوى، مع احتمال ترجيح القرن الحادي عشر الميلادي. بيد أن الأمر الذي يظل ينتظر الإيضاح هو طبيعة الثروة أو الموارد التي كان يمكن أن تصدرها «التالاكي» والتي كان يستغلها السكان المستقرون في المناطق الداخلية، فلا يوجد في الملاحظات التي أجريت حتى الآن ما يمكن أن يعطي صورة واضحة في هذا الصدد.

ورغم أن الجنوب كان على الأرجح قد بدأ يتأثر في ذلك الوقت ببدايات الجفاف، فإن أحواله المناخية كانت بالتأكيد مختلفة في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، وهو ما يعني أن «المانامبوفو» كان نهراً يحمل كمية أكبر من المياه ولم يبدأ تعرضه بعد للاختلافات الفصلية الكبيرة التي تحدث اليوم. وكان مجراه الأعلى يعبر منطقة غابات تتيح قيام حياة اقتصادية تستند جزئياً إلى تشغيل المعادن، وهو نشاط يستهلك الوقود بشراهة. وكان تشغيل المعادن هذا يشمل النحاس والحديد التي عُثر على خاماتها هناك. إلاّ أنه على خلاف خام النحاس الموجود حول «بيماريفو» في الشمال، وجدت كذلك آثار استغلال مبكر لهذه الخامات. بيد أن النحاس، الذي قُدر له أن يلقى مستقبلاً مزدهراً في الفترات اللاحقة، يبدو أنه لم يؤد في البداية إلاّ الى صناعة حرفية لإنتاج الحلي، وخاصة أساور «فانتوفانتو» ذات الحلقة المسكورة التي عثر عليها في أماكن عدة وبعيدة أيضاً مثل «إيرودو»، والتي لا تزال تعرف باسم «هابا»، حتى وهي مصنوعة من الفضة. ومرة أخرى تبدو الارتباطات اللغوية مثيرة للاهتمام. فكلمة «هابان» في لغة التشام وكلمة «سابان» في لغة «تشورو» كلتاهما تعني «النحاس» في النطاق القاري الأوسترونيزي[٣٨]؛ أما كلمة «سابا» في اللغة الملغاشية وفي لغة جزر القمر، فلا تزال حتى اليوم هي الكلمة المعتادة التي تعني «النحاس»[٣٩].

وكان الحديد يُستغل بكميات يُعتدّ بها. وهنا لا يبدو أن تشغيل المعدن كان يجري في الموقع، نظراً لأن ممارسة إعادة الاستخدام المعتادة – التي تثبتها الاثنوغرافيا – لا تكفي لإيضاح التباين الملفت للنظر بين وفرة الآثار الدالة على استغلال الخام المعدني (الرماد، والفحم النباتي، ومخلفات الصهر) وبين الغياب الفعلي للمشغولات الحديدية، إذ إن مواقع الفترة المشمولة لم يُعثر فيها إلاّ على سوار واحد (أندرانوسوا) وحربة وخطاطيف لصيد الأسماك (تالاكي). ويمكن أن يضاف إلى ذلك – في بلد لم يثبت فيه استخدام الأدوات الحجرية بعد – آثار وجدت لاستخدام البلطات والساكاكين في العظام (أندارو؛ أندرانوسوا). ولا شك في أن الجانب الأكبر من المنتجات المسبوكة كان يصدر عن طريق تالاكي، التي يبدو أن نموها – إن لم يكن تأسيسها – كان مرتبطاً

(٣٧) GIF 4571 : ٩٢٠ ± ٩٠ قبل الحاضر؛ GIF 4570 : ٧٣٠ ± ٩٠ قبل الحاضر؛ وفيما يخص تالاكي (Talaky): ٨٤٠ ± ٨٠ قبل الحاضر.

(٣٨) ج. فِرّان (F. Gerrand)، ١٩٠٩.

(٣٩) م. أحمد شامانغا و ن.ج. غينييه (M. Ahmad Chamanga et N.J. Gueunier)، ١٩٧٩؛ ولكن يلاحظ أن كلمة «سابا» في اللغة الملغاشية قد تعني «الفضة» أحياناً. وفي اللغة الكيسواحيلية، نجد أن كلمة «شابا» تعني «النحاس».

بدورها كمنفذ إلى البحر لتصدير المنتجات من الداخل، علماً بأن هذه المنتجات لم تكن قاصرة على المصهورات والمسبوكات.

أما اسم المكان «أندارو»[٤٠]، وما اكتُشف هناك من البقايا العديدة لعظام صغار الحيوانات، فإنه يشير إلى أن صغار الحيوانات كانت تستهلك في ذلك الموقع بكميات كبيرة. ولا ريب في أن ذلك لم يكن مبعثه ذوق السكان في الطعام بقدر ما كان الحاجة إلى ذبح تلك الحيوانات قبل أن يتلف جلدها (دارو) أكثر من اللازم بفعل الأشواك والنباتات الشائكة. ومن المحتمل أن جلود الأغنام كانت سلعة تصدير ثانية، كما يُحتمل كذلك أن فائض اللحوم الكبير الذي كان يتم الحصول عليه بهذه الطريقة كان يحفظ بالتمليح والتدخين، باستخدام التقنيات التي تعرف أنها كانت موجودة في ذلك الوقت. ومن الطبيعي أن تكون هذه اللحوم المحفوظة على الأرجح محصولاً ثالثاً للتصدير. غير أنه إذا كانت حركة الملاحة في ذلك الوقت كثيفة، فإن من الجائز أن الجانب الأكبر من هذه اللحوم كان يستخدم لإمداد القوارب بالغذاء. وليس من المستبعد أيضاً أن بعضها كان يوجه للاستهلاك المحلي. فمن المحقق بالفعل أن سكان المناطق الداخلية في الجنوب هؤلاء كانوا يتبعون الأسلوب الملغاشي التقليدي في سلوكهم[٤١]، ويستخدمون طرقاً معقدة متقدمة في طهي الطعام أساسها الغلي والأساليب المعقدة في تحضير اللحوم (فن القطع، الخ...)[٤٢]، كما أنهم لم يكونوا يعانون من الافتقار إلى البروتين الحيواني.

وعلاوة على الأغنام، كان السكان يربّون أيضاً – ولكن بأعداد أقل فيما يبدو – الثيران والماعز، التي تشهد على استهلاكها بقايا الوجبات، التي تبين أيضاً استهلاك حصيلة الصيد (عظام الطيور والقنافذ والقوارض الصغيرة الأخرى) والأسماك (عظام الأسماك وخطاطيف سرطان البحر وأصداف قنافذ البحر وأصداف محاريات المياه العذبة والمياه المالحة). أما نباتات الغذاء – التي لا يرد لها ذكر في الموروث التاريخي ولم يعثر لها على بقايا في البحوث الأثرية – فلا شك في أنها كانت تضم على الأقل ما كان موجوداً في المنطقة من النباتات التي استؤنست قبل غيرها – مثل اليام والتارو وما شابه ذلك – والتي كان يمكن جمعها من الغابة أيضاً، كما لا يزال يحدث اليوم. وفضلاً عن القرع العسلي باستخداماته العديدة، كان يوجد الى جانب هذه النباتات نوع البيريوينكل (Catharanthus roseus linn)، الذي كان البحارة الملغاشيون يعرفونه تقليدياً ونشروه بين البحارة الآخرين على الأرجح في تاريخ مبكر جداً[٤٣]. وهذا النبات ليس من النباتات الصالحة للأكل، ولكن خصائص أوراقه في تقليل الشهية تخفف من حدة الجوع، مما أكسبه اسم «تونغا» (ومعناه الحرفي: الذي يمكّن المرء من الوصول) في الجنوب. والواقع أن الحصول عليه لا يقتضي التوغل في الأراضي الداخلية، لأنه أقرب إلى أن يكون نباتاً ساحلياً، بل

(٤٠) من الجائز أن اسم المكان هذا يشير إلى النباتات القابلة للتصدير التي سبق ذكرها عند مناقشة المصادر الشفهية.

(٤١) ب. دومينيكيني–رامياراماننا (B. Dominichini-Ramiaramanana)، ١٩٧٧ و ١٩٨١.

(٤٢) د. راساموبل (D. Rasamuel)، ١٩٨٣.

(٤٣) ب. بواتو (P. Boiteau)، ١٩٧٧.

إنه ينمو كذلك في المناطق المالحة. ومن هنا يمكن افتراض أن القوارب التي كانت ترسو في «تالاكي» كان بمكنها الحصول عليه كما تفعل القوارب الصغيرة اليوم.

وفي الجزء الصغير من «تالاكي» الذي جرى استكشافه، على الضفة الشرقية، لم يسفر البحث إلّا عن مسكن واحد لصائد أسماك (بالاضافة إلى حربة وخطاطيف (سنانير) لصيد الأسماك، وأثقال لخيوط الصيد أو شباكه)، بدت فيه الأشياء والأدوات الخاصة بالاستعمال اليومي بسيطة عملية، لا يمكن مقارنتها بنظائرها التي عُثر عليها في مواقع الأراضي الداخلية (فخاريات متنوعة وغنية بالزركشة، وقطع مختلفة من الحلي، الخ...). غير أنه عُثر على ملاعق مصنوعة من أصداف التوربو turbo، كما حدث في موقع «إيرودو»، كما وجد أن الفخاريات المحلية تبدو فيها آثار المعالجة بالغرافيت –كما في مواقع «أندارو» و «أندرانوسوا» – دون أن يبدو لذلك غرض عملي مثل ذلك الذي يتضح فيما عثر عليه خارج مدغشقر (في الفخاريات القديمة والحديثة على السواء) في بعض قطع الفخاريات من شرق أفريقيا (تراث ليليسو) وجنوب أفريقيا (تراث غوكوميري–زيوا–جيزو) وفي فخاريات تراث «سا–هوينه–كالاناي» (وخاصة في تشامبا القديمة) في المنطقة الأوسترونيزية[٤٤]. وإن ما عُثر عليه في المواقع على طول المجرى الأعلى لنهر «مانامبوفو» من أثقال الكلوريت–الشيست، وأوعية الفخار التي تقلد النماذج الحجرية، والمنتجات البحرية، ومنتجات ما وراء البحار (سغرافيتو من شبه الجزيرة العربية وفخاريات أخرى مستوردة لم يتم تحديد تاريخها بعد بدقة، وعقود العاج من أفريقيا أو آسيا)، كل هذا يقدم الدليل النهائي على أن «تالاكي» كانت نقطة العبور لكل هذه السلع ولم تكن موقع صيادي أسماك من نوع «ساروودرانو». يضاف الى ذلك أنه – حتى دون ذكر مواقع الضفة الغربية – فإن مجموعة المواقع القائمة على الهضبة المشرفة على مواقع الكثبان حيث أجري الاستقصاء أبعد عن البحر من أن يبلغها أناس تنحصر حياتهم في صيد السمك للحصول على الكفاف، كما أن كونها تغطي مساحة كبيرة على هذا النحو يشير في حد ذاته إلى أنواع أخرى من الأنشطة، مثل الصيد على نطاق كبير بكميات لا بد أن جانباً منها كان يعالج بالحفظ ويباع مثل لحم الضأن الذي سبقت الاشارة إليه. غير أن هذا كله لا يزال يتطلب الإثبات بمزيد من الأدلة.

وهذه النقص في البيانات، الذي يبدو واضحاً على مستوى موقع واحد، يبدو أكثر تفاقماً عندما يفكر المرء في حجم البلد كله. إلّا أن إجراء مزيد من البحوث على نحوٍ منهجي موجه لدراسة مواقع مصاب الأنهار والجهات ذات الموقع الاستراتيجي من الناحية الاقتصادية في أعالي مجاري هذه الأنهار على جانبي أحواضها سيتيح بلا شك، وفي وقت قصير، التوصل إلى إعادة بناء صورة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدغشقر كلها خلال تلك الفترة الحاسمة من تاريخها الايكولوجي والسياسي. ذلك أن البيانات المستمدة من علم الآثار بحالتها الراهنة، مقترنة بالبيانات المستمدة من

---

(٤٤) انظر بصفة خاصة، بالنسبة لأفريقيا الشرقية: ر. سوبر (R. Soper)، ١٩٧١؛ وبالنسبة لأفريقيا الجنوبية: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل ٢٧، اليونسكو. وبالنسبة لجنوب شرق آسيا القاري: و.ج. سولهايم الثاني (W.G. Solheim II)، ١٩٦٥؛ وللتوصل إلى نظرة شاملة إلى البيانات: ب. دومينيكيني–رامياراماننا و ج.ب. دومينيكيني (B. Dominichini-Ramiaramanana et J.P. Dominichini)، ١٩٨٣، ص ١٢–١٥. وتوجد تقنية معالجة منتجات الترف بالغرانيت أيضاً في منطقة البحيرات الكبرى، ولكن بعد + ١٤٥٠.

الاثنوغرافيا والموروثات، تشير بالفعل إلى وجود وحدة ثقافية ومادية ملفتة للنظر، تتجلى في فئتي البيانات المذكورتين، وتشمل المفاهيم التي لا تزال حية في المدينة الملغاشية الحالية، وسمات الثقافة المادية التي ترجع إلى تلك الفترة. وبعض هذه السمات، ولاسيما الفخاريات المستوردة، تثبت بوضوح أن بعض الجماعات الملغاشية كانت جزءًا من شبكة من العلاقات امتدت إلى مناطق لم تبرزها من قبل دراسة الموروثات، وهي: البلدان القارية المطلة على بحر الصين الجنوبي من ناحية، والبلدان المطلة على مضيق موزمبيق من ناحية أخرى. ولا بدّ أن يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى أن تمتد إلى هذه المناطق «الجديدة» جهود البحث عن البيانات التي قد تلقي ضوءًا على تاريخ مدغشقر.

مدغشقر في السياق الدولي

لقد تبين لنا – بدءًا من البيانات المفصلة المستمدة من الموروثات وإنتهاء بالبيانات الأكثر وضوحاً واتساقاً التي يوفرها علم الآثار – أن مدغشقر توفر بالفعل، بالنسبة للفترة التي تشملها دراستنا، مؤشرات متعددة ومختلفة على قيام علاقات مع منطقة واسعة فيما وراء البحار، بعض نقاطها لا يرد ذكره إلا بالكاد، وبعضها الآخر يُؤكَّد ويبرز. إلّا أنه نظراً للثغرات الحالية فيما لدينا من وثائق، فإن من المتعذر استنتاج شيء منها على نحوٍ مباشر، سواء فيما يتعلق بالطبيعة الحقيقية للعلاقات بين الجزيرة وبين كل من هذه النقاط أو فيما يتعلق بكثافة هذه العلاقات. والمؤشرات التي توفرها دراسة المصادر الشفهية وتلك التي يوفرها علم الآثار تجعلنا نأمل في أن يمكن التخلي نهائياً عن الافتراض المستند إلى «الفترة الزمنية القصيرة»، الذي يزعم أن تاريخ عمران مدغشقر بالسكان لا يتجاوز أواخر الألف سنة الأولى للميلاد(٤٥)، وأن يتحقق بذلك نقض البحوث التي أقامت حججها على هذا الافتراض(٤٦). فلم يعد هناك أي شك في أن الانسان كان موجوداً في مدغشقر – على الأقل في المناطق التي ألقت عليها البحوث الأخيرة أضواء جديدة – قبل عام + ١٠٠٠ بوقت طويل. وعندما ندرج أيضاً دراسة المصادر غير الملغاشية، التي يجب بطبيعة الحال تناولها بمنتهى الحرص لأن ذكر مدغشقر لا يرد فيها أبداً باسم واضح لا يحتمل اللبس، فإن الفترة من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلاديين – على الرغم مما لا يزال غامضاً بشأنها – لم يعد يمكن قبولها في التاريخ الملغاشي باعتبارها الفترة التي بدأ فيها عمران الجزيرة بالسكان. بل إن الوقت قد حان لكي ننبذ نهائياً، فيما يختص بتاريخ مدغشقر، كل أوجه الجدل الناشئة عن عدم كفاية المعلومات عن عالم أوسترونيزيا. فالجزيرة كانت فيما يبدو – ودون ما حاجة إلى مراجعة كل البراهين التي لدينا – مندرجة حقاً في سياق محيطي عريض.

إن تاريخ الملاحة في المحيط الهندي لم يُدوَّن بعد؛ ولا توجد في الوقت الحالي سوى دراسات جزئية، يصعب الخروج منها بصورة متكاملة يمكن الاعتماد عليها تماماً. ولا شك في أن التوسع البحري للعالم

(٤٥) انظر ج. بواربيه (J. Poirier)، ١٩٦٥؛ ب. أوتينو (P. Ottino)، ١٩٧٤ (أ) و ب. فيران (P. Vérin)، ١٩٧٤.

(٤٦) انظر، على سبيل المثال ج. برنار (J. Bernard)، ١٩٨٣.

العربي - الإسلامي، من القرن الحادي عشر الميلادي فصاعداً على الأقل، قد غطّى في المصادر والدراسات العديدة المتنوعة على الدور الذي قامت به الشعوب والمناطق الأخرى في عمليات الملاحة المبكرة. ولعل الحاجة تدعو إلى توجيه قدر من الاهتمام أكبر مما وجه حتى الآن إلى درجة الاتقان التي كان قد بلغها في تقنيات الملاحة - مع حلول القرن الأول الميلادي - أولئك الذين جمعهم الصينيون في الألف سنة الأولى للميلاد تحت اسم «كون-لون»، والذين يُرجّح أن الأوسترونيزيين كانوا يمثلون بينهم أغلبية أو قسماً كبيراً كثير العدد على أقل تقدير. ولكن يبدو أن الذين كانت تعنيهم الاشارة كانوا بصفة رئيسية هم الشعوب أو الأقوام التي كانت ترتاد البحر في أجزاء جنوب شرق آسيا القارية والجزرية[٤٧]. وكان هؤلاء الأوسترونيزيون هم أول من عُرفوا بأنهم بناة القوارب الكبيرة المخاطة التي قصد بها ارتياد أعالي البحار، والتي أطلق عليها المؤلفون الصينيون من القرن الثالث إلى التاسع الميلاديين اسم «كون-لون بو»، واصفين إياها بأنها سفن ذات أشرعة مجدولة يبلغ طولها خمسين متراً في المتوسط، ويمكنها أن تنقل ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ شخص، وقدراً من السلع يتراوح بين ٢٥٠ و ١٠٠٠ طن[٤٨]. ومن المحتمل أن الأطواف والقوارب الطويلة الخفيفة ذات الدقة الخارجية قد استمرت تنقل بعض المهاجرين الأوسترونيزيين في نهاية الألف سنة الأولى للميلاد إلى مدغشقر - فالفقر والشجاعة، مثلها مثل الميل الى المغامرة، لا يقتصران على فترة معينة. إلاّ أنه لم يعد من الممكن، بالنسبة للفترات اللاحقة على القرن الثالث الميلادي - وربما أيضاً قبل هذه الفترة[٤٩] - الربط بين القدرات الملاحية لتلك «السفن الهشة» وبين تاريخ عمران الجزيرة بالسكان، الذي لا يزال أنصار التاريخ القصير يرون أنه حدث بالضرورة نتيجة تقدم بطيء امتد عبر قرون متعددة على مراحل تمثلت في مستقرات طويلة العمر بدرجات متفاوتة أقيمت على طول سواحل المحيط الهندي، متجاهلين في ذلك كلا من تحذير ج. دونك[٥٠] والرحلة السريعة إلى الشاطىء الشرقي لمدغشقر عن طريق سيلان وجزر المالديف وجزر تشاغوس التي أثبت إمكانها عملياً بول آدم[٥١]. ومن الجائز أن المستقرات المشار إليها قد وجدت بالفعل؛ إلاّ أن إنشاءها - منذ وقت مبكر - لم يكن يمثل حاجة حتمية ناشئة عن مستوى تطور المعرفة التقنية بقدر ما كان راجعاً الى اختيار متعمد واستراتيجية وضعها مستخدمو النطاق المحيطي الذين ساد الاعتراف منذ سنوات عديدة بطرق ملاحتهم التي سلكوها وبالجغرافيا الاقتصادية

(٤٧) كان أكثر من عرفهم الصينيون بلا شك هم مؤسسو مملكة «تشامبا» اللاحقة، الأوسترونيزية ذات الطابع الهندي. وقد ولدت تلك المملكة من انتصار أحرزه «الكون-لون» على مقاطعة «جي-نان» الصينية في عام + ١٣٧؛ وفي الأوقات التالية، أثبتت تلك المملكة بصورة متكررة اتجاهاتها إلى التمرد واتسامها بروح الميل إلى الغزو، حتى ضد الصين نفسها التي كانت تلك المملكة قد غدت تابعة لها من الناحية النظرية.

(٤٨) ب.ي. مانغان (P.Y. Manguin)، ١٩٧٩.

(٤٩) مثلما ظل الرهبان الصينيون يسافرون بحراً حتى منتصف القرن الثامن الميلادي (انظر ج. فِران (G. Ferrand)، ١٩١٩، ص ٢٤٥ و ٢٤٦) على قوارب «الكون-لون»، كذلك كان المبعوثون الصينيون إلى البحار الجنوبية منذ عهد الأمبراطور «وو» (من - ١٤٠ الى - ٨٦) يسافرون بالفعل على السفن التجارية «للبرابرة».

(٥٠) انظر ج. دونك (G. Donque)، ١٩٦٥، ص ٥٨، حيث يقيم «الدليل على أن الحتمية الجغرافية أمر لا وجود له».

(٥١) ب. آدم (P. Adam)، ١٩٧٩.

والسياسية التي عاشوا في ظلها. لذلك نشعر اليوم بأن عمران جزيرة مدغشقر بالسكان – إن لم يكن بالضرورة اكتشافها – كان بالنسبة للأوسترونيزيين القدامى على الأرجح جزءًا من عملية لم يعد متروكاً للصدفة فيها حيّز كبير.

وإذا كان من المتفق عليه أن الأوسترونيزيين كانوا أول من أقلع نحو مدغشقر (التي يبدو طابع هذا واضحاً في عمرانها بالسكان وفي لغتها وثقافتها – وهو أمر لم يظهر بشأنه أي شك في غضون البحوث الأخيرة)، وبالنظر إلى الأدلة التي عُرضت فيا تقدم، فإن هناك أسباباً وجيهة للدراسة الدقيقة للافتراض القائل بأن الجزيرة قد أدمجت في نظام تجاري أقاليمي وفر طلباً على عدد من المنتجات الثمينة[٥٢]. ومن هذه المنتجات الأخشاب، وصمغ القلفطة، والأفاويه، والتوابل، وهي منتجات كان يجري توفيرها منذ وقت مبكر جداً بتقنيات الجمع في الجزيرة، كما كان ذلك يشمل القرفة، التي يبدو أنها كانت من أكثر المنتجات إدراراً للربح في تلك التجارة، وكان استغلالها بتقنيات الجمع المحمية تخصصاً للتشاما القدامى[٥٣].

ولا نزاع في أن هذا الافتراض يصطدم بعديد من الأفكار الشائعة، وأنه يتضمن عناصر لا تزال بالغة الهشاشة، إلى جانب عناصر أخرى رسخت وتأكدت. وهو يستند أولاً إلى المشاركة المحتملة للأوسترونيزيين في نقل الأشخاص والسلع في غرب المحيط الهندي في بدايات الألف سنة الأولى للميلاد. وثمة قرائن مختلفة تشير إلى احتمال وجود «سفن لرجال سود»[٥٤] – «كون–لون–بو» – قريباً من أفريقيا، ومن هذه إشارة «مرشد الملاحة في بحر إرتيريا إلى القوارب المخاطة ذات الأشرعة المجدولة على شاحل أزانيا الشمالي»[٥٥]؛ و «الأثيوبيون طوال القامة آكلو البشر» على سواحلها الجنوبية الذين أشار إليهم بطليموس[٥٦]؛ والقوارب المخاطة ذات الدقة الوحيدة التي يُرجّح أنها كانت تخص التشام[٥٧]

(٥٢) ب. دومينيكيني–رامياراماناتا وج.ب. دومينيكيني (B. Dominichini-Ramiaramanana et J.-P. Dominichini)، ١٩٨٣ و ١٩٨٤.

(٥٣) معلومات قدمها على الصعيد الشخصي ج. كوندوميناس (G. Condominas)، مستنداً إلى الوثائق التي جمعها لويس كوندوميناس (Louis Condominas) عن «الموي في سون–تران العليا Les Moïs de Haut Son-Tran».

(٥٤) انظر تعبير «كولانديو فونتا kolandio phonta» الذي «يصف في «مرشد الملاحة...» القوارب التي تقلع بين الهند وجنوب شرق آسيا (خريسي)؛ ب.ي. مانغان (P.-Y. Manguin)، ١٩٧٩. وفي هذا التعبير الذي ربط بعض المؤلفين بالفعل بينه وبين «كون–لون–بو»، يتعلق كالعنصر الأول بـ Kuladan أو Koladya.â الذي يعني «أرض الرجال السود» ويرتبط بهجرات «الكون–لون»، وذلك وفقاً لما يذكره كسيويون–كياو، استناداً إلى مقال كتبه تشين تشينغ–هو، وكرسه للأسلاف المؤسسين لمملكة لين–يي (الاسم القديم لـ «تشامبا»).

(٥٥) من المحتمل كذلك أن تكون هذه القوارب مشتقة من القوارب المصرية.

(٥٦) انظر هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٨٦ (ب)، ص ١٠٣. وفي القرن العاشر الميلادي، كان كتاب «عجائب الهند» لا يزال يتحدث عن «الزنج آكلي البشر» في أرض سفالة (انظر أ. ميكل (A. Miquel)، ١٩٧٥، ص ١٧٢. غير أن أكل لحوم البشر – وفقاً لما يذكره بيير أليكساندر (Pierre Alexandre) – كان قاصراً على أقلية من الجماعات الأفريقية، وكان أقرب إلى الوجود في أفريقيا الوسطى.

(٥٧) يقول ب.ي. مانغان (p.-Y. Manguin)، ١٩٧٩، إن هذ القوارب كانت «تخص سكان القارة»؛ ولكن نفس المؤلف (١٩٧٢، ص ٤٤)، يذكر تحديداً أن الفيتناميين «لم يكونوا أبداً من روّاد البحر».

والتي وجدت في البحر الأحمر في القرن السادس الميلادي[٥٨]. ومن الممكن إضافة قائمة الحقائق التي أوردها ميلر إلى حقيقة أن زراعة أشجار الموز المجلوبة من جنوب شرق آسيا نشاط قديم جداً، وأن زيت جوز الهند كان يصدر عن طريق «رهابتا» في زمن كتابة «مرشد الملاحة...»، وأن فيلة القتال التي يركبها «السيريس»[٥٩] كانت موجودة في الجيش الأثيوبي قبل القرن الثالث الميلادي[٦٠]، وأن تجار «التشام» من راكبي البحر شاركوا في تجارة الرقيق الزنج[٦١] حاملين إياهم الى آسيا والى الشرق الأوسط[٦٢]، وأن الجاحظ[٦٣] ذكر أن لدى الزنج وعياً حاداً بوحدة عالم السود وأهميته. وهذه كلها عوامل تضاف إلى عوامل أخرى غيرها لتشهد بقدم الاتصالات التي نتحدث عنها وباستمرارها.

---

(٥٨) انظر هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٩ (ب).

(٥٩) رغم أن هذا الاسم يصف الصينيين عادة، وأن ج.هـ. نيدهام (J.H. Needham)، ١٩٧٠، ص ١٤٠ و ١٤١ – مقتفياً أثر بليوت (Pelliot) ومدرجاً على نحو أقرب إلى الخطأ جنوب الصين وجنوبها الشرقي – لا يستبعد احتمال وجود رحلات صينية عبر المحيط في الزمن القديم كانت تصل حتى ميناء أدوليس، فإن هؤلاء «السيريس» لم يكونوا صينيين. والحقيقة أن هؤلاء السيرس – الذين كان الامبراطور يتلق منهم فيلة مستأنسة أو مدربة بنفس شروط الجزية التي كان يتلقاها من «برابرة» الجنوب في شكل حرير وأفاويه وتوابل، الخ. – لم تكن لديهم فيلة قتال. أما فيلة «التشام» – الذين يمكن الشك ايضاً في أنهم كانوا وراء هؤلاء «السيريس» وكانوا يستخدمون هذه «الدبابات المجوسية» بقدر ما كان يستخدمها الهنود – فقد كانت لا تزال تبذر الرعب في صفوف الجيش الصيني حتى منتصف القرن الخامس الميلادي (انظر ج. ماسبيرو (G. Maspéro)، ١٩٢٨، ص ٧٢).

(٦٠) انظر هليودور Heliodore (هليودوروس Heliodorus، ١٩٦٠، المجلد الثالث، ص ٥٩–٦١. وبشأن هذه التجارة في الأفيال، انظر: «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، اليونسكو.

(٦١) يقول ج. ماسبيرو (G. Maspéro)، ١٩٢٨، ص ٣٤، في ترجمته لكتاب Ling Wai Dai Da) Ling W(a)i Tai ta بلغة بين–يين) – المجلد الثاني، ص ١١: «إن غالبية «التشام» يشتغلون تجاراً للرقيق، وتحمل جنوكهم (سفنهم) البشر بدلاً من السلع». أما الرقيق الذين كان التشام يتجرون فيهم بعد أن يحصلوا عليهم من الاغارة أو بشرائهم بأسعار بالغة الارتفاع أو بالمقايضة بـ «الخشب العطري» – انظر «تشو فان تشي» (حو فان جي) لمؤلفه «تشاو جو–كوا» الذي يستشهد ماسبيرو بنص مقتبس منه على نفس الصفحة – هؤلاء الرقيق كانوا يأتون في جانب منهم من الجزر الأوسترونيزية الشرقية (جزرك ملقا، الخ.). لكن نفس كتاب Ling Wai Dai Da الذي نشره عام ١١٧٨م «جو كو–فيي» يؤكد أن بعض هؤلاء الرقيق كانوا من «زنجقي كون – لون» أو «أرض زنج كون – لون»، «في البحر الجنوبي الغربي».

(٦٢) إن كثيرين من هؤلاء الرقيق الزنوج الذين كان وجودهم في الصين معروفاً منذ عام ٧٢٤م (جزية قدمها إلى البلاط الامبراطوري حكام شري ويجايا النوساتتاريون) كان يقصد بيعهم للعرب، الذين يذكر جو كو–فيي أنهم كانوا يدفعون فيهم أثماناً مرتفعة ويستخدمونهم بصفة خاصة كحمالين (انظر الترجمة في ج. فران. (G. Ferrand)، ١٩١٩ (مارس/آذار وأبريل/نيسان)، ص ٢٥٣).

(٦٣) كتاب «فخر السودان على البيضان»، ترجمة فرنسية غير منشورة تكرم بها جان دُفيس. وبلاد السودان المذكورة في هذا الكتاب تمتد من زنج أفريقيا الى «صيني» جنوب شرق الصين، مروراً بأوسترونيزيي «الزابج» الذين يذكر الكتاب أنهم نوساتتاريين (نساطرة–المترجم) (انظر في هذا الشأن أ. ميكل (A. Miquel)، ١٩٧٥، ص ٧٨) الذي يرى في «الزابج» تصحيفاً لاسم «جافاغا Djavaga»، ويرى أنه يشير إلى مجموعة جزر سومطرة–جاوة أو جزيرة سومطرة وحدها). غير أن الزابج، التي تناظر «سوفارنادفيبا» في السنسكريتية (انظر نص البيروني الذي اقتبسه ج. كويديس (G. Coedès)، ١٩٦٤، ص ٢٦٤)، والتي تصف في بعض الأحيان أجزاء من القارة (انظر ج. كويديس (G. Coedès)، ١٩٦٤، ١٦٠) يحتمل أن تكون ذات صلة باسم «زاباي ZA Bai» الذي أورده بطليموس، والذي ظن بعض الكتاب أنهم قد تعرفوا فيه على الـ «تشامبا» (انظر ج. ماسبيرو (G. Maspéro)، ١٩٢٨، ص ٢).

والمجموعة الثانية من العوامل التي تحتاج في السنوات المقبلة إلى تقدير أهميتها الكمية والنوعية تتعلق بالدور الذي قامت به مدغشقر في هذه الحركة المحتملة للقوارب الأوسترونيزية نحو الغرب. وفي مؤلف تعرض لكثير من النقد، يضع ميلر إدماج الجزيرة في هذه التجارة في تاريخ مبكر جداً[٦٤]. ويبدو لنا – على ضوء الأدلة التي عثر عليها في المصادر الشفهية وفي علم الآثار – أن مدغشقر لم تكن فقط، كما اعتقد ميلر، مجرد ستار يُستخدم للمحافظة على الأسرار التجارية المتعلقة بأرض القرفة والكاسيا (السنّا) ويُدّعى زوراً أنها تقع في القرن الأفريقي. وإنما كان ساحل مدغشقر الشرقي بالاضافة إلى ذلك غنياً بعدد من المنتجات ذات الأهمية الرئيسية في التجارة الدولية في العالم القديم وفي أوائل العصور الوسطى، وكان من أبرز هذه المنتجات الخشب الصلب eagle wood[٦٥] – الذي اعتبر ميلر أنه التاروم tarum الذي كان يصل عبر «طريق القرفة» – والذي كانت له ميزة إضافية لا تقتصر على كونه بعيداً عن مناطق تجوال الأساطيل المنافسة، بل تتجاوز ذلك إلى قرب مصادره من مخارج التصريف الرئيسية، وخاصة من الموانىء الأفريقية التي كانت تسهم في تزويد مصر، وتزويد عالم البحر الأبيض المتوسط عن طريقها[٦٦]. ولا شك في أن ساحل مدغشقر الشرقي كان يقدم منتجاته خلال الفترة التي تعنينا هنا. وإن خلو ساحل أفريقيا من نباتات معينة، ذات أهمية ثقافية كبيرة، مثل قرفة Calophyllum inophyllum[٦٧]، ليحفزنا إلى الاعتقاد بأن مدغشقر، حيثما يوجد هذا النبات، كان يزورها الأوسترونيزيون في وقت سابق على بلوغهم شرق أفريقيا. وكانوا يأتون معهم بمهاجرين جدد وبسلع جديدة لم تكن توجد في مدغشقر، إما بقصد الاستهلاك المحلي أو من أجل التجارة الخارجية.

ويتعلق كل ما قلناه آنفاً، بطبيعة الحال، بالفترة السابقة على تلك التي يتناولها هذا المجلد. ولما

---

(٦٤) إن ج.إي. ميلر (J.I. Miller)، ١٩٦٩ الذي يحدد (ص ١٧١) زمن عمران مدغشقر بالسكان في الألف الثانية قبل الميلاد ليس هو الوحيد الذي يقول بمثل هذا التاريخ المبكر. فأقدم التواريخ هي تلك التي يقترحها علماء الأنثروبولوجيا الفيزيائية، بدءًا من أ. راكوتو–راتسيامانغا (A. Rakoto-Ratsimamanga)، ١٩٤٠، الذي يحدد التاريخ بعام – ٥٥٠، حتى ر. فوركيه (R. Fourquet) وآخرين من معهد باستور، ١٩٧٤، الذي يفترض «أصلاً قبل درافيدي لأستراليين أوائل». انظر أيضاً الهامش رقم ٩. ولا يدرس ميلر في كتابه الفترة التي يشملها هذا المجلد.

(٦٥) انظر أ. دو فلاكور (E. de Flacourt) ١٦٦١، ص ١٣١.

(٦٦) انظر مثلاً ج. لوكلان (J. Leclant)، ١٩٧٦، ص ٢٧٠، الذي يذكر القرفة بين المنتجات الواردة من شرق أفريقيا والتي كانت مصر تعيد تصديرها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط في عهد الأسرة الفرعونية الخامسة والعشرين (من – ٦٦٤ الى – ٥٢٥).

(٦٧) يوجد نبات .Colophyllum inophyllum Linn في مختلف أنحاء حوض المحيط الهندي – المحيط الهادي باستثناء أفريقيا. وقد جعلت هذه الثغرة بيربيه دو لاباي يحدد تاريخ الهجرة المحيطية للنبات في زمن مبكر جداً (انظر ي. كابانيس وآخرون (.Y. Cabanis et al)، ١٩٦٩–١٩٧٠، ص ٢٨٠. بيد أن الشجرة، التي تعطي أيضاً الخشب لصنع القوارب والصمغ لقلفطتها، كانت بين النباتات التي كانت الجماعات المتأثرة بالتأثير الهندي تزرعها بانتظام للوفاء بمقتضيات الطقوس الدينية والمراسم الملكية (انظر أ.ج. هودريكور و ل. هيدان (A.G. Haudricourt et L. Hédin)، ١٩٥٣، ص ٥٤١. وفيما يتعلق بالمركز الهام الذي كان يحتله هذا النبات في الثقافة الملغاشية، انظر ب. دومينيكيني–رامیارامانانا (B. Dominichini-Ramiaramanana)، ١٩٨٣، ص ٤٨٣–٤٨٦).

كنا نعتقد أن مدغشقر كانت تشارك بالفعل - في ذلك الوقت البعيد - مشاركة كثيفة في تجارة المحيط الهندي، فإن من الجلي أن الخطوة التالية هي محاولة تتبع مراحل هذه المشاركة فيما بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين. ونحن نفعل ذلك دون أن نخفي عن أنفسنا أو عن القارىء حقيقة أن هذا الاطار الزمني يستند إلى افتراض أولي: هو تأكدنا - استناداً إلى استقصاءات أجريت في مدغشقر - من أن الجزيرة كانت تشارك بنشاط في التجارة المحيطة منذ بداية الألف سنة الأولى للميلاد.

ويبدو أن أولى الصعوبات التي واجهها التجار من مدغشقر كانت تتعلق بعدم فعالية التحالف بين أكسوم وبيزنطة ضد فارس الساسانية. ذلك أن الساسانيين، بفضل نجاحهم في فتح جنوب شبه الجزيرة العربية (٥٧٠م) الذي ظلوا مسيطرين عليه حتى تحوّل آخر حكامهم هناك إلى اعتناق الإسلام في عام ٦٢٨م[٦٨]، نجحوا دون شك في الاستيلاء على جانب من تراث سكان جنوب شبه جزيرة العرب في التجارة البحرية في المحيط الهندي، بما في ذلك البحر الأحمر. وبعد ذلك أصبحت فارس المفتوحة - ثم المتحولة إلى اعتناق الإسلام - تمثل إلى حد ما عنصراً متكاملاً مع السياسة التوسعية للعالم العربي-الاسلامي، الذي أكمل بفتحه لمصر (٦٤١- ٦٤٢م) تحكم العرب والفرس بزمام السيطرة على مسالك التجارة في الغرب.

وسواء كان تكيّف الجزيرة المبدئي مع هذا الوضع إيجابياً أو سلبياً، فمن الجلي أنه تمثّل في الدخول في علاقات مع المستوردين الفرس، وهو ما يفسر الكيفية التي يبدو بها تأثيرهم ملحوظاً في البيانات المستمدة من تربة مدغشقر. يضاف إلى ذلك أن بعضهم كانوا على الأرجح موجودين على الساحل الأفريقي. ولكن التغير - الجزئي على الأقل - في الشركاء، وانقطاع الطرق البرية الذي كان وراء تدهور تجارة البخور وكذلك دون شك وراء تدهور التجارة في منتجات أخرى واجهت منافسة منتجات العالم العربي- الفارسي، هذا التغير وهذا الانقطاع يرجّح أنهما أعاقا التجارة في القرفة كذلك، التي كانت تخوض منافسة منذ حين مع سيلان التي كانت تحظى بدعم الساسانيين منذ القرن الرابع الميلادي. وعندما بدأ قوم القمر (جزر القمر ومدغشقر) يتحركون مستغلين الاضطرابات التي وقعت في جنوب شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن الميلادي، ساعين فيما يبدو[٦٩] إلى غزو عدن في قواربهم ذات الدقة الخارجية، فقد يحسن النظر إلى ذلك على أنه محاولة ناجحة جزئياً لإعادة الأوضاع إلى الاستقرار. فقد استقر بعض هؤلاء الغزاة في اليمن، وجعلوا من عدن مرفأهم الذي يخرجون منه في كل موسم «مقلعين معاً في مد موسمي واحد»، وذلك بعد أن نجحوا في إيجاد طريق بحري واحد بين موطنهم الأصلي وبين جنوب شبه جزيرة العرب، وهي رحلة كان العرب والفرس في القرن الثالث عشر الميلادي لا يزالون يقطعونها في ثلاثة فصول موسمية، طبقاً لما يقرره ابن المجاور. وبذلك تمكن أهل القمر

(٦٨) انظر ج.إي. ميلر (J.I. Miller)، ١٩٦٩، ص ٢٢٠.

(٦٩) نحن نتبع هنا أو.سي. داهل (O.C. Dahl)، ١٩٥١، و هـ. ديشان (H. Deschamps) ١٩٧٢، في فهمهما لعبارة «امبراطورية الفراعنة» على أنها تعني «الحكم الروماني لمصر».

– على الرغم من كل شيء – من التنافس بنجاح، نظراً لأن الملاحين العرب والفرس، الذين يبدو أنهم لم يعرفوا جزر القمر ومدغشقر إلاّ في القرن العاشر الميلادي ولم تتضح فكرتهم عنها إلاّ في القرن الميلادي الثاني عشر، استمروا يحصلون على المنتجات الملغاشية من ساحل أفريقيا الشرقي الذي كانوا يبحرون بمحاذاته.

وفي القرن التاسع الميلادي تأثرت الحياة في غرب المحيط الهندي بوقوع اضطرابات كبيرة. ومن الصعب الآن تكوين فكرة واضحة عن حالة التجارة بالتفصيل خلال ذلك القرن. وفي حدود ما يمكن أن تقودنا المصادر العربية إلى افتراضه، فإن رحلات الملاحين الملغاشيين في ذلك القرن والقرون التالية له مباشرة كانت تنتهي على الأرجح في عدن. وقد أدت إلفتهم الطويلة بالأقطار الإسلامية إلى اعتناق بعض الملغاشيين للإسلام، بل إنه قد يمكن التساؤل عما إذا كانت بعض الرحلات من القمر إلى عدن ومدخل الخليج العربي الفارسي قد أصبحت في النهاية جزءًا من تنظيم التجارة العربية–الفارسية. وهناك على أي حال حقيقة واحدة تبدو مؤكدة، وهي أن الملاحين الملغاشيين الذين اعتنقوا الإسلام هم الذين أرشدوا ملاحي عمان وسيراف إلى الطريق الملاحي المباشر إلى شمال جزيرة مدغشقر، حيث لا يزال يمكن العثور عند أونجاتسي[٧٠] على المستقرات الأولى لهم، كما أرشدوهم كذلك إلى جزيرة قنبلو، التي ذكر المسعودي أنها مأهولة بسكان مختلطين من المسلمين والزنج الوثنيين، والتي لا يزال من غير الممكن استبعاد أنها ربما كانت تقع في مكان ما من القمر، حيث ينبغي البحث عنها في الشمال الغربي لمجموعة الجزر[٧١]. غير أنه، أياً كان موقع جزيرة قنبلو على وجه الدقة، فإن ما تقدم يعني بوضوح أن بداية القرن العاشر الميلادي على أكثر تقدير شهدت تحولاً لم تعد المنافسة ضد العرب والفرس معه تجري بنفس حدتها السابقة من جانب جميع الملغاشيين. وكان ذلك يحدث في وقت تمكن فيه عالم «الكون–لون» من السيطرة على المضايق – مستفيداً في ذلك من الوضع الذي نشأ عن المذبحة التي أصابت المسلمين في كانتون (٨٧٨م) ومن نمو سلطة شري ويجايا – فكسب بذلك ميزة حقيقية على الأساطيل المنافسة (العربية–الفارسية والهندية من ناحية، والصينية من ناحية أخرى). غير أن الأمور لم يكن مقدراً لها أن تستقر على ذلك الوضع.

وقد نجحت هذه السيطرة على المضايق – التي امتدت على الأرجح حتى مضيق «سوندا» – في جعل شبه جزيرة ملقا، في مملكة شري ويجايا، نقطة الانطلاق والوصول النهائية لجميع السفن الذاهبة إلى الصين أو الآتية منها، لأن الصين كانت قد أصبحت واحدة من أكبر الأسواق في ذلك الزمن، وكان قد تحوّل اليها جانب كبير من تجارة جميع الأقطار الواقعة في جنوب غرب

(٧٠) إن الأونجاتسي، الذين يلف الغموض تاريخهم، والذين كانوا في أوقات الشدة يُنبذون على أنهم «ليسوا عرباً» ويوصفون بأنهم «قوم من رمال مكة»، يُحتمل أنهم بلغوا شمال الجزيرة قبل «الزاني (ن–د) رامينيا». وأكثر عناصر الايتيمولوجيا (أصول اللغة) إقناعاً في الوقت الحالي هو ذلك الذي يربط بين هذا الاسم وبين اسم «الأزد» الذي جاء به بحارة عمان.

(٧١) إن أ. ميكل، (A. Miquel) ١٩٧٥، ص ١٧١ و ١٧٢، يستبعد احتمال وجود موقع «قنبلو» في مدغشقر – وإن كنا نحن نستخدم اسم «القمر» مع إدراجنا إياها في أرخبيل القمر – لأنه لا يرى أي فائدة تجارية لمثل تلك الرحلة.

المحيط الهندي والمنقطعة الصلة بالبحر الأبيض المتوسط. وكانت مدغشقر – التي استمر جزؤها الشرقي على الأقل يدور في فلك «الكون – لون» – مشاركة بطبيعة الحال في هذه التجارة. وفي حادثة هجوم قنبلو (٩٤٥م)، تقبل بعض الروايات القول بأن المهاجمين، الذين تطلق عليهم المصادر العربية اسم «واق–واق»، قد جاؤوا من مدغشقر[٧٢]. ويلق التفسير الذي أعطاه ابن لاكيس – في كتاب «عجائب الهند» – لهذه الغارة قبولاً عاماً باعتباره مرضياً: فهو يذكر أن الحملة كانت تبحث عن زنج لاسترقاقهم وعن منتجات مناسبة لتحملها الى بلادها والى الصين (عاج، وأصداف سلاحف، وجلود فهود، وعنبر). والواقع أنه لا توجد حاجة تدعو للشك في هذه البواعث المعترف بها صراحة، والتي تكمن أهميتها في أنها تبرز حقيقة أن الجزيرة كان يوجد بها فعلاً سوق تمونه التجارة مع القارة التي كان يأتي منها العاج وجلود الفهور – وأسرى الاسترقاق من الزنج أيضاً على الأرجح. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الحملة يغدو تفسيرها أقل إقناعاً في سياق نمو التجارة الملغاشية مع الصين منه في سياق التنافس التجاري بين العالم الإسلامي وعالم «الكون–لون» الذي أطلق عليه ابن لاكيس اسم «واق – واق»[٧٣].

بيد أنه رغم شيوع القرصنة والغارات طوال هذه الفترة، ورغم أن التاريخ الملغاشي في الفترات الأحدث يضم بالمثل نماذج صارخة لذلك، فإن الحملة ذات «الألف سفينة» التي جاءت من الجنوب لمهاجمة قنبلو لم يكن يقودها ملغاشيون من الساحل الشرقي فحسب، وإنما كانت تضم أيضاً أفراداً من قوم «واق– واق» من الشرق الأقصى، لم يكن يمكن لحملاتهم في هذه المناطق الواقعة في أقصى الجنوب – وهي الحملات التي تنهض عليها الأدلة في موضع آخر[٧٤] – أن يكون حافزها هو السعي إلى الحصول على منتجات كان «الواق– واق» يستطيعون أن يتركوا أمرها لحلفائهم في مدغشقر، فضلاً عن وفرة وجودها في مناطقهم الأصلية واستخدامهم لها هناك في تجارتهم التي امتدت قروناً طويلة مع الصين. وتشير جميع الدلائل إلى أن الأمر الذي كان يهم هؤلاء «الكون – لون» أو «الواق – واق» هو مناهضة الانتشار الإسلامي نحو الجنوب، الذي كان يلقى مساندة الملغاشيين الذين اعتنقوا الإسلام، وحماية سبل الوصول إلى مناجم الذهب وغيره من المعادن. وقد يمكن قبول القول بأن الحديد الموجود في جنوب مدغشقر، والذي كان يحميه جيداً أولئك الذين يستغلونه، ربما كان يمثل في حد ذاته مورداً يستوجب القتال من أجل المحافظة على احتكاره[٧٥].

ويبدو أن الحملات المماثلة لتلك التي وقعت عام ٩٤٥م قد أبطأت تقدم الأسطول الإسلامي

---

(٧٢) المرجع السابق، ص ٧٣. ويناهض هذا التفسير: ر.موني (R. Mauny)، ١٩٦٥، ص ٧–١٦.

(٧٣) للاطلاع على دراسة تفصيلية لما يلي، انظر ب. دومينيكيني–رامبارامانانا و ج.ب. دومينيكيني (B. Dominichini-Ramiaramanana et J.-P. Dominichini)، ١٩٨٣ و ١٩٨٤.

(٧٤) انظر أ. ميكل (A. Miquel)، ١٩٧٥، ص ١٧٣.

(٧٥) قدم «التشام» في عام ٩٧٤م جزية كانت تضم «أربعين رطلاً من الحديد» (انظر ج. ماسبيرو (G. Maspéro)، ١٩٢٨، ص ١٢١).

لفترة طويلة. ولكن تجانس عالم «الكون – لون» كان قد بدأ يتأثر فعلاً بالدعوة إلى الإسلام. ومن المحتمل أن تكون تلك هي الفترة التي غادرت فيها شواطىء البحر الأحمر بعض الهجرات، مثل هجرة «الزافي (ن – د) رامينيا». وفي نفس الوقت، بدأت الجزيرة تطورة علاقاتها مع أفريقيا الشرقية – التي كانت على الأرجح مختلفة عنها ولكنها دخلت في نطاق انتشار الإسلام كذلك – مصدّره إليها سلع الكلوريت – الشيست التي كانت تنتجها، وفق ما تشير إليه واردات كيلوه من القرن العاشر الميلادي فصاعداً(٧٦).

إن هذا التقييم الجديد للعلاقات الاقتصادية والبحرية بين مدغشقر وعالم «الكون–لون» من ناحية، وبين الجزيرة والعالم العربي– الفارسي من ناحية أخرى، يثير تساؤلات جديدة، تتعلق هذه المرة بالحياة الداخلية للجزيرة. وإن الملاحظات المتسقة المتوافقة – رغم وجود ستة قرون فاصلة بينها – لكل من كتاب «حدود العالم» وأمير البحار سيدي علي جلبي توضح فيما يبدو أن البنى السياسية والاجتماعية القديمة في جنوب الجزيرة وقفت صامدة في مقاومتها للمؤثرات الجديدة. وينبغي أن يحفز هذا الخبراء في شؤون مدغشقر إلى معاودة فحص مسألة النفوذ «العربي» التي استخدمت استخداماً مفرطاً في تفسير مختلف سمات الثقافة الملغاشية القديمة. بيد أن هذا الفحص أقرب إلى أن يتصل بدراسة الفترات اللاحقة على القرن الحادي عشر الميلادي. والحقيقة الوحيدة التي ينبغي أن تجذب اهتمامنا هي أن التغيير الرئيسي في المنظور الذي يُطلب منا القيام به في هذا المجال ينبغي أن يكون ثمرة توليف بين جميع المصادر المتاحة حالياً لكتابة تاريخ الفترة الواقعة بين القرنين الميلاديين السابع والحادي عشر. وهناك في هذه العملية كثير مما يدعو إلى التفكير عندما ندرك الثغرات العديدة التي لا تزال توجد في الأدلة الخاصة بهذه الفترة، وندرك كذلك مدى جهلنا بالفترة السابقة عليها.

ومثلما تثور التساؤلات اليوم حول ذلك التأثير المفرط الذي كان يُسند حتى الآن للنفوذ أو التأثير العربي، كذلك يمكن للمرء أن يتوقع مراجعات لكثير من النقاط في تاريخ مدغشقر في المحيط الهندي بين القرن السابع والقرن الحادي عشر الميلاديين، حسبما يرد في النواحي الثلاث التي عالجناها. فهناك إذن إغراء قوي بأن نقول – وهذه هي النتيجة التي ننتهي إليها – إن النقطة الجوهرية في المستقبل القريب قد لا تكمن في التعرف على نقطة تحول هامة في ماضي الجزيرة وفي الحقائق التي تبدو ثابتة تاريخياً أو تكاد، بقدر ما تكمن في حقيقة الإثبات «التجريبي» لما يندر الإقرار به من تساوي أهمية مختلف فئات المصادر، ومن الحاجة إلى الإستفادة المنهجية المتساوية منها جميعاً.

---

(٧٦) انظر ب. ڤيران (P. Vérin)، ١٩٧٥، ص ٩٣٧، الذي يتفق مع وجهة النظر التي أعرب عنها ج. دُڤيس (J. Devisse) مراراً في مناقشته لفرضية هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ولا يرى هذا الأخير سوى واردات قادمة من جنوب شبه الجزيرة العربية.

الفصل السادس والعشرون

شتات الأفريقيين في ربوع آسيا

يوسف طالب
(استناداً إلى دراسة أسهم بها فيصل السامر)

على الرغم من قيام الدليل على تواجد الأفريقيين خارج قارتهم الأصلية منذ الأزمنة القديمة، فإن الفترة المشمولة بهذا الفصل هي التي شهدت تزايد أهمية دورهم في مختلف مجالات النشاط الإنساني داخل البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط، وشبه القارة الهندية، وأرخبيل الملايو، والشرق الأقصى. بيد أننا للأسف لا نملك عن ذلك سوى معلومات غير كافية، فضلاً عن أنها مشتتة جداً في مصنفات ووثائق كثيرة، كتبت بلغات مختلفة، شرقية في الأغلب. يضاف الى ذلك أنه لم يسبق أن أجريت أية دراسة علمية عن موضوع شتات الأفريقيين في ربوع آسيا [١]. ولذا فإن هذا الفصل محاولة أولية لتجميع المعطيات المتوافرة عن العلاقات القديمة بين أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، وعن الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للوجود الأفريقي في المناطق المتقدم ذكرها.

الاتصالات الأولى بين أفريقيا وشبه الجزيرة العربية:
عصر ما قبل الإسلام

ترقى العلاقات التجارية بين جنوبي غربي شبه الجزيرة العربية وساحل أفريقيا الشرقي إلى بضعة قرون سابقة على تاريخ الوصف الذي تركه لنا عنها المؤلف المجهول صاحب كتاب «دليل الملاحة

(١) منذ كتابة هذا الفصل، صدر مصنّف عن موضوع الوجود الأفريقي في آسيا في الأزمنة القديمة: انظر إي. فان سرتيما (مشرف على التحرير) (I. Van Sertima)، ١٩٨٥.

في بحر إرتيريا»[٢]، وهو كتاب يُرجّح أنه يرجع إلى أواخر القرن الأول أو أوائل القرن الثاني الميلاديين. ويبدو أن مملكة أوسان[٣] الغنية القوية في اليمن كانت تدين بأهميتها التجارية لكثافة معاملاتها مع شرق أفريقيا، ثم مُنِيَ ازدهارها وقوتها بانحطاط لم يُقيّض لها النهوض منه فيا بعد، عندما أصبحت تابعة لمملكة قتبان في النصف الأخير من القرن الخامس قبل الميلاد.

ولا توجد معلومات كافية تتيح لنا أن نعرف بالضبط متى بدأت تلك الاتصالات التجارية، ولا مدى امتداد نطاقها تجاه الجنوب على طول ساحل أفريقيا الشرقي خلال الفترة السابقة للعصر الروماني. ويسوق أ.م.هـ. شريف[٤] حججاً مقنعة يرى على أساسها أن تلك الاتصالات ترجع على الأرجح إلى القرن الثاني قبل الميلاد. أما في العصر الروماني فيبدو أن تجار شبه الجزيرة العربية فرضوا احتكاراً فعلياً على كامل تجارة ساحل أفريقيا الشرقية.

وقد أعطت الامبراطورية الرومانية، بتوحيدها الاقتصادي وثرائها المتزايد، مزيداً من الزخم لنشاط تجار جنوب شبه الجزيرة العربية. إذ إن حاجة السوق الداخلية المتزايدة إلى المنتجات الأجنبية، كالعاج، أدت بالضرورة إلى دمج منطقة أفريقيا الشرقية في «النظام التجاري الدولي الذي كان مركزه البحر الأبيض المتوسط، عن طريق دولة حِمْيَر في جنوبي غربي شبه الجزيرة العربية»[٥]. وقد صاحب ذلك «سيطرة سياسية وتغلغل اجتماعي»، مما أدى إلى نشوء أقوام ذوي أنساب مختلطة متداخلة، اعتادوا ركوب البحار والاتجار، والقيام بدور الأتباع والعملاء المحليين لنظام التجارة السائد آنذاك على الساحة الدولية[٦].

وقد كان تحول أكسوم رسمياً إلى اعتناق المسيحية حسب مذهب الطبيعة الواحدة[٧] في أوائل القرن الرابع الميلادي حدثاً تاريخياً عظيم الأهمية. فقد قام ارتباط حيوي بينها وبين الدولة المسيحية العظمى في ذلك الزمان، وهي الامبراطورية البيزنطية. وترتب على ذلك أن برز الأكسوميون مروّجين لسياسة بيزنطة الخارجية، ولاسيما في جانبيها التجاري والديني. وأدى هذا إلى إقحام أثيوبيا بعمق في شؤون عرب الجنوب، وكان أهم مظهر لهذا التدخل هو الغزو الأثيوبي للركن

---

(٢) انظر ج.و.ب. هنتنغفورد (G.W.B. Huntingford)، ١٩٨٠.

(٣) بشأن كامل التفاصيل انظر هـ. فان فيسمان وماريا هوفنر (H. von Wissmann et Maria Hōfner)، ١٩٥٢، ص ٢٨٧–٢٩٣.

(٤) راجع الفصل ٢٢ من المجلد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٧٧.

(٦) «وعلى بعد مسيرتين من هنا بحراً، يقع آخر سوق من أسواق أزانيا وهو يعرف باسم «رهابتا» المشتق من القوارب المخيطة المتقدم ذكرها، وفيه الكثير من العاج وصدف السلاحف. وأبناء هذه البلاد ضخام الأجسام، ومن عاداتهم القرصنة، ولكل بلدة زعيمها. ويحكمها الزعيم المعافري طبقاً لاتفاق تخضع بموجبه للمملكة التي قامت أولاً في ديار العرب. ويتولاها أهل مخا تحت سلطة الملك لقاء جزية يؤدونها. فهم يرسلون سفناً، وعملاء معظمهم من العرب، خبيرين بطبيعة تلك الأمصار ولغتها، من إقامتهم فيها ومصاهرتهم أهلها». انظر ص ٣٠ من ترجمة ج.و.ب. هنتنغفورد (G.W. B. Huntingofr)، ١٩٨٠.

(٧) راجع الفصل ١٦ من المجلد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو.

الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية في عام ٥٢٥م[٨].

وقد افترض المؤلفون الأوائل من عرب[٩] ومسيحيين[١٠] أن هذا الغزو لليمن كان سببه الرئيسي الاضطهاد العام لمسيحيي اليمن، الذي أدى إلى مذبحة بالجملة راح ضحيتها مسيحيو نجران[١١] معتنقو مذهب الطبيعة الواحدة بجاليتهم الكبيرة، وقام بها الملك الحميري ذو نؤاس[١٢] المتهود، وزعيم الحزب الموالي للفرس في البلاد. وإذ رام الملك الأكسومي، إيلا أصبحة، الثأر لأبناء دينه، وبتحريض من البيزنطيين أيضاً، فإنه شنّ حملة تأديبية عبر مضيق باب المندب، أطاحت بذي نؤاس، ونصبّت مكانه في الحكم أحد أبناء البلاد المسيحيين، واسمه سميفع أشوع[١٣].

غير أن الدافع الحقيقي للغزو كان اقتصادياً بطبيعته، وفقاً لما تذكره النقوش العربية الجنوبية والرواية التي يسردها بروكوبيوس[١٤]. ذلك أن طلب المواد الكمالية ازداد في العالم البيزنطي ازدياداً هائلاً. وكانت تجارة هذه السلع النادرة والثمينة، ولاسيا الحرير، حكراً على الفرس، الذين لم يكتفوا ببيعها دائماً بأسعار باهظة جداً، بل كانوا كذلك يفرضون دفع الثمن بالنقد الروماني الذهبي. ولو كان ذلك النمط من العلاقات التجارية قد استمر لكان قد أسفر عن استنزاف ثروة روما استنزافاً خطيراً لصالح منافستها فارس.

ونتيجة لذلك فقد كان من أهم عناصر السياسة البيزنطية الخارجية في عهد الأمبراطور جوستنيان (تولى الملك من ٥٢٧م الى ٥٦٥م) تفادي احتكار الفرس لهذه التجارة بايجاد طريق بحري جنوبي الى الشرق الأقصى عن طريق وسطاء أثيوبيين، ومحاولة منع وقوع هذا الطريق تحت سيطرة الفرس أو العناصر الموالية لهم في جنوبي شبه الجزيرة العربية. إلّا أن هذه السياسة كان محكوماً عليها بالفشل منذ البداية.

---

(٨) يستند هذا التاريخ إلى نقش عثر عليه عند حصن الغراب – وهو الحصن والمرقب الذي كان يحمي ميناء ومدينة قنا التجارية الواقعة على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. انظر بشأن التفاصيل ك. ملاكر (K. Mlaker)، ١٩٢٧.

(٩) ابن اسحاق، ١٩٥٥، ص ١٤–٣٣.

(١٠) أ. موبيرغ (A. Moberg)، ١٩٢٤؛ ف.م.أ. بيريرا (F.M.E. Pereira)، ١٨٩٩.

(١١) بشأن أحداث جنوبي شبه الجزيرة العربية خلال القرن السادس الميلادي، راجع المصنّفات التالية: د.س. أتيما (D.S. Attema)، ١٩٤٩؛ ج. ريكمانز (J. Ryckmans)، ١٩٥٦؛ س. سميث (S. Smith)، ١٩٥٤؛ ن.ف. بيغوليفسكايا (N.V. Pigulevskaya)، ١٩٦٠ و ١٩٦١.

(١٢) عرف عند مؤرخي العرب بهذا اللقب لذؤابة كانت تنوس على ظهره. ويسمى في مصادر أخرى بـ «دونآن» (أ. موبيرغ (A. Moberg)، ١٩٢٤، ص ٤٢.. وفي «كتاب الحميريين» يسمى «المسروق»، وهو اسم يوجد في مصدرين آخرين أيضاً. (انظر الحاشية ٣٢ في د.س. أتيما (D.S. Attema)، ١٩٤٩، ص ٧. ويشار اليه كذلك في المصادر المسيحية بأسماء متنوعة: «ديمنوس» و «داميان» و «ديميانوس» و «دامنوس»، وفي النصوص الحبشية بـ «فنحاس». (جواد علي، ١٩٥٢–١٩٥٦، المجلد ٣، ص ١٩٠). وكان اسمه الحقيقي عند تهوده هو يوسف أشعر. س. سميث (S. Smith)، ١٩٥٤، ص ٤٥٦.

(١٣) بروكوبيوس (Procopius)، ١٩٥٤، ص ١٨٩. وهذا المؤرخ يسميه «Esimiphaeus».

(١٤) ك. ملاكر (K. Mlaker)، ١٩٢٧، ص ٦٠؛ بركوبيوس (Procopius)، ١٩٥٤، ص ١٩٣ و ١٩٤.

في عام ٥٣٥م خلع شعب البلاد سميفع واستبدلوا به من يسمى أبْرهة[١٥]، وهو عبد سابق لتاجر روماني من أدوليس[١٦]. وقد خيّب أبْرهة آمال جوستنيان بأن اعتمد في معظم مدة ملكه موقفاً حيادياً من الصراع الطويل الأمد بين الدولتين المتنافستين في ذلك الزمان، ولم يرجّح كفة الميزان لصالح البيزنطيين إلّا في أواخر حكمه عندما سار شمالاً على راس جيش حمل به على الحجاز في عام ٥٧٠م[١٧]. لكنها كانت محاولة سيئة الطالع إذ هُزم جيشه واجتاحته الأوبئة[١٨]. وتذكر المصادر العربية الكلاسيكية أن ذلك العام المعروف باسم «عام الفيل»[١٩] هو العام الذي ولد فيه نبي الإسلام – محمد ﷺ[٢٠]. وكان ذلك أيضاً هو العام الذي قضى فيه الساسانيون بقيادة وهريز[٢١] على السيطرة الأثيوبية في اليمن.

فترتا الجاهلية وصدر الإسلام

السود في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام

أدى قرب شبه الجزيرة العربية جغرافياً من أفريقيا، وما قام بينهما على مدى القرون من الصلات عبر البحر الأحمر، إلى وجود كثير من الأفريقيين منذ زمن مبكر على أرض شبه الجزيرة العربية. وكان أولئك الأفريقيون من الجنسين ذوي أصول متنوعة، لكن معظمهم كانوا من أثيوبيا والصومال والنوبة وساحل أفريقيا الشرقي. وكانت أسباب ذهابهم إلى شبه الجزيرة متنوعة، وإن كان أغلبهم قد ذهب إليها رقيقاً. ومن ناحية أخرى فإن عدداً كبيراً من المحاربين الأثيوبيين الذين قدموا في جيش الغزو لا بد أنهم قد واصلوا البقاء في جنوبي شبه الجزيرة وفي مناطق أخرى منها،

(١٥) يقول أ.ف.ل. بيستون (A.F.L. Beeston) في مصنّفه الصادر عام ١٩٦٠ إن تفاصيل حياة أبْرهة الواردة عند المؤرخين المسلمين معظمها حكايات فولكلورية المنشأ، قرنت اعتسافاً باسم شخصية شهيرة. فلا بدّ لمن يريد معلومات دقيقة من الرجوع إلى الرواية التي يسردها بروكوبيوس (Procopius)، ١٩٥٤، ص ١٩١–١٩٤، وإلى المصادر الجزئية التي توفرها نقوش جنوبي شبه الجزيرة العربية. ويجد القارىء فحصاً نقدياً للمصادر المتوافرة عن سيرة أبْرهة أو أبراموس عند س. سميث (S. Smith)، ١٩٥٤، ص ٤٣١–٤٤١.

(١٦) بروكوبيوس (Procopius)، ١٩٥٤، ص ١٩١.

(١٧) تعزو المصادر الإسلامية الكلاسيكية الدافع للحملة الى غيرة أبْرهة من حرم مكة، وإلى محاولته دون جدوى أن يجعل من كنيسته في صنعاء قبلة للحج بديلاً عن ذلك لكل شبه جزيرة العرب. أ.ف.ل. بيستون (A.F.L. Beeston)، ١٩٦٠، ص١٠٣. انظر كذلك ب.ك.حتي (P.K. Hitti) ١٩٧٠، ص ٦٤.

(١٨) ابن اسحاق، ١٩٥٥، ص ٢٦ و ٢٧.

(١٩) الطبري، ١٣٢٩هـ، المجلد ٣٠، ص ١٩٥؛ لكن سي.كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٢١، شكك في رواية أن الأحباش استخدموا فيلتهم في حملتهم على الحجاز.

(٢٠) يرى م. رودنسون (M. Rodinson)، ١٩٧١، ص ٣٨، أن هذا من غير المحتمل. والمسلم به على الأعم هو أن عام ميلاده هو ٥٧١م.

(٢١) أ. كريستنسن (A. Christensen)، ١٩٤٤.

واستوعبتهم على مر الزمن غالبية السكان العرب. وقد حفظت المصادر الأدبية العربية روايات متفرقة متنوعة عن أناس من أصل أفريقي كانوا يعيشون في شبه الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام.

فثمة عدد من شعراء الجاهلية لقبوا في مجموعهم بـ «أغربة العرب»، بسبب بشرتهم القاتمة التي ورثوها من أمهاتهم، وأشهرهم عنترة بن شداد(٢٢) وخفاف بن ندبة(٢٣) وسليك بن السكلة(٢٤). وكان هذا الأخير من شعراء الصعاليك(٢٥)، وهم جماعات هائمة من «الفرسان اللصوص» الذين اشتهروا بالفروسية والشرف على الرغم من نشاطهم في النهب. إلاّ أن أشهر «الأغربة» طرّاً هو عنترة بن شداد، من قبيلة عبس، وليد جارية حبشية اسمها زبيبة.

وقد بلغ عنترة أوج شهرته في حرب داحس والغبراء(٢٦) التي نشبت بين قبيلة أبيه وقبيلة ذبيان، وتميز فيها بالبأس والقوة، فائزاً بالمجد لأهله. وعلى أثر ذلك أُعتق وصار عضواً مكرماً في قبيلته. ويُعتبر شعره، الذي قاله في وصف معاركه العديدة وحبه لعبلة، من أروع مبتكرات الشعر الجاهلي، وقد أحله مكانة مرموقة بين شعراء المعلقات(٢٧). ولقد ذاعت شهرته في الآفاق، وصارت مآثره في العصر الإسلامي اللاحق موضوعاً لسلسلة من القصص الشعبية الرومانسية التي تحمل عنوان «سيرة عنتر»(٢٨). وقد أصبح عند العرب البطل القومي.

وفي مدينة مكة التجارية، أُوكل الدفاع عن طرق القوافل وحمايتها الى جند من المرتزقة عُرفوا باسم الأحابيش، وهو اسم يُعتقد باشتقاقه من اسم «الحبش» العربي، الذي كان يطلق على أهل أثيوبيا. ولكن على الرغم من أن الأثيوبيين كانوا يشكلون، على ما يبدو، صلب الحامية، فقد كانت هذه تضم أيضاً عبيداً من الأفريقيين وعرباً من بدو تهامة (السهل الساحلي الممتد على طول شاطىء البحر الأحمر) ومن اليمن(٢٩). ويشهد على دورهم الهام باعتبارهم القوة العسكرية

(٢٢) للدراسات المفصلة عن عنترة، انظر ما يلي: أ. توربيك (A. Thorbecke)، ١٩٦٨؛ هـ. ديرنبورغ (H. Derenbourg)، ١٩٠٥، ص ٣-٩؛ الأصفهاني، كتاب الأغاني، ١٨٦٨-١٨٦٩، المجلد ٨، ص ٢٣٧-٢٤٦.

(٢٣) ولد من أب عربي من بني سليم، وأم سوداء من الرقيق اسمها ندبة. وصحب رسول الله ﷺ في فتح مكة، حيث دخلها حاملاً راية «قبيله»؛ انظر ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ١٢٦؛ والأصفهاني، ١٨٦٨-١٨٦٩، المجلد ٢٠، ص ٢-٩.

(٢٤) الأصفهاني، المجلد ١٨، ص ١٣٣-١٣٩. وكان يعد بينهم أيضاً ثابت بن جابر الذي اشتهر بلقبه «تأبط شرّاً»، وكان من قبيلة فهم ومن أم أفريقية.

(٢٥) يجد القارىء أخبارهم بالتفصيل عند يوسف خليف، ١٩٥٩.

(٢٦) «نشأت هذه المعارك عن شجار على سباق بين جوادين، داحس والغبراء، إذ اتهمت قبيلة عبس قبيلة ذبيان بالتحايل لتضمن الفوز لجوادها». إي غولدزيهر (I. Goldziher)، ١٩٦٦، ص ١٤.

(٢٧) لم تحظ تسمية «المعلقات» بعد بشرح مقنع. وتزعم حكاية ملفقة في زمن متأخر أن هذه القصائد سُمّيت بهذا الاسم لأنها فازت في مباريات الشعر التي كانت تجري في سوق عكاظ، فتدون بالذهب وتعلق في الكعبة. راجع هـ.أ.ر. جيب (H.A.R. Gibb)، ١٩٦٣؛ ج. بيرك (J. Berque)، ١٩٧٩.

(٢٨) راجع ج. روجيه (G. Rouger)، ١٩٢٣؛ ب. هيلر (B. Heller) ١٩٣١.

(٢٩) راجع هـ. لامنس (H. Lammens)، ١٩١٦؛ و.م. وات (W.M. Watt)، ١٩٥٣، ص ١٥٤-١٥٧؛ م. حميد الله (M. Hamidullah) ١٩٥٦، ص ٤٣٤-٤٣٧.

في دمشق (٢٠ أو ٢١هـ/٦٤٠ – ٦٤١م)[٣٣]. ويمكن تلخيص خدماته وخدمات الموالي السود الآخرين للإسلام فيما ذكره أحد كتّاب سيرة الرسول ﷺ المعاصرين من أنهم «اضطلعوا بذلك الدور المتواضع، ولكنه لا غنى عنه، دور عامة المؤمنين، دور «العناصر الأساسية»، كما نقول اليوم. فتقواهم التي لا تكل، ونكرانهم الكامل للذات، وخلو أذهانهم التام من الشكوك والتساؤلات، بالاضافة إلى خدماتهم الثمينة في الشؤون العملية، كل ذلك جعلهم قدوة يضرب بهم المثل في معرض الرد على كل معارض معاند»[٣٤].

وثمة أسود آخر اعتنق الإسلام مبكراً، وأبلى بلاء حسناً في ساحات القتال؛ ذلك هو المقداد بن عمرو الأسود. وكان من أوائل الصحابة الذين نصروا النبي ﷺ في جميع غزواته. وإذ كان المسلم الوحيد الذي قاتل من على ظهر جواد في غزوة بدر، فقد لقب بفارس الإسلام[٣٥].

وكان الرقيق الذين يعتنقون الإسلام يُعتَقون فيصيرون من ثم موالي النبي ﷺ وغيره من المسلمين البارزين. وتشير الكتابات الإسلامية الأولى إلى عدد منهم، مثل الرائي الأسود الحبشي[٣٦]، ومهجاء الذي استشهد في غزوة بدر[٣٧]، وأبي لقيط النوبي الأصل، الذي جعله عمر بن الخطاب عاملاً في الديوان[٣٨]، ورباح[٣٩]، أحد حملة نعش النبي ﷺ، وأبي موبهبة[٤٠]، الذي روى عدة أحاديث[٤١]، وصالح شقران بن عدي الذي كان من المقربين إلى الخليفة عمر.

وكان في جماعة المسلمين الأولى عدد من النساء السود المعتقات، نذكر منهن أم أيمن بركة[٤٢]، التي كانت حاضنة النبي في طفولته وعضواً محترماً في أسرته؛ وفضة[٤٣]، الخادمة لدى بنت النبي ﷺ، ونبعة[٤٤] جارية أبي طالب، عم محمد ﷺ، التي يُنسب إليها نقل حديث عن إسراء النبي ﷺ إلى بيت المقدس.

(٣٣) ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ٨٨؛ ابن سعد، ١٩٠٤–١٩٤٠، المجلد ٣ (الجزء الأول)، ص ١٦٥–١٧٠.

(٣٤) م. رودنسون (M. Rodinson)، ١٩٧١، ص ١٣٠.

(٣٥) ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ١٣٤.

(٣٦) ابن سعد، ١٩٠٤–١٩٤٠، المجلد ٣ (الجزء الأول)، ص ٣٣.

(٣٧) ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ٧٨.

(٣٨) ابن حجر العسقلاني، ١٩٧٠، المجلد ٧، ص ٣٥٢.

(٣٩) ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ٧٢؛ ابن حجر العسقلاني، ١٩٧٠، المجلد ٢، ص ٤٥٢.

(٤٠) ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ٧٣.

(٤١) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٧٠ و ٧١.

(٤٣) ابن حجر العسقلاني، ١٩٧٠، المجلد ٨، ص ٧٥.

(٤٤) المرجع السابق.

صلات المسلمين بأثيوبيا

بعد مضي خمس سنوات على إعلان الإسلام (٦١٥م)، لاذ عدد من المسلمين بأثيوبيا (بلاد الحبشة) المجاورة هرباً من اضطهاد القرشيين في مكة[٤٥]. وكان ما لقوه من الحفاوة لدى ملك الحبشة (النجاشي، في الروايات العربية)[٤٦] وبلاطه إيذاناً بفترة علاقات ودية بين المجتمعين الدينيين، يتردد صداها في المأثورات الإسلامية الأولى.

فتذهب إحدى الروايات الى أن الملك، المسمّى فيها «نجاشي الأصحمة بن أبجر»، أعلن إيمانه برسالة النبي ﷺ[٤٧]. ويُذكر أيضاً أن النجاشي بعث ابنه في وفد يضم نحو ستين أثيوبياً (حبشياً) إلى النبي محمد (صلعم)[٤٨]، لكن سفينتهم غرقت بهم في وسط البحر فهلكوا جميعاً. ويُروى أيضاً أن النبي ﷺ حزن إذ علم بموت النجاشي وأقام صلوات خاصة على روحه[٤٩].

وقد كان لإقامة هؤلاء المسلمين المهاجرين الأوائل في أثيوبيا أثر كبير في نفوسهم، كما كان لها تأثير كذلك على التطور اللاحق لعقيدتهم الجديدة. وتذكر مصادر السير الإسلامية (الطبقات) عدداً ليس بالقليل من الأثيوبيين الذين اعتنقوا الإسلام وهاجروا إلى المدينة حيث اتخذوا مكانهم بين صحابة النبي ﷺ. وكان يشار إليهم بلقب «رهبان الحبشة»[٥٠]. وكان أربعة منهم يحملون اسم أبْرهة. ويُروى أن أحد هؤلاء الأربعة كان حفيد أبْرهة الذي غزا مكة[٥١]، وأن من بينهم بهذا الاسم امرأة كانت عبدة لأم حبيبة[٥٢] (إحدى زوجات النبي ﷺ) خلال منفاها في الحبشة. وتقول إحدى الروايات أن ابن النجاشي وابن أخيه كانا من صحابة النبي ﷺ في المدينة[٥٣]. وجدير بالملاحظة أن كثيراً من أطفال هؤلاء المسلمين المهاجرين ولدوا في الحبشة.

وقد شكلت هذه المأثورات إلى حد كبير مواقف المسلمين من أثيوبيا، وأسفرت عن مدائح مثل تقريظ ابن الجوزي (المتوفي عام ١٢٠٨م) «تنوير الغبش في فضل السودان والحبش»،

---

(٤٥) ضمت الهجرة الأولى أحد عشر رجلاً وأربع نساء. وكان أبرز المهاجرين عثمان بن عفان وامرأته رقية بنت النبي ﷺ (ابن سعد، ١٩٠٤–١٩٤٠، المجلد الأول، ص ١٣٦). وبعد بضع سنوات تبعهم فريق من المهاجرين أكبر عدداً – ثلاثة وثمانون رجلاً وبعض النساء (ابن هشام، ١٩٣٦، المجلد الأول، ص ٣٥٣).

(٤٦) ابن هشام، ١٩٣٦، المجلد الأول، ص ٣٥٣.

(٤٧) المرجع السابق، ص ٣٥ و ٣٥٩. يؤوّل هارتمان هذا الاسم الحبشي بأنه في الأصل ايلاصحم، انظر م. هارتمان (M. Hartmann)، ١٨٩٥، ص ٢٩٩ و ٣٠٠.

(٤٨) ابن هشام، ١٩٣٦، المجلد الأول، ص ٣٦٦؛ ابن حجر العسقلاني، ١٩٧٠، المجلد الأول، ص ٣٠٠.

(٤٩) انظر الواحدي، ١٣١٥هـ، ص ١٠٣ و ١٠٤.

(٥٠) ابن حجر العسقلاني، ١٩٧٠، المجلد الأول، ص ٢٢.

(٥١) المرجع السابق، المجلد ٧، ص ٤٧٦.

(٥٢) المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٢١ والمجلد ٢، ص ٤١٧.

(٥٣) المرجع السابق، المجلد ٤، ص ٥٧٥.

والسيوطي (توفي عام ١٥٠٥م) «رفع شأن الحبشان»، ومحمد بن عبد الباقي البخاري (القرن السادس عشر الميلادي) «الطراز المنقوش في محاسن الحبوش[٥٤]».

أوضاع الأفريقيين في المجتمع الإسلامي

الرؤية القرآنية

من الطبيعي أن يكون القرآن – أسمى النصوص الإسلامية – هو الأساس لأي بحث في مواقف المسلمين من العرق واللون. إلاّ أن من بواعث الدهشة، كما لاحظ برنار لويس[٥٥]، أن القرآن ليس فيه إلاّ موضعان يتعلقان مباشرة بالموضوع. أولها هو الآية ٢٢ من السورة ٣٠، سورة الروم، ونصها: «ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إنّ في ذلك لآيات للعالمين». وهي جزء من قسم أكبر يعدد آيات الله ومعجزاته. «فاختلاف الألسنة والألوان» مذكور هنا باعتباره مجرد علامة أخرى على قدرة الخالق الكلية وتنوع مخلوقاته.

أما الموضع الآخر، الآية ١٣ من السورة ٤٩، سورة الحجرات، فهو أكثر تحديداً: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير».

ومن ثم فإن القرآن يخلو تماماً من أي مثل على التحيز بسبب العرق أو اللون، بل ومن أي إشارة إلى الوعي أو الاهتمام بهذا الأمر. بيد أن الموضعين المذكورين يشيران إلى وجود «الوعي بالاختلاف»، إذ تؤكد الآية الثانية على التقوى دون المحتد. ومن الجلي أن القرآن لم يجعل من العرق قضية أبداً[٥٦].

إشارات متنوعة الى السود في الكتب العربية

تقسم المصادر العربية المكتوبة في القرون الوسطى سكان أفريقيا المدارية عادة إلى أربع فئات كبرى، هي: السودان، والحبشة، والزنج، والنوبة.

فلفظ «سودان» (جمع «أسود») هو الأعم، إذ يطلق على جميع الناس السود البشرة، بصرف النظر عن موطنهم الأصلي. بل إن الهنود والصينيين وغيرهم من شعوب آسيا كانوا يدرجون أحياناً

---

(٥٤) أوردها ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٣٧، الحاشية رقم ٤٥. راجع أيضاً ج. دوكاتيز و جي. دوكاتيز (G. Ducatez and J. Ducatez)، ١٩٨٠.

(٥٥) ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٦ و ٧.

(٥٦) يتضمن عدد من الأحاديث النبوية إدانة صريحة للتحيز والتمييز على أساس العنصر، وتشدد هذه الأحاديث على أولوية التقوى على كرم المحتد أو الأصالة العربية. أنظر البخاري، ١٩٧٨، ص ٧٩، حيث يسند النبي قيادة حملة إلى أسامة بن زيد، على الرغم من اعتراض بعض الناس بسبب قتامة بشرته، التي ورثها من والدته أم أيمن.

في هذه التسمية. إلاّ أن لفظ السودان صار يعني تدريجياً بمعنى أضيق الأفريقيين السود الذين يعيشون إلى الجنوب من بلاد المغرب، أي سكان بلاد السودان بالمعنى الأصح.

أما «الحبشة» (الأثيوبيون) فإن قربهم الجغرافي وارتباطهم بتاريخ بداية البعثة المحمدية جعلاهم أكثر فئة أفريقية يعرفها العرب. لكن بعض المؤلفين استعملوا هذا اللفظ بمعنى أوسع، فعدوا من الحبشة شعوباً تعيش في أماكن بالغة البعد عن أثيوبيا، مثل أراضي النيجر أو المناطق الواقعة على حدود مصر الجنوبية[٥٧].

ونُقصد باسم «الزَّنج» أو «الزِنج» على الأغلب الشعوب الناطقة بالبانتو التي كانت تقطن الساحل الأفريقي الشرقي، والتي كان يُجلب منها الرقيق منذ أزمنة ما قبل الإسلام إلى شبه الجزيرة العربية، وبلاد فارس وبلاد الرافدين[٥٨]. وقد أدت كثرة عددهم في هذه البلدان إلى أن أصبح لهذا الاسم معنى عام يدل على «السود» و«الرقيق» بوجه عام.

وعرف العرب النوبة (النوبيين) بعد فتح مصر. بيد أنه من المرجح جداً أن الاسم كان يشمل أيضاً جميع الأفريقيين الذين يقع موطنهم الأصلي في البلدان الممتدة إلى الجنوب من النوبة بمعناها الدقيق، أي الجماعات الناطقة باللغات النيلية واللغات السودانية الشرقية، والتي وصل أبناؤها إلى بلاد الخلافة عن طريق النوبة[٥٩].

مصادر مجيء الرقيق

ليس العرب المسلمون هم الذين بدأوا الاتجار بالرقيق من الأفريقيين السود. فاستعباد النوبيين وغيرهم من الأفريقيين يرجع إلى عهود الفراعنة، وهو ما تشهد به الرسوم العديدة التي تمثل العبيد في الفن المصري القديم[٦٠]. وكان يوجد أيضاً عبيد سود في العالم الهلينستي والعالم الروماني[٦١]. وكان لاتجار المسلمين بالرقيق الأسود أهمية تجارية قصوى، حسبما يقول موريس لومبار[٦٢]: «لم يكن يمكن أن يوجد عبيد في داخل العالم الإسلامي: فبعد انقضاء مرحلة الفتوحات، لم يعد داخل الحدود مكان إلاّ للمسلمين ومن هم في عهدهم (الذميين) من اليهود والمسيحيين والزرادشتيين، الذين لا يمكن استرقاقهم إلاّ فيما ندر شذوذاً، كما في حالة أقباط الدلتا

(٥٧) ربما كان توسيع نطاق الحبشة هكذا غرباً وشمالاً من تأثير المؤلفين الإغريقيين والرومانيين الذين ذكروا الأثيوبيين بعيداً جهة الغرب. راجع ج. ديزانج (J. Desanges)، ١٩٦٢، ص ١٦.

(٥٨) ما زالت مسألة اشتقاق لفظ «الزنج» ودلالته معضلة لم تُحل. ويقال عادة باشتقاقه من اللفظ المصري القديم «زنك»، وهو اسم شعب بلاد «بونت». راجع بشأن التأويلات الأخرى ب. بيليو (P. Pelliot)، ١٩٥٩، ص ٥٨٩–٦٠٣، والفصل ٢١ من هذا المجلد.

(٥٩) راجع ي.ف. حسن (Y.F. Hassan)، ١٩٦٧، ص ٤٢–٤٦. ولا تنبؤنا المصادر العربية بالكثير عن المناطق التي كان يؤتى منها بأولئك العبيد.

(٦٠) انظر ج. فيركوتر (J. Vercoutter)، ١٩٧٦.

(٦١) في مواضع متفرقة من مؤلف ف.م. سنودين (F.M. Snowden)، ١٩٧٠.

(٦٢) م. لومبارد (M. Lombard)، ١٩٧١ (ب).



الشكل ٢٦،١: معركة العشائر، من كتاب «خمسة» لنظامي، مخطوط مؤرخ ٨٦٦هـ/١٤٦١م، بغداد (المصدر: Topkapi Saray Library, Istamboul, H. 761, folio 115a مأخوذ من كتاب نشر تحت اشراف بازيل غري (Basil Gray)، عنوانه: The Arts of the Book in Central Asia, 14th-16th centuries, Unesco, France, 1979).

الذين تمردوا فاسترقُوا. فكان لا بد من طلب العبيد في الخارج، في البلدان الدانية أو القاصية، والحصول عليهم أما بشنّ الغارات وإما بالشراء من مجتمعات أضعف، لم تبلغ مرحلة التماسك العضوي بعد ومن ثم فإنها لا تكاد تستطيع الدفاع عن نفسها. وكان من المناطق الرئيسية التي يمكن الحصول فيها على الرقيق تلك الأنحاء الآهلة بالسود من أفريقيا، أي الساحل الشرقي والنوبة وأثيوبيا والسودان الأوسط والغربي[٦٣].

وقد بدأ الاتجار بالرقيق من الساحل الشرقي قبل مجيء الإسلام بزمن طويل[٦٤]. واشتد الطلب في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين على عمل العبيد، بسبب ازدهار الزراعة في جنوبي العراق، واتساع نطاق التجار الدولية في المحيط الهندي. وكان العبيد من الأقوام الناطقة بالبانتو – والمعروفة أكثر فأكثر باسم الزّنج – يتم الحصول عليهم إما باقتناصهم في غارات، وإما بشرائهم لقاء سقط المتاع من صغار ملوك الداخل. وكانوا بعدئذ يُنقلون بالسفن من الوكالات التجارية الصغيرة القائمة على الساحل إلى جزيرة سوقطرة وإلى المركز التجاري في عدن، وهما نقطتا التجمع اللتين ينجهون منها إلى مكان وصولهم الأخير إما في مصر وإما في وادي الرافدين، عن طريق البحر الأحمر والخليج العربي/الفارسي على التوالي. أما أضخم تجمع للعبيد السود فكان في العراق. وهذا التجمع هو الذي أدى فيا بعد إلى اندلاع ثورة الزّنج، التي كانت من أشد الثورات إهراقاً للدماء وإيقاعاً للدمار في التاريخ الإسلامي[٦٥].

وكانت النوبة مصدراً رئيسياً آخر يُستورد منه العبيد يداً عاملة إلى العالم الإسلامي. وحسبما يقول يوسف فضل حسن، «كانت المبررات التجارية هي الباعث الرئيسي على توغل العرب في المقره وعلوه خلال القرون الأولى للإسلام. فكان التجار العرب يجلبون الحبوب والخرز والأمشاط ويعودون بالعاج وريش النعام والمواشي والعبيد. ومن المرجح أن هذه «السلعة» الأخيرة كانت هي التي تمثل النشاط الرئيسي للتجار العرب»[٦٦]. وكان بعض العبيد يكتسبون بمثابة جزية سنوية (البقط) تدفعها النوبة إلى حكام مصر الإسلامية[٦٧]. وكان معظم العبيد الذين يتم الحصول عليهم على هذا النحو يوجهون إلى السوق المصرية، حيث يُستخدمون في الغالب جنوداً[٦٨].

(٦٣) بما أنه لم تُجز بعد دراسة عن تجارة الرقيق في أفريقيا الغربية، فلا يوجد سبيل للتأكد من حجمها أو حتى من حقيقة وجودها بالفعل.

(٦٤) راجع بشأن اسم «الزنج» ص ٥٣ وما يليها من أ. بوبوفيتش (A. Popovic)، ١٩٧٦، و ص ٦٢ وما يليها بشأن أقدم ذكر لتواجدهم وبشأن ثوراتهم.

(٦٥) انظر م. لومبار (M. Lombard) ١٩٧١ (ب)، ص ١٥٣.

(٦٦) انظر ي.ف. حسن (Y.F. Hassan) ١٩٦٧، ص ٤٢.

(٦٧) راجع بصدد البقط الفصلين ٧ و ٨ من هذا المجلد.

(٦٨) لم يكن الطلب على العبيد النوبيين محصوراً في مصر، وإن كانت هذه هي السوق الرئيسية. إذ نجد في عام ٩٧٧م أن ابن زياد، أحد حكام أسرة حاكمة كانت عاصمتها زبيد في اليمن، تلقى من حاكم جزيرة دهلك، ضمن مع أخرى، «جزية قدرها ألف رأس من العبيد، كان منها خمسمائة جارية حبشية ونوبية». انظر الحكمي، ١٨٩٢، ص ٦.

وكان الأثيوبيون يُستوردون عبر طريقين: فإما أن يُقتادوا على طول أودية النيل الأزرق والنيل، وإما أن يُعبر بهم إلى مصر أو شبه الجزيرة العربية عن طريق مرفأي المرور في عيذاب وزيلع الواقعين على الشاطىء الأفريقي للبحر الأحمر. وكان العبيد الصوماليون المأخذون من منطقة بربرة يُنقلون بالسفن من مرفأ زيلع إلى عدن ثم إلى مركز التوزيع الكبير في مدينة زبيد، الذي كان يمدّ أسواق الرقيق في الحجاز وسوريا والعراق(٦٩).

وكان المصدر الأخير للإمداد بالعبيد هو السودان الغربي. وكان العبيد المأخوذون من منطقة الساحل (غانا وغاو وكانم وزغاوة) يوجهون إما إلى المراكز الحضرية الكبرى في المغرب والأندلس عن طريق نول ولمطة وسجلماسة، وإما عبر منطقة وسط الصحراء الكبرى إلى ورقلة والجريد ثم إلى إفريقية (تونس) وفزّان وطرابلس وبرقة في الطريق إلى مصر وغيرها من مناطق المشرق الاسلامي(٧٠). وكان مما يسهل ذلك كثيراً وجود جاليات من التجار المسلمين(٧١) في عدة أصقاع جنوبي الصحراء، ولاسيا في غانا وغاو. فكان هؤلاء التجار يتاجرون مع الأمراء المحليين، ويمثلون رؤوس جسور للتجارة عبر الصحراء في الذهب والملح والرقيق. وكانت الجماعات الأخرى التي لم تعتنق الإسلام بعد، مثل الزغاوة، على اتصال أيضاً بالبربر المسلمين في المقار أو في عمق برقة، الذين كانوا وسطاء التوجيه لهذه التجارة المربحة العابرة براً(٧٢).

سوق الرقيق

لسنا على علم بجميع التفاصيل المعلقة بتنظيم تجارة الرقيق في العالم الإسلامي خلال تلك الفترة. إلّا أننا نعرف جيداً بعض معالمها البارزة.

فقد كان في كل مدينة هامة من مدن الأمبراطورية الإسلامية سوق للرقيق، يشار إليها في بعض البلدان باسم «المعرض». وكان بعضها قائماً في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي عند منطلق الطرق الرئيسية للتجارة الدولية، مؤدياً بذلك دور مراكز التوزيع. وكانت أسواق بخارى وسمرقند ونيسابور والري وبلخ ومرو هي المحطات الأخيرة لطوابير الرقيق الصقالبة (السلاف) والترك. أما زبيد وعدن اليمنيتان، والبصرة في جنوبي بلاد الرافدين، فكانت مراكز مرور للرقيق السود. ووجدت بالاضافة إلى ذلك أسواق أخرى كان موقعها وسط المناطق الغاصة بالسكان، حيث الاستخدام الأقصى للعبيد يداً عاملة. وكانت هذه الأسواق في بغداد والقاهرة وقرطبة ومكة. وقد وصف اليعقوبي (القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي) سوق سامراء – وكانت من أشهر اسواق الرقيق – بأنها «مربعة فيها طرق متشعبة، فيها الحجر والغرف والحوانيت للرقيق(٧٣)».

---

(٦٩) م. لومبار (M. Lombard)، ١٩٧١ (ب)، ص ٢٠٠.

(٧٠) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٧١) انظر بشأن الدور التجاري للجاليات الإسلامية أ. ميز (A. Mez)، ١٩٢٢، ص ٤٤.

(٧٢) راجع ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ٦١؛ ١٩٦٤، ص ١٥٣.

(٧٣) اليعقوبي، ١٩٨٢، ص ٢٥٩؛ أ. ميز (A. Mez)، ١٩٢٢، ص ١٥٦.

وصار شراء الرقيق وبيعهم من الأمور المعقدة. فالجواري والعبيد يخضعون لفحص دقيق على يد القابلات وأحياناً على يد الأطباء، قبل عرضهم للبيع. وصارت المعلومات المفصلة عن محاسن العبيد ومساوئهم، وعما يحسنونه من الأعمال، تجمع في شكل أدلة، نذكر منها رفيق الشاري إلى سوق الرقيق الذي صنّفه ابن بطلان، الطبيب المسيحي الذي عاش في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، تحت عنوان «رسالة في شراء الرقيق وتقليب العبيد»(٧٤). ولقد جمع ابن بطلان وأشاع، بين شراة الرقيق على الأقل، عدداً كبيراً من الآراء المجحفة المستمدة في معظمها من الكتب اللاتينية واليونانية، وبعضها من الكتب الطبية. وحاول الكتاب، متأثرين خصوصاً بأهل الفراسة من القرن الخامس وما بعده، أن يربطوا بين المظهر البدني المتأتي عن ظروف البيئة وبين سمات الطبع. ونجد في رسالة ابن بطلان هذه في المحاسن النسبية المتوافرة في الجواري السوداوات، كثيراً من الملاحظات الغريبة، مثل الملاحظة التالية بشأن الزنجيات: «مساويهن كثيرة، وكلما زاد سوادهن قبحت صورهن وتحددت أسنانهن وقلّ الانتفاع بهن، وخفيت المضرة منهن. والغالب عليهن سوء الأخلاق وكثرة الهرب، وليس في خلقهن الغمّ، والرقص والايقاع فطرة لهن وطبع فيهن، ولعوجمة ألفاظهن عدل بهن إلى الزمر والرقص. ويقال لو وقع الزنجي من السماء إلى الأرض ما وقع إلاّ بايقاع»(٧٥). وكتب ابن بطلان، مردداً الكثير من الآراء المقولبة المنقولة عن أهل الفراسة، أن «غلظ الشفة دليل حمق»(٧٦) وأن «شدة سوادهما (العينين) دليل جبن. شبههما بعيون الأعنز دليل جهل»(٧٧).

وكتب المسعودي، قبل ابن بطلان بقرن، ناقلاً المقطع الشهير لجالينوس، حيث ينسب هذا إلى السود عشر صفات ليست بالحميدة، ولاسيما الأخيرة وهي «كثرة الطرب». ويضيف السمعودي أن جالينوس عزا غلبة هذه الصفة إلى سوء تنظيم الدماغ الذي يورث ضعف العقل(٧٨).

ويوجد هذا النص ببعض الفوارق عند كثير من المؤلفين. فأسهم في إشاعة فكرة خبيثة – لم تتلاش بعد تماماً – عن مرح السود الناجم عن تأثير البيئة والشمس. بيد أن هذه الأحكام تستند إلى الفروق التي يسببها المناخ والبيئة(٧٩). وقُدّر لنظرية المناخ هذه أن تسود زمناً طويلاً عند المؤلفين الذين كتبوا بالعربية، وفيما بعد أيضاً عند المؤلفين الأوروبيين(٨٠).

---

(٧٤) نشرها عبد السلام هارون في «نوادر المخطوطات»، ٤، ٦، القاهرة، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م. راجع دراسة ف. ساناغوستان (F. Sanagustin)، ١٩٨٠، الشاملة لهذا الدليل. راجع أيضاً هـ. مولر (H. Muller)، ١٩٨٠.

(٧٥) راجع ف. ساناغوستان (F. Sanagustin)، ١٩٨٠، ص ٢٢٣.

(٧٦) المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٧٧) المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٧٨) المسعودي، ١٩٦٢، ص ٦٩.

(٧٩) وكانت تنسب كذلك صفات سلبية إلى الشعوب الشمالية (من ترك وسلاف الخ) التي تعيش في ظروف مناخية «غير سوية» – من وجهة نظر سكان المناطق المعتدلة.

(٨٠) انظر على سبيل المثال م. بيرجيه (M. Bergé)، ١٩٧٢، ص ١٦٥–١٧٦.

وكانت الدولة تخضع أسواق الرقيق لمراقبة صارمة، حماية للشراة من الممارسات التجارية المجحفة. بيد أن الصفقات لم تكن تجرى علانية فقط. فقد كان اقتناء العبيد يحصل أيضاً بواسطة الدلالين لقاء دفع عمولة. ومع ذلك فإن معظم تجار الرقيق هؤلاء المعروفين باسم الجلّابين أو باسم النخّاسين كانوا مثاراً للازدراء بسبب مهنتهم أو مثاراً للحسد على ثروتهم[٨١].

أما ثمن العبيد فكان يحدد تبعاً لأصلهم وجنسهم وعمرهم وحالتهم البدنية ومهاراتهم. فعلى وجه العموم كان البيض أثمن من السود. وتوجد في الروايات العربية الكلاسيكية إشارات الى الأثمان المختلفة للعبيد. في نحو منتصف القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي كان متوسط ثمن العبد ٢٠٠ درهم. وفي عُمان كان ثمن العبد الأسود الجيد يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ ديناراً. ونحو عام ٣٠٠هـ/ ٩١٢م كانت الفتاة الحسناء تباع بـ ١٥٠ ديناراً. ويُحكى أن الحبشي أبو المسك كافور، الذي صار فيما بعد وصياً على عرش مصر (٣٣٤هـ/ ٩٤٥م – ٣٥٦هـ/ ٩٦٦م)، ابتيع في عام ٣١٢هـ/ ٩٢٤م بمبلغ زهيد لا يتجاوز ١٨ ديناراً، على الرغم من كونه خصيًّا. واشترى الوزير الصاحب ابن عباد عبدة نوبية بمبلغ ٤٠٠ دينار، وهو ثمن يعتبر باهظاً جداً، إذا إن ثمن النوبية السمراء الحسناء لم يكن يتجاوز ٢٠٠ دينار[٨٢]. غير أن ذوي المواهب الفائقة من العبيد كانت تدفع فيهم أسعار خيالية. فالراقصات المجيدات كانت تتراوح أثمانهن بين ١٠٠ و ٢٠٠٠ دينار. وكان المغنون في بغداد عام ٩١٨م كلهم تقريباً من العبيد أصلاً. وفي عام ٩١٢م بيعت مغنية بـ ١٣٠٠٠ دينار في وسط ارستقراطي[٨٣]

الإسلام والرق في المحيط الهندي

نظراً للسياق السياسي والاجتماعي الذي ظهر فيه الإسلام داخل شبه الجزيرة العربية، لم يكن في ميسوره أن يزيل الرق بوصفة نظاماً مستقراً راسخاً، ولا أن يقرر إلغاءه كجزء من العقيدة. لكنه جاهد في سبيل تلطيف حدة النظام والتخفيف من قسوة جوانبه الأخلاقية والقانونية. وقد قبل الإسلام بذلك شكلاً معدلاً من أشكال الرق، يستند إلى احترام الكائن البشري. فلم يعد المغلوبون في الحروب يُقتلون، بل صاروا يُؤسرون. وكان ذلك مناقضاً بوضوح للممارسات السابقة، ويمثل تقدماً لا يستهان به.

إن أي شكل من أشكال الرق يصدمنا اليوم. ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للأجيال

(٨١) راجع ف. ساناغوستان (F. Sanagustin)، ١٩٨٠، ص ١٦٨ و ١٦٩.

(٨٢) راجع أ. ميز (A. Mez)، ١٩٢٢، ص١٥٣ و ١٥٤. وفي نادرة عن تقدير قيمة الشاعر الأسود الشهير نسيب على يد مقوّمين من قبل الخليفة الأموي عبد العزيز بن مروان إشارات قيّمة إلى سلّم الأسعار السائد وقتئذ. إذ كانت قيمة العبد الأسود ١٠٠ دينار. وإذا كان راعياً ماهراً ارتفع ثمنه إلى ٢٠٠ دينار. وإذا كان يبري السهام ويريشها بلغ ثمنه ٣٠٠ دينار، وإذا كان يجيد الرماية بالقوس فيشترى بـ ٤٠٠ دينار. وراوي الشعر يدفع فيه ٥٠٠ دينار. والشاعر الموهوب يثمن بـ ١٠٠٠ دينار. انظر ابن خلكان، ١٨٣٤–١٨٧١، المجلد ٣، ص ٦٢٦، الحاشية ١٣. ويجد القارىء دراسة شاملة عن تثمين الرقيق في الدراسة القيمة التي أجراها أ. أشتور (E. Ashtor)، ١٩٦٩.

(٨٣) انظر أ. ميز (A. Mez)، ١٩٢٢، ص ١٥٤، وانظر أيضاً س.د. غويتاين (S.D. Goiten)، ١٩٦٣؛ س. رشيد (S. Rasheed)، ١٩٧٣؛ ش. بيلا (Ch. Pellat)، ١٩٦٣.

السابقة التي كانت تعيش في عصر وبيئة يختلفان تماماً عن عصرنا وبيئتنا، ولا تكاد تقوم فيها لفكرة الحرية قائمة. وكان مفهوم الجماعة مهيمناً بلا نزاع، في سياق للأنساب والسلالة، يجعل من شبه المستحيل العيش خارج نطاق الجماعة. فكان كثير من المعزولين لا يدخلون الوجود الاجتماعي إلّا بصفة «موالي» في حال من التبعية. ولذا يجب التحفظ في إطلاق الأحكام الأخلاقية على نظام الرق الذي كان سائداً في الفترة موضوع البحث[٨٤].

فالقرآن يأمر المؤمنين أن يعاملوا عبيدهم «باحسان» (٤:٣٦) ويجعل من تحرير العبد صنيعاً حسناً وعملاً برًّا (٢:١٧٧، ٩٠:١٣)[٨٥].

«وتسهب السنّة في التأكيد على أن مصير العبيد كان أحد اهتمامات النبي في آخر عهده، وتشتمل على عدد وفير من الأحاديث والنوادر المنسوبة إلى النبي أو إلى الصحابة، التي مفادها الأمر بمعاملة هذه الطبقة الاجتماعية الدنيا بالاحسان»[٨٦].

فالعبيد يجب أن يُعاملوا كأخوة، ولا تجوز مخاطبتهم بالازدراء. وينبغي أن يجلس السيد والعبد إلى مائدة واحدة، وأن يكتسيا بملابس متماثلة. ولا يجوز أن يكلف السيد عبده بمهام شاقة، ولا أن يُنزل به، متى أخطأ، عقاباً قاسياً أو مفرطاً. وعتق الرقاب موصى به كحلّ حسن وتكفير من جانب السيد عما يُنزله بعبده من القصاص المفرط. وفي مقابل ذلك يجب على العبد أن يكون خالص الولاء لسيده[٨٧]. ويلاحظ مما تقدم أن الأخلاق الدينية الإسلامية تتبع عن كثب «اتجاه التعليم القرآني، بل إنها تقوي نزعته الإنسانية تقوية محسوسة في مسألة الرق»[٨٨].

وظلت الحاجة في الديار الإسلامية إلى العبيد يدًا عاملة تتزايد مع الفتوحات ومع تطور التجارة الكبيرة، حتى صار الرق ظاهرة اجتماعية من الدرجة الأولى. ومن ثم أقبل فقهاء المذاهب السنّية الكبرى على دراسة هذه المسألة، وعنوا بالأمور التالية: مآتي العبيد، وأوضاعهم في الإطار الاجتماعي الجديد، وازدواجية العبد باعتباره شيئاً وشخصاً معاً، وأخيراً إعتاقهم.

وقد لاحظ ر. برونشفيغ أن الفقه، على الرغم من الصرامة التي اعتمدها بعض الفقهاء، لم يتوصل قط إلى وضع نظام عقوبات واضح وملائم لأن يضع حداً لاختطاف الأشخاص وبيعهم، سواء من المسلمين أو من غير المسلمين. بل إن المرء لا يجد حتى أي شجب صريح لممارسة إخصاء العبيد الفتيان، على الرغم من أن ذلك مدان من حيث المبدأ[٨٩].

---

(٨٤) ف. ساناغوستان (F. Sanagustin)، ١٩٨٠، ص ١٧ و ١٨.

(٨٥) ر. برونشفيغ (R. Brunschwig)، ١٩٦٠؛ ر. روبرتس (R. Roberts)، ١٩٠٨، ص ٤١-٤٧.

(٨٦) ر. برونشفيغ ، ١٩٦٠، ص ٢٥.

(٨٧) بشأن الأحاديث المتعلقة بالعبيد، انظر الطحاوي، ١٩٥٠-١٩٥١، ص ٣٦٨ و ٣٧٧ و ٣٧٨؛ وابن حجر العسقلاني، ١٩٧٠، المجلد ٤، ص ٤٢٠؛ والنزالي، ١٨٦١، المجلد ٢، ص ١٩٩.

(٨٨) ر. برونشفيغ (R. Brunschwig)، ١٩٦٠، ص ٢٥.

(٨٩) المرجع السابق، ص ٢٦. وممارسة الإخصاء مخالفة لتعاليم الإسلام. انظر القرآن (٤:١٨). وراجع بشأن العبيد أيضاً سي. أورهانلو (C. Orhanlu)، ١٩٨٧.

وخلافاً لقوانين بابل تلك القديمة، التي تعترف بعدة أسباب للرق[٩٠]، لا يعترف الشرع الإسلامي إلاّ بمنشأين للعبودية المشروعة، وهما ولادة المرء في حال العبودية وأسره أثناء الحرب[٩١]. في الحالة الأولى يعرّف العبد بأنه المولود من أبوين رقيقين. ويخضع الطفل منذ الولادة للأحكام التي تخضع لها والدته، حرة كانت أم عبدة، وهذا المبدأ يطبق بالتساوي على المولودين من أم حرة، وحتى وإن كان الأب عبداً. ويشهد في تطبيقه حالة استثناء هامة، وهي أن المولود لرجل حر من جارية في خدمته يعتبر حراً بالولادة. إذ لو قضي بغير ذلك لصار الابن عبداً لأبيه. وكانت تلك الحالة شائعة جداً»[٩٢].

إلاّ أن الولادة في العبودية لم يكن يمكن أن تظل مصدر إمداد لا ينضب باليد العاملة من الرقيق، نظراً لأحكام الحرية التي يتمتع بها الأطفال المولودون تحت نظام التسري المشروع، وبالنظر أيضاً إلى كثرة حالات الإعتاق العاملة على تقليل عدد العبيد. ومن ثم فإن استمرار نظام الرق في العالم الإسلامي بات مرهوناً بـ «تعويض نقص العدد تعويضاً متجدداً بجلب عناصر من الأطراف أو من الخارج، يؤسرون في الحرب مباشرة أو يُجلبون تجارياً – تحت ذريعة الجهاد – من البلاد الأجنبية (دار الحرب)»[٩٣].

ومن وجهة النظر الفقهية يُعتبر العبد متصفاً «بطبيعة مزدوجة: فهو شيء وشخص معاً. وهو باعتباره شيئاً يخضع لحق الملكية... لصالح رجل أو إمرأة، ويخضع لجميع العمليات القانونية التي تنجم عن ذلك: من بيع وهبة وتأجير وميراث، الخ»[٩٤].

وإذ يردّ الشرع الإسلامي العبد إلى «مجرد سلعة» فإنه يضعه بالضرورة في مستوى الدواب[٩٥]. وكثيراً ما يرد التعبير عن ذلك في المؤلفات النظرية عن القانون العام في تلك الفترة، ولاسيما فيما يتصل بدور المحتسب في ضمان المعاملة اللائقة للحيوانات وللعبيد من جانب أسيادهم[٩٦].

وكان للعبد من حيث المبدأ، باعتباره شخصاً، بعض الحقوق والواجبات، ولكن لا وجه للمقارنة بينها وبين حقوق الحر وواجباته. ومع ذلك فإن الرق الذي كان يمارس في العالم الإسلامي كان يتسم بسمة خاصة، وهي أن العبد، على الرغم من خضوعه شبه المطلق لسيده، كان يُسمح له بتدبير ملكية له، وإبرام صفقات تجارية، وتوفير المال. وكان يحدث أحياناً أن يثرى

(٩٠) وهي: (١) الولادة في حال الرق، (٢) بيع النفس للعبودية في حال عدم الوفاء بالدين، (٣) بيع القاصرين، (٤) خطف القاصرين، (٥) أسرى الحرب. راجع بشأن التفاصيل إي. مندلسون (I. Mendelsohn)، ١٩٤٩، ص ١–٢٣.

(٩١) ر. برونشفيغ (R. Brunschwing)، ١٩٦٠، ص ٢٦.

(٩٢) المرجع السابق.

(٩٣) المرجع السابق.

(٩٤) المرجع السابق.

(٩٥) راجع الماوردي، ١٩٢٢، ص ٢٥٧.

(٩٦) ر. برونشفيغ (R. Brunschwig)، ١٩٦٠، ص ٢٦.

العبد ويرتفع الى مركز مرموق. بيد أن الوضع غير المستقر أو المتأرجح للعبد، باعتباره مالكاً لمتلكات ومملوكاً لسيده في آن معاً، كان مثار صعوبات مستمرة.

ومن حق العبد المسلم أن يتزوج بموافقة سيده. ويحق له أن ينشيء أسرة، ولكن ليس له حق رعاية أطفاله. وكان مرخصاً كذلك بزواج الرقيق فيما بينهم وبزواج العبد من حرة غير سيدته، وبزواج الجارية من رجل حر. بيد أن زواج الحر بجاريته والحرة بعبدها كان محظوراً. ويجيز المذهب المالكي للعبد الزواج بأربع نساء عدداً أقصى، أسوة بأبناء دينه الأحرار. أما المذاهب الفقهية الأخرى فما كانت تجيز له أكثر من امرأتين. وكان يملك كذلك حق الطلاق المعترف به عادة للزوج[٩٧].

بيد أن الأهمية الكبرى، اجتماعياً، كانت لنظام التسري المشروع، نظراً لشيوع تطبيقه ولتأثيره على الحياة الاجتماعية في ذلك العصر. «إذ إن كلا العرف الجاهلي والقرآن يعترف بحق السيد في التسري بجورايه، والجارية التي تنجب ولداً لسيدها تدعى أم الولد»[٩٨]. وكانت حرية الأطفال المتولدين عن هذا التسري وشرعيتهم مرهونتين كلياً باعتراف أبيهم السيد بهم. ويبدو أن هذا الاعتراف كان شيئاً معتاداً.

وفضلاً عن ذلك كان من حق السيد معاقبة عبده (التعذيب). أما إذا أُسيئت معاملة العبد إلى حد اصابته بإصابات بدنية بالغة، فيوصى إما ببيعه أو بإعتاقه[٩٩].

وأخيراً، لم يكن يجوز للعبد نظرياً الارتقاء إلى مناصب السلطة (الولاية)، عامة كانت أو خاصة. بيد أن التطبيق الفعلي لهذه القاعدة كان ينطوي على كثير من المرونة. فقد كان من المألوف جداً أن يسند ذوو المراكز العليا وظائف ثانوية إلى عبيدهم، وأن يفوّضوا إليهم بعض سلطانهم. فكان عبيد الخلفاء أو الأمراء، بحكم الواقع، أعظم سلطاناً بكثير من الرجال الأحرار[١٠٠].

وكان حكم العبد من حيث العبادات حكم أي مسلم آخر، إلّا أن كونه رقيقاً يعفيه من أداء بعض الواجبات الدينية التي تستلزم حرية التحرك مثل صلاة الجمعة، والحج، والجهاد. ثم إنه لم يكن يُعتبر أهلاً للقيام بوظيفة دينية[١٠١].

وكانت حال الرق، على الرغم من دوامها من حيث المبدأ، قابلة للتعديل والزوال في ظروف استثنائية، وكان ذلك يتم على وجوه مختلفة. فهناك أولاً العتق، ويُعتبر من أعمال البر، ويمنحه السيد من طرفه وحده ولا يجوز نقضه[١٠٢]. وهناك ثانياً الوعد بالحرية، يقطعه السيد على نفسه للعبد، ويصير نافذاً عند وفاته. وتُعرف هذه الهبة التي تنفذ بعد الموت بالتدبير، ويُسمّى العبد المنتفع بها

(٩٧) المرجع السابق.

(٩٨) ج. شاشت (J. Schacht)، ١٩٥٠، ص ٢٦٤؛ والقرآن ٤:٣ و٢٤؛ و٢٣:٦ و٥٠ و٧٠:٣٠.

(٩٩) ر. برونشفيغ (R. Brunschwig)، ١٩٦٠، ص ٢٧. وراجع، بشأن أحكام العبد في قانون العقوبات الإسلامي، المرجع السابق، ص ٢٩.

(١٠٠) ف. ساناغوستان (F. Sanagustin)، ١٩٨٠، ص ٢٣.

(١٠١) ر. برونشفيغ (R. Brunschwig)، ١٩٦٠، ص ٢٧.

(١٠٢) المرجع السابق، ص ٣٠.

مدبّراً[١٠٣]. وثالثاً، هناك الأهلية المعترف بها لكل من السيد والعبد أن يتعاقدا على العتق (الكتابة)، وهذا أمر يقره القرآن (٢٤: ٣٣). فبموجب هذا العقد كان السيد يتيح للعبد فرصة افتداء حريته بأن يدفع الثمن مما يدخره تقسيطاً. وعند أداء القسط الأخير كان العبد يكتسب كامل الحقوق الشرعية التي يتمتع بها الإنسان الحر بالولادة[١٠٤]. وأخيراً، كان هناك الحكم الشرعي المشار إليه سابقاً، والذي يعطي الحرية والشرعية للأبناء المولودين لجارية (سرّيّة) وسيدها.

وكان العبد بعد إعتاقه يظل، مع حصوله على كامل الحقوق المدنية التي يتمتع بها الإنسان الحر، مرتبطاً هو وخلفه الذكور ارتباطاً دائماً بسيده السابق، الذي يصبح مولاه، وبأسرته التي يرتبط بها برباط الموالاة. ويسمى كل من العتيق والمعتق «مولى»، وفي الجمع «موالي»[١٠٥].

العمالة والظروف الاجتماعية

على الرغم من عدم وجود شواهد على التحيّز بسبب العرق أو اللون في سلّم القيم الإسلامية، وعلى الرغم من الضمانات القانونية ومؤاتاة الحظ، يجب ألاّ ننقاد إلى رسم صورة زاهية للأوضاعالاجتماعية للرقيق المسلمين السود في القرون الأولى للإسلام، حسبما أشار أ. ميز إلى ذلك بحق[١٠٦]. في الحياة اليومية وواقع العلاقات الاجتماعية كان التحيّز شائعاً، وإن لم يستهدف الأفريقيين وحدهم.

وقد اتسمت آراء عدد من الجغرافيين المسلمين، وكتّاب الأدب والشعراء وكذلك آراء الناس العاديين، بهذا النفور البالغ من السواد وفيما بعد من الشعوب الداكنة البشرة، كما يتجلى في الموروث الشعبي لتلك الفترة. وكان أحد التفاسير الأولى لتدني وضع السود يستند إلى قصة التوراة عن حام، أحد أبناء نوح، الذي قُضي عليه بأن يكون أسود بسبب «خطيئته». ثم انتقلت لعنة السواد، ومعه العبودية، إلى جميع الشعوب السوداء التي انحدرت من حام. بيد أن هذا التفسير، الذي كان شائعاً بصورة خاصة بين رواة الأساطير والحكايات المحترفين (القصاص)، وحتى بين علماء جادين مثل اليعقوبي (القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، لم يحظ بقبول عام. فقد دحض الهمذاني صراحة هذا التقليد – الذي نشأ وفقاً له عند اليهود – واستند في دحضه إلى الآية القرآنية (٦: ١٦٤) «... ولا تكسب كل نفس إلاّ عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى...». ثم يختتم كلامه مشيراً مرة أخرى إلى العوامل البيئية: «وإنما لسواد الناس وبياضهم وسمرتهم علة قد ذكرناها في السيرة من هذا الكتاب»[١٠٧].

---

(١٠٣) ج. شاشت (J. Schacht)، ١٩٥٠، ص ٢٦٥، الحاشية رقم ٨؛ انظر أيضاً ر. برونشفيغ (R. Brunschwig)، ١٩٦٠، ص ٣٠.

(١٠٤) راجع ج. شاشت (J. Cchacht)، ١٩٥٠، ص ١١١ و ١١٢.

(١٠٥) ر. برونشفيغ (R. Brunschwig)، ١٩٦٠.

(١٠٦) أ. ميز (A. Mez)، ١٩٢٢، ص ١٦١ و ١٦٢. ويجد القارىء دراسة مفصلة عن أحوال الرقيق السود في مجتمع القرون الوسطى الإسلامي في ج. روتير (G. Rotter)، ١٩٦٧.

(١٠٧) الهمذاني، ١٩٥٤، المجلد الأول، ص ٢٩–٣١، انظر أيضاً ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٢٩–٣٨؛ وابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ٣ و ١٤؛ والمسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، المجلد الأول، ص ٧٥–٨٠؛ ج. فايدا (G. Vajda)، ١٩٧١.

ويرفض ابن خلدون أيضاً القول باللعنة الموروثة، إذ كتب ما يلي: «وقد توهّم بعض النسّابين ممن لا علم لديه بطبائع الكائنات أن السودان هم ولد حام بن نوح، اختصوا بلون السواد لدعوة كانت عليه من أبيه ظهر أثرها في لونه وفيما جعل الله من الرق في عقبه. وينقلون في ذلك حكاية من خرافات القصّاص. ودعاء نوح على ابنه حام قد وقع في التوراة وليس فيه ذكر السواد وإنما دعا عليه بأن يكون ولده عبيداً لولد اخوته لا غير. وفي القول بنسبة السواد إلى حام غفلة عن طبيعة الحر والبرد وأثرهما في الهواء وفيما يتكون فيه الحيوانات»(١٠٨).

وكان العبيد السود يُستخدمون لأغراض متنوعة في مجتمع القرون الوسطى الإسلامي، فكانوا على الأكثر مشتغلين بالخدمة اليدوية، أو سراري، أو خصياناً في الحريم، أو صناعاً حرفيين، أو أعواناً في التجارة، أو يداً عاملة في أعمال السخرة الجماعية الشاقة في مشاريع الدولة، أو جنداً. وقد أسهموا إسهاماً كبيراً في بناء القاعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الإسلامية في القرون الوسطى.

وكان الزنج في الدرجة الدنيا من السلم الاجتماعي، وهم على الأغلب رقيق من أفريقيا الشرقية. وكانوا موزعين جماعات تضم كل منها ما بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ شخص، تعمل في السبخات المالحة الشاسعة في وادي الرافدين الأدنى، وتكدح لكسح الطبقة النترونية (السباخ) عن سطح الطبقة الخصبة من التربة، من أجل استغلال هذه بالزراعة، ربما لإنتاج قصب السكر، ومن أجل استخراج النطرون الموجود في الطبقة السطحية من التربة وجمعه أكداساً. وكان يراقب عملهم وكلاء ومراقبون. أما حياة هؤلاء الكسّاحين في الأراضي المالحة وبين المستنقعات وظروف عملهم فكانت رهيبة حقاً. فقد ذكر الطبري، كاتب الحوليات الكبير المسلم، أن هؤلاء البائسين كانوا قليلاً غذاؤهم، ويكثر سقوطهم ضحايا لأوبئة الملاريا المتكررة ولغيرها من الأمراض. وإذ اقترنت هذه الأحوال بالمعاملة القاسية التي كانوا يلقونها على أيدي المراقبين، فإنها ولّدت غيظاً دفيناً أسفر عن ثورات متكررة(١٠٩).

ولم يكن التسخير في الأعمال الشاقة الجماعية في المشاريع الكبرى محصوراً في منطقة شط العرب، جنوبي العراق، بل كان يجري أيضاً في منطقة البحرين(١١٠). ففي القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي كان حشد من ٣٠ ٠٠٠ أسود مسوقين إلى الأعمال الشاقة تحت حكم القرامطة(١١١). ويفيدنا ابن المجاور أن الزنج كانوا يُبتاعون أيضاً من أجل العمل في محاجر عدن(١١٢).

---

(١٠٨) ابن خلدون، ١٩٦٧–١٩٦٩، المجلد الأول، ص ١٦٧ و ١٦٨.

(١٠٩) ما كان طعامهم يتجاوز «حفنات» من «الدقيق والسويق والتمر»، ورد في ص ٦٦ عند ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١. ومعلوماتنا عن مواقع عمل الزنج شحيحة ومستمدة في معظمها من أخبار الطبري، ١٨٧٩–١٩٠١، المجلد ٣، ص ١٧٤٧–١٧٥٠.

(١١٠) كانت منطقة البحرين تشمل الساحل (والبر المجاور له) ما بين الكويت وقطر في أيامنا.

(١١١) ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٦٦.

(١١٢) ابن المجاور، ١٩٥٧، المجلد الأول، ص ١٢٦.

إلّا أن الأكثرية الغالبة من العبيد كانوا يعملون في الخدمات المنزلية والعسكرية، وكانت ظروف معيشتهم وعملهم أفضل بكثير ممن تقدم ذكرهم. وفي كثير من منازل الأثرياء وأبناء الطبقة المتوسطة كانت الخدمات المنزلية يقوم بها واحد أو أكثر من العبيد والجواري بما فيهم المعتقون[١١٣]، فيتولون الطبخ، والتنظيف والإرضاع، والحجابة، وجلب الماء (سقاؤن)، وما أشبه ذلك. أما الفاتنات بين الجواري فكن يتخذن سراري لمتعة أسيادهن الجنسية. وفي حريم الأثرياء كانت تتاح للجواري الموهوبات الفرص لتعلم الغناء والرقص والموسيق والشعر، فيملأن فراغ أسيادهن تسلية.

ويرق تزاوج العرب بالنساء السود إلى زمن الجاهلية. وكانت النساء على العموم من النوبة أو السودان، بيد أن الأثيوبيات كن مرغوبات جداً. لكن تلك العلاقات كان يغلب فيها التسري على الزواج[١١٤]. وكان ذلك شائعاً على مختلف المستويات الاجتماعية في العهدين الأموي والعباسي[١١٥]. وقد أُولع عدد من الشعراء العرب بجواريهم السمراوات. ومنهم أعشى سليم الذي ساكن جارية فاحمة السواد اسمها دنانير[١١٦]، والفرزدق، الشاعر الغنائي الشهير (المتوفى عام ١١٤هـ/ ٧٣٢م) الذي اتخذ أم مكية – «الزنجية»[١١٧] – زوجة له ولم يفترقا، والشاعر العباسي الكفيف، بشار بن برد (المتوفى عام ١٦٧هـ/ ٧٨٣م) الذي غالى في مديح فضائل عشيرة حياته السوداء[١١٨]، وأبو شيص، الشاعر العباسي أيضاً (المتوفى عام ١٩٦هـ/ ٨١١م)، الذي شبه سواد بشرة قرينته بلون «المسك الزكي الرائحة»[١١٩].

وثمة نص مشهور من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي – دافع فيه الجاحظ عن السود ضد ثلابهم[١٢٠] – يظهر بوضوح إلى أي حد ألِف السود والبيض العيش معاً على مختلف المستويات الاجتماعية، ولاسيا في البصرة. ويضرب هذا المؤلف نفسه كثيراً من الأمثلة على التقدير الذي كان يحاط به أبناء أفريقيا والمحيط الهندي، على الأقل حتى ثورة الزنج التي غيرت المواقف كثيراً[١٢١].

وأدى نظام التسري، الذي ساندته النظم الاجتماعية الإسلامية، إلى تمازج الأعراق، وأصبح عنصراً هاماً في تكوين سكان الريف والحضر. وعلى الرغم من تدفق الأفريقيين المستمر نحو الديار

(١١٣) انظر ش. بيلا (Ch. Pellat)، ١٩٥٣، ص ٢٣٤.

(١١٤) ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٩٣.

(١١٥) كما عبّر عن ذلك الشاعر الرياشي في البيت التالي (الوارد عند المبرد، ١٨٦٤، في ص ٣٠٢ من المجلد الأول):

إن أولاد السراري كثروا يا رب فينا
رب أدخلني بلاداً لا أرى فيها هجينا

(١١٦) الجاحظ، ١٩٦٤، المجلد الأول، ص ٢١٤.

(١١٧) المرجع السابق.

(١١٨) الأصفهاني، ١٨٦٨-١٨٦٩، المجلد ٨، ص ٤٦.

(١١٩) أحمد أمين، ١٩٦٩ (ب)، المجلد الأول، ص ٨٦.

(١٢٠) الجاحظ، ١٩٠٣.

(١٢١) عما قريب سينشر مصنّف الجاحظ «كتاب فخر السودان على البيضان» ويترجم إلى الفرنسية على أيدي أ. ميكل و ج. دوكاتيز وجي دوكاتيز و ج. دُفيس (A. Miquel, G. Ducatez, J. Ducatez et J. Devisse).

الإسلامية، فإن سهولة استيعابهم في الاطار الاجتماعي القائم قد طبع البنية السكانية في هذه المنطقة بطابع مختلف عما يشاهد في مناطق أخرى كثر فيها أفارقة الشتات. والنتيجة الأكثر لفتاً للنظر بين نتائج هذه العملية الاستيعابية هي خلو المنطقة من وجود جماعات عرقية متجانسة كبيرة مستقلة بتاريخها وثقافتها، كما يشاهد أحياناً في الأمريكتين.

ذلك أن التسري بالجواري الأفريقيات، حتى في الطبقات العليا من مجتمع القرون الوسطى الإسلامي، لم يكن قط من الحالات الاستثنائية. فكثير من الأمراء والخلفاء، ولاسيا الخلفاء العباسيون، كانت أمهاتهم جواري، وبعضهم أفريقيات سود. ويفيدنا الأدب المكتوب في هذا العهد أن أم الأمير ابراهيم بن المهدي «كانت زنجية سوداء»، وأم الخليفة المقتفي (المتوفى عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م) كانت نوبية[١٢٢]. وكان المستنصر، الخليفة الفاطمي، ابن عبدة سودانية كانت سرية للخليفة الظاهر. وإذ كانت هذه المرأة فذة، فقد حكمت مصر بعد وفاة الظاهر طيلة حداثة ابنها[١٢٣]. ولهذه الفترة من تاريخ الفاطميين أهمية بالغة، فقد أعطت أم المستنصر الحظوة للمحاربين السود فقوي نفوذهم في السياسة المصرية نتيجة لذلك، الأمر الذي أثار عداء الترك، وهم الفئة الأخرى من المحاربين المجلوبين. ومنذ ذلك الوقت كثرت المناوشات جداً بين السود والترك. أما أقل الجواري السود حظاً في المجتمع الإسلامي فهن أولئك اللائي أُكرهن على البغاء، على الرغم من تحريم القرآن لذلك.

وكان الخصيان السود يملأون قصور أكابر البلاد، وخاصة بصفة حراس للحريم[١٢٤]. وقد تمكن بعضهم من الارتقاء إلى مناصب عالية وأداء أدوار حاسمة في شؤون الدولة خلال القرون الوسطى. وهناك أمثلة عدة لذلك. فالخصي الأسود كافور الأخشيدي (٣٥٦هـ/ ٩٦٦م) صار وصياً على عرش مصر[١٢٥]، ومفلح-«الأسود»- المقرب إلى الخليفة الراضي (المتوفى عام ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م) - كان مسؤولاً عن وضع سياسات الدولة[١٢٦]؛ وحاجب الأمير البويهي عضد الدولة (المتوفي عام ٣٧٢هـ/ ٩٨٢م) كان شكر (سكّر)، الخصي الأسود، وهو الوحيد الذي نجح في كسب ثقة سيده الطاغية الظنون، وكان ذلك شرفاً يتمناه الجميع.

وخارج البيوت أو القصور، كان كثير من العبيد السود يُستخدمون غلمان متاجر، أو كانوا مخولين إبرام الصفقات بقدر كبير من الاستقلال. فالجاحظ مثلاً يذكر بالاسم زنجية تدعى خليدة، كانت تؤجر منازل للحجاج في مكة[١٢٧]. وكان آخرون يعملون في فلاحة حقول أسيادهم أو

(١٢٢) ابن خلكان، ١٨٤٣-١٨٧١، المجلد الأول، ص ١٦-٢٠.

(١٢٣) م. لومبار (M. Lombard)، ١٩٧١ (ب)، ص ١٥٠.

(١٢٤) بلغ عدد خصيان قصر الخليفة العباسي المقتدر (٢٩٥هـ/ ٩٠٨م - ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) ١١٠٠٠، منهم ٧٠٠٠ أسود و ٤٠٠٠ أبيض. ويجد القارىء مزيداً من التفاصيل عند الصابىء، ١٩٦٤.

(١٢٥) ابن خلكان، ١٨٤٣-١٨٧١، المجلد ٢، ص ٥٢٤-٥٢٨. راجع أيضاً الفصل ٧ من هذا المجلد.

(١٢٦) مسكويه، ١٩١٤، المجلد الأول، ص ١٠٤.

(١٢٧) الجاحظ، ١٩٦٤، المجلد ٢، ص ١٣٠.

حراسة بساتينهم. وهناك رواية مكتوبة عن عبد أسود كان يحصل على ثلاثة أرغفة في اليوم نظير قيامه بالحراسة[١٢٨]. وكان الإمام الشافعي، مؤسس أحد المذاهب الفقهية الأربعة (المتوفي عام ٢٠٤هـ/ ٨١٩م)، يملك عدة عبيد، منهم نوبي يعمل خبّازاً[١٢٩]. ويذكر البلاذري أن حياً من أحياء الكوفة سُمّي باسم الحجّام الأسود عنترة. وكان آخرون يؤجرون ويتقاضى أسيادهم ثلثي أجور عملهم. وممن استفاد من هذه الممارسة عمرو بن وبرة[١٣٠] (القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي). وكان الشاعر أبو العتاهية (المتوفي عام ٢١١هـ/ ٨٢٦م) ومهنته صناعة الفخار، يستخدم عدة عبيد سود صبياناً ومساعدين[١٣١].

وكان الدور العسكري للعبيد السود إحدى السمات البارزة في الحضارة الإسلامية، وترك آثاراً عميقة في السياسة الداخلية والخارجية لكثير من الدول الإسلامية[١٣٢]. ويلاحظ برنار لويس أن «الجند السود كانوا يظهرون من وقت إلى آخر في أوائل العهد العباسي، وأنهم بعد ثورة الزنج في العراق، التي أبدى فيها السود قدرات عسكرية مذهلة، جُنّدوا بأعداد كبيرة»[١٣٣]. ومن المأثور أنه في عهد الخليفة العباسي الأمين (المتوفي عام ١٩٨هـ/ ٨١٣م) أُنشئت وحدة خاصة من الحرس الأثيوبيين أُطلق عليها اسم «الغربان»[١٣٤]. وفي الصراع الضاري على السلطة خلال حكم المقتدر (المتوفي عام ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م)، قاتل ٧٠٠٠ أسود إلى جانب أنصار الخليفة[١٣٥]. أما أحمد بن طولون (المتوفي عام ٨٨٤م)، الذي كان والياً على مصر ثم صار حاكمها الفعلي، فقد جنّد جيشاً كبيراً من الرقيق السود، ولاسيا النوبيين. وقد نُقل أنه مات مخلّفاً بين ممتلكاته ٢٤٠٠٠ مملوك أبيض و ٤٥٠٠٠ مملوك أسود، كانوا منظمين في وحدات منفصلة تقيم في أقسام منفصلة داخل المعسكرات[١٣٦].

وتفيدنا الحوليات المكتوبة في تلك الفترة أن فيالق السود المشار إليها بتسمية «عبيد الشراء» صارت جزءًا هاماً من قوات الفاطميين العسكرية. وقد أصبح دورهم أبرز ما يكون في عهد الخليفة المستنصر (١٠٣٥م – ١٠٩٤م)، نظراً لما وجدوه من تأييد لا يتزعزع من أم الخليفة، وهي جارية سودانية قوية الشكيمة. وقد بلغ عددهم في ذروة نفوذهم ٥٠٠٠٠ رجل[١٣٧].

---

(١٢٨) الابشيهي، ١٨٥١–١٨٥٢، المجلد الأول، ص ١٤٠.

(١٢٩) الشافعي، ١٩٠٣، المجلد ٤، ص ٤٨.

(١٣٠) الطبري، ١٨٧٩–١٩٠١، المجلد ٦، ص ١٥٣.

(١٣١) الأصفهاني، ١٨٦٨–١٨٦٩، المجلد ٣، ص ١٢٩.

(١٣٢) يجد القارىء دراسة مفصلة عند د. بايبس (D. Pipes)، ١٩٨٠.

(١٣٣) ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٦٩.

(١٣٤) الصابىء، ١٩٥٨، ص ١٦.

(١٣٥) المرجع السابق.

(١٣٦) ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٦٩؛ م. لومبار (M. Lombard)، ١٩٧١ (ب)، ص ١٩٥.

(١٣٧) ابن ميسر، ١٩١٩، ص ١٦ و ١٧.

ثورات الزنج

حمل الزنج السلاح ضد الخلافة في عدة مناسبات[١٣٨]. وقد قامت أول فتنة في البصرة (٧٠هـ/ ٦٨٩ - ٦٩٠م) في عهد خالد بن عبد الله، وكانت قليلة الشأن تمثلت في عصابات صغيرة من العبيد استرسلت في النهب والتخريب في منطقة الفرات، وأخمدتها قوات الخلافة بسهولة وضربت أعناق أعضائها البارزين بحد السيف[١٣٩].

وقامت فتنة أخرى أكبر شأناً ٧٥هـ/ ٦٩٤م، وكانت أفضل تنظيماً من الأولى، قادها باقتدار رئيس الزنج، رياح، الذي كان مشهوراً بلقب «شير الزنج» («شير» فارسية معناها «أسد»)، فبثّ الرعب في أرجاء منطقة الفرات وفي الأبلة. ولا ريب في أن عدد هؤلاء المتمردين كان كبيراً، نظراً لسلسلة المعارك التي خاضوها ضد القوات الحكومية. ولم يمكن القضاء على تلك الفتنة إلاّ بتعزيز جيش الخلافة بمتطوعين من أبناء البصرة[١٤٠].

وعام ١٣٢هـ/٧٤٩ - ٧٥٠م، في عهد الخليفة أبي العباس السفاح، سُيِّرت قوة نظامية قوامها ٤٠٠٠ جندي ضد المتمردين في الموصل في شمالي أرض الرافدين، فحدثت مذبحة قيل إنها أودت بحياة ١٠٠٠٠ نسمة - رجالاً ونساءً وأطفالاً[١٤١].

وتمّرد الزنج في مناسبة أخرى، على أثر إجهاض الثورة العلوية التي قامت ضد قوات الخليفة العباسي المنصور في المدينة (١٤٥هـ/ ٧٦٥م). إذ إن بعض أعضاء الفئة المهزومة حرّضوا عبيدهم ومواليهم السود على مهاجمة حامية العباسيين في المدينة. فأدى ذلك الى إشاعة الفوضى وعزل الحاكم واستيلاء المتمردين السود على المستودعات العسكرية. لكن أسياد العبيد هدّأوهم بعدئذ خشية تفاقم الوضع، واستعاد العباسيون سلطانهم. إلاّ أن عقوبات قاسية أُنزلت بزعماء عصابة الزنج[١٤٢].

أما ثورة الزنج التي قامت عام ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م فكانت بلا لايب أعظم حركة احتجاج من جانب الرقيق الأفريقيين السود في القرون الوسطى الإسلامية. وقد استمرت أكثر من أربعة عشر عاماً ومرت بمرحلتين متميزتين (الأولى من ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م الى ٢٦٦هـ// ٨٧٩م والثانية من ٢٦٦هـ/ ٨٧٩م الى ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م). في المرحلة الأولى شهدت توسعاً ونجاحاً عظيماً للثائرين، بينما تمثلت المرحلة الثانية في صراع مستمر طويل للزنج ضد قوات أكبر، ثم في انهيار دولة الزنج.

(١٣٨) أول دراسة مفصلة عن ثورة الزنج أجراها ت.هـ. نولدكه (T.H. Nöldeke)، عام ١٨٩٢، ثم تبعتها عدة دراسات أخرى باللغة العربية وبلغات أوروبية. ويجد القارىء سرداً مفصلاً بالعربية في دراسة فيصل السامر، ١٩٧١ .إلاّ أن أوفى ما كتب في تاريخ ثورة الزنج حتى الآن هو دراسة أ. بوبوفيتش (A. Popovic)، التي نشرت عام ١٩٧٦.

(١٣٩) راجع أ. بوبوفيتش (A. Popovic)، ١٩٧٦، ص ٦٢ و٦٣.، وفيصل السامر، ١٩٧١، ص ١٩؛ والبلاذري، ١٨٨٣، المجلد ٢، ص ٣٠٥.

(١٤٠) ابن الأثير، ١٨٥٥-١٨٥٦، المجلد ٤، ص ١٨٨ و ٣١٤ و ٣١٥.

(١٤١) المرجع السابق، المجلد ٥، ص ٣٤٠ و ٣٤١.

(١٤٢) الطبري، ١٨٧٩-١٩٠١، المجلد ٣، ص ٢٨٦.

وكان مسرح الحرب منطقة جنوبي وادي الرافدين وبلاد فارس[١٤٣].

وكان قائد هذه الثورة عربياً اسمه علي بن محمد، كثيراً ما يشار اليه بلقب «صاحب الزنج»[١٤٤]. فبعد فشل هذا الرجل عدة مرات في محاولة إشعال الفتنة في عدد من مدن المنطقة وأقاليمها، «بما في ذلك البصرة حيث كاد يُقبض عليه ويُزج في السجن، ذهب الى منطقة السباخ»[١٤٥]. وفي السادس والعشرين من رمضان عام ٢٥٥هـ (٧ سبتمبر/أيلول ٨٦٩م)، تمكن من دفع رقيق الأرض من الزنج الى التمرّد[١٤٦].

وقد ادعى في بادىء الأمر أنه من ذريّة علي، قاصداً من ذلك إضفاء الشرعية على قضيته وكسب التأييد لها. بيد أنه لم يعتنق مذهب الشيعة، بل اعتنق بدلاً من ذلك مذهب الخوارج الذين كانت مبادىء المساواة التي ينادون بها تجيز حتى لحبشي أن يصير خليفة[١٤٧].

واندلعت الثورة في شكل صراع طبقي بين الزنج الرقيق المستغَلين وبين أسيادهم، ولكنها سرعان ما تحولت إلى حرب علنية عنيفة ضد الخلافة، فكانت من ثم صراعاً سياسياً واجتماعياً أكثر منه عرقياً[١٤٨]. ولا تمدّنا المصادر النادرة إلّا بأخبار شحيحة عن حجم الحركة والعناصر التي تألفت منها وعن تنظيمها وما إلى ذلك؛ وحتى هذه الأخبار الشحيحة كثيراً ما تكون غير جديرة بالثقة، ويجب تناولها بتحفظ. وهناك صعوبة أخرى تكمن في أن معظم المؤرخين المعاصرين والمتأخرين يقصرون الجانب الأكبر من اهتمامهم على الحملات العسكرية، ولا يكتمون عداءهم للثوار، واصفين إياهم بأنهم «أعداء الله» يعيشون في الكفر والزندقة[١٤٩].

فقد لاحظ نولدكه بحق أن «عدد المحاربين مع قائد الزنج الذي يُزعم أنه ٣٠٠٠٠٠ مبالغ فيه جداً. حقيقة إن من المحتمل أن يكون الزنج قد فاقوا بالفعل مهاجميهم عدداً، إذ كانت تقدر قوة أولئك المهاجمين بـ ٥٠٠٠٠ رجل، على الأقل في بداية الفتنة، ولكن هؤلاء الأخيرين كانوا، على وجه الاجمال وبالتأكيد، أفضل تجهيزاً وتغذية من الثائرين، ويتلقون تعزيزات متواصلة بوحدات من الجند جديدة[١٥٠].

وكان الرقيق السود المشاركون في الثورة متفرقين في منطقة واسعة من جنوبي وادي الرافدين وجنوب بلاد فارس، على شكل مجموعات من الكساحين تضم الواحدة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠

(١٤٣) أ. بوبوفيتش (A. Popovic)، ١٩٧٦، ص ٨٣.
(١٤٤) توجد تفاصيل عن علي بن محمد هذا في المرجع السابق، ص ٧١-٨١.
(١٤٥) ب. لويس (B. Lewis) ١٩٥٠، ص ١٠٤؛ وفيصل السامر، ١٩٧١، ص ١٠٢ و ١٠٣.
(١٤٦) أ. بوبوفيتش (A. Popovic)، ١٩٧٦، ص ٧٩.
(١٤٧) ت.هـ. نولدكه (T.H. Nöldeke)، ١٨٩٢، ص ١٥١؛ وفيصل السامر، ١٩٧١، ص ٨٢.
(١٤٨) راجع فيصل السامر، ١٩٧١، ص ٥٩؛ ول.ماسينيون (L. Massignon)، ١٩٢٩.
(١٤٩) أ. بوبوفيتش (A. Popovic)، ١٩٧٦، ص ١٥٧.
(١٥٠) ت.هـ. نولدكه (T.H. Nöldeke)، ١٨٩٢، ص ١٦٧ و ١٦٨؛ ابن الأثير، ١٨٨٥-١٨٨٦، المجلد ١١، ص ٤١.

فرد[١٥١]. وكانت قوات الزنج التابعة لعلي بن محمد تتألف من الجماعات الرئيسية التالية:

الزنج: وهم رقيق لا يتكلمون العربية، موطنهم الأصلي ساحل أفريقيا الشرقية، استُورِدوا إلى المنطقة في زمن غير معروف. ويميز الجاحظ بينهم أربع جماعات فرعية، هي: قنبلة، ولنجويّه، ونمل، وكلاب[١٥٢]. ولم يكن هؤلاء الزنج يستطيعون التفاهم مع زعيمهم إلّا بواسطة مترجم.

القرمطية: وهم فئة من الرقيق الأفارقة غير واضحة المعالم، أصلهم من السوادن على الأرجح. وكانوا يتكلمون العربية، ولا صلة لهم بحركة القرامطة[١٥٣].

النوبة: وهؤلاء لم يكونوا نوبيين فقط، بل كان بعضهم من الأقوام النيلية أيضاً. وكانوا يتكلمون العربية[١٥٤].

الفراتية: وهم رقيق كانوا يسكنون على جانبي الفرات الأدنى إلى الجنوب من مدينة واسط. وكانوا مميزين عن الزنج تمييزاً واضحاً ويتكلمون العربية[١٥٥].

الشورجية: وهم الكساحون المستخدمون في سباخ وادي الرافدين الأدنى. فتسميتهم مشتقة من الكلمة الفارسية «شوراه»، أي الأرض المالحة[١٥٦]. وتضم هذه الفئة أيضاً بعض الأحرار، والعبيد المعتقين، والأجراء المستخدمين في بساتين النخيل ومزارع قصب السكر[١٥٧].

وأخيراً **البدو**، وكانوا يسكنون إقليم المستنقعات الواقع الى الجنوب من واسط. ويضاف الى هذه الفئات جميعها ما كان يضخم عدد الثوار من الجند السود الفارين من جيوش الخليفة.

وليس قصدنا أن نروي هنا بالتفصيل مختلف الحملات التي تمخضت عنها ثورة الزنج، وإنما نكتفي بذكر مقتضب لأهم الأحداث.

في عام ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م فتح جيش الزنج مرفأ الأبلّة المزدهر ودمره[١٥٨]، فأثار سقوط أبلة الرعب في نفوس سكان ميناء عبدان الفارسي الواقع على الضفة الشرقية لشط العرب، واستسلمت المدينة[١٥٩]، فمهد سقوطها الطريق لاجتياح إقليم خوزستان المجاور في العام نفسه. وبسط الزنج

---

(١٥١) الطبري، ١٨٧٩-١٩٠١، المجلد ٣، ص ١٧٤٧-١٧٥٠.

(١٥٢) سي. بيلا (C. Pellat) ١٩٥٣، ص ٤١؛ ١٨٧٩-١٩٠١، المجلد ٣، ص ١٧٥٦ و١٧٥٧.

(١٥٣) الطبري، ١٨٧٩-١٩٠١، المجلد ٣، ص ١٧٤٩.

(١٥٤) المرجع السابق، ص ١٧٤٥.

(١٥٥) المرجع السابق، ص ١٧٥٧.

(١٥٦) راجع ل. ماسينيون (L. Massignon)، ١٩٢٩.

(١٥٧) الطبري، ١٨٧٩-١٩٠١، المجلد ٣، ص ١٧٥٣.

(١٥٨) ابن الأثير، ١٨٨٥-١٨٨٦، المجلد ٧، ص ٩٤.

(١٥٩) الطبري، ١٨٧٩-١٩٠١، المجلد ٣، ص ١٨٣٧.

سيطرتهم على جبّة وعلى الأهواز عاصمة الإقليم[١٦٠]. وشهد العام التالي (٢٥٧هـ/ ٨٧١م) احتلال ونهب البصرة، المرفأ الرئيسي للعراق. وكان ذلك الحدث أشهر انتصارات الزنج، وضربة شديدة للخلافة العباسية. وقد ظل المصير المفزع الذي حاق بالبصرة حياً في ذاكرة الأجيال اللاحقة[١٦١]. وبعدئذ واصلت قوات الزنج تقدمها بنجاح نحو الشمال، تحتل وتنهب المدن الواقعة في طريقها من واسط (٢٦٤هـ/٨٧٧ – ٨٧٨م) إلى النعمانية (٢٦٥هـ/ ٨٧٨م) ثم جرجرايا الواقعة على مسافة ١١٠كم جنوب بغداد. وكانت تلك أقصى نقطة بلغها توسعهم في اتجاه الشمال[١٦٢].

أما في الفترة ما بين ٢٦٧هـ/ ٨٨١م و ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م فإن الموفق، ولي العهد العباسي، تولى أمر الهجوم المضاد، ورد القوات الغازية نحو الجنوب، ثم فرض أخيراً حصاراً اقتصادياً تاماً على المختارة، عاصمتهم[١٦٣]. وبعد حصار دام ثلاث سنوات فُتحت المدينة عنوة في الثاني من شهر صفر ٢٧٠هـ (١١ أغسطس/آب ٨٨٣م)، وقتل زعيم الثورة وكثيراً من قادتها[١٦٤].

وليس من شك في أن هذه الثورة الطويلة أعقبت آثاراً اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة في العالم الإسلامي قاطبة. كما أنها في الوقت نفسه جعلت المسلمين أشد نفوراً من أفريقيا والأفريقيين بوجه عام. ويبدو أن استيراد الرقيق الزنج قد أُخضع على أثر ذلك للقيود أو للمراقبة. وكان من عواقب تلك الثورة أيضاً أن انتشرت الأفكار السيئة عن السود انتشاراً واسعاً في الديار الإسلامية، بدءًا بلعنة نوح الموروثة إلى الآراء التي روّجها كتاب ابن بطلان.

دور الأفريقيين الثقافي في العالم الإسلامي

كان إسهام الأفريقيين كبيراً في المجال الثقافي، إذ كان منهم شعراء، ومؤلفون وموسيقيون، وخبراء في العلوم الإسلامية، كتفسير القرآن ونقل الحديث والسنّة والفقه الإسلامي[١٦٥].

ويشهد المؤلفون العرب الكلاسيكيون للأفريقيين بموهبة الفصاحة. وكان هناك عدد من الشعراء السود المرموقين في العصرين الأموي والعباسي، منهم عرار بن عمرو وهو ابن جارية سوداء، الذي

---

(١٦٠) ابن الوردي، ١٨٦٨، المجلد الأول، ص ٢٣٤.

(١٦١) الطبري، ١٨٧٩–١٩٠١، المجلد ٣، ص ١٨٤٧–١٨٥٧؛ المسعودي، ١٨٦١–١٨٧٧، المجلد ٤، ص ٢٠٧ و ٢٠٨. وقد خلّد ابن الرومي (؟ ٢٨٣هـ/؟ ٨٩٦م) في إحدى قصائده مصير البصرة المأسوي. راجع ابن الرومي، ١٩٢٤، ص ٤١٩–٤٢٧.

(١٦٢) ابن الجوزي، ١٩٣٨–١٩٤٠، المجلد ٥، ص ٤٥–٥٠.

(١٦٣) كانت عاصمة الزنج، حسبما رأى نولدكه، «تغطي مساحة كبيرة وتشمل حقولاً وبساتين نخل فسيحة. وكانت تقع تحت البصرة تقريباً، على الضفة الغربية من نهر دجلة، وتجتازها قناة نهر أبي الخصيب». راجع ت.هـ. نولدكه (T.H. Nöldeke) ١٨٩٢، ص ١٥٦.

(١٦٤) فيصل السامر، ١٩٧١، ص ١٥١ و ١٥٢؛ أ. بويوفيتش (A. Popovic)، ١٩٧٦، ص ١٥٢–١٥٥؛ ت.هـ. نولدكه (T.H. Nöldeke)، ١٨٩٢، ص ١٧٤.

(١٦٥) راجع أحمد بدوي، ١٩٧٦؛ وس.س. هاس (S.S. Haas)، ١٩٤٢.

حفظ «كتاب الأغاني» وديوان «الحماسة»[١٦٦] مختارات من شعره. وقد ازدهر شأنه في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (المتوفى عام ٨٦هـ/ ٧٠٥م)، وكان يعمل في خدمة الحجاج، والي العراق (المتوفى عام ٩٥هـ/ ٧١٤م). وعُرف في تلك الفترة شاعر أسود آخر، فريد الموهبة والفصاحة، هو الحيقطان[١٦٧]. إلّا أن أشهر هؤلاء الشعراء وأنبغهم هو أبو محجن (المتوفى عام ١٠٨هـ/٧٢٦ – ٧٢٧م). وقد ولد في الحجاز لأبوين أثيوبيين، وكان في فتوته يحدو الإبل. وإذ كان طموحاً، فقد نظم في مدح الأمير الأموي عبد العزيز بن مروان سلسلة من القصائد، أُعجب بها الأمير إعجاباً حمله على شراء الشاعر من سيده بألف دينار وإعتاقه[١٦٨]. وفي السنوات الأولى من خلافة بني العباس، اشتهر شاعر كوفي أسود – هو أبو دلامة (المتوفى عام ١٦١هـ/ ٧٧٨م تقريباً) – بظرفه ونوادره المسلية، ومعرفته بالأدب عموماً، وموهبته الشعرية. فكان الخليفة المنصور يسرّ بقصائد ونوادر شاعر ومهرج بلاطه الأسود هذا، الموهوب، معاقر الشراب، الماجن، الفكه[١٦٩].

وأول ممثل حقيقي كبير للنثر الفني العربي هو عمرو بن بحر الجاحظ (الملقب بالجاحظ لبروز عينيه)، الذي ولد وعاش في البصرة حتى توفّي (٢٥٥هـ/٨٦٨ – ٨٦٩م) عن ٩٦ عاماً من العمر[١٧٠]. وكان جده فزارة حادي إبل أسود، ومولى لعمرو بن قلاع[١٧١]. وقد عوّض الجاحظ عن تشوّه هيئته، الملمح إليه بلقبه، تعويضاً فائقاً بذهن حاد وبصيرة ثاقبة[١٧٢]. فكان عميق الاطلاع موسوعي المعارف، بارعاً ومرناً في التأليف، له مصنّفات كثيرة تشمل جميع فروع المعرفة تقريباً. ومن أرفع ما أنتجه الجاحظ كتاب الحيوان[١٧٣]. واشتهر كذلك بحرية الفكر، وله مقالة في أصول الدين. ونُسبت إليه فرقة من فروع المعتزلة سُمّيت «الجاحظية»[١٧٤].

وتفوّق الأفريقيون أيضاً في الفنون الموسيقية، إذ سيطر عدة موسيقيين بارعين من السود على الميدان الموسيقي طيلة القرنين الأولين للإسلام، ولاسيما في الحجاز، حيث «كان تسامح خاص يفتح للموسيقى والموسيقيين بيوت الأثرياء وقصور النبلاء»[١٧٥]. وكان أول موسيقيي الفترة وأعظمهم هو الأسود أبو عثمان سعيد بن مسجح (المتوفى نحو ٧١٥م)، الذي دفعته رغبته في تعلم

---

(١٦٦) الأصفهاني، ١٨٦٨–١٨٦٩، المجلد ١٠، ص ٦٥ و ٦٦.

(١٦٧) الجاحظ، ١٩٦٤، المجلد الأول، ص ١٨٢.

(١٦٨) راجع يو. ريتزيتانو (U. Rizzitano) ١٩٣٨، ص ٣١٦–٣١٨؛ داود سلّوم، ١٩٦٧.

(١٦٩) ابن خلكان، ١٨٤٣–١٨٧١، المجلد الأول، ص ٥٣٤–٥٣٩؛ الأصفهاني، ١٨٦٨–١٨٦٩، المجلد الأول، ص ١٩٩؛ والمجلد ١٠، ص ٢٤٥؛ م. شنب، ١٩٢٢.

(١٧٠) إي. غولدزيهر (I. Goldziher)، ١٩٦٦، ص ٨١.

(١٧١) سي. بيلا (C. Pellat)، ١٩٥٣، ص ٥١–٥٤.

(١٧٢) المرجع السابق، ص ٥٦–٥٨.

(١٧٣) طبع في القاهرة، ١٣٢٣– ١٣٢٥هـ/١٩٠٥ – ١٩٠٧م، في مجلدين.

(١٧٤) ابن خلكان، ١٨٤٣–١٨٧١، المجلد ٢، ص ٤٠٥.

(١٧٥) هـ.ج. فارمر (H.G. Farmer)، ١٩٢٩، ص ٤٣.

تقنيات الموسيقى الغربية إلى بلاد فارس وسورية، ثم عاد إلى الحجاز فأدخل الألحان البيزنطية والفارسية في أداء الأغاني العربية. وبلغ ابن مسجح أوج إنجازه الموسيقي في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٨٤م - ٧٠٥م)، فكان يلقى التقدير باعتباره واحداً من المغنين الأربعة الكبار في ذلك العصر[١٧٦].

وكان من المشاهير أيضاً الموسيقي الأسود أبو عبّاد معبد بن وهب (المتوفى ١٢٦هـ/ ٧٤٣م). وهو خلاسي من المدينة، مارس فنه طوال عهود ثلاثة خلفاء أمويين، وكان مشهوداً له بأنه أمير مغني المدينة. ومن تلاميذه سلامة القس، المغنية الخلاسية وحظية الخليفة يزيد بن عبد الملك. وهناك الكثيرون من الموسيقيين والمغنين السود الذين بلغوا المجد في خلافة العباسيين.

وتذكر المصادر العربية للسيّر، المسماة بكتب «الطبقات»، عدداً من أصحاب الحديث وعلماء الدين الأفريقيين. وكان من أبرزهم مولى أسود، هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام (المتوفى نحو ٩٤هـ/ ٧١٢م)، الذي كان حجة في معرفة مناسك الحج، وتفسير القرآن، وقوانين الطلاق، ومسائل الشعائر[١٧٧]. ومنهم أيضاً أبو عطاء بن رياح (المتوفى عام ١١٥هـ/٧٣٣ - ٧٣٤م)، الذي وُصف بأنه «أسود أعور أفطس أشل أعرج مفلفل الشعر»[١٧٨]. وكان مشهوداً له كثيراً في نقل الحديث «واليه انتهت فتوى مكة». ولم يكن مع ذلك متفاخراً، وعاش عيشة تقوى وزهد[١٧٩]. وأول من تميّز في مجالي الحديث والفقه في مصر الإسلامية هو يزيد بن أبي حبيب (المتوفى عام ١٢٨هـ/ ٧٤٥م)، ابن سبيّ نوبي[١٨٠]. وقد أشاد الجاحظ بالمولى الأسود، فرج الحجام، من البصرة، باعتباره راوية للحديث لا تشوب روايته شائبة[١٨١]. وكان الخصي الأسود ابو الحسن البغدادي زاهداً مشهوراً وأستاذاً صوفياً كبيراً، اشتهر باسم خير النساج (توفي عام ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م). وكانت صناعته نسج الحرير قبل أن يعتقه سيده. وقد اشتهر كذلك بصفة الشاهد العدل[١٨٢].

الأفريقيون في الهند، وجنوبي شرقي آسيا، والصين

إن الدلائل شحيحة على وجود أفريقيين في الهند خلال هذه الفترة، كما يلاحظ ج. بيرتون-بيج إذ يقول «قلّما توجد معلومات عن عدد الحبشيين وأحوالهم ووظائفهم في الفترة الأولى للإسلام»[١٨٣].

(١٧٦) المرجع السابق، ص ٧٧ و ٧٨.

(١٧٧) ابن قتيبة، ١٨٥٠، ص ٢٢٧.

(١٧٨) المرجع السابق.

(١٧٩) المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(١٨٠) إي. غولدزيهر (I. Goldziher)، ١٩٧١، الجزء الثاني، ص ٧٧.

(١٨١) الجاحظ، ١٩٦٤، المجلد الأول، ص ١٨٢.

(١٨٢) ابن الجوزي، ١٩٣٨-١٩٤٠، المجلد ٦، ص ٣٠٤.

(١٨٣) ج. بيرتون باج (J. Burton-Page) ١٩٧١، ص ١٤.

ويغلب الظن أن إجراء فحص دقيق ومنهجي للمحفوظات الوطنية الهندية، وللمجموعة الغنية من المصنّفات باللغات المحلية لجنوبي وغربي الهند، قد يزّودنا بكثير من المعلومات القيّمة. بيد أننا الآن أفضل حظاً من حيث معلوماتنا عن وجود الأفريقيين السود في أندونيسيا والصين، وذلك بفضل توافر النبذ التاريخية والكتابات القديمة والصور والتماثيل القديمة.

فقد عُرف الرقيق الأفريقيون السود في أرخبيل الملايو منذ أوائل القرن الثامن الميلادي، وكان يشار اليهم عموماً باسم الزنج(١٨٤). وقد أدت صلات هذه المنطقة بالصين إلى جلب العبيد السود إلى الصين أيضاً. فحوليات أسرة تانغ الحاكمة الصينية تذكر في إطار أحداث عام ٧٢٤م استقبال سفارة أرسلها حاكم مملكة شري ويجايا الذي كانت عاصمته مدينة بالمبانغ في سومطرة. وكان من بين هدايا الوفد الغريبة المنشأ فتاة زنجية(١٨٥). ولم يكن ذلك حدثاً فريداً، إذ إن مملكة أندونيسية أخرى، هي مملكة كالينغا في جاوا، أوفدت فيما بين ٨١٣م و ٨١٨م، ثلاث وفادات إلى بلاط الأمبراطور هسيين تسونغ من أسرة تانغ، وكان بين الهدايا النادرة المحمولة إليه جزية عدة غلمان وجوار من الزنج(١٨٦). وذُكر أيضاً في حوليات أسرة سونغ الحاكمة أن تاجراً عربياً جلب عام ٩٧٦م إلى البلاط الامبراطوري «عبداً أسود كون–لون غائر العينين أسود البدن»(١٨٧).

ولم يكن «هؤلاء الفتيان والفتيات السود» مجرد «أعاجيب تثير بصورة عابرة فضول المرهفين في بلاط أباطرة القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، بل إنهم لا يمثلون في الحقيقة إلّا جزءًا من المجموعة الكبيرة من العبيد الأفريقيين الذين نقلهم التجار العرب إلى المنطقة. وإن الموظف الصيني الكبير، تشو تشو–في، يثبت وعيه بتجارة الرقيق الأفريقي هذه في كتابه «لينغ–واي تاي–تا»، الذي صنّفه عام ١١٧٨م في كوي لين. فقد لاحظ «إذ كتب عن قطاع غير محدد من الساحل الأفريقي الشرقي، يسميه بـ: كون–لون تسينغ–تشي»، أن «قوماً غير متمدنين، سود الأبدان كلون اللك، شعرهم أجعد، كان يجري خداعهم بالأطعمة ثم يُقتنصون»(١٨٨). ولاحظ أيضاً أن ألوفاً من هؤلاء السود كانوا يباعون «رقيقاً أجنبياً»(١٨٩). ويبدو أن قسماً من هذه البضاعة

(١٨٤) انتقلت كلمة «الزنجي» إلى أندونيسيا وأواسط آسيا والشرق الأقصى بمعنى «الأسود»، وغالباً بمعنى «الرقيق الأسود». فقد ورد في كتابة منقوشة بلغة جاوا من عام ٨٦٠م اسم Jengi، وترد بهجاء ǏanŸgi و Jěni في منقوشات مؤرخة ١١٣٥م و ١١٤٠م و ١٢٩٤م. ولا يزال اسم السود في لغة الملايو هو ǏanŸgiŸ أو JěngiŸ وفي لغة الباتاك JongiŸ. من ب. بيليو (P. Pelliot)، ١٩٥٩، ص ٥٩٨. وبشأن الكلمة نفسها في المصادر الصينية انظر المرجع السابق ذكره، ص ٥٩٩–٦٠١. أما تسمية السود أو الرقيق الأفارقة باسم «حبشي» فانها متأخرة. ويجد القارئ مثالاً مأخوذاً من مجموعات الملايو القانونية من القرن الميلادي الثامن عشر عند ر. ج. ماكسويل (R.J. Maxwe)، ١٩٣٢، ص ٢٥٤.

(١٨٥) حسبما ورد عند ج. فران (G. Ferrand)؛ أما ب. بيليو (P. Pelliot)، ١٩٥٩، ص ٥٩٩، فيذكر فتاتين زنجيتين.

(١٨٦) ب. بيليو (P. Pelliot) ١٩٥٩، ص ٥٩٩.

(١٨٧) شو جو–كوا (Chou Ju-Kua)، ١٩١١، ص ٣٢.

(١٨٨) ب. ويتلي (P. Wheatley)، ١٩٦١، ص ٥٤.

(١٨٩) المرجع السابق.

البشرية كان ينقله بحراً تجار عرب إلى الصين عن طريق أرخبيل الملايو. وكانت مدينة كانتون ميناء الاستيراد الرئيسي ومركز التوزيع(١٩٠).

وهناك أيضاً دلائل على الدور الذي أداه العبيد الأفريقيون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ففي مقطع آخر يضيف كاتب الـ «بينغ–تشو كو–تان» أن هؤلاء «العبيد الشياطين» كانوا يُستخدمون على متون السفن لقلفطة الحزوز الراشحة في السفينة تحت خط الماء، فيؤدون العمل من الخارج، إذ كانوا غطاسين بارعين لا يغمضون أعينهم في الماء(١٩١). ويبدو أن استعمالهم خدماً في بيوت الأثرياء كان شائعاً في المناطق الحضرية الرئيسية(١٩٢). ويتحدث ج. فِرّان، مستنداً إلى مصادر صينية كلاسيكية، عن دورهم كموسيقيين في مملكة شري ويجايا (سان–فو–تسي) في سومطرة(١٩٣).

لم يكن السبب الأول لتواجد الأفريقيين في كافة أنحاء العالم إذن هو تهجيرهم القسري وبأعداد كبيرة إلى الأمريكتين. فقد لوحظ وجود الأفارقة بأعداد كبيرة في أنحاء كثيرة من آسيا، من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلاديين، حيث كانوا يشغلون مراكز اجتماعية متنوعة، ويسهمون بقدر هام في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة. ومما يؤسف له أن هذه الصورة لتأثير أفريقيا في آسيا، على الرغم من أهميتها التاريخية، لا تزال جزئية ومبنية على مصادر غير أفريقية. ومن ثم فإن كتابة هذا التاريخ بصورة كاملة ومتوازنة تفرض حاجة ماسة إلى دراسة الكيفية التي كان الأفريقيون يرون بها أنفسهم بالنسبة إلى الآخرين في ديار مهاجرهم.

(١٩٠) هذا ما أكده العالم الصيني تشو يو، الذي عاش في عهد السونغ وكتب في مصنّفه المعنون «بينغ–تشو كوتان» (١١١٩م) ما يلي: «يستخدم معظم أثرياء كوانغ–تشو (كانتون) عبيداً شياطين (كواي–نو). أقوياء جداً، يقدرون على رفع [أثقال تزن] مئات كاتي (الكاتي نصف كيلو ونيف). لغتهم وأذواقهم لا تفهم [عند الصينيين]، وطبعهم بسيط، فهم لا يفرون. ويسمون أيضاً متوحشين (يبيه–جن). لونهم أسود كالحبر [الصيني]، وشفاههم حمراء وأسنانهم بيضاء، وشعرهم أجعد وأصفر [كذا]. فيهم ذكور وإناث.... وهم يعيشون على الجزر وراء البحر». ورد عند ب. ويتلي (P. Wheatley)، ١٩٦١، ص ٥٤ و ٥٥. راجع كذلك تشانغ هسينغ–لانغ (Chang Hsing-Lang)، ١٩٣٠.

(١٩١) ورد عند ب. ويتلي (P. Wheatley)، ١٩٦١، ص ٥٥، وكذلك في ص ٣١ و ٣٢ عند تشو جو–كوا (Chou Ju-Kua)، ١٩١١.

(١٩٢) ويقرأ في الصفحة ٣٢ من تشو جو–كوا (Chou Ju-Kua)، ١٩١١، ما يلي: «تشتري كثير من الأسر [في الصين] أناساً من السود يجعلونهم بوابين. ويسمى هؤلاء كوي–نو أو «العبيد الشياطين» أو هاي سياوتي (العبيد أو الخدم السود).

(١٩٣) يُقرأ في ص ١٦ من ج. فِرّان (G. Ferrand)، ١٩٢٢، ما يلي: «وكان العبيد المجلوبون من كوين–لوين يعزفون الموسيقى لأهل البلد مع القفز والغناء».

الفصل السابع والعشرون

العلاقات بين مختلف المناطق في أفريقيا

عبدولاي باثيلي
(بالتعاون مع كلود مياسو)

تميزت الفترة بين القرن السابع والقرن الحادي عشر بعد الميلاد بتوسع نطاق العلاقات بين مختلف المناطق في أفريقيا توسعاً كبيراً. وقد حمل توافق هذا التوسع مع التوسع الإسلامي بعض المؤلفين، مثل ريمون موني، على القول بأن الفضل يرجع إلى الفتح العربي وانتشار الإسلام في إخراج المنطقة المدارية الأفريقية من عزلتها وربطها من جديد[1] ببقية أنحاء العالم. إلا أنه بالرغم من وجود ثغرات كبيرة في المصادر – وهي ثغرات قلّل منها جزئياً تزايد عدد الاكتشافات الأثرية في السنوات الأخيرة – فإن البيانات الراهنة تشير إلى صحة قول كاترين كوكري – فيدروفيتش بأن «من خصائص المجتمعات الأفريقية أنها لم تعش قط في عزلة. فقد عرفت القارّة الأفريقية ظاهرتين رئيسيتين، هما حركة السكان وكثرة المبادلات عبر المسافات البعيدة»[2]. وقد بيّنت أعمال أ.و. بوفيل[3]، وش.أ. ديوب[4] وت. أوبينغا[5] – من بين الكثيرين غيرهم – مدى حيوية ونشاط العلاقات بين المناطق الواقعة في شمال الصحراء وتلك الواقعة في جنوبها منذ العصر القديم[6]. كما

(١) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٧٠، ص ١٣٨.

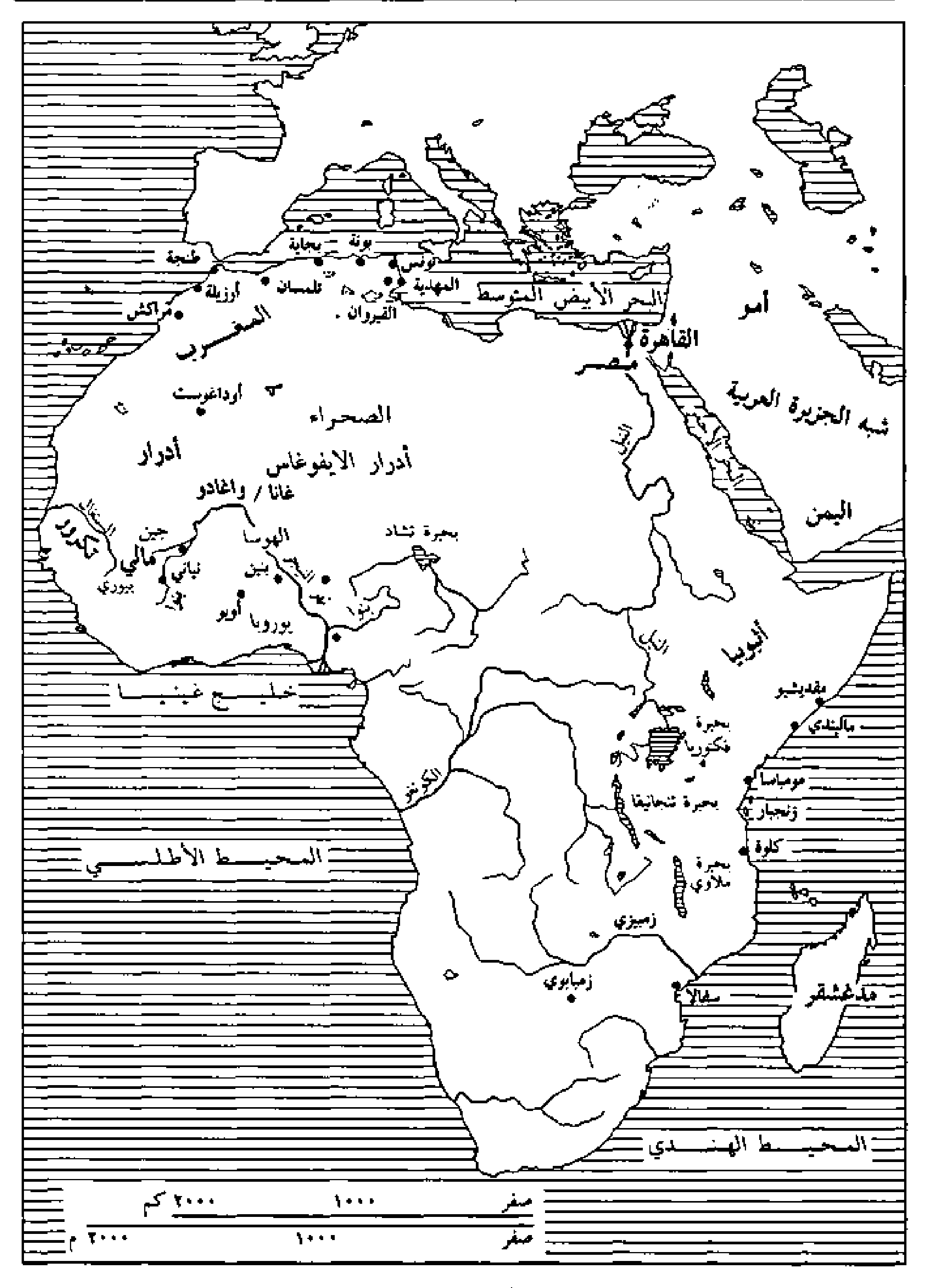
(٢) سي. كوكري – فيدروفيتش (C. Coquery-Vidrovitch)، ١٩٧٤، ص ٣٤٩.

(٣) أ.و. بوفيل (E.W. Bovill)، ١٩٣٥ و ١٩٥٨.

(٤) سي.أ. ديوب (C.A. Diop)، ١٩٥٥ و ١٩٦٧.

(٥) ت. أوبينغا (T. Obenga)، ١٩٧٣؛ وانظر أيضاً ر.سي.سي. لو (R.C.C. Law)، ١٩٦٧(ب).

(٦) انظر المجلّد الثاني، «تاريخ أفريقيا العام»، الفصلين ٢٠ و ٢٢، اليونسكو.



الشكل ٢٧،١: العلاقات بين مختلف المناطق في أفريقيا من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر الميلاديين (المصدر: ع. باثيلي)

أبرز كثير من العلماء بوضوح شدة تأثر الوسط الاجتماعي الاقتصادي الذي نشأ الإسلام في إطاره بنمو التجارة بين أثيوبيا والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي(٧). إلا أنه على الرغم من هذه الملاحظات، ينبغي الاعتراف بأن اندماج بعض مناطق أفريقيا في الأمبراطورية العربية التي نشأت بداية من القرن السابع الميلادي(٨) قد أعطى زخماً جديداً للعلاقات القائمة فيما بين المناطق الأفريقية. وأسفر النفوذ العربي – الإسلامي عن مظاهر للتفاعلات المتسلسلة عبر القارة، وأصبح هو العنصر الحاسم في تطور بلاد المغرب ومصر وشعوب الصحراء الكبرى اعتباراً من القرن الثامن(٩). وقام هذا النفوذ في أماكن أخرى بدور عامل خارجي تتفاوت أهميته تبعاً للموقع الجغرافي لمختلف المناطق بالنسبة لمحاور التغلغل التي كان يسلكها المسلمون(١٠).

نمو المبادلات بين المناطق

يدل وصف المسالك الذي تركه الجغرافيون العرب على تطور المبادلات بين مختلف مناطق القارة ابتداء من القرن الثامن الميلادي. ولم يقتصر الغزو العربي على إحداث تغيير جذري في خريطة الجغرافيا السياسية لعالم البحر الأبيض المتوسط الذي خضع للأمبراطورية الإسلامية بين القرن السابع والقرن الحادي عشر الملاديين، بل إنه أضفى على التجارة «الدولية» بوجه خاص ديناميةً غير عادية، حتى بعد انحلال تلك الأمبراطورية. وعلى الرغم من الاضطرابات المستمرة التي تميزت بها البنى الفوقية للأمبراطورية (ظواهر التمرّد والانقسام وما إلى ذلك)، فقد ظلّ العالم الإسلامي بمثابة القلب النابض للتجارة العالمية حتى القرن الثالث عشر الميلادي. وقد ألقى موريس لومبارد الضوء في مقالته الشهيرة على الدور الأساسي الذي لعبه الذهب الأفريقي في توطيد النفوذ الإسلامي(١١). وظلّ مصير أفريقيا مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير العالم العربي حتى التوسع الأوروبي في القرن الخامس عشر الميلادي(١٢).

واتسمت المبادلات بين مختلف المناطق الأفريقية خلال الفترة قيد الدراسة بثلاث سمات أساسية هي: تقدّم وسائل الاتصال، وتوسع الشبكة التجارية، وزيادة حجم التبادل. وعلى الرغم من أنه لا توجد – على ما نعلم – أية مؤلفات منهجية عن الاقتصاد الأفريقي في تلك الفترة، فإن

(٧) أ.ر. وولف (E.R. Wolf)، ١٩٥١؛ وانظر أيضاً م. رودنسون (M. Rodinson)، ١٩٦٨.

(٨) عن التوسع الإسلامي انظر ر. منتران (I Mantran)، ١٩٦٩، والفصلين الثاني والثالث من هذا المجلّد.

(٩) انظر الفصول من ٧ إلى ١٢ من هذا المجلّد.

(١٠) انظر على سبيل المثال الفصول من ١٩ إلى ٢١ من هذا المجلّد.

(١١) م. لومبار (M. Lombard)، ١٩٤٧؛ انظر أيضاً م. مالوويست (M. Malowist)، ١٩٦٦؛ ور.أ. مسيير (R.A. Messier)، ١٩٧٤؛ وفي السنوات الأخيرة انتقد سي. كاهن (C. Cahen)، ١٩٧٧، ص ٣٢٣– ٣٥٧، و ١٩٨١، نظرية لومبار انتقاداً شديداً.

(١٢) أ.ف. غوتييه (E.F. Gautier)، ١٩٣٥.

المؤشرات القليلة في المصادر العربية ومخلّفات الآثار تؤكد إلى حدّ بعيد صحة وجهة النظر المذكورة أعلاه.

تقدم وسائل الاتصال

أدّى الغزو العربي إلى تهيئة الظروف المؤاتية لاستخدام الجمال على نطاق واسع، وذلك عن طريق تعزيز الاتصالات الدائمة بين شمال أفريقيا وغربي آسيا. ويرى بعض المؤلفين أن الجمل، الذي يعدّ أنسب حيوان للمناطق الصحراوية، قد أُدخل إلى أفريقيا حوالى القرن الأول بعد الميلاد، بينما يشير آخرون إلى أنه كان يوجد في هذه القارّة منذ أواخر العصر الحجري الحديث[١٣] بعض أنواع الجمال التي كانت قد انقرضت خلال الحقبة التاريخية.

ولكن أياً كان الموطن الأصلي للجمل، فإن الباحثين يتفقون بشكل عام على أن تعميم استخدام دابة الحمل هذه في التجارة عبر الصحراء بدأ في العصر الإسلامي، فجرى في المغرب تهجين الجمل ذي السنامين من آسيا الوسطى بالجمل العربي أو الجمل ذي السنام الواحد، مع استخدام تقنيات الانتقاء، فنتج عن ذلك نوعان من الجمال، أحدهما بطيء السير ولكنه قادر على حمل أعباء ثقيلة، وكان يُستخدم في التجارة، والنوع الثاني أسرع وأخف، وكان يُستخدم في الحروب وفي نقل الأخبار والرسائل (المهاري)[١٤]*. وكانت منطقة غرب الصحراء الكبرى مشهورة بتربية الجمال. فوفقاً للبكري، كان ملك الصنهاجة يملك أكثر من ١٠٠٠٠٠ جمل أصيل في جيشه[١٥]. أما عدد الجمال التي تشكلت منها القوافل المختلفة التي كانت تتردد طوال العام على المناطق الواقعة بين السودان والمغرب ومصر فكان يبلغ الآلاف.

ويتمثّل أحد الجوانب الإيجابية للتوسع الإسلامي في أنه كان حافزاً قوياً على تنشيط الملاحة. فقد أُنشئت بأمر من الأغالبة والفاطميين أساطيل قوية أتاحت للتجار المسلمين الحفاظ على تدفق التجارة بين شرقي أفريقيا والبلدان المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. وأُنشئت موانئ كبيرة بأحواض لبناء السفن في بلاد المغرب، مثل تونس (القرن الثامن الميلادي)، وبجاية، والمهدية (٩١٥م)، والجزائر (٩٤٦م)، ووهران (٩٠٢م) وأصيلة (القرن العاشر الميلادي). وفي مصر جرى إحياء ميناء الاسكندرية القديم. وفي الفترة ما بين القرن الثامن والقرن الحادي عشر الميلاديين، أُنشئت بفضل الأسطول الإسلامي السفينة التجارية الضخمة التقليدية التي كانت تُستخدم في البحر الأبيض المتوسط، بهيكلها المرفوع وصاريتيها المزودتين بأشرعة مثلّثة، والتي كانت من الناحية التقنية تجمع بين صفات السفن التجارية التي كانت تجوب

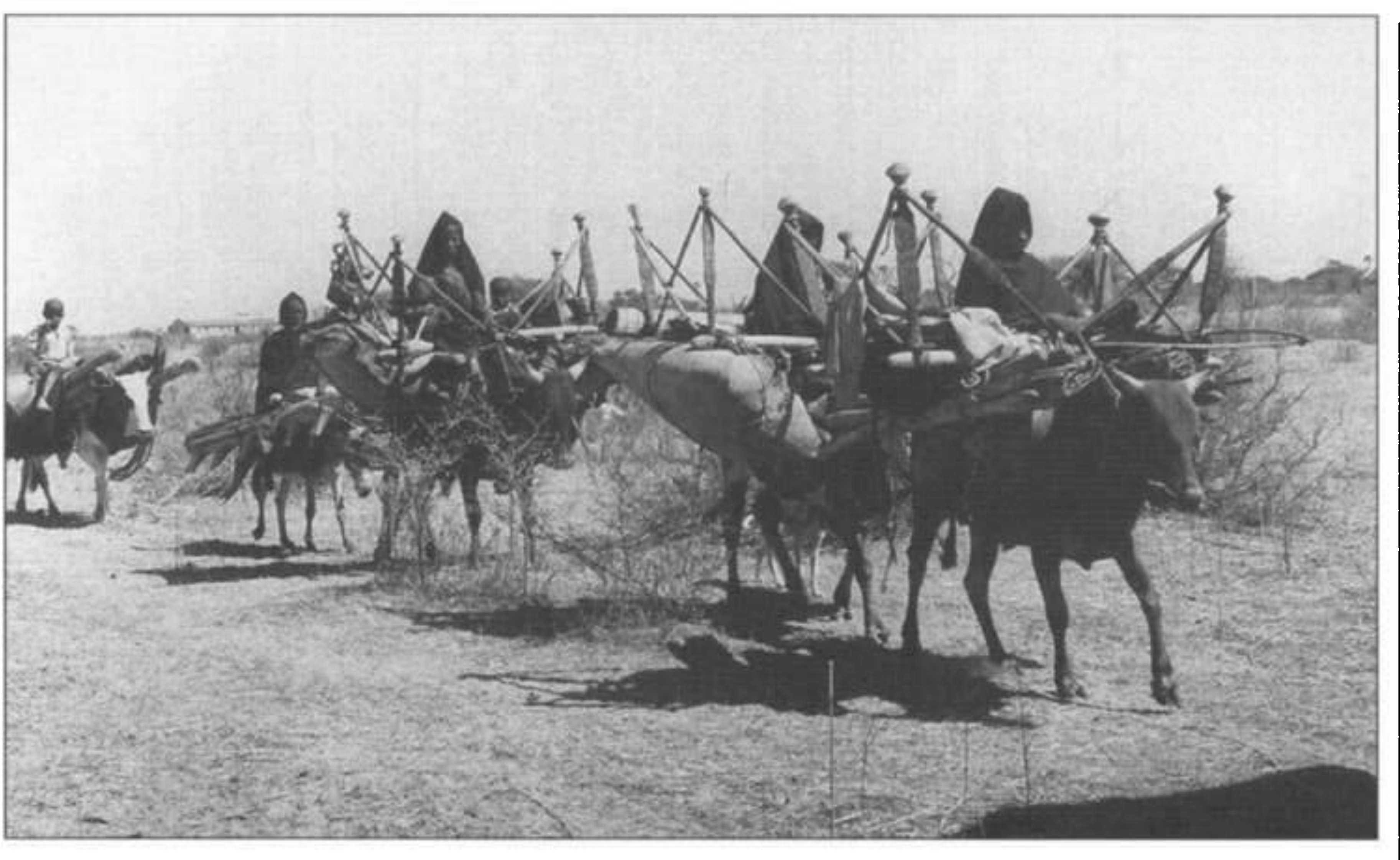
---

(١٣) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثاني، الفصل ٢٠، اليونسكو.

(١٤) ن. باشا (N. Pacha)، ١٩٧٦، ص ٤٩؛ انظر أيضاً الفصل ١٤ من هذا المجلّد.

* ويشتهر في العربية أيضاً باسم «المجين» [المراجع].

(١٥) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٢؛ ن. ليفتزيون وج.ف.ب. هوبكنز (مشرف على التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٦٩.



الشكل ٢٧،٢: ارتحال الرعاة من مخيم لآخر في منطقة الساحل في مالي (بالقرب من غومبو في الساحل)
(المصدر: مي. مياسو)

البحر الأبيض المتوسط في قديم الزمان وبين الإنجازات المحققة في تصميم السفن التي كانت تبحر في المحيط الهندي[١٦]. وقبل إدخال البوصلة وغير ذلك من الأجهزة الملاحية بفترة طويلة، كان البحّارة المسلمون قادرين على قطع مسافات بعيدة في البحار باتباع طريقة كانت تعرف بطريقة «الزهرة الفلكية»[١٧]، بيد أن البوصلة والجداول الفلكية أضفت قدراً أكبر من الأمن على هذه الرحلات.

توسّع شبكة التجارة

ازدهرت التجارة بين مختلف مناطق القارّة في الفترة بين القرنين الميلاديين السابع والحادي عشر. وكان توسع المدن من أبرز علامات تطور هذا النشاط التجاري. فحوالى عام ٧٥٧م، تحولت سوق قديمة للجمّالين الرحّل في تافيلالت إلى مدينة أُطلق عليها اسم سجلماسة، ظلّت حتى القرن الحادي عشر الميلادي محطة رئيسية للقوافل التجارية العابرة للصحراء الكبرى بين غربي السودان والمناطق الغربية من بلاد المغرب[١٨]. وأُنشئت في تلك الفترة مدينة القيروان، التي حلّت محل مدينة قرطاجة القديمة. كما أُنشئت تاهرت في منتصف القرن الثامن الميلادي في المغرب الأوسط[١٩]. وزهاء عام ٨٠٠م، أصبحت فاس مدينة مزدهرة على أيدي الأدارسة. وفي ظلّ الفاطميين غدت القاهرة محور الاتصال بين الشرق الإسلامي والغرب الإسلامي وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفي غربي الصحراء الكبرى أصبحت أوداغست، التي كانت العاصمة السياسية لقبائل البربر الصنهاجيين، سوقاً تربط أفريقيا السوداء بأراضي البربر في المنطقة الساحلية الممتدة في شمال أفريقيا بين مصر والمحيط الأطلسي[٢٠]، شأنها في ذلك شأن زويلة[٢١] في وسط الصحراء الكبرى. وكانت هناك طرق تُستخدم كثيراً أو قليلاً حسب ملاءمة الوضع السياسي أو عدم ملاءمته، وتربط هذه الأسواق بأسواق أخرى في جنوب الصحراء الكبرى. وهكذا كانت غانا / كومبي صالح عاصمة أمبراطورية غانا / واغادو، وسيلاّ وياريسي على نهر السنغال، وكاوكاو على نهر النيجر تربط العالم الإسلامي بأراضي السافانا وأراضي غابات غرب

(١٦) م. لومبار (M. Lombard)، ١٩٧١(أ)، ص ٦٧؛ أ.ر. لويس (A.R. Lewis)، ١٩٥١.

(١٧) ف.أ. تيشيرا دا موتا (V.A. Teixeira da Mota)، ١٩٦٣؛ انظر أيضاً ج. تيبتس (مشرف على التحرير) (G. Tibbets)، ١٩٧١.

(١٨) ابن حوقل في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مشرف على التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٤٥. والبكري في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٥.

(١٩) ابن الصغير في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٥٥ و٥٦؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٢١ و ١٢٢؛ ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٢.

(٢٠) المهلبي في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٦؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مشرف على التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٦٨؛ البكري في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٨١ و ٨٢.

(٢١) البكري في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٨١ و ٨٢.

أفريقيا. وعلى الساحل الشرقي لأفريقيا، أنشأ التجار المسلمون مراكز تجارية، مثل مقديشو وبراوة وماليندي وموباسا وكيلوه وسُفاله على أرض القارّة وفي جزر باته، وقنبلو (بيمبا) وقزمقازي (زنجبار) وغيرها[٢٢].وأصبحت هذه المراكز منذ القرن الحادي عشر الميلادي أسواقاً عالمية مختلطة كبيرة تمرّ عبرها سلع التبادل الواردة من أفريقيا الشرقية (زيمبابوي) ومن شرق وجنوب آسيا ومن العالم الإسلامي.

على هذا النحو أدّى النمو الجديد الذي شهدته المدن ابتداء من القرن السابع الميلادي، نتيجة لتطور التجارة، إلى توسع شبكة التجارة، وبالتالي إلى تعجيل التكامل بين مختلف الاقتصادات الإقليمية والمحلية.

زيادة حجم التجارة

كان ازدياد حجم التجارة نتيجة مباشرة للطلب المتزايد الذي ترتّب على التوسع الحضري وزيادة عدد السكان في بعض المناطق (مثل منطقتي المغرب وأراضي البانتو)، وتوسّع الأسواق الأجنبية (الهند والصين والأمبراطورية العربية). أما المنتجات التي نشط الاتجار بها في تلك الفترة فتنقسم إلى أربع فئات رئيسية، هي: المواد الأولية، ومنتجات إشباع الاحتياجات الأساسية، والسلع الترفية للاستخدام المحلي، وسلع الاستهلاك الترفي. وكان من الممكن للصنف الواحد أن يدرج في فئات مختلفة من هذه التشكيلة، تبعاً للظرف والمكان.

المواد الأولية

كانت أهم المواد الأولية المتداولة هي الحديد والكتان والقطن والصمغ والنيلة. وكان الحديد يُصنع في أمبراطورية غانا، على الأرجح في المنطقة الواقعة بين نهر فاليمة ونهر السنغال، وكان يُصدّر إلى أجزاء أخرى من منطقة سنيغامبيا وإلى النيجر. ونعرف على وجه اليقين أن شرقي وجنوب أفريقيا هما اللذان كانا يزودان الهند بهذا المعدن. ولا شك في أن بلدان حوض النيل كانت تشترك في هذه التجارة مع الهند وحتى مع العالم الإسلامي. وفي بلاد المغرب كانت المناجم لا تزال نشطة في القرن الحادي عشر الميلادي في سبتة ووهران والمنطقة بين سيلاً ومراكش[٢٣].

وترتبط تجارة الكتان والقطن والصمغ والنيلة بتطور صناعة المنسوجات. وتشير الأدلة إلى زراعة الكتان في بلاد المغرب، والقطن في مناطق عديدة أخرى (حوض نهر السنغال وأثيوبيا ومصر وبلاد المغرب وغير ذلك). أما الصمغ الذي كان يُستخدم في التجهيز النهائي للمنسوجات، فكان يأتي إما من غابات أشجار الصمغ في غربي الصحراء أو من كردفان. وكانت النيلة التي ربما كان أصلها يرجع إلى آسيا (الهند)، تزرع ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي في بلاد المغرب، التي يُعتقد أنها كانت تزوّد غربي السودان بها.

---

(٢٢) انظر الفصل ٢١ من هذا المجلّد.

(٢٣) ن. باشا (N. Pacha)، ١٩٧٦، ص ٦٠؛ ب. روزنبرغر (B. Rosenberger)، ١٩٧٠(أ).

منتجات إشباع الاحتياجات الأساسية

احتل توزيع منتجات إشباع الاحتياجات الأساسية المرتبة الأولى في حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. فكان القمح يُصدَّر من بلاد المغرب بالقوافل عبر سجلماسة إلى غرب الصحراء الكبرى والسودان. وكان بإمكان مصر، على الرغم من اتساع سوقها المحلية، أن تصدّر فوائض من الحبوب بالقوافل إلى ليبيا والنوبة وبالسفن إلى برقة. ووفقاً لما يذكره البكري، فإن محصول القمح في أراضي البجة في أفريقيا كان مضموناً على الدوام، وكانت المدينة توفر في السنوات السمان ما يوازي حمولة ١٠٠٠ جمل يومياً من القمح، تزوّد بها عدة مدن، من بينها القيروان وتونس[٢٤].

وكان الدخن والذرة البيضاء والأرز ودسم الكريتة من غربي السودان وزيت الزيتون من بلاد المغرب تصدّر في جميع الاتجاهات. أما السمك المدخّن المجفّف الذي كان يُجهّز على السواحل البحرية وفي الأقطار المطلّة على الأنهار، فكان يرسل إلى المناطق الداخلية. وكانت تجارة الملح تشكل الفرع الرئيسي من تجارة منتجات الاحتياجات الأساسية. وفي المناطق الداخلية كان الملح الخشن المستخرج من الصحراء الكبرى (في تغازه) يتنافس مع الملح المستخرج من البحر، ولكنهما لم يتمكنا قط من إشباع الطلب الكبير عليهما، كما يستدل على ذلك من الثمن الباهظ لهذه السلعة، والذي كان يبلغ أحياناً، حسب قول ابن حوقل، ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ دينار لحمولة كل جمل[٢٥].

السلع الترفية للاستخدام المحلي

كانت السلع الترفية للاستخدام المحلي تتألف أساساً من العبيد والخيل. وكانت تجارة الرقيق تعدّ في أفريقيا ممارسة اجتماعية مشروعة، شأنها في ذلك شأن جميع القارّات في ذلك الوقت. وتؤكد المصادر العربية على أهمية تجارة العبيد السود التي كان يمارسها التجار المسلمون. بيد أن هذه التجارة كانت تمارس في الواقع في الاتجاهين. فقد كان في بلاط ملوك السودان عبيد من البربر والعرب، ومن أصل أوروبي[٢٦] أيضاً بلا شك. ولنا أن نفترض أن النمو الاقتصادي والمظاهر المتصلة به (الازدهار الحضري وبذخ الحياة في البلاط) قد أدّت إلى زيادة الطلب زيادة كبيرة على الأيدي العاملة، سواء في أفريقيا السوداء أو في المشرق والمغرب الإسلاميين، وهو ما يفسر تكثيف نشاط تجارة الرقيق الذي يستفاد من كتابات المؤرخين العرب في ذلك العصر.

بيد أن من المجازفة تماماً أن توضع تقديرات لعدد العبيد الذين كانوا يصدّرون من أفريقيا السوداء إلى العالم الإسلامي، كما فعل ر. موني وت. ليفيتسكي. فيعتقد موني أن عدد العبيد السود الذين كانوا يصدّرون كان في حدود ٢٠٠٠٠ في السنة، أو مليونين في القرن الواحد أثناء العصور

(٢٤) البكري، ١٩١٣، ص ٥٧.

(٢٥) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧٥؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مشرف على التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٤٩.

(٢٦) بالرغم من أن هذه الممارسة لم ترد إلا في مصادر القرن الرابع عشر الميلادي (ابن بطوطة في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٣١٦ و ٣٩٠)، فمن المرجح أنها كانت متبعة في قرون سابقة.

الوسطى[٢٧]، بينما يرى ليفيتسكي أن ١٢ إلى ١٦ مليون عبد أسود قد مرّوا عبر القاهرة في القرن السادس عشر الميلادي وحده[٢٨]. ومن الجليّ أن هذه التقديرات تتسم بالمبالغة، إذ إن هناك ثلاثة أسباب على الأقل توضح أن تلك التجارة كانت أقل بكثير من الأرقام المذكورة، وهي:

- انخفاض مستوى تطور الاقتصاد الإسلامي في ذلك العصر، بحيث لا يمكن تصوّر أنه كان قادراً على استيعاب مثل تلك الكمية من العبيد.
- يضاف إلى ذلك أنه، باستثناء الزنج (العبيد السود) في جنوب العراق[٢٩]، لم تنشأ في أي مكان من العالم العربي نواة كبيرة من السكان السود ترتبط تاريخياً بتجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى.
- ارتفاع تكلفة العبيد بسبب المخاطر التي كان ينطوي عليها الانتقال عبر الصحراء على نحو لم يكن يسمح بخروج مثل ذلك العدد الكبير من العبيد[٣٠]. ومن الأمور ذات الدلالة في هذا الصدد أن الرسوم العربية لذلك العصر كانت تصوّر تاجر الرقيق في أحيان كثيرة على أنه «الرجل ذو كيس النقود المثقوب».

وكان العالم الإسلامي قبل وقوع الحروب الصليبية يستمد عبيده من مصدرين رئيسيين هما: شرقي أوروبا ووسطها (السلاف)، والتركستان. ولم يكن السودان يحتل إلا المكان الثالث. بيد أنه ينبغي إضافة أن العبيد السود كانوا موضع التقدير فوق كل شيء كعاملين في المنازل -كالخصي والسراري والمرضعات والطهاة، وما إلى ذلك[٣١]. وكان أحفاد هؤلاء السراري والمرضعات يندمجون في المجتمع الإسلامي كمواطنين كاملي المواطنة، كما يتبين على سبيل المثال من حالة عيسى بن يزيد، الزعيم المفترض لمجموعة المهاجرين الذين أنشأوا مدينة سجلماسة[٣٢]، ومن حالة أبي يزيد، الذي ولد في غاو من أم سوداء وأب من البربر وأصبح واعظاً مشهوراً، بعد أن قاد الفاطميين إلى حافة الهاوية (أواخر القرن العاشر الميلادي)[٣٣].

ونتيجة لتطور التجارة بين أفريقيا السوداء والعالم الإسلامي، تكاثرت الخيول العربية في أراضي السافانا حيث تيسر بقاؤها على قيد الحياة لانعدام المتقبيات. وأدّت تجارة الخيل العراب (خيول البربر السريعة من شمال أفريقيا) التي كانت قد احتكرتها الدول السودانية إلى الاختفاء

---

(٢٧) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١.

(٢٨) ت. ليفيتسكي (T. Lewicki)، ١٩٦٧(ب).

(٢٩) انظر الفصل السابق من هذا المجلّد.

(٣٠) للاطلاع على الأسعار في الأسواق العراقية انظر أ. أشتور (E. Ashtor)، ١٩٦٩، ص ٨٨ وما يليها و ص ٣٦١ وما يليها.

(٣١) وبناء على ذلك كان ثمن الطاهي الأسود الممتاز حسبما يذكر البكري ١٠٠ مثقال أو أكثر في أوداغست. انظر ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٨٤.

(٣٢) البكري، ١٩٦٨، ص ١٤٩.

(٣٣) فيما يتعلق بأبي يزيد، انظر ر. لوتورنو (R. Le Tourneau)، ١٩٥٤، والفصل ١٢ من هذا المجلّد.

التدريجي لسلالة الخيول المحلية التي كانت أصغر حجماً، والتي كان البكري قد أشار إلى وجودها في القرن الحادي عشر الميلادي[٣٤]. وأصبحت نوميديا والنوبة بالتدريج متخصصتين في تربية «خيول البربر» السريعة، وتصديرها إلى غرب ووسط السودان.

سلع الاستهلاك الترفي

كانت سلع الاستهلاك الترفي تتألف أساساً من المنسوجات والمعادن النفيسة واللؤلؤ والعاج. وتشدّد الكتب الجغرافية في ذلك العصر بوجه خاص على ازدهار الحرف المتعلقة بالمنسوجات في بلاد المغرب ومصر. وكانت الأقمشة الحريرية من قابس والصوفية من القيروان تحظى برواج كبير في جميع الأسواق. وكانت أوداغست تصدّر الملابس المصبوغة بالأحمر والأزرق[٣٥]. وكانت مدينة ترنقة، على المجرى الأوسط لنهر السنغال، مشهورة بالمنسوجات الرقيقة الناعمة أو «الشكّيات» المصنوعة من القطن، والتي كان التجار يرسلونها إلى الشمال وإلى البلدان المجاورة[٣٦]. واستناداً إلى أعمال شارل مونتي، يرى بعض المؤرخين أن تقدّم الحرف المتعلقة بالنسج وتجارة الأقمشة كان نتيجة للتوسع الإسلامي. والواقع أن التغيرات الاجتماعية (الازدهار الحضري، وإثراء الطبقات الحاكمة من خلال التجارة الخارجية، ونمو السكان) كانت فيما يبدو هي الأسباب الجذرية في تطوّر الحرف المتعلقة بالمنسوجات على نطاق متزايد الاتساع في جميع المناطق. ومن الواضح أن تلك الظروف الجديدة لم تعد تسمح للناس بالاعتماد في ملبسهم على مصادر محدودة إلى درجة كبيرة، مثل جلود الحيوانات أو المنسوجات المصنوعة من لحاء بعض الأشجار كما كانوا يفعلون في فترات سابقة عندما كان السكان أقل عدداً وأكثر تشتتاً، وتنظيم المجتمع أقل تعقيداً، وبالتالي لم تكن قد شاعت بعد في المجتمع قيم أخلاقية معيّنة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة، كان الذهب يحتل بالطبع المرتبة الأولى. وفي الفترة التي تعنينا، كانت هناك عدة مناطق منتجة للذهب، تُزوّد به سائر أنحاء القارّة والأسواق الأجنبية بدرجات متفاوتة. وفيما يلي هذه المناطق بترتيب تنازلي من حيث أهميتها، وهي: بامبوك / غالام وبورى في غربي أفريقيا؛ وجنوب أفريقيا؛ والنوبة.

وكان النحاس يستخدم كمادة خام في صناعة التحف الفنية وغير ذلك من منتجات الترف. وكان يقطع في شكل حلقات ويُستخدم كعملة في بعض المناطق (مثل سيلاّ على نهر السنغال)[٣٧]. وفي جميع الأحوال كانت تجارة النحاس منتشرة على نطاق واسع بين المناطق المنتجة له (كاتانغا

(٣٤) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٠٢؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مشرف على التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٨٩. وقد ناقش هـ.ج. فيشر (H.J. Fisher)، ١٩٧٢ و ١٩٧٣(أ) مسألة الخيول في السودان.

(٣٥) البكري، ١٩١٣، ص ١٥٩.

(٣٦) سي. مونتي (C. Monteil)، ١٩٢٦.

(٣٧) البكري في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٧؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مشرف على التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٧٨.

(شابا)، وعير، وغربي الصحراء) وفي أراضي اليوروبا، وفي شمال أفريقيا حيث أدّى الازدهار الفني إلى زيادة الطلب عليه[٣٨].

وكانت المنطقة الجنوبية لبلاد المغرب ومنطقة السودان الأوسط مشهورتين باللؤلؤ وبأحجارها الكريمة (كالعقيق و«الأمازونيت» وغيرهما). فكانت أراضي البجة الواقعة بين النيل والبحر الأحمر تتضمن مناجم الأحجار الكريمة والزمرّد التي كان المسلمون يستغلونها[٣٩].

انتشار التقنيات

كانت التجارة وحركة السكان المقترنة بها بمثابة وسائط أساسية في انتشار التقنيات. بيد أن الوثائق المتاحة لنا في هذا الصدد قليلة. والواقع أن اهتمام الجغرافيين العرب الذين نستند إليهم كمصدر كان منصبّاً في الأكثر على آلية توزيع السلع أكثر منه على إنتاجها. وما زالت البيانات الأثرية من التناقص بحيث لا تسمح لنا بتقديم آراء إيجابية عن تطوّر التقنيات خلال الفترة قيد الدراسة. بيد أن معارفنا الراهنة تسمح بتسجيل خمسة فروع من الأنشطة التي يبدو أنها حققت تقدماً وانتشرت في القارّة آنذاك، وهي: استخراج المعادن وتنقيتها، والزراعة، والصناعات الحرفية، والتقنيات التجارية، وتقنيات الحرب.

استخراج المعادن وتنقيتها

كان استخراج المعادن وتنقيتها مزدهرين في جميع المناطق. وحسبما يقرّره س. غسيل، لم تكن أنشط فترة لصناعة التعدين في بلاد المغرب في العصر القديم، وإنما في العصور الوسطى[٤٠]. وفي مغرب العالم الإسلامي، بُذلت محاولات لتسحين تقنية معالجة الخامات المعدنية. ففي اسبانيا الإسلامية استُخدمت عملية جديدة لفصل الشوائب من ركاز الأزوريت (خام النحاس)، كانت تتمثل في تشبيع الخام بالزيت ثم إلقائه في تيار سريع، فيجرف التيار دقائق الفلز التي يجعلها الزيت خفيفة بينما تتساقط المادة الترابية إلى قاع المجرى. ومن المرجح كثيراً أن هذا الأسلوب كان يُستخدم في بلاد المغرب[٤١]. وما زال النقاش قائماً حول انتشار الحديد في أفريقيا، بيد أن هناك ما يرجّح فيما يبدو كفة نظرية ل.م. ديوب[٤٢] – التي تفترض أصلاً محلياً لصناعة استغلال الحديد – على كفة النظريات التي تفترض أن انتشار صناعة الحديد قد جاء من الخارج، والتي

(٣٨) انظر الفصل ١٦ من هذا المجلّد.

(٣٩) اليعقوبي في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٥٠؛ المسعودي، ١٩٦١–١٩٧٧، الجزء الثالث، ص ٤٣–٥٠.

(٤٠) س. غسيل (S. Gsell)، ١٩١٣–١٩٢٨، الجزء الثامن، ص ١٦.

(٤١) ن. باشا (N. Pacha)، ١٩٧٦، ص ٦٠.

(٤٢) ل.م. ديوب (L.M. Diop)، ١٩٦٨.

تحظى بتأييد العديد من المؤرخين. وعلى أية حال، فقد ثبت الآن أن شعوباً أفريقية عديدة قد انتقلت من العصر الحجري إلى عصر الحديد خلال الألف سنة الأولى للميلاد. ويبدو أن هذا القول يصدق على البانتو[٤٣] والشعوب التي تسكن على ساحل المحيط الأطلسي غربي أمبراطورية غانا[٤٤]. وأياً كان الأمر، فمن المرجح أن التطورات الاجتماعية التي شهدتها القارة في مجموعها قد أدّت إلى تكثيف تقنيات صناعة الفلزات، وربما إلى تحسينها أيضاً.

الزراعة

وفي مجال الزراعة، تميزت هذه الفترة بانتشار تقنيات معيّنة للفلاحة ونباتات جديدة؛ فتبنّت بلاد المغرب وواحات الصحراء الكبرى نظام ري جديد انطوى على استخدام «الفجارة» أو المجاري المصنوعة من الحجر، مما سمح بالتوسع في زراعة محاصيل جديدة كالأرز والقطن وقصب السكر[٤٥].

ولا شك في أن منطقة غنغارة الزراعية (أصّابه، في موريتانيا) تعود إلى عصر المرابطين[٤٦]، بحقولها المحاطة بالجدران ومصاطبها الصغيرة التي لا تزال آثارها ظاهرة حتى اليوم. وفي شرق أفريقيا يبدو أن المهاجرين الآسيويين هم الذين أدخلوا زراعة الأرز في الحقول المغمورة بالمياه.

وتحت تأثير المعاملات التجارية فيما بين المناطق، انتشرت نباتات أو أنواع جديدة خارج مناطقها الأصلية. وهكذا وصلت بعض سلالات الأرز ذات الأصل الآسيوي حتى الواحات المصرية وجنوب المغرب. وأخذت الذرة البيضاء، وهي من نباتات المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تنبت في مصر العليا وفي برقة وفي جبال التل في الجزائر، بل وفي سوريا وجنوب أوروبا. وانتشر جنوباً في منطقة الساحل نوع من القمح يُعرف في التراث الشفهي عند السوننكة في واغادو باسم «دراما ييله» (أي دخن الأدرار).

وحققت زراعة أشجار الزيتون تقدماً كبيراً في بلاد المغرب، بحيث أنها غيّرت معالم هذه المنطقة تماماً؛ وقد كان نخيل البلح معروفاً في مصر في العصر الفرعوني، رغم أن موطنه الأصلي في بلاد ما بين النهرين وفي منطقة الخليج العربي / الفارسي، إلا أن زراعة هذا النخيل لم تتكثف إلا في الفترة ما بين القرن السابع والقرن الحادي عشر الميلاديين. وكانت منطقة جنوب تونس وغرب الصحراء الكبرى أهم مركزين لنخيل البلح. وأدخلت الأوساط التجارية من المسلمين واليهود في المدن السودانية (غانا وكانم) خضراوات معيّنة كالقرعيات والخيار وغيرها، كانت تزرع في الحدائق. كما كانت زراعة أشجار الموز وجوز الهند مرتبطة بنمو التجارة في المحيط الهندي.

---

(٤٣) ج.و.ب. هنتنغفورد (G.W.B. Huntingford)، ١٩٦٣؛ ج. ماثيو (G. Mathew)، ١٩٦٣؛ ب.ل. شيني (P.L. Shinnie)، ١٩٧١(ب)؛ وانظر أيضاً الفصلين ٦ و ٢٣ من هذا المجلّد.

(٤٤) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٢٠؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مشرف على التحرير) (N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ٩٨.

(٤٥) ن. باشا (N. Pacha)، ١٩٧٦، ص ٤٦.

(٤٦) سي. توبيه (C. Toupet)، ١٩٦٦، ص ١٩.

الصناعات الحرفية

إن المعلومات المتوافرة بشأن عملية انتشار التقنيات الحرفية أقل بكثير من المعلومات المتوافرة بشأن انتشار التقنيات الأخرى. بيد أن هناك حقيقتين تستحقان الذكر. فعلى حد قول البكري، كانت صفاقس التي اشتهرت بملاءتها تدين للإسكندرية بأساليب تلميع النسيج التي أخذتها عن صناع تلك المدينة[٤٧].

وشهدت صناعة الورق من الكتان، ثم من القطن، على الطريقة الصينية، ثورة حقيقية ابتداء من نهاية القرن العاشر الميلادي، ذلك أن الرّقّ وورق البردي، اللذين كانا يُستخدمان حتى ذلك الحين في نقل النصوص، كانا قاصرين عن توفير الظروف المؤاتية لتعميم المعرفة، بينما نجح الورق الزهيد الثمن الذي تيسّر إنتاجه بالعملية الجديدة في إعطاء زخم للأنشطة الفكرية بوجه عام[٤٨].

تطور التقنيات التجارية

أدّى تطور التجارة ونمو حجم السلع المقترنة بها إلى اعتماد أساليب دفع متزايدة التعقيد. وكانت أبرز سمات هذا التطور هي تحول الاقتصادات الإقليمية بالتدريج إلى اقتصادات نقود. وفي الوقت الذي ارتبط فيه النظام النقدي في بلاد المغرب بالنظام النقدي في العالم الإسلامي (والذي كان قائماً على الدينار الذهبي)، كانت هناك تشكيلة كبيرة من العملات تُتداول في أنحاء أخرى من القارّة. وكانت تُستخدم في الوقت نفسه كبدائل أو نظائر للنقود أنواع مختلفة من الأصداف، مثل الكاوري (وموطنه الأصلي جزر المالديف)، وقضبان الملح وقطع من النسيج.

بيد أن العالم الإسلامي بوجه خاص هو الذي تطورت فيه التقنيات التجارية بصورة ملفتة للنظر. فقد كان التجار في تلك المنطقة يستخدمون السندات الأذنية والأوراق التجارية (سُفتاجة) والصكوك منذ ذلك الوقت. وكتب ابن حوقل في أواخر القرن العاشر الميلادي أنه رأى صكاً في أوداغست بمبلغ ٤٠٠٠ دينار[٤٩] لصالح أحد سكان سجلماسة ومسحوباً على تاجر معيّن في أوداغست. وفي ذلك الوقت، قام التجار المشتغلون بمشروعات عبر الصحراء الكبرى بإنشاء شبكة بالغة الفعالية، كانت منظمة إما على أساس أُسَري، أو على أساس التعامل من خلال مراسلين في جميع الأماكن المهمة. وكانوا يزاولون أعمالاً تجارية مع بلدان خارج نطاق النفوذ الإسلامي بمساعدة وسطاء (مترجمين) كان يتم حشدهم في المراكز الوسيطة، مثل غانا / كومبي صالح، كما أشار إلى ذلك ياقوت[٥٠]. ويبدو لنا أن «التجارة

(٤٧) البكري، ١٩١٣، ص ٤٦ و ٤٧.

(٤٨) للاطلاع على هذه المسألة انظر الفصل الأول من هذا المجلد.

(٤٩) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٧١؛ انظر ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٦٨(أ)؛ وللاطلاع على التجارة والعملة في العالم الإسلامي انظر م. لومبار (M. Lombard)، ١٩٧١(أ)، الفصلين الخامس والثامن.

(٥٠) ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٨٣؛ ن. ليفتزيون و ج.ف.ب. هوبكنز (مشرف على التحرير) N. Levtzion et J.F.P. Hopkins)، ١٩٨١، ص ١٧٢.

الصامتة»، التي أشار إليها عدد من المؤرخين بعد هيرودوت[٥١]، هي واحدة من تلك الأساطير التي لا تختفي بسهولة، كما بيّن باولو فارياس[٥٢].

تقنيات الحرب

في بلاد السافانا السودانية، أدّى تزايد استيراد الخيول العربية وتطور عمليات استخراج الحديد وتنقيته من ناحية، والتطور الداخلي لمجتمعات هذه المنطقة من ناحية أخرى، إلى تغيّر جذري في التكتيك العسكري. وأصبحت الخيّالة، لا الجند المشاة، تلعب الدور الأكبر في المعارك. كما تغيّرت تكنولوجيا التسليح، فأصبح القوس والسهم اللذان يمكن تسميتها بـ «السلاح الديمقراطي» المميز للمجتمعات القائمة على المساواة[٥٣]، واللذان كانت صناعتها متيسرة لكل فرد، يُستعاض عنهما تدريجياً بأسلحة من الحديد كانت صناعتها تفترض سياقاً اجتماعياً أكثر تطوراً. وأُحرز تقدم ملحوظ أيضاً في صناعة الأتراس خلال هذه الفترة، فذاع صيت الأتراس المعروفة باسم «اللمطة»، والتي كانت تصنعها قبيلة صحراوية تحمل نفس الإسم، وانتشرت شهرتها حتى بلاد المغرب[٥٤]. ويمكن القول بشكل عام إنه، بفضل وسائل النقل السريعة (الخيول والجمال) وتحسين الأسلحة، أصبح للحرب دور رئيسي في سير العمليات الاجتماعية لدى التشكيلات الاجتماعية الأفريقية.

التوسع الإسلامي وأهميته من الناحية الاجتماعية

تميزت الفترة من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلاديين من ناحية الحركة الفكرية بانتشار الإسلام، لا على حساب المسيحية واليهودية فحسب، بل وعلى حساب الديانات المؤمنة بتعدد الآلهة أيضاً. وفي نهاية القرن السابع الميلادي، لم يكن يعتنق الإسلام سوى أقلية من الفاتحين العرب في بلاد المغرب ومصر، ولكن في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي كانت قد اعتنقت الإسلام بلاد المغرب كلها، ومصر، وغرب الصحراء الكبرى، ومجموعات كبيرة من السكان في غرب ووسط وشرقي أفريقيا. ويُعزى انتشار الإسلام على هذا النحو الملفت للنظر إلى أسباب عديدة. ففي رأي موني، يعود النجاح الذي حققه الإسلام في غربي أفريقيا إلى قسر الناس على اعتناقه وإلى بساطة تعاليمه التي «يسهل أن يعتنقها السود»[٥٥].

إلا أن هذه التفسيرات تفسيرات سطحية. فبينما اقترنت بالعنف هيمنة روما ثم بيزنطة ثم الاستعمار الأقرب عهداً إلينا، والتي جعلت كلها من نفسها أدوات لنشر المسيحية، فإن التوسع

(٥١) هيرودوت (Herodotus)، ١٨٧٢، الكتاب الرابع، ص ٢٣٧.

(٥٢) ب.ف. دي مورايس فارياس (P.F. de Moraes Farias)، ١٩٧٤.

(٥٣) ج. غودي (J. Goody)، ١٩٧١، ص ٤٣.

(٥٤) اليعقوبي، في ج.م. كووك (J.M. cuoq)، ١٩٧٥، ص ٤٩؛ ابن الفقيه، في ج.م. كووك، ١٩٧٥، ص ٥٤.

(٥٥) ر. موني (R. Mauny)، ١٩٦١، ص ٥٢٠.

الإسلامي في أفريقيا المدارية اتخذ شكل تدفق أعداد متزايدة من التجار. يضاف إلى ذلك أن مقولة بساطة الإسلام المزعومة بالمقارنة إلى المسيحية، هي أقرب إلى الحكم القائم على التحيّز أكثر منها إلى التحليل الموضوعي للديانتين.

خلاصة القول إن توسع الإسلام يرجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي نجمت بصورة مباشرة وغير مباشرة عن التوسع التجاري والسياسي للأمبراطورية العربية، الذي ارتبط بآليات التطور الداخلية في المجتمعات الأفريقية(٥٦).

السمات الأساسية لتطور المجتمعات الأفريقية من القرن السابع الميلادي إلى القرن الحادي عشر الميلادي

تميزت التغيرات الاجتماعية في تلك الفترة بثلاث سمات أساسية، هي: حركات السكان الرئيسية؛ وتسارع عملية التمايز الاجتماعي نتيجة للتقدم في تقسيم العمل؛ وتطور الصراع الطبقي الذي تجلّى في حركات التمرد والحروب الأهلية في دول عديدة.

حركات السكان

أدّت حركات السكان إلى تغيير الجغرافيا البشرية في القارّة تغييراً واضحاً. وأياً كانت النتيجة التي تنتهي إليها المناقشات حول هجرات البانتو، فمن الثابت أن حركة هذا الشعب استمرت عبر وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها خلال الفترة التي تعنينا(٥٧). وأدّت القلاقل السياسية التي تميزت بها بدايات الفتح العربي، ولا سيّما تطور التجارة عبر الصحراء الكبرى، إلى دفع مجموعات عديدة من البربر إلى داخل الصحراء الكبرى. ولعلّ الضغط الذي مارسه هؤلاء الوافدون الجدد هو الذي دفع ببعض الشعوب السوداء مثل الوولوف الأوائل والسيرير إلى النزوح الجماعي من تاغانت (موريتانيا) نحو الجنوب الغربي (غربي السنغال). كما أن ديولا (تجار) السوننكه في غانا، الذين كانوا يقومون بدور الوسطاء في التجارة عبر الصحراء الكبرى، أسسوا سلسلة من المراكز التجارية على نهر النيجر وروافده، وأصبحت أكثر هذه المراكز ثراء هي ديا وجنّي(٥٨). وقد ازداد عدد السكان في الساحل الشرقي من أفريقيا وفي مدغشقر بقدوم موجات متتالية من المهاجرين من شبه الجزيرة العربية، والهند، وشرقي آسيا، وأندونيسيا(٥٩).

(٥٦) انظر الفصلين ٣ و ٤ من هذا المجلّد.

(٥٧) ب.أ. أوغوت (مشرف على التحرير) (B.A. Ogot)، ١٩٧٤؛ انظر أيضاً الفصلين ٥ و ٦ من هذا المجلّد.

(٥٨) فيما يتعلق بتأسيس مدينة جنّي انظر سي. مونتي (C. Monteil)، ١٩٠٣. إلّا أن البحوث الأخيرة التي أجراها كل من ر.ج. ماكينتوش و س.ك. ماكينتوش (R.J. McIntosh et S.K. McIntosh) قد جاءت بالدليل على أن أهل هذه المدينة يرجع إلى عهدة أسبق. انظر ر.ج. ماكينتوش و س.ك. ماكينتوش (R.J. McIntosh et S.K. McIntosh)، ١٩٨١.

(٥٩) ب.أ.أوغوت (B.A. Ogot)، ١٩٧٤؛ والفصول ٤ و ٥ ومن ٢١ إلى ٢٥ من هذا المجلد.

تسارع عملية التمايز الاجتماعي

كانت عملية التمايز الاجتماعي نتيجة لبلوغ مرحلة أكثر تقدماً في تقسيم العمل. وكان العنصر الرئيسي في هذا المجال هو ظهور طبقة في بلاد المغرب والسودان من الوسطاء المحترفين الذين مارسوا التجارة بين المناطق المختلفة. وقد تمكن هؤلاء التجار من تجاوز خلافاتهم العنصرية (البربر والعرب واليهود والسود) والانتظام في طبقة حقيقية منهم على وعي بمصالحها. وكان التجار يحتلون مركزاً اقتصادياً مسيطراً في مجتمعاتهم، بل وكانوا يطمحون إلى تولي السلطة السياسية، أو على الأقل إلى استخدام الدول كمجرد أجهزة للشرطة مهمتها كفالة الأمن للمعاملات التجارية.

أما بالنسبة للأرستقراطية العسكرية التي كانت تمسك بزمام السلطة السياسية، فقد مكّنتها التجارة الخارجية من اكتساب وسائل متزايدة للسيطرة (الأسلحة والخيول في حالة الدول السودانية، والذهب في حالة الدول الإسلامية) بحيث أصبحت تميل إلى تعزيز هيمنتها على عامة الناس. وهكذا أصبح هناك في معظم هذه الدول فاصل متزايد الوضوح والحدة بين أولئك الذين كانوا يستفيدون من التجارة (الطبقة الأرستقراطية والتجار) وبين عامة الناس (الفلاحين وصغار الحرفيين في المدن). وكانت النتيجة التي أسفر عنها تطور التجارة بشكل عام هي تمزق البنى الاجتماعية القائمة على القرابة والفئة الإثنية لصالح نظام اجتماعي جديد قائم على ملكية وسائل الإنتاج (أي الأراضي في دول المغرب) والتجارة. ومن المحتمل أن التغيرات التي حدثت في الساحل الشرقي من أفريقيا وفي مصر والصحراء الكبرى نتيجة لازدهار التجارة في المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط هي التي أثّرت بدرجات متفاوتة على إنشاء زيمبابوي في القرن الحادي عشر الميلادي، وإنشاء مملكة الكونغو (التي اكتملت بصورة نهائية في القرن الرابع عشر الميلادي)، وقيام دول الهاوسا. وتوحي صيغة حديثة لأسطورة سوندياتا (سونجاتا)، أمبراطور ماندي الشهير في القرن الثالث عشر الميلادي، بأن بعثات استجلاب العبيد التي كان يقوم بها أمراء مالينكي بالتواطؤ مع تجار سوننكه هي التي حفزت إلى قيام أمبراطورية مالي[٦٠]. ولكننا نعتقد، خلافاً لما يراه عدد من المؤلفين، أن التجارة لم تشكّل القوة الدافعة وراء إنشاء هذه الدول[٦١]. وكل ما فعلته هو أنها عجّلت بهذه العملية بالاستناد إلى الدينامية الداخلية لهذه المجتمعات التي كانت قد بلغت درجة من النضج تسمح لها بالاستجابة بطريقة إيجابية للضغوط الخارجية. وكان ظهور الفائض الذي نجم عن تقدم القوى الإنتاجية هو بوجه خاص الأساس الذي استندت إليه التجارة مع المجتمعات الأجنبية. ومن هنا كانت الظواهر الاجتماعية في تلك الفترة هي نتاج العلاقة الجدلية بين إنتاج السلع وبين توزيعها. وأياً كان الأمر، فقد كان التوسع الإسلامي في تلك الفترة نتيجة للتفاعلات المترتبة على التحولات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على معظم المناطق في أفريقيا، ولا سيّما بلاد المغرب، ومصر، والصحراء الكبرى،

(٦٠) و. كاميسوخو (W. Kamisokho)، ١٩٧٥.

(٦١) انظر مركز الدراسات والأبحاث الماركسية، ١٩٧٤، وبشكل خاص مقالة ج. سوريه – كانال (J. Suret-Canale)، ١٩٧٤.

وأفريقيا الشرقية، والسودان الأوسط والغربي. وكان الإسلام برسالته العالمية أكثر ملاءمة لهذه المجتمعات من ديانات الشرك القديمة الخاضعة للسمات الإثنية الخاصة، ومن المسيحية أو اليهودية اللتين لم تعد لديهما قوة تظاهر التعبير عن تصارع المصالح بين مختلف الجماعات الاجتماعية. ومن هنا كانت حركة الخوارج، وتمرّد أبي يزيد، وغير ذلك من حركات التبشير بالخلاص التي قلقلت استقرار دول المغرب خلال الفترة التي تهمنا، تمثّل، من وجهة النظر الاجتماعية، رفضاً للنظام القائم، وتمثّل فوق كل شيء عزماً على إنهاء المظالم الاجتماعية(٦٢). أما العنف الذي اتّسم به هجوم حركة المرابطين أولاً على أوداغست، التي كانت مدينة للتجار المسلمين، فإنه لا يرجع إلى قبول هؤلاء التجار الخضوع لسلطة غانا(٦٣) التي ظلّت وفية للديانة التقليدية فلم تعتنق الإسلام، بقدر ما يرجع إلى اهتمام جماهير البربر في غرب الصحراء الكبرى بإحقاق الحق والقضاء على مظاهر الظلم وإلغاء الضرائب الجائرة(٦٤).

وفي دول السودان الغربي والأوسط (غانا، وغاو، وكانم)، كان المركز الاقتصادي المهيمن الذي تمتع به المسلمون هو الذي سمح لهم بالسيطرة تدريجياً على المجتمع ككل. ففي غانا كان الأمبراطور يختار مترجميه ومعظم وزرائه من بين المسلمين. وفي غاو لم يكن أحد يستطيع أن يتولى الحكم إذا لم يعتنق الإسلام(٦٥). ويلاحظ من ناحية أخرى أن اعتناق أحد ملوك مالي الإسلام في القرن الحادي عشر الميلادي، تحت تأثير أحد المسلمين الذي يقال إنه أنهى الجفاف بصلواته(٦٦)، هو مؤشر على تزايد التأثير الأيديولوجي لأتباع الإسلام على المجتمعات السودانية. ويعتبر التبشير بالإسلام الذي قام به وار ديابي(٦٧)، ملك تكرور، دليلاً آخر على قوة جاذبية هذا الدين. ويتبين من ذلك أن الدور الاقتصادي الذي قام به المسلمون وهيبتهم الاجتماعية كانا من الأسباب الحاسمة في نجاح دينهم.

تطور الصراع الطبقي

اختلفت حدة الصراع الطبقي والنزاعات الاجتماعية بشكل عام بحسب الخصائص المحلية وبحسب المستوى الذي بلغته علاقات الهيمنة والاستغلال داخل كل فئة من الفئات الاجتماعية. وبالنسبة لبلاد المغرب، حلّل ش.أ. جوليان، وع. العروي، وبدرجة أقل ج. مارسيه، حركات التمرد والانشقاق في تلك الفترة باعتبارها فصولاً من الصراع الطبقي(٦٨).

---

(٦٢) سي.أ. جوليان (C.A. Julien)، ١٩٥٢، ص ٦٣.

(٦٣) البكري في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ٩٢.

(٦٤) المرجع السابق، ص ٨٦؛ وانظر الفصل ١٣ من هذا المجلّد.

(٦٥) البكري في ج.م. كووك (J.M. Cuoq)، ١٩٧٥، ص ١٠٩؛ وانظر الفصل ٣ من هذا المجلّد.

(٦٦) المرجع السابق، الصفحتان ١٠٢ و١٠٣.

(٦٧) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٦٨) سي.أ. جوليان (C.A. Julien)، ١٩٥٢، ص ٢٨؛ ع. العروي، ١٩٧٠، ص ٩١ و٩٢؛ ج. مارسيه (G. Marçais)، ١٩٤٦، ص ٣٤-٤٤.

أما في الدول السودانية فإن الصورة أكثر اضطراباً. ولكن من المحتمل أن سقوط أمبراطورية غانا / واغادو في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي كان هو النتيجة النهائية لعملية انحلال داخلي. ويرجع هذا الانحلال، طبقاً لفرضيتنا، إلى النزاعات التي ترتّبت عليها مجابهة بين مجموعتين من الطبقة الحاكمة في غانا، إحداهما تعتنق الإسلام ومتحالفة مع التجار، والأخرى مخلصة للدين التقليدي وللمجتمع الريفي. ثم تفاقمت الخلافات الداخلية مع تزايد حدة التناقضات التي كانت موجودة بين الشعب في مجموعه وبين الطبقة الحاكمة[٦٩]. وأياً كانت قيمة هذه الفرضية، فقد ثبت أن التجارة بين الدول الأفريقية كانت لها تأثيرات متناقضة على التشكيلات الاجتماعية في القارة. فقد هيّأت في بعض الحالات ظروفاً مؤاتية للتكامل السياسي (أمبراطورية المرابطين وأمبراطورية الفاطميين، وفيما بعد أمبراطوريتي مالي والصنغاي)، بينما أدّت في حالات أخرى، على العكس من ذلك، إلى تفكك بنى الدولة الموروثة من فترات سابقة (غانا وأمبراطورية أثيوبيا المسيحية).

الخاتمة

تعتبر الفترة بين القرن السابع والقرن الحادي عشر الميلادي مرحلة خاصة في تاريخ قارة أفريقيا. ولا يسمح الوضع الراهن لمعلوماتنا بالإحاطة بكل جوانب هذا التطور، ولكننا نستطيع أن نؤكد بقدر من الاطمئنان أن توسع الأمبراطورية العربية كان أحد العناصر الرئيسية في هذا التطور. وبناء على الدراسة التي أجريناها فيما تقدم للعلاقات التجارية ولانتشار التقنيات والأفكار، يمكننا إبداء ملاحظتين أساسيتين قد تفيدان في تحديد سمات الحركة التاريخية للمجتمعات الأفريقية في تلك الفترة.

وأولى هاتين الملاحظتين هي أن الاقتصاد الأفريقي ظلّ في مجموعه مكتفياً ذاتياً، تخضع معايير الإنتاج في إطاره لمعايير الاستهلاك. ولم يكن تبادل السلع يجري على أساس قيمتها التبادلية في حد ذاتها، بل على أساس قيمتها في الاستعمال. وكانت الصلات الاقتصادية بين المناطق المختلفة قائمة على التكامل بينها فيما تنتجه كل منها، وكانت تلك المنتجات تخضع آنذاك أكثر مما تخضع في الوقت الراهن للظروف الطبيعية، بسبب انخفاض مستوى القوى الإنتاجية. إلا أنه يتبين من مقارنة التشكيلات الاجتماعية المختلفة أن تطورها لم يكن متكافئاً. ومما يوضح بشكل ملموس هذا التطور غير المتكافئ أن بعض المجتمعات بلغت مرحلة متقدمة للغاية من التمايز الاجتماعي، وأصبحت لديها بنية اقتصادية مركّبة للغاية تميل إلى إنشاء اقتصاد سوقي (المغرب والسودان)، بينما ظلّت مجتمعات أخرى في مرحلة جمع القوت أو الصيد في جماعات. ومن هنا تنشأ الصعوبة أمام المؤرخ في تحديد طريقة إنتاج يمكن اعتبارها مميزة لأفريقيا في مجموعها[٧٠].

---

(٦٩) انظر ع. باثيلي (A. Bathily)، ١٩٧٥، ص ٣٤- ٤٤.

(٧٠) انظر المناقشة التي نظّمت بشأن هذا الموضوع في مركز الدراسات والأبحاث الماركسية، ١٩٧٤، ولا سيما ج. سوريه- كانال (J. Suret-Canale)، ١٩٧٤؛ و سي. كوكري-فيدروفيتش (C. Coquery-Vidrovitch)، ١٩٧٤.

والملاحظة الأساسية الثانية يمكن التوصل إليها من خلال تحليل التشكيلات الاجتماعية المحددة الذي أوضحنا معالمه في هذا الفصل، وهي أن أفريقيا كانت خلال الفترة من القرن السابع الميلادي حتى القرن الحادي عشر الميلادي قادرة على تلبية معظم احتياجاتها من السلع الأساسية والترفية، وذلك بفضل التقدم الذي أحرز في تحقيق التكامل الاقتصادي بين اقتصاداتها الإقليمية. أما في سياق الاقتصاد «العالمي» في تلك الفترة – الذي كان يتألف من نظامي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي – فقد كانت أفريقيا تحتل مركزاً مهيمناً، بفضل صادراتها من الذهب بصفة خاصة.

الفصل الثامن والعشرون

أفريقيا من القرن السابع الميلادي إلى القرن الحادي عشر الميلادي: قرون التكوين الخمسة

جان دُفيس ويان فانسينا

مقدمة

علّمتنا البحوث التأريخية التي أُجريت خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وخاصة عن أفريقيا، أنه لا توجد نماذج موحدة أو تقسيمات زمنية أوتوماتيكية نستطيع أن نقدم على تطبيقها دون تخوّف، ولا سيّما فيما يخص الفترة التي نعرض لها في دراستنا هذه. بل إن هناك أسانيد قوية لمناقشة الحدود الزمنية العريضة التي وقع الاختيار عليها لهذا المجلّد، والتي تمتد من القرن السابع الميلادي إلى القرن الحادي عشر الميلادي. وقد كان للقرن السابع بطبيعة الحال، واعتباراً من منتصفه على الأقل، أهمية حقيقية بالنسبة للجزء الشمالي من القارة حيث ظهر الإسلام، وكانت له نفس الأهمية بالنسبة لمناطق أخرى ولأسباب لا علاقة لها بالإسلام؛ إذ شهد القرنان السادس والسابع – حسبما كشفت عنه البحوث حتى الآن – ظهور عوامل جديدة كان مقدراً لها أن تتطور خلال القرون اللاحقة، ويصدق ذلك بوجه خاص على أفريقيا الوسطى وأفريقيا الجنوبية؛ وحريّ بنا ولا مراء أن نتذكر أن هذا التاريخ نفسه، ونعني به القرن السابع الميلادي أو القرن الأول للهجرة، كان يُعتبر بالغ الأهمية بالنسبة لغرب أفريقيا ولكنه لم يعد كذلك بعد أن غطت البحوث قرابة ألف عام: لأن البدايات الأولى للتطورات الكبرى التي تناولها في هذا المجلد ترجع في غرب أفريقيا إلى الأعوام

الألف الأولى بل وإلى الألف الثانية قبل الميلاد[١]. ويصدق ذلك على القرن الحادي عشر. فمع أنه كان بالغ الأهمية بالنسبة لغرب أفريقيا إذ أُرسي فيه المذهب المالكي السني، وطرأ خلاله تغيّر واضح على علاقات القوى بين المسلمين وغير المسلمين، إلا أنه بعد عام ١١٠٠م كان ثمة عالم جديد يبرز إلى الوجود في جوانب معيّنة من القارّة، وكان ذلك يجري من خلال ازدهار مدن اليوروبا والمدن الواقعة على ساحل أفريقيا الشرقية، ومن خلال مولد أمبراطورية مالي على سبيل المثال. وشهدت القرون اللاحقة ازدهار الممالك التي قامت في أفريقيا الوسطى، وظهور ممالك جديدة في غرب أفريقيا، وتوسع قبائل الرعاة مثل الخوي والفولاني والبقّارة.

وقد بُذلت محاولات شتى للكشف عن عدد من الملامح العامة التي كان تطور القارّة بوجه عام يتصف بها خلال هذه القرون الخمسة. بيد أنه لا يوجد من بينها ما يصمد أمام الدراسة الفاحصة في واقع الأمر، سواء أكان ذلك بالنسبة للقارّة ككل أو لأي جزء منها على حدة. ولا يشكل التوسّع الإسلامي، الذي كان السمة الغالبة شمالي خط الاستواء، ولا ما سُمّي بـ «العصر الحديدي الثاني» – الذي سنعود إليه فيما بعد – علامات مرجعية «عامة» لا تقبل الجدل.

ومن اللازم أن تدفعنا هذه الحقائق البسيطة إلى اعتماد جانب الحذر؛ لأن البحث العلمي يتقدم بخطوات متسارعة، وكل اكتشاف يتوصل إليه يؤدي إلى إعادة النظر في مجموعة متكاملة مما كان يوجد لدينا من قبل من مسلّمات قاطعة؛ وسوف تصبح هذه الظاهرة أكثر وضوحاً خلال الأعوام القادمة. ويعني هذا أن الاستنتاجات التي نستطيع أن نستخلصها اليوم من تحليل هذه القرون الخمسة هي استنتاجات افتراضية وهشّة في حالات كثيرة، فضلاً عن كونها استنتاجات مؤقتة ولا مراء. على أنه من الواجب أن نعرض هذه الاستنتاجات على الباحثين والقراء للتأمل فيها، وأن نذكّر من جديد، بادئ ذي بدء، بأنه أصبح من الممكن أن نتعقب خلال هذه القرون الخمسة ولأول مرة بوضوح جليّ – مع مراعاة الحذر المنهجي وأخذ الفوارق الإقليمية على اختلافها في الاعتبار – مجموعة من التطورات المتماثلة داخل القارّة في جملتها.

ففي هذه القرون استقر التوزيع الجغرافي للملامح الاجتماعية الثقافية الرئيسية في أفريقيا وتحدّدت معالمه، وقد شهدت نضج اقتصادات، وتشكيلات اجتماعية سياسية، ومظاهر تعبير جماعية أصبحت حجر الزاوية لتحركات تاريخية لاحقة؛ وفيها غرست على مهل البذور التي قُدّر لها أن تثمر في المستقبل.

أولى هذه الخصائص العامة البارزة ترجع بأصولها إلى ما قبل القرن السابع الميلادي بوقت طويل في مناطق معيّنة: ونعني بها تنظيم مناطق استقرار أصبح الإنتاج الزراعي سائداً فيها. ويشكّل تطور التكنولوجيات مَعْلماً رئيسياً ثانياً؛ وقد أدّى هذا التطور إلى استغلال الموارد المتاحة على نحو أفضل، وتقسيم العمل، وتزايد التبادل. كذلك أصبح تعقّد النظم السياسية أكثر وضوحاً للمؤرخين، بينما تحدّدت في الوقت نفسه معالم المظاهر الجماعية والأديان والأيديولوجيات وكل وسائل التعبير الثقافي التي عملت على تكاثرها ونقلها إلى الأجيال اللاحقة.

---

(١) أهم الأعمال الحديثة: س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب)؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢.

تنظيم مناطق الاستقرار

لا يشكّل الاستقرار في حدّ ذاته تقدماً؛ فهو لا يتعارض -كما يقال في كثير من الأحيان- مع حرية الرعاة شبه الرُحّل أو الرحّل ولا مع الحياة غير المستقرة التي يحياها الصيادون - جامعو الثمار. ومن الجليّ أنه يتحقق في كل مكان نتيجة علاقة جديدة مع البيئة تفرضها التغيّرات المناخية التي تكون غير مؤاتية بصورة دائمة تقريباً، بالإضافة إلى النمو السكاني، وتزايد التعقد في داخل مجتمعات تسعى إلى تنظيم الأراضي التي تعيش فوقها. ويؤدي الاستقرار إلى تزايد النمو السكاني، وإتاحة الظروف المؤاتية لتقسيم العمل؛ فضلاً عن مضاعفة الحاجة إلى تقدم الزراعة. وهذا التقدم الذي يناظر زيادة كمية العمل اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، يشكل أفضل استراتيجية للبقاء ابتدعتها الجماعات البشرية في أفريقيا وفي غيرها من القارّات، وإن كانت الظروف اللازمة لها لا تتكامل في كل مكان؛ ولا تزال دراسة هذه التغيّرات التي وقعت خلال هذه الفترة في بدايتها، ولا يزال عليها أن تقطع شوطاً بعيداً قبل أن تقدّم نتائج واضحة بالنسبة للقارّة برمّتها؛ غير أن الاستقصاءات التي تُجرى في كل مكان، والتي يرجع الفضل في معظمها إلى خبراء الآثار، تكشف عن أهمية البحث الكمي فيما يخص أساليب التغذية، وعن أهمية التغيّرات التي لوحظت في بقايا المواد الغذائية سواء أكان ذلك من حيث كمياتها أو طبيعتها أو نوعيتها.

أفريقيا الوسطى والجنوبية

انتهى توسع البانتو بالفعل حوالى القرن السادس الميلادي[٢]. وأصبحت شبه القارّة بعدئذٍ آهلة بالمزارعين في المناطق التي تسمح أحوالها المناخية بذلك. وأُنشئت فيها المجمّعات اللازمة لإنتاج الأغذية. وفي غابات أفريقيا الوسطى طُوِّر أسلوب للزراعة يرتكز على تطهير الأرض من النباتات الضارّة كل عام. وكانت تُزرع فيها البطاطا الحلوة؛ والموز وأنواع معيّنة من الخضراوات؛ ولم تكن زراعة المحصولات الغذائية سوى عنصر واحد من عدة عناصر احتفظ فيها القنص بواسطة نصب الأشراك وجمع الثمار بأهمية كبيرة. وفي السهول الواقعة جنوبي الغابات حيث يتفشّى ذباب تسي تسي[٣]، كان نظام الزراعة يتمثل في زراعة حقلين في العام يتم تطهير أحدهما عند حافة الغابة والآخر في منطقة السافانا. وكانت الحبوب تحتل مكان الصدارة، مع استكمال الاحتياجات الأخرى عن طريق الاعتماد على الصيد بقدر يفوق الاعتماد على القنص بواسطة الأشراك، ولم يكن جمع الثمار يزيد عن كونه نشاطاً إضافياً. وكان إنتاج الأغذية في شرقي وجنوب شرقي أفريقيا، وفي الأجزاء الجنوبية من أفريقيا الوسطى، يعتمد على تربية الأبقار، وعلى زراعة الحبوب في مناطق السافانا؛ وكانت أهم المحاصيل هي الذرة الحلوة والذرة الرفيعة تبعاً لاختلاف حالة الرطوبة من

(٢) ي. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٨٤؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧ (أ)؛ ت.ن. هوفمان (T.N. Huffman)، ١٩٨٢، ص ١٣٣-١٣٨، والفصل السادس من هذا المجلد.

(٣) تدعو الحاجة إلى إجراء دراسة مفصلة لذبابة تسي تسي من الزاوية التاريخية.. انظر ج. فورد (J. Ford)، ١٩٧١.

منطقة إلى أخرى. وكانت أنشطة الصيد والقنص وجمع الثمار وصيد الأسماك على نطاق ضيق أقل أهمية فيها عما كانت عليه في أفريقيا الوسطى. ومثلما كان عليه الحال في كثير من المناطق الأخرى، كانت تربية الماشية تحتل مكان الصدارة في الجهات الأكثر جفافاً. ويصدق ذلك على بوتسوانا، وشمالي أوغندا وجنوبي السودان، وعلى المناطق المجاورة لكينيا. ولم يكن ذلك يعني دائماً الاستمرار في استخدام الأساليب القديمة لتربية الماشية، فقد تحقق تقدم ملموس في مجال تربية الأبقار بعد عام ٨٠٠م؛ وبحلول عام ٦٠٠م، لم يكن ثمة وجود لأساليب الحياة الرعوية البحتة التي تُستخدم فيها الماشية إلا في القرن الأفريقي وفي الساحل وعلى حافة الصحراء (ولا سيّما في موريتانيا؟)، وربما كانت توجد أيضاً في منطقة تمتد من جنوب السودان شرقي النيل الأبيض حتى أواسط تنزانيا. ومع ذلك فقد شهدت بوتسوانا منذ القرن التاسع الميلادي تطوراً جديداً للنظام الاقتصادي الأفريقي[٤]، إذ أصبحت تربية الأبقار هي النشاط الغالب. واحتاج الأمر لعدة قرون قبل أن يتم استكمال نظام رعوي أتاح الفرصة أمام قبائل الخوي لاحتلال جميع المناطق الصالحة لتربية الماشية في ناميبيا ومنطقة الكاب. واستمر نشاطهم هذا خلال الفترة اللاحقة.

شرق أفريقيا

في شرق أفريقيا، وبالمفهوم الواسع لهذا الاصطلاح، ترتبط الحركة التاريخية للتوسّع الرعوي على الأرجح بانتشار سلالات من الأبقار (مثل الزيبو والسانغا) تتميز بكونها أكثر قدرة على تحمل الحرارة الجافة من غيرها. وظهرت هذه السلالات – التي كانت معروفة في مصر وأكسوم منذ وقت طويل – في النوبة المسيحية من جديد. وغاية ما نعرفه حتى الآن هو أنها لم تكن موجودة إلا بعد عام ١٢٠٠م في منطقة النيل الأبيض وفي القرن الأفريقي. ويربط أحد المؤلفين[٥] بين توسّع الرعاة في المناطق النيلية وبين الحصول على هذه السلالات من الأبقار بعد عام ١٢٠٠م؛ ويذهب إلى أنها كانت هي الدافع وراء توسّع قبائل الماساي في شرق أفريقيا وقبائل البقارة الناطقة بالعربية في المناطق المجاورة للنيل من السودان، وكان ذلك أيضاً بعد عام ١٢٠٠م. غير أن سلالة السانغا، التي كانت توجد حتى جنوب أفريقيا حيث تطورت منها سلالة أخرى، كانت أكثر قدماً من سلالة الزيبو[٦].

(٤) ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٧٩ (أ) و ١٩٨٤.

(٥) ن. ديفيد (N. David)، ١٩٨٤ (أ)، ص ٨٦ و ٨٧، و ١٩٨٢ (ب)، ص ٥٤ و ٥٥.

(٦) عن هذه السلالة، انظر هـ. ابستين (H. Epstein)، ١٩٧١. وقد اكتشفت بقايا من عظام الترقوة الخاصة بهذه السلالة ترجع بتاريخها إلى عام ١٠٠٠م في تسوديلو في الشمال الغربي من صحراء كالاهاري الحالية، انظر ج.ر. دينبو (J.R. Denbow)، ١٩٨٠، ص ٤٧٥ و ٤٧٦. وعثر على تماثيل صغيرة لبقرة ذات سنام، ربما كانت من سلالة السانغا، في حفريات كلامومو (زامبيا) التي ترجع إلى عام ١٠٠٠م. ويذهب البعض علاوة على ذلك الى أن الزيبو كانت موجودة في مدغشقر قبل عام ١٠٠٠م بوقت طويل. انظر اللوحة Z1، الشكل ١، في مؤلف ب.م. فاغان و ج. ننكان (مشرف على التحرير) (B.M. Fagan et J. Nenquin)، ١٩٦٦. انظر أيضاً ج. أو. فوغل (J.O. Vogel)، ١٩٧٥، ص ٩١، الشكل ٩٣، وقارن بينه وبين الأشكال الأخرى المنشورة في الصفحة، ب.م. فاغان (B. M. Fagan)، ١٩٦٧، ص ٦٥–٧٠، الرسم ٦٧. وفيما يخص الدروي (مدغشقر) انظر مبي. راديميلاهي (C. Radimilahy)، ١٩٨١، ص ٦٣.

ومن المحتمل أن تكون سلالة السانغا قد انتشرت عبر القرون التي نعرض لها، بل وقد يكون لها دور في توسّع قبائل الخوي؛ ويحتاج الموضوع برمّته إلى مزيد من الدراسة لما ينطوي عليه من أهمية فائقة. فإلى جانب الحالات التي ذكرناها من المحتمل أن تكون هذه السلالة قد لعبت دوراً بعد ما استقر الرعاة في منطقة البحيرات الكبرى خلال الفترة موضع الدراسة(٧). ومن المحتمل أن تكون قد أدّت على الأخص إلى التوسّع في استخدام جميع الأراضي القاحلة في شرق أفريقيا. ولم تتعرض منطقة جنوب غربي أفريقيا، التي لا تصلح للزراعة بسبب شدة جفافها، لتغيّرات بالغة العمق رغم أن تربية الغنم كانت تمارس فيها منذ أوائل التاريخ الميلادي.

غرب أفريقيا

تعرّض غرب أفريقيا لتطور مماثل ومختلف في وقت معاً؛ إذ شهدت مناطق الغابات ومناطق السافانا الغنية ظواهر مماثلة لما أوردناه آنفاً. ومن الراجح أن يكون النمو السكاني قد اقترن بالفعل بتدمير خطير للغطاء الغابي. وتدعونا الدلائل القليلة المتوافرة عن سيراليون وليبيريا إلى افتراض أن المزارعين كانوا أول سكان في المنطقة. وفي غابات بنين (نيجيريا)، تتوافر الدلائل بوجه خاص على تقدم المزارعين داخل الغابة(٨).

وفي الأجزاء الأكثر جفافاً من مناطق السافانا وفي منطقة الساحل، استمرّ تغيّر المناخ لعدة قرون، وكان لهذا التدهور تأثيره على الصعيد المحلي خلال الفترة التي عولجت في المجلّد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام»، وخلال الفترة التي نعرض لها في هذا المجلّد. ومع أننا لا نعرف على وجه التحديد حتى الآن كيف وقعت هذه التغيّرات، فثمة توافق عام تقريباً على أنه حدث انتقال بطيء للشعوب التي كانت قد بدأت في الاستقرار وتدجين المزروعات من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي أو إلى الجنوب. وفي المناطق التي لم تكن توجد فيها مستودعات المياه الناتجة عن أحواض الأنهار، والتي كانت هي ذاتها تتعرض لعملية تنظيم منذ آلاف السنين(٩)، اقتفت هذه الشعوب أثر الأمطار بحثاً عن الحد الأدنى اللازم منها لإيجاد زراعة حقيقية. ويتبدى الآن بوضوح متزايد تعقد أشكال الاستقرار في السهول الغرينية في السنغال وفي دلتا النيجر الداخلية؛ ولأسباب عدة لا ترجع كلها إلى عوامل اقتصادية أو مناخية، أصبحت هذه الأراضي التي يحيط بها النهران ذات كثافة سكانية عالية وتشعب اقتصادي أوسع نطاقاً قبل التاريخ الميلادي(١٠). ومن الجليّ أن

---

(٧) إذا أرجعنا ظهورها إلى الوقت الذي تغيّر فيه أسلوب المصنوعات الخزفية، فمن الممكن أن نرجع ذلك إلى القرن الثامن الميلادي. انظر ف. فان نوتن (F. Van Noten)، ١٩٨٣، ص ٦٢؛ م.سي. فان غروندربك بالاشتراك مع أ. روش و هـ. دوترلبون (M.C. van Grunderbeck, E. Roche et H. Doutrelepont)، ١٩٨٣ (أ)، ص ٤٤؛ و ١٩٨٣ (ب).

(٨) ب.ج. دارلنغ (P.J. Darling)، ١٩٧٩.

(٩) ج. دُفيس (J. Devisse) ١٩٨٥ (ب).

(١٠) الأطلس الوطني للسنغال، ١٩٧٧، اللوحة ١٨ والملاحظات المنبثقة عنها.

٢٨،١ - سلالات الأبقار في أفريقيا (صور مأخوذة من المتحف الملكي في أفريقي الوسطى)



الشكل ٢٨،١: (أ) قطيع من أبقار أفريكاندر في لوموبا (لومامي، زائير).



الشكل ٢٨،١: (ب) ثور لوغواري أبيض وأسود اللون في أرو كامب (زائير).

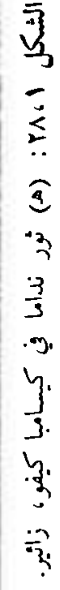


الشكل ٢٨،١: (ج) ثور من رواندا، عمره سبع سنوات ووزنه ٥٥٠ كجم (وزن نادر في المنطقة).



الشكل ٢٨،١ : (د) عجل مولد ديفون وافريكاندر.





الشكل ٢٨،١ : (هـ) ثور نداما في كيساما كيفو، زائير.



الشكل ٢٨،١ : (و) قطيع من أبقار فريزيان (شركة تربية الماشية وصناعة الأعلاف، كاتانا (شابا، زائير).



الشكل ٢٨،١ : (ز) عجل جرسي في كاسيبي (شابا، زائير).

التجفيف التدريجي للمناطق الواقعة بين الضفاف الشمالية للنهرين وبين الصحراء وما واكبه من حفر للآبار العميقة[١١] وانسحاب المزارعين وحلول الرعاة ومن بعدهم رعاة الإبل في محلهم، من الجليّ أن ذلك كله قد اقترن على الأرجح بزيادة الكثافة السكانية في الأراضي التي كانت لا تزال تجد كفايتها من المياه جنوبي النهرين.

ونوشك أن نكون الآن قادرين على تحديد المعالم التي يتميز بها عدد من المناطق النمطية. فقد كان الساحل منطقة تربية الماشية حيث كان السكان يعتمدون في غذائهم على الحليب بالإضافة إلى جميع النباتات الحبية والعلفية وصيد الحيوانات؛ ولم تكن الزراعة ممكنة إلا حيثما كانت طبقة المياه الجوفية تسمح بسحب المياه والري. أما صيد الأسماك، الذي كان موجوداً في العصر الحجري الحديث[١٢]، فقد اختفى من كافة الأنحاء، وترتّب على هذا التغير الجوهري حرمان السكان من أكثر مصادر غذائهم الأساسي دواماً ووفرة. ولن نعثر على هذه المصادر بعد الآن إلا في وديان الأنهار؛ وربما كان هذا الحب «لأكل الأسماك» هو الذي أو[جد تجارة الأسماك المجففة أو المدخنة المجلوبة من الجنوب في منطقة الساحل، وإن لم يُعثر حتى الآن على دليل أثري يؤكد ذلك. وأغلب الظن أن الصيد ذاته لم يكن يوفر موارد كافية لأعداد متزايدة من السكان[١٣]. وقد أصبح من الحتم الالتجاء إلى الاستيراد في الحالات التي كانت المقتضيات الاقتصادية توجب فيها على الشعوب أن تعيش في بيئة لا تنتج ما يكفيها[١٤].

وكانت الوديان تشكل مناطق ذات تنظيم مركب تقع في قطاعات موازية لمجاري الأنهار حيث كانت الأرض على الأرجح مثار منازعات مريرة مع تزايد أعداد السكان، وتقدم تقسيم العمل وتنظيم السلطة. وكانت المياه هي المجال الذي تعيش فيه مجموعات قديمة ومترابطة من الصيادين[١٥]. وفي القرن السابع الميلادي كان أولئك الصيادون يمارسون بالفعل عمليات تجفيف الأسماك – بل ومن المحتمل أنهم كانوا يمارسون عمليات تدخينها – وتصديرها[١٦]. وكانت المياه توفر كثيراً من المواد الغذائية الأخرى، كالسلاحف والمحار، ولحم فرس البحر والتماسيح[١٧]. ثم ظهرت بعد ذلك القطاعات الطويلة الضيقة المتكاملة التي كانت تزرع فيها محصولات تحتاج إلى

---

(١١) في القرن الثاني عشر الميلادي يقول الإدريسي (ج.م. كووك (J.M. Cuoq) ١٩٧٥، ص ١٤٧، و ص ١٥٢) – وهو نص لا يورد إلّا نادراً – إنه في شمالي منحنى السنغال «توجد دروب لم يعد لها معالم معروفة، وقد انمحت مسالكها لقلة المسافرين...» وجعل ماؤها يغيض في باطن الأرض «(أضيفت علامات الاقتباس إلى النص الأصلي)...» وقد أكدت البحوث الأثرية هذه المعلومات.

(١٢) ف. رو (V. Roux)، ١٩٨٠.

(١٣) أ. هول (A. Holl) ١٩٨٣.

(١٤) أورد البكري، ١٩١٣، ص ١٥٨، معلومات عن هذه الواردات.

(١٥) ج. تيلمانس و أ. رافيزيه (G. Thilmans et A. Ravisé)، ١٩٨٣؛ ج. غاليه (J. Gallais)، ١٩٨٤؛ س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب).

(١٦) س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب) عن جيني جينو.

(١٧) يقدم البكري، ١٩١٣، ص ١٧٣، وصفاً بارعاً لصيد فرس البحر بأيدي سكان المناطق المجاورة لنهر السنغال.

كميات قليلة من الماء ومحصولات تصعب زراعتها بعيداً عن الماء؛ وكانت هذه قد غدت مناطق استقرار بكل ما في هذا الاصطلاح من معنى منذ قرون بالفعل حين بدأت الحقبة التي تعرض لها[١٨]. وعندما نتتبع عملية استيطان المزارعين في الأراضي الأقل جفافاً، فإننا نلاحظ أنها كانت تنطوي على تدمير شديد للبيئة نتيجة لاقتلاع الغابات على نطاق واسع[١٩].

وعلى بعد كيلومترات قليلة من المنطقة الممتازة التي يشكلها حوض كل من النهرين – وخاصة دلتا نهر النيجر الداخلية الضخمة – توجد بقايا أشكال بالغة التقدم بالفعل لتنظيم الزراعة على نحو يعنى بالاقتصاد في استخدام المياه، ويتصف بالبراعة في الإفادة من كل النباتات النافعة للحياة. ومع أن هذه المهارة الزراعية لم تكن قد استكملت جميع عناصرها قبل حلول القرن السابع الميلادي – لأننا ما زلنا نفتقر إلى الدراسات الأثرية اللازمة – فمن الراجح على ما يبدو أن كثيراً من هذه التقنيات المتقدمة لاستغلال التربة – التي كانت تنطوي على أساليب «إثنية» ذاع صيتها فيما بعد مثل السيرير –كانت قد دخلت في طور التنظيم فيما بين القرنين السابع والتاسع الميلاديين.

ثم تحولت الأراضي الواقعة شمالي النهرين شيئاً فشيئاً إلى مناطق للرعي بعد ما هجرها المزارعون على نحوٍ تدريجي بسبب قلة الأمطار. ومن الراجح أن يكون انتشار قبائل الفولاني من المناطق التي تعرف اليوم باسم السنغال قد بدأ في هذه المناطق خلال القرن الحادي عشر الميلادي، وربما كان هذا الانتشار في وقت سابق؛ وربما كان يرتبط بدوره باقتناء أبقار الزيبو.

الصحراء الكبرى

خلال الأعوام الألفين أو الثلاثة آلاف السابقة، كانت الصحراء الكبرى – بما في ذلك أطرافها الشمالية الجنوبية – قد هُجرت من سكانها على نحوٍ تدريجي نتيجة لعجز مواردها المتناقصة عن تزويدهم بالغذاء الكافي. وكان إدخال الجمل إلى هذه المناطق، ابتداء من القرن الثالث الميلادي، يشكل ثورة في مجال المواصلات وفي مجال الغذاء في وقت معاً[٢٠].

كذلك خضع الحيّز الجغرافي للمساحات الشاسعة التي تحتوي عليها الصحراء الكبرى والمناطق المجاورة لها لعملية إعادة تنظيم كاملة. فلم تعد الواحات المناطق الوحيدة الآهلة بالسكان، ولكنها أصبحت نقاط ارتكاز في شبكات لارتياد الكلأ تستخدم كافة المسالك الغنية بالآبار. ويسّر استخدام الجمال نقل الأحمال الثقيلة لمسافات مترامية، وهو ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في مختلف المناقشات المتعلقة بنشأة العلاقات عبر الصحراء، وهي الظاهرة التي اتسع نطاقها قرب نهاية العصر البيزنطي.

---

(١٨) قدمت الحفريات التي أجريت في جيني جينو الدليل على وجود زراعة الأرز. ولا يعرف بعد ما إذا كانوا يزرعون الأرز المروي أم أنهم يلجأون إلى الزراعة الجافة.

(١٩) ب. شافان (B. Chavane)، ١٩٨٥.

(٢٠) ر.و. بوليه (R.W. Bulliet)، ١٩٧٥، ص ١١١ الى ١٤٠.

وطوال بضعة قرون آلت السيطرة على الصحراء الكبرى إلى الجماعات التي كانت تشتغل بتربية الجمال وإلى العارفين بدروبها ومسالكها. ولعب سكان الصحراء – الذين كانت الأغلبية الساحقة من بينهم تنطق بالبربرية – دوراً إيجابياً من نوع جديد بعد عدة قرون من الخمول، وهجرة جزء منهم إلى أطراف الصحراء. وواكبت صحوة سادة الصحراء هذه تزايد الطلب على الذهب من الدول الإسلامية الواقعة في الشمال مما أضفى على الصحراء خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين أهمية تاريخية لم تكن لها منذ وقت طويل. وتلقي هذه الحقيقة أضواء كاشفة على «مغامرة المرابطين» وغيرها.

شمال أفريقيا

فيما يخصُّ شمال أفريقيا، فإننا نواجه صعوبات أكبر في تحديد تطور مناطق الإنتاج؛ وقد يرجع ذلك في جانب منه إلى الآثار الدائمة التي نتجت عن الاستعمار الاستيطاني القديم في المناطق الحضرية. ونحن نعرف عن العلاقة بين الريف وتلك المدن، بما كان يعتورها من رفض وثورات، أكثر مما نعرف بوجه عام عن تنظيم العمل داخل المجتمعات المنتجة ذاتها. وقصارانا أن نستنتج على سبيل المثال، استناداً إلى المصادر المتاحة، أنه كان لدى قبائل برغواطه في المغرب اقتصاد مترابط يعتمد على القمح، ويملك القدرة على التصدير، في الوقت الذي تحدثت فيه عنها المصادر العربية (القرنان العاشر والحادي عشر الميلاديان)، وأن سوس كانت تنتج قصب السكر – منذ متى وفي أي ظروف؟ – في القرن التاسع الميلادي، وأن إفريقية كانت في القرن التاسع – وهي الفترة التي نملك أوصافاً عنها – منطقة إنتاجية بالغة الضخامة تُعنى إلى حد بعيد بتصدير منتجاتها عن طريق البحر. غير أننا نفتقر إلى الحفريات الأثرية التي يمكن أن تسمح لنا بأن نرسم لها صورة مماثلة للصور المتوافرة لدينا في الآونة الراهنة عن مناطق أخرى من القارة.

ولا توجد اكتشافات مماثلة تستحق الذكر عن مختلف المناطق الواقعة في وادي النيل، والتي كان تنظيمها قد اكتمل منذ وقت طويل. فهنا، وفي مصر على الأقل، لم تعد مشكلة الغذاء مجرد مشكلة إنتاج، ولكنها كانت مشكلة إفراط حضري في الاستهلاك؛ وقد شهدت الفترة التي نعرض لها أزمات عنيفة بشأن تزويد البلاد بالقمح كانت إيذاناً ببدء مرحلة اقتصادية جديدة؛ ذلك لأن تغذية مدينة كبرى مثل القاهرة، كان تعداد سكانها في القرن الحادي عشر الميلادي يُقدَّر ببضع مئات من الآلاف، يطرح مشكلات لا تشبه في قليل أو كثير ما كانت تواجهه منها المجتمعات المحلية المنتجة – المستهلكة في أفريقيا السوداء[٢١]. ويبلغ من فداحة هذه الأزمات أنها كانت تثير الشك في سلامة السياسة التي ينتهجها حكام البلاد – أياً ما كانوا – كما كانت تحتّم الالتجاء إلى الاستيراد بكميات ضخمة. ومن أجل ذلك كان توفير الغذاء لسكان مصر من مسؤوليات الدولة، وكان يستتبع اتخاذ سياسة إنتاجية ومالية واستيرادية تطبق على مستوى البلاد بأكملها؛ ومن ثم فإنه يخرج تماماً عن نطاق التحليل الذي نحاول تقديمه عن بقية أفريقيا.

(٢١) عن المجاعات انظر على سبيل المثال ت. بيانكي (T. Bianquis)، ١٩٨٠، والفصل ٧ من هذا المجلد.

ويؤخذ بوضوح من الوصف الذي نُقل إلينا عن الأسواني، المبعوث الفاطمي إلى حاكم دنقلة[٢٢] بعد انتهاء رحلته إلى النوبة (٩٧٦م)، أننا نعرض هنا لمنطقة مشتركة بين عدة مناطق تختلف فيا بينها أشد الاختلاف. فقد كان شمال النوبة، شمالي الشلال الثاني، عند «بطن الحجر» يسهم في الاقتصاد المصري رغم أنه كان يخضع خضوعاً تاماً للسلطة المسيحية في دنقلة. وفي جنوبي الشلال الثاني كان ثمة عالم اقتصادي جديد[٢٣]، عالم يحفل بقرى عديدة ومنتجة كما يحدثنا هذا الرحالة[٢٤]. فما أن ترك الشلالات الأخيرة وولّى وجهه صوب الجنوب واجتاز أبعد الممالك وهي مملكة علوة، حتى بدأ يتوغل في منطقة ليس فيها نخيل ولا أعناب، ولكنه رأى فيها الذرة الرفيعة «...التي تشبه الأرز، والتي يصنعون منها خبزهم (؟) وجعتهم...»[٢٥]. وكان اللحم وفيراً لوجود أعداد ضخمة من قطعان الماشية؛ وهكذا نجد أنفسنا داخل مجتمعات أفريقيا السوداء؛ ويقول لنا المؤلف علاوة على ذلك إنه لم يستطع أن يحصل على شيء تقريباً من المعلومات التي كان يرغب في الحصول عليها[٢٦] رغم فضوله ورغم بحثه.

ونحن لا نستطيع أن نحدد – استناداً إلى الوضع الحالي للبحوث – ما إذا كانت تطورات مماثلة قد وقعت في أثيوبيا أو مدغشقر، ولا ما إذا كانت قد وقعت في فترة سابقة –كما هو الحال بالنسبة لأثيوبيا – أم لاحقة.

حركة المجتمعات الأفريقية

كانت الحركة العامة للمجتمعات الأفريقية، ابتداء من القرن السابع الميلادي وحتى القرن الحادي عشر الميلادي، تتجه في جملتها – ورغم تناقض أشكالها تبعاً للمكان والزمان – صوب تعزيز الأوضاع السابقة وتعديل مجمعات إنتاج الأغذية وتطويرها لمواجهة الاحتياجات المتزايدة. وما من شك في أن هذه القرون قد شهدت تزايداً طبيعياً في أعداد السكان. ومع أن هذا التزايد كان يتسم بالبطء الشديد، ومع أننا لا نعرف عنه إلا النزر اليسير، فإننا لا نستطيع أن نسقطه من حسابنا؛ وهو يقترن في مناطق شتى بتدهور متزايد في العلاقات مع البيئة.

ومن المحتمل أن تكون هاتان الظاهرتان قد تضافرتا لابتعاث تحركات سكانية بطيئة لم تكن تشكل هجرات؛ ولكن البحوث قد بدأت تميط عنها اللثام شيئاً فشيئاً. ويصدق ذلك على التحرك

(٢٢) استُخدم هنا الشكل العربي لهذا الاسم، وإن كان كثيراً ما يكتب «دنغلة». وهي موقع هام أفادتنا البحوث الأثرية مؤخراً بمعلومات كثيرة عنه.

(٢٣) يقول الأسواني (ج. تروبو (G. Troupeau)، ١٩٥٤، ص ٢٨٢): «ولا تقع العين بعد ذلك على دينار أو درهم... وتُتداول النقود حتى الشلال للتجارة مع المسلمين، وفيا وراء ذلك لا يعرف السكان لا بيعاً ولا شراء» (مكذا).

(٢٤) ج. تروبو (G. Troupeau)، ١٩٥٤، ص ٢٨٣: «ورأى فيها نخلاً وأعناباً وحدائق ومروجاً فيها إبل».

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢٨٣.

(٢٦) عن هذه الفترة، انظر و.ي. آدامز (W.Y. Adams)، ١٩٧٧؛ وعن علوة والحفريات الحديثة، انظر د.أ. ولسبي (D.A. Welsby)، ١٩٨٣.

العكسي من الترانسفال صوب زيمبابوي الذي بدأ على ما يبدو في القرن الثامن أو التاسع الميلادي والذي يرتبط على الأرجح بآثار ناتجة عن الزيادة المفرطة في أعداد السكان؛ وهو يصدق أيضاً على ما حدث في دلتا النيجر الداخلية إذ احتلت الروابي المشرفة على وادي النهر – والتي كانت غير مستغلة حتى ذلك الحين – خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين[٢٧]. ولو أجريت دراسة أكثر تعمقاً عن التغيّرات المناخية لقدمت إضافات هامة إلى معارفنا، بل إن التغيّرات المتواضعة أو القصيرة الأجل كان لها على الأرجح دورها في تعجيل الظواهر المتعلقة بالتكدس السكاني النسبي، أو على العكس، في خلق ظروف أفضل بصورة مؤقتة[٢٨]. وقد حاول البعض في هذه الأعوام الأخيرة تفسير هجرة بني هلال وبني سليم استناداً إلى اعتبارات بيئية لم يخرجوا من ذلك بنتائج حاسمة[٢٩].

كذلك أدت الديناميات الجديدة في مجال الإنتاج إلى إحداث تغيرات اجتماعية بطبيعة الحال. ويسعنا أن نقول إلى حد ما إن العمليات الرئيسية لدمج مختلف الجماعات في مجتمعات مترابطة قد وقعت خلال هذه الفترة. إذ كان هذا ولا ريب هو زمن «نشوء الأعراق»، واستيعاب الجماعات القديمة ضمن جماعات أكبر، ودمج اللغات بصورة نسبية وعلى الصعيد المحلي على الأقل؛ ولم يتحقق شيء من ذلك كله دون مآسي ودون صراع.

وفي غابات أفريقيا الوسطى، استمر تخصص الصيادين – جامعي الثمار واحتفظ الصيادون بشكلهم القزمي رغم أنهم كانوا يعيشون في تكافل وثيق مع المزارعين، ورغم أنهم كانوا قد أخذوا لغتهم، وتمّ استيعابهم اجتماعياً وثقافياً كي يصبحوا «طائفة» مميزة داخل مجتمعات كبيرة. وفي معظم المناطق، كان السكان المحليون قد استُوعبوا تماماً بحلول أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، مثلما حدث في زيمبابوي وزامبيا[٣٠]. وكانت عملية الاستيعاب تجري بوتيرة أكثر بطأً في شرق أنغولا وفي المناطق المجاورة من زامبيا حيث كان «عصر حجري متأخر» لا يزال موجوداً حتى القرن الخامس عشر الميلادي. وفي هذه المناطق، تراجع الصيادون جامعو الثمار شيئاً فشيئاً، وخاصة بعد ما تأثر توزيع لحوم الصيد نتيجة لتزايد كثافة السكان. ولكنهم ظلّوا على حالهم في جنوب أنغولا داخل الأراضي التي لم يصل إليها المزارعون الناطقون بالبانتو.

وفي غرب أفريقيا، كانت مجتمعات محلية تتألف من عدة عناصر بالفعل قد استقرت عند مشارف الغابات وفي المناطق الغابية. وقد أسفر تنظيم مناطقهم عن دمج الصيادين وجامعي الثمار والمزارعين في مجتمعات أكثر تعدداً نشأت فيها شبكات داخلية من وشائج القربى الصورية، كما

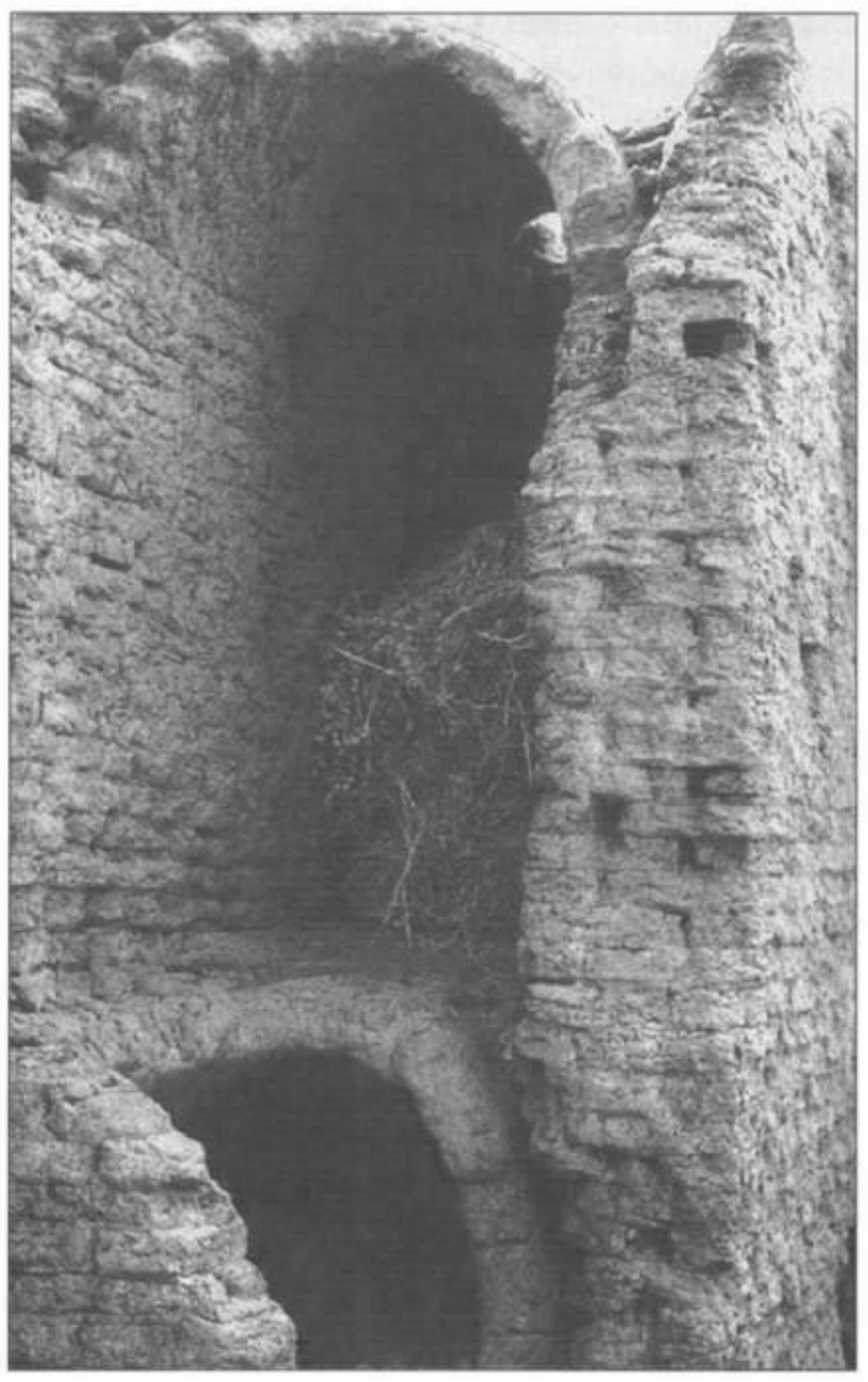
---

(٢٧) ر.م.أ. بيدو وت.س. كونستانزي-وسترمان ول. هاكبورد وأ.ج. لانج وج.د. فان دير فالس (R.M.A. Bedeaux, T.S. Constandse-Westermann, L. Hacquebord, A.G. Lange et J.D. van der Waals)، ١٩٧٨.

(٢٨) يؤخذ بالتفسير المناخي في كثير من الأحيان فيما بين القرن الثامن الميلادي والقرن الحادي عشر الميلادي فيما يخص الهضبة الوسطى في زيمبابوي. انظر الفصل ٢٤ من هذا المجلد.

(٢٩) ثبت المراجع في مؤلف ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٢، ص ٦٧-٦٩.

(٣٠) ر. جرهارتز (R. Gerharz)، ١٩٨٣، ص ٢٦؛ د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧ (أ)، ص ٢٤٧-٢٥٢.



الشكل ٢٨،٢: بيت مبني من الطوب النيء: غرفة مقببة
(المصدر: المركز الوطني للأبحاث العلمية، باريس، ١٩٧٥)

نشأت فيها شبكات خارجية لأحلاف مكانية تهدف إلى ضمان بقاء الجماعة من خلال إيجاد توازن إقليمي بين القوى. بيد أن الأوضاع كانت أكثر تعقداً في المناطق النهرية: فقد أدى الإنتاج إلى إيجاد فائض يسمح بتبادل السلع في حدود مسافات متوسطة[٣١]، وأصبح تقسيم العمل بين المنتجين المتخصصين أكثر وضوحاً، وذلك رغم استمرار التكافل القديم بين الصيادين وجامعي الثمار وصيادي الأسماك والمزارعين. ومنذ ذلك الحين، غدت طبيعة السلطة أكثر تعقداً.

وفي هذه الجماعات التي تتميز بقدر أكبر من الاستقرار والتي ترتبط بالأرض في بيئات يجري استغلالها على نحو أفضل إلى أن يؤدي الضغط السكاني إلى إرغامها على التفرق بأشكال متعددة، طورت المجتمعات تقنيات جديدة لم تكن كلها من أجل إنتاج الغذاء وحسب. فقد أصبح توفير ظروف أفضل للسكنى هدفاً واضحاً في هذه الفترة، ولم تمدّنا آثار المساكن الطينية حتى الآن بكثير من المعلومات التي يمكن أن تستخلص منها.

وتتوافر لدينا بالفعل، وبالنسبة لغرب أفريقيا على الأقل، ملاحظات ب. شافان[٣٢]، بالإضافة إلى ملاحظات و. فيليبوفياك[٣٣] الذي يعتقد – خطأً في رأينا – أن الطلاء الأبيض لم يُستخدم إلا في نياني بعد أن أدخله إليها المسلمون، ولكنه يقول أيضاً إن الصلصال المحلي كان يُستخدم لبناء حوائط داخلية فوق دعامات خشبية منذ القرن السادس الميلادي؛ ولدينا كذلك البحوث التي أجراها س. ماكينتوش[٣٤] بالاشتراك مع ر.ج. ماكينتوش والتي أثبتت على وجه القطع أن فن البناء بالصلصال كان موجوداً في جيني جينو قبل أي اتصال بينها وبين الشمال؛ ولدينا الاكتشافات التي توصل إليها ر.م.ا. بيدو عن منطقة باندياغارا[٣٥]، واستنتاجات ل. بروسان عن تقنيات البناء في مناطق السافانا[٣٦]. ولا حاجة بنا إلى الإشارة إلى اكتشاف المنشآت التي بُنيت بالطوب المجفّف بواسطة الشمس في تغداوست[٣٧]، وكومبي صالح[٣٨]، لأن هذه المنشآت كانت معاصرة للاتصالات التي أُقيمت مع المسلمين، وإن كان خبراء الآثار الذين كشفوا عنها على يقين من أنها بُنيت دون

(٣١) س.ك. ماكينتوش و ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب). من الفترة السابقة حتى التاريخ الميلادي. وانظر أيضاً ر. هالاند (R. Haland)، ١٩٨٠؛ وانظر أيضاً عن إيفه الفصل ٢٦ من هذا المجلد.

(٣٢) أوضح ب. شافان (B. Chavane) ١٩٨٥، عن طريق تحليل التربة، أن الجماعة البشرية التي اكتشف مساكنها – وهي ترجع دون ريب إلى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، وتقع على الضفة الغربية لنهر السنغال غير بعيد من النهر – كانت تقوم ببناء بيوت لها حوائط داخلية من الصلصال. وعن استخدام الصلصال في تونديدارو خلال القرن السابع الميلادي، انظر أيضاً ب. فونت وآخرين (P. Fontes et al.)، ١٩٨٠؛ و ر. هالاند (R. Haland)، ١٩٨٠.

(٣٣) و. فيليبوفياك (W. Filipowiak)، ١٩٧٩.

(٣٤) س.ك. ماكينتوش بالاشتراك مع ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠. انظر أيضاً ر.ج. ماكينتوش (R.J. McIntosh)، ١٩٧٤.

(٣٥) ر.م.أ. بيدو (R.M.A. Bedaux)، ١٩٧٢.

(٣٦) ل. بروسان (L. Prussin) ١٩٨١.

(٣٧) ج. دُفيس و د. روبير–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)؛ ١٩٨٣، ص ٨٥–٩٢.

(٣٨) س. بيرتييه (S. Berthier)، ١٩٨٣.

استعانة بتقنيات مستوردة. وما زال من اللازم أن تتناول البحوث كل شيء في هذا المجال، شأنه في ذلك شأن مجالات كثيرة أخرى، قبل أن تُستخرج المعلومات التي نحتاج إليها من أرض أفريقيا. ويكفي أن نذكّر بأن طريقة «القباب النوبية» التي عرفت منذ عهد الأمبراطورية المصرية القديمة(٣٩) قد ظهرت مرة أخرى بصورة تستلفت النظر خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين لتسقيف كثير من الكنائس في ممالك النوبة المسيحية، كما ندرك أن دراسة العمارة الأفريقية لا تزال في بداية الطريق، ولكنها ممكنة، كما أنها تنطوي على أهمية تاريخية عظمى(٤٠). وستفتح أمامنا البحوث المتعلقة بالطرق التي يُنظر بها إلى أماكن الحياة أو المساكن أبواباً مباشرة بطبيعة الحال لمعرفة تاريخ هذه التقنيات بل ولمعرفة تاريخ المجتمعات ذاتها.

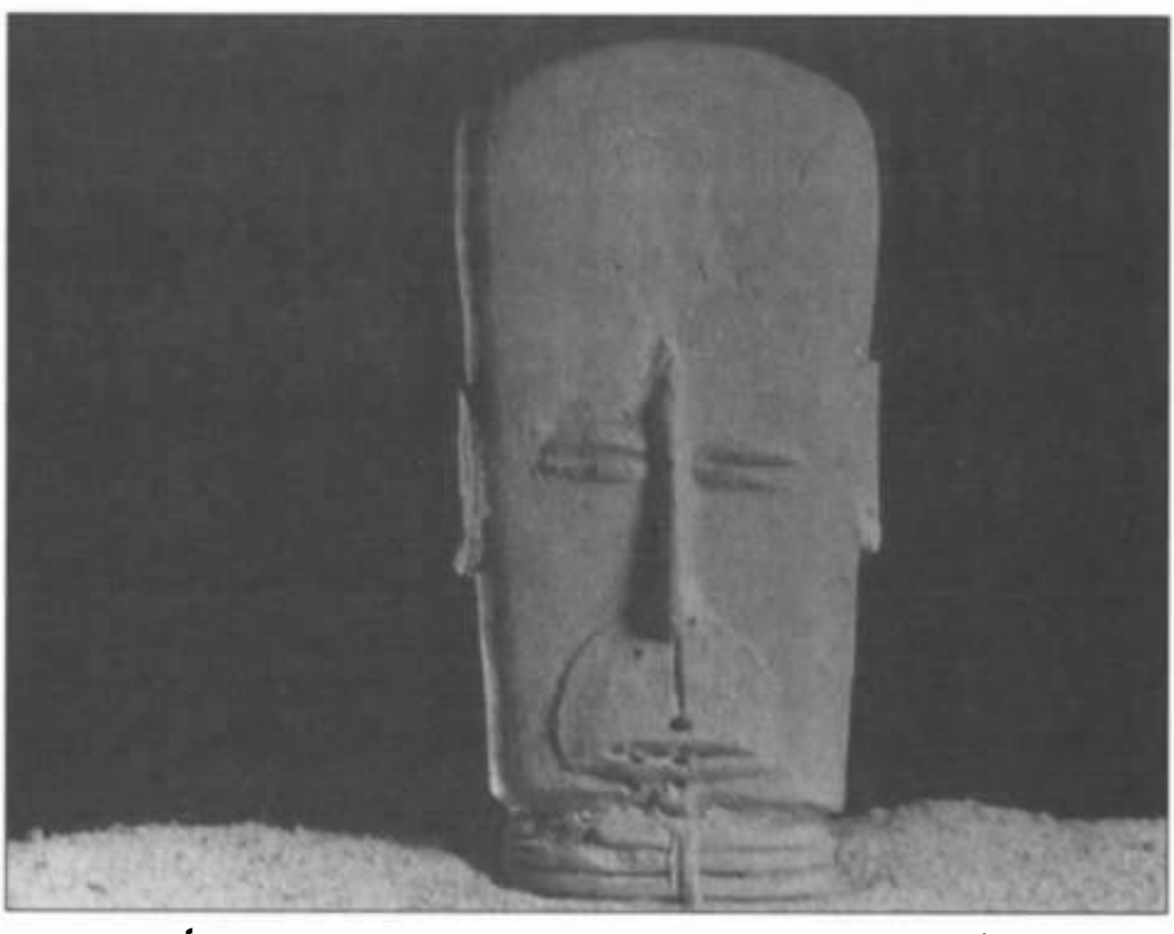
التقنيات والغاية من دراستها

لم يكتب تاريخ التقنيات الأفريقية حتى الآن. وسيكون علينا من ثم أن نثير مشكلات كثيرة وأن نقدّم حلولاً قليلة في هذا المجال. وقد كانت بعض التقنيات – مثل صناعة الفخار، والسلال، ودبغ الجلود، والأشغال الخشبية، ونحت الأحجار – وربما أضيف إليها أيضاً استخراج الملح – معروفة منذ بضعة قرون بالفعل قبل عام ٦٠٠م. فلم يكن أي منها بمنأى من التغيّر لا قبل ولا بعد عام ٦٠٠م، وقد تعرّضت تقنية مثل صناعة شباك الصيد، وهي تقنية قديمة ولا شك، للتطور بطبيعة الحال -- وسيكون من المفيد أن يُدرس هذا التطور فيما بين مصر وغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى على سبيل المثال على ضوء أنواع الحيوانات المصيدة، وتقنيات الصيد المستخدمة، وطراز المجتمعات والأغذية. ويستبين من جميع الدراسات الأنثروبولوجية على أي حال أن هناك علاقة بين الأساليب المستخدمة لنسج الشباك وبين أحجامها وأحجام ثقوبها، كما أن هناك علاقة بين طرائق المحافظة عليها واستعمالها من جانب، والبنى الاجتماعية – الاقتصادية من جانب آخر، ولكننا لا نعرف سوى بضع نقاط متناثرة من عملية تطور استطالت لعدة قرون دون أن نحيط بتفصيلاتها؛ ولسنا نعرف شيئاً بالمثل عن تطور استخراج الملح، ولا حتى عن تطور الكميات المنتجة والمستهلكة. ومن المحقق أن هذه الأخيرة كانت تتغير تبعاً للضغط السكاني وأشكال الغذاء(٤١).

(٣٩) يتضمن مؤلف ج. جيكييه (G. Jéquier)، ١٩٢٤، ص ٣٠٣–٣٠٦، وصفاً واضحاً لأسلوب البناء بطريقة «القباب النوبية» الذي يتميز بخصوصية بالغة. وتوجد أمثلة للفترة المسيحية في يو. مونيريه دوفيلار (U. Monneret de Villard) ١٩٣٥–١٩٥٧. وقد عادت هذه الفترة فاستحوذت على اهتمام المعماريين مؤخراً بسبب أعمال حسن فتحي؛ انظر ح. فتحي، ١٩٨٢، ص ٦٠ و ٦١. كذلك كشفت حفريات جديدة أجراها المعهد الفرنسي للآثار بالقاهرة في بلاط بالواحات عن قباب ضخمة من هذا الطراز يرجع تاريخها إلى أواخر الأمبراطورية القديمة والأمبراطورية المتوسطة. ثم استُخدمت هذه الطريقة من جديد بنجاح في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين لبناء أسقف الكنائس النوبية بالطوب النيء: انظر أ. دنكلر (مشرف على التحرير) (E. Dinkler)، ١٩٧٠.

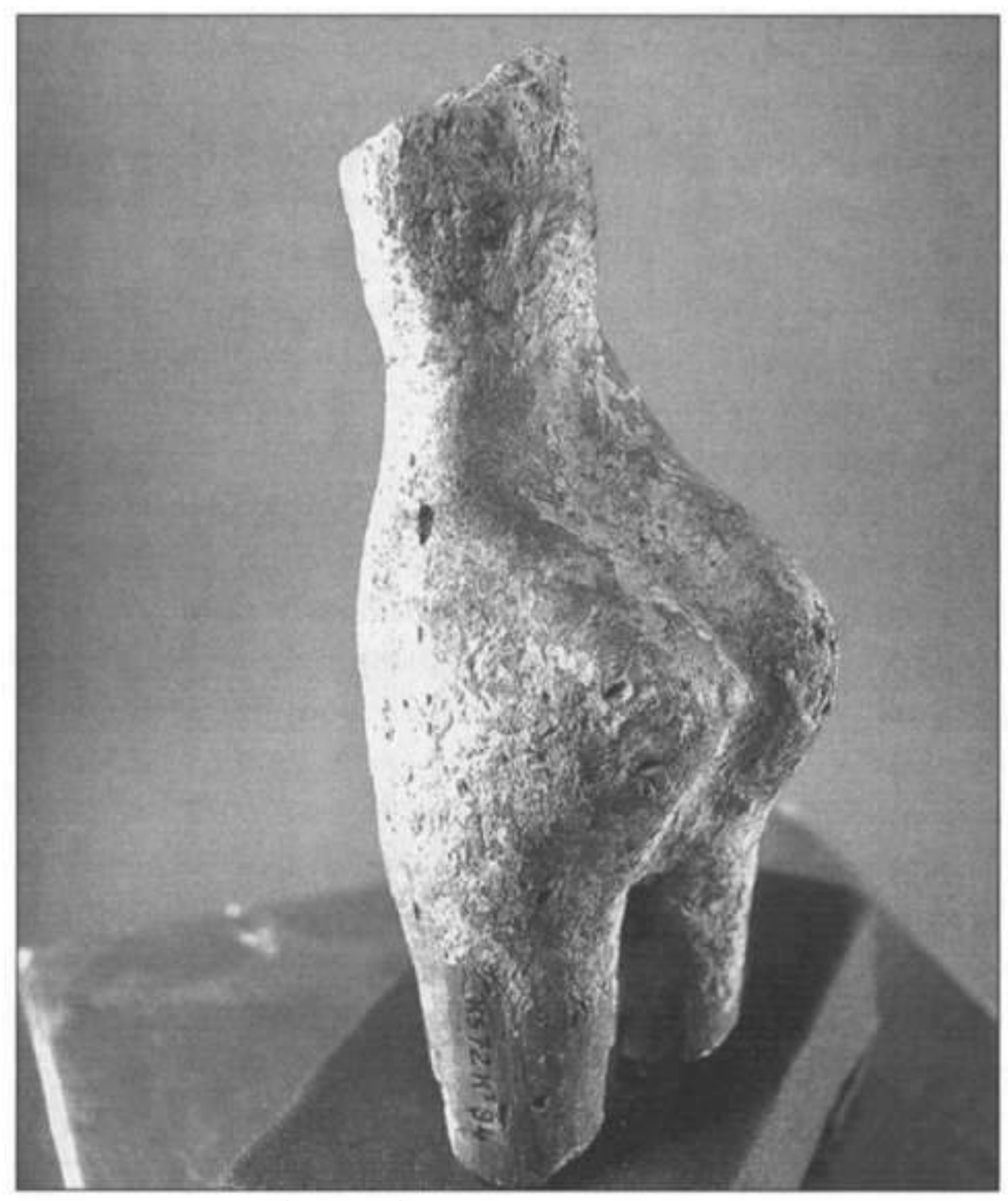
(٤٠) ج. دُفيس (J. Devisse) ١٩٨١ (ب).

(٤١) انظر ج. برنار (مشرف على التحرير) (J. Bernard)، ١٩٨٢.



الشكل ٢٨،٣: (أ و ب) – كان إنتاج التماثيل الصغيرة المصنوعة من الطين المحروق موجوداً في الاقليم الذي يعرف اليوم باسم «جمهورية النيجر» فيما بين القرنين السادس والعاشر الميلاديين. وترى أعلاه أمثلة لقطع مكتشفة عثر عليها في ١٩٨٣ ولم تنشر حتى الآن.
(المصدر: ب. غادو، مدير معهد بحوث العلوم الانسانية – نيامي)





الشكل ٢٨،٤: جذع امرأة من الطين المحروق (حفريات تجريبية أجراها جان دُفيس في كومبي صالح)
(المصدر: المعهد الموريتاني للبحوث العلمية – نواكشوط)



الشكل ٢٨،٥: طوار مرصوف بكسارة الخزف: ركن في فناء اكتشف في ايتاييمو بمنطقة إيفه. المقياس بالأقدام.
(المصدر: ف. ويليت، حقوق الطبع محفوظة)

ومن الاحتياجات الأشد إلحاحاً في مجال تاريخ أفريقيا والأركيولوجيا الأفريقية القيام بدراسة فاحصة للتغيّرات التقنية وللظروف التي عجّلت بها أو شجعت عليها. ويمكن أن نضرب بصناعات الخزف والمعادن والنسيج مثالاً – على ما يعتوره من نقص فادح – لما يمكن لهذه الدراسات أن تضيفه إلى تاريخ القارّة.

الخزف

يرجع الخزف إلى تسعة آلاف عام في مناطق معيّنة من أفريقيا، مثل منطقة العير في النيجر الحالي[٤٢]. وكان استخدامه يرتبط بوجود أشكال متزايدة الوضوح من الاستقرار، ولكنه لم يرتبط دائماً بظهور الزراعة. وقد جرت العادة، وخاصة في شرقي جنوبي أفريقيا، على تحديد أنواع معيّنة من المصنوعات الخزفية باسم الموقع الرئيسي الذي اكتُشفت فيه. وعندما كانت هذه المصنوعات الخزفية تؤرخ بمعرفة المكتشفين في ظروف مرضية، فإنها كانت تستخدم كمؤشرات للتسلسل الزمني. وعلى هذا النحو كانت الصلة تُعقد في أحيان كثيرة بين ظهور أنواع معيّنة من المصنوعات الخزفية وبين ظهور العصور الحديدية المتعاقبة – وسنعود إلى هذه الفكرة فيما بعد – كما كانت تعقد في معظم الأحيان بينها وبين هجرة الشعوب التي كانت تنقل معها الحديد والزراعة وهذه المصنوعات الخزفية[٤٣]. أما اليوم فقد انعكس الاتجاه، وغدت الدراسات المختبرية جزءًا مكملاً للملاحظات والتصنيفات الشكلية[٤٤]. وأصبح إنتاج المصنوعات الخزفية، من حيث الكم والكيف، يعتبر مؤشراً سكانياً واقتصادياً – يمدّنا بمعلومات عن التجارة وعن المنطقة التي تُتداول فيها هذه المصنوعات[٤٥] – فضلاً عن اعتباره مؤشراً ثقافياً. كذلك تعتبر سلسلة الاكتشافات التي توصل إليها علم الآثار في الأعوام الأخيرة بمثابة مؤشر لما يمكن أن تقدّمه لنا البحوث الأثرية الجادة عن الخزف الأفريقي: اكتشاف التماثيل الصغيرة المجسمة / المصنوعة من الطين النضيج في إيفه وأوو، على أثر ما اكتشف منها في نوك[٤٦]، والتماثيل التي لا تقل عنها روعة والتي اكتشفت في النيجر الأعلى[٤٧]، وتلك التي بدئ في الكشف عنها في النيجر[٤٨]، والقطع النادرة – وإن كانت تستحق الاهتمام – التي كشفت عنها الحفريات في

(٤٢) م. كورنفان (M. Cornevin)، ١٩٨٢؛ ج.ب. روزيه (J.P. Roset)، ١٩٨٣.

(٤٣) توجد معلومات مفيدة في مؤلف د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧ (أ). عن إساءة تطبيق المنهجية بصدد صناعة الخزف وتوسع الناطقين بالبانتو، انظر ب. دوماريه (B. de Maret)، ١٩٨٠.

(٤٤) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨١ (أ)؛ د. روبيرت (D. Robert)، ١٩٨٠.

(٤٥) أثبت أ. لوحيشي (A. Louhichi)، ١٩٨٤، عن طريق دراسة مختبرية أن مصنوعات خزفية كانت تنقل عبر الصحراء مما يعرف حالياً باسم تونس أو الجزائر الى الساحل. انظر أيضاً ج. دُفيس و د. روبير شالبكس وآخرين (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣.

(٤٦) أ. آيو بالاشتراك مع ف. ويليت (E. Eyo et F. Willet) ١٩٨٠، ١٩٨٢.

(٤٧) ب. دو غرون (B. de Grunne)، ١٩٨٠.

(٤٨) ب. غادو (B. Gado)، ١٩٨٠، ص ٧٧–٨٢.

موريتانيا[٤٩]، وآثار الحجرات والأفنية المرصوفة ببقايا أوانٍ خزفية مهشّمة[٥٠]. وتشكل هذه كلها أبرز العناصر في مجموعة تتكاثر بسرعة. وقد عوملت المصنوعات الخزفية على أنها اداة لنقل التغيرات التي كانت تدخل على التقنيات بكل تفصيلاتها (كيف كان الصلصال بعد ويحرق؟ وكيف كان يعالج ليصبح عديم النفاذية؟)، ومؤشر لاختلاف الأذواق وللأشياء التي كانت متاحة للزينة في حياة المنتجين اليومية، ومؤشر جيد – وإن كان نسبياً تماماً – للثراء، وجزء أساسي من الأثاث الذي يستمد الباحثون معلومات صحيحة كل الصحة من مواقعه داخل المساكن؛ ولهذا كله أصبحت المصنوعات الخزفية مادة أساسية لما نعرفه عن ماضي أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالفترة التي نتناولها في هذا المجلد. فابتداء من هذه الفترة يوشك التسلسل الزمني أن يكون محققاً حتى يومنا هذا في واقع الأمر. ونحن نعرف الآن على أية حال كيف نعامل هذه «السلع» على نحوٍ يختلف أشد الاختلاف عن الطريقة التي كنا نعاملها بها من قبل دون التزام بالأسلوب المنهجي.

وكانت مصنوعات ليوبارد كوبي الخزفية – وقد أُطلق عليها هذا الإسم نسبة إلى موقعها النمطي في زيمبابوي – عنصراً في إنشاء مجتمع أشد تعقداً بكثير انتهى بإقامة دولة حوالى أو قبل عام ٩٠٠م[٥١]. وعلى عكس ذلك لم يكن ظهور المصنوعات الخزفية الكيسالية في سانغا جنوبي زائير خلال القرن الثامن الميلادي مقترناً بظاهرة من هذا القبيل[٥٢]، ولكنها تشير على الأرجح إلى ظهور مجتمع من صيادي أسماك وزرّاع من نوع جديد. أما المصنوعات الفخارية الجديدة التي عُثر عليها في رواندا والتي ترجع إلى نفس القرن أو إلى القرن اللاحق له، فمن الممكن أن تكون علامة على تغيّر ثانوي تماماً رغم أنها توحي بالتوقف عن تركيز أفران صهر الحديد. غير أنها يمكن أن توحي أيضاً بحدوث تحوّل أكثر تعمقاً نتيجة لدمج الرعاة المتخصصين في المجتمع.

المعادن

ظهرت منذ بضعة عقود كتابات كثيرة عن إنتاج المعادن في أفريقيا. وكانت المجادلات محتدمة حول هذا الموضوع لا سيّما وأنها كانت ترتكز على معلومات بالغة الضآلة[٥٣].

(٤٩) ج. دُفيس و د. روبر–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣، ص ١٨٨؛ د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠.

(٥٠) عن عمليات الرصف هذه، انظر ف. ويليت (F. Willet)، ١٩٦٧، ١٩٧١، وأيضاً ج. كونا (G. Connah)، ١٩٨١. وقد اكتشفت نماذج أخرى مؤخراً في بوركينا فاسو وبنين.

(٥١) انظر الفصل ٢٤ من هذا المجلد.

(٥٢) ف. فان نوتن (F. van Noten)، ١٩٨٢.

(٥٣) يمكن إيراد محصلة هذه المناقشات بالنسبة للحديد على سبيل المثال: يطالب ن. فان دير ميروي (N. van der Merwe)، ١٩٨٠، بوضع تاريخ «للتكنولوجيا الحرارية» (ص ٥٠٠–٥٠١). انظر أيضاً الاستعراض الذي قدمه ج.ا.سي. ساتون (J.E.C. Sutton)، ١٩٨٤، ص ٢٢٢ و٢٢٣، والذي لاحظ فيه أنه في خلال القرون الميلادية الأولى كانت الأفران الموجودة في بوهايا تختلف عما كان يوجد منها في رواندا، وهذا التنوع التقني موجود أيضاً في منطقة البحيرات الكبرى. انظر أيضاً ب.ل. شيني (P.L. Shinnie) ١٩٧١؛ ن.فان دير ميروي (N. van der Merwe)، ١٩٨٠؛ وجان دُفيس (J. Devisse) ١٩٨٥، (أ).

وقد أُحيط الذهب الأفريقي منذ زمن بعيد بالأساطير وبنوع من السحر التاريخي. أما اليوم فنحن نعرف عنه أكثر من ذلك بقليل، وقد بدأنا ننتقل في نهاية الأمر من عالم الخيال إلى تقديرات أكثر تحديداً من الناحية الكمية[٥٤]. وكان لما يُعرف اليوم باسم زيمبابوي دور في هذه الفترة بوصفها آخر المناطق القديمة المنتجة للذهب بعد النوبة وغرب أفريقيا. وفي هذه المنطقة الأخيرة، كان الذهب الغريني يُستغل ولا شك – شأنه من ذلك شأن النوبة، قبل عام ٦٠٠م. وربما كان الطلب عليه محلياً، ويُحتمل أيضاً أنه كان يجيء من شمال القارة؛ والراجح على أي حال أن ذلك هو ما كان يحدث في العصر البيزنطي [٥٥]. وكانت كمياته قليلة، ومن المستبعد أنه كان يُستخرج عن طريق حفر المناجم. وبعد تأسيس الدول الإسلامية، ولأن الأغالبة كانوا ولا شك في مقدمة الذين يستخدمون الذهب، تزايد الطلب على الذهب وارتفعت الكميات المصدّرة منه طوال الفترة التي نتناولها في هذا المقام. ومن المتعذر تماماً أن نؤكد أن تقنيات تعدين تعتمد على حفر المناجم بطريقة منتظمة كانت قد طُوّرت قبل القرن العاشر الميلادي، وذلك حتى بالنسبة للنوبة. ويسعنا أن نتصور أن التوسّع في اكتشاف المناطق التي كانت تقوم بالبحث عن الذهب في التراب كان كافياً لوقت طويل لمواجهة الطلب عليه؛ ومن المحقّق اليوم أن الذهب الذي كان يُستخرج من مناطق الغابات في غرب أفريقيا كان يُصدَّر بدوره بالفعل إلى الشمال حوالى عام ١١٠٠م. ومن الثابت – حسبما تشهد به مصادر مكتوبة – أن حفر المناجم كان موجوداً في القرن الرابع عشر الميلادي[٥٦]. وقد زودتنا الدراسات الأثرية بالدليل على ذلك فيما يخص هضبة زيمبابوي[٥٧]. ونظراً لأن النمو الحقيقي للطلب، من حيث الكم، يرجع إلى القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، ولأن أحداً لم يثبت حتى الآن أن الكميات المنقولة تزايدت فيما بين القرنين العاشر والرابع عشر الميلاديين، فإنه ليس من المخاطرة في شيء أن نتصور أن حفر المناجم كان موجوداً في القرن العاشر الميلادي. ومن الممكن أيضاً ولا ريب أن يكون استمرار الأساطير التي ظلت تروى خلال زمن طويل عن العثور على الذهب في جذور النباتات انعكاساً لقدر من الحقيقة إذا نحن أخذنا بفكرة البحث عن الذهب في التراب؛ وإن كانت تعكس أيضاً الرغبة في الامتناع دائماً عن الإفاضة في الحديث عن الظروف الحقيقية والمناطق المحددة لإنتاج الذهب في أفريقيا. وكان صهر المعادن معروفاً في المناطق التي كانت تُستغل فيها[٥٨]. ولا يزال من العسير أن نقول – وقد لا يتفق هذا مع واجب الالتزام بالحذر – إن تقنيات صياغة الذهب لم تكن موجودة

---

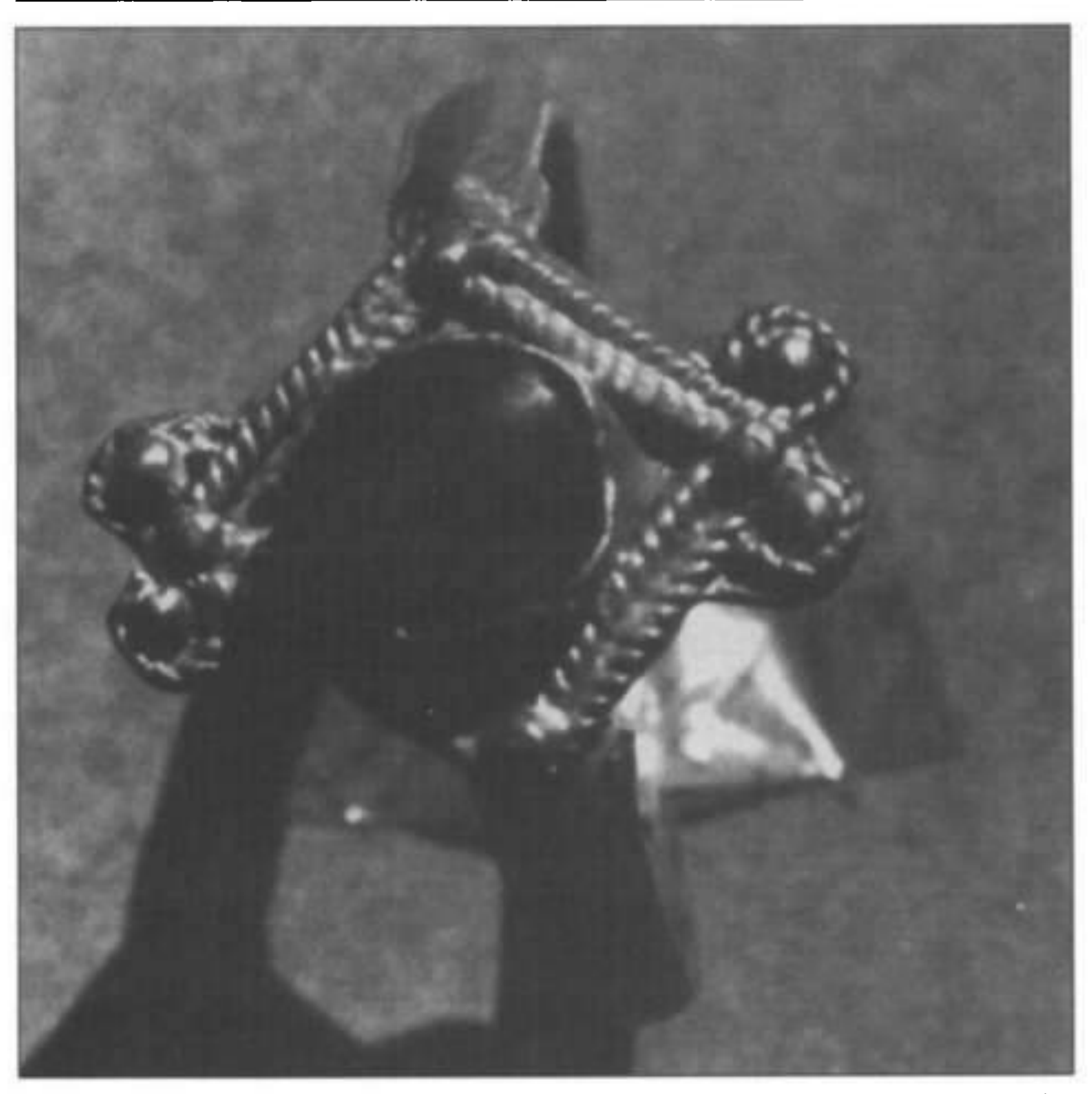
(٥٤) توجد معلومات عن هذه النقطة في مواضع متفرقة من هذا المجلد.

(٥٥) انظر ت.ف. غرار (T.F. Garrard)، ١٩٨٢، الذي يعتمد على المقاييس والموازين والمسكوكات.

(٥٦) العمري، ١٩٢٧، ص ٨١: «وأخبرني السلطان (مانسا موسى) أيضاً أنه كان في أمبراطوريته وثنيون... وأنه كان يستخدمهم في استخراج الذهب من المناجم. وقال لي أيضاً إن مناجم الذهب هي عبارة عن آبار تحفر إلى عمق قامة الرجل أو ما يقارب ذلك».

(٥٧) ر. سومرز (R. Summers)، ١٩٦٩.

(٥٨) عن تغداوست، انظر الفصل ١٤ من هذا المجلد.



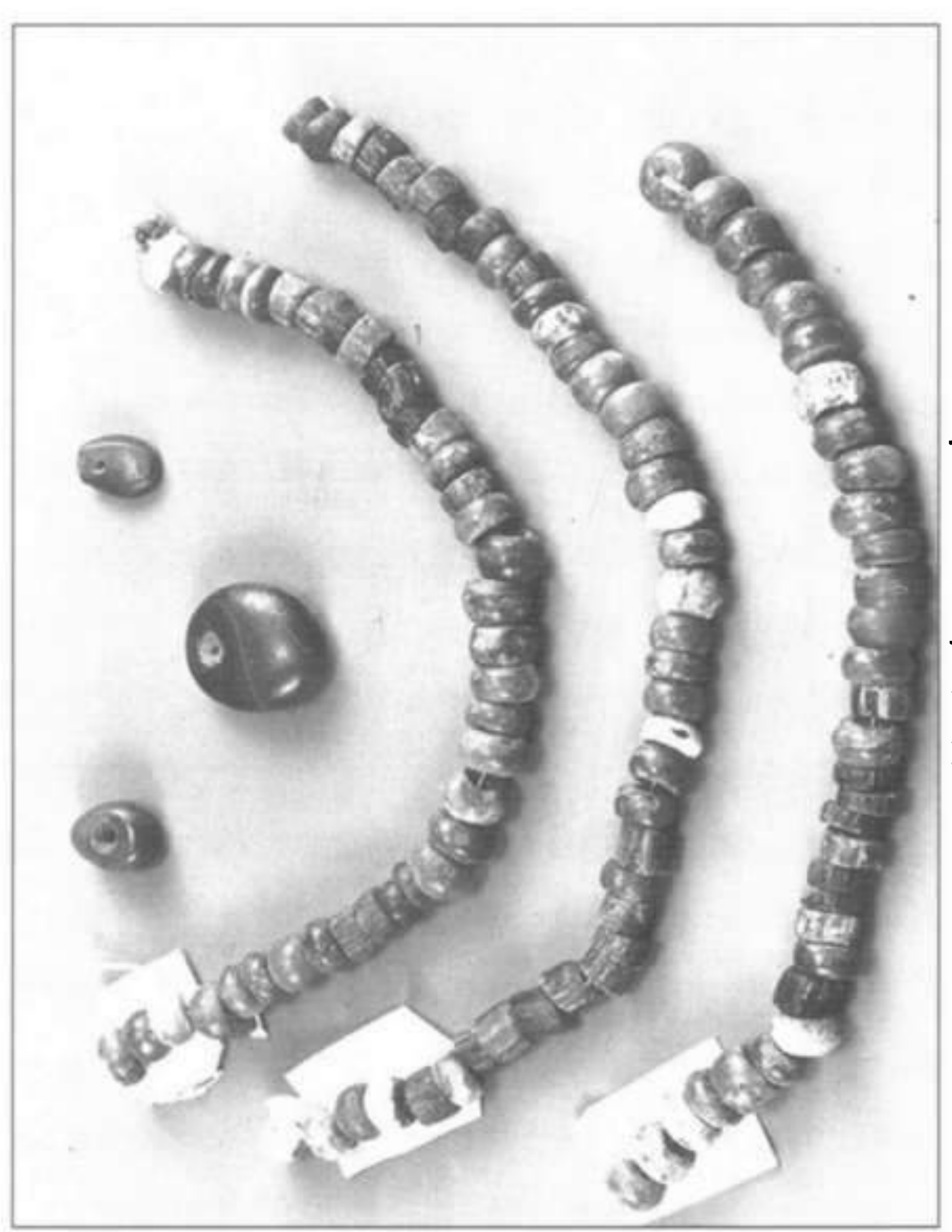
الشكل ٢٨،٦: حلية مزينة بالفتائل عُثر عليها في تغداوست، موريتانيا (حفريات دنيز روبير).
(المصدر: برنار نانتيه، حقوق الطبع محفوظة)

في مناطق الإنتاج، ومن المحتمل أن يكون تزيين المصوغات بالفتائل – الذي كان منتشراً في الأندلس وفي شمال أفريقيا منذ القرن العاشر الميلادي – وقد وصل إلى الجنوب من هذه المناطق: فقد عُثر على حلي ذهبية مزينة بالفتائل من القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين في تغداوست، كما استُخدمت عملية التزيين بالفتائل لإنتاج مصنوعات من سبائك النحاس في إيغبو– أوكوو بنيجيريا[٥٩].

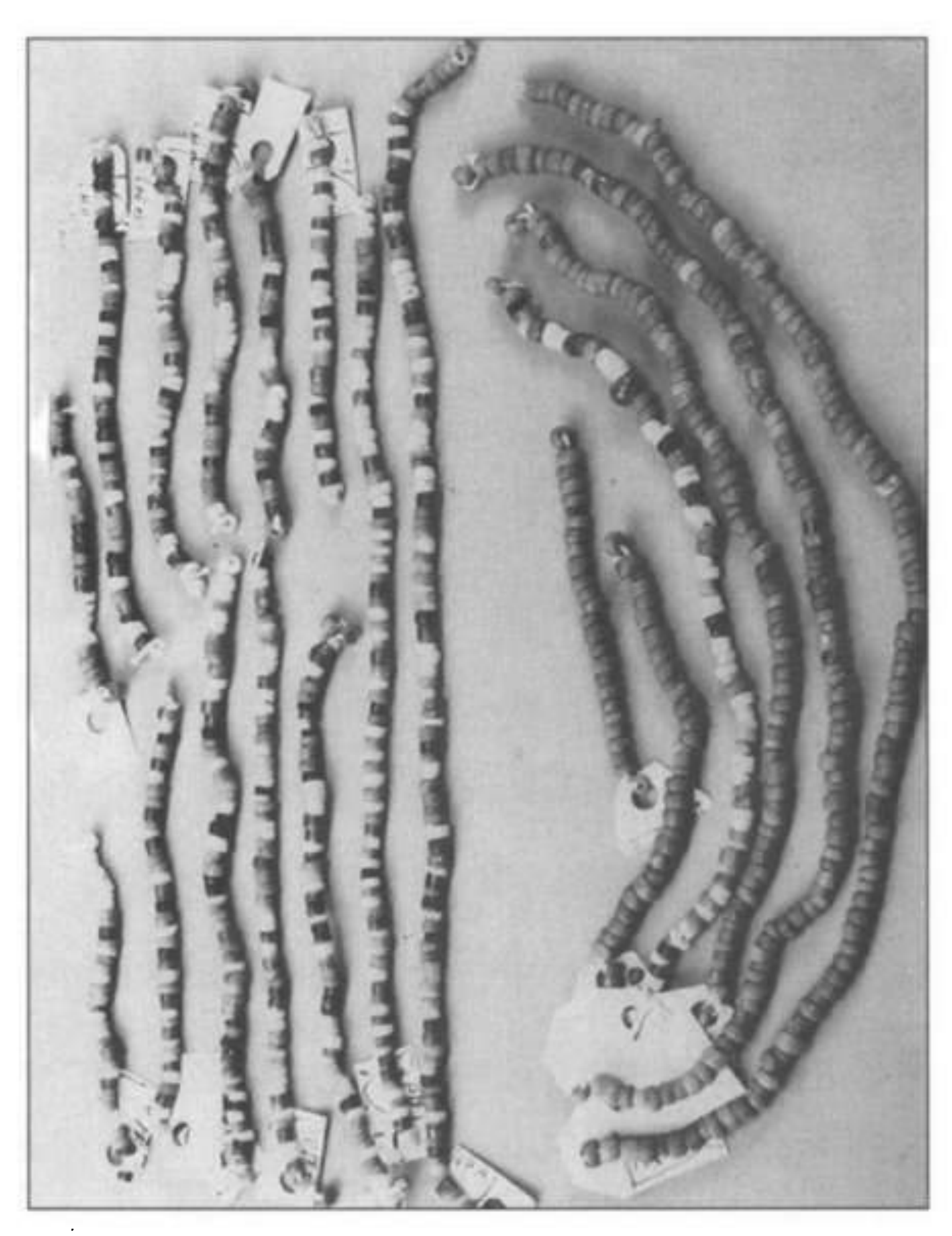
وفي جنوبي الصحراء، كان النحاس ينافس الذهب في كثير من الأحيان – ومنذ عهد بعيد – على مكانته كمعدن مفضل ومادة خام تصنع منها المنتجات الكمالية[٦٠]؛ وقد عرف هذا المجال

(٥٩) ت. شو (R. Shaw)، ١٩٧٠.

(٦٠) أ. هربرت (E. Herbert)، ١٩٨٤.



الشكل ٢٨،٧: قلادات وعقود من العقيق الأحمر وخرز من الزجاج عُثر عليها داخل مقبرة في إيغبو – أوكوو (المصدر: ثرستان شو).



الشكل ٢٨،٨: قلادات من الخرز الملون عُثر عليها في مخزن للتحف ملكية في ايغبو – أوكوو. (المصدر: ثيرستان شو).

بدوره مفاجآت شتى في هذه الأعوام الأخيرة، وأحرزت فيه البحوث تقدماً عظيماً. فخلال القرن السابع الميلادي، بل وقبله بوقت طويل في حالات كثيرة، كانت المناطق التي تنتج فيها المادة الخام والتي يظهر فيها المعدن أوفر عدداً مما كان يظن فيما سبق؛ إذ كانت كل من موريتانيا والنيجر – العير مرة أخرى – والحزام النحاسي (زائير وزامبيا) والترانسفال (فالابوروا) ينتجه ويصدّره طوال القرون التي نعرض لها في هذا المجلّد[٦١]. ومن المؤكد أن التجارة في هذا المعدن – التي تحدثت عنها المصادر العربية فيما بين القرنين العاشر والثاني عشر الميلاديين وأثبتتها عدة اكتشافات أثرية – كانت تنقل المصنوعات النحاسية وسبائك النحاس من الشمال إلى المنطقة الواقعة جنوبي الصحراء. غير أن الصورة التي تتوافر لدينا الآن عن هذه التجارة أصبحت أكثر تعقداً عما كانت عليه من قبل، ولم يعد في استطاعتنا أن نتقبل ما كان يُعتبر فيما سبق في حكم الحقائق القاطعة: وهو أن المنتجات والتقنيات كانت تجيء من الشمال دون غيره. ذلك لأن النحاس كان قد أصبح عملة قياسية في أفريقيا الوسطى منذ عام ٩٠٠م؛ ومع أنه لم يُعثر بعد على حلي أو أدوات نحاسية في الترانسفال، فإن منجم فالابوروا كان ينتج المعدن، ولم يكن متفرداً بذلك ولا ريب.

ومن الظاهر أن تقنيات الاستخراج كانت تقتصر على حفر المناجم والدهاليز الأفقية، وكانت شبكات الدهاليز العميقة نادرة سواء أكانت لاستخراج هذا المعدن أم لاستخراج الذهب؛ ويرجع ذلك أساساً ولا شك إلى ارتفاع مستويات المياه الجوفية خلال مواسم الأمطار. وكانت المعرفة بطرائق صب النحاس موجودة في كل من موريتانيا ومنطقة العير قبل التاريخ الميلادي بوقت طويل، كما وجدت في منطقة «الحزام النحاسي» خلال الفترة من القرن الخامس الميلادي إلى القرن السادس الميلادي. وعُثر في الحفريات التي أُجريت في تغداوست (موريتانيا)[٦٢] على قوالب للسبك بطريقة الشمع المتبدد ترجع إلى القرنين الميلاديين الثامن والتاسع؛ وكانت تجري في إيغبو – أوكوو عمليات مطوعة تماماً لمختلف أنواع المعادن مع الاستعاضة بعصارة نبات الفربيون عن الشمع[٦٣]. وما نعرفه اليوم يسمح لنا بأن نقول إن عدانة النحاس وسبائكه كانت تُجرى باتقان تام في أفريقيا المدارية خلال كل من القرون السادس والسابع والثامن الميلادية. وكانت عمليات الطَرْق والتشكيل على البارد والسبك بطريقة الشمع المتبدد تستعمل مع المعدن المناسب: وقد أمدّهم البرونز المخلوط بالزنك أو بالنحاس كما أمدّهم النحاس الأحمر – وكان القصدير يستجلب على الأرجح مما يعرف اليوم باسم نيجيريا – بمجموعة معروفة من معادن مختلفة كانت تستخدم بحذق لإنتاج أشياء مختلفة؛ بل إن عمليات اللحام كانت تجري تبعاً للخصائص المعروفة لمختلف

---

(٦١) من الدراسات الحديثة الهامة: ن. إشار (مشرف على التحرير) (N. Echard)، ١٩٨٣. ونحن نتطلع أيضاً باهتمام بالغ للاستفادة من الأعمال الحديثة التي أعدها د. غربنار (D. Grebenart). وعن اوبمبا في زائير، انظر أيضاً ب. دو ماريه (P. de Maret)، ١٩٨١.

(٦٢) سينشر مؤلف د. روبير (D. Robert)، ١٩٨٠. انظر د. روبير-شاليكس (D. Robert-Chaleix)، الذي سيصدر قريباً.

(٦٣) وهو ما يحملنا على أن نفترض أن الطريقة كانت قد طُوّعت قبل استخدامها في منطقة الساحل الغنية بنبات الفربيون.

المعادن؛ ومن الواجب أن نشير في عبارة موجزة إلى أن بعض المصنوعات النحاسية والسبائك التي أُنتجت في غرب أفريقيا تحتوي على نسبة مرتفعة من الزرنيخ؛ وربما كان في ذلك مؤشر هام لمصدر القطع التي عُثر عليها عن طريق الحفريات[٦٤].

وخلافاً لكل الأفكار التي أعرب عنها من قبل، يتعين علينا أن نسلّم اليوم بأنه كانت توجد خبرة قديمة ومتقنة في مجال عدانة النحاس؛ ولا يعني ذلك أننا نسقط من حسابنا العلاقات البالغة التنوع مع خبرات البحر الأبيض المتوسط والخبرات الآسيوية في هذا المجال؛ وما من شك في أن تعديلات كثيرة سوف تدخل على أفكارنا مع تزايد معارفنا بفضل البحوث المختبرية بوجه خاص.

ولا يختلف الحال عن ذلك فيما يخص الحديد. فقد وُضع فيما سبق جدول زمني يتضمن عصرين حديديين متتاليين كان يُؤمل إمكان استخدامه بالنسبة للعالم الأسود برمته؛ وكان «العصر الثاني» منهما يبدأ خلال القرون التي نعرض لها في هذه الدراسة على وجه التحديد. وبُذلت محاولات لإقامة الحجة على أن الانتقال من العصر الأول إلى العصر الثاني شهد اختلافات هامة؛ من ذلك بوجه خاص تزايد الكميات المنتجة، وتحسن نوعياتها وتنوعها، وظهور أشكال جديدة للاستيطان كانت تنتج أنواعاً مميزة من المصنوعات الخزفية. بيد أن البحوث الأخيرة انتهت مرة أخرى إلى الإطاحة بهذا «الأنموذج»[٦٥]. ولعله من الخطر أن نستمر في الحديث عن مرحلتين متتاليتين تنفصل كل منهما عن الأخرى بوضوح وجلاء، وخاصة بالنسبة للقارة في مجموعها؛ وتدعو الحاجة هنا أيضاً إلى إجراء تحليلات أكثر تعمقاً مع تقبل التباين بين الظواهر، وتعدد التواريخ الهامة في كل منطقة على حدة[٦٦].

ولا يُعرف حتى الآن سوى أقل القليل عن التاريخ التكنولوجي لمعدن الحديد في افريقيا رغم الدراسات المفصلة التي أُجريت في بعض مواقع التعدين في غرب وشرق أفريقيا، وفي موقع فالابوروا[٦٧]. وليس من المستبعد أنه كانت تنتج أنواع مختلفة من الحديد، ولكننا لا نعرف إلى أي حد بلغ التحكم في الإنتاج، ولا ما هي العمليات المختلفة – منذ الاستخراج حتى المنتج النهائي – التي كان ينطوي عليها ابتداء من بناء الأفران: ذلك لأن التصميمات كانت تتغير، وكانت أساليب استخدامها تتغير، وكان الوقود يتغير، وكانت المادة الخام تصنع بطرق مختلفة، كما كانت الأدوات اللازمة تخضع للتطور. بل إننا لا نعرف إلا أقل القليل عن تركيز الصناعة أو تفرقها، فنحن نعرف أنه حدث في رواندا وبوروندي أن توقف استعمال نوع معيّن من الأفران خلال الفترة التي نعرض

(٦٤) سي. فاناكر (C. Vanacker)، ١٩٨٣ (أ).

(٦٥) من الأعمال الحديثة البالغة الأهمية لما توجهه من نقد لهذا الانموذج: ب. دو ماريه (P. de Maret)، ١٩٧٩، ص ٢٣٣–٢٣٥؛ م.سي. فان غروندبيك، و أ. روش بالاشتراك مع ب. دوترلبون (M.C. van Grundebeck, E. Roche et P. Doutrelepont)، ١٩٨٣ (ب) – ومن الأعمال السابقة: ب.ر. شميت (P.R. Schmidt) ١٩٧٨.

(٦٦) حلقة تدارس عن ميتالورجيا الحديد بالطريقة المباشرة، جامعة باريس ١، وكلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس، ١٩٨٣. صدرت أعمال الحلقة في ١٩٨٥. وقدمت في هذه الحلقة مساهمات أفريقية على قدر كبير من الأهمية. انظر أيضاً ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٥ (أ).

(٦٧) يوجد موقع فالابوروا في الترانسفال، جنوب شرقي مابونغوبري وشمالي ليدنبرغ.

لها، وأن الصناعة انتهت إلى التفرق. ولكننا لا نعرف الكثير عن نوع الفرن الذي استُخدم من بعد، ولا عن الآثار التي لحقت بالإنتاج أو لحقت بنوعية المنتجات في أعقاب هذا التفرق.

إن الخرائط التي تتضمن توزيع أنواع الأفران والمعدات (الأكيار، والمطارق، والمدقات، والسندانات، وأحجار سحب الأسلاك، الخ...) وأنواع الوقود وطرق استخدامها تثبت أنه وجد في الماضي نشاط تكنولوجي واسع النطاق[٦٨]. غير أن هذه المعلومات كلها لا تزال متناثرة تفتقر إلى الترابط، وهي لذلك غير قادرة على إلقاء الأضواء اللازمة على التطور التكنولوجي الذي نتكهن بوجوده ولكننا لا نعرف عنه سوى القليل. ونحن نعرف أن الحديد كان موجوداً في عدة مناطق منذ القرن السابع الميلادي، وأنه كان يوفر المادة الخام اللازمة لصنع الأدوات (مثل البلط والمجارف) والأسلحة (مثل السيوف والحراب ورؤوس السهام، وأسنّة الخطاطيف، والسكاكين) والأدوات المنزلية المختلفة (المقصات والمسلات) وحلي الزينة (العقود والأساور والخواتم). ونحن نعرف أيضاً أنه كان يخزن؛ وآية ذلك وجوده في كتل كان يُعثر عليها في شكل سندانات في معظم الأحوال، ومع أنها كانت توجد في سياق طبيعي أحياناً إلا أن تواريخها لم تحدد بعد للأسف حتى الآن. وتعين الحقائق الإثنوغرافية ولو في طرح مشكلات معيّنة على الأقل: فنحن نتساءل لأي غرض كان الحديد يُستخدم؟ وماذا كانت أهميته الحقيقية؟ وما هي المكانة التي كان يحتلها بالمقارنة مع النحاس والأشياء الأخرى ذات القيمة أو المجوهرات أو مواد التبادل في كل منطقة وفي كل عصر على حدة؟ وما من شك في أن وضع تاريخ لعدانة الحديد واستخدام منتجاته سيؤدي إلى تفنيد جوانب معيّنة من كثير من التفسيرات القديمة.

المنسوجات

عُرف النسج في مصر وفي النوبة منذ آلاف السنين. وبعد بداية التاريخ الميلادي، كانت التقنيات القبطية قد بلغت مستويات لم يتسنّ لأحد أن يتفوق عليها على الإطلاق. ولكن القطن لم يظهر كمادة إلا مؤخراً. وكان النبات يُستورد إلى مروى على الأرجح[٦٩]. ولا يجادل أحد في أهمية المنسوجات المصرية ولا في تأثيرها، وخاصة فيما بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين[٧٠]. ولكن المناقشات التي عادت لتحتدم من جديد، إنما تتعلق بتطور عمليات النسج – وخاصة مع استخدام القطن – جنوبي الصحراء[٧١]. وقد أمدّتنا المصادر والبحوث الأثرية بعناصر حاسمة: إذ كان القطن موجوداً في القرى الواقعة داخل السهل الفيضي في السنغال منذ القرن العاشر الميلادي[٧٢]، كما

(٦٨) انظر على سبيل المثال و. كلاين (W. Cline)، ١٩٣٧؛ أو ل. فروبينيوس و ر. فون ويلم (L. Frobenius et R. von Wilm)، ١٩٢١–١٩٣١. ومثلاً تصميم الأكيار Heft 1 و Blatt 4.

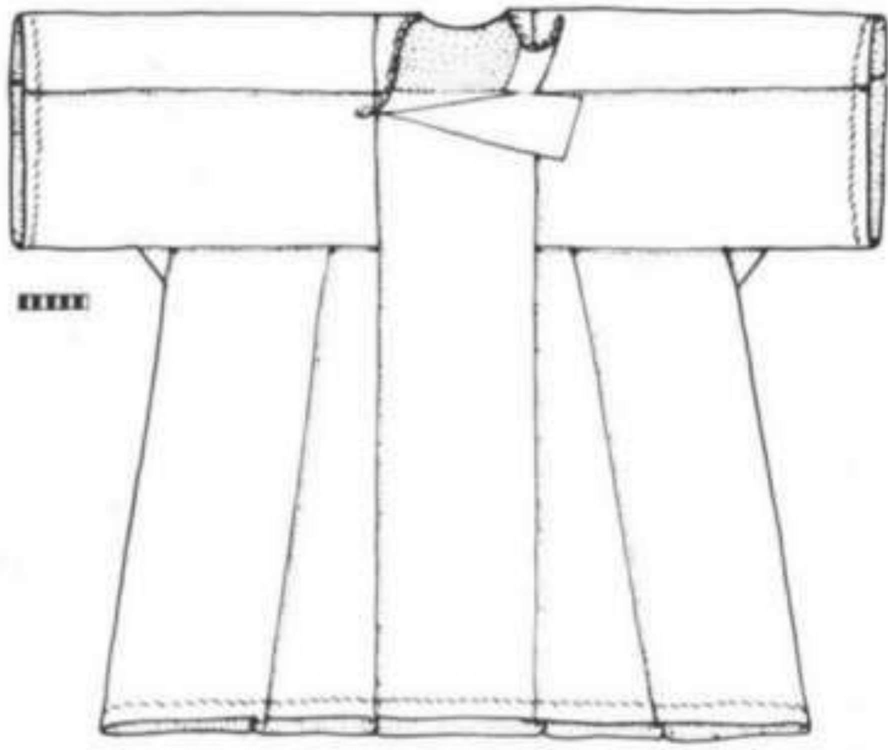
(٦٩) و.ي. آدامز (W.Y. Adams)، ١٩٧٧، ص ٢٣١، و ٣٧١ (نول للنسيج).

(٧٠) م. لومبار (M. Lombard)، ١٩٧٨، ص ١٥١–١٧٤.

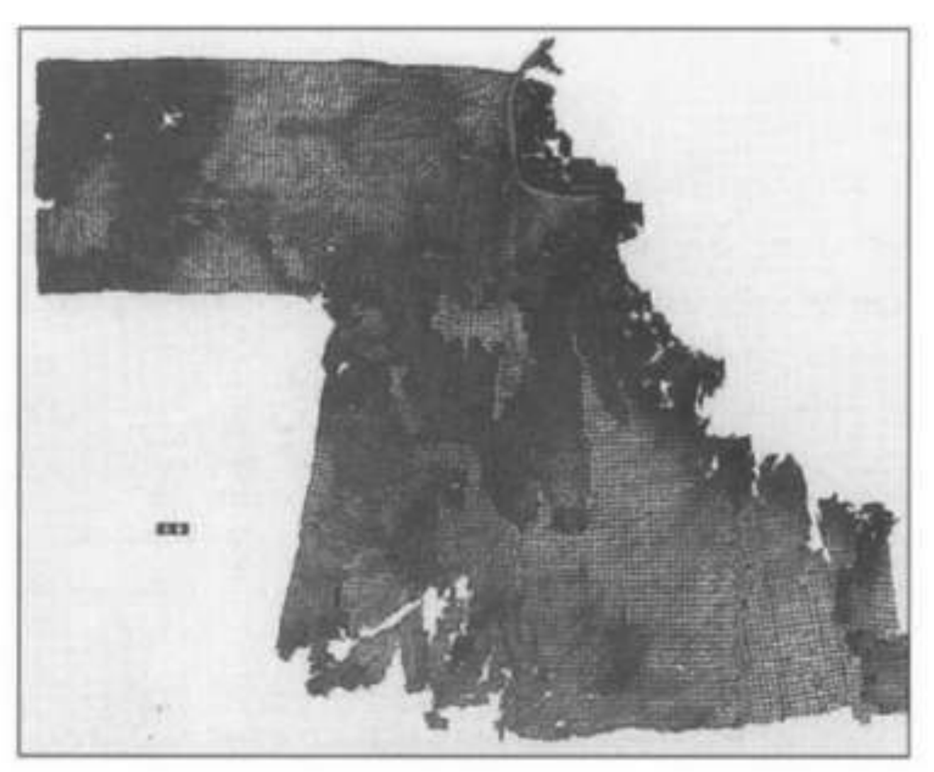
(٧١) ر. بوزيره–ساريفاكسيفانيس (R. Boser-Sarivaxévanis)، ١٩٧٢، ١٩٧٥.

(٧٢) ب. شافان (B. Chavane)، ١٩٨٠.

الشكل ٢٨،٩: (من أ الى ج) – أقمشة عُثر عليها في كهوف تلم في مالي.

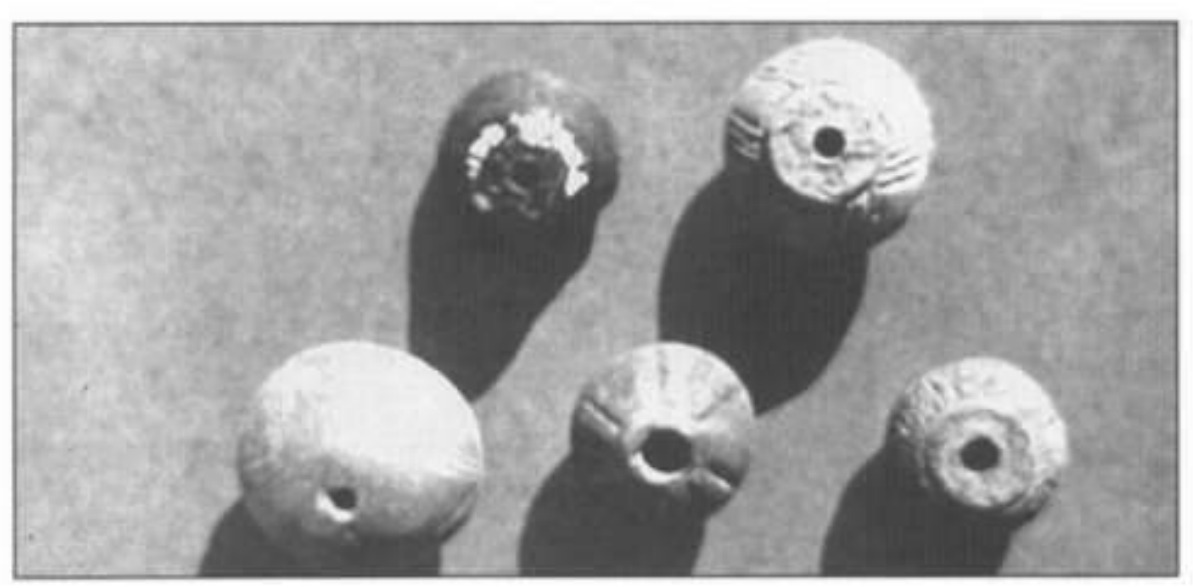


الشكل ٢٨،٩ : (أ) – رسم موضوع يصور الشكل الكامل لقميص شبه منحرف (Z9) : من الكهف Z (القرنان الثاني عشر والثالث عشر من التاريخ الميلادي) (تصوير ف. ستلنغ. معهد الأنثروبولوجيا – الجامعة الحكومية – اوترخت).

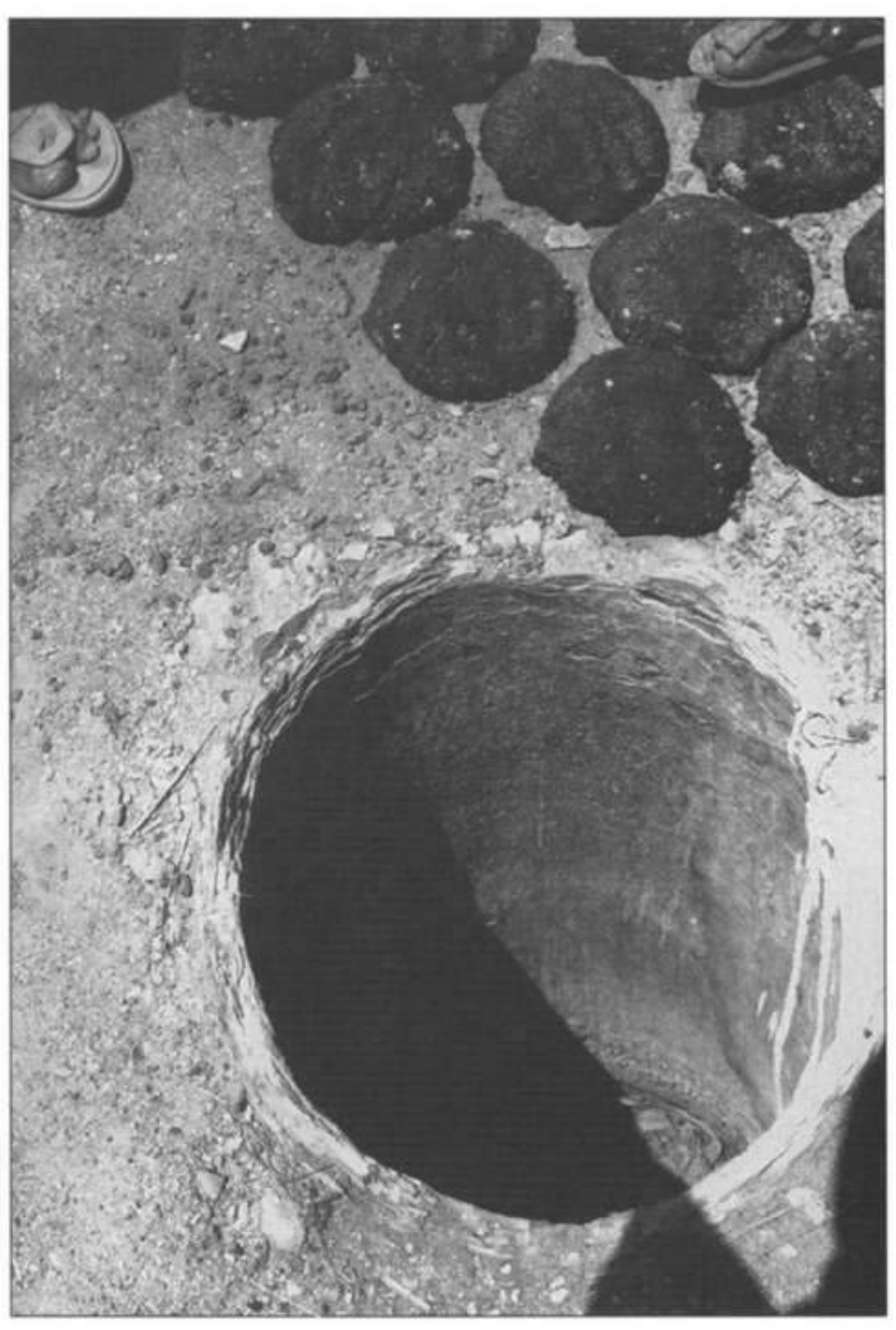


الشكل ٢٨،٩ : (ب) – قميص شبه منحرف من القطن (C71-186-ً)، من الكهف C (القرنان الحادي عشر والثاني عشر من التاريخ الميلادي). (تصوير ج. يانسن – معهد الأنثروبولوجيا – الجامعة الحكومية – اوترخت).

الشكل ٢٨،٩ : (ج) – جمجمة عثر عليها في تلم، وعلى الرأس غطاء من القطن (C20-2)، من الكهف C (القرنان الحادي عشر والثاني عشر من التاريخ الميلادي). (تصوير ج. يانسن. معهد الأنثروبولوجيا – الجامعة الحكومية – اوترخت).



الشكل ٢٨،١٠: مغازل اكتشفت في تغداوست
(المصدر: ج. دُفيس، تغداوست ٣، كليشيه رقم ١١٦، ص ٥٠٨)



الشكل ١١،٢٨: حوض للصباغة بالنيلة في شمال ساحل العاج (كوت ديفوار). (كليشيه ج. دُفيس)

وُجدت في كهوف تلم أقمشة مخيطة من قطع ضيقة ترجع بتاريخها إلى القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين[٧٣]. ومن المهم أن نعرف أن القطن ونسجه كانا منتشرين في أثيوبيا، وأنهما كانا منتشرين منذ عام ٩٠٠م بالفعل في موزمبيق الجنوبية وفي مابونغوبوي[٧٤]. وكان القطن يُزرع ويُنسج في أفريقيا المدارية منذ القرنين التاسع والعاشر الميلاديين. وتتطلب عملية نسج القطن عنصرين رئيسيين: مغازل لغزله، وأنوال؛ ولا تزال الاكتشافات الأثرية نادرة وصعبة التفسير فيما يخص هذين المجالين. ويرجع عدد كبير من المغازل التي أمكن التعرف عليها بصورة قاطعة[٧٥] إلى القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، ولكنها لا تزال أكثر ندرة بالنسبة للفترات السابقة على ما نعرفه حتى الآن. أما فيما يتعلق بالأنوال فهي تختلف في موزمبيق – وإن كنا لا نعرف عنها سوى القليل – عما كانت عليه في غرب أفريقيا. وفي هذه الأخيرة يمكن إعادة بناء الأنوال عن طريق الاستعانة بالمنتجات التي كشفت عنها الحفريات؛ وكان النول الضيق ذو النصلين مستخدماً كما هو الحال في يومنا هذا؛ ويسمح هذا النول بنسج قطع طويلة يصل عرضها إلى ثلاثين سنتيمتراً، ومن المحتمل أن يكون قد نقل قبل عام ١٠٠٠م من وادي النيل على الأرجح[٧٦]. وفي القرون اللاحقة اكتسبت عمليات نسج الأقمشة وبيعها أهمية اقتصادية فائقة، وتسبّبت في إيجاد أنشطة ثانوية مثل زراعة النيلة؛ ومن المهم إذن أن نكتشف بدايات هذا الإنتاج الذي لم يقتصر دوره على توفير مواد جديدة لصنع الملابس بسرعة وحسب، ولكنه لم يلبث أيضاً أن خلق مؤشرات للامتياز الاجتماعي ومواد للتبادل والاكتناز.

وينبغي أن نحفظ هنا مكاناً رئيسياً لصناعة الحصير والسجاد التي كانت تقوم منذ القرن التاسع الميلادي بتغذية تجارة تصدير واسعة النطاق إلى الشرق مما يعرف اليوم باسم تونس؛ وان كنا نعرف أقل القليل عن تقنيات هذه الصناعة.

وفي المناطق الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، لم تكن عمليات النسيج تقتصر على القطن دون سواه[٧٧]: إذ كان نخيل الرافية ينتج خيوطاً ليفية يمكن نسجها[٧٨]؛ وفي البقاع التي كان هذا النخيل ينمو فيها من غرب ووسط أفريقيا، كان الليف يُنسج بواسطة أنوال أفقية أو رأسية عريضة ذات نصل رئيسي واحد. ولسنا نعرف منذ متى بدأ هذا، ولا يُستبعد أن يكون هذا النول أقدم عهداً من نول غرب أفريقيا، غير أنه لا يُستبعد أيضاً أن يكون قد اختُرع في فترة أحدث عهداً[٧٩]. فمن الظاهر أن

(٧٣) ر.م.أ. بيدو بالاشتراك مع ر. بولان (R.M.A. Bedeaux et R. Balland) ١٩٨٠.

(٧٤) ب.ك. دافيسون و ب. هاريس (P.K. Davison et P. Harries)، ١٩٨٠ (مغازل في مابونغوبوي، القرنان العاشر والحادي عشر الميلاديان).

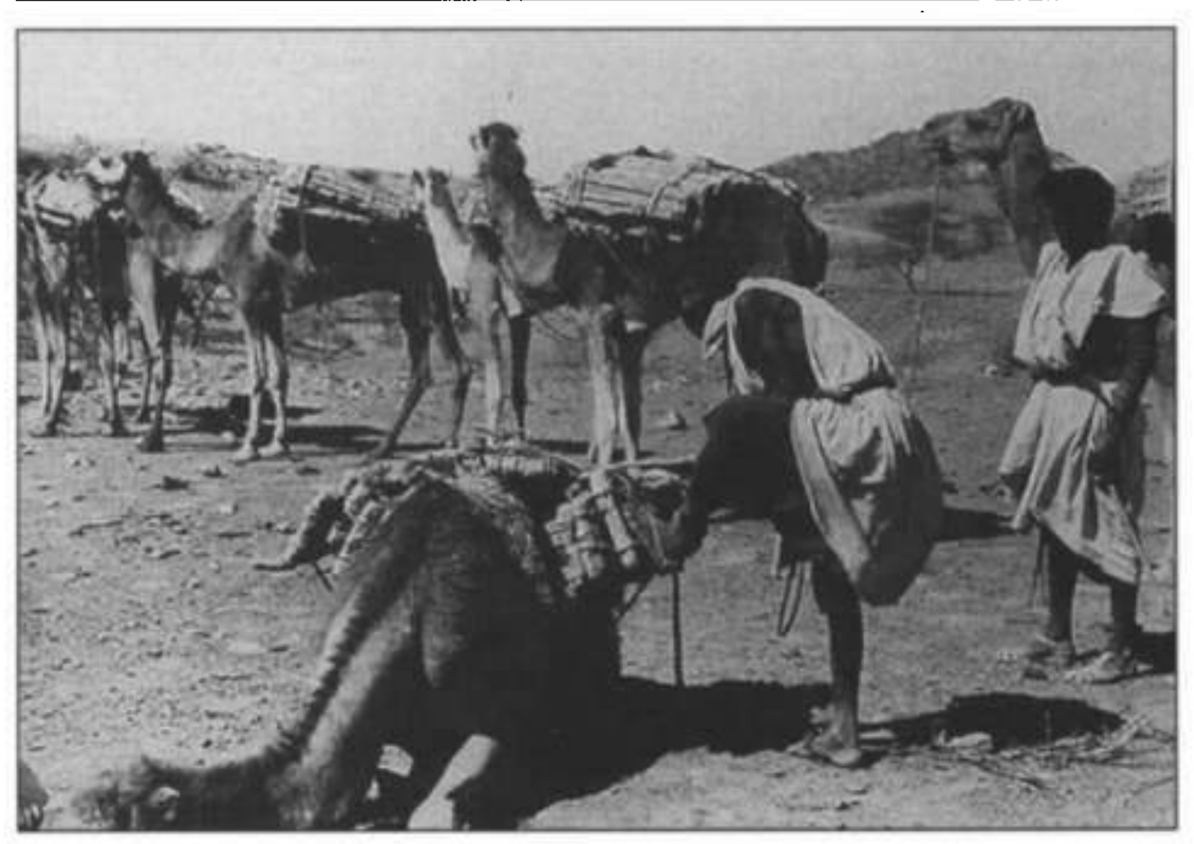
(٧٥) لا توجد فروق شكلية واضحة بين بعض المغازل القديمة وبعض الأشياء المخصصة لأغراض أخرى.

(٧٦) م. جونسون (M. Johnson)، ١٩٧٧.

(٧٧) ج. بكتون بالاشتراك مع ج. ماك (J. Picton et J. Mack)، ١٩٧٩.

(٧٨) هـ. لوار (H. Loir)، ١٩٣٥.

(٧٩) قد يكون من المفيد أن تعقد المقارنة بين دراسته وبين الدراسة الجارية لأنوال نسج الحرير التي توجد في مدغشقر.



الشكل ١٢، ٢٨: إنتاج الملح. ولاّته: قافلة قادمة من سبخة أجيل (موريتانيا) بحمولة من قضبان الملح. (المصدر: برنار نانتيه)

أحد التماثيل الصغيرة التي عُثر عليها في نوك يضع قطعة من القماش فوق كتفه؛ إلا أنه ليس من المحقق أنها من القماش بالفعل.

كذلك كانت لمنسوجات الرافية أهمية خاصة في أفريقيا الوسطى حيث كانت تقنيات زخرفتها قد طُوّرت إلى مستويات رفيعة قبل القرن السادس عشر الميلادي، وحيث كانت مربعات الرافية تُستخدم بدلاً من النقود. وفي منطقة الغابات، ومع أن الأمر لا يتعلق هنا بعمليات نسيج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، بلغ إنتاج الأقمشة المصنوعة من اللحاء بعد معالجته بالمطارق مرحلة متقدمة من التطور. وفي مناطق السافانا المفتوحة، ظلّ الجلد هو المادة الرئيسية للكساء. وتتنافى هذه المعلومات مع ما يقال من أن ممارسة عمليات نسج القطن انتشرت بتأثير المسلمين وبدافع من رغبتهم في القضاء على العري؛ وتفقد هذه الحجة قوتها حين نقدّر أن تقنيات أخرى لصنع الملابس كانت معروفة.

ويكفينا الآن ما أوردناه للتدليل على أهمية وضع تاريخ للتكنولوجيا، وعلى أن هذا التاريخ لا يزال مجهولاً برمّته على وجه التقريب. ويمثّل هذا جانباً من جوانب النقص الرئيسية التي تعتور تاريخ أفريقيا. وقد تنجح الحفريات والدراسات الإثنوغرافية في سدّ هذا النقص.

الملح

بين كل السلع التي تزايدت كميات إنتاجها على الأرجح خلال فترتنا هذه[٨٠]، يمثّل الملح سلعة تستحق الاهتمام بوجه خاص، لأن تقنيات إنتاجه واستهلاكه تجمع بين كل الموضوعات التي فرغنا من الحديث عنها؛ وسنتناول موضوع تسويقه فيما بعد، إذ كان الملح يُستخرج من الملاّحات الواقعة في منطقة الساحل وفي أثيوبيا وشرق أفريقيا على شكل عروق من الملح الصخري؛ وتوجد كتابات كثيرة حول هذا الموضوع[٨١]. كذلك كان الملح يُستخرج عن طريق تبخير مياه البحر أو البحيرات الداخلية وجمع رواسبها مثلما كان عليه الحال في الوادي الأدنى بمنطقة سيني – سلوم في السنغال[٨٢]، وعن طريق عمليات بالغة التعقد تعتمد على استخدام رماد نباتات قتنية (نعت تعريفي يطلق على النباتات التي ترغب في المناطق الجافة) يُستخلص منه الملح بواسطة الترشيح[٨٣]. وفي الحالات، التي لم يكن الملح الصخري أو الملح البحري متوافراً فيها، نجح السكان في تربية نباتات تنتج الملح، وخاصة في مناطق المستنقعات. ومهما يكن من أمر، فقد بلغ من امتياز الملح المستخرج من البحر أو الملح الصحراوي أنه كان يُصدَّر عبر مسافات مترامية؛ وفي بعض المناطق، ونذكر منها أثيوبيا بوجه خاص، استُخدم الملح كعملة خلال فترات معيّنة. وكان الملح بالنسبة لسكان المناطق الساحلية مصدراً للدخل يفوق في أهميته الأسماك الطازجة والمجفّفة والمحار: وكانوا يقايضونه مقابل كل ما يحتاجونه من منتجات. ويتعذر علينا أن نتصور إمكانية استقرار السكان في الجزء المالح من دلتا نهر النيجر – وقد حدث ذلك خلال الفترة التي نعرض لها على الأرجح – دون أن يتزودوا بالمواد الغذائية والأدوات المستجلبة من المناطق الداخلية، ولم تكن هناك مشكلة في التزوّد بهذه المؤن بفضل الملح[٨٤]. وبالمثل كان سكان الصحراء يتزودون بالحبوب التي كانوا يحتاجونها عن طريق الحصول عليها من الساحل مقابل الملح المستخرج من مناجمهم. وهكذا ينقلنا مثال الملح من الاعتبارات التكنولوجية إلى انعدام التكافؤ في توزيع الموارد، وما نتج عن ذلك من تبادل تجاري.

---

(٨٠) ب.م. فاغان بالاشتراك مع ج.أ. يلن (B.M. Fagan et J.E. Yellen)، ١٩٦٨؛ ج.أ.ج. ساتون وأ.د. روبرتس (J.E.G. Sutton et A.D. Roberts)، ١٩٦٨؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٧٢؛ ود.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧ (أ).

(٨١) د.و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٧٧ (أ)، ص ١١٠ و ١٥٠.

(٨٢) للرجوع إلى دراسة أنثروبولوجية مثيرة انظر: ج. ريفالان (J. Rivallain)، ١٩٨٠.

(٨٣) ل. ندوريسيمبا وآخرون (L. Ndoricimpa et al.)، ١٩٨١؛ أ. تورداي بالاشتراك مع ت.أ. جويس (E. Torday et T.A. Joyce)، ١٩١٠.

(٨٤) ابتداء من القرن التاسع الميلادي: م. بوزنانسكي بالاشتراك مع ر.ج. ماكينتوش (M. Posnansky et R.J. McIntosh)، ١٩٧٦، ص ١٧٠؛ أو. إيكيم (مشرف على التحرير) (O. Ikime)، ١٩٨٠، ص ٦٨–٧٢.

أشكال التجارة المختلفة

ما من شك في أن التبادل المحلي كان يجري منذ وقت بعيد داخل مناطق تتفاوت في اتساعها فيما يخص المنتجات الضرورية كالملح أو المعادن، وفيما يخص المجوهرات والحلي التي كانت تُنقل لمسافات شاسعة أحياناً.

وقد أصبحت مناطق معيّنة –كانت تشهد تطوراً تكنولوجياً متزايداً– مراكز لإنتاج المواد الخام على نطاق واسع، ولإعداد المنتجات التامة الصنع، كما أصبحت محطات لنقل هذه المنتجات عبر شبكات نُظّمت على نحوٍ تدريجي. وقد كشفت البحوث الأثرية التي أُجريت في هذه الأعوام الأخيرة تفصيلات كاملة عن وجود شبكات من هذا القبيل جنوب نهري السنغال والنيجر لم يرد لها ذكر في أي من المصادر الأخرى على الإطلاق[٨٥]، وألقى ذلك قدراً أكبر من الضوء على نشأة تجمعات سياسية مثل تكرور وغانا وغاو. وخلال القرون الخمسة التي نعرض لدراستها، تطورت التجارة على نطاق يستلفت الأنظار وخاصة عبر الصحراء. وقبل بداية هذه الفترة كانت ثمة تجارة داخلية في الساحل، كما وُجدت دون شك صلات مع وادي النيل وشمال أفريقيا، وخاصة عبر طريق يربط بين بحيرة تشاد وكوار وفزان. وتسمح لنا الدلائل المتوافرة (نظام المقاييس والموازين، والمسكوكات، والاكتشافات التي تحققت في غرب أفريقيا) بأن نفترض أن استخدام الجمال كوسيلة انتقال أدّى إلى جعل التجارة لمسافات مترامية عبر الصحراء عملاً مربحاً. ومن الثابت أيضاً أن هذه التجارة أحرزت توسعاً ضخماً ابتداء من عام ٨٠٠م. وشهدت الفترة موضع الدراسة إنشاء الشبكة الصحراوية التقليدية لتصدير الذهب والمواد الغذائية إلى الشمال مقابل استيراد الملح من الصحراء والمنتجات المصنعة من الشمال[٨٦]. وامتدت هذه التجارة ولمسافات طويلة داخل الجنوب. ومن المحتمل أن تكون هذه التجارة قد نقلت آلافاً من اللآلئ إلى إيغبو– أوكوو منذ القرن التاسع الميلادي، وكان هذا الموقع بدوره على اتصال بالبحر في الجنوب[٨٧]. وبحلول عام ١١٠٠م كانت التجارة قد وصلت إلى مشارف الغابات في المنطقة التي ستسمى فيما بعد ساحل الذهب (وتعرف اليوم باسم غانا). وكان لتوسع التجارة عبر الصحراء نتائج بالغة الأهمية في شمال الصحراء وجنوبها في وقت معاً؛ من ذلك أولاً ازدهار الأجهزة الحكومية من المغرب إلى مصر فيما بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين؛ وحدث الشيء نفسه في الجنوب –من المحيط الأطلسي إلى تشاد– إبّان هذه القرون ذاتها. وكان للتجارة فوق ذلك أثرها، بطبيعة الحال، في تطوير جماعات من التجار كانت تتميز بقدر أو بآخر من التنظيم، وكانت تتمتع بقدر أو بآخر من الاستقلال عن السلطات السياسية.

وقد انهار دور أثيوبيا في مجال التجارة الدولية نتيجة للتغيرات الهامة التي طرأت على حركة

(٨٥) س.ك. ماكينتوش بالاشتراك مع ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨١؛ ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٢.

(٨٦) انظر الفصول ١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و٢٧ من هذا المجلد.

(٨٧) ت. شو (T. Shaw) ١٩٧٠.

التجارة الكبرى عبر المحيط الهندي فيما بين القرنين السادس والثامن الميلاديين. وفقدت أدوليس دورها، وتدهورت أكسوم. وعلى العكس من ذلك، اكتسب ساحل أفريقيا الشرقية قدراً أكبر من الأهمية – رغم أن ما نعرفه في الآونة الراهنة عن مراحل تحوله بعد القرن الثاني عشر الميلادي يزيد بكثير عما نعرفه عن المراحل السابقة عليه.

وقد وُجدت آثار لواردات كانت تُستجلب منذ القرن الثامن الميلادي من ساحل الصومال إلى سواحل موزمبيق الجنوبية[٨٨]. وهنا أيضاً يلعب الذهب دوراً هاماً وخاصة في الجنوب؛ وهنا أيضاً تشكل التجارة الدولية جزءًا من تجارة إقليمية مفعمة بالحيوية والنشاط. وكانت الصادرات تتضمن الذهب والعاج والخشب والعبيد وبعض المنتجات الكمالية، بينما كانت الواردات تتضمن المنتجات الكمالية مثل اللآلئ والمنسوجات. وهكذا كان التبادل غير متكافئ بالفعل، ولكنه كان قوة دافعة لتنمية الاتصالات الداخلية؛ وقد بُذلت محاولات لإثبات ذلك بالنسبة لمنطقة ليمبوبو[٨٩] على الأقل، حيث كان لهذه التجارة دورها في التعجيل بإنشاء تجمعات سياسية كبيرة أو في تعزيز هذه التجمعات.

غير أن النمو الاقتصادي العام والازدهار التجاري لم يتحققا بدرجات متماثلة في مجتمعات القارة كلها. ففي هذه القرون كان شمال أفريقيا يشكل جزءًا من مركز محرك لاقتصاد «عالمي»، وكانت المعارف التكنولوجية تتطور في داخله عن طريق نشرها من طرف إلى آخر من العالم الإسلامي ومعها نظم معيّنة للإنتاج: من ذلك مثلاً زراعة قصب السكر أو نخيل البلح[٩٠]. وتسبب الإبداع الثقافي في العالم الإسلامي والعربي في تيسير الاتصالات وتكثيفها إلى حد يفوق ولا شك ما كانت تسفر عنه المحاولات المبذولة لتحقيق الوحدة السياسية: فأصبحت مصر وتونس والمدن الإسلامية الأولى في المغرب مراكز صناعية كبرى تصدّر منتجاتها إلى غرب أفريقيا على الأخص. كذلك كان شرق أفريقيا يرتبط باقتصاد العالم الإسلامي على نحو أكثر تشعباً، ولكنه كان يرتبط في الوقت نفسه بالاقتصادات الآسيوية في الصين والهند وأندونيسيا[٩١].

وكانت هناك، على العكس من ذلك، مناطق قليلة الاهتمام بالتجارة الدولية أو غير مهتمة بها على الإطلاق. وخير مثال يضرب لذلك هو أفريقيا الجنوبية وأفريقيا الوسطى على الرغم من أنه كانت قد نمت في داخل أفريقيا الوسطى منطقة تجارية إقليمية تتمركز حول الحزام النحاسي؛ وكانت هذه المنطقة على اتصال غير مباشر بالمحيط الهندي قبل عام ١١٠٠م، وكانت تستمد حيويتها من تبادل المنتجات المستجلبة من بيئات مختلفة ومن مناجم الملح. وعلى ضوء ما كان

---

(٨٨) انظر الفصلين ٢٢ و٢٦ من هذا المجلد، وانظر أيضاً ب.ج.ج. سانكلير (P.J.J. Sinclair)، ١٩٨٢. يدل وجود الزنج في الصين وفي أندونيسيا بعد عام ٧٠٠م بوقت قليل على اتساع الحركة التجارية، حتى وإن كان ذلك في تاريخ سابق على تواريخ المدن التي وجدت حتى الآن.

(٨٩) انظر الفصل ٢٤ من هذا المجلد.

(٩٠) أ.م. واتسون (A.M. Watson)، ١٩٨٣، ويتضمن أحدث دراسة جامعة رغم ما قد يشوبها من مبالغة.

(٩١) يذكر الإدريسي، في القرن الثاني عشر الميلادي، أن الحديد كان يصدّر من الساحل الحالي لكينيا في اتجاه الهند. انظر الفصل ٢١ من هذا المجلد.

يحدث في فترات لاحقة، يمكن أن يقال إن التبادل كان يشمل الملح والحديد، والأسماك ومنسوجات الرافيه، وزيت النخيل وزيت «مبافو» وخشب الصباغة الأحمر؛ وكان الاتجاه العام لحركة التجارة يبدأ على الأخص من الشمال إلى الجنوب عبر المناطق الايكولوجية. ومما يذكر أيضاً عن أفريقيا الوسطى أن نهر زائير وعدداً من روافده كانا يستخدمان بالفعل كوسيلة اتصال زهيدة التكلفة، رغم أنه لم يُعثر بعد على دليل على ذلك قبل الفترة التالية لفترتنا هذه.

وتدرج المناطق الداخلية من شرق أفريقيا في عداد المشكلات: إذ لم يعثر فيها على أثر لواردات من أي نوع، الأمر الذي استنتج منه البعض أنه لم تكن ثمة صلات بين هذه المناطق وبين الساحل رغم كونه مجاوراً لها[٩٢]. وهذا شيء يصعب تصديقه. وربما كانت هذه الواردات تقتصر على الملح والمنسوجات، بينما كانت الصادرات تتضمن العاج، إلى جانب بعض المنتجات الكمالية الأخرى التي كان الفاطميون يكلفون بها مثل قطع البللور الصخري الضخمة[٩٣]. وعلى أي حال، فقد كانت العلاقات مع التجارة الدولية غير مباشرة على أحسن الفروض. يضاف إلى ذلك أن هذا القطاع لم يكن يشكل منطقة تجارية إقليمية واحدة. وتوجد دلائل على أنه كان هناك عدد من مراكز الإنتاج الصغيرة (لإنتاج الملح بوجه خاص)، وكانت هذه المراكز تتكفل ولا ريب بخدمة مناطق صغيرة. وإلى الشمال في أثيوبيا، حافظت التجارة الداخلية دون شك على بقائها؛ ومن المحتمل أن تكون قد تمكنت من الانتشار مع اتساع مؤسسات الرهبنة ونقل مركز المملكة إلى لاستا. وشهد جنوب أثيوبيا، وخاصة شوا، نمو صلاته مع العالم الخارجي وتوطّن التجار المسلمين المشتغلين بالتصدير عن طريق ساحل القرن الأفريقي. وبقيت ممالك النيل المسيحية هي الأخرى في عزلة عن التجارة فيما بين القارّات، وكان يتعايش فيها نظامان اقتصاديان مختلفان أشد الاختلاف: الأول زراعة الكفاف التي كانت تشمل الأغلبية الساحقة من السكان، ولم يكن هذا النظام راكداً بالضرورة على ما رأيناه آنفاً. أما النظام الآخر فكانت له قوتان دافعتان: فقد كان يتضمن في جانب منه معاملات تجارية متشعبة مع المسلمين الذين كانوا يزوّدون بلاط النوبة والفئات الممتازة بمنتجات البحر الأبيض المتوسط (من منسوجات وخمور وحبوب) في مقابل الرقيق[٩٤]. وتطلب البحث عن هؤلاء وجود الشق الآخر من العلاقات التجارية مع منطقة حوض تشاد ومع مناطق القارّة الواقعة جنوب النوبة؛ وقد بدأ تداول المنتجات الخزفية النوبية في دارفور وكورو تورو في الشمال الشرقي من بحيرة تشاد في تزويدنا بالأدلة التي تثبت أن هذه العلاقات كانت موجودة بالفعل. ومن المدهش أن الأسواني لم يشر إلى شيء من هذا كله في روايته التي

(٩٢) رغم أن مشكلة التشابه الذي لوحظ بين المصنوعات الخزفية في الداخل وبين المصنوعات الخزفية التي كانت تنتج محلياً في المنطقة الساحلية لا تزال قائمة (انظر على سبيل المثال هـ.ن. شيتيك (H.N. Chittick)، ١٩٧٤، عن كيلوه).

(٩٣) كانت هذه تُستجلب على الأرجح من هضبة ليكيبيا حيث توجد بكثرة (رسالة شخصية من ج. دو فير آلن (J. de Vere Allen).

(٩٤) عن هذا الجانب من جوانب التجارة، انظر ل. توروك (L. Török)، ١٩٧٨.

ألمحنا إليها فيما سبق[٩٥]، على الرغم من أن هذا المبعوث الفاطمي يتحدث عن العلاقات بين دنقلة والبحر الأحمر ابتداء من المنحنى العظيم لنهر النيل إذ يقول: «يكثر فرس البحر في هذه البلاد، وتخرج منها طرق ومسالك في اتجاه سواكن وباضع ودهلك وجزائر البحر الأحمر»[٩٦].

ويؤخذ من هذه الصورة للنشاط التجاري أن قرابة نصف القارّة كان يشترك بالفعل في مبادلات واسعة النطاق، وأن معظم الأجزاء الأخرى كانت تشكل فيما بينها شبكات إقليمية. ومع أنه كان من النادر ألا توجد هذه الشبكات حتى على الصعيد الإقليمي، فقد كان ذلك على الأرجح هو واقع الحال بالنسبة لجيوب قليلة: مثل ناميبيا ومنطقة الكاب، وربما كان من بينها أيضاً غابات ليبيريا والمناطق المجاورة لها، والمناطق الداخلية في شرق أفريقيا، وجزء من مناطق السافانا فيما بين الكاميرون والنيل الأبيض. غير أنه من الجائز أن يكون هذا الانطباع مجرد نتيجة لافتقارنا إلى المعلومات.

ومن المحقّق مع ذلك أن الأوضاع السائدة داخل القارّة كانت جديدة كل الجدّة بالنسبة لما كانت عليه في الفترة السابقة. وكان دمج الصحراء الكبرى وغرب أفريقيا والساحل الشرقي والمناطق الداخلية لجزء من زيمبابوي والترانسفال في شبكة تجارية عبر القارّة يشكل وضعاً جديداً، شأنه في ذلك شأن نمو الشبكات التجارية الإقليمية. وكانت هذه الحيوية التجارية أول ثمرة لعملية الاستقرار وتطويع نظم الإنتاج حسبما أوضحناه آنفاً. ورغم كل الجوانب المجهولة، فإن ما نعرفه بالفعل يكفي كي نؤكد أن هذه الفترة تمثّل نقطة بدء لنمو الاقتصادات والتجارة من حيث الاتساع والحجم والتشعب فيما بين عامي ١١٠٠م و ١٥٠٠م. وسوف تتطور الشبكات الإقليمية وتدعم العلاقات القائمة فيما بينها، ولكنها ستظل دائماً في مركز أدنى بالنسبة لمناطق التجارة الدولية. وبحلول عام ١٥٠٠م لن تظل ثمة قطاعات خارج مناطق التجارة الإقليمية. ومؤدّى ذلك إذن أنه، خلال الفترة التي نتناولها بالدراسة، أُقيمت الاتصالات بين أجزاء واسعة النطاق من القارة مما أدّى إلى تحقيق الترابط بين البيئات البشرية عن طريق نقل الأفكار والممارسات الاجتماعية مع السلع المتبادلة.

المجتمعات والسلطة

لم يُكتب بعد التاريخ الاجتماعي للقارّة هو الآخر عن الفترة التي نتناولها بالدراسة في هذا المجلد. ونحن نجهل كل شيء أو نكاد عن حقيقة الأوضاع الأساسية التي تتعلق بتنظيم روابط القرابة، والإقامة المشتركة والعمل المشترك. بل إن تاريخ المؤسسات التي نظمت هذه العلاقات مثل الأسرة، والأسرة الموسعة (وتُسمّى «البدنة» في كثير من الأحيان)[٩٧]، والعائلة، والزواج لا يزال مجهولاً. ولم تترك هذه المؤسسات أثراً يذكر في المصادر المكتوبة أو الأثرية. أضف إلى ذلك

---

(٩٥) ج. تروبو (G. Troupeau)، ١٩٥٤، انظر أعلاه.

(٩٦) المرجع السابق، ص ٢٨٥.

(٩٧) يعتبر اصطلاح «البدنة» اصطلاحاً أيديولوجياً أكثر من كونه مفهوماً يصف علاقات اجتماعية. انظر أ. كيوبر (A. Kuper)، ١٩٨٢ (ب)، ص ٧١–٩٥.

أنها، وإن كانت علاقات أساسية، إلّا أنها لا تستلفت الانتباه بسبب دوامها في حد ذاته. وتمثل الصورة التي تؤخذ عنها معطيات ثابتة ترتبط بالطبيعة البشرية. إلّا أنها ليست من ذلك في شيء، وإن كان كثير من الباحثين قد خُدعوا بها، وكأن علاقات العشيرة والبدنة والزواج تعمل دائماً بطريقة واحدة.

أما النتائج المترتبة على تنظيم تقسيم العمل فهي أشد وضوحاً رغم أن الاصطلاحات المستخدمة في مثل هذا المجال تنحو إلى تضليلنا وتفضي بنا إلى التبسيط المخلّ. وما من شك في أن تقسيم العمل أحرز تقدماً باهراً خلال الفترة من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلاديين، وفي أن المجتمعات بدأت تنقسم إلى طبقات. بيد أن تحليل الظواهر وتصنيفها لم يحرز بعد تقدماً يذكر في هذا المجال. فمن اليسير نسبياً أن ندلل على ظهور فوارق ضخمة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (طبقات) داخل مناطق معينة من القارّة خلال هذه الفترة، إلّا أنه يتعذّر علينا أن نفهم على أي نحو كانت العلاقات تدور بين هذه الطبقات في واقع الأمر إلّا إذا استعنا في ذلك بنظريات مجردة. وقد رأينا أنه كان يعيش في شمال أفريقيا وفي النوبة وفي أثيوبيا أرستقراطيون كانت ممتلكاتهم العقارية – بغض النظر عن نشأتها – هي ركيزة قوتهم. وفي شمال أفريقيا جمعت هذه الأرستقراطية من حولها أعداداً كبيرة من العملاء الذين كانوا يسمّونهم الموالي، وكانت تبسط حمايتها على طوائف من غير المسلمين في بعض الأحيان. وكانت تمتلك العبيد والخدم، والعمال أو المحاربين، كما كانت تملك قوة تكفي لتمكينها أحياناً من إرغام أصحاب السلطة الرسمية على التعامل معها. وربما كان ذلك هو واقع الحال على وجه التقريب في النوبة أو أثيوبيا. وليس الأمر بهذا الوضوح بالنسبة للجنوب. فما فتئت المناقشات محتدمة بين الباحثين حول وجود طبقات منفصلة بصورة محددة في هذه الفترة، وما فتئت أشد احتداماً بصدد وجود طبقات مغلقة تماثل ما عرفته أفريقيا منها في حالات معينة خلال فترات أقرب عهداً. وينبغي ألّا تحملنا إشارة المسعودي، في نصه الذي كثر الاستشهاد به، إلى أولئك الذين يحضّون الناس والأمراء على أن يهتدوا في حياتهم بما ضربه الأسلاف وملوك الأزمنة الغابرة من مثل عليا[٩٨]، ينبغي ألّا تحملنا هذه الإشارة على الاعتقاد بأن هؤلاء كانوا «شعراء» أو بأنهم كانوا ينتمون إلى «طبقة» خاصة. ولا يصبح التذكير – الذي يتكرر بدوره كثيراً – بوجود شعراء في حاشية سوندياتا (سونجاتا) في القرن الثالث عشر الميلادي إلّا كدليل على وجودهم في الوقت الذي حُدّدت أو عُدّلت فيه المأثورات التي تتحدث عنهم: ولا تزال المناقشات الدائرة حول التاريخ التي تم فيه هذا التحديد أو التعديل بعيدة بدورها عن أن تكون قد وصلت إلى نهايتها.

وتنحو أحدث البحوث، وفيما يخص غرب أفريقيا على الأقل، إلى ترجيح ظهور الطبقات في فترة متأخرة[٩٩]. ومن اللازم إذن أن تُضاعف الجهود المبذولة، وأن تُختَبَر كل الافتراضات البحثية الممكنة بروية وأناة قبل أن تتعجل في إثبات أوصاف جامدة لمجتمعات كانت في حالة تغير شامل، وكانت تمرّ بمراحل من هذا التغيّر تختلف من مكان إلى مكان.

---

(٩٨) المسعودي، ١٩٦٥، ص ٣٣٠.

(٩٩) أورد أ.ر. با (A.R. Ba)، ١٩٨٤، وجهات نظر تستحق الاهتمام حول هذا الموضوع.

وإذا عدنا لبرهة وجيزة إلى ما كان يحدث على الأرجح في أفريقيا الوسطى فيا بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين، فإننا نرى أن أوضاعها كانت تختلف أشد الاختلاف عما كانت عليه في شمال القارّة وغربها. فقد ظهر في أفريقيا الاستوائية قدر من تقسيم العمل ساعدت على تنظيمه – بصورة جزئية – علاقات التكافل التي كانت قائمة بين المزارعين والصيادين – جامعي الثمار. وكان سكان الغابة يعمدون، في حالات معينة، إلى الارتباط بجماعات من الصيادين (ومن الأقزام بوجه خاص) عن طريق تزويدهم بالطعام (الموز بوجه خاص) والأدوات الحديدية؛ ثم قاموا في وقت لاحق بتزويدهم بمعدات معينة مثل شباك الصيد الثقيلة في مقابل لحوم الطرائد والعسل. وكان هذا التكافل يتطلب وجود فوائض كبيرة في المواد الغذائية. فلم يكن من الممكن تنميته قبل أن يصبح الموز محصولاً أساسياً، أو قبل أن تحين الفترة التي تزايدت فيها كثافة الزراعة إلى حد أدى إلى إزعاج الصيادين. ونحن نعتقد لهذا السبب أن علاقات التكافل هذه نمت خلال الفترة التي نتناولها بالدراسة في هذا المجلد. ويجدر بنا أن نلاحظ أن هذه الترتيبات كانت تختلف تماماً عن العلاقات التجارية العادية بين زرّاع الغابة وصيادي الأسماك المحترفين الذين كانوا يمدّونهم بالأسماك والمصنوعات الخزفية والملح النباتي في مقابل الأغذية النباتية. وقد أُرسيت هذه العلاقات – التي كانت ترجع إلى عهد أكثر قدماً – منذ الوقت الذي توطّن فيه السكان في تلك المناطق. وكانت تقوم على أساس المساواة، وهو ما لا يصدق على علاقات التكافل في شيء.

وستكون المدينة بطبيعة الحال، وخاصة عندما تسمح لنا البحوث الأثرية باتخاذ خطوات محددة في هذا الصدد، هي المجال الذي نستطيع أن نحيط بالتحولات الجارية في إطاره على نحو أفضل؛ وذلك هو ما نشاهده بوضوح في تغداوست[١٠٠]، وهو ما نخرج به أيضاً من دراسة مقابر سانغا حيث يتبدى انعدام المساواة بوضوح متزايد بمرور الزمن. ويتعرض تاريخ نشأة المناطق الحضرية بدوره لمراجعة شاملة[١٠١]. فقد اتجه الرأي لوقت طويل إلى أنه يرتبط بالنفوذ الإسلامي دون سواه؛ وواقع الأمر هو أن المسلمين كانوا من أكبر بناة المدن في كل مكان حلّوا فيه سواء أكان ذلك إبّان هذه الفترة أو إبّان الفترات المتأخرة عنها. إلاّ أننا ندرك اليوم بوضوح متزايد أن التجمعات الحضرية كانت موجودة قبل الإسلام: وقد أُقيم الدليل على ذلك على نحو يستحق الإعجاب بالنسبة لجيني–جينو[١٠٢] وبالنسبة للمنطقة الجنوبية الشرقية من القارّة[١٠٣]؛ وهذان المثالان أقطع في الدلالة من الأمثلة التي كانت تستمد من مدن لعب فيها توطّن المسلمين دوراً واضحاً، كما هو الحال بالنسبة لكومبي صالح[١٠٤]

(١٠٠) ج. دُفيس، د. روبير–شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣.

(١٠١) ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٣، على سبيل المثال.

(١٠٢) س.ك. ماكينتوش بالاشتراك مع ر.ج. ماكينتوش (S.K. McIntosh et R.J. McIntosh)، ١٩٨٠ (ب).

(١٠٣) انظر الفصل ٢٤ من هذا المجلد.

(١٠٤) س. بيرتييه (S. Berthier)، ١٩٨٣.

وتنغداوست[(١٠٥)] ونياني[(١٠٦)]. ومن الأهمية بالنسبة لمستقبل البحوث المتعلقة بالتوسّع الحضري أن نُعنى بمواصلة وتطوير البحوث المفيدة التي أجريت في كل من إيفه[(١٠٧)] وإيغبو- أوكوو[(١٠٨)] وبنين[(١٠٩)] وبيغو[(١١٠)] وكونغ.

ويتعين بالمثل أن تُطوَّر البحوث الجارية عن نياركو الواقعة على مشارف مناجم الذهب في غابات غانا الحديثة، والتي كان مدينة منذ القرن الحادي عشر الميلادي[(١١١)]. وستكتشف ولا ريب مراكز حضرية بدائية أو مراكز حضرية أخرى تم تأسيسها خلال هذه الفترة، ويتجه التفكير إلى كانو وزاريا وتورونكو، وإلى المدن الأقدم منها الواقعة في المناطق الدنيا من نهر شاري.

وهذا التوسّع الحضري الذي شهدته منطقة غرب أفريقيا يدعو الى إعادة النظر في سلسلة من الأفكار المسبقة وخاصة منها الفكرة التي تذهب إلى أن ظاهرة إنشاء المدن بدأت على أيدي تجار شمال أفريقيا في وقت متأخر إلى حد ما. وخلافاً للانطباعات التي كانت الأغلبية الساحقة من الدراسات الإثنوغرافية، أو الدراسات التي وضعها خبراء الأنثروبولوجيا الاجتماعية، تتركها إلى عهد قريب جداً، فإن غرب أفريقيا لم يكن مجرد مجموعة قرى تجمع بين جماعات عرقية ذوات ثقافات ولغات منفصلة تعيش جنباً إلى جنب دون أن يتأثر بعضها ببعض. ولم تكد المدن تظهر الى حيّز الوجود حتى تصبح مراكز ثقافية ترسل إشعاعها فوق مساحات شاسعة من حولها؛ وكان ثمة تداخل بين المناطق الثقافية والاجتماعية قبل القرن الحادي عشر الميلادي، الأمر الذي يفسر انتشار لغات معينة مثل الماندِه واليوروبا والهاوسا. وقد ظلت المكانة التي كانت هذه المجتمعات تحتلها، كما ظلت الجوانب المتعلقة بديناميّاتها الداخلية وتطورها، مهملة لوقت طويل.

ومن الممكن أن تُطرح الآن تساؤلات جديدة من هذا النوع عن المراكز التجارية الواقعة على الساحل الشرقي وفي مدغشقر، وعن أصولها الأفريقية والملغاشية، وعن دور التجار المسلمين في

---

(١٠٥) ج. دُفيس و د. روبير-شاليكس وآخرون (J. Devisse, D. Robert-Chaleix et al.)، ١٩٨٣، ص ١٦٩.

(١٠٦) و. فيليبوفياك (W. Filipiowiak)، ١٩٧٩.

(١٠٧) ف. ويليت (F. Willett) ١٩٧٦ و ١٩٧١. وبوجه عام، يستحق نمو مستوطنات اليوروبا – من مدن وقرى – أن تُواصَل الدراسات التي بُدىء في إجرائها حوله بالفعل. انظر الدراسات المفيدة وغير المعروفة على نطاق واسع التي وضعها أو.ج. إيغوي (O.J. Igué) ١٩٧٠–١٩٨٠. ويستعين المؤلِّف إلى حد كبير بالمصنَّف المعروف الذي وضعه أ.ل. مابوغونجي (A.L. Mabogunje)، ١٩٦٢.

(١٠٨) ث. شو (T. Shaw) ١٩٧٠. ومن المؤلفات الحديثة انظر الفصل ١٦ من هذا المجلد ومؤلف أ. إيو بالاشتراك مع ف. ويليت (E. Eyo et F. Willett)، ١٩٨٠ و ١٩٨٢.

(١٠٩) ج. كوناه (G. Connah)، ١٩٧٢.

(١١٠) بحوث أجراها معهد الفنون والآثار والتاريخ لجامعة أبيدجان تحت إشراف السيد فيكتور ت. دياباتي (Victor T. Diabaté).

(١١١) ج. أنكواندام (J. Anquandah)، ١٩٨٢، ص ٩٧. وبوجه عام، يستحق التوسع الحضري في غانا أن يوضع بدوره موضع الدراسة: منذ متى وجدت مدينة لادوكو التي تقع إلى الغرب من أكرا، والتي ازدهرت في القرن السادس عشر الميلادي؛ (ج. انكوانده، ١٩٨٢، ص ٧٠)؟

تنميتها[١١٢]. وفيما يخص شرق أفريقيا – ولكن إلى أي مدى في اتجاه الشمال أو الجنوب؟ – يتساءل البعض بالفعل: ألم تكن الثقافة السواحيلية، التي يبدو أن توزيع المدن قد اقترن بظهورها، حضارة مدن منذ بداياتها الباكرة؟ ولا تزال المناقشات دائرة على أشدّها حول هذا الموضوع[١١٣]. كذلك عمدت المحطات التجارية الواقعة فيما يعرف اليوم باسم موزمبيق[١١٤] إلى إقامة الصلات فيما بينها وبين وادي ليمبوبو، وأسهمت بصورة غير مباشرة في إنشاء أول مركز حضري بدائي في مابونغوبوي، وكان هذا مركزاً إدارياً وأول لبنة في عملية التنمية التي انتهت بإنشاء مدينة زيمبابوي في القرن الثالث عشر الميلادي.

وينبغي ألّا نولي عناية أقل للمدن الهامة التي أُنشئت في شمال القارّة خلال هذه الفترة، والتي لا تزال البحوث المتعلقة بها محدودة للغاية في بعض الأحيان. فإذا كنا نعرف تطور كل من فاس والقيروان ومراكش والرباط على سبيل المثال حق المعرفة، فهناك على العكس من ذلك بحوث قليلة إلى حد بعيد عن سجلماسة أو تاهرت – اللتين أُنشئتا في القرن السابع الميلادي – وعن سدراته، وعن منطقة المزاب برمتها، وعن غدامس وعن المدن المصرية والنوبية في المنطقة الوسطى من وادي النيل[١١٥].

ويعني ذلك إذن أن هذه المرحلة التكوينية كانت أيضاً هي المرحلة التي أدى فيها التوسع الحضري الجديد إلى إعادة تنظيم مختلف المناطق. ومع أن هذه الظاهرة لم تؤثر بوجه عام إلّا في نصف القارّة، فإنها لا تزال تعتبر من السمات المميزة لأفريقيا كلها.

وقد تسبّب الفتح الاسلامي للجزء الشمالي من القارّة، وبعد فترة قصيرة من الوحدة النظرية تحت سلطان خلفاء المشرق، في إيجاد تمزق سياسي كانت له أهمية قصوى بالنسبة للمستقبل. إذ وُلدت دول جديدة في مصر، وفيما يعرف اليوم باسم تونس، وحول المدن الهامة مثل فاس وتاهرت وسجلماسة. وازدادت هذه الدول ترسخاً في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين. وعمدت بوجه خاص وبصورة دائمة تقريباً إلى استخدام ذهب غرب أفريقيا لضمان نوعية عملاتها. وفي ظل الفاطميين[١١٦]، تعززت الأسس الإقليمية لتنظيم الدول على هذا النحو في

(١١٢) انظر الفصول ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢١ و ٢٥ من هذا المجلد. يرجع توسع المحطات التجارية حتى جنوب سابي إلى القرن الثامن الميلادي (ب.ج.ج. سانكلير (P.J.J. Sinclair)، ١٩٨٢).

(١١٣) ت.هـ. ويلسون (T.H. Wilson)، ١٩٨٢.

(١١٤) انظر الفصل ٢٢ من هذا المجلد. وانظر أيضاً «Tra bal hos de Arqueologia»، ١٩٨٠؛ وب.ج.ج. سانكلير (P.J.J. Sinclair)، ١٩٨٢.

(١١٥) عن كوش التي كانت مركزاً لقوافل الجمال في مصر العليا، انظر ج.سي. غارسان (J.C. Garcin)، ١٩٧٦. وعن أهمية النصب التذكارية الجنائزية كوثائق للتاريخ السكاني والاقتصادي والثقافي م. عبد التواب عبد الرحمن، ١٩٧٧. وعن مدن النوبة، وعن أهمية الحفريات البولندية في فرس ودنقلة بوجه خاص، يرجع إلى الفصل ٨ من هذا المجلد. وعن الحفريات الحديثة في سوبا، عاصمة المملكة النوبية التي كانت تقع في أقصى الجنوب، انظر د.أ. ولسبي (D.A. Welsby)، ١٩٨٣.

(١١٦) انظر الفصول ٧ و ١٠ و ١٢ من هذا المجلد.

إفريقية أولاً، ثم في مصر من بعدها. ولم تسفر أشدّ الفترات اضطراباً خلال القرن الحادي عشر الميلادي عن زعزعة تلك الحقيقة التي فرضت نفسها شيئاً فشيئاً: وهي أن الأساس الإقليمي لحكم الأسرات الاسلامية، وخاصة في تونس ومصر ومن بعدها في المغرب تحت حكم المرابطين في القرن الحادي عشر الميلادي، أصبح حقيقة ثابتة ودائمة بقدر أو بآخر. وشهدت هذه الفترة تأسيس دول اسلامية، بكل وظائفها وآلياتها، رغم تغيّر الأسرات الحاكمة، ورغم وقوع أحداث تتفاوت في خطورتها مثل ثورة أبي يزيد[١١٧] و «الغزو الهلالي»[١١٨]، أو الهجمات المسيحية التي كانت تُشنّ من صقلية والتي كانت تهدد إلى حد بالغ الخطورة أحياناً بالمساس بسيطرة الدول على أقاليمها وبإسقاط الأسرات الحاكمة.

وفي غرب أفريقيا بدأ تنظيم الدول على الأرجح قبل عام ٦٠٠م، ولكنه أصبح واضحاً خلال الفترة موضع الدراسة. ومع أن كلاً من غاو وغانا وكانم أصبح معروفاً جيداً على ما يبدو، فلا يزال من اللازم أن تبذل جهود كبيرة لدراسة الكيفية التي نشأت بها «الدولة» في هذه الحالات الثلاث كلها. ولكن هناك مناطق أخرى لم تتناولها البحوث حتى الآن إلّا بدرجة أقل، رغم أنه لم يعد ثمة شك في أن سلطات الدولة كانت موجودة في كل منها خلال الفترة المعنية. ويصدق ذلك ولا مراء على تكرور التي ألقت رسالة دكتوراة وضعت مؤخراً ضوءًا جديداً على نشأتها[١١٩]. وقد كنا نعتقد بسبب نقص معلوماتنا، باستثناء هذه الحقائق الثابتة، أن السلطات الأفريقية لم تكن أكثر من مجرد «رئاسات» لا تتميز بقدر يذكر من التماسك الاقليمي: فهل يحق لنا أن ننظر على هذا النحو الى إيفه؟ وهنا أيضاً، هل يجوز لنا أن نعتقد أن قوة سوماورو كانتي، في بلاد السوسو التي كانت تنافس غانا و «المانسايا» الماندينغو إلى أن لحقت بها الهزيمة على يد الملك سونديانا (سونجاتا) في القرن الثالث عشر الميلادي، لم تكن قد أصبحت دولة بعد؟ وما زال من اللازم أن تقدم لنا البحوث الكثير في هذا المجال أيضاً. وما الذي كان يحدث في قبائل الهاوسا أو في قبائل اليوروبا؟

إن وجود استحكامات غربي النيجر الأدنى في الأراضي التي ستصبح مملكة بنين لا يوحي بوجود تركيز لسلطة ذات طابع إقليمي وحسب، ولكنه يوحي أيضاً بوجود صراع مرير لتوسيع القاعدة الإقليمية لمختلف الدول التي كانت قيد التكوين. ويختلف هذا الوضع عما كان عليه الحال في المنطقة الواقعة شرقي النيجر الأدنى حيث يمكن أن يُستخلص من خلوها من الاستحكامات إما وجود وحدة إقليمية تترأسها إيغبو–أوكوو، وإما وجود شكل مغاير تماماً لاحتلال الأرض والتنظيم السياسي: وكيف نستطيع أن نفسر – من الوجهة السياسية – اكتشاف مقبرة مهيبة في إيغبو–أوكوو؟

---

(١١٧) عن هذا الموضوع، ستبرز حدة الصراع بين أبي يزيد وبين الفاطميين من دراسة حديثة فرغت باحثة جزائرية، هي السيدة نشيدة الرفاعي، من إعدادها مؤخراً مستعينة في ذلك بترجمة جديدة للمراجع العربية.

(١١٨) لا يزال النقاش مفتوحاً حول النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا «الغزو». وتقدم ترجمة جديدة للنص الرئيسي الذي ألّفه الإدريسي (الحاج صادق، ١٩٨٣) مادة جديدة للتفكير.

(١١٩) أ.ر. با (A.R. Ba)، ١٩٨٤.

كذلك شهدت منطقة شمال شرقي أفريقيا خلال هذه الفترة ارتقاء الممالك المسيحية التي أسست في القرن السادس الميلادي إلى أوج مجدها، وخاصة في القطاعات الثلاثة من النوبة التي كان الازدهار الاقتصادي والثقافي لا يزال بادياً فيها حتى القرن الحادي عشر الميلادي[١٢٠].

وكانت الحالة في أثيوبيا أشد سوءاً، ولكن الملكية عادت فوطدت أركانها، بعد انهيار أكسوم، في لاستا منذ القرن الحادي عشر الميلادي، وأُسست في الوقت نفسه عدة إمارات إسلامية في الشرق وفي الجنوب حتى البحيرات الأثيوبية.

ومن الظاهر أن تنظيم سلطة عليا في كل مدينة كان هو القاعدة المتبعة بالنسبة للساحل الشرقي. وخلال القرن العاشر الميلادي أُسست فيما يعرف اليوم باسم زيمبابوي دولة اتخذت من مابونغوبوي عاصمة لها؛ ثم ظهرت زيمبابوي الكبرى في القرن الثالث عشر الميلادي. وفيما يخص أفريقيا الوسطى أو المناطق الداخلية بشرق أفريقيا، لم تلاحظ بعد تطورات إقليمية واسعة النطاق. وغاية ما يمكن أن يقال هو أن المعلومات المتوافرة تشير الى أن سانغا كانت تشهد تطوراً بطيئاً صوب ظهور «رؤوس للقبائل»، ولكن هذا التطور لم يترسخ على نحو يتسم بالوضوح إلاّ في أواخر القرن العاشر الميلادي[١٢١].

ولا تتوافر لدينا – باستثناء هذه التطورات – معلومات مباشرة عن وجود نوع آخر من أنواع التنظيم السياسي. ومن الممكن أن يذهب المرء إلى أن التنظيم المكاني لمواقع السكنى في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من أفريقيا يوحي بأنه كان ثمة حكم جماعي يُمارَس بمعرفة رؤساء المجموعات الكبيرة، وأن هذا الحكم كان يرتكز على أيديولوجية القرابة. ولكن هذا الرأي تعرض لنقد مؤخراً[١٢٢] لأنه يستند – إلى حد مبالغ فيه على ما يقال – إلى مقارنات مستمدة من الكتابات الإثنوغرافية التي وضعت خلال القرنين الماضيين. وليس يمنعنا الوضع الحالي لمعارفنا في هذا الصدد من أن نلاحظ أولاً استمرار السلطة في أيدي الحكام الذين كانوا قد نُصّبوا قبل القرن السابع الميلادي ولا ريب. وفي مثل هذه الحالات، لم تكن هناك أسرات حاكمة متميزة، ولا سلطات، ولا فروق ضخمة في مستويات الحياة. ولما كنا نتحدث هنا عن مواقع مجمّعة، فإن هذه الحقيقة وحدها توحي باحتمال وجود حكومة جماعية. ويستفاد علاوة على ذلك من المعلومات المتوافرة أن الإقليم الذي كان يخضع لسيطرة من هذا القبيل كان صغيراً جداً؛ وربما لم يكن يزيد في مساحته عن حجم قرية. ومن الممكن أن توضع موضع الدراسة أمثلة مشابهة تماماً في مناطق الغابات بغرب أفريقيا.

---

(١٢٠) يكفي أن نرجع إلى أوصاف الآثار التي عُثر عليها عن طريق الحفريات، في دنقلة على سبيل المثال، ولا سيما الكنائس والقصر الملكي كيما ندرك أن الدولة النوبية كانت تمتلك، في بلد شديد الفقر، ممتلكات هامة، وكانت تلعب دوراً دولياً. وعن علوة والحفريات الحديثة، انظر د.أ. ولسبي (D.A. Welsby)، ١٩٨٣: وهذه الأعمال تؤكد دينامية النوبة اقتصادياً وثقافياً في القرن الحادي عشر الميلادي.

(١٢١) ب. دو ماريه (P. de Maret)، ١٩٧٧–١٩٧٨.

(١٢٢) النقد الذي وجهه م. هول (M. Hall)، ١٩٨٤.

مظاهر التعبير الجماعية: الأديان والأيدولوجيات والفنون

كان جزء كبير من قارة أفريقيا ينقسم بين ديانتين موحدتين. وكانت إحداهما، وهي الإسلام، في حالة توسّع متصل فيما بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين[١٢٣]. أما أخراهما، وهي المسيحية، فقد اختفت من شمال أفريقيا بأسرها[١٢٤] حيث كانت قد رسّخت جذورها خلال عصر الرومان، ولم تحافظ على قوتها إلّا في النوبة وأثيوبيا، بينما تمكنت أقلية مسيحية كبيرة من مواصلة البقاء في مصر. وقد أقامت كلتا الديانتين الموحدتين حضارة تعتنق رسالة عالمية، وسعت كلتاهما إلى إحلال حضارتها – بقدر يصغر أو يكبر تبعاً للمكان والزمان – محل الثقافات السابقة عليها. بيد أن المسيحية كانت عاجزة أشد العجز عن التغلب على الانقسامات الداخلية التي كانت ترجع في معظمها إلى وحدتها الوثيقة مع السلطات التي كانت موجودة في العصور التي تلت عصر الرومان. ولم تكن ثمة صلات تربط بين أي من الأقباط أو النوبيين أو الأثيوبيين وبين روما أو حتى بينهم وبين بيزنطة. ورغم ما كان عليه هؤلاء المسيحيون الأفارقة من مهارة، وقد كان لديهم عدد كبير من الأديرة بوجه خاص، فقد عاشوا دون اتصال يذكر مع العالم الخارجي، ولا حتى مع منطقة البحر الأبيض المتوسط على الأقل. وتدعو الحاجة إلى إجراء دراسات عن علاقاتهم – ولا سيما إبّان الفترة التي نتناولها هنا – مع مسيحيي آسيا الذين كانوا هم أيضاً منفصلين عن روما وبيزنطة، فضلاً عن دراسة علاقاتهم بوجه خاص مع النساطرة الذين كان تنظيمهم الكنسي يمتد حتى الصين؛ فلم تطرح في هذا الصدد سوى أسئلة بالغة القلة.

أما نفوذ الإسلام – وهو دين وثقافة قُدّر لها الانتشار عبر المناطق المعروفة من العالم ابتداء من آسيا إلى المحيط الأطلسي، وظلا يفصلان لوقت طويل بين السود في أفريقيا وسكان المناطق الواقعة شمالي البحر الأبيض المتوسط – فقد ازداد قوة على قوة مع تزايد الوحدة بين صفوفه. ولكن هذه الوحدة تعرضت لتهديد خطير في القرن العاشر الميلادي نتيجة للانتصارات المؤقتة التي أحرزها الفاطميون الشيعيون في كل مكان أفريقيا المسلمة. وفي القرن الحادي عشر الميلادي، بدأ تقدم مذهب أهل السنّة الذي كان يرتكز – في شمال أفريقيا – على الفقه المالكي. وهكذا كُتبت الغلبة على نحو تدريجي لنهج جديد في الحياة يتمثل في تطبيق نظم قانونية واجتماعية، وفي احترام القواعد الأساسية للإسلام. ثم تحقق الانتصار في نهاية الأمر للتعاليم الإسلامية على أساليب الثقافات القديمة في المناطق التي تغلغل فيها الإسلام تغلغلاً عميقاً. ويسعنا أن نقول بوجه عام إن هذا كان واقع الحال في شمال القارّة بأكمله بحلول القرن الحادي عشر الميلادي[١٢٥]. وأحرز الإسلام تقدماً في الساحل وفي المناطق الواقعة على ساحل أفريقيا الشرقي: على أن انتصار الثقافة الاسلامية لم يصبح حقيقة واقعة في هاتين الحالتين الأخيرتين إلّا في الفترة التالية. وسيكون علينا

---

(١٢٣) انظر الفصول ٣ و ٤ و ١٠ من هذا المجلد.

(١٢٤) ترجع مظاهرها الثقافية وآثارها الأخيرة إلى القرن الحادي عشر الميلادي. انظر الفصل ٣ من هذا المجلد.

(١٢٥) انظر الفصلين ٢ و ٤ من هذا المجلد. وثمت مظاهر الوحدة استمرت بقية باقية تستحق الإهتمام من أتباع الديانات السنكريتية والمسيحية واليهودية ومن الخوارج. ولا يتسع المجال للحديث عنها.

على الأرجح أن نولي قدراً أكبر من الاهتمام في المستقبل للحلول الوسط التي اضطر أصحاب السلطة إلى قبولها حين تحولوا إلى اعتناق الإسلام في الساحل وغيره في مواجهة مجتمعات لم تكن التعاليم الدينية السائدة فيها والمتوارثة عن الأسلاف تتفق مع فرائض معينة يأمر بها الإسلام[١٢٦]. وهذا هو ما يفسر لنا بطء التقدم في مناطق معينة والطابع الحضري الذي اتسمت به عملية نشر الإسلام لوقت طويل من جانب، كما يفسر لنا من جانب آخر عنف السخط الذي كان التقاة من الفقهاء يبدونه ضد الحكام «المترخصين»، والذي بقيت الآثار الناتجة عنه لعدة قرون ابتداء من القرن الرابع عشر الميلادي بوجه خاص. وربما كان في مقدورنا أن نتلمس مثلاً لأثر من أول آثار هذا العنف في قيام المرابطين بنشر الإسلام في مناطق معينة من غرب أفريقيا في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي.

وقد يولي المؤرخون اهتماماً أكبر لمعرفة ما هي الديانة الأفريقية التي كانت موجودة في تلك الفترة. ولسنا نستطيع أن نفسر النزر اليسير من المعلومات المتوافرة لدينا إلاّ عن طريق الاستعانة بمعلومات تتعلق بفترات أقرب عهداً. فقد كثر الحديث عن «صنّاع الأمطار» وعن «التعاويذ» وعن «عبادة الأسلاف» وعن «الأصنام» – وهي كلمة تتردد في المصادر التوحيدية – وعن «السحر». غير أن اتباع أسلوب من هذا القبيل إنما يخفي جهلنا، لأنه يبرز جوانب الاستمرارية المطمئنة ويلغي كل تطور؛ كما أنه يظل غامضاً بدرجة خطيرة. ونحن نواجه هنا أيضاً نقصاً فادحاً في البحوث الجارية عن أفريقيا القديمة، ولن يتسنى سد هذا النقص إلاّ بصورة جزئية وعن طريق تطوير منهجيات جديدة.

إن الفكرة التي تأخذ بها الثقافات عن السلطات التي تسند إليها قيادة المجتمعات ترتبط، بطبيعة الحال، بالأيديولوجيات السائدة وبالبنى الاقتصادية في وقت معاً. وقد رأينا فيما سبق آنفاً ما تتميز به أشكال محددة من السلطة من تنوع محتمل. وكانت مذاهب التوحيد تنظر إلى كل سلطة على أنها عمل في خدمة الله وبتفويض منه عز وجلّ، وذلك رغم أن سلطة إمام تاهرت لم تكن تشبه سلطة أئمة الفاطميين، ورغم أن هؤلاء الأخيرين كانوا يعتقدون أنهم أقرب إلى الله وخلفائه ورسوله من أمراء الأغالبة والأدارسة؛ ومهما يكن من أمر، فقد كانت هذه الأسرات الحاكمة تحكم باسم الله والقرآن الكريم. ولم يكن الوضع يختلف عن ذلك فيما يخص علاقة ملوك النوبة ونجاشي الحبشة مع الله عز وجل، وإن كنا لا نعرف إلاّ القليل عن التحليل النظري لهذه العلاقة مع الله خلال هذه الفترة[١٢٧].

ولكن الوضع كان يختلف عن ذلك في مناطق أخرى من أفريقيا بقيت وفية لدينها وللبنى الاجتماعية–الاقتصادية التي انبثقت منه. فقد ترتب على نمو الدول الكبيرة ظهور تصور جديد

---

(١٢٦) من أمثلة الحلول الوسط التي يتحدث عنها العمري فيما يخص القرن الرابع عشر الميلادي: كشف المانسا موسى، ملك مالي، وهو في القاهرة أنه يوجد في أمبراطوريته «سكان وثنيون لا يتطلب منهم دفع الضرائب المفروضة على غير المسلمين، ولكنه يستخدمهم في استخراج الذهب من المناجم». انظر أيضاً الفصل ٣ من هذا المجلد.

(١٢٧) على الرغم من سهولة التحليل في حالة المسيحية الرومانية. انظر على سبيل المثال ج. دُفيس (J. Devisse)، ١٩٨٥ (ب).

يستحق الاهتمام لمفهوم السلطة يطلق عليه خطأ اسم «الملكية المقدسة» في كثير من الأحيان. ومنذ أكثر من قرن لاحظ العلماء أن أيديولوجيات النظام الملكي تتماثل أشد التماثل في مختلف أنحاء أفريقيا جنوبي الصحراء كافة: إذ كان صاحب هذه السلطة «مقدساً» أو بعبارة أدق موضع الاحترام ما دامت تتوافر فيه شروط العقد البشري الذي يربط بينه وبين جماعته؛ وكان مرهوب الجانب لأنه هو – وهو وحده – الذي يضطر إلى انتهاك القواعد العادية للحياة الاجتماعية؛ والمثل الذي يُساق لهذه الانتهاكات في كثير من الأحيان هو غشيان المحارم؛ وكان لهذا الشخص تأثير إيجابي على البيئة والخصوبة، وعلى الأمطار والمياه، وعلى الغذاء، وعلى السلام الاجتماعي، وعلى حياة المجتمع. وكان هناك اتفاق ضمني على أنه يملك قوى خارقة للطبيعة بحكم الوظيفة التي يمارسها أو نتيجة لتراكم التعاويذ والرقى. وكان للملكة الأم أو لأخوات الملك أو حتى لزوجته دور هام في الطقوس. وكان هناك تماثل بالغ بين جوانب معينة في كل مكان فيما يخص قواعد السلوك المرعية والرموز المرتبطة بالملكية. فليس يسوغ أن يكون الملك مصاباً بعيب جسدي؛ وينبغي له ألاّ يلمس الأرض العارية بقدميه، وألاّ يرى الدماء أو الجثث؛ وعليه أن يظل بعيداً عن أعين شعبه وأن يخفي وجهه؛ ولا يجوز له أن يتصل بالآخرين إلاّ عن طريق وسطاء؛ وعليه أن يأكل بمفرده ولا يجوز أن يراه أحد وهو يشرب. وقد ذهب ج.ب. موردوك إلى حد القول بأن جميع الممالك الأفريقية كانت تتشابه كما تتشابه حبات البازلاء داخل جراب واحد[١٢٨]. فإذا أُصيب بعجز خطير عن النهوض بالتزاماته، ولا سيما بوصفه منظماً للمحاصيل، أو لسبب يتعلق بسلامة جسمه، أو عن طريق الإساءة في استخدام سلطاته، فإنه يُستبعد جسدياً دون إبطاء بقدر أو بآخر[١٢٩]. وفي هذا يتمثل ولا شك أهم الفروق الملموسة في ممارسة السلطة مع عوالم البحر الأبيض المتوسط.

وقد جرت العادة فيما سلف على تفسير جوانب التشابه بين السلطات السياسية في أفريقيا بكونها ترجع إلى أصل فرعوني مشترك واحد. ولكن هذه النظرة لم تعد تتمتع بإجماع الكافة في يومنا هذا، ويولى قدر أكبر من الاهتمام لما تتصف به خصائص معينة تتميز بها هذه السلطات السياسية من قدم، ولأصولها المحلية، ولامتداد جذورها في الطقوس والمعتقدات المحلية: من ذلك علاقاتها بالأرض التي تمنح الغذاء، وبالصيد، وبالأمطار. ويذهب البعض أيضاً إلى أن هذه السلطات كانت تستعير من بعضها البعض أكثر جوانبها جاذبية واتساماً بالأبهة والفخامة؛ وربما تسببت هذه الاستعارات في إيجاد قدر من التماثل. ويكفينا مثال واحد في هذا الصدد: وهو الأجراس الحديدية المنفردة أو المزدوجة ذات الشفة الملحومة والخالية من الألسنة. فقد تطور هذا الطراز من الشمارات في غرب أفريقيا، وفي عام ١٢٠٠م عُثر عليه في شابا بكاتوتو في شكل جرس منفرد، بينما ظهر الجرس المزدوج في زيمبابوي خلال القرن الخامس عشر الميلادي. وكان

(١٢٨) ج.ب. موردوك (G.P. Murdock)، ١٩٥٩، ص ٣٧.

(١٢٩) مثال: المسعودي، ١٩٦٥، ص ٣٣٠: «فمتى ما جار الملك (وملك الزنج) عليه حكمه وحاد عن الحق قتلوه وأحرموا عقبه الملك». وورد الحديث عن قتل الملك لعجز جسدي أو بعد انقضاء عدد معين من السنين في كتابات شتى. ولم يقم دليل على حالة واحدة رغم وجود هذه القواعد كمعايير أيديولوجية في ممالك كثيرة.

الجرس المنفرد يرتبط بالسلطة السياسية وبالسلطة العسكرية بنوع أخص، وكان الجرس المزدوج يرتبط بالملكية ذاتها. ويعني ذلك أنه كان ثمة انتشار من نيجيريا إلى زيمبابوي (وإلى مملكة الكونغو) قبل ١٥٠٠م، ومن نيجيريا إلى شابا قبل ١٢٠٠م، وربما وقع ذلك أيضا خلال القرون التي نعرض لها بالدراسة[١٣٠]. وهو يقدم دليلاً ملموساً على انتشار عنصر من عناصر الملكية «المقدسة» بطرق ما فتئت مجهولة حتى الآن.

وما من شك في أن أيديولوجية الملكية كان لها دور في إقامة إحدى الممالك في مابونغوبوي. ونحن نعتقد أن الصلة بين الملك والأمطار كانت حاسمة في هذه الحالة: إذ كان الملك هو الصانع الأعلى للأمطار الذي يتحكم في سقوطها، وهي صفة حاسمة بطبيعة الحال في بلاد لا تسقط فيها الأمطار بانتظام رغم أن كل المحاصيل تعتمد عليها. ولكننا لا نعرف شيئاً يستحق الذكر عن العناصر الأخرى التي تتضمنها هذه الأيديولوجية. وقد كانت مملكة زيمبابوي تأخذ بها؛ وحين توافرت لدينا معلومات عنها – ولكن بعد انقضاء خمسة قرون – تبين أن جانباً كبيراً من العناصر التي وجدت في غرب أفريقيا موجود في هذه الحالة أيضاً.

ومؤدى ذلك كله أن العوامل التي شجعت على ظهور خصيصة أو أخرى من الخصائص المميزة لهذه الملكية «المقدسة» كانت تختلف أشد الاختلاف من وقت إلى آخر ومن مكان إلى مكان. وعلينا أن نلتزم بالحيطة هنا أيضاً توقياً من الإغراق في المنهجية: فقد كانت آداب السلوك والطقوس والمعتقدات والشعارات تتباين من قرن إلى آخر ومن مكان إلى مكان. وحتى في القرن التاسع عشر الميلادي لم تكن هذه متماثلة تماماً في مختلف الممالك؛ وتتميز قائمة الخصائص التي عرفت بها «الملكية المقدسة» بكونها قائمة مركبة، وكان من النادر أن تجتمع كل الجوانب في كل مملكة. وهذا يعني أن التماثل الذي تحدث عنه موردوك غير حقيقي في جانب منه.

ويتبدى التعقد الذي تتصف به جوانب السلطة على نحو يوشك أن يكون مادياً خلال الفترة موضع الدراسة. ففي المناطق التي أصبحت فيها التجارة نشاطاً أساسياً، لم يكن في استطاعة السلطة أن تكون بمعزل عن الطريقة التي تتم بها الهيمنة عليها أو عن التحكم في الذهب أو النحاس أو الحديد على سبيل المثال. وهكذا ظهرت جوانب للسلطة لم يكن لها وجود في مجتمع يتألف من الصيادين وجامعي الثمار، أو من جماعة من المزارعين البسطاء.

ومن المحقق أنه كان يُفترض في ملوك غانا أن يكونوا مثل غيرهم أقوياء جسدياً: وتشهد بذلك قصة الخديعة التي رواها البكري لإخفاء إصابة واحد منهم بالعمى[١٣١]، ولكن القوة الاقتصادية التي كان أولئك الملوك يتمتعون بها هي التي كانت تستحوذ على اهتمام الكتاب العرب.

ويستبين من ذلك إذن أن القوة السياسية في أفريقيا كانت في نهاية المطاف، وكما هو الحال في كل مكان آخر، أكثر ارتباطاً بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية منها بالأيديولوجيات؛ وكانت الأيديولوجيا تتكفل عند الحاجة بخلق التبريرات والطقوس اللازمة لتوفير الاستقرار ولإضفاء

---

(١٣٠) ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٦٩.

(١٣١) البكري، ١٩١٣، ص ١٧٤ و ١٧٥.

المشروعية على الحكام. وما الذي كان يحدث إذن عندما يتصارع حقان مشروعان؟ ولنقل على سبيل المثال مشروعية ملك يخضع لحكم الله ومشروعية صانع ماهر في صب الحديد – في نفس هذا الشخص ذاته – تحالف مع السباكين السحرة منذ وقت طويل. وهو سؤال لا يحتاج الى جواب. فقد واجهت السلطات الأفريقية قبل القرن السابع الميلادي وبعد القرن الحادي عشر الميلادي وفيما بين هذين القرنين، تناقضات وتوترات وخيارات وتطورات مثلما حدث في كل منطقة أخرى من العالم. والشيء الذي يمكن أن يكون اليوم أكثر إثارة لدهشة المؤرخين وحيرتهم في هذا المجال هو ما كانت التعديلات الأيديولوجية التي قللت من ضخامة التناقضات والصراعات تتسم به من مرونة بالغة، وذلك ما لم يكن ثمة تعارض مع فرائض المسيحية أو الإسلام على الأقل.

وإذا كانت الأديان والأيديولوجيات تعرض لجوهر الثقافة، فإن الفنون هي التي تعبر عن هذا الجوهر. وعلى هذا المستوى تجري التفرقة بين مجموعتين مختلفتين من التراث: تراث الأويكومين[١٣٢]، وتراث الفنون التقليدية الإقليمية، ولا تتوافر لدينا معرفة مباشرة عن هذه الأخيرة باستثناء الآثار المرئية.

غير أن العالم الإسلامي يخضع الفن لحياة المجتمع الإسلامي. فالمباني الجماعية، حتى وإن أُقيمت بأمر من السلطة السياسية، هي في المقام الأول أماكن يجتمع فيها أبناء هذا المجتمع للصلاة وتأدية فرائض الدين. ويحتل المسجد مكان الصدارة في العمارة الإسلامية. وتوجد بطبيعة الحال أساليب يمكن التعرف عليها للوهلة الأولى تبعاً لنظام الحكم السائد، أو طراز العصر، أو المهام التي كان هذا الجزء أو ذاك من أجزاء المبنى يستخدم لتأديتها؛ وما من شك أيضاً في أن كل أسرة حاكمة كانت تعمل على إضفاء طابعها على مساجدها. ولم يخرج على هذه القاعدة لا الطولونيون في الفسطاط، ولا الأغالبة في القيروان، ولا الفاطميون في المهدية أو القاهرة، ولا المرابطون في المغرب أو الأندلس، ولا الموحدون. ومع ذلك ففيما وراء هذه التفصيلات كلها كان المسجد يعكس وحدة «الأمة» الإسلامية.

وفي جميع المناطق الأخرى أُتيحت الفرصة لنمو مظاهر الترف غير الصارخة التي كانت الأرستقراطية الحكومية والعسكرية والتجارية تتمتع بها. ومع أن هذه الطبقة لم تكن تميل إلى التفاخر على الإطلاق، فقد اكتسبت عبر هذه القرون ولعاً بالترف يتبدى بوضوح في إنتاج المنسوجات، والمصنوعات المنحوتة من العاج والخشب، والخزف، والفسيفساء، بل وفي الرسوم الحائطية في بعض الأحيان. وكان الاقتباس ينتقل في هذا المجال، مثلما كان ينتقل في مجال العمارة، من قارّة الى قارّة تبعاً لذوق العصر. وكان هذا الولع بمظاهر الترف من الوضوح بحيث أن الوافدين من «المغتربين» الذين كان المقام يستقر بهم في جنوبي الصحراء للتجارة كانوا يجلبون معهم أجمل أشكالها ومنتجاتها[١٣٣].

---

(١٣٢) انظر الفصل ٨ (الحاشية رقم ٩٤) من هذا المجلد.

(١٣٣) دراسة ممتازة حديثة لباحث تونسي حول هذا الموضوع: أ. لوحيشي، ١٩٨٤.

وقبل انتهاء القرن الحادي عشر الميلادي، كان العالم الإسلامي ينتج السلع الكمالية والتحف الجميلة التي كانت تلقى سوقاً رائجة: وآية ذلك أنه في أواخر القرن العاشر الميلادي كانت الآنية المصنوعة من الخزف الصيني الأخضر – التي كانت تستورد من قبل بتكاليف باهظة – تُقلّد بالفعل في مدينة الفسطاط.

وقد أشرنا في هذا المجلد إلى فنون النوبة وأثيوبيا التي كانت أكثر انغلاقاً على نفسها، والتي كانت تقتبس مع ذلك من الأشكال الوافدة من حوض البحر الأبيض المتوسط. وتتباين المكانة التي تحتلها الرسوم الحائطية في الفن المسيحي أشد التباين مع الممارسة الإسلامية. ومن المفيد أن ننوه بما كان لأحدهما على الآخر – أي للفن الإسلامي على الفن المسيحي والعكس بالعكس – من تأثير. ففي ذلك دليل سلبي على أن الأساليب لا تنتشر تلقائياً، ولكنها تتبع خطوط القوة الدينية والسياسية. وبهذا المعنى، لا يزال الفن المرئي وسيلة من وسائل التعبير عن الأيديولوجيات والنظريات العالمية السائدة.

ولوقت طويل كان البعض يعتقدون ويرددون في كتاباتهم أنه لم يتبق شيء من الفن المرئي في أفريقيا جنوبي الصحراء، لأن الخشب – وهو المادة المفضلة للتعبير الفني – لم يثبت لعوارض الزمن! أضف إلى ذلك أنه لو أن هذه الفنون كانت موجودة فإنها لا تزيد عن كونها فنوناً «قبلية» حسبما كانت توصف باستخفاف. ولكن الرحلة التي قام بها معرض «كنوز نيجيريا القديمة»[١٣٤] الرائع عبر العالم صححت هذه الأفكار، وأدت هي وغيرها من الاكتشافات والمعارض الحديثة، إلى إعادة فتح هذا الموضوع من جديد، وظل «نوك» يخلب ألباب الكثيرين طوال أعوام وأعوام[١٣٥]. وهكذا وبضربة واحدة كشف هذا الفن التصويري الخزفي، الذي انتشرت منتجاته وأساليبه البالغة التنوع لما يقرب من ألف عام ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد، عن عمق الماضي الفني في أفريقيا. وظهر بعد ذلك اتجاه إلى الانتقال مباشرة إلى إنتاج «إيفه» خلال القرن الثاني عشر الميلادي: إذ كان يُنظر إلى إيفه على أنها نتيجة لنوك. وكان الخطأ يتمثل في الاعتقاد بأنه لم يكن هناك شيء يستحق الذكر خلال الفترة الواقعة بين هاتين الظاهرتين، وأن فن الخزف كان مقصوراً على نيجيريا. أما اليوم فقد أصبح من الجلي أن نوك لم تكن وحدة مغلقة، وأن فن التصوير الخزفي كان موجوداً في خارجها أيضاً، وأنه تطور خلال فترتنا هذه فن تشكيلي كان منتشراً من تغداوست الى جيني جينو وفي النيجر[١٣٦] وجنوب بحيرة تشاد[١٣٧]، كما كان موجوداً في أماكن أخرى ولا شك وخاصة في إيغبو–أوكوو، وكانت ثمة اختلافات كبيرة من حيث الأسلوب. وعلى ضوء الوضع الراهن للبحوث يمكننا أن نقول إنه كان هناك تراث إقليمي في منطقة النيجر الأعلى لم يعبّر عن نفسه بالخزف وحسب، بل وبالقطع المعدنية الصغيرة وبالخشب

---

(١٣٤) أ. إيو بالاشتراك مع ف. ويليت (E. Eyo et F. Willett)، ١٩٨٠ و ١٩٨٢.

(١٣٥) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو، المجلد الثاني، الفصل ٢٤.

(١٣٦) ب. غادو (B. Gado)، ١٩٨٠. توصل نفس هذا الباحث إلى اكتشافات أخرى أحدث عهداً.

(١٣٧) ج. كوناه (G. Connah)، ١٩٨١، ص ١٣٦، وما بعدها.

أيضاً حوالى عام ١١٠٠م في بانديا‌غارا. ومن المحتمل أن تكون أعمال خشبية كثيرة قد نُحتت في تلك الفترة ولكنها اندثرت. ويرجع الفضل في الحفاظ على مساند العنق الخشبية وعلى التماثيل الصغيرة القليلة التي عُثر عليها في بانديا‌غارا إلى توافر ظروف غير عادية للصون، وإن كان من الممكن أن تتوافر في أماكن أخرى.

ويوجد في كل مكان من غرب أفريقيا تعبير فني تصويري يستخدم الطين المحروق لصون منتجاته، ويمتد هذا الإنتاج هو وتقنياته عبر قرون عديدة، وهما يرجعان إلى ما قبل القرن السابع الميلادي بوقت طويل. ومن اللازم الآن أن تنسق الدراسات الجارية في هذا المجال وأن يتم ترشيدها؛ وتجدر الإشارة في عبارة موجزة إلى الزهريات الخزفية التي تتميز بنوعية فنية رائعة والتي عُثر عليها في سينتيو–بارا بالسنغال؛ وترجع هذه الزهريات إلى القرن السادس الميلادي، ومن الراجح على ما يبدو أنها كانت تعتبر بمثابة مؤشرات ثقافية داخل منطقة جغرافية واسعة النطاق[١٣٨]. فما الذي كان هذا الإنتاج الفني يرمز له؟ وما الذي كان يمثله كحاجة جمالية أو كتعبير أيديولوجي؟ ومن الذي كان يأمر بصنعه؟ أسئلة كثيرة لا تزال في حاجة إلى جواب.

وفي أفريقيا الوسطى نجت من الاندثار تحفتان من الخشب: إحداهما خوذة على شكل قناع يمثل حيواناً، والأخرى رأس فوق عمود يرجع إلى أواخر الألف الميلادية الأولى، ويستفاد منهما على الأقل أن فن النحت كان موجوداً في أنغولا. وتوجد الرسوم المنقوشة على الحجارة بأعداد كبيرة في أنغولا، كما توجد بأعداد أكبر في أفريقيا الوسطى: ولكن أحداً لم يُعنَ للأسف الشديد لا بجمعها على نحوٍ يتسم بالعناية، ولا بدراستها، ولا – من باب أولى – بتحقيق تاريخها[١٣٩]. وفي شرق أفريقيا عُثر في منطقة النيل الأبيض على تماثيل صغيرة تصور أبقاراً من هذه الفترة، كما عُثر على تمثال لإنسان في أوغندا. وفي أفريقيا الجنوبية، انتهت فترة الأقنعة الخزفية في منطقة الترانسفال حوالى عام ٨٠٠م. وربما كانت هناك صلة مع قطع مغطاة بالذهب وجدت في مابونغوبوي. وكانت هذه القطع ولا شك بداية فن النحت فوق الحجارة الذي تطور في زيمبابوي. ولكن مابونغوبوي لم تكن سوى حالة واحدة من حالات كثيرة في المنطقة، فقد عُثر على تماثيل خزفية صغيرة ترجع إلى فترتنا هذه وتصور أبقاراً وحيوانات مستأنسة ونساء في مواقع تراث ليوبارد كوبي؛ كما عُثر على تماثيل من هذا النوع في مواقع أكثر قدماً في زيمبابوي (غوكوميري). وفي أواسط زامبيا (كالومو) عُثر على تماثيل مماثلة ترجع إلى الفترة التي نتناولها في هذه الدراسة، ولكنها تختلف أشد الاختلاف من حيث الأسلوب عن مثيلاتها في زيمبابوي. ولا يسوغ لنا أن ننسى في النهاية أن فن الحجارة الذي كان يتميز بثرائه البالغ في زيمباروي اندثر في القرن الحادي عشر الميلادي، بينما استمرت أساليب أخرى أقل تعقداً من فن الحجارة في ناميبيا وأفريقيا الجنوبية؛ وكان ذلك بفضل السان ولا ريب.

(١٣٨) ج. تيلمانس بالاشتراك مع أ. رافيزيه (G. Thilmans et A. Ravisé)، ١٩٨٣، ص ٤٨ وما بعدها. انظر أيضاً الفصل ١٣ من هذا المجلد.

(١٣٩) عن الرسم فوق الحجارة، انظر سي. ابرفيدوزا (C. Ervedosa)، ١٩٨٠، مع بيبليوغرافيا كاملة.

وقد قيل ما فيه الكفاية للتدليل على وجود فن تشكيلي في كل مكان جنوبي أويكومين، وعلى أنه لم تكتشف غير آثار متناثرة منه حتى الآن. ولم يتضح بعد مدى امتداد المناطق الأسلوبية. ولا تتوافر لدينا سوى أفكار مبهمة عن الدور الذي لعبته تلك الأعمال وعن الغاية منها، بل إن الحالات التي عُثر فيها على القطع الفنية – مثلما حدث في أفريقيا الجنوبية – لم تكن موضعاً لبحوث كافية. غير أنه يسعنا أن نتنبأ بأنه سيجيء يوم يُسدّ فيه جانب من هذا النقص، وبأنه سيكون في مقدورنا أن نعيد بناء تاريخ الفنون التقليدية الإقليمية مثلما فعلنا بالنسبة لتاريخ فن الأويكومين. وخلافاً لما يُبدى ويُعاد في كثير من الأحيان، ليس من المحقق على الاطلاق أن الحاجات والأفكار الدينية كانت تسيطر على الفنون الأفريقية القديمة بنفس القوة التي كانت تسيطر بها على الأويكومين، إلاّ إذا كنا بطبيعة الحال نطلق اسم «الدين» على كل أيديولوجية وكل نظام للقيم.

الخلاصة

كانت هذه خمسة قرون من الاستقرار، وترسّخ المجتمعات، والتطور بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ خمسة قرون تميزت بقدر أكبر من الترابط في استغلال بيئات مختلفة، وشهدت في الوقت نفسه ظهور الإسلام الذي بدّل الموازين القديمة في نهاية المطاف. خمسة قرون من تطور غير متكافىء خرجت منها مناطق معينة من القارّة خروجاً تاماً من ظلمة الوثائق، وأتاحت أمامنا الفرصة كي نتوصل – بالعمل الدؤوب والابتكار المنهجي – إلى رسم صورة متكاملة للتحولات التقنية والاجتماعية والثقافية والسياسية الجارية؛ خمسة قرون بقيت خلالها أيضاً مناطق معينة غير معروفة لنا بما فيه الكفاية على الإطلاق، وهو ما يعني أن الجهود التي بُذلت كانت غير كافية. وليس ثمة شك في أن أفريقيا الوسطى كانت تمرّ في هذه القرون بمرحلة تنظيم اجتماعي وسياسي واسع النطاق: وهذا ما نحسه في كل مجال تقريباً، ولكننا لا نزال نفتقر إلى الأدلة التي تثبته في معظم الأحيان.

وحين يقيس المرء الشوط الذي قطعته البحوث خلال الأعوام العشرين الأخيرة وبالنسبة لهذه القرون بوجه خاص – وهي الرحلة التي قُدّمت معالمها في هذا المجلد –، فإنه لا يستطيع إلاّ أن ينظر إلى هذه الفترة باعتبارها إحدى الفترات التي ينبغي أن تتركز عليها جهود ضخمة في المجالات البحثية كافة كي نتمّم ما يتوافر لدينا عنها من معارف بالغة التشويق، وإن كانت بعيدة كل البعد عن الاكتمال.

وما كان في استطاعة مراقب يعيش في عام ٦٠٠م أن يتنبأ بما ستصير إليه أفريقيا في عام ١١٠٠م، ولكن مراقباً يعيش في عام ١١٠٠م كان يستطيع أن يتنبأ بالخطوط العريضة لما ستكون عليه حالة البشرية في هذه القارّة في عام ١٥٠٠م، كما كان يستطيع أن يتنبأ بأوضاعها الثقافية حتى عام ١٩٠٠م؛ وفي ذلك تكمن أهمية قرون التكوين الخمسة التي عرضت في هذا المجلد.

أعضاء اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام

(التاريخ المبين قرين الاسم هو تاريخ بدء العضوية)

سعادة السيد **محمد الفاسي** (المغرب) من ١٩٧١؛ توفي في ١٩٩١
المشرف على المجلد الثالث
الأستاذ ج. ل. **فرانكو** (كوبا) من ١٩٧١؛ توفي في ١٩٧٩
المرحوم السيد م. ح. **جلال** (الصومال) ١٩٧١–١٩٨١؛ توفي في ١٩٨١
الأستاذ الدكتور ف. ل. **غروتانيلي** (إيطاليا) من ١٩٧١
المروح الأستاذ اي. **هابرلاند** (جمهورية ألمانيا الاتحادية) من ١٩٧١؛ توفي في ١٩٩٢
الدكتور **أكليلو هابتي** (أثيوبيا) من ١٩٧١
سعادة السيد أ. **هامباتي با** (مالي) ١٩٧١–١٩٧٨ (استقال)؛ توفي في ١٩٩١
الدكتور أي. سي. **الحراير** (ليبيا) من ١٩٧٨
الدكتور إ. **هربك** (تشيكوسلوفاكيا) من ١٩٧١
المشرف المساعد على المجلد الثالث
الدكتور أ. **جونز** (ليبيريا) من ١٩٧١
المرحوم القس **ألكسيس كاغامي** (رواندا) ١٩٧١–١٩٨١؛ توفي في ١٩٨١
الأستاذ أي. ن. **كيمامبو** (تنزانيا) من ١٩٧١
الأستاذ ج. **كي–زيربو** (بوركينا فاسو) من ١٩٧١
المشرف على المجلد الأول
السيد د. **لايا** (النيجر) من ١٩٧٩
الدكتور أ. **ليتنيف** (الاتحاد السوفييتي) من ١٩٧١
الدكتور **جمال مختار** (مصر) من ١٩٧١
المشرف على المجلد الثاني
الأستاذ ب. **موتيبوا** (أوغندا) من ١٩٧٥
الأستاذ د.ت. **نياني** (السنغال) من ١٩٧١
المشرف على المجلد الرابع
الأستاذ ل. د. **نكونكو** (بوتسوانا) من ١٩٧١
الأستاذ ت. **أوبنغا** (جمهورية الكونغو الشعبية) من ١٩٧٥
الأستاذ **بثويل أ. أوغوت** (كينيا) من ١٩٧١
المشرف على المجلد الخامس
الأستاذ سي. **رافواجانا هاري** (مدغشقر) من ١٩٧١
المرحوم الأستاذ و. **رودني** (غيانا) ١٩٧٩–١٩٨٠؛ توفي في ١٩٨٠
المرحوم الأستاذ م. **شبيكة** (السودان) ١٩٧١–١٩٨٠؛ توفي في ١٩٨٠
الأستاذ ي. أ. **طالب** (سنغافورة) من ١٩٧٥
المرحوم الأستاذ أ. **تيشيرا داموتا** (البرتغال) ١٩٧٨–١٩٨٢؛ توفي في ١٩٨٢
المونسنيور ت. **تشيبانغو** (زائير) من ١٩٧١
الأستاذ ي. **فانسينا** (بلجيكا) من ١٩٧١

المرحوم الدكتور **إي. وليامز** (ترينيداد وتوباغو) ١٩٧٦–١٩٧٨؛ استقال في ١٩٧٨ وتوفي في ١٩٨٠

الأستاذ ع. **أ. مزروعي** (كينيا)
المشرف على المجلد الثامن ، ليس عضواً باللجنة

الأستاذ **سي. وونجي** (ساحل العاج – كوت ديفوار)
المشرف المساعد على المجلد الثامن ، ليس عضواً باللجنة

سكرتارية اللجنة العلمية الدولية

قسم التعاون الثقافي الدولي وصون الذاتيات الثقافية وإثرائها، اليونسكو ، ١ شارع ميوليس، ٧٥٠١٥ باريس ، فرنسا

نبذة عن حياة المؤلفين

الفصل ١ :
إيفان هربك (تيشكوسلوفاكيا) ؛ أخصائي في التاريخ العربي والأفريقي والإسلامي وفي المصادر العربية لتاريخ أفريقيا ؛ صدرت له عدة كتب ومقالات في هذه المجالات ؛ باحث في معهد الدراسات الشرقية في براغ ومستشار علمي للأكاديمية التشيكوسلوفاكية للعلوم .

الفصل ٢ :
محمد الفاسي (المغرب) ؛ صدرت له عدة مؤلفات (باللغتين العربية والفرنسية) تناول فيها التاريخ اللغوي والنقد الأدبي ؛ المدير السابق لجامعة القرويين في فاس .

الفصل ٣ :
إيفان هربك ومحمد الفاسي .

الفصل ٤ :
ز . دراماني - إيسيفو (بنين) ؛ أخصائي في العلاقات بين أفريقيا السوداء والمغرب العربي ؛ صدرت له عدة دراسات ومؤلّف هام عن الموضوع .

الفصل ٥ :
ف . دي ميديروس (بنين) ؛ أخصائي في علم التاريخ الأفريقي ؛ صدرت له عدة مؤلفات عن العلاقات بين شعوب أفريقيا السوداء وغيرهم من الشعوب .

الفصل ٦:

س. لوانغا – لونيبغو (أوغندا)؛ أخصائي في التاريخ القديم لأفريقيا، ولا سيّما تاريخ العصر الحديدي؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع.

ي. فانسينا (بلجيكا)؛ أخصائي في تاريخ أفريقيا؛ صدرت له عدة مؤلفات ومقالات عن تاريخ أفريقيا قبل الاستعمار؛ أستاذ التاريخ في جامعة وسكونسن، ماديسون، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل ٧:

ت. بيانكي (فرنسا)؛ أخصائي في تاريخ المشرق العربي في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين؛ صدر له مؤلف بالفرنسية بعنوان «تاريخ دمشق والشام تحت حكم الفاطميين»؛ المدير السابق للمعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، محاضر في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بجامعة لوميير – ليون الثانية.

الفصل ٨:

س. ياكوبيلسكي (بولندا)؛ أخصائي في الآثار (الأركيولوجيا) المسيحية؛ صدرت له مؤلفات عن الكتابة القبطية، محاضر في علوم آثار (أركيولوجيا) النوبة بأكاديمية اللاهوت الكاثوليكية، وارسو؛ عضو بالمركز البولندي لآثار منطقة البحر الأبيض المتوسط بالقاهرة.

الفصل ٩:

حسين مؤنس (مصر)؛ أخصائي في التاريخ الإسلامي العام؛ صدرت له مؤلفات في هذا الموضوع؛ أستاذ التاريخ في كلية الآداب بجامعة القاهرة؛ عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

الفصل ١٠:

محمد طالبي (تونس)؛ أخصائي في علوم الإسلام؛ صدرت له عدة مؤلفات ومقالات عن جوانب شتى من الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية؛ مدرّس سابق بكلية الآداب، تونس.

الفصل ١١:

ت. ليفيتسكي (بولندا)؛ أخصائي في تاريخ المغرب العربي وفي تاريخ السودان في العصور الوسطى؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع؛ أستاذ في جامعة ياغيلون، كراكو.

الفصل ١٢:

ايفان هربك.

الفصل ١٣:

ج . **دُفيس** (فرنسا) ؛ أخصائي في تاريخ شمال غربي أفريقيا من القرن الرابع إلى القرن السادس عشر الميلاديين ؛ عالم في الآثار ، صدرت له عدة مقالات ومؤلفات في تاريخ أفريقيا ، أستاذ التاريخ الأفريقي في جامعة باريس الأولى ، البانتيون – السوربون .
إيفان هربك .

الفصل ١٤:

ج . **ديفيس .**

الفصل ١٥:

د . **لانغي** (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ؛ أخصائي في تاريخ السودان الأوسط قبل الاستعمار ؛ صدرت له عدة مؤلفات عن هذه الفترة ؛ مدرّس سابق بجامعة نيامي .
ب . **باركيندو** (نيجيريا) ؛ أخصائي في العلاقات بين دول حوض التشاد في الفترة قبل الاستعمارية والفترة الاستعمارية الأولى ؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع ؛ محاضر في التاريخ بجامعة بايبرو ، كانو .

الفصل ١٦:

ثيرستان شو (المملكة المتحدة) ؛ صدرت له عدة مؤلفات عن غرب أفريقيا فيما قبل التاريخ ؛ أستاذ في علم الآثار (الأركيولوجيا) ؛ نائب رئيس مؤتمر عموم أفريقيا المعني بما قبل التاريخ ؛ رئيس جمعية ما قبل التاريخ .

الفصل ١٧:

ب . **واي أنداه** (نيجيريا) ؛ أخصائي في تاريخ أفريقيا وفي علم الآثار والأنثروبولوجيا الأفريقية ؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع ؛ أستاذ علم الآثار (الأركيولوجيا) في جامعة عبدان .
ج. ر . **أنقوانده** (غانا) ؛ أخصائي في تاريخ أفريقيا وعلم الآثار (الأركيولوجيا) الأفريقيا من عصر المعادن المبكر إلى حوالى سنة ١٧٠٠م ؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع ؛ محاضر في الأركيولوجيا بجامعة غانا ، ليغون .

الفصل ١٨:

ب . **واي أنداه .**

الفصل ١٩:

تكلي – صادق ميكوريا (أثيوبيا) ؛ مؤرّخ وكاتب ؛ أخصائي في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي من البدء وحتى القرن العشرين ؛ على التقاعد .

الفصل ٢٠:
إي. تشيرولّي (إيطاليا)؛ اثنولوجي؛ صدرت له مؤلفات في مجال تخصصه.

الفصل ٢١:
ف. ت. ماساو (تانزانيا)؛ عالم آثار، أخصائي في الفنون الصخرية في العصر الحجري المتأخر وفيما قبل التاريخ؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع؛ مدير المتحف الوطني لتنزانيا.
ه.و. موتورو (كينيا)؛ أخصائي في علم الآثار الأفريقية؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع.

الفصل ٢٢:
ك. إهريت (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ أخصائي في تاريخ ولغات شرق أفريقيا؛ صدرت له عدة مؤلفات ومقالات عن تاريخ شرق أفريقيا في الفترة قبل الاستعمارية والفترة الاستعمارية؛ يدرس في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجليس.

الفصل ٢٣:
د. و. فيليبسون (المملكة المتحدة)؛ أمين متحف وأخصائي في علم الآثار (الأركيولوجيا)؛ أخصائي في فترة ما قبل التاريخ في أفريقيا جنوبي الصحراء مع التركيز على المناطق الشرقية والجنوبية؛ صدرت له عدة مؤلفات في هذه الموضوعات؛ محرر صحيفة African Archaeology Review؛ محاضر في جامعة كيمبردج.

الفصل ٢٤:
ت. ن. هوفمان (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ أخصائي في الجوانب الاجتماعية والثقافية لأنثروبولوجيا وأركيولوجيا أفريقيا جنوبي الصحراء فيما قبل التاريخ؛ صدرت له مؤلفات في الموضوع.

الفصل ٢٥:
السيدة ب. دومينيكيني - رامياراماناا (مدغشقر)؛ أخصائية في لغات مدغشقر وآدابها؛ صدرت لها عدة مؤلفات في حضارة مدغشقر؛ نائبة رئيس قسم اللغات والآداب والفنون في الأكاديمية الملغاشية؛ تدرس الآداب المتناقلة شفهياً والتاريخ الثقافي بجامعة مدغشقر؛ باحثة أولى في علوم اللغات بالمركز الوطني للبحث العلمي، باريس.

الفصل ٢٦:
ي. أ. طالب (سنغافورة)؛ أخصائي في الدين الإسلامي وعالم الملايو والشرق الأوسط، ولا سيّما جنوب غربي شبه الجزيرة العربية؛ صدرت له مؤلفات في مجالات تخصصه؛ أستاذ مشارك ورئيس قسم دراسات الملايو بالجامعة الوطنية في سنغافورة.

ف. السامر (العراق)؛ أخصائي في التاريخ الإسلامي؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع.

الفصل ٢٧:

ع. باثيلي (السنغال)؛ أخصائي في تاريخ غرب السودان من القرن الثامن حتى القرن التاسع عشر الميلاديين؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع.

ك. ميّاسو (فرنسا)؛ أخصائي في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لغرب أفريقيا؛ صدرت له عدة مؤلفات في الموضوع؛ باحث أول في المركز الوطني للبحث العلمي، باريس.

الفصل ٢٨:

ج. دُفيس ي. فانسينا.

بيليوغرافيا عامة

يود الناشرون استرعاء الانتباه الى أن البيانات الخاصة بالمراجع قد فحصت ومحصت بأكبر دقة ممكنة، ولكن نظراً لتعقد المصنف وطابعه الدولي ربما بقيت هناك بعض الأخطاء.

المختصرات وقائمة الدوريات

AA *American Anthropologist*, Washington, D.C.
AARSC *Annales de l'Académie royale des sciences coloniales*, Bruxelles.
AAW *Abhandlungen der Königlich Preussischen Akademie der Wissenschaften*, Berlin.
AB *Africana Bulletin*, Varsovie, Université de Varsovie.
Acta Ethnographica Academiae Scientiarum Hungaricae, Budapest.
Acta Reg. Soc. Humaniorum Lundensis *Actes de la Société royale des Humanités*, Lund, Suède.
Actes Coll. Bamako I *Actes du premier Colloque international de Bamako, Bamako, 27 janvier-1er février 1975*, organisé par la Fondation SCOA pour la recherche scientifique en Afrique noire (Projet Boucle du Niger), Paris, Fondation SCOA, 1976.
Actes Coll. Bamako II *Actes du deuxième Colloque international de Bamako, Bamako, 16-22 février 1976*, organisé par la Fondation SCOA pour la recherche scientifique en Afrique noire (Projet Boucle du Niger), Paris, Fondation SCOA, 1977.
Actes de la Table ronde de Saint-Denis Saint-Denis, La Réunion, 25-28 juin 1982.
Actes Coll. Intern. Biolog. Pop. Sahar. *Actes du Colloque international de biologie des populations sahariennes*, Alger, 1969.
Actes Ier Coll. Intern. Archéol. Afr. *Actes du premier Colloque international d'archéologie africaine, Fort-Lamy, 11-16 décembre 1966*, Fort-Lamy, Institut national tchadien pour les sciences humaines, 1969.
Actes VIe Congr. PPEQ. *Actes du sixième Congrès panafricain de préhistoire et de l'étude du Quaternaire, Dakar, Cambéry, 1967.*
Actes XXe Congr. Int. Or. *Actes du XXe Congrès international des orientalistes*, Bruxelles (1938).
ADH *Annales de démographie historique*, Paris, Société de démographie historique.
ADPF Association de diffusion de la pensée française, Paris.
AE *Annales d'Éthiopie*, Paris.
AEH *African Economic History*, Madison, Wisconsin.
AEM *Anuario de estudios medievales*, Barcelone, Instituto de historia medieval de España.
AES *Afrikanskiy etnograficheskiy sbornik*, Moscou/Leningrad.
AF *Altorientalische Forschungen, Schriften zur Geschichte und Kultur des Alten Orients*, Akademie der Wissenchaften der DDR, Berlin.
AFLSHD *Annales de la Faculté des lettres et sciences humaines*, Université de Dakar.

Africa (IAI) *Africa,* International African Institute, Londres.
Africa (INAA) *Africa,* Institut national d'archéologie et de l'art, Tunis.
African Affairs *African Affairs,* Londres.
Africana Linguistica *Africana Linguistica,* Tervuren, Musée royal de l'Afrique centrale.
African Arts *African arts,* African Studies Center, University of California, Los Angeles.
Afro-Asia *Afro-Asia,* Salvador de Bahia.
Afroasiatic Linguistics Los Angeles
AHES *Annales d'histoire économique et sociale,* Paris.
AHS *African Historical Studies* (devenu *IJAHS* en 1972), Boston University, African Studies Center, Boston.
AI *Annales islamologiques* (ex-*Mélanges*), Le Caire, Institut français d'archéologie orientale du Caire.
AIEOA *Annales de l'Institut d'études orientales de l'Université d'Alger,* Alger, Faculté des lettres.
AIMRS *Annales de l'Institut mauritanien de recherche scientifique,* Nouakchott.
AION *Annali dell' Istituto orientale di Napoli,* Naples.
AIPM *Archives de l'Institut Pasteur de Madagascar.*
AJ *Africana Journal,* New York.
AJPA *American Journal of Physical Anthropology,* Washington.
AJS *American Journal of Sociology,* Chicago, University of Chicago Press.
AKM *Abhandlungen für die Kunde des Morgenlandes,* Deutsche Morgenlandische Gesellschaft, Leipzig.
AL *Annali lateranensi,* Vatican.
Al-Andalus *Al-Andalus,* Madrid.
ALR *African Language Review* (aujourd'hui *African Languages*), Londres, International African Institute.
ALS *African Language Studies,* Londres, School of Oriental and African Studies.
AM *Africana Marburgensia,* Marburg.
Ambario *Ambario,* Antananarivo.
AMCM *Annales du Musée colonial de Marseille.*
American Scientist *American Scientist,* New Haven.
AMRAC *Annales du Musée royal de l'Afrique centrale,* Sciences humaines, Tervuren, Belgique.
AN *African Notes,* Ibadan, University of Ibadan, Institute of African Studies.
ANM *Annals of the Natal Museum,* Durban.
Annales ESC *Annales — Économies, sociétés, civilisations,* Paris.
Antiquity *Antiquity,* Gloucester.
ANYAS *Annals of the New York Academy of Sciences,* New York.
AO *Analecta Orientalia,* Varsovie.
AQ *African Quarterly,* New Delhi.
ARA *Annual Review of Anthropology,* Palo Alto, Californie.
Arabica *Arabica : revue des études,* Leyde, Brill.
Ar. Anz. *Archäeologischer Anzeiger,* Berlin-Ouest.
ARB *Africana Research Bulletin,* Freetown, Institute of African Studies.
Archaeology, *Archaeology,* Boston, Archaeology Institute of America.
Archaeometry *Archaeometry,* Oxford, Research Laboratory of Archaeology and the History of Arts.
Archeologia *Archeologia,* Londres.
Archéologia *Archéologia,* Paris.
Archéométrie *Archéométrie,* Rennes.
Arnoldia *Arnoldia,* Salisbury, National Museums of Rhodesia.
AROR *Archiv Orientalni/Oriental Archives,* Prague.
Ars Orientalis *Ars Orientalis : the arts of Islam and the East,* Washington, D.C., Smithsonian Institution.
AS *African Studies* (continue à paraître sous le titre *Bantu Studies*), Johannesbourg.
ASAG *Archives suisses d'anthropologie générale,* Genève.
ASEQUA Association sénégalaise du Quaternaire africain, Dakar.

ASR *African Studies Review*, Camden, New Jersey.
AT *Africa Tervuren*, Tervuren.
Atti IV Congr. Int. Studi Etiop. *Atti de IV Congresso Internazionale di studi etiopici, Roma, 10-15 aprile 1972*, Rome, Accademia nazionale dei Lincei.
AUA *Annales de l'Université d'Abidjan*, Abidjan.
AUM *Annales de l'Université de Madagascar*, Antananarivo.
AuÜ *Afrika und Übersee*, Hambourg.
Awrāḳ *Awrāḳ (textes arabes et espagnols)*, Madrid, 1978, Instituto Hispano-Arabe de Cultura.
Azania *Azania : Journal of the British Institute of History and Archaeology in Eastern Africa*, Londres.

BA *Baessler Archiv*, Berlin, Museum für Völkerkunde.
BAB *Bulletin Antieke Beschaving/Annual Papers on Classical Antiquity*, Leyde.
BAM *Bulletin de l'Académie malgache*, Antananarivo.
BAR *BAR, Cambridge Monographs in African Archaeology*, Oxford.
BASEQA *Bulletin de l'Association sénégalaise pour l'étude du Quaternaire africain*, Dakar-Fann.
BASP *Bulletin of the American Society of Papyrologists*, New Haven, Yale University.
BCCSP *Bolletino del Centro camuno di studi preistorici*, Valcamonica, Italie.
BCEHSAOF *Bulletin du Comité d'études historiques et scientifiques de l'Afrique-Occidentale française*, Dakar.
BCUP *Bulletin of the Catholic University of Peking*.
BDPA Bureau de diffusion pédagogique d'Antananarivo.
BEO *Bulletin d'études orientales*, Damas, Institut français de Damas.
BGA *Berliner geographische Abhandlungen*, Berlin, Freie Universität.
BIE *Bulletin de l'Institut d'Égypte*, Le Caire.
BIFAN *Bulletin de l'Institut français* (ultérieurement *fondamental*) *de l'Afrique noire*, série B, sciences sociales et humaines, Dakar.
BISE *Bolletino di Istituto di studi etiopici*, Asmara.
BMA *Balafon-Mémoire de l'Afrique*, Abidjan.
BMAPM *Bulletin du Musée d'anthropologie préhistorique de Monaco*.
BMNV *Bulletin du Musée national de Varsovie*, Varsovie.
BNR *Botswana Notes and Records*, Gaborone.
BS *Bantu Studies*, Johannesburg.
BSA Copte *Bulletin de la Société d'archéologie copte*, Le Caire.
BSARSC *Bulletin des séances de l'Académie royale des sciences coloniales*, Bruxelles.
BSGAO *Bulletin de la Société de géographie et archéologie d'Oran*, Oran.
BSOAS *Bulletin of the school of Oriental and African studies*, Londres.
BSPF *Bulletin de la Société préhistorique française*, Paris.
BUPAH *Boston University Papers in African History*, Boston University, African Studies Center.
Byzantinoslavica *Byzantinoslavica*, Prague.
Byzantion *Byzantion*, Bruxelles.

CA *Current Anthropology*, Chicago.
Cahiers du CRA *Cahiers du Centre de recherches africaines*, Paris.
CAMAP *Travaux du Centre d'archéologie méditerranéenne de l'Académie polonaise des sciences*, Varsovie.
CCM *Cahiers de civilisation médiévale*, Poitiers.
CEDRASEMI Centre de documentation et de recherches sur l'Asie du Sud-Est et le monde indonésien (aujourd'hui insulindien), Valbonne (France).
CEA *Cahiers d'études africaines*, Paris, Mouton.
CELHTO Centre d'études linguistiques et historiques par tradition orale, Niamey.
CERSOI Centre de recherches sur l'océan Indien, Aix-en-Provence.
CHM *Cahiers d'histoire mondiale*, Paris, Unesco, Librairie des Méridiens.
CL *Country Life*.
CNRS Centre national de la recherche scientifique, Paris.

CNRSH Centre nigérien de recherches en sciences humaines, Niamey.
CORSTOM *Cahiers de l'Office de la recherche scientifique et technique d'outre-mer,* Paris.
CRAI *Compte rendu des séances de l'Académie des inscriptions et belles-lettres,* Paris.
CRAPE *Mémoires du CRAPE,* Centre de recherches anthropologiques, préhistoriques et ethnographiques, Institut français des sciences humaines en Algérie.
CRAS *Comptes rendus de l'Académie des sciences,* Paris.
CSSH *Comparative Studies in Society and History,* Cambridge.
CT *Cahiers de Tunisie : revue des sciences humaines,* Tunis, Faculté des lettres.
CUP Cambridge University Press.

DAWDDR Deutsche Akademie der Wissenschaften zu Berlin, Berlin.
Der Islam *Der Islam : Zeitschrift für Geschichte und Kultur des Islamischen Orients,* Berlin.
DWI *Die Welt des Islams,* Berlin.

EFEO École française d'Extrême-Orient, Paris.
EHA *Études d'histoire africaine,* Kinshasa.
EHESS École des hautes études en sciences sociales, Paris.
EMI Éditrice Missionaria Italiana, Bologne.
ENLOV *Publications de l'ENLOV,* École nationale des langues orientales vivantes, Paris.
EM *Ecological Monographs,* Durham.
EN *Études nigériennes,* Niamey.
Encyclopaedia Universalis *Encyclopaedia Universalis,* Paris.
EOI *Études océan Indien.*
EOIT *Études océan Indien/Tsiokantimo,* Paris/Tuléar.
EP *Etnografia Polska,* Wroclaw.
Études et travaux *Études et travaux,* séries CAMAP, Varsovie.
Études nubiennes *Études nubiennes,* Paris.
EUP Edinburgh University Press.
EW *East and West,* Rome, Istituto italiano per il Medio ed Estremo Oriente.

Filoterapia *Filoterapia,* Milan.
FO *Folia Orientalia,* Cracovie.

GNQ *Ghana Notes and Queries,* Legon.
GSSJ *Ghana Social Science Journal,* Legon.

HA *History in Africa : A Journal of Method,* Waltham, Massachusetts.
Hespéris *Hespéris,* Rabat, Institut des hautes études marocaines.
HT *Hespéris-Tamuda,* Rabat, Université Mohammed V, Faculté des lettres et sciences humaines.
HUP Harvard University Press.

IAI Institute of African Studies, Londres.
IAN Izvestija Akademii nauk SSSR ; Serija literatury i jazyka, Moscou/Leningrad.
IC *Islamic Culture,* Hyderabad.
IFAN Institut fondamental d'Afrique noire, Dakar.
IFAO Institut français d'archéologie orientale, Le Caire.
IHEM Institut des hautes études marocaines, Rabat.
IJAHS *International Journal of African Historical Studies,* Boston.
IJAL *International Journal of American Linguistics,* Chicago, Linguistic Society of America.
INADES Institut africain pour le développement économique et social, Abidjan.
INRS Institut national de la recherche scientifique, Butare.
IRSH Institut de recherches humaines, Niamey.
Islam *Der Islam : Zeitschrift für Geschichte und Kultur des Islamsichen Orients,* Berlin.

JA *Journal asiatique*, Paris.
JAH *Journal of African History*, Cambridge, Cambridge University Press.
JAL *Journal of African Languages*, Londres.
J. Afr. Soc. *Journal of the African Society*, Londres.
JARCE *Journal of the American Research Center in Egypt*, Boston, Massachusetts.
JAS *Journal of African Studies*, Los Angeles.
JE *Journal of Ecology*, Oxford.
JEA *Journal of Egyptian Archaeology*, Londres.
JES *Journal of Ethiopian Studies*, Addis-Abéba.
JESHO *Journal of Economic and Social History of the Orient*, Leyde.
JHSN *Journal of the Historical Society of Nigeria*, Ibadan.
JMBRAS *Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society*, Singapour.
Journ. Hist. Metall. Soc. *Journal of the Historical Metallurgy Society*, Urbana, Illinois.
Journées de Paléométallurgie *Journées de Paléométallurgie de l'Université de Compiègne, 1983.*
JRAI *Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, Londres.
JRAS *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, Londres.
JSA *Journal de la Société des africanistes*, Paris.
JSAIMM *Journal of the South African Institute of Mining and Metallurgy*, Johannesburg.

KHR *Kenya Historical Review*, journal de l'Historical Association of Kenya, Nairobi.
KS *Kano Studies*, Kano, Nigéria.
KSINA *Kratkiye Soobcheniya Instituta Narodow Azii Akademii Nauk SSSR*, Moscou/Leningrad.
KUP Khartoum University Press.
Kush *Kush*, journal du Sudan Antiquities Service, Khartoum.

LB *Libya Antiqua*, Paris, Unesco.
Le Muséon *Le Muséon, Revue d'études orientales*, Louvain.
LH *L'information historique*, Paris.
L'homme *L'homme, Cahiers d'ethnologie, de géographie et de linguistique*, Paris.
LI *Libyca*, Paris (reparaît à Alger après une interruption).
Likundoli *Likundoli*, série B, Archives et documents, Lubumbashi.
LNR *Lagos Notes and Records*, Lagos.
LP *La pensée*, Paris.
LSJ *Liberian Studies Journal*, Newark, Delaware.
LT *L'agronomie tropicale*, Paris.

MAA *Mélanges Armand Abel*, Leyde.
MAIBL *Mémoires de l'Académie des inscriptions et belles-lettres*, Paris.
Man *Man*, Londres.
MBT *Madjallat al-buhūth al-ta'rikhīyya*, Tripoli.
MC *Moneda y Credito*, Madrid.
MCV *Miscellanea Charles Verlinden*, Bulletin de l'Institut historique belge de Rome.
ME *Mélanges ethnologiques*, IFAN, Dakar.
MES *Middle Eastern Studies*, Londres, Frank Cass.
MHAOM *Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'Occident musulman*, Alger, 1957, 2 vol.
MLI *Mare-Luso-Indicum*, Genève/Paris/Louvain.
MSOS *Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen an der Friedrich-Wilhelm Universität zu Berlin.*

NA *Notes africaines*, Bulletin d'information de l'IFAN, Dakar.
NAA *Narodui Azii i Afriki*, Moscou.
NAR *Norwegian Archaeological Review*, Oslo.
NC *Nubia Christiana*, Varsovie, Académie de théologie catholique.
NCAA *Nouvelles du Centre d'art et d'archéologie*, Antananarivo, Université de Madagascar.
NF *Nigerian Field*, Ibadan, University of Ibadan.

Nigeria Magazine *Nigeria Magazine*, Lagos.
NL *Nubian Letters*, La Haye, Society for Nubian Studies.
Nubia *Nubia, Cahiers d'histoire égyptienne*, Paris.
NUP Northwestern University Press.
Nyame Akuma *Nyame Akuma*, Calgary, University of Calgary, Department of Archaeology.

Odu *Odu*, Ife.
OH *Orientalia Hispanica*, Leyde, Brill.
Omaly sy Anio *Omaly sy Anio*, Antananarivo.
OPNM *Occasional Publications of Natal Museum.*
OPNMR *Occasional Papers of National Museum of Southern Rhodesia*, Bulawayo.
Orientalia *Orientalia, Rivista della Facolta degli Studi dell'Antico Oriente del Pontificio Instituto Biblico di Roma*, Rome.
ORSTOM Office de la recherche scientifique et technique d'outre-mer, Paris.
OUP Oxford University Press.

PA *Présence africaine*, Paris/Dakar.
Paideuma *Paideuma. Mitteilungen zur Kulturkunde*, Francfort.
Palaeohistoria *Palaeohistoria*, Utrecht.
PBA *Proceedings of the British Academy*, Londres.
PIFAO *Publications de l'Institut français d'archéologie orientale*, Le Caire.
PM *Peuples méditerranéens*, Paris.
Proc. KNAW *Proceedings-Koniglijke Nederlansche Akademie van Wetenschapen*, Amsterdam.
Proc. Preh. Soc. *Proceedings of the Prehistoric Society*, Cambridge.
Proc. Third Intern. Congr. Ethiop. Stud. *Proceedings of the Third International Congress of Ethiopian Studies*, Addis-Abéba.
Proc. Trans. Rhod. Sci. Ass. *Proceedings and Transactions of the Rhodesian Scientific Association*, Bulawayo.
Prop. Kunst. *Propyläen Kunstgeschichte, Byzanz und Christlichen Osten.*
PS *Palestinskiy Sbornik*, Moscou/Leningrad.
PUF Presses universitaires de France, Paris.
PUP Princeton University Press.
PWN Polskie Wydawnictwe Naukowe, Varsovie.

RA *Revue africaine*, journal des travaux de la Société historique algérienne, Alger.
RAC *Rivista di Archeologia Cristiana*, Pontificia Commissione di archeologia sacra, Rome.
Radiocarbon *Radiocarbon, Annual supplement to the American Journal of Sciences*, New York.
RAI Royal Anthropological Institute, Londres.
Recherches sahariennes *Recherches sahariennes*, Alger.
REI *Revue des études islamiques*, Paris.
RFCUL *Revista da Fac. de Ciencias da Universidade de Luanda.*
RFHOM *Revue française d'histoire d'outre-mer*, Paris.
RGM *Revue de géographie du Maroc*, Rabat.
RHES *Revue d'histoire économique et sociale*, Paris.
RHM *Revue d'histoire maghrébine*, Tunis.
RHPR *Revue d'histoire de la philosophie religieuse*, Strasbourg.
RIE *Revista del Instituto Egipcio*, Madrid.
RIEEI *Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islámicos*, Madrid.
RMAOF *Revue militaire de l'A-OF*, Dakar.
RMN *Rocznik Muzeum Narodowego w Warszawie/Annuaire du Musée national de Varsovie*, Varsovie.
RNSSP *Royal Numismatic Society Special Publication*, Londres.
RO *Rocznik Orientalistyczny/Polish Archives of Oriental Research*, Varsovie.
ROMM *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, Aix-en-Provence.
RPAR *Rendiconti della Pontificia Accademia Romana di Archeologia*, Rome.

RPC *Recherche, péd gogie et culture*, Paris, AUDECAM.
RS *Revue sémitique*, Paris.
RSE *Rassegna di studi etiopici*, Rome.
RSO *Revista degli Studi Orientali*, Rome, Scuola Orientale dell'Universita.
RT *Revue tunisienne*, Tunis.

SA *The Scientific American*, New York.
SAAB *South African Archaeological Bulletin*, Le Cap.
SAAS *South African Archaeological Society*, Goodwin Series.
SAJS *South African Journal of Science*, Johannesburg.
Sankofa *Sankofa : The Legon Journal of Archaeology and Historical Studies*, Legon.
Science *Science*, Washington, American Association for the Advancement of Science.
SCO *Studi classici e orientali*, Pise.
SCOA Fondation SCOA pour la recherche scientifique en Afrique noire, Paris.
SE *Sovietskaya Etnografiya*, Moscou.
SELAF Société d'études linguistiques africaines, Paris.
Settimani di studio del Centro italiano di studi sull'alto medioevo, Spolète.
SEVPEN Service d'édition et de vente des publications de l'Éducation nationale, Paris.
SFHOM Société française d'histoire d'outre-mer, Paris.
SI *Studia Islamica*, Paris.
SJE *The Scandivavian Joint Expedition to Sudanese Nubia Publications*, Uppsala, Lund, Odense, Helsinki.
SLLR *Sierra Leone Language Review*, Freetown.
SM *Studi Maghrebini*, Naples.
SMLE Société marocaine de librairie et d'édition, Casablanca.
SNED Société nationale d'édition et de diffusion, Alger.
SNR *Sudan Notes and Records*, Khartoum.
SOAS School of Oriental and African Studies, Université de Londres.
Sources orales et histoire *Sources orales et histoire*, Valbonne, CEDRASEMI.
STB *Sudan Texts Bulletin*, Coleraine, New University of Ulster.
Studia *Studia*, Lisbonne.
SUGIA *Sprache und Geschichte in Afrika*, Cologne, Institut für Afrikanistik der Universität zu Köln.
SWJA *South-Western Journal of Anthropology* (aujourd'hui *Journal of Anthropological Research*), Albuquerque, Nouveau Mexique.

Taloha *Taloha*, Antananarivo.
Tamuda *Tamuda*, Rabat (aujourd'hui HT, *Hespéris-Tamuda*).
Tarikh *Tarikh*, Historical Society of Nigeria.
Tenth Proc. Cong. Union Int. Scient. Prehist. Protohist., Mexico.
TH *Textile History*, Guildford.
THSG *Transactions of the Historical Society of Ghana*, Legon.
TIRS *Travaux de l'Institut de recherches sahariennes*, Alger.
Tiṭwân *Tiṭwân*, Tétouan.
TJH *Transafrican Journal of History*, Nairobi, East African Literature Bureau.
TNR *Tanganyika Notes and Records* (aujourd'hui *Tanzania Notes and Records*), Dar es-Salaam.

UJ *Uganda Journal*, Kampala.
UWP University of Wisconsin Press.

WA *World Archaeology*, Henley-on-Thames, Grande-Bretagne.
WAAN *West African Archaeological Newsletter*, Ibadan.
WAJA *West African Journal of Archaeology*, Ibadan.
WZHUS *Wissenschaftliche Zeitschrift der Humboldt Universität Ges. Sprachwissenschaft*, Berlin.
WZKM *Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes*, Vienne.

YUP Yale University Press.

ZAP *Zaria Archaeology Paper*, Centre for Nigerian Cultural Studies, Ahmadu Bello University.
ZÄS *Zeitschrift für Ägyptische Sprache und Altertumskunde*, Leipzig.
ZDMG *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, Leipzig.
Zimbabweana *Zimbabweana*, Hararé.
ZMJ *Zambia Museums Journal*, Lusaka.

ببليوغرافيا

al-'Abbādī, A. M. 1960. « Dirāsa hawla Kitāb al-Hulal al-Mawshiyya... », *Tiṭwān*, 5, 1960, p. 139-158.

al-'Abbādī, A. M. et al-Kattānī, M. I. 1964. *Al-Maghrib al-'arabī fi l-'aṣr al-wāsiṭ*, Dar al-Bayḍā.

Abdalla, A. M. (dir. publ.) 1964. *Studies in ancient languages of the Sudan*, documents présentés à la Deuxième conférence internationale sur les langues et la littérature au Soudan, 7-12 décembre 1970, Khartoum, KUP.

'Abd ar-Raḥmān M. 'Abd al-Ṭawāb. 1977. *Stèles islamiques de la nécropole d'Assouan*, vol. I, Le Caire, IFAO.

'Abd al-Salām Hārūn. 1373/1954. *Nawādir al-Makhṭuṭāt*, IV/6, Le Caire.

'Abd al-Wahhāb, H. H. 1965-1972. *Al-Waraḳāt*, 3 vol., Tunis.

Abimbola, W. 1975. *Sixteen Great Poems of Ifa*, Niamey.

Abir, M. 1970. « Southern Ethiopia », dans : R. Gray et D. Birmingham (dir. publ.), p. 119-138.

Abitbol, M. 1979. *Tombouctou et les Arma. De la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire peul du Macina en 1833*, Paris, Maisonneuve et Larose.

Abitbol, M. 1981. « Juifs maghrébins et commerce transsaharien du VIIIe au XVe siècle », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. II, p. 561-577.

Abraham, D. P. 1962. « The early political history of the kingdom of Mwene Mutapa (850-1589) », dans : *Historians in Tropical Africa*, Salisbury, University College of Rhodesia and Nyasaland, p. 61-91.

Abraham, D. P. 1966. « The roles of "Chaminuka" and the Mhondoro-cults in Shona political history », dans : E. Stokes et R. Brown (dir. publ.), p. 28-46.

al-Abshīhī, A. 1289/1872. *Kitāb al-Mustaṭraf fi kull fann al-mustaẓraf*, Le Caire.

Abū l-'Arab Tamīn. 1920. *Kitāb Tabakāt 'Ulamā Ifrīḳiyya*, éd. par M. Ben Cheneb, Alger, Publications de la Faculté des lettres.

Abu 'l-Fidā. 1840. *Géographie d'Aboulféda*, texte arabe éd. par M. Reinaud et M. G. de Slane, Paris, Imprimerie royale.

Abu 'l-Fidā. 1848-1883. *Géographie d'Aboulféda*, trad. M. Reinaud et S. Guyard, 3 vol., Paris, Imprimerie royale.

Abu Ṣāliḥ. 1969. *The churches and monasteries of Egypt and some neighbouring countries*, trad. B. T. Evetts et A. J. Butler, Oxford, Clarendon Press, réimpression.

Abu Tammām. 1828-1847. *Ḥamāsa*, éd. par G. Freytag, 2 vol., Bonn.

Abun-Nasr, J. M. 1971. *A history of the Maghrib*, Cambridge, CUP.

Adam, P. 1979. « Le peuplement de Madagascar et le problème des grandes migrations maritimes », dans : M. Mollat (dir. publ.), p. 349-356.
Adams, R. McC. 1966. *The evolution of urban society*, Londres, Weidenfeld and Nicolson.
Adams, W. Y. 1962*a*. « Pottery kiln excavations », *Kush*, 10, p. 62-75.
Adams, W. Y. 1962*b*. « An introductory classification of Christian Nubian pottery », *Kush*, 10, p. 245-288.
Adams, W. Y. 1964. « Sudan antiquities service excavations at Meinarti, 1962-1963 », *Kush*, 12, p. 227-247.
Adams, W. Y. 1965*a*. « Sudan antiquities service excavations at Meinarti, 1963-1964 », *Kush*, 13, p. 148-176.
Adams, W. Y. 1965*b*. « Architectural evolution of the Nubian church, 500-1400 A.D. », *JARCE*, 4, p. 87-139.
Adams, W.Y. 1966. « The Nubian campaign. A retrospect », dans : *Mélanges offerts à K. Michalowski*, Varsovie, PWN, p. 13-20.
Adams, W. Y. 1967-1968. « Progress report on Nubian pottery. I. The native wares », *Kush*, 15, p. 1-50.
Adams, W. Y. 1970. « The evolution of Christian Nubian pottery », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 111-128.
Adams, W. Y. 1977. *Nubia — Corridor to Africa*, Londres, Allen Lane.
Adams, W. Y. 1978. « Varia Ceramica », *Études nubiennes*, p. 1-23.
Adams, W. Y. 1982. « Qasr Ibrim, an archaeological conspectus », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 25-38.
Afigbo, A. E. 1973. « Trade and trade routes in nineteenth century Nsukka », *JHSN*, 7, 1, p. 77-90.
Aḥmad, A. 1975. *A history of Islamic Sicily*, Edinbourg, Edinburgh University Press, Islamic Survey, n° 10.
Aḥmad, K. 1976. *Islam, its meaning and message*, Londres, Islamic Council for Europe.
Ahmed Chamanga, M. et Gueunier, N. J. 1979. *Le dictionnaire comorien-français et français-comorien du R. P. Sacleux*, Paris, SELAF.
Ajayi, J. F. A. et Crowder, M. (dir. publ.). 1971, 1976, 1985. *History of West Africa*, vol. I, Londres, Longman, 1re éd. 1971 ; 2e éd. 1976 ; 3e éd. 1985.
Alagoa, E. J. 1970. « Long-distance trade and states in the Niger delta », *JAH*, 11, 3, p. 319-330.
Alexandre, P. 1981. *Les Africains. Initiation à une longue histoire et à de vieilles civilisations, de l'aube de l'humanité au début de la colonisation*, Paris, Éditions Lidis.
'Alī Djawād. 1952-1956. *Ta'rīkh al-'Arab ḳabla 'l-Islām*, 8 vol., Bagdad.
Alkali, N. 1980. « Kanem-Borno under the Safawa », thèse de doctorat inédite, Ahmadu Bello University.
Allen, J. de V. 1981. « Swahili culture and the nature of East coast settlement », *IJAHS*, 14, p. 306-334.
Allen, J. de V. 1982. « The "Shirazi" problem in East African coastal history », *Paideuma*, 28, p. 9-27.
Allen, J. W. T. 1949. « Rhapta », *TNR*, 27, p. 52-59.
Allibert, C. ; Argan, A. et Argan, J. 1983. « Le site de Bagameyo (Mayotte) », *Études océan Indien*, 2, p. 5-10.
Allison, P. 1968. *African stone sculpture*, Londres, Lund Humphries.
Allison, P. 1976. « Stone sculpture of the Cross River, Nigeria », *BCCSP*, 13/14, p. 139-152.
Amari, M. 1933-1939. *Storia dei musulmani di Sicilia*, 3 vol., 2e éd. revue par C. A. Nallino, Catania, Prampolini.
Amblard, S. 1984. *Tichitt-Walata (République islamique de Mauritanie). Civilisation et industrie lithiques*, Paris, ADPF.
Ambrose, S. H. 1982. « Archaeological and linguistic reconstructions of history in East Africa », dans : C. Ehret et M. Posnansky (dir. publ.), p. 104-157.
Amilhat, P. 1937*a*. « Les Almoravides au Sahara », *RMAOF*, 9, 34, p. 1-39.
Amilhat, P. 1937*b*. « Petite chronique des Id ou Aïch, héritiers guerriers des Almoravides sahariens », *REI*, 1, p. 41-130.

Amīn Aḥmad. 1969*a*. *Fadj al-Islâm*, 10ᵉ éd., Beyrouth.
Amīn Aḥmad. 1969*b*. *Ḍuḥa al-Islâm*, 3 vol., 10ᵉ éd., Beyrouth.
Andah, B. W. 1973. « Archaeological reconnaissance of Upper Volta », thèse de doctorat inédite, University of California, Berkeley.
Anderson, R. 1981. « Texts from Qasr Ibrim », *STB*, 3, p. 2-4.
Anfray, F. 1974. « Deux villes axoumites : Adoulis et Matara », *Atti IV Congr. Int. Studi Etiop.*, p. 725-765.
Anquandah, J. 1976. « The rise of civilisation in the West African Sudan. An archaeological and historical perspective », *Sankofa*, 2, p. 23-32.
Anquandah, J. 1982. *Rediscovering Ghana's past*, Londres, Longman.
Arkell, A. J. 1951-1952. « The history of Darfur : 1200-1700 A. D. », *SNR*, 32, p. 37-70, 207-238 ; 33, p. 129-155, 244-275.
Arkell, A. J. 1961. *A history of the Sudan from the earliest times to 1820*, Londres, Athlone Press, 2ᵉ éd. révisée.
Armstrong, R. G. 1960. « The development of kingdoms in Negro Africa », *JHSN*, 2, 1, p. 27-39.
Armstrong, R. G. 1962. « Glottochronology and African linguistics », *JAH*, 3, 2, p. 283-290.
Armstrong, R. G. 1964*a*. *The study of West African languages*, Ibadan, Ibadan UP.
Armstrong, R. G. 1964*b*. « The use of linguistic and ethnographic data in the study of Idoma and Yoruba history », dans : J. Vansina *et al.* (dir. publ.), p. 127-144.
Arnold, T. W. 1913. *The preaching of Islam. A history of the propagation of the Muslim faith*, 2ᵉ éd., Londres, Constable, réimprimé à Lahore, Shirkat-i-Qualam, s.d.
Ashtor, E. 1969. *Histoire des prix et des salaires dans l'Orient médiéval*, Paris, SEVPEN.
Ashtor, E. 1976. *A social and economic history of the Near East in the Middle Ages*, Londres, Collins.
Asín Palacios, M. 1914. *Abenmasarra y su escuela ; orígenes de la filosofía hispano-musulmana*, Madrid, Imprenta Ibérica.
Atherton, J. H. 1972. « Excavations at Kamabai and Yagala rock shelters », *WAJA*, 2, p. 39-74.
Atherton, J. H. et Kalous, M. 1970. « Nomoli », *JAH*, 11, 3, p. 303-317.
Atlas national du Sénégal, 1977, Dakar.
Attema, D. S. 1949. *Het Oudste Christendom in Zuid-Arabië*, Amsterdam, Noord-Hollandsche.
Austen, R. A. 1979. « The trans-Saharan slave trade : a tentative census », dans : H. Gemery et J. Hogendorn (dir. publ.), p. 23-76.
Azaïs, révérend père et Chambord, R. 1931. *Cinq années de recherches archéologiques en Éthiopie, province du Harar et Éthiopie méridionale*, Paris.
d'Azevedo, W. L. 1962. « Stone historical problems in the delineation of a central West Atlantic region », *ANYAS*, 96.

Ba, A. R. 1984. « Le Takrûr des origines à la conquête par le Mali, VIᵉ-XIIIᵉ siècle », thèse de doctorat de 3ᵉ cycle, Université de Paris VII-Jussieu.
Badawi, A. 1976. *Al-Sūd wa 'l-hadārah al-'Arabiyah*, Le Caire.
al-Bakrī. (Abū 'Ubayd al-Bakrī, 'Abd Allāh b. 'Abd al-'Azīz b. Muḥ b. Ayyub) (IIᵉ s.), *Kitāb al-Masālik wa 'l-Mamālik* ; 1911 (2ᵉ éd.), texte arabe éd. par Baron MacGuckin de Slane, Alger, Adolphe Jourdan ; 1913, trad. franç. Baron MacGuckin de Slane ; éd. revue et corrigée, Paris, Geuthner ; 1965, réimpression, Paris, Maisonneuve et Larose ; 1968, éd. 'Abd al-Raḥman, Beyrouth.
al-Bakrī. 1968. « Al-Bakrī (Cordoue) 1068 », « Routier de l'Afrique blanche et noire du Nord-Ouest », trad. franç. nouvelle de seize chapitres, avec notes et commentaire par Vincent Monteil, *BIFAN*, t. XXX, sér. B, n° 1, p. 39-116.
al-Balādhurī. 1866. *Liber expugnationis regionum... [Kitāb Futūḥ al-Buldān]*, éd. par M. J. de Goeje, Leyde, Brill.
al-Balādhurī, Aḥmad b. Yaḥyā. 1883. *[Ansāb al-Ashrāf]. Anonyme arabische Chronik. Bd. XI, vermutlich das Buch der Verwandschaft und Geschichte der Adligen*, éd. par W. Ahlwardt, Greifswald.
al-Balādhurī. 1957. *Futūḥ al-Buldān*, éd. par Ṣalāḥ al-Munadjdjid, Le Caire.

Balog, P. 1981. « Fâtimid glass jetons : token currency or coin weights ? », *JESHO*, 24, p. 93-109.
Balogun, S. A. 1980. « History of Islam up to 1800 », dans : O. Ikime (dir. publ.), p. 210-223.
Barcelo, M. 1975. « El hiato en las acunaciones de oro en al-Andalus, 127/744-745 — 317/929 », *Moneda y Credito*, 132, p. 33-71.
Barcelo, M. 1979. « On coins in al-Andalus during the Umayyad Emirate 138-300 », *Quaderni ticinesi di numismatica e antichita classiche*, Lugano, p. 313-323.
Barkindo, B. 1985. « The early states of the Central Sudan : Kanem, Borno and some of their neighbours to c. 1500 A. D. », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), 1985, p. 225-254.
Barns, J. 1974. « A text of the Benedicite in Greek and Old Nubian from Kasr el-Wizz », *JEA*, 60, p. 206-211.
Barrau, J. 1962. « Les plantes alimentaires de l'Océanie ; origines, distribution et usages », *Annales du Musée colonial de Marseille*, 7, p. 3-9.
Barreteau, D. (dir. publ.) 1978. *Inventaire des études linguistiques sur les pays d'Afrique noire d'expression française*, Paris, SELAF.
Barros, João de. 1552. *Decadas da Asia*, 4 vol., Lisbonne, 2e éd. 1778.
Barth, H. 1857-1858. *Reisen und Entdeckungen in Nord und Central Africa in den Jahren 1849 bis 1855*, 5 vol., Gotha, J. Perthes.
Barth, H. 1857-1859. *Travels and discoveries in North and Central Africa*, 3 vol., New York, Harper ; réimpr. Londres, 1965.
Barth, H. 1860-1861. *Voyages et découvertes dans l'Afrique septentrionale et centrale pendant les années 1849 à 1855*, 4 vol., Paris/Bruxelles, A. Bohné.
Bascom, W. R. 1955. « Urbanization among the Yoruba », *AJS*, 60, p. 446-453.
Basset, H. 1920. *Essai sur la littérature des Berbères*, Alger, Carbonel.
Basset, H. 1952. *Les langues berbères*, Londres, OUP.
Basset, R. 1893. « Les inscriptions arabes de l'île de Dahlak », *JA*, 9e sér., 1, p. 77-111.
Bastin, Y. ; Coupez, A. et de Halleux, B. 1981. « Statistique lexicale et grammaticale pour la classification historique des langues bantoues », *BSARSC*.
Bates, M. L. 1981. « The function of Fāṭimid and Ayyūbid glass weights », *JESHO*, 24, p. 63-92.
Bathily, A. 1975. « A discussion of the traditions of Wagadu with some reference to ancient Ghana », *BIFAN* (B), 37, 1, p. 1-94.
Bathily, I. D. 1969. « Notices socio-historiques sur l'ancien royaume soninké du Gadiaga, présentées, annotées et publiées par Abdoulaye Bathily », *BIFAN* (B), 31, p. 31-105.
Batrān, A. A. 1973. « A contribution to the biography of Shaikh Muhammad... al-Maghili », *JAH*, 14, 3, p. 381-394.
Battistini, R. 1976. « Les modifications du milieu naturel depuis deux mille ans et la disparition de la faune fossile à Madagascar », *BASEQA*, 47, p. 63-76.
Battistini, R. et Vérin, P. 1967. « Irodo et la tradition vohémarienne », *Taloha*, 2, p. xvii-xxxii.
Battistini, R. et Vérin, P. 1971. « Témoignages archéologiques sur la côte vezo de l'embouchure de l'Onilahy à la Baie des Assassins », *Taloha*, 4, p. 19-27.
Battistini, R. ; Vérin, P. et Rason, R. 1963. « Le site archéologique de Talaky, cadre géologique et géographique, premiers travaux de fouilles », *AUM* (Série lettres et sciences humaines), 1, p. 112-153.
Baumann, H. et Westermann, D. 1948. *Les peuples et les civilisations de l'Afrique*, Paris, Payot.
Bazuin-Sira, B. T. 1968. « Cultural remains from the Tellem caves near Pégué (Falaise de Bandiagara), Mali, West Africa », *WAAN*, 10, p. 14-15.
Beale, P. O. 1966. *The Anglo-Gambian Stone Circles Expedition 1964-1965*, Bathurst, Imprimerie officielle.
Beale, P. O. 1968. « The stone circles of the Gambia and the Senegal », *Tarikh*, 2, 2, p. 1-11.
Beale, T. W. 1973. « Early trade in highland Iran : a view from a source area », *WA*, 5, 2, p. 133-148.
Becker, C. H. 1902-1903. *Beiträge zur Geschichte Ägyptens unter dem Islam*, 2 vol., Strasbourg, Trübner.
Becker, C. H. 1910. « Zur Geschichte des östlichen Sudan », *Der Islam*, 1, 2, p. 153-177.

Bedaux, R. M. A. 1972. « Tellem, reconnaissance archéologique d'une culture de l'Ouest africain au Moyen Age. Recherches architectoniques », *JSA*, 42, p. 103-185.
Bedaux, R. M. A. 1974. « Tellem, reconnaissance archéologique d'une culture de l'Ouest africain au Moyen Age : les appuie-nuques », *JSA*, 44, p. 7-42.
Bedaux, R. M. A. et Bolland, R. 1980. « Tellem, reconnaissance archéologique d'une culture de l'Ouest africain au Moyen Age : les textiles », *JSA*, 50, p. 9-24.
Bedaux, R. M. A. ; Constandse-Westermann, T. S. ; Hacquebord, L. ; Lange, A. G. et Van der Waals, J. D. 1978. « Recherches archéologiques dans le delta intérieur du Niger », *Palaeohistoria*, 20, p. 91-220.
Beeston, A. F. L. 1960. « Abraha », dans : H. A. R. Gibb *et al.* (dir. publ), p. 102-103.
Békri, C. 1957. « Le kharijisme berbère : quelques aspects du royaume rustumide », *AIEOA*, 15, p. 55-108.
Bel, A. 1903. *Les Benuou Ghânya, derniers représentants de l'Empire almoravide et leur lutte contre l'Empire almohade*, Paris, Leroux.
Bello, M. 1922. *The rise of the Sokoto Fulani*, avec une traduction anglaise de l'*Infaku'l maisuri* par E. J. Arnett, Kano, Imprimerie officielle.
Bello, M. 1951. *Infāq al-maysūr fī ta'rīkh bilād al-Takrūr*, éd. par C. E. J. Whitting, Londres, Luzac.
Benachenhou, A. 1974. *La dynastie almoravide et son art*, Alger.
Ben Achour. 1985. « L'onomastique arabe au sud du Sahara : ses transformations », thèse de doctorat de 3e cycle, Université de Paris I.
Ben Romdhane, K. 1978. « Les monnaies almohades ; aspects idéologiques et économiques », 2 vol., thèse de doctorat de 3e cycle, Université de Paris VII.
Béraud-Villars, J. 1946. *Les Touaregs au pays du Cid : les invasions almoravides en Espagne*, Paris.
Berchem, M. van. 1952. « Deux campagnes de fouilles à Sedrata en Algérie », *CRAI*, p. 242-246.
Berchem, M. van. 1954. « Sedrata. Un chapitre nouveau de l'histoire de l'art musulman. Campagnes de 1951 et 1952 », *Ars Orientalis*, 1, p. 157-172.
Bercher, H. ; Courteaux, A. et Mouton, J. 1979. « Une abbaye latine dans la société musulmane : Monreale au XIIe siècle », *Annales ESC*, 34, 3, p. 525-547.
Bergé, M. 1972. « Mérites respectifs des nations selon le Kitāb al-Intā 'wa-l-Mu'anasa d'Abu Ḥayyān al-Tamḥīdī (+ 414 H/1023) », *Arabica*, p. 165-176.
Berger, I. 1981. *Religion and resistance in East African kingdoms in the precolonial period*, Tervuren, Musée royal de l'Afrique centrale.
Bergman, I. 1975. *Late Nubian textiles*, Uppsala, *SJE*, 8.
Bernard, A. 1932. *Le Maroc*, 8e éd., Paris, Alcan.
Bernard, J. (dir. publ.) 1982. « Le sel dans l'histoire », *Cahiers du CRA*, 2.
Bernard, J. 1983. *Le sang et l'histoire*, Paris, Buchet-Chastel.
Bernus, S. et Gouletquer, P. 1974. *Approche archéologique de la région d'Azelik et de Tegidda N-Tesamt (Agadez)*, Niamey, CNRS.
Bernus, S. et Gouletquer, P. 1976. « Du cuivre au sel : recherches ethno-archéologiques sur la région d'Azelik (campagnes 1973-1975) », *JSA*, 46, 1-2, p. 7-68.
Berque, J. 1979. *Les dix grands odes arabes de l'Anté-Islam. Les Mu'allaqât présentées et traduites de l'arabe*, Paris, Sindbad.
Berthier, P. 1962. « En marge des sucreries marocaines : la maison de la plaine et la maison des oliviers à Chichaoua », *HT*, 3, p. 75-77.
Berthier, S. 1976. « Une maison du quartier de la mosquée à Koumbi Saleh », 2 vol., mémoire de maîtrise, Université de Lyon II.
Berthier, S. 1983. « Étude archéologique d'un secteur d'habitat à Koumbi Saleh », 2 vol., thèse de 3e cycle, Université de Lyon II, exemplaires dactylographiés.
Beshir, I. B. 1975. « New light on Nubian-Fatimid relations », *Arabica*, 22, p. 15-24.
Bianquis, T. 1980. « Une crise frumentaire dans l'Égypte fatimide », *JESHO*, 23, p. 87-101.
Biobaku, S. O. 1955. *The origin of the Yorubas*, Lagos, Imprimerie officielle, Lugard Lectures.
Biobaku, S. O. (dir. publ.) 1973. *Sources of Yoruba history*, Oxford, Clarendon Press.
Bird, C. S. 1970. « The development of Mandekan (Manding) : a study of the role of extra-linguistic factors in linguistic change », dans : D. Dalby (dir. publ.), p. 146-159.

Birmingham, D. 1977, « Central Africa from Cameroon to the Zambezi », dans : R. Olivier (dir. publ.), p. 519-566.
al-Bīrūnī. 1887. *Alberuni's India...*, texte arabe éd. par E. C. Sachau, Londres, Trübner.
al-Bīrūnī. 1888. *Alberuni's India...*, texte anglais éd. par E. C. Sachau, 2 vol., Londres, Trübner.
al-Bīrūnī. 1933. Dans : Y. Kamal (dir. publ.), *Monumenta cartpgraphica Africae et Aegypti*, vol. III, Leyde, Brill.
al-Bīrūnī. 1934. *The book of instruction in the elements of the art of astrology by al-Bīrūnī*, traduction R. Wright, Londres, Luzac.
al-Bīrūnī. 1941. *Al-Bīrūnī's picture of the world*, éd. par A. Zeki Validi Togan, New Delhi, Memoirs of Archaeological Survey of India, n° 53.
Bisson, M. S. 1975. « Copper currency in central Africa : the archaeological evidence », *WA*, 6, p. 276-292.
Bivar, A. D. et Shinnie, P. L. 1970. « Old Kanuri capitals », dans : J. D. Fage et R. A. Oliver (dir. publ.), p. 289-302.
Blachère, R. 1966. *Le Coran*, Paris, PUF.
Blachère, R. ; Chouémi, M. et Denizeau, C. 1967. *Dictionnaire arabe-français-anglais*, Paris, Maisonneuve et Larose.
Blanck, J. P. 1968. « Schéma d'évolution géomorphologique de la vallée du Niger entre Tombouctou et Labhérange (République du Mali) », *BASEQA*, 19-20, p. 17-26.
Blau, O. 1852. « Chronik der Sulṭâne von Bornu », *ZDMG*, 6, p. 305-330.
Bleek, W. H. I. 1862-1869. *A comparative grammar of South African languages*, 2 vol., Le Cap, Juta/Londres, Trübner.
Bloch, M. 1977. « Disconnection between power and rank as a process : an outline of the development of kingdoms in Central Madagascar », *AES*, 17, p. 107-148.
Boachie-Ansah, J. 1978. « Archaeological contribution to Wenchi history », mémoire de maîtrise non publié, Université du Ghana, Legon.
Boahen, A. A. 1977. « Ghana before the Europeans », *GSSJ*, 1.
Bohrer, S. P. 1975. « Radiological examination of the human bones », dans : G. Connah, p. 214-217.
Boiteau, P. 1974-1979. « Dictionnaire des noms malgaches de végétaux », *Fitoterapia*, Milan, 1976, 2, p. 57-95 ; 1979, 4, p. 192.
Boiteau, P. 1977. « Les proto-Malgaches et la domestication des plantes », *BAM*, 55, 1-2, 1979, p. 21-26.
Bolens, L. 1974. *Les méthodes culturales au Moyen Age, d'après les traités d'agronomie andalous : traditions et techniques*, Genève, Éditions Médecine et Hygiène.
Bomba, V. 1977. « Traditions about Ndiadiawe Ndiaye, first Buurba Djolof. Early Djolof, the southern Almoravids and neighbouring peoples », *BIFAN* (B), 39, 1, p. 1-35.
Bomba, V. 1979. « Genealogies of the Waalo matrilineages of Dioss Logre and Tediegue. Versions of Amadou Wade and Yoro Dyao », *BIFAN* (B), 41, 2, p. 221-247.
Bonnassie, P. 1975. *La Catalogne du milieu du X^e à la fin du XI^e siècle. Croissance et mutations d'une société*, 2 vol., Toulouse, Université de Toulouse-le-Mirail.
Bosch Vilá, J. 1956. *Los Almorávides*, Tetuan.
Boser-Sarivaxévanis, R. 1972. *Les tissus de l'Afrique occidentale*, Bâle, Basler Beiträge zur Ethnologie.
Boser-Sarivaxévanis, R. 1975. *Recherches sur l'histoire des textiles traditionnels tissés et teints de l'Afrique occidentale*, Bâle, Basler Beiträge zur Ethnologie.
Boulnois, J. 1943. « La migration des Sao du Tchad », *BIFAN* (B), 5, p. 80-121.
Boulnois, J. et Hama, B. 1954. *L'empire de Gao*, Paris, Maisonneuve.
Bouquiaux, L. et Hyman, L. (dir. publ.) 1980. *L'expansion bantoue*, Paris, SELAF.
Bovill, E. W. 1933. *Caravans of the old Sahara*, Londres, OUP, éd. rév. 1968.
Bovill, E. W. 1958. *The golden trade of the Moors*, Londres, OUP.
Bradbury, R. E. 1959. « Chronological problems in the study of Benin history », *JHSN*, 1, 4, p. 263-286.
Brett, M. 1969. « Ifrīqiya as a market for Saharan trade from the tenth to the twelfth century A. D. », *JAH*, 10, 3, p. 347-364.

Brett, M. 1972. « Problems in the interpretation of the history of the Maghrib in the light of some recent publications », *JAH*, 13, 3, p. 489-506.
Brett, M. 1975. « The military interest of the battle of Haydarân », dans : M. E. Yapp (dir. publ.), p. 78-88.
Briggs, L. C. 1958. *The living races of the Sahara desert*, Cambridge, Mass., Documents du Peabody Museum, 28, 2.
Brothwell, D. R. 1963. « Evidence of early population change in central and southern Africa : doubts and problems », *Man*, 63, p. 101-104.
Browne, G. M. 1979-1981. « Notes on old Nubian », I-III, *BASP*, 16, 1979, p. 249-256 ; IV-V, *BASP*, 17, 1980, p. 37-43 ; VI-VII, *BASP*, 17, 1980, p. 129-141 ; VIII-X, *BASP*, 18, 1981, p. 55-67.
Browne, G. M. 1982*a*. « The old Nubian verbal system », *BASP*, 19, p. 9-38.
Browne, G. M. 1982*b*. *Griffith's old Nubian lectionary*, Rome/Barcelone, Papyrologica Castroctaviana, 8.
Browne, G. M. 1983. *Chrysostomus Nubianus. An old Nubian version of Ps.-Chrysostom « In venerabilem crucem sermo »*, Rome/Barcelone, Papyrologica Castroctaviana, 9.
Brunschwig, R. 1942-1947. « Ibn 'Abd al-Hakam et la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes. Étude critique », *AIEOA*, 6, p. 108-155.
Brunschwig, R. 1947. *La Berbérie orientale sous les Hafsides. Des origines à la fin du* XV*e siècle*, 2 vol., Paris, Maisonneuve.
Brunschwig, R. 1957. « Fiqh Fatimide et histoire d'Ifrīqīyya », *MHAOM*, 2, p. 13-20.
Brunschwig, R. 1960. « 'Abd », dans : H. A. R. Gibb *et al.* (dir. publ.), p. 24-40.
Brunschwig, R. 1967. « Conceptions monétaires chez les juristes musulmans », *Arabica*, 14, p. 113-143.
Brunschwig, R. 1974. « L'Islam enseigné par Ḥâmid b. Ṣiddīq de Harar (XVIIIe siècle) », *Atti V Congr. Int. Studi Etiop.*, 1, p. 445-454.
Bryan, M. A. 1959. *The Bantu languages of Africa*, Londres, IAI.
Budge, E. A. W. 1909. *Texts relating to Saint Mena of Egypt and canons of Nicaea in a Nubian dialect*, Londres, OUP.
al-Bukhārī. 1978. *Kitāb al-djāmi' al-Ṣahiḥ*, trad. angl. et notes de Muḥammad Asad, New Delhi, 6 vol.
Bulliet, R. W. 1975. *The camel and the wheel*, Cambridge, Mass., HUP.
Burke III, E. 1975. « Towards a history of the Maghrib », *MES*, 2, 3, p. 306.
Burton-Page, J. 1971. « Habshī », dans : B. Lewis *et al.* (dir. publ.), p. 14-16.
Butterworth, J. S. 1979. « Chemical analysis of archaeological deposits from Thatswane Hills, Botswana », *SAJS*, 75, 9, p. 408-409.
Buxton, D. R. 1971. « The rock-hewn and other medieval churches of Tigré Province, Ethiopia », *Archaeologia*, 103, p. 33-100.
Buzurg ibn Shahriyār. 1883-1886. *Kitāb 'Adjā'ib al-Hind*, éd. en 1883 par P. A. van der Lith (vol. I) ; trad. franç. L. M. Devic (*Le livre des merveilles de l'Inde*) en 1886 (vol. II), Leyde, Brill.
Buzurg ibn Shahriyār. 1928. *Kitāb 'Adjā'ib al-Hind*, trad. de l'arabe en français par L. M. Devic, Londres, Routledge.

Cabanis, Y. ; Chabonis, L. et Chabonis, F. 1969-1970. *Végétaux et groupements végétaux de Madagascar et des Mascareignes*, Antananarivo, BDPA.
Cahen, C. 1961. « La changeante portée sociale de quelques doctrines sociales », dans : *L'élaboration de l'Islam*, p. 5-22.
Cahen, C. 1965. « Quelques problèmes concernant l'expansion économique musulmane au haut Moyen Age », *Settimani di studio del Centro italiano di studi sull'alto medioevo*, 12, p. 391-432.
Cahen, C. 1968. « Quelques mots sur les Hilaliens et le nomadisme », *JESHO*, 11, p. 130-133.
Cahen, C. 1970. « Le commerce musulman dans l'océan Indien au Moyen Age », dans : *Sociétés et compagnies de commerce en Orient et dans l'océan Indien*, Paris, SEVPEN, p. 180-193.

Cahen, C. 1972. « L'administration financière de l'armée fatimide d'après al-Makhzumi », *JESHO*, 15, 1-2, p. 305-327.
Cahen, C. 1977. *Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale*, Damas, Institut français de Damas.
Cahen, C. 1979. « L'or du Soudan avant les Almoravides, mythe ou réalité ? », *RFHOM*, 66, p. 169-175.
Cahen, C. 1980. « Commercial relations between the Near East and the Western Europe from the VIIth to the XIth century », dans : K. I. Semaan (dir. publ.), p. 1-25.
Cahen, C. 1981. « L'or du Soudan avant les Almoravides : mythe ou réalité ? », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. II, p. 539-545.
Cahen, C. 1983. *Orient et Occident au temps des croisades*, Paris, Augier.
Cali, M. N. 1980. « Outline of early Somali history from a linguistic perspective » (étude présentée à l'*International Conference of Somali Studies*, Mogadiscio, juillet 1980).
Calvocoressi, D. et David, N. 1979. « A new survey of radiocarbon and thermoluminescence dates for West Africa », *JAH*, 20, 1, p. 1-29.
Camps, G. 1969. « Haratin-Éthiopiens ; réflexions sur les origines des négroïdes sahariens », dans : *Actes Coll. Intern. Biolog. Pop. Sahar.*, p. 11-20.
Camps, G. 1970. « Recherches sur les origines des cultivateurs noirs du Sahara », *ROMM*, 7, p. 35-45.
Camps, G. 1979. « Les relations du monde méditerranéen et du monde subsaharien durant la préhistoire et la protohistoire », dans : *Recherches sahariennes*, 1, p. 9-18.
Camps, G. 1980. *Berbères, aux marges de l'histoire*, Paris, Éd. des Hespérides.
Canard, M. 1942-1947. « L'impérialisme des Fatimides et leur propagande », *AIEOA*, 6, p. 162-199.
Canard, M. (dir. publ.) 1958. *Vie de l'ustadh Jaudhar*, Alger, Publications de l'Institut d'études orientales de la Faculté des lettres d'Alger.
Canard, M. 1965. « Fatimids », dans : B. Lewis *et al.* (dir. publ.), p. 850-862.
Cancellieri, J. A. 1982. *Économie génoise et or du Soudan aux XIIe et XIIIe siècles*, Rome, École française de Rome, reprographié.
Carbou, H. 1912. *La région du Tchad et du Ouadaï*, 2 vol., Paris, Leroux.
Castiglione, L. ; Hajnóczi, G. ; Kákosy, L. et Török, L. 1974-1975. « Abdallah Nirqi 1964. The Hungarian excavations in Egyptian Nubia », Budapest, *Acta Archaeologica Academiae Scientiarum Hungaricae*, 26-27.
Castro, R. 1974. « Examen de creusets de Marandet (Niger) », *BIFAN* (B), 36, 4, p. 667-675.
Caudel, M. 1900. *L'Afrique du Nord. Les Byzantins, les Berbères, les Arabes, avant les invasions*, Paris, Leroux.
Cenival, P. de et Monod, T. 1938. *Description de la côte d'Afrique, de Ceuta au Sénégal, par Valentin Fernandes*, Paris, Larose.
Centre d'études et de recherche marxiste. 1974. *Sur le « mode de production asiatique »*, 2e éd., Paris, Éditions sociales.
Cerulli, E. 1936. *Studi Etiopici*, Rome, Istituto per l'Oriente.
Cerulli, E. 1941. « Il sultanato dello Scioa nel secolo XIII secondo un nuovo documento storico », *RSE*, 1, p. 5-42.
Cerulli, E. 1956. *Storia della letteratura etiopica*, Milan, Nuova Accademia Editrice.
Cerulli, E. 1957-1964. *Somalia. Scritti vari editi ed inediti*, 3 vol., Rome, Amministrazione Fiduciaria Italiana di Somalia.
Cerulli, E. 1971. *L'Islam di ieri e di oggi*, Rome, Istituto per l'Oriente.
Chamla, M. C. 1968. *Les populations anciennes du Sahara et des régions limitrophes. Études des restes osseux humains néolithiques et protohistoriques*, Paris, Arts, Arts et métiers graphiques.
Champault, D. 1969. *Une oasis du Sahara nord-occidental : Tabelbala*, Paris, CNRS.
Chang Hsing-Lang. 1930. « The importation of Negro slaves to China under the T'ang Dynasty », *BCUP*, 7, p. 37-59.
Chanudet, C. 1979. « Problèmes actuels de biogéographie malgache », *Ambario*, Antananarivo, 1, 4, p. 373-378.

Chanudet, C. et Vérin, P. 1983. « Une reconnaissance archéologique de Mohéli », *EOI*, 2, p. 11-58.

Chapelle, J. 1957. *Nomades noirs du Sahara*, Paris, Plon.

Chapelle, J. 1980. *Le peuple tchadien, ses racines et sa vie quotidienne*, Paris, L'Harmattan et ACCT.

Chapelle, J. 1982. *Nomades noirs du Sahara : les Toubous*, Paris, L'Harmattan.

Charnay, J. P. 1980. « Expansion de l'Islam en Afrique occidentale », *Arabica*, 28, p. 140-153.

Chavane, B. 1980. « Recherches archéologiques sur la moyenne vallée du Sénégal », thèse de 3e cycle, Université d'Aix-Marseille, 2 vol.

Chavane, B. 1985. *Villages anciens du Takrūr. Recherches archéologiques dans la vallée moyenne du Sénégal*, Paris, Karthala.

Cheneb, M. 1922. *Abu Dulama, poète-bouffon de la cour des premiers califes abbasides*, Alger.

Chittick, H. N. 1959. « Notes on Kilwa », *TNR*, 53, p. 179-203.

Chittick, H. N. 1963. « Kilwa and the Arab settlement of the East African coast », *JAH*, 4, 2, p. 179-190.

Chittick, H. N. 1965. « The "Shirazi" colonization of East Africa », *JAH*, 6, 3, p. 275-294.

Chittick, H. N. 1966. « Unguja Ukuu : the earliest imported pottery, and an Abbasid dinar », *Azania*, 1, p. 161-163.

Chittick, H. N. 1967. « Discoveries in the Lamu archipelago », *Azania*, 2, p. 46-67.

Chittick, H. N. 1968*a*. « Two traditions about the early history of Kilwa », *Azania*, 3, p. 197-200.

Chittick, H. N. 1968*b*. « The coast before the arrival of the Portuguese », dans : B. A. Ogot et J. A. Kieran (dir. publ.), p. 98-114.

Chittick, H. N. 1969*a*. « A new look at the history of Pate », *JAH*, 10, 3, p. 375-391.

Chittick, H. N. 1969*b*. « An archaeological reconnaissance of the Southern Somali coast », *Azania*, 4, p. 115-130.

Chittick, H. N. 1974. *Kilwa : an Islamic trading city on the East African coast*, 2 vol., Nairobi, British Institute in Eastern Africa.

Chittick, H. N. 1975. « The peopling of the East African coast », dans : H. N. Chittick et R. I. Rotberg (dir. publ.), p. 16-43.

Chittick, H. N. 1977. « The East coast, Madagascar and the Indian Ocean », dans : R. Oliver (dir. publ.), p. 183-231.

Chittick, H. N. 1979*a*. « The Arabic sources relating to the Muslim expansion in the western Indian Ocean », dans : *Mouvements de populations dans l'océan Indien*, Paris, Champion, p. 27-31.

Chittick, H. N. 1979*b*. « Sewn boats in the Western Indian Ocean and a survival in Somalia », dans : ICIOS, 3, *History of the commercial exchange and maritime transport*, Perth.

Chittick, H. N. 1980. « L'Afrique de l'Est et l'Orient : les ports et le commerce avant l'arrivée des Portugais », dans : Unesco, p. 15-26.

Chittick, H. N. et Rotberg, R. I. (dir. publ.) 1975. *East Africa and the Orient*, New York, Africana Publishing Company.

Chou Ju-Kua. 1911. *Chou Ju-Kua. His work on the Chinese and Arab trade in the twelfth and thirteenth centuries, entitled Chu-fan-chi*, trad. F. Hirth et W. W. Rockhill, Saint-Petersbourg, Imperial Academy of Sciences.

Christensen, A. 1944. *L'Iran sous les Sassanides*, Paris/Copenhague, Geuthner.

Christophe, L. A. 1977. *Campagne internationale de l'Unesco pour la sauvegarde des sites et monuments de Nubie. Bibliographie*, Paris, Unesco.

Churakov, M. 1960. « Maghrib nakanune kharidjitskogo vosstaniya » [The Maghrib at the dawn of the Kharidjite revolt/Le Maghreb à l'aube de la révolte kharidjite], *Palestinskiy Sbornik*, 5, 68, p. 66-84.

Churakov, M. 1962. « Kharidjitskiye vosstaniya v Mazgribe » [The Kharidjite revolts in the Maghrib/Les révoltes kharidjites au Maghreb], *PS*, 7, 70, p. 101-129.

Churakov, M. V. 1966. « Borda Kharidjitov Sidjilmasui » [The struggle of the Kharidjites of Sidjilmasa/La lutte des Kharidjites de Sidjilmasa], dans : *Arabskie strany : Istoriya, Ekonomika*, Moscou, Nauka.

Cipolla, C. 1961. « Appunti per una nuova storia della moneta nell'alto medioevo », *Settimani di studio del Centro italiano di studi sull'alto medioevo*, 8, p. 619-625.

Cissoko, S. M. 1975. *Tombouctou et l'Empire songhay*, Dakar/Abidjan, Nouvelles éditions africaines.

Clark, J. D. 1968. *Further palaeo-anthropological studies in Northern Lunda*, Lisbonne, Publicacoês cult. Co. Diam. Angola, 78.

Clark, J. D. 1970. *The prehistory of Africa*, Londres, Thames & Hudson.

Clark, J. D. 1976. « Prehistoric populations and pressures favoring plant domestication », dans : J. R. Harlan *et al.* (dir. publ.), p. 67-105.

Clarke, S. 1912. *Christian antiquities in the Nile valley : a contribution towards the study of the ancient churches*, Oxford, Clarendon Press.

Cline, W. 1937. *Mining and metallurgy in Negro Africa*, Menasha, The American Anthropologist, General Series in Anthropology, n° 5.

Coedès, G. 1964. *Les États hindouisés d'Indochine et d'Indonésie*, Paris, de Boccard.

Cohen, R. 1962. « The Just-so So ? A spurious tribal grouping in Western Sudanic history », *Man*, 62, p. 153-154.

Cohen, R. 1966. « The Bornu king lists », *BUPAH*, 2, p. 39-84.

Cole-King, P. A. 1973. *Kukumba mbiri mu Malawi : a summary or archaeological research to March, 1973*, Zomba, Imprimerie officielle.

Colin, G. S. ; Babacar, A. O. ; Ghali, N. et Devisse, J. 1983. « Un ensemble épigraphique almoravide : découverte fortuite dans la région de Tikjikja : chaton de bague découvert à Tegdaoust », dans : J. Devisse, D. Robert-Chaleix *et al.* (dir. publ.), p. 427-444.

Collett, D. P. 1979. « The archaeology of the stone walled settlements in eastern Transvaal, South Africa », mémoire de maîtrise non publié, University of the Witwatersrand.

Collett, D. P. 1982. « Excavations of stone-walled ruin types in the Badfontein Valley, eastern Transval, South Africa », *SAAB*, 37, 135, p. 34-43.

Colloque de Nouakchott. 1976. *Colloque de Nouakchott sur les problèmes de la désertification au sud du Sahara (17-19 décembre 1973)*, Dakar, Nouvelles éditions africaines.

Colloque de Saint-Denis. 1972. *Colloque de Saint-Denis (Réunion) sur les mouvements de populations dans l'océan Indien.*

Condé, A. 1974. *Les sociétés traditionnelles mandingues*, Niamey, CRDTO.

Condominas, G. 1965. *L'exotique est quotidien*, Paris, Plon.

Connah, G. 1968. « Radiocarbon dates for Benin city and further dates for Daima, N. E. Nigeria », *JHSN*, 4, p. 313-320.

Connah, G. 1969. « Ife », dans : T. Shaw (dir. publ.), p. 47-53.

Connah, G. 1971. « Recent contributions to Bornu chronology », *WAJA*, 1, p. 55-60.

Connah, G. 1972. « Archaeology in Benin », *JAH*, 13, 1, p. 25-39.

Connah, G. 1975. *The archaeology of Benin*, Oxford, Clarendon Press.

Connah, G. 1976. « The Daima sequence and the prehistoric chronology of the Lake Chad region of Nigeria », *JAH*, 17, 3, p. 321-352.

Connah, G. 1981. *Three thousand years in Africa. Man and his environment in the Lake Chad region of Nigeria*, Cambridge, CUP.

Conrad, D. C. et Fisher, H. J. 1982. « The conquest that never was. I. The external Arabic sources », *HA*, 9, p. 21-59.

Conrad, D. C. et Fisher, H. J. 1983. « The conquest that never was. II. The local oral sources », *HA*, 10, p. 53-78.

Conti Rossini, C. 1909. « Les listes des rois d'Aksum », *JA*, 14, p. 263-320.

Conti Rossini, C. 1921. « Expéditions et possessions des Habasat en Arabie », *JA*, juillet/septembre, p. 5-36.

Conti Rossini, C. 1928. *Storia d'Etiopia*, Bergamo, Istituto italiano d'arti grafiche.

Conzelman, W. E. 1895. *Chronique de Galâwdêwos, roi d'Éthiopie*, Paris, Bouillon.

Coon, C. 1968. *Yengema cave report*, Philadelphie, University of Pennsylvania, University Museum Monographs.

Coppens, Y. 1969. « Les cultures protohistoriques et historiques du Djourab », dans : *Actes I^er Coll. Intern. Archéol. Afr.*, p. 129-146.

Coquery-Vidrovitch, C. 1969. « Recherches sur un mode de production africain », *LP*, 144, p. 61-78.

Coquery-Vidrovitch, C. 1974. « Recherches sur un mode de production africain », dans : Centre d'études et de recherche marxiste, p. 345-367.
Corippe. 1970. *Flavii Cresconii Corippi Iohannidos, seu De bellis Libycis, libri VIII*, éd. par J. Diggle et F. R. D. Goodyear, Cambridge, CUP.
Cornevin, M. 1982. « Les Néolithiques du Sahara austral de l'histoire générale de l'Afrique », *BSPF*, 79, p. 439-450.
Cornevin, R. 1960. *Histoire des peuples de l'Afrique noire*, Paris, Berger-Levrault.
Corrêa, A. A. M. 1943. *Raças do império*, Oporto, Portucalense Editora.
Corso, R. 1949. « Il velo dei Tuàregh », *Annali, Istituto Orientale di Napoli*, 3, p. 151-166.
Cosmas Indicopleustès. 1968. *Topographie chrétienne*, trad. Wanda Wolska-Conus, Paris, Le Cerf.
Coulon, C. 1983. *Les musulmans et le pouvoir en Afrique noire*, Paris, Karthala.
Couper, A. ; Evrard, J. B. et Vansina, J. 1975. « Classification d'un échantillon de langues bantoues d'après la lexicostatistique », *Africana Linguistica*, 6, p. 131-158.
Coursey, D. G. et Alexander, J. 1968. « African agricultural patterns and the sickle cell », *Science*, 160, p. 1474-1475.
Courtois, C. 1957. « Remarques sur le commerce maritime en Afrique au XIe siècle », *MHAOM*, 2, p. 51-59.
Crabb, D. 1965. *Ekoid Bantu languages of Ogoja*, Londres, CUP.
Crossland, L. B. 1976. « Excavations at Nyarko and Dwinfuor sites of Begho. 1975 », *Sankofa*, 2, p. 86-87.
Crowfoot, J. W. 1927. « Christian Nubia », *JEA*, 13, p. 141-150.
Cuoq, J. M. 1975. *Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIIIe au XVIe siècle (Bilād al-Sūdān)*, Paris, CNRS.
Curtin, P. D. 1971. « Pre-colonial trading networks and traders : the Diakhanké » dans : C. Meillassoux (dir. publ.), p. 228-239.
Curtin, P. D. 1975. *Economic change in precolonial Africa. Senegambia in the era of the slave trade*, Madison, UWP.

al-Dabbāgh. 1901. *Ma'ālim al-Īmān*, 4 vol., Tunis.
Dachraoui, F. 1961. « Contribution à l'histoire des Fatimides en Ifriqiyya », dans : *Arabica*, 8, 2, p. 141-166.
Dachraoui, F. 1964. « Le commencement de la prédication ismailienne en Ifrīqīyya », *SI*, 20, p. 92-109.
Dachraoui, F. 1981. *Le califat fatimide du Maghreb. Histoire politique et institutions*, Tunis, STD.
Daghfūs, R. 1981. « Al-'awamil al-iḳtiṣādiyya li-hidjra Banī Hilāl wa-Banī Sulaym min Miṣr ila Ifrīḳīya » [The economic factors of the B. Hilāl and B. Sulaym emigration from Egypt to Ifrīḳīya/Les facteurs économiques de l'émigration des B. Hilāl et des B. Sulaym d'Égypte en Ifrīkīya], *Awrāḳ*, 4, Madrid, p. 147-163.
Dahl, O. C. 1951. *Malgache et manjaan. Une comparaison linguistique*, Oslo, Egede-Instituttet.
Dalby, D. 1965. « The Mel languages : a reclassification of the Southwest Atlantic », *ALS*, 6, p. 1-7.
Dalby, D. (dir. publ.) 1970. *Language and history in Africa*, Londres, Cass/New York, Africana Publishing Company.
Dalby, D. 1975. « The prehistorical implications of Guthrie's *Comparative Bantu*. Part I : Problems of internal relationship », *JAH*, 16, 4, p. 450-481.
Dalby, D. 1976. « The prehistorical implications of Guthrie's *Comparative Bantu*. Part II : Interpretation of cultural vocabulary », *JAH*, 17, 1, p. 1-27.
Dangel, G. 1977. *L'imamat ibadite de Tahert (761-909). Contribution à l'histoire de l'Afrique du Nord devant le haut Moyen Age*, thèse de 3e cycle, Strasbourg.
Daniels, C. M. 1968. « Garamantian excavations : Zinchecra, 1965-1967 », *Libyca*, 5, p. 113-194.
Daniels, S. G. H. et Phillipson, D. W. 1969. « The early Iron Age site at Dambwa near Livingstone », dans : B. M. Fagan, D. W. Philipson et S. G. H. Daniels (dir. publ.), vol. II, p. 1-54.
Dark, P. J. C. 1973. *An introduction to Benin art and technology*, Oxford, Clarendon Press.
Darling, P. J. 1974. « The earthworks of Benin », *NF*, 39, 3, p. 128-137.

Darling, P. J. 1976. « Notes on the earthworks of the Benin empire », *WAJA*, 6, p. 143-149.
Darling, P. J. 1979. « Fieldwork surveys in the Benin and Ishan kingdoms », *Nyame Akuma*, 15, p. 35-39.
Datoo, B. A. 1970. « Rhapta : the location and importance of East Africa's first port », *Azania*, 5, p. 65-76.
Daveau, S. 1970. « Itinéraire de Tamadalt à Awdaghust selon al-Bakri », dans : D. Robert, S. Robert et J. Devisse (dir. publ.), p. 33-38.
Daveau, S. et Toupet, C. 1963. « Anciens terroirs Gangara », *BIFAN* (B), 25, p. 193-214.
David, N. 1982*a*. « Prehistory and historical linguistics in Central Africa : points of contact », dans : C. Ehret et M. Posnansky (dir. publ.), p. 78-95.
David, N. 1982*b*,. « The BIEA Southern expedition of 1979 : interpretation of the archaeological data », dans : J. Mack et P. Robertshaw, p. 49-57.
Davidson, B. 1964. *The African past*, Londres, Longman.
Davies, O. 1967. *West Africa before the Europeans*, Londres, Methuen.
Davies, O. 1971. « Excavations of Blackburn », *SAAB*, 26, 103-104, p. 165-178.
Davison, C. C. ; Giaque, R. D. et Clark, J. D. 1971. « Two chemical groups of dichroic glass beads from West Africa », *Man*, nouv. sér., 6, 4, p. 645-659.
Davison, P. et Harries, P. 1980. « Cotton weaving in South-East Africa : its history and technology », *TH*, 11, p. 176-192.
Delafosse, M. 1912. *Haut-Sénégal-Niger (Soudan français)*, 3 vol., Paris, Larose, réimpression en 1972, avec introduction de R. Cornevin.
Delafosse, M. 1924*a*. « Les relations du Maroc avec le Soudan à travers les âges », *Hespéris*, 9, p. 153-174.
Delafosse, M. 1924*b*. « Le Ghana et le Mali et l'emplacement de leurs capitales », *BCEHS*, 8, p. 479-542.
Delafosse, M. 1931. *The Negroes in African history and culture*, Washington D.C., Associated Publishers.
Delibrias, G. ; Guillier, M. T. et Labeyrie, J. 1974. « Gif natural radiocarbon measurements, VIII, » *Radiocarbon*, 16, 1, p. 15-94.
Denbow, J. R. 1979*a*. « Iron Age research in eastern Botswana », *Nyame Akuma*, 14, p. 7-9.
Denbow, J. R. 1979*b*. « *Cenchrus ciliaris* : an ecological indicator of Iron Age middens using aerial photography in eastern Botswana », *SAJS*, 74, 9, p. 405-408.
Denbow, J. R. 1980. « Early Iron Age remains from Tsodilo Hills », *SAJS*, 76, p. 474-475.
Denbow, J. R. 1981. « Broadhurst — a 14th century AD expression of the early Iron Age in south-eastern Botswana », *SAAB*, 36, 134, p. 66-74.
Denbow, J. R. 1982. « The Toutswe traditions : a study in socio-economic change in Botswana society », dans : *Settlement in Botswana*, Londres, Heinemann, p. 73-86.
Denbow, J. R. 1983. « Iron Age economics : herding, wealth and politics along the fringes of the Kalahari Desert during the early Iron Age », thèse de doctorat inédite, Indiana University.
Denbow, J. R. 1984. « Prehistoric herders and foragers of the Kalahari : the evidence for 1500 years of "interaction" », dans : C. Schrire (dir. publ.), p. 175-193.
Derenbourg, H. 1905. « Le poète antéislamique Antar », dans : Derenbourg, *Opuscules d'un arabisant*, Paris, Charles Carrington, p. 3-9.
Derricourt, R. M. et Papstein, R. J. 1976. « Lukolwe and the Mbwela of north-western Zambia », *Azania*, 11, p. 169-176.
Desanges, J. 1962. *Catalogues des tribus africaines de l'antiquité classique à l'ouest du Nil*, Dakar, Université de Dakar, Section d'Histoire.
Desanges, J. 1976. « L'iconographie du Noir dans l'Afrique du Nord antique », dans : J. Vercoutter, J. Leclant et F. Snowden (dir. publ.).
Descamps, C. ; Thilmans, G. et Thommeret, Y. 1974. « Données sur l'édification de l'amas coquillier de Dioron Boumak », *BASEQA*, 41, p. 67-83.
Deschamps, H. 1960. *Histoire de Madagascar*, Paris, Berger-Levrault.
Deschamps, H. 1968. *Le Sénégal et la Gambie*, Paris, PUF.
Deschamps, H. (dir. publ.) 1970-1971. *Histoire générale de l'Afrique noire*, 2 vol., Paris, PUF.
Deschamps, H. 1972. *Histoire de Madagascar*, Paris, Berger-Levrault.

Despois, J. 1965. « Fazzān », dans : B. Lewis, C. Pellat et J. Schacht (dir. publ.), p. 875-877.
Deverdun, G. 1959-1966. *Marrakech des origines à 1912*, 2 vol., Rabat, Éd. techniques nord-africaines.
Devic, L. M. 1883. *Le pays des Zendjs ou la côte orientale d'Afrique au Moyen Age*, Paris, Hachette.
Devisse, J. 1970. « La question d'Audagust », dans : D. Robert, S. Robert et J. Devisse (dir. publ.), p. 109-156.
Devisse, J. 1972. « Routes de commerce et échanges en Afrique occidentale en relation avec la Méditerranée. Un essai sur le commerce africain médiéval du XI^e au XVI^e siècle », *RHES*, 50, 1, p. 42-73 ; 50, 3, p. 357-397.
Devisse, J. 1974. « Une enquête à développer : le problème de la propriété des mines en Afrique de l'Ouest du VIII^e au XVI^e siècle », dans : *Miscellanea Charles Verlinden (Bulletin de l'Institut historique belge de Rome)*, 44, p. 201-219.
Devisse, J. 1979*a*. *L'image du Noir dans l'art occidental*. Vol. II, première partie : *Des premiers siècles chrétiens aux « grandes découvertes ». De la menace démoniaque à l'incarnation de la sainteté*, Fribourg, Office du livre.
Devisse, J. 1979*b*. « L'arrière-plan africain des relations internationales au X^e siècle », dans : *Occident et Orient au X^e siècle. Actes du IX^e Congrès de la Société des historiens médiévistes (Dijon, 2-4 juin 1978)*, Paris, Société des belles lettres.
Devisse, J. 1981*a*. « Pour une histoire globale de la céramique africaine », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, p. 179-203.
Devisse, J. 1981*b*. « L'Afrique noire », dans : « Le grand atlas de l'architecture mondiale », *Encyclopaedia Universalis*, Paris, p. 72-83.
Devisse, J. 1982. « L'apport de l'archéologie à l'histoire de l'Afrique occidentale entre le V^e et le XII^e siècle », *CRAI*, p. 156-177.
Devisse, J. 1983. « Histoire et tradition urbaine du Sahel », dans : *Lectures de la ville africaine contemporaine*, actes du VII^e séminaire consacré aux transformations de l'architecture dans le monde islamique, Dakar, 1983, p. 1-10.
Devisse, J. 1985. « Les Africains et l'eau ; la longue durée », dans : *Actes du Colloque de l'Université de Paris I sur la politique de l'eau en Afrique, 1983*.
Devisse, J. ; Robert-Chaleix, D. *et al.* 1983. *Tegdaoust III — Recherches sur Awdaghust*, Paris, ADPF.
Diagne, P. 1967. *Pouvoir politique traditionnel en Afrique occidentale*, Paris, Présence africaine.
Diallo, T. 1972. « Origine et migrations des Peul avant le XIX^e siècle », *AFLSHD*, 2, p. 121-193.
Dictionnaire archéologique des techniques, 1963, 2 vol., Paris, Éd. de l'Accueil.
Didillon, H. ; Didillon, J. M. ; Donnadieu, C. et Donnadieu, P. 1977. *Habiter le désert, les maisons mozabites. Recherches sur un type d'architecture traditionnelle présaharienne*, Bruxelles.
Diehl, C. 1896. *L'Afrique byzantine*, Paris, Leroux.
Dimmendaal, G. J. 1982. « Contacts between Eastern Nilotic and Surma groups in linguistic evidence », dans : J. Mack et P. Robertshaw (dir. publ.), p. 101-110.
Dinkler, E. (dir. publ.). 1970. *Kunst und Geschichte Nubiens in Christlicher Zeit. Ergebnisse und Problem auf Grund der jüngsten Ausgrabungen*, Recklinghausen, Verlag Aurel Bongers.
Dinkler, E. 1975. « Beobachtungen zur Ikonographie des Kreuzes in der nubischen Kunst », dans : K. Michalowski (dir. publ.), p. 20-30.
Diop, C. A. 1955. *Nation nègre et culture*, Paris, Éditions africaines.
Diop, C. A. 1960. *L'Afrique noire précoloniale*, Paris, Présence africaine.
Diop, C. A. 1967. *Antériorité des civilisations nègres : mythe ou vérité historique ?*, Paris, Présence africaine.
Diop, C. A. 1972. « Datations par la méthode du radiocarbone, série III », *BIFAN* (B), 34, 4, p. 687-701.
Diop, C. A. 1981. *Civilisation ou barbarie*, Paris, Présence africaine.
Diop, L. M. 1968. « Métallurgie traditionnelle et âge du fer en Afrique », *BIFAN* (B), 30, 1, p. 10-38.
al-Djaddawī, M. 1963. *Al-Raķīķ fi'l-ta'rikh wa-fi'l-Islām*, vol. I, Alexandrie.
al-Djāḥiẓ Abū 'Uthmān 'Amr. 1903. *Tria opuscula*, éd. par G. van Vloten, Leyde, Brill.

al-Djāḥiẓ Abū 'Uthmān 'Amr. 1964. *Rasā'il al-Djāḥiẓ : Risāla Fakhr al-Sūdān 'alā 'l-Bīḍān*, éd. par 'A. Hārūn, 2 vol., Le Caire.

Djait, H. 1973. « L'Afrique arabe au VIIIe siècle (84-184/705-800) », Annales ESC, 28, 3.

Djait, H. ; Talbi, M. ; Dachraoui, F. ; Bouib, A. et M'Rabet, M. A. (s.d.) *Histoire de la Tunisie : le Moyen Age*, Tunis, Société tunisienne de diffusion.

al-Djanhânī, H. 1968. *Al-Ḳayrawān 'abra 'uṣūr izdihār al-ḥaḍārat al-islāmiyya fi l-Maghrib al-'Arabī*, Tunis.

Dobrzeniecki, T. 1973-1975. « Maiestas Domini », I, *RMN*, 17, 1973 ; II, *RMN*, 18, 1974, p. 216-308 ; III, *RMN*, 19, 1975, p. 5-263.

Dobrzeniecki, T. 1974. « Maiestas Crucis in the mural painting of the Faras Cathedral. Some iconographical notes », *BMNV*, 15, p. 6-20.

Dobrzeniecki, T. 1980. « Nubijska Maiestas Domini z katedry w Faras w Muzeum Narodowym w Warszawie » [Nubian Maiestas Domini of the Cathedral of Faras in the Warsaw National Museum/Les Maiestas Domini nubiennes de la cathédrale de Faras conservées au Musée national de Varsovie], *RMN*, 24, p. 261-341.

Doke, C. M. 1938. « The earliest records of Bantu », *BS*, 12, p. 135-144.

Dolphyne, F. 1974. « The languages of the Ghana-Ivory Coast border », *Actes du Colloque inter-universitaire Ghana-Côte-d'Ivoire*, Abidjan, Université nationale.

Dombrowski, J. C. 1980. « Early settlers in Ghana », Legon, University of Ghana, Inter-Faculty Lecture.

Domenichini, J. P. 1978. « Antehiroka et Vazimba. Contribution à l'histoire de la société du XVIIIe au XIXe siècle », *Bull. Ac. Malg.*, 56, 1-2, 1982, p. 11-21.

Domenichini, J. P. 1981*a*. « La plus belle énigme du monde, ou l'historiographie coloniale en question », *Omaly sy Anio*, 13-14, p. 57-76 et 84-85.

Domenichini, J. P. 1981*b*. « Problématiques passées et présentes de l'archéologie à Madagascar », *RPC*, 55, p. 10-15.

Domenichini-Ramiaramanana, B. 1976. *Le malgache. Essai de description sommaire*, Paris, SELAF.

Domenichini-Ramiaramanana, B. 1977. « Malagasy cooking », dans : J. Kuper (dir. publ.), p. 111-115.

Domenichini-Ramiaramanana, B. 1978. « Qu'est-ce qu'un hainteny ? », dans : R. Etiemble (dir. publ.), *Colloque sur la traduction poétique*, Paris, Gallimard.

Domenichini-Ramiaramanana, B. 1981. « La cuisine malgache », dans : J. Kuper (dir. publ.), p. 120-125.

Domenichini-Ramiaramanana, B. 1983. *Du Ohabolana au hainteny. Langue, littérature et politique à Madagascar*, Paris, Karthala/CRA.

Domenichini-Ramiaramanana, B. 1984. « De la légende à l'histoire : le cycle de Darafify ou le commerce des aromates, épices, parfums et simples », *Communication à l'Académie malgache*, séance de section du 28 juin 1984.

Domenichini-Ramiaramanana, B. 1985. « Madagascar dans l'océan Indien du haut Moyen Age, d'après les traditions de la côte orientale », *Sources orales et histoire*, 1, Valbonne, CEDRA-SEMI.

Domenichini-Ramiaramanana, B. et Domenichini, J. P. 1979. « La tradition malgache, une source pour l'histoire de l'océan Indien », *Taloha*, 8, p. 57-81.

Domenichini-Ramiaramanana, B. et Domenichini, J. P. 1983. « Madagascar dans l'océan Indien avant le XIIIe siècle », *NCAA*, 1, p. 5-19.

Domenichini-Ramiaramanana, B. et Domenichini, J. P. 1984. *Les premiers temps de l'histoire malgache. Nouvelle définition d'un champ de recherche*, Antananarivo.

Donadoni, S. (dir. publ.) 1967. *Temit 1964. Missione archeologica in Egitto dell'Università di Roma*, Rome, Università degli Studi.

Donadoni, S. 1969. « Mētēr Basileēos » [King's Mother/La reine mère], *Studi classici e orientali*, 18, Pise, p. 123-125.

Donadoni, S. 1970. « Les fouilles à l'église de Sonqi Tino », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 209-218.

Donadoni, S. et Curto, S. 1968. « Le pitture murali della chiesa di Sonki nel Sudan », dans : *La Nubia cristiana*, Cahier n° 2 du Musée égyptien de Turin, Turin, Fratelli Fozzo-Salvati, p. 1-13.

Donadoni, S. et Vantini, G. 1967-1968. « Gli scavi nel diff di Sonqi Tino, Nubia Sudanese », dans : *RPAR*, 40, p. 247-273.

Donque, G. 1965. « Le contexte océanique des anciennes migrations : vents et courants dans l'océan Indien », *Taloha*, 1, p. 43-59.

Donzel, E. van ; Lewis, B. et Pellat, C. (dir. publ.) *Encyclopaedia of Islam*, vol. IV ; 2e éd., Leyde, Brill.

Doresse, J. 1971. *Histoire sommaire de la corne orientale de l'Afrique*, Paris, Geuthner.

Dos Santos, J. et Everdosa, C. M. N. 1970. « A Estacão arqueologica de Benfica, Luanda », *Revista da Fac. de Ciencias da Universidade de Luanda*, 5, p. 33-51.

Douglas, M. 1981. *De la souillure. Essai sur les notions de pollution et de tabou*, Paris, Maspero.

Dozy, R. 1874. *Geschichte der Mauren in Spanien bis zur Eroberung Andalusiens durch die Almoraviden (711-1110)*, 2 vol., Leipzig, Grunow.

Dozy, R. 1932. *Histoire des musulmans d'Espagne jusqu'à la conquête de l'Andalousie par les Almoravides (711-1110)*, 2e éd., Leyde, Brill.

Dramani-Issifou, Z. 1981. « Routes de commerce et mise en place des populations du nord du Bénin actuel », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. II, p. 655-672.

Dramani-Issifou, Z. 1982. *L'Afrique noire dans les relations internationales au XVIe siècle. Analyse de la crise entre le Maroc et le Sonrhai*, Paris, Karthala-CRA.

Dramani-Issifou, Z. 1983*a*. « Islam et société dans l'Empire sonrhaï : sur quelques aspects des relations entre Gao et Tombouctou aux XVe-XVIe siècles, d'après les Ta'rikhs soudanais », *L'information historique*, 45, p. 244-252.

Dramani-Issifou, Z. 1983*b*. « Les nouvelles interprétations des relations entre le Maghreb et l'Afrique soudanaise au XVIe siècle », dans : *Actes du second colloque euro-africain sur le passé du Sahara et les zones limitrophes des Garamantes au Moyen Age*, Paris, 15-16 décembre 1983.

Dramani-Issifou, Z. 1984. « Quand les voyageurs arabes découvraient le pays des Noirs », *BMA*, 62, p. 20-27.

Du Bourguet, P. 1970. « La peinture murale compte : quelques problèmes devant la peinture murale nubienne », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 303-312.

Ducatez, G. et Ducatez, J. 1980. « Formation des dénominations de couleur et de luminosité en arabe classique et préclassique : essai de périodisation selon une approche linguistique et anthropologique », *PM*, 10, p. 139-192.

Duchemin, G. J. 1950. « A propos des décorations murales des habitations de Oualata (Mauritanie) », *BIFAN* (B), 12, p. 1095-1110.

Duyvendak, J. J. L. 1949. *China's discovery of Africa*, Londres, Probsthain.

Echallier, J. L. 1970. « Forteresse et villages désertés du Toûat Goûrara (Sahara algérien) », thèse de 3e cycle, Paris, École pratique des hautes études.

Echard, N. (dir. publ.) 1983. *Métallurgies africaines. Nouvelles contributions*, Paris, Société des africanistes.

Effah-Gyamfi, K. 1975. *Traditional history of the Bono state. An archaeological approach*, Legon, Institute of African Studies.

Effah-Gyamfi, K. 1978. « Bono Manso, an archaeological investigation into early Akan urbanism », thèse de doctorat inédite, University of Ghana, Legon.

Egharevba, J. 1960. *A short history of Benin*, 3e éd., Ibadan, Ibadan University Press.

Ehrenkreutz, A. S. 1959. « Studies in the monetary history of the Near East in the Middle Ages », *JESHO*, 2, p. 128-161.

Ehrenkreutz, A. S. 1963. « Studies in the monetary history of the Near East in the Middle Ages. II. The standard of fineness of western and eastern dinars before the Crusades », *JESHO*. 6, p. 243-277.

Ehrenkreutz, A. S. 1977. « Numismatico-statistical reflections on the annual gold coinage production of the Ṭūlūnid Mint in Egypt », JESHO, 20, p. 267-281.

Ehret, C. 1971. *Southern nilotic history : linguistic approaches to the study of the past*, Evanston, NUP.
Ehret, C. 1972. « Bantu origins and history : critique and interpretation », *TJH*, 2, p. 1-9.
Ehret, C. 1973. « Patterns of Bantu and Central Sudanic settlement in central and southern Africa (1000 B.C.-500 A.D.) », *TJH*, 3, p. 1-71.
Ehret, C. 1974*a*. *Ethiopians and East Africa : the problems of contacts*, Nairobi historical studies n° 3, Nairobi, East African Publishing House.
Ehret, C. 1974*b*. « Agricultural history in central and southern Africa (*ca.* 1000 B.C. to A.D. 500 », *TJH*, 4, 1-25.
Ehret, C. 1974*c*. « Some trends in precolonial religious thought in Kenya and Tanzania », étude présentée à la Conférence sur l'étude historique des religions africaines, Limuru, Kenya, juin 1974.
Ehret, C. 1976. « Aspects of social and economic change in Western Kenya, A.D. 500-1800 », dans : B. A. Ogot (dir. publ.), p. 1-20.
Ehret, C. 1980*a*. *The historical reconstruction of Southern Cushitic phonology and vocabulary*, Berlin, Reimer — Kölner-Beiträge zur Afrikanistik 5.
Ehret, C. 1980*b*. « The Nilotic languages of Tanzania », dans : E. C. Polomé et C. P. Hill (dir. publ.), p. 68-78.
Ehret, C. 1982*a*. « Linguistic inferences about early Bantu history », dans : C. Ehret et M. Posnansky (dir. publ.), p. 57-65.
Ehret, C. 1982*b*. « Population movement and culture contact in the southern Sudan, *ca.* 3000 B.C. to A.D. 1000 : a preliminary linguistic overview », dans : J. Mack et P. Robertshaw (dir. publ.), p. 19-48.
Ehret, C. (à paraître). « East African words and things : aspects of nineteenth century agricultural change in East Africa », dans : B. A. Ogot (dir. publ.).
Ehret, C. (inédit*a*). « The invention of highland planting agriculture in northeastern Tanzania : social repercussions of an economic transformation ».
Ehret, C. (inédit*b*). « Technological change in central and southern Africa *ca.* 1000 B.C. to A.D. 500 ».
Ehret, C. et Nurse, D. 1981*a*. « The Taita Cushites », *SUGIA*, 3, p. 125-168.
Ehret, C. et Nurse, D. 1981*b*. « History in the Taita Hills ; a provisional synthesis », *KHR*, 7-8.
Ehret, C. et Posnansky, M. (dir. publ.) 1982. *The archaeological and linguistic reconstruction of African history*, Berkeley/Los Angeles/Londres, University of California Press.
Eloff, J. F. et Meyer, A. 1981. « The Greefswald sites », dans : E. A. Voigt (dir. publ.), p. 7-22.
Encyclopédie de l'Islam, 1913-1938. 4 vol. et supplément ; 1960-1978, nouvelle éd. 4 vol. ; 1979-1982, vol. 5 en cours, Paris, Klincksieck ; Leyde, Brill.
Epstein, H. 1971. *The origins of the domestic animals in Africa*, 2 vol., New York, Africana Publishing Compagny.
Ervedosa, C. 1980. *Arqueologia angolana*, Luanda, Ministério da Educação nacional.
Études nubiennes, 1978. Colloque de Chantilly, 2-6 juillet 1975, Le Caire, IFAO-Bibliothèque d'étude, vol. 77.
Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de E. Lévi-Provençal, 1962. Paris, Maisonneuve-Larose.
Eustache, D. 1970-1971. *Études sur la monnaie antique et l'histoire monétaire du Maroc. I. Corpus des dirhams idrisites et contemporains. Collection de la Banque du Maroc et autres collections mondiales publiques et privées*, Rabat, Banque du Maroc.
Evans, D. 1975. « Stonehenges of West Africa », *CL*, 16 janvier, p. 134-135.
Evans-Pritchard, E. E. 1956. *Nuer religion*, Oxford, Clarendon Press.
Evers, T. M. 1980. « Klingbeil early Iron Age sites, Lydenburg, eastern Transvaal, South Africa », *SAAB*, 35, 131, p. 46-57.
Evers, T. M. 1981. « The Iron Age in the eastern Transvaal », dans : E. A. Voigt (dir. publ.), p. 65-109.
Evers, T. M. 1982. « Excavations at the Lydenburg Heads site, eastern Transvaal, South Africa », *SAAB*, 37, 135, p. 16-33.
Evers, T. M. 1984. « Sotho-Tswana and Moloko settlement patterns and the Bantu cattle pattern », dans : M. J. Hall *et al.* (dir. publ.), p. 236-247.

Ewert, C. 1971. *Islamische Funde in Balaguer und die Aljaferia in Zaragoza*, Berlin, De Gruyter.
Eyo, E. 1974. « Recent excavations at Ife and Owo, and their implications for Ife, Owo and Benin studies », thèse de doctorat inédite, University of Ibadan.
Eyo, E. et Willett, F. 1980, 1982. *Treasures of ancient Nigeria*, New York, Knopf (1980) ; Londres, Royal Academy of Arts in association with Collins (1982).

Fagan, B. M. 1967. *Iron Age cultures in Zambia. I. Kalamo and Kangila*, Londres, Chatto and Windus.
Fagan, B. M. 1969*a*. « Excavations at Ingombe Ilede, 1960-1962 », dans : B. M. Fagan, D. W. Phillipson et S. G. H. Daniels (dir. publ.), p. 55-161.
Fagan, B. M. 1969*b*. « Radiocarbon dates for sub-Saharan Africa, VI », *JAH*, 10, 1, p. 149-169.
Fagan, B. M. et Nenquin, J. (dir. publ.) 1966. *Inventaria archeologica Africana*, Tervuren, Musée royal de l'Afrique centrale, Congrès panafricain de préhistoire et d'étude du Quaternaire.
Fagan, B. M. et Phillipson, D. W. 1965. « Sebanzi, the Iron Age sequence of Lochinvar and the Tonga », *J. Roy. Anthropol. Inst.*, 45, p. 253-294.
Fagan, B. M. ; Phillipson, D. W. et Daniels, S. G. H. (dir. publ.) 1967-1969. *Iron Age cultures in Zambia*, 2 vol., Londres, Chatto and Windus.
Fagan, B. M. et Yellen, J. E. 1968. « Ivuna : ancient salt working in southern Tanzania », *Azania*, 3, p. 1-44.
Fage, J. D. 1964. « Some thoughts on state-formation in the Western Sudan before the seventeenth century », *BUPAH*, 1, p. 17-34.
Fage, J. D. 1969. *A history of West Africa*, 4ᵉ éd., Cambridge, CUP.
Fage, J. D. 1974. *States and subjects in Sub-Saharan African history*, Johannesburg, Witwatersrand University Press, Raymond Dart Lecture.
Fage, J. D. (dir. publ.) 1978. *The Cambridge history of Africa. Volume II : ca. 500 B.C.-A.D. 1050*, Cambridge, CUP.
Fage, J. D. 1980. « Slaves and society in western Africa *ca.* 1445-1700 », *JAH*, 21, 3, p. 289-310.
Fage, J. D. et Oliver, R. A. 1970. *Papers in African prehistory*, Cambridge, CUP.
Fagg, B. E. B. 1965. « Carbon dates from Nigeria », *Man*, 54, p. 22-23.
Fagg, B. E. B. 1969. « Recent work in West Africa : new light on the Nok Culture », *WA*, 1, 1, p. 41-50.
Fagg, W. 1963. *Nigerian images*, Londres, Lund Humphries/New York, Praeger, trad. franç. *Les merveilles de l'art nigérian*, Paris, Éditions du Chêne.
Fahmy, A. M. 1950. *Muslim sea-power in the Eastern Mediterranean from the seventh to the tenth century A.D.*, Londres.
Fall, Y. 1982. « Silla : problématique d'un site de la vallée du fleuve Sénégal », *ASAG*, 46, p. 199-216.
Farmer, H. G. 1929. *A history of Arabian music to the XIIth century*, Londres, Luzac.
Fathy, H. 1981. *Des architectures de terre ou l'avenir d'une tradition millénaire*, Paris, Centre Georges Pompidou.
Fazlur, R. 1966. *Islam*, Londres, Weidenfeld & Nicolson.
Feierman, S. 1974. *The Shambaa Kingdom*, Madison, UWP.
Ferrand, G. 1891-1902. *Les musulmans à Madagascar et aux îles Comores*, 3 vol., Paris, Leroux.
Ferrand, G. 1909. *Essai de phonétique comparée du malais et des dialectes malgaches*, Paris, Geuthner.
Ferrand, G. 1919. « Les K'ouen-louen et les anciennes navigations interocéaniques dans les mers du Sud », *JA*, 11ᵉ série, 13, p. 239-333, 431-492 ; 14, p. 5-68, 201-241.
Ferrand, G. 1922. « L'Empire sumatranais de Crîvijaya », *JA*, 11ᵉ sér., 20, p. 1-104.
Ferrand, G. 1929. « Wakwāķ », dans : M. T. Houtsma *et al.* (dir. publ.), p. 1105-1109.
Filesi, T. 1962. *Le relazioni della Cina con l'Africa nel Medio-Evo*, Milan, Giuffrè.
Filesi, T. 1970. *China and Africa in the Middle Ages*, Londres, Frank Cass.
Filipowiak, W. 1979. *Études archéologiques sur la capitale médiévale du Mali*, Szczecin, Muzeum Narodowe.
Filipowiak, W. ; Jasnosz, S. et Wolagiewicz, R. 1970. « Les recherches archéologiques polono-guinéennes à Niani en 1968 », *Materialy Zachodnio-pormorskie*, 14, p. 575-648.

Fisher, A. G. B. et Fisher, H. J. 1970. *Slavery and Muslim society in Africa*, Londres, Hurst.

Fisher, H. J. 1972. « "He swalloweth the ground with fierceness and rage" : the horse in the Central Sudan. I. Its introduction », *JAH*, 13, 3, p. 367-388.

Fisher, H. J. 1973*a*. « "He swalloweth the ground with fierceness and rage" : the horse in Central Sudan. II. Its use », *JAH*, 14, 3, p. 355-379.

Fisher, H. J. 1973*b*. « Conversion reconsidered : some historical aspects of religious conversion in Black Africa », *Africa*, 43, p. 27-40.

Fisher, H. J. 1977. « The Eastern Maghrib and the Central Sudan », dans : R. Oliver (dir. publ.), p. 232-330.

Flacourt, E. de. 1661. *Histoire de la grande île Madagascar... avec une relation de ce qui s'est passé ès années 1655, 1656 et 1667*, Paris, Pierre Bienfait, éd. préparée par A. Grandidier, G. Grandidier et H. Froidevaux, 1913.

Fleischhacker, H. von. 1969. « Zur Rassen-und Bevölkerungsgeschichte Nordafrikas unter besonderer Berücksichtigung der Aethiopiden, der Libyer und der Garamanten », *Paideuma*, 15, p. 12-53.

Flight, C. 1967. « The prehistoric sequence in the Kintampo area of Ghana », *Actes VI*[e] *Congr. PPEQ*, p. 68-69.

Flight, C. 1973. « A survey of recent results in the radiocarbon chronology of northern and western Africa », *JAH*, 14, 4, p. 531-554.

Flight, C. 1975. « Gao, 1972 : first interim report : a preliminary investigation of the Cemetery at Sané », *WAJA*, 5, p. 81-90.

Flight, C. 1976. « The Kintampo culture and its place in the economic prehistory of West Africa », dans : J. Harlan *et al.* (dir. publ.), p. 211-221.

Flight, C. 1978. « Gao, 1974 : second interim report : excavation in the Cemetery at Sané », *WAJA*, 7.

Flury, S. 1922. « The Kufic inscriptions of Kisimbazi Mosque, Zanzibar, 500 A.H. (A.D. 1107) », *JRAS*, avril, p. 257-264.

Fontes, P. ; Saliege, J. P. ; Person, J. et Barry, I. 1980. « Premières datations de tertres préislamiques du Mali : site mégalithique de Tondidarou », *Comptes rendus de l'Académie des sciences*, Paris, p. 981-984.

Forand, P. 1971. « Early Muslim relations with Nubia », *Islam*, 48, p. 111-121.

Ford, J. 1971. *The role of the trypanosomiases in African ecology : a study of the tse-tse fly problem*, Oxford, Clarendon Press.

Forde, D. et Jones, G. I. 1950. *The Ibo and Ibibio-speaking peoples of South-Eastern Nigeria*, Londres, IAI.

Fordyce, B. N. S. 1984. « The prehistory of Nylsvley », dans : B. Walker (dir. publ.).

Foucauld, C. E. de. 1940. *Dictionnaire abrégé touareg-français de noms propres (dialecte de l'Ahaggar)*, Paris, Larose.

Fouché, L. (dir. publ.) 1937. *Mapungubwe : ancient Bantu civilization on the Limpopo*, Cambridge, CUP.

Fournel, H. 1875-1881. *Les Berbères ; étude sur la conquête de l'Afrique par les Arabes*, 2 vol., Paris, Imprimerie nationale.

Fourquet, R. ; Sarthou, J. L. ; Roux, J. et Acri, K. 1974. « Hémoglobine S et origines du peuplement de Madagascar. Nouvelle hypothèse sur son introduction en Afrique », *Arch. Inst. Pasteur de Madagascar*, 43, p. 185-220.

Fraser, D. 1972. « The fish-legged figure in Benin and Yoruba art », dans : D. Fraser et H. M. Cole (dir. publ.), p. 261-294.

Fraser, D. 1975. « The Tsoede bronzes and Owo Yoruba art », *African arts*, 8, 3, p. 30-35.

Fraser, D. et Cole, H. M. 1972. *African art and leadership*, Madison, UWP.

Freeman-Grenville, G. S. P. 1959. « Some problems of East African coinage from early times to 1890 », *TNR*, 53, p. 250-260.

Freeman-Grenville, G. S. P. 1960. « East African coin finds and their historical significance », *JAH*, 1, 1, p. 31-43.

Freeman-Grenville, G. S. P. 1962*a*. *The medieval history of the coast of Tanganyika*, Londres, OUP.

Freeman-Grenville, G. S. P. 1962*b*. *The East African coast. Select documents from the first to the earlier nineteenth century*, Oxford, Clarendon Press.
Frend, W. H. C. 1972*a*. « Coptic, Greek and Nubian at Qasr Ibrim », *Byzantinoslavica*, 33, p. 224-229.
Frend, W. H. C. 1972*b*. *The rise of the monophysite movement : chapters in the history of the church in the fifth and sixth centuries*, Cambridge, CUP.
Frend, W. H. C. 1979. « The cult of military saints in Christian Nubia », dans : C. Andresen et G. Klein (dir. publ.), *Theologia Crucis — Signum Crucis. Festschrift für E. Dinkler zum 70. Geburtstag*, Tübingen, J. C. B. Mohr, p. 155-163.
Frobenius, L. 1912. *Und Africa sprach*, 2 vol., Berlin, Vita ; 1913, trad. angl. *(The voice of Africa)*, Londres, Hutchinson.
Frobenius, L. et Wilm, R. von. 1921-1931. *Atlas Africanus*, Munich, Beck.

Gado, B. 1980. *Le Zarmatarey. Contribution à l'histoire des populations d'entre Niger et Dallol Mawri*, Niamey, Institut de recherche en sciences humaines.
Gado, B. 1981. « La recherche archéologique et historique au Niger », *RPC*, 55, p. 33-40.
Gallais, J. 1984. *Hommes du Sahel — Espace, temps et pouvoirs*, Paris, Flammarion.
Galloway, A. 1937. « The skeletal remains of Mapungubwe », dans : L. Fouché (dir. publ.), p. 127-174.
Galloway, A. 1959. *The skeletal remains of Bambandyanalo*, dans : P. V. Tobias (dir. publ.), Johannesburg, University of the Witwatersrand Press.
Gao Jinyuan. 1984. « China and Africa : the development of relations over many centuries », *African Affairs*, 83, 331, p. 241-250.
Garcin, J. C. 1976. *Un centre musulman de la Haute-Égypte médiévale : Qūṣ*, Le Caire, IFAO.
Gardner, G. A. 1963. *Mapungubwe*, vol. II, Pretoria, J. L. van Schaik.
Garlake, P. S. 1966. *The early Islamic architecture of the African coast*, Londres et Nairobi, British Institute in Eastern Africa.
Garlake, P. S. 1968. « Test excavations at Mapela Hill, near the Shashi river, Rhodesia », *Arnoldia (Rhod.)*, 3, 34, p. 1-29.
Garlake, P. S. 1970. « Iron Age site in the Urungwe district of Rhodesia », *SAAB*, 25, 97, p. 25-44.
Garlake, P. S. 1973. *Great Zimbabwe*, Londres, Thames & Hudson.
Garlake, P. S. 1978. « Pastoralism and Zimbabwe », *JAH*, 19, 4, p. 479-494.
Garrard, T. F. 1975. « Pottery and stone goldweights from Ghana », *Sankofa*, 1, p. 60-68.
Garrard, T. F. 1982. « Myths and metrology. The early trans-Saharan gold trade », *JAH*, 23, 4, p. 443-461.
Gartkiewicz, P. M. 1973. « Stary Kościól w Dongoli na tle sakralnej architektury wczesnosredniowiecznej Nubii » [The old church in Dongola against the background of sacral architecture in early medieval Nubia], *Kwartalnik Architektury i Urbanistyki*, Varsovie, 18, p. 207-239.
Gartkiewicz, P. M. 1975. « The central plan in Nubian church architecture », dans : K. Michalowski (dir. publ.), p. 49-64.
Gartkiewicz, P. M. 1980. « New outline of the history of Nubian church architecture », *BAB*, 55, p. 137-144.
Gartkiewicz, P. M. 1982*a*. « An introduction to the history of Nubian church architecture », *NC*, 1, p. 43-105.
Gartkiewicz, P. M. 1982*b*. « Remarks on the cathedral at Qasr Ibrim », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 87-94.
Gartkiewicz, P. M. 1983. « Some remarks on the building-history of the cathedral in Faras », *NL*, La Haye, Society for Nubian Studies, 1, p. 21-39.
Gast, M. 1972. « Témoignages nouveaux sur Tin Hinan, ancêtre légendaire des Touareg Ahaggar », *ROMM*, 9, Mélanges Le Tourneau, p. 395-400.
Gaudio, A. 1978. *Le dossier de la Mauritanie*, Paris, Nouvelles éditions latines.
Gautier, E. F. 1927. *L'islamisation de l'Afrique du Nord. Les siècles obscurs du Maghreb*, Paris, Payot.
Gautier, E. F. 1935. « L'or du Soudan dans l'histoire », *AHES*, 7, p. 113-123.

Gautier, E. F. 1937. *Le passé de l'Afrique du Nord. Les siècles obscurs*, Paris, Payot.
Gautier Dalche, J. 1962. « Monnaies et économie dans l'Espagne du Nord et du Centre (VIIIe au XIIIe siècle) », *HT*, p. 63-74.
Gemery, H. A. et Hogendorn, J. S. (dir. publ.), 1979. *The uncommon market : essays in the economic history of the Atlantic slave trade*, New York, Academic Press.
Gerharz, R. 1983. « Rock paintings and ruins : pictures from the history of Zimbabwe », dans : K. H. Striedter (dir. publ.), *Rock paintings from Zimbabwe*, Wiesbaden, Steiner.
Gerster, G. 1968. *Kirchen im Fels ; Entdeckungen in Äthiopien*, Stuttgart, Kohlkammer.
Gerster, G. 1970. *Churches in rock ; early Christian art in Ethiopia*, Londres, Phaidon.
Gerster, G. 1974. *Äthiopien : das Dach Afrikas*, Zurich, Atlantis.
al-Ghazālī. (XIe s.) *Ihyā 'ūlūm al-dīn*, éd. 1861, Būlāk ; éd. 1888, Le Caire ; éd. 1967-1968, 5 vol., Le Caire ; 1978-1979, trad. angl. Fazul ul-Karim, 3 vol., Lahore, Sind Sagar Academy.
Gibb, H. A. R. 1963. *Arabic literature : an introduction*, 2e éd., Oxford, Clarendon Press.
Gibb, H. A. R. ; Kramers, J. H. ; Lévi-Provençal, E. et Schacht, J. (dir. publ.). 1960. *Encyclopaedia of Islam*, vol. I, 2e éd., Leyde/Londres, Brill/Luzac.
Girard, D. 1686. *Discours historique de l'État de Borno*, Paris, Bibliothèque nationale, Fonds français, MS 12.220 [appendice].
Godinho, V. de Magalhaes. 1956. *O Mediteraneo Saariano e os Caravanas de oro, Geografia economica e social do Saara ocidental e central do XI aõ XVI secolo*, São Paulo.
Godlewski, W. 1978. « Some problems connected with Nubian baptisteries », *Études nubiennes*, 1978, p. 107-117.
Godlewski, W. 1979. *Faras VI. Les baptistères nubiens*, Varsovie, PWN.
Godlewski, W. 1981. « Throne hall at Old Dongola (the Sudan) », *AB*, 30, p. 39-51.
Godlewski, W. 1982*a*. « The mosque-building in Old Dongola », dans : P. van Moorsel (dir. publ.), p. 21-28.
Godlewski, W. 1982*b*. « Some comments on the wall painting of Christ from Old Dongola », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 95-99.
Goitein, S. D. 1962. « La Tunisie du XIe siècle à la lumière des documents de la Geniza du Caire », dans : *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de E. Lévi-Provençal*, vol. II, p. 559-579.
Goiten, S. D. 1963. « Slaves and slave-girls in the Cairo Geniza records », *Arabica*, 9, p. 1-20.
Goiten, S. D. 1966. *Studies in Islamic history and institutions*, Leyde, Brill.
Goitein, S. D. 1967. *A Mediterranean society. Vol. I. Economic foundations*, Berkeley et Los Angeles, University of California Press.
Goiten, S. D. 1973. *Letters of medieval Jewish traders*, Princeton, PUP.
Goldziher, I. 1925. *Vorlesungen über den Islam*, 2e éd. Heidelberg, Carl Winter.
Goldziher, I. 1966. *A short history of classical Arabic literature*, Hildesheim, Georg Olms.
Goldziher, I. 1971. *Muslim studies*, 2 vol., Londres, Allen & Unwin.
Golgowski, T. 1968. « Problems of the iconography of the Holy Virgin murals from Faras », *Études et travaux*, 2, *CAMAP*, 6, p. 293-312.
Golgowski, T. 1969. « Scènes de la Passion et de la Résurrection sur une peinture de Faras », *Études et travaux*, 3, *CAMAP*, 8, p. 207-229.
Golvin, L. 1957. *Le Maghreb central à l'époque des Zirides*, Paris.
Goody, J. 1964. « The Mande and the Akan hinterland », dans : J. Vansina (dir. publ.), p. 193-218.
Goody, J. 1971. *Technology, tradition and the state in Africa*, Londres, OUP.
Grabar, O. 1957. *The coinage of the Tulunids*, New York, American Numismatic Society, Numismatic notes and monographs, 139.
Gray, J. M. 1951. « A history of Kilwa, Part I », *TNR*, 31, p. 1-24.
Gray, J. M. 1954. « The Wadebuli and the Wadiba », *TNR*, 36, p. 22-42.
Gray, J. M. 1962. *History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856*, Londres, OUP.
Gray, J. M. (dir. publ.) 1975. *The Cambridge history of Africa. Vol. 4. c. 1600 to c. 1790*, Cambridge, CUP.
Gray, R. et Birmingham, D. (dir. publ.) 1970. *Pre-colonial African trade. Essays on trade in Central and Eastern Africa before 1900*, Londres, OUP.

Grebenart, D. 1983. « Les débuts de la métallurgie en Afrique occidentale », 2 vol., thèse de doctorat d'État, Université d'Aix-en-Provence, Laboratoire d'anthropologie et de préhistoire des pays de la Méditerranée occidentale.
Greenberg, J. H. 1955. *Studies in African linguistic classification*, New Haven, The Compass Publishing Company.
Greenberg, J. H. 1963*a*. « The languages of Africa », *IJAL*, 29, 1, p. 1-177.
Greenberg, J. H. 1963*b*. *Languages of Africa*, Bloomington, University of Indiana Press.
Greenberg, J. H. 1966. *The languages of Africa*, La Haye, Mouton.
Greenberg, J. H. 1972. « Linguistic evidence regarding Bantu origins », *JAH*, 12, 2, p. 189-216.
Grierson, P. 1961. « Contribution to "La discussione sul tema : gli scambi internazionali e la moneta" », *Settimani di Studio de Centro italiano di studi sull'alto medioevo*, 8, p. 683-721.
Grierson, P. 1975. *Monnaies et monnayage : introduction à la numismatique*, Paris, Aubier.
Griffith, F. L. 1913. « The Nubian texts of the Christian period », *AAW*, Phil. Hist. Classe, 8.
Griffith, F. L. 1928. « Christian documents from Nubia », *PBA*, 14, p. 117-146.
Grottanelli, V. L. 1955. *Pescatori dell'Oceano Indiano*, Rome, Cremonse.
Grottanelli, V. L. 1975. « The peopling of the Horn of Africa », dans : H. N. Chittick et R. I. Rotberg (dir. publ.), p. 44-75.
Grunderbeck, M. C. van ; Roche, E. et Doutrelepont, H. 1983*a*. *Le premier âge du fer au Rwanda et au Burundi. Archéologie et environnement*, Butare, INRS, Publication 23.
Grunderbeck, M. C. van ; Roche, E. et Doutrelepont, H. 1983*b*. « La métallurgie ancienne au Rwanda et au Burundi », *Journée de paléométallurgie*, p. 1-15.
Grunne, B. de. 1980. *Terres cuites anciennes de l'Ouest africain*, Louvain-la-Neuve, Institut supérieur d'archéologie et d'histoire de l'art.
Gsell, S. 1913-1928. *L'histoire ancienne de l'Afrique du Nord*, 8 vol., Paris, Hachette.
Gsell, S. ; Marçais, G. et Yver, G. 1935. *L'Algérie*, Paris, Boivin.
Guèbrè Sellassié. 1930. *Chronique du règne de Menelik II*, trad. franç. et annot. de M. de Coppet, Paris, Maisonneuve.
Guidi, I. 1932. *Storia della litteratura etiopica*, Rome, Istituto per Oriente.
Guthrie, M. 1948. *The classification of the Bantu languages*, Londres, OUP.
Guthrie, M. 1962. « Some developments in the prehistory of the Bantu languages », *JAH*, 3, 2, p. 273-282.
Guthrie, M. 1967-1971. *Comparative Bantu*, 4 vol., Farnborough, Gregg.

Haas, S. S. 1942. « The contribution of slaves to and their influence upon the culture of early Islam », thèse de doctorat inédite, Princeton University.
Hadj-Sadok, M. 1983. *Al-Idrīsī : le Maghreb au XII^e siècle après J.-C. (VI^e siècle de l'hégire)*, Paris, Publisud, texte arabe et trad. franç.
Hägg, T. 1982. « Some remarks on the use of Greek in Nubia », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 103-107.
Hair, P. E. H. 1968*a*. « Ethnolinguistic continuity on the Guinea Coast », *JAH*, 8, 2, p. 247-268.
Hair, P. E. H. 1968*b*. « An ethnolinguistic inventory of the Lower Guinea Coast before 1700 (Part I) », *ALR*, 7, p. 47-73.
Hair, P. E. H. 1974. « Barbot, Dapper, Davity : a critique of sources on Sierra Leone and Cape Mount », *HA*, 1, p. 25-54.
al-Hajj, M. A. 1968. « A seventeenth-century chronicle on the origins and missionary activities of the Wangarawa », *KS*, 1, 4, p. 7-42.
al-Hakamī. 1892. *Yaman, its early medieval history...*, texte et trad. H. C. Kay, Londres, Arnold.
Halånd, R. 1980. « Man's role in changing habitat of Mema during the old kingdom of Ghana », *NAR*, 13, 1, p. 31-46.
Hall, D. G. 1964. *A history of South-East Asia*, 2^e éd., Londres, Macmillan.
Hall, M. 1984. « The myth of the Zulu homestead : archaeology and ethnography », *Africa* (IAI), 54, p. 65-79.
Hall, M. et Vogel, J. C. 1980. « Some recent radiocarbon dates from southern Africa », *JAH*, 21, 4, p. 431-455.

Hall, M. J. ; Avery, G. ; Avery, D. M. ; Wilson, M. L. et Humphreys, A. J. B. (dir. publ.) 1984. *Frontiers : Southern African archaeology today*, Oxford, BAR, 10.
Hall, S. L. 1981. « Iron Age sequence and settlement in the Rooiberg, Thabazimbi area », mémoire de maîtrise, University of the Witwatersrand.
Hallam, W. K. R. 1966. « The Bayajida legend in Hausa folklore », *JAH*, 7, 1, p. 47-60.
Hama, B. 1967. *Recherche sur l'histoire des Touaregs sahariens et soudanais*, Paris, PA.
Hama, B. 1968. *Contribution à la connaissance de l'histoire des Peul*, Paris, PA.
Hamani, D. 1985. « L'Ayar (Aïr) nigérien du XV^e au XIX^e siècle », thèse de doctorat d'État, Université de Paris I.
al-Hamdānī. 1954. *Al-Iklīl*, éd. par O. Löfgren, Uppsala, Almqvist & Wiksells.
al-Hamdānī. 1958. *On the genealogy of Fatimid caliphs*, Le Caire, American University at Cairo, School of Oriental Studies, Occasional Paper, 1.
Hamidullah, M. 1956. « Les "Aḥābīsh" de La Mecque », dans : *Studi orientalistici in onore di Giorgio Levi della Vida*, Rome, Publicazioni dell'Istituto per l'Oriente, p. 434-447.
Hanisch, E. O. M. 1979. « Excavation at Icon, northern Transvaal », dans : *S. Afr. Archaeol. Soc., Goodwin Series*, 3, p. 72-79.
Hanisch, E. O. M. 1980. « An archaeological interpretation of certain Iron Age sites in the Limpopo Shashi Valley », mémoire de maîtrise non publié, University of Pretoria.
Hanisch, E. O. M. 1981. « Schroda : a Zhizo site in the northern Transvaal », dans : E. A. Voigt (dir. publ.), p. 37-53.
Harlan, J. R. ; De Wet, J. M. J. et Stemler, A. B. L. (dir. publ.) 1976*a*. *Origins of African plant domestication*, La Haye/Paris, Mouton.
Harlan, J. R. ; De Wet, J. M. J. et Stemler, A. B. L. 1976*b*. « Plant domestication and indigenous African agriculture », dans : J. R. Harlan *et al.* (dir. publ.), 1976*a*, p. 3-19.
Harris, J. E. 1971. *The African presence in Asia*, Evanston, NUP.
Hartle, D. D. 1966. « Bronze objects from the Ifeka gardens site Ezira », *WAAN*, 4.
Hartle, D. D. 1967. « Achaeology in eastern Nigeria », *Nigeria Magazine*, 93, p. 134-143.
Hartle, D. D. 1968. « Radiocarbon dates », *WAAN*, 9, p. 73.
Hartmann, M. 1895. « Der Naǧāšī Aṣhama und sein Sohn Armā », *ZDMG*, 49, 1895, p. 299-300.
Hasan, M. Z. 1933. *Les Tulunides. Études de l'Égypte musulmane à la fin du IX^e siècle, 868-905*, Paris.
Hasan, Y. F. 1966. « The penetration of Islam in the eastern Sudan », dans : I. M. Lewis (dir. publ.), p. 144-159.
Hasan, Y. F. 1967. *The Arabs and the Sudan*, Édimbourg, EUP.
Hasan, Y. F. (dir. publ.) 1971. *Sudan in Africa : studies presented to the First international conference sponsored by the Sudan research unit, 7-12 February 1968*, Khartoum, KUP, Sudanese Studies Library, n° 2.
Hasan, Y. F. 1973. *The Arabs and the Sudan*, 3^e éd., Khartoum, KUP.
Haudricourt, A. G. et Hédin, L. 1953. « Recherches récentes sur l'histoire des plantes cultivées », *Revue internationale de botanique appliquée et d'agriculture tropicale*, Paris, n° 373/374, p. 537-545.
Havighurst, A. F. 1958. *The Pirenne thesis : analysis, criticism and revision*, Boston, Heath.
Hazard, H. W. 1952. *The numismatic history of late medieval North Africa*, New York, The American Numismatic Society, Numismatic Studies, n° 8.
Heckel, E. 1903. *Les plantes médicinales et toxiques de Madagascar*, Marseille/Paris, Institut Colonial-Challamel.
Heine, B. 1973. « Zur genetischen Gliederung der Bantu-Sprachen », *AU*, 56, p. 164-185.
Heine, B. 1978. « The Sam languages : a history of Rendille, Boni and Somali », *Afroasiatic Linguistics*, 6, p. 23-115.
Heine, B. 1981. « Some cultural evidence on the early Sam-speaking people of eastern Africa », *SUGIA*, 3, p. 169-200.
Heine, B. ; Hoff, H. et Vossen, R. 1977. « Neuere Ergebnisse zur Territorialgeschichte der Bantu », dans : W. J. Möhlig, F. Rottland et B. Heine (dir. publ.), *Zur Sprachgeschichte und Ethnohistorie in Afrika*, Berlin, Reimer, p. 57-70.

Heine, B. ; Rottland, F. et Vossen, R. 1979. « Proto-Baz : some aspects of early Nilotic-Cushitic contacts », *SUGIA*, 1, p. 75-91.
Heinzelin, J. de. 1962. « Ishango », *SA*, juin, p. 105-118.
Héliodore. 1960. *Les Éthiopiens (Théagène et Charidée)*, 3 vol., Paris, Les belles lettres.
Heller, B. 1931. *Die Bedeutung des arabischen 'Antaromans für die vergleichende Litteraturkunde*, Leipzig, Eichblatt.
Henderson, R. N. 1972. *The king in every man : evolutionary trends in Onitsha Ibo society*, New Haven, YUP.
Henige, D. P. 1974. *The chronology of oral tradition : quest for a chimera*, Oxford, Clarendon Press.
Hennequin, G. P. 1972. « Problèmes théoriques et pratiques de la monnaie antique et médiévale », *AI*, 10, p. 1-55.
Hennequin, G. P. 1974. « Points de vue sur l'histoire monétaire de l'Égypte musulmane au Moyen Age », *AI*, 12, p. 1-36.
Herbert, E. 1984. *Red gold of Africa : copper in precolonial history and culture*, Madison, UWP.
Hérodote. 1872. *Histoires*, Paris, Éd. Muller.
Hiernaux, J. 1968. « Bantu expansion : the evidence from physical anthropology confronted with linguistic and archaeological evidence », *JAH*, 9, 4, p. 505-515.
Hiernaux, J. ; De Longrée, E. et De Buyst, J. 1971. *Fouilles archéologiques dans la vallée du haut Lualaba. Vol. I : Sanga (1958)*, Tervuren, Musée royal de l'Afrique centrale.
Hiernaux, J. ; Maquet, E. et De Buyst, J. 1973. « Le cimetière protohistorique de Katoto, vallée du Lualaba, Congo-Kinshasa », *Actes du VI[e] Congrès panafricain de préhistoire*, p. 148-158.
Hill, M. H. 1970. « Towards a culture sequence for Sierra Leone », *Africana Res. Bull.*, Freetown, 1, 2.
Hill, M. H. 1972. « Speculations on linguistic and cultural history in Sierra Leone », étude présentée à la Conférence sur les études manden, *SOAS*, Londres, 1972.
Hinkel, F. 1977. *The archaeological map of the Sudan, Fasc. I-X*, Berlin, Akademie-Verlag. Les fascicules II et III ont été publiés.
Hinkel, F. 1978. *Auszug aus Nubien*, Berlin, Akademie-Verlag.
Hintze, F. 1971-1977. « Beobachtungen zur altnubischen Grammatik, I-II », *Berliner Beiträge zur Ägyptologie und Sudanarchäologie : WZHUS*, 20, 3, 1971, p. 287-293 ; III, *AF*, 2, 1975, p. 11-24 ; IV, dans : K. Michalowski (dir. publ.), 1975, p. 65-69 ; V, *AF*, 5, 1977, p. 37-43.
Hirschberg, H. Z. 1963. « The problems of the Judaized Berbers », *JAH*, 4, 3, p. 313-339.
Hirschberg, H. Z. 1974. *A history of Jews in North Africa. Vol. I : From Antiquity to the sixteenth century*, Leyde, Brill.
Hiskette, M. 1984. *The development of Islam in West Africa*, Londres, Longman.
Hitti, P. K. 1956. *History of the Arabs*, 6[e] éd., Londres, Macmillan.
Hitti, P. K. 1970. *History of the Arabs*, 10[e] éd., Londres, Macmillan.
Hodge, C. T. (dir. publ.) 1971. *Papers on the Manding*, Bloomington, Indiana University Publications, African Series, 3.
Hodgkin, T. 1975. *Nigerian perspectives. An historical anthology*, 2[e] éd., Londres, OUP.
Hoenerbach, W. (dir. publ.) 1967. *Der Orient in der Forschung, Festschrift für Otto Spies*, Wiesbaden, Harrassowitz.
Hofmann, I. 1967. *Die Kulturen des Niltals von Aswan bis Sennar, von Mesolithikum bis zum Ende der Christlichen Epoche. Monographien zur Völkerkunde*, Hambourg, Hamburgischer Museum für Volkerkunde, IV.
Holas, B. 1951. « Deux haches polies de grande taille de la basse Côte d'Ivoire », *BIFAN*, 13, 4, p. 1 174-1 180.
Holl, A. 1983. « Essai sur l'économie néolithique du Dhar Tichitt (Mauritanie) », thèse de 3[e] cycle, Université de Paris I.
Hollingsworth, L. W. 1974. *A short history of the East coast of Africa*, 3[e] éd., Londres, Macmillan.
Hopkins, A. G. 1973. *An economic history of West Africa*, Londres, Longman.
Hopkins, J. F. P. 1958. *Muslim government in Barbary until the sixth century H.*, Londres.
Hornell, J. 1934. « Indonesian influence on East African culture », *JRAI*, 64, p. 305-333.
Hornell, J. 1942. « The sea-going *mtepe* and *daú* of the Lamu archipelago », *TNR*, 14, p. 27-37.

Horton, M. 1981. « Excavations at Shanga », rapport préliminaire.
Horton, R. 1976. « Stateless societies in the history of West Africa », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), p. 72-113.
Horton, R. 1979. « Ancient Ife : a reassessment, » *JHSN*, 9, 4, p. 69-150.
Hourani, G. F. 1951. *Arab seafaring in the Indian Ocean in ancient and early medieval times*, Princeton, PUP.
Houtsma, M. T. ; Wensinck, A. J. ; Arnold, T. W. et Lévi-Provençal, E. (dir. publ.) 1929. *Encyclopaedia of Islam*, 1[re] éd., Leyde/Londres, Brill/Luzac.
Hrbek, I. 1953. « Die Slawen im Dienste der Fatimiden », *AROR*, 21, 4, p. 543-581.
Huard, P. 1966. « Introduction et diffusion du fer au Tchad », *JAH*, 7, 3, p. 377-404.
Ḥudūd al-'Ālam [Les limites du monde de l'est jusqu'à l'ouest], ouvrage d'un auteur iranien inconnu, 372/982-983, traduit en anglais par V. Minorsky, Leyde, Brill ; Londres, Luzac (1937) (Gibb Memorial, nouvelle série).
Huffman, T. N. 1970. « The early Iron Age and the spread of the "Bantu" », *SAAB*, 25, p. 3-21.
Huffman, T. N. 1971. « A guide to the Iron Age of Mashonaland », *Occas. Papers Nat. Museum Rhodesia*, 4, 1, p. 20-44.
Huffman, T. N. 1974*a*. « The linguistic affinities of the Iron Age in Rhodesia », *Arnoldia* (Rhod.), 7.
Huffman, T. N. 1974*b*. *The Leopard's Kopje tradition*, Salisbury, National Museums and Monuments of Rhodesia, Museum Memoir, 6.
Huffman, T. N. 1978. « The origins of Leopard's Kopje : an 11th century defaquane », *Arnoldia* (Rhod.), 8, 23, p. 1-23.
Huffman, T. N. 1979. « Test excavations at Naba and Lanlory, northern Mashonaland », *S. Afr. Archaeol. Soc., Goodwin Series*, 3, p. 14-46.
Huffman, T. N. 1981. « Snakes and birds : expressive space at Great Zimbabwe », *AS*, 40, 2, p. 131-150.
Huffman, T. N. 1982. « Archaeology and ethnohistory of the African Iron Age », *Ann. Rev. Anthropol.*, 11, p. 133-150.
Huffman, T. N. 1984. « Leopard's Kopje and the nature of the Iron Age in Bantu Africa », *Zimbabweana*, 1, 1.
Hugot, H. J. 1962. *Mission Berliet Ténéré-Tchad (1960). Documents scientifiques*, Paris, Arts et métiers graphiques.
Hugot, H. J. 1966. « Mission à l'île de Tidra », *BIFAN* (B), 28, p. 555-564 ; 1 019-1 023.
Hugot, H. J. *et al.* 1973. *Tichitt. Vol. I : Rapport scientifique*, reprographié.
Hugot, H. J. 1974. *Le Sahara avant le désert*, Paris, Éditions des Hespérides.
Hugot, H. J. 1979. « Le Néolithique saharien », thèse de doctorat ès Lettres, Université de Paris X-Nanterre.
Huici Miranda, A. 1959*a*. « La salida de los Almorávides del desierto y el reinado de Yusuf b. Tāšfīn : adoraciones y rectificaciones », *Hésperis*, 47, p. 155-182.
Huici Miranda, A. 1959*b*. « 'Alī b. Yūsuf y sus empresas en El-Andalus », *Tamuda*, 7, p. 77-122.
Huici Miranda, A. 1960. « El Rawḍ al-quirṭās y los Almorávides », *HT*, 1, p. 513-541.
Huici Miranda, A. 1961. « Un fragmento inedito de Ibn Idhārī sobre los Almorávides », *HT*, 2, p. 43-111.
Huici Miranda, A. 1962*a*. « Contribución al estudio de la dinastia almorávide : el gobierno de Tāšfīn Ben 'Alī Ben Yūsuf en el-Andalus », dans : *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de E. Lévi-Provençal*, vol. II, p. 605-621.
Huici Miranda, A. 1962*b*. « Los Banu Hud de Zaragoza, Alfonso I el Batallador y los Almorávides », dans : *Estudios de Edad Media de la Corona de Aragón*, Saragosse, 7, p. 7-38.
Huici Miranda, A. 1963. « Nuevas aportaciones de "Al-Bayān al-Mughrib" sobre los Almorávides », *Al-Andalus*, 28, p. 313-330.
Huizinga, J. 1968. « New physical and anthropological evidence bearing on the relationship between Dogon, Kurumba and the extinct West African Tellem populations », *Proc. KNAW* (C), 71, 1, p. 16-30.

al-Hulal al-Mawshiyya fi dhikr al-akhbar al-Marrākushiyya. 1381 (?), attribué à Abu 'Abd Allah Muhammad b. Abi 'l-Ma'ali Ibn Sammāk ; éd. 1936 par I. S. Allouche, Rabat, IHEM ; Collection des textes arabes, 6.
« al-Hulal al-Mawshiyya », 1952. Dans : A. Huici Miranda, *Colección de crónicas árabes de la Reconquista. Tomo I : Al-Hulal al-Mawshiyya*, Tetuan, Editori Marroqui.
Huntingford, G. W. B. 1963. « The peopling of the interior of Africa by its modern inhabitants », dans : R. Oliver et G. Mathew (dir. publ.), p. 58-93.
Huntingford, G. W. B. 1965. *The glorious victories of Amda Seyon, king of Ethiopia*, Oxford, Clarendon Press.
Huntingford, G. W. B. (éd. et trad. angl.) 1980. *The periplus of the Erythraean sea*, Londres, Hakluyt Society.
Hunwick, J. O. 1980. « Gao and the Almoravids : a hypothesis », dans : B. K. Swartz et R. F. Dumett (dir. publ.), p. 413-430.
Hunwick, J. O. ; Meillassoux, C. et Triaud, J. L. 1981. « La géographie du Soudan d'après al-Bakri. Trois lectures », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. I, p. 401-428.

Ibn al-Abbâr. 1963. *Al-Hulla al-Siyarâ*, 2 vol., Le Caire, Ed. H. Mu'nis.
Ibn 'Abd al-Hakam. 1922. *The history of the conquest of Egypt, North Africa and Spain, known as the Futūh Misr of Ibn 'Abd al-Hakam*, éd. par C. C. Torrey, New Haven, YUP.
Ibn 'Abd al-Hakam. 1947. *Conquête de l'Afrique du Nord et de l'Espagne*, éd. et trad. A. Gateau, Alger, Bibliothèque arabe-française, II.
Ibn 'Abd Rabbihi. 1876. *Al-'Ikd al-farid*, 3 vol., Le Caire.
Ibn 'Abdūn. 1955. « Risāla fi l-kadā' wa-l-hisba », dans : E. Lévi-Provençal (dir. publ.), *Trois traités hispaniques de hisba*, Le Caire, Institut français d'archéologie du Caire.
Ibn Abī Dīnār. 1869-1870. *Kitāb al-mu'nis fī akhbār Ifrikiyya wa-Tūnis*, Tunis.
Ibn Abī Zar', Abu 'l-'Abbās Ahmad al-Fāsī (avant 1320). *Rawd al-Kirtās (al-Anīs al-Mutrib bi-Rawd al-Kirtās fi akhbār mulūk al-Maghrib wata'rikh madinat Fās)* ; éd. 1843-1846 et trad. latine, C. J. Tornberg, *Annales regum Mauritaniae a condito Idrisarum imperio ad annum fugae 726...*, 2 vol., Uppsala, Litteris academicis ; éd. 1936 par M. al-Hāshimī al-Filālī, 2 vol., Rabat.
Ibn al-Athīr, 'Alī b. Muhammad. 1885-1886. *Al-Kāmil fi 'l-Ta'rikh*, 12 vol., Le Caire.
Ibn Battūta. 1357. *Tuhfat al-nuzzār fi gharā'ib al-amsār wa 'adjā'ib al-asfar*, éd. 1853-1859 et trad. franç. de C. Defremy et J. B. R. Sanguinetti, *Voyages d'Ibn Batoutah*, 4 vol. ; réimpression en 1969 de l'édition de 1854-1858, augmentée d'une préface et de notes par V. Monteil, Paris, Anthropos.
Ibn al-Djawzi, Abû 'l-Faradj. 1938-1940. *Kitāb al-Muntazam*, 10 vol., Hyderabad.
Ibn al-Fakīh. 1885. *Compendium libri Kitāb al-boldān*, éd. par M. J. de Goeje, Leyde, Brill.
Ibn Hadjar al-'Askalānī. 1970. *Al-Isāba fi tamyīz al-Sahāba*, 8 vol., éd. par A. M. al-Bajjāwī, Le Caire.
Ibn Hammād. 1927. *Histoire des rois obaidides, les califes fatimides*, éd. et trad. M. Vonderheyden, Alger, Carbonal.
Ibn Hawkal, Abu 'l-Kāsim b. 'Alī al-Nasībī. (x^e s.) *Kitāb Sūrat al-ard* ou *Kitāb al-Masâlik wa 'l-Mamâlik)* ; éd. 1938, *Opus geographicum*, par J. H. Kramers, 2 vol. in 1, Leyde, Brill, Bibliotheca geographorum arabicorum, 2 ; 1964, trad. franç., J. H. Kramers et G. Wiet, *Configuration de la terre*, 2 vol., Paris, Maisonneuve et Larose.
Ibn Hazm. 1962. *Djamharat Ansāb al-'Arab*, éd. par 'Abd al-Salām Hārūn, Le Caire.
Ibn Hishâm. 1936. *Al-Sīra al-Nabawiyya*, 4 vol., Le Caire.
Ibn 'Idhārī al-Marrākushī, Ahmad b. Muhammad. (XIV^e s.) *Kitāb al-Bayān al-mughrib fi Akhbār al-Andalūs wa 'l-Maghrib* ; 1848-1851, 1^re et 2^e parties éd. par R. P. A. Dozy, *Histoire de l'Afrique et de l'Espagne intitulée al-Bayano 'l-Moghrib*, 2 vol., Leyde, Brill ; 1901-1907, trad. franç. du texte de Dozy par E. Fagnan, *Histoire de l'Afrique et de l'Espagne*, 2 vol., Alger, Imprimerie orientale Fontana ; 1948-1951, nouvelle éd. texte Dozy, *Histoire de l'Afrique du Nord et de l'Espagne musulmane intitulée Kitāb al-Bayān al-mughrib, et fragments de la chronique de 'Arib*, 4 vol., éd. R. P. A. Dozy, Leyde, Brill ; éd. 1967, 4 vol., Beyrouth, Éd.

Iḥsān 'Abbas ; 1972, sélections éd. Iḥsan 'Abbas, Rabat ; 1975, trad. franç. partielle in J. Cuoq (q.v.), p. 219-224.
Ibn Isḥāḳ. 1955. *The life of Muḥammad : a translation of Iṣḥāq's Sīrat Rasūl Allāh*, trad. A. Guillaume, Lahore, OUP.
Ibn Khaldūn. (XIVe s.) *Kitāb al-'Ibār wa-diwan al-mubtaba wa 'l-Khabar* (« Universal History ») ; 1852-1856, trad. partielle du baron de Slane, *Histoire des Berbères et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale*, 4 vol., Alger, Imprimerie officielle ; éd. 1867, 7 vol., Le Caire ; 1925-1926, nouvelle édition publiée sous la direction de P. Casanova, vol. I-IV, Paris, Geuthner ; 1956-1959, trad. franç. complète, 7 vol., Beyrouth, Commission internationale pour la traduction des chefs-d'œuvre ; 1967-1969, trad. franç. de V. Monteil, *Al-Muqaddima. Discours sur l'histoire universelle*, 3 vol., Beyrouth, Commission libanaise pour la traduction des chefs-d'œuvre.
Ibn Khallikān. 1843-1871. *Ibn Khallikan's biographical dictionary*, trad. baron de Slane, 4 vol., Paris, Oriental Translation Fund of Great Britain and Ireland.
Ibn Ḳutayba. 1850. *Ibn Coteibas Hanbuch der Geschichte [Kitāb al-ma'ārif]*, éd. par F. Wüstenfeld, Göttingen, Vandenhoeck und Ruprecht.
Ibn Miskawayh. 1920-1921. *The experiences of the nations*, dans : *The eclipse of the Abbasid caliphate ; original chronicles of the fourth Islamic century*, éd. par H. F. Amedroz et D. S. Margoliouth, 6 vol., Oxford, Blackwell.
Ibn al-Mudjāwir. 1957. *Ta'rīkh al-Mustabṣir*, éd. par O. Löfgren, vol. I, p. 126, Leyde, Brill.
Ibn Muyassar. 1919. *Akhbar Miṣr [Annales d'Égypte]*, éd. par. H. Massé, Le Caire, PIFAO.
Ibn al-Rūmī. 1924. *Dīwān*, éd. par K. Kaylānī, Le Caire.
Ibn Sa'd. 1904-1940. *[Kitāb al-tabaḳāt al-kubrā]. Biographien Muhammeds, seiner Gefahrten und der späteren Träger des Islams bis zum J. 230 der Flucht*, éd. et ann. en allemand par E. Sachau *et al.*, Leyde, Brill, 9 vol.
Ibn al-Saghīr. 1975. « Chronique d'Ibn Saghir sur les imams rostemides de Tahert », *CT*, 23, 91-92, p. 315-368.
Ibn Sa'īd al-Maghribī. (XIIIe s.) *Mukhtaṣar Djughrāfiyya*, parfois appelé *Kitāb basṭ al-ara' fī tūlihā wa 'l-arḍ*, éd. 1958, J. V. Gines, Tetuan ; éd. 1970, I. al-'Arabī, Beyrouth ; trad. franç. partielle dans J. M. Cuoq (q.v.), p. 201-219.
Ibn al-Wardī. 1868. *Tatimmat al-Mukhtaṣar fī akhbār al-bashār*, Le Caire.
Idris, H. R. 1955. « Deux maîtres de l'école juridique kairouanaise sous les Zirides (XIe siècle) : Abū Bakr b. 'Abd al-Raḥmān et Abū 'Imrān al-Fāsī », *AIEOA*, 13, p. 30-60.
Idris, H. R. 1962. *La Berbérie orientale sous les Zirides : Xe-XIIe siècles*, 2 vol., Paris, Maisonneuve.
Idris, H. R. 1968*a*. « De la réalité de la catastrophe hilalienne », *Annales ESC*, 13, 2, p. 390-396.
Idris, H. R. 1968*b*. « L'invasion hilalienne et ses conséquences », *CCM*, 11, p. 353-371.
Idris, H. R. 1971. « L'Occident musulman (Ifriqiya et al-Andalus) à l'avènement des Abbasides, d'après le chroniqueur ziride al-Raqīq », *REI*, 39, 2, p. 109-191.
Idris, H. R. 1972. « L'école malikite de Mahdiya : l'imām al-Mazārī », dans : *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de E. Lévi-Provençal*, vol. I., p. 153-164.
al-Idrīsī, Abū 'Abd Allāh. 1154. *Kitāb Nuznal al-mushtāḳ fī khtirrak al-āfāḳ* ; 1866, éd. partielle et trad. franç. de R. Dozy et M. J. de Goeje, *Description de l'Afrique et de l'Espagne*, Leyde, Brill ; 1970, éd. A. Bombaci *et al.*, *Opus geographicum...*, Naples/Rome.
Igué, O. J. 1970-1980. *Contribution à l'étude de la civilisation yoruba*, Cotonou, Université nationale du Bénin.
Ikime, O. (dir. publ.) 1980. *Groundwork of Nigerian history*, Ibadan, Heinemann.
Ingrams, W. H. 1931. *Zanzibar, its history and its people*, Londres, Witherby.
Inskeep, R. R. et Maggs, T. M. 1975. « Unique art objects in the Iron Age ot the Transvaal », *SAAB*, 30, 119-120, p. 114-138.
al-Iṣfahānī, Abū 'l-Faradj. 1868-1869. *Kitāb al-Aghānī*, 20 vol., Būlāḳ.
al-Iṣṭakhrī. 1870. *Kitāb masalik al-mamalik. Viae regnorum*, éd. par M. J. de Goeje, Leyde, Brill.
Ivanow, W. 1942. *Ismaili tradition concerning the rise of the Fatimids*, Londres, OUP, Islamic Research Association Series, 10.
Ivanow, W. 1952. *Brief survey of the evolution of Ismailism*, Leyde, Brill.

Jacques Meunié, D. 1961. *Cités anciennes de Mauritanie*, Paris, Klincksieck.
Jakobielski, S. 1966*a*. « La liste des évêques de Pakhoras », *Études et travaux*, 1, *CAMAP*, 3, p. 151-170.
Jakobielski, S. 1966*b*. « Two Coptic foundation stones from Faras », dans : *Mélanges offerts à Kazimierz Michalowski*, Varsovie, PWN, p. 101-109.
Jakobielski, S. 1970. « Polish excavations at Old Dongola, 1969 », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 171-180.
Jakobielski, S. 1972. *Faras III : a history of the bishopric of Pachoras on the basis of Coptic inscriptions*, Varsovie, PWN.
Jakobielski, S. 1975. « Polish excavations at Old Dongola, 1970-1972 », dans : K. Michalowski (dir. publ.), p. 70-75.
Jakobielski, S. 1978. « Polish excavations at Old Dongola, 1973-1974 seasons », *Études nubiennes*, p. 129-140.
Jakobielski, S. 1981. « Nubian Christian architecture », *ZÄS*, 108, p. 33-48.
Jakobielski, S. 1982*a*. « Polish excavations at Old Dongola, 1976 and 1978 », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 116-126.
Jakobielski, S. 1982*b*. « Portraits of the bishops of Faras », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 127-142.
Jakobielski, S. 1982*c*. « A brief account of the churches at Old Dongola », dans : P. van Moorsel (dir. publ.), p. 51-56.
Jakobielski, S. 1982*d* « Remarques sur la chronologie des peintures murales de Faras aux VIIIe et IXe siècles », *NC*, 1, p. 142-172.
Jakobielski, S. et Krzyzaniak, L. 1967-1968. « Polish excavations at Old Dongola, third season, December 1966-January 1967 », *Kush*, 15, p. 143-164.
Jakobielski, S. et Ostrasz, A. 1967-1968. « Polish excavations at Old Dongola, second season, December 1965-February 1966 », *Kush*, 15, p. 125-142.
Jean de Nikiou. 1883. *Chronique de Jean, évêque de Nikiou*, texte et trad. de H. Zotenberg, Paris, Bibliothèque nationale.
Jean Léon l'Africain. 1550. « Descrittione dell'Africa », dans : G. B. Ramusio, *Navigationi e viaggi*, vol. I, Venise ; 1956, *Description de l'Afrique*, 2 vol., nouvelle éd. traduite de l'italien par A. Epaulard et annotée par A. Epaulard, T. Monod, H. Lhote et R. Mauny, Paris, Maisonneuve.
Jeffery, A. 1938. *The foreign vocabulary of the Qur'ân*, Baroda, Oriental Institute.
Jeffreys, M. D. W. 1951. « Neolithic stone implements (Bamenda, British Cameroon) », *BIFAN*, 13, 4, p. 1203-1217.
Jéquier, G. 1924. *Manuel d'archéologie égyptienne*, Paris, Picard.
Johnson, M. 1977. « Cloth strips and archaeology », *WAJA*, 7, p. 169-178.
Johnson, S. 1921. *The history of the Yorubas from the earliest times to the beginning of the British protectorate*, rév. par O. Johnson, Londres, Routledge.
Johnston, H. H. 1919-1922. *A comparative study of the Bantu and Semi-Bantu languages*, 2 vol., Oxford, Clarendon Press.
Joire, J. 1955. « Découvertes archéologiques dans la région de Rao, bas Sénégal », *BIFAN* (B), 17, 3-4, p. 249-333.
Jones, A. 1981. « Who were the Vai ? », *JAH*, 22, 2, p. 159-178.
Jones, A. H. M. et Monroe, E. 1960. *A history of Ethiopia*, Oxford, Clarendon Press.
Jones, G. I. 1961. « Ecology and social structure among the north-eastern Ibo », *Africa*, 31, p. 117-134.
Jones, G. I. 1963. *The trading states of the Oil Rivers*, Londres, OUP.
Julien, C. A. 1952. *Histoire de l'Afrique du Nord : Tunisie, Algérie, Maroc. De la conquête arabe à 1830*, Paris, Payot, 2e éd. revue et mise à jour par Roger Le Tourneau, 1966.
Julien, C. A. 1970. *History of North Africa : Tunisia, Algeria, Morocco. From the Arab conquest to 1830*, Londres, Routledge & Kegan Paul, trad. J. Petrie, rév. C. C. Stewart.

Kagabo, J. 1982. « Les "Swahili" du Rwanda. Étude sur la formation d'une minorité islamisée », thèse de 3e cycle, Paris, EHESS.

Kamal, Y. 1926-1938. *Monumenta cartographica Africae et Aegypti*, 13 vol., Le Caire/Leyde, Brill.
Kamisokho, W. 1975. « L'empire du Mali », dans : *Premier colloque international de Bamako, 27 janvier-1er février 1975*, Fondation SCOA pour la recherche scientifique en Afrique noire.
Kano Chronicle : voir H. R. Palmer, 1909.
Ka'ti, Maḥmūd b. al-Hadjdj al-Mutawakkil. (avant 1593) *Ta'rikh al-fattāsh* ; 1913-1914 (révisé en 1964), éd. et trad. franç. de O. Houdas et M. Delafosse, *Ta'rikh al-fattāsh, ou Chronique du chercheur*, Paris, Maisonneuve.
Keenan, J. H. 1977. « The Tuareg veil », *Middle eastern studies*, 13, p. 3-13.
Kendall, R. J. 1969. « An ecological history of the Lake Victoria basin », *EM*, 39, p. 121-176.
Kent, R. K. 1970. *Early kingdoms in Madagascar, 1500-1700*, New York, Holt, Rinehart & Winston.
Keswani, D. K. 1980. « Influences culturelles et commerciales indiennes dans l'océan Indien, de l'Afrique et Madagascar à l'Asie du Sud-Est », dans : Unesco, p. 37-50.
Khalīf, Y. 1959. *Al-Shu'arā' al-ṣa'ālik fi'l 'asal-djāhili*, Le Caire.
Khalis, S. 1966. *La vie littéraire à Séville au XIe siècle*, Paris, SNEA.
Khayar, I. H. 1976. *Le refus de l'école. Contribution à l'étude des problèmes de l'éducation chez les musulmans de Ouaddaï (Tchad)*, Paris, Maisonneuve.
al-Khuwārizmī. 1926. *Das Kitāb Ṣūrat al-Arḍ des Abū Ga'far Muḥammad ibn Mūsā al-Huwārizmī*, éd. par Hans von Mžik, Leipzig, Harrassowitz.
Kiethega, J. B. 1983. *L'or de la Volta Noire : exploitation traditionnelle, histoire et archéologie*, Paris, Karthala.
Kimambo, I. N. 1969. *A political history of the Pare of Tanzania*, Nairobi, East African Publishing House.
Kirkman, J. S. 1954. *The Arab city of Gedi : excavations at the Great Mosque, architecture and finds*, Londres, OUP.
Kirkman, J. S. 1966. *Ungwana on the Tana*, La Haye, Mouton.
Kirwan, L. P. 1935. « Notes on the topography of the Christian Nubian kingdoms », *JEA*, 21, p. 57-62.
Kirwan, L. P. 1982. « Some thoughts on the conversion of Nubia to Christianity », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 142-145.
Kitāb 'adjā' ib al-Hind, ouvrage anonyme traduit sous le titre *Les merveilles de l'Inde* ; texte arabe publié par D. A. van der Lith ; trad. franç. par L. M. Devic, Leyde, 1883-1886.
Kitāb al-Istibṣār. 1852. *Description de l'Afrique par un géographe arabe anonyme du VIe siècle de l'hégire*, texte arabe éd. par M. Alfred Kramer, Vienne.
Kiyaga-Mulindwa, D. 1976. « The earthworks of the Birim valley, southern Ghana », thèse de doctorat inédite, Johns Hopkins University.
Ki-Zerbo, J. 1978. *Histoire de l'Afrique noire*, Paris, Hatier.
Kobishchanov, Y. M. 1962. « Skazaniye o pokhode hadani Dan'ela », *NAA*, 6.
Kolodziejczyk, K. 1982. « Some remarks on the Christian ceramics from Faras », *NC*, 1, p. 173-189.
Konaré-Ba, A. 1977. *Sonni 'Ali Ber*, Niamey, IRSH, *EN*, 40.
Kouanda, A. 1984. « Les Yarsé. Fonction commerciale, religieuse et légitimité culturelle dans le pays moaga (Évolution historique) », thèse de doctorat de 3e cycle, Université de Paris I.
Kramers, J. H. 1954. « L'Érythrée au Xe siècle », dans : *AO*, Leyde, Brill, vol. I, p. 159-172.
Krapf-Askari, E. 1969. *Yoruba towns and cities*, Oxford, Clarendon Press.
Krause, M. 1970. « Zur Kirchen und Theologiegeschichte Nubiens », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 71-86 ; réimpr. sous le titre « Neue Quellen und Probleme zur Kirchengeschichte Nubiens », dans : F. Altheim et R. Stiehl, *Christentum am Roten Meer*, vol I, Berlin/New York, W. de Gruyter, p. 510-515.
Krause, M. 1978. « Bishop Johannes III von Faras und seine beiden Nachfolger. Noch einmal zum Probleme eines Konfessionswechsels in Faras », *Études nubiennes*, p. 153-164.
Kronenberg, A. et Kronenberg, W. 1965. « Parallel cousin marriage in medieval and modern Nubia », *Kush*, 13, p. 241-260.
Kropp-Dakubu, M. E. 1972. « Linguistic prehistory and historical reconstruction : the Ga-Adangme migrations », *THSG*, 13, 1, p. 87-111.

Kubbel, L. E. 1963. « Iz istorii drevnego Mali », *AES*, 5, p. 1-118.

Kubbel, L. E. et Matveev, V. V. 1965. « Arabskie istotchniki », dans : *Drevnye i srednevekovye istotchniki po etnografii i istorii narodov Afriki yuzhnee Sakhary*, Moscou/Leningrad, Izdatel'stvo Akademii nauk SSSR.

Kubińska, J. 1974. *Faras IV : inscriptions grecques chrétiennes*, Varsovie, PWN.

Kubińska, J. 1976. « L'ange Litakskuel en Nubie », *Le Muséon*, 89, p. 451-455.

Kup, A. P. 1975. *Sierra Leone : a concise history*, Newton Abbot, David & Charles.

Kuper, A. 1982*a*. *Wives for cattle : bridewealth and mariage in southern Africa*, Londres, Routledge & Kegan Paul.

Kuper, A. 1982*b*. « Lineage theory : a critical retrospect », *ARA*, 11, p. 71-95.

Kuper, J. (dir. publ.) 1977. *The anthropologist's cookbook*, Londres, RAI.

Kuper, J. (dir. publ.) 1981. *La cuisine des ethnologues*, Paris, Berger-Levrault.

Kuper, R. (dir. publ.) 1978. *Sahara : 10 000 Jahre zwischen Weide und Wüste*, Cologne, Museen der Stadt Köln.

Lacam, J. 1965. *Les Sarrasins dans le haut Moyen Age français*, Paris, Maisonneuve et Larose.

La Chapelle, F. de. 1930. « Esquisse d'une histoire du Sahara occidental », *Hespéris*, 11, p. 35-95.

Lacoste, Y. 1966. *Ibn Khaldoun. Naissance de l'histoire, passé du tiers monde*, Paris, Maspero.

Lacroix, P. F. 1969. « L'ensemble songhay-djerma : problèmes et thèmes de travail », *AUA*, série H, p. 87-99.

Laforgue, P. 1940. « Notes sur Aoudaghost, ancienne capitale des Berbères Lemtouna », *BIFAN*, 2, p. 217-236.

Lagardère, V. 1976. « Les Almoravides jusqu'au règne de Yūsuf b. Tāshfīn (430/1039-500/1106) », thèse de doctorat de 3ᵉ cycle, Université de Bordeaux III.

Lagardère, V. 1978. « Le gouvernement des villes et la suprématie des Banū Turğūt au Maroc et en Andalus », *ROMM*, 25, p. 49-65.

Lagardère, V. 1979. « Esquisse de l'organisation des Mūrabiṭūn à l'époque de Yūsuf b. Tašfīn (430/1039-500/1106) », *ROMM*, 27, p. 99-114.

Lagardère, V. 1981. « L'unification du malékisme oriental et occidental à Alexandrie : Abū Bakr aṭ Ṭurṭūšī », *ROMM*, 31, p. 47-62.

Lagardère, V. 1983. « La Tariga et la révolte des Murīdūn en 539/1144 en Andalus », *ROMM*, 35, p. 157-170.

Lambert, N. 1971 « Les industries sur cuivre dans l'Ouest saharien », *WAJA*, 1, p. 9-21.

Lammens, H. 1916. « Les "Aḥābīš" et l'organisation militaire de La Mecque au siècle de l'hégire », *JA*, 8, p. 425-482.

Lamp, F. 1979. *African art of the West Atlantic coast. Transition in form and content*, New York, L. Kahen Gallery.

Lange, D. 1977. *Le dīwān des sultans du [Kānem-]Bornū : chronologie et histoire d'un royaume africain (de la fin du Xᵉ siècle jusqu'à 1808)*, Wiesbaden, F. Steiner.

Lange, D. 1978. « Progrès de l'Islam et changement politique au Kānem du XIᵉ au XIIIᵉ siècle : un essai d'interprétation », *JAH*, 19, 4, p. 495-513.

Lange, D. 1979*a*. « Un texte de Maqrīzī sur les "races des Sūdān" », *AI*, 15, p. 187-209.

Lange, D. 1979*b*. « Les lieux de sépulture des rois sēfuwa (Kānem-Bornū) : textes écrits et traditions orales », *Paideuma*, 25, p. 145-157.

Lange, D. 1980. « La région du lac Tchad d'après la *Géographie* d'Ibn Sa'īd. Texte et cartes », *AI*, 16, p. 149-181.

Lange, D. 1982*a*. « L'éviction des Séfuwa du Kānem et l'origine des Bulāla », *JAH*, 23, 3, p. 315-331.

Lange, D. 1982*b*. « L'alun du Kawār : une exportation africaine en Europe », *Cahiers du CRA*, 2.

Lange, D. et Berthoud, S. 1977. « Al-Qaṣaba et d'autres villes de la route centrale du Sahara », *Paideuma*, 23, p. 19-40.

Largeau, V. 1879. *Le pays de Rirha, Ouargla. Voyage à Rhadamès*, Paris, Hachette.

La rime et la raison. 1984. Catalogue de l'exposition de la Collection de Ménil, Grand Palais, Paris, 1984.
Laroui, A. 1970. *L'histoire du Maghreb : un essai de synthèse*, Paris, Maspero.
Laroui, A. 1977. *The history of the Maghrib : an interpretative essay*, Princeton, PUP.
Lathrap, D. W. 1973. « The antiquity and importance of long distance trade relationships in the moist tropics of pre-Columbian South America », *WA*, 5, 2, p. 170-186.
Launois, A. 1964. « Influence des docteurs malékites sur le monnayage ziride de type sunnite et sur celui des Almoravides », *Arabica*, 11, p. 127-150.
Launois, A. 1967. « Sur un dinar almoravide en nashki », *Arabica*, 14, p. 60-75.
Lavers, J. E. 1974. « Islam in the Bornu caliphate : a survey », *Odu*, 5, p. 27-53.
Lavers, J. E. 1980. « Kanem and Borno to 1808 », dans : O. Ikime (dir. publ.), p. 187-209.
Law, R. C. C. 1967*a*. « Contacts between the Mediterranean civilisations and West Africa in pre-Islamic times », *LNR*, 1, 1, p. 52-62.
Law, R. C. C. 1967*b*. « The Garamantes and trans-Saharan enterprise in classical times », *JAH*, 8, 2, p. 181-200.
Lawal, B. 1973. « Dating problems at Igbo-Ukwu », *JAH*, 14, 1, p. 1-8.
Lebeuf, A. et Lebeuf, J. P. 1970. « Datations au C 14 de sites sao (Cameroun et Tchad) », *NA*, 128, p. 105-106.
Lebeuf, A. M. D. et Paques, V. 1970. *Archéologie malienne*, Paris, Catalogues du Musée de l'Homme, série C, Afrique noire, 1.
Lebeuf, J. P. 1962. *Archéologie tchadienne : les Sao du Cameroun et du Tchad*, Paris, Hermann.
Lebeuf, J. P. 1981. « Travaux archéologiques dans les basses vallées du Chari et du Logone (1963-1980) », *CRAI*, p. 636-656.
Lebeuf, J. P. et Detourbet, A. M. 1950. *La civilisation du Tchad*, Paris, Payot.
Lebeuf, J. P. et Lebeuf, A. 1977. *Les arts des Sao : Cameroun, Tchad, Nigeria*, Paris, Éd. du Chêne.
Lebeuf, J. P. ; Lebeuf, A. M. D. ; Treinen-Claustre, F. et Courtin, J. 1980. *Le gisement sao de Magda. Fouilles 1960-1968 (Tchad)*, Paris, Société d'ethnographie.
Leclant, J. 1958-1974. « Fouilles et travaux en Égypte et au Soudan », *Orientalia*, 27-43.
Leclant, J. 1975-1983. « Fouilles et travaux en Égypte et au Soudan », *Orientalia*, 44-52.
Leclant, J. 1976. « L'Égypte, terre d'Afrique dans le monde gréco-romain », dans : J. Vercoutter *et al.* (dir. publ.), vol. 1, p. 269-285.
Leclant, J. et Huard, P. 1980. *La culture des chasseurs du Nil et du Sahara*, Alger, SNED, Mémoires du CRAPE, 29, 1 et 2.
Leclant, J. et Leroy, J. 1968. « Nubien », dans : *Prop. Kunst.*, 3, Berlin, p. 361-366.
Le dīwān des sultans du [Kānem-]Bornu... : voir D. Lange, 1977.
L'élaboration de l'Islam. 1961. Colloque de Strasbourg, 12-14 juin 1959, Paris, PUF.
Lepage, C. 1972. « L'église rupestre de Berakit », *AE*, 9, p. 147-192.
Lepage, C. 1973. L'église de Zaréma (Éthiopie) », *CRAI*, p. 416-454.
Leroy, J. 1968. « Un nouvel évangéliaire éthiopien illustré du monastère d'Abba Garima », dans : *Synthronon. Art et archéologie de la fin de l'Antiquité et du Moyen Age*, Paris, Klincksieck, p. 75-87.
Le Rouvreur, A. 1962. *Sahéliens et Sahariens du Tchad*, Paris, Berger-Levrault.
Les merveilles de l'Inde. Voir *Kitāb 'adjā'ib al-Hind*.
Le sol, la parole et l'écrit. Mélanges en hommage à Raymond Mauny, 1981, 2 vol., Paris, SFHOM.
Lespinay, C. de. 1981. « Le chameau et l'histoire de l'Afrique pré-islamique. Approche critique des sources », mémoire de maîtrise, Université de Paris I.
Lessard, J. M. 1969. « Sijilmassa : la ville et ses relations commerciales au XIe siècle, d'après al-Bakrī », *HT*, *10*, p. 5-37.
Le Tourneau, R. 1949. *Fès avant le protectorat*, Casablanca, SMLE.
Le Tourneau, R. 1954. « La révolte d'Abu Yazid au Xe siècle », *CT*, 2, p. 103-125.
Le Tourneau, R. 1958. « Barghawāta », dans : B. Lewis *et al.* (dir. publ.), p. 1043-1045.
Lévi-Provençal, E. 1928. *Documents inédits d'histoire almohade*, Paris, Geuthner.
Lévi-Provençal, E. 1934. *Un traité hispano-arabe de Hisba*, Paris, Maisonneuve.

Lévi-Provençal, E. 1938. « La fondation de Fès », *AIEOA*, 4.
Lévi-Provençal, E. 1948. « Réflexion sur l'Empire almoravide au début du XIIe siècle », dans : E. Lévi-Provençal, *Islam d'Occident ; études d'histoire médiévale*, Paris, Maisonneuve, p. 240-256.
Lévi-Provençal, E. 1950-1953. *Histoire de l'Espagne musulmane*, 3 vol., Paris/Leyde, Brill.
Lévi-Provençal, E. 1954*a*. « Un nouveau récit de la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes », *Arabica*, 1.
Lévi-Provençal, E. 1954*b*. « Un nuevo documento sobre la conquista de Norte de Africa por los árabes », *Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islámicos en Madrid*, 2, 1-2, p. 169, 193-239.
Lévi-Provençal, E. 1955. « Le titre souverain des Almoravides et sa légitimation par le califat abbaside », *Arabica*, 2, p. 266-288.
Lévi-Provençal, E. 1957. « La fondation de Marrakech (462/1070) », *MHAOM*, 2, p. 117-120.
Lévi-Provençal, E. 1960*a*. « 'Abd al-Raḥman b. Ḥabīb b. Ḥabīb b. Abi 'Ubayda », dans : H. A. R. Gibb *et al.* (dir. publ.), p. 86.
Lévi-Provençal, E. 1960*b*. « Abu 'Ubayd al-Bakrī », dans : H. A. R. Gibb *et al.* (dir. publ.), p. 155-157.
Lévi-Provençal, E. ; Garcia Gomez, E. et Oliver Asín, J. 1950. « Novedades sobre la batalla llamada de al-Zallāqa », *Al-Andalus*, 15, p. 111-155.
Levtzion, N. 1968*a*. « Ibn Ḥawqal, the cheque and Awdaghost », *JAH*, 9, 2, p. 223-233.
Levtzion, N. 1968*b*. *Muslims and chiefs in West Africa. A study of Islam in the middle Volta basin in the pre-colonial period*, Oxford, Clarendon Press.
Levtzion, N. 1973. *Ancient Ghana and Mali*, Londres, Methuen.
Levtzion, N. 1978. « The Sahara and the Sudan from the Arab conquest of the Maghrib to the rise of the Almoravids », dans : J. D. Fage (dir. publ.), p. 637-684.
Levtzion, N. 1979. « 'Abd Allāh b. Yāsīn and the Almoravids », dans : J. R. Willis (dir. publ.), p. 78-112.
Levtzion, N. 1981. « Ancient Ghana : a reassessment of some Arabic sources », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. I, p. 429-437.
Levtzion, N. et Hopkins, J. F. P. (dir. publ.) 1981. *Corpus of early Arabic sources for West African history*, Cambridge, CUP, Fontes Historiae Africanae, Sér. arab., IV.
Levy, R. 1957. *The social structure of Islam*, Cambridge, CUP.
Lewicki, T. 1939. « Sur l'oasis de Ṣbrū (Ḍbr, Shbrū) des géographes arabes », *RA*, 378, p. 45-64.
Lewicki, T. 1951-1952. « Une langue romane oubliée de l'Afrique du Nord. Observations d'un arabisant », *RO*, 17, p. 415-480.
Lewicki, T. 1955. *Études ibadites nord-africaines. Partie I*, Varsovie, PWN.
Lewicki, T. 1957. « La répartition géographique des groupements ibadites dans l'Afrique du Nord au Moyen Age », *RO*, 21, p. 301-343.
Lewicki, T. 1959. « A propos d'une liste de tribus berbères d'Ibn Ḥawḳal », *FO*, 1, p. 128-135.
Lewicki, T. 1960. « Quelques extraits inédits relatifs aux voyages des commerçants et des missionnaires ibadites nord-africains au Soudan occidental au Moyen Age », *FO*, 2, p. 1-27.
Lewicki, T. 1962. « L'État nord-africain de Tāhert et ses relations avec le Soudan occidental à la fin du VIIIe et au IXe siècle », *CEA*, 4, 8, p. 513-535.
Lewicki, T. 1964. « Traits d'histoire du commerce saharien : marchands et missionnaires ibadites au Soudan occidental et central au cours des VIIIe-IXe siècles », *Ethnografia Polska*, 8, p. 291-311.
Lewicki, T. 1965*a*. « Animal husbandry among medieval agricultural people of Western and Middle Sudan (according to Arab sources) », *Acta Ethnographica Academiae Scientiarum Hungaricae*, 14, 1-2, p. 165-178.
Lewicki, T. 1965*b*. « L'Afrique noire dans le Kitāb al-Masālik wa'l-Mamālik d'Abū 'Ubayd al-Bakrī (XIe siècle) », *AB*, 2, p. 9-14.
Lewicki, T. 1965*c*. « A propos du nom de l'oasis de Koufra chez les géographes arabes du XIe et du XIIIe siècle », *JAH*, 6, 3, p. 295-306.
Lewicki, T. 1965*d*. « Prophètes, devins et magiciens chez les Berbères médiévaux », *FO*, 7, p. 3-27.

Lewicki, T. 1966. « A propos de la genèse de *Nuzhat al-Mŭstāq fi-Istirāq al-āfāq* d'al-Idrisi », *SM*, 1, p. 41-55.
Lewicki, T. 1967*a*. « Les écrivains arabes du Moyen Age au sujet des mines de pierres précieuses et de pierres fines en territoire africain et de leur exploitation », *AB*, 7, p. 49-67.
Lewicki, T. 1967*b*. « Arab trade in negro slaves up to the end of the XVIth century », *AB*, 6, p. 109-111.
Lewicki, T. 1969. *Arabic external sources for the history of Africa to the South of Sahara*, Wroclaw/Varsovie/Cracovie), 2ᵉ éd., Londres/Lagos, 1974.
Lewicki, T. 1970. « Les origines de l'Islam dans les tribus berbères du Sahara occidental : Mūsā ibn Nuṣayr et 'Ubayd Allāh ibn al-Ḥabḥāb », *SI*, 32, p. 203-214.
Lewicki, T. 1971*a*. « Un État soudanais médiéval inconnu : le royaume de Zāfūn(u) », *CEA*, 11, 44, p. 501-525.
Lewicki, T. 1971*b*. « Al-Ibāḍiyya », dans : B. Lewis *et al.* (dir. publ.), p. 648-660.
Lewicki, T. 1973 : « Le monde berbère vu par les écrivains arabes du Moyen Age », dans : *Actes du Premier congrès d'études des cultures méditerranéennes d'influence arabo-berbère*, Alger, SNED, p. 31-42.
Lewicki, T. 1974. *West African food in the Middle Ages according to Arabic sources*, Cambridge, CUP.
Lewicki, T. 1976. *Études maghrébines et soudanaises*, Varsovie, Éditions scientifiques de Pologne.
Lewicki, T. 1977. « L'exploitation et le commerce de l'or en Afrique de l'Est et du Sud-Est au Moyen Age d'après les sources arabes », *FO*, 18, p. 167-186.
Lewicki, T. 1978. « L'origine nord-africaine des Bafour », dans : *Actes du Deuxième congrès international des cultures de la Méditerranée occidentale*, 2, Alger, SNED, p. 145-153.
Lewicki, T. 1979. « Les origines et l'islamisation de la ville de Tadmakka d'après les sources arabes », *RFHOM*, LXVI, p. 163-168.
Lewicki, T. 1981. « Les origines et l'islamisation de la ville de Tādmekka d'après les sources arabes », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. I, p. 439-444.
Lewis, A. R. 1951, *Naval power and trade in the Mediterranean, A.D. 500-1100*, Princeton, PUP.
Lewis, B. 1940. *The origins of Isma'ilism*, Cambridge, CUP.
Lewis, B. 1950. *The Arabs in history*, Londres, Hutchinson.
Lewis, B. 1971. *Race and color in Islam*, New York, Harper & Row.
Lewis, B. 1982. *Race et couleur en pays d'Islam*, Paris, Payot.
Lewis, B. ; Pellat, C. et Schacht, J. (dir. publ.) 1958, 1965. *The Encyclopedia of Islam*, nouvelle éd., vol. 1, 1958 ; vol. 2, 1965, Leyde/Londres, Brill/Luzac.
Lewis, B. ; Ménage, V. L. ; Pellat, C. et Schacht, J. (dir. publ.) 1971. *The Encyclopedia of Islam*, nouvelle éd., vol. 3, Leyde/Londres, Brill/Luzac.
Lewis, I. M. (dir. publ.) 1966. *Islam in Tropical Africa*, Londres, OUP ; 2ᵉ éd., Hutchinson University Library, 1980.
Lewis, I. M. 1974. « Islamic frontiers in Africa and Asia : Africa south of the Sahara », dans : J. Schacht et C. E. Bosworth (dir. publ.), p. 105-115.
Lhote, H. 1955. *Les Touaregs du Hoggar*, Paris, Payot.
Lhote, H. 1955-1956. « Contribution à l'histoire des Touaregs soudanais », *BIFAN*, 17, p. 334-370 ; 18, p. 391-407.
Lhote, H. 1972*a*. « Recherches sur Takedda, ville décrite par le voyageur arabe Ibn Battouta, et située en Aïr », *BIFAN* (B), 34, 3, p. 429-470.
Lhote, H. 1972*b*. « Une étonnante découverte archéologique au Niger », *Archéologia*, 5, p. 63-67.
Liesegang, G. 1975. « Mounds and graves near Famanougou, Mali », *Nyame Akuma*, 7, p. 27-28.
Linares de Sapir, O. 1971. « Shell middens of lower Casamance and problems of Diola protohistory », *WAJA*, 1, p. 23-54.
Lister, F. C. 1967. *Ceramic studies of the historic periods in ancient Nubia*, Salt Lake City, University of Utah, Anthropological Paper, 8, Nubian series, 2.
Littman, E. 1913. *Deutsche Aksum-Expedition. Vol. 4 : Sabaische, Griechische und Abbessinische Inschriften*, Berlin, Reimer.
Livingstone, F. B. 1958. « Anthropological implications of sickle cell gene distribution in West Africa », *AA*, 60, 3, p. 533-562.

Livre des Himyarites... : voir A. Møberg, A., 1924.
L'Occidente e l'Islam nell'alto medievo. 1965. 2 vol., Spoleto, Centro Italiano di Studi sull'Alto Medievo.
Lockhart, L. 1960. « Al-Ahwāz », dans : H. A. R. Gibb *et al.* (dir. publ.), p. 305.
Loir, H. 1935. *Le tissage du raphia au Congo belge,* Tervuren, Musée du Congo belge.
Lombard, J. et Mauny, R. 1954. « Azelik et la question de Takedda », *NA,* 10, 64, p. 99-101.
Lombard, M. 1947. « Les bases monétaires d'une suprématie économique : l'or musulman du VII[e] au XI[e] siècle », *Annales ESC,* 2, p. 143-160.
Lombard, M. 1971*a*. *Monnaie et histoire d'Alexandre à Mahomet,* Paris, Mouton.
Lombard, M. 1971*b*. *L'Islam dans sa première grandeur (VIII[e]-XI[e] siècles),* Paris, Flammarion.
Lombard, M. 1978. *Les textiles dans le monde musulman du VII[e] au XII[e] siècle,* Paris/La Haye, Mouton.
Long, R. 1971. « A comparative study of the Northern Mande languages », thèse de doctorat inédite, Indiana University.
Loubser, J. H. N. 1981. « Ndebele archaeology of the Pietersburg area », mémoire de maîtrise inédit, University of the Witwatersrand.
Louhichi, A. 1984. « La céramique musulmane d'origine médiévale importée à Tegdaoust. Étude archéologique ; étude de laboratoire », thèse de 3[e] cycle, Université de Paris I.
Lucas, A. J. 1931. « Considération sur l'ethnique maure et en particulier sur une race ancienne : les Bafour », *JSA,* 1, p. 151-194.
Lucchesi-Falli, E. 1982. « Some parallels to the figure of St. Mercurius at Faras », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 162-169.
Łukaszewicz, A. 1978. « Quelques remarques sur un saint anachorète de Faras », *Études et travaux,* 10, *CAMAP,* 20, p. 355-362.
Łukaszewicz, A. 1982. « En marge d'une image de l'anachorète Aaron dans la cathédrale de Faras », *NC,* 1, p. 192-213.
Lwanga-Lunyiigo, S. 1976. « The Bantu problem reconsidered », *CA,* 17, 2, p. 282-286.
Ly-Tall, M. 1977. *L'empire du Mali : contribution à l'histoire de l'empire du Mali (XIII[e]-XVI[e] siècles),* Dakar/Abidjan, Nouvelles éditions africaines.

Mabogunje, A. L. 1962. *Yoruba towns,* Ibadan, Ibadan University Press.
Mabogunje, A. L. 1971. « The land and peoples of West Africa », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), vol. 1, p. 1-32.
McCall, D. F. 1971. « The cultural map and time profile of the Mande-speaking peoples », dans : C. T. Hodge (dir. publ.).
MacGaffey, W. 1966. « Concepts of race in the historiography of North-East Africa », *JAH,* 7, 1, p. 1-17.
McIntosh, R. J. 1974. « Archaeology and mud wall decay in a West African village », *WA,* 6, 2, p. 154-171.
McIntosh, R. J. 1976. « Finding lost walls on archaeological sites. The Hani model », *Sankofa,* 2, p. 45-53.
McIntosh, R. J. 1979. « The development of urbanism in West Africa : the example of Jenne, Mali », thèse de doctorat inédite, Cambridge University.
McIntosh, R. J. et McIntosh, S. K. 1979. « Terra cotta statuettes from Mali », *African Arts,* 12, 2, p. 51-53, 91.
McIntosh, R. J. et McIntosh, S. K. 1981. « The inland Niger delta before the empire of Mali : evidence from Jenne-Jeno », *JAH,* 22, 1, p. 1-22.
McIntosh, S. K. 1979. « Archaeological exploration in *terra incognita* : excavation at Jenne-Jeno (Mali) », thèse de doctorat inédite, University of California, Santa Barbara.
McIntosh, S. K. 1981. « A reconsideration of Wangara/Palolus, Island of Gold », *JAH,* 22, 1, p. 145-158.
McIntosh, S. K. et McIntosh, R. J. 1980*a*. « Jenne-Jeno : an ancient African city », *Archaeology,* 33, 1, p. 8-14.
McIntosh, S. K. et McIntosh, R. J. 1980*b*. *Prehistoric investigations in the region of Jenne (Mali),* 2 vol., Oxford, BAR, Cambridge Monographs in African Archaeology, 2.

McIntosh, S. K. et McIntosh, R. J. 1981. « West African prehistory », *American scientist*, 69, 6, p. 602-613.
Mack, J. et Robertshaw, P. (dir. publ.) 1982. *Culture history in the southern Sudan, archaeology, linguistics, ethnohistory*, Nairobi, British Institute in Eastern Africa.
MacMichael, H. A. 1922. *A history of the Arabs in the Sudan*, 2 vol., Cambridge, CUP ; réimpr. par Frank Cass, Londres, 1967.
Madelung, W. 1961. « Das Imamat in der frühen ismailitischen Lehre », *Der Islam*, 37, p. 43-135.
Mādjid, 'Abd al-Mun'im. 1968. *Zuhūr khilafāt al-Fāṭimiyyīn wa sukuṭuhā*, Le Caire.
Maggs, T. M. 1976. *Iron Age communities of the southern highveld*, Pietermaritzburg, Natal Museum, Occ. Publ. Natal Museum, 2.
Maggs, T. M. 1980*a*. « The Iron Age sequence south of the Vaal and Pongola rivers : some historical implications », *JAH*, 21, 1, p. 1-15.
Maggs, T. M. 1980*b*. « Mzonjani and the beginning of the Iron Age in Natal », *ANM*, 24, 1, p. 71-96.
Maggs, T. M. et Michael, M. A. 1976. « Ntshekane : an Early Iron Age site in the Tugela basin, Natal », *ANM*, 22, 3, p. 705-740.
Mahjoubi, A. 1966. « Nouveau témoignage épigraphique sur la communauté chrétienne de Kairouan au XIe siècle », *Africa* (INAA), 1, p. 85-104.
al-Makkarī. 1840-1843. *The history of the Mohammedan dynasties in Spain*, trad. P. de Gayangos, 2 vol., Londres, W. H. Allen.
Al-Makkarī. 1855-1861. *Analectes sur l'histoire et la littérature des Arches d'Espagne*, 2 vol., éd. par R. Dozy, G. Duget, L. Krehl et W. Wright, Leyde, Brill.
Al-Makkarī. 1969. *Kitāb Nafḥ al-Ṭīb*, 2 vol., Beyrouth, Éd. Iḥsān 'Abbās.
Maley, J. 1981. *Études palynologiques dans le bassin du Tchad et paléoclimatologie de l'Afrique nord-tropicale de 30 000 ans à l'époque actuelle*, Paris, ORSTOM.
al-Mālikī. 1951. *Riyāḍ al-Nufūs*, vol. 1, Le Caire, Éd. H. Mu'nis.
Malmusi, B. 1895. *Lapidi della necropoli musulmana di Dahlak*, Modène, Società tipografica.
Malowist, M. 1966. « Le commerce d'or et d'esclaves au Soudan occidental », *AB*, 4, p. 49-72.
Mamour, P. H. 1934. *Polemics on the origin of the Fatimi caliphs*, Londres, Luzac.
Manguin, P. Y. 1972. *Les Portugais sur les côtes du Viet-nam et du Campa. Étude sur les routes maritimes et les relations commerciales, d'après les sources portugaises (XVIe-XVIIIe siècles)*, Paris, EFEO.
Manguin, P. Y. 1979. « The South-East Asian trading ship. An historical approach », dans : *ICIOS. V : The history of commercial exchange and maritime history*, Perth.
Mantran, R. 1969. *L'expression musulmane, VIIe-XIe siècles*, Coll. Nouvelle Clio, Paris, PUF.
Marçais, G. 1946. *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, Aubier.
Marçais, G. 1953. « Sīdī 'Ukba, Abū l-Muhādjir et Kusaila », *CT*, 1, p. 11-17.
Marçais, W. 1938. « Comment l'Afrique du Nord a été arabisée », *AIEOA*, 4, p. 1-22.
Maret, P. de. 1975. « A carbon-14 date from Zaire », *Antiquity*, 49, p. 133-137.
Maret, P. de. 1977. « Sanga : new excavations, more data and more related problems », *JAH*, 18, 3, p. 321-337.
Maret, P. de. 1977-1978. « Chronologie de l'âge du fer dans la dépression de l'Upembe en République du Zaïre », 3 vol., Bruxelles, thèse de doctorat inédite.
Maret, P. de. 1979. « Luba roots : the first complete Iron Age sequence in Zaire », *CA*, 20, p. 233-235.
Maret, P. de. 1980. « Les trop fameux pots à fossette... du Kasaï », *AT*, 26, p. 4-12.
Maret, P. de. 1981. « L'évolution monétaire du Shaba central entre le VIIe et le XVIIIe siècle », *AEH*, 10, p. 117-149.
Maret, P. de et Nsuka, F. 1977. « History of Bantu metallurgy : some linguistic aspects », *HA*, 4, p. 43-66.
Marquart, J. 1913. *Die Benin-Sammlung des Reichsmuseums für Völkerkunde in Leiden*, Leyde, Brill.
Martens, M. 1972. « Observations sur la composition du visage dans les peintures de Faras, VIIIe-IXe siècles », *Études et travaux*, 6, *CAMAP*, 13, p. 207-250.

Martens, M. 1973. « Observations sur la composition du visage dans les peintures de Faras, IXe-XIIe siècles », *Études et travaux*, 8, *CAMAP*, 14, p. 163-226.
Martens-Czarnecka, M. 1982*a*. *Faras. Vol. VII. Les éléments décoratifs sur les peintures de la cathédrale de Faras*, Varsovie, PWN.
Martens-Czarnecka, M. 1982*b*. « Remarques sur les motifs décoratifs des peintures de la cathédrale de Faras », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*. p. 170-178.
Martens-Czarnecka, M. 1982*c*. « General results of using decorative ornaments and motifs on Faras murals as a criterion for their dating », *NC*, 1, p. 214-222.
Martens-Czarnecka, M. 1982*d*. « Influences extérieures dans l'art nubien », *AB*, 31, p. 59-73.
Martin, B. G. 1969. « Kanem Bornu and the Fazzān : notes on the political history of a trade route », *JAH*, 10, 1, p. 15-27.
Martin, B. G. 1974. « Arab migrations to East Africa in medieval times », *IJAHS*, 7, 3, p. 367-390.
Martin, P. 1970. « The trade of Loango in the seventeenth and eighteenth centuries », dans : R. Gray et D. Birmingham (dir. publ.), p. 138-161.
Martin, V. et Becker, C. 1974*a*. *Répertoire des sites protohistoriques du Sénégal et de la Gambie*, Kaolack.
Martin, V. et Becker, C. 1974*b*. « Vestiges protohistoriques et occupation humaine au Sénégal », *ADH*, p. 403-429.
Martin del Molino, A. L. 1965. *Secuencia cultural en el neolitico de Fernando Po*, Madrid, Trabajos de Prehistoria del Seminario de Historia Primitiva del Hombre de la Universidad de Madrid y del Instituto Español de Prehistoria del Consejo Superior de Investigaciones Científicas, 17.
Mason, M. 1973. « Captive and client labour and the economy of the Bida emirate, 1857-1901 », *JAH*, 14, 3, p. 453-471.
Mason, R. J. 1968. « Transvaal and Natal Iron Age settlements revealed by aerial photography and excavation », *AS*, 27, 4, p. 1-14.
Mason, R. J. 1969. *Prehistory of the Transvaal : a record of human activity*, Johannesburg, Witwatersrand University Press.
Mason, R. J. 1974. « Background to the Transvaal Iron Age. New discoveries at Olifantspoort and Broederstroom », *JSAIMM*, 74, 6, p. 211-216.
Maspéro, G. 1928. *Le royaume de Champa*, Paris/Bruxelles, G. Van Oest.
Massé, H. 1966. *L'Islam*, 9e éd., Paris, A. Colin.
Massignon, L. 1929. « Zandj », dans : M. T. Houtsma *et al.* (dir. publ.), p. 1213.
al-Mas'ūdī, Abu 'l-Hassan 'Alī b. al-Ḥusayn b. 'Alī. (Xe s.) *Murūdj al-dhahab wa ma'ādin al-Djawhar* ; 1861-1877, texte et trad. franç. de C. Barbier de Meynard et J. Pavet de Courteille, *Les prairies d'or*, 9 vol., Paris, Imprimerie impériale, réédité par C. Pellat, Beyrouth, 1966-1970 ; 1962-1965, trad. franç. de C. Pellat, *Les prairies d'or*, Paris ; éd. 1964 par M. Abdulhamid, 4 vol., Le Caire.
Mathew, G. 1963. « The East African coast until the coming of the Portuguese », dans : R. Oliver et G. Mathew (dir. publ.), p. 94-128.
Matthews, D. et Mordini, A. 1959. « The monastery of Debra Damo, Ethiopia », *Archaeologia*, 97, p. 1-58.
Matveyev, V. V. 1960. *Northern boundaries of the Eastern Bantu (Zinj) in the tenth century, according to Arab sources*, Moscou, Oriental Institute.
Mauny, R. 1951. « État actuel de la question de Ghana », *BIFAN*, 13, p. 463-475.
Mauny, R. 1952. « Découvertes à Gao d'un fragment de poterie émaillée du Moyen Age musulman », *Hespéris*, p. 1-3.
Mauny, R. 1955*a*. « Notes d'histoire et d'archéologie sur Azougui, Chinguetti et Ouadane », *BIFAN* (B), 17, p. 142-162.
Mauny, R. 1955*b*. « Disques énigmatiques de poterie », *NA*, 68, p. 17.
Mauny, R. 1961. *Tableau géographique de l'Ouest africain au Moyen Age, d'après les sources écrites, la tradition, l'archéologie*, mémoires IFAN, n° 61, Dakar, IFAN.
Mauny, R. 1965. « The Wakwak and the Indonesian invasion in East Africa in 945 A.D. », *Studia*, Lisbonne, p. 7-16.

Mauny, R. 1970. *Les siècles obscurs de l'Afrique noire : histoire et archéologie*, Paris, Fayard.
Mauny, R. 1973. « Notes bibliographiques », *BIFAN* (B), 35, 3, p. 759-766.
Mauny, R. 1978. « Trans-Saharan contacts and the Iron Age in West Africa », dans : J. D. Fage (dir. publ.), p. 272-341.
al-Māwardī. 1922. *Al-aḥkām al-sulṭāniyya*, Le Caire.
Maxwell, R. J. 1932. « The law relating to slavery among the Malays », *JMBRAS*, 10, 1, p. 254.
Medeiros, F. de. 1973. « Recherches sur l'image des Noirs dans l'Occident médiéval, XIIIe-XVe siècles », thèse de doctorat, Université de Paris.
Meeussen, A. E. 1969. *Bantu lexical reconstructions*, Tervuren, reprographié.
Meier, F. 1981. « Almoraviden und Marabute », *Die Welt des Islams*, nouv. sér., 21, p. 80-163.
Meillassoux, C. (dir. publ.). 1971. *The development of indigenous trade and markets in West Africa*, Londres, OUP pour l'IAI.
Meillassoux, C. (dir. publ.) 1975. *L'esclavage en Afrique précoloniale*, Paris, Maspero.
Meinardus, O. 1967. « The Christian Kingdoms of Nubia », *Nubia, Cahiers d'histoire égyptienne*, 10, p. 133-164.
Meinhof, C. 1899. *Grundriss einer Lautlehre der Bantusprachen*, Leipzig, Brockhaus.
Meinhof, C. 1906. *Grundzüge einer vergleichenden Grammatik der Bantusprachen*, Berlin, Reimer, réimpr. Hambourg, 1948.
Mekouria, T. T. 1959. *History of Ethiopia : Axum-Zagwé*, en amharique, Addis-Abéba.
Mendelsohn, I. 1949. *Slavery in the ancient Near East*, New York, OUP.
Mercier, E. 1888-1891. *Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française*, 3 vol., Paris, Leroux.
Mercier, P. 1970. « Guinée centrale et orientale », dans : H. Deschamps (dir. publ.), vol. I.
Merwe, N. J. Van Der. 1980. « The advent of iron in Africa », dans : T. A. Wertime et J. D. Muhly (dir. publ.), p. 463-506.
Messier, R. A. K. 1974. « The Almoravids : West African gold and the gold currency of the Mediterranean world », *JESHO*, 17, 1, p. 31-47.
Messier, R. A. K. 1980. « Quantitative analysis of Almoravid dinars », *JESHO*, 23, p. 102-118.
Métallurgies africaines, 1983. Mémoires de la Société des Africanistes, n° 9, éd. Nicole Echard.
Metcalf, D. M. 1972. « Analyses of the metal contents of medieval coins, methods of chemical and metallurgical investigation of ancient coinage », *RNSSP*, 8, p. 383-434.
Metzger, B. M. 1968. « The Christianization of Nubia and the old Nubian versions of the New Testament », dans : *Historical and literary studies : Pagan, Jewish and Christian*, Grand Rapids, Michigan.
Meunié, J. et Allain, C. 1956. « La forteresse almoravide de Zagora », *Hespéris*, 53, p. 305-323.
Meunié, J. et Terrasse, H. 1952. *Recherches archéologiques à Marrakech*, Paris, Arts et métiers graphiques.
Meyer, A. 1980. « 'n Interpretasie van die Greefswald potwerk », mémoire de maîtrise inédit, Université de Pretoria.
Meyerowitz, E. L. R. 1960. *The divine kingship of ancient Ghana and Egypt*, Londres, Faber & Faber.
Mez, A. 1922. *Die Renaissance des Islams*, Heidelberg, C. Winter.
Michałowski, K. 1962. *Faras. Vol. I : Fouilles polonaises, 1961*, Varsovie, PWN.
Michałowski, K. 1964*a*. « Polish excavations at Faras, 1962-1963 », *Kush*, 12, p. 195-207.
Michałowski, K. 1964*b*. « Die wichtigsten Entwicklungsetappen der Wandmalerei in Faras », dans : K. Wessel (dir. publ.), p. 79-94.
Michałowski, K. 1965*a*. « La Nubie chrétienne », *AB*, 3, p. 9-25.
Michałowski, K. 1965*b*. « Polish excavations at Faras, fourth season, 1963-1964 », *Kush*, 13, p. 177-189.
Michałowski, K. 1965*c*. *Faras. Vol. II : Fouilles polonaises, 1961-1962*, Varsovie, PWN.
Michałowski, K. 1966*a*. « Polish excavations at Old Dongola : first season, november-december 1964 », *Kush*, 14, p. 289-299.
Michałowski, K. 1966*b*. *Faras, centre artistique de la Nubie chrétienne*, Leyde, Instituut voor het Nabije Oosten.

Michałowski, K. 1967. *Faras, die Kathedrale aus dem Wüstensand*, Einsiedeln/Zurich/Cologne, Benzinger Verlag.

Michałowski, K. 1970. « Open problems of Nubian art and culture in the light of the discoveries at Faras », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 11-20.

Michałowski, K. 1974. *Faras, wall paintings in the collection of the National Museum in Warsaw*, Varsovie, Wydawnictwo Artystyczno-Graficzne.

Michałowski, K. 1975. *Nubia. Récentes recherches. Actes du Colloque nubiologique international au Musée national de Varsovie, 19-22 juin 1972*, Varsovie, National Museum.

Michałowski, K. 1979. « Faras, seventeen years after the discovery », dans : F. Hintze (dir. publ.), *Africa in Antiquity. The arts of ancient Nubia and the Sudan. Proceedings of the Symposium held in conjunction with the exhibition, Brooklyn, september 29-october 1, 1978. Meroitica, 5*, Berlin, Humboldt-Universität, p. 31-39.

Migne, J. P. (dir. publ.) 1844-1864. *Patrologiae cursus completus, series Latina*, 220 vol., Paris, éd. de la Patrologie.

Mileham, G. 1910. *Churches in lower Nubia*, Philadelphie, University Museum.

Miles, G. C. 1950. *The coinage of the Umayyads of Spain*, New York, The American Numismatic Society, Monograph number 1, Parts I & II.

Miles, G. C. 1954. *Coins of the Spanish Muluk al-Tawa'if*, New York, The American Numismatic Society, Monograph number 3.

Miller, J. C. 1976. *Kings and kinsmen : early Mbundu states in Angola*, Londres, OUP.

Miller, J. I. 1969. *The spice trade of the Roman Empire (29 B.C. to A.D. 641)*, Oxford, Clarendon Press.

Miller, S. F. 1969. « Contacts between the later Stone Age and the early Iron Age in Southern Central Africa », *Azania*, 4, p. 81-90.

Millet, N. B. 1964. « Gebel Adda. Preliminary report, 1963-1964 », *JARCE*, 3, p. 5-14.

Millet, N. B. 1967. « Gebel Adda. Preliminary report, 1965-1966 », *JARCE*, 6, p. 53-63.

Mills, E. A. C. et Filmer, N. T. 1972. « Chondwe Iron Age site, Ndola, Zambia », *Azania*, 7, p. 129-147.

Miquel, A. 1975. *La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du* XI*e siècle*, Paris, Mouton.

Miquel, A. 1977. *L'islam et sa civilisation*, VII*e*-XX*e siècles*, Paris, A. Colin.

Miskawaih, 1914. *Tadjārib al-umam*, vol. I, p. 104, Le Caire.

Mlaker, K. 1927. « Die Inschrift von Ḥuṣn Ghurāb », *WZKM*, 34, p. 54-75.

Møberg, A. 1924. *The Book of the Himyarites. Fragments of a hitherto unknown Syriac book*, Acta Reg. Soc. Humaniorum Lundensis, VII, Lund, Gleerup.

Modat, C. 1919. « Les populations primitives de l'Adrar mauritanien », *BCEHȘ*, 4, p. 372-391.

Möhlig, W. J., Rottland, F. et Heine, B. (dir. publ.) 1977. *Zur Sprachgeschichte und Ethnohistorie in Afrika*, Berlin, Reimer.

Mollat, M. 1971. « Les relations de l'Afrique de l'Est avec l'Asie : essai de position de quelques problèmes historiques », *CHM*, 13, 2, p. 291-316.

Mollat, M. (dir. publ.) 1979. *Mouvements de populations dans l'océan Indien*, Paris, Champion.

Monès, H. 1947. *Fatḥ al-'Arab li l-Maghrib*, Le Caire.

Monès, H. 1962. « Le malikisme et l'échec des Fatimides en Ifrikiya », dans : *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de E. Lévi-Provençal*, vol. I, p. 197-220.

Monneret de Villard, U. 1927. *Il Monastero di San Simeone presso Aswan*, Milan, S. Giuseppe.

Monneret de Villard, U. 1935-1957. *La Nubia medievale*, 4 vol., Le Caire, Service des Antiquités de l'Égypte.

Monneret de Villard, U. 1938. *Storia della Nubia cristiana*, Rome, Orientalia Christiana Analecta, 118.

Monneret de Villard, U. 1948. « Aksum e i quattro re del mondo », *AL*, 12, p. 175-180.

Monod, T. 1948. *Mission scientifique au Fezzan, 1944-1945. II*e *partie : Reconnaissance au Dohone*, Alger, Institut de recherches sahariennes de l'Université d'Alger.

Monod, T. 1958. *Majâbat al-Koubra. Contribution à l'étude de l'Empty Quarter ouest-saharien*, Dakar, IFAN.

Monod, T. 1969. « Le "Maden Ijâfen" ; une épave caravanière ancienne dans la Majâbat al-Koubrâ », *Actes Iᵉʳ Coll. Intern. Archéol. Afr.*, p. 286-320.

Monod, T. 1973*a*. *Les déserts*, Paris, Horizons de France.

Monod, T. 1973*b*. « Les monnaies nord-africaines anciennes de Corvo (Açores) », *BIFAN* (B), 35, p. 231-235.

Monteil, C. 1903. *Soudan français. Monographie de Djenné, cercle et ville*, Tulle, Mazeirie.

Monteil, C. 1926. « Le coton chez les Noirs », *BCEHS*, 9, p. 585-684.

Monteil, C. 1929. « Les empires du Mali : étude d'histoire et de sociologie soudanaise », *BCEH-SAOF*, 12, 3-4, p. 291-443 ; éd. 1968, *Les empires du Mali*, Paris, Maisonneuve et Larose.

Monteil, C. 1953. « La légende de Ouagadou et l'origine des Sarakolé », dans : *Mélanges ethnologiques*, Dakar, IFAN, p. 359-408.

Monteil, C. 1977. *Les Bambara du Ségou et du Kaarta. (Étude historique, ethnographique et littéraire d'une peuplade du Soudan français)*, Paris, Maisonneuve et Larose.

Monteil, V. 1968. « Al-Bakri (Cordoue, 1068), routier de l'Afrique blanche et noire du Nord-Ouest », *BIFAN* (B), 30, p. 39-116.

Monteil, V. 1980. *L'Islam noir. Une religion à la conquête de l'Afrique*, 3ᵉ éd., Paris, Éditions du Seuil.

Moore, M. P. J. 1981. « The Iron Age of the Makapan valley area, central Transvaal », mémoire de maîtrise inédit, University of the Witwatersrand, Johannesburg.

Moorsel, P. van. 1966. « Une théophanie nubienne », *RAC*, 42, p. 297-316.

Moorsel, P. van. 1970*a*. « Die Wandmalereien der zentrale Kirche von Abdallah Nirqi », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 103-111.

Moorsel, P. van. 1970*b*. « Die stillende Gottesmutter und die Monophysiten », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 281-290.

Moorsel, P. van. 1972. « Die Nubier and das glorreiche Kreuz », *BAB*, 47, p. 125-134.

Moorsel, P. van. 1975. « Bilder ohne Worte. Problems in Christian Nubian iconography », dans : K. Michalowski (dir. publ.), p. 126-129.

Moorsel, P. van. (dir. publ.) 1982. *New discoveries in Nubia. Proceedings of the Colloquium on Nubian studies, The Hague, 1979*, Leyde, Instituut voor het Nabije Oosten — Egyptologische Uitgaven, 2.

Moorsel, P. van. ; Jacquet, J. et Schneider, H. D. 1975. *The central church of Abdallah Nirqi*, Leyde, Brill.

Moraes Farias, P. F. de. 1966. « A reforma de Ibn Yāsīn », *Afro-Asia*, Salvador de Bahia, 2-3, p. 37-58.

Moraes Farias, P. F. de. 1967. « The Almoravids : some questions concerning the character of the movement during its periods of closest contact with the Western Sudan », *BIFAN* (B), 24, 3-4, p. 794-878.

Moraes Farias, P. F. de. 1974. « Silent trade : myth and historical evidence », *HA*, 1, p. 9-24.

Moreau, J. L. 1982. *Africains musulmans. Des communautés en mouvement*, Paris, PA/Abidjan, INADES édition.

Morrison, M. E. S. 1968. « Vegetation and climate in the uplands of south-west Uganda during the later Pleistocene period. I. Muchoya Swamp, Kigizi district », *JE*, 156, p. 363-384.

Morrison, M. E. S. et Hamilton, A. C. 1974. « Forest clearance and other vegetational changes in the Rukiga Highlands during the past 8 000 years », *JE*, 62, 1, p. 1-31.

Morse, M. L. 1967. « The question of Samogo », *JAL*, 6, p. 61-80.

Mortelmans, G. 1962. « Archéologie des Grottes Dimba et Ngovo », *Actes du IVᵉ Congrès panafricain de préhistoire*, p. 407-425.

Al-Mubarrad. 1864-1892. Dans : W. Wright (dir. publ.), *Kāmil*, 2 vol., Leipzig.

Mubitana, K. (dir. publ.) 1977. *The sculpture of Zambia*, Lusaka.

Al-Mufaḍḍal ibn Abī 'l-Faḍā'il (Mufazzal). (XIVᵉ s.) Éd. 1918-1921, *The Mufaḍḍalīyāt : an anthology of ancient Arabian odes*, par C. J. Lyall, Oxford, Clarendon Press ; 1973-1974, trad. franç. E. Blochet, *Histoire des sultans mamelouks*, Turnhout, Brepols ; *Patrologia Orientalis*, 12, 3 ; 14, 3 ; 20, 1.

al-Muḳaddasī. 1877. *Aḥsān al-taḳāsim. Descriptio imperii moslemici*, éd. par M. J. de Goeje, Leyde, Brill, 2ᵉ éd., 1960.

Müller, C. D. G. 1975 « Die nubische Literatur, Bestand und Eigenart », dans : K. Michalowski (dir. publ.), p. 93-100.
Müller, C. D. G. 1978. « Die nubische Literatur, Bestand und Eigenart », *Études et travaux*, 10, *CAMAP*, 20, p. 375-377.
Müller, H. 1980. *Die Kunst des Sklavenkaufs nach arabischem, persischem and türkischen Ratgebern von 10. bis zum 18. Jhdt*, Freiburg, Klaus Schwarz.
Munson, P. J. 1968. « Recent archaeological research in the Dhar Tichitt region of South-Central Mauritania », *WAAN*, 10, p. 6-13.
Munson, P. J. 1970. « Corrections and additional comments concerning the Tichitt tradition », *WAAN*, 12, p. 47-48.
Munson, P. J. 1971. « The Tichitt tradition : a late prehistoric occupation of the southern Sahara », thèse de doctorat inédite, University of Illinois.
Munson, P. J. 1980. « Archaeology and the prehistoric origins of the Ghana empire », *JAH*, 21, 4, p. 457-466.
Munthe, L. 1982. *La tradition arabico-malgache vue à travers le manuscrit A6 d'Oslo et d'autres manuscrits disponibles*, Antananarivo, TPFLM.
Murdock, G. P. 1959. *Africa, its peoples and their culture history*, New York, McGraw-Hill.
Muriuki, G. 1974. *A history of the Kikuyu, 1500-1900*, Nairobi, OUP.
Musca, G. 1964. *L'Emirato di Bari : 847-871*, Bari, Dedalo.
Musonda, F. B. 1976. « The archaeology of the Late Stone Age along the Voltaian scarp », mémoire de maîtrise inédit, University of Ghana, Legon.
Muṭahhar al-Maḳdīsī. 1890-1919. *Le livre de la création et de l'histoire*, texte et trad. de C. Huart, 6 vol., Paris, Publications de l'ENLOV.
Mutoro, H. W. 1979. « A contribution to the study of cultural and economic dynamics of the historical settlements on East African coast, with particular reference to the ruins of Takwa, North Coast », mémoire de maîtrise inédit, University of Nairobi.
Mutoro, H. W. 1982*a*. « New light on the archaeology of East African coast », *KHR*, 9, 1-2.
Mutoro, H. W. 1982*b*. « A survey of the Kaya settlement system on hinterland Kenya coast », rapport au Ministère de la culture et des services sociaux, Gouvernement du Kenya.

Nachtigal, G. 1879-1889. *Sahara und Sudan : Ergebnisse sechsjahriger Reisen in Afrika*, vol. 1 et 2, Berlin, Weidmann, vol. 3, Leipzig, Brockhaus ; 1967, réimpression, Graz, Akademie Drüker ; 1971-1980, *Sahara and Sudan*, trad. angl. et annotation de A. G. B. Fisher et H. J. Fisher, vol. I, II et IV, Londres, C. Hurst.
al-Naqar, U. 1969. « Takrūr : the history of a name », *JAH*, 10, 3, p. 365-374.
al-Nawāwī. 1951. *En-Nawawi : les quarante hadiths*, trad. de G. H. Bousquet, Alger, La maison des livres.
N'Diaye, B. 1970. *Groupes ethniques au Mali*, Bamako, Éditions populaires.
Ndoricimpa, L. *et al.* 1981. « Technologie et économie du sel végétal au Burundi », dans : *La civilisation ancienne des peuples des Grands Lacs. Colloque de Bujumbura*, Paris, Karthala, p. 408-416.
Neaher, N. C. 1979. « Nigerian bronze bells », *African Arts*, 12, 3, p. 42-47.
Needham, J. H. 1974. *La tradition scientifique chinoise*, Paris, Hermann, 306 p.
Nenquin, J. 1959. « Dimple-based pots from Kasai, Belgian Congo », *Man*, 59.
Nenquin, J. 1963. *Excavations at Sanga, 1957*, Tervuren, Musée royal de l'Afrique centrale.
Newman, J. L. 1970. *The ecological basis for subsistence change among the Sandawe of Tanzania*, Washington, D.C., National Academy of Sciences.
Niane, D. T. 1970. « Notes sur les fouilles de Niani, ancienne capitale du Mali », *WAAN*, 12, p. 43-46.
Niane, D. T. 1975. *Recherches sur l'empire du Mali au Moyen Age, suivi de la mise en place des populations de la Haute-Guinée*, Paris, Présence africaine.
Nicholson, R. A. 1907. *A literary history of the Arabs*, Cambridge, CUP.
Nicholson, S. E. 1976. « A climate chronology for Africa : synthesis of geological, historical and meteorological information and data », thèse de doctorat inédite, University of Wisconsin, Madison.

Nicholson, S. E. 1979. « The methodology of historical climate reconstruction and its application to Africa », *JAH*, 20, 1, p. 31-50.

Nicolaï, R. 1979. « Les dialectes du songhay. Contribution à l'étude des changements linguistiques », thèse d'État, Université de Nice.

Nicolaisen, J. 1963. « Niewolnictwo wśród pasterskich plemion Tuaregów », *Problemy afrykanistyki pod redakcja S. Strelcyna*, p. 65-70.

Nicolas, G. 1978. « L'enracinement ethnique de l'Islam au sud du Sahara », *CEA*, 16, 71, p. 347-377.

Nöldeke, T. H. 1892. « Ein Sklavenkrieg im Orient », dans : Nöldeke, *Orientalische Skizzen*, Berlin, von Gebrüder Paetel, p. 153-184.

Norris, H. T. 1971. « New evidence on the life of 'Abdallah b. Yāsin and the origins of the Almoravid movement », *JAH*, 12, 2, p. 255-268.

Norris, H. T. 1972. *Saharan myth and saga*, Oxford, Clarendon Press.

Norris, H. T. 1975. *The Tuaregs : their Islamic legacy and its diffusion in the Sahel*, Warminster, Wills.

Northrup, D. 1972. « The growth of trade among the Igbo before 1800 », *JAH*, 13, 2, p. 217-236.

Noten, F. van. 1982. *The archaeology of Central Africa*, avec une contribution de D. Cohen, P. de Maret, J. Moeyersons et E. Roche, Graz.

Noten, F. van. 1983. *Histoire archéologique du Rwanda*, Tervuren, Musée royal de l'Afrique centrale, Annales sciences humaines, 112.

Noth, A. 1967. « Das ribat der Almoraviden », dans : W. Hoenerbach (dir. publ.), p. 503-510.

Nunoo, R. B. 1969. « Buruburo factory », *Actes Ier Coll. Intern. Archéol. Afr.*, p. 321-323.

Nurse, D. 1974. « A linguistic sketch of the north-east Bantu languages with particular reference to Chaga history », thèse de doctorat inédite, Université de Dar es-Salaam.

Nurse, D. 1982. « Bantu expansion into East Africa : linguistic evidence », dans : C. Ehret et M. Posnansky (dir. publ.), p.199-222.

Nurse, D. et Phillipson, D. W. 1974. *The north-eastern Bantu languages of Tanzania and Kenya : a classification*, Dar es-Salaam, Dar es-Salaam University Press.

Nzewunwa Nwenna. 1980. *The Niger delta, prehistoric economy and culture Cambridge monographs in African archaeology. Vol. I*, BAR International, series 75.

Obayemi, A. 1976. « The Yoruba and Edo-speaking peoples and their neighbours before 1600 », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), p. 196-266.

Obenga, T. 1971. *L'Afrique dans l'antiquité. Égypte pharaonique, Afrique noire*, Paris, Présence africaine.

O'Fahey, R. S. 1980. *State and society in Darfur*, Londres, C. Hurst.

Ogot, B. A. (dir. publ.) 1974. *Zamani : a survey of East African history*, 2e éd., Nairobi, East African Publishing House.

Ogot, B. A. (dir. publ.) 1976. *Kenya before 1900*, Nairobi, East African Publishing House.

Ogot, B. A. (dir. publ.) (à paraître) *Kenya in the nineteenth century*.

Ogot, B. A. et Kieran, J. A. (dir. publ.) 1968. *Zamani : a survey of East African history*, Nairobi, East African Publishing House.

Olagüe, I. 1974. *La revolución islámica en occidente*, Barcelone, Fundación Juan March.

Olderogge, D. A. 1960. *Zapadnuiy Sudan v XV-XIX vv. Ocherki po istorii i istorii kulturyi*, Moscou/Leningrad, IAN.

O'Leary de Lacy, D. 1923. *A short history of the Fatimid khalifat*, Londres.

Oliver, R. 1966. « The problem of the Bantu expansion », *JAH*, 7, 3, p. 361-376.

Oliver, R. (dir. publ.) 1967. *The Middle Age of African history*, Londres, OUP.

Oliver, R. (dir. publ.) 1977. *The Cambridge history of Africa. Vol. 3 : From c. 1050 to c. 1600*, Cambridge, CUP.

Oliver, R. 1979. « Cameroon. The Bantu cradleland », *SUGIA*, 1, p. 7-20.

Oliver, R. 1982. « The Nilotic contribution to Bantu Africa », *JAH*, 23, 4, p. 433-442.

Oliver, R. et Fagan, B. M. (dir. publ.) 1975. *Africa in the Iron Age, c. 500 B.C. to A.D. 1400*, Cambridge, CUP.

Oliver, R. et Fage, J. D. 1962. *A short history of Africa*, Harmondsworth, Penguin, 1re et 2e éd.

Oliver, R. et Mathew, G. (dir. publ.) 1963. *History of East Africa*, vol. I, Oxford, Clarendon Press.
Oman, G. 1974*a*. « La necropoli islamica di Dahlak Kebir. Il materialo epigraphico », *Akten d. VII. Kongresses fur Arabistik und Islamwissenschaft (Göttingen 1974)*, Göttingen, Vandenhock Z. Ruprecht, p. 273-281.
Oman, G. 1974*b*. « The Islamic necropolis of Dahlak Kebir in the Red Sea : report on a preliminary survey carried out in April 1972 », *EW*, 24, 3-4, p. 249-295.
Omi, G. 1982. *Mtongwe. The preliminary report*, Nagoya/Tokyo.
Onwuejeogwu, M. 1974. « The political organization of Nri, south-eastern Nigeria », thèse de doctorat inédite, Université de Londres.
Orhanlu, C. 1978. « Khaṣī », dans : E. van Donzel *et al.* (dir. publ.), p. 1087-1093.
Orr, K. G. 1971-1972. « An introduction to the archaeology of Liberia », *LSJ*, 4, p. 55-80.
Osman, A. 1982*a*. « Medieval Nubia : retrospects and introspects », dans : P. Van Moorsel (dir. publ.), p. 69-90.
Osman, A. 1982*b*. « The post-medieval kingdom of Kokka : a means for a better understanding of the administration of the medieval kingdom of Dongola », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*, p. 185-197.
Ottino, P. 1974*a*. *Madagascar, les Comores et le sud-ouest de l'océan Indien*, Antananarivo, Université de Madagascar, Centre d'anthropologie culturelle et sociale.
Ottino, P. 1974*b*. « Le Moyen Age de l'océan Indien et le peuplement de Madagascar », dans : *Annuaire des pays de l'océan Indien*, Aix-en-Provence, CERSOI, p. 197-221.
Ottino, P. 1983. « Les Andriambahoaka malgaches et l'héritage indonésien », dans : F. Raison (dir. publ.), p. 71-96.
Ould el-Bah, A. 1982. *Les Almoravides à travers les sources orales en Mauritanie*, mémoire, Université de Paris I.
Ozanne, P. 1966. « The Anglo-Gambian stone circles expedition », *WAAN*, 4, p. 8-18.
Ozanne, P. 1969. « A new archaeological survey of Ife », *Odu*, nouv. sér., 1, p. 28-45.
Ozanne, P. 1971. « Ghana », dans : P. L. Shinnie (dir. publ.), p. 36-55.

Pacha, N. 1976. *Le commerce au Maghreb du XIe au XIVe siècle*, Tunis, Faculté des lettres de Tunis.
Pacheco Pereira, D. 1956. *Esmeraldo de Situ Orbis. Côte occidentale d'Afrique, du Sud marocain au Gabon*, trad. R. Mauny, Bissau.
Painter, C. 1966. « The Guang and West African historical reconstruction », *GNQ*, 9, p. 58-65.
Palmer, H. R. 1908. « The Kano chronicle », *JRAI*, 38, p. 58-98.
Palmer, H. R. 1928. *Sudanese memoirs : being mainly translations of a number of Arabic manuscripts relating to the Central and Western Sudan*, 3 vol., Lagos, Imprimerie officielle, réimpr. à Londres, 1 vol., Frank Cass, 1967.
Palmer, H. R. 1928-1929. « The Central Sahara and the Sudan in the XIIth century », *J. Afr. Soc.*, 28, p. 368-378.
Palmer, H. R. 1936. *The Bornu, Sahara and Sudan*, Londres, Murray.
Pansera, C. 1945. « Quatro stele musulmane presso Uogher Hariba nell'Enderta », *Studi etiopici raccolti da C. Conti Rossini*, Rome, Istituto per l'Oriente, p. 3-6.
Paret, R. 1924. *Sīrat Saif Ibn Dhī Yazan, ein arabischer Volksroman*, Hanovre, Lafaire.
Paribeni, R. 1908. « Richerche nel luogo dell'Antica Adulis », *Antichita Publicati per Curia della Accademia Nazionale dei Lincei*, 18, p. 438-572.
Parry, V. J. et Yapp, M. E. (dir. publ.) 1975. *War, technology and society in the Middle East*, Londres, OUP.
Pearce, F. B. 1920. *Zanzibar, the island metropolis of Eastern Africa*, Londres, T. F. Unwin.
Pellat, C. 1953. *Le milieu baṣrien et la formation de Gāhiẓ*, Paris, Maisonneuve.
Pellat, C. 1963. « Les esclaves-chanteuses de Gāhiz », *Arabica*, 10, p. 121-147.
Pelliot, P. 1959. « Çanghibar », dans : P. Pelliot, *Notes on Marco Polo*, vol. I, Paris, Imprimerie nationale, p. 598-603.
Pereira, F. M. E. 1899. *Historia dos martyres de Nagran, versão ethiopica*, Lisbonne, Imprensa nacional.
Pérès, H. 1953. *La poésie andalouse en arabe classique du XIe siècle*, Paris, Maisonneuve.

Perrier de la Bathie, H. 1926. *Biogéographie des plantes de Madagascar*, Paris, Éditions géographiques, maritimes et coloniales.
Perruchon, J. 1889. « Histoire des guerres d'Amda Sion, roi d'Éthiopie », *JA*, 8ᵉ sér., 14, p. 271-363, 381-493.
Perruchon, J. 1893. *Les chroniques de Zar'a Yâ'eqôb et Ba'eda Mâryâm, rois d'Éthiopie de 1434 à 1478*, Paris, Bouillon.
Perruchon, J. 1894. « Notes pour l'histoire d'Éthiopie », *RS*, 2, p. 78-93.
Person, Y. 1968-1975. *Samori, une révolution dyula*, 3 vol., Dakar, IFAN.
Person, Y. 1971. « Ethnic movements and acculturation in Upper Guinea since the fifteenth century », *AHS*, 4, 3, p. 669-689.
Person, Y. 1972. « Les Mandingues dans l'histoire » (étude présentée à la Conférence sur les études manden), *SOAS*, Londres.
Person, Y. 1981. « Nyaani Mansa Manudu et la fin de l'empire du Mali », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. II, p. 613-654.
Petitmaire, N. 1978. « Die atlantische Sahara, der Mensch Zwischen Wüste und Ozean », dans : R. Kuper (dir. publ.).
Petráček, K. 1960. « Al-Aḥwaz », dans : H. A. R. Gibb *et al.* (dir. publ.), p. 305.
Phillipson, D. W. 1968. « The Early Iron Age site of Kapwirimbwe, Lusaka », *Azania*, 3, p. 87-105.
Phillipson, D. W. 1970*a*. « Notes on the later prehistoric radiocarbon chronology of eastern and southern Africa », *JAH*, 11, 1, p. 1-15.
Phillipson, D. W. 1970*b*. « Excavations at Twickenham Road, Lusaka », *Azania*, 5, p. 77-108.
Phillipson, D. W. 1971. « An Early Iron Age site on the Lubusi River, Kaoma District, Zambia », *ZMJ*, 2, p. 51-57.
Phillipson, D. W. 1972. « Early Iron Age sites on the Zambian copper belt », *Azania*, 7, p. 93-128.
Phillipson, D. W. 1974. « Iron Age history and archaeology in Zambia », *JAH*, 15, 1, p. 1-25.
Phillipson, D. W. 1975. « The chronology of the Iron Age in Bantu Africa », *JAH*, 16, 3, p. 321-342.
Phillipson, D. W. 1976*a*. *The prehistory of eastern Zambia*, Nairobi, British Institute in Eastern Africa.
Phillipson, D. W. 1976*b*. « The Early Iron Age in eastern and southern Africa : a critical reappraisal », *Azania*, 11, p. 1-23.
Phillipson, D. W. 1976*c*. « Archaeology and Bantu linguistics », *WA*, 8, p. 65-82.
Phillipson, D. W. 1977*a*. *The later prehistory of eastern and southern Africa*, Londres, Heinemann.
Phillipson, D. W. 1977*b*. « Zambian sculpture on historical evidence », dans : K. Mubitana (dir. publ.), p. 85-88.
Phillipson, D. W. et Fagan, B. M. 1969. « The dates of the Ingombe Ilede burials », *JAH*, 10, 2, p. 199-204.
Picton, J. et Mack, J. 1979. *African textiles. Looms, weaving and design*, Londres, British Museum Publications.
Pigulevskaya, N. V. 1960, 1961. « Les rapports sociaux à Nedjran au début du VIᵉ siècle de l'ère chrétienne », *JESHO*, 3, p. 113-130 ; 4, p. 1-14.
Pigulevskaya, N. V. 1969. *Byzanz auf den Wegen nach Indien*, Berlin, DAW.
Pipes, D. 1980. *Slaves, soldiers and Islam : the genesis of a military system*, New Haven, YUP.
Pirenne, H. 1937. *Mahomet et Charlemagne*, 4ᵉ éd., Paris, Alcan.
Plumley, J. M. 1970. « Some examples of Christian Nubian art from the excavations at Qasr Ibrim », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 129-140.
Plumley, J. M. 1971*a*. « Pre-Christian Nubia (23 B.C.-535 A.D.) : evidence from Qasr Ibrim », *Études et travaux*, 5, *CAMAP*, 11, p. 7-24.
Plumley, J. M. 1971*b*. « The stele of Marianos, bishop of Faras », *BMNV*, 11, p. 77-84.
Plumley, J. M. 1975*a*. « The Christian period in Qasr Ibrim, some notes on the MSS finds », dans : K. Michałowski (dir. publ.), p. 101-107.
Plumley, J. M. 1975*b*. *The scrolls of Bishop Timotheos*, Londres, Egypt Exploration Society.
Plumley, J. M. 1978. « New light on the kingdom of Dotswo », *Études nubiennes*, p. 231-241.

Plumley, J. M. (dir. publ.). 1982*a*. *Nubian studies. Proceedings of the Symposium for Nubian studies, Selwyn College, Cambridge,* Warminster, Aris & Phillips.
Plumley, J. M. 1982*b*. « The Christian period in Nubia as represented on the site of Qasr Ibrim », dans : P. van Moorsel (dir. publ.), p. 99-110.
Plumley, J. M. 1982*c*. « New evidence on Christian Nubia in the light of recent excavations », *NC*, 1, p. 15-24.
Plumley, J. M. 1983. « Qasr Ibrim and the Islam », *Études et travaux*, 12, *CAMAP*, 24, p. 157-710.
Plumley, J. M. et Adams, W. Y. 1974. « Qasr Ibrim 1972 », *JEA*, 60, p. 212-238.
Plumley, J. M. ; Adams, W. Y. et Crowfoot, E. 1977. « Qasr Ibrim 1976 », *JEA*, p. 29-47.
Poirier, J. 1965. « Données écologiques et démographiques de la mise en place des Protomalgaches », *Taloha*, 1, p. 61-82.
Polet, J. 1980. « Fouille d'un quartier de Tegdaoust. Urbanisation, architecture, utilisation de l'espace construit », thèse de 3e cycle, Université de Paris I, exemplaires dactylographiés.
Polet, J. 1985. *Tegdaoust IV ; Recherches sur Aoudaghost. Fouille d'un quartier : urbanisation, architecture, utilisation de l'espace construit,* Paris.
Polomé, B. C. et Hill, C. P. (dir. publ.) 1980. *Language in Tanzania*, Londres, IAI.
Pomerantseva, N. 1982. « The iconography of the Christian paintings of Nubia », dans : J. M. Plumley (dir. publ.), 1982*a*. p. 198-205.
Poncet, C. 1954. « L'évolution des genres de vie en Tunisie », *CT*, 2, p. 315-323.
Poncet, J. 1967. « Le mythe de la "catastrophe" hilalienne », *Annales ESC*, 9-10, p. 1099-1120.
Popovic, A. 1976. *La révolte des esclaves en Iraq au IIIe/IXe siècle*, Paris, Geuthner.
Portères, A. 1950. « Vieilles agricultures africaines avant le XVIe siècle. Berceaux d'agriculture et centres de variation », *LT*, 5, 9-10, p. 489-507.
Posnansky, M. 1964. « Bantu genesis », *UJ*, 25, 1, p. 86-92.
Posnansky, M. (dir. publ.) 1966. *Prelude to East African history*, Londres, OUP.
Posnansky, M. 1971. « Ghana and the origins of West African trade », *AQ*, 11, 2, p. 111-125.
Posnansky, M. 1973. « Aspects of early West African trade », *WA*, 5, 2, p. 149-162.
Posnansky, M. 1976. « New radiocarbon dates from Ghana », *Sankòfa*, 2, p. 60-63.
Posnansky, M. 1977. « Brass casting and its antecedents in West Africa », *JAH*, 18, 2, p. 287-300.
Posnansky, M. 1980. « Some reflections of a temporary nature on towns in general and on Begho, Ghana, in particular », dans : *African Studies Fall Colloquium on indigenous African towns,* University of California, Los Angeles.
Posnansky, M. et McIntosh, R. J. 1976. « New radiocarbon dates for northern and western Africa », *JAH*, 17, 2, p. 161-195.
Pouwels, R. C. 1974. « Tenth-century settlement on the East African coast : the case of Qarmatian/Isma'ili connections », *Azania*, 9, p. 65-74.
Priddy, B. 1973. « Pottery traditions in Ghana, their significance for the archaeologist », étude présentée à un séminaire, Department of Archaeology, University of Ghana, Legon ; exemplaires reprographiés.
Prins, A. H. J. 1959. « Uncertainties in coastal cultural history. The "Ngalawa" and the "Mtepe" », *TNR*, 52, p. 205-231.
Procope, éd. 1876, « De bello persico », Destunio, Spriridon et Gavriil (éd.), *Istoriya voyn rimlan Spersami*, Kniga I. S. Peterburgskago, Akad. Nauk ; éd. 1954, *History of the wars, Books I and II*, texte et trad. de H. B. Dewing, Londres.
Prost, A. 1945. « Notes sur les Boussané », *BIFAN*, 7, p. 47-53.
Prost, A. 1953. *Les langues mandé-sud du groupe Mana-Busa*, Dakar, IFAN, mémoires de l'IFAN, n° 26.
Prost, A. 1981. « Les Mandé-sud en Afrique occidentale », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. I, p. 353-359.
Prussin, L. 1981. « Building technologies in the West African savannah », dans : *Le sol, la parole et l'écrit*, vol. I, p. 227-245.
Puglisi, G. 1953. « Le citerne di Dahlak Chebir e di Adal nell'archipelago delle Dahlak ». *Bolletino di Istituto di Studi Etiopici (Asmara)*, 1, p. 53-70.

Puglisi, G. 1969. « Alcuni vestigi dell'isola di Dahlak Chebir e la leggenda dei Furs », dans : *Proc. 3rd Intern. Congress of Ethiopian Studies*, Addis-Abéba, p. 35-47.
Puygaudeau, O. du. 1966. « Une carte des chars à bœufs révèle les rapports trois fois millénaires entre le Maghreb et le Soudan », *Archéologia*, 3, p. 37 et suiv.

Quéchon, G. et Roset, J. P. 1974. « Prospection archéologique du massif de Termit (Niger) », *Cahiers de l'ORSTOM, sér. Scien. hum.*, 11, 1, 1974, p. 85-104.
Quennell, P. 1928. *The book of the marvels of India*, Londres, Routledge.

al-Rabī' ibn Ḥabīb. (S.l.n.d.) *Musnad*.
Radimilahy, C. 1980. *Archéologie de l'Androy. Contribution à l'étude des phases de peuplement*, Antananarivo, Centre d'art et d'archéologie.
Radimilahy, C. 1981. « Archéologie de l'Androy », *RPC*, 55, p. 62-65.
Raison, F. (dir. publ.) 1983. *Les souverains de Madagascar. L'histoire royale et ses résurgences contemporaines*, Paris, Karthala.
Rakoto-Rastimamanga, A. 1940. « Tache pigmentaire et origine des Malgaches », thèse de sciences, Université de Paris, revue anthropologique, p. 5-130.
Ralaimihoatra, E. 1948. « Vazimba et Hova à Madagascar », *Revue de Madagascar*, p. 35-48.
Ralaimihoatra, E. 1966. *Histoire de Madagascar*, Antananarivo, Société malgache d'édition.
Ralaimihoatra, E. 1971*a*. « Le contexte et la signification du terme Vazimba dans l'histoire de Madagascar », *BAM*, 47, p. 183-184.
Ralaimihoatra, E. 1971*b*. « Éléments de connaissance des proto-Malgaches », *BAM*, 49, 1, p. 29-33.
Ralaimihoatra, E. 1974. *Étapes successives du peuplement de Madagascar : relations avec l'Asie du Sud-Est, l'océan Indien et l'Afrique*, Antananarivo, reprographié.
Ramadan, A. M. 1975. *Réflexions sur l'architecture islamique en Libye*, Tripoli.
Rasamuel, D. 1983. « Alimentation et techniques anciennes dans le Sud malgache à travers une fosse à ordures du XIe siècle », *EOIT*, Paris/Tuléar, 5, p. 81-110.
Rasamuel, D. 1985. « Culture matérielle ancienne à Madagascar : contribution des pays riverains de l'océan Indien dans le mouvement des idées dans l'océan Indien occidental », dans : *Actes de la Table ronde de Saint-Denis (25-28 juin 1982)*, Saint-Denis, La Réunion, p. 113-125.
Rasamuel, D. 1986. *Fanongoavana, site ancien des Hautes Terres*, Paris, CRA-Karthala.
Rasheed, S. 1973. « Slave girls under the early Abbasids », thèse de doctorat inédite, University of St Andrews.
Rassart, M. 1972. « Visages de Faras, caractéristiques et évolution stylistique », *Études et travaux*, 6, *CAMAP*, 13, p. 251-275.
Rassart, M. 1978. « Quelques considérations sur les rapports thématiques et stylistiques entre l'Égypte copte et la Nubie chrétienne », dans : A. Destrée (dir. publ.), *Mélanges Armand Abel*, Leyde, Brill, vol. III, p. 200-220.
Rattray, R. S. 1923. *Ashanti*, Oxford, Clarendon Press.
Rattray, R. S. 1927. *Religion and Art in Ashanti*, Oxford, Clarendon Press.
Ravelojaona. 1937. *Fireketana ny fiteny sy ny zavatra malagasy* [Dictionnaire encyclopédique malgache], Antananarivo, Fiainana.
Ravereau, A. 1981. *Le M'zab, une leçon d'architecture*, Paris, Sindbad.
Ravisé, A. et Thilmans, G. 1978. « A propos d'une clochette trouvée à Sintiou-Bara (fleuve Sénégal) », *NA*, 159, p. 57-59.
Ravoajanahary, C. 1980. « Le peuplement de Madagascar : tentative d'approche », dans : Unesco, 1980, p. 91-102.
Reinaud, J. 1836. *Invasion des Sarrazins en France*, Paris.
Renaudot, E. 1713. *Historia Patriarcharum Alexandrinorum Jacobitorum*, Paris.
Rey, G. de. 1972. *Les invasions des Sarrasins en Provence pendant les VIIIe, IXe et Xe siècles*, 2e éd., Paris.
Reygasse, M. 1940. « Fouilles de monuments funéraires de type "chouett" à Abalessa (Hoggar) », BSGAO, 61, Fasc. 214.

Reygasse, M. 1950. *Monuments funéraires préislamiques de l'Afrique du Nord*, Paris, Arts et métiers graphiques.
Richards, D. S. (dir. publ.) 1970. *Islam and the trade of Asia*, Oxford, Cassirer.
Rightmire, G. P. 1970. « Iron Age skulls from southern Africa re-assessed by multiple discriminant analysis », *AJPA*, 33, 3, p. 147-168.
Rivallain, J. 1980. « Le sel dans les villages côtiers et lagunaires du Bas-Dahomey : sa fabrication, sa place dans le circuit du sel africain », *AUA* (série I : Histoire), 8, p. 81-127.
Rizzitano, U. 1938. « La poesia de Abū Miḥdjān, N. b. R. e necessita di uno studio piu completo sui poeti minori de secolo Ummayyade », *Actes XX[e] Congr. Int. Or.*, p. 316-318.
Robert, D. 1966. « Statuette anthropomorphe du site de Tegdaoust (Mauritanie orientale) », *NA*, 112, p. 142-143.
Robert, D. 1970. « Les fouilles de Tegdaoust », *JAH*, 11, 4, p. 471-494.
Robert, D. 1980. « Une "concession médiévale" à Tegdaoust : implantation évolutive d'une unité d'habitation », thèse de 3[e] cycle, Université de Paris I, deux exemplaires dactylographiés, 2 vol. Sera publié sous le titre *Tegdaoust V. Recherches sur Aoudaghost.*
Robert, D. ; Robert, S. et Devisse, J. (dir. publ.) 1970. *Tegdaoust. Vol. I : Recherches sur Aoudaghost*, Paris, Arts et métiers graphiques.
Robert, D. ; Robert, S. et Saison, B. 1976. « Recherches archéologiques : Tegdaoust-Koumbi Saleh », *AIMRS*, 2, p. 53-84.
Robert, S. 1976. « Archéologie des sites urbains des Hodh et problèmes de la désertification au Moyen Age », dans : *Colloque de Nouakchott*, p. 46-55.
Robert-Chaleix, D. 1989. *Tegdaoust - Vol. V : Recherches sur Aoudaghost. Une concession médiévale, implantation et évolution d'une unité d'habitation*, Paris.
Robert-Chaleix, D. et Sognane, M. 1983. « Une industrie métallurgique ancienne sur la rive mauritanienne du fleuve Sénégal », dans : N. Echard (dir. publ.), p. 45-62.
Roberts, R. 1908 ; *Das Familien, Sklaven und Erbrecht in Koran*, Leipzig.
Robey, T. 1980. « Mpambanyoni : a late Iron Age site on the Natal south coast », *ANM*, 24, 1, p. 147-164.
Robineau, C. 1967. « L'Islam aux Comores, une étude d'histoire culturelle de l'île d'Anjouan », dans : P. Vérin (dir. publ.), p. 39-56.
Robinson, K. R. 1958. « Four Rhodesian Iron Age sites : a brief account of stratigraphy and finds », *Occ. Pap. Natn. Mus. Sth. Rhod.*, 3A, 22, p. 77-119.
Robinson, K. R. 1966*a*. « The Leopard's Kopje Culture, its position in the Iron Age of Southern Rhodesia », *SAAB*, 21, 81, p. 5-51.
Robinson, K. R. 1966*b*. « The Sinoia caves, Lomagundi district, Rhodesia », *Proc. Trans. Rhod. Sci. Ass.*, 51, p. 131-155.
Robinson, K. R. 1966*c*. « A preliminary report on the recent archaeology of Ngonde, northern Malawi », *JAH*, 7, 2, p. 169-188.
Robinson, K. R. 1968. « An examination of five Iron Age structures in the Umguza valley, 14 miles north of Bulawayo, Rhodesia », *Arnoldia* (Rhod.), 3, 35, p. 1-21.
Robinson, K. R. 1970. *The Iron Age in the Southern Lake area of Malawi*, Zomba.
Robinson, K. R. 1973. *The Iron Age of the upper and lower Shire, Malawi*, Zomba.
Robinson, K. R. 1976. « A note on the spread of early Iron Age ceramics in Malawi », *SAAB*, 31, p. 166-175.
Rodinson, M. 1969. *Mahomet*, Paris, Éd. du Seuil.
Rodinson, M. 1971. *Mohammad*, Londres, Allen Lane.
Rodney, W. 1967. « A reconsideration of the Mane invasions of Sierra Leone », *JAH*, 8, 2, p. 219-246.
Rodziewicz, M. 1972. « Die Keramikfunde der deutschen Nubienunternehmungen 1968-1969 », *Ar. Anz.*, 4, p. 643-713.
Rosenberger, B. 1970*a*. « Les vieilles exploitations minières et les anciens centres métallurgiques du Maroc », *RGM*, 17, p. 71-107 ; 18, p. 59-102.
Rosenberger, B. 1970 *b*. « Tamdult, cité minière et caravanière pré-saharienne, IX[e]-XIV[e] siècles », *HT*, 11, p. 103-139.

Roset, J. P. 1976. « Oscillations climatiques au Sahara depuis 40 000 ans », *Revue de géographie physique et de géomorphologie dynamique*, numéro spécial, Paris.
Roset, J. P. 1983. « Nouvelles données sur le problème de la néolithisation du Sahara méridional : Aïr et Ténéré au Niger », *Cahiers de l'ORSTOM*, série Géologie, 13, 2, p. 119-142.
Rosso, J. C. et Petitmaire, N. 1978. « Amas coquilliers du littoral atlantique saharien », *BMAPM*, 22, p. 79-118.
Rostkowska, B. 1972. « Iconographie des personnages historiques sur les peintures de Faras », dans : *Études et travaux*, 6, *CAMAP*, 13, p. 195-205.
Rostkowska, B. 1981. « Classical traditions in Christian art of the Nile valley », dans : M. Mulett et R. Scott (dir. publ.), *Byzantium and the classical tradition. The University of Birmingham thirteenth spring symposium of Byzantine studies, 1979*, Birmingham, University of Birmingham, p. 149-154.
Rostkowska, B. 1982*a*. « Nobadian painting : present state of investigations », *NC*, 1, p. 283-304.
Rostkowska, B. 1982*b*. « The title and office of the king's mother in Christian Nubia », *AB*, 31, p. 75-78.
Rotter, G. 1967. *Die Stellung des Negers in der islamisch-arabischen Gesellschaft bis zum XVI. Jhdt*, Bonn.
Rouger, G. 1923. *Le roman d'Antar d'après les anciens textes arabes*, Paris, L'édition d'art.
Roux, V. 1980. « Oscillation climatique et néolithisation : la pêche », *Cahiers du CRA*, série Histoire, 1, p. 3-38.
Rozenstroch, M. 1984 « Liongo Fumo. Légende et signification politique », thèse de doctorat de 3^e^ cycle, Université de Paris VII.
Ryder, A. F. C. 1969. *Benin and the Europeans, 1485-1897*, Londres, Longman.
Ryckmans, J. 1956. *La persécution des chrétiens himyarites au VI^e^ siècle*, Istambul, Nederlands Historisch-Archaeologisch Instituut in het Nabije Oosten.

al-Sābi', Abū' l'Hasan. 1958. *al-wuzara'*, Le Caire.
al-Sâbi', Hilāl. 1964. *Rusūm dār al-khilāfa*, éd. par M. 'Awwād, Bagdad.
as-Sa'dī, A. Voir *Ta'rīkh al-Sūdān*.
Sahlins, M. 1972. *Stone Age economics*, Londres, Tavistock.
Saison, B. 1979. « Fouille d'un quartier artisanal de Tegdaoust », 2 vol., thèse de doctorat de 3^e^ cycle, Université de Paris I, exemplaires dactylographiés.
Saison, B. 1981. « Azugi, archéologie et histoire en Adrar mauritanien », *RPC*, 55, p. 66-74.
Saison, B. (à paraître) *Tegdaoust. Vol. VI : Recherches sur Aoudaghost. Fouille d'un quartier artisanal*, Paris.
al-Salāwī. 1954. *Al-Istiķṣā li-Akhbār al-Maghrib al-Akṣā'*, 2^e^ éd., Casablanca, Al-Dār al-Baydā.
Saliège, J. F. ; Person, A. ; Barry, I. et Fontes, P. 1980. « Premières datations de tumulus préislamiques au Mali : site mégalithique de Tondidarou », *Comptes rendus de l'Académie des sciences*, 291 (D), 12, p. 981-984.
Sallûm, D. 1967. *Shi'r Nuṣaib b. Rabâh*, Bagdad.
al-Samīr, F. 1971. *Thawrat al-Zandj*, 2^e^ éd., Beyrouth.
Sanagustin, F. 1980. « Un aide-mémoire à l'usage de l'acheteur d'esclaves », thèse de doctorat inédite, Université de Paris III.
Sandelowsky, B. 1973. « Kapako, an Early Iron Age site on the Okavango river, South West Africa », *SAJS*, 69, p. 325.
Sanders, E. R. 1969. « The Hamitic hypothesis, its origin and functions in time-perspective », *JAH*, 10, 4, p. 521-532.
Sanneh, L. O. 1976. « The origins of clericalism in West African Islam », *JAH*, 17, 1, p. 49-72.
Sanneh, L. O. 1979. *The Jakhanke. The history of an Islamic clerical people of the Senegambia*, Londres, IAI.
Santarem, M. F. de B. 1842. *Notice sur André Alvarez d'Almada et sa description de la Guinée*, Paris, Bertrand.
Sapir, J. D. 1971. « West Atlantic : an inventory of the languages, their noun class systems and consonant alteration », dans : T. Sebeok (dir. publ.), p. 45-112.
Sauvaget, J. 1949. « Les épitaphes royales de Gao », *Al-Andalus*, 14, p. 123-141.

Säve-Söderbergh, T. 1970. « Christian Nubia. The excavations carried out by the Scandinavian joint expedition to Sudanese Nubia », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 219-240.

Scanlon, G. 1970. « Excavations at Ḳasr el-Wizz. A preliminary report, I », *JEA*, 56, p. 29-57.

Scanlon, G. 1972. « Excavations at Ḳasr el-Wizz. A preliminary report, II », *JEA*, 58, p. 7-42.

Schacht, J. 1950. *The origins of Muhammadan jurisprudence,* Oxford, Clarendon Press.

Schacht, J. 1954. « Sur la diffusion des formes d'architecture religieuse musulmane à travers le Sahara », *TIRS,* 11, p. 11-27.

Schacht, J. et Bosworth, C. E. (dir. publ.) 1974. *The legacy of Islam,* 2ᵉ éd., Oxford, Clarendon Press.

Schapera, I. 1970. *Tribal innovators : Tswana chiefs and social change, 1795-1940,* Londres, Athlone Press.

Schmidt, P. 1975. « A new look at interpretations of the early Iron Age in East Africa », *HA*, 2, p. 127-136.

Schmidt, P. 1978. *Historical archaeology : a structural approach to an African culture,* Westport, Connect., Greenwood Press.

Schmidt, P. 1981. *The origin of iron smelting in Africa : a complex technology in Tanzania,* Providence, RI, Brown University, Research Papers in Archaeology, n° 1.

Schneider, M. 1967. « Stèles funéraires arabes de Quiha », *AE,* 7, p. 107-122.

Schneider, M. 1969. « Stèles funéraires de la région de Harar et Dahlak (Éthiopie) », *REI,* 37, 2, p. 339-343.

Schoenbrun, D. 1984. « Forests of words : early agricultural history in lacustrine East Africa, *ca.* 1000 B.C. to *ca.* A.D. 1000 », étude présentée à un séminaire, University of California, Los Angeles, mars 1984.

Schoff, W. H. (trad. angl.) 1912. *The periplus of the Erythraean sea,* Londres/New York, Longman/Green.

Schrire, C. (dir. publ.) 1984. *Past and present in hunter-gatherer studies,* New York, Academic Press.

Schubart-Engelschall, K. 1967. *Arabische Berichte muslimischer Reisender und Geographen des Mittelalters über die Völker der Sahara,* Berlin, Abh.u.Ber.d.staatl. Museums für Völkerkunde Dresden, Bd. 27.

Sebeok, T. (dir. publ.) 1971. *Current trends in liguistics,* vol. 7, Bloomington, Indiana University Press.

Seligman, C. G. 1930. *Races of Africa,* Londres, Butterworth.

Seligman, C. G. 1935. *Les races de l'Afrique,* Paris, Payot.

Semaan, K. I. (dir. publ.) 1980. *Islam and the medieval West,* Albany, University of New York Press.

Semonin, P. 1964. « The Almoravid movement in the western Sudan », *THSG,* 7, p. 42-59.

Sergew, H. S. 1972. *Ancient and medieval Ethiopian history to 1270,* Addis-Abéba, United Printers.

Sertima, I. van. (dir. publ.) 1985. *African presence in early Asia,* New Brunswick, Transaction Books.

Severus ibn al-Muḳaffa'. 1904. *Historia Patriarcharum Alexandronorum,* [CSCO, Script. Arab., sér. III, vol. IX], éd. par C. F. Seybold, Beyrouth, Université St Joseph.

Seydou, C. 1977. *Bibliographie générale du monde peul,* Niamey, IRSH, Études nigériennes, 43.

al-S͟hāfi'ī ; 1903. *Kitāb al-Umm,* vol. 4, Le Caire.

Shaw, C. T. 1944. « Report on excavations carried out in the cave known as "Bosumpra" at Abetifi, Kwahu, Gold Coast colony », *Proc. Prehist. Soc.*, 10, p. 1-67.

Shaw, T. 1960. « Excavations at Igbo-Ukwu, eastern Nigeria : an interim report », *Man,* 60, p. 161-164.

Shaw, T. 1961. *Excavation at Dawn,* Édimbourg, Nelson.

Shaw, T. (dir. publ.) 1969*a*. *Lectures on Nigerian prehistory and archaeology,* Ibadan, Ibadan University Press.

Shaw, T. 1969*b*. « The late Stone Age in the Nigerian forest », dans : *Actes Iᵉʳ Coll. Intern. Archéol. Afr.*, p. 364-375.

Shaw, T. 1970. *Igbo-Ukwu : an account of archaeological discoveries in eastern Nigeria,* 2 vol., Londres, Faber & Faber.

Shaw, T. 1972. « Early agriculture in Africa », *JHSN*, 6, 2, p. 143-191.
Shaw, T. 1973. « A note on trade and the Tsoede bronzes », *WAJA*, 3, p. 233-238.
Shaw, T. 1974. « Hunters, gatherers and first farmers in West Africa », document préparé pour la conférence intitulée « Hunters, gatherers and first farmers outside Europe », tenue à l'Université de Leicester.
Shaw, T. 1975*a*. « Those Igbo-Ukwu radiocarbon dates : facts, fictions and probabilities », *JAH*, 16, 4, p. 503-517.
Shaw, T. (dir. publ.) 1975*b*. *Discovering Nigeria's past*, Londres, OUP.
Shaw, T. 1977. *Unearthing Igbo-Ukwu*, Ibadan, OUP.
Shaw, T. 1978. *Nigeria. Its archaeological and early history*, Londres, Thames & Hudson.
Shepherd, G. 1982. « The earliest Swahilis : a perspective on the importance of the Comoro Islands in the south-west Indian Ocean before the rise of Kilwa », étude présentée à la conférence intitulée « Swahili language and society », Londres, SOAS, avril 1982.
Shinnie, P. L. 1954. *Medieval Nubia*, Khartoum, Sudan Antiquities Service Museum Pamphlet, 2.
Shinnie, P. L. 1961. *Excavations at Soba*, Khartoum, Sudan Antiquities Service, Occasional Paper, 3.
Shinnie, P. L. 1965. « New light on medieval Nubia », *JAH*, 6, 3, p. 263-273.
Shinnie, P. L. 1971*a*. « The culture of medieval Nubia and its impact on Africa », dans : Y. F. Hasan (dir. publ.), p. 124-128.
Shinnie, P. L. (dir. publ.) 1971*b*. *The African Iron Age*, Oxford, Clarendon Press.
Shinnie, P. L. 1974. « Multilingualism in medieval Nubia », dans : A. M. Abdalla (dir. publ.), p. 41-47.
Shinnie, P. L. 1975. « Excavations at Debeira West », dans : K. Michalowski (dir. publ.), p. 116-120.
Shinnie, P. L. 1978*a*. « Christian Nubia », dans : J. D. Fage (dir. publ.), p. 556-588.
Shinnie, P. L. 1978*b*. « Trade in medieval Nubia », dans : *Études nubiennes*, p. 253-264.
Shinnie, P. L. et Chittick, H. N. 1961. *Ghazali. A monastery in the northern Sudan*, Khartoum, Sudan Antiquities Service, Occasional Paper, 5.
Shinnie, P. L. et Shinnie, M. 1978. *Debeira West. A medieval Nubian town*, Warminster, Aris & Phillips.
Simmonds, N. W. 1962. *The evolution of the bananas*, Londres, Longman.
Simon, H. 1946. « Le judaïsme berbère dans l'Afrique ancienne », *RHPR*, 26, p. 1-31.
Sinclair, P. J. J. 1981. « An archaeological outline of two social formations of the later Iron Age in Zimbabwe and Mozambique », dans : *10th Proc. Cong. Union Int. Scient. Prehist. Protohist.*, Mexico, D. F., Sections VII-IX, p. 64-65.
Sinclair, P. J. J. 1982. « Chibuene, an early trading site in southern Mozambique », *Paideuma*, 28, p. 150-164.
Smith, A. 1970. « Some considerations relating to the formation of states in Hausaland », *JHSN*, 5, 3, p. 329-346.
Smith, A. 1971. « The early states of the Central Sudan », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), p. 158-201.
Smith, A. 1972. « The legend of the Sefuwa », document de séminaire inédit, Ahmadu Bello University.
Smith, A. B. 1975. « Radiocarbon dates from Bosompra Cave, Abetifi, Ghana », *Proc. Prehist. Soc.*, 41, p. 179-182.
Smith, R. S. 1969. *Kingdoms of the Yoruba*, Londres, Methuen.
Smith, S. 1954. « Events in Arabia in the 6th century A.D. », *BSOAS*, 16, p. 425-468.
Snowden, F. M. 1970. *Blacks in Antiquity. Ethiopians in the Graeco-Roman experience*, Cambridge, Mass., HUP.
Solheim, W. G. II. 1965. « Indonesian culture and Malagasy origins », *Taloha*, 1, p. 33-42.
Soper, R. C. 1967. « Kwale : an early Iron Age site in south-eastern Kenya », *Azania*, 2, p. 1-17.
Soper, R. C. 1971. « A general review of the early Iron Age in the southern half of Africa », *Azania*, 6, p. 5-37.
Soper, R. C. 1982. « Bantu expansion into eastern Africa archaeological evidence », dans : C. Ehret et M. Posnansky (dir. publ.), p. 223-244.

Southall, A. 1954. « Alur tradition and its historical significance », *UJ*, 18, p. 137-165.
Spear, T. 1978. *The Kaya complex. A history of the Mijikenda peoples of the Kenya Coast*, Nairobi, Kenya Literature Bureau.
Spear, T. 1982. « The Shirazi in Swahili traditions, culture and history », étude présentée à la conférence intitulée « Swahili Language and Society », Londres, SOAS, avril 1982.
Stenning, D. J. 1959. *Savannah nomads : a study of the Woodaabe pastoral Fulani of western Bornu province, northern region, Nigeria*, Londres, OUP.
Stepniewska, B. 1971. « Portée sociale de l'Islam au Soudan occidental aux XIVe-XVIe siècles », *AB*, 14, p. 35-38.
Stern, S. M. 1950. « An Embassy of the Byzantine emperor to the Fāṭimid caliph al-Mu'izz », *Byzantion*, 20, p. 239-258.
Stern, S. M. 1961. « Ismā'īlis and Qarmatians », dans : *L'élaboration de l'Islam*, p. 99-108.
Stevenson, R. 1956. « A survey of the phonetics and grammatical structure of the Nuba Mountain languages », *AU*, 40, p. 73-84, 93-115.
Stevenson, R. 1971. « The significance of the Sudan in linguistic research, past, present and future », dans : Y. F. Hasan (dir. publ.), p. 11-25.
Stewart, M. H. 1979. « The role of the Manding in the hinterland trade of the western Sudan : a linguistic and cultural analysis », *BIFAN* (B), 41, 2, p. 280-302.
Stigand, C. H. 1913. *The land of Zinj*, Londres, Constable, réimpr. Londres, 1966.
Stillman, N. 1972. « Un témoignage contemporain de l'histoire de la Tunisie ziride », *HT*, 13, p. 37-59.
Stokes, E. et Brown, R. (dir. publ.) 1966. *The Zambezian past*, Manchester, Manchester University Press.
Stricker, B. H. 1940. « A study in medieval Nubian », *BSOAS*, 10, p. 439-454.
Strong, S. A. 1895. « History of Kilwa », *JRAS*, 20, p. 385-430.
Strothmann, R. 1928. « Berber und Ibâditen », *Der Islam*, 17, p. 258-279.
Summers, R. 1969. *Ancient mining in Rhodesia and adjacent areas*, Salisbury, National Museum of Rhodesia.
Sundstrom, L. 1974. *The exchange economy of pre-colonial tropical Africa*, Londres, Hurst.
Suret-Canale, J. 1974. « Les sociétés traditionnelles en Afrique tropicale et le concept de mode de production asiatique », dans : *Centre d'études et de recherche marxiste*, p. 101-133.
Sutton, J. E. G. 1972. « New radiocarbon dates for eastern and southern Africa », *JAH*, 13, 1, p. 1-24.
Sutton, J. E. G. 1976. « Iron-working around Zaria », *ZAP*, 8, Centre for Nigerian Cultural Studies, Ahmadu Bello University.
Sutton, J. E. G. 1977. « Radiocarbon dates for the Samaru West ironworks », *ZAP*, 8, Addendum.
Sutton, J. E. G. 1979. « Towards a less orthodox history of Hausaland », *JAH*, 20, 2, p. 179-201.
Sutton, J. E. G. 1984. « Archaeology in Rwanda and Burundi », book review, *JAH*, 25, 2, p. 222-223.
Sutton, J. E. G. et Roberts, A. D. 1968. « Uvinza and its salt industry », *Azania*, 3, p. 45-86.
Swartz, B. K. et Dumett, R. E. (dir. publ.) 1980. *West African cultural dynamics*, La Haye, Mouton.
al-Suyūṭī. 1969. *Ta'rīkh al-khulafā'*, Le Caire.

al-Ṭabarī, Muḥammad b. Djarīr. 1329 de l'hégire. *Tafsīr al-Ḳurān*, Būlāḳ, vol. XXX, p. 195 ; éd. 1879-1901, *Annales : Ta'rīkh al-rusūl wa 'l-mulūk*, 15 vol., par J. M. de Goeje *et al.*, Leyde, Brill ; éd. 1962-1967, *Ta'rīkh al-rusūl wa-l-mulūk*, par M. Abū 'l-Faḍl Ibrāhīm, Le Caire.
al-Tahawī, Abū Dja'far. 1950-1951/1370 de l'hégire. *Mukhtaṣar al-Tahawī*, Le Caire.
Talbi, M. 1962. « Kairouan et la mālikisme espagnol », *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, Paris, Maisonneuve et Larose.
Talbi, M. 1966. *L'émirat aghlabide (184-296/800-909). Histoire politique*, Paris, Maisonneuve.
Talbi, M. 1971. « Un nouveau fragment de l'histoire de l'Occident musulman (62-196/682-812). L'épopée d'al-Kahina », *RT*, 19, p. 19-52.

Talbi, M. 1973. « Hérésie, acculturation et nationalisme des Berbères bargawâṭa », dans : *Actes du Premier congrès d'études des cultures méditerranéennes d'influence arabo-berbère*, Alger, SNED, p. 217-233.

Talbi, M. (à paraître). *Études d'histoire ifriqiyenne.*

Tamplin, M. J. 1977. *Preliminary report on an archaeological survey in the Republic of Botswana*, Peterborough, Trent University.

Tamrat, T. 1972. *Church and state in Ethiopia, 1270-1527*, Oxford, Clarendon Press.

Tandia, B. 1982-1983. « Sites d'habitats anciens sur la rive mauritanienne du fleuve Sénégal. Premières prospections », mémoire de fin d'études, École normale supérieure de Nouakchott.

Ta'rīkh al-Fattāsh. 1913-1914. Texte et trad. de O. Houdas et M. Delafosse, Paris, Leroux.

Ta'rīkh al-Sūdān. 1900. [Tarikh es-Soudan, par Abderrahmane ben Abdallah ben Imram ben Amir Es-Sadi], trad. de O. Houdas, Paris, Leroux.

Tarverdova, E. A. 1967. *Rasprostranenie islama v zapadnoy Afrike XI-XVI vv* [La diffusion de l'Islam en Afrique occidentale, XIe-XVIe siècles], Moscou, Nauka.

Tauxier, L. 1937. *Mœurs et histoire des Peuls*, Paris, Payot.

Taylor, M. O. V. 1979. « Late Iron Age settlements on the northern edge of the Vredefort Dome », mémoire de maîtrise inédit, University of the Witwatersrand.

Taylor, M. O. V. 1984. « Southern Transvaal stone walled sites ; a spatial consideration », dans : M. J. Hall *et al.* (dir. publ.), p. 248-251.

Tedeschi, S. 1969. « Note storiche sulle isole Dahlak », dans : *Proc. of the 3rd Intern. Conf. of Ethiopian Studies*, Addis-Abéba, p. 49-74.

Teixeira da Mota, V. A. 1963. « Méthodes de navigation et cartographie nautique dans l'océan Indien avant le XVIe siècle », *Studia*, Lisbonne, 11, p. 45-49.

Terrasse, H. 1949-1950. *Histoire du Maroc*, 2 vol., Casablanca, Atlantides.

Terrasse, H. 1951. « Conséquences d'une invasion berbère : le rôle des Almoravides dans l'histoire de l'Occident », dans : *Mélanges d'histoire du Moyen Age dédiés à la mémoire de Louis Halphen*, Paris, PUF, p. 673-681.

Terrasse, H. ; Meunié, J. et Deverdun, G. 1957. *Nouvelles recherches archéologiques à Marrakech*, Paris.

Thelwall, R. 1978. « Lexicostatical relations between Nubian, Daju and Dinka », dans : *Études nubiennes*, p. 265-286.

Thelwall, R. 1982. « Linguistic aspects of greater Nubian history », dans : P. van Moorsel (dir. publ.), p. 121.

The periplus of the Erythraean sea [Le périple de la mer Érythrée] ; voir G. W. B. Huntingford, 1980 et W. H. Schoff, 1912.

Thilmans, G. 1979. « Les disques perforés en céramique des sites protohistoriques du fleuve Sénégal », *NA*, 162, p. 59-61.

Thilmans, G. et Descamps, C. 1974. « Le site mégalithique de Tiékène-Boussoura (Sénégal). Fouilles de 1973-1974 », *BIFAN* (B), 36, 3, p. 447-496.

Thilmans, G. et Descamps, C. 1975. « Le site mégalithique de Tiékène-Boussoura (Sénégal). Fouilles de 1974-1975 », *BIFAN* (B), 37, 2, p. 259-306.

Thilmans, G. et Descamps, C. (à paraître) *Protohistoire du Sénégal*, vol. III.

Thilmans, G. ; Descamps, C. et Khayat, B. 1980. *Protohistoire du Sénégal. Recherches archéologiques. Vol. I : Les sites mégalithiques*, Dakar, IFAN.

Thilmans, G. et Ravisé, A. 1983. *Protohistoire du Sénégal. Vol. II : Sintiou-Bara et les sites du Fleuve*, Dakar, IFAN.

Thilmans, G. ; Robert, D. et Ravisé, A. 1978. « Découverte d'un fragment de poterie émaillée à Sintiou-Bara (fleuve Sénégal) », *NA*, 159, p. 59-61.

Thomassey, P. et Mauny, R. 1951. « Campagne de fouilles à Koumbi Saleh », *BIFAN*, 13, p. 436-462.

Thomassey, P. et Mauny, R. 1956. « Campagne de fouilles de 1950 à Koumbi Saleh (Ghana ?) », *BIFAN*, 17, p. 117-140.

Thompson, L. A. et Ferguson, J. (dir. publ.) 1969. *Africa in classical Antiquity*, Ibadan, Ibadan University Press.

Thorbecke, A. 1867. *Antarah, ein vorislamischer Dichter*, Leipzig.

Tibbets, G. R. (dir. publ.) 1971. *Arab navigation in the Indian Ocean before the coming of the Portuguese*, Londres, Luzac.
Tibbets, G. R. 1979. *A study of the Arabic texts containing material on South-East Asia*, Leyde, Brill.
Torday, E. et Joyce, T. A. 1910. *Notes ethnographiques sur les peuples communément appelés Bakuba, ainsi que sur les peuplades apparentées. Les Bushongo*, Tervuren, Musée du Congo belge.
Török, L. 1975. « Man in the Vessel, an interpretation of a Nubian fresco représentation », dans : K. Michalowski (dir. publ.), p. 121-125.
Török, L. 1978. « Money, economy and administration in Christian Nubia », *Études nubiennes*, 1978, p. 287-311.
Toupet, C. 1966. *Description du milieu physique du massif de l'Assaba (Mauritanie)*, Dakar, IFAN.
Toupet, C. 1976. « L'évolution du climat de la Mauritanie du Moyen Age jusqu'à nos jours », dans : *Colloque de Nouakchott*, p. 56-63.
Toupet, C. 1977. *La sédentarisation des nomades en Mauritanie centrale sahélienne*, Paris, Librairie Honoré Champion.
« Trabalhos de arqueologia e antropologia ». 1980. Dans : *Arqueologia e conhecimento do passado*, 1, Maputo, Eduardo Mondlane University.
Treinen-Claustre, F. 1978. « Eisenzeitliche Funde aus dem Nord-Tschad », dans : R. Kuper (dir. publ.), p. 330-333.
Trevor, T. G. et Mellor, E. T. 1908. « Report on a reconnaissance of the north-western Zoutpansberg district », dans : *Special Publication Transvaal Mines Department*, Pretoria, Imprimerie officielle.
Triaud, J. L. 1968. « Quelques remarques sur l'islamisation du Mali des origines à 1300 », *BIFAN* (B), 30, 4, p. 1329-1351.
Triaud, J. L. 1973. *Islam et sociétés soudanaises au Moyen Age*. Ouagadougou.
Trigger, B. G. 1965. *History and settlement in Lower Nubia*, New Haven, Yale University Publications in Anthropology, 69.
Trigger, B. G. 1967. *The late Nubian settlement at Arminna West*, New Haven/Philadelphie, Publications of the Pennsylvania/Yale Expedition to Egypt, 2.
Trigger, B. G. 1970. « The cultural ecology of Christian Nubia », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 347-387.
Trimingham, J. S. 1949. *Islam in the Sudan*, Londres, OUP.
Trimingham, J. S. 1952. *Islam in Ethiopia*, Londres, OUP.
Trimingham, J. S. 1959. *Islam in West Africa*, Londres, OUP.
Trimingham, J. S. 1962. *A history of Islam in West Africa*, Londres, OUP.
Trimingham, J. S. 1964. *Islam in East Africa*, Londres, OUP.
Trimingham, J. S. 1968. *The influence of Islam upon Africa*, Londres.
Tritton, A. S. 1958. « Theology and phylosophy of the Isma'ilis », *JRAS*, p. 178-188.
Troupeau, G. 1954. « La description de la Nubie d'al-Uswānī (IVe/Xe siècles), *Arabica*, 1, p. 276-288.
Tubiana, M. J. 1964. *Survivances préislamiques en pays zaghawa*, Paris, Institut d'ethnologie.
Turay, A. K. 1978. « Language contact : Mende and Temne, a case study », *AM*, 11, 1, p. 55-73.
Tylecote, R. 1975. « Iron smelting at Taruga, Nigeria », *Journ. Hist. Metall. Soc.*, 9, p. 49-56.

Ukwu, U. 1967. « The development of trade and marketing in Igboland », *JHSN*, 3, p. 647-662.
al-'Umarī ibn Faḍl Allāh. (XIVe s.) *Masālik al-abṣār fī mamālik al-amṣār* ; 1927, trad. M. Gaudefroy-Demombynes, *L'Afrique moins l'Égypte*, Paris, Geuthner.
Unesco. 1980. *Relations historiques à travers l'océan Indien*, Paris, Unesco, Histoire générale de l'Afrique, Études et documents, 3.
Urvoy, Y. 1936. *Histoire des populations du Soudan central (colonie du Niger)*, Paris, Larose.
Urvoy, Y. 1941. « Chronologie du Bornou », *JSA*, 11, p. 21-32.
Urvoy, Y. 1949. *Histoire de l'empire du Bornou*, Paris, Larose, Mém. de l'IFAN, VII.

Vacca, V. 1923-1925. « Le ambascerie di Maometto ai Sovrani secondo Ibn Ishāq ed. al-Wāqidī », *RSO*, 10, p. 87-109.
Vajda, G. 1971. « Ḥām », dans : B. Lewis *et al.* (dir. publ.), p. 104-105.
Vallvé, J. 1967. « Sobre algunos problemas de la invasión musulmana », *AEM*, 4, p. 261-367.
Vanacker, C. 1973. « Géographie économique de l'Afrique du Nord, selon les auteurs arabes du IXe au milieu du XIIe siècle », *Annales ESC*, 28, 3, p. 659-680.
Vanacker, C. 1979. *Tegdaoust. Vol. II : Recherches sur Aoudaghost. Fouille d'un quartier artisanal*, Nouakchott, Institut mauritanien de la recherche scientifique.
Vanacker, C. 1983. « Cuivre et métallurgie du cuivre à Tegdaoust », dans : N. Echard (dir. publ.), p. 89-108.
Vansina, J. 1969. « The bells of kings », *JAH*, 10, 2, p. 187-197.
Vansina, J. 1971. « Inner Africa », dans : *Horizon history of Africa*, New York, American Heritage Publishing Company, p. 261-273.
Vansina, J. 1979-1980. « Bantu in the crystal ball », *HA*, 6, p. 287-333 ; 7, p. 293-325.
Vansina, J. 1984. « Western Bantu expansion », *JAH*, 25, 2, p. 129-144.
Vansina, J. ; Mauny, R. et Thomas, L. V. (dir. publ.) 1964*a*. *The historian in Tropical Africa*, Londres, OUP.
Vansina, J. ; Mauny, R. et Thomas, L. V. 1964*b*. « Introductory summary », dans : J. Vansina *et al.* (dir. publ.), p. 59-103.
Vantini, G. 1970*a*. *The excavations at Faras : a contribution to the history of Christian Nubia*, Bologne, Nigrizia.
Vantini, G. 1970*b*. « Le roi Kirki de Nubie à Bagdad : un ou deux voyages ? », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 41-48.
Vantini, G. 1975. *Oriental sources concerning Nubia*, Heidelberg/Varsovie, Heidelberger Akad. d. Wiss. and Polish Academy of Sciences.
Vantini, G. 1981*a*. *Christianity in the Sudan*, Bologne, EMI.
Vantini, G. 1981*b*. « Les fresques de Faras et l'histoire », *BSA Copte*, 23, p. 183-197.
Vercoutter, J. 1970. « Les trouvailles chrétiennes françaises à Aksha, Mirgissa et Sai », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 155-156.
Vercoutter, J. 1976. « The iconography of the Black in ancient Egypt from the beginnings to the twenty-fifth dynasty », dans : J. Vercoutter, F. M. Snowden et J. Desanges, *The image of the Black in Western art*, Lausanne, p. 33-78.
Vercoutter, J. ; Leclant, J. ; Snowden, F. M. et Desanges, J. 1976. *L'image du Noir dans l'art occidental*, vol. I, Fribourg, Office du livre.
Vérin, P. (dir. publ.) 1967. *Arabes et islamisés à Madagascar et dans l'océan Indien*, Antananarivo, Revue de Madagascar.
Vérin, P. 1974. « Archaeology in Madagascar (1971-1973) », *The Far Eastern Prehistory Association Newsletter*, 3, p. 37-40.
Vérin, P. 1975. *Les échelles anciennes du commerce sur les côtes nord de Madagascar*, Lille, Université de Lille.
Vérin, P. 1980. « Les apports culturels et la contribution africaine au peuplement de Madagascar », dans : Unesco, 1980, p. 103-124.
Viré, M. M. 1958. « Notes sur trois épitaphes royales de Gao », *BIFAN* (B), 20, p. 368-376.
Viré, M. M. 1959. « Stèles funéraires musulmanes soudano-sahéliennes », *BIFAN* (B), 21, p. 459-500.
Vogel, J. O. 1971. *Kumadzulo*, Lusaka.
Vogel, J. O. 1972*a*. « The Shongwe tradition », *ZMJ*, 3, p. 27-34.
Vogel, J. O. 1972*b*. « On early Iron Age funerary practice in southern Zambia », *CA*, 13, p. 583-586.
Vogel, J. O. 1973*a*. « The early Iron Age sites at Sioma mission western Zambia », *ZMJ*, 4, p. 153-169.
Vogel, J. O. 1973*b*. « Some Early Iron Age sites in southern and western Zambia », *Azania*, 8, p. 25-54.
Vogel, J. O. 1973*c*. « The Mosiatunya sequence », *Zambia Museums Journal*, 4, p. 105-152.

Vogel, J. O. 1975. *Simbusenga. The archaeology of the intermediate period of the southern Zambia Iron Age,* Lusaka, Zambia Museum Papers, 4.
Voigt, E. A. 1980. « Reconstructing Iron Age economics of the northern Transvaal : a preliminary report », *SAAB,* 35, 131, p. 39-45.
Voigt, E. A. (dir. publ.) 1981*a*. *Guide to archaeological sites in the northern and eastern Transvaal,* Pretoria, Transvaal Museum.
Voigt, E. A. 1981*b*. « The faunal remains from Schroda », dans : E. A. Voigt (dir. publ.), p. 55-62.
Voigt, E. A. 1983. *Mapungubwe : an archaeozoological interpretation of an Iron Age community,* Pretoria, Transvaal Museum, Transvaal Museum Monograph, 1.
Vossen, R. 1978. « Notes on the territorial history of the Maa-speaking peoples », *KHR,* 6.

al-Wāḥidī, 1315 A.H. *Asḥāb al-nuzūl,* Le Caire.
Wai-Ogosu, B. 1974. « Pleistocene man in Africa with special reference to West Africa », *JHSN,* 7, 2, p. 357-368.
Waite, G. et Ehret, C. (à paraître) « Linguistic perspectives on the early history of southern Tanzania », *TNR.*
Walker, B. (dir. publ.) 1984. *The structure and function of a South African savanna ecosystem.*
Wallis, J. R. 1955. « The Kwahus and their connection with the Afram plains », *THSG,* 1, 3, p. 10-26.
Wang Gungwu. 1980. « Les Chinois et les pays situés de l'autre côté de l'océan Indien », dans : Unesco, p. 69-75.
Wansbrough, J. 1968. « The decolonization of North African history », *JAH,* 9, 4, p. 643-650.
Wansleben, J. M. 1677. *Histoire de l'église d'Alexandrie,* Paris.
Watson, A. M. 1983. *Agricultural innovations in the early Islamic world. The diffusion of crops and farming techniques, 700-1100,* Cambridge, CUP.
Watt, W. M. 1953. *Muhammad at Mecca,* Oxford, Clarendon Press.
Weeks, K. R. 1967. *The classic Christian townsite at Anmina West,* New Haven/Philadelphie, Publications of the Pennsylvania/Yale Expedition to Egypt, 3.
Weisweiller, M. 1924. *Buntes Prachtgewand über die guten Eigenschaften der Abessinier,* Hanovre, Lafaire.
Weitzmann, K. 1970. « Some remarks on the source of the fresco paintings of the cathedral of Faras », dans : E. Dinkler (dir. publ.), p. 325-346.
Welbourne, R. 1975. « Tautswe Iron Age site ; its yield of bones », *BNR,* 7, p. 1-16.
Welmers, W. E. 1958. « The Mande languages », dans : *Georgetown Univ. Monograph Series on Languages and Linguistics,* 11, p. 9-24.
Welmers, W. E. 1971. « Niger Congo Mande », dans : T. Sebeok (dir. publ.), p. 113-140.
Welmers, W. E. 1973. *African language structures,* Berkeley, University of California Press.
Welsby, D. A. 1983. « Recent work at Soba East in Central Sudan », *Azania,* 18, p. 165-180.
Wenig, S. 1978. *Africa in Antiquity : the arts of ancient Nubia and the Sudan,* 2 vol., New York, Brooklyn Museum.
Wensinck, A. J. *et al.* 1933-1969. *Concordance et indices de la tradition musulmane,* 7 vol., Leyde, Brill.
Werner, O. 1970. « Metallurgische Untersuchungen der Benin Bronzen des Museums für Völkerkunde Berlin », *BA,* 18, p. 71-153.
Wertime, T. A. et Muhly, J. D. 1980. *The coming of the Age of Iron,* New Haven, YUP.
Wessel, K. (dir. publ.) 1964. *Christentum am Nil,* Recklinghausen, Verlag Aurel Bongers.
Westermann, D. 1928. « Die westatlantische Gruppe der Sudansprachen », *MSOS,* 31, 3, p. 63-86.
Wheatley, P. 1961. « Geographical notes on some commodities involved in the Sung maritime trade », *JMBRAS,* 32, 3, p. 54.
Wheatley, P. 1970. « The significance of traditional Yoruba urbanism », *CSSH,* 12, 4, p. 393-423.
Wheatley, P. 1971. *The pivot of the Four Quarters,* Edimbourg, EUP.
Wheatley, P. 1975. « Analecta Sino-Africana Recensa », dans : H. N. Chittick et R. I. Rotberg (dir. publ.), p. 76-114.

Whitehouse, D. 1970. « Siraf, a medieval port on the Persian Gulf », *WA*, 2, p. 141-158.
Wiedner, D. L. 1964. *A history of Africa south of the Sahara*, New York, Vintage Books.
Wiesenfeld, S. L. 1967. « Sickle-cell trait in human biological and cultural evolution », *Science*, 157, p. 1134-1140.
Wiet, G. 1932. *L'Égypte byzantine et musulmane*, vol. II de *Précis de l'histoire de l'Égypte*, Le Caire.
Wiet, G. 1937. *L'Égypte arabe*, vol. IV de *Histoire de la nation égyptienne*, par G. Hanotaux, Paris, Société de l'histoire nationale.
Wiet, G. 1953. « Roitelets de Dahlak », *BIE*, 34, p. 89-95.
Wiet, G. 1966. *Introduction à la littérature arabe*, Paris, Unesco/Maisonneuve.
Willett, F. 1960. « Ife and its archaeology », *JAH*, 1, 2, p. 231-248.
Willett, F. 1967. *Ife in the history of West African sculpture*, Londres, Thames & Hudson.
Willett, F. 1970. « Ife and its archaeology », dans : J. D. Fage et R. A. Oliver (dir. publ.), p. 303-326.
Willett, F. 1971. « A survey of recent results in the radiocarbon chronology of western and northern Africa », *JAH*, 12, 3, p. 339-370.
Willett, F. 1973. « Archaeology », dans : S. O. Biobaku (dir. publ.), p. 111-139.
Willett, F. et Fleming, S. J. 1976. « A catalogue of important Nigerian copper-alloy castings dated by thermoluminescence », *Archaeometry*, 18, 2, p. 135-146.
Williams, D. 1969. « African iron and the classical world », dans : L. A. Thompson et F. Ferguson (dir. publ.), p. 62-80.
Williams, D. 1974. *Icon and image*, Londres, Allen Lane.
Williamson, K. L. A. 1971. « The Benue-Congo languages and Ijo », dans : T. Sebeok (dir. publ.), p. 245-306.
Willis, J. R. 1979*a*. « Reflections on the diffusion of Islam in West Africa », dans : J. R. Willis (dir. publ.), p. 1-15.
Willis, J. R. (dir. publ.). 1979*b*. *Studies in West African history. Vol. I : The cultivators of Islam*, Londres, Frank Cass.
Wilson, T. H. 1982. « Spatial analysis and settlement patterns on the East African coast », *Paideuma*, 28, p. 201-220.
Wissman, H. von et Höfner, M. 1952. *Beiträge zur historischen Geographie der vorislamischen Südarabien*, Wiesbaden, Steiner.
Wolf, E. R. 1951. « The social organisation of Mecca and the origins of Islam », *SWJA*, 7, p. 329-356.
Wood, L. J. et Ehret, C. 1978. « The origins and diffusion of the market institution in East Africa », *JAS*, 5, p. 1-17.
Wright, H. T. 1984. « Early seafarers of the Comoro Islands : the Dembeni phase on the IXth-Xth centuries A.D. », *Azania*, 19, p. 13-59.
Wrigley, C. C. 1960. « Speculations on the economic prehistory of Africa », *JAH*, 1, 2, p. 189-204.
Wüstenfeld, F. 1881. *Geschichte der Fatimiden-chalifen. Nach arabischen Quellen*, Göttingen, Dieterich.

al-Ya'kūbī Aḥmad b. Abī Ya'kūb. (IXe s.) *Kitāb al-Buldān ;* éd. 1870, 1892, M. J. de Goeje, dans : *Bibliotheca geographorum Arabicorum*, Leyde, Brill ; 1937, éd. et trad. G. Wiet, *Les pays*, Le Caire, Publications de l'Institut français d'archéologie orientale ; 1962, texte arabe de H. Pérès, trad. de G. Wiet, *Description du Maghreb en 276/889. Extrait du Kitāb al-Buldān*, Ager, Institut d'études orientales.
al-Ya'kūbī... éd. 1883 par M. T. Houtsma, *Ibn Wadhih qui dicitur al-Ja'qūbī Historiae Kitāb al-ta'rīkh*, 2 vol., Leyde, Brill.
Yāḳūt b. 'Abd Allāh al-Ḥamawī. (XIIIe s.) *Mu'djam al-Buldān ;* 1866-1873 éd. J. F. Wüstenfeld, *Jacut's Geographisches Wörterbuch*, 6 vol., Leipzig, Brockhaus ; éd. 1907/1325 de l'hégire, *Mu'djam al-Buldān*, 10 vol., Le Caire.
York, R. N. 1973. « Excavations at New Buipe », *WAJA*, 3, p. 1-189.

Zaborski, A. 1965. « Notes on the medieval history of the Beja tribes », *FO*, 7, p. 289-307.
Zaborski, A. 1970. « Some Eritrean place-names in Arabic medieval sources », *FO*, 12, p. 327-337.
Zaborski, A. 1971. « Beja and Tigrē in ixth-xth century period », *RO*, 35, 1, p. 117-130.
Zaghlūl, S. 1965. *Ta'rīkh al-Maghrib al-'Arabī*, Le Caire.
Zaydān, J. (s.d.) *Al-'Arab kabla 'l-Islām*, Le Caire, Dār al-Hilāl.
Zaydān, J. 1902. *Ta'rīkh al-Tamaddun al-Islāmī*, 5 vol., Le Caire.
Ziegert, H. 1969. « Uberblick zur jüngeren Besiedlungsgeschichte des Fezzan », *BGA*, 8, p. 49-58.
al-Zuhrī. 1968. *Kitāb al-Dju'rāfiyya. Mappemonde du calife al-Ma'mun reproduite par Fazārī (IIIe/IXe s.), rééditée et commentée par Zuhrī (VIe/XIIe s.)*, texte arabe de Muḥammad Hadj-Sadok, *BEO*, 21, p. 1-312.
Zyhlarz, E. 1928*a*. *Grundzüge der nubischen Grammatik im christlichen Frühmittelalter Altnubisch*, AKM, 18, 1.
Zyhlarz, E. 1928*b*. « Zur Stellung des Darfur-nubischen », *WZKM*, 35, p. 84-123, 188-212.
Zyhlarz, E. 1932. « Neue Sprachdenkmäler des Altnubischen », dans : S. R. K. Glanville (dir. publ.), *Studies presented to F. Ll. Griffith*, Londres, OUP, p. 187-197.

كشاف

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

ذ

ر

ز

س

ض

ط

ظ

ع

غ

ف

ق

ل

م

ن

ه